شرح مُفَصَّلِ الزَمَخْشَرىّ

للعلّامة المحقّق ابى البَقاء ابن يَعِيشَ

المجلّد الاوّل

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ ولا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِى عِلْمًا

أَحْمَدُ اللّهَ الذى بدأ بالإحسان، وأحسنَ خَلْقَ الإنسان، واختصّه بنُطْقِ اللِسان، وفَضِيلةِ البَيان، وجعل له من العقل الصحيحِ، والكلامِ الفصيحِ، مُنْبِئًا عن نفسه، ومُخْبِرا عمّا وَرآءَ شَخْصه، وصلّى اللّهُ على محمّدٍ خاتِمِ أَنْبِيَائه، ومُبلِّغِ أَنْبائه، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه، بعدُ فلمّا كان الكتابُ الموسومُ بالمُفَصَّل من تأليفِ الامام العَلّامةِ أبى القٰسم محمودِ بن عمر الزَمَخْشَرِيّ رحمه الله جليلا قَدْرُه، نابهًا ذِكْرُه، قد جمعتْ أصولَ هذا العلم فصولُه، وأُوجِزَ لفظُه، فتَيَسَّرَ على الطالب تحصيلُه، الّا أنّه مشتمِلٌ على ضروبٍ منها لفظٌ أَغْرَبَ عبارتُه فأَشْكَلَ، ولفظٌ تتجاذبُه معانٍ فهو مُجْمَل، ومنها ما هو بادٍ للأَفهام الّا أنّه خالٍ من الدليل مُهْمَل، استخرتُ اللّهَ تعالى فى إملاء كتابٍ أَشْرَحُ فيه مُشْكِلَه، وأُوضِحُ مُجْمَلَه، وأُتْبِعُ كلَّ حُكْمٍ منه حُجَجَه وعِلَلَه، ولا أَدَّعِى أنّه رحمه الله أَخَلَّ بذلك تقصيرا عمّا أتيتُ به فى هذا الكتاب اذ من المعلوم أنّ مَن كان قادرا على بَلاغةِ الايجاز كان قادرا على بلاغةِ الاطناب، قال الخَليل

ابن أحمد رحمه الله من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتّى يستوى فيه القوىّ والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزيّة بعدنا، وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثمّ عرض دون اتمامه عدّة موانع منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل ومنها أنّ الزمان فسد حتّى علا باقله على درجة قسّ وانحطّ قسّه عن درجة باقل، فلمّا شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدين، ملك الاسلام والمسلمين، سلطان الأمّة، ظهير الخلافة، محيى العدل فى العالمين، سيّد الملوك والسلاطين، أعزّ الله أنصاره، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره، وسرت الركبان بأنّه خلّد الله ملكه أحيى من هذا العلم رميما، وأعاد ماءه جماما ونبّته جميما، أمليته حاويا لضروب من فوائد العربيّة، وأنفذته خدمة خفّت الى مقرّه الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطيّة، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته، وأستعيذه من الزلل فيما نحوته واعتمدته، انّه ولىّ ذلك والقادر عليه،

قال جار الله العلّامة ابو القسم محمود بن عمر الزمخشرىّ وزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد بها فى رجب من سنة سبع وستّين وأربع مائة وتوفّى ليلة عرفة سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وقيل له جار الله لكثرة مجاورته بمكّة حرسها الله، اللّه أحمد على أن جعلنى من علماء العربيّة قال الشارح الشيخ الامام العالم العلّامة جامع الفوائد موفّق الدين ابو البقاء يعيش بن علىّ بن يعيش النحوىّ رحمة الله عليه

الله اسم من اسماء الخالق سبحانه خاصّ لا يشركه فيه غيره ولا يدّعى به احد سواه قبض الله الألسن عن ذلك، واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع او مشتقّ فذهب سيبويه فى بعض أقواله الى أنّه اسم مرتجل للعلميّة غير مشتقّ فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم، وذهب آخرون الى انّه مشتقّ ولسيبويه فى اشتقاقه قولان احدهما أنّ أصله إلاه على زنة فعال من قولهم أله الرجل يأله الاهة اى عبد عبادة قال روبة

*لله درّ الغانيات المدّه * سبّحن واسترجعن من تألّه*

ومعنى الاله المعبود وقول الموحّد لا اله الّا الله اى لا معبود الّا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفا لكثرة وروده واستعماله ثمّ أدخلت الالف واللام للتعظيم ودفع الشياع الذى ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه الله ثمّ لزمت الالف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة فى النداء والقسم نحو قولهم يا ألله اغفر لى وقولهم أنا ألله

لأفعلنّ، وقيل العوضُ الفُ فِعالٍ، والقول الثانى من قولَىْ سيبويه أنّ أصله لَاهٌ ومنه قولُ الراجز

*بحَلْفَةٍ من أَبِى رَبَاحِ * يَسْمَعُهُ لاهُهُ الكُبارُ*

اى الاهُهُ ثمّ أُدخلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجرى مجرَى العَلَم نحو الحَسَن والعَبّاس ونحوِهما ممّا اصلُه الصفةُ ووزنُ لاهٍ فَعْلٌ واشتقاقُه من لَاهَ يَلِيهُ اذا تَستّر كأنّه سبحانه يُسمّى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار، وألفُ لاهٍ منقلبةٌ عن ياءٍ يدلّ على ذلك قولُهم لَهْىَ أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لمّا نُقلت الى موضع اللام، وتُفخَّم اللامُ تعظيما الّا أن يمنع مانعٌ من كسرةٍ او ياءٍ قبلها نحوَ باللهِ ورأيتُ عَبْدَىِ اللهِ، وانتصابُ اسم الله هنا لوُقوعِ الحمد عليه وانّما قُدّم على العامل فيه لضرب من العِناية والاهتمام بالمحمود سبحانه وتعالى والعربُ تُقدّم ما أهمّ شأنُه أعنى نحوَ قوله تع إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ وأصلُ الكلام نعبدك ونستعينك فقُدّم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه، ولو أُتِىَ به على اصله وقال احمدُ اللهَ لجاز الّا انّه يكون خبرا سانجا بلا تخصيص ولا دلالةٍ على العِناية به، والحَمْدُ نوعٌ من المَدْح وهو الثَناء على الرجل لما فيه من حَسَنٍ يقال حَمِدْتُ الرجلَ أَحْمَدُه حَمْدا ومَحْمَدَةً ومَحْمَدَةً وهو يقارب الشُكْرَ فى المعنى والفرقُ بينهما يظهَر بضدّهما فضدُّ الحمد الذمُّ وضدُّ الشكر الكُفْرانُ وذلك أنّ الشكر لا يكون الّا عن معروفٍ يقال حمدتُه على ما فيه وشكرتُه على ما منه وقد يوضَع احدُهما موضعَ الاخر لتقارُبِ معنيَيْهما وقيل الحمدُ أعمّ من الشكر فكلُّ شكرٍ حمدٌ وليس كلُّ حمدٍ شكرا، وقوله على أن جَعَلَنى من عُلَماء العَرَبيّة اى صيّرنى عالما من عُلمائها وجَعَلَ هذه تتعدّى الى مفعولَيْن ويكون الثانى هو الاوّل فى المعنى ومثلُه قوله تعالى إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا، وللجَعْل مواضعُ أُخَرُ تكون بمعنَى خَلَقَ وعَمِلَ فتتعدّى الى مفعولٍ واحد نحوَ قوله تعالى وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ وتكون بمعنَى التَسْمِيَة كقولك جعل حَسَنِى سَيِّئًا وكقوله تعالى وَجَعَلُوا ٱلْمَلَائِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ ٱلرَّحْمٰنِ اناثا وتكون من أفعال المُقارَبة بمعنَى طَفِقَ تقول من ذلك جعل يقول وأخذ يقول، والعُلَماء جمعُ عالِمٍ على حدّ شاعِرٍ وشُعَرآء وعاقل وعقلآء ويجوز أن يكون جمعَ عَلِيمٍ ههنا لانّ عليما بمعنَى عالِم وهو أبلغُ فى الصفة وانّما قلنا أنّه جمعُ عالِمٍ مع قلّةِ ما جاء من جمع فاعلٍ على فُعَلآء وذلك من قِبَلِ أنّ عالما وعليما لُغتان ويقول علماء مَن ليس من لغته عليمٌ فعُلم بذلك أنّه جمعُ عالِمٍ، والمراد بالعربيّة اللغةُ وإن كانت العربيّةُ أعمَّ من اللغة لانّ اللغة تقع على كلّ مُفْرَدٍ من كلامِ العرب والعربيّةُ تقع على المفرد والمركّب، وقوله وجَبَلَنى على الغَضَب للعَرَب والعَصَبيّة جبلنى اى طبعنى يقال جبل اللهُ الخَلْقَ على كذا اى

طبعهم وهو مأخوذٌ من الجِبِلّة وهى الطَبيعَة يقال ذلك للرجل يثبُت على أمرٍ ولا ينفصل عنه، والغضب خِلافُ الرِضَى يقال غضِبتُ له اذا كان حَيّا وغضبت به اذا كان مَيْتا، والعصبيّة التعصُّب مأخوذٌ من قولهم عَصَبَ القومُ بفُلان اذا أحاطوا به وسُمّيتْ به العَصَبَةُ وهى قرابةُ الرجل لأبيه وأصلُ ذلك كلّه العَصَبُ وهو أطْناب المَفاصل لانّ الأقارب يرتبط بعضُهم ببعض كربْط العَصَب المفاصلَ، وقوله وأَبَى لى أن أنفرد عن صَميمِ أنصارهم وأمتاز وأنضوِىَ الى لَفيف الشُعُوبيّة وأنحازَ قولهُ أبى لى كَرِهَ لى يقال أَبَى يأبَى بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو فعلٌ نادرٌ ولم يأت منه الّا ما كان عينُه او لامُه حرفا حَلْقيّا، يقال انْفرَدَ بالأمر اذا قام فيه وحدَه من غير مشارِكٍ وانفرد عنه اذا تركه وفارَق الجماعة مأخوذٌ من الفَرْد وهو الوَتْر، والصَميم الخالِص من كلّ شىء وصميمُ الحَرّ والبَرْدِ أشدُّه وأصلُ الصميم العَظْمُ الذى هو قِوامُ العظام، والأنصار الأعوان الواحدُ نَصيرٌ والنصير والناصر واحدٌ وفَعيلٌ يُجْمَع على أفْعالٍ كشريف وأشراف وأمّا فاعلٌ فبابُه أن يُجْمَع على فَعْلٍ كشارب وشَرْب وتاجر وتَجْر، وأمتاز أفْتَعِلُ من مِزْتُ الشىء أميزه اذا فَرَزْتَه يقال امتاز القومُ اى تميّز بعضُهم عن بعض والمراد أنعزِلُ وأَخْرُجُ من جُمْلتهم ومنه قوله تعالى وَٱمْتَازُوا ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ اى انعزلوا عن أهلِ الجنّة وكونوا فِرْقَةً على حِدَة، وأنضوى اى أدْخُل معهم وأنتسِب اليهم، واللفيف ما اجتمع من الناس من قبائلَ شتّى كأنّه ههنا ضدُّ صَميمهم، والشعوبيّة بضمّ الشين قومٌ يُصغِّرون شأنَ العرب وهو منسوبٌ الى الشُعوب وهو جمعُ شَعْب وهو ما تَشعَّب من قبائلِ العرب والعَجَم ونظيرُه من النَسَب الى الجمع قولهم أبْناوىٌّ فى النسب الى أبْناء فارِسَ وقيل سُمّوا بذلك لتعلُّقهم بظاهرِ قوله تعالى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ وقال ابن هُبَيْرَة فى المُحْكَم غلبت الشعوبيّة بلفظ الجمع على جيلٍ من العجم حتّى قيل لمحتقِرِ أمرِ العرب شعوبىٌّ وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغَلَبَته على الجيل الواحد كقولهم أنصارىّ، وأنحاز اى أعتزل وقالوا للّذى يتحاز عن القوم ويعتزلهم حُوزىٌّ، وقوله وعَصَمَنِى من مَذْهَبِهم الذى لم يُجْدِ عليهم الّا الرَشْقَ بألْسِنَةِ اللاعنين والمَشْقَ بأسِنَّة الطاعنين يقال عصمنى من كذا اى منعنى ودفع عنّى، والمَذْهَب المَأْخَذُ وأصلُه مكانُ الذهابِ كالمَطْلَع لموضعِ الطُلوع ومثلُه المَدْخَل والمَخْرَج، الذى لم يجد عليهم اى لم يُعْطِهم يقال أجْدَى عليه اى أعطاه وأصلُه من الجَدا وهو المَطَرُ العامُّ، والرَشْقُ الاصابة بالمَكْروه يقال رشقهم بالكلام اذا نال منهم به وأصلُه من الرشق بالسَهْم، والألْسِنَةُ جمعُ لِسانٍ واللسانُ يذكَّر ويؤنَّث فمن ذكّره ذهب الى العُضْو وجَمَعَه على ألْسِنَةٍ كحِمار وأحْمِرَةٍ ومن أنّثه ذهب الى الجارحة وجمعه على ألْسُنٍ كذِراع وأذْرُع،

واللّاعنون جمعُ لاعِنٍ جَمْعَ السَلامة واللَعْنُ الطَرْدُ والبُعْدُ يقال للطَريد لَعينٌ ورجلٌ لُعْنَةٌ بسكون العين يلعَنه الناسُ كثيرًا ولُعَنَةٌ بالتحريك يلعن الناسَ كثيرا ، والمَشْقُ سُرْعَةُ الطَعْنِ ، والأَسِنَّةُ جمع سِنانٍ ، والطاعنون جمع طاعِنٍ يقال طعن بالقول يَطْعَنُ طَعَنانا وطعن بالرُمْح يَطْعُن بالضمّ طَعْنا ورجلٌ طَعّانٌ فى أَعْراضِ الناس وفى الحَديث لا يكون المؤمن طَعّانا ، والمراد أنّ هؤلاء الذين يُبْغضون العربَ ولُغاتِهم لم يكتسبوا بهذا المذهبِ الّا السُقوطَ من أَعْيُنِ الناس والمَذَمّةَ وقد أَلَمّ بهذا المعنى الحَيْصَ بَيْصُ فى قوله

*لا تَضَعْ مِن عَظِيمِ قَدْرٍ وإِنْ كنتَ مُشارًا اليه بالتَعْظِيمِ *
*فالكَبيرُ العظيمُ يَصْغُرُ قَدْرًا * بالتَجَرّى على الكبيرِ العظيمِ*
*ولَعُ الخَمْرِ بالعُقولِ رَمَى الخَمْرَ بتَنْجِيسِها وبالتَحْرِيمِ *

وقوله والى أفضل السابِقين والمُصَلّين أُوَجِّهُ أفضلَ صَلواتِ المُصَلّين محمّدٍ المحفوفِ من بنى عَدْنانَ بجَماجِمِها وأَرحائِها النازلِ من قُرَيْشٍ فى سُرّةِ بَطْحائِها السابِقُ من الخَيْل هو الذى يأتى فى الحَلْبَة أوّلا والمُصَلّى الذى يَتْلُوه سُمّى مُصلّيا لانّ رأسه يكون عند صَلا السابق والصَلا مَغْرِزُ الذَنَب وكَنَى بذلك عن الأَوّلين والآخرين من الثَقَلَيْن ، وقوله أفضلَ صلواتِ المصلّين اى دُعاء الداعين يريد صلواتهم على محمّد صلعم ، ومُحَمَّدٌ اسمٌ عَرَبىٌّ وهو مُفَعَّلٌ من الحَمْد والتكريرُ فيه للتكثير كما تقول كرّمته فهو مكرَّمٌ وعظّمته فهو معظَّمٌ اذا فعلت ذلك مرّةً بعد مرّةٍ وهو منقول من الصفة على سبيلِ التَفَأُّل أنّه سَيكثُر حَمْدُه وكان كذلك صلعم ، روى بعضُ نَقَلَةِ العِلْم فيما حكاه ابنُ دُرَيْد أنّ النبىّ صلعم لمّا وُلد أمر عبدُ المُطّلب بجَزُورٍ فنُحرتْ ودعا رجالَ قُرَيْشٍ وكانت سُنّتُهم فى المَوْلود اذا وُلد فى استقبال الليل كَفَؤوا عليه قِدْرا حتى يُصْبِحَ ففعلوا ذلك بالنبىّ صلعم فأصبحوا وقد انشقّتْ عنه القدرُ وهو شاخصٌ الى السماء فلمّا حضرت رجالُ قريش وطعِموا قالوا لعبد المطّلب ما سمّيتَ ابنَك هذا قال سمّيتُه محمّدا قالوا ما هذا من اسماء أبآئك قال أردتُ أن يُحْمَد فى السَمٰوات والارضِ ، يقال رجلٌ محمودٌ ومحمّدٌ قال الأَعْشَى

*اليك أَبَيْتَ اللعْنَ كان كَلالُها * الى الواحدِ الفَرْدِ الجَوادِ المحمَّدِ*

فمحمودٌ لا يدلّ على الكثرة ومحمّدٌ يدلّ على ذلك والذى يدلّ على الفرق بينهما قولُ الشاعر

*فلستَ بمحمودٍ ولا بمحمَّدٍ * ولكنّما أَنْتَ الحَبِطُ الحُباتِرُ*

وقد سمّت العربُ فى الجاهليّة رجالا من أبنائهم بذلك منهم محمّدُ بن حُمْرانَ الجُعْفىّ الشاعر وكان فى عَصْرِ امرء القَيْس وسمّاه شُوَيْعِرا ومحمّدُ بن خَوْلِيّ الهَمْدانىّ ومحمّدُ بن بِلال بن أُحَيْحَةَ وكان زوجَ سَلْمَى بنتِ عمرو جَدّةِ رسولِ الله صلعم أُمِّ جَدّه ومحمّدُ بن سُفْيانَ بن مُجاشِع بن دارِم ومحمّدُ بن مَسْلَمَةَ الأنصارىّ وأبو محمّد بن أَوْس بن زيد شَهِدَ بَدْرًا، والمحفوف المحوّط الذى قد أُطيف به يـقـال حُفّ به اى أطاف قال الله تع وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ اى جعلنا النخل مُطيفا بهما، والأَحِفّةُ الجـوانـب الواحدُ حِفافٌ مثلُ جِرابٍ وأَجْرِبَةٍ ويقال حفّ به القومُ اى صاروا فى أحفّته اى جوانبه ومنه قوله تع وَتَرَى ٱلْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ، وعَدْنانُ جَدُّ النبىّ صلعم الأَعْلَى انتسب اليه النبىُّ صلعم ثمّ قال كذب النّسّابون فيما بعد عدنان، وهو صلواتُ الله عليه محمّدُ بن عبد الله بن عبد المطّلب ابن هاشم بن عبد مَناف بن قُصَىّ بن كِلاب بن مُرّةَ بن كَعْب بن لُؤَىّ بن غالِب بن فِهْر بن مالك ابن النَضْر بن كِنانَةَ بن خُزَيْمَةَ بن مُدْرِكَةَ ومدركةُ لقبٌ واسمُه عمرو بن اليَاس بن مُضَر بـن نِزار بـن مَعَدّ بن عدنانَ من وَلَدِ اسمعيلَ بن ابرهيمَ الّا انّ الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها الّا الله، وجَماجِمُ العرب قبائلُها التى تجمع البُطُونَ فتَنْتَسِب اليها دونهم نحوُ كَلْبِ بنِ وَبَرَةَ اذا قلت كلبىّ استغنيتَ أن تنسُب الى شىء من بطونه، وأَرحاءُ العرب القَبائلُ التى تستقلّ بنفسها وتستغنى عـن غيرها والأرحاء خمسةٌ، وقولُه النازلِ من قريشٍ فى سُرّةِ بَطْحائها قُرَيْشٌ من ولد النَضْر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قُرَشيًّا وكان لقريشٍ عِظَمٌ فى الجاهليّة وشَرَفٌ فى الاسلام بمحمّد صلعم، والبَطْحاءُ ما اتّسع من الارض وسُرّتُها وَسَطُها مأخوذٌ من سرّة الانسان والمرادُ أنّه من صَميمِ قريش ووَسَـطُ كلّ شىء أعدلُه قال الله عزّ وجلّ وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا قال العَرْجىّ

*كأنّى لم أكُنْ فيكم وَسِيطا * ولم تَكُ نِسْبَتى فى آلِ عَمْرِو*

ومنه واسِطةُ القِلادة للجَوْهَر الذى يكون فى وسطها وهو أَجْودها، ويقال قريشُ الأَباطح وقـريـش البِطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكّة ويقال لغيرهم قريشُ الضَواحى وقريشُ البطاح هم الأفاضلُ وهم بنو عبد مَناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العُزّى وبنو زُهْرَةَ وبنو تَيْم بن مُرّةَ وبنو سَهْم وجُمَح وبنو عَدىّ ابن كَعْب وبنو حِسْل بن عامر بن لُؤَىّ وبنو هِلال بن أُهَيْب بن ضَبّةَ بن الحرث بن فِهْر ويقال لهم الأبطحيّون ايضا قال البُحْتُرىّ فى المُتَوَكِّل

*يا ابنَ الأَباطِحِ من أَرْضٍ أَباطِحُها * فى ذُرْوَةِ المَجْدِ أَعْلَى مِن رَوابيها*

فهؤلاء قريشُ الأباطحِ، وبطحاء الوادى مَسيلٌ فيه دُقاقُ الحَصَى، وأمّا قريش الضواحى فهم الذين لم تَسَعْهم الأباطحُ فنزلوا ضَواحِىَ مكّة وهم مَعِيصُ بن عامِر بن لُؤَىّ وتَيْمُ بن غالب بن فِهْر ومُحارِبُ والحارثُ ابنَا فِهْرٍ، وقوله المبعوث الى الأسود والأحمر بالكتاب العَرَبىّ المنوّر يريد المرسَل الى جميع الناس عَرَبيّهم وعَجَميّهم فالمرادُ بالأسود العربُ لانّ الغالبَ عليهم السُمْرةُ والسَوادُ والمرادُ بالأحمر العجمُ لانّ الغالب عليهم الشُقْرةُ والبَياضُ وقيل لعايشةَ رضى الله عنها الحُمَيْرآء لبَياضها يقال أتانى كلُّ أسودَ منهم وأحمرَ ولا يقال أبيضَ ومعناه جميعُ عربيّهم وعجميّهم قال الشاعر

*جَمَعْتم فأَوْعَبْتم وجِئْتم بمَعْشَرٍ * تَوافَتْ بهم حُمْرانُ عَبْدٍ وسُودُها*

يريد بعبد عبدَ بن أبى بكر بن كِلاب، وقوله بالكتاب العربىّ المنوّر المنوّر ذو النور اى هو ضِياءٌ يُهْتَدَى به، وقوله ولآله الطَيّبين أَدْعو اللهَ بالرِضْوان لهم وأَدْعوه على أهل الشِقاق لهم والعُدْوانِ آلُه صلّعم أهلُ بيته والالفُ فى آل منقلبةٌ عن همزةٍ هى بدلٌ من هاء أهل ولا يُستعمل الآل فى كلّ موضع يُستعمل فيه الأهل فلا يقال آلُ الاسْكاف ولا آل الخَيّاط ولا انصرفْ الى آلك كما يقال الى أهلك وانّما يختصّ الآلُ بالأشراف يقال القُرّاءُ آلُ الله وأَللّهُمّ صَلِّ على محمّد وعلى آلِ محمّد قال الله تع وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ، وأدعو اللهَ بالرضوان لهم اللامُ متعلّقةٌ بأدعو لا بالرضوان والمعنى أَسْأَلُ اللهَ لهم الرضوانَ عنهم وهى فى موضعِ نصب على انّه مفعولٌ له اى من أَجْلهم، وقوله وأدعوه على أهلِ الشِقاق لهم والعُدْوانِ اى أدعو اللهَ لنُصْرتهم على مَن شاقّهم وعَدَا عليهم والشِقاقُ المُخالَفةُ والعُدْوانُ الظُلْمُ الصَراحُ، وقوله ولعلّ الذين يغُضّون من العربيّة ويَضَعون من مِقْدارها ويريدون أن يخفِضوا ما رفع اللهُ من مَنارها يقال غَضَّ منه يَغُضُّ اذا وضع منه ونقص من مِقْداره والوَضْعُ من الشىء الانتقاصُ منه والحَطُّ من قَدْره من قولهم وضعتُ الشىءَ اذا حططتَه يقال وضعتُه أَضَعُهُ وَضْعا وحكى الفَرّاء مَوْضَعا ومَوْضوعا، ومِقْدارها قَدْرُها يقال قَدْرٌ وقَدَرٌ بفتح الدال وسكونها وهو مَبْلَغُ الشىء والخَفْضُ ضدُّ الرَفْع وهو الانحطاط واللهُ تع يخفض مَن يشاء ويرفَع من يشاء، والمَنار الأَعْلامُ تُوضَع على الطُرُق ليُهْتَدَى بها وذو المنار مَلِكٌ من مُلوكِ اليَمَن سُمّى بذلك لانّه أوّلُ مَن وضع المنارَ على الطرق ليهتدىَ بها الناسُ، وقوله حيثُ لم يجعل خِيَرَةَ رُسُلِه وخَيْرَ كُتُبِه فى عَجَمِ خَلْقه ولكنْ فى عَرَبه لا يبعُدون عن الشُعوبيّة منابَذةً للحقّ الأَبْلَجِ وزَيْغًا عن سَواءِ المَنْهَجِ حَيْثُ ظرفُ مكان يتعلّق بقوله يضَعون من مقدارها ويجوز أن يتعلّق بقوله يغضّون وتعلّقُه بالأقرب أَوْلَى يعنى حيث لم يُبْعَث النبىّ صلّعم

فى العجم ولا نُزّل القرآنُ المجيدُ بلسانٍ غيرِ العربىّ، وقوله لا يبعدون عن الشعوبيّة هو خبرُ لعلّ، والبُعْدُ ضِدُّ القُرْب يقال بَعُدَ بالضمّ يَبْعُدُ اذا تَباعَد وبَعِدَ بالكسر اذا هَلَكَ فهو باعِدٌ وجَمْعُه بَعَدٌ مثلُ خادِمٍ وخَدَمٍ، وقوله مُنابَذةً للحقّ الأبلجِ اى مُكاشَفةً ومُجاهَرةً يقال نابَذَهُ الحَرْبَ اى كاشَفه وانتصابُه على انّه مصدرٌ فى موضعِ الحال نحوَ قتلتُه صَبْرًا وأتيتُه رَكْضًا اى مُنابِذين للحقّ اى مجاهرين، والأبلجُ الأبيضُ المُشْرِقُ قال

حتّى بَدَتْ أعْلامُ صُبْحٍ أبْلَجا

ويقال الحقُّ أبْلَجُ اى واضِحٌ مُضِىءٌ والباطلُ لَجْلَجٌ اى يَتَلَجْلَجُ فلا يُعْرَف، والزَيْغ المَيْل يقال قومٌ زاغةٌ عن الشىء اى زائغون، وسَواءُ المَنْهَجِ وَسَطُه وسواءُ الدار وسطها قال الشاعر

*غَشَّيْتُهُ وَهْوَ فى جَأْواءَ باسِلَةٍ * عَضْبًا أصابَ سَواءَ الرأسِ فانْفَلَقا*

اى وَسَطَ الرأس، والمنهجُ الطريق البَيِّن، قال والذى يُقْضَى منه العَجَب حالُ هؤلاء فى قلّة إنصافهم وفَرْطِ جَوْرِهم واعتسافهم يُقْضَى منه العَجَبُ اى يُوفَّى منه العجبُ حقّه يقال وَفَيْتُ هذا الأمرَ حقّه اذا تَناهيتَ فيه وأدّيْتَه وافيًا وهو من قَضَيْتُ الدَّيْنَ قال كُثَيِّرٌ

*قَضَى كُلُّ ذى دَيْنٍ فوفَّى غَرِيمَهُ * وعَزَّةُ مَمْطولٌ مُعَنًّى غريمُها*

ولا تكاد العربُ تستعمل هذه اللفظةَ الّا منفيّةً نحوَ ما قضيتُ العجبَ من هذا لانّهم يريدون المبالغةَ فى تفخيمِ الامر وتعظيمه وأنّه لا يُمْكِن تَوْفِيَةُ العجب حقّه لعظمه قال الشاعر

*أُنْبِئْتُ أنّ شَبِيبَةَ الوَبْرِ أوْعَدَنِى * وما قَضَيْتُ بهذا المُوعِدِى عَجَبًا*

هكذا ذكره الأَصْمَعىُّ فى كتابه فيما يلحن فيه العامّةُ قال يقولون قضيتُ العجبَ من كذا والصوابُ ما كِدْتُ أقْضِى منه العجبَ ولا يبعد جوازُه اذا أُريد الاكثار من العجب تفخيما لسببه، والانصاف خلافُ الجَوْر والظُلْمِ، والفَرْط تجاوُزُ الحَدّ، والجَوْر المَيْلُ عن القَصْد، والعَسْف الأَخْذُ على غيرِ قَصْدٍ يقال عسف واعتسف اذا مال عن طريقه، قال وذلك أنّهم لا يَجِدون عِلْمًا من العُلومِ الإسلاميّة فقهِها وكَلامِها وعِلْمَىْ تفسيرِها وأخبارِها الّا وافتقارُه الى العربيّة بيّنٌ لا يُدْفَع ومكشوفٌ لا يتقنّع المرادُ بالعلوم الاسلاميّة الفقهُ وأصولُ الدين والأخبارُ عن الرسول صلعم وعلومُ الكتاب العزيز وانّما اقتصر على الفقه والكلامِ لانّ الفقه يشتمل على علم الكتاب والسُنّة كأنّه احترز عن علومِ الأوائل نحوِ الحِكْمة والفَلْسَفة والهَنْدَسة فإنّ اصولَ هذه العلوم يونانيّةٌ ثمّ نُقلت الى العربىّ فمعانى هذه العلوم لا تُعْرَف على الحقيقة

الّا بمعرفة ألفاظها والوُصْلَةُ الى معرفة ألفاظها معرفةُ علم العربيّة، وقوله وذلك بيّنٌ لا يُدْفَع ومكشوفٌ لا يتقنّع اى الافتقارُ الى العربيّة ظاهرٌ لا يُمكن جُحودُه وبادٍ لا يَسَعُ سَتْرُه، قال ويَرَوْنَ الكلامَ فى مُعْظَمِ أبواب أُصولِ الفقه ومسائلِها مبنيّا على علم الإعراب والتّفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سِيبَوَيْه والأَخْفَش والكِسائيّ والفَرّاء وغيرِهم من النحويّين البصريّين والكوفيّين والاستظهارَ فى مَآخِذِ النُّصوص بتأويلهم والتشبّثَ بأهْدابِ فَسْرِهم وتأويلهم الاستظهارُ الاستعانةُ وهو استفعالٌ من الظَّهِير وهو المُعِين، والمَآخِذُ جمع مَأْخَذٍ وهو اسمُ مكان كالمَقْتَل والمَخْرَج لمكان القَتْل والخُروج، والنصوص جمعُ نَصٍّ وهو الكتابُ والسُّنّةُ وهو بمعنى منصوصٍ عليه وأصلُ النَّصِّ الرَّفْعُ يقال نصّ الناقةَ يَنُصُّها اذا رفعها فى السَّيْر ونصّ الحديثَ اذا رفعه وعزاه الى صاحبه ونصّ العَرُوسَ اذا أَقْعدها على المِنَصَّة وهو ما يُنَصُّ من كُرْسِيٍّ او دَكّةٍ او غيرِ ذلك اى يُرْفَع، والتشبّثُ التعلُّقُ يقال تَشَبَّثَ اذا تَعَلَّقَ به، والأهداب جمع هُدْبٍ وهو طَرَفُ الثَّوْب يقال تَعَلَّقَ بأهداب الأدب وأَذْيالِه اذا كان له منه حَظٌّ، والفَسْرُ الكَشْفُ والتفسيرُ تفعيلٌ منه والتأويلُ تفعيلٌ من آلَ يَؤُول اذا رجع والفرقُ بين التفسير والتأويل أنّ التفسيرَ الكَشْفُ عن المُراد من اللفظ سواءٌ كان ذلك ظاهرا فى المراد او غيرَ ظاهرٍ والتأويلُ انّما هو صرفُ اللفظ عن الظاهر الى غيره ممّا يحتمله اللفظُ فاذًا كلُّ تأويلٍ تفسيرٌ وليس كلّ تفسيرٍ تأويلا، قال وبهذا اللسانِ مناقلتُهم فى العِلْم ومحاورتُهم وتدريسُهم ومناظرتُهم وبه تقطُرُ فى القَراطيس أقلامُهم وبه تسطُرُ الصُكوكَ والسِجِلّاتِ حُكّامُهم المناقلةُ المحادثة يقال ناقَلْتُه الكلامَ اذا حدّثته وحَدَّثَك، والمحاورةُ المجاوبةُ وهو مداولةُ الجواب ومراجعتُه، والتدريس مصدرُ درّس يُدرِّس تدريسًا التضعيفُ فيه للتعدية كان قبلَ التضعيف يتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ نحو درستُ القرآنَ والدَّرْسَ ودرّستُه إيّاهما، والمناظرة المجادلة وهو مُفاعَلَةٌ من النظر لأنّ كلّ واحد ينظر فيما يُفْلِج به على صاحبه وقيل هو من النظير وهو المِثْل فمعنى المناظرة المماثلةُ فيما هم فيه، قوله وبه تقطر الهاء ترجع الى علم العربيّة والنحوِ وتقطر تَسيلُ يقال قَطَرَ الماءُ وغيرُه يَقْطُرُ وقَطَرْتُه أنا يكون متعدّيا وغيرَ متعدٍّ كرَجَعَ ورَجَعْتُه، والقراطيس جمعُ قِرْطاسٍ وهو ما يُكْتَب فيه يقال قِرْطاسٌ وقُرْطاسٌ بكسر الكاف وضمّها ويقال قِرْطَسٌ ايضا حكاها ابو زيد، وتسطر تَكْتُبُ وأصلُه الصَفُّ يقال بنى سَطْرًا وغرس سطرا وسُمّيت الكتابة تسطيرا لانّها تُعْمَل صُفوفا قال الراجز * إنّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا * والصكوك جمعُ صَكٍّ وهو الكتاب، والسجلّات جمعُ سِجِلٍّ وهو الكتاب ايضا مأخوذٌ من السَجْلِ وهو الدَلْوُ المملوءةُ لأنّها تتضمّن أحكامًا، والحُكّامُ القُضاة، قال

فهم ملتبسون بالعربيّة أيّةً سلكوا غيرُ منفكّين منها أَيْنَمَا وجّهوا كَلٌّ عليها حيثُ سيّروا ملتبسون بالعربيّة اى مخالِطون وممازجون لها من قولهم تلبّستُ بالأمر والثوبِ اى خالطتُه، وقوله أيّةً سلكوا اى أىَّ طريقٍ وأىَّ سبيلٍ لأنّ السبيل يُذكّر ويؤنّث قال الله تع قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى ٱللَّهِ وأىٌّ قد تُؤنّث اذا أُضيفت الى مُؤنّثٍ وتَرْكُ التأنيث أَكْثَرُ فيها، وقوله سَلَكُوا اى مضوا ونفذوا يقال سَلَكْتُ الشىءَ فى الشىء اذا أنفذتَه فيه وطَعَنَهُ سُلْكَى اذا واجَهَهُ بها، وقوله غير منفكّين اى غير زائلين يقال انفكّ وزال وبرِح بمعنى واحد، وقوله أينما وجّهوا معناه توجّهوا يقال وَجَّهَ وتَوَجَّهَ بمعنى واحد ومثلُه نَكَّبَ وتَنَكَّبَ وبَيَّنَ وتَبَيَّنَ وفى المثل أَيْنَمَا أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْدًا ومنه صَوَّحَ النَبْتُ وتَصَوَّحَ وقَدَّمَ وتَقَدَّمَ، وقوله كَلٌّ عليها حيثُ سيّروا الكَلُّ العِيال والثِقَل قال الله تع وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ، وسيّروا بمعنى ساروا والتضعيفُ للتكثير كقولهم موَّتَ الشاةُ وربَّضَ الغنمُ ألا ترى أنّ الفعل غيرُ متعدّ كما كان قبل التضعيف، قال

ثمّ انّهم فى تَضاعيف ذلك يجحَدون فَضْلَها ويدفعون خَصْلَها ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها وينهَون

عن تعلُّمها وتعليمها ويمزّقون أَدِيمَها ويَمْضُغون لَحْمَها فهم فى ذلك على المثل السائر الشَعيرُ يُؤكَلُ ويُذَمُّ، التَضاعيفُ جمعُ تضعيفٍ وهو مصدرُ ضعّفتُه اذا زِدتَه مثلَه او أَكْثَرَ يقال أَضْعَفْتُه إضعافا وضاعفتُه مضاعفةً وضعّفتُه تضعيفا كلُّه بمعنى واحد وانّما جُمِع والمصادرُ لا تُثَنّى ولا تُجْمَع لأنّه أراد أنواعا من التضعيف مختلفةً كما يقال العلومُ والأشْغالُ، ويجحدون اى يُنْكِرون ولا يكون الجُحود إلّا مع علم الجاحد قال الله تع وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا، والفضل الزيادة والخَيْر والمعنى أنّهم يُنكِرون زيادةَ نَفْعِها وخيرِها، ويدفعون خصلها الخَصْلُ الغَلْبُ فى النِضال والسِباقِ يقال تَخاصَلَ القَوْمُ اذا تَراهَنوا فى الرَمْى وأَحْرَزَ فلانٌ خَصْلَه اذا غلب، وقوله ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها اى يُعْرِضون عن ذَيْنِكَ من أُمرها يقال ذهبت اليه اذا قصدته وذهبت عنه اذا أعرضت عنه، والتوقير والتعظيم واحدٌ قال الله تع مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا اى عَظَمَةً وحسُن عطفُ أحدهما على الآخر لاختلاف لفظَيْهما ومثلُه قوله تع فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا والوَهْنُ والضُعْفُ واحدٌ ومثلُه قول الشاعر

*أَلَا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنْدُ * وهندٌ أَتَى مِن دُونِها النَأْىُ والبُعْدُ*

والنَأْىُ والبُعْدُ واحدٌ ومثلُه *وأَلْفَى قَوْلَها كَذِبًا ومَيْنَا* والكَذِبُ والمَيْنُ واحدٌ، وقوله وينهون عن تعلُّمها وتعليمها التعلُّم مصدرُ تَعَلَّمَ والتعليمُ مصدرُ عَلَّمَ والتكريرُ فيه للتعدية لأنّه بمعنى المَعْرِفة

وتعلّمَ مُطاوِعُ علّمَ يقال علّمْتُه فتعلّمَ، وقوله ويمزّقون أديمها التمزيقُ التخريقُ يقال مزقتُ الثوبَ أمْزِقُه مَزْقًا ومزّقته تمزيقًا اذا كثُر ذلك منه، والأديمُ الجِلْدُ وجمعُه أَدَمٌ كأَفيق وأَفَق والأَفيقُ الجِلْدُ قبل دِباغته وهذا النوعُ من الجمع اسمُ جِنْسٍ وليس بتكسير ألا ترى أنّك تُذكّره فتقول هو الأَدَمُ والأَفَقُ ولو كان تكسيرا لكان مؤنّثا كما تقول هى الثِيابُ والجِفانُ، والأَدَمَةُ باطنُ الجِلْدِ والبَشَرَةُ ظاهرُه يقال رجلٌ مُؤْدَمٌ مُبْشَرٌ اى قد جَمَعَ بين لِين الأديم وخُشونةِ البشرة، وقوله ويمضغون لحمها اى يأكلون لحمها بالغيبةِ والعَيْبِ من قوله تع أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا والمَضْغُ إدارةُ الطعام فى الفم يقال مَضَغَ يَمْضُغُ ويَمْضَغُ بالضمّ والفتح فالضمُّ على الأصل والفتحُ لمكان حرف الحَلْق إلّا أنّ الضمّ هو الأصلُ وأَجْوَدُ ههنا لقُرْب الغين من الفم، والمَثَلُ السائرُ الشَعِيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمّ يُضْرَب هذا المثل لكلّ مَن ينتفع به ويجازى بالقبيح وذلك أنّ الشعير يُؤكَل فيُسمّن ويُغْنى عن جُوعٍ وهو مذمومٌ، وقوله ويَدّعون الاستغناء عنها وأنّهم ليسوا فى شِقّ منها يَدّعون يَزْعُمون وهو يفتعلون من الدَعْوَى ومنه قول امرئ القيس

* لَا يَدَّعِي القَوْمُ أَنّى أَفِرّ * والشِقُّ الناحيةُ والجانب والمعنى أنّهم يتبرّؤون منها ويدّعون الاستغناء عنها، قال فإنْ صَحّ ذلك فما بالُهم لا يُطلّقون اللغةَ رأسًا والإعرابَ ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسبابَ، فما بالُهم فما حالُهم واصلُ الطلاق الإرسالُ والتخليةُ يقال ناقةٌ طالقٌ ونَعْجَةٌ طالقٌ اذا كانت مُرْسَلةً ترعى حيث شاءت ويقال طلّقتُ المرأةَ تطليقا وطَلَقَتْ هى طَلَاقًا ولا يقال طُلِقتْ بالضمّ، واللغةُ عبارةٌ عن العلم بالكَلِم المفردة، والإعراب عبارةٌ عن اختلاف أواخرها لإبانة معانيها، وقوله لا يقطعون بينهما اى بين اللغة والإعراب وبينهم اى بين هؤلاء القوم اى الشُعوبيّة، والأسباب الوُصْلات واحدُها سَبَبٌ مثلُ قَلَمٍ وأَقْلامٍ وأصلُ السبب الحَبْلُ الذى يُشَدُّ به الشىء ثمّ يجعل كلُّ ما جَرّ شيئًا سَبَبًا له، وقوله فيَطْمِسُوا من تفسير القرآن آثارَها ويَنْفُضوا من اصول الفقه غُبارَها يقال طَمَسَ الطريقُ امّحى ودرس وطمسْتُه يُستعمل متعدّيا وغيرَ متعدٍّ يَطْمِسُ ويَطْمُسُ بالكسر والضمّ والكسرُ فى المتعدّى والضمُّ فى اللازم هو القياس الّا ان اللغات تداخلتْ، يريد أنّه لا بُدّ فى التفسير من استعمال العربيّة والاستضاءة بدلالة ألفاظها اذ كان مُنْزَلًا باللسان العربىّ فلا بُدّ من معرفة ألفاظ العرب والاطّلاع على مواضعها اذ الالفاظ أَدِلّةُ المعانى فكذلك اصولُ الفقه مرتبطةٌ بمعرفة العربيّة لأنّه يُبتنَى على معرفة الكتاب والسُنّة ولا يُعْرَف معناهما الّا بمعرفة العربيّة ولذلك كانت شرطا فى صحّة الاجتهاد، قال ولا يتكلّموا فى الاستثناء فانّه نحوٌ وفى الفرق بين المعرّف والمنكّر فانّه نحوٌ وفى التعريفَيْن تعريفِ الجِنْس وتعريفِ العَهْد فانّهما نحوٌ وفى الحروف

كالواو والفاء وثُمّ ولامِ المِلْك ومِن التبعيض ونظائرِها يُشير بذلك الى شدّة فاقة الفقيه الى معرفة العربيّة ألا ترى أنّ الرجل اذا أقرّ فقال لفلانٍ عندى مائةٌ غيرُ درهمٍ برفعِ غيرٍ يكون مُقرًّا بالمائة كاملةً لأنّ غَيْرُ هنا صفةٌ للمائة وصفتُها لا تَنْقُص شيأ منها وكذلك لو قال له علىّ مائةٌ إلّا درهمٌ كان مقرًّا بالمائة كاملةً لأنّ إلّا تكون وَصْفا كغَيْر قال اللّه تع لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ولو قال له عندى مائةٌ غيرَ درهمٍ او إلّا درهمًا بالنصب لكان مقرًّا بتسعةٍ وتسعين درهمًا لأنّه استثناءٌ والاستثناء إخراجُ ما بعد حرف الاستثناء مِن أن يتناوله الأوّلُ وكذلك لو قال ما له علىّ مائةٌ إلّا درهمَيْن لم يلزمه شىءٌ كما لو قال ما له علىّ ثمانية وتسعون درهما ولو رفع فقال ما له عندى مائةٌ إلّا درهمان لكان مقرًّا بدرهمَيْن والمسائل فى ذلك كثيرةٌ، ومن ذلك لو قال إن دَخَلْتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ فانّه لا يقع الطلاقُ الّا بدخول تلك الدارِ المعيّنةِ ولو قال إن دخلتِ دارا فأنتِ طالقٌ وقع الطلاقُ بدخولِ أىّ دارٍ دخلتْها لأنّه عَلّق الطلاقَ بدخولِ دارٍ منكورةٍ ولِشياعها تَعُمُّ وفى الاوّل علّق الطلاقَ بدخولِ دارٍ معهودةٍ فلا يقع الطلاقُ الّا بدخولها، وأمّا الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى وأمّا اللفظُ فشىءٌ واحدٌ وذلك أنّك اذا قلت الرجلُ وأردتَ العَهْدَ فانّه يخصّ واحدا بعينه ومعنى العهد أن تكون مع انسانٍ فى حديثِ ثالثٍ غائبٍ ثمّ يُقْبِل الرجلُ فتقول وَافَى الرجلُ اى الذى كنّا فى حديثه وذِكْره قد وافى وإن أردتَ تعريفَ الجنس فانّه يدلّ على العُموم والكثرة ولا يكون مُخْبِرًا عن إحاطةٍ بجميع الجنس لأنّ ذلك متعذّرٌ غيرُ مُمْكِنٍ فاذا قلت العَسَلُ حُلْوٌ والخَلُّ حامضٌ فانّما معناه العسلُ الشائعُ فى الدنيا المعروفُ بالعقل دون حاسّة المشاهَدة حلوٌ وكذلك الخَلّ والذى يدلّ على أنّ الألف واللام اذا أُريد بهما الجنس تعُمّان قولُه تع إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ فصحّةُ الاستثناء من الانسان تدلّ على ان المراد به الجماعة، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثُمّ فانّ الواو معناها الجمعُ المُطْلَقُ من غير ترتيب والفاء تدلّ على ان الثانى بعد الاوّل بلا مُهْلَةٍ وثُمّ كذلك الّا انّ بينهما تراخيًا فعلى هذا اذا قال لزوجته أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ وكلّمْتِك فهذه تَطْلُق بوقوع الفعلَيْن جميعا بدخول الدار والكلامِ لا تطلق باحدهما دون الآخَر فإن دَخَلَتِ الدارَ ولم يُكلّمها لم تطلق وإن كلّمها ولم تدخل الدارَ لم تطلق ولكن اذا جُمع بينهما طلقتْ ولا يبالىَ بأيّهما بدأ بالكلام ام بالدخول أىَّ ذلك بَدَأَ به وَقَعَ الطلاقُ بعد أن يُجْمَعَ بينهما لأنّ المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخِرُه قبل أوّله ألا ترى أنّك تقول رأيتُ زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرو فى الرؤية قبل زيد قال اللّه تع

وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ وكذلك إن قال لعَبْده إن دخلتَ الدارَ وكلّمتُ زيدا فأنت حُرٌّ فانّه لا يَعْتِق الّا بوقوع الفعلَيْن جميعا كيف وقعا ولا فَرْقَ فيه بين وقوع الاوّل قبل الثانى والثانى قبل الاوّل فى اللفظ ولو قال إن دخلتَ فكلّمتُ عمرا لا يقع العِتْقُ الّا بالجمع بينهما مُرَتَّبًا الكلامُ بعد الدخول بلا مُهْلةٍ ولو قال ذلك بثُمّ لكان فى الترتيب مثلَ الفاء الّا انّه يكون بينهما تمادٍ وتراخٍ ، ومن ذلك حروف الجرّ نحو مِنْ واللام فإنّ الرجل اذا حلف وقال واللّهِ لا آكُل من طعام زيد فانّه يحنث بأكْلِ اليسير منه ولو قال لا آكُل طعامَ زيد فانّه لا يحنث إلّا بأكْلِ الجميع وكذلك لو كان عنده عبدٌ فقال هو لَزَيْدٌ بفتح اللام والرفع لم يلزمه شىءٌ ولو قال لِزيدٍ بكسر اللام والخفض لكان مُقِرًّا له به لأنّ اللام اذا فتحها كانت تأكيدا وكان مخبرا أنّ العبد اسمُه زيدٌ واذا كسر اللامَ كانت لامَ المِلْك الخافضةَ وكان مخبرا أنّه مِلْكُه ، قال وفى الحذف والاضمار وفى ابواب الاختصار والتكرار وفى التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفى الفرق بين إنْ وأَنْ واذا ومَتَى وكلَّما وأشباهها ممّا يطول ذكرُها فإنّ ذلك كلّه من النحو ومن ذلك مسائل الطَّلاق اذا قال أنْتِ طالِقٌ طلقتْ منه وإن لم يَنْوِ ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طَلاقٌ لم يقع الطلاقُ إلّا بنيّته لأنّه ليس بصريحٍ إنّما هو كنايةٌ عن إرادة إيقاع المصدر موقعَ اسم الفاعل على حدِّ ماءٍ غَوْرٍ اى غائرٍ ومنهم من يجعله صريحا يقع به الطلاقُ من غير نيّةٍ كاسم الفاعل لكثرة إيقاع المصدرِ موقعَ اسم الفاعل وكثرةِ استعماله فى الطلاق حتّى صار ظاهرا فيه قال الشاعر

*فإنْ تَرْفُقِى يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ * وإنْ تَخْرُقِى يا هندُ فالخُرْقُ أَشْأَمُ*
*فأنْتِ الطَّلاقُ والطَّلاقُ عَزِيمَةٌ * ثلثا ومَن يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ*
*فبِينِى بها إنْ كنتِ غيرَ رَفيقةٍ * فما لِامْرِءٍ بعدَ الثلاثة مُقْدَمُ*

فأَوْقع الطَّلاقَ موقعَ طالِقٍ على ما ترى ويجوز ان يكون على حذف مضاف اى ذاتُ طلاقٍ كما يقال صَلَّى المَسْجِدُ والمراد اهلُ المسجد وٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ وهو كثيرٌ ، واعلمْ ان هذه المصادر اذا أُجريت مجرى اسماء الفاعلين ووُضعت موضعَها فلك فيها وجهان أَجْوَدُهما أن تتركها على لفظٍ واحدٍ فى الواحد والاثنَيْن والجمع والمؤنّث فتقول أنتِ طلاقٌ وانتما طلاقٌ وأنتم طلاقٌ وأنتنّ طلاقٌ وهذا رجلٌ عَدْلٌ ورجالٌ عدلٌ ونسوةٌ عدلٌ والآخَرُ أن تثنّى وتجمع فتقول عَدْلان وعُدُولٌ وأنشد ابنُ الأعرابىّ

*طَمِعْتُ بلَيْلَى أن تَرِيعَ وإنّما * يُقَطِّعُ أعناقَ الرجالِ المَطامِعُ*
*وبايَعْتُ لَيْلَى فى خَلاءٍ ولم يكن * شُهودٌ على ليْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ*

فجمع عَدْلا ومَقْنَعًا كما ترى وقد رُوى قوله والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ على ثلثة أوجهٍ الطلاقُ عزيمةٌ ثلثًا برفع عزيمةٍ ونصب الثلاث والطلاقُ عزيمةٌ ثلثٌ برفعهما والطلاقُ عزيمةً ثلثٌ بنصب العزيمة ورفع الثلث، فاذا نُصبت الثلاث فكأنّه قال أنتِ طالقٌ ثلثا ويكون قولهُ والطلاقُ عزيمةٌ مبتدأً وخبرا فكأنّه قال والطلاقُ متى جِدٌّ غيرُ لَغْوٍ، واذا رفعهما كانت الثلاثُ خبرا ثانيا اى الطلاقُ الذى يقع بمثله الطلاقُ هو الثلاثُ او يكون موضحا للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدةً لا غيرُ، ويجوز ان يكون المراد أنتِ طالقٌ ثلاثا ثمّ فسّر ذلك بقوله والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ كأنّه قال والطلاقُ الذى ذكرتُه ونويتُه عزيمةٌ ثلاثٌ فسّره بهذا الدليل هذا اذا نوى الثلاث ودليلٌ على ذلك قولهُ فبِينِى بها فهذا دليلٌ على ارادة الثلاث والبَيْنُونَةِ، وأمّا اذا نصب عزيمةً مع رفع الثلاث فعلى إضمار فعلٍ كأنّه قال والطلاقُ ثلثٌ أعزمُ عليك عزيمةً ويجوز ان يكون التقدير والطلاقُ اذا كان عزيمةً ثلاثٌ كما تقول عبدُ الله راكبا أَحسنُ منه ماشيا والمرادُ اذا كان ماشيا كما تقول هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا اى هذا اذا كان بسرا أطيب منه اذا كان رطبا، وقوله ومن يخرق أعقُّ وأظلمُ قد حُذف الفاء الذى هو جوابُ الشرط والمبتدأُ ايضا والمعنى فهو أعقُّ وأظلمُ وهو من ضرورات الشعر المستقبَحة، ومن ذلك الفرق بين انِ المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أنّ المكسورة معناها الشرطُ والمفتوحةَ معناها الغَرَضُ والعِلّةُ ولو قال أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار لم يقع الطلاقُ حتّى تدخل الدارَ لأنّ معنى تعليقِ الشىء على شرطٍ هو وقوفُ دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود ولو فتح أَنْ لكانت طالقا فى الحال لأنّ المعنى أنتِ طالقٌ لأنْ دخلتِ الدار اى من أَجْلِ أنْ دخلت الدار فصار دخولُ الدار علّةَ طلاقها لا شرطا فى وقوع طلاقها كما كان فى المكسورة وكذلك لو شَدَّدَ أَنْ يقع الطلاقُ فى الحال كانت دَخَلَتِ الدار او لم تكن، ومن ذلك اذَا ومَتَى وكُلّمَا تُستعمل فى الشرط كما تُستعمل انْ الّا أنّ الفرق بين هذه الأشياء وبين انْ أنّ انْ تُعلِّقُ فعلا بفعلٍ واذَا وكُلّمَا للزمان المعيّن فاذا قال أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار او قال أنتِ طالقٌ اذا دخلتِ الدار لم تطلق حتّى تدخل الدار أمّا انْ فشرطٌ لا يقع الطلاقُ الّا بوجودِ ما بعدها وأمّا اذَا فوَقْتٌ مستقبلٌ فيه معنى الشرط فكأنّه قال أنتِ طالقٌ اذا جآء وقت كذا وكذا فهى تطلق وقتَ دخولِ الدار فقد استوتْ انْ واذَا فى هذا الموضع فى وقوع الطلاق وتفترقان فى موضع آخَر فلو قال اذا لم أطلّقك او متى لم أُطلّقكِ فأنت طالقٌ وَقَعَ الطلاقُ على الفَوْر بمُضِيّ زمان يُمكن أنْ تُطلّق فيه ولم تُطلّق ولو قال إن لم أطلّقك فأنت طالقٌ كان كأنّه على

التراخى يمتدّ الى حين موتِ أحدهما وذلك لأنّ اذَا ومَتَى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أَىّ وقتٍ ولهذا تقع جوابا عن السؤال عن الوقت فاذا قيل متى ألقاك فيقال اذا شئتَ كما تقول يومَ الجُمْعَة او يومَ السَبْتِ ونحوَهما وليست كذلك انْ ألا ترى أنّه لو قيل متى ألقاك لم يُقَلْ فى جوابه انْ شئتَ وإنّما تُستعمل انْ فى الفعل ولهذا يُجاب بها عن سؤالٍ عن الفعل فاذا قيل هل تأتينى فيقال فى الجواب إن شئتَ ، ومَتَى حالُها كحالِ اذَا فى أنّها للزمان ، وليس فى هذه الكلم ما يقتضى التكرارَ الّا كُلّما وذلك أنّك اذا قلت كلّما دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ طلقتْ بكلّ دخولٍ الى أَنْ ينتهى عددُ الطلاقَ لأنّ مَا مِن كُلّمَا مع ما بعده مصدرٌ فاذا قال كُلّمَا دخلتِ فمعناه كلَّ دخولٍ يُوجَد منكِ فأنتِ به طالقٌ وكُلٌّ معناه الاحاطةُ والعُمومُ فلذلك يتناول كلَّ دخولٍ ، وقوله وهلّا سفّهوا رَأْىَ محمّد بن الحَسَن الشَيْبانى رح فيما أوضع كتابَ الأَيْمان وهو صاحب الامام أبى حَنيفَةَ رضى اللّه عنهما وذلك أنّه ضمّن كتابَه المعروفَ بالجامع الكبيرِ فى كتاب الأَيْمان منه مسائلَ فقْهٍ تُبتنى على أصول العربيّة لا تَصِحُّ الّا لمن له قَدَمٌ راسخٌ فى هذا العلم فمن مسائله الغامضة أنّه اذا قال أَىُّ عَبيدِى ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ فضَرَبَهُ الجميعُ عَتَقُوا ولو قال أَىُّ عبيدى ضربتَه فهو حُرٌّ فضَرَبَ الجميعَ لم يعتق الّا الاوّل منهم فكلامُ هذا الحَبْر مَسُوقٌ على كلام النحوىّ فى هذه المسئلة وذلك من قِبَلِ أنّ الفعل فى المسئلة الأُولى عامٌّ وفى المسئلة الثانية خاصٌّ وإنّما قلنا ذلك لأنّ الفعل فى المسئلة الأُولى مسندٌ الى عامٍّ وهو ضميرُ أَىٍّ وأَىٌّ كلمةُ عُمومٍ وفى المسئلة الثانية خاصٌّ لأنّ الفعل فيه مسندٌ الى ضمير المخاطَب وهو خاصٌّ اذ الراجع الى أَىٍّ ضَميرُ المفعول والفعلُ يصير عامّا بعُموم فاعله وذلك أنّ الفاعل كالجُزْء من الفعل وإنّما كان كذلك لأنّ الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنّه أحدُ أجزائه التى لا يستغنى عنها ويدلّ على ذلك أمورٌ الأوّلُ منها أنّه متى اتّصل بالفعل الماضى ضميرُ الفاعل سكن آخِرُه نحوَ ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وذلك لئلّا يجتمع فى كلمةٍ أربعُ حركاتٍ لوازمَ لو قيل ضَرَبَتُ ولا يلزم ذلك فى المفعول لأنّه فَضْلَةٌ فهو كالأجْنَبىّ من الفعل ، الثانى أنّك تقول قامت هندٌ وقعدتْ زَيْنَبُ فتُؤَنّث الفعلَ لتأنيث فاعله والقياسُ أن لا يلحق الكلمةَ عَلَمُ التأنيث الّا لتأنيثها فى نفسها نحو قائمةٍ وقاعدةٍ وأمّا أن تلحق الكلمةَ العلامةُ والمرادُ تأنيثُ غيرها فلا فلولا أنّ الفعل والفاعل ككلمةٍ واحدةٍ لَمَا جاز ذلك ، الثالث أنّك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين فالنونُ فى هذه الافعال علامةُ الرفع وقد تخلّل بينه وبين المرفوع ضميرُ الفاعل وهو الالف والواوُ والياءُ فى يضربان ويضربون وتضربين فلو لم يكن الفاعلُ والفعلُ عندهم كشىءٍ واحدٍ لَمَا جاز الفصل بين الفعل

وإعرابِه بكلمةٍ أُخرى ولا يجوز مثل ذلك فى المفعول، ومن ذلك أنّهم قد قالوا كُنْتِيٌّ فنسبوا الى كُنْتُ قال الشاعر

*فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصبحتُ عاجِنًا * وَشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ*

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لَمَا جازت النسبة اليه اذ الجُمَل لا يُنْسَب اليها وقد قالوا لا تُحَبِّذْهُ بما لا ينفعه فاشتقّوا من الفعل والفاعل فعلا لاتّحادهما فبَانَ بما ذكرناه أنّ الفعل والفاعل عندهم شىءٌ واحدٌ فلذلك لمّا كان الفاعل فى أىّ عبيدى ضربك عامًّا صار الفعل عامًّا ولمّا كان الفاعل فى أىُّ عبيدى ضربتَه خاصًّا لأنّه كنايةٌ عن المخاطَب صار الفعل خاصًّا، ولولا خَوْضُ هذا الإمام فى لُجّةِ بَحْرِ هذا العلم النفيسِ ورُسوخُ قَدَمِه فيه لَمَا أَلَمَّ بفِقْه هذه المسئلةِ ونظائرِها ممّا أَوْدعه كتابَه فجاحِدُ فَضْلِ هذا العلم مكابِرٌ والمنكِّبُ عنه خاسرٌ، وقوله وما لهم لم يتراطنوا فى مجالس التدريس وحَلَقِ المناظرة ثمّ نظروا هل تركوا للعلم جَمالا وأُبّهةً وهل أصبحت الخاصّةُ بالعامّة مشبَّهةً وهل انقلبوا هُزْأَةً للساخرين وضُحْكَةً للناظرين هذا التراطُنُ التكلُّم بكلام العجم قال الشاعر *أَصْوَاتُهُمْ كَتَراطُنِ الفُرْسِ* ومجالس التدريس أَماكِنُه وهو جمعُ مَجْلِسٍ لمكان الجُلوس والتدريسُ مصدرُ دَرَّسَ يُدَرِّسُ تدريسًا والتضعيفُ فيه للتعدية تقول درست العلمَ دَرْسا ودرّسته تدريسا صار بالتضعيف يتعدّى الى مفعولَيْن وقيل سُمّى إِدْرِيسُ إدريسَ لكثرة دِراسته كتابَ الله تع وكان اسمُه أَخْنُوخَ، وحَلَقُ المناظرة الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتحلُّقهم واستدارتهم تشبيها بحَلْقةِ الخاتم والدِرْع يقال حَلْقَةٌ بسكون اللام والجمعُ حَلَقٌ بفتح الحاء واللام وهو جمعٌ على غير قياس قال الأصمعىّ الجمعُ حِلَقٌ بكسر الحاء وفتح اللام كبَدْرَةٍ وبِدَرٍ وقَصْعَةٍ وقِصَعٍ وحكى يونس حَلَقَةٌ فى الواحد بفتح الحاء واللام والجمعُ حَلَقٌ بالتحريك ايضا قال ثَعْلَبٌ كلّهم يُجيزه على ضُعْفه قال أبو يوسف سمعتُ أبا عمرو الشَيْبانىَّ يقول ليس فى الكلام حَلَقَةٌ بالتحريك الّا جمع حالِقٍ الذى يحلق الشَعْرَ على حَدِّ كافرٍ وكَفَرَةٍ، المناظرة مُفاعَلَةٌ من النَظَر لأنّ كلّ واحد ينظر ويفكر فيما يُفْلِج به على صاحبه وقيل هو من النظير لأنّ كلّ واحد منهما نظيرُ صاحبه فى النظر، والجَمالُ الحُسْنُ يقال قد جَمُلَ الرجلُ بالضمّ جَمالا وهو جَميلٌ وجُمّالٌ بالتشديد للمبالغة وامرأةٌ جَميلَةٌ وجَمْلاء عن الكسائىّ وأنشد

*فَهْىَ جَمْلاء كَبَدْرٍ طالِعٍ * بَذَّتِ الخَلْقَ جَميعًا بالجَمالْ*

والأُبَّهَةُ الجَلالُ والخاصّةُ خِلافُ العامّة والهُزْأَةُ بسكون الزاء الرجلُ يُهْزَأُ به والهُزَأَةُ بالتحريك الذى يكثر

استهزاءه بالناس والهُزْأُ السُّخْرِيَّة يقال هَزَأَ به واسْتَهْزَأَ ومثله الضُّحْكَة والضُّحَكَة فالاسكانُ للمفعول والتحريكُ للفاعل، وقوله فإنّ الاعراب أَجْدَى من تَفارِيقِ العَصَا أَجْدَى أَنْفَعُ وهو أَفْعَلُ من الجَدَا وهو العَطِيَّةُ وأَصلُ الجدا المطرُ العامُّ وهو مَثَلٌ يُضْرَب لمن يكثر الانتفاعُ به لانّ العصا كلّما كُسرت حصل منها منافعُ وأصلُه أنّ غَنِيَّةَ الكِلابيّة كان لها ولدٌ شاطرٌ كان يُلاعِبُ الصِبْيانَ فيَشُجُّونه فتأخذ أَرْشَ الشِجاجِ حتّى استغنت من ذلك فقالت

*أَحْلِفُ بالمَرْوَةِ يوما والصَفَا * انّك أَجْدَى من تَفارِيقِ العَصَا*

سُئل أعرابيٌّ عن قولهم أَجْدَى من تفاريق العصا فقال إنّ العصا تُقْطَع سواجيرَ للأُسارَى والكلاب ثمّ تُقْطَع السواجيرُ أَوْتادا ثمّ تقطع الأوتادُ أَشِظَّةً فإن جعلوا رأسَ الشِظاظ كالفَلْكَة صار مِهارا للبُخْتِيّ فإن فرق المِهارُ صار منه توادٍ وهى خشباتٌ تُشَدُّ على خِلْف الناقة اذا صُرّتْ فإن كانت العصا قناةً فكُلُّ شِقَّةٍ منها جُلاهِقٌ وهو قَوْسُ البُنْدُقِ وإن فُرقت الشِقّةُ صارت سِهاما واذا فرقت السهام صارت حِظاءً والحِظاء جمعُ حَظْوَةٍ وهو السَهْمُ الصغير فان فُرقت الحظاء صارت مَغازِلَ فان فُرقت المغازل شَعَّبَ بها المُشعِّبُ أقداحَه المصدوعةَ فكيف تَشَظَّتْ آلَتْ الى نَفْعٍ فضُرب فى الانتفاع بها المثل، وفى قوله أجدى من تفاريق العصا نَظَرٌ وذلك أنّ أَفْعَلَ من كذا لا يُستعمل إلّا ممّا يستعمل منه ما أَفْعَلَهُ والتعجُّبُ لا يكون ممّا هو على أربعة أحرف والجيّدُ أن يقال أنفعُ من تفاريق العصا ويجوز ان يُحْمَل على رأيِ من يقول ما أَعْطاهُ للدراهم وأَوْلاه للخَيْر، وقوله وآثارُه الحسنةُ عديدُ الحَصَا الآثارُ ما بقى من رسم الشىء وسُنَنُ رسولِ الله صلّعم آثارُه وواحدُ الآثار أَثَرٌ وإِثْرٌ بفتح الهمزة والثاء وكسرِ الهمزة وسكون الثاء والمرادُ به منافعُ الإعراب، والعَدِيدُ والعَدَدُ واحدٌ يقال عددتُ الشىءَ اذا أَحْصَيْتَه يقال هو عديدُ الحصا والتراب مبالغةً فى الكثرة، قال ومَن لم يَتَّقِ اللّهَ فى تنزيله فاجترأ على تَعاطِى تأويله وهو غيرُ مُعْرِبِ التنزيلُ مصدرُ نَزَّلَ يُنَزِّلُ تَنْزِيلًا مثل كلّم يكلّم تكليما والمرادُ به ههنا المفعولُ بمعنى مُنَزَّلِه والمصدرُ يُستعمل بمعنى المفعول كثيرا نحو ضَرْبِ الأميرِ اى مضروبه وخَلْقُ اللّه اى مخلوقه، واجترأ أَقْدَمَ وهو افتعل من الجُرْأة، وتأويلُه تفسيرُ ما يَؤُولُ اليه، وهو غيرُ مُعْرِبٍ اى ليس بذى معرفةٍ بالإعراب يقال رجلٌ مُعْرِبٌ اى ذو حَظٍّ منه، وقوله رَكِبَ عَمْياءَ وخَبَطَ خَبْطَ عَشْواءَ هو مثلٌ يضرب لمن يُصيب مرّةً ويُخْطِئُ اخرى والمراد يركب عَمْياءَ اى ناقةً عمياءَ والخَبْطُ الضَرْبُ يقال خَبَطَ البعيرُ بيَدَيْه الأرضَ خَبْطا اذا ضَرَبَها ومنه قيل خَبْطُ عَشْواءَ وهى الناقةُ التى فى بَصَرِها ضعفٌ فهى تخبط اذا مشتْ لا تتوقّى شيأً قال

لخليل العَشْواء هي الناقة التى لا تبصر ما أمامَها فهى تخبط بيدَيْها كلّ شىء وقد يكون ذلك من حِدّتها فهى ترفع طَرْفَها ولا تتعمّد موقعَ يَدَيْها، قال وقال ما هو تقوُّلٌ وافتراءٌ وهُراءٌ وكلامُ اللّه منه بُراءٌ والتقوُّل الباطلُ وهو مصدرُ تَقَوَّلَ تَقَوُّلًا وهو بناءٌ للدخول فى أمرٍ ليس منه كقولهم تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ اذا انتمى الى قَيْسٍ ونِزارٍ وليس منهم، والافتراء الاختلاقُ افتعالٌ من الفِرْيَة والخَلْق وهو الكذب، والهُراء المنطقُ الفاسدُ يقال منه أَهْرَأَ الرجلُ فى منطقه وقيل الهُراء الكثيرُ قال ذو الرُّمّة

*لها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ * رَخِيمُ الحَواشِى لا هُراءٌ ولا نَزْرُ*

والبُراءُ بمعنى البَرِىء يقال بُراءٌ وبَرِىءٌ مثل طُوالٍ وطَوِيلٍ، قال وهو المِرْقاةُ المنصوبةُ الى عِلْم البيان المُطْلِعِ على نُكَتِ نَظْم القرآن المِرْقاةُ الدَرَجَةُ والبَيانُ الكَشْفُ عن الشىء والبيانُ الفَصاحةُ المرادُ به ههنا علمُ الكلام المنثور نحو الجِناس والطِباق ونحوِها، والمُطْلِعُ المُظْهِرُ قال أَطْلَعْتُهُ على الأمر اذا أَرَيْتَه إيّاه والمرادُ أنّه وُصْلَةٌ الى فَهْم معانى كتاب اللّه عزّ وجلّ ومعرفةِ فوائدِه، وقوله الكافل بإبراز مَحاسنه الكافلُ الكافى مِن كَفَلَ اليَتيمَ اذا كفاه ومنه قوله تع وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّآءُ اى عالها وكَفاها المُؤونَةَ وهو ههنا بمعنى التكفُّل ولذلك عدّاه بالباء، والإبرازُ مصدرُ أَبْرَزَهُ يُبْرِزُهُ اذا أَظْهَرَهُ، والمَحاسنُ المَآثِرُ وهو ضدُّ المَساوِى الواحدُ حُسْنٌ جاء على غير بناء واحده كالمَذاكير كأنّ قياس واحده مَحْسَنٌ، وقوله المُوَكَّل بإثارة مَعادنه المُوَكَّلُ اى المعتمَدُ من الوَكيل يقال وكَلْته بكذا أَوْكِلُهُ والفاعلُ مُوَكِّلٌ والمفعولُ مُوَكَّلٌ، والإثارةُ الإظهارُ من أَثَرْتَ الحديثَ اذا نقلتَه عن غيرك والمراد أنّ النَحْو طريقٌ الى ظهورِ ما فى القرآن من حَسَنٍ وبَديعٍ، والمَعادنُ جمعُ مَعْدِنٍ بكسر الدال ومعدنُ كلِّ شىء مَرْكَزُهُ والمراد أنّه المعتمَدُ فى بيان أُصوله، وقوله فالصادُّ عنه كالسادّ لطُرُقِ الخَيْر كَيْلَا تُسْلَكَ الصادُّ المُعْرِضُ والمانعُ يقال صَدَّ عن الشىء صُدودًا اى أَعْرَضَ والسادُّ فاعلٌ من سَدَدْتُ الشىءَ سَدًّا اذا منعتَ النُفوذَ فيه، والطُرُقُ جمعُ طَريقٍ والخَيْرُ ضدُّ الشَرّ، والسُلُوكُ النُفوذُ والمعنى أنّ المانع من تعلُّم النحو كسَادّ طُرُقِ الخير ووجوهِ البِرّ أن يُنْفَذَ فيها، وقوله والمُرِيد بمَوارِدِه أن تُعافَ وتُتْرَكَ المُرِيدُ فاعلٌ من الإرادة وهى المَشيئةُ والمَوارِدُ الطُرُقُ قال الشاعر

*أميرُ المؤمنين على صِراطٍ * اذا اعْوَجَّ المَوارِدُ مستقيمُ*

اى المانع منه والمُعْرِض عنه كالمانع من طُرُق الخير والمُرِيد بطُرُقه أن تُعافَ اى تُكْرَهَ وتُتْرَكَ، وقوله ولقد نَدَبَنى ما بالمسلمين من الأَرَب الى معرفة كلام العرب ندبنى دَعانى يقال ندبتُه الى الحَرْب او غيرِه اذا دعوتَه اليه، والأَرَبُ والإِرْبَةُ والمَأْرَبَةُ الحاجَةُ وخَصَّ المسلمين بذلك دون غيرهم لأمْرَيْن احدُهما أنّ

الغالب على المسلمين التكلّمُ بلسان العرب والنَحْوُ قانونٌ يُتوصّل به الى كلام العرب والأمرُ الثانى أنّه وَسيلةٌ الى معرفة الكتاب العزيز والسُنّةِ اللذَيْن بهما عمادُ الاسلام، وقوله وما بى من الشَفَقة والحَدَب على أَشْياعى من حَفَدَة الأَدَب الشَفَقةُ بمعنى الحَذَر يقال أَشْفَقْتُ عليه اذا خَشيتَ عليه وأَشْفَقْتُ منه اذا حَذِرْتَه والمصدر الإشْفاقُ والشَفَقةُ الاسمُ، والحَدَبُ التعطُّف يقال حَدِبَ عليه وتحَدَّبَ اذا تعطّفَ، والأَشْياعُ الأَحْزاب والأَعْوانُ، والحَفَدَةُ الخَدَمُ واحدُهم حافِدٌ على حَدّ كافرٍ وكَفَرةٍ، وقوله لانْشاءِ كِتابٍ فى الاعراب مُحيطٍ بكافّةِ الأَبْواب الانشاء الاختراعُ يقال أَنْشأَ خُطْبَةً ورِسالةً وقصيدةً اذا اخترع ذلك، وقوله بكافّةِ الأبواب شاذٌّ من وجهَيْن أحدُهما أنّ كافّةً لا تُستعمل الّا حالًا وهاهنا قد خفضها بالباء على أنّه قد ورد منه شىء فى الكلام عن جماعةٍ من المتأخّرين كالفارقىّ الخطيب والحَريرىّ وقد عيبَ عليهما ذلك والذين استعملوه لجَؤُا الى القياس والاستعمالُ ما ذكرناه، والوجه الثانى أنّه استعمله فى غيرِ الأَناسىّ والكافّةُ الجماعة من الناس لُغَةً، قال مُرَتِّبٍ ترتيبًا يبلُغ بهم الأَمَدَ البعيدَ بأَقْرَبِ السَعْيِ ويملأُ سِجالَهم بأَهْوَنِ السَقْيِ الأَمَدُ الغايَةُ والسِجالُ جمعُ سَجْلٍ وهو الدَلْو قال الخليل السَجْلُ الدَلْوُ المَلْأَى، وقوله فأنشأتُ هذا الكتابَ المُتَرْجَمَ بكتاب المُفَصَّل فى صَنْعة الاعراب مقسومًا أربعةَ أَقْسامٍ القسمُ الأَوّلُ فى الأَسماء القسمُ الثانى فى الأَفعال القسمُ الثالثُ فى الحروف القسمُ الرابعُ فى المشترَك قلتُ انّما قَسَمَه هذه القِسْمَةَ لِيُسْهِلَ على الطالب حِفْظَه وعلى الناظرِ فيه وِجْدانَ ما يرومه ويجرى ذلك مَجْرَى الأبواب فى غيره، قوله وصنّفتُ كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفا معناه مَيّزتُ كلَّ صِنْفٍ منها على حِدَةٍ والصِنْفُ النوعُ من كلّ شىء، وفصّلتُ كلَّ صِنْفٍ منها تفصيلا اى جعلتُه فُصولا، وقولُه حتّى رجع كلُّ شىءٍ فى نِصابِه نِصابُ كلّ شىءٍ أَصْلُه واستقرَّ فى مَرْكَزه اى فى موضعه ومركزُ الجُنْدِ موضعُهم كأنّه موضعُ رَكْزِهم الرِماحَ، ولم أَدَّخِرْ فيما جمعتُ فيه من الفوائد المتكاثرةِ أَدَّخِر أَفْتَعِل من الذُخْر فأَبْدَلَ من الذال دالا غيرَ معجمةٍ وأَدْغَمَ فيها التاءَ وذلك من قِبَلِ أنّ الدال حرفٌ مجهورٌ والتاء حرفٌ مهموسٌ فكرهوا تجاوُرَهما مع ما بينهما من التنافى وإبدالُ الذال دالا لأنّها تُوافِقها فى الجَهْر وتُوافِق التاءَ فى المَخْرَج تقريبا لأحدهما من الآخَر، والمعنى انّنى لم أُبْقِ شيأً ممّا عندى من الفوائد الّا أَوْدعتُه ايّاه، ونظمتُ من الفَرائد المتناثرة نظمتُ اى جمعتُ من قولهم نظمتُ الخَرَزَ واللُؤْلُؤَ فى خَيْطٍ والخَيْطُ النِظامُ، والفرائدُ جمعُ فَريدةٍ وهو الكبار من الدُرّ والمتناثرةُ المتبدّدةُ والمراد انّنى جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرّقا فى غيره وعبّرتُ عنه بأَحْسَنِ عِبارةٍ، وقوله مع الإيجاز غيرِ المُخِلّ الايجازُ

الاقلالُ يقال كلامٌ وَجْزٌ ووَجِيزٌ ومُوجِزٌ ومُوجَزٌ اذا قَلّ مع تمام المعنى وما أَحْسَنَ قولَ ابن الرُومىّ يصف امرأةً تُطِيب الحديثَ شعرٌ

*وحديثُها السحرُ الحَلالُ لَوَ انّهُ * لم يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِمِ المتحرّزِ*
*إنْ طَالَ لم يُمْلِلْ وإنْ هى أَوْجَزَتْ * وَدَّ المُحَدَّثُ أنّهـا لم تُوجِزِ*
*شَرَكُ القُلوبِ وفِتْنَةٌ ما مِثْلُهَا * للمُطْمَئِنّ وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِزِ*

المُخِلُّ المُهْمِلُ يقال أَخَلَّ بكذا اذا أَهْمَلَه وتركه كأنّه مأخوذٌ من الخَلَل وهو الفُرْجَة بين الشيئَيْن، والتلخيص غيرِ المُمِلّ مُناصحةً التلخيصُ الشرح والتبيين يقال لخّصتُ له المعنى اذا شرحتَه وبيّنتَه له، والمَلَلُ السَآمَةُ يقال مَلِلْتُ الشىءَ أَمَلُّه اذا سَئِمْتَه والمعنى انّنى أوجزت العبارةَ من غير ترك شىء من الفوائد وبيّنتُه بشرحى من غيرِ إملالٍ بطول العبارة، والمناصحة المفاعلة من النُصْح وهو خلاف الغشّ، وقوله لمقتبسيه اى لمستفيديه يقال أَقْبَسْتُ الرجلَ عِلْمًا وقبستُه نارا واقتبستُ منه علما ونارا قال الكسائىّ أقبستُ الرجلَ علما ونارا سواءً وقبستُه فيهما، وقوله أرجو اى آمُلُ تقول رَجَوْتُه أَرْجُوه رَجْوًا وارتجَيْتُه أَرْتَجِيهِ ارتجاءً وتَرَجَّيْتُه أَتَرَجَّاه تَرَجِّيًا، وقوله أنْ أَجْتَنِىَ منها ثَمَرَتَىْ دُعاءٍ يُستجاب وثَناءٍ يُستطاب يقال جنيتُ الثمرةَ واجتنيتُها اقتطفتُها وثمرٌ جَنِىٌّ حينَ يُقْطَف، والثَمَرَةُ واحدُ الثمار والثَمَرُ جنسٌ وثمرةُ كلِّ شىءٍ ما يُنْتِجُه، والدُعاءُ مصدرُ دَعَا يَدْعُو والدَعْوَةُ المرّة الواحدة، والمستجاب المقبول والثَناء الكلام الجميل والمستطاب الطَيِّب، وقوله واللّٰه عزّ سلطانُه وَلِىُّ المَعُونَة على كلِّ خيرٍ والتأييدِ والمَلِىُّ بالتوفيق فيه والتسديدِ قلت لمّا أضاف كُلًّا الى خيرٍ استغرق الجنسَ لأنّ معنى الكُلِّ الإحاطةُ والعُمومُ فصار كما لو أدخل عليه الالفَ واللامَ كأنّه قال واللّٰهُ وَلِىُّ المَعُونَة على الخيرِ والتأييدِ فيستغرق الجميع فاعرفْ ذلك،

فى معنى الكلمة والكلام

فصـــل ١

قال صاحب الكتاب الكَلِمَةُ هى اللفظة الدالّة على معنًى مُفْرَدٍ بالوَضْع وهى جنسٌ تحتَه ثلثةُ أنواعٍ الاسمُ والفعلُ والحرفُ والكَلامُ هو المركّبُ من كلمتَيْن أُسْنِدت إحداهما الى الأُخرى وذلك لا يتأتّى إلّا فى اسمَيْن كقولك زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبُك او فى فعلٍ واسمٍ نحو قولك ضَرَبَ زيدٌ وانْطَلَقَ بكرٌ ويُسمَّى الجُمْلَةَ،

قال الشارح وفّقه اللّه مُوَفَّقُ الدين ابو البَقاء يَعيشُ بنُ علىّ بن يَعيش النحوىّ اعلمْ أنّهم اذا أرادوا الدلالة على حقيقة شىء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيّا حدّوه بحدٍّ يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوبَ وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمةَ بما ذكر وهذه طريقةُ الحُدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب ثمّ يُقْرَن به جميع الفُصول فالجنسُ يدلّ على جَوْهَر المحدود دلالةً عامّةً والقريبُ منه أَدَلّ على حقيقة المحدود لأنّه يتضمّن ما فوقه من الذاتيّات العامّة والفصلُ يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً، فاللفظة جِنْسٌ للكلمة وذلك أنّها تشتمل المُهْمَلَ والمستعمَلَ فالمهملُ ما يُمْكن ايتلافُه من الحروف ولم يَضَعْه الواضعُ بازاء معنًى نحوصص وكق ونحوهما وهذا وما كان مثله لا يسمّى واحد منها كلمةً لأنّه ليس شيئًا من وَضْعِ الواضع ويسمّى لفظةً لأنّه جماعةُ حروفٍ ملفوظٍ بها هكذا قال سيبويه فكلُّ كلمةٍ لفظةٌ وليس كلّ لفظة كلمةً، ولو قال عِوَضَ اللفظه عَرَضٌ او صَوْتٌ لَصَحَّ ذلك ولكنّ اللفظة أَقْرَبُ لأنّه يتضمّنها، والأشياء الدالّة خمسةٌ الخَطّ والعَقْد والاشارة والنَصْبة واللَفْظ وحَدَّ باللفظة لأنّها جوهرُ الكلمة دون غيرها ممّا ذكرنا أنّه دالٌّ، وقولُه الدالّةُ على معنًى فصلٌ فَصَلَه من المُهْمَل الذى لا يدلّ على معنى، وقولهُ مُفْرَد فصلٌ ثانٍ فصله من المركّب نحو الرجل والغلام ونحوهما ممّا هو معرَّفٌ بالالف واللام فإنّه يدلّ على معنيَيْن التعريفِ والمعرَّفِ وهو من جهة النُطْق لفظةٌ واحدةٌ وكلمتان اذ كان مركبا من الالف واللام الدالّة على التعريف وهى كلمةٌ لأنّها حرفُ معنًى والمعرَّفُ كلمةٌ اخرى، واعتبارُ ذلك أن يدلّ مجموعُ اللفظ على معنًى ولا يدلّ جُزْؤه على شىء من معناه ولا على غيره من حيثُ هو جُزْءٌ له وذلك نحو قولك زَيْدٌ فهذا اللفظُ يدلّ على المسمّى ولو أفردتَ حرفا من هذا اللفظ او حرفَيْن نحو الزاء مَثَلًا لم يدلّ على معنًى البَتّةَ بخلافِ ما تقدّم من المركّب من نحو الغلام فإنّك لو أفردت اللام لَدَلَّتْ على التعريف اذ كانت أداةً له كالكاف فى كَزَيْدٍ والباء فى بِزَيْدٍ، ومن ذلك ضَرَبَا وضَرَبُوا ونحوُهما فإنّ كلّ واحد من ذلك لفظةٌ وفى الحُكْم كلمتان الفعلُ كلمةٌ والألف والواو كلمةٌ لأنّها تُفيد المسنَد اليه فلو سمّيتَ بضَرَبَا وضَرَبُوا كان كلمةً واحدةً لأنّك لو أفردتَ الالف والواو لم تدلّ على جُزْءٍ من المسمّى كما كانت قبل التسمية، وقوله بالوضع فصلٌ ثالثٌ احترز به من أمور منها ما قد يدلّ بالطَبْع وذلك أنّ من الالفاظ ما قد تكون دالّةً على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أَخْ فانّه يُفْهَم منه استغراقُه فى النوم وكذلك قوله عند السُعال أَحْ فإنّه يفهم منه أذاء الصدر فهذه ألفاظٌ لأنّها مركّبةٌ من حروفٍ ملفوظٍ بها ولا يقال لها كَلِمٌ لأنّ دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح، الأمر الثانى الانفصالُ عمّا قد يغلَط فيه العامّةُ وتُصحِّفه وذلك أنّ اللفظة

اذا صُحّفت وفُهِم منها مُصحَّفُه معنًى ما فلا تسمّى كلمةً صِناعيّةً لأنّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجُمَل نحو بَرَقَ نَحْرُهُ وتَأَبَّطَ شَرًّا فإنّ هذه الأشياء جُمَلٌ خَبَرِيّةٌ وبعد التسمية بها كَلِمٌ مفردةٌ لا يدلّ جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردةً بالوضع فاعرِفْه، وفى الكلمة لغتان كَلِمَةٌ بوزن نَبِقَةٍ ولَبِنَةٍ وهى لغةُ اهل الحجاز وكِلْمَةٌ بوزن كِسْرَةٍ وسِدْرَةٍ وهى لغةُ بنى تَميمٍ وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناءُ قِلّةٍ لأنّه جمع على منهاج التثنية والكثيرُ كَلِمٌ وهذا النوع من الجمع جنسٌ عندنا وليس بتكسيرٍ وقد تقدّم نحوُ ذلك، قال صاحب الكتاب وهى جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف قال الشارح الجنسُ عند النحويّين والفقهاء هو اللفظ العامّ وكلُّ لفظ عَمَّ شيئَيْن فصاعدًا فهو جنسٌ لِمَا تحته سواءٌ اختلف نوعُه او لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنسا حتّى يختلف بالنوع نحو الحَيْوان فإنّه جنسٌ للانسان والفرس والطائر ونحوِ ذلك فالعامُّ جنسٌ وما تحته نوعٌ وقد يكون جنسا لأنواعٍ ونوعا لجنسٍ كالحَيْوان فإنّه نوعٌ بالنسبة الى الجِسْم وجنسٌ بالنسبة الى الانسان والفرسِ واذ قد فُهِم معنى الجنس فالكلمةُ اذًا جنسٌ والاسمُ والفعلُ والحرفُ أنواعٌ ولذلك يصدق إطلاقُ اسم الكلمة على كلّ واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسمُ كلمةٌ والفعلُ كلمةٌ والحرفُ كلمةٌ كما يصدق اسمُ الحيوان على كلّ واحد من الانسان والفرس والطائر فاعرِفْه، قال صاحب الكتاب والكلام هو المركّب من كلمتَيْن أسندت احداهما الى الاخرى قال الشارح إعلم ان الكلام عند النحويين عبارةٌ عن كلّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مُفيدٍ لمعناه ويسمّى الجملةَ نحو زيدٌ أخوك وقام بكرٌ وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركّب من كلمتَيْن أسندت احداهما الى الاخرى فالمرادُ بالمركّب اللفظُ المركّبُ فحذف الموصوف لظهور معناه، وقوله من كلمتَيْن فصلٌ احترز به عن ما يأتلف من الحروف نحو الاسماء المفردة نحو زيدٍ وعمرٍو ونحوِهما، وقوله أُسندت احداهما الى الاخرى فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثلِ مَعْدِى كَرِبَ وحَضْرَمَوْتَ وذلك أنّ المركّب على ضربَيْن تركيبُ إفرادٍ وتركيبُ إسنادٍ فتركيبُ الإفراد أن تأتى بكلمتَيْن فتركّبهما وتجعلهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَيْن وهو من قبيل النَقْل ويكون فى الأعلام نحو معدى كرب وحضرموت وقَالِيقَلَا ولا تفيد هذه الكلِمُ بعد التركيب حتى يُخْبَر عنها بكلمةٍ أخرى نحو معدى كرب مُقْبِلٌ وحضرموتُ طيّبةٌ وهو اسمُ بَلَدٍ باليَمَن، وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة تُنْسَب احداهما الى الاخرى فعَرَّفَك بقوله أُسندت احداهما الى الاخرى أنّه لم يُرِدْ مُطْلَقَ التركيب بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة اذا كان

لاحداهما تعلّق بالاخرى على السبيل الذى به يحسن موقعُ الخبر وتمامُ الفائدة، وإنّما عبّر بالإسناد ولم يعبّر بلفظ الخبر وذلك من قِبَلِ أنّ الاسناد أَعَمُّ من الخبر لأنّ الإسناد يشمل الخبرَ وغيرَه من الأمر والنَهْى والاستفهام فكلُّ خبر مسندٌ وليس كلُّ مسند خبرا وإن كان مَرْجِعُ الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أنّ معنى قولنا قُمْ أَطْلُبُ قيامَك وكذلك الاستفهامُ والنهىُ فاعرفه، قال صاحب الكتاب وهذا لا يتأتّى الّا فى اسمَيْن او فى فعل واسم ويسمّى الجملة قال الشارح قوله وهذا اشارةٌ الى التركيب الذى ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدةُ فإنّ ذلك لا يحصل إلّا من اسمَيْن نحو زيدٌ أخوك واللّهُ إلهُنَا لأنّ الاسم كما يكون مخبَرا عنه فقد يكون خبرا او من فعلٍ واسمٍ نحو قام زيدٌ وانطلق بكرٌ فيكون الفعل خبرا والاسم المخبَرَ عنه ولا يتأتّى ذلك من فعلَيْن لأنّ الفعل نفسه خبرٌ ولا يفيد حتّى تُسْنِده الى مُحَدَّثٍ عنه ولا يتأتّى من فعلٍ وحرفٍ ولا حرفٍ واسمٍ لأنّ الحرف جاء لمعنًى فى الاسم والفعل فهو كالجُزْء منهما وجزءُ الشىء لا ينعقد مع غيره كلاما ولم يُفِد الحرفُ مع الاسم إلّا فى مَوْطِن واحد وهو النداء خاصّةً وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الإمالةُ، واعلم أنّهم قد اختلفوا فى الكلام فذهب قومٌ الى أنّه مصدرٌ وفعلُه كَلَّمَ جاء محذوفَ الزوائد ومثلُه سَلَّمَ سَلامًا وأَعْطَى عَطاءً قالوا والذى يدلّ على أنّه مصدرٌ أنّك تُعْمِله فتقول عجبتُ من كَلامِك زيدا فإعمالُك إيّاه فى زيد دليلٌ على أنّه مصدرٌ اذ لو كان اسمًا لم يجز إعمالُه وقد أُعْمِل قال الشاعر *وبَعْدَ عَطائك المائةَ الرِتاعَا* فأَعْمَلَ العَطاءَ فى المائة وقال الآخر

*أَلَا هَلْ إلى رَيّا سَبيلٌ وساعةٍ * تُكَلِّمُنى فيها من الدَهْرِ خاليا*
*فأَشْفِىَ نفسى من تَباريحِ ما بها * فإنّ كَلامِيها شِفاءٌ لِمَا بِيَا*

وذهب الاكثرون الى أنّه اسمٌ للمصدر وذلك أنّ فِعْلَه الجارى عليه لا يخلو من أن يكون كَلَّمَ مضاعَفَ العينِ مثلَ سَلَّمَ او تَكَلَّمَ فكَلَّمَ فعلٌ يأتى مصدرُه على التفعيل وتَكَلَّمَ مثلُ تَفَعَّلَ يأتى مصدرُه على التَفَعُّل فثبت أنّ الكلام اسمٌ للمصدر والمصدرُ الحقيقىُّ التكليمُ والتسليمُ قال الله تعالى وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا وقال صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا والكلامُ والسلامُ اسمٌ للمصدر ولا يمتنع أن يُفيد اسمُ الشىء ما يفيده مسمّاه قال الله تعالى وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْئًا، وقد يُطْلَق الكلام بإزاء المعنى القائمِ بالنفس قال الشاعر

*إنّ الكلامَ لَفِى الفُؤاد وإنّما * جُعِل اللِسانُ عن الفُؤاد دَليلا*

فاذا كان اسمَ المعنى كان عبارةً عمّا يُتكلّم به من المعنى واذا كان مصدرا كان عبارةً عن فعلِ جارحةِ اللسان وهو المحصّلُ المعنى المتكلَّمَ به واذا كان اسما للمصدر كان عبارةً عن التكليم الذى هو عبارةٌ عن فعلِ جارحةِ اللسان، وممّا يُسْأَل عنه هنا الفرقُ بين الكلام والقولِ والكَلِمِ والجوابُ أنّ الكلام عبارةٌ عن الجُمَل المفيدة وهو جنسٌ لها فكلُّ واحدةٍ من الجمل الفعليّة والاسميّة نوعٌ له يصدق إطلاقُه عليها كما أنّ الكلمة جنسٌ للمفردات فيصحّ أن يقال كلُّ زيدٌ قائمٌ كلامٌ ولا يقال كلُّ كلامٍ زيدٌ قائمٌ وكذلك مع الجملة الفعليّة، وأمّا الكَلِمُ فجماعةُ كلمةٍ كلَبِنَةٍ ولَبِنٍ وثَفِنَةٍ وثَفِنٍ فهو يقع على ما كان جَمْعا مفيدا كان او غيرَ مفيدٍ فاذا قلت قام زيدٌ او زيدٌ قائمٌ فهو كلامٌ لحُصولِ الفائدة منه ولا يقال له كَلِمٌ لأنّه ليس بجمعٍ اذ كان من جُزْئَيْن وأَقَلُّ الجمع ثلثةٌ ولو قلت إنّ زيدا قائمٌ وما زيدٌ قائمٌ كان كلاما من جهة إفادته وتُسمّى كَلِما لأنّه جمعٌ، وأمّا القَوْلُ فهو أعَمُّ منهما لأنّه عبارةٌ عن جميعِ ما ينطق به اللسانُ تامّا كان او ناقصا والكلامُ والكَلِمُ أَخَصُّ منه، والذى قضى بذلك الاشتقاقُ مع السَماع الا ترى أنّ اشتقاق الكلام من الكَلْم وهو الجَرْحُ كأنّه لِشدّة تأثيره ونُفوذه فى الأَنْفس كالجَرْح لأنّه إنْ كان حَسَنا أثّر سرورا فى الأنفس وان كان قبيحا أثّر حُزْنا مع أنّه فى غالب الأمر يَنْزِع الى الشرّ ويدعو اليه قال الشاعر *وَجَرْحُ اللسانِ كجَرْحِ اليَدِ* وقال الآخر

*قَوارِصُ تأْتينى وتحتقرونها * وقد يَملأُ القَطْرُ الاناءَ فيَفْعُمُ*

وغيرُ المفيد لا تأثيرَ له فى النفس، وأمّا القَوْل فهو من معنى الإسراع والخِفّة ولذلك قيل لكلّ ما مَذَلَ به اللسانُ وأسرع اليه تامّا كان او ناقصا قَوْلٌ☆

القسم الأوّل فى الأسماء

فصـــل ٢

قال صاحب الكتاب الاسمُ ما دلّ على معنًى دَلالةً مجرَّدةً عن الاقتران وله خصائصُ منها جوازُ الإسناد اليه ودخولُ حرف التعريف والجرِّ والتنوينُ والاضافةُ ،

قال الشارح قد أكثر الناسُ فى حدّ الاسم فأمّا سيبويه فانّه لم يحدّه بحدٍّ ينفصل به من غيره بل ذكر منه مَثَلا اكتفى به عن الحدّ فقال الاسمُ رجلٌ وفرسٌ وكأنّه لمّا حدّ الفعلَ والحرفَ تميّز عنده الاسمُ ، ونحا ابو العَبّاس قريبا من ذلك فقال فأمّا الاسماء فما كان واقعا على معانٍ نحو رجل وفرس وزيد ، وقد حدّه ابو بكر محمّد بن السَرِىّ فقال الاسمُ ما دلّ على معنًى مفردٍ كأنّه قصد الانفصال من الفعل اذ كان الفعل يدلّ على شيئَيْن الحدَثِ والزمانِ ، فان قيل اليومُ والليلة قد دلّت على أَزْمِنَـةٍ فما الفرقُ بينهما وبين الفعل قيل اليومُ مفردٌ للزمان ولم يُوضَعْ مع ذلك لمعنًى آخرَ والفعلُ ليس زمانا فـقـط ، فان قيل فأَيْنَ وكَيْفَ ومَنْ اسماءٌ دلّت على شيئَيْن الاسميّةِ والاستفهامِ وهذا قادحٌ فى الحدّ فالجوابُ أنّ هذا إنّما يكون كاسرا للحدّ إن لو كان الاسمُ على بابه من الاستعمال فأمّا وقد نُقل عن بابه واستُعمل مكانَ غيره على طريق النيابة فلا وذلك أنّ مَنْ يدلّ على معنى الاسميّة بمجرَّدها واستفادةُ الاستفهام إنّما هو من خارجٍ من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنّك اذا قلت مَن عندك أَصْلُه أَمَنْ عندك فهما فى الحقيقة كلمتان الهمزةُ اذ كانت حرفَ معنًى ومَن الدالّةُ على المسمّى لكنّه لمّا كانت مَنْ لا تُسْتعمل الّا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للُزومها إيّاها وصارت مَنْ نائبةً عنها ولذلك بُنيت فدلالتُها على الاسميّة دلالةٌ لفظيّةٌ ودلالتُها على الاستفهام من خارجٍ ولو وُجد اسمٌ مُعْرَبٌ نحو زيد وعمرو وهو يدلّ على ما دلّ عليه مَنْ من غير نيابةٍ لكان قادحا فى الحدّ ، وقد حدّه السيرافىّ بحدٍّ آخرَ فقال الاسم كلُّ كلمةٍ دلّت على معنًى فى نفسها من غير اقتران بزمان محصَّل فقولُه كلمة جنسٌ للاسم يشترِك فيه الأضربُ الثلاثُ الاسم والفعل والحرف وقولُه تدلّ على معنًى فى نفسها فصلٌ احترز بـه من الحرف لأنّ الحرف يدلّ على معنًى فى غيره وقولُه من غير اقتران بزمان محصَّل فصلٌ ثانٍ جُـمـع بها المـصـادر الى الاسماء ومُنع الافعال أن تدخل فى حدّ الاسماء لأنّ الأحداث تدلّ عـلى أزمنة مُبْهَمة اذ لا يكون حَدَثٌ الّا فى زمانٍ ودلالةُ الفعل على زمان معلوم إمّا ماض وإمّا غيرِ ماض ، وقد اعترضوا على هذا الحدّ

بمَضْرِب الشَّوْل وخُفُوق النَّجْم وزعموا أنّ مضرب الشوّل يدلّ على الضِراب وزمنه وذلك وقتٌ معلومٌ وكذلك خفوق النجم وقد أُجيب عنه بأنّ المضرب وَضْعٌ للزمان الذى يقع فيه الضرابُ دون الضراب فقولُنا مضرب الشوّل كقولنا مَشْتًى ومَصِيفٌ وقولُهم اتى مضربُ الشوّلِ وانقضى مضربُ الشوّل كقولهم اتى وقتُه وذهب وقتُه والضرابُ انّما فُهم من كونه مشتقًّا من لفظه والحدودُ يراعَى فيها الأَوْضاعُ لا ما يُفْهَم من طريق الاشتقاق او غيرِه ممّا هو من لَوازمه ألا ترى أنّ ضارباً يُفْهَم منه الضربُ لأنّه من لفظه والمفعولُ لأنّه يقتضيه ولم يُوضَع لواحدٍ منهما بل وُضع للفاعل لا غيرُ، وأمّا قول صاحب الكتاب فى حدّه

ما دلّ على معنى فى نفسه دلالةً مجرّدةً عن الاقتران فقوله ما دلّ ترجمةٌ عن الحقيقة التى يشترك فيها القُبُلُ الثلاثُ نحو كلمةٍ ولو صرّح بها لكان أَدَلَّ على الحقيقة لأنّه أقربُ الى الحدود اذ مَا عامٌّ يشمل كلَّ دالٍّ من لفظٍ وغيرِه والكلمةُ لفظٌ والاسمُ المحدودُ من قبيل الالفاظ لكنّه وضع العامّ موضعَ الخاصّ، وقوله فى نفسه فصلٌ احترز به عن الحرف اذ الحرف يدلّ على معنًى فى غيره، وقوله دلالةً مجرّدةً عن الاقتران فصلٌ ثانٍ احترز به عن الفعل لأنّ الفعل يدلّ على معنًى مقترنٍ بزمان وحاصلُ هذا الحدّ راجع الى الاوّل وهو ما دلّ على معنى مفرد ويَرِدُ على هذا الحدّ المصادرُ وسائرُ الأحداثِ لأنّها تدلّ على معنًى وزمانٍ وذلك أنّ اكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمانَ المحصَّلَ لأنّ زمن المصادر مبهمٌ وربّما أَوْردوا نَقْضًا مَقْدَمَ الحاجّ وخُفوقَ النَّجْمِ والحقُّ أنّه لا يحتاج الى التعرّض لقوله محصّل لأنّا نريد بالدلالة الدلالةَ اللفظيّةَ والمصادرُ لا تدلّ على الزمن من جهة اللفظ وإنّما الزمان من لوازمها وضروراتِها وهذه الدلالةُ لا اعتدادَ بها فلا يلزم التحرُّزُ عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بدّ من وقوعها فى مكان ولا قائلَ أنّ الفعل دالٌّ على المكان كما يقال أنّه دالٌّ على الزمن، وأمّا خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمنُ مستفادٌ من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أنّا نقول المَضْرِبُ والمَقْدَمُ زمنُ الضراب والقُدوم وإنّما يُبيِّن بإضافته الى الحاجّ والشَّوْلِ وذلك الزمنُ معلومٌ بالعُرْف لا مفهومٌ من اللفظ ألا ترى أنّك لو أخليته من الاضافة فقلت أتيتُ مَقْدَمًا لم يُفْهَم من ذلك زمانٌ فعلمت أنّ هذه الالفاظ مجرّدةً عن الاقتران انفسُها، وأمّا اشتقاق الاسم فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصَريون الى أنّه مشتقٌّ من السُّمُوّ وذهب الكوفيون الى أنّه مشتقٌّ من السِمَة وهى العَلامة، والقول على المذهبَيْن أنّه لمّا كان علامةً على المسمّى يعلوه ويدلّ على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والدينارِ والوَسْمِ على الأموال، وذهب البصريون الى أنّه مشتقٌّ من السُّمُوّ وهو العُلُوّ لا من السِمَة التى هى العلامة قال الزجّاج

جُعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى لأنّ المعنى تحت الاسم وذهب الكوفيون الى أنّه مشتقٌّ من السِمَة التى هى العلامة وكلاهُما حسنٌ من جهة المعنى الّا أنّ اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنّك تقول أَسْمَيْتُه اذا دعوتَه باسمه او جعلتَ له اسما والأصلُ أَسْمَوْتُه فقلبوا الواو ياءً لوقوعها رابعةً على حدّ أَدْعَيْتُ وأَغْزَيْتُ ولو كان من السمة لقيل أَوْسَمْتُه لأنّ لامَ السُمُوّ واوٌ تكون اخرا وفاء السمة واوٌ تكون أوّلا ومن ذلك قولهم فى تصغيره سُمَىٌّ وأصله سُمَيْوٌ فقلبوا الواو ياءً وادُّغمت على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ولو كان من الوَسْم لقيل فيه وُسَيْمٌ فتقع الواوُ الأُولى مضمومةً فإن شئتَ أقررتَها وإن شئت هَمَزْتَها على حدّ وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ وفى عدم ذلك وأنّه لم يُقَل دليلٌ على ما قلناه، ومن ذلك قولهم فى تكسيره أَسْمَاءٌ وأصله أَسْمَاوٌ فوقعت الواوُ طرفا وقبلها ألفٌ زائدةٌ فقُلبت همزةً بعد أن قُلبت أَلفا ولو كان من الوسم لقيل فيه أَوْسامٌ فلمّا لم يقل ذلك دلّ على صحّة مذهب البصريين وأنّه من السُمُوّ فان ادّعى القلبُ فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحةٌ، وفى الاسم لغاتٌ إِسْمٌ بكسر الهمزة وأُسْمٌ بضمّ الهمزة وسِمٌ بكسر السين من غير همزةٍ وقالوا سُمٌ بضمّ السين قال الشاعر *باسمِ الذى فى كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ* وقال الاخر

*وعامُنا أَعْجَبَنا مُقَدَّمُهْ * يُدْعَى أَبا السَمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ*

يروى بضمّ السين وكسرِها وقد ذُكر فيه لغة خامسة قالوا سُمًى بزنةِ هُدًى وعُلًى وأنشدوا *واللهُ أَسْماكَ سُمًا مُبارَكا* ولا حجّةَ فى ذلك لاحتمالِ أن يكون على لغةِ من قال سُمٌ ونصبه لأنّه مفعولٌ ثانٍ فإن صحّت هذه اللغةُ من جهة اخرى فمجازُها أنّه تمّمَ الاسمَ ولم يحذف منه شيئًا كما تمّم الآخَرَ فى غَدًا فقال *إنّ مع اليوم أخاه غَدْوَا* قال صاحب الكتاب وله خصائص منها جواز الإسناد اليه ودخول حرف التعريف عليه والجرّ والتنوين والاضافة قال الشارح ختم اللهُ بالصالحات أعمالَه الخصائصُ جمعُ خَصِيصةٍ وهى تأنيثُ الخصيص بمعنى الخاصّ ثمّ جُعلت اسما للشىء الذى يختصّ بالشىء ويُلازمه فيكون دليلا عليه وامارةً على وجوده كدلالة الحدّ الّا أنّ دلالة العلامةِ دلالةٌ خاصّةٌ ودلالة الحدّ دلالةٌ عامّةٌ وذلك أنّك اذا قلت الرجل دلّت الالفُ واللامُ على خصوصِ كَوْنِ هذه الكلمة اسما والحدُّ يدلّ على ضروب الاسماء كلّها والحدُّ يُشترط فيه الاطّرادُ والانعكاسُ نحو قولك كلُّ ما دلّ على معنًى مفردٍ فهو اسمٌ وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم والعلامةُ يُشترط فيها الاطّرادُ دون الانعكاس نحو قولك كلُّ ما دخل عليه الالفُ واللامُ فهو اسمٌ فهذا مطّردٌ فى كلّ ما تدخله هذه الأداةُ ولا ينعكس فيقالَ كلُّ ما لم

تدخله الالفُ واللامُ فليس باسم لأنّ المضمرات اسماءٌ ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالبُ الأعلام والمبهماتِ وكثيرٌ من الاسماء نحو أَيْنَ وكَيْفَ ومَنْ لا تدخل الالف واللام شيئًا من ذلك وهى مع ذلك اسماءٌ، ومن خَواصّ الاسم جواز الاسناد اليه فالاسنادُ وصفٌ دالٌّ على أنّ المسنَد اليه اسمٌ اذ كان ذلك مختصّا به لأنّ الفعل والحرف لا يكون منهما إسنادٌ وذلك لأنّ الفعل خبرٌ واذا اسندتَ الخبر الى مثله لم تُفِد المخاطَبَ شيئًا اذ الفائدة انّما تحصل بإسناد الخبر الى مُخْبَرٍ عنه معروفٍ نحو قام زيدٌ وقعد بكرٌ والفعلُ نكرةٌ لأنّه موضوعٌ للخبر وحقيقةُ الخبر أن يكون نكرةً لأنّه الجُزْء المستفادُ ولو كان الفعل معرفةً لم يكن فيه للمخاطب فائدةٌ لأنّ حَدَّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذى يعرفه المخاطبُ كما تعرفه أنت ثمّ تأتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيدَه، ولا يصحُّ أن يُسْنَد الى الحرف ايضا شىءٌ لانّ الحرف لا معنًى له فى نفسه فلم يُفِد الاسنادُ اليه ولا إسنادُه الى غيره فلذلك اختصّ الاسنادُ اليه بالاسم وحده، ومن خواصّ الاسم دخول حرف التعريف وإنّما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عادة النحويين لوجهَيْن احدُهما أنّ الحرف عند سيبويه اللام، وحدها والهمزةُ دخلت توصُّلا الى النطق بالساكن وعند الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعا وهما حرفٌ واحدٌ مركّبٌ من حرفَيْن نحو هَلْ وبَلْ فقال حرف التعريف ليشملَ المذهبَيْن، والوجه الثانى أنّه احترز به من اللغة الطائيّة لأنّ لغتهم إبدالُ لام التعريف ميما نحو قوله عليه السلام ليس مِن ٱمْبِرّ ٱمْصِيامُ فى ٱمْسَفَر فعبّر بحرف التعريف ليعُمّ اللغةَ الطائيّةَ وغيرَها وإنّما كان التعريف مختصّا بالاسم لأنّ الاسم يحدَّث عنه والمحدَّث عنه لا يكون إلّا معرفةً والفعلُ خبرٌ وقد ذكرنا أنّ حقيقة الخبر أن يكون نكرةً ولا يصحّ ايضا تعريفُ الحرف لأنّه لمّا كان معناه فى الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجُزْء الشىء لا يُوصَف بكونه معرفةً ولا نكرةً فلذلك كانت أداةُ التعريف مختصّةً بالاسم فأمّا ما رَواهُ ابو زيدٍ من قول الشاعر

* ويُستخرج اليَرْبُوعُ من نافِقائه * ومن جُحْرِهِ ذو الشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ *

فشاذٌّ فى القياس والاستعمال والذى شجّعه على ذلك أنّه قد رأى الالف واللام بمعنى ٱلّذى فى الصفات فاستعملها فى الفعل على ذلك المعنى، ومن خواصّ الاسم الجَرّ وذلك أنّه لا يكون فى الفعل ولا الحرف أمّا الحروف فلأنّها مبنيّةٌ لا يدخلها الجرُّ ولا شىءٌ من أنواع الاعراب ولا ينعقد منها كلامٌ مع غيرها فتحكم على محلّها بإعراب ذلك الموضع وأمّا الفعل فَمِنْهُ ما هو مُعْرَبٌ وهو المضارعُ الّا أنّه لا يدخله الجرُّ وسَتوضَح علّةُ امتناعه منه فى موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، ومن خواصّ الاسم التنوين والمراد

بالتنوين ههنا تنوينُ التمكين نحو رجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍو ولا يكون ذلك الّا فى الاسماء فهو من خَواصّها لأنّه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصا بها ولم يُرِد مُطْلَقَ التنوينِ ألا ترى أنّ من جملة التنوين تنوين التَرَنُّم ولا تمتنع الأفعالُ منه نحو قوله * وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ * ونحو قوله * دايَنْتُ أَرْوَى والدُيُونُ تُقْضَنْ * فبَيَّنَ بذلك أنّه ليس المراد مُطْلَقَ التنوين ، ومن خواصّ الاسم الإضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافا لا مضافا اليه وذلك مختصٌّ بالاسماء اذ الغرضُ من الاضافة الحقيقيّةِ التعريفُ ولا معنًى لتعريف الافعال ولا الحروف فأمّا المضاف اليه فقد يكون فعلا نحو قوله تع هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وقولِ الشاعر * على حِينِ عَاتَبْتِ المَشِيبَ على الصِبَا * فلذلك لم يكن من خواصّ الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكلُّ كلمةٍ دخلها شئٌ من هذه العَلَمات فهى اسمٌ ولا ينعكس ذلك ،

ومن اصناف الاسم اسمُ الجِنْس

فصـــل ٣

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلّق على شئٍ وعلى كلِّ ما أَشْبَهَه وينقسم الى اسمِ عَيْنٍ واسمِ معنًى وكلاهما ينقسم الى اسمٍ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفةٌ فالاسمُ غيرُ الصفة نحوُ رَجُلٍ وفَرَسٍ وعِلْمٍ وجَهْلٍ والصفةُ نحوُ راكِبٍ وجالِسٍ ومفهومٍ ومُضْمَرٍ ،

قال الشارح اعلم أنّ اسم الجنس ما كان دالّا على حقيقةٍ موجودةٍ وذواتٍ كثيرةٍ وتحقيقُ ذلك أنّ الاسم المفرد اذا دلّ على اشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الامر الذى وقع به تَشابَهَ تلك الاشياء تشابُهها تامّا حتّى يكون ذلك الاسمُ اسما لذلك الامر الذى وقع به التشابُهُ فانّ ذلك الاسم يسمّى اسمَ الجنس وهو المتواطئ كالحَيْوان الواقع على الانسان والفرس والثور والأُسد فالتشابهُ بين هذه الاشياء وقع بالحَيْوة الموجودة فى الجميع وكذلك اذا قلت انسانٌ وقع على كلّ انسان باعتبار الآدَميّة وكذلك اذا قلت رَجُلٌ وقع على كلّ رجل باعتبار الرجليّة وهى الذُكوريّةُ والأدميّةُ وهذا معنى قوله ما عُلّق على شئٍ وعلى كلِّ ما أشبهه فانْ دلّ الاسمُ المفردُ على اشياء كثيرة ولم يدلّ على الامر الذى تشابهتْ تلك الاشياءُ به فانّه يسمّى المشترَك مثل اسم العَيْن الواقع على العُضْو الذى يُبْصَر به وعلى يَنْبُوع الماء وعلى الذَهَب وعلى عين الرُكْبَة ، واعلم ان الشمول تارةً يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور

والاسد وتارةً يكون بالاستعداد والقوّة نحو الشمس والقمر فإنّهما وإن لم يكن لهما فى الوجود مشاركٌ فهما شاملان بالقوّة فإنّا لو قدّرنا خَلْقَ نيرانٍ تُماثِل الشمسَ والقمرَ لَأُطْلِقَ عليها اسم الشمس والقمر باعتبار النور، قال وينقسم الى اسم عين واسم معنى قال الشارح المراد باسم العين ما كان شَخْصا يُدْرِكه البصرُ كرجلٍ وفرسٍ ونحوهما من المَرْئيّات والمعانى عبارةٌ عن المصادر كالعِلْم والقُدْرَة مصدرَىْ علم وقدر وذلك ممّا يُدْرَك بالعقل دون حاسّة البصر، وكلاهما ينقسم الى اسمٍ هو صفة وغيرِ صفة فالاسمُ غير الصفة ما كان جنسا غيرَ مأخوذٍ من فعلٍ نحو رجل وفرس وعِلْم وجَهْل والصفةُ ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعليّة وأَحْمَرَ وأَصْفَرَ وما اشبههما من صفات الحِلْية وبَصْرِىّ ومَغْرِبِىّ ونحوهما من صفات النسبة كلُّ هذه صفاتٌ تعرفها بأنّها جاريةٌ على الموصوفين ومثالُ جَرَيانها قولك هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ وكذلك الباقى، فان قيل اشترطتم فى الصفة أن تكون مأخوذةً من فعل فما بالك حكمت على بصرىّ ومغربىّ بأنّهما صفتان وليسا من فعل قيل لمّا أضفتهما حَدَثَ فيهما معنى الفعل لأنّهما صارا فى معنى منسوبٍ او مَعْزُوٍّ، والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى وذلك أنّ الصفة تدلّ على ذاتٍ وصفةٍ نحو أَسْوَدَ مَثَلًا فهذه الكلمةُ تدلّ على شيئَيْن احدُهما الذاتُ والآخرُ السَوادُ إلّا أنّ دلالتها على الذات دلالةُ تسميةٍ ودلالتها على السواد من جهةِ أنّه مشتقٌّ من لفظه فهو من خارجٍ وغيرُ الصفة لا يدلّ إلّا على شىء واحدٍ وهو ذات المسمّى، ولمّا قسم الاعيان والمعانى الى صفاتٍ وغيرِ صفات مَثَّلَ بالأَمْرَيْن فرجلٌ وفرسٌ من اسماء الاعيان غيرِ الصفات وعِلْمٌ وجَهْلٌ من اسماء المعانى وراكبٌ وجالسٌ من صفات الاعيان ألا ترى أنّها تجرى صفاتٍ على اسماء الاعيان نحو قولك رجلٌ راكبٌ وغلامٌ جالسٌ ومفهومٌ ومُضْمَرٌ من صفات المعانى ألا تراك تقول هذا معنًى مفهومٌ وحديثٌ مضمرٌ اى غيرُ بادٍ للأفهام والمرادُ أنّ المعانى توصَف كما توصَف الاعيانُ فاعرفه،

ومن اصناف الاسم العَلَمُ

فصــل ۴

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلّق على شىء بعينه غيرَ متناولٍ ما أشبهَه ولا يخلو من أن يكون اسما كزَيْدٍ وجَعْفَرٍ او كُنْيَةً كأبى عمرٍو وأمّ كُلْثوم او لَقَبا كبَطَّةَ وقُفَّةَ،

قال الشارح اعلم ان العَلَم هو الاسمُ الخاصُّ الذى لا أَخَصَّ منه ويركَّب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسميّة فيُفْرَق بينه وبين مسمّياتٍ كثيرةٍ بذلك الاسم ولا يتناول ما ماثلَه فى الحقيقة والصورةِ لأنّه تسميةُ شىء باسم ليس له فى الأصل أن يسمّى به على وجه التشبيه وذلك أنّه لم يوضَع بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ ولا لمعنًى فى الاسم ولذلك قال أصحابنا أنّ الأعلام لا تفيد معنًى ألا ترى أنّها تقع على الشىء ومخالفِه وُقوعا واحدا نحو زيد فإنّه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست اسماء الأجناس كذلك لأنّها مفيدةٌ ألا ترى أنّ رجلا يفيد صِيغَةً مخصوصةً ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيدٌ يصلح أن يكون عَلَما على الرجل والمرأةِ ولذلك قال النحويون العَلَمُ ما يجوز تبديلُه وتغييرُه ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنّه يجوز أن تنقل اسمَ وَلَدك وعبدِك من خالدٍ الى جعفرٍ ومن بكرٍ الى محمّدٍ ولا يلزم من ذلك تغييرُ اللغة وليس كذلك اسمُ الجنس فإنّك لو سمّيت الرجل فرسا او الفرسَ جَملا كان ذلك تغييرا للغة وانّما أُتى بالاعلام للاختصار وتركِ التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنّه لولا العَلَمُ لاَحْتجتَ اذا أردت الاخبار عن واحدٍ من الرجال بعينه أن تُعدِّد صفاته حتّى يعرفه المخاطَبُ فأغنى الاعلامُ عن ذلك اجمعَ ، والعَلَمُ مأخوذٌ من عَلَم الأمير او عَلَم الثَوْب كأنّه علامةٌ عليه يُعْرَف به ، وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسمٍ نحو زيد وعمرو وكُنْيَةٍ كأبى عمرٍو وأُمّ كُلْثُومٍ ولقبٍ كبَطَّةَ وقُفَّةَ والكنيةُ لم تكن علما فى الاصل وانّما كانت عادتهم أن يدعوا الانسانَ باسمه واذا وُلد له ولدٌ دُعى باسم ولده توقيرا له وتفخيما لشأنه فيقال له أبو فلانٍ وأمّ فلانٍ ولذلك استقبحوا أن يكنى الانسانُ نفسَه وقد يكنون الوليد فيقولون ابو فلان على سبيل التفأّل بالسلامة وبُلوغِ سِنّ الايلاد يقال منه كَنَوْت الرجل وكَنَيْته وهو من الكِناية وهى التَوْرية ، والكنية من الأعلام وهى جاريةٌ مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذى يدلّ على أنّها أعلامٌ قولُ الشاعر

*ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوابا وأُغْلِقُها * حتّى أتيتُ أبَا عمرِو بنَ عَمّارِ*

فحذف التنوين من أبى عمرو لانّه لو لم يكن علما لَمَا حُذف بمنزلة حذفه من جعفرِ بن عمّار ، وأمّا اللَقَبُ فهو النَبَزُ كقولهم قُفّةُ وبَطّةُ لقبَيْن فقفّةُ لقبٌ وبطّةُ لقبٌ والقفّةُ كاليَقْطِينَة تُتّخَذ من الخُوص يُشبَّه بها الكبيرُ يقال شيخٌ كالقفّة وقيل للشجر البالية ، وهذه الاقسام الثلثة كلّها ترجع الى معنى واحد وهو العَلَم ولذلك لا يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وينقسم الى مُفْرَد ومركّب ومنقول ومرتجَل فالمفردُ نحوُ زيدٍ وعمرٍو والمركّب إمّا

جُمْلَةٌ نحو بَرَقَ نَحْرُهُ وتَأَبَّطَ شَرًّا وذَرَّى حَبًّا وشابَ قَرْناها ويَزِيدُ فى مثل قوله

*نُبِّئْتُ أَخْوالِى بنى يَزِيدُ * ظُلْمًا علينا لهُمْ فَدِيدُ*

وامّا غيرُ جملةٍ اسمان جُعلا اسما واحدا نحو مَعْدِيكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ وعَمْرَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ او مضافٌ ومضافٌ اليه كعَبْدِ مَنافٍ وامْرِئِ القَيْسِ والكُنَى ،

قال الشارح الاسم العَلَم يكون مفردا او مركّبا فالمفرد هو الأصل لأنّ التركيب بعد الافراد وذلك نحو زيد وعمرو والمرادُ بالإفراد أنّه يدلّ على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركّبُ من الأعلام هو الذى يدلّ على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك ، والمركّب على ثلاثة أضربٍ جملةٌ وهو كلُّ كلام عمل بعضه فى بعضٍ نحو ذرّى حَبّا من قوله

*إنّ لها مُرَكَّبًا ارْزَبَّا * كأنّه جَبْهَةُ ذَرَّى حَبَّا*

ومثلُه تَأَبَّطَ شَرًّا سمّى بذلك لانّه تأبّط حَيَّةً فسمّى بذلك وهى جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ ، ومن الجُمَل المسمّى بها شابَ قَرْناها قال الشاعر

*كَذَبْتُم وَبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحونها * بنى شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ*

ومنه بَرَقَ نَحْرُهُ وهو اسم رجل وهو فعلٌ وفاعلٌ ومثلُه يَزِيدُ فى قوله

*نُبِّئْتُ أَخْوالى بنى يَزِيدُ * ظُلْمًا علينا لَهُمْ فَدِيدُ*

وهو فعلٌ سمّى به وفيه ضميرُ فاعلٍ ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسميةُ بالفعل وحده لكان من قبيلِ ما لا ينصرف نحو تَغْلِبَ ويَشْكُرَ ، والفديد الصوت يقال فَدَّ الرجلُ يَفِدُّ فَدِيدًا اذا صَوَّتَ ورجلٌ فَدّادٌ شديدُ الصوت ، وبنى يزيدُ منصوبٌ على البدل من أخوالى ، ولهم فديدٌ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ فى موضع المفعول الثالث ، ولهم يتعلّق بمحذوفٍ وعلينا يتعلّق بلَهُم ولا يمتنع تقديمُه عليه وإن كان العامل معنًى كما قالوا كلَّ يومٍ لك ثَوْبٌ ، ولا يعمل فيه فديدٌ لأنّه مصدرٌ كالنَهِيق والنَذِير فلا يتقدّم عليه ما كان من تمامه ، وظُلْمًا مصدرٌ فى موضع الحال او مفعولٌ له والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ دلّ عليه لَهُم فَدِيدٌ والتقديرُ حملوا علينا او شدّوا علينا ظُلْمًا ، ويجوز أن يكون ظلما نصبا على أنّه مفعول ثالث اى ذوى ظُلْمٍ ويكون لَهُم فَدِيدُ فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظُلْمًا ، وفى نُسَخِ المفصّل يَزِيدُ بالياء وصوابُه تَزِيدُ بالتاء المعجمة بثنتَيْن من فوقها وهو تَزِيد بن حُلْوان أبو قبيلةٍ معروفةٍ اليه تُنْسَب البُرود التَزِيديّة قال عَلْقَمَةُ

*رَدَّ القِيانُ جِمالَ الحَيِّ فاحْتَمَلُوا * فكلُّهم بالتَزِيدِيّاتِ مَعْكُومُ*

وإنّما سمّوا بالجُمَل ليُشبّهوا حالَ المسمّى بها بحالِ من يوصَف بالجملة وهذا يقتضى الحكايةَ لانّه يجرى مجرى المَثَل فحكوا الكلامَ كما كان فى أوّلِ حالٍ، الثانى من المركّبات اسمان رُكّب احدهما مع الاخر حتّى صارا كالاسمِ الواحد نحو حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ ومَعْدِيكَرِبَ ويُشبَّه بما فيه تاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سِيبَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ الّا أنّه مركّبٌ من اسمٍ وصوتٍ أَعْجَمِيٍّ فانحطّ عن درجة إسمعيلَ وإبرهيمَ فبُنى على الكسر لذلك، الثالث من المركّبات المضاف وهو ضربان اسمٌ غيرُ كُنْيَةٍ نحو ذى النُون وعبد الله وامْرِئِ القَيْسِ وكنيةٌ نحو أبى زيدٍ وأبى جَعْفَرٍ وقد مضى الكلامُ عليه قَبْلُ،

قال صاحب الكتاب والمنقول على ستّة انواعٍ منقولٌ عن اسمِ عينٍ كثَوْرٍ وأَسَدٍ ومنقول عن اسمِ معنى كفَضْلٍ وإياسٍ ومنقولٌ عن صفة كحاتمٍ ونائلَةَ ومنقولٌ عن فعل إمّا ماضٍ كشَمَّرَ وكَعْسَبَ وإمّا مضارعٍ كتَغْلِبَ ويَشْكُرَ وإمّا أمرٍ كاصْمِتَ فى قول الراعى

*أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتتْ وباتَ بها * بوَحْشِ إِصْمِتَ فى أَصْلابِها أَوَدُ*

وأَطْرِقا فى قول الهُذَلىّ

*على أَطْرِقا بالياتُ الخِيا * مِ إلّا الثُمامَ وإلّا العِصِى*

ومنقولٌ عن صوتٍ كبَبَّةَ وهو نَبَزُ عبد الله بن الحارث بن نَوْفَلٍ ومنقولٌ عن مركّبٍ وقد ذكرناه،

قال الشارح اعلمْ أنّ الأعلام على ضربَيْن منقولٌ ومرتجلٌ والغالبُ عليها النقل ومعنى النقل أن يكون الاسمُ بازاء حقيقةٍ شاملةٍ فتنقله الى حقيقةٍ اخرى خاصّةٍ وليس لها أن يتسمّى بها فى الأصل، وهو على ثلثة أضرب منقولٌ عن اسمٍ ومنقولٌ عن فعلٍ ومنقولٌ عن صوتٍ، فأمّا الأوّل وهو النقل عن الاسماء فضربان عَيْنٌ ومعنًى فالعينُ يكون اسما وصفةً فالمنقولُ عن الاسم غيرِ الصفة نحوُ رجلٍ سُمّى بأَسَدٍ او ثَوْرٍ او حَجَرٍ هى فى الاصل اسماء الأجناس لأنّها بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ وإنّما نقلتَها الى العلميّة فصارت لذلك تدلّ على مخصوصٍ بعدِ أن كانت تدلّ على شائعٍ، والمنقول عن الصفة نحوُ مالكٍ وفاطمةَ فهذان الاسمان وَصْفان فى الأصل لأنّهما أسماء فاعلين تقول هذا رجلٌ مالكٌ فهو فاعلٌ من المُلْك قال الله تع مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ وقال تعالى قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ، وفاطمةُ فاعلةٌ من فطمتِ الأمُّ وَلَدَها فهى فاطمةٌ وكذلك حاتمٌ ونائلَةُ حاتمٌ فاعلٌ من حتمتُ الأمر اذا أحكمتَه او من الحَتْم وهو القضاء ونائلةُ فاعلةٌ من نُلْته نَوْلًا

ونَوَّلْتُه اى أَعْطَيْتُه فهذه فى الأَصل أوصافٌ لأنّها أَسماء فاعلين ثمّ نقلت فصارت أُعلاما كما صار أَسَدٌ وثَوْرٌ كذلك، وما نُقل عن الصفة وفيه اللامُ المُعرِّفة فإنّها تقرّ فيه بعد النقل نحو الحارث والعَبّاس، وما نُقل منها مجرَّدا من الالف واللام لم يجز دخولُهما عليه بعد النقل نحو سَعيدٍ ومُكْرَمٍ وحاتمٍ ونائلة وما فيه الالفُ واللامُ بعد النقل فإشعارٌ فيه بتَبْقية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكامُ الصفة كما قال الأَعشى *أتانى وَعيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ* فجمعه جمعَ الصفة كما تجمعه قبل النقل على حدّ أَحْمَرَ وحُمْرٍ، قال الخليل كأنّهم جعلوه الشىء بعينه يريد أنّهم لمحوا اتّصافَه بمعنى ذلك الاسم، وأمّا ما نقل من الاسماء وهو معنًى نحو فَضْل واياس وزيد وعمرو فهذه كلُها معانٍ لأنّها مصادرُ فى الأَصل ففَضْلٌ مصدرُ فَضَلَ يَفْضُلُ فَضْلًا وإياس مصدرُ آسَهُ يَؤُوسُه ايَاسًا وأَوْسًا اذا أَعْطاه وزَيْدٌ مصدرُ زادَ يَزِيدُ زَيْدًا وزِيادَةً فأمّا قوله

*وأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مِائَةٍ * فَأَجْمِعُوا أَمْرَكم طُرًّا فكِيدُونى*

فانّه مصدرٌ وُصف به على حدّ قولك رَجُلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ، وأمّا الثانى وهو ما نقل عن الفعل فقد نُقل من ثلاثة أفعالٍ الماضى والمضارع والأمرِ فالماضى نحوُ شَمَّرَ اسمِ رجلٍ وهو منقولٌ من شمّر ازارَه اذا رفعه وشمّر فى الأمر اذا خَفَّ ومنه ناقةٌ شِمّيرٌ اى سريعةٌ ومثلُه خَضَّمُ بن عمرو بن تميم قال الشاعر

*لولا الالهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا * ولا ظَلِلْنا بالمَشاءِى قُيَّمَا*

اى بِلادَ خضّمَ يعنى بلاد بنى تميم، ومن المسمّين بالماضى كَعْسَبُ وهو من الكعسبة وهو العَدْو السريع وهو رُباعىٌّ ومثلُه تَرْجَمَ من قولهم تَرْجَمَ عن الشىء، وأمّا دُئِلُ فقبيلةُ أبى الأَسود فإنّ سيبويه لم يذكره فى أبنية الاسماء وذكر الأَخفش أنّه قد جاء فى المعارف والمعارفُ غيرُ معوَّلٍ عليها فى الأَبنية لأنّه يجوز أن يسمّى الرجل بما لا نظير له فى الكلام وذكر الأخفش أنّه اسمُ دُوَيْبَّةٍ تُشْبِه ابنَ عِرْسٍ وأنشد

*جاؤُا بجَيْشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ * ما كان إلّا كَمُعْرَسِ الدُئِلِ*

فعلى ذلك تحتمل قبيلةُ ابى الأَسود أن تكون من هذا فتكون كأَسَد وثَوْرٍ، والآخر أن يكون منقولا من الفعل مثلِ شَمَّرَ وخَضَّمَ من قولك دَأَلَ يَدْأَلُ وهو مَشْىٌ فيه بَغْىٌ ونشاطٌ كأنّه قيل دُئِلَ فى هذا المكان كما يقال سِيرَ فيه وعُدِىَ فيه ثمّ سُمّى به مفردا، وأمّا المضارع فنحو يَشْكُرَ وتَغْلِبَ ويَزِيدَ وهو كثيرٌ، وامّا الأمر فنحو قولهم فى الفَلاة اصْمِتْ واصْمِتَةٌ قال الشاعر

*أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وباتَ بها * بوَحْشِ اصْمِتَ فى أَصْلابِها أَوَدُ*

قوله أشلى اى دعا يقال أَشْلَى الكَلْبَ اذا دعاه وآسَدَهُ اذا أغراه بالصَيْد والضميرُ فى اشلى يعود الى الصائد وسلوقيّةٌ منسوبةٌ الى سَلُوقَ وهى قريةٌ باليَمَن يُنْسَب اليها السيوف والكِلاب والضميرُ فى باتت يعود الى سلوقيّة والضمير فى بات يعود الى الصائد، واِصْمِتُ فلاةٌ بعينها كأنّه فى الأصل فعلُ أمرٍ من صَمَتَ يَصْمُتُ اذا سكت كأنّ إنسانا قال لصاحبه اِصْمِتْ يُسْكِتُه ليسمع حِسّا او يكون فى فَلاةٍ يُسْكِت المرء فيها صاحبَه خَوْفا فسُمّى المكان بالفعل خاليا من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموعُ فى مضارعِ صَمَتَ يَصْمُتُ بالضمّ والكسرُ هنا إمّا أن يكون لغة او من تغيير الأسماء كما قُطعت الهمزة فى التسمية وذلك أنّ همزة الوصل إنّما حَقُّها الدخولُ على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو اِنطلق انطلاقا واِقتدر اِقتدارا فأمّا الاسماء التى ليست بجارية على أفعالها فألفُ الوصل غيرُ داخلة عليها إنّما دخلت على أسماء قليلة نحو اِبْنٍ وابْنَةٍ واِثْنَيْنِ واِثْنَتَيْنِ واِمْرِءٍ وامْرَأَةٍ واِسْمٍ واِسْتٍ وليس هذا منها واذا نُقل الفعل الى الاسم لزمتْه أحكامُ الاسماء فقُطعت الألف لذلك، ورُبّما أنّثوا فقالوا اِصْمِتَةُ إيذانا بغَلَبَة الاسميّة بعد التسمية وشجّعهم على ذلك تأنيثُ المسمّى وهو المَفازة، والأصلاب جمع صُلْب وهو الظَهْر، والأَوْدُ الاعوجاج والمراد أنّها ذات هُبوطٍ وصُعودٍ وهى مُوحِشَةٌ، فأمّا أَطْرِقَا فى قول الهُذَلىّ

*على أَطْرِقَا باليِاتِ الخِيا * مِ إلّا الثُمامَ وإلّا العِصِى *

فإنّ البيت لأبى ذُوَيْبٍ الهذلىّ من قصيدة أوّلها

*عرفتُ الدِيارَ كرَقْمِ الدُوِى * يُزَبِّرُها الكاتبُ الحِمْيَرِى *

وهذه القصيدة تُرْوَى مطلَقةً مرفوعةً وتروى مقيّدةً ساكنةً وهى من المتقارب فمَن أطلقها كانت من الضرب الأوّل ووزنُه فعولن عصىيو ومن قيّدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعلْ عِـصِـىْ، وأَطْرِقَا اسم بلد قال الأصمعىّ سُمّى بقوله أَطْرِقْ اى اُسْكُتْ كأنّ ثلاثةً قال أحدهم لصاحبَيْه أَطْرِقَا اى اُسْكُتَا لِنسمع فسُمّى المكان اطرقا، وموضعُ عَلَى أَطْرِقَا نصبٌ على الحال من الديار وكذلك باليِات الخِيام نصبٌ على الحال ايضا والمراد عرفت الديار على اطرقا اى فى هذه الحال، وقوله إلّا الثُمامَ وإلّا العصى يروى الثمام بالرفع والنصب فمَن نصب فلا إشكال فيه لأنّه استثناءٌ من موجَب ومَن رفع فبالابتداء والخبرُ محذوفٌ والتقدير إلّا الثمامُ وإلّا العصى لم تَبْلَ ومَن نصب الثمام ورفع العصىّ فإنّه حمله على المعنى وذلك أنّه لمّا قال بَلِيَتْ إلّا الثمامَ كان معناه بقى الثمامُ فعطف على هذا المعنى وتوهّمِ اللفظ، ومثله قول الاخر

* وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ * من المال الّا مُسْحَتًا او مُجَلَّفُ *

ألا ترى أنّه رفع او مجلّف على معنى بقى من المال مُسْحَتٌ، ونحوٌ منه قوله

* غَداةَ أَحَلَّتْ لابن أَصْرَمَ طَعْنَةٌ * حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ *

وذلك أنّه رفع الخمر على توهّم رفع العبيطات لانّه اذا أَحَلَّتْها الطعنةُ فقد حَلَّتْ هي، ومَن قيّد القافية جاز أن يكون العصى مرفوعا كالمطلقة على ما ذكرناه وجاز أن يكون منصوباً بالعطف على التمام الّا أنّه أسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور، وفى اطرقا ضميرٌ وهو الالف التى هى ضمير التثنية فان قيل فاذا سُمّى به وفيه ضميرٌ فانّه يكون جملةً فينبغى ان يُذْكَر مع الجُمَل المحكيّة فى المركّبات نحو تَأَبَّطَ شَرًّا وشابَ قَرْناها فالجواب أنّ اطرقا له جهتان جهةُ كَوْنه أمرا وجهةُ كونه جملةً فأورده ههنا من حيث أنّه أمرٌ ولو اورده فى المركّبات من حيث هو جملةٌ لجاز، وقد روى بعضهم عَلَا أَطْرُقًا بضمّ الراء كأنّه جعله جمعَ طريقٍ ويجعل عَلَا فعلا من العُلُوّ وفيه ضميرٌ كأنّه قال السبيلُ عَلَا أَطْرُقًا وعلى هذا يكون قد أَنَّثَ الطريق لأنّ فَعِيلا وفُعالا انّما يجمعان على أَفْعُلَ اذا كان مؤنثا نحو عَناقٍ وأَعْنُقٍ وعُقابٍ وأَعْقُبٍ ويكون بالبيات الخيام صفةَ أَطْرُقٍ، وقيل أَطْرِقا بالكسر جمع طريق فى لغة هُذَيْل تقوّى هذه المقالةَ روايةُ من قال أَطْرُقا بالضمّ ومجازُ ذلك أن يكون مقصورا من أَطْرِقاء كأنّه جمع فَعِيلا على أَفْعِلاء كصَدِيق وأَصْدِقاء ثمّ حُذفت الألف الأُولى التى للمدّ فعادت الف التأنيث الى اصلها وهو القصر وينبغى ان تُكْتَب الألف بالياء على حدّ كَتْبها فى حُبارَى وسُمانَى ولا شاهد فيه على هذَيْن الوجهَيْن، والثالث الصوت قد نُقل الصوت الى العَلَم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسميةُ عبد الله بن الحارث بَبَّةَ فيه صوتٌ كانت أُمّه تُرقصه به وهو صبىٌّ وذلك قولها

* لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ * جاريةً خِدَبَّهْ *
* مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ * تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ *

فغلب عليه فسُمّى به،

قال صاحب الكتاب والمرتجل على ضربَيْن قياسىٌّ وشاذٌّ فالقياسىٌّ نحو غَطَفانَ وعِمْرانَ وحَمْدانَ وفَقْعَسٍ وحَنْتَفٍ والشاذُّ نحو مُحْبَبٍ ومَوْهَبٍ ومَوْظَبٍ ومَكْوَزَةَ وحَيْوَةَ،

قال الشارح اعلم ان المرتجَل فى الأعلام ما ارْتُجل للتسمية به اى اخْتُرِع ولم يُنْقَل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدةَ والخُطْبَةَ اذا أتى بها عن غير فِكْرَةٍ وسابقةِ رَوِيَّةٍ واشتقاقُه من الرِجْل كأنّ الشاعر

والخطيب أنشأهما وهو على رِجْله فى حال الانشاء، وهو على ضربَيْن كما ذكر قياسىّ وشاذّ والمراد بالقياسىّ أن يكون القياس قابلا له غيرَ دافعه وذلك نحو حَمْدانَ وعِمْرانَ وغَطَفانَ وفَقْعَسٍ وحَنْتَفٍ فهذه الأسماء مرتجَلةٌ للعَلَميّة لأنّها لم تكن موضوعة بإزاء شىء من الأجناس ثمّ نُقلت منه الى العلميّة وإنّما بُنيت صِيَغها من أوّل مرّة للعلميّة وكونُ القياس قابلا لها من حيث أنّ لها نظيرا فى كلامهم فحمدان فى العلم كسَعْدانٍ اسمِ نَبْتٍ وصَفْوانٍ للحَجَر الأمْلَس وعِمران كسِرْحانٍ وهو الذِئب وحِرْمانٍ وعِصْيانٍ مصدرَيْن وفقعس مثل سَلْهَبٍ وهو الطويل اسم رجل من بنى أَسَدٍ وهو فَقْعَسُ بن طريف وحنتف اسم رجل ايضا وهما حنتفان حَنْتَفٌ وأخوه سَيْفٌ ابنا أَوْسِ بن جُرَىّ البَرْبُوعىّ وليس فيهما خروجٌ عن مقتضى القياس من إظهار تضعيفٍ او تصحيحِ مُعْتَلّ نحو حَيْوَةَ ومَكْوَزَةَ، ومن المرتجل المعدول نحو عُمَر وزُفَر وزُحَل كلّه مرتجلٌ لأنّه لا يُعْدَل الّا فى حال التعريف، وأمّا الشاذّ فما كان بالضدّ ممّا ذكر ممّا يدفعه القياسُ فمن ذلك مَحْبَبٌ اسمُ رجلٍ القياسُ فيه مَحَبٌّ بالادّغام نحو مَقَرٍّ ومَرَدٍّ لأنّه مَفْعَلٌ من المَحَبّة والميمُ زائدةٌ لقولك أحببت وحببت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مَهْدَدٍ مُلْحقا بجَعْفَرٍ وإظهارُ التضعيف لذلك الّا أنّه ليس فى كلام العرب تركيبُ م ح ب فلذلك كان من الشاذّ، ومن ذلك مَوْهَبٌ فى اسم رجل ومَوْظَبٌ فى اسم مكان وكلاهما شاذّ لانّ ما فاؤه واوٌ لا يأتى منه مَفْعَلٌ بفتح العين إنّما هو مَفْعِلٌ بكسرها نحو مَوْضِعٍ ومَوْقِعٍ ومَوْرِدٍ ومَوْجِلٍ ومَوْعِدٍ، ومن الشاذّ مَكْوَزَةُ ومَزْيَدُ قياسُهما مَكازَة ومَزاد كمَفازَةٍ مَعاشٍ تُقْلَب الواو والياء فيهما ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله فى الشذوذ مَرْيَمُ ومَدْيَنُ لا فَرْقَ بين الأعجمىّ والعربىّ فى هذا الحكم، ومن الشاذّ حَيْوَةُ اسم رجل وأصله حَيَّةُ مضاعفَ الياء لأنّه ليس فى الكلام حَيْوَةُ فقلبوا الياء واوا وهذا ضدّ مقتضى القياس لانّ القياس يقتضى اذا اجتمعت الياء والواوُ وقد سبقت الأُولى منهما بالسكون أن تُقْلَب الواو ياءً على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وأمّا أن تجتمع اليَآنِ فتُقْلَب الياء واوا فلا،

فصل ٥

قال صاحب الكتاب واذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مضاف ولقبٌ أضيف اسْمُه الى لقبه فقيل هذا سَعيدُ كُرْزٍ وقَيْسُ قُفَّةَ وزيدُ بَطَّةَ واذا كان مضافا او كنيةً أُجرى اللقب على الاسم فقيل هذا عبدُ الله بطّةُ وهذا أبو زيدٍ قُفّةُ،

قال الشارح اعلم أنّك اذا لقّبتَ مفردا بمفرد وأضفته اليه نحو سعيدِ كُرْزٍ كان اسمُه سعيدا ولقبُه كرزا فلمّا جُمع بينهما أُضيف العَلَم الى اللقب وكذلك قَيْسُ قُفَّةَ وزيدُ بَطَّةَ، وإنّما فعلوا ذلك لئلّا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أنّ اصل اسمائهم إمّا مفردٌ كزيد وإمّا مضافٌ كعبد الله وامرئِ القيس وأبى بكرٍ وأُمّ جَعْفَرٍ وليس فى كلامهم اسمان مفردان لمسمًّى واحدٍ يُستعمل كلّ واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردَيْن لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظيرٌ فأضافوا العَلَم الى اللقب لِيجروا على عادتهم فى ذلك ويكون له نظيرٌ فى كلامهم نحو عبد الله وشِبْهِه فإذا أُضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسُلب ما فيه من تعريف العلميّة كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريفُ بالاضافة وجُعلت الألقاب معارفَ لأنّها قد جرت مجرى الأعلام وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالالف واللام قبل التلقيب كما أنّا اذا قلنا الشمس كان معرفةً بالالف واللام واذا قلنا عَبْدُ شَمْسٍ كان من قبيل الأعلام، فان قيل كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشىء واحد وهل هو إلّا اضافة الشىء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أُضيف الى اللقب وابتزّوا ما فيه من تعريف العلميّة صار للمسمّى لا غيرُ والمسمّى يضاف الى الاسم نحو ذاتَ مَرّةٍ وذا صَباحٍ ونحو قوله * اِلَيْكُمْ ذَوِى آلِ النَبِيّ تَطَلَّعَتْ * والاضافة على هذا حقيقيّةٌ بمعنى لامِ المِلْك والاختصاص فقولك قيسُ قُفَّةَ اى المختصّ بهذا اللقب او كان هذه اللفظةُ ملكتِ اللقبَ، فإن كان العلم مضافا أفردوا اللقب كقولهم عبدُ الله بَطَّةُ ليصير بمنزلة أبى بكرٍ زيدٍ فيكون من قبيل عطف البيان فعبدُ الله كأبى بكرٍ وبَطَّةُ كزيد فلم يخرج عن حدّ استعمالهم،

فصل ٦

قال صاحب الكتاب وقد سمّوا ما يتّخذونه ويألفونه من خَيْلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغيرِ ذلك بأعلامٍ كلُّ واحد منها مختصٌّ بشخصٍ بعينه يعرفونه به كالأعلام فى الأناسىّ وذلك نحوُ أَعْوَجَ ولاحِقٍ وشَدْقَمٍ وعُلَيّانَ وخُطَّةَ وهَيْلَةَ وضُمْرانَ وكَسابِ،

قال الشارح اعلم ان الأعلام وُضعت على الأشخاص ليتميّز بعضُها من بعض والاشخاصُ على ضربَيْن أدميّةٌ وغيرُ أدميّة فالأدميّةُ قد تقدّم شرحُها وغيرُ الأدميّة على ضربَيْن منه ما يُتّخذ ويؤلَف كالخيل والإبل والغنم والكلاب فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاما ليمتازَ كلُّ شخص

باسمٍ ينفرد به كالأناسىّ وذلك نحو أَعْوَجَ وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب كان فى الجاهليّة سابقا يُنْسَب اليه الخيل الأعوجيّة قال الشاعر

*نَجَوْتَ ولم تَمْنُنْ عليك طلاقةٌ * سِوَى جَيِّدِ التقريبِ مِن آلِ أَعْوَجَ*

ولاحقٌ وهو فَرَسٌ كان لمعاويةَ بن أبى سُفْيان رحمه الله مشهورٌ واسمُ فَحْلٍ كان لغنىّ ايضا ، وشَدْقَمٌ وهو فَحْلٌ من الابل كان للنُعْمان وعُلَيّانُ جملٌ كان لكُلَيْب بن وائل قال *وَدُونَ عُلَيّانَ خَرْطُ القَتادِ* وخُطَّةُ وهَيْلَةُ ومما عَنْزا سَوْءٍ وقيـــل هَيْلَةُ شاةٌ كانت لقومٍ من العرب مَن أساء اليها درّتْ له بلَبَنِها ومن أحسن اليها وعلّفها نطحتْه فكانت العرب تضرب بها المثل وفى المثل لَعَنَ اللهُ مِعْزَى خَيْرُها خُطَّةُ وقال الكُمَيْت يخاطب الأَبْرَشَ الكَلْبىّ

*فإنّك والتَحَوُّلَ عن مَعَدٍّ * كَهَيْلَةَ قبلنا والحالِبينا*

وضُمْرانُ وهو كَلْبٌ وكَسابِ وهى كَلْبَةٌ ،

فصـــل ٧

قال صاحب الكتاب وما لا يُتّخذ ولا يُؤْلَف فيُحْتاجَ الى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناشِ الارض وغيرِ ذلك فإنّ العَلَم فيه للجنس بأسره وليس بعضُه أَوْلَى به من بعضٍ فاذا قلت ابو بَراقِشَ وابن دَأْيَةَ وأُسامَةُ وثُعالَةُ وابن قِتْرَةَ وبنت طَبَقٍ فكأنّك قلت الضربُ الذى من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ ، ومن هذه الأجناس ما له اسمُ جنسٍ واسمُ عَلَمٍ كالأَسَد وأُسامةَ والثَعْلَب وثُعالةَ وما لا يعرف له اسمٌ غيرُ العلم نحوُ ابن مِقْرَضٍ وحِمارِ قَبّانٍ ، وقد صنعوا فى ذلك نحوَ صَنيعهم فى تسمية الأناسىّ فوضعوا للجنس اسما وكنيةً فقالوا للأسد أُسامةُ وأبو الحارث وللثعلب ثُعالةُ وأبو الحُصَيْن وللضَبُع حَضاجِرُ وأمّ عامرٍ وللعقرب شَبْوةُ وأمّ عِرْيَطٍ ، ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةَ له كقولهم قُثَمُ للضِبْعان وما له كنيةٌ ولا اسمَ له كأبى بَراقِشَ وأبى صُبَيْرَةَ وأمّ رَباحٍ وأمّ عَجْلانَ ،

قال الشارح اعلم ان العَلَم فى هذا الفصل واقعٌ على الجنس بخلافِ ما تقدّم من الاعلام فإنّه واقعٌ على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلمُ فيه يختصّ شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيرُه وعلم الجنس يختصّ كلَّ شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أُسامَةَ وثُعالَةَ فإنّ هذَيْن الاسمَيْن يقعان على كلِّ ما يُخْبَر عنه من الأسد ومن الثعلب وإنّما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالأناسىّ وذلك لانّ لكلّ واحد

من الأناسىّ حالا مع غيره من معامَلةٍ او مبايَعةٍ فاحتاج الى اسم يخصّه دون غيره ليُخْبَر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتّخذه الناسُ ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وإبلهم وكلابهم وقد يجعلون لكلّ واحد منها لقبا يخصّه دون غيره نحو أَعْوَجَ ولاحِقٍ وذلك أنّه قد يختصّ بزيادة حُسْنٍ او فَضْلِ عَدْوٍ فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفراده بالألقاب الخاصّة ليُخْبَر عن كلّ واحد بما فيه من المعنى او يُؤْمَر له بزيادة نَظَرٍ، وأمّا هذه السباع التى لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فإذا لحقها لقبٌ كان ذلك لكلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمعَ فاذا قلت أُسامَةُ او ثُعالَةُ او ابن قِتْرَةَ فكأنّك قلت هذا الضرب الذى رأيته او سمعت به من السباع او غيره وهى أعلامٌ معارفُ لا محالةَ يدلّ على أنّها معارفُ أنّ ما كان منها مضافا فتعريفُه بيّنٌ بترك صَرْفِ ما أضيف اليه نحو ابن قترةَ وحمار قبّانَ وما كان منها مفردا فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتَيْن للتعريف ألا ترى أنّ ابن مَخاضٍ وابن لَبُونٍ وابن ماء لمّا كنّ نكراتٍ دخلت فيما أضيفت اليه الالفُ واللامُ لتعرف شيئًا من شىء كما تفعل فى الجبل والكلاب قال الشاعر

*وابْنُ اللَبُونِ اذا ما لُزَّ فى قَرَنٍ * لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ*

وقال الاخر

*وَجَدْنا نَهْشَلًا فَضَلَتْ فُقَيْمًا * كفَضْلِ ابنِ المَخاضِ على الفَصِيلِ*

قال الاخر

*مُفدَّمةً قَزًّا كأنّ رِقابَها * رِقابُ بناتِ الماء أَفْزَعَها الرَعْدُ*

وممّا يدلّ على تعريف هذه الأشياء أنّه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامةُ مُقْبِلا ورأيت ثعالةَ مُوَلِّيا ولو كانت نكراتٍ لم يقع الحال بعدها، واعلم ان هذه الأشياء معارفُ على ما ذكرنا الّا انّ تعريفها أمرٌ لفظىٌّ وهى من جهة المعنى نكراتٌ لشياعها فى كلّ واحد من الجنس وعدمِ اختصاصها شخصا بعينه دون غيره الّا أنّ الشياع لم يكن لأنّه بإزاء حقيقة شاملة بل لأجلِ أنّ هذا اللفظ موضوعٌ بإزاء كلّ شخص من هذا الجنس فمن ذلك أَبو بَراقِشَ وهو طائرٌ ذو ألوانٍ من سَوادٍ وبَياضٍ يتغيّر فى النهار ألوانا يُضْرَب به المثل فى التلوّن قال الشاعر

يغدوا عليك مُرَجَّلِيـن كأنّهم لم يفعلوا
*كأبى بَراقِش كُلَّ لَوْ * نٍ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ*

ومن ذلك قولهم ابن دَأْيَةَ للغُراب قيل له ذلك لأنّه يقع على دأية البَعير فينقرها والدأيةُ من البعير الموضعُ الذى يقع عليه خَشَبُ الرَّحْلِ فيعقره، وقالوا ابن قِتْرَةَ لضرب من الحيّات أُلى الصِغَر كأنّه سُمّى بذلك تشبيها بالسَهْم الذى لا حديدةَ فيه فيقال له قِترةٌ والجمع قِتَرٌ كأنّه منقول منه، وقالوا بنت طَبَقٍ لضرب من الحيّات وأصله الداهِيَة وقيل بنت طبق سُلَحْفاةٌ تزعم العرب أنّها تَبيض تسعا وتسعين بيضة وتبيض بيضةً تَنْقَفُ عن أَسْوَدَ، وقالوا ابن مِقْرَضٍ لدُوَيْبَّة دون الفار ولونها الى الغُبْرَة وقيل هى الدَلَق واسمها بالفارسيّة دَلَه تقتل الحَمامَ، وقالوا حِمار قَبّانٍ وهو دويبّةٌ مستطيلةٌ ذاتُ أَرْجُل والمسموع فيها تَرْكُ الصرف فعلى هذا يكون فَعْلانَ من قَبَّ فى الأرض اذا ذهب فيها وربّما صرفها بعضُهم فيجعلها فَعّالًا من قَبَنَ وهو مثلُ قَبَّ فيكون كحَسّان إن جُعل من الحُسْن كانت النون أصلا وانصرف وان جعلته من الحَسّ لم ينصرف قال الشاعر

*يا عَجَبًا لَقَدْ رأيتُ عَجَبَا * حِمارَ قَبّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبَا*

فتقول فى الجماعة رأيت حُمُرَ قَبّانٍ، وقالوا سامُّ أَبْرَصَ لضرب من العِظاء فسامٌّ اسمُ فاعلٍ من السَمّ كأنّه ذو سَمٍّ وأَبْرَصُ أَفْعَلُ من البَرَص قيل له ذلك لبياض لونه، وقالوا ابن آوَى وهى دابّةٌ قرينةٌ من الثعلب وتسمّى بالفارسيّة شَغال والجمعُ بنات آوى وآوى منه لا ينصرف لأنّه على زنة أَفْعَلَ معرفةٌ، وقالوا ابن عِرْسٍ لدابّةٍ دون السِنَّوْرِ سَوْداء فى عنقها بياضٌ والجمع بنات عرس وحكى الأخفش بنو عرس ايضا وعرس هٰهنا معرفةٌ يدلّ على ذلك وقوعُ النكرة بعدها حالا نحو قوله هذا ابنُ عرس مُقْبِلا، وقالوا للضَبُع حَضاجِرُ وقَثامِ وجَعارِ وأُمّ عامرٍ فحضاجر جمع حِضَجْرٍ وهو العظيمُ البطنِ قال الشاعر

*حِضَجْرٌ كأُمّ التَوْءَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ * على مِرْفَقَيْها مستهِلّةُ عاشِرِ*

أراد أنّه عظيمُ البطن كأمرأةٍ مُتْئِمٍ تمّ لها تسعةُ أشْهُرٍ ودخلت فى العاشر واتّكأتْ على مرفقَيْها فنَتَأَ بطنُها وعظُم فكأنّ الضبع سُمّيت بذلك لعظم بطنها فجُعلت كأنّها ذات بطونٍ وغلب عليها فصار علما، وجَعارِ وقَثامِ معدولان كحَذامِ وقَطامِ وقالوا للذكر من الضباع قُثَمُ كعُمَرَ وزُفَرَ وقيل لها جَعارِ وقَثامِ لتلطّخها بجَعْرها والجَعْرُ نَجْوُ كلّ ذات مِخْلَبٍ من السباع ويقال للأَمَة قَثامِ لنَتْنها كما يقال دَفارِ، وقالوا أمّ عَجْلانَ لطائرٍ أسودَ أبيضِ أصلِ الذَنَبِ من تحتٍ وربّما كان أحمر واسمُه الفَتّاح، وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأناسىّ فمنها ما له اسمُ جنس ولقبٌ وكنيةٌ كالأسد والثعلب فأسدٌ وثعلبٌ من اسماء الأجناس كرجل وفرس وأُسامةُ وثُعالةُ علمان كطَلْحَةَ وحَمْزَةَ شبّهوهما بما سُمّى من المذكّرين

وفيه تاء التأنيث وأبو الحارث وأبو الحُصَيْن كأبى القاسم وأبى الحُسَيْن ومثله ضَبُعٌ وحَضاجِرُ وأمّ عامرٍ وكذلك عَقْرَبٌ وشَبْوَةُ وأمّ عِرْيَطٍ فضبعٌ وعقربٌ اسماء جنس وحضاجرُ وشبوةُ علمان قال الشاعر

*فلّا غضبْتَ لبَيْتِ جا * رِكَ ان تُجَرِّدُهُ حَضاجِرْ*

كما قالوا للمرأة دَنانيرُ ومَصابِيحُ وشَبْوَةُ كمَيَّةَ وعَـزَّةَ وأمّ عِرْيَطٍ وأمّ عامرٍ كنيتان كأمّ هانئٍ وأمّ سَلَمَةَ، ومنها ما له عَلَمٌ ولا كنيةَ له كقولهم للضِبْعان قُثَمُ فقولهم قثم بمنزلة عُمَرَ وزُفَرَ ونحوهما من المعدول، ومن ذلك حِمارُ قَبّانَ وهو بمنزلة عبد الله وامرء القيس ونحوهما من الاسماء المضافة، ومنها ما له كنيةٌ ولا عَلَمَ له كقولهم أبو بَراقِش وأبو صُبَيْرَةَ وأمّ رَباحٍ للقِرْد فى لغة اهل اليَمَن وأمّ عَجْلانَ وهذه كلّها كُنًى ولا عَلَمَ لها وابنُ عِرْسٍ يجرى مُجرى الكنية وهو معرفةٌ ألا ترى انّه لا يدخل عليه الألف واللام فلا يقال ابن العرس، ومن الكُنَى أمّ جُبَيْنٍ لدابّة قَدْرِ الكفّ وربّما جاء فى الشعر الفصيح أمّ الجُبَيْن قال الشاعر

*تَرَى التَيْمِىَّ يَزْحَفُ كالقَرَنْبَى * الى تَيْمِيَّةٍ كعَصَا الخَلِيلِ*
*يقول المُجْتَلُون عَرُوسَ تَيْمٍ * سِوَى أُمِّ الجُبَيْنِ ورأسِ فِيلِ*

فأمّ جُبَيْن تجرى مجرى أمّ زيد وأمّ الجبين تجرى مجرى أمّ الحارث وأمّ الهَيْثَم،

فصل ٨

قال صاحب الكتاب وقد أجروا المعانىَ فى ذلك مُجْرَى الأعيان فسمّوا التسبيح بسُبْحانَ والمَنِيَّةَ بشَعُوبَ وأمِّ قَشْعَمٍ والغَدْرَ بكَيْسانَ وهو فى لغة بنى فَهْم قال

*اذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانت كُهُولُهم * الى الغَدْرِ أدْنَى من شَبابِهِمِ المُرْدِ*

ومنه كنوا الضربة بالرِجْل على مؤخّر الانسان بأمّ كَيْسانَ والمَبَرَّةَ ببَرَّةَ والفَجْرةَ بفَجارِ والكُلِّيَّةَ بزَوْبَرَ قال *عُدّتْ على بزَوْبَرَا* وقالوا فى الأوقات لقيتُه غُدْوَةَ وبُكْرَةَ وسَحَرَ وفَيْنَةَ، وقالوا فى الأعداد ستّةٌ ضِعْفُ ثلثةٍ وأربعةٌ نصفُ ثمانيةٍ،

قال الشارح اعلم أنّهم قد علّقوا الاعلام على المعانى ايضا كما علّقوها على الاعيان الّا ان تعليقها على المعانى أقلّ وذلك لانّ الغرض منها التعريف والاعيانُ أقعدُ فى التعريف من المعانى وذلك لانّ العيـان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعانى لانّها تثبت بالنظر والاستدلال وفرقُ ما بين علم الضرورة

بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بيّنٌ، فمن ذلك قولهم سُبْحانَ هو عَلَمٌ عندنا واقعٌ على معنى التسبيح وهو مصدرٌ معناه البَراءة والتَنْزيه وليس منه فعلٌ وإنّما هو واقعٌ موقعَ التسبيح الذى هو المصدرُ فى الحقيقة جُعل عَلَما على هذا المعنى فهو معرفةٌ لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادةِ الالف والنون قال الأَعْشَى

*أقولُ لمّا جاءنى فَخْرُهُ * سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخرِ*

فلم ينوّنه لِما ذكرناه من أنّه لا ينصرف فإن أضفته فقلت سبحانَ اللّهِ فيصير معرفةً بالاضافة وابْتُزّ منه تعريفُ العلميّة كما قلنا فى الاضافة نحوَ زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سَلْب العلميّة فأمّا قوله

*سُبْحانَهُ ثمّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ*

الجُمُد المكان المرتفع وفى تنوين سبحانَ هنا وجهان أحدُهما أن يكون ضرورةً كما يُصرَّف ما لا ينصرف فى الشعر من نحو أَحْمَدَ وعُمَرَ والوجه الثانى أن يكون أراد النكرة، وأمّا قولهم للمَنِيّة شَعُوبُ فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جعلته اسما للموت انصرف لأنّه مذكّرٌ، قال اهل اللغة سُمّيت بذلك لأنّها تَشْعَب اى تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقيل الشَعُوبُ ويحتمل إدخالُ الالف واللام عليها أمرَيْن احدهما أن تكون زائدة على حدّ زيادتها فى قوله *باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسِيرِها* ويحتمل وهو الأمثل أن يكون رُوعِىَ مذهب الوصفيّة فيها كانّه صفةٌ فى الأصل ألا ترى أنّها على أَمْثِلة الصفات نحو أَكُولٍ وضَرُوبٍ فإذًا اللام فيها بمنزلتها فى العبّاس والحارث ويؤيّد هذا ما قالوه فى اشتقاقها أنّها سُمّيت بذلك لانّها تشعب اى تفرق ومن قال شَعُوبُ بلا لام غلّبَ جانب العلميّة وعرّاها فى اللفظ من مذهب الوصفيّة كما فعل من قال عَبّاسٌ وحَسَنٌ وإن لم يَعْرَ من ذلك فى المعنى، وقد كنوا عنها بأمّ قَشْعَمٍ على نحو صَنيعهم فى الاعيان وإنّما كنوا عن المنيّة بأمّ قشعم لانّ الرجل اذا قُتل اجتمعت عليه القَشاعِمُ وهى النُسُور، ومن ذلك كَيْسانُ وهو عَلَم على الغَدْر معرفةٌ لإشارتك به الى المعنى المخصوص فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون، وقد كنوا عن الضربة بالرِجْل على مؤخّر الانسان بأمّ كَيْسانَ لانّ ذلك يدلّ على تَوْلِيَةٍ وغَدْرٍ مأخوذٌ من الكيّس لانّ الغدر فى الحرب والنُكوص إنّما يكون من الأكياس لانّ الإقدام والشَجاعة نوعُ تهوّر، وأمّا البيت الذى أنشده وهو قوله

*اذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانتْ كُهولُهم * الى الغَدْرِ أَدْنَى من شَبابِهِم المُرْدِ*

أَوْرده ابن الأعرابىّ فى نوادره لضَمْرَة بن ضَمْرَة بن جابر ورواه ابن دُرَيْد للنَمِر بن تَوْلَب فى بنى سَعْد

وهم أخواله وكانوا اغاروا على ابله فقال

*اذا كنتَ فى سَعْدٍ وأُمُّكَ مِنْهُمُ * غَرِيبا فلا يَغْرُرْكَ خالُكَ من سَعْدِ*

*اذا ما دعوا كيسانَ الخ وبعده

*فإنّ ابنَ أُخْتِ القَوْمِ مُصْغًى اناؤه * اذا لم يُزاحِمْ خالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ*

وقيل هى لغَسّانَ بن وَعْلَةَ فشاهدٌ على تسمية الغَدر بكيسان يهجو قوما وَصَفَهم بانهماك الكبير والصغير فى الغدر فالعقلاء منهم وهم الكُهولُ أَسْرَعُ اليه من ذوى الجهل وهم المُرْدُ الشَّبابُ، ومن الأعلام على المعانى قولهم بَرَّةُ وفَجارِ أمّا برّة فعَلَمٌ على المَبَرَّة وأنشد سيبويه

*إنّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا * فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ*

فبرّةُ اسمٌ للخُطّة التى هى المَبَرّة وفَجارِ عَلَمٌ على الفَجْرَة والأصل أن يكون فجار معدولا عن فَجْرَةَ او فاجرةَ علما كما أنّ حَذامِ وقَطامِ معدولان عن حاذمةَ وقاطمةَ عَلَمَيْن ويؤيّد ذلك أنّه قرنها بقوله برّة فكما أنّ برّة عَلَمٌ بلا رَيْب فكذلك ما عُدل عنه فجارِ ولو عُدل عن برّة هذه لكان القياس بَرارِ كفَجارِ، ومن ذلك زَوْبَرُ يقال أخذ الشيء بزَوْبَرِه اى كلّه قال الطِرِمّاح

*وإن قال غاوٍ من تَنُوخَ قَصِيدَةً * بها جَرَبٌ عُدّتْ عَلَىَّ بِزَوْبَرا*

والمعنى وإن قال غاوٍ من تنوخ اى غيرُ رشيدٍ قصيدةً بها جربٌ اى عَيْبٌ من هِجاء ونحوه عُدّت علىّ بزَوْبَرَ اى نُسبت الىّ بكمالها وجعل زوبرَ عَلَما على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه، ومن الاسماء المعلّقة على المعانى غُدْوَةُ وبُكْرَةُ وسَحَرُ اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهى معارفُ فغدوةُ وبكرةُ لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كانّهما جُعلا عَلَما على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظىّ ألا ترى أنّه لا فرق بين غدوة وغداةٍ فى المعنى وغداةٌ نكرةٌ وأمّا سَحَرُ فمعرفةٌ اذا أردت سحرَ يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدلِ عن الالف واللام فإن أردت التنكير صرفته قال الله تع إلّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ، ومثله فَيْنَةُ وهو اسمٌ من اسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفةٌ عَلَمٌ فلذلك لا ينصرف تقول لقيتُه فَيْنَةَ بعدَ فينةَ اى الحينَ بعد الحين تريد النَدَرَى وحكى أبو زيد الفينةَ بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون ممّا اعتقب عليه تعريفان احدهما بالالف واللام والاخر بالوضع والعلميّة وليس كالحَسَن والعَبّاس لانّه ليس بصفة فى الأصل ومثله قولهم للشمس الاهَةُ والالاهة فى اعتقاب تعريفَيْن عليه، ومن الاسماء المعلّقة على المعانى اسماء العدد وهى معرفةٌ لانّها عددٌ معروفُ القَدْرِ ألا ترى أنّ ستّةَ اكثرُ من

خمسةَ بواحد وكذلك ثمانيةٌ ضعفُ أربعةَ واذا كانت معروفةَ المقاديرِ كانت معرفةً أعلاما عــلى هذه المقاديرِ، وقد يدخلها اللام فيقال الثلثةُ نصفُ الستّة والسبعةُ تعجز عــن الثمانية واحدا فتكون ممّا اعتقب عليه تعريفان فاذا قلــت عندى ستّةٌ كان المراد الجنسَ المعدود لا نــفــس الــعــدد لانّ العدد لا يكون عندك، واعلم ان هذه الاسماء مبنيّةٌ على السكون لانّها لم تقع موقعَ الاسماء فتكونَ فاعلةً او مفعولةً او مبتدأةً والاعرابُ فى أصله انّما هو للفرق بين اسمَيْن معنَى كلِّ واحد منهما يخالف معنى الآخر فلمّا لم تكن هذه الاسماء عــلى الحدّ الذى يُستوجب به الاعرابُ سكنتْ وصارت بمنزلة صوتٍ تصوته نحو صَهْ ومَــهْ فإن أَوْقعتها موقعَ الاسماء أعربتها وذلك قولك ثمانيةٌ ضعفُ أربعة وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ فأعربتَ هذه الاسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث،

فصــــل ٩

قال صاحب الكتاب ومن الأعلام الأَمْثِلَةُ التى يوزَن بها فى قولك فَعْلانُ الذى مؤنّثه فَعْلَى وأَفْعَلُ صفةً لا ينصرف ووزنُ طَلْحَةَ وإِصْبَعٍ فَعْلَةُ وإِفْعَلُ،

قال الشارح اعلم ان هذه الأمثلة التى يوزَن بها الاسماء والافعال من الأعلام الخاصّة المعلّقة على المعانى لإشارتك بها الى معنًى معرفة ومنزلتُها منزلةُ اسم غيرِ صفة وإن مثّلت به الصفةَ فإن أوقعته موقعَ نكرة كان اسما منكورا وإن أوقعته موقعَ معرفة كان اسمــا معرفة ثمّ يُنْظَر فإن كان فيه فى حــال التعريف والتنكير ما يمنع الصرفَ مُنع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفا مثالُ ذلك أنّا نقول كلُّ أَفْعَلٍ يكون صفةً لا ينصرف فتصرّف افعل هذا لانّ كلّا تُوجِب له التنكيرَ كقولك كلُّ رجلٍ وهو اسمٌ ليس بصفة فليس فيه الّا علّةٌ واحدةٌ وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وإن كان المُمثَّلَ به لا ينصرف لانّ الذى مثّلتَ به أَحْمَرَ وبابَه فيه علّتان وزنُ الفعل والصفةُ ولا يمتنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثّل به لانّ كلّ واحد منهما له حكمُ نفسه فى الـصـرف وتقول أَفْعَلُ اذا كان اسما نــكـرةً فإنّه ينصرف فلا ينصرف أَفْعَلُ هذا لانّه فى موضعِ معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان الممثّل منصرفا نحو أَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ لانّهما اسمان نكرتان فليس فيهما علّةٌ سوى وزن الفعــل فإنّا اذا قلنا فَعْلانُ الذى مؤنّثه فَعْلَى وأَفْعَــلُ صفةً لا ينصرف فإنّ المثال فى هتَيْن المسئلتين والممثّــل به لا ينصرفان جميعا الّا انّ المانع للصرف فى المثال غيرُ المانع فى الممثّل وذلك أنّ المثال الذى هو فعلانُ لا ينصرف للتعريف وزيادة

الالف والنون وكذلك قولك أَفْعَلُ صفةً فالمثالُ الذى هو أَفْعَلُ هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والممثَّلُ به نحو سَكْرانَ لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أَحْمَرُ لا ينصرف للوزن والصفة فكلٌّ واحد من المثال والممثَّل به له حُكْمٌ فى الصرف يخُصّه، وتقول طَلْحَةُ واِصْبَعٌ فَعْلَةُ واِفْعَلُ ووزنُ طلحة فَعْلَةُ لا ينصرف للتعريف والتأنيث واِفْعَلُ مثالُ اِصْبَعٍ لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اِعْلَمْ واِسْلَمْ والممثَّلُ به الذى هو اِصْبَعٌ ينصرف لانّه نكرةٌ ليس فيه الّا وزن الفعل وحده فاعرفه،

فصــل ١٠

قال صاحب الكتاب وقد يغلب بعضُ الاسماء الشائعة على احد المسَمَّيْنَ به فيصير عَلَمًا له بالغَلَبَة وذلك نحو ابن عُمَرَ وابن عَبّاسٍ وابن مسعودٍ غلبتْ على العَبادِلة دون مَن عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزُبَيْر غلب على عبد الله دون غيره من ابناء الزبير وابنُ الصَعِق وابن كُراعَ وابن رَأْلانَ غالبةٌ على يَزِيدَ وسُوَيْدٍ وجابرٍ بحيث لا يذهب الوهمُ الى احد من إخْوتهم،

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء ليست أعلاما على الحقيقة لانّ العَلَم كلُّ اسم علّقته على مسمًّى بعينه فيصير معرفةً بالوضع ولا يدلّ على وجود معنى ذلك الاسم فى مسمّاه ألا ترى انك تسمّى جعفرا وزيدا فجعفرٌ اسم نَهْرٍ قال الشاعر

*اِلى بَلَدٍ لا بَقَّ فيه ولا أَذَى * ولا نَبَطِيّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا*

وزَيْدٌ مصدرُ زادَ يَزِيدُ زَيْدًا وزِيادَةً وأنت اذا سمّيت رجلا بأحدهما فلم تسمّه لانّه نهرٌ او زائدٌ على غيره وهذه الاسماء أعنى ابن عمر وابن عَبّاس وابن مسعود وغيرها ممّا ذكره فى الأصل شاملةٌ كلَّ مولود لهم والاسمُ اذا غلب واشتهر صار كالمتواضَع عليه وجرى مجرى العلم فى إفادة التعريف وذَهابِ الوهم الى شخص بعينه حتّى لا يقال لكلّ من كان ابنًا لعمر وعبّاس ابنُ عمر وابن عبّاس حتّى يقيَّد باسمه او صفته فابنُ عمر غلب على عبد الله بن عمر بن الخطّاب رضى الله عنه وابن عبّاس غلب على عبد الله ابن عبّاس بن عبد المطّلب رضى الله عنه وابن مسعود غلب على عبد الله بن مسعود وابن الزُبَيْر غلب على عبد الله بن الزُبَيْر بن العَوّام وذلك لشُهْرتهم بالعَلَم كان يضرب بهم المثل فى الفقْه يقال فقهُ العَبادِلَة وقوله العبادلة تكسيرُ عبد الله كانّه رُكّب من المضاف والمضاف اليه اسمٌ رباعىٌّ نحو عَبْدَلٍ ثمّ جمعوا على عبادلة كصَيارِفَة وصَياقِلَة وقد يفعلون مثل ذلك فى النسب قالوا عَبْدَرِىّ وعَبْشَمِىّ فى

النسب الى عبد الدار وعبد شَمْسٍ كانّهم نسبوا الى عَبْدَرٍ وعَبْشَمٍ فعلى هذا قياس تكسيره عَبادِرَةٌ وعَباشِمَةٌ وليس ذلك بقياس ، وقالوا ابن الصَعِق والصعقُ رجل من كِلابٍ مُعاصِرُ النُعْمان بن المُنْذِر واسمه خُوَيْلِدُ بن نُفَيْل بن عمرو بن كِلابٍ كان يطعم الطعامَ بتِهامَةَ فهَبَّتْ ريحٌ فسفت التُرابَ فى جِفانه فشَتَمَها فرُمِى بصاعقةٍ فقتلتْه فقال بعض أهله

* وإنّ خُوَيْلِدًا فأبْكِى عليه * قتيلِ الريحِ فى البَلَد التِهامى *

فعُرِف خويلدٌ بالصعق وغلب عليه حتّى اذا قيل الصعق لا يُفْهَم سِواه ولا يسبق الوهمُ الى غيره ممّن أصابته صاعقةٌ وعُرِف ابنُه يزيد بابن الصعق لشُهْرته وكان أفضلَ وُلْدِه مالا وأغزرَهم جودا وأكثرَهم حُروبا ووَقائعَ فلذلك اذا قيل ابنُ الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه الّا بقَيْدٍ او قرينةٍ ، وكذلك اذا قالوا ابن رَأْلانَ هو ابن رألان الطائىُّ السِنْبِسىُّ لا يسبق الوهم الى غيره من إخوته ومن ذلك ابن كُراعَ العُكْلىُّ لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الاسماء مجرى الأعلام فى التعريف وإن لم تكنْها لما ذكرناه ،

فصـــل ١١

قال صاحب الكتاب وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعَيْن لازمٌ وغيرُ لازم فاللازمُ فى نحو النَجْم للثُرَيّا والصَعِق وغيرِ ذلك ممّا غلب من الشائعة ألا ترى أنّهما هكذا معرَّفَيْن باللام اسمان لكلّ نجم عَهِدَه المخاطِبُ والمخاطَبُ ولكلّ معهود ممّن أُصيب بالصاعقة ثمّ غلب النجمُ على الثريّا والصعقُ على خُوَيْلِدِ بن نُفَيْلِ بن عمرو بن كِلابٍ ،

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التى ذكرها بالالف واللام من قبيل الأعلام فى الشهرة وإفادة التعريف وهى على ضربَيْن منها ما يلزمه الالفُ واللامُ ولا يفارقانه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخيَّرٌ فى إثباتهما وإسقاطهما فالاوّل نحو قولهم النَجْمُ للثُرَيّا والصَعِقُ لخُوَيْلِدٍ والنجم أصله نجمٌ لواحد النجوم ثمّ أُدخل عليه الالف واللام فقالوا النجمُ لأيّ نجمٍ كان بين المخاطِبين فيه عَهْدٌ ثمّ غلب على الثريّا لكثرة الاستعمال قال الهُذَلىّ

*فوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِئِ * الضُرَباء خَلْفَ النَجْمِ لا يَتتلّعُ*

فالنجم ههنا الثريّا وقال الأصمعىّ هو الجَوْزاء وأنكره الرِياشىّ ، يصف حُمُرًا وردن الماء بلَيْلٍ ، والعَيُّوق كوكبٌ

يطلع بحبال الثريّا والرائئُ الأمين الحافظُ يقعد خَلْفَ ضارب القِداح كلّما نهد قِدْحٌ حفظه كيلا يُبْدَل، والضُرَباء جمعُ ضاربٍ او ضريبٍ يقول فوردن يعنى الحُمُرَ والعيّوقُ من النجم مَقْعَدَ رائئِ الضرباء ومقعدُه خَلْفَهم وهذا فى زمن الحَرّ لأنّ العيّوق لا يكون من النجم بهذه الحال الّا فى زمن الصيف فالنجمُ علمٌ على الثريّا كما ترى فإذا أُطلق النجم فلا ينصرف الّا اليه الّا بقرينة، وأمّا الثريّا فتصغيرُ الثَرْوَى فَعْلَى من الثَرْوَة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهى سبعةٌ او نحوُها قال الشاعر

*خَليليَّ إنّى للـثريّا لَحـاسِـدٌ * وإنّى على رَيْبِ الزمان لَواجِـدُ*
*تَجمّـعَ منها شَمْلُها وَهْىَ سِتّةٌ * وأَفْقِدُ مَن أَحْبَبْتُهُ وَهْوَ واحِدُ*

وأصلها ثُرَيْوَا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الأوّل منهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً وادُّغمت الياء فى الياء على حدّ سَيّدٍ ومَيّتٍ ثمّ دخلت عليها الالف واللام للعَهْد ثمّ غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائرِ ما يوصَف بالثَرْوة والكثرة، وكذلك الصَعِق أصله صَعِقٌ من قولهم صَعِقَ الرجلُ فهو صَعِقٌ على حدّ حَذِرَ فهو حَذِرٌ وفَهِمَ فهو فَهِمٌ فهو وصفٌ عامٌّ لكلّ من أصابتْه صاعِقةٌ ثمّ دخلتْه الالف واللام لتعريف العَهْد لِتَخُصَّه دون غيره مِمّن أُصيب بالصاعقة على حدّ دخولها فى النجم والثريّا ثمّ غلب على خُوَيْلِدٍ حتّى صار علما وإن كان تعريفُها فى الأصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فاللام فيهما والاضافة فى ابن رَأْلانَ وابن كُراعَ مثلان فى انّهما لا تُنْزَعان،

قال الشارح يُشير الى أنّ التعريف فى ابن عمر وابن عبّاس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنّك لو نزعت الالف واللام من هذه الاسماء لَزال التعريف كما لو حذفت المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريفُ لأنّ تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف فى النجم والثريّا ونحوهما بالالف واللام فلذلك قال فاللام فيهما والاضافة فى ابن رألان وابن كراع مثلان يعنى من حيث أنّ التعريـف فى الموضعَيْن بهما لا بالوضع،

قال صاحب الكتاب وكذلك الدَبَرانُ والعَيّوقُ والسِماكُ والثُرَيّا لانّها غلبت على الكواكب المخصوصة من بينِ ما يوصَف بالدُبور والعَوْق والسُموك والثَرْوة،

قال الشارح وممّا جرى بالغلبة مجرى الأعلام ولزمتْه اللامُ قولُهم الدَبَرانُ والعَيُّوقُ والسِماكُ للنجوم المعروفة فانّها أوصافٌ فى الحقيقة مشتقّةٌ بمعنى الفاعل ولزمتْه اللام لانّهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران مأخوذ من دَبَرَ اذا تأخَّرَ بمعنى الدابر وهم يزعمون أنّ الدبران يتبع الثريّا خاطبا لها ونظيرُه من الصفات

الصَلَتانُ وهو النشيط مأخوذ من السيف الصَلْت، والعَيّوق مأخوذ من عاقَ يَعُوق بمعنى العائق قالوا عاقَ الدبرانَ عن الوُصول الى الثريّا زعموا أنّ الدبران جاء خاطبا وساق مَهْرَها كواكبَ صِغارا معه تسمّى القِلاصَ قال الشاعر

*أمّا ابنُ طَوْقٍ فقدْ أَوْفَى بذِمّتِهِ * كما وَفَى بِقِلاصِ النَجْمِ حادِيها*

والعيّوق بينهما فى العُرْض الى ناحية السماك فكأنّه يعوقه عنها ونظيرُ العَيُّوق من الصفات القَيُّومُ، والسِماك من سَمَكَ اذا ارتفع والسماء سامكةٌ اى مرتفعةٌ ومنه النُجومُ السوامكُ ومعنى السِماك السامكُ فهذه الأسماء وإن كانت بمعنى فاعلٍ فالدبرانُ بمعنى الدابر والعيّوقُ بمعنى العائق والسماكُ بمعنى السامك فلا يَجوز إطلاقه على كلّ ما يُطْلَق عليه فاعلٌ فلا يقال الدبران لكلّ ما يقال فيه الدابر وكذلك العيّوق والسماك وذلك لانّ الاسمَيْن قد يكونان مشتقَّيْن من شىء والمعنى فيهما واحدٌ وبناؤُهما مختلفٌ فيختصّ احدُ البناءَيْن شيئًا دون شىء للفرق ألا ترى انهم قالوا عِدْلٌ لما يعادِل من المَتاع وعَدِيلٌ لما يعادل من الأناسىّ والأصل واحدٌ وهو ع د ل والمعنى واحدٌ ولكنّهم خصّوا كلَّ بناء بمعنًى لا يشاركه فيه الآخرُ للفرق ومثلُه بِناءٌ حَصِينٌ وامرأةٌ حَصانٌ والأصل واحدٌ والمعنى واحدٌ وهو الحِرْزُ فالبناء يحرُزُ من يكون فيه ويلتجأ اليه والمرأةُ تحرز فَرْجَها فكذلك هذه النجومُ اختصّت بهذه الأبنية التى هى الدبران والسماك والعيّوق ولا يُطْلَق عليه الدابر والعائق والسامك وإن كانت بمعناها للفرق، وممّا يجرى هذا المجرى فى لزوم الالف واللام اسماءُ الأيّام نحو الثَلٰثاء والأَرْبَعاء بمعنى الثالث والرابع واختصّ بهذا الزمان كما اختصّ العيّوقُ وبابُه فلا يقال لكلّ ثالثٍ ورابعٍ ثلثاء وأربعاء فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وما لا يُعْرَف باشتقاقٍ من هذا النوع فمُلحَقٌ بما عُرِف،

قال الشارح يريد انك لا تجد اسما يغلب على أُمّته وفيه اللامُ لازمةً الّا وهو مشتقٌّ صفةً فإن جاء اسمٌ عربىٌّ قد لزمتْه اللام ولا يُعْرَف أصله الذى اشتُقّ منه حكمت عليه بأنّه مشتقٌّ حَمْلًا على ما ظهر من ذلك لانّ عدم اطّلاعنا على ذلك جهلٌ بما علِم غيرُنا،

قال صاحب الكتاب وغيرُ اللازم فى نحو الحارِث والعَبّاس والمظفّر والفَضْل والعَلاء وما كان صفةً فى اصله او مصدرا،

قال الشارح هذه الاسماء أعنى الحارث والعبّاس وما كان مثلهما تدخلهما اللامُ ولا تلزم لزومَها فى نحو الدَبَران والعَيّوق والسِماك والصَعِق وذلك أنّ تعريف نحوِ الدبران والصعق وأخواتِهما فى الحقيقة

باللام فلو نُزعت منها لتنكّرتْ ولذلك لم يجز نَزْعُها منها، وأمّا الحارث والعبّاس ونحوهما فإنّ تعريفهما بالوضع والعلميّةُ دون اللام والذى يدلّ على ذلك قولهم أبو عمرِو بنُ العَلاء ومحمّدُ بنُ الحَسَن بطَرْح التنوين من عمرٍو ومحمّدٍ وذلك لانّ ابْنًا مضافٌ الى العلم فجرى مجرى أبى عمرِو بنِ بكرٍ ولو كان العلاء معرّفًا باللام لَوجب إثباتُ التنوين كما يثبت مع ما يُعرَّف باللام نحو جاءنى أبو عمرٍو ابنُ العَلاء واذا ثبت أنّها أعلامٌ فهى غيرُ محتاجة فى تعريفها الى اللام الّا أنّها لمّا كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعبّاس من قولك مررتُ برجلٍ حارثٍ بمعنى الكاسب كأنّه يحرث لدُنْياه وكذلك عَبّاسٌ والعبّاسُ المحْرِب الذى يعبس فى الحَرْب وكذلك تقول رجلٌ مُظَفَّرٌ وهو مُفَعَّلٌ من ظَفَّرَهُ اللّهُ، وأمّا الفَضْل والعَلاء فهما وإن كانا مصدرَيْن فى الحقيقة فقد يوصَف بالمصادر مبالغةً كما قالوا ماءٌ غَوْرٌ ورجلٌ عَدْلٌ فجرى لذلك عندهم مجرى الأوصاف الغالبة، وهذه الصفات المنقولة ضَرْبان احدهما ما نُقل وفيه الالف واللام من نحو الحسن والعبّاس وما أشبههما والآخَرُ ما نُقل ولا لام فيه من نحو سَعيد ومُكَرَّم فأمّا ما نُقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرّم لانّ العلميّة تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأمّا ما نُقل وفيه اللام فيقرّ بعد النقل عليه وما ادخل فيه الالف واللام بعد النقل مُراعاةً لمذهب الوصفيّة قال الخليل جعلها الشيء بعينه اى لم يجعلها كانّه سُمّى بها وانّما جعلها أوصافا مفيدةً معنى الاسم فى المسمّى كما تكون الصفةُ فإقرارُ اللام للإيذان ببَقايا أحكام الصفة ومن لم يُثْبِت اللام وقال حارث وعبّاس ومظفّر خلّصها اسما وعرّاها من مذهب الوصفيّة فى اللفظ وإن لم تَعْرَ من روائح الصفة على كلّ حال ألا ترى انهم سمّوا الخُبْز جابرا قالوا لانّه يجبر الجائعَ وقالوا للبَلَد واسِطٌ قال سيبويه سمّوه بذلك لانّه وَسَطُ ما بين العِراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام، وقوله وما كان صفة فى اصله او مصدرا يعنى ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف او مصدرا موصوفا به على سبيل المبالغة نحوَ الفضل والعلاء من نحوِ هذا رجلٌ فَضْلٌ وعَلاءٌ ولا يريد كلّ مصدر ألا ترى أنّ نحوَ زيد وعمرو اصلُهما المصدر ولا تدخلهما اللام،

فصل ١٢

قال صاحب الكتاب وقد يُتأوّل العَلَم بواحد من الأُمّة المسمّاة به فلذلك من التأوّل يُجْرَى مُجْرَى رَجُلٍ وفَرَسٍ فيُجْترأُ على اضافته وإدخالِ اللام عليه قالوا مُضَرُ الحَمْراء ورَبيعةُ الفَرَس وأَنْمارُ الشاةِ قال

* عَلَا زَيْدُنا يومَ النَقَا رأسَ زيدِكم * بأَبْيَضَ ماضى الشَفْرَتَيْن يمانِ *

وقال ابو النَجْم

* باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أسِيرِها * حُرّاسُ أَبْوابٍ على قُصُورِها *

وقال الآخر

* رأيتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيد مبارَكًا * شديدًا بأَحْناء الخِلافة كاهِلُهْ *

وقال الأَخْطَل

* وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أُمِّهِ * ابو جَنْدَلٍ والزَيْدُ زيدُ المَعارِكِ *

وعن ابى العبّاس اذا ذكر الرجلُ جماعةً اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ قيل له فما بين الزيد الاوّلِ والزيد الآخِرِ وهذا الزيدُ أشرفُ من ذلك الزيد وهو قليلٌ،

قال الشارح اعلم ان العَلَم الخاصّ لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العَلَميّة عن تعريف آخَرَ الّا أنّه ربّما شُورِكَ فى اسمه او اعتُقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفةً ويصير من أُمّةٍ كُلُّ واحد له مثلُ اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فحينئذ يُجترأ على اضافته وإدخالِ الالف واللام عليه كما يفعل ذلك فى الاسماء الشائعة فالاضافةُ نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتا تشهد بصحّة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر * علا زيدنا يوم النقا الخ * فالشاهد فيه أنّه اضاف زيدا الى المضمر فجرى فى تعريفه بالاضافة مجرى أخيك وصاحبك، والنَقا الكَثيب من الرمل وكتبه بالالف لانّه من الواو بدليل ظهورها فى التثنية نحو نَقَوانِ ومن قال نَقَيانِ كتبه بالياء، يذكرهم بوَقْعةٍ جرتْ فى ذلك المكان وكانت الغَلَبَةُ لهم، ومن ذلك قول ابى النَجْم * باعد أمّ العمرو من أسيرها الخ * الشاهد فيه ادخال اللام على العمرو يريد بأسيرها نفسه كانّه فى أَسْرِها لعِشْقه ايّاها، ومن ذلك قول ابن مَيّادَةَ * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا الخ * الشاهد فيه قوله اليزيد والمراد به يزيد وأمّا الوليد فهو من باب الحَسَن والعبّاس، ومن ذلك قول الأخطل * وقد كان منهم حاجب الخ * الشاهد فيه إدخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الأَعْرابىّ

* يا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كانت صاحبى * مكانَ مَن أَشْتَى على الركائب *

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الاخر

7 *

*يَزِيدُ سُلَيْمٍ سالمُ المالِ والفَتَى * فَتَى الأَزْدِ للأموالِ غيرُ مُسالِمِ*

فقال يزيدُ سليمٍ فأضافه لمّا كان ثَمَّ شريكٌ فى الاسم يُوَهِّمُ تنكيرَه وأضافه للتعريف وقولُه سالمُ المال يهجوه بذلك وينسبه الى البُخْل، ومثله فى الاضافة قوله

*يا عُمَرَ الخَيْرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ * أَكْسِ بُنَيّاتِي وأُمَّهُنَّهْ*

ومن ذلك مضرُ الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم تُراثا ناطقا وصامتا فأتوا أَفْعَى نَجْرانَ حكيمَ الزمان فجعل القُبّةَ لحمراء والذهبَ لمضر والأفراسَ لربيعة والشاةَ لأنمار وأضيف كلّ واحد الى ما حكم له به تعريفا له بذلك، واعلم ان هذه الأعلام متى أضفتَها سلبتَها ما كان فيها من تعريف العَلَميّة وكسوتَها بعدُ تعريفا اضافيّا وجرت مجرى أخيك وغلامك فى تعريفها بالاضافة فعلى هذا لو سُئلت عن زيدِ عمرٍو فى قولِ من قال رأيت زيدَ عمرو ومررت بزيدِ عمرو لقلت مَن زيدُ عمرو بالرفع لا غيرُ ولم يجز الحكاية فلا تقول مَن زيدَ عمرو بالنصب ولا مَن زيدِ عمرو بالجرّ كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت مَن صاحبُ عمرو بالرفع، والذى يدلّ على ان الاسم لا يضاف الّا وهو نكرةٌ أنّ ما لا يمكن تنكيرُه من الاسماء لا يجوز اضافته نحوَ الاسماء المضمرة واسماء الاشارة لا تقول هُوَ بكرٍ ولا هؤلاء زيدٍ كما تقول غلامُ زيدٍ وأصحابُ بكرٍ لانّ تعريف هذه الاسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقادُ التنكير فيها واذ قد علمت ان العَلَم متى أضفته ابتززتَه تعريفَه وكسوتَه تعريفا اضافيّا فتعلم انّه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرةٌ نحوُ مررت بزيدِ رجلٍ وعمرِو امرأةٍ الّا انّه يحدث فيه نوعُ تخصيص اذ جعلتَه زيدَ رجل ولم تجعله زيدا شائعا فى الزيدين كما انّك اذا قلت غلامُ رجل استُفيد منه انّه ليس لامرأة، وأمّا ادخال اللام عليه فقليل جدّا فى الاستعمال وإن كان القياسُ لا يأباه كلَّ الاباء لانّك اذا قدّرت فيه التنكيرَ وأنّه ليس له مَزِيّةٌ على غيره من المسمّين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تُدْخِل عليه لام التعريف وقد جاء فى الشعر وما أَقَلَّهُ نحوُ ما تقدّم من الأبيات وذلك انه لمّا اعتقد فيه التنكيرَ لمشاركٍ له فى الاسم إمّا توهُّما او وُجودا عرّفه باللام، ومن ذلك الحكاية عن أبى العبّاس أنّه اذا ذُكر جماعةٌ اسمُ كلّ واحد منهم زيد فيقول المجيب فما بين الزيد الأوّل والزيد الآخِر وهذا الزيدُ أشرفُ من ذلك الزيد فمَجازُها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلّته فى الكلام وما ورد من ذلك فى الشعر فضرورةٌ وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على أنّها زيادةٌ على حدّ زيادتها فى اللّات والعُزّى والّذى والّتى والآنَ، وأمّا قول الشاعر *يَأْبَى الظُّلامةَ منه النَّوْفَلُ الزُّفَرُ*

فإنّ الزفر هنا صفةٌ وليس بعَلَم ومعناه السيّد والنوفَلُ الكثير العَطاء فلو سمّيت رجلا بزفر هذا بعد خَلْعك منه اللامَ لوجب صرفُه لانّه حينئذ كصُرَدٍ ونُغَرٍ وجُعَلٍ وما لا ينصرف معدولا عن فاعِلٍ لا يجوز دخول اللام عليه كزُحَلَ وقُثَمَ وجُشَمَ، وانّما كثرت الاضافة فى الاعلام ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحَهم تعريفها باللام لوجهَيْن احدهما ان الاضافة قد تجدها فى انفس الاعلام كثيرا واسعا نحو عبد الله وعبد الصَمَد وذى الرُمَّة وأبى محمّد وسائرِ الكُنَى فلم يتناف اللفظان أعنى العَلَم والاضافة والوجهُ الثانى ان الاضافة قد تكون منفصلة فى كثير من كلامهم فلا تفيد التعريفَ نحوَ قوله تع هَدْيًا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ وهَذا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا وعامّةِ اسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحَسَنِ الـوَجْـهِ وليست اللام كذلك لانّه لا يُنْوَى فيها الانفصال ولا تجد السلامَ معرِّفةً فى الاعلام كما تعرِّفها الاضافةُ، فأمّا الصَعِق والدَبَران فإنّهما ليست اعلاما فى الحقيقة على ما تقدّم وانّما تعريفُها بالـلام وأمّا الحـارث والعبّاس ونظائرهما فإنّ تعريفهما بالعَلَميّة وانّما دخلت اللام لانّها كانت ثابتة فيها قبل النقـل فأُقِـرَّتْ بعده إيذانا بمعنى الوصفيّة وقد تقدّم ذلك،

فصـــل ١٣

قال صاحب الكتاب وكلّ مثنًّى او مجموعٍ من الاعلام فتعريفُه باللام الّا نحوَ أبانَيْنِ وعَمايَـتَـيْنِ وعَـرَفاتٍ وأَذْرِعاتٍ قال

*وقَبْلِيَ مات الخالِدانِ كِلاهما * عَميدُ بنى جَحْوانَ وابنُ المُضَلَّلِ*

اراد خالدَ بن نَضْلَةَ وخالدَ بن قَيْسِ بنِ المضلّل، وقالوا لكَعْبِ بن كِلابٍ وكعبِ بن رَبيعَةَ وعامرِ بن مالكِ بن جعفرٍ وعامرِ بن الطُفَيْل وقيسِ بن عَتّابٍ وقيسِ بن هَرْمَةَ الكَعْبانِ والعامران والقيسـان قال *أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَعْدِينا* وفى حديث زيدِ بن ثابتٍ رضى الله عنه هؤلاء المُحَمَّدون بالباب وقالوا طَلْحَةُ الطَلَحاتِ وابن قيسِ الرُقَيّاتِ وكذلك الأُسامتان والأُسامات ونحوُ ذلك،

قال الشارح اعلم انّك اذا ثنّيتَ الاسم العَلَم يُنكَّر وزال عنه تعريف العلميّة لمشاركة غيره له فى اسمه وصَيْرورتِه بلفظٍ لم يقع به التسميةُ فى الأصل فيجرى مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرقُ بينهما أنّ الزيدين والعمرين مشتركان فى التسمية بزيد وعمرو والـرجـلان والفرسان مشتركان فى الحقيقة وهى الذكوريّة والأَدَميّة ألا ترى انّك لو سمّيت امرأةً او فرسا بـزيـد

وجمعتَ بينه وبين رجل اسمُهُ زيد لقلتَ الزيدان فى التثنية لاشتراكهما فى اللقب مع اختلاف الحقيقتَيْن ويؤيّد عندك أنّه نكرةٌ أنّك تصفه بالنكرة فتقول جاءنى زيدان كريمان ورأيت زيدَيْن كريمَيْن ومررت بزيدَيْن كريمَيْن فكريمان نكرةٌ لا محالةَ وقد جرى وَصْفا عليه فعلمتَ بذلك أنّه نكرة فاذا أردت التعريف كان بالالف واللام والاضافة نحوَ الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفُه بعد التثنية من غير وجهِ تعريفه قبلُ فاذًا لا تكون التثنية الّا فيما يصحّ تنكيرُه فأمّا المضمرات من نحو هُمَا وأَنْتُمَا والموصولاتُ من نحو قولك اَللّذانِ واَللّتانِ والمبهماتُ من نحو هَتَانِ وهَذانِ فكلُّها صِيغٌ صيغت للتثنية وليست بتثنية صِناعيّة على ما سنذكر فى موضعه، وقد جاءت أعلامٌ معارفُ بلفظ التثنية والجمع وذلك انّما جاء فى الأماكن من الجبال والبِقاع التى لا يفارق بعضُها بعضا نحوِ أَبانَيْن وعَمايَتَيْن وعَرَفاتٍ وأَذْرِعاتٍ فأَبانان جبلان متقابلان متّصلٌ احدُهما بالآخر فلمّا كانتا متّصلَيْن لا يفارق واحد منهما صاحبَه وحالُ كلّ واحد منهما فى الخِصْب والقَحْط واحدٌ لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جريا مجرى الشىء الواحد نحوِ يَثْرِبَ ويَذْبُلَ فخُصّا باسمِ علمٍ كما خُصّ يثربُ ويذبلُ بذلك قال الشاعر

*لو بأَبانَيْن جاء يَخْطُبُها * رُمِّلَ ما أَنْفُ خاطبٍ بِدَمِ*

وحالُ عمايَتَيْن وهما جبلان متناوحان حالُ أبانَيْن قال الشاعر

*لو أنّ عُصْمَ عَمايَتَيْن ويَذْبُلٍ * سَمِعَا حديثَك أَنْزَلَا الأَوْعَالَا*

ومثل ذلك من الجمع عَرَفاتٌ وهى معرفة لانّها اسمٌ لبِقاعٍ معلومةٍ غيرِ متفرّقة ولا موجودةٍ بعضُها دون بعض ويدلّ على أنّها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفاتٌ مباركًا فيها فانتصابُ الحال بعدها يدلّ على أنّها معرفة، وفيها لغتان الصرفُ وتركُهُ والصرفُ أفصح من حيث كان جَمْعا لمواضع مجتمعة كانّ كلّ موضع منهم عَرَفَةٌ فجُعلت مكانا واحدا ووُضع لها اسم خاصّ وتنوينُها فى الحقيقة تنوينُ مقابلةٍ والتاء للجمع لا لمجرّدِ التأنيث قال الله تع فَاذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ بالتنوين، وحالُ أَذْرِعاتٍ كحال عرفات قال امرء القيس

*تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها * بِيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِى*

يروى بالصرف وتَرْكه على ما ذكر، وكذلك يقولون هذان أَبانان بيّنَيْن فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيدٌ واقفا وربّما قيل لكلّ واحد منهما أَبانٌ، وما عدا ما ذُكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحوَ قولك الزيدان والعمران فأمّا الاسماء التى ذكرها وهى الخالدان والكَعْبان وسائرُ ما مثّل به فشاهدٌ على ما ادّعاه

من أنّهم اذا ثنّوا الاسمَ او جمعوه يُنكّر فاذا أرادوا تعريفَه فباللام فمن ذلك الخالدان وأنشد

* وقبلى مات الخالدان الخ * والصواب فقبلى بالفاء وهو للأَسْوَد بن يَعْفُر وقبله

* فإنْ يَكُ يَوْمى قد دَنَا واخالُه * كواردةٍ يومًا الى ظِمْءِ مَنْهَلِ *

والشاهد فيه قوله الخالدان والمراد خالد بن قيس من بنى جَحْوان من بنى أَسَد وخالد بن قيس بن نَضْلَة بن المضلّل وهو من بنى أسد ايضا، وقال ابن السِكّيت فى إصلاحه الخالدان خالد بن نضلة بن جحوان بن فَقْعَس وخالد بن قيس بن المضلّل بن مالك الأصغر بن مُنْقِذ بن طَريف بن عمر بن قُعَيْن، ووجه الشاهد فيه أنّه لمّا ثنّى الخالدان يُنكّرا واذا اريد تعريفُهما عرّفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريفَ عَهْد بعد ان كان تعريف علميّة، يقول إن كان قد دنا يومى فلستُ بأوّل المَوْتَى قد مات قبلى الخالدان وكانا سيّدين وإخالُ أَظُنُّ انّه قد قرب وبقى منه كما بقى من مَسِيرِ الإبل الى الماء للشُرْب، والمَناهِل المواضع التى يجتمع فيها الماء الواحدُ مَنْهَل، ومثله الكَعْبان وهما كعب بن كِلاب وكعب بن رَبيعة بن عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بنى صَعْصَعَة، والعامران عامر بن الطُفَيْل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو ابو علىّ وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بنى مُلاعِب الأَسِنَّة وهو ابو بَراء، وقالوا القَيْسان وهما من طَيِّئٍ قيسُ بن عتّاب بن أبى حارثة من بنى عَتُود وقيس بن هَرْثَمَة بن عتّاب وقد رُوى عنّاب بالنون وعتّاب بالتاء وهو المشهور ابن ابى حارثة، وأمّا قول الاخر وهو رُؤْبَة *انا ابن سعد اكرم السعدينا* فالرواية بنصب اكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على النعت لجاز، وقال السعدينا لانّ السُعود فى العرب كثيرٌ منهم سعد بن مالك فى ربيعة وسعد بن ذُبْيان فى غَطَفان وسعد بن بكر فى هَوازِنَ وسعد بن هُذَيْم فى قُضاعة ورؤبةُ من بنى سعد بن زيدِ مَناة بن تميم وفيهم الشَرَفُ والعددُ، وأمّا المحمّدون فى حديث زيد بن ثابت فهم محمّد بن ابى بكر ومحمّد بن حاطب ومحمّد بن طَلْحة بن عُبَيْد الله ومحمّد بن جعفر بن ابى طالب، وأمّا طلحةُ الطَلَحات فهم طلحة بن عبد الله بن خَلَف الخُزاعىّ وفيه يقول عبد الله بن قيس الرُقَيّات

* رَحِمَ اللّهُ أَعْظُمًا دفنوها * بسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَلَحاتِ *

قيل انّما قيل له ذلك لانّه كان فى أجداده جماعةٌ يسمّون بطلحة فاضيف اليهم لانّه كان أكرمهم، وقيل كان فى زمانه جماعةٌ اسمُ كلّ واحد منهم طلحة فعَلَاهم بالكرم والطلحاتُ المعروفون بالكرم هم

طلحة بن عمر بن عُبَيْد الله بن عمرو بن يَعْمَر بن عثمان التَيْمىّ وهو طلحةُ الجُودِ وطلحة بن عبد الله بن عَوْف بن ابى عبد الرحمن بن عوف الزُبَيْرىّ وهو طلحةُ النَدَى وطلحة بن الحسن بن على وهو طلحة الخير وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى بكر وهو طلحة الدراهم، وأمّا ابن قيس الرُقَيّاتِ فهو عُبَيْد الله بن قيس الرقيّات بن شُرَيْح بن مالك بن ربيعة وهو النُوَيْعِم وانّما نُسب قيس الى الرقيّات لانّه تزوّج عدّةَ نسوة وافق اسماءهنّ كلّهنّ رقيّةَ وقال غيره كانت له عدّة جَدّات اسماءهنّ كلّهنّ رقيّة وقيل انّما اضيف اليهنّ لانّه كان يُشبّب بعدّة نساء تسمّين رقيّة وهو قول السُكّرى وقيل سمّى رقيّات كما يسمّى الرجل بمَساجِدَ ومنه قوله وقد يقال ابن قيسٍ الرقيّاتُ بتنوين قيس ورفع الرقيّات على عطف البيان كانّه لقبٌ له كقولك عبد الله بطّةُ، وأُسامةُ علمٌ للأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأسامتان اذا اريد التعريف والأسامات للجمع كالطلحات كلّ ذلك معرّف باللام حين تُنكّر تثنيته وجمعه فاعرفه،

فصــــل ١٤

قال صاحب الكتاب وفُلانٌ وفُلانةُ وابو فلانٍ وأمّ فلانةَ كناياتٌ عن أَسامِى الأناسىّ وكُناهم وقد ذكروا انّهم اذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللامَ فقالوا الفلان والفلانة، وأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فللكنايات عن اسماء الاجناس،

قال الشارح اعلم ان المراد بالكناية التعبيرُ عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والايجاز ومن ذلك قوله تع كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ كنى بذلك عن قضاء الحاجة لانّ كلّ من يأكل الطعامَ يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تع قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ كنى عن تكذيبهم فى قولهم لهُودٍ عم اِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ، وهو مأخوذ من كنَوْت عن الشىء وكنَيْت بالواو والياء اذا عبّرتَ عنه بعبارةٍ أُخرى تَوْرِيَةً والمضمراتُ كلّها كناياتٌ عمّا تقدّمها من الظواهر، وفلانٌ وفلانةُ كناياتٌ عن أعلام الأناسىّ خاصّةً ولا يدخلها اللام إيذانا بانّ المَكْنىّ عنه كذلك قال الشاعر

* فى لَجّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عن فُلِ * أراد فلانا عن فلان وانّما حذف تخفيفا وهذا الحذف من تغييرات النداء واستعمالُه ههنا فى غير النداء ضرورةٌ، وأبو فلانٍ وأمّ فلانٍ كنايةٌ عن الكُنَى نحو أبى محمّدٍ وأبى القاسم وأمّ هانئٍ، واذا كنوا عن أعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنُقْصانهنّ عن

درجة الأَناسىّ فى التعريف اذ العلميّةُ فيها انّما كان على التشبيه بالأَناسىّ، فأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فكناياتٌ عن الأجناس فَهَنٌ كنايةٌ عن المذكّر وهنةٌ كنايةٌ عن المؤنّث تقول عندى هَنُو زيدٍ واذا سُئلت عنه قلت كنايةٌ او توريةٌ بَيانًا له وإيضاحًا فإن نكّرتَ وقلت هنٌ وهنةٌ كان كناية عن النكرات كما كان فلانٌ كناية عن المعارف والأعلام فإن أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثرَ ما يُستعمل فى المُنْكَرات والشدائد قال الشاعر

*وقد رَابَنى قولُها يا هَنا * هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ*

فمعنى يا هناهُ يا رجلُ وهناه لا يستعمل الّا فى النداء وقال الآخر

*رُحْتِ وفى رِجْلَيْكِ ما فيهما * وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ*

أراد هَنُكِ بالرفع أعربه بالحركة فى حال الاضافة وهى لغةٌ وسكّنه تشبيهًا بعَضْدٍ وليس بأبعدَ من قول امرء القيس

*فاليَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ * إِثْمًا من اللّهِ ولا واغِلِ*

لانّه فى البيت منفصلٌ وههنا متّصلٌ،

ومن اصناف الاسم المُعْرَبُ

فصـــل ١٥

قال صاحب الكتاب الكلام فى المُعْرَب وإن كان خليقا من قِبَلِ اشتراكِ الاسم والفعل فى الإعراب بأن يقع فى القسم الرابع الّا انّ اعتراضَ مُوجِبَيْن صوّب إيرادَه فى هذا القسم احدُهما انّ حَقَّ الإعراب للاسم فى اصله والفعلُ انّما تَطفّل عليه فيه بسببِ المضارَعة والثانى ان لا بدّ من تقدُّمِ معرفةِ الاعـــراب للخائض فى سائر الأبواب،

قال الشارح اعلم ان المُعْرَب يفيد الكلمةَ والاعرابَ فالكلمةُ ذات المعرَب التى وقع بها الاعرابُ اسما كان او فعلا الّا انّ دلالته على الكلمة دلالةُ تسميةٍ ومطابَقةٍ ودلالتَه على الاعراب دلالةُ التزامٍ فهو من خارجٍ من جهة الاشتقاق اذ كان من لفظه، والمراد بالمعرَب ما كان فيه إعرابٌ او قابلا للاعراب وليس المـــراد منه أن يكون فيه اعرابٌ لا محالةَ ألا ترى انك تقول فى زيدٍ ورجلٍ أنّهما معربان وإن لم يكن فيهما

فى الحال اعرابٌ لانّ الاسم اذا كان وحدَه مفردا من غير ضميمةٍ اليه لم يستحقّ الاعرابَ لانّ الاعراب انّما يؤتَى به للفرق بين المعانى فاذا كان وحده كان كصَوْتٍ تصوت به فإن ركّبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدةُ نحوَ قولك زيدٌ منطلقٌ وقام بكرٌ فحينئذ يستحقّ الاعرابَ لإخبارك عنه، وقدّم الكلامَ على المعرب قبل الاعراب وإن كان المعرب مشتقّا من الاعراب والمشتقُّ منه قبل المشتقّ وذلك من قِبَلِ انّه لمّا كان المعربُ يقوم بنفسه من غير اعرابٍ والاعرابُ لا يقوم بنفسه صار المعربُ كالمَحلّ له والاعراب كالعَرَض فيه فكما يلزم تقديمُ المَحلّ على الحالّ كذلك يلزم تقديمُ المعرب على الاعراب، واعلم انّه لمّا رتّب كتابَه أربعةَ أقسام قِسْما فى الاسماء وقسما فى الأفعال وقسما فى الحروف وقسما فى المشترَك قَضَتِ القسمةُ بإيراد الكلام على المعرب فى قسم المشترك من حيث كان يشترِك فيه الاسمُ والفعلُ فاعتذر عن الوَفاء بذلك بأمرَيْن احدهما أنّ اصل الاعراب أن يكون للأسماء دون الافعال والافعالُ محمولة فى الاعراب على الاسماء على ما سيوضّح أمْرُه فى موضعه فقدّم ذِكْرَه فى قسم الاسماء باعتبارِ أنّه الاصلُ فى ذلك والأمرُ الثانى أنّه لمّا كانت الحاجةُ ماسّةً الى تقديمه لانّ إدراك المعانى مرتبِطٌ به قدّمه لذلك،

فصــل ١٦

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب ما اختلف آخِرُه باختلاف العوامل لفظًا او مَحَلًّا بحركةٍ او حرفٍ فاختلافُه لفظا بحركة فى كلّ ما كان حرفُ اعرابه صحيحا او جاريا مجراه كقولك جاء الرجلُ ورأيتُ الرجلَ ومررتُ بالرجلِ،

قال الشارح قوله ما اختلف آخِرُه يريد من الاسماء لكنّه تركه ثِقَةً بعلم المخاطَب به ولولا ذلك التقديرُ لكان اللفظ عامًّا يشمَل الاسمَ والفعلَ المعرَبَيْن وانّما مرادُه تفسيرُ الاسم المُعْرَب لا غيرُ ويجوز ان يكون أطلق العامَّ وأراد به الخاصَّ واحترز بذلك من المبنّى لانّ المبنىّ لا يختلف آخِرُه وانّما يلزم طريقةً واحدةً من سكونٍ او حركةٍ فحركةُ آخرِه كحركة اوّلِه وحَشْوِه فى اللزوم والثبات والمرادُ باختلاف الآخِر اختلافُ الحركات عليه لا أنّ الحرف فى نفسه يختلف ويتغيّر، وقوله باختلاف العوامل يحترز ممّا قد يتحرّك من المبنيّات على السكون بغير حركةٍ لالتقاء الساكنَيْن او لإلقاء حركةِ غيره عليه فالأوّلُ نحو شُدُّ وشُدِّ وشُدَّ ومُدُّ ومُدِّ ومُدَّ فهذا وأشباهُه يجوز فيه ثلثة أوجه الضمّ والفتح والكسر فالضمُّ للإتباع والفتح للتخفيف والكسرُ لالتقاء الساكنَيْن ومن ذلك قولك أخذتَ مِنَ ٱلرَّجُل فتفتح النون لالتقاء

الساكنَيْن بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت مِنِ ٱبْنِكَ فتكسرها لسكون النون وما بعدها ، وأمّا ما حُرّك لالقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كَمَ خَذْتَ فى كَمْ أَخذت وكَمِ بِلِكَ فى كَمْ اِبِلِكَ وكَمُ خْتًا لك فى كَمْ أُخْتًا لك ألقيتَ حركاتِ الهمزات على الميم تخفيفا للهمزة وقد قُرِئَ قَدَ فْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وهذا يأتى فى موضعه مستوفًى ، وهذا اختلافٌ كائنٌ فى المبنيّات وليس باعراب لانّه لم يُحْدَث بعامل فلذلك قيّد الاختلاف أن يكون بعامل ولم يُطْلِقْهُ ، وقوله لفظا او محلّا احترز به من الاسماء التى لا يتبيّن فيها الاعرابُ وانّما يُدْرَك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عَصًا ورَحًى والمنقوص فى حالَتي الرفع والجرّ لانّ هذه الاسماء مِعرَبَةٌ وإن لم يظهر فيها اعرابٌ وانّما لم يظهرِ فيها اعراب لنُبُوّ حرف الاعراب عن تحمُّل الحركات ، وجملة الأمر أنّ المعرب على ضربَيْن احدهما باختلاف فى اللفظ بادٍ للأسماع والآخرُ باختلاف فى المحلّ يقدّر تقديرا من غيرِ أن يُلْفَظ بـه فالاختـلافُ فى اللفظ يكون بحركة او حرف فالاختلاف بالحركة يكون فى كلّ اسمٍ حرفُ إعرابه صحيحٌ او جارٍ مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرفُ اعرابه حرفَ عِلّة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس فالآخِرُ من هذه الكلِم قد اختلف بحسبِ تعاقُب العوامل فى اوّلها وهو الابتداء ورأيت والباء ، وقوله او ما كان جاريا مجراه يريد او ما كان جاريا مجرى الصحيح من المعتلّ وذلك اذا سكن ما قبل حرف العلّة منه وانّما يتأتّى ذلك فى الواو والياء فأمّا الالف فلا يمكن سكونُ ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف العلّة جرى مجرى الصحيح فى تعاقُب حركات الاعراب عليه نحوَ قولك هذا غَزْوٌ وظَبْىٌ ورأيت غزوًا وظبيًا ومررت بغزوٍ وظبيٍ وانّما كان كذلك لانّ الواو اذا انضمّ ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا الألفَ وصارتا مَدّتَيْن كما انّ الالف كذلك فحينئذ تثقل الضمّةُ والكسرةُ عليهما كثقلهما على الالف الّا انّ امتناع الالف من الحركة للتعذّر وامتناعَ الواو والياء منها نوعُ استحسانٍ للثقل مع إمكان الاتيان بهما فيهما فأمّا اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المَدّ منهما وفارقتا الالفَ بذلك فجرتا لذلك مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما ضمّةٌ وكسرةٌ ، وكذلك الواو المشدّدة والياء المشدّدة تدخلهما حركاتُ الاعراب من غيرِ ثقل تقول هذا عَدُوٌّ وكُرْسِيٌّ ورأيت عدوًّا وكرسيًّا ومررت بعدوٍّ وكرسيٍّ وذلك لانّ الحرف المشدّد يُعَدّ بحرفَيْن الاوّل منهما ساكنٌ والثانى متحرّك والواوُ الأولى من عدوّ والياءُ الأولى من كرسيّ بمنزلة الزاى من غَزْوٍ والياء من ظَبْيٍ والحاء من نَحْيٍ فى السكون فلذلك كان حكمُهما فى تعاقُب الحركات عليهما واحدا ، فان قيل قد اشترطتم فى الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرفُ إعرابه صحيحا

مَا تعنون بحرف الاعراب فالجواب ان المراد بقولنا حرف الاعراب محلُّ الاعراب وهو من كلّ معرب آخِرُه نحوُ الدال من زيد والباء من يَضْرِبُ وعلى هذا لا يكون للمبنىّ حرفُ اعراب لانّه لا اعرابَ فيه وربّما سُمّى آخِرُ الكلمة مطلقا حرفَ اعراب سواءً كانت معربة او لم تكن معربة فعلى هذا حرفُ الاعراب من ضَرَبَ الباء على معنَى أنّه لو أُعْرِب او كان ممّا يُعْرَب لكان محلَّ الاعراب، فان قيل ولِمَ كان الاعراب فى اخر الكلمة ولم يكن فى اوّلها ولا فى وَسَطها قيل انّما كان كذلك لوجهَيْن احدهما أنّ الاعراب دليلٌ والمعربَ مدلولٌ عليه ولا يصحّ إقامةُ الدليل الّا بعد تقدُّم ذكرِ المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخِرا الوجهُ الثانى أنّه لمّا احتيج الى الاعراب لم يَخْلُ من أن يكون اوّلا او وسطا او اخرا فلم يجز ان يكون اوّلا لانّ الحرف الاوّل لا يكون الّا متحرّكا فلو جُعل الاعراب اوّلا لم يُعْلَم اعرابٌ هو أم بناءٌ ومع ذلك فإنّ من جملة الاعراب الجزمَ الذى هو سكونٌ فى آخِرِ الافعال فلو كان الاعرابُ أوّلا لآمتنع منها الجزمُ اذ الاوّل لا يمكن ان يكون ساكنا، ولم يُجْعَل وسطا لأنْ بوسط الكلمة يُعْرَف وزنها هل هى على فَعْلٍ كفَرْسٍ او فَعِلٍ ككَتِفٍ او على فَعُلٍ كعَضُدٍ مع أنّ من الاسماء ما هو رباعىٌّ لا وسطَ له فلمّا امتنع الأوّلُ والوسطُ بما ذكرناه لم يبق الّا جَعْلُ الاعراب آخِرا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واختلافُه لفظا بحرف فى ثلثة مواضعَ فى الاسماء الستّة مضافةً وذلك نحوُ جاءنى أَبُوه وأَخوه وحَموه وهَنوه وفوه وذو مالٍ ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقيةُ وفى كِلَا مضافًا الى مُضْمَر تقول جاءنى كِلَاهما ورأيت كِلَيْهما ومررت بكلَيْهما وفى التثنية والجمع على حَدّها تقول جاءنى مُسْلِمَانِ ومسلمُونَ ورأيت مسلمَيْنِ ومسلمِينَ ومررت بمسلمَيْنِ ومسلمِينَ،

قال الشارح اعلم ان اصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعرابُ بالحروف فرعٌ عليها وانّما كان الاعراب بالحركات هو الأصل لوجهَيْن احدهما أنّا لمّا افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أَوْلى لانّها أقلُّ وأخفُّ وبها نَصِلُ الى الغرض فلم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّفِ ما هو أثقل ولذلك كثرتْ فى بابها أعنى الحركات دون غيرها ممّا أُعْرب به وقُدّر غيرها بها ولم تُقدَّر هى به، الوجه الثانى أنّا لمّا افتقرنا الى علامات تدلّ على المعانى وتفرق بينها وكانت الكَلِم مركّبةً من الحروف وجب ان تكون العلاماتُ غيرَ الحروف لانّ العلامة غيرُ المعلَّم كالطِراز فى الثوب ولذلك كانت الحركات هى الأصلَ هذا هو القياس، وقد خُولف الدليل وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه وذلك فى مواضعَ منها الاسماء الستّة المعتلّة اذا كانت مضافة ومنها كِلَا ومنها التثنية والجمع السالم فأمّا الاسماء الستّة المعتلّة وهى أخوك

وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الاسماء اذا أُضيفت الى غير ضمير متكلّم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرّها بالياء نحوَ قولك هذا اخوك وابوك ورأيت اخاك واباك ومررت باخيك وابيك وكذلك سائرها وانّما أُعربت هذه الاسماء بالحروف لانّها اسماءٌ حُذفت لاماتها فى حال إفرادها وتضمّنت معنى الاضافة فجُعل اعرابها بالحروف كالعوض من حذفِ لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمّنت معنى الاضافة عن مثل يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ وشِبْهِها ممّا حُذفت لامه؛ فان قيل قولكم تضمّنت معنى الاضافة زيادةُ وصف لا تأثيرَ له وإلحاقُه بالعلّة يكون حَشْوا فلا يكون جُزْءًا للعلّة فالجواب لا نُسلّم أنّه لا تأثير له وذلك لانّه اذا تضمّن معنى الاضافة صار فى معنى التثنية لدلالته على شيئَيْن مع أنّا نقول أنّ إلحاق الوصف بالعلّة مع عدم المناسَبة اذا ذُكر احترازا من وُرود نَقْضٍ جاز كما لو كان له تأثيرٌ وذلك لانّ الأوصاف فى العلّة تفتقر الى شيئَيْن احدهما أن يكون لها تأثيرٌ والثانى أن تكون للاحتراز فكما لا يكون ما له تأثير حشوا كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا؛ وقال قوم انّما أُعربت هذه الاسماء بالحروف توطئةً لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنّهم لمّا اعتزموا اعرابَ التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتّى لا يُسْتوحش من الاعراب فى التثنية والجمع السالم بالحروف؛ ونظيرُ التوطئة ههنا قول أبى إسحاق أنّ اللام الأُولى فى نحو قولهم واللهِ لَئِنْ زُرْتَنى لَأُكرمَنّك انّما دخلت زائدةً مُؤْذِنةً باللام الثانية التى هى جوابُ القسم ومعتمَدُه؛ وقد اختلفوا فى هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنّها حروف اعرابٍ والاعراب فيها مقدّرٌ كما يقدّر فى الاسماء المقصورة وانّما قُلبت فى النصب والجرّ للدلالة على الاعراب المقدّر فيها ولا يلزم مثلُ ذلك فى الاسماء المقصورة لانّهم ارادوا اختلافَ اواخر هذه الاسماء توطئةً للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم فى غيرها ممّا كان فى معناها؛ وذهب الأخفش الى مثلِ مذهب سيبويه فى أنّها حروفُ اعراب ويدلّ على الاعراب فى احد قولَيْه الّا انّه لا يقول أنّ فيها إعرابا مَنْويّا؛ وذهب الجَرْمىّ الى ان الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعفٌ لانّه يلزم ان تكون فى حال الرفع غيرَ معربة لانّ الواو لامُ الكلمة فى الاصل ولم تنقلب عن غيرها؛ وذهب المازنىّ الى أنّها معربة بالحركات وأنّ الباء فى أبيك حرفُ الاعراب والخاء فى أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقيةُ وهذه الحروف أعنى الواو والالف والياء إشباعٌ حدث عن الحركات وإشباعُ حركات الاعراب حتّى ينشأ عنها هذه الحروفُ كثيرٌ فى الشعر وغيره وتُؤيّده عنده لغةُ من يُعْرِب بالحركات فى حال الاضافة نحوَ هذا أَبُكَ ورأيت أَبَكَ ومررت بأَبِكَ وهو ضعيف ايضا لانّ هذا الإشباع انّما يكون فى ضرورة الشعر ولا داعِىَ يدعو اليه فى حال الاختيار ولا دليل عليه

مع أنّه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ على حرف واحد وهو فُوك وذُو مالٍ وذلك معدوم، وذهب الزِيادىّ الى انها أنفسَها اعرابٌ وذلك فاسد ايضا لانّه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال، وكان علىّ بن عيسى الرَبَعىّ يذهب الى انها معربةٌ بالحركات وأن هذه الحروف أعنى الواو والالف والياء لاماتٌ فاذا قلت هذا أخوك فأصله أَخَوُكَ وانّما نُقلت الضمّة من الواو الى الخاء لئلّا تنقلب ألفا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها واذا قلت أخيك فأصله أَخَوِكَ فنقلت الكسرة من الواو الى الخاء ثمّ قلبتَها ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها ولا ينفكّ من ضُعْف ايضا لانّ نقل الحركة انّما يكون الى حرف ساكن، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانَيْن بالحروف والحركاتِ التى قبلها فاذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامةُ الرفع والضمّةُ التى قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحةُ التى قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجرّ والكسرةُ التى قبلها وهو قول ضعيف من قِبَلِ ان الاعراب امارةٌ على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن بنا حاجة الى أكثر منها، واعلم ان هذه الاسماء قد خُولف فيها القياس بحذف لاماتها فى حال إفرادها لانّك اذا قلت أَخٌ فأصله أَخَوٌ وأبٌ فأصله أَبَوٌ وحَمٌ فأصله حَمَوٌ وهَنٌ فأصله هَنَوٌ والذى يدلّ على ذلك قولُهم فى التثنية أَخَوانِ وأبوان وحَموان وهنوان وقالوا فى الجمع هَنَواتٌ قال الشاعر

*أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ*

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها الّا انهم حذفوها تخفيفا مبالغةً فى التخفيف والقياسُ ما قدّمناه ألا ترى انهم لم يحذفوا اللام فى مثل عَصًا ورَحًى ويُحْكَى ان بَلْحارِثِ يأتون بها على القياس مقصورةً فيقولون هذا أباً وأخًا ورأيت أباً وأخًا قال الشاعر

*إنّ أَباها وأَبا أَباها * قد بَلَغا فى المَجْد غايَتاها*

ويُحْكَى أنّ منهم من يحذف لاماتِها فى كلّ حال ويُعْرِبها بالحركات فى حال اضافتها فيقول هذا أَبُكَ ورأيت أَبَكَ ومررت بأَبِكَ، وأمّا فَمٌ فأصله فَوْهٌ بزنة فَوْزٍ يدلّك على ذلك قولك فى تكسيره أَفْوَاهٌ وفى تصغيره فُوَيْهٌ فهذا وحدَه لامُه هاءٌ والهاء مشبَّهة بحروف العِلّة لخفائها وقُرْبها فى المَخْرَج من الالف فحُذفت كحذفِ حرف العلّة فبقيت الواو التى هى عينٌ حرفَ الاعراب وكان القياس قلبَها ألفا لتحرّكها بحركات الاعراب وانفتاحِ ما قبلها ثمّ يدخل التنوين على حدّ دخوله فى نحو عَصًا ورَحًى فتحذف الالف لالتقاء الساكنَيْن فبقى الاسم المعرب على حرف واحد وذلك معدومُ النظير فلمّا كان القياس يُؤَدّى

الى ما ذُكر أبدلوا من الواو ميما لانّ الميم حرفٌ جَلْدٌ يتحمّل الحركاتِ من غير استثقال وهما من الشفتَيْن فهما متقاربان وقلت هذا فَمٌ ورأيت فَمًا ومررت بفمٍ ، وأمّا ذو مالٍ فأصلُ ذُو فيه ذَوًا مثلُ عَصًا وقَفًا يدلّ على ذلك قوله تع ذَوَاتَا أَفْنَانٍ وأن تكون لامه ياءً أمثلُ من أن تكون واوا وذلك لانّ القضاء عليها بالواو يُصيّرها من باب القُوَّة والهُوَّة ممّا عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيّرها من باب شَوَيْتُ ولَوَيْتُ وهو أكثر من الاوّل والعملُ انّما هو على الأكثر ، وأمّا ذُو فلا تُستعمل الّا مضافةً ولا تضاف الّا الى اسم جنس من نحوِ مال وعَقْل ونحوهما ولا تضاف الى صفة ولا مضمرٍ فلا يقال ذو صالحٍ ولا ذو طالحٍ ولا يجوز ذُوهُ ولا ذُوكَ لانّها لم تدخل الّا وُصْلَةً الى وصف الاسماء بالأجناس كما دخلت اَلَّذِى وصلةً الى وصف المعارف بالجُمَل وكما أُتى بأَيّ وصلةً الى نداء ما فيه الالف واللام فى قولك يا أَيُّهَا الرجلُ ويا أيُّها الناسُ ، وقد جاء مضافا الى المضمر قال كَعْب بن زُهَيْر

*صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ * أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِها ذَوُوهَا*

وقال الاخر

انّما يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ من الناسِ ذَوُوهُ

والذى جسّر على ذلك كونُ الضمير عائدا الى اسم الجنس وأضعفُ من ذلك قولُ من يقولِ اَللّٰهُمَّ صَلِّ على محمّدٍ وذَوِيهِ من قِبَلِ ان مضمره لا يعود الى جنس والذى حسّنه قليلا أنّها ليست بصفةٍ موجودةِ الموصوفِ فجرت مجرَى ما ليس بصفة ، فأمّا قوله تع فى قراءة ابن مسعود وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عَالِمٍ عَلِيمٌ فالأشبهُ بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدرا كالفالج والباطل فكانّه قال وفوق كلّ ذى عِلْمٍ عليمٌ فالقراءتان فى المعنى سَواءٌ ويجوز ان يكون على مذهبِ من يرى زيادةَ ذِى فيكون حاصلُه وفوق كلّ عالمٍ عليمٌ ويجوز ان يكون من اضافة المسمّى الى الاسم اى وفوق كلّ شخص يسمّى عالما او يقال له عالمٌ عليمٌ وذلك على حدّ قولِ الشاعر

*إليكم ذَوِى آلِ النَّبِيِّ تَطلّعتْ * نَوازِعُ من قَلْبِى ظِماءٌ وأَلْبُبُ*

على ما سنذكر فى موضعه ، والموضع الثانى ما اختلف آخِرُه فى اللفظ بحرف وهو كِلَا اعلمْ انّ كِلَا اسمٌ مفردٌ يفيد معنى التثنية كما أنّ كُلًّا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى انّه اسمٌ مُثَنًّى لفظا ومعنًى والصوابُ مذهب البصريين بدليل جوازِ وقوع الخبر عنه مفردا نحوَ قولك كِلَا أخوَيْك مُقْبِلٌ قال الشاعر

* كِلَا يَوْمَىْ أُمَامَةَ يومُ صَدٍّ * وإِنْ لم نَأْتِها الّا لِماما *

وقال الاخر

* أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أَنْ كِلانا * على ما شاء صاحِبُهُ حَرِيصُ *

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صدّ وحريص وكلاهما مفردٌ ولو كانت تثنيةً حقيقيّةً لفظا ومعنًى كما زعموا لَمَا جاز الّا يَوْمَا صَدٍّ وحريصان ألا ترى أنّه لا يجوز بوجهٍ أن تقول الزيدان قائمٌ وممّا يدلّ على إفرادها من جهة اللفظ جوازُ اضافتها الى المثنّى كقولك جاءنى كلا أخَوَيْك وكلا الرجلَيْن ومررت بهما كلَيْهما ولو كانت تثنيةً على الحقيقة لم يجز ذلك ولكان من قبيل اضافة الشىء الى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى انه لا يقال مررت بهما اثنَيْهما كما تقول مررت بهما كِلَيْهما ، وممّا يدلّ على إفرادها أنّك متى أضفتها الى ظاهرٍ كانت بالالف على كلّ حال وليس المثنّى كذلك ، فان قيل فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية نحوَ قوله

* كِلاهما حِينَ جدَّ الجَرْىُ بينهما * قد أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِما رابى *

فقال قد أقلعا وأنت لا تقول زيدٌ قامَا فالجواب أنّ هذا محمولٌ على المعنى كما يُحْمَل على معنَى كُلٍّ ومَنْ نحوُ قوله تع وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْدًا وقوله تع وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ وقوله تع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وفى موضع اخر وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وقال وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فأعاد الضمير على اللفظ تارةً بالإفراد وعلى المعنى أُخْرَى بالجمع فكذلك كِلَا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلَكَ أن تحمل الخبرَ تارةً على اللفظ فتُفْرِده وتارةً على المعنى فتثنّيه ، ونوّنه صاحبُ الكتاب فقال كِلًا لانّه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألفُ كلا لامٌ وليست زائدة لئلّا يبقى الاسم الظاهر على حرفَيْن وليس ذلك فى كلامهم أصلا ، وذهب بعضهم الى انّها منقلبة عن ياء وذلك لانّه رآها قد أميلت قال سيبويه لو سمّيتَ بكِلًا وثنّيتَ لقلبتَ الالف ياء لانّه قد سُمع فيها الامالة ، والأمثل أن تكون منقلبة عن واو لانّها قد أُبدلت تاء فى كلتا وإبدالُ التاء من الواو وأضعفُ إبدالها من الياء والعملُ انّما هو على الاكثر وانّما أُميلت لكسرة الكاف ولانّها تنقلب ياء وذلك اذا اضيفت الى مضمرٍ فى حال النصب والجرّ نحوَ ضربت الرجلَيْن كِلَيْهما ومررت بهما كِلَيْهما وانّما قلبوها فى هذه الحال تشبيها بعَلَيْكَ وإلَيْكَ ولَدَيْكَ ووجهُ الشَبَه بينهما أنّ آخِرَها ألفٌ كأواخرِ هذه الكلم وهى ملازمةٌ للاضافة كما أنّ تلك كذلك وليس لها تصرّفُ غيرها ممّا يُستعمل مفردا ومضافا فجرت مجرى الأدوات نحوَ عَلَى وإِلَى والظروفِ غير المتمكّنة

نحو لَدَى فقلبوا ألفها لذلك ياءً كما قلبوا الألف فى عليك وإليك ولديك ولم يقلبوها فى الرفع ياءً فيقولوا قام الرجلان كليهما لانّها بعُدت برفعها عن شَبَهِ عليك واليك ولديك اذ كُنّ لا حَظّ لهنّ فى الرفع فهذه الالفُ وإن فُهِم من اختلافها الاعرابُ فليس الاختلافُ فى الحقيقة لأجل الاعراب بل لِمَا ذكرتُ لك، وحالُ كِلْتَا كحالِ كلا فى الإفراد والانقلاب الّا انّها مؤنّثة قال الله تع كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وقد اختلف العلمآء فى هذه التاء فذهب سيبويه الى ان الالف للتأنيث والتاء بدلٌ من لام الكلمة كما أُبدلت منها فى بِنْت وأُخْت ووزنُها فِعْلَى كذِكْرَى وحِفْرَى وهو نَبْتٌ، وذهب أبو عمر الجَرْمىّ الى ان التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت فى كلا، والأَوْجَه الاوّل وذلك لأمرَيْن احدهما ندرةُ البناء وأنّه ليس فى الاسماء فِعْتَلٌ والثانى أنّ تاء التأنيث لا تكون فى الاسماء المفردة الّا وقبلها مفتوحٌ نحو حَمْزَة وطَلْحَة وقائمةٍ وقاعدةٍ وكلتا اسمٌ مفردٌ عندنا وما قبل التاء فيه ساكنٌ فلم تكن تاءه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون حشوا فى كلمة فلو سمّيت رجلا بكلتا لم تصرفه فى معرفة ولا نكرةٍ كما لو سمّيت بذِكْرَى وسَكْرَى لانّ الالف للتأنيث وقياسُ مذهب أبى عمر الجرمىّ أن لا تصرفه فى المعرفة وتصرفه فى النكرة لانّه كقائمة وقاعدة اذا سُمّى بهما فاعرفه، فأمّا التثنية وجمع السلامة فإنّهما يُعْرَبان بالحروف وتختلف أواخرُهما بها فأمّا التثنية فإنّ إعرابها بحرفَيْن الالف والياء فالالفُ للرفع والياء للنصب والجرّ الّا انّك تفتح ما قبل الياء فتقول جاءنى الزيدان والعمران ورأيت الزيدَيْن والعمرَيْن ومررت بالزيدَيْن والعمرَيْن والجمعُ السالمُ اعرابه بحرفَيْن ايضا وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاءنى الزيدون والمسلمون والجرّ والنصب بالياء الّا انك تكسر ما قبل الياء فى الجمع فرقًا بينهما وبين التثنية تقول رأيت الزيدِين والعمرِين ومررت بالزيدِين والعمرِين وللتثنية والجمع فَصْلان يُستقصى الكلام عليهما فيهما،

قال صاحب الكتاب واختلافه محلّا فى نحوِ العَصَا وسُعْدَى والقاضِى فى حالتَي الرفع والجرّ وهو فى النصب كالضارب،

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخِر يقدّر تقديرا من غيرِ ان يُلْفَظ به وذلك اذا كان حرفُ الاعراب نابِيًا عن تحمُّل الحركة بأن يكون حرفَ عِلّة كالالف فى عَصًا وحُبْلَى والياء فى قاضٍ لانّ الكلمة فى نفسها معربةٌ بحُكْم الاسميّة اذ لم يعرض فيها ما يُخْرِجها عن التمكّن واستحقاقِ الاعراب وانّما حرفُ الاعراب فى عصا وشِبْهِه الفٌ والالف لا تتحرّك بحركة لانّها مَدّةٌ فى الحَلْق وتحريكُها يمنعها من الاستطالة

والامتدادِ ويُفْضِى بها الى مُخْرَجِ الحركةِ فكونُ الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لانّ الكلمة غيرُ معربة بل لنُبُوِّ فى محلّ الحركة بخلافِ مَنْ وكَمْ ونحوِهما من المبنيّات فإنّ الاعراب لا يتعذّر على حرف الاعراب منها لانّه حرفٌ صحيحٌ يمكن تحريكُه فلو كانت الكلمةُ فى نفسها معربة لَظهر الاعرابُ فيها وانّما الكلمةُ جَمْعا فى موضعِ كلمة معربة وكذلك ياء القاضى والداعى لا يظهر فيهما الرفعُ والجرُّ لثقلِ الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها فهى نابيةٌ عن تحمّلِ الضمّة والكسرة ؞ واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقصِ الكلام على المقصور والمنقوص وانّما أشار اليهما إشارةً ولا بدّ من التنبيه على نُكَت بابَيْهما بما فيه مَقْنَعٌ ان شاء الله تعالى ؞ المقصور اعلم ان المقصور كلُّ اسم وقعتْ فى آخره الفٌ مفردةٌ نحوُ العَصَا والفَتَى وحُبْلَى وسَكْرَى وقولُنا مفردة احترازٌ من مثل حَمْرَآءَ وصحراء وبابِهما فإنّ هذه الاسماء فى آخرِها ألفان ألفُ التأنيث المنقلبةُ همزةً وألفٌ اخرى قبلها للمَدّ وانّما سمّى مقصورا لانّه قُصر عن الاعراب كلّه اى حُبس عنه فلم يدخله رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ فتقول فى الرفع هذه عصًا ورحًى يا فتَى وفى الجرّ مررت بعصًا ورحًى يا فتى وفى النصب رأيت عصًا ورحًى يا فتى والقصرُ الحبسُ ومنه قوله تعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِى ٱلْخِيَامِ اى محبوسات وانّما لم يدخلْه شىءٌ من حركات الاعراب لانّ فى آخره ألفا والالفُ لا تتحرّك بحركة على ما تقدّم فكان فيها مقدّرا فاذا قلت فى الرفع هذه عصا ففى الالف ضمّةٌ منويّةٌ واذا قلت فى النصب رأيت عصا ففى الالف فتحة منويّة واذا قلت فى الجرّ مررت بعصا ففى الالف كسرة منويّة ؞ والمقصور على ضربَيْن منصرفٌ وغيرُ منصرف فالمنصرف ما يدخله التنوينُ وحدَه نحوَ عصا ورحى ثمّ يلتقى ساكنان الالفُ التى هى لام الكلمة والتنوينُ بعدها ساكنٌ فيحذف لالتقاء الساكنين وكانت الالف أَوْلى بالحذف من التنوين لوجوه ثلثة احدُها ان التنوين دخل لمعنًى ويزول بزَوالِ ذلك المعنى وليست الالف كذلك لانّها لام الكلمة الثانى أنّ الالف اذا حُذفت بقى قبلها ما يدلّ على الالف المحذوفة وهى الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليلٌ الثالثُ ان الساكن الاوّل هو المانع من النطق بالثانى فكان حذفه هو الوجهَ لإزالة المانع فلذلك تقول هذا عصاً ورأيت عصًا ومررت بعصًا بالتنوين من غير ألف ؞ وغير المنصرف ما كان فى آخره الفُ التأنيث المفردةُ نحوُ حُبْلَى وسَكْرَى فهذا لا يدخله شىءٌ من الاعراب لانّ فى اخره الفا والالفُ لا تقبل الحركةَ ولا يدخله التنوين لانّه غير منصرف لأجل التأنيث اللازم فتقول هذه حُبْلَى وسَكْرَى ورأيت حبلَى وسكرَى ومررت بحبلَى وسكرَى فالالفُ ثابتةٌ على كلّ حال لا تُحْذَف الّا اذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة اخرى نحوَ

حُبْلَى ٱلْقَوْمِ وَسَكْرَى ٱبْنِكَ فاعرفه ، والمنقوص كلُّ اسمٍ وقعت فى اخره ياءٌ قبلها كسرةٌ نحو القاضى والداعِى وقاضٍ وداعٍ فهذا يدخله النصبُ وحده مع التنوين ولا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ وانّما سمّى منقوصا لانّه نقص شيئَيْن حركةً وحرفا فالحركةُ هى الضمّة او الكسرة حُذفت للثقل والحرفُ هو الياء حُذف لالتقاء الساكنين فتقول فى الرفع هذا قاضٍ يا فتى وفى الجرّ مررت بقاضٍ يا فتى وكان الاصل هذا قاضىٌ بضمّ الياء وتنوينها ومررت بقاضيٍ بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستُثقلت الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها لانّها قد صارت مَدّةً كالالف لِسَعَةِ مَخْرَجها وكونِ حركةِ ما قبلها من جنسها على ما تقدّم فحُذفت الضمّة والكسرة لِما تقدّم ولمّا حُذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحُذفت لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه فى المقصور فلذلك تقول فى الرفع هذا قاضٍ وفى الجرّ مررت بقاضٍ قال الله تع فَٱقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ وقال عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ وتقول فى النصب رأيت قاضِيًا تُثْبِت الفتحة لخفّتها قال الله تع إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَانِ وقال أَجِيبُوا دَاعِىَ ٱللّٰهِ فاعرفه ،

فصــل ١٧

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب على نوعَيْن نوعٌ يستوفى حركاتِ الاعراب والتنوينَ كزَيْدٍ ورَجُلٍ ويسمّى المنصرِفَ ونوعٌ يُختزل عنه الجرّ والتنوين لشَبَهِ الفعل ويحرَّك بالفتح فى موضع الجرّ كأَحْمَدَ ومَرْوانَ الّا اذا أُضيف او دخله لامُ التعريف ويسمّى غير المنصرف واسمُ المتمكّن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الأَمْكَنُ ،

قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب على ضربَيْن منصرفٌ وغيرُ منصرف فالمنصرف ما دخلتْه الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظا او تقديرا فاللفظُ نحوُ هذا رجلٌ وفرسٌ وزيدٌ وعمرٌو ورأيت رجلا وفرسا وزيدا وعمرا ومررت برجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍو والتقديرُ نحو قولك هذا عصًا ورحًى ورأيت عصًا ورحًى ومررت بعصًا ورحًى فهذه الاسماء كلّها متمكّنةٌ وما كان مثلها وإن لم يظهر فيها الاعرابُ لانّ عدمَ ظهور الاعراب انّما كان لِنُبُوِّ حرف الاعراب عن تحمُّل الحركة على ما ذكرناه ، والمتمكّن وصفٌ راجع الى جملة المعرب وأصلُ الصرف التنوينُ وحده على ما سنذكره فى موضعه وهذا الضربُ من الاسماء سُمّى المتمكّنَ الأَمْكَنَ فالمتمكّنُ أعمّ من الأمكن فكلُّ أمكنَ متمكّنٌ وليس كلُّ متمكّنٍ أمكنَ والتمكّنُ رُسوخُ القَدَم فى الاسميّة وقولنا اسمٌ متمكّنٌ اى راسخُ القدم فى الاسميّة وقولنا اسمٌ متمكّنٌ اى هو بمكانٍ منها اى لم يخرج الى شَبَه الحرف فيمتنعَ من الاعراب والأمكنُ على زنة أَفْعَلَ التى للتفضيل اى هو أتمّ

تمكّنًا من غيره لم يعرض فيه شَبَهُ الحرف فيُخْرِجَه الى البناء ولم يشابه الفعلَ فينقُصَ تمكُّنُه ويمتنعَ منه بعضُ حركات الاعراب وهو الجرّ ويمتنعَ منه التنوينُ الذى هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكنَ من غيره اى أرسخَ قدما فى مكانه من الاسميّة ، وقد ذهب بعضهم الى انّ المَكان مأخوذٌ من كَانَ يَكُونُ فهو مَفْعَلٌ منه كالمَقام والمَراح ولا أراه صحيحا لقولهم تَمَكّنَ ولو كان من الكَوْن لقيل تَكَوّنَ فأمّا تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا فى الجمع أَمْكِنَةٌ ، وهذا نصّ الضرب الثانى وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعلَ من وجهَيْن فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ويكون آخِرُه فى الجرّ مفتوحا نحوَ هذا أَحْمَدُ وعُمَرُ ورأيت أحمدَ وعمرَ ومررت بأحمدَ وعمرَ ، والبغداديّون يسمّون بابَ ما لا ينصرف بابَ ما لا يُجْرَى والصرفُ قريبٌ من الإجراء لانّ صَرْفَ الاسم إجراؤه على ما له فى الأصل من دخولِ الحركات الثلث التى هى علاماتُ الاعراب ويدخله التنوينُ ايضا وذلك لانّ الاسم بإطلاقه يستحقّ وجوهَ الاعراب للفرق بين المعانى الطارئة عليه بعد دلالته على مسمّاه ، والاسم على ضربَيْن نكرةٌ ومعرفةٌ والنكرةُ هى الأصل والأخفّ عليهم والأمكنُ عندهم والمعرفةُ فرعٌ فلمّا كانت النكرةُ اخفّ عليهم ألحقوها التنوينَ دليلا على الخفّة ولذلك لم يلحق الافعالَ لثِقَلها ، ولا بدّ من بيانِ ثقل الافعال فإنّ مَدارَ هذا الباب على شَبَهِ ما لا ينصرف الفعلَ فى الثقل حتّى جرى مجراه فيه ولذلك حُذف التنوين ممّا لا ينصرف لثقله حَمْلا على الفعل وانّما قلنا انّ الافعال أثقلُ من الاسماء لوجهَيْن احدهما أنّ الاسم أكثرُ من الفعل من حيثُ أنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعلٍ اسمٍ يكون معه وقد يستغنى الاسمُ عن الفعل واذا ثبت أنّه أكثرُ فى الكلام كان أكثرَ استعمالا واذا كثُر استعماله خَفّ على الألسنة لكثرة تداوُله ألا ترى ان العَجَمىّ اذا تَعاطَى كلامَ العرب ثقُل على لسانه لقِلّة استعماله له وكذلك العربىّ اذا تعاطى كلامَ العجم كان ثقيلا عليه لقلّة استعماله له ، الوجه الثانى انّ الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فصار كالمركّب منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئًا من ذلك اذ هو سِمَةٌ على المسمّى لا غيرُ فهو مفردٌ والمفردُ أخفُّ من المركّب فقد ثبت بهذا البيان أنّ الافعال أثقل من الاسماء وهى مع ثقلها فرعٌ فى الاسماء من حيث كانت مشتقّة من المصادر التى هى ضربٌ من الاسماء على الصحيح من المذهب وأنّها مفتقرة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها ، وكان فى الاسماء ما هو فرعٌ على غيره من حيث أنّه ثانٍ له ودخيلٌ عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركةٌ ومشابهةٌ فى الفَرْعيّة والشىء اذا أشبهَ الشىءَ أُعطى حُكْمًا من أحكامه على حسبِ قوّة الشَبَه وليس كلّ شَبَهٍ بين شيئَيْن

يُوجِب لأحدهما حُكْمًا هو فى الأصل للاخَر ولكنّ الشَّبَه اذا قوِى أَوْجَبَ الحكمَ واذا ضعُف لم يُوجب فكلّما كان الشبهُ أخصَّ كان أقوى وكلّما كان أعمّ كان أضعف فالشبهُ الأعمُّ كشَبَه الفعل بالاسم من جهةِ أنّه يدلّ على معنًى فهذا لا يُوجب له حكما لانّه عامٌّ فى كلّ اسمٍ وفعلٍ وليس كذلك الشبهُ من جهةِ أنّه ثانٍ باجتماع السببَيْن فيه لانّ هذا يختصّ نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاصٌّ مُقرِّبٌ الاسمَ من الفعل فاذا اجتمع فى الاسم عِلّتان فَرْعيّتان من العِلَل التسع او عِلّةٌ واحدةٌ مكرَّرةٌ على ما سيوضَح فيما بعدُ ان شاء الله تع فانّه يُشْبِه الفعلَ من وجهَيْن ويسرى عليه ثقلُ الفعل فحينئذ مُنع الصرف فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ، واختلفوا فى منعِ الصرف ما هو فقال قومٌ هو عبارةٌ عن منعِ الاسم الجرَّ والتنوينَ دفعةً واحدةً وليس احدُهما تابعًا للآخر اذ كان الفعلُ لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ وهو قولٌ بظاهرِ الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق أنّ الجرّ فى الاسماء نظيرُ الجزم فى الافعال فلا يُمْنَع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيرُه وانّما المحذوف منه عَلَمُ الخِفّة وهو التنوين وحدَه لثقلِ ما لا ينصرف لمشابهةِ الفعل ثمّ يتبع الجرُّ التنوينَ فى الزوال لانّ التنوين خاصّةٌ للاسم والجرّ خاصّةٌ له ايضا فتتبع الخاصّةُ الخاصّةَ ، ويدلّ على ذلك أنّ المرفوع والمنصوب لا مَدْخَل للجرّ فيه انّما يذهب منه التنوينُ لا غيرُ ، قال أبو علىّ لو جُرَّ الاسم الذى لا ينصرف مع حذفِ تنوينه فقيل مررت بأَحْمَدِ وإبرهيمِ لَأَشبهَ المبنيّاتِ نحو أَمْسِ وجَيْرِ ثمّ لمّا مُنع الجرّ ولا بدّ للجارّ من عَمَلٍ وتأثيرٍ شارَكَ النصبَ فى حركته لتَواخيهما كما شاركَ نصبُ الفعل جزمَه فى مثلِ لم يَفْعَلَا ولن يَفْعَلَا وأُخواتهما على انّ أبا الحسن وأبا العبّاس رحمهما الله ذهبا الى انّ غير المنصرف مبنىٌّ فى حالِ فتحه اذا دخله الجارُّ والمحقّقون على خلافِ ذلك وهو رأى سيبويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الأَسْمَرِ وأَسْمَرِكُم فالاسمُ باقٍ على مَنعِ صرفه وإن انْجَرَّ لانّ الشبه قائمٌ وعَلَمَ الصرف الذى هو التنوينُ معدومٌ ، وعلى القول الاوّل يكون الاسم منصرفا لانّه لمّا دخله الالفُ واللامُ والاضافةُ وهما خاصّةٌ للاسم بعُد عن الافعال وغلبت الاسميّةُ فانصرف ، وقوله واسمُ المتمكّنِ يجمعهما يريد انّ ما لا ينصرف متمكّنٌ لانّ التمكّن هو استحقاقُ الاسم الاعرابَ بحكمِ الاِسميّة وما لا ينصرف مُعْرَبٌ فهو متمكّنٌ لذلك وإن كان غيرُه أمكنَ منه فاعرفه ،

فصـــل ١٨

قال صاحب الكتاب والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة او تَكرّر واحدٌ

وهى العَلَميّة والتأنيث اللازم لفظا او معنًى فى نحو سُعادَ وطَلْحَةَ ووزنُ الفعل الذى يغلبه فى نحو أَفْعَلَ فانّه فيه اكثرُ منه فى الاسم او يخُصّه فى نحو ضُرِبَ إن سُمّى به والوصفيّةُ فى نحو أَحْمَرَ والعَدْلُ عن صيغةٍ الى أخرى فى نحو عُمَرَ وثُلاثَ وأن يكون جمعًا ليس على زِنته واحدٌ كَمساجِدَ ومَصابِيحَ الّا ما اعتلّ آخِرُه نحوَ جَوارٍ فانّه فى الرفع والجرّ كقاضٍ وفى النصب كضَوارِبَ وحَضاجِرُ وسَراوِيلُ فى التقدير جمعُ حِضَجْرٍ وسِرْوالةٍ والتركيبُ فى نحو مَعْدِيكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ والعُجْمةُ فى الأَعلام خاصّةً والالفُ والنون المضارعتان لألفَيِ التأنيث فى نحو سَكْرانَ وعُثْمانَ الّا اذا اضطُرّ الشاعر فصَرَفَ ٭

قال الشارح الأَسباب المانعةُ من الصرف تسعةٌ وهى العَلَميّة والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعُجْمة والالف والنون الزوائد فهذه التسعةُ متى اجتمع منها اثنتان فى اسم او واحدٌ يقوم مقامَ سببَيْن امتنع من الصرف فلم يدخله جَرٌّ ولا تنوينٌ ويكون فى موضع الجرّ مفتوحا وذلك قولك هذا أَحْمَدُ وعُمَرُ ورأيت احمدَ وعمرَ ومررت باحمدَ وعمرَ ٭ وانّما كان كذلك لشَبَهه بالفعل لاجتماع السببَيْن فيه وذلك أنّ كلّ واحد فرعٌ على غيره فاذا اجتمع فى الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعًا من جهتَيْن احديهما أنّه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسمُ لا يفتقر الى فعل فكان فرعا عليه والآخَرُ أنّه مشتقّ من المصدر الذى هو ضربٌ من الاسماء فلمّا أشبهه فى الفرعيّة امتنع منه الجرُّ والتنوينُ كما امتنعا من الفعل ٭ والتعريفُ فرعٌ على التنكير لانّ اصل الاسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفةُ ذاتَ علامةٍ وافتقارٍ الى وَضْعٍ لنَقْله عن الاصل كنقلِ جَعْفَرٍ عن اسمِ النهر الذى هو نكرةٌ شائعٌ الى واحد بعينه فالتعريفُ المانعُ من الصرف هو الذى ينقل الاسمَ من جهةِ أنّه متضمّنٌ فيه من غير علامةٍ تدخل عليه وهو تعريف العلميّة ٭ والتأنيث فرعٌ على التذكير لوجهَيْن احدهما أنّ الاسماء قبل الاطّلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبَّر عنها بلفظ مذكّر نحو شَىْء وحَيَوانٍ وإنْسانٍ فاذا عُلّم تأنيثُها رُكّب عليها العلامةُ وليس كذلك المؤنّث ٭ الثانى أنّ المؤنّث له علامةٌ على ما سبق فكان فرعا ٭ وقوله التأنيث اللازم وصفٌ احترز به عن تأنيث الفَرْق وهو الفارقُ بين المذكّر والمؤنّث فى مثل قائمةٍ وقاعدةٍ ونحوهما من الصفات وامرئٍ وامرأةٍ ونحوهما من الأَجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقًا بين الواحد والجمع مثل تَمْرٍ وتَمْرَةٍ وشَعِيرٍ وشَعِيرَةٍ فهذا التأنيثُ لا اعتدادَ به وانّما المانعُ من الصرف التأنيثُ اللازمُ فإن سُمّى بشىء ممّا ذُكر وفيه تاء التأنيث العارضةُ لزمه التأنيثُ بالتسمية فلم يجز سقوطُها واعتُدّ بها سببا مانعا من الصرف اذا انضمّ اليه غيره نحو طَلْحَةَ وحَمْزَةَ

فإنّهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا نُكّر انصرف لانّه لم يبق فيه الّا التأنيثُ وحدَه، فأمّا الف التانيث المقصورة والممدودة نحو حُبْلَى وبُشْرَى وسَكْرَى وحَمْرَآء وصَفْرَآء فإنّ كلّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف بانفرادها من غير احتياج الى سبب اخر فلا ينوّن شىء من ذلك فى النكرة فاذا لم ينصرف فى النكرة فأَحْرَى أن لا ينصرف فى المعرفة لانّ المانع باقٍ بعد التعريف والتعريفُ ممّا يزيده ثقلا، وانّما كان هذا التأنيث وحده كافيًا فى منع الصرف لانّ الالف للتأنيث وهى تزيد على تاء التأنيث قوّةً لانّها يُبْنَى معها الاسم وتصير كبعضِ حروفه ويتغيّر الاسم معها عن بِنْية التذكير نحوَ سَكْرانَ وسَكْرَى وأَحْمَر وحَمْرآء فبنيةُ كلّ واحد من المؤنّثِ غيرُ بنيةِ المذكّر وليست التاء كذلك انّما تدخل الاسمَ المذكّرَ من غير تغيُّرِ بِنْيته دلالةً على التأنيث نحوَ قائم وقائمة ويؤيّد عندك ذلك وُضوحا أنّ الف التأنيث اذا كانت رابعةً تثبت فى التكسير نحوِ حُبْلَى وحَبَالَى وسَكْرَى وسُكَارَى كما تثبت الراءُ فى حَوافِرَ والميمُ فى دَراهِمَ وليست التاء كذلك بل تُحْذَف فى التكسير نحو طَلْحَة وطِلاحٍ وجَفْنَةٍ وجِفانٍ فلمّا كانت الالف مختلطةً بالاسم الاختلاطَ الذى ذكرناه كانت لها مَزِيّةٌ على التاء فصارت مشاركتُها لها فى التأنيث علّةً ومزيّتُها عليها علّةً اخرى كانّه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب متى اجتمع سببان او تكرّر واحد ويعبَّر عنها بانّها علّةٌ تقوم مقامَ علّتَيْن والفقْهُ فيها ما ذكرناه، فأمّا الالف الزائدة للإلحاق نحوَ أَرْطًى وحَبَنْطًى وما أشبه ذلك من الاسماء المذكّرة التى فى آخرها الفٌ زائدةٌ فهى تنصرف فى النكرة نحوَ هذا أَرْطًى ورأيت أرطًى ومررت بأرطًى فتنوينُه دليل على تذكيره وصرفِه فإن سمّيت به رجلا لم ينصرف للتعريف وشَبَهِ الفه بألف التأنيث من حيثُ انّها زائدةٌ وأنّها لا تدخل عليها تاء التأنيث لانّ العلميّة تحظر الزيادةَ كما تحظر النقصَ فتقول هذا أرطَى مُقْبِلا من غير تنوين، وقوله لفظا او معنًى يريد باللفظ أن يكون فيه علامةُ تأنيث فى اللفظ وإن لم يكن مسمّاه مؤنّثا كطلحةَ وحمزةَ فإنّهما لا ينصرفان للتعريف ولفظِ التأنيث وإن كان مسمّى كلّ واحد منهما مذكّرا، ويريد بالمعنى أن يكون مسمّاه مؤنّثا وإن لم يكن فيه علامةُ تأنيث ظاهرةً وانّما يقدَّر فيه علامةُ التأنيث تقديرا نحو هِنْدٍ وجُمَلَ وسُعادَ وزَيْنَبَ والذى يدلّ انّ علم التأنيث مقدَّرٌ أنّه يظهر فى التصغير فتقول هُنَيْدَةُ وجُمَيْلَةُ فتظهر التاء فأمّا زينب وسعاد فإنّ تاء التأنيث لا تظهر فى تصغيرهما لانّ الحرف الزائد على الثلثة يتنزّل منزلةَ علم التأنيث ولو سمّيت رجلا بزينب وسعاد لم تصرفهما ايضا لغلبةِ التأنيث على الاسم فكذلك لو سمّيته بعَناقٍ لكان حكمُه حكمَ سعاد فى غلبة

التأنيث فلا ينصرف، وأمّا وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرعٌ لانّ البناء للفعل اذ كان يَخُصّه او يغلب عليه فكان أَوْلى به وجملةُ الأمر أنّ وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزنٌ يخصّ الفعلَ لا يوجَد فى الاسماء وضربٌ يكون فى الافعال والاسماء الّا انّه فى الافعال أغلبُ وضربٌ يكون فيهما من غير غلبةٍ لأحدهما على الاخر فالأوّل نحوُ ضُرِبَ وضُورِبَ فهذان بناءان يخصّان الافعالَ لانّه بناء ما لم يسمَّ فاعلُه فلا يكون مثلُه فى الاسماء وانّما جاء دُئِلُ وهو اسم قبيلةِ أبى أَسْوَدَ وقد تقدّم الكلام عليها فى الاعلام فاذا سمّيت بضُرِبَ او ضُورِبَ لم ينصرف ذلك الاسم فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خُفّف هذا الاسم أعنى ضُرِبَ ونحوُه بأن أسكنتَ عينَه فقلت ضُرْبَ على حدّ قولهم فى كَتِفٍ كَتْفٌ بسكون التاء فسيبويه رحـ يصرفه لزَوالِ لفظِ بناء الفعل ولأبى العبّاس فيه تفصيلٌ ما أحسنَه وهو إن كان التخفيف قبل النقل والتسميةِ انصرف لُلزوم الإسكان له ومَصيرِه الى زنة الاسم نحوِ قُفْلٍ وبُرْدٍ وإن كان الاسكان بعد النقل والتسميةِ لم ينصرف اذ الاسكان عارضٌ بدليلِ جوازِ استعمال الأصل فالحركةُ وإن كانت محذوفةً من اللفظ فهى فى حكمِ المنطوق بها ولو سمّيت بمثلِ رُدَّ وشُدَّ وقِيلَ وبِيعَ لانْصرف لانّ هذا إعلالٌ لازمٌ لرَفْضِ اصله وهو عدمُ استعماله فصار كانّه لا اصلَ له غيرَ البناء الذى هو عليه وٱلتحق رُدَّ وشُدَّ بحُبٍّ ودُرٍّ وقِيلَ وبِيعَ بفِيلٍ ودِيكٍ، ومن ذلك فَعَّلَ مثلُ ضَرَّبَ وكَسَّرَ بتضعيف العين اذا سمّيت بشىء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزنِ الفعل وينصرف فى النكرة لزوالِ احد السببَيْن وهو التعريف لانّ هذا ايضا بناءٌ خاصٌّ للفعل لا حَظَّ فيه للاسماء وانّما وردت الفاظٌ فى الاعلام قالوا خَضَّمُ وهو اسمُ رجل وهو خضّم بن عمرو بن كِلاب بن تميم قال الشاعر

* لولا الإلٰهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا * ولاَ ظَلِلْنَا بالمَشاءِى قُيَّمَا *

يريد بلاد خضّم اى بلاد بنى تميم، قالوا عَثَّرُ وبَذَّرُ فعَثَّرُ اسم مكان وبَذَّرُ ماءٌ معروفٌ قال الشاعر وهو زُهَيْر

* لَيْثٌ بِعَثَّرَ يصطادُ الرِجالَ اذا * ما كَذَّبَ اللَيْثُ عن أَقْرانِه صَدَقَا *

وقال الاخر وهو كُثَيِّرٌ

* سَقَا اللّٰهُ أَمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَها * جُرابًا ومَلْكُومًا وبَذَّرَ والغَمْرا *

وهذه اعلامٌ ولا اعتدادَ بالاعلام فى الأبنية وقد تقدّم شرحُ ذلك فأمّا بَقَّمُ للنبت المصبوغ به وشَلَّمُ لبيتِ المُقدَّسِ فهما عجميّان، وأمّا الضرب الثانى وهو ما يغلب وُجودُه فى الافعال نحوُ أَفْكَلٍ وهو اسمٌ

للرِّعْدَة وأَيْدَعٍ وهو صِبْغٌ وأَرْمَلٍ وأَكْلُبٍ واصْبَعٍ ويَرْمَعٍ وهى حجارةٌ دُقاقٌ تلمع ويَعْمَلٍ وهو جمع يَعْمَلَة وهى الناقةُ السريعةُ ويَلْمَقٍ وهو من اسماء القَباء فهذه الأبنيةُ فى الاسماء وإن كانت صالحةَ العدّةِ فهى فى الافعال أعمُّ وأغلبُ لانّ فى اوّلها هذه الزوائدَ وهى تكثر فى أوائلِ الافعال المضارعة فكانّ البناء للفعل لذلك فأَفْكَلٌ وأَيْدَعٌ وأَرْمَلٌ بمنزلةِ أَذْهَبُ وأَشْرَبُ من الافعال وأَكْلُبٌ بمنزلةِ أَقْتُلُ وأَخْرُجُ واصْبَعٌ بمنزلةِ اِعْلَمْ واِسْمَعْ فى الأمر وفى المضارع فيمن يكسر حرفَ المضارعة ما عَدَا الياءَ ويَرْمَعٌ ويَعْمَلٌ ويَلْمَقٌ بمنزلةِ يَذْهَبُ ويَرْكَبُ فاذا سُمّى بشىء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزنِ الفعل لانّه لمّا غلب فى الفعل كان البناءُ له والاسماء دخيلةٌ عليه؞ وأمّا الضرب الثالث وهو البناء الذى يشترك فيه الاسماء والافعالُ وذلك بأن يسمّى بمثلِ ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ فإنّه منصرفٌ معرفةً كان او نكرةً لانّه يكثر فى الاسماء كثرتَه فى الافعال من غير غلبةٍ فنظيرُ ضَرَبَ فى الافعال من الاسماء جَبَلٌ وقَلَمٌ ونظيرُ عَلِمَ كَتِفٌ ورَجِلٌ ونظيرُ ظَرُفَ عَضُدٌ ويَقُظٌ وليس ذلك فى احدهما أغلبَ منه فى الاخر فلم يكن الفعلُ أَوْلَى به فلم يكن سبباً؞ وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرفِ ما سُمّى بشىء من ذلك واحتجّ بقول الشاعر

*أنا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنايَا * متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِى*

قال الروايةُ جَلَا من غير تنوين وهو فعلٌ سُمّى به أبوه وليس فى ذلك حجّةٌ عند سيبويه لاحتمالِ أن يكون سُمّى بالفعل وفيه ضميرُ فاعلٍ فيكون جملةً والجُمَلُ تُحْكَى اذا سُمّى بها نحوَ بَرَقَ نَحْرُهُ وشَابَ قَرْنَاهَا او يكون جملةً غيرَ مسمًّى بها فى موضع الصفةِ لمحذوفٍ والتقديرُ أنا ابنُ رجلٍ جَلَا كما قال

*كأنّك من جِمالِ بَنِى أُقَيْشٍ * يُقَعْقَعُ بينَ رِجْلَيْهِ بشَنِّ*

والمراد جَمَلٌ من جمال بنى أقيش فلا يكون منه على كِلا الوجهين حجّةٌ؞ وأمّا الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علّةٌ فى منع الصرف لانّ الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل فالموصوفُ متقدّمٌ على الصفة كقولك مررت برجلٍ أَسمرَ وثَوْبٍ أحمرَ والصفةُ مشتقّةٌ كما انّ الفعل مشتقٌّ فكان فرعًا كما انّ الفعل فرعٌ فاذا انضمّ اليه سببٌ اخرُ مَنَعَا الصرف نحوَ أَحْمَرَ وأَصْفَرَ وعَطْشانَ وسَكْرانَ فأَحمرُ وشِبْهُهُ لا ينصرف للصفة ووزنِ الفعل وكذلك لو صغّرته لكان غيرَ منصرف ايضا لانّ هذا الفعل قد صُغّر فى التعجّب قال الشاعر

*يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا * من هُؤُلَيّائكُنَّ الضالِ والسَمُرِ*

وأمّا العَدْلُ فهو اشتقاقُ اسم عن اسم على طريق التغيير له نحوُ اشتقاقِ عُمَرَ عن عامِرٍ والمشتقُّ فرعٌ

على المشتقّ منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل أنّ الاشتقاق يكون لمعنى اخر أُخذ من الاوّل كضاربٍ من الضَّرْب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانّه اشتُقّ من الاصل بمعنى الفاعل وهو غيرُ معنَى الاصل الذى هو الضَّرْبُ والعدلُ هو أن تريد لفظا ثمّ تعدل عنه الى لفظ اخر فيكون المسموعُ لفظا والمرادُ غيرَه ولا يكون العدلُ فى المعنى انّما يكون فى اللفظ فلذلك كان سببا لانّه فرعٌ على المعدول عنه فعُمَرُ عَلَمًا معدولٌ عن عامرٍ عَلَمٍ ايضا وكذلك زُفَرُ معدولٌ عن زافرٍ عَلَمٍ ايضا وفى الأعلام زافرٌ واليه تُنْسَب الزافريّة والزافرُ من زَفَرَ الحِمْلَ يَزْفِرُه اذا حمله، وقُثَمُ معدول عن قاثمٍ عَلَما وهو منقول من القاثم وهو اسمُ الفاعل من قَثَمَ اذا أعطى كثيرا، وزُحَلُ معدول عن زاحلٍ سُمّى بذلك لبُعْده فهذه الاسماء كلّها معدولة ألا ترى انّ ذلك ليس فى اصول النكرات، وفُعَل يأتى على ضروبٍ منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجىء جنسا نحوَ صُرَدٍ ونُغَرٍ وسُبَدٍ لطائر ويجىء صفةً كحُطَمٍ قال الشاعر *قد لَفَّها الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ* وزُفَرٍ من قوله *يأبَى الظُّلامةَ منها النَوْفَلُ الزُفَرُ* ويجىء جمعا نحوَ ثُقْبَةٍ وثُقَبٍ ورُطْبَةٍ ورُطَبٍ فلو سُمّى بشىء من ذلك لَانصرف لانّه منقولٌ من نكرة واعتبارُ العدل من ضروبِ فُعَلَ بامتناعِ الالف واللام منه وعرّفنا أنّه معدول أنّه ورد فى اللغة غيرَ منصرف وليس فيه من موانعِ الصرف سوى التعريف وكان عُمَرُ علما معدولا عن عامرٍ وصفًا وهو مصروفٌ على اصلِ ما ينبغى أن يكون عليه الاسماء وعُمَرُ لفظةٌ من لفظِ عامرٍ وهو غيرُ مصروف فعُلم أنّ سببه مع التعريف كونُه مغيّرا عنه، والمعدولُ بابُه السَماعُ ألا ترى انّهم لم يقولوا فى مالِكٍ مُلَكُ ولا فى حارثٍ حُرَثُ كما قالوا عُمَرُ وزُفَرُ، والمعدول على ضربَيْن معرفةٌ ونكرةٌ فالمعرفةُ قد تقدّم ذِكْرُها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجَل لانّه يُغيَّر فى حال العلميّة فلو نُكّر لَانصرف نحوَ قولك مررت بزُحَلَ وزحلٍ اخرَ وعُمَرَ وعُمَرٍ اخرَ لبَقائه بلا سببٍ لانّه لمّا زال التعريفُ بالتنكير زال العدلُ ايضا لانّه انّما كان عُدل عن معرفةٍ علمٍ فاذا نُكّر لم يكن ذلك العَلَمُ مرادا فانصرف، وأمّا المعدول فى حال التنكير فنحو أُحادَ وثُلاثَ ورُباعَ وما كان منها نكراتٍ بدليل قوله تع أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فمثنى وثلاث ورباع فى موضع الصفة لأجنحة وهى نكرةٌ قال الشاعر

*ولكنّما أَهْلِى بوادٍ أنيسُهُ * ذِئابٌ تَبَغّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدَ*

فأجراه وصفا لذئاب وهو نكرةٌ وصفةُ النكرة نكرةٌ والمانع له من الصرف على هذا الوصفُ والعدلُ عن العدد المكرّر فأمّا الوصف فظاهرٌ وأمّا العدل فالمرادُ بمثنى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وكذلك ثُلاثُ ورُباعُ فالعدلُ هنا

يوجِب التكريرَ فاذا قال جاء القومُ ثُلثَ ورُباعَ فمعناه أنّهم تحزّبوا وقتَ المجىء ثلاثةً ثلاثةً وأربعةً أربعةً وقالوا مَوْحَدُ كمَثْنَى ومَثْلَثَ فأمّا مَثْلَثُ ومَرْبَعُ الى العَقْد فقياسٌ ولم يُسْمَع ونظيرُ ثُلاثَ ورُباعَ فى الصفة والوزنِ أُحَادُ وثُناءَ وقد سُمِعَا قال الشاعر

*مَنَتْ لك أن تُلاقِينى المَنايا * أُحادَ أُحادَ فى شَهْرٍ حَلالِ*

وأمّا ما وراء ذلك الى عُشارَ فغيرُ مسموع والقياسُ لا يدفعه على انّه قد جاء فى شعر الكُمَيْت *خِصالا عُشارا* فإن سُمّى رجلٌ بمَثْنَى وثُلاث ورُباع ونظائرِها انصرف فى المعرفة فتقول فيه هذا مَثْنًى وثُلاثٌ بالتنوين لانّ الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدلُ ايضا لزَوالِ معنى العدد بالتسمية وحَدَثَ فيه سببٌ اخرُ غيرُهما وهو التعريف فانصرف لبَقائه على سبب واحد فإن نكّرته بعد التسمية لم ينصرف على قياسِ قول سيبويه لانّه أشبه حالَه قبل النقل وينصرف على قياسِ قولِ أبى الحسن لخُلُوّه من سببِ البتّة، وحُكى انّ ابن كَيْسان قال قال أهلُ الكوفة مَثْنَى ومَوْحَدُ بمنزلة عُمَرَ وإنّ هذا الاسم معرفةٌ فاذا سمّيت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسمُ رجل، ولسائرِ المعدولة فصولٌ يأتى الكلامُ عليها هناك مفصّلا إن شاء الله تعالى، وأمّا الجمع المانع من الصرف فهو كلُّ جمع يكون ثالثُه ألفا وبعدها حرفان او ثلاثةُ أحرف أَوْسَطُها ساكنٌ كدَوَابَّ ومَحَادَّ ومَساجِدَ ومَنابِرَ ودَنانِيرَ ومَفاتِيحَ فكلُّ ما كان من هذا النوع فإنّه لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً قال الله تع فَٱذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ وقال الله تع لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ وقال تع يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ فهذا الجمعُ وما كان مثله ممّا فيه شَبَهٌ بالتصغير ووجهُ الشبه بينهما أنّ ثالثَه حرفٌ ليّنٌ زائدٌ وبعد الثالث مكسورٌ كما أنّه فى التصغير كذلك فدَراهِمُ فى الجمع كدُرَيْهِمٍ ودَنَانِيرُ كدُنَيْنِيرٍ ليس بينهما فرقٌ الّا ضَمُّ أوّلِ الاسم المصغّر وفتحُ أوّلِ هذا الجمع وهو غيرُ مصروف والذى منعه من الصرف كونُه جمعا لا نظيرَ له فى الآحاد فصار بعدمِ النظير كانّه جُمع مرّتَيْن وذلك أنّ كلّ جمع له نظيرٌ من الواحد وحكمُه فى التكسير والصرف كحكمِ نظيره فكِلابٌ منصرفٌ فى النكرة والمعرفةِ لانّ نظيرَه فى الواحد كِتابٌ واتانٌ كذلك فلو كان كِلابٌ ممّا يُجْمَع لكان قياسُ جَمْعه كُلُبٌ على حدّ كِتابٍ وكُتُبٍ وكذلك باقى الجموع وهذا الجمعُ أعنى مساجد ودراهم لمّا كان الجمعَ الذى ينتهى اليه الجموعُ ولا نظيرَ له فى الآحاد مكسّرٌ على حدّه صار كانّه جُمع مرّتَيْن نحوَ كَلْب وأَكْلُبٍ وأَكالِبَ ورَهْطٍ وأَرْهُطٍ وأَراهِطَ وكُرّرت العلّةُ وقامت مقامَ علّتَيْن كما قلنا فى ألف التأنيث وليس فى الأسباب ما يمنع الصرفَ وحده ويقوم مقامَ علّتين سوى

ألف التأنيث وهذا الضربِ من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحا غيرَ معتلّ فإنّه غيرُ منصرف نحوَ هذه مساجدُ ودراهمُ ويكون فى موضع الجرّ مفتوحا فإن كان معتلّا بالياء نحوَ جَوَارٍ وغَوَاشٍ فإنّه ينوَّن فى الرفع والجرّ ويُفْتَح فى النصب من غير تنوين نحوَ هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ ورأيت جَوارِيَ وغَواشِيَ كما تقول رأيت ضواربَ وفيه مذهبان أحدهما قولُ الخليل وسيبويه أنّه لمّا كان جمعا والجمعُ أثقلُ من الواحد وهو الجمعُ الذى ينتهى اليه الكثرةُ على ما تقدّم نحوَ أكالِبَ وأَراهِطَ وأَشافٍ وكان آخِرُه ياء مكسورا ما قبلها وكانت الضمّةُ والكسرةُ مقدَّرتَيْن فيهما وهما مستثقَلتان وذلك ممّا يزيده ثقلًا فحذفوا الياء حذفًا تخفيفًا فلمّا حذفوا الياء نقص الاسمُ عن مثالِ مَفَاعِلَ فدخله التنوينُ على حدّ دخوله فى قِصَاعٍ وجِفَانٍ لانّه صار على وَزْنه والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا صِرْت الى النصب لم تحذف الياء لخفّةِ الفتحة ولانّهم لمّا حذفوا الياء فى الرفع والجرِ ودخله التنوينُ وافَق المفردَ المنقوصَ فصار قولُك هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ كقولك هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ أرادوا أن يوافقه فى النصب لئلّا يختلف حالاهما ، وذهب ابو إسحق الزَّجّاجُ الى انّ التنوين فى جوارٍ وغواشٍ ونحوه بدلٌ من الحركة الملغاة عن الياء فى الرفع والجرّ لثِقَلهما ولمّا دخل التنوينُ عوضًا على ما ذكرنا حُذفت الياء لالتقاء الساكنين سكونِها وسكونَ التنوين بعدها على ما قلنا فى قاضٍ وغازٍ ولا يلزم ذلك فى النصب لثُبوت الفتحة وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ لانّه يلزم أن يُعوَّض فى نحوِ يَغْزُو ويَرْمِى ، فان قيل ان الأفعال لا يدخلها تنوينٌ فلذلك لم يعوّضوا فى يغزو ويرمى فالجواب ان الافعال انّما يمتنع منها تنوينُ التمكين وهو الدالُّ على الخفّة فأمّا غير ذلك من التنوين فإنّه يدخلها ألا ترى الى قوله *وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ* وقوله *ألا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطويلُ ألا انْجَلِنْ* وقولِ العَجّاج *مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ* وتنوينُ جوارٍ وغواشٍ ليس بتنوينِ تمكين انّما هو عوضٌ فلا يمتنع من الافعال كما لا يمتنع تنوينُ الترنّم ، وكان يُونُسُ وعِيسَى وأبو زيد والكِسائىُّ فيما حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوارٍ ونحوه من المنقوص فكلّما كان له نظيرٌ من الصحيح مصروفٌ صرفوه وما لم يكن نظيرُه مصروفا لم يصرفوه وفتحوه فى موضع الجرّ كما يفعلون فى غيرِ معتلّ ويسكّنونه فى موضع الرفع خاصّةً قال الفَرَزْدَق

*ولَوْ كان عبدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُهُ * ولكنّ عبدَ الله مولَى مَوالِيَا*

ففتح فى موضع الجرّ وهو قول أهلِ بغدادَ والصرفُ قولُ الخليل وسيبويه وأبى عمرو بن العَلاء وابن أبى إسحق وسائرِ البصريّين ، فأمّا قول صاحب الكتاب وحَضاجِرُ وسَراوِيلُ فى التقدير جمعُ حِضَجْرٍ وسِرْوالَةٍ فإشكالٌ

أوْرده على نفسه لانّه قد تقدّم من قاعدةِ هذا الباب أن يكون جمعا لا نظيرَ له فى الآحاد وحضاجرُ على زنةِ دَراهِمَ وسَواهِمَ الضَبُع مفردٌ قال الشاعر

*هَلّا غَضِبْتَ لِرَحْلِ جا * رِكَ إذ تُجَرِّده حَضاجِرْ*

وسراويلُ اسمٌ مفردٌ لهذا اللباس فكانّ فى ذلك هَدْمَ هذه القاعدة بإيرادِ نظيرٍ لهذا الجمع من الآحاد ثمّ انفصل عنه بأن قال أمّا حضاجرُ فجمعٌ عند سيبويه سُمّيت به الضبعُ وهو معرفةٌ والمعارفُ من اسماء المُدن والناسِ قد سُمّى بالجموع نحوَ قولهم للقبيلة كِلابٌ وقالوا المَدائنُ لموضع معروف وهو كثيرٌ فواحدُ حضاجر حِضَجْرٌ وقد تقدّم الكلام عليه، وأمّا سراويل فهو عند سيبويه والنحويّين أعجمىٌّ وَقَعَ فى كلام العرب فوافق بناءه بناءَ ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرةٍ وهو قَناديلُ ودَنانيرُ قال الشاعر وهو ابن مُقْبِل

*يَمْشى بها ذَبُّ الرِيادِ كأنّه * فَتًى فارِسىٌّ فى سراويلَ رامِحُ*

ويروى أَتَى دُونها ذبُّ الرياد هكذا أنشده صاحب الصَحاح، قوله ذبُّ الرياد الثورُ الوحشىُّ والمراد فتى فارسىٌّ رامحٌ فى سراويل ومن الناس مَن يجعله جمعا لسِرْوالَةٍ وهى قطعةُ خِرْقَةٍ منه كدَخارِيصَ وأنشدوا

*عليه من اللُؤْم سِرْوالَةٌ * فليس يَرِقُّ لِمستعْطِفِ*

فيكون كعِثْكالَةٍ وعَثاكيلَ وهو رأْى أبى العَبّاس ويضعُف من جهة المعنى لانّه لا يريد ان يكون عليه من اللؤم قطعةٌ وانّما هو هَجْوٌ والسراويلُ تَمامُ اللباس فأراد أنّه تامُّ التَرَدّى باللؤم، قال أبو الحسن من العرب مَن يجعله واحدا فيصرفه والسَماعُ حجّةٌ عليه قال أبو علىّ الوجهُ عندى أن لا ينصرف فى النكرة لانّه مؤنّث على بناء لا يكون فى الآحاد فمَن جعله جمعا فأمرُه واضحٌ ومن جعله مفردا فهو أعجمىٌّ ولا اعتدادَ بالأبنية الأعجميّة، وأمّا التركيب فهو من الأسباب المانعةِ من الصرف من حيث كان المركّبُ فرعا على الواحد وثانيًا له لانّ البَسيط قبل المركّب وهو على وجهَيْن احدهما أن يكون من اسمَيْن ويكون لكلّ واحد من الاسمين معنًى فيكون حكمُهما حكمَ المعطوف احدُهما على الاخر فهذا يستحقّ البناء لتضمُّنه معنَى حرف العطف وذلك نحوُ خمسةَ عشرَ وبابه ألا ترى ان مدلولَ كلّ واحد من الخمسة والعشرة مرادٌ كما لو عطفت أحدَهما على الاخر فقلت خمسةٌ وعشرةٌ فلمّا حذفتَ حرف العطف وتضمّن الاسمان معناه بُنِيَا كما بُنى كَيْفَ وأَيْنَ لمّا تضمّنا معنَى همزة الاستفهام وكما بُنى مَنْ حين تضمّن معنَى حرف الجزاء وهى إنْ، وأمّا القِسْم الثانى وهو الداخل فى بابِ ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان

كشىء واحد ولا يدلّ كلُّ واحد منهما على معنًى ويكون موقعُ الثانى من الاوّل موقعَ هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فانّه يجرى مجرَى ما فيه تاء التأنيث من أنّه لا ينصرف فى المعرفة نحوَ حَضْرَمَوْتَ تقول هذا حضرموتُ ورأيت حضرموتَ ومررت بحضرموتَ فلا ينصرف لانّه معرفةٌ مركَّبٌ والاسمُ الثانى من الصدر بمنزلةِ تاء التأنيث ممّا دخلتْ عليه ألا ترى انّك تفتح آخرَ الاوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فإن نكّرته صرفته تقول هذا حضرَموتُ وحضرَموتٌ آخَرُ منعتَ الاوّلَ الصرفَ لانّه معرفةٌ وصرفتَ الثانى لانّه لمّا زالَ التعريفُ بقيتْ علّةٌ واحدةٌ وهو التركيبُ فانصرف وفُتح الاسم الاوّل للتركيب وينزل الثانى من الاوّل منزلةَ تاء التأنيث ويمتنع الثانى من الصرف للتركيب والتعريف وكلُّ ما كان من ذلك كارع على ما ذكرنا من منعِ الصرف، ويجوز فيه إضافةُ الاوّل الى الثانى فاذا أضفت أعربت الاوّل بما يستحقّه من الاعراب ونظرت فى الثانى فإن كان ممّا ينصرف صرفته وإن كان ممّا لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حَضْرُ مَوْتٍ وبَعْلُ بَكٍّ وإن أضفت الى ما لا ينصرف قلت هذا رَامُ هُرْمُزَ ومارُ سَرْجِسَ ورأيت رامَ هرمزَ ومارَ سرجسَ ومررت برامِ هرمزَ وبمارِ سرجسَ قال جَرِيرٌ

*لَقِيتُم بالجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ * فَقُلْتُم مارَ سَرْجِسَ لا قِتالَا*

انشد على قولِ من أضاف فمن لم يضف يقول مارَسرجسُ بالضمّ لانّه يجعله كالاسم الواحد حكمًا يقول يا مارَسرجسُ، وأمّا مَعْدِيكَرِبُ ففيه الوجهان التركيب والاضافة فإن ركّبتهما جعلتهما اسما واحدا وأعربتهما إعرابَ ما لا ينصرف فتقول هذا معديكربُ ورأيت معديكربَ ومررت بمعديكربَ كما تقول هذا طلحةُ ورأيت طلحةَ ومررت بطلحةَ واذا أضفت كان لك فى الثانى منعُ الصرف وصرفُه فاذا صرفته اعتقدتَ فيه التذكيرَ واذا منعته الصرفَ اعتقدت فيه التأنيثَ فتقول فى المنصرف هذا معدِى كربٍ ورأيت معدِى كربٍ ومررت بمعدِى كربٍ كما تقول هذا غلامُ زيدٍ ورأيت غلامَ زيدٍ ومررت بغلامِ زيدٍ وتقول فى غير المنصرف هذا معدِى كربَ ورأيت معدِى كربَ ومررت بمعدِى كربَ كما تقول هذا غلامُ زَيْنَبَ ورأيت غلامَ زينبَ ومررت بغلامِ زينبَ، واعلمْ انّ فى معديكرب شذوذَيْن احدهما من جهةِ البِنْيةِ لانّهم قالوا مَعْدِى بالكسر على زنةِ مَفْعِلٍ والقياسُ مَفْعَلٌ بالفتح نحوُ المَرْمَى والمَغْزَى وما اعتلّتْ فاؤه يجيء المكانُ منه على مَفْعِلٍ بالكسر نحوِ المَوْرِدِ والمَوْضِعِ فهذا وجهٌ من الشذوذ والوجهُ الثانى سكونُ الياء من معديكرب وهو فى موضعِ حركةٍ ألا ترى انّك اذا ركّبت فقلت هذا معديكربُ كانت الياء بإزاء الراء من حَضْرَمَوْتَ واللامِ من بَعْلَبَكَّ وكلاهما مفتوحٌ واذا أضفت كان ينبغى أن تُسكّن

فى موضع الرفع والجرّ وتفتح فى موضع النصب كما فى سائر المنقوصة من نحوِ هذا قاضِى زيـد ومـررت بقاضِى زيد ورأيت قاضِىَ زيد ولم يجز الأمرُ فى معديكرب كذلك بـل سكنتْ فى حال النصب كما سكنت فى حال الرفع والجرّ وذلك لانّهم شبّهوها فى حال التركيب وحصولِها حَشْوا بما هو من نـفس الكلمة نحوِ الياء فى دَرْدَبِيسٍ والياء فى عَيْضَمُوزٍ قال الخليل شبّهوها بالالف فى مَثْنَى ومَعْـنًى وأمّا فى حال الاضافة فسكّنوها ايضا تشبيها لها بالمركّبة للزومِ هذا الاسم الاضافةَ ولانّهم لمّا سكّنوها فى المركّب وهو موضعٌ لا يكون فيه الّا مفتوحةً سكّنوها ههنا لانّه موضعٌ قد تسكن فيه ألا ترى انّها قـد تسكن فى الرفع والجرّ فحُمل النصب فى مثلِ هذا على الرفع والجرّ لجوازِ إسكانه فى ضرورة الشعر حملًا على المرفوع والمجرورِ تشبيها لها بالالف فاعرفه، وأمّا العُجْمَة فانّها من الأسباب المانعة من الصرف لانّ العجمة دخيلةٌ على كلام العرب لانّها تكون اوّلا فى كلام العجم ثمّ تُعرَّب فهى ثانيةٌ له وفرعٌ عليه، واعلمْ ان قولهم العجمة ليس المراد منه لغةَ فارِسَ لا غيرُ بل كلّ ما كان خارجا عن كلام العرب من رُومٍ ويُونانَ وغيرِهم وتنقسم العجمةُ الى قسمَيْن احدهما ما عُرّب من اسماء الأجناس فنُقل الى العربىّ جنسا شائعا واستُعـمل استعمالَ الاجناس فجرى مجرى العربىّ فلا يكون من أسبابِ منعِ الصرف واعتبارُه بدخول الالف واللام عليه وذلك كالابْرِيسَم والدِيباج والفِرِنْد واللِجام والاسْتَبْرَق فهذا النوعُ من الأعجمىّ جارٍ مجرى العربىّ يمنعه من الصرف ما يمنعه ويُوجبه له ما يوجبه، والثانى من المعرَّب ما نُقل عَلَمًا نحوَ إسحٰق ويَعْقُوبَ وفِرْعَوْنَ وهَامَانَ وخُتْلُخَ وتَكِينَ فهذه فى لغتها الأعجميّةِ أعلامٌ والأعلامُ معارفُ والمعرفةُ احدُ الأسباب المانعة من الصرف وقد عُرّبت بالنقل فزادَها ذلك ثِقَلًا، والاسماء الأعجميّة تُعْرَف بعلاماتٍ منها خروجُها عن أبنية العرب نحوَ إسمٰعيلَ وجِبْرِيلَ ومنها مُقارَبَةُ ألفاظِ العجم الّا انّها غُيّرت الى المُعْرَبَة نحوَ أَبْرَاهامْ اذ قالوا إبْرٰهِيمُ على الإخلاص ومنها تركُ الصرف نحوَ إبْلِيسَ ولو كان عربيّا لانْصرف ومَن زعم انّه من أَبْلَسَ اذا يَئِسَ فقد غلط لانّ الاشتقاق لا يكون فى الاسماء الأعجميّة، وأمّا الالف والنون المضارعتان لألفَيِ التأنيث فهى من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتَيْن والزائدُ فرعٌ على المَزِيـد عليه وهما مع ذلك مضارِعتان لألفى التأنيث نحوَ حَمْرَآء وصَحْرَآء والالفُ فى حمراء وصحراء يمنع الـصرفَ فكذلك ما أشبهه وذلك نحوُ عَطْشانَ وسَكْرانَ وغَرْثانَ وغَضْبانَ واعتبارُه أن يكون فَعْلَانَ ومؤنّثه فَعْلَى نحوَ قولك فى المذكّر عَطْشانُ وفى المؤنّث عَطْشَى وسَكْرانُ وفى المؤنّث سَكْرَى وغَرْثانُ وفى المؤنّث غَرْثَى لا تقول سَكْرانَةٌ ولا عطشانة ولا غرثانة فى اللغة الفُصْحَى وانّما قلنا فَعْلَانُ ومؤنّثه فَعْلَى احترازا من

فَعْلانَ آخرَ لا فَعْلَى له فى الصفات قالوا رجلٌ سَيْفانٌ للطويل الممشوقِ وقالوا امرأةٌ سيفانةٌ ولم يقولوا سَيْفَى وقالوا رجلٌ نَدْمانٌ وامرأةٌ ندمانةٌ ولم يقولوا نَدْمَى فهذا ونحوُه مصروفٌ لا محالةَ، ووجهُ المضارعة بين الالف والنون فى سكران وبابه وبين ألفى التأنيث فى حمراء وقصباء أنّهما زِيدتا زَيْدًا معا كما انّهما فى حمراء كذلك وأنّ الاوّل من الزائدَيْن فى كلّ واحد منهما الفٌ وأنّ صيغة المذكّر فيهما مخالفةٌ لصيغة المؤنّث وأنّ الآخِر من كلّ واحد منهما يمتنع من لِحاقِ تاء التأنيث فكما لا تقول فى حمراء وصفراء حمراءةٌ وصفراءةٌ كذلك لا تقول فى عطشان عطشانةٌ ولا فى غضبان غضبانةٌ بل تقول فى المؤنّث غَضْبَى وعَطْشَى، وقولنا فى اللغة الفُصْحَى احترازٌ عمّا رُوِى عن بعض بنى أسدٍ غضبانةٌ وعطشانةٌ فألحق النونَ تاءَ التأنيث وفرّق بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة لا بالصيغة وقياسُ هذه اللغة الصرفُ فى النكرة كندمانٍ فتقول هذا عطشانٌ ورأيت عطشانا ومررت بعطشانٍ، وأمّا الأعلام نحوُ مَرْوانَ وعَدْنانَ وغيْلانَ فهى اسماءٌ لا تنصرف للتعريف وزيادةِ الالف والنون واعلمْ ان هذه الالف والنون فى هذه الأعلام وما كان نحوَها محمولاتٌ على بابِ عطشانَ وسكران لقُرْب ما بينهما ألا ترى أنّهما زائدتان كزيادتهما وأنّه لا يدخل عليها تاءُ التأنيث لا تقول مروانةٌ ولا عدنانةٌ لانّ العلميّة تحظُر الزيادةَ كما تحظُر النقصَ وليس المانعُ من الصرف كونَه على زنةِ فَعْلانَ ألا ترى انّ عُثْمان وذُبْيان وسُفْيان حكمُها حكمُ عَدْنان وغَيْلان، فان قيل فأنت تقول سَلْمانُ وسَلْمَى فهلّا كان كعَطْشانَ وعَطْشَى قيل ليس سلمان وسلمى من قبيل عطشان وعطشى انّما ذلك من قبيلِ تَلاقِى اللغة وأمرٌ حصل بحكمِ الاتّفاق لا أنّه كان مقصودا، وقد كثرتْ زيادة الالف والنون آخِرا على هذا الحدّ فإن جُهل أمرُها فى موضعٍ قُضى بزيادةِ النون فيه الى ان تقوم الدلالةُ بخلافه فإن سمّيت رجلا بِسِرْحانٍ او امرأةٌ منعتَه الصرفَ لانّه صار حكمُه حكمَ عَدْنانَ وذُبْيانَ فإن نكّرته انصرف لا محالةَ فإن سمّيت بِرُمّانٍ فسيبويه والخليلُ لا يصرفانه ويحكمان على الالف والنون بالزيادة حملًا على الأكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على انّها اصلٌ وحجّتُه أنّه قد كثُر فى النَبات فُعّالٌ نحوُ سُمّاقٍ وحُمّاضٍ وعُنّابٍ وجُمّارٍ، وقوله الّا اذا اضطرّ الشاعر فصرف يعنى انّ الاسم اذا اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجز صرفُه الّا فى ضرورة الشعر فإنّ ضرورة الشعر تُبيح كثيرا ممّا يحظره النَثْرُ واستعمالَ ما لا يسوغ استعمالُه فى حال الاختيار والسعة فجميعُ ما لا ينصرف يجوز صرفُه فى الشعر لإتمام القافية وإقامةِ وزنها بزيادةِ التنوين وهو من أحسن الضرورات لانّه رَدٌّ الى الاصل ولا خِلافَ فى ذلك الّا ما كان فى آخره الفُ التأنيث المقصورةُ فإنّه لا يجوز صرفُه للضرورة لانّه لا

ينتفع بصرفه لانّه لا يسُدّ ثُلْمَةً فى البيت من الشعر وذلك انّك اذا نوّنت مثلَ حُبْلَى وسَكْرَى فقلت حُبْلًى وسَكْرًى فتحذف الفَ التأنيث لسكونها وسكونِ التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاعٌ لانّك زِدْتَ التنوينَ وحذفت الالفَ فما ربحت الّا كَسْرَ قياسٍ ولم تَحْظَ بفائدة، واعلم انّك اذا نوّنت اسما غيرَ منصرف ضرورةً جررته ايضا لانّك تردّه الى اصله فتحرّكه بالحركات الثلاث التى تنبغى له نحوَ قوله

* اذا ما غَزَوْا بالجَيْش حَلّقَ فَوْقَهم * عَصائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِى بعَصائبِ *

فخفض عصائبَ لمّا ردّها الى اصلها،

قال صاحب الكتاب وأمّا السبب الواحد فغيرُ مانع أبدًا وما تَعلّق به الكوفيون فى إجازة مَنْعه فى الشعر ليس بثَبَت،

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرفَ فى حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعةٌ من المتأخّرين البصريين كأبى علىّ وابن البُرْهان وغيرِهما تركَ صرفِ ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثرُ البصريين وقد أنكر المنعَ أبو العبّاس المبرّدُ وقال ليس لمنعِ الصرف أصلٌ يُرَدّ اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتا صالحةَ العدّة قال عبّاس بن مِرْداس

* فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ * يَفُوقان مِرْداسَ فى مَجْمَعِ *

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه، ومن ذلك قول الأَصْبَغ العَدْوانىّ

* ومِمّن وَلَدُوا عامِـــرُ ذو الطُولِ وذو العَرْضِ *

ولم يصرف عامرًا وأنشدوا

* ومُصْعَبُ حينَ جَدّ الأَمْـــرُ أَكْبَرُها وأَطْيَبُها *

الى أبياتٍ أُخَرَ غيرِ هذه جاءت فى أشعار العرب أضعافَ ما ذكرناه، وقد تأوّلها أبو العبّاس وروى شيئا منها على غيرِ ما رووه فأمّا بيتُ عبّاس فإنّ الرواية الصحيحة يفوقان شَيْخِى فى مجمع وشيخُه هو مرداسٌ وإن صحّت روايتُهم فإنّه جعله قبيلةً لتقدُّمه وكثرةِ أشياعه، وأمّا عامرُ ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلةَ نفسها فلم يصرفه ثمّ ردّ الكلامَ فى الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى أَلَا انّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ صرف الاوّلَ جعله أبا القبيلة ومنعه الصرفَ ثانيا لانّه جعله نفسَ القبيلة، وأمّا قوله مُصْعَبُ حين جدّ الأمرُ فإنّ الرواية الصحيحة وأَنْتُمْ حينَ جدّ الأمر وإن صحّت تلك الروايةُ حمله على إرادة القبيلة، وكان أبو بكر بن السَرّاج يقول لو صحّت الرواية فى ترك صرفِ ما لا ينصرف ما

كان بأبعدَ من قوله

*فبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَه قال قائلٌ * لِمَن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ*

انّما هو فبَيْنَا هو فحذف الواو من هُوَ وهى متحرّكةٌ من نفس الكلمة واذا جاز حذفُ ما هو من نفس الحرف كان حذفُ التنوين الذى هو زيادةٌ للضرورة أَوْلى، والذى ذكره أبن السرّاج لا أراه لانّ التنوين حرفٌ دخل لمعنًى فاذا حُذف أُخِلّ بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنّه لمّا اجتمع التنوين مع ياء المنقوص فى مثل قاضٍ ومع المقصور فى مثل عَصًا واقتضت الحالُ حذفَ احدهما حُذف لامُ الكلمة وبقى التنوينُ لانّ حذفَ التنوين ربّما أوقع لَبْسا وليس كذلك حذفُ الواو من قوله فبيناه يشرى رحله، واعلمْ انّ النصوص الواردة فى هذا الباب ليس ردُّها بالسَّهْل والمذهبُ فيه منعُ صرفِ المنصرف من الاسماء اذا كان فيه علّةٌ واحدةٌ من العِلَل التسع حتّى لو اجتمع معها علّةٌ اخرى امتنع من الصرف فى حال الاختيار والسعةِ فللضرورة اعتُبر مُطْلَقُ الثِقَل وفى حال الاختيار اعتُبر ثقلٌ مخصوصٌ فاذا اعتبرت النصوصَ الواردةَ فى هذا الباب كان أكثرُها أعلاما معارفَ فامتنع الصرفُ للضرورة بسبب واحد من سببَيْن فلو جاء مثلُ رجل وفرس وأريد منعُه الصرفَ للضرورة لم يجز عندى فأمّا صاحب الكتاب فانّه اختار منعَ جوازِ صرفِ ما ينصرف فى الضرورة وهو مذهب سيبويه والأكثرِ من البصريين وقد ذكرتُ حجّتَهم فى ذلك،

قال صاحب الكتاب وما احدُ سببَيْه او أسبابِه العلميّةُ فحكمُه الصرفُ عند التنكير كقولك رُبَّ سُعادٍ وقَطامٍ لبَقاءه بلا سبب او على سبب واحد،

قال الشارح قد ذكرنا انّ العلميّة احدُ الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريفُ فرعا والتنكير اصلا على ما مضى والعلميّةُ تجامع ستّةَ أسباب من مَوانعِ الصرف احدُها العُجْمةُ فى مثل ابرهيمَ واسمعيلَ واسحقَ ويعقوبَ فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمةِ قال اللّه تع وَاِذْ يَرْفَعُ اِبْرٰهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَاِسْمٰعِيلُ وقال عزّ من قائلٍ وَوَهَبْنَا لَهُ اِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ، الثانى وزنُ الفعل نحوُ يَزِيدَ وتَغْلِبَ ويَشْكُرَ ويَعْمَرَ وخَضَّمَ وضُرِبَ اذا سُمّى به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، الثالث العدلُ فى مثل عُمَرَ وزُفَرَ وحَذَامِ وقَطَامِ عُدل من عامرٍ وزافرٍ وحاذمةَ وقاطمةَ أعلاما، الرابع زيادةُ الالف والنون فى نحو عُثْمانَ وذُبْيانَ وسَلْمانَ وعَدْنانَ فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادةِ الالف والنون، الخامس التركيبُ نحو بَعْلَبَكَّ ومَعْدِيكَرِبَ ورَامَ هُرْمُزَ وما كان مثلها ممّا جُعل الاسمان فيه اسما واحدا فهذه

الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب، السادس التأنيث فى مثل طَلْحَةَ وحَمْزَةَ وسُعادَ وقَطامِ فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيثُ فى نحو طلحة وحمزة بالتاء وفى سُعادَ بتقديرِ التاء الّا انّه لا يظهر لكونِ الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلةَ علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان الّا فيما لا يُعْتدّ به وذلك فى تصغيرِ وَراء وقُدّامِ فقد قيل وُرَيِّئَةٌ وقُدَيْدِيَةٌ وهو قليل، وأمّا سَقَرُ وما كان مثله فإنّ حركةَ عينه قامت مقامَ الحرف الرابع على ما سنذكر، فهذه السّتّةُ إحدى علّتَيْها التعريفُ فاذا نُكِّرت زالت احدى العلّتَيْن وهو التعريف فبقيت علّةٌ واحدةٌ فينصرف فتقول هذا إبرهيمُ وابرهيمٌ اخرُ وأحْمَدُ واحمدٌ اخرُ وعُمَرُ وعمرٌ اخرُ وعثمانُ وعثمانٌ اخرُ وهذا بعلبكُ وبعلبكٌّ اخرُ وهذا حمزةُ وحمزةٌ اخرُ، وقوله نحوَ رُبَّ سُعادٍ وقَطامٍ لبقائه بلا سبب او على سبب واحد فالمراد انّ سعادَ وما كان مثلها مثلَ طلحةَ فيه التعريفُ والتأنيثُ فاذا نُكِّر انصرف لزوالِ التعريف وقَطامِ فيه ثلثُ عِلَلٍ التعريفُ والتأنيثُ والعَدْلُ فاذا نُكِّر زال التعريفُ وزال ايضا العدلُ لزوالِ التعريف لانّه انّما كان معدولا فى حال التعريف فبقى فى كلّ واحد منهما سببٌ واحدٌ وهو التأنيث وهذا الضربُ من التأنيث لا أَثَرَ له الّا مع التعريفِ فاذا زال التعريفُ بطل حكمُه وصار الاسمُ فى حكمِ ما لا سببَ فيه فإن شئتَ أن تقول بقى بلا سبب لانّ السبب الباقى لا أثرَ له وإن شئت أن تقول بقى على سبب واحد وهو التأنيث لفظا، ومثله عُمَرُ اذا نكّرته زال التعريفُ وزال العدلُ بزواله ايضا، وهذا انّما يطّرد فيما مَثَّلَ به من سعادَ وقطامِ ونظائرهما لا فى كلّ ما أحدُ سببيه التعريفُ ألا ترى انّ أَذْرَبِيْجانَ قد اجتمع فيه التعريفُ والتركيبُ والعجمةُ وزيادةُ الالف والنون فاذا زال التعريف جاز ان يقال لبقائه بلا سبب اذ كان لا أَثَرَ لهذه الأسباب الّا مع التعريف ولا يقال بقى على سبب واحد لانّه لمّا زال التعريفُ بقى فيه أكثرُ من سبب واحد فاعرفه،

قال صاحب الكتاب الّا نحوَ أَحْمَرَ فإنّ فيه خِلافا بين الأَخْفَش وصاحبِ الكتاب،

قال الشارح لمّا أطلق وقال وما احدُ سببَيْه او أسبابِه العلميّةُ فحكمُه الصرفُ عند التنكير استثنى أَحْمَرَ ونحوَه من الصفات اذ كان فيه خلافٌ اذا سُمّى به ثمّ نُكِّر فإنّ سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنعه فى حالِ تعريفه الّا انّ المانع من الصرف مختلفٌ ففى حال التعريف المانعُ من الصرف التعريفُ ووزنُ الفعل وفى حال التنكير شَبَهُه بحاله قبل التسمية، وذهب أبو الحسن الأخفش الى صرفه لانّه بالتسمية فارَقَ الصفةَ وعرض فيه التعريفُ ووزنُ الفعل على ما ذُكر فإذا نُكِّر زال التعريفُ وبقى فيه

عِلّةٌ واحدةٌ وهي الوزنُ وحده فانصرف وأرى القياسَ ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثلَ سَكْرانَ وعَطْشانَ اذا سمّى بشىء من ذلك ثمّ نُكّر فهو على الخِلاف،

قال صاحب الكتاب وما فيه سببان من الثُلاثىّ الساكنِ الحَشْو كنُوحٍ ولُوطٍ منصرفٌ فى اللغة الفصيحة التى عليها التنزيلُ لمقاوَمة السُكونِ احدَ السببَيْن وقومٌ يُجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعرُ فى قوله

*لم تَتلفّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها * دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ*

قال الشارح اعلم انّ ما كان ساكنَ الوسط من الثلاثىّ المؤنّث اذا كان معرفة فالوجهُ منعُه الصرفَ لاجتماع السببَيْن فيه وقد يصرفه بعضُهم لخفّته بسكونِ وسطه فكانّ الخفّة قاوَمَتْ احدَ السببَيْن فبقى سببٌ واحدٌ فانصرف عند هؤلاء وفيه رَدٌّ الى الاصل وقد أنشد قول الجَرير *لم تتلفّعْ بفضل الخ* والشاهد فيه صرفُ دَعْدٍ وتركُ صرفها، والتلفّع التقنُّعُ والتَرَدّى والعُلَبُ جمعُ عُلْبَةٍ كظُلْمَةٍ وظُلَمٍ وهو إناءٌ من جِلْد يشرب به الأعرابُ، يصفها بأنّها حَضِيرَةٌ رقيقةُ العيش لا تلبس ما يلبسه العربُ ولا تشرب ممّا يشربون، ومثلُه قول الاخر

*ألَا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنْدُ * وهندٌ أَتَى مِن دُونِها النَأْىُ والبُعْدُ*

فصرف هندا فى موضعَيْن من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانّه لو لم يصرف لم ينكسر وزنُ البيت والقياسُ الصرف لانّ مُراعاةَ اللفظ فيما لا ينصرف هو البابُ ألا ترى انّهم قالوا ذَلَذِلًا وجَنَدِلًا فصرفوه وإن كان المراد ذَلاذِلَ وجَنادِلَ غيرَ مصروفَيْن لانّهما بزنة مَساجِدَ لكنّهم حذفوا الالف منهما تخفيفا وما حُذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ويؤيّد وُضوحا أنّ الالف مرادةٌ أنّه قد اجتمع فيها اربعُ متحرّكاتٍ متواليات فى كلمة مع كون الالف مرادةً فهو مصروفٌ لمراعاة اللفظ، وكان الزجّاج لا يرى صرفَ نحوِ هندٍ ودعدٍ وجُمْلٍ ولا صرفَ شىء من المؤنّث يسمّى باسم على ثلثة أحرف أَوْسطُها ساكنٌ، فأمّا الاسم الأعجمىّ الثلاثىّ الساكنُ الوسطِ فمصروفٌ البتّة نحوَ لُوطٍ ونُوحٍ قال اللّه تع اِمْرَأَةَ نُوحٍ وٱمْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا، واعلمْ انّ اعتمادهم فى نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرفَ ومَنْعَه واعتمادَهم فى نحو نوح ولوط الصرفَ البتّة مع تَساوِيهما فى الخفّة لسكونِ أَوْسطهما دليلٌ على أنّ حكمَ التأنيث أقوى فى منعِ الصرف من العُجْمة وصاحبُ الكتاب لم يفرق بين هند وجمل وبين لوط ونوح وجعل حكمَ نوح ولوط فى الصرف ومنعِه كهند ودعد وهو القياسُ الّا انّ المسموع ما ذكرناه

قال صاحب الكتاب وأمّا ما فيه سببٌ زائدٌ كمَاهَ وجُورَ فإنّ فيهما ما فى نُوحٍ مع زيادةِ التأنيث فلا مَقالَ فى امتناع صرفه ،

قال الشارح أمّا مَاهُ وجُورُ اذا سُمّى بهما امرأتان فلا كلامَ فى منعِ صرفهما لانّه قد اجتمع فيه ثلاثةُ أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سمّيت امرأةً بدُلّ او حُشّ لكان غيرَ مصروف لما ذكرناه ولو سمّيت بهما رجلا لكان حكمُهما حكمَ نُوحٍ ولُوطٍ ،

قال صاحب الكتاب والتكرّر فى نحوِ بُشْرَى وصَحْرآء ومَساجِدَ ومَصابِيحَ، نُزّل البناء على حرفِ تأنيث لا يقع منفصلا بحالٍ والزنةُ التى لا واحدَ عليها منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ وجمعٍ ثانٍ ،

قال الشارح لمّا ذكر فى أثْناء هذا الفصل أنّ السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف البتّة خاف أن يتوهّم متوهِّمٌ أنّ نحوَ حُبْلَى وبُشْرَى وصَحْراء ومَساجِدَ ناقضٌ لما قرّره فنبّهَ عليه وعرّف أنّ العلّة ههنا متكرّرةٌ وذلك أنّ ألف التأنيث المقصورةَ والممدودةَ فى نحوِ حُبْلَى وسَكْرَى وحَمْراء وصَحْراء هى المانعةُ من الصرف وحدَها وأنّ الصفة لا أثَرَ لها بل هى سببٌ زائدٌ على المانع ألا ترى انّ نحوَ حُبارَى وبُهْمَى وشُكاعَى اسماءٌ غيرُ صفات وليس فيها الّا الالف وحدها وأنّ صحراء وطَرْفاء ليست بصفة وليس مع الالف الممدودة فيهما سواها وانّما مُنعت الصرفَ لانّها لازمةٌ للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزّل منزلةَ الجُزْء منها فلذلك تثبت فى التكسير نحوَ حُبْلَى وحَبالَى وسَكْرَى وسُكارَى وصَحْراء وصَحارَى وليست التاء كذلك فى نحو طلحةَ وحمزةَ انّما هى علامةٌ منفصلةٌ بمنزلةِ اسم ضُمّ الى اسم ولذلك تحذف فى التكسير فى نحو قَرْيَة وقُرًى وظُلْمَة وظُلَم وجَفْنَة وجِفانٍ وطَلْحَة وطِلاحٍ فالالف تُشارِك التاء فى التأنيث وتزيد عليها باللزوم فصار لزومُ التأنيث بمنزلة تأنيثٍ ثانٍ فهذا معنَى تكرُّر العلّة، وكذلك نحوُ مَساجِدَ ومَصابِيحَ وذلك أنّ هذا الجمع لمّا لم يكن له نظيرٌ فى الآحاد وليس فى الجموع جمعٌ الّا ولَهُ نظيرٌ فى الآحاد على ما تقدّم فصار هذا الجمعُ لعدمِ النظير كانّه جُمع ثانيًا فتكرّرت العلّةُ وقد تقدّم ذلك مبسوطا ،

القول فى وجوهِ إعراب الاسم

فصــل ١١

قال صاحب الكتاب هى الرَّفع والنَّصب والجَرّ وكلُّ واحد منها عَلَمٌ على معنًى فالرفعُ علمُ الفاعليّة والفاعلُ

واحدٌ ليس إلّا وأمّا المُبْتَدَأُ وخَبَرُه وخبرُ انّ وأخواتها ولَا التى لنَفْيِ الجنس واسمُ مَا ولَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ مُلْحَقاتٌ بالفاعل على سبيلِ التشبيه والتقريب ، وكذلك النصبُ علمُ المفعوليّة والمفعولُ خمسةُ أضرب المفعولُ المُطْلَق والمفعول بِهِ والمفعول فِيهِ والمفعول مَعَهُ والمفعول لَهُ ، والحَالُ والتمييزُ والمستثنَى المنصوبُ والخبرُ فى باب كَانَ والاسمُ فى بابِ انّ والمنصوبُ بلَا التى لنفيِ الجنس وخبرُ مَا ولَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ ملحَقاتٌ بالمفعول ، والجرّ علمُ الاضافة ، وأمّا التَوابِعُ فهى فى رفعها ونصبها وجرّها داخلةٌ تحت أحكامِ المتبوعات ينصبّ عملُ العامل على القبيلَيْن انصبابةً واحدةً ، وأنا أسُوقُ هذه الأجناسَ كلّها مرتَّبةً مفصَّلةً بعَوْنِ اللّٰه وحُسْنِ تأييده ،

قال الشارح اعلم ان الاعراب فى اللغة البَيانُ يقال أَعْرَبَ عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قولُه عليه السلام الثَيِّبُ تُعْرِب عن نفسها وهو مشتقٌّ من لفظِ العَرَب ومعناه وذلك لما يُعْزَى اليهم من الفَصاحة يقال أَعْرَبَ وتَعَرَّبَ اذا تَخَلَّقَ بخُلْق العرب فى البَيان والفصاحةِ كما يقال تَمَعْدَدَ اذا تكلّم بكلام مَعَدٍّ ، والاعراب الابانةُ عن المعانى باختلافِ أواخرِ الكلم لتعاقُب العوامل فى أوّلها ألا ترى انّك لو قلت ضَرَبَ زيدْ عمرْو بالسكون من غير إعراب لم يُعْلَم الفاعل من المفعول ولو اقتُصر فى البيان على حِفْظِ المَرْتَبة فيُعْلَم الفاعلُ بتقدُّمه والمفعولُ بتأخُّره لَضاق المذهبُ ولم يُوجَد من الاتّساع بالتقديم والتأخيرِ ما يُوجَد بوجودِ الاعراب ألا ترى انّك تقول ضرب زيدٌ عمرًا وأكرمَ أخاك أبوك فيُعْلَم الفاعل برَفْعه والمفعولُ بنَصْبه سواءٌ تقدّم او تأخّر ، فان قيل فأنت تقول ضَرَبَ هذا هذا وأكرم عيسَى مُوسَى وتقتصر فى البيان على المرتبة قيل هذا شىء قادت اليه الضرورةُ هنا لتعذُّرِ ظهورِ الاعراب فيهما ولو ظهر الاعرابُ فيهما او فى أحدهما او وُجدت قرينةٌ معنَويّةٌ او لفظيّةٌ جاز الاتّساعُ بالتقديم والتأخيرِ نحوُ ضرب عيسى زيدٌ فظهورُ الرفع فى زيد عرّفك أنّ عيسى مفعولٌ ولم يظهر فيه الاعرابُ وكذلك لو قيل أَكَلَ كُمَّثْرَى عيسى جاز تقديمُ المفعولِ لظهورِ المعنى لِسَبْق الخاطر الى انّ الكمّثرى مأكولٌ وكذلك لو ثنّيتَهما او نعتّهما او احدَهما جاز التقديمُ والتأخيرُ فتقول ضرب المُوسَيانِ العِيسَيَيْن وضرب عيسى الكريمَ موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير فى ذلك كلّه لظهورِ المعنى بالقرائن ، واعلمْ انّهم قد اختلفوا فى الاعراب ما هو فذهب جماعةٌ من المحقّقين الى انّه معنًى قالوا وذلك اختلافُ أواخرِ الكَلِم لاختلافِ العوامل فى أوّلها نحوَ هذا زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ والاختلافُ معنًى لا محالةَ ، وذهب قومٌ من المتأخّرين الى انّه نفسُ الحركات وهو رأْىُ ابن دُرُسْتَوَيْهِ فالاعرابُ عندهم لفظٌ لا معنًى فهو عبارةٌ عن

كلّ حركة او سكونٍ يَطْرَى على آخرِ الكلمة فى اللفظ يُحْدَث بعاملٍ ويُبْطَل ببُطْلانه، والأظهر المذهب الاوّل لاتّفاقهم على انّهم قالوا حركاتُ الاعراب ولو كان الاعرابُ نفسَ الحركات لكان من اضافة الشىء الى نفسه وذلك ممتنعٌ، وقوله وُجوه الاعراب يريد به أنواعَ اعرابِ الاسماء التى هى الرفع والنصب والجرّ لانّه لمّا كانت معانى المسمّى مختلفة تارةً تكون فاعلة وتارةً تكون مفعولة وتارةً تكون مضافا اليها كان الاعرابُ المضافُ اليه مختلفا ليكون الدليل على حسبِ المدلولِ عليه، واعلم ان سيبويه فصل بين ألقابِ حركاتِ الاعراب وألقابِ حركات البناء فسمّى حركاتِ الاعراب رفعا ونصبا وجرّا وجَزْمًا وحركاتِ البناء ضمّا وفَتْحا وكَسْرا ووَقْفا للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوعٌ او منصوبٌ او مجرورٌ علم بهذه الالقاب أنّ عاملا عمل فيه يجوز زوالُه ودخولُ عاملٍ اخر يُحْدِث عملَه ووقعت الكفايةُ فى الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمّةٌ حدثتْ بعامل او فتحةٌ حدثت بعامل او كسرةٌ حدثت بعامل فكان فى التسمية فائدةُ الايجاز والاختصار، وقد خالَفَه الكوفيون وسمّوا الضمّة اللازمة رفعا والفتحةَ والكسرةَ نصبا وجرّا والصوابُ مذهبُ سيبويه لما فيه من الفائدة، واعلم ان اعرابَ الاسماء من هذه الأربعة الرفعُ والنصبُ والجرُّ ولا يدخل الاسمَ جزمٌ وانّما لم تُجْزَم الاسماء لتمكّنها ولزومِ الحركة والتنوينِ لها فلو جُزمت لأبطل الجازمُ الحركةَ واذا زالت الحركةُ زال بزوالها التنوينُ لانّ التنوين تابعٌ للحركة ولو زالا اختلّت الكلمةُ بذهاب شيئَيْن احدُهما الحركة وهو دليلُ كونها فاعلةً او مفعولةً او مضافا اليها والاخرُ التنوين الذى هو دليلُ كونه منصرفا، فان قيل فهلّا أذهب الجازمُ الحركةَ وحدَها قيل لو حُذفت الحركة للجازم لزم تحريكُ حرف الاعراب لسكونه وسكونِ التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لَعاد لفظُ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصحّ الجزمُ فيه لانّه لا يسلَم سكونُه، ويُحْكَى عن المازنىّ أنّه قال لم يدخل الجزمُ الاسماء لانّه بعواملَ يمتنع دخولُها على الاسماء من جهة المعنى نحو لَمْ ولَمّا وانِ المُجازِيَة وما جرى مجراها، وقوله وكلّ واحد منها عَلَمٌ على معنى يريد الرفع والنصب والجرّ كلُّ واحد منها علمٌ على معنًى من معانى الاسم التى هى الفاعليّةُ والمفعوليّةُ والاضافةُ ولولا إرادةُ جَعْلِ كلّ واحد منها على معنى من هذه المعانى لم تكن حاجةٌ الى كثرتها وتعدُّدِها، ثمّ قال فالرفع علمُ الفاعليّة فقدّم الكلامَ على الفاعل من بين المرفوعات لا سيّمَا المبتدا لمُشارَكةٍ فى الاخبار عنه وذلك لانّ الفاعل يُظْهِر برفعه فائدةَ دخولِ الاعراب الكلامَ من حيث كان تكلُّفُ زيادةِ الاعراب انّما احتُمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لَبْسٌ فالرفعُ انّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذَيْن يجوز أن يكون كلُّ واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفعُ المبتدإ والخبر لم يكن

لأمرٍ يُخْشَى ٱلتباسه بل لضربٍ من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كلُّ واحد منهما مُخْبَرا عنه وافتقارُ المبتدإ الى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذى قبله ولذلك رُفع المبتدأُ والخبر، وذهب سيبويه وابن السَّرّاج الى انّ المبتدأ والخبر هما الاوّل والأصل فى استحقاق الرفع وغيرَهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ومنه قولُ سيبويه اعلمْ ان الاسم أوّله الابتداء يريد اوّله المبتدأُ لانّ المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لانّ المبتدأ يكون مُعْرًى من العوامل اللفظيّة ويَعْرَى الاسمُ عن غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيرُه، والذى عليه حِذاقُ أصحابنا اليومَ المذهبُ الاوّلُ وصاحبُ هذا الكتاب ذكر الفاعلَ أوّلا وحمل عليه المبتدأَ والخبرَ واسمَ كَانَ وخبرَ إنَّ وخبرَ لَا التى لنفي الجنس واسمَ مَا ولَا التى بمعنَى لَيْسَ وجعل لكلّ واحد منها فصلا يأتى عقيبَ هذا مرتَّبا هذا الترتيبَ ويستقصى عليها الكلامَ هناك، وقوله والفاعلُ واحدٌ ليس إلّا يريد أنّ كلّ فعلٍ متعدٍّ كان او غيرَ متعدٍّ لا يكون له الّا فاعلٌ واحدٌ والعلّةُ فى ذلك أنّ الفعل حديثٌ وخبرٌ فلا بدّ له من مُحَدَّثٍ عنه يُسْنَد ذلك الحديث اليه ويُنْسَب اليه وإلّا عدِمتْ فائدتُه فاذا ذكرتَ بعده اسما وأسندتَ ذلك الفعل اليه اشتغل به وصار حديثا عنه وإن جئت بعده باسم آخَرَ وقع فضلةً فينتصب انتصابَ الفضلات وهو المفعولُ به، وقوله ليس إلّا يريد ليس إلّا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفا وحذف المستثنى ايضا وحذفُ المستثنى بعدَ إلّا سائغٌ اذا وقعتْ بعدَ لَيْسَ وسيوضح فى موضعه من الاستثناء ان شاء اللّه تع،

ذكر المرفوعات

الفاعل

فصــل ٢٠

قال صاحب الكتاب هو ما كان المُسْنَدُ إليه من فعلٍ او شِبْهِه مقدَّما عليه أبدًا كقولك ضَرَبَ زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامُه وحَسَنٌ وجهُه، وحقُّه الرفع ورافعُه ما أُسند اليه،

قال الشارح اعلم انّه قدّم الكلامَ فى الاعراب على المرفوعات لانّها اللَوازمُ للجملة والعُمْدةُ فيها والتى لا تخلو منها وما عداها فضلةٌ يستقلّ الكلامُ دونها ثمّ قدّم الكلام على الفاعل لانّه الاصلُ فى استحقاق الرفع وما عداه محمولٌ عليه على ما تقدّم شرحُه، واعلم ان الفاعل فى عُرْف النحويّين كلُّ اسم ذكرتَه

بعد فعلٍ وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ الى ذلك الاسم ولذلك كان فى الايجاب والنفي سَواءً، وبعضهم يقول فى وصفه كلُّ اسم تَقدَّمه فعلٌ غيرُ مغيَّر عن بِنْيته وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ الى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغيَّر عن بنيته الانفصالَ من فعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ولا حاجةَ الى الاحتراز من ذلك لانّ الفعل اذا أُسند الى المفعولِ نحوَ ضُرِبَ زيدٌ وأُكْرِمَ بكرٌ صار ارتفاعُه من جهةِ ارتفاعِ الفاعل اذ ليس من شرطِ الفاعل أن يكون مُوجِدا للفعل او مؤثِّرا فيه، وقال بعضهم فى وصفه هو الاسم الذى يَجِب تقديمُ خبرِه لمجرَّدِ كونه خبرا كانّه احترز بقوله لمجرّد كونه خبرا من الخبر اذا تضمّن معنَى الاستفهام من نحوِ أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ محمّدٌ ومَتَى الخروجُ فإنّ هذه الظروف التى وقعت أخبارا يجب تقديمُها لكن لا لمجرّدِ كونه خبرا بل لِما تضمّنه الخبرُ من الاستفهام الذى له صَدْرُ الكلام، وهذا الكلام عندى ليس بمَرْضيّ لانّ خبرَ الفاعل الذى هو الفعلُ لم يتقدّم لمجرّدِ كونه خبرا اذ لو كان الأمرُ كذلك لَوجب تقديمُ كلّ خبرٍ من نحوِ زيدٌ قائمٌ وعبدُ الله ذاهبٌ فلمّا لم يجب ذلك فى كلّ خبرٍ عُلم انّه انّما وجب تقديمُ خبرِ الفاعل لأمرٍ وَراءَ كونه خبرا وهو كونُه عاملا فيه ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمولِ وكونُه عاملا فيه سببٌ أَوْجب تقديمَه كما أنّ تضمُّنَ الخبر همزةَ الاستفهام فى قولك أَيْنَ زيدٌ ونظائرِه سببٌ اوجب تقديمَه فاعرفه، وفى الجملة الفاعلُ فى عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة أمرٌ لفظىٌّ يدلّ على ذلك تسميتُهم ايّاه فاعلا فى الصُّوَر المختلفةِ من النفى والإيجاب والمستقبَل والاستفهامِ ما دام مقدَّما عليه وذلك نحوُ قامَ زيدٌ وسَيَقُومُ زيدٌ وهَلْ يقوم زيدٌ فزيدٌ فى جميعِ هذه الصُّوَر فاعلٌ من حيث أنّ الفعل مسنَدٌ اليه ومقدَّمٌ عليه سواءٌ فَعَلَ او لم يفعل ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحا انّك لو قدّمت الفاعلَ فقلت زيدٌ قام لم يبق عندك فاعلا وانّما يكون مبتدأً وخبرا معرَّضا للعوامل اللفظيّة، وقوله وحقُّه الرفعُ يعنى وخَصَّتْه من الحركات الرفعُ، ورافعُه ما أُسند اليه من الفعل او ما كان فى معناه من الاسماء مثالُ الفعل قام زيدٌ رفعتَ زيدا بقامَ ومثالُ ما هو فى معنى الفعل من الاسماء نحوُ اسماء الفاعلين والمفعولين والصفاتِ المشبَّهةِ بأسماء الفاعلين نحوِ قولك زيدٌ ضاربٌ غلامُه وحَسَنٌ وَجْهُه ومضروبٌ أخوه فهذا فى تقديرِ يضرِبُ غلامُه وحَسُنَ وجهُه ويُضْرَب أخوه فارتفاعُ كلّ واحد من الغلام والوجهِ والأخِ كارتفاع زيدٍ بالفعل قبله من قولك ضَرَبَ زيدٌ، وربّما قال بعضهم فى عِبارته الفاعلُ ما ارتفع بإسناد الفعل اليه وهو تقريبٌ وهو فى الحقيقة غيرُ جائز لانّ الإسناد معنًى ولا خلافَ أنّ عاملَ الفاعل لفظىٌّ، فان قيل ولِمَ كان حقُّ الفاعل أن يكون مرفوعا فالجواب عن ذلك من وُجوهٍ احدها أنّ الفاعل رُفع للفرق بينه وبين

المفعولِ الذى لولا الاعرابُ لجاز أن يُتوهَّم انّه فاعلٌ وكان الغرضُ اختصاصَ كلّ واحد منها بعلامةٍ تميّزه عن صاحبه وكان زِمامُ هذا الأمر بيَدِ الواضع، وثانيها أنّ الفاعل انّما اختُصّ بالرفع لقُوّته والمفعول بالنصب لضُعْفه والمعنى بقوّةِ الفاعل تمكُّنُه بلُزومه الفعلَ وعدمِ استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطُه وحذفُه ألا ترى انّك تقول ضَرَبَ زيدٌ ويكون الكلام مستقلّا وإن لم تذكر مفعولا ولو أخذتَ تحذف الفاعلَ ولم تُقِمْ مقامَه شيئاً نحو ضَرَبَ زيدا من غير فاعلٍ لم يكن كلاما واذا كان الفاعلُ أقوى والمفعولُ أضعف والضمّةُ أقوى من الفتحة لانّ الضمّة من الواو والفتحة من الالف والواوُ أقوى من الالف لانّها أَضْيَقُ مَخْرَجا ولذلك يسوغ تحريكُ الواو ولا يمكن ذلك فى الالف لسَعَةِ مخرجها ومُخرجُ الحرف كلّما اتّسع ضعُف الصوتُ الخارجُ منه واذا ضاق صلُب الصوتُ وقوِىَ فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الاقوى والأضعفَ الأضعفَ، ووجهٌ ثالثٌ أنّ الفاعل أقلُّ من المفعولِ اذ الفعلُ لا يكون له الّا فاعلٌ واحدٌ وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ نحو ضَرَبَ زيدٌ عمرا وأعطيتُ زيدا درهما وأعلمتُ زيدا عمروا خيرَ الناس فيتعدّى الى مفعولٍ واحد والى اثنين والى ثلاثةٍ ولك أن تأتى بالمصدر بعد ذلك والظرفِ من الزمان والظرفِ من المكان والمفعولِ له والمفعولِ معه والحالِ والاستثناء والضمّةُ أثقلُ من الفتحة فأعطوا الفاعلَ الذى هو قليلٌ الرفعَ الذى هو ثقيلٌ وأعطوا المفعولَ الذى هو كثيرٌ النصبَ الذى هو خفيفٌ وانّما فعلوا ذلك لوجهَيْن احدهما ليَقِلَّ فى كلامهم ما يستثقلون وهو الضمّة والثانى أنّهم خصّوا الفاعلَ بالرفع والمفعولَ بالنصب ليكون ذلك عَدْلا فى الكلام فيكونَ ثقلُ الرفع موازِيًا لقلّةِ الفاعل وخِفّةُ النصب موازيةً لكثرةِ المفعول ومثلُه مثلُ مَن نُصب بين يدَيْه حَجَران أحدُهما خمسةُ أرطال والاخرُ عشرةُ أرطال ثمّ قيل له عالِجْ إن شئتَ الخفيفةَ عشرَ مرّات وإن شئتَ عالِجِ الثقيلَ خمسَ مرّات فتكون كثرةُ ممارَسةِ الخفيف موازيةً لقلّةِ ممارسةِ الثقيل فيكون ذلك جارِيًا على منهاجِ الحِكْمة والعَدْلِ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والأصل أن يلِىَ الفعلَ لانّه كالجُزْء منه فاذا قُدّم عليه غيرُه كان فى النيّة مُؤخَّرا ومن ثمّ جاز ضَرَبَ غُلامَه زيدٌ وامتنع ضرب غلامُه زيدا،

قال الشارح اعلم ان القياس فى الفعل من حيث هو حركةُ الفاعل فى الاصل أن يكون بعد الفاعل لانّ وجوده قبل وجودِ فعلِه لكنّه عَرَضَ للفعل أن كان عاملا فى الفاعل والمفعولِ لتعلُّقهما به واقتضائه إيّاهما وكانت مرتبةُ العامل قبل المعمول فقُدّم الفعل عليهما لذلك وكان العلمُ باستحقاقِ تقدُّمِ الفاعل على فعلِه من حيث هو مُوجِدُه ثانيًا فأغنى أَمْنُ اللَّبْس فيه عن وضعِ اللفظ عليه فلذلك قُدّم الفعل

وكان الفاعل لازما له يتنزّل منزلةَ الجُزْء منه بدليلِ أنّه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعلٍ ولذلك اذا اتّصل به ضميرُه أسكن آخِرَه نحو ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وضَرَبْتُمْ على ما سنذكر فى الفصل الذى بعده وقد تقدّم من الدليل فى شرحِ الخُطْبة على شدّةِ اتّصالِ الفاعل بالفعل واختلاطِه به ما فيه مَقْنَعٌ واذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتّب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدّم عليه كما لا يجوز تقديمُ حرفٍ من حروفِ الكلمة على أوّلها ووجب تأخيرُ المفعول من حيث كان فَضْلَةً لا يتوقّف انعقادُ الكلام على وجوده فإذًا رُتْبَةُ الفعل يجب أن يكون اوّلا ورتبةُ الفاعل أن يكون بعده ورتبةُ المفعول أن يكون آخِرا، وقد تقدّم المفعول لضربٍ من التوسّع والاهتمامِ به والنيّةُ به التأخيرُ ولذلك جاز أن يقال ضرب غلامَه زيدٌ فالغلامُ مفعولٌ وهو مضافٌ الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخّرٌ عنه فهو فى الظاهر اضمارٌ قبلِ الذكر لكنّه لمّا كان مفعولا كانت النيّةُ به التأخيرَ لانّه لمّا وقع فى غير موضعه كانت النيّة به التاخيرَ الى موضعه ويكون الضميرُ قد تقدّم فى اللفظ دون المعنى وذلك جائزٌ، ولو قلت ضرب غلامُه زيدا برفع الغلام مع انّه متّصلٌ بضمير المفعول لكان ممتنعا لانّ الضمير فيه قد تقدّم على الظاهر لفظا ومعنًى لانّ الفاعل وقع اوّلا وهى مرتبتُه والشىء اذا وقع فى مرتبته لا يجوز ان يُنْوَى بها غيرها، وقد أقدم أبو الفَتْح بن جِنّى على جوازِ مثلِ ذلك وجعله قياسا قال وذلك لكثرةِ ما جاء من تقديمِ المفعولِ على الفاعل حتّى صار تقديمُ المفعول كالاصل وحمل عليه قولَ الشاعر

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بنَ حاتِمٍ * جَزَآءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ *

وذلك خلافُ ما عليه الجمهورُ والصوابُ أن تكون الهاء عائدةً الى المصدر والتقديرُ جزى ربُّ الجزاء وصار ذكرُ الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالّا عليه ومثلُه قولهم مَن كذب كان شَرًّا له اى كان الكِذْبُ شرًّا له، وبعضهم يقول الضميرُ فى البيت يعود الى المفعول بعده ولكن على سبيلِ الضرورة ولا يجوز مثلُه فى حال الاختيار وسَعَةِ الكلام فاعرفه،

فصـــل ٢١

قال صاحب الكتاب ومضمرُه فى الاسناد اليه كمُظْهَرِه تقول ضربت وضربْنَا وضربوا وضربْنَ وتقول زيدٌ ضَرَبَ فتَنْوِى فى ضَرَبَ فاعلا وهو ضميرٌ يرجع الى زيد شبيهٌ بالتاء الراجعةِ الى أَنَا وأنتَ فى انا ضربتُ وأنت ضربتَ،

قال الشارح لا فرقَ بين إسناد الفعل الى الفاعل الظاهر وبين إسناده الى المضمر من جهةِ حصول الفائدة واشتغالُ الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر الّا انّك اذا أسندته الى ظاهرٍ كان مرفوعا وظهر الاعرابُ فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعرابُ فيه لانّه مبنىٌّ وانّما يُحْكَم على محلّه بالرفع فاذا قلت ضَرَبْتُ كانت التاء فى محلّ مرفوعٍ لانّها الفاعلة، واعلم ان الفعل الماضى اذا اتّصل به ضميرُ الفاعل سكن آخِرُه نحوَ ضَرَبْتُ وقَبِلْتُ وذلك لئلّا يتوالى فى كلمة اربعُ متحرّكات لوازمَ فقولُنا لوازم تحرّزٌ من ضمير المفعول لانّ الفعل لا يسكن لامُه اذا اتّصل به ضميرُ المفعول لانّ ضمير المفعول ليس بلازمٍ للفعل ألا ترى انّه يجوز إسقاطُه وحذفُه وأن لا تذكره فتقول ضَرَبَكَ بالتحريك فيجتمع فيه اربعُ متحرّكات اذ لم تكن لوازمَ لانّ ضمير المفعولِ فى حكمِ المنفصل فعلى هذا تقول ضَرَبْنَا بسكون الباء اذا أردت الفاعلَ ويقع الظاهرُ بعده منصوبا لانّه المفعول وتقول ضَرَبَنَا بحركة الباء اذا اردت المفعولَ ويقع الظاهر بعده مرفوعا لانّه الفاعل فقد بَانَ الفرقُ بين ضَرَبْنَا وضَرَبَنَا وحَدَّثْنَا وحَدَّثَنَا اذا أسكنتَ فالضميرُ فاعلٌ واذا حرّكت فالضمير مفعولٌ، وقوله فهو ضميرٌ يرجع الى زيد يريد بذلك أنّك اذا أخبرتَ عن أَنَا وهو ضميرٌ منفصلٌ فقلت أنا ضربت وعن أَنْتَ فى قولك أنتَ ضربتَ فكما يعود الى كلّ واحد منهما ضميرٌ متّصلٌ يظهر فى اللفظ له صورةٌ تُدْرِكها الحاسّةُ فى الخَطّ كان كذلك فى الغائب ولم يظهر له صورةٌ ولا لفظٌ حملًا لِما جُهِل أمرُه على ما عُلِم فاعرفه،

فصــل ٣٣

قال صاحب الكتاب ومن إضمار الفاعل قولُك ضَرَبَنى وضربتُ زيدا تُضْمِر فى الاوّل اسمَ مَن ضربك وضربتَه إضمارا على شريطةِ التفسير لانّك لمّا حاولتَ فى هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجّهتَ الفعلَيْن اليه استغنيتَ بذِكْره مرّةً ولمّا لم يكن بُدٌّ من إعمالِ احدهما فيه أعملتَ الذى أوليْتَه إيّاه ومنه قولُ طُفَيْل أنشده سيبويه *جَرَى فوقَها واستشعرتْ لَوْنَ مُذْهَب*

قال الشارح هذا الفصل من بابِ إعمالِ الفعلَيْن وهو بابُ الفاعلَيْن والمفعولَيْن، اعلم انّك اذا ذكرت فعلَيْن او نحوَهما من الاسماء العاملة ووجّهتَهما الى مفعول واحد نحوَ ضَرَبَنى وضربتُ زيدا فانّ كلّ واحد من الفعلَيْن موجّهٌ الى زيد من جهة المعنى اذ كان فاعلا للاوّل ومفعولا للثانى ولم يجز أن يعملا جميعا فيه لانّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا فى حال واحدة على انّ الفرّاء قد ذهب الى انّك اذا قلت

قامَ وقَعَدَ زيدٌ فكِلا الفعلين عاملٌ فى زيد وهو ضعيفٌ لانّ من الجائز تغييرَ احدِ العاملَيْن بغيرِه من النواصب وحينئذ يؤدّى الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا فى حال واحدة وذلك فاسدٌ واذ لم يجز أن يعملا معا فيه وجب أن يعمل احدُهما فيه وتُقدِّر للاخر معمولا يدلّ عليه المذكورُ، وذهب الجميع الى جوازِ إعمالِ أيّهما شئتَ واختلفوا فى الأَوْلَوِيّة فذهب البصريون الى انّ إعمال الثانى أَوْلَى وذهب الكوفيون الى ان إعمالَ الاوّل اولى فاذا قلت ضربنى وضربتُ زيدا نصبت زيدا لانّك أعملت فيه ضَرَبْتُ ولم تُعْمِل الاوّلَ فيه لفظا وإن كان المعنى عليه، وذهب سيبويه الى انّ فى ضَرَبَنى فاعلا مضمرا دلّ عليه المذكورُ وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعلٍ فى اللفظ، وذهب الكِسائىّ الى انّ الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ، وكان الفرّاء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر، وأَثَرُ هذا الخلافِ يظهر فى التثنية والجمع فتقول على مذهب سيبويه فى التثنية ضَرَبانى وضربتُ الزيدَيْن وفى الجمع ضربونى وضربتُ الزيدِين فتُظْهِر علامةَ التثنية والجمعِ لانّ فيه ضميرا وتقول على مذهب الكسائىّ ضربنى وضربتُ زيدا وفى التثنية ضربنى وضربتُ الزيدَيْن وفى الجمع ضربنى وضربت الزيدِين فتُوحِّد الفعلَ الاولَ فى كلّ حال لخُلُوّه من الضمير، والصحيح مذهبُ سيبويه لانّ الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم فى مواضعَ على شريطةِ التفسير من ذلك إضمارُ الشأنِ والقِصّةِ والحديثِ فى بابِ المبتدإ والخبر وما دخل عليهما نحوُ قوله تع قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ وهو إضمارُ الشأن والحديثِ وفسّره بعده ونحوُ قول الشاعر

* اذا مُتُّ كان النّاسُ نِصْفان شامِتٌ * وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كُنْتُ أَصْنَعُ *

المراد كان الشأنُ والأَمْرُ الناسُ نصفان، ومن ذلك قولهم نِعْمَ رجلًا زيدٌ ففى نعم فاعلٌ مضمرٌ فسّرتْه النكرةُ بعده والتقديرُ نعم الرجلُ رجلا زيدٌ اى المضمرُ كنايةٌ عن رجلٍ، ومثله رُبَّهُ رجلا أُدخل رُبَّ على مضمر لم يتقدّم له ذكرُ ظاهرٍ وفسّره بما بعده ويسمّيه الكوفيون المضمرَ المجهولَ، وأمّا حذفُ الفاعل البتّةَ وإخلاءُ الفعل عنه فغيرُ معروف فى شىء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحملُ على الإضمار بشرطِ التفسير أَوْلَى اذ كان له نظيرٌ من كلام العرب فكان أَقَلَّ مخالَفةً، وقوله تُضْمِر فى الاوّل اسمَ مَن ضربك وضربتَه يريد مضمرَ الاسمِ المذكور لانّه فاعلٌ ومفعولٌ من جهة المعنى اذ كان ضاربا ومضروبا ولذلك يُترجَم ببابِ الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذَيْن يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعل به الاخرُ فاذا قلت ضربنى وضربتُ زيدا أضمرت فى الاوّل اسمَ زيد الذى فَعَلَ بك من الضرب مثلَ ما فعلتَ به، فأمّا البيت الذى أنشده وهو من أبيات الكتاب لطُفَيْل الغَنَوىّ

* وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها * جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ *

فشاهدٌ على إعمال الثانى وهو اختيارُ سيبويه، نصب اللونَ باستشعرت وأضمر فى جَرَى فاعلا دلّ عليه لونُ مذهب ولو كان أعمل الاوّلَ لَرَفَعَ اللونَ بالفعل الاوّل وكان أظهر ضميرَ المفعول فى استشعرت وقال واستشعرَتْهُ كانّه يصف خَيْلا وأنّ ألوانها كُمْتٌ مشوبةٌ بحُمْرة كانّ عليها شِعارَ ذهبٍ والشعارُ ما يلى الجَسَدَ من الثياب والمُذْهَبُ ههنا من اسماء الذهب فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وكذلك اذا قلت ضربتُ وضربنى زيدٌ رفعتَه لإيلائك إيّاه الرافعَ وحذفتَ مفعولَ الاوّل استغناءً عنه، وعلى هذا تُعْمِل الأقربَ أبدا فتقول ضربتُ وضربنى قومُك، قال سيبويه ولو لم تحمل الكلامَ على الآخِرِ لَقلتَ ضربتُ وضربونى قومَك، وهو الوجه المختار الذى ورد به التنزيلُ قال الله تعالى آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا وهَاؤُمُ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ واليه ذهب أصحابُنا البصريون،

قال الشارح اذا قلت ضربتُ وضربنى زيدٌ برفع زيد أعملت الثانىَ وهو فعلٌ ومفعولٌ وليس بعد الفعل والمفعولِ الّا الفاعلُ والفاعلُ حقُّه الرفع وهذا معنى قوله لإيلائك إيّاه الرافعَ يشير بذلك الى قُرْبه منه وحذفت مفعولَ الاوّل استغناءً عنه ولم تُضْمِره لانّ المفعول فضلةٌ فلم تحتج الى إضماره، وعلى هذا يُعْمَل الأقربُ أبدا وذلك مقتضَى القياس فتقول ضربتُ وضربنى قومُك أعملتَ الثانى ولذلك رفعتَ القومَ ووحّدتَ الفعل لخلوّه من الضمير ولو أعملت الاوّلَ لَقلت ضربتُ وضربونى قومَك بنصبِ القومِ وإظهارِ ضميرِ الجماعة فى الفعل الثانى لانّ تقديره ضربتُ قومَك وضربونى، والوجه المختار ضربتُ وضربنى قومُك وبه ورد الكتابُ العزيزُ قال الله تع آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا أعمل الثانى ولو أعمل الاوّلَ لقال آتونى أفرغْه عليه قطرا اذ التقديرُ آتونى قطرا افرغْه عليه، ومثله قوله تع هَاؤُمُ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ أعمل الثانى وهو اقرؤا ولو أعمل الاوّل لقال هاؤم اقرؤه كتابيه، واعلم ان هذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لانّه يجوز ان يكون أعمل الاوّلَ وحذف مفعولَ الثانى لانّ المفعول فضلةٌ يجوز ان لا يأتى به، ومثله قول الفرزدق

* ولكنّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبّنِى * بَنُو عبدِ شَمْسٍ بنِ مَنافٍ وهاشمِ *

فهذا مثلُ قولهم ضربتُ وضربنى قومُك أعمل الثانى وهو سبّنى ولو أعمل الاوّل لقال وسبّونى لانّ التقديرِ لو سببتُ بنى عبد شمس وسبّونى،

قال صاحب الكتاب وقد يُعْمَل الاوّلُ وهو قليل ومنه قولُ عمر بن ابى رَبِيعَةَ *تَنَخَّلَ فاسْتاكَتْ به عُودَ إسْحِلِ* وعليه الكوفيون، وتقول على المذهبَيْن قاما وقعد أخواك وقام وقعدا اخواك، وليس قولُ امرئِ

القيس *كَفانى ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ* من قبيلِ ما نحن بصَدَده اذ لم يُوَجَّهْ فيه الفعلُ الثانى الى ما وُجّه اليه الاوّلُ،

قال الشارح قد ذكرنا انّه لا خلافَ فى جوازِ إعمالِ أَىِّ الفعلَيْن شئتَ لتعلُّقِ معنى الاسم بكلّ واحد من الفعلَيْن وانّما الخلافُ فى الاوّل منهما فذهب الكوفيون الى انّ إعمالَ الفعل الاوّل أَوْلى وتَعلّقوا بأبيات أنشدوها منها قولُ عمر بن أبى ربيعة

*اذا هى لم تَسْتَكْ بعُودِ أَراكَةٍ * تُنُخِّلَ فاسْتاكتْ به عُودُ اسْحِلِ*

الشاهد فيه رفعُ عودِ إسحل بالفعل الاوّل والتقديرُ تُنُخِّلَ عودُ إسحل فاستاكتْ به ولو أعمل الثانىَ لَقال تُنخّل فاستاكت بعودِ إسحل، فقوله تنخّل اى اختير والإسحلُ شجرٌ يُشْبِه الأَثْلَ يُسْتاك به ينبت بالحجاز، وهذا لا دليلَ فيه لانّ ذلك يدلّ على الجواز ولا خلافَ فيه وأمّا أن يدلّ على الأَوْلَيّة فلا، وحجّةُ البصريين فى ترجيح إعمالِ الثانى أنّه أقربُ الى المعمول وليس فى إعماله تغييرُ المعنى اذ لا فرقَ فى المعنى بين إعمالِ الاوّل والثانى وتكتسب به رِعايةَ جانبِ القُرْب وحُرْمةِ المجاوَرة، وممّا يدلّ على رعايتهم جانبَ القرب والمجاورةِ أنّهم قالوا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ وماءُ شَنٍّ باردٍ فأتبعوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى انّ الضبّ لا يوصَف بالخراب والشنّ لا يوصَف بالبُرودة وانّما هما من صفات الجُحر والماء، ومن الدليل على مراعاةِ القرب والمجاورة قولُهم خَشَّنْتُ بصَدْره وصدرَ زيدٍ فأجازوا فى المعطوف وجهَيْن أَجْوَدُهما الخفضُ فاختير الخفضُ ههنا حملًا على الباء وإن كانت زائدةً فى حكمِ الساقط للقرب والمجاورةِ وكان إعمالُ الثانى فيما نحن بصَدَده أَوْلى للقرب والمجاورةِ والمعنى فيهما واحدٌ، قال وتقول على المذهبَيْن قاما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدّم من قولنا انّه اذا وُجّه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعملا فيه جميعا واذ كانت القضيّةُ كذلك وجب أن يعمل فيه احدُهما لفظا ومعنًى ويعملَ الاخرُ فيه من جهة المعنى لا غيرُ فتقول على مذهب سيبويه قاما وقعد أخواك فتُثنّى الفعلَ الاوّلَ لانّ فيه ضميرا وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكِسائىّ وتُوَحّد الفعلَيْن جميعا الاوّلَ لانّ فاعلَه محذوفٌ عنده والثانى لانّه عمل فى الظاهر بعده، وتقول على مذهب الفرّاء قام وقعد أخواك فتوحّد الفعلَيْن جميعا ايضا لخُلُوّهما من الضمير لانّهما جميعا عَمِلا فى هذا الاسم الظاهرِ ورَفَعاه، فأمّا بيت امرئ القيس

*فلو أنّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعيشةٍ * كَفانى ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ*

فليس من هذا الباب لانّ شرطَ هذا الباب أن يكون كلّ واحد من الفعلَيْن موجَّها الى ما وُجّه اليه الاخرُ وهو الاسمُ المذكورُ وليس الامرُ فى البيت كذلك لانّ الفعل الاوّل موجَّهٌ الى القليل من المال والثانى موجَّهٌ الى المُلْك ولم يجعل القليلَ مطلوبا وانّما كان مطلوبه الملكَ وتلخيصُ معنى البيت إنّنى لو سعيتُ لمنزلةٍ دَنيّةٍ كفانى قليلٌ من المال ولم أطلب الكثيرَ ألا ترى انّه قال فى البيت الثانى

*وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ * وقد يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثالى*

ولو نصب قليلا بأَطْلُب استحال المعنى وصار التقديرُ كفانى قليلٌ ولم أطلب قليلا فيكون هذا عطفَ جملة الى جملة لا تعلُّقَ لأحدهما بالاخرى كقولك ضربنى زيدٌ ولم أُكْرِم بكرا وحذف المفعولَ من الجملة الثانية لدلالةِ البيت الثانى عليه، يصف بُعْدَ هِمّته فيقول لو كان سَعْيِى فى الدنيا لِأَدْنَى حَظٍّ فيها لَكَفَتْنى البُلْغَةُ من العَيْش ولم أَتَجَشَّمْ ما أَتَجَشَّمُ وانّما طَلَبى مَعالِيَ الأُمور كالمُلْك ونحوِه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومن إضماره قولُهم اذا كان غدًا فأْتنى اى اذا كان ما نحن عليه غدا،

قال الشارح يريد ومن إضمار الفاعل أنّ الانسان يقول لِمَن يخاطبه فى أمر يطلبه اذا كان غدا فأتنى يريد اذا كان ما نحن عليه غدا فأتنى، فكَانَ ههنا بمعنَى الحُدوث والتقديرُ اذا حدث هذا الامرُ غدا فأتنى فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسيرُ الحال كتقديمِ الظاهر، ونحوٌ منه

*فإن كان لا يُرْضِيك حتّى تَرُدَّنى * الى قَطَرِيّ لا إِخالُك راضِيًا*

المراد فإن كان لا يرضيك ما جرى فى الحال التى نحن عليها،

فصل ٢٣

قال صاحب الكتاب وقد يجىء الفاعل ورافعُه مضمرٌ يقال مَن فَعَلَ فتقول زيدٌ بإضمارِ فَعَلَ، ومنه قوله عزّ وجلّ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ فيمن قرأها مفتوحةَ الباء اى يسبّح له رجالٌ، ومنه بيتُ الكتاب *لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصومةٍ* اى لِيَبْكِهِ ضارعٌ،

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يُذْكَر وفعلُه الرافعُ له محذوفٌ لأمر يدلّ عليه وذلك أنّ الانسان قد يرى مضروبا او مقتولا ولا يعلم مَن أَوقَعَ به ذلك الفعلَ من الضرب او القتلِ وكُلُّ واحد منهما يقتضى فاعلا فى الجملة فيَسْأَل عن الفاعل فيقول مَن ضَرَبَهُ او من قتله فيقول المسؤلُ زيدٌ او عمرٌو يريد ضَرَبَهُ زيدٌ او قتله عمرٌو فيرتفع الاسمُ بذلك الفعل المقدَّرِ وإن لم يُنْطَق به لانّ السائل لم يشكّ فى الفعل وانّما

يشكّ فى فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيدٌ لكان أجودَ شىء وصار ذكرُ الفعل كالتأكيد، ومن ذلك قوله تع يسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ بفتح الباء فى قرأة عاصم وابن عامر وذلك أنّه بناه لما لم يسمَّ فاعلُه فأقام الجارَّ والمجرورَ بعده مقامَ الفاعل ثمّ فسّر مَن يُسبِّح على تقديرِ سؤالِ سائلٍ من يُسبّحه فقال رجالٌ اى يُسبّح له رجالٌ فرفع رجالا بهذا الفعل المضمر الذى يدلّ عليه يُسبَّح لانّه لمّا قال يسبَّح له دلّ أنّ ثمّ مسبِّحا، ومثله بيتُ الكتاب

*لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومةٍ * ومُختبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائحُ*

البيت لابن نَهيك النَهْشَلىّ والشاهد فيه رفعُ ضارع بفعل محذوف كانّه قيل من يَبكيه فقال ضارعٌ لخصومة اى يبكيه ضارعٌ لخصومة، والمختبِط المحتاج وأصلُه ضربُ الشجر للابل ليسقطَ ورقُها وتُعْلَفَ، يصف انّه كان مُقيما بحُجّة المظلوم ناصرًا له مواسيًا للفقير المحتاج، والضارعُ الذليلُ الخاضعُ وتُطيحُ تُذْهِبُ وتُهْلِكُ يقال أطاحتْه السِنُون اذا أذهبتْ به فى طلبِ الرِزْق وأهلكتْه، والطَوائح جمعُ مُطيحة وهى القَواذفُ يقال طَوّحَتْهُ الطوائحُ اى تَرامتْ به المَهالكُ والقياسُ أن يقال المَطاوِحُ لانّه جمعُ مطيحة وانّما جاء على حذفِ الزوائد كما قال الله تع وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَاحَ لَوَاقِحَ والقياسُ مَلاقِح لانّه جمعُ مُلْقِحَةٍ وانّما جاء محذوفَ الزوائد، ورَواه الأصمعىّ لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة على بِنْية الفاعل ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية، فعلى قياسِ قوله تعالى يسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ أجاز سيبويه ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو لانّك لمّا قلت ضُرِبَ عُلم أنّ له ضاربًا والتقديرُ ضَرَبَهُ عمرٌو، ومثله قرأةُ من قرأ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ قال أبو العبّاس المعنى زَيَّنَهُ شركاؤهم فرفع الشركاءَ بفعل مضمر دلّ عليه زُيِّنَ،

قال صاحب الكتاب والمرفوع فى قولهم هل زيدٌ خَرَجَ فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يفسّره الظاهرُ، وكذلك فى قوله عزّ وجلّ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ وبيتِ الحماسة *إن ذُو لُوثَةٍ لانا* وفى مَثَل للعرب لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْنى، وقوله تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا على معنى ولو ثبَتَ، ومنه المَثَل الّا حَظِيّةٌ فلا أَلِيّةٌ اى إن لا تكن لك فى النساء حظيّةٌ فانّى غيرُ أَلِيّةٍ،

قال الشارح اعلم ان الاستفهام يقتضى الفعلَ ويطلبه وذلك من قِبَل ان الاستفهام فى الحقيقة انّما هو عن الفعل لانّك انّما تستفهم عمّا تشكّ فيه وتجهل علمَه والشكُّ انّما وقع فى الفعل وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك، واذا كان حرفُ الاستفهام انّما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيارُ أن يَليه الفعلُ الذى دخل

من أجله واذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعلٌ فالاختيارُ أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دلّ عليه الظاهرُ لانّه اذا اجتمع الاسمُ والفعلُ كان حملُه على الاصل أَوْلى وذلك نحو قولك أزيدٌ قام ورفعُه بالابتداء حسنٌ جيّدٌ لا قُبْحَ فيه لانّ الاستفهام يدخل على المبتدإ والخبر، وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر على ما قلناه، وأبو عمر الجَرْمىّ يختار أن يكون مرتفعا بالابتداء لانّ الاستفهام يقع بعده المبتدأُ والخبرُ كما ذكرناه ولا يفتقر الى تكلُّفِ تقديرِ محذوف، وأمّا تمثيلُ صاحب الكتاب بقوله هل زيدٌ قام فلم يمثّل بالهمزة فيقولَ أَزيدٌ قام وذلك من قِبَل ان سيبويه يفرق بين الهمزة وهَلْ فعنده اذا قلت أزيدٌ قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازًا حسنًا واذا قلت هل زيدٌ قام يقع إضمارُ الفعل لازما ولم يرتفع الاسمُ بعده الّا بفعل مضمر على انّه فاعلٌ وقبُح رفعُه بالابتداء ولم يجز تقديمُ الاسم ههنا الّا فى الشعر فلذلك مثّله بهَلْ دون الهمزة، وانّما قبُح رفعُه بعد هَلْ بالابتداء ولم يقبُح بعد الهمزة وذلك من قِبَل ان الهمزة أُمُّ الباب وأعمُّ تصرُّفا وأقواها فى باب الاستفهام لانّها تدخل فى مواضع الاستفهام كلِّها وغيرُها ممّا يُسْتفهم به يلزَم موضعا ويختصّ به وينتقل عنه الى غيرِ الاستفهام نحوَ مَنْ وكَمْ وهَلْ فَمَنْ سؤالٌ عمّن يعقِل وقد تنتقل فتكون بمعنَى ٱلَّذِى وكَمْ سؤالٌ عن عَدَدٍ وقد تُستعمل بمعنَى رُبَّ وهَلْ لا يُسأل بها فى جميع المواضع ألا ترى انّك تقول أَزيدٌ عندك أم عمرٌو على معنَى أَيُّهُمَا عندك ولم يجز فى ذلك المعنى أن تقول هل زيدٌ عندك أم عمرٌو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنَى قَدْ نحوَ قوله تعالى هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ اى قد أتى وقد تكون بمعنَى النفى نحوَ قوله تعالى هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ، واذ كانت الهمزةُ أعمَّ تصرُّفا وأقوى فى باب الاستفهام توسّعوا فيها أكثرَ ممّا توسّعوا فى غيرِها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ ويكونَ الخبرُ فعلاً واستُقبح ذلك فى غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرُّفها، فان قيل اذا كان الاستفهامُ يقتضى الفعلَ على ما أقررتم فما بالُكم ترفعون بعده المبتدأَ والخبرَ فتقولون أزيدٌ قائمٌ وهل زيدٌ قائمٌ فالجوابُ انّ الجملة قبل دخول الاستفهام تدلّ على فائدة فدخل الاستفهامُ سؤالا عن تلك الفائدة، وذكرُ قوله تعالى وإن احد من المشركين استجارك فأَجِرْهُ فأَحَدٌ هنا مرتفعٌ بفعل مضمر تفسيرُه الظاهرُ الذى هو استجارك والتقديرُ إن استجارك احدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه وذلك أنّ إنْ فى باب الجزاء بمنزلة الالف فى باب الاستفهام وذلك لانّها تدخل فى مواضع الجزاء كلِّها وسائرُ حروف الجزاء نحوُ مَنْ ومَتَى لها مواضعُ مخصوصةٌ فَمَنْ شرطٌ فيمن يعقل ومَتَى شرطٌ فى الزمان

وليست إنْ كذلك بل تأتى شرطا فى الأشياء كلّها فلذلك حسُن أن يَلِيَها الاسمُ فى اللفظ ويُقدَّر له عاملٌ وذلك نحوُ إن زيدٌ أتانى آتِهِ ترفع زيدا بفعل مضمر يُفسّره هذا الظاهرُ والتقديرُ إن أتانى زيد أتانى آتِه، قال النَمِرُ بن تَوْلَب

*لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسا أَهْلَكْتُه * وإذا هَلكتُ فعِنْدَ ذلك فاْجْزَعِى*

نصب منفسا بعدَ إنْ بإضمار فعلٍ تقديرُه إن أهلكتُ منفسا أهلكتُه ويجوز رفعُ منفس فيقال إنْ منفسٌ أهلكته على تقديرِ إنْ هَلَكَ منفسٌ ولا بدّ من تقديرِ فعلٍ إمّا ناصبٍ وإمّا رافعٍ، وزعم الفرّاء أنّ أَحَدًا فى الآية يرتفع بالعائد الذى عاد اليه وهو ضميرُ الفاعل الذى فى استجارك وهو قول فاسد لانّا اذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبرا لأحد وصار الكلامُ كالمبتدإ والخبر، وأمّا بيت الحماسة

*إذًا لَقامَ بنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ * عندَ الحَفِيظة إنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا*

الشاهد فيه رفعُ ذو لوثة بفعل مضمر دلّ عليه لانَا والتقديرُ إن لانَ ذو لوثة لانا لمكانِ حرف الجزاء وهى إنْ واقتضائها الفعلَ وأنّه لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبرٌ لا يجوز أن يقال إنْ زيدٌ قائمٌ أكرمْتُك، والخُشُنُ جمعُ أَخْشَنَ بمعنى الخَشِن والجمعُ خُشْنٌ بسكون الشين نحوُ قوله

*أَلْيَنُ مَسًّا فى حَوايَا البَطْنِ * مِن يَثْرِبِيّاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ*

وتحريكُ الشين فى البيت ضرورةٌ، والحَفِيظةُ الغَضَبُ واللُّوثَةُ الضَّعْفُ والاسترخاء اى إنّهم يخشُنون اذا لانَ الضعيفُ لعَجْزٍ او ذِلّةٍ يصِفهم بالمَنَعَة، وأمّا المَثَل وهو قولهم لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْنى فالاسمُ الذى هو ذات سوار مرتفعٌ بعدَ لَوْ بفعل مقدّر دلّ عليه لطمتنى والتقديرُ لو لطمتنى ذاتُ سوار لطمتنى من قِبَل انّ لَوْ تقتضى الفعلَ اقتضاءَ إنِ الشرطيّة لانّ لَوْ شرطٌ فيما مضى كما أنّ إنْ شرطٌ فيما يستقبل، ويحكى انّ حاتما الطائىّ أُسر فى بلادِ بنى عَنَزَةَ فغاب عنها الرجالُ وبقى فيما بين نسائهم حاتمٌ مقيّدا مغلولا ثمّ اتّفق لهنّ الارتحالُ فارتحلْنَ بحاتمٍ فلمّا بلغْنَ بعضَ الطريق مَسّهنّ الجُوعُ وكان عادةُ الجاهليّة أَكْلَ الفَصِيد فى المَخْمَصَة فقال افْكُكْنَ عنّى الغُلَّ لأَفْزِدَ ففككْن عنه فنزل عن الناقة ونحرَها فقيل له فى ذلك فقال هكذا فَزْدِى أَنَهْ فلطمتْه جاريةٌ بما فعل فقال لو ذاتُ سوارٍ لطمتنى يريد لو حُرّةٌ لطمتنى والمعنى لو لطمتنى من كانت فى الشَرَف لى كُفْوًا لَهانَ علىّ ذلك، وأمّا المَثَل الاخر وهو قول العرب إن لا حَظِيَةٌ فلا أَلِيَّةٌ فمعناه إن لا تكن لك فى النساء حظيّةٌ فإنّى غيرُ أَلِيَّةٍ كأنّها قالت إن كنتَ ممّن لا تحظى عنده امرأةٌ فإنّى غيرُ أَلِيّةٍ، ولو عنتْ بالحظيّة نفسَها لم يكن الّا نصبا اذ التقديرُ الّا

أَكُنْ حظيّةً فيكون منصوبا لانّه خبرُ كانَ ، يُضْرَب لِمَن أخطأتَه الحُظْوَةُ فيقال إن أخطأتْك الحُظْوَةُ فيما تطلب فلا تَأْلُ أن تتودّد الى الناس لَعَلَّكَ تُدْرِك بعضَ ما تريد وأصلُه فى المرأة تَصْلَف عند زوجها ، وحظيّة وأليّة فَعيلَةٌ من الحُظْوَة والأَلْوِ وأَلَوْتُ اى قصّرْتُ والاصلُ حَظِيوَةٌ وأَلِيوَةٌ وانّما قُلبت الواو ياء لوُقوع الياء الساكنة قبلها على حدِّ سَيِّد ومَيِّتٍ ، وأمّا قوله تعالى ولو أنّهم صبروا فأنّ وما بعدها من الاسم والخبر بتأويلِ مصدر من لفظ الخبر مضافٍ الى الاسم وهو فى موضع رفعٍ بفعل محذوف وتقديرُه ولو ثبت صَبْرُهم او وقع لِما ذكرناه من أنّ لَوْلا يَليها الّا الفعلُ ، واعلمْ انّك لو قلت لو أنّ زيدا قائمٌ لَأكرمناه لم يجز واذا قلت لو أنّ زيدا قام لأكرمناه جاز وذلك لوُقوعِ الفعل فى خبرِ أنّ فيكون مفسّرا لذلك الفعل المحذوفِ الرافعِ كأنّا قلنا لو صَحّ أنّ زيدا قام او لو ثبت ، فان قيل فكيف يكون قامَ من قولك لو أنّ زيدا قام دالّا على صَحّ وثَبَتَ وليس من لفظه قيل لمّا كانا فى المعنى شيئًا واحدا جاز ان يفسّر احدُهما بالاخر ألا ترى انّه لا فرقَ بين أن تقول قام زيدٌ وبين أن تقول صَحّ قيامُ زيد او ثَبَتَ قيامُ زيد فلمّا كان إيّاه فى المعنى جاز أن يدلّ قامَ على صَحّ لانّ الصِحّة للقيام فيجوز أن يدلّ احدُهما على الاخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدُهما ملتبسٌ بالاخر من حيث كانت أنّ وما اتّصل بها فى موضعِ المصدر والفعلُ المضمرُ مُسْنَدٌ اليه ، وقد أجاز سيبويه أن تكون أنّ وما اتّصل بها بعدَ لَوْ وإنْ كان فيها معنَى المجازاة فى موضعِ رفع بالابتداء والخبرُ محذوفٌ وجاز لانّ الفعلَ الذى هو خبرُ أنّ يُصحّح لها معنَى المجازاة وساغ ذلك لانّها ليست عاملة كإنِ الشرطيّةِ فجاز أن يقع بعدها المبتدأُ ، وقال السيرافى لو كانت أنّ فى موضعِ اسم مبتدإٍ لجاز أن يقال لو أنّ زيدا جالسٌ أتيْناك على معنَى لو وقع هذا والحقُّ الاوّل لاقتضائها الفعلَ ،

المبتدأ والخبر

فصل ٣٤

قال صاحب الكتاب هما الاسمان المجرَّدان للإسناد نحوُ قولك زيدٌ منطلقٌ ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العَوامل التى هى كانَ وإنّ وحَسِبْتُ وأخواتُها لانّهما اذا لم يخلُوَا منها تلعّبتْ بهما وغصبتْهما القَرارَ على الرفع ، وانّما اشتُرط فى التجريد أن يكون من اجلِ الإسناد لانّهما لو جُرّدا لا للاسناد لَكانا فى حكمِ الأصوات التى حقُّها أن يُنْعَق بها غيرَ معربةٍ لانّ الاعراب لا يُستحقّ الّا بعد العَقْد والتركيبِ

وكونُهما مجرَّدَيْن للاسناد هو رافعُهما لانّه معنًى قد تَناولَهما معًا تناوُلا واحدا من حيث انّ الاسناد لا يتأتّى بدونِ طَرَفَيْن مسنَدٍ ومسندٍ اليه، ونظيرُ ذلك أنّ معْنَى التشبيه فى كَأَنَّ لمّا اقتضى مشبَّهًا ومشبَّها به كانت عاملةً فى الجُزْءيْن، وشَبَهُهما بالفاعل انّ المبتدأ مثلُه فى أنّه مسنَدٌ اليه والخبرَ فى انّه جُزْءٌ ثانٍ من الجملة،

قال الشارح هذا الفصل واضحٌ من كلامِ صاحب الكتاب غيرَ أنّا نذكر نُكَتا تختصّ بهذا الفصل لا بدّ منها، اعلم ان المبتدأ كلُّ اسم ابتدأتَه وجرّدتَه من العوامل اللفظيّة للإخبار عنه، والعوامل اللفظيّة هى أفعالٌ وحروفٌ تختصّ بالمبتدإ والخبرِ فأمّا الأفعال فنحْو كانَ وأخواتِها والحروفُ نحوُ إنّ وأخواتِها وما الحجازيّة، وانّما اشترط ان يكون مجرّدا من العوامل اللفظيّة لانّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعا واذا لم يتجرّد من العوامل تلعّبتْ به فرفعتْه تارةً ونصبتْه اخرى نحوَ كان زيدٌ قائما وإنّ زيدا قائمٌ وما زيدٌ قائما وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكمِ المبتدإ والخبرِ الى شَبَهِ الفعل والفاعلِ وهذا معنى قوله غصبتْهما القرارَ على الرفع، وقوله المجرّدان للإسناد يريد بذلك أنّك اذا قلت زيدٌ فتجرّده من العوامل اللفظيّة ولم تُخْبِر عنه بشىء كان بمنزلةِ صَوْت تُصوّته لا يستحقّ الاعرابَ لانّ الاعراب انّما أُتى به للفرق بين المعانى واذا أخبرت عن الاسم بمعنًى من المعانى المفيدة أُحتيج الى الاعراب ليدلّ على ذلك المعنى فأمّا اذا ذكرتَه وحدَه ولم تُخْبِر عنه كان بمنزلةِ صوت تصوّته غيرِ معرَب، وقوله وكونُهما مجرّدَيْن للاسناد هو رافعُهما لانّه معنًى قد تناولهما معا تناوُلا واحدا إشارةٌ الى انّ العامل فى المبتدإ والخبرِ تجريدُهما من العوامل اللفظيّة، وهى مسئلةٌ قد اختلف فيها العُلماء فذهب الكوفيون الى ان المبتدأ يرفع الخبرَ والخبر يرفع المبتدأَ فهما يترافعان قالوا وانّما قلنا ذلك لانّا وجدنا المبتدأَ لا بدّ له من خبرٍ والخبرَ لا بدّ له من مبتدإ فلمّا كان كلُّ واحد منهما لا ينفكّ من الاخر ويقتضى صاحبَه عمِل كلُّ واحد منهما فى صاحبه مِثْلَ عَمَلِ صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشىء أن يكون عاملا ومعمولا فى حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائرُ منها قوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى فنصب أيًّا بتَدْعوا وجزم تدعوا بأَيّ فكان كلُّ واحد منهما عاملا ومعمولا فى حال واحدة، ومثلُه قوله تعالى أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَوْتُ فأَيْنَمَا منصوبٌ بتَكُونُوا لانّه الخبرُ وتَكُونُوا مجزومٌ بأَيْنَمَا وذلك كثيرٌ فى كلامهم فكذلك ههنا، وهو فاسدٌ لانّه يؤدّى الى مُحال وذلك أنّ العامل حقُّه ان يتقدّم على المعمول واذا قلنا أنّهما يترافعان وجب أن يكون كلُّ واحد منهما قبل الاخر وذلك محالٌ لانّه يلزم أن يكون الاسم الواحد

أوّلا وآخِرا فى حال واحدة، وممّا يؤيّد فَسادَ ما ذهبوا اليه جوازُ دخولِ العوامل اللفظيّة عليهما نحوَ كان زيدٌ أخاك وإنّ زيدا أخوك وظننتُ زيدا أخاك فلو كان كلٌّ واحد منهما عاملا فى الاخر لَما جاز أن يدخل عليه عاملٌ غيرُه، وأمّا الآيات التى أَوْردوها فإنّ الجواب عنها من وجهَيْن احدهما أنّا لا نُسلِم أنّ الجزم فى الفعل بنفسِ الاسم المنصوب وانّما هو بتقديرِ حرف الشرط الذى هو إنْ والنصبُ فى الاسم بالفعل المذكور فإذًا العاملُ فى كلّ واحد منهما غيرُ الاخر، الثانى أنّا نسلّم أنّ كلًّا واحد منهما عاملٌ فى الاخر الّا أنّه باعتبارَيْن فالجزمُ باعتبارِ نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسمٌ والنصبُ فى الاسم بالفعل نفسِه فهما شيئان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لانّه باعتبارٍ واحدٍ يكون عاملا ومعمولا وهو كونُه مبتدأً وخبرا، وذهب البصريون الى انّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنًى ثمّ اختلفوا فيه فذهب بعضُهم الى انّ ذلك المعنى هو التَعَرّى من العوامل اللفظيّة وقال الاخرون هو التعرّى وإسنادُ الخبر اليه وهو الظاهرُ من كلامِ صاحب هذا الكتاب، والقول على ذلك أنّ التعرّى لا يصحّ أن يكون سَبَبا ولا جزءً من السبب وذلك أنّ العوامل توجِب عَمَلا والعدمَ لا يوجب عَمَلا اذ لا بدّ للموجِب والموجَبِ من اختصاص يوجِب ذلك ونِسْبَةُ العدم الى الأشياء كلّها نسبةٌ واحدةٌ، فان قيل العوامل فى هذه الصنعة ليست مؤثّرةً تأثيرا حِسّيّا كالإحراق للنار والبَرْدِ والبَلّ للماء وانّما هى اماراتٌ ودَلالاتٌ والامارةُ قد تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده ألا ترى انّه لو كان معك ثَوْبان وأردت أن تميّز احدَهما من الاخر وصبغتَ احدَهما وتركتَ صَبْغَ الاخر لكان تركُ صبغِ احدهما فى التمييز بمنزلةِ صبغِ الاخر فكذلك ههنا قيل هذا فاسدٌ لانّه ليس الغرضُ من قولهم أنّ التعرّى عاملٌ أنّه مُعرِّفٌ للعامل اذ لو زُعم أنّه مُعرِّفٌ لكان اعترافا بأنّ العامل غيرُ التعرّى، وكان أبو إسحق يجعل العاملَ فى المبتدإ ما فى نفس المتكلّم يعنى من الإخبار عنه قال لانّ الاسم لمّا كان لا بدّ له من حديثٍ يُحدَّث به عنه صار هذا المعنى هو الرافعَ للمبتدإ، والصحيح أنّ الابتداء اهتمامُك بالاسم وجعلُك إيّاه أوّلا لثانٍ كان خبرا عنه والأوّليّةُ معنًى قائمٌ به يَكْسِبه قوّةً اذ كان غيرُه متعلّقا به وكانت رتبتُه مُتَقَدِّمةً على غيره، وهذه القوّة تُشبِه به الفاعلَ لانّ الفاعل شرطُ تحقُّقِ معنى الفعل وأنّ الفاعل قد أُسند اليه غيرُه كما انّ المبتدأ كذلك الّا انّ خبرَ المبتدإ بعده وخبرَ الفاعل قبله وفيما عَدَا ذلك هما فيه سَواءٌ، وأمّا العامل فى الخبر فذهب قومٌ الى انّه يرتفع بالابتداء وحدَه وهو ظاهرُ مذهب صاحبِ الكتاب ألا ترى الى قوله وكونُهما مجرَّدَيْن للإسناد هو رافعُهما وانّما قلنا ذلك لانّه قد ثبت أنّه عاملٌ فى المبتدإ فوجب أن يكون

عاملا فى الخبر لانّه يقتضيهما معا ألا ترى أنّ كأنّ لمّا اقتضت مشبّها ومشبّها به كانت عاملةً فى الجزءين كذلك ههنا هذا معنى قوله لانّه معنًى يتناولهما معا تناوُلا واحدا يعنى الابتداء، وذهب اخرون الى انّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر قالوا لانّا وجدنا الخبرَ لا يقع الّا بعد المبتدإ والابتداء فوجب أن يعملا فيه وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريين ولا ينفكّ من ضُعْف وذلك من قِبَل انّ المبتدأ اسمٌ والاصلُ فى الاسماء أن لا تعمل واذا لم يكن لها تأثيرٌ فى العمل والابتداء له تأثيرٌ فإضافةُ ما لا تأثيرَ له الى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له، ويمكن أن يقال أنّ الشيئين اذا تركّبا حدث لهما بالتركيب معنًى لا يكون فى كلّ واحد من أفرادِ ذلك المركَّب، والذى أراه أنّ العامل فى الخبر هو الابتداءُ وحدَه على ما ذُكِر كما كان عاملا فى المبتدإ الّا انّ عملَه فى المبتدإ بلا واسطةٍ وعملَه فى الخبر بواسطةِ المبتدإ يعمل فى الخبر عند وجودِ المبتدإ وإن لم يكن للمبتدإ أثرٌ فى العمل الّا انّه كالشرط فى عمله كما لو وضعتَ ماء فى قِدْرة ووضعتها على النار فإنّ النار تُسخّن الماء فالتسخينُ حصل بالنار عند وجودِ القِدْر لا بها فكذلك هنا، وذهب قومٌ الى انّ الابتداء عمل فى المبتدإ والمبتدأ وحده عمل فى الخبر وهذا ضعيفٌ لانّ المبتدأ اسمٌ كما انّ الخبر اسمٌ وليس احدُهما بأَوْلى من صاحبه فى العمل فيه لانّ كلّ واحد منهما يقتضى صاحبَه،

فصــل ٢٥

قال صاحب الكتاب والمبتدأ على نوعَيْن معرفةٌ وهو القياس ونكرةٌ إمّا موصوفةٌ كالتى فى قوله عزّ وجلّ وَلَعَبْدٌ مُؤمِنٌ وإمّا غيرُ موصوفة كالتى فى قولهم أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ وما احدٌ خيرٌ منك وشرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ وتحت رأسى سَرْجٌ وعلى أبيه دِرْعٌ،

قال الشارح اعلم انّ اصلَ المبتدإ أن يكون معرفةً وأصلَ الخبر أن يكون نكرة وذلك لانّ الغرض فى الإخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده وتنزيلُه منزلتَك فى علمِ ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه ألا ترى انّك لو قلت رجلٌ قائمٌ او رجلٌ عالمٌ لم يكن فى هذا الكلام فائدةٌ لانّه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائما وعالما فى الوجود ممّن لا يعرفه المخاطَبُ وليس هذا الخبرُ الذى تُنزِّل فيه المخاطَبَ منزلتَك فيما تعلم، فاذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ فحقُّ المعرفة أن تكون هى المبتدأَ وأن يكون الخبرُ النكرةَ لانّك اذا ابتدأتَ بالاسم الذى يعرفه المخاطَبُ كما تعرفه أنت فانّما ينتظر الذى لا يعلمه فاذا

قلت قائمٌ او حكيمٌ فقد أعلمتَه بمثلِ ما علمتَ ممّا لم يكن بعِلْمه حتّى يُشارِكك فى العلم، فلو عكستَ وقلت قائمٌ زيدٌ فقائمٌ منكورٌ لا يعرفه المخاطَبُ لم تجعله خبرا مقدّما يستفيده المخاطَبُ ولا يصحّ أن يكون زيدٌ الخبرَ لانّ الاسماء لا تُستفاد ولا يُساوِى المتكلّمُ المخاطَبَ لانّ النكرة ما لا يعرفه المخاطَبُ وإن كان المتكلّمُ يعرفه ألا ترى انّك تقول عندى رجلٌ فيكون منكورا وإن كان المتكلّمُ يعرفه فالمعرفةُ والنكرةُ بالنسبة الى المخاطَب فلذلك قال المبتدأ على نوعَيْن معرفةٌ وهو القياسُ، وقد ابتدأوا بالنكرة فى مواضع مخصوصة لحصولِ الفائدة وتلك المواضعُ النكرةُ الموصوفةُ والنكرةُ اذا اعتمدتْ على استفهامٍ او نفيٍ واذا كان الخبرُ عن النكرة ظرفا او جارّا ومجرورا وتقدّم عليها نحوَ تحت رأسى سَرْجٌ ولِى مالٌ واذا كان فى تأويلِ النفى نحوَ قولهم شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ، فأمّا النكرة الموصوفة فنحوُ قولك رجلٌ من بنى تميم جاءنى ومثلُه قولُه تعالى وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ لمّا وُصف الرجلُ بأنّه من بنى تميم والعبدُ بأنّه مؤمنٌ تخصّص من رجلٍ آخَرَ ليس له تلك الصفةُ فقرُب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالإخبار عنه فائدةٌ وانّما يُراعَى فى هذا البابِ الفائدةُ، وكذلك اذا اعتمدت النكرةُ على استفهامٍ او نفيٍ لانّ الكلام صار غيرَ موجَب فتضمّنت النكرةُ معنى العُموم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحوُ قولك أرجلٌ عندك أم امرأةٌ وما أحدٌ خيرٌ منك، وقالوا فى المَثَل شرٌّ أهرّ ذا نابٍ فالابتداء بالنكرة فيه حسنٌ لانّ معناه ما أهرّ ذا نابٍ الّا شرٌّ فالابتداء ههنا محمولٌ على معنى الفاعل وجرى مَثَلا فاحتُمل والأمثالُ تُحتمَل ولا تُغيَّر، ومعنى شرٌّ أهرّ ذا ناب أنّهم سمعوا هَرِيرَ كَلْب فى وقتٍ لا يَهِرُّ مثلُه فيه الّا لسُوء ظَنٍّ ولم يكن غرضُهم الإخبارَ عن شرٍّ وانّما يريدون الكلبُ أهَرَّه شرٌّ وانّما كان محمولا على معنى النفى لانّ الإخبار به أقوى لانّه أوْكَدُ ألا ترى انّ قولك ما قام الّا زيدٌ أوكدُ من قولك قام زيدٌ وانّما احتيج الى التوكيد فى هذه المواضع من حيث كان أمرا مُهِمّا لما ذكرناه، وممّا جاء من ذلك قولُهم فى المثل شىءٌ ما جاء بك يقوله الرجلُ لرجل جاءه ومَجيئُه غيرُ معهود فى ذلك الوقت اى ما جاء بك الّا شىءٌ اى حادثٌ لا يُعْهَد مثلُه، وأمّا قولهم تحت رأسى سرجٌ وعلى أبيه دِرْعٌ ولَكَ مالٌ فالذى سوّغ ذلك كونُك صدّرتَ فى الخبرِ معرفةً هى المحدَّثُ عنها فى المعنى ألا ترى انّ السرج من قولك تحت رأسى سرجٌ وإن كان المحدَّثَ عنه فى اللفظ فالرأسُ مضافٌ الى ضمير المتكلّم وهو الياء من رأسى وهذا الضميرُ هو المحدَّثُ عنه فى المعنى كانّك قلت أنا مُتَوَسِّدٌ سرجا وكذلك على أبيه دِرْعٌ كانّك قلت أبوه متدرِّعٌ وكذلك لَكَ مالٌ المعنى أنت ذو مالٍ فلمّا كان المعنى مُفيدا جاز وإن كان اللفظ على خِلافه، والذى يؤيّد عندك ما قلناه أنّك

لو قلت تحت رأسٍ سرجٌ وعلى رجلٍ درعٌ ولرجلٍ مالٌ لم يكن كلاما، وانّما اشتُرط هٰهنا أن يكون الخبر مقدّما لوجهَيْن احدُهما انّ الظرف والجارَّ والمجرورَ قد يكونان وصفَيْن للنكرة اذا وقعا بعدها لانّه فى الحقيقة جملةٌ من حيث كان متعلّقا باسْتَقَرَّ وهو فعلٌ ويدلّ أنّه جملةٌ أنّه يقع صلةً والصلاتُ لا تكون الّا جُمَلا واذا كان كذلك فلو قلت سرجٌ تحت رأسى او درعٌ على أبيه او قال درهمٌ لى لَتوهَّمَ المخاطَبُ أنّه صفةٌ وينتظر الخبرَ فيقع عنده لَبْسٌ، والوجه الثانى أنّهم استقبحوا الابتداءَ بالنكرة فى الواجب فلمّا سَمُج ذلك عندهم فى اللفظ أخّروا المبتدأَ وقدّموا الخبرَ وانّما كان تأخيرُه أحسنَ من تقديمه لانّه وقع موقعَ الخبر ومن شرطِ الخبر أن يكون نكرةً فصلح اللفظُ وإن كُنّا قد أَحَطْنَا عِلْما أنّه المبتدأ، ومن ذلك قولُهم سلامٌ عليك ووَيْلٌ له قال اللّه تع سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّى ووَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ومن ذلك أَمْتٌ فى حَجَرٍ لا فيك، فهذه الاسماء كلّها انّما جاز الابتداءُ بها لانّها ليست أخبارا فى المعنى انّما هى دعاءٌ او مسئلةٌ فهى فى معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقديرُ لِيُسَلِّمِ اللّهُ عليك ولِيَلْزَمْهُ الوَيْلُ، وقولهم أَمْتٌ فى حجرٍ لا فيك معناه لِيكن الأَمْتُ فى الحجارة لا فيك والأمت اختلافُ انخفاضٍ وارتفاعٍ قال اللّه تع لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا، والمعنى أبقاك اللّهُ بعد فَناء الحجارة لانّ الحجارة ممّا يوصَف بالبَقاء قال الشاعر

*ما أَطْيَبَ العَيْشَ لو أنّ الفَتَى حَجَرٌ * تَنْبُو الحَوادِثُ عنه وَهْوَ مَلْمُومُ*

فلمّا كانت فى معنى الفعل كانت مُفيدة كما لو صرّحتَ بالفعل، والفرق بين الرفع والنصب أنّك اذا رفعت كانّك ابتدأتَ شيئا قد ثَبَتَ عندك واستقرّ واذا نصبت كانّك تعمل فى حالِ حديثك فى إثباتها،

فصـــل ٣٦

قال صاحب الكتاب والخبر على نوعَيْن مفردٌ وجملةٌ فالمفردُ على ضربَيْن خالٍ عن الضمير ومتضمّنٌ له وذلك زيدٌ غلامُك وعمرٌو منطلقٌ،

قال الشارح اعلم ان خبرَ المبتدإ هو الجزء المستفاد الذى يستفيده السامعُ ويصير مع المبتدإ كلاما تامّا والذى يدلّ على ذلك أنّ به يقع التصديقُ والتكذيبُ ألا ترى انّك اذا قلت عبدُ اللّه منطلقٌ فالصِدْقُ والكِذْبُ انّما وقعا فى انطلاقِ عبد اللّه لا فى عبد اللّه لانّ الفائدة فى انطلاقه وانّما ذكرتَ عبدَ اللّه وهو معروفٌ عند السامع لتُسْنِد اليه الخبرَ الذى هو الانطلاقُ، وخبرُ المبتدإ على ضربَيْن مفردٌ

وجملةٌ فاذا كان الخبرُ مفردا كان هو المبتدأَ فى المعنى او مُنزَّلا منزلتَه فالاوّلُ نحوُ قولك زيدٌ منطلقٌ ومحمّدٌ نَبِيُّنَا فالمنطلقُ هو زيدٌ ومحمّدٌ هو النبىُّ صلعم ويُؤيِّد عندك ههنا أَنّ الخبر هو المبتدأ أنّه يجوز أن تُفسِّر كلّ واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سُئلتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ فقيل مَن زيدٌ هذا الذى ذكرتَه لقلت هو المنطلقُ ولو قيل مَن المنطلقُ لقلت هو زيدٌ فلمّا جاز تفسيرُ كلّ واحد منهما بالاخر دلّ على انّه هو، وأمّا المُنزَّل منزلةَ ما هو هو فنحوُ قولهم أبو يوسفَ أبو حَنِيفَةَ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة انّما سدّ مَسَدَّه فى العلم وأَغنى غَناءه، ومنه قوله تعالى وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ اى هنّ كالأمّهات فى حُرْمَةِ التزويج وليس بأمّهاتٍ حقيقة ألا ترى الى قوله تعالى انْ أُمَّهَاتُهُمْ اِلَّا ٱللَّائِي وَلَدْنَهُمْ فبقى أن لا تكون أُمّهاتٍ حقيقةً الّا الوالداتُ، ثمّ المفردُ على ضربَيْن يكون متحمّلا للضمير وخاليا منه فالذى يتحمّل الضميرَ ما كان مشتقّا من الفعل نحوَ اسم الفاعل واسمِ المفعول والصفة المشبَّهةِ باسم الفاعل وما كان نحوَ ذلك من الصفات وذلك قولك زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو مضروبٌ وخالدٌ حَسَنٌ ومحمّدٌ خيرٌ منك ففى كلّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوعٌ بانّه فاعلٌ لا بدّ منه لانّ هذه الأخبار فى معنى الفعل فلا بدّ لها من اسمٍ مسنَد اليه ولمّا كانت مسندةً الى المبتدإ فى المعنى ولا يصحّ تقديمُ المسند اليه على المسند أُسند الى ضميره وهذا هو التحقيقُ، والذى يدلّ على تحمُّلها الضميرَ المرفوعَ أنّك لو أَوْقعت موقعَ المضمر ظاهرا لكان مرفوعا نحوَ زيدٌ ضاربٌ أبوه ومُكْرَمٌ أخوه وحَسَنٌ وَجْهُه واذا عملتْ فى الظاهر لكونه فاعلا عملت فى المضمر اذا أُسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبرُ فى حكم الفعل من حيث لا يَعْرَى الفعلُ من فاعل كذلك هذه الاسماء، وتحمُّل هذه الاشياء الضميرَ مُجْمَعٌ عليه من حيث كان الخبرُ منسوبا الى ذلك المضمر ولو نسبتَه الى ظاهر لم يكن فيه ضميرٌ نحوَ زيدٌ ضاربٌ غلامُه لانّ الفعل لا يرفع فاعلَيْن وكذلك ما كان فى حكمه وجاريًا مجراه،

وأمّا القسمُ الثانى وهو ما لا تحمّل الضميرَ من الأخبار وذلك اذا كان الخبرُ اسما محْضا غيرَ مشتقّ من فعل نحوَ زيدٌ أخوك وعمرٌو غلامُك فهذا لا يتحمّل الضميرَ لانّه اسمٌ محضٌ عارٍ من الوصفيّة، والذى يتضمّن الضميرَ من الاسماء ما تقدّم وصفُه من الأخبار المشتقّة كاسم الفاعل وغيرِه ممّا ذكرناه وهذه الاسماء ليست كذلك وانّما الاخبارُ بأنّه مالكٌ للغلام ومختصٌّ بأُخوّةِ زيد، وقد ذهب الكوفيون وعلىُّ بن عيسى الرُمّانىّ من المتأخّرين من البصريين الى انّه يتحمّل الضميرَ قالوا لانّه وان كان اسما جامدا غيرَ صفة فانّه فى معنى ما هو صفةٌ ألا ترى انّك اذا قلت زيدٌ أخوك وجعفرٌ غلامُك لم تُرِد الاخبارَ عن

الشخص بأنّه مسمًّى بهذه الاسماء وانّما المرادُ إسنادُ معنى الأُخوّة وهى القرابةُ ومعنى الغُلاميّة وهى الخِدْمةُ اليه وهذه المعانى معانِى افعالٍ، والصحيحِ الاوّل وعليه الأكثرُ من أصحابنا لانّ تحمُّلَ الضمير انّما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق ولفظِ الفعل وهو معدومٌ ههنا، واعلمْ انّ خبرَ المبتدإ اذا كان مفردا سواءٌ كان مشتقّا او غيرَ مشتقّ فانّه يكون مرفوعا مثلَ المبتدإ لانّ الابتداء والتعرّى كما رفع المبتدأَ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبرَ لانّ تناوُله إيّاه كتناوُله المبتدأَ الّا انّ تناوُله المبتدأَ بلا واسطةٍ وتناوُلَه الخبرَ بواسطةِ المبتدإ فكان المبتدأُ شرطا لا علّةً وقد تقدّم ذلك،

قال صاحب الكتاب والجملة على أربعةِ أضربٍ فعليّةٌ واسميّةٌ وشَرْطيّةٌ وظَرْفيّةٌ وذلك زيدٌ ذهب أخوه وعمرٌو أبوه منطلقٌ وبَكْرٌ إنْ تُعْطِه يشكُرْك وخالدٌ فى الدار،

قال الشارح اعلمْ ان الجملة تكون خبرا للمبتدإ كما يكون المفردُ الّا انّها اذا وقعت خبرا كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعَه ولذلك يُحْكَم على موضعها بالرفع على معنى انّه لو وقع المفردُ الذى هو الأصلُ موقعَها لكان مرفوعا، والذى يدلّ على انّ المفرد اصلٌ والجملةَ فرعٌ عليه أمران احدُهما أنّ المفرد بسيطٌ والجملةَ مركّبٌ والبسيطُ أوّلٌ والمركّبُ ثانٍ فاذا استقلّ المعنى بالاسم المفردِ ثمّ وقعت الجملةُ موقعَه فالاسمُ المفرد هو الاصلُ والجملةُ فرعٌ عليه، والأمر الثانى أنّ المبتدأ نظيرُ الفاعل فى الإخبار عنهما والخبرُ فيهما هو الجزءُ المستفادُ فكما أنّ الفعل مفردٌ فكذلك خبرُ المبتدإ مفردٌ، واعلمْ انّه قُسم الجملةُ الى أربعةِ أقسامٍ فعليّةٍ واسميّةٍ وشرطيّةٍ وظرفيّةٍ وهذه قِسْمَةُ أبى علىّ وهى قسمةٌ لفظيّةٌ وهى فى الحقيقة ضربان فعليّةٌ واسميّةٌ لانّ الشرطيّة فى التحقيق مركّبةٌ من جملتَيْن فعليّتَيْن الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ والجزاء فعلٌ وفاعلٌ والظرفُ فى الحقيقة للخبر الذى هو اِسْتَقَرّ وهو فعلٌ وفاعلٌ، فمثالُ الجملة الفعليّة زيدٌ قام ابوه فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء وقامَ فى موضعِ خبره وفيه ضميرٌ يرتفع بأنّه فاعلٌ كارتفاعِ الأبِ فى قوله زيدٌ قام أبوه وهذا الضميرُ يعود الى المبتدإ الذى هو زيدٌ ولولا هذا الضميرُ لم يصحّ أن تكون هذه الجملةُ خبرا عن هذا المبتدإ وذلك لانّ الجملة كلُّ كلامٍ مستقلّ قائمٍ بنفسه فاذا لم يكن فى الجملة ذِكرٌ يربِطها بالمبتدإ حتّى تصيرَ خبرا وتصيرَ الجملةُ من تمامِ المبتدإ وقعت الجملةُ أجْنَبيّةً من المبتدإ ولا تكون خبرا عنه ألا ترى انّك لو قلت زيدٌ قامَ عمرٌو لم يكن كلاما لعدمِ العائد فاذا كان ذلك كذلك لم يكن بدٌّ من العائد وتكون الجملةُ التى العائدُ منها فى موضعِ رفعِ خبرا، وأمّا الجملة الاسميّة فأن يكون الجزء الاوّلُ منها اسما

كما سُمّيت الجملة الأُولى فعليّةً لانّ الجزء الاوّلَ فعلٌ وذلك نحوُ زيدٌ أبوه قائمٌ ومحمّدٌ أخوه منطلقٌ فزيدٌ مبتدأٌ اوّلٌ وأبوه مبتدأٌ ثانٍ وقائمٌ خبرُ المبتدإ الثانى والمبتدأُ الثانى وخبرُه فى موضعِ رفعٍ لوُقوعه موقعَ خبرِ المبتدإ الاوّلِ كما كان قولُك قام أبوه كذلك فى المسئلة الأُولى فأخبرتَ عن المبتدإ الثانى وهو الأبُ بمفرد ولذلك لم تحتج الى ضمير وأخبرت عن المبتدإ الاوّل بجملةٍ من مبتدإٍ وخبرٍ وهى أبوه قائمٌ والهاء عائدةٌ الى المبتدإ ولولا هى لم يصحّ الخبرُ كما قلنا فى الجملة الفعليّة، وأمّا الجملة الثالثة وهى الشرطيّة فنحوُ قولك زيدٌ إنْ يَقُمْ أَقُمْ معه فهذه الجملةُ وإن كانت من أنواعِ الجُمَل الفعليّة وكان الاصلُ فى الجملة الفعليّة أن يستقلّ الفعلُ بفاعله نحوَ قام زيدٌ الّا أنّه لمّا دخل ههنا حرفُ الشرط رُبط كُلُّ جملة من الشرط والجزاء بالاخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة نحوِ المبتدإ والخبرِ فكما أنّ المبتدأ لا يستقلّ الّا بذكرِ الخبر كذلك الشرطُ لا يستقلّ الّا بذكرِ الجزاء ولصَيْرورةِ الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود الى المبتدإ منهما عائدٌ واحدٌ نحوَ زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يَشْكُرْكَ عمرٌو فالهاء فى تكرمه عائدةٌ الى زيد ولم يَعُدْ من الجزاء ذِكرٌ ولو عاد الضميرُ منهما جاز وليس بلازمٍ نحوَ زيدٌ إنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ ففى يَقُمْ ضميرٌ من زيد وكذلك الهاء فى أُكْرِمْهُ تعود اليه ايضا، الرابعة الظَرْف والظرفُ على ضربَيْن ظرفٌ من الزمان وظرفٌ من المكان وحقيقةُ الظرف ما كان وِعاءً وسُمّى الزمان والمكانُ ظروفا لوُقوعِ الحوادث فيهما وقد يقع الظرفُ خبرا عن المبتدإ نحوَ قولك زيدٌ خَلْفَكَ والقِتالُ اليَوْمَ، واعلَمْ انّ الظرف على ضربَيْن ظرفُ زمان وظرفُ مكان والمبتدأُ ايضا على ضربين جُثّةٌ وحَدَثٌ فالجُثّةُ ما كان شخصا مَرْئيًّا والحدثُ ما كان معنًى نحوَ المصادر مثلِ العِلْم والقُدْرة فاذا كان المبتدأُ جثّةً نحوَ زيد وعمرو وأردتَ الاخبارَ عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ الّا من ظروفِ المكان نحوَ قولك زيدٌ عِنْدَكَ وعمرٌو خَلْفَكَ واذا كان المبتدأُ حَدَثا نحوَ القِتال والخُروج جاز أن يُخْبَر عنه بالمكان والزمانِ، والعلّة فى ذلك أنّ الجثّة قد تكون فى مكان دون مكان فاذا أخبرتَ باستقرارها فى بعضِ الأَمْكِنة يثبُت اختصاصُها بذلك المكان مع جوازِ أن تكون فى غيره، وكذلك الحدثُ يقع فى مكان دون مكان مثالُ ذلك قولُك زيدٌ خَلْفَكَ فخلفك خبرٌ عن زيد وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلُوَ منه زيدٌ بأن يكون أَمامَك او يَمينَك او فى جهة اخرى غيرِهما فاذا خصّصته بخَلْفَك استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده وكذلك القتالُ أمامَك يجوز أن يقع فى مكانٍ غيرِ ذلك، وأمّا ظرفُ الزمان فاذا أخبرتَ به عن الحَدَث أفاد لانّ الأحداث ليست أُمورا ثابتةً موجودةً فى كلّ الأحيان بل هى أعراضٌ منقضيةٌ تحدُث فى وقت دون وقت فاذا قلت القِتالُ اليومَ

او الخروج بعد غدٍ استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده لجوازِ أن يخلو ذلك الوقتُ من ذلك الحدث، وأمّا الجُثَثُ فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ فى الأحيان كلّها لا اختصاصَ لحُلولها بزمان دون زمان اذ كانت موجودة فى جميعِ الأزمنة فاذا أخبرتَ وقلت زيدٌ اليومَ او عمرٌو الساعةَ لم تُفِد المخاطَبَ شيئا ليس عنده لانّ التقدير زيدٌ حالٌّ او مستقرٌّ فى اليوم وذلك معلومٌ لانّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عَصْرِك من اليوم اذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدا دون واحد، فان قيل فأنت تقول الليلةَ الهِلالُ والهلالُ جثّةٌ فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدّم فالجوابُ أنّه انّما جاز فى مثلِ الليلةَ الهلالُ على تقديرِ حذفِ المضاف والتقديرُ الليلةَ حُدوثُ الهلال او طُلوعُ الهلال فحُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مقامَه لدَلالةِ قرينةِ الحال عليه لانّك انّما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه فلو قلت الشمسُ اليومَ او القمرُ الليلةَ لم يجز الّا أن يكونا متوقَّعين وكذلك لو قلت اليومَ زيدٌ لمن يتوقّع وُصولَه وحُضورَه جاز، واعلم انّ الخبر اذا وقع ظرفا او جارّا ومجرورا نحوَ زيدٌ فى الدار وعمرٌو عندك ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة لانّ الدار ليست من زيد فى شىء وانّما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه والتقديرُ زيدٌ استقرّ عندك او حَدَثَ او وَقَعَ ونحوُ ذلك فهذه هى الأخبارُ فى الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين وانّما حذفتَها وأقمتَ الظرفَ مقامَها إيجازًا لِما فى الظرف من الدَلالة عليها اذ المرادُ بالاستقرار استقرارٌ مُطْلَقٌ لا استقرارٌ خاصٌّ على ما تقدّم بَيانُه فلو أردت بقولك زيدٌ عندك أنّه جالسٌ او قائمٌ لم يجز الحذفُ لانّ الظرف لا يدلّ عليه لانّه ليس من ضرورةِ كونه فى الدار أن يكون جالسا او قاعدا، واعلم انّ أصحابنا قد اختلفوا فى ذلك المحذوف هل هو اسمٌ او فعلٌ فذهب الأكثرُ الى انّه فعلٌ وأنّه من حَيّزِ الجُمَل وتقديرُه زيدٌ استقرّ فى الدار او حَلَّ فى الدار ويدلّ على ذلك أمران احدهما جَوازُ وُقوعه صِلةً نحوَ قولك الذى فى الدار زيدٌ والصلةُ لا تكون الّا جملةً، فان قيل التقديرُ الذى هو مستقرٌّ فى الدار كما قال ما أنا بالّذى قائلٌ لك شيئا والمرادُ بالذى هو قائلٌ فكذلك هنا يكون الظرفُ متعلّقا باسم مفرد على تقديرِ مبتدإ محذوف قيل اطّرادُ وقوعِ الظرف خبرا من غيرِ هُوَ دليلٌ على ما قلناه فان ظهرتْ فى اللفظ كان حَسَنا وإن لم تأتِ بها فحسنٌ ايضا ولم يقبح قُبْحَ مَا أَنَا بِٱلَّذِى قَائِلٌ لَكَ ولا هو فى قِلّته فاطّرادُ جاءنى الذى فى الدار وقلّةُ ما أنا بالذى قائلٌ لك شيئا تدلّ على ما ذكرناه، والأمر الثانى أنّ الظرف والجارّ والمجرور لا بدّ لهما من متعلَّقٍ به والاصلُ أن يتعلّق بالفعل وانّما يتعلّق بالاسم اذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه ولا شَكَّ أنّ تقديرَ الاصل الذى هو الفعلُ أَوْلى، وقال قومٌ منهم ابنُ السَرّاج أنّ المحذوف المقدّر اسمٌ وأنّ

الاخبار بالظرف من قبيلِ المفردات اذ كان يتعلّق بمفرد فتقديرُه مستقرٌّ او كائنٌ ونحوُهما والحجّةُ فى ذلك أنّ أصلَ الخبرِ أن يكون مفردا على ما تقدّم والجملةُ واقعةٌ موقعَه ولا شكّ أنّ إضمارَ الاصل أَوْلى ووجهٌ ثانٍ أنّك اذا قدّرتَ فعلا كان جملةً واذا قدّرتَ اسما كان مفردا وكُلّما قلّ الاضمارُ والتقديرُ كان أَوْلى، واعلم انّك لمّا حذفت الخبرَ الذى هو اسْتَقَرَّ او مُسْتَقِرٌّ وأقمت الظرفَ مقامَه على ما ذكرنا صار الظرفُ هو الخبرَ والمعامَلةُ معه وهو مُغايِرُ المبتدإ فى المعنى ونقلتَ الضمير الذى كان فى الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثمّ حذفتَ الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهارُه للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرّح ابنُ جِنّى بجَوازِ إظهاره والقولُ عندى فى ذلك أنْ بعد حذفِ الخبر الذى هو الاستقرارُ ونَقْلِ الضمير الى الظرف لا يجوز إظهارُ ذلك المحذوفِ لانّه قد صار أصلا مرفوضا فإن ذكرتَه اوّلا وقلت زيدٌ استقرّ عندك لم يمنع منه مانعٌ، واعلم انّك اذا قلت زيدٌ عندك فعِنْدَكَ ظرفٌ منصوبٌ بالاستقرار المحذوفِ سَواء كان فعلا او اسما وفيه ضميرٌ مرفوعٌ والظرفُ وذلك الضميرُ فى موضع رفعٍ بأنّه خبرُ المبتدإ واذا قلت زيدٌ فى الدار او من الكِرام فالجارُّ والمجرورُ فى موضع نصبٍ بالاستقرار على حدّ انتصابِ عِنْدَكَ اذا قلت زيدٌ عندك ثمّ الجارُّ والمجرورُ والضميرُ المنتقلُ فى موضع رفعٍ بأنّه خبرُ المبتدإ، وذهب الكوفيون الى أنّك اذا قلت زيدٌ عندك او خَلْفَك لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعلٍ ولا بتقديره وانّما ينتصب بخِلافِ الاوّل لانّك اذا قلت زيدٌ أخوك فزيدٌ هو الأخُ فكلٌّ واحد منهما رَفَعَ الاخرَ واذا قلت زيدٌ خَلْفَك فإنّ خَلْفَكَ مخالفٌ لزيد لانّه ليس إيّاه فنصبناه بالخلاف، وهذا قولٌ فاسدٌ لانّه لو كان الخلافُ يُوجِب النصبَ لَانْتصب الاوّلُ كما ينتصب الثانى لانّ الثانى اذا خالَفَ الاوّلَ فقد خالف الاوّلُ الثانىَ ايضا لانّ الخلاف عدمُ المماثَلة فكلٌّ واحد قد فعل بصاحبه مثلَ ما فعل صاحبُه به، وأيضا فان من مذهبهم أنّ المبتدأ مرتفعٌ بعائد يعود اليه من الظرف اذا قلت زيدٌ عندك وذلك العائدُ مرفوعٌ واذا كان مرفوعا فلا بدّ له من رافعٍ واذا كان له رافعٌ فى الظرف كان ذلك الرافعُ هو الناصبَ فاعرفه،

فصل ٢٧

قال صاحب الكتاب ولا بدّ فى الجملة الواقعةِ خبرا من ذِكْرٍ يرجع الى المبتدإ وقولُك فى الدار معناه استقرّ فيها، وقد يكون الراجعُ معلوما فيُستغنى عن ذِكْره وذلك فى مثل قولهم البُرُّ الكُرُّ بستّينَ والسَّمْنُ

مَنَوانِ بدرهمٍ وقولِهِ تعالى وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ،

قال الشارح قد تقدّم قولُنا أنّ خبرَ المبتدإ اذا وقع جملةً فعليّةً كانت او اسميّةً او شرطيّةً او ظرفيّةً فلا بدّ فيها من ضمير يرجع الى المبتدإ يربطها بالمبتدإ لئلّا تقع أَجْنَبِيَّةً من المبتدإ اذا كانت غيرَ الأوّل، وقوله اذا قلت زيدٌ فى الدار معناه استقرّ فيها يعنى أنّه يتعلّق بمحذوف وقد تقدّم بَيانُ ذلك، وقوله وقد يكون الراجعُ معلوما فيُستغنى عن ذِكره يعنى أنّ الراجع الى المبتدإ اذا كان الخبرُ جملةً فانّه يجوز حذفُه وإسقاطُه مع شدّةِ الحاجة اليه وذلك اذا كان موضعُ المضمر معلوما غيرَ ملتبس كقولهم السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ فالسمنُ مبتدأٌ ومنوان مبتدأٌ ثانٍ وبدرهمٍ خبرُ المبتدإ الثانى والمنوان وخبرُه خبرُ المبتدإ الاوّلِ والعائدُ محذوفٌ تقديرُه منوان منه بدرهمٍ فموضعُ مِنْهُ المحذوفِ رفعٌ لانّه صفةٌ لِمَنَوَيْن وفيه ضميران احدهما مرفوعٌ يعود الى الموصوف وهو المنوان والثانى الهاء المجرورةُ وهى تعود الى السمن لا بدّ من هذا التقدير لئلّا ينقطع الخبرُ عن المبتدإ ولم يتّصل به وساغ حذفُ العائد ههنا لانّ حُصولَ العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أنّ السمن هنا جنسٌ وما بعده بعضٌ من الجنس وانّما يذكر هذا الكلامَ لتسعيرِ الجنس يقابِل كلَّ مقدار منه بمقدار من الثمن فكانّه قال السمنُ كلُّه منوان منه بدرهمٍ ولولا هذا التقديرُ لكان المعنى أنّ السمن كلَّه منوان وأنّه بدرهمٍ والمرادُ غيرُ ذلك، ومثله البُرُّ الكُرُّ بِستّينَ الّا انّ المحذوف ههنا شيئان احدهما ما هو من الكلام وفيه العائدُ وهو مِنْهُ وتقديرُه البُرّ الكُرُّ منه بستّين الّا انّ موضعَ مِنْهُ هنا نصبٌ على الحال لانّه لا يجوز أن يكون نَعْتًا للكرّ اذ كان معرفةً والعاملُ فى الحال الجارُّ والمجرورُ الذى هو الخبرُ وهو بستّين وصاحبُ الحال المضمرُ المرفوعُ فيه وجاز تقدُّمه عليه وإن كان العاملُ معنًى لانّ لفظَ الحال جارٌّ ومجرورٌ فصار كقولك كلَّ يوم لك ثَوْبٌ، وفى مِنْهُ ضميران على ما ذُكر احدُهما مرفوعٌ يعود الى المضمر فى بستّين والاخرُ الهاء العائدةُ الى المبتدإ الاوّلِ الذى هو البُرُّ وهى الرابطةُ، والثانى من المحذوفَيْن ما هو من نفسِ الكلام وليس فيه عائدٌ وهو التمييزُ والتقديرُ البُرّ الكُرُّ بستّين درهمًا فتركُ ذكرِ الدرهم للعلم به وهو من تمامِ الكلام أَلا ترى انّك لو لم تُرِدْهُ لَالْتبس ولم يُعْلَم من أيّ الأنواع هو الثمنُ، ولا يُستبعد حذفُ العائد من الخبر او شىء من الخبر للدلالة عليه فانّه قد جاء حذفُ الجملة التى هى خبرٌ بأَسْرِها للدلالة عليها نحوُ قوله تعالى وَٱللَّآئِى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِنْ نِسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَثَةُ أَشْهُرٍ وَٱللَّآئِى لَمْ يَحِضْنَ معناه فعدّتهنّ ثلثةُ أشهر الّا انّه حذف لدلالةِ الاوّل عليه واذا جاز حذفُ الجملة بأسرها كان حذفُ شىء منها أسهلَ، وأمّا قوله تعالى وَلَمَنْ صبر وغفر

إنّ ذلك لَمِن عزمِ الأمور فَمَنْ فى موضعِ رفع بالابتداء وصَبَرَ وغَفَرَ الصِلةُ والعائدُ ضميرُ الفاعل فيهما وقولُه إنّ ذلك لَمِن عزم الأمور فى موضعِ الخبر وإنّ المكسورةُ تُقدَّرُ تقديرَ الجُمَل فلذلك اذا وقعتْ خبرا افتقرتْ الى ضمير عائد الى المبتدإ كما تفتقر الجملةُ اذا وقعت خبرا ولم يوجَد العائدُ فى الآية فكان مرادا تقديرا وانّما حُذف لقوّةِ الدلالة عليه والمعنى إنّ ذلك الصَّبْرَ منه اى من الصابر،

فصـــل ٢٨

قال صاحب الكتاب ويجوز تقديمُ الخبر على المبتدإ كقولك تَميميٌّ أنا ومشنوءٌ من يَشْنَؤُك وكقوله تعالى سَوَآءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ وسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ المعنى سواءٌ عليهم الانذارُ وعدمُه، وقد التُزم تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفًا وذلك قولُك فى الدار رجلٌ،

قال الشارح يجوز تقديمُ خبرِ المبتدإ مفردا كان او جملةً فمثالُ المفرد قولُك قائمٌ زيدٌ وذاهبٌ عمرٌو وقائمٌ خبرٌ عن زيد وقد تقدّم عليه وكذلك ذاهبٌ خبرٌ عن عمرو ومثالُ الجملة أبوه قائمٌ زيدٌ وأخوه ذاهبٌ عمرٌو فأبوه مبتدأٌ وقائمٌ خبرُه والجملةُ فى موضعِ الخبر عن زيد وقد تقدّم عليه وكذلك أخوه ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ فى موضعِ الخبر عن عمرو، وذهب الكوفيون الى منعِ جوازِ ذلك واحتجّوا بأن قالوا انّما قلنا ذلك لانّه يؤدّى الى تقديمِ ضميرِ الاسم على ظاهره ألا ترى انّك اذا قلت قائمٌ زيدٌ كان فى قائمٌ ضمير زيد بدليلِ أنّه يظهر فى التثنية والجمع فتقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خاليًا عن الضمير لكان مُوَحَّدا فى الأحوال كلّها وكذلك اذا قلت أبوه قائمٌ زيدٌ كانت الهاء فى أبوه ضميرَ زيد فقد تقدّم ضميرُ الاسم على ظاهره ولا خلافَ أنّ رُتْبَةَ ضميرِ الاسم أن يكون بعد ظاهره، والمذهب الاوّل لكثرةِ استعماله فى كلام العرب قالوا مَشْنُوءٌ مَن يَشْنَؤُكَ وتميميٌّ أنا فمن يشنؤك مبتدأٌ وقولُه مشنوءٌ الخبرُ وهو مقدّمٌ وكذلك تميميٌّ أنا أَنَا مبتدأٌ وتميميٌّ خبرٌ مقدّمٌ ألا ترى أنّ الفائدةَ المحكومَ بها انّما هى كونُه تميميًا لا أَنَا المتكلّمُ، وأمّا قولهم أنّه يؤدّى الى تقديمِ المضمر على الظاهر فنقول أنّ تقديمَ المضمر على الظاهر انّما يمتنع اذا تقدّم لفظا ومعنًى نحو ضَرَبَ غلامُه زيدا وأمّا اذا تقدّم لفظا والنيّةُ به التأخيرُ فلا بَأْسَ به نحو ضرب غلامَه زيدٌ ألا ترى أنّ الغلام ههنا مفعولٌ ومَرْتَبَةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وإن تقدّم لفظا فهو مُؤَخَّرٌ تقديرا وحُكْمًا، ومنه قوله تع فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى الهاء فى نفسه عائدةٌ الى موسى وإن كان الظاهرُ متأخّرا لانّه فى حكمِ المقدّم من حيث كان فاعلا، ومثله

قولهم فى المَثَل فِى أَكْفانه لُفَّ الميّتُ وقالوا فى بَيْته يُؤْتَى الحَكَمُ فقد تقدّم المضمرُ على الظاهر فيهما لفظا لانّ النيّة بهما التأخيرُ والتقديرُ لُفَّ الميّتُ فى أكفانه ويُؤْتَى الحكمُ فى بيته واذا ثبت ما ذكرناه جاز تقديمُ خبرِ المبتدإ عليه وإن كان فيه ضميرٌ لانّ النيّة فيه التأخيرُ من قِبَل انّ مرتبةَ المبتدإ

قبل الخبر فاعرفه، وأمّا قوله تعالى سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أم لم تنذرهم وسواءٌ عليهم محياهم ومَماتُهم فمحياهم مبتدأٌ ومماتهم عَطْفٌ عليه وسواءٌ خبرٌ مقدّمٌ وانّما وُحِّدَ الخبر ههنا والمُخْبَرُ عنه اثنان لوجهَيْن احدُهما أنّ سواء مصدرٌ فى معنَى اسم الفاعل فى تأويلِ مُسْتَوٍ والمصدرُ لا يثنّى ولا يُجْمَع بل يُعبَّر بلفظة الواحد عن التثنية والجمعِ فيقال هذا عَدْلٌ وهذان عدلٌ وهؤلاء عدلٌ فكذلك ههنا، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديمَ والتأخيرَ كانّه قال محياهم سواءٌ ومماتُهم كما قال *فإنّى وقَيّارٌ بها لَغَرِيبُ* أراد فإنّى لغريبٌ بها وقيّارٌ، وكذلك قوله تعالى سواءٌ عليهم أأنذرتهم ام لم تُنْذِرهم الفعلُ ههنا فى تأويلِ المصدر والمعنى سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُ الإنذار فالانذارُ وما عُطف عليه مبتدأٌ فى المعنى وسواءٌ الخبرُ وقد تقدّم وسواءٌ مصدرٌ فى معنَى اسم الفاعل والتقديرُ مستَوِيان على ما تقدّم ألا ترى انّ موضعَ الفائدة الخبرُ والشكُّ انّما وقع فى استواء الإنذار وعدمه لا فى نفسِ الإنذار ولفظُ الاستفهام لا يمنع من ذلك اذ المعنى على التَعْيِين والتحقيقِ لا على الاستفهام وانّما الهمزةُ ههنا مستعارةٌ للتَسْوِية وليس المرادُ منها الاستفهامَ وانّما جاز استعارتُها للتسوية لاشتراكهما فى معنَى التسوية ألا ترى انّك تقول فى الاستفهام أزيدٌ عندك أم عمرٌو وأزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ والشيئان اللذان يُسْأَل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما ثمّ تقول فى التسوية ما أُبالِى أَفَعَلَ أم لم يفعلْ فأنتَ غيرُ مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهامَ وذلك لمشاركته الاستفهامَ فى التسوية لانّ معنَى ما أُبالِى أفعل ام لم يفعل اى هما مستويان فى عِلْمى كما قال فى الاستفهام كذلك هذا هو التحقيقُ من جهة المعنى، وأمّا إعرابُ اللفظ فقالوا سواءٌ مبتدأٌ والفعلان بعده كالخبر لانّ بهما تمامَ الكلام وحُصولَ الفائدة فكانّهم أرادوا إصلاحَ اللفظ وتَوْفِيَتَهُ حَقَّهُ، وقوله

وقد التُزم تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفا وذلك قولك فى الدار رجلٌ قد تقدّم فى الفصل قبله لِمَ ابتُدِئَ بالنكرة هنا ولِمَ التُزم تقديمُه بما أغنى عن إعادته،

قال صاحب الكتاب وأمّا سَلامٌ عليك وَوَيْلٌ لك وما أَشْبَهَهما من الأَدْعِيَة فمتروكةٌ على حالها اذا كانت منصوبةً منزَّلةً منزلةَ الفعل، وفى قولهم أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ عمرٌو ومَتَى القتالُ،

قال الشارح لمّا تقدّم من كلامه أنّه قد التُزم تقديمُ الخبر اذا وقع المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفا أُورد على

نفسه إشكالا وهو قولهم سلامٌ عليك وويلٌ له فإنّ المبتدأ نكرةٌ والخبرُ جارٌّ ومجرورٌ ولم يتقدّم على المبتدإ ثمّ أجاب بأنّ المبتدأ فى قولك لك مالٌ وتحتَك بساطٌ انّما التُزم تقديمُ الخبر هناك خوْفا من التباسِ الخبر بالصفة وههنا لا يُلْبَس لانّه دُعاءٌ ومعناه ظاهرٌ الّا ترى انّك اذا قلت سلامٌ عليك وويلٌ له بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا واذا كان منصوبا كان منزّلا منزلةَ الفعل فقولُك سلاما عليك وويلا لك بمنزلة سَلَّمَ اللهُ عليك وعذّبك اللهُ فلمّا كان المعنى فيه ينزع الى معنَى الفعل لم يُغيَّر عن حاله لانّ مرتبةَ الفعل أن يكون مقدّما ، وأمّا قوله وفى قولهم أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ عمرٌو ومَتَى القتالُ يريد انّه قد التُزم ههنا تقديمُ الخبر ايضا وانّما قُدّم الخبر فى هذه المواضع لتضمُّنه همزةَ الاستفهام وذلك أنّك اذا قلت أَيْنَ زيدٌ فأصلُه أزيدٌ عندك فحذفوا الظرفَ وأتوا بأَيْنَ مشتملةً على الأمكنة كلّها وضمّنوها معنَى همزة الاستفهام فقدّموها لتضمُّنها الاستفهامَ لا لكَوْنها خبرا ، وكذلك اذا قلت كَيْفَ زيدٌ معناه على أيِّ حالٍ زيدٌ واذا قلت متى القتالُ فمعناه أَالقتالُ غدًا ونحوُه فعمِل فيه ما عمِل بأَيْنَ وستوضَح أحوالُ هذه الظروف المستفهَم بها فى أماكنها ان شاء الله تعالى ،

فصل ٢٩

قال صاحب الكتاب ويجوز حذفُ احدهما فمن حذفِ المبتدإ قولُ المستهِلّ الهِلالُ وَاللهِ وقولُك وقد شممتَ رِيحًا المِسْكُ واللهِ او رأيتَ شخصا فقلت عبدُ الله وربّي ومنه قولُ المُرقِّش *إذ قال الخَميسُ نَعَمْ* ومن حذفِ الخبر قولُهم خرجتُ فإذا السَبُعُ وقولُ ذى الرُمّة

*فيا ظَبْيَةَ الوَعْساء بين جُلاجِلٍ * وبين النَقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ*

وقولُه تعالى فَصَبْرٌ جَميلٌ يحتمل الامرَيْن اى فأمْرِى صبرٌ جميلٌ او فصبرٌ جميلٌ أجملُ ،

قال الشارح اعلم ان المبتدأ والخبر جملةٌ مُفيدةٌ تحصُل الفائدةُ بمجموعهما فالمبتدأُ معتمَدُ الفائدة والخبرُ محَلُّ الفائدة فلا بدّ منهما الّا انّه قد تُوجَد قرينةٌ لفظيّةٌ او حاليّةٌ تُغْنى عن النُطْق بأحدهما فيُحْذَف لدلالتها عليه لانّ الألفاظ انّما جِيءَ بها للدلالة على المعنى فاذا فُهم المعنى بدوِن اللفظ جاز أن لا تأتىَ به ويكون مرادا حُكْما وتقديرا ، وقد جاء ذلك مجيئًا صالحًا فحذفوا المبتدأَ مرّةً والخبرَ أُخرى فمّا حُذف فيه المبتدأُ قولُ المستهِلّ الهِلالُ وَاللهِ اى هذا الهلالُ واللهِ والمستهِلُّ طالبُ الهلال كما يقال لطالبِ الفَهْم مستفهِمٌ ولطالبِ العِلْم مستعلِمٌ ، ومثلُه اذا شممتَ رِيحًا طَيّبةً قلت المِسْكُ

واللهِ اى هو المسكُ واللهِ او هذا المسكُ ، وكذلك لو رأيت صورةَ شخص فصار آيةً لك على معرفةِ ذلك الشخص فاذا رأيتَه بعدُ قلت عبدُ اللّٰه وربّى كانّك قلت ذاك عبدُ اللّٰه او هذا عبدُ اللّٰه ، وكذلك لو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ ووُصف بصفاتٍ مثلَ مررت برجلٍ راحمِ المَساكين بارٍّ بوالدَيْه فعُرف بتلك الأوصاف فقلت زيدٌ واللهِ اى هو زيدٌ او المذكورُ زيدٌ ، وأمّا بيتُ المُرَقّش الأكبرِ

لا يُبْعِدِ اللّٰهُ التَلَبُّبَ والـغاراتِ اذ قال الخَميسُ نَعَمْ

فالتلبُّب لُبْسُ السِلاح والخميسُ الجَيْشُ والنَعَمُ الإبلُ قال الفرّاء هو ذَكَرٌ لا يؤنّث يقال هذا نَعَمٌ واردٌ ، والمعنى أنّه يتأسّف على الغيْرِ ولا سيّما فى أوقاتِ إقبالهم على الغَنائم فيقول الجيشُ نَعَمٌ اى هذا نَعَمٌ فاطْلُبوه الّا انّه حُذف للعلم به ، وقد حُذف الخبر ايضا كما حُذف المبتدأ وأكثرُ ذلك فى الجَوابات يقول القائلُ مَن عندك فتقول زيدٌ والمعنى زيدٌ عندى الّا انّك تركتَه للعلم به اذ السُؤالُ انّما كان عنه ، ومن ذلك قولهم خرجتُ فإذَا السَبُعُ اعلمْ انّ اذا تكون على ضربَيْن زمانًا وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعليّةِ واذا وقع بعدها اسمٌ كان ثَمَّ فعلٌ مقدَّرٌ نحو اِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ وإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ والتقديرُ اذا انشقّت السماء انشقّت واذا مدّت الأرضُ مدّت كانّ ذلك لتضمّنه معنًى الشرط والشرطُ يقتضى الفعلَ ، وتكون بمعنى المُفاجَأة وهى فى ذلك على ضربَيْن تكون اسما وتكون حرفا واذا كانت اسما كانت ظرفا من ظروفِ الأمْكنة واذا كانت حرفا كانت من حروف المعانى الدالّةِ على المفاجأة كما أنّ انْ حرفٌ دالٌّ على معنى المُجازاة والهمزةَ حرفٌ دالٌّ على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجتُ فإذَا السَبُعُ وأردتَ به الظرفيّةَ لم يكن ثَمَّ حذفٌ وكان السبعُ مبتدأً واذَا الخبرَ قد تقدّم كما تقول عندى زيدٌ ويتعلّق الظرفُ باستقرارٍ محذوفٍ فإن ذكرتَ اسما آخرَ كان منصوبا على الحال نحو خرجتُ فاذا السبعُ واقِفًا او عادِيًا والعاملُ فى الحال الظرفُ وإن شئت رفعتَه على الخبر وجعلت الظرفَ من صِلتـه ، فإن جعلتَها حرفا كان الخبرُ محذوفا لا محالةَ والتقديرُ خرجت فاذا السبعُ حاضرٌ او موجودٌ لانّ المبتدأ لا بدّ له من خبر ولا خبرَ لها ههنا ظاهرًا فوجب أن يكون مقدَّرا ، وأمّا قول ذى الرُمّة * فيا ظَبيةَ الوَعْساء الخ * فالخبرُ محذوفٌ فيه والتقديرُ أأنتِ الظَبْيَةُ أم أُمُّ سالمٍ والمرادُ انّكما التبسْتما علىّ لشدّةِ تشابُهكما فلم أعرف إحداكما من الاخرى ، والوَعْساء الارضُ اللَيّنةُ ذاتُ الرَمْل ، وجُلاجِلُ موضعٌ ويُروى بالحاء غيرِ المعجمة ، والنَقا الكَثيبُ من الرمل ، وقوله تع فَصَبْرٌ جَمِيلٌ احتمل الامرَيْن وذلك أن يكون صبرٌ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ والمعنى فصبرٌ جميلٌ أجملُ من غيره او فعندى صبرٌ جميلٌ

وجاز الابتداء بقوله صبرٌ جميلٌ وهو نكرةٌ لانّها قد وُصفت والنكرةُ اذا وُصفت جاز الابتداء بها وقد تقدّم بَيانُ ذلك ، ويجوز أن يكون صبرٌ جميلٌ خبرا والمبتدأُ محذوفٌ والتقديرُ فأمرى صبرٌ جميلٌ او صَنْعى صبرٌ جميلٌ ،

قال صاحب الكتاب وقد التُزم حذفُ الخبرِ فى قولهم لولا زيدٌ لكان كذا لسَدِّ الجواب مَسَدَّه ، وممّا حُذف فيه الخبرُ لسدّ غيره مسدّه قولُهم أقائمٌ الزيدان وضَرْبى زيدا قائما وأكثرُ شُرْبى السَويقَ ملتوتا وأخْطَبُ ما يكون الاميرُ قائما وقولُهم كُلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ ،

قال الشارح اعلم انّ لَوْلَا حرفٌ يدخل على جملتَيْن إحداهما مبتدأٌ وخبرٌ والأخرى فعلٌ وفاعلٌ فتُعلِّق احداهما بالاخرى وتربطها بها كما يدخل حرفُ الشرط على جملتَيْن فعليّتَيْن فيربط احداهما بالاخرى فتصيران كالجملة الواحدة فتقول قام زيدٌ خرج محمّدٌ فهاتان جُمْلتان متباينتان لا تَعَلُّقَ لاحداهما بالاخرى فاذا أتيتَ بإنِ الشرطيّةِ فقلت إن قام زيدٌ خرج محمّدٌ ارتبطتِ الجملتان وتعلّقتْ احداهما بالاخرى حتّى لو ذكرتَ احدى الجملتَيْن منفردةً لم تُفِدْ ولم تكن كلاما ، وكذلك لَوْلَا تقول زيدٌ قائمٌ خرج محمّدٌ فهاتان جملتان متباينتان احداهما مبتدأٌ وخبرٌ والاخرى فعلٌ وفاعلٌ فاذا أتيتَ بلَوْلَا وقلت لولا زيدٌ قائمٌ لَخرج محمّدٌ ارتبطت الجملةُ الثانية بالجملة الأُولى فصارتا كالجملة الواحدة الّا انّه حُذف خبرُ المبتدإ من الجملة الأُولى لكثرةِ الاستعمال حتّى رُفض ظهورُه ولم يجز استعمالُه فاذا قلت لولا زيدٌ لَخرج محمّدٌ كان تقديرُه لولا زيدٌ حاضرٌ او مانعٌ ومعناه أنّ الثانى امتنع لوُجودِ الاوّل وليست الجملةُ الثانيةُ خبرا عن المبتدإ لانّه لا عائدَ منها الى زيد والجملةُ اذا وقعت خبرا فلا بدّ فيها من عائد الى المبتدإ وانّما اللامُ وما بعدها كلامٌ يتعلّق بلَوْلَا وجوابٌ لها ، وقد شَبَّهَ سيبويه ما حُذف من خبرِ المبتدإ بعد لَوْلَا بقولهم امّا لَا ومعناه أنّ رجلا أُمر بأشياء يفعلها وقد شُبّهتْ عليه فوقف فى فَعْلها فقيل له اِفْعَلْ كذا وكذا إن كنتَ لا تفعل الجميعَ وزادوا على إنْ مَا وحذفوا الفعلَ وما يتّصل به وكثُر حتّى صار الاصلُ مهجورا، وربّما وقع بعد لَوْلَا هذه الفعلُ والفاعلُ لاشتراكهما فى معنى الاخَر ألا ترى انّه لا فَرْقَ من جهةِ المعنى بينَ زيدٌ قائمٌ وقام زيدٌ قال الجَمُوح

* قالت أُمامَةُ لمّا جئتُ زائرَها * هَلّا رَمَيْتَ ببَعْضِ الأَسْهُمِ السُودِ *

* لا دَرَّ دَرُّكَ إنّى قد رَمَيْتُهُمُ * لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمَحْدودِ *

والمراد لولا الحَدُّ، وقال الكوفيون الاسمُ الواقعُ بعد لولا يرتفع بلولا نفسِها لنيابتها عن الفعل والتقديرُ

لولا يمنع زيدٌ وهذا ضعيفٌ لوجوهٍ منها أنّه لو كان الامرُ على ما ادّعوه لجاز وُقوعُ أَحَدٍ بعدها لانّ أحدا يعمل فيها النفىُ ولم يُسْمَع عنهم مثلُ ذلك، الوجه الثانى أنّه لو كان معناه النفىَ على ما ادّعوه لجاز أن تعطِف عليه بالواو ولَا لتأكيدِ النفى فتقولَ لولا زيدٌ ولا خالدٌ لأكرمتُك نحوَ قوله تعالى وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَى وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَاتُ فلمّا لم يجز ذلك ولم يُستعمل دلّ على أنّ الجُحود قد زَايَلَها، الوجه الثالث أنّ الحرف انّما يعمل اذا اختصّ بالمعمولِ نحوَ حروفِ الجرّ فانّها مختصّةٌ بالاسماء ونحوَ حروفِ الجزم اختصّت بالدخول على الأفعال ولَوْلَا هذه غيرُ مختصّة بل تدخل على الاسماء نحوَ لولا زيدٌ لأكرمتُك وتدخل على الافعال فى نحوِ ما أنشدناه من البيتَيْن فاعرفه، قال ومن ذلك قولهم أقائمٌ الزيدان يعنى أنّه حُذف الخبر لِسَدّ الفاعل مَسَدّه، واعلمْ ان قولهم أقائمٌ الزيدان انّما أفاد نَظَرًا الى المعنى اذ المعنى أيقوم الزيدان فتَمّ الكلامُ لانّه فعلٌ وفاعلٌ وقائمٌ هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى أرادوا إصلاحَ اللفظ فقالوا أقائمٌ مبتدأٌ والزيدان مرتفعٌ به وقد سدّ مسدَّ الخبر من حيثُ أنّ الكلام تَمَّ به ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة، ولو قلت قائمٌ الزيدان من غيرِ استفهام لم يجز عند الأكثر وقد أجازه ابنُ السَرّاج وهو مذهبُ سيبويه لتضمُّنه معنَى الفعل وإن كان فيه قُبْحٌ لانّ اسم الفاعل لا يعمل عملَ الفعل حتّى يعتمد على كلامٍ قبله من مبتدا نحوِ زيدٌ ضاربٌ أبوه او موصوفٍ نحوِ مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه او ذى حالٍ نحوِ هذا زيدٌ ضارباً أبوه او على استفهامٍ او نفيٍ بخِلافِ الفعل فانّه يعمل معتمِدا وغيرَ معتمد وسنذكُر أحكامَه مستقصًى فى فصلِ اسم الفاعل، وأمّا قولهم ضَرْبِى زيدا قائما فهى مسئلةٌ فيها أَدْنَى إشكالٍ يحتاج الى كَشْف وذلك أنّ المعنى ضربتُ زيدا قائما او أَضْرِبُ زيدا قائما فالكلامُ تامٌّ باعتبارِ المعنى الّا انّه لا بدّ من النَظَر فى اللفظ وإصلاحِه لكونِ المبتدإ فيه بلا خبر وذلك أنّ قولك ضَرْبِى مبتدأٌ وهو مصدرٌ مضافٌ الى الفاعل وزيدا مفعولٌ به وقائما حالٌ وقد سدّ مَسدَّ خبرِ المبتدإ ولا يصحّ أن يكون خبرا فيرتفعَ لانّ الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاوّلَ والمصدرُ الذى هو الضربُ ليس القائمَ، ولا يصحّ أن يكون حالا من زيد هذا لانّه لو كان حالا منه لكان العاملُ فيه المصدرَ الذى هو ضربى لانّ العامل فى الحال هو العاملُ فى ذى الحال ولو كان المصدرُ عاملا فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصحّ أن يسدّ مسدَّ الخبر لانّ السادّ مسدَّ الخبر يكون حكمُه حكمَ الخبرِ فكما أنّ الخبر كان جزءً غيرَ الاوّل فكذلك ما سدّ مسدّه ينبغى ان يكون غيرَ الاوّل، واذا كان الامرُ كذلك كان

العاملُ فيه فعلا مقدّرا فيه ضميرُ فاعلٍ يعود الى زيد وهو صاحبُ الحال والخبرُ ظرفُ زمان مقدّرٌ مضافٌ الى ذلك الفعل والفاعلِ والتقديرُ ضَرْبِى زيدا اذا كان قائما فاذًا هى الخبرُ والحقُّ أنّها فى موضع نصبٍ متعلّقةٌ باستقرار محذوف تقديرُه استقرّ او مستقرٌّ ثمّ حُذفَ العامل لدلالةِ الظرف عليه على ما تقدّم ونُقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرفُ وما ارتفع به فى موضع مرفوعٍ لانّه خبرُ مبتداٍ فالظرفُ وحدَه فى موضع نصبٍ يدلّ على ذلك أنّه يظهر النصبُ فيما كان معربا نحوَ القتالُ اليومَ وعِنْدَك ونحوِ ذلك والظرفُ مع الضمير فى موضعِ خبرِ المبتداٍ فاذا أُريد المُضِىُّ قُدّر باذْ واذا أُريد المستقبلُ قُدّر باذا والظرفُ الذى هو اذا او اذْ يضاف الى الفعل والفاعلِ الذى هو كانَ والضميرُ الذى فيه وكانَ هذه المقدّرةُ هى التامّةُ وليستْ الناقصةَ فحُذف الفعل وأُقيم الظرف مُقامَه ثمّ حُذف الفعل لدلالة الظرف عليه، فان قيل ولِمَ قُدّر الخبر باذا او اذْ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لانّهما ظرفا زمان وظروفُ الزمان يكثر الاخبارُ بها عن الأَحداث والاخبارُ بها تختصّ بالحَدَث فكان تقديرُه به أَوْلى، وكانت اذْ واذا أَوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشُمولهما فاذْ تشمَل جميعَ ما مضى واذا تشمل جميعَ المستقبلِ فلمّا أُريد تقديرُ جُزْءٍ من الزمان كان أَوْلى بذلك لِما ذكرناه، فان قيل ولِمَ قلتم أنّ كانَ المقدّرةَ هى التامّةُ دونَ أن تكون الناقصةَ قيل لو كانت كانَ المقدّرةُ الناقصةَ لكان قائما من قولك ضَرْبِى زيدا قائما الخبرَ ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفةً لانّ أخبارَ كانَ تكون معرفة ونكرة فالمعرفةُ نحوُ قولك كان زيدٌ أخاك وكان محمّدٌ القائمَ ومثالُ النكرة كان زيدٌ قائما فلمّا اقتُصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفةُ فيه البتّةَ دلّ ذلك على انّه حالٌ وليس بخبرٍ، وأمّا المسئلة الثانية وهى أكثرُ شُرْبى السَّويقَ ملتوتا فالكلامُ عليها كالكلام على المسئلة قبلها فى تقديرِ الخبر والعاملِ فيه الّا انّ قوله أكثرُ شربى ليس بمصدر وانّما لمّا أُضيفت أكثر الى شربى الذى هو المصدرُ صار حكمُه حكمَ المصدر لانّ أَفْعَلَ بعضُ ما يُضاف اليه تقول زيدٌ أَفْضَلُ القومِ فيكون بعضَ القومِ والياقوتُ أفضلُ الحِجارة لانّه بعضُ الحِجارة ولو قلت الياقوتُ أفضل الزُجاج لم يجز لانّه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صُمْتُ أحسنَ الصيامِ تنصب أَحْسَنَ على المصدر لانّه لمّا أضفتَه الى المصدر صار مصدرا فكذلك لمّا أضفت أكثر الى الشرب الذى هو مصدرٌ صار مصدرا وجاز أن يُخْبَر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر، وأمّا المسئلة الثالثة وهى أخطبُ ما يكون الأميرُ قائما فهى فى تقديرِ حذفِ الخبر كالمسئلة الأُولى الّا انّ فيها اتّساعا أكثرَ من الأُولى وذلك أنّ فيها وجهَيْن من التقدير احدُهما نحوُ المسئلة قبلها فقولُك أخطبُ ما يكون

الأميرُ بمعنى أخطبُ كَوْنِ الأمير لانّ مَا مع الفعل بتأويلِ المصدر نحوَ قول الشاعر *يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَيالِي* وكذلك مَا يَكُونُ بمعنى الكون والمرادُ بكونه وُجودُه والتقديرُ أَخْطَبُ وجودِ الأمير اذا كان قائما جُعل وجودُه خطيبا مبالغةً ويكون اِذَا الخبرَ وهو فى موضع نصبٍ بالاستقرار على ما تقدّم يدلّ على ذلك انّه قد حُكى عن بعضِ العرب أَخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة بنصبِ يوم فدلّ ذلك على انّ اِذَا فى موضعِ نصب كما تقول زيدٌ عندك وفيه ضميرٌ والظرفُ والضميرُ فى موضعِ رفع لانّه الخبرُ، الوجه الثانى أن يكون قولُه اخطبُ ما يكون بمعنى الزمان لانّ مَا تكون بمعنى الزمان لانّها فى تأويل المصدر والمصدرُ يُستعار للزمان على تقديرِ حذفِ مضاف كأنّه قال أخطبُ أَوْقاتِ كونِ الأميرِ كما يقال مَقْدَمَ الحاجّ وخُفُوقَ النَّجْم اى زمنَ مقدمِ الحاجّ وزمنَ خفوقِ النجم ويكون الخبرُ اذا كان قائما على ما تقدّم الّا انّ اِذَا على هذا فى موضع رفعٍ خبرا عن الاوّل كما تقول وقتُ القتال يومُ الجُمُعة فكانّه قال أخطبُ الأَوْقاتِ التى يكون الأميرُ فيها خطيبا اذا كان قائماً، ومثلُه على سَعَةِ الكلام بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وهما لا يمكران لكنْ لمّا كان فيهما جَعَلَه لهما، ومثله أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا ٱللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا والنهارُ لا يُبْصِر انّما يُبْصَر فيه، والذى أَحْوَجَ الى تقديرِ المصدر بالزمان ههنا أنّه قد نُقل عنهم أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة بالرفع فكذلك قُدّر الاوّلُ بالزمان وقُضى على اِذَا التى هى الخبرُ بالرفع فاعرفه، وأمّا قولهم كلُّ رجل وضَيْعَتُهُ فالمرادُ كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان الّا انّك حذفتَ الخبرَ واكتفيتَ بالمعطوف لانّ معنى الواو هنا كمعنى مَعَ فقولُك كلُّ رجل وضيعته بمعنًى مع ضيعته وهذا كلامٌ مكتفٍ فالواوُ ههنا كالواو فى قولك استوى الماءُ والخَشَبَةَ الّا انّ قولنا استوى الماء والخشبة اوّلُه فعلٌ يعمل فيه وليس ههنا فعلٌ وانّما هو اسمٌ عُطف على اسمٍ بالواو التى معناها معنى مَعَ فعُطفتْ لفظا والمعنى معنَى الملابَسة، واعلمْ انّ الواوَ التى بمعنَى مَعَ لا بدّ فيها من معنَى الملابسة والواوُ التى لمُطْلَقِ العطفِ قد تخلو من ذلك ألا ترى انّك اذا قلت ما صنعتَ وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما صنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كلُّ رجلٍ وضيعتَه لانّ معناه مع ضيعته ولو قلت زيدٌ وعمرٌو خارجان لم يجز حذفُ الخبر لانّه ليس فى اللفظ ما يدلّ عليه وليس كذلك كلُّ رجل وضيعته لانّ معناه مع ضيعته ومَعَ تدلّ على المقارنة فاعرفه،

فصـــل ٣٠

قال صاحب الكتاب وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتَيْن معًا كقولك زيدٌ المنطلقُ واللهُ إلهُنا ومحمّدٌ نبيُّنا ومنه قولُك أنتَ أنتَ وقولُ أبى النَّجْم *أنا أبو النَّجْم وشِعْرِى شِعْرِى* ولا يجوز تقديمُ الخبر هنا بل أَيُّهما قدّمتَ فهو المبتدأُ ،

قال الشارح قد تقدّم من قولنا أنّ حَقّ المبتدإ أن يكون معرفةً وحقّ الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن إعادته ، وقد يكون المبتدأ والخبرُ معا معرفتَيْن نحو زيدٌ أخوك وعمرٌو المنطلقُ واللهُ إلهُنا ومحمّدٌ نَبيُّنا فاذا قلت زيدٌ أخوك وأنت تريد أُخُوّةَ النَّسَبِ فانّما يجوز مثلُ هذا اذا كان المخاطَبُ يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم انّه أخوه لفُرْقة كانت بينهما او لسَبَب اخرَ او يعلم أنّ له أخًا ولا يدرى انّه زيدٌ هذا فتقول زيدٌ أخوك اى هذا الذى عرفتَه هو أخوك الذى كنت علمتَه فتكون الفائـدةُ فى اجتماعهما وذلك الذى استفاده المخاطَبُ فمتى كان الخبرُ عن المعرفة معرفةً كانت الفائدةُ فى مجموعهما فإن كان يعرفهما مجتمعَيْن لم يكن فى الإخبار فائدةٌ ، وكذلك اذا قلت زيدٌ المنطلقُ فالمخاطَبُ يعرف زيدا ويعرف أنّ شخصا انطلق ولا يعلم أنّه زيدٌ فيقال زيدٌ المنطلقُ فزيدٌ معروفٌ بهذا الاسم منفردا والمنطلقُ معروفٌ بهذا الاسم منفردا غيرَ أنّ الذى عرفهما بهذَيْن الاسمَيْن منفردَيْن قد يجوز أن يجهل أنّ احدَهما هو الاخرُ ألا ترى أنّك لو سمعتَ بزيد وشُهِر امرُه عندك من غيرِ أن تراه لكنتَ عارفا به ذِكْرًا وشُهْرَةً ولو رأيت شخصا لكنت عارفا به عَيْنا غيرَ أنّك لا تُركّب هذا الاسمَ الذى سمعتَه على الشخص الذى رأيته الّا بمعرفةٍ أخرى بأن يقال لك هذا زيدٌ فاعرفه ، فأمّا قولهم اللهُ رَبُّنا ومحمّدٌ نَبيُّنا فانّما يقال ذلك رَدًّا على المخالف والكافرِ او يقال على سبيلِ الإقرار والاعترافِ لِطَلَبِ الثَّواب بقوله ، وأمّا قولهم أنتَ أنتَ فظاهرُ اللفظ فاسدٌ لانّه قد أُخبر بما هو معلومٌ وأنّه قد اتّحد الخبرُ والمخبَرُ عنه لفظا ومعنًى وحكمُ الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس فى المبتدإ وانّما جاز ههنا لانّ المراد من التكرير بقوله أنت أنت اى أنت على ما عرفتُه من الوَتيرة والمنزلةِ لم تتغيّر معنًى وتكريرُ الاسم بمنزلة أنت على ما عرفتُه وهذا مُفيدٌ يتضمّن ما ليس فى الجزء الاوّل ، وعليه قول ابى النجم *أنا ابو النجم وشِعْرى شِعْرى* معناه وشعرى شعرى المعروفُ الموصوفُ كما بُلّغْتُ وعُرّفْتُ وعلى هذا قياسُ الباب ، واذا كان الخبر معرفةً كالمبتدإ لم يجز تقديم الخبر لانّه ممّا يُشْكِل ويلتبس اذ كلُّ واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرًا عنه فأيّهما قدّمتَ كان المبتدأَ ، ونظيرُ ذلك الفاعلُ والمفعولُ اذا كانا ممّا لا

يظهر فيهما الاعرابُ فانّه لا يجوز تقديمُ المفعول وذلك نحو ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى ٱللّٰهُمَّ الّا أن يكون فى اللفظ دليلٌ على المبتدإ منهما نحو قوله *لُعابُ الأَفاعِى القاتِلاتِ لُعابُهُ* وقوله

*بَنُونَا بَنُو أَبْنائنا وبَناتُنا * بَنُوهنّ أَبْناءُ الرِجالِ الأَباعِدِ*

ألا ترى انّه لا يحسُن أن يكون بنونا هو المبتدأ لانّه يلزم منه أن لا يكون له بنون الّا بَنِى أبنائه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديمُ الخبر هنا مع كونه معرفةً لظهور المعنى وأَمْنِ اللَّبْس وصار هذا كجوازِ تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليلٌ نحو أَكَلَ كُمَّثْرَى مُوسَى وأَبْرَأَ المَرْضَى عِيسَى ٭

فصل ٣١

قال صاحب الكتاب وقد يجىء للمبتدإ خبران فصاعدًا منه قولك هذا حُلْوٌ حامِضٌ وقوله عزّ وجلّ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ٭

قال الشارح يجوز أن يكون للمبتدإ الواحد خبران وأكثرُ من ذلك كما قد يكون له أوصافٌ متعدّدةٌ فتقول هذا حُلْوٌ حامِضٌ تريد أنّه قد جمع بين الطَعْمَيْن كأنّك قلت هذا مُزٌّ فالخبرُ وإن كان متعدّدا من جهة اللفظ فهو غيرُ متعدّد من جهة المعنى لانّ المراد أنّه جامعٌ للطعمَيْن وهو خبرٌ واحدٌ ٭ وتقول هذا قائمٌ قاعدٌ على معنى راكعٍ قال الشاعر

*مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فهذا بَتِّى * مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى*
*تخِذْتُهُ مِن نَعَجاتٍ سِتِّ * سُودٍ جِعادٍ من نِعاجِ الدَشْتِ*

ومثلُه قوله تعالى وهو الغفور الوَدود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد ٭ واعلمْ انّك اذا أخبرتَ بخبرَيْن فصاعدًا كان العائدُ على المخبَر عنه راجعًا من مجموعِ الجزءَيْن والمرادُ العائدُ المستقلُّ به جميعُ الخبر وذلك انّما يعود من مجموعِ الاسمَيْن فأمّا كلّ واحد منهما على الانفراد ففيه ضميرٌ يعود اليه لا محالةَ من حيث كان راجعا الى معنى الفعل فيعود من كلّ واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضمير من الصفة الى الموصوف والظرفِ الى المظروف فأمّا عَوْدُ الضمير من الخبر المستقلّ به الى المبتدإ فانّما يكون من المجموع سواءٌ كان الخبران ضدّيْن أم لم يكونا ٭

فصل ٣٣

قال صاحب الكتاب اذا تضمّن المبتدأُ معنى الشرط جاز دخولُ الفاء على خبره وذلك على نوعَيْن الاسمُ الموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ اذا كانت الصلةُ او الصفةُ فعلا او ظرفا كقول اللّه تعالى ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وقولِه وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللّٰهِ وكقولك كلُّ رجل يأتينى او فى الدار فله درهمٌ؞ فاذا دخلتْ لَيْتَ او لَعَلَّ لم تدخل الفاء بالاجماع وفى دخولِ انّ خلافٌ بين الأخفش وصاحبِ الكتاب؞

قال الشارح اعلم انّ الاسماء على ضربَيْن منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاء وضربٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء فالاوّلُ نحوُ زيد وعمرو وشِبْهِهما مما كان من هذا القَبيل لم يدخل الفاء فى خبره تقول زيدٌ منطلقٌ ولو قلت زيدٌ فمنطلقٌ لم يجز؞ وكان ابو الحسن الأخفشُ يُجيز ذلك على زيادةِ الفاء وذكر انّ ذلك ورد عنهم كثيرا حَكَى أخوك فوُجد على معنَى اخوك وُجد والفاء زائدةٌ وأنشد

*وقائلةٍ خَوْلانُ فَٱنْكِحْ فَتاتَهم * وأُكْرُومَةُ ٱلْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا*

والمراد وقائلةٍ خولانُ ٱنْكِحْ فتاتَهم؞ وسيبويه لا يرى زيادتَها ويتأوّل ما ورد من ذلك على انّها عاطفةٌ وأنّه من قبيلِ عطفِ جملةٍ فعليّةٍ على جملة اسميّةٍ؞ وما كان متضمّنا معنى الشرط فالاسماء الموصولةُ والنكراتُ الموصوفةُ فالاسماء الموصولة نحوُ الذى والتى وأخواتِهما فهذه الاسماء لا تتمّ الّا بصلاتٍ وعائدٍ وصلاتُها تكون جملةً خَبَرِيّةً محتمِلةً للصِدْقِ والكِذْبِ وهى الجُمَلُ التى تقع أخبارا للمبتدإِ فالموصولُ لا يُخْبَر عنه حتّى يتمّ بصلته فاذا استَوْفَى صلتَه صار بمنزلةِ الاسم الواحد فقولُك الذى ابوه قائمٌ او الذى قام ابوه بمنزلةِ زيد او عمرو ويفتقر الى جزء اخرَ يكون خبرا حتّى يتمّ كلاما كما يفتقر زيدٌ وعمرٌو فتقول الذى ابوه قائمٌ منطلقٌ فيكون الذى ابوه قائم بمنزلةِ زيد ثمّ أخبرتَ عنه بمنطلقٌ كما تقول زيدٌ منطلقٌ؞ فاذا كان الموصولُ شائعًا لا لشخصٍ بعينه وكانت صلتُه جملةً من فعلٍ وفاعلٍ او ظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ وأخبرتَ عنه جاز دخولُ الفاء فى خبره لتضمُّنه معنى الجزاء وذلك قولُك الذى يأتينى فله درهمٌ والذى عندى فمُكْرَمٌ قال اللّه تعالى الذين ينفقون اموالهم الخ وقال تعالى وما بكم من نعمةٍ فمن اللّه وقولُه الذين يُنْفِقون اموالهم بالليل والنهار سِرًّا وعَلانِيَةً كلُّه من صلةِ الذين وهو فى موضعِ اسم مرفوع بالابتداء وقولُه فلهم أجرُهم فى موضعِ الخبر وكذلك قولُه وما بكم من نعمة فمن اللّه فقولُه من اللّه الخبرُ؞ وانّما اشترطنا لدخولِ الفاء أن يكون شائعًا غيرَ مخصوص وأن تكون صلتُه فعلًا او جارًّا ومجرورا لانّه

اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلتْ فيه الفاء كما تدخل فى الشرط المَحْض وذلك أنّه اذا كان شائعا كان مُبْهَما غيرَ مخصوص وبابُ الشرط مبنىٌّ على الإبهام فإن جعلتَه لواحد مخصوص نحوَ زيدٌ الذى أتانى فله درهمٌ لم يجز دخولُ الفاء فى خبره لبُعْده عن الشرط والجزاء ألا ترى انّك تقول من يخرجْ فله درهمٌ فيكون مُبْهَما غيرَ مخصوص فكذلك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم لا بدّ أن يكون شائعا لا لمخصوص، فان قيل فأنتَ تقول إن أتانى زيدٌ فله درهم فيكون الاوّلُ مخصوصا فهلّا جاز ذلك فى ٱلّذى اذا أردتَ به مخصوصا فالجوابُ انّ الشرط لا بدّ فيه من إبهام فأنت اذا قلت من يأتنى فله درهم فالإبهامُ واقعٌ فى الفعل والفاعلِ معًا ألا ترى انّ الفعل مُبهمٌ يحتمل أن يوجَد وأن لا يوجَد والفاعلُ مبهم يعود الى مَنْ واذا قلت إن أتانى زيدٌ فله كذا فالفاعلُ وإن كان مخصوصا فالفعلُ مبهمٌ وأنت اذا قلت الذى يأتينى وأردتَ به مخصوصا لم يكن فيه إبهامٌ البتّةَ لانّ الموصول مخصوصٌ والفعلَ مبنىٌّ على تيقُّنِ وجوده فخَلَا من إبهامِ البتّةَ ففارَقَ الشرطَ، وانّما اشترط وَصْله بالفعل لانّ الشرط لا يكون الّا بالفعل البتّةَ فلو قلت الذى ابوه قائمٌ له درهمٌ لم يجز دخولُ الفاء فى الخبر ههنا لعدمِ مشابَهةِ الشرطِ، وأمّا اذا وُصل الموصولُ بظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ فإنّه وإن لم تكن صلتُه فعلًا ملفوظا به فإنّه مقدَّرٌ حُكْما فاذا قلت الذى فى الدار او عندك فكأنّك قلت الذى استقرّ او وُجد او نحوَ ذلك فاذا وُجدت هذه الشرائطُ فى الموصول جاز دخولُ الفاء فى خبره، فان قيل فما الفرقُ بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه الفاء وبينه اذا لم يكن قيل اذا كان الخبرُ عن الموصول بالفاء أُذن ذلك بأنّ الخبر مستحِقٌّ بالفعل الاوّلِ ألا ترى انّك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم أُذن ذلك بأنّ الدرهم مستحَقٌّ له بإتيانه لانّ الفاء للتعقيب والمسبّبُ يُوجَد عقيبَ السبب واذا قلت الذى يأتينى له درهم يدلّ على استحقاقِ الدرهم من غيرِ أن يدلّ على انّه بالإتيان، وكذلك النكرة الموصوفة بالفعل او الظرفِ او الجارِّ والمجرورِ نحوُ كُلّ رجل يأتينى او فى الدار فله درهم حكمُه حكمُ الموصولِ فى دخولِ الفاء فى خبرها لشَبَهها بالشرط والجزاء كالموصولِ لانّ النكرة فى إبهامها كالموصول اذا لم يُرَد به مخصوصٌ والصفةُ كالصلة فاذا كانت بالفعل او ما هو فى تقدير الفعل من جارّ ومجرور كانت كالموصول فى شَبَهِ الشرط والجزاء فدخلت الفاء فى خبرها كدخولها فى خبرِ الموصول، فان وقع فى الصلة شرطٌ وجزاءٌ لم تدخل الفاء فى آخرِ الكلام وذلك قولُك الذى إن يَزُرْنى أَزُرْهُ له درهمٌ ولو قلت هنا فَلَهُ لم يجز لانّ الشرط لا يُجاب دفعتَيْن وكذلك كُلّ رجل إنْ يَزُرْنى أُكْرِمْه له درهمٌ ولا يجوز فله درهم لانّ الصفة قد تضمّنت الجوابَ ولم يُحْتَجْ الى إعادته، ولو قلت

الذى ابوه ابوك فزيدٌ لم يجز لانّه لم يتقدّم فى الصلة ما يصح به الشرطُ وكذلك لو قلت كلُّ إنسان فله درهمٌ لم يجز لانّه لم تتقدّم صفةٌ يُسْتفاد منها معنى الشرط فجرى هذان فى الامتناع مجرَى زيدٌ فقائمٌ وعمرٌو فمنطلقٌ، فإن دخلتْ على هذا الموصولِ او النكرةِ الموصوفةِ الحروفُ الناصبةُ للمبتدإ الرافعةُ للخبر وهى إنّ وأَنّ وكأَنّ ولَيْتَ ولَعَلَّ ولٰكِنّ فذهب سيبويه الى انّ كأَنّ ولَيْتَ ولَعَلَّ ولٰكِنّ تمنع من دخولِ الفاء فى الخبر لانّها عواملُ تُغيّر اللفظَ والمعنى فهى جاريةٌ مجرَى الافعال العاملةِ فلمّا عملتْ فى هذه الموصولاتِ والنكرةِ الموصوفةِ بعُدتْ عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء فى خبرها كدخولها فى خبرِ الموصولات اذا لم يكن فيها أدواتُ الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الافعال وغيرِها، وأمّا أَنّ فذهب سيبويه الى جوازِ دخولِ الفاء فى خبرها مع هذه الاشياء لانّها وإن كانت عاملةً فانّها غيرُ مُغيّرة معنى الابتداء والخبرِ ولذلك جاز العطفُ عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش لا يجوز دخول الفاء مع انّ لانّها عاملةٌ كأخواتها والاوّلُ اقربُ الى الصحّة وقد ورد به التنزيلُ قال اللّه تعالى انّ ٱلَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وقال انّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ ٱللَّهِ الى أن قال فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ وقال قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فأدخل الفاء فى الخبر فالأخفش يحمل الفاءَ فى ذلك كلّه على الزيادة، والاوّل أظهرُ لانّ الزيادةَ على خِلافِ الاصل وسيُوضَح ذلك فى حروف العطف إن شاء اللّه تع،

خبرُ إنّ وأخواتها

فصــل ٣٣

قال صاحب الكتاب هو المرفوع فى نحو قولك إنّ زيدا اخوك ولَعَلّ بِشْرا صاحبُك، وارتفاعُه عند أصحابنا بالحرف لانّه أشبهَ الفعلَ فى لُزومه الاسماءَ والماضىَ منه فى بنائه على الفتح فأُلحق منصوبُه بالمفعول ومرفوعُه بالفاعل ونُزّل قولك إنّ زيدا اخوك منزلةَ ضَرَبَ زيدا اخوك وكأنّ عمرا الأسدُ منزلةَ فَرَسَ عمرا الأسدُ، وعند الكوفيين هو مرتفعٌ بما كان مرتفعا به فى قولك زيدٌ اخوك ولا عَمَلَ للحرف فيه،

قال الشارح اعلم انّ هذه الحروف وهى إنّ وأخواتُها وهى ستّةٌ إنّ وأَنّ ولٰكِنّ ولَيْتَ ولَعَلّ وكأَنّ من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر فتنصب ما كان مبتدأً وترفع ما كان خبرا وانّما عملتْ لشَبَهها بالافعال وذلك من وُجوهٍ منها اختصاصُها بالاسماء كاختصاصِ الافعال بالاسماء الثانى انّها على لفظِ الافعال

اذ كانت على أكثرَ من حرفَيْن كالافعال الثالثُ انّها مبنيّةٌ على الفتح كالافعال الماضية الرابعُ انّها يتّصل بها المضمرُ المنصوبُ ويتعلّق بها كتعلّقه بالفعل من نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ وضَرَبَنى فلمّا كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلةً على المبتدإ والخبر وهى مقتضيةٌ لهما جميعا ألا ترى انّ إنّ لتأكيدِ الجملة ولكنّ للاستدراك فلا بدّ من الخبر لانّه المستدرَك ولا بدّ من المبتدإ ليُعْلَم خبرُ مَنْ قد استدرك، ولَيْتَ فى قولك ليت زيدا قادمٌ تَمَنٍّ لقُدومِ زيد ولَعَلَّ تَرَجٍّ وكَأَنَّ تقتضى مشبَّها ومشبَّها به فلمّا اقتضتْهما جميعا جرت مجرَى الفعل المتعدّى فلذلك نصبتِ الاسمَ ورفعتِ الخبرَ وشُبِّهت من الافعال بما قُدّم مفعولُه على فاعله فقولُك إنّ زيدا قائمٌ بمنزلةِ ضَرَبَ زيدا رجلٌ، وانّما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع فَرْقًا بينها وبين الفعل فالفعلُ من حيثُ كان الاصلَ فى العمل جرى على سَنَنِ قياسه فى تقديمِ المرفوع على المنصوب اذ كان رُتْبَةُ الفاعل مقدَّمةً على المفعول وهذه الحروفُ لمّا كانت فى العمل فُروعا على الافعال ومحمولةً عليها جُعلتْ دونها بأنْ قُدّم المنصوب فيها على المرفوع حَطًّا لها عن درجةِ الافعال اذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ وتقديمُ الفاعل اصلٌ على ما ذُكر، وذهب الكوفيون الى انّ هذه الحروف لم تعمل فى الخبر الرفعَ وانّما تعمل فى الاسم النصبَ لا غيرُ وانّما الخبرُ مرفوعٌ على حاله كما كان مع المبتدإ وهو فاسدٌ وذلك من قِبَل انّ الابتداء قد زال وبه وبالمبتدإ كان يرتفع الخبرُ فلمّا زال العاملُ بطل أن يكون هذا معمولا فيه، ومع ذلك فانّا وجدنا كلَّ ما عمل فى المبتدإ عمل فى خبره نحوَ ظننتُ وأخواتِها لمّا عملتْ فى المبتدإ عملت فى الخبر وكذلك كانَ وأخواتُها لمّا عملت فى المبتدإ عملت فى الخبر وليس فيه تَسْوِيَةٌ بين الاصل والفرع لانّه قد حصلت المخالفةُ بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه،

فصل ٣٤

قال صاحب الكتاب وجميعُ ما ذُكر فى خبرِ المبتدإ من أصنافه وأحوالِه وشرائطِه قائمٌ فيه ما خَلَا جَوازَ تقديمه الّا اذا وقع ظرفا كقولك إنّ فى الدار زيدا ولعلّ عندك عمرا وفى التنزيل إنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ،

قال الشارح يعنى أنّ هذه الحروف داخلةٌ على المبتدإ والخبر وكلُّ ما جاز فى المبتدإ والخبر جاز فى هذه الحروف لا فَرْقَ فالمرادُ بأصنافه كونُه مفردا وجملةً وبأحواله كونُه معرفةً ونكرةً وبشرائطه افتقارُه الى عائدٍ

من الخبر اذا كان جملةً ، وقوله من اصنافه يعنى انّ خبرَ المبتدإ كما يكون مفردا او جملةً او ظرفا كذلك فى هذه الحروف تقول فى المفرد إنّ زيدا قائمٌ كما تقول فى المبتدإ زيدٌ قائمٌ وفى الجملة إنّ زيدا ابوه قائمٌ كما تقول زيدٌ ابوه قائمٌ وإنّ زيدا قام ابوه كما تقول زيدٌ قام ابوه وتقول فى الظرف إنّ زيدا عندكَ وإنّ محمّدا فى الدار فموضعُ الظرف رفعٌ لانّه خبرُ إنّ كما كان خبرَ المبتدإ قبل دخولِ هذه الحروف ، فإن كان اسمُ انّ جُثّةً وأخبرتَ عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ الّا ظرفَ مكان ولا تُخْبِر عنه بالزمان فتقول إنّ زيدا عندك ولو قلت إنّ زيدا اليومَ لم يجز لانّ هذه الأخبار فى الحقيقة انّما هى أخبارُ أسماء هذه الحروف وأمّا قولهم خبرُ انّ وخبرُ كانَ فتقريبٌ لانّ الحروف والافعال لا يُخْبَر عنها ، وقوله واحواله يعنى انّ أحوالَ أخبارِ هذه الحروف كأحوالِ أخبارِ المبتدإ من أنّه يكون الخبرُ نكرةً ومعرفةً كما يكون كذلك فى المبتدإ والخبر فتقول إنّ زيدا قائمٌ وإنّ زيدا اخوك كما تقول ذلك فى المبتدإ ، وأمّا شرائطه فإنّه اذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ فالاسمُ هو المعرفةُ والخبرُ هو النكرةُ كما كان كذلك فى المبتدإ والخبر واذا كان جملةً فلا بدّ فيها من عائدٍ الى المبتدإ كما كان كذلك فى المبتدإ والخبر فكلّ ما جاز فى المبتدإ والخبر جاز مع إنّ وأخواتِها لا فرقَ بينهما الّا انّ الذى كان مبتدأً مرفوعا ينتصب ههنا بانّ وأخواتِها ، ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك فى المبتدإ وذلك لعدمِ تصرُّفِ هذه الحروف وكَوْنِها فُرُوعًا على الافعال فى العمل فانحطّتْ عن درجةِ الافعال فجاز التقديمُ فى الافعال نحوُ قائما كان زيدٌ وكان قائما زيدٌ ولم يجز ذلك فى هذه الحروف اللّهمّ الّا أن يكون الخبرُ ظرفا او جارّا ومجرورا فلا يجوز أن تقول إنّ منطلقٌ زيدا ويجوز أن تقول إنّ فى الدار زيدا وذلك أنّهم قد توسّعوا فى الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ألا ترى انّهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه فى نحوِ قوله *لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَن لَامَهَا* والمعنى للّه درُّ من لامها اليومَ ومثلُه

*كأنّ أصْواتَ مِن إيغالِهِنّ بِنَا * أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَرارِيجِ*

والمراد اصواتَ اواخرِ الميس من ايغالهنّ بنا ، ومنه

*كما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِيٍّ يُقارِبُ او يُزِيلُ*

والمراد بكفّ يهوديّ يوما ، واذا جاز الفصلُ به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشىء الواحد كان جَوازُه فى إنّ وٱسمِه أسهلَ اذ هما شيئان منفصلان ، وممّا سَوّغَ الفصلَ بالظرف هنا كونُ هذه الحروف

لبست ممّا يعمل فى الظروف وانّما العاملُ الاستقرارُ المحذوفُ فاعرفه؛

فصـــل ٣٥

قال صاحب الكتاب وقد حُذف فى نحوِ قولهم اِنّ مالًا وانّ وَلَدًا وانّ عَدَدًا اى انّ لَهُم مالا؛ ويقول الرجل للرجل هل لكم احدٌ انّ الناسَ عليكم فيقول انّ زيدا وانّ عمرا اى انّ لَنَا؛ وقال الأَعْشَى

*اِنّ مَحَلًّا وانّ مُرْتَحَلَا * وانّ فى السَّفْرِ اذْ مَضَوْا مَهَلَا*

وتقول انّ غيرَها اِبِلًا وشاءً اى انّ لنا؛ وقال *يا لَيْتَ أَيّامَ الصِبَى رَواجِعًا* اى يا ليت لنا؛ ومنه قولُ عُمَرَ بن عبدِ العَزِيزِ لقُرَشِيٍّ مَتَّ اليه بقرابةٍ فانّ ذاك ثمّ ذكر حاجتَه فقال لَعَلّ ذاك اى فانّ ذاك مصدَّقٌ ولَعَلّ مطلوبَك حاصلٌ؛ وقد التُزم حذفُه فى قولهم لَيْتَ شِعْرِى؛

قال الشارح اعلم انّ أخبارَ هذه الحروف اذا كانت ظرفا او جارًّا ومجرورا فانّه قد يجوز حذفُها والسُكوتُ على أسمائها دونها وذلك لكثرةِ استعمالها والاتّساعِ فيها على ما ذكرناه ودَلالةِ قرائنِ الأحوال عليها؛ وذلك قولهم انّ مالا وانّ ولدا وانّ عددا كانّ ذلك وقع فى جوابِ هل لهم مالٌ وهل ولدٌ وهل عددٌ فقيل فى جوابه انّ مالا وان ولدا وان عددا اى انّ لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم تحتج الى إظهاره لتقدُّمِ السُؤال عنه؛ ولم يأت ذلك الّا فيما كان الخبرُ ظرفا او جارًّا ومجرورا؛ قال ويقول الرجل للرجل هل لكم احدٌ انّ الناس عليكم اى أَلْبٌ فيقول انّ زيدا وانّ عمرا المعنى انّ لنا زيدا وانّ لنا عمرا واستغنى عن ذكره لتقدُّمه فى السؤال؛ قال الأعشى *انّ محلّا الخ* ويُروى وانّ للسَفْر اذ مضوا مهلا ومعناه انّ لنا محلّا يعنى فى الدنيا اذا عِشْنَا وانّ لنا مرتحلا الى الآخِرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا الى الاخرة فيقول فى رحيلِ مَن رَحَلَ ومَضَى مَهَلٌ اى لا يرجع؛ وقيل انّ فى السفر يريد مَن قَدَّمَ لآخرته فازَ وظَفِرَ والمَهَلُ السَّبْقُ؛ فهذا كلّه عند سيبويه على حذفِ الخبر كنَحْوِ ما تقدّم تقديرُه؛ ولا يرى الكوفيون حذفَ الخبر الّا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة؛ وكان الفرّاء يذهب الى انّه انّما يُحْذَف مثلُ هذا اذا كُرِّرتْ انَّ لِيُعْلَم انّ احدهما مخالفٌ للآخر عند من يظُنّه غيرَ مخالف؛ وحُكى انّ أعرابيّا قيل له الزَبابةُ الفَأْرَةُ قال انّ الزبابةَ وانّ الفأرةَ ومعناه انّ هذه مخالفةٌ لهذه والخِلافُ الذى بين الاسمَيْن يدلّ على الخبر؛ والفائدة انّ المحلّ خلافُ المرتحل؛ وهو قولٌ غيرُ مَرْضىّ عند اصحابنا فانّه قد ورد فى الواحد الذى لا مُخالِفَ معه قال الأَخْطَل

*خَلَا أنّ حَيًّا من قُرَيْشٍ تَفضّلوا * على الناس او إنّ الأَكارِمَ نَهْشَلا *

وقالوا إنّ غيرَها إبِلًا وشاءً فقولهم غيرها اسمُ إنّ والخبرُ مضمرٌ على النَّحْو الذى ذكرناه كانّه قال إنّ لنا غيرَها او عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاءً على التمييز، ويجوز ان يكون إبلا وشاءً اسمَ إنّ وغَيْرَهَا حالًا، وقد نَصّ سيبويه على انّ الإبل والشاء انتصابُهما انتصابُ الفارس اذا قلت ما فى الناس مثلُه فارسًا كانّه يقدّره بالمشتقّ اى ما يُشْبِه، ولا يحسن ان يكون عطفَ بَيانٍ لانّ عطفَ البيان لا يكون الّا فى المَعارف، ومنه قولُ رُؤْبَةَ *يا ليت ايّامَ الصِبَى رَواجعا* على تقديرِ يا ليت لنا ايّامَ الصبى رواجعا فيكون ايّام الصبى اسمَ لَيْتَ والخبرُ الجارُّ والمجرورُ المقدّرُ ورواجعا حالٌ وتنوينُه ضرورةٌ، وقيل تقديرُه أَقبلتْ رواجعا فيكون اقبلت الخبرَ ورواجعا ايضا حالًا، وكان بعضُهم ينصب الاسمَ والخبرَ بعد لَيْتَ تشبيهًا لها بوَدِدْتُ وتَمَنَّيْتُ لانّها فى معناها وهى لغةُ بنى تَميم يقولون ليت زيدا قائما كما يقولون ظننتُ زيدا قائما وعليه الكوفيون والاوّلُ أَقْيَسُ وعليه الاعتمادُ وهو رأْىُ البصريين، فأمّا ما حُكى عن عمر بن عبد العزيز فالخبرُ محذوفٌ اى فإنّ ذاك مصدَّقٌ ولعلّ مطلوبَك حاصلٌ فانّما ساغ حذفُ الخبر ههنا وإن لم يكن ظرفا لدليلِ الحال عليه كما يُحْذَف خبرُ المبتدإ عند الدلالة عليه نحوَ قولك مَن القائمُ فيقال زيدٌ اى زيدٌ القائمُ، والجيّدُ أن يقدّر المحذوفُ ظرفا نحوَ إنّ لك ذاك اى حَقَّ القَرابة ولعلّ لك ذاك فالمعنى واحدٌ الّا انّه من جهةِ اللفظ جارٍ على منهاجِ القياس، وقوله متّ عليه بقرابة المَتُّ المَدُّ والمراد تَدلّى اليه بقَرابةٍ والمَواتُّ الوَسائلُ، قال وقَدْ التُزم حذفُه فى قولهم لَيْتَ شِعْرِى يجوز فى قَدْ الكسرُ والضمُّ فالكسرُ أجْوَدُ لانّه الاصلُ فى التقاء الساكنَيْن والضمُّ للاتباع لثِقَلِ الخُروج من كسر الى ضمّ من نحوِ وَعَذابِ ارْكُضْ ووَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا، والمراد قد التُزم حذفُ الخبر وذلك أنّ شِعْرِى مصدرُ شَعَرْتُ أَشْعُرُ شِعْرًا وشِعْرَةً اذا فطن وعلم ولذلك سُمّى الشاعر شاعرا لانّه فطن لما خَفِىَ على غيره، وهو مضافٌ الى الفاعل فقولُك ليت شعرى بمعنى ليت عِلْمى والمعنى لَيْتَنِى أَشْعُرُ فأَشْعُرُ هو الخبرُ وناب شعرى الذى هو المصدر عن أَشْعُرُ ونابت الياءُ فى شعرى عن اسمِ لَيْتَ الذى فى قولك لَيْتَنِى، وأشْعُرُ من الافعال المتعدّية وقد يُعلَّق عن العمل فيقال ليت شعرى أزيدٌ قام أم عمْرٌو ومعنى التعليق إبطالُ عَمَلِه فى اللفظ وإعمالُه فى الموضع فيكون موضعُ الاستفهام وما بعده نصبًا بالمصدر فهو داخلٌ فى صلته، وقيل الخبرُ محذوفٌ وقد ناب معمولُ المصدر عن الخبر فلم يُظْهِروا خبرَ ليت ههنا لسَدّ معمولِ المصدر مَسَدّه وصار ذلك كقولهم لولا زيدٌ لأكرمتُك فى حذفِ الخبر لسَدّ جوابِ لولا مسدَّه، وقالوا

ليت شعرى زيدٌ عندك أم عند عمرو رفعوا زيدا ولم يُعْمِلوا فيه المصدرَ لانّه داخلٌ فى الاستفهام ، وقيل انّ الجملة بعد شعرى فى موضع الخبر والاوّل أَقْيَسُ لعدمِ العائد من الجملة فاعرفه ،

خبرُ لَا التى لنَفْىِ الجِنْس

فصـــل ٣٦

قال صاحب الكتاب هو فى قولِ أهلِ الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ، وقولُ حاتم *ولا كَرِيمَ من الوِلْدانِ مصبوحُ* يحتمل أمرَيْن احدُهما أن يترك فيه طائيّتَه الى اللغة الحجازيّة والثانى أن لا يجعل مصبوحا خبرا ولكنْ صفةً محمولةً على محَلِّ لَا مع المنفىّ ، وارتفاعُه بالحرف ايضا لانّ لا تَحْذُو بها حَذْوَ انّ من حيث أنّها نَقيضتُها ولازمةٌ للأسماء لُزومَها ،

قال الشارح انّما خصّ اهلَ الحجاز دون غيرهم لانّ اهلَ الحجاز يُظْهِرون الخبرَ فيظهَر فيه العملُ وبنو تميم لا يُظْهِرونه البتّةَ فلا يظهَر فيه عملُ لَا ، واعلم انّ لَا النافيةَ على ضربَيْن عاملةٌ وغيرُ عاملة فالعاملةُ التى تنفى على جهةِ استغراقِ الجنس لانّها جوابُ ما كان على طريقةِ هل من رجلٍ فى الدار فدُخولُ مِنْ فى هذا لاستغراقِ الجنس ولذلك تختصّ بالنكرات لشُمولها ألا ترى انّه لا يجوز هل من زيدٍ فى الدار كما يجوز هل زيدٌ فى الدار ، فهذه التى لاستغراقِ الجنس عاملةٌ النصبَ فيما بعدها من النكرات المفردةِ ومبنيّةٌ معها بناءَ خمسةَ عشرَ وانّما استحقّتْ أن تكون عاملةً لشَبَهها بانَّ الناصبةِ للأسماء ووَجْهُ الشَبَه بينهما أنّها داخلةٌ على المبتدإ والخبر كما انّ انَّ كذلك وأنّها نَقيضةُ انَّ لانّ لَا للنفى وانَّ للإيجاب وحَقُّ النقيض أن يُخْرَج على حَدِّ نقيضه من الاعراب نحوَ ضربتُ زيدا وما ضربتُ زيدا فقولُك ضربت زيدا فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ وقولُك ما ضربت زيدا نفىٌ لذلك ومع ذلك فقد أعربتَه إعرابَه من حيث كان نقيضَه يُشْعِر بمعنَى الرفع له ، فلمّا أشبهتْ لَا انَّ وكانت انَّ عاملةً فى المبتدإ والخبر كانت لَا كذلك عاملةً فى المبتدإ والخبر لانّها تقتضيهما جميعا كما تقتضيهما انَّ ولمّا نصبوا بها لم تعمل الّا فى نكرة على سبيلِ حرفِ الخفض الذى فى المسئلة لانّها كالنائبة عنها الّا انّ لَا بُنيتْ مع النكرة لانّها لمّا وقعتْ فى جوابِ هل من رجلٍ عندك على سبيلِ الاستغراق وجب أن يكون الجوابُ ايضا بحرفِ الاستغراق الذى هو مِنْ ليكون الجوابُ مطابقًا للسؤال فكان قياسُه لا من رجلٍ فى الدار ليكون النفىُ عامّا كما كان السؤالُ عامّا ثمّ حُذفتْ مِنْ من اللفظ تخفيفا وتَضمَّن الكلامُ معناها فوجب أن يُبْنَى لتضمُّنه معنى

لحرف كما بُنى خمسةَ عشرَ حين تَضمَّن معنَى حرفِ العَطْف، فان قيل أيكون الحرفُ مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجودٌ فى كلامهم ألا ترى انّك تقول قد علمتُ أنّ زيدا منطلقٌ فأنَّ حرفٌ وهو مع ما عمِل فيه اسمٌ واحدٌ والمعنى علمتُ انطلاقَ زيد، وكذلك أنِ الخفيفةُ مع الفعل المضارع اذا قلت أُريدُ أنْ تقومَ والمعنى أُريد قيامَك فكذلك لَا والاسمُ المنكَّرُ بعدها بمنزلةِ اسم واحد، ونظيرُه قولك يا ابنَ أُمَّ فالاسمُ الثانى فى موضع خفض بالاضافة وجُعلا اسما واحدا وكذلك لا رجلَ فى الدار فرَجُلَ فى موضع منصوبٍ منوّنٍ لكنّه جُعل مع لَا اسما واحدا ولذلك حُذف منه التنوينُ وبُنى على حركةٍ لانّ له حالةَ تمكُّنٍ قبل البناء فمُيّز بالحركة عمّا بُنى من الاسماء ولم يكن له حالةُ تمكُّن نحوِ مَنْ وكَمْ وخُصّ بالفتحة لانّها أخفُّ الحركات وليس الغرضُ الّا تحريكَه فلم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّف ما هو أثقلُ منها فلذلك تقول لا رجلَ عندك ولا غلامَ لك تريد النفىَ العامَّ، قال اللّه تع لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ وقال لَا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، وموضعُ لَا وما عملتْ فيه مبتدأٌ لانّها جوابُ ما حالُه كذلك ألا ترى انّ قولك هل من رجل فى الدار فى موضعِ رفع بالابتداء كذلك لا رجلَ، فإن قدّرت دخولَها على كلامٍ قد عمِل غيرُها فيه لم تعمل فيه شيـًٔا وكان الكلامُ على ما كان عليه مُوجَبا وذلك قولُك أزيدٌ فى الدار أم عمرٌو فتقول لا زيدٌ فى الدار ولا عمرٌو وكذلك تقول أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ والجوابُ لا رجلٌ فى الدار ولا امرأةٌ وكذلك إن جعلتَها جوابا كقولك هل رجلٌ فى الدار قلت لا رجلٌ فى الدار وهذا قليلٌ اذ كان التنكيرُ والبناء أغلبَ عليها وكان هذا فى مواضعِ لَا ونَعَمْ، واعلم انّه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحٰق الزجّاجُ وجماعةٌ من البصريين الى انّ حركةَ لا رجلَ ولا غلامَ حركةُ إعراب واحتجّوا لذلك بقولهم لا رجلَ وغلامًا عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنّه معربٌ لم يجز العطفُ عليها لانّ حركةَ البناء لا يُعْطَف عليها لانّه انّما يُعْطَف للاشتراك فى العامل، والقول هو الاوّل لحذفِ التنوين منه اذ لو كان معربا لَثبت فيه التنوينُ كما ثبت فى قولك لا خيرًا منك فى الدار ونحوِ ذلك من الموصوفات، وأمّا قولهم أنّه جاز العطفُ على اللفظ نحوُ لا رجلَ وغلامًا فتقول انّما جاز كما جاز فيه الوصفُ على اللفظ نحوُ لا رجلَ ظريفًا بالتنوين وذلك من قِبَل انّها وإن كانت حركةَ بناء فهى مشبَّهةٌ بحركةِ الاعراب وذلك لاطّرادها فى كلّ نكرةٍ منفيّةٍ بلَا من غيرِ اختصاص باسم بعَيْنه فجرتْ لذلك مجرَى العامل الذى يعمل فى كلِّ اسم يباشِره ويلاقيه، ومثله الضمّةُ فى الاسم المفرد المنادَى العَلَم نحوِ يا حَكَمُ لاطّرادها فى كلّ منادًى مفردٍ علمٍ، واعلم انّ أصحابنا قد اختلفوا فى رفع خبرِ لَا فذهب بعضهم الى انّها لا تعمل

فى الخبر لضُعْفها عن العمل فى شيـئَيْن بخلاف إنّ فانّها مشبَّهةٌ بالفعل فنصبتْ ورفعتْ كالفعل ولَا هذه لا تُشْبِه الفعلَ وانّما تُشْبِه إنّ المشدَّدةَ فجرتْ مجرَى الحروف الناصبةِ للفعل نحو أَنْ ولَنْ وهى لا ترفع شيـئًا كذلك هذه، وذهب ابو الحسن ومن يتبَعه الى انّ لَا هذه ترفع الخبرَ وذلك لانّها داخلةٌ على المبتدإ والخبرِ فهى تقتضيهما جميعا وما اقتضى شيـئَيْن وعمل فى احدهما عمل فى الاخر وليس كذلك نواصبُ الافعال لانّها لا تقتضى الّا شيـئًا واحدا وهو المختارُ، وأمّا الكوفيون فالخبرُ عندهم مرفوعٌ بالمبتدإ على ما كان وهى قاعدتُهم فى إنّ وأخواتِها،

فصـــل ٣٧

قال صاحب الكتاب ويحذفه الحجازيّون كثيرا فيقولون لا أَهْلَ ولا مالَ ولا بَأْسَ ولا فَتَى الّا عَلِىٌّ ولا سيفَ الّا ذو الفَقار ومنه كلمةُ الشَهادة ومعناها لا إِلٰهَ فى الوجود الّا اللّٰهُ، وبنو تميم لا يُثْبِتونه فى كلامهم اصلا،

قال الشارح اعلم انّهم يحذفون خبرَ لَا من لا رجلَ ولا غلامَ ولا حَوْلَ ولا قوّةَ وفى كلمةِ الشهادة نحو لا إلٰهَ الّا اللّٰهُ والمعنى لا رجلَ ولا غلامَ لنا ولا حول ولا قوّة لنا وكذلك لا إلٰهَ فى الوجود الّا اللّٰهُ ولا اهلَ لك ولا مالَ لك ولا بَأْسَ عليك ولا فَتَى فى الوجود الّا علىٌّ ولا سيفَ فى الوجود الّا ذو الفَقار فالخبرُ الجارُّ مع المجرور وهو محذوفٌ، ولا يصحّ أن يكون الخبرُ اللّٰهُ فى قولك لا إلٰهَ الّا اللّٰهُ وذلك لأمرَيْن احدُهما انّه معرفةٌ ولَا لا تعمل فى معرفةٍ الثانى انّ اسمَ لَا هنا عامٌّ وقولُك الّا اللّٰهُ خاصٌّ والخاصُّ لا يكون خبرا عن العامّ ونظيرُه الحَيَوانُ إنسانٌ فانّه ممتنعٌ لانّ فى الحيوان ما ليس بإنسان وقولُك الانسانُ حَيَوانٌ جائزٌ لانّ الانسان حيوانٌ حقيقةً وليس فى الانسان ما ليس بحيوان، ويجوز إظهارُ الخبر نحو لا رجلَ افضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك هذا مذهبُ اهل الحجاز، وأمّا بنو تميم فلا يجيزون ظهورَ خبرِ لَا البتّةَ ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويتأوّلون ما ورد من ذلك فيقولون فى قولهم لا رجلَ افضلُ منك أنّ افضلُ نعتٌ لرجل على الموضع وكذلك خيرٌ منك نعتٌ لأحد على الموضع، وكان ابو العبّاس المبرّد يُجوّز ان يكون افضلُ منك مرفوعا بلَا على الخبر ويجوز ان يكون رفعا بخبرِ الابتداء اذ كانت لَا وما بعدها فى موضعِ ابتداء على ما تقدّم، وأمّا البيت الذى هو * ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ * أنشده لحاتم الطائىّ وما أظنّه له قال الجَرْمىّ هو لأبى ذُؤَيْب الهُذَلىّ وقبلَه

* هَلَّا سَأَلْتِ هَداكِ اللّهُ ما حَسَبِى * عند الشِتاء اذا ما هَبَّتِ الرِيحُ *
* ورَدَّ جازِرُهم حَرْفًا مصرَّمةً * ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ *

المصبوح الذى سقى اللَبَنَ صَباحًا، وصف سنةً شديدةَ الجَدْب قد ذهبتْ بالمرتفَق فاللبنُ عندهم متعذِّرٌ لا يسقاه الوليدُ الكريمُ فضلًا عن غيره لعدمه فجازرُهم يرُدّ عليهم من المَرْعَى ما ينحرونه للضَيْف اذ لا لَبَنَ عندهم، والحَرْف الناقة المُسِنّة، ومصبوح يجوز ان يكون صفةً للمنفىّ على الموضع ويُضْمَر الخبر وعليه بنو تميم ويجوز ان يكون خبرا كما قال اهلُ الحجاز واختاره الجَرْمىُّ، فان قيل لِمَ جاز اطّرادُه فى المنفىّ نحوِ لا رجلَ ولا غلامَ ولا مَلْجَأَ ولم يطّرِد فى الإثبات نحوِ إنّ مالًا وإنّ إبلًا فالجوابُ انّ عُمومَ النفى تُنبِئُ عن معنى الخبر وليس للإثبات عمومٌ كعمومِ النفى فإن أردتَ خبرا خاصًّا لم يكن بُدٌّ من ذِكْره نحوِ لا رجلَ فى الدار لانّ عمومَ النفى لا يدلّ على الخبر الخاصّ فإن وقع النفىُ فى جوابِ هل من رجل فى الدار مصرِّحًا به فقلتَ فى جوابه لا رجلَ ومعناه فى الدار جاز وإن لم تذكره لتقدُّمِ ذكره ودلالةِ ما سبق عليه،

اسمُ لَا ومَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ

فصل ٣٨

قال صاحب الكتاب هو فى قولك ما زيدٌ منطلقا ولا رجلٌ أفضلَ منك، وشَبَهُها بلَيْسَ فى النفى والدخولِ على المبتدإ والخبر الّا انّ مَا أَوْغَلُ فى الشَبَه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلةً على المعرفةِ والنكرةِ جميعا فقيل ما زيدٌ منطلقا وما احدٌ افضلَ منك ولم تدخل لَا الّا على النكرة فقيل لا رجلٌ افضلَ منك وامتنع لا زيدٌ منطلقا، واستعمالُ لَا بمعنَى ليس قليلٌ ومنه بيتُ الكتاب

* مَن صَدَّ عن نيرانِها * فأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ *

قال الشارح اعلم انّ مَا حرفُ نفيٍ يدخل على الاسماء والافعال وقياسُه أن لا يعمل شيئًا وذلك لانّ عَواملَ الاسماء لا تدخل على الافعال وعواملَ الافعال لا تدخل على الاسماء على حدِّ همزة الاستفهام وهَلْ ألا ترى انّك لمّا قلت هل قام زيدٌ وهل زيدٌ قائمٌ فوَلِيَه الفعلُ والفاعل والمبتدأُ والخبرُ لم يجز إعمالُها فى شىء من الاسماء والافعال لعدمِ اختصاصها فهذا هو القياسُ فى مَا لانّك تقول ما قام زيدٌ كما تقول ما زيدٌ قائمٌ فيَلِيها الاسمُ والفعلُ غيرَ انّ اهلَ الحجاز يشبّهونها بلَيْسَ ويرفعون بها الاسمَ وينصبون

بها الخبرَ كما يُفْعَل بلَيْسَ كذلك تقول ما زيدٌ منطلقا وما اخوك خارجا؛ فاللغةُ الأُولى اقيسُ والثانيةُ افصحُ وبها ورد الكتابُ العزيزُ قال اللّه تع مَا هَذَا بَشَرًا وقال مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ؛ ويُرْوَى عن الأصمعىّ أنّه قال ما سمعْتُه فى شىء من أشعارِ العرب يعنى نصبَ خبرِ مَا المشبّهةِ بلَيْسَ؛ ومَا هذه وإن كانت مشبّهةً بليس وتعمل عَمَلَها فهى أضعفُ عملًا منها لانّ لَيْسَ فعلٌ ومَا حرفٌ ولذلك من الضُعْف اذا تقدّم خبرُها على اسمها او دخل حرفُ الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملُها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبرِ نحوَ قولك ما قائمٌ زيدٌ وما مُسِىءٌ مَن أَعْتَبَ وما زيدٌ الّا قائمٌ قال اللّه تع وَمَا مُحَمَّدٌ اِلَّا رَسُولٌ؛ وأمّا لَيْسَ فانّها تعمل على كلّ حال تقول ليس زيدٌ قائمًا وليس قائمًا زيدٌ وليس زيدٌ الّا قائمًا؛ ووجهُ الشَبَه بين لَيْسَ ومَا أنّهما جميعا لنفيِ ما فى الحال وأنّ لَيْسَ مختصّةٌ بالمبتدإ والخبر فاذا دخلتْ مَا على المبتدإ والخبر أشبهتْها من جهةِ النفى ومن جهةِ الدخول على المبتدإ والخبر؛ وكذلك اذا قلتَ ما زيدٌ الّا قائمٌ لم يكن لها عملٌ لانتقاضِ النفى بدخولِ الّا وكذلك اذا تقدّم الخبرُ نحوَ ما قائمٌ زيدٌ لانّ نَضْدَ الابتداء والخبرِ قد غُيِّرَ؛ وذهب الكوفيون الى انّ خبرَ مَا فى قولك ما زيدٌ قائما ليس منتصبا بمَا وانّما هو منصوبٌ بإسقاطِ الخافض وهو الباء كانّ اصله ما زيدٌ بقائم فلمّا سقطت الباء انتصب الاسمُ وهذا غيرُ مرضىّ لانّ الخافض اذا سقط انّما ينتصب الاسمُ بعده اذا كان الجارُّ والمجرورُ فى موضعِ نصب فاذا سقط الخافضُ وصل الفعلُ او ما هو فى معناه الى المجرور فنَصَبَه فالنصبُ انّما هو بالفعل المذكور لا بسُقوطِ الخافض ألا ترى انّك تقول كَفَى باللّه شَهِيدا فيكون الاسمُ مجرورا بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا نحوَ كفى اللّهُ لانّه لم يكن موضعهما نصبًا بل رفعًا وكذلك تقول بحَسْبِك زيدٌ فاذا سقط الخافضُ قلتَ حَسْبُك زيدٌ بالرفع لانّه كان فى موضعِ مبتدإ وكذلك تقول ما جاءنى من احدٍ وتقول ما جاءنى احدٌ فترفع لانّ موضعه كان مرفوعا فبَانَ بما ذكرتُه أنّ خبرَ مَا ليس منصوبا بما ذكروه من سقوطِ الباء وانّما هو بنفس الحرف الذى هو مَا للشَبَه الذى ذكرناه؛ وأمّا بنو تميم فانّهم لا يُعْمِلونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلةِ هَلْ والهمزةِ ونحوِهما ممّا لا عملَ له لعدمِ الاختصاص على ما تقدّم؛ وأمّا لَا المشبّهةُ بليس فحُكْمُها حكمُ مَا فى الشَبَه والإعمال ولها شرائطُ ثلاثٌ احدُها أن تدخل على نكرة والثانى أن يكون الاسمُ مقدّما على الخبر والثالثُ أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجلٌ منطلقا كما تقول ليس زيدٌ منطلقا؛ ويجوز ان تدخل الباء فى خبرها لتأكيدِ النفى كما تدخل فى خبرِ لَيْسَ ومَا تقول لا رجلٌ بقائم كما تقول ليس زيدٌ بقائم؛ ويجوز حذفُ الخبر منه قال

سَعْدُ بن مالك *مَن صَدَّ عن نيرانها الخ* وصف نفسَه بالشَّجاعة والثَّبات فى الحرب اذا فـرَّ الأقرانُ، والهاء فى نيرانها تعود الى الحرب، جعل لَا بمنزلةِ ليس ورَفَعَ بَراحُ بها والخبرُ محذوف وتقديرُه لَا بَراحٌ لى، ويجوز ان يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبرَ وهو رأْى ابى العبّاس المبرّد، والاوّل أجود لانّه كان يلزَم تكريرُ لَا كقوله تعالى لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ هذا رأْى سيبويه، ومن ذلك قوله تع وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ هى لَا هذه دخلتْ عليها التاء لتأنيثِ الكلمة لانّ لَا كلمةٌ ومثلُها تاء ثُمّتَ، وقيل دخلتْ للمبالغة فى النفى كما قالوا عَلّامةٌ ونَسّابةٌ، والتقدير ولات حينٌ نحن فيه حينَ مناص فالاسمُ محذوف الّا انّ عملها مختصٌّ بالحين فللَاتَ حالٌ مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للَدُنْ مع غُدْوَة حين نَصَبَها نحوَ لدن غدوةً، ولا يكون اسمها الّا مضمرا وقد شبّهها سيبويه بلَيْسَ ولَا يَكُونُ فى الاستثناء من حيثُ انّ اسمها لا يكون الّا مضمرا من نحوِ أتانى القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقديرُ ليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا وكذلك لَاتَ مع الحين، وقد قالوا لات حينُ مناص بالرفع على انّه الاسمُ والخبرُ محذوف وهو قليل والاوّلُ أكثر، ومَا أقعدُ وأوغلُ فى شَبَه ليس لانّ مَا لنفيِ ما فى الحال لا غيرُ ولَا قد يكون لنفى الماضى نحوِ قوله تعالى فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى اى لم يُصدّق ولم يُصَلِّ ومنه قولُ الشاعر *وأَىُّ أَمْرٍ سَيّءٍ لا فَعَلَهْ* اى لم يفعله، فلمّا كانت مَا أَلْزَمَ لنفيِ ما فى الحال كانت أوغلَ فى الشَّبَه بليس من لَا فلذلك قلّ استعمالُ لَا بمعنَى ليس وكثُر استعمالُ مَا فكانت لذلك أعمَّ تصرّفًا فعملت فى المعرفة والنكرة نحوَ ما زيدٌ قائما وما احدٌ مثلَك ولَا ليس لها عملٌ الّا فى النكرة نحوُ لا رجلٌ افضلَ منك، وقال ابو الحسن الأخفش لَا ولَاتَ لا يعملان شيئًا لانّهما حرفان وليسا فعلَيْن فاذا وقع بعدهما مرفوعٌ فبالابتداء والخبرُ محذوفٌ واذا وقع بعدهما منصوبٌ فباضمارِ فعلٍ فاذا قال ولات حينَ مَناص كان التقديرُ ولا أَرى حينَ مناص، ونحوُ قولِ جَرير

*فلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لتَيْمٍ * ولا جَدًّا اذا ٱزْدَحَمَ الجُدُودُ*

على تقديرِ فلا ذكرتَ حسبا كذلك فى لَاتَ،

ذكر المنصوبات

المفعول المُطْلَق

فصــل ٣٩

قال صاحب الكتاب هو المصدر سُمّى بذلك لانّ الفِعْل يصدُر عنه، ويُسمّيه سيبويه الحَدَثَ والحَدَثانَ وربّما سمّاه الفِعْلَ، وينقسم الى مُبْهَم نحو ضربتُ ضَرْبًا والى موقّت نحو ضربتُ ضَرْبَةً وضربتَيْنِ،

قال الشارح اعلم انّ المصدر هو المفعولُ الحقيقىُّ لأنّ الفاعل يُحْدِثه ويُخْرِجه من العَدَم الى الوُجود وصِيغةَ الفعل تدلّ عليه والافعالَ كلّها متعدّيةٌ اليه سَواءٌ كان يتعدّى الفاعلَ او لم يتعدّه نحو ضربتُ زيدا ضَرْبًا وقام زيدٌ قِيامًا، وليس كذلك غيرُه من المفعولين ألا ترى انّ زيدا من قولك ضربتُ زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة وانّما هو مفعولٌ للّه سُبْحانَه وانّما قيل له مفعولٌ على معنى أنّ فَعْلَك وقع به، وانّما سُمّى مصدرا لانّ الفعل صدر عنه وأُخذ منه ولهذا قيل للمكان الذى يصدُر عنه الابلُ بعدَ الرِّىّ مصدرٌ كما قيل مَوْرِدٌ لمكانِ الوُرود، ويسمّيه سيبويه الحَدَثَ والحَدَثانَ وذلك لانّها أحداثُ الاسماء التى تُحْدِثها والمرادُ بالاسماء أصحابُ الاسماء وهم الفاعلون، وربّما سمّاه الفِعْلَ من حيثُ كان حركةَ الفاعل، واعلم انّ الافعال مشتقّةٌ من المصادر كما انّ اسماء الفاعلين والمفعولين مشتقّةٌ منها ولذلك قال لانّ الفعل صدر عنه، وانّما قلنا ذلك لانّ المصادر تختلف كما يختلف سائرُ اسماء الأجناس ألا تراك تقول ضربتُ ضَرْبًا وذهبتُ ذَهابًا وقعدتُ قُعودًا وكذبتُ كِذابًا ولم تأتِ على منهاج واحد ولو كانت مشتقّةً من الافعال لَجَرَتْ على سَنَنٍ واحد فى القياس ولم تختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى انّ الفاعل من الثُلاثىّ يأتى على فاعِلٍ لا يختلف نحو ضَرَبَ فهو ضارِبٌ وقتل فهو قاتلٌ ومن الرُباعىّ على مُفْعِلٍ نحو أَخْرَجَ فهو مُخْرِجٌ وأكرم فهو مُكْرِمٌ ومن فاعَلَ على مُفاعِلٍ نحو ضارَبَ فهو مُضارِبٌ وقاتل فهو مقاتل، فلمّا اختلفت المصادرُ كاختلافِ اسماء الأجناس نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ وغُلامٍ ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دلّ على أنّها الاصلُ، وممّا يدلّ على انّ المصادر اصلٌ وأنّ الافعال مشتقّةٌ منها أنّ الفعل يدلّ على الحَدَث والزمان ولو كانت المصادرُ مشتقّةً من الافعال لَدَلَّتْ على ما فى الافعال من الحدث والزمانِ وعلى معنًى ثالثٍ كما دلّت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذاتِ الفاعل والمفعول وكذلك كلُّ مشتقّ يكون فيه الاصلُ وزيادةُ المعنى الذى اشتُقّ له فلمّا

لم تكن المصادرُ كذلك عُلم انّها ليست مشتقّةً من الافعال، وذهب الكوفيون الى انّ الافعال هى الاصلُ والمصادرَ مشتقّةٌ منها واحتجّوا فى ذلك بأنّ المصادر تعتلّ باعتلالِ الافعال وتصحّ بصحّتها ألا ترى انّك تقول قام قِيامًا فيعتلّ المصدرُ اعتلالَ ألفه باعتلالِ عين الفعل تقلبها ألفًا وتقول لَاوَذَ لِواذًا فيصحّ المصدرُ وإن كان على زنته لصحّةِ فِعْله وهو لَاوَذَ، وقالوا ايضا رأينا الفعلَ عاملًا فى المصدر ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول ومقدَّما عليه، وهذا الذى ذكروه لا حُجّةَ لهم فيه أمّا قولهم انّه يعتلّ باعتلالِ الفعل ويصحّ بصحّته فلا يدلّ على انّ المصدر فرعٌ لانّه يجوز ان يعتلّ الفرعُ باعتلالِ الاصل لِما بينهما من الملابَسة طَلَبًا للتشاكُل ولا يدلّ على انّه اصلٌ ألا ترى انّ بعضَ الافعال قد تعتلّ باعتلالِ الاخر ولا يدلّ ذلك على انّ بعضها اصلٌ لبعض ألا ترى انّك قلت أَقَامَ وأَقَالَ فأعللتَهما بقلبِ عينهما ألفًا بالحمل على قَامَ وقَالَ حين اعتلّا لتَجْرِيَ الافعالُ على سَنَن واحد ومنهاجٍ واحدٍ فى الاعتلال والصحّة وكذلك قالوا أَغْزَيْتُ وادَّعَيْتُ فقلبوا الواوَ ياء حملًا على يُغْزِى ويَدَّعِى فقد رأيتَ كيف اعتلّ كلُّ واحد من الافعال لاعتلالِ الاخر ولا يدلّ على انّ بعضها فرعٌ على بعض، وأمّا قولهم انّ الافعال تكون عاملةً فى المصادر فنقول يجوز ان تكون عاملةً فيها ولا تكون اصلا لها وذلك لأنّا قد أُجمعنا على انّ الافعال والحروف عاملةٌ فى الاسماء ولم يقل احدٌ أنّها اصلٌ لها كذلك ههنا، وأمّا قوله وينقسم الى مُبْهَم نحو ضربتُ ضَرْبًا والى موقّت نحو ضربتُ ضَرْبَةً وضربتَيْن فالمعنى به أنّ المصدر يُذْكَر لتأكيد الفعل نحو قُمْتُ قيامًا وجلستُ جُلوسًا فليس فى ذكرِ هذه المصادر زيادةٌ على ما دلّ عليه الفعلُ اكثرُ من انّك أكّدتَ فعلَك الا ترى انّك اذا قلت ضربتُ دلّ على جنسِ الضرب مُبْهَما من غيرِ دلالة على كَمّيّته او كَيْفيّته فاذا قلت ضربتُ ضَرْبًا كان كذلك فصار بمنزلة جاءنى القومُ كلُّهم من حيثُ لم يكن فى كلّهم زيادةٌ على ما فى القوم، ويُذْكَر لزيادةِ فائدة على ما فى الفعل نحو قولك ضربت ضربةً وضربتَيْن فالمصدرُ ههنا قد دلّ على الكَمّيّة لأنْ بذِكْره عرفتَ عددَ الضَرَبات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل، ومثله فى زيادة الفائدة ضربتُه ضربًا شديدًا وقمتُ قيامًا طويلا أفدتَ أنّ الضرب شديدٌ والقيامَ طويلٌ، وقوله موقّت يعنى انّ له مقدارا معيّنا وإن لم يتعيّن هو فى نفسه كما تقول فى الأَزْمنة سِرْتُ يومًا وليلةً فيكون لهما مقدارٌ معيّنٌ وإن لم يتعيّن اليومُ والليلةُ ومثلُه فى الأَمْكنة سرتُ فَرْسَخًا وميلًا فهو موقّتٌ لانّ له مقدارا معيّنا وإن لم يتعيّنا فى أنفسهما فاعرفه،

فصـــل ٤٠

قال صاحب الكتاب وقد يُقْرَن بالفعل غيرُ مصدره ممّا هو بمعناه وذلك على نوعَيْن مصدرٌ وغيرُ مصدر فالمصدرُ على نوعَيْن ما يُلاقى الفعلَ فى اشتقاقه كقوله تعالى وَٱللّٰهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا وقوله وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدتُ جُلوسا وحبستُ مَنْعا، وغيرُ المصدر نحوُ قولك ضربتُه أنواعا من الضرب وأَىَّ ضربٍ وأَيَّما ضربٍ ومنه رَجَعَ القَهْقَرَى واشتَمَلَ الصَمّاء وقَعَدَ القُرْفُصاء لانّهـا انـواعٌ من الرجوع والاشتمالِ والقعودِ ومنه ضربتُه سَوْطا،

قال الشارح قد تقدّم انّ المصدر احدُ المفعولات ودَلالةَ الفعل عليه كدلالته على الزمان لانّ الفعل يتضمّن كُلَّ واحد منهما والفعلُ انّما ينصب ما كان فيه دلالةٌ عليه فالفعلُ يعمل فى مصدره بلا خلاف نحوَ قمتُ قياما وضربتُ ضربًا لقُوّةِ دلالته عليه اذ كانت دلالتُه عليه لفظيّةً، وكذلك يعمل فيما كان فى معناه وإن لم يكن جاريًا عليه وهو على ضربَيْن احدُهما ان يكون من لفظِ الفعل وحروفِه وهذا معنى قوله ما يلاقى الفعلَ فى اشتقاقه يريد أنّ فيه حروفَ الفعل والثانى ما لا يكون فيه لفظُ الفعل ولا فيه حروفُه فالاوّل نحوُ قولك اِجْتَوَرُوا تَجاوُرًا وتَجاوَرُوا ٱجْتِوارًا لانّ معنَى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ، ومثله قوله تعالى وتبتّلْ عليه تبتيلا ألا ترى انّ التبتيل ليس بمصدرِ تَبَتَّلَ وانّما هو مصدرُ بَتَّلَ فهو فَعَّلَ مثلُ كَسَّرَ ومصدرُه الجارى عليه التَكْسيرُ وتَبَتَّلَ تَفَعَّلَ مثلُ تكسّر وتجرّع ومصدرُه انّما هو التَبَتُّلُ مثلُ التجرُّع فجرى التبتيلُ على تَبَتَّلَ وليس له فى الحقيقة لانّ معناهما يؤول الى شىء واحد، ومنه قـوله تعالى واللّهُ أنبتكم من الارض نَباتا فنَباتٌ فى الحقيقة مصدرُ نَبَتَ وقد جرى على أَنْبَتَ، وفى قراءةِ ابن مَسْعُود وَأَنْزَلَ تَنْزِيلًا اذ معنَى أَنْزَلَ ونَزَّلَ واحدٌ، ومنه بيتُ الكتاب

* وخَيْرُ الأَمْرِ ما استقبلتَ منه * وليس بأَنْ تَتَبَّعَهُ ٱتِّبَاعَا *

فانّه أكّد قولَه تتبّعه بقوله اتّباعا واتّباعٌ افتعالٌ وهو فى الحقيقة مصدرُ اِتَّبَعَ وقياسُه أن يقولَ تَتَبُّعًا ولكن لمّا كان معنَى تَتَبَّعَ واِتَّبَعَ واحدا أَكَّدَ كلَّ واحد منهما بمصدرِ صاحبه، وقال رُؤْبَةُ * وقد تَطَوَّيْتُ ٱنْطِوَآءَ الحِضْبِ * الحِضْب بالحاء غيرِ المعجمة والضاد المعجمة الحَيَّةُ لانّ تَطَوَّيْتُ وانْطَوَيْتُ فى المعنى واحدٌ وهكذا كلُّ مصدرَيْن يرجعان الى معنى واحد، فهذه المصادر اكثرُ النحويّين يُعْمِل فيها الفعلَ المذكورَ لاتّفاقهما فى المعنى وهو رأىُ أبى العَبّاس المبرّد والسيرافىّ وبعضُهم يُضْمِر لها فعلًا من لفظها فيقول التقديرُ اجتوروا فتجاوروا تجاوُرًا وتجاوروا فاجتوروا اجتوارًا، وكذلك قوله تعالى أنبتكم من

الارض نَباتًا اى أنبتكم فنَبَتّم نَباتًا فتكون هذه المصادرُ منصوبةً بفعل محذوف دلّ عليه الظاهرُ وهو مذهبُ سيبويه، وأمّا الضرب الثانى وهو ما لا يلاقى الفعلَ فى الاشتقاق بأن يكون من غيرِ لفظه وإن كان معناهما متقارِبا نحوَ قولك شَنِئْتُه بُغْضًا وأبغضتُه كَراهَةً وقعدتُ جُلوسًا وحبستُ مَنْعًا فأكثرُ النحويّين يُجيز أن يعمل الفعلُ فى مصدرِ الآخَر وإن لم يكن من لفظه لاتّفاقهما فى المعنى نحوَ أعجبنى الشىء حُبًّا لانّه اذا أعجبَك فقد أحببتَه قال الشاعر

*يُعْجِبُه السُخُونُ والبَرُودُ * والتَمْرُ حُبًّا ما له مَزِيدُ*

وقالوا رُضْتُه إذْلالًا، وذهب الآخرون الى انّ الفعل لا يعمل فى شىء من المصادر الّا أن يكون من لفظه نحوَ قمتُ قيامًا لانّ لفظه يدلّ عليه اذ كان مشتقّا منه وما كان ممّا تقدّم ذكرُه نحوِ قعدتُ جلوسا وحبستُ منعًا فهو منصوبٌ بفعل مقدّر دلّ عليه الظاهرُ فكأنّك قلت قعدتُ فجلستُ جلوسا وحبستُ فمنعت منعا وكذلك كلُّ ما كان من هذا الباب، وهو رأىُ سيبويه لانّ مذهبه أنّه اذا جاء المصدرُ منصوبا بعد فعلٍ ليس من حروفه كان انتصابُه بإضمار فعلٍ من لفظِ ذلك المصدر، فأمّا قولهم ضربتُه أنواعا من الضرب وأىَّ ضربٍ وأيّما ضربٍ فهذه تعمل فيها الافعالُ التى قبلها بلا خلاف وانتصابُها على المصدر والحقّ فيها أنّها صفاتٌ قد حُذفت موصوفاتُها فكانّه اذا قال ضربتُه أنواعا من الضرب فقد قال ضربتُه ضربًا متنوّعا اى مختلفا واذا قال أىَّ ضربٍ وأيّما ضربٍ فقد قال ضربتُه ضربًا أىَّ ضربٍ وأيّما ضربٍ على الصفة ثمّ حُذف الموصوف وأُقيم الصفة مُقامه، وأمّا رجع القَهْقَرَى واشتمل الصَمّاء وقعد القُرْفُصاء فقد قال سيبويه أنّها مصادرُ وهى منصوبةٌ بالفعل قبلها لانّ القهقرى نوعٌ من الرُجوع فاذا تعدّى الى المصدر الذى هو جنسٌ عامٌّ كان متعدّيا الى النوع اذ كان داخلا تحته وكذلك القرفصاء نوعٌ من القُعود وهى قِعْدَةُ المحتبِى والصَمّاء أن يُلْقِىَ طَرَفَ رِدائه الأَيْمَنَ على عاتقه الأَيْسَرِ، وقال ابو العبّاس هذه حُلًى وتَلْقِيباتٌ وُصفت بها المصادرُ ثمّ حُذفت موصوفاتُها فاذا قال رجع القهقرى فكأنّه قال الرَجْعَةَ القهقرى واذا قال اشتمل الصمّاء فكانّه قال الاشتمالةَ الصمّاءَ واذا قال قعد القرفصاء فكانّه قال القِعْدَةَ القرفصاء، والفرق بين انتصابه اذا كان صفةً وبين انتصابه اذا كان مصدرا وإن كان العاملُ الفعلَ فى كِلَا الحالَيْن أنّ العامل فيه اذا كان مصدرا عمل بمباشَرة من غيرِ واسِطة واذا كان صفةً عمل فيه بواسطة الموصوف المقدَّرِ، وأمّا ضربتُه سَوْطًا فهو منصوبٌ على المصدر وليس مصدرا فى الحقيقة وإنّما هو آلةٌ للضرب فكأنّ التقدير ضربتُه ضَرْبَةً بالسوط فموضعُ قولك بالسوط نصبُ صفةٍ لضَرْبَةٍ ثمّ حذفتَ الموصوفَ وأقمتَ

الصفةَ مُقامَه ثمّ حُذف حرفُ الجرّ فتَعَدّى الفعلُ فنَصَبَ وأفاد العَدْوُ الدلالةَ على الآلة فاعرفه،

فصـــل ٤١

قال صاحب الكتاب والمصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلثةِ أنواعٍ ما يُستعمل إظهارُ فعله وإضمارُه وما لا يُستعمل إظهارُ فعله وما لا فِعْلَ له أصلاً، وثلاثتُها تكون دعاءً وغيرَ دعاء، فالنوع الاوّل قولُك للقادم من سَفَره خَيْرَ مَقْدَمٍ ولِمَن يُقرمِط فى عِداته مَواعيدَ عُرْقوبٍ وللغَضْبان غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم، ومنه قولهم أَوَفَرَقًا خَيْرًا من حُبٍّ بمعنى أَوَأَفْرَقُكَ فَرَقًا خيرا من حبّ،

قال الشارح قد تقدّم من قولنا أنّ المصدر ينتصب بالفعل وهو احدُ المفعولات، وقد يُحْذَف فعلُه لدليلِ الحالِ عليه وهو فى قولك على ثلثة أضرب منها ضربٌ يُحْذَف فعلُه ويجوز ظهورُه فأنتَ فيه بالخيار إن شئتَ أظهرتَه وإن شئت أضمرتَه وضربٌ لا يجوز استعمالُ فعله ولا إظهارُه وضربٌ ليس له فعلٌ البتّةَ، فالضرب الاوّل نحوُ قولك لمن لَقِيتَه وعليه وَعْثاء السَفَر ومعه آلتُه فعلمتَ أنّه آئبٌ من سفره فقلتَ خيرَ مَقْدَمٍ اى قدِمتَ خيرَ مقدمٍ فخيرَ منصوبٌ على المصدر لانّه أَفْعَلُ وإنّما حُذفت ألفه تخفيفا وأفعلُ بعضُ ما يضاف اليه فلمّا أضفتَه الى مصدر صار مصدرا، ومن ذلك اذا رأيتَ رجلا يَعِدُ ولا يَفِى قلت مَواعيدَ عُرْقوبٍ اى وعدتَنى مواعيدَ عرقوب فهو مصدرٌ منصوبٌ بوَعَدْتَنِى ولكنّه تُرك لفظه استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْف واكتفاءً بعلمِ المخاطَب بالمراد قال الشَمّاخ

*وواعَدْتَنى ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ * مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاهُ بيَثْرِبِ*

ويُروى للأَشْجَعىّ

*وعدتَ وكان الخُلْفُ منكِ سَجِيَّةً * مَواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيترب*

وهذا عرقوبٌ وعد وَعْدًا فأخلفَ فضُرب به المَثَلُ وذلك أنّه أتاه أخٌ له يسأله شيئا فقال عرقوبٌ اذا أَطْلَعَ نَخْلى فلمّا أطلع قال اذا أَبْلَحَ فلمّا أبلح قال اذا أَزْهَى فلمّا أزهى قال اذا أَرْطَبَ فلمّا أرطب قال اذا صار تَمْرًا فلمّا صار تمرا أخذه من اللَيْل ولم يُعْطِه شيئا، أنكرَ ابو عُبَيْد يَثْرِبَ لانّ عرقوبا رجلٌ من العَماليق وكانوا بالبُعْد من يثرب مدينةِ الرسولِ عم وإنّما هى يَتْرَبُ بناء مُعْجَمة بِنُقْطَتَيْن من فوقها وراء مفتوحة وهى موضعٌ قريبٌ من اليَمامة، ومن ذلك قولهم غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم وذلك مَثَلٌ يُضْرَب لِمَن يغضب على من لا يُرْضيه والمراد غضبتَ غَضَبَ الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المرادُ شِدّةَ الغضب فنُصب

المصدر بالفعل المحذوف، ومن العرب من يرفع هذا كلّه فيقول للقادم من سَفَره خيرُ مَقْدَمٍ اى قُدومُك خيرُ مقدم فيكون خيرُ مقدم خبرَ مبتدإ محذوف وكذلك مواعيدُ عرقوب اى عِداتُك مواعيدُ عرقوب ومثلُه غضبُ الخيل على اللجم اى غضبُك غضبُ الخيل على اللجم، وأمّا قولهم أَوَفَرَقًا خيرا من حُبٍّ فتكلّم بذلك رجلٌ عند الحجّاج وذلك أنّه كان قد صنع عملًا فاستجاده فقال الحجّاج أَكُلُّ هذا حُبًّا فقال الرجلُ مُجيبا أوفرقا خيرا من حبّ اى فعلتُ هذا لأنّى أَفْرَقُك فَرَقًا خيرا من حبّ فهو أنبلُ لك وأجلُّ ولو رفع لجاز كانّه قال أَوَأَمْرِى فَرَقٌ خيرٌ من حبّ، فهذا النوع أنتَ مخيَّرٌ فيه بين إظهارِ العامل وحذفِه فإن أظهرتَه فزيادةٌ فى البيان وإن حذفتَه فثقةٌ بدليل الحال عليه،

قال صاحب الكتاب والنوع الثانى قولك سَقْيًا ورَعْيًا وخَيْبَةً وجَدْعًا وعَقْرًا وبُؤْسا وبُعْدا وسُحْقا وحَمْدا وشُكْرا لا كُفْرا وعَجَبا وأَفْعَلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرَّةً ونَعَمْ ونُعْمَةَ عَيْنٍ ونَعامَ عينٍ ولَا أَفْعَلُ ذلك ولا كَيْدا ولا هَمًّا ولأَفعلنّ ذلك ورَغْما وهَوانا،

قال الشارح اعلم انّ هذه المصادر قد وردتْ منصوبةً بإضمار فعلٍ وذلك الفعلُ لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولُك فى الدُعاء للانسان سَقْيًا ورَعْيًا والمراد سقاك اللّه سقيا ورعاك اللّه رعيا فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدرَ بَدَلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنّهم قد استغنوا بذكرِ المصدر عن ذكرِ الفعل كما قالوا الحَذَرَ الحَذَرَ والمعنى احْذَرِ الحَذَرَ ولم يذكروا احْذَرْ فلمّا استغنوا بذكرِ هذه المصادر عن ذكرِ الفعل صار قولُك سَقْيا ورَعْيا كقولك سَقاك اللّهُ ورَعاك اللّه فلو أظهرتَ الفعلَ صار كتَكْرارِ الفعل، ومن ذلك قولُك للمَدْعُوّ عليه خَيْبَةً وجَدْعا وعَقْرا وبُؤْسا وبُعْدا وسُحْقا فقولُك خيبةً بَدَلٌ عن خَيَّبَكَ اللّهُ وهو مصدرٌ منصوبٌ به وكذلك جَدْعا معناه جَدَعَكَ اللّهُ ومثلُه عقرا وبؤسا وبعدا وسحقا اى عَقَرَهُ اللّهُ عقرا وأَبْأَسَهُ اللّهُ بُؤْسا وأبعدَه اللّهُ بعدا وأسحقَه اللّهُ سحقا على حذفِ الزوائد، وكلُّ هذه المصادر دُعاءٌ عليه او له وهى منصوبةٌ بفعل مضمر متروكٍ إظهارُه لانّها صارت بدلًا من الفعل، وبعضهم يُظْهِر الفعلَ تأكيدًا فيقول سَقاك اللّهُ سَقْيا ورَعاك اللّهُ رَعْيا وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول سَقْىٌ لك ورَعْىٌ والمعنى مفهومٌ كما يقال سَلامٌ عليكم وانّما يُخْرِجه مُخْرَجَ ما قد ثَبَتَ قال الشاعر

*أَقامَ وأَقْوَى ذاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ * لأَوّلِ من يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرٌ*

يصف أَسَدا، وأمّا قولهم حَمْدًا وشُكْرًا الخ فهذه المصادرُ ليست من المصادر التى قبلها من وجهٍ وهى منها من وجهٍ آخَرَ وذلك أنّ هذه المصادر أفعالُها الناصبةُ لها المضمرةُ أخبارٌ يُخْبِر بها المتكلّمُ عن

نفسه وليست بدُعاء لأحدٍ او عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهةِ أنّ الفعل المضمر مستقبَلٌ أشبهَت الدعاء لاستقباله فمعناها أَحْمَدُ اللّه حمدا وأشكره شكرا وأَعْجَبُ عَجَبًا وأُكْرِمُك كَرامةً وأَسُرُّك مَسَرَّةً، وأمّا قولهم لا كَيْدًا ولا هَمًّا فمعناه لا أَكادُ كَيْدًا أن أفعلَ وهو من كِدْتُ أَكادُ من أفعالِ المقارَبة وليس من الكَيْد الذى هو المَكْر ولا أَهُمُّ به هَمًّا من الهِمّة لا من الهَمّ الذى هو الحُزْن كانّه يُؤكّد ما ينفى أن يفعل، وقوله لأفعلنّ ذلك ورَغْما وهَوانا اى أُرْغِمُك بفعله رَغْما وأُهِينُك به هَوانا وأصلُ الرَغْم لُصوقُ الأَنْـف بالتُراب وهو كنايةٌ عن الذُلّ، وقد جاء بعضُ هذه المصادر مرفوعا بأنّه خبرُ مبتدإ محذوف قال رُؤْبَةُ

*عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإِقامتى * فيكم على تلك القضيّةِ أَعْجَبُ*

حكاه يُونُسُ مرفوعا كانّه قال أمرى عَجَبٌ، قال سيبويه وسمعنا من العرب الموثوقِ بعَرَبِيّتهم مَن يقـال له كيف أصبحتَ فيقول حمدُ اللّه وثَناءٌ عليه بالرفع كانّه قال أمرى وشأنى حمدُ اللّه وثناءٌ عليه، والنصب هو الوجه على الفعل المتروكِ إظهارُه،

قال صاحب الكتاب ومنه انّما أنتَ سَيْرا سَيْرا وما أنتَ الّا قَتْلا قَتْلا والّا سَيْرَ البَرِيد والّا ضَرْبَ الناس والّا شُرْبَ الابل، ومنه قوله تعالى فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً، ومنه مررتُ فإذا له صَوْتٌ صوتَ حِمار واذا له صُراخٌ صُراخَ الثَكْلَى واذا له دَقٌّ دَقَّك بالمِنْحاز حَبَّ الفُلْفُل،

قال الشارح انّما يقال هذا لمن يكثُر منه ذلك الفعلُ ويُواصِله فاستغنى بدلالةِ المصدر عن إظهاره وليس ذلك ممّا يختصّ بالمخاطَب بل تستعمله فى الإخبار عن الغائب كما تستعمله فى المخاطب فتقول زيدٌ سَيْرا سَيْرا اذا أخبرتَ عنه بمثلِ ذلك المعنى وتقول أنتَ الدَهْرَ سَيْرا سَيْرا وأنتَ هذا اليومَ سيرا سيرا وكان عبدُ اللّه سيرا سيرا اذا أخبرتَ بشىء متّصِلٍ بعضُه ببعضٍ، وإن رفعتَ وقلت ما انت الّا سيرٌ سيرٌ على معنَى ما انت الّا صاحبُ سير وحذفتَ الصاحب وأقمتَ السير مُقامَه لم يدلّ على كثرةٍ ومواصلةٍ كما دلّ النصبُ انّما أخبرتَ أنّه صاحبُ سيرٍ لا غيرُ، واعلم انّك اذا رفعتَ كان على وجهَيْن احدُهما أن يكون على حذفِ مضاف وهو صاحبٌ على ما تقدّم والثانى أن تجعله نفسَ السيرِ والقتلِ لمّا كثُر ذلك منه توسُّعًا ومَجازا كما يقال رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى اذا كثُر عدلُه والرضى عنه كما يقال

*تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حتّى اذا ٱدَّكَرَتْ * فإنّما هِىَ إِقبالٌ وإِدبارُ*

جعلها نفسَ الإقبال والإدبار مبالغةً وتوسُّعًا، فالرفع فى ذلك كلّه على ما ذكرتُ لك والنصبُ على تقديرِ فعل مضمر لا يظهَر اذ قد صار المصدرُ بَدَلًا منه فقولُك انّما انت سيرا سيرا وما انت الّا قتلا قتـلا

معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا، وقوله الّا سيرَ البَريد والّا ضربَ الناس والّا شُرْبَ الابل معناه ما انت الّا تسير سيرا مثلَ سيرِ البريد وما انت الّا تشرَب شُرْبا مثلَ شُرْبِ الابل ثمّ حذف الموصوفَ وأقام الصفةَ مقامَه ثمّ حذف المضافَ وهو مثلَ وأقام المضافَ اليه مقامَه على حدّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ وهذا الحذفُ والإضمارُ وإن كثُر فهو فاشٍ فى كلام العرب مطّرِدٌ، وأمّا ضَرْبَ الناس فتقديرُه ما أنت الّا تضرِب الناسَ ضربًا ويجوز فى هذا وحدَه التنوينُ ونصبُ الناس لانّه مصدرٌ مضافٌ الى مفعولٍ ولا يكون مضافا الى الفاعل لانّه يصير معناه يضربه مثلَ ضربِ الناس وهو من الناس الّا أن يريد أن يضربه الضربَ المعهودَ المتعارَفَ فحينئذ يكون من قبيلِ شُرْبِ الابل وسيرِ البريد، وأمّا قوله تعالى فإمّا مَنّا بعدُ وإمّا فِداءً فالمعنى فإمّا أن تَمُنّوا مَنًّا وإمّا أن تُفادوا فِداءً فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر، وأمّا قولهم مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ الخ فهو منصوبٌ وفى نَصْبه وجهان احدُهما ان يكون منصوبا بالمصدر المذكورِ اذ كان فى معنى الفعل وذلك أنّ قولنا له صوتٌ فى معنى يُصَوِّتُ فالمصدرُ نائبٌ عن الفعل وانتصابُ صوتَ حمار على هذا إمّا على المصدر وإمّا على الحال وعلى كلا الوجهَيْن فى صوتَ حمار معنى التشبيه فاذا نصبتَه على المصدر فتقديرُه فاذا هو يُصوّت تصويتا مثلَ صوتِ حمار ثمّ حذفتَ على ما ذكرنا متقدّما واذا كان حالاً فتقديرُه فاذا هو مُشْبِها صوتَ حمار او مُمَثِّلا صوتَ حمار، والوجه الثانى أن يكون نصبه بإضمار فعلٍ يجوز ان يكون الفعلُ من لفظِ الصوت ويجوز ان يكون من غير لفظه فاذا كان من لفظه فتقديرُه فاذا له صوتٌ يَصوت صوتَ حمار ويكون نصبُ صوتَ حمار على المصدر او على الحال نحوَ ما تقدّم واذا قدّرتَ الفعلَ العاملَ من غيرِ لفظِ الاول لم يكن نصبُ صوت حمار الّا على الحال لا غيرُ كانّك قلت له صوتٌ يُخْرِجه صوتَ حمار او يُمَثِّله صوتَ حمار، ومثله له صُراخٌ صُراخَ الثَكْلَى وله دَقٌّ دَقَّك بالمِنْحاز حَبَّ القِلْقِل والمِنحاز الهاوُونُ والقلقلُ بالكسر وقافَيْن حَبٌّ أسودُ وهو أصلبُ ما يكون من الحُبوب والعامّةُ تقول فُلْفُل بالضمّ والفاء وهو تصحيفٌ منهم والكلامُ عليها كالكلام فى المسئلة المتقدّمة، والنُكْتة فى ذلك أنّه يريد مررتُ به وهو يُصوّت ولم يُرِدْ أن يصفه بذلك او يُبْدِله منه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه ما يكون توكيدا إمّا لغيره كقولك هذا عبدُ الله حَقًّا والحقَّ لا الباطلَ وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول وهذا القولُ لا قولَك وأَجِدَّك لا تفعلُ كذا او لنفسه كقولك له علىّ ألفُ درهمٍ عُرْفا وقولِ الأَحْوَص

* إنّى لَأَمْنَحُكَ الصُدودَ وإنّنى * قَسَمًا اليك مع الصُدود لَأَمْيَلُ *

وقوله تعالى صُنْعَ ٱللَّهِ ووَعْدَ ٱللَّهِ وكِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وصِبْغَةَ ٱللَّهِ وقولهم ٱللّٰهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ

قال الشارح اعلم انّ حَقًّا والحَقَّ ونحوَهما مصادرُ والناصبُ لها فعلٌ مقدَّرٌ قبلها دلّ عليه معنى الجملة فتُؤَكِّد الجملةَ، وذلك الفعل أَحُقُّ وما جرى مجراه وذلك أنّك اذا قلت هذا عبدُ الله جاز ان يكون إخبارُك عن يَقِين منك وتحقيقٍ وجاز ان يكون على شَكٍّ فأكّدته بقولك حَقًّا كانّك قلت أَحُقُّ ذلك حقًّا، وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرةً نحوَ حقًّا ويجوز ان تكون معرفةً نحوَ الحقَّ لا الباطلَ وذلك لانّ انتصابها انتصابُ المصدر المؤكِّد لا على الحال التى لا يجوز ان تكون الّا نكرةً واذا قلت هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطلَ فالحقّ منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لما قبله والباطلَ عطفٌ عليه بلا كما يقال رأيتُ زيدا لا عمرا، واذا قال هذا عبدُ الله غيرَ ما تقول فغيرَ منصوب على المصدر وتحقيقُه هذا عبدُ الله حقًّا غيرَ ما تقول اى غيرَ قولك فحذفتَ الموصوفَ وأقمتَ الصفةَ مقامَه، والمفهوم من هذا الكلام انّ المتكلّم قد اعتقد انّ قولَ المخاطَب باطلٌ وتلخيصُ معناه هذا عبد الله حقًّا لا باطلا، واذا قال هذا القولُ لا قولَك فكانّه قال هذا القولُ لا أقول قولَك اى مثلَ قولك يعنى إنّنى أقول الحقَّ ولا اقـول باطلا مثلَ قولك، ولو أسقطتَ الاضافةَ وقلت هذا القولُ لا قولاً وهذا القولُ غيرَ قولٍ لم يحسُن الحذفُ لسُقوطِ الفائدة لانّه لم يكن فيما بقى ما يدلّ على البُطْلان، فلو وصفتَه بما يدلّ على البطلان نحوَ هذا القولُ لا قولا كَذِبًا او غيرَ قِيلٍ ضعيفٍ ونحوِ ذلك ممّا يدلّ على ضِدّه او صحّته لجاز لحُصولِ الفائدة والتوكيدِ وهذا هو المطلوبُ من هذا الفصل، وقال الزَجّاج اذا قلت هذا زيدٌ حقًّا وهذا زيدٌ غيرَ قيلِ باطلٍ لم يجز تقديمُ حقًّا لا تقول حقًّا هذا زيدٌ فإن ذكرتَ بعضَ هذا الكلامِ فوسّطتَه وقلت زيدٌ حقًّا اخوك جاز، وأمّا سيبويه فلم يمنع من جَوازِ تقديمِ حقًّا بل قال فى الاستفهام أَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا وكذا كانّه قال أَحَقًّا لا تفعل كذا وكذا ففى ذلك إشارةٌ الى جَوازه، واعلم انّ قولهم فى الاستفهام أجِدّك لا تفعل كذا اصلُه من الجِدّ الذى هو نقيضُ الهَزْل كانّه قال أُجِدُّ ذلك جِدًّا غيرَ انّه لا يُستعمل الّا مضافا حتى يُعْلَم مَن صاحبُ الجِدّ ولا يجوز تركُ الاضافة نحوَ لَبَّيْكَ ومَعاذَ الله على ما سيأتى قال الشاعر *أَجِدَّكما لا تَقْضِيانِ كَرَاكُمَا* وأمّا ما يكون تأكيدا لنفسه فنحوُ قولهم له علىّ الفُ درهمٍ عُرْفًا ومثلُه قوله *إنّى لَأَمنحُك الصدودَ الخ* وذلك أنّه لمّا قال له علىّ الف درهم فقد أَقَرَّ واعترف فاذا قال عُرْفًا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عمّا تقدّم من الكلام فكان تأكيدا نحوَ ضربتُ ضَرْبًا، والفرق بين هذا والذى قبله حتّى جُعل هذا تأكيدا لغيره وجُعل هذا تأكيدا لنفسه أنّك اذا قلت هذا

عبدُ الله حقّا فقولُك من قَبْلِ أن تذكر حقّا يجوز ان يُظَنّ أنّ ما قلتَه حقٌّ وأن يظنّ انّ ما قلتَه باطلٌ فتأتى بحَقًّا فتجعل الجملةَ مقصورةً على احدِ الوجهَيْن الجائزَيْن عند السامع وقولُه له علىّ الفُ درهمٍ هو اعترافٌ حقّا كان او باطلا فصار هذا توكيدا لنفسه اذ كان الذى ظهر هو الاعترافَ، وأمّا قوله فى البيت قَسَمًا فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ وذلك أنّ قوله وإنّنى اليك مع الصدود لَأَمْيَلُ يُفْهَم منه القَسَمُ فاذا قال قسما كان تأكيدا لنفسه، وأمّا قوله تعالى صُنْعَ اللّهِ فهو مصدرٌ من هذا القبيل وذلك أنّ قبله وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ فصُنْعَ الله منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لانّ ما قبله صُنْعُ الله فى الحقيقة، وكذلك وَعْدَ اللّهِ لانّ قبله وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُ نصب وعدَ الله لانّ ما قبله وعدٌ من الله فكان تأكيدا لذلك، وأمّا قوله كتابَ اللّهِ عليكم فقد اختلف النحويّون فيه وذهب أصحابُنا والفرّاء من الكوفيين الى انّه نصب على المصدر المؤكِّد وذلك أنّه لمّا تقدّم من قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ الى قوله وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ فقولُه كتابَ الله عليكم بمنزلةِ فَرْضَ الله عليكم وتحريمَ الله عليكم لانّ الابتداء تحريمُ المذكورات من النساء الّا مَن سُبِى وأُخرِجَ من دارِ الحرب فإنّها تحِلُّ لمَن ملكها وإن كان لها زَوْجٌ لانّه تقع الفُرقةُ بينها وبين زوجها فهذه شريعةٌ شَرَعَها اللهُ وكتابٌ كَتَبَه عليكم فانتصب المصدرُ بما دلّ عليه سِياقُ الآيةِ كانّه فعلٌ تقديرُه كتب اللهُ عليكم فأُضيف المصدرُ الى الفاعل، وقال الكسائىّ كتابَ الله منصوبٌ بعَلَيْكُمْ على الإغراء كانّه قال عليكم كتابَ الله فقدّم المنصوبَ قال وذلك جائزٌ قد ورد به السَماعُ وهو القياسُ فالسماعُ قولُ الراجز

* يا أيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكَا * إنّى رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا *

والمراد دونك دلوى وأمّا القياس فإنّ الظرف نائبٌ عن الفعل تقديرُه إِلْزَمُوا كتابَ الله ولو ظهر الفعلُ لَجاز تقديمُ معموله عليه فكذلك ما ناب عنه، والحقّ المذهب الاوّل لانّ هذه الظروف ليست أفعالا وانّما هى نائبةٌ عن الفعل وفى معناه فهى فروعٌ فى العمل على الافعال والفروعُ أبدًا منحطّةٌ عن دَرَجاتِ الاصول فإعمالُها فيما تقدّم عليها تَسْوِيَةٌ بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز، وأمّا ما أنشده من البيت فلا حُجّةَ فيه لأنّا نقول دلوى رفعٌ بالابتداء والظرفُ الخبرُ كما تقول دلوى عندك، وأمّا القياس الذى ذكروه فليس بصحيح لانّه يؤدّى الى التسوية بين الاصل والفرع، وقد أجاز بعضُ النحويّين أن يكون

دلوى منصوبا بإضمار فعلٍ كانّه قال إمْلأْ دلوى ويؤيّد ذلك أنّه لو قال يا أيّها الماتح دلوى ولم يَرِد عليه جاز لدليلِ الحال عليه، ومن ذلك قولهم اللّهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ لانّ قولك اللّه اكبر انّما هو دُعاء الى الحقّ وأن يَثْنِيَ السامعُ الى جملةِ القائلين بالتَّوْحيد والى مَن شِعارُهم قولُ اللّهُ اكبرُ فيكون دعوةً يتداعون بها كانّه قال دعوا دُعاء الحقّ، ومثله قوله

*إنّ نِزارًا أصبحتْ نِزارَا * دَعْوَةَ أبْرارٍ دَعَوْا أَبْرارَا*

نصب دعوةً على المصدر لانّ معنى أصبحتْ نزارا اى يتداعون نزارا وذلك انّ نزارا وهو ابو رَبيعَةَ ومُضَرَ لمّا وقع بين ربيعةَ ومضرَ تباينٌ وحروبٌ بالبصرة وصارت ربيعةُ مع الأَزْد فى قِتالِ مضرَ وكان رئيسُهم مسعودَ بن عمرو الأزدىّ ثمّ إنّ ربيعةَ صالحتْ مضرَ فصار كأنّ نزارا تفرّقتْ ثمّ اجتمعتْ فقال أصبحتْ نزارا اى أصبحت مجتمعةَ الأولاد اذ دعا بعضُهم بعضا وفى حالِ التباين كان يقول المُضَرِىُّ بالمضر ويقول الرَبيعىُّ بالربيعة لانّ احدَ الفريقَيْن ما كان ينصُر الاخرَ، فقوله أصبحت نزارا بمنزلة قوله دعا بعضُهم بعضا بهذا اللفظ ثمّ جاء بالمصدر وهو دعوةَ أبرار وأضافه الى الفاعل لانّه أبْيَنُ اذ لو قال تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعًا او كِتَابًا لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الاضافة، وفى الجملة هذا الفصلُ الذى فيه المصدرُ المؤكّدُ لغيره نحوُ هذا زيدٌ حقّا وما أكّد نفسَه نحوُ له علىّ الفُ درهم عُرْفًا ينتصب على إضمار فعلٍ غيرُ كلامك الاوّلِ لانّه ليس بحالٍ ولا مفعولٍ لهُ كانّه قال أَحُقُّ حقّا وأَجِدُّ جِدّا ولا أقول قولَك وكَتَبَ اللّهُ عليكم كتابا ولا يظهر الفعلُ كما لم يظهر فى باب سَقْيا لك وحَمْدا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه ما جاء مُثَنًّى وهو حَنانَيْكَ ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوالَيْكَ وهَذاذَيْكَ، ومنه ما لا ينصرّف نحو سُبْحانَ اللّهِ ومَعاذَ اللّهِ وعَمْرَكَ اللّهَ وقِعْدَكَ اللّهَ،

قال الشارح اعلم انّ هذه المصادر التى وردت بلفظ التثنية الغرضُ من التثنية فيها التكثيرُ وأنّه شىءٌ يعود مرّةً بعد مرّة وليس المرادُ منها الاثنَيْن فقط كما تقول ادْخُلوا الاوّلَ فالاوّلَ والغرضُ أن يدخل الجميعُ وجئتَ بالاوّل فالاوّلِ حتّى يُعْلَم أنّه شىءٌ بعد شىء، ومنه يقال جاءنى القومُ رجلًا فرجلًا على هذا المعنى ولا يُحْتاج الى أكثرَ من تكريره مرّةً واحدةً، وانتصابه على المصدر الموضوعِ موضعَ الفعل والتقديرُ تَحَنَّنْ علينا تَحَنُّنًا وثُنّى مبالغةً وتكثيرا اى تَحَنُّنًا بعد تحنُّنٍ ولم يُقْصَد بها قصدُ التثنية خاصّةً وانّما يراد بها التكثيرُ فجُعلت التثنيةُ عَلَما لذلك لانّها اوّلُ تضعيفِ العَدَدِ وتكثيرِه، وهذا المثنّى لا يتصرّف ومعنى عَدَمِ التصرّفِ أنّه لا يكون الّا مصدرا منصوبا ولا يكون مُثَنًّى الّا فى حال

الاضافة كما لم يكن سُبْحانَ اللهِ ومَعاذَ اللهِ الّا مضافَيْن، وانّما لم يتمكّن اذا ثنّيت لانّه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظَ هذا المعنى فى موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرّفوا فيه، وربّما وحّدوا حَنانًا قال الله تع وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وقال الشاعر

*فقالتْ حَنانٌ ما أَتَى بك هُهُنَا * أَذُو نَسَبٍ أَم أَنتَ بالحَيِّ عارِفُ*

فرفع لمّا أَفْرَدَ لانّه لم يدخله معنًى غيرُ الذى يوجِبه اللفظُ كما كان ذلك فى حالِ التثنية، فاذا قلت حَنانَيْكَ فهو منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه تَحَنَّنْ تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ لكنّهم حذفوا الفعلَ لانّ المصدر صار بدلًا منه كما كان ذلك فى سَقْيًا لك ورَعْيًا قال الشاعر

*أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَٱسْتَبْقِ بَعْضَنا * حَنانَيْك بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بعضِ*

والتحنُّن الرَّحْمَةُ والخيرُ فمعنَى قول القائل حنانَيْك تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ اى كلّما كنتَ فى رحمة وخير فلا تقطعنّ ذلك وَلْيكنْ موصولا بآخَرَ من رحمتك، وأمّا لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ فهما مثنَّيان ولا يُفْرَد منهما شىءٌ ولا يُستعملان الّا مضافَيْن لما ذكرتُه لك من إرادةِ معنى التكثير فلمّا تَضمّن لفظُ التثنية ما ليس له فى الاصل من معنى التكثير لزم طريقةً واحدةً ليُنبِئَ عن ذلك المعنى، فلَبَّيْكَ مأخوذٌ من قولهم أَلَبَّ بالمكان اذا أقام به وألبّ على كذا اذا أقام عليه ولم يُفارِقه وسَعْدَيْكَ مأخوذ من المساعدة والمتابعة، واذا قال الانسانُ لَبَّيْك فكانّه قال دَوامًا على طاعتك وإقامةً عليها مرّةً بعد مرّة وكذلك سَعْدَيْك اى مساعدةً بعد مساعدة ومتابعةً بعد متابعة فهما اسمان مثنَّيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديرُه من غير لفظه بل من معناه كانّك قلت فى لبّيك داومتُ وأقمتُ وفى سعديك تابعتُ وطاوعتُ، وليسا من قبيلِ سَقْيًا لك ورَعْيًا تقديرُه سقاك اللهُ ورعاك اللهُ اذ لا يحسن أن يقال أَلَبُّ لَبَّيْك وأَسْعَدُ سَعْدَيْك اذ ليس لهذه المصادر افعالٌ مستعملةٌ تنصبهما اذ كانت غيرَ متصرِّفة ولا هى مصادرُ معروفةٌ كسَقْيًا ورَعْيًا، وأمّا قولهم لَبَّى يُلَبِّى فهو فعلٌ مشتقٌّ من لفظِ لَبَّيْك كما قالوا سَبْحَلَ وحَمْدَلَ من سُبْحانَ اللهِ والحمدُ لله، .وقد ذهب يُونُس الى انّ لبّيك اسمٌ مفردٌ غيرُ مثنًّى وأنّ الياء فيه كالياء التى فى عَلَيْك ولَدَيْك وأصلَه لَبَّبٌ ووزنُه فَعْلَلٌ ولا يكون فَعَّلًا لقلّةِ فَعَّلٍ فى الكلام وكثرةِ فَعْلَلٍ فقُلبت الباء التى هى لامٌ من لَبَّبٍ ياءً هَرَبًا من التضعيف فصارت لَبَّىٌ ثمّ أُبدلت الياء ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت لَبًّا ثمّ لمّا أُضيفت الى الكاف فى لَبَّيْك قُلبت الالف ياءً كما قُلبت الالف فى الَى ولَدَى اذا وصلتَهما بالضمير فقلتَ اليك وعليك ولديك، ووجهُ الشَّبَه بينهما أنّ لبّيك اسمٌ ليس له تصرُّفٌ غيره من

الاسماء لانّه لا يكون الّا مضافا كما انّ إليك وعليك ولديك لا تكون الّا منصوبةَ المواضع ملازِمةً الاضافة فقلبوا ألفَه ياء فقالوا لبّيك كما قالوا لديك وعليك ، واحتجّ سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لبّيك بمنزلةِ ياء لديك وإليك لَوجب أنّك متى أضفتَها الى ظاهرٍ أقررتَ ألفَها بحالها كما انّك اذا أضفت لَدَى وعَلَى وإلَى الى الظاهر أقررتَ ألفَها وكنتَ تقول هذا لَبَّى زيدٍ ولَبَّى جعفرٍ كما تقول لدى زيد وإلى عمرٍو وأنشد

*دَعَوْتُ لِمَا نابَنِى مِسْوَرًا * فلَبَّىْ فلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ*

فجَعْلُ لبّى يدى مسور بالياء وإن كان مضافا الى الظاهر الذى هو يَدَىْ دليلٌ على انّه تثنيةٌ ولو كان مفردا من قبيلِ لَدَى وكِلَا لكان بالالف ، وبعضُ العرب يقول لَبِّ لَبِّ مبنيّةٌ على الكسر ويجعله صَوْتا معرفةً مثلَ غاقِ كانّه على صوتِ المُلبّى فاعرفه ، ومن ذلك قولهم دَوَالَيْكَ كانّه مأخوذ من المداوَلة وهى المناوَبةُ فدواليك تثنيةُ دَوالٍ كما انّ حَوَالَيْك تثنيةُ حَوَالٍ ودَوالٌ وقع موقعَ مداوَلةٍ والمرادُ الكثرةُ لا نفسُ التثنية قال الشاعر عبدُ بنى الحَسْحاس

*اذا شُقّ بُرْدٌ شُقّ بالبُرْد مثْلُهُ * دَوَالَيْكَ حتّى ليس للبُرْد لابِسُ*

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شُقّ بردٌ شُقّ بالبُرد مثلُه دواليك اى متداوِلَيْن وذلك أنّ من عادةِ العرب كانت اذا أرادت عقدَ تأكيدِ المَوَدَّة بين الرجل والمرأة لبس كلُّ واحد منهما بُرْدَ الاخَرِ ثمّ تَداوَلَا على تخريقه هذا مرّةً وهذه مرّةً فهو يصف تداوُلَهما على شَقّ البرد حتّى لا يبقى فيه مَلْبَسٌ ، وقالوا هَذاذَيْكَ والكلام عليه على ما تقدّم وهو مأخوذ من هَذَّ يَهُذُّ اذا أسرع فى القِرآءة والضَرْبِ قال العجّاج *ضَرْبًا هذاذَيْك وطَعْنًا وَخْضَا* كانّه يقول هَذًّا بعد هَذٍّ من كلّ جهة فضَرْبًا منصوبٌ على المصدر اى يضرب ضربًا وهذاذَيْك نصبٌ على المصدر وهو بدلٌ من الاوّل وثُنّى للتكثير كانّه يقطع الأعناقَ بضَرْبه ويبلُغ الأجوافَ بطَعْنه ، والوَخْض الطَعْنُ الجائف ، وأمّا قولهم سُبْحانَ اللهِ فهو مصدرٌ منصوبٌ غيرُ متصرّفٍ ولا منصرفٍ وأمّا كونُه غيرَ متصرّف فانّه لم يُستعمل الّا منصوبا ولا يدخله رفعٌ ولا جَرٌّ ولا الفٌ ولامٌ كما تدخل على غيره من المصادر نحوِ السَقْى والرَعْى وهو من المصادر التى لا تُستعمل أفعالُها كانّه قال سَبَحَ سُبْحانًا بتخفيف الباء كقولك كَفَرَ كُفْرانًا وشَكَرَ شُكْرانًا ومعناه التَنْزيهُ والبَرآءةُ ، وقد استُعمل مضافا وغيرَ مضاف واذا لم يُضَف تُرِك صرفُه فقيل سبحان من زيدٍ كانّه جُعل عَلَما على معنَى البراءة وفيه الالفُ والنونُ زائدتان نحوَ قول الأعشى

*أقولُ لمّا جاءنى فَخْرُه * سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخِرِ*

وهو مثلُ عُثْمانَ فى منعِ الصرف للعَلَميّة وزيادةِ الالف والنون، فأمّا سَبَّحَ يُسبِّح فهو فعلٌ ورد على سبحان بعد أن ذُكر وعُرف معناه فاشتقّوا منه فعلا قالوا سَبَّحَ زيدٌ اى قال سبحانَ اللّهِ كما تقول بَسْمَلَ اذا قال بسم اللّه، وقد يجىء سبحان منوّنا فى الشعر قال الشاعر

*سُبْحانَهُ ثمّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ*

وفى تنوينه وجهان احدُهما أن يكون نكرةً والثانى ان يكون معرفةً الّا انّه نوّنه ضرورةً، ويُروى نَعُودُ به بالدال غيرِ المعجمة اى نُعاوِده مرّةً بعد مرّة، وقالوا مَعاذَ اللّهِ وعِياذَ اللّهِ وكِلاهما منصوبٌ على المصدر تقول أَعُوذُ باللّه اى أَلْجَأُ الى اللّه عَوْذًا وعِياذًا فهذان مصدران متصرِّفان تقول العَوْذُ باللّه والعِياذُ باللّه وأمّا مَعاذَ اللّه فلا يكون الّا منصوبا ولا يدخله الالفُ واللامُ ولا الرفعُ والجرُّ، وأمّا قولهم عَمْرَكَ اللّهَ فهو مصدرٌ لم يُستعمل الّا فى معنى القَسَم ونصبُه على تقدير فعلٍ وفى تقديرِ ذلك الفعل وجهان منهم من يُقدّر أَسْأَلُك بعَمْرِك اللّهَ وبتَعْميرِك اللّهَ اى وَصْفِك اللّهَ بالبَقاء والعَمْرِ والعُمْرُ البقاء تقول بعَمْرِ اللّه كانّك تحلف ببقاء اللّه قال

*اذا رَضِيَتْ عَلَىَّ بنو قُشَيْرٍ * بعَمْرِ اللّهِ أَعْجَبَنى رِضاها*

ومنهم من يقدّر أَنْشُدُك بعَمْرِ اللّه فيكون الناصبُ انشدك وهم يستعملون انشدك فى هذا المعنى كثيرا ثمّ حُذف الباء فوصل الفعلُ فنصب عمرك ثمّ حُذف الفعل فبقى عمرك اللّهَ واللّهَ منصوبٌ بالمصدر الذى هو عمرك كانّه قال بوَصْفك اللّهَ بالبقاء، وقد أجاز الأخفشُ الرفعَ فى اللّه بالمصدر كانّه قال بذِكْرِ اللّهُ إيّاك بالبقاء، وقالوا قِعْدَكَ اللّهَ بمعنى عمرك اللّهَ وفيه لغتان قِعدك اللّهَ وقَعْدك اللّهَ ومعناه أسألك بقعدك اى بوَصْفك اللّهَ بالثَبات والدَوامِ مأخوذٌ من قَواعِدِ البيت وهى أصولُه، والاصل فى ذلك القُعودُ الذى هو ضِدُّ القيام لثُبوته وعدمِ الحركة معه، ولا يُستعمل عمرك اللّهَ وقعدك اللّهَ الّا فى القَسَم،

قال صاحب الكتاب والنوع الثالث نحوُ دَفْرًا وبَهْرًا وأُفّةً وتُفّةً ووَيْحَك ووَيْسَك ووَيْلَك ووَيْبَك،

قال الشارح وأمّا القِسْم الثالث وهو نحوُ دَفْرًا وبَهْرًا وأُفّةً وتُفّةً فهذه ايضا من قبيلِ ما قبلها من المصادر من حيثُ انّها غيرُ متصرِّفة بأن تكون مرفوعةً او مجرورةً او بالالف واللام وأنّها منصوبةٌ بأفعالٍ غيرِ مستعمَلة الّا انّ الفرق بينهما أنّ ما قبلها لها افعالٌ ولم تُستعمل وهذه لا يُؤخَذ منها فعلٌ البتّةَ فاذا سُئلتَ عنها مثّلتَ بقولك نَتْنًا لقُرْبِ معناهما وليس من أُفّةً وتُفّةً وبَهْرًا ودَفْرًا فعلٌ وانّما تَرُدّها الى نتنًا

لانّه مصدرٌ لفعل معروف وهو نَتَنَ نَتْنًا، وقد قالوا بَهَرَ القَمَرُ الكواكبَ اذا غطّاها ومنه قولُ ذى الرُمّة

*حتّى بَهَرْتَ فما تَخْفَى على احدٍ * الّا على احدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا*

ويقال بَهْرًا فى معنى تَعَجُّبًا ومنه قولُ عمر بن ابى رَبيعَة

*ثمّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْرًا * عَدَدَ الرَمْلِ والحَصَا والتُراب*

ويقال بَهْرا لفُلان اذا دُعى عليه بسُوء كانّه قال تَعْسًا له ولا أعلمُ احدا تَعرّض لتفسيرِ ذلك الّا سيبويه، وتفسيرُ دفرا نتنا ايضا والدَفْرُ النَتْنُ ولذلك سُمّيت الدُنْيا أُمَّ دَفارِ ولم يُستعمل منه فعلٌ، وأمّا قولهم وَيْحَك ووَيْسَك ووَيْلَك ووَيْبَك فهى من المصادر التى لا افعالَ لها كانّهم كرِهوا ان يبنوا منها فعلًا لاعتلالِ عينها وفائها لِما يلزَم من الثِقَل فى تصريف فعلها لو استُعمل فاطُّرح لذلك وأجروها مُجْرَى المصادر المفردة المدعوِّ بها وجعلوا الاضافةَ فيها بمنزلةِ اللام فى قولهم سَقْيًا لك لانّه لولا اللامُ فى سقيا لك لَمّا عُلم مَن يُعْنَى وكذلك لولا الاضافةُ فى هذه المصادر لم يعلم المكلّمُ مَن يُعْنَى والاضافةُ فيها مسموعةٌ ولا يجوز القياسُ عليها فلا يجوز ان تقول سَقْيَك قياسًا على وَيْحَك لانّ العرب لم تَدْعُ به وانّما وجب اتّباعُ العرب فيما استعملوه ههنا ولم يُجاوِزوه لانّها أشياءُ قد حُذف منها الفعلُ وجُعلتْ بدلًا من اللفظ به على مذهبِ أرادوه من الدُعاء فلا يجوز تجاوُزه لانّ الاضمار والحذفَ اللازمَ واقامةَ المصادر مُقامَ الافعال حتّى لا تظهر الافعالُ معها ليس بقياسٍ مستمِرٍّ فتُجاوِزَ فيه الموضعَ الذى لزِموه، فقد شَبَّهَ سيبويه هذا الموضعَ بقولهم عددتُك وعددتُ لك ووزنتُك ووزنتُ لك وكِلْتُك وكِلْتُ لك لا تُتجاوز هذه الافعالُ فلا يقال وهبتُك فى معنى وهبتُ لك، واعلم انّ مذهبَ سيبويه والبصريين أجمعين أنّ اصلها وَيْحٌ ووَيْلٌ ووَيْسٌ ووَيْبٌ دخلتْ عليها كافُ الخطاب، وقال الفرّاء اصلُها كلّها وَىْ فأمّا ويلك فهى وَىْ عنده زيدت عليها لامُ الجرّ فاذا كان بعدها مضمرٌ كانت اللامُ مفتوحةً كقولك وَيْلَكَ ووَيْلَهُ وان كان بعدها ظاهرٌ جاز فتحُ اللام وكسرُها ففتحُ اللام مع الظاهر لغةٌ وهو الاصلُ فيها والكسرُ على قياس الاستعمال وأنشد

*يا زِبْرِقانُ أَخا بَنِى خَلَفٍ * ما أنتَ وَيْلَ أَبيك والفَخْرُ*

أنشده بفتح اللام وكسرِها فالذين كسروا اللامَ تركوها على اصلها والذين فتحوها خلطوها بوَىْ كما قالت العربُ يالَ تَيْمٍ ثمّ أُفردت هذه اللام فخُلطت بيائها كانّها منها ثمّ كثُر استعمالُها فأدخلوا عليها لامًا اخرى فقالوا وَيْلٌ لك، وأمّا وَيْحٌ ووَيْسٌ ووَيْبٌ فكنايات عن الوَيْل فوَيْلٌ كلمةٌ تقال عند الشَتْم والتوبيخ معروفةٌ وكثُرت حتّى صارت للتعجّب يقولها احدُهم لِمن يُحِبّ ولِمن يُبْغِض، وكنوا بالوَيْس

عنها ولذلك قال بعض العُلماء وَيْسٌ ترحُّمٌ كما كنوا عن غيرها فقالوا قَاتَلَهُ اللّهُ ثمّ استفظعوا ذلك فقالوا قَاتَعَهُ اللّهُ وكَاتَعَهُ وله نظائرُ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامرُ على ما قال الفرّاء لَمَا قيل ويلٌ لزيدٍ بضمّ اللام والتنوين، واعلم انّ هذه المصادر اذا أُضيفت لم تَتصرّف ولم تكن الّا منصوبةً لما ذكرناه ولانّك لو رفعتَها بالابتداء لم يكن لها خبرٌ فإن أفردتَها وجئتَ باللام جاز الرفعُ فتقول وَيْلٌ لك ووَيْحٌ له فيكون الجارّ والمجرور الخبرَ، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحًا له وويلًا له قال جَرير

* كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فى جُلودها * فوَيْلًا لتَيْمٍ من سَرابيلها الخُضْرِ *

والفرق بين النصب والرفع أنّك اذا رفعتَها فكأنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندك واستقرّ وفيها ذلك المعنى أعنى الدعاء كما انّ حَسْبُكَ فيه معنى النَّهْى واذا نصبتَ كنتَ تَرَجّاه فى حالِ حديثك وتعمل فى إثباته فاعرفه،

فصـــل ۴٢

قال صاحب الكتاب وقد تُجْرَى اسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المُجْرَى وهى على ضربَيْن جَواهِرُ نحوُ قولهم تُرْبًا وجَنْدَلًا وفَاهَا لِفيكَ وصفاتٌ نحوُ قولهم هَنيـًٔا مَريـًٔا وعائذًا بك وأقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ وأقاعدًا وقد سارَ الرَكْبُ،

قال الشارح اعلم انّ الاسماء على ضربَيْن جواهرُ ومعانٍ والمرادُ بالجواهر فى عُرْفِ النحويّين الشُخُوصُ والأَجسامُ المتشخّصةُ والمعانى هى المصادرُ كالعِلْم والقُدْرَة فكما نصبوا أشياءَ من المصادر بفعلٍ متروكٍ إظهارُه نحوَ ما تقدّم من نحو سَقْيًا ورَعْيًا وحَنانَيْك ولَبَّيْك وويلَه وويحَه وما أشبهَ ذلك ممّا دُعى به من المصادر فكذلك أجروا أشياءَ من الجواهر غيرِ المصادر مُجْراها فنصبوها نَصْبَها على سبيلِ الدُعاء وذلك نحوُ قولهم تُرْبًا لك وجَنْدَلًا ومعناه أَلْزَمَك اللّهُ او أَطْعَمَك اللّهُ تربا اى تُرابًا وجندلا اى صَخْرًا واختُزِل الفعل ههنا لانّهم جعلوه بدلًا من قولك تَرِبَتْ يَداك وجُنْدِلْتَ فإن أَدخلتَ لَكَ ههنا وقلتَ تربا لك وجندلا لك كان دخولُها كدخولها فى سَقْيًا لك لبيانِ مَن تَعْنِى بالدعاء فإن علِم الداعى أنّه قد عُلِم من يعنى جاز ان لا يأتىَ به لظُهوره وربّما جاء به مع العلم تأكيدا وإن لم يُعْلَم المعنىّ بالدعاء فلا بدّ من الاتيان به، وربّما رفعتِ العربُ هذا فقالوا تُرْبٌ له فرَفْعُه بالابتداء قال الشاعر

* لقد أَلَّبَ الواشُون أَلْبًا لِبَيْنِهم * فتُرْبٌ لأَفْواهِ الوُشاة وجَنْدَلُ *

وتُرْبٌ مبتدأٌ والخبرُ لأَفْواهِ الوُشاة وفيه معنى المنصوب فى الدعاء كما كان فى قولك سلامٌ عليك معنى الدعاء، وأمّا قولهم فاهًا لِفيكَ فقد حكى ابو زيد فاها لفيك بمعنَى الخَيْبَةِ لك وأنشد لرجلٍ من بَلْهُجَيْم وهو ابو سِدْرَةَ الأَسَدىّ

*فقلتُ له فَاهًا لِفِيكَ فإنّها * قَلُوصُ ٱمْرِئٍ قارِيكَ ما أنتَ حاذِرُهْ*

واتّما يعنون به فَمَ الداهِيَة فالضميرُ يعود الى الداهية يدلّ على ذلك قوله

* وداهِيَةٍ من دَواهِي المَنُو * نِ يَحْسَبُها الناسُ لا فَا لها*

وفاها منصوبٌ بمنزلةِ تُرْبًا وجندلًا كانّك قلت تربًا لِفيكَ واتّما يخُصّون الفَمَ بذلك لانّ أكثرَ المَتالِف فيما يأْكُله الانسانُ ويشرَبه وصار فاها بدلًا من اللفظ بقولك دَهاكَ اللّٰه واتّما قلنا بدلًا من هذا اللفظ تقريبا لانّه فَمُ الداهية فى التقدير فقُدّر الفعلُ المتصرِّفُ من الداهية وليس القصدُ الّا تقديرَ فعلٍ ناصبٍ ليس شيئًا معيَّنًا لا يُتجاوز واتّما يُقْصَد ما يُلائم المعنى ويُقارِب اللفظَ، وقالوا هَنِيئًا مَرِيئًا وهما صفتان تقول هذا شىءٌ هنىءٌ مرىءٌ كما تقول هذا رجلٌ جَميلٌ صَبِيحٌ ونحوَهما ممّا هو على فَعِيلٍ من الصفات، ولم يأت من الصفات ما يُدْعَى به الّا هذان الحرفان وليسا بمصدرَيْن اتّما هما من اسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابُهما بفعل مقدَّر تقديرُه ثَبَتَ لك ذلك هنيئًا مريئًا فتكون حقيقةُ نَصْبه على الحال وذلك تقوله لشىء تراه عنده ممّا يأكل او يستمتع به على سبيلِ الدُعاء بلفظِ الخبر كما تقول رَحِمَهُ اللّٰهُ ثمّ حُذف الفعل وجُعل بدلًا من اللفظ بقولهم يَهْنَأُكَ يدلّ على ذلك أنّه قد يظهر يهنأك فى الشعر على سبيلِ الدعاء قال الأَخْطَل

* الى إمامٍ تُفادِينا فَواضِلُه * أَظْفَرَهُ اللّٰهُ فَلْيَهْنِئْ له الظَفَرُ*

دعاءٌ له يَهْنِئُ والظَفَرُ فاعلُه فصار يهنئ له الظفرُ بمنزلةِ هنيئًا له الظَفَرُ وصار اختزالُ الفعل وحذفُه فى هنيئًا له كحَذْفه فى قولهم الحَذَرَ وتقديرُه اِحْذَرِ الحَذَرَ، وقالوا عائذًا بك قال الشاعر

*أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقومِ الذين طَغَوْا * وعائذًا بك أَنْ يَعْلُوا فيُطْغُونى *

وقالوا أقائمًا وقد قعد الناسُ وأقاعدًا وقد سار الرَكْبُ فإنّ هذه اسماء فاعلين وهى منصوبةٌ على الحال وقد قدّر سيبويه العاملَ فيها بأفعالٍ من ألفاظها على حدّ قولك أقِيامًا والناسُ قُعُودٌ و*أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِىٌّ* فكانّه قال أَعُوذُ عائذا بك وأتقوم قائما وأتقعُد قاعدا وحَذَفَه استغناء، وقد أنكره بعضُ النحويّين وقال الفعلُ لا يعمل فى اسمِ الفاعل اذا كان حالًا من لفظِ الفعل لعَدَمِ الفائدة اذ قد علم

انّه لا يقومُ الّا قائما ولا يقعد الّا قاعدا لانّ الفعل قد دلّ عليه وإذا ورد شيءٌ من ذلك فتأوُّله بالمصدر فيكون تقديرُ عائذا وقائما وقاعدا اذا جعلتَ العاملَ أعوذُ وتقومُ وتقعدُ بتقديرِ عياذٍ وقيامٍ وقُعُودٍ وهو رأيُ أبى العبّاس، والذى قدّره سيبويه لا يمتنع لانّ الحال قد يَرِدُ مؤكِّدا كما يرد المصدرُ مؤكّدا وإن كان الفعلُ قد دلّ على ما دلّ عليه اسمُ الفاعل قال الله تعالى وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا فذكر رسولا وإن كان الفعلُ قد دلّ عليه على سبيلِ التأكيد، واعلمْ انّه لا يجوز إضمارُ الفعل الدالِّ على الحال الّا أن تكون الحالُ مشاهَدةً تدلّ عليه لو قلتَ مبتدِئا من غيرِ حال تدلّ عليه قائما او قاعدا كما تقول فى المصدرِ قياما يا زيدُ لم يجز لانّ المصدر مأخوذٌ من لفظِ الفعل فهو دالٌّ على فعلٍ معيَّنٍ وليس كذلك الحالُ لانّه لا يدلّ على فعلٍ مخصوصٍ لانّه يجوز ان تقول ثَبَتَ قائما او جاء قائما او ضحِكَ قائما وانّما جاز ان تقول أقائما وقد قعد الناسُ لِما شُوهد منه من أماراتِ القيام والتأهُّب له حتّى صار بمنزلةِ الذى رآه فى حال قيامٍ وقعودٍ وكذلك عائذا بك كانّه رأى شيئا يُتّقى فصار عند نفسه فى حالِ استعاذته فقال عائذا بك كانّه قال أعوذُ عائذا بك واذا ذكرتَ شيئا من هذا الباب فالفعلُ متّصلٌ فى حالِ ذِكْرِك إيّاه فأنتَ تعمل فى تَثْبِيته فاعرفه،

فصل ٤٣

قال صاحب الكتاب ومن إضمارِ المصدر قولُك عبدُ الله أَظُنُّه منطلقٌ تجعل الهاء ضميرَ الظنّ كانّك قلت عبدُ الله أَظُنُّ ظَنِّى منطلقٌ، وما جاء فى الدَّعْوة المرفوعة وَٱجْعَلْهُ الوارثَ مِنّا محتملٌ عندى أن يُوَجَّه على هذا،

قال الشارح قوله ومن إضمارِ المصدر يُومِئ انّه قد تقدّم اضمارُ مصدر حتّى عُطف عليه والذى تقدّم إضمارُ فعلٍ عاملٍ فى المصدر، وقوله عبدُ الله أَظُنُّه منطلقٌ فعبد الله مبتدأٌ ومنطلقٌ الخبرُ والظنّ مُلْغًى والهاءُ ضميرُ المصدرِ أُضْمِرَ لتقدُّمِ ذِكْرِ الفعل والفعلُ دالٌّ على مصدره اذ كان من لفظه ومشتقّا منه فصار تقدُّمه كتقدُّمِ المصدر فكما يُكْنَى عن المصدر اذا تقدّم فكذلك يُكْنَى عنه اذا تقدّم الفعلُ وذلك قولُهم مَن كَذَبَ كان شَرًّا له اى كان الكِذْبُ شرًّا له فكذلك تقول عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ فتكون الهاءُ عائدةً الى الظنّ قال الشاعر العَبْدىّ

* فجالَ على وَحْشِيّه وتَخالُه * على ظَهْرِه سِبًّا جَديدًا يَمانيا *

فالهاء فى تخاله عائدة على المصدر كانّه قال فتَخالُ الخالَ ألا ترى انّه أتى بمفعولِ تَخالُ وهو الجارُّ والمجرورُ الذى هو عَلَى ظَهْرِهِ وسِبًّا فاستَوْفَى الفعلُ ما يقتضيه فلم يَبْقَ الّا ان يكون ضميرَ المصدر، واعلمْ انّك اذا أتيتَ بضميرِ المصدر نحوَ عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ قَبُحَ إلغاء الفعل لانّ الإتيان بضميرِ المصدر كالإتيان به اذ كان كِنايةً عنه والمصدرُ مؤكِّدٌ للفعل وقَبُحَ إلغاؤه بعد تأكيده، وأقبحُ من ذلك أن تُصرّحَ بالمصدر ثمّ تُلْغيه نحوَ عبدُ الله ظننتُ ظَنًّا منطلقٌ لانّ التصريحَ بالمصدر كتكريرِ الفعل فلذلك كان أقبحَ، ولو قلت ظننتُه عبدَ الله منطلقا لم يجز الالغاء البتّةَ لإنّك اذا قدّمتَ الفعلَ على مفعولَيْه لم يجز الالغاء فاذا أُكّد بالمصدر مع ذلك كان إلغاؤه أجدرَ بالامتناع، قال وما جاء فى الدعوة المرفوعة وَٱجْعَلْهُ الوارِثَ منّا يجوز ان تكون الهاء عائدةً الى ما تقدّم لانّ من جملةِ الدعاء وأَمْتِعْنَا اللّهُمّ بأسماعِنا وأبصارِنا ما أَحْيَيْتَنَا فيجوز ان تكون الهاء عائدةً الى المذكور كانّه قال واجعلِ الإمتاعَ الوارِثَ منّا، قال ويُمْكِن أن يُوَجَّه على إضمارِ المصدر كانّه قال واجعلِ الوارثَ منّا اى أعْضاءَنا إشارةً الى السَّمْع والبَصَرِ جَعْلًا ثمّ كَنَى عن الجَعْل،

المفعول بـه

فصل ٤٤

قال صاحب الكتاب هو الذى يقع عليه فعلُ الفاعل فى مثلِ قولك ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وبلغتُ البَلَدَ وهو الفارقُ بين المتعدّى من الافعال وغيرِ المتعدّى ويكون واحدا فصاعدًا الى الثلثة على ما سيأتيك بَيانُه فى مكانه إن شاء الله، ويجىء منصوبا بعاملٍ مضمرٍ مستعمَلٍ إظهارُه او لازمٍ إضمارُه،

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ المصدرَ هو المفعولُ فى الحقيقة فاذا قلتَ قام زيدٌ وفَعَلَ زيدٌ قيامًا كانا فى المعنى سَواءً ألا ترى انّ القائل اذا قال مَن فعل هذا القيامَ فتقول زيدٌ فَعَلَه، والمفعول به ليس كذلك ألا ترى انّك اذا قلت ضربتُ زيدا لم يصحّ تعبيرُه بأن تقول فعلتُ زيدا لانّ زيدا ليس ممّا تفعله أنتَ وانّما أحللتَ الضربَ به وهو المصدرُ وهذا معنى قوله هو الذى يقع عليه فعلُ الفاعل يريد يقع عليه المصدرُ لانّ المصدر فعلُ الفاعل وذلك نحوُ ضَرَبَ زيدٌ عمرا وأكرمَ محمّدٌ خالدا، وقوله هو الفارق بين المتعدّى من الافعال وغيرِ المتعدّى يعنى انّ اعتبارَ المتعدّى انّما هو بالمفعول به لانّ جميعَ الافعال لازِمَها ومتعدّيَها يتعدّى الى المصدر والظرفِ من الزمان والظرفِ من المكان وأمّا المفعول به فلا يَصِل

اليه الّا ما كان متعدّيا، ومعنى التعدّى أنّ المصدر الذى هو مدلولُ الفعل وهو فعلُ الفاعل على ضربَيْن ضربٌ منهما يُلاقى شيئًا ويُؤثّر فيه فيُسَمّى متعدّيا وضربٌ منهما لا يلاقى شيئًا فيسمّى غيرَ متعدٍّ فكلُّ حركة للجِسْم كانت ملاقِيَةً لغيره سُمّيت متعدّيةً وكلُّ حركة له لم تكن ملاقيةً لغيره كانت لازمةً اى هى لازمةٌ للفاعل لا تتجاوزه نحوُ قامَ وقَعَدَ وسيُوضَح ذلك فى قِسْمِ الافعال، ويكون واحدًا فصاعدًا الى الثلثة يعنى انّ الفعل قد يتعدّى الى مفعول واحد نحوَ ضرب زيدٌ عمرا وقد يتعدّى الى مفعولَيْن نحوَ أَعْطى وظَنّ وقد يتعدّى الى ثلثة نحوَ أَعْلَمَ وأَرَى وسيوضَح امرُ ذلك فى فصلِ الافعال، وقد يُحْذَف العامل فى المفعول وذلك على ضربَيْن احدُهما ما يجوز إظهارُه وحذفُه والثانى ما لا يجوز ظهورُه ولا يُستعمل الّا محذوفَ العامل وسيوضَح ذلك فى فصلٍ عقيبَ هذا الفصل فاعرفه،

المنصوب بالمستعمَلِ إظهارُه

فصــل ٤٥

قال صاحب الكتاب هو قولك لِمَن أخذ يضرب القومَ او قال أَضْرِبُ شَرَّ الناسِ زيدا بإضمارِ اِضْرِبْ ولِمَن قطع حديثَه حديثَك ولمن صدرتْ عنه أفاعيلُ البُخَلاءِ أَكُلَّ هذا بُخْلًا بإضمارِ هاتِ وتَفْعَلُ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ قرائنَ الأحوال قد تُغْنِى عن اللفظ وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالةُ على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينةٍ حاليّةٍ او غيرِها لم يُحْتَجْ الى اللفظ المطابِق فإن أُتِى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يُؤْتَ به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذفُ العامل، وهو فى ذلك على ثلثة أضربٍ ضربٌ لا يجوز حذفُ العامل وضربٌ يجوز حذفُه وإثباتُه وضربٌ يُحْذَف ولا يجوز إثباتُه، فالاوّل أن تقول زَيْدًا مَثَلًا وتريد اِضْرِبْ زيدا وليس ثَمَّ قرينةٌ تدلّ عليه فهذا لا يجوز لاحتمالِ أن يكون المرادُ اضربْ زيدا او أَكْرِمْ زيدا او اِشْتِمْ زيدا او غيرَ ذلك ممّا لا يُحْصَى فهذا يكون إلباسًا فلذلك لا يجوز مثلُه، والضرب الثانى وهو ما يجوز استعمالُه وحذفُه وأنتَ مخيَّرٌ فيه فهو أن ترى رجلا يضرب او يشتم فتقول زيدا تريد اضربْ زيدا ويجوز إظهارُه فتقول اضربْ زيدا او قال أضربُ شَرَّ الناس فقال بعضُ السامعين زيدا اى اضربْ زيدا فإنّه شَرُّ الناس، وكذلك اذا كان رجلٌ فى حديثٍ ثُمّ حَضَرَ مَن قطع الحديثَ من أجلِه فتقول حديثَك معناه هاتِ حديثَك او أَتِمَّ حديثَك، وكذلك اذا صدرتْ من انسانٍ أفاعيلُ البُخَلاء مثلَ أن يُطْلَب منه ما جرَتِ العادةُ أن لا يَرِد من مثله او يُخْبَرَ عنه

بمثل ذلك فتقول أَكُلَّ هذا بُخْلًا معناه أتفعلُ كلَّ هذا بُخْلًا، وهذه الأشياء كلُّها منصوبةٌ بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظَهَرَ لجاز،

فصـــل ٤٩

قال صاحب الكتاب ومنه قولك لِمَن زكنتَ أنّه يُريد مكّةَ مكّةَ ورَبِّ الكعْبةِ ولِمَن سدّد سَهْمًا القِرْطاسَ واللّهِ وللمستهلّين اذا كبّروا الهلالَ واللّهِ تُضْمِر يُريد ويُصيب وأَبْصَروا ولرائى الرُّؤيا خيرًا وما سَرَّ وخيرًا لنا وشرًّا لعَدُوِّنا اى رأيتَ خيرا ولِمَن يذكر رجلا أَهْلَ ذاك وأَهْلَهُ اى ذكرتَ اهلَه ومنه قوله

* لَنْ تراها ولو تأمّلتَ الّا * ولَهَا فى مَفارِقِ الرّأْسِ طِيبَا *

اى وترى لها، ومنه قولهم كاليَوْمِ رجلًا بإضمارِ لم أَرَ قال أَوْسٌ *كاليوم مطلوبا ولا طَلَبَا*

قال الشارح قوله ومنه يريد ممّا حُذف منه الفعلُ ويجوز إظهارُه فإن حذفتَه فللاستغناء عنه وإن أظهرتَه فلتأكيدِ البَيان، فمن ذلك اذا رأيتَ رجلا متوجّها وِجْهَةَ الحاجّ قاصدًا فى هَيْئةِ الحاجّ قلتَ مكّةَ واللّهِ كانّك قلت يريد مكّةَ واللّهِ وإن شئتَ أضمرتَ لفظَ الماضى كانّك قلت أراد مكّةَ كانّك أخبرتَ بهذه الصيغة أنّه كان فيها أَمْسِ ولو أظهرتَ ما اضمرتَ لجاز، وكذلك اذا رأيتَ انّ رجلا قد سدّد سَهْمًا قِبَلَ القِرْطاسِ فقلتَ القرطاسَ واللّهِ اى يُصيب القرطاسَ كانّك لمّا شاهدتَ إجادةَ التسديد فحدستَ الإصابةَ وكذلك لو سمعتَ وَقْعَ السهم فى القرطاس قلتَ القرطاسَ واللّهِ اى أصاب القرطاسَ، ومن ذلك لو رأيتَ ناسًا يرقُبون الهِلالَ وأنتَ متباعِدٌ منهم فكبّروا لقلتَ الهلالَ واللّهِ اى أبصروا الهلالَ واللّهِ، ومن ذلك اذا قصَّ انسانٌ عليك رُؤْيَا رآها فعبّرتَها له قلت خيرًا لنا وما سَرَّ وخيرًا لنا وشرًّا لعَدُوِّنا تقول ذلك على سبيلِ التفاؤل كانّك قلت رأيتَ خيرا وأبصرتَ خيرا ورأيتَ ما سَرَّ اى الذى سرّ ورأيتَ خيرا لنا وشرّا لعدوّنا وما أشبهَ ذلك، ومن ذلك إذا ذُكر رجلٌ فأُثْنِىَ عليه خيرٌ او شرٌّ فقلت أَهْلَ ذاك او أَهْلَهُ معناه ذكرتَ اهلَ ذاك او اهلَه والهاء تعود الى الذِكْر او الثَناء كانّك قلت ذكرتَ اهلًا لذاك الذكر او الثناء لانّه فى ذكره فحَمْلُه على المعنى، وأمّا قولُ الشاعر *لن تراها الخ* فقد ذهب سيبويه الى انّه منصوبٌ على المعنى لانّه لمّا قال لن تراها الّا ولها فى مَفارقِ الرأس طِيبَا دلّ على انّ الطيب داخلٌ فى الرؤية فنَصَبَه على هذا التأويل ومثلُه قوله

*تَذَكَّرَتْ أَرْضًا بها أَهْلَهَا * أَخْوالَها فيها وأَعمامَها*

لانّ الأخوال والأعمامَ قد دخلوا فى التذكُّر، وقد رَدَّ هذا وأشباهَه ابو العبّاس المبرِّدُ وذكر انّ مثلَ هذا لا يجوز لانّه لا يُحْمَل على المعنى الّا بعد تمامِ الكلام الاوّلِ لانّه حملٌ على التاويل ولا يصحّ تأويل الكلام الّا بعد تمامه، وأمّا التقديرُ لن تراها وإن تأمّلتَ الّا رأيتَ لها فى مفارقِ الرأس طيبا فهو منصوبٌ باضمار فعلٍ وإليه ذهب صاحبُ هذا الكتاب،

فصـــل ٤٧

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب يقولون اَللّٰهُمّ ضَبُعًا وذِئْبًا واذا سألتَهم ما تعنون قالوا اللّهمّ اجْمَعْ فيها ضبعا وذئبا، وسمع ابو الخطّاب بعضَ العرب وقيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصِبْيانَ بِأَبِى اى لُمِ الصبيانَ، وقيل لبعضهم أَمَا بمكانِ كذا وَجْذٌ فقال بَلَى وِجاذًا اى أعرِفُ به وجاذًا،

قال الشارح قوله وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب يعنى شَواهِدَ من كلام العرب على جَوازِ حذف الفعل العاملِ وذلك قولُهم فى مَثَلٍ من أَمْثالهم اللهمّ ضَبُعا وذِئْبا كانّ قائله يدعو على غَنَمِ غيره فاذا قيل ما تعنون قالوا اللهمّ اجْمَعْ فيها ضبعا وذئبا فأَضْمر العاملَ، قال سيبويه كلّهم يُفسّر ما يَنْوِى يعنى يُقدِّر المحذوفَ على هذا الوجه، قال ابو العبّاس سمعنا انّ هذا دعاءٌ لها لا دعاءٌ عليها لانّ الضبع والذئب اذا اجتمعا تَقاتَلا فأَفْلَتَتِ الغنمُ، قال وأمّا ما وَضَعَه سيبويه عليه فانّه يريد ذئبا من ههنا وضبعا من ههنا فلا يَصِلُ كلٌّ واحد منهما الى الاخر وإن اجتمعا فى الغنم، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبى الخطّاب الأخفشِ وكان من مَشايخِ سيبويه أنّه سمع بعضَ العرب وقد قيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصِبْيانَ بِأَبِى كانّه خاف أن يُلامَ فقال لُمِ الصبيانَ فأضمرَ ما ينصب، ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وحَدّثنى مَن يُوثَق به أنّه قيل لبعضهم أَمَا بمكانِ كذا وَجْذٌ بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو نُقْرَةٌ فى الجبل تُمسك الماءَ فقال بَلَى وِجاذًا اى أعرِفُ به وجاذا فأضمرَ العاملَ،

المنصوب باللازم اضماره

المُنادَى

فصـــل ٤٨

قال صاحب الكتاب منه المُنادَى لانّك اذا قلت يا عبدَ اللّه فكانّك قلت يا أُرِيدُ او أَعْنِى عبدَ اللّه ولكنّه حُذف لكثرةِ الاستعمال وصار يَا بَدَلا منه ، ولا يخلو من ان ينتصبَ لفظا او محلّا فانتصابُه لفظا اذا كان مضافا كعبدِ اللّه او مضارعا له كقولك يا خيرًا من زيد ويا ضاربًا زيدا ويا مضروبا غلامُه ويا حَسَنًا وَجْهَ الأخِ ويا ثلثةً وثلثين او نكرةً كقوله *فيَا راكبًا إمّا عرضتَ فبَلّغَنْ*

قال الشارح اعلم انّ المنادَى عند البصريين احدُ المفعولات والاصلُ فى كلّ منادى أن يكون منصوبا وانّما بنوا المفردَ المعرفةَ على الضمّ لعلّةٍ نذكرها والذى يدلّ على انّ الاصل فى كلّ منادى النصبُ قولُ العرب يا إيّاك لمّا كان المنادى منصوبا وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلالُ سيبويه ، وقد قالوا يا أَنْتَ ايضا فكنوا عنه بضمير المرفوع نَظَرًا الى اللفظ كما قالوا يا زيدُ الظريفُ فأتبعوا النعتَ على اللفظ قال الشاعر

*يا مُرَّ يا ابنَ واقعٍ يا أَنْتَا * أَنْتَ الذى طلّقتَ عامًا جُعْتَا*

فاذا قلت يا ايّاك كان تقديرُه يا ايّاك أعنى ، ومن قال أنّ ايّاك مضافٌ على ما سيُشْرَح فى موضعه قال لم يُنْصَب أَنْتَ لانّه مفردٌ ونُصبَ إيّاك لانّه مضافٌ ، وممّا يدلّ على انّ اصلَ المنادى النصبُ نَصْبُهم المضافَ فى قولهم يا عبدَ اللّه والمشابِهَ له من نحوِ يا خيرًا من زيد والمنكورَ من نحوِ يا رجلًا ويا راكبًا والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ تقديرُه أُنادِى زيدا او أُريد او أَدْعُو او نحوُ ذلك ولا يجوز إظهارُ ذلك ولا اللفظُ به لانّ يَا قد نابتْ عنه ولانّك اذا صرّحتَ بالفعل وقلتَ أُنادى او أُريد كان إخبارا عن نفسك والنداءُ ليس بإخبار وانّما هو نفسُ التصويت بالمنادى ثمّ يقع الإخبارُ عنه فيما بعدُ فتقول نادَيْتُ زيدا ، وكان ابو العبّاس المبرّدُ يقول الناصبُ نفسُ يَا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت إمالتُها ، وكان ابو علىّ يذهب فى بعضِ كلامه الى انّ يَا ليس بحرف وانّما هو اسمٌ من اسماء الفعل والمذهبُ الاوّلُ وهو مذهبُ سيبويه ، والمنصوب فى النداء على ضربَيْن منصوبٌ فى اللفظ ومنصوبٌ فى المَحَلّ فالمنصوب فى اللفظ على ثلثةِ أضرب مضافٌ ومشابهٌ للمضاف ونكرةٌ فأمّا المضاف فهو منصوبٌ على اصلِ

النداء الذى يجب فيه النصبُ كما بَيّنّا المعرفةُ والنكرةُ فى ذلك سَواءٌ فتقول فى المعرفة يا عبدَ اللّه أَقْبِلْ ويا غلامَ زيد اِفْعَلْ وتقول فى النكرة يا عبدَ ٱمْرأةٍ تَعالَ ويا رجلَ سَوْءٍ تُبْ، وأمّا المضارع للمضاف فحكمُه النصبُ ايضا كما كان المضافُ كذلك وذلك قولُك يا خيرا من زيد ويا ضاربًا زيدا ويا مضروبا غلامُه ويا حَسَنًا وَجْهَ الأخِ ويا ثلثةً وثلثين كلُّه منصوبٌ لِما ذكرناه من شَبَهِ المضاف ووجهُ الشبه بينهما من ثلثة أَوْجُهٍ احدُها أنّ الاوّل عاملٌ فى الثانى كما كان المضافُ عاملا فى المضاف اليه، فان قيل المضافُ عاملٌ فى المضاف اليه الجرَّ وهذا عاملٌ نَصْبا او رَفْعا فقد اختلفا قيل الشىء اذا أشبهَ الشىءَ من جهةٍ فلا بدّ أن يُفارِقه من جهاتٍ اخرى ولولا تلك المفارقةُ لكان إيّاه فلم تكن المفارقةُ قادِحةً فى الشَبَه، الوجه الثانى من المشابهة انّ الاسم الاوّل مختصٌّ بالثانى كما انّ المضاف يتخصّص بالمضاف اليه ألا ترى انّ قولنا يا ضاربا رجلا أخصُّ من قولنا يا ضاربًا، الثالث أنّ الاسم الثانىَ من تمامِ الاوّل كما انّ المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى انّ الجارّ والمجرور فى قولك يا خيرا من زيد من صلةِ خيرٍ واذا كان من صلته ومتعلّقا به كان من تمامه وكذلك يا ضاربا زيدا فزيدٌ منصوبٌ بضاربٍ فهو من تمامه وكذلك يا مضروبا غلامُه فالغلامُ مرتفعٌ باسم المفعولِ الذى هو مضروبٌ وكذلك يا حسنا وجهَ الأخِ نصبتَ الوجه على الشَبَه بالمفعولِ ولا يحسن رفعُه لانّه يفتقر الى عائدٍ، فهذه كلُّها منصوبةٌ سَواءٌ جعلتَها أعلاما او لم تجعلها فان جعلتها أعلاما نصبتها لشَبَهها بالمضاف وإن جعلتها معرفةً بالقصد فهى منصوبةٌ لذلك وإن كانت نكرةً كانت منصوبةً كسائر النكرات، والتنوين فى جميعِ ذلك كحرفٍ من وسط الاسم اذ كان ما بعده من تَمامه وصلتِه فصارت الراءُ من خيرٍ والباءُ من ضارب بمنزلة الياء من ٱلّذى، وأمّا قوله يا ثلثةً وثلثين فإن سمّيتَ بهما وجعلتَهما عَلَمًا نصبتَهما كما لو سمّيتَ بزيد وعمرٍو لانّك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة فكان الثانى من تمام الاوّل وتابعًا له فى إعرابه بإشراكِ الواو فصار كانّ الاوّل عاملٌ فى الثانى فانتصب كما ينتصب يا خيرًا من زيد فحرفُ النداء نَصَبَ الاسمَ الاوّلَ والثانى يتبعه فى الاعراب لُزوما لطريقته التى كان عليها قبل التسمية وهى متابَعةُ المعطوفَ المعطوفَ عليه فى الاعراب، فإن ناديتَ جماعةً هذه عِدّتُهم قلت يا ثلثةُ وثلثون وإن شئتَ نصبتَ الثانىَ فقلتَ يا ثلثةُ وثلثين كما تقول يا زيدُ والحرثُ والحرثَ فالرفعُ عطفٌ على اللفظ والنصبُ عطفٌ على المحلّ لانّهما اسمان متغايران كلُّ واحد منهما بإزاء حقيقةٍ غيرِ الاخرى وليس كذلك اذا سمّيتَ بهما وجعلتَهما عبارةً عن حقيقة واحدة، الثالث النكرة وهى منصوبةٌ ايضا فى النداء وذلك قولك يا رجلا ويا غلاما فغلامٌ ورجلٌ فى هذا الموضع يُراد به

الشائعُ لانّه لم يُوَجِّهِ الخطابُ نحوَهما مختصًّا بالنداء، ومثالُ ذلك الأَعْمَى يقولِ يا رجلا خُذْ بيَدى ويا غلاما أَجِزْنى فلا يقصِد بذلك غلاما بعينه ولا رجلا بعينه فالنصبُ فى هذه الأَقسامِ الثلثةِ من جهة واحدة، وأمّا قول الشاعر وهو عبدُ يَغُوثَ

*فَيَا راكبًا إمّا عرضتَ فبلّغَنْ * نَداماىَ من نَجْرانَ أَنْ لا تَلاقِيَا*

فالشاهد فيه نصبُ راكب لانّه منادًى منكورٌ اذ لم يقصِد قصدَ راكب بعينه انّما أراد راكبا من الرُّكبان يُبلّغ خبرَه ولو اراد راكبا بعينه لَبَناه على الضمّ، وانّما قال هذا لانّه كان أَسِيرا،

قال صاحب الكتاب وانتصابه محلّا اذا كان مفردا معرفةً كقولك يا زيدُ ويا غلامُ ويا أَيُّهَا الرجلُ او داخلةً عليه لامُ الاستغاثة او التعجّبِ كقوله *يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ* وقولِهم يا لَلماء ويا لَلدّواهِي او مندوبا كقولك يا زيدَاهْ،

قال الشارح وأمّا انتصابه محلّا فاذا كان المنادَى مفردا معرفةً فانّه يُبْنَى على الضمّ ويكون موضعُه نصبا وذلك على ضربَيْن احدُهما ما كان معرفةً قبل النداء والثانى ما كان متعرّفا فى النداء ولم يكن قبلُ كذلك وذلك نحوُ يا زيدُ ويا رجلُ فرجلٌ نكرةٌ فى الاصل وانّما صار معرفةً فى النداء وذلك أنّك لمّا قصدتَ قَصْدَه وأقبلتَ عليه صار معرفةً باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره قال الأَعشى

*قالت هُرَيْرَةُ لمّا جئتُ زائرَها * وَيْلِى عليك ووَيْلِى منك يا رَجُلُ*

لمّا أرادتْ رجلا بعينه بناه على الضمّ وأمّا يا زيدُ ويا حَكَمُ فهى معارفُ ايضا، فان قيل هل التعريف الذى فى يا زيدُ ويا حكمُ فى النداء تعريفُ العَلَميّة بقى على حاله بعد النداء كما كان قبلَ النداء ام تعريفٌ حَدَثَ فيه غيرُ تعريفِ العلميّة فالجوابُ انّ المعارف كلّها اذا نُودِيَتْ تنكّرتْ ثمّ تكون معارفَ بالنداء هذا قولُ ابى العبّاس المبرّد، وقد خالَفَه ابو بكر بنُ السَرّاجِ اى خِلافَ الصَّواب وزعم انّ قولَ ابى العبّاس فاسدٌ قال وذلك أنّه قد وقع فى الاسماء المفردةِ ما لا يشارِكه فيه غيرُه نحوُ فَرَزْدَقٍ وزعم انّ معنى تنكيرِ اللفظ أن تجعله من أُمّةٍ كلُّ واحد منهم له مثلُ اسمه، والقول ما قاله ابو العبّاس وما أورده ابو بكر فغيرُ لازمٍ لانّه ليس ممتنعا أن يسمّى الرجلُ ابنَه او عبدَه الساعةَ فرزدقا فتحصل الشِركةُ بالقُوّة والاستعدادِ، ونظيرُ ذلك أنّ الشمس والقمر من أسماء الأَجناس فتعرّفُهما بالالف واللام واذا نزعناهما منهما صارا نكرتَيْن وإن لم يكن لهما شريكٌ فى الوجود فانّما ذلك بالاستعداد لانّه ليس مستحيلا أن يخلُق اللّهُ مثلَهما واذا جاز ذلك فى اسماء الاجناس كان فى الاعلام أَسْوَغَ فصَحّ بما ذكرناه أنّك اذا

ناديتَ العَلَمَ تَنكّر ثمّ جُعل فيه تعريفٌ آخرُ قَصْدِيٌّ غيرُ التعريفِ الذى كان فيه وصار ذلك كاضافةِ الاعلام ومن المعلوم أنّك لمّا أضفتَها فقد ابتززتَها تعريفَها وحصل فيها تعريفُ الاضافة وذلك نحوُ زيدكم وعمركم فكذلك ههنا فى النداء، وإن قيل اذا قلت يا زيدُ ويا خالدُ أمبنيٌّ هو ام معربٌ وهل الضمّةُ فيه حركةُ بناء او حركةُ إعراب فالجوابُ أنّه مبنيٌّ على الضمّ والذى يدلّ على ذلك حذفُهم التنوينَ منه ولو كان معربا لَمَا حُذف التنوين منه كما لم يُحْذَف من النكرة نحوَ *فيا راكبًا إمّا عرضتَ* وممّا يدلّ أنّه غيرُ معرب أنّ موضعه نصبٌ ألا ترى انّ المضاف اذا وقع موقعَه يكون منصوبا نحوَ يا عبدَ الله وأنّ نَعْتَ المفرد والمعطوفَ عليه يجوز فيه الرفعُ على اللفظ والنصبُ نحوُ يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ويا زيدُ والحرثُ والحرثَ قال الشاعر

*ألا يا قَيْسُ والضّحّاكُ سيرًا * وقد جاوزتُما خَمَرَ الطريقِ*

يُروى برفعِ الضحّاك ونصبِه ولولا انّ موضعَه نصبٌ لَمَا جاز النصبُ فى نَعْته وما عُطف عليه وذلك أنّ العامل اذا عمل عَمَلَه من رفعٍ او نصبٍ او جرٍّ لم يكن لذلك الاسم موضعٌ سِوَى ما ظهر ألا ترى انّ المضاف لمّا لم يكن له موضعٌ سوى ما هو عليه لم يجز فى نعته غيرُ النصب فبَانَ بذلك أنّه مبنيٌّ مضمومٌ، وقد ذهب قومٌ الى انّه بين المعرب والمبنيّ والمذهبُ الاوّلُ الّا انّ حركتَه وإن كانت حركةَ بناء الّا انّها مشبَّهةٌ بحركةِ الاعراب من أجلِ انّ كلّ اسم متمكّن يقع فى هذا الموضع يُضَمّ فأشبهَ من اجلِ ذلك المرفوعَ بقَامَ ونحوِه من الافعال لانّ كلّ اسم متمكّن يُسْنَد اليه الفعلُ فهو مرفوعٌ ولذلك حسُن أن يتبعه النعتُ على اللفظ فتقولَ يا زيدُ الطويلُ كما تقول قام زيدٌ الطويلُ، فان قيل فلِمَ بُنى وحَقُّ الاسماء أن تكون معربةً فالجوابُ أنّه انّما بُنى لوقوعه موقعَ غير المتمكّن ألا ترى انّه وقع موقعَ المضمر والمتمكّنةُ من الاسماء انّما جُعلت للغَيْبة فلا تقول قام زيدٌ وأنتَ تُحدّثه عن نفسه انّما اذا أردتَ أن تُحدّثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول قُمْتَ والنداءُ حالُ خِطابٍ والمنادَى مخاطَبٌ فالقياسُ فى قولك يا زيدُ أن تقول يا أنتَ والدليلُ على ذلك أنّ من العرب من ينادى صاحبَه اذا كان مُقْبِلا عليه وممّا لا يلتبس نداؤه بالمَكْنىّ فيُناديه بالمكنىّ على الاصل فيقول يا أنت قال الشاعر

*يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أَنْتَا * أنتَ الذى طلّقتَ عامًا جُعْتَا*

غيرَ أنّ المنادى قد يكون بعيدا منك او غافلا فاذا ناديتَه بأنتَ او إيّاك لم يعلم انّك تخاطبه او تخاطب غيرَه فجئتَ بالاسم الذى يخصّه دون غيره وهو زيدٌ فوقع ذلك الاسمُ موقعَ المكنىّ فتبنيه لِما صار اليه

من مشاركةِ المكنىّ الذى يجب بناؤه، فان قيل فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقعَ الذى ذكرتَه من حيثُ انّهما مخاطَبان فالجوابُ عنه من وجهَيْن احدُهما أنّ المنادى المفرد المعرفةَ انّما بُنى مع وُقوعه الموقعَ الذى وصفناه لانّه فى التقدير بمنزلةِ أنتَ وأنتَ لا يكون الّا معرفةً غيرَ مضاف فخرج المنكورُ اذ كان مخالفا لأنتَ من جهةِ التنكير والمضافُ لانّ أنتَ غيرُ مضاف فلم يُبْنَ لذلك مع تمكّنه بالاضافة، والوجه الثانى انّ المفرد يُؤَثِّر فيه النداء ما لم يؤثّر فى المضاف والنكرة فالمضافُ معرفةٌ بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرةُ فى حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيدٌ وما أشبهَه فى حال النداء معرفةٌ بالاشارة والاقبالِ عليه منتقلٌ عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلمّا لم يؤثّر النداءُ فى معناه لم يؤثّر فى بنائه، فان قيل فلِمَ بُنى على حركة ولِمَ كانت حركتُه ضمّةً فالجوابُ أمّا تحريكُه فلأنّ له اصلًا فى التمكّن فوجب أن يُميَّز عن ما بُنى ولا اصلَ له فى التمكّن فبُنى على حركةٍ تمييزًا له عن مثلِ مَنْ وكَمْ وغيرِهما ممّا لم يكن له سابقةُ إعرابٍ، وخُصّ بضمّ لوجهَيْن احدُهما شَبَهُه بالغايات نحو قَبْلُ وبَعْدُ ووجهُ الشَبَه بينهما أنّ المنادى اذا اضيف او نُكِّر أُعرب واذا أُفرد بُنى كما انّ قبل وبعد تُعْرَبان مضافتَيْن ومنكورتَيْن وتُبْنَيان فى غيرِ ذلك فكما بُنى قبل وبعد على الضمّ كذلك المنادى المفرد يُبْنَى على الضمّ، والثانى أنّ المنادى اذا كان مضافا الى مُناديه كان الاختيارُ حذفَ ياء الاضافة والاكتفاء بالكسر منها واذا كان مضافا الى غائب كان منصوبا وكذلك اذا كان منكورا فلمّا كان الفتحُ والكسرُ فى غيرِ حال البناء وبُنى جُعل له فى حال البناء من الحركات ما لم يكن له فى غيرِ حال بنائه وهو الضمُّ فذلك علّةُ بنائه على الضمّ، وانتصابه محلّا قولُهم يا أيُّها الرجلُ فأىّ منادًى مبهمٌ مبنىٌّ على الضمّ لكونه مقصودا مشارا اليه بمنزلةِ يا رجلُ وهَا تنبيهٌ والرجلُ نَعْتٌ والغرضُ نداءُ الرجل وانّما كرِهوا إيلاءَ أداةِ النداء ما فيه الالفُ واللامُ فأتوا بأَىٍّ وُصْلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللامُ فصار أَىٌّ وهَا وصفتُه بمنزلةِ اسم واحد ولذلك كانت صفةً لازمةً، وكان الأخفش يذهب الى انّ أيًّا من قولك يا أيّها الرجل موصولةٌ وأنّ الرجل بعدها صلتُها قال لانّ أيًّا لا تكون اسما فى غير الاستفهام والجزاء الّا بصلةٍ وهو قولٌ فاسدٌ لانّه لو كان الامرُ على ما ذكر لَمَا جاز ضمُّه لانّه لا يُبْنَى فى النداء ما كان موصولا ألا ترى انّه لا يقال يا خيرُ من زيد بالضمّ انّما تقول يا خيرًا من زيد بالنصب لانّ من زيد من تمامِ خيرٍ فكذلك الرجلُ من تمامِ أَىٍّ، واعلم انّ حقيقةَ هذا النعت وما كان مثلَه فى نحو هذا الرجلُ انّما هو عطفُ بيان وقولُ النحويّين انّه نعتٌ تقريبٌ وذلك لانّ النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنًى فيه او فى شىء من سَبَبه وهذه أجناسٌ فهى شَرحٌ

وبيانٌ للاوّل كالبَدَل والتأكيد فلذلك كان عطفَ بيان ولم يكن نعتا، ومما هو منصوبٌ فى التقدير والموضع وإن لم يكن لفظُه منصوبا ما دخل عليه لامُ الاستغاثة نحوُ يا لَزيدٍ اذا استغثتَ به لغيره ودعوتَه لنُصْرته وحقُّ هذه اللام أن تكون مكسورةً لانّها لامُ الاضافة ولامُ الاضافة تكون مكسورةً مع الظاهر نحوَ قولك المالُ لزيدٍ غيرَ انّه وقعتْ هذه اللامُ لمعنيَيْن احدُهما المستغاثُ به والآخرُ المستغاثُ من اجله فلم يكن بُدٌّ من التَفْرِقة بينهما ففُتحت لامُ المستغاث به وتُركت لامُ المستغاث من اجله مكسورةً بحالها للفرق فاذا قلت يا لَزيد بالفتح عُلم انّه مستغاثٌ به واذا قلت يا لِزيد بالكسر عُلم انّه مستغاثٌ من اجله قال الشاعر

*تَكَنَّفَنِى الوُشاةُ فأَزْعَجُونى * فَيَا لَلنّاسِ لِلواشى المُطاعِ*

فتح اللامَ الأُولى من الناس لانّهم مستغاثٌ بهم وكسر الثانيةَ لانّه مستغاثٌ من اجله، ومنه ما يُرْوَى أنّ عمر بن الخَطّاب رضى الله عنه لمّا ضربه العِلْجُ قال يا لَلّهِ لِلمسلمين، وموضعُ هذه اللام المفتوحة نصبٌ والعاملُ فيها العاملُ فى المنادَى المضافِ النصبَ وهو ما ينوب عنه حرفُ النداء من الفعل فاذا قال يا لِزيد فكانّه قال أدعوكم لِزيد وكان اللامُ المكسورةُ مفعولا ثانيا، وأمّا قوله *يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ* فهو اشارةٌ الى قولِ الشاعر وهما من أبياتِ الكتاب

*يا لَقَوْمِى مَن للعُلَى والمَساعِى * يا لَقَوْمِى مَن للنَدَى والسَماحِ*

*يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ * وأبى الحَشْرَجِ الفَتَى النَفّاحِ*

يَرْثى رجالا من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يَبْقَ للعلى والمساعى مَن يقوم بهما بعدَهم، والنَفّاح الكثيرُ العَطاء ويُروى الوَضّاح من الوَضَح وهو البَياض كانّه أبيضُ الوجهِ لكَرَمه، وأمّا دخول اللام للتعجّب فنحوُ قولهم يا لَلماء كانّهم رأوا عَجَبًا وماءً كثيرا فقالوا تَعالَ يا عجبُ ويا ماءُ فانّه من إبّانك ووَقْتك، وقالوا يا لَلدواهِى اى تَعالَيْنَ فانّه لا يُستنكر لكنّ لانّه من أَحْيانكنّ وكلُّ قولهم هذا فى معنَى التعجّب والاستغاثة ومثلُه قول الشاعر

*لَخُطّابُ لَيْلَى يا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ * أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ*

كانّه رأى عجبا من كثرةِ خُطّابِ لَيْلَى وإفسادِها عليه فقال يا لبرثن على سبيلِ التعجّب اى مثلُكم من يُدْعَى للعظيم، وقال الخليل هذه اللامُ بدلٌ من الزيادة اللاحِقة فى النُدْبة آخرَ الاسم من نحو يا زيداه ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللامُ مع الفِ النُدْبة ومَجْراهما واحدٌ لانّك لا تدعو احدا منهما

لِيستجيبَ فى الحال كما فى النداء، وقال الفرّاء اصلُ يا لَفلانٍ يا آلَ فلانٍ وانّما خُفّف بالحذف وهو ضعيفٌ لانّ الآلَ والأَهْلَ واحدٌ فلو كان الاصلُ ما ذكره لجاز ان يقع موقعَه الاهلُ فى بعضِ الاستعمال ولم يَرِدْ ذلك فاعرفه، ومن ذلك قولهم فى الندبة وَا زيداهْ ووَا عمراهْ موضعُه نصبٌ وهو فى تقديرِ مضمومٍ حيث كان معرفةً مفردا وانّما فُتح آخره لمجاوَرةِ الفِ الندبة كما يُكْسَر لمجاورةِ ياءِ الاضافة فى قولك يا زيدى وسيوضَح ذلك فى موضعه،

توابعُ المنادى

فصل ٤٩

قال صاحب الكتاب توابعُ المنادى المضمومِ غيرِ المُبْهَم اذا أُفْرِدتْ حُملتْ على لفظه ومحلّه كقولك يا زيدُ الطويلُ والطويلَ ويا تميمُ اجمعون واجمعين ويا غلامُ بِشْرٌ وبشرًا ويا عمرُو والحارثُ والحارثَ وقُرِئَ وَٱلطَّيْرُ رفعًا ونصبًا الّا البَدَلَ ونحوَ زيد وعمرو من المعطوفات فإنّ حُكْمَهما حكمُ المنادى بعينه تقول يا زيدُ زيدُ ويا زيدُ وعمرُو بالضمّ لا غيرُ وكذلك يا زيدُ او عمرُو ويا زيدُ لا عمرُو،

قال الشارح اعلم انّ لك أن تَصِفَ المنادى المفردَ اذا كان معرفةً وتؤكّده وتُبْدِلَ منه وتعطفَ عليه بحرفِ العطفِ وعطفِ البيان، وأمّا الوصف فقولك يا زيدُ الطويلُ لك أن ترفع الصفةَ حملًا على اللفظ وتنصبَه حملًا على الموضع، فان قيل فهذا المضموم فى موضع منصوبٍ فلِمَ لا يكون بمنزلةِ أَمْسِ فى أنّه لا يجوز حملُ الصفة على اللفظ لو قلت رأيتُ زيدا أَمْسِ الدابرِ بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولُك مررتُ بعُثْمانَ الظريفِ لم تنصب الصفةَ على اللفظ قيل الفصلُ بينهما أنّ ضمّةَ النداء فى يا زيدُ ضمّةُ بناء مشابهةٌ لحركة الاعراب وذلك لانّه لمّا اطّرد البناء فى كلّ اسم منادًى مفردٍ صار كالعِلّة لرَفْعه وليس كذلك أَمْسِ فإنّ حركته متوغّلةٌ فى البناء ألا ترى انّ كلّ اسم مفرد معرفة يقع منادًى فى أنّه يكون مضموما وليس كلُّ ظرف يقع موقعَ أمس يكون مكسورا ألا تراك تقول فعلتُ ذلك اليومَ وأضربُ عمرا غدًا فلم يجب فيه من البناء ما وجب فى أمس، وكذلك عثمانُ فإنّه غيرُ منصرف وليس كلُّ اسم ممنوعا من الصرف، ومنه قوله * يا حَكَمُ الوارثُ عن عَبْدِ المَلِكْ * فرفع الصفةَ على اللفظ وهو الاكثرُ فى الكلام، وتقول فى التأكيد بالمفرد يا تميمُ اجمعون وأجمعين إن شئتَ رفعتَ على اللفظ وإن شئت نصبت على الموضع فحكمُ التأكيد كحكمِ الصفة الّا انّ الصفة يجوز فيها النصبُ على إضمارِ أَعْنِي ولا

يجوز مثلُ ذلك فى اجمعين، وأمّا عطفُ البيان فإنّه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيانُ كالتأكيد والبدلِ فتقول يا غلامُ بِشْرٌ وبشرا فبشرٌ الاوّلُ محمولٌ على اللفظ والثانى محمولٌ على الموضع وقد أنشدوا بيتَ رُؤْبَةَ

*إنّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا*

فنصرٌ الثانى محمول على لفظِ الاوّلِ والثالثُ محمول على الموضع كما تقول يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ لانّ مجرَى عطفِ البيان والنعتِ واحدٌ، وقد أنشدوا البيتَ على ثلثة أَوْجُه يا نصرُ نصرُ نصرا وهو اختيارُ ابى عمرو ويا نصرُ نصرًا نصرا لجَرْيِ المنصوبَيْن مجرَى صفتَيْن منصوبتَيْن بمنزلةِ يا زيدُ العاقلَ اللَبيبَ وكان المازنىّ يقول يا نصرُ نصرًا نصرًا بنصبهما على الاغراء لانّ هذا نصرٌ حاجبُ نصرِ بن سَيّارٍ كان حَجَبَ رؤبةَ ومنعه من الدخول فقال اِضْرِبْ نصرا او لُمْهُ، ويُروى يا نصرُ نصرُ نصرا بجعلِ الثانى بدلا من الاوّل ولذلك لم يُنَوِّنْه والثالثُ منصوبٌ على المصدر كانّه قال اُنْصُرْنى نصرًا وسيوضَّح أمرُ البدل وعطفِ البيان فى موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تع، وأمّا العطف بحرفٍ فنحوُ يا عمرُو والحرثُ والحرثَ اذا عطفتَ اسمًا فيه الالفُ واللامُ على مفردٍ جاز فيه وجهان الرفعُ والنصبُ تقول فى الرفع يا زيدُ والحرثُ وهو اختيارُ الخليل وسيبويه والمازنىّ وقرأ الأَعْرَجُ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرُ، وتقول فى النصب يا زيدُ والحرثَ وهو اختيارُ ابى عمرو ويُونُسَ وعيسَى بن عمر وأَبى عمر الجَرْمىّ وقراءةُ العامّة يا جبالُ أَوّبى معه والطيرَ بالنصب، وكان ابو العبّاس المبرّد يرى انّك اذا قلت يا زيدُ والحرثُ فالرفعُ هو الاختيارُ عنده واذا قلت يا زيدُ والرجلَ فالنصبُ هو المختارُ وذلك أنّ الحرث وحرثًا عَلَمان وليس فى الالف واللام معنًى سوى ما كان قبلَ دخولهما والالفُ واللامُ فى الرجل قد أفادتا معنًى وهو معاقَبةُ الاضافة فلمّا كان الواجبُ فى الاضافة النصبَ كان المختارُ والوجهُ مع الالف واللام النصبَ ايضا لانّهما بمنزلة الاضافة، فإن عطفتَ اسمًا مفردا عَلَمًا على مثله نحوَ يا زيدُ وعمرُو لم يكن فيه الّا البناء لانّ العلّة المُوجِبةَ لبناء الاسم الاوّل موجودةٌ فى الثانى لانّ حرفَ العطف أَشْرَكَ الثانىَ فى حكمِ الاوّل ولذلك لو أبدلتَ الثانىَ من الاوّل وهو مفردٌ لم يكن فيه الّا البناء والضمُّ نحوُ يا زيدُ زيدُ ويا أخانا خالدُ لانّ عِبْرَةَ البدل أن يحُلَّ مَحَلَّ الاوّل ولو أحللتَه مَحَلَّ الاوّل لم يكن فيه الّا البناء ولذلك استثناه فقال الّا البدلَ، وقوله ونحوَ زيد وعمرو يعنى فى العطف بالحرف ويمثّله بقوله يا زيدُ وعمرُو ويا زيدُ او عمرُو ويا زيدُ لا عمرُو يُشير الى انّ جميعَ حروف العطف فى ذلك سَواءٌ وإن اختلفتْ معانيها، وإن كان المنادى

مُبْهَما كان حكمُه كحكمِ غيره الّا أنّه يوصَف بالرجل وما أشبهَه من الأجناس فتقول يا أَيُّهَا الرجلُ أَقْبِلْ فيكون أَيٌّ والرجلُ كاسمٍ واحدٍ فأَيٌّ مدعوٌّ والرجلُ نعتُه ولا يجوز ان يُفارِقه النعتُ لانّ أَيًّا اسمٌ مبهمٌ لم يُستعمل الّا بصلة الّا فى الاستفهام والجزاء فلمّا لم يُوصَل أُلْزِمَ الصفةَ لتَبْيينه كما تُبيِّنه الصلةُ، وقد أجاز المازنىُّ نصبَ ذلك حَمْلًا على الموضع قياسًا على غيرِ المبهم والصوابُ ما ذكرنا للمانع المذكور،

قال صاحب الكتاب واذا أُضيفت فالنصبُ كقولك يا زَيدُ ذا الجُمّةِ وقولِه *أَزَيْدُ أَخَا وَرْقاء* ويا خالدُ نفسَه ويا تميمُ كُلَّكم او كلَّهم ويا بشرُ صاحبَ عمرٍو ويا غلامُ أبَا عبدِ اللّه ويا زيدُ وعبدَ اللّه،

قال الشارح وإن كان التابعُ مضافا لم يكن فيه الّا النصبُ صفةً كان او غيرَ صفة مثالُ الصفة يا زيدُ ذا الجُمّةِ ويا زيدُ أخانا قال الشاعر

*أزيدُ أَخَا وَرْقاءَ إنْ كنتَ ثائرا * فقد عرضتْ أَحْناءُ حَقٍّ فخاصِمِ*

الشاهد فيه نصبُ الصفة لانّها مضافةٌ ورقاء حَيٌّ من قَيْس والثائرُ طالبُ الدَم يقول إن كنتَ طالبًا لثأْرك فقد أَمْكَنَك ذلك فَاطْلُبْه وخاصِمْ فيه، والأحناء الجوانبُ وهى جمعُ حِنْوٍ، ولا يجوز رفعُ هذه الصفة بحالٍ لانّ المنادى اذا وُصف بالمضاف لم يكن فيه الّا النصبُ وذلك من قِبَلِ انّ الصفة من تَمامِ الموصوف لانّها مخصِّصةٌ للموصوف موضِحةٌ له كتخصيصِ الالف واللام فى نحوِ الرجل والغلام ولذلك لا يجوز تقديمُها عليه، ويؤيّد عندك انّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد قولُه تعالى قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فدخولُ الفاء فى خبرِ الموت دليلٌ على اتّحادِ الصفة والموصوف ألا ترى انّك لو قلت إنّ الرجل فإنّه مُلاقيك لم يجز وانّما جاز فى الآية لانّك وصفتَه بقولك الذى تفرّون منه والفاءُ تدخل فى خبرِ الموصول بالفعل فلمّا وصفوا الموتَ بما يجوز دخولُ الفاء فى خبره جاز دخولُها فى خبرِ موصوفه، واذ كانت منزلتُها من الموصوف هذه المنزلةَ جاز ان يُعتبر فيها من الحكم ما يُعتبر فيه فكما لم يكن فى المنادى اذا كان مضافا الّا النصبُ نحوُ يا غلامَ زيد كذلك لا يكون فى صفةِ المنادى اذا كانت مضافةً غيرَه كقولك يا زيدُ أخانا ولم يجز ان تقول يا زيدُ اخونا ويا بكرُ صاحبُ بِشْرٍ فترفعَ حملًا على اللفظ كما فعلتَ فى المفرد حيثُ قلت يا زيدُ العاقلُ، وكذلك إن أكّدتَ فقلت يا زيدُ نفسَه ويا تميمُ كُلَّكم ويا قيسُ كلَّكم فتنصب لانّ مجرَى التأكيد مجرَى النعت فلذلك استويا فى الحكم وجاز ان تقول كلَّكم بلفظ الخطاب لانّ المنادى مخاطَبٌ وجاز ان تقول كلَّهم بلفظ الغَيْبة لانّ المنادى وإن كان مخاطبا الّا انّ لفظَ الاسم الظاهر موضوعٌ للغيبة ألا تراك تقول زيدٌ فَعَلَ ولا تقول فعلتَ وإن

كنتَ تخاطِب زيدا المذكورَ، وتقول يا بِشْرُ صاحبَ عمرو ويا غلامُ أبا عبدِ الله تنصب الثانىَ لا غير سَواء جعلتَه عطفَ بيان او بدلا لانّ عطفَ البيان حكمُه حكمُ الصفة والصفةُ اذا كانت بمضاف لم يكن الّا منصوبا فكذلك عطفُ البيان، والبدل عِبْرتُه أن يحُلّ محَلَّ الاوّل وأنتَ لو أحللتَه محَلَّ الاوّل وأَوْلَيْتَه حرفَ النداء وهو مضافٌ لم يكن الّا نصبًا، وكذلك اذا عطفتَ على المنادى المفرد مضافا لم يكن الّا نصبًا نحوَ يا زيدُ وعبدَ الله لانّ المعطوف شريكُ المعطوف عليه فكما انّ الاوّل اذا كان مضافا لم يكن الّا منصوبا فكذلك الثانى لانّه شريكُه فى العامل،

فصل ٥٠.

قال صاحب الكتاب والوصف بِابْنٍ وابْنَةٍ كالوصف بغيرهما اذا لم يقعا بين عَلَمَيْن فإن وقعا أُتبِعت حركةُ الاوّل حركةَ الثانى كما فعلوا فى ابْنِمٍ وامْرِئٍ تقول يا زيدَ ابنَ اخينا ويا هندَ ابنةَ عاصمٍ،

قال الشارح اذا وُصف الاسم المنادى المفردُ العَلَمُ بابنٍ او ابنةٍ كان حكمُهما كحكمِ غيرهما من الاسماء المضافة اذا وُصف بها من استحقاقِ الاعراب بالنصب نحو يا زيدُ ابنَ اخينا بضمّ الاوّل لانّه منادًى مفردٌ عَلَمٌ وبنصبِ الصفة لانّها مضافةٌ كما قلتَ يا زيدُ ذا الجُمّة، وإن وصفتَ بهما عَلَمًا مضافَيْن الى علمٍ او كُنْيةٍ او لقبٍ نحوَ يا زيدَ بنَ عمرو ويا جعفرَ بنَ ابى خالد ويا زيدَ بنَ بَطَّةَ كانت الصفة منصوبةً على كلِّ حال وجاز فى المنادى وجهان احدُهما الإتباعُ وهو أن تقول يا زيدَ بنَ عمرو فتُتْبِع حركةَ الدال فتحة النون وحَقُّها الضمُّ وهو غريبٌ لانّ حقّ الصفة أن تتبع الموصوفَ فى الاعراب وههنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ، والعلّة فى ذلك أنّك جعلتَهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد اذ كلُّ انسان مَعْزُوٌّ الى أبيه عَلَما كان او كنيةً او لقبًا فيوصَف بذلك فجُعلا كالاسمَيْن اللذَيْن رُكّب احدُهما مع الاخر قال الشاعر * يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ * ففتح ميمَ حَكَمٍ مع انّه منادًى مفردٌ معرفةٌ وذلك لانّهم جعلوهما كالاسم الواحد فلمّا فتحوا نونَ ابن من حيث كان مضافا فتحوا ايضا ميمَ حكم لانّهم لمّا أضافوا ابْنًا كانّهم قد اضافوا ما قبله، ولذلك من شدّةِ انعقادهما شبّه سيبويه حركةَ الدال من زيد بحركة الراء من امْرِئٍ وحركةِ النون من ابْنِمٍ فكما انّ الراء من امرئ تابعةٌ للهمزة والنونَ فى ابنم تابعةٌ للميم كذلك أُتبعوا الدالَ من يا زيدَ بنَ عمرو النونَ من ابن لانّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول وٱنضاف الى ذلك كثرةُ الاستعمال فقَوِيَ الاتّحاد ولذلك لا يحسن الوقفُ على الاسم الاوّل ويُبتدأُ بالثانى فيقالَ ابْنُ فلان،

والوجه الثانى أن تقول يا زيدُ بنَ عمرو بضمّ الدال من زيد على الاصل لا تُتْبِعها فتحةَ النون من ابن عمرو وهى لغةٌ فاشيةٌ فعلى هذا يكون الالفُ من عِيسَى فى قوله اذْ قَالَ ٱللّٰهُ يا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ على القول الاوّل فى تقديرِ مفتوح وعلى القول الثانى فى تقديرِ مضموم فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقالوا فى غير النداء ايضا اذا وصفوا هذا زيدٌ ٱبنُ اخينا وهندٌ ٱبنةُ عمّنا وهذا زيدُ بنُ عمرو وهندُ ابنةُ عاصمٍ وكذلك النصبُ والجرُّ فاذا لم يصفوا فالتنوينُ لا غيرُ، وقد جوّزوا فى الوصف التنوينَ فى ضرورة الشعر كقوله *جاريةٌ من قَيْسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ*

قال الشارح قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء ايضا لا فَرْقَ بين النداء وغيرِ النداء فى هذا الحكم وذلك أنّه لمّا كثُر اجراء ابن صفةً على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى عَلَم او ما يجرى مجرَى الاعلام من الكُنَى والألقاب نحو زيدِ بن عمرو وأبى بكرِ بن قاسم وسعيدِ بنِ بَطّةَ وعبدِ الله بنِ الدُمَيْنة فلمّا كان ابنٌ لا ينفكّ من ان يكون مضافا الى أَبٍ او أُمٍّ وكثُر استعمالُه استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الفَ الوصل من ابن لانّه لا يقوى فصلُه ممّا قبلَه اذ كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم كالشىء الواحد وهى مضارعةٌ للصلة والموصول من وُجوهٍ تُذْكَر فى موضعها، وحذفوا تنوينَ الموصوف ايضا كانّهم جعلوا الاسمَيْن اسمًا واحدا لكثرةِ الاستعمال وأتبعوا حركةَ الاسم الاوّل حركةَ الاسم الثانى ولذلك شبّهه سيبويه بِامْرِئٍ وابْنِمٍ فى كونِ حركة الراء تابعةً لحركة الهمزة وحركةِ النون فى ابنم تابعةً لحركة الميم على ما تقدم، فاذا قلت هذا زيدُ بنُ عمرو وهندُ ابنةُ عاصم فهٰذا مبتدأٌ وزيدٌ الخبرُ وما بعده نعتُه وضمّةُ زيد ضمّةُ إتباع لا ضمّةُ إعراب لانّك عقدتَ الصفةَ والموصوفَ وجعلتَهما اسما واحدا وصارت المعاملةُ مع الصفة والموصوفُ كالصدر له ولذلك لا يجوز السُكوتُ على الاوّل، وكذلك النصبُ تقول رأيتُ زيدَ بنَ عمرو فتفتح الدالَ إتباعًا لفتحة النون وتقول فى الجرّ مررتُ بزيدِ بنِ عمرو فتكسر الدالَ من زيد إتباعًا لكسرة النون من ابن عمرو، وقد ذهب بعضُهم الى انّ التنوين انّما سقط لالتقاء الساكنَيْن سُكونِه وسكونِ الباء بعده وهو قولٌ فاسدٌ لانّه قد جاء عنهم هذه هندُ بِنْتُ عمرو فيُحْذَف التنوين وإن لم يَلْقَه ساكنٌ بعده، فعُلم بذلك أنّ حَذْفَ التنوين انّما كان لكثرةِ استعمالِ ابن، فإن لم تُصِف ابنا الى عَلَم نحوَ هذا زيدٌ ابنُ أخينا وهذه هندٌ ابنةُ عمّنا لم تحذف التنوين وأثبتّ الهمزةَ خطًّا لانّه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ اضافته الى العَلَم، وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبرا لم يُحْذَف التنوين وأُثبتت همزةُ الوصل خطًّا فتقول زيدٌ ابنُ عمرو فيكون زيدٌ مبتدأً وابنُ عمرو الخبرَ،

ومثله إنّ بكرا ابنُ جعفر وظننتُ محمّدا ابنَ علىّ، وكذلك إن ثنّيت فقلتَ ضربتُ الزيدَيْن ابنَىْ جعفر أثبتَّ الالفَ والنونَ لوجهَيْن احدُهما أنّه لم يكثر ذلكَ فى التثنية كثرتَه فى الإفراد والثانى أنّه لم يَبْقَ بالتثنية عَلَما وصار تعريفُه بالالف واللام نحوُ الرجل والغلام، فأمّا قوله تعالى وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ فقد قُرِئَ بالتنوين وبغير التنوين فمن نَوَّنَ جعله مبتدأً وابنُ اللّه الخبرَ حكايةً عن مَقال اليهود ومَن حذف التنوينَ منه جعله وصفًا وقدّر مبتدأً محذوفا تقديرُه هو عزيرُ بنُ اللّه فيكون هُوَ مبتدأً وعزيرُ الخبرَ وابنُ اللّه صفتَه، وهذا فيه ضعفٌ لانّ عزيرا لم يتقدّم له ذكرٌ فيُكْتَفَى عنه، والأشبهُ أن يكون ايضا خبرا الّا انّه حُذف منه التنوين لالتقاء الساكنَيْن من قَبيل الضرورة وله نظائرُ نحوُ قوله تعالى قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ بحَذْفِ التنوين من احد، ومنه ما رَواه ابو العبّاس عن عُمارةَ بن عَقِيل أنّه قرأ وَلَا ٱللَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ بنصب النهارَ على إرادةِ التنوين، ومنه قول الشاعر

*فألْفَيْتُه غيرَ مستعتِبٍ * ولا ذاكرِ اللّهَ الّا قليلًا*

أراد ولا ذاكرٍ اللّهَ الّا قليلا بالتنوين ولذلك نصب الّا انّه حذف التنوينَ لالتقاء الساكنَيْن، وقوله وقد جوّزوا فى الوصف التنوينَ فى ضرورة الشعر بمعنًى أنّهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوينَ وذلك اذا وقع ابنٌ وصفًا بين عَلَمَيْن نحوَ قول الشاعر

*جاريَةٌ من قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَهْ * كانّها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ*

البيت للأَغْلَب العِجْلىّ، وقيسُ بنُ ثعلبة بن عُكابَةَ قبيلةٌ عظيمةٌ معروفةٌ، وقال الحُطَيْئة

*فإن لا يكن مالٌ يُثاب فإنّه * سيَأْتِى ثَنائِى زيدًا ابْنَ مُهَلْهِلِ*

ومَن فعل ذلك لزِمه إثباتُ الالف فى الخطّ والجيّد فى البيتَيْن أن يكون أراد البدلَ لا الوصفَ ليَخرج عن عُهْدَةِ الضرورة،

المنادى المبهم

فصـــل ٥١

قال صاحب الكتاب والمنادى المُبْهَم شيئان أىٌّ واسمُ الاشارة فأىٌّ يوصَف بشيئَيْن بما فيه الالفُ واللامُ مُقْحَمةً بينهما كلمةُ التنبيه وباسم الاشارة كقولك يا أيُّها الرجلُ ويا أيُّهذا قال ذو الرُمّة *ألا أيُّهذا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ* واسمُ الاشارة لا يوصَف الّا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجلُ ويا هؤلاء الرجالُ

وأنشد سيبويه لِحُزَزِ بن لَوْذانَ *يا صاحِ يا ذا الضامرُ العَنْسِ* ولعُبَيْد *يا ذا المُخَوِّفُنا بمَقْتَلِ شَيْخِه*

قال الشارح المُبْهَم فى النداء شيئان احدُهما أَيٌّ والثانى اسمُ الاشارة فأمّا أَيٌّ فنحوُ قولك يا أَيُّهَا الرجلُ وهى أَشَدُّ إبهامًا من اسماء الاشارة ألا ترى انّها لا تُثنَّى ولا تُجْمَع فتقول يا ايّها الرجلُ ويا ايّها الرجلان ويا ايّها الرجالُ ولذلك لزمها النعتُ فيَا أداةُ النداء وأَيٌّ المنادَى وهَا تَنْبِيهٌ والرجلُ نعتُه، والاصل فيه أنّهم أرادوا نداء الرجل وهو قريبٌ من المُنادى وفيه الالفُ واللام فلمّا لم يُمْكن نداؤه والحالةُ هذه كرهوا نَزْعَهما وتغييرَ اللفظ عند النداء اذ الغرضُ انّما هو نداءُ ذلك الاسم فجاءُوا بأَيٍّ وُصْلةً الى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه الاسمَ المنادَى وجعلوا الرجل نعتَه ولزِم النعتُ حيث كان هو المقصودَ وأدخلوا عليه هاءَ التنبيه لازمةً لِتكون دلالةً على خروجها عمّا كانت عليه وعوَضًا ممّا حُذف منها، والذى حُذف منها الاضافةُ فى قولك أىُّ الرجلَيْن وأىُّ الغلامَيْن والصلةُ فى نظيرتها وهى مَنْ ألا ترى انّك اذا ناديتَ مَنْ قلتَ يا مَن أبوه قائمٌ ويا مَن فى الدار، وتوصَف أَيٌّ فى النداء بشيئَيْن احدُهما الالف واللام وقد ذُكر والثانى اسمُ الاشارة نحوُ يا أيّهذا الرجلُ فذا صفةٌ لأَيٍّ كما وُصفتْ بما فيه الالفُ واللامُ وجاز الوصفُ به لانّه مبهمٌ مثلُه كما تصِف ما فيه الالفُ واللام بما فيه الالف واللام، والنُكْتة فى ذلك أنّ ذَا يوصَف بما يوصف به أَيٌّ من الجنس نحوِ الرجل والغلام فوصفوا به أَيًّا فى النداء تأكيدًا لمعنى الاشارة اذ النداءُ حالُ اشارة والغرضُ نعتُه الا ترى انّ المقصود بالنداء من قولك يا أيّهذا الرجلُ انّما هو الرجلُ وذَا وُصلةٌ كأَيٍّ قال الشاعر

*ألا أيُّهذا المَنْزِلُ الدارِسُ الذى * كانّك لم يَعْهَدْ بك الحَىَّ عاهِدُ*

وقال الاخر

*ألا أيّهذا اللائمى أَحْضُرَ الوَغَى * وأنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدى*

وقال ذو الرُمّة

*ألا أيّهذا الباخعُ الوَجْدُ نَفْسَه * لِشىءٍ نَحَتْه عن يَدَيْه المَقادِرُ*

وقد يستغنون باسم الاشارة عن أَيٍّ فيوقِعونها موقِعَها فيقولون يا ذا الرجلُ ويا هذا الرجلُ فيكون ذَا وُصلةً كما كانت أَيٌّ وتلزَمها الصفةُ كما تلزم أَيًّا ولا يجوز فى صفتها الّا الرفعُ كما كانت أَيٌّ كذلك لانّه لا يتمّ بيَا ذَا النداءُ ههنا لانّه فى معنًى يا أيّها ولا بدّ من الرجل اذ هو المنادَى فى الحُكْم والتقدير ولا يلزَمها هاءُ التنبيه كما لزم أَيًّا لانّه لم يُحْذَف من اسمِ المشار اليه شىءٌ كما حُذف من أَىٍّ، فأمّا

هَذَا فلها مذهبان احدُهما أن تكون وصلةً لنداء الرجل فيكون حكمُها حكمَ يا ايّها الرجلُ والاخرُ أن تكون مكتفيةً لانّه يجوز ان تقول يا هذا أَقْبِلْ ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز ان تقول يا هذا الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب ويا هذا الظريفُ والظريفَ وأجاز المازنيّ يا أيّها الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب وقد تقدّم الكلامُ عليه، فأمّا ما أنشده من قول الشاعر

*يا صاحِ يا ذا الضامرُ العَنْسِ * والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ*

فالشاهد فيه وصفُ ذا بما فيه الالفُ واللامُ والضامرُ رفعٌ وإن كان مضافا الى العنس لانّ اضافته غيرُ مَحْضة اذ التقديرُ يا ذا الذى ضمرتْ عَنْسُه، والعنس الناقة الشديدة واصلُ العنس الصَّخْرةُ فى الماء قيل لها ذلك لصَلابتها، ومثله يا ذا الحَسَنُ الوَجْهِ تقديرُه يا هذا الحسنُ وَجْهُه، وذهب الكوفيون الى انّ الرواية يا صاحِ يا ذا ضامرِ العنسِ بخفض الضامر ويُضيفون ذا الى الضامر ويجعلونه مثلَ يا ذا الجُمَّة وتكون ذُو بمعنى صاحب وهى التى تتغيّر فتكون فى الرفع بالواو وفى النصب بالالف وفى الجرّ بالياء قالوا ألا ترى انّه عُطف عليه والرحلِ والاقتابِ والحلسِ بالخفض ولو كان الضامرُ مرفوعا على ما أنشده سيبويه لكان الرحل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقديرُ يا الذى ضمرتْ عنسُه ورحلُه وهذا فاسدٌ، وسيبويه يحمل ذلك على مثل قول الاخر *عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا* فيكون التقديرُ يا ذا الضامرُ العنسِ والمتغيّرُ الرحلِ لانّ الضُمور يدلّ على تغيُّرٍ،

قال صاحب الكتاب وتقول فى غير الصفة يا هذا زيدٌ وزيدا ويا هذان زيدٌ وعمرٌو وزيدا وعمرا وتقول يا هذا ذا الجُمَّة على البَدَل،

قال الشارح قوله فى غير الصفة يعنى عطفَ البيان والبدلَ فأمّا عطفُ البيان فنحوُ يا هذا زيدٌ وزيدا ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العاملُ وهو يَا لا على تقديرِ مباشرةِ حرف النداء بخلافِ البدل فإنّ العامل يعمل فيه على تقديرِ أن يَحُلّ محلَّ الاوّل ويباشِرَ حرفَ النداء فلذلك تقول يا هذا زيدُ بالضمّ لا غيرُ لانّ تقديره يا زيدُ، وتقول فى المضاف يا هذا ذا الجُمّة تنصب لا غيرُ فى البدل وغيرِه فاعرفه،

فصــــل ٥٣

قال صاحب الكتاب ولا ينادَى ما فيه الالف واللام الّا اللّهُ وحدَه لانّهما لا تُفارِقانه كما لا تـفـارقان

النَّجْمَ مع انّهما خَلَفٌ عن همزةِ إلهٍ وقال

*مِنَ اَجْلِكِ يا الّتى تيّمتِ قَلْبِى * وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنّى *

شبّهه بيَا اللّٰهُ وهو شاذٌّ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ حروف النداء لا تجامع ما فيه الالف واللام واذا اريد ذلك تُوُصِّلَ اليه بأَيٍّ وهٰذَا، والعلّة فى ذلك أمران احدُهما انّ الالف واللام تفيدان التعريفَ والنداءُ يُفيد تخصيصا واذا قصدتَ واحدا بعينه صار معرفةً كانّك أشرتَ اليه والتخصيصُ ضربٌ من التعريف فلم يُجْمَع بينهما لذلك لانّ احدهما كافٍ وصار حرفُ النداء بدلًا من الالف واللام فى المنادى فاستُغنى به عنهما وصارت كالاسماء التى هى للاشارة نحوِ هٰذَا وشِبْهِه، الثانى انّ الالف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد وهو معنى الغَيْبة وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن فى ثالثٍ غائبٍ والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ فلم يُجْمَع بينهما لتَنافى التعريفَيْنِ، فان قيل فأنتم تقولون يا هذا وهٰذا معرفةٌ بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلِمَ جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرقُ بين الموضعَيْن فالجوابُ عنه من وجهَيْن احدُهما انّ تعريفَ الاشارة إيماءٌ وقصدٌ الى حاضرٍ لِتُعرِّفه لحاسّةِ النَظَر وتعريفَ النداء خطابٌ لحاضر وقصدٌ لواحد بعينه فلتقارُبِ معنى التعريفَيْن صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبّه الخليلُ تعريفَ النداء بالاشارة فى نحو هذا وشِبْهِه لانّه فى الموضعَيْن قصدٌ وإيماءٌ الى حاضر، والوجه الثانى وهو قولُ المازنىّ أنّ اصلَ هذا أن يُشير به الواحدُ الى واحد فلمّا دعوتَه نزعتَ منه الاشارةَ التى كانت فيه وألزمتَه اشارةَ النداء فصارت يَا عِوَضًا من نَزْعِ الاشارة ومن اجلِ ذلك لا يقال هذا أَقْبِلْ بإسقاطِ حرف النداء، فأمّا قولهم يا اللّٰهُ فانّما جاز نداؤه وإن كان فيه الالف واللام من قِبَل انّه تلزَمه الالفُ واللامُ ولا تُفارِقانه وتنزِلان منه بمنزلةِ حرف من نفس الاسم، وأصلُ اسم اللّٰه تعالى واللّٰهُ أعلمُ إلٰهٌ ثمّ دخلت عليه الالفُ واللامُ فصار الإلٰه ثمّ تُخفّف الهمزة التخفيفَ الصِناعىّ بأن تُليَّن وتُلْقَى حركتُها على الساكن قبلها وهو لامُ التعريف فصار تقديرُه أَلِلَاهُ بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادّغموا اللامَ الاولى فى الثانية بعد إسكانها وفخّموها تعظيما، وقال بعضهم حذفوا الهمزةَ حذفًا على غيرِ وجهِ التَلْيين ثمّ خلفتْها الالفُ واللامُ ومثلُ ذلك أُناسٌ حذفوا الهمزةَ وصارت الالف واللام فى الناس عوضًا منها ولذلك لا تجتمعان فأمّا قولهم

*إنّ المَنايا يَطَّلِعْـــنَ على الأُناس الآمِنِينَا *

فمردودٌ لا يُعْرَف قائله ويجوز ان يكون جمعًا بين العوض والمعوَّض منه ضرورةً، فلمّا كثُر استعمالُ اسم اللّه تعالى وكانت الالفُ واللامُ فيه عوضًا من المحذوف صارتا كحرفٍ من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا فيه، وتشبيهُه لزومَ الالف واللام فى اسم اللّه تعالى بلزومهما النجمَ فذلك أنّك اذا قلت نَجْمٌ كان لواحد من النجوم فاذا عنيتَ نجمًا بعينه أدخلتَ الالفَ واللامَ وقد غلب النجمُ على الثُرَيّا حتّى اذا أُطلق لا ينصرف الى غيره وصار عَلَمًا بالغَلَبة كالدَبَران والعَيُّوق ولا يجوز نزعُ الالف واللام منها لانّها هى المعرِّفة فى الحقيقة، فهما سِيّان من جهةِ اللزوم والغَلَبة الّا انّ الفرق بينهما أنّه اذا نزعتَ الالفَ واللامَ من النجم تَنكَّر والتنكيرُ فى اسم اللّه تعالى مُحالٌ، وأمّا بيتُ الكتاب *من اجلِك الخ* فشاذٌّ قياسًا واستعمالًا فأمّا القياس فلِما فى نداء ما فيه الالفُ واللامُ على ما ذُكر وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لم يأتِ منه الّا ما ذُكر وهو حرفٌ او حرفان ووجهُ تشبيهه بيَا اللّهُ من جهةِ لُزومِ الالف واللام وإن لم يكن مثلَه والفرقُ بينهما أنّ ٱلّذِى وٱلّتِى صفتان يمكن ان ينادَى موصوفُهما ويُنْوَى بهما صفتَيْن كقولك يا زيدُ الذى فى الدار ويا هندُ التى أكرمتنى ويقع صفةً لأَيُّهَا نحوُ قوله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ويَا أَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ وليستا اسمَيْن ولا يكون ذلك فى اسم اللّه تعالى لانّه اسمٌ غالبٌ جرى مَجرَى الاعلام كزيد وعمرو، وأقبحُ من ذلك قوله فيما أنشده ابو العَلاء

*فيَا الغُلامانِ اللّذان فَرّا * إيّاكُما أنْ تَكْسِبانا شَرَّا*

وكان الذى حسّنه قليلا وصفُه باللذان والصفةُ والموصوفُ كالشىء الواحد فصار حرفُ النداء كانّه بَاشَرَ اللذان، ومثله قوله تعالى قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فعَامَلَ موصوفَ ٱلّذِى معاملةَ ٱلّذِى فى دخول الفاء فى الخبر وقد تقدّم بيانُ ذلك فاعرفه،

فصــــل ٥٣

قال صاحب الكتاب واذا كُرّر المنادى فى حال الاضافة ففيه وجهان احدُهما أن يُنْصَبَ الاسمان معًا كقولِ جَرِير *يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ* وقولِ بعضِ وَلَده *يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُبَّلِ* والثانى أن يُضَمَّ الاوّلُ،

قال الشارح اذا كان المنادى مضافا وكُرّر المضاف دون المضاف اليه وذلك نحوُ يا زيدَ زيدَ عمرٍو فانّه يجوز فيه وجهان احدهما نصبُ الاوّل والثانى والوجهُ الاخرُ ضمُّ الاوّل ونصبُ الثانى قال الخليل ويونس

هما سَواءٌ فى المعنى وهما لغةُ العرب، فاذا نصبتَهما جميعا فسيبويه يزعم انّ الاوّل هو المضافُ الى عمرو والثانى تكرُّرٌ لضربٍ من التأكيد ولا تأثيرَ له فى خفضِ المضاف اليه قال لأنّا قد علمنا انّك لو لم تُكرِّر الاسمَ الثانىَ لم يكن الّا منصوبا فلمّا كرّرتَه بقى على حاله، وذهب ابو العبّاس محمّد بن يزيد الى انّ الاوّل مضافٌ الى اسم محذوف وأنّ الثانى هو المضافُ الى الظاهر المذكور وتقديرُه عنده يا زيدَ عمرو زيدَ عمرو وحُذف عمرو الاوّلُ اكتفاءً بالثانى، وقد شبّه الخليلُ يا تيمَ تيمَ عَديٍّ بقولهم لا أَبَا لكَ وذلك انّ الأبَ مضافٌ الى الكاف غيرَ ذى شكٍّ بدليلِ نصب الأب بالالف والأبُ لا يكون اعرابُه بالحروف الّا فى حال اضافته الى غيرِ متكلّمٍ فلمّا نُصب بالالف دلّ على اضافته ثمّ أُقحمت اللام فلم يكن لها تأثيرٌ فى خفضِ الكاف الّا تأكيدُ معنى الاضافة، ومثله *يا بُؤْسَ للحَرْبِ* البؤس مضاف الى الحرب وأُقحمت اللام فلم يكن لها تأثيرٌ، والوجه الثانى ان يُضَمّ الاوّل ويُنْصَب الثانى وهو القياس لانّ الاوّل منادى مفردٌ معرفةٌ بُيِّنَ باسمٍ مضافٍ امّا بدلا وامّا عطفَ بيان، وأمّا البيتان اللذان انشدهما فالاوّلُ لجَرير وهو

*يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ * لا يُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْءةٍ عُمَرُ*

فقد رُوى على الوجهَيْن المذكورَيْن يريد تَيْم بن عبد مَناة وهو من قومِ عمر بن لَجَا وعَدِىٌّ اخوهم، يقول تَنَبَّهوا حتّى لا يُلْقِيَكم عمرُ فى مكروهٍ اى يُوقِعَكم فى هجاءٍ فاحشٍ من أجلِ تعرُّضه كانّه ينهاهم عن أذاه ويأمرهم بالاقرار بفضله، وأمّا البيت الاخر وهو

*يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ * تَطاوَلَ الليلُ هُدِيتَ فَانْزِلِ*

البيت لبعض وَلَدِ جَرِيرٍ وهو من أبياتِ الكتاب والقولُ فى إعرابه كالقولِ فى البيت الاوّل وهو زيدُ بن أَرْقَم وأضافه الى اليعملات لانّه كان يَحْدُو بها ولهذا قال تطاول الليلُ فانزل اى انزلْ عن ظَهْرِها وٱحْدُ بها فقد تطاول الليلُ فاعرفه،

نداء المضاف الى ياء المتكلّم

فصل ٥٤

قال صاحب الكتاب وقالوا فى المضاف الى ياء المتكلّم يا غُلامِى ويا غلامِ ويا غلامَا وفى التنزيل يَا عِبَادِ فَٱتَّقُونِ وقُرِئَ يا عِبَادِى ويقال يا رَبَّا تَجاوَزْ عنّى وفى الوقف يا رَبَّاهْ ويا غُلاماهْ، والتاء فى يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ تاء تأنيث عُوِّضتْ عن الياء ألا تراهم يُبْدِلونها هاءً فى الوقف،

قال الشارح متى أضافوا المنادى الى ياء النفس ففيه لغاتٌ اجودُها حذفُ الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحوُ يا قومِ لا بَأْسَ ويا غلامِ أَقْبِلْ وقال تعالى يا عبادِ فاتّقونِ لم يُثْبِتوا الياءَ ههنا كما لم يثبتوا التنوينَ فى المفرد نحو يا زيدُ لانّها بمنزلته اذ كانت بدلًا منه وذلك انّ الاسم مضافٌ الى الياء والياء لا معنًى لها ولا تقوم بنفسها الّا أن يكون فى الاسم المضاف اليها كما انّ التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون فى اسم فلمّا كانت الياء كالتنوين وبدلًا منه حذفوها فى الموضع الذى يُحْذَف فيه التنوين تخفيفا لكثرةِ الاستعمال والنداء ولم يُخِلّ حذفُها بالمقصود اذ كان فى اللفظ ما يدلّ عليها وهو الكسرةُ قبلها ألا ترى انّه لو لم يكن قبلها كسرةٌ لم تُحْذَف نحو مُصْطَفًى ومُعَلًّى اذا اضفتَهما قلت مصطفىَّ ومُعَلّاىَ فلا يجوز إسقاطُ الياء منهما لانّه لا دليلَ عليها بعد حذفها، واذ كانوا قد حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها فى غير النداء كان جَوازُه فى النداء الذى هو بابُ حذفٍ وتغييرٍ أَوْلى وأجدرَ بالجواز الا ترى انّك تحذف منه التنوينَ نحوَ يا زيدُ وتُسوِّغ فيه الترخيمَ نحوَ يا حارِ فاعرفه، اللغة الثانية إثباتُ الياء نحوُ يا غلامِى وكان ابو عمرو يقرأ يا عبادى فاتّقونِ وقال عبدُ الله بن عبدِ الأَعْلَى القُرَشىُّ

*وكنتَ اذ كنتَ الاهِى وَحْدَكا * لم يَكُ شىءٌ يا إِلاهِى قَبْلَكا*

فأثبت الياء لانّها اسمٌ بمنزلةِ زيد اذا اضفتَ اليه فكما لا تحذف زيدا فى النداء كذلك لا تحذف الياء وليس إثباتُها بالمختار، اللغة الثالثة أن تقول يا غلامىَ بفتح الياء وهو الاصلُ فيها من حيث كانت نظيرةَ الكاف فى أخوكَ وأبوكَ والإسكانُ فيها ضربٌ من التخفيف، اللغة الرابعة أن تُبْدِل من الياء ألفًا لانّها أخفُّ وذلك أنّهم استثقلوا الياءَ وقبلها كسرةٌ فيما كثُر استعمالُه وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحةً وكانت الياء متحرّكةً فانقلبت الياءُ ألفا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها فقالوا يا غلامَا ويا زيدَا فى يا غلامِى ويا زيدِى واذا وقفوا ألحقوه الهاءَ للسَكْت فقالوا يا غلاماهْ ويا زيداهْ لخَفاء الالف، ومن يقول يا غلاماهُ ويا زيداهُ فقليلٌ لانّ الالف بدلٌ من الياء، وليس الاختيار يا غلامِىَ حتّى تُبْدَل منها الالفُ على أنّ فى لغةِ طَيِّءٍ يُبْدِلون من الياء الواقعةِ بعد الكسرة ألفا فيقولون فى فَنِىَ فَنَا وفى بَقِىَ بَقَا قال الشاعر *وما الدُّنْيا بباقاةٍ علينا* يريد بباقِيَةٍ وفى جارِيَةٍ جاراةٌ وهو كثير واذا ساغ ذلك فى غير النداء ففى النداء أَوْلى لكثرة استعماله، ومنهم من يقول يا رَبُّ ويا قومُ بالضمّ يريدون يا رَبِّ ويا قومِ وانّما يفعلون ذلك فى الاسماء الغالبِ عليها الاضافةُ لانّهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر او الى مضمر

غيرِ المتكلّم عُلم انّها مضافةٌ الى المتكلّم والمتكلّمُ أَوْلى بذلك لانّ ضميره الذى هو الياء قد يُحذف فاعرفه، فأمّا التاء في يا أَبَتِ ويا أُمّتِ فتاء التأنيث بمنزلة التاء فى قائمة وامرأة قال سيبويه سألتُ الخليلَ عن التاء في يا أَبَتِ لا تفعلْ ويا أُمّتِ فقال هذه التاء بمنزلة الهاء فى خالةٍ وعمّةٍ يعنى أنّها للتأنيث والذى يدلّ على انّها للتأنيث انّك تقول فى الوقف يا أَبَهْ ويا أُمّهْ فتُبْدِلها هاءً فى الوقف كقاعدٌ وقاعدةٌ على حدّ خالٌ وخالةٌ وعَمٌّ وعَمّةٌ ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الاضافة والاصل يا أَبى ويا أُمّى فحُذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثمّ دخلت التاء عوضًا منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا أَبَتى ولا يا أُمّتى لئلّا يُجْمَع بين العوض والمعوّض منه ولا تدخل هذه التاء عوضًا فيما كان له مؤنّثٌ من لفظه ولو قلت في يا خالى ويا عمّى يا خالتِ ويا عمّتِ لم يجز لانّه كان يلتبس بالمؤنّث فأمّا دخولُ التاء على الأُمّ فلا اشكالَ فيه لانّها مؤنّثةٌ وأمّا دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو راويةٍ وعلّامةٍ، وفيه لغاتٌ قالوا يا أَبَتِ بالكسر ويا أَبَتَ بالفتح ويا أَبَتا بالالف واذا وقفتَ قلت يا أَبَتاهْ ويا أُمّتاهْ وحكى يونسُ عن العرب يا أَبَ ويا أُمَّ، فمن قال يا أَبَتِ بالكسر فانّه اراد يا أَبتِى بالاضافة الى ياء النفس ثمّ حذف الياء وأبقى الكسرةَ دليلا عليها مؤذنةً بانّها مُرادةٌ، ومن قال يا أَبَتَ بالفتح فيحتمل امرَيْن احدُهما أن يكون مثلَ يا طَلْحَةُ أقبلْ ووجهُه أنّ أكثرَ ما يُدْعَى هذا النحوُ ممّا فيه تاء التأنيث مرخّما فلمّا كان كذلك ورُدّ المحذوف تُرك الآخِرُ يجرى على ما كان يجرى عليه فى الترخيم من الفتح ولم يُعتدّ بالهاء وأقحموها كما انّه لمّا كان اكثرُ ما يقول العربُ اجتمعتِ اليمامةُ وهم يريدون اهلَ اليمامة فاذا ردّوا الاهلَ جروا على ما كانوا عليه من التأنيث فقالوا اجتمعتْ اهلُ اليمامة ولم يعتدّوا بالاهل وجعلوه من قبيلِ المُقْحَم على حدّ قوله *كِلِينى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ* والوجه الثانى أن يكون اراد يا أَبَتا فحذف الالفَ تخفيفا وساغ ذلك لانّها بدلٌ من الياء فحذفوها كما تُحذف الياء وبقيت الفتحةُ قبلها تدلّ على الالف كما انّ الكسرة تبقى دليلا على الياء، وأمّا من قال يا أَبَتا ويا أُمّتا فانّه اراد الياءَ الّا انّه استثقلها فأبدلَ من الكسرة فتحةً ثمّ قلبها ألفًا لانّها متحرِّكةٌ مفتوحٌ ما قبلها قال الشاعر *يا أَبَتا عَلَّكَ او عَساكا* وقال

*يا أَبَتا ويا أَبَهْ * حَسَّنْتَ الّا الرَقَبَهْ*

وقد كثُر إبدالُ هذه الياء ألفا قال الشاعر

*وقد زَعَموا أنّى جَزِعْتُ عليهما * وهل جَزَعٌ أن قلتُ وَا بِأَبَا هُما*

وقال رُؤْبَةُ *فهى تُرَثِّى بِأَبَا وَٱبْنِيمَا* وكثرةُ ما جاء من ذلك تزيد قولَ من قال يا أَبَتَ بالفتح أنّه اراد يا أَبَتَا بالالف قوّةً،

قال صاحب الكتاب وقالوا يا ابنَ أُمّى ويا ابنَ عَمّى ويا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عمِّ ويا ابنَ أُمَّ ويا ابنَ عمَّ وقال ابو النَّجْم *يا بِنْتَ عَمّا لا تَلُومِى وَٱهْجَعِى* جعلوا الاسمَيْن كاسم واحد،

قال الشارح اذا قلت يا ابنَ أخى ويا غُلامَ غلامى فالقياسُ فى هذه الياءات أن لا تُحذف لانّ النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثانى فهما بمنزلة غيرهما فى غير النداء ألا تراك تقول فى الخبر جاء غلامُ اخى فكما انّ الاخ ليس له حَظٌّ فى المجىء فكذلك اذا قلت يا غلامَ اخى ليس للاخ حظٌّ فى النداء والياء انّما تُحذف اذا وقعتْ موقعا يُحذف فيه التنوين وهو أن يتّصل بالاسم المنادى، هذا هو القياس الّا انّه قد ورد عنهم فى قولهم يا ابنَ أُمّى ويا ابنَ عَمّى على الخُصوص اربعةُ أوجهٍ مسموعةٍ من العرب حكاها الخليلُ ويونُس فالوجهُ الاوّلُ يا ابنَ أمّى ويا ابنَ عمّى بإثبات الياء قال الشاعر

*يا ابنَ أُمّى ويا شُقَيِّقَ نَفْسِى * أَنتَ خلّفتَنى لِدَهْرٍ شَدِيدِ*

ولذلك وجهان من المعنى احدُهما أن تكون أثبتَّها كما أثبتّها فى يا غلامى واذا ساغ ثبوتُها فى المنادى كان ثبوتُها فى المضاف الى المنادى أسوغَ والثانى وهو أجودُهما أن تُثْبِتها كما أثبتَّها فى يا ابنَ اخى وفى يا غلامَ غلامى، والوجه الثانى من الأوجه الاربعة أن تقول يا ابنَ أُمَّ ويا ابنَ عَمَّ بالفتح وقد قرأ به ابنُ كثير ونافعٌ وابو عمرو ويحتمل ذلك امرَيْن احدُهما ان يكون الاصلُ يا ابنَ أُمَّا بالالف ثمّ حُذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لانّها بدلٌ من الياء فحُذفت كما تُحذف الياء فى يا غلامى فى قولك يا غلامِ وحُذفت الياء من المضاف اليه وإن كانت لا تُحذف من المضاف اليه اذا قلت يا غلامَ غلامى كما تُحذف من المضاف اذا قلت يا غلامِ لانّ هذا الاسم أعنى يا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عَمِّ قد كثُر استعمالُه فجاز فيه ما لم يجز فى نظائره، والفتحة فى ابنَ على هذا فتحةُ إعراب كما انّها فى يا غلامَ غلامى كذلك، والثانى أن تجعل ابنًا وأُمًّا جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسمَ الآخرَ على الفتح وتبنى الاسمَ الذى هو الصدرُ لانّه كالبعض للثانى فالفتحةُ فى الاوّل ليست نصبةً كما كانت فى الوجه الاوّل وانّما هى بمنزلة الفتحة من خمسةَ عشرَ وهما فى موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عشرَ وهو مقصود، ويجوز ان يكون فتحُ الثانى إتباعًا لفتحة النون فى ابن وموضعُ أُمَّ وعَمَّ خفضٌ بالاضافة، والوجه الثالث الكسر فتقول يا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عمِّ وقرأ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائىّ يا ابنَ أُمِّ بالكسر

ويحتمل امرين احدهما ان يكون أضاف ابنًا الى امّ وحذف الياء من الثانى وكان الوجهُ إثباتَها مثل يا غلامَ غلامى، والوجه الثانى انّهما لمّا جُعلا كاسم واحد وأضافهما الى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرةُ دليلا كما يُفْعَل بالاسم الواحد نحو يا غلامِ ويا قومِ ومثلُه يا احدَ عشرِ أقبلوا، الوجه الرابع ان تقول يا ابنَ أمّا ويا ابنَ عمّا فتجعل مكانَ الياء الفًا كما قال *يا بِنْتَ عَمّا لا تَلُومِى وٱهْجَعِى* كما تقول يا غلامًا فتفتح ما قبل الياء تخفيفا وهى متحرّكة فتنقلب الفًا فاعرفه،

المندوب

فصـــل ٥٥

قال صاحب الكتاب ولا بدّ لك فى المندوب من ان تُلْحِق قبله يَا او وَا وأنتَ فى إلحاق الالف فى آخره مخيّر فتقول وا زيداهْ او وا زيدُ والهاء اللاحقةُ بعد الالف للوقف خاصّةً دون الدَرْج ويَلْحَق ذلك المضافَ اليه فيقال وا اميرَ المؤمنيناهْ ولا يلحق الصفةَ عند الخليل فلا يقال وا زيدُ الظريفاهْ ويلحقها عند يونس، ولا يُنْدَب الّا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاهْ ولم يُستقبح وَا مَن حفر بِئْرَ زَمْزَماهْ لانّه بمنزلةِ يا عبدَ المُطّلباهْ،

قال الشارح اعلم انّ المندوب مدعوّ ولذلك ذُكر مع فصول النداء لكنّه على سبيل التفجّع فأنتَ تدعوه وإن كنتَ تعلم انّه لا يستجيب كما تدعو المستغاثَ به وإن كان بحَيْثُ لا يسمع كانّه تعُدّه حاضرا وأكثرُ ما يقع فى كلامِ النساء لضُعْفِ احتمالهنّ وقلّةِ صَبْرهنّ ولمّا كان مدعوّا بحيث لا يسمع أتوا فى اوّله بيَا او وَا لمدّ الصوت ولمّا كان يُسْلَك فى الندبة والنَوْح مذهبُ التطريب زادوا الالفَ آخِرا للترنّم كما يأتون بها فى القوافى المطلَقة وخصّوها بالالف دون الواو والياء لانّ المدّ فيها أمكنُ من أُخْتَيْها، واعلم انّ الالف تفتح كلَّ حركة قبلها ضمّةً كانت او كسرةً لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا اَللّهمّ الّا ان يُخاف لَبْسٌ فحينئذ لا تُغيَّر الحركة فتقول وا زيدَا واذا وقفتَ على الالف ألحقتَ الهاءَ فى الوقف محافظةً عليها لخَفائها فتقول وا زيداهْ ويا عمراهْ فإن وصلتَ أسقطتَ الهاءَ لانّ خَفاءَ الالف قد زال بما اتّصل بها فتقول وا زيدَا وعمراهْ تُسْقِط الهاء من الاوّل لاتّصاله بالثانى وتُثْبِتها فى الثانى لانّك وقفتَ عليه، ويجوز ان لا تأتى بألف الندبة وتُجْرِى لفظَه مُجْرَى لفظ المنادى نحو وا زيدُ ويا عمرُو ولا يُلْبَس بالمنادى اذ قرينةُ الحال تدلّ عليه، وتلحق علامةُ الندبة المضافَ اليه فيقال وا اميرَ

الْمُؤمنيناهْ ووا غلامَ زيداهْ لانّ المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزِل منزلةَ التنوين من المضاف فإن كان المضافُ اليه اسما ظاهرا فتحتَ آخِرَه لأجلِ الف الندبة وتحذف التنوينَ من المضاف اليه فى الندبة لانّه لا يجتمع ساكنان التنوينُ والالفُ ولم تُحرِّك التنوينَ لانّ أداةَ الندبة زيادةٌ غيرُ منفصلة كما انّ التنوين كذلك فلم يجتمع فى آخِرِ الاسم زيادتان على هذه القضيّة فعاقبوا بينهما لذلك هذا اذا كان المضافُ اليه ظاهرا، فإن كان مضمرا فإن كان المضمرُ متكلّما فلا تخلو ياءه من ان تكون محذوفةً وقد اجتُزِئَ بالكسرة منها نحوَ يا غلامِ او تكون ثابتةً وفيها لغتان السكونُ والحركةُ فإن كانت الأُولى فانّك تُبْدِل من الكسرة فتحةً لأجلِ الالف بعدها وتقول وا غلاماهْ وإن كانت ثابتةً وهى ساكنةٌ كان لك فيها وجهان احدهما حذفُ الياء لسكونها وسكونِ الالف بعدها ويستوى فى ذلك لغةُ مَن أثبتَها ومَن حذفها والوجهُ الثانى ان لا تحذفها بل تفتحها لأجل الالف بعدها واذا كانوا قد فتحوا ما ليس اصلُه الفتحَ كان فتحُ ما اصلُه الفتحُ أجدرَ وأَوْلى، وإن كانت الياء مفتوحةً نحوَ وا غلامِىَ فليس فيه الّا وجهٌ واحدٌ وهو إثباتُها وتحريكُها، وإن كان المضاف اليه مضمرا غيرَ ياء النفس أثبتَّه بالالف وفتحتَ ما قبلها اذا لم يلتبِس نحوَ قولك فى المضاف الى المخاطب وا غلامَكاهْ فإن كان ممّا يلتبِس قلبتَ الالفَ الى جنسِ الحركة قبلها نحوَ يا غلامَكِيهْ اذا كان المخاطبُ مؤنّثا اذ لو قلت وا غلامكاهْ ٱلتبس بالمذكّر، وكذلك تقول وا غلامَهُوهْ اذا كان المضمر غائبا اذ لو قلت وا غلامَهاهْ ٱلتبس بالمؤنّث وعلى هذا فقِسْ كلَّ ما يأتى منه، ولا تلحَق الفُ الندبة الصفةَ لا تقول وا زيدُ الظريفاهْ عند سيبويه والخليلِ لانّ الصفة ليست المقصودَ بالندبة وانّما المندوبُ الموصوفُ، وذهب الكوفيون ويونسُ من البصريين الى جَوازه وقالوا انّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد والمذهبُ الاوّلُ اذ ليست الصفةُ كالمضاف اليه لانّ المضاف اليه داخلٌ فى المضاف ولذلك يلزَمه وأنتَ فى الصفة بالخِيار إن شئتَ تصف وإن شئت لا تصف، واعلم انّ الندبة لمّا كانت بُكاءً ونَوْحا بتَعْدادِ مآثِرِ المندوب وفضائله وإظهارُ ذلك ضَعْفٌ وخَوَرٌ ولذلك كانت فى الأكثر من كلام النِّسْوان لضَعْفهنّ عن الاحتمال وقلّةِ صَبْرهنّ وجب ان لا يُنْدَب الّا بأَشْهَرِ اسماء المندوب وأَعْرَفِها لكَىْ يعرِفَه السامعون فيكونَ عُذْرا له عندهم ويُعْلَم انّه قد وقع فى أمرٍ عظيم لا يَمْلِك التصبُّرَ عند مثله، فلهذا المعنى لا تُنْدَب نكرةٌ ولا مبهمٌ فلا يقال وا رجلاهْ ولا وا هذاهْ لابهامهما ويستقبحون وا مَن فى الداراهْ لعدمِ وُضوحه وإبهامه ولا يستقبحون وا مَن حَفَر بئرَ زَمْزَماهْ لانّه مَنْقَبَةٌ وفَضيلةٌ صار ذلك عَلَمًا عليه يُعْرَف به بعينه فجرى مَجْرَى الاعلام

نحو وا عبدَ المُطّلباهْ وذلك انّ عبد المطّلب هو الذى أظهرَ زَمْزَمَ بعدَ دُثورها من عَهْدِ اسمعيلَ عليه السلام بأنْ أُتِىَ فى المَنام فأُمِر بحَفْرِ زمزمَ فقال وما زمزمُ قال لا تُنْزَف ولا تُهْدَمْ، وتَسْقِى الحَجِيجَ الأعظمْ، وهى بين الفَرْثِ والدَمْ، فغدا عبدُ المطّلب ومعه الحرثُ ابنه ليس له يومئذٍ ولدٌ غيرُه ووجد الغُرابَ ينقُر بين اسافٍ ونائلةَ فحَفَرَ فلمّا بدا الطَوِىُّ كَبَّرَ وقصّتُه معروفةٌ، فالندبة نوعٌ من النداء فكلُّ مندوبٍ منادًى وليس كلُّ منادى مندوبا اذ ليس كلُّ ما ينادَى يجوز ندبتُه لانّه يجوز ان ينـادَى المنكورُ والمبهمُ ولا يجوز ذلك فى الندبة فاعرفه،

حذف حرف النداء

فصـــل ٥٦

قال صاحب الكتاب ويجوز حذفُ حرف النداء عمّا لا يوصف به أىٌّ قال الله تعالى يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا وقال رَبِّ أَرِنِى أَنْظُرْ إِلَيْكَ وتقول أيُّهَا الرجلُ وأيّتُهَا المرأةُ ومَن لا يزال مُحْسِنًا أَحْسِنْ الىّ، ولا يُحذف عمّا يوصف به أىٌّ فلا يقال رجلُ ولا هذا،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الغرض بالنداء التصويتُ بالمنادى ليُقْبِلَ والغرضُ من حروف النداء امتدادُ الصوت وتنبيهُ المدعوّ فاذا كان المنادَى متراخيا عن المنادِى او مُعْرِضا عنه لا يُقْبِل الّا بعد اجتهادٍ او نائما قد استُثقل فى نَوْمه استعملوا فيه جميعَ حروف النداء ما خلا الهمزةَ وهى يا وأيا وهَيَا وأَىْ يمتدّ الصوتُ بها ويرتفع، فإن كان قريبا نادوه بالهمزة نحوَ قول الشاعر *أزيدُ أخا وَرْقاءَ إن كنتَ ثائرا* لانّها تُفيد تنبيهَ المدعوّ ولم يُرَد منها امتدادُ الصوت لقُرب المدعوّ ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المَدّ فيها ويجوز نداء القريب بسائرِ حروف النداء توكيدا، وقد يجوز حذفُ حرفِ النداء من القريب نحوُ قوله *حارِ بنَ كَعْبٍ ألا أَحْلامُ تَزْجُرُكم* ونحوُ قوله تعالى يوسفُ اعرضْ عن هذا وقد كثُر حذفُ حرف النداء فى المضاف نحو قوله تعالى رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وقال تعالى فَاطِرَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وقال رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ ٱلسَّمَآءِ وقال رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِى ٱلْمَوْتَى وهو كثيرٌ فى الكتاب العزيز، وفى الجملة حذفُ الحروف ممّا يأْباه القياس لانّ الحروف انّما جىء بها اختصارا ونائبةً عن الافعال فما النافيةُ نائبةٌ عن أَنْفِى وهمزةُ الاستفهام نائبةٌ عن أستفهمُ وحروفُ العطف عن أَعْطِفُ وحروفُ النداء نائبةٌ عن أُنادِى فاذا اخذتَ تحذفها كان اختصارَ المختصَر وهو إجحافٌ الّا انّه قد ورد

فيما ذكرناه لقوّة الدلالة على المحذوف فصار القرائنُ الدالّةُ كالتلفظ به، وقوله يجوز حذفُ حرف النداء ممّا لا يوصَف به أَيٌّ جعل ذلك شرطا فى جوازِ حذفه لا علّةً، ومنهم من جعل ذلك علّةً وانّما هو اعتبارٌ وتعريفٌ للموضع الذى يُحذف منه حرف النداء فقالوا كُلّ ما يجوز ان يكون وصفًا لأَيٍّ ودعوتَه فانّه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لانّه لا يُجمع عليه حذفُ الموصوف وحذفُ حرف النداء منه فيكونَ إجحافا فلذلك لا تقول رجلُ أَقبلْ ولا غلامُ تعالَ ولا هٰذا هَلُمّ وأنت تريد النداء حتى يظهر حرفُ النداء لانّ هذه الأشياء يجوز ان تكون نُعوتًا لأَيٍّ نحوَ يا أيّها الرجلُ ويا ايّها الغلامُ ويا ايّهذا لانّ أَيًّا مبهمٌ والمبهمُ يُنْعَت بما فيه الالف واللام او بما كان مبهما مثلَه قال اللّه تعالى يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ انَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى قال الشاعر

*يا أَيُّهَا الرجلُ المُعلِّمُ غيرَه * هَلّا لنفسك كان ذا التعليمُ*

وقال الاخر *ألا ايّهذا الباخعُ الوَجْدُ نفسَه* فوصف أَيًّا باسم الاشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام اذ كان مبهما مثلَه كما يوصَف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام، واحتجّ سيبويه بأنّ اصلَ هذا أن يُستعمل بالالف واللام فتقول يا ايّها الرجلُ فلم يجز حذفُ ما كان يتعرّف به وتبقيتُه على التعريف الّا بعوَض، وكذلك المبهم يكون وصفًا على ما تقدّم لأيّ فاذا حذفتَ أيّا صار يَا بدلا فى هٰذا كما صار بدلا فى رجل، وقال المازنىّ فى نحوِ هٰذا أقبلْ انّ هٰذا اسمٌ تُشير به الى غير المخاطب فلمّا ناديتَه ذهبتْ منه تلك الاشارةُ فعُوّض منها التنبيه بحرف النداء، وقد اجاز قومٌ من الكوفيين هذا اقبلْ على ارادةِ النداء وتعلّقوا له بقوله تعالى ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ قالوا والمراد يا هؤلاء، وقد عمِل به المُتَنَبّى فى قوله *هٰذِى بَرَزْتِ لنا فهِجْتِ رَسِيسَا* وكان يُميل كثيرا الى مذهب الكوفيين ولا حجّةَ فى الآية لاحتمالِ ان يكون هؤلاء منصوبا بإضمارِ أَعْنِى بمعنى الاختصاص ويكون انتم مبتدأً وتقتلون الخبرَ، وقيل انتم مبتدأ والخبرُ هؤلاء وتقتلون انفسكم من صلةِ هؤلاء وقد يكون اسمُ الاشارة موصولا نحوَ قوله

*عَدَسْ ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ * أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ*

اى والذى تحملينه طليقٌ، ويُحمل قول المتنبى على ان يكون اشارةً الى المصدر اى هذه البَرْزَةَ او الى الظرف على ارادة المرّة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شذّ قولُهم أَصْبِحْ لَيْلُ وافْتَدِ مخنوقُ وأَطْرِقْ كَرَا و *جارِىَ لا تَسْتَنْكِرِى

عَذِيرِى * ولا عن المستغاث والمندوب، وقد التُزم حذفُه فى اَللّٰهُمَّ لوقوع الميم خَلَفًا عنه،

قال الشارح قد جاء عنهم حذفُ حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا أَصْبِحْ لَيلُ وافْتَدِ مَخنوقُ وأَطْرِقْ كَرَا يريد ترخيمَ كَرَوانٍ على قولِ من قال يا حارُ بالضمّ وذلك انّ هذه امثالٌ معروفةٌ فجرت مجرى العَلَم فى حذفِ حرف النداء منها، وقال ابو العبّاس المبرّد الأمثالُ يُستجاز فيها ما يستجاز فى الشعر لكثرة الاستعمال لها، فأمّا قولُ العَجّاج *جارِىَ لا تستنكرى عذيرى* فانّه يريد يا جاريةُ فانّما رَخَّمَ فحذف تاء التأنيث وحذف أداةَ النداء ضرورةً، ولا يجوز حذفُ حرف النداء من المستغاث به فلا تقول لَزَيْدٍ وأنت تريد يا لَزيدٍ لانّ المستغيث يبالغ فى رفع صوته وامتداده لتوهُّمه فى المستغاث به الغَفْلَةَ والتَراخِىَ، وكذلك المندوب قال سيبويه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لانّهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم والاختلاطُ الاجتهادُ فى الغَضَب ولانّهم يريدون به مذهبَ الترنّم ومَدَّ الصوتِ ولذلك زادوا الالفَ أخيرًا مبالغةً فى الترنّم، فأمّا قولهم اَللّٰهُمَّ فهو نداءٌ والضمّةُ فيه بناءٌ بمنزلتها فى يا زيدُ والميمُ فيه عِوَضٌ من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يَا مع الميم الّا فى شعرٍ أنشده الكوفيون لا يُعْرَف قائله ويكون ضرورةً وذلك قوله

*انّى اذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا * دَعَوْتُ يا اَللّٰهُمَّ يا اَللّٰهُمَّا*

فجمع لضرورة بين يَا والميم، وذهب الفرّاء من الكوفيين الى انّ اصله يا اللّٰهُ أُمَّنَا بخَيْرٍ الّا انّه لمّا كثُر فى كلامهم واشتهر فى ألسنتهم حذفوا بعضَ الكلام تخفيفا كما قالوا هَلُمَّ والاصلُ هَا اَلْمُمْ فحذفوا الهمزةَ تخفيفا وادّغموا الميم فى الميم كما قالوا وَيْلُمِّهِ والاصل وَيْلٌ لِأُمِّهِ وانّما حذفوا وخفّفوا، وهو قولٌ واهٍ جدًّا لوجوهٍ منها انّه لو كان الامر كما ذكروا لَمَا حسُن ان يقال اَللّٰهُمَّ أُمَّنَا بخير لانّه يكون تكرارا فلمّا حسُن من غير قُبْحٍ دلّ على فَسادِ ما ذهب اليه، وايضا فانّه لو كان الامر على ما ظنّ لَمَا جاز استعمالُه فى المَكارِه نحوِ اللّهمّ أَهْلِكْهم ولا تُهْلِكْنا لانّه يكون تَناقُضا قال الله تعالى اَللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ مع انّه لو كانت الميمُ اصلا من الفعل لم يحتجِ الشرطُ الى جوابٍ فى الآية ولَسدّتْ مَسَدَّ الجواب فلمّا افتقرت الى جواب وأُجيبت بالفاء دلّت على انّها زائدةٌ وليست من الفعل، واعلم انّ سيبويه لا يرى نَعْتَ اللّهمّ لانّه لفظٌ لا يقع الّا فى النداء فهو فى منزلةِ يا هَناهْ ويا مَلْكَعانُ وفُلُ وليس شىءٌ من هذا يُنْعَت، وخالَفَه ابو العبّاس فى ذلك وقال اذا كانت الميمُ عوضًا من يَا فكما تقول يا اللّهُ الكريمُ كذلك تقول اللّهمّ الكريمُ واستدلّ بقوله تعالى

ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ فسيبويه يحمل فاطر السموات على انّه نداءٌ ثانٍ لا أنّه نعتٌ٭

الاختصاص

فصــل ٥٧

قال صاحب الكتاب وفى كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاصُ لا النداءُ وذلك قولهم أمّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرجلُ ونحن نفعل كذا أيُّها القومُ وٱللّهمّ ٱغْفِرْ لنا أيّتُها العِصابةُ جعلوا أيّا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الّا انفسَهم٭ وما كنوا عنه بأَنَا ونحن والضميرِ فى لَنَا كانّه قيل أمّا أنا فأفعلُ متخصِّصا بذلك من بينِ الرجال ونحن نفعل متخصّصين من بين الأَقوام واغفرْ لنا مخصوصين من بين العصائب٭

قال الشارح اعلم انّ كلَّ منادى مختصٌّ تختصُّه فتُناديه من بينِ مَن بحَضْرتك لأَمْرِك ونَهْيِك او خبرِك ومعنَى اختصاصك إيّاه أن تقصِدَه وتختصّه بذلك دونَ غيرِه٭ وقد أجرتِ العرب أشياء اختصّوها على طريقة النداء لاشتراكهما فى الاختصاص فاستُعير لفظُ احدِهما للآخر من حيث شارَكه فى الاختصاص كما أجروا التَّسْوِيةَ مُجْرَى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودةً فى الاستفهام وذلك قولك أزيدٌ عندك ام عمرٌو وأزيدٌ افضلُ ام خالدٌ فالشيآن اللذان تسأل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما ثمّ تقول ما أُبالى أقمتَ ام قعدتَ وسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ فأنت غيرُ مستفهم وإن كان بلفظ الاستفهام لتشارُكهما فى معنى التسوية لانّ معنى قولك لا أبالى أفعلتَ ام لم تفعل اى هما مستويان فى عِلْمى فكما جاءت التسويةُ بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معنى التسوية كذلك جاء الاختصاصُ بلفظ النداء لاشتراكهما فى معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى٭ والذى يدلّ على انّه غير منادى انّه لا يجوز دخولُ حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعلُ كذا يا أيُّهذا الرجلُ اذا عنيتَ نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيُّها القومُ اذا عنيتم انفسَكم لانّك لا تُنبّه غيرَك٭ وهذا الاختصاص يقع للمتكلّم نحو نحن نفعل ايُّها العِصابةُ وتعنى بالعصابة انفسَكم وللمخاطَب نحو انتم تفعلون ايّها القومُ ولا يجوز للغائب لا

تقول إنّهم فعلوا كذا ايّتُها العصابةُ٭ وقولهم انا افعل كذا ايّها الرجل ونحن نفعل كذا ايّتها العصابة فأيٌّ وصفتُها مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ او خبرٌ محذوفُ المبتدإ فاذا كان مبتدأً فكانّه قال الرجلُ المذكور او العصابةُ المذكورة مَن أُريد واذا كان خبرا فكانّه قال من اريد الرجلُ المذكور او العصابةُ

المذكورة انّ لا يقدَّر فيها حرفُ النداء بل هى جملةٌ فى موضع الحال لانّ الكلام قبلها تامٌّ ولذلك مثّلها صاحبُ الكتاب بقوله انا افعل كذا متخصِّصا من بين الرجال ونحن نفعل متخصِّصين من بين الاقوام وذكرُ ايّ هنا وصفتِه توضيحا وتأكيدا اذ الاختصاص حاصلٌ من انا ونحن فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وممّا يجرى هذا المجرى قولُهم إنّا مَعْشَرَ العربِ نفعل كذا ونحن آلَ فلان كُرَماء وإنّا معشرَ الصَعاليكِ لا قوّةَ بنا على المُرُوّة الّا انّهم سوّغوا دخولَ اللام ههنا فقالوا نحن العربَ أَقْرَى الناس للضَيْف وبكَ اللّهَ نرجو الفَضْلَ وسُبْحانَكَ اللّهَ العظيمَ ومنه قولهم الحَمْدُ للّه الحميدَ والمُلْكُ للّه اهلَ المُلْكِ وأتانى زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ وقُرِئَ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ومررتُ به المِسْكينَ والبائسَ ، وقد جاء نكرةً فى قول الهُذَلىّ

*ويَأْوِى الى نِسْوةٍ عُطَّلٍ * وشُعْثًا مَراضيعَ مِثْلَ السَعالِى*

وهذا الذى يقال فيه نصبٌ على المَدْح والشَتْم والترحُّم ،

قال الشارح اعلم انّ هذا النحو من الاختصاص يجرى على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غيرِ مستعملٍ اظهارُه وليس بنداء على الحقيقة بدليلِ انّ الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد فى النداء على الضمّ فى نحوِ يا زيدُ ويا بكرُ ولم يقولوا فى *بِنَا تميمًا يُكْشَفُ الضَبابُ* بنا تميمُ بالضمّ كما فعلوا فى النداء ولانّه ايضا يدخل عليه الالف واللام نحوَ نحن العربَ أقرى الناس للضيف وما فيه الالف واللام لا يباشره حرفُ النداء واذا ارادوا ذلك توَصَّلوا اليه بأيّ ونحوِها كقولك يا ايّها الرجلُ فلمّا قلت ههنا نحن العربَ من غير وُصْلةٍ دلّ انّه غيرُ منادى ، وقوله ممّا يجرى هذا المجرى يريد مجرى الاوّل فى الاختصاص وانّما فصله من الاوّل وإن كانا جميعا اختصاصا لانّهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك انّ الفصل الاوّل مرفوعٌ نحوُ نحن نفعل كذا ايّتها العصابةُ وأنا أفعل كذا ايّها الرجلُ وهذا الفصلُ منصوبٌ نحوُ قوله *إنّا بنى مِنْقَرٍ* وقولِ الاخر *بِنَا تميمًا يُكْشَفُ الضَبابُ* وذلك الفصل مختصٌّ بأيّ دون غيرها من الاسماء وهذا الفصلُ يكون بسائر الاسماء نحوِ بنى فلان وآلِ فلان وغيرِهما من الاسماء ، واعلم انّ هذا الضرب من الاختصاص ليس نداءً على الحقيقة وإن كان جاريًا مجراه وذلك من قِبَل انّه منصوبٌ بفعل مضمر غيرِ مستعمل اظهارُه ولا يكون الّا للمتكلّم والمخاطَبِ وهما حاضران ولا يكون لغائب كما انّ النداء كذلك والذى يدلّ على انّه ليس بنداء أنّ الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد فى النداء على الضمّ

نحوُ يا زيدُ ويا حَكَمُ ولم يقولوا فى قول الشاعر بنا تميمُ بالضمّ كما فعلوا فى النداء ولانّه ايضا يدخل عليه الالفُ واللام نحوَ قولهم نحن العربَ أقرى الناس للضَيْف ولا يجوز ذلك فى النداء، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاصِ النداء أنّك فى النداء تختصّ واحدا من جَماعةٍ ليعطف عليك عند توهُّمِ غَفْلةٍ عنك وفى هذا الباب تختصّه بفعلٍ يعمل فيه النصبَ يُقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له، والاسم المنصوب فى هذا الباب لا بدّ ان يتقدّم ذكرُه ويكونَ من اسماء المتكلّم والمخاطَب نحوَ قوله

*أَبَى اللّهُ الّا أنّنا آلَ خِنْدِفٍ * بنا يَسْمَعُ الصَوْتَ الأَنامُ ويُبْصِرُ*

قال خندف هم النون والالف فى أنّنا وكذلك قولهم نحن العربَ أقرى الناس للضيف فالعربُ هم نحن، ونصبُ هذه الاسماء كنَصْبِ ما ينتصب على التعظيم والشَتْم بإضمارِ أُريد او أَعنى او أَختصّ فالاختصاصُ نوعٌ من التعظيم والشتم فهو أخصّ منهما لانّه يكون للحاضر نحوِ المتكلّم والمخاطب وسائرُ التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضربُ من الاختصاص يراد به تخصيصُ المذكور بالفعل وتخليصُه من غيره على سبيل الفَخْر والتعظيم وسائرُ التعظيم والشتمِ ليس المرادُ منه التخصيصَ والتخليصَ من موصوف آخَر وانّما المرادُ المدح او الذمّ، فمن ذلك الحمد للّه الحميدَ والمُلْكُ للّه أَهْلَ المُلْكِ وكلُّ ذلك نصبٌ على المدح ولم تُرِدِ ان تفصله من غيره وتقول أتانى زيدٌ الخبيثَ الفاسقَ ومنه قرآءةُ من قرأ وآمرأتُه حَمّالةَ الحطب بالنصب على الذمّ والشتم، ومن ذلك مررت به البائسَ المسكينَ فيجوز خفضُ البائس والمسكين على البدل ولا يجوز ان يكون نَعْتًا لانّ المضمرات لا تُنْعَت ويجوز نصبُه على الترحّم باضمارِ أعنى وهو من قبيل المدح والذمّ فاعرفه،

الترخيم

فصل ٥٨

قال صاحب الكتاب ومن خصائص النداء الترخيمُ الّا اذا اضطرّ الشاعر فرخّم فى غير النداء، وله شرائطُ إحداها أن يكون الاسمُ عَلَما والثانيةُ ان يكون غيرَ مضاف والثالثةُ ان لا يكون مندوبا ولا مستغاثا والرابعةُ ان تزيد عِدّتُه على ثلثة أحرف الّا ما كان فى آخره تاء تأنيث فانّ العَلَميّةَ والزيادةَ على الثلثة فيه غيرُ مشروطتَيْن يقولون يا عاذِلَ ويا جارِىَ لا تستنكِرِى ويا ثُبَ أَقْبِلِى ويا شَا آرْجُنِى،

وأمّا قولهم يا صاحِ وأَطْرِقْ كَرَا مِن الشَواذّ،

قال الشارح انّما قال ومن خصائص النداء الترخيم لانّ الترخيم المطّرِد انّما يكون فى النداء وفى غير النداء انّما يكون على سبيل النَدْرة وهو من قبيل الضرورة على ما سيأتى بيانُه ولذلك قال الّا اذا اضطُرّ الشاعر فرخّم فى غير النداء جعله خاصّةً للنداء، والترخيم مأخوذ من قولهم صوتٌ رخيمٌ اذا كان ليّنا ضعيفا والترخيمُ ضُعْفٌ فى الاسم ونَقْصٌ له عن تَمام الصوت قال الشاعر

*لها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ * رخيمُ الحَواشِى لا هُراءٌ ولا نَزْرُ*

يصف امرأةً بعُذوبةِ المنطق ولِينِ الكلام وذلك مستحَبّ فى النساء، والترخيم له شروطٌ منها ان يكون منادى وذلك لكثرةِ النداء فى كلامهم وسعةِ استعماله والكلمةُ اذا كثُر استعمالُها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها فلذلك رخّموا المنادى وحذفوا آخِرَه كما حذفوا منه التنوينَ وكما حذفوا الياء فى يا قومِ على ما سبق، ومنها ان يكون عَلَما لانّ الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجَد فى غيرها ألا ترى انّهم قالوا حَيْوَةُ والقياس حَيّةُ وقالوا مَزْيَدٌ ومَوْهَبٌ ومَحْبَبٌ وقد تقدّم علّةُ ذلك فى فصل الاعلام، ومنها ان يكون مفردا غير مضاف لانّ الاسم المفرد قد أثّر فيه النداء وأوجب له البناء بعدَ ان كان معربا والمضافُ والمضاف اليه لم يؤثّر فيه النداءُ بل حالُهما بعد النداء فى الاعراب كحالهما قبل النداء فلمّا كان حكمُ المفرد فى النداء مخالِفَ حكمِه فى غير النداء وكان الترخيمُ انّما يُسوّغه النداء جاز ولمّا كان المضافُ والمضاف اليه جاريَيْن على الاعراب فى النداء كجَرْيِهما فى غير النداء وكان غيرُ النداء لا يجوز فيه الترخيمُ لم يجز فيهما هذا مع عدم السَماع والذى ورد من الترخيم عن العرب انّما هو فى المفرد نحوِ يا حارِ ويا عامِ، وذهب الكِسائىّ والفَرّاء الى جواز الترخيم فى المضاف ويوقعون الحذفَ على آخرِ الاسم الثانى فيقولون يا أبا عُرْوَ ويا آلَ عِكْرِمَ وأنشدوا بيتا لم يُعرف قائله

*أَبَا عُرْوَ لا تُبْعِدْ فكُلُّ ابنِ حُرّةٍ * سَيَدْعُوه داعِى مِيتَةٍ فيُجِيبُ*

وقال زُهَيْرٌ

*خُذُوا حِذْرَكم يا آلَ عِكْرِمَ وأَذْكُروا * أَواصِرَنا والرِحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ*

فرخّم المضاف اليه فيهما وهذا محمولٌ عندنا على الضرورة وحالُه حالُ ما رُخّم فى غير النداء للضرورة لانّ المضاف اليه غيرُ منادى، ومنها ان تكون عِدّتُه زائدة على ثلثةِ احرف وذلك لانّ أقلّ الاصول ما كان على ثلثةٍ فاذا حذفتَ من الخمسة حرفا ألحقتَه بالأربعة وقرّبتَه من الثلاثة تخفيفا له بقُرْبه من

الثلاثة الذى هو أقلّ الأبنية واذا حذفتَ من الاربعة بلغتَ الثلاثةَ واذا بلغت الثلاثةَ لم يجز ان تحذف منه شيئًا لانّه لم يكن دونها شىء من الاصول فتَبْلُغه لانّها هى الغايةُ، فامّا ما كان فيه هاء التأنيث فيجوز ترخيمُه وإن كان على ثلثة احرف لانّه بمنزلة اسم ضُمّ الى اسمٍ كحَضْرَمَوْت ورامَهُرْمُز فجاز حذفُ الثانى منه كما جاز فى حضرموت وبقى على حرفَيْن معتلا كيَدٍ ودَمٍ لانّه كان كذلك والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يُشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العَلَميّةُ بل يجوز فى الشائع كما يجوز فى الخاصّ، وانّما ساغ الترخيمُ فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن عَلَما نحو يا ثُبَ ويا عِضَ فى ثُبَةٍ وعِضَةٍ لكثرةِ ترخيمِ ما فيه هاء التأنيث فانّه لم يكثر فى شىء ككثرته لما تقدّم من انّه كاسمٍ ضُمّ الى اسم ولانّ تاء التأنيث تُبْدَل هاء فى الوقف ابدًا مطّرِدا ودخولُها الكلامَ اكثرُ من دخولِ ألفَي التأنيث لانّها قد تدخل فى الافعال الماضية للتأنيث نحو قامتْ هندُ وتدخل المذكّرَ توكيدا ومبالغةً نحوَ عَلّامةٍ ونَسّابةٍ فلمّا كانت الهاء كذلك ساغ حذفُها وكان أَوْلى لما يحصُل بذلك من الخفّة مع عدم الإخلالِ ببنيةِ الكلمة لانّ التغيير اللازم لها من نَقْلها من التاء الى الهاء يُسهّل تغييرَها بالحذف لانّ التغيير مُؤنِّسٌ بالتغيير، فاذا كانت فى الكلمة لم يحذفوا غيرَها قلّت حروفُها او كثُرت شائعا كان او خاصّا تقول فى الخاصّ يا سَلْمَ أقبلْ وفى مَرْجانَةَ يا مرجانَ اقبلى وفى النكرة قالوا يا عاذلَ اقبلى يريدون عاذلةُ وقالوا يا جارِىَ يريدون يا جاريةُ قال العَجّاج *جارِىَ لا تستنكرى عَذِيرى* اراد يا جاريةُ وقالوا يا ثُبَ فى يا ثُبَةُ وهى الجماعةُ وقالوا يا شا ارْجُنِى وهو زَجْرٌ لها عن السَرْح والانبعاثِ ومعناه أقيمى فى البيت، وقولهم هُنَا يا شا انّما هو على لغةِ من قال يا حارِ بالكسر فأمّا من قال يا حارُ بالضمّ فقياسُه يا شاهُ بِرَدّ الهاء التى هى لامٌ بعد حذفِ تاء التأنيث لئلّا يبقى الاسمُ على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مَدٍّ وهو عديمُ النظير، واعلم انّهم قد قالوا يا صاحِ وهم يريدون يا صاحبا وقالوا أَطْرِقْ كَرَا وهم يريدون كَرَوانا فرُخّم على لغةِ من قال يا حارُ بالضمّ كانّه حذف الالفَ والنونَ وبقيت الواوُ وحقُّها الضمّ فقُلبت ألفا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها ولو كان على لغةِ من قال يا حارِ بالكسر لقال يا كَرَوَ بفتح الواو لانّ المحذوف مرادٌ، وفى الجملة ترخيمُ هاذَيْن الاسمَيْن شاذٌّ قياسا واستعمالا فالقياسُ لما ذكرناه من انّ الترخيم بابُه الأعلامُ وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لقلّة المستعملين له ففى قولهم يا صاحِ شذوذٌ واحدٌ وهو ترخيمُ النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفى قولهم أطرِقْ كَرَا شذوذٌ من جهتَيْن احدُهما حذفُ حرف النداء منه وهو ممّا يجوز ان يكون وصفًا لأَيٍّ نحوَ يا ايّها الكروانُ والوجهُ الثانى انّه رخّمه وهو نكرةٌ

ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدومٌ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والترخيم حذفٌ فى آخِرِ الاسم على سبيلِ الاعتباط ثمّ إمّا أن يكون المحذوف كالثابت فى التقدير وهو الكثير او يُجْعَلَ ما بقى كانّه اسمٌ برأسه فيُعامَلَ بما يُعامَلُ به سائرُ الاسماء فيقال على الاوّل يا حارِ ويا هِرَقْ ويا ثَمُو ويا بَنُو فى المسمّى ببَنُونَ وعلى الثانى يا حارُ ويا هِرَقُ ويا ثَمِى ويا بَنِى،

قال الشارح اعلم انّ الترخيم فى كلام العرب على ضربَيْن ترخيمٌ يكون فى باب التحقير وهو حذفُ زوائدِ الاسم إن كانت فيه نحوُ قولك فى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ وفى أَزْهَرَ زُهَيْرٌ وفى كِتاب كُتَيْبٌ وفى حَمْرآء وصَحْرآء حُمَيْرٌ وصُحَيْرٌ وهذا يوضَح فى فصله من هذا الكتاب وترخيمٌ يختصّ بابَ النداء وهو ما نحن بصَدَدِ فسرِه وشرحِه وهو حذفُ آخِرِ الاسم المفرد المعرفةِ فى النداء، وقوله على سبيل الاعتباط يعنى من غير علّةٍ موجِبةٍ وانّما ذلك لنوعٍ من التخفيف من قولهم اعتُبط البعيرُ اذا مات من غير علّةٍ قال أُمَيَّةُ

*مَن لم يمتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا * للمَوْت كأْسٌ والمَرْءُ ذائقُها*

يقول من لم يمت شابًّا طَرِيًّا يمت لعلّةِ الكِبَرِ والهَرَمِ لا بدّ من ذلك، ثمّ هذا الترخيم على وجهَيْن احدهما وهو الاكثر ان يحذف آخِرُ الاسم ويكون المحذوفُ مرادا فى الحكم كالثابت المنطوقِ به تَدَعُ ما قبله على حاله فى حركته وسكونه إيذانا وإشعارا بإرادته والثانى ان يُحذف ما يُحذف من آخِره ويبقى الاسمُ كانّه قائمٌ برأسه غيرُ منقوص منه فيعامَل معامَلةَ الاسماء التامّةِ من البناء على الضمّ فيقال على الوجه الاوّل فى حارِثٍ يا حارِ وفى أُمامَةَ يا أُمامَ وفى بُرْثُنٍ يا بُرْثُ وفى هِرَقْلَ يا هِرَقْ وفى ثَمُودَ يا ثَمُو وفى بَنُونَ اسمِ رجل يا بَنُو لا يُغيَّر الاسم بعد الحذف، وقد خالَفَ الفرّاء فى الاسم الذى قبل آخِره ساكنٌ فزعم انّ ترخيمَ نحوِ هرقلَ وسِبَطْرٍ وما كان مثلَهما بحَذْفِ حرفَيْن نحوَ يا هِرَ ويا سِبَ قال وانّما كان كذلك لئلّا يُشْبِهَ الأَدَواتِ يعنى الحروفَ نحوَ نَعَمْ وأَجَلْ والاسماءَ غيرَ المتمكّنة نحوَ كَمْ ومَنْ وهو قول واهٍ لانّا اتّفقنا على انّ المرخَّم الذى قبل آخِره متحرّكٌ تبقى حركتُه على ما هى عليه من ضمٍّ وفتحٍ وكسرٍ وانّما فعلنا ذلك لانّا قدّرنا ثبوتَ المحذوف وكمالَ الاسم فصارت هذه الحركاتُ كانّها حَشْوٌ وضمّةُ البناء الذى يُحْدِثها النداء مقدّرةٌ على حرفِ الاعراب المحذوفِ وما قبل المحذوف فليس بحرفِ اعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة كما انّ الزاى من زيد والباء من بَكْر على حال واحدة منصوبا كان الاسمُ او مرفوعا او مجرورا كذلك هنا ولولا ذلك لحُرِّك المرخَّم بحركة واحدة كلّه واذا كان ذلك كذلك فينبغى ان

يبقى السكونُ ايضا كما لو كان المحذوف باقيا لانّ الثابت حُكما كالثابت لفظا ولو اعتُبر إلباسه بالأدوات فى حالِ سكونه لَوجب ان يُعتبر إلباسُه بالمضاف فى حالِ كسره وهذا واضحٌ، ويقال على الوجه الثانى فى حارثٍ يا حارُ وفى أُمامَةَ يا أُمامُ وفى بُرْثُنٍ يا بُرْثُ كلّه بالضمّ الّا انّ الضمّة فى بُرْثُ غيرُ الضمّة الأصليّة انّما هى ضمّةُ النداء وقد انحذفت الضمّةُ الاصليّةُ كما حذفتَ الكسرة من يا حارِثُ وأتيتَ بالضمّة وتقول فى ترخيمِ ثَمُودَ وبَنُونَ عَلَمًا يا ثَمِى ويا بَنِى لئلّا يبقى الاسمُ آخِرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ وذلك معدومٌ فى الاسماء المتمكّنة فأُبدل من الضمّة كسرةٌ ومن الواو ياءٌ كما فُعل بأَدْلٍ وأَجْرٍ جمع دَلْوٍ وجَرْوٍ وحجّةُ هذا الوجه انّك لمّا رخّمته وحذفتَ آخِرَه صارت المعاملةُ مع ما بقى وصار ما قبل المحذوف حرفَ اعراب كما كان ذلك فى يَدٍ ودَمٍ فضُمّ كسائرِ الاسماء المناداة المفردة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المرخّم من ان يكون مفردا او مركّبا فإن كان مفردا فهو على وجهَيْن احدُهما ان يُحذف منه حرف واحد كما ذكرتُ والثانى ان يُحذف منه حرفان وهما على نوعَيْن امّا زيادتان فى حُكمِ زيادة واحدة كاللّتيْن فى أعجاز أَسْماء ومَرْوانَ وعُثْمانَ وطائفىّ وامّا حرفٌ صحيح ومدّةٌ قبله وذلك فى مثل منصور وعَمّار ومِسْكين وإن كان مركّبا حُذف آخِرُ الاسمَيْن بكماله فقيل يا بُخْتَ ويا عَمْرَ ويا سِيبَ ويا خمسةَ فى بُخْتَ نَصَّرَ وعَمْرَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ والمسمّى بخمسةَ عشرَ وأمّا نحوُ تأبّطَ شرًّا وبَرَقَ نَحْرُه فلا يرخّم،

قال الشارح اعلم انّ المرخّم يكون مفردا او مركّبا والمفردُ على ضربَيْن احدُهما ما لا يُحذف منه فى النداء الّا حرفٌ واحدٌ نحو قولك فى عامرٍ وحارثٍ وشِبْههما يا عامِ ويا حارِ ويجوز فيه الضمُّ والكسرُ قال مُهَلْهِلٌ

*يا حارِ لا تَجْهَلْ على أشْياخِنا * إنّا ذَوُو السَّوْراتِ والأَحْلامِ*

وقال زُهَيْرٌ

*يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بِداهِيَةٍ * لم يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلى ولا مَلِكُ*

يُنْشَدان بكسر الراء وضمّها، وسمع بعضهم قارئًا يقرأُ وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ فقال ما أَشغل اهلَ النار عن الترخيم فقال ذلك لانّهم لا يقدرون على التلفّظ بتَمامِ الكلمة لضُعْفِ قُواهم، والثانى ما يُحذف منه فى الترخيم حرفان وذلك شيآن احدُهما ما كان فى آخِره زائدتان زِيدَتا معًا فمن ذلك ما كان فى آخره الفٌ ونونٌ نحو مَرْوانَ وسَعْدانَ ورجلٍ سمّيتَه مُسْلمانَ وكذلك ما كان فى آخره ألفَا التأنيث نحو حَمْرآء وصَحْرآء اذا سمّيتَ بهما وأَسْمآء اسمِ امرأةٍ وكذلك حكمُ ياء النَّسَب نحو بَصْرِىّ وطائفىّ اذا

سمّيت بهماء وتقول فى ترخيمِ ما فى آخره الفٌ ونونٌ يا مَرْوَ ويا سَعْدَ ويا مُسْلِمَ قال الشاعر

*يا مَرْوَ إِنّ مَطِيَّتِى محبوسةٌ * تَرْجُو الحِباءَ وربُّها لم يَيْأَسِ*

وتقول فيما كان فى آخره ألفَا التأنيث يا حَمْرَ أَقْبِلى ويا صَحْرَ فى حَمْرآءَ وصحراءَ عَلَمَيْن ويا أَسْمَ فى أسماءَ اسمِ امرأة قال الشاعر

*قِفِى فَٱنْظُرِى يا أَسْمَ هل تَعْرِفِينه * أَهذا المُغِيرىُّ الذى كان يُذْكَرُ*

فأَسْماء اسمُ امراة يحتمل ان يكون من بابِ حمرآءَ وصحرآءَ ويكون وزنُه فَعْلآءَ واصلُه وَسْماء من الوَسامة وهى المَلاحةُ فقلبوا الواوَ المفتوحةَ همزةً على حدّ قولهم أَحَدٌ واصلُه وَحَدٌ وامرأةٌ أَناةٌ وهى وَناةٌ ويحتمل ان يكون من قبيل منصورٍ وعمّارٍ وهو أَفْعالٌ جمعُ اِسْمٍ واصلُه أَسْماوٌ فقُلبت الواو الأخيرة همزةً بعد قَلْبها ألفا على حدّ كِساء وشَقاء وسُمّى به مؤنّثا فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورُخّم فحُذف الحرف الاخير الذى هو اصلٌ وما قبله من حرفِ المدّ كما فُعل فى منصور وعمّار اذا رُخّما، وتقول فيما كان فى آخره ياء النسبة يا طائفِ ويا بَصْرِ ترخيمَ طائفىّ وبصرىّ عَلَمَيْن تحذف الحرفَيْن معا لانّهما زائدان زِيْدَا معا لمعنًى واحد فنزلا منزلةَ الزيادة الواحدة فلمّا زِيدَا معا حُذفَا معا، وأمّا الثانى ممّا يُحذف منه حرفان فى الترخيم وذلك ما كان آخِرُ الاسم منه حرفا أصليّا وقبله حرفُ مَدٍّ زائدٌ فانّك تحذف الأصلَ وما قبله من الزائد معا وتُجريهما معا مُجْرَى الزائدَيْن اذا بقى بعد حَذْفهما ثلاثةُ احرف نحوَ عمّار ومنصور ومِسْكِين وتقول يا مَنْصُ ويا عَمّ ويا مِسْكِ وذلك لانّهما جريا مجرَى الزائدَيْن وذلك من حيثُ انّ الاصل يُحذف للترخيم لانّه طَرَفٌ كما يُحذف الزائد الثانى من مروان ونحوِه وقبلَه حرفُ مدّ كما كان قبل النون فى مروان كذلك فقد سَاوَى الاصلُ والزائدُ قبله الزائدَيْن من الجهة المذكورة فجريا فى الحذف مجراهما، ولو كان قبل الحرف الاصلىّ زائدٌ غيرُ مَدّة لم يُحذف لمفارقته الزائدَ الاوّلَ فى مَرْوانَ وحَمْرآءَ وذلك لو سمّيت بسِنَّوْرٍ وبِرْذَوْنٍ لقلت فيمن قال يا حارِ بالكسر يا سِنَّوْ اقبلْ ويا بِرْذَوْ اقبلْ وعلى قولِ من قال يا حارُ بالضمّ يا سِنَّا ويا بِرْذَا فقلبتَ الواوَ الفا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، وأمّا المركّب فأمرُه فى الترخيم كأمرِ تاء التأنيث تحذف الكلمةَ التى ضُمّت الى الصدر رأسًا كما تحذف تاءَ التأنيث فتقول فى بُخْتَ نَصَّرَ اسمِ رجل يا بُخْتَ بحذفِ الاسمِ الاخير لا غيرُ كما تقول فى مَرْجانَةَ اسمِ امرأة يا مَرْجانَ فلا تزيد على حذفِ التاء وفى حَضْرَمَوْتَ يا حَضْرَ وفى مارَ سَرْجَسَ يا مارَ وفى عَمْرَوَيْهِ يا عَمْرَ وفى سِيبَوَيْهِ يا سِيبَ وفى المسمّى بخَمْسَةَ عَشَرَ يا خمسةَ جعلوا الاسمَ الآخِرَ بمنزلة الهاء

فى نحوِ تَمْرَةٍ اذ كان حكمُ الاسم الآخرِ كحكم الهاء فى كثيرٍ من كلامهم ، ومن ذلك التصغير فانّه اذا جُعل الاسمان اسما واحدا ولحِقه التصغيرُ فانّه انّما يصغَّر الصدر منهما ثمّ يُؤْتَى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغَّر ما قبل هاء التأنيث فتقول حُضَيْرَمَوْتُ وبُعَيْلَبَكُّ وعُمَيْرَوَيْهِ كما تقول تُمَيْرَةٌ وطُرَيْفَةٌ ، ومن ذلك النَسَبُ فانّك تقول فى النسب الى حضرموت حَضْرِىٌّ والى مَعْدِى كَرِبَ مَعْدِىّ كما تقول فى النسب الى البَصْرة بَصْرِىّ والى مَكَّةَ مَكِّىٌّ فيقع النسبُ الى الصدر لا غيرُ كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، وممّا يؤيِّد عندك ما ذكرناه أنّ هاء التأنيث لا تُلْحِق بناتِ الثلاثة بالأربعة ولا بناتِ الاربعة بالخمسة كما انّ الاسم الثانى لا يُلْحِق الاسم الاوّل بشىء من الأبنية ، وايضا فانّ الاسم الثانى اذا دخل على الاوّل ورُكّب معه لم يغيّر بنيتَه كما انّ التاء كذلك اذا دخلتِ الاسمَ المؤنّثَ لم تُغيِّر بناءه كتَمْرٍ وتَمْرَةٍ وقائمٍ وقائمةٍ فلمّا كان بينهما من التقارُب ما ذكرناه حذفوا الآخِرَ من المركّب فى الترخيم كما يحذفون منه تاء التأنيث وكان الحذفُ فى الترخيم أجدرَ اذ كان يُحذف فى الترخيم ما لا يُحذف فى الاضافة ألا ترى انّك تقول فى جَعْفَرٍ يا جَعْفَ فتحذف الراء فى الترخيم وتقول فى النسب جَعْفَرِىّ فتُثْبِتها واذا ساغ حذفُ ما يثبُت فى الاضافة فى الترخيم كان حذفُ ما لا يثبت فيها أَوْلَى ، ولو رخّمتَ اِثْنَا عَشَرَ عَلَمًا لقلت يا اِثْنَ فتفتح النونَ على قولِ من يقول يا حارِ بالكسر ومن يقول يا حارُ بالضمّ قال يا اثنُ لانّ عشر ههنا بمنزلة النون من اثنين وأنت لو رخّمت اثنان لقلت يا اثنَ ، وأمّا ما يُحكى من نحوِ تأبّط شرّا وبَرَقَ نَحْرُه ونحوِهما فانّه لا يرخَّم لانّ النداء لم يؤثِّر فيه وانّما هى جُمَلٌ محكيّةٌ والترخيمُ انّما يكون فيما أثّر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخّمتَ هذا لرخّمت رجلا يسمّى يقولِ عَنْتَرَةُ يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواء تَكَلَّمِى ومع ذلك فانّه لا يجوز لانّها جُمَلٌ محكيّةٌ الاعراب لا حَظَّ للبناء فيها فاعرفه ،

حذف المنادى

فصــل ٥٩

قال صاحب الكتاب وقد يُحذف المنادى فيقال يا بُؤْسٌ لزيدٍ بمعنَى يا قومِ بؤسٌ لزيد ومن أبياتِ الكتاب

*يا لَعْنَةُ اللّٰه والأَقْوامُ كلُّهمُ * والصالحون على سِمْعانَ من جارِ*

وفى التنزيل أَلَا يَا ٱسْجُدُوا ،

قال الشارح اعلم انّهم كما حذفوا حرفَ النداء لدلالة المنادى عليه كذلك ايضا قد يحذفون المنادى لدلالةِ حرفِ النداء عليه فمن ذلك قولهم يا بُؤْسَ لزيد والمراد يا قومِ بُؤْسٌ لزيد فبُؤْسٌ رفعٌ بالابتداء والجارُّ والمجرورُ بعده خبرُه وساغ الابتداء به وهو نكرةٌ لانّه دعاء ومثلُه قولهم يا وَيْلٌ لزيد ويا وَيْحٌ لك فيما حكاه ابو عمرو وكانّه نبّه إنسانا ثمّ جعل الويلَ له وليس كقوله يا بُؤْسَ للحرب لانّه هناك مدعوٌّ ولذلك نصبه اذ كان مضافا والمراد يا بؤسَ الحرب واللامُ دخلتْ زائدةً مؤكّدةً لمعنَى الاضافة على حدِّ زيادتها فى لا أبَا لك ولا تُزاد هذه اللام الّا فى هذَيْن الموضعَيْن، ويجوز ان يكون يَا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثمّ مدعوٌّ محذوفٌ وما بعدها كلامٌ مبتدأٌ كانّك قلت بُؤْسٌ لزيد وويلٌ له وويْحٌ له، وأمّا بيت الكتاب الذى أنشده فيحتمل الوجهَيْن المذكورَيْن وهو أن يكون ثمّ منادًى محذوفٌ والمراد يا قومِ او يا هؤلآء لعنةُ الله على سِمْعانَ والاخرُ ان يكون يَا لمجرّدِ التنبيه كانّه نبّه للحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دُعائه واللعنةُ رفعٌ بالابتداء وعلى سمعان الخبرُ ولو كانت اللعنةُ منادَاةً لَنصبها لانّها مضافة، قال سيبويه فيَا لغير اللعنة يُشير الى ان المنادى محذوفٌ وهو غيرُ اللعنة، ويُروى والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالخفضُ امره ظاهرٌ وهو العطف على لفظِ اسم الله فخُفض المعطوف الثانى كما خُفض المعطوف الاوّل ومَن رفع فعلى وجهَيْن احدُهما أن يكون محمولا على معنَى اسم الله تعالى اذ كان فاعلا فى المعنى والفاعلُ مرفوعٌ ومثله قوله * طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ * يرفع المظلومَ على الصفة للمعقب على المعنى، والوجه الاخر ان يكون معطوفا على المبتدإ الذى هو لعنةُ الله اى ولعنةُ الصالحين ثمّ حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بإعرابه على حدِّ وَٱسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ اى اهلَ القرية، وسِمْعانُ هذا قد رُوِى بكسر السين وفتحها والفتحُ اكثرُ وكلاهما قياسٌ فمن كسر كان كعِمْرانَ وحِطّانَ ومَن فتح كان كقَحْطانَ ومَرْوانَ، وقوله تعالى أَلَا يَا ٱسْجُدُوا فقد قرأها الكسائىّ أَلَا خفيفةً وقرأها الباقون بالتشديد فمَن خفّف جعلها تنبيها ويَا نداءً والتقديرُ ألا يا هؤلاء ٱسجدوا لله ويجوز ان يكون يَا تنبيها ولا منادَى هناك وجَمَعَ بين تنبيهَيْن تأكيدا لانّ الامر قد يحتاج الى استعطافِ المأمور واستدعاء إقبالِه على الامرِ ومثلُه قولُ الشاعر

* ألا يا ٱسْلَمِى يا هِنْدُ هِنْدَ بنى بَدْرٍ * وإن كان حَيٌّ قاعدًا آخِرَ الدَّهْرِ *

وأمّا قراءة الجماعة فعلى انّ أَنِ الناصبةَ للفعل دخلت عليها لَا النافيةُ والفعلُ المضارعُ بعدها منصوبٌ وحذفُ النون علامةُ النصب فالفعلُ هنا معربٌ وفى تلك القراءة مبنىّ فاعرفه،

التحذير

فصــل ٦٠

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللازم إضمارُه قولك فى التحذير إيّاك والأسدَ اى إتّق نفسَك أن تتعرّض للأسد والاسدَ أن يُهْلِكَك ونحوُه رأسَك والحائطَ ومازِ رأسَك والسيفَ ويقال إيّاى والشرَّ وايّاىَ وأن يحذِف احدُكم الأَرْنَبَ اى نَحِّنى عن الشرّ ونَحِّ الشرَّ عنّى ونَحِّنى عن مشاهَدةِ حذفِ الارنب ونَحِّ حذفَها عن حَضْرتى ومشاهَدتى والمعنى النهىُ عن حذفِ الارنب ء

قال الشارح قد اشتمل هذا الفصلُ على ضروب من الامر والتحذير تقول اذا كنت تُحذِّر ايّاكَ ومثلُه أن تقول نفسَك وهو منصوب بفعل مضمر كانّك قلت ايّاك باعِدْ او ايّاك نَحِّ واتّقِ نفسَك فحُذف الفعل واكتفى بإيّاك عنه وكذلك نفسَك لدلالة الحال عليه وظهورِ معناه وكثُر ذلك محذوفا حتى لزم الحذفُ وصار ظهورُ العامل فيه من الاصول المرفوضة ء فمن ذلك قولهم ايّاك والأسدَ فايّاك اسمٌ مضمر منصوبُ الموضع والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ وتقديره ايّاك باعِدْ وايّاك نَحِّ وما أشبهَ ذلك والأسدَ معطوف على ايّاك كما تقول زيدا اضربْ وعمرا ء فان قيل كيف جاز ان يكون الأسد معطوفا على ايّاك والعطفُ بالواو يقتضى الشركةَ فى الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربتُ زيدا وعمرا فالضربُ واقعٌ بهما جميعا وأنتَ ههنا لا تأمر بمباعَدةِ الأسد على سبيل التحذير كما أمرتَه بمباعدةِ نفسه على سبيل التحذير فيكونَ المخاطَبُ محذورا مخوفا كما كان الاسدُ محذورا مخوفا فالجوابُ انّ البُعد والقُرب بالاضافة فقد يكون الشىء بعيدا بالاضافة الى شىء وقريبا بالاضافة الى شىء آخَر غيرِه وههنا اذا تَباعدَ عن الاسد فقد تباعد الاسدُ عنه فاشتركا فى البُعد ء وأمّا اختلافُ معنيَيْهما فلا يمنع من عطفِ الاسد عليه لانّ العامل قد يعمل فى المفعولَيْن وإن اختلف معناهما ألا تَراك تقول أعطيتُ زيدا درهما فيتعدّى الفعلُ اليهما تعدّيًا واحدا وإن كان زيد آخذًا والدرهمُ مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفتَ الاسد على ايّاك شارَكه فى عملِ الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما فالمخاطَبُ حَذِرٌ خائفٌ والاسدُ محذورٌ منه مخوفٌ وإن كان الفعل قد تَعدّى اليهما الّا انّ تعدّيَه الى الاوّل بنفسه والى الثانى بحرفٍ ء فان قيل هل يجوز حذفُ الواو من الاسد فتقولَ ايّاك الاسدَ قيل لا يجوز ذلك لانّ الفعل المقدّر لا يتعدّى الى مفعولَيْن فلم يكن بدٌّ من حرف العطف او حرفِ الجرّ نحوِ ايّاك والاسدَ وايّاك من الاسد فتكون قد عدّيتَه الى الاوّل بنفسه ثمّ عدّيتَه الى الثانى بحرفِ جرٍّ ء فان قيل فهلّا جاز حذفُ حرف الجرّ فقلتَ

اِيّاك الاسدَ قيل ليس ذلك بالسَّهْل ولا يقدِم عليه السَّماعُ من العرب وربّما جاء مثلُ ذلك بغير واو فى ضرورة الشعر نحوُ قوله

* فإيّاك ايّاك المِراء فإنّه * الى الشّرّ دَعّاءٌ وللشّرّ جالِبُ *

والمراد والمِراء بحرف العطف او مِن المراء بحذف حرفِ الجرّ وسيبويه ينصب المراء بفعلٍ غيرِ الفعل الذى نصب ايّاك كانّه لمّا قال ايّاك ايّاك اكتفى ثمّ قال اِتّقِ المراء او جانِبِ المراء، وقوله اى اتّقِ نفسَك أن تتعرّض للاسد والاسدَ أن يُهْلِكك فهو تفسيرُ المعنى والاعرابُ على ما ذكرتُه، ومن ذلك قولهم رأسَك والحائطَ فينتصب الرأس هٰهنا بفعل مضمرٍ والحائطَ مفعولٌ معه والتقدير دَعْ رأسَك والحائطَ اى مع الحائط كقولك استوى الماء والخَشَبَةَ، ويجوز ان يكون التقدير اتّقِ رأسَك والحائطَ وهو تحذير كانّه على تقديرَيْن اى اتّق رأسَك أن يدُقّ الحائطَ واتّق الحائطَ ان يُصيب رأسَك فينتصب كلُّ واحد منهما بفعل مقدّر، فاذا كُرّرت هذه الاسماء ازداد إظهارُ الفعل قُبْحًا لانّ احد الاسمَيْن كالعوض من الفعل فلم يُجمع بينهما، ومن ذلك قولهم مازِ رأسَك والسيفَ فهذا كقولهم رأسَك والحائطَ وهو تحذير والمرادُ بقوله مازِ مازِنُ ثمّ رخّم ولم يكن اسمُ الذى خُوطِبَ بهذا مازنًا ولكنّه من بنى مازن بن العَنْبَر ابن عمرو بن تميم وكان اسمُه كِرامًا أَسَرَ بُجَيْرا القُشَيْرِىَّ فجاءه قَنْعَبٌ اليَرْبُوعىُّ ليقتلَه فمَنَعَه المازنىّ منه فقال للمازنىّ مازِ رأسَك والسيفَ سمّاه مازنا اذ كان من بنى مازن ويحتمل ان يكون اراد مازنىٌّ ولمّا غلبت عليه هذه النسبةُ صارت كاللقب فرخّم بحذفِ ياءَىِ النسبة كما تقول يا طائفِ فى يا طائفىُّ فبقى مازن ثمّ رخّمه ثانيًا ومثلُه فى الترخيم كثير، وقالوا إيّاىَ والشرَّ وليس الخطابُ لنفسه ولا يأمرها وانّما يخاطب رجلا يقول له إيّاىَ باعِدْ عن الشرّ ويوقِع الفعلَ المقدّرَ عليه فيجىء بالواو ليجمَع بينهما فى عملِ الفعل اذ كان الفعل عاملًا فى الاوّل، ومثله إيّاىَ وأن يحذف احدُكم الأرنبَ يعنى يَرْمِيَه بسيف او ما أشبهَه فأَنْ فى موضعِ نصب كانّه قال ايّاىَ وحَذْفَ احدِكم الارنبَ، وقال الزجّاج انّ معناه إيّاىَ وإيّاكم ودلّ عليه قولُه وان يحذف احدكم الارنب ولو حُذف الواو هنا لجاز مع أَنْ فيقال أن يحذف احدكم الارنب ولو صرّح بالمصدر لم يجز حذفُ الواو ولا مِنْ والفرقُ بينهما أنّ أَنْ وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدرٌ فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجز فى المصدر الصريح فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه شأْنَك والحجَّ اى عليك شأنَك مع الحجّ وامْرَأً ونفسَه اى دَعْه مع نفسه وأَهْلَك والليلَ اى بادِرْهم قبل الليل ومنه عَذِيرَك اى أَحْضِرْ عُذْرَك او عاذِرَك ومنه هذا ولا زَعَماتِك اى

ولا أَتَوَهَّمُ زعماتِك وقولُهم كِلَيْهِما وتَمْرًا اى أَعْطِنى وكلَّ شىء ولا شَتِيمَةَ حُرٍّ اى ايتِ كلَّ شىء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرٍّ ،

قال الشارح اعلم انّ قولهم شأنَك والحَجَّ هو بمنزلة رأسَك والحائطَ فى تقدير العامل اى خَلِّ رأسَك مع الحائط ودَعْ شأنَك مع الحجّ وكذلك امرأً ونفسَه كانّك قلت دعْ امرأً ونفسَه فيكون انتصابُه انتصابَ المفعول معه على حَدِّ ما صنعتَ وزيدا ، وأمّا قولهم اهلَك والليلَ فمعناه بادِرْ اهلَك قبل الليل وأمّا تقديرُ الاعراب فكانّه قال بادِرْ اهلَك وسابِقِ الليلَ فيكون كلُّ واحد من الاسمَيْن منصوبا بفعل مقدّر وقد عطف جملةً على جملة ، ويجوز ان يكون التقدير بادِرْ اهلَك والليلَ فيكون الليلُ معطوفا على الاهل عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادَرَيْن لانّ معنى المبادَرة مسابَقتُك الشىء الى الشىء فكانّه أمر المخاطَبَ أن يسابقَ الليلَ الى اهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيرُه أن يُدْرِكه كتحذيره من الاسد ،

وأمّا قولهم عذيرَك فهو مصدرٌ كالعُذْر يقال لمن جَنَى جنايةً واحتُملت منه عذيرَك من فلان قال الشاعر

* أُرِيدُ حِباءه ويُرِيدُ قَتْلِى * عَذِيرَكَ من خَلِيلِكَ من مُرادِ *

وهو مصدرٌ بمعنى العُذْر وقد ورد منصوبا ومرفوعا فالنصبُ بفعل مقدّر كأنّه قال هاتِ عذيرَك او أَحْضِرْه ونحوَ ذلك ووُضع موضعَ الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قبُح إظهارُ الفعل لانّه أُقيم مُقامَ الفعل ودخولُ فعل على فعل محالٌ ، والرفع بالابتداء والخبرُ ما فى الجارّ والمجرور بعده ومعناه مَن يعذِرنى فى احتمالى إيّاه ، وقال بعضهم ليس العذير مصدرا وانّما هو بمعنَى عاذرٍ يقال عاذرٌ وعذيرٌ كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضعُف أن يكون مصدرا بمعنى العُذْر قال لانّ فَعِيلا لم يأت فى المصادر الّا فى الأصوات نحوِ الصَّهِيل والصَّرِير فاذا قال عذيرَك على معنَى عاذرَك فكانّه قال هاتِ عاذرَك او أَحضِرْ عاذرَك ، وهو مذهب سيبويه وهو الصواب لانّه وُضع موضعَ الفعل والمصدرُ يطّرِد وضعُه موضعَ الفعل نحوُ رُوَيْدَك وحَذَرَك ولا يطّرِد ذلك فى اسم الفاعل على انّهم قد قالوا وَجَبَ القَلْبُ وَجِيباً فجاء المصدرُ على فَعِيلٍ فى غير الاصوات فجاز ان يكون هذا منه ، وأمّا قولهم هذا ولا زَعَماتِك قال ذو الرُّمّة

* لَقَدْ خَطَّ رُومِىٌّ ولا زَعَماتِه * لِعُتْبَةَ خَطًّا لم تُطَبَّقْ مَفاصِلُهْ *

فهذا مَثَلٌ يقال لمن يزعم زَعَماتٍ ويصحّ غيرُها فلمّا صحّ خِلافُ قوله قيل هذا ولا زعماتِك اى هذا هو الحقُّ ولا أتوهّمُ زعماتِك اى ما زعمتَه والزَّعْمُ قولٌ عن اعتقاد ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذى هو أتوهّمُ وشِبْهُه لانّه جرى مَثَلًا والأمثالُ لا تُغيَّر وظهورُ عامله ضربٌ من التغيير ، وقالوا كِلَيْهما وتَمْرًا ويُروى كلاهما

وتمرا وكثر ذلك فى كلامهم حتى جرى مَثَلا وأصله انّ إنسانا خُيّر بين شيئَيْن فطَلَبهما المخيَّرُ جميعا وزيادةً عليهما فمَن نصب فبإضمارِ فعل كانّه قال أعطنى كليهما وتمرا ومَن رفع كليهما فبالابتداء والخبرُ محذوف كانّه قال كلاهما لى ثابتٌ وزِدْنى تمرا والنصبُ أكثر، وقالوا فى مَثَل كلَّ شىء ولا شَتيمَةَ حُرٍّ ويُروى بنصبهما جميعا وبرفعِ الاوّل ونصبِ الثانى فمَن نبصهما فبإضمارِ فعلَيْن كانّه قال ايتِ كلَّ شىء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرٍّ ومَن رفع الاوّلَ فبالابتداء كانّه قال كلُّ شىء أَمَمٌ ولا تَشْتِمَنْ حُرًّا اى كلُّ شىء محتمَلٌ ولا تشتمن حرّا ومثلُه كلَّ شىء ولا هذا اى ايتِ كلَّ شىء ولا هذا ولم تظهر الافعالُ فى هذه الاشياء كلّها لانّها أمثالٌ،

قال صاحب الكتاب ومنه قولهم انْتَهِ أمرًا قاصدًا لانّه لمّا قال انْتَهِ عُلم انّه محمولٌ على أمرٍ يخالف المنهىَّ عنه قال الله تعالى انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ويقولون حَسْبُكَ خيرا لك ووراءَكَ أَوْسَعَ لك ومنه مَن انتَ زيدا اى تذكر زيدا او ذاكرًا زيدا،

قال الشارح أمّا قولهم انتهِ امرا قاصدا فانّ امرا منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه انته وأْتِ امرا قاصدا فلمّا قال انته عُلم انّه محمولٌ على امرٍ يخالف المنهىّ عنه لانّ النَهْىَ عن الشىء أمرٌ بضدّه الّا انّه ههنا يجوز لك إظهارُ الفعل العامل لانّه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ الاوّل، فأمّا قوله تعالى انتهوا خيرا لكم وما كان مثلَه نحوُ قوله تعالى فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ فإنّه يجوز فيه ثلاثةُ أوجه احدُها أن يكون كالمسئلة التى قبلها فيكون التقديرُ واللّهُ أعلمُ انتهوا وأْتُوا خيرا لكم وآمِنوا وائتوا خيرا لكم هذا مذهبُ سيبويه والخليلِ قال سيبويه لانّك حين قلت انته فأنتَ تريد ان تُخْرِجه من امر وتُدْخِله فى امر آخر فكانّه أمرٌ ان يكفّ عن الشرّ والباطلِ ويأتىَ الخيرَ، الثانى وهو مذهبُ الكسائىّ انّه منصوبٌ لانّه خبرُ كانَ محذوفةً والتقدير انتهوا يكن الانتهاءُ خيرا لكم، الثالث وهو مذهبُ الفرّاء ان يكون خَيْرًا متّصلا بالاوّل ومن جملته ويكون صفةً لمصدر محذوف كانّه قال انتهوا انتهاءً خيرا لكم وآمنوا إيمانًا خيرا لكم، ومن ذلك حَسْبُكَ خيرا لك ووراءَك أوسعَ لك فهذان المثلان من قبيل الاوّل فقولُك حسبك امرٌ كانّك قلت أُكْفُفْ عن هذا الامر وٱقْطَعْ وأْتِ خيرا لك وقولُهم وراءك اوسعَ لك معناه خَلِّ هذا المكانَ الذى هو وراءك وأْتِ مكانا أوسعَ لك فالاوّلُ منهىٌّ عنه والثانى مأمورٌ به الّا انّ أفعالَ هذه الاشياء لا تظهر لانّه كثُر استعمالها وعلِم المخاطَبُ انّه محمول على امرٍ غيرِ ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوَضا من اللفظ بالفعل، وممّا جاء منصوبا باضمار فعلٍ لم يُستعمل إظهارُه قولُهم مَن أنتَ زيدا وأصلُه انّ

رجلا غيرَ معروف بفضل تَسمّى بزيد وكان زيدٌ مشهورا بالفضل والشجاعةِ فلمّا تَسمّى الرجل المجهول باسمِ ذى الفضل دُفع عن ذلك فقيل له من انت زيدا على جهةِ الإنكار كأنّه قال من انت تذكر زيدا او ذاكرًا زيدا لكنّه لا يظهر ذلك الناصبُ لانّه كثُر فى كلامهم حتى صار مَثَلا ولانّه قد عُلم انّ زيدا ليس خبرا فلم يكن بُدٌّ من حَمْله على فعلٍ ولا يقال ذلك الّا جَوابا كأنّه لمّا قال انا زيدٌ قيل من انت تذكر زيدا او ذاكرًا زيدا، وبعضُ العرب يرفع ذلك فيقول من انت زيدٌ فيكون خبرا عن مصدر محذوف كأنّه قال من انت كلامُك زيدٌ فان قيل كيف يجوز ان يكون خبرَ المصدر والخبرُ اذا كان مفردا يكون هو المبتدأَ فى المعنى وليس الخبرُ ههنا المبتدأَ قيل ثمّ مضافٌ محذوفٌ والتقديرُ من انت كلامُك كلامُ زيد او ذكرُك ذكرُ زيد ثمّ حُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مُقامَه توسّعا على حدّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ، والنصب أجودُ لانّه أقلُّ اضمارا وتجوُّزا لانّك تُضْمِر فعلا لا غيرُ وفى الرفع تضمر مبتدأً وتحذف مضافا فكان مرجوحا لذلك، ويجوز ان تقول من انت زيدا لِمن ليس اسمُه زيدا على سبيل المَثَل اى انت بمنزلةِ الذى يقال له ذلك كما قالوا أَطِرّى فإنّكِ ناعلةٌ والصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللبَنَ فتخاطب الرجلَ بهذا وإن كان اللفظُ للمؤنّث وانّما يقال للرجل ذلك على معنَى انتَ عندى بمنزلةِ التى قيل لها هذا، وربّما صُرّح باسمه فقيل من انت عمرا على التشبيه بالمَثَل،

قال صاحب الكتاب ومنه مَرْحَبًا وأَهْلًا وسَهْلًا اى أصبتَ رُحْبا لا ضِيقا وأتيتَ أهلا لا أَجانبَ ووطِئتَ سهلا من البلاد لا حَزْنا وإن تأتِنى فأهلَ الليل واهلَ النهار اى فانّك تأتى اهلا لك بالليل والنهار،

قال الشارح وقالوا مرحبا واهلا وسهلا فانتصابُ هذه الاسماء بأفعال مقدّرة فقدّرها سيبويه فقال تقديرُها رَحُبتْ بلادُك وأَهِلَتْ وانّما قدّرها بالفعل لانّ الدعاء انّما يكون بفعل فردّه الى فعل من لفظ المدعوّ به كما يقدّرون تُرْبًا وجَنْدَلًا بتَرِبَتْ يَداك وجُنْدِلَتْ وانّما الناصب له أصبتَ تربا وجندلا على حسبِ المعنى المقصود وهذا انّما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعل فيه ولا يحسن الّا فى موضع الدعاء به ألا ترى انّ الانسان الزائر اذا قال له المزورُ مرحبا واهلا فليس يريد رحبتْ بلادُك وأهلتْ وانّما يريد أصبتَ رُحْبًا وسَعَةً وأُنْسًا عندنا لانّ الانسان انّما يأنَس بأهله واذا قال سهلا كأنّه قال اصبتَ سهلا اى مكانا سهلا لا حَزْنًا وخُشونَةً، ونظيرُ ذلك انّك اذا رأيت رجلا يُسدِّد سَهْما فتقول القِرطاسَ واللّهِ اى اصبتَ القرطاس على طريق التفاؤل والحَدْس لصحّةِ التسديد فكذلك اذا رأيت رجلا قاصدا مكانا وطالبا أمرا قلت مرحبا واهلا وسهلا اى أدركتَ ذلك وأصبتَه فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالةِ الحال

عليه، ويقول الرادّ وبكَ وأهلا وسهلا فاذا قال وبك واهلا وسهلا فكانّه لَفَظَ بمرحبا بك واهلا وسهلا ولذلك عطف واذا قال وبك اهلا فانّما اقتصر فى الدعاء على الاهل فقط من غيرِ ان يعطِفه على شىء قبله كانّ الرُحْب والسَعَة قد استقرّا استقرارا بعينه عن الدعاء فاذا رددتَ فانّما تعنى انّكَ لو جئتنى لكنتَ بمنزلةِ من يقال له هذا اذ لا يحسن ان يقول الزائر للمزور اهلا لانّ الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادِف عنده المزورُ ذلك وانّما جئتَ ببكَ فى قولك وبك وأهلا ليتبيّن انّه المعنىُّ بالدعاء لا لانّه متّصل بالفعل المقدّر كما كان فى قولك سَقْيًا لك كذلك وتقديرُه سقاك اللّٰهُ سَقْيًا ولَكَ كانّه قال هذا الدعاء لك فيجىء لَكَ على تقدير آخَر لا على تقديرِ سقاك اللّٰهُ، ومن العرب من يرفع فيقول مرحبٌ وأهلٌ اى هذا مرحبٌ فيكون هٰذَا مبتدأً محذوفا ومرحب الخبرَ قال طُفَيْلٌ الغَنَوىّ

*وبالسَهْب مَيْمُونُ النَقِيبَةِ قولُه * لمُلْتَمِسِ المعروفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ*

قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضْمَر هو ما يُظْهَر يريد انّه اذا رفع أضمر مبتدأً فيكون ذلك المبتدأ هو الخبرَ المظهَر فى المعنى بخلافِ ما اذا نصبتَ لانّك فى حال النصب تُضْمِر فعلا والفعلُ ليس بالاسم الظاهر، وقالوا إن تأتنى فأهلَ الليل واهلَ النهار على معنًى فانّك تأتى اهلَ الليل واهلَ النهار اى تأتى من يكون لك كالاهل بالليل والنهار فاعرفه،

فصــل ٦١

قال صاحب الكتاب ويقولون الاسدَ الاسدَ والجِدارَ الجِدارَ والصبىَّ الصبىَّ اذا حذّروه الاسدَ والجِدارَ المتداعِىَ وإيطاءَ الصبىّ ومنه أخاك اخاك اى الْزَمْه والطريقَ الطريقَ اى خَلِّه، وهذا اذا ثُنّى لزِم اضمارُ عامله وإن أُفرِد لم يلزم،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب ممّا ينتصب على اضمارِ الفعل المتروكِ إظهاره وذلك قولك فى التحذير الاسدَ الاسدَ والجِدارَ الجِدارَ والصبىَّ الصبىَّ والطريقَ الطريقَ اذا كنتَ تُحذِّره من الاسد أن يُصادِفه ومن الجدار المتداعِى أن يقرُب منه لئلّا يقع عليه او يناله ومن الصبىّ أن يَطَأَه اذا كان فى طريقه وهو غافلٌ عنه ومن الطريق المخوف أن يمرّ فيه، وكذلك قالوا فى الاغراء اخاك اخاك وانتصابُ هذه الاسماء بفعل مضمر تقديرُه اتَّقِ الاسدَ أن يصادفك واتّقِ الجدارَ ان ينالك وجانِبِ الصبىَّ لئلّا تطأَه وخَلِّ الطريقَ والْزَمْ اخاك فحُذفت هذه الافعال لكثرتها فى كلامهم ودلالةِ الحال وما جرى من الذكر عليها،

فاذا كرّروا هذه الاسماء لم يجز ظهورُ هذه الافعال العوامل فيها لانّ المفعول الاوّل لمّا كُرِّر شُبِّه بالفعل فأغنى عنه وصار بمنزلة إيّاك النائب عن الفعل كما كانت المصادرُ كذلك فى قولهم الحَذَرَ الحَذَرَ والنَّجاء النجاء جعلوا الاوّل بمنزلة الْزَمْ وعَلَيْكَ ونحوِه من تقدير الفعل ويقبح دخولُ فعل على فعل، فلو أفردتَ جاز ظهورُ العامل فاذا قلت الاسدَ الاسدَ لم يجز أن تقول اتّقِ الاسدَ الاسدَ او جانبْ ولو أفردتَ فقلت الاسدَ جاز ظهورُ الفعل فتقول حاذِرِ الاسدَ او اتّقِ الاسدَ وكذلك اذا قالوا الصبىَّ الصبىَّ لم يجز ان تقول باعِدِ الصبىَّ الصبىَّ او جانِبِ الصبىَّ الصبىَّ واذا افردتَ جاز ان تقول ذلك ولا تقول خَلِّ الطريقَ الطريقَ واذا قلته مفردا حسُن ان تقول خلّ الطريقَ قال الشاعر

*خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يَبْنِى المَنارَ به * وَٱبْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ ٱضْطَرَّكَ القَدَرُ*

واعلم انّ هذه الاسماء المنصوبة على إضمار الفعل إن كان الفعل فيها ممّا يجوز ان يظهر كان الاسمُ خاليًا من الضمير وكان خالِصَ الإفراد وإن كان ممّا لا يجوز ان يظهر عامله كان فيه ضميرٌ وكان فيه شائبةٌ لنيابته عن الفعل وتضمُّنه ضميرَه الذى كان فيه، وكان ابو الحسن يذهب الى انّ فى نحو سَقْيًا ورَعْيًا وشِبْهِهما ضميرَيْن لانّهما فى معنى سقاك اللّهُ سقيًا ورعاك اللّه رعيًا وهو وإن كان كذلك فهو على كلّ حال مفردٌ وليس كصَهْ ومَهْ ودَراكِ وتَراكِ لانّ هذه الاشياء تجرى مجرى الجُمَل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهى مع ذلك مبنيّةٌ وسقيا ورعيا معربةٌ مُبقاةٌ على ما كانت عليه من الاعراب فاعرفْ ذلك وقِسْ عليه ما كان مثله فى قولك الليلَ الليلَ وٱللّهَ اللّهَ فى أمرى ونحوِ ذلك تُصِبْ ان شاء اللّه،

ما أُضمر عامله على شريطة التفسير

فصـــل ٦٣

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللازم اضمارُه ما أُضمر عامله على شريطة التفسير فى قولك زيدًا ضربتُه كانّك قلت ضربتُ زيدًا ضربتُه الّا انّك لا تُبْرِزه استغناءً بتفسيره قال ذو الرُّمّة

*اذا ابنَ أبى مُوسَى بِلالًا بَلَغْتِهِ * فقامَ بفَأْسٍ بين وِصْلَيْكِ جازِرُ*

ومنه زيدًا مررتُ به وعمرا لقيتُ اخاه وبِشْرًا ضربتُ غلامَه باضمارِ جعلتُ على طريقى ولابستُ وأهنتُ قال سيبويه النصب عربىٌّ كثيرٌ والرفع اجودُ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب يتجاذبُه الابتداءُ والخبر والفعلُ والفاعل فاذا قلت زيدًا ضربتُه فانّه

يجوز فى زيد وما كان مثلَه أبدًا وجهان الرفعُ والنصبُ فالرفع بالابتداء والجملةُ بعده الخبرُ وجاز رفعُه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء فى ضربتُه ولولا الهاءُ لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه، فإن حذفتَ الهاء وأنت تريدها فقلت زيدٌ ضربتُ جاز عند البصريين على ضُعْفٍ لانّ الهاء وإن كانت محذوفة فهى فى حكم المنطوق بها قال الشاعر

*قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تَدَّعِى * علىّ ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ *

والنصب باضمارِ فعل تفسيرُه هذا الظاهرُ وتقديرُه ضربتُ زيدا ضربتُه وذلك أنّ هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى فإنّه لا يجوز ان يعمل فيه من جهة اللفظ من قِبَل انه قد اشتغل عنه بضميره فآستوفى ما يقتضيه من التعدّى فلم يجز ان يتعدّى الى زيد لانّ هذا الفعل انّما يتعدّى الى مفعولٍ واحد لا الى مفعولَيْن ولمّا لم يجز ان يعمل فيه أُضمر له فعلٌ من جنسه وجُعل هذا الظاهر تفسيرا له، ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعل العاملِ لانّه قد فسّره هذا الظاهرُ فلم يجز ان يُجْمَع بينهما لانّ احدهما كافٍ فلذلك لزم اضمارُ عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نِعْمَ رجلًا زيدٌ أُضمر الرجل فى نِعْمَ وجُعلت النكرة تفسيرا له ولم يجز إظهارُ ذلك المضمر اكتفاءً بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا، وذهب الكوفيون الى انّه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره لانّ ضميره ليس غيرَه واذا تعدّى الى ضميره كان متعدّيا اليه وهو قول فاسد لانّ ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحا فإنّه فاسدٌ من جهة اللفظ وكما تجب مُراعاةُ المعنى كذلك تلزم مراعاةُ اللفظ وذلك أنّ الظاهر والمضمر ههنا غَيْران من جهة اللفظ وهذه صناعةٌ لفظيّةٌ وفى اللفظ قد استوفى مفعوله بتعدّيه الى ضميره واشتغالِه به فلم يجز ان يتعدّى الى آخَرَ، والذى يدلّ انّه منتصبٌ بفعل مضمر غيرِ هذا الظاهر أنّك قد تقول زيدا مررتُ به فتنصب زيدا ولو لم يكن ثَمَّ فعلٌ مضمرٌ يعمل فيه النصبَ لَمَا جاز نصبه بهذا الفعل لانّ مررت لا يتعدّى الّا بحرفِ جرّ، فأمّا قوله *اذا ابنَ ابى موسى بلالا الخ* فالبيت لذى الرُمّة وقبله

*أقولُ لها اذ شَمَّرَ الليلُ وآستوتْ * بها البِيدُ وآشتدّتْ عليها الحَرائرُ*

وبلالٌ هذا ابنُ ابى بُرْدَةَ قاضى البصرة وأبو موسى جَدُّه واسمُ ابى بردة عامرٌ واسمُ ابى موسى عبدُ الله بن قيس الأَشْعَرىّ، والشاهد فيه نصبُ ابن ابى موسى بفعل مضمر تفسيرُه بلغته كانّه قال اذا بلغتِ ابنَ ابى موسى بلالا بلغتِه وربّما رُفع على تقديرِ فعلِ ما لم يسمَّ فاعلُه كانّه قال اذا بُلغ ابنُ ابى موسى لانّ اذا

فيها معنى الشرط فلا يَلِيها الّا فعلٌ هذا هو الوجه، والمعنى انّه يخاطب ناقته يقول اذا أوصلتِنى الى بلال استغنيتُ عنك لانّى أستغنى به عن الرّحيل الى غيره، وقوله فقام بفأس بين وصليك جازرُ دعاء ولولا ذلك لم يجز دخولُ الفاء ألا ترى انّك تقول إن أتانى زيدٌ أتيتُه ولا يجوز فأتيتُه وتقول إن أتانى زيدٌ فأَحْسَنَ اللهُ جَزآءه لانّ فيه دعاء، والوِصْل بالكسر واحدُ الأَوْصال، وقد عِيبَ عليه ذلك قالوا كان سبيلُه اذا أوصلتْه الى مقصوده ومطلوبه أن يُعامِلها بالحُسْنَى وينظُرَ اليها لا أن ينحرها فهو اذًا الى الهِجاء أقربُ والحقّ انّه مَديحٌ والمراد ما ذكرناه من انّه تقع الغُنْيَةُ عنك، ومثله قولُ الشَّمّاخ

* اذا بلّغتِنى وحملتِ رَحْلِى * عَرابَةَ فَاشْرَقِى بدَمِ الوَتِينِ *

وليس ذلك بهجاء ألا ترى انّه يقول فى أثناء القصيدة

* اذا ما رَايَةٌ رُفعتْ لمجْدٍ * تَلَقّاها عَرابةُ باليَمِين *

فأمّا قولهم زيدا مررتُ به فهو منصوبٌ بفعل مضمر يفسّره هذا الظاهرُ الّا انّ النصب ههنا أضعفُ منه فى قولك زيدا ضربتُه لانّك اذا قلت زيدا مررت به أضمرتَ فعلا على غير لفظ الاوّل كانّك قلت لَقِيت زيدا او جُزْتُ زيدا او جعلتُ زيدا على طريقى لانّك اذا جزتَ وجعلتَه على طريقك فقد مررتَ به واذا قلت زيدا ضربتُه اضمرتَ فعلا من لفظه فكانّك قلت ضربتُ زيدا ضربتُه فيكون الظاهرُ دالّا على مثلِ لفظه ومعناه وفى قولك زيدا مررت به يكون الظاهر دالّا على مثلِ معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظُ والمعنى كان أقوى فى الدلالة واذا ضعُف النصبُ قوِى الرفعُ، ومثله قولك عمرا لقيتُ اخاه وبشرا ضربتُ غلامَه فى جَوازِ النصب لانّ الفعل اذا وقع بشىء من سَبَبه فكانّه قد وقع بـه والدليلُ على ذلك انّ الرجل يقول أَهَنْتَ زيدا بإهانتك اخاه وأكرمتُ عمرا اذا أوصلتَ الإكرامَ الى غيره بسَبَبه فاذا قلت زيدا ضربتُ اخاه فنصبتَ الأخَ جاز ان تُضْمِر فعلا ينصب زيدا تقديرُه لابستُ زيدا ضربتُ اخاه او أهنتُ زيدا ضربتُ اخاه ولا تُضْمِر ضربت لانّ ضربت الثانىَ ليس واقعا على ضميره وانّما هو واقعٌ على الاخ والنصبُ ههنا أضعفُ منه فى مررت بزيد واذا ضعُف النصب قوِى الرفعُ فإذًا الرفعُ فى زيدٌ لقيتُ اخاه أقوى من الرفع فى قولك زيدٌ مررتُ به والرفعُ فى قولك زيد مررت به اقوى من الرفع فى قولك زيد ضربته، قال سيبويه النصبُ عَرَبِىٌّ جيّدٌ والرفعُ أجودُ منه يعنى انّ النصب فى زيدا ضربته عربىّ فصيح فى كلام العرب والرفع اجود لانّ الرفع لا يفتقر الى اضمارٍ ولا تقديرِ محذوف والنصبُ يفتقر الى اضمارِ فعلٍ وفاعلٍ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ثمّ إنّك ترى النصبَ مختارا ولازما فالمختارُ فى موضعَيْن احدُهما ان تُعْطَف هذه الجملة على جملة فعليّة كقولك لقيتُ القومَ حتى عبدَ اللّه لقيتُه ورأيتُ عبدَ اللّه وزيدا مررتُ به وفى التنزيل يُدْخِلُ مَنْ يَشَآءُ فى رَحْمَتِهِ وَٱلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ومثلُه فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ،

قال الشارح يريد انّ المَسائل التى تقدّمتْ وهى زيدٌ ضربته وعمرٌو مررت به وزيدٌ ضربت اخاه المختارُ فيها الرفعُ ثمّ يعرِض فى هذا الباب أمورٌ يصير النصبُ بها مختارا ولازما لا يجوز غيرُه، قال فالمختار فى موضعين احدهما ان تعطف هذه الجملة على جملة فعليّة الخ وذلك لانّ العرب تختار مطابَقةَ الألفاظ ما لم تُفْسِد عليهم المعانىَ فاذا جئت بجملةٍ صدّرتَها بفعل ثمّ جئت بجملة أُخرى معطوفةٍ على الجملة الاولى وفيها فعلٌ كان الاختيارُ تقديرَ الفعل فى الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سَواءٌ ذكرتَ فى الجملة الاولى منصوبا او لم تذكره نحوَ قام زيدٌ وعمرا كلّمتُه اذ الغرضُ توافُقُ الجُمَل وتطابُقُها لا تختلف وليس الغرضُ ان يكون فيها منصوبٌ، قال اللّه تعالى وَٱلْقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ فرفع القمر ههنا لانّ قبله وَآيَةٌ لَهُمُ ٱللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ وهو مرفوع بالابتداء وقال اللّه تعالى وَكُلَّ انْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِى عُنُقِهِ فنصب كلّا لانّ قبله فعلا وهو وَجَعَلْنَا ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ آيَتَيْنِ وأضمر له فعلا نَصَبَه به ثمّ عطفها على الاولى لتشاكُلهما فى الفعليّة واذا كان النصبُ من غير تقدّم فعلٍ جائزا كان مع تقدُّمه مختارا اذ فيه تشاكُلُ الجملتَيْن من غير نقضٍ للمعنى، قال اللّه تعالى يُدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعدّ لهم عذابا أليما لمّا كان قد تقدّم يدخل من يشاء فى رحمته نصب الظالمين باضمارِ يُعذّب الظالمين او يُهين، وقال تعالى فريقا هدى وفريقا حقّ عليهم الضلالة نصب فريقا لانّ قبله فريقا هدى ونظائرُه فى القرآن كثيرةٌ، ويجوز الرفع فى الجملة الثانية وإن كان قبلها جملةٌ فعليّةٌ فتكون الجملةُ الثانيةُ كجملةٍ مبتدأةٍ وليس قبلها فعلٌ وذلك قولك لقيتُ زيدا ومحمّدٌ أكرمتُه لم تحتفل بتقدُّم الفعل الذى هو لقيت زيدا اذ كانت جملةً قائمةً بنفسها فصار كانّك قلت محمّدٌ اكرمتُه ابتداءً فعطفتَ جملة على جملة كقولك قام زيدٌ ومحمّدٌ افضلُ منه فهذا لا يجوز فيه الّا الرفعُ،

قال صاحب الكتاب فأمّا اذا قلتَ زيدٌ لقيتُ أباه وعمرا مررتُ به ذهب التفاضُلُ بين رفع عمرو ونصبه لانّ الجملة الاولى ذاتُ وجهَيْن،

قال الشارح قد تقدّم من قولنا انّه اذا كان الكلام مبتدأً وخبرا وعطفتَ عليه جملةً فى اوّلها اسمٌ

وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره كان الاختيارُ رفعَ الاسم الثانى بالابتداء نحوَ قولك زيدٌ اخوك وعمرٌو كلّمتُه لانّه لم يتقدّم الجملةَ الثانيةَ ما يصرِفه الى النصب فجرى بحاله لو لم تتقدّمْه جملةٌ اصلاء فامّا اذا كان الكلام مصدَّرا بفعلٍ كان الاختيارُ فى الاسم الذى فى الجملة الثانية النصبَ على اضمار فعلٍ على ما أصّلناه، فاذا قلت زيدٌ لقيتُه ففيه جملتان احداهما اسميّةٌ وهى الجملة الكُبْرَى التى هى المبتدأ والخبر وهى زيدٌ لقيته بكمالها والثانيةُ فعليّةٌ وهى الخبر الذى هو لقيته وهى الجملة الصُغْرَى فالجملةُ الأُولى لا موضعَ لها من الاعراب لانّها لم تقع موقعَ المفرد والجملةُ الثانية لها موضعٌ من الاعراب لانّها وقعت موقعَ المفرد الذى هو الخبر فى زيدٌ قائمٌ وشِبْهِه واذ قد تقرّر ذلك فأنت اذا قلت زيدٌ لقيتُه وعمرٌو كلّمتُه كنتَ فى عمرو بالخِيار إن شئت رفعتَه وإن شئت نصبتَه لانّه قد تقدّمه جملتان احداهما اسميّةٌ وهى قولك زيد لقيته بكمالها والثانيةُ قولك لقيته فإن عطفتَ على الجملة الاسميّة رفعتَ عمرا لانّ صَدْرَ الجملة اسمٌ وإن عطفت على الجملة التى هى لقيته نصبتَ لانّ صدرَ الجملة فعلٌ وليس احداهما أَوْلى من الاخرى فهذا معنى قوله ذهب التفاضُل بين رفعِ عمرو ونصبِه يعنى ليس النصب أَوْلى من الرفع ولا الرفعُ اولى من النصب، قال لانّ الجملة الاولى ذاتُ وجهَيْن يعنى انّها مشتملةٌ على جملة اسميّة وجملة فعليّة فهى ذات وجهين لذلك، وهذا موضعٌ فيه إشكالٌ وذلك انّك اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلّمته لم يجز حَمْلُ عمرو كلّمته على لقيته وذلك لانّ لقيته جملةٌ لها موضعٌ من الاعراب ألا ترى انّك تقول زيدٌ قائمٌ فيقع موقعَها اسمٌ واحدٌ وهو خبرُ زيد فكلُّ شىء عُطف عليها صار فى حكمها خبرًا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخُلُوّه من العائد الى زيد اذ الهاء فى ضربته انّما تعود الى عمرو فإن جئت بعائد فيها فقلت زيدٌ عمرا ضربتُه عنده جازت المسألةُ فالهاء فى ضربته تعود الى عمرو والهاء فى عنده تعود الى زيد ولا شكّ انّه انّما لم يذكر ذلك لانّه معلوم فلم يحتج الى التعرّض له فأجاز الوجهين بشرطِ وُجودِ شرائطه من الضمير وغيرِه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فإن اعترض بعد الواو ما يصرِف الكلامَ الى الابتداء كقولك لقيتُ زيدا وأمّا عمرٌو فقد مررتُ به ولقيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يضربه عمرٌو عادت الحالُ الأُولى جَذَعَةً وفى التنزيل وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ وقُرِئ بالنصب،

قال الشارح يعنى بعد وجودِ ما يُختار معه النصب نحو تقدُّمِ جملة فعليّة او غيرِ ذلك اذا وُجد فى الجملة المعطوفة ما يصرف الكلامَ الى الابتداء صار الاختيار فيه الرفعَ ويصير المعترِضُ من قبيلِ المانع

وذلك قولك لقيت زيدا وامّا عمرو فقد مررت به ورأيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يشتِمه عمرٌو فالرفعُ ههنا هو الوجه المختار وإن كان قد تقدّمت جملةٌ فعليّةٌ لانّ أمّا وإذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمِلَ بهما الثانىَ على الاوّل وانّما هما حرفا ابتداء يقطَعان ما بعدهما عمّا قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملةٍ ليس قبلها شىء فكما انّك اذا قلت زيدٌ ضربتُه ابتداء وليس قبله كلامٌ كان المختارُ الرفعَ فكذلك بعد أمّا وإذا التى للمفاجَأة لانّهما بمنزلةِ كلامٍ مبتدإ ، ومن قال زيدا ضربتُه وإن لم يتقدّمه كلامٌ فينصِب وإن كان المختار الرفعَ قال ههنا لقيتُ زيدا وأمّا عمرا فأكرمتُه فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله عادت لحال الاولى جذعةً اى شابّةً طريّةً كأنْ لم يتقدّمها كلامٌ ، فامّا قوله تعالى وامّا ثمود فهديناهم فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا لما ذكرناه من حالِ أمّا وقد قرأ بعضُهم وامّا ثمودَ فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حدّ زيدا ضربته لانّ ذلك ليس بالمختار والكتابُ العزيزُ يُختار له والذى حسّنه عند هذا القارئ ما فى أمّا من معنى الشرط والشرطُ يقتضى الفعلَ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والثانى أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أَعَبْدَ الله ضربتَه ومثلُه آلسَّوْطَ ضُرب به زيدٌ وآلخِوانَ أُكل عليه اللحمُ وأزيدا انتَ محبوسٌ عليه وأزيدا انت مكابَرٌ عليه وأزيدا سُمّيتَ به ،

قال الشارح والموضع الآخَر الذى يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفا على فعلٍ وذلك اذا وَلِىَ الاسمَ حرفٌ هو بالفعل أولى وجاء بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فالاختيارُ نصبُ الاسم باضمار فعلٍ وذلك اذا وقع بعد حرف الاستفهام نحوُ قولك أعبدَ الله ضربتَه وأعمرا مررتَ به وأزيدا ضربتَ اخاه النصبُ فى ذلك كلّه هو الوجه المختار والرفعُ جائزٌ فالنصبُ باضمار فعلٍ يكون الظاهرُ تفسيرَه وتقديرُه أضربتَ عبدَ الله ضربتَه وألَقيتَ زيدا مررتَ به وآهَنْتَ زيدا ضربتَ اخاه فالنصبُ مع الاستفهام بالعامل الذى يقدّر بعد الاستفهام وهو فى الاستفهام مختارٌ كما كان الرفع مع الابتداء مختارا ، وامّا الرفع مع الاستفهام فجائزٌ بالابتداء وما بعده الخبرُ الّا انّه مرجوحٌ وانّما كان النصبُ هو المختارَ من قِبَل انّ الاستفهام فى الحقيقة انّما هو عن الفعل لا عن الاسم لانّ السُؤال انّما يكون عمّا وقع الشكُّ فيه وانتَ انّما تشُكّ فى الفعل لا فى الاسم ألا ترى انّك اذا قلت أزيدا ضربتَه فانّما تشكّ فى الضرب الواقع بزيد ولستَ تشكّ فى ذاته فلمّا كان حرفُ الاستفهام انّما دخل الفعلَ لا الاسمَ كان الأَوْلى ان يَلِيَه الفعلُ

الذى دخل من أجله، وانّما دخل على الاسم ورُفع الاسم بعده بالابتداء لانّ المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجِب فائدةً فاذا استفهمتَ فانّما تستفهِم عن تلك الفائدة فاعرفه، وأمّا آلسوطَ ضُرب به زيدٌ وآلخِوانَ أُكل عليه اللحمُ وأزيدا سُمّيت به فإنّ الاختيار فى آلسوط وآلخوان وأزيدا النصبُ وذلك انّك اذا قلت ضُرب زيد بالسوط وأُكل اللحم على الخِوان وسُمّيت بزيدٍ فهذه الحروفُ الجارّةُ مع ما يَليها من المجرورات فى موضعِ نصب وذلك انّك أقمتَ الاسمَ مُقامَ الفاعل فصار الجارُّ والمجرور فى موضعِ نصب وحَلَّ محلَّ قولك مَرَّ زيدٌ بعمرٍو ونزل زيدٌ على خالدٍ فلمّا اتّصلتْ حروفُ الجرّ بكناياتِ هذه الاسماء وقد تقدّمتِ الاسماءُ وجب ان تنصبها لانّ الحروف التى اتّصلتْ بكناياتها فى موضع نصب فصار بمنزلةِ ازيدا مررتَ به، والذى يدلّ على انّ موضعَ هذه الحروف نصبٌ أنّك لو حذفتها وكان الفعلُ ممّا يتعدّى بنفسه لم تكن الاسماءُ الأُولى الّا منصوبةً وذلك نحوُ آلسوطَ ضُرب وآلخِوانَ أُكل وأزيدا سُمّيتَ لو كان يُتكلّم به لم يكن الّا كذلك لانّ الفعل الواحد لا يرفع اسمَيْن فاذا رفعتَ احدَهما فلا بدّ من نصب الآخر، وامّا قولهم أزيدا انتَ محبوسٌ عليه وأزيدا انت مكابَرٌ عليه فيختار فيهما النصب لمكانِ همزة الاستفهام وذلك لمّا كان اسمُ الفاعل واسمُ المفعولِ يجريان مجرى الفعل فى عَمَله فقولُك أزيدا انت ضارِبُه بمنزلةِ قولك أزيدا انت تضربه وازيدا انت مضروبٌ به بمنزلةِ ازيدا انت تُضْرَب به فكما تفسّر قولَك ازيدا انت تضربه بالفعل الناصب فكذلك تفسّر باسم الفاعل فى قولك ازيدا انت ضاربُه لانّه فى معناه والنيّةُ التنوين والانفصال فالضميرُ وإن كان مجرورا فى اللفظ فهو منصوب فى الحكم كما كان ازيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب الى انّ الضمير فى موضعِ منصوب البتّةَ، وكذلك اذا قلت ازيدا انت محبوسٌ عليه وأزيدا انتَ مكابَرٌ عليه فمحبوسٌ ومكابَرٌ من اسماء المفعولين الجاريةِ مجرى الفعل فمحبوسٌ فى معنَى تُحْبَس ومكابَرٌ فى معنَى تُكابَر فلذلك جاز نصبُ زيد فيهما بفعلٍ يفسّره محبوس ومكابر كانّك قلت أتنتظِر زيدا انت محبوسٌ عليه وأشَكَيْتَ زيدا انت مكابَرٌ عليه واختير النصبُ لمكانِ حرف الاستفهام وفى كلّ واحد من محبوس ومكابر ضميرٌ مستترٌ يرجع الى أنتَ يقوم مقامَ الفاعل اذ كان فى معنَى تُكابَر وتُحبَس، فإن لم يَجْرِ اسمُ الفاعل واسمُ المفعول مجرى الفعل كانا كغُلام وأَخٍ ووجب رفعُ الاسم نحوُ أزيدٌ انت ضارِبُه وأزيدٌ انت محبوسٌ به وأزيدٌ انت مكابَرٌ عليه كانّك قلت أزيدٌ انت اخوه او غلامُه وما أشبهَهما من الاسماء،

قال صاحب الكتاب ومنه أزيدا ضربتَ عمرا وأخاه وأزيدا ضربتَ رجلا يُحبّه لانّ الآخِر ملتبسٌ بالاوّل

بالعطف او الصفة ،

قال الشارح ومن ذلك ازيدا ضربتَ عمرا وأخاه وازيدا ضربتَ رجلا يحبّه فيختار فيه النصبُ ايضا لانّ الفعل واقعٌ على ما هو من سَبَبه وقد وَلِيَه حرفُ الاستفهام فكان كقولك ازيدا ضربتَ اخاه وذلك انّ الجملة اذا كان فيها ضميرُ اسم قد تقدّم ذكرُه فهى من سببِ ذلك الاسم وإن كان فى الجملة اسمٌ ليس فيه ضميرٌ ولا تُبالِى فى أيّ موقع من الجملة وقع ذلك الضميرُ فاذا قلت ازيدا ضربتَ عمرا واخاه فعمْرو والاخُ منصوبان متّصِلان به داخلان فى الجملة فصار بمنزلةِ ازيدا ضربت اخاه لاتّحادِ المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرا ضربتَ زيدا فى داره لكان الوجه ايضا النصبَ لانّ قولك فى داره ظرفٌ وقع فيه الضربُ فهو من جملةِ ضربتَ وكذلك لو قلت ازيدا ضربتَ رجلا يُحبّه فيُحبّه نَعْتٌ لرجل والنعتُ والمنعوتُ يتسلّط عليهما العاملُ تسلُّطا واحدا فكان يحبّه من جملةِ ضربت فصار الاسمُ المنصوبُ بضربت من سببِ الاسم الاوّل اذ كان فى جملته عائدٌ اليه ، ولو كان الذى يَلِى الاسمَ جملةً ليس فيها ذكرٌ ثمّ جئتَ بجملة اخرى فعطفتَها على الجملة الاولى وفيها ذكرٌ للاسم لم يجز وذلك قولك ازيدا ضربتَ عمرا وضربتَ أباه لانّ قولك وضربت اباه جملةٌ اخرى قائمةٌ بنفسها والجملةُ الاولى قد مضتْ بلا ذكرٍ فلم تلتبِس بها ،

قال صاحب الكتاب فإن قلتَ أزيدٌ ذُهب به فليس الّا الرفعُ ،

قال الشارح وامّا قوله ازيدٌ ذُهب به فليس فيه الّا الرفع لانّك اذا قلت ذُهب بزيد فالباء وما عملت فيه فى موضعِ رفعِ اسمِ ما لم يُسمَّ فاعله لانّه لا بدّ للفعل من فاعل او ما يقوم مقامَ الفاعل وليس معك ما يقوم مقامَ الفاعل الّا الباء وما اتّصلتْ به فأُقيمت مُقامَ الفاعل فكانت فى موضعِ رفع لذلك فوجب ان يكون الاسم مرفوعا لانّ الذى اتّصلتْ به كنايتُه مرفوعٌ وصار بمنزلةِ أزيدٌ ذهب اخوه لانّ كنايته قد اتّصلت بمرفوع وهو الأخ ، وارتفاعُ زيد فى قولك أزيدٌ ذُهب به على وجهَيْن احدُهما بالابتداء والاخر بانّه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ، وإن أسندتَ الفعل فى قولك ازيدٌ ذُهب به الى مصدره كان الجارّ والمجرور فى محلّ منصوب وتقديرُه ذُهب الذهابُ به وجاز نصبُ الاسم الذى هو زيدٌ وكان مختارا لانّ ضميره فى محلّ نصب وهذا لاختلافٍ فيه بين أصحابنا ،

قال صاحب الكتاب وأن تقع بعدَ اذَا وحَيْثُ كقولك اذا عبدَ اللّه تَلْقاه فأَكْرِمْه وحيث زيدا تجِدْه فاكرِمْه ،

قال الشارح ومن ذلك اذَا الزَمانيّةُ وحَيْثُ اذا وقع بعدها اسمٌ وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحوُ قولك اذا زيدا تلقاه فأكرمْه وحيث زيدا تجده فأَعْطِه لانّ فيهما معنى المجازاة والمجازاةُ انّما تكون بالفعل فلمّا كان الموضعُ موضعَ فعل اختير نصبُ الاسم بعدهما باضمارِ فعل يفسّره الظاهرُ فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديرُه اذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حَيْثُ تقول حيث زيدا تجدُه فأكرمْه وتقديرُه حيث تجد زيدا تجده فاكرمه لِما ذكرناه من انّ فيهما معنى المجازاة وذلك لانّ قولنا اذا عبدَ اللّه تلقاه يوجِب الأوقاتَ المستقبَلةَ كلّها ولا يخُصّ وقتًا من وقت فهى بمنزلةِ مَتَى وحَيْثُ توجِب الأماكنَ كلّها ولا تخصّ مكانا دون مكان فهى بمنزلةِ أَيْنَ غيرَ انّ متى وأين تجزِمان واذا وحيث لا تجزمان عند البصريين الّا فى ضرورة الشعر، وقد أجاز سيبويه رفعَ الاسم بعدهما بالابتداء والذى أراه أنّ ذلك جائزٌ فى حيث لانّها قد تخرج من معنى الجزاء الى ان يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ تقول لقيتُه حيثُ زيدٌ جالسٌ فتكون نظيرةَ اذْ فى الزمان فى وقوعِ الابتداء والخبر بعدها نحوِ قولك لقيتُه اذ زيدٌ جالسٌ، وأمّا اذَا فلا تنفكّ من معنى المجازاة لانّها لا تقع الّا للمستقبَل فاذا وَلِيَها الاسمُ فلا بدّ من ان يكون الفعلُ بعدها مقدّرا مرفوعا كان او منصوبا تقول اذا زيدٌ جلس أجلس تقديرُه اذا جلس زيد جلس ويدلّ على ذلك انّه لا بدّ من وقوعِ فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس اذا زيدٌ جالسٌ لم يجز ويجوز ذلك مع حيث،

قال صاحب الكتاب وبعد حرف النفى كقولك ما زيدا ضربتُه وقال جَرِير

* فلا حَسَبًا فخرتَ به لتَيْمٍ * ولا جَدًّا اذا ٱزْدَحَمَ الجُدُودُ *

قال الشارح ومن ذلك النفىُ اذا وقع الاسمُ بعد حرفِ نفى وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره او على ما هو متّصِلٌ بضميره فالاختيارُ فيه النصبُ نحوُ ما زيدا لقيتُه ولا زيدا قتلتُه وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مررت به وانّما صار النصبُ هنا مختارا لشَبَهِ حروف النفى بحروف الاستفهام وحروفِ الجزاء وحروفِ الامر والنهيِ ووجهُ الشبه أنّ ما بعد النفى غيرُ واجب كما انّ ما بعد كلّ واحد من هذه الاشياء كذلك، فالحال بين النصب والرفع متقارِبٌ فقولُك ما زيدا ضربتُه أقوى من قولك ما زيدٌ ضربته بالرفع والنصبُ فيه اضعفُ من النصب بعد حروف الاستفهام وحروفِ الجزاء والرفعُ فيه اقوى من الرفع فى قولك أزيدٌ ضربتَه لشَبَهِ النفى بالابتداء ولذلك كان فرْعًا ومحمولا على غيره فى النصب وشَبَهُه بالابتداء أنّه نقيضُ المبتدإ ونفىٌ له والنفىُ يجرى مجرى الإيجاب ألا ترى انّك اذا قلت قام زيدٌ فنفىُ هذا أن

تقول ما قام زيدٌ فترُدّ الكلامَ على لفظه فشَبَّهَه بالمبتدإ أنّك ترُدّ فيه لفظَ المبتدإ قال الشاعر *فلا حسبا فخرت به الخ* فنَصَبَه باضمارِ فعل تقديرُه فلا ذكرتُ حسبا فخرتَ به، وأجاز يونس ان تكون الفتحةُ فى قوله فلا حسبا فتحةَ بناء بمنزلة لا رجلَ فى الدار ونَوَّنَه للضرورة، البيت لجَرير يهجو عمر بن لَجَإٍ وهو من تَيْمِ عَدِيّ يقول لم تكتسب لهم حَسَبًا يفتخرون به ولا لك جَدٌّ تُعوِّل عليه عند ازدحامِ الناس للمفاخرة اى ليس لك قديمٌ ولا حديثٌ ومثلُه

*فلا ذا جَلالٍ هِبْنَه لجَلالِهِ * ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ*

نصب ذا جلال بفعل محذوف دلّ عليه هبنه فكانّه قال فلا هِبْنَ ذا جلال هبنه،

قال صاحب الكتاب وأن تقع فى الامر والنهى كقولك زيدا أضربْه وخالدا أضربْ أباه وبِشْرا لا تشتِمْ اخاه وزيدا لِيضربْه عمرٌو وبشرا ليقتلْ اباه عمرٌو، ومثله أمّا زيدا فاقتلْه وأمّا خالدا فلا تشتمْ اباه،

قال الشارح ومن ذلك اذا كان بعد الاسم فعلُ امرٍ او نهيٍ واقعٌ على ضميره او ما اتّصل بضميره فانّه مختارٌ فيه النصبُ نحوُ قولك زيدا اضربْه وخالدا اضربْ اباه وزيدا ليضربْه عمرٌو وبشرا ليضربْ اخاه جعفرٌ وزيدا لا تشتمْه وخالدا لا تضربْ اباه النصبُ فى ذلك كلّه الوجهُ المختارُ والرفع جائزٌ وانّما كان النصبُ مختارا لأجلِ الامر والنهى اذ الامرُ والنهىُ لا يكونان الّا بالافعال لانّك انّما تأمره بايقاع فعل وتَنْهاه عن ايقاع فعل وذلك انّك حين تأمره فأنت تطلب منه ايقاعَ ما ليس بموجودٍ واذا نَهَيْتَه فأنت تمنَعه من الإتيان به، فأمّا الذوات فانّها موجودةٌ ثابتةٌ لا يصِحّ الامرُ بها ولا النهىُ عنها واذا كان الامرُ كذلك ثمّ أتيتَ باسمٍ قد وقع الفعلُ الذى بعده على ضميره نصبتَه باضمارِ فعل على نحوِ ما ذكرناه فى الاستفهام وكان النصبُ فى الامر والنهى اقوى منه فى الاستفهام من قِبَل انّ الامر والنهى لا يكونان الّا بالافعال وقد يكون الاستفهامُ بغيرِ فعل نحوُ قولك أزيدٌ اخوك وأعبدُ الله عندك، وانّما قال فى التمثيل زيدا اضربْه وزيدا ليضربْه عمرٌو ليُرِيَك انّه لا فَرْقَ فى ذلك بين الامر للحاضر والامرِ للغائب فقولُه زيدا اضربْه امرٌ للحاضر وزيدا ليضربْه عمرٌو امرٌ للغائب مَثَّلَ بهما، والرفع جائزٌ على الابتداء والجملةُ بعده سدّتْ مسدَّ الخبر وانّما قلنا سدّت مسدّ الخبر ولم نقل الخبرُ لانّ حقيقةَ الخبر ما احتمل الصِدْقَ والكِذْبَ وذلك معدوم فى الامر والنهى، ومثله أمّا فى قولك أمّا زيدا فاقتلْه وامّا خالدا فلا تشتمْ اباه فى اختيار النصب وذلك من قِبَل انّ أمّا تقطع ما بعدها عمّا قبلها ويصير ما بعدها كالكلام المستأنَف فتنصب لما ذكرناه فى الامر والنهى غيرَ انّك لا تقدّر الفعلَ بعد أمّا لانّ أمّا لا يَليها فعلٌ لتضمّنها معنى الفعل

ولكن تقدّر الفعلَ بعد الاسم بلا ضمير وتُعدّيه الى الاسم ثمّ تحذفه ثمّ تأتى بالفعل المفسّر وتقديره أمّا زيدا فاقتلْ فاقتله وامّا خالدا فلا تُهِنْ فلا تشتمْ اباه ولا بدّ من الفاء بعد أمّا لانّها جوابٌ لِما تضمّنته من معنى الشرط،

قال صاحب الكتاب والدُعاء بمنزلة الامر والنهى تقول اللّهمّ زيدا فاغفرْ له ذَنْبَه وزيدا أَمَّرَ اللّهُ عليه العَيْشَ قال ابو الأَسْوَد * فكُلًّا جَزاه اللّهُ عنّى بما فَعَلْ * وأمّا زيدا فجَدْعًا له وأمّا عمرا فسَقْيًا له،

قال الشارح والدعاء بمنزلة الامر والنهى فى اختيار النصب لانّ سبيله سبيلُ الامر والنهى فى الاعراب من كلّ وجهٍ وهو فى المعنى مثلُ الامر وذلك انّ الداعى ملتمِسٌ من المدعوّ إيقاعَ ما يدعوه به الّا انّ الجُمْهور لا يسمّون مسألةَ من هو فوقك امرًا وربّما سمّاه بعضهم امرا واحتجّ عليه بقول الشاعر

* أمرتُك أَمْرًا جازمًا فعَصَيْتَنى * وكان من التَوْفيق قَتْلُ ابنِ هاشِمِ *

البيت لعمرو بن العاصى يخاطب مُعاوِيَةَ وكان فوقه والأعَمُّ الأكثرُ ما قدّمناه ويجوز ان يكون عمرٌو رأى نفسَه من طريقِ المَشْوَرَة والرأيِ وحاجةِ معاويةَ اليه فوقه فسمّى سؤالَه امرا لذلك، وقال ابو الأَسْوَد

* أميرانِ كانا صاحِبَىَّ كِلاهما * فكُلًّا جَزاه اللّهُ عنّى بما فَعَلْ *

فانّ نَصْبَ كُلّا باضمارِ فعلٍ لِما بعده من الدعاء والتقديرُ فجَزَا اللّهُ كُلًّا جزاه اللّهُ، ومن الدعاء أمّا زيدا فجَدْعًا له وامّا عمرا فسَقْيًا له فالاختيارُ النصب لانّك تريد جَدَعَهُ اللّهُ جَدْعًا وسَقاه اللّهُ سَقْيًا ولو كان الدعاء بغير فعلٍ ولا فى تقدير فعلٍ لم يُنصَب الاسم الاوّل نحوَ أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه وأمّا الكافرُ فويْلٌ له لعدمِ ما يفسّر الفعلَ،

قال صاحب الكتاب واللازم أن تقع الجملةُ بعد حرفٍ لا يَليه الّا الفعلُ كقولك إنْ زيدا تَرَهُ تَضْرِبْه قال * لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أهلكتُه * وهَلّا وألّا ولَوْلا ولَوْمَا بمنزلةِ إنْ لانّهنّ يطلُبْن الفعلَ ولا تُبتدأُ بعدها الاسماء،

قال الشارح اعلم انّ الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره نصبتَه باضمار فعلٍ يفسّره الظاهرُ كما قلنا فى الاستفهام الّا انّ النصب ههنا يقع لازمًا وفى الاستفهام مختارا وذلك لانّ الشرط لا يكون الّا فعلًا ولا يَليه مبتدأٌ وخبرٌ فلا تقول إنْ زيدٌ قائمٌ أقُمْ وقد يجوز فى الاستفهام أن تقول أزيدٌ قائمٌ فقد علمتَ انّ حروف الجزاء أَلْزَمُ للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصبُ

الاسم فى الاستفهام اذا وقع الفعلُ على ضميره مختارا مع جَوازِ الرفع على الابتداء وكان نصبُه مع حروف الجزاء لازمًا ولا يجوز رفعُه على الابتداء لِما ذكرنا من انّ الشرط لا يكون الّا فعلا فاذا قلتَ إِنْ زيدا تَرَه تضربْه نصبتَ زيدا باضمار فعلٍ لانّك شغلتَ الفعلَ الذى بعده بضميره وتقديرُه إن تَرَ زيدا تَرَه ومنه قولُ الشاعر

*لا تَجْزَعى إِنْ مُنْفِسًا أَهلكتُه * وإذا هلكتُ فعِنْدَ ذلك فَٱجْزَعى*

البيتُ للنَمِرِ بن تَوْلَبٍ والشاهدُ فيه نصبُ منفسا بفعل مقدّر محذوف وتقديرُه لا تجزعى إن أهلكتُ منفسا أهلكتُه ولو رفع على تقديرِ إن هَلَكَ منفسٌ لَجازَ لانّه اذا أهلكه فقد هلك كانّه يصف نفسَه بالكَرَمِ وأنّه لا يُصْغِى الى من يلومه فى ذلك فهو يقول انّ امرأته لامتْه على إتلافِ ماله جَزَعًا من الفَقْرِ فقال لها لا تجزعى لإتلافى نفيسَ المال فانّى قادرٌ على إخلافه وانّما اذا هلكتُ فٱجْزعى فانّه لا خَلَفَ لكِ عنّى، ولو قدّمتَ الاسم على حرف الجزاء فقلت زيدا إن تره تضربْه لم يجز لانّ الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعملا فيه لم يجز ان يُفسِّراه، ومن ذلك هَلَّا ولَوْلَا وأَلَّا ولَوْمَا اذا وقع الاسمُ بعدها وكان بعدها فعلٌ واقعٌ على ضميره لم يكن بُدٌّ من نصبِ ذلك الاسم بفعل مضمر يفسّره الظاهرُ فحكمُها حكمُ إنِ الشرطيّةِ وذلك من قِبَلِ انّ معانىَ هذه الحروف التحضيضُ والتوبيخُ اذا وَلِيَها المستقبَلُ كنّ تحضيضا واذا وليها الماضى، كنّ توبيخا وهذه المعانى واقعةٌ على الافعال لا حَظَّ للأسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأُ والخبرُ فاذا وقع بعدها اسمٌ فلا يكون الّا على تقديرِ فعل قال جَرِيرٌ

*تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أَفضلَ مَجْدِكُم * بَنِى ضَوْطَرَى لولا الكَمِىَّ المقنَّعا*

فمعناه لولا تعدّون الكمىَّ المقنَّعا فنصب الكمىَّ المقنّعا باضمارِ فعلٍ لدلالةِ ما تقدّم من قوله تعدّون عقرَ النيب عليه، وجملةُ الامر أنّ الحروف حين كانت لَمعانٍ فى الاسماء والافعال وليس لها فى أنفسها معنًى فمنها ما يختصّ بالاسم ولا يدخل الفعلَ نحوُ إنَّ وأخواتِها وحروفِ الجرّ وغيرِها ومنها ما يختصّ بالفعل ولا يَلِى الاسمَ نحوُ حروفِ الجزاء وحروفِ الجزمِ وغيرِها ومنها ما يدخل على القبيلَيْنِ الاسمِ والفعلِ نحوُ حروفِ النفى وحروفِ الاستفهام فأمّا ما يختصّ بالفعل وهو ما نحن بصَدَده فذلك ضربان ضربٌ يحسُن ان يُحذف الفعل منه ويَلِيَه الاسمُ فى الظاهر نحوُ ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إنْ وحروفِ التحضيض المذكورةِ وهى هَلَّا وأخواتُها وضربٌ لا يحسن حذفُ الفعل منه وإيلاؤه الاسمَ وذلك نحوُ قولك قَدْ والسينِ وسَوْفَ فهذه لا يحسن حذفُ افعالها ولا الفصلُ بينها وبين افعالها بمعمولها فلا

تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا اضربْ وذلك لانّ هذه الحروف تتنزّل منزلةَ الجُزْء من الفعل فهى من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لانّ السين وسوف تقصِران الفعلَ لوقتٍ بعينه وهو المستقبلُ بعد ان كان شائعا فى الاستقبال والحالِ كما تقصر الالفُ واللام الاسمَ على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قَدْ تُقرِّب الماضىَ من الحال وهو نوعُ تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملةً فى الفعل وانّما جاز اضمارُ الفعل بعد لَوْلَا وأخواتِها والفصلُ بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قِبَل انّ معانيها الحَضّ فى المستقبل وهو استدعاءٌ واللَّوْمَ والتوبيخَ فى الماضى أَشبهتِ الافعالَ فجاز ان يليَها الاسمُ كما يلى الفعلُ،

حذف المفعول به

فصــل ٦٣

قال صاحب الكتاب وحذفُ المفعول به كثيرٌ وهو فى ذلك على نوعَيْن احدُهما أن يُحذَف لفظا ويُراد معنًى وتقديرا والثانى ان يُجعل بعد الحذف نَسْيًا منسيّا كانّ فِعله من جنسِ الافعال غيرِ المتعدّية كما يُنْسَى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الاوّل قولُه تعالى ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَنْ يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وقولُه لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لانّه لا بدّ لهذا الموصول من ان يرجِع اليه من صلته مثلُ ما ترى فى قوله تعالى ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ وقُرِئ قوله تعالى وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ومَا عَمِلَتْ، ومن الثانى قولُهم فلانٌ يُعْطِى ويمنَع ويصِل ويقطَع ومنه قوله عزّ وجلّ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِى وقولُ ذى الرُّمّة

* وإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِن ذى ضُروعِها * الى الضَّيْف يَجْرَحْ فى عَراقيبِها نَصْلِى *

قال الشارح اعلم انّ المفعول لمّا كان فضلةً تستقِلّ الجملةُ دونه وينعقِد الكلامُ من الفعل والفاعل بلا مفعولٍ جاز حذفُه وسقوطُه وإن كان الفعلُ يقتضيه، وحذفُه على ضربين احدهما ان يُحذف وهو مرادٌ ملحوظٌ فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف وهو فى حكم المنطوق به والثانى ان تحذفَه مُعْرِضا عنه البتّةَ وذلك أن يكون الغرضُ الإخبارَ بوُقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ فيصير من قبيلِ الافعال اللازمة نحو ظَرُفَ وشَرِقَ وقَامَ وقَعَدَ، فالاوّل نحوُ قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشآء ويقدر وقوله أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ومنه قولُه تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الّا من رحم وسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَى ٱللَّهُ وأَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ فكلُّ هذا على إِرادة الهاء وحذفُها

تخفيفا لطُول الكلام بالصلة ألا ترى انّه لولا إرادةُ الهاء بقى الموصولُ بلا عائد فكان فى حكم المنطوق به لانّ الدلالة عليه من جهتَيْن من جهةِ اقتضاء الفعل له ومن جهةِ اقتضاء الصلة اذ كان العائدَ، ومنه قوله تعالى وما عملتْ أيديهم قرأ عاصمٌ فى روايةِ ابى بَكْر وحَمْزةُ والكِسائىُّ وما عملت بغير هاء وقرأ الباقون وما عملتْه بالهاء فَمَن أثبتها فهو الاصلُ ومَن حذفها فلطُولِ الامر بالصلة حُذفت الهاء تخفيفا ويكون التقديرُ ليأكُلوا من ثَمَره وما عملتْه أيديهم فمَا فى موضع خفضٍ بالعطف على ثمره ويجوز ان تكون مَا نافيةً ويكون المعنى ليأكلوا من ثمره ولم تعملْه أيديهم فيكون أبلغَ فى الامتنان ويقوّى ذلك قولُه تعالى أفرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون واذا قدّرتَه هذا التقديرَ لم تكن الهاء مرادةً كإرادتها لو كانت موصولةً، والثانى قولهم فلان يُعطِى ويمنع ويضُرّ وينفَع ويصِل ويقطع والمراد يعطى ذَوِى الاستحقاق ويمنع غيرَ ذَوِى الاستحقاق وينفع الأَوِدّاء ويضرّ الأعداء الّا انّه حُذف ولم يكن ثَمّ موصولٌ يقتضى راجعًا ولم يكن المرادُ الّا الإخبارَ بوقوعِ الفعل من الفاعل لا غيرُ فصار كالفعل اللازم فى الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، وشَبَّهه بالفعل اذا بُنى للمفعولِ من حيث لم يكن الغرضُ الإخبارَ عن الفاعل وانّما كان الغَرضُ بَيانَ مَن وقع به الفعلُ فصار الفاعلُ نِسْيًا مَنْسِيًّا واشتغل الفعلُ بالمفعول وارتفع وتَمّ الكلامُ به من غير تشوُّفٍ الى سِواه فكذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غيرُ من غير تعرُّضٍ لذِكْر المفعولِ، فأمّا قول ذى الرمّة * وإنْ تعتذرْ بالمحل الخ * فالشاهد فيه قوله يَجْرَحْ والمراد يجرحْها فحذف المفعولَ لِما ذكرنا يصف نفسَه بالكَرَم وقِرَى الضَيْف والتاء للتأنيث والضميرُ يعود الى النُوق يقول إن اعتذرتِ النُوق بقلّةِ اللَبَن لأجلِ المَحْل عقرتُها للأضياف والمرادُ بذى ضروعها اللَبَنُ كما يقال ذو بُطونها والمرادُ الوَلَدُ،

قال صاحب الكتاب ومن حذف المفعولِ به حذفُ المنادى وقد تقدّم الكلام عليه،

قال الشارح اعلم انّ المنادى وإن كان مفعولا فى الحقيقة فإنّ حذفه لا يحسُن كما حسُن حذف المفعولِ فيما تقدّم وذلك لانّ الفعل العامل فيه وفاعلَه قد حُذفا وناب حرفُ النداء عنهما وبقى المنادى من الجملة المحذوفة يدلّ انّه هو المدعوّ فاذا حذفتَه لم يبقَ من الجملة المحذوفة شىء ولا يُعْرَف المدعوّ اذ حرفُ النداء انّما يدلّ على الدعاء ولا يدلّ على مدعوٍّ مخصوصٍ لانّ حرفَ النداء انّما ناب مَنابَ الفعل والفاعلِ نحو أَدْعو وأُنادى ولم يَنُبْ عن المفعولِ، فإن وقع بعد حرفِ النداء جملةٌ او امرٌ يدلّ على المدعوّ ساغ حذفُه ومن ذلك قولهم يا بُؤْسٌ لزيدٍ والمراد يا قومُ بؤسٌ لزيد ومنه بيتُ الكتاب

*يا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوامُ كُلُّهُمُ * والصالحين على سِمْعانَ مِن جارِ*

ويُروى والصالحون وكذلك قوله تعالى أَلَا يَا ٱسْجُدُوا لِلّه وقد تقدّم الكلام على ذلك بما أَغْنَى عن إعادته،

المفعول فيه

فصــل ٩٤

قال صاحب الكتاب هو ظَرْفَا الزمان والمكانِ وكِلاهما منقسِمٌ الى مُبْهَمٍ وموقَّتٍ ومستعمَلٍ اسمًا وظرفًا ومستعمَلٍ ظرفا لا غيرُ فالمبهمُ نحوُ الحِينِ والوقتِ والجِهاتِ السِتّ والموقَّتُ نحوُ اليومِ والليلةِ والسُوقِ والدارِ والمستعمَلُ اسما وظرفا ما جاز ان تعتقِب عليه العواملُ والمستعمَلُ ظرفا لا غيرُ ما لَزِمَ النصبَ نحوُ قولك سِرنا ذاتَ مرّةٍ وبُكْرَةَ وسَحَرَ وسُحَيْرًا وضُحًى وعِشاءً وعَشِيَّةَ وعَتَمَةَ ومَساءً اذا اردتَ سَحَرًا بعينه وضُحَى يومِك وعشيّتَه وعشاءَه وعتمةَ ليلتِك ومساءَها ومثلُه عِنْدَ وسُوَى وسَواءً، وممّا يُختار فيه أن يلزَم الظرفيّةَ صفةُ الأحيان تقول سِيرَ عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا،

قال الشارح اعلم انّ الظرف ما كان وِعاءً لشىء وتُسمّى الأوانى ظروفا لانّها أَوْعِيَةٌ لِما يُجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنةِ ظروفٌ لانّ الافعال توجَد فيها فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربَيْن ظرفُ زمان ومكانٍ فالزمانُ عبارةٌ عن الليالى والأيّام قال الشاعر

*هَلِ الدَهْرُ الّا ليلةٌ ونَهارُها * وإلّا طُلوعُ الشَمْسِ ثُمّ غِيارُها*

وذلك نحوُ قمتُ يومًا وساعةً وليلةً وعِشاءً وعشيّةً ومساءً وما أَشبهَ ذلك من اسماء الزمان نحوِ السَنَة والشَهْرِ والدَهْرِ، واعلم انّ الظرف فى عُرْفِ اهلِ هذه الصِناعة ليس كُلَّ اسمٍ من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرفُ منها ما كان منتصبا على تقديرِ فِى واعتبارُه بجَوازِ ظهورها معه فتقول قمتُ اليومَ وقمت فى اليوم ففِى مرادةٌ وإن لم تذكرها والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا قلت إكْنِ عن اليومِ قيل قمت فيه وكذلك سائرُ الظروف وليس الظرفُ متضمِّنا معنَى فِى فيَجِبَ بناؤه لذلك كما وجب بناءُ نحوِ مَنْ وكَمْ فى الاستفهام وانّما فِى محذوفةٌ من اللفظ لضرب من التخفيف فهى فى حكم المنطوق به ألا ترى انّه يجوز ظهورُ فِى معه ولا يجوز ظهورُ الهمزة مع مَنْ وكَمْ فى الاستفهام فلا يقال أَمَنْ ولا أَكَمْ وذلك من قِبَل انّ مَن وكَم لمّا تضمّنا معنى الهمزة صارا كالمشتمِلَيْن عليها فظُهورُ الهمزة حينئذٍ كالتَكرار وليس كذلك الظرفُ فإنّ الظرفيّةَ مفهومةٌ من تقديرِ فِى ولذلك يصحّ ظهورُها فاعرفِ الفرقَ

بين المتضمّن للحرف وغيرِ المتضمّن له بما ذكرتُه، والظرف ينقسم الى مبهَم وموقّت والمراد بالمبهم النكرةُ التى لا تدلّ على وقت بعينه نحوُ حِينٍ ووَقْتٍ وزمانٍ ونحوِ ذلك والمرادُ بالموقّت ما دلّ على زمانٍ بعينه مخصوصٍ نحوُ اليوم والليلة ويومِ الجُمْعة وشهرِ رَمَضانَ وشهرِ المُحرَّم، وهو ينقسم قِسْمَيْن قسمٌ يُستعمل اسما وظرفا وقسمٌ لا يُستعمل الّا ظرفا لا غيرُ فالاوّلُ كلُّ متمكّن من الظروف من اسماء السنين والشهور والأيّامِ واللّيالى ممّا يَتعاقب عليه الالفُ واللام والاضافةُ من نحوِ سَنَة وشَهْر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسمًا غيرَ ظرف فترفعَه وتجُرّه ولا تقدّرَ معه فِى نحوَ اليومُ طَيّبٌ والسنةُ مباركةٌ وأَعْجبنى اليومُ وعجبتُ من يومك فتُجريها مُجرى سائرِ الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صُمْتُ اليومَ وقدمتُ السنةَ فهذا مقدَّرٌ بفى والتقديرُ صمتُ فى اليوم وقدمتُ فى السنة فكلُّ اسم من اسماء الزمان لك أن تجعله اسمًا وظرفًا الّا ما خَصّتْه العربُ بالظرفيّة ولم تستعمله مجرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخَذ سَماعا عنهم،

والقسم الثانى هو ما لا يُستعمل الّا ظرفا وذلك ما لزم النصبَ لخُروجه عن التمكّن بتضمُّنه ما ليس له فى الاصل فمن ذلك سَحَرَ وسُحَيْرًا اذا اردتَ به سحرَ يومك فانّه غيرُ متصرّفٍ ولا منصرفٍ والذى مَنَعَه من الصرف أنّه معدولٌ عن الالف واللام معرفةً ومعنَى ذلك أنّه اذا اردتَ به سحرَ يومك الذى أنت فيه فتزيد فيه الالفَ واللام للتعريف ثمّ غُيّر عن لفظِ ما فيه الالفُ واللام مع إرادةِ معناهما كما عُدل جُمَعُ فى قولك جاءت النِسْوَةُ جُمَعُ وهو معرفةٌ فاجتمع فيه العدلُ والتعريفُ فلم ينصرف لذلك،

فان قيل العدل انّما هو أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخَرَ لضربٍ من التوسّع فى اللغة كعَدْلِ عُمَرَ عن عامرٍ وجُمَعَ عن جُمْعٍ ساكنَ الحَشْو وأنت تدّعِى أنّ سَحَرَ معدولٌ عن السَحَرَ والصورتان واحدةٌ قبلَ العدل وبعده فالجوابُ انّ سَحَرَ وإن كان فَعَلًا كما انّ السَحَرَ كذلك فانّه لمّا اتّصلتْ به لامُ التعريف صارت لامتزاجها بما عرّفتْه كانّها جُزْءٌ منه فجرَتِ اللامُ فى السحر مجرَى همزةِ أَحْمَرَ واجْفيلٍ واخْرِيطٍ وتاءِ تَجْفافٍ وياءِ يَرْمَعٍ فلمّا عدلتَ سَحَرَ صار كانّك عدلتَ مثالًا من هذه الأمثلة الى فَعَلٍ فان نُكّر انصرف نحوَ قوله تعالى إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ لانّه قد زال السَبَبان معا بالتنكير لانّه انّما كان معدولا فى حال التعريف وكذلك اذا ادخلتَه الالفَ واللامَ صرفتَه نحوَ السَحَرِ لانّك قد رددتَه الى الاصل فزال العدلُ، ومعنى قولنا غيرِ متصرّف أنّه لا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ ولا يكون الّا منصوبا على الظرف وكذلك كُلُّ ظرف غيرِ متصرّف والذى منع سَحَرَ من التصرّف أنّه يعرَّف من غيرِ جهة التعريف لانّ وُجوهَ التعريف خمسةٌ تعريفُ الإضمار وتعريفُ العَلَميّة وتعريفُ الاشارة وتعريفُ الالف واللام وتعريفُ

الاضافة الى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف فى سَحَرَ واحدا منها فلمّا تَعرَّف من غيرِ جهة التعريف المعهودِ خرج عن نظائره فمُنع التصرّف لذلك، فإن صغّرته وأنت تريد سُحَيرَ يومٍ بعينه انصرف ودخله التنوينُ ولم يتصرّف فلا يدخله الرفعُ والجرُّ ولا يكون الّا منصوبا أمّا التنوينُ فلِتنكُّره بزَوالِ العدل وذلك أنّهم لم يضَعوا المصغَّرَ مكانَ ما فيه الالفُ واللامُ فيكونَ معرفةً معدولا وانّما هو نكرةٌ كضَحْوَةً وغُدْوَةً وعَتَمَةً وعِشاءً الّا انّه فُهِم منه ما يُفهَم من المعارف فلم يتمكّن، وكذلك ضُحًى وضَحْوَةَ وعِشاءً وعَشِيَّةً ومَساء اذا اردتَ ذلك من يومك لم تكن الّا ظروفا وذلك أنّك اذا قلت أنا أتيتُك عشاءً لم يذهب الوَهْمُ الّا الى عشاء يومك وكذلك عَتَمَةَ فلمّا كان يُفهَم بها ما يفهم بالمعارف من حَصْرِ وقت بعينه لم تَتمكّن عندهم فتُرْفَعَ وتُجَرَّ لا تقول غَداءُ ضُحًى ولا مَوْعِدُك مساءٌ، ومن ذلك ذاتَ مَرَّةٍ تقول سِيرَ عليه ذاتَ مرّةٍ فتُقيم الجارّ والمجرورَ مُقامَ الفاعل ولا تُقيم الظرفَ لانّه غيرُ متصرّف فلا يكون الّا نصبا وانّما امتنع من التصرّف لانّها قد استُعملت فى ظروف الزمان وليست من اسماء الدهر ولا من اسماء ساعاته وانّما المرّةُ فى الاصل مصدرٌ ألا ترى انّك تقول ضربتُ مَرّةً ومرّتَيْن والمرادُ بذلك ضَرْبَةً وضربتَيْن فلمّا استُعمِل فى الدهر ما ليس من اسماءه ضعُف ولم يتمكّن فى الزمان تَمكُّنَ اسماءه نحوِ اليوم والليلة، فان قيل فأنتم تقولون سير عليه مَقْدَمُ الحاجّ وخُفوقُ النَّجْم فترفعونه وهى مصادرُ استُعيرت للزمان فما الفرقُ بينها وبين ذاتَ مرّة قيل أنّ مقدمَ الحاجّ وخُفوقَ النجم وخِلافةَ فلان وما أشبهَها استُعيرت للزمان على تقدير حذفِ مضاف كانّه قال وقتُ خفوقِ النجم ووقتُ خلافة فلان ثمّ حذف المضافَ وهو مرادٌ فتَصرَّفتْ بالرفع والجرّ حَسْبَ تصرُّفِ المضاف المحذوف وليس كذلك ذاتَ مرّةٍ فانّه استُعير للزمان لا على تقديرِ حذفِ مضاف بل كانّه اسمٌ من اسماء الزمان ألا ترى انّه لا يجوز إظهارُ الوقت معه فلا تقول وقتَ ذاتِ مرّةٍ ولا وقتَ مرّةٍ فافترقا، ومثلُه فى منعِ التصرّف ذاتَ يوم وذاتَ ليلة لا تقول سِيرَ عليه ذاتُ يومٍ او ذاتُ ليلة بالرفع بل هو نصبٌ على الظرف لا غيرُ لانّ نفسَ ذات ليست من اسماء الزمان فجرى مجرَى ذاتَ مرّةٍ، ومن ذلك بُعَيْداتِ بَيْنٍ فهو جمعُ بُعْدَ مصغَّرا وبَعْدَ وقَبْلَ لا يتمكّنان فلا يجوز ان يقال سير عليه قَبْلُكَ ولا بَعْدُكَ بالرفع والذى منعهما من التصرّف والتمكّنِ أنّهما ليسا اسمَيْن لشىء من الأوقات كالليل والنهار والساعة والظُّهْر والعَصْر وانّما استُعملا فى الوقت للدلالة على التقدّم والتأخّر فلم يتمكّن تمكُّنَ اسماء الزمان، وأمّا قولهم فعلتُ ذلك بَكَرَ فهو كضَحْوَةَ وعَتَمَةَ اذا اردتَهما من يومٍ بعينه فلا يتصرّف لانّه نكرةٌ فُهِم منها ما يُفهَم من المعارف فخرج

عن اصله فلم يتمكّن وقد تقدّم شرحُ ذلك، وممّا يُختار فيه الظرفيّةُ ولا يتمكّن تمكُّنَ اسماء الزمان صفاتُ الأحيان نحوُ طويل وقليل وحديث تقول سِيرَ عليه طويلا وسِيرَ عليه حديثا وسِير عليه قليلا فلا يحسُن هٰهنا الّا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانّك اذا جئت بالنعت ولم تجِئْ بالمنعوت ضعُف وكان الاختيارُ فيه أن لا تخرج عن الظرفيّة لانّك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويلُ يقع على كلّ شىء طَالَ من زمان وغيرِه فاذا اردتَ به الزمان فكانّك استعملتَ غيرَ لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذاتَ مرّةٍ وبُعَيْداتِ بَيْنٍ فلم يقع موقعَ الاسماء وٱختير نصبُها على الظرف الّا أن يتقدّمها موصوفٌ فحينئذٍ تقول سير عليه زمنٌ طويلٌ وسِير عليه وقتٌ حديثٌ ويؤيّد عندك ضُعْفَ الصفة أنّه لا يحسُن أن تقول أتيتُك بجَيّدٍ وأنت تريد بدرهمٍ جيّدٍ وتقول اتيتُك به جيّدًا لمّا لم تَقْوَ الصفةُ الّا أن يتقدّم الموصوفُ جعلوه حالا، واعلم انّ جميعَ الافعال يتعدّى الى كلّ ضرب من الازمنة مُبْهَما كان او مُخْتَصّا كما يتعدّى الى كلّ ضرب من ضروب المصادر لانّ دلالته عليهما واحدةٌ وهى دلالةُ مطابَقةٍ ودلالتُه على كلّ واحد منهما تضمُّنٌ لانّ الافعال صِيغت من المصادر بأقسامِ الزمان فلمّا استويا فى دلالة الفعل عليهما استويا فى تعدّيه اليهما فتقول قمتُ اليومَ وقمت يومًا كما تقول ضربت ضربًا وضربت الضربَ الذى تَعْلَم، وأمّا المكان فكلُّ ما تُصُرِّف عليه واستُقِرّ فيه من اسماء الأَرَضين وهى على ضربَيْن مُبْهَمٌ ومُخْتَصٌّ فالمبهمُ ما لم يكن له نِهايةٌ ولا أقطارٌ تحصُره نحوُ الجهات الستّ كخَلْفٍ وقُدّامٍ وفَوْقٍ وتَحْتٍ ويَمْنَةٍ ويَسْرَةٍ ووراءٍ ومَكانٍ ونحوِ ذلك والمختصّ ما كان له حَدٌّ ونهايةٌ نحوُ الدار والمَسْجِد والجامع والسُوق ونحوِ ذلك، وليست الأمكنةُ كالأزمنة التى يُعمَل فيها كلُّ فعل فتُنصبَ نصبَ الظروف وذلك لانّ الفعل يدلّ على زمان مخصوص إمّا ماضٍ وإمّا حاضرٍ وإمّا مستقبلٍ واذا دلّ على الخاصّ كان دالّا على المبهم العامّ لانّ الخاصّ يدلّ على العامّ وزيادةٍ اذ العامُّ داخلٌ فى الخاصّ فكلُّ يومِ جُمْعَةٍ زمانٌ وليس كلُّ زمان يومَ جمعة والفعلُ انّما يَتعدّى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدّى كلُّ فعل الى كلّ زمان مبهما كان او مختصّا وليست الأمكنةُ كذلك لانّ دلالة الفعل على المكان ليست لفظيّةً وانّما هى ٱلتزامُ ضرورةِ أنّ الحَدَثَ لا يكون الّا فى مكان ولا يدلّ على انّ ذلك المكان الجامعُ او مَكّةُ او السُوقُ ولذلك يتعدّى الى ما كان مبهما منه لدلالته عليه تقول جلستُ مجلسًا ومكانًا حسنًا ووقفتُ قُدّامَك ووَراءك فتنصب ذلك كلّه على الظرف، فان قيل فأنت تزعم انّ الفعل انّما يعمل بحَسْبِ دلالته وليس فى الفعل دلالةٌ على مكان حسن ولا على قُدّامِ زيد ولا على وَرائه فالجوابُ انّ الفعل غيرَ المتعدّى انّما يتعدّى الى

المكان المبهم وقد ذكرنا انّ المبهم ما ليس له نِهايةٌ ولا أقطارٌ تحصُره وأنت اذا قلت قمتُ مكانا حسنا لم ينحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قمت خَلْفَ زيد لم يكن لذلك الخلف نهايةٌ تَقِفُ عليها وكذلك اذا قلت قُدّامَ زيد لم يكن لذلك حَدٌّ ينتهى اليه فكان مبهما من هذه الجهة فانتصب على الظرف بلا خِلاف، وقال ابو العبّاس اذا قلتَ جلستُ مكانا حسنا وقمت خلفَ زيد فالفعلُ انّما تعدّى الى مكان مبهم وانّما نَعَتَّهُ بعد أن عمل فيه الفعلُ وكذلك جلست خلفَك ووراءك لانّ خلفًا لا ينفكّ منه شىءٌ أن يكون خلفَ واحد وانّما أضافه بعد أن كان مُطْلَقا وعمل فيه الفعلُ فإن كان المكانُ مخصوصا لم يتعدّ اليه الّا كما يتعدّى الى زيد وعمرو فكما أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى الى مفعول به الّا بحرفِ جرّ كذلك لا يتعدّى الى ظرفٍ من الأمكنة مخصوصٍ الّا بحرفِ جرّ نحوَ وقفتُ فى الدار وقمتُ فى المسجد وجلستُ فى مكّةَ لانّ الفعل لا يدلّ على انّه فى الدار او المسجد او مكّةَ فلم يجز أن يتعدّى اليه بنفسه، فأمّا قولهم دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشَأْمَ فهو شاذٌّ وجوازُه على إرادةِ حرف الجرّ نحوُ قوله *أمرتُك الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به* والمرادُ أمرتُك بالخير الّا انّ دَخَلْتُ مختلَفٌ فى كونه متعدّيا بنفسه او غيرَ متعدّ فقال قومٌ هو غيرُ متعدّ لأُمورٍ منها أنّ مصدره على فُعُولٍ نحوِ الدُخولِ وفُعُولٌ غالبٌ فى الافعال غيرِ المتعدّية نحوُ الخُروجِ والقُعود ولانّ نظيره ونقيضَه كذلك فنظيرُ دخلتُ عَبَرْتُ ونقيضُه خرجت وكِلاهما لازمٌ غيرُ متعدّ فحُكم عليه باللُزوم لذلك قالوا وانّما قيل دخلت البيتَ على تقديرِ حرف الجرّ ثمّ حُذف لكثرة الاستعمال، وقال ابو العبّاس هو من الافعال التى تتعدّى تارةً بأنفسها وتارةً بحرف الجرّ نحو نصحتُ زيدا ونصحت لزيد وشكرتُه وشكرت له فكذلك قلتَ دخلتُ الدارَ ودخلت فيها وهو الصواب لانّه لو كان على تقديرِ حرف الجرّ لاختصّ مكانا واحدا كثُر استعمالُه فيه كما كانت ذهبتُ مقصورةً على الشَأْم فلمّا كان دخلت شائعا فى سائرِ الأمكنة دلّ على صحّة مذهبِ ابى العبّاس وأمّا ذهبت فتتّفق على كونه غيرَ متعدّ بنفسه وقد حُذف منه حرفُ الجرّ، واعلم انّ ظرفَ المكان على ضربَيْن ايضا متصرّفٌ وغيرُ متصرّف فالمتصرّف منه ما جاز رفعُه وخفضُه ودخلتْه الالفُ واللام نحوُ خَلْفٍ وقُدّامٍ وفَوْقٍ وتَحْتٍ ومكانٍ وموضعٍ فهذه كلّها متصرّفةٌ تقول قدّامُك فضاءٌ وخَلْفُك واسعٌ قال الشاعر

*فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه * مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُها وأَمامُها*

فرفع خَلْفُها وأَمامُها لانّه بَدَلٌ من مولى المخافة، وغيرُ المتصرّف نحوُ عِنْدَ وسِوَى اذا كان بمعنَى غَيْرَ فهذه

لا تدخلها لامُ المعرفة ولا يجوز رفعُها فأمّا عِنْدَ فلا يدخلها من حروف الجرّ سوى مِنْ وحدَها وذلك لكثرةِ دَوْرِ مِنْ وسَعَةِ مواضعها وعُمومِ تصرُّفها فتقول جئتُ من عِنْدِه ولا تقول جئتُ الى عندِه لعَدَمِ تصرُّفِ الى، وأمّا سِوَى فلا يجوز فيها الّا النصبُ على الظرف والذى يدلّ على انّها ظرفٌ أنّها تقع صلةً للموصول فتقول جاءنى مَنْ سِواك ولا يحسن جاءنى مَن غيرُك، وايضا فإنّ العامل قد يتخطّاها ويعمل فيما بعدها نحوَ قوله *إنّ سِوآءَها * دُهْمًا وجُونًا* وهذا المعنى لا يكون الّا فى الظرف وقد دخلها حرفُ الجرّ شاذًّا قال *وما قَصَدَتْ مِن أَهْلِها لِسِوائكا* كانّه حملها للضرورة على غيرٍ ومعناها المكانُ فاعرفه،

فصل ٩٥

قال صاحب الكتاب وقد يُجعل المصدر حِينًا لسَعَةِ الكلام فيقال كان ذلك مَقْدَمَ الحاجّ وخُفُوقَ النَّجْم وخِلافةَ فُلان وصَلوةَ العَصْر ومنه سِيرَ عليه تَرْوِيحَتَين وأُنْتُظِر به نَحْرَ جَزُورَيْن وقوله تعالى وَإِدْبَارَ ٱلنُّجُومِ،

قال الشارح اعلم انّهم قد جعلوا المصادرَ أحيانا وأوْقاتا توسُّعًا وذلك نحو خُفوقَ النجم بمعنى مَغيبه وخلافةَ فلان وصلوةَ العصر فالخلافةُ والصلوةُ مصدران فى الحقيقة جُعلا حينًا توسُّعا وإيجازا فالتوسّعُ بجَعْلِ المصدر حينا وليس من أسماء الزمان والإيجازُ الاختصارُ بحذفِ المضاف اذ التقديرُ فى قولك فعلتُه خُفوقَ النجم وصلوةَ العصر وقتَ خفوقِ النجم ووقتَ صلوة العصر فحُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مُقامَه واختصّ هذا التوسّعُ بالأحداث لانّها منقضيةٌ كالأزمنة وليست ثابتةً كالأعيان فجاز جعلُ وُجودها وانقضائها أوْقاتا للافعال وظروفًا لها كاسماء الزمان، قال سيبويه وليس ذلك بأبْعَدَ من قولهم وُلد له سِتّون عامًا يعنى انّ حذفَ الوقت من مقدم الحاجّ وخفوقِ النجم وإقامةَ المضاف اليه مقامَه ليس بأبعد من قولهم وُلد له ستّون عامًا اذ التقديرُ وُلد له الأَوْلادُ فى ستّين عاما فحُذفت الأولاد وفِى فالمحذوفُ شيئان والمحذوفُ فى قولك خفوقَ النجم شىءٌ واحدٌ وهو زَمنٌ او وَقْتٌ الّا انّ الصيغة تقتضى فى وُلد له ستّون عاما أن يكون التقديرُ وُلد له أَوْلادُ ستّين عاما ثمّ حُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مقامَه وجُعل الأولاد للأَعْوام مجازا اذ كانت فيها كما يقال لَيْلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ لانّ النَّوْم فى الليل والصَّوْم فى النهار، ومن ذلك سِيرَ عليه تَرْوِيحَتَيْن وأُنْتُظر به نَحْرَ جَزُورَيْن يريد زَمَنَ تروبحتَيْن وزمنَ نحرِ جزورَيْن

والمرادُ مُدَّةَ هذا الزمنِ، والترويحتين تثنيةُ الترويحة واحدةِ التَراويح فى الصلوة يقال صلّى ترويحتَيْن وصلّى خَمْسَ ترويحاتٍ وهى أزمنةٌ مُوَقَّتةٌ تقع فى جوابِ مَتَى من حيثُ هى موقّتةٌ فيقال متى سِيرَ عليه فيقال خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجّ وصلوةَ العصر وتقع فى جوابِ كَمْ من حيث كانت مُدّةً معلومةً فاذا قيل كم سير عليه جاز ان يكون جوابُه مقدمُ الحاجّ وخلافةُ فلان إن شئت رفعتَه بفعلِ ما لم يسمَّ فاعله وإن شئت نصبته على الظرف كلُّ ذلك عربىٌّ جيّدٌ وقد تقدّم علّةُ ذلك، فأمّا قوله تعالى وإدبارَ النجوم قُرِئَ بكسر الهمزة وفتحها فمَن كسر كانت مصدرا جُعل حينًا توسّعا فهو من بابِ خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجّ ومَن فتح الهمزةَ كان جمعَ دُبْرٍ على حدّ قُفْلٍ وأَقْفالٍ او دُبُرٍ على حدّ طُنُبٍ وأَطْنابٍ وقد استُعمل ذلك ظرفا كقولك جئتُك فى دُبْرِ كلّ صلوةٍ وفى أَدْبارِ الصلوات قال الشاعر

*على دُبُرِ الشَهْرِ الحَرامِ بأَرْضِنا * وما حَوْلَها جَدَّتْ سِنُونَ تَلَمَّعُ*

فقرآءةُ مَن كسر الهمزةَ أَدْخَلُ فى الظرفيّة من قراءةِ مَن فتح ولذلك يَقِلّ ظهورُ فى مع المكسورة بخلافِ مَن فتح،

فصل ٦٩

قال صاحب الكتاب وقد يُذهَب بالظرف عن ان يقدَّر فيه معنى فى اتّساعًا فيُجرى لذلك مُجْرَى المفعول به فيقال الذى سِرْتُه يومُ الجُمْعة وقال *ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامرًا* ويضاف اليه كقولك *يا سارِقَ الليلةِ أَهْلَ الدارِ* وقولِه تعالى بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ولولا الاتّساعُ لَقيل سرتُ فيه وشهدنا فيه،
قال الشارح قد تقدّم قولُنا انّ الظرف ما كان منتصبا على تقديرِ فى وذلك لانّ الظرفيّة معنًى زائدٌ على الاسم فعُلم انّ ثمّ حرفًا أفادَه وليس ثمّ حرفٌ هذا معناه سوى فى فلذلك قيل انّها مقدَّرةٌ مرادةٌ فاذا قلت صُمْتُ اليومَ وجلستُ خَلْفَك جاز ان يكون انتصابُه على الظرف على تقديرِ فى وجاز ان يكون مفعولا على السَعَة فاذا جعلتَه ظرفا على تقديرِ صُمْتُ فى اليوم وجلستُ فى خَلْفِك فتقديرُ وُصولِ الفعل الى الاسم بتوسّط الحرف الذى هو فى فأنت تَنْويها وإن لم تلفظ بها واذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غيرُ ناوٍ لفى بل تقدّر الفعلَ وقع باليوم كما يقع ضربتُ بزيد اذا قلت ضربت زيدا وهو مَجازٌ لانّ الصوم لا يُؤثّر فى اليوم كما يؤثّر الضربُ فى زيد فاللفظُ على ضربتُ زيدا والمعنى انّما هو فى اليوم وفى خَلْفك ولا يخرج عن معنى الظرفيّة ولذلك يتعدّى اليه الفعلُ اللازمُ نحو قام زيدٌ اليومَ

والمُنْتَهِى فى التعدّى نحوُ ضربتُ زيدا اليومَ وأعطيتُ زيدا درهما الساعةَ ألا ترى انّ ضربتُ انّما يتعدّى الى مفعول واحد وأعطيتُ يتعدّى الى مفعولَيْن لا غيرُ فلولا بَقاء معنى الظرفيّة ما جاز تعدّى اللازمِ والمنتهى فى التعدّى لانّ المنتهى كاللازم ، ولا يكون هذا الاتّساعُ الّا فى الظروف المتمكّنة وهى ما جاز رفعُها نحوُ اليوم والليلة ونحوهما من الأزمنة وخَلْفٍ وقُدّامٍ وشِبْهِهما من الأمكنة فأمّا غيرُ المتمكّنة نحوُ سَحَرَ وبُكْرَةَ اذا أُريد بهما من يومٍ بعينه وعِنْدَ وسِوَى ونحوهما ممّا تقدّم وصفُه فانّه لا يجوز فيها الاتّساعُ فاذا قلتَ قمتُ سَحَرَ وصلّيتُ عندَ محمّدٍ لم يكن فى نصبهما الّا وجهٌ واحدٌ وهو الظرفيّةُ ، وفائدةُ هذا الاتّساع تظهر فى موضعَيْن احدُهما انّك اذا كَنَيْتَ عنه وهو ظرفٌ لم يكن بُدٌّ من ظهورِ فى مع مضمره تقول اليومُ قمتُ فيه لانّ الاضمار يردّ الأشياء الى أُصولها وانِ اعتقدتَ أنّه مفعولٌ به على السعة لم تظهر فى معه لانّها لم تكن مَنْوِيّةً مع الظاهر فتقول اليومُ قُمْتُهُ والذى سِرْتُهُ يومُ الجُمْعة فأمّا قول الشاعر وهو رجلٌ من بنى عامرٍ

*ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا * قَليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِهالِ نَوافِلُهْ*

فالشاهد فيه انّه لم يُظْهِر فى حينَ أَضْمَرَهُ لانّه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه وسُلَيْمٌ وعامرٌ قبيلتان من قَيْسِ بن عَيْلانَ والنوافلُ هنا الغنائمُ يقول لم نَغْنَمْ الّا النفوسَ بما أَوْليناهم من كثرة الطَّعْن والنِهالُ المُرْتَوِيَةُ بالدم وأصلُ النَّهَل أوّلُ الشُرْب ، والثانى انّك اذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الاضافةُ اليه من ذلك قولُهم *يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدار* أضافوا اسمَ الفاعل الى الليلة كما تقول يا ضاربَ زيدٍ فاذا اضفت لا يكون الّا مفعولا على السعة واذا قلت سَرَقَ عبدُ الله الليلةَ اهلَ الدار جاز أن يكون ظرفا وجاز أن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تع مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ فيوم الدين ظرفٌ جُعل مفعولا على السعة ولذلك أُضيف اليه ومثلُه قول الشاعر

*رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ * طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ*

جعله مفعولا به حين أضاف اليه وربّما نصبوا هنا الظرفَ وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف اليه بالظرف على حدّ قوله *لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَن لامَها* وهذا الفصل انّما يحسُن فى الشعر وهو قبيحٌ فى الكلام ، وامّا قوله تع بل مكرُ الليل والنهارِ فانّه أضاف المصدرَ اليهما ويحتمل ذلك أمرَيْن احدُهما ان يكون على اضافة المصدر الى المفعول على حدّ قوله تعالى لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ والمعنى بسؤاله نعجتك فيكون التقديرُ بل مكرُكم الليلَ والنهارَ جعلهما مفعولَيْن على السعة ثمّ أضاف اليهما ، والأمر

الثانى أن يكون جَعَلَ المكرَ لهما لانّه يكون فيهما كما يقال لَيْلٌ نائمٌ ونَهارٌ صائمٌ جُعل ذلك لهما لحُدوثه فيهما فيكون حينئذٍ من قبيلِ اضافةِ المصدر الى الفاعل نحوِ قوله تعالى وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللّٰهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ونحوِ قوله *طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلومُ* وانّما امتنعت الاضافةُ الى الظرف لانّ معنى الظرف ما كانت فيه فِى مقدَّرةً محذوفةً فاذا صرّحنا بفى او بغيرها من حروفِ الجرّ فقد زال عن ذلك المِنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافةُ بمنزلةِ حروفِ الجرّ فخرج من أن يكون ظرفا فاعرفه،

فصـــل ٦٧

قال صاحب الكتاب ويُنصَب بعامل مضمر كقولك فى جوابِ مَن يقول لك متى سرتَ يومَ الجمعة وفى المَثَل السائر *أسائرَ اليومِ وقد زالَ الظُّهُرْ* ومنه قولهم لمَن ذكر امرًا قد تقادَم زمانُه حِينَئِذٍ الآنَ اى كان ذلك حينئذ وٱسْمَعِ الآنَ، ويُضمَر عامله على شريطةِ التفسير كما صُنع فى المفعول به تقول اليومَ سرتُ فيه وأَيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدُ الله مقدّرًا سرتُ اليومَ وأَينطلق يومَ الجمعة،

قال الشارح لمّا كان الظرف احدَ المفعولات كان حُكْمُه حكمَ المفعول فكما انّ المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالةِ قرينةٍ حاليّةٍ او لفظيّةٍ على ما مضى شَرْحُه فكذلك الظرفُ قد يُضمَر عامله اذا دلّ الدليلُ عليه فمن ذلك قولك فى جوابِ من قال لك متى سِرْتَ فتقول يومَ الجمعة وذلك أنّ مَتَى ظرفٌ فى موضع نصب بسِرْتَ فوَجَبَ ان يكون الجوابُ منصوبا اذ ٱختيِر أن يكون الجوابُ على حدّ السُّؤال ولا يكون منصوبا بسِرْتَ هذه الظاهرةِ لانّها قد اشتغلت بمَتَى ولا يكون للفعل الواحد ظرْفَا زمان فوجب أن يكون منصوبا بسِرْتَ أُخرى مَنْويّةٍ دلّ عليها هذا الظاهرُ والتقديرُ سرتُ يومَ الجمعة ولو أُظهِر لكان عربيّا جيّدا وحذفُه حسنٌ لما فى اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلةِ قولك مَن عندك فإن شئتَ قلت زيدٌ ولم تأتِ بالخبر لدليلِ ما فى السُّؤال عليه وإن شئتَ أتيتَ به وقلت زيدٌ عندى فكذلك ههنا، ومن ذلك قولُهم فى المَثَل السائر *أَسائرَ اليومِ وقد زال الظُهُرْ* هذا المثل يُضرب لمن يَرْجُو نجاحَ طَلِبَته وتَبيَّن له اليَأْسُ منها والمرادُ ءإنّك تَسِير سائرَ اليومِ اى باقِىَ اليومِ مأخوذٌ من السُّؤْر وهو البَقِيّة ومنه الحديثُ اذا شربتم فأَسْئِرُوا اى ٱتْرُكوا فى الاناء بقيّةً هكذا ذكره الفارابىّ، ومن ذلك قولُهم حينئذ الآنَ فحِين ظرفٌ أُضيف الى إذْ وفيه لغتان منهم من يَبْنِيه على الفتح لاضافته الى غيرِ متمكّن ومنهم من يُعْرِبه على الاصل والتنوينُ فيه تنوينُ عِوَضٍ من الجملة التى حَقُّ إذْ أن تُضاف اليها والآنَ ظرف

ايضا ولا بدّ لكلّ واحد منهما من عامل ولا عاملَ فى اللفظ فكانا مقدَّرَيْن فى النيّة والتقديرُ كان هذا حينئذٍ وأَسْمَعِ الآنَ إِلىّ كانّ رجلا سمع آخَرَ يذكُر شيئًا فى زمنٍ ماضٍ لا يُهِمّ ولا يَعْنى فأراد ان يصرِفه عن ذلك ويخاطِبه على ما يَعْنيه فقال حينئذٍ الآنَ كانّه قال الذى تذكُر كان حينئذ وٱسْمَعْ إِلىّ الآنَ فكانَ تامّةٌ وهى عاملة فى حينئذ واسمعْ عاملٌ فى الآنَ ولا تكون كانَ عاملةً فيهما لانّ الفعل الواحد لا يكون له ظرفَا زمانٍ، وقد شبّهه سيبويه بقولهم تَاللّهِ كاليَوْمِ رجلًا والمرادُ ما رأيتُ رجلا كرجلٍ أراهُ اليومَ فأضافوا الرجلَ المرئىَّ الى اليوم فصار لفظُه كرجلِ اليومِ ثمّ حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مُقامَه، وممّا حُذف فيه عاملُ الظرف اذا شغلتَ الفعلَ عنه بضميره نحوُ قولهم اليومَ سِرْتُ فيه وأَيومَ الجمعةِ ينطلق فيه عبدُ الله والتقدير سرتُ اليومَ سرتُ فيه وأينطلق عبدُ الله يومَ الجمعة ينطلق فيه لمّا شغلتَ الفعل عنه بضميره لم يَصِل الى هذا الظاهرِ فأضمرتَ ناصبًا صار هذا الفعلُ تفسيرا له كما تقول زيدا ضربتُه، فاذا كان الظرف متمكّنا وقد تقدّم وصفُ المتمكّن كان لك فى نصبه وجهان على ما تقدّم احدُهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى فى مقدَّرةً والآخرُ أن تنصبه ولا تنوى فى وهذا هو المفعول على سَعَة الكلام واذا شغلتَ الفعل عنه وقد قدّرته تقديرَ الظرف قلت يومَ الجمعةِ قمتُ فيه وإن كان بتقدير المفعول قلت قُمْتُهُ من غيرِ فى ومنه قول الشاعر *ويَوْمٍ شَهِدْناه* والرفع جائزٌ نحوُ يومُ الجمعةِ القِتالُ فيه واليومُ سرتُ فيه وٱختيرَ الرفع والنصبُ هنا كاختياره فى زيدٌ ضربتُه فكلُّ موضع يختار فيه الرفعُ هناك يختار فيه الرفع ههنا وكلُّ موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه،

المفعول معه

فصل ٩٨

قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنَى مَعَ وانّما ينتصب اذا تضمّن الكلامُ فعلًا نحوَ قولك ما صنعتَ وأباك وما زِلْتُ أسيرُ والنيلَ ومن أبيات الكتاب

*وكُونُوا أَنْتُمْ وبَنِى أَبِيكُمْ * مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِحالِ*

ومنه قوله عزّ وجلّ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ او ما هو بمعناه نحوَ قولك ما لك وزيدا وما شأنُك وعمرا لانّ المعنى ما تصنَع وما تُلابس وكذلك حَسْبُك وزيدا درهمٌ وقَطُك وكَفْيُك مثلُه لانّها بمعنَى كفاك قال *فما لَكَ والتَلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ* وقال *فحَسْبُكَ والضَحّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ*

قال الشارح اعلم انّ المفعول معه لا يكون الّا بعد الواو ولا يكون الّا بعد فعلٍ لازمٍ او مُنْتَهٍ فى التعدّى نحوَ قولك ما صنعتَ وأباكَ وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ولو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصيلَها لَرَضَعَها وانّما افتقرتَ الى الواو لضُعْفِ الافعال قبل الواو عن وُصولها الى ما بعدها كما ضَعُفت قبل حروف الجرّ عن مباشرتها الاسماء ونصبِها إيّاها فكما جاؤا بحروف الجرّ تَقْوِيَةً لِما قبلها من الافعال لضُعْفها عن مباشرةِ الاسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا فكذلك جاؤا بالواو تقويةً لِما قبلها من الفعل فاذا قلت اِسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ فالاصلُ استوى الماء مع الخشبةِ وجاء البردُ مع الطيالسة وكانت الواوُ ومَعَ يتقارب مَعْنَياهما وذلك أنّ معنَى مَعَ الاجتماعُ والانضمامُ والواوُ تجمَع ما قبلها مع ما بعدها وتضُمّه اليه فأقاموا الواوَ مُقامَ مَعَ لانّها أخَفُّ لفظا وتُعطى معناها ولم تكن الواوُ اسما يعمل فيه الفعلُ كما عمِل فى مَعَ النصبَ فانتقل العملُ الى ما بعد الواو كما صنعتَ فى الاستثناء ألا ترى انّك اذا استثنيتَ باسمٍ أثّرَ فيه الفعلُ نحوَ قامَ القَوْمُ غيرَ زيدٍ نصبتَ غيرًا بالفعل قبله لانّه اسمٌ يعمل فيه العاملُ فاذا جئتَ بالّا وقلت قامَ القومُ الّا زيدا انتقل العملُ الى ما بعدَ الّا لانّ الّا حرفٌ لا يعمل فيه العاملُ ، فان قيلَ هلّا خفضتم ما بعد الواو اذ الدليلُ يقتضى ذلك لوجهَيْن احدُهما أنّها مُوصِلةٌ للفعل قبلها الى الاسم الذى بعدها كايصالِ حروف الجرّ الثانى انّها نائبةٌ عن مَعَ ومَعَ خافضةٌ فكان ينبغى أن تكون خافضةً ايضا فالجوابُ انّ الواو هنا تُفارِق ما ذكرتم وذلك أنّ الواو فى المفعول معه من نحو قمتُ وزيدا جاريةٌ هنا مجرَى حروف العطف والذى يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تستعملها قطّ بمعنَى مَعَ الّا فى الموضع الذى لو استُعملتْ فيه عاطفةً لجاز ألا ترى انّك اذا قلت قمتُ وزيدا لم يمتنع أن تقول قمتُ وزيدٌ فتعطِفَه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تُرِكت الناقةُ وفصيلَها لرضعها لو رفعتَ الفصيلَ بالعطف على الناقة لجاز ولو قلت انتظرتُك وطُلوعَ الشمس اى مع طلوع الشمس لم يجز عند احد من النحويين والعربِ وانّما لم يجز ذلك عندهم لانّك لو رُمْتَ أن تجعلها عاطفةً على التاء لم يجز لانّ الشمس لا يسوغ فيها انتظارُ احدٍ كما يسوغ فى قمتُ وزيدا قمتُ وزيدٌ فتعطف زيدا على التاء لانّه يجوز من زيد القيامُ كما يجوز من المتكلّم، ويؤيّد عندك كَوْنَ الواو فى مذهب العاطفة وإن كانت بمعنَى مَعَ أنّه لا يجوز تقديمُ المفعول معه على الفعل كما يجوز فى غيره من المفعولين وفى مَعَ اذا أتيتَ بها، واذا كانت فى مذهبِ العاطفة لم يجز ان تعمل جرّا ولا غيرَه لانّ حروف العطف لا اختصاصَ لها بالاسماء دون الافعال بل تُباشِر الافعالَ مباشرتَها الاسماءَ والحروفُ التى تباشر الاسماء والافعالَ لم يجز

ان تكون عاملةً اذ العامل لا يكون الّا مختصّا بما يعمل فيه واذا لم يجز ان تعمل الواوُ شيئًا كان ما بعدها منصوبا بالفعل الذى قبلها هذا مذهبُ سيبويه، وكان أبو الحَسَن الأخفش يذهب فى المفعول معه الى انّه منصوبٌ انتصابَ الظرف قال وذلك أنّ الواو فى قولك قمت وزيدا واقعةٌ موقعَ مَعَ فكانّك قلت قمت مع زيد فلمّا حذفتَ مَعَ وقد كانت منصوبةً على الظرف ثمّ أقمتَ الواوَ مُقامَها انتصب زيدٌ بعدها على حدّ انتصاب مَعَ الواقعةِ الواوُ موقعَها وقد كانت مَعَ منصوبة بنفسِ قُمْتُ بلا واسطةٍ فكذلك يكون انتصابُ زيد بعد الواو جاريًا مجرَى انتصاب الظروف والظروفُ ممّا تتناولها الافعالُ بلا وساطةِ حرف لانّها مقدّرةٌ بحرف الجرّ فاذًا الواوُ ليست مُوصِلةً للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابُنا وانّما هى مُصْلِحَةٌ لزيد أن يُنصب على الظرف بتوسُّطها، وكان الزجّاج يقول انّك اذا قلت ما صنعتَ وزيدا انّما تنصب زيدا باضمارِ فعل كانّه قال ما صنعتَ ولابستَ زيدا قال وذلك من أجلِ أنّه لا يعمل الفعلُ فى مفعولٍ وبينهما الواوُ، وذهب الكوفيون فى المفعول معه الى انّه منصوبٌ على الخلاف قالوا وذلك أنّا اذا قلنا استوى الماءُ والخَشَبَةَ لا يحسن تكريرُ الفعل فيقالَ استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ لانّ الخشبة لا تكون مُعْوَجّةً فتستوِىَ فلمّا خالَفَهُ ولم يُشارِكه فى الفعل نُصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتُنا فى الظرف نحوِ قولك زيدٌ عندَك، والصواب ما ذهب اليه سيبويه من انّ العامل الفعلُ الاوّلُ لانّه وإن لم يكن متعدّيا فقد قُوِّىَ بالواو النائبةِ عن مَعَ فتعدَّى كما تعدّى الفعلُ المقوّى بحرف الجرّ نحوُ مررتُ بزيد الّا انّ الواو لا تعمل لما ذكرناه من انّها فى مذهب العطف وذلك لانّها فى الاصل عاطفةٌ والعاطفةُ فيها معنيان العطفُ والجمعُ فلمّا وُضعتْ موضعَ مَعَ خُلعتْ عنها دلالةُ العطف وبقيتْ دلالةُ الجمع فيها كما انّ فاءَ العطف فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعتْ فى جواب الشرط خُلع عنها دلالةُ العطف وبقى معنى الاتباع، وأمّا ما ذهب اليه أبوالحسن من انّ ما بعد الواو منتصبٌ على الظرف فضعيفٌ لانّ قولك استوى الماءُ والخشبةَ وسرتُ والنيلَ وكنتُ وزيدا كالأَخَوَيْن ليست الاسماءُ فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابَها، وامّا ما ذهب اليه الزجّاجُ من انّه منصوبٌ باضمارِ فعل فهو ضعيفٌ لا يُحمَل عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ وقولُه الفعلُ لا يعمل فى مفعولٍ وبينهما الواوُ فهو فاسدٌ لانّ الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلّق به فإن كان يفتقر الى توسُّطِ حرف عمِل مع وجوده وإن كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بَيّنّا ان المفعول معه قد تَعلّق بالفعل من جهة المعنى بتوسُّط الواو فينبغى ان يعمل مع وجودها ألا ترى انّك تقول ضربتُ زيدا وعمرا فيعمل الفعلُ فى

عمرو بتوسّط الواو لِما اقتضاه المعنى كذلك ههنا، وأمّا ما ذهب اليه الكوفيون فضعيفٌ جدّا لانّه لو جاز نصبُ الثانى لانّه مخالفٌ للاوّل لَجاز نصبُ الاوّل ايضا لانّه مخالفٌ للثانى لانّ الثانى اذا خالف الاوّلَ فقد خالف الاوّلُ الثانىَ فليس نصبُ الثانى للمخالفة أَوْلى من نصب الاوّل، ثمّ هو باطلٌ بالعطف الذى يخالف فيه الثانى الاوّلَ نحو قولك قام زيدٌ لا عمرٌو ونظائرِ ذلك فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازمًا لم يكن ما بعد لا فى العطف الّا منصوبا، فان قيل نحن متى عطفنا اسمًا على اسم بالواو دخل الثانى فى حكمِ الاوّل واشتركا فى المعنى فكانت الواوُ بمعنى مَعَ فلمَ اختصصتم هذا البابَ بمعنى مَعَ قبل الفرقُ بين العطف بالواو وهذا الباب أنّ الواو التى للعطف تُوجِب الاشتراكَ فى الفعل وليس كذلك الواوُ التى بمعنى مَعَ لانّها توجب المصاحبةَ فاذا عطفتَ بالواو شيئًا على شىء دخل فى معناه ولا تُوجِبُ بين المعطوف والمعطوف اليه ملابسةً ومقارنةً كقولك قام زيدٌ وعمرٌو فليس احدُهما مُلابِسا للآخر ولا مُصاحِبا له واذا قلت ما صنعتَ وأباكَ فانّما تريد ما صنعتَ مع أبيك وأَيْنَ بلغتَ فيما فعلتَه وفَعَلَ بك واذا قلت استوى الماءُ والخشبةَ وما زلتُ أسيرُ والنيلَ يُفهَم منه المصاحبةُ والمقارنةُ، فامّا قولُ الشاعر * وكُونوا أنتمُ وبنى أبيكم الخ* البيتُ من أبيات الكتاب والشاهدُ فيه نصبُ بنى أبيكم بالفعل الذى قبلَه وهو فكونوا بوساطةِ الواو والمرادُ أنّه يحُثّهم على الائتلاف والتقاربِ فى المَذْهب وضرب لهم المثلَ بقُرْب الكُلْيَتَيْن من الطِحال اى لِتكنْ نسبتُكم الى بنى أبيكم ونسبةُ بنى ابيكم اليكم نسبةَ الكليتين الى الطحال، وأمّا قوله تعالى فَأَجْمِعوا أَمْرَكم وشُركاءَكم فانّ القُرّآء السبعة أَجْمَعوا على قطعِ الهمزة وكسرِ الميم يقال أَجْمَعْتُ على الأَمْر وأجمعتُه فذهب قومٌ الى انّه من هذا الباب مفعولٌ معه وذلك لانّه لا يجوز ان يُعطَف على ما قبله لانّه لا يقال أَجمعتُ شُركائى انّما يقال جمعتُ شركائى وأجمعتُ امرى فلمّا لم يجز فى الواو العطفُ جعلوها بمنزلةِ مَعَ مثلَ جاءَ البَرْدُ والطَيالسةَ ويجوز ان تُضْمِر للشركاء فعلا يصِحّ ان يُحمَل عليه الشركاءُ ويكون تقديرُه فَأَجْمِعوا امرَكم وآجْمَعوا شركاءكم كما قال

* يا لَيْتَ زَوْجَكِ قد غَدَا * متقلّدًا سَيْفًا ورُمْحا *

يريد متقلّدا سيفا ومعتقِلا رمحا لتعذُّرِ حَمْله على ما قبله لانّه لا يقال تقلّدتُ الرمحَ كما لا يقال أجمعتُ الشركاءَ، وروى الأصمعىُّ عن نافع فَآجْمَعوا امرَكم وشركاءكم بوَصْل الهمزة وفتحِ الميم فعلى هذه القِراءة يجوز ان يكون الشركاءُ معطوفا على ما قبله وأن يكون مفعولا معه، وأمّا قولهم ما لك وزيدا وما

شأنُك وعمرا فهو نصبٌ ايضا وانّما نصبوا ههنا لانّه شريكُ الكاف فى المعنى ولا يصِحّ عطفُه عليها لانّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ والعطفُ على الضمير المخفوض لا يصحّ الّا باعادةِ الخافض ولم يجز رفعُه بالعطف على الشأن لانّه ليس شريكا للشأن لانّه لم يُرِد ان يُجمَع بينهما وانّما المراد ما شأنُك وشأنُ عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان مُلْغِزا يعنى إن اراد ما شأنُك وما شأنُ عمرو كان خِلافَ المفهوم من اللفظ فيكون المتكلّمُ به مُلْغِزا فلمّا لم يجز خفضُه ولا رفعُه حُمل الكلام على المعنى وجُعل ما شأنُك وما لك بمنزلةِ ما تصنع فصار كانّك قلت ما صنعتَ وزيدًا ولزم النصبُ ههنا لانّه قد كان فيما يُمكن فيه العطفُ جائزا نحوَ قولك ما شأنُ عبدِ الله وزيدا وما لزيدٍ وأخاه فصار هنا لازما وهو من قبيلِ أَحْسَنِ القبيحَيْن لانّ الاضمار والحَمْلَ على المعنى فيه ضُعْفٌ مع جَوازه والعطفُ على المضمر المخفوض ممتنعٌ فصار هذا كما لو تقدّمتْ صفةُ النكرة عليها من نحوِ *لِمَيّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ* لانّ الحال من النكرة ضعيفٌ وتقديمُ الصفة على الموصوف ممتنعٌ فحُمل على الجائز وإن كان ضعيفا كذلك ههنا، وأمّا قول الشاعر

*فَمَا لكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ * وقد غَصَّتْ تِهامَةُ بالرِجَالِ*

البيت لمِسْكينٍ الدارمىّ والشاهدُ فيه نصبُ التلدّدَ باضمارِ فعل تقديرُه ما تصنع وتُلابِسُ التلدّدَ والمعنى ما لك تُقيم بنجدٍ تتردّد فيها مع جَدْبها وتترُك تهامةَ مع لَحاقِ الناس بها لخِصْبها، والتلدّد الذَهابُ والمجىءُ حَيْرَةً، ومنه قولهم حسبُك وزيدا درهمٌ وكَفْيُك وقَطْك فى معنى حَسْبُك كلّه منصوبٌ لانّه يقبح حملُه على الكاف لانّها ضميرٌ مجرورٌ فحُمل على المعنى اذ المعنى كَفاكَ فكانّه قال كفاك وزيدا درهمٌ ويُحْسِبُك وزيدا درهمٌ قال الشاعر

*اذا كانتِ الهَيْجاءُ وٱنشقّتِ العَصَى * فَحَسْبُكَ والضَحّاكَ سَيْفٌ مُهَنّدُ*

فنصب الضحّاك لامتناعِ حَمْله على الضمير المخفوض وكان معناه يَكْفِيك ويكفى الضحّاكَ،

فصــل ٩٩

قال صاحب الكتاب وليس لك أن تجرّه حملًا على المكنىّ فاذا جئتَ بالظاهر كان الجرُّ الاختيارَ كقولك ما شأنُ عبد الله وأخيه يشتمه وما شأنُ قيسٍ والبُرِّ تسرقه والنصبُ جائز،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الجرّ لا يجوز حملًا على المضمر المجرور نحوَ قولك ما لكَ وزيدٍ وما شأنُك

وعمرٍو لانّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز الّا باعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حَمْزَة وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ فحملها قومٌ على اضمارِ الجارّ كانّه قال وبالأرحام ثمّ حذف الباء وهو يريدها على حدّ ما رُوى عن رُؤْبَةَ أنّه قيل له كيف أصبحتَ فقال خَيْرٍ عافاك اللّٰه يريد بخير وحملها قومٌ على القَسَم كانّه أَقْسَمَ بالأرحام لانّهم كانوا يُعظِّمونها كلُّ ذلك لتعذُّرِ الحمل على المضمر المجرور، فإن جئتَ باسم ظاهر نحوِ قولك ما شأنُ عبد اللّه وزيدٍ وما لمحمّدٍ وعمرٍو جاز الجرُّ والنصبُ والجرُّ أَجْوَدُ لانّه حملٌ على الظاهر وليس فيه تكلُّفُ اضمارٍ ولا عُدولٌ عن الظاهر الى غيره والنصبُ جائزٌ وإن كان مرجوحا لانّ المعنى يُعْطيه وليس ثَمّ مانعٌ منه فاعرِفْه مُوَفَّقًا،

فصــــل ٧٠

قال صاحب الكتاب وأمّا فى قولك ما أنت وعبدُ اللّه وكَيْفَ أنت وقَصْعَةٌ من ثَرِيدٍ فالرفعُ قال *ما أنت وَيْبَ أَبِيكَ والفَخْرُ* وقال *وما القَيْسىُّ بَعْدَكَ والفِخارُ* الّا عند ناسٍ من العرب ينصبونه على تأويلِ ما كنتَ انت وعبدَ اللّه وكيف تكون انت وقصعةً من ثريد قال سيبويه لانّ كنت وتكون تَقَعان ههنا كثيرا وهو قليلٌ ومنه *فما أنا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ* وهذا الباب قياسٌ عند بعضهم وعند الآخَرين مقصورٌ على السَّماع،

قال الشارح أمّا قولك ما أنت وزيدٌ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ فالرفعُ ههنا هو الوجهُ لانّه ليس معك فعلٌ ينصب ولا يمتنع عطفُه على ما قبله لانّ الذى قبله ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ والضميرُ المنفصلُ يجرى مجرَى الظاهر فيجوز العطفُ عليه فلذلك كان الوجه الرفعَ ومنه قولُه

*يا زِبْرِقانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ * ما أنت وَيْبَ أبيك والفَخْرُ*

البيت للمُخَبَّل السَّعْدىّ وبعده

*هل أنت إلّا فى بنى خَلَفٍ * كالاسْكَتَيْن عَلاهما البَظْرُ*

والشاهد فيه رفعُ الفخر بالعطف على انت مع ما فى الواو من معنَى مَعَ وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعلٌ يتعدّى اليه فينصبَه كما كان فى الذى قَبْلَه، ومعنَى وَيْبَ أبيك التصغيرُ له والتحقيرُ وبنو خلف رَهْطُ الزبرقان بنِ بَدْر والأَذَى اليه من تميم ويقول مَن ساد مثلَ قومك فلا فَخْرَ له فى سيادتهم وشبّههم اذا اجتمعوا حولَه بالبَظْر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانبَا الفَرْج وهما شُفْرَتاه،

وقول الآخر

* وكنتَ هناك أنت كريمَ قَيْسٍ * فما القَيْسىُّ بعدَك والفِخارُ *

الشاهد فيه رفعُ الفخار بالعطف على القيسىّ يرثى رجلا من ساداتِ قيس يقول كنتَ كريمَها ومعتمَدَ فَخْرِها فلم يبقَ بعدك فخرٌ، وحكى سيبويه فى هذَيْن الحرفَيْن النصبَ باضمارِ كُنْتَ وتَكُونُ فيكون التقديرُ كيف تكون انت وقصعةً من ثريد وما كنت انت وزيدا وحسُن تقديرُ الفعل هنا لانّه موضعٌ قد كثُر استعمالُ الفعل فيه، فنظيرُ ذلك قولُ زُهَيْرٍ

*بَدَا لِىَ أنّى لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى * ولا سابقٍ شيـًٔا اذا كان جائيًا*

وقولُ الأَحْوَص

*مَشائيمُ لَيْسُوا مُصلِحين عَشِيرَةً * ولا ناعِبٍ الّا ببَيْنٍ غُرابُها *

لمّا كثُر استعمالُ الباء فى خبرِ ليس تُوُهِّم وجودُها فخُفض بالعطف على تقديرِ وجودها وإن لم تكن موجودةً واذا جاز اضمارُ حرف الجرّ مع ضُعْفه فاضمارُ الفعل أَوْلى لقُوّته وكثرةِ استعماله فيه والرفعُ أجودُ لانّه لا اضمارَ فيه، قال وهو قليلٌ يعنى انّ النصب قليلٌ لتقديرك وجودَ ما ليس فى اللفظ ومنه قولُ الهُذَلِى

*فما أنا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ * يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابِطِ *

الشاهد فيه نصبُ السيرِ باضمارِ فعل كانّه قال فما كنتُ انا والسيرَ او فما أكونُ انا والسيرَ ولو رفع لكان أجودَ يقول ما لى أتجشّمُ المَشاقَّ بالسير فى الفَلَوات المُتْلِفة وأراد بالذكر جَمَلًا لانّ الذكر أقوى من الناقة والضابطُ القوىُّ والتبريحُ المَشَقّةُ، قال ابو الحسن الأخفشُ قومٌ من النحويين يَقيسون هذا فى كلّ شىء لكثرةِ ما جاء منه وهو مذهبُ ابى الحسن ورأىُ ابى علىّ وقومٌ يقصِرونه على السَّماع لانّه شىءٌ وقع موقعَ غيره فلا يُصار اليه الّا بسماعٍ من العرب ويُوقَف عنده،

المفعول له

فصــل ٧١

قال صاحب الكتاب هو عِلّةُ الاقدام على الفعل وهو جوابُ لِمَهْ وذلك قولك فعلتُ كذا مَخافةَ الشرّ وادّخارَ فلان وضربتُه تأديبًا له وقعدتُ عن الحَرْب جُبْنًا وفعلتُ ذلك أَجْلَ كذا وفى التنزيل حَذَرَ ٱلْمَوْتِ،

قال الشارح اعلم انّ المفعول له لا يكون الّا مصدرا ويكون العاملُ فيه من غير لفظه وهو الفعلُ الذى قبله وانّما يُذكَر عِلّةً وعُذْرًا لوُقوعِ الفعل وأصلُه أن يكون باللام وانّما وجب ان يكون مصدرا لانّه علّةٌ وسَبَبٌ لوقوع الفعل وداعٍ له والداعى انّما يكون حَدَثًا لا عَيْنًا وذلك من قِبَل انّ الفعل امّا أن يجتذب به فعلٌ آخرُ كقولك احتملتُك لاستدامةِ مَوَدّتك وزُرْتُك لابتغاء معروفك فاستدامةُ المودّة معنًى يُجذَب بالاحتمال وابتغاءُ الرزق معنًى يُجذَب بالزيارة وامّا أن يُدفَع بالفعل الاوّلِ معنًى حاصلٌ كقولك فعلتُ هذا حَذَرَ شَرِّك فالحذرُ معنًى حاصلٌ يُتوصّل بما قبله من الفعل الى دَفْعه والمصادرُ معانٍ تحدُث وتنقضى فلذلك كانت علّةً بخلافِ العين الثابتة ، وانّما وجب ان يكون العامل فيه من غير لفظه نحوُ قولك زُرْتُك طَمَعًا فى بِرِّك وقصدتُك رَجاءَ خيرِك فالطمعُ ليس من لفظِ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتُك للقصد ولا زرتك للزيارة لانّ المفعول له عِلّةٌ لوجودِ الفعل والشىء لا يكون علّة لنفسه انّما يُتوصّل به الى غيره ، وانّما قلنا انّه علّةٌ وعُذْرٌ لوقوع الفعل لانّه يقع فى جوابِ لِمَ فعلتَ كما يقع الحال فى جوابِ كَيْفَ فعلتَ وانّما كان أصله أن يكون باللام لانّ اللام معناها العلّةُ والغَرَضُ نحوُ جئتُك لتُكْرِمَنى وسِرْتُ لأَدْخُلَ المدينةَ اى الغَرَضُ من مَجيئى الإِكرامُ والغرض بالسير دُخولُ المدينة والمفعولُ له عِلّةُ الفعل والغرضُ به والفعلُ يكون لازمًا او مُتَعَدِّيًا فى التعدّى فعُدّى باللام وقد تُحذف هذه اللام فيقال فعلتُ ذاك حِذارَ الشرِّ وأتيتُك مخافةَ فلانٍ وأصلُه لحذار الشرّ ولمخافةِ فلان فلمّا حُذفت اللام وكان موضعها نصبًا تعدّى الفعلُ بنفسه فنَصَبَ كما يقال وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا واستغفرتُ اللّهَ ذَنْبًا ، فاللام هنا بخلافِ واوِ المفعول معه فانّه لا يسوغ حذفُها لا تقول استوى الماء الخشبةَ وذلك لانّ دلالةَ الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه وذلك لانّه لا بدّ لكلّ فعل من مفعولٍ له سواء ذكرتَه او لم تذكره اذ العاقلُ لا يفعل فعلا الّا لغرضٍ وعلّةٍ وليس كلُّ مَن فعل شيئًا يلزَمه أن يكون له شريكٌ او مصاحِبٌ ، وقد يُحذف المصدر ويُكتفى بدلالة اللام على العلّة فيقال زرتُك لزيدٍ وقصدتُك لعمرٍو ولا يجوز حذفُ اللام والمصدرِ معا فتقولَ فى قصدتُك لإِكرامِ زيد قصدتك زيدا وانت تريد لزيد لزَوالِ معنَى العلّة وربّما أَوْقَعَ فى بعض الاماكن لَبْسًا بالمفعول به ألا ترى انّك اذا قلت جئتُ زيدا وأنت تريد لزيد ٱلتبسَ بالمفعول به ، وقوله تعالى يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ ٱلصَّوَاعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فحذرَ الموت نصبٌ لانّه مفعولٌ له وكذلك موضعُ من الصواعق نصبٌ على المفعول له اى من خوف الصواعق لانّ مِنْ قد تدخل بمعنى اللام فتقول خرجت من أَجْلِ زيدٍ ومن

أَجَلِ ابتغاءَ الخير واحتملتُ من خوف الشرّ قال الشاعر

*يُغْضِى حَيَاءً ويُغْضَى من مَهَابَتِه * فلا يُكَلَّمُ الّا حِينَ يَبْتَسِمُ*

فقوله من مهابته فى موضعِ المفعول له واسمُ ما لم يُسَمَّ فاعله المصدرُ المقدَّرُ ولا يكون من مهابته فى موضع اسمِ ما لم يسمّ فاعله لانّ المفعول له لا يُقام مُقامَ الفاعل لئلّا تزول الدلالةُ على العلّة فاعرفه ،

فصل ٧٣

قال صاحب الكتاب وفيه ثلث شرائطَ أن يكون مصدرًا وفعلًا لفاعلِ الفعل المعلَّل ومُقارِنًا له فى الوجود فإن فُقِد شىءٌ منها فاللامُ كقولك جئتُك للسَّمْنِ واللَّبَنِ ولإكرامك الزائرَ وخرجتَ اليومَ لمخاصَمتك زيدا أَمْسِ ،

قال الشارح اعلم انّه لا بدّ لكلّ مفعول له من اجتماعِ هذه الشرائط الثلاث أمّا كَوْنُه مصدرا فقد تقدّم الكلام عليه لِمَ كان مصدرا وامّا اشتراطُ كونه فعلا لفاعلِ الفعل المعلَّل فلانّه علّةٌ وعُذْرٌ لوجود الفعل والعلّةُ معنًى يتضمّنه ذلك الفعلُ واذا كان متضمّنا له صار كالجُزْء منه يقتضى وجودُه وجودَه فاذا كان ذلك كذلك فاذا فَعَلَ الفاعلُ هذا فقد فَعَلَ ذاك نحوَ ضربتُه تقويما له وتأديبا فكما أنّ الضرب لك فكذلك التقويمُ والتأديبُ لك اذ هو معنًى داخلٌ تحته ولو جاز أن يكون المفعولُ له لغيرِ فاعل الفعل لَخَلَا الفعلُ عن علّةٍ وذلك لا يجوز لانّ العاقل لا يفعل فعلًا الّا لِعلّةٍ ما لم يكن ساهيًا او ناسيًا، وامّا اشتراطُ كونه مقارنا له فى الوجود فلانّه علّةُ الفعل فلم يجز ان يخالفه فى الزمان فلو قلت جئتُك إكرامَك الزائرَ أَمْسِ كان مُحالا لانّ فعلك لا يتضمّن فعلَ غيرك، واذا قلت ضربتُه تأديبا له وقصدتُه ابتغاءَ معروفِه فقد جُمِعَ هذه الشرائطُ الثلثُ فإن فُقِد شىءٌ من هذه الشرائط لم يحسن انتصابُه ولم يكن بُدٌّ من اللام فلا تقول جئتُك زيدا ولا إكرامَك الزائرَ ولا خرجتَ اليومَ مخاصَمتَك زيدا امس وانّما تقول جئتُك لزيد ولإكرامك الزائرَ ولمخاصَمتك زيدا امس، وانّما وجب النصبُ فيما اجتمع الشرائطُ الثلاثُ المذكورةُ وامتنع فيما خرج عنه من قِبَل انّ الفعل لمّا تضمّن المفعولَ له ودلّ عليه وكان موجودا بوُجوده أشبهَ المصدرَ الذى يكون من لفظ الفعل نحوَ ضربتُ ضَرْبَةً وضَرْبا فكما نصبتَ ضربةً وضربا بضربتُ من حيث أنّ الفعل كان متضمّنا ضروبَ المصادر ودالًّا عليها فكذلك نصبتَ المفعولَ له اذا اجتمع فيه الشرائطُ المذكورةُ نحوَ ضربتُه تأديبا وصار فى حُكمِ أَدّبتُه تأديبا وجرى مَجرَى ما ينتصب

به من المصادر اذا كان نَوْعًا من الاوّل وإن لم يكن من لفظه نحوَ رَجَعَ القَهْقَرى وعَدَا الجَمَزى ، فأمّا اذا فُقِدَ منه شرطٌ من هذه الشروط خرج عن شَبَهِ المصدر وجرى مَجْرَى سائرِ الاسماء الأَجْنَبيّة فلم يتعدّ اليه الفعلُ اللازمُ والمنتهِى فى التعدّى الّا بحرف جرٍّ وخُصَّ باللام لانّها تدلّ على الغرض والعلّة فاعرفه،

فصــــل ٧٣

قال صاحب الكتاب ويكون معرفةً ونكرةً وقد جَمَعَهما العَجّاجُ فى قوله

*يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ * مَخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ * والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ*

قال الشارح انّما قال ذلك رَدًّا على مَن زعم انّ هذه المصادر التى هى المفعولُ له نحوَ ضربتُه تأديبا له من قبيلِ المصادر التى تكون حالا نحو قتلتُه صَبْرًا وأتيتُه رَكْضًا اى صابرًا وراكضًا حكى ذلك ابنُ السَرّاج وغيرُه وهو مذهبُ ابى عمر الجَرْمىّ والرياشىّ فهو عندهم نكرةٌ ومخافةَ الشرّ ونحوُها ممّا هو مضافٌ من قبيلِ مِثْلك وغيرِك وضاربُ زيدٍ غدًا فى نيّةِ الانفصال قال أبو العبّاس أَخْطَأَ الرياشىّ أقبحَ الخطإ لانّ بابَنا هذا يكون معرفةً ونكرةً، قال سيبويه وحَسُن فى ذلك الالفُ واللام لانّه ليس بحالٍ فيكونَ فى موضع فاعلٍ، فممّا جاء فيه نكرةً قولُ النابغة

*وحَلَّتْ بُيُوتِى فى يَفاعٍ مُمَنَّعٍ * تَخالُ به راعِى الحَمُولَةِ طائرَا*

*حِذارًا على أنْ لا تُصابَ مَقادَتِى * ولا نِسْوَتِى حتّى يَمُتْنَ حَرائرَا*

وقال الحرثُ بن هِشام

*فصددتُ عنهم والأَحِبّةُ فيهِمِ * طَمَعًا لهم بِعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ*

وممّا جاء فيه معرفةً قولُه تعالى يجعلون أصابعَهم فى آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت فقولُه حذرَ الموت منصوبٌ لانّه مفعولٌ له وهو معرفةٌ بالاضافة ومثلُه قولُ حاتم

*وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ٱدِّخارَهُ * وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَئيمِ تَكَرُّمَا*

فأتى بالمعرفة والنكرة فى بيت واحد، فأمّا قولُ العجّاج الذى أنشده فشاهدٌ لصحّةِ ما ادّعاه من انّ المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرةُ قولُه مخافةً والمعرفةُ قولُه وزَعَلَ المحبورِ تُعرَّف بالاضافة والهولَ معطوفٌ على كلّ عاقر ولذلك نُصب، يصف ثَوْرًا وَحْشيّا يقول يركب كلَّ عاقرٍ لنَشاطه والعاقرُ من الرَمْل الذى لا يُنْبِت وذلك لخَوْفه من الصائد او من سَبُعٍ او لزَعَله وسُروره والزَعِلُ المسرورُ المحبورُ، والهُبُور جمع

هَبْرٍ وهو المُطْمَئِنُّ من الأرض لانّها مَكْمَنُ الصائد فهو يخافها فيعدِل عنها الى كلّ عاقرٍ، ويجوز ان يكون الهولَ ايضا مفعولا له اى يركب ذلك لهولٍ يَهُوله كهَوْلِ القَبْرِ على مَن رَوَى القُبُورِ،

الحال

فصل ٧٤

قال صاحب الكتاب شَبَهُ الحال بالمفعولِ من حيث انّها فَضْلَةٌ مثله جاءت بعد مُضِيّ الجملة ولها بالظرف شَبَهٌ خاصٌّ من حيث انّها مفعولٌ فيها ومَجيئُها لبَيانِ هَيْئَةِ الفاعل او المفعولِ وذلك قولك ضربت زيدا قائمًا تجعله حالا مِن أَيِّهما شئتَ وقد تكون منهما ضَرْبَةً على الجمع والتفريقِ كقولك لقيتُه راكبَيْن قال عَنْتَرَةُ

*مَتَىمَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ * رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارَا*

ولقيتُه مُصْعِدًا ومُنْحَدِرًا،

قال الشارح اعلم انّ الحال وَصْفُ هَيْئَةِ الفاعل او المفعولِ وذلك نحو جاء زيدٌ ضاحكًا وأقبل محمّدٌ مُسْرِعًا وضربتُ عبدَ الله باكيًا ولقيتُ الأميرَ عادلًا والمعنى جاء عبدُ الله فى هذه الحال ولقيتُ الأميرَ فى هذه الحال، واعتبارُه بأن يقع فى جوابِ كَيْفَ فاذا قلتَ أقبل عبدُ الله ضاحكا فكانّ سائلًا سأل كيف أقبل فقلتَ أقبل ضاحكا كما يقع المفعولُ له فى جوابِ لِمَ فعلتَ، وانّما سُمّى حالا لانّه لا يجوز ان يكون اسمُ الفاعل فيها الّا لِمَا أنت فيه تَطاوَلَ الوقتُ ام قَصُرَ ولا يجوز ان يكون لِما مضى وانقطع ولا لِما لم يأتِ من الافعال اذ الحالُ انّما هى هيئةُ الفاعل او المفعولِ وصفتُه فى وقتِ ذلك الفعل، والحالُ تُشْبِه المفعولَ وليست به ألا ترى انّه يعمل فيها الفعلُ اللازمُ غيرُ المتعدّى نحو جاء زيدٌ راكبًا وأقبل عبدُ الله مُسْرِعًا فأَقْبَلَ وجاء فعلان لازمان غيرُ متعدّيَيْن وقد عملا فى الحال فدلّ ذلك انّها ليست مفعولةً كضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وممّا يدلّ انها ليست مفعولةً أنّها هى الفاعلُ فى المعنى وليست غيرَه فالراكبُ فى جاء زيدٌ راكبا هو زيدٌ وليس المفعولُ كذلك بل لا يكون الّا غيرَ الفاعل او فى حُكْمه نحو ضرب زيدٌ عمرا ولذلك امتنع ضربتُنى وضربتَك لاتّحادِ الفاعل والمفعول فأمّا قولهم ضربتُ نفسى فالنفسُ فى حكمِ الأَجْنَبى ولذلك يُخاطِبها ربُّها فيقول يا نفسى أَقْلِعى مُخاطَبَةَ الأجنبى ولو كانت الحالُ مفعولةً لجاز ان تكون معرفةً ونكرةً كسائر المفعولين فلمّا اختصّت بالنكرة دلّ على انّها ليست مفعولةً،

وإن قد ثبت أنّها ليست مفعولة فهى تُشْبِه المفعولَ من حيث أنّها تجيء بعد تمامِ الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأنّ فى الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليلٌ على المفعولِ ألا ترى انّك اذا قلت قمتُ فلا بدّ أن تكون قد قمتَ فى حالٍ من الأحوال فأشْبَهَ قولُك جاء عبدُ الله راكبا قولَك ضَرَبَ عبدُ الله رجلا ولأجلِ هذا الشَبَه استحقّت أن تكون منصوبةً مثلَه، وقوله ولها بالظرف شَبَهٌ خاصٌّ يعنى انّ الحال تُشْبِه المفعولَ على سبيلِ العُمومِ من الجهات التى ذكرناها ولا تخُصّ مفعولا دون مفعولٍ ولها شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعولِ فيه وخُصوصًا ظرفِ الزمان وذلك لانّها تُقدَّر بفى كما يُقدَّر الظرفُ بفى فاذا قلت جاء زيدٌ راكبا كان تقديرُه فى حالِ الركوب كما انّك اذا قلت جاء زيدٌ اليومَ كان تقديرُه جاء زيدٌ فى اليوم وخُصّ الشَبَهُ بظرف الزمان لانّ الحال لا تبقى بل تنتقل الى حالٍ أُخْرَى كما انّ الزمان مُنْقَضٍ لا يبقى ويخلُفُه غيره ولذلك لا يجوز ان تكون الحالُ خِلْقَةً فلا يجوز جاءنى زيدٌ أحْمَرَ ولا أحْوَلَ ولا طويلًا فاذا قلت متحاوِلا او متطاوِلا جاز لانّ ذلك شىءٌ يفعلُه وليس بخِلْقةٍ فيجوز انتقالُه، والحال تكون بَيانًا لهَيْئة الفاعلِ او المفعولِ فتقول جاء زيدٌ قائمًا فتكون بيانا لهيئةِ الفاعل الذى هو زيد وتقول ضربتُ زيدا قائما فتكون بيانا لهيئة المفعول، وقوله تجعله حالا من أيّهما شئتَ يعنى انّك اذا قلت ضربتُ زيدا قائما إن شئتَ جعلتَه حالا من الفاعل الذى هو التاء وإن شئت جعلتَه حالا من المفعول الذى هو زيد، وهذا فيه تسمُّحٌ وذلك أنّك اذا جعلتَ الحال من التاء وجب أن تُلاصِقه فتقول ضربتُ قائما زيدا فاذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لِما فيه من اللَبْس الّا أن يكون السامعُ يعلَمه كما تعلمُه فإن كان غيرَ معلوم لم يجز وكان إطلاقُه فاسدا، وقد تكون الحال منهما معًا فإن كانتا متّفِقتَيْن نحوَ قائمٍ وقائمٍ او ضاحكٍ وضاحكٍ فأنت مخيّرٌ إن شئت فرّقتَ بينهما فقلت ضربتُ زيدا قائما قائما تجعل احدَهما للفاعل والآخَرَ للمفعول ولا تُبالى أيَّهما جعلتَ للفاعل لانّه لا لَبْسَ فى ذلك وإن شئت جمعتَ بينهما فقلت ضربتُ زيدا قائمَيْن لانّ الاشتراك قد وقع فى الحال والعاملُ واحدٌ وصار كانّك قلت ضربتُ قائما زيدا قائما واستغنيتَ بالتثنية عن التفريق قال الشاعر *مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ الخ* البيتُ لعَنْتَرَة وقبله

*أَحَوْلِى تَنْفُضُ أَسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا * لِتَقْتُلَنِى فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا*

والشاهد فيه قوله فردَيْن وهو حالٌ من الفاعل والمفعولِ اى أنَا فَرْدٌ وأنت فردٌ والرَوانِفُ جمعُ رانِفَةٍ والرانِفةُ أسْفَلُ الأَلْيَةِ وطَرَفُها ممّا يَلِى الأرضَ من الإنسان اذا كان قائما وأمّا قوله وتُسْتَطارَا فيحتمل

وُجوهًا احدُها أن يكون مجزوما بحذفِ النون والاصلُ تُسْتَطَارَانِ فالضميرُ للروانف وعاد اليها الضميرُ بلفظ التثنية وإن كان جمعًا لانّها تثنيةٌ فى المعنى لانّ كُلَّ أَلْيَة لها رانفةٌ فهو من قبيلِ وَقَـدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا والثانى أن يكون عائدا الى الاليتَيْن والثالثُ أن يكون الضميرُ مفردا عائدا الى المخاطَب والالفُ بَدَلٌ من نونِ التأكيد والاصلُ تستطارَنْ فَأَبْدَلَ من النون الفًا كما فى قوله *ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللّهَ فَاعْبُدَا* يُخاطِب قَرِينَه ويصف نفسَه بالشَهامة، وأمّا قولهم رأيتُ زيدا مُصْعِدًا منحدِرًا ورأيتُ زيدا ماشيًا راكبًا اذا كان احدُهما مصعدا والآخرُ منحدرا وأحدُهما ماشيا والآخرُ راكبا فالمرادُ أن تكون أنت المصعدَ وزيدٌ المنحدرَ فيكون مصعدا حالا للتاء ومنحدرا حالا لزيد وكيف قدّرتَ بعد أن يعلم المخاطَبُ المصعدَ من المنحدر فانّه لا بأسَ عليك بتقدُّمِ أَيِّ الحالَيْن شئتَ، واعلم انّه قد يكون للانسان الواحدِ حالان فصاعدًا لانّ الحال خبرٌ والمبتدأُ قد يكون له خبران فصاعدا فتقول هذا زيدٌ واقفًا ضاحكا متحدّثا، ولا يجوز ذلك إن تضادّت الأحوالُ نحوَ هذا زيدٌ قائما قاعدا كما لا يجوز مثلُ هذا زيدٌ قائمٌ قاعدٌ فإن أردتَ أن تسبك من الحالَيْن حالا واحدةً جاز كما يجوز ان تسبك من الخبرَيْن خبرا واحدا فتقول هذا الطعامُ حُلْوًا حامضًا كانّك أردتَ هذا الطعامُ مُزًّا فسبكتَ من الحالَيْن معنًى كما تقول فى الخبر هذا حُلْوٌ حامضٌ،

فصل ٧٥

قال صاحب الكتاب والعامل فيها إمّا فعلٌ وشِبْهُه من الصفات او معنَى فعلٍ كقولك فيها زيدٌ مُقيما وهذا عمرٌو منطلقا وما شأنُك قائما وما لك واقفا وفى التنزيل هٰذَا بَعْلِي شَيْخًا فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ولَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنّ ينصبْنَها أيضا لِما فيهنّ من معنى الفعل فالاوّل يعمَل فيها متقدّما ومتأخّرا ولا يعمل فيها الثانى الّا متقدّما وقد مَنَعوا فى مررتُ راكبا بزيدٍ أن يُجعَل الراكبُ حالا من المجرور،

قال الشارح اعلم انّ الحال لا بدّ لها من عاملٍ اذ كانت مُعرَبَةً والمعربُ لا بدّ له من عامل ولا يكون العاملُ فيها الّا فعلًا او ما هو جارٍ مجرى الفعل من الاسماء او شيئًا فى معنى الفعل لانّها كالمفعول فيها، فمثال العامل اذا كان فعلا قولُك جاء زيدٌ ضاحكا فزيدٌ مرتفعٌ بأنّه فاعلٌ وضاحكا حالٌ منه والعاملُ فيهما الفعلُ المذكورُ الذى هو جَاءَ لانّ الحال صفةٌ من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها ما يُشترط فى الصفات من الاشتقاق نحوِ ضاربٍ ومضروبٍ وشِبْهِهما فكما انّ الصفة يعمل فيها عاملُ الموصوف فكذلك

الحالُ يعمل فيها العاملُ فى صاحب الحال الّا انّ عمَله فى الحال على سبيلِ الفَضْلة لانّها جاريةٌ مجرى المفعول وعمَله فى الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مُبيِّنةً للموصوف فجرتْ مجرَى حرف التعريف وهذا احدُ الفُروق بين الصفة والحال وذلك أنّ الصفة تفرُق بين اسمَيْن مشترِكَيْن فى اللفظ والحالَ زيادةٌ فى الفائدة والخبرِ وإن لم يكن الاسمُ مشاركًا فى لفظه ألاترى انّك اذا قلت مررتُ بزيدٍ القائمِ فأنت لا تقول ذلك الّا وفى الناس رجلٌ آخَرُ اسمُه زيدٌ وهو غيرُ قائم ففصلتَ بالقائمِ بينه وبين مَن له هذا الاسمُ وليس بقائمٍ وتقول مررت بالفَرَزْدَقِ قائمًا وإن لم يكن احدٌ اسمُه الفرزدقُ غيرُه فضممتَ الى الإخبار بالمُرور خبرا آخرَ متّصِلا به مُفيدًا الّا انّ الخبر بالمرور على سبيل اللُزوم لانّه به انعقدتِ الجملةُ والإخبارَ بالقيام زيادةٌ يجوز الاستغناءُ عنها، ومثالُ ما كان جاريًا مجرى الفعل من الاسماء اسمُ الفاعل واسمُ المفعولِ والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل نحوُ قولك زيدٌ ضاربٌ عمرا قائما فقائمٌ حال من عمرٍو والعاملُ فيه اسمُ الفاعل وتقول زيدٌ مضروبٌ قائما فتكون الحالُ من المضمر فى اسم المفعول وهو العاملُ وتقول زيدٌ حسنٌ قائما فتكون الحالُ من المضمر فى الصفة وهى العاملةُ فى الحال لانّها مشبَّهةٌ باسم الفاعل على ما سيأتى بَيانُه، ومثالُ العامل فيها اذا كان معنَى فعلٍ قولُك زيدٌ فى الدار قائما فقائما حالٌ من المضمر فى الجارّ والمجرور وهو العاملُ فيها لنيابَته عن الاستقرار فهذا العاملُ معنَى فعل لانّ لفظ الفعل ليس موجودا، هذا اذا جعلتَه ظرفا لزيدٍ ومستقَرًّا له فإن جعلتَه ظرفا للقائم قلت زيدٌ فى الدار قائمٌ فترفع قائما بالخبر ويكون الظرفُ صلةً له، واعلم انّه اذا كان العاملُ فيها فعلًا جاز تقديمُ الحال عليه فتقول جاء زيدٌ قائما وجاء قائما زيدٌ وقائما جاء زيدٌ كُلّ ذلك جائزٌ لتصرُّفِ الفعل وكذلك ما أَشْبَهَه من الصفات يجوز تقديمُ الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيدٌ ضاربٌ عمرا قائما وقائما زيدٌ ضاربٌ عمرا وكذلك اسمُ المفعولِ والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل حُكْمُ الجميع شىءٌ واحدٌ، فإن كان العاملُ فى الحال معنَى فعل لم يجز تقديمُها على العامل تقول فيها زيدٌ مُقيمًا وعندك عمرٌو جالسًا فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء وفيهَا الخبرُ قد تقدّم ومقيمًا حالٌ من المضمر فى فيهَا والعاملُ فيها الجارُّ والمجرورُ لنيابَته عن الفعل الذى هو اِسْتَقَرَّ فقولُك عندك ظرفٌ منصوبٌ باستقرّ العاملِ المقدَّرِ وكذلك فيهَا فى محلّ نصب باستقرّ المقدَّرِ وهذا الظرفُ والضميرُ الذى فيه فى محلّ مرفوع على الخبر وليس الظرفُ خبرا فى الحقيقة اذ كان مفردا وليس الاوّلَ وانّما هو موضعٌ له ومكانٌ واذا كان كذلك فالعاملُ اذًا معنَى الفعل لا لفظُه ألا ترى انّ الفعل ليس موجودا فى اللفظ ولذلك لا تقول مُقيمًا فيها زيدٌ فتُقدِّمَ الحالَ هنا اذ كان

العاملُ معنًى هذا مذهبُ سيبويه فى أنّ الاسمَ يُرفَع بالابتداء، وقال الكوفيون اذا تقدّم الظرفُ ارتفع الاسمُ به واذا تأخّرَ ارتفع الاسم بضمير مرفوع فى الظرف، وحُجّةُ سيبويه أنّا رأيناهم اذا أدخلوا على الظرف إنّ ونَحْوَها من عوامل الابتداء انتصب الاسمُ بعد الظرف بها كقولك إنّ فى الدار زيدا فلو كان فى الدارِ يرفع زيدا قبلَ دخولِ إنّ لَمَا غيّرتْها انّ عن العمل كما أنّا لو قلنا أَنْ يقومَ زيدٌ لم يجز أن يبطُل عملُ يَقومَ فى زيدٍ بل يقال أن يقومَ زيدٌ كذلك أَنّ فى الدار زيدا، وممّا يدلّ على بُطْلانِ ما قالوه إجماعُهم على جوازٍ فى داره زيدٌ فلو كان ارتفاعُ زيدٍ بالظرف لم تجز المسألةُ لانّ فيها إضمارا قبل الذِكْر اذ الظرفُ قد وقع فى مَرْتَبته فلم يجز ان يُنْوَى به التّأخيرُ وإنّما يُجيز سيبويه وأصحابُه فى داره زيدٌ لانّه خبرٌ قُدّم اتّساعا فجاز ان يُنوَى به التأخير الى موضعه فاعرفه، فعلى هذا يكون الظرف لزيدٍ ويَتعلّق باستقرارٍ محذوفٍ على ما شرحنا ويجوز ان ترفع قائما على الخبر ويكون الظرفُ له ويتعلّق به لا بمحذوفه، ومن ذلك هذا عمرٌو منطلقًا فهَذا مبتدأٌ وعمرٌو الخبرُ ومنطلقا نصبٌ على الحال والعاملُ فيه احدُ شيئَيْن إمّا التَنْبيهُ وإمّا الإشارةُ فالتنبيهُ بهَا والاشارةُ بذَا فإذا أعملتَ التنبيهَ فالتقديرُ أنْظُرْ اليه منطلقا او انْتَبِهْ له منطلقا واذا أعملتَ الاشارةَ فالتقديرُ أُشيرُ اليه منطلقا والغَرَضُ أنّك أردتَ أن تُنبِّه المخاطَبَ لعمرٍو فى حالِ انطلاقه ولا بدّ من ذِكْرِ منطلقا لانّ الفائدة به منعقدةٌ ولم تُرِد ان تُعرّفه إيّاه وأنت تُقدّر أنّه يجهَله كما تقول هذا عبدُ اللّه اذا أردتَ هذا المعنى، ولا يُستبعد لُزومُ الحال ههنا فإنّه قد يتّصل بالاسم والخبرِ ما ليس باسمٍ ولا خبرٍ ولا يتِمّ الكلامُ الّا به نحوُ قوله تعالى وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فإنّه ليس باسمٍ ولا خبرٍ ولو حُذف لَفسد الكلامُ لانّه معطوفٌ على الخبر وهو جملةٌ فلا بدّ من عائدٍ والعائدُ لَهُ ولو حُذف لَبقيتِ الجملةُ الخبريّةُ بلا عائدٍ ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، فان قيل فأنتم قد قررتم انّ العامل فى الحال يكون العاملَ فى ذى الحال والحالُ ههنا فى قولك هذا زيدٌ منطلقا من زيد والعاملُ فيه الابتداء من حيثُ هو خبرٌ والابتداءُ لا يعمل نصبًا فالجوابُ أنّ هذا كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظه والتقديرُ أُشيرُ اليه او انْتَبِهْ له على ما تقدّم فى قولنا فهو مفعولٌ من جهة المعنى وصل الفعلُ اليه بحرف الجرّ فيكون من قبيلِ مررتُ بزيدٍ قائما فاعرفه، ويجوز الرفعُ فى قولك منطلقا من قولك هذا عبدُ اللّه منطلقا قال سيبويه هو عربىٌّ جيّدٌ حكاه يُونُسُ وأبو الخطّاب عن مَن يوثَق به من العرب وارتفاعُه من وجوهٍ منها أنّك حين قلت هذا عبدُ اللّه منطلقٌ أضمرتَ هَذا او هُوَ كأنّك قلت هذا منطلقٌ او هو منطلقٌ، والوجه الآخَر أن تجعلهما جميعا خبرا لهَذا كقولك هذا حُلْوٌ

حامِضٌ لا تُرِيد أن تَنْقُص الحَلاوةَ ولكنّك تزعُم انّه قد جمع الطَّعْمَيْن ونحوُه قوله تعالى كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةً لِلشَّوَى، والوجه الثالث أن تجعل عبد الله معطوفا على هٰذا عَطْفَ بيان كالوَصْف فيصير كانّه قال عبدُ الله منطلقٌ، ووجه رابع ان تجعل منطلقٌ بَدَلًا من عبد الله كانّك قلت هذا عبدُ الله رجلٌ منطلقٌ فيكون رجلٌ بدلا من عبد الله بَدَلَ النكرة من المعرفة ثمّ حُذف الموصوف وأُقيم الصفةُ مُقامَه،

وامّا قولهم ما شأنُك قائما وما لك واقفا فما استفهامٌ وهو فى موضعِ رفع بالابتداء وشأنُك الخبرُ او يكون شأنُك مبتدأً ومَا الخبرَ قد تقدّم وقائما حالا والناصبُ لقائمًا شأنُك لانّه فى معنى ما تَصْنَعُ او ما تُلابِسُ فى هذه الحال وكانّه شىء عَرَفَه المتكلّمُ من المسؤول الذى هو الكافُ فى شأنُك فسَأَله عن شأنه فى هذه الحال وقد يكون فيه إنكارٌ لقيامه ويسأله عن السبب الذى أدّى اليه فكانّه قال لِمَ قمتَ، وعلى هذا المعنى يجوز ان يكون قولُه تعالى فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ كانّه أنكر إعراضَهم فوبّخهم على السبب الذى أدّاهم الى الإعراض فأخرجه مُخْرَجَ الاستفهام فى اللفظ، وتأويلُ ما لك قائما تأويلُ ما شأنُك قائما كانّه قال ما تصنع، فأمّا قولهم مررتُ بزيدٍ راكباً على ان تكون الحالُ من زيد فانّ ذلك جائزٌ لانّ الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب اذا كان العاملُ فى الموضع فعلًا لا خِلافَ فى جوازِ ذلك فإن قدّمتَ الحالَ من المجرور على الجارّ والمجرور نحوَ قولك مررتُ راكبا بزيدٍ وأنت تجعل راكبا لزيد فإنّ سيبويه وأبا بَكْرِ بنَ السَّرّاجِ ومَن تبعهما مَنَعَا من جوازِ ذلك لانّ العامل وإن كان الفعلَ لكنّه لمّا لم يصل الى ذى الحال الذى هو زيدٌ الّا بواسطةِ حرف الجرّ لم يجز ان يعمل فى حاله قبل ذِكْرِ ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديمُ صاحب الحال على حرف الجرّ كذلك لا يجوز تقديمُ الحال عليه وقد أجازه ابنُ كَيْسانَ قياسًا اذ كان العاملُ فيه الفعلَ فى الحقيقة،

فصـــل ٧٦

قال صاحب الكتاب وقد يقع المصدرُ حالا كما تقع الصفةُ مصدرا فى قولهم قُمْ قائما وفى قوله * ولا خارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ * وذلك قتلتُه صَبْرًا ولقيتُه فُجاءةً وعِيانًا وكِفاحاً وكلّمتُه مُشافَهةً وأتيتُه رَكْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا وأخذتُ عنه سَمْعًا اى مصبورا ومُفاجِئا ومُعايِنا وكذلك البَواقى وليس عند سيبويه بقياسٍ وأنكر أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً وأجازه المبرّدُ فى كلّ ما دلّ عليه الفعلُ،

قال الشارح اعلم انّ المصدر قد يقع فى موضع الحال فيقال أتيتُه رَكْضًا وقتلتُه صَبْرًا ولقيتُه فُجاءةً

وعِيانًا وكلّمتُه مُشافَهةً والتقدير أتيتُه راكِضًا وقتلتُه مصبورا اذا كان الحالُ من الهاء فإن كان من التاء فتقديرُه قتلتُه صابرا ولقيتُه مُفاجِئًا ومُعايِنا وكلّمتُه مُشافِها فهذه المصادرُ وشِبْهُها وقعتْ موقعَ الصفة وانتصبتْ على الحال كما قد تقع الصفة فى موقع المصدر المؤكِّد نحوَ قُمْ قائما والاصلُ قم قِيامًا ألا ترى انّه لا يحسن ان يُحمَل على ظاهره فيقالَ انّه حالٌ لانّك لا تأمر بفعلٍ مَن هو فيه ومثلُه قوله

*على حِلْفةٍ لا أَشْتِمُ الدَهْرَ مُسْلِمًا * ولا خارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ*

البيت للفَرَزْدَق وقبله

*أَلَمْ تَرَنِي عاهَدْتُ رَبِّي وإِنَّنِي * لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ*

الشاهد فيه نصبُ خارجا من فىّ زورُ كلام ونَصَبَه لوقوعه موقعَ المصدر الموضوع موضعَ الفعل والتقديرُ عاهدتُ رَبّى لا يخرُجُ من فِىّ زورُ كلامٍ خُروجًا ويجوز ان يكون قولُه ولا خارجا حالا والمرادُ عاهدتُ ربّى غيرَ شاتمٍ ولا خارجٍ اى عاهدتُه صادقًا وهو رأىُ عيسى بن عمرو، والمعنى أنّه تابَ عن الهِجاء وقَذْفِ المُحْصَنات وعاهَدَ الله على ذلك بين رِتاجِ الكَعْبة وهو بابُها ومقامِ ابرهيمَ صلواتُ الله عليه، والاوّلُ مذهبُ سيبويه وليس ذلك بقياس مُطّرِد وانّما يُستعمَل فيما استعملتْه العربُ لانّه شىءٌ وُضع موضعَ غيره كما انّ بابَ سَقْيًا ورَعْيًا وحَمْدًا لا يطّرِد فيه القياسُ فيقالَ فيه طَعامًا وشَرابًا، وكان ابو العَبّاس يُجيز هذا فى كلّ شىء يدلّ عليه الفعلُ فأجاز ان تقولَ أتانا رُجْلَةً وأتانا سُرْعَةً ولا يقال أتانا ضَرْبًا ولا أتانا ضِحْكًا لانّ الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان لانّ الآتِيَ ينقسم إتيانُه الى سُرْعةٍ وإِبْطاءٍ وتوسُّطٍ وينقسم الى رُجْلةٍ ورُكوبٍ ولا ينقسم الى الضرب والضحك وكان يقول انّ نصبَ مَشْيًا وشِبْهِه انّما هو بالفعل المقدَّر كانّه قال أتانا يَمْشِى مَشْيًا، والصحيح مذهبُ سيبويه وعليه الزَجّاجُ لانّ قولَ القائل أتانا زيدٌ مشيًا يصحّ ان يكون جوابا لقائلٍ قال كيف أتاكم زيدٌ وممّا يدلّ على صحّة مذهب سيبويه أنّه لا يجوز ان تقولَ أتانا زيدٌ المَشْىَ مُعَرَّفًا وعلى قياسِ قولِ أبى العبّاسِ يلزمُ ان يجوز ذلك لانّه يكون تقديرُه اتانا زيد يمشى المشىَ كما قالوا أَرْسَلَهَا العِراكَ والتقديرُ أرسلها تعترِكُ العراكَ، وقد ذهب السِيرافىُّ الى جوازِ أن يكون قولك أتانا زيدٌ مَشْيًا مصدرا مؤكِّدا والعامل فيه أتانا لانّ المَشْىَ نَوْعٌ من الاتيان ويكون من المصادر التى ليست من لفظ الفعل نحوِ أَعْجَبَنِى حُبًّا وكَرِهْتُه بُغْضًا وتَبَسَّمْتُ وَمِيضَ البَرْقِ وهو قولٌ الّا انّ كَوْنَه لم يَرِد الّا نكرةً يدلّ على ضُعْفه اذ لو كان مصدرا على ما ادّعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه،

فصــــل ٧٧

قال صاحب الكتاب والاسم غيرُ الصفة والمصدرِ بمنزلتهما فى هذا الباب تقول هـذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا وجاء البُرُّ قَفِيزَيْنِ وصاعَيْنِ وكلّمتُه فاهُ الى فِىَّ وبايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ وبِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا وبيّنتُ له حسابَه بابًا بابًا،

قال الشارح اعلم انّ هذا الفصل قد اشتمل على مسائلَ من أبوابٍ متعدّدة لكنّه جَمَعَها كلّها كونُها اسماءً غيرَ صفات وقعتْ أحوالا فمن ذلك قولُهم هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمْرًا فهَذا مبتدأٌ وبسرا حالٌ وأطيب منه خبرُ المبتدإ وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكنْ فى زمنَيْن لانّ فيه تفضيلَ الشىء فى زمانٍ من أزمانه على نفسه فى زمن اخرَ ويجوز ان يكون الزمانُ الذى يفضّل فيه ماضيًا ويجوز ان يكون مستقبَلا ولا بدّ من إضمارٍ ما يدلّ على المُضِىّ فيه او على الاستقبال على حَسْبِ ما يراد فإن كان زمانا ماضيًا أضمرتَ اذْ وان كان زمانا مستقبلا اضمرتَ اذَا وكانت الاشارةُ اليه فى حالِ ما هو بَلَحٌ، والعامل فى الحال كَانَ المُضمرةُ وفيها ضميرٌ من المبتدا وهذه كَانَ التامّةُ وليست الناقصةَ اذ لو كانت الناقصةَ لَوقع معها المعرفةُ وكنتَ تقول هذا البسرَ أطيبُ منه التمرَ لانّ كَانَ تعمل فى المعرفة عَمَلَها فى النكرة فلمّا اختصّ الموضعُ بالنكرة عُلم انّها التامّةُ وأنّ انتصابَ الاسمَيْن على الحال لا على الخبر، والعامل فى الظرفَيْن ما تَضمّنَه معنَى أَفْعَلَ وجاز ان تعمل فى الظرفَيْن لانّها تضمّنتْ شيئَيْن معنَى فعلٍ ومصدرٍ ألا ترى انّك اذا قلت زيدٌ أفضلُ من عمرو فمعناه يزيد فَضْلُه عليه وكلُّ واحد من الفعل والمصدر يجوز ان يعمل، وذهب ابو علىّ الى انّ العامل فى الحال الاوّل ما فى هَذَا من معنَى الاشارة والتنبيه والعاملَ فى الحال الثانى أَفْعَلُ قال وذلك أنّه لا يخلو العاملُ فى قولهم بُسْرًا من ان يكون هَذَا او أَطْيَبُ او مضمرا وهو اذْ كَانَ او اذَا كَانَ فلا يجوز ان يكون العاملُ فيه اطيب وقد تقدّم عليه لانّ أفعلَ هذا لا يَقْوَى قوّةَ الفعل فيعملَ فيما قبلَه ألا ترى انّك لا تُجيز أنت ممّن أفْضلُ ولا ممّن انت أفضلُ فتُقدّمَ الجارَّ والمجرورَ عليه لضُعْفه أن يعمل فيما تقدّم عليه وإذا لم يعمل فيما كان متعلّقا بحرفِ جرٍّ اذا تقدّم مع انّ حرف الجرّ يعمل فيه ما لا يعمل فى غيره نحوَ هذا مارٌّ بزيدٍ وهذا مُعْطٍ لزيدٍ أمسِ درهمًا فلَأَنْ لا يعمل فيما لا يتعلّق بحرف الجرّ فَمَا شأنُه المفعولُ به أَوْلى فأمّا قولُ الفرزدق

*فقالت لَنا أَهْلًا وسَهْلًا وزَوَّدَتْ * جَنَى النَّحْلِ او ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ*

فضرورةٌ واذا كان كذا لم يعمل اطيب فى بسرا لتقدُّمه عليه واذا لم يجز ان يكون العاملُ أَفْعَلَ كان

إمّا هَذا وإمّا المضمرَ فإن أعملتَ فيه المضمرَ الذى هو اذْ كانَ لزم ان يكون العاملُ فى اذْ المضمرة هَذا او ما فيه معنى الفعل غيرَه فاذا كان العاملُ كذلك ولم يكن بدٌّ من إعمالِ عاملٍ فى الظرف أعملتَ هَذا فى نفس الحال واستغنيتَ عن إعمالِ ذلك المضمر واذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناسُ أنّه منصوبٌ على إضمارِ اذْ كانَ على إرادتهم معنَى هذا الكلام لا حقيقةَ لفظه، وأمّا قولهم تَمْرًا فالعاملُ فيه أطيب ولا يمتنع ان يعمل فيه وإن لم يعمل فى بسرًا لانّ ما تأخّرَ عنه لا يمتنع ان يعمل فيه كما عمل فى الظرف فى قول أوْسٍ

* فإنّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً * الى الصَّوْن من رَيْطٍ مُلاَءٍ مُسَهَّمِ *

ألا ترى انّ ساعةً معمولُ أحوج فكما عمل فى الظرف كذلك يعمل فى الحال اذا تأخّر عنه، وهذا انّما يكون فيما يتحوّل من نوع الى نوع اخرَ نحو هذا عِنَبًا أطيبُ منه زَبيبًا لانّ العنب يتحوّل زبيبا ولو قلت هذا عنبا أطيب منه تمْرا لم يجز لانّ العنب لا يتحوّل تمرا واذا كان كذلك لم يجز فيه الّا الرفعُ فتقول هذا عنبٌ أطيبُ منه تمرٌ فيكون هَذا مبتدأً وعنبٌ الخبرَ وأطيبُ منه مبتدأً اخرَ وتمرٌ الخبرَ والجملةُ الثانيةُ فى موضع صفة لعنبٍ فاعرفه، وأمّا قولهم جاء البُرُّ قَفِيزَيْن وصاعَيْن فالمراد جاء البرُّ قفيزَيْن بدرهمٍ وصاعَيْن بدرهمٍ فقولُهم قفيزين حالٌ من البرّ وكذلك صاعَيْن فهما حالان وقعا موقعَ المشتقّ فكانّه قال جاء البرُّ مسعَّرا او رَخيصًا والكلامُ جملة واحدة، ويجوز رفعُه فتقول جاء البرُّ قفيزان بدرهمٍ فيكون قفيزان مبتدأً وبدرهمٍ الخبرَ والجملةُ فى موضع الحال والكلامُ حينئذ جملتان، وربّما قالوا جاء البرُّ قفيزَيْن وصاعَيْن ولا يُذكَر الدرهم فيحذِفون الثَمَنَ لانّه قد عُرف ممّا جرى من عادةِ استعمالهم فى ذلك لانّهم اذا اعتادوا ابتياعَ شىء بثمنٍ بعينه من درهمٍ او دينارٍ تركوا ذِكْرَه لما فى نفوسهم من معرفته كقولك البُرُّ الكُرُّ بستّين تريد بستّين درهما والخُبْزُ عشرةُ أرطال تريد بدرهمٍ فتركوا ذكرَه لغَلَبَة المعامَلة فيه، وامّا قولهم كلّمتُه فاهُ الى فِىَّ فقولهم فاه نصبٌ على الحال وجعلوه نائبا عن مشافَهةً ومعناه مشافِهًا فهو اسمٌ نائبٌ عن مصدر فى معنَى اسم الفاعل والناصبُ للحال الفعلُ المذكورُ الذى هو كلّمتُه وتقديرُه كلّمتُه مشافِهًا وليس ثَمَّ إضمارُ عاملٍ اخرَ فيكون من الشاذّ لانّه معرفةٌ بمنزلةِ الجَمّاء الغفيرَ ورَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه هذا مذهبُ اكثرِ اصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون فاهُ الى فِىَّ بإضمارِ جاعِلًا او مُلاصِقا كانّه قال كلّمتُه جاعلا فاهُ الى فىّ او ملاصقا فاه الى فىّ، والمذهب الاوّل وهو رأْى سيبويه اذ لو كان بإضمارِ جاعلا لَما كان من الشاذّ الذى لا يُقاس عليه غيرُه ولَجاز ان تقول كلّمتُه وَجْهَه الى

وَجْهِى وعَيْنَه الى عينى وأشباهَ ذلك وفى امتناعه دليلٌ على ما قلناه، وبعضُ العرب تقول كلّمتُه فُوهُ الى فِىَّ فيرفعونه بالابتداء والخبرِ والجملةُ فى موضع الحال كانّك قلت وفُوهُ الى فىّ الّا انّك استغنيتَ بإضمارِ العائد اليه عن الواو ولولا الضميرُ المضافُ اليه لم يكن بدٌّ من الواو، وامّا بايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ فهو ايضا من بابِ كلّمتُه فاه الى فِىّ لانّه اسمٌ نائبٌ عن مصدرٍ فى معنى الصفة كانّه قال بايعتُه مناقَدةً اى ناقدًا الّا انّ معناهما مختلِفٌ ولذلك لا يجوز فى بايعتُه يَدًا بِيَدٍ أن تقول بايعتُه يَدُه بِيَدٍ بالرفع ولا يجوز فيه غيرُ النصب بخلافِ كلّمتُه فُوه الى فِىّ لانّ المراد من قولك بايعتُه يدًا بِيَدٍ التعجيلُ والنَقْدُ وإن لم يكن بينهما قُرْبٌ فى المكان والمرادُ بقولك كلّمتُه فاه الى فِىّ القربُ فى المكان وأنّه ليس بينهما واسطةٌ فمعناهما مختلفٌ وإن كان طريقُهما فى تقدير الاعراب واحدا، وامّا قولهم بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا فشاةٌ نصبٌ على الحال وصاحبُ الحال الشاءُ والعاملُ الفعل الذى هو بِعْتُ والشاةُ وإن كان اسما جامدا فهو نائبٌ عن الصفة لانّه وقع موقعَ مسعّرًا فاذا قلتَ بعتُ الشاءَ شاةً ودرهما فمعناه بعتُ الشاءَ مسعّرا على شاةٍ بدرهمٍ وجُعلت الواو فى معنى الباء فبطل الخفضُ وجُعل معطوفا على شاة فأقترن الدرهمُ والشاةُ فالشاةُ مُثمَّنٌ والدرهمُ ثَمَنُه، وأجاز الخليلُ بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ بالرفع والمرادُ شاةٌ بدرهمٍ فشاةٌ بدرهمٍ ابتداءٌ وخبرٌ والجملةُ فى موضع الحال فأمّا اذا قال شاةٌ ودرهمٌ فتقديرُه شاةٌ ودرهمٌ مقرونان فالخبرُ محذوفٌ كما تقول كلُّ رجل وضَيْعَتَه بمعنًى مع ضيعته لانّ فى الواو معنًى مَعَ فصحّ معنى الكلام بذلك وكذلك بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ لَمّا رفع الدرهمَ وعطفه على الشاة قدّر خبرا لا يخرج عن معنًى مع وهو مقرونان، ومثله بيّنتُ له حِسابَه بابًا بابًا فبابًا نصبٌ على الحال لانّه فى معنًى مُصنَّفًا ومُرتَّبًا، وهذه الاسماء التى فى هذا الباب لا ينفرِد منها شىءٌ ولا بدّ من إتباعه بما بعده فلا يجوز كلّمتُه فاه حتى تقول الى فىّ لانّك انّما تريد مشافَهةً والمشافهةُ لا تكون الّا من اثنَيْن وكذلك لا يجوز بايعتُه يَدًا حتى تقولَ بِيَدٍ لانّ المراد أَخَذَ منّى وأعطانى فهما من اثنين ايضا وكذلك بيّنتُ له حِسابَه بابا بابا لو قلت بابا من غيرِ تكريرٍ لتُوُهِّمَ انّه رتّبه بابا واحدا وليس المعنى عليه وانّما المرادُ به جعلُه أصنافا فاعرفه،

فصــــل ٧٨

قال صاحب الكتاب وحقُّها أن تكون نكرةً وذو الحال معرفةً وأمّا *أَرْسَلَها العِراكَ* ومررتُ به وَحْدَه وجاؤا قَضَّهم بقَضِيضهم وفعلته جَهْدَك وطاقتَك فمصادرُ قد تُكُلِّم بها على نِيّةِ وَضْعِها فى موضعِ ما لا

تعريف فيه كما وُضع فاه الى فىّ موضعَ شِفاهًا وعُنى معتركةً ومنفردا وقاطبةً وجاهدا ومن الاسماء المحذُوّ بها حَذْوَ هذه المصادرِ قولُهم مررت بهم الجَمّاءَ الغَفيرَ، وتنكيرُ ذى الحال قبيحٌ الّا اذا قُدّمتْ عليه كقوله *لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَديمُ*،

قال الشارح انّما استحقّت الحالُ أن تكون نكرةً لانّها فى المعنى خَبَرٌ ثانٍ ألا ترى انّ قولك جاء زيدٌ راكبًا قد تَضمّنَ الاخبارَ بمَجىء زيد وركوبِه فى حالِ مجيئه واصلُ الخبر أن يكون نكرةً لانّها مستفادةٌ وأيضا فانّها تُشْبِه التمييزَ فى الباب فكانت نكرةً مثلَه وانّها تقع فى جوابِ كيف جاء وكَيْفَ سؤالٌ عن نكرة، وانّما لزم ان يكون صاحبُها معرفةً لِما ذكرناه من انّها خبرٌ ثانٍ والخبرُ عن النكرة غيرُ جائز ولانّه اذا كان نكرةً أمكن أن تجرى الحالُ صفةً ولا حاجةَ الى مخالَفتها ايّاه فى الاعراب اذ لا فَرْقَ بين الحال فى النكرة والصفةِ فى المعنى، وقد جاءت مصادرُ فى موضع الحال لفظُها معرفةٌ وهى فى تأويلِ النكرات فمنها ما فيه الالفُ واللام ومنها ما هو مضافٌ فامّا ما كان بالالف واللام فنحوُ قولهم أرسلها العِراكَ قال لَبيدٌ

*فأَرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا * ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ*

فنصب العِراكَ على الحال وهو مصدرُ عارَكَ يُعارِكُ مُعاركةً وعِراكًا وجعل العِراكَ فى موضع الحال وهو معرفةٌ اذ كان فى تأويلِ مُعْتَرِكَةً وذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه وانّما جاز هذا الاتّساعُ فى المصادر لانّ لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقةُ الحال أن تكون بالصفات ولو صرّحتَ بالصفة لم يجز دخولُ الالف واللام لم تقل العربُ أرسلها المعترِكةَ ولا جاء زيدٌ القائمَ لوُجودِ لفظ الحال والتحقيقُ أنّ هذا نائبٌ عن الحال وليس بها وانّما التقديرُ ارسلها معتركةً ثمّ جُعل الفعل موضعَ اسم الفاعل لمشابَهته له فصار تعترِكُ ثمّ جُعل المصدر موضعَ الفعل لدلالته عليه يقال أَوْرَدَ ابِلَه العِراكَ اذا أَوْردها جميعًا الماءَ من قولهم اعترك القومُ اى ازدحموا فى المُعْتَرَكِ، وأمّا ما جاء مضافا فنحوُ قولك مررتُ به وَحْدَه ومررتُ بهم وَحْدَهم فوحده مصدرٌ فى موضع الحال كانّه فى معنَى ايحادٍ جاء على حذف الزوائد كانّك قلت أوحدتُه بمرورى ايحادًا او ايحادٌ فى معنَى مُوحَدٍ اى مُنْفَرِدٍ فاذا قلت مررتُ به وَحْدَه فكانّك قلت مررتُ به منفرِدًا، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل والمفعول وكان الزَجّاجُ يذهب الى انّ وحده مصدرٌ وهو للفاعل دون المفعول فاذا قلت مررتُ به منفردا فكانّك قلت أفردتُه بمرورى افرادًا، وقال يُونُس اذا قلت مررتُ به وحدَه فهو بمنزلةِ مُوحَدًا او منفرِدًا وتجعله للمَمْرور به، وليونس فيه قولٌ اخرُ أنّ وحدَه معناه على

حِباله وعلى حِباله فى موضع الظرف واذا كان الظرفُ صفةً او حالا قُدِّر فيه مستقِرٌّ ناصبٌ للظرف ومستقِرٌّ هو الاوّلُ ، واعلم انّ وحدَه لم يُستعمل الّا منصوبا الّا ما ورد شاذّا قالوا هو نَسيجُ وَحْدِه وعُيَيْرُ وحدِه وجُحَيْشُ وحدِه وأمّا نسيجُ وحده فهو مَدْحٌ واصلُه أنّ الثوبَ اذا كان رَفيعا فلا يُنسَجُ على مِنْواله معه غيرُه فكانّه قال نسيجُ إفرادِه يقال هذا للرجل اذا أُفْرِدَ بالفضل ، وأمّا عُيَيْرُ وحدِه وجُحَيْشُ وحدِه فهو تصغيرُ عَيْرٍ وهو الحِمارُ يقال للوَحْشىّ والأَهْلىّ وجُحَيش وحده وهو وَلَدُ الحمار فهو ذَمٌّ يقال للرجل المُعْجَبِ برأيه لا يُخالِط أحدا فى رأيٍ ولا يدخل فى مَعُونةِ أحد ومعناه أنّه ينفرِد بخِدْمةِ نفسه ، وأمّا قولهم جاءُوا قَضَّهم بقَضِيضهم اى جميعًا ولمّا كان معناه التنكيرَ جاز ان يقع حالا قال الشَّمّاخ

*أَتَتْنى سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِها * تُمَسِّحُ حَوْلى بالبَقِيع سِبالَها*

فقَضَّها منصوبٌ على الحال وقد استُعمل على ضربَيْن منهم مَن ينصبه على كلّ حال فيكون بمنزلةِ المصدر المضاف المجعولِ فى موضع الحال كقولك مررتُ به وَحْدَه ومنهم من يجعل قَضَّهَا تابعًا مُؤكِّدًا لما قبله فيُجْرِيه مُجْرَى كُلِّهم فيقول أتتنى سليمٌ قَضُّها بقضيضها ورأيتُ سليمًا قَضَّها بقضيضها ومررتُ بسليمٍ قَضِّها بقضيضها ومعناه أَجْمَعِينَ وهو مأخوذٌ من القَضّ وهو الكَسْرُ وقد يُستعمل فى موضع الوقوع على الشىء بسُرْعةٍ كما يقال عُقابٌ كاسرٌ فكانّ معنى قضّهم وَقَعَ بعضُهم على بعض ، وامّا قولهم فعلتَه جَهْدَك وطاقَتَك فهو مصدرٌ فى موضع الحال فهو وإن كان معرفةً فمعناه على التنكير كانّه قال فعلتَه مجتهدا ، وامّا قولهم مررتُ بهم الجَمّاءَ الغَفيرَ فهما من الاسماء التى تجىء بها مَجىءَ المصادر فالجَمّاءُ اسمٌ والغفيرُ نعتٌ له وهو فى المعنى بمنزلة قولك الجَمَّ الكثيرَ لانّه يراد به الكثرةُ والغفيرُ يراد به أنّهم قد غطّوا الارضَ من كثرتهم من قولنا غفرتُ الشىء اذا غطّيتَه ومنه المِغْفَرُ الذى يوضَع على الرأس لانّه يُغطّيه ونصبُه على الحال لانّهما قد جُعلا فى موضع المصدر كالعِراكِ كانّك قلت الجُمومَ الغفيرَ على معنى مررتُ بهم جامّين غافِرين ، وذهب يونسُ الى انّ الجَمّاءَ الغفيرَ اسمٌ لا فى موضعِ مصدر وأنّ الالف واللام فى نيّةِ الطَرْح وهذا غيرُ سديد اذ لو جاز مثلُ هذا لَجاز مررت به القائمَ فتنصبه على الحال وتَنْوِى بالالف واللام الطَرْحَ وذلك غيرُ جائز، وتنكيرُ ذى الحال قبيحٌ وهو جائزٌ مع قُبْحِه لو قلت جاء رجلٌ ضاحكًا لَقَبُح مع جوازه وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجهُ فإن قدّمتَ صفةَ النكرة نصبتَها على الحال وذلك لامتناعِ جوازِ تقديمِ الصفة على الموصوف لانّ الصفة تجرى مجرَى الصلة فى الإيضاح فلا يجوز تقديمُها على الموصوف كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول واذا لم يجز تقديمُها صفةً عُدل الى الحال وحُمل

النصب على جوازِ جاء رجلٌ ضاحكا وصار حينَ قُدّم وَجْهَ الكلام ويُسمّيه النحويّون أحسنَ القبيحَيْن وذلك أنّ الحال من النكرة قبيحٌ وتقديمَ الصفة على الموصوف أقبحُ قال الشاعر

*وتحتَ العَوالِى بالقَنا مستظِلّةً * ظِباءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ*

أراد ظباءٌ مستظلّةٌ فلمّا قدّم الصفةَ نصبها على الحال وشرطُ ذلك أن تكون النكرةُ لها صفةٌ تجرى عليها ويجوز نصبُ الصفة على الحال والعاملُ فى الحال شىءٌ متقدّمٌ ثمّ تُقدَّم الصفة لغرضٍ يعرِض فحينئذٍ تُنصَب على الحال ويجب ذلك لامتناع بَقائه صفةً مع التقدّم، وأمّا ما أنشده من قول الشاعر *لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَديمُ * فالبيتُ لكُثَيِّرٍ وعَجُزُه *عَفاهُ كلُّ أسْحَمَ مُسْتَديمِ* والشاهد فيه تقديمُ موحش على الطلل ونصبُه على الحال يصف آثارَ الديار وآندراسَها وتَعْفِيَةَ السُحُبِ إيّاها فاعرفه،

فصل ٧٩

قال صاحب الكتاب والحال المؤكِّدة هى التى تجىء على اثْرِ جملةٍ عَقْدُها من اسمَيْن لا عَمَلَ لهما لتوكيد خبرها وتقريرِ مُؤَدّاه ونَفْىِ الشكّ عنه وذلك قولك زيدٌ أبوك عَطُوفًا وهو زيدٌ معروفًا وهو الحقُّ بَيِّنًا ألا تراك كيف حقّقتَ بالعطوف الأُبُوّةَ وبالمعروف والبَيِّنِ أنّ الرجل زيدٌ وأنّ الأمرَ حقٌّ وفى التنزيل وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا وكذلك أنا عبدُ الله آكِلا كما يأكُل العَبيدُ فيه تقريرٌ للعُبوديّة وتحقيقٌ لها وتقول أنا فلانٌ بَطَلًا شُجاعًا وكَريمًا جَوادًا فتُحقّق ما أنت متّسِمٌ به وما هو ثابتٌ لك فى نفسك، ولو قلت زيدٌ أبوك منطلقا او أخوك أَحَلْتَ الّا اذا أردتَ التَبَنّىَ والصَداقةَ والعاملُ فيها أُثْبِتُه او أُحِقُّه مضمَرًا،

قال الشارح الحال على ضربَيْن فالضرب الاوّل ما كان منتقلا كقولك جاء زيدٌ راكبا فراكبًا حالٌ وليس الرُكوبُ بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ انّما هى صفةٌ له فى حالِ مجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها وليس فى ذِكْرها تأكيدٌ لما أُخبر به وانّما ذُكرتْ زيادةً فى الفائدة وفضلةً فى الخبر ألا ترى انّ قولك جاء زيدٌ راكبا فيه إخبارٌ بالمجىء والركوبِ الّا انّ الركوب وقع على سبيلِ الفضلة لانّ الاسم قبلَه قد آستوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل، وامّا الضربُ الثانى فهو ما كان ثابتًا غيرَ منتقل يُذكَر توكيدا لمعنَى الخبر وتوضيحًا له وذلك قولك زيدٌ أبوك عَطوفًا وهو الحقُّ بَيِّنًا وأنا زيدٌ معروفًا فقولك عطوفا حالٌ وهى صفةٌ لازمةٌ للأُبُوّة فلذلك أَكّدتَ بها معنى الأبوّة وكذلك قولُه وهو الحقُّ بيِّنًا أكّد به الحقّ لانّ ذلك ممّا يؤكَّد به الحقّ اذ الحقُّ لا يزال واضحًا بَيِّنًا وكذلك قولُه أنا زيدٌ معروفًا فمعروفا حالٌ أكّدتَ به كَوْنَه زيدا لانّ معنَى

مَعْرُوفًا لا شَكَّ فيه فاذا قلت أنا زيدٌ لا شكّ فيه كان ذلك تأكيدا لما أخبرتَ به، قال الله تع وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا فمصدّقا حالٌ مؤكِّدةٌ اذ الحقّ لا ينفكّ مصدّقا، ومثله قولُ ابن دارَةَ

*أَنا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِى * وهَلْ بدارةَ يا لَلنّاسِ من عارِ*

ولا يجوز ان يقع فى هذا الموضع الّا ما أَشْبَهَ المعروفَ ممّا يُعرِّف ويُؤكِّد لو قلتَ هو زيدٌ منطلقا لم يجز لانّه لو صحّ انطلاقُه لم يكن فيه دلالةٌ على صِدْقه فيما قاله كما أَوْجَبَ قولُه معروفا بها نَسَبى أنّه ابنُها، ولو قلت أنا عبدُ الله كريمًا جَوادًا او هو زيدٌ بَطَلًا شُجاعًا لَجاز لانّ هذه الصفاتِ وما شاكَلَها ممّا يكون مَدْحًا فى الإنسان يُعرَف بها فجاز أن تجىء مُؤكِّدةً للخبر لانّها أشياء يُعرَف بها فذكرُها مؤكِّدةً لذاته، وتقول إنّى عبدُ الله اذا صغّرتَ نفسَك لِرَبّك ثمّ تُفسّر حالَ العَبيد بقولك آكلًا كما يأكُل العَبيدُ فقولك آكلا كما يأكل العبيد قد حقّق أنّك عبدُ الله فعلى هذا المعنى ونحوِه يصحّ ويفسد فكلُّ ما صحّ به المعنى فهو جيّدٌ وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردودٌ، وقوله تجىء على اثْرِ جملةٍ عَقْدُها من اسمَيْن لا عَمَلَ لهما يعنى انّ الحال المؤكِّدةَ تأتى بعد جملةٍ ابتدائيّةٍ الخبرُ فيها اسمٌ صريحٌ ولا يكون فعلًا ولا راجعًا الى معنَى فعل لانّ الحال ههنا تكون تأكيدا للخبر بذِكْرِ وَصْفٍ من أَوْصافه الثابتةِ له والفعلُ لا ثَباتَ له ولا يُوصَف، وقوله ولو قلت زيدٌ أبوك منطلقا او أخوك أَحَلْتَ يعنى انّه لا يكون اخاه او اباه فى حالٍ دون حالٍ او وقتٍ دون وقتٍ فإن أردتَ انّه اخوه من حيثُ الصَداقةُ او ابوه من حيثُ انّه تبنّى به جاز لانّ ذلك ممّا ينتقل فيجوز ان يكون فى وقت دون وقت، وأمّا العامل فى هذه الحال فهو عند سيبويه فعلٌ مضمرٌ تقديره أَعْرِفُ ذلك او أُحُقُّه ونحوُ ذلك ممّا دلّت عليه الحالُ فيكون فيها توكيدُ الخبر بأُحُقُّ وأَعْرِفُ كتوكيده باليَمين فاذا قلت أنا عبدُ الله معروفا فكأنّك قلت لا شَكَّ فيه او أعرفُه او أحقُّه وجرى ذلك فى التأكيد بالجملة مجرَى قولك أنا عبدُ الله واللهِ، وذهب أبو اسحق الزَجّاجُ الى انّ العامل فى الحال الخبرُ لنيابته عن مُسَمًّى او مَدْعُوٍّ ويُجعل فيه ذِكْرٌ من الاوّل والمذهبُ الاوّل،

فصــــل ٨٠

قال صاحب الكتاب والجملةُ تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسميّةً او فعليّةً فإن كانت اسميّةً فالواوُ الّا ما شذّ من قولهم كلّمته فوهُ الى فِيّ وما عسى أن يُعثَر عليه فى النَدْرَة وأمّا لقيتُه عليه جُبّةُ وَشْيٍ فمعناه

مستقِرّةً عليه جبّةُ وشى وإن كانت فعليّةً لم تَخْلُ من ان يكون فعلُها مُضارِعا او ماضِيا فإن كان مضارعا لم يخل من أن يكون مُثْبَتًا او مَنْفِيّا فالمثبتُ بغيرِ واو وقد جاء فى المنفىّ الأمران وكذلك فى الماضى ولا بدّ معه من قَدْ ظاهرةً او مقدّرةً ء

قال الشارح اعلم انّ الجملة قد تقع فى موضع الحال ولا تخلو الجملةُ من ان تكون اسميّةً او فعليّةً فمثالُ الاسميّة قولك مررتُ بزيدٍ على يَدِه بازٌ وجاء زيدٌ وسيفُه على كَتِفِه اى جاء وهذه حالُه ولا يقع بعد هذه الواو الّا جملةٌ مركّبةٌ من مبتدإ وخبرٍ واذا وقعتْ هذه الجملةُ بعد هذه الواو حالا كنتَ فى تضمينها ضميرَ صاحب الحال وتَرْكِ ذلك مخيَّرا فالتضمينُ كقولك أقبل محمّدٌ وَيَدُهُ على رأسه وجاء أخوك وثَوْبُه نظيفٌ وتركُ التضمين كقولك جاء زيدٌ وعمرٌو ضاحكٌ وأقبل بكرٌ وخالدٌ يقرأُ وانّما جاز استغناءُ هذه الجملة عن ضميرٍ يعود منها الى صاحب الحال من قِبَل انّ الواو أغْنَتْ عن ذلك برَبْطها ما بعدها بما قبلها فلم تَحْتَجْ الى ضميرٍ مع وجودها فإن جئتَ بالضمير معها فجيّدٌ لانّ فى ذلك تأكيدَ رَبْطِ الجملة بما قبلها وأمّا اذا لم تذكر هناك واوا فلا بدّ من ضمير وذلك نحوُ قولك أقبل محمّدٌ على رأسه قَلَنْسُوَةٌ ولو قلت أقبل محمّدٌ على عبد الله قلنسوةٌ وأنت تريد الحال لم يجز لانّك لم تأتِ برابطٍ يربط الجملةَ باوّلِ الكلام لا واوٍ ولا ضميرٍ يعود من آخرِ الكلام الى اوّله فيدلّ على انّه معقود باوّله قال الشاعر

*نَصَفَ النّهارَ الماءُ غامِرُهُ * ورَفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِى*

يصف غائصًا غاصَ فى الماء حتّى انتصف النهارُ ورفيقُه على شاطئِ الماء لا يَدْرِى ما كان منه فيقول انتصف النهارُ على الغائص وهذه حالُه والهاءُ فى غامرُه ربطتِ الجملةَ بما قبلها حتى جرتْ حالا ء ومن ذلك قوله تعالى يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ والمعنى واللّهُ أعلمُ يغشى طائفةً منكم فى هذه الحالء وامّا قول امرئ القيس

*وَقَدْ أَغْتَدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها * بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ*

فموضعُ الشاهد أنّه جعل الجملةَ التى هى والطيرُ فى وكناتها حالا مع خُلُوّها من عائدٍ الى صاحب الحال اكتفاءً برَبْط الواو فهذه الواوُ وما بعدها فى موضعِ نصب على الحال بما قبلها من العوامل التى يجوز بها نصبُ الحالء واذا قلت جاء زيدٌ وثوبُه نظيفٌ فى موضع جاء زيدٌ نظيفًا ثوبُه فكما انّ نظيفا نُصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملةُ الواقعةُ موقعَه فى موضعِ منصوب والعاملُ فيها ذلك الفعلُء فامّا قوله فإن كانت الجملة اسميّةً فالواوُ فإشارةٌ الى انّه اذا وقعت الجملةُ الاسميّةُ حالا فيلزَم الإتيانُ بالواو

فيها وليس الأمرُ كذلك انّما يلزم ان تأتى بما يُعلّق الجملةَ الثانيةَ بالأُولى لانّ الجملة كلامٌ مستقلٌّ بنفسه مُفيدٌ لمعناه فاذا وقعت الجملةُ حالا فلا بدّ فيها ممّا يُعلّقها بما قبلها ويربطها به لئلّا يُتوهّمَ انّها مستأنفةٌ وذلك يكون بأحدِ أمرَيْن امّا الواوِ وامّا ضميرٍ يعود منها الى ما قبلها على ما تقدّم فمثالُ الواو جاء زيدٌ والأميرُ راكبٌ وقولُنا والأميرُ راكبٌ جملةٌ فى موضع الحال ومثالُ الضمير أقبل محمّدٌ يَدُه على رأسه فقولُه يده على رأسه جملةٌ فى موضع الحال ، فامّا قوله الّا ما شَذَّ من قولهم كلّمتُه فُوه الى فِيَّ فإن أراد انّه شاذّ من جهة القياس فليس بصحيح لِما ذكرناه من وُجودِ الرابط فى الجملة الحاليّة وهو الضميرُ فى فوه وإن أراد انّه قليلٌ من جهة الاستعمال فقريبٌ لانّ استعمالَ الواو فى هذا الكلام اكثرُ لانّها أَدَلُّ على الغرض وأظهرُ فى تعليقِ ما بعدها بما قبلها ، فامّا لقيتُه عليه جُبَّةُ وَشْيٍ فيحتمل الجارُّ والمجرورُ فيه أمرَيْن احدُهما أن يكون فى موضعِ نصب على الحال ويتعلّق حينئذٍ بمحذوفٍ ويكون ارتفاعُ جبّةُ وشى بالجارّ والمجرور ارتفاعَ الفاعل وهذا لا خِلافَ فى جَوازه ههنا لاعتماده على ذى الحال والأمرُ الثانى أن يكون جبّةُ وشى مبتدأً والجارُّ والمجرور الخبرَ وقد تقدّم عليه وهو شاهدٌ على جوازِ خُلُوِّ الجملة الاسميّة من الواو وصاحبُ الكتاب خرّجه على الوجه الاوّلِ لانّه لا يَرَى خُلُوَّ الجملة الاسميّة من الواو اذا وقعتْ حالا ، وقد يقع الفعلُ موقعَ الحال اذا كان فى معناه وكان المرادُ به الحالَ المصاحبةَ للفعل تقول جاء زيدٌ يَضْحَكُ اى ضاحكًا وضربتُ زيدا يَرْكَبُ اى راكبا قال اللّه تعالى فَجَآءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَاءٍ اى ماشيَةً وقال الشاعر

* مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِهِ * تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ *

والمراد عاشيًا ولا حاجةَ الى الواو لِما بين الفعل المضارع واسمِ الفاعل من المناسَبة ، فامّا الفعل المستقبَل فلا يقع موقعَ الحال لانّه لا يدلّ على الحال لا تقول جاء زيدٌ سَيركب ولا أقبل محمّدٌ سَوْفَ يضحك وكذلك الفعلُ الماضى لا يجوز ان يقع حالا لعدمِ دَلالته عليها لا تقول جاء زيد ضَحِكَ فى معنى ضاحكًا فإن جئتَ معه بقَدْ جاز ان يقع حالا لانّ قَدْ تُقرّبه من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلوةُ قبل حالِ قِيامها ولهذا يجوز ان يقترِن به الآنَ او الساعةَ فيقال قد قام الآنَ او الساعةَ فتقول جاء زيدٌ قد ضحك وأقبل محمّدٌ وقد عَلاهُ الشَّيْبُ ونحوَه قال الشاعر

* ذكرتُكِ والخَطِّىُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا * وقد نَهِلَتْ مِنّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ *

فموضعُ قد نهلت نصبٌ على الحال والتقديرُ ناهِلةً ، وربّما حذفوا منه وَقَدْ وهم يريدونها فتكون مقدّرةً

الوجود وإن لم تكن فى اللفظ قال الشاعر

*وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِقِّ * غَذَا والزِقُّ مَلْآنُ*

والمراد قد غذا وقد تأوّلوا قوله تعالى أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ على تقديرِ قد حصرت ويؤيّد ذلك قِرَآءةُ مَن قرأ حَصِرَةً بالنصب، وذهب الكوفيون الى جوازِ وقوعِ الفعل الماضى حالا سواءٌ كان معه قَدْ او لم تكن واليه ذهب ابو الحسن الأخفشُ من البصريين واحتجّوا لذلك بما تقدّم من النُصوص والمعنىٌّ بالنصوص قولُه تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وقولُ الشاعر *وطعنٍ كفم الزقّ الخ* ونحوُ قول الاخر

*وإنّى لَتَعْرُونى لذِكْراكِ نُفْضَةٌ * كما ٱنْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ*

وقوله حَصِرَتْ من الآية حالٌ وتؤيّده قِرآءةُ مَن قرأ حَصِرَةً على ما تقدّم وكذلك غَذَا من قوله غذا والزقّ ملآن وكذلك قولُه بلّله القطرُ فى موضعِ حال، وامّا المعنى فإنّ الفعل الماضىَ يقع صفةً للنكرة وكلُّ ما جاز ان يكون صفةً فإنّه يجوز ان يكون حالا ألا ترى انّك تقول جاء زيدٌ يضحك كما تقول جاء زيدٌ ضاحكا لانّك تقول جاء رجلٌ يضحك كما تقول جاء رجلٌ ضاحكٌ فيكون صفةً للنكرة، وقد تقدّم الجوابُ عن النصوص بأنّ قَدْ مرادةٌ فيها ولذلك حسُن الحالُ بالماضى، وامّا ما ذكروه من المعنى ففاسدٌ والأمرُ فيه بالعَكْس فإنّ كلّ ما يجوز ان يكون حالا يجوز ان يكون صفة للنكرة وليس كلُّ ما يجوز ان يكون صفة للنكرة يجوز ان يكون حالا ألا ترى انّ الفعل المستقبَل يجوز ان يكون صفة للنكرة نحوَ هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ او سَيَضْرِبُ ولا يجوز ان يقع حالا فضاحِكٌ ونحوُه انّما وقع حالا لانّه اسمُ فاعل واسمُ الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعلُ الماضى ولا الفعلُ المستقبَل فلا يكون كلُّ واحد منهما حالا، واعلم انّ الفعل الماضىَ اذا اقترن به قَدْ والفعلَ المضارعَ اذا دخل عليه نافٍ ووقع كلُّ واحد منهما حالا كنتَ مخيّرًا فى الإتيان بواو الحال وتَرْكِها تقول جاء زيدٌ قد عَلاهُ الشَّيْبُ وإن شئتَ قلت وقد علاه الشيبُ ومثلُه قوله *وقد نَهِلَتْ منّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ* وذلك أنّ قَدْ تُقرِّب الماضىَ من الحال وتُلحِقه بحُكمه وهذه واوُ الحال ولانّه بدُخولِ قَدْ أشبهَ الجملةَ الاسميّةَ من حيث انّ الجُزْءَ الاوّلَ من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعلُ المضارعُ اذا دخل عليه النافى جاز دخولُ الواو عليه وتَرْكُها لما ذكرناه من شَبَهِها بالجملة الاسميّة من حيث صار اوّلُ جُزْءٍ منها غيرَ فعل قال اللّه تع فى قراءة ابن عامرٍ وَلَا تَتْبَعَانِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ بتخفيف النون وكسرِها فقولُه لا تتبعان فى موضع الحال

فهو مرفوعٌ والنونُ علامةُ الرفع وليس بنَهْيٍ لثُبوتِ النون فيه ولا تكون نونَ التأكيد لانّ نونَ التأكيد الخفيفةَ لا تدخل فِعْلَ الاثنَيْن عندنا والتقديرُ فَٱسْتَقِيمَا غيرَ مُتَّبِعَيْن ومثلُه قول الشاعر

*بِأَيْدِى رِجالٍ لم يَشِيمُوا سُيُوفَهم * ولم يَكْثُرِ القَتْلَى بها حِينَ سُلَّتِ*

وقال الله تع فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى فقولُه لا تخاف دركا ولا تخشى فى موضع الحال فأَتَى بالواو فى موضعٍ ولم يأتِ بها فى موضع فاذا أُتى بها فلِشَبَهِ الجملة الفعليّة بالاسميّة لمكانِ حرف النفى ومن لم يأتِ بها فلانّه فعلٌ مضارعٌ

فصل ٨١

قال صاحب الكتاب ويجوز إخلاءُ هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال إجراءً لها مُجْرَى الظرف لانعقادِ الشَبَه بين الحال وبينه تقول أَتَيْتُكَ وزيدٌ قائمٌ ولَقِيتُكَ والجَيْشُ قادمٌ قال *وَقَدْ أَغْتَدِى والطَيْرُ فى وُكُناتِها*

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الغرض من الضمير فى الجملة الحاليّة رَبْطُها بما قبلها فاذا وُجد إمّا الواوُ وإمّا الضميرُ وُجد ما حصل به الغرضُ وقوله إجراءً لها مُجْرَى الظرف فيعنى بالظرف اذْ وقد شبّه سيبويه واوَ الحال باذْ وقدّرها بها وذلك من حيث كانت اذْ منتصبةَ الموضع كما انّ الواو منتصبةُ الموضع وأنّ ما بعدُ اذْ لا يكون الّا جملةً كما انّ الواو كذلك وكلُّ واحد من الظرف والحال يُقدَّر بحرف الجرّ فاذا قلت جاء زيدٌ وسيفُه على عاتقه كانّك قلت جاء زيد فى هذه الحال والحالُ مفعولٌ فيها كما انّ الظرف كذلك فكما انّ الجملة بعد اذْ لا تفتقر الى ضميرٍ يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله لانعقادِ الشَبَه بينهما

فصل ٨٢

قال صاحب الكتاب ومن انتصابِ الحال بعاملٍ مضمرٍ قولُهم للمرتحل راشِدًا مَهْدِيًّا ومُصاحَبًا مُعانًا باضمارِ اِذْهَبْ وللقادم مَأْجُورًا مَبْرُورًا اى رجعتَ وإن أَنْشدتَ شِعْرًا او حُدِّثتَ حَدِيثًا قلتَ صادِقًا باضمارِ قالَ واذا رأيتَ مَن يتعرّض لأمرٍ قلت متعرِّضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِه اى دَنَا منه متعرِّضًا

قال الشارح اعلم انّ الحال قد يُحذف عاملُه اذا كان فعلًا وفى الكلام دلالةٌ عليه إمّا قرينةُ حالٍ او مَقالٍ

فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع سَفَرًا او أراد حَجًّا فتقول راشدًا مَهْدِيًّا وتقديره اِذْهَبْ راشدا مهديّا، ومثله أن تقول لِمن خرج الى سَفر مُصاحَبًا مُعانًا وتقديره اذهبْ او سافِرْ مصاحبا معانا فدلّت قرينةُ الحال على الفعل وأغنتْ عن اللفظ به، ولو رفعتَ هذه الأشياء وقلت راشدٌ مهديٌّ ومصاحَبٌ مُعانٌ لكان جيّدًا عربيًّا على معنَى أنت راشدٌ مهديٌّ ومصاحَبٌ معانٌ فالرفعُ بإضمارِ مبتدإٍ هو الظاهرُ فى المعنى والنصبُ بإضمارِ فعلٍ، وكذلك لو رأيتَ رجلًا قد قدم من سفرٍ او حَجٍّ او زيارةٍ لقلت مأجورًا مبرورًا والمعنى قدمتَ مأجورا مبرورا او رجعتَ مأجورا مبرورا، ومن ذلك إن حَدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا قلتَ صادِقًا واللّهِ او أنشد شِعْرا فتقول صادقًا واللّه اى قاله صادقا لانّه اذا أنشد فكانّه قد قال قَالَ كذا فقلت قال صادقا فالرفعُ جائزٌ على اضمارِ مبتدإٍ كما جاز فى راشدٌ مهديٌّ ومصاحَبٌ مُعانٌ، ومن ذلك أن ترى رجلا قد أَوْقَعَ أمرًا او تَعرّضَ له فتقول متعرِّضا لعَنَنٍ لم يَعْنِهِ كانّه قال فَعَلَ هذا متعرّضا لعنن او دَنَا من هذا الأمر متعرّضا والعَنَنُ ما عَنَّ لك اى عرض لك والمعنى انّه دخل فى شىء لا يَعْنِيه،

قال صاحب الكتاب ومنه أخذتُه بدرهمٍ فَصاعِدًا او بدرهمٍ فزائدًا اى فذَهَبَ الثَّمَنُ صاعدا او زائدا ومنه أَتَمِيمِيًّا مَرّةً وقَيْسِيًّا أُخْرَى كانّك قلت أَتَحَوَّلُ ومنه قوله تعالى بَلَى قَادِرِينَ اى نَجْمَعُهَا قادرين،

قال الشارح أمّا قولهم اخذتُه بدرهم فصاعدا وبدرهم فزائدا فصاعدا وزائدا نصبٌ على الحال وقد حُذف صاحبُ الحال والعاملُ فيه تخفيفا لكثرةِ الاستعمال والتقديرُ اخذتُه بدرهم فذهب الثمنُ صاعدا فالثمنُ صاحبُ الحال والفعلُ الذى هو ذَهَبَ العاملُ فى الحال وكذلك اخذتُه بدرهمٍ فزائدا تقديرُه اخذته بدرهمٍ فذهب الثمنُ زائدا كانّه ابتاع مَتاعًا بأثمانٍ مختلفةٍ فأخبر بأَدْنَى الأثمان ثمّ جعل بعضَها يَتْلُو بعضًا فى الزيادة والصُعودِ وصار بعضُها مَثَلًا بدرهمٍ وقيراطٍ وبعضُها بدرهمٍ ودانقٍ وحسُن حذفُ الفعل لأَمْنِ اللَّبْسِ، ولا يحسن عطفُه على الباء فى قولك بدرهمٍ لوُجوهٍ منها أَنّ صاعدا وزائدا صفةٌ ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوفِ والوجهُ الثانى أَنّ الثمن لا يُعطف بعضُه على بعض بالفاء لانّه لا يتقدّم بعضُه على بعض انّما يقع دفعةً واحدةً فلا تقول اشتريْتُ الثوبَ بدرهمٍ فدانقٍ انّما ذلك بالواو لانّها للجمع بين الشيئَيْن من غيرِ ترتيب والوجهُ الثالثُ انّ صاعدا صفةٌ فلا يحسن ان تُجعل ثمنًا فى موضعِ الاسمِ الموصوفِ، ولا يقع فى هذا الموضع من حروف العطف الّا الفاء وثمّ لو قلت اخذتُه بدرهمٍ وصاعدا لم يجز لانّ الأثمان يتلو بعضُها بعضًا والفاء وثمّ تَدُلّان على ذلك لافادتهما الترتيبَ والواوُ لا تدلّ على ترتيب الفعل فلذلك لم يجز الّا الفاء وثمّ والفاءُ اكثرُ فى كلام العرب

لاتّصالها بما قبلها، وامّا قولهم أَتميميًّا مرّةً وقَيْسِيًّا أُخرى فإنّه منصوبٌ على الحال وإن كان اسما جامدا غيرَ مشتقّ من حيثُ كان منسوبا والنَسَبُ يُخرِجه من حَيِّز الجُمود الى حُكْمِ المشتقّات حتى يصير وَصْفًا والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ تقديره أَتَحَوَّلُ تميميّا مرّةً وقيسيّا اخرى او تتنقّل كانّه رأى رجلا فى حالٍ يكون ويتحوّل من حال الى حال لا يثْبت على شىء فقال أَتميميّا مرّةً وقيسيّا اخرى والمعنى أتتخلّق مرّةً بأخلاق تميمٍ وتارةً بأخلاق قيسٍ ولا تعتمِد على خُلْقٍ واحدٍ منهما كانّه يُثْبِت له هذه الحالَ ويُوَبِّخه عليها وليس يسترشِدُه عمّا يجهَله وإن كان بلفظ الاستفهام، وحكى سيبويه انّ رجلا من بنى أَسَدٍ قال يومَ جَبَلَةَ وهو يومٌ لبنى تميمٍ وعامرٍ على بنى أُسد وذُبْيانَ وقد ٱستقبله بَعيرٌ أَعْوَرُ فنظر الأسدىُّ الى قَوْمه فقال يا بنى أسد أَأَعْوَرَ وذا نابٍ أَتَى بلفظ الاستفهام ولم يُرِد ان يسترشِدهم ليُخْبِروه عن عَوَره لكنّه حقّق ذلك حَذَرَهُ وٱنهزموا فقُتل منهم والفعلُ الناصبُ لأَعْوَرَ وذا نابٍ محذوفٌ تقديره أتستقبِلون ودلّ عليه الحالُ المشاهَدةُ، وهذه المسئلة من قبيل قولهم أقائمًا وقد قعد الناسُ الّا انّ الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعلٍ فٱحْتِيجَ الى تقديرِ فعلٍ من غيرِ لفظه وقياسُه لو قُدّر من لفظه أَتَتَمَّمُ تميميّا مرّةً وتَتقيّسُ قيسيّا اخرى كما قلت فى قولك أقائما وقد قعد الناسُ، ويجوز الرفعُ فى قولك أتميميّا مرّةً وقيسيّا اخرى فتقول أتميمىٌّ مرّةً وقيسىٌّ اخرى على معنى أأنت تميمىٌّ مرّةً وقيسىٌّ اخرى فيكون مبتدأً وخبرا وجاز الرفعُ بتقديرِ المبتدإ كما ترفعُه لو ظهر ذلك المبتدأُ المقدَّرُ، فامّا قوله تعالى أَيَحْسِبُ ٱلْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ فانتصابُ قادرين عند سيبويه بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُه نَجْمَعُهَا قادرين ودلّ على ذلك الفعل قولُه تعالى أن لن نجمع عظامَه، وتَسْوِيَةُ البَنانِ ضَمُّ بعضها الى بعض، وذهب الفرّاء الى انّ انتصابه باضمارِ فعل دلّ عليه الفعلُ المذكورُ اوّلًا وهو قولُه أيحسب الانسانُ وتقديرُه بلى فَلْيَحسَبْنا قادرين على أن نسوّى بنانَه فهذا لجَعْله مفعولا ثانيًا ومفعولاَ حسبتُ وأَخواتِها لا يجوز ذِكْرُ احدِهما دون الاخر، وذهب بعضُهم الى انّ تقديره بلى نَقْدِرُ قادرين وهو ضعيفٌ ايضا لانّ اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجز ان يعمل فيه فعلٌ من لفظه لا تقول قمتُ قائما وأنت تريد الحالَ لانّ الحال لا بدّ فيها من فائدةٍ اذ كانت فضلةً فى الخبر وليس فى ذلك فائدةٌ لانّك لا تقوم الّا قائما والوجهُ هو الاوّلُ وهو مذهبُ سيبويه،

التمييز

فصــل ٨٣

قال صاحب الكتاب ويقال له التبيين والتفسير وهو رفعُ الابهام فى جملة او مفرد بالنصّ على احد محتمَلاته مثالُه فى الجملة طاب زيدٌ نفسًا وتصبّب عَرَقًا وتفقّأ شَحْمًا و * أَبْرَحْتَ جارًا * وامتلأ الاناء ماء وفى التنزيل وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ومثالُه فى المفرد عندى راقودٌ خَلًّا ورِطْلٌ زَيْتًا ومَنَوان سَمْنًا وقفيزان بُرًّا وعشرون درهمًا وثلثون ثوبًا ومِلْءُ الاناء عَسَلًا وعلى التَمْرة مِثْلُها زُبْدًا وما فى السماء موضعُ كَفٍّ سَحابًا، وشَبَّهَ المميِّز بالمفعول أنّ موقعه فى هذه الأمثلة كموقعه فى ضَرَبَ زيدٌ عمرا وفى ضاربٌ زيدًا وضاربان زيدًا وضاربون زيدًا وضَرْبُ زيدٍ عمرًا،

قال الشارح اعلم انّ التمييز والتفسير والتبيين واحدٌ والمراد به رفعُ الإبهام وإزالةُ اللَّبْس وذلك نحوُ أن تُخْبِرَ بِخَبَرٍ او تذكر لفظا يحتمل وُجوهًا فيتردّدُ المخاطَبُ فيها فتُنبّهه على المراد بالنصّ على احد محتمَلاته تبيينًا للغرض ولذلك سُمّى تمييزا وتفسيرا، وهذا الابهام يكون فى جملة ومفرد فالجملةُ قولك طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عَرَقا وتفقّأ شَحْما ألا ترى انّ الطيبة فى قولك طاب زيدٌ مسنَدةٌ اليه والمرادُ شىءٌ من أشيائه ويحتمل ذلك أشياء كثيرةً كلِسانه وقَلْبه ومَنْزِله وغيرِ ذلك وكذلك التصبّبُ والتفقّؤُ يكون من أشياء كثيرة فجرتْ لذلك مجرَى عِشْرِينَ فى احتماله اشياء كثيرةً فكما انّ ابانةَ العشرين بنكرةِ جنسٍ كذلك ابانةُ هذه الجمل بنكرة جنس، وامّا المفرد فنحوُ قولك عندى راقودٌ خَلًّا ورَطْلٌ زَيْتًا ومَنَوان سَمْنًا فالتمييز فى هذه الاشياء لم يأت لرفعِ إبهامٍ فى الجملة وانّما لبيانِ نوعِ الراقود اذ الابهامُ وقع فيه وحدَه لاحتماله أشياء كثيرةً كالخَلّ والخَمْر والعَسَل وغيرِ ذلك ممّا يُوعَى والراقودُ وعاءٌ كالحُبِّ، وكذلك قولك عندى رطلٌ زيتاً التمييزُ فيه لابهامِ الرطل اذ الرطلُ مقدارٌ يُوزَن به ويحتمل أشياء كثيرة من المَوْزُونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رِطْلٌ ورَطْلٌ بكسر الراء وفتحها فالكسرُ أَقْيَسُ والفتح أفصحُ وكذلك المنوان تثنيةُ مَنًا وهو مقدارٌ يوزن به وكذلك باقى الأمثلة وهذا معنى قوله رفعُ الابهام فى جملة او مفرد بالنصّ على احدِ محتمَلاته، وشرطُ التمييز أن يكون نكرةً جِنْسًا مقدَّرا بِمِنْ وانّما كان نكرةً لانّه واحدٌ فى معنى الجمع ألا تراك اذا قلت عندى عشرون درهمًا معناه عشرون من الدراهم فقد دَخَلَه بهذا المعنى الاشتراكُ فهو نكرةٌ، ووجهٌ ثانٍ أنّ التمييز يُشبِه الحالَ وذلك أنّ كلّ واحد منهما يُذكر للبيان ورفعِ الابهام ألا ترى انّك اذا قلت عندى عشرون احتمل أنواعا من

المعدودات فاذا قلت درهما او دينارا فقد أزلتَ ذلك الابهامَ واتّضح بذكره ما كان متردّدا مُبْهَما كما انّك اذا قلت جاء زيدٌ احتمل ان يكون على صفاتٍ فلمّا قلت راكبًا فقد أوْضحتَ وأزلتَ ذلك الابهامَ فلمّا استويا فى الايضاح والبيانِ استويا فى لفظ التنكير، ووجهٌ ثالثٌ أنّ المراد ما بيّن النوعَ فبُيّن بالنكرة لانّها أخفُّ الاسماء كما تُختار الفتحة اذا أُريد تحريكُ حرفٍ لمعنًى لانّ الفتحة أخفُّ الحركات الّا أن يعرِض ما يوجب العُدولَ عنها الى غيرها، وكانت جنسًا لانّ الغرض تخليصُ الأجناس بعضِها من بعضٍ وقُدّرت بمِنْ لانّها لبيانِ الجنس فأُتى بها لذلك وحُذفت تخفيفا وهى مرادةٌ، واعلم انّ المميّز يكون واحدا ويكون جمعًا فاذا وقع بعد عددٍ نحوِ عشرين وثلثين ونحوِهما لم يكن المميّزُ الّا واحدا نحوَ قولك عندى عشرون ثوْبًا وثلثون عِمامةً لانّ العدد قد دلّ على الكَمّيّة ولم يبق بنا حاجةٌ الّا الى بيانِ نوعِ ذلك المَبْلَغ وكان ذلك ممّا يحصُل بالواحد وهو أخفُّ، وأمّا اذا وقع مُفسّرا لغيرِ عدد نحوَ هذا أفرهُ منك عبدًا وخيرٌ منك عَمَلًا جاز الافرادُ والجمع لاحتمالِ أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعَبيدٌ فاذا قلت هو أفرهُ منك عبيدا او خيرٌ منك أعمالا دللتَ بلفظ الجمع على معنيَيْن النوعِ وأنّهم جماعةٌ قال الله تع قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا فُهم من ذلك النوعُ وأنّه كان من جهاتٍ شتّى لا من جهة واحدة واذا أفردتَ فُهم منه النوع لا غيرُ، وقوله وشَبَّهُ التمييز بالمفعول يعنى انّ موقعه فى هذه الأمثلة كموقعه يعنى انّ التمييز يُشبِه المفعولَ من حيثُ انّ موقعَه آخرًا نحوَ طاب زيدٌ نفسًا وهذا راقودٌ خَلًّا كما انّ المفعول كذلك فانّه يأتى فضلةً بعد تَمامِ الكلام ونعنى بقولنا فضلةً أنّه يأتى بعد استقلالِ الفعل بفاعله كما انّ المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوبا كما انّ المفعولَ كذلك، فان قيل لِمَ زعمتَ انّ التمييز مشبّهٌ بالمفعول ولم تقل انّه مفعولٌ فى الحقيقة قيل أمّا ما كان من نحوِ عشرين درهما وراقودٌ خلّا وشِبْهِه فانّ العامل فيه معنًى والمعانى لا تعمل فى المفعول به وأمّا ما كان من نحوِ طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عرقا وتفقّأ شحما فانّه وإن كان العاملُ فيه فعلًا فانّ الفعل فيه غيرُ متعدّ فطابَ فعلٌ غيرُ متعدّ لانّه اذا طاب فى نفسه لا يفعل بغيره شيئًا وأمّا تصبّب وتفقّأ ففعلان لازمان لانّهما للمطاوَعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صببتُه فتَصبّبَ وفقأتُه فتَفقّأ كما تقول صببتُه فانصبَّ وفَقَأتُه فانفقأ ولذلك لا تقول تصبّبتُه ولا تفقّأتُه ويثبُت بذلك انّه مشبّهٌ بالمفعول وليس مفعولا فقولُك طاب زيدٌ نفسا بمنزلة ضَرَبَ زيدٌ عمرا فى وُقوعه طرَفًا بعد التَمام كوقوعِ المفعول ورَطْلٌ زيتا ونحوُه بمنزلةِ ضاربٌ زيدا ونحوِه من اسماء الفاعلين وذلك من حيثُ انّه مفردٌ فاذا نوّنتَه نصبتَ ما

بعده واذا أزلتَ التنوينَ خفضتَ ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميّز كما انّ اسم الفاعل اذا نوّنتَه نصبتَ به نحوَ ضاربٌ زيدا واذا حذفتَ التنوينَ خفضتَ نحوَ ضاربُ زيدٍ وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقودُ والرطلُ وإن كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلةِ ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلثون ونحوُهما بمنزلةِ ضاربون من حيث انّه مجموعٌ بالواو والنونِ كما انّ ضاربون كذلك وتسقُط نونُه للاضافة ويقتضى المفسَّرَ بعدها على ما تقدّم ، وقولك مِلأُ الاناء ماء ومثلُها زُبْدا وموضعُ كَفٍّ سَحابا بمنزلةِ المصدر المضاف الى الفاعل نحوِ أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا فالمضافُ اليه حَالَ بينه وبين المميّز فامتنع من الاضافة كما حَالَ التنوينُ فى رطلٌ زيتا والنونُ فى عشرون درهما فاعرفه ،

فصـــل ٨٤

قال صاحب الكتاب ولا ينتصب المميّزُ عن مفرد الّا عن تامٍّ والذى يتمّ به أربعةُ اشياء التنوينُ ونونُ التثنية ونونُ الجمع والاضافةُ وذلك على ضربَيْن زائلٌ ولازمٌ فالزائلُ التمامُ بالتنوين ونونِ التثنية لانّك تقول عندى رطلُ زيتٍ ومَنَوَا سمنٍ واللازمُ التمامُ بنونِ الجمع والاضافةِ لانّك لا تقول مِلأُ عسلٍ ولا مثلُ زبدٍ ولا عشرو درهمٍ ،

قال الشارح يريد انّ المميّز اذا كان بعد مفردٍ فلا بدّ أن يستوفىَ ذلك المفردُ جميعَ ما يتمّ به ويُؤْذِن بانفصاله ممّا بعده بحيث لا يصحّ اضافتُه الى ما بعده اذ المضافُ والمضافُ اليه كالشىء الواحد فاذا لم يكن هناك ما يمنع الاضافةَ كان فى حكمِ الناقص الذى لا يتمّ معناه الّا بما بعده من المضاف اليه، والذى يتمّ به الاسم اربعةُ اشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة لانّ هذه الاشياء تفصل ما تدخل عليه عمّا بعده وتُؤْذِن بانتهائه ، وجملةُ الأمرِ أنّك اذا قلت عندى راقودٌ خلّا ورطلٌ زيتا فلا يحسن ان يجرىَ وصفًا على ما قبله فتقولَ راقودٌ خلٌّ ورطلٌ زيتٌ لانّه اسمٌ جامدٌ غيرُ مشتقّ من فعلٍ فلا يكون وصفا كالمشتقّات وكانت الاضافةُ غيرَ ممتنعة بحكمِ الاسميّة فقلتَ عندى راقودُ خلٍّ ورطلُ زيتٍ وتكون اضافتُه من قبيلِ اضافةِ النوع الى الجنس والبعضِ الى الكلّ نحوِ هذا ثوبُ خزٍّ وجُبّةُ صُوفٍ والمعنى مِن خزّ ومِن صوف فاذا دخل التنوينُ الاسمَ المميِّزَ نحوُ رطلٌ وراقودٌ او نونُ التثنية نحوُ قولك رطلان ومَنَوان او نونُ الجمع نحوُ عشرين وثلثين ونحوِهما من الأعداد آذنَ ذلك باكتفاء الاسم

وتمامه وحالَ بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافةُ فى نحوِ ملأُ الاناء عَسَلًا ومثلُها زُبْدًا وموضعُ كَفٍّ سَحابًا حالتْ بين المميَّز والمميِّز ومنعتْه من الاضافة مَنْعَ التنوين والنونِ فنُصب على الفضلة تشبيهًا بالمفعول وتنزيلًا للاسم الجامد منزلةَ اسم الفاعل من الجهة التى ذكرناها فعمل النصبَ وانحطّ عن درجةِ اسم الفاعل فاختصّ عملُه فى النكرة دون المعرفة كما انحطّ اسمُ الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرىَ على غيرِ مَن هو له وجب إبرازُ ضميره نحوُ قولك زيدٌ هندٌ ضارِبُها هو، واما قوله وذلك على ضربين زائلٌ ولازمٌ يريد انّ هذه الاشياء التى يتمّ بها الاسمُ المميَّزُ حتى يُنصَب ما بعده منها ما يزول وأنتَ فيه مخيّرٌ إن شئتَ أثبتَّه ونصبتَ ما بعده وإن شئت حذفتَه وخفضتَ ما بعده وذلك التنوينُ ونونُ التثنية تقول هذا راقودٌ خلًّا ورطلٌ سمنًا وأُوقيّةٌ ذهبًا تُثبت التنوينَ وتنصب المميّزَ وإن شئت حذفتَ التنوين وخفضتَ فقلت راقودُ خلٍّ ورطلُ سمنٍ وأوقيّةُ ذهبٍ لانّ التنوين معاقبٌ للاضافة، وكذلك نونُ التثنية أنت فى حذفها واثباتها مخيّرٌ تقول عندى منوانِ سمنا ورطلان عسلا تنصب سمنا وعسلا بعد النون ولك حذفُها والخفضُ نحوُ مَنَوا سمنٍ ورِطلا عسلٍ، واما اللازم فنحوُ نونِ الجمع فى نحوِ عشرين وثلثين الى التسعين النونُ فيه لازمةٌ والتمييزُ بعدها منصوبٌ ولا يجوز حذفُ النون منه واضافتُه الى المميَّز لانّ نَصْبَه ما بعده بالحمل والشَبَه باسم الفاعلِ والصفةِ المشبَّهة باسم الفاعل نحوِ قولك ضاربون وحَسَنون ولم يَقْوَ قُوّتَهما فينصرفَ تصرُّفَهما وانّما لضُعْفِ شَبَهه أُلزم طريقةً واحدةً فى التفسيرِ والبيانِ فإن أضفته الى مالكٍ نحوَ عِشْروك وعشرو زيدٍ جاز حذفُ النون كما جاز اضافةُ المركّب وإن كان مبنيًّا نحوُ قولك ثَلٰثَةَ عَشَرِك وخَمْسَةَ عشرك، وكذلك التمييزُ بعد الاضافة يقع لازمًا نحوَ مِلْءُ الاناء عسلًا وعلى التَمْرة مثلُها زُبْدًا لانّ المضاف والمضاف اليه معا هو المِقْدارُ المُبْهَمُ الذى وقع التفسيرُ له فلم يجز ان تقول ملأُ عسلٍ ولا مثلُ زبدٍ فاعرفه،

فصل ٨٥

قال صاحب الكتاب وتمييزُ المفرد اكثرُه فيما كان مقدارا كَيْلًا كقفيزان او وَزْنًا كمَنَوان او مساحةً كموضعُ كَفٍّ او عَدَدا كعشرون او مِقْياسا كمِلْؤُه ومِثْلُها، وقد يقع فيما ليس اِيّاها نحوَ قولهم وَيْحَهُ رجلًا ولِلّٰه دَرُّه فارسًا وحَسْبُك به ناصرًا،

قال الشارح تمييزُ المفرد أكثرُ ما يجىء بعد المقادير والمِقدارُ هو المقابل للشىء يعدِلُه من غيرِ زيادة ولا

نُقصانٍ والمقاديرُ أربعةُ أضرب مَكيلٌ وموزونٌ وممسوحٌ ومعدودٌ فالمكيلُ نحوُ قولك مَكُّوكان دَقيقًا وقَفيزان بُرًّا والموزونُ مَنَوان سَمْنا ورَطْلان عَسَلا والممسوحُ بلغتْ أرضُنا خمسين جَريبا وما فى السماء موضعُ كفٍّ سَحابا والمعدودُ نحوُ عشرين درهما وكلُّها محتاجةٌ الى ابانتها بالأنواع لانّها تقع على أشياء كثيرة فاذا قلت مكّوكان احتمل ان يكون حِنْطةً او شَعيرا او غيرَهما ممّا يكال واذا قلت منوان احتمل أشياءَ كثيرةً ممّا يوزن نحوَ السمن والعسل واذا قلت بلغتْ أرضُنا وأردتَ المساحةَ احتمل أشياءَ من المقادير المتماسَح بها نحوِ الجريب والذراع والمُدْيِ ونحوِ ذلك وكذلك اذا قلتَ عندى عشرون احتمل دنانيرَ ودراهمَ وثيابًا وعَبيدا وغيرَها من المعدودات فوَجَبَ لذلك ابانتُها بالنوع، وحقُّ النوع المفسّر أن يكون جمعًا معرَّفا بالالف واللام نحوَ عشرين من الدراهم أمّا كونُه جمعا فلانّه واقعٌ على كلّ واحد من ذلك النوع فكان واقعًا على جماعةٍ وأمّا كونُه معرّفًا باللام فلتعريفِ الجنس فاذا قلت عشرون من الدراهم كنتَ قد أتيتَ بالكلام على وَجْهه ومقتضَى القياس فيه وإن أردتَ التخفيفَ قلت عشرون درهما فتحذف لفظَ الجمع وحرفَ التعريف واكتفيتَ بواحد من ذلك منكورٍ لانّ الواحد المنكور شائعٌ فى الجنس فلشياعه جرى مجرى الجمع، وامّا قوله او مقياسا فالمقياسُ المقدارُ يقال قِسْتُ الشىء بالشىء اذا قدّرتَه به وقولُه مِلْؤه ومثلُها فإشارةٌ الى قولهم مِلْءُ الاناء عسلا وعلى التمرة مثلُها زبدا والفرقُ بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أنّ تلك المقادير المذكورة أشياء محقّقةٌ محدودةٌ والمقياسُ مقدارٌ على سبيلِ التقريب لا التحديدِ ألا ترى انّ مِلْءَ الاناء ومثلَ التمرة ليسا بكَيْلٍ معروفٍ ولا ميـزانٍ ولا مِساحةٍ وانّما هو تقريبٌ لمقداره، وأمّا قوله وقد يقع فيما ليس إيّاها يريد انّ التمييز قد يأتى بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحوَ قولهم وَيْحَهُ رجلًا ولله دَرُّه فارسًا وحَسْبُك به ناصرا فويحه من المصادر التى لم يُنطَق لها بفعلٍ ومعناه الترحّمُ ولله درّه فارسا جملةٌ اسميّةٌ ومعناها المَدْحُ والمراد لله عَمَلُه ومثلُه حسبُك به ناصرا فهذه الاشياء مبهَمةٌ لانّه لا يُعلَم المدحُ من أيّ جهة فالنكرةُ فيها منصوبةٌ على التمييز وهى الممدوحةُ فى المعنى ونحوُه هو أشجعُ الناس فارسًا اذا أردتَ انّه هو الممدوح بالشجاعة والمضافُ اليه المجرورُ ههنا بمنزلة النون فى عشرين والتنوينِ فى رطل فى مَنْعه الاضافةَ الى المميّز كما منعت النونُ فى عشرين والتنوينُ فى رطل من ذلك والتقديرُ وَيْحَه من رجلٍ ولله درّه من فارسٍ وحسبُك به من ناصرٍ، فان قيل كيف جاز دخولُ مِنْ ههنا على النكرة المنصوبة مع بَقائها على افرادها فقلت من رجلٍ ومن فارسٍ ومن ناصرٍ وحسُن ذلك وأنت لا تقول هـو أفْرَهُ منك من عبدٍ ولا عندى عشرون من

درهمٍ بل تَرُدّه عند ظهورِ مِنْ الى الجمع نحوَ من العَبيد ومن الدراهم فالجوابُ انّ هذا الموضع ربّما ٱلتبس فيه التمييزُ بالحال فأتوا بمِنْ لتخلُّصه للتمييز ألا ترى انّك اذا قلت وَيحه رجلا ولله درُّه فارسا وحسبُك به ناصرا جاز ان تعنيَ فى هذه الحالَ فلمّا كان قد يقع فيه لبسُ مشتبِهَيْن فُصل بينهما بدخولِ مِن ٭

فصــل ٨٩

قال صاحب الكتاب ولقد أَبَى سيبويه تقدُّمَ المميِّز على عامله وفَرَق ابو العبّاس بين النوعَيْن فأجاز نفسا طاب زيدٌ ولم يُجِز لى سَمْنا مَنَوان وزعم انّه رأْىُ المازنىّ وأنشد قولَ الشاعر *وما كادَ نفسًا بالفِراق تَطِيبُ*

قال الشارح اعلم انّ سيبويه لا يرى تقدُّمَ المميِّز على عامله فعلًا كان العاملُ او معنًى لا يُجَوِّز ان تقولِ عَرَقًا تَصبّبَ زيدٌ ولا نفسًا طِبْتُ وكذلك لا يُجوّز سمنا عندى منوان ولا بُرًّا عندى قفيزان على تقديرِ عندى منوان سمنا وقفيزان برّا ٭ أمّا اذا كان العاملُ معنًى غيرَ فعل فأمرُ امتناعِ تقديمِ معموله عليه ظاهرٌ لضُعْفِ عامله وكذلك يمتنع تقديمُ الحال على العامل المعنوىّ فلا تقول قائما فى الدار زيدٌ على ارادةِ فى الدار زيدٌ قائما ٭ وأمّا اذا كان العاملُ فعلا متصرِّفا فقَضِيّةُ الدليل جوازُ تقديمِ منصوبه عليه لتصرُّفِ عامله الّا انّه منع من ذلك مانعٌ وهو كونُ المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعلُ مسنَدا اليه فى المعنى والحقيقةِ ألا ترى انّ التصبّب فى قولك تصبّب زيدٌ عرقا وتفقّأ شحما فى الحقيقة للعرق والتفقّؤ للشحم والتقديرُ تصبّب عرقُ زيدٍ وتفقّأ شحمُه فلو قدّمناهما لأَوْقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعلُ لانّ الفاعل اذا قدّمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا قدّمناه لا يصحّ أن يكون فى تقديرِ فاعلٍ نُقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعلُ ٭ فان قيل فأنت اذا قلت جاء زيدٌ راكبًا نصبتَ راكبا على الحال وجاز لك تقديمُه فتقول راكبا جاء زيدٌ والمنصوبُ هنا هو المرفوعُ فى المعنى فما الفرقُ بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيدٌ راكبا فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظا ومعنًى وبقى المنصوبُ فضلةً فجاز تقديمُه وأمّا اذا قلنا طاب زيدٌ نفسا فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظا ولم يستوفِه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديمُ المنصوب كما لم يجز تقديمُ المرفوع ٭ وقد ذهب أبو عثمان المازنىّ وأبو العبّاس المبرّدُ وجماعةٌ من الكوفيين الى جوازه واحتجّوا لذلك ببيتٍ أنشدوه وهو

*أَتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِراق حَبيبَها * وما كادَ نفسًا بالفِراق تَطِيبُ*

أراد وما كاد تطيب نفسا بالفراق ولا حجّةَ فى ذلك لِقلّته وشذوذه مع انّ الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحق الزجّاج،

فصل ٨٧

قال صاحب الكتاب واعلم انّ هذه المميّزاتِ عن آخرها اشياءُ مُزالةٌ عن اصلها ألا تراها اذا رجعتَ الى المعنى متّصِفةً بما هى متنصِبةٌ عنه ومناديةٌ على انّ الاصل عندى زيتٌ رطلٌ وسمنٌ منوان ودراهمُ عشرون وعسلٌ مِلْأُ الاناء وزبدٌ مثلُ التمرة وسحابٌ موضِعُ كفٍّ وكذلك الاصلُ وصفُ النفس بالطِيب والعرقِ بالتصبّب والشَيْبِ بالاشتعال وأن يقال طابت نفسُه وتصبّب عرقُه واشتعل شيبُ رأسى لانّ الفعل فى الحقيقة وصفٌ فى الفاعل والسببُ فى هذه الإزالةِ قصدُهم الى ضربٍ من المبالغة والتأكيد،

قال الشارح اعلم انّك اذا أردت أن تُخبر انّ عندك جنسًا من الأجناس وله مقدارٌ معلومٌ إمّا كَيْلٌ وإمّا وزنٌ وإمّا غيرُهما من المقادير جعلتَ المقدار وصفًا لذلك الجنس لتُوضحه وتُبيّن كمّيّتَه لانّ الأوصاف تُوضِح الموصوفين وتُزيل إبهامَها فتقول عندى خلٌّ راقودٌ وثوبٌ ذراعٌ ودراهمُ عشرون ومن ذلك قولُ العرب أَخَذَ بنو فلانٍ من بنى فلان إبلًا مائةً قال الأعشى

*لَإِنْ كنتَ فى جُبٍّ ثمانين قامَةً * ورُقِّيتَ أَسْبابَ السَماء بسُلّمِ*

وساغ ذلك لانّ المقادير اذا انفردتْ كانت نَعْتًا لما قبلها لما تَضمّنَ لفظُها من الطُول والقِصَرِ والقلّة والكثرة فاذا قال رأيت ثوبا ذراعا فكانّه قال قصيرا واذا قال رأيتُ ثوبا خمسين ذراعا فكانّه قال طويلا واذا قال مررتُ بإبلٍ مائةٍ فكانّه قال كثيرةٍ وكذلك تقول مررتُ ببُرٍّ قَفيزٍ وبعَسَلٍ رَطْلٍ فيكون جميعُ ما مررتَ به من البرّ قفيزا واحدا وجميعُ ما مررت به من العسل رطلا واحدا الّا انّهم قد يُقدّمون الوصفَ الذى هو المقدارُ لضربٍ من المبالغة وتأكيدِ العِناية به فيقولون عندى راقودٌ خلّا ورطلٌ عسلا ولم يحسن أن يُجعل وصفا لما قبله من المقدار اذ كان جَوْهرا ليس فيه معنى فعلٍ وكانت اضافةُ الاوّل اليه سائغةً اذ كان منه فتقول راقودُ خلٍّ ورطلُ عسلٍ والمعنى من خلّ ومن عسل كما تقول ثوبُ خزٍّ وخاتمُ ذهبٍ والمرادُ ثوبٌ من خزّ وخاتمٌ من ذهب وإن شئت نوّنت ونصبت على التمييز على ما تقدّم واذا قلت عندى عسلٌ رطلٌ وخلٌّ راقودٌ فقد أتيتَ به على الأصل واذا قدّمتَ وقلت عندى رطلٌ عسلا وراقودٌ خلّا فقد غيّرتَهما عن أصلهما لما ذكرناه من إرادةِ المبالغة والتأكيدِ فى الإخبار عن مقدارِ ذلك

النوع فهذا المرادُ من قوله ألَا تراها اذا رجعتَ الى المعنى متّصفةً بما هى منتصبةٌ عنه يريد انّها منتصبةٌ بالمقادير التى قبلها لشَبَهها باسماء الفاعلين على ما تقدّم وهذه المقاديرُ الناصبةُ لها أوصافٌ فى الحقيقة على ما بيّنّا انّ الأصل فى قولك عندى راقودٌ خلّا ورطلٌ زيتا عندى خلٌّ راقودٌ وزيتٌ رطلٌ، وقوله ومناديةً على انّ الأصل كذا يريد انّه مفهومٌ منها معنى الوصفيّة وإن لم يكن اللفظُ على ذلك وكذلك القولُ فى قولك طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عرقا وتفقّأ شحما المعنى على وصف النفس بالطيب والعرَقِ بالتصبّب والشحمِ بالتفقُّؤ والشَيْبِ بالاشتعال فاذا قلت طاب زيدٌ نفسا فتقديرُه طابتْ نفسُ زيد واذا قلت تصبّب عرقا فتقديرُه تصبّب عرقُه واذا قلت تفقّأ شحما زيدٌ فتقديرُه تفقّأ شحمُ زيد وانّما غُيّرتْ بأن يُنقَل الفعل عن الثانى الى الاوّل فارتفع بالفعل المنقول اليه وصار فاعلاً فى اللفظ واستغنى الفعلُ به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول اذ كان له به تعلُّقٌ والفعلُ ينصب كلَّ ما تَعلّق به بعد رفع الفاعل، وقوله لانّ الفعل فى الحقيقة وصفٌ فى الفاعل يريد الفعلَ الحقيقىَّ وهو الحَدَثُ وذلك وصفٌ فى الفاعل فاذا أخبرتَ عن فاعلٍ بفعلٍ لا يصحّ منه كان مُحالا نحوَ قولك تكلّم الحجرُ وطار الفرسُ فالحجرُ لا يوصَف بالكلام ولا الفرسُ بالطَيَران الّا أن تريد المجازَ كذلك قولُك طاب زيدٌ وتصبّب وتفقّأ لا يوصَف زيدٌ بالطِيب والتصبّبِ والتفقّؤِ فعُلم بذلك انّ المراد المجازُ وذلك أنّه فى الحقيقة لشىء من سَبَبه وانّما أُسند اليه مبالغةً وتأكيدا ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسندا الى جُزْءٍ منه فصار مسندا الى الجميع وهو أبلغُ فى المعنى، والتأكيد أنّه لمّا كان يُفهَم منه الاسناد الى ما هو منتصِبٌ به ثمّ أُسند فى اللفظ الى زيد تمكّن المعنى ثمّ لمّا احتمل أشياءَ كثيرةً وهو أن تَطِيب نفسُه بأن تنبسِط ولا تنقبِضَ وان يطيب لسانُه بأن يَعْذُب كلامُه وأن يطيب قَلْبُه بأن يَصْفُوَ انجلاؤُه تَبيّنَ المرادُ من ذلك بالنكرة التى هى فاعلٌ فى المعنى فقيل طاب زيدٌ نفسا وكذلك الباقى فهذا معنى قوله والسببُ فى هذه الإزالةِ قَصْدُهم الى ضربٍ من المبالغة والتأكيد فاعرفه،

المنصوب على الاستثناء

فصل ٨٨

قال صاحب الكتاب المستثنى فى إعرابه على خمسةِ أضْرُب احدُها منصوبٌ أبدًا وهو على ثلثةِ أوْجُه ما استُثنى بالّا من كلام مُوجَب وذلك جاءنى القومُ الّا زيدا،

قال الشارح اعلم انّ الاستثناء استفعالٌ من ثَنَاهُ عن الأمر يَثْنِيهِ اذا صرفه عنه فالاستثناء صَرفُ اللفظ عن عُمومه بإخراجِ المستثنَى من أن يتناوله الاوّلُ وحقيقتُه تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ فكلُّ استثناء تخصيصٌ وليس كلُّ تخصيص استثناء فاذا قلت قام القومُ الّا زيدا تُبيِّن بقولك الّا زيدا أنّه لم يكن داخلًا تحت الصَّدْر انّما ذكرتَ الكلَّ وأنت تريد بعضَ مدلوله مجازا وهذا معنَى قولِ النحويّين الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍّ اى إخراجُه من أن يتناوله الصدرُ فالّا تُخْرِجِ الثانىَ ممّا دخل فى الاوّل فهى شِبْهُ حرف النفى فقولُنا قام القومُ الّا زيدا بمنزلة قام القومُ لا زيدٌ الّا انّ الفرق بين الاستثناء والعطف أنّ الاستثناء لا يكون الّا بعضًا من كلٍّ والمعطوف يكون غيرَ الاوّل ويجوز ان يُعطَف على واحدٍ نحوَ قولك قام زيدٌ لا عمرٌو ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول قام زيدٌ الّا عمرا والمستثنَى منه والمستثنَى جملةٌ واحدةٌ وهما بمنزلةِ اسم مضافٍ فاذا قلت جاءنى قومُك الّا قليلًا منهم فهو بمنزلة قولك جاءنى أكثرُ قومك فكانّه اسمٌ مضافٌ لا يتمّ الّا بالاضافة، وأصلُ المستثنى أن يكون منصوبا لانّه كالمفعول وانّما يُعْدَل عنه لغَرَضٍ يُذكَر بعدُ، وَلْنُقَدِّمِ الكلامَ على العامل فى المستثنى ثمّ على أقسامه، وفى العامل فى المستثنى أقوالٌ منها قولُ سيبويه أنّ العامل فيه الفعلُ المقدَّمُ او معنى الفعل بواسطة الّا فان قيل الفعل المتقدّم لازمٌ غيرُ متعدٍّ فكيف يجوز ان يعمل فى المستثنى النصبَ قيل لمّا دخلتْ عليه الّا قوّتْه وذلك أنّها أحدثتْ فيه معنى الاستثناء كما يُقوَّى بحرف الجرّ فى مررتُ بزيدٍ، فان قيل فهلّا أعملوا الّا فيما بعدها كما أعملوا حروفَ الجرّ لمّا أَوْصلتِ الفعلَ الى ما بعدها فالجوابُ انّ الّا انّما لم تعمل جرًّا ولا غيرَه من قِبَل انّها لم تخلُص للأسماء دون الافعال والحروفِ ألا تراك تقول ما جاءنى زيدٌ قطُّ الّا يَقْرأُ ولا مررتُ بمحمّدٍ قطّ الّا يُصَلِّى ولا لقيتُ بكرًا الّا فى المسجد ولا رأيتُ خالدا الّا على الفرس فلمّا لم تخلُص للاسماء بل باشرتَ بها الافعالَ والحروفَ كما باشرتَ بها الاسماء لم يجز لها أن تعمل جرًّا ولا غيرَه وذلك لانّ العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه فلمّا لم يكن لالّا اختصاصٌ بالاسم لم يجز لها ان تعمل فيه، واذا قلت قام القومُ اقتضى ذلك كلَّ مَن يدخل تحت عُموم اللفظ فاذا أتيتَ بالاستثناء بيّنتَ انّ مدلولَ الاوّلِ وعُمومَه ليس مرادا فاقتضى البيانَ فنُصب المستثنى لاقتضائه إيّاه على حدّ اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلتَ عندى عشرون درهما، وذهب ابو العبّاس المبرّدُ وأبو اسحق الزجّاجُ وطائفةٌ من الكوفيين الى انّ الناصب للمستثنى الّا نيابةً عن أَسْتَثْنِى فاذا قال أتانى القومُ الّا زيدا فكانّه قال أتانى القومُ أستثنى زيدا وهو ضعيفٌ لانّك تقول أتانى القومُ غيرَ زيدٍ فتنصب غيرا ولا يجوز ان تُقدِّر

بأستثنى غيرَ زيد لانّه يُفسِد المعنى وليس قبلَ غَيْرَ حرفٌ تُقيمه مُقامَ الناصب ولأنّ فيه إعمالَ معنى الحرف وإعمالُ معانى الحروف لا يجوز ألا ترى انّك لا تقول ما زيدا قائما على معنى نَفَيْتُ زيدا قائما وانّما لم يجز ذلك لانّهم انّما أتوا بالحروف نائباتٍ عن الافعال ايجازا واختصارا فاذا أخذتَ تُعْمِل معانىَ هذه الحروف كان فيه تطلّعٌ الى الافعال وفيه نَقْضٌ للغرض وتراجُعٌ عمّا اعتزموه فلم يجز ذلك كما لم يجز الادّغامُ فى مثلِ جَلْبَبَ ومَهْدَدَ لانّ فيه إبطالَ غرضهم وهو الإلحاقُ، وذهب الفرّاء وهو المشهورُ من مذهب الكوفيين الى انّ إلّا مركّبةٌ من حرفَيْن انّ التى تنصب الاسماء وترفع الأخبارَ ولَا التى للعطف فصار انّ لَا فخُفّفت النون وادُّغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عَمَلَيْن فنصبوا بها فى الايجاب اعتبارا بانّ وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلَا فاذا رفعوا فى النفى فقد أعملوها عَمَلَ لَا فجعلوها عاطفةً واذا نصبوا بها فى الايجاب فقد أعملوها عَمَلَ انّ وزيدًا اسمُها وقد كَفَتْ لَا من الخبر والتأويلُ انّ زيدا لم يقم وهو قولٌ فاسدٌ ايضا لأنّا نقول ما أتانى الّا زيدٌ فنرفع زيدا وليس قبله مرفوعٌ يُعطَف عليه ولم يجز فيه النصبُ فيبطُلُ تأثيرُ الحرفَيْن معًا، وحُكى عن الكِسائىّ انّه قال انّما نصبنا المستثنى لانّ تأويله قام القومُ الّا أنّ زيدا لم يقم وقد رَدّه الفرّاء بأن قال لو كان هذا النصبُ بأنّه لم يفعل لكان مع لَا فى قولك قام زيدٌ لا عَمرٌو كذلك وقيل قولُ الكسائىّ يرجِع الى قول سيبويه وانّما هذا القولُ لتقريرِ معنى الاستثناء لا لتحقيقِ نفس العامل، فامّا قولُ صاحب الكتاب المستثنى فى إعرابه على خمسةِ أضرب

احدُها منصوبٌ ابدا وهو على ثلثة أوجه ما استُثنى بإلّا من كلام موجَب وذلك جاءنى القومُ الّا زيدا فانّه على ما ذُكر وذلك أنّ المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوبٌ ابدا فلا يجوز غيرُه من الاعراب وهو ثلثةُ أشياء احدُها ما استُثنى بإلّا من كلام موجَب وإلّا أُمُّ حروف الاستثناء وهى المستوليَةُ على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجَبُ من الكلام ما ليس معه حرفُ نفيٍ والمُثْبَتُ من الافعال ما وقع وحدث فقولُك قام زيدٌ مُوجَبٌ مُثْبَتٌ موجبٌ لانّه ليس بمنفيّ ولا جارٍ مُجرَى المنفىّ بأن يكون معه حرفُ نفيٍ او استفهامٍ ومثبتٌ من حيثُ انّه قد وقع وكان فكلّ مثبت موجبٌ وليس كلُّ موجب مثبتا فقولُك يقوم زيدٌ موجبٌ لعدمِ النافى او ما يجرى مجراه وليس بمثبتٍ والعِبْرةُ فى الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتا او غيرَ مثبت فالمستثنى من الموجب منصوبٌ ابدا نحوُ قولك أتانى القومُ الّا زيدا ورأيتُ القومَ الّا زيدا ومررتُ بالقومِ الّا زيدا ليس فيه الّا النصبُ وانّما كان منصوبا لشَبَهه بالمفعولِ ووجهُ الشبه بينهما أنّه يأتى بعد الكلام التامّ فضلةً وموقعُه من الجملة الآخِرُ كموقعه وانّما

قلنا أنّه مشبَّةٌ بالمفعول ولم نقل أنّه مفعولٌ لانّ المستثنى أبدا بعضُ المستثنى منه والمفعولَ غيرُ الفاعل وكذلك قلنا فى خبرِ كَانَ أنّه مشبّةٌ بالمفعول ويُؤيّد ما قلناه أنّه يعمل فى المستثنى المعانى نحوَ قولك القومُ فى الدار الّا زيدا والمفعولُ الحقيقىُّ لا يعمل فيه الّا لفظُ الفعل إمّا ظاهرًا وإمّا مضمَرًا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وبعَدَا وخَلَا بعد كلِّ كلام وبعضُهم يجُرّ بخلا وقبيل بهما ولم يُورِد هذا القولَ سيبويه ولا المبرّدُ ،

قال الشارح ومن ذلك المستثنى بخَلَا وعَدَا فإنّ المستثنى بهما لا يكون الّا نصبًا سواءٌ كان الاستثناء من موجَبٍ او منفيّ تقول قام القومُ خلا زيدا وعدا عمرا وما قام احدٌ خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مُخْرَجٌ ممّا قبلهما فهو بعد الموجَب منفيٌّ وبعد المنفىّ موجبٌ مُثْبَتٌ وانّما كان المستثنى بهما منصوبا لانّهما فعلان ماضيان وفاعلُهما مضمرٌ مستترٌ فيهما لا يظهَر فى تثنيةٍ ولا جمعٍ فتقول قام القومُ خلا زيدا وخلا الزيدَيْن وخلا الزيدِين وكذلك عَدَا والتقديرُ خلا بعضُهم زيدا وعدا بعضُهم زيدا وخلا بعضهم الزيدَيْن وعدا بعضهم الزيدَيْن وكذلك فى الجمع والفاعلُ المضمرُ المقدَّرُ بالبعض مُوَحَّدٌ أبدا وإن كان المستثنى منه مُثَنًّى او مجموعا لانّ البعض يقع على الاثنين والجمع على حَسْبِ المستثنى منه فانتصابُ ما بعدهما بانّه مفعولٌ فأمّا خَلَا فانّه فعلٌ لازمٌ فى اصله لا يتعدّى الّا فى الاستثناء خاصّةً وأمّا عَدَا فهو متعدٍّ فى اصله من عَدَاهُ الأمرُ يَعْدُوهُ اذا جَاوَزَه وانّما استُثنى بهما وإن لم يكن لفظُهما جَحْدا لما فيهما من معنَى المجاوَزة والخروج عن الشىء فجَرَيَا فى هذا المكان مجرَى لَيْسَ ولَا يَكُونُ وصار لذلك منصوبُهما هو المرفوعَ فى التقدير كما كان كذلك فى ليس ولا يكون ، وبعضُ العرب يجعل خَلَا حرفَ خفضٍ فيخفض المستثنى على كلّ حال كما أنّ حَاشَى كذلك فيكون لفظُها مشتركا بين الحرف والفعل فإن اعتقدتَ فيها الحرفيّةَ جررتَ ما بعدها وإن اعتقدتَ فيها الفعليّةَ نصبت بها وصارت كلفظِ عَلَى مشترَكةً بين الحرف والفعل وهذا لا خلافَ فيه ، وامّا عَدَا فهى فعلٌ ولم يَحْكِ سيبويه ولا ابو العبّاس المبرّدُ فيها الحرفيّةَ وانّما حكاها ابو الحسن الأخفشُ فعدّها مع خَلَا ممّا يجُرّ ،

قال صاحب الكتاب فأمّا مَا عَدَا ومَا خَلَا فللنصب ليس إلّا وكذلك لَيْسَ ولَا يَكُونُ وذلك جاءنى القومُ او ما جاءنى عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال لَبيد *ألا كلُّ شىءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ* وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه أفعالٌ مضمرٌ فاعلوها ،

قال الشارح أمّا مَا خَلَا ومَا عَدَا فلا يقع بعدهما الّا منصوبٌ لانّ مَا فيهما مصدريّةٌ فلا تكون صلتُها الّا

فعلا وفاعلُها مضمرٌ مقدَّرٌ بالبَعْض على ما تقدّم ومَا وما بعدها فى موضع مصدرٍ منصوبٍ فاذا قلت قام القومُ ما خلا زيدا وما عدا بكرا كانّك قلت خُلُوَّ زيدٍ وعَدْوَ بكرٍ كانّك قلت قام القوم مجاوَزتَهم زيدا وذلك المصدرُ فى موضع الحال كما قالوا رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ ونظائرُه كثيرةٌ ، فامّا قولُ لَبيد

* ألا كُلّ شىء ما خلا اللّهَ باطِلُ * وكُلّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائلُ *

الشاهد فيه نصبُ اسم اللّه تعالى بقوله ما خلا على ما قدّمناه ومعنى البيت ظاهرٌ ، وكذلك الاستثناء بلَيْسَ ولَا يَكُونُ لا يكون المستثنى بهما الّا منصوبا مَنْفيّا كان المستثنى منه او موجَبا وذلك قولُك فى الموجَب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول فى المنفىّ ما قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصابُ المستثنى هنا بأنّه خبرُ لَيْسَ ولَا يَكُونُ واسمُهما مضمَرٌ والتقديرُ ليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا ولا يظهَر هذا الاسمُ المقدَّرُ على ما تقدّم فى خَلَا وعَدَا لانّ هذه الافعال أُنيبتْ فى الاستثناء عن الّا فكما لا يكون بعد الّا فى الاستثناء الّا اسمٌ واحدٌ فكذلك لا يكون بعد هذه الافعال الّا اسمٌ واحدٌ لانّها فى معناها ، والكوفيون يقولون التقديرُ لا يكون فِعْلُهم فِعْلَ زيد أضمرتَ الفِعْلَ وهو المضمر المجهول ووضعتَ الاسم المنصوب موضعَ الفِعْل ، وما ذهب اليه البصريون أمثلُ لانّه أقلُّ اضمارًا فكان أَوْلَى ، وقد يكون لَيْسَ ولَا يَكُونُ وصفَيْن لما قبلهما من النكرات تقول أتتْنى امرأةٌ لا تكون هندا فموضعُ لَا تَكُونُ رفعٌ بأنّه وصفٌ لامرأةٍ وكذلك تقول فى النصب والجرّ رأيتُ امرأةً ليست هندا ولا تكون هندا ومررتُ بامرأةٍ ليست هندا ولا تكون هندا ، ولا يوصَف بخَلَا وعَدَا كما وُصف بلَيْسَ ولَا يَكُونُ لا تقول أتتْنى امرأةٌ خلتْ هندا وعدتْ جُمْلًا وذلك أنّ لَيْسَ ولَا يَكُونُ لفظُهما جَحْدٌ فخالَفَ ما بعدهما ما قبلهما فجريا فى ذلك مجرى غَيْرٍ فوُصف بهما كما يوصَف بغَيْرٍ وأمّا خَلَا وعَدَا فليسا كذلك وانّما يُستثنى بهما على التأويل لا لانّهما جحدٌ ولمّا كان معناهما المجاوَزةَ والخُروجَ عن الشىء فُهم منهما مفارَقةُ الاوّل فاستُثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصَف بهما لانّ لفظهما ليس جحدا فيجريا مجرى غَيْرٍ ، فان قيل فما موضعُ ليس ولا يكون من الاعراب فى الاستثناء قيل يحتمل وجهَيْن احدُهما أن لا يكون لواحد منهما موضعٌ من الاعراب بل يكون كلاما مستأنَفا خُصّص به ذلك العامُّ كما يقول القائلُ جاءنى الناسُ وما جاءنى زيدٌ عقيبَ كلامه بجملةٍ من غير الكلام الاوّل بَيَّنَ بها خصوصَ الجملة الأُولى ومثلُه قوله تعالى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ثمّ قال فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ فجرى ذلك مجرى الّا أن يكون له اخوةٌ ، والوجه الثانى أن يكونا فى موضع الحال

فاذا قلت جاءنى القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديرُه جاءنى القوم وليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا كما تقول جاءنى زيدٌ وليس معه عمرٌو ويجوز إسقاطُ الواو فتقول جاءنى زيدٌ ليس معه عمرٌو فيلزَم إسقاطُ الواو فى الاستثناء لانّ لَيْسَ ولَا يَكُونُ نائبان عن إلّا ولا يكون مع إلّا الواوُ فكذلك فى لَيْسَ ولَا يَكُونُ ويكون التقديرُ جاءنى القومُ خالِينَ من زيدٍ وعادِينَ عن زيد وتكون الجملتان كلامًا واحدًا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وما قُدِّم من المستثنى كقولك ما جاءنى الّا اخاك احدٌ قال

* وما لِىَ الّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ * وما لِىَ الّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ *

قال الشارح هذا هو الوجهُ الثانى من الوجوه الثلثة التى لا يكون المستثنى فيها الّا منصوبا وذلك المستثنى اذا تقدّم على المستثنى منه نحوَ قولك ما جاءنى الّا زيدا احدٌ وما رأيتُ الّا زيدا احدا وما مررتُ الّا زيدا بأحدٍ وانّما لزم النصبُ فى المستثنى اذا تقدّم لانّه قبل تقدُّمِ المستثنى كان فيه وجهان البَدَلُ والنصبُ فالبدلُ هو الوجهُ المختارُ على ما سيُذكر بعدُ والنصبُ جائزٌ على اصلِ الباب فلمّا قدّمتَه امتنع البدلُ الذى هو الوجهُ الراجحُ لانّ البدل لا يتقدّم المُبْدَلَ منه من حيث كان من التوابع كالنَّعْت والتأكيدِ وليس قبله ما يكون بدلًا منه فتعيّنَ النصبُ الذى هو المرجوحُ للضرورة ومن النحويّين من يسمّيه أحسنَ القبيحَيْن، ونظيرُ هذه المسئلة صفةُ النكرة اذا تقدّمتْ نحوُ فيها قائما رجلٌ لا يجوز فى قائم الّا النصبُ لانّك اذا أخّرتَه فقلت فيها رجلٌ قائمٌ جاز فى قائم وجهان الرفعُ على النعت والنصبُ على الحال الّا انّ الحال ضعيفٌ لانّ نعتَ النكرة أجودُ من الحال منها فاذا قُدِّم بطل النعتُ واذا بطل النعت تَعيّنَ النصبُ على الحال ضرورةً فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا، فامّا قولُ الشاعر الذى أنشده فإنّ البيت للكُمَيْت ومَشْعَبُ الحقّ طريقُه والشِيعَةُ الأعوانُ والأحزابُ والاصلُ ما لى شيعةٌ الّا آلُ أحمد وما لى مشعبٌ الّا مشعبُ الحقّ وقال الاخرُ وهو كَعْبُ بن مالك

* والناسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا * إلّا السُيُوفَ وأَطْرافَ القَنَا وَزَرُ *

يخاطب النبىَّ صلعم والأَلْبُ المتألّبون المجتمعون والوَزَرُ المَلْجَأُ وأصلُه الجَبَلُ،

قال صاحب الكتاب وما كان استثناؤه منقطعا كقولك ما جاءنى احدٌ الّا حمارا وهى اللغة الحجازيّة ومنه قوله عزّ وجلّ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وقولُهم ما زَادَ الّا ما نَقَصَ وما نَفَعَ الّا ما ضَرَّ،

قال الشارح هذا هو الوجه الثالث ممّا لا يكون المستثنى فيه الّا منصوبا وهو ما كان المستثنى فيه من

غيرِ نوعِ الأوّل ويسمّى المنقطِعَ لانقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوعُ من الاستثناء ليس على سبيلِ استثناء الشىء ممّا هو من جنسه لانّ استثناء الشىء من جنسه إخراجُ بعضٍ مّا لولاه لَتَناوله الأوّلُ ولذلك كان تخصيصا على ما سبق، فأمّا اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ واذا لم يتناوله اللفظُ فلا يحتاج الى ما يُخْرِجه منه اذ اللفظ اذا كان موضوعا بإزاء شىء وأُطلق فلا يتناول ما خالَفه واذا كان كذلك فانّما يصحّ بطريق المجاز والحملِ على لٰكِنْ فى الاستدراك ولذلك قدّرها سيبويه بلٰكِنْ وذلك من قِبَل انّ لكن لا يكون ما بعدها الّا مخالِفا لِما قبلها كما انّ إلّا فى الاستثناء كذلك الّا انّ لٰكِنْ لا يُشترط أن يكون ما بعدها بعضًا لِما قبلها بخلافِ إلّا فانّه لا يُستثنى بها الّا بعضٌ من كلٍّ فعلى هذا تقول ما جاءنى احدٌ الّا حمارا وما بالدار احدٌ الّا وَتِدًا فهذا المستثنى وما كان مثلَه منصوبٌ ابدًا وذلك لتعذُّرِ البَدَل اذ لا يُبْدَل فى الاستثناء الّا ما كان بعضًا للاوّل واذا امتنع البدلُ تَعيَّن النصبُ على ما ذكرنا فى الاستثناء المقدَّم، وهذا الاستثناء على ضربَيْن احدُهما ما النصبُ فيه مختارٌ والآخرُ واجبٌ فالاوّلُ نحوُ قولك ما جاءنى احدٌ الّا حمارًا وما بالدار احدٌ الّا دابّةٌ فهذا وشِبْهُه فيه مذهبان مذهبُ أهل الحجاز وهى اللغة الفُصْحَى وذلك نصبُ المستثنى على كلّ حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهبُ بنى تميم وهو أن يُجيزوا فيه البدلَ والنصبَ فالنصبُ على اصل الباب والبدلُ على تأويلَيْن احدُهما انّك اذا قلت ما جاءنى احدٌ الّا حمارٌ فكأنّك قلت ما جاءنى الّا حمارٌ ثمّ ذكرتَ أحدا توكيدا فيكون الاستثناء من القَدْر الذى وقعتِ الشِرْكةُ فيه بين الأَحَدَين والحمارِ وهى الحَيَوانيّةُ مَثَلًا او الشَيْئيّةُ ويكون تقديرُه ما جاءنى حَيَوانٌ او شىءٌ احدٌ او غيرُه الّا حمارٌ، الثانى من التأويلَيْن أن تجعل الحمارَ يقوم مقامَ مَن جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابُك السَيْفُ وتحيّتُك الضَرْبُ كما قال

*وخَيْلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ * تحيّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ*

وقال الآخر

*ليس بَيْنِى وبَيْنَ قَيْسٍ عِتابٌ * غيرَ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِقابِ*

اى هذا الذى أقامه مُقامَ التحيّة والعتاب، ومن الاستثناء المنقطع قولُه تعالى مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وقولُه تعالى وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَى وَلَسَوْفَ يَرْضَى وبنو تميم يقرؤنها بالرفع يجعلون اتّباعَ الظنّ عِلْمَهم وابتغاءُ وجهه سبحانه نعمةً لهم عنده، ومنه قول الشاعر

*وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسُ * إلّا اليَعافِيرُ وإلّا العِيسُ*

جعل اليعافيرَ أنيسَ ذلك المكان ومثلُه قول النابغة

*وَقَفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائِلُها * عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ مِن أَحدِ*

*إلّا الأَوارِيَّ لَأْيًا ما أُبَيِّنُها * والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ*

يُنشد برفع الأواريّ ونصبها فمَن رفع جعلها من أَحَدٍ ذلك المكان والوجهُ النصبُ وعليه أكثرُ الناس، وامّا الضربُ الثانى وهو ما لا يجوز فيه الّا النصبُ فقط وذلك نحوُ قوله تعالى لا عاصمَ اليومَ من أمر اللّه الّا مَن رَحِمَ فمَنْ فى موضعِ نصب لانّه من غيرِ الجنس لانّ عاصمَ فاعلٌ ومَن رحم معصومٌ اى مَن رحمه اللّهُ والفاعلُ ليس من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناء متّصلًا فيكون عاصمَ فاعلًا بمعنَى مفعول اى ذو عِصْمَةٍ نحوَ قوله تعالى مِنْ مَآءٍ دَافِقٍ اى مدفوقٍ وقولِه تعالى فِى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ اى مرضيّةٍ ومنه قولُ الشاعر *أَنَاشِرَ لا زالتْ يَمِينُكَ آشِرَهْ* بمعنَى مأشورةً اى مقطوعةً وهو ضعيف لانّه خلافُ الظـــاهر وانّما يصار الى مثله ما لم يُوجَد عنه مندوحةٌ، ويجوز ان يكون متّصلا من وجهٍ اخر وذلك أن يكون مَن رَحِمَ هو اللّهَ تعالى لانّه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر اللّه الّا اللّهُ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبى الخطّاب ما زاد الّا ما نقص وما نفع الّا ما ضرّ فما الأُولى نافيةٌ وما الثانيةُ مع الفعل بعدهـــا فى موضع مصدرٍ منصوبٍ وفى زَادَ ضميرٌ يعود الى مذكورٍ وكذلك فى نَفَعَ والمعنى ما زاد النَّهْرُ الّا النُّقْصانَ وما نفع زيدٌ الّا الضَّرَّ أقام النقصانَ مُقامَ الزيادة والضرَّ مقامَ النفع كما يقال الجُوعُ زادُ مَن لا زادَ له، فهذا وأشباهُه لا يجوز فى المستثنى فيه الّا النصبُ على لغةِ بنى تميم وغيرِهم لتعذُّرِ البدل اذ لا يمكن فيه تقديرُ حذفِ الاسم الاوّل وإيقاعُ المستثنى موقعَه كما أمكن ذلك اذا قلت ما فيها احدٌ الّا حمارٌ فلا يقال لا اليومَ مِن أمرِ اللّه الّا مَن رحم، وكذلك اذا رددتَ المحذوفَ الذى هو خبرُ عاصم لم يجز ايضا لو قلت فى لا عاصمَ لهم اليومَ من امر اللّه الّا من رحم لا لهم اليومَ من امر اللّه الّا من رحم لم يجز البدلُ وذلك لانّه يبقى الجارُّ والمجرور الذى هو الخبر بلا مُخبَرٍ عنه وذلك لا يجوز ولا معنَى لذلـــك، والنُّكْتَة فيه أنّ الاستثناء من الجنس تخصيصٌ وفى هذا الباب استدراكٌ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والثانى جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ وهو المستثنى من كلام تامّ غيرِ موجَب كقولك ما جاءنى احدٌ الّا زيدا والّا زيدٌ وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوبا او مجرورا والاختيارُ البـدلُ قال اللّه تعالى مَا فَعَلُوهُ الّا قَلِيلٌ وأمّا قوله عزّ وجلّ الّا ٱمْرَأَتَكَ فيمَن قرأ بالنصب فمستثنًى من قوله فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ،

قال الشارح قوله الثانى يريد النوعَ الثانىَ من القِسْمة الأُولى وهى الأنواعُ الخمسةُ وهذا المستثنى من كلّ
كلام غيرِ موجب تامّ وغيرُ الموجب ما كان فيه حرفُ نافٍ او استفهامٌ او نهىٌ نحوُ قولك ما جاءنى من
احدٍ الّا زيدا وهل فى الدار احدٌ الّا زيدا ولا يقمْ احدٌ الّا زيدٌ فهذا يجوز فى المستثنى فيه النصبُ
والبدلُ أمّا النصبُ فعلى اصل الاستثناء على ما تقدّم وأمّا البدلُ وهو الوجهُ فعلى أن تجعل زيدا بدلا
٥ من احد فيصير التقديرُ ما جاءنى الّا زيدٌ لانّ البدل يحُلّ محلَّ المُبْدَل منه ألا ترى انّ قولك مررتُ
بأخيك زيدٍ انّما هو بمنزلة مررت بزيدٍ لانّك لمّا نحّيتَ الأخَ قام زيدٌ مقامَه فعلى هذا تقول ما جاءنى
احدٌ الّا زيدٌ وما رأيتُ احدا الّا زيدا وما مررت باحدٍ الّا زيدٍ، وانّما كان البدل هو الوجهَ لانّ البدل
والنصبَ فى الاستثناء من حيثُ هو إخراجٌ واحدٌ فى المعنى وفى البدل فضلُ مشاكلةِ ما بعدَ الّا لما
قبلها فكان أَوْلى، وكان الكسائىّ والفرّاء يجعلان ما جعله سيبويه ههنا بدلا من قبيل العطف، وقال
١٠ أبو العبّاس ثَعْلَبٌ كيف يكون بدلا وأَحَدٌ منفىٌّ وما بعد الّا موجَبٌ والجوابُ انّه بدلٌ منه فى عمل
العامل فيه وذلك أنّا اذا قلنا ما جاءنى احدٌ فالرافعُ لأحدٍ هو جاءنى واذا لم نذكر احدا وقلنا ما
جاءنى الّا زيدٌ فالرافعُ لزيد هو جاءنى ايضا فكلٌّ واحد من احدٍ وزيدٍ يرتفع بجاءنى اذا أفردتَه فاذا
جمعنا بينهما فلا بدّ من رفعِ الاوّل منهما بالفعل لانّه يتّصل به ويكون الثانى تابعًا له كما يتبعُه اذا
قلت جاءنى أخوك زيدٌ اذ الفعلُ لا يكون له فاعلان، وامّا اختلافُهما فى النفى والإيجاب فلا يُخْرِجهما
١٥ عن البدل لانّه ليس من شرط البدل أن يُعَدّ فى موضع الاوّل اذا قُدّر زوالُه بل من شرط البدل أن
يعمل فيه ما يعمل فى الاوّل فى موضعه الذى رُتّب فيه وقد يقع فى العطف والصفةِ نحوُ ذلك وهو أن
يكون الاوّلُ موجَبا والثانى منفيّا فالعطفُ نحوُ جاءنى زيدٌ لا عمرٌو ومررت بزيدٍ لا عمرٍو ورأيت زيدا لا
عمرا فالثانى معطوفٌ على الاوّل وهما مختلفان فى المعنى من حيثُ النفيُ والإثباتُ وكذلك تقول فى الصفة
مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا عالمٍ فكريمٌ مخفوضٌ لانّه نعتٌ لرجلٍ وأحدُهما موجَبٌ والآخرُ منفىٌّ واذا جاز
٢٠ ذلك فى العطف والنعتِ جاز مثلُه فى البدل لانّه مثلُهما من حيثُ هو تابعٌ، فان قيل فلمَ لا جاز
البدلُ فى الإيجاب كما جاز فى النفى فقلت جاءنى القومُ الّا زيدٌ كما قلت فى طَرَف النفى والّا فما
الفرقُ بينهما قيل لانّ عِبْرةَ البدل أن يحُلّ محلَّ المبدَل منه وفى المنفىّ يصحّ حذفُ الاسمِ المبدَلِ
منه قبل الّا ولا يصحّ ذلك فى الموجب لا يقال أتانى الّا زيدٌ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ النفى الذى
قبلَ الّا قد وقع على ما لا يجوز إثباتُه من الأشياء المتضادّة ألا ترى أنّا اذا قلنا ما أتانى احدٌ كنّا قد

نَفَيْنا إتيانَ كلّ واحد على سبيل الاجتماع والافتراقِ ولو أخذنا نُثْبِت إتيانَهم على هذا الحدّ لكان مُحالًا لانّك توجِب لهم الإتيانَ على هذه الأحوال المتضادّة والذى يُؤيِّد عندك ذلك أنّك تقول ما زيدٌ الّا قائمٌ نفيتَ عنه القعودَ والاضطجاعَ وأثبتَّ له القيامَ ولا تقول زيدٌ الّا قائمٌ فتوجِب له كلَّ حالٍ الّا القيامَ اذ من المُحال اجتماعُ القعود والاضطجاع فلذلك ساغ البدل فى المنفىّ ولم يسُغ فى الموجب، فامّا قوله تعالى ما فعلوه الّا قليلٌ منهم فشاهدٌ على اختيار البدل فى النفى وذلك لإجماع القُرّاء على رفع قليل الّا أهلَ الشأم فانّهم نصبوه على اصل الباب، وامّا قوله تعالى إلّا ٱمرأتَك فانّ الجماعة قرؤا بالنصب الّا أبا عمرو وابنَ كثيرٍ فانّهما قرءا امرأتُك بالرفع وانّما كان الأكثرُ النصبَ ههنا لانّه استثناءٌ من موجبٍ وهو قوله فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ولم يجعلوه من أَحَدٌ لانّها لم يكن مُباحا لها الالتفاتُ ولو كانت مستثناةً من المنهىّ لم تكن داخلة فى جملة مَن نُهى عن الالتفات ويدلّ على انّه لم يكن مباحا لها الالتفاتُ قوله تعالى مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ فلمّا كان حالُها فى العذاب كحالهم دلّ على انّها كانت داخلة تحت النهى دخولَهم، وامّا مَن قرأ بالرفع فقراءةٌ ضعيفةٌ وقد أنكرها أبو عُبَيْد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومُجازُها على ان يكون اللفظُ نَهْيا والمعنى على الخبر كما جاء الأمرُ بمعنى الخبر كقوله تعالى فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمٰنُ مَدًّا ألا ترى انّه لا معنى للأمر ههنا وانّما المرادُ مَدَّهُ الرحمنُ مَدًّا ومنه أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ وهو كثيرٌ فى كلامهم،

قال صاحب الكتاب والثالث مجرورٌ ابدًا وهو ما استُثنى بغَيْرٍ وحَاشَا وسُوًى وسَواء والمبرّدُ يُجيز النصبَ بحاشا،

قال الشارح اصلُ الاستثناء أن يكون بإلّا وانّما كانت إلّا هى الأصلَ لانّها حرفٌ وانّما يُنقل الكلام من حدّ الى حدّ بالحروف كما نقلتْ مَا فى قولك ما قام زيدٌ من الإيجاب الى النفى وكذلك حرفُ الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار فى قولك أقام زيدٌ وكذلك حرفُ التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون إلّا هى الأصلَ لانّها تنقل الكلامَ من العُموم الى الخُصوص وتكتفى من ذِكْرِ المستثنى منه اذا قلت ما قام الّا زيدٌ، وما عداها ممّا يُستثنى به فموضوعٌ موضعَها ومحمولٌ عليها لمشابهةٍ بينهما فمن ذلك غَيْرٌ وسُوًى وحَاشَا فأمّا غيرٌ فمحمولةٌ على إلّا ومشبَّهةٌ بها لانّ غيرا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلافِ ما قبلها فى النفى والاثباتِ ألا ترى انّك اذا قلت مررتُ بغيرِ زيد فالذى وقع به المُرورُ ليس زيدا وزيدٌ لم يقع به المرورُ ولو قلت ما مررت بغيرِ زيد لكان الذى نُفى عنه المرورُ ليس بزيد ولم

يُنفَى المرورُ عن زيد فلمّا كان فى غيرٍ من مخالفةِ الاسم الذى بعدها مثلُ مخالفةِ ما قبلَ إِلّا لِما بعدها حُملت عليها وجُعلت هى وما أُضيفت اليه بمنزلةِ إلّا وما بعدها الّا انّ ما بعد غيرٍ لا يكون الّا مخفوضا لانّها تلزم الاضافةَ لفَرْطِ إبهامها، واما سُوًى فظرفٌ من ظروفِ الأمكنة ومعناه اذا أُضيف كمعنى مَكانَكَ فاذا قلت جاءنى رجلٌ سِواك فكانّك قلت رجلٌ مكانَك اى فى موضعك وبَدَلٌ منك فتنصب سواك على كلِّ حال لانّه ظرفٌ، وفى سوى ثلثُ لغات فتحُ السين وكسرُها وضمُّها فاذا فتحتَ مددتَ واذا ضممت قصرت واذا كسرت جاز فيه الأمران واذا مددتَ تبيَّن فيه الاعرابُ وظهر النصبُ واذا قصرت كان النصبُ مَنْوِيّا كما يكون فى عَصًا ورَحًى، والذى يدلّ على ظَرْفيّتها أنّها تقع صِلةً فتقول جاءنى الذى سواك ورأيت الذى سواك ومررت بالذى سواك كما تقول جاءنى الذى عندك، وممّا يدلّ على ظرفيّتها أنّ العامل يتخطّاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك فى شىء من الاسماء الّا ما كان ظرفا قال لَبيدٌ

*وأَبْذُلُ سَوامَ المالِ ا * نّ سِواءها دُهْمًا وَجُونَا*

فنصب سواءها على الظرف ودهمًا وجونًا اسمُ انَّ وتخطّاه العاملُ الى ما بعده كما تقول إنّ عندك زيدا قال اللّه تع انّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا الّا انّ فيه معنى الاستثناء كما كان فى غَيْرٍ ألا ترى انّ الذى هو مكانَه وبدلٌ منه غيرُه وليس ايّاه فلذلك تقول مررتُ بالقوم سواك وجاءنى سواك ورأيتهم سواك فما بعدَ سوى مجرورٌ وليس داخلًا فيما قبلها كما كان فى غَيْرٍ كذلك إلّا انّ بين غَيْرٍ وسُوًى فَرْقًا وذلك انّ سوى لا تُضاف الى معرفةٍ وهى باقيةٌ على تنكيرها كما كانت غيرٌ كذلك لانّ سوى ظرفٌ فإضافتُه كإضافةِ خَلْفَكَ وقُدّامَكَ فوجب لذلك أن يكون معرفةً، فان قيل فأنتم تصِفون النكرةَ بسوى كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجلٍ سواك كما تقولون بغيرك فما بالُكم فرّقتم بينهما قيل الوصفُ بسوى لا على حدّ الوصف بغير لانّه لا يجرى عليه فى إعرابه انّما هو منصوبٌ على الظرف والعاملُ فيه الاستقرارُ وذلك الاستقرارُ هو الصفةُ كما تقول مررت برجلٍ عندى، وذهب الكوفيون الى انّها اذا استُثنى بها خرجتْ عن حكمِ الظرفيّة الى حكم الاسميّة فصارت بمنزلة غير فى الاستثناء واستدلّوا على ذلك بجَوازِ دخولِ حروف الجرّ عليها كما تدخل على غير نحوَ قول الشاعر

*تَجانَفُ عن جَوِّ اليَمامَة ناقَتِى * وما قصدتْ من أَهْلِها لِسَوائكا*

وقال أبو دُؤادٍ

*وكلُّ مَن ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ * مُعَلَّلٌ بسواء الحَقِّ مَكْذُوبُ*

ولا دليلَ فى ذلك لقلّته وشُذوذه وامتناعه من سَعَةِ الكلام وحالِ الاختيار فهو من قبيل الضرورة، وامّا حَاشَا فهو حرفُ جرٍّ عند سيبويه يجُرّ ما بعده وهو وما بعده فى موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء كما انّ حَتّى حرفٌ يجرّ ما بعده وفيه معنى الأنتهاء تقول أتانى القومُ حاشا زيدٍ وما أتانى القومُ حاشا زيدٍ والمعنى سُوَى زيدٍ قال الشاعر

* حَاشَا أَبِى ثَوْبَانَ إِنّ به * ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَتْمِ *

وزعم الفرّاء انّ حاشا فعلٌ ولا فاعلَ له وأنّ الأصل فى قولك حاشا زيدٍ حاشا لزيدٍ فحُذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسدٌ لانّ الفعل لا يخلو من فاعلٍ، وذهب ابو العبّاس المبرّدُ الى انّها تكون حرفَ جرّ كما ذكر سيبويه وتكون فعلًا ينصب ما بعده وٱحتجّ لذلك بأشياء منها أنّه يتصرّف فتقول حَاشَيْتُ أُحَاشى قال النابغة

* ولا أَرَى فاعِلًا فى الناس يُشْبِهُهُ * ولا أُحَاشِى من الأَقْوام من أحدِ *

والتصرّف من خصائص الافعال ومنها أنّه يدخل على لام الجرّ فتقول حَاشَا لزيدٍ قال الله تع حَاشَا لِلّهِ ولو كان حرفَ جرّ لم يدخل على مثله ومنها أنّه يدخله الحذفُ نحوُ حَاشَ لزيدٍ وقد قرأت القُرّاء الّا أبا عمرو حَاشَ لِلّهِ وليس القياسُ فى الحروف الحذفَ انّما ذلك فى الاسماء نحو أَخٍ ويَدٍ وفى الافعال نحو لم يَكُ ولا أَدْرِ وهو قولٌ مَتِينٌ يُؤيّده ايضا ما حكاه أبو عمرو الشَيْبانىُّ وغيرُه أنّ العرب تخفض بها وتنصب، وحكى أبو عثمان المازنىُّ عن أبى زيد قال سمعتُ أعرابيّا يقول اللّهمّ ٱغْفِرْ لى ولِمن سَمِعَ حاشا الشيطانَ وابنَ الأَصْبَغ فنصب بحاشا فإذًا يكون حالُها كحالِ خَلَا، وقال أبو إسحق حَاشَا للّه فى معنى بَرَآءَةَ اللّهِ مأخوذٌ من قولهم كنتُ فى حَشَا فلانٍ اى فى ناحيَته من قول الشاعر *بِأَىِّ الحَشَا أَمْسَى الخَلِيطُ المُبايِنُ* فاذا قال حاشا لزيدٍ فمعناه تَباعَد فعلُهم وصار فى حَشًا منه اى فى ناحيَته كما انّك اذا قلت قد تَنَحّى معناه قد صار فى ناحيةٍ منه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والرابع جائزٌ فيه الجرُّ والرفعُ وهو ما استُثنى بلَا سِيَّمَا وقولُ ٱمرئ القيس *ولا سِيَّمَا يَوْمٌ بدارَةِ جُلْجُلِ* ويُروى مجرورا ومرفوعًا وقد رُوى فيه النصبُ،

قال الشارح لَا سِيَّمَا كلمةٌ يُستثنى بها ويقع بعدها المرفوعُ والمخفوضُ فمَن خفض جعل مَا زائدةً مؤكّدةً وخفض ما بعدها بإضافةِ السِيّ اليه كانّه قال ولا سِيِّ زيدٍ اى ولا مثلَ زيدٍ ومَن رفع جعل مَا بمعنى ٱلّذى ورفع ما بعدها على انّه خبرُ مبتدا محذوفٍ والمعنى سِيُّ الذى هو زيدٌ وهُوَ العائدُ الى الذى

ومثله قوله تعالى تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ برفعِ أحسن على تقديرِ الذى هو أحسنُ وكقراءةِ مَن قرأ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ وهو قبيحٌ جدّا لحذفِ ما ليس بفضلةٍ، والسِىُّ منصوبٌ بلا وليس بمبنىّ لانّه مضافٌ الى ما بعده ولا يُبْنَى ما هو مضافٌ لانّ المبنىّ مشابِهٌ للحروف ولا يصحّ اضافةُ الحروف مع انّ فيه جَعْلَ ثلاثةِ أشياء بمنزلةِ شىء واحد وذلك إجحافٌ والسِىُّ المِثْلُ قال الحُطَيْئَةُ

*فإيّاكم وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ * هَمُوزَ النابِ ليس لكم بسِىِّ*

والتثنيةُ سِيّانِ قال أبو ذُؤَيْبٍ

*وكان سِيّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَمًا * او يَسْرَحُوه بها وَٱغْبَرَّتِ السُوحُ*

ولا يُستثنى بسِيَّمَا الّا ومَعَهُ جَحْدٌ لو قلت جاءنى القومُ سيّما زيدٌ لم يجز حتّى تأتى بلا ولا يُستثنى بلا سيّما الّا فيما يراد تعظيمُه فأمّا بيت امرئِ القيس

*أَلَا رُبَّ يومٍ كان مِنْهُنَّ صالحٍ * ولا سِيَّمَا يومٍ بدارَةِ جُلْجُلِ*

فانّه رُوى بجرِّ يوم ورفعه على ما ذكرناه وقد رُوى منصوبا على الظرف وهو قليلٌ شاذٌّ،

قال صاحب الكتاب والخامس جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء وذلك ما جاءنى الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيدٍ،

قال الشارح اذا استثنيتَ بإلّا من كلام منفىّ غيرِ تامّ وذلك بأن يكون ما قبل إلّا محتاجا الى ما بعدها ومثالُ ذلك ما جاءنى الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيدٍ وما ذهب الّا عمرٌو فهذا لا يكون فيه الّا الرفعُ لانّ للفعل المُفَرَّغ لما بعد إلّا أن يعمل فيه والأصلُ أن تقول ما جاءنى احدٌ وما ذهب احدٌ او شىءٌ ليصحّ معنى الاستثناء لانّ الاستثناء تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ على ما ذكرنا الّا انّك حذفت الفاعلَ استغناءً عنه لعُمومِ النفى وأنت تريده ولَسْنا نعنى أنّه مضمرٌ وأنّ المذكور بعد إلّا بدلٌ منه وانّما نعنى انّ المعنى على ذلك ولمّا حذفتَ ما كان يجب أن يُشْغَل به الفعلُ المنفىُّ لم يجز تركُ الفعل بلا فاعلٍ او ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بدٌّ من إسنادِ هذا الحديث الى مُحَدَّثٍ عنه وشَغْلِ هذا الفعل بشىءٍ يرتفع به كما لم يكن بدٌّ من شغلِ الفعل بالمفعولِ اذا لم يسمَّ الفاعلُ فرفعتَ به ما بعد إلّا وأقمتَه مُقامَ مَن لم يُذكَر اذ كان بعضَه، ولم يكن ذلك بأبعدَ من إقامةِ المفعول مقامَ الفاعل وليس منه ولمّا أقمتَه مقامَ الفاعل وشغلتَ الفعلَ به لفظًا دلّ الاستثناء على المحذوف من جهةِ المعنى كما دلّ تغييرُ بِنْيَةِ الفعل فى ما لم يسمّ فاعلُه بعد إقامةِ المفعول مقامَ الفاعل على انّ ثَمَّ فاعلاً لهذا الفعل غيرَ

المذكور، والذى يدلّ على انّ الفعل عاملٌ فيما بعد إلّا ومسندٌ اليه أمران احدهما أنّ هنا فعلًا لا بدّ له من فاعلٍ وليس هنا فاعلٌ سوى الموجود ولا يقال الفاعلُ محذوفٌ اذ الفاعلُ لا يجوز حذفُه والثانى أنّه قد يُؤنَّث الفعل لتأنيثِ المستثنى فيقال ما قامت الّا هندٌ قال ذو الرُمّة

*بَرَى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما فى غُروضها * فما بَقِيَتْ الّا الصُدورُ الجَراشِعُ*

ومن ذلك قِرآءةُ الحسن وجماعةٍ من القُرّاء غيرِ السَبْعَة فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى الّا مَسَاكِنُهُمْ فأنّث وإن كان القياسُ التذكيرَ لانّه من مواضعِ العُموم والتذكيرِ اذ التقديرُ فما بقى شىءٌ ولا يُرَى شىءٌ فاذا قلت ما قام الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيد فهو بمنزلةِ قام زيدٌ ورأيت زيدا ومررت بزيد فى أنّ الفعل عاملٌ فى الفاعل والمفعولِ بعد إلّا كما يعمل اذا لم يكن إلّا مذكورا وهذا معنى قوله جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء وفائدةُ الاستثناء فى قولك ما قام الّا زيدٌ إثباتُ القيام له ونَفْيُه عمّن سواه ولو قلت قام زيدٌ لا غيرُ لم يكن فيه دلالةٌ على نَفْيه عن غيره فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والمشبَّه بالمفعولِ منها هو الاوّل والثانى فى احدِ وَجْهَيْه وشَبَهُه به لمجيئه فضلةً وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه لانّ العامل فيه بتوسُّطِ حرفٍ،

قال الشارح قوله والمشبَّه بالمفعولِ منها هو الاوّل يريد المستثنى من الموجَب نحوَ قولك قام القومُ الّا زيدا لانّ الاستثناء جاء بعدما تمّ الكلامُ بالفاعل كما يأتى المفعولُ كذلك نحوَ قولك ضرب زيدٌ عمرا، قوله والثانى فى احدِ وجهَيْه يريد به ما يجوز من النصب والبدلِ فى المستثنى من المَنفىّ التامّ نحوَ قولك ما جاءنى احدٌ الّا زيدٌ فإنّه يجوز فيه النصب على اصل الباب وهو المشبَّهُ بالمفعول والبدلُ، والفرق بين البدل والنصب فى قولك ما قام احد الّا زيد أنّك اذا نصبت جعلت معتمَدَ الكلام النفىَ وصار المستثنى فضلةً فتنصبه كما تنصب المفعولَ به واذا أبدلتَه منه كان معتمدُ الكلام إيجابَ القيام لزيد وكان ذكرُ الاوّل كالتَوْطئة كما ترفع الخبرَ لانّه معتمدُ الكلام وتنصب الحالَ لانّه تَبيعٌ للمعتمد فى نحوِ زيدٌ فى الدار قائما، وقوله وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه يريد انّ الفعل كما لم يتعدّ الى المفعولِ معه الّا بواسطةِ الواوِ وتقويتِه كذلك إلّا تقويةٌ للفعل قبلها لا يتعدّى الى المستثنى الّا بواسطتها وليس واحدٌ منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه،

فصــل ٨٩

قال صاحب الكتاب وحكمُ غَيْرٍ حكمُ الاسم الواقع بعد إِلّا تنصبه فى الموجَب والمنقطع وعند التقديم وتُجيز فيه البدلَ والنصبَ فى غيرِ الموجب، وقالوا انّما عمِل فيه غيرُ المتعدّى لشَبَهه بالظرف لإبهامه،

قال الشارح لمّا كانت إِلّا حرفا لا يعمل شيـًا ولا يعمل فيه عاملٌ وكان ما قبلها مقتضيا لِما بعدها تخطّى عملُ ما قبلها الى ما بعدها فعمِل فيه كقولنا ما قام الّا زيدٌ وما رأيتُ الّا زيدا وما مررت الّا بزيد، وغَيْرٌ اسمٌ تعمل فيه العواملُ وما بعدها لا يعمل فيه سِواها لانّ اضافتها اليه لازمةٌ فصار الاعرابُ الـواجبُ للاسم الواقع بعد إِلّا حاصلا فى نفس غَيْرٍ فاذا استثنيتَ بها من موجَبٍ نصبتَ نحوَ قولك قام القومُ غيرَ زيدٍ كما نصبت ما بعد إِلّا نحوَ قام القومُ الّا زيدا وكذلك اذا كان الثانى منقطعا ليس من جنس الاوّل كقولك جاءنى القومُ غيرَ حمارٍ كما تقول إِلّا حمارا وكذلك اذا قدّمتَه على المستثنى منه نحوَ قولك ما جاءنى غيرَ زيدٍ احدٌ كما قلت ما جاءنى الّا زيدا احدٌ وتقول ما جاءنى احدٌ غيـرُ زيدٍ فيجوز فى غير الرفعُ والنصبُ كما كان ذلك جائزا مع إِلّا، فان قيل كيف جاز ان تقول قام القومُ غيرَ زيد فتنصب غيرا بالفعل قبله وهو لازمٌ غيرُ متعدّ فالجوابُ انّ غيرا ههنا لمّا كانت مُشابِهةً لسِوًى بما فيها من الإبهام أَلا ترى انّك اذا قلت مررت برجلٍ غيرِك فهو غيرُ متميّزٍ كما انّ سوى كذلك فكما يتعدّى الفعلُ اللازمُ الى سوى بنفسه كذلك يتعدّى الى غير لانّه فى معناه وهذا معنى قوله وقالوا انّما عمل فيه الفعلُ غيرُ المتعدّى لشَبَهه بالظرف يريد سِوًى،

فصــل ٩٠

قال صاحب الكتاب واعلمْ انّ إِلّا وغيرًا يتقارَضان ما لكلّ واحد منهما، فالذى لغَيْرٍ فى اصله أَن يكون وصفًا يَمَسُّه إِعرابُ ما قبله ومعناه المغايَرةُ وخِلافُ المماثَلة، ودلالتُه عليها من جِهتَيْن من جهةِ الذات ومن جهةِ الصفة تقول مررت برجلٍ غيرِ زيد قاصدًا الى انّ مُرورك كان بإِنسانٍ آخَرَ او بمَن ليست صفتُه صفتَه، وفى قوله عزّ وجلّ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَاهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللّٰهِ الرفعُ صفةٌ للقاعدون والجرُّ صفةٌ للمؤمنين والنصبُ على الاستثناء، ثمّ دخل على إِلّا فى الاستثناء،

قال الشارح قوله يتقارضان ما لكلّ واحد منهما يعنى انّ كلّ واحد منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أَخصُّ به فحكمُ غيرٍ الذى هو مختصٌّ به الوصفيّةُ أَن يكون جاريًا على ما قبله مُحَلِّيَةً له بالمغايَرة

فأصلُ غيرٍ أن يكون وصفًا والاستثناء فيه عارضٌ مُعارٌ مِن إلّا ويوضح ذلك ويُؤكّده أنّ كلّ موضع يكون فيه غيرٌ استثناءً يجوز ان يكون صفةً فيه وليس كُلُّ موضع يكون فيه صفةً يجوز ان يكون استثناءً وذلك نحوُ قولك عندى مائةٌ غيرَ درهمٍ اذا نصبتَ كانت استثناء وكنتَ مُخبرا انّ عندك تسعةً وتسعين درهمًا واذا رفعت كنت قد وصفتَه بأنّه مغايرٌ لها وكذلك اذا قلت عندى درهمٌ غيرَ دانقٍ وغيرُ دانقٍ اذا استثنيتَ نصبتَ واذا وصفت رفعت وتقول عندى درهمٌ غيرُ زائفٍ ورجلٌ غيرُ عاقلٍ فهذا لا يكون فيه غيرٌ الّا وصفا لا غيرُ لانّ الزائف ليس بعضًا للدرهم ولا العاقل بعضَ الرجل وحقيقةُ الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍّ والفرقُ بين غير اذا كانت صفةً وبينها اذا كانت استثناءً انّها اذا كانت صفة لم تُوجِب للاسم الذى وصفتَه بها شيئًا ولم تَنْفِ عنه شيئًا لانّه مذكورٌ على سبيل التعريف فاذا قلت جاءنى رجلٌ غيرُ زيد فقد وصفتَه بالمغايَرة له وعدمِ المماثَلة ولم تَنْفِ عن زيد المجىءَ وانّما هو بمنزلة قولك جاءنى رجلٌ ليس بزيدٍ وأمّا اذا كانت استثناءً فانّه اذا كان قبلها ايجابٌ فما بعدها نفىٌ واذا كان قبلها نفىٌ فما بعدها ايجابٌ لانّها ههنا محمولةٌ على إلّا فكان حكمُها كحكمها، وقوله يَمَسُّه إعرابُ ما قبله يُشير الى انّه وصفٌ يتبع ما قبله فى إعرابه كما تتبع سائرُ الصفات فتقول هذا رجلٌ غيرُك فترفعُه لانّ موصوفه مرفوعٌ وتقول رأيت رجلا غيرَك ومررت برجلٍ غيرِك كما تقول هذا رجلٌ عالمٌ ورأيت رجلا عالما ومررت برجلٍ عالمٍ فيكون إعرابُ عالمٍ كإعرابِ الرجل من حيث هو نعتٌ له، وقوله ودلالته عليهما من وجهَيْن من جهةِ الذات ومن جهةِ الصفة يريد انّه قد دلّ على شيئَيْن على الذات الموصوفة وهو الإنسانُ مَثَلًا وعلى الوصف الذى استحقّ به أن يكون غيرا وهو المغايرةُ كما انّك اذا قلت أَسْوَدُ فقد دلّ على شيئَيْن على الذات والسَواد الذى استحقّ به ان يكون أسودَ فهما شيئان حاملٌ ومحمولٌ فالحاملُ الذاتُ والمحمولُ السوادُ وكذلك ضارِبٌ دلّ على الضَرْب وذاتِ الضارب، فامّا قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غيرُ أُولى الضَرَر الخ فقد قُرِئَ بالرفع والجرّ والنصب فالرفعُ على النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعُه على البدل فى الاستثناء لانّه يصير التقديرُ فيه لا يستوى الّا أُولو الضرر وليس المعنى على ذلك انّما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحّاء والمجاهدون والجرُّ على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحّاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحدٌ والنصبُ على الاستثناء، وقوله ثمّ دخل على إلّا فى الاستثناء يريد انّ اصلَ غيرٍ أن يكون صفةً لما ذكرناه ثمّ دخل على إلّا للمضارَعة بينهما فاستُثنى به كما يُستثنى بإلّا،

قال صاحب الكتاب وقد دخل عليه إلّا فى الوصفيّة وفى التنزيل لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللّٰهُ لَفَسَدَتَا اى غيرُ اللّه ومنه قوله

* وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُه أَخوه * لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلّا الفَرْقَدانِ *

ولا يجوز إجراؤه مُجْرَى غَيْرٍ الّا تابِعًا لو قلت لو كان فيهما الّا اللّهُ كما تقول لو كان فيهما غيرُ اللّه لم يجز وشَبَّهَه سيبويه بأَجْمَعُونَ ،

قال الشارح وقد حملوا إلّا على غيرٍ فى الوصفيّة فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تَحْلِيَةً للمذكور بالمغايرة وأنّه ليس إيّاه او مَن صفتُه كصفته ولا يراد به إخراجُ الثانى ممّا دخل فى الاوّل فتقول جاءنى القوم الّا زيدًا فيجوز نصبُه على الاستثناء ورفعُه على الصفة للقوم واذا قلت ما أتانى احدٌ الّا زيدٌ جاز ان يكون إلّا وما بعدها بدلًا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنًى غيرٍ قال اللّه تعالى لو كان فيهما آلهةٌ الّا اللّهُ لَفسدتا والمراد غيرُ اللّه فهذا لا يكون الّا وصفًا ولا يجوز ان يكون بدلا يراد به الاستثناء لانّه يصير فى تقديرِ لو كان فيهما الّا اللّهُ لفسدتا وذلك فاسدٌ لانّ لَوْ شرطٌ فيما مضى فهى بمنزلةِ إنْ فى المستقبَل وأنت لو قلت إن أتانى الّا زيدٌ لم يصحّ لانّ الشرط فى حكمِ الموجَب فكما لا يصحّ أتانى الّا زيدٌ كذلك لا يصحّ إن أتانى الّا زيد فلو نصبتَ على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهةٌ الّا اللّهَ لجاز، ومن ذلك قول الشاعر عمرِو بن مَعْدِى كَرِبَ * وكلّ اخٍ مفارقه اخوه الخ * فإلّا وما بعدها بمعنى غيرٍ صفةً لكلّ ولو جعله وصفا لأخٍ لَخفض وقال الّا الفرقدين لانّ ما بعد إلّا فى الوصف يكون إعرابُه تابعًا لاعرابِ ما قبلها والمرادُ كلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه غيرُ الفرقدَيْن فإنّهما لا يفترِقان فى الدنيا كأفتراقِ الأخوَيْن، واعلم انّه لا يجوز ان تكون إلّا صفةً الا فى الموضع الذى يجوز ان تكون فيه استثناءً وذلك أن تكون بعد جمعٍ او واحدٍ فى معنى الجمع إمّا نكرةٍ منفيّةٍ وإمّا فيه الالفُ واللامُ لتعريف الجنس لانّ هذا هو الموضعُ الذى تجتمع فيه هى وغَيْرٌ فتَتقارضا ولم تكن بمنزلتها فى غيرِ هذا الموضع لانّهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررتُ برجلٍ الّا زيدٍ على معنَى غيرِ زيدٍ لم يجز لانّ إلّا موضوعةٌ لأن يكون ما بعدها بعضًا لِما قبلها وليس زيدٌ بعضا لرجل فامتنع لذلك، وقوله لا يجوز اجراؤه مجرى غيرٍ الّا تابعًا يريد انّ إلّا وما بعدها انّما تكون صفة اذا كان قبلها اسمٌ مذكورٌ ولا يجوز حذفُ الموصوف فيه وإقامةُ الصفة مقامَه كما جاز ذلك مع غيرٍ لانّ غيرا اسمٌ متمكِّنٌ تعمل فيه العواملُ فيجوز ان يُقام مُقامَ الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وإن كان تقديرُه برجلٍ مثلِك فليس خفضُه

هنا بحكم التَبَعِيّة بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرُك فارتفاعُه بالفعل قبله كما كان ارتفاعُ الموصوف لو ذَكَرَه وكذلك النصبُ فى قولك رأيتُ غيرَك هو منصوبٌ بوقوع الفعل عليه لا بحكمِ أنّه صفةٌ تابعٌ فإلّا انّما وُصف بها حَمْلا على غيرٍ واذا كانت غيرٌ نفسُها اذا حُذف موصوفُها لا تبقى نعتًا اذ النعتُ يقتضى منعوتا متقدّما عليه كان ما حُمل عليه وهو حرفٌ لا يعمل فيه عاملٌ لا رافعٌ ولا ناصبٌ ولا خافضٌ أشدَّ امتناعا فلم يجز لذلك حذفُ الموصوف وإقامتُه مُقامَه فلا تقول ما قام الّا زيدٌ وأنت تريد الصفةَ كما جاز ما قام غيرُ زيدٍ، وقد شبّهه سيبويه بأجمعون فى التأكيد من حيثُ انّه لا يكون الّا تأكيدا كالنعت ولا يجوز حذفُ المُؤكَّد وإقامتُه مقامَ المُؤكَّد فلا يكون الّا بعد مذكورٍ كما انّ إلّا فى الصفة كذلك،

فصل ٩١

قال صاحب الكتاب وتقول ما جاءنى من احدٍ الّا عبدُ اللّه وما رأيتُ من احد الّا زيدا ولا احدَ فيها الّا عمرٌو فتحمل البَدَلَ على محلِّ الجارّ والمجرورِ لا على اللفظ وتقول ليس زيدٌ بشىء الّا شيئًا لا يُعْبَأُ به قال طَرَفَة

*أَبَنِى لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ * الّا يَدًا ليستْ لها عَضُدُ*

وما زيدٌ بشىء الّا شىءٌ لا يُعْبَأُ به بالرفع لا غيرُ،

قال الشارح اعلم انّ من الحروف ما قد تُزاد فى الكلام لضربٍ من التأكيد وتختصّ زيادتُها بموضع دون موضعٍ فمن ذلك مِنْ قد تُزاد مؤكِّدةً وتختصّ بالنفى والدخولِ على النكرة لاستغراق الجنس فتارةً تُفيد الاستغراقَ بعد أن لم يكن وتارةً تُؤكّده فمثالُ الاوّل قولُك ما جاءنى من رجلٍ فمِنْ أفادتِ العمومَ واستغراقَ الجنس لانّك لو قلت ما جاءنى رجلٌ جاز ان يكون نافيًا لمَجىء رجل واحد وقد جاءك اكثرُ ومثالُ الثانى قولك ما أتانى من احدٍ والمعنى ما أتانى احدٌ لانّ احدا عامٌّ من غير دخولِ مِنْ كطُورِيّ وعَرِيبٍ وانّما أكّدتْ، فاذا قلت ما أتانى من احدٍ الّا زيدٌ جاز فى إعرابِ زيد وجهان النصبُ على الاستثناء والرفعُ على البدل من الموضع لانّ موضعه لو لم يكن الخافضُ رفعٌ لانّ مِنْ لو لم تدخل لَقلت ما اتانى احدٌ الّا زيدٌ ولا يجوز خفضُ زيد على البدل من اللفظ لانّ خَفْضَه بمِنْ ولا يجوز دخولُ مِنْ هذه على موجَبٍ وما بعد إلّا ههنا موجبٌ لانّه استثناءٌ من منفيٍّ والمستثنى من المنفىّ موجبٌ فامتنع البدلُ

من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذتُ من احدٍ الّا زيدٍ لجاز الخفضُ فيما بعد إلّا على البدل من المخفوض لانّ مِنْ هذه من صلةِ احدٍ فهى تدخل على المنفىّ والموجبِ بخلاف الأُولى، وتقول لا احدَ فيها الّا زيدٌ ولا الٰهَ الّا اللّٰهُ بالرفع على البدل من موضع لا أحدَ لانّه فى موضع اسمِ مبتدا ولا يجوز حملُ ما بعد إلّا على النصب الذى تُوجبه لا النافيةُ لانّ لا انّما تعمل فى منفيٍّ وما بعد إلّا هنا موجبٌ ولانّ المنفىّ ههنا مقدّرٌ بمِنْ والمعنى لا مِن احدٍ ولذلك وجب بناؤُه فلم يصحّ البدلُ منه لانّه لا يصحّ تقديرُ مِنْ هذه بعد إلّا، ومن ذلك قولُك ليس زيدٌ بشىءٍ الّا شيئًا لا يُعْبَأ به ولا يجوز فيه الّا النصبُ على البدل من المَحلّ لانّ محلّه نصبٌ والتقديرُ ليس زيدٌ شيئًا الّا شيئًا لا يُعْبَأ به ولا يجوز الخفضُ على البدل من اللفظ لانّ خَفْضه بتقديرِ الباء وهذه الباء تأتى زائدةً لتأكيدِ النفى ولا تكون مع الموجَب وما بعد إلّا هنا موجبٌ فلذلك لم يجز الخفضُ، قال الشاعر *أَبَنِى لُبَيْنَى الخ* البيت لطَرَفَةَ بن العبد والشاهدُ انّه نصب يدا الثانيةَ لوقوعها بعد إلّا بدلًا من محلّ الجارّ والمجرور لتعذُّرِ حَمْله على لفظِ المخفوض لانّ ما بعد إلّا موجبٌ والباء مؤكّدةٌ للنفى ويُروى مَخْبولَةَ العَضُدِ والخَبْلُ الفَسادُ والمعنى أنتم فى الضُعْف وقلّةِ الانتفاع كيَدٍ لا عَضُدَ لها، وتقول ما أنت بشىءٍ الّا شىءٌ لا يُعْبَأ به بالرفع لا غيرُ وذلك لانّ الجارّ والمجرور عند بنى تميم فى موضع رفعٍ لانّهم لا يُعمِلون مَا لعدم اختصاصها واذا كان فى موضع رفعٍ تعذّرَ حملُه على اللفظ الذى هو الجرّ لما ذكرناه من انّ هذه الباء لا تُزاد مع الموجب وما بعد إلّا هنا موجبٌ فحُمل على الموضع وهو الرفعُ، وعند أهل الحجاز أنّ الجارّ والمجرور فى موضع نصبٍ لانّهم يحملون مَا على لَيْسَ لشَبَهها بها من جهة النفى فاذا دخلت إلّا بطل عملُها لانتقاضِ النفى وصاروا الى أقْيَسِ اللُغَتَيْن وهى لغةُ بنى تميم فلذلك رفعتْ، ومثله ما كان زيدٌ بغلامٍ الّا غلامًا صالحًا بنصبِ الغلام لانه بدلٌ من محلِّ الغلام الاوّل ومحلُّه نصبٌ بأنّه خبرُ كَانَ ويدلّ على ذلك انّك لو حذفتَ الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت الّا شىءٌ لا يُعْبَأ به بالرفع وما كان زيدٌ الّا غلاما صالحا بالنصب، وقد أُجاز الكوفيون فيما بعد إلّا الخفضَ اذا كان نكرةً ولا يجوز فى المعرفة فتقول على هذا ما أتانى من احدٍ الّا رجلٍ وما أنت بشىءٍ الّا شىءٍ لا يُعْبَأ به ولو قلت الّا زيدٍ وما أنت بشىءٍ الّا الشىءِ التافهِ لم يجز والصوابُ المذهبُ الاوّل وهو رأْىُ سيبويه لما ذكرناه من انّ حرف الخفض فى هذا الموضع انّما دخل لتأكيد النفى ولا يتعلّق بموجبٍ وما بعد إلّا موجبٌ فاعرفه،

فصـــل ٩٢

قال صاحب الكتاب وإِن قدّمتَ المستثنى على صفةِ المستثنى منه ففيه طريقان احدهما وهو اختيارُ سيبويه أن لا تكترِثَ للصفة وتحملَه على البدل والثانى أن تُنزِّلَ تقديمَه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف فتنصبَه وذلك قولك ما اتانى احدٌ الّا أبوك خيرٌ من زيد وما مررتُ بأحدٍ الّا عمرٍو خيرٍ من زيد او تقولَ الّا اباك والّا عمرا٭

قال الشارح اذا تقدّم المستثنى على صفةِ المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما مذهبُ سيبويه وهو اختيارُ أبى العبّاس المبرّد أن تُبْدِله ممّا قبلَه لانّ الاعتبار بتقديمِ المُبْدَل منه وهو الاسمُ ولا تكترِثَ للصفة لانّها فضلةٌ والثانى أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيارُ أبى عثمانَ المازنىّ وذلك أنّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد واذا كانا كالشىء الواحد كان تقديمُه على الصفة بمنزلةِ تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصبُ بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصبُ بتقديمه على الصفة٭ وممّا يدلّ انّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد قولُه تعالى قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ألا ترى انّه أُدخل الفاء فى الخبر ههنا لوَصْفك ايّاه بالّذى كما تدخل اذا كان المخبَرُ عنه ٱلَّذِى وكان موصولا بالفعل او ما يجرى مجرى الفعل من ظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ٭ مثالُ ذلك قولُك ما أتانى احدٌ الّا أبوك خيرٌ من زيدٍ فقولك خيرٌ من زيدٍ وصفٌ لأحدٍ المستثنى منه والأبُ هو المستثنى وقد تقدّم على الصفة وأبدلتَه منه وان شئت نصبت وقلت الّا أباك٭ وتقول ما مررتُ بأحدٍ الّا عمرٍو خيرٍ من زيد فقولك خيرٍ من زيد نعتُ أحدٍ وعمرٍو مخفوضٌ لانّه بدلٌ منه وإِن شئت نصبت على الاستثناء٭

فصـــل ٩٣

قال صاحب الكتاب وتقول فى تثنيةِ المستثنى ما اتانى الّا زيدٌ الّا عمرا والّا زيدا الّا عمرٌو ترفع الذى اسندتَ اليه وتنصب الآخَرَ وليس لك ان ترفعَه لانّك لا تقول تركونى الّا عمرٌو٭ وتقول ما اتانى الّا عمرا الّا بِشْرا احدٌ منصوبَيْن لانّ التقدير ما اتانى الّا عمرا احدٌ الّا بشرٌ على إِبدالِ بشر من احد فلمّا قدّمتَه نصبْتَه٭

قال الشارح اذا قلت ما أتانى الّا زيدٌ الّا عمرا او الّا زيدا الّا عمرٌو فلا بدّ من رفعِ احدهما ونصبِ الآخر ولا يجوز رفعُهما جميعا ولا نصبُهما وذلك نَظَرًا الى إِصلاحِ اللفظ وتَوْفِيَةً ما يستحقّه وذلك أنّ المستثنى

منه محذوفٌ والتقديرُ ما أتانى احدٌ الّا زيدا الّا عمرا لكن لمّا حُذف المستثنى منه بقى الفعلُ مفرّغا بلا فاعلٍ ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعلٍ فى اللفظ فُرفع احدهما بأنّه فاعلٌ ولمّا رفعت احدهما بانّه فاعلٌ لم يجز رفعُ الاخر لانّ المرفوع بعد إلّا انّما يُرفَع على احدِ وجهَيْن إمّا أن يُرفَع بالفعل الذى قبله اذا فُرّغ الفعل وإمّا أن يُرفَع لانّه بدلٌ من مرفوعٍ قبله ولا يسوغ ههنا وجهٌ من الوجهَيْن المذكورَيْن لانّ احدهما قد ارتفع بالفعل لمّا فُرّغ له ولا يكون بدلًا لانّ الثانى ليس الاوّل ولا بعضًا له ولا مشتمِلا عليه مع انّه ليس المراد أن يُثبَت للثانى ما نُفى من الاوّل فيُبْدَلَ منه وانّما المعنى على انّهما لم يدخلا فى نفيِ الإتيان، وقوله لانّك لا تقول تركوني الّا عمرٍو اشارةٌ الى انّ الثانى مستثنًى من الاوّل والاوّلُ موجَبٌ والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعا، فان قيل كيف استثنيتَه منه وليس بعضًا له قيل لانّ زيدا بعضُ القوم فجاز الاستثناء منه من حيثُ هو بعضٌ والبعضُ يقع على القليل والكثير، ولم يجز نصبُهما جميعا لانّ الفعل لا ينصب مفعولَيْن من غير فاعلٍ فلمّا امتنع رفعُهما معا ونصبُهما معا تَعيّن رفعُ احدهما ونصبُ الآخر، والاسمان جميعا مستثنَيان فمعناهما فى ذلك واحدٌ وإن اختلف إعرابُهما وممّا يدلّ على انّهما مستثنيان أنّك لو لم تحذِف المستثنى منه وقدّمتَهما عليه لكنت تنصبهما نحوَ قولك ما أتانى الّا زيدا الّا عمرا احدٌ والذى يوضح ذلك قولُ الكُمَيْت

* فَمَا لِيَ إلّا اللّهُ لا رَبَّ غيرَه * وما لِيَ إلّا اللّهَ غيرَك ناصِرُ *

نفى كلَّ ناصرٍ سِوَى اللّهِ وسوى المخاطَب وهذا واضحٌ،

فصــــل ٩٤

قال صاحب الكتاب واذا قلتَ ما مررتُ بأحد الّا زيدٌ خيرٌ منه كان ما بعد إلّا جملةً ابتدائيّةً واقعةً صفةً لأحد وإلّا لَغْوٌ فى اللفظ مُعْطِيَةٌ فى المعنى فائدتَها جاعلةٌ زيدا خيرا من جميعِ مَن مررتَ بهم،

قال الشارح اعلم انّ إلّا تدخل بين المبتدإ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثالُ دخولها بين المبتدإ وخبره قولك ما زيدٌ الّا قائمٌ فقائمٌ خبرُ زيد فكأنّك قلت زيدٌ قائمٌ لكن فائدةُ دخولِ إلّا إثباتُ الخبر للاوّل ونفىُ خبرٍ غيرِه عنه والمستثنى منه كانّه مقدّرٌ والتقديرُ ما زيدٌ شىءٌ الّا قائمٌ فشىءٌ هنا فى معنًى جماعةٍ لانّ المعنى ما زيدٌ شىءٌ من الأشياء الّا قائمٌ، ومثالُ دخولها بين الصفة والموصوف قولك ما مررتُ بأحدٍ الّا كريمٍ وما رأيتُ فيها احدا الّا عالمًا أفدتَ بإلّا إثباتَ مُرورك بقومٍ كِرامٍ

وٱنتفاءَ المرور بغيرِ مَن هذه صفتُهم وكذلك أَثبتَّ رؤيةَ قومٍ عُلماءَ ونفيتَ رؤيةَ غيرِهم، وتقول فى الحال ما جاء زيدٌ الّا ضاحكًا فتنفى مَجيئَه الّا على هذه الصفة، وقد تقع الجُمَلُ موقعَ هذه الاشياء بعد إلّا كما تقع موقعَها فى غير الاستثناء فتقول ما زيدٌ الّا أبوه منطلقٌ فأبوه منطلقٌ جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ فى موضع خبرِ المبتدإِ الاوّلِ الذى هو زيدٌ وتقول فى الصفة ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه فقولك زيدٌ خيرٌ منه جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ فى موضعِ مخفوضٍ نعتٍ لأحدٍ كانّك قلت مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم وأفادت إلّا انتفاءَ مُرورك بغيرِ مَن هذه صفتُهم، وتقول فى الجملة اذا وقعتْ حالًا ما مررتُ بزيدٍ الّا أبوه قائمٌ وما مررت بالقوم الّا زيدٌ خيرٌ منهم فالجملةُ فى موضع الحال لوقوعها بعد معرفةٍ وقد يجوز فى قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه أن تكون الجملةُ فى موضع الحال ايضا لانّ الحال من النكرة جائزٌ وإن كان ضعيفا ويجوز ان تدخل عليه الواوُ فتقول ما مررت بأحدٍ الّا وزيدٌ خيرٌ منه وما كلّمتُ احدا الّا وزيدٌ حاضرٌ فزيد حاضر فى موضع الحال ولا يجوز حذفُ الواو من ههنا كما جاز حذفُها من الاوّل لخُلُوّ الجملة من العائد الرابط وانّما الواوُ هى الرابطةُ وليس الاوّلُ كذلك لانّ فيه ضميرا رابطا فإن أتيت بالواو كان تأكيدا للأرتباط وإن لم تأتِ بها فالضميرُ كافٍ، ولا تقع الجملةُ فى هذه المواضع الّا أن تكون اسميّةً من مبتدإٍ وخبرٍ ولا تكون فعليّةً لانّ إلّا موضوعةٌ لإخراجِ بعضٍ من كلٍّ فاذا تقدّم إلّا الاسمُ فلا يكون بعدها الّا الاسمُ لانّهما جنسٌ واحدٌ فيصحُّ ان يكون بعضًا له فلو قلت ما زيدٌ الّا قامَ على ان تجعل قام خبرا وما أتانى احدٌ الّا قام أخوه ونحوَ ذلك لم يجز لما ذكرتُ لك، ولو قلت ما زيدٌ الّا يقوم او ما أتانى احدٌ الّا يضحك لكان جيّدا لانّ الفعل المضارع مشابهٌ للاسم فكان له حكمُه،

وقوله وإلّا لَغْوٌ فى اللفظ مُعْطِيةٌ فى المعنى فائدتَها جاعلةٌ زيدا خيرا من جميعِ مَن مررتَ بهم يعنى انّه ليس فى اللفظ مستثنًى منه وانّما معك فى ما زيدٌ الّا قائمٌ مبتدأٌ وخبرٌ وفى قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه صفةٌ وموصوفٌ او حالٌ وذو حالٍ فجرى مجرَى العامل المفرَّغِ للعمل من نحوِ ما قام الّا زيدٌ وما ضربتُ الّا زيدا من حيثُ انّ ما قبل إلّا يقتضى ما بعدها اقتضاءً لا يتمّ المعنى الّا به الّا أنّها من جهةِ المعنى تُفيد الاستثناءَ من حيثُ جعلتَ زيدا خيرا من جميعِ ما مررت به فى قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه ونفيتَ زيدا أن يكون شيئًا الّا قائمًا فى قولك ما زيدٌ الّا قائمٌ،

فصــل ٩٥

قال صاحب الكتاب وقد أُوقِعَ الفعل موقع الاسم المستثنى فى قولهم نشدتُك باللّٰه الّا فعلتَ والمعنى ما أَطْلُبُ منك الّا فَعْلَك وكذلك اقسمتُ عليك الّا فعلتَ وعن ابن عبّاسٍ بالايواء والنَّصْرِ الّا جلستم وفى حديث عُمَر عزمتُ عليك لَمّا ضربتَ كاتبَك سَوْطا بمعنى الّا ضربتَ،

قال الشارح قد أُوقع الفعل موقعَ المصدر المستثنى لدلالةِ الفعل على المصدر فقالوا نشدتُك اللّٰهَ الّا فعلتَ والمراد فَعْلَك وذلك أنّ نَشَدَ فعلٌ قد استُعمل على وجهَيْن احدُهما ان يكون متعدّيا الى مفعول واحد والاخرُ ان يكون متعدّيا الى مفعولَيْن فالمتعدّى الى مفعول واحد قولُهم نشدتُ الضالّةَ اذا طلبتَها وأنشدوا لنُصَيْب

*طَلَلْتُ بذِى دَوْرانَ أَنْشُدُ ناقتى * وما لى عليها من قَلُوصٍ ولا بَكْرِ*

والناشد الطالبُ وأنشد الأصمعىّ عن أبى عمرو

*يُصِيخُ للنَّبْأَةِ أَسْماعَه * إصاخةَ الناشدِ للمُنْشِدِ*

الاصاخة الاستماعُ والناشدُ الطالبُ والمُنْشِدُ المُعَرِّفُ،

الضرب الآخر أن يتعدّى الى مفعولَيْن من بابِ نشدتُ وذلك قولُهم نشدتُك اللّٰهَ الّا فعلتَ هكذا حكاه سيبويه وهو كلامٌ محمولٌ على المعنى كانّه قال ما أَنْشُدُ الّا فَعْلَك اى ما أسألُك الّا فَعْلَك ومثل ذلك شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ وشىءٌ ما جاء بك، وجاز وقوعُ فعلتَ ههنا بعد الّا من حيثُ كان دالّا على مصدره كانّهم قالوا ما أسألُك الّا فَعْلَك ونحوُه ما أنشده أبو زيد

*فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو * الى الإصباحِ آثِرَ ذى أَثِيرِ*

فأَوقع الفعلَ على مصدره لدلالته عليه فكانّه قال فى جوابِ ما تشاء اللَّهْوَ، واذا ساغ ان تحمل شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ على معنى المنفىّ كان معنى النفى فى نشدتُك اللّٰهَ الّا فعلتَ أظهرَ لقوّةِ الدلالة على النفى لدخولِ الّا لدلالتها عليه ألا ترى انّهم قالوا ليس الطِيبُ الّا المِسْكَ فجاز دخولُ الّا فى قول أبى الحسن بين المبتدإ والخبر وإن لم يجز زيدٌ الّا منطلقٌ لمّا كان عاريًا من معنى النفى، ومثله من الحمل على المعنى قولُ الآخر *وإنّما* يُدافِعُ عن أَعْراضِهم أَنَا او مِثْلِى* والمراد ما يدافع عن اعراضهم الّا أنا ولذلك فَصَلَ الضميرَ حيثُ كان المعنى ما يدافع الّا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقمْ لانّك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانّه فى معنى ما يدافع الّا أنا كذلك جاز أسألُك الّا فعلتَ لانّه فى معنًى لا أسألُك الّا

فَعْلَكَ ، وامّا أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ فقياسُه لو أُجْرِىَ على ظاهره أن يقال لَتَفْعَلَنَّ لانّه جوابُ القَسَم فى طَرَفِ الايجاب بالفعل فتلزمه اللامُ والنونُ لكنّهم حملوه على نشدتُك اللّهَ إلّا فعلتَ لانّ المعنى فيهما واحدٌ ، قال سيبويه سألتُ الخليلَ عن قولهم أقسمت عليك لَمّا فعلتَ وإلّا فعلتَ لِمَ جاز هذا وانّما أقسمتُ ههنا كقولك واللّهِ فقال وجهُ الكلام لتفعلنّ ولكنّهم أجازوا هذا لانّهم شبّهوه بقولهم نشدتُك اللّهَ إلّا فعلتَ اذ كان المعنى فيهما الطَّلَبَ ، وامّا قولُ ابن عَبّاسٍ بالإيواء والنَّصْرِ إلّا جلستم فهو حديثٌ مشهور ذكره التَّوْحِيدِىُّ فى كتابِ البَصائرِ وذلك أنّ ابن عبّاس دخل على بعضِ الأنصار فى وَلِيمةٍ فقاموا فقال بالإيواء والنصر إلّا جلستم وأراد بالايواء والنصر قولَه تعالى وَٱلَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا فٱستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خَصائصهم ، وامّا حديثُ عمر عزمتُ عليك لَمّا ضربتَ كاتبَك سَوْطا ففى هذا الحديث روايةٌ اخرى عن يَحْيَى بن أبى كثير أنّ كاتبًا لأبى موسى كتب الى عمر بن الخَطّاب مِنْ أبو مُوسَى فكتب اليه عمرُ اذا أتاك كِتابى هذا فٱضْرِبْه سَوْطا وٱعْزِلْه عن عَمَلك ، فقوله لمّا ضربتَ كاتبَك بمعنَى إلّا ضربتَ اى لا أطلبُ إلّا ضَرْبَه وقولُه عزمتُ عليك من قَسَم الملوك وكانوا يُعظِّمون عزائمَ الأُمَرآء ،

فصـــل ٩٦

قال صاحب الكتاب والمستثنى يُحذَف تخفيفًا وذلك قولهم ليس إلّا وليس غيرُ ،

قال الشارح قد حذفوا المستثنى بعد إلّا وغَيْرٍ وذلك مع لَيْسَ خاصّةً دون غيرها ممّا يُستثنى به من ألفاظِ الجَحْد لعِلْمِ المخاطَب بمُرادِ المتكلّم وذلك قولُك ليس غيرُ وليس إلّا والمراد ليس إلّا ذاك وليس غيرُ ذاك ولو قلت بدلَ لَيْسَ لا يكون إلّا او لم يكن غيرُ لم يجز فاذا قالوا ليس إلّا وليس غيرُ فإنّهم حذفوا المستثنى منه اكتفاءً بمعرفةِ المخاطب نحوَ ما جاءنى إلّا زيدٌ والمرادُ ما جاء احدٌ إلّا زيدٌ ومثلُ ذلك ما منهم إلّا قد قال ذاك يريد ما منهم احدٌ إلّا قد قال ذاك واذا قلت ليس غيرُ فاسمُ ليس مستترٌ فيها على ما تقدّم وغَيْرُ الخبرُ وهى منتصبةٌ وانّما لمّا حُذِفَ منها ما أُضيفت اليه وقُطعت عن الاضافة بُنيت على الضمّ تشبيهًا بالغايات ، وقال أبو الحسن الأخفشُ اذا أضفتَ غيرًا فقلت غيرَك او غير ذلك جاز فيه وجهان الرفعُ والنصبُ تقول جاءنى زيدٌ ليس غيرُه وليس غيرَه فاذا رفع فعلى انّه اسمُ ليس وأضمر الخبرَ كانّه قال ليس غيرُه صحيحا واذا نصب فعلى انّه الخبرُ وأضمر الاسمَ كانّه قال ليس الجائى او ليس الأمرُ غيرَه واذا لم يُضِفْها أجاز فى غير الفتح والضمّ وشبّهها بباب تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ وزعم

انّ تيم الأوّل قد حُذف منه المضافُ اليه وبقى على لفظِ ما هو مضافٌ من غيرِ تنوين اذ كانت الاضافةُ منويّةً فيه، وقد أجاز بعضُهم تنوينَ غير اذا حذفتَ منها المضاف اليه نَظَرًا الى اللفظ كما يُنوَّن كُلٌّ وبعضٌ اذا لم يُضافا وإن كانت الاضافةُ فيهما منويّةً مرادةً من نحوِ قوله تعالى وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ونحو ذلك،

الخبر والاسم فى بابَىْ كان وإنّ

فصـــل ٩٧

قال صاحب الكتاب لمّا شُبّه العامل فى البابَيْن بالفعل المتعدّى شُبّه ما عَمِلَ فيه بالفاعل والمفعول،

قال الشارح لمّا حصّر المنصوباتِ وجب عليه أن يُعيد ذِكْرَ كَانَ وأخواتها وإنَّ وأخواتها ههنا لانّ لكلّ واحد منهما منصوبا كما أنّ له مرفوعا فخبرُ كان وأخواتِها واسمُ إنَّ وأخواتِها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنّه شُبّه كلُّ واحد من كان وإنّ بالفعل المتعدّى لاقتضاء كلّ واحد منهما اسمَيْن بعده، وقد تقدّم بيانُ مشابهةِ إنَّ الفعلَ فى المرفوعات بما أغنى عن إعادته، وأمّا كَانَ وأخواتُها فهى من أفعالِ العِبارةِ واللفظِ لانّه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحوِ قَدْ والسينِ وسَوْفَ وتتصرّفُ تصرُّفَ الافعال نحوَ كَانَ يَكُونُ فهو كائنٌ وكُنْ ولَا تَكُنْ وليست أفعالا حقيقةً لانّ الفعل فى الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ وزمانٍ ذلك الحدث وكانَ وأخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمانِ وُجودِ خبرها فهى بمنزلةِ اسمٍ من اسماء الزمان يُؤْتَى به مع الجملة للدلالة على زمنِ وجودِ ذلك الخبر فقولُك كان زيدٌ قائما بمنزلة قولك زيدٌ قائمٌ أمْسِ وقولُك يكون زيدٌ قائما بمنزلةِ زيدٌ قائمٌ غدا فتَبَيَّنَ بما قلناه أنّها ليست افعالا حقيقةً اذ ليس فيها دلالةٌ على الفعل الحقيقىّ الذى هو المصدرُ وانّما هى مشبَّهةٌ بالافعال لفظًا واذا كانت افعالا من جهة اللفظ كان مرفوعُها كالفاعل ومنصوبُها كالمفعول ويُؤيِّد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعلٍ وأنّ منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أنّ الفاعل والمفعولَ قد يَتغايَران نحوَ ضرب زيدٌ عمرا فزيدٌ غيرُ عمرو والمرفوعُ فى بابِ كَانَ لا يكون الّا المنصوبَ فى المعنى نحوَ كان زيدٌ قائما فالقائمُ ليس غيرَ زيد فاعرفه،

فصـــل ٩٨

قال صاحب الكتاب ويُضمَر العامل فى خبرِ كان فى مثلِ قولهم الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإن

شرّا فشرٌّ والمرْءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنْجَرا فخنجرٌ وإن سَيْفا فسيفٌ اى إن كان عَمَلُه خيرا فجزاؤُه خيرٌ وإن كان شرّا فجزاؤه شرٌّ، ومنهم مَن ينصبهما اى إن كان خيرا كان خيرا والرفعُ أحْسَنُ فى الآخِر، ومنهم مَن يرفعهما ويُضمِر الرافعَ اى إن كان معه خنجرٌ فالذى يُقتَل به خنجرٌ قال النُعْمٰن ابن المُنذِر * قد قيلَ ذلك إن حَقًّا وإن كَذِبا *

قال الشارح اعلم انّ كَانَ قد تُحذَف كثيرا وهى مرادةٌ وذلك لكثرتها فى الكلام فمن ذلك قولُهم الناسُ مَجْزيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وان شرّا فشرٌّ فلَكَ فى هذه المسئلة أربعةُ أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعا وأن ترفعهما جميعا وأن تنصب الاوّلَ وترفع الثانىَ وأن ترفع الاوّل وتنصب الثانى فاذا نصبتَهما جميعا قلت الناسُ مجزيّون باعمالهم إن خيرا فخيرا وانتصابُهما بفعلَيْن مضمرَيْن احدُهما شرطٌ والاخرُ جزاءٌ حُذفا لدلالةِ انْ عليهما اذ لا يقع بعدها الّا فعلٌ والتقديرُ إن كان عملُه خيرا فيكون جَزاؤه خيرا او فهو يُجْزَى خيرا فالاوّل خبرُ كَانَ المحذوفةِ والثانى خبرُ كَانَ الثانيةِ إن قدّرتَ كَانَ او مفعولٌ ثانٍ إن قدّرت يُجْزَى، واذا رفعتَهما وقلت إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ فالاوّل مرفوعٌ بفعل محذوف والتقديرُ ان كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ ولا يرتفع الّا على هذا التقدير لوُقوعه بعد إنِ الشرطيّة وحرفُ الشرط لا يقع بعده مبتدأٌ لانّ الشرط لا يكون بالاسماء فيكون ارتفاعُ خيرٍ الاوّلِ على انّه اسمُ كَانَ والخبرُ محذوفٌ وهو الجارُّ والمجرور وهو عربىٌّ جيّدٌ ويجوز ان يكون المضمر كَانَ التامّةَ فلا يُحتاج الى خبر وأمّا خير الثانى فمرتفعٌ لانّه خبرُ مبتدإ محذوفٍ لانّ الجزاء قد يكون بالجُمَل الاسميّةِ اذا كان معها الفاء نحوَ قولك إن أتانى زيدٌ فله درهمٌ، واذا نصبت الاوّلَ ورفعت الثانىَ وقلت إن خيرا فخيرٌ وهو الوجهُ المختارُ فيكون انتصابُ الاوّل بتقديرِ فعل كانّك قلت ان كان عملُه خيرا على ما ذكرنا فى الوجه الاوّل ويكون ارتفاعُ خير الثانى على انّه خبرُ مبتدإ وتقديرُه فجزاؤه خيرٌ على ما ذكرنا فى الوجه الثانى وانّما كان هذا الوجهُ المختارَ لانّ انْ من حيثُ هى شرطٌ تقتضى الفعلَ لانّ الشرط بالاسم لا يصحّ فلم يكن بدٌّ من تقديرِ فعل إمّا كَانَ او نحوِها فاذا نصبنا كنّا قد أضمرنا كَانَ والفعلُ لا بدّ له من فاعلٍ وهما كالشىء الواحد واذا رفعنا أضمرنا كَانَ وخبرا لها او شيئًا فى موضع الخبر والخبرُ بمنزلةِ المفعول والمفعولُ منفصلٌ من الفعل أجْنَبىٌّ منه فهما شيئان وكُلّما كثُر الإضمارُ كان أضعفَ وٱختير رفعُ الثانى لدُخولِ الفاء فى الجواب والفاء انّما أُتى بها فى الجواب اذا كان مبتدأً وخبرا فأمّا اذا كان فعلا لم يُحتج الى الفاء نحوَ قولك إن أكرمتنى أكرمتُك وإنْ تُكرِمْنى أُكْرِمْك ولو قلت إن أكرمتَنى لك درهمٌ او إن

أتيتَنى زيدٌ مُقيمٌ عندى لم يجز حتّى تأتى بالفاء فتقول إن أكرمتَنى فلك درهمٌ وإن أتيتنى فزيدٌ مقيمٌ عندى، واذا رفعت الاوّلَ ونصبت الثانىَ فقلت إن خيرٌ فخيرا وإن شرٌّ فشرّا فترفع الاوّل بأنّه اسمُ كان على ما تقدّم وتنصب الثانىَ على ما ذكرنا ويكون التقديرُ فهو يُجْزَى خيرا، واعلمْ انّ هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كلّ حرف لا يقع بعده الّا الفعلُ وإنّما ذلك مسموعٌ منهم تُضْمِر حيثُ أضمروا وتُظْهِر حيث أظهروا تَقِفُ فى ذلك حيث وقفوا فأمّا قوله

*قد قِيلَ ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا * وما ٱعْتِذارُكَ من شىء اذا قِيلَا*

فإنّه يجوز فيه الوجوهُ الاربعةُ فالنصبُ على ما ذكرناه اوّلاً والرفعُ على تقديرِ إن وقع حَقٌّ وإن وقع كذبٌ او على إن كان فيه حقٌّ وإن كان فيه كذبٌ، والبيت للنُّعمان بن المُنْذِر قاله للرَّبيع بن زِيادٍ العَبْسىّ حين دخل عليه لَبيدُ بن رَبيعَةَ والربيعُ يُؤاكله فقال

*مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تَأْكُلْ مَعَهْ * إنّ ٱسْتَهُ من بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ*

فأمسك النعمانُ عن الأكل فقال الربيعُ أَبَيْتَ اللعنَ انّ لبيدا كاذبٌ فقال النعمانُ *قد قيل ذلك إنْ حَقًّا وإن كذبا* البيتَ فقال قومٌ هو له وقيل هو لغيره وانّما تمثّل به،

قال صاحب الكتاب ومنه أَلَا طَعامَ ولو تَمْرا وايتِنِى بدابّةٍ ولو حِمارا وإن شئتَ رفعتَه بمعنى ولو يكون تمرٌ وحمارٌ وادْفَعِ الشرَّ ولو إِصْبَعا ومنه أَمَّا انت منطلقا انطلقتُ والمعنى لأَنْ كنتَ منطلقا وما مَزيدةٌ معوَّضةٌ من الفعل المضمَر ومنه قولُ الهُذَلىّ *أَبَا خُراشَةَ أَمَّا انتَ ذا نَفَرٍ* ورُوى قوله

*إمّا أَقَمْتَ وأَمّا انتَ مُرْتَحِلاً * فاللّهُ يَكْلَأُ ما تَأْتِى وما تَذَرُ*

بكسرِ الاوّل وفتحِ الثانى،

قال الشارح قوله ومنه اى ومن المنصوب بإضمارِ فعلٍ، قوله ولو تمرا يريد ولو كان تمرا فتمرا منصوبٌ لانّه خبرُ كان واسمُها مضمرٌ فيها والتقديرُ ولو كان الطّعامُ تمرا لكن حذفتَ الفعلَ للعلم بموضعه اذ كانت لَوْ لا يقع بعدها الّا فعلٌ لانّها شرطٌ فيما مضى كما انّ إِنْ شرطٌ فيما يستقبل فلا يقع بعدها الّا فعلٌ، ولو رفعتَ التمر فقلت ولو تمرٌ لجاز ايضا على تقديرِ فعلٍ رافعٍ كانّك قلت ولو كان عندنا او ولو سقط الينا تمرٌ، ومثله ايتنى بدابّةٍ ولو حمارا على ذلك اى ولو كان حمارا ولو رفعتَ وقلت ولو حمارٌ لكان جائزا حسنا على تقديرِ ولو وقع حمارٌ ولو خفضتَ الحمار لجاز ايضا على تقدير الباء كانّك قلت ولو اتيتَنى بحمارٍ وهو ضعيفٌ لانّك تُضْمِر فعلاً والباءَ وكلّما كثُر الإضمارُ كان اضعفَ، ومثله ادْفَعِ

الشرَّ ولو اصْبَعًا نصبتَ إِصبعا على معنًى ولو كان الدَّفْعُ إِصبعا اى قَدْرَ إِصبعٍ يعنى يسيرا، واما قولهم

أَمَّا أنت منطلقا انطلقتُ معك فمنطلقا منصوبٌ بفعل مضمر وأَصْلُ أَمَّا ههنا أَنْ وهى المصدريّةُ ضُمّــت اليها مَا زائدةً مُؤكِّدةً ولزمت الزيادةُ ههنا عوضًا من الفعل المحذوف والمعنى لِأَنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ معك اى لانطلاقك فى الماضى انطلقتُ معك وانّما قدّرناها فى الماضى لانّك أَوْليتها الماضىَ ولو أَوْليتها المستقبلَ لقدّرتَها بالمستقبل وحسُن حذفُ الفعل لِاحاطة العلم بأَنّ أَنْ هذه الخفيفةَ لا يقع بعدها الاسمُ مبتدَأً وصار لذلك بمنزلةِ إِنِ الشرطيّةِ فى دلالتها على الفعل وأَنْتَ مرتفعٌ بالفعل الذى صار مَا عوضا عنه وهو كَانَ وأَنْ مِن أَمَّا فى موضع نصبٍ بِانطلقتُ والمعنى انطلقتُ لِأَنْ كنتَ منطلقا فلمّــا أُسقطت اللام وصل الفعلُ فنَصَبَ وليست أَمَّا هذه جزاءً، قال سيبويه وسأَلْتُه يعنى الخليلَ أَمّا أنت منطلقا أنطلِقُ معك فرفع وهو قولُ أبى عمرو ويونسَ ولو كان جزاءً لجزمه، والكوفيون يذهبون الى انّ أَنِ المفتوحةَ هنا فى معنى الشرط ومَا زائدةٌ والفعلُ الناصبُ محذوفٌ على ما ذكرنا حكى ذلك ابو عمر الجَرْمىُّ عن الأصمعىّ ويحملون قولَه تعالى أَنْ تَضِلَّ اِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ اِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَى على ذلك وتُؤيّده قراءةُ حَمْزَةَ إِنْ تضلّ احداهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحدٌ، واَمّا قوله

*أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ * فإِنّ قَوْمِىَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ*

فإِنّ البيت لعَبّاس بن مِرْداسٍ والشاهدُ فيه نصبُ ذا نفر على أن كان ذا نفر فحُذفت كَانَ وجُعلت زيادةُ مَا لازمةً عوضًا من الفعل المحذوف ولأَجلِ أَنّ الثانى مستحَقٌّ بالاوّل دخلت الفاء فى الجـــواب، والضَّبُع ههنا السَّنَةُ اى لِأَنْ كنتَ كثيرَ القوم عزيزا فإِنّ قومى مَوْفورون لم تُهْلِكهم السِنون فأمّا أَنْ فى البيت فموضعُها نصبٌ بفعلٍ يدلّ عليه قولُه لم تأكلهم الضبعُ تقديرُه بَقِيتَ او سَلِمْتَ ونحوُهما ممّــا يدلّ عليه قولُه لم تأكلهم الضبعُ ولا يكون منصوبا بنفسِ لم تأكلهم الضبع لانّه فى خبرِ إِنَّ وما بعد انّ لا يعمل فيما قبلها، واعلمْ انّ البيت يُقوِّى مذهبَ الجزاء فى أَمَّا لانّه ليس معك ما يتعلّق به أَنْ كما كان معك فى قولهم أمّا أنت منطلقا انطلقتُ معك، ولا يجوز إِظهارُ الفعل بعد أَمَّا هنا لِما ذكرناه من كونِ مَا نائبةً عنه وإِنْ أظهرتَ الفعلَ لم تكن امّا إِلّا مكسورةً نحوَ قولك إِمّا كنت منطلقا انطلقتُ معك فيكون شرطا محْضا ولا يجوز حذفُ الفعل بعد امّا المكسورةِ كما لم يجز إِظهارُه بعد أَمَّا المفتوحة وذلك أنّ أَمَّا المفتوحةَ كثُر استعمالُها حتّى صارت كالمَثَل الذى لا يجوز تغييرُه، فامّا قولُ الشاعـــر

إِمّا أَقمتَ وأَمّا أنت مرتحلا الخ فالشاهد فيه امّا أقمت بكسر الهمزة وقد رُوى فى إِمّا أقمت وأَمّا أنت

مرتحلا وإمّا كُنْتَ فمَن رواه كُنْتَ كَسَرَ امّا فى الاوّل والثانى لظهور الفعل معهما ومَن رواه وأمّا انتَ كسر امّا الأُولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذفِ الفعل، ولا يمتنع عند المبرّد وغيرِه اذا حذفتَ مَا وأتيتَ بالفعل أن تفتح وتكسر والاوّلُ أجودُ،

المنصوب بلَا التى لنفى الجنس

فصـــل ٩٩

قال صاحب الكتاب هى كما ذكرتُ محمولةٌ على انّ فلذلك نُصب بها الاسمُ ورُفع الخبر وذلك اذا كان المنفىُّ مضافا كقولك لا غلامَ رجلٍ افضلُ منه ولا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ او مُضارِعا له كقولك لا خيرا منه قائمٌ هنا ولا حافظا للقُرْآن عندك ولا ضاربا زيدا فى الدار ولا عشرين درهما لك،

قال الشارح اعلم انّ لَا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعالِ فحكمُها أن لا تعمل فى واحد منهما غيرَ انّها عملتْ فى النكرات خاصّةً لعلّةٍ عارضةٍ وهى مضارعتُها انّ كما أُعملتْ مَا فى لغة اهل الحجاز لمضارعتها لَيْسَ والاصلُ أن لا تعمل وقد تقدّم الكلامُ عليها وبيانُ مضارعتها لانّ وذكرنا أنّ حكمَ النكرة المفردة بعد لَا البناءُ على الفتح نحوَ لا رجلَ عندك ولا غلامَ لك وهى حركةُ بناءٍ نائبةٌ عن حركة الاعراب وأَوْضحنا الخلافَ فيه فى فصل المرفوعات بما أغنى عن إعادته، فإن كانت النكرةُ بعد لَا مضافةً او مشابِهةً للمضاف تبيّنَ النصبُ فظهر الاعرابُ فالنكرةُ المضافةُ قولك لا غلامَ رجلٍ لك ولا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ من قِبَل انّ الاضافة تُبْطِل البناء لانّك لو بنيتَ نحوَ لا غلام رجل لَجعلتَ ثلاثةَ أشياء بمنزلةِ شيء واحد وذلك مُجْحِفٌ معدومٌ ألا ترى انّك لا تجد اسمَيْن جُعِلا اسما واحدا وأحدُهما مضافٌ انّما يكونان مفردَيْن كحَضْرَمَوْتَ وخمسةَ عشرَ وبَيْتَ بَيْتَ فهما كالشيء الواحد ألا ترى انّ قولهم يا ابنَ أُمَّ لمّا جُعل أُمَّ مع ابن اسما واحدا حُذفت ياء الاضافة، والنكرة المشابهة للمضاف قولُك لا خيرا من زيدٍ ولا ضاربًا زيدا ولا حافظًا للقرآن ولا عشرين درهما فهذه الاسماء مشابهةٌ للمضاف وجاريةٌ مجراه لانّها عاملةٌ فيما بعدها كما انّ المضاف عاملٌ فيما بعده والمعمولُ من تمام المضاف فقولُك من زيدٍ من تمامِ خير لانّه موصولٌ به وزيدا من تمامِ ضاربا لانّه مفعولُه وللقرآن فى موضع مفعولِ حافظا ودرهما من تمامِ عشرين لانّه منتصبٌ به، فانتصابُ النكرة المضافة بعد لَا انتصابٌ صريحٌ كانتصابها بعد انّ ويدلّ على ذلك قولُهم لا خيرًا من زيدٍ فكما انتصب خيرٌ وثبت فيه التنوينُ ثَباتَه فى المُعْرَب كذلك

تكون الفتحةُ فى لا غلامَ رجلٍ فتحةَ إعراب لا فتحةَ بناء لامتناعِ بناء المضاف مع غيره وجَعْلِهما كالشىء الواحد فعلى هذا تقول لا مُرُورَ بزيد إن جعلتَ الجارّ والمجرور خبرا وعلّقته بمحذوفٍ كان المرورُ مبنيّا مع لا ولا يجوز تنوينُه وكان تقديرُه لا مرورَ ثابتٌ او واقعٌ بزيدٍ وإن علّقتَ الجارّ والمجرور بنفسِ المرور كان من صلته وكان منصوبا معرَبا ووجب تنوينُه وأضمرتَ الخبرَ ويكون تقديره لا مرورًا بزيدٍ واقعٌ او موجودٌ وإن شئت أظهرتَه، وقوله تعالى لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ من قبيلِ لا رجلَ فى الدار فالجارُّ والمجرورُ الذى هو من أمر الله فى موضع رفع بأنّه الخبرُ ويتعلّق بمحذوفٍ والظرفُ يتعلّق به وقد تقدّم عليه وتقديرُه لا عاصمَ كائنٌ من أمر الله اليومَ، ومثله قوله تعالى لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ فقوله عليكم فى موضع الخبر وتعلُّقُه بمحذوفٍ واليومَ متعلِّقٌ بالجارّ والمجرور، وامّا قوله لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ فيحتمل ان يكون من قبيلِ لا رجلَ فى الدار ويكون الظرفُ متعلِّقا بالجارّ والمجرور وقد تقدّم عليه والجارُّ والمجرور فى موضع الخبر ويكون بُشْرَى مبنيّا مع لا ويحتمل ان يكون من قبيلِ لا خيرا من زيد ويكون الظرفُ متعلّقا ببشرى ويكون بشرى منصوبا فى تقدير المنوَّن الّا انّه لا ينصرِف لمكانِ ألِف التأنيث المقصورة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فاذا كان مفرَدا فهو مفتوحٌ وخبرُه مرفوعٌ كقولك لا رجلَ افضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ويقول المستفتح ولا الٰهَ غيرُك،

قال الشارح اذا قلت لا رجلَ أفضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ولا الٰهَ غيرُك كان مبنيّا مفتوحا لوجودِ علّةِ البناء وهو تضمُّنُه معنى الحرف الذى هو مِنْ على ما تقدّم اذ المرادُ العمومُ واستغراقُ الجنس ولم يُوجَد ما يمنع من البناء، فامّا المضاف والمشابِهُ له نحوُ لا غلامَ رجلٍ عندك ولا خيرا من زيدٍ فى الدار فانّه وإن كانت العلّةُ المقتضِيةُ للبناء موجودةً وهو تضمُّنُه معنَى مِنْ فانّه وُجِد مانعٌ من البناء وهو الاضافةُ وطُولُ الاسم فعَدَمُ البناء فيهما لم يكن لعدمِ تمكُّنه بل لوجودِ مانعٍ منه،

قال صاحب الكتاب وامّا قوله * لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً * فعلى إضمارِ فعلٍ كانّه قال ولا أَرَى خُلّةً كما قال الخليل فى قوله * ألا رَجُلًا جَزاهُ اللّٰهُ خَيْرًا * كانّه قال ألا تُرُونَنى رجلا وزعم يُونُس انّه نَوَّنَ مُضْطَرًّا،

قال الشارح امّا قوله

* لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً * اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ *

البيت لأَنَسِ بن العَبّاس والكلامُ فى نصب الخلّة وتنوينِها يحتمل أمرَيْن احدُهما أن تكون لَا مَزِيدةً

لتأكيد النفى دخولُها كخروجها فنصبتَ الثانىَ ونوّنته بالعطف على الاوّل بالواو وحدَها واعتُمد بلا الأُولى على النفى وجُعل الثانية مؤكّدةً للجَحْد كما يكون كذلك فى لَيْسَ اذا قلت ليس لك غلامٌ ولا جاريةٌ فيكون فى الحكم كقوله

* ولا أَبَ وٱبنًا مِثْلُ مَرْوانَ وٱبنِه * اذا هو بالمَجْد ٱرْتَدَى وتَأَزَّرَا *

الثانى أن تكون نافيةً عاملةً كالأُولى كانّه استأنف بها النفىَ فيكون حينئذ فى تنوينِ الخلّة إشكالٌ فذهب سيبويه والخليلُ الى انّها معربةٌ منتصِبةٌ باضمارِ فعل محذوف كانّه قال لا نَسَبَ اليومَ ولا أَرَى خُـلّـةً ومثلُه قوله

* أَلَا رَجُلًا جَزاهُ اللّٰهُ خَيْرًا * يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ *

وانتصابه فى قول الخليل بفعل محذوف تقديرُه أَلا تُرونَنى رجلا، وذهب يونُس الى انّ انتصابه من قبيل الضرورة والذى دعاه الى ذلك أنّ الف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان احدهما الاستفهامُ والآخرُ التَمَنّى واذا كانت استفهامًا فحالُها كحالها قبلَ أن تلحقها الفُ الاستفهام فتقول ألا رجلَ فى الدار وألا غلامَ أفضلُ منك كما كنت تقول لا رجلَ فى الدار ولا غلامَ أفضلُ منك تفتح الاسمَ المنكورَ بعدها وترفع الخبرَ لا فَرْقَ بينهما فى ذلك قال الشاعر *حارِ بنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلام تَزْجُرُكُمْ* واذا كانت تَمَنّيًا فلا خلافَ فى الاسم أنّه مبنىٌّ مع لا كما كان إنّما الخلافُ فى الخبر فأكثرُ النحويّين لا يُجيزون رفعَ الخبر وهو رأىُ سيبويه والخليلِ والجَرْمىّ وانّما ينصبونه لانّه قد دخله معنَى التمنّى وصار مستغنيًا كما استغنى ٱللّٰهُمَّ غُلامًا ومعناه اللهُمّ هَبْ لى غلاما ولا يُحتاج الى خبرٍ ومعناه معنى المفعول، وذهب أبو عُثْمانَ المازنىُّ الى انّه يبقى على حاله من نصبِ الاسم ورفعِ الخبر ويكون على مذهبِ الخبر وإن كان معناه التمنّىَ كما انّ قولك غَفَرَ اللّٰهُ له ورَحِمَهُ اللّٰهُ اللفظُ خبرٌ ومعناه الدعاءُ، واذا كان ما بعد أَلَا فى كِلا وجهَيْها لا يكون الّا مبنيّا على الفتح أَشْكَلَ الامرُ فى قول الشاعر *أَلَا رجلا جزاه اللّٰه خيرا* فحمله الخليلُ على تقديرِ فعل كانّه قال أَرُونى رجلا جَعَلَه من قبيلِ هلّا خيرا من زيد و *لَوْلَا الكَمِىَّ المُقَنَّعَا* وحمله يونُس على انّ تنوينه ضرورةٌ وهو مذهبٌ ضعيفٌ لانّه لا ضرورةَ ههنا،

فصل ١٠٠

قال صاحب الكتاب وحقُّه أن يكون نكرةً قال سيبويه وٱعلمْ انّ كلَّ شىء حسُن لك أن تُعمِل فيه رُبَّ

حسن لك أن تُعمِل فيه لا وأمّا قول الشاعر * لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيّ * وقولُ ابنِ الزَبير الأَسَدِيّ

* أَرَى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ * نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ بالبِلادِ *

وقولهم لا بَصْرَةَ لكم وقَضِيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها فعلى تقديرِ التنكيرِ، وأمّا لا سِيَّمَا زيدٍ فمثلُ لا مِثْلَ زيدٍ،

قال الشارح وقوله وحقّه أن يكون نكرةً يعنى الاسمَ الذى تعمل فيه لا فانّه لا يكون الّا نكرة من حيث كانت تنفى نفياً عامًّا مستغرِقا فلا يكون بعدها معيّنٌ فلا فى هذا المعنى نظيرةُ رُبَّ وكَمْ فى الاختصاص بالنكرة لانّ رُبَّ للتقليل وكَمْ للتكثير وهذا الابهامُ أَوْلى بها، وقد جاءت اسماءٌ قليلةٌ ظاهرُها التعريفُ والمراد بها التنكيرُ فمن ذلك قول الشاعر * لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِىّ * أنشده سيبويه والشاهدُ فيه نصبُ هيثم بلا وهو اسمٌ عَلَمٌ وهى لا تعمل الّا فى نكرةٍ وجاز ذلك لانّه أراد أمثالَ هيثم مِمّن يقوم مقامَه فى جُودَةِ الحُدَاءِ للمَطِىّ، ونحوُه قولُ ذى الرُمّة

* هِىَ الدارُ اذْ مَىٌّ لأَهْلِكِ جِيرَةٌ * لَيالِىَ لا أَمْثالَهُنَّ لَيالِيَا *

فلمّا قُدّر بمِثْلٍ تَنَكّرَ لانّ مثلا نكرةٌ وإن أُضيفت الى معرفة، وقد يُطْلَق مثلٌ ويكون المرادُ به ما أُضيف اليه كما يقول القائل لِمَن يخاطبه مثلُك لا يتكلّم بهذا ومثلُك لا يفعل القبيحَ وعليه قوله تعالى فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ فى قراءةِ الجماعة غيرِ أهل الكوفة بخفض مثلٍ والاضافة ألا ترى انّه انّما يلزمه جزاءُ المقتول لا جزاءُ مثله، وامّا قوله ولا أُمَيّةَ فى البلاد فهو لعبد اللّه بن زَبير بن فَضالةَ بن شريك الوالبى من أَسَدِ بن خُزَيْمَةَ والزبيرُ بفتح الراء وكسر الباء والشاهدُ فيه نصبُ أميّةَ بلا وهو عَلَمٌ على إرادةِ ولا أمثالَ أميّةَ كالذى قَبْلَه، يقول هذا لعبد الله بن الزُبَيْر حين أتاه مستمنحا فلمّا مَثَلَ بين يدَيْه قال له انّه نفدتْ نَفَقَتِى ونقبتْ راحِلتى فقال أَحْضِرْها فأحضرها فقال أَقْبِلْ بها فأقبل ثمّ قال أَدْبِرْ بها فأدبر فقال ارْقَعْها بسِبْتٍ وٱخْصِفْها بهُلْبٍ وأَنْجِدْ بها يَبْرُدْ خُفُّها، السِبْتُ جُلودُ البَقَر تُدْبَغ بالقَرَظ تُحْذَى منه النعال والهُلْبُ شَعْرُ الخنزير الذى يُخْرَز به، فقال له ابنُ فضالة إنّى أتيتُك مستحمِلا لا مستوصِفا فلَعَنَ اللّهُ ناقةً حملتْنى اليك فقال ابنُ الزُبَيْر إنّ وراكبَها وٱنصرف عنه وكان مُبخّلا فذمّه ومدح بنى أُميّة فقال

* أَقُولُ لغِلْمَتِى شُدُّوا رِكابى * أُجاوِزُ بَطْنَ مَكّةَ فى سَوادِ *

* فَمَا لى حِينَ أَقْطَعُ ذاتَ عِرْقٍ * الى ابن الكاهِلِيّةِ من مَعادِ *

* أَرَى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ * نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ فى البِلا *

قوله ابن الكاهليّة يعنى أُمّه وكانت من كاهل وهو حَىٌّ من هُذَيْل ولمّا بلغ عبدَ الله هذا الشعرُ قال عَلِمَ انّها شَرُّ أُمّهاتى فعَيّرَنى بها وهى خيرُ عمّاته، وابو خُبَيْب عبدُ الله بن الزبير وخبيبٌ ابنُه وهو أكبرُ أولاده وكان يُكْنَى به قال الراعى

*ما إنْ أَتَيْتُ أَبَا خُبَيْبٍ وافِدًا * إلّا أُرِيدُ لِبَيْعَتِى تَبْدِيلَا *

وقوله نكدن اى ضِقْنَ وبَعُدْنَ والنَكَدُ ضَيْقُ العَيْش وأراد بالبلاد ما كان من بلادِ عبد الله وفى طاعته زمنَ خِلافته، وامّا قوله لا بَصْرَةَ لكم فالمراد لا مثلَ بصرةَ لكم والبصرةُ هنا احدُ العِراقَيْن، وقولهم قَضِيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها فالمراد علىُّ بن ابى طالبٍ رِضوانُ الله عليه اى مثلَ أبى الحسن كانّه نفى منكورين كلُّهم فى صفةِ علىّ اى لا فاصلَ ولا قاضىَ مثلَ أبى الحسن فالمرادُ بالنفى هنا العمومُ والتنكيرُ لا نفىُ هؤلاء المعرَّفين وعَلِمَ المخاطَبُ انّه قد دخل هؤلاء فى جملةِ المنكورين وليس المعنى على نفي كلِّ مَن اسمه هَيْثَمٌ او أُمَيَّةُ او علىٌّ وانّما المراد نفىُ منكورين كلُّهم فى صفةِ هؤلاء فالعَلَمُ اذا اشتهر بمعنًى من المعانى ينزَّل منزلةَ الجنس الدالّ على ذلك المعنى فالمعنى الذى يقال هذا الكلامُ عنده هو الذى يسوّغ التنكيرَ وذلك أنّه انّما يقال لإنسانٍ يقوم بأَمْرٍ من الأُمور له فيه كِفايةٌ ثمّ يحضُر ذلك الأمرُ ولم يحضر ذلك الانسانُ ولا مَن كَفَى فيه كفايتَه فاعرفه، وامّا لا سِيَّمَا زيدٍ فالسِىُّ المِثْلُ فكانّه لا مِثْلَ زيدٍ فهو نكرةٌ من جهة المعنى،

فصــل ١٠١

قال صاحب الكتاب وتقول لا أَبَ لك قال نَهارُ بن تَوْسِعَةَ اليَشْكُرِىُّ

*أَبِى الاسْلامُ لا أَبَ لى سِواهُ * اذا افْتَخَرُوا بقَيْسٍ او تَمِيمِ *

ولا غلامَيْنِ لك ولا ناصِرِينَ لك، وأمّا قولهم لا أَبَا لك ولا غلامَىْ لك ولا ناصِرِى لك فمُشَبَّهٌ فى الشُذوذ بالمَلامِح والمَذاكِير ولَدُنْ غُدْوَةً وقَصْدُهم فيه الى الاضافة وإثباتُ الالف وحذفُ النون لذلك وانّما أُقحِمَت اللامُ المضيفة توكيدا للاضافة ألا تراهم لا يقولون لا أَبَا فيها ولا رَقِيبَىْ عليها ولا مُجِيرِى منها وقضاءً من حقّ المنفىّ فى التنكير بما يظهَر بها من صورة الانفصال،

قال الشارح اذا كان بعد الاسم المنفىّ لامُ الاضافة نحو لا غلامَ لك ولا ناصرَ لزيدٍ فلك فى الاسم المنفىّ وجهان احدهما أن يُبنَى مع لَا ويكون حذفُ التنوين معه كحَذْفه مع خمسةَ عشرَ وبابه وتكون اللامُ

فى موضع الخبر او فى موضع الصفة للاسم ويكون الخبرُ محذوفا وهذا الوجهُ هو الاصلُ والقياسُ والوجهُ الثانى أن يكون مضافا الى ما بعد اللام وتكون اللامُ زائدةً مُقْحَمَةً ويكون حذفُ التنوين منه كحذفه من قولك لا غلامَ رجلٍ عندك ويكون المنفىُّ معربًا غيرَ مبنىٍّ منفصلا من لا النافى وليسا كالشىء الواحد، فعلى هذا تقول لا أَبَ لك ولا أَخَ لعمرٍو فيكون الاسمُ المنفىُّ مبنيًّا مع النافى ويكون الجارُّ والمجرور فى موضع الخبر او فى موضع الصفة والخبرُ محذوفٌ فاذا كان صفةً جاز أن يكون محلُّه نصبا على اللفظ وجاز ان يكون محلّه رفعا على الموضع ويجوز ان يكون الجارُّ والمجرور بيانًا لا صفةً ولا خبرا على تقديرِ أَعْنِى قال الشاعر *أبى الاسلامُ لا أَبَ لى سِواه الخ* الشاهد فيه قولُه لا أَبَ على البناء وتركيبِ النافى والمنفىّ وجَعْلِهما شىءً واحدا ومعناه ظاهرٌ يقول إنّنى لا أفتخرُ بآبآءى وأنتماءى الى قبائلِ العرب من قيس وتميم ونحوِهما كما يفعل غيرى وانّما افتخارى بالاسلام وكَفَى به فَخْرًا، ويجوز ان تقول لا أَبَا لزيدٍ ولا أَخَا لعمرٍو قال الشاعر .

* يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ * لا يُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ *

فيكون لفظُ الاسم بعد لا كلفظِ الاسم المضاف ولا عاملةٌ فيه غيرُ مبنيّةٍ معه كأنّك أضفتَ الاسمَ المنفىَّ الى المجرور فقلت لا أباك ولا أخاك وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلّم به وربّما جاء فى الشعر قال الشاعر

*وقد ماتَ شَمّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ * وأَىُّ كَرِيمٍ لا أَباكَ مُخَلَّدُ *

وقال الآخر

* أَبِالْمَوْتِ الذى لا بُدَّ أَنِّى * مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفِينى *

ثمّ دخلت اللامُ لتأكيدِ الاضافة كما كانت كذلك فى قوله *يا بُؤْسَ للحَرْب* إلّا انّ النيّة فى هذه الاضافة التنوينُ والانفصالُ ولا يَتعرَّف المنفىّ بالاضافة كما كان كذلك فى قولك لا مثلَ زيدٍ عندك وكلَّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ ولذلك عملتْ لا فيه، وتقول لا غلامَيْن لك ولا ناصرِين لزيدٍ فالاسم المنفىّ مبنىٌّ مع لا بناءَ خمسةَ عشرَ كما كان كذلك فى قولك لا أَبَ لك لانّ الموضع موضعُ بناء لا مانعَ من ذلك وتثبُت النونُ فيه كما تثبُت مع الالف واللام وتثنيةِ ما لا ينصرف نحوِ قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوينُ لا يثبت فى واحدٍ من الموضعَيْن وذلك لقوّة النون مع الحركة هذا مذهبُ الخليل وسيبويه، وذهب أبو العبّاس المبرّدُ الى انّهما معربان وليسا مبنيَّيْن مع لا قال لانّ الاسماء المثنّاة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يجز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول

مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ وهذا إشارةٌ الى عدمِ النظير واذا قام الدليلُ فلا عِبْرَةَ بعدم النظير أمّا اذا وُجد فلا شَكَّ أنّه يكون مُؤْنِسا وأمّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم على وجوده فلا، ومن قال لا أبا لك فجعل المنفىّ مضافا وجعل اللامَ مقحمةً قال لا غلامَىْ لزيد ولا ناصرِى لك بحذف النون لانّه أراد الاضافةَ ثمّ أقحم اللامَ لتأكيد الاضافة، وقوله فشبّهٌ بالمَلامح والمَذاكير ولَدُنْ غُدْوَةً يريد انّ هذا الاقحام ورد شاذًّا على غيرِ قياس كما انّ الملامح والمذاكير كذلك ألا ترى انّ الواحد من الملامح لَمْحَةٌ والواحدَ من المذاكير ذَكَرٌ ولا يُجْمَع واحدٌ من هذَيْن البناءَيْن على مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ وانّما جاء فى هذَيْن الاسمَيْن شاذًّا كانّه جمعُ مَلْمَحَةٍ وجمعُ مِذْكارٍ جاء الجمعُ على ما لم يُستعمل كما جاء لا أبا لك ولا غلامَىْ لك على إرادةِ الاضافة وإن لم يكن الاضافةُ مستعمَلةً الّا على نَدْرةٍ وضرورةٍ، وكذلك لَدُنْ غُدْوَةً نُصبتْ غدوة بلَدُنْ على التشبيه باسم الفاعل شُبّهت نُونُها بتنوينِ اسم الفاعل والحركةُ قبلها بحركة الاعراب واختصّ هذا الشَبَهُ والنصبُ بغُدْوَةٍ فلا يُنصَب غيرها، وقوله وقَصْدُهم الى الاضافة واثباتُ الالف وحذفُ النون لذلك يريد انّ الغرض بقولهم لا أَبَا لك ولا غلامَىْ لزيدٍ الاضافةُ وأنّ التقدير لا أباك ولا غلامَيْك وإن كانت اللامُ فاصلةً فى اللفظ يدلّ على ذلك ثبوتُ الالف فى الأب فى قولك لا أَبَا لك وحذفُ النون فى التثنية من قولك لا غلامَىْ لك ولو كان الأب منفصلا غيرَ مضاف لكان ناقصًا محذوفَ اللام كما تقول هذا أبٌ ورأيتُ أبا ومررتُ بأبٍ ولا يُستعمل تامًّا الّا فى حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وكذلك النونُ فى التثنية لا تسقُط فى حالِ الإفراد انّما تسقط للاضافة فحذفُها هنا دليلٌ على إرادةِ الاضافة لفظا، وقوله وانّما أقحمت اللامُ المضيفةُ لتأكيد الاضافة يريد انّما خُصّتْ هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الاضافة لِما فيها من تأكيدِ الاضافة اذ الاضافةُ هنا بمعنى اللام وإن لم تكن موجودةً فاذا قلت أبو زيدٍ فتقديرُه أبٌ لزيدٍ فاذا أتيتَ بها كانت مؤكّدةً لذلك المعنى غيرَ مغيّرة له ألا ترى انّ معنَى المِلْك والاختصاص مفهومٌ منها فى حالِ عدم اللام كما يُفهَم عند وجودها فلا فرقَ بين قولك غلامُ زيدٍ وغلامٌ لزيدٍ فلذلك لم يقولوا لا أَبَا فيها ولا مُجيرِى منها ولا رَقيبَىْ عليها ولم يُقْحِموا غيرَ اللام لانّها لا تؤكّد الاضافة كما تؤكّدها اللامُ، وقوله وقضاء من حقّ المنفىّ فى التنكير يريد انّ زيادةَ اللام فى لا أَبَا لك أفادت أمرَيْن احدُهما تأكيدُ الاضافة والاخرُ لفظُ التنكير لفَصْلها بين المضاف والمضاف اليه فاللامُ مقحمةٌ غيرُ معتَدٍّ بها من جهةِ ثَبَاتِ الالف فى الأب ومن جهةِ تَهْيِئَةِ الاسم لعملِ لَا فيه يُعْتَدّ بها فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شُبّهتْ فى انّها مَزيدةٌ ومؤكِّدةٌ بتَيْمِ الثانى فى * يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ * والفَرْقُ بين المنفىّ فى هذه اللغة وبينه فى الأُولى أنّه فى هذه مُعْرَبٌ وفى تلك مبنىٌّ، واذا فصلتَ فقلتَ لا يدَيْن بها لك ولا أبَ فيها لك امتنع الحذفُ والاثباتُ عند سيبويه وأجازهما يونسُ، واذا قلتَ لا غلامَيْن ظريفَيْن لك لم يكن بُدٌّ من اثباتِ النون فى الصفة والموصوف،

قال الشارح قد شُبّهت اللام هنا فى انّها مَزيدةٌ للتأكيد بتَيْم الثانى من قوله يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ فعدىٌّ مخفوضٌ باضافةِ تيم الاوّلِ اليه وتيمٌ الثانى مقحَمٌ زائدٌ للتأكيد ومثلُه اقحامُ التاء فى قولهم يا طَلْحَةَ أَقْبِلْ بفتح التاء قال الشاعر

* كِلِينِى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ * ولَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِىءِ الكَواكِبِ *

ووجهُ الشاهد فيه أنّه أراد الترخيمَ بحذف التاء ثمّ أقحمها وهو لا يعتدّ بها ففتَحها كما يفتح ما قبل التاء فى الترخيم، قال والفرق بين المنفىّ فى هذه اللغة وبينه فى الأُولى أنّه فى هذه معربٌ وفى تلك مبنىٌّ يعنى انّك اذا قلت لا أبَ لك من غيرِ الف كان الأب مبنيّا مع لَا ويكون الجارُّ والمجرور فى موضع الصفة والخبرُ محذوفٌ او يكون فى موضع الخبر واذا قلت لا أبا لك كان معربا منصوبا لانّه مضافٌ الى ما بعد اللام فالاسمُ بعد اللام مخفوضٌ باضافةِ المنفىّ اليه لا باللام ولا يتعلّق اللامُ ههنا بشىء وفى الاوّل تتعلّق بمحذوفٍ، فإن فصلتَ بين المنفىّ وما اضيف اليه بظرفٍ او جارٍّ ومجرور مع اللام المقحمةِ قَبُح عند الخليل وسيبويه لانّ اللام بمنزلةِ ما لم يُذكَر فالاسمُ بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف اليه حاجزٌ نحوِ لا مثلَ زيدٍ فكما يقبُح لا مثلَ بها لك زيدٍ قبُح لا أبا فيها لك ألا ترى انّك اذا فصلت بين كَمْ ومفسّرِها فى الخبر بشىء فقلت كم بها رجلًا مصابًا عُدل الى لغةِ مَن ينصب وإن كان لغةُ مَن يخفض بها مع غير الفصل أكثرَ لقُبْحِ الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجارّ والمجرور وهو مع قُبْحه جائزٌ فى الشعر نحوِ قوله * للهِ دَرُّ اليومَ مَن لَامَهَا * وقوله

* كأنّ أصْواتَ مِن إيغالِهِنّ بِنَا * أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَرارِيجِ *

واذا قَبُح الفصلُ مع اعتقادِ الاضافة كان الاختيارُ الوجهَ الاوّلَ وهو البناء واثباتُ النون فى التثنية وحذفُ الالف من الأب فتقول لا يدَيْن بها لك ولا أبَ فيها لك وهذا معنى قوله امتنع الحذفُ والاثباتُ عند سيبويه يريد حذفَ النون من التثنية واثباتَ الالف فى الأب فلا تقول لا يدَىْ بها لك ولا أبا فيها لك لانّ حذفَ النون من التثنية واثباتَ الالف فى الأب يؤذِنان بالاضافة والفصل

يُبْطِل ذلك، وكان يونسُ يذهب الى جوازِ الفصل بالظرف او ما جرى مجراه من جارٍّ ومجرور من غيرِ قُبْحٍ اذا كان الظرفُ ناقصًا لا يتِمّ به الكلامُ نحوَ لا يَدَىْ بها لك ومعناه لا طاقةَ بها لك فهذا جائزٌ عنده لانّ بِهَا فى هذا المكان لا يتمّ به الكلامُ لانّه ليس خبرا وعند سيبويه الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه قبيحٌ سَواءٌ كان ممّا يتِمّ به الكلامُ او لا، فإن وصفت المنفىَّ فقلت لا غلامَيْن ظريفَيْن لك لم يجز حذفُ النون من المنفىّ ولا من صفته أمّا امتناعُ الحذف من المنفىّ فلأنّك وصفته وأنتَ تنوى اضافته الى ما بعد اللام والمضافُ اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلةَ التنوين من الاسم ولا يصحّ وصفُ الاسم الّا بعد تمامه ولأنّ الفصل فى الشعر انّما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف او الجارّ والمجرور لا بغيره ولا يجوز إسقاطُ النون من الصفة لانّ ذلك انّما جاء فى المنفىّ لا فى صفته،

فصل ١٠٢

قال صاحب الكتاب وفى صفةِ المفرد وجهان احدهما أن تُبْنَى معه على الفتح كقولك لا رجلَ ظريفَ فيها والثانى أن تُعْرَب محمولةً على لفظه او محلّه كقولك لا رجلَ ظريفًا فيها او ظريفٌ، فإن فصلتَ بينهما أعربتَ وليس فى الصفة الزائدة عليها الّا الاعرابُ، فإن كرّرتَ المنفىَّ جاز فى الثانى الاعرابُ والبناء وذلك قولك لا ماءَ ماءً بارِدًا وإن شئتَ لم تُنَوِّنْ،

قال الشارح انّما قال المُفْرَد تحرُّزا من المضاف نحوِ لا غلامَ رجلٍ فإن وصفتَ المضاف لم يجز فيه البناء البتّةَ فاذا وصفت المنفىّ المفرد جاز لك فى الصفة وجهان احدهما أن تبنى الصفةَ والموصوفَ وتجعلهما اسما واحدا على خمسةَ عشرَ وذلك لانّ الموضع موضعُ بناءٍ وتركيبٍ وتركيبُ الاسم مع الاسم أكثرُ من تركيب الحرف مع الاسم نحوُ خمسةَ عشرَ وبابِه وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ ونحوِه فكأنّ الثانى دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبُه معهما ايضا لانّه ليس من العَدْل جعلُ ثلاثةِ أشياءَ شيئًا واحدا، والوجه الثانى ان تُعرِبه ولك فى إعرابه وجهان احدهما أن تُتْبِعه اللفظَ فتنصبه وتُنوِّنه فتقول لا رجلَ ظريفًا عندك فإن قلت كيف جاز حملُ الصفة على اللفظ والاوّلُ مبنىٌّ والثانى معربٌ قيل لمّا اطّرد البناء ههنا فى كلّ نكرة تقع هذا الموقعَ أشبهتْ حركتُه حركةَ المعرب فجاز ان يوصَف على لفظه ويُعْطَف عليه وإن كان مبنيّا ومثلُه الحمل على حركةِ البناء فى المنادَى العَلَم نحوُ قولك يا زيدُ الظريفُ بالرفع حملًا على اللفظ وإن كان مبنيّا وليس لك حركةُ بناء تُشْبِه حركةَ الاعراب مشابهةً تامّةً الّا الفتحةُ فى قولك

لا رجلَ فى الدار والضمّةُ فى المنادى نحوِ قولك يا زيدُ، ويجوز فى نصب الصفة وجهٌ آخرُ وهو أن يكون محمولا على محلّ المنفىّ لانّ محلّه نصبٌ بالنافى الذى هو لا لمضارَعتها إنّ على ما تقدّم وانّما بُنى للتركيب مع لا فالفتحةُ فيه فتحةُ بناء نائبةٌ عن فتحةِ إعراب، ويجوز فى الصفة ايضا الرفعُ حملًا على موضعِ النافى والمنفىّ لانّ لا وما عملتْ فيه بمعنَى اسمٍ واحدٍ مرفوعٍ بالابتداء يدلّ على ذلك أنّا اذا قلنا لا فيها رجلٌ ففصلنا بين لا واسمِها بظرف او جارٍّ ومجرور بطل عملُها وارتفع اسمُها بالابتداء مع صحّةِ الجَحْد بها وبَقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى لَا فِيهَا غَوْلٌ فلذلك جاز فى النعت فيما بعد لا والعطفِ عليه الرفعُ على موضعِ لا مع الاسم والنصبُ على الاسم الذى بعد لا وقد شبّهه سيبويه بقوله * فَلَسْنَا بِالجِبالِ ولا الحَدِيدَا * فى إجرائه على موضع الباء اذ كان موضعُها نصبًا على خبرِ لَيْسَ ولو أجراه على اللفظ لَقال ولا الحديدِ، واعلمْ انّه اذا فصل بين المنفىّ وصفته بظرف او جارّ ومجرور نحوَ لا رجلَ اليومَ ظريفًا ولا رجلَ فيك راغبًا امتنع البناء لانّه لا يجوز لك أن تجعل الاسمَ والصفةَ بمنزلة اسم واحد وقد فصلتَ بينهما كما لا يجوز لك ان تفصل بين عشرَ وخمسةَ فى خمسةَ عشرَ، ووجهُ الاعراب والتنوين إمّا بالنصب وإمّا بالرفع نحوُ قولك لا رجلَ ظريفًا عندك ولا رجلَ ظريفٌ عندك فالنصبُ على اللفظ والرفعُ على المحلّ، فإن أتيتَ بصفةٍ زائدةٍ نحوَ لا غلامَ ظريفَ عاقلًا عندك كنتَ فى الوصف الاوّل بالخيار إن شئت بنيتَه ومنعتَه التنوينَ وإن شئت أعربتَه ونوّنتَه ولا يكون الثانى الّا منوّنا معربا إمّا بالنصب وإمّا بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانّك لا تجعل ثلثةَ أشياء شيـًٔا واحدا، فإن كرّرتَ الاسم المنفىّ نحوَ قولك لا ماءَ ماءً باردًا فأنتَ فى الاسم الثانى بالخيار إن شئت نوّنتَه وإن شئت لم تُنوّنْه لانّك جعلتَه وصفًا كما قالوا مررتُ بحائطٍ آجُرٍّ وبِبابٍ ساجٍ فكما وصفوا بآجُرٍّ وساجٍ وهما اسمان جامدان غيرُ مشتقَّيْن فكذلك وُصف بالاسم الثانى وإن كان اسما غيرَ مشتقّ فقالوا لا ماءَ ماءَ باردا فاذا نوّنتَ جاز رفعُه ونصبُه كما قلت لا رجلَ ظريفًا وظريفٌ واذا لم تنوّن بنيتَ وركّبتَ الاوّلَ والثانى وجعلتَهما اسما واحدا وأمّا باردا فلا يكون فيه الّا الاعرابُ والتنوينُ لانّه وصفٌ ثانٍ وقد تقدّم علّتُه،

فصــل ١٠٣

قال صاحب الكتاب وحكمُ المعطوف حكمُ الصفة الّا فى البناء قال * لا أَبَ وَٱبْنًا مِثْلُ مَرْوانَ وٱبنِهِ * وقال * لا أُمَّ لى إن كان ذاك ولا أَبُ * وإن تَعرّفَ فالحملُ على المحلّ لا غيرُ كقولك لا غلامَ لك ولا العبّاسُ،

قال الشارح حكمُ المعطوف كحكمِ الصفة لانّهما من التوابع الّا فى البناء فانّه لا يجوز بناء المعطوف وجعلُه مع ما عُطف عليه شيـًٔا واحدا لانّه قد تخلّل بينهما حرفُ العطف فمنع ذلك من البناء والتركيبِ كما منع الفصلُ بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجلَ عندك ظريفًا ولانّه يؤدّى الى جعلِ ثلثةِ اشياء الاسمِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه وحرفِ العطف شيـًٔا واحدا وذلك اجحافٌ، وما عدا البناء ممّا كان جائزا فى الصفة فهو جائزٌ ههنا من الاعراب والتنوينِ وهما شيـًٔان النصبُ والرفعُ فالنصبُ بالحمل على لفظ المنفىّ لانّ الفتحة مشبَّهةٌ بحركة الاعراب على ما ذكرنا والثانى بالحمل على موضع المنفىّ لانّ موضعَه نصبٌ بلَا ولولا البناء كان منوّنا، والامر الثانى الرفعُ بالحمل على موضع المنفىّ والنافى وموضعُهما رفعٌ على ما ذُكر فى الصفة ومثلُه قوله تعالى فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ جُزمتْ أَكُنْ حملًا على موضعِ فأصّدّق لانّ موضعه جزمٌ كانّك قلت أَصَّدَّقْ وأَكُنْ من الصالحين، وامّا قول الشاعر

* فلا أَبَ وٱبْنًا مِثْلُ مَرْوانَ وٱبْنِهِ * اذا هو بالمَجْد ٱرْتَدَى وتَأَزَّرَا *

فالشاهد فيه أنّه عطف ابنا على المنصوب بلَا ونوّنه لتعذُّرِ البناء على ما ذكرنا ونَصَبَ مِثْلا على انّه وصفٌ للمنفىّ وما عُطف عليه ومِثْلَ يكون وصفًا للاثنَيْن والجمعِ وإن كان لفظُها مفردا لما فيها من الابهام قال اللّه تع أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا، والخبر محذوفٌ وقد رُوى رفعُ الابن ههنا بالعطف عل الموضع ورفعُ مِثْل على النعت او الخبرِ، يمدح مَرْوانَ بن الحَكَم وابنَه عبدَ المَلِك، وامّا قول الآخر * لا أُمَّ لى إن كان ذاك ولا أبُ * وقبله

* هَلْ فى القَضِيَّةِ أَنْ اذا ٱستغنَيْتُمُوا * وأَمِنْتُمُ فأَنَا البَعِيدُ الأَجْنَبُ *

* واذا تكون كَرِيهَةٌ أُدْعَى لها * واذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ *

* هذا لَعَمْرُكُم الصَغارُ بعَيْنه * البيتَ

فالشعر لرجل من مَرْحِجَ والشاهدُ فيه عطفُ الأَب على موضعِ النافى والمنفىّ على ما تقدّم وصفُه، فان كان المعطوف معرفةً نحوَ لا غلامَ لك وزيدٌ ولا غلامَ لك والعبّاسُ لم يجز نصبُه بالحمل على عملِ لَا لانّ لَا لا تعمل الّا فى النكرة وانّما ترفعُه على موضعِ لَا وما عملتْ فيه لانّ موضعهما ابتداءٌ وقد تقدّم بيانُه،

فصل ١٠٤

قال صاحب الكتاب ويجوز رفعه اذا كُرّر قال الله تعالى فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وقال لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ، فإن جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفةً وجب الرفعُ والتكريرُ كقولك لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ولا زيدٌ فيها ولا عمرٌو،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ لا تعمل فى النكرة النصبَ وتُبْنَى معها على الفتح بناءَ خمسةَ عشرَ وذلك نحوُ لا رجلَ فى الدار فرجلَ هٰهنا فى موضعِ منصوبٍ منوّنٍ وانّما حُذف منه التنوين للبناء والتركيبِ وهو فى تقديرِ جوابِ هَلْ مِن رجلٍ فإن كرّرتَها وأردتَ إعمالَها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجلَ ولا امرأةَ ويكون جوابَ هل من رجلٍ ومن امرأةٍ، فإن كرّرت لا على انّها جوابُ كلامٍ قد عمل بعضُه فى بعضٍ من المبتدإ والخبر وتكرّر جاء الجوابُ على التكرير الذى فى السؤال وذلك قولك لا غلامٌ عندك ولا جاريةٌ كانّ السؤال أغلامٌ عندك او جاريةٌ وهذا سؤالُ مَن قد علم انّ احدهما عنده ولا يعرفه نفسَه فسأل ليعرفَ عينَه فإن كان عند المسؤول واحدٌ منهما قال غلامٌ إن كان غلاما او امرأةٌ إن كان امرأةً فإن لم يكن عنده واحدٌ منهما قال لا غلامٌ عندى ولا امرأةٌ ولا يحسن ان يقول لا غلامٌ عندى من غيرِ تكريرٍ لا من قِبَل انّ هذا جوابُ من قال أغلامٌ عندك وجوابُ مثلِ هذا أن يقول المسؤولُ نَعَمْ إن كان عنده او لا إن لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئًا كما لا يزيد على نَعَمْ شيئًا فلذلك خالَفَ حالُ التكرير حالَ الإفراد ولم يجز الرفعُ فى الافراد وجاز مع التكرير، وقوله تعالى فلا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ وقوله تعالى لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ شاهدٌ لجوازِ الرفع مع التكرير ومثلُه قولُ الراعى

* وما هَجَرْتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً * لا ناقةٌ لِىَ فى هذا ولا جَمَلُ *

فان فصلت بين المنفىّ والنافى نحوَ لا لك غلامٌ ولا فى بيتك جاريةٌ لم يجز ان تجعلها معا اسما واحدا لانّ الاسم لا يُفصَل بين بعضه وبين بعضٍ ولا يجوز ان يُنصَب بها مع الفصل لانّ لا لا تعمل لضُعْفها الّا فيما يَليها واذا لم يجز إعمالُها مع الفصل تَعيَّن أن يُرفع ما بعدها بالابتداء والخبرِ ولزم تكريرُها لما ذكرناه قال الله تع لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ، وكذلك اذا كان المنفىّ معرفةً لم يجز فيه الّا الرفعُ لانّ لا لا تعمل فى معرفةٍ فلزم التكريرُ نحوُ قولك لا زيدٌ عندى ولا عمرٌو فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقولهم لا نَوْلُكَ أن تفعل كذا كلامٌ موضوعٌ موضعَ لا ينبغى لك أن تفعل كذا، وقوله * حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ * وقوله * أَنْ لا إلينا رُجوعُها * ضعيفٌ لا يجىء الّا فى الشعر وقد أجاز

المبرّدُ فى السَعَة أن يقال لا رجلٌ فى الدار ولا زيدٌ عندنا،

قال الشارح لمّا قرّر أنّ المنفىّ اذا كان معرفةً لم يجز فيه الّا الرفعُ ويلزمه التكريرُ أَوْرد هذه الألفاظَ التى وردتْ ناقصةً للقاعدة وذلك أنّها معارفُ مرفوعةٌ ولم تُكرّر وخرّجها فأمّا قولهم لا نَوْلُك أن تفعل كذا فهى كلمةٌ تقال فى معنًى لا ينبغى لك وهى معرفةٌ مرفوعةٌ بالابتداء وما بعدها الخبرُ ولم يُكرّروا لَا من حيثُ انّها جرتْ مجرى الفعل اذ كانت بمعناه والفعلُ اذا دخل عليه لَا لم يلزم فيه التكريرُ فأجروا لا نولُك مُجْرَى لا ينبغى لك لانّه فى معناه كما قالوا لا سلامٌ عليك فلم يكرّروا لانّه فى معنًى لا سلّم اللّهُ عليك كما أجروا يَذَرُ مجرَى يَدَعُ فى حذفِ الواو التى هى فاءٌ لانّها مثلُها فى المعنى وإن لم يكن فى يذر حرفٌ حَلْقىٌّ، فامّا قول الشاعر

* وأَنْتَ ٱمْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا * حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فاجِعُ *

البيت لرجلٍ من بنى سَلُولٍ والشاهدُ فيه رفعُ ما بعد لَا من غيرِ تكريرٍ وقد تقدّم قُبْحُه والذى سوّغه أنّ ما بعده يقوم مقامَ التكريرِ فى المعنى لانّ قوله حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعٌ بمعنًى لا نَفْعٌ ولا ضَرَرٌ يقول أنّه منّا فى النَسَب الّا انّ نَفْعَه لغيرنا فحياتُه لا ينفعُنا وموتُه يحزُنُنا، وامّا قول الاخر

* قَضَتْ وَطَرًا وَٱسْتَرجعتْ ثُمّ آذَنَتْ * رَكَائِبَها أَنْ لا إِلَيْنَا رُجوعُها *

فالشاهد فيه الرفع بلَا من غيرِ تكريرٍ ضرورةً وسوّغه شَبَهُ لَا بلَيْسَ من حيثُ النفىُ، وصف انّها فارقتْه فبَكَتْ واسترجعتْ ومعنى آذنتْ أَشْعَرَتْ والركائبُ جمعُ رَكُوبَةٍ وهى الراحلةُ تُرْكَب، وهو عند سيبويه ضعيفٌ من قبيلِ الضرورة لانّه لم يُكرِّر لَا على ما تقدّم من لزومِ تكريرِها اذا رُفع ما بعدها، وكان أبو العبّاس محمّدُ بن يزيد المبرّدُ لا يرى بَأْسًا أن تقول لا رجلٌ فى الدار فى حالِ الاختيار وسعةِ الكلام ويجعله جوابَ قوله هل رجلٌ فى الدار ويجوز ان يكون لرجل واحد ويجوز ان يكون فى موضع جمع كما كان فى قولك هل رجلٌ فى الدار وكذلك يُجيز لا زيدٌ فى الدار على تقديرِ هَلْ زيدٌ فى الدار وإن كان الاوّلُ اكثرَ فاعرفه،

فصـــل ١٠٥

قال صاحب الكتاب وفى لا حَوْلَ ولا قُوّةَ الّا باللّه ستّةُ أَوْجُهٍ أن تفتحهما وأن تنصب الثانىَ وأن ترفعه وأن ترفعَهما وأن ترفع الاوّلَ على انّ لا بمعنًى ليس او على مذهبِ ابى العبّاس وتفتحَ الثـانىَ وأن

تعكس هذا ،

قال الشارح لك فى لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ الّا بالله وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لَا الثانيةُ نافيةً كالأُولى كانّك استأنفتَ النفىَ بها فيكون كلُّ واحد منهما جملةً قائمةً بنفسها فلَا الأُولى واسمُها فى موضع مبتدإ ولَا الثانيةُ واسمُها فى موضعِ مبتدإ ثانٍ ويقدَّر لكلّ واحد منهما خبرٌ مرفوعٌ ، ولك أن تفتح الاوّل وتنصب الثانىَ نصبًا صريحًا بالتنوين فتقول لا حولَ ولا قوّةً الّا بالله فتعطف المنصوبَ المنوّنَ على المركّب إمّا على فتحةِ البناء لشَبَهها بحركة الاعراب وإمّا على عَمَلِ لَا فى المنفىّ وحقّه أن يكون منوّنا الّا انّ البناء مَنَعَه من ذلك كما تقول مررت بعثمانَ وزيدٍ فموضعُ عثمان خفضٌ الّا انّه لا ينصرف فجرى مجرَى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتمادُ فى النفى على لَا الأُولى وتكون لَا الثانيةُ زائدةً مؤكّدةً للنفى قال الشاعر

* لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً * اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ *

ولك أن تفتح الاوّل وترفع الثانىَ فتقول لا حولَ ولا قوّةٌ الّا بالله فتعطف الثانى على موضعِ لَا واسمِها لانّهما فى موضعِ رفع بالابتداء ونظيرُ ذلك كلُّ رجلٍ ظريفٌ فى الدار إن شئتَ خفضتَ ظريفًا على النعت لرجلٍ وإن شئت رفعتَه على النعت لكلّ فكذلك لا رجلَ ولا غلامٌ لك إن شئت حملتَ على المنفىّ وإن شئت حملت على موضعِ النافى والمنفىّ فيكون الثانى ايضا مبتدأً لانّ ما عُطف على المبتدإ مبتدأٌ وجاز ان يكون الخبرُ عنهما واحدا لانّه ظرفٌ وتكون لَا الثانيةُ زائدةً للتأكيد والاعتمادُ فى النفى على لَا الأُولى ويجوز ان تجعل لَا الثانيةَ بمعنَى لَيْسَ وتُقدِّر لها خبرا منصوبا ، ولك أن ترفعهما جميعًا فتقول لا حولٌ ولا قوّةٌ الّا بالله وقد قُرِئَ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ قال الشاعر

* وما هجرتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً * لا ناقةٌ لِىَ فى هذا ولا جَمَلُ *

فيجوز ان يَكون لَا فى هذا الوجه بمعنَى ليس ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ ويكون الظرفُ فى موضع خبر منصوبٍ ويجوز أن تكون نافيةً وما بعدها مبتدأٌ ويكون الظرفُ فى موضعِ خبر مرفوعٍ ، ولك أن ترفع الاوّل وتفتح الثانى فتقول لا حولٌ ولا قوّةَ الّا بالله ويكون رفعُ الاوّل على ان تكون لَا بمعنَى ليس ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ ويجوز ان تكون لَا النافيةَ وما بعدها مبتدأٌ وجاز ذلك غيرَ مكرّر على رأىِ أبى العبّاس وهو المذهبُ الضعيفُ عند سيبويه وحسّن ذلك وقوعُ لَا الثانيةِ بعدها وإن كان المرادُ بها الاستئنافَ ولَا الثانيةُ المشبَّهةُ بانّ ولذلك ركّبتَ معها وبنيتَ فهذه خمسةُ أوجهٍ من جهة

اللفظ وهى ستّةُ أوجه من حيث التقدير وجَعْلُ لَا بمعنَى ليس فاعرفه ،

فصــل ١٠٦

قال صاحب الكتاب وقد حُذف المنفىّ فى قولهم لا عليك اى لا بَأْسَ عليك ،

قال الشارح اعلم انّهم قد حذفوا اسمَ لَا النافيةِ كما حذفوا الخبرَ فقالوا لا عليك والمرادُ لا بأسَ عليك اى لا شَيْءَ عليك وانّما حذفوا الاسم لكثرةِ الاستعمال تخفيفًا وقالوا لا كالعَشيّةِ عشيّةٌ والمراد لا عشيّةَ كالعشيّة الليلةَ ومثلُه لا كزيدٍ رجلٌ والمرادُ لا احدَ كزيدٍ رجلٌ فالاسمُ محذوفٌ والجارُّ والمجرور فى موضع الخبر وعشيّةٌ مرفوعٌ لانّه عطفُ بيان على الموضع وكذلك رجلٌ من قوله لا كزيدٍ رجلٌ ويجوز النصبُ على اللفظ او التمييزِ على حدّ النعت فى قوله * فَهَلْ فى مَعَدٍّ دون ذلك مَن فَدًا * وممّا حُذف اسمُ لَا فيه قولُ امرئِ القيس

* وَيْلُمِّهَا فى هَوَاءِ الجَوِّ طالِبَةً * ولا كهذا الذى فى الأَرض مَطْلُوبُ *

كانّه قال لا شىءَ له كهذا الذى فى الارض ، فامّا قولُ جَرِيرٍ * لا كالعَشِيَّةِ زائرًا ومَزُورًا * فلا يكون منصوبا الّا بفعلٍ مقدّرٍ لانّه قد عُلم انّ الزائر والمزور غيرُ العشيّة فلا يكون بيانًا لها فعُلم انّ المراد لا أرى كالعشيّة زائرا ومزورا ونحوُ ذلك ممّا يُلائم معناه من الافعال ،

خبرُ مَا ولَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ

فصــل ١٠٧

قال صاحب الكتاب هذا التشبيهُ لغة اهلِ الحجاز وامّا بنو تميمٍ فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤُون مَا هٰذا بَشَرٌ الّا مَن دَرَى كيف هى فى المُصحَف ، فاذا انتقض النفىُ بإلّا او تقدّم الخبرُ بطل العملُ فقيل ما زيدٌ الّا منطلقٌ ولا رجلٌ الّا افضلُ منك وما منطلقٌ زيدٌ ولا افضلُ منك رجلٌ ،

قال الشارح هذا الفصل بيّنٌ من كلامِ صاحبِ الكتاب وقد تقدّم شرحُه فى المرفوعات بما أغنى عن إعادته ،

فصــل ١٠٨

قال صاحب الكتاب ودخولُ الباء فى الخبر نحوُ قولك ما زيدٌ بمنطلقٍ انّما يصحّ على لغةِ اهلِ الحجاز لانّك لا تقول زيدٌ بمنطلق ،

قال الشارح اعلم انّ الباء قد زيدت فى خبرِ ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت أنّها لم تُحْدِث معنًى لم يكن قبلَ دخولها وذلك قولُك ليس زيدٌ بقائمٍ والمعنى ليس زيدٌ قائمًا قال الله تع أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وتقديرُه كافيًا عبدَه وقال تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ اى ألستُ ربَّكم ، ومَا مشبَّهةٌ بليس على ما تقدّم فأدخلوا الباء فى خبرها على حدّ دخولها فى خبرِ ليس نحوَ قولك ما زيدٌ بقائمٍ قال الله تع مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا اى مؤمنا وما أَنَا بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ اى طاردَ المؤمنين ، وقد زيدت الباء فى غير المنفيّ زادوها مع المفعول وهو الغالبُ عليها قال الله تع وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ والمراد والله أعلمُ أَيْدِيَكم وقال أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَى اى أنّ الله يرى وقد حمل بعضُهم قولَه تعالى تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ على زيادة الباء والمرادُ تنبت الدهنَ ومثلُه قول الشاعر

* شَرِبَتْ بماء الدُحْرُضَيْنِ فأصبحتْ * زَوْرَآء تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ *

اى ماء الدحرضين ، وقد زيدت مع الفاعل نحوَ كَفَى بالله شهيدًا وكفى بنا حاسِبين انّما هو كفى اللهُ وكَفَيْنَا يدلّ على ذلك قولُ سُحَيْمٍ * كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيًا * وقد زادوها مع المبتدإ فقالوا بِحَسْبِك زيدٌ قال الشاعر

* بِحَسْبِكَ فى القوم أن يَعْلَموا * بأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ *

والمراد حسبُك قال الله تع يَا أَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ، وزادوها مع خبر المبتدإ قال الله تع جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا قال أبو الحسن الباء زائدةٌ وتقديرُه وجزاء سيّئةٍ مثلُها دلّ على ذلك قولُه تعالى فى موضع آخر وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، والاصل فى زيادة الباء فى المنفيّ مع لَيْسَ لانّه فضلةٌ والمعنيُّ بالفضلة المفعولُ وفيه مُعْظَمُ زيادةِ الباء وحُمِلت مَا الحجازيّةُ على لَيْسَ اذ كان خبرُها منصوبا كخبرِ ليس قال أبو سَعيد انّما دخلت الباء فى خبرِ ليس لانّها غيرُ متصرِّفةٍ فتَنَزّلتْ بذلك منزلةَ فعل لا يتعدّى الّا بحرف جرّ فعُدّيتْ الى منصوبها بالحرف الذى هو الباء وحُملتْ مَا على ليس فى ذلك ، وذهب قومٌ الى انّ اصلَ دخولِ الباء انّما هو مع مَا لضربٍ من التقابُل وذلك أنّ القائل يقول إنّ زيدا قائمٌ فيقول النافى لذلك الخبر ما زيدٌ قائما فيدخل مَا بإزاء انّ فاذا قال إنّ زيدا لَقائمٌ قال النافى ما زيدٌ بقائمٍ فيأتى بالباء لتأكيد النفى كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب فصار الحرفان بإزاء الحرفَيْن ثمّ دخلتْ على خبرِ ليس لانّهما يقعان لنفيِ ما فى الحال ، والكوفيون يقولون انّما دخلت الباء للتمييز بين المذهبَيْن يريدون انّ الذى يرتفع بعد مَا انّما ارتفاعُه على المبتدإ والخبرِ والباء لا تقع

في خبرِ المبتدإ فلا يقال ما زيدٌ بقائمٍ وأنت تريد قائمٌ كما لا تقول زيدٌ بقائم وانّما يستعمل الباء من ينصب الخبرَ وهو فاسدٌ لانّ الاعراب يفصل بينهما ، وقوله لا يصحّ دخولُ الباء الّا على لغةِ اهل الحجاز لانّك لا تقول زيدٌ بقائم يريد انّ ما بعد مَا التميميّةِ مبتدأٌ وخبرٌ والباءُ لا تدخل في خبرِ المبتدإ وهذا فيه اشارةٌ الى مذهبِ الكوفيين وليس بسديدٍ وذلك لانّ الباء إن كان اصلُ دخولها على لَيْسَ ومَا محمولةٌ عليها لاشتراكهما في النفي فلا فَرْقَ بين الحجازيّة والتميميّة في ذلك وإن كانت دخلت في خبرِ مَا بإزاء اللام في خبرِ إنَّ فالتميميّةُ والحجازيّةُ في ذلك سَواءٌ ويدلّ على ذلك مسئلةُ الكتاب وهو قولهم ما أنت بشيء الّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به برَفْعِ شيء على البدل من موضع الباء لتعذُّرِ الخفض والنصبِ وقد تقدّم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس زيدٌ أبوه بقائمٍ فأدخلوا الباء في خبر المبتدإ اذ كان في خبر النفي أمّا اذا كان خبرُ المبتدإ موجَبا لم يصحّ دخولُ هذه الباء عليه كما ذُكر وقالوا ما كان زيدٌ بغلامٍ الّا غلاما صالحا أدخلوا الباء في خبرِ كَانَ هنا حيث كان في خبر المنفيّ فاعرفه ،

فصــل ١٠٩

قال صاحب الكتاب ولَا التي يكسَعونها بالتاء هي المشبَّهةُ بليس بعينها ولكنّهم أَبَوْا الّا أن يكون المنصوبُ بها حِيناً قال الله تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ اى ليس الحِينُ حينَ مناص ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ لَا تُشبَّه بلَيْسَ وتعمل عملَها كما شُبّهت بها مَا في لغةِ اهل الحجاز فرفعوا بها الاسمَ ونصبوا الخبر فقالوا لا رجلٌ أفضلَ منك ولا احدٌ خيرا منك وربّما أدخلوا في خبرها الباءَ تشبيهًا بمَا فقالوا لا رجلٌ بأفضلَ منك ولا احدٌ بخيرٍ منك الّا انّ مَا أقعدُ من لَا في الشَبَه بلَيْسَ ولذلك كانت أعمَّ تصرّفًا وأكثرَ استعمالا ، والكثير في لَا أن تنصب النكرةَ حملًا على انَّ ولمّا جوّزوا فيها رفعَ الاسم ونصبَ الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهو نصبُ الاسم ورفعُ الخبر فلم يُفصَل بينها وبين ما عملتْ فيه ولم تعمل الّا في نكرة ، فأمّا اذا لحقها تاء التأنيث وقيل لَاتَ فالقياسُ ان تكون المشبَّهةَ بلَيْسَ لانّها في معنًى ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبةُ لانّها في معنَى إنَّ وليست إنَّ ممّا تدخله تاء التانيث ولانّه وقع بعدها المرفوعُ من غيرِ تكرير فعُلم انّها بمعنَى ليس اذ لو لم تكن بمعنَى ليس لزم تكريرُها ، وقوله يكسعونها اى يُتْبِعونها في آخرِ الكلمة يقال كَسَعَهُ اى ضربه من خَلْفُ وهذه استعارةٌ لزيادة التاء آخرا ، ولا تعمل هذه الّا في الأحيان خاصّةً

سواء نَصَبَتْ او رفعتْ والعِلّةُ فى ذلك أنّها فى المَرْتَبة الثالثة فلَيْسَ أقوى لانّها الاصلُ ثمّ مَا ثمّ لَاتَ ، فامّا قوله تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فإنّه قد قُرِئَ ولات حينُ مناص بالرفع والنصب اكثر فالنصبُ على انّه الخبرُ والاسمُ محذوفٌ والتقديرُ ولات حينٌ نحنُ فيه حينَ مناص ولا يقدَّر الاسم المحذوف الّا نكرةً لانّ لَا اذا كانت رافعةً لا تعمل الّا فى نكرة كما اذا كانت ناصبةً وقد تقدّم الكلام على ذلك فى المرفوعات فاعرفه ،

ذكر المجرورت

فصـــل ١١٠

قال صاحب الكتاب لا يكون الاسمُ مجرورا الّا بالإضافة وهى المقتضِيَةُ للجرّ كما انّ الفاعليّةَ والمفعوليّةَ هما المقتضِيَتان للرفع والنصب والعاملُ هنا غيرُ المقتضى كما كان ثمّ وهو حرفُ الجرّ او معناه فى نحو قولك مررتُ بزيدٍ وزيدٌ فى الدارِ وغلامُ زيدٍ وخاتمُ فِضّةٍ ،

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ فى الكلام على المجرورات والجرُّ من عِبارات البصريين والخَفْضُ من عبارات الكوفيين فالجرُّ انّما يكون بالاضافة وليست الاضافةُ هى العاملةَ للجرّ وانّما هى المقتضيةُ له والمعنى بالمقتضِى ههنا أنّ القياس يقتضى هذا النوعَ من الاعراب لتقع المخالَفةُ بينه وبين إعرابِ الفاعل والمفعول فيتميّزَ عنهما اذ الاعرابُ انّما وُضع للفرق بين المعانى ، والعامل هو حرفُ الجرّ او تقديرُه فحرفُ الجرّ نحوُ مِنْ والَى وعَنْ وعَلَى ونحوِها من حروف الاضافة وستُذكَر فى موضعها مفصَّلةً وانّما قيل لها حروفُ الاضافة لانّها تُضيف معنى الفعل الذى هى صلتُه الى الاسم المجرور بها ومعنى اضافتها معنى الفعل إيصالُه الى الاسم فالاضافةُ معنًى وحروفُ الجرّ لفظٌ وهى الأداةُ المُحصِّلةُ له كما كانت الفاعليّةُ والمفعوليّةُ معنيَيْن يستدعيان الرفعَ والنصبَ فى الفاعل والمفعولِ والفعلُ أداةٌ مُحصِّلةٌ لهما فالمقتضِى غيرُ العامل ، والمراد من قوله فالعامل حرفُ الجرّ او معناه أنّ الجرّ يكون بحرف الجرّ او تقديرِه فحرفُ الجرّ نحوُ مررتُ بزيدٍ وزيدٌ فى الدار فالعامل فى زيد هو الباء والعاملُ فى الدار فى وأمّا المقدَّرُ فنحوُ غلامُ زيدٍ وخاتمُ فِضّةٍ فالعامل هنا حرفُ الجرّ المقدَّرُ والتأثيرُ له وتقديرُه غلامٌ لزيدٍ وخاتمٌ من فضّةٍ لا ينفكّ كُلُّ إضافةٍ حقيقيّةٍ من تقديرِ احد هذَيْن الحرفَيْن ولولا تقديرُ وجودِ الحرفَ

المذكور لمّا ساغ الجرّ ألا ترى انّ كلّ واحد من المضاف والمضاف اليه اسمٌ ليس له أن يعمل فى الآخر لانّه ليس عمله فى احدهما بأَوْلى من العَكْس وانّما الخفضُ فى المضاف اليه بالحرف المقدّر الذى هو اللامُ او مِنْ وحسُن حذفُه لنيابةِ المضاف اليه عنه وصَيْرورَته عِوَضًا عنه فى اللفظ وليس بمنزلته فى العمل ونظيرُ ذلك واوُ رُبَّ من قوله * وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسٌ * ونحوِ قوله * وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْماؤُهُ * ونحوِ قوله * وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِى المُخْتَرَقْ * وتقديره ورُبَّ كذا فالخفضُ فى الحقيقة ليس بالواو بل بتقديرِ رُبَّ لانّ الواو حرفُ عطفٍ وحرفُ العطف لا يختصّ وانّما يدخل على كلّ واحد من الاسم والفعلِ والعاملُ ينبغى أنْ يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، وممّا يدلّ انّ الواو للعطف والجرّ بِرُبَّ المرادة أنّه قد أُنيب عنها غيرُ الواو من حروف العطف نحوَ قوله

* فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ * نَواعِمَ فى المُروطِ وفى الرِياطِ *

وقولِ الآخر * بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ * فكما انّ الفاء وبَلْ وإن كانتا بدلًا من رُبَّ حرفا عطفٍ لا محالةَ فكذلك الواوُ نائبةٌ فى اللفظ عن رُبَّ وإن لم يكن لها أَثَرٌ فى العمل فكذلك العاملُ فى المضاف اليه حرفُ الجرّ المرادُ لا معناه وقولُه او معناه تَسامُحٌ لانّ المعانى لا تعمل جرًّا فاعرفه،

فصــل ١١١

قال صاحب الكتاب واضافةُ الاسم الى الاسم على ضربَيْن مَعْنَوِيّةٌ ولَفْظِيّةٌ فالمعنويّةُ ما أَفادَ تعريفا كقولك دارُ عمرٍو او تخصيصا كقولك غلامُ رجلٍ ولا تخلو فى الامر العامّ من أن تكون بمعنَى اللام كقولك مالُ زيدٍ وأَرْضُه وأَبُوه وابْنُه وسَيِّدُه وعَبْدُه او بمعنَى مِنْ كقولك خاتمُ فضّةٍ وسِوارُ ذَهَبٍ وبابُ ساجٍ،

قال الشارح اعلم انّ اضافةَ الاسم الى الاسم إيصالُه اليه من غيرِ فَصْلٍ وجَعْلُ الثانى من تَمامِ الاوّل يتنزّل منه منزلةَ التنوين وهذه الاضافةُ على ضربَيْن اضافةُ لفظٍ ومعنًى واضافةُ لفظٍ فقط فالاضافة اللفظيّة ستُذكر بعدُ وأمّا الاضافة المعنويّة فأَنْ تجمع فى الاسم مع الاضافة اللفظيّة اضافةً معنويّةً وذلك بأن يكون ثَمَّ حرفُ اضافة مقدّرٌ يوصِل معنَى ما قبله الى ما بعده وهذه الاضافةُ هى التى تُفيد التعريفَ والتخصيصَ وتُسمّى المَحْضَةَ اى الخالصةَ بكونِ المعنى فيها موافِقًا للّفظ واذا أَضفتَه الى معرفةٍ تَعرَّف وذلك نحوُ قولك غلامُ زيدٍ فغلامٌ نكرةٌ ولمّا أَضفتَه الى زيد اكتسب منه تعريفا وصار معرفةً بالاضافة واذا اضفتَه الى نكرةٍ اكتسب تخصيصا وخرج بالاضافة عن إطلاقه لانّ غلاما يكون أَعَمَّ من غلامِ رجل

ألا ترى انّ كلّ غلامِ رجلٍ غلامٌ وليس كلُّ غلامٍ غلامَ رجلٍ، وهذه الاضافة المعنويّة تكون على معنى احدِ حرفَيْن من حروف الجرّ وهما اللامُ ومِنْ فاذا كانت الاضافةُ بمعنى اللام كان معناها المِلْكَ والاختصاصَ وذلك قولك مالُ زيدٍ وأرضُه اى مالٌ له وأرضٌ له اى يملكها وأَبُوه وابْنُه وسَيِّدُه والمراد أبٌ له وابنٌ له وسيّدٌ له اى كلُّ واحد مستحِقٌّ مختصٌّ بذلك والغالبُ الاختصاص لانّ كلّ مِلْك اختصاصٌ، واذا كانت الاضافة بمعنى مِنْ كان معناها بيانَ النوع نحوَ قولك هذا ثوبُ خَزٍّ وخاتَمُ حديدٍ وسِوارُ ذهبٍ اى ثوبٌ من خزّ وخاتمٌ من حديد وسوارٌ من ذهب لانّ الخاتم قد يكون من الحديد وغيرِه والثوب يكون من الخزّ وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبيّن نوعَه بقوله من خزّ ومن حديد ومن ذهب، والذى يُفصَل به بين هذا الضرب والذى قبلَه أنّ المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف يصدُق عليه اسمُه ألا ترى انّ الباب من الساج ساجٌ والثوبَ من الخزّ خزٌّ كما انّ الانسان من الحيوان حيوانٌ وليس غلامُ زيد بزيدٍ فعلى هذا اذا قلت عينُ زيد ويَدُ عمرو كان مقدَّرا باللام والمعنى عينٌ له ويَدٌ له لانّه وإن كان الاوّلُ بعضًا للثانى فانّه لا يقع عليه اسمُ الثانى فعينُ زيد ليست زيدا ويَدُ عمرو ليست عمرا فٱعْرِفِ الفرقَ بينهما، وقوله فى الامر العامّ يريد انّ الغالب فى الاضافة الحقيقيّة ما قدّمناه وربّما جاء منه شىءٌ على غيرِ هذَيْن الوجهَيْن قالوا فلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ بفتح الغين والدال اى ثابتُ القَدَم فى الحرب والكلامِ يقال ذلك للرجل اذا كان لِسانُه يثبُت فى موضع الزَلَل والخُصومةِ قال ابن السكّيت يقال ما أَثْبَتَ غَدَرَهُ يعنى الفَرَسَ اى ما أثبته فى الغدر وهى الحِجارةُ واللَخاقيقُ اى خُروقُ الارض وشُقوقُها، وعندى أنّ إضافةَ اسمِ الفاعل اذا كان ماضيًا من ذلك ليس مقدَّرا بحرفِ جرّ مع انّ اضافته مَحْضَةٌ،

قال صاحب الكتاب واللفظيّةُ أن تُضاف الصفةُ الى مفعولها كقولك هو ضاربُ زيدٍ وراكبُ فَرَسٍ بمعنى ضاربٌ زيدًا وراكبٌ فرسًا او الى فاعلها كقولك زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ومعمورُ الدارِ وهِنْدٌ جائلةُ الوُشاحِ بمعنى حسنٌ وجهُه ومعمورةٌ دارُه وجائلٌ وشاحُها ولا تُفيد الّا تخفيفا فى اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولٱستواء الحالَيْن وُصف النكرةُ بهذه الصفة مضافةً كما وُصف بها مفصولةً فى قولك مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ وبرجلٍ ضاربِ أخيه،

قال الشارح الاضافة اللفظيّة أن تضيف اسما الى اسمٍ لفظا والمعنى على غير ذلك ويقال لها غيرُ مَحْضَةٍ انّما يُحصِّل ثَمَّ اتّصالٌ وإسنادٌ من جهة اللفظ لا غيرُ وذلك ضربان احدهما اسمُ الفاعل اذا أضفته وأنت

تريد التنوينَ وذلك قولُك هذا ضاربُ زيدٍ غدًا اذا أردت الاستقبالَ وكذلك الحالُ وأصلُه التنوينُ والنصبُ لِما بعده نحو هذا ضاربٌ زيدا وجائزٌ أن يكون فى الحال وأن تُوقِعه فيما يُستقبل ولك أن تحذف التنوينَ لضربٍ من التخفيف وتخفضَ ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنّك تُشبّهه بالاضافة المحضة بحُكْمِ أنّه اسمٌ والنصبُ به انّما هو عارضٌ لشَبَهِ الفعل فالاسمُ الاوّلُ نكرةٌ وإن كان مضافا الى معرفة لانّ المعنى على الانفصال بإرادةِ التنوين ولذلك تقول هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا كما تقول هذا رجلٌ ضاربٌ زيدا غدا لانّ التنوين المقدَّرَ حُكْمًا كالموجود لفظا ولولا تقديرُ الانفصال لَمّا جرى وصفًا على النكرة قال اللّه تع هٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا والمعنى مُمطرٌ لنا من قِبَل انّه وصف به عارضا وهو نكرةٌ والنكرةُ لا تُنْعَت بالمعرفة ومثلُه قول الشاعر

* سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِى رَأْسِه * نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ *

والتقدير مُعْطٍ رأسَه لانّ كُلًّا لا يقع بعدها الواحدُ الّا نكرةً لانّها تقع على واحدٍ فى معنى الجمع، وقوله أن تُضاف الصفة الى مفعولها يريد بالصفة اسمَ الفاعل نحوَ ضاربٍ وقاتلٍ وشِبْهِهما فانّه لا يضاف الّا الى مفعوله لانّه غيرُه ولذلك لا يضاف الى الفاعل لانّه هو فى المعنى والشىءُ لا يُضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضاربُ زيدٍ عمرًا على معنَى يضربُ عمرًا لانّ الضارب هو زيدٌ، الثانى الصفة الجارى إعرابُها على ما قبلها وهى فى المعنى لِما أُضيفت اليه وذلك نحوُ مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ومعمورِ الدارِ وامرأةٍ جائلةِ الوِشاحِ فالتقدير فى هذه الاشياء كلّها الانفصالُ لانّ الاصل حسنٍ وجهُه ومعمورةٍ دارُه وجائلٍ وِشاحُها ترفع الوجهَ بقولك حَسَنٍ لانّ الحُسْن له فى المعنى، وكذلك قولك مررتُ برجلٍ معمورِ الدارِ اذ المعنى معمورةٍ دارُه وامرأةٍ جائلةِ الوشاحِ اى جائلٍ وِشاحُها فالعِمارةُ للدار والجَوَلانُ للوشاح والوِشاحُ الإزارُ، فان قلت اذا كان الحُسْنُ للوجه والوجهُ هو الفاعلُ فكيف جاز اضافتُه اليه وقد زعمتم انّ الشىء لا يضاف الى نفسه فالجوابُ انّك لم تصِفه الّا بعدَ أن نقلتَ الصفةَ عنه وجعلتها للرجل دون الوجه فى اللفظ وصار فيه ضميرُ الرجل فاذا قلت حَسَنُ الوجهِ كان الحُسْنُ شائعا فى جُمْلَته كانّه وصفه بأنّه حَسَنُ القامة بعد أن كان الحُسْنُ مقصورا على الوجه دون سائره فلمّا أُريد بيانُ موضعِ الحُسْن أُضيف اليه بعد أن صار أَجْنَبِيّا ألا تراك تنصبُه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحَسَنِ وَجْهًا والتمييزُ فضلةٌ، وقوله يضاف الى فاعله يريد انّه فاعلٌ من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فانّه من جهة اللفظ فضلةٌ والذى يدلّ على ذلك قولُهم هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ فتأنيثُهم الصفةَ اذ قد جرت على مؤنّثٍ دليلٌ على ما

قلناه لانّ الفعل انّما تلحَقُه علامةُ التأنيث اذا أُسْنِد الى ضميرٍ مؤنّثٍ فتأنيثُ الصفة ههنا دليلٌ على انّها مُسْنَدةٌ الى ضميرِ الموصوفِ المؤنّثِ ولو كان على اصله قبل الاضافة لوَجَبَ التذكيرُ ولم يجز التأنيثُ لانّ الوَجْهَ مذكّرٌ، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرّف بالاضافة لانّ النيّة فيه الانفصالُ على ما بيّنّا ويدلّ على ذلك أنّك تصِف به النكرةَ وإن أضفتَه الى معرفةٍ نحوَ قولك مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ فلولا تقديرُ الانفصالِ وإرادةُ التنوين لَمّا جاز أن تصف به النكرةَ وهذا معنى قوله ولاستواء الحالَيْن وُصف النكرة بهذه الصفة مضافةً كما وُصفتْ بها مفصولةً يعنى انّ حالَيْها قبل الاضافة وبعدها فى التنكير وعدمِ التعريف سَواءٌ فلذلك تقع صفةً للنكرة مفصولةً ومضافةً لاستوائها فى كِلَا الحالَيْن فتقولُ مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ كما تقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، ويدلّ على التنكير جوازُ دخولِ الالف واللام عليه مع اضافته فتقولُ مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ ولو كانت الاضافةُ صحيحةً لَمّا جاز ان تجتمع الاضافةُ مع الالف واللام،

فصــــل ١١٣

قال صاحب الكتاب قَضيّةُ الاضافة المعنويّةِ أن يُجرَّد لها المضاف من التعريف وما تَقبّله الكوفيّون من قولهم الثلثةُ الأثوابِ والخمسةُ الدَراهمِ فبمَعْزِلٍ عند أصحابنا عن القياس واستعمالِ الفُصَحاء قال الفرزدق * فسَمَا وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ * وقال ذو الرُمّة * ثَلٰثُ الأَثافِى والدِيارُ البَلاقِعُ *

قال الشارح اعلم انّك لا تضيف الّا نكرةً نحوَ قولك غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمرو لانّ الاضافة يُبتغى بها التعريفُ او التخصيصُ لانّ المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفَه إن كان معرفةً وتخصيصا إن كان نكرةً فاذا قلت غلامُ زيد فالغلامُ كان نكرةً شاملًا كلّ غلام فلمّا أضفتَه الى زيد صار معرفةً وخَصَّ واحدا بعينه فاذا قلت غلامُ رجل فإنّ المضاف اليه وإن كان نكرةً الّا انّه حصل للمضاف باضافته اليه نوعُ تخصيص ألا ترى انّه خرج عن شِياعه ويُميَّز عن أن يكون غلامَ امرأة فعلى هذا لا يجوز اضافةُ المعرفة مع بَقاء تعريفها فيها فاذا أُريد اضافةُ المعرفة سُلب تعريفُها عنها حتّى تصير شائعةً فى التقدير كرجلٍ وفرسٍ ثمّ تكتسى تعريفا اضافيّا غيرَ التعريف الذى كان فيها ولذلك لا يُجمَع بين الالف واللام والاضافةِ لانّ ما فيه الالفُ واللام لا يكون الّا معرفةً ولم يُمْكن اعتقادُ التنكير مع وُجودهما، فامّا الخمسةُ الأثوابِ والأربعةُ الغِلْمانِ فهو شىءٌ صار الى جَوازه الكوفيون فامّا على اصلِ أصحابنا فاذا قلت ثلثةُ

دراهمَ وأردتَ تعريفَ الاوّل منهما عرّفتَ الثانىَ لانّ الاوّل يكون معرفةً بما أضفتَه اليه ألا ترى انّك تقول هذا غلامُ رجلٍ فيكون نكرةً فاذا أردتَ تعريفَه قلت هذا غلامُ الرجل وصاحبُ المال وكذلك هذه ثلثةُ الدراهمِ وخمسةُ الأثواب فامّا قول الشاعر

* ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ * فَسَمَا وأَدْرَكَ خمسةَ الأَشْبارِ *

البيت للفَرَزْدَق وبعدَه

* يُدْنِى خَوافِقَ مِن خوافقَ تَلْتَقِى * فى ظِلِّ مُعْتَبَطِ الغُبارِ مُثارِ *

والشاهد فيه تعريفُ الثانى بالالف واللام والاكتفاءُ بذلك عن تعريفِ الاوّل يمدَحُ بذلك يزيدَ بن المُهلَّب اى ما زال مُذ كان صغيرا الىٰ أن مات يقود الجُيوشَ ويحضُر الحُروبَ وعَنَى بالخوافق الراياتِ ومعتبطُ الغُبارِ مكانُه فكانّه لم يُقاتَل فيه قبلُ ولا أثار غيرُه غبارَه من قولهم مات فلانٌ عَبْطَةً اى شابًّا، وقوله مذ عقدت يداه إزارَه اشارةٌ الى حالِ الصِغر وأوائلِ العَقْل وعَنَى بخمسة الأشبار القَبْرَ اى ما زال أميرًا مذ عَقَلَ الى أن مات، وامّا قول الآخر

* وهَلْ يَرْجِعُ التَسْليمَ او يَكْشِفُ العَمى * ثلاثُ الأَثافِى والرُسومُ البَلاقِعُ *

البيت لذى الرُمّة والشاهدُ فيه تعريفُ الأثافى حين أراد تعريفَ ما أُضيف اليه وهو الثلاثُ ولم يحتج مع ذلك الى الالف واللام، والأَثافِى للقِدْر أن توضَع ثلاثةُ أحجارٍ ثمّ يوضَع القدرُ عليها عند الاطّباخ، والبَلاقِع جمعُ بَلْقَعٍ وهو الخَرابُ وأصله الارضُ التى لا شىء فيها، والرُسوم جمعُ رَسْمٍ وهو ما بقى من آثارِ الدِيارِ، يقول انّ الأثافى ورسومَ الدار لا تَرُدّ سلاما ولا تُنبّئ عن خبرٍ اذا استُخبرتْ وهو معنى قوله او يكشف العَمى، فامّا ما تعلّق الكوفيون من إجازته وتشبيهه بالحَسَنِ الوَجْهِ فليس بصحيحٍ لانّ المضاف فى الحسنِ الوجهِ صفةٌ والمضافُ اليه يكون منصوبا ومجرورا وانّما ذلك شىءٌ رواه الكِسائىُّ وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه ابو عمر الجَرْمىُّ أنّ قوما من العرب يقولونه غيرَ فُصحاءَ ولم يقولوا النِصْفُ الدرهمِ ولا الثُلْثُ الدرهمِ وآمتناعُه من الاطّراد فى أجزاء الدرهم يدلّ على ضُعْفه فى القياس،

قال صاحب الكتاب وتقول فى اللفظيّة مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ وبهِنْدٍ الجائلةِ الوشاحِ وهما الضاربَا زيدٍ وهم الضاربُو زيدٍ قال الله تعالى وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلٰوةِ ولا تقول الضاربُ زيدٍ لانّك لا تُفيد فيه خِفّةً بالاضافة كما أفدتَها فى المثنّى والمجموع وقد أجازه الفَرّاء وامّا الضاربُ الرجلِ فمشبَّهٌ بالحسنِ الوجهِ،

قال الشارح وقد جاءت الالف واللام فيما اضافتُه لفظيّةٌ قالوا مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ وهندٍ الجائلةِ الوِشاحِ وساغ ذلك من قِبَل انّ الاضافة لا تكسوهما تعريفا من حيثُ كان النيّةُ فيها الانفصالَ اذ التنوينُ مرادٌ والمضافُ اليه فى نيّةِ المرفوع اذ كان فاعلا فى المعنى فلمّا كانت الاضافةُ لا تكسوهما تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخولُ الالف واللام اذا احتيجَ الى التعريف كما لا يمتنع دخولُهما على النكرة غيرِ المضافة، وقالوا هذان الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ قال اللّه تع وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ لمّا كانت الاضافةُ منفصلةً والنيّةُ ثُبوتَ النون والنصبَ لم يتعرّف بما أُضيف اليه وكان سِيّانِ إضافتَه وإثباتَ النون وفَصْلَه ممّا بعده من حيثُ التنكيرُ فلمّا لم يقع التعريفُ بالاضافة كما يقع فى غلامِ زيدٍ وأُريد تعريفُه أدخلوا ما يقع به التعريفُ من الالف واللام وأفادت الاضافةُ ههنا ضربًا من التخفيف بحذفِ التنوين والنون فى هذا ضاربُ زيدٍ غدًا والضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ فأمّا الضاربُ زيدٍ فإنّه لا يجوز لانّ الالف واللام اذا لحِقتِ اسمَ الفاعل كانت بمعنَى ٱلّذى وكان اسمُ الفاعل فى حكمِ الفعل من حيثُ هو صلةٌ له فيلزمُ إعمالُه فيما بعده ولا فَرْقَ بين الماضى فى ذلك وغيرِه اذ كان التقديرُ فى الضارب ٱلّذى ضَرَبَ فلذلك عمِل عَمَلَه، وانّما جازت الاضافةُ فى قولك هما الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ لما يحصُل بالاضافة من التخفيف بحذفِ النون فأمّا اذا قلت الضاربُ زيدٍ فهو تغييرٌ له عن مقتضاه من الإعمال من غيرِ فائدة لانّه لم يحصُل بالاضافة تخفيفٌ لانّه لم يكن فيه تنوينٌ ولا نونٌ فيسقُطا بالاضافة، فامّا الفَرّاء فانّه أجاز ذلك نَظَرًا الى الاسميّة وأنّ الاضافة لفظيّةٌ لم يحصل بها تعريفٌ فيكونَ مانعًا من الاضافة والقياسُ ما ذكرناه، فامّا قولهم الضاربُ الرجلِ فانّما ساغت اضافتُه وإن لم تستفِد بالاضافة تعريفا ولا خِفّةً أمّا التعريف فلأنّ اضافته لفظيّةٌ لا تكسب المضافَ تعريفا وأمّا الخِفّة فلم يكن فيه تنوينٌ ولا نونٌ فيسقُطا بالاضافة فقضيّةُ الدليل أن لا تصحّ اضافتُه كما لا تقول الضاربُ زيدٍ وذلك من قِبَل انّه محمولٌ على الحَسَنِ الوجهِ ومشبّهٌ به من جهةِ أنّ الضارب صفةٌ كما انّ الحسن صفةٌ وما بعده يكون مجرورا او منصوبا فتقول هذا ضاربٌ زيدا وضاربُ زيدٍ كما تقول مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهًا وحسنِ الوجهِ فلمّا أشبهَه جاز إدخالُ الالف واللام عليه مع انّه مضافٌ اذا أُريد تعريفُه كما كان كذلك فى الحسن الوجهِ وإن لم يكن مثلَه من كلِّ وجه ألا ترى انّ المضاف اليه فى الضارب زيدٍ مفعولٌ منصوبٌ فى المعنى والمضاف اليه فى الحسن الوجه فاعلٌ مرفوعٌ،

فصــل ١١٣

قال صاحب الكتاب واذا كان المضاف اليه ضميرا متّصلا جاء ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما عَدِمَ واحدا منهما شَرْعًا فى صحّة الاضافة لانّهم لمّا رفضوا فيما يُوجَد فيه التنوينُ او النونُ أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتّصل جعلوا ما لا يوجَد فيه له تَبَعًا فقالوا الضاربُك والضارباتُك والضارِبِى والضارباتِى كما قالوا ضاربُك والضارباك والضاربوك والضاربَىَّ والضاربِىّ قال عبدُ الرَّحْمٰنِ بنُ حَسّانَ

* أَيُّها الشّاتِمى لِتُحْسَبَ مِثْلِى * إنّما أنتَ فى الضّلالِ تَهِيمُ *

وقوله * هُمُ الآمِرونَ الخَيْرَ والفاعِلونَهُ * ممّا لا يُعمَل عليه ،

قال الشارح قد فُرِق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمر فاضافتُه الى المضمر تقع كالضرورة وذلك أنّ ما فيه تنوينٌ او نونٌ يلزم اضافتُه لانّه لا سبيلَ الى النصب لانّ النصب يكون بثُبوتِ التنوين او النونِ نحوَ قولك ضاربٌ زيدا وضاربان زيدا ومع المضمر لا يثبُت التنوينُ ولا النونُ لانّ بينهما معاقَبةً فلا يجتمع التنوينُ او النونُ مع المضمر فلمّا لم يجتمعا معه أُضيف اسمُ الفاعل الى المضمر ثمّ حُمل ما لم يكن فيه تنوينٌ او نونٌ فى الاضافة على ما هما فيه ليكون البابُ على مِنهاج واحد ولا يختلفَ ، وقوله جاء ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما عَدِمَ واحدا منهما شَرْعًا فى صحّة الاضافة اى صار ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما ليس فيه واحدٌ منهما يعنى التنوينَ والنونَ ، وقوله شَرْعًا اى سَوآءً يقال القومُ فى هذا الأمر شَرْعٌ سَواءٌ يُحرَّك ويُسكَّن ويستوى فيه الواحدُ والتثنيةُ والجمعُ والمذكَّرُ والمؤنّثُ ، والمراد انّه يَتساوَى ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما ليس فيه واحدٌ منهما فى صحّةِ الاضافة وذلك نحوُ الضاربُك والضارباتُك أضفتَ الضاربَ والضاربات الى ضمير المخاطَب وليس فيهما تنوينٌ ولا نونٌ وكذلك تقول الضارِبِى والضارباتِى فتُضيفهما الى ضمير النفس كما أضفتَ ما فيه تنوينٌ او نونٌ نحوَ قولك ضاربُك والضارباك والضاربوك والضارِبَىَّ والضارِبِىّ فحُذف من ضاربُك التنوينُ لانّه قبل الاضافة ضاربٌ منوّنٌ والضارباك تثنيةٌ والضاربوك جمعٌ وقد حُذف منهما النونُ للاضافة والضارِبَىّ تثنيةٌ وأصلُه ضارِبَيْن حُذفتْ نونه للاضافة ثمّ ادُّغمت ياء التثنية فى ياء النفس ولو كان مرفوعا لقيل ضارباىَ بالالف ، والضارِبِىّ جمعٌ وأصلُه الضاربون فلمّا أُضيف الى ياء النفس حُذفت النون للاضافة فاجتمعت الواوُ والياء وسبق الاوّل منهما بالسكون فقُلبت الواو ياء وادُّغمت الياء المنقلبةُ فى ياء الاضافة على حدّ طَوَيْتُه طَيًّا وشَوَيْتُه شَيًّا وكذلك تقول فى الجرّ والنصبِ نحوَ مررت بالضارِبِىّ ورأيت الضارِبِىّ وأصلُه الضاربِينَ سقطت النون

للاضافة وادُّغمت الياء فى الياء، فحاصلُ كلامه أنّه لا يتّصل باسم الفاعل ضميرٌ الّا مجرورٌ ولا أعرِفُ هذا المذهبَ وقيل انّه رأىٌ لسيبويه وقد حكاه الرُمّانىُّ فى شرحِ الاصول والمشهورُ من مذهبه ما حكاه السيرافىُّ فى الشرح أنّ سيبويه يعتبرِ المضمرَ بالمظهَر فى هذا الباب فيقول الكافُ فى ضاربوك فى موضعِ مجرور لا غيرُ لانّك تقول ضاربو زيدٍ بالخفض لا غيرُ والكافُ فى الضارباك والضاربوك يجوز ان تكون فى موضع جرّ وهو الاختيارُ وأن تكون فى موضعِ نصب لانّك قد تقول الضاربو زيدا على مَن قال الحافظو عَوْرَةَ العَشيرةِ بالنصب وهو الاختيارُ واذا قلت الضاربُك كانت فى موضعِ نصب لا غيرُ لانّك لو وضعـت مكانَه ظاهرا لم يكن الّا نصباً نحوَ الضاربُ زيداً، وكان ابو الحسن الأخفش فيما حكاه ابو عثمان الزِيادىّ يجعل المضمرَ اذا اتّصل باسم الفاعل فى موضعِ نصب على كلّ حال ويقول انّ اتّصالَ الكناية قد عاقبتِ النونَ والتنوينَ فلا تقول ضارِبُنْكَ بالتنوين ولا هما ضاربانِك ولا هم ضارِبونَك كما تقول هو ضاربٌ زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلمّا امتنع التنوينُ والنونُ لاتّصالِ الكناية صار بمنزلةِ ما لا ينصرف وهو يعمل من غيرِ تنوين نحوَ قولك للنساء هنّ ضَوارِبُ زيدا والجامعُ بينهما أنّ التنوين من ضوارب حُذف لمَنْعِ الصرف لا للاضافة وحُذف من ضاربُك لاتّصالِ الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان، فامّا ما ذكره صاحبُ الكتاب فمذهبٌ ثالثٌ لا أعرِفُه وانّما لزم حذفُ التنوين والنونِ مع علامةِ المضمر المتّصِل لانّ علامةَ المضمر غيرُ منفصِلة من الاسم الذى اتّصلتْ به ولا يُتكلّم بها وحدَها وهى زائدةٌ ومحلُّها آخرُ الكلمة كما انّ النون والتنوين كذلك فلمّا كان بينهما هذه المُقارَبةُ تَعاقَبا فلم يُجمَع بينهما لذلك، فامّا البيت الذى أنشده وهو * أَيُّهَا الشاتِمِى الخ * البيت لعبد الرحمن بن حَسّان أنشده شاهدًا على ما ٱدّعاه وزعم أنّ الياء فى موضعِ جرّ والصوابُ انّها فى موضعِ نصب وذلك على رأيِ سيبويه وأبى الحسن جميعا، فامّا قوله

* هُمُ الآمِرون الخَيْرَ والفاعِلونه * اذا ما خَشَوْا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظِمَا *

فانّه أنشده سيبويه وزعم انّه مصنوعٌ وموضعُ الشاهد الجمعُ بين النون والضمير فى قوله الفاعلونه وحكمُ المضمر أن يُعاقِب النونَ والتنوينَ لانّه بمنزلتهما فى الاتّصال والضُعْف ومثلُه قول الآخر

* ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ * جَميعًا وأَيْدِى المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ *

انشده سيبويه والشاهدُ فيه ايضا الجمعُ بين النون والمضمرِ والوجهُ الفاعلوه ومحتضروه يصفه بالبـذل والعَطاء يقول غَشِيَه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناسُ للعَطاء وجلس لهم جُلوسَ مبتذِلٍ غيرِ

متودّع ، فسيبويه يجعل الهاء فى الفاعلونه ومحتضرونه كناية ويزعم انّ ذلك من ضرورة الشعر وكان ابو العبّاس المبرّد يذهب الى انّها هاء السَّكت وكان حقّها أن تسقط فى الوصل فاضطُرّ الشاعر فأجراها فى الوصل مُجْراها فى الوقف وحرّكها لانّها لمّا ثبتتْ فى الوصل أشبهتْ هاء الإضمار نحوَ غُلامه ، وكلاهما ضعيفٌ والاوّل أمثلُ لانّ فيه ضرورةً واحدةً وفى هذا ضرورتان فاعرفه ،

فصل ١١٤

قال صاحب الكتاب وكلُّ اسم معرفةٍ يتعرّف به ما أُضيف اليه اضافةً معنويّةً الّا اسماء توغّلتْ فى إبهامها فهى نكراتٌ وإن اضيفتْ الى المَعارف وهى نحوُ غَيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ ولذلك وُصفتْ بها النكراتُ فقيل مررتُ برجلٍ غيرِك ومثلك وشبهك ودخل عليها رُبَّ قال * يا رُبَّ مِثْلِكِ فى النِساء غَريرةٍ * اَللّهُمّ الّا اذا شُهِر المضاف بمُغايَرةِ المضاف اليه كقوله تعالى غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ او بمُماثلته ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفَه إن كان معرفةً اذا كانت الاضافةُ محضةً نحوَ غلامُ زيدٍ ومالُ عمرٍو وقد جاءت اسماءٌ أُضيفت الى المعارف ولم تتعرّف بذلك للابهام الذى فيها وأنّها لا تختصّ واحدا بعينه وذلك غَيْرٌ ومِثْلٌ وشِبْهٌ فهذه نكراتٌ وإن كنّ مضافاتٍ الى معرفةٍ وانّما نَكّرهنّ مَعانيهنّ وذلك لانّ هذه الاسماء لمّا لم تنحصر مغايَرتُها ومماثلتُها لم تتعرّف ألا ترى انّ كلَّ مَن عَداه فهو غيرٌ وجهةُ المماثلة والمشابهةِ غيرُ منحصرة فاذا قلت مِثْلُك جاز ان يكون مُثْلَك فى طُولك وفى لَوْنك وفى عِلْمك ولن يُحاطَ بالأشياء التى يكون بها الشىء مثلَ الشىء فلذلك من الابهام كانت نكراتٍ فلذلك هذه الاشياء كانت مضافاتٍ بمعنَى اسم الفاعل فى موضعِ مُغايِرٍ ومُماثِلٍ ومُشابِهٍ كانّ المماثَلة فى قولك مررت برجلٍ مثلك موجودةٌ فى وقتِ مُرورك به فهو للحال فكان نكرةً كاسم الفاعل اذا اضيف وهو للحال ويدلّ على تنكيره انّك تصفُ به النكرةَ فتقول مررت برجلٍ غيرِك فامّا قوله

* يا رُبَّ مِثْلِكِ فى النِساء غَرِيرَةٍ * بَيْضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلاقِ *

البيت لأبى مِحْجَن الثَقفىّ أنشده سيبويه والشاهدُ دخولُ رُبَّ على مثلك ورُبَّ لا تدخل الّا على نكرة ، وغريرةٌ اى مُغتَرّةٌ بلينِ العَيْش غافلةٌ عن صُروفِ الدَهْر ومتّعتُها بطَلاقٍ اى أعطيتُها شيئًا تستمتع

به عند طلاقها كانّه يُهدّد زوجتَه بذلك، تقول مررت برجلٍ مثلك اى صورتُه مشبّهةٌ بصورتك ومررت برجلٍ غيرِك اى ليس بك وانّه لم يمرّ باثنَيْن ألا ترى انّه اذا قال مررت بغيرك بإسقاط المنعوت جاز ان يكون مرّ بأكثرَ من واحد فاذا قال مررت برجل غيرك عُلم انّه مرّ بواحد لا أكثرَ من ذلك، وقد يكون هذه الأشياء مَعارفَ اذا شُهِر المضاف بمُغايَرة المضاف اليه او بمُماثلته فيكون اللفظُ بحاله والتقديرُ مختلفٌ فاذا قال القائلُ مررت برجلٍ مثلك او شِبْهِك وأراد النكرةَ فمعناه بمُشابِهك او مُماثلك فى ضربٍ من ضروبِ المماثلة والمشابَهة وهى كثيرةٌ غيرُ محصورة واذا أراد المعرفةَ قال مررتُ بعبد الله مثلك فكان معناه المعروف بشَبَهك اى الغالبِ عليه ذلك، ونحوه قوله تعالى اهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ لانّ المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوبُ عليهم الكُفّارُ فهما مختلفان ونحوُه مررت بالمتحرّك غيرِ الساكن والقائمِ غيرِ القاعد، وامّا شَبيهُك فمعرفةٌ بما أُضيف اليه وذلك لانّه على بناء فَعيلٍ وفَعيلٌ بناءٌ موضوعٌ للمبالغة فكانّك قلت بالرجل الذى يُشْبِهك من جميعِ الجهات،

فصل ١١٥

قال صاحب الكتاب والاسماء المضافة اضافةً معنويّةً على ضربَيْن لازمةٌ للاضافة وغيرُ لازمة لها فاللازمةُ على ضربين ظُروفٌ وغيرُ ظروف فالظروفُ نحوُ فَوْقَ وتَحْتَ وأَمامَ وقُدّامَ وخَلْفَ ووَراءَ وتِلْقاءَ وتُجاهَ وحِذاءَ وحِذَةَ وعِنْدَ ولَدُنْ ولَدَى وبَيْنَ ووَسْطَ وسِوَى ومَعَ ودُونَ،

قال الشارح قد تقدّم انّ الاضافة على ضربَيْن لفظيّةٌ ومعنويّةٌ فالمعنويّةُ ما كان اللفظُ على الاضافة والمعنى كذلك نحوُ غلامُ زيدٍ وثوبُ خزٍّ واللفظيّةُ ما كان اللفظُ على الاضافة والمعنى بخلافها نحوُ ضاربُ زيد غدًا فهذه اضافةٌ لفظيّةٌ لا غيرُ لانّ المعنى ضاربٌ زيدًا غدا فما كان من الاضافة كذلك فانّها لا تقع لازمةً البتّةَ لانّها انّما تضاف لضربٍ من التخفيف والنيّةُ غيرُ الاضافة، وما كان منها معنويًّا فهو على ضربَيْن يكون لازمًا وغيرَ لازم وذلك أنّ من الاسماء ما يلزم الاضافةَ ويغلب عليها ولا يكاد يُستعمل مُفرَدًا وذلك ظروفٌ وغيرُ ظروف فمن الظروف الجهاتُ الستُّ وهى فَوْقَ وتَحْتَ وأَمامَ وقُدّامَ وخَلْفَ ووَرآءَ وتِلْقاءَ وتُجاهَ وحِذاءَ وحِذَةَ فهذه الظروفُ تلزم الاضافةَ وانّما لزمت الاضافةُ هذه الاشياء لانّها أُمورٌ نِسْبيّةٌ فانّ فَوْقًا يكون بالنِسْبة الى شىءٍ فَوْقًا وتحتًا بالنسبة الى شىءٍ آخرَ وكذلك أَمامٌ وسائرُها فلزمتْها

الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة، وقال ابو العبّاس المبرّدُ انّما لزمت هذه الظروفُ الاضافةَ لعدمِ إفادتها مفردةً ألا ترى انّك اذا قلت جلستُ خلفًا فالمخاطبُ يعلم انّ كلّ مكان لا بدّ أن يكون خلفًا لشىء فاذا أضفتَه عُرِف وحصل منه فائدةٌ، وقال الكوفيون انّما لزمتِ الاضافةَ لانّها تكون أُخبارا عن الاسم كما يكون الفعلُ خبرا عن الاسم اذا قلت زيدٌ يذهَب ويركَب فلمّا كان الفعلُ يحتاج الى فاعلٍ وقد يتّصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكانِ والزمانِ والمفعولِ ألزموا الظرفَ الاضافةَ ليسُدّ المضافُ اليه مَسَدَّ ما يطلُبه الفعلُ ويدلّ عليه، فاذا أُفردتْ وقيل قام زيدٌ خَلْفًا وذهب عمرٌو قُدّاما فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف كما يكون مضافا نحوَ قام قُدّامَك وذهب خَلْفَك الّا انّه مبهمٌ منكورٌ كانّك قلت قام خَلْفَ غيرِه وذهب قدّامَ شىء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفا الّا مضافةً واذا أُفردت صارت اسماءً وكانت فى تقديرِ الحال كانّه قال قام متأخِّرا وذهب متقدّما وفائدةُ الخلاف تظهَر فى الخبر فعند البصريين تقول زيدٌ خلفًا وعمرٌو قدّامًا فيكون خبرا كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيدٌ خَلْفٌ اى متأخِّرٌ وقُدّامٌ اى متقدِّمٌ ويكون الخبرُ مفردا هو الاوّلَ كما تقول زيدٌ قائمٌ،

ومن ذلك عِنْدَ ولَدُنْ ولَدَا وهى ظروفٌ معناها القُرْبُ والحَضْرَةُ ولذلك لزمتِ الاضافةَ للبَيان اذ كانت مبهمةً لانّها لا تختصّ مكانا معيّنا لانّ القرب والمُجاوَرةَ أمرٌ إضافىٌّ اذ الشىء يكون قريبًا من شخصٍ بعيدًا من آخرَ وهى لابتداء الغاية فى الزمان والمكان وذلك قولك من لَدُنْ صَلاةِ العَصْرِ الى وقتِ كذا ومن لدن الحائط الى مكانٍ كذا فهى مشترِكةٌ فى البابَيْن وليست كمُنْذُ الذى هو ابتداء غايةِ الزمان ولا كمِنْ الذى هو ابتداء غايةِ المكان، وفى عند لغتان عَنْدَ وعِنْدَ بفتح العين وكسرها، ولَدُنْ فى معنى عند الّا انّ عند معربةٌ ولدن مبنيّةٌ وفى لدن ثمانى لغاتٍ يقال لَدُنْ ولَدَا ولَدَنْ ولَدُ بفتح الفاء وضمّ العين ولُدُ بضمّهما ولَدْنِ بفتح الفاء وسكونِ العين وكسرِ النون ولَدْنَ بفتح النون ولَدْ بفتح الفاء وسكون العين، فامّا لَدُنْ بفتح الفاء وضمّ العين فهو الاصلُ لكثرته ووُرودِ التنزيل به ومن قال لَدَنْ فوَجْهُه انّه أَسكنَ العينَ فى لَدُنْ كما أَسكنها فى عَضْدٍ وعَجْزٍ فالتقى بعد الحذف ساكنان الدالُ والنونُ فحُرّك الاوّل بالفتح كما حُرّك الاوّل منهما بالفتح فى قولهم اِضْرِبَنْ اذا دخلت النونُ الخفيفةُ فى اِضْرِبْ، وامّا لَدَا فلغةٌ قائمةٌ بنفسها ليست من لفظ لَدُنْ والقياسُ فى ألفها أن لا تكون أصلا فامّا انقلابها مع المضمر ياءً فعلى التشبيه بألِف عَلَى والَى على ما سيُوضَح أمره ان شاء الله تع، وامّا لُدُ بالضمّ فمحذوفةٌ من لَدُنْ قال الراجز

* يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ مِن جَرِيرِه * مِن لَدُ لَحْيَيْهِ الى حُنْجُورِه *

والذى يدلّ على انّها منتقصة منها أنّها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخفّفة من لَدُنْ لكانت ساكنةً على أصل البناء ومثلُه قولهم رُبَ ورُبَّ مخفّفةً ومشدّدةً أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالةً على انّها منتقصة من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه، ومن قال لُدُ بضمّ الفاء والعين فانّه أتبع الضمَّ الضمَّ بعد حذفِ اللام، ومن قال لَدْنِ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانّه كسر النونَ لالتقاء الساكنَيْن بعد حذفِ حركةِ العين وذلك على اصلِ التقاء الساكنَيْن ومَن فتح النونَ فهو لالتقاء الساكنَيْن وقَصْدِ التخفيف كأَيْنَ وكَيْفَ، وامّا من قال لَدْ بسكون الدال وفتح الفاء فانّه بناه على السكون بعد الحذف جعلها قائمةً بنفسها، فان قيل ولِمَ بُنيتْ لَدُنْ ولم تكن معربةً كعِنْدَ قيل لمّا لم يتجاوزوا بلَدُنْ حَضْرَةَ الشىء والقُرْبَ منه ولم يتصرّفوا فيه بأكثرَ من ذلك جرتْ مجرَى الحرف الموضوع بإزاء معنًى لا يتجاوزه فبُنيت لذلك كبنائه وأمّا عِنْدَ فتوسّعوا فيها وأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعُد وإن كان اصلُها الحاضرَ فقالوا عندى مالٌ وإن كان غائبا فى بَلَدٍ آخَرَ فلمّا دخلها من التمكّن والتصرُّف ما ذكرناه فارَقَتِ الحروفَ فأُعربت لذلك، ومن الظروف بَيْنَ ووَسْطَ وسِوَى ومَعَ ودُونَ كلُّها تلزمها الاضافةُ فامّا بَيْنَ فهو ظرفٌ من ظروفِ الأمكنة بمعنَى وَسْطَ ولذلك يقع خبرا عن الجُثّة نحوَ قولك الدارُ بينَ زيدٍ وعمرٍو والمالُ بين القوم وهى تُوجِب الاشتراكَ من حيثُ كان معناها وَسْطَ والشِركةُ لا تكون من واحد وانّما تكون بين اثنين فصاعدًا نحوَ المالُ بين الزيدَيْن والدارُ بين القوم فان أضفتها الى واحد وعطفتَ عليه بالواو جاز نحوَ المالُ بين زيد وعمرو لانّ الواو لا تُوجب ترتيباً ولو أتيتَ بالفاء فقلت المالُ بين زيد فعمرٍو لم يحسُن لانّ الفاء توجب الترتيبَ وفَصْلَ الثانى من الاوّل فأمّا قول امرئ القيس * بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ * فقد عابَه الأصمعىُّ ورواه بالواو وحُجّةُ مَن رواه بالفاء أنّ الدَخُولَ وحَوْمَلَ موضعان يشتمل كلُّ واحد منهما على أماكنَ كالشّامِ والعِراقِ فلو قلت عبدُ الله بين الدَخولِ تريد بين مواضعِ الدخول لتَمّ الكلامُ وصَلَحَ كما تقول سِرْنَا بين الشأم والمراد بين مواضعِ الشأم فعلى هذا قال بين الدخول اى بين مواضع الدخول ثمّ عطف بالفاء فقال فحَوْمَلِ، وامّا وَسْطَ فيكون اسما وظرفا فاذا اردتَ الظرفَ أسكنتَ السينَ واذا اردتَ الاسمَ فتحتَ فتقول وَسْطَ رأسِك دُهْنٌ اذا أخبرتَ انّه استقرّ فى ذلك الموضع أسكنتَ السين ونصبتَ لانّه ظرفٌ وتقول وَسَطُ رأسِك صُلْبٌ فتحتَ السين ورفعتَ لانّه اسمٌ غيرُ ظرف وتقول حفرتُ وَسْطَ الدار بِئْرًا بسكونِ السين كانّ البئر فى بعضِ الوَسْط

وتقول ضربتُ وَسَطَهُ لانّه مفعولٌ به ، وامّا سِوَى وسَوَآء مقصورا وممدودا فبمعنًى واحدٍ وذلك انّك اذا قلت عندى رجلٌ سِوَى زيدٍ فمعناه عندى رجلٌ مكانَ زيد اى يسُدّ مَسَدَّهُ ولزم الاضافةَ لانّ معناه معنَى غَيْرٍ وقد تقدّم الكلام عليهما ، وامّا مَعَ فهو ظرفٌ من ظروفِ الأمكنة ومعناه المُصاحَبةُ والذى يدلّ على انّه اسمٌ أنّه اذا أُفرد نُوّن فيقال جاءا مَعًا وأَقْبَلا مَعًا وربّما أدخلوا عليه حرفَ الجرّ قالوا جئتُ من مَعِهِ اى من عِنْدِهِ ولو كانت أداةً لكانت ساكنةَ الآخِرِ على حدّ هَلْ وقَدْ وبَلْ اذ لا عِلّةَ تُوجِب الفتحَ وربّما ذُهب بها مذهبَ الحرف فسُكّن آخِرُها قال الشاعر

* فَرِيشِى مِنْكُمْ وهَوَاىَ مَعْكُمْ * وإن كانت زِيارَتُكُمْ لِمامَا *

لمّا اعتقد فيها الحرفيّةَ سكّنها والقياسُ فيها أن تكون مبنيّةً لفَرْطِ إبهامها كلَدُنْ وحَيْثُ وانّما أُعربت ونُصبت على الظرفيّة لانّهم تَصرّفوا فيها على حدّ تصرّفهم فى عِنْدَ فيقولون مَعِى مالٌ اى هو فى مِلْكِى وإن كان غائبا كما يقال عِنْدِى مالٌ ، وأمّا دُونَ فلها معنيان احدهما الظرفيّةُ فى معنى المكان تشبيهًا بالمكان فيقال زيدٌ دونَ عمرٍو فى الشَرَف والعِلمِ وفى الخَيْرِ ونحوِ ذلك جُعل هذه الاشياء مَنازِلَ يَعْلُو بعضُها بعضًا كالأماكن التى بعضُها أَعْلَى من بعض وجُعل بعضُ الناس فى موضعٍ من الشرف او من العلم وهذه لا تكون الّا ظروفا منصوبةً ، والموضع الآخر لدُونَ أن تكون اسمًا صفةً بمعنَى حَقِيرٍ ومسترذَلٍ فتقول ثَوْبٌ دُونٌ اى رَدِىٌّ ويقال هذا دونُك اى حقيرُك ومسترذَلُك ويُمكن ان يكون هذا القِسْمُ هو الاوّلَ واستُعمل اسمًا توسُّعًا لضربٍ من التأويل لانّك اذا جعلته فى مكانٍ أسفلَ من مكانك صار بمنزلةِ أسفلَ وتحتٍ وأسفلُ وتحتٌ قد يجوز رفعُهما فى الشعر قال لَبِيدٌ

* فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه * مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وأَمامُها *

على انّ أسفل اذا كان نقيضَ أَعْلَى كان متمكّنا تقول هذا أسفلُ الحائط وهذا أعلاهُ كما تقول هذا رأسُه وهذا آخِرُه ،

قال صاحب الكتاب وغيرُ الظروف نحوُ مِثْلٍ وشِبْهٍ وغَيْرٍ وبَيْدٍ وقِيدٍ وقِدًا وقَابٍ وقِيسٍ وأَيٍّ وبَعْضٍ وكُلٍّ وكِلَا وذُو ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعه وأُولُو وأُولاتُ وقَدْ وقَطْ وحَسْبُ ، وغيرُ اللازمة نحوُ ثَوْبٍ ودارٍ وفَرَسٍ وغيرِها ممّا يضاف فى حالٍ دونَ حالٍ ،

قال الشارح اعلم انّ من الاسماء اسماءً غيرَ ظروف تضاف الى ما بعدها وهى على ضربَيْن لازمةٌ للاضافة وغيرُ لازمة فاللازمةُ نحوُ مِثْلٍ وشِبْهٍ ونَحْوٍ وغَيْرٍ ونحوِها ممّا ذكرها صاحبُ الكتاب وامّا مِثْلٌ وشِبْهٌ فبمعنًى

واحدٍ وغيرٌ وبَيْدَ بمعنى واحد وقِيدٌ وقِدًا وقابٌ وقِيسٌ بمعنَى مقدارِ الشىء يقال بينى وبينه قِيدُ رُمْحٍ وقابُ رمحٍ وقِيسُ رمحٍ قال الله تع قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى وقِيسُ رمحٍ بمعنَى قَدْرِ رمحٍ والقَدَرُ والقَدْرُ بالفتح والسكون واحدٌ وهو مَبْلَغُ الشىء فهذه الاسماء كلُّها تلزم الاضافةَ ولا تُفارِقها واذا أُفردتْ كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسُن دخولُ الالف واللام عليها فلا يقال المِثْلُ ولا الشِبْهُ ولا الكُلُّ ولا البَعْضُ لانّ ذلك كالجمع بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهةِ تضمُّنها معنى الاضافة فصارت الاضافةُ فيها كالملفوظ بها وذلك من قِبَل انّ مِثْلًا يقتضى مُماثِلا وشِبْهًا يقتضى مُشبَّهًا به وكذلك سائرُهما من نحوِ قيد وقدا وقاب وقيس كلُّها مَقاديرُ لا تُذكَر الّا مع المقدَّر به، وكذلك أَىٌّ وبعضٌ وكلٌّ وكِلَا الاضافةُ فيها لازمةٌ امّا أَىٌّ فانّها اسمٌ مبهمٌ يقع على كلِّ شىء ممّن يعقِل وما لا يعقل من حَيَوان وغيرِه فافتقر الى الاضافة للايضاح كافتقارِ الموصولِ الى الصلة وهى بعضُ ما أُضيفت اليه فاذا قلت أَىُّ القوم كانت من القوم واذا قلت أَىُّ الثياب فهى من الثياب فلزومُها الاضافةَ لذلك وبَعْضٌ يُفيد البعضيّةَ فهو يقتضى الشىءَ المبعَّض وكُلٌّ اسمٌ لأَجْزاء الشىء فهو يقتضى المجزَّأَ وكِلَا اسمٌ مفردٌ عندنا معناه التثنيةُ ولا يدلّ بلفظه على جنسِ ذلك المثنّى فلزمت اضافتُه الى جنسه ليُعْلَمَ نحوَ جاءنى كِلَا أَخَوَيْك ورأيت كلا أخوَيْك ومررت بكلا اخويك ويكون تأكيدا للمثنّى نحوَ جاءنى الرجلان كِلاهما ورأيت الرجلَيْن كِلَيْهما ومررت بالرجلَيْن كِلَيْهما فتلزم اضافتُها الى ضميرِ المؤكَّد ليُعلَم انّها تأكيدٌ له وليست اسما شائعا بخلافِ أَجْمَعَ وأَجْمَعِينَ ونحوِهما فانّها لا تَلِى العواملَ ولا تكون الّا تأكيدا فاستغنتْ عن الاضافة، ومنها ذُو التى بمعنَى صاحبٍ فانّك تقول هذا رجلٌ ذو مالٍ ورأيت رجلا ذا مال ومررت برجلٍ ذى مال اى صاحبِ مال وتقول فى التثنية هذان رجلان ذَوَا مال وأصلُه ذَوَانِ وانّما حُذفت نونُه للاضافة وفى النصب والجرّ نحوَ رأيت رجلَيْن ذَوَىْ مال ومررتُ برجلَيْن ذَوَىْ مال وتقول فى الجمع هؤلاء رِجالٌ ذَوُو مال ورأيت رجالًا ذَوِى مال ومررت برجالٍ ذَوِى مال وأصلُه ذَوُونَ وذَوِينَ لانّه جمعُ سَلامة وانّما حُذفت نونُه للاضافة وانّما جُمع جمعَ السلامة لانّه وُصف به من يعقِل فجرى مجرَى مُسلمين وصالحين وتقول فى المؤنّث ذاتٌ نحوُ هذه امرأةٌ ذاتُ جَمالٍ ومالٍ والتثنيةُ ذَوَاتَا قال الله تع ذَوَاتَا أَفْنَانٍ والجمعُ ذَوَاتٌ وأُولُو ايضا جمعَ سلامة والواحدُ ذُو قال الله تع نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وقال تعالى أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ والمؤنّثُ أُولَاتُ قال الله تع وَأُولَاتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ جاء الجمعُ ههنا على غيرِ واحده المستعمَلِ وقياسُ واحده أَلٌ مثلُ عَمٍ وشَجٍ فهى فى السلامة بمنزلةِ المَذاكِير والمَلامِح فى التكسير جاء على ما لم

يُستعمل وانّما لزمتْه الاضافةُ لانّ المضاف اليه هنا هو المقصودُ وذلك أنّهم ارادوا وَصْفَ الاسماء بالأجناس نحوَ هذا رجلٌ مالٍ فلم يسُغ ذلك فأتوا بذِى التى بمعنى صاحبٍ وأُضيفت الى اسم الجنس وجعلوها وُصْلَةً الى وصفِ الاسماء بالأجناس كما كانت أَىٌّ وصلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللام وكانت الاضافةُ لازمةً كما كان النعتُ لازمًا لأَىٍّ فى النداء نحوِ يا أَيُّهَا الرجلُ ويا أَيُّهَا الغلامُ ، ومن ذلك قَدْ وقَطْ وحَسْبُ كلُّها بمعنى واحد الّا انّ قَدْ وقَطْ مبنيّان على السكون وحَسْبُ معربةٌ وذلك من قِبَل انّ قد وقط وقعا موقعَ فِعْلِ الأمر فى اوّلِ أحوالهما فبُنِيَا كبنائه تقول قَدْكَ درهمان وقَطْكَ ديناران اى اِكْتَفِ بذلك وٱقْطَعْ وحَسْبُ اسمٌ متمكّنٌ أُريد به معنى الفعل بعدَ أن وقع منصرِفا ولم يُوقَع موقعَ الفعل فى اوّلِ أحواله ألا ترى انّك تقولُ أَحْسَبَنى الشىءُ إحسابًا اى كَفانى ويقال هذا لك حِسابٌ اى كافٍ قال اللّه تع جَزَآءً مِنْ رَبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا فٱنصرف حَسْبُ ولم يُبْنَ كبناء قَدْ وقَطْ ، واشتقاقُ قَدْ من قَدَدْتُ الشىءَ واشتقاقُ قَطْ من قططتُ الشىءَ اذا قطعتَه فأصلُهما لذلك التثقيلُ وانّما خُفّفتا بحذفِ لامَيْهما وغلب عليهما التخفيفُ لكثرةِ استعمالهما وانّما لزمت هذه الاسماءَ الاضافةُ لانّها واقعةٌ موقعَ فعلِ الأمرِ وفعلُ الأمر لا بدّ له من فاعلٍ ولم تكن هذه الاسماء ممّا يَرْفَع فأُضيفت الى الفاعل فاذا قلت قَدْكَ وقَطْكَ فكأنّك قلت اِكْتَفِ وٱقْطَعْ فالفاعلُ مضمرٌ واذا قلت قَدْ زيدٍ او قَطْ عمرٍو فكأنّك قلت لِيَكْتَفِ زيدٌ او عمرٌو بذلك وقد يدخل قَدْ وقَطْ نونُ الوقاية فيقال قَدْنِى وقَطْنِى مُحافَظةً على سكونهما وصيانةً لآخرِهما عن الكسر كما قالوا مِنّى وعَنّى فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

* اِمْتَلَأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِى * مَهْلًا رُوَيْدًا قد مَلَأْتَ بَطْنِى *

وقال الآخر * قَدْنِىَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * فأتى بنون الوقاية وتَرْكِها ، وربّما استعملوا قَطْ وحَسْبُ مفردَيْن من غيرِ اضافة فقالوا رأيتُه مرّةً واحدةً فَقَطْ وأعطانى دينارا فَحَسْبُ اى اِكْتَفِ بذلك وٱقْطَعْ والاضافةُ اكثرُ وأغلبُ فاعرفه ، وامّا الاضافة غيرُ اللازمة ففى اكثرِ الاسماء نحوِ ثَوْبٍ ودارٍ وغيرِهما من الاسماء المنكورة ممّا يضاف فى حال دون حال وذلك على حسبِ إرادةِ المتكلّم فاذا قال رأيت ثَوْبًا فقد أخبرَ عن واحد من الثياب غيرِ معيّنٍ وكذلك رأيت دارًا واذا قال رأيت ثوبَ خَزٍّ فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخصُّ من الاوّل واذا قال ملكتُ دارَ زيدٍ فقد أخبر عن واحدةٍ بعينها معرفةٍ فاعرفه ،

فصــل ١١٩

قال صاحب الكتاب وأَىٌّ اضافتُه الى اثنَيْن فصاعدًا اذا اضيف الى المعرفة كقولك اىُّ الرجلَيْن واىُّ الرجالِ عندك وأَيُّهما وأَيُّهم وأَىُّ مَن رأيتَ أَفْضَلُ واىُّ الذين لقيتَ أَكْرَمُ وامّا قولهم أَيِّى وأَيُّكَ كان شرًّا فأَخْزاه اللّهُ فكقولك أَخْزَى اللّهُ الكاذِبَ منّى ومنك وهو بينى وبينك المعنى أَيُّنا ومنّا وبيننا قال العَبّاسُ بن مِرْداسٍ

* فأَيِّى ما وأَيُّكَ كانَ شَرًّا * فقِيدَ الى المَقامةِ لا يَراها *

واذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنَيْن والجماعة كقولك اىُّ رجل واىُّ رجلَيْن واىُّ رِجال، ولا تقول أَيًّا ضربتَ وبأَىٍّ مررتَ الّا حيثُ جرى ذِكْرُ ما هو بعضٌ منه كقوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى، ولاستيجابه الاضافةَ عوّضوا منها توسيطَ المُقحَم بينه وبين صفته فى النداء،

قال الشارح اعلم انّ أَيًّا انّما تقع على شىء هى بعضُه وذلك قولك أَىُّ أَخَوَيْك زيدٌ فقد علمتَ انّ زيدا احدُهما ولم تَدْرِ أَيُّهما هو وهى فى الكلام على ثلثة أضرب الاستفهامُ والجزاء وبمعنَى ٱلَّذى فاذا كانت استفهاما او جزاءً كانت تامّةً ولم تحتج الى صلةٍ انّما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولةً لا غيرُ كما تحتاج ٱلَّذى ومَنْ ومَا اذا كانت موصولةً وهى موضوعةٌ على الاضافة لانّها فى الاحوال الثلثة بعضُ ما أُضيفت اليه فلا تُفيد الّا بذكرِ المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضافُ اليه الّا ممّا يتبعّضُ، ولا تقتضى جوابا الّا اذا كانت استفهاما وجوابُها التعيينُ لانّها فى الاستفهام مفسَّرةٌ بالهمزة وأَمْ فاذا قلت أَىُّ الرجلَيْن عندك فمعناه أزيدٌ عندك ام عمرٌو فكما يلزم الجوابُ فى الهمزة وأَمْ اذا قلت أزيد عندك ام عمرو والتعيينُ فتقول زيدٌ او عمرٌو ولا يكفى لَا او نَعَمْ كذلك يلزم فى أَىٍّ لانّ المعنى واحدٌ ولو قلت هل زيدٌ منطلقٌ ام عمرٌو او نحوَهما من أَدَواتِ الاستفهام لم يكن لأَىٍّ ههنا مَدْخَلٌ فلذلك كانت أَىٌّ واقعةً على كلِّ جملة اذا كانت بعضًا لها، فعلى هذا يجوز اضافتُها الى المعرفة والنكرة فاذا أُضيفت الى المعرفة وجب أن تكون تلك المعرفةُ ممّا يتبعّضُ وذلك بأن تكون المعرفة إمّا تثنيةً او جمعًا نحوَ قولك أَىُّ الرجلَيْن عندك وأَىُّ الرِجال وأَيُّهما رأيتَ وأَيُّهم مررتَ به وتقول أَىُّ مَن رأيتَ أَفضلُ لانّ مَنْ قد تعنى بها الكثرةَ وإن كان لفظُها واحدا قال اللّه تع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وقال وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ فحمل مرّةً على اللفظ ومرّةً على المعنى ومنه قولُ الشاعر

* تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَنى لا تَخُونُنِى * نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

ثَنّى العائدَ حين عَنَى اثنين ولا يكون مَنْ فى قولك أَىُّ مَن رأيتَ أفضلُ الّا موصولةً لا غيرُ والعائدُ محذوفٌ والتقديرُ رأيتَه كقوله سُبحانه أَهَذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولًا والمعنى بَعَثَهُ ولا يكون مَن استفهاما هنـا ولا جزاءً لانّ أَيًّا لا يضاف الى الجُمَل، فامّا تمثيلُه بأَىُّ الذى لقيتَ أَكرمُ ففيه نَظَرٌ والصوابُ أَىُّ اللذَيْن او الذين بلفظ التثنية او الجمع وإن صحّت الروايةُ عنه بلفظ الواحد فمُجازُه أنّ ٱلَّذِى قد يراد بها الكثرةُ نحوُ قوله تعالى كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ ٱللّٰهُ بِنُورِهِمْ فعـاد الضميرُ الى الذى مرّةً مفردا ومرّةً مجموعا كما كان فى مَنْ كذلك وهو قليلٌ فى الذى، ولو قلت أَىُّ زيدٍ أحسنُ فمُجازُه من وجهَيْن احدُهما ان يريد النكرةَ لمُشارِكٍ له فى اسمه فأجراه مُجرى الأنواع نحوِ رجلٍ وفرسٍ كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالفَ واللام فى قوله

* بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أَسِيرِها * حُرّاسُ أَبْوابٍ على قُصُورِها *

والوجه الثانى ان يريد أَىُّ شىءٍ من أعضائه أحسنُ أَعَيْنُه ام أَنْفُه ام حاجِبُه ونحوُ ذلك، فأمّا قولهم أَيِّى وأَيُّك كان شَرًّا فأخزاه اللّٰهُ فأضاف أَيًّا الى المضمر الذى هو ضميرُ النفس وهو معرفةٌ فانّما سوّغ ذلك انّه عطف عليه ضميرَ المخاطَب بإعادةِ الخافض بالواو والواوُ لا تدلّ على الترتيب وانّما تجمع بين الشيئَيْن او الأشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنّك قلت أَيُّنا فهو كقولك أخزى اللّٰهُ الكاذبَ منّى ومنك والمراد منّا وكقولك هو بَيْنى وبينك والمراد بيننا والفرقُ بينهما أنّك اذا قلت أَيُّنا فقد اشتركا فى أَىّ واذا قلت أَيِّى وأَيُّك فقد أخلصتَه لكلِّ واحد منهما فهو أبلغُ، فامّا بيتُ العَبّاس بن مِرْداسٍ

* فأَيِّى ما وأَيُّكَ كان شَرًّا الخ * وبعده

* ولا وَلَدَتْ لهم أَبَدًا حَصانٌ * وخالَفَ ما يُرِيدُ اذا بَغَاها *

فالشاهد فيه إفرادُ أَىٍّ لكلِّ واحد من الاسمَيْن وإخلاصُه له توكيدا والمستعمَلُ إضافتُه اليهما معًا فيقال أَيُّنا والمرادُ أَيّنا كان شرًّا من صاحبه فقِيدَ الى المقامة لا يَراها أى أعماه اللّٰهُ والمَقامةُ جمـاعةُ الناس وقولُه لا يراها اى يَعْمَى عن رُؤْيتهم، ويُروى الى المَنِيّة اى جاءتْه المنيّةُ ويدعو عليهم فى البيت الثانى بانقطاعِ النَّسْل ومثلُه قولُ جُمَيْحٍ

* وقد عَلِمَ الأَقْوامُ أَيِّى وأَيُّكُم * بَنِى عامرٍ أَوْفَى وَفاءً وأَكْرَمُ *

وقولُ خِداشِ بن زُهَيْر

* لَقَدْ عَلِمَتْ اذا الرجالُ تَناهَزُوا * أَيِّى وأَيُّكُم أَعَزُّ وأَمْنَعُ *

المراد أيًّا وهو كثيرٌ، فاذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والتثنية والجمع فتقول أَىُّ رجلٍ وأَىُّ رجلَيْن وأَىُّ رجالٍ وانّما جاز اضافتُه الى الواحد المنكورِ ههنا من حيثُ كان نوعا يعُمّ أشخاصَ ذلك النوعِ فهو يشمَل كلَّ من يقع عليه ذلك الاسمُ فلذلك جازت اضافتُه اليه، وقد يُفرَد أَىٌّ اذا تقدّم ذكرُ ما هو بعضٌ منه نحوَ قوله تعالى قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى أُفردَ أيًّا ههنا لانّه احدُ الاسمَيْن المذكورَيْن ومعناه أَىَّ الاسمَيْن دعوتم اللّهَ فله الاسماء الحسنى ولو قلت أيًّا ضربتَ او بأَىٍّ مررتَ لم يجز لانّه لم يتقدّم ما يسُدّ مسدَّ المضاف اليه، ولغَلَبَةِ الاضافة عليه لمّا جاؤا بأَىٍّ وُصْلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللامُ غيرَ مضافة عوّضوه من الاضافة هاءَ التنبيه بعده قبلَ صفته نحوَ يا أَيُّهَا الناسُ ويا أيّها الرجلُ، وقوله ولاستيجابه الاضافةَ يريد لوُجوبها له فالاستيجاب مصدرٌ بمعنى الوُجوب كالاستقرار بمعنى القَرار وفعلُه اِسْتَوْجَبَ كقولك اِسْتَوْهَبَ اَسْتِيهابًا واِسْتَوْعَبَ اَسْتيعابًا، وقوله توسيط المُقْحَم يعنى بالمقحم هاءَ التنبيه بينه اى بين أَىٍّ وصفته فها تنبيهٌ وهى عِوَضٌ من لفظِ الاضافة ولُزومُ الصفة عوضٌ من معناها فاعرفه،

فصـــل ٤١٧

قال صاحب الكتاب وحقُّ ما يضاف اليه كِلَا أن يكون معرفةً ومثنًّى او ما هو فى معنَى المثنَّى كقوله

* فإنّ اللّهَ يَعْلَمُنى ووَهْبًا * ويَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقاهُ كِلانَا *

وقوله

* إنّ للخَيْرِ وللشّرِّ مَدًى * وكِلا ذٰلِكَ وَجْهٌ وقِبَلْ *

ونظيرُه عَوَانٌ بَيْنَ ذٰلِكَ ويجوز التفريق فى الشعر كقولك كِلا زيدٍ وعمرٍو، وحكمه اذا اضيف الى الظاهر ان يُجْرَى مُجْرَى عَصًا ورَحًى تقول جاءنى كِلَا الرجلَيْن ورأيتُ كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر أن يُجْرَى مُجْرَى المثنّى على ما ذُكر وفى العرب مَن يُقِرُّ آخرَه على الالف فى الوجهَيْن،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على كِلَا وأحكامِها وأنّها مفردةٌ معناها التثنيةُ وهى موضوعةٌ لتأكيد التثنية كما انّ كُلًّا وأَجْمَعَ لتأكيد الجمع وهى من الألفاظ المضافة التى يُوكَّد بها المعارفُ وكلُّ لفظ مضاف يُؤكَّد به المعنى يكون مضافا الى ضميرِ ذلك المُؤكَّد نحوَ جاءنى زيدٌ نفسُه وعينُه وأكلتُ الرَّغيفَ

كلّه وانّما كان كذلك ليُعلَم انّه له ومُمكّنٌ لمعناه فلذلك وجب أن تكون كِلا مضافةً الى معرفةٍ ومثنًّى لانّه لا يؤكَّد بها الّا ما هذه سبيلُه وإن خرج عن سَنَنِ التأكيد بأن يكون مبتدأً نحوَ كِلا أخوَيْك جاءنى او فاعلاً نحوَ جاءنى كلا اخوَيْك فلن يخرجَ عن حكمِ التأكيد ومعناه ويُجاز ذلك على إقامةِ التأكيد مُقامَ المؤكَّد كما تُقام الصفة مقامَ الموصوف فاذا قال جاءنى كِلا اخوَيْك فأصلُه جاءنى أخواك كلاهما الّا انّك وضعتَ التأكيد موضعَ المؤكَّد مبالغةً ثمّ أضفتَه الى لفظِ المؤكَّد للبيان فلذلك لزم أن يضاف الى المثنّى ولا يضاف الّا الى معرفةٍ لانّه لا يكون تأكيدا الّا لمعرفةٍ ، وحكمُ كِلْتا حكمُ كِلا الّا انّ كلتا للمؤنّث وكلا للمذكّر فامّا قوله * فإنّ الله يعلمنى الخ * فالبيت للنَّمِر بن تَوْلَب والشاهدُ فيه اضافتُه الى نا وهو ضميرُ جمع وكِلا انّما يضاف الى تثنيةٍ وذلك لانّ الاثنين والجمعَ فى الكناية عن المتكلّم واحدٌ وإن شئتَ أن تقول هو للجمع ولكنّه حمل الكلامَ على المعنى لانّه عَنَى نفسه ووَهْبًا واليه أشار صاحبُ الكتاب وهو أجودُ لانّه قد يقع لفظُ الجمع على التثنية نحوَ قوله تعالى فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وقولِه تَسَوَّرُوا ٱلْمِحْرَابَ ثمّ قال خَصْمَانِ ، ويُروى سيلقاه بالياء وسنلقاه بالنون فمَن رواه بالياء جعل كلانا فاعلَه ومن رواه بالنون جعل كلانا تأكيدا لضميرِ المتكلّمين ، وامّا قولُ ابن الزِبَعْرَى فى يومِ أُحُدٍ

* يا غُرابَ البَيْنِ أَنْعَمْتَ فَقُلْ * انّما تَنْطِقُ شيئًا قد فُعِلْ *
* إنّ للخَيْرِ وللشَرّ مَدًى * وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ *
* والعَطِيّاتُ خِساسٌ بَيْنَهم * وسَواءٌ قَبْرُ مُثْرٍ ومُقِلْ *
* كُلُّ عَيْشٍ ونَعِيمٍ زائلٌ * وبَناتُ الدَهْرِ يَلْعَبْنَ بكُلّ *

فالشاهد فيه اضافةُ كِلا الى مفردٍ يراد به التثنيةُ كما اضيف فى الذى قبلَه الى لفظ الجمع اذ كان المراد به التثنيةَ ، ومثلُ ذلك فى انّ المراد به التثنيةُ قولُه تعالى عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ اى بين الفُروض والبَكارة فجاز اضافةُ كلا اليه كما جاز اضافةُ بَيْنَ اليه الّا انّ بَيْنَ يضاف الى اثنين فصاعدًا وكلا يضاف الى اثنين فقط ، ومن ذلك قوله تعالى وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا اضيف كلٌّ اليه حيث كان المراد به الكثرةَ ، وقوله ويجوز التفريقُ فى الشعر يريد انّك تُضيفه الى اسم واحد ثمّ تعطف عليه اسما آخرَ بالواو نحوَ كِلا زيدٍ وعمرٍو لانّ العطف بالواو نظيرُ التثنية اذ كانت الواوُ لا تُرتّب كالتثنية فحُمل الكلام فى الشعر على المعنى نحوَ قوله

* كِلا السَيْفِ والساقِ الذى ضُرِبَتْ به * على دَهَشٍ أَلْقاهُ بِاثْنَيْنِ صاحبُهْ *

وصار ذلك كقولك زيدٌ وعمرٌو قامَا كما تقول الزيدان قاما ولا يجوز مثلُه فى حالِ الاختيار والسعةِ ألا ترى انّك لا تقول كِلَا أخِيك وأبِيك ذاهبٌ كما لم يجز كُلُّ عبدِ اللّه وأخِيه وأبِيه ذاهبون ، ولو قلت كِلَا زيدٍ فعمرٍو جاءنى لم يجز فى الشعر ولا غيرِه لانّك كنت تضيف كلا الى مفردٍ مخصوصٍ وانّما يضاف الى اثنين او الى مفرد فى معنى التثنية او الى لفظٍ مشتركٍ بين التثنية والجمع فاعرفه ، وقوله وحكمُه اذا اضيف الى الظاهرِ أن يُجْرَى مُجْرَى عَصًا ورَحًى يريد انّ آخِره يكون بالالف اذا اضيف الى ظاهرٍ فى حالِ الرفع والنصب والجرّ وهو القياسُ لانّه عندنا اسمٌ مفردٌ ومقصورٌ كعصا ورحى ولا إشكالَ فى ذلك على أصلنا انّما الاشكالُ على اصلِ الكوفيين لانّها عندهم تثنيةٌ صحيحةٌ ، وقوله واذا اضيف الى المضمر أن يُجرى مُجرَى المثنّى يعنى انّ أَلفه تنقلب ياءً فى حالِ النصب والجرّ كما تنقلب فى التثنية فتقول جاءنى أخواك كلاهما ورأيت أخوَيْك كلَيْهما ومررت بأخوَيْك كلَيْهما تثبُت الالفُ فى حالِ الرفع وتنقلب ياءً فى حالِ النصب والجرّ كما انّ التثنية كذلك الّا انّ انقلابها فى التثنية للاعرابِ واختلافِ العامل وٱنقلابَها فى كلا وكلتا لا للاعراب بل للحمل على لَدَا وعَلَى على ما تقدّم ، ومن العرب من يجرى فى كلا وكلتا على القياس فيُقِرّ الالفَ بحالها ولا يقلبها لا مع ظاهرٍ ولا مضمرٍ فاعرفه ،

فصل ١١٨

قال صاحب الكتاب وأَفْعَلُ التفضيل يضاف الى نحوِ ما يضاف اليه أَىٌّ تقول هو افضلُ الرجلَيْن وافضلُ القومِ وتقول هو افضلُ رجلٍ وهما افضلُ رجلَيْن وهم افضلُ رجالٍ والمعنى فى هذا إثباتُ الفَضْلِ على الرجال اذا فُصّلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعةً جماعةً ،

قال الشارح وأَفْعَلُ الذى يراد به التفضيلُ يضاف الى ما بعده وحكمُه فى الاضافة حكمُ أَىٍّ لا يضاف الّا الى ما هو بعضُه نحوَ قولك زيدٌ أفضلُ الناس وأفضلُ القوم أضفته اليهم لانّه واحدٌ منهم وتقول حمارُك أفْرَهُ الحَمِير وعبدُك خيرُ العَبِيد فاضافةُ أفعل الى ما بعده اضافةُ البعض الى الكلّ والواحدِ الى الجنس ولو قلت عبدُك أحسنُ الأحرار وحمارُك أفرهُ البِغال لم يجز لانّك لم تُضِفْه الى ما هو بعضٌ له وانّما وجبت اضافتُه الى ما هو بعضٌ له لانّك اذا اردت تفضيلَ الشىء على جنسه فلم يكن بدٌّ من أن تُضيفه الى الذى تُفضّله عليه ليُعلَم انّه قد فضل أمثالَه من ذلك الجنس ولو اردتَ تفضيلَه على غيرِ جنسه لَأَتَيْتَ بمِنْ فاصلةً له عن الاضافة ويكون الاوّلُ فى حكمِ المنوّن فقلت عبدُك أحسنُ من

الأحرار وحمارك أفرهُ من البغال ، والذى يدلّ على انّ الاوّل فى حكمِ المنوَّن الّا انّه لا ينصرف لوزنِ الفعل والصفةِ أنّه اذا نقص عن وزن الفعل يدخله التنوينُ نحوَ قولك عبدُك خيرٌ من الأحرار وبَغْلُك شرٌّ من الحَمير لمّا حذفت الهمزة تخفيفًا نقص الاسمُ عن لفظ الفعل فانصرف والذى يدلّ على انّ ما لا ينصرف فى حكمِ المنوّن وإن لم يكن فيه تنوينٌ قولُك هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله وضوارِبُ زيدا ، واعلمْ انّ اضافةَ أفعلَ هذه التى يراد بها التفضيلُ من الاضافات المنفصلةِ غيرِ المحضة فلا تفيد تعريفا لانّ النيّةَ فيها التنوينُ والانفصالُ لتقديرك فيها مِنْ وانّما كانت مِنْ فيها مقدَّرةً لانّ المراد منها التفضيلُ فاذا قلت زيدٌ أفضلُ من عمرٍو فقد زعمتَ انّ فَضْلَ زيد ٱبتدأ من فضلِ عمرو راقيًا صاعدًا فى مَراتبِ الزيادة فعُلم بهذا أنّه أفضلُ من كلِّ مَن كان مقدارُ فضله كفضلِ عمرو وأنّه علا من هذا الابتداء ولم يُعلَم موضعُ الانتهاء كما تقولُ سار زيدٌ من بغدادَ فعلِم المخاطَبُ ابتداءَ مَسيره ولم يعلم أَيْنَ انتهى فلمّا كان معنى الباب الدَلالةَ على ابتداء التفضيل على مقدارِ المفضَّل عليه وكلِّ مَن كان فى منزلته لم يكن بدٌّ من الدلالة على هذا المعنى وقد يُحذف مِنْ من اللفظ تخفيفا ويضاف الاسم الاوّل الى الثانى وهى مرادةٌ مقدَّرةٌ واذا كانت مِنْ مقدَّرةً فصلتْه ممّا قبله فلذلك كانت اضافتُه منفصلةً ولا يضاف الّا الى ما هو بعضُه نحوَ قولك زيدٌ أفضلُ الرجال لانّه واحدٌ منهم ، وتقول هو أفضلُ رجلٍ وأصله افضلُ الرجال الّا انّك خفّفتَ فنزعتَ الالفَ واللام وغيّرتَ بناءَ الجمع الى الواحد الشائعِ دالًّا على النوع مُغْنًى عن لفظ الجمع الدالِّ على ذلك المعنى وإن أتيتَ بالالف واللام والجمعِ فقد حقّقتَ وجئت بالاصل وأعطيتَ الكلامَ حقَّه وإن آثرتَ التخفيف والاختصارَ اكتفيتَ بالواحد المنكورِ لانّه يدلّ على الجنس فكان كقولك أفضلُ الرجال اذ المرادُ بالرجال الجنسُ لا رجالٌ معهودون فهو كقولهم أهْلَكَ الناسَ الدرهمُ والدينارُ اى جنسُ الدَراهم والدَنانيرِ ، ومثلُ ذلك فى تركِ الالف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكورِ قولُك كلُّ رجلٍ والمرادُ الرجال ومثلُه قولهم عشرون درهما والمرادُ من الدراهم ، وتقول هما أفضلُ رجلَيْن وهم أفضلُ رجالٍ والمعنى أنّهما يفضُلان هذا الجنسَ اذا مُيّزوا رجلَيْن رجلَيْن ويفضلونه اذا مُيّزوا جماعةً جماعةً فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وله معنَيان احدهما أن يُراد انّه زائدٌ على المضاف اليهم فى الخَصْلة التى هو وهم فيها شُركاء والثانى أن يُؤخَذ مُطْلَقا له الزيادةُ فيها إطلاقًا ثمّ يضاف لا للتفضيل على المضاف اليهم لكن لمجرّدِ التخصيص كما يضاف ما لا تفضيلَ فيه وذلك نحوُ قولك الناقصُ والأَشَجُّ أَعْدَلَا بَني مَروانَ

كأنّك قلتَ عادلا بنى مروان فأنت على الأوّل يجوز لك توحيدُه فى التثنية والجمع وأن لا تؤنّثه قال الله تعالى وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ وعلى الثانى ليس لك إلّا أن تُثنّيه وتجمعه وتؤنّثه ٭

قال الشارح اعلم انّ أَفْعَلَ على ضربَيْن احدُهما أن يكون مضافا الى جماعةٍ هو بعضُهم تزيد صفتُه على صفتهم وجميعُهم مشتركون فى الصفة فتقول عبدُ الله أفضلُ القوم فهو احدُ القوم وهم شُركآء فى الفضل المذكورِ يزيدُ فضلُه على فضلهم والذى قضى بذلك كلمةُ أَفْعَلَ من حيث كانت مقدَّرةً بالفعل والمصدرِ فاذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم فالتقديرُ أنّه يزيد فضلُه عليهم او يرجَح فضلُه والرُّجحانُ انّما يكون بعد التساوى وكذلك لفظُ الزيادة يقتضى مَزيدا عليه فلذلك من المعنى اشترطوا الشِّرْكَةَ فى الصفة ٭ وقد ذهب بعضُهم الى انّ اشتراطَ الاشتراك فى الصفة لا يلزمُه واستدلّ على ذلك بقولهم ٱبنُ العَمّ أَحَقُّ بالميراث من ابن الخال وإن كان لا حقَّ لابن الخال فى الميراث ومثلُه قوله تعالى أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا وإن كان لا خيرَ فى مستقرِّ أهلِ النار ولا حُسْنَ فى مقيلهم ٭ وهذا لا حُجّةَ لهم فيه لانّ ذلك جاء على زَعْمهم وٱعتقادهم وذلك أنّهم كانوا يعتقدون أنّ مُطْلَقَ القرابة يوجب الميراثَ سواءً كانوا من ذوى الأرحامِ او العَصَباتِ فقيل ابنُ العمّ أحقُّ بالميراث من ابن الخال لانّه أقربُ وكذلك قوله تعالى أصحابُ الجنّة يومئذ خيرٌ مستقرًّا جاء على زَعْمهم واعتقادهم انّ مقيلهم فى الآخرة حسنٌ ومستقرّهم جميلٌ فقال إن نزلنا معكم نُزولَ نَظَرٍ فأصحابُ الجنّة يومئذ خيرٌ مستقرًّا واحسنُ مقيلا ٭ والثانى أن تُؤخَذ الزيادة مُطْلَقًا من غيرِ تعرّض الى ٱبتدائها ولا ٱنتهائها وتصير من صفاتِ الذات بمنزلةِ الفاضل الّا انّ فى الأفضل مبالغةً ليست فى الفاضل وتُضيفه الى ما بعده لا لتَفْضيله عليهم وتقديرِ مِنْ على ما كان فى الاوّل لكن للتخصيص كما تكون اضافةُ ما لا تفضيلَ فيه فتقول أَفْضَلُكم كما تقول فاضلُكم اى الفاضلُ المختصُّ بكم ٭ ومنه قولهم الناقصُ والأَشَجُّ أَعْدَلَا بنى مَرْوانَ فقولهم اعدلا ههنا بمعنَى العادلين منهم ألا ترى انّه ثنّاه ولو كان المرادُ التفضيلَ لكان موحَّدا على كلّ حال ٭ والأشجّ ههنا عمرُ بن عبد العزيز بن مَرْوانَ وكان يقال له أَشَجُّ بنى أُمَيّةَ من أجلِ شَجّةِ حافرِ دابّةٍ كانت بجَبْهته وكان أعدلَ اهلِ زمانه وأُمُّه أمّ عاصمٍ بنتُ عاصمِ بن عمر بن الخطّاب رضى الله عنه وكان يقول عمر بن الخطّاب إنّ من وُلْدى رجلًا بوَجْهه أَثَرٌ يَمْلَأُ الارضَ عَدْلا كما مُلِئَتْ جَوْرا ولمّا نَفَحه حمارٌ برجْله فأصاب جَبْهَتَه وأَثّرَ فيها قيل هذا أشجُّ بنى أُمَيّةَ يملك ويملأ الارضَ عدلا فملك بعد سليمانَ بنِ عبد المَلِك سنةَ ستٍّ وتسعين وكانت وِلايتُه سنتَيْن وتسعةَ أشْهُرٍ ٭ والناقص هو يزيدُ بن الوَليد

ابن يزيد بن عبد المَلِك بن مروان وَلِيَ الخلافةَ ستّةَ أشهر او أَقلَّ وَلِيَ سنةَ ستٍّ وعشرين ومائةٍ وكان عادلا مُنْكِرا للمُنْكَر وهو الذى قتل ابنَ عمّه الوليدَ اذ كان مُسْرِفا على نفسه وكان يقال له الناقِصُ لانّه نقص مِن أَرْزاقِ الجُنْد وحطّ منها يقال نقصتُه فأنَا ناقِصُهُ ونَقَصَ الشيءُ فهو ناقِصٌ يكون متعدّيا وغيرَ متعدّ،

فالنوع الاوّل منهما لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث لانّه مقدَّرٌ بالفعل والمصدر فاذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم كان معناه يزيد فضلُه عليهم فكلُّ واحد من الفعل والمصدرِ لا يصحّ تثنيتُه ولا جمعُه ولا تأنيثُه فكذلك ما كان فى معناهما ولذلك لا يدخله أَلِفٌ ولامٌ قال الله تع ولَتَجِدَنَّهم أَحرصَ الناس على حَيٰوةٍ فوُحِّد وإن كانوا جماعةً، وقال بعضهم انّما لم يُثَنَّ أفعلُ ولم يُجمع ولم يؤنَّث لانّه مضارعٌ لبَعْض الذى يقع للتذكير والتأنيثِ والواحدِ والاثنين والجمعِ اذ كان بعضا لِما اضيف اليه ولا يكون الّا نكرةً كما انّ الفعل كذلك اذ حلّ محلَّه، وقال الكوفيون اذا اضيف على معنَى مِنْ فهو نكرةٌ وهو رأيُ أبى على واذا اضيف على معنى اللام فهو معرفةٌ وقال البصريون هو معرفةٌ بالاضافة على كلّ حال الّا أن يضاف الى نكرة، وامّا النوع الثانى فانّك تُثنّيه وتجمعه وتُؤنّثه وتُدخِل فيه الالفَ واللام فتقول زيدٌ الأفضلُ أَبًا والأكرمُ خالًا وتقول فى التثنية هما الأفضلان وفى الجمع هم الأفضلون والأفاضلُ قال الله تع قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، ويكون بناء المؤنّث على غيرِ بناء المذكّر فتقول هندٌ الفُضْلَى وفى التثنية الفُضْلَيان وفى الجمع الفُضْلَياتُ والفُضَلُ كما تقول الفاضلُ والفاضلةُ والفاضلان ولا يصحّ دخولُ مِنْ فيه لا تقول الأفضلُ منك لانّ مِنْ انّما يُؤْتَى بها اذا كان أفضلُ بمعنَى الفضل فتدخِل لابتداء الغاية التى منها ابتداءُ الفضل فاذا نقلتَه الى الذات بطل ذلك المعنى فامّا قوله

* ولَسْتَ بالأكْثَرِ منهم حَصًا * وإنّما العِزّةُ للكاثِرِ *

فانّ مِنْهُمْ لا يتعلّق بالأكثر الملفوظ بها ويحتمل أمرَيْن احدهما أن يتعلّق بأكثر محذوفةٍ دلّ عليها قوله بالاكثر كانّه قال ولست بالاكثر بأَكْثَرَ منهم لانّه اذا جاز ان تقول زيدٌ الأفضلُ أبًا جاز ان تقول زيدٌ أفضلُ أبًا لانّ كلّ واحد يدلّ على الآخر والثانى أن يكون معناه التبيينَ فيتعلّق بمحذوفٍ كانّه قال أَعْنِى منهم ويكون المعنى ولستَ بالأكثر من قبيلتك اى فيهم مَن هو أكثرُ منك،

قال صاحب الكتاب وقد اجتمع الوجهان فى قوله عليه السلام ألا أُخْبِرُكم بأَحَبِّكم الىّ وأَقْرَبِكم منّى مجالِسَ يومَ القيٰمة أَحاسِنُكم أَخْلاقًا المُوطَّؤُونَ أَكْنافًا الّذين يَأْلَفون ويُؤْلَفون ألا أُخبركم بأَبْغَضِكم الىّ وأَبْعَدِكم منّى مجالِسَ يومَ القيمة أَساوِئُكم أَخْلاقا الثَرْثارون المُتَفَيْهِقون،

قال الشارح هذا الحَديث عن أبى هُرَيْرَةَ عن النبىّ صلعم بحُثّ فيه على حُسْنِ الخُلْق ولِينِ الجانب فالمُوَطَّوُنَ اللَّيِّنون من قولهم وَطُأَتُ الفِراشَ اى ليّنته ومَهَّدْتُه والأكناف جمع كَنَفٍ وهو الجانبُ ومنه كَنَفَا الطائر جَناحاه وقوله الذين يَأْلَفون ويُؤْلَفون اى يصحَبون الناسَ بالمعروف فيُرغَب فى صُحْبَتهم للينهم ورِفْقهم من قوله المُومنون هَيِّنون لَيِّنون اى مُنقادون وقوله الثَّرْثارون المُتَفَيْهِقُون يريد الذين يُكثِرون الكلامَ ويتكلّفون فيه فيخرجون عن القصد والحقّ يقال رجلٌ ثَرْثارٌ وهو المِكْثار فى الكلام ومنه عَيْنٌ ثَرَّةٌ وثَرْثارَةٌ اذا كانت واسعةَ الماء ويقال الثَّرْثارُ نهرٌ بعينه كانّه سُمّى بذلك لكثرة مائه وليس الثرثار من لفظِ الثَرّة انّما هو من معناه وإن وافقَه فى بعضِ حروفه انّما هو كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ فثَرَّةٌ من بابِ حَبٍّ ودَرٍّ وثَرْثارَةٌ من بابِ زَلْزَلَ وقَلْقَلَ والمُتَفَيْهِق هو الذى يتوسّع فى كلامه ويُفْهِق به فَمَه، وقد جاء تفسيرٌ للحديث فيه قيل ما المُتفيْهِقون قال المتكبّرون وكأنّه يؤُل الى الاوّل لانّه يكون من التكبير، والشاهد فيه انّه وحّد أَحَبّكم وأقربكم لانّه أراد المعنى الاوّلَ وهو أفعلُ الذى بمعنى التفضيل لانّه يكون فى جميعِ الأحوال بلفظ واحدٍ لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يؤنّث وجَمَعَ أحاسنكم وهو جمعُ أَحْسَنَ لانّه لم يُرِد به التفضيلَ وانّما المرادُ به الذاتُ نحوُ الحَسَن وكذلك أبغضكم وأقربكم وحّدهما لانّ المراد بهما التفضيلُ وجَمَعَ أساوِئكم وهو جمعُ أَسْوَأَ لانّه بمعنى السَّيِّء،

قال صاحب الكتاب وعلى الوجه الاوّل لا يجوز ان تقولَ يُوسُفُ أحسنُ اخْوَتِه لانّك لمّا أضفتَ الإخوةَ الى ضميره فقد أخرجْتَه من جُمْلتهم من قِبَل انّ المضاف حقُّه أن يكون غيرَ المضاف اليه ألا ترى انّك اذا قلتَ هؤلاء إخوةُ زيدٍ لم يكن زيدٌ فى عِداد المضافين اليه واذا خرج من جملتهم لم يجز اضافةُ أَفْعَلَ الذى هو هو اليهم لانّ من شَرْطه اضافتَه الى جملةٍ هو بعضُها، وعلى الوجه الثانى لا يمتنع ومنه قولُ مَن قال لنُصَيْبٍ أنتَ أَشْعَرُ أهلِ جِلْدَتِك كانّه قال انت شاعرُهم،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ أفعل على ضربَيْن احدُهما أن يكون بمعنى الفعل نحوَ زيدٌ أفضلُ القوم اى يفضُلهم والثانى أن يكون من صفاتِ الذات بمعنى الفاضل فيهم فاذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم وأردتَ تفضيلَه عليهم فلا بدّ من تقديرك مِنْ فيه وإن لم تكن ملفوظا بها لانّ التفضيل لا بدّ أن يُذكَر فيه ابتداء الغاية التى منها بَدْء الفضل راقيًا وذلك انّما يكون بمِنْ فإن أظهرتَها فهو حقُّ الكلام وإن حذفتَها فليعلَم المخاطب انّ التفضيل لا يقع الّا بها الّا انّك اذا أظهرتَها فقد فضّلتَه على غيره واذا أضفتَه ولم تأتِ بمِنْ كنت قد فضّلتَه على جنسه الذى هو بعضُه وان قد عُلم انّ افعل انّما يضاف الى

ما هو بعضه فَلْيُعْلَمْ انّه لا يجوز ان تقول يوسف أحسنُ إخْوَتِه وذلك أنّك اذا اضفت الإخوة الى ضميره خرج من جملتهم واذا كان خارجًا منهم صار غيرَهم واذا صار غيرَهم لم يجز ان تقول يوسف احسن إخوته كما لا يجوز ان تقول الياقوتُ افضلُ الزُجاجِ لانّه ليس من الزجاج فحينئذٍ يلزم من المسئلة احدُ امرَيْن كلُّ واحد منهما ممتنعٌ احدُهما ما ذكرناه من اضافةِ أفعل الى غيره اذ إخوةُ زيدٍ غيرُ زيد والامرُ الثانى اضافةُ الشىء الى نفسه وذلك أنّا اذا قلنا انّ زيدا من جملةِ الاخوة نَظَرًا الى مقتضَى اضافةِ أفعلَ ثمّ اضفتَ الاخوةَ الى ضميرِ زيد وهو من جملتهم كنت قد اضفتَه الى نفسه باضافتك ايّاه الى ضميره وذلك فاسدٌ ، فامّا على النوع الثانى وهو أن يكون افعلُ فيه للذات بمعنَى فاعلٍ فانّه يجوز ان تقول يوسف احسنُ اخوتِه ولا يمتنع فيه كآمتناعه من القسم الاوّل اذ المرادُ انّه فاضلٌ فيهم لانّه لا يلزم فى هذا النوع أن يكون افعلُ بعضَ ما اضيف اليه وعليه جاء قولهم لَنُصَيْبٌ أنتَ أشعرُ أهلِ جِلْدتِك لانّ اهلَ جلدته غيرُه واذا كانوا غيرَه لم تسُغ اضافةُ افعلَ اذا كان هو ايّاه اليهم لِما ذكرتُه ويجوز على الوجه الثانى لانّه بمعنَى الشاعرِ فيهم او شاعرهم فاعرفه ،

فصل ١١٩

قال صاحب الكتاب ويضاف الشىء الى غيره بأدْنَى مُلابَسةٍ بينهما كقولِ احدِ حامِلَيِ الخَشَبةِ لصاحبه خُذْ طَرَفَك وقال * اذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ * أضاف الكوكبَ اليها لجِدِّها فى عَمَلها اذا طلع وقال

* اذا قال قَدْنِى قال باللّه حَلْفةً * لَتُغْنِيَ عَنّى ذا انائكَ أَجْمَعا *

لمُلابَسته له فى شُرْبه وهو لساقِى اللَّبنِ ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الاضافة المحضة على ضربَيْن اضافةُ اسمٍ الى اسمٍ هو بعضه لبيانِ جنسِ المضاف لا لتعريفِ شخْصه ويقدَّر لذلك بمِنْ نحوَ قولك ثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ والثانى اضافةُ اسم الى اسمِ غيرِه بمعنى اللام لتعريفِ شخصِ المضاف وتخصيصه بالتعريف نحوُ غلامُ زيد عرّفتَ الغلامَ باضافتك ايّاه الى معرفةٍ والتخصيصُ نحوُ قولك راكبُ فَرَسٍ فاضافتُه ههنا الى نكرةٍ لا تفيد التعريفَ وانّما تفيد ضربًا من التخصيص واخراجَ المضاف من نوعٍ الى نوعٍ أخصَّ منه ألا ترى انّ راكبَ فرسٍ أخصُّ من راكبٍ ، فالمراد بالاضافة الأُولى التبعيضُ وأنّ الثانى أعمُّ من الاوّل وأنّ له اسمَه والمرادُ بالاضافة الثانية المِلْكُ او

الاختصاص فالملكُ نحوُ غلامُ زيد ومعناه أنّه يملكه والاختصاصُ نحوُ سَيِّدُ الغلام اى يختصّ به بما بينهما من المُلابَسة والاختلاطِ ومنه جُلُّ الدابّة وسَرْجُ الفَرَس، ويضاف الشىء الى الشىء بأدْنَى مُلابَسة نحوَ قولك لَقِيتُه فى طريقى أضفتَ الطريقَ اليك لمجرّدِ مُرورِك فيه ومثلُه قولُ احدِ حامِلَي الخَشَبَةِ خُذْ طَرَفَك أضاف الطرفَ اليه لملابسته إيّاه فى حالِ الحَمْلِ فامّا قول الشاعر

* اذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ * سُهَيْلٌ أذاعَتْ غَزْلَها فى القَرائبِ *

الشاهد فيه انّه اضاف الكوكبَ اليها لجِدّها فى عَمَلها عند طُلوعه وذلك أنّ الكَيِّسة من النساء تستعدّ صَيْفًا فتنامُ وقتَ طُلوعِ سُهَيْلٍ وهو وقتُ البَرْد والخرقاءُ ذاتُ الغَفْلة تكسّل عن الاستعداد فاذا طلع سهيلٌ وبُردتْ تجِدُّ فى العمل وتُفرِّق قُطْنَها فى قَبيلتها تستعين بهنّ فخصّصها لذلك، وكذلك قولُ الآخرِ * اذا قال قَدْنى الخ * كذا أنشده ابو الحسن باللام للقَسَم وفتحِ آخِرِ الفعل على إرادةِ نونِ التأكيد وحَذْفِها ضرورةً وأنشد أحمدُ بن يحْيَى لَتُغْنِنَّ عنّى بنون التأكيد الشديدة، والبيتُ فالشاهدُ فيه انّه أضاف الإناء الى المخاطَب لمُلابَسته إيّاه وقتَ أكْله منه او شُرْبِه ما فيه من اللبَن والإناء فى الحقيقة لساقى اللبن، والمعنى لَتَأْكُلَنْ وتَعَبّنْ ذا الإناء وذو الاناء ما فيه من لَبَنٍ او مأكولٍ والعربُ تقول أَغْنِ عنّى وَجْهَك اى اجْعَلْه بحيثُ يكون غنيًّا عنّى لا يحتاج الى رُؤْيَتى، يقول له الضَّيْفُ قَدْنى اى حَسْبى ما أكلتُ او شربتُ فيقول المُضيفُ لَتُغْنِنَّ عنّى جميعَ ما فى الإناء ولا تَرُدَّه علىّ بل أشْرَبه كلّه يصف رجلا مِضْيافا،

فصــل ١٢٠

قال صاحب الكتاب والذى أَبَوْه من اضافةِ الشىء الى نفسه أن تأخذ الاسمَيْن المعلَّقَيْن على عينٍ او معنًى واحدٍ كاللَّيْث والأَسَد وزَيْد وأبى عبدِ الله والحَبْس والمَنْع ونَظائرِهنّ فتُضيف احدَهما الى الآخر فذاك بمكانٍ من الإحالة فامّا نحوُ قولك جَميعُ القَوْم وكُلُّ الدَراهمِ وعَيْنُ الشىء ونَفْسُه فليس من ذلك،

قال الشارح اضافةُ الشىء الى نفسه ممّا لا يصحّ وذلك من قِبَل انّ الغرض من الاضافة التعريفُ والتخصيصُ والشىءُ لا يُعرَّف بنفسه لانّه إن كان معرفةً كان مستغنيًا عن الاضافة بما فيه من التعريف لانّ نفسه موجودةٌ غيرُ مفقودةٍ وليس فى الاضافة الّا ما فيه وإن كان عاريًا منه كان أذْهبَ فى الإحالة والامتناعِ لانّ الاسمَيْن المترادِفين على حقيقةٍ واحدةٍ لا يصيران غَيْرَيْن باضافة احدهما الى الآخر

ويَحْدُثَ بذلك تخصيصٌ كما يحدُث من اضافةِ الاسماء المتباينةِ نحوِ غلامُ زيد وراكبُ فرس مع انّ التضايُف انّما يقع بين شيئَيْن كلُّ واحد منهما غيرُ الآخر كما انّ التَفْرِقَة تكون ايضا فيما كان كذلك فلذلك لا تضيف اسماً الى اسمٍ آخرَ مُرادِفٍ له على حقيقته ولا الى كُنْيَته سواءٌ كان ذلك الاسمُ معلَّقًا على عينٍ او معنًى فالعينُ نحوُ قولك اللَّيْثُ والأَسَدُ لا تقول ليثُ الأسدِ ولا أسامَةُ أبى الحُرث ولا زيدُ ابى عبدِ الله وأبو عبد الله زيدٍ والمعنى نحوُ الحَبْس والمَنْع فلا تقول حَبْسُ مَنْعٍ اذ الحبس والمنع واحدٌ، فامّا اضافةُ الاسم الى اللقب نحوُ سَعيدُ كُرْزٍ وقَيْسُ بَطَّةَ فذلك جائزٌ غيرُ ممتنع وإن كانا لعَيْنٍ واحدةٍ وذلك من قِبَلِ انّه لمّا اشتهر باللقب حتّى صار هو الأعرفَ وصار الاسمُ مجهولا كانّه غيرُ المسمّى بانفراده اعتُقِد فيه التنكيرُ وأُضيف الى اللقب للتعريف وجعلوا الاسمَ مع اللقب بمنزلةِ ما اضيف ثمّ سُمّى به نحوَ عبد الله وعبد الدار وكان اللقبُ أَوْلى أن يضاف اليه لانّه صار أعرفَ، فامّا قولهم جَميعُ القَوْمِ وكلُّ الدراهمِ وعَيْنُ الشىء ونَفْسُهُ فعلى تنزيلِ الاوّل من الثانى منزلةَ الأَجْنَبىّ واضافتُه راجعةٌ الى معنى اللام ومِنْ فجميعٌ وكلٌّ اسمان لأجزاء الشىء ونَفْسُهُ وعَيْنُهُ منزّلان عندهم منزلةَ الأجنبىّ بمعنى خالصِ الشىء وحقيقته فيقولون نفسُ الشىء وعينُه فتكون منزلتُه من الشىء منزلةَ البعض من الكلّ والثانى منه ليس بالاوّل ألا ترى انّه يقال لَهُ نَفْسٌ وله حقيقةٌ كما يقال له عِلْمٌ وله مالٌ ونحوُهما ولذلك يُخاطِبون أَنْفُسَهم ويُراجِعونها مُراجَعَةَ الأجنبىّ فيقال يا نفسُ لا تَفْعَلى كذا قال الشاعر

* ولِى نَفْسٌ أقولُ لها إذا ما * تُنازِعُنى لَعَلّى او عَسانى *

وقال الآخر

* أقولُ للنفسِ تأْساءً وتَعْزِيَةً * إحْدَى يَدَىَّ أَصابَتْنى ولم تُرِدِ *

ويُؤيّد ذلك أنّك لا تقول ضربتُنى بضمّ التاء ولا ضربتَك بفتحها لاتّحادِ الفاعل والمفعولِ وتقول ضربتُ نفسى كما تقول ضربتُ غلامى فاعرفه،

فصل ١٢١

قال صاحب الكتاب ولا يجوز اضافةُ الموصوف الى صفته ولا الصفةِ الى موصوفها وقالوا دارُ الآخرةِ وصلوةُ الأُولى ومَسْجِدُ الجامعِ وجانبُ الغَرْبِىّ وبَقْلَةُ الحَمْقاء على تأويلِ دارُ الحَيوةِ الآخرةِ وصلوةُ الساعةِ الأُولى ومسجدُ الوَقْتِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغربىّ وبقلةُ الحَبّةِ الحمقاء، وقالوا عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ

قَطيفَةٍ وأَخْلاقُ ثِيابٍ وهل عندك جائبةُ خَبَرٍ ومُغَرِّبةُ خَبَرٍ على الذهاب بهذه الأَوْصاف مذهبَ خاتمِ وسوارٍ وبابٍ ومائةٍ لكَوْنها محتملةً مثلَها ليُلخَّصَ أمرُها بالاضافة كفعلِ النابغة فى إجراء الطَّيْر على العائذات بَيانًا وتلخيصًا لا تقديمًا للصفة على الموصوف حيثُ قال * والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرِ *

قال الشارح الصفةُ والموصوف شىءٌ واحدٌ لانّهما لعَيْنٍ واحدة فاذا قلت جاءنى زيدٌ العاقلُ فالعاقلُ هو زيدٌ وزيدٌ هو العاقلُ ألا ترى انّك اذا سُئلتَ عن كلّ واحد منهما لجَاز ان تُفسّره بالآخر فتقول فى جوابِ مَن العاقلُ زيدٌ وفى جوابِ مَن زيدٌ العاقلُ فاذ كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدا لم يجز اضافةُ احدهما الى الآخر فلا تقول هذا زيدُ العاقلِ وهذا عاقلُ زيدٍ بالاضافة وأحدُهما هو الآخرُ، وقد ورد عنهم ألفاظٌ ظاهرُها من اضافةِ الموصوف الى صفته والصفةِ الى موصوفها والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك فمن ذلك قولهم صَلوةُ الأُولى ومَسْجِدُ الجامعِ وجانبُ الغَرْبِىّ وبَقْلَةُ الحَمْقاء فهذه الاشياء حقُّها أن تكون صفةً للاوّل اذ الصلوةُ هى الأُولى والمسجد هو الجامعُ وانّما أُزيل عن الصفة وأُضيف الاسمُ اليه على تأويلِ أنّه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ والتقديرُ صلوةُ الساعةِ الأُولى يعنى من الزَوال ومسجدُ الوَقْتِ الجامعِ او اليومِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغَرْبىّ وبَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقاء سُمّيت حمقاء لانّها تنبُت فى مَجارِى السَيْل فتجرُفُها السُيُولُ، فان قلت الصلوةُ الأُولى والمسجدُ الجامعُ فأجريتَه وصفًا له فهو الجيّدُ والأكثرُ وإن أضفتَ فوَجْهُه ما ذكرناه وهو قبيحٌ لاقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف وليس ذلك بالسَهْلِ، ومثله دارُ الآخرةِ وحَقُّ اليَقينِ وحَبُّ الحَصِيدِ وتأويلُه دارُ الساعةِ الآخرةِ ولذلك تُسمّى القيامةُ الساعةَ وحَقُّ الأمرِ اليقينِ وحَبُّ النَبْتِ الحَصِيدِ وكذلك كلُّ ما جاء منه، وقالوا عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قَطيفةٍ وأَخْلاقُ ثِيابٍ وهل عندك جائبَةُ خَبَرٍ ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ فهذا ظاهرُه عَكْسُ ما تقدّم لانّ ما تقدّم فيه اضافةُ الموصوف الى صفته وهذا فيه اضافةُ الصفة الى موصوفها ألا ترى انّ المعنى عليه عِمامةٌ سَحْقٌ وهى الباليةُ وقطيفةٌ جَرْدٌ وهى الخَلَقُ وثيابٌ أخلاقٌ اى باليةٌ فقدّم هذه الصفاتِ وأزالها عن الوصفيّة وأضافها الى الاسم اضافةَ البعض الى الكلّ على مذهبِ خاتَمُ ذَهَبٍ والمرادُ من ذهبٍ وسِوارُ فِضّةٍ اى من فضّةٍ كانّه سَحْقٌ من عِمامةٍ جَعَلَ السحق بعضَ العمامة وكذلك جَرْدُ قطيفةٍ اى من قطيفةٍ وأَخْلاقٌ من ثيابٍ، ومنه قولهم جائبَةُ خَبَرٍ ومعناه خبرٌ يجوبُ الارضَ من بَلَدٍ الى بلدٍ اى يقطَعُها يقال جُبْتُ البلادَ أَجُوبُها اذا قطعتَها فلمّا قدّمها وأزالها عن الوصفيّة احتملتْ اشياءَ وتردّدتْ فيها فأضافها الى الخَبَر اضافةَ بيانٍ كقولك مائةُ درهمٍ لمّا احتملت المائةُ معدوداتٍ أضافها الى نوعٍ منها للبيان،

ومثله مُغرِّبةُ خبرٍ يقال هل جاءكم مُغرِّبةُ خبرٍ يعنى خبرًا طَرَأَ عليهم من بَلَدٍ سوى بَلَدكم فهو لذلك غريبٌ فلمّا قدّمها احتملت الخَبَرَ وغيرَه فأضافها الى الخبر على ما تقدّم لتلخيص أمرها وتَبْيِينه والهاء فى جائبة ومغرّبة للمُبالَغة كعَلّامَةٍ ونَسّابَةٍ فامّا قوله

* والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَيْرِ تَمْسَحُها * رُكْبانُ مَكّةَ بينَ الغَيْلِ والسَنَدِ *

فالبيت للنابغة والشاهدُ فيه اضافةُ العائذات الى الطير فهو من قبيل سَحْقُ عِمامةٍ لانّ العائذاتِ من صفةِ الطير وجملةُ الامر انّ المؤمن اسمُ فاعلٍ من آمَنَ كما قال اللّهُ تع أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ فالمؤمنُ هو اللّه تع اى آمنهم من الخَوْف لكَوْنهم فى الحَرَم وحُلولِهم فيه، والعائذات يحتمل أمرَيْن أن يكون مجرورا وأن يكون منصوبا فمَن جعله مجرورا كانت الكسرةُ عنده علامةَ الجرّ على حدّ الحَسَنِ الوجهِ والضارب الرجلِ وجَرَّ الطير باضافة العائذات اليه على حدّ هذا الضاربُ الرجلِ والحسنُ الوجهِ وذلك انّك لمّا أَوْقعتَ اسمَ الفاعل الذى هو المؤمنُ على العائذات وأضفتَه اليه تخفيفا على اقامة الصفة مقامَ الموصوف احتمل اشياء من أَناسىَّ وغيرِهم فبَيَّنَ ذلك باضافته الى الطير، ومَن نصبه كانت الكسرةُ عنده علامةَ النصب على حدّ قولك الضارب الرجلَ بالنصب ويجوز مع ذلك خفضُ الطير ونصبُه فالخفضُ على الاضافة على ما سبق على حدّ رأيتُ الضاربَ الرجلِ ومَن نصبه فعلى البدل من العائذات او عطفِ البيان او على التشبيه بالمفعول،

فصل ١٤٢

قال صاحب الكتاب وقد أُضيف المسمّى الى اسمه فى نحو قولهم لَقِيتُه ذاتَ مَرّةٍ وذاتَ ليلةٍ ومررتُ به ذاتَ يومٍ ودارُه ذاتَ اليَمينِ وذاتَ الشِمالِ وسِرْنا ذا صَباحٍ قال أَنَسُ بن مُدْرِكةَ الخَثْعَمىّ

* عَزَمْتُ على اقامةِ ذِى صَباحٍ * لِأَمْرٍ مّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ *

وقال الكُمَيْت

* اليكم ذوِى آلِ النَبِىِّ تَطلّعتْ * نَوازِعُ من قَلْبِى ظِماءٌ وأَلْبُبُ *

قال الشارح اعلم انّهم قد اضافوا المسمّى الى الاسم مبالغةً فى البيان لانّ الجمع بينهما آكدُ من إفرادِ احدهما بالذكر وفى ذلك دليلٌ من جهة النحو انّ الاسم عندهم غيرُ المسمّى اذ لو كان إيّاه لَمَا جاز

اضافتُه اليه وكان من اضافةِ الشىء الى نفسه فالاسمُ هو اللفظُ المعلَّقُ على الحقيقة عينًا كانت تلك الحقيقةُ او معنًى تمييزًا لها باللقب ممّن يُشارِكها فى النوع والمسمّى تلك الحقيقةُ وهى ذاتُ ذلك اللقب اى صاحبُه فمن ذلك قولُهم لقيتُه ذاتَ مَرَّةٍ والمراد الزمنُ المسمّى بهذا الاسم الذى هو مَرَّةٌ ومثلُه ذاتَ لَيْلَةٍ ومررتُ به ذاتَ يومٍ ودارُه ذاتَ الشِمال وسِرْنا ذا صباحٍ كلُّ هذا معناه وتقديرُه دارُه شمالا وسرنا صباحا بالطريق التى ذكرناها الّا انّ فى قولنا ذا صباحٍ وذاتَ مرّةٍ تفخيمًا للامر ومن ذلك قولُ الشاعر * عَزَمْتُ على إقامةِ ذى صَباحٍ الخ * المراد على إقامةِ صاحبِ هذا الاسم وصاحبُه هو صباحٌ فكانّه قال على اقامةِ صباحٍ ، ومَا مجرورةُ الموضع لانّها وَصْفٌ لأَمْرٍ اى عَتيدٍ ومُؤْثَرٍ يسوّد من يسود ، ومثله قولُ الكُمَيْت * الَيْكُم ذَوِى آلِ النَبِيِّ الخ * المراد اليكم يا آلَ النبىّ اى يا أصحابَ هذا الاسم الذى هو آلُ النبىّ ولو قال يا آلَ النبىّ لم يكن فيه ما فى قوله يا ذَوِى آلِ النبىّ من المَدْح والتعظيم وفائدةُ هذا الأُسْلُوبِ ظاهرةٌ لانّه لمّا قال يا ذوى آلِ النبىّ فقد جعلهم أصحابَ هذا الاسم وهو آلُ النبىّ ومن كان صاحبَ هذا الاسم كان ممدوحا معظّما لا محالةَ ، وكان قياسُ البيت أَلُبُّ بالادّغام وانّما فكّه لضرورةِ الشعر على حدّ قوله * إِنِّى أَجْوَدُ لأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنِنُوا * ومنه قول الأَعْشَى

* فكَذَّبُوها بما قالت فصَبَّحَهم * ذو آلِ حَسّانَ يُزْجِى الموتَ والشِرَعَا *

اى صبّحهم الجيشُ الذى يقال له آلُ حَسّانَ ومثلُه قول الآخر

* اذا ما كنتُ مثلَ ذَوِىْ عَدِيٍّ * ودِينارٍ فقامَ عَلَىَّ ناعِى *

اى مثلَ كلِّ واحد من الرجلَيْن المسمَّيَيْن عَدِيًّا ودينارًا ، وعليه قِرآءةُ ابن مَسْعُودٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عَالِمٍ عَلِيمٌ اى وفوقَ كلِّ شخص يُسمّى عالمًا عليمٌ ويحتمل ان يكون العالمُ هنا مصدرا بمعنَى العِلْم كالفالج والباطل فيكون كقراءةِ الجماعة اى وفوق كلِّ ذى عِلْمٍ عليمٌ ، وحُكى عن العرب هذا ذو زيدٍ ومعناه هذا صاحبُ هذا الاسم وقد كثر ذلك عندهم ، وربّما لطف هذا المعنى على قومٍ فحملوه على زيادةِ ذِى وذاتٍ والصوابُ ما ذكرناه ،

فصـــل ١٢٣

قال صاحب الكتاب وقالوا فى نحوِ قول لَبيدٍ * الى الحَوْلِ ثمّ ٱسْمُ السّلامِ عليكما * وفى قولِ ذى الرُمّة * داعٍ يُنادِيهِ بِٱسْمِ الماء مَبْغومُ * و * تَداعَيْنَ باسمِ الشِيبِ فى مُتَثَلِّمٍ * إنّ المضاف يَعْنون الاسمَ

مُقْحَمٌ خروجُه ودخولُه سَواءٌ، وحَكَوْا هذا حَيُّ زيدٍ وأتيتُك وَحَيُّ فلانٍ قائمٌ وحيُّ فُلانةَ شاهِدٌ وأنشدوا

* يا قُرَّ إنّ أباكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ * قد كُنْتُ خائفَهُ على الإحْماقِ *

وعن الأَخْفَش انّه سمِع أَعْرابيًّا يقول فى أبياتٍ قالهنّ حَيُّ رَباحٍ بإقحامِ حيّ والمعنى هذا زيدٌ وإنّ اباكَ خويلدا وقالهنّ رباحٌ، ومنه قولُ الشَمّاخ * ونَفَيْتُ عنهُ مَقامَ الذِئْبِ * اى الذئبَ،

قال الشارح هذا الفصل يُخالِف ما قبلَه لانّ هذا فيه اضافةُ الاسم الى المسمّى والذى قبله فيه اضافةُ المسمّى الى الاسم فقولُ لَبيدٍ

* الى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السَلامِ عَلَيْكُما * ومَن يَبْكِ حَوْلًا كامِلًا فَقَدِ ٱعْتَذَرْ *

فإنّ المراد ثمّ اسمُ معنَى السلامِ عليكما فحذف المضافَ واسمُ معنَى السلامِ هو السلامُ فكانّه قال ثمّ السلامُ عليكما فكذا قولُنا بِٱسْمِ اللّهِ المرادُ باسمِ معنَى اللّه او اسمٍ معناه اللّهُ فكانّه قال باللّهِ ومثلُه قول ذى الرُمّة

* لا يَنْعَشُ الطَرْفَ إلّا ما تَخَوَّنَهُ * داعٍ يُناديهِ باسمِ الماءِ مَبْغُومُ *

المراد باسمِ معنَى الماءِ فحذف المضافَ واسمُ معنَى الماء هو الماءُ وماءِ حكايةُ صوتِ الشاة قال الشاعر

* ونادَى بها ماءِ إذا ثارَ ثَوْرَةً * أُصَيْبِحُ نَوّامٌ اذا قام يَخْرَقُ *

واذا كان اصلُ الصوت ماءِ فالالفُ واللام فيه زائدةٌ لانّها لا تلحَق بهذا القبيل ألا ترى انّهم لم يُلْحِقوا بها غاقِ وصَهْ ونحوَه من قَبْ وطَقْ قال سيبويه فى لَوْ ولَيْتَ اذا جُعِلَا اسمَيْن جعلوه بمنزلةِ ابن عِرْسٍ وقال فى الحاء والجيم جعلوه بمنزلةِ العَبّاس ويجوز ان يُشبَّه احدهما بالآخر فيدخلَ عليه الالفُ واللام لانّه كثر دخولُها فيه ومنه قولُ الآخر * يَدْعُونَنِي بالماءِ ماءً أَسْوَدَا * يعنى يدعوننى الغَنَمُ بالماء اى يَقُلْنَ لى بهذا الصوت الذى هو ماءِ أَصَبْتَ ماءً أَسْوَدا، وامّا قول ذى الرُمّة

* تَداعَيْنَ باسمِ الشِيبِ فى مُتَثَلِّمٍ * جَوانِبُهُ من بَصْرَةٍ وسِلامِ *

فإنّ شِيبِ حكايةُ صوتِ جَذْبِها الماءَ ورَشْفِها عند الشُرْب قال الشاعر

* فلمّا دَعَتْ شِيبًا بجَنْبَيْ عُنَيْزَةٍ * مَشافِرُها فى ماءِ مُزْنٍ وباقِلِ *

وأبو عُبَيْدَةَ يحمل المضافَ فى ذلك كلّه على الزيادة فى هذا الفصل والذى قبلَه فالمرادُ عنده بقوله * ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما * اى السلامُ عليكما فالمضافُ الذى هو اِسْمٌ زائدٌ مُقْحَمٌ وكذلك اِسْمٌ من

بِٱسْمِ ٱللّٰهِ المرادُ باللّه، وكذلك قوله * اليكم ذَوِى آلِ النَّبِيِّ * المراد آل النبيّ وذُو زائدةٌ عنده ولَعَمْرِى إنّ المعنى على ما ذكر الّا انّ الطريقَيْن يختلفان فهو يعتقِد فى اللفظ زيادةَ مضافٍ ونحن نعتقِد فيه حذفَ مضافٍ على ما تقدّم، وصاحبُ الكتاب قد اعتقد زيادةَ المضاف الذى هو اِسْمٌ هنا ولم يعتقده فى الذى قبله فكانّه مذهبٌ ثالثٌ والحقُّ ما ذكرناه، وامّا قولهم حَىُّ زيدٍ وأتيتُك وحَىُّ فلانٍ قائمٌ وحَىُّ فُلانةَ شاهِدٌ فهو من قبيلِ اضافةِ المسمّى الى الاسم كالفصل المتقدّم فالحىُّ هنا ليس بالقبيلة من قولك حَىُّ تميمٍ وقبيلةُ كَلْبٍ انّما هو من قولك هذا رجلٌ حَىٌّ وامرأةٌ حَيّةٌ وتلخيصُه الشخصُ الحىُّ الذى اسمُه زيدٌ وأتيتُك والشخصُ الحىُّ الذى اسمُه فلانٌ قائمٌ ومنه قول الشاعر * يا قُرَّ انّ أَبَاكَ حَىَّ خُوَيْلِدٍ الخ * كانّه قال أباك الشخصَ الحىَّ خويلدًا من أَمْرِه كذا وكذا ومثلُه قولُ الآخَر

* ألا قَبَحَ الالهُ بنى زيادٍ * وحَىَّ أَبِيهِمِ قَبْحَ الحِمارِ *

يريد وأباهم الشخصَ الحىَّ، وأبو عُبَيْدةَ يحمِل ذلك كلّه على الزيادة والإقحام فاعرفه،

فصل ١٢٤

قال صاحب الكتاب وتضاف اسماء الزمان الى الفعل قال اللّه تعالى هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وتقول جئتُك اذْ جاء زيدٌ وآتيك اذا ٱحْمَرَّ البُسْرُ وما رأيتُك مُنْذُ دخل الشتاءُ ومُذْ قَدِمَ فلانٌ وقال * حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنّا حَنَّتِ * وتضاف الى الجملة الابتدائيّة ايضا كقولك أتيتُك زَمَنَ الحَجّاجُ أَميرٌ واذِ الخليفةُ عبدُ المَلِك، وقد أُضيف المكانُ اليهما فى قولهم اِجْلِسْ حيثُ جلس زيدٌ وحيثُ زيدٌ جالسٌ،

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ الاضافة الى الأفعال ممّا لا يصحّ لانّ الاضافة ينبغى بها تعريفُ المضاف وإخراجُه من إبهامٍ الى تخصيصٍ على حسبِ خصوصِ المضاف اليه فى نفسه والافعالُ لا تكون الّا نكراتٍ ولا يكون شىءٌ منها أَخَصَّ من شىءٍ فامتنعت الاضافةُ اليها لعدمِ جَدْواها الّا انّهم قد أضافوا اسماءَ الزمان الى الافعال فقالوا هذا يومُ يقومُ زيدٌ وساعةُ يذهَبُ عمرٌو وقال اللّه تع هذا يومُ ينفع الصادقين صِدْقُهم وقال وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ وقال الشاعر

* على حينِ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِبَى * وقُلْتُ أَلَمّا أَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ *

فأضاف الحِينَ الى الفعل الماضى، فقال قومٌ الاضافة انّما وقعتْ الى الفعل نفسه تنزيلًا له منزلةَ الفعل المسمّى مصدرا وقد يقع الفعلُ موقعَ المصدر فى مواضعَ نحوِ قولهم تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ من أن تَرَاهُ وكقوله تعالى سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ والمراد الإنذارُ وعدمُ الانذار ومنه قول الشاعر * فقالوا ما تَشَآءُ فقلتُ أَلْهُو * قالوا وٱختصّ الزمانُ بذلك من بينِ سائرِ الاسماء لِمُلابَسةٍ بين الفعل وبينه وذلك انّ الزمان حَرَكَةُ الفَلَك والفعلَ حركةُ الفاعل ولٱقترانِ الزمان بالحَدَث فلمّا كان بينهما هذه المُنَاسَبةُ اختصّ بالاضافة ولمّا كان الفعلُ لا ينفكّ من الفاعل صارت الاضافةُ فى اللفظ الى الجملة والمرادُ الفعل نفسُه، وقال قومٌ انّما أضيف الزمان الى الفعل لانّ الفعل يدلّ على الحدث والزمانِ فالزمانُ احدُ مدلولَيِ الفعل فساغت الاضافةُ اليه كإضافةِ البعض الى الكلّ، وذهب قومٌ الى انّ الاضافة انّما هى الى الجملة نفسِها لا الى الفعل وحدَه فأضافوا الزمانَ الى الجملة من الفعل والفاعلِ كما أَضافوه الى الجملة من المبتدإ والخبر فقالوا هذا يومُ يقومُ زيدٌ كما قالوا رأيتُ يومَ زيدٌ أميرٌ وزمنَ أبوك غائبٌ وتكون الاضافةُ فى اللفظ الى الجملة والمرادُ المصدرُ فاذا قلت هذا يومُ يقوم زيدٌ او يومُ زيدٌ قائمٌ فانّما تريد يومَ قيامِ زيدٍ فكانّه اضاف الى مدلولاتِ الجمل ومدلولاتُها مَعانٍ وإن كانت تتركّبُ من الأعيان والمعانى والأزمنةُ تكون ظروفا للمعانى دون الأعيان نحوَ قولك القتالُ اليومَ ولو قلت زيدٌ اليومَ لم يصحّ فالمُلابَسةُ إذًا بين الزمان والمعنى ظاهرةٌ، والاضافة تصحّ بأدْنَى مُلابَسةٍ فاذا قلت أتيتُك زمنَ الحَجّاجُ أميرٌ وعبدُ الملك خليفةٌ والمعنى زمنًا كان ظرفا لإمارةِ الحجّاج وخلافةِ عبد الملك فالاضافةُ فى الحقيقة انّما هى الى الحدث الدالّ عليه الجملةُ لا الى الجملة اذ الاضافةُ لا تجوز الّا الى ما تجوز اضافتُه، وقد ردّ ابنُ دُرُسْتَوَيْه القولَ الاوّلَ وقال الزمنُ انّما اضيف الى الجملة نفسِها لا الى الفعل وحدَه ويدلّ على ذلك انّ موضعَ الجملة خفضٌ بلا خلافٍ ولو كانت الاضافة الى الفعل لكان مخفوضا او كان مفتوحا فى موضع الخفض فالاضافةُ الى الجملة والمرادُ مدلولُها الذى هو الحدثُ فامّا قولُ صاحب الكتاب وتضاف اسماء الزمان الى الفعل فالمراد الى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعلَ للعِلْمِ بأنّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ لا أنّه أراد انّ الزمان مضافٌ الى الفعل مفردًا من الفاعل والذى يدلّ على ذلك قولُه فيما بعدُ وتضاف الى الجملة الابتدائيّة ايضا فقوله ايضا دليلٌ على ما قلناه، فامّا اذْ واذَا فظرفان من ظروف الزمان ايضا ويضافان الى الجُمَل كسائرِ اسماء الزمان الّا انّ غيرَهما من اسماء الزمان البابُ فيه اضافتُه الى المفرد نحوَ صُمْتُ يومَ الجُمْعَة وصلّيتُ يومَ الخميس واضافتُها الى الجملة على طريقِ الجواز والتأويلِ

وإنْ وإذا لا تضافان الّا الى الجمل فانْ تضاف الى الجملتَيْن الفعليّة والاسميّة نحوَ جئتُك اذ زيدٌ قائمٌ واذ قام زيدٌ وإذا لا تضاف الّا الى جملة فعليّة نحوَ آتيك اذا احْمَرَّ البُسْرُ واذا طلعت الشمسُ وسيأتى الكلامُ عليهما مستقصًى ان شاء الله تع، فامّا مُنْذُ فهى فى نفسها لا تضاف البتّةَ لانّها تكون على ضربَيْن حرفٌ واسمٌ فاذا كانت حرفًا كانت بمعنَى الحاضر وكانت الاضافةُ فيها أَبْعَدَ وكان ما بعدها مخفوضا بمعنَى فى نحوَ قولك ما رأيتُه مُنْذُ الليلةِ اى فى الليلة واذا كانت اسما كانت بمعنَى الأَمَد وكانت مرفوعةً بالابتداء وما بعدها خبرُها فهى لا تكون مضافةً البتّةَ فاذا قلت ما رأيتُك مُذْ دَخَلَ الشتاء ومُنْذُ قام زيدٌ فالتقديرُ ما رأيتك مُنْذُ زمنُ قام زيدٌ اوْ وقتُ قام زيدٌ فالزمنُ والوقتُ مضافٌ الى الفعل ثمّ حُذف المضاف للعلم بمكانه، فمثّل به لانّه موضعٌ يضاف فيه الزمانُ الى الفعل لا أنّ منذ فى نفسها هى المضافةُ فالزمن والوقت مضافٌ الى الفعل فامّا قولُ سيبويه فى باب الاضافة الى الفعل وممّا اضيف الى الفعل قولُهم مُذْ كان كذا فليس يريد انّ مذ مضافةٌ الى الفعل وانّما المرادُ انّ المضاف الى الفعل الزمنُ المحذوفُ والذى يقع بعد مُذْ خبرٌ للمبتدإ وذلك أنّك اذا قلت ما رأيتُه مذ كان كذا وكذا فتقديرُه مذ زمنُ كان كذا وكذا فحُذف الزمن وأُقيم الفعل مُقامَه فالفعلُ فى موضع خبرِ المبتدإ ولا يجوز ان تكون مُذْ نفسُها مضافةً لانّه كان يلزم لو اضفتَها الى الفعل أن تكون ظرفا ومُذْ لا تُستعمل الّا مبتدأةً ولذلك منعوا جوازَ الإخبار عنها، وامّا قوله * ولَاتَ هَنَّا حَنَّتِ * فالشاهد فيه انّه اضاف هَنَّا الى حنّت وهَنَّا اصلُها المكان وفيها ثلثُ لغات هَنَّا وهِنَّا وهُنَا وقد أُجْرِيَتْ مُجْرَى الزمان مَجازًا قال الأَعْشَى

* لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ او مَن * جاء منها بطائفِ الأَهْوالِ *

اى ليس هذا أوانَ ذِكْرَى جبيرةَ وهى امرأةٌ وكذلك قولُه *حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ* اى ليس هذا أوانَ حَنينٍ ونَوارُ اسمُ امرأة، وقد اضيف حَيْثُ من الأَمكنة الى الجملة وذلك على التشبيه بإذْ وإذَا فى الزمان من جهةِ إبهامها وذلك أنّ حَيْثُ ظرفٌ من ظروفِ الأَمكنة يقع على الجهات الستّ وغيرِها من الأَمكنة فناسَبَ إذْ وإذَا فى وُقوعهما على جميعِ الزمان الماضى والمستقبلِ فأمّا إذْ فمُبْهَمَةٌ فى جميع الزمان الماضى لا اختصاصٌ لها بزمانٍ منه دون آخرَ بل هى مبهمةٌ فى الجميع وإذَا كذلك مبهمةٌ فى جميعِ الأزمنة المستقبلةِ كلّها، فاحتاجت الى جملةٍ بعدها تُوضحها وتُبيّنها كما كانت إذْ وإذَا كذلك وسيأتى الكلامُ عليها مستقصًى فى موضعها من الظروف المبهمة،

قال صاحب الكتاب وممّا يضاف الى الفعل آيَةٌ لقُرْبِ معناها من معنَى الوَقْت قال

* بآيَةِ يُقْدِمون الخَيْلَ شُعْثاً * كأنّ على سَنابِكِها مُداما *

وقال

* ألَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنّى تَمِيمًا * بآيَةِ ما يُحِبّون الطَعامَا *

وذُو فى قولهم اِذْهَبْ بذِى تَسْلَمُ واِذْهَبَا بذِى تَسْلَمانِ واِذْهَبُوا بذِى تَسْلَمونَ اى بذِى سَلامتِك والمعنى بالامر الذى يُسلّمك،

قال الشارح قد اضيف الى الفعل غيرُ الزمان ممّا هو جارٍ مجراه ومُشبِهٌ له قالوا أتيتَنى بآيَةِ قامَ زيدٌ فأضافوا آيَةً الى الجملة من الفعل والفاعل لانّها بمنزلةِ الوقت وذلك أنّ الآيَةَ العَلامةُ والأوقاتُ علاماتٌ لمَعْرفةِ الحوادث وترتيبِها فى كونها ما يتقدّم منها وما يتأخّر وما يقترِن وجودُه بوجودِ غيره والمقدارِ الذى بين وجودِ المتقدّم منها والمتأخّرِ فصار ذكرُ الوقت عَلَمًا له ألا ترى انّها تكون علاماتٍ لحُلولِ الدُيون وغيرِها فصحّ اضافةُ الآيَة الى الفعل كما تُضيف الوقتَ لانّهما فى التحصيل يَؤُولان الى شىء واحد فامّا قول الشاعر * بآيَةِ يُقْدِمون الخَيْلَ شُعْثًا الخ * فالشاهد فيه اضافةُ الآيَة الى الفعل الذى هو يقدمون يقول أبْلِغْهم كذا بعَلامةِ اِقدامهم الخَيْلَ شُعْثًا متغيِّرةً من الجَهْد وشبّهَ ما يتصبّبُ من عَرَقها ودَمِها بالمُدام لحُمْرته، والسَنابِك جمعُ سُنْبُكٍ وهو مُقدَّمُ الحَوافِرِ يريد انّه لمّا صار ذلك عادةً لهم وأمرًا لازمًا صار علامةً، وكذلك قال الآخر * ألا مَن مُبْلِغٌ الخ * البيت لزيد بن عمرو بن الصَعِق والشاهدُ فيه ايضا اضافةُ الآيَة الى يُحِبّونَ والمعنى اذا رأيتَ تميمًا فبَلِّغْهم عنّى الرِسالةَ فكأنّ قائلًا قال بأىِّ علامةٍ تُعْرَف تميمٌ فقال بعلامةِ ما يُحِبّون الطعامَ وانّما ذكر حُبَّ تميمٍ الطعامَ وجعل ذلك آيَةً لهم يُعْرَفون بها لِما كان من أمرِهم فى تحريقِ عمرو بن هِنْدٍ لهم ووُفودِ البُرْجُمىّ عليه ثمّ شَمِّ رائحةَ المُحْرَقين فظنَّهم طَعاما يُصنَع فقُذِفَ به الى النار، والبَراجِمُ حَىٌّ من تميمٍ وخَبَرُهم مشهورٌ وذلك أنّ عمرو بن هندٍ كان نَذَرَ أن يُحرِق مائةَ رجلٍ من بنى دارِمٍ بسَبَبِ قَتْلهم أخًا له فأحرق تسعةً وتسعين رجلا من بنى دارم وأراد ان يُكمّل مائةً فلم يَجِد فوَفَدَ عليه رجلٌ فقال له عمرٌو ما جاء بك فقال حُبُّ الطعام قد أقويتُ الآنَ ثلثًا لم أذُق طعاما ولمّا سطع الدُخانُ ظننتُها نارَ طعامٍ فقال له عمرٌو ممّن أنتَ فقال من البَراجِم فقال * إنّ الشَقِىَّ وافِدُ البَراجِمِ * فذهبتْ مَثَلًا ورُمِى به الى النار، قال أبو عُبَيْدةَ خمسةٌ من أولادِ حَنْظَلةَ بن مالك بن عمرو بن تميمٍ يقال لهم البَراجِمُ ودارِمٌ من أولادِ حنظلةَ، وامّا

قولهم اِذْهَبْ بذِى تَسْلَمُ فمعناه بذى سَلامتِك فهو من اضافةِ المسمّى الى الاسم فكانّه قال اذهبْ بسلامتك فنزّل الفعلَ منزلةَ المصدر على حدّ قوله * فقالوا ما تَشاَء فقلتُ أَلْهو * وقد ذكر بعضُ العلماَء انّ ذِى هنا بمعنَى اَلّذِى كانّه قال اذهب بالذى تَسْلَمُ والهاء محذوفة وهو مصدرٌ كانّه قال بالسلامة الذى تَسْلَمُه وذَكَّرَ لانّه أراد السَّلامَ وإن لم يَستعمِلْ فاعرفه،

فصل ١٢٥

قال صاحب الكتاب ويجوز الفَصْل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فى الشعر من ذلك قولُ عمرِو بن قَمِيئَةَ * لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها * وقولُ دُرْنَا * هُما أَخَوَا فى الْحَرْب مَنْ لا أَخَا لَهُ * واَمّا قولُ الفَرَزْدَق * بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ * وقولُ الأَعْشَى * اِلّا عُلالَةَ او بُداهَةَ سابِحٍ * فعلى حذفِ المضاف اليه من الاوّل استغناءً عنه بالثانى وما يقع فى بعضِ نُسَخِ الكتاب من قوله

* فزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ * زَجَّ القَلُوصَ أَبِى مَزادَهْ *

فسيبويه بَرِىٓءٌ من عُهْدَته،

قال الشارح الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيحٌ لانّهما كالشىء الواحد فالمضافُ اليه من تمامِ المضاف يقوم مقامَ التنوين ويُعاقِبه فكما لا يحسُن الفصلُ بين التنوين والمنوَّن كذلك لا يحسن الفصل بينهما، وقد فُصل بينهما بالظرف فى الشعر ضرورةً فمّما جاء فى الشعر من ذلك قولُ عمرو ابن قَمِيئَةَ

* لَمّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اْسْتَعْبَرَتْ * لِلّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا *

سَاتِيدَمَا جَبَلٌ بعَيْنه قيل لا يَمُرّ عليه يومٌ من الزمان لا يُسْفَك فيه دَمٌ فسُمّى ساتيدما، يصف امرأةً أنّها مرّتْ بهذا الجبلِ فذكرتْ بلادَها لقُرْبه من بلادها فبَكَتْ فقال لله درُّ اليومَ مَن لامها على بُكائها وشَوْقها، فمَنْ فى موضعِ خَفْض باضافةِ دَرّ اليه واليَوْمَ نصبٌ على الظرف وقد فُصل به بينهما ولا يجوز اضافةُ دَرّ الى اليومَ على سبيلِ الاتّساع فى الظروف وجَعْلُه مفعولا به لانّك لو خفضتَ اليوم بالاضافة لم يكنْ لمَنْ ما يعمل فيه بخلاف قول الآخر

* رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ * طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ *

فهذا يُنشد بنصبِ الزاد واضافةِ طبّاخ الى ساعات وساغ ذلك لانّه لمّا أُضيفَ طبّاخ الى ساعات صار بمنزلةِ المنوّن وكان ممّا يَنْصِب لِما فيه من معنى الفعل فنَصَبَ الزادَ وليس كذلك دَرُّ من قوله للّه دَرُّ اليوم من لامها لانّك لو نوّنت دَرًّا لم يكن له أن يَنْصِب فلذلك لزم نصبُ اليوم على الظرف والحكمُ على مَنْ بالخفض، ويجوز فى طَبّاخِ ساعاتِ الكرى خفضُ الزاد ويكون ساعات الكرى منصوبا على الظرف وقد فصلتَ به مُضطَرًّا، وممّا جاء الفصلُ فيه ايضا قولُ دُرْنا بنتِ عَبْعَبَةَ من بنى قَيْسِ بن ثَعْلَبَةَ

* هما أَخَوَا فى الحَرْب مَن لا أَخَا له * اذا خافَ يومًا نَبْوَةً فدَعَاهما *

الشاهد فيه اضافةُ الأَخَوَيْن الى مَنْ مع الفصل بالجارّ والمجرور وهو كالذى تقدّم، تَرْثِى أَخَوَيْها تقول كانا لِمَن لا أَخَ له فى الحرب ولا ناصرَ كالاخوَيْن ينصُرانه، وامّا قول الفَرَزْدَق

* يا مَن رَأَى عارِضًا أُرِقْتُ له * بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ *

أنشده سيبويه على انّه فصل بين المضاف والمضاف اليه وأَنّ المعنى بين ذراعَىِ الأَسدِ والجَبْهَةُ مُقْحَمَةٌ على نيّةِ التأخير، وقد ردّ ذلك عليه محمّدُ بن يزيدَ وقال لو كان كما ظنّ لقال وجَبْهَته لكنّه من بابِ العطف والتقديرُ بين ذراعَىِ الأَسدِ وجبهةِ الأَسدِ ومثلُه فى حذفِ المضاف اليه من الاوّل لدلالةِ الثانى عليه قولُه * يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىٍّ * والمراد يا تيمَ عدىٍّ تيمَ عدىٍّ فهو من قبيلِ مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَن ثَمَّ والمرادُ بخيرِ مَن ثَمَّ وأفضلِ مَن ثَمَّ، وقد اختار صاحبُ هذا الكتاب هذا الوجهَ وهذا لا يقدَحُ فيما ذهبَ اليه سيبويه لانّه يجوز ان يكون المرادُ ما ذكره ويكون الفصلُ صحيحا بالجبهة، ويجوز ان يكون كما ذكره ابو العبّاس ولا يخرج عن الفصل وإِن كان المضافُ اليه مقدّرا لانّ المضاف اليه لمّا حُذف من اللفظ وَلِىَ المضافُ شيئًا غيرَ المضاف اليه وهذه صورةُ الفصل بين المضاف والمضاف اليه أَلا ترى انّه استُقبِح علمتُ أَنْ يقومُ زيدٌ وإِن كانت الهاء مقدّرةً لانّها لمّا لم تخرج الى اللفظ وَلِىَ الحرفُ الفعلَ فقبُح عندهم حتّى تَعوّضوا السينَ او سَوْفَ او قَدْ فكما انّ هذا المحذوف لمّا لم يخرج الى اللفظ لم يُعتدّ به كذلك المضافُ اليه اذا حُذف لم يقع به اعتدادٌ فحصل الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه، وامّا قوله كان يلزم أَن تقول وجبهته فتقول وعلى ما ذهب اليه ابو العبّاس يلزمه أَن يقول وجبهته ايضا فعُذْرُه عن ذلك عُذْرُ سيبويه، وامّا معنى البيت فانّه وصفُ عارضِ سَحابٍ اعترض بين نَوْءِ الذراع ونَوْءِ الجبهة وهما من أنواء الأَسد وأنواءه من أَحمدِ الأَنواء وذَكَرَ الذِراعَيْن والنَوْء للذراع المقبوضة منهما لاشتراكهما فى أعضاء الأَسد والتسمية، ونظيره قوله

تعالى يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ يريد من البحرَيْن وانّما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما، وامّا قول الأعْشى

* ولا نُقاتِلُ بالعِصيّ ولا نُرامى بالحِجارَهْ * إلّا عُلالَةَ او بُداهَةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ *

فالشاهد فيه الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه مثلُ الذى قبلَه والخلافُ فيه كالذى قبله والتقدير فيه الّا عُلالَةَ سابحٍ او بُداهتَه، فامّا الفصل بغير الظرف فلم يَرِد به بيتٌ والقياس يَدْفَعه فامّا قوله * فزَجَجْتُها بِمَزَجّةٍ الخ * فانّه أنشده الأخفشُ فى هذا الباب والشاهدُ فيه انّه أضاف المصدرَ الى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيفٌ جدّا لم يَصِحّ نَقْلُه عن سيبويه على انّ ابن كَيْسانَ قد نقل عن بعض النحويّين انّه يجوز ان يُفرَق بين المضاف والمضاف اليه اذا جاز ان يُسكَت على الاوّل منهما لانّه يصير ما فرق بينهما كالسَّكْتة التى تقع بينهما، وقد قرأ ابنُ عامرٍ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ بنصب الاولاد وخَفْض الشركاء فهذا فصلٌ بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول، وحكى الكِسائىُّ أخذتُه بِأَدَّى أَلْفِ درهمٍ وهذا أفحش ممّا تقدّم لانّه أدخلَ حرفَ الجرّ على الفعل وفصل به بين الجارّ والمجرور ولا يُقاس على شىء من ذلك، وانّما جاز بالظرف لانّ الأحداث وغيرَها لا تكون الّا فى زمانٍ او مكانٍ فكانت كالموجودة وإن لم تُذكَر فكانّ ذِكْرَها وعدمَها سِيّان فلذلك جاز إقحامُها فاعرفه،

فصل ١٣٦

قال صاحب الكتاب واذا أَمِنوا الإلباسَ حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مُقامَه وأعْربوه بإعرابه والعَلَمُ فيه قولُه عزّ وجلّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ لانّه لا يُلبِس انّ المسؤُلَ أهلُها لا هى ولا يقال رأيتُ هِنْدًا يعنون غلامَ هندٍ وقد جاء المُلبِس فى الشعر قال ذو الرُّمّة

* عَشِيّةَ فَرَّ الحارِثيّونَ بَعْدَما * قَضَى نَحْبَه فى مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ *

وقال * بما أَعْيَا النِّطاسىَّ حِذْيَمَا * اى ابنُ هَوْبَرٍ وابنَ حِذْيَمٍ،

قال الشارح اعلم انّ المضاف قد حُذف كثيرا من الكلام وهو سائغٌ فى سعةِ الكلام وحالِ الاختيار اذا لم يُشْكِل وانّما سوّغ ذلك الثقةُ بعلمِ المخاطَب اذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى فاذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ او لفظٍ آخرَ استُغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارا واذا حُذف المضاف أُقيم

المضافُ اليه مُقامَه وأُعرِب بإعرابه ، والشاهدُ المشهور فى ذلك قوله تعالى وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ والمراد أَهْلَ القريةِ لانّه قد عُلم انّ القرية من حيثُ هى مَدَرٌ وحَجَرٌ لا تُسْأَل لانّ الغرض من السؤال رَدُّ الجواب وليس الحجرُ والمدرُ ممّا يُجيب واحدٌ منهما ، وقوله والعَلَمُ فيه يريد انّ الآية قد اشتهر امرُها بذلك حتّى صارت عَلَما على جوازِ حذفِ المضاف اذ الامرُ واضحٌ فيها من جهة المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى وَلٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِٱللّٰهِ وقوله وَلٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَى تقديرُه برُّ مَنْ وان شئت كان تقديرُه ولكنّ ذا البرِّ مَن اتّقى فلا بدّ من حذفِ المضاف لانّ البرّ حَدَثٌ ومن اتّقى جُثّةٌ فلا يصحّ ان يكون خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا كان هو الاوّلَ او منزّلا منزلتَه فلذلك حُمل على حذفِ المضاف ، والاوّل أشبهُ لانّ حذفَ المضاف ضربٌ من الاتّساع والخبرُ أَوْلى بالاتّساع من المبتدإ لانّ الاتّساع بالأعجاز أَوْلى منه بالصُدور ، ومن ذلك قولهم الليلةُ الهلالُ لا بدّ من حذفِ المضاف رفعتَ الليلة او نصبتَها فإن رفعتَ كان التقديرُ الليلةُ ليلةُ الهلال وان نصبتَ كان التقديرُ الليلةَ حُدوثُ الهلال او طلوعُه ، ومن ذلك قول الشاعر

* المالُ يُزْرِى بأقوامٍ ذَوِى حَسَبٍ * وقد يُسَوِّدُ غيرَ السَيّدِ المالُ *

اى فَقْدُ المالِ يُزْرِى وهو كثيرٌ واسعٌ وكان ابو الحسن مع كثرته لا يَقيسه بل يَقصره على المسموع منه فامّا ما يُلْبِس فلا يجوز لنا استعمالُه ولا القياسُ عليه لو قلت رأيتُ هِنْدا وأنتَ تريد غلامَ هندٍ لم يجز لانّ الرُؤية يجوز ان تقع على هند كما تقع على الغلام ، وقد جاء من ذلك شىءٌ يسيرٌ للثقة بدلالةِ الحال عليه وإخبارِ القائل او معرفةِ المخاطب قال الشاعر * عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّونَ الخ * قال ابن الكَلْبىّ الهَوْبَرُ هو يزيد بن هوبرٍ كان قُتل فى المَعْرَكة فحذف المضافَ لانّ المخاطب مُشاهِدٌ لذلك فى الحرب فلا يُشْكِل عليه المقتولُ يُؤيّد صحّةَ ما قلناه قولُ عمر بن لَجَإ

* ونَحْنُ ضَرَبْنَا بالكُلاب ابنَ هَوْبَرٍ * وجَمْعَ بنى الدَيّان حتّى تَبَدَّدُوا *

فصرّح بابن هوبر ، ومثله قوله * كَمَا أَعْيَا النِطاسِىَّ حِذْيَمَا * هكذا يقع فى نُسَخِ المفصّل كَمَا بالكاف وانّما هو بالباء وصَدْرُه

* فَهَلْ لَكُمْ فيما إلَىَّ فانّنى * بَصيرٌ بما أَعْيَا النِطاسِىَّ حِذْيَمَا *

والنِطاسِىّ الطبيبُ يقال نِطِّيسٌ مثلُ فِسِّيقٍ ونِطاسِىٌّ بكسر النون وقال ابو عُبَيْدَةَ هو بفتح النون والمرادُ ابنُ حِذْيَمٍ فحذف المضافَ ، ومن ذلك قولُ كُثَيِّرٍ

* حُزِيَتْ لى بِحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْدَى * كاليَهُودِيِّ من نَطاةَ الرِّقالِ *

فَيْدَةُ موضعٌ ونَطاةُ قَصَبَةُ خَيْبَرَ والمرادُ كنَخْلِ اليهوديّ والرِّقْلُ طِوالُ النخل وحُزِيَتْ قُدِّرَتْ يقال حَزَيْتُ النخلَ أَحْزِيها اذا قدّرتَ ما عليها، وقد جاء من ذلك فى الشعر أبياتٌ مع ما فيه من الالباس كانّ ذلك لثقةِ الشاعر بعلْمِ المخاطب او نَظَرًا الى كثرةِ حذفِ المضاف الذى لا لَبْسَ فيه فلم يَعْبَأْ بالالباس فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وكما أعطَوْا هذا الثابتَ حَقَّ المحذوفِ فى الاعراب فقد اعطوه حقّه فى غيره قال حَسّانُ

* يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهِمِ * بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ *

فذكّر الضميرَ فى يصفّق حيث اراد ماءَ بَرَدَى وقد جاء قوله عزّ وجلّ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ على ما للثابت والمحذوف جميعا،

قال الشارح قد أعربوا المضافَ اليه باعرابِ المضاف لوُقوعه موقعَه ومُباشرتِه العاملَ نحوَ قوله تعالى وآسْأَلِ القريةَ فالاصلُ فاسأَلْ اهلَ القرية فالقريةُ مخفوضةٌ كما ترى باضافةِ الاهل اليها فلمّا حُذف المضاف أُقيم المضاف اليه مُقامَه فباشَرَه العاملُ فأنتصب انتصابَ المفعول به وإن لم يكن إيّاه فى الحقيقة كذلك أعطوه حُكْمَه فى غيرِ الاعراب من التأنيث والتذكيرِ فمن ذلك قولُ حَسّانَ بن ثابتٍ * يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ الخ * الشاهد فيه تذكيرُ الضمير الراجعِ الى بَرَدَى وهو مؤنّثٌ ألا ترى انّ ألفه كألفِ حَمْرَاءَ وبَشَكَى وهذا البناء لا تكون ألفه الّا للتأنيث هذا ظاهرُ اللفظ ويجوز ان يكون المضمرُ عائدا الى المحذوف وهو الماء فيكون المحذوف مُرادًا من وَجْهٍ وغيرَ مراد من وجه فمن جهةِ عَوْدِ الضمير اليه كان ملحوظا مرادًا ومن جهةِ الاعراب غيرَ مراد، والبَرِيصُ ههنا موضعٌ بدِمَشْقَ بالصاد المهملة وبَرَدَى نهرٌ بها وتصفيقُ الشَراب تحويلُه من إناء الى إناء والرحيقُ صَفْوَةُ الخمر والسَّلْسَلُ الطيّبُ يقال ماءٌ سَلْسَلٌ اى سَهْلُ المَشْرَب عَذْبٌ، وامّا قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بَياتًا او هم قائلون فالمراد وكم من أهلِ قريةٍ ثمّ حُذف المضاف وعاد الضميرُ على الامرَيْن فأُنّث فى قوله فجاءها بأسُنا نظرًا الى التأنيث فى اللفظ وهو القريةُ وذُكّر فى قوله او هم قائلون مُلاحَظَةً للمحذوف،

فصل ١٢٧

قال صاحب الكتاب وقد حُذف المضاف وتُرك المضاف اليه على إعرابه فى قولهم ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرةً ولا

بَيْضاءَ شَحْمَةٌ قال سيبويه كأنّك أظهرتَ كلَّ فقلتَ ولا كلُّ بيضاءَ وقال ابو دُؤاد

* أَكُلَّ آمْرِئٍ تَحْسِبِينَ آمْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا *

ويقولون ما مِثْلُ عبد الله يقولُ ذاك ولا أخيه ومثلُه ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك وهو فى الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجارّ ،

قال الشارح اعلم انّ حذفَ المضاف وإبقاءَ عَمَله ضعيفٌ فى القياس قليلٌ فى الاستعمال أمّا ضُعْفه فى القياس فلوجهَيْن احدُهما أنّ المضاف نائبٌ عن حرفِ الجرّ وخَلَفٌ عنه فاذا قلت غلامُ زيدٍ فأصلُه غلامٌ لزيدٍ واذا قلتَ ثَوْبُ خَزٍّ فأصله ثوبٌ من خزٍّ فحذفتَ حرفَ الجرّ وبقى المضافُ نائبًا عنه ودليلًا عليه فاذا أخذتَ تحذِفه فقد أجحفتَ بحذفِ النائب والمنوبِ عنه وليس كذلك فى الفصل قبلَه نحوُ وآسْألِ القريةَ لانّك أقمتَ المضافَ اليه مُقامَه وأعربتَه بإعرابه فصار المضافُ المحذوفُ كالمطَّرَحِ المَنْسيّ وصارت المعاملةُ مع التأنيث الملفوظِ به ، والوجه الثانى أنّ المضاف عاملٌ فى المضاف اليه الجرَّ ولا يحسن حذفُ الجارّ وتَبْقِيَةُ عَمَله فمن ذلك قولُهم فى المَثَل ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً موضعُ الشاهد أن ترفع كُلًّا بمَا وتخفض سوداءَ بالاضافة والفتحةُ علامةُ الخفض لانّه لا ينصرف وتَمْرةً منصوبٌ لانّه خبرُ مَا وبيضاءَ مخفوضٌ ايضا على تقديرِ كُلّ كأنّك لفظتَ بها فقلت ولا كُلُّ بيضاءَ وشَحْمَةً منصوبٌ عَطْفًا على تمرةً ، وكان ابو الحسن الأخفشُ وجماعةٌ من البصريين يحملون ذلك وما كان مثلَه على العطف على عاملَيْن وهو رأىُ الكوفيين وذلك أنّ بيضاءَ جرٌّ عطفًا على سوداءَ والعاملُ فيها وَمَا كُلُّ وقولُه شَحْمَةً منصوبٌ عطفًا على خبرِ مَا ومثلُه عندهم ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرٌو تخفضُ قاعدا بالعطف على قائمٍ المخفوضِ بالباء وترفع عمرًا بالعطف على اسمِ مَا فهُمَا عاملان الباءُ ومَا كما كان فى المَثَل عاملان كُلٌّ ومَا قالوا وقد عطفتَ شيئَيْن على شيئَيْن والعاملُ فيهما شيئآن مختلفان ، وسيبويه والخليلُ لا يَرَيان ذلك ولا يُجيزانه والحجّةُ لهما فى ذلك أنّ حرفَ العطف خَلَفٌ عن العامل ونائبٌ عنه وما قام مقامَ غيرِه فهو أضعفُ منه فى سائرِ أبوابِ العربيّةِ فلا يجوز ان يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلّط ما أُقيم مُقامَه فاذا اقيم مقامَ الفعل لم يجز ان يتسلّط على عَمَلِ الجرّ فلهذه العلّة لم يجز العطفُ عندهما على عاملَيْن فلذلك حملوه على حذفِ المضاف ، فان قيل حذفُ المضاف وإبقاءُ عمله على خلافِ الاصل وهو ضعيفٌ والعطفُ على عاملَيْن ضعيفٌ ايضا فلِمَ كان حَمْلُه على الجارّ أَوْلى من حَمْله على العطف على عاملَيْن قيل لانّ حذفَ الجارّ قد جاء فى كلامهم وله وَجْهٌ من القياس فامّا مَجيئُه فنحوُ قوله

* وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسٌ * والمراد ورُبَّ بلدةٍ وقولهم فى القَسَمِ اللّهِ لَأَفْعَلَنَّ ويُحكى عن رُؤْبَةَ انّه كان يقال له كيف أصبحتَ فيقول خَيْرٍ عافاكَ اللّهُ يريد بخَيْرٍ وقد حمل أصحابُنا قِرآءةَ حَمْزَةَ فى قوله تعالى وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَّآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ على حذفِ الجارّ وأنّ التقدير فيه وبالأرحامِ، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البُعْدَ فقد ثَبَتَ بهذا جوازُ حذفِ الجارّ فى الاستعمال وإن كان قليلا ولم يثبُت فى الاستعمال العطف على عاملَيْن فكان حملُه على ما له نظيرٌ أَوْلَى وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن وأمّا من جهةِ القياس فلانّ الفعل لمّا كان يكثر فيه الحذفُ وشارَكَهُ الحرفُ فى كَوْنه عاملا جاز فيه ما جاز فى الفعل على سبيلِ النَدْرَة، وقد كثُر التقلُّبُ بهذا المَثَل وأجازوا فيه وجوهًا من الاعراب وجُمْلَتُها خمسةُ أوجهٍ احدُها ما تقدّم والآخرُ أن تقول ما كلُّ سوداء تمرةٌ ولا بيضاء شَحْمَةٌ ترفع ولا تُعْمِل مَا وتعطف جملةً على جملة، الثالث ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ تنصب الاوّلَ على إعمالِ مَا وترفع بيضاء وشحمةٌ على الاستئناف كانّك عطفت جملةً على جملة، الرابع مَا كُلُّ سوداء تمرةٌ ولا بيضاء شحمةٌ لا تُعمِل مَا ولكن تحذِف كُلًّا وتُبْقِى أَثَرَها، الخامس ما كُلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةً وهو أحسنُها لانّه لا حذفَ فيه، فامّا قول أبى دُوَادٍ * أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً الخ * فسيبويه يحمله على حذفِ مضاف تقديرُه وكلَّ نار الّا انّه حُذف ويُقدّرها موجودةً وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملَيْن فيخفض نارًا بالعطف على امرئٍ المخفوضِ بكُلّ وينصب نارًا بالعطف على الخبر وهذا البيتُ من أَوْكَدِ ما استشهد به ابو الحسن، وامّا قولهم ما مثلُ عبد اللّه يقول ذاك ولا أخيه فهذا يجوز ان يكون المراد ولا مثلُ أخيه ويجوز ان لا يقدَّر مثلٌ بل يكون الأخُ معطوفا على عبد اللّه والعاملُ فيهما مثلٌ الاوّلُ ودلّ على معنًى خبره خبرُ الاوّل فاستغنى عنه فلو أظهرَ خبرَ الثانى وقال ما مثلُ عبد اللّه يقول ذاك ولا اخيه يكرَهُه لم يكن بدٌّ من تقديرِ مثلٍ او العطفِ على عاملَيْن اذ كان الأخُ مجرورا بعاملٍ ويكرهه فى موضعِ نصب بعاملٍ آخرَ واذ كان لا بدَّ فيه من احدِ الوجهَيْن وأحدُهما لا يصحّ وَجَبَ حملُه على الوجه الآخر وهو على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ وهو مثلٌ، وكان ابو العبّاس يمنَع جوازَ هذه المسئلةِ ونظائرِها لانّه كان لا يرى حذفَ الجارّ ولا يرى العطفَ على عاملَيْن ولا تَحْمِلَ لها سوى هذَيْن الوجهَيْن، فامّا قولك ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك فهذا لا بدّ فيه من تقديرِ مثلٍ ايضا وليس من جهةِ العطف على عاملَيْن لكن من جهةٍ اخرى وذلك أنّك اذا عطفتَ الأبَ على الأخ لم يجز تثنيةُ الخبر لوجهَيْن احدُهما أنّه يلزم من ذلك أن يعمل فى الخبر عاملان وهو مثلٌ ومَا النافيةُ

الحجازيّةُ اذا جعلتَ موضعَ يقولانِ نصباً لانّ العامل فى الخبر هو العاملُ فى المخْبَر عنه وإن لم تُعْملها كان العاملُ فى الخبر ايضا شيئان الابتداء ومثلُ وذلك لا يجوز، والوجه الثانى انّ ما لا تعمل فى خبرِ ما لا تعمل فيه ولا عَمَلَ لما فى الأَبِ فلم يجز ان تعمل فى خبره فلذلك وجب تقديرُك مثلُ مع الأب وساغ حذفُها لتقدُّمِ ذكرها ويكون التقديرُ ما مثلُ اخيك ولا مثلُ ابيك يقولان ذاك لانّ ما قد عملتْ فى مثلِ الاوّلِ ومثلِ الثانى لانّ حرف العطف يُشْرِك بين المعطوف عليه والمعطوف فى عَمَلِ العامل،

وقوله وهو فى الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجارّ يعنى حذفَ المضاف وإبقاء عَمَله نحوِ قوله

* رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِى الحَياةَ مِن جَلَلِهْ *

ونحوِ قولِ رُؤْبَةَ خَيْرٍ عافاكَ اللهُ يريد بخَيْرٍ وكلاهما قليلٌ فى الاستعمال والقياس معًا والجامعُ بينهما انّهما جميعاً من عواملِ الخفض،

فصــل ١٢٨

قال صاحب الكتاب وقد حُذف المضاف اليه فى قولهم كان ذلك اذ وحينئذٍ ومررتُ بكُلٍّ قائما قال الله تعالى وَكُلًّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وعِلْمًا وقال وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ وقال لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وفعلته أوّلُ يريدون اذْ كان كذا وكلّهم وبعضهم وقبلَ كلّ شىء وبعده واوّلَ كلّ شىء، وقد جاءا محذوفَيْن معا فى قولِ أبى دُؤادٍ يصف البَرْقَ * أَسالَ البِحارَ فانْتَحَى للعَقيقِ * وقولِ الأَسْوَد * وقَدْ جَعَلَتْنى من حَزِيمَةَ إِصْبَعَا * قال الفَسَوىّ اى أَسالَ سُقْيا سَحابِه وذا مَسافةِ إصْبَعٍ،

قال الشارح اعلم انّه قد جاء عنهم حذفُ المضاف اليه وهو أقلّ من حذفِ المضاف وأبعد قياساً وذلك لانّ الغرض من المضاف اليه التعريفُ والتخصيصُ واذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذف كان نَقْضًا للغرض وتراجُعًا عن المقصود فمن ذلك قولُهم اذ وحينئذٍ وأصله أنّ اذْ تكون مضافةً الى جملة إمّا ابتدائيّة وإمّا فعليّة نحو جئتُك اذ الحَجّاجُ أميرٌ واذْ قام زيدٌ واذ كانت انّما تضاف الى جملة لتُوضحها وتُزيلَ إبهامَها فاذا تقدّمتْها جملةٌ إمّا فعليّةٌ وإمّا اسميّةٌ ربّما حذفوا الجملة المضافَ اليها اذْ لدلالة الجملة المتقدّمة عليها فجاءوا بالتنوين بعد اذْ عِوَضًا من المحذوف وذلك نحوُ قولهم اذٍ من قولِ الشاعر

* نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عمرٍو * بعافيةٍ وأَنْتَ اذٍ صَحِيحُ *

وأصله وأنتَ اذ نهيتُك فحذف الجملةَ وعوّض منها التنوينَ ، ومثله حِينَئِذٍ وساعَتَئِذٍ ويَوْمَئِذٍ والمـراد حِينَ إِذْ كان كذا وكذا وساعةَ اذ كان كذا وكذا ويومَ اذ كان كذا وكذا قال الله تع اذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ ٱلْإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا والتقديرُ يَوْمَ اذْ تَزَلْزَلَت الارضُ وإِذْ أخرجتِ الارضُ أثقالَها وإِذْ قال الانسانُ فحُذفت هذه الجُمَلُ بأَسْرِها لـدلالـةِ ما تقدّم من الجمل وعُوِّض منها التنوينُ فدخل وهو ساكنٌ وكانت الذالُ قبله ساكنةً فكسرت الذال لالتقاء الساكنَيْن فقيل يَوْمَئِذٍ وليست الكسرةُ فى الذال بإعرابٍ وإِن كانت اذ ههنا فى موضع جَرّ باضافةِ ما قبلها اليها ، والذى يدلّ انّ الكسرة لالتقاء الساكنَيْن لا للاعراب قولُه وأَنْتَ اذٍ صحيحٌ ألا ترى انّ اذٍ فى هذا البيتْ ليس قبلها شىءٌ مضافٌ اليها فتكونَ مجرورةً به فثبت بما ذكرناه أنّها حركةُ بناء لا إعرابٍ على انّه قد حُكى عن ابى الحسن أنّ اذٍ ههنا مجرورةٌ بمضاف محذوف كانّه أراد حينئذٍ ثمّ حذف حينَ وهو يريدها فهى مجرورةٌ بالمضاف المقدَّرِ على حدّ قوله * ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارًا * وما أبعدَ اعتقادَ مثلِ هذا من فَضْلِ ذاك السيّدِ وتَحْمِلُه إن صحّ على التقريب او أنّه يريد مجرورةَ الموضع لا اللفظ ألا ترى انّ اذْ مبنيّةٌ فى حالِ اضافتها الى الجملة نحو قوله تعالى وَاذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى ونحوِ اذِ ٱلْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ فاذْ هذه مبنيّةٌ على السكون وموضعُها نصبٌ بفعل مقدّرٍ تقديرُه وٱذْكروا اذ قلتم ونحوُه واذ كانت مبنيّةً فى حال الاضافة فهى اذا لم تُضَف بالبناء أجدرُ لانّ حذفَ المضاف اليه اقتطاعُ جُزْءٍ من الاسم ، فان قيل فلِمَ كانت النونُ أَوْلى بالعوض من غيرها قيل كان الاولى أن يكون حرفًا من حروفِ المدّ واللينِ لخفّتها وكثرةِ زيادتها لكنّهم لمّا كانت معتلّةً لا تثبُت على حالٍ لم تُزَدْ أخيرًا اذ الذالُ قبلها ساكنٌ واذا زيد حرفُ المدّ وكان ساكنًا وجب تحريكُ الذال لالتقاء الساكنَيْن فإن كُسرت الذال وكان حرفُ المدّ ألفًا او واوًا ٱنقلبتْ ياءً وإن كانت ياءً من أوّلِ مرّةٍ لم يُؤْمَن حذفُها اذا لَقِيَها ساكنٌ بعدها فلمّا كان زيادةُ حرف المدّ تُؤدّى الى تغييره او حذفِه تَأَبَّوا زيادتَه وعدلوا الى النون لانّه يُجامِع حروفَ اللين فى الزيادة ويُناسبها من حيثُ انّه غُنّةٌ تمتدّ فى الخَيْشوم فكان كالالف التى تمتدّ فى الحَلْق ولا مُعتمَدَ لها فيه مع انّها قد جاءت عوضًا من الحركة فى يفعلان وتـفـعـلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وزادوها فى التثنية والجمع عوضًا من الحركة والتنوين نحوَ قولك جاءنى الزيدان والزيدون ورأيت الزيدَيْنِ والزيدِينَ ومررت بالزيدَيْن والزيدِين فالنونُ هنا عوضٌ من الحركة والتنوين فلمّا كانت النونُ قد زيدت عوضًا فيما ذكرناه واحتيج الى حرفٍ يكون عوضا فى يومئذٍ

وحينئذٍ كانت النونُ أَوْلى لانّها مأنوسٌ بزيادتها عوضًا ، وامّا كُلٌّ وبَعْضٌ فمحذوفٌ منهما المضافُ اليه وهو مرادٌ يدلّ على ذلك انّهما معرفتان ولولا إرادةُ المضاف اليه فيهما لكانا نكرتَيْن نحوَ قولك غلامُ زيدٍ اذا أردتَ المعرفةَ وغلامٌ اذا اردت النكرةَ ، والذى يدلّ على تعريفهما وقوعُ الحال منهما نحوُ قولك مررت بكُلٍّ قائمًا وببعضٍ جالسًا والحالُ انّما تكون من المعرفة ولا تكون الحالُ من النكرة الّا على ضُعْفٍ وضرورةٍ ، وانّما يُحذف المضاف اليه اذا جرى ذكرُ قومٍ فتقول مررت بكُلٍّ اى بكلّهم ومررت ببعضٍ اى ببعضهم وتستغنى بما جرى من الكلام ومعرفةِ المخاطب عن إظهار الضمير المضافِ اليه ، فذهب بعضُهم الى انّ التنوين عوضٌ من المضاف اليه كالذى فى يومئذٍ وحينئذٍ قال وانّما قلنا ذلك لانّ هذا لا يدخله تنوينُ التمكين من حيثُ كان فى نيّةِ الاضافة كما لا يدخله الالفُ واللام فلمّا نُوّن مع ارادة الاضافة عُلم انّ التنوين عوضٌ من المحذوف ، وامّا مذهبُ الجماعة فانّه التنوينُ الذى كان يستحقّه الاسمُ قبل الاضافة والاضافةُ كانت المانعةَ من إدخالِ التنوين فلمّا زال المانعُ وهو الاضافةُ عاد اليه ما كان له من التنوين وتقديرُ الاضافة لا يمنع من إدخالِ التنوين لانّ المُعامَلة مع اللفظ ، وامّا امتناعُ الالف واللام من الدخول عليه فانّما كان لأَجْلِ انّه معرفةٌ والالفُ واللام لا يدخلان المعارفَ هذا هو الاصلُ وامتناعُ الالف واللام من الاضافة غيرِ المَحْضة انّما كان بالحَمْل على المحضة المُعرِّفةِ وليس كذلك التنوينُ فانّه يكون مع المعرفة نحوِ زيدٍ وعمرٍو ونحوِهما ، وامّا قَبْلُ وبَعْدُ ونحوُهما من الظروف فمحذوفٌ منها المضافُ اليه فاذا قلت جئتُ قَبْلُ وبَعْدُ فالمرادُ قبلَ كذا وبعدَ كذا ممّا قد عَرَفَه المخاطب قال اللّه تع لِلّهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ والمراد واللّهُ أعلمُ من قَبْلِ الاشياء ومن بَعْدِها فحُذف ذلك وهو مرادٌ فذهب لفظُه وبقى حُكْمُه وهو التعريفُ وبُنى الاسمُ لانّ المضاف اليه من تمامِ المضاف فإذا قُطع عنه فكانّه قد بقى بعضُ الاسم وبعضُه لا يستحقّ الاعرابَ فقامَ البناءُ فيه مقامَ العوض اذ لو عوّضوا النونَ كما فى يومئذٍ وحينئذٍ ونظائرِهما لم يُؤْمَن ٱلتباسُه بالمنكور المعربِ وسنَسْتقصى الكلامَ عليه فى موضعه إن شاء اللّه ، وقوله وقد حُذفا معًا يريد المضافَ والمضافَ اليه وذلك اذا تكرّرت الاضافةُ فمن ذلك مسئلةُ الكتاب أنتَ منّى فَرْسَخان والمرادُ ذو مَسافةِ فرسخَيْن فحُذف المضاف والمضاف اليه وأُقيم المضافُ اليه الثانى مُقام المضاف للعِلْم به ، ومن ذلك قوله تعالى فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ اى من تُرابِ أَثَرِ حافرِ فَرَسِ الرسول ، ومنه قولُ أبى دُوَادٍ

* أَيَا مَن رَأَى لى رَأْىَ بَرْقٍ شَرِيقِ * أَسالَ البِحارَ فَٱنْتَحَى للعَقِيقِ *

يصف بَرْقًا والمرادُ سُقْيَا سَحابِه اى سحابِ البرق والضميرُ اذا كان مفردا منصوبا او مجرورا فإنّه يكون بارزًا واذا كان مرفوعا يكون مستترا فسُقْيَا فاعلُ أسالَ لا البرقُ فإنّ البرقَ لا يُسيل فلمّا حُذف المضاف والمضاف اليه معًا أقيم الضمير المجرور مُقامَ المضاف وصار مرفوعا فٱستكنّ فى الفعل حين أُسند اليه الفعل، والبِحار جمعُ بَحْرٍ وهو المكان المتّسع ومنه سُمّى البَحْر بَحْرًا لٱتّساعه، وامّا قول الأَسْوَد ابن يَعْفُر

* فأَدْرَكَ إِبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُهَا * وقد جَعَلَتْنِى من حَزِيمَةَ اِصْبَعَا *

فالمراد ذا مَسافةِ اِصْبَعٍ فحذف المضافَ والمضافَ اليه لمّا تَكرّر وأقام المضافَ اليه الثانىَ مُقامَ المضاف الاوّلِ وأعربَه بإعرابه وهو النصب، وحزيمةُ هذه بالزاى المعجمة بَطْنٌ من باهِلَةَ بن عمرو بن ثَعْلَبَةَ ويقال الحَزِيمَتان والزَبِينَتان وهما حَزِيمَةُ وزَبِينَةُ،

فصل ١٢٩

قال صاحب الكتاب وما اضيف الى ياء المتكلّم فحكمُه الكسرُ نحوُ قولك فى الصحيح والجارى مجراه غلامى ودَلْوِى إلّا اذا كان آخِرُه الفا او ياءً متحرّكا ما قبلَها او واوا أمّا الالف فلا تتغيّر إلّا فى لغةِ هُذَيْلٍ فى نحوِ قوله * سَبَقوا هَوَىَّ وأَعْنَقوا لهَواهُمُ * وفى حديثِ طَلْحةَ رضى الله عنه فوضَعوا اللُجَّ على قَفَىَّ يجعلونها اذا لم تكن للتثنية ياءً ويدّغمونها وقالوا جميعا لَدَىَّ ولَدَيْه ولَدَيْك كما قالوا علىَّ وعلَيْه وعلَيْك وياءُ الاضافة مفتوحةٌ إلّا ما جاء عن نافعٍ مَحْيَاىْ وَمَمَاتِى وهو غريب،

قال الشارح اعلم انّ ياء المتكلّم حكمُها أن يُكسَر ما قبلها نحوَ قولك غُلَامِى وصاحِبِى ودَلْوِى وانّما وجب كسرُ ما قبل ياء المتكلّم ليَسلَم الياءُ من التغيير والانقلاب وذلك أنّ ياء المتكلّم تكون ساكنةً ومفتوحةً فلو لم يكن يُكسَر ما قبلها لكانت تنقلب فى الرفع واوا فى لغةِ من أسكنَها وكان اللفظُ فى الرفع هذا غُلَامُو فيذهب صيغةُ الاضافة وكانت تنقلب فى النصب ألفًا فى لغةِ مَن فتحها فكنت تقول رأيتُ غُلَامَا فلمّا كان اعرابُ ما قبلها يُؤدّى الى تغييرها وٱنقلابِها الى لفظِ غيرِها رفضوا ذلك وعدلوا الى كسرِ ما قبلها البتّةَ، فان قيل فأنتم قد قلبتموها ألفا فى النداء نحوِ يا غُلَامَا قيل ذلك شئٌ اختصّ به النداء كما اختصّ بالعَدْل نحوِ يا غَدارِ ويا فَساقِ ويا غُدَرُ ويا فُسَقُ ويا هَنَاهْ ولا يُستعمل ذلك فى غير النداء، وليس كسرُ ما قبلها لثِقَل الضمّة ألا ترى انّ الفتحة أخفُّ الحركات ومع ذلك كسرت

فعْلمر انّ الكسرة فيها لغيرِ الاستثقال فتقول هذا غلامى وصاحبى ونحوَهما من الصحيح اللامِ او ما جرى مجرى الصحيح فالصحيحُ ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفا ولا واوا ولا ياء نحوُ رجل وفرس والجارى مجرَى الصحيح ما كان آخِرُه ياء او واوا قبلهما ساكنٌ نحوُ ظَبْيٍ ودَلْوٍ لانّه اذا سكن ما قبلهما بَعُدَتا عن شَبَهِ الألف وجرتا مجرى الصحيح فى تحمُّلِ حركاتِ الاعراب فلذلك تقول هذا دَلْوِى وظَبْيِى فتكسر ما قبل ياء الاضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح، واعلم انّهم قد اختلفوا فى هذه الكسرة فذهب قومٌ الى انّها حركةُ بناء وليست إعرابا لانّها لم تحدُث بعاملٍ وانّما حدوثُها عن علّةٍ وهو وقوعُ ياء النفس بعدها ولذلك لا تختلِف باختلافِ العوامل ألا تراك تقول جاء غلامى ورأيتِ غلامى ومررت بغلامى فتختلف العواملُ فى أوّله ولا تختلف حركةُ حرفِ الاعراب بل يلزم الكسرَ البتّةَ مع إمكانِ تحرُّكه الّا انّ هذه الكسرة وإن كانت بناء فهى عارضةٌ فى الاسم لوقوعِ الياء بعدها وليست الحركةُ فيها كالحركة فى المبنىّ بمُشابهَةِ الحروف او تضمُّنِ معناها او التى تحدُث فى الاسم بعد وجوبِ بناءه وتلزمُ كالتى فى أَمْسِ وهؤلاء ألا ترى انّ البناء فيهما وجب لتضمُّنِ الحرف ثمّ عرض التحريكُ لالتقاء الساكنَيْن والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل احدُهما من الآخر فصار ممّا يُثْبِت الكلمةَ على الحركة فحركةُ الآخر كحركةِ اوّلها وما هو حَشْوٌ فيها من جهةِ اللزوم والثَبات، واذا كانت عارضةً لم تَصِرِ الكلمةُ بها مبنيّةً ونظيرُ ذلك حركةُ التقاء الساكنَيْن نحو لمْ يَقُمِ الرجلُ ولم تَذْهَبِ الجاريةُ فهذه الكسرةُ ليست إعرابا ألا ترى انّ لَمْ لا تعمل الكسرةَ وانّما عملُها الجزمُ الذى هو سكونٌ مع انّ الحركة لالتقاء الساكنَيْن بناء فالكلمةُ باقيةٌ على اعرابها لكونها عارضةً تزول عند زَوالِ الساكن فالكسرةُ هنا كالضمّة فى نحوِ لم يضربوا والفتحة فى نحوِ لم يضربا فى كونهما عارضتَيْن للواو والالف، وقد ذهب قومٌ الى انّ هذه الحركة لها حكمٌ بين حكمَيْن وليست إعرابا ولا بناء أمّا كونُها غيرَ اعراب فلانّ الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهى فيه فدلّ على انّها غيرُ اعراب وامّا كونُها غيرَ بناء فلانّ الكلمة لم يُوجَدْ فيها شىء من أسبابِ البناء وأسبابُ البناء مُشابَهةُ الحرف نحوُ ٱلَّذِى وٱلَّتِى او تضمُّنُ معنى الحرف نحوُ أَيْنَ وكَيْفَ او وقوعُه موقعَ الفعل المبنىّ نحوُ نَزالِ وتَراكِ فلمّا لم يُوجَد فيها شىء من ذلك دلّ على انّها معربةٌ متمكّنةٌ اذ لم يعرِض فيها ما يُخْرِجه عن التمكّن ألا ترى انّه لا فَرْقَ بين قولك غلامِى وقولك غلامُكَ وغلامُهُ فى التمكّن واستحقاقِ الاعراب فكما انّ غلامه وغلامك معربان فكذلك غلامى معربٌ والاوّلُ أقيسُ، فإن كان الاسمُ المضاف معتلًّا مّا كان آخِرُه ألفا فانّك اذا أضفتَه الى ياء المتكلّم أثبتَّ ألالف

وفتحت الياء وذلك نحو قولك عَصَاىَ وهُدَاىَ وبُشْرَاىَ وانّما فتحت الياء لسكون الألف قبلها فلمّا وجب تحريكُها كان تحريكُها بحركتها الاصليّة أَوْلى من اجتلاب حركة غريبة، ومن العرب من يقلب هذه الألفَ ياءً فى الاضافة الى ياء المتكلّم فيقول هَوَىَّ وعَصَىَّ وهُدَىَّ وله وجهٌ صالحٌ فى القياس وذلك انّه لمّا كانت ياء المتكلّم أبدًا بكسر الحرف الذى قبلها اذا كان حرفا صحيحا نحوَ هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى وكانت الياء وَسيلَةَ الكسرة فى نحوِ أخيكَ وأبيكَ وفى التثنية والجمع من نحوِ الزيدَيْن والزيدِين وجب ان لا يقولوا رأيت عَصَاىَ بإثباتِ الالف كما لم يقولوا رأيت غُلامَىَ بفتح الميم فأبدلوا من الالف ياءً كما أبدلوا من الفتحة كسرةً فقالوا هذه عَصَىَّ وهُدَىَّ كما قالوا صاحِبى وغلامِى وهو كثيرٌ قال ابو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِىُّ

* سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ * فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ *

والشاهد فيه هَوَىَّ والمرادُ هَوَاىَ فأبدل من الالف ياءً لوقوعها موقعَ كسرة ولا يُمكن الكسرةُ فيها، يَرْثِى أَوْلادَه وكان له عشرةُ أولادٍ فماتوا فقال كنتُ أَهْوَى حياتَهم فسبقوا هَوَىَّ اى انْقرضوا كلُّهم، ومن ذلك حديثُ طَلْحَةَ رضى الله عنه يومَ الجَمَل حين قال له عَلِىٌّ كرّم الله وجهَه عرفتَنى بالحجاز وأنكرتَنى بالعراق فما عَدَا ممّا بَدَا فقال طلحةُ بايَعْتُ واللُّجُّ على قَفَىَّ اى مُكْرَهًا، واللُّجّ السيفُ يُشبّه السيفَ لكثرة مائه وبَصيصه باللُّجّ وهو الماء الكثير، ويُحكى عن يُونُسَ النَّحْوِىّ أنّه قال لَإنْ مَكَّنَنى اللّهُ من ثلثةٍ يومَ القيٰمة لَأُحَاجَّنَّهم منهم آدَمُ أقول أنتَ خَلَقَكَ اللّهُ من تُرابٍ وأَسْكَنَكَ الجَنَّةَ بغيرِ عَمَلٍ ومَكَّنَكَ ممّا فيها من ثِمارٍ ونَعِيمٍ ونَهَاكَ عن شجرةٍ فلِمَ خالفتَ حتّى أوقعتَ بَنِيكَ فى هذا العَناء والتَعَب والثانى يوسفُ الصِدّيقُ أقول أنتَ فارقتَ أباكَ مُدَّةً وأنت بمِصْرَ وهو بأرضِ كَنْعانَ بَيْنَكما مَسافةٌ يَسيرةٌ فهَلّا كتبتَ اليه انّنى فى عافيَةٍ وخفّفتَ ما به والآخَرُ طَلْحَةُ والزُبَيْرُ أقول لهما أنْتما بايَعْتما عَلِيًّا بالمَدينة وخَلَعْتُماه بالكوفة أَىَّ شىءٍ أحدثَ لكما، وقد قُرِئَ يا بُشْرَىَّ هَذا غُلامٌ، ويروى قُطْرُبٌ

* يُطَوِّفُ بى عِكَبٌّ فى مَعَدٍّ * ويَطْعُنُ بالصُمُلَّةِ فى قَفَيَّا *
* فإن لم تَثْأَرانى من عِكَبٍّ * فلا رَوَّيْتُما أَبَدًا صَدَيَّا *

الصُمُلَّة العَصَا والصَمْلُ الضربُ بالعصا، ومن قال هذا لم يقل هذان غُلامَىَّ فيقلبَ ألفَ التثنية فى الرفع ياءً كما قلبها فى عَصَىَّ وهُدَىَّ لئلّا يذهب الدلالةُ على الرفع فان قيل فأنتم تقولون فى

الصحيح هذا غُلامِىَ ورأيت غلامِى ومررت بغلامِى فيزول عَلَمُ الاعراب فهَلّا أَجْزْتم ذلك فى التثنية قيل الدليلُ يقتضى ثبوتَ الاعراب فى الجميع للبيان وانّما خالفناه فى الصحيح خَوْفًا على لـفـظـة ياء الاضافة وٱنقلابِها ومع ألِف التثنية فقد أَمِنّا تغييرَ الياء وٱنقلابَها فكان لنا عن تغييرِ ألف التثنية وانقلابِها مَنْدُوحَةٌ، قال وقالوا جميعًا لَدَىَّ ولَدَيْهِ ولَدَيْكَ يعنى العربَ وذلك أَنّ الذى يقلب ألفَ عَصًا ورَحًى انّما هو بعضُ العرب لا كلُّهم وكلُّ العرب تقلب ألفَ لَدَى اذا اتّصل بالمضمر سواءٌ كان المضمرُ متكلّما او مخاطَبا او غائبا نحوَ لَدَىَّ ولَدَيْكَ ولَدَيْهِ فعلوا ذلك تشبيهًا لها بالأَدَوات نحوِ عَلَى والَى فكما قالوا عَلَىَّ والَىَّ وعَلَيْكَ والَيْكَ وعَلَيْهِ والَيْهِ كذلك قالوا لَدَىَّ ولَدَيْكَ ولَدَيْهِ وانّما قلبوا ألفَ عَلَى والَى تشبيهًا لها بالافعال من جهةِ لُزومِها الاسماءَ وعَمَلِها فيها فكما كانت الافعال تنقلب ألفاتُها عند اتّصالِ ضميرِ الفاعل بها من نحوِ رَمَيْتُ وسَعَيْتُ كذلك قلبوا ألفَ على والى فقالوا عليه واليه لانّ المجرور يتنزّل من الجارّ منزلةَ الفاعل من الفعل من جهةِ لزومه له وافتقارِه اليه، وخُصّت ألـفُ الأدوات بالياء دون الواو لوجهَيْن احدُهما أنّ الياء أخفُّ من الواو والغرضُ انقلابُ الالف الى احدهما بحُكْمِ الشَبَه فكان قَلْبُها الى الأخفّ أَوْلَى الثانى أنّ الغالب على الالف اذا كانت لامًا الياء والغالبَ عليها اذا كانت عينًا الواوُ فلذلك قُلبت الى الياء، وربّما جاءت هذه الالفُ مع المضمر غيرَ منقلبة على حدّ مَجيئها مع الظاهر أنشد ابو زيد .

* طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاهَا * وٱشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا *

قال الجُرْجانىّ انّما قلبوها مع الضمير ياءً ساكنةً ليدلّوا بذلك على انّها اصلٌ وليست منقلبةً عن غيرها ممّا اصلُه الحركةُ نحوِ الافعال مثل غَزَا وسَعَى فاعرفه، قال وياء الاضافة مفتوحةٌ يعنى مع الالف لـمـا ذكرناه من التقاء الساكنَيْن فأمّا قِرآءةُ نافعٍ مَحْيَاىْ ومَمَاتِى بسكون الياء فهو غريبٌ لخروجه عن القياس وما عليه الجُمْهورُ ووجـهُ هذه القراءة اعتقادُ الوَقْف فانّه فى الوقف يجوز ان يُجمَع بـيـن ساكنَيْن فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة لانّ الوقف على الحرف يَزيد فى صوته مع انّه استغنى بأحدِ الشرطَيْن وهو المدُّ الذى فى الالف والشرطان المَرْعيّان فى الجمع بين ساكنَيْن أن يكون الساكنُ الاوّل حرفَ مدّ ولينٍ والثانى مُدْغَمًا كالدابّة وشابّة فاعرفه، .

قال صاحب الكتاب وامّا الياء فلا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الأَشْقَيْنَ والمُصْطَفَيْنَ والمُرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ او ينكسرَ كياء الجمع والواوُ لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كالأَشْقَوْنَ واخواته او

ينضمّ كالمُسْلِمُونَ والمُصْطَفُونَ فما انفتح ما قبله من ذلك فمُدّغَمٌ فى ياء المتكلّم ياءً ساكنةً بين مفتوحَيْن وما انكسر ما قبله او انضمّ فمُدّغَمٌ فيها ياءً ساكنةً بين مكسور ومفتوح ،

قال الشارح اذا كان آخِرُ الاسمِ ياءً قبلها مفتوحٌ كياء التثنية نحوِ غُلامَيْنِ ومُسْلِمَيْنِ ونحوِ ياء جمع المقصورِ كالأَشْقَيْنَ والمُصْطَفَيْنَ والمَرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ فالأَشْقَيْنَ جمعُ الأَشْقَى والمصطفَيْنَ جمعُ المصطفى والمرامَيْنَ جمعُ المَرامَى والمُعَلَّيْنَ جمعُ المُعَلَّا فما كان من ذلك وأُضيف الى ياء النفس فإنّ نونه تُحذف للاضافة ثمّ يُدّغم فى ياء الاضافة فتقول رأيتُ غلامَىَّ وصاحِبَىَّ وتقول هؤلاء مصطفَىَّ وأَشْقَىَّ فتحصل الياء بين فتحتَيْن فتحةِ ما قبل الياء وفتحةِ ياء النفسْ ، فإن كان الآخِرُ من المضاف ياءً مكسورا ما قبلها بأن يكون الاسمُ منقوصا نحوَ قاضٍ وداعٍ او ياءَ جمعِ السلامة نحوِ مسلمِينَ وصالحِينَ فإنّ المنقوص تُدّغم ياءه فى ياء الاضافة مفتوحةً نحوَ قاضِىَّ وداعِىَّ تُشدَّد الياء لأَجلِ الادّغام وتُفتح ياء النفس لسكونِ الياء المدّغمة فتحصُل الياءُ المدّغمةُ بين كسرةِ ما قبل الياء وفتحةِ ياء النفس ، فإن كانَ المضاف جمعًا فإنّ ياء الجمع تُدّغم فى ياء النفس بعد حذفِ النون ولا تكون ياء الاضافة الّا مفتوحةً نحوَ رأيتُ مسلمِىَّ وصالحِىَّ ، فإن كان آخِرُ الاسم المضافِ واوا فانّك تقلب الواو ياءً وتَدّغمها فى ياء الاضافة سواء كان ما قبلها مفتوحا كالأَشْقَوْنَ وأخواته ممّا هو جمعُ سلامةِ المقصورِ نحوُ المُعَلَّوْنَ والأَعْلَوْنَ او مضموما نحوَ المسلمُونَ والمُصْطَفُونَ فى جمعِ مُصْطَفٍ وهو اسمُ فاعلٍ من اِصْطَفَى يَصْطَفِى فالفاعلُ مُصْطَفٍ وجمعُه مُصْطَفُونَ بضمّ الفاء والاصلُ مُصْطَفِيُونَ استُثقلت الضمّة على الياء المكسورِ ما قبلها فحُذفت ثمّ حُذفت الياء لسكونها وسكونِ واو الجمع بعدها ثمّ ضَمُّوا الفاءَ لِتصحّ الواوُ كما قالوا غازُونَ وقاضُونَ وتقول فى الاضافة هؤلاء أَشْقَىَّ ومُعَلَّىَّ ومصطفَىَّ فتقلب الواوَ ياءً وتَدّغمها فى ياء النفس فتصير الياءُ المنقلبةُ عن الواو بين فتحتَيْن وكذلك تقول فى الواو المضمومِ ما قبلها هؤلاء مسلمِىَّ ومصطفِىَّ وأصلُه مسلمُوىَ ومصطفُوىَ فحُذفت النون للاضافة وقُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء النفس ساكنةً على حدّ شَوَيْتُ شَيًّا ولَوَيْتُ لَيًّا وادُّغمتْ فى ياء الاضافة فحصلت الياءُ المنقلبةُ هنا بين الكسرة المُبْدَلة من الضمّة وفتحةِ ياء النفس وانّما أُبدل من الضمّة هنا كسرةٌ لانّ الواو هنا جُعلت مَدّةَ حركةِ ما قبلها من جنسها ، وكان القياس فى ياء التثنية أن تكون كذلك الّا انّهم فتحوا ما قبلها للفَرْق بينها وبين ياء الجمع ، فلمّا وجب قلبُ الواو ياءً أُبدل ايضا من الضمّة كسرةٌ لتُناسِبَها ولئلّا يُخرَج عن المَدّ ، وإن شئت ان تقول انّ الواو هنا فى موضعِ كسرة لمكانِ ياء النفس بعدها اذ ياء النفس لا يكون ما

قبلها الّا مكسورا والياءُ وَسِيلةُ الكسرة على ما تقدّم فقُلبت الواو ياءً كما تُقلب الضمّة كسرةً فى هذا غلامِى، فان قيل يلزم من ذلك قلبُ الالف ياءً فى التثنية اذا أضفتها الى ياء النفس ولا مُبالاةَ بالاعراب كما أبدلتم من الواو ياءً ولم تُبالوا بالاعراب فى قولك هذان غلامَاىَ لانّها فى موضع كسرة قيل الواوُ أقربُ الى الياء من الألف الى الياء ألا ترى انّهما تَتّفقان فى الرِدْف وتنفرِد الالفُ بالتأسيس فلقُرْبِ ما بين الواو والياء اجتذبتْها الهاءُ مع كونها فى موضعِ كسرة ولبُعْدِ ما بين الالف والياء لم يَقْوَ السببُ على قَلْبها مع وجودِ المانع وهو زَوالُ الدلالة على الاعراب، فان قيل اذا زعمتم انّ ياء الجمع او واوَ الجمع اذا اضيف الى ياء النفس فإنّ الياء لا تكون الّا مفتوحةً فما وجهُ القراءة فى قوله تعالى وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ قيل هذه قراءةُ حَمْزَةَ والأَعْمَش وهى قليلةُ النظير جدّا على انّها ليست فى البُعْد من القياس بالمكان الذى تُعْزَى اليه وذلك أنّ الإسكان فى ياء النفس لمّا كثُر صار كالأصل فلمّا تقدّمها ساكنٌ حرّكوها بالكسرة لالتقاء الساكنَيْن ليدلّوا بذلك انّ الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء فلم يُراعوا أصلَ حرفِ اللين فاعرفه،

فصــل ١٣٠

قال صاحب الكتاب والاسماء الستّة متى اضيفت الى ظاهرٍ او مضمرٍ ما خلا الياء فحكمُها ما ذُكر فأمّا اذا اضيفت الى الياء فحكمها حكمُها غيرَ مضافة اى تُحذَف الأواخرُ إلّا ذُو فانّه لا يضاف الّا الى اسماء الأجناس الظاهرةِ وفى شعرِ كَعْبٍ

* صَبَحْنا الخَزْرَجِيّةَ مُرْهَفاتٍ * أَبارَ ذَوِى أَرُومَتِها ذَوُوهَا *

وهو شاذّ وللفم مجرَيان احدهما مجرَى اخواتِه وهو أن يقال فَمِى والفصيحُ فِىَّ فى الأحوال الثلث وقد اجاز المبرّدُ أَبِىَّ وأَخِىَّ وأنشد * وأَبِىَّ ما لَكَ ذُو المَجازِ بِدارِ * وصِحّةُ مَحْمِله على الجمع فى قوله * وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا * تدفع ذلك،

قال الشارح قد تقدّم فى اوّلِ هذا الكتاب الكلامُ على أحكامِ هذه الاسماء الستّة اذا اضيفت الى ظاهرٍ او مضمرٍ ليس بمتكلّم بما أغنى عن إعادته والذى يختصّ بهذا المكان بيانُ حُكْمها اذا اضيفت الى ياء النفس وحكمُها اذا اضيفت الى ياء النفس أن لا يعاد المحذوفُ بل تُبقَى على حالها محذوفةَ اللام كما لو لم تُضِفْها فتقول هذا أَخِى وأَبِى وحَمِى ورأيت أخى وأبى وحمى ومررت بأخى وأبى وحمى كما

تقول هذا أَخٌ وأَبٌ وحَمٌ ورأيت أَخًا وأَبًا وحَمًا ومررت بأَخٍ وأَبٍ وحَمٍ تحذف لاماتِها فى الاضافة الى ياء النفس كما تحذفها فى الإِفراد وانّما لم تُعِدْ لاماتِها فى الاضافة الى ياء النفس كما تُعيدها اذا أضفتَها الى غيرِ ياء النفس فى قولك أَخُو زيدٍ وأَخُوكَ لانّ حذفَ لاماتِ هذه الاسماء فى حالِ الإِفراد انّما كان لضربٍ من التخفيف على غيرِ قياس وانّما أُعيدَتْ حين أُريد إِعرابُها بالحروف للمعنى الذى ذكرناه فكان إِعادةُ ما هو منها أَوْلى من اجتلابِ حرفٍ غريبٍ أجنبيٍّ ، وأمّا اذا اضيفت الى ياء النفس فلا يظهَر فيها الاعرابُ لانّه موضعٌ يلزمُه الإِعلالُ بالقلب وقد استمرّ فيه الحذفُ فأُمضى ذلك فيه ولم يُرَدّ اليه ما كان يلزمُه من الاعلال ، وقد أجاز المبرّد رَدَّ اللامِ اذا اضيفت الى ياء النفس كإِعادتها اذا اضيفت الى غيرها فيقول هذا أَخِيَّ وأَبِيَّ وأنشد

* قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وقد أَرَى * وأَبِيَّ ما لَكَ ذو المَجَازِ بِدارِ *

والشاهد فيه قولُه وأَبِيَّ بياء مدّغمة على إِعادة اللام المحذوفة ولا حُجّةَ فى ذلك لاحتمالِ أن يكون اراد جمعَ السلامة لانّهم يقولون أَبٌ وأَبُونَ وأَخٌ وأَخُونَ كما قال

* فلَمّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا * بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا *

وقال الآخر * يَدْفِنَّ البُعُولَةَ والأَبِينَا * ثمّ اضاف هذا الجمعَ الذى هو أَبِينَ فقال أَبِيَّ كما تقول مسلمِيَّ وعِشْرِيَّ ومثلُه قوله

* وقد شُنِئَتْ بها الأَقْوامُ قَبْلِى * فَمَا شُنِئَتْ أَبِيَّ ولا شُنِئْتُ *

فعلى هذا تكون الياءُ المدّغمةُ ياءَ الجمع دونَ أن تكون منقلبةً عن الواو التى هى لامٌ فى قولك أَبَوَانِ لانّ هذا الموضع لمّا كان يلزمُه الاعلالُ بالقلب واستمرّ فيه الحذفُ أُمضى ذلك فيه ولم يُرَدّ فيه ما كان يَلْزِمه الاعلالُ له ، وذو المَجازِ موضعٌ بِمِنًى كان به سُوقٌ فى الجاهليّة قال الحارث بن حِلِّزة

* واذْكُرُوا حِلْفَ ذِى المَجازِ وقد قُدِّمَ فيه العُهودُ والكُفَلاءِ *

فاعرفه ، وامّا ذو فانّها لا تضاف الى مضمرٍ ولا تضاف الّا الى اسمِ جنس وقد تقدّم ذلك فامّا قول الكُمَيْت وقيل لكَعْبٍ * صبحنا الخَزْرجيّةَ الخ * فهو غريبٌ وحسّنه قليلا عَوْدُ الضمير الى المرهفات وهى وإِن كانت فى الاصل صفةً فالمُرادُ بها هنا الموصوفُ وهو السيوفُ والسيوفُ جنسٌ ولا يقاس عليه ومثلُه

* انّما يَعْرِفُ ذا الفَضْلِ مِنَ الناسِ ذَوُوهُ *

وهو فى هذا البيت أسهلُ أمرًا لعَوْدِ الضمير الى الفصل وهو اسمُ جنس ، وامّا الفَمُ اذا اضيف الى ياء النفس ففيه وجهان احدُهما أن تُجْرِيَه على لفظِ إفراده كما فعلتَ فى أخواته فتقول هذا فَمِى وفتحتُ فَمِى ووضعتُه فى فَمِى كما تقول أَخِى وأَبِى والوجهُ الثانى أن تَرُدّ المحذوفَ فتقول هذا فِيَّ وفتحتُ فِيَّ ووضعتُه فى فِيَّ فيكون فى الاحوال الثلاث بلفظٍ واحدٍ وهى الياءُ المشدَّدةُ وانّما كان كذلك لانّك تقول هذا فُوكَ ورأيت فَاكَ ومررت بفِيكَ فتكون حركةُ الفاء تابعةً لحركةِ ما بعدها من الحروف فإن كان واوا كان مضموما وإن كان ألفا كان مفتوحا وإن كان ياءً كان مكسورا وقد تقدّم انّ هذه الحروف وَسِيلةُ الحركات وجاريةٌ مجراها فكما يلزم ان يكون ما قبل ياء الاضافة مكسورا فى قولك غلامِى كذلك يجب أن تأتىَ بالياء هنا واذا جاءت الياءُ لزم ان تكسر الفاء لانّ حركةَ الفاء تابعةٌ لما بعدها نحوَ قولك ابْنُمٍ وامْرُؤٍ ثمّ تُدْغم فى ياء النفس فصار اللفظُ فى الاحوال الثلاث واحدا وهذا الوجهُ هو القياسىُّ الاكثرُ والاوّلُ قليل ، فان قيل لِمَ قلبتم الالفَ هنا ياءً مع انّها دالّةٌ على الاعراب وامتنعتم من قلبِ ألفِ التثنية وما الفرقُ بينهما فالجوابُ أن فى الف التثنية وُجد سببٌ واحدٌ يقتضى قلبَها ياءً وعارَضَه الإخلالُ بالاعراب وههنا وُجد سببان لقَلْبها ياءً وهو وقوعُها موقعَ مكسورٍ وانكسارُ ما قبلها فى التقدير من حيثُ انّ الفاء فى قولك هذا فُوكَ ورأيت فَاكَ ومررت بفِيكَ يكون تابعًا لما بعده فقوِىَ سببُ قَلْبه ولم يُعْتَدّ بالمُعارِض فاعرفه ،

ذكر التَوابِع

فصـــل ١٣١

قال صاحب الكتاب هى الاسماء التى لا يمَسُّها الإعرابُ الّا على سبيلِ التَبَع لغيرها وهى خمسةُ أضرب تأكيدٌ وصِفةٌ وبَدَلٌ وعَطْفُ بَيان وعطفٌ بحَرْف ،

قال الشارح التَوابِع هى الثَوانى المُساوِيَةُ للاوّل فى الاعراب بمُشارَكتها له فى العوامل ومعنَى قولنا ثَوانٍ اى فُروعٌ فى استحقاقِ الاعراب لانّها لم تكن المقصودَ وانّما هى من لَوازِم الاوّل كالتَتِمّة له وذلك نحوُ قولك قام زيدٌ العاقلُ فزيدٌ ارتفع بما قبله من الفعل المسنَد اليه والعاقلُ ارتفع بما قبله ايضا من حيثُ كان

تابعًا لزيد كالتَكْمِلَة له اذ الإسنادُ انّما كان الى الاسم فى حالِ وصفه فكانا لذلك اسما واحدا فى الحكم ألا ترى انّ الوصف لو كان مقصودا لكان الفعلُ مسندا الى اسمَيْن وذلك مُحالٌ ونظيرُ ذلك أنّ الرجل ذا العَبيد والأَتْباعِ يُدْعَى الى وَلِيمَةٍ فيَنالُ العبيدَ من الكَرامة مثلُ ما نال السيّدَ لكن ذلك بحُكْمِ التَبَعِيّة والمقصودُ بذلك السيّدُ كانّهم ليسوا غيرَه لانّهم من لَوازِمه كذلك ههنا الاعرابُ يدخل التابعَ والمتبوعَ لكنِ المتبوعَ بحُكْمِ أنّه اصلٌ ومقصودٌ والتابعَ بحكمِ الفَرْعيّة وأنّه تَكْمِلَةُ الاوّل ، والتوابع خمسةٌ تأكيدٌ وصفةٌ وعطفُ بَيانٍ وبَدَلٌ وعطفٌ بحرفٍ وانّما رتّبناها هذا الترتيبَ فقُدّم التأكيد لانّ التاكيد هو الاوّلُ فى معناه والنَعْتُ هو الاوّلُ على خِلافِ معناه لانّ النعت يتضمّن حقيقةَ الاوّل وحالًا من أحواله والتأكيدُ يتضمّن حقيقتَه لا غيرُ فكان مُخالِفا له فى الدلالة وقد يكون النعتُ بالجملة وليس كذلك التأكيدُ وقُدّم النَعْت على عطف البيان لانّ عطف البيان ضربٌ من النعت وقُدّم عطف البيان على البدل لانّ البدل قد يكون غيرَ الاوّل وأُخّر العطف بالحرف لانّه يتبَع بواسطةٍ وما قبله يتبع بلا واسطة ،

التَأْكِيد

فصـــل ١٣٢

قال صاحب الكتاب هو على وجهَيْن تكريرٌ صريحٌ وغيرُ صريحٍ فالصريحُ نحوُ قولك رأيتُ زيدا زيدا وقال أَعْشَى هَمْدانَ

* مُرَّ إنّى قَدِ ٱمْتَدَحْتُكَ مُرًّا * واثِقًا أَنْ تُثِيبَنِى وتَسُرّا *
* مُرَّ يا مُرَّ مُرّةَ بْنَ تُلَيْدٍ * ما وَجَدْناكَ فى الحَوادِثِ غِرّا *

وغيرُ الصريحِ نحوُ قولك فَعَلَ زيدٌ نَفْسُه وعَيْنُه والقومُ أَنْفُسُهم وأَعْيانُهم والرجُلان كِلاهما ولقيتُ قومَك كُلّهم والرجالَ أَجْمَعِينَ والنساءَ جُمَعَ ،

قال الشارح اعلم انّه يقال تأكيدٌ وتَوْكِيدٌ بالهمزة والواوِ الخالصة وهما لغتان وليس احدُ الحرفَيْن بَدَلًا من الآخر لانّهما يتصرّفان تصرُّفا واحدا ألا تراك تقول أَكَّدَ يُؤَكِّدُ تأكيدًا ووَكَّدَ يُوَكِّدُ تَوْكِيدًا ولم يكن احدُ الاستعمالَيْن أغلبَ فيُجْعَلَ اصلًا فلذلك قلنا انّهما لغتان ، والتأكيد على ضربَيْن لفظىٌّ ومَعْنوىٌّ فاللفظىٌّ يكون بتكريرِ اللفظ وذلك نحوُ قولك ضربتُ زيدا زيدا فهذا تأكيدٌ لزيدٍ وحدَه

بإعادة لفظه وضربتُ زيدا ضربت زيدا فهذا تأكيدُ الجملة بأَسْرِها كما أكّدتَ المفردَ ومنه قول الشاعر

* أَلَا يا ٱسْلَمِى ثُمَّ ٱسْلَمِى ثُمَّتَ ٱسْلَمِى * ثَلاثَ تَحِيّاتٍ وإن لم تَكَلَّمِى *

أَكَّدَ الجملةَ الأَمْرِيّةَ بتكريرها، ومنه قوله عمّ فهى خِداجٌ فهى خِداجٌ، فامّا قوله * مُرَّ انّى قد ٱمْتَدَحْتُكَ مُرّا * البيتَيْن الشعرُ لأَعْشى هَمْدانَ يمدح مُرّةَ بن تُلَيْد والشاهدُ فيه تأكيدُ مرّةَ بتكريرٍ لفظيّ وهو مرخَّمٌ بإسقاط التأنيث، وامّا التأكيد المعنوىّ فيكون بتكريرِ المعنى دون لفظه نحو قولك رأيتُ زيدا نفسَه ورأيتكم أَنْفُسَكم ومررتُ بكم كلّكم، وجملةُ الالفاظ التى يؤكّد بها فى المعنى تسعةُ ألفاظ نَفْسُهُ عَيْنُهُ أَجْمَعُ أَجْمَعُونَ جَمْعاءُ جُمَعُ كُلُّهم كِلاهُما كِلْتاهُما، فامّا أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ كَتْعاءُ بَصْعاءُ كُتَعُ بُصَعُ فكلّها توابعُ لأَجْمَعَ لا تُستعمل الّا بعده ولا تُستعمل منفردةً فهى شبيهةٌ بقولهم شَيْطانٌ لَيْطانٌ وقيل انّ معناها كمعنَى اجمعين وهو الاحاطةُ والعُمومُ فأجمعون من معنى الجَمْع ولفظه وأكتعون من قولهم أتى عليه حَوْلٌ كتيعٌ اى تامٌّ ومنه قولهم ما بالدار كتيعٌ اى احدٌ، وأبصعون من البَصْع وهو الجَمْع وبعضهم يقول أبضعون بالضاد المعجمة وليست بالفاشية كانّه من تَبَضَّعَ العَرَقُ اذا سالَ الّا انّ اجمع اظهرُ فى التأكيد فلذلك كانت مقدّمةً، وامّا نفسه وعينه فيؤكّد بهما ما تُثْبِت حقيقتَه، وكُلٌّ وأَجْمَعُ معناهما الاحاطةُ والعُمومُ فلا يؤكّد بهما الّا ما يتبعّض ويتجزّأُ، وتقول قام زيدٌ نفسُه وذهب عمرٌو عينُه فالعينُ هنا بمعنَى نفسِ الشىء، فامّا قول صاحب الكتاب فَعَلَ زيدٌ نفسُه وعينُه والقومُ أنفُسُهم وأعيانُهم فالمراد انّ هذه الاشياء من ألفاظِ التأكيد وتُؤكّد بأيّها شئتَ لا أنّك تجمع بينهما بحرف العطف لانّ اسماء التأكيد لا يُعطَف بعضُها على بعض وتقول جاءنى القومُ كلُّهم أجمعون فتُفيد بذلك ٱستيفاءَ عدّةِ القوم ولو قلت جاءنى زيدٌ كلُّه او أَجمعُ لم يجز لانّ زيدا ليس ممّا يتجزّأُ ويتبعّض فإن أردتَ انّه جاء سالِمَ الأعضاء والأجزاء جاز وتقول أكلتُ الرَغيفَ كلَّه لانّ الرغيف ممّا يتجزّأ فيجوز ان يكون أُكل الأكثر منه فنفسُه وعينُه يؤكّد بهما ما يتبعّض وما لا يتبعّض لانّهما لاثباتِ حقيقةِ الشىء وكُلٌّ وأجمعُ لا يؤكّد بهما الّا ما يتبعّض فاعرفه،

فصل ١٣٣

قال صاحب الكتاب وجَدْوَى التأكيدِ أنّك اذا كرّرتَ فقد قرّرتَ المُؤكَّدَ وما عُلّق به فى نفس السامع

ومكّنته فى قلبه وأَمطتَ شُبْهةً رُبّما خالجتْه او توهّمتَ غَفْلةً وذَهابا عمّا انت بصَدَده فأزلتَه وكذلك اذا جئتَ بالنَّفس والعَيْن فإنّ لظانٍّ أن يظُنّ حينَ قلتَ فعل زيدٌ أنّ إسنادَ الفعل اليه تجوّزٌ او سَهْوٌ او نِسْيانٌ وكُلٌّ وأَجْمَعُونَ يُجْدِيان الشُمولَ والإحاطةَ ،

قال الشارح فائدةُ التأكيد تمكينُ المعنى فى نفس المخاطب وإزالةُ الغَلَط فى التأويل وذلك من قِبَل انّ المجازَ فى كلامهم كثيرٌ شائعٌ يُعبّرون بأكثرِ الشىء عن جميعه وبالمسبَّب عن السبب ويقولون قام زيدٌ وجاز ان يكون الفاعلُ غلامَه او ولدَه وقام القومُ ويكون القائمُ أكثرَهم ونحوَهم ممّن ينطلق عليه اسمُ القوم واذا كان كذلك وقلتَ جاء زيدٌ ربّما تتوهَّمُ من السامع غفلةً عن اسمِ المُخْبَر عنه او ذَهابًا عن مُراده فيحملُه على المجاز فيُزال ذلك الوَهْمُ بتكريرِ الاسم فيقال جاءنى زيدٌ زيدٌ وكذلك النفسُ والعينُ اذا قلت جاءنى زيدٌ نفسُه او عينُه فيُزيل التأكيدُ ظَنَّ المخاطَب من إرادةِ المجاز ويُؤْمِن غفلةَ المخاطب ،

وكُلٌّ وأجمعُ يُجْدِيان الشُمولَ والعُمومَ والتأكيدُ بهما لإفادةِ ذلك فاذا قلت جاءنى القومُ كلُّهم اجمعون جئتَ بالتأكيد لئلّا يُفهَم غيرُ المراد ولَكَ أن تأتى بكُلٍّ وحدَها وبأَجْمَعَ وحدَها لانّ معناهما واحدٌ فى التأكيد من جهةِ الإحاطة والعموم فإن جمعتَ بينهما فللمُبالَغة فى التأكيد ، واعلمْ انّه قد ذهب قومٌ الى انّ فى اجمع فائدةً ليست فى كُلٍّ وذلك انّك اذا قلت جاءنى القومُ كلُّهم جاز ان يجيئوك مجتمعين ومفترِقين فاذا قلت اجمعون صارت حالُ القومِ الاجتماعَ لا غيرُ وذلك ليس بسديد والصوابُ أنّ معناهما واحدٌ من قِبَل انّ اصلَ التأكيد إعادةُ اللفظ وتَكْرارُه وانّما كرِهوا تَوالِيَهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثانى لفظا يدلّ على معناه فجاؤا بكُلٍّ وأَجْمَعَ لِيدلّوا بهما على معنَى الاوّل ولو كان فى الثانى زيادةُ فائدة لم يكن تأكيدا لانّ التأكيد تمكينُ معنَى المؤكَّد ألا تراك اذا قلت ضربتُ ضَرْبًا كان المصدرُ تأكيدا ولو قلت ضربتُ ضربًا شديدًا او الضربَ المعروفَ لم يكن تأكيدا لانّه قد دلّ على ما لم يدلّ عليه الفعلُ فكذلك لو دلّ اجمع على ما لم يدلّ عليه الاوّلُ لم يكن تأكيدا ومع هذا لو أُريد بأجمع معنَى الاجتماع لوَجَبَ نصبُه لانّه يكون حالًا لانّ التقديرَ فَعَلَ ذلك فى هذه الحال ،

فصــل ١٣٤

قال صاحب الكتاب والتأكيد بصريح التكرير جارٍ فى كلّ شىء فى الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر

والمضمرِ تقول ضربتُ زيدا زيدا وضربتُ ضربتُ زيدا وإنّ إنّ زيدا منطلقٌ وجاءنى زيدٌ جاءنى زيدٌ وما أكرمنى الّا أنت أنت،

قال الشارح التأكيد بتكريرِ اللفظ ليس عليه بابٌ يحصُره لانّه يكون فى الاسماء والافعال والحروف والجُمَل وكلِّ كلام تريد تأكيدَه تقولِ فى الاسم رأيت زيدا زيدا وهذا زيدٌ زيدٌ ومررت بزيدٍ زيدٍ وفى الفعل قَامَ قَامَ وقُمْ قُمْ قال الشاعر * ألا يا ٱسْلَمِى ثُمَّ ٱسْلَمِى ثُمَّتَ ٱسْلَمِى * وتقول ضربتُ زيدا ضربتُ زيدا وجاءنى محمّدٌ جاءنى محمّدٌ وَٱللّٰهُ أَكْبَرُ ٱللّٰهُ أكبرُ فتُؤكّد الجملةَ من الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وكذلك كُلّ كلام تريد تأكيدَه نحوُ إنّ إنّ زيدا منطلقٌ فتُؤكّد الحرفَ المؤكّدَ وتقول زيدٌ قائمٌ فى الدار قائمٌ فيها فتُعيد فِيهَا توكيدا قال اللّه تع فَأَمَّا ٱلَّذِينَ سَعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا الّا انّ الحرف انّما يُكرّر مع ما يتّصِل به لا سيّما اذا كان عاملًا، وتقولِ ما أكرمَنى الّا أنت أنت فتُؤكّد الاسمَ المضمرَ لانّ التأكيد بصريحِ التكرير يرجع الى لفظِ المؤكَّد كائنًا ما كان،

فصــــل ١٣٥

قال صاحب الكتاب ويؤكّد المُظْهَرُ بمثله لا بالمضمر والمضمرُ بمثله وبالمظهر جميعًا ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلَيْن كقولك ما ضربنى الّا هو هو او متّصلا احدُهما والآخَرُ منفصلا كقولك زيدٌ قام هو وانطلقتَ انتَ وكذلك مررتُ بك انت وبه هو وبنا نحن ورأيتَنى أنا ورأيتَنا نحن، ولا يخلو المضمر اذا أُكّد بالمظهر من أن يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فالمرفوعُ لا يؤكّد بالمظهر إلّا بعدَ أن يؤكّد بالمضمر وذلك قولك زيدٌ ذهب هو نفسُه وعينُه والقومُ حضروا هم أنفسُهم وأعيانُهم والنساءُ حضرْن هنّ انفسُهنّ وأعيانُهنّ سَواءٌ فى ذلك المستكنُّ والبارزُ وأمّا المنصوب والمجرور فيؤكّدان بغيرِ شريطةٍ تقول رأيتُه نفسَه ومررتُ به نفسِه،

قال الشارح الاسم على ضربَيْن مظهَرٌ ومضمرٌ فالمظهرُ لا يؤكّد الّا بظاهرٍ مثلِه ولا يؤكّد بمضمرٍ فلا تقول جاءنى زيدٌ هو ولا مررت بزيدٍ هو وذلك من قِبَل انّ التأكيد بالنفس والعين من التّواكيد الظاهرةِ جارٍ مجرَى النعت فى الايضاح والبيانِ ولذلك اشتركا فى اشتراك الموصوف والمؤكَّدِ فى الاعراب والتعريف فلمّا كان بين التوكيد والصفة من المُناسَبة والمقارَنة ما ذُكر وكان من شرطِ النعت أن لا

يكون أعْرَفَ من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد ايضا والمضمرُ أعرفُ من المظهر فلم يجز ان يكون توكيدا له لانّ التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضا فإنّ الغرض من التوكيد الإيضاحُ والبيانُ وإزالةُ اللَّبْس والمضمرُ أَخْفَى من الظاهر فلا يصلُح ان يكون مُبيِّنًا له ، وامّا المضمرُ فيؤكَّد بالظاهر وبمثله من المضمرات ايضا فامّا تأكيدُه بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكُلٍّ وأَجْمَعَ وتوابعِهما وذلك لانّ المظهر أَبْيَنُ من المضمر فيصلُح ان يكون تأكيدا له ومُبيِّنا ، ولا يخلو المضمر من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فإن أكّدتَ المضمرَ المرفوعَ بالنفس والعينِ لم يحسُن حتّى تؤكِّده اوّلا بالمضمر ثمّ تأتى بالنفس او العينِ فتقول قمْتَ انتَ نفسُك ولو قلت قمْتَ نفسُك او عينُك لكان ضعيفا غيرَ حسن لانّ النفس والعين يَلِيان العواملَ ومعنى قولنا يليان العواملَ انّ العوامل تعمل فيهما لا بحُكْمِ التَبَعيّة بل يكونان فاعلَيْن ومفعولَيْن ومضافَيْن وذلك أنّهما لم يتمكّنا فى التأكيد بل الغالبُ عليهما الاسميّةُ ألا تراك تقول طابتْ نفسُه وصحّتْ عينُه ونزلتُ بنفسِ الجَبَل وأخرجَ اللّهُ نفسَه فلمّا لم يكن التأكيدُ فيهما ظاهرا فكان الغالبُ عليهما الاسميّةَ لم يحسن تأكيدُ المضمر المرفوعِ بهما لانّه يصير لعدمِ ظهورِ التأكيد فيهما كالنعت وعطفِ البيان فقبُح لذلك كما قبُح العطفُ عليه من غيرِ تأكيد ، فامّا كُلٌّ وإن كانت تلى العواملَ فتقول جاءنى كُلُّ القوم ورأيت كُلَّ القوم ومررت بكلِّ القوم فإنّ التأكيدَ غالبٌ عليها لما فيها من معنَى الإحاطة والعمومِ فكانت مشابِهةً لأجمعين فلذلك جاز تأكيدُ المضمرِ المرفوعِ بها من غيرِ تقدُّمِ تأكيدٍ آخرَ بضمير ، ووجهٌ ثانٍ أنّ التأكيد بالنفس والعينِ من غيرِ تقدُّمِ تأكيدٍ آخرَ ربّما أوقعَ لَبْسًا فى كثيرٍ من الأمر ألا ترى انّك لو قلت هندٌ ضربتْ نفسُها لم يُعلَم أَرَفَعْتَ نفسُها بالفعل وأخليتَ الفعلَ من الضمير أم جعلتَ فى الفعلِ ضميرًا لهنْدٍ وأكّدتَه بالنفس فإذا قلت هندٌ ضربتْ هى نفسُها حسُن من غيرِ قُبْحٍ لانّك لمّا جئتَ بالمضمر المنفصل عُلِم انّ الفعل غيرُ خالٍ من المضمر لانّه لا يخلو إمّا أن يكون هُوَ الفاعلَ او تأكيدا فلا يجوز ان يكون فاعلا لانّك لا تأتى بالمنفصل مع القُدْرَة على المتّصل ألا ترى انّك لا تقول ضربتُ أنّا لانّك قادرٌ على ان تقول ضربْتُ واذا لم يجز ان يكون فاعلا تعيّنَ ان يكون تأكيدا واذا كان فى الفعل ضميرٌ مؤكَّدٌ بالضمير المنفصل أَمِنَ اللبسَ وجاز توكيدُه بالنفس والعين فاعرفه ، فامّا اذا كان الضميرُ المؤكَّد منصوبا او مجرورا جاز تأكيدُه بالنفسِ والعين من غيرِ حاجة الى تقدُّمِ تأكيدٍ بمضمر فتقول ضربتُك نفسَك ومررت بك نفسِك لانّه لم يوجَد من اللبس هنا ما وُجد فى المرفوع فإن اكّدتَه بالضمير ثمّ جئتَ بالنفس فقلت ضربتُك أنتَ نفسَك ومررت بك

انت نفسك كان أبلغ فى التأكيد وإن لم تأتِ به فعَنْهُ مندوحةٌ ومنه بُدٌّ ، وامّا تأكيدُ المضمر بمثله من المضمرات فنحوُ قولك قمتَ انتَ ورأيتُك انتَ ومررت بك انتَ فيكون تأكيدُ المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد وهو ضميرُ المرفوع وانّما كان كذلك من قِبَل انّ اصلَ الضمير أن يكون على صيغة واحدة فى الرفع والنصب والجرّ كما كانت الاسماء الظاهرةُ على صيغة واحدة والاعرابُ فى آخرها يُبيّن أحوالَها وكما كانت الاسماء المُبْهَمة المبنيّة على صيغة واحدة وعواملُها تدلّ على إعرابها ومواضعِها نحوَ جاءنى هذا ورأيت هذا ومررت بهذا ، وقد فصلوا بين ضميرِ المرفوع والمنصوبِ والمجرورِ فى بعض المواضع فقالوا ضربتَ زيدا وضَرَبَك زيدٌ ومررتُ بغلامى فالتاء ضميرُ المرفوع والكافُ ضميرُ المنصوب والياء ضميرُ المجرور ولفظُ كلّ واحد منها غيرُ لفظ الآخر وقد ساوَوْا بين المرفوع والمنصوب والمجرور فى بعضِ المواضع وذلك نحوُ قُمْنَا وذَهَبْنَا النونُ والالف فى موضعِ رفع وأكْرَمَنَا زيدٌ وأَعْطَانَا عمرٌو النونُ والالف فى موضعِ نصب ولذلك وقع الظاهرُ بعده مرفوعا بحقّ الفاعل وتقول نَزَلَ علينا وغلامُنا فيكون النونُ والالف فى موضعِ جرّ ، وأصلُ الضمير المنفصل المرفوعُ لانّ اوّل أحواله الابتداء وعاملُ الابتداء ليس بلفظٍ فاذا أُضمر فلا بدّ ان يكون ضميرُه منفصلا والمنصوبُ والمجرور عاملُهما لا يكون الّا لفظا فاذا أُضْمر اتّصلا به فصار المرفوعُ مختصّا بالانفصال فاذا أُكّد المضمر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامَه احتجنا الى ضمير منفصل وأصلُ الضمير المنفصل المرفوعُ ولم يكن للمجرور ضميرٌ منفصلٌ وكان المجرورُ والمنصوبُ من وادٍ واحدٍ فحُملا عليه مع انّهم أرادوا الفرقَ بين البَدَل والتأكيد فاذا قالوا رأيتُك إيّاك كان بدلا واذا قالوا رأيتُك انت كان تأكيدا فلذلك استُعمل ضميرُ المرفوع فى المنصوب والمجرور وٱشترك الجميعُ فيه كما اشتركن فى نَا وجروا فى ذلك على قياسِ اشتراكها كلّها فى لفظ واحد كما ذكرنا فاذا قلت قُمْتَ انت فأَنْتَ فى موضعِ رفع لانّه تأكيدٌ لمرفوعٍ والتأكيدُ تابعٌ للمؤكّد يدلّ على ذلك أنّك لو أتبعتَ بالنفس والعينِ لكان مرفوعا نحوَ قولك قمتَ انت نفسُك واذا قلت رأيتُك انت فأَنْتَ فى موضعِ نصب لانّه تأكيدٌ لمنصوبٍ واذا قلت مررتُ بك انت فأَنْتَ فى موضعِ مجرور ، فان قيل فهل هذا التأكيدُ من قبيلِ التأكيد اللفظىّ او من قبيلِ التأكيد المعنوىّ قيل لا بل هو بالتأكيد اللفظىّ أشبهُ لانّ التأكيد المعنوىّ له ألفاظٌ مخصوصةٌ وشروطٌ وسيُوضَح أمرها بعد فاعرفه ،

فصــــل ١٣٦

قال صاحب الكتاب والنفس والعين مُخْتَصّتان بهذه التَفْصلة بين الضمير المرفوع وصاحبَيْه وفيما سِواهما لا فَصْلَ فى الجَواز بين ثَلٰثتها تقول الكتابُ قُرِئَ كلّه وجاؤُنى كلُّهم وخرجوا أجمعون،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ تأكيدَ المضمر المرفوع بالنفس والعين من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمرٍ منفصلٍ قبيحٌ وهو جائزٌ مع قُبْحه وهو مع بعضِ المضمرات أقبحُ فقولُك زيدٌ جاء نفسُه اقبحُ من قولك جئتُ نفسى لانّه فى المسئلة الأُولى ربّما أوقع لَبْسًا وقولُك قمتُ نفسى اقبحُ من قولك قُمْنَا أنفسُنا لانّ فى هذه المسئلة الضميرَ بارزٌ وهو على حرفَيْن كالاسماء الظاهرة من نحوِ يَدٍ وأَبٍ وفى المسئلة الأُولى على حرف واحد فكان بعيدا من المتمكّنة، وامّا الضميرُ المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدُهما بالنفس والعين وإن لم يتقدّمهما تأكيدٌ لانّه لا لَبْسَ فيهما وليسا من الفعل كالجُزْء منه كما كان ضميرُ الفاعل،

فالتأكيد بالنفس والعين مختصّ بهذه التَفْصلة اى بين تأكيدِ ضميرِ المرفوع بالنفس والعين وبين تأكيدِ ضميرِ المنصوب والمجرورِ بهما للفرق الذى ذكرناه، وليس بين تأكيدهنّ بغيرِ النفس والعين فصلٌ بل ذلك سائغٌ جائزٌ فلذلك قال وفيما سِواهما يعنى النفسَ والعينَ لا فَصْلَ فى جوازِ ثلاثتها فلذلك تقول الكتابُ قُرِئَ كلّه فتُؤكّد الضميرَ المستكنّ من غيرِ تقدُّمِ تأكيدِ مضمر لِما ذكرناه من غَلَبَةِ التأكيد على كُلٍّ فكانت كأجمعين فاعرفه،

فصــــل ١٣٧

قال صاحب الكتاب ومتى اكّدتَ بكُلٍّ وأَجْمَعَ غيرَ جمع فلا مذهبَ لصِحّته حتّى تقصدَ أَجْزاءه كقولك قرأتُ الكتابَ وسِرْتُ النهارَ كلّه وأَجمعَ وتبحّرتُ الارضَ وسرتُ الليلةَ كلّها وجَمْعاء،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ كُلًّا وأجمع معناهما الاحاطةُ والعمومُ فلا يؤكّد بهما الّا ما يتبعّضُ ويصحّ تجزِئَتُه فتقول قرأتُ الكتابَ كلّه لانّه يُمكن قِرآءةُ بعضه وسرتُ النهارَ أجمعَ لإمكانِ سَيْرِ جُزْءٍ منه وتبحّرتُ الارضَ اى توسّعتُ فيها وسرتُ الليلةَ جَمْعآءَ كُلُّ هذه الاشياء يجوز تأكيدُها بكُلّ وأجمع لإمكانِ تجزئتها وتبعُّضِها، وقوله لا مذهبَ لصحّته حتّى تقصد أجزاءه يريد اذا كان العاملُ ممّا يقبَل التجزئةَ نحوَ رأيتُ زيدا وضربتُ عمرا لانّ الرؤيةَ والضربَ يجوز ان يقعا ببَعْضه وأن يقعا بكُلّه

فجاز تأكيدُه بكُلّ وأجمع اذا اريد جميعُ أجزائه ولو قلت جاء زيدٌ او أقبلَ محمّدٌ كلّه او أجمعُ لم يصحّ لانّ المَجيء والاقبالَ لا يصحّ من أجزائهما فإن أردتَ انّه جاء سائرَ الأعضاء لم يُفقَد منها شىءٌ نحوُ اليَدَيْن والرِجْلَيْن لم يبعُد جوازُه،

فصــــل ١٣٨

قال صاحبُ الكتاب ولا يقع كلٌّ واجمعون تأكيدَيْن للنكرات لا تقول رأيتُ قومًا كلّهم ولا اجمعين وقد أجاز ذلك الكوفيّون فيما كان محدودا كقوله * قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا *،

قال الشارح اعلم انّ النكراتِ لا تُؤَكَّد بالتأكيدِ المعنوىّ وانّما تؤكَّد بالتأكيد اللفظىّ لا غيرُ لو قلت أكلتُ رغيفًا كلّه او قرأتُ كتابًا أجمعَ لم يجز وانّما تقول اكلت رغيفا رغيفا او قرأت كتابا كتابا وانّما لم تُؤكَّد النكرات بالتأكيد المعنوىّ لانّ النكرة لم يثبُت لها حقيقةٌ والتأكيدُ المعنوىُّ انّما هو لتمكينِ معنَى الاسم وتقريرِ حقيقته وتمكينُ ما لم يثبت فى النفس مُحالٌ فامّا التوكيدُ اللفظىُّ فهو امرٌ راجعٌ الى اللفظ وتمكينه من ذِهْنِ المُخاطب وسَمْعِه خَوْفًا من توهُّمِ المَجاز او توهُّمِ غَفْلَة عن استماعه فاللفظُ هو المقصود فى التأكيد اللفظىّ فامّا المعنوىُّ فانّما المرادُ منه الحقيقةُ ولذلك أُعيد المَعنى فى غيرِ ذلك اللفظ، وأمرٌ آخرُ أنّ الألفاظ التى يُؤَكَّد بها فى المعنى مَعارفُ فلا تتبَع النكراتِ توكيدًا لها لانّ التوكيد كالصفة، وذهب الكوفيون الى جوازِ تأكيدِ النكرة بالتأكيد المعنوىّ اذا كانت النكرة محدودةً اى معلومةَ المِقدار نحوَ يوم وشَهْر وفَرْسَخ ومِيل وضَرْبَة وأَكْلَة ونحو ذلك واستدلّوا على جوازه بقوله * يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ * فجرّ كُلَّه على التأكيد لحَوْل وهو نكرةٌ وأنشدوا ايضا

* اذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا * يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّه مُطَرَّدَا *

وقال الآخر * قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا اجمعا * فأكّد يوما وهو نكرةٌ ولا حُجّةَ فى هذه الأبيات لقِلّتها وشُذوذها فى القياس مع انّ الرواية * يا ليت عدّةَ حولِ كلِّه رجبُ * بالاضافة واذا اضيف كان معرفةً والروايةَ فى قوله * يوما جديدا كلُّه مطرّدا * برفعِ كُلّ على تأكيدِ المضمر فى جديد والمضمراتُ كلُّها معارفُ، وامّا قوله * قد صرّت البكرة يوما اجمعا * فلا يُعرَف قائله مع شُذوذه، فان قيل ومن أينَ زعمتم انّ هذه الاسماء التى يؤكَّد بها معارف فالجوابُ أمّا ما اضيف منها الى المضمر فلا إشكالَ فى تعريفه نحوَ قوله كُلُّه ونفسُه وعينُه وأمّا أجمع واجمعون وتوابعُهما فقد اختلف الناسُ فى تعريفها

من أيّ وجه وقع لها التعريفُ فذهب قومٌ الى انّها فى معنَى المضاف الى المضمر لانّك اذا قلت رأيت الجَيْشَ أجمعَ كان فى تقديرِ رأيت الجيشَ جَميعَه وكذلك اذا قلت رأيت القومَ أجمعين كان فى تقديرِ رأيت القومَ جميعَهم وكان يجب ان تقول جاءنى القومُ كلُّهم أَجْمَعُهم أَكْتَعُهم أَبْصَعُهم فحذفوا المضاف اليه وعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون فصارت الكلمةُ بذلك الجمع يراد بها المضافُ والمضافُ اليه ولهذا لم يَجْرِين على نكرةٍ وصار ذلك كجَمْعهم أَرْضٌ على أَرَضِينَ عوضًا من تاء التأنيث فان قيل انّ تاء التأنيث تتنزّل من الاسم منزلةَ جُزْءٍ منه ولذلك كانت حرفَ الاعراب منه فقالوا قائمةٌ وقاعـدةٌ عوّضوا منها كما عوّضوا ممّا حُذف من نفسِ الكلمة نحوِ مِائةٍ ومِئِين وقُلَةٍ وقُلِين وثُبَةٍ وثُبِين والمضافُ اليه كلمةٌ قائمةٌ بنفسها وحرفُ الاعرابِ ما قبلَها فالجوابُ انّ المضاف اليه ايضا يتنزّل من المضاف منزلةَ ما هو من نفسِ الاسم ولذلك لا يُفصَل بينهما واذا صغّرتَ نحوَ عبد الله وامْرِئِ القَيْس ونحوِهما من الاعلام المضافةِ انّما تُصغّر الاسمَ المضافَ دون المضاف اليه فتقول هذا عُبَيْدُ الله ومُرَيْءُ القيس كما تفعل ذلك فى عَلَمِ التأنيث ألا ترى انّك تقول فى تصغيرِ طَلْحَةَ ونحوِه طُلَيْحَةُ وفى تصغيرِ حَـمْـراءَ حُمَيْراء فتُصغّر الصدرَ وتُبْقى علمَ التأنيث بحاله فلمّا تنزّل المضافُ اليه من المضاف منزلةَ الجزء من الكلمة جاز ان يُعوَّض منه اذا حُذف وأُريد معناه، وذهب قومٌ من المُحقّقين الى انّ تعريفَ هذه الاسماء بالوَضْع وهو من قبيلِ تعريفِ الأعلام نحوِ زيد وعمرو ويدلّ على صحّة ذلك انّ أَجمعَ وجُمَعَ لا ينصرفان فأمّا أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزنِ الفعل وأمّا جُمَعُ فلا ينصرف للتعريف والعَدْلِ فـذهـب قومٌ الى انّه معدولٌ عن جُمْعٍ لانّ فَعْلاءَ ممّا مُذكّره على أَفْعَلَ تُجمع على فُعْلٍ نحوَ حَمْرآءَ وحُمْرٍ وصَفْرآءَ وصُفْرٍ وهو رأىُ ابى عثمانَ المازنىّ وكان يعتقد فى التأكيد انّه ضربٌ من الصفة وذهب آخرون الى انّه معدولٌ عن جَمَاعَى لانّ فَعْلاءَ انّما تُجمع على فُعْلٍ اذا كانت صفةً نحوَ حَمْرآءَ وحُمْرٍ وصَفْرآءَ وصُـفْـرٍ وأمّا اذا كانت اسمًا فبابُها أن تُجمع على فَعَالَى نحوَ صَحْرآءَ وصَحَارَى وأَجْمَعُ وجُمَعُ اسمان غيرُ صفـتَـيْـن، ويُنقَل عن صاحب هذا الـكـتـاب انّه كان يذهب الى انّ أجمع وأجمعين وما بعدهما معارفُ لانّها معدولةٌ عن الالف واللام والمرادُ الأجمعُ والأجمعون كما انّ أَمْسِ معدولٌ عن الأَمْسِ وقد تكرّر العدلُ فى جُمَعَ كانّه معدولٌ عن شيئَيْن الالفِ واللام وعن جَمَاعَى كصَحَارَى فاعرفه،

فصـــل ١٣٩

قال صاحب الكتاب وأَكْتَعون وأَبْتَعون وأَبْصَعون إِتْباعاتٌ لأَجمعون لا يَجِئْنَ الّا على إِثْره وعن ابن كَيْسانَ تَبْدَأُ بأَيَّتِهنّ شئتَ بعدها وسُمع اجمعُ ابصعُ وجُمَعُ كُتَعُ وجُمَعُ بُتَعُ وعن بعضهم جاءنى القومُ اكتعون ،

قال الشارح الاسماء التى يُؤَكَّد بها مُرَتَّبةٌ فبعضُها مقدَّمٌ فنفسه وعينه مقدَّمان على كُلّ لانّهما أشدُّ تمكُّنًا فى الاسميّة من كلّ على ما تقدّم وكلٌّ مقدَّمةٌ على أجمعَ لانّ كلّا تكون تأكيدا وغيرَ تأكيد وأجمعُ لا تكون الّا تأكيدا تقول إِنّ القوم كلَّهم فى الدار فيجوز رفعُ كُلّ ونصبُها فالنصبُ على التأكيد والجارُّ والمجرور الخبرُ وأمّا الرفع فعلى الابتداء وخبرُه الجارُّ والمجرور بعده والجملةُ من الابتداء والخبرِ خبرُ إِنّ قال الله تع قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ لِلّٰهِ رُوى بنصبِ كلّ ورفعِها فالنصبُ على التأكيد والرفعُ على الابتداء ، وأمّا ما بعدَ اجمع فتوابعُ لا تقع الّا بعدها فأَكْتَعُ تابعٌ لأَجمع يقع بعده كقولنا حَسَنٌ بَسَنٌ وأبصعُ تابعٌ لأكتعَ يقع بعده هذا ترتيبُها ، وحكى ابن كَيْسانَ أنّك تبدأ بأيّتهنّ شئت بعد اجمع كانّه يجعل هذه الالفاظ اتباعاتٍ لأجمع فلا يُقَدَّمْنَ عليها بل لك أن تأتى بأيّتهنّ شئت بعد اجمع وتُؤَخِّر الباقىَ ، وقد جاء عن العرب أجمعُ أبصعُ وجُمَعُ كُتَعُ وجُمَعُ بُتَعُ فيُقدِّمون أجمع ثمّ يُتْبِعونها ما شاؤا من هذه التوابع على ما ذكرناه ، وأجاز بعضُهم جاء القوم اكتعون فيجعلونها كأجمعين وليست تابعةً وقد تقدّم انّ بعضهم يجعل هذه الاشياء كلّها تَواكيدَ ومعناها كمعنَى أجمع فأيَّها شئت قدّمتَ وبأيّها شئت أكّدتَ فاعرفه ،

الصفة

فصـــل ١٤٠

قال صاحب الكتاب هى الاسمُ الدالُّ على بعضِ أحوالِ الذات وذلك نحوُ طَويلٍ وقَصير وعاقل وأَحْمَقَ وقائم وقاعد وسَقيم وصَحيح وفَقير وغَنىّ وشَريف ووَضيع ومُكْرَم ومُهان والذى تُساق له الصفةُ هو التَفْرِقةُ بين المشترِكَيْن فى الاسم ويقال إِنّها للتخصيص فى النكرات وللتَوْضيح فى المَعارِف ،

قال الشارح الصفة والنَعْت واحدٌ وقد ذهب بعضُهم الى انّ النعت يكون بالحِلْية نحو طويل وقصير

والصفةَ تكون بالافعال نحوِ ضاربٍ وخارجٍ فعلى هذا يقال للبارئ سُبْحانَه موصوفٌ ولا يقال له منعوتٌ وعلى الاوّل هو موصوفٌ ومنعوتٌ، والصفةُ لفظٌ يتبع الموصوفَ فى إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصا له بذِكْرِ معنًى فى الموصوف او فى شىء من سَبَبه وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازمٌ له، وقوله الاسم الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات فتَقْريبٌ وليس بحَدّ على الحقيقة لانّ الاسم ليس بجِنْس لها ألا ترى انّ الصفة قد تكون بالجملة والظرفِ نحوِ مررت برجلٍ قام ومررت برجلٍ أبوه قائمٌ وبرجل فى الدار ومن الكِرام فقولُنا لَفْظٌ أسدُّ لانّه يشمَل الاسمَ والجملةَ والظرفَ، وقوله الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات لا يكفى فَصْلًا ألا ترى انّ الخبر دالٌّ على بعض أحوال الذات نحوَ زيدٌ قائمٌ وإنّ زيدا قائمٌ وكان زيدٌ قائما فإن أضاف الى ذلك الجارى عليه فى إعرابه او التابعُ له فى اعرابه استقام حَدًّا وفَصَلَه من الخبر اذ الخبرُ لا يتبَع المُخْبَرَ عنه فى اعرابه، والغرض بالنعت تخصيصُ نكرة او إزالةُ اشتراكٍ عارضٍ فى معرفة فمثالُ صفةِ النكرة قولُك هذا رجلٌ عالمٌ ورأيت رجلا عالمًا ومررت برجلٍ عالمٍ او من بنى تَمِيمٍ فرجلٌ عالمٌ او من بنى تميمٍ أخصُّ من رجلٍ ومثالُ صفةِ المعرفة قولُك جاءنى زيدٌ العاقلُ ورأيت زيدا العاقلَ ومررت بزيدٍ العاقلِ فالصفةُ ههنا فصلتْه من زيدٍ آخَر ليس بعاقلٍ وأزالت عنه هذه الشِركةَ العارضةَ اى أنّها اتّفقت من غيرِ قصدٍ من الواضع اذ الاصلُ فى الاعلام أن يكون كلُّ اسم بإزاء مسمًّى فينفصلُ المسمَّيات بالألقاب الّا انّه ربّما ٱزدحمت المسمّياتُ بكَثْرتها فحصل ثَمّ اشتراكٌ عارضٌ فأُتى بالصفة لإزالةِ تلك الشركة ونَفْيِ اللَّبْس فصفةُ المعرفة للتوضيح والبيان وصفةُ النكرة للتخصيص وهو إخراجُ الاسم من نوعٍ الى نوعٍ أخصَّ منه، وقوله والذى تُساق له الصفة هو التَفْرِقة بين المشترِكَيْن فى الاسم يريد انّ الصفة تُزيل الاشتراكَ الجِنْسىَّ نحوَ رجل وفرس والاشتراكَ العارضَ فى المعارف وقيل انّها للتخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف على ما ذكرناه ولمّا كان الغرضُ بالنعت ما ذكرناه من تخصيصِ النكرة وإزالةِ الاشتراك العارض فى المعرفة وجب ان يُجعَل للمنعوت حالٌ تَعرّى منها مُشارِكه فى الاسم ليتميّزَ به وذلك يكون على وجوهٍ إمّا بخَلْقه نحو طويل وقصير وأبيضَ وأسودَ ونحوِها من صفاتِ الحِلْية وإمّا بفعلٍ ٱشتهر به وصار لازمًا له وذلك على ضربَيْن آنىٌّ وهو ما كان عِلاجًا نحوَ قائمٍ وقاعدٍ وضاربٍ وآكلٍ ونحوِها ونَفْسانىٌّ نحوُ عاقلٍ وأحمقَ وسَقِيمٍ وصحيحٍ وفَقِيرٍ وغَنِىّ وشريفٍ وظريفٍ ووضيعٍ ومُكْرَمٍ ومُهانٍ اذا اشتهر بوقوع ذلك به وإمّا بحِرْفَةٍ او أمرٍ مُكْتَسَبٍ نحوِ بَزّاز وعَطّار وكاتِب ونحوِ ذلك وإمّا بنَسَبٍ الى بَلَدٍ او أبٍ نحوِ قُرَشىّ وبَغْدادىّ وعَرَبىّ وعَجَمىّ ونحــو ذلك من الخاصّة التى لا تُوجَد فى مُشارِكه فاعرفه،

فصل ١٤١

قال صاحب الكتاب وقد تجىء مَسُوقةً لمجرّد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سُبحانَه او لما يُضادّ ذلك من الذّمّ والتحقير كقولك فعل فُلانٌ الفاعلُ الصانعُ كذا وللتأكيد كقولهم أمْسِ الدابرُ وقولِه عزّ وجلّ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ،

قال الشارح وقد يجىء النعتُ لمجرّد الثناء والمَدْح لا يراد به إزالةُ اشتراك ولا تخصيصُ نكرة بل لمجرّد الثناء والمدح او ضدّهما من ذمّ او تحقيرٍ وتعريفِ المخاطب من أمرِ الموصوف ما لم يكن يعرفُه وذلك نحوُ قولك جاءنى زيدٌ العاقلُ الكريمُ الفاضلُ تريد بذلك تَنْوِيهَ الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة ، ومن ذلك صفاتُ البارئ سبحانه نحوُ الحَىّ العالم القادر لا تريد بذلك فَصْلَه من شريكٍ الله تع عن ذلك وانّما المرادُ الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهةِ الاخبار عن نفسه بما فيه لمعرفةِ ذلك والنَدْبِ اليه ، وتقول فى الذمّ رأيتُ زيدا الجاهلَ الخبيثَ ذممتَه بذلك لا أنّك أردت ان تفصله من شريكٍ له فى اسمه ليس متّصفًا بهذه الأوصاف وقد تجىء الصفة للتأكيد نحوِ قولهم أمْسِ الدابرُ وأمس لا يكون الّا دابرًا والميّتُ العابرُ والميّتُ لا يكون الّا عابرا ونحوِ قوله تعالى انّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وإذا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ومعنَى التأكيد هنا أنّ مدلولَ الصفة استُفيد ممّا فى الموصوف فصار ذكرُه فى الصفة كالتكرار إذ ليس فيه زيادةُ معنًى بخلاف قولك رجلٌ ظريفٌ ألا ترى انّ الظَرْف لم يُفهَم من قولك رجلٌ فافْهَمْه ،

فصل ١٤٢

قال صاحب الكتاب وهى فى الامر العامّ إمّا أن تكون اسمَ فاعل او اسمَ مفعول او صفةً مشبّهةً وقولُهم تَمِيمِىٌّ وبَصْرِىٌّ على تأويل منسوبٍ ومَعْزُوٍّ وذُو مالٍ وذاتُ سِوارٍ متأوّلٌ بمُتَمَوِّل ومُتَسَوِّرة او بصاحِبِ مال وصاحبةِ سِوار وتقول مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ وأيِّما رجلٍ على معنَى كاملٍ فى الرُجوليّة وكذلك أنت الرجلُ كُلُّ الرجلِ وهذا العالمُ جِدُّ العالمِ وحَقُّ العالمِ يُراد به البَليغُ الكاملُ فى شأنه ومررتُ برجلٍ رجلِ صِدْقٍ ورجلِ رجلِ سَوْءٍ كأنّك قلت صالحٍ وفاسدٍ والصدقُ ههنا بمعنَى الصَلاح والجَوْدة والسوء بمعنَى الفَساد والرَداءة وقد استضعف سيبويه أن يقال مررت برجلٍ أَسَدٍ على تأويل جَرِىءٍ ،

قال الشارح ولا تكون الصفة الّا مأخوذةً من فعلٍ او راجعًا الى معنى الفعل وذلك كآسمِ الفاعل نحوِ ضارب وآكل وشارب ومُكْرِمٍ ومُحْسِنٍ وكاسم المفعول نحوِ مضروب ومأكول ومشروب ومُكْرَمٍ ومُحْسَنٍ اليه او صفةٍ مشبَّهةٍ باسم الفاعل نحوِ حَسَنٍ وشديد وبَطَلٍ وأبيضَ وأسودَ وذلك ليدلّ باشتقاقه على الحال التى اشتُقّ منها ممّا لا يُوجَد فى مُشارِكه فى الاسم فيتميّزَ بذلك، وقد وصفوا باسماء غيرِ مشتقّة ترجع الى معنى المشتقّ قالوا رجلٌ تميمىٌّ وبصرىٌّ ونحوَهما من النَسَب فهذا ونحوُه ليس بمشتقّ لانّه لم يُؤْخَذ من فعلٍ كما أُخذ ضاربٌ من ضَرَبَ وانّما هو متأوَّلٌ بمنسوبٍ ومَعْزُوٍّ فهو فى معنَى اسم المفعول اذ منسوبٌ ومعزوٌّ من اسماء المفعولين تقول نسبتُه فهو منسوبٌ وعزوتُه فهو معزوٌّ، وقالوا هذا رجلٌ ذو مالٍ وامرأةٌ ذاتُ مالٍ فهذا ايضا ليس مأخوذا من فعلٍ وانّما هو واقعٌ موقعَ اسم الفاعل وفى معناه لانّ قولك ذو مالٍ بمعنَى صاحبِ مالٍ او مُتَمَوِّلٍ لانّه اذا كان ذا مالٍ كان متموّلا وذاتُ سِوارٍ بمعنى صاحبةِ سوارٍ او مُتَسَوِّرةٍ فهو فى تأويلِ اسم الفاعل كما كان الذى قبله فى تأويلِ اسم المفعول، وقالوا مررتُ برجلٍ أَيِّ رجلٍ وأَيِّما رجلٍ وبرجلَيْن أَيِّ رجلَيْن وأَيِّما رجلَيْن وبرجالٍ أَيِّ رجالٍ وأَيِّما رجالٍ أرادوا بذلك المبالغةَ فأَيٌّ هنا ليس بمشتقّ من معنًى يُعرَف وانّما يضاف الى الاسم للمبالغة فى مَدْحه ممّا يُوجِبه ذلك الاسمُ فكانّك قلت كاملٌ فى الرُجُولِيّة، وقالوا أَنتَ الرجلُ كُلُّ الرجلِ وهذا العالمُ جِدُّ العالمِ وحَقُّ العالمِ جاؤا بهذه الالفاظ فى صفاتِ المَدْح والذمّ والمرادُ بها المبالغةُ فيما تَضمّنه لفظُ الموصوف فاذا قالوا الرجلُ كُلُّ الرجلِ فمعناه الكاملُ فى الرجال قال الشاعر

* هو الفَتَى كُلُّ الفَتَى فَٱعْلَمُوا * لا يُفْسِدُ اللَحْمَ لَدَيْهِ الصُلُولْ *

اى هو الكاملُ فى الفِتْيان واذا قالوا هو العالمُ جِدُّ العالم وحَقُّ العالم فمعناه البالغُ الكاملُ فى العلم وكذلك لو قال اللَئيمُ جِدُّ اللئيم او حقُّ اللئيم لكان معناه المبالغةَ فى اللُؤْم والجِدُّ والحقُّ هنا واحدٌ يقال جَادُّه فى الأَمر اى حَاقُّه، ولا يحسن هذا عبدُ الله كُلُّ الرجلِ لانّه ليس فى لفظِ عبد الله معنًى يكون كُلُّ الرجل مبالغةً فيه وهو مع قُبْحه جائزٌ لانّه لو لم يذكُر عبدَ الله وقال هذا كُلُّ الرجل جاز ودلّ على معنى المبالغة والكَمالِ ولانّ عبد الله رجلٌ فكأنّك قلت هذا الرجلُ المدعوُّ عبدَ الله كُلُّ الرجلِ، ولا فرقَ بين المعرفة والنكرة فى صفاتِ المدح تقول مررت برجلٍ كُلِّ رجلٍ وهذا عالمٌ حَقُّ عالمٍ كما لا فرقَ بين أن تقول مررت بالعالمِ الكاملِ فى عِلْمه وبين مررت برجلٍ كاملٍ فى علمه، وتقول مررت برجلٍ رجلِ صِدْقٍ وبرجلٍ رجلِ سَوْءٍ كانّك قلت مررت برجلٍ صالحٍ ومررت برجلٍ فاسدٍ لانّ الصِدْقَ صَلاحٌ

والسَوْء فَسادٌ ولبس الصدقُ ههنا صدقَ اللسان ألا تراك تقول ثَوْبُ صِدْقٍ وحمارُ صِدْقٍ انّما الصدقُ فى معنى الجَوْدة والصَلاح فكانّك قلت مررت برجلٍ ذى صلاحٍ وكذلك السَوْء ليس من ساءنى يَسُوءنى انّما السَوْء ههنا بمعنى الفساد فكانّه قال برجلٍ صاحبِ فسادٍ وبحمارٍ ذى رَداءةٍ، وقولهم مررت برجلٍ أَسَدٍ ضعيفٌ عند سيبويه أن يكون نَعْتًا لانّ الاسد اسمُ جنس جَوْهَرٌ ولا يُوصَف بالجَواهر لو قلت هذا خاتَمٌ حديدٌ او فِضّةٌ لم يحسن انّما طريقُ الوصف التَحْلِيَةُ بالفعل نحوُ آكِلٌ وشاربٌ ونحوِهما ومُجازُه على حذفِ مضاف تقديرُه مِثْلِ أسد ومِثْلٌ بمعنَى مُماثِل فهو مأخوذٌ من الفعل وانّه واقعٌ موقعَ جَرِيءٍ او شديدٍ، وقد أجاز ان يكون حالًا فتقول هذا زيدٌ أَسَدَ شِدّةٍ من غيرِ قُبْحٍ وٱحتجّ بأنّ للحال مجراها مجرَى الخبر وقد يكون خبرًا ما لا يكون صفةً ألا تراك تقول هذا مالُك درهمًا وهذا خاتَمُك حديدًا ولا يحسن ان يكون وصفًا، وفى الفرق بينهما نَظَرٌ وذلك أنّه ليس المرادُ من الاسد شخصَه وانّما المرادُ انّه فى الشدّة مثلُه والصفةُ والحالُ فى ذلك سَواءٌ وليس كذلك الحديدُ والدرهمُ فانّ المراد جَوْهَرُهما فاعرفه،

فصـــل ١٤٣

قال صاحب الكتاب ويوصَف بالمَصادِر كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ وفِطْرٌ وزَوْرٌ ورِضًى وضَرْبٌ هَبْرٌ وطَعْنٌ نَتْرٌ ورَمْىٌ سَعْرٌ ومررت برجلٍ حَسْبِكَ وشَرْعِكَ وهَدِّكَ وكَفْيِكَ وهَمِّكَ ونَحْوِكَ بمعنَى مُحْسِبِكَ وكافِيكَ ومُهِمِّكَ ومِثْلِكَ،

قال الشارح قد يوصَف بالمصادر كما يوصف بالمشتقّات فيقال رجلٌ فَضْلٌ ورجلٌ عَدْلٌ كما يقال رجلٌ فاضلٌ وعادلٌ وذلك على ضربَيْن مفردٌ ومضافٌ فالمفردُ نحوُ عَدْل وصَوْم وفِطْر وزَوْر بمعنى الزِيارة ولا يكون هنا جمعَ زائر كصاحِب وصَحْب وشارب وشَرْب لانّ الجمع لا يوصف به الواحدُ واذ كان مصدرا وُصف به الواحد والجمع وقالوا رجلٌ رِضًى اذا كثُر الرضى عنه وقالوا ضربٌ هَبْرٌ وهو القَطْعُ يقال هبرتُ اللَحْمَ اى قطعتُه والهَبْرةُ القِطْعةُ منه وقالوا طَعْنٌ نَتْرٌ وهو كالخَلْس يقال طَعَنَه فأَنْتَرَه اى أَزْعَفه بمعنى قَتَلَه سريعًا وقالوا رَمْىٌ سَعْرٌ اى مُمِضٌّ مُحْرِقٌ من قولهم سعرتُ النارَ والحَرْبَ اى أَلْهبتُها فهذه المصادرُ كلُّها ممّا وُصف بها للمبالغة كانّهم جعلوا الموصوفَ ذلك المعنى لكثرةِ حُصوله منه وقالوا رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى وفَضْلٌ كانّه لكثرةِ عَدْله والرضى عنه وفَضْلِه جعلوه نفسَ العدل والرضى والفضل، ويجوز ان يكونوا

وضعوا المصدرَ موضعَ اسمِ الفاعل اتّساعا فعَدْلٌ بمعنَى عادلٍ وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائرٍ ورجلٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ بمعنى صائم ومُفْطِرٍ كما وضعوا اسمَ الفاعل موضعَ المصدر فى قولهم قُمْ قائمًا اى قيامًا واُقْعُدْ قاعدًا اى قُعودًا،

واَمّا المصادر التى يُنعَت بها وهى مضافةٌ فقولُهم مررت برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ وبرجلٍ شَرْعِكَ

من رجل وبرجلٍ هَدِّكَ من رجل وبرجلٍ كَفْيِكَ من رجل وبرجلٍ هَمِّكَ من رجل ونَحْوِكَ من رجل فهذه كلُّها على معنى واحد فحَسْبُكَ مصدرٌ فى موضع مُحْسِبٍ يقال أَحْسَبَنى الشىء اى كَفانى، وهَمُّكَ وشَرْعُكَ وهَدُّكَ فى معنَى ذلك فقولُهم هَمُّكَ من رجلٍ بمعنَى حَسْبُكَ وهو من الهِمّة واحدة الهِمَم اى هو ممّن يُهِمُّكَ طَلَبُه وكذلك شَرْعُكَ بمعنى حسبك من شرعتُ فى الامر اذا خُضْتَ فيه اى هو من الامرِ الذى تشرَع فيه وتطلُبه وفى المَثَل شَرْعُكَ ما بَلَّغَكَ المَحَلَّ يُضرَب فى التبلُّغ باليسير، واَمّا هَدُّكَ فهو من معنى القُوّة يقال فلانٌ يُهَدّ على ما لم يُسمَّ فاعله اذا نُسب الى الجَلادة والكِفاية فالهَدّ بالفتح للرجل القوىّ واذا أُريد الذمّ والوصف بالضُعْف كُسر وقيل هِدُّكَ، وقال الأزهرىّ واَمّا نَحْوُكَ فهو من نَحَوْتُ اى قصدتُ اى هو ممّن يُقصَد ويُطلَب، فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جاريةٌ على ما قبلها جَرْىَ الصفة والاصلُ انّها مصادرُ لا تُثنَّى ولا تُجمع ولا تُؤنَّث وإن جرت على مُثنًّى او مجموعٍ او مؤنّثٍ تقول هذا رجلٌ عدلٌ ورأيت رجلا عدلا ومررت برجل عدل وبامرأةٍ عدلٍ وهذان رجلان عدلٌ ورأيت رجلَيْن عدلا ومررت برجلين عدلٍ وتقول هذا رجلٌ حسبُكَ من رجلٍ وهَدُّكَ من رجل وهذان رجلان حَسْبُكَ بهما من رجلَيْن وهؤلاء رجالٌ حسبُكَ من رجال فيكون موحَّدا على كلّ حال لانّ المصدر موحَّدٌ لا يُثنَّى ولا يُجمع لانّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير فاستُغنى عن تثنيته وجمعه الّا ان يكثُر الوصفُ بالمصدر فيصير من حيّزِ الصفات لغَلَبَةِ الوصف به فيسوغ حينئذٍ تثنيتُه وجمعُه نحوُ قوله * شُهُودِى على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ * فان قيل فهذه مصادرُ مضافةٌ الى معارفَ واضافةُ المصدر صحيحةٌ تُعرِّف فما بالُكم وصفتم بها النكرةَ فقلتم مررت برجلٍ حسبِكَ من رجل وشَرْعِكَ من رجل وهَدِّكَ وكذلك سائرُها قيل هذه وإن كانت مصادرَ فهى فى معنَى اسماء الفاعلين بمعنى الحال واضافةُ اسماء الفاعلين اذا كانت للحال او الاستقبال لا تُفيد التعريفَ نحوَ هذا رجلٌ ضاربُكَ الآنَ او غدًا قال الله تع فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا فوصف عارضا وهو نكرةٌ بممطرنا مع انّه مضافٌ فلو لم يكن نكرةً لَمَا جاز ذلك منه، ومثله قول الشاعر * يا رُبَّ غابِطِنَا لو كان يَطْلُبُكم * ألا ترى كيف أُدخل رُبَّ وهى من خَواصّ النكرات على قوله غابطنا

وهو مضافٌ الى معرفةٍ وهو كثيرٌ وكذلك هذه المصادرُ لمّا كانت فى معنى اسم الفاعل لم تَتعرَّف بالاضافة ونحوُه قولِ آمرئ القيس

* وقد أَغْتَدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها * بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ *

ألا ترى كيف وصف منجردا بقيْد الأوابد وهو مضافٌ الى معرفة ان المرادُ مُقيِّدِ الأوابدَ والاوابدُ الوَحْشىُّ اى يُدْرِكها لشدّةِ جَرْيه فيمنَعُها من الآنبعاث فكانّه قيدٌ لها، وربّما جاء من ذلك شئ بلفظِ الفعل الماضى قالوا مررت برجلٍ هَدَّك من رجلٍ قال القَتّالُ الكِلابىُّ

* ولِى صاحبٌ فى الغار هَدَّك صاحبًا * أَخُو الجَوْنِ الّا أنّه لا يُعَلِّلُ *

يُروى برفعِ هدّك ونصبه فمَن رفع جعله مصدرا نُعت به ومَن فتح جعله فعلا ماضيا فيه ضميرٌ فعلى هذا تقول مررت برجلَيْن هَدَّاك من رجلَيْن وبرجالٍ هَدُّوك من رجال وبامرأةٍ هَدَّتْك من امرأة وبامرأتَيْن هَدَّتَاك من امرأتَيْن وبنِسْوةٍ هَدَدْنَك من نِساء وكذلك تقول مررت برجلٍ كَفَاك من رجل وبرجلَيْن كَفَيَاك من رجلَيْن وبرجالٍ كَفَوْك من رجال وبامرأةٍ كَفَتْك من امرأةٍ وبامرأتَيْن كَفَتَاك من امرأتَيْن وبنسوةٍ كَفَيْنَك من نسوةٍ فما كان منها مصدرا معربًا يتبَع الموصوفَ فى إعرابه إن كان الموصوفُ مرفوعا فالمصدرُ الذى هو نعتُه مرفوعٌ وإن كان منصوبا فهو منصوبٌ وإن كان مجرورا فهو مجرورٌ وإن كان فعلا فهو بلفظِ الفعل الماضى لا يدخله شئ من الاعراب فاعرفه،

فصـــل ١٤٤

قال صاحب الكتاب ويوصف بالجُمَل التى يدخلها الصِدْقُ والكِذْبُ وامّا قوله * جاءوا بمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِئْبَ قَطْ * فبمعنًى مَقُولٍ عنده هذا القولُ لوُرْقَتِه لانّه سَمارٌ ونظيرُه قولُ ابى الدَرْداء وجدتُ الناسَ آخْبُرْ تَقْلِهْ اى وجدتُهم مقولًا فيهم هذا المَقالُ ولا يوصف بالجمل الّا النكراتُ،

قال الشارح وقد تقع الجُمَلُ صفاتٍ للنكرات وتلك الجملُ هى الخَبَرِيّةُ المحتملةُ للصِدْقِ والكِذْبِ وهى التى تكون أخبارا للمبتدإ وصلاتٍ للموصولات وهى أربعةُ أضرب الاوّلُ أن تكون جملةً مركّبةً من فعلٍ وفاعلٍ والثانى أن تكون مركّبةً من مبتدإ وخبر والثالثُ أن تكون شرطًا وجَزاء والرابعُ أن تكون ظرفًا فالاوّلُ قولُك هذا رجلٌ قام وقام أبوه فهَذا مبتدأٌ ورجلٌ الخبرُ وقامَ فى موضع رفع بانّه صفةٌ قال اللّه تع وَهَذا

كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فقولُه انزلناه فى موضعِ رفع على الصفة لكتاب يدلّ على ذلك رفعُ مبارك بعده وفيه ذكرٌ مرتفع بانّه الفاعلُ وهذا الذكرُ يعود الى الموصوف الذى هو رجلٌ ولولا هذا الذكرُ لَمَا جاز ان تكون هذه الجملة صفةً لانّ الصفة كالخبر فكما لا بدّ من عائدٍ الى المبتدإ اذا وقعتْ خبرا كذلك لا بدّ منه فى الجملة اذا وقعتْ صفةً، والثانى كقولك هذا رجلٌ ابوه منطلقٌ فأبوه مبتدأٌ ومنطلقٌ خبرُه والجملةُ من المبتدإ والخبر فى موضعِ رفع بانّها صفةُ رجلٍ والهاء فى ابوه عائدةٌ الى الموصوف، والثالث أن تكون الجملةُ الصفةُ جملةً من شرط وجزاء وذلك نحوُ مررت برجلٍ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ فقولُك إن تكرمه يكرمك فى موضع الصفة لرجلٍ وقد عاد الذكرُ منهما الى الموصوف ولو عاد من احدهما لكان كافيًا نحوَ مررت برجلٍ إنْ تَضْرِبْهُ تُكْرِمْ خالدًا فالذكرُ ههنا انّما عاد من الشرط وحدَه ولو قلت مررت برجلٍ إن تضربْ زيدا يضربْك لجاز ايضا لانّه قد عاد الذكرُ الى الموصوف من الجزاء وإن عاد منهما فأجْوَدُ شىء، والرابع الظرفُ ونحوُه من الجارّ والمجرور فهذا فى حكمِ الجملة من حيثُ كان الاصلُ فى الجارّ والمجرور أن يتعلّق بفعلٍ لانّ حرف الجرّ انّما دخل لإيصالِ معنى الفعل الى الاسم ويدلّ على انّه فى حكمِ الجملة أنّه يقع صلةً نحوَ جاءنى الذى فى الدار ومِن الكِرام والصلةُ لا تكون الّا جملةً وممّا يدلّ على ذلك أنّ الظرف اذا وقع صلةً او صفةً لنكرةٍ جاز دخولُ الفاء فى الخبر نحوُ الذى فى الدار فلَهُ درهمٌ وكلُّ رجل فى الدار فَكْرَمٌ كما تقول الذى يأتينى فله درهمٌ وكلُّ رجل يأتينى فله درهمٌ ولو قلت كلُّ رجلٍ قائمٍ فله درهمٌ لم يجز، واعلم انّ الظرف اذا وقع صفةً كان حكمه كحُكْمه اذا وقع خبرا إن كان الموصوفُ شخصا لم تصفْه الّا بالمكان نحوَ هذا رجلٌ عندك ولا تصفه بالزمان لا تقول هذا رجلٌ اليومَ ولا غدًا لانّ الغرض من الوصف تَحْلِيَةُ الموصوف بحالٍ تختصّ به دون مُشارِكه فى اسمه ليُفْصَل منه والزمانُ لا يختصّ بشخص دون شخص فلا يحصُل به فصلٌ، وشَرَطْنا فى الجملة التى تقع صفةً أن تكون محتمِلةً للصدق والكذب تحرُّزًا من الأمر والنَّهْى والاستفهامِ نحوِ قُمْ واُقْعُدْ ولَا تَقُمْ ولَا تَقْعُدْ وهل يقوم زيدٌ فإنّ هذه الجُمَل لا تقع صفاتٍ للنكرات كما لا تقع أخبارا ولا صلاتٍ لانّ الغرض من الصفة الإيضاحُ والبيانُ بذكرِ حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفُها المخاطبُ له ليست لمشارِكه فى اسمه والامرُ والنهى والاستفهام ليست بأحوالٍ ثابتةٍ للمذكور يختصّ بها انّما هو طَلَبٌ واستعلامٌ لا اختصاصَ له بشخص دون شخص، فامّا قول الشاعر انشده الأصمعىّ

* حَتَّى اذا جَنَّ الظَلامُ وٱخْتَلَطْ * جاؤا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِئبَ قَطْ *

ويُروى بضَيْحٍ والضيحُ بالفتح اللَّبَنُ الرقيقُ الممزوجُ يقال ضَيَّحْتُ اللبنَ اى مزجتُه والمَذْقُ والمَذِيقُ مثلُه وانّما وُصف به وهو استفهامٌ على الحكاية وإضمارِ القَوْل كانّه قال جاؤا بمذقٍ مَقُولٍ فيه ذلك شَبَّهَ لَوْنَه بلونِ الذئب لوُرْقَته والورقةُ لونٌ كلونِ الرَّماد ولذلك قال لانّه سَمارٌ والسمارُ اللبنُ الرقيقُ،

ومثله قولِ ابى الدَّرْداء وجدتُ الناسَ اُخْبُرْ تَقْلَهْ وذلك انّ وجدتُ كعَلِمْتُ يدخل على المبتدإ والخبر فينصبُهما والمفعولُ الثانى خبرٌ لا يقع فيه من الجُمَل الّا الخبريّةُ وقولُه اُخْبُرْ تَقْلَهْ أمرٌ لا يقع خبرا للمبتدإ وكذلك لا يقع مفعولا ثانيًا لوَجَدْتُ وانّما ذلك على معنى وجدتُ الناسَ مَقُولًا فيهم ذلك، ويُروى تَقْلَهْ وتَقْلِهْ بفتح اللام وكسرِها لانّه يقال قَلَى يَقْلَى ويَقْلِى فمن قال يَقْلِى بالكسر قال تَقْلِهْ مكسورا والأصلُ تَقْلِيهِ فلمّا جُزم بالامر حُذفت الياء للجزم ثمّ دخلت هاء السَّكْت فقلتَ تَقْلِهْ بكسر اللام وسكونِ الهاء ومَن فتح وقال يَقْلَى وهو قليلٌ جزم بحذفِ اللام وبقى ما قبلها مفتوحا ثمّ دخلت هاء السكت، واعلم انّ كلَّ جملة وقعتْ صفةً فهى واقعةٌ موقعَ المفرد ولها موضعُ ذلك المفردِ من الإعراب فاذا قلت مررت برجلٍ يضربُ فقولُك يضربُ فى موضعِ ضاربٍ فأبدًا تُقدِّر ما أصبتَ مكانَه فعلًا باسمِ فاعلٍ إن كان المنعوتُ كذلك وباسمِ مفعول إن كان المنعوتُ كذلك وكذلك الجارُّ والمجرور وتقديرُه بما يُلائِم معناه تقول فى قولك هذا رجلٌ من بنى تميمٍ تقديرُه تميمىٌّ وتميمىٌّ بمعنَى منسوب وفى قولك هذا رجلٌ من الكِرام تقديرُه كريمٌ فاعرفْ ذلك، فان قيل فلِمَ زعمتم انّ المفرد اصلٌ والجملةَ واقعةٌ موقعَه فالجوابُ انّ البسيطَ أوّلٌ والمركَّبَ ثانٍ فاذا استقلّ المعنى بالاسم المفرد ثمّ وقع موقعَه الجملةُ فالاسمُ المفردُ هو الاصلُ والجملةُ فرعٌ عليه ونظيرُ ذلك فى الشَّريعة شَهادةُ المرأتَيْن فرعٌ على شهادةِ الرجل، واعلم انّه لا يُنعَت بالجملة معرفةٌ لو قلت هذا زيدٌ أبوه قائمٌ على ان تجعله صفةً لم يجز فإن جعلتَه حالا جاز وانّما لم توصَف المعرفة بالجملة لانّ الجملة نكرةٌ فلا تقع صفةً للمعرفة لانّها حديثٌ ألا ترى انّها تقع خبرا نحوَ زيدٌ ابوه قائمٌ ومحمّدٌ قام اخوه وانّما تُحدِّث بما لا يُعرَف فتُفيد السامعَ ما لم يكن عنده فإن اردتَ وصفَ المعرفة بجملةٍ أتيتَ بالّذى وجعلتَ الجملةَ فى صلته فقلتَ مررت بزيد الذى ابوه منطلقٌ فتوصّلتَ بالّذى الى وصفِ المعرفة بالجملة كما توصّلتَ بأَيّ الى نداء ما فيه الالفُ واللام نحو يا أيُّهَا الرجلُ،

فصل ١٤٥

قال صاحب الكتاب وقد نزّلوا نَعْتَ الشيء بحالِ ما هو من سَبَبه منزلةَ نعته بحاله هو نحوَ قولك مررتُ برجلٍ كثيرٍ عَدُوُّه وقليلٍ مَن لا سَبَبَ بينه وبينه،

قال الشارح اعلم انّهم يصفون الاسمَ بفعلِ ما هو من سَبَبه كما يصفونه بفعْله والغرضُ بالسبب ههنا الاتّصالُ اى بفعلِ ما له به اتّصالٌ وذلك نحوُ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ أخُوه زيدا وشاكرٌ أبوه عمرًا لمّا وصفتَه بضاربٍ ورفعتَ به الأخَ وأضفتَه الى ضميرِ الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الإيضاح والبيانِ ما يحصُل بفعله ألا ترى انّك اذا قلت مررْت برجلٍ قائمٍ ابوه او غلامُه فقد تخصّص وتميّز من رجلٍ ليس بهذه الصفة كما اذا قلت مررت برجلٍ قائمٍ ولو قلت مررت برجلٍ قائمٍ عمروٌ او ضاربٍ زيدٌ لم يحصل بذلك تخصيصٌ ولا تَميّزٌ به من غيره اذ ذلك ليس شيئًا يَخُصّه فاذا قلت مررت برجلٍ كثيرٍ عدوُّه فقد اتّصل المضمرُ بالفاعل واذا قلت قليلٍ مَن لا سَبَبَ بينه وبينه فقد اتّصل الضميرُ بالفاعل واذا قلت مررت برجلٍ ضاربٍ أخاه فقد اتّصل الضميرُ بالمفعول فكان من سببه لذلك فاعرفه،

فصل ١٤٦

قال صاحب الكتاب وكما كانت الصفةُ وَفْقَ الموصوف فى إعرابه فهى وَفْقُه فى الإفراد والتثنية والجمع والتعريفِ والتنكيرِ والتذكيرِ والتأنيث الّا اذا كانت فِعْلَ ما هو من سَبَبه فانّها تُوافِقه فى الإعراب والتعريفِ والتنكيرِ دونَ ما سِواها او كانت صفةً يَسْتوى فيها المذكّرُ والمؤنّثُ نحوَ فَعُولٍ وفَعيلٍ بمعنى مفعولٍ او مؤنّثةً تجرى على المذكّر نحوَ عَلّامةٍ وهِلْباجَة ورَبْعَة ويَفَعَة،

قال الشارح قد تقدّم قولُنا انّ الصفةَ تابعةٌ للموصوف فى أحواله وجملتُها عشرةُ اشياء رفعُه ونصبه وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه إن كان الاسمُ الاوّلُ الموصوفُ مرفوعا فنعتُه مرفوعٌ وإن كان منصوبا فنعتُه منصوبٌ وان كان مخفوضا فنعتُه مخفوضٌ وكذلك سائرُ الاحوال تقول هذا رجلٌ عاقلٌ ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجلٍ عاقلٍ فقد ترى كيف تبعتِ الصفةُ الموصوفَ فى إعرابه وإفراده وتذكيره وتنكيره ولو قلت هذا رجلٌ الظريفُ او هذا زيدٌ ظريفٌ على أن تجعل ظريفا نعتًا لِمَا قبله لم يجز لمخالفته إيّاه فى التعريف فإن جعلتَه بَدَلا جاز، وانّما وجب

للنعت أن يكون تابعًا للمنعوت فيما ذكرناه من قِبَل انّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسمَ يلحق النعتَ وانّما قلنا أنّهما كالشيء الواحد من قِبَل انّ النعت يُخْرِج المنعوتَ من نوع الى نوع أخصّ منه فالنعتُ والمنعوت بمنزلةِ نوع أخصّ من نوعِ المنعوت وحدَه فالنعتُ والمنعوت بمنزلةِ إنسان والمنعوتُ وحدَه بمنزلةِ حَيَوان فكما أنّ إنسانا أخصُّ من حيوان كذلك النعتُ والمنعوت أخصُّ من المنعوت وحدَه ألا ترى انّك اذا قلت مررت برجلٍ فهو من الرجال الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ واذا قلت مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظُرفآء الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ فالرجالُ الظرفاء جملةٌ لرجل ظريف كما انّ الرجال جملةٌ لرجل فرجلٌ ظريفٌ جُزْءٌ للرجال الظرفاء وهو أخصُّ من رجل ألا ترى انّ كلّ رجل ظريف رجلٌ وليس كلّ رجل رجلا ظريفا وقد تقدّم الكلام على شدّةِ اتّصالِ الصفة بالموصوف فى مواضعَ من هذا الكتاب، وقوله الّا اذا كان فِعْلَ ما هو من سَبَبه يعنى انّ الصفة اذا رفعتِ الظاهرَ وكان الظاهرُ من سببِ الموصوف فانّ الصفة تكون موحّدةً على كلِّ حال وإن كان موصوفُها مثنًّى او مجموعا نحوَ قولك هذا رجلٌ قائمٌ أخوه ورجلان قائمٌ أخوهما ورجالٌ قائمٌ أخوهم لانّها هنا جاريةٌ مجرَى الفعل اذا تقدّم نحوَ قولك قام زيدٌ وقام الزيدان وقام الزيدون لمّا رفع الظاهرَ خلا من الضمير والتثنيةُ انّما هى للضمير لا للفعل نفسه فكذلك اسمُ الفاعل واسمُ المفعول انّما يُثنّى كلُّ واحد منهما ويُجمع اذا كان فيهما ضميرٌ وأمّا اذا خَلَوَا من الضمير فيكونان موحَّدَيْن وكذلك لا يُؤنَّثان الّا أن يكون المرفوعُ بهما مؤنّثا نحوَ مررت بآمرأةٍ ضاربةٍ جاريتُها فإن كان الفاعلُ مذكّرا ذكّرتَ الفعلَ نحوَ قولك هذه امرأةٌ ضاربٌ غلامُها لانّ الفعل للغلام لا لإمرأة والفعلُ انّما يتأنّثُ بتأنيثِ فاعله، فأمّا الصفة التى يَستوى فيها المذكّرُ والمؤنّثُ وذلك على ضربَيْن منه ما يستوى فيه المذكّر والمؤنّث فى سقوطِ علامةِ التأنيث ومنه ما يستوى فيه المذكّر والمؤنّث فى لزومِ تاء التأنيث فالاوّلُ نحوُ فَعُولٍ بمعنَى فاعِلٍ نحوُ رجلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ وضَرُوبٌ وامرأةٌ صبورٌ وشكورٌ وضروبٌ بمعنَى صابرٍ وصابرةٍ وشاكرٍ وشاكرةٍ وضاربٍ وضاربةٍ كأنّهم ارادوا بسقوطِ التاء من المؤنّث ههنا الفرقَ بين فعولٍ بمعنَى فاعِلٍ وبينه اذا كان بمعنَى مفعولٍ نحوِ حَلُوبَةٍ وحَمُولَةٍ قال الشاعر

* فيها آثنتان وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً * سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ *

أثبتَ التاء لانّها بمعنَى محلوبة، ومثلُ ذلك فَعيلٌ اذا كان بمعنَى مفعولٍ نحوُ كَفٌّ خَضِيبٌ ولِحْيَةٌ دَهِينٌ المرادُ مخضوبةٌ ومدهونةٌ حُذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنَى فاعلٍ نحوِ عَليم وسَمِيع وذلك

انّما يكون فيهما عند ذكرِ الموصوف وفَهْمِ المعنى بذكرِه او ما يقوم مقامَ ذكرِه فامّا مع حذفِ الموصوف فلا لو قلت رأيت خصيبًا وأنت تريد كَفًّا لم يجز للألتباس، وامّا الثانى فقولهم عَلّامَةٌ ونَسّابَةٌ لمن يكثُر علمُه ومعرفتُه بالنَسَب وقالوا هِلْباجَةٌ للأحْمق وقالوا رَبْعَةٌ للمتوسّط فى الطُول ليس طويلا ولا قصيرا وقالوا غلامٌ يَفَعَةٌ بمعنى اليافع وهو المرتفعُ يقال غلامٌ يَفَعَةٌ وغِلْمانٌ يفعةٌ فهذا ونحوُه لا يتبع الموصوفَ فى تذكيره بل يثبُت فيه التاء وإن كان الموصوفُ مذكّرا لانّ التاء فيه للمبالغة فى ذلك الوصف ولا تدخل هذه التاء فى صفاتِ اللّه تع وإن كان معناها المبالغةَ لوجودِ لفظِ التأنيث ولا يحسُن إطلاقه على البارئ لانّها مبالغةٌ بعلامة نَقْص،

فصــل ١٤٧

قال صاحب الكتاب والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفةً والعَلَمُ مثلُه فى انّه لا يوصف به ويوصف بثلثة بالمعرَّف باللام وبالمضاف الى المعرفة وبالمُبْهَمِ كقولك مررتُ بزيدٍ الكريمِ وبزيد صاحبِ عمرو وصديقِك وراكبِ الأدْهمِ وبزيدٍ هذا والمضافُ الى المعرفة مثلُ العَلَم يوصف بما وُصف به والمعرَّفُ باللام يوصف بمثله وبالمضاف الى مثله كقولك مررت بالرجل الكريمِ وصاحبِ القوم والمُبْهَمُ يوصف بالمعرَّف باللام اسمًا او صفةً واتّصافُه باسمِ الجنس ما هو مستبِدٌّ به عن سائرِ الاسماء وذلك قولك أَبْصِرْ ذاك الرجلَ وأولئك القومَ ويا أيُّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ،

قال الشارح اعلم انّ المعارفَ خمسٌ المضمراتُ نحوُ أنا وأنتَ وهُوَ ونحوِ ذلك ممّا سيأتى وصفُه والاعلامُ نحوُ زيد وعمرو وقد تقدّم بيانُها والمبهماتُ وهى اسماء الاشارة نحوُ هذا وذلك وذاك وهؤلاء ونحوِها ممّا سيأتى بيانُها وما عُرّف بالالف واللام نحوُ الرجل والغلام وما اضيف الى واحد منها نحوِ غلامك وغلامُ زيد وصاحبُ هذا وبابُ الدار ونحوِ ذلك، واعلم انّ المعارف مرتّبةٌ فى التعريف والترتيبُ المذكورُ فأعرفُها وأخصُّها المضمراتُ وذلك لانّك لا تُضْمِر الاسمَ الّا بعد تقدُّمِ ذكره ومعرفةِ المخاطب على مَن يعود ومَن يُعْنَى او تفسيرٍ يقوم مقامَ الذكر ولذلك أستغنى عن الوصف ثمّ العَلَمُ ثمّ المبهمُ وما اضيف الى معرفةٍ من المعارف فحكمُه حكمُ ذلك المضافِ اليه فى التعريف لانّه يسرِى اليه ما فيه من التعريف ثمّ ما فيه الالفُ واللام هذا مذهبُ سيبويه، وذهب قومٌ الى انّ المبهم أعرفُ المعارف

لانّه يتعرّف بالقَلْب والعين وغيرُه يتعرّف بالقلب لا غيرُ فكان ما يتعرّف بشيئَيْن أعرفَ ممّا يتعرّف بشىء واحد ثمّ العَلَمُ ثمّ المضمرُ ثمّ ما فيه الالفُ واللام وهو قولُ ابى بكرِ بن السَّرّاج، وذهب آخرون الى انّ اعرفَ المعارف العلمُ لانّه فى اوّل وضعه لا يكون له مشاركٌ اذ كان علامةً تُوضَع على المسمّى يُعرَف بها دون غيره ويُميَّز من سائرِ الاشخاص ثمّ المضمرُ ثمّ المبهمُ ثمّ ما عُرّف بالالف واللام وهو قولُ ابى سَعيد السيرافىّ فامّا ما عُرّف بالاضافة فتعريفُه على حسبِ ما يضاف اليه من المضمر والعلمِ والمبهمِ وما فيه الالفُ واللام على اختلافِ الاقوال، فامّا المضمرات فلا توصَف وذلك لوُضوحِ معناها ومعرفةِ المخاطب بالمقصود بها اذ كنت لا تُضْمِر الاسمَ الّا وقد عرف المخاطبُ الى مَن يعود ومَن تَعْني فاستغنى لذلك عن الوصف ولا يوصَف بها لانّ الصفة تَحْلِيَةٌ بحالٍ من أحوالِ الموصوف والمضمراتُ لا اشتقاقَ لها فلا تكون تَحْليةً، وامّا العَلَمُ الخالصُ فلا يوصَف به لعدمِ الاشتقاق فيه وذلك انّه لم يُسمَّ به لمعنًى استحقّ به ذلك الاسمَ دون غيره ويوصَف لما ذكرناه من إزالةِ الاشتراك فى اللفظ ووصفُه بثلاثة أشياء بما فيه الالفُ واللام نحوُ جاءنى زيدٌ العاقلُ والفاضلُ والعالمُ ونحوها ممّا فيه الالفُ واللام وبما اضيف الى معرفةٍ من المعارف الأربع نحوُ غلامك وغلامُ هذا وغلامُ زيد وغلامُ الرجل تقول جاءنى زيدٌ غلامُك فزيدٌ مرفوعٌ بأنّه فاعلٌ وغلامُك نعتٌ له وتقول جاءنى محمّدٌ عبدُ خالدٍ وغلامُ هذا وصاحبُ الأمير وما أشبهَ ذلك، وربّما وقع فى عبارةِ بعض النحويّين فى وصف العلم أنّه يوصَف بكذا وبالمضاف الى مثله وهى من عباراتِ سيبويه والمرادُ الى مثله فى التعريف لا فى العَلَميّة ويوصَف بالمبهم نحوَ مررت بزيدٍ هذا لانّ اسمَ الاشارة وإن لم يكن مشتقّا فهو فى تأويلِ المشتقّ والتقديرُ بزيدٍ المشارِ اليه او القريبِ هذا مذهبُ سيبويه فانّه كان يرى انّ العلم أخصُّ من المبهم وشرطُ الصفة أن تكون أعمَّ من الموصوف ومن قال انّ اسم الاشارة أعرفُ من العلم لم يجز عنده ان يكون نعتا له انّما يكون بَدَلا او عطفَ بيانٍ، وامّا اسماء الاشارة فتوصَف ويوصف بها فتوصف لما فيها من الإبهام ألا ترى انّك اذا قلت هَذا وأشرتَ الى حاضرٍ وكان هناك أنواعٌ من الاشخاص التى يجوز ان تقع الاشارةُ الى كلّ واحد منها فيُبهِم على المخاطب الى أيّ الانواع وقعتِ الاشارةُ فتفتقر حينئذٍ الى الصفة للبيان، ويوصف بها لانّها فى مذهبِ ما يوصف به من المشتقّات نحوِ الحاضر والشاهد والقريب والبعيد فاذا قلت ذَاكَ فتقديرُه البعيدُ او المُتَنَحّى ونحوُ ذلك، ولا توصَف الّا باسمِ جنس لانّ الغرض من وَصْفها بيانُ نوعِ المشار اليه لا فصلُ المشار اليه من مشاركٍ له بحالٍ من أحواله لانّ

اسم الاشارة ثابتٌ لما وقع عليه ثمّ شارَكه فى ذلك الاسم غيرُه فاحتاج الى فصلٍ بينهما بالصفة وانّما أُتى به وُصْلَةً الى نَقْلِ الاسم من تعريفِ العَهْد الى تعريفِ الحُضور والاشارةِ مثالُ ذلك أن يكون بحَضْرتك شخصان فتُريد الإخبارَ عن احدهما ولا بدّ من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عَهْدٌ فيدخلَ فيه الالفُ واللام فأُتى باسم الاشارة وُصلةً الى تعريفه ونَقْلِه من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجلُ فَعَلَ او يفعلُ ونظيرُه دخولُ أَيّ فى النداء وصلةً الى نداء ما فيه الالف واللام ويجوز ان تتوصّل بهَذا الى نداء ما فيه الالفُ واللام فتقول يا هذا الرجلُ كما تقول يا أيُّها الرجلُ وقد يجوز أن لا تجعله وصلةً فتقول يا هَذا فاذا جعلتَه وصلةً لزمتْه الصفةُ واذا لم تجعله وصلةً لم تلزمْه فلذلك تقول هذا الرجلُ والغلامُ ولا تقول الظريفُ ولا العالمُ الّا على ارادةِ حذفِ الموصوف واقامةِ الصفة مُقامَه فيكون المرادُ الاسمَ لا الصفةَ ولا يجوز ان يُنعت المبهم بمضافٍ لانّك اذا قلت هذا الرجلُ فالرجلُ وما قبله اسمٌ واحدٌ للزومِ الصفة له لانّك اذا أَوْمَأْتَ الى شىء لزمك البيانُ عن نوعِ الذى تقصده فالبيانُ كاللازم له فلمّا كانت هى لا تضاف لانّها معرفةٌ بالاشارة والمضافُ يُقدَّر بالنكرة والمبهمُ ممّا لا يصحّ تنكيرُه لانّ تعريفَ الاشارة لا يُفارِقه فكما لا يصحّ اضافةُ الاوّل كذلك لا يصحّ اضافةُ الثانى لانّهما اسمٌ واحدٌ ولذلك من المعنى لا يصحّ ان تفرِق الصفةَ وتجمع الموصوفَ فتقولَ مررت بهذَيْن الرجلِ والفرسِ لفَصْلك بين الصفة والموصوف بحرفِ عطف بخلافِ غيره من الصفات فانّك تقول مررت برجلَيْن كريمٍ وفاضلٍ ولا بدّ فيه من ان يكون على عدّةِ المجموع فامّا ما عُرِّف بالالف واللام فيوصَف بشيئَيْن بمثله ممّا فيه الالفُ واللام وبالمضاف الى ما فيه الالفُ واللام نحوَ قولك مررت بالرجل العاقلِ وهذا الرجلُ الفاضلُ وتقول فى الصفة بالمضاف هذا الرجلُ صاحبُ المال ورأيت الأميرَ ذا العَدْلِ ومررت بالغلام ذى الفضل ولا يوصَف ما فيه الالفُ واللام بغير ذَيْنك لانّه أقربُ الى الإبهام من سائرِ المعارف ألا تراك تصفُه بما تصف به النكراتِ فتقول مررت بالرجل مثلِك وانّى لآمُرُّ بالغلام غيرِك فيُكْرِمُنى فامّا المضاف الى المعرفة فانّه يوصف بالمضاف الى مثله فى التعريف وبالمضاف الى ما هو أبهمُ منه على حسبِ الفائدة المذكورة وبما فيه الالفُ واللام وبالاسماء المبهمةِ نحوَ مررت بصاحبك أخى زيدٍ وصاحبِ هذا والكريمِ ولا تقول مررت بغلامِ زيد أخيك لانّه أخصُّ من الموصوف فاعرفه

فصل ١٤٨

قال صاحب الكتاب ومن حقّ الموصوف أن يكون أَخَصَّ من الصفة او مُساوِيًا لها ولذلك امتنع وصفُ المعرّف باللام بالمُبْهَم وبالمضاف الى ما ليس معرَّفا باللام لكونهما اخصّ منه،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الصفة ينبغى ان تكون وَفْقَ الموصوف فإن كان الموصوف نكرةً فصفتُه نكرةٌ وإن كان معرفةً فصفتُه معرفةٌ ولا تكون الصفة أخصّ من الموصوف انّما يوصَف الاسمُ بما هو دونه فى التعريف او بما يُساويه وذلك لوجهَيْن احدُهما انّ الصفة تَتِمَّةٌ للموصوف وزيادةٌ فى بيانه والزيادةُ تكون دون المَزيد عليه وأمّا أن تَفُوقه فلا فاذًا وجهُ الكلام أن تبدأ بالأعرف فإن كَفَى والّا أتبعتَه ما يزيده بيانًا، وامّا الوجه الثانى فإنّ الصفة خبرٌ فى الحقيقة ألا ترى انّه يحسُن أن يقال لمن قال جاءنى زيدٌ الفاضلُ كذبتَ فيما وصفتَه به او صدقتَ كما يحسن ذلك فى الخبر واذا كانت خبرا فكما أنّ الخبر لا يكون الّا أعمَّ من المُخبَر عنه او مساويا له فالاوّلُ نحوُ زيدٌ قائمٌ والثانى نحوُ الانسانُ بَشَرٌ الّا انّ الفرق بينهما انّك فى الصفة تذكر حالاً من أحوالِ الموصوف لمن يعرِفها تعريفًا له عند توهُّمِ الجَهالة بالموصوف وعدمِ الاكتفاء بمعرفته وفى الخبر انّما تُذكَر لمن يجهَلها فتكون هى محلَّ الفائدة فلذلك تقول مررت بزيدٍ الطويلِ والطويلُ نعتٌ لزيد وهو أعمُّ منه وحدَه اذ الاشياءُ الطِوالُ كثيرةٌ وزيدٌ أخصُّ من الطويل وحدَه، فان قيل فكيف تكون الصفةُ بيانًا للموصوف وهى أعمُّ منه قيل البيانُ منه انّما حصل من مجموعِ الصفة والموصوفِ لانّ مجموعهما أخصُّ من كلّ واحد منهما منفردا فزيدٌ الطويلُ أخصُّ من زيد وحدَه ومن الطويل وحده ولذلك كانت الصفةُ والموصوف كالشىء الواحد فعلى هذا تقول مررت بزيدٍ هذا فيكون هٰذا نعتًا لزيد هذا على مذهبِ من يرى أنّ هٰذا أنقصُ من العَلَم ومَن جعل هذا أخصَّ من العلم جعله بَدَلا لا نعتًا، وتقول جاءنى هذا الرجلُ فتصفُ هذا بما فيه الالفُ واللام لانّ ما فيه الالفُ واللام أنقصُ تعريفا من اسماء الاشارة ولو قلت مررت بالرجل هذا فتصف ما فيه الالفُ واللام باسمِ الاشارة لم يجز لانّ الاسمَ لا يوصَف بما هو أتمُّ تعريفا منه فإن جعلتَه بدلا او عطفَ بيانٍ جاز فاعرفه،

فصل ١٤٩

قال صاحب الكتاب وحقّ الصفة أن تصحَب الموصوفَ الّا اذا ظهر أمرُه ظُهورًا يُستغنى معه عن

ذِكْرِه فحينئذٍ يجوز تركُه وإقامةُ الصفة مُقامَه كقوله

* وعَلَيْهِما مسرودتانِ قَضاهما * داوُدُ او صَنَعُ السَوابِغِ تُبَّعُ *

وقولِه

* رَبّاءِ شَمّاءَ لا يَأْوِي لقُلَّتِها * إلّا السَحابُ وإلّا الأَوْبُ والسَبَلُ *

وقولِه عزّ وجلّ وَعِنْدَهُمْ قاصِراتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ وهذا بابٌ واسعٌ ومنه قولُ النابغة

* كأنّكَ من جِمالِ بَنِى أُقَيْشٍ * يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بشَنِّ *

اى جَمَلٌ من جِمالهم وقال

* لو قُلْتَ ما فى قَوْمِها لم تِيثَمِ * يَفْضُلُها فى حَسَبٍ ومِيسَمِ *

اى ما فى قومها احدٌ ومنه * أَنَا ٱبْنُ جَلَا * اى رَجُلٍ جلا وقولُه * بكَفَّىْ كانَ مِن أَرْمَى البَشَرْ * اى بكفَّىْ رَجُلٍ وسمع سيبويه بعضَ العرب الموثوقِ بهم يقول ما منهما مات حتّى رأيتُه فى حالِ كذا وكذا يريد ما منهما واحدٌ مات، وقد يبلُغ من الظهور أنّهم يطّرِحونه رأسًا كقولهم الأَجْرَعُ والأَبْطَحُ والفارس والصاحب والراكب والأَوْرَق والأَطْلَس،

قال الشارح اعلم انّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشىء الواحد من حيثُ كان البيانُ والايضاحُ انّما يحصُل من مجموعهما كان القياس ان لا يُحذف واحدٌ منهما لانّ حذفَ احدهما نقضٌ للغرض وتراجُعٌ عمّا ٱعتزموه فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه لما ذكرناه ولانّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ ألا ترى انّك اذا قلت مررت بطويلٍ لم يُعلم من ظاهرِ اللفظ انّ الممرور به انسانٌ او رُمْحٌ او ثَوْبٌ ونحوُ ذلك ممّا قد يوصَف بالطُول الّا انّهم قد حذفوه اذا ظهر امرُه وقَوِيَتِ الدلالةُ عليه إمّا بحالٍ او لفظٍ وأكثرُ ما جاء فى الشعر لانّه موضعُ ضرورة وكلّما ٱستبهم كان حذفُه أبعدَ فى القياس فمن ذلك قولُ ابى ذُؤَيْب * وعليهما مسرودتان الخ * الشاهد فيه قولُه مسرودتان والمرادُ دِرْعان مسرودتان وكذلك السَوابِغُ المراد الدُروع السوابغ ومن ذلك قولُ المُتَنَخِّل الهُذَلىّ وهو مالكُ بن عُوَيْمِر والمتنخّل لقبٌ * رَبّاءِ شَمّاءَ الخ * الشاهد فيه قوله رَبّاء شمّاء والمرادُ رَجُلٌ رَبّاءُ رَبْوَةٍ او رابيةٍ شَمّاءَ فهو فَعّالٌ من قولك رَبَوْتُ الرابيَةَ اذا عَلَوْتَـها وضعّف العينَ للتكثير والهمزةُ فى آخره بدلٌ من الواو التى هى لامُ الكلمة كهمزةِ كِساء وغِطاء ولم يُنَوِّنْه لانّه مضافٌ الى شمّاء وشمّاءُ فَعْلاءُ من الشَمَم وهو الارتفاعُ يقال جبلٌ أَشَمُّ ورابيَةٌ شَمّاءُ اى مرتفعةٌ ومنه الشَمَمُ فى الأَنْف وهو ارتفاعُ قَصَبَته وهو مخفوضٌ باضافة رَبّاء اليه والفتحةُ علامةُ الخفض لانّه لا

ينصرف وهمزتُه للتأنيث، ومن ذلك قوله تعالى وعندهم قاصراتُ الطرف عينٌ والمراد حُورٌ قاصراتُ الطرف،

قال وهذا بابٌ واسعٌ يعنى حذفَ الموصوف اذا كانت الصفةُ مفردةً متمكّنةً فى بابها غيرَ مُلْبِسة نحوَ قولك مررت بظريفٍ ومررت بعاقلٍ وشِبْهِهما من الاسماء الجارية على الفعل فامّا اذا كانت الصفةُ غيرَ جارية على الفعل نحوَ مررت برجلٍ أىِّ رجلٍ وأَيِّما رجلٍ فانّه يمتنع حذفُ الموصوف واقامةُ الصفة مُقامَه لانّ معناه كاملٌ وليس لفظُه من الفعل، وكذلك لو كانت الصفة جملةً نحوَ مررت برجلٍ قام أخوه ولقيتُ غلاما وَجْهُه حسنٌ لم يجز حذفُ الموصوف فيه ايضا لانّه لا يحسُن اقامةُ الصفة مقام الموصوف فيه ألا تراك لو قلت مررت بقامَ اخوه او لقيتُ وَجْهُه حسنٌ لم يحسن وربّما جاء شىءٌ من ذلك وما أَقَلَّه فمن ذلك قولُ النابغة * كانّك من جمالِ بنى أُقَيْشٍ الخ * وقبله

* أَتَخْذُلُ ناصِرِى وتُعِزُّ عَبْساً * أَيَرْبُوعَ بنَ غَيْظٍ لِلْمِعَنِّ *

اراد جَمَلًا من جمال بنى اقيش فحذف الموصوفَ وأقام الصفة مقامه وانّما قال من جمال بنى اقيش لانّها وَحْشِيّةٌ مشهورةٌ بالنُفورِ والشَّنُّ القِرْبَةُ اليابسةُ واذا فُعل بها هذا كان أشدَّ لنُفورها، وسببُ هذا الشعر انّ بنى عَبْس قتلوا رجلا من بنى أسد فقتلت بنو أسدٍ رجلَيْن من عَبْس فأراد عُيَيْنَةُ بن حِصْنٍ الفَزارىُّ أن يُعين بنى عبس وينقُض الحِلْفَ الذى بين بنى ذُبْيانَ وبنى أسد وبينهم حلفٌ وتناصُرٌ فقال كانّك من جمال بنى اقيش اى سريعُ الغَضَب تنفر ممّا لا ينبغى لعاقلٍ أن ينفر منه، والذى حسّنَ حذفَ الموصوف ههنا كونُه خبرا والخبرُ يكون جملةً وجارًّا ومجرورا نحوَ قولك إنّ زيدا ابوه قائمٌ وإنّ زيدا من الكِرام فأبوه قائمٌ فى موضع الخبر وكذلك الجارُّ والمجرور، ومنه قول ابى الأَسْوَد الحِمّانىّ * لو قلت ما فى قومها الخ * والمراد انسانٌ يفضُلها فحذف الموصوفَ الذى هو المبتدأُ واقام الجملة مقامه، يصف امرأةً فالحَسَبُ المَآثِرُ والمِيسَمُ الجَمالُ وهو من الواو وانّما قلبوها ياءً للكسرة قبلها كانّه من قولهم فلانٌ وَسِيمٌ اى حسنُ الوجه، وقوله لم تِيثَم يريد تَأْثَم وانّما لمّا كسر التاء وجب قلبُ الهمزة ياءً وانّما كسروا التاء على مذهبِ مَن يرى كسرَ حروفِ المضارعة ما عدا الياء وذلك اذا كان الفعل على فَعِلَ نحو تِعْلَمُ وتِسْلَمُ، ومثله فى حذفِ الموصوف قوله تعالى وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذٰلِكَ اى قومٌ دون ذلك او ناسٌ وقد حمل ناسٌ قوله تعالى وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ على هذا تقديرُه ومن الذين قالوا انّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم، ومثله وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ والمراد انسانٌ له مقامٌ معلومٌ وقوله وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ اى قومٌ يحرّفون والكوفيون

يُضْمِرون موصولا وتقديرُه عندهم إلّا مَن له مقامٌ معلومٌ والاوّل أسهلُ لانّ حذفَ الموصولِ أبعدُ من حذف الموصوف، ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوقِ بهم ما منهما مَاتَ حتّى رأيتُه فى حالِ كذا وكذا والمراد ما منهما احدٌ مات فحذف احدا وهو الموصوف وهذا الحذفُ فى المبتدإ أسهلُ منه مع الفاعل لو قلت جاءنى قام أخوه على ارادةِ جاءنى رجلٌ قام اخوه لم يحسُن حُسْنَه فى المبتدإ لانّ المبتدأ قد لا يكون اسمًا محْضًا نحو تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تَراه والمراد سَماعُك بالمعيدىّ خيرٌ من رُؤْيَتِه وليس كذلك الفاعلُ، واما قوله أنا ابنُ جَلَا من قول سُحَيْمِ بن وَثِيلٍ الرياحىّ

* أَنَا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَنايَا * مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُونِي *

فقيل انّه من هذا القبيل والمرادُ أنا ابنُ رجلٍ جَلَا ثمّ حذف الموصوفَ اى جلا أمرُه ووضح او كشف الشدائدَ وقيل انّه اسمٌ عَلَمٌ واحتجّ به عيسى بن عمر شاهداً فى منعِ صرفِ كلّ اسم على وزن الفعل سواءٌ كان ذلك البناء ممّا يغلب وجودُه فى الافعال او لا يغلب، وأصحابُ سيبويه يتأوّلونه على انّه سُمّى به وفيه ضميرٌ فهو جملةٌ والاسمُ المنقول من الجملة يُحكَى ولا يُعرَب فيكون من قبيلِ بنى شَابَ قَرْنَاهَا وقد تقدّم شرحُ ذلك فى ما لا ينصرف، وقد قيل فى قولِ الآخر

* وَاللهِ ما لَيْلِي بِنَامَ صاحِبُهْ * ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ *

أنّه عَلَمٌ اسمُ رجل وقيل انّه على حذفِ الموصوف كانّه اراد ما ليلى برجلٍ نام صاحبُه ثمّ حذف الموصوفَ، ومن ذلك قوله * جادَتْ بكَفّىْ كانَ مِن أَرْمَى البَشَرْ * وقبله

* ما لَكِ عندى غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ * وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ *

الشاهد فيه حذفُ الموصوفِ واقامةُ الصفة التى هى الجملةُ مقامه والتقديرُ بكَفَّىْ رجلٍ كان من أرمى البشرِ وقد رُوى بكفّى كان مَن أرمى البشر بفتح ميمِ مَنْ اى بكفّى مَن هو أرمى البشرِ وكانَ زائدةٌ، وكَبِدُ القَوْس مَقْبِضُها وقوسٌ كبداء غليظةُ المَقْبِض تملأُ الكفَّ، وجادتْ من الجُودة لا من الجُود، ولو صحّت الروايةُ الأُولى لم يجز القياسُ عليه لقلّته وشذوذه فى القياس، وربّما ظهر امرُ الموصوف وعُرف موضعه فيُستغنى عن ذكره البتّةَ وتقع المُعامَلةُ مع الصفة وتصير الصفةُ كاسم الجنس الدالّ على معنى الموصوف وذلك نحو قولهم الأَجْرَعُ والأَبْطَحُ فالأجرعُ مكانٌ سَهْلٌ مُسْتوٍ لا يُنْبِت يقال مكانٌ أجرعُ ورَمْلَةٌ جَرْعاءُ ثمّ اشتهر المكانُ بذلك فعُلم مكانه وإن لم يُذكَر فقيل الأجرعُ اذ لا يوصَف بذلك الّا المكانُ، وامّا الأَبْطَحُ فالمكان المتّسع ومثله البَطْحاءُ وأصلُه أن يقال مكانٌ ابطحُ ثمّ غلبت الصفةُ

وصارت كاسم الجنس، ومثله الفارسُ والصاحبُ والراكبُ اصلُ ذلك كلّه الصفةُ وانّما غلبتْ فصارت كاسم الجنس ولذلك يُجمَع جَمْعَه فيقال فارسٌ وفوارِسُ وصاحبٌ وصَواحِبُ وراكبٌ ورواكبُ كما يقال كاهلٌ وكَواهِلُ فالفارسُ راكبُ الفرس خاصّةً والراكبُ راكبُ الجَمَل خاصّةً لا يقال لغيره والصاحبُ معروفٌ، ومثلُ ذلك الأَوْرَقُ والأَطلَسُ فالأورقُ المُغْبَرُّ اللّوْن كلَوْنِ الرَماد والحَمامةُ وَرْقاءُ للونها والأطلس أن يَضْرِب الى الغُبْرة والذئبُ اطلسُ للَوْنه فأصلُهما الصفةُ ثمّ ظهر أمرُهما فصار الموصوفُ نِسْيًا منسيًّا فصارا كالجنس، وامّا الصفةُ فلا يحسن حذفُها ايضا لِما ذكرناه ولانّ الغرض من الصفة إمّا التخصيصُ وإمّا الثناءُ والمدحُ وكلاهما من مَقاماتِ الإطناب والإسهابِ والحذفُ من بابِ الإيجاز والاختصارِ فلا يجتمعان لتدافُعهما، وقد حُذفت الصفة على قِلّةٍ ونَدْرَةٍ وذلك عند قوّةِ دلالةِ الحال عليها وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سِيرَ عليه ليلٌ وهم يريدون ليلٌ طويلٌ وكانّ هذا انّما حُذف فيه الصفةُ لِما دلّ من الحال على موضعها وذلك بأن يوجَد فى كلامِ القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقامَ قوله طويلٌ وذلك اذا كنتَ فى مدح انسان والثناء عليه فتقول كان واللّهِ رجلا وتَزيد فى قوّةِ اللفظ بالله وتمطيطِ اللام وإطالةِ الصوت بها فيُفهَم من ذلك أنّك اردتَ كريما او شجاعا او كاملا، وكذلك فى طَرَف الذمّ اذا قلت سألتُ فلانا فرأيتُه رجلًا وتَزْوِى وجهَك وتُقطّبه فتَغْنَى عن بخيلًا او لَئيماً، ومنه الحديث لا صلوةَ لجارِ المَسْجِد الّا فى المسجد والمرادُ لا صلوةَ كاملةً او تامّةً ونحوُ ذلك فإن عَرِيَتِ الحالُ من الدلالة لم يجز الحذفُ فاعرفه،

البَدَل

فصل ١٥٠

قال صاحب الكتاب هو على أربعةِ أضرب بدلُ الكُلّ من الكُلّ كقوله تعالى اِهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدلُ البعض من الكلّ كقولك رأيت قومَك أَكْثَرَهم وثُلُثَيْهم وناسا منهم وصَرفتُ وُجوهَها أَوَّلَها وبدلُ الاشتمال كقولك سُلب زيدٌ ثوبُه وأعجبنى عمرٌو حُسْنُه وأَدَبُه وعِلْمُه ونحوُ ذلك ممّا هو منه او بمنزلته فى التلبّس به وبدلُ الغَلَط كقولك مررتُ برجلٍ حِمارٍ أردتَ ان

تقول بحمار فسَبَقَك لِسانُك الى رجل ثمّ تداركتَه وهذا لا يكون الّا فى بَدِيئةِ الكلام وما لا يصدُر عن رَوِيّةٍ وفَطانةٍ ٭

قال الشارح البدل ثانٍ يقدَّر فى موضعِ الاوّل نحوَ قولك مررت بأخيك زيدٍ فزيدٌ ثانٍ من حيث كان تابعًا للاوّل فى إعرابه وٱعتبارُه بأن يقدَّر فى موضعِ الاوّل حتى كانّك قلت مررت بزيدٍ فيعمل فيه العاملُ كانّه خالٍ من الاوّل والغرضُ من ذلك البيانُ وذلك بأن يكون للشخص اسمان او اسماء ويشتهر ببعضها عند قومٍ وببعضها عند آخَرين فاذا ذكر احدَ الاسمَيْن خاف ان لا يكون ذلك الاسمُ مشتهرا عند المخاطب ويذكر ذلك الاسمَ الاخرَ على سبيلِ بدلِ احدهما من الاخر للبيان وإزالةِ ذلك التوهُّمِ فاذا قلت مررت بعبد الله زيدٍ فقد يجوز ان يكون المخاطَبُ يعرف عبدَ الله ولا يعلم انّه زيدٌ وقد يجوز ان يكون عارفًا بزيدٍ ولا يعلم انّه عبدُ الله فتأتى بالاسمَيْن جميعا لمعرفةِ المخاطب ٭ وكان الاصل أن يكون خبرَيْن اى جملتَيْن مثلَ مررت بعبد الله مررت بزيد او يدخلَ عليه واوُ العطف لكنّهم لو فعلوا ذلك لَٱلْتَبس ألا ترى انّك لو قلت مررت بعبد الله مررت بزيد او قلت مررت بعبد الله وزيدٍ ربّما تَوهَّمَ المخاطَبُ انّ الثانى غيرُ الاوّل فجاءوا بالبدل فِرارًا من اللَّبْس وطَلَبًا للإيجاز ٭ والبدل إمّا أن يكون الاوّلَ فى المعنى او بعضَه او مشتمَلا عليه او يكون على وجهِ الغَلَط فالاوّل نحوُ قولك مررت بأخيك زيدٍ ومررت برجلٍ صالحٍ زيدٍ فزيدٌ هو الاوّلُ وقد أَبْدَلَه منه للبيان وذلك لجوازِ أن يكون قد عرف انّ له أَخًا ولا يعرف انّه زيدٌ او يعرف زيدا ولا يعلم انّه اخوه وكذلك يجوز ان يكون يعرف زيدا ولا يعلم انّه رجلٌ صالحٌ او يعرف انّه رجل صالح ولا يعرف انّه زيدٌ فجمع بينهما للبيان ٭ ومثله قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط الثانى بدلٌ من الاوّل وهو هو لانّ الصراط المستقيم هو صراطُ المُنْعَم عليهم ٭ وامّا الثانى وهو بدلُ الشىء من الشىء وهو بعضُه كقولك رأيت زيدا وجهَه ورايت قومَك أكثرَهم وثُلُثَيْهم وناسًا منهم وصرفتُ وُجوهَها أوّلَها فالثانى من هذه الاشياء بعضُ الاوّل وأبدلتَه منه لِيُعلَم ما قصدتَ له ولِيَتنبّهَ السامعُ فتُثْبِت بقولك رأيت زيدا وجهَه موضعَ الرؤيةِ منه فصار كقولك رأيت وجهَ زيدٍ وكذلك قولك رأيت قومَك اكثرَهم وثُلُثَيْهم وناسًا منهم بيّنتَ مَن رأيتَ منهم فأكثرُهم وثلثاهم بعضُهم وكذلك ناسًا منهم قال الله تع وَلِلّٰهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فمَنْ فى موضعِ خفض لانّ المعنى على من استطاع منهم ٭ وتقول بِعْتُ طَعامَك بَعْضَه مَكِيلًا وبعضَه مَوْزونًا ويجوز ان ترفع فتقول بعضُه مكيلٌ وبعضُه موزونٌ

والفرقُ بينهما انّك اذا نصبتَ فقد أوقعتَ الفعلَ على البعض منفصِلاً من الآخر فكأنّك قلت هذا البعضُ أسلفتُه بكذا كَيْلًا وهذا البعضُ أسلفتُه بكذا وَزْنًا واذا رفعتَ فانّما أوقعتَ الفعلَ على جملةِ الطعام الذى من صفته أنّ بعضَه مكيلٌ وبعضَه موزونٌ قال الله تع وَيَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ فهذا شاهدٌ فى الرفع ومن كلام العرب خَلَقَ اللّهُ الزَرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها فهذا شاهدٌ فى النصب ولو قال يداها أطولُ من رجليها لجاز ولا بدّ فيه من ضميرٍ يُعلّقه بالاوّل فامّا قولهم ضربتُ زيدا اليَدَ والرِجْلَ فالمرادُ اليد والرجل منه فحُذف الضمير للعلم به، وامّا الثالث فهو بدلُ الاشتمال نحوُ قولك سُلب زيدٌ ثوبُه وأعجبنى عمرٌو علمُه وحسنُه وأدبُه ونحوُها من المعانى فالثانى بدلٌ من الاوّل وليس اياه ولا بعضَه وانّما هو شىءٌ اشتمَل عليه والمرادُ بالاشتمال أن يتضمّن الاوّلُ الثانىَ فيُفهَم من فَحْوَى الكلام انّ المرادَ غيرُ المُبْدَل منه وذلك أنّك لمّا قلت أعجبنى زيدٌ فُهم انّ المُعجِب ليس زيدا من حيث هو لَحْمٌ ودَمٌ وانّما ذلك معنًى فيه وعِبْرةُ الاشتمال أن تصحّ العبارةُ بلفظه عن ذلك الشىء فيجوز ان تقول سُلب زيدٌ وأنت تريد ثوبَه وأعجبنى زيدٌ وانت تريد عِلْمَه وأدبَه ونحوَهما من المعانى قال الله تع قُتِلَ أَصْحَابُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ فالنارُ بدلٌ لانّ الأخدود مشتمِلٌ عليها، ومثله قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فالقتالُ بدلٌ من الشهر الحرامِ وهو معنًى اشتمل عليه الشهرُ وسُؤالُهم عن الشهر انّما كان لأجلِ القتال فيه، ومن ذلك قول عَبْدَةَ ابن الطبيب

* فما كان قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ * ولٰكنّه بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا *

فهذا يُنشَد على وجهَيْن بالرفع فى هلك واحد والنصبِ فامّا الرفعُ فعلى ان تكون الجملةُ خبرا لكَانَ وامّا النصبُ فعلى ان يكون المفردُ خبرا لكَانَ ويكون هُلْكُه بدلا من اسمِ كان، فامّا قول الآخر

* ذَرِينِى إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا * وما أَلْفَيْتِنى حِلْمِى مُضاعا *

فهذا لا يكون الّا على البدل لأجلِ القافية ولا بدّ فى بدل الاشتمال من عائدٍ ايضا يربطه بالاوّل، فامّا قوله

* لَقَدْ كان فى حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه * تَقَضِّى لُباناتٍ وَيَسْأَمُ سائِمُ *

فالمراد ثواء فيه الّا انّه حُذف للعلم به والثواء الاقامةُ والمرادُ فى ثواء حَوْلٍ، وامّا الرابع وهو بدلُ الغَلَط والنِسْيانِ ومثلُ ذلك لا يكون فى القرآن ولا فى شعرٍ أمّا القران فهو مُنزَّهٌ عن الغلط وكذلك الشعرُ

الفصيحُ لانّ الظاهر من حال الشاعر مُعاوَدةُ ما نَظَمَه فاذا وجد غلطا أصلحه وانّما يكون مثلُه فى بَدْأَة الكلام وما يجىء على سبيلِ سَبْقِ اللسان الى ما لا يريده فيُلْغيه حتّى كانّه لم يذكره وذلك نحو مررت برجلٍ حِمارٍ كانّك أردت ان تقول مررت بحمارٍ فسبق لسانُك الى ذكرِ الرجل فتداركتَ وأبدلتَ منه ما تريده والأَوْلى أن تأتى ببَلْ للإضراب عن الاوّل ؛

فصل ١٥١

قال صاحب الكتاب وهو الذى يُعتمد بالحديث وانّما يُذكر الاوّل لنَحْوٍ من التَوْطِئة ولِيُفاد بمجموعهما فَضْلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكون فى الإفراد قال سيبويه عقيبَ ذِكْره أمثلةَ البدل اراد رأيت أَكْثَرَ قومِك وثُلُثَىْ قومِك وصرفتُ وُجوهَ اوّلها ولكنّه ثنّى الاسمَ توكيدا وقولُهم انّه فى حكمِ تَنْحِيَةِ الاوّل ايذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ومُفارَقته التأكيدَ والصفةَ فى كونهما تَتِمّتَيْن لما يَتْبَعانه لا أن يعنوا إهْدارَ الاوّل وٱطِّراحَه ألا تراك تقول زيدٌ رأيت غلامَه رجلا صالحا فلو ذهبتَ تُهدِر الاوّلَ لم يَسُدَّ كلامُك ؛

قال الشارح الذى عليه الاعتمادُ من الاسمَيْن أعنى البدلَ والمُبْدَل منه هو الاسمُ الثانى وذِكْرُ الاوّل تَوْطِئةٌ لبيانِ الثانى يدلّ على ذلك ظهورُ هذا المعنى فى بدلِ البعض وبدلِ الاشتمال ألا ترىَ انّك اذا قلت ضربتُ زيدا رأسَه فالضربُ انّما وقع برأسه دون سائره وكذلك قولُك سُرِق زيدٌ مالُه انّما المسروقُ المالُ دون زيدٍ ولذلك قدّر سيبويه هذا المعنى بقوله عَقيبَ ذِكْره أمثلةَ البدلِ اراد رأيت اكثرَ قومِك وثُلُثَىْ قومِك وصرفتُ وجوهَ اوّلها كانّه اراد انّ المعنى متعلّقٌ بالثانى حتّى لو تركتَه ولم تذكره لألبسَ ألا ترى انّك لو قلت ضربتُ زيدا وسَكَتَّ لَظَنَّ المخاطبُ انّ الضرب وقع بجُمْلته ولم يختصّ عُضْوا منه فعلمتَ بذلك انّ المعتمَد بالحديث هو الاسمُ الثانى والاوّلُ بيانٌ فالبيانُ فى البدل مقدَّمٌ وفى النعت والتأكيدِ مؤخَّرٌ ؛ واعلم انّه قد اجتمع فى البدل ما افترق فى الصفة والتأكيدِ لانّ فيه إيضاحًا للمُبدَل ورَفْعَ لبسٍ كما كان ذلك فى الصفة وفيه رفعُ المَجاز وإبطالُ التوسُّع الذى كان يجوز فى المبدل منه ألا ترى انّك اذا قلت جاءنى اخوك جاز ان تريد كِتابَه او رَسولَه فاذا قلت زَيْدٌ زال ذلك الاحتمالُ كما لو قلت نفسُه او عينُه فلذلك قال صاحبُ الكتاب ولِيُفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ

وتبيينٍ لا يكون فى الإفراد يعنى أنّه حصل باجتماعِ البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصُل بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعت ولو ٱنفرد كُلُّ واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيدُ والمؤكَّدُ او النعتُ والمنعوتُ لم يحصل ما حصل باجتماعهما، وقول النحويّين انّه فى حكمِ تَنْحِيَةِ الاوّل الذى هو المبدلُ منه ووَضْعِ البدل مكانَه ليس ذلك معنَى إلغائه وإزالةِ فائدته بل على معنَى انّ البدل قائمٌ بنفسه وأنّه معتمَدُ الحديث وليس مُبيِّنا للمبدَل منه كتَبْيينِ النعت الذى هو من تمامِ المنعوت والدليلُ على انّ المبدل منه ليس بمُلْغًى ولا مطَّرحا أنّك تقول زيدٌ رأيتُ أباه عمرا فتجعل عمرا بدلا من أباه فلو كان المبدلُ مطّرحا لكان تقديرُ الكلام زيد رايتُ عمرا فتبقى الجملةُ التى هى خبرٌ بلا عائدٍ وذلك ممتنعٌ ومـمّا يدلّ ايضا على انّه ليس مُلْغًى قولُ الشاعر

* فكأنّه لَهِقُ السَّراةِ كأنّه * ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ *

فصــل ١٥٢

قال صاحب الكتاب والذى يدلّ على كونه مستقِلّا بنفسه أنّه فى حكم تكريرِ العامل بدليلِ مجىء ذلك صريحا فى قوله عزّ وجلّ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وقولِه لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وهذا من بدلِ الاشتمال،

قال الشارح وقد أكّد صاحبُ الكتاب كونَ البدل مستقِلّا بنفسه وأنّه ليس من تَتِمّةِ الاوّل كالنعت بكونه فى حكمِ تكريرِ العامل وذلك انّك اذا قلت مررت بأخيك زيدٍ تقديرُه مررت بأخيك بزيدٍ واذا قلت رأيتُ أخاك زيدا فتقديرُه رايتُ اخاك رايتُ زيدا فذلك المقدَّرُ هو العاملُ فى البدل الّا انّه حُذف لدلالةِ الاوّل عليه فالبدلُ من غيرِ جملةِ المبدل منه هذا مذهبُ أبى الحسن الأخفش وجماعةٍ من مُحقِّقى المتأخّرين كأبى علىّ والرُّمّانىّ وغيرِهم والحجّةُ لهم فى ذلك انّه قد ظهر فى بعضِ المواضع فمن ذلك قوله تعالى وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فقوله لمن آمن منهم بدلٌ من الذين استضعفوا وهو بدلُ البعض لانّ المؤمنين بعضُ المستضعَفين، ومن ذلك قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضّة فقوله لبيوتهم بدلٌ من مَن يكفر بالرحمن

وهو بدلُ الاشتمال وقد أُظهر العاملَ قالوا فلو كان العاملُ فى البدل هو العاملَ فى المبدل منه لأدّى ذلك الى مُحال وهو أن يكون قد عمل فى الاسم عاملان وهما اللامُ الأُولى واللامُ الثانية اذ حروفُ الخفض لا تُعلَّق عن العمل، وقيل لأبى علىّ كيف يكون البدلُ ايضاحا للمبدل منه وهو من غيرِ جملته فقال لمّا لم يظهَر العاملُ فى البدل وانّما دلّ عليه العاملُ فى المبدل منه واتّصل البدلُ بالمبدل منه فى اللفظ جاز ان يوضِحه، وذهب سيبويه وأبو العبّاس محمّدُ بن يزيد والسيرافىُّ من المتأخّرين الى انّ العامل فى البدل هو العاملُ فى المبدل منه كالنعت والتأكيدِ وذلك لتعلّقهما به من طريق واحد وأمّا ظهورُ العامل فى بعض المواضع فقد يكون توكيدا كما يتكرّر العاملُ فى الشىء الواحد كقوله * يا بُؤْسَ للجَهْل ضَرّارًا لأقوامِ * فاللام زائدةٌ مُؤكِّدةٌ للاضافة ولولا إرادةُ الاضافة لكان يا بؤسا منوّنا، ومن تكرارِ العامل للتأكيد قوله تعالى أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ اذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ فموضعُ أَنَّ الثانيةِ موضعُ أَنَّ الأُولى وانّما كُرّرت للتأكيد وقولُه أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ ٱللّٰهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ فأَنَّ الثانيةُ مُكرَّرةٌ تأكيدا فكذلك ههنا يجوز ان يكون تكريرُ الحرف تأكيدا ولو كان العاملُ مقدَّرا لكثُر ظهورُه وفَشا استعمالُه وفى عدمِ ذلك دليلٌ على ما ذكرناه، والمذهب الاوّل وعليه الأكثرُ ويُؤيّده قولُك يا أخانا زيدُ بالضمّ لا غيرُ ولولا كان العاملُ الاوّل لوجب نصبُه كالنعت وعطفِ البيان فاعرفه،

فصل ١٥٣

قال صاحب الكتاب وليس بمشروطٍ أن يَتطابق البدلُ والمُبْدَلُ منه تعريفا وتنكيرا بل لك ان تُبْدِلَ أَىَّ النوعَيْن شئتَ من الآخر قال الله عزّ وجلّ الى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ ٱللّٰهِ وقال بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خلا أنّه لا يحسُن إبدالُ النكرة من المعرفة الّا موصوفةً كناصيةٍ،

قال الشارح ليس الامرُ فى البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت فيلزمَ تطابقُهما فى التعريف والتنكير كما كان ذلك فى النعت لانّ النعت من تمامِ المنعوت وتَحْلِيَةٌ له والبدلُ منقطعٌ من المبدل منه يقدَّر فى موضعِ الاوّل على ما ذكرنا فلذلك يجوز بدلُ المعرفة من المعرفة والنكرةِ من المعرفة والنكرةِ من النكرة والمعرفةِ من النكرة فمثالُ الاوّل وهو بدلُ المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيك زيدٍ فزيدٌ بدلٌ من الاخ وكلاهما معرفةٌ ومثلُه قوله تعالى اهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فالصراط

الاوّل معرفةٌ باللام والثانى معرفةٌ بالاضافة وقد أُبدل منه لتأكيد البيان ، ومثالُ الثانى وهو بدلُ النكرة من المعرفة قولُك مررت باخيك رجلٍ صالحٍ فرجلٌ صالحٌ نكرةٌ وهو بدلٌ من الاخ قال اللّه تع لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ فناصيةٌ نكرةٌ وقد أُبدلت من الناصية الأُولى وهى معرفةٌ ، ولا يحسن بدلُ النكرة من المعرفة حتّى توصَف نحوَ الآية لانّ البيان مرتبطٌ بهما جميعا ، ومثالُ الثالث وهو بدلُ النكرة من النكرة قولُه تعالى إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَابًا فقولُه مفازا نكرةٌ وقد أُبدل من النكرة وهو حدائق ، ومثله قول الشاعر

* وكُنْتُ كذِى رِجْلَيْن رِجْلٍ صَحِيحَةٍ * ورِجْلٍ رَمَى فيها الزّمانُ فشَلَّتِ *

فأبدل قولَه رجلٍ صحيحةٍ من قوله رجلَيْن وكلاهما نكرةٌ ، ومثالُ الرابع وهو بدلُ المعرفة من النكرة قولُك مررت برجلٍ زيدٍ قال اللّه تع وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ فالثانى معرفةٌ بالاضافة وقد أبدله من الاوّل وهو نكرةٌ فاعرفه ،

فصل ١٥٤

قال صاحب الكتاب ويُبدَل المظهر من المضمر الغائبِ دونَ المتكلّم والمخاطَب تقول رأيتُه زيدا ومررتُ به زيدٍ وصرفتُ وجوهَها اوّلِها ولا تقول بِىَ المِسْكِينِ كان الأمرُ ولا عليكَ الكريمِ المعوَّلُ والمضمرُ من المظهر نحوَ قولك رأيت زيدا إيّاه ومررت بزيد به والمضمرُ من المضمر كقولك رأيتُك إيّاك ومررت بك بك ،

قال الشارح اعلم انّ البدل يتجاذبُه شَبَهان شبهٌ بالنعت وشبهٌ بالتأكيد فكما انّ المضمرات تؤكَّد فكذلك يُبدَل منها فهو فى ذلك كالمظهر وليس الامرُ فيه كالنعت على ما تقدّم وهو فى ذلك على ثلثةِ أضرب بدلُ مُظْهَرٍ من مضمر ومضمرٍ من مظهر ومضمرٍ من مضمر فمثالُ الاوّل وهو بدل المظهر من المضمر قولك رأيتُه زيدا واذا جرى ذكرُ قومٍ قلت أكرمونى إِخْوَتُك ومثلُه قوله تعالى وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا فى احدِ الوجوه ومثلُه قوله تعالى ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ فالّذين ظلموا بدلٌ من المضمر وكذلك كَثِيرٌ وهذا من بدل الشىء من الشىء وهما لعَيْنٍ واحدةٍ ، وتقول صرفتُ وجوهَها أوّلِها فأوّلِها بدلٌ من المضمر المجرور الذى أضفتَ الوجوه اليه وهذا من بدلِ البعض من الكلّ لانّ

الاوّل بعضُ وجوهِ الإبل، وممّا جاء فى التنزيل من ذلك وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا ٱلشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ اى ذِكْرَهُ وهو بدلٌ من الهاء فى أنسانيه والمعنى وما أنسانى ذِكْرَه الّا الشيطانُ، ومن ذلك قول الشاعر

* على حالةٍ لو أَنّ فى القَوْمِ حاتِمًا * على جُودِه لَضَنّ بالماء حاتِمِ *

جرّ حاتما لمّا جعله بدلا من الهاء فى جوده، وامّا الثانى وهو بدلُ المضمر من المظهر فقولك رأيت زيدا إيّاه فإيّاه مضمرٌ وزيدٌ ظاهرٌ وقد أُبدل منه للبيان ومن ذلك مررت بزيدٍ به الهاء ضميرٌ مجرورٌ وقد أبدله من زيد وأعاد الجارّ لانّه لا منفصلَ للمجرور والمتّصلُ لا يقوم بنفسه، وامّا الثالث وهو بدلُ المضمر من المضمر فنحوُ ذلك رايتُه إيّاه فإيّاه ضميرٌ منفصلٌ وهو بدلٌ من الهاء فى رايتُه وهو ضميرٌ متصلٌ وساغ ذلك لانّ الضمير المنفصل يجرى عندهم مجرَى الأجنبيّ ألا ترى انّهم لا يُجيزون ضربتُنى ويجيزون ما ضربتُ الّا إيّاىَ وإيّاىَ ضربتُ، وتقول مررت به به فالضمير الثانى بدلٌ من الاوّل وأعدتَ حرفَ الجرّ لِما ذكرناه من انّ المجرور لا منفصلَ له والأقربُ فى هذا أن يكون تأكيدا لا بدلا لانّك اذا أبدلتَ اسما من اسمٍ وهما لعينٍ واحدةٍ كان الثانى مُرادِفا للاوّل ليعلم السامعُ بمَجْموعهما فامّا اعادةُ اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد، واعلمْ انّ المضمراتِ كلّها لك أن تُبدِل منها الّا ضميرَ المتكلّم والمخاطب فلا يحسن البدلُ من كلِّ واحد منهما عند اكثرِ النحويّين لو قلت مررتُ بك زيدٍ او مررتَ بى زيدٍ او بى المسكينِ كان الأمرُ لم يجز شىءٌ من ذلك لانّ الغرض من البدل البيانُ وضميرُ المخاطب والمتكلّم فى غايةِ الوضوح فلم يحتج الى بيانٍ، وقد أجاز ذلك ابو الحسن الأخفشُ واحتجّ بقوله تعالى لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فقولُه الذين خسروا انفسهم عنده بدلٌ من الكاف والميمِ وهو ضميرُ المخاطبين ولا دليلَ قاطعَ فى ذلك لانّه يحتمل أن يكون الذين خسروا انفسهم مبتدأً مستأنَفًا وخبرُه فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وقد أجمعوا فى جوازِ ذلك فى بدل الاشتمال نحو قول الشاعر

* ذَرِينِى إِنّ أَمْرَكِ لن يُطاعا * وما أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضاعا *

وربّما جاء ايضا فى بدل البعض نحو قوله

* أَوْعَدَنِى بالسِجْن والأَداهِمِ * رِجْلِى فرِجْلِى شَثْنَةُ المَناسِمِ *

فقوله حِلْمِى بدلٌ من الياء فى أَلفيتنى وهو منصوبٌ من قبيل بدل الاشتمال وكذلك رِجْلِى بدلٌ من الياء فى أوعدنى والضميران للمتكلّم وساغ ذلك هنا لانّ فيه إيضاحا اذ كان الثانى ممّا يشتمل عليه الاوّل او بعضا منه وهو المرادُ بالكلام ولا تعلمُ كلَّ واحد منهما الّا ببيانٍ فأمّا تمثيلُه بقوله رأيتُك إيّاك

ومررت بك بك من قبيلِ إبدالِ الشىء من الشىء وهو هو الّا انّه أعاد حرفَ الجرّ لانّ المجرور لا منفصلَ له فاعرفه ؛

عَطْفُ البَيان

فصل ١٥٥

قال صاحب الكتاب هو اسمٌ غيرُ صفةٍ يكشف عن المراد كَشْفَها وينزل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلة من الغريبة اذا تُرْجمتْ بها وذلك نحوُ قوله * أَقْسَمَ باللّه أبو حَفْصٍ عُمَرْ * اراد عُمَرَ بنَ الخَطّاب رضى اللّه عنه فهو كما ترى جارٍ مجرَى التَرْجَمة حيث كَشَفَ عن الكُنْية لقيامه بالشُهْرة دونَها ؛

قال الشارح عطفُ البيان مجراه مجرَى النعت يُؤْتَى به لايضاحِ ما يجرى عليه وازالةِ الاشتراك الكائنِ فيه فهو من تَمامه كما انّ النعت من تمام المنعوت نحوَ قولك مررت بأخيك زيدٍ بيّنتَ الأخ بقولك زيدٍ وفصلتَه من اخٍ آخرَ ليس بزيد كما تفعل الصفةُ فى قولك مررت بأخيك الطويلِ تفصله من اخٍ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له إخْوَةٌ فهو عطفُ بيان وإن لم يكن له اخٌ غيرُه فهو بدلٌ ؛ وهو جارٍ على ما قبله فى اعرابه كالنعت إن كان مرفوعا رفعتَ وإن كان منصوبا نصبتَ وإن كان مجرورا خفضتَ الّا انّ النعت انّما يكون بما هو مأخوذٌ من فعلٍ او حِلْيَةٍ نحوُ ضاربٍ ومضروبٍ وعالمٍ ومعلوم وطويل وقصير ونحوها من الصفات وعطفُ البيان يكون بالاسماء الصريحةِ غيرِ المأخوذة من الفعل كالكُنَى والأعلامِ نحوِ قولك ضربتُ ابا محمّد زيدا وأكرمتُ خالدًا أبا الوليد بيّنتَ الكنية بالعَلَم والعلمَ بالكنية قال الراجز * أَقْسَمَ باللّه أبو حَفْصٍ عُمَرْ * البيت لرُؤْبَةَ وبعده

* ما إن بها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ * اِغْفِرْ له اَللّهُمَّ إنْ كان فَجَرْ *

يريد عمرَ بن الخطّاب رضى اللّه عنه والشاهدُ انّه بَيّنَ الكنية حين تُوُهِّمَ فيها الاشتراكَ بقوله عُمَرْ اذ كان العَلَمُ فيه أشهرَ من الكنية وهذا معنى قوله لقيامه بالشُهْرة دونها يريد لقيام الثانى إن عَلَمًا وإن كنيةً ؛ فالصفة تتضمّن حالاً من أحوال الموصوف يتميّز بها وعطفُ البيان ليس كذلك انّما هو تفسيرُ

الاوّل باسمٍ آخر مُرادِفٍ له يكون أشهرَ منه فى العُرْف والاستعمالِ من غيرِ أن يتضمّن شيئًا من أحوالِ الذات وهذا معنى قوله ينزل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلة من الغريبة اذا تُرْجمتْ بها اى اذا فُسّرت بها، وجملةُ الأمر أنّ عطف البيان يُشْبِه الصفةَ من أربعةِ أوجهٍ احدُها أنّ فيه بيانًا للاسم المتبوع كما فى الصفة الثانى انّ العامل فيه هو العاملُ فى الاوّل المتبوعِ بدليلِ قولك يا زيدُ زيدٌ وزيدًا بالرفع على اللفظ والنصبِ على الموضع كما تقول يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ويا عبدَ الله زيدًا بالنصب كما تقول يا عبدَ الله الظريفَ الثالثُ انّه جارٍ عليه فى تعريفه كالصفة الرابعُ امتناعُه أن يجرى على المضمر كما يمتنع من الصفة، ويُفارِقها من أربعةِ اوجهٍ احدُها انّ النعت بالمشتقّ او ما ينزِل منزلةَ المشتقّ على ما تقدّم ولا يلزم ذلك فى عطف البيان لانّه يكون بالجَوامِد الثانى انّ عطف البيان لا يكون الّا فى المعارف والصفةُ تكون فى المعرفة والنكرة الثالثُ انّ النعت حكمُه أن يكون أعمَّ من المنعوت ولا يكون أخصَّ منه ولا يلزم ذلك فى عطف البيان الا ترى انّك تقول مررتُ بأخيك زيدٍ وزيدٌ أخصُّ من اخيك الرابعُ انّ النعت يجوز فيه القطعُ فينتصبُ بإضمار فعلٍ او يرتفع باضمـــار مبتدإ ولا يجوز ذلك فى عطف البيان فاعرفه،

فصـــل ١٥٩

قال صاحب الكتاب والذى يفصِله لك من البدل شيئان احدهما قولُ المَرّار

* أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ * عليه الطَيْرُ تَرْقُبُه وُقوعَا *

لانّ بِشْرا لو جُعل بدلا من البكرىّ والبدلُ فى حكمِ تكريرِ العامل لَكان التاركُ فى التقدير داخلا على بشر والثانى انّ الاوّل ههنا هو ما يعتمِده الحديثُ ووُرودُ الثانى من أَجْلِ ان يُوضِحَ امرَه والبدلُ على خلافِ ذلك إذْ هو كما ذكرتُ المعتمَدُ بالحديث والاوّلُ كالبِساط لذِكْره،

قال الشارح عطفُ البيان له شَبَهٌ ببدلِ الشيء من الشيء وهو هو من حيث أنّ كلّ واحد منهمـا تابعٌ وأنّ الثانى هو الاوّل فى الحقيقة فلذلك تَعرّض للفصل بينهما، وجملةُ الامر أنّ عطف البيان يُشْبِه البدلَ من اربعةِ اوجهٍ احدُها أنّ فيه بيانًا كما فى البدل الثانى انّه يكون بالاسماء الجوامدِ كالبدل الثالثُ ...... الرابعُ أن يكون لفظُه لفظَ الاسم الاوّل على جهةِ التأكيد كما كان فى البدل

كذلك كقولك يا زيدُ زيدٌ زيدًا كما تقول يا زيدُ زيدُ زيدُ وعلى ذلك قولُ الرُّؤبة

* انّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * لَقائلٌ يا نَصْرُ نصرٌ نصرَا *

ويُفارِقه من اربعةِ اوجهٍ احدُها انّ عطف البيان فى التقدير من جملة واحدة بدليلِ قولهم يا أخانا زيدا والبدلُ فى التقدير من جملةٍ اخرى على الصحيح بدليل قولهم يا اخانا زيدُ الثانى انّ عطف البيان يجرى على ما قبله فى تعريفه وليس كذلك البدلُ لانّه يجوز ان تُبدَل النكرة من المعرفة والمعرفةُ من النكرة ولا يجوز ذلك فى عطف البيان الثالثُ انّ البدل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك المبدلُ منه ولا يجوز ذلك فى عطف البيان الرابعُ انّ البدل قد يكون غيرَ الاوّل كقولك سُلب زيدٌ ثَوْبُه وعطفُ البيان لا يكون غيرَ الاوّل، وتَبيَّن الفرقُ بينهما بيانًا شافيًا فى موضعَيْن احدُهما النداء نحوُ قولك يا اخانا زيدًا ولو كان بدلا.لقلت يا اخانا زيدُ بالضمّ ولم يجز نصبُه ولا تنوينُه لانّه من جملةٍ اخرى غيرُ الاوّل كانّك قلت يا اخانا يا زيدُ فالعاملُ الذى هو يَا فى حكم التكرير، وكذلك تَبيَّن الفرقُ بينهما فى قولك أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ إن جعلتَ زيدا عطفَ بيانٍ جازت المسألةُ وإن جعلته بدلا لم تجز لان حَدَّ عطف البيان أن تجرى الاسماء الصريحةُ مجرى الصفات فيعمل فيه العاملُ وهو فى موضعه بواسطةِ المتبوع والبدلُ يعمل فيه العاملُ على تقديرِ تَنْحِيَةِ الاوّل ووَضْعِه موضعَه مباشِرًا للعامل، فامّا قولُ المَرّار الأَسَدىّ * أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ الخ * فإنّ الشاهد فيه انّه اضاف التارك الى البكرىّ على حدّ الضارب الرجلِ تشبيهًا بالحسنِ الوجهِ وخَفَضَ بشرا عطفَ بيانٍ على البكرىّ وأجراه عليه جَرْىَ الصفة على الموصوف هذا مذهبُ سيبويه ولو كان بدلا لم يجز التاركِ بشرٍ لانّ حكمَ البدل أن يُقدَّر فى موضعِ الاوّل وقد أنكر ابو العبّاس محمّد بن يزيد جوازَ الجرّ فى بشرٍ عطفَ بيان كان او بدلا وكان يُنشِد البيتَ * انا ابنُ التاركِ البكرِيِّ بشرا * بالنصب والقولُ ما قاله سيبويه للسَّماع والقياسِ فامّا السماعُ فإنّ سيبويه رواه مجرورا قال سمعناه ممّن يُوثَق به عن العرب ولا سبيلَ الى رَدّ روايةِ الثقة وامّا القياس فإنّ عطف البيان تابعٌ كالنعت وقد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ألا ترى انّك تقول يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّة فتجعل ذو الجُمّة نعتًا للرجل ولا يجوز ان يقع موقعَه وكذلك تقول يا زيدُ الطويلُ ولا يجوز يا الطويلُ، وامّا معنى البيت فانّه وصف أباه بأنّه صرع رجلا من بَكْرٍ فوقعتْ عليه الطَّيْرُ وبه رَمَقٌ فجعلتْ ترقُب موتَه لِتتناول منه والوقوعُ جمعُ واقعٍ كجالِسٍ وجُلوسٍ وهو ضِدُّ الطائر ونصبُه على الحال إمّا من المضمر المستكِنّ فى عَلَيْهِ وإمّا من المضمر

المرفوع فى ترتُّبه، ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث فى عطف البيان هو الاوّلُ والثانى بيانٌ كالنعت المستغنَى عنه والمقصودُ بالحديث فى البدل هو الثانى لانّ البدل والمبـدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادِفان عليه والثانى منهما أشهرُ عند المخاطب فوقع الاعتمادُ عليه وصـار الاوّلُ كالتَوْطِئة والبِساطِ لذكرِ الثانى وعلى هذا لو قلت زوّجتُك بِنْتِى فاطمةَ وكانت عائشةَ فإن اردتَ عطفَ البيان صحّ النِكاحُ لانّ الغَلَط وقع فى البيان وهو الثانى وإن اردت البدلَ لم يصحّ النكاحُ لانّ الغلط وقع فيما هو معتمَدُ الحديث وهو الثانى فاعرفه،

العَطْف بالحَرْف

فصــل ١٥٧

قال صاحب الكتاب هو نحوُ قولك جاءنى زيدٌ وعمرٌو وكذلك اذا نصبتَ او جررتَ يتوسّطُ الحرفُ بين الاسمَيْن فيُشرِكهما فى إعراب واحد والحروفُ العاطفة تُذكَر فى مكانها إن شاء اللّه،

قال الشارح هذا الضرب هو الخامسُ من التوابع ويُسمّى عطفا بحرفٍ ويسمّى نَسَقًا فالعـطـفُ من عباراتِ البصريين والنسقُ من عبارات الكوفيين ومعنى العطف الاشتراكُ فى تأثيرِ العامل وأصلُه المَيْلُ كانّه أُميل به الى حَيِّزِ الاوّل وقيل له نسقٌ لمُساواته الاوّلَ فى الاعراب يقال ثَغْرٌ نَسَقٌ اذا تَساوتْ أسنانُه وكلامٌ نسقٌ اذا كان على نِظام واحد ولا يتبع هذا الضربُ الّا بوسيطةِ حرف نحوَ جاءنى زيدٌ وعمرٌو فعمرٌو تابعٌ لزيد فى الاعراب بواسطةِ حرف العطف الذى هو الواوُ، وكذلك النصب والجرّ نحوُ قولك رأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو، وانّما كان هذا الضربُ من التوابع لا يتبع الّا بتوسُّطِ حرف من قِبَل انّ الثانى فيه غيرُ الاوّل فلم يتّصِل الّا بحرف اذ كان يأتى بعدَ ان يستوفِىَ العاملُ عملَه وهو غيرُ الاوّل فلم يتّصل الّا بحرف، وامّا ما كان الثانى فيه الاوّل فيتّصل بغيرِ حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيدِ والبدلِ وإن كان يأتى فى البدل ما الثانى فيه ليس الاوّلَ الّا انّه بعضُه او معنًى يشتمل عليه وهو ضميرٌ يُعلّقه بالاوّل فلذلك لم يحتج الى حرف فامّا الغلطُ فليس بقياسٍ مع انّ البدل مستـقـلٌّ بالحديث ليس فى حكمِ التَبَع وإن كان ظاهرُ لفظه يُشْعِر بالتَبَعيّة، فامّا أدوات العطف فتُذكَر فى

قِسْم الحروف وَفاءً بترتيبِ الكتاب فاعرفه ، (١

فصـــل ١٥٨

قال صاحب الكتاب والمضمر منفصِلُه بمنزلةِ المُظْهَر يُعطَف ويُعطَف عليه تقول جاءنى زيدٌ وأنتَ ودعوتُ عمرا وإيّاكَ وما جاءنى الّا انت وزيدٌ وما رأيت الّا إيّاكَ وعمرا وامّا مُتّصِلُه فلا يَتأتّى أن يُعطَف ويُعطَف عليه خلا أنّه يُشرَط فى مرفوعه أن يؤكّد بالمنفصل تقول ذهبتَ انت وزيدٌ وذهبوا هم وقومُك وخرجنا نحن وبنو تَميمٍ قال الله عزّ وجلّ فَٱذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ وقولُ عمر بن أبى رَبيعةَ * قُلْتُ اذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى * من ضروراتِ الشعر وتقولُ فى المنصوب ضربتُكَ وزيدا ولا يقال مررتُ به وزيدٍ ولكنْ يُعاد الجارُّ وقراءةُ حَمْزَةَ وَٱلْأَرْحَامِ ليست بتلك القَوِيّةِ ،

قال الشارح الاسماء فى عطفها والعطفِ عليها على اربعةِ اضربٍ عطفُ ظاهرٍ على ظاهرٍ مثلِه وعطفُ ظاهرٍ على مضمر وعطفُ مضمر على مضمر وعطفُ مضمر على ظاهر فامّا عطف الظاهر على الظاهر فعلى ضربَيْن احدُهما أن تعطِفَ مفردا على مفردٍ نحوَ جاءنى زيدٌ وعمروٌ ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرٍو عطفتَ عمرا على زيد وكلاهما مفردٌ والغرَضُ من ذلكَ اختصارُ العاملِ واشتراكُ الثانى فى تأثيرِ العاملِ الاوّل فاذا قلت قام زيدٌ وعمرٌو فأصلُه قام زيدٌ قام عمرٌو فحذفتَ قام الثانيةَ لدلالةِ الأُولى عليها وصار الفعلُ الاوّلُ عاملاً فى المعطوف والمعطوفِ عليه هذا مذهبُ سيبويه وجماعةٍ من المحقّقين ، وكان غيرُه يزعم انّ العامل فى الاسم المعطوف عليه العاملُ المذكورُ والعاملُ فى المعطوف حرفُ العطف بحُكْمِ نيابتِه عن المحذوف وهو رأىُ أبى علىّ فاذا قلت قام زيدٌ وعمرٌو فالعاملُ فى زيد العاملُ الاوّل والعاملُ فى عمرو حرفُ العطف ، وقال آخرون العاملُ فى المعطوف المحذوفُ فاذا قلت ضربتُ زيدا وعمرا فالمرادُ وضربتُ عمرا فحذفت الثانيةَ لدلالةِ الأُولى عليه وبقى عملُه فى عمرا على ما كان كما قلت زيدٌ عندكَ وأصلُه استقرّ عندكَ ثمّ حُذفت استقرّ لدلالةِ الظرف عليه وبقى عملُه فيه على ما كان كذلكَ ههنا ، والآخر عطفُ جملةٍ على جملةٍ نحوُ قام زيدٌ وقعد عمرٌو وزيدٌ منطلقٌ وبكرٌ قائمٌ ونحوُها من الجُمَل والغرضُ من عطف الجمل رَبْطُ بعضها ببعضٍ واتّصالُها والايذانُ بأنّ المتكلّم لم يُرِد قَطْعَ الجملة الثانيةِ من الأُولى والأَخْذَ فى جملةٍ اخرى ليست من الأُولى فى شىء وذلك اذا كانت الجملةُ الثانيةُ أجنبيّةً من الاولى غيرَ ملتبسةٍ بها وأُريد اتّصالُها بها فلم يكن بدٌّ من الواو لرَبْطها بها فامّا اذا كانت

ملتبسةً بالاولى بأن تكون صفةً نحوَ مررت برجلٍ يقوم او حالاً نحوَ مررت بزيدٍ يكتُب ونحوِها لم تحتج الى الواو فاعرفه، وامّا المضمر فعلى ضربَيْن منفصلٌ ومتّصلٌ فالمنفصلُ بمنزلةِ الظاهر والمراد بالمنفصل عدمُ اتّصاله بالعامل فيه نحوُ أَنَا وأَنْتَ وهُوَ وستُذكَر فى موضعها وانّما كانت بمنزلةِ الظاهر لعدمِ اتّصالها بما يعمل فيها واستقلالِها بأنفسها كما كانت الظاهرةُ كذلك والذى يُؤيِّد عندك ذلك انّك تقول إيّاكَ ضربتَ وإيّاىَ ضربتُ كما تقول ضربتَ نفسَك وضربتُ نفسى ولا تقول ضربتُنى ولا ضربتَك لاتّحادِ الفاعل والمفعول بالكُلّيّة واذ كان الضميرُ المنفصلُ عندهم جارياً مجرى الظاهر ومتنزِّلا منزلتَه كان حكمُه كحُكْمه فلذلك تعطِفه وتعطف عليه كما تفعل بالاسماء الظاهرة فتقول فى عطفِ الظاهرِ على المضمر أنتَ وزيدٌ قائمان وإيّاك أكرمتُ وعمرا وتقول فى عطف المضمر على الظاهر زيدٌ وأنت قائمان وضربتُ زيدا وإيّاك قال الشاعر

* مُبَرَّأً من عُيُوبِ الناس كُلِّهِمِ * فاللّهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيّانا *

عطف ايّانا على الظاهر الذى هو ابا حرب، وتقول فى عطف المضمر على المضمر أنتَ وهو قائمان وإيّاك وإيّاه ضربتُ قال الشاعر

* لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ * لا نَرَى فيه عَرِيبَا *
* لَيْسَ إيّاىَ وإيّا * كِ ولا نَخْشَى رَقِيبَا *

وأمّا المضمر المتّصل فلا يصحّ عطفُه لاتّصاله بما يعمل فيه والعطفُ انّما هو اشتراكٌ فى تأثيرِ العامل ومحالٌ أن يعمل فى اسم واحد عاملان فى وقت واحد، وامّا العطفُ عليه فإنّه لا يخلو من أن يكون مرفوعَ الموضع او منصوبَ الموضع او مجرورَ الموضع فإن كان مرفوعَ الموضع لم يجز العطفُ عليه الّا بعد تأكيده نحو زيدٌ قام هو وعمرٌو وقمتُ أنا وزيدٌ قال اللّه تع اُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ لمّا اراد العطفَ على الضمير فى اسكن أكّده بالضمير المنفصل ثمّ أتى بالمعطوف، ومثله قوله تعالى اِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ أكّد الضميرَ المرفوعَ فى يراكم ثمّ عطف عليه ولو قلت زيدٌ قام وعمرٌو بعطفِ عمرٍو على المضمر المستكنّ فى الفعل لم يجز ولكان قبيحًا الّا أن يطول الكلامُ ويقع فصلٌ فحينئذٍ يجوز العطفُ ويكون طُولُ الكلامِ والفاصلُ سادًّا مَسَدَّ التأكيد نحوَ قوله تعالى فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ بالرفع فى قِرآءة بعضهم فانّه عطف الشركاء على المضمر المرفوع فى اجمعوا حين طال الكلامُ بالمفعول ونحوُه قوله مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَآؤُنَا عطف الآباء على المضمر المرفوع حين وقع فصلٌ بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفى وهو

لا فامّا قوله

* قلتُ اذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى * كنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا *
* قد تَنَقَّبْنَ بالحَريرِ وأَبْدَيْـــنَ عُيُونًا حُورَ المَدامِعِ نُجْلَا *

فإنّ الشعر لعمر بن ابى رَبيعَةَ والشاهدُ فيه عطفُ زُهْرٍ على المضمر المستكنّ فى الفعل ضرورةً وكان الوجهُ أن يقول اذ أقبلت هى وزُهْرٌ فيُؤكِّد الضميرَ المستكنَّ ليقوَى ثمّ يعطِف عليه، والزُهْرُ جمعُ زَهْرآء وهى البيضاء المُشْرِقة وتَهادَى اى يَمْشِين مَشْيًا رُوَيْدًا بسكونٍ والنِعاجُ بَقَرُ الوَحْش شبّه النساء بها فى سكونِ المَشْى فيه وتعسّفن ركبْن واذا مشت فى الرمل كان أسكنَ لمَشْيها لصُعوبةِ المشى فيه والمَلا الفَلاةُ الواسعةُ، ومع ذلك فانّه يتفاوَتُ قُبْحُه فقولُك زيدٌ ذهب وعمرٌو او قُمْ وعمرٌو أقبحُ من قولك قمْتُ وعمرٌو لانّ الضمير فى قمتُ له صورةٌ ولفظٌ وليس له فى قولك قُمْ وعمرٌو صورةٌ وقولُك قمتُ وزيدٌ أقبحُ من قولك قُمْنَا وزيدٌ لانّ الضمير فى قمتُ على حرف واحد فهو بعيدٌ من لفظِ الاسماء والضميرُ فى قُمْنَا على حرفَيْن فهو أقربُ الى الاسماء وعلى هذا كلّما قوِى لفظُ الضمير وطال كان العطفُ عليه أقلَّ قُبْحًا، فان قيل ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غيرِ تأكيد قبيحًا قيل لانّ هذا الضمير فاعلٌ وهو متّصلٌ بالفعل فصار كحرفٍ من حروف الفعل لانّ الفاعل لازمٌ للفعل لا بدّ له منه ولذلك تُغيّر له الفعلَ فتقول ضربْتُ وضربْنَا فتُسكِّن الباء وقد كانت مفتوحةً وكونُه متّصلا غيرَ مستقلّ بنفسه يُؤكّد ما ذكرنا من شدّةِ اتّصاله بالفعل وربّما كان مستترا مستكنّا فى الفعل نحوَ قُمْ واضْرِبْ وزيدٌ قام وضرب ونحوِ ذلك واذ كان بمنزلةِ جُزْءٍ منه وحرفٍ من حروفه قبُح العطفُ عليه لانّه يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطفُ الاسم على الفعل ممتنعٌ وانّما كان ممتنعا من قِبَل انّ المراد من العطف الاشتراكُ فى تأثيرِ العامل وعواملُ الافعال لا تعمل فى الاسماء لا بل ربّما كان الفعلُ مبنيّا إمّا ماضيًا وإمّا امرًا فلا يكون له عاملٌ فلذلك قبُح أن تقول قمتُ وزيدٌ حتّى تقول قمتُ أنا وزيدٌ فتُؤكّده فيكون التأكيدُ مُنبِّهًا على الاسم ويصير العطفُ كانّه على لفظِ الاسم المؤكّد وان لم يكن فى الحقيقة معطوفا عليه اذ لو كان معطوفا عليه لكان تأكيدا مثلَه وليس الامرُ كذلك لانّ المراد إشراكُه فى عملِ الفعل لا فى التأكيد، وإن كان المضمر المتّصل منصوبَ الموضع نحوَ الهاء فى ضربتُه والكاف فى ضَرَبَك جاز العطفُ عليه من غيرِ تأكيد فإن اكّدته كان احسنَ شىء فإن لم تُؤكّده لم يمتنع العطفُ عليه فتقول ضربتُه وزيدا وأكرمتُه وعمرا قال الشاعر * فإنّ اللّهَ يَعْلَمُنى ووَهْبًا * عطف وهبًا على الياء

فى يعلمنى من غيرِ تأكيد وذلك من قِبَل انّ الضمير المنصوب فَضْلَةٌ فى الكلام يقع كالمستغنَى عنه ولذلك يجوز حذفُه وإسقاطه نحو قولك ضربتُ وقتلتُ ولا تذكر مفعولا وانّما اتّصل بالفعل من جهة اللفظ والتقديرُ فيه الانفصالُ ولذلك لا تُغيِّر له الفعلَ من جهة اللفظ فتقول ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ فيكون آخرُ الفعل مفتوحا كما كان قبل اتّصالِ الضمير به، وامّا اذا كان الضميرُ مخفوضا لم يجز العطفُ عليه الّا بإعادةِ الخافض لو قلت مررت بك وزيدٍ او به وخالدٍ لم يجز حتّى تُعيدَ الخافضَ فتقول مررت بك وبزيدٍ وبه وبخالدٍ من قِبَل انّ الضمير صار عِوَضا من التنوين والدليلُ على استوائهما قولُهم يا غلامِ فيحذفون الياءَ التى هى ضميرٌ كما يحذفون التنوينَ وانّما استويا لانّهما يجتمعان فى انّهما على حرف واحد وأنّهما يُكمِّلان الاسمَ الاوّلَ ولا يُفصَل بينهما ولا يصحّ الوقفُ على ما اتّصلا به دونهما وليس كذلك الظاهرُ المجرورُ لانّه قد يُفصَل بالظرف بينهما نحوَ قوله

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا ٱسْتَعْبَرَتْ * لِلّٰهِ دَرُّ اليومَ مَن لَامَهَا *

والمراد لله درُّ مَن لامها اليومَ ومثلُه قول الآخر

* كأنّ أَصْوَاتَ مِن إيغَالِهِنَّ بنا * أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ *

والمراد أصواتَ اواخرِ الميس ففصل بينهما بالجارّ والمجرور ضرورةً، ولو كان مكانَ الياء ظاهرٌ فى نحو يا عِبادِ لَمَا حُذف، وقال ابو عثمان لمّا صحّ مرّ زيدٌ وأنتَ صحّ مررتَ أنتَ وزيدٌ ولمّا صحّ كلّمتُ زيدا وإيّاكَ صحّ كلّمتُكَ وزيدا ولمّا امتنع مررتُ بزيدٍ وكَ امتنع مررت بك وزيدٍ لانّ المعطوف والمعطوفَ عليه شريكان لا يصحّ فى إحدهما الّا ما صحّ فى الآخر فلمّا لم يكن للمخفوض ضميرٌ منفصلٌ يصحّ عطفُه على الظاهر لم يصحّ عطفُ الظاهر عليه فلمّا لم يصحّ وأُريد ذلك أُعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة اذ كان عاملا ومعمولا ولم يجز ذلك الّا فى ضرورة الشعر نحو قوله

* فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا * فَٱذْهَبْ فما بكَ والأيّامِ من عَجَبِ *

عطف الايّام على المضمر المتّصل بالباء وذلك قبيحٌ انّما يجوز فى ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسَعَةِ الكلام، وامّا قوله تع اتَّقُوا ٱللّٰهَ ٱلَّذِى تَسَّآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ بجرّ الارحام فى قِرآءة حَمْزَةَ فإنّ أكثرَ النحويّين قد ضَعَّفَ هذه القراءةَ نَظَرًا الى العطف على المضمر المخفوض وقد ردّ ابو العبّاس محمّد بن يزيد هذه القراءةَ وقال لا تَحِلُّ القراءةُ بها وهذا القول غيرُ مَرْضِىّ من ابى العبّاس لانّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ ولا سبيلَ الى رَدِّ نَقْلِ الثقة مع انّه قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السَبْعة كابن مسعود وابن عبّاس

والقاسم وابرهيمَ النَّخَعىّ والأَعْمَش والحسن البصرىّ وقَتادَةَ ومُجاهِدٍ واذا صحّت الروايةُ لم يكن سبيلٌ الى رَدّها ويحتمل وجهَيْن آخَرَيْن غيرَ العطف على المكنىّ المخفوض احدُهما أن تكون الواوُ واوَ قَسَمٍ وهم يُقْسمون بالارحام ويُعظِّمونها وجاء التنزيلُ على مقتضَى استعمالهم ويكون قوله إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا جوابَ القسم والوجهُ الثانى ان يكون اعتقد انّ قبله باءً ثانيةً حتّى كانّه قال وبالارحام ثمّ حذف الباء لتقدُّمِ ذكرها كما حُذفت فى نحوِ قولك بمَن تَمُرُّ أَمُرُّ وعلى مَن تنزِلُ أنزِلُ ولم تقل أَمرّ به ولا أنزلُ عليه لانّها مثلُها فى مَوضعِ نصب وقد كثر عنهم حذفُ حرف الجرّ وأُنشد

* رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِى الحيوةَ مِن جَلَلِهْ *

والمراد رُبَّ رسمِ دارٍ وقفتُ فى طلله، وكان رُؤْبَةُ اذا قيل له كيف أصبحتَ يقول خَيْرٍ عافاك اللّهُ اى بخير فيحذف الباء لدلالةِ الحال عليه، وحذفُ حرف الجرّ ههنا وتَبْقيةُ عمله من قبيلِ حذف المضاف فى قوله

* أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ باللّيلِ نارًا *

والمراد وكلّ نار الّا انّه حذف كُلًّا الثانيةَ لتقدُّمِ ذكرها وبقّى عملَها ومثلُه قول الآخر

* تُعلَّق فى مِثْلِ السَّوارِى سُيُوفُنا * وما بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ *

والمراد وما بينها وبين الكعب الّا انّه حذف الظرفَ لتقدُّمِ ذكره وبقّى عملَه الّا انّ حذفَ المضاف أسهلُ امرًا وأقربُ متناوَلًا لانّ حرف الجرّ يتنزّل منزلةَ الجُزْء ممّا جَرّه ولا يجوز الفصلُ بينهما بظرفٍ ولا غيرِه ويُحكَم عليهما باعرابٍ واحدٍ وليس كذلك المضافُ والمضاف اليه، ونظيرُ الآية قولُ الشاعر أنشده المُبَرِّدُ فى الكامل

* فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا * فَٱذْهَبْ فما بكَ والأَيّامِ من عَجَبِ *

والقول فيه كالآية فاعرِفْه إن شاء اللّه تع،

ومن اصناف الاسم المَبْنِىّ

فصــل ١٥٩

قال صاحب الكتاب وهو الذى سكونُ آخِره وحركتُه لا بعاملٍ وسببُ بِنائه مُناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له

بوجهٍ قريبٍ او بعيدٍ بتضمّنِ معناه نحوَ أَيْنَ وأَمْسِ او شَبَهِه كالمُبهَمات او وُقوعِه موقعَه كنَزالِ او مُشاكَلتِه للواقع موقعَه كفَجارِ وفَساقِ او وقوعِه موقعَ ما أَشْبَهَه كالمُنادَى المضمومِ او اضافتِه اليه كقوله عزّ وعلا مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ وهٰذَا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ فيمَن قرأهما بالفتح وقولِ ابى قَيْسِ بن رِفاعةَ

* لم يَمْنَعِ الشِرْبَ منها غَيْرَ أَن نَطَقَتْ * حَمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ *

وقولِ النابغة * على حِينَ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِبَى *

قال الشارح البناء يُخالِف الاعرابَ ويُضادّه من حيث كان البناءُ لزومَ آخرِ الكلمة ضربًا واحدًا من السكون او الحركةِ لا لشىءٍ أحدثَ ذلك من العوامل فحركةُ آخرِه كحركةِ اوّله فى اللزوم والثَباتِ بخلافِ الاعراب وانّما سُمّى بناءً لانّه لمّا لزم ضربا واحدا ولم يتغيّر تغيُّرَ الاعراب سُمّى بناءً مأخوذٌ من بـنـاء الطِين والآجُرِّ لانّ البناء من الطين والآجرّ لازمٌ موضعَه لا يزول من مكان الى غيره وليس كذلك ما ليس ببناءٍ من نحوِ الخَيْمة وبيتِ الشَعْرِ فإنّها أشياءُ منقولةٌ من مكان الى مكان ، والقياس فى الاسماء أن تكون معرَبةً كلُّها من قِبَلِ انّها سِماتٌ على مسمَّيات وتلك المسمّياتُ قد يُسنَد اليها فعلٌ فتكون فاعلةً وقد يقع بها فعلٌ فتكون مفعولةً وقد يضاف اليها غيرُها على سبيلِ التعريف فاستحقّتِ الاعرابَ للدلالة على هذه المعانى المختلفة وما بُنى منها فبالحَمْل على ما لا تمكُّنَ له من الحروف والافعالِ لضربٍ من المناسَبة فالمبنىُّ من الاسماء هو الخارجُ من التمكّن الى شَبَهِ الحروف او الافعالِ والمرادُ بالتمكّن فى الاسماء تعاقُبُ التعريف والتنكيرِ بالعَلامة عليه وأمّا ما لا تمكُّنَ له فلا يتعرّف نكرتُه ولا يتنكّر معرفتُه فرَجُلٌ وفَرَسٌ متمكّنان لتعاقُبِ التنكير والتعريفِ عليهما نحوِ قولك رجلٌ وفرسٌ والرجل والفرس وأمّا زيدٌ وعمرٌو ونحوُهما من الاعلام فتمكّنان لانّهما قد يتنكّران اذا ثُنّيا فيقال الزيدان والعمران اذا أُريد تعريفُهما وأمّا هٰذا ونحوُه فإنّه غيرُ متمكّنٍ لانّك لا تقول الهذان وأمّا كَمْ وكَيْفَ ونحوُهما فإنّهما غيرُ متمكّنَيْن لانّهما نكرتان لا تتعرّفان ، والأسباب المُوجِبة لبناء الاسم ثلاثةٌ تضمُّنُ معنى الحرف ومشابَهةُ الحرف والوقوعُ موقعَ الفعل المبنىّ فكلُّ مبنىّ من الاسماء فإنّما سببُ بنائه ما ذُكر او راجعٌ الـى ما ذُكر فأَيْنَ وكَيْفَ ونظائرُهما بُنيا لتضمُّنهما معنى الحرف والاسماءُ المضمرةُ والموصولةُ ونظائرُها مبنيّةٌ لمضارَعةِ الحرف والفرقُ بين ما تَضمّن معنى الحرف وما ضارَعه أنّ مضارَعةَ الحرف انّما هى مشابَهةٌ بينهما فى خاصّةٍ من خَواصّ الحرف والمرادُ بالحرف جنسُ الحروف لا حرفٌ مخصوصٌ على ما سيُذكر فى موضعه وتضمُّنه معنى الحرف أن يُنوَى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ فيُفيد ذلك الاسمُ فائدةَ ذلك الحرف المنوىّ

حتّى كانّه موجودٌ فيه وكانّ الاسمَ وِعاءٌ لذلك الحرف ولذلك قيل تَضمَّن معناه اذ كلُّ شىء اشتمل على شىء فقد صار متضمّنا له ألا ترى انّ أَيْنَ وكَيْفَ يُفيدان الاستفهامَ كما تفيده الهمزةُ فى قولك أَفى الدار زيدٌ ونَزالِ وتَراكِ ونحوُهما من اسماء الافعال بُنيا لانّهما وقعا موقعَ اِنْزِلْ واُتْرُكْ فهذه أصولُ عِلَلِ البناء، فقوله وسببُ بنائه مناسبتُه ما لا تمكُّنَ له بوجهٍ قريبٍ او بعيدٍ يريد مناسبةَ الحرف او فعلِ الأمر فإنّه لا تمكُّنَ لهما بوجهٍ بخلافِ الاسماء المبنيّةِ فإنّ لها تمكُّنًا فى الاصل وبعضُها أقربُ الى المتمكّنة من بعضٍ فأقربُها من المتمكّنة ما كان مبنيّا على حركة نحوُ يا زيدُ ويا حَكَمُ وأبعدُها منها ما كان مبنيّا على السكون اذ الاسماء المتمكّنةُ متحرِّكةٌ متصرِّفةٌ فأراد انّها فى البناء محمولةٌ على ما لا حظَّ له فى التمكّن بوجه قريب نحوُ الاسماء المبنيّة على حركة ولا بوجه بعيد نحوُ الاسماء المبنيّة على السكون، وما عدا ذلك فمحمولٌ عليها او راجعٌ اليها نحوُ فَجارِ وفَساقِ فإنّهما وإن لم يكونا واقعَيْن موقعَ الفعل فإنّهما مضارِعان لما وقع موقعَه وهو نَزالِ وتَراكِ فبُنيا كبنائه ونحوُ المنادَى فى يا زيدُ ونحوِه ممّا هو مفردٌ فإنّه وإن لم يكن مشابهًا للحرف فهو واقعٌ موقعَ أَنْتَ من حيث كان مخاطَبا واسماء الخطاب مبنيّةٌ وستُذكَر مستوفًى، فامّا يومَئذٍ وحينَئذٍ وساعتَئذٍ ففيه وجهان البناء والاعرابُ فالاعرابُ على الاصل والبناء لانّه ظرفٌ مبهمٌ اضيف الى غيرِ متمكّن من الاسماء فاكتسى منه البناءَ لانّ المضاف يكتسى من المضاف اليه كثيرا من أحكامه، وقد أجروا غيرًا ومِثْلًا مُجرى الظرف فى ذلك لإبهامهما نحوُ قوله تعالى انّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ فإنّ مثلا مبنيّةٌ لاضافتها الى غيرِ متمكّن وهو أمثلُ وُجوهها، فامّا قوله * لم يمنع الشِرْبَ منها غيرَ أن نطقتْ الخ * فالبيت لأبى قَيْس بن رِفاعةَ وقيل لرجلٍ من كِنانَةَ والشاهدُ فيه انّه بنى غيرا على الفتح لاضافتها الى غيرِ متمكّن وإن كان فى موضعِ رفع، فان قيل فأَنْ والفعلُ فى تأويلِ المصدر وكذلك أَنَّ المشدّدةُ مع ما بعدها والمصدرُ اسمٌ متمكّنٌ فحينئذ غَيْرٌ ومِثْلٌ قد اضيفتا الى متمكّنٍ فلمَ وجب البناء قيل كونُ أَنْ مع الفعل فى تقدير المصدر شىءٌ تقديرىٌّ والاسمُ غيرُ ملفوظٍ به وانّما الملفوظُ به فعلٌ او حرفٌ فلمّا اضيفتا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافةَ بُنيتا معها لانّ الاضافة بابُها أن تقع على الاسماء المفردة فلمّا خرجتْ ههنا عن بابها بُنى الاسم وسيوضَح بأكثرَ من ذلك، يقول لم يمنعْنا من التعريج على الماء الّا صوتُ حمامةٍ ذكّرتْنا مَن نُحبّ فهَيَّجَنا وحَثّنا على السَيْر، والأَوْقال الأَعالى ومنه التَوَقُّلُ وهو الصُعود فيه، ونحوُ ذلك قول النابغة

* علىٰ حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِبَى * وقلتُ أَلَمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ *

الشاهد فيه اضافةُ حِينَ الى الفعل الماضى وبناؤه لذلك على الفتح والاعرابُ جائزٌ على الاصل غيرَ انّ البناء ههنا أوجهُ منه فى قوله غيرَ ان نطقتْ لانّ الظرف ههنا مضافٌ الى فعلٍ محضٍ وفى قوله غيرَ ان نطقت مضافٌ الى اسمٍ متأوَّلٍ فكان الاعرابُ فيه أظهرَ، وصف انّه بَكَى على الدِيار زمنَ مَشِيبه ومُعاتَبته لنفسه على صِباه وطَرَبه والوازِعُ الناهى وأوقعَ الفعلَ على المشيب اتّساعًا والمعنى عاتبتُ نفسى على الصبى لمكانِ شَيْبِى فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والبناء على السكون هو القياسُ والعدولُ عنه الى الحركة لأحدِ ثلثةِ أسباب للهَرَب من آلتقاء الساكنَيْن فى نحوِ هٰؤُلاء ولئلّا يُبتدأَ بساكنٍ لفظا او حُكْمًا كالكافَيْن التى بمعنَى مِثْلٍ والتى هى ضميرٌ ولعُروضِ البناء وذلك فى نحوِ يا حَكَمُ ولا رجلَ فى الدار ومِن قَبْلُ ومن بَعْدُ وخمسةَ عَشَرَ،

قال الشارح القياس فى كلّ مبنىّ ان يكون ساكنًا وما حُرّك من ذلك فلعلّةٍ فاذا وجدتَ مبنيًّا ساكنًا فليس لك أن تسأل عن سببِ سُكونه لانّ ذلك مقتضَى القياس فيه فإن كان متحرّكا فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسببِ اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات وانّما كان القياس فى كلّ مبنىّ السكونَ لوجهَيْن احدُهما انّ البناء ضدُّ الاعراب وأصلُ الاعراب ان يكون بالحركات المختلِفة للدلالة على المعانى المختلفة فوجب أن يكون البناء الذى هو ضدُّه بالسكون والوجهُ الثانى أنّ الحركة زيادةٌ مستثقلةٌ بالنسبة الى السكون فلا يُؤْتَى بها الّا لضرورةٍ تدعو الى ذلك، والأسباب المُوجِبة لتحريك المبنىّ احدُ ثلاثةِ اشياءَ الفِرارُ من التقاء الساكنَيْن والبَدَاءةُ بالحرف الساكنِ لفظًا او حكمًا وأن يكون المبنىُّ له حالةُ تمكُّنٍ فالاوّلُ نحوُ أَيْنَ وهٰؤُلاء وحَيْثُ اصلُ حركةِ التقاء الساكنين الكسرةُ وانّما يُعدَل عنها لضربٍ من الاستحسان من قِبَلِ أنّا رأينا الكسرةَ لا تكون اعرابا الّا باقترانِ التنوين بها او ما يقوم مقامَه وقد يكون الضمّةُ والفتحةُ اعرابَيْن من غيرِ تنوين يصحَبُهما ولا شىء يقوم مقامَ التنوين نحوَ ما لا ينصرِف والافعالِ المضارِعة فاذا اضطُرِرنا الى تحريكِ الساكن حرّكناه بحركةٍ لا تُوَهِّمُ فيه الاعرابَ وهى الكسرةُ، وامّا تحريكُ الحرف لئلّا يُبتدأ بساكنٍ فنحوُ همزة الاستفهام وواوِ العطف وفائه والقياسُ فى هذه الحروف أن تكون سَواكِنَ وانّما الحَرَكةُ فيها لأجلِ وقوعها اوّلًا وهذا حكمُ كلِّ حرفٍ فى اوّلِ كلِّ كلمة يُبتدأ بها من اسمٍ او فعلٍ او حرفٍ لا يكون الّا متحرِّكا، وقوله لفظًا او حكمًا فالمراد باللفظ ما ذكرناه

من نحوِ واو العطف وألِف الاستفهام وكافِ التشبيه فى نحوِ زيدٌ كالأسد فهذه الحروفُ ونظائرُها لا تكون أبدًا الّا مفتوحةً لوُقوعها اوّلًا لفظا وأمّا كونُها اوّلا فى الحكم فنحوُ كافِ ضميرِ المفعولِ من نحوِ ضَرَبَكَ وأَكْرَمَكَ فهذه الكافُ منفصلةٌ فى الحكم يُبْدَأُ بها فى التقديرِ والمفعولُ فضلةٌ غيرُ لازم للفعل ولذلك لا تُسكّن له الفعلَ اذا اتّصل بضميره كما سكّنته للفاعل، واعلمْ انّ أصحابنا يقولون انّ الابتداء بالساكن لا يكون فى كلام العرب وقد أحالَه بعضُهم ومنع من تصوُّره ولا شُبْهَةَ فى الإمكان ألا ترى انّه يجوز الابتداء بالساكن اذا كان مدّغمًا نحوَ تّاقَلْتُمْ تّخَذْتُمْ فى تَثاقَلْتُم واتَّخَذْتُمْ ويُؤيّد ذلك وأنّه من لغة العرب أنّهم لم يُخفّفوا الهمزةَ اذا وقعتْ اوّلا بأىّ حركةٍ تحرّكتْ نحوَ أَحْمَدَ وابرهيمَ ونحوِ قوله * أَأَنْ رَأَتْ رجلًا أَعْشَى * لانّ فى تخفيفها تضعيفا للصوت وتقريبًا له من الساكن فامتناعُهم من تخفيف الهمزة مع إمكانِ تخفيفها والنُطْقِ بها دليلٌ على انّ ذلك من لغة العرب وذلك من قِبَل انّ المبتدِئَ بالنطق مستجِمٌّ مستريحٌ فيُعظِّم صوتَه والواقفُ تَعِبٌ حَسِرٌ يقِف للاستراحة فيُضعِّف صوتَه، وامّا عُروضُ البناء فإنّ المبنىّ من الاسماء يكون على ضربَيْن ضربٌ له حالةٌ يكون مُعرَبا فيها وانّما يعرِض له البناء فى بعضِ الاحوال نحوُ يا زيدُ فى النداء وما كان مثله فإنّه يكون فى غير النداء معربًا وانّما عرض البناء فى النداء ومثلُه لا رجلَ فى النفى فإنّ البناء عرض له فى حالِ النفى وفى غيرِ النفى يكون معربًا نحوَ هذا رجلٌ ورأيت رجلا ومررت برجلٍ وكذلك للّه الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ونحوُهما من الغايات وكالأعداد المركّبةِ من نحوِ خمسةَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ فإنّه قبل التركيب كان معربا وضربٌ آخرُ لم يكن له حالةُ تمكُّنٍ البتّةَ بل لا يكون قطّ الّا مبنيّا فجُعل لكلّ واحد منهما مَرْتبةٌ غيرُ مرتبةِ الآخر ولمّا كان السكونُ أنقصَ من الحركة بَنَيْنَا عليه ما لم يكن له حَظٌّ فى التمكّن وبنينا على حركةٍ ما كان له حظٌّ فى التمكّن ليكونَ له بذلك فضيلةٌ على المبنىّ الآخَر فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وسكونُ البناء يسمّى وَقْفا وحركاتُه ضَمّا وفَتْحا وكَسْرا وأنا أسوق اليك عامّةَ ما بَنَتْه العربُ من الاسماء الّا ما عَسَى يشذّ منها او قد ذكرناه فى هذه المقدّمة فى سبعةِ أبــواب وهى المُضْمَراتُ وأسماءُ الاشارة والمَوْصولاتُ واسماءُ الأفعال والأَصْواتُ وبعضُ الظُروف والمُرَكَّباتُ والكِناياتُ،

قال الشارح اعلم انّ سيبويه وجماعةً من البصريين قد فصلوا بين ألقابِ حركاتِ الاعراب وسكونه وبين ألقابِ حركاتِ البناء وسكونه وإن كانت فى الصورة واللفظِ شيئًا واحدا فجعلوا الفتحَ المطلقَ لقبًا للمبنىّ على الفتح والضمّ لقبا للمبنىّ على الضمّ وكذلك الكسرَ والوقفَ وجعلوا النصبَ لقبا للمفتوح

بعاملٍ وكذلك الرفعَ والجرَّ والجزمَ ولا يقال لشيء من ذلك مضمومٌ مطلقًا لا بدَّ من تقييدٍ لئلّا يدخل فى حيّزِ المبنيّات أرادوا بالمخالَفة بين ألقابها إبانةَ الفرق بينهما فاذا قال هذا الاسمُ مرفوعٌ عُلم انّه بعاملٍ يجوز زَوالُه وحُدوثُ عاملٍ آخرَ يُحْدِث خِلافَ عَمَله فكان فى ذلك فائدةٌ وإيجازٌ لانّ قولنا مرفوعٌ يكفى عن أن يقال له مضمومُ ضمّةٍ تزولُ او ضمّةٍ بعاملٍ، وربّما خالَفَ فى ذلك بعضُ الكوفيين وسمّى ضمّةَ البناء رفعًا وكذلك الفتحَ والكسرَ والوقفَ والوجهُ الاوّلُ لِمَا ذكرناه من القياس ووجهِ الحِكْمة، وتنحصر المبنيّاتُ فى سبعةِ أبواب اسمٍ كُنى به عن اسمٍ وهو المضمرُ نحوُ أَنَا وأَنْتَ وهُوَ ونحوها واسمٍ أُشير به الى مسمًّى وفيه معنَى فعلٍ نحوِ هذا وهذان وهؤلاء واسمٍ تامّ مقامَ حرفٍ وهو الموصولُ نحوُ الّذى والّتى ونحوهما واسمٍ سُمّى به فعلٌ نحوِ صَهْ ومَهْ وشِبْهِهما والأصواتِ المَحْكيّةِ والظروفِ لم تتمكّن واسمٍ رُكب مع اسمٍ مثلِه وستَرِدُ عليك مُفصَّلةً إن شاء الله تع،

المضمرات

فصـــل ١٦٠

قال صاحب الكتاب هى على ضربَيْن متّصلٌ ومنفصِلٌ فالمتّصلُ ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمةٍ كقولك أَخُوكَ وضَرَبَكَ ومَرَّ بِكَ وهو على ضربين بارزٌ ومستترٌ فالبارزُ ما لُفِظَ به كالكاف فى اخوك والمستترُ ما نُوِىَ كالذى فى زيدٌ ضَرَبَ والمنفصلُ ما جرى مَجرَى المظهَر فى استبداده كقولك هُوَ وأَنْتَ،

قال الشارح لا فَرْقَ بين المضمر والمَكْنىّ عند الكوفيين فهما من قبيلِ الاسماء المترادِفة فمعناهما واحدٌ وإن اختلفا من جهةِ اللفظ وأمّا البصريون فيقولون المضمراتُ نوعٌ من المَكنيّات فكلُّ مضمرٍ مَكنىٌّ وليس كُلُّ مكنىّ مضمرًا فالكناية اقامةُ اسمٍ مُقامَ اسمٍ تَوْرِيَةً وإيجازًا وقد يكون ذلك بالاسماء الظاهرةِ نحوِ فُلان والفُلان وكَيْتَ وكَيْتَ وكَذَا وكَذَا فَفُلانٌ كنايةٌ عن أعلامِ الأَناسىّ والفلانُ كنايةٌ عن اعلامِ البَهائم وكَيْتَ وكَيْتَ كنايةٌ عن الحديث المُدْمَجِ وكَذَا كَذَا كنايةٌ عن العدد المبهَم واذ كانت الكنايةُ قد تكون بالاسماء الظاهرةِ كما تكون بالمضمرة كانت المضمراتُ نوعًا من الكنايات، وانّما أُتى بالمضمرات كلّها لضربٍ من الإيجاز وآحترازا من الإلباس فأمّا الايجاز فظاهرٌ لانّك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم

بكماله فيكون ذلك الحرفُ كجُزْءٍ من الاسم وأمّا الإلباس فلأنّ الاسماء الظاهرة كثيرةُ الاشتراك فاذا قلت زيدٌ فعل زيدٌ جاز ان يُتوهَّمَ فى زيدٍ الثانى أنّه غيرُ الاوّل وليس للاسماء الظاهرة احوالٌ تفترِق بها اذا ألتبستْ وانّما يُزيل الالتباسَ منها فى كثيرٍ من احوالها الصفاتُ كقولك مررت بزيدٍ الطويلِ والرجلِ البَزّازِ والمضمراتُ لا لَبْسَ فيها فاستغنتْ عن الصفات لانّ الاحوال المقترِنة بها قد تغنى عن الصفات والاحوالُ المقترِنةُ بها حضورُ المتكلّمِ والمخاطَبِ والمشاهَدةُ لهما وتقدُّمُ ذكرِ الغائب الذى يصير به بمنزلةِ الحاضرِ المشاهَدِ فى الحكم فأعرفُ المضمرات المتكلّمُ لانّه لا يُوهِمك غيرَه ثمّ المخاطَبُ والمخاطَبُ تِلْوُ المتكلّم فى الحضور والمشاهَدةِ وأضعفُها تعريفا كنايةُ الغائب لانّه يكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ حتّى قال بعضُ النحويّين كنايةُ النكرة نكرةٌ ۞ والمضمرات كلُّها مبنيّةٌ وانّما بُنيت لوجهَيْن احدُهما شَبَهُها بالحروف ووجهُ الشَبَه أنّها لا تستبِدّ بأنفسها وتفتقِر الى تقدُّمِ ظاهرٍ ترجع اليه فصارت كالحروف التى لا تستبِدّ بنفسها ولا تُفيد معنًى الّا فى غيرها فبُنيت كبِنائها والوجهُ الثانى أنّ المضمر كالجزء من الاسم المظهر اذ كان قولُك زيدٌ ضربتُه انّما أتيتَ بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالّا عليه الّا انّك ذكرتَ الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون فى كلّ ما تريد أن تُضمِره ممّا تقدّم ذكرُه فكان لذلك كجزء من الاسم وجزءُ الاسم لا يستحِقّ الاعرابَ ۞ والمضمر على ضربَيْن متّصلٌ ومنفصلٌ فالمتّصلُ ما كان متّصلا بعامله وانّما قال ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمةٍ ولم يقل بعاملٍ تحرّزًا من المضاف فى نحوِ أخوك وشَبيبهك فإنّه على رأيِ جماعةٍ من المحقّقين العاملُ فيه حرفُ الجرّ المقدَّرُ لا نفسُ الاسم المضاف فلذلك لم يُقيِّد اتّصاله بالعامل فيه ۞ والمنفصل ما لم يتّصل بالعامل فيه وذلك بأن يكون مُعَرًّى من عامل لفظىّ او مقدَّما على عامله او مفصولا بينه وبينه بحرفِ الاستثناء او حرفِ عطف او شىءٍ يفصل بينهما فصلًا لازمًا ۞ فان قيل ولِمَ كانت المضمراتُ متّصلةً ومنفصلةً وهلّا كانت كلُّها متّصلةً او منفصلةً قيل القياسُ فيها أن تكون كلُّها متّصلةً لانّها أَوْجَزُ لفظا وأبلغُ فى التعريف وانّما أُتى بالمنفصل لاختلاف مواقعِ الاسماء التى تُضمَر فبعضُها يكون مبتدأً نحوَ زيدٌ قائمٌ فاذا كنيتَ عنه قلتَ هو قائمٌ او أنت قائمٌ إن كان مخاطبا لانّ الابتداء ليس له لفظٌ يتّصل به الضميرُ فلذلك وجب ان يكون ضميرُه منفصلا ۞ وبعضُها يتقدّم على عامله نحوَ زيدا ضربتُ فاذا كنيتَ عنه مع تقديمه لم يكن الّا منفصلا لتعذُّرِ الاتيان به متّصلا مع تقديمه فلذلك تقول إيّاه ضربتُ او إيّاك قال الله تع إيّاكَ نَعْبُدُ وَإيّاكَ نَسْتَعِينُ أتى بالضمير المنفصل لمّا كان المفعولُ مقدَّما ۞ وقد يُفصَل بين المعمول وعامله فاذا كُنى عنه

لا يكون ضميرُه الّا مفصولا نحوَ ما ضَرَبَ زيدا الّا أنتَ وما ضربتُ الّا إيّاك وعلّمتُ زيدا إيّاه فلذلك كانت متّصلةً ومنفصلةً والذى يُؤيّد عندك ذلك انّ الاسم المجرور لمّا كان عامله لفظيّا ولا يجوز تقديمه عليه ولا فصلُه عنه لم يكن له ضميرٌ الّا متّصلٌ، والمتّصل أَوْغَلُ فى شَبَهِ الحرف لعدمِ استبداده بنفسه وأعرفُ من المنفصل على ما ذكرنا والمنفصلُ جارٍ مجرى الاسماء الظاهرةِ فى استبداده بنفسه وعدمِ افتقاره الى ما يتّصل به فاعرفه،

فصــل ١٦١

قال صاحب الكتاب ولكلٍّ من المتكلّم والمخاطَب والغائب مذكّرِه ومؤنّثِه ومُفْرَدِه ومُثَنّاه ومجموعِه ضميرٌ متّصل ومنفصل فى احوالِ الإعراب ما خَلَا حالَ الجرّ فإنّه لا منفصلَ لها تقول فى مرفوعِ المتّصل ضَرَبْتُ ضربْنَا وضربتَ الى ضربتُنّ وزيدٌ ضَرَبَ الى ضربْنَ وفى منصوبه ضَرَبَنِى ضربنَا وضربكَ الى ضربكُنّ وضربهُ الى ضربهُنّ وفى مجروره غلامِى غلامُنَا وغلامكَ الى غلامكُنّ وغلامهُ الى غلامهُنّ وتقول فى مرفوعِ المنفصل أَنَا نَحْنُ وأَنْتَ الى أَنْتُنّ وهُوَ الى هُنّ وفى منصوبه ايّاىَ ايّانَا وايّاكَ الى ايّاكُنّ وايّاهُ الى ايّاهُنّ،

قال الشارح المضمرات ثلثةُ أقسام متكلّمٌ ومخاطَبٌ وغائبٌ وتختلف ألفاظُها بحسبِ اختلافِ محلّها من الاعراب فضميرُ المرفوع غيرُ ضمير المنصوب والمجرور، فان قيل كيف اختلف صِيَغُ المضمرات والاسماء لا تختلف صيغُها قيل لمّا كانت الاسماء المضمرةُ واقعةً موقعَ الاسماء الظاهرةِ المعربةِ وليس فيها اعرابٌ يدلّ على المعانى المختلفة فيها جعلوا تغيُّرَ صيغها عوضًا من الاعراب اذ كانت مبنيّةً، ولكلّ واحد من المضمرات ضميران متّصلٌ ومنفصلٌ ما خلا حالَ الجرّ فإنّه لا منفصلَ له فلا يكون الّا متّصلا فتقول فى ضمير المرفوع المتّصلِ ضربتُ اذا كان المتكلّمُ وحدَه بتاء مضمومة يستوى فيه المذكّرُ والمؤنّثُ لانّ الفصل بين المذكّر والمؤنّث انّما يُحتاج اليه لئلّا يُتوهّمَ غيرُ المقصود فى موضعِ المقصود والمتكلّمُ لا يُشارِكه غيرُه فى لفظه وعبارته عن نفسه وغيره اذ لا يجوز ان يكون كلامُ واحد من متكلّمين، فان قيل ولِمَ كانت هذه التاء متحرّكةً وهلّا كانت ساكنةً ولِمَ خُصّتْ حيث حُرّكتْ بهذه الحركة التى هى الضمّ دون غيره فالجوابُ أمّا تحريكُها فلانّ التاء هنا اسمٌ قد بلغ الغايةَ فى القلّة فلم يكن بدٌّ من تقويَته بالبناء على حركةٍ لتكون الحركةُ فيه كحرف ثانٍ والذى يدلّ انّ التاء اسمٌ ههنا أنّك تُؤكّدها كما تُؤكّد الاسماء فتقول فعلتُ انا نفسى ولو كانت حرفًا كالتاء فى فَعَلَتْ اذا أُريد المؤنّث لم يجز

تأكيدُها كما لم يجز تأكيدُ تاء التأنيث فى نحوِ قائمةٍ وقاعدةٍ ، وانّما خُصّ بالضمّ دون غيره لأمرَيْن احدُهما انّ المتكلّم اوّلٌ قبل غيره فأُعطى اوّلَ الحركات وهى الضمّةُ والامرُ الآخر أنّهم ارادوا الفرقَ بين ضميرَىِ المتكلّم والمخاطبِ فنزّلوا المتكلّمَ منزلةَ الفاعل ونزّلوا المخاطبَ منزلةَ المفعول من حيث كان هذا مخاطِبا وذاك مخاطَبا فضمّوا تاء المتكلّم لتكون حركتُها مُجانِسةً لحركةِ الفاعل وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتُها من جنسِ حركة المفعول ، فاذا ثنّيتَ او جمعتَ المتكلّم كان ضميرُه نا ويستوى فى علامته الاثنان والجماعةُ تقول ذَهَبْنَا وتَحَدَّثْنَا ومعك واحدٌ وذهبْنا وتحدّثْنا ومعك اثنان فصاعدًا وانّما استوى فى الضمير لفظُ الاثنين والجمع لانّ تثنيةَ ضمير المتكلّم وجمعَه ليس على منهاجِ تثنيةِ الاسماء الظاهرة وجمعِها لانّ التثنية ضمٌّ شىء الى مثله كزيد وزيد ورجل ورجل تقول فيهما الزيدان والرجلان والجمعُ ضمٌّ شىء الى اكثرَ منه من لفظه كرجل ورجل ورجل وزيد وزيد وزيد ونحو ذلك فتقول اذا جمعتَ الزيدون ورجالٌ وليس الامرُ فى هذا المضمر كذلك لانّ المتكلّم لا يُشارِكه متكلّمٌ آخرُ فى خطابٍ واحدٍ فيكونَ اللفظُ لهما لكنّه قد يتكلّم الانسانُ عن نفسه وحدَه ويتكلّم عن نفسه وعن غيره فيجعل اللفظَ المعبَّرَ به عن نفسه وعن غيره مخالفا للفظِ المعبّر به عن نفسه وحدَه واستوى أن يكون المضمومُ اليه واحدا او اكثرَ فلذلك تقول قُمْنَا ضاحكَيْنِ وقمنا ضاحكِينَ ، فإن كان مخاطَبا فصلتَ بين لفظِ مذكّره ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعِه فتقول فى المذكّر ضربتَ وفى المؤنّث ضربتِ فتفتح التاء مع المذكّر وتكسرها مع المؤنّث للفرق بينهما وخصّوا المؤنّث بالكسر لانّ الكسرة من الياء والياء ممّا تُؤنّث بها فى نحوِ تَفْعَلِينَ وفى ذى ولمّا اختصّت الضمّةُ بالمتكلّم لِمَا ذكرناه والكسرةُ بالمؤنّث المخاطَبِ لم يبق الّا الفتحةُ فخُصّ بها المخاطبُ المذكّرُ ، وانّما احتيج الى الفصل بين المذكّر والمؤنّث والتثنيةِ والجمع فى المخاطب لانّه قد يكون بحضرةِ المتكلّم اثنان مذكّرٌ ومؤنّثٌ وهو مُقْبِلٌ عليهما فيخاطب احدَهما فلا يُعرَف حتى يُبيّنه بعلامةٍ ولذلك من المعنى ثنّى وجمع خوْفا من انصرافِ الخطاب الى بعضِ الجماعة دون بعضٍ فلذلك تقول اذا خاطبتَ مذكّرا ضربتَ وفعلتَ وفى التثنية ضربتما وفعلتما وفى الجمع ضربتم وفعلتم وفى المؤنّث ضربتِ وفى التثنية ضربتما وفى الجمع ضربتُنّ يستوى المذكّرُ والمؤنّثُ فى التثنية ويفترقان فى الجمع وذلك لانّ التثنية ضربٌ واحدٌ لا يختلف فلا تكون تثنيةٌ اكثرَ من تثنيةٍ فلمّا اتّفق معناهما اتّفق لفظُهما ويختلف الجمعُ فى لفظه كما اختلف معناه ، وأصلُ ضربتم فى جمعِ المذكّر ضربتُموا بواوٍ بعد الميم

كما كانت التثنيةُ بألف بعد الميم فالميمُ فى الجمع لمجاوَزة الواحد والواوُ للجمع كما كانت الميمُ فى التثنية لمجاوزة الواحد والالفُ للتثنية وقد يُحذف الواو من الجمع لأَمْنِ اللبس اذ الواحدُ لا ميمَ فيه والتثنيةُ يلزمها الميمُ والالفُ فلا يُلْبِس بواحدٍ ولا تثنيةٍ لانّ الواحد لا ميمَ فيه والتثنيةَ يلزم فيها الالفُ واذا حذفتَ الواو سكّنتَ الميم لانّه أَبلغُ فى التخفيف ومع ذلك فالحركةُ قبل حرف اللين لمّا لم يكن بدٌّ منها كانت من لَوازمه وأَعْراضه كالصَفير لحروفِ الصفير والتكريرِ للراء فكما اذا حُذفت هذه الحروفُ زالت هذه الأعراضُ معها كذلك اذا حُذف حرفُ اللين زالت الحركةُ معه اذ كانت من لوازمه، وقلت فى جمعِ المؤنّث ضربْتُنّ بتشديد النون لتكون نونان بإزاء الميم والواو فى المذكّرين وذلك أنّ ضمير المؤنّث على حسبِ ضميرُ المذكّر فإن كانت علامةُ المذكّر حرفا واحدا فعلامةُ المؤنّث حرفٌ واحدٌ وإن كانت علامةُ المذكر حرفَيْن كانت علامةُ المؤنّث حرفَيْن فقلت الهِنْدات ضَرَبْنَ بنون واحدة حيث قلت الزيدون قاموا وقلت ضربْتُنّ بنونَيْن حيث قالوا قُمْتُمُوا وضربْتُمُوا ليكون الزيادتان بإزاء الميم والواو فى جمعِ المذكّر، وتقول فى ضميرِ الغائب المذكّر زيدٌ ضَرَبَ وفى التثنية الزيدان ضَرَبَا وفى الجمع الزيدون ضربوا فيكون ضميرُ الواحد بلا لفظٍ والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ ولفظٍ فالالفُ فى قامَا علامةُ التثنية وضميرِ الفاعل والواوُ علامةُ الجمع وضميرِ الفاعل وانّما كان الواحدُ بلا علامةٍ والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ من قِبَل انّه قد استقرّ وعُلم انّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ كالكتابة التى لا بدّ لها من كاتبٍ والبِناء الذى لا بدّ له من بانٍ ولا يحدُث شىءٌ من تِلْقاء نفسه فالفاعلُ معلومٌ لا محالةَ اذ لا يخلو منه فعلٌ وقد يخلو من الاثنين والجماعة فلمّا كان الفاعلُ معلوما لأستحالةِ فعلٍ بلا فاعلٍ لم يُحتج له الى علامةٍ تدلّ عليه ولمّا جاز ان يخلو من الاثنَيْن والجماعةِ احتيج لهما الى علامة، وقد اختلف العلماء فى هذه الالف والواو فذهب سيبويه الى انّهما قد تكونان تارةً اسمَيْن للمضمرَيْن ومرّةً تكونان حرفَيْن دالَّيْن على التثنية والجمع فاذا قلت الزيدان قامَا فالالفُ اسمٌ وهى ضميرُ الزيدَيْن واذا قلت الزيدون قاموا فالواوُ اسمٌ وهو ضميرُ الزيدين واذا قلت قاما الزيدان فالالفُ حرفٌ مُؤذِنٌ بأنّ الفعل لاثنَيْن وكذلك اذا قلت قاموا الزيدون فالواوُ حرفٌ مُؤذِنٌ بأنّ الفعل لجماعةٍ وهى لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب كثيرةٌ فى كلام العرب وأشعارِهم وعليه جاء قولُهم أَكَلُونى البَراغيثُ فى احدِ الوجوه ومنه قول الشاعر ·

* يَلُومُونَنِى فى اشْتِراء النَخيلِ أَهْلى فكُلُّهُم يَعْذِلُ *

وقولُ الاخر

* أُلْفِيَتَا عَيْناكَ عند القَفَا * أَوْلَى فأَوْلَى لك ذا واعِيَهْ *

وذهب ابو عثمان المازنىّ وغيرُه من النحويّين الى انّ الالف فى قاما والواو فى قاموا حرفان يدلّان على الفاعلَيْن والفاعلين المضمرين والفاعلُ فى النيّة كما انّك اذا قلت زيدٌ قامَ ففى قامَ ضميرٌ فى النيّة وليست له علامةٌ ظاهرةٌ فاذا ثُنّى او جُمع فالضميرُ ايضا فى النيّة غيرَ انّ له علامةً والمذهب الاوّل لانّك اذا قلت الزيدان قاما فالالفُ قد حلّت محلَّ ابوهما اذا قلت الزيدان قام ابوهما فلمّا حلّت محلَّ ما لا يكون الّا اسما وجب أن يكون اسماً وتقولُ فى المؤنّث هندٌ ضَرَبَتْ فالفاعلُ فى النيّة والتاء مُؤْذِنةٌ بانّ الفعل لمؤنّثٍ والذى يدلّ انّها ليست اسما اشياء منها انّك تقول هندٌ ضربتْ جاريتُها فترفع الجاريةَ بانّها فاعلةٌ ولو كانت التاء اسما لم يجز رفعُ الاسم الظاهرِ لانّ الفعل لا يَرْفع فاعلَيْن احدُهما مضمرٌ والآخرُ ظاهرٌ ومنها انّها لو كانت اسما لكنتَ اذا قلت قامت هندٌ فقد قدّمتَ المضمرَ على المظهرِ وذلك لا يجوز ومنها انّك تقول فى التثنية قَامَتَا فتجمع بين التاء وضمير التثنية فيلزم من ذلك ان يكون الفعلُ خبرا عن ثلاثةٍ من غيرِ اشتراكٍ فاذًا لا فَرْقَ بين قولك قامت هندٌ وهندٌ قامت فى كونِ التاء حرفاً فاذا ثنّيتَ قلت الهندان قامَتَا فيكون كلفظِ المذكر لِمَا ذكرناه من انّ التثنية ضربٌ واحدٌ فان جمعتَ المؤنّثَ قلت الهندات قُمْنَ فتكون النونُ اسما ضميرا لهندات فان قدّمتَ وقلت ضربن الهنداتُ كانت حرفا مُؤْذِنةً بانّ الفعل لجماعةِ المؤنّث كما قلنا فى التاء اذا قلت قامتْ هندٌ ومنه بيتُ الفَرَزْدَق

* وَلٰكِنْ دِيافِىٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ * بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ *

فالنون فى يعصرن حرفٌ وليست اسما فأمرُ النون كأمر الالف والواو فى قَامَا أَخَواكَ وقاموا إِخْوَتُكَ فان قلت فهلّا كان الاختيارُ قاما اخواك وقاموا اخوتك وقُمْنَ الهنداتُ اذ كُنَّ حروفا مُؤْذِنةً بعددِ الفاعلين كما كان الاختيارُ قامت هندٌ قيل الفرقُ بينهما أنّ التأنيث معنًى لازمٌ لا يُفارِقُ الاسمَ والتثنيةُ غيرُ لازمة لانّك قد تزيد عليها فتصير جمعًا وقد تنقُص منها فيبقى واحدٌ فلِلُزومِ معنى التأنيث لزمت علامتُه ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامتُه ووجهٌ ثانٍ أنّهم لم يختاروا قاما اخواك ولا قاموا اخوتك لئلّا يُتوهَّم انّه خبرٌ مقدَّمٌ فيلتبسَ الفاعلُ بالمبتدإ فاعرفه وأمّا الضمير المنصوب المتّصل فهو يُوافِق ضميرَ المجرور فى اللفظ ويُشارِكه فى الصورة وانّما استوت علامةُ ضمير المنصوب والمجرورِ

لتواخيهما فى الاتيان على معنى المفعول أعنى انّهما يأتيان فضلةً فى الكلام ، وهو على ثلثة أضرب متكلّمٍ ومخاطَبٍ وغائبٍ فتقول فى ضمير المتكلّم ضَرَبَنى فتكون العلامةُ الياء كما تكون فى المجرور كذلك نحوَ غلامى وصاحبى الّا انّك أتيتَ بنونٍ قبل الياء ليقع الكسرُ عليها ويسلَمَ الفعلُ من الكسر كانّهم حرسوا أواخرَ الافعال من دخولِ الكسر عليها لتباعُدِ الافعال من الجرّ والكسرُ لفظُه لفظُ الجرّ وذلك أنّ ياءَ المتكلّم تَكْسِر ما قبلها اذا كان ممّا يُحرَّك ، والذى يدلّ على انّ النون زيادةٌ والضميرَ هو الاسمُ وحدَه انّه متى اتّصل ضميرُ المتكلّم المنصوبُ او المجرورُ بالاسم كان ياءً لا نونَ معها وكسرتِ الياءُ ما قبلها فامّا المنصوب فنحوُ الضاربى والمُكْرِمى فالياءُ منهما فى موضع منصوب والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا أوقعتَ موقعَه ظاهرا لم يكن الّا منصوبا نحوَ الضاربُ زيدا والمُكْرِمُ خالدا فامّا المجرورُ فنحوُ مَعِى وغلامى فعلمتَ بذلك انّ النون فى ضَرَبَنى ليست من الضمير فى شىء وانّما أُتى بها لأمرٍ راجعٍ الى الفعل وهو ما ذكرناه من حراسةِ الافعال من الكسر وممّا يُؤيّد عندك زيادتَها وأنّها ليست من الاسم أنّك قد تحذفها فى نحوِ أَنِّى وإِنِّى قال اللّه تع انّنى مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى فأتى بنونِ الوقاية على الاصل وقال انّى أَنَا اللّهُ فحذف نونَ الوقاية ، والذى يدلّ على انّ المحذوف منها نونُ الوقاية أنّها قد حُذفت فى أُخْتَيْها قالوا لَعَلّى ولَيْتى قال اللّه تع لَعَلّى أَطّلِعُ الى الهِ مُوسَى وقال الشاعر

* كمُنْيَةِ جابرٍ اذ قال لَيْتى * أُصادِفُه وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِى *

فالمحذوف هنا نونُ الوقاية غيرَ ذى شكٍّ فثبت أنّ المحذوف فى إِنِّى وأَنِّى نونُ الوقاية ، وقد اختلفوا فى علّةِ حذف هذه النون فقال سيبويه انّما حُذفت لكثرة الاستعمال واجتماعِ النونات وهم يستثقلون التضعيفَ ، فان قيل فاذا كانوا انّما حذفوا نونَ الوقاية لثِقَلِ التضعيف واجتماعِ النونات فما بالُهم حذفوها فى لَعَلّى ولَيْتى ولم يجتمع فى آخرِهما نوناتٌ قيل امّا لَعَلّ فانّها وإن لم يكن فى آخرها نونٌ فانّ فى آخرها لامًا مضاعَفةً واللامُ قريبةٌ من النون ولذلك تُدّغم فيها نحوَ قوله تعالى من لَدُنْهُ ولا يُدّغم فى النون غيرُ اللام ، وامّا لَيْتَ فلم يكن فى آخرها نونٌ ولا ما يُضارِع النونَ ويقرُب منها فيلزمُها النونُ وقالوا لَيْتَنى وقلّ فى كلامهم لَيْتى وكان من قبيلِ الضرورة ومع ذلك فانّها حروفٌ أُجريت مُجرى الفعل فى العمل وليست أفعالا فهى بحكمِ الشَبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل ومن حيث هى حروفٌ يجوز إسقاطُ النون منها لانّ الحروف فى ذلك على ضربَيْن تأتى بالنون والياء وبالياء وحدَها وذلك نحوُ قولك مِنّى وعَنّى فهذه قد لزمتْها النونُ على ما ترى وقالوا إِلَىَّ وبى من غيرِ نون لانّ الحروف لا يُكرَه فيها

الكسرُ كما كُرِه فى الافعال مع انّهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسه نحوَ قوله

* تراهُ كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكًا * يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِى *

واذا أجازوا حذفَها مع الفعل كان مع الحرف أَسْوغَ، فامّا الفرّاء فانّه احتجّ لسقوطِ النون فى أَنَّ وكَأَنَّ ولَعَلَّ بانّها بَعُدتْ عن الفعل اذ ليست على لفظه فضعُف لزومُ النون لها ولَيْتَ على لفظ الفعل فقوى فيها إثباتُ النون ألا ترى انّ اوّلها مفتوحٌ وثانيها حرفُ علّةٍ ساكنٌ وثالثها مفتوحٌ فهو كقَامَ وبَاعَ وهو قولٌ حسنٌ الّا انّه يلزمه أن يقلّ حذفُها مع أَنَّ المفتوحةِ لانّها على وِزانِ الافعال المضاعَفةِ نحوِ رَدَّ وشَدَّ ومَدَّ، فاذا ثنّيتَ او جمعتَ قلت ضَرَبَنَا فيستوى لفظُ التثنيةِ والجمعِ وقد تقدّمتْ علّةُ ذلك فى ضميرِ الفاعل الّا انّك هنا لا تُسكِّن آخِرَ الفعل كما فعلتَ به حين اتّصل به ضميرُ الفاعل نحوَ ضَرَبْنَا وحَدَّثْنَا فاذا سكّنتَ آخِرَ الفعل فالضميرُ فاعلٌ واذا حرّكتَ فالضميرُ مفعولٌ، وامّا المخاطب المنصوب اذا كان مذكّرا فضميرُه كافٌ مفتوحةٌ نحوُ ضربتُكَ والمؤنّثُ كافٌ مكسورةٌ نحوُ ضربتُكِ قال الله تع فى قصّةِ زَكَرِيّآءَ يُبَشِّرُكَ وقال فى قصّةِ مَرْيَمَ يُبَشِّرُكِ فتحوا الكافَ مع المذكّر وكسروا مع المؤنّث للفرق بينهما وخُصّ المؤنّث بالكسرة لانّ الكسرة من الياء والياءُ ممّا يُؤنَّث به نحوَ قُومِى وتَذْهَبِينَ فهذه الكافُ اسمٌ وتُفيد الخطابَ والذى يدلّ على انّها اسمٌ أنّها وقعتْ موقعَ ما لا يكون الّا اسما وهو المفعولُ ألا ترى انّك لو وضعتَ مكانَها ظاهرا لكان منصوبا بحقّ المفعول نحوَ ضرب زيدا عمرٌو، وقد تكون هذه الكافُ لمجرَّدِ الخطاب عَرِيَّةً من معنَى الاسميّة نحوَ قولهم النَّجاءَكَ فالكافُ حرفٌ لمجرّدِ الخطاب ولا يجوز ان يكون اسما لانّه لو كان اسما لكان له موضعٌ من الإعراب وليس له موضعٌ من الاعراب لانّه لو كان له موضعٌ من الاعراب لم يَخْلُ إمّا أَن يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا لا يجوز ان يكون مرفوعا لانّه لا رافعَ هناك ولا يجوز ان يكون منصوبا لعدمِ الناصب ايضا ولا يجوز ان يكون مخفوضا لانّ ما فيه الالفُ واللام لا يجوز ان يضاف الّا فى بابِ الحسنِ الوجهِ وليس ذلك منه، ومنه الكافُ فى ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ ونحوِهما لعدمِ جوازِ الاضافة فيهما، فاذا ثنّيتَ قلت ضربتُكُمَا ويستوى فيه المذكّرُ والمؤنّثُ وقد تقدّمتْ علّةُ ذلك، وتقول فى جمعِ المذكّر ضربتُكُمْ وأصلُه ضربتُكُمُوا بواوٍ وانّما حذفتَ الواوَ تخفيفا وأسكنتَ الميمَ لما ذكرناه، وتقول فى المؤنّث ضربتُكُنَّ فتفصل بين ضميرِ المذكّر والمؤنّث والتثنيةِ والجمعِ لما ذكرناه فى ضميرِ المرفوع، وامّا ضميرُ الغائب فانّك تُثنّيه وتجمعُه وتفرِق بين مذكّره ومؤنّثه كما فعلتَ مع المخاطب وهو ههنا أَوْلى لانّه ضميرٌ ظاهرٌ قد جرى ذكرُه والظاهرُ يُثنّى

وتُجمَع ويُذكَّر ويُؤنَّث فتقول فى المذكّر ضربتُهُ فالضميرُ الهاء الّا انّك تزيد معها حرفا آخرَ وهو الواو وذلك لخفاء الهاء وكان القياسُ أن يكون حرفا واحدا لانّ المضمراتِ وُضعت نائبةً عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضربٍ من الإيجاز والاختصارِ كما جيء بحروفِ المعانى نائبةً عن غيرها من الافعال فمَا نائبةٌ عن أَنْفِى والهمزةُ نائبةٌ عن أَسْتَفْهِمُ والواوُ فى العطف ونحوُها من الفاء وثُمّ نائبةٌ عن أَجْمَعُ وأَعْطِفُ فلذلك قلّتْ حروفُها كما قلّتْ حروفُ المعانى فجُعل ما كان منها متّصلا على حرف واحد كالتاء فى قُمْتَ والكاف فى ضَرَبَكَ وجُعل بعضُ المتّصل فى النيّة كالضميرِ فى أَفْعَلُ ويَفْعَلُ وتَفْعَلُ وفى زيدٌ قام ويقوم مبالغةً فى الإيجاز عند أَمْنِ اللَّبْس بدلالةِ حروفِ المضارعة على المضمرين ألا ترى انّك اذا قلت أَفْعَلُ فالهمزةُ دلّت على انّ الفعل للمتكلّم وحْدَه والنونُ دلّت على انّ المتكلّم معه غيرُه والتاء دلّت على انّ الفعل للمخاطب او الغائبة وتقدُّمُ الظاهر فى قولك زيدٌ قام دلّ على انّ الضمير له واحتمل ان يكون على حرف واحد لانّه متّصلٌ بما قبله من حروفِ الكلمة ولو كان منفصلا لكان على حرفَيْن او أكثرَ لانّه لم يُمكِن إفرادُ كلمةٍ على حرف واحد والمنفصلُ منفردٌ عن غيره بمنزلةِ الاسماء الظاهرةِ وتقول فى المؤنّث ضربتُها وفى التثنية ضربتُهُمَا الذكَرُ والأُنْثَى فيه سَواءٌ وتقول فى جمعِ المذكّر ضربتُهُمْ والاصلُ ضربتُهُمُو بواوٍ بعد الميم وتحذف الواوَ وتُسكّن ما قبلها تخفيفًا وتقول فى جمع المؤنّث ضربتُهُنَّ بنون مشدّدة ليكون نونان بإزاء الميم والواو فى المذكّر، وامّا ضمير المجرور فهو فى اللفظ والصورة كلفظِ المنصوب على ما تقدّم نحوَ قولك اذا كنيتَ عن نفسك وحدَك مَرَّ بى وغُلامى فالضميرُ الياء كما كانت فى المنصوب الّا انّك لا تأتى ههنا بنونِ الوقاية لانّه اسمٌ والاسمُ لا يُصان عن الكسر وهذه الياء تُفتَح وتُسكَّن فمَن فتحها فلأنّها اسمٌ على حرف واحد فقوى بالحركة كالكاف فى غلامُكَ ومَن أسكنَ فحُجّتُه انّه استغنى عن تحريكها بحركةِ ما قبلها مع إرادةِ التخفيف فيها، فاذا ثنّيتَ قلت مَرَّ بِنَا وغلامُنَا يستوى فى ذلك التثنيةُ والجمع والمذكّر والمؤنّثُ استغناءً بقرينةِ المشاهَدة والحُضورِ عن علامةٍ تدلّ على كلّ واحد من هذه المعانى، فاذا خاطبتَ قلت بِكَ وغلامُكَ فى المذكّر بكاف مفتوحة كما كان المنصوبُ كذلك وتقول فى المؤنّث بِكِ وغلامُكِ بكاف مكسورة كما فعلت فى المنصوب كذلك وتقول فى التثنية بِكُمَا وغلامُكُمَا مذكّرا كان او مؤنّثا كما كان فى المنصوب كذلك، وتقول فى الجمع بِكُمْ وغلامُكُمْ وفى جمع المؤنّث بِكُنَّ وغلامُكُنَّ فتُثنّى وتُجمَع وتُؤنّث والعلّة فيه ما تقدّم، فامّا المضمر المنفصل فانّا قد بيّنّا انّه الذى لا يلى العاملَ ولا يتّصل به وذلك بأن يكون مُعرّى

من عاملٍ لفظيٍّ كالمبتدإ والخبر فى نحوِ قولك نَحْنُ ذاهبون وكيف انتَ وأَيْنَ هو او يكون مقدّما على عامله كقولك إيّاك أُخاطِبُ قال الله تع إيَّاكَ نَعْبُدُ وَإيَّاكَ نَسْتَعِينُ او مفصولا بينه وبينه بشيء كالاستثناء والعطفِ نحوِ ما قام الّا أنتَ وما ضرَبتُ الّا ايّاك ونحوِ ضربتُ زيدا وإيّاه ولا يخلو من ان يكون مرفوعَ الموضع او منصوبَ الموضع ولا يكون مخفوضَ الموضع لانّ المجرور لا يكون الّا بعاملٍ لفظيّ كحروفِ الجرّ والاضافةِ ولا يجوز ان يتقدّم المجرورُ على الجارّ ولا يُفصَل بينهما فصلاً لازمًا وقولُنا لازمًا احترازٌ ممّا قد يُفصَل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فإنّ ذلك لا يقع لازمًا لانّ الظرف ليس بلازمٍ ذكرُه، فامّا ضميرُ المرفوع فيكون متكلّما ومخاطَبا وغائبا فالمتكلّمُ أَنَا اذا كان وحدَه فالالفُ والنون هو الاسمُ عند البصريين والالفُ الأخيرة أُتى بها فى الوقف لبيانِ الحركة فهى كالهاء فى أُغْزُهْ وارْمِهْ واذا وصلتَ حذفتَها كما تحذِف الهاء فى الوصل، وذهب الكوفيون الى انّها بكمالها هو الاسمُ واحتجّوا لذلك بقول الشاعر

* أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فَٱعْرِفُونِى * حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا *

وجهُ الشاهد انّه أثبتَ الالفَ فى حالِ الوصل ومنه قراءة نافعٍ أَنَا أُحْيِى قالوا فإثباتُها فى الوصل دليلٌ على ما قلناه ولا حجّةَ فى ذلك لقلّته ولانّ الأعمّ الأغلبَ سُقوطُها ومُجازُ البيت والقراءةِ على اجراء الوصل مُجرى الوقف وهو بالضرورة أشبهُ كقوله * مِثْلُ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبَّا * وقد قالوا أَنَهْ فوقفوا بالهاء حُكى عن بعضِ العرب وقد عَرْقَبَ ناقتَه لضَيْفٍ فقيل له هلّا فصدتَها وأطعمتَه دَمَها مَشْوِيًّا فقال هذا فَصْدى أَنَهْ وقال الشاعر

* إِنْ كُنْتُ أَدْرِى فعَلَىَّ بَدَنَهْ * من كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فِىَّ مَنْ أَنَهْ *

ومنهم من يُسكّن النون فى الوصل والوقف فيقول أَنْ فعلتُ وهذا ممّا يؤيّد مذهبَ البصريين وأنّ الالف زائدةٌ لبيانِ الحركة لوُقوعها موقعَ ما لا شُبْهَةَ فى زيادتها وهى الهاءُ وسقوطها فى هذه اللغة، وقد حكى الفرّاء آنَ فعلتُ بقلبِ الالف الى موضعِ العين فإن صحّت هذه الروايةُ كان فيها تَقْوِيَةٌ لمذهبهم فهو عند الكوفيين مبنىٌّ على السكون وهى الالفُ وعند البصريين مبنىٌّ على الفتح ويحتمل انّهم انّما فتحوه لئلّا يُشْبِه الأدواتِ، وامّا نَحْنُ فللمتكلّم اذا كان معه غيرُه يستوى فيه المذكّرُ والمؤنّث والتثنيةُ والجمع فتقول نحن خارجان ونحن خارجون وانّما استوى فيه لفظُ التثنية والجمع لِمَا تقدّم من انّ التثنية والجمعَ ههنا ليس على منهاجِ غيرها من الاسماء الظاهرة لانّه لم يُرَد ضمُّ

متكلّم الى متكلّم كما كان التثنيةُ ضمَّ اسم الى اسم وانّما المتكلّمُ يتكلّم عن نفسه وغيرِه ولم يكن المتكلّمُ ممّا يُلْبِس بغيره لإدراكه بالحاسّة فلم يحتج الى الفصل بين التثنية والجمع والتأنيث والتذكير، وحركةُ النون لالتقاء الساكنَيْن وخُصّت بالضمّ لوجوهٍ منها أنّ الصيغة للجمع والواوُ من علامات الجمع نحوُ قاموا والزيدون والضمّةُ من جنس الواو فلمّا وجب تحريكُها حُرّكت بأقربِ الحركات الى معنى الجمع وهذا قولُ أبى إسحق الزجّاج ومنها قولُ أبى العبّاس المبرّد انّها شُبّهت بقبْلُ وبعْدُ فى الغايات وذلك من حيث صلحتْ لاثنين فصاعدًا كما صلحتْ قبلُ وبعدُ للشىء والشيئَيْن فما فوقَهما فصارت لذلك غايةً كقبلُ وبعدُ ومنها أنّ هذا الضمير مرفوعُ الموضع فحُرّك بحركةِ المرفوع وهو قولُ ابى الحسن الأخفش الصغير وقال قُطْرُبٌ بُنيت على الضمّ لأنّ اصلها نَحُنْ بضمّ العين ثمّ نُقلت الضمّة الى اللام التى هى النونُ وكان الذى دعاه الى هذه المَقالة أنّه رآهم قد يقفون عليه بنقلِ الضمّة الى الساكن قبله فيقولون نَحُنْ كما يقولون هذا بَكُرْ فادّعى انّ أصلها ذلك ثمّ أسكنها تخفيفا كما يقولون فى عَضُدٌ عَضْدٌ وكرِه الساكنين فنقل حركتَه الى الساكن قبله الثانى كما قالوا يَرُدُّ ويَفِرُّ ويَعَضُّ لمّا أسكنوا للادغام نقلوا حركتَه الى الساكن قبله وهذا لا يستقيم لانّ النقل من عَوارِض الوقف فلا يُجعَل أصلًا يُبنَى عليه حُكْمٌ، وامّا المخاطب فإنّك تفصل بين مذكّره ومؤنّثه وتثنيته وجمعه بالعلامات لانّ تعريفه دون تعريف المتكلّم لانّه قد يُلْبِس بأن تُخاطِب واحدا ويكون بحَضْرته غيرُه فيُتوهَّمُ انصرافُ الخطاب الى غيرِ المقصود وليس كذلك المتكلّمُ لانّه اذا تكلّم لا يشتبه به غيرُه فلذلك تقول أَنْتَ اذا خاطبتَ واحدا فالاسمُ منه الالفُ والنون عندنا وهى التى كانت للمتكلّم زيدت عليها التاء للخطاب وهى حرفُ معنًى مجرّدٌ من معنَى الاسميّة اذ لو كان اسما لكان له موضعٌ من الاعراب ولو اعتُقد له موضعٌ من الاعراب لكان إمّا رفعا او نصبا او جرًّا فلا يجوز ان يكون مرفوعا او منصوبا لانّه لا رافعَ ولا ناصبَ ولا يجوز ان يكون مخفوضا لانّه مضمرٌ والمضمراتُ لا تضاف من حيث كانت معرفةً واذا بطل أن يكون له موضعٌ من الاعراب بطل ان يكون اسما فليست التاء فى أَنْتَ كالتاء فى ضربتَ كما انّ الكاف فى ذٰلِكَ والنَّجاءَكَ ليست كالكاف فى غلامك وصاحبك واذا ثبت أنّها حرفٌ كان حقُّه السكونَ وانّما حُرّك لأجلِ الساكن قبله وخُصّ بالفتحة لخِفّتها كواوِ العطف وفائه وهمزة الاستفهام ونحوِهنّ من حروف المعانى ولتكون حركتُها كالتاء فى ضربتَ وقتلتَ حيث كانا جميعا للخطاب وإن اختلف حالاهما، وقد ذهب الكوفيون الى انّ التاء من نفسِ الكلمة والكلمةَ بكمالها اسمٌ عَمَلًا بالظاهر والصوابُ ما ذكرناه،

فإن خاطبتَ المؤنّث كسرتَها فقلت أَنْتِ وذلك لانّ الفتح لمّا استبدّ به المذكّرُ عُدل الى الكسر لانّه أخفّ من الضمّ ولانّ الكسرة من الياء وهى ممّا يُؤنَّث بها على ما تقدّم قبلُ ، فإن خاطبتَ اثنين قلت أَنْتُمَا فالميمُ لمجاوَزة الواحد وكانت الميمُ أَوْلى لشَبَهها بحروف المدّ وهى من مَخْرَج الواو والواوُ تكون للجمع فى قاموا والالفُ للدلالة على التثنية كما كانت كذلك فى قَامَا فإذًا الاسمُ منه الهمزةُ والنون وباقى الحروف زوائدُ لما ذكرناه ، وقيل انّ الكلمة بكمالها الاسمُ من غيرِ تفصيل وهو الصوابُ لانّ هذه الصيغة دالّةٌ على التثنية وليست تثنيةً صناعيّةً لانّ حدَّ المثنّى ما تتنكّرُ معرفتُه والمضمرُ لا تتنكّرُ بحالٍ فكانّ صيغته لذلك ويستوى فيه المذكّرُ والمؤنّث كما يستوى فى الظاهر نحوِ الزيدان والعمران والهِنْدان لانّ العِدّة واحدة ، فإن خاطبتَ جماعةً قلتَ أَنْتُمُو وإن شئتَ قلت أَنْتُمْ وثبوتُ الواو هو الاصلُ لانّ الواو تكون علامةَ ضميرِ الجمع فى الفعل نحوَ قاموا ولانّه فى مقابَلةِ جمعِ المؤنّث نحوِ قولك ضربتُنّ فكما أنّ علامة المؤنّث حرفان فكذلك علامةُ الجمع حرفان ويُؤكّد ذلك عندك أنّ الواو تظهر بعد الميم مع الضمير فى أَعْطَيْتُكُمُوهُ والضمائرُ تردّ الاشياء الى أُصولها فى أكثرِ الامر وحذفُ الواو تخفيفٌ لثقلها عند أَمْنِ اللبس وزوالِ الإشكال لانّه لا يُلْبِس بالواحد لوجودِ الميم ولا يُلْبِس بالتثنية لانّ المثنّى يلزمُه ثبوتُ الالف وقد تقدّم نحوُ ذلك فى المتّصل والصوابُ انّ الكلمة بكمالها اسمٌ كما ذكرنا فى التثنية وهى صيغةٌ موضوعةٌ للجمع فإن خاطبتَ جماعةَ مؤنّثات قلت أَنْتُنَّ بنون مشدّدة والكلمةُ بكمالها الاسمُ على ما قدّمناه فى التثنية والجمع المذكّر ، فامّا ضميرُ الغائب فإنّه يُثنّى ويُجمع ويُبيَّن بعلامةِ المؤنّث وهو أَوْلى بذلك لِما ذكرناه من انّه ضميرُ ظاهرٍ قد جرى ذكرُه والظاهرُ يُثنّى ويجمع ويؤنّث فكذلك ما ناب منابَه فاذا كنيتَ عن الواحد المذكّر قلت هُوَ قائمٌ فهُوَ مرفوعُ الموضع لانّه مبتدأٌ والمبتدأُ مرفوعٌ ولانّك لو وضعتَ مكانَه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحوَ زيدٌ قائمٌ والاسم هُوَ بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسمُ الهاءُ وحدَها والواوُ مَزيدةٌ واحتجّوا لذلك بقول الشاعر

* فبَيْناهُ يَشْرِى رَحْلَه قال قائلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ *

فحذف الواوَ وحذفُها يدلّ على زيادتها والصوابُ مذهبُ البصريين لانّه ضميرٌ منفصلٌ مستقلٌّ بنفسه يجرى مجرَى الظاهر فلا يكون على حرف واحدٍ ولانّ المضمر انّما أُتى به للإيجاز والاختصارِ فلا يَليق به الزيادةُ ولا سيّما الواوُ وثقلَها ولا دليلَ فى البيت لقلّته فهو من قبيل الضرورة وبُنيت على الفتح

تقويةً بالحركة ولم تضمّها إتباعا لضمّة الهاء لثقل الضمّة على الواو المضموم ما قبلها وكانت الفتحة أخفَّ الحركات ، وربّما جاء فى الشعر سكونُها وتضعيفُها قال الشاعر

* وإنّ لِسانِى شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها * وهُوَّ على مَن صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ *

والإسكان تخفيفٌ والتضعيف لكَراهيةِ وقوعِ الواوِ طَرَفًا وقبلَها ضمّةٌ ، وتقول فى التثنية هُمَا والكلام عليها على نحوٍ من الكلام على أَنْتُمَا الّا انّ انتما ليس فيه حذفٌ وقيل انّ اصلَ هُمَا هُومَا فحُذفت الواو قالوا لانّها لو بقيتْ لَوجب ضمُّها لانّ هذه الميم يُضَمّ ما قبلها والضمّةُ تُستثقل على الواوِ المضمومِ ما قبلها فحُذفت الضمّة للثقل ولمّا سكنت الواوُ تَطرّق اليها الحذفُ لضُعْفها وذلك لئلّا يُتوهّمَ انّهما كلمتان منفصلتان أعنى مَا وهُوَ وثبتت الالفُ فى هما كما ثبتت فى أنتما ، وتقول فى جمعِ المذكّر هُمُوا تزيد ميمًا وواوًا علامةً للجمع كما زادوهما لذلك فى قاموا وأنتموا هذا هو الاصلُ أعنى إثباتَ الواوِ وقد تُحذَف الواو فِرارًا من ثِقَلها ولانّ اللبس مرتفِعٌ لانّه لا يُلْبِس بالواحد لانّ الواحد لا ميمَ فيه والتثنيةُ يلزمُها الالفُ بعد الميم ولمّا حُذفت الواو أُسكنت الميم لانّ فى إبقاء الضمّة إيذانًا بإرادة الواوِ المحذوفةِ اذ كانت من أعراضها ، وتقول فى الواحدة المؤنّثة هِىَ بفتح الياء كأنّهم قوّوها بالحركة اذ كان الضميرُ المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر وأقلُّ ما يكون عليه الظاهرُ ثلاثةُ أحرف ولمّا كان هُوَ وهِىَ على حرفَيْن قُوّيا بالحركة وكانت الفتحةُ أَوْلَى لخفّتها ، وذهب الكوفيون الى انّ الاسم الهاء وحدَها كما ذكرنا فى هُوَ الذى للمذكّر واحتجّوا لذلك بحذفِ الياء فى نحوِ قوله * دِيارُ سُعْدَى اذْهِ مِن هَواكَا * وليس فى ذلك حجّةٌ لانّ ذلك من ضروراتِ الشعر ، وفيها ثلاثُ لغاتٍ هِىَ بتخفيف الياء وفتحها لما ذكرناه من ارادةِ تَقْوِيةِ الاسم وهِىَّ بتشديد الياء مبالغةً فى التقوية ولتصير على أَبْنِيةِ الظاهر وهِىْ بالاسكان تخفيفًا وهى أضعفُ لغاتها وينبغى ان يكون الحذفُ فى قوله اذْهِ من هواكا على لغةِ مَن أُسكن لضُعفها اذ المفتوحةُ قد قُوّيتْ بالحركة ، فان دخلتْ على كلّ واحدة منهما واوُ العطف او فاءُه او لامُ الابتداء كنتَ مخيّرا إن شئتَ أسكنتَ الهاء وإن شئت بقّيتَ الحركةَ فمَن بقّى الحركةَ فعلى الاصل ومَن أسكن فلانّ الحرف الذى قبلها لمّا كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار بمنزلةِ جزء منه فشبّه فَهِىَ بكَتِف وفَهُوَ بعَضُد فكما يقال فى كتف وعضد كَتْفٌ وعَضْدٌ كذلك قالوا فى فَهِىَ فَهْىَ وفى فَهُو فَهْوَ قال الله تع فَهْوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وقال الله تع خَالِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهْوَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ وقال تعالى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهْوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ، ولا يفعلون ذلك مع ثُمَّ

ونحوِها ممّا هو على أكثرَ من حرف واحد الّا على نَدْرةٍ نحوَ قوله ثُمَّ لْيَقْطَعْ قُرِئَ بإسكانِ اللام وكسرِها فالكسرُ على الاصل لِما ذكرناه ومَن أسكن شَبَّهَ الميمَ مِن ثُمَّ مع ما بعدها بكَتِف فأسكن لذلك وهو قليلٌ، وتقول فى التثنية هُمَا للمذكّر واستوى المذكّرُ والمؤنّث ههنا كما استويا فى المخاطب والمتّصلِ نحوِ أنتما فَعَلْتُمَا، وتقول فى جمعِ المؤنّث هُنَّ بتشديد النون ليكون حرفَيْن فيُقابِلَ الميمَ والواوَ فى جمعِ المذكّر نحوِ هُمُوا فعلوا، وامّا الضمير المنصوب المنفصل فاثنا عشرَ لفظا تقول ايّاىَ أكرمتَ اذا أخبرت عن نفسك وفى التثنية والجمع ايّانَا يستوى فيه المذكّرُ والمؤنّث والتثنية والجمع لانّ حـال المتكلّم واضحةٌ فلم يحتج الى علامةٍ فاصلةٍ، فإن خاطبتَ مذكّرا قلت إيّاكَ أكرمتُ بفتح الكاف كما تفتحُها مع المتّصل نحوَ أكرمتُكَ، وتقول فى التثنية إيّاكما وفى الجمع إيّاكُمُوا وإن شئت حذفتَ الواو وسكّنتَ الميم كما فعلتَ فى المتّصل نحوِ أكرمتُكُمْ، وتقول للمؤنّث المخاطب إيّاكِ بكسر الكاف كما فعلت مع المتّصل نحوِ أكرمتُكِ، والتثنية إيّاكُمَا كالمذكّر والجمعُ إيّاكُنَّ شدّدتَ النون فى المؤنّث ليكون حرفَيْن بإزاءِ الميم والواوِ فى المذكّر، وتقول فى الغائب إيّاهُ لقيتُ وفى التثنية إيّاهُمَا وفى الجمع إيّاهُمُوا فإن شئت أقررتَ الواو وإن شئت حذفتَها وأسكنتَ الميم، وتقول فى المؤنّث إيّاها وفى التثنية إيّاهُمَا كالمذكّر وفى الجمع إيّاهُنَّ شدّدتَ النون لتكون بإزاء الميم والواو على ما ذكرناه فاعرفه،

فصـــل ١٩٢

قال صاحب الكتاب والحروف التى تتّصل بايّا من الكاف ونحوِها لَواحِقُ للدلالة على أحوالِ المرجوع اليه وكذلك التاء فى أَنْتَ ونحوِها فى أُخواته ولا مَحَلَّ لهذه اللواحق من الاعراب انّما هى علاماتٌ كالتنوين وتاء التأنيث وياء النَّسَب وما حكاه الخَليلُ عن بعضِ العرب اذا بلغ الرجلُ الستّين فايّاه وايّا الشَّوابِّ ممّا لا يُعمَل عليه،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكالٌ ولذلك كثُر اختلافُ العُلماء فيه وأسدُّ الاقوال اذا أُمْعِنَ النَّظَرُ فيها ما ذهب اليه ابو الحسن الاخفش وهو أنّ ايّا اسمٌ مضمرٌ وما بعده من الكاف فى إيّاك والياء فى إيّاىَ والهاء فى إيّاه حروفٌ مجرّدةٌ من مذهبِ الاسميّة للدلالة على أعدادِ المضمرين وأحوالِهم لا حَظَّ لها فى الاعراب، وانّما قلنا انّ ايّا اسمٌ مضمرٌ ليس بظاهرٍ لانّه فى جميع

الاحوال منصوبُ الموضع وليس فى الاسماء الظاهرة اسمٌ يلزمُه النصبُ فلا يرتفع الّا ما كان ظرفًا غيرَ متمكّن نحو ذاتَ مَرّةٍ وبُعَيْداتِ بَيْنٍ وذا صَباحٍ وما جرى مجراهنّ وشىءٌ من المصادر نحو سُبْحانَ ومَعاذَ ولَبَّيْكَ وليس ايّا واحدا منها فلمّا لزم النصبَ كلزومِ أَنْتَ وأخواتِه الرفعَ دلّ على انّه مضمرٌ مثلُه فايّاك فى المنصوب كأَنْتَ فى المرفوع ، وممّا يدلّ ايضا على انّه ليس بظاهرٍ تغيُّرُ ذاته فى حالِ الرفع والجرّ وليس كذلك الاسماءُ الظاهرةُ فإنّ الاسماء الظاهرةَ يعتقب على آخرِها حركاتُ الاعراب ويُحكَم لها بها فى موضعها اذا لم تظهَر فى لفظها من غيرِ تغيُّرِها أنفسِها فلمّا خالَفَ هذا الاسمُ فيما ذكرناه الاسماءَ الظاهرةَ ووافَقَ المضمراتِ دلّ على انّه مضمرٌ وليس بظاهرٍ واذ ثبت انّه اسمٌ مضمرٌ كانت الكافُ اللاحقةُ له حرفا مجرَّدا من معنَى الاسميّة للخطاب وانّما قلنا ذلك لانّه لو كان اسما لكان له موضعٌ من الاعراب ولو كان له موضعٌ من الاعراب لكان امّا رفعًا وامّا نصبا وامّا جرّا فلا يجوز أن يكون فى موضع مرفوع لانّ الكاف ليست من ضمائرِ المرفوع ولا يجوز ان يكون منصوبا لانّه لا ناصبَ له ألا ترى انّك اذا قلت ايّاك أُخاطِبُ كانت ايّا هى الاسمَ بما ذكرناه من الدليل واذا كانت الاسمَ كانت مفعولةً لهذا الفعل واذا كان كذلك فبقى الكافُ بلا ناصبٍ اذ هذا الفعلُ لا يتعدّى الى أكثرَ من مفعولٍ ولا يجوز ايضا ان يكون مجرورا لانّ الجرّ فى كلامهم انّما هو من وجهَيْن امّا بحرفِ جرّ وامّا باضافةِ اسم ولا حرفَ جرّ ههنا يكون مجرورا به ولا يجوز ان يكون مخفوضا باضافةِ ايّا اليه لانّه قد قامت الدلالةُ على انّه اسمٌ مضمرٌ والمضمرُ لا يضاف لانّ الاضافة للتخصيص والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا فلم تحتج الى الاضافة واذا ثبت أنّه ليس باسمٍ كان حرفا بمعنَى الخطاب مجرَّدا من مذهبِ الاسميّة كالكاف فى النجاءَكَ بمعنَى أَنْجُ فالكافُ هنا حرفُ خطاب لانّ الالف واللام والاضافة لا تجتمعان ، ومثله قولهم أَنْظُرْكَ زيدا فالكافُ حرفُ خطاب لانّ الفعل قد تعدّى الى مفعوله فلم يتعدّ الى آخرَ ولانّ هذا الضرب من الفعل لا يتعدّى الى ضميرِ المأمور لا تقول اِضْرِبْكَ ولا اُقْتُلْكَ اذا امرتَه بضَرْبِ نفسه وقَتْلِه ايّاها وقالوا عنده رجلٌ لَيْسَكَ زيدا فالكافُ هنا ليست اسمًا لانّك قد نصبت زيدا بأنّه خبرُ ليس ولو كانت الكافُ اسما لكانت منصوبةً ولو كانت منصوبة لَمَا نصبتِ اسما آخرَ واذا كانت الكافُ قد وردتْ مرّةً اسما دالّا على الخطاب نحوَ رأيتُك ومررتُ بك ومرّةً حرفا دالًّا على الخطاب مجرَّدا من معنَى الاسميّة كانت الكافُ فى ايّاك من القبيل الثانى لقيامِ الدليل عليه ، فان قيل اذا زعمتَ انّ الكاف فى ايّاك حرفُ خطاب كحالها فى ذلكَ وما ذكرتَه من النظير فما تصنع بقولهم ايّاه وايّاىَ ولا كافَ هناك وانّما

هنا هاءٌ وياءٌ ولا نعلمُهم جرّدوا الهاء والياء فى نحو هذا من مذهبِ الاسميّة كما فعلوا ذلك فى الكاف التى فى ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ قيل قد ثبت ذلك فى الكاف ولم نجد امرًا سوّغ ذلك فى الكاف وأنكفّ عن الهاء والياء مع انّه قد جاء عنهم قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقُمْنَ الهِنْداتُ وأنتَ اذا قلت الزيدان قاما فالالفُ اسمٌ وضميرُ الفاعل واذا قلت الزيدون قاموا فالواوُ اسمٌ واذا قلت قاموا الزيدون فهى حرفٌ وكذلك النونُ فى قولك الهنداتُ قُمْنَ اسمٌ وفى قولك قُمْنَ الهنداتُ حرفٌ واذا جاز فى هذه الاشياء أن تكون فى حالٍ دالّةً على معنَى الاسميّة ومعنَى الحرفيّة ثمّ يُخلَع عنها معنى الاسميّة فى حالٍ اخرى جاز ان تكون الهاء فى ضَرَبَهُ والياء فى ضَرَبَنِى اسمَيْن دالَّيْن على معنى الاسميّة والحرفيّة واذا قلت اِيّاىَ واِيّاهُ تجرّدتا من معنى الاسميّة وخلصتا لدلالة الحرفيّة، ويُؤكّد عندك كونَها حروفا غيرَ اسماء أنّه لم يُسمَع عنهم تأكيدُها لم يقولوا اِيّاك نفسَك ولا اِيّاكم كُلّكم ولا اِيّاىَ نفسى ولا اِيّاهم كلّهم ولو كانت اسماءً لساغ فيها ذلك، وقد ذهب الخليلُ الى انّ اِيّا فى اِيّاك اسمٌ مضمرٌ مضافٌ الى الكاف وحُكى عن المازنىّ مثلُه أنّه مضمرٌ أُضيف الى ما بعده واعتمد على ما حكاه عن العرب قال سيبويه حدّثنى مَن لا أَتّهِمُ عن الخليل انّه سمع أعرابيّا يقول اذا بلغ الرجلُ الستّين فاِيّاهُ واِيّا الشَوابِّ قال وقوعُ الظاهرِ موقعَ هذه الحروف مخفوضا بالاضافة يدلّ على انّها اسماءٌ فى محلّ خفض وحُكى عن ابى عثمان أنّه قال لولا قولُهم واِيّا الشوابِّ لكانت الكافُ للمخاطب وحكى سيبويه عن الخليل أنّ قائلا لو قال اِيّاك نفسَك لم أُعنِّفْه يريد لو أكّدها بمُؤكّد لم يكن مُخطِئا وهو قولٌ فاسدٌ لانّه اذا سُلّم انّه مضمرٌ لم يكن سبيلٌ الى اضافته لما ذكرناه من انّ الغرض من الاضافة التخصيصُ والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا وما اضيف من المعارف نحو زيدكم وعمركم فعلى تأويلِ التنكير كانّه توهّم انّ جماعةً مسمَّيْنَ بهذَيْن الاسمَيْن فأضافَهما ولولا ذلك لم تسُغ اضافتُها والمضمراتُ لا يُتصوّر تنكيرُها بحالٍ فلا يمكن اضافتُها وأمّا قولهم واِيّا الشوابِّ فمحمولٌ على الشُذوذ وذلك أسهلُ من القول باضافة المضمر، وامّا قوله لو أنّ قائلًا قال اِيّاك نفسَك لم أُعنِّفه فليس ذلك برواية رواها عن العرب ولا مَحْضَ اِجازةٍ بل هو قياسٌ على ما رواه من قولهم واِيّا الشَوابِّ وأبو الحسن استقلّ هذه الحكايةَ ولم تكثُر ولم يجز القياسُ عليها فلم يجز اِيّاك واِيّا الباطلِ ولم يستحسن الجميعُ اضافةَ هذا الاسم الى الظاهر، وذهب ابو اسحق الزجّاجُ الى انّ اِيّا اسمٌ ظاهرٌ يضاف الى سائرِ المضمرات نحوَ قولك اِيّاك ضربتُ واِيّاهُ حدّثتُ ولو قلت اِيّا زيدٍ حدّثتُ كان قبيحًا لانّه خُصّ به المضمرُ قال والهاءُ فى اِيّاهُ مجراها كالتى فى عَصاه وهذا القولُ

يفسد بما ذكرناه من الدلالة بأنّه اسمٌ مضمرٌ ولو كان اسما ظاهرا وألفه كألف عَصًى ومَغْزًى وما أشبهَهما ممّا يُحكَم في حروفِ العلّة منه بالنصب لثبتتِ الالفُ في إيّا في حالِ الرفع والجرّ كما كانت في عصى كذلك وليس كذلك بل ثبتتْ في موضع النصب دون الموضعَيْن فبانَ أنّ إيّا ليس كعَصًى ومَغْزًى لكنّه نفسَه في موضعِ نصب كما انّ الكاف في رأيتُك في موضع نصب وأنْتَ وهُوَ في موضعِ رفع ٭ وذهب بعضُهم الى انّ إيّاكَ بكمالها اسمٌ حكى ذلك ابنُ كَيْسانَ وفيه ضعفٌ من قِبَل انّه ليس في الاسماء الظاهرةِ والمضمرةِ ما يختلف آخرُه فيكون تارةً كافا وتارةً ياءً وتارةً هاءً نحوَ قولك إيّاكَ وإيّايَ وإيّاهُ فيكونَ هذا مثلَه بل لمّا كانت الكافُ مفتوحةً مع خطابِ المذكّر مكسورةً مع خطابِ المؤنّث فكذلك إيّا الاسمُ والكافُ بعدها حرفُ خطاب ولذلك تقول إيّاكَ وإيّاكُمَا وإيّاكُمْ كما تقول أَنْتَ وأَنْتُمَا وأَنْتُمْ ٭ وقال بعضهم الياء والكافُ والهاء هي الاسماء وإيّا عِمادٌ لها وذلك لانّها هي الضمائرُ في أكرمتَنى وأكرمتُك وأكرمتُه فلمّا أُريد ذلك فَصلُها عن العامل إمّا بالتقديم وإمّا بتأخيرها عنه ولم تكن ممّا يقوم بنفسه لضُعْفها وقلّتها فدُعِمتْ بإيّا وجُعلت وُصلةً الى اللفظ بها فإيّا عندهم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به الى المضمر كما انّ كِلَا اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به الى المضمر في قولك كِلاهما وهذا القولُ واهٍ وذلك لانّ إيّا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلةِ أَنَا وأَنْتَ ونَحْنُ وهُوَ في انّها مضمراتٌ منفصلةٌ فكما انّ أنا ونحن وأنت مخالفٌ لفظَ المرفوع المتّصل نحوِ التاء في قُمْتُ والنونِ والألف في قُمْنَا وهي ألفاظٌ أُخَرُ غيرُ ألفاظِ المضمر المتّصل وليس شىءٌ منها معمودا بل هو قائمٌ بنفسه فكذلك إيّا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معمودا به غيرُه وكما انّ التاء في أَنْتَ وإن كان لفظُها لفظَ التاء في قُمْتَ ليست إيّاها معمودةً بما قبلها وانّما الاسمُ ما قبلها وهي حرفُ معنًى وافَقَ لفظَ الاسم كذلك ما قبل الكاف في إيّاك هو الاسمُ وهي حرفُ خطاب ٭ وأمّا تشبيهُهم إيّا بكِلَا فليس بصحيحٍ والفرقُ بينهما ظاهرٌ وذلك أنّ كِلَا اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرّفٌ يدلّ على الاثنَيْن كما انّ كُلًّا اسمٌ مفردٌ ظاهرٌ يدلّ على الجمع وكِلَا ليس بوُصلةٍ الى المضمر لانّه قد ٱطّردتْ اضافتُه الى الظاهرِ اطّرادَها الى المضمر نحوُ قوله تعالى كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ونحوُ قولِ الشاعر * كِلَا يَوْمَىْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى * ولو كانت كلا وصلةً الى الضمير لم تُضَفْ الى غيره ٭ وقال سيبويه إيّا اسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ بل هو مبهمٌ كُنِىَ به عن المنصوب وجُعلت الكافُ والياء والهاء بَيانا عن المقصود وليُعلَم المخاطب من الغائب ولا موضعَ لها من الاعراب ويُعزَى هذا القولُ الى ابى الحسن الاخفش الّا انّه أشكلَ عليه امرُ إيّا فقال هي مبهمةٌ بين الظاهر والمضمر وقد قامت الدلالةُ على انّه اسمٌ مضمرٌ بما فيه

مَقْنَعٌ وشَبَّهَها بالتنوين وتاء التأنيث وياءِ النِّسْبة من حيث كانت حروفا دالّةً على أحوالٍ فى الاسم كما دلّت الحروفُ الواقعةُ بعد إيّا على أعدادِ المضمرين والحضورِ والغَيْبةِ والمتكلّمِ فهى مثلُها من هذه الجهة وخُلُوّها من معنى الاسميّة فاعرفه ٭

فصـــل ١٩٣

قال صاحب الكتاب ولانّ المتّصل أَخْصَرُ لم يُسوِّغوا تَرْكَه الى المنفصل الّا عند تعذُّرِ الوصل فلا تقول ضَرَبَ انت ولا هو ولا ضربتُ إيّاك الّا ما شذّ من قولِ حُمَيْدٍ الأَرْقَطِ * إليك حتّى بلغتْ إيّاكا * وقولِ بعض اللُّصوص

* كأنّا يومَ قُرّى إ * ـنّما نَقْتُلُ إيّانا *

وتقول هو ضَرَبَ والكريمُ انت وإنّ الذاهبين نحن و * ما قَطَّرَ الفارسَ الّا أنا * وجاء عبدُ الله وأنت وإيّاك أكرمتُ الّا ما انشده ثَعْلَبٌ

* وما نُبالى اذاما كُنْتِ جارَتَنا * أَلّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ *

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ الضمير ضميران متّصلٌ ومنفصلٌ فما كان متّصلا كان أقلَّ حروفا من المنفصل فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء فى قمتُ والكاف فى ضَرَبَكَ طَلَبًا للايجاز والاختصار حتّى انّهم جعلوا بعضَ المتّصلة فى النِّيّة كالضمير فى أَفْعَلُ ونَفْعَلُ وتَفْعَلُ وفى زيدٌ قامَ وجاز ان يكون على حرفٍ واحد لاتّصاله بما قبله من حروفِ الكلمة المتقدّمة فأمّا المنفصل فلا يكون الّا على حرفَيْن او أكثرَ لانّه منفردٌ عن غيره بمنزلةِ الاسماء الظاهرة ولا يمكن إفرادُ كلمةٍ على حرف واحد واذا ثبت انّ المتّصل أقلُّ حروفا من المنفصل وأَوْجزُ كان النُّطْقُ بالمتّصل أخفَّ فلذلك لا يستعملون المنفصلَ فى المواضع التى يمكن أن يقع فيها المتّصلُ لانّهم لا يعدِلون الى الأثقل عن الأخفّ والمعنى واحدٌ الّا لضرورةٍ فلذلك لا تقول ضَرَبَ أنتَ ولا هُوَ لانّه يجوز ان يقع هنا المتّصلُ فتقول ضَرَبْتَ وضَرَبَ فتكون التاءُ الفاعلةَ ولا حاجةَ الى أنتَ وكذلك يكون الفاعل مستترا فى ضَرَبَ ولا حاجةَ الى هُوَ لانّ الاوّل أَوجَزُ وكذلك لا تقول ضرب زيدٌ إيّاك وإن كان قد فَصَلَ بينهما الفاعلُ الظاهرُ لانّ الفصل ليس بلازمٍ اذ ليس تقدُّمُ الفاعل على المفعول حَتْمًا لازمًا لانّه يجوز ان تقول ضَرَبَكَ زيدٌ فتُقدِّم المفعولَ من غيرِ قُبْحٍ ٭ وامّا قول حُمَيْدٍ الأَرْقَطِ * اليك حتّى بلغتْ إيّاك * فإنّه وضع إيّاك موضعَ الكاف ضرورةً والقياسُ

بلغتك وكان ابو اسحق الزجّاج يقول تقديرُه حتى بلغتك ايّاك وهذا التقديرُ لا يُخرِجه عن الضرورة سواء أراد به التأكيدَ او البدلَ لانّ حذفَ المؤكَّد او المُبْدَل منه ضرورةٌ والمرادُ سارت هذه الناقةُ حتى بلغتك، ومثله قولُ بعض اللصوص

* كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إ * نَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا *

البيت لذى الإصْبَع العَدْوانىّ وقبله

* لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا * فَأَوْفَى الجَمْعَ ما كانَا *

وبعده

* قَتَلْنَا مِنْهُمُ كُلَّ * فَتًى أَبْيَضَ حُسَّانَا *

الشاهد فيه وضعُ إيّانا موضعَ الضمير المتّصل الّا انّه أسهلُ ممّا قبله وذلك لانّه لا يُمْكنه أن يأتى بالمتّصل فيقول نَقْتُلُنَا لانّه يتعدّى فعلُه الى ضميره المتّصل فكان حقّه أن يقول نقتل أنفسَنا لانّ المنفصل والنفس يشتركان فى الانفصال ويقعان بمعنًى نحوَ قولك ما أكرمتَ الّا نفسَك وما أكرمتَ الّا إيّاك فلمّا كان المتّصل لا يمكن وقوعُه ههنا لما ذكرناه وكان النفسُ والمنفصلُ مترادفَيْن استعمل احدَهما موضعَ الآخر، وقُرَّى بضمّ الاوّل موضعٌ والمعنى أنّ قَتْلَنا إيّاهم بمنزلة قتلنا أنفسَنا لأنّا عشيرةٌ واحدةٌ، قال وتقول هو ضَرَبَ والكريمُ أنتَ الخ يشير الى انّ المضمر اذا وقع فى هذه المواقع لا يكون الّا منفصلا ولا حظَّ للمتّصل فيها، وجملةُ الأمر أنّ المضمرات المنفصلة تكون مرفوعةَ الموضع ومنصوبةَ الموضع والمرادُ بالمنفصل الذى لا يلى العاملَ ولا يتّصل به بأن يكون مُعرًّى من عاملٍ لفظيّ او مقدَّما على عامله اللفظيّ او مفصولا بينه وبين عامله، فأمّا المرفوع فخمسةُ مواضعَ المبتدأُ وخبرُه وخبرُ إنّ وأخواتِها وبعدَ حروف الاستثناء وحروفِ العطف فقولُنا هو ضَرَبَ فهُوَ مبتدأٌ وضَرَبَ جملةٌ فى موضع الخبر وقولُنا الكريمُ أنتَ الكريمُ مبتدأٌ وأنت الخبرُ والمبتدأُ وخبرُه العاملُ فيهما الابتداء وهو عاملٌ معنوىٌّ فلا يمكن وصلُ معموله به فلذلك وجب أن يكون ضميرُهما منفصلا ومثلُ ذلك كيفَ أنتَ وأيْنَ هُوَ فكَيْفَ وأيْنَ خبران مقدّمان وأنتَ وهُوَ مبتدءان فلذلك وجب ان يكون ضميرُهما منفصلا ايضا، وقوله إنّ الذاهبين نَحْنُ فنحنُ خبرُ إنّ ولا يكون ضميرُه الّا منفصلا لانّه لا يصحّ اتّصالُه بالعامل فيه لانّ مرفوعَ إنّ وأخواتِها لا يتقدّم على منصوبها، وقوله * ما قَطَّرَ الفارسَ الّا أنا * لمّا وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء لم تكن الّا منفصلةً، وقوله جاء عبدُ الله وأنتَ انت عطفٌ

على عبد الله فانفصل لانّه وقع بعد حرف العطف فلم يلتصق بالعامل فيه ، واما المنصوب المنفصل فيقع فى خمسة مواضع ايضا اذا تقدّم على عامله نحو ايّاك أكرمتُ لانّه لا يمكن اتّصاله بالعامل مع تقدّمه او كان مفعولا ثانيا او ثالثا نحو علمتُه ايّاه وأعلمتُ زيدا عمرا ايّاه او كان إغراء المخاطب نحوَ ايّاك والطريقَ وقد تقدّم شرحُ ذلك ، وربّما اضطُرّ الشاعر فوضع المتّصلَ موضعَ المنفصل نحوَ ما أنشده أحمدُ بن يَحْيَى * فما نُبالى اذا ما كنتِ جارَتَنَا الخ * فأتى بالكاف موضعَ ايّاك وهو ههنا أسهلُ من قوله * اليك حتّى بلغتْ ايّاكا * لانّ فيه عُدولًا الى الأخفّ الأوْجزِ والّا فى معنى العامل اذ كانت مُقوّيةً له كيف وقد ذهب بعضُهم الى انّها هى العاملة وانّما أتى بالضمير المنصوب بعد الّا هنا لانّه استثناء مقدّمٌ والمرادُ أن لا يُجاوِرنا ديّارٌ الّا انتِ اى انتِ المطلوبة فاذا خلصتِ فلا ٱلتفات الى غيرِك ،

فصــل ١٩٤

قال صاحب الكتاب فاذا ٱلْتَقَى ضميران فى نحوِ قولهم الدرهمُ أعطيتُكَهُ والدرهمُ اعطيتُكُمُوهُ والدرهمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ وعجبتُ من ضَرْبِكَهُ جاز ان يتّصلا كما ترى وأن ينفصل الثانى كقولك اعطيتُك ايّاه وكذلك البَواقِى وينبغى اذا اتّصلا أن تُقدّم منهما ما للمتكلّم على غيره وما للمخاطب على الغائب فتقول أعطانيكَ وأعطانيه زيدٌ والدرهمُ أعطاكَهُ زيدٌ وقال الله تعالى أَنُلْزِمُكُمُوهَا ،

قال الشارح المضمران اذا اتّصلا بعاملٍ فلا يخلو اتّصالُهما إمّا أن يكون بفعلٍ وإمّا باسمٍ فيه معنى الفعل فإن اتّصلا بفعلٍ فإن كان احدُ المضمرَيْن فاعلا والاخرُ مفعولا لزم تقديمُ الفاعل على كلِّ حال من غيرِ اعتبارِ الأقرب وذلك نحوُ ضربتُك وضربتُه وضربتَنى وضربتَه وضَرَبَنى وضَرَبَك وضَرَبَه وانّما لزم تقديمُ الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات لانّه كجزء منه اذ كان يُغيّر بناءه حتى يختلط به كانّه من صيغته كقولك ذهبْتَ وذهبْتُما وذهبْتُم وذهبْتُنّ فتُسكّن آخرَ الفعل وقد كان مفتوحا قبل اتّصاله به وربّما اختلط به الضميرُ حتى يصير مقدّرا فى الفعل بغيرِ علامة ظاهرة كقولك زيدٌ قام وأنت تقوم وأنا أقوم ونحنُ نقوم ولا يُوجَد ضميرٌ مرفوعٌ متّصلٌ بغيرِ فعل ولذلك استحكمتْ علامةُ الاضمار فى الفعل ، فإن كان المتّصلُ به الضميران مصدرا نحوَ عجبتُ من ضَرْبى ايّاك ومن ضَرْبِيكَ فلك فى

الثانى وجهان أن تأتى بالمتّصل نحوِ عجبتُ من ضَرْبِيكَ وأن تأتى بالمنفصل نحوِ عجبتُ من ضَرْبِى اياكَ والثانى هو الأجودُ المختارُ وانّما كان المنفصلُ هنا هو المختارَ بخلاف الفعل لوجهَيْن احدُهما انّ ضَرْبًا اسمٌ ولا يستحكِم فيه علاماتُ الاضمار استحكامَها فى الافعال اذ كانت علامةُ ضميرِ المرفوع لا تتّصل به ولا بما اتّصل به وانّما يتّصل به علامةُ ضميرِ المجرور والذى يُشاركه فى ذلك الاسماءُ التى ليس فيها معنَى فعل نحوُ غُلامى وغلامك وغلامه ولا يتّصل بالضميرِ المضافِ اليه الغلامُ ضميرٌ آخرُ متّصلٌ فكان المصدرُ الذى هو نظيرُه كذلك، والوجه الثانى انّ الضميرَ المضافَ اليه المصدرُ مجرورٌ حالٌّ محلَّ التنوين ونحن لو نوّنّا المصدرَ لمَا وَلِيَه ضميرٌ متّصلٌ وانّما يَليه المنفصلُ نحوَ قولك عجبتُ من ضَرْبٍ اياك ومن ضربٍ اياه ومن ضربٍ اياىَ ولذلك كان الأجودُ المختارُ أن تأتى بالمنفصل مع المصدر، ويجوز ان تأتى بالمتّصل معه جوازًا حسنًا وليس بالمختار وانّما جاز اتّصالُ الضميرَيْن به من نحوِ عجبتُ من ضَرْبِيكَ وإن كان القياسُ يقتضى انفصالَ الثانى من حيث كان اسمًا كغيره من الاسماء غيرِ المشتقّة نحوِ غلامك وصاحبك لشَبَهه بالفعل من حيث كان الفعلُ مأخوذا منه ويعمل عَمَلَه فشُبّه ما اتّصل بالمصدر بما اتّصل بالفعل فقولُك عجبتُ من ضَرْبِى اياك هو الوجهُ والقياسُ وقولُك عجبتُ من ضَرْبِيكَ جائزٌ حسنٌ على التشبيه بالفعل نحوِ ضربتُك فالياء فى ضَرْبِيكَ بمنزلةِ التاء فى ضربتُكَ واذا اتّصل الضميران بالمصدر فالاوّل هو الفاعلُ والثانى هو المفعول على الترتيب الذى ذكره من تقديمِ المتكلّم ثمّ المخاطبُ ثمّ الغائبُ من نحوِ عجبتُ من ضَرْبِيك وضَرْبِيه ومن ضَرْبِكَهُ على الترتيب الذى رتّبه صاحبُ الكتاب، فإن كان الفاعلُ المخاطبَ وأضفتَ المصدرَ اليه والمفعولُ به المتكلّمُ لم يحسن الّا المنفصلُ نحوُ عجبتُ من ضَرْبِكَ إيّاىَ وعجبتُ من ضَرْبِه إيّاى، فإن كان الضميران مفعولَيْن لزم اتّصالُ ضميرِ المفعولِ الاوّلِ بالفعل لانّه يَليه ولا فَرْقَ فى ذلك بين أن يكون قد اتّصل بالفعل ضميرُ فاعلٍ وأن لا يكون اتّصل به لانّ ضميرَ الفاعل يصير كحرفٍ من حروف الفعل فيتّصل به ضميرُ المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما يتّصل به خاليًا من الضمير فتقول ضربتُكَ وضربتَنِى كما تقول ضَرَبَكَ وضَرَبَنِى فاذا جئتَ بعد اتّصالِ ضميرِ المفعولِ الاوّلِ بضميرِ مفعولٍ ثانٍ جاز اتّصالُه وانفصالُه نحوُ الدرهمُ أعطيتُكَهُ وأعطيتُك اياه فاتّصالُه لقوّة الفعل وأنّه الاصلُ فى اتّصالِ المنصوب ولمّا كان المتّصلُ أخصرَ من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصل اختاروه على المنفصل وامّا جوازُ الإتيان بالمنفصل فلانّ ضميرَ المفعولِ الثانى لا يُلاقى ذاتَ الفعل انّما يُلاقى ضميرَ المفعول الاوّل وليس كذلك ضميرُ المفعول الاوّل لانّه يلاقى ذاتَ الفعل حقيقةً فى نحوِ ضَرَبَكَ

او ما هو منزّلٌ منزلةَ ما هو حرفٌ من حروف الفعل نحوَ ضربتُك ألا ترى انّه يلاقى الفاعلَ والفاعلُ يتنزّلُ منزلةَ الجزء من الفعل قال الله تع أَنُلْزِمُكُمُوهَا فقدّم ضميرَ المخاطب على الغائب لانّه أقربُ الى المتكلّم، وقد اشترط صاحبُ الكتاب أنّه اذا التقى ضميران متّصلان بُدئ بالأقرب الى المتكلّم من غيرِ تفصيل والصوابُ ما ذكرتُه وهذا الترتيبُ رأىُ سيبويه وحكايتُه عن العرب والعلّةُ فى ذلك أنّ الأَوْلى أن يبدأ الانسانُ بنفسه لانّها أعرفُ وأَهَمُّ عنده وكما كان المختارُ أن يبدأ بنفسه كان المختار تقديمَ المخاطب على الغائب لانّه أقربُ الى المتكلّم، وقد أجاز غيرُه من النحويّين تقديمَ الضمير الأبعد على الأقرب قياسا وهو رأىُ ابى العبّاس محمّد بن يزيد وكان يُسوّى بين الغائب والمخاطب والمتكلّم فى التقديم والتأخير ويُجيز اعطاهُوكَ واعطاهُونِى واعطاكَنِى ويستجيدُه ولم يَرْضَ سيبويه مَقالتَهم وقال هو شىء قاسُوه ولم يتكلّم به العربُ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واذا انفصل الثانى لم تُراعِ هذا الترتيبَ فقلتَ أعطاهُ إيّاكَ واعطاكَ إيّاىَ وقد جاء فى الغائبَيْن اعطاهَاهُ واعطاهُوهَا ومنه قوله

* وقد جعلتْ نَفْسِى تَطيبُ لضَغْمةٍ * لضَغْمِهِماهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها *

وهو قليلٌ والكثيرُ اعطاها إيّاه واعطاه إيّاها والاختيارُ فى ضميرِ خبرِ كانَ واخواتِها الانفصالُ كقوله

* لَئِنْ كان إيّاهُ لَقدْ حَالَ بَعْدَنا * وقوله

* ليس إيّاىَ وإيّا * كِ ولا نَخْشَى رَقيبًا *

وعن بعضِ العرب عليه رجلا لَيْسَنِى وقال * إذ ذهب القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِى *،

قال الشارح ومتى انفصل الضميرُ الثانى عن الاوّل لم يلزم فيه هذا الترتيب بل يجوز لك أن تبدأ بأيّهما شئتَ فتقول أعطاه ايّاكَ واعطاه ايّاىَ واعطاكَ ايّاىَ فتكون مخيّرا أيّهما شئتَ قدّمتَ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ الضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه وعدمِ افتقاره الى غيره فكما انّ الاسماء الظاهرة لا يُراعى فيها الترتيبُ بل تُقدّم أيّها شئت فكذلك الضميرُ المنفصل، فاذا كان الضميران غائبَيْن جاز لك الجمعُ بينهما متّصلَيْن فتقول اعطاهُوهَا واعطاهَاهُ وكنتَ مخيّرًا فى أيّهما بدأتَ به وذلك من قِبَل انّهما كِلاهما غائبٌ وليس فيهما تقديمُ بعيدٍ على قريبٍ قال سيبويه وهو عربىٌّ جيّدٌ وليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثرُ فى كلامهم اعطاه ايّاها واعطاها ايّاه فتأتى بضميرِ المفعول الثانى منفصلا وانّما قلّ فى كلامهم لانّه ليس فيه تقديمُ الاقرب على الابعد لتَساويهما فى المرتبة،

فامّا قولُ مُغَلّس بن لَقيط الأَسَدىّ * وقد جعلتْ نفسى النخ * فالشاهد فيه انّه جمع بين ضميرَيْن بلفظِ الغيبة الاوّلُ مجرورٌ باضافةِ المصدر اليه والثانى فى محلّ نصب بالمصدر والجيّدُ الكثيرُ لضَغْمهما ايّاها فيأتى به منفصلا واتّصالُ الضميرَيْن فى البيت اقبحُ لانّهما اتّصلا بالمصدر وهو اسمٌ ولم يستحكم فى اتّصال الضمير به استحكامَ الفعل، يصف حالَه مع بنى أخيه مُدْرِكٍ ومُرّةَ وهو من أبياتٍ اوّلُها

* وأَبْقَتْ لِىَ ٱلْأَيّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا * ومُرّةَ والدُّنْيَا كَرِيهٌ عِتابُها *

* قَرِينَيْنِ كَالذِّئْبَيْنِ يَقْتَسِمانِنى * وشَرُّ صَحاباتِ الرجالِ ذِئابُها *

الضَغْم العَضّ والضميرُ الاوّلُ المثنّى يعود الى قرينين والضميرُ الثانى يعود الى النفس، وقوله يقرعُ العظمَ نابُها يصف شدّةَ العضّ بحيث يصل نابُه الى العظم، فامّا ضميرُ خبرِ كانَ واخواتها ففيه وجهان احدهما الاتّصالُ نحوُ قولك كانَهُ وكانَنى قال ابو الأَسْوَد

* فإنْ لم يَكُنْهَا او تَكُنْهُ فإنّه * أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها *

والثانى أن يأتى منفصلا نحوَ كان زيدٌ إيّاه وكان إيّاىَ قال الشاعر

* لَيْتَ هذا اللَيْلَ شَهْرٌ * لا نَرَى فيه عَرِيبَا *

* لـيـس إيّـاىَ وإيّا * كِ ولا نَخْشَى رَقِيبَا *

وقال عمر بن أبى رَبِيعَةَ

* لَئِنْ كان إيّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنا * عن العَهْدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ *

وهذا هو الوجهُ الجيّدُ لانّ كانَ وأخواتها يدخلن على المبتدإ والخبر فكما انّ خبرَ المبتدإ منفصلٌ من المبتدإ كان الأحسنُ ان تفصله ممّا دخلن عليه فامّا الاسمُ المُخْبَرُ عنه فإنّ ضميره متّصلٌ لانّه بمنزلةِ فاعلِ هذه الافعال ولا يكون الّا اسماً فصار مع الفعل كشىء واحد ولذلك تتغيّرُ بِنْيةُ الفعل له ولمّا كان الخبرُ قد يكون جملةً وظرفًا غيرَ متمكّن وهذه الاشياء لا يجوز إضمارُها ولا تكون الّا منفصلةً من الفعل آختير فى الخبر الذى يمكن اضمارُه اذا أُضمر أن يكون على منهاجِ ما لا يصحّ اضمارُه من الأخبار فى الانفصال من الفعل، ووجهٌ ثانٍ أنّا لو وصلنا ضميرَ الخبر بضميرِ الاسم نحوَ كُنْتُكَ وكانَهُ وكانَنى فالفاعلُ فى هذا الباب والمفعولُ لشىء واحد وفعلُ الفاعل لا يتعدّى الى نفسه متّصلا ويتعدّى الى نفسه منفصلا فلا يجوز ضربتُنِى ولا ضربتَكَ ويجوز ايّاىَ ضربتُ وايّاكَ ضربتَ فامّا وجهُ جوازِ كُنْتُهُ

وكأنّنى فعلى التشبيه بالفعل الحقيقىّ حين جُعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول، فامّا قولهم عليه رجلًا لَيْسَنِى فهو حكايةٌ عن بعض العرب قال ذلك لرجلٍ ذُكر له انّه يريده بسُوءٍ فوصل الضميرَ بنونِ الوقاية على ما ذكرنا من التشبيه بالافعال الحقيقيّة، فامّا قول الشاعر

* عَدَدْتُ قَوْمِى كعَدِيدِ الطَّيْسِ * إِذْ ذهب القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِى *

فوصله بغيرِ نون تشبيهًا لها بالحرف لقلّةِ تمكّنها وعدمِ تصرّفها،

فصــــل ١٦٥

قال صاحب الكتاب والضمير المستتر يكون لازما وغيرَ لازم فاللازمُ فى أربعةِ افعال افْعَلْ وتَفْعَلُ للمخاطب وأَفْعَلُ ونَفْعَلُ وغيرُ اللازم فى فعلِ الواحد الغائب وفى الصفات ومعنَى اللُزوم فيه انّ إسنادَ هذه الافعال اليه خاصّةً لا تُسنَد البتّةَ الى مظهرٍ ولا الى مضمر بارزٍ ونحوُ فَعَلَ ويَفْعَلُ يُسنَد اليه واليهما فى قولك عمرٌو قام وقام غلامُه وما قام إلّا هو ومن غيرِ اللازم ما يستكنّ فى الصفة نحوُ قولك زيدٌ ضاربٌ لانّك تُسنده الى المظهر ايضا فى قولك زيدٌ ضاربٌ غلامُه والى المضمر البارز فى قولك هِنْدٌ زيدٌ ضارِبَتُه هى والهندانِ الزيدانِ ضاربتُهما هما ونحوُ ذلك ممّا أجريتَها فيه على غيرِ ما هى له،

قال الشارح لمّا كانت المضمرات انّما جِىءَ بها للإيجاز والاختصارِ قلّت حروفُها فجُعل ما كان متّصلا منها على حرف واحد كالتاء فى قمْتُ والكاف فى ضَرَبَكَ الّا أن يكون هاءً فانّه يُردَف بحرف لينٍ لخفائه واحتمل ان يكون على حرف واحد لاتّصاله بما قبله من حروف الكلمة فامّا المنفصلُ فيكون على أكثرَ من حرفٍ واحد لانفصاله ممّا يعمل فيه واستقلالِه بنفسه فهو جارٍ لذلك مجرى الظاهر، وجُعل بعضُ المضمرات مستترا فى الفعل منويًّا فيه غُلُوًّا فى الإيجاز وذلك عند ظهورِ المعنى وأَمْنِ الإلباس وذلك فى أفعالٍ مخصوصةٍ فمن ذلك الفعلُ الماضى اذا أُسند الى واحدٍ غائبٍ نحوَ زيدٌ قام وعمرٌو ضرب لا يظهر له علامةٌ فى اللفظ فإن ثُنّى وجُمع ظهرت علامتُه نحوَ الزيدان قاما والزيدون قاموا، فان قيل ولِمَ كان لا يظهر له علامةٌ مع الواحد وتظهر مع التثنية والجمع قيل قد عُلم انّ كلّ فعل لا بدّ له من فاعلٍ اذ لا يحدُث شىءٌ من ذلك من تِلْقاء نفسه فقد عُلم فاعلٌ لا محالةَ فلمّا كان الفعلُ لا يخلو من فاعلٍ لم يُحتَج له الى علامة، فان قيل ولِمَ كان الفاعلُ الغائبُ اذا أُسْنِد الى الماضى لا يظهر له علامةٌ

ومع المتكلّم والمخاطب يظهر له علامةٌ نحوَ قمتُ وقمتَ قيل مع دلالةِ الفعل على فاعلٍ وقد تقدّم ظاهرٌ يعود اليه ذلك المضمرُ أُغنى عن علامةٍ له وليس كذلك مع المتكلّم والمخاطب فانّه لا يتقدّم لهما ذكرٌ فاحتيج الى علامةٍ لهما لذلك فاعرفه ، ومن ذلك الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول نحوِ ضاربٍ ومضروبٍ ونحوهما من الصفات فانّها اذا جرت صفةً لواحد كان فيها مضمرٌ من الموصوف لما فيها من معنى الفعليّة الّا انّه لا يظهر له علامةٌ فى اللفظ لما ذكرناه نحوَ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ فان وصفتَ بها اثنَيْن او جماعةً ثنّيتَ الصفةَ او جمعتَها فتقول هذان رجلان ضاربان وغلامان مضروبان وقامت علامةُ التثنية والجمع مقامَ علامة المضمر وان لم تكن ايّاها والذى يدلّ على انّ التثنية ههنا قائمةٌ مقامَ علامة الضمير وان لم تكن ايّاها أنّه اذا خلتِ الصفةُ من المضمر لم تحسن تثنيتُها ولا جمعُها وذلك اذا أُسندت الى ظاهرٍ نحوَ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ غلامُه لم تُثنّه ولم تجمعه نحوَ قولك هذان رجلان ضاربٌ غلامُهما ومضروبٌ أخواهما ، ومن ذلك الافعالُ المضارعةُ نحوُ أقوم ونقوم ويقوم وتقوم يستوى فيها ضميرُ المخاطب والمتكلّم والغائب فى الاستتار وعدمِ ظهورِ علامةٍ لانّ تصريفَ الفعل وما فى اوّله من حروف المضارعة يدلّ على المعنى ويُغْنى عن ذِكرِ علامة له ، وهذا الضمير المستتر على ضربَيْن لازمٌ وغيرُ لازم والمراد بقولنا لازمٌ أن لا يُسنَد الفعل الى غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة ذواتِ العلامة وذلك نحوُ اقومُ اذا أخبرتَ عن نفسك وحدَها ونَقومُ اذا اخبرتَ عن نفسك وعن غيرك فانّه لا يكون الفاعلُ فيهما الّا مستكنًّا مستترا وانّما لم يُسنَد الى ظاهرٍ لانّ الظاهر موضوعٌ للغيبة والمتكلّمُ حاضرٌ فاستحال الجمع بينهما ولم يظهر فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ لامتناعِ حقيقةِ التثنية والجمع منه اذ المتكلّمُ لا يُشارِكه متكلّمٌ آخرُ فى خطابٍ واحدٍ فيكونَ اللفظُ لهما لكنّه قد يتكلّم عن نفسه وعن غيره فجُعل اللفظ الذى يتكلّم به عنه وعن غيره مخالِفَ اللفظ الذى له وحدَه واستوى أن يكون غيرُه المضمومُ اليه واحدا واثنين وجماعةً وقد تقدّم نحوُ ذلك ، فامّا قولُ صاحب الكتاب فاللازمُ فى أربعةِ افعال اِفْعَلْ للأمر فالفاعلُ فيه مستكنٌّ لا يمكن ابرازُه وتَفْعَلُ للمخاطب وأَفْعَلُ للمتكلّم وحدَه ونَفْعَلُ للمتكلّم اذا كان معه غيرُه ومعنَى اللزوم أنّ اسنادَ هذه الافعال اليه خاصّةً لا تُسنَد الى مظهرٍ ولا الى مضمرٍ بارزٍ والمرادُ بالبارز أن يكون له علامةٌ لفظيّةٌ وذلك أنّ اِفْعَلْ فى الامر للواحد لا يظهر ضميرُه ويظهر فى التثنية والجمع نحوِ اِفْعَلَا واِفْعَلُوا وكذلك تَفْعَلُ اذا خاطبت واحدا لا يظهر له صورةٌ وتظهر العلامةُ فى التثنية والجمع نحوِ تفعلان وتفعلون فامّا أَفْعَلُ اذا أخبر عن نفسه ونَفْعَلُ اذا

أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورةُ فاعلٍ البتّة استغناءً عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحوِ الهمزة فى أَفْعَلُ والنونِ فى نَفْعَلُ، وما عدا ما ذكر من الافعال لا يلزم استتارُ الضمير فيه فاعرفه،

فصل ١٩٦

قال صاحب الكتاب ويتوسّطُ بين المبتدإ وخبره قبل دخولِ العوامل اللفظيّة وبعده اذا كان الخبرُ معرفةً او مُضارِعًا له فى امتناعِ دخولِ حرفِ التعريف عليه كأَفْعَلَ من كذا احدُ الضمائر المنفصلة المرفوعة لِيُؤْذِن من اوّلِ أمره بأنّه خبرٌ لا نَعْتٌ وليُفيدَ ضَرْبًا من التوكيد ويُسمّيه البصريون فَصْلًا والكوفيون عِمادًا وذلك فى قولك زيدٌ هو المنطلقُ وزيدٌ هو أفضلُ من عمرٍو وقال اللّه تعالى اِنْ كَانَ هٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ وقال كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وقال وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ ٱللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ وقال اِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ويدخل عليه لامُ الابتداء تقول إن كان زيدٌ لَهو الظريفَ وإن كنّا لَنحن الصالحين وكثيرٌ من العرب يجعلونه مبتدأً وما بعده مبنيًّا عليه عن رُؤْبَة انّه كان يقول أَظُنُّ زيدا هو خيرٌ منك ويقرؤن وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوا هُمُ ٱلظَّالِمُونَ وأَنَا أَقَلُّ،

قال الشارح اعلم انّ الضمير الذى يقع فَصْلًا له ثلثُ شرائطَ احدها أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضعِ ويكونَ هو الاوّلَ فى المعنى الثانى أن يكون بين المبتدإ وخبرِه او ما هو داخلٌ على المبتدإ وخبره من الافعال والحروف نحوِ إنّ وأخواتها وكَانَ واخواتِها وظننتُ وأخواتِها الثالثُ أن يكون بين معرفتَيْن او معرفةٍ وما قارَبَها من النكرات، ويقال له فَصْلٌ وعِمادٌ فالفصل من عباراتِ البصريين كانّه فصل الاسمَ الاوّل عمّا بعده وآذن بتَمامه وأن لم يبق منه بَقيّةٌ من نعتٍ ولا بدلٍ الّا الخبرَ لا غيرُ والعِمادُ من عبارات الكوفيين كانّه عمد الاسمَ الاوّلَ وقوّاه بتحقيق الخبر بعده، والغرض من دخول الفصل فى الكلام ما ذكرناه من إرادةِ الإيذان بتمام الاسم وكَمالِه وأنّ الذى بعده خبرٌ وليس بنعتٍ وقيل أُتى به لِيُؤْذِن بأنّ الخبر معرفةٌ او ما قارَبَها من النكرات، وانّما اشتُرط ان يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضعِ لانّ فيه ضربًا من التأكيد والتاكيدُ يكون بضميرِ المرفوع المنفصل نحوُ قمتُ أَنَا واُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمرُ هو الاوّلَ فى المعنى لانّ التأكيد هو المؤكَّدُ فى المعنى ولهذا المعنى يُسمّيه سيبويه وَصْفًا كما يسمّى التأكيدَ المحضَ ولو قلت على هذا

كَانَ زيدٌ انتَ خيرا منه او ظننتُ زيدا انتَ خيرا منه لم يجز لانّ الفصل ههنا ليس الاوّل فلا يكون فيه تأكيدٌ له، فامّا قول الشاعر

* وكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِن صَدِيقٍ * يَرانِى لو أُصِبْتُ هو المُصابا *

فانّك لو حملتَه على ظاهره لم يجز ان يكون هُوَ فصلًا لانّ هُوَ ضميرُ غائبٍ وفِى ضميرُ متكلّمٍ فلا يصحّ ان يكون تأكيدا له فإن حملتَه على حذف مضاف كانّه قال يرى مُصابى هو المصابَا جاز لانّ الثانى هو الاوّل، وانّما اشتُرط ان يكون بين المبتدإ والخبر او ما دخل عليهما ممّا يقتضى الخبرَ وذلك من قِبَل انّ الغرض به إزالةُ اللبس بين النعت والخبر اذ الخبرُ نعتٌ فى المعنى وذلك نحوُ قولك زيدٌ هو القائمُ لانّ الذى بعده معرفةٌ يمكن ان يكون نعتا لما قبله فلمّا جئت بهُوَ فاصلةً بَيَّنَ انّك أردتَ الخبرَ وأنّ الكلام قد تمّ به لفَصْلك بينهما اذ الفصلُ بين النعت والمنعوت قبيحٌ، فان قيل اذا كان الغرض بالفصل انّما هو الفرقَ بين النعت والخبر فما بالُه جاء فيما لا لَبْسَ فيه نحوِ قوله تعالى وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَارِثِينَ وإنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ولا لَبْسَ فى ذلك لانّ المضمرات لا تُوصَف فالجوابُ انّ هذا هو الاصلُ أن لا يقع الفصلُ الّا بعد الاسم الظاهر ممّا يُوصَف فلمّا ثبت هذا الحكمُ للظاهر أُجرى المضمر مُجراه وإن كانت المضمراتُ لا تُنعَت اذ كان اصلُه المبتدأَ والخبرَ كما ذكرنا فى يَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ اصلُ الحذف فى يَعِدُ لوقوع الواو بين ياء وكسرة وباقِى أخواته محمولةٌ عليه كذلك ههنا فلذلك تقول كان زيدٌ هو القائمَ وكنتُ أَنَا القائمَ قال الله تع فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وتقول ظننتُ زيدا هو القائمَ وحسبتُ زيدا هو الجالسَ قال الله تع وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وقال انْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا من رُؤْيَةِ القَلْبِ، واعلمْ انّ قوله تعالى كنتَ انت الرقيبَ عليهم وكُنّا نحن الوارثين وإنْ ترنِ أنا أقلَّ منك مالا وولدا يجوز ان يكون المضمر فيه فصلا ويجوز ان يكون تأكيدا لانّه بعد مضمرٍ والمضمرُ يُؤكّد بالمضمر المرفوع اذ كَانَهُ سواءٌ كان الاوّل مرفوعَ الموضع او منصوبَه او مجرورَه، واعلمْ انّ الفصل لا يظهر له حكمٌ فى بابِ إنَّ وأخواتِها وبابِ المبتدإ والخبر لانّ أخبارها مرفوعةٌ فاذا قلت زيدٌ هو القائمُ وإنّ زيدا هو القائمُ لم يُعلَم انّ المضمر فصلٌ او مبتدأٌ الّا بالإرادة والنيّةِ ولا يظهر الفرقُ بينهما فى اللفظ ويظهر مع الفعل لانّ أخباره منصوبةٌ نحوَ قولك كان زيدٌ هو القائمَ وظننتُ زيدا هو العاقلَ فعُلم انّ هُوَ فصلٌ بنصبِ ما بعده، وانّما وجب ان يكون بعد معرفةٍ لانّ فيه ضربًا من التأكيد ولفظُه لفظُ المعرفة فوجب ان يكون الاسمُ الجارى

عليه معرفةٌ كما انّ التأكيد كذلك ووجب ان يكون ما بعده معرفةً ايضا لانّه لا يكون ما بعده الّا ما يجوز ان يكون نعتًا لِما قبله ونعتُ المعرفة معرفةٌ فلذلك وجب ان يكون بين معرفتَيْن، وقولنا او ما قارَبَ المعرفةَ اشارةٌ الى بابِ أَفْعَلَ مِن كذا لانّه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفةً وذلك لانّه مُشابِهٌ للمعرفة من أجلِ انّه غيرُ مضاف ويمتنع دخولُ الالف واللام عليه لانّ الالف واللام تُعاقِب مِنْ فلا تُجامِعها فجرى مجرَى العَلَم نحوِ زيد وعمرو فى امتناعه من الالف واللام وليس بمضاف مع انّ مِنْ تُخصِّصه لانّها من صلته فطال الاسمُ بها فصارت كالصلة للموصول وذلك نحوُ قولك كان زيدٌ هو خيرًا منك وحسبتَنى أَنَا خيرا منك قال الله تع ولا تحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم اللّهُ من فضله هو خيرا لهم يُقرَأ تحسبنّ فى الآية بالتاء والياء فمَن قرأ بالتاء فتقديرُه لا تحسبنّ بُخْلَ الذين يبخلون بما آتاهم اللّه ثمّ حُذف المضاف ومَن قرأ بالياء فالّذينَ فى موضع الفاعل والمفعولُ الاوّل محذوفٌ والتقديرُ البخلَ هو خيرا لهم وحسُن اضمارُه لِما فى يبخلون من الدلالة عليه وصار كقولهم مَن كَذَبَ كان شَرًّا له اى كان الكَذِبُ شرًّا له، ولو قلت على هذا ما ظننتُ احدا هو خيرا منك لم يجز لانّه لم يأت بعد معرفة وكذلك لو قلت ما ظننتُ زيدا هو قائما لم يجز لانّ الذى بعده ليس معرفةً ولا مُقارِبا للمعرفة،

ويجوز رفعُ ما بعد هذه المضمرات سواءٌ كان قبلها معرفةٌ او بعدها او لم تكن وذلك نحوُ قولك ما ظننتُ احدا هو خيرٌ منك فأحدا مفعولٌ اوّلٌ وقولُك هو خيرٌ منك مبتدأٌ وخبرٌ فى موضع المفعول الثانى وكذلك لو قلت ما ظننتُ زيدا هو قائمٌ كلُّ ذلك جائزٌ وكذلك تقول زيدٌ هو القائمُ وإنّ زيدا هو العالمُ وظننتُ محمّدا هو الشاخصُ وكنتُ أَنَا الراكبُ وهو استعمالُ ناس كثير من العرب حكاه سيبويه وعن رُؤْبَةَ انّه كان يقول أَظُنّ زيدا هو خيرٌ منك بالرفع وحكى عيسى بن عمر أنّ ناسا كثيرا من العرب يقولون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وقال قيس بن ذُرَيْح

* تُبَكّى على لُبْنَى وأنتَ تركتَها * وكُنْتَ عليها بالمَلا أنتَ أَقْدَرُ *

جاء مرفوعا لانّ القافية مرفوعةٌ والذى يُفارِق به المبتدأُ الفصلَ ههنا أنّ الضمير اذا كان مبتدأً فانّه يُغيِّر إعرابَ ما بعده فيرفعُه البتّةَ بانّه خبرُ المبتدإ واذا كان فصلا لا يُغيِّر الاعرابَ عمّا كان عليه بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودا فتقول فى المبتدإ كان زيدٌ هو القائمُ ترفع القائمَ بعد أن كان منصوبا وتكون الجملةُ فى موضع الخبر وكذلك تقول ظننتُ زيدا هو القائمُ ترفعُه ايضا وتكون الجملةُ فى موضع المفعول الثانى لِظننتُ فأمّا اذا كان الفصلُ بين المبتدإ وخبرِه او بين اسمِ إنّ وخبرِها فانّه لا

يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ لانّ ما بعد المضمر فيه مرفوعٌ فى كلا الحالَيْن لانّ خبرَ المبتدا مرفوعٌ وخبرَ إنّ مرفوعٌ وانّما يقع الفصلُ بينهما من جهةِ الحكم والتقديرِ فاذا جعلتَه مبتدأً كان اسما فله موضعٌ من الاعراب وهو الرفعُ بأنّه مبتدأٌ والمبتدأُ يكون مرفوعا ويدلّ على ذلك أنّك لو أوقعتَ موقعَه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحوَ قولك كان زيدٌ غلامُه القائمُ واذا جعلتَه فصلا فقد سلبتَه معنى الاسميّة وابتززتَه ايّاه وأصرتَه الى حَيّزِ الحروف وألْغيْتَه كما تُلْغى الحروفَ نحوَ الغاء مَا فى قوله فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللّٰهِ فلا يكون له موضعٌ من الاعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا خفضٌ وليس ذلك بأبعدَ من إعمالِ مَا عَمَلَ لَيْسَ لشَبَهِها بها والقياسُ أن لا تعمل ونظيرُ ذلك من الاسماء التى لا موضعَ لها من الاعراب الكافُ فى ذٰلِكَ وأُولٰٓئِكَ ورُوَيْدَكَ والنَّجاءَكَ ونحوِ ذلك ، وربّما ٱلتبس الفصلُ بالتأكيد والبدلِ فى مواضعَ والذى يفصِل بينهما أمّا الفرقُ بين الفصل والتأكيد فانّه اذا كان التأكيدُ ضميرا فلا يُؤَكَّد به الّا مضمرٌ نحوَ قمتَ أنتَ ورأيتُك انت ومررتُ بك انت والفصلُ ليس كذلك بل يقع بعد الظاهرِ والمضمرِ فاذا قلت كان زيدٌ هو القائمَ لم يكن هُوَ هٰهنا الّا فصلا لوقوعه بعد ظاهرٍ ولو قلت كنتَ أنتَ القائمَ جاز ان يكون فصلا هٰهنا وتأكيدا ومن الفصل بينهما أنّك اذا جعلتَ الضميرَ تأكيدا فهو باقٍ على اسميّته ويُحكَم على موضعه بإعرابِ ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا على ما بيّنّاه ، وامّا الفصلُ بينه وبين البدل فإنّ البدل تابعٌ للمُبدَل منه فى اعرابه كالتأكيد الّا انّ الفرق بينهما أنّك اذا أبدلتَ من منصوبٍ أتيتَ بضميرِ المنصوب فتقول ظننتُك ايّاك خيرا من زيد وحسبتُه ايّاه خيرا من عمرو واذا أكّدتَ او فصلتَ لا يكون الّا بضميرِ المرفوع ، ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أنّ لامَ التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل فتقول فى الفصل إن كان زيدٌ لَهو العاقلَ وإن كنّا لَنَحْنُ الصالحين ولا يجوز ذلك فى التأكيد والبدل لانّ اللام تفصل بين التأكيد والمُؤَكَّد والبدلِ والمبدلِ منه وهما من تمامِ الاوّل فى البيان ، وقد ذهب قومٌ الى انّ هُوَ ونحوَها من المضمرات لا تكون فصلا وانّما هى فى هذه المواضع وصفٌ وتأكيدٌ وهى باقيةٌ على اسميّتها وقد بيّنّا فَسادَ ذلك بوُقوعه بعد الظاهرِ والمضمرِ ولا يُؤَكَّد به الظاهرُ وبدخولِ لام التأكيد عليه فاعرفه ،

فصــل ١٩٧

قال صاحب الكتاب ويُقدّمون قبل الجملة ضميرا يسمّى ضميرَ الشأنِ والقصّةِ وهو المجهولُ عند الكوفيين وذلك نحوُ قولك هو زيدٌ منطلقٌ اى الشأنُ والحديثُ زيدٌ منطلقٌ ومنه قولُه تعالى قُلْ هُوَ ٱللّٰهُ أَحَدٌ ويتّصِل بارزًا فى قولك ظننتُه زيدٌ قائمٌ وحسبْتُه قام اخوك وإنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ وإنّه مَن يأتِنا نأتِه وفى التنزيل وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللّٰهِ ومستكِنًا فى قولهم ليس خَلَقَ اللّٰهُ مثلَه وكان زيدٌ ذاهبٌ وكان انت خيرٌ منه وقولِه تعالى كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ويجىء مؤنّثا اذا كان فى الكلام مؤنّثٌ نحوَ قوله عزّ وجلّ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وقولِه أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَآءُ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وقال
* على انّها تَعْفُو الكُلُومُ *،

قال الشارح اعلم انّهم اذا ارادوا ذِكْرَ جملة من الجُمَل الاسميّة او الفعليّة فقد يُقدّمون قبلها ضميرا يكون كنايةً عن تلك الجملة وتكون الجملةُ خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له ويُوحّدون الضمير لانّهم يريدون الأمرَ والحديثَ لانّ كلَّ جملة شأنٌ وحديثٌ ولا يفعلون ذلك الّا فى مواضعِ التفخيم والتعظيم وذلك قولُك هو زيدٌ قائمٌ فهُوَ ضميرٌ لم يتقدّمْه ظاهرٌ انّما هو ضميرُ الشأنِ والحديثِ وفسّره ما بعده من الخبر وهو زيدٌ قائمٌ ولم تأتِ فى هذه الجملة بعائدٍ الى المبتدإ لانّها هو فى المعنى ولذلك كانت مُفسِّرةً له ويُسمّيه الكوفيون الضمير المجهول لانّه لم يتقدّمْه ما يعود اليه، فامّا قوله تعالى قُلْ هو الله احدٌ فقد قال جماعةُ البصريين والكسائىُّ من الكوفيين انّ هُوَ ضميرُ الشأن والحديث أُضمر ولم يتقدّمه مذكورٌ وفسّره ما بعده من الجملة وقال الفرّاء هو ضميرُ اسمِ الله تع وجاز ذلك وإن لم يَجْرِ له ذكرٌ لما فى النفوس من ذِكْره وكان يُجيز كان قائما زيدٌ وكان قائما الزيدان والزيدون فيكون قائما خبرا لذلك الضمير وما بعده مرتفعٌ به، والبصريون لا يُجيزون ان يكون خبرُ ذلك الضمير اسما مفردا لانّ ذلك الضمير هو ضميرُ الجملة فينبغى ان يكون الخبر جملةً كما تقول كان زيدٌ أخاك فتجعل الاخَ خبرا له اذ كان هو ايّاه غيرَ انّ الخبر اذا كان مفردا كان مُعرَبا وظهر الاعرابُ فى لفظه واذا كان جملةً كان الاعرابُ مقدّرا فى موضعه دون لفظه، ويجىء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر نحوِ انّ وأخواتِها وظننتُ واخواتِها وكانَ واخواتِها وتعمل فيه هذه العواملُ، فاذا كان منصوبا برزتْ علامتُه متصلةً نحوَ قولهم ظننتُه زيدٌ قائمٌ وحسبتُه قام اخوك فالهاء ضميرُ الشأن والحديث وهى فى موضع المفعول الاوّل والجملةُ بعدها فى موضع المفعول الثانى وهى مُفسِّرةٌ لذلك المضمر وتقول إنّه زيدٌ

ذاهبٌ فالهاء ضميرُ الأمرِ وزيدٌ ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ فى موضع خبرِ الامر، ومثله إنّه أمةُ اللّه ذاهبةٌ وإنّه مَن يأتِنا نأتِه الهاء فى ذلك كلّه ضميرُ الحديث وما بعده من الجملة تفسيرٌ له فى موضع الخبر ولا يُحتاج فيها الى عائد فى الجملة لانّها هى الضميرُ فى المعنى، ومثله قوله تعالى وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ ولا يجوز حذفُ هذه الهاء الّا فى الشعر لا يجوز فى حال الاختيار إنّ زيدٌ ذاهبٌ على معنى إنّه زيدٌ ذاهبٌ وقد جاء فى الشعر قال

* إنّ مَن لامَ فى بَنى بِنْتِ حَسّا * نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فى الخُطوب *

وقال

* إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْقَ فيها جَآذِرًا وظِبـآء *

الهاء مرادةٌ والتقديرُ إنّه وذلك لانّ مَنْ ههنا شرطٌ ولا يعمل فى الشرط ما قبله من العوامل اللفظيّة فلذلك قلنا انّ الهاء مرادةٌ وكذلك باقى اخواتها، واذا كان مرفوعا متّصلا استكنّ فى الفعل واستتر فيه لانّ ضمير الفاعل اذا كان واحدا غائبا استكنّ فى الفعل نحوَ زيدٌ قام فلذلك قالوا ليس خَلَقَ اللّهُ مثلَه ففى لَيْسَ ضميرٌ منوىٌّ مستكنٌّ لانّ لَيْسَ وخَلَقَ فعلان والفعلُ لا يعمل فى الفعل فلا بدّ من اسمٍ يرتفع به فلذلك قيل فيه ضميرٌ، وتقول كان زيدٌ قائمٌ وكان أنتَ خيرٌ منه ففى كَانَ ضميرُ الأمرِ مستكنّا فيها والجملةُ بعده فى موضع الخبر وهو تفسيرٌ لذلك المضمر وكذلك باقى أخواتها قال الشاعر

* اذا مُتُّ كان الناسُ صِنْفان شامِتٌ * وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كُنْتُ أَصْنَعُ *

أضمر فى كَانَ ضميرَ الشأن والحديث وأوقع الجملةَ بعده تفسيرَه ومنه قول الآخر

* هِىَ الشِفاءُ لِدآءِ لو ظَفِرتُ بها * وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ *

جعل فى لَيْسَ ضميرا لم يتقدّمه ظاهرٌ ثمّ فسّره بالجملة من المبتدا والخبر الذى هو خبرُه، فامّا قوله تعالى مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ فقد قرأ حَمْزَةُ وحَفْصٌ كاد يزيغ بالياء وقرأ الباقون بالتاء وفى رفع قلوب وجهان احدُهما انّها مُرتفعةٌ بتزيغ وفى كَادَ ضميرُ الامر لانّ كَادَ فعلٌ وتزيغ فعلٌ والفعل لا يعمل فى الفعل فلم يكن بدٌّ من مرتفعٍ به الثانى انّها مرتفعةٌ بكَادَ والخبرُ مقدّمٌ وهو تزيغ والاوّلُ أجودُ لانّك جعلتَ ما يعمل فيه الاوّل يلى الآخرَ وهذا لا يحسن، قال وربّما أنّثوا ذلك الضمير على إرادةِ القصّة وأكثرُ ما يجىء إضمارُ القصّة مع المؤنّث وإضمارُها مع المذكّر جائزٌ فى القياس لانّ

التذكير على اضمارِ المذكّر وهو الامرُ والحديثُ فجائزٌ اضمارُ القصّة والتأنيثُ لذلك، واما قوله تعالى أَوَلَمْ تكن لهم آيةً أن يعلمه علماءُ بنى اسرائيل فإنّ ابن عامرٍ وحدَه قرأ بالتاء ورفعِ آية وقرأ سائرُ السبعة بالياء ونصبِ آية فالنصبُ على خبرِ كان وأنْ يعلمَه الاسمُ ومن قرأ بالتاء والرفع فعلى اضمارِ القصّة والتقديرُ أولم تكن القصّةُ أن يعلمه علماء بنى اسرائيل آيةٌ كأنّك قلت علْمُ بنى اسرائيل آيةٌ كما تقول لم تكن هندٌ منطلقةٌ وأنتَ تريد لم تكن القصّةُ وأن يعلمه مبتدأٌ وآيةٌ الخبرُ وقد تقدّم عليه كقولهم تميمىٌّ أنا ومشنوءٌ مَن يَشْنَأُك ولا يحسن ان يكون آيةٌ اسمَ تَكُنْ لانّها نكرةٌ وأن يعلمه معرفةٌ فاذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ فالاسمُ هو المعرفةُ والخبرُ النكرةُ فلذلك عدل المحققون عن هذا الظاهر الى اضمار القصّة، وقد ذهب بعضهم الى انّ آية اسمُ تكن وتأنيثَ الفعل لذلك وأنْ يعلمه الخبرُ قال لانّ الاسم والخبر شىءٌ واحدٌ مع انّها قد خُصّصتْ بقوله لَهُمْ وهذا ضعيفٌ لا يكون مثلُه الّا فى الشعر وموضعِ الضرورة ويُقوّى الوجهَ الاوّلَ قراءةُ الجماعة، فامّا قول الشاعر

* على انّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنّما * نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِى *

البيت من الحَماسة لأبى خِراشٍ الهُذَلىّ وهو من قِطْعةٍ اوّلُها

* حَمِدْتُ الاهى بعدَ عُرْوَةَ اذْ نَجَا * خِراشٌ وبعضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ *

والشاهد فيه قولُه على انّها على تأنيثِ القصّة اى على انّ القصّة تعفو الكلومُ الكلومُ جمعُ كَلْمٍ وهى الجِراحُ تعفو اى تَدْرُسُ من قولهم عَفَتِ الرياحُ المنزلَ اى درسته والمرادُ انّ الكلوم والمَصائب قد تُنسى وانّما نُوَكَّل منها بما يقرب حدوثُه وإن كان ما مضى منه جليلا فاعرفه،

فصل ١٦٨

قال صاحب الكتاب والضمير فى قولهم رُبَّهُ رَجُلًا نكرةٌ مُبْهَمٌ يُرْمَى به من غيرِ قَصْدٍ الى مضمر له ثمّ يُفسَّر كما يفسَّر العَدَدُ المبهمُ فى قولك عشرون درهما ونحوه فى الإبهام والتفسيرِ الضميرُ فى نِعْمَ رجلا،

قال الشارح هذا الضمير كالضمير المتقدّم فى احتياجه الى ما يُفسّره الّا انّ ذلك الضمير يُفسَّر بجملةٍ والضميرَ فى رُبَّ يفسَّر بمفردٍ وانّما دخلتْ رُبَّ على هذا المضمر ورُبَّ مختصّةٌ بالنكرات من حيث كان

ضميرا لم يتقدّمه ذكرٌ فكان مبهما مجهولا يحتاج الى ما يُفسّره ويُبيّنه فأشبهَ النكراتِ فساغ دخولُها عليه لذلك وصار كالعدد اذا قلت عشرون او ثلثون مَثَلاً فإنّه يُفيد مقدارا معلوما من غيرِ ان يدلّ على نوعِ المعدود فهو مبهمٌ ولذلك فُسّر بالواحد ليدلّ على نوع المعدود ، ونظيرُ هذا المضمر المضمرُ فى نِعْمَ وبِئْسَ فى احدِ ضربَيْ فاعلهما فإنّه يكون مضمرا لم يتقدّمه ذكرٌ ثمّ يُفسَّر بالواحد المنكورِ نحوَ نِعْمَ رجلا زيدٌ وبِئْسَ غلاما عمرٌو وسنذكُر حكمَهما فى موضعهما ان شاءَ اللّه تع ،

فصــــل ١٦٩

قال صاحب الكتاب واذا كُنى عن الاسم الواقع بعد لَوْلَا وعَسَى فالشائعُ الكثيرُ أن يقال لولا انت ولولا انا وعسيتَ وعسيتُ قال اللّه تعالى لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال فَهَلْ عَسَيْتُمْ وقد روى الثِقاتُ عن العرب لولاكَ ولولاىَ وعساكَ وعسانى قال يَزِيدُ بن أُمِّ الحَكَم

* وكَمْ مَوْطِنٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى * بأَجْرامه من قُلّةِ النِيقِ مُنْهَوِى *

وقال * لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ * وقال * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكَا * وقال

* ولِى نَفْسٌ أقولُ لها اذاما * تُنازِعُنى لَعَلّى او عَسانى *

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الاسمَ الواقع بعد لَوْلَا الظاهرَ يرتفع بالابتداء عند جماعةِ البصريين فاذا كُنى عنه فينبغى ان لا يختلِف إعرابُه لانّ العامل فى الحالَيْن شىءٌ واحدٌ فكما أنّه اذا كان ظاهرا يكون مرفوعا بالابتداء فكذلك اذا كُنى عنه يكون فى محلّ رفع بالابتداء ويكون لفظُه من الضمائر المرفوعة المنفصلة هذا هو القياسُ وعليه أكثرُ الاستعمال فعلى ذلك تقول لولا انتَ ولولا انتُما ولولا انتم قال اللّه تع لولا انتم لَكُنّا مؤمنين وقال عامر بن الأَكْوَع وهو يَحْدُو برسولِ اللّه صلّعم

* لَاهُمَّ لولا أنتَ ما اَهْتَدَيْنَا * ولا تَصَدَّقْنَا ولا صَلَّيْنَا *

وامّا الكِسائىُّ فكان يرى ارتفاعَ الاسم بعد لولا بفعل مضمر معناه لو لم يكن فعلى هذا ينبغى اذا كُنى عنه أن تقول لولا انا ولولا انت لانّ الفعل لم يظهر فيتّصلَ به كنايتُه فوجب ان يكون الضمير منفصلا ، وامّا عَسَى فهو فعلٌ من افعالِ المقاربة وهو محمولٌ فى العمل على كَانَ لاقتضائه اسما وخبرا واسمُها مشبّهٌ بالفاعل يرتفع ارتفاعَه كما انّ كَانَ كذلك فاذا كُنى عن اسمِ عَسَى فينبغى ان يكون

كالكناية عن اسمِ كَانَ ضميرا متّصلا مرفوعَ الموضع وعليه الاستعمالُ نحوُ عَسَيْتُ وعسيتَ وعسيتُمَا وعسينَا وعسيتُم قال الله تع فهل عسيتم قُرِئَ بفتح السين وكسرها وهما لغتان والفتحُ اشهرُ الّا انّه قد ورد عن العرب لولاكَ ولولاىَ قال الثقفىّ * وكم موطن لولاىَ الخ * وقبله

* عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِى إن لَقِيتَه * وأَنْتَ عَدُوِّى ليس ذاك بمُسْتَوِى *

الشاهد فيه إتيانُه بضميرِ المجرور بعد لَوْلَا وهى من حروف الابتداء ومعنى طِحْتَ هلكتَ والأجرامُ جمعُ جِرْمٍ وهو الجَسَدُ والنِيقُ أعلى الجبل ومُنْهَوٍ ساقطٌ وهو شاذٌّ لانّ نونَ المطاوعة انّما تدخل فعلا متعدّيا نحوَ كسرتُه فانكسر وحسرتُه فانحسر وهو كما ترى لازمٌ، ومنه قول الاخر * لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ * البيت لعمر بن ابى رَبيعَة وصدرُه * أَوْمَتْ بكَفَّيْها مِنَ الهَوْدَجِ * وكان ابو العبّاس يُنْكِر هذا الاستعمال ويقول انّه خَطَأٌ والذى استغواهم بيتُ الثقفىّ وفى قصيدته اضطرابٌ وإنكارُ مثلِ هذا لا يحسن اذ الثقفىُّ من أعيانِ شعرآء العرب وقد روى شِعْرَه الثقاتُ فلا سبيلَ الى مَنْعِ الأَخْذ به مع انّه قد جاء من غير جهةِ الثقفىّ نحوُ بيت عمر وهو قوله * لولاكَ هذا العام لم أَحجج * الكاف فى لولاك مفتوحةٌ والخطابُ لعمر يشير الى انّها أَوْمَأَتْ اليه وقالت ذلك، ومنه قول الاخر

* أَتُطْمِعُ فِينَا مَن أَراقَ دِماءَنا * ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسابِنا حَسَنْ *

وورد عنهم ايضا عَساكَ وعَسانِى قال الشاعر * ولى نفسٌ اقول لها الخ * البيت لعِمْرانَ بن خطّاب الخارجىّ والشاهدُ فيه اتّصالُ ضمير النصب بعَسَى والقياسُ عَسَيْتُ فتأتى بضميرِ الرفع كما انّ الظاهر كذلك ودخولُ نون الوقاية فى عسانى دليلٌ على انّ الضمير فى موضع نصب يقول اذا نازعتْنى نفسى فى امر الدنيا خالفتُها وقلتُ لعلّى أتورّطُ فيها فأَكُفُّ عمّا تدعونى اليه، وقيل المرادُ اذا نازعتُها لأَحمِلَها على الأصلح لها ثمّ سوّفتْنى قلتُ لها لَعَلّى أقبَل هذا وأصبِر على ما تدعونى اليه، وقبلَ هذا البيت

* ومَن يَقْصِدْ لأَهْلِ الحَقِّ منهمْ * فإنّى أَتّقيه بما اتّقانى *

يريد انّ من يقصد الخوارجَ ويُخالفها أُدافعه وأُحاربه وأَتّقيه، ومن ذلك قولُ رُؤْبَةَ * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَسَاكَا * وقبله * تقول بِنْتِى قد أَنَى أَنَاكَا * الشاهد فيه عَساكا ووضعُ ضمير النصب موضعَ ضمير الرفع والمعنى إنّه قد حان وقتُ رَحيلك فى طَلَبِ الرزق وقولُه عَلَّكَ اى لَعَلَّكَ إن سافرتَ صُبتَ مُلْتَمَسَكَ،

قال صاحب الكتاب واختُلف فى ذلك فمذهبُ سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أنّ الكاف والياء بعد لولا فى موضعِ الجرّ وانّ للولا مع المَكْنىّ حالًا ليس له مع المظهر كما انّ للَدُنْ مع غُدْوَةٍ حالًا ليس له مع غيرها وهما بعد عسى فى محلِّ النصب بمنزلتهما فى قولك لَعَلَّكَ ولَعَلِّى ومذهبُ الأخفش أنّهما فى الموضعَيْن فى محلِّ الرفع وأنّ الرفع فى لولا محمولٌ على الجرّ وفى عسى على النصب كما حُمل الجرّ على الرفع فى قولهم ما أنا كأَنْتَ والنصبُ على الجرّ فى مواضعَ ،

قال الشارح لمّا ورد عنهم لَوْلاىَ ولَوْلاكَ وعساكَ وعسانى وليست هذه الكناياتُ من ضمائرِ المرفوع والموضعُ موضعُ رفعٍ تَشعّب فيه آراء الجماعة فذهب سيبويه الى انّ موضعَ الضمير فى لولاىَ ولولاكَ خفضٌ وحكاه عن الخليل ويونس واحتجّ بأنّ الياء والكاف لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ وأنّ لَوْلا فى عَمَلِها الخفضَ مع المكنىّ وإن كانت لا تعمله مع الظاهر بمنزلة عَسَى فى عملها النصبَ مع المكنىّ نحو عساكَ وعسانى وإن كان عملُها مع الظاهرِ الرفعَ فلعَسَى وللَوْلا مع المضمر حالٌ تخالِف الظاهرَ كما انّ للَدُنْ مع غُدْوَةٍ حالا ليست مع غيرها ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرَها والمرادُ انّه غيرُ مستنكَرٍ أن يكون للحرف عملٌ فى حالٍ لا يكون له فى حالٍ اخرى وحاصلُه إبرازُ نظيرٍ ليقعَ الاستئناسُ به ، ومن ذلك لَاتَ من قوله تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فإنّها تعمل فى الاحيان عَمَلَ لَيْسَ ومع غيرها لا يكون لها عملٌ ، فان قيل اذا جعلتم لَوْلَا خافضةً وحروفُ الخفض جيء بها لاتّصالِ الافعال الى الاسماء فلَوْلَا وُصلةٌ لما ذا فالجوابُ انّ حروف الجرّ قد تقع زوائدَ فى موضعِ ابتداء وذلك نحوُ قولهم بحَسْبِكَ زيدٌ والمرادُ حسبُكَ زيدٌ وقولِهم هل من أحدٍ عندك والمرادُ هل احدٌ عندك فموضعُ الحرفَيْن رفعٌ بالابتداء وإن كانا عمِلا الخفضَ فكذلك لَوْلَا اذا عملت الجرَّ صارت بمنزلة الباء فى بحسبك زيدٌ ومِنْ فى هل من احد عندك غيرَ متعلّقة بشيء وموضعُها رفعٌ بالابتداء والخبرُ مقدّرٌ محذوفٌ كما كان مع الرفع ، وقال الأخفش وهو قول الفرّاء انّ الكاف والياء فى لولاك ولولاى فى موضعِ رفعٍ واحتجّ بأنّ الظاهر الذى وقعت هذه الكناياتُ موقعَه مرفوعٌ قال وانّما علامةُ الجرّ دخلتْ على الرفع ههنا كما دخلت علامةُ الرفع على الجرّ فى قولهم ما أنا كأَنتَ وأنتَ من علاماتِ المرفوع وهو ههنا فى موضعِ مجرور وكذلك الكافُ والياء من علاماتِ المجرور وهما فى لولاى ولولاك من علاماتِ المرفوع ويُؤيّد ذلك انّك تجد المكنىَّ يستوى لفظُه فى الخفض والنصب فتقول ضربتُك ومررت بك ويستوى ايضا فى الرفع والنصب والخفض فتقول ضَرَبَنا ومَرَّ بنا وقُمْنا فتكون النونُ والالف علامةَ المنصوب والمجرور والمرفوع واذا

كان كذلك جاز ان تكون الكافُ فى موضعِ أَنتَ وأَنتَ فى موضع الكاف ويُفرَّق بين إعرابهما بالقرائن ودَلالاتِ الاحوال، وقد ردّ سيبويه هذه المقالةَ فقال لو كان موضعُ الياء والكاف فى لولاى ولولاك رفعًا وأنّ كنايةَ الرفع وافقتِ الجرَّ كما وافقه النصبُ اذا قلت معك وضَرَبَكَ لفُصِلَ بينهما فى المتكلّم فكنتَ تقول فى الرفع لولانى وفى الجرّ لولاىَ كما تقول فى النصب ضَرَبَنِى وفى الجرّ مَعِى فاعرفه، وامّا عساك وعسانى ففيه ثلاثةُ أقوال احدُها قولُ سيبويه وهو انّ عَسَى بمنزلة لَعَلَّ ينتصب بعدها الاسمُ والخبرُ محذوفٌ مرفوعٌ فى التقدير كما انّ عَلَّكَ خبرُها محذوفٌ مرفوعٌ فى التقدير والكافُ اسمُها وهى منصوبةٌ والذى يدلّ على انّ الكاف فى عساك منصوبةٌ أنّها ليست من ضمائرِ الرفع ويدخل عليها نونُ الوقاية فى قولِ عِمْران * لعلّى او عسانى * والنون والياء فيما آخرُه الفٌ لا تكون الّا للنصب، والثانى وهو قول الأخفش أنّ الكاف والنون والياء فى موضعِ رفع وأنّ لفظ النصب استُعير للرفع كما استُعير له لفظُ الجرّ فى لولاى ولولاك، والثالث قول ابى العبّاس المبرّد وهو انّ الكاف والنون والياء فى موضعِ نصب بأنّها خبرُ عسى وأنّ اسمها مضمرٌ فيها مرفوعٌ وجعله كقولهم * عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا * الّا انّه قُدّم الخبر لانّها فعلٌ ونُوِىَ الاسم للعلم به كما قالوا لَيْسَ الّا فاعرفه،

فصل ١٧٠.

قال صاحب الكتاب وتُعمَد ياء المتكلّم اذا اتّصلتْ بالفعل بنونٍ قبلها صَوْنا له من أَخِى الجرّ وتُحمَل عليه الاحرفُ الخمسة لشَبَهها به فيقال انّنى وكذلك الباقيةُ كما قيل ضَرَبَنِى ويَضْرِبُنِى وللتضعيف مع كثرةِ الاستعمال جاز حذفُها من أَربعةٍ منها فى كلّ كلام وجاء فى الشعر لَيْتِى لانّها منها قال زيدُ الخَيْل

* كمُنْيةِ جابرٍ اذْ قال لَيْتِى * أُصادِفُه وأَفْقِدُ بَعْضَ مالى *

قال الشارح اعلم انّ ضمير المنصوب اذا كان للمتكلّم واتّصل بالفعل نحو ضَرَبَنى وخاطَبَنى وحَدَّثَنى فالاسمُ انّما هو الياء وحدَها والنونُ زيادةٌ ألا تراها مفقودةً فى الجرّ من نحوِ غلامى وصاحبى والمنصوبُ والمجرورُ يستويان وانّما زادوا النونَ فى المنصوب اذا اتّصل بالفعل وِقايةً للفعل من ان تدخله كسرةٌ لازمةٌ

وذلك انّ ياء المتكلّم لا يكون ما قبلها الّا مكسورا اذا كان حرفا صحيحا نحوَ غلامى وصاحبى والافعالُ لا يدخلها جرٌّ والكسرُ أخو الجرّ لانّ مَعْدِنهما واحدٌ وهو المَخْرَجُ فلمّا لم يدخل الافعالَ جرٌّ آثروا ان لا يدخلها ما هو بلفظه ومن مَعْدِنه خوفًا وحِراسةً من ان يتطرّق اليها الجرُّ فجاؤا بالنون مزيدةً قبل الياء ليقع الكسرُ عليها وتكون وِقايةً للفعل من الكسر وخصّوا النونَ بذلك لقُرْبها من حروف المدّ واللين ولذلك تُجامعها فى حروف الزيادة وتكون إعرابا فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين كما تكون حروفُ المدّ واللين إعرابا فى الاسماء الستّة المعتلّة من نحوِ قولك أخوك وأبوك وأخواتهما وفى التثنية والجمع ولانّ هذه النون قد تكون علامةَ إضمار فكرهوا ان يأتوا بحرفٍ غيرِ النون فيخرجَ عن علامات الاضمار، فان قيل فلِمَ زِدتموها فيما آخرُه الفٌ من الافعال نحوِ أعطانى وكسانى والكسرُ لا يكون فى الالف قيل لمّا لزمت النونُ والياءُ فى جميعِ الافعال الصحيحة لِما ذكرناه صارت كانّها من جملةِ الضمير فلم تُفارِقها لذلك مع انّ الحكم يُدار على المَظِنّة لا على نفس الحِكْمة والياءُ مظنّتُه كسرُ ما قبلها والذى يدلّ على انّ النون مزيدةٌ لِما ذكرناه أنّ هذا الضمير اذا اتّصل باسمٍ لم تأت فيه بنون الوقاية نحوَ الضاربى والشاتمى فالياءُ ههنا فى محلِّ نصب كما تقول الضاربُ زيدا ولم تأت معه بنون الوقاية لانّه اسمٌ يدخله الجرُّ فلمّا كان الجرُّ ممّا يدخله لم يمتنع ممّا هو مقارِبٌ له، فان قيل فهلّا حُرِست الافعالُ من الكسر فى مثلِ اِضْرِبِ الْرجلَ قيل الكسرةُ ههنا عارضةٌ لالتقاء الساكنين فلا يُعْتَدّ بها موجودةً ألا ترى انّك لا تُعيد المحذوفَ لالتقاء الساكنين فى مثلِ زَنَتِ المرأةُ وبَغَتِ الأَمَةُ وان كان احدُ الساكنين قد تحرّك اذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين، وقد أدخلوا هذه النونَ مع إنّ واخواتها فقالوا إنّنى وأنّنى وكأنّنى ولٰكنّنى ولَعَلّنى ولَيْتَنى لانّها حروفٌ أشبهتِ الافعالَ وأُجريت فى العمل مُجراها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعلَ، وقد جاءت محذوفةً وأكثرُ ذلك فى إنّ وأنّ ولٰكنّ وكأنّ فقالوا إنّى وأنّى ولٰكنّى وكأنّى وانّما ساغ حذفُ النون منها لانّه قد كثُر استعمالُها فى كلامهم واجتمعت فى آخرها نوناتٌ وهم يستثقلون التضعيف ولم تكن اصلا فى لَحاقِ هذه النون لها وانّما ذلك بالحمل على الافعال فلاجتماع هذه الاسباب سوّغوا حذفَها، وقد حذفوها من لَعَلّ فقالوا لَعَلّى لانّه وإن لم يكن آخرُه نونا فانّ اللام قريبةٌ من النون ولذلك تُدّغَم فيها فى نحو قوله تعالى مِن لَدُنْهُ فأُجريت فى جواز الحذف مَجراها، وامّا لَيْتَ فلمّا لم يكن فى آخرها نونٌ ولا ما يُشْبِه النونَ لزمتْها النونُ ولم يجز حذفُها الّا فى ضرورة الشعر، فامّا قوله * كمُنْيَةِ جابرٍ اذْ قال لَيْتِى الخ *

البيت لزيدِ الخَيْلِ وهو زيدُ بن مُهَلْهِل بن يزيد بن مُنْهِب الطائىّ وكان شاعرا مُجيدا قدم على النبىّ صلّعم فى وَفْدِ طيّيٍ سنةَ تسعٍ فأسلمَ وسمّاه النبىُّ صلّعم زيدَ الخَيْر وقال ما وُصف لى احدٌ فى الجاهليّة الّا رأيتُه دون ما وُصف غيرَك ، وقبله

* تَمَنّى مَزْيَدٌ زيدا فلاقَى * أَخا ثِقَةٍ اذا ٱخْتَلَفَ العَوالِى *

ومَزْيَدٌ رجلٌ من بنى أَسَد كان يتمنّى ان يلقى زيدَ الخيل فلَقِيَه زيدُ الخيل فطعنه فهرب منه وقوله كمُنْيَةِ جابرٍ يريد انّ مزيدا تمنّى ان يلقاه كما تمنّى جابرٌ وكلاهما لقى منه ما يكرَه ، والشاهد فى البيت حذفُ النون من لَيْتِى ضرورةً شبّهها بأخواتها يصف انّ مزيدا تمنّى لِقاءه فكان تمنّيه عليه كمنيةِ جابر ،

قال صاحب الكتاب وقد فعلوا ذلك فى مِنْ وعَنْ ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ إبقاءً عليها من أن تُزيل الكسرةُ سكونَها وأمّا قوله * قَدْنِىَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * فقال سيبويه لمّا اضطُرّ شبّهه بحَسْبِى وعن بعضِ العرب مِنِى وعَنِى وهو شاذّ ولم يفعلوه فى عَلَىَّ وإلَىَّ ولَدَىَّ لأَمْنِهِم الكسرةَ فيها ،

قال الشارح اعلم انّ مِنْ وعَنْ من الحروف المبنيّة على السكون ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ بمعنَى حَسْبُ اسماءٌ مبنيّةٌ ايضا على السكون ومن الحروف والاسماء ما هو متحرّكٌ بحركةِ بناء او اعرابٍ وياءُ المتكلّم يكون ما قبلها متحرّكا مكسورا فكرِهوا اتّصال الياء بهذه الكلم فتُكسَر اواخرُها لها فتلتبس بما هو مبنىٌّ على حركةٍ او بما هو معربٌ من الاسماء التى على حرفَيْن من نحوِ يَدٍ وهَنٍ فجاءوا بالنون حِراسةً لسكونِ هذه الكلم وإيثارًا لبَقاء سكونها لئلّا يقعوا فى بابِ لَبْس فلذلك قالوا مِنّى وعَنّى ولَدُنّى وقَطْنِى وقَدْنِى فكان لفظُ المجرور هنا كلفظ المنصوب ، فامّا قوله * قَدْنِىَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * البيت لابى بَحْدَلَةَ وبعده * ليس الامامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ * والشاهد فيه حذفُ النون من قَدِى تشبيهًا لها بحَسْبِى اذ كان معناهما واحدا وإثباتُها هو المستعمل لانّها فى البناء ومضارَعةِ الحروف بمنزلةِ مِنْ وعَنْ فألزموها النونَ قبل الياء لئلّا يُغيِّرَ آخِرَها عن السكون ، والمراد بأبى خُبَيْب عبدُ الله بن الزُبَيْر وكان مكنّى بابنٍ له اسمُه خبيبٌ وثنّاه لانّه أراده ومُصْعَبا وغلّب أبا خبيب لشُهْرته كما قيل العُمَران ومن قال الخُبَيْبِينَ بلفظ الجمع فانّه اراد عبد الله وشيعَتَه يصف رَغْبَتَه عن عبد الله وأخيه الى عبد الملك بن مَرْوانَ ، وقد جاء عن بعض العرب مِنِى وعَنِى بحذف نون الوقاية انشد بعضُهم

* أَيُّها السائلُ عنهم وعَنِى * لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِى *

وهو قليل فى الاستعمال وإن كان القياس لا يأباه كلّ الاباء من حيث كانت حروفا والحروف قد يأتى بالنون والياء نحو مِنّى وعَنّى وقد تأتى بالياء وحدَها نحو بِى ولِى فلذلك حَذَفها مَن حذف حملًا لها على غيرها من الحروف ، فامّا ما فى آخره الفٌ من الحروف والاسماء غيرِ المتمكّنة نحو عَلَى والَى ولَدَا فانّهم لم يأتوا فيها بالنون اذا أضافوها الى ياء النفس وإن كانت أواخرُها ساكنةً كما أتوا بها مع مِنْ وعَنْ وقَطْ وقَدْ حيث قالوا مِنّى وعنّى وقطنى وقدنى من قوله * امْتَلَأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِى * وذلك من قِبَل انّهم انّما أتوا بنون الوقاية فى مِنّى وعَنّى حِراسةً لسكونهما وشحًّا عليه أن يذهب لانّ ياء النفس تَكْسِر ما قبلها وههنا الفٌ تنقلب مع المضمر ياء والالفُ والياء لا تُكسَران لياء النفس ولا تزولان عن السكون معها أمّا الالفُ فلتعذُّرِ تحريكها وامّا الياء فالادّغامُ يُحصّنها من التحريك فاستغنوا عن النون التى تكون وقايةً للكسرة لذلك ،

اسماء الاشارة

فصــل ١٧١

قال صاحب الكتاب ذَا للمذكّر ولمثنّاه ذَانِ فى الرفع وذَيْنِ فى النصب والجرّ ويجىء ذانِ فيهما فى بعض اللغات ومنه قوله تعالى انّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ وتَا وتِى وتِهِ وتِهْ وذِهِ وذِهْ بالوصل وبالسكون وذِى للمؤنّث ولمثنّاه تانِ وتَيْنِ ولم يُثَنَّ من لغاته الّا تَا وحدَها ولجَمْعهما جميعا أُولَاء بالقَصْر والمَدّ مستويًا فى ذلك أُولو العَقْل وغيرُهم قال جَرِيرٌ

* ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلةِ اللِوَى * والعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الأَيّامِ *

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من الاسماء هو البابُ الثانى من المبنيّات وهى الاسماء التى يشار بها الى المسمّى وفيها من أجلِ ذلك معنى الفعل ولذلك كانت عاملةً فى الاحوال وهى ضربٌ من المبهم وانّما كانت مبنيّةً لتضمّنها معنى حرف الاشارة وذلك أنّ الاشارة معنًى والموضوعُ لافادة المعانى انّما هى الحروف فلمّا استُفيد من هذه الاسماء الاشارةُ عُلم انّ للاشارة حرفًا تَضمّنه هذا الاسمُ وإن لم يُنْطَق به فبُنى كما بُنى مَنْ وكَمْ ونحوهما ، وقال قومٌ انّما بُنى اسمُ الاشارة لشَبَهه بالمضمر وذلك لانّك تشير به الى ما

بحضرتك ما دام حاضرا فاذا غاب زال عنه ذلك الاسمُ والاسماء موضوعةٌ للزومِ مسمَّياتها ولمّا كان هذا غيرَ لازم لِما وُضع له صار بمنزلة المضمر الذى يُسمّى به اذا تقدّم ظاهرٌ ولم يكن اسما له قبل ذلك فهو اسمٌ للمسمّى فى حال دون حال فلمّا وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك، ويقال لهذه الاسماء مبهماتٌ لانّها تشير بها الى كلِّ ما بحضرتك وقد يكون بحضرتك اشياء فتُلْبِس على المخاطب فلم يدر الى أيّها تشير فكانت مبهمةً لذلك ولذلك لزمها البيانُ بالصفة عند الإلباس، ومعنى الاشارة الإيماء الى حاضرٍ بجارحةٍ او ما يقوم مقامَ الجارحة فيتعرّفُ بذلك فتعريفُ الاشارة ان تخصّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسّةِ البَصَر وسائرِ المعارف هو أن تختصّ شخصا يعرفه المخاطبُ بقلبه فلذلك قال النحويّون انّ اسماء الاشارة تتعرّف بشيئَيْن بالعين وبالقلب، فذا اشارةٌ الى مذكّرٍ وهو ثُلاثىٌّ ووزنُه فَعْلٌ ساكنَ العين محذوفَ اللام وألفُه منقلبةٌ عن ياءٍ فهو من مضاعَفِ الياء من بابِ حَيِيتُ وعَيِيتُ هذا مذهبُ البصريين قالوا اصلُه ذَيٌّ على لفظ حَيٍّ وعَيٍّ ثمّ حُذفت اللام لضرب من التخفيف فبقى ذَىْ ساكنَ الياء فقُلبت ياؤه ألفًا لئلّا يُشْبِه الأدواتِ نحوَ كَىْ وأَىْ، فان قيل فمن أَيْنَ زعمتم انّ أَلفَه منقلبةٌ عن ياء وهلّا كانت اصلا لبُعْدها من التمكّن وعدمِ اشتقاقِها كما قلتم ذلك فى أَلفِ مَتَى ولَدَى واذا ونحوِها من الاسماء غيرِ المتمكّنة فالجوابُ انّهم قد قالوا فى ذَا ذِا فأمالوها حكاه سيبويه فدلّ انّها من الياء، وذهب قومٌ الى انّها من الواو قالوا لانّ بابَ شَوَيْتُ ولَوَيْتُ أكثرُ من بابِ حَيِيتُ وعَيِيتُ والاوّل أقيسُ لمجىء الامالة فيها، فان قيل ولِمَ حكمتم عليها بانّها من ذواتِ الثلاثة وهلّا كانت ثُنائيّةً كمَنْ وكَمْ قيل لانّ ذَا اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه قد غلب عليه أحكامُ الاسماءِ الظاهرة نحوَ وَصْفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فلمّا غلب عليه شَبَهُ الاسماء المتمكّنة حُكم عليه بانّه ثُلاثىٌّ كالاسماء المتمكّنة وقد جعله بعضُهم من الاسماء الظاهرة وهو القياسُ اذ لا يفتقر الى تقدُّمِ ظاهرٍ فيكونَ كنايةً عنه، فان قيل فهلّا كان ممّا أُضمر على شريطةِ التفسير ويكون ما بعده من النعت بَيانا له كما فُسّر المضمر بالظاهر فى قولك أكْرَمَنى وأكرمتُ زيدا قيل لو كان كذلك لزم نعتُه ولم يجز ان لا تذكره ألا تراك تقول هذا زيدٌ ورأيتُ هذا فلا تأتى له بصفةٍ انّما تأتى بها اذا أُلتبس للايضاح فلذلك كان القياس ان يكون ظاهرا، وقد أشكل أمرُه على قومٍ فجعلوه قِسْمًا ثالثًا بين الاسماء الظاهرة والمضمرة لانّ له شَبَهًا بالظاهرة وشبهًا بالمضمرة فمن حيث كانت مبنيّةً ولم يُفارقها تعريفُ الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صُغّرت ووُصفت ووُصف بها كانت كالظاهرة، وذهب الكوفيون الى انّ الاسم انّما هو الذالُ وحدَها والالفُ مزيدةٌ

لتكثيرِ الكلمة قالوا والدليلُ على ذلك قولُهم فى التثنية ذَانِ وذَيْنِ فحذفوا الالف لقيامِ حرف التثنية مقامَها فى التكثير وهذا فاسدٌ لقولهم فى التحقير ذَيَّا فأعادوه الى اصله وهذا شأنُ التصغير وامّا ذَهابُ ألفه فى التثنية فلم يكن لِما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية انّما حذفُه لالتقائه مع حرف التثنية فحُذف لالتقاء الساكنين ولم يقلِبوه كما قلبوه فى رَحَيان لبُعده من التمكّن وعدمِ تصرُّفه ، فان قيل الزيادة فى حال التصغير لا تدلّ على انّ ذلك اصلٌ فيها فانّا لو سمّينا بقَدْ او هَلْ ونحوِهما ممّا هو على حرفَيْن ثمّ صغّرناه لزِدْنا فيه ما لم يكن له فكذلك اسمُ الاشارة لمّا كان على حرفَيْن وصغّرناه زدنا فيه زيادةً كمَلتْ له بناءَ التصغير قيل نحن اذا سمّينا بقَدْ وأشباهِه فانّا ننقُله من الحرف الى الاسم فاذا صغّرناه فانّما نُصغِّره على انّه اسمٌ فوجب ان نجتلب له حرفا يُوجِبه الاسميّةُ واذا صغّرنا ذَا ونحــوَه من اسماء الاشارة فانّما نُصغّره وهو على معناه من الاسميّة الذى وُضع له على انّه لو ذهب ذاهبٌ الى انّ ذَا ثُنائىٌّ وليس له اصلٌ فى الثلاثيّة نحوَ مَنْ وكَمْ فى المبهمة وأنّ ألفه اصلٌ كالالف فى لَدَا واذَا لم أَرَ به بأسًا لعدم اشتقاقه وبُعْدِه عن التصرّف والذى يُؤيّد ذلك انّك لو سمّيت بذَا لقلت هــذا ذَآءٌ فتزيدها ألفا اخرى ثمّ تقلبها همزةً لاجتماعِ الالفَيْن كما تقول لَآءٌ اذا سمّيت بلَا ولو كان اصلُــهـا الثلاثيّة ولامُها ياءٌ لكنت تقول اذا سمّيت به هذا ذاىٌ فتأتى بالياء الاصليّة ولا تقلبها لوقوعها بعد الفٍ اصليّةٍ كما تقول زاىٌ وراىٌ ، فامّا الامالةُ فانّما ساغت فيه لانّ الالف قد تنقلب ياءً فى ذِى ، فاذا ثنّيتَه قلت ذَانِ فى الرفع وهذه الالفُ علامةُ الرفع وقد انحذفت الفُ الاصل لالتقاء الساكنين دلّ على ذلك انقلابُها فى النصب والجرّ من نحوِ رأيت ذَيْنِ ومررت بذَيْنِ ، وقد اختلف النحويّون فى هذه التثنية فذهب قومٌ الى انّها تثنيةٌ صِناعيّةٌ والنونُ عوضٌ من الحركة والتنوينِ كما كانت فى قولك الزيدان والعمران كذلك وإن كان الواحدُ مبنيّا لا حركةَ ولا تنوينَ فيه لانّه بالتثنية فارَقَ الحرفَ وعاد الى حكمِ التمكّن فقُدّر فيه فى التثنية الحركةُ والتنوينُ فصارت النونُ عوضا منهما ، وقال آخرون انّ النون فى هٰذَانِ وهٰذَيْنِ عوضٌ من الالف الاصليّة حين حُذفت فى التثنية لالتقاء الساكنين ، وذهب آخرون الى انّها ليست تثنيةً صناعيّةً وانّما هى صيغةٌ للتثنية كما صيغت اَللَّذَانِ واَللَّتَانِ للتثنية وليست النونُ عوضا من الحركة والتنوينِ ولا عوضا من الحرف المحذوف وذلك أنّ اسماء الاشارة لا تصحّ تثنيةُ شىءٍ منها من قِبَل انّ التثنية انّما تأتى فى النكرات واسماء الاشارة لا يصحّ تنكيرُها بحالٍ فلا يصحّ ان يُثنَّى شىءٌ منها وهو الصوابُ ألا ترى انّ حالَ اسماء الاشارة بعد التثنية على حدِّ ما كانت

عليه قبل التثنية وذلك نحو قولك هٰذان الزيدان قائمَيْن فتنصب قائمين على الحال بمعنى الفعل الذى دلّ عليه الاشارةُ والتنبيهُ كما كنتَ تنصب فى الواحد نحو هذا زيدٌ قائمًا فتجدُ الحالَ واحدةً قبل التثنية وبعدها فاذًا طريقُ هاذان وهاتان غيرُ طريقِ الزيدان والعمران ألا ترى انّ تعريفَ زيد وعمرو بالوضع والعَلَميّة فاذا ثنّيت واحدا منهما تنكّر حتّى صار كاسماء الأجناس الشائعة فتقول هذان زيدان ظريفان ورأيت زيدَيْن ظريفَيْن فلو لم يكونا نكرتَيْن لَما صحّ وصفُهما بالنكرة فاذا اردت بعد ذلك التعريفَ فبالألف واللام او بالاضافة فتعريفُهما بعد التثنية من غيرِ وجه التعريف قبلها وانْ امتنع تثنيةُ الاسماء المشارِ بها لامتناعِ تنكيرها كان قولهم هاذان وهاتان وهٰذَيْن وهاتَيْن صيغًا موضوعةً للتثنية مخترَعةً لها وليست تضمّ هذا الى هذا كما ضممتَ زيدا الى زيد حين قلت الزيدان الّا انّهم جاؤا بها على منهاجِ التثنية الحقيقيّة فقالوا هذان وهذَيْن لئلّا يختلف طريقُ التثنية ونظيرُ ذلك الاسماءُ المضمرةُ نحو قولك أنتَ وأنْتُمَا وهُوَ وهُمَا فى انّها صيغٌ صيغت للتثنية واسماءٌ مخترَعةٌ لها وليست تثنيةً صِناعيّةً، فان قيل فاذا كان هذان وهاتانِ صيغا للتثنية كهُمَا وأَنْتُمَا فى المضمرات فهلّا قالوا فى أنت انتان وفى هُوَ هُوان كما قالوا فى هذا وهاتا هذان وهاتان قيل اسماء الاشارة أشدُّ شَبَهًا بالمتمكّنة من المضمرة ألا تراهم يصفون اسماء الإشارة ويصفون بها فيقولون مررت بهذا الرجل ومررت بزيدٍ هذا فلمّا قاربت اسماءُ الاشارة الاسماءَ المتمكّنةَ هذه المقارَبةَ ودانتْها هذه المُداناةَ صيغت فى التثنية على منهاجِ تثنيةِ الاسماء المتمكّنة ولذلك أُعربت التثنية وإن كان الواحدُ مبنيّا كانّ ذلك لئلّا يختلف طريقُهما ولمّا بعُدت المضمراتُ من المتمكّنة وتوغّلتْ فى شَبَهِ الحروف صاغوا لها اسماءً للتثنيةِ على غيرِ منهاجِ تثنيةِ المتمكّنة تمييزًا لِما قارب المتمكّنةَ على ما لم يُقارِبها وبعُد عنها، فامّا قول صاحب الكتاب ويجىء ذانِ فيهما فى بعض اللغات فانّ المراد بذلك انّه يكون فى حالِ الرفع والنصب والجرّ بالالف فتقول جاءنى ذان ورأيت ذان ومررت بذان وليس ذلك ممّا يختصّ باسماء الاشارة بل يكون فى جميعِ الاسماء المثنّاة نحو قولك جاءنى الزيدان ورأيت الزيدانَ ومررت بالزيدان وهى لغةٌ لبنى الحارث وبُطونٍ من رَبيعةَ فمن ذلك قولُه

* تَزَوَّدَ منّا بَيْنَ أُذْناهُ طَعْنَةً * دَعَتْهُ الى هابِى التُرابِ عَقيمُ *

وقال الآخر

* فَأَطْرَقَ إِطراقَ الشُجاعِ ولو يَرَى * مَساغًا لِناباهُ الشُجاعُ لَصَمَّما *

وأنشدوا

* إنّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوانَا * أَخْزَى فُلانًا وٱبْنَهُ فلانَا *

* أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانَا * ومَنْخَرَيْن أَشْبَهَا ظَبْيانَا *

يريد العينَيْن ثمّ جاء بمنخرَيْن على القياس وقال آخر

* طارُوا عَلاهُنّ فطِرْ عَلاهَا * وٱشْدُدْ بمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواهَا *

* إنّ أَباها وأَبَا أَباهَا * قد بَلَغَا فى المَجْد غايَتاهَا *

وهى لغةٌ فاشيةٌ، فامّا قوله تعالى إنّ هذان لَساحران فقد قرأ ابنُ كَثير وحَفْصٌ إنْ بالتخفيف وقرأ ابو عمرو انّ هذَيْنِ لساحران بتشديد النون والياء فى هذين وقرأَ الباقون بتشديد النون والالف فامّا قراءةُ ابن كثير وحفص فعلى انّ إنِ المخفّفةُ من الثقيلة ودخلت اللامُ فَرْقًا بينها وبين النافية وأُبطل عملُها لنقصِ لفظها وخروجِها لذلك عن شَبَه الفعل وهو المختار فى إنِ المكسورة اذا خُفّفت، وقال الكوفيون انْ ههنا بمعنى النفى واللامُ بمعنَى الّا والتقديرُ ما هذان الّا ساحران وهو حسنٌ على أصلهم غيرَ انّ اصحابنا لا يُثْبِتون مجىءَ اللام بمعنَى إلّا، وامّا قراءةُ الجماعة إنّ هذان لساحران فأمثلُ الاقوال فيها ان تكون على لغة بنى الحرث فى جَعْلهم المثنّى بالالف على كلّ حال كانّهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاحِ ما قبلها وإن كانت ساكنةً كقولهم فى يَيْأَس يَاءَس، وقال ابو اسحق الهاء مرادةٌ والتقديرُ إنّهُ هذان لساحران واللامُ مزيدةٌ فيه للتأكيد وحسُن دخولُها فى الخبر حيث كانت الجملةُ مفسِّرةً لذلك المضمر فكأنّها فى الحكم بعدَ انّ فدخلت اللامُ مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها، وقال قومٌ إنّ ههنا بمعنَى نَعَمْ والمعنى نَعَمْ هذان لساحران واللامُ مزيدةٌ للتأكيد وكان محلُّها أن تكون فى الاسم الّا انّهم أخّروها الى الخبر لوجودِ لفظِ إنّ وإنّ كانت بمعنَى نَعَمْ وإذا كانوا قد أخّروا لامَ التأكيد من الاسم الى الخبر نحوَ قوله

* أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * تَرْضَى مِن اللَّحْم بعَظْم الرَّقَبَهْ *

على توهُّمِ إنّ لكثرةِ دخولها على المبتدا فلَأَنْ يُؤَخِّروها مع وجود لفظها أجدرُ والى هذا الوجه ذهب ابو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى ومحمّدُ بن يزيد وابو الحسن علىّ بن سليمان الأخفش، وقد جاءت إنّ بمعنَى نَعَمْ كثيرا قال الشاعر

* بَكَرَ العَوَاذِلُ فى الصَبُو * حِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ *

* ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ اِنَّهْ *

اى نَعَمْ هو كذلك والهاء لبيانِ الحركة وقال الآخر

* قالوا غَدَرْتَ فقلتُ اِنَّ وربَّمَا * نالَ العُلَى وشفا الغَليلِ الغادِرُ *

اى نعم، فاذا أشرتَ الى المؤنّث ففيه خمسُ لغات قالوا ذِى وذِهْ وتا وتِى وتِهْ فامّا ذِى فهو تأنيثُ ذَا ووزنُه فِعْلٌ كبِنْتٍ والياء فيه اصلٌ وليست للتأنيث انّما هى عينُ الكلمة واللامُ محذوفةٌ كما كانت فى ذَا كذلك والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة وصحّت الياء لانكسارِ ما قبلها، وامّا ذِهْ فهى ذِى والهاء فيها بدلٌ من الياء وليست للتأنيث ايضا فان قيل فلِمَ قلتم انّ الهاء بدلٌ من الياء فى ذى وهلّا كان الامرُ فيها بالعكس قيل انّما قلنا انّ الياء هى الاصلُ لقولهم فى تصغيرِ ذَا ذَيَّا وذِى انّما هو تأنيثُ ذَا فكما انّ الهاء ليس لها اصلٌ فى المذكّر فكذلك هى فى المؤنّث لانّها من لفظه فان قيل فهلّا كانت الهاء للتأنيث على حدّها فى قائمة وقاعدة فالجوابُ انّها لو كانت للتأنيث على حدّها فى قائمة وقاعدة لكانت زائدةً وكان يؤدّى الى ان يكون الاسمُ على حرف واحد وقد بيّنّا ضُعْفَ مذهب الكوفيين فى ذلك وأمرٌ آخرُ أنّك لا تجد الهاء علامةً للتأنيث فى موضع من المواضع والياء قد تكون علامةً للتأنيث فى قولك اِضْرِبِى فامّا قائمةٌ وقاعدةٌ فانّما التأنيثُ بالتاء والهاء من تغيُّرِ الوقف ألا تراك تجدها تاءً فى الوصل نحو طَلْحَتان وهذه طلحةٌ يا فَتَى وقائمةٌ يا رجلُ فاذا وقفتَ كانت هاءً والهاء فى ذِهْ ثابتةٌ وصلًا ووقفًا والكلامُ انّما هو فى حقيقته وما يندرج عليه ألا ترى أنّنا نُبدِل من التنوين ألفا فى النصب وهو فى الحقيقة تنوينٌ على ما يَدْرَجِ عليه الكلامُ ويؤيّد ذلك انّ قوما من العرب وهم طَيِّئٌ يقفون على هذا بالتاء فيقولون شَجَرَتْ وحَجَفَتْ فثبت بما ذكرناه انّ الهاء فى ذِهْ ليست كالهاء فى قائمة فلا تُفيد فائدتَها من التأنيث، وقوله بالوصل وبالسكون يريد انّ هذه الهاء يجوز فيها وجهان أن تكسرها وتَصِلها بحرفِ مدّ كما تفعل بهاء الإضمار والاخرُ ان تُسكّنها وصلًا ووقفًا فمَن حرّكها فلانّها هاءٌ فى اسم مبهم غيرِ متمكّن فشُبّهت بهاء الاضمار نحوِ مررت بهِ ونظرت الى غلامهِ ومَن سكّنها فانّه جرى على القياس اذ كانت بدلا من حرف ساكن وهو الياء فيقول هذهْ أَمَةُ اللّه ونظرت الى هذهْ يا فَتَى فاذا لَقِيَها ساكنٌ لم يكن بدٌّ من تحريكها بالكسر فتقول هذهِ المرأةُ قائمةٌ وهذهِ الأَمَةُ عاقلةٌ ويحتمل ذلك امرَيْن احدُهما أن يكون لمّا صار الى موضعٍ يُحتاج فيه الى حركةِ الهاء لئلّا يجتمع ساكنان عاد الى لغةِ من يكسر ولم يجعلها فى قوله هذهْ أَمةُ اللّه لالتقاء الساكنين وذلك أَقْيَسُ من

اجتلابِ حركةٍ غريبةٍ ويدلّ على ذلك أنّ من قال هُمْ قاموا فأسكنَ الميمَ من هُمْ متى احتاج الى حركتها ردّ اليها الضمّةَ التى فى لغةِ من يقول هُمُو قاموا وعلى ذلك من قال مُذْ فأسكنَ الذالَ لزوالِ النون الساكنة من قبلها اذا احتاج الى حركةِ الذال ردّها الى الضمّ فقال مُذُ اليومِ وكذلك مَن أعمل مَا النافيةَ اذا عرض ما يُبْطِل الإعمالَ من اعتراضِ الاستثناء او تقديمِ الخبر صار الى لغةِ من لا يُعْمِل، والامر الاخر ان تكون الكسرةُ لالتقاء الساكنين وكذلك الضمُّ فى هُمِ القومُ لالتقاء الساكنين وانّما عُدل الى الضمّ للاتباع وكذلك الضمُّ فى مُذُ الليلةِ ويؤيّد ما قلناه انّ بعضَ ذلك قد جاء مكسورا قال الشاعر فيما أنشده قُطْرُبٌ

* ألا إنّ أصحابَ الكَنيفِ وَجَدْتُهم * هُمِ القَوْمُ لَمّا أَخْصَبوا وتَموّلوا *

وأنشد الكوفيون

* فهُمُو بطانَتُهمْ وهُمْ وُزَرآؤُهمْ * وَهُمِ القُضاةُ ومِنْهُم الحُكّامُ *

وهى لغةٌ لبعضِ بنى سُلَيْم وحكى اللِحْيانىُّ مُذِ اليوم ومُذِ الليلة والكسرُ لا محالةَ لالتقاء الساكنين فكذلك يكون الضمُّ لالتقاء الساكنين وعدلوا عن الكسرة للاتباع على حدّ قوله تعالى وَقَالَتُ اخْرُجْ وبِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ارْكُضْ واذا جاز الاتباعُ مع الفصل فيما ذكرناه فجوازُه مع غير الفصل أَوْلى، فاذا ثنّيتَ قلت تَانِ فى الرفع وتَيْنِ فى النصب والجرّ كما ذكرنا فى المذكّر وقال صاحب الكتاب ولم يُثَنَّ من لغاته الّا تَا وحدَها والذى أراه أنّ ذِى وذِهْ لا يصحّ تثنيتُهما لانّك لو فعلت لكنت تحذف الياء من ذِى لسكونها والهاء من ذِهْ لانّها بدلٌ من الياء وكنت تقول ذَانِ وذَيْنِ فيُلْبِس بالمذكّر وامّا تَا وتِى وتِهْ فلا مانعَ من تثنيتها فاذا قلت تَانِ جاز ان يكون على لغةِ من يقول تَا فحذف الالف لالتقاء الساكنين وجاز ان يكون على لغةِ من يقول تِى فحذف الياء وفتح التاء لمجاوَرةِ الف التثنية ويجوز ان يكون على لغةِ من يقول تِهْ فحذف الهاء لانّها عوضٌ من الياء فى تِى فأجراها مُجرى الياء فى الحذف وفتح التاء لمجاورةِ الف التثنية، فاذا اردت الجمع قلت أُولَا وأُولَآءِ بالقصر والمدّ وهذا اللفظ يُعبَّر به عن المذكّر والمؤنّث وهى صيغةٌ من غيرِ لفظ الواحد كالإبل والخَيْل والقصرُ هو الاصل ونظيرُه قُرًى وبُرًى ولم يلتقِ فى آخره ساكنان فيُكْسَرَ لالتقائهما فبقى ساكنًا على ما يقتضيه القياسُ فى كلّ مبنىّ ومَن مدّ فانّه زاد ألفًا قبل اللام حيث أراد بناءَ الكلمة على المدّ فاجتمع ألفان الالفُ المبدلة من اللام وألفُ المدّ فوجب حذفُ احدهما او تحريكُه لالتقاء الساكنين فلم يجز الحذفُ لئلّا يزول المدُّ

وقد بنيت الكلمة على المدّ فوجب التحريكُ فلم يجز تحريكُ الأُولى لانّ تحريكها يُؤدّى الى قَلْبها همزةً ولو قُلبت همزةً لفارقتِ المدّ فوجب تحريكُ الثانية فٱنقلبت همزةً لانّها أقربُ الحروف اليها وكان القياسُ ان تكون ساكنةً على اصلِ البناء وانّما كُسرت لالتقاء الساكنين، وهذه الصيغة يستوى فيها المذكّرُ والمؤنّثُ لانّها واقعةٌ على جمعٍ او جماعةٍ فكانّه قال أُشير الى هذه الجماعة او الى هذا الجمع والجمع والجماعةُ كلُّ واحد منهما يقع على المذكّر والمؤنّث والحَيَوانِ والجَماد فلذلك استوى فيه لفظُ المذكّر والمؤنّث ووزنُه فُعالٌ على وزنِ غُرابٍ، فامّا قولُ جَرِير * ذمّ المنازل الخ * فالشاهد فيه استعمالُ اولئك فيما لا يعقل وهى الأيّامُ على حدّ ما يُستعمل فى العُقلاء ألا ترى انّه قال اولئك الايّام كما يقولون اولئك القومُ ومثلُه قول الآخر

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنا * من هُؤُلَيّائِكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ *

فجاء بأُولاء للضال والسَّمُر كما جاء به جريرٌ للأيّام،

فصــــل ١٧٣

قال صاحب الكتاب ويُلحَق حرفُ الخطاب بأواخرها فيقال ذاكَ وذانّكَ بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ وذَيْنِكَ وتاكَ وتيكَ وذيكَ وتانكَ وتَيْنِكَ وأُولاكَ وأُولـئك ويتصرّف مع المخاطب فى احواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع قال الله تعالى كَذٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ وقال ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى وقال ذٰلِكُمُ ٱللّٰهُ رَبُّكُمْ وقال فَذٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ،

قال الشارح اعلم انّ كاف الخطاب على ضربَيْن احدُهما ما يُفيد الخطابَ والاسميّةَ والآخرُ ما يفيد الخطاب مجرَّدا من معنى الاسميّة فالاوّلُ نحوُ الكاف فى أخيك وأبيك وغلامك ونحوها ممّا له موضعٌ من الاعراب ألا ترى انّ موضعَ هذه الكاف خفضٌ باضافةِ الاسم الاوّل اليه وكذلك اذا وضعتَ مكانَه ظاهرا كان مخفوضا نحوَ اخى زيدٍ وأبى خالدٍ وغلامِ عمرو والثانى نحوُ الكاف اللاحقة باسماء الاشارة نحو ذاك وذانّك وذَيْنِك وتاك وتانك وتَيْنِك وتيك وذيك وأُولئك الكاف فى جميع ذلك للخطاب مجرّدا من معنى الاسميّة والذى يدلّ على تجرُّدها من معنى الاسميّة أنّها لو كانت باقيةً على اسميّتها لكان لها موضعٌ من الاعراب إمّا رفعٌ وإمّا نصبٌ وإمّا خفضٌ وذلك ممتنعٌ ههنا وقد تقدّم بيانُ ذلك وشرحُه فى

إيَّاكَ من المضمرات ، وممّا يدلّ على انّ هذه حروفٌ وليست اسماءً إثباتُ نون التثنية معها فى ذانك وتانك ولو كانت اسماءً لوجب حذفُ النون قبلها وجَرُّها بالاضافة كما تقول غلاماك وصاحباك ، ونظيرُ الكاف فى ذلك ونحوِه من اسماء الاشارة الكافُ فى النَّجاءَكَ بمعنى أُنْجُ الكافُ فيه حرفُ خطاب اذ لو كانت اسمًا لَمّا جازت اضافةُ ما فيه الالفُ واللام اليها وكذلك قولهم أُنْظُرْكَ زيدا الكافُ حرفُ خطاب لانّ هذا الفعل لا يتعدّى الى ضميرِ المأمور المتّصل وقولُهم لَبْسَكَ زيدا زَيْدًا هو الخبرُ والكافُ حرفُ خطاب ومثلُه أَرَأَيْتَكَ زيدا ما يصنعُ الكافُ هنا للخطاب وليست اسمًا قال الله تع أَرَأَيْتَكَ هٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ فاذا قلت لَكَ او اَلَيْكَ فقد خاطبتَه باسمه كنايةً واذا قلت ذاك او ذلك فقد خاطبتَه بغيرِ اسمه ولذلك لا يحسن ان يقال للمُعظَّم من الناس هذا لكَ ولا اليك ويحسن ان يقال قد كان ذلك وهو كذلك ، وقوله يتصرّف مع المخاطب فى أحواله من التذكيرِ والتأنيث فالمراد انّه تختلف حركاتُ هذه الكاف ليكون ذلك أمارةً على اختلافِ أحوالِ المخاطب من التذكير والتأنيث وتلحقُه علاماتٌ تدلّ على عَدَدِ المخاطبين ويُوضِح لك ذلك نعتُ اسمِ الاشارة ونداءُ المخاطب فاذا سألتَ رجلا عن رجل قلت كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ بفتح الكاف لانّك تُخاطب مذكّرا قال الله تع ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ واذا سألتَ امرأةً عن رجل قلت كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ كسرتَ الكاف حيث خاطبتَ مؤنّثا قال الله تع كَذٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ واذا سألت رجلَيْن عن رجل قلت كيف ذلكُمَا الرجلُ يا رجلان ألحقتَ الكافَ علامةَ التثنية حيث خاطبتَ رجلَيْن قال الله تع ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى فإن سألت رجلا عن رجلَيْن قلت كيف ذانك الرجلان يا رجلُ ثنّيتَ ذا حيث كنت تسأل عن رجلَيْن وفتحتَ الكاف حيث كنت تخاطب واحدا واذا سألت رجالا عن رجال قلت كيف اولٰئكم الرجالُ يا رجالُ جمعتَ اسم الاشارة لانّ المسؤل عنه جمعٌ وألحقتَ الكافَ علامةَ الجمع اذ كنت تخاطب جماعةً قال تعالى ذٰلِكُمُ ٱللّٰهُ ٱلَّذِى لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ فان سألت رجلا عن جماعةِ مذكّرين قلت كيف اولٰئك الرجالُ يا رجلُ فان سألت نساءً عن نساء قلت كيف اولٰئكنّ النساءُ يا نساءُ قال الله تع فذٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فيه ألحقَ علامةَ جمع المؤنّث حيث كان الخطابُ للنسوة وهنّ صواحباتُ يوسف وكيف ذلكنّ الرجلُ يا نساءُ اذا سألت نساءً عن رجل وعلى هذا فقِسْ ما يأتيك من هذا هذه هى اللغةُ الفاشيةُ التى يقتضيها القياسُ وعليها مُعْظَمُ الاستعمال ، وفيها لغةٌ اخرى نقلها الثِقاتُ وهى إفرادُ علامة الخطاب وفتحُها على كلِّ حال تغليبًا لجانبِ الواحد المذكر

فتقول للرجل كيف ذلكَ الرجلُ يا امرأةُ بفتح الكاف كخطاب المذكّر وكذا اذا خاطبتَ اثنين او جماعةً وفى التنزيل وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا وقياسُ اللغة الأُولى وكذلكُمْ لانّ الخطاب لجماعة كما فى الآية الاخرى كَذٰلِكُمْ قَالَ ٱللّٰهُ مِنْ قَبْلُ ومنه قوله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا اِنْ تَنْصُرُوا ٱللّٰهَ يَنْصُرْكُمْ الى قوله ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ولم يقل ذٰلِكُمْ والمخاطبُ جماعةٌ،

فصـــل ١٧٣

قال صاحب الكتاب وقولهم ذٰلِكَ هو ذاكَ زيدت فيه اللامُ وفُرق بين ذا وذاك وذلك فقيل الاوّلُ للقريب والثانى للمتوسّط والثالثُ للبعيد وعن المبرّد أنّ ذانّكَ مشدّدةً تثنيةُ ذٰلِكَ ومثلُ ذٰلِكَ فى المؤنّث تِلْكَ وتالِكَ وهذه قليلةٌ،

قال الشارح قولهم ذٰلِكَ الاسمُ فيه ذَا والكافُ للخطاب وزيدت اللامُ لتدلّ على بُعْدِ المشار اليه وكُسرت لالتقاء الساكنين ولم تُفتح لئلّا تُلْبِس بلام المِلْك لو قلت ذا لَكَ، فذا اشارةٌ الى القريب بتجرُّدها من قرينةٍ تدلّ على البُعْد فكانت على بابها من افادةِ قربِ المشار اليه لانّ حقيقةَ الاشارة الايماء الى حاضرٍ فاذا ارادوا الاشارة الى متنحٍّ متباعِدٍ زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامةً لتباعُدِ المشار اليه فقالوا ذَاكَ فإن زاد بُعْدُ المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذٰلِكَ واستُفيد باجتماعهما زيادةٌ فى التباعُد لانّ قوّةَ اللفظ مُشْعِرةٌ بقوّة المعنى، فامّا تشديدُ النون فى ذانِّ وهذانِّ فعوضٌ من حرف محذوف فأمّا فى ذانِّ فعوضٌ من ألِف ذَا وهى فى ذانّك عوضٌ من لامِ ذٰلِكَ قاله المبرّدُ فاذا قلت ذَاكَ فى الواحد قلت فى التثنية ذانِكَ واذا قلت ذٰلِكَ قلت فى التثنية ذانّكَ بالتشديد ويحتمل ان يكون التشديدُ عوضا من الف ذٰلِكَ واذا كان عوضا من حرفٍ صار بمنزلة الميم المشدّدة فى آخِرِ اَللّٰهُمَّ عوضًا من يَا فشُدّدت كتشديد الميم، ويجوز ان يكون تشديدُ النون للفرق بين النون التى هى عوضٌ من حرفٍ وبين النون التى هى عوضٌ من الحركة والتنوينِ جعلوا لِما هو عوضٌ من الحرف مَزِيَّةً فشُدّدت، فان قيل فلِمَ عوّضوا من الحرف الذاهبِ وحذفُه عارضٌ لالتقاء الساكنين قيل من قِبَل انّ التثنيةَ لا يسقُط منها شىءٌ لالتقاء الساكنين الّا المبهمَ فلمّا خالف المتمكّنَ ونقص منه حرفٌ عُوّض من ذلك، وبعضهم لا يجعل التشديدَ فى ذانّ عوضا بل من قبيلِ الادّغام وذلك أنّنا ثنّينا ذَا فصار ذَانِ ثمّ

دخلت اللامُ بعد النون للمعنى الذى أُريد منها وهو بُعْدُ المشار اليه فصار ذَانِلِ فاجتمعت النونُ واللامُ وكلٌّ واحد منهما يجوز ادّغامُه فى صاحبه فقُلب الثانى الى لفظ الاوّل فصارت اللامُ نوناً وادُّغمت فيها النونُ الأُولى كما قالوا مُدَّكِرٌ بالذال المعجمة وأصلُه مُذْتَكِرٌ ولا يكون ذلك فى هٰذَانِ لانّ هاء التنبيه واللام لا يجتمعان لانّ هَا للقريب واللامَ للبعيد والبُعْدُ والقُرْبُ معنيان متدافعان، وقوله ومثلُ ذلك فى المؤنّث تِلْكَ وتَالِكَ يريد انّه كما زادوا اللامَ مع المذكر لبُعْدِ المشار اليه فقالوا ذٰلِكَ كذلك زادوها مع المؤنّث فقالوا تِلْكَ وتَالِكَ فامّا تلك فهى تِى وانّما حذفوا الياء لسكونها وسكون اللام بعدها ولم يكسروا اللامَ كما فعلوا فى ذٰلِكَ كانّهم استثقلوا وقوعَ الياء بين كسرتَيْن لو قالوا تِيلِكَ وقالوا فى تَا تَالِكَ فلم يحذفوا الالفَ كما لم يحذفوها فى ذٰلِكَ وهى قليلةٌ فى الاستعمال والقياسُ لا يأباها ولم يقولوا ذِيكَ كانّهم استغنوا عنه بتِيكَ،

فصــل ١٧٤

قال صاحب الكتاب وتدخل هَا التى للتَّنْبيه على أَوائلها فيقال هٰذَا وهٰذَاكَ وهٰذَانِ وهاتَا وهاتِى وهٰذِى وهاتِيكَ وهٰؤُلَآءِ وهٰؤُلَا،

قال الشارح اعلم انّ هَا كلمةُ تنبيهٍ وهى على حرفَيْن كلَا ومَا فاذا ارادوا تعظيمَ الامرِ والمبالغةَ فى إيضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والاشارة وقالوا هٰذَا وهٰذِهِ وهاتِهِ وهاتَا وهاتِى قال الشاعر

* وَنَبَّأْتُمانِى إِنَّمَا المَوْتُ بالقُرَى * فكَيْفَ وهَاتِى هَضْبَةٌ وكَثِيبُ *

وقال الآخر

* ولَيْسَ لعَيْشِنَا هذا مَهاهٌ * وليستْ دارُنَا هاتَا بِدارِ *

فهَا للتنبيه وذَا للاشارة والمرادُ تَنَبَّهْ أيّها المخاطبُ لِمن أُشيرُ اليه وتسقُط أَلِفُه فى الخَطّ لكثرة الاستعمال وهى ثابتةٌ لفظا وقد يكون معهما خطابٌ فتقول هاذاك وهاتاك فهَا تنبيهٌ وذَا وتَا اشارةٌ والكافُ حرفُ خطاب، وفى التثنية هاذانِ وهاتانِ وإن جئت بالخطاب قلت هاذانِكَ وهاتانِكَ فهَا تنبيهٌ وذان اشارةٌ الى اثنين والكافُ حرفُ خطاب، وتقول فى الجمع هَاؤُلَآءِ وفيه ثلاثُ لغات أَشهرُها هاؤلآء بالمدّ وهاؤُلَا بالقصر وهَؤُلآء بحذفِ أَلِف هَا التى للتنبيه كانّه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة فخفّفوه

بحذف ألفه قال الشاعر

* تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هٰؤُلاء هذا * بَكَى لمّا بَكَى أَسَفًا وغَيْظًا *

وقال الأعشى

* هؤُلَا ثُمَّ هاؤُلائك أَعْطَيْــــتَ نِعالًا مَحْذُوَّةً بنِعالِ *

فصــل ١٧٥

قال صاحب الكتاب ومن ذلك قولهم اذا أشاروا الى القريب من الأَمْكِنة هُنَا والى البعيد هَنَّا وقد حُكى فيه الكسرُ وثَمَّ وتُلحَق كافُ الخطاب وحرفُ التنبيه بهُنَا وهَنَّا ويقال هُنالِك كما يقال ذٰلِك،

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء من اسماء الاشارة ايضا فهى مشارٌ بها كما يشار بهٰذا وهٰؤلاء الّا انّ هذه الاسماء لا يشار بها الّا الى ما حضر من المكان وتلك يشار بها الى كلّ شىء وهى مبنيّةٌ كبناء ذا وذِهْ على السكون والعلّةُ فى بنائها كالعلّة فى بناء ذا وذِهْ وهو تضمُّنها معنَى حرف الاشارة او شَبَهُها بالمضمرات على ما تقدّم وفيها ثلاثُ لغات هُنَا وهَنَّا وهِنَّا فأفصحُها هُنَا بضمّ الهاء وأردؤُها هِنَّا بالكسر والفُ هُنَا لامٌ ووزنُه فُعَلٌ كصُرَدٍ ونُغَرٍ وامّا هَنَّا بتضعيف العين فينبغى ان لا يكون من لفظِ هُنَا بل من معناه وإن وافَقَه فى بعضِ حروفه كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ وألفُه زائدةٌ ووزنُه فَعْلَا العينُ واللامُ من وادٍ واحد كحَبٍّ ودَرٍّ وذلك لقلّةِ ما جاء فى الاسماء على وزنِ فَعَّلَ انّما جاء فى اسماء قليلة من المعارف نحوِ خَضَّمَ وعَثَّرَ ويحتمل ان تكون الفُه للإلحاق نحوِ أَرْطًى فيمن قال أَدِيمٌ مأروطٌ وعَلْقًى ولم يُنوَّن للبناء ويحتمل ان تكون للتأنيث كسَلْمَى ورَضْوَى، وامّا مَن كسر الهاء فقال هِنَّا فهى أَرْدَءُ اللغات وأقلُّها وألفُه زائدةٌ ايضا لانّه قد ثبتت زيادتُها فى لغةِ مَن فتح الهاء فتكون زائدة فى لغةِ مَن كسر لانّها لا تكون أصلا فى لغةٍ زائدةً فى لغة اخرى ويحتمل ان تكون الفُه للإلحاق بدِرْهَمٍ كمِعْزًى ويحتمل ان تكون للتأنيث كدِفْلَى قال ذو الرُّمّة فى التشديد

* هُنَّا وهِنَّا ومِن هُنَّا لَهُنَّ بها * ذاتَ الشَمائلِ والأَيْمانِ هَيْنُومُ *

فامّا قول الراجز

* قد وَرَدَتْ مِن أَمْكِنَهْ * مِن هاهُنَا ومِن هُنَهْ * إِنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ *

فانّه اراد هُنَا فأبدل من الالف هاءً، ويجوز إدخالُ هاء التنبيه عليها كما تُدْخِله على ذَا فتقول هَاهُنَا وهاهَنَا وهاهِنَّا قال الله تع اِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ويدخل عليها كافُ الخطاب فيقال هُنَاكَ فهُنَا اشارةٌ الى مكان قريب وهُناكَ اشارةٌ الى مكان متباعِد كما كان فى ذَاكَ كذلك فإن ارادوا زيادةَ البُعْد جاءوا باللام فقالوا هُنَالِكَ كما قالوا ذٰلِكَ قال الله تع هُنَالِكَ ٱلْوَلَايَةُ لِلّٰهِ ٱلْحَقِّ، وامّا ثَمَّ فاشارةٌ الى المكان البعيد جعلوا لفظَه وصيغتَه تدلّ على بُعْد فلم يحتاجوا معه الى قرينةٍ من كافِ خطاب او لامٍ اذ نفسُ الصيغة تدلّ على ذلك فاذا قلت هُناكَ دلّت الكافُ على مثلِ ما يدلّ عليه ثَمَّ بمجرَّدها وهى مبنيّةٌ لتضمُّنها حرفَ الاشارة او شَبَهِ المضمر على ما ذكرناه فى ذٰلِكَ وهُنَالِكَ وكان اصلُها أن تكون ساكنةً وانّما حُرّكت لالتقاء الساكنين وهما الميمان فى آخرها وفُتحت طَلَبًا للخفّة لاستثقالِ الكسرة مع التضعيف فاذا وقفتَ عليها إن شئت أَلحقتَها هاءَ السَّكْت فقلت ثَمَّهْ وإن شئت لم تأت بها وقلت ثَمّ فاعرفه،

الموصولات

فصل ١٧٦

قال صاحب الكتاب اَلَّذِى للمذكّر ومن العرب من يُشدّد ياءه واللّذانِ لمثنّاه ومنهم من يُشدّد نونَه والّذينَ وفى بعضِ اللغات اَللَّذُونَ لجمعه والأُلَى واللَّأُونَ فى الرفع واللَّائِينَ فى الجرّ والنصب والَّتِى لمؤنّثه واللّتانِ لمثنّاه واللّاتِي واللّاتِ واللّائِى واللّاءِ واللّايِ واللّواتِى لجمعه،

قال الشارح معنى الموصولِ أن لا يتمّ بنفسه ويفتقرِ الى كلامٍ بعده تصلُه به ليَتِمّ اسمًا فاذا تمّ بما بعده كان حكمُه حكمَ سائر الاسماء التامّة يجوز ان يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ وخبرا فتقول قام الذى عندك فموضعُ اَلَّذِى رفعٌ بانّه فاعلٌ وتقول ضربتُ الذى قام أبوه فموضعُه نصب بانّه مفعول وتقول جاءنى غلامُ الذى فى الدار فيكون موضعُ اَلّذى خفضًا بإضافةِ الغلام اليه وتقول الذى فى الدار زيدٌ فيكون موضعُ اَلّذى رفعًا بانّه مبتدأً وتقول زيدٌ الذى ابوه قائمٌ فموضعُ اَلّذى رفعٌ بانّه خبرُ المبتداء، ولهذا المعنى من احتياجه فى تمامه اسمًا الى جملةٍ بعده تُوضحه وجب بناءه لانّه صار

كبعضِ الكلمة وبعضُ الكلمة لا يستحِق الإعرابَ او لانّه أشبهَ الحرفَ من حيث انّه لا يُفيد بنفسه ولا بدّ من كلامٍ بعده فصار كالحرف الذى لا يدلّ على معنًى فى نفسه انّما معناه فى غيره ولذلك يقول بعضُهم أنّ الموصول وحدَه لا موضعَ له من الإعراب وانّما يكون له موضعٌ من الاعراب اذا تمّ بصلته والصوابُ عندى انّ الاعراب للاسم الاوّل الموصولِ ويجرى الصلة من الموصول مجرَى الصفة من الموصوف فكما لا يتوقّف اعرابُ الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقّف اعرابُ الموصول على تمامه بالصلة ويُوضِح ذلك لك أنّ المُعْرَب من الموصولات يظهر الاعرابُ فيه نحوَ أَيّ ألا تراك تقول جاءنى أَيُّهُمْ أبوه قائمٌ ورأيت أَيَّهم ابوه قائمٌ ومررت بأَيِّهم ابوه قائم فكما انّ الاعراب هنا ظاهرٌ فى أَيّ كذلك ينبغى ان يكون فى ٱلّذى واخواتِها الّا انّ الفرق بين الصلة والصفة انّ الجملة اذا كانت صفةً كان لها موضعٌ من الاعراب لانّها واقعةٌ موقعَ المفرد اذ كانت الصفةُ تكون بالمفرد والصلةُ لا موضعَ لها من الاعراب لانّها لم تقع موقعَ المفرد لانّ الصلة لا تكون مفردا ٭ واعلمْ انّ الموصولاتِ ضربٌ من المُبْهَمات وانّما كانت مبهمةً لوقوعها على كلّ شىء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما كوُقوعِ هٰذا وهٰؤُلاء ونحوِهما من اسماء الاشارة على كلّ شىء ٭ وجملةُ الامر انّ الموصولات تسعةٌ وهى ٱلّذِى وٱلّتِى وتثنيتُهما وجمعُهما ومَنْ ومَا بمعناهما واللام بمعنَى ٱلّذى وأَىّ وذُو فى لغةِ طَيِّءٍ وذَا اذا كان معها مَا وٱلْأُلَى فى معنَى ٱلّذِينَ ٭ فامّا ٱلّذى فيقع على كلّ مذكّرٍ من العُقلاء وغيرِهم تقول جاءنى زيدٌ الذى قام ابوه ورأيت الثَّوب الذى تعرفه قال الله تعالى أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولًا وقال تعالى اِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَى ٱلَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ وفيها اربعُ لغات قالوا ٱلَّذِى بياء ساكنة وهو الاصل فيها وٱلَّذِ بكسر الذال من غيرِ ياء كانّهم حذفوا الياء تخفيفا اذ كانت الكسرةُ قبلها تدلّ عليها فعلوا ذلك كما قالوا يا غُلامِ ويا صاحبِ بالكسرة اجتزاءً بها عن الياء الثالثُ ٱلَّذْ بسكون الذال ومُجازُه انّهم لمّا حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثمّ أجروا الوصل مُجرى الوقف كما قالوا ٭ مِثْلُ الحَرِيق صادَفَ الْقَصَبَّا ٭ وهو من قبيل الضرورة وعند الكوفيين قياسٌ لكثرته الرابعُ ٱلَّذِىُّ بتشديد الياء للمبالغة فى الصفة كما قالوا أَحْمَرِىٌّ وأَصْفَرِىٌّ وكما قال ٭ والدَّهْرُ بالإِنْسان دَوّارِىُّ ٭ وليس منسوبا ٭ واصلُ ٱلّذى لَذِى كعَمٍ وشَجٍ فاللامُ فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها هذا مذهبُ البصريين وقال الكوفيون الاصل فى ٱلّذى الذال وحدَها وما عداها زائدٌ فاصلُ ٱلّذى كاصلِ هٰذا وهٰذا عندهم اصلُه الذال وحدها فجَوْهَرُهما واحدٌ وانّما يفترقان بحسبِ ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلافِ معنيَيْهما واحتجّوا لذلك بأن قالوا رأينا الياء

تسقط فى التثنية نحو قولك اَللَّذانِ واَللَّذَيْنِ وقالوا فى إحدى لغاتها اَللَّذْ بسكون الذال قال الشاعر

* كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَٱصْطِيدَا * وهو فاسدٌ لانّه لا يجوز ان يكون اسمٌ فى كلام العرب على حرف واحد الّا أن يكون مضمرا متّصلا ولو كان الاصل الذالَ وحدَها لَما جاز تصغيرُها والتصغيرُ ممّا يردّ الاشياء الى اصولها ولا يدخل الّا على اسمٍ ثُلاثىّ وقد قالوا فى التصغير اَللَّذَيّا فالياء الاولى للتصغير والالفُ كالعِوَض من ضمّ أوّله والموجودُ بعد ذلك ثلاثةُ أحرف اللام والذال والياء ولا يُدفَع المسموع وما عليه اللفظُ الّا بدليلٍ اذ الاصلُ عدمُ الزيادة وامّا احتجاجُهم بحذفِ الياء فى التثنية نحو قولهم اَللَّذانِ فانّما كان لالتقاء الساكنين كما قلنا فى هٰذانِ ولم تثبت الياء وتتحرّك فيقالَ اَللَّذَيَانِ كما قالوا العَمِيانِ لنقصِ تمكّنها وخروجِها الى شَبَهِ الحروف والحروفُ جامدةٌ لا تصرُّفَ لها كتصرّف المتمكّنة وامّا حذفُ الياء وإسكانُها فلضربٍ من التخفيف كحَذْفهم لها فى قوله تعالى مَنْ يَهْدِ ٱللّٰهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ فى قرآءةِ كثيرٍ من القُرّاء ومثلُه

* كَنَواحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ * وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ *

وامّا الالف واللام فى اَلّذى واَلّتى وتثنيتهما وجمعِهما فذهب قومٌ الى انّها زائدة للتعريف على حدّها فى الرجل والغلام لانّها معارفُ والالف واللام مُعرِّفان فكان إفادةُ التعريف بهما، والذى عليه المحقّقون انّهما زائدتان والمرادَ بهما لفظُ التعريف لا معناه والذى يدلّ انّهما ليستا لمعنى التعريف أمران احدهما انّ الالف واللام فى الموصولات زيادةٌ لازمةٌ ولامُ التعريف لا نعرفها جاءت لازمةً بل يجوز إسقاطُها نحوُ الرجلُ والغلامُ ورجلٌ وغلامٌ ولم نجدْهم قالوا لَذِ كما قالوا غُلامٌ فلمّا خالفتْ ما عليه نظائرُها دلّ على انّها زائدة لغيرِ معنى التعريف كما يُزاد غيرُها من الحروف والامرُ الثانى انّا نجد كثيرا من الاسماء الموصولة مُعرّاةً من الالف واللام وهى مع ذلك مُعرَّفةٌ وهى مَنْ وما وأىٌّ نحوُ قولك ضربتُ مَنْ عندك وأخذتُ ما أعطيتَنى ولَأُكْرِمَنَّ أيُّهُمْ فى الدار فهذه الاشياء كلُّها معارفُ ولا الفَ ولامَ فيها كما كانتا فى اَلّذى واَلّتى وانّما تعرُّفُها بما بعدها من صِلاتها واذا ثبت انّ الصلة معرِّفةٌ لم يكن الالفُ واللام فيما دخلا فيه من الموصولات مُعرِّفةً ايضا لانّ الاسم لا يَتعرّف من جهتَيْن مختلفتَيْن واذا ثبت انّ الالف واللام لا يُفيدان هنا التعريف كان زيادتُهما لضربٍ من إصلاحِ اللفظ وذلك انّ اَلّذى واخواته ممّا فيه لامٌ انّما دخل توصُّلا الى وصفِ المَعارف بالجمل وذلك انّ الجمل نكراتٌ ألا ترى انّها تجرى أوصافا على النكرات نحوَ قولك مررتُ برجلٍ أبوه زيد ونظرتُ الى غلامٍ قام أخوه وصفةُ النكرة نكرةٌ ولولا انّ الجمل نكراتٌ لم

يكن للمخاطب فيها فائدةٌ لانّ ما تَعرَّف لا يُستفاد فلمّا كانت تجرى أوصافا على النكرات لتنكّرها أرادوا ان يكون فى المعارف مثلُ ذلك فلم يَسُغ ان تقول مررت بزيدٍ ابوه كريمٌ وأنت تريد النعت لزَيْد لانّه قد ثبت انّ الجمل نكراتٌ والنكرةُ لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن إدخالُ لام التعريف على الجملة لانّ هذه اللام من خَواصّ الاسماء والجملةُ لا تختصّ بالاسماء بل تكون جملةً اسميّةً وفعليّةً فجاءوا حينئذ بالّذِى متوصّلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التى كانت صفةً للنكرة صفةً للّذِى وهو الصفة فى اللفظ والغرضُ الجملة كما جاءوا بأَيّ متوصّلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا أيُّها الرجلُ والمقصود نداء الرجل وأيٌّ وُصلةٌ وكما جاءوا بذِى التى بمعنَى صاحبٍ متوصّلين الى وصف الاسماء بالاجناس الّا انّ لفظَ الّذى قبل دخولِ الالف واللام لم يكن على لفظِ أوصافِ المعارف فزادوا فى اوّلها الالفَ واللام ليحصُل لهم بذلك لفظُ المعرفة الذى قصدوه فيتطابقَ اللفظُ والمعنى ، فاذا ثنّيتَ الّذى قلت فى الرفع الّلذانِ وفى النصب والجرّ الّلذَيْنِ ، واعلمْ انّ جميعَ هذه الاسماء المُبهَمة نحوِ الّذى والّتى واسماء الاشارة ونحوِها ممّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصحّ تثنيتُه فالتثنية فيه انّما هى صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية لانّ التثنية انّما تكون فى النكرات نحو قولك رجلٌ ورجلان وفرسٌ وفرسان فامّا زيدٌ وعمرٌو وزيدان وعمران فانّك لم تُثنّه الّا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريف العَلَميّة حتّى صار شائعا كرجلٍ وفرسٍ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ المعرفة لا يصحّ تثنيتُها لانّ حدَّ المعرفة ما خصّ الواحدَ من جنسه ولم يَشِع فى أُمّته واذا ثُنّى فقد شُورِكَ فى اسمه وخرج عن ان يكون معرفةً واذا ثبت انّ المعرفة لا تصحّ تثنيتُها مع بَقاء تعريفها فما لا يصحّ تنكيرُه لا تصحّ تثنيتُه ولمّا كانت هذه الاسماء ممّا لا يصحّ اعتقادُ التنكير فيها لم تكن تثنيتها تثنيةً حقيقيّةً وانّما هى صيغةٌ موضوعةٌ للدلالة على التثنية الّا انّها جرت على منهاجِ التثنية الحقيقيّة فى الاعراب لقُربها من الاسماء المتمكّنة وممّا يؤيّد انّها وَضْعيّةٌ حذفُ الياء فى التثنية ولو كانت تثنيةً صناعيّةً لَثبت فيها الياء كما تثبت فى عَمٍ وعَمِيانِ ، وتُجرى النون فيها مُجراها فى هٰذانِ وكانت مكسورةً لانّها جرت على منهاجِ التثنية الحقيقيّة تقول رجلان وفرسان بكسر النون كذلك ههنا ومنهم من يقول دخلت النونُ فى الّلذانِ والّلتانِ عوضًا من الياء المحذوفة كما كانت فى هٰذانِ كذلك ومنهم من لا يجعلها عوضا من شىء لانّها صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية على ما تقدّم ومنهم من يُشدّد النون فيقول الّلذانّ وقد قرأ ابن كَثير وَالّلذانّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ بتشديد النون فمن خفّف النونَ فقد جرى على منهاج التثنية علـى

حذِ نونِ رَجُلانِ وفَرَسانِ ومن شدّدها فإنّه جعل التشديد فَرْقًا بين ما يضاف من المثنّى وتسقُط نونُه للاضافة نحو غلاما زيدٍ وصاحبا عمرٍو وبين ما لا يضاف نحو اَلّذى وَاَلّتى وسائرِ المبهمات ومنهم من يقول التشديدُ فرقٌ بين النون الداخلة عوضا من الحركة والتنوين وبين النون الداخلة عوضا من حرف ساقط من نفس الكلمة كانّهم جعلوا لِما هو عوضٌ من اصل الكلمة مَزِيّةً على ما هو عوضٌ من شىء زائد ليس من الكلمة، وتقول فى الجمع اَلّذِينَ بالياء فى الرفع والنصب والجرّ لا يختلف لانّه مبنىٌّ كالواحد ومنهم من يقول اَللّذُونَ فى الرفع وَاَلّذِينَ فى النصب والخفض يجعلُه كالتثنية اذ كان على منهاجها فى الصحّة والاوّل اكثرُ واما اَلْأُلَى بمعنَى الّذين فهو جمعُ اَلّذى من غير لفظه كرَجُل ونَفَر وامْرَأة ونِسْوَة وهو بوزن الحُطَم واللُبَد واما اَللّاء فهو بمعنَى اَلّذى نحو جاءنى اَللّاء فَعَلَ كذا اى اَلّذى فعل فهو بوزن رجلٍ مالٍ اذا كثُر مالُه وكَبْشٍ صافٍ اذا كثر صُوفُه ويَوْمٍ راحٍ اذا كثرتْ فيه الرِيح ويُجمع اَللّاء جمعَ السلامة كما فعلوا ذلك بالّذى فقالوا اَللّاؤُونَ فى الرفع وَاَللّائِينَ فى النصب والجرّ، واما اَلّتى فهى عبارةٌ عن كلّ مؤنّث من حَيَوان وغيرِه تقول جاءتْنى المرأةُ اَلّتى تعرفُها ورأيتُ الناقةَ الّتى عندك وعُنِيتُ بالشجرة الّتى حَمْلُها طيّبٌ واللامُ فيها كما اللامُ فى اَلّذى والالفُ واللام فيها زائدة كما كانت فى اَلّذى لإصلاحِ لفظها لوصفِ المعارف وهى ثُلاثيّةٌ الاسمُ اللامُ والتاء والياء لانّه الموجود والذى عليه اللفظُ وقال الكوفيون هى منقولة من تَا فى الاشارة واصلُ تَا عندهم التاءُ وحدَها والكلامُ عليها كالكلام فى اَلّذى وفيها اربعُ لغات كلغاتِ اَلّذى يقولون اَلّتِى بإسكان الياء وَاَلّتِ بالكسر وَاَلّتْ بالسكون وَاَلّتِىُّ بالتشديد واللامُ عليها كاللام على اَلّذى وقد تقدّم ما فيه مَقْنَعٌ وتُثنّى اَلّتى فتقول اَللّتانِ فى الرفع وَاَللّتَيْنِ فى النصب والجرّ وهو معربٌ لانّ مِنهاجَ التثنية لا يختلف ولا تكون الّا من لفظ الواحد وليس كذلك الجمعُ فإنّه يختلف فيكون جمعٌ اكثرَ من جمعٍ ولا تكون تثنيةٌ اكثرَ من تثنية ويكون الجمعُ من غير لفظِ واحده كالنَفَر والنِسْوَة والابل فلذلك حافظوا على التثنية وأجروها فى الاعراب على منهاجٍ واحد وتركوا الجمع على حاله من البناء كواحده ويقولون فى جمعِ اَلّتى اَللّاتِى على وزنِ القاضى وَاَللّائى وَاَللّاء بغير ياء كما قالوا فى اَلّذى اَلْأُلَى فأتوا به على غير لفظ الواحد قال اللّه تعالى وَاَللّاءِ يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱللّاءِ لَمْ يَحِضْنَ وربّما قالوا اَللَّوَائِى وَاَللَّوَاءِ بغيرِ ياء كما قالوا اَللَّوَاتِى وَاَللَّوَاتِ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واللامُ بمعنَى اَلّذى فى قولهم الضاربُ أباه زيدٌ اى الذى ضَرَبَ اباه وما ومَنْ فى

قولك عرفتُ ما عرفتَه ومَن عرفتَه وأيُّهم فى قولك اِضْرِبْ أيَّهم فى الدار وذُو الطائيّةُ الكائنةُ بمعنَى ٱلّذى فى نحوِ قولِ عارِقٍ * لَأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أنا عارِقُهْ * وذَا فى قولك ما ذا صنعتَ بمعنَى أىُّ شىءٍ الذى صنعتَه،

قال الشارح قد ذكرنا عدّةَ الاسماء الموصولة وقد تقدّم الكلام على ٱلّذى وٱلّتى وتثنيتهما وجمعهما فامّا الالفُ واللام فتكون موصولة بمعنَى ٱلّذى فى الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول هذا الضاربُ زيدا والمراد ٱلّذى ضرب زيدا وهذا المضروبُ والمراد ٱلّذى ضُرب او يُضرَب وذلك أنّهم ارادوا وصفَ المعرفة بالجملة من الفعل فلمّا لم يُمكِن ذلك لتَنافيهما فى التعريف والتنكير توصّلوا الى ذلك بالالف واللام وجعلوها بمعنَى ٱلّذى بأن نَوَوْا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا ٱلّذى بها الّا انّه لمّا كان من شأنها أن لا تدخل الّا على اسمٍ حوّلوا لفظَ الفعل الى لفظ الفاعل او المفعول وهم يريدون الفعل فاذا قلت الضّاربُ فالالفُ واللام اسمٌ فى صورة الحرف واسمُ الفاعل فعلٌ فى صورة الاسم ألا ترى انّه لا يجوز ان تقول هذا ضاربٌ زيدا أَمْسِ فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه البتّةَ ويجوز ان تقول هذا الضاربُ زيدا امس فتُعمِلُه لانّك تنوى بالضارب ٱلّذى ضَرَبَ ومتى لم تَنوِ بالالف واللام ٱلّذى لم يحسن ان يعمل ما دخلا عليه وصار كسائرِ الاسماء ويؤيّد ما ذكرناه انّ الشاعر قد يُضطرّ فيُدخِل الالف واللام على لفظ الفعل من غيرِ أن ينقُله الى اسم الفاعل وما أقلّه قال الشاعر

* فيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ من نافِقائه * ومن جُحْرِه ذى الشَّيْخَةِ ٱلْيَتَقَصَّعُ *

وقال الآخر

* يقولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا * الى رَبّه صَوْتُ الحِمارِ ٱلْيُجَدَّعُ *

والمراد الذى يتقصّعُ والذى يُجدَّع، وقد اختُلف فى هذه اللام فذهب قومٌ الى انّها حرف وليست اسما وإن نُوِى بها مذهبُ الاسميّة ولذلك أُعرِب الاسم الواقع بعدها باعرابِ ٱلّذى بغيرِ صلة ولو كانت اسما لكان الاعرابُ لها وحُكِم على موضعها بالاعراب الذى يستحقّه ٱلّذى وذهب قومٌ الى انّها اسم واحتجّوا لذلك بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها اليها كما يعود الى ٱلّذى من صلتها . والصوابُ الاوّل انّها حرف اذ لو كانت اسما لكان لها موضعٌ من الاعراب ولا خلافَ انّه لا موضعَ لها من الاعراب ألا ترى انّها لو كان لها موضع من الاعراب لكانت اذا قلت جاءنى الضاربُ يكون موضعُها رفعا بأنّها فاعلٌ فكان يؤدّى الى ان يكون للفعل الواحد فاعلان من غيرِ تثنية او عطفِ الالفُ واللام واسمُ الفاعل

واذا قلت ضربتُ الكاتبَ يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لانّ هذا الفعل لا يكون له اكثرُ من مفعول واحد واذا قلت مررت بالضارب يكون لحرفِ الجرّ مجروران وذلك مُحال   وامّا قولهم انّه يعود اليها الضميرُ من الصفة فلا تقول انّ الضمير يعود الى نفس الالف واللام بل تقول انّه يعود الى الموصوف المحذوف لانّك اذا قلت مررت بالضارب فتقديرُه مررت بالرجل الضارب فالضميرُ يعود الى الرجل الموصوف المحذوف لانّه فى حكمِ المنطوق به وتارةً تقول انّه يعود الى مدلولِ الالف واللام وهو ٱلّذى فاعرفه ، وامّا مَنْ فانّها تكون بمعنى ٱلّذى وتحتاج من الصلة الى مثلِ ما احتاجت اليه ٱلّذى الّا انّها لا تكون الّا لذواتِ مَن يعقِل وهى اسمٌ بدليلِ انّها تكون فاعلةً نحوَ قولك جاءنى من قام فموضعُ مَنْ رفعٌ بانّه فاعلٌ ومفعولةً نحوَ رأيت مَن عندك فيكون موضعُها نصبا بانّه مفعول به كما تكون الاسماء كذلك ولا بدّ لها من ضمير يعود اليها وذلك من خصائصِ الاسماء ويدخل عليها حروفُ الجرّ نحوَ قولك مررت بمَنْ عندك قال اللّه تعالى يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ وهى مبنيّة كما كانت ٱلّذى كذلك لانّ ما بعدها من الصلة من تمامها فهى بمنزلةِ بعض الاسم وبعضُ الاسم مبنىٌّ لا يستحقّ الاعرابَ وذلك نحوُ قولك جاءنى مَن عندك اى الذى عندك قال اللّه تعالى وَلَهُ مَنْ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ الّا انّها تُفارِقُ ٱلّذى فى انّها لا توصَف كما توصف ٱلّذى ولا يوصَف بها كما يوصف بٱلّذى ألا تراك تقول جاءنى زيدٌ الذى قام وجاءنى الذى قام الظريفُ فتصف ٱلّذى وتصف بها ولا تفعل ذلك فى مَنْ لخُروجها عن شَبَهِ الاسماء المتمكّنة وشَبَهِها بالمضمرات بنَقْصِ لفظها ألا ترى انّها على حرفَيْن والاسماء الظاهرة لا تكون على أقلَّ من ثلثة أحرف فلمّا بعُدتْ من الظاهر لم توصَف ولم يوصَف بها وليس كذلك ٱلّذى فانّها على ثلثة احرف اذ اصلُها لَذِ مثلُ عَمٍ وشَجٍ ، فان قيل اذا زعمتَ انّها لا تقع الّا على ذواتِ مَن يعقل فما تصنع بقوله تعالى وَٱللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَعٍ والذى يمشى على بطنه والذى يمشى على اربع ليسوا من العُقلاء لانّ الذى يمشى على بطنه من جنسِ الحيّات والذى يمشى على اربع من جنسِ الأنعام والخيل فالجوابُ أنّه لمّا خلط ما يعقل وما لا يعقل غلّبَ جانبَ من يعقل وذلك انّه قال فَمِنْهُمْ فجمع كناية من يعقل وما لا يعقل بلفظِ ما يعقل فلمّا كان كنايةُ الجمع الذى فيه ما يعقل وما لا يعقل مثلَ كناية الجمع الذى ليس فيه ما لا يعقل كان تفصيلُه كذلك ، ولِمَنْ مواضعُ غيرُ ذلك تُذكَر فيما بعدُ ، وامّا مَا فتكون موصولةً بمعنى ٱلّذى تحتاج من الصلة الى مثلِ ما تحتاج وهى مبنيّةٌ لما ذكرناه فى مَنْ من انّها

هي وما بعدها اسمٌ واحدٌ فكانت كبعضِ الاسم وهي تقع على ذواتِ ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل قال اللّه تعالى يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ اى يُذاب ما فى بطونهم وجلودهم وقال وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا فأوقع مَا على ما كانوا يعبدون من الأصنام وقال تعالى وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ، وقد ذهب بعضهم الى انّها تقع لِما يعقل بمعنى مَنْ واحتجّ بقوله تعالى فَٱنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءِ مَثْنَى وبقوله وَٱلسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وحكى ابو زيد من قول العرب سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا فأجرى مَا على القديم سبحانه وهذا ونحوُه محمول عندنا على الصفة وقد ذكرنا انّها تقع على صفاتِ من يعقل فقولُه ما طاب لكم من النساء بمعنَى الطَّيِّب منهنّ وقولُه والسماء وما بناها بمعنَى البانِي لها فى احدِ القولَيْن والقولُ الآخر ان يكون بمعنى المصدر اى وبناءها وقولُهم سبحانَ ما سخّركنّ لنا بمعنَى المُسخِّر ومهما جاء من ذلك فتأوّلْ على ما يَرجِعه الى ما أصّلنا ولها مواضعُ تُذكر أقسامُها فيها فيما بعدُ ان شاء الله، وامّا أَيٌّ فانّها تكون موصولة ايضا تحتاج الى كلامٍ بعدها تتمّ به اسمًا كاحتياجِ ٱلّذى ومَنْ ومَا اذا كانا بمعنَى ٱلّذى ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل فى ٱلّذى فتقول لَأَضربَنَّ أَيُّهُمْ فى الدار والمعنى الذى فى الدار منهم فأَيٌّ بمنزلةِ ٱلّذى الّا انّها تُفيد تبعيضَ مَا اضيفت اليه ولذلك لزمتْها الاضافةُ ألا ترى انّك اذا قلت لاضربنّ الذى فى الدار لم يكن فى اللفظ دلالةٌ على انّه واحدٌ من جماعة كما تُفيد أَيٌّ ذلك، وقد تفرد ومعناها الاضافة نحوُ قوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى والمعنى أَيَّ الاسمَيْن دعوتَ اللّهَ به فله الاسماءُ الحسنى، ولا بدّ من عائد فى الجملة التى هي صلةٌ له ألا تراك تقول جاءنى أَيُّهم قام ابوه والعائدُ الهاء فى ابوه وتقول لَأَضربَنَّ أَيُّهُمْ قام غلامُه وأَيُّهم هو أحسنُ فإن حذفتَ العائد المرفوع الذى لا يحسُن حذفُه فى ٱلّذى بُنى على الضمّ نحوَ قولك لَأَضربَنَّ أَيُّهُمْ أَحسنُ قال الله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عُتِيًّا والمعنى أَيُّهم هو أشدُّ وانّما بُنيت لانّ القياس فيها أن تكون مبنيّة على حدِّ نظيرَيْها وهما مَنْ ومَا لانّها اذا كانت استفهاما فقد تضمّنتْ معنَى همزة الاستفهام واذا كانت جزآء فقد تضمّنت معنى حرف الجزاء وهو انْ واذا كانت خبرا بمعنَى ٱلّذى فهى كبعضِ الاسم على ما أصّلنا وانّما أُعربت لتمكُّنها بلزوم الاضافة لها حَمْلًا لها على نقيضها ونظيرها وهو بَعْضٌ وكُلٌّ فلمّا حُذف العائد المرفوع الذى لا يحسن حذفُه مع ٱلّذى دخلها نقصٌ بإزالتها عن ترتيبها فعادت الى اصلها ومقتضَى القياس فيها من البناء كما انّ مَا الحِجازيّةَ اذا قدم خبرُها او دخلها الاستثناء الناقصُ لمعنَى الجَحْد رُدّت الى قياسِ نظيرها

فى الابتداء نحو هَلْ وإنّما ونحوهما ممّا يكون بعده المبتدأُ والخبر وانّما بُنى على الضمّ على التشبيه بقَبْلُ وبَعْدُ ويا زيدُ لانّه يكون مُعربا فى حال ومبنيّا فى حال كما تقول جئتُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ ويا رجلاً ثمّ تقول جئتَ من قبلُ ومن بعدُ اذا اردت المعرفة ويا زيدُ هذا مذهبُ سيبويه، والكوفيون يُخالفونه فى هذا الاصل وينصبون أيًّا اذا وقع عليها فعلٌ سواءٌ حذفوا العائد من الصلة او لم يحذفوه ولا فرقَ عندهم بين قولهم لَأضربَنّ أيَّهم هو افضلُ وبين لَأضربَنّ أيَّهم افضلُ ولا يضمّون أيّهم الّا فى موضعِ رفع فامّا قوله تعالى لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ فانّهم يقرؤنها بالنصب حكاه هارونُ القارئ عنهم وقرأ بها ايضا، وتأوّلوا الضمّ على وجوهٍ احدُها انّه مُعربٌ وانّه رفعٌ بانّه مبتدأٌ وأشدُّ الخبرُ ويكون أيّ هنا استفهاما كأنّه اكتفى بالجارّ والمجرور فى قوله من كلّ شيعة كما يقال لَأَقْتُلَنّ من كلِّ قَبيلٍ ولَآكُلَنّ من كلِّ طَعامٍ ثمّ ابتدأ أيُّهُمْ أشدُّ على الرحمن عتيّا وهو رأىُ الكسائىّ والفرّاء وعلى هذا لا يكون للجملة التى هى أيُّهم أشدُّ موضعٌ من الاعراب والوجهُ الثانى ان يكون أيُّهم ايضا استفهاما على ما ذكرنا وهو رفعٌ بانّه مبتدأٌ وما بعده الخبرُ والجملةُ فى موضع المفعول لقوله لننزعنّ والنَّزْعُ بمعنى التبيين فهو قريب من العِلْم فلذلك جاز تعليقُه عن العمل والوجهُ الثالث ان يكون رفعا على الحكاية والمعنى ثمّ لننزعنّ من كلّ فَرِيق تَشايَعُوا الذى يقال فيه أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّا وهو رأىُ الخليل وشبّهه بقول الأَخْطَل * فأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ * وهذا بابُه الشعر وفى حال الاختيار عنه مندوحةٌ، ويونسُ يجعله من قبيلِ أَشْهَدُ انّكَ لَرَسُولُ ٱللّٰهِ فى تعليق الفعل عن العمل سواءٌ كان من افعال القلب او لا يكون ويُجيز لَأضربنّ أيُّهم هو افضلُ ويُعلّق الضَّرْب وهذا ضعيف لانّ التعليق ضربٌ من الالغاء ولا يجوز ان يُعلَّق من الافعال عن العمل الّا ما يجوز الغاؤه والذى يجوز الغاؤه افعالُ القلب نحو ظننتُ وعلمتُ، والكوفيون لا يرون لَأضربنّ أيُّهم قامَ بالضمّ ولا يقولونه الّا منصوبا ويعضُد ما قالوا ما حكاه الجَرْمىُّ قال من حينِ خرجتُ من الخَنْدَقِ يعنى خندقَ البصرة حتّى صرتُ الى مكّةَ لم أسمع احدا يقول اضرب أيُّهم افضلُ اى كلُّهم ينصب وهذه الحكايةُ لا تمنع ان يكون غيرُه سمع خلافَ ما رواه ويكونَ ما سمعه لغةً لبعض العرب وذلك انّ سيبويه سمع ذلك وحكاه ويدلّ على ذلك قوله وسألتُ الخليل عن قولهم اضرب أيّهم افضلُ يعنى العربَ وقال القياسُ هو النصب وتأوّلَ الرفع على الحكاية وأنشد ابو عمرو

* اذا ما أَتَيْتَ بَنِى مَالِكٍ * فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

وهذا نصٌّ فى محلّ النزاع، ولأيٍّ وما ومَنْ اقسامٌ تُذكر فيما بعدُ ان شاء اللّه، واما ذُو فإنّ طَيِّئًا تقول هٰذا ذُو قال ذاك يريدون الّذى قال ذاك وهى ذُو التى بمعنَى صاحب نقلوها الى معنَى الّذى ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدإ والخبر التى توصَل بها الّذى وبنوها لاحتياجها الى ما بعدها كما كانت الّذى مبنيّةً فقالوا هذا زيدٌ ذُو قام ورأيت زيدا ذو قام ومررت بزيدٍ ذو قام ابوه فيكون فى حال الرفع والنصب والجرّ بالواو وهذه الواوُ عينُ الكلمة وليست علامةَ الرفع وتقول مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلَيْن ذو قاما وبالرجال ذو قاموا فيستوى فيه التثنيةُ والجمع والمؤنّث قال الشاعر

* فإنّ الماءَ ماءُ أَبِى وجَدّى * وبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ *

وصف البئرَ بذُو وهى مؤنّثة، ومن أبياتِ الحَماسة لمَنْظُور بن سُحَيْم

* فامّا كِرامٌ مُوسِرُون أَتَيْتُهُمْ * فحَسْبِى مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ما كَفانِيَا *

اى من الذى عندهم ووَصَلَه بالظرف كما تَصِل الّذى به فى قولك جاءنى الذى عندهم، فامّا قوله

* لَئِنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ * لَأَنْتَحِيَنْ للعَظْمِ ذُو أَنَا عارِقُهْ *

وقبلَه

* حَلَفْتُ بهَدْيٍ مُشْعَرٍ بَكَراتُهُ * تَخُبُّ بصَحْراءِ الغَبِيطِ دَرادِقُهْ *

فالبيت لعَارِق الطائىّ وعارِقٌ لقبٌ غلب عليه لُقِّب بذلك لقوله فى آخِرِ البيت ذُو أنا عارِقُهْ واسمه قَيْس بن جِرْوَةَ بن سَيْف بن مالك بن عمرو بن أَبان ويُروى لَئِنْ لم يُغَيِّرْ ويروى لَأَنْتَحِيَنّ العَظْمَ والشاهد فيه جعلُ ذُو بمعنَى الّذى ووصلُها بالمبتدإ والخبر وقولُه لَئِنْ فيما بين القَسَم والمُقسَم عليه تَوْطِئةٌ للقسم وجوابُ القسم لَأَنتحينْ للعظم يقول آلَيْتُ إن لم تُغيِّر بعضَ صَنيعك لأَقصِدنّ فى مُقابَلته كَسْرَ العَظْم الذى صرتُ أَعْرُقه اى أنتزِعُ اللحمَ منه جعل شَكْواه كالعَرْق وجعل ما بعده إن لم يُغيِّر مُعامَلته تأثيرا فى العَظْم نفسه وهذا وَعيدٌ، وذهب بعضهم الى انّك تقول فى المؤنّث ذاتُ قالت ذاك وفى التثنية والجمع ويكون مضموما فى كلّ حال، وحُكى إنّه يجوز ان تقول فى جماعة المؤنّث ذَواتُ قلن وفى ذلك دلالةُ انّه منقول من ذِى التى بمعنَى صاحبٍ، والفرق بين ذُو التى بمعنَى الّذى على لغةِ طيّء وبين ذُو التى بمعنَى صاحب من وجوهٍ منها انّ ذُو فى لغةِ طيّء توصَل بالفعل ولا يجوز ذلك فى ذُو التى بمعنى صاحب ومنها انّ ذُو فى مذهب طيّء لا يوصَف بها الّا المعرفةُ والتى بمعنَى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إن أضفتَها الى نكرة وصفت بها النكرة وإن أضفتها الى معرفة

صارت معرفةً ووصفت بها المعرفة وليست ذُو التى بمعنى ٱلّذِى كذلك لانّها مُعرَّفةٌ بالصلة على حدّ تعريف مَنْ ومَا ومنها انّ التى فى لغة طىّء لا يجوز فيها ذَا ولا ذِى ولا تكون الّا بالواو تقول مررت بالرجل ذُو قال اى الذى قال ورأيت الرجلَ ذُو قال وليس كذلك التى بمعنى صاحب فاعرفه، فامّا ذَا من قولك مَا ذَا صنعتَ فهى على وجهَيْن احدُهما ان تكون مَا استفهاما وهى اسم تامّ مرفوعُ الموضع بالابتداء وذَا خبرُه وهى بمعنى ٱلّذى وما بعده من الفعل والفاعل صلتُه والعائدُ محذوف والتقديرُ صنعتَهُ والوجه الثانى ان تجعل مَا وذَا جميعا بمنزلة مَا وحدَها وتكون قد ركّبت من كلمتَيْن كلمةً واحدةً نحوَ انّمَا وحَيْثُمَا ونحوهما من المركّبة وتكون مَا مع ذَا فى موضع نصب بصَنَعْتَ ويكون جوابُ الاوّل مرفوعاً وجواب الثانى منصوبا لانّ الجواب بدلٌ من السوأل قال الله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَا ذَا يُنْفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ قُرِئَ برفعِ العفو ونصبه فالرفعُ على ان يكون ذَا بمعنَى ٱلّذى والمعنى مَا الذى ينفقونه قال الشاعر

* أَلَا تَسْأَلَانِ ٱلْمَرْءَ مَا ذَا يُحَاوِلُ * أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وباطِلُ *

والنصب على تركيب مَا وذَا وجعلِهما معًا كلمةً واحدةً فى موضع منصوب بالفعل بعدهما قال الله تعالى مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا، فان قيل فهلّا كانت ذَا فى قولك مَا ذَا صنعتَ زائدةً مُلغاةً قيل عنه جوابان احدهما انّه لو كانت ذَا زائدةً لقلتَ فى الجواب عَمَّ ذَا تسأل بحذف الف مَا كما تقول عَمَّ تسألُ لانّ مَا اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرفُ الجرّ حُذفت الفُها نحوَ قوله تعالى عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وفِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا فلمّا ثبتت الالف وقلتَ عَمَّا ذَا تسألُ دلّ على انّهما رُكّبا تركيبَ انّمَا وصارت الالفُ حَشْوا والثانى لو كانت مُلغاةً لكان التقديرُ فى مَا ذَا تصنعُ ما تصنعُ وتكون فى موضعِ نصب فلمّا قال * أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلُ * فأبدل المرفوعَ من مَا دلّ انّها مرفوعة بالابتداء والخبرُ ذَا والفعلُ صلةٌ على ما ذُكر،

فصـــل ١٧٧

قال صاحب الكتاب والموصول ما لا بُدّ له فى تَمامه اسمًا من جملة تردَفه من الجُمَل التى تقع صفاتٍ ومن ضميرٍ فيها يرجع اليه وتُسمّى هذه الجملة صِلةً ويسمّيها سيبويه الحَشْوَ وذلك قولُك ٱلّذى ابوه منطلقٌ زيدٌ وجاءنى مَن عَهِدَته عمروٌ واسمُ الفاعل فى الضارب فى معنَى الفعل وهو مع المرفوع به جملةٌ واقعةٌ صلةً للّام ويرجع الذكرُ منه اليه كما يرجع الى ٱلّذِى،

قال الشارح الموصول ما لا يتمّ حتّى تَصِلَه بكلام بعده تامّ فيصير مع ذلك الكلام اسمًا تامًّا بإزاء مسمًّى فاذا قلت جاءنى الرجلُ الذى قام فالّذى وما بعده فى موضع صفةِ الرجل بمعنَى القائم واذا قلت جاءَنى من قام فمَنْ وما بعدها فى موضعِ اسم معروف غيرِ صفة بمنزلةِ الّذى ونحوِه من الموصولات وحدَه منزلةُ حرف من الكلمة من حيث كان لا يُفهَم معناه الّا بضمّ ما بعده اليه فصار لذلك من مُقدّماته ولذلك كان الموصول مبنيًّا فالموصولُ وحدَه اسمٌ ناقصٌ اى ناقصُ الدلالة فاذا جئتَ بالصلة قيل مَوْصُولٌ حينئذ، وقوله لا بدّ له فى تمامه اسمًا من جملةٍ تردفه اى تتبعه وكلُّ شىء يتبع شيئًا فقد رَدِفَه، وقوله من الجمل التى تقع صفات يريد من الجمل التى تُوضِح وتُبيّن وهى الجمل المتمكّنة فى باب الخبر وصلح فيها أن يقال فيه صِدْقٌ او كِذْبٌ وجاز ان تقع صفةً للنكرة فامّا الاستفهامُ فلا يجوز ان يُوصَل به الّذى وأخواتُها لا يجوز جاءنى الذى أَزَيْدٌ أبوه قائمٌ وكذلك الامرُ والنهىُ لما ذكرناه من انّها لا تقع صفةً للنكرة اذ كانت لا تحتمل الصدقَ والكذبَ، وجملةُ الامر انّ الصلة بأربعةِ اشياء الفعلِ والفاعل والمبتدإ والخبر والشرطِ وجوابه والظرفِ ولا بدّ فى كلّ جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها الى الموصول وهو ضميرُ ذلك الموصول ليربط الجملةَ بالموصول ويُؤْذِنَ بتعلّقها بالموصول اذ كانت الجملة عبارةً عن كلّ كلام تامّ قائم بنفسه فاذا أتيتَ فيها بما يتوقّف فهمُه على ما قبله آذَنَ بتعلّقها به فمثالُ وَصْلك بالفعل قولُك جاءنى الذى قام فالّذى الموصولُ وقامَ الصلةُ والعائد الفاعل وهو ضميرُ الموصول واستتر فى الفعل لانّه له ولو كان لغيره لم يستتر نحوَ الذى قام غلامُه زيدٌ وسواءٌ فى الفعل الفعلُ اللازم والمتعدّى والحقيقىّ وغيرُ الحقيقىّ نحوُ كانَ وليْسَ فمثالُ اللازم ما تقدّم من قولنا جاءنى الذى قام والذى قام غلامُه ومثالُ المتعدّى جاءنى الذى ضرب زيدا والذى أعْطَى عمرًا درهمًا والذى ظَنَّ زيدا قائما والذى أَعْلَمَ عمرا زيدا خيرَ الناس فالّذى هو الموصول وضَرَبَ زيدا هو الصلة والعائدُ الفاعل المستتر فى ضرب وكذلك الباقى الصلةُ الفعل وما يتبعُه من الفاعل والمفعولين ومثالُ وَصْلك بالفعل غير الحقيقىّ قولُك جاءنى الذى كان قائما والذى ليس قائما فكانَ واسمها وخبرها الصلةُ والعائدُ الاسم المستتر ولا فرقَ فى ذلك بين أن تكون الجملة ايجابًا او سَلْبًا فمثالُ الايجاب الذى قام زيدٌ ومثال السلب الذى ما قام زيدٌ وتقول فى الموصول بالمبتدإ والخبر جاءنى الذى ابوه قائمٌ فالّذى اسمٌ موصولٌ وأبوه قائمٌ الصلةُ والعائدُ الهاء فى ابوه ومثلُه جاءنى الذى هو قائمٌ فقولُك هو قائمٌ صلةٌ وهُوَ العائدُ الى الموصول ومثالُ وَصْلك بالشرط والجزاء قولك جاءنى الذى إنْ تأْته يأْتِك عمرٌو فقولك إن تأته يأتك عمرٌو صلةٌ والعائدُ

الهاء فى تأته   واعلمْ انّ كلّ واحد من الشرط والجزاء جملةٌ فعليّةٌ تامّةٌ فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة فى افتقارِ كلّ واحدة من الجملتَيْن الى الاخرى كافتقار المبتدإ الى الخبر فالجملةُ الاولى التى هى شرطٌ بمنزلة المبتدإ والجملةُ الثانية التى هى جزاءٌ كالخبر واذا كان كذلك فأنتَ بالخيار فى إلحاقِ العائد إن شئت أتيت به فى الجملة الاولى نحوَ ما تقدّم من قولك جاءنى الذى إن تأته يأتك عمرٌو فالعائدُ الهاء فى تأْتِه وإن شئت اتيت به فى الجملة الثانية نحوَ قولك جاءنى الذى إن تُكْرِمْ زيدا يَشْكُرْك فالعائدُ المضمر فى يشكرك فإن جئت بالضمير فيهما فأحسنُ شىء نحوَ قولك جاءنى الذى إن تَزُرْه يُحْسِنْ اليك فالعائدُ الاوّل الهاء المنصوبة فى تزره والآخَرُ الضمير المرفوع فى يحسن اليك كما يكون فى المبتدإ والخبر اذا كانا صلةً كذلك إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدإ وحدَه نحوَ جاءنى الذى ابوه قائمٌ وإن شئت اتيت به مع الخبر وحدَه نحوَ الذى اخوك غلامُه زيد وإن شئت اتيت به معهما نحوَ الذى ابوه اخوه زيدٌ والذى عمُّه خالُه عمرٌو ، وامّا الصلة اذا كانت ظرفا او جارًّا ومجرورا فنحوُ الذى عندك زيدٌ والذى فى الدار خالدٌ واعلمْ انّ الظرف اذا وقع صلةً فإنّه يَتعلّق بفعل محذوف نحوِ اِسْتَقَرَّ او حَلَّ ونحوِه ولا يتعلّق باسمِ فاعل لانّ الصلة لا تكون بمفردٍ انّما تكون بجملةٍ ، وأكثرُ النحويّين يسمّى هذه الجملة صِلَةً وسيبويه تسمّيها حَشْوًا فالصِلَةُ مصدرٌ كالوَصْل من قولك وَصَلْتُ الشىء وَصْلًا وصِلَةً والمراد انّ الجملة وَصْلٌ له فامّا تسميةُ سيبويه لها حَشْوًا فمن معنى الزيادة اى أنّها ليست اصلا وانّما هى زيادةٌ يُتَمَّم بها الاسم ويُوضَح بها معناه ومنه فُلانٌ مِنْ حَشْوِ بنى فُلانٍ اى من أَتْباعهم وليس من صَميمهم ، وقوله واسم الفاعل فى الضارب فى معنى الفعل قد تقدّم القول انّ الالف واللام بمعنى الّذى واسمَ الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنّهم ارادوا ان يصفوا بالجملة الفعليّة المعرفةَ كما وصفوا بها النكرةَ فلم يُمْكنهم ذلك لتنافيهما فى التعريف والتنكير فجاؤا بالالف واللام ونَوَوْهما بمعنَى الّذى ولم يمكن إدخالُهما على لفظ الفعل لانّهما من خصائصِ الاسماء فحوّلوا لفظَ الفعل الى لفظِ اسم الفاعل فصار اسمًا فى اللفظ وهو فعلٌ فى الحكم والتقدير وفيه ضميرٌ يعود الى الالف واللام اذ كانت فى تأويلِ الّذى والصوابُ انّه عائدٌ الى مدلولِ الالف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسمُ الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع فى تقدير الجملة كسائر الصلات ،

قال صاحب الكتاب وقد يُحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليلُ عَرَبيًّا يقول ما أنا بالذى قائلٌ لك

شيئًا وقُرِئَ تَمامًا عَلَى ٱلّذِى أَحْسَنُ بحذف شَطْرِ الجملة وقد جاءت ٱلّتِى فى قولهم بَعْدَ ٱللَّتَيّا وٱلّتِى محذوفةَ الصلةِ بأَسْرِها والمعنى بعد الخُطّة التى من فَظاعة شأنها كَيْتَ وكَيْتَ وانّما حذفوا ليُوهِمُوا انّها بلغتْ من الشِدّة مَبْلَغًا تَقاصرتِ العِبارةُ عن كُنْهِه ؛

قال الشارح اعلم انّهم قد حذفوا الرَواجِع من الصلة وكثُر ذلك عندهم حتّى صار قياسا وليس حذفُها دون إثباتها فى الحُسْن وقد جاء الامران فى كتاب الله تعالى نحوُ قوله أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا والمراد بَعَثَهُ وقال فى موضع آخر كَٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ ٱلْمَسِّ فأتى بالعائد وهو الهاء وانّما حذفوا العائد من الصلة لانّ ٱلّذِى وما بعده من الفِعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد وكذلك كلّ موصول يكون هو وصِلَتُه كاسم واحد فكانّهم استطالوا الاسمَ وأَنْ يكون اربعةُ اشياء كشىء واحد فكرهوا طُولَه كما كرهوا طولَ اِشْهِيبَاب واِحْمِيرار فخفّفوه بحذف الياء وقالوا اِشْهِباب واِحْمِرار كذلك لمّا استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائدَ تخفيفا وانّما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة اذ لم يكن سبيلٌ الى حذف الموصول لانّه هو الاسمُ ولا الى حذف الفعل لانّه هو الصلةُ ولا الى حذف الفاعل لانّ الفعل لا يَستغنى عنه فحذفوا الراجع ؛ ولا يُحذف هذا الراجع الّا بمجموعِ ثلث شرائط احدُها أن يكون ضميرا منصوبا لا ضميرا مرفوعا ولا مجرورا لانّ المفعول كالفضلة فى الكلام والمستغنَى عنه وأن يكون الراجعُ متّصلا لا منفصلا لكثرة حروف المنفصل وأن يكون على حذفه دليلٌ وذلك أن يكون ضميرا واحدا لا بدّ للصلة منه فتقول الذى ضربتُ زيدٌ فتحذف العائد الذى هو الهاء لانّ الكلام والصلة لا يتمّ الّا بتقديره ولو قلت الذى ضربتُه فى داره زيدٌ لم يجز حذفُ الهاء لانّ الصلة تتمّ بدونه فلا يكون فى اللفظ ما يدلّ عليه ؛ وقد حذفوا العائد على الموصول اذا كان مبتدأً نحوَ قولك جاءنى الذى ضاربٌ زيدا والمراد الذى هو ضاربٌ وحكى صاحبُ الكتاب عن الخليل مَا أنا بالذى قائلٌ لك شيئًا اى الذى هو قائلٌ ومن ذلك قراءة بعضهم مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ برفع بعوضة كانّه جعل مَا موصولةً بمعنَى ٱلّذِى والمرادُ انّ الله لا يَستحيى ان يَضرِبَ مَثَلًا الذى هو بعوضةٌ ومثلُه قراءة بعضهم تَماما على الذى أحسنُ اى الذى هو احسنُ ومثله قوله

* لَمْ أَرَ مِثْلَ الفتيانِ فى غِيَرِ * الأَيّامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها *

اى ينسون الذى هو عواقبها وحذفُ الضمير من هذا ضعيف جدّا لانّ العائد هنا شَطْرُ الجملة

وليس فضلةً كالهاء فى قولك الذى كلّمتُه والذى سَهَّلَه قليلا العِلْمُ بموضعه اذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد، وقد جاءت الصلة محذوفةً بالكلّيّة وذلك شاذّ فى الاستعمال والقياس أمّا قِلّتُه فى الاستعمال فظاهرٌ وامّا فى القياس فلانّ الصلة هى الصفة فى المعنى وانّما جىء بالّذى وُصْلةً الى ذلك فلا يسوغ حذفها لانّ فيه تفويتَ المقصود كما لا يجوز حذفُ الصفة من المُبهَم فى قولك يَا أَيُّها الرجلُ لانّه هو المقصود بالنداء وأَىٌّ وُصْلة الى ذلك، فمن ذلك قولُهم فى المَثَل بَعْدَ ٱللَّتَيَّا وَٱلَّتِى بحذفِ الصلة من كلّ واحد منهما لانّ الغرض انّ هذه الخُطّة لعظمها وفخامةِ أمرها موصوفةٌ بصغيرِ المكروه وعظيمِه وقيل ٱللَّتَيَّا وَٱلَّتِى من اسماء الداهية كانّها سُمّيت بالموصول دون الصّلة وامّا قول الشاعر انشده ابو عثمان

* حَتَّى إِذَا كانا هُمَا ٱللَّذَيْنِ * مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ *

فانّه شبّه الّذِى بمَنْ ومَا فحذف صلتَها ووصفها كما يُفعل بمَنْ ومَا فامّا على اصل الكوفيين فانّهم يجعلون الّذى هنا موصولةً على بابها ويصلونها بمِثْل لانّهم يُجرونها مُجرى الظرف،

فصـــل ١٧٨

قال صاحب الكتاب والّذِى وُضع وُصْلةً الى وصفِ المَعارِف بالجُمَل وحَقُّ الجملة التى يوصَل بها أن تكون معلومةً للمخاطب كقولك هذا الذى قَدِمَ من الحَضْرة لمَن بلغه ذلك،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الّذِى انّما أُتى بها توصُّلا الى وصف المعارف بالجُمَل حين احتاجوا الى وصفها بالجمل كما كانت النكراتُ كذلك وينبغى ان تكون الجملة التى تقع صلةً معلومةً عند المخاطب لانّ الغرض بها تعريفُ المذكور بما يعلمُه المخاطب من حاله ليصحّ الإخبارُ عنه بعد ذلك والصلةُ تُخالِف الخبرَ لانّ الخبر ينبغى ان يكون مجهولا عند المخاطب لانّ الغرض من الخبر إفادةُ المخاطب شيـًا من أحوالِ مَن يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مُفيدا له شيـًا فلذلك لا تقول جاءنى الذى قام الّا لِمن عرف قيامَه وجهل مَجيئَه لانّ جَاء خبرٌ وقَامَ صلةٌ وكذلك لا تقول أَقْبَلَ الذى ابوه منطلقٌ الّا لِمن عرف انطلاقَ أبيه وجهل إقبالَه فاعرف ذلك،

قال صاحب الكتاب ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرةِ الاستعمال خفّفوه من غيرِ وجه فقالوا ٱللَّذِ بحذفِ الياء ثمّ ٱللَّذْ بحذفِ الحركة ثمّ حذفوه رَأْسًا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لامُ التعريف وقد

فعلوا مثلَ ذلك بمؤنّثه فقالوا اَللَّتِ وَاَللَّتْ والضاربتُه هِنْدٌ بمعنَى الّتى ضربتْه هندٌ وقد حذفوا النون من مثنّاه ومجموعه قال الفَرَزْدَق

* أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنّ عَمَّىَّ ٱللَّذَا * قَتَلَا المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالَا *

وقال * وإِنّ ٱلّذى حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ * وقال الله تعالى وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوا ،

قال الشارح قد تقدّم انّهم استطالوا الاسم الموصول بصلته ولاستطالتهم ايّاه تَجرّؤوا على تخفيفه من غيرِ جهة واحدة فتارةً حذفوا الياء منها واجتزؤوا بالكسرة منها وقالوا اَللَّذِ وتارةً يحذفون الياء والكسرة معًا لانّه أبلغ فى التخفيف فاذا غالَوْا فى التخفيف حذفوا ٱلّذى نفسَها واقتصروا على الالف واللام التى فى اوّلها وأقاموها مقامَ ٱلّذى ونووا ذلك فيها ولم يمكن إدخالُها على نفس الجملة لانّها من خصائص الاسماء فحوّلوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللامَ وهم يريدون ٱلّذى وقد تقدّم ذلك، وقد فعلوا فى المؤنّث مثلَ ذلك فقالوا اَللَّتِ بكسر التاء وَاَللَّتْ بسكونها كما كان فى المذكّر كذلك وقالوا الضاربتُه هندٌ والمراد التى ضربتْه فحذفوا ٱلّتى واجتزؤوا بالالف واللام وحوّلوا لفظ الفعل الى اسم الفاعل مبالغةً فى التخفيف، وقد حذفوا النون ايضا تخفيفا من مثنّاه ومجموعه فقالوا جاءنى اللّذَا قاما وَٱلّذِى قاموا والمراد ٱللّذان وَٱلّذِينَ فحذفوا النون تخفيفا لطُولِ الاسم بالصلة فامّا قولُ الفَرَزْدَق * أَبَنِى كليب إنّ عَمّىّ اللذا الخ * فإنّ الشاهد فيه حذفُ النون من اللّذان وقولُه ٱللّذَا يفتخر على جَرِيرٍ وهو من بنى كُلَيْب بن يَرْبُوع بمن اشتهر من بنى تَغْلِبَ كعمرو بن كُلْثُوم قاتلِ عمرو بن هِنْد الملك وعاصمِ بن النُّعْمان بن مالك بن عَتّاب أبى حَنَش بن حنش قاتلِ شُرَحْبِيل بن عمرو بن حُجْر يومَ الكُلاب الاوّلَ وغيرِهما من ساداتِ تغلب وقيل اراد بعَمَّيْه هُذَيْلَ بن هُبَيْرَةَ التغلبىّ الشاعر والهذيلَ ابن عِمْرانَ الأَصْفرَ الذى كان اخا لأمّه، وامّا قول الآخر

* وإنّ الذى حانتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ * هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ *

فإنّ البيت للأَشْهَب بن رُمَيْلَةَ ويروى زُمَيْلَة بالزاى والشاهدُ فيه حذفُ النون من ٱلّذين استخفافا على ما تقدّم والذى يدلّ انّه اراد الجمعَ قولُه دماؤُهم فعَوْدُ الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدلّ انّه اراد الجمع ومثلُه قوله تعالى وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوا والمراد ٱلّذين لقوله خاضوا ويجوز ان يكون ٱلّذى واحدا ويُؤدّى عن الجمع فإنْ عاد الضمير بلفظ الواحد فنَظَرًا الى اللفظ وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حدّ مَنْ ومثلُه قوله تعالى وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ وقال

سبحانه كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ فعاد الضمير مرّةً بلفظ الواحد ومرّةً بلفظ الجمع حَمْلًا على المعنى، وهو يرثى قوما قُتلوا بفَلْجٍ وهو موضع معروف بين البصرة وضَرِيّةَ وهو مذكّر مصروف،

فصــل ١٧٩

قال صاحب الكتاب ومَجالُ ٱلَّذى فى بابِ الإخبار أَوْسَعُ من مَجالِ اللام التى بمعناه حيث دخل فى الجملتين الاسميّة والفعليّة جميعًا ولم يكن للّام مَدْخَلٌ الّا فى الفعليّة وذلك قولك اذا أخبرتَ عن زيد فى قام زيدٌ وزيدٌ منطلقٌ الذى قام زيدٌ والذى هو منطلقٌ زيدٌ والقائمُ زيدٌ ولا تقول ٱلْهُوَ منطلقٌ زيدٌ والإخبارُ عن كلّ اسم فى جملة سائغٌ الّا اذا منع مانعٌ،

قال الشارح الإخبار ضربٌ من الابتداء والخبرِ تُصدّر فيه بالّذى او بالالف واللام بمعناها وقد ذكرنا انّ ٱلّذى اذا تمّ بصلته كان اسما مفردا كزيد وعمرو لا يُفيد الّا بضَمّ جزء آخرَ اليه فاذا قيل لك أَخْبِرْ عن اسم من الاسماء فالمرادُ أَلْحِقِ الكلامَ ٱلّذى او الالفَ واللام واجعلْهما فى موضعِ مبتدإٍ وٱنزِعْ ذلك الاسمَ من مكانه الذى كان فيه وضَعْ موضعَه ضميرا يقوم مقامَه يكون راجعًا الى ٱلّذى او الى الالف واللام وٱجعلْ ذلك الاسمَ خبرا، مثالُ ذلك اذا قيل لك أَخْبِرْ عن زيد من قولك قام زيدٌ بٱلّذى قلتَ الذى قام زيدٌ فيكون ٱلّذى مبتدأً وقَامَ صلته وفيه ضميرٌ قام مقامَ زيد فى كونه الفاعلَ وهو ضميرٌ راجعٌ الى ٱلّذى وبه تمّ الكلامُ وهو فى المعنى زيدٌ لانّه ضميرُ ٱلّذى وٱلّذى هو زيدٌ ولذلك كان خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا هو المبتدأُ فى المعنى فإن أخبرتَ عنه بالالف واللام قلت القائمُ زيدٌ فالالفُ واللام قائمٌ مقامَ ٱلّذى واسمُ الفاعل الذى هو قائمٌ عوضٌ عن قَامَ وفى اسم الفاعل ضميرٌ عائدٌ الى الالف واللام والالفُ واللام هما زيدٌ غيرَ انّك أعربتَ الالف واللام بتَمامه بإعرابِ ٱلّذى وحدَها، فإن اخبرتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ قلت الذى هو منطلقٌ زيدٌ جعلتَ بدلَ زيد ضميرَه وهو مبتدأٌ كما كان زيدٌ مبتدأً ومنطلقٌ الخبرُ وهُوَ منطلقٌ صلةُ ٱلّذى وهُوَ راجعٌ الى ٱلّذى وزيدٌ خبرُ ٱلّذى لانّ زيدا هو ٱلّذى فى المعنى فلو أخذتَ تُخْبِر عنه بالالف واللام لم يصحّ لانّك تحتاج ان تنقله الى اسم الفاعل واسمُ الفاعل انّما يكون من الفعل لا من الاسم ولذلك قال انّ

مجالَ ٱلّذِى فى باب الإخبار اوسعُ من مجال الالف واللام لانّ ٱلّذِى يكون مع الجملتين الاسميّة والفعليّة والالفُ واللام لا تكون الّا مع جملة فعليّة فكلُّ ما يُخْبَر عنه بالالف واللام يصحّ ان يُخبَر عنه بٱلّذِى وليس كُلّ ما يخبر عنه بٱلّذى يجوز ان يخبر عنه بالالف واللام فكان الاخبارُ بٱلّذى أعمَّ، وقوله والإخبار عن كلّ اسمٍ فى جملةٍ سائغٌ يريد الجملةَ الخبريّة التى يحسن فى جوابها صِدْقٌ وكِذْبٌ لانّ هذه الجمل تقع صلاتٍ وصفاتٍ كما تقع أخبارا والاسماء بحُكْمِ انّها اسماءٌ سِماتٌ على مسمَّياتٍ يجوز الاخبارُ عنها بأحوالها الّا اذا منع مانعٌ وسنذكر الموانعَ فيما بعدُ،

قال صاحب الكتاب وطريقةُ الإخبار أن تُصدّر الجملةَ بالموصول وتُزَحْلِفَ الاسمَ الى عَجُزِها واضعًا مكانَه ضميرا عائدا الى الموصول بَيانُه أنّك تقول فى الإخبار عن زيد فى زيدٌ منطلقٌ الذى هو منطلقٌ زيدٌ وعن منطلق الذى زيدٌ هو منطلقٌ وعن خالد فى قام غلامُ خالدٍ الذى قام غلامُه خالدٌ او القائمُ غلامُه خالدٌ وعن اسمِكَ فى ضربتُ زيدا الذى ضرب زيدا أنا او الضاربُ زيدا انا وعن الذُّباب فى يَطيرُ الذُبابُ فيغضَب زيدٌ الذى يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ او الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ وعن زيد الذى يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ او الطائرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ طريقةَ الإخبار أن تُصدِّر الجملة بالموصول الذى هو الّذى والّتى او الالفُ واللام بمعناهما وتنزِع الاسم الذى تريد الإخبارَ عنه من الجملة وتضع موضعَه ضميرا يعود الى الموصول يكونه فى المعنى ثمّ تأتى بذلك الاسم الذى تُخْبِر عنه آخِرا تجعله خبرا عن الموصول، وانّما قال النحويّون أُخْبِرَ عنه وهو فى اللفظ خبرٌ لانّه فى المعنى مُحَدَّثٌ عنه اذ قد يكون خبرٌ ولا يُخبَر عنه نحوُ الفعل فأرادوا التنبيه على انّه خبرٌ ومحدَّثٌ عنه فى المعنى، فاذا أخبرتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ فانّك تقول الذى هو منطلقٌ زيدٌ نزعتَ زيدا من الجملة وجعلتَ بدلَه ضميرَه وهو مبتدأٌ كما كان زيد مبتدأً ومنطلق خبرُه على ما كان والجملةُ من المبتدإ والخبر صلةُ ٱلّذِى وهُوَ راجعٌ الى ٱلّذى وٱلّذى هو زيدٌ ولذلك كان خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا يكون هو المخبَرَ عنه فى المعنى، فان اخبرتَ عن منطلق من قولك زيدٌ منطلقٌ قلت الذى زيدٌ هو منطلقٌ فتجعل الضمير موضعَ منطلق خبرا عن زيد كما كان زيدٌ كذلك وجعلتَ الجملة صلةَ ٱلّذى ثمّ أتيتَ بمنطلق وجعلتَه خبرا عن الموصول الذى هو زيدٌ ولا يصحّ الإخبارُ بالالف واللام هنا لانّ الالف واللام لا مَدْخَلَ لها فى المبتدإ والخبر على ما بيّنّاه، فان اخبرتَ عن خالدٍ فى قولك قام غلامُ خالدٍ قلت الذى قام غلامُه

خالدٌ جعلتَ الهاء موضعَ خالد وهي مضافٌ اليها الغلامُ كما كان خالدٌ كذلك وجعلت خالدًا خبرا عن الموصول الذى هو الهاء فى المعنى، فان اخبرت بالالف واللام قلت القائم غلامُه خالدٌ فالقائم مبتدأٌ وغلامُه مرتفع ارتفاعَ الفاعل كانّك قلت الذى قام غلامُه لانّ الالف واللام فى معنى ٱلّذى واسمُ الفاعل فى معنى الفعل وجعلتَ خالدا الخبرَ كما كان فى ٱلّذى كذلك، وجملةُ الامر انّ الاضافة تنقسم قسمَيْن احدُهما أن يدلّ المضاف اليه على شخصٍ بعينه والآخَرُ ان لا يدلّ على شخص بعينه فامّا ما دلّ على شخص مفرد فنحوُ غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمرو وامّا ما لا يدلّ على شخص مفرد فنحوُ سامِ أَبْرَصَ وأبى الحُصَيْن فامّا الثانى وهو ما لا يدلّ على شخص مفرد فلا يجوز الإخبارُ عنه لانّه لا يتخصّص بالاضافة وامّا الاوّل وهو ما يدلّ على شخص مفرد فانّه يجوز الاخبارُ عن المضاف مفردا وعن المضاف اليه مفردا ولا يجوز الاخبارُ عنهما معا لانّ المضمر لا يدلّ على اكثرَ من واحد، ولو قيل لك أَخْبِرْ عن قَامَ من قولك قام غلامُ خالد قلت هذا لا يجوز لانّ الفعل لا يُضمَر وقد بيّنّا انّ معنى الاخبار أن تنزع الاسمَ المخبرَ عنه من الكلام وتأتى موضعَه بضميره إن كان مبتدأً كان ضميرا منفصلا وإن كان مفعولا او مضافا اليه كان المضمرُ متّصلا، فان اخبرت عن اسمك فى ضربتُ زيدا قلت فى الاخبار بٱلّذى الذى ضرب زيدا أَنَا نزعتَ ضميرَ المتكلّم من الفعل ووضعتَ مكانَه ضميرَ الغَيْبة لانّه راجعٌ الى ٱلّذى وٱلّذى موضوعٌ للغيبة واستتر الضميرُ فى الفعل لانّ الفعل اذا كان واحدا غائبا لم تظهر له علامةٌ ثمّ جعلت ضميرَ المتكلّم المنتزعَ خبرا فلمّا صار خبرا وجب ان يكون ضميرا مرفوعا منفصلا للمتكلّم نحوَ أَنَا وانّما كان مرفوعا لانّه خبرُ المبتدإ وخبرُ المبتدإ لا يكون الّا مرفوعا وانّما كان منفصلا لانّ خبر المبتدإ ليس عامله لفظا فيتّصلَ به وكان ضميرَ متكلّم على حدّ ما كان فى ضربتُ وتقول فى الاخبار بالالف واللام الضاربُ زيدا انا فالضارب مبتدأٌ وفيه ضميرٌ يعود الى الالف واللام وأَنَا الخبرُ، فان اخبرت عن المفعول الذى هو زيدٌ بٱلّذى قلت الذى ضربتُه زيدٌ فٱلّذى مبتدأٌ وضربتُه صلتُه والهاء عائدةٌ اليه وزيدٌ خبرٌ ويجوز حذفُ الهاء فتقول الذى ضربتُ زيدٌ قال الله تع أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولًا فان اخبرت بالالف واللام قلت الضاربُه انا زيدٌ فالهاء فى الضاربه ترجع الى ما دلّ عليه الالفُ واللام وهو ٱلّذى وأَنَا مرتفعٌ بضارب وأظهرتَ المضمر الذى هو أَنَا لانّ ضاربًا لك وقد جرى على الالف واللام الذى لزيدٍ وقد جرى على غيرِ مَن هو له واسمُ الفاعل اذا جرى على غيرِ مَن هو له برز ضميرُه، وتقول يَطِير الذُباب فيغضَب زيدٌ إن اخبرتَ عن الذباب قلت

الذى يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ فيكون ٱلّذى فى موضع رفع لانّه مبتدأٌ ويطير صلتُه وفيه ضميرٌ يعود الى ٱلّذى وهو الفاعلُ استكنّ فيه لكونه واحدا لغائبٍ وضميرُ الفاعل اذا كان بهذه الصفة كان مستكنّا فى الفعل بلا علامة لفظيّة وقولُه فيغضب زيدٌ جملةٌ معطوفةٌ على يطير والمعطوفُ والمعطوف عليه داخلٌ فى الصلة والذبابُ خبرُ المبتدإ وقد كان قبلَ الاخبار فاعلَ يطير فلمّا اخبرت عنه وضعتَ مكانَه ضميرَه وأخّرتَه فجعلته خبرا فإن اخبرت بالالف واللام قلت الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ فيكون الطائرُ مبتدأً وفيه ذكرٌ يعود الى مدلولِ الالف واللام وهو مرتفعٌ به وقولُه فيغضب زيدٌ معطوفٌ عليه لانّه وإن كان مفردا فهو فى تأويل الجملة لانّ الطائرَ بمعنَى الذى يطير فكأنّك عطفت جملةً على جملة فى الحكم ومثلُه قوله تعالى انّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا على معنَى إنّ الذين تَصدّقوا وأقرضوا والذبابُ الخبرُ فهو الآنَ مرفوعٌ لانّه خبرُ المبتدإ وقبلُ كان مرفوعا بانّه فاعلٌ، فإن اخبرت عن زيد قلت الذى يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ فٱلّذى مبتدأٌ ويطير الذبابُ صلةٌ وقولُه فيغضب معطوفٌ عليه وفيه ذكرٌ يعود الى المبتدإ والموصولِ وهو ٱلّذى وزيدٌ الخبرُ والفاء ربطت الجملتَيْن وجعلتْهما كالجملة الواحدة لانّها أُحدثت فيهما معنَى الجزاء وصار بمعنَى إن طار الذبابُ يغضب زيدٌ ولمّا كان الشرطُ والجزاء كالجملة الواحدة فاقتضى كلٌّ واحدة من الجملتين الاخرى كفى عودُ الضمير الى الموصول من احداهما اذا كانتا صلةً نحوَ قولك الذى ابوه قائمٌ زيدٌ ولو كان مكانَ الفاء الواوُ لم يصحّ الاخبارُ عن الذباب ولا عن زيد لانّ الواو لا تُحْدِث فى الكلام معنى الجزاء فتبقى احدى الجملتَيْن أجنبيّةً من الموصول لخُلُوّها من العائد وتقول فى الاخبار بالالف واللام الطائرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ فالطائر مبتدأٌ والذبابُ رفعٌ به وليس فيه ذكرٌ لانّه قد رفع ظاهرا ويغضب معطوفٌ عليه وفيه ذكرٌ يعود الى الموصول وبه تمّت الصلةُ وزيدٌ خبرُ المبتدإ،

قال صاحب الكتاب وممّا امتنع فيه الإخبارُ ضميرُ الشأن لاستحقاقه اوّلَ الكلام والضميرُ فى منطلق فى زيدٌ منطلقٌ والهاء فى زيدٌ ضربتُه ومِنْهُ فى السَّمْنُ مَنَوانِ منه بدرهم لانّها اذا عادتْ الى الموصول بَقِىَ المبتدأُ بلا عائدٍ والمصدرُ والحالُ فى نحوِ ضَرْبِى زيدا قائما لانّك لو قلت الذى هو زيدا قائما ضربى أعملتَ الضمير ولو قلت الذى ضربى زيدا إيّاه قائمٌ أضمرتَ الحالَ والإضمارُ انّما يسوغ فيما يسوغ تعريفُه،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كلّ اسم من جملةٍ تامّةٍ خبريّةٍ يجوز الاخبارُ عنه الّا أن يمنع منه مانعٌ

فمن المواضع التى يمتنع الاخبارُ عن الاسم فيها ضميرُ الشأن والحديثِ لو قلت كان زيدٌ قائمٌ فأضمرتَ فى كَانَ ضميرَ الشأن والحديث لم يجز الاخبارُ عن ذلك الضمير فلا يجوز الذى كان زيدٌ قائمٌ هو ولا الكائنُ زيدٌ قائمٌ هو لانّ ضمير الشأن والحديث لا يكون الّا اوّلًا غيرَ عائد على ظاهر وانّما تُفسّره الجملةُ بعده وأنتَ اذا اخبرتَ عنه اخرجتَه عن هذه الصفة بأن يصير متأخّرا يعود على ما قبله من الموصول غيرَ مفسَّرٍ بجملةٍ وهذا غيرُ ما وُضع عليه، ومن ذلك الضميرُ فى منطلقٌ فى قولك زيدٌ منطلقٌ لا يجوز الاخبارُ عنه لو قلت الذى زيدٌ منطلقٌ هو لم يجز لانّ الضمير فى منطلقٌ كان عائدا الى المبتدإ الذى هو زيدٌ وأنتَ حينَ اخبرتَ عنه نزعتَ منه ذلك الضميرَ وجعلت فيه ضميرا يعود الى الموصول وأخّرت الضميرَ الذى كان مستكنّا فيه الى موضع الخبر وجعلته منفصلا فبقى المبتدأُ الذى هو زيدٌ بلا عائدٍ اليه فإن أعدتَ الضمير الى زيد بقى الموصولُ بلا عائد فكانت المسئلة باطلةً من هذا الوجه، ومثله امتناعُ الاخبار عن الهاء فى زيدٌ ضربتُه لانّ هذه الهاء عائدةٌ الى زيد ولو اخبرتَ عنه لنزعتَ هذا المضمر وجعلت مكانه ضميرا آخرَ يعود الى الموصول وأخّرتَ الضمير الذى فى ضربتُه الى موضع الخبر على القاعدة المذكورة وكنت تجعله منفصلا لتعذُّرِ الإتيان بالمتّصل ولو فعلت ذلك لأخليتَ المبتدأ الذى هو زيدٌ من عائد عليه، ومثله امتناعُ الاخبار عن الهاء فى مِنْهُ من قولك السَّمْنُ مَنَوان منه بدرهمٍ لانّك لو اخبرتَ عنها لكنت قائلا الذى السمنُ منوان منه بدرهمٍ هو فتجعل الهاء فى منه عائدةً على الموصول ويبقى المبتدأُ الذى هو السمن بلا عائد وذلك ممتنعٌ، ومن ذلك قولك ضَرْبى زيدا قائما لا يجوز الاخبارُ عن المصدر ههنا ولا عن الحال لانّك إن اخبرت عن المصدر لزِمَك إضمارُه وكنت تقول الذى هو زيدا قائما ضَرْبى فكنت تنصب زيدا قائما بِهُوَ لانّها كنايةٌ عن المصدر الناصبِ والمصدرُ اذا أُضمر لا يعمل لو قلت مُرُورى بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ لم يجز لانّ المصدر انّما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديرِه بأَنْ والفعلِ وبعد الكناية تزول منه حروفُ الفعل ويمتنع تقديرُه بأَنْ والفعلِ وكذلك لو اخبرتَ عن الحال فقلت الذى ضَرْبى زيدا اياه قائمٌ لم يجز لانّ الحال لا يكون الّا نكرةً وأنتَ اذا كنيتَ عنه عرّفتَه وذلك لا يجوز فى الحال فلو اخبرت عن المفعول وهو زيدٌ لجاز وكنت تقول الذى ضربى اياه قائما او ضربتُه قائما زيدٌ فاعرفه،

فصــل ١٨٠

قال صاحب الكتاب ومَا اذا كانت اسما على اربعةِ أوجه موصولةٌ كما ذُكر وموصوفةٌ كقوله

* رُبَّ ما تَكْرَهُ النُفوسُ من الأَمــــر له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ *

ونكرةٌ فى معنى شَىْءٍ من غيرِ صلةٍ ولا صفةٍ كقوله تعالى فَنِعِمَّا هِىَ وقولهم فى التعجّب ما أَحْسَنَ زيدا ومضمَّنةٌ معنى حرفِ الاستفهام والجزاء كقوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ وقولِه وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ ٱللّٰهِ،

قال الشارح لمّا ذكر الموصولات وذكر فى جملتها مَا أتبعها ذِكْرَ أقسامها وهى على اربعةِ اضرب احدُها أن تكونَ موصولةً معرفةً بمنزلةِ ٱلّذى والآخر ان تكون منكورةً غيرَ موصولةٍ والثالثُ ان تكون استفهاما والرابعُ ان تكون جَزاءً فامّا الاوّل منها وهو أن تكون بمعنَى ٱلّذى وتوصَل بما يوصَل به ٱلّذى فقد تقدّم الكلامُ عليها وامّا الثانى وهو ان تكون منكورةً فهى على ضربَيْن احدُهما ان تكون غيرَ موصوفةٍ والآخرُ ان تكون موصوفةً فامّا الموصوفةُ فكقوله تعالى هٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ عتيدٌ خبرٌ ثانٍ او صفةٌ ثانيةٌ ويجوز ان تكون مَا بمعنَى ٱلّذى ولدىّ بعده الصلةُ وهو خبرٌ عن هٰذَا وعتيدٌ خبرٌ ثانٍ على حدِّ هٰذَا بَعْلِى شَيْخٌ والفصلُ بين الصفة والصلة انّ الصلة لا تكون الّا جملةً والصفةُ قد تكون اسما مفردا فاذا وقعت الجملةُ صفةً للنكرةِ فانّما تقع من حيث تُوصَف النكراتُ بالجمل لا أنّ ذلك لازمٌ بخلاف الصلة والفرقُ بين الجمل التى تكون صلةً لمَا وبين الجمل التى تكون صفةً لها أنّ الجمل التى تكون صفةً لها لها موضعٌ من الاعراب بحسبِ إعرابِ موصوفها والجملُ التى تكون صلةً لا موضعَ لها من الاعراب، وممّا جاءت فيه منكورةً موصوفةً قولُه تعالى مَثَلاً مَا بَعُوضَةً أجاز بعضُهم ان تكون مَا نكرةً وبعوضة وصفٌ لها على ان تكون مَا فى موضع البدل من مثلا فان قيل كيف ساغ وصفُها ببعوضة وهو نوعٌ قيل لا يبعد ذلك ههنا لانّ مَا اسمٌ عامٌّ قُرِبت فى الإبهام والعموم من ذَا وحكمُ هذه الاسماء أن تُبيَّن باسماء الانواع وقد تقدّم علّةُ ذلك وكذلك مَا الثانيةُ فى قوله فَمَا فَوْقَهَا يجوز ان تكون نكرةً ويكون فوقها صفةً والتقديرُ إنّ اللّه لا يَستحيى أن يضرب مَثَلا شيئًا بعوضةً فشيئًا فوقها، فامّا قولُ الشاعر

* رُبّ ما تكره الخ * فالبيت لأُمَيَّةَ بن أبى الصَّلْت والشاهدُ فيه كونُ مَا نكرةً وما بعدها صفةٌ لها والذى يدلّ انّها نكرةٌ دخولُ رُبَّ عليها وهى بمعنَى شَىْء والعائدُ من الصفة محذوفٌ والمعنى رُبَّ شىءٍ تكرهه النفوسُ من الأمور لحادثةِ الشديدةِ وله فَرْجَةٌ تعقُب الضّيْقَ كحَلِّ عِقالِ المقيَّد والفَرْجَةُ بالفتح

في الأمر وبالضمّ في الحائط ونحوه ممّا يُرَى حكى ابو عُبَيْدة عن ابى عمرو بن العَلاء قال أخافنا الحَجّاج فهرب الى نحوِ اليَمَن وهربتُ معه فبَيْنَا نحن نَسير وقد دخلنا الى ارض اليمن لحِقَنا أعرابيٌّ على بَعيرٍ يُنشِد

* لا تَضيقَنّ بالأُمور فقد يُكْـــشَفُ غَمّاؤُها بغَيْرِ ٱحْتِيالِ *
* رُبّ ما تكرَه النفوسُ من الأمـــرِ له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ *

فقال ابو عمرو وما الخبرُ قال مات الحَجّاجُ قال ابو عمرو وكنتُ بقوله فَرْجَةٌ بفتح الفاء أَشَدَّ فَرَحًا من قوله مات الحَجّاجُ ، والضرب الآخر من ضربَي النكرة هو أن تكون نكرةً غيرَ موصوفة وذلك من نحو قوله تعالى انْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ فمَا ههنا نكرةٌ غيرُ موصوفة والذى يدلّ على ذلك انّها لو كانت موصوفةً لكان بعدها صفةٌ وليس بعدها ما يصلح ان يكون صفةً لانّ الصفة انّما تكون مفردةً او جملةً واذا كان الوصفُ مفردا وجب ان يكون نكرةً لإبهام الموصوف وليس ما بعده نكرةً ولا جملةً فيكونَ صفةً فثبت بما ذكرناه انّها غيرُ موصوفة وأنّها نكرةٌ لعدم الصلة واذا كانت نكرةً فهى فى موضعِ نصب كما لو كانت النكرةُ ملفوظا بها والتقديرُ إن تُبْدُوا الصدقاتِ فالصدقاتُ نِعْمَ شيئًا إبداؤُها اى نِعْمَ الشيءُ شيئًا فإبداؤُها هو المخصوص بالمدح فحُذف المضاف الذى هو الإبداء وأُقيم المضاف اليه وهو ضميرُ الصدقات مُقامه للدلالة عليه وانّما قلنا ذلك لانّ هى ضميرُ الصدقات غيرَ ذى شكّ فلا يخلو إمّا ان يكون على تقديرِ حذفِ المضاف الذى هو الابداء او لا على تقديره فلو لم يكن المضاف مقدّرا لكان المعنى فنِعْمَ شيئًا الصدقاتُ وتكون الصدقاتُ هى الممدوحةَ وليس المعنى على ذلك انّما المدحُ راجعٌ الى ابداء الصدقات لا اليها نفسِها وإخفاءها وإيتاءها الفُقراءَ خيرٌ ، ومن ذلك مَا فى التعجّب نحـــو قولك ما أحسن زيدا ومنه قوله تعالى قُتِلَ ٱلْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ فمَا نكرةٌ غير موصوفة فى موضع رفع بالابتداء وأكفره الخبرُ ومعناه التعجّب اى هو ممّن يُتعجّب منه ومثلُه فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ اى هم ممّن يقال فيهم ذلك وقيل انّ مَا استفهامٌ وهو ابتداءٌ وأكفره الخبرُ اى أَىُّ شىء حملهم على الكُفْر مع ما يرون من الآيات الدالّة على التوحيد ، وامّا القسم الثالث وهو كونُها استفهاما فهى فيه غيرُ موصولة ولا موصوفة وهى سُؤالٌ عن ذواتِ غيرِ الأَناسىّ وعن صفاتِ الاناسىّ نحوُ قوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِـــكَ يَا مُوسَى وقوله تعالى مَا هٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِى أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ فمَا اسمٌ نكرةٌ فى مَوضعِ رفع بالابتداء والتقديرُ أَىُّ شىء تلك بيمينك ، وهى مبنيّةٌ لتضمّنها همزةَ الاستفهام وانّما جىء بها لضرب من الاختصار وذلك

انّك اذا قلت ما بيدك فكانّك قلت أَعَصًى بيدك ام سيفٌ ام خَنْجَرٌ ونحوُ ذلك ممّا يكون بيده وليس عليه إجابتُك عمّا بيده اذا لم تأت على المقصود فجاءوا بما وهو اسمٌ واقعٌ على جميع ما لا يعقل مُبْهَمٌ فيه وضمّنوه همزةَ الاستفهام فاقتضى الجوابَ من اوّلِ وَهْلَةٍ فكان فيه من الإيجاز ما ترى ، وامّا كونُها جزاءً فنحوُ قولك ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ مثلَه ونحوُ قوله تعالى وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ ٱللَّهِ ونحوُ قوله تعالى مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وحكمُها في الجزاء في حَصْرِها الاسماءَ ووقوعِها عليها كحكمها في الاستفهام فاذا قال ما تَأْكُلْ آكُلْ فتقديرُه إن تأكلْ خُبْزا او إن تأكلْ لَحْما او غيرَ ذلك ممّا يُؤْكَل فما قامت مقامَ هذه الاشياء وأغنتْ عن تَعْدادها كما كانت في الاستفهام كذلك فامّا موضعُها من الاعراب فعلى حسب العامل كما أنّها في الاستفهام كذلك إن كان الشرطُ فعلا غيرَ متعدّ كان الموضعُ رفعا بالابتداء نحوَ مَا تَقُمْ أَقُمْ وما تَقُمْ أَضْرِبْ كما انّها في الاستفهام كذلك وإن كان متعدّيا كانت منصوبةَ الموضع به وإن دخل عليها حرفُ جرّ او أُضيف اليها اسمٌ كانت مجرورةَ الموضع به كما انّها في الاستفهام كذلك فامّا انجزامُ الفعل بعدها وبعد غيرها من اسماء الجزاء فينبغي ان يكون بتقديرِ انْ ولا يكون بالاسم لأنّا لم نجد اسمًا عاملا في فعلٍ وانّما الافعالُ تعمل في الاسماء ،

قال صاحب الكتاب وهي في وجوهها مُبهَمةٌ تقع على كلّ شيء تقول لشَبَحٍ رُفِع لك من بعيد لا تشعُر به ما ذاك فاذا شعرتَ انّه انسانٌ قلت مَن هو وقد جاء سُبْحانَ ما سخّركنّ لنا وسبحانَ ما سبّح الرَّعْدُ بحَمْده ،

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ مَا في وجوهها الاربعة تقع على ذواتِ غيرِ الأَناسيّ وعلى صفاتِ الاناسيّ فاذا قلت ما في الدار فجوابُه ثوبٌ او فرسٌ ونحوُ ذلك ممّا لا يعقل واذا قلت ما زيدٌ فجوابُه طويلٌ او أَسودُ او سَمينٌ فتقع على صفاته وقد تُقام الصفة مُقامَ الموصوف في الخبر نحوَ مررت بعاقلٍ وكاتبٍ فكذلك يجوز ان تقوم مقامَه في الاستخبار فاذا قيل ما عندك قلت زيدٌ او عمرٌو ونحوهما من أشخاصِ الاناسيّ وذلك على إقامةِ مَا وهو استخبارٌ عن الاوصاف مقامَ مَنْ في الاستخبار عن المعارف كما أَقمتَ الكاتبَ مقامَ زيد وكما اقمته مقامه في الاستخبار كذلك يجوز ان تُقيمه مقامه في الخبر وعليه قوله تعالى إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ومن ذلك ما حُكي عن ابي زيد سُبْحانَ ما سبّح الرَّعْدُ بحَمْده وسبحانَ ما سخّركنّ لنا ، فامّا اذا قلت في جوابِ مَا عِنْدَكَ رجلٌ او فرسٌ فليس على اقامة الصفة مقامَ الموصوف لانّ مَا يُسأل بها عن الانواع والاشياء التي تدلّ على اكثرَ من واحد فمن حيث كان رجلٌ

وفرسٌ نوعَيْن يَعُمّان جماعةً كثيرةً جاز ان يقعا فى جوابِ مَا وليس ذلك باتّساعٍ كما كان وقوعُ زيد وعمرو فى جوابها اتّساعا، وقوله تقول لشَبَحٍ رُفع لك من بعيد لا تشعر به مَا ذَاكَ يريد انّك اذا رأيت شخصا من بُعْد ولا تتحقّق انّه من العُقلاء او غيرهم عبّرتَ عنه بمَا لانّها تقع على الانواع فكانّ السؤال وقع عن نوعِ الشبحِ المَرْئِى فاذا تحقّقتَ انّه انسانٌ قلت مَنْ هو فتُعبِّر عنه بمَنْ اذ كانت مختصّةً بالعقلاء وقد تقدّم الكلام عليها،

فصل ١٨١

قال صاحب الكتاب ويُصيب ألفَها القَلْبُ والحذفُ فالقلب فى الاستفهاميّة جاء فى حديثِ أبى ذُؤَيْبٍ قدِمتُ المدينةَ ولأَهْلها ضَجِيجٌ بالبُكاء كضجيجِ الحَجِيجِ أهلّوا بالإحرامِ فقلتُ مَهْ فقيل هَلَكَ رسولُ الله،

قال الشارح اعلم انّه لمّا كثُر استعمالُ هذه الكلمة وتَشعّبتْ مواضعُها وأوقعوها على ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل وربّما اتّسعوا فيها واوقعوها على ذواتهم على ما ذكرناه اجترؤا على ألفها تارةً بالقلب وتارةً بالحذف فامّا القلب ففى الاستفهاميّة وذلك قولهم مَهْ والمراد ما الامرُ او ما الخبرُ فقلبوا الالف هاءً لانّها من مَخْرَجها وتُجانسها فى الخَفاء الّا انّها أبينُ منها قال الراجز

* قد وَرَدَتْ مِن أَمْكِنَهْ * مِن هاهُنَا ومِن هُنَهْ * إِن لم أَرْوِها فَمَهْ *

فقوله فَمَهْ اى مَا أَصْنَعُ او مَا قُدْرتى، ونحوُ ذلك حديثُ ابى ذُؤَيْبٍ قدمتُ المدينةَ الخ والمراد ما الخبرُ او ما الامرُ فقلبوا الالف هاءً وحذفوا الخبر لدلالة الحال عليه، وأبو ذؤيب هذا هو الشاعرُ كان مُسْلما على عهد رسول الله صلّعم ولم يَرَه وكان جاهليّا اسلاميّا واسمُه خُوَيْلِدُ بن خالد بن محرِّثٍ وهذا الحديثُ رواه ابنُ يَسارٍ يرفعه الى ابى ذؤيب انّه قال بَلَغَنا انّ رسول الله صلّعم عليلٌ فاستشعرتُ حُزْنا فبِتُّ بأَطْولِ ليلة لا ينجاب دَيْجُورُها ولا يطلع نورُها وظلِلتُ أُقاسى طُولَها حتّى اذا كان قريبُ السَّحَرِ أغفيتُ فهتف بى هاتفٌ وهو يقول

* خَطْبٌ أَجَلُّ أَناخَ بالإسلامِ * بَيْنَ النَّخيلِ ومَقْعَدِ الآطامِ *
* قُبِضَ النَّبىُّ محمّدٌ فعُيونُنا * تُذْرِى الدُّموعَ عليه بالتَّسْجامِ *

قال ابو ذُؤَيْب فوثبتُ من نَوْمى فَزِعًا فنظرتُ الى السماء فلم أَرَ الّا سَعْدَ الذابِحِ فتفأّلتُ به ذَبْحًا يقع فى العرب وعلمتُ انّ النبىّ صلعم قد قُبض وهو ميّتٌ من علّته فركبتُ ناقتى وسرتُ فلمّا أصبحتُ طلبتُ شيـًا أَزْجُرُ به فعَنَّ لى شَيْهَمٌ يعنى القُنْفُذ وقد قبض على صِلٍّ يعنى الحَيَّة فهى تلتوى والشَّيْهَمُ يَعَضُّها حتى أكلها فزجرتُ ذلك فقلت شيهمٌ شىءٌ مُهِمٌّ وٱلتواء الصلّ التواء الناس على القائم بعد رسول الله ثمّ أوّلتُ أَكْلَ الشيهم غَلَبَةَ القائم بعده على الارض فحثثتُ ناقتى حتى اذا كنتُ بالغابة زجرتُ الطائرَ فأخبرنى بوَفاته ونعب غرابٌ سانحٌ فنطق بمثل ذلك فتعوّذتُ بالله من شرّ ما عَنَّ لى فى طريقى وقدمتُ المدينة ولهم ضجيجٌ بالبكاء كضجيجِ الحجيجِ اذا أهلّوا بالإحرام فقلتُ مَهْ قالوا قُبض رسول الله صلعم فجئتُ الى المسجد فوجدتُه خاليا فأتيتُ بيتَ رسول الله فوجدتُ بابَه مُرْتَجا وقيل هو مُسَجًّى وقد خلا به اهلُه فقلتُ أَيْنَ الناسُ فقالوا فى سَقيفةِ بنى ساعِدَةَ صاروا الى الانصار فجئتُ الى السقيفة فوجدتُ ابا بكرٍ وعمر وابا عُبَيْدَةَ بن الجرّاح وسالمًا وجماعةً من قُرَيْش ورأيتُ الأنصار فيهم سَعْدُ بن عُبادَةَ وفيهم شُعراءهم حَسّانُ بن ثابتٍ وكَعْبُ بن مالكٍ ومَلأٌ منهم فأويتُ الى قريش وتكلّمتِ الأنصارُ فأطالوا الخطاب وأكثروا الصّواب وتكلّم ابو بكرٍ فلِلّه درُّه من رجلٍ لا يُطيل الكلامَ ويعلم مواضعَ فَصْلِ الخِصام واللهِ لقد تكلّم بكلامٍ لا يسمعه سامعٌ الّا ٱنقاد له ومال اليه ثمّ تكلّم عمرُ بعده بدُونِ كلامه ثمّ مدّ يدَه اليه وبايَعَه وبايَعوه ورجع ابو بكر ورجعتُ معه قال ابو ذؤيب فشهدتُ الصلاةَ على محمّد صلعم وشهدتُ دَفْنَه ثمّ انشد ابو ذؤيب يبكى النبىّ صلعم شعرٌ

* لمّا رأيتُ الناسَ فى عَسَلانِهِمِ * ما بَيْنَ مَلْحُودٍ لـه ومُضَرَّحِ *
* مُتَبادِرِينَ لشَرْجَعٍ بأَكُفِّهِمِ * نَصَّ الرِقابِ لفَقْدِ أَرْوَعَ أَرْوَحِ *
* فهُناك صِرْتُ الى الهُمومِ ومَن يَبِتْ * جارَ الهُمومِ يَبِيتُ غيرَ مُرَوَّحِ *
* كُسِفَتْ بمَصْرَعِه النُجومُ وبَدْرُها * وتَزَعْزَعَتْ آطامُ بَطْنِ الأَبْطَحِ *
* وتَزَعْزَعَتْ أَجْبالُ يَثْرِبَ كلُّها * ونَخِيلُها بحُلولِ خَطْبٍ مُفْدِحِ *
* ولَقَدْ زَجَرْتُ الطَيْرَ قَبْلَ وَفاتِه * بمُصابه وزجرتُ سَعْدَ الأَذْبَحِ *
* وزجرتُ اذ نَعَبَ المُشَحِّجُ سانِحًا * مُتَفائِلًا فيه بفَأْلٍ أَقْبَحِ *

ثمّ انصرف ابو ذؤيب الى باديَته وتُوفّى ابو ذؤيب فى خلافةِ عثمانَ بن عَفّانَ بطريقِ مكّةَ ذاهبا اليها ودفنه ابنُ الزُبَيْرِ ؛

قال صاحب الكتاب والجزائيّة وذلك عند إلحاقِ مَا المزيدةِ بآخرها كقوله تعالى مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ،

قال الشارح وقد قلبوا ألفها هاءً ايضا اذا كانت جزاءً فقالوا مَهْمَا وأصلها عند الخليل مَا وحروفُ الجزاء قد تُزاد فيها مَا كقولك متى ما تأتنى آتك وأَيْنَ ما تكن أكن فزادوا مَا على مَا كما يزيدون مَا على مَتى فصار مَامَا فاستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفَيْن فأبدلوا من الالف الاولى هاءً فقالوا مَهْمَا اذ الالفُ والهاء من مَخْرَجٍ واحد وقال آخرون هى مركبةٌ من مَهْ بمعنَى اُكْفُفْ ومَا الشرطيّة والمعنى عندهم اكفف عن كلّ شىء ما تفعلْ أَفعلْ وقال غيرهم هى اسمٌ مفردٌ معناه العمومُ قالوا لانّ الاصل عدمُ التركيب ويؤيّد القولَ الاوّلَ عَوْدُ الضميرِ الى مَهْمَا كما يعود الى مَا قال الله تع مَهْمَا تَأْتِنا به من آيةٍ ويؤيّد الثانى قولُ الشاعر

* أَمَاوِىَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فى صَدِيقِهِ * أَقَاوِيلَ هذا الناسِ مَاوِىَّ يَنْدَمِ *

فركّب مَهْ مع مَنْ كما ركّبتَها مع مَا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والحذف فى الاستفهاميّة عند إدخالِ حروفِ الجرّ عليها وذلك قولك فِيمَ وبِمَ وعَمَّ ولِمَ وحَتّامَ والامَ وعَلامَ ،

قال الشارح اعلم انّ الفَ مَا اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرفُ جارٍّ فانّها تُحذف لفظا وخطّا نحوَ قولك فِيمَ وبِمَ وعَلامَ وعَمَّ ولِمَ وحَتّامَ والامَ وانّما حذفوها لانّ الاستفهام له صدرُ الكلام ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظيّة الّا حروفُ الجرّ وذلك لئلّا يخرج عن حكمِ الصدر وانّما وجب لحروف الجرّ ان تعمل فى اسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزّلها ممّا دخلت عليه منزلةَ الجزء من الاسم يُحكَم عليهما جميعا بالنصب ولذلك يُعطَف عليهما بالنصب نحوَ قوله * فلَسْنَا بالجبالِ ولا الحَدِيدَا * واذا دخل على مَا الاستفهاميّةِ حرفُ جرّ بعُد من الاستفهام حيث عمِل فيه ما قبله وقرُب من الخبريّة فحذفوا ألفَه للفرق بين الخبر والاستخبار فقالوا فِيمَ وعَمَّ والاصلُ فِيمَا وعَمَّا قال الله تع فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا وقال عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ، وانّما خصّوا الفَ الاستفهاميّة بالحذف دون الخبريّة لانّ الخبريّة تلزمها الصلةُ والصلةُ من تمام الموصول فكانّ ألفها وقعتْ حَشْوا غيرَ متطرِّفةٍ فتحصّنتْ عن الحذف ، وربّما أثبتوها فى الشعر وهو قليلٌ قال الشاعر

* على ما قام يَشْتِمُنى لَئِيمٌ * كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فى رَمادِ *

فصـــل ١٨٢

قال صاحب الكتاب ومَنْ كمَا فى أَوْجُهها الّا فى وقوعها غيرَ موصولة ولا موصوفة وهى تختصّ بأُولى العِلْم ، قال الشارح اعلم انّ مَنْ اسمٌ مبهمٌ يقع على ذواتِ ما يعقل والدليلُ على انّه اسمٌ أنّه يقع فاعلا ومفعولا ويدخل عليه حروفُ الجرّ ويعود عليه الضميرُ وهذه الاشياء من خصائص الاسماء فامّا وقوعُها فاعلةً ففى غير الاستفهام والجزاء وذلك اذا كانت موصولةً او نكرةً لانّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والفاعل لا يكون الّا بعد فعلٍ وامّا المفعول فيكون فى جميعِ ضروبها لانّ المفعول يجوز تقديمُه على فعله نحوُ قولك مَنْ ضربتَ فمَنْ فى موضعِ نصبٍ ، وأقسامُها كأقسامِ مَا فى جميعِ مواضعها الّا فى وقوعها نكرةً غيرَ موصوفة على ما ذكرناه فى مَا فى نحوِ فَنِعِمَّا هِىَ وفى التعجّب نحو ما أحسنَ زيدا عند سيبويه وأصحابه فانّ مَنْ لا تُستعمل فى ذلك ، ولها ثلاثةُ مواضع الاوّل ان تكون موصولةً بمعنَى ٱلَّذِى تحتاج الى جملة بعدها تتمّ بها اسمًا وقد تقدّم شرحُه الثانى ان تكون استفهامًا نحوَ قولك مَنْ قام ومَنْ عندك فمَنْ فى موضعِ رفع بالابتداء وما بعدها الخبرُ والذى يدلّ على ذلك انّك لو اوقعتَ موقعَها اسما معربا ممّا يظهر فيه الاعرابُ لَظهر فيه الرفعُ نحوُ قولك أَىُّ انسانٍ عندك وأَىُّ رجلٍ قام قال الله تـع مَنْ ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ الّا بِاذْنِهِ وقال مَنْ ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وقال الشاعر

* مَنْ رأَيتَ المَنُونُ خَلَّدْنَ أَمْ مَنْ * ذا عليه مِن أَنْ يُضامَ خَفِيرُ *

فمَنْ هنا استفهامٌ فى موضعِ رفع اذا رُفع المنون وأُلْغى الفعل الذى هو رأيت فإن أَعملتَ الفعل نصبتَ المنون وكانت مَنْ فى موضعِ نصب بخلّدن وهى مبنيّةٌ لتضمّنها همزةَ الاستفهام وذلك انّك اذا قلت مَن هذا فكانّك قلت أزيدٌ هذا أعمرٌو هذا والاسماء لا تُحصَى كثرةً فأتوا باسمٍ يتضمّن جميعَ ذلك وهو مَنْ فاستُغنى به عن تَعْداد الاسماء كلّها على ما تقدّم فى مَا ، الموضع الثالث أن تقع للمُجازاة وتختصّ ايضا بذواتِ من يعقل وهى مبنيّةٌ ايضا لتضمّنها حرفَ الجزاء وهو اِنْ وذلك نحوُ قولك مَن يأتنى آتِهِ ومَن يُكْرِمْنى أَشْكُرْهُ كانّك قلت إن يكرمنى زيدٌ او عمرٌو ونحوُهما ممّن يعقل اشكره قال الله تع وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ، الرابع ان تكون نكرةً موصوفةً نحوَ قوله تعالى كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ فى احدِ الوجهَيْن اى كلُّ شىء عليها هالكٌ الّا وَجْهَهُ ومثلُه قول الشاعر

* يا رُبَّ مَن يُبْغِضُ أَذْوادَنَا * رُحْنَ على بَغْضائه وٱغْتَدَيْنْ *

ومثله قول الآخر

* رُبَّ مَن أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ * قد تَمَنَّى لِىَ مَوْتًا لم يُطَعْ *

فمَنْ فى ذلك كلّه نكرةٌ لدخولِ رُبَّ عليها وما بعدها من الجملة صفةٌ لها   وقد وُصفت بالمفرد نحوَ قوله

* وكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا * حُبُّ النَّبِىِّ محمّدٍ إيّانا *

فقوله غيرِنا مخفوضٌ على انّه نعتٌ لمَنْ، والكوفيون يزيدون فى أقسامها قسما خامسا يجعلونها زائدةً مُؤكِّدةً كما تُزاد مَا وأنشد الكسائىّ لعَنْتَرَة

* يا شاةَ مَن قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له * حَرُمَتْ عَلَىَّ ولَيْتَها لم تَحْرُمِ *

قال اراد يا شاةَ قنصٍ وأصحابُنا يُنشِدونه يا شاةَ ما قَنَصٍ فإن صحّت روايتُهم حُمل على انّها موصوفةٌ وقنصٌ الصفةُ فهو مصدرٌ بمعنَى قانصٍ كما قالوا ماءٌ غَوْرٌ اى غائرٌ ورجلٌ عَدْلٌ اى عادلٌ والمراد يا شاةَ انسانٍ قنصٍ، وانّما قال تختصّ بأُولِى العِلْم ولم يقل بأُولى العقل على عادة النحويّين لانّه رآها تُطلَق على البارئ سبحانه فى نحوِ قوله قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ ونحوِ قوله أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ والبارئ سبحانه يوصَف بالعلم ولا يوصف بالعقل فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث ولفظها مذكّرٌ والحَمْلُ عليه هو الكثيرُ وقد تُحمَل على المعنى وقُرِئ قوله تعالى وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا بتذكيرِ الاوّل وتأنيثِ الثانى وقال وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وقال الفَرَزْدَق * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

قال الشارح اعلم انّ مَنْ لفظها واحدٌ مذكّرٌ ومعناها معنى الجنس لإبهامها تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث فاذا وقعتْ على شىء من ذلك ورددتَ اليها الضميرَ العائدَ من صلتها او خبرِها على لفظها نفسِها كان مفردا مذكّرا لانّه ظاهرُ اللفظ سواءٌ اردتَ واحدا مذكّرا او مؤنّثا او اثنين او جماعةً وإن أعدتَ الضمير اليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلّمُ من المعنى   فامّا ما أُعيد اليه على اللفظ فنحوُ قوله تعالى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ على حدّ قوله وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ وقوله وَمَنْ يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَمَنْ يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وعليه اكثرُ الاستعمال   وامّا ما أُعيد اليه على معناه فى الجمع فنحوُ قوله ومنهم من يستمعون اليك وَمِنَ ٱلشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ   وامّا ما أُعيد بلفظ التثنية فنحوُ قولِ الفرزدق

* تَعَشَّ فإِنْ عاهَدتَّنى لا تَخُونُنِى * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

ويُروى تَعالَ   وقبلَه

* وأَطْلَسَ عَسّالٍ وما كان صاحِبًا * رَفَعْتُ لِنارِى مَوْهِنًا فأَتانى *

الشاهد فيه قوله يصطحبان ثنّى الضمير الراجع الى مَنْ من حيث انّه اراد معنى التثنية لانّه عنى نفسَه والذئبَ وصف انّه أوقَدَ نارا وطرقه الذئبُ فدعاه الى العَشاء وقد فرق بين الصلة والموصول بقوله يا ذئبُ. وساغ ذلك لانّ النداء موجودٌ فى الخطاب وإن لم يذكره فإنْ قدّرتَ مَنْ نكرةً ويصطحبان فى موضع الصفة كان الفصلُ بينهما اسهلَ، واما المؤنّث فنحو قولهم فيما حكاه يونسُ مَنْ كانت أُمَّكَ أُنِّثَ كَانَتْ حيث كان فيها ضميرُ مَنْ وكان مؤنّثا لانّه هو الأُمُّ فى المعنى هذا اذا نصبت أُمَّك فإنْ رفعت الأُمَّ كان اسمَ كَانَ وكان التأنيثُ ظاهرا اذ كان الفعل مسندا الى مؤنّث ظاهرٍ وتكون مَنْ فى موضعِ نصب خبرَ كان وعلى الوجه الاوّل تكون فى موضع رفع بالابتداء ومن ذلك قرآءةُ الزَّعْفَرانىّ والجَحْدَرىّ وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا بالتاء فيهما حيث اراد واحدةً من النساء جعل صلته اذ عنى المؤنّث كصلةِ ٱلَّتِى وقرأ حَمْزَةُ والكِسائىّ يَقْنُتْ وَيَعْمَلْ بالياء على التذكير حملاً على اللفظ فيهما وقرأ الباقون من السبعة يَقْنُتْ بالتذكير على اللفظ وتَعْمَلْ بالتأنيث على المعنى، وقال بعضُ الكوفيين اذا حُمل على المعنى لم يجز ان يُرَدّ الى اللفظ واذا حُمل على اللفظ جاز حملُه على المعنى وهو ضعيف لانّه لا فَرْقَ بينهما وقد جاء ذلك فى التنزيل قال الله تعالى وَمَنْ يُؤْمِنْ بِٱللّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا فجمع حملًا على المعنى ثمّ قال قَدْ أَحْسَنَ ٱللّهُ لَهُ رِزْقًا،

فصل ١٨٣

قال صاحب الكتاب واذا استفهم بها الواقفُ عن نكرة قابَلَ حركتَه فى لفظِ الذاكرِ من حروفِ المَدّ بما يُجانِسها يقول اذا قال جاءنى رجلٌ مَنُو واذا قال رأيت رجلا مَنَا واذا قال مررت برجلٍ مَنِى وفى التثنية مَنَانْ ومَنَيْنْ وفى الجمع مَنُونْ ومَنِينْ وفى المؤنّث مَنَهْ ومَنْتَانْ ومَنْتَيْنْ ومَنَاتْ والنونُ والتاء ساكنتان،

قال الشارح اعلم انّ الاستفهام هنا استثباتٌ وهو ضربٌ من الحكاية والغرضُ به إعلامُ السامع أنّه قد تقدّم كلامٌ هذا إعرابُه خوفا من ان يكون عرض له غفلةٌ عن استماعِ الكلام المتقدّم وكان القياسُ ان

تُعاد الكلمة جَمْعآءِ بالالف واللام او تُصمَر لانّها تصير معهودةً لتقدُّمِ ذكرها قال الله تع كَمَا أَرْسَلْنَا اِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ الّا انّهم عدلوا عن ذلك لئلّا يُتوهّم فيه انّه معهودٌ غيرُ الاوّل فزادوا على مَنْ فى الوقف زيادةً تُؤذِن بانّه قد تقدّم كلامٌ هذا إعرابُه وأنّ القصد اليه دون غيره وكانت تلك الزيادةُ من حروف المدّ واللين لانّها تُجانِس الحركاتِ فقابلوا كلَّ حركةٍ فى لفظ المُذكَّر بما يُجانسها من هذه الحروف فان كان مرفوعا زدتَ فى أداة الاستفهام واوا وان كان منصوبا زدت ألفا وان كان مجرورا زدت ياءً فاذا قال القائلُ هذا رجلٌ قلت فى جوابه مَنُو واذا قال رأيت رجلا قلت فى جوابه مَنَا واذا قال مررت برجلٍ قلت مَنِى وتُثنِّى وتجمع وتُؤنِّث فتقول اذا قال هذان رجلان مَنَانْ واذا قال رأيت رجلَيْن او مررت برجلَيْن قلت مَنَيْنْ واذا قال هؤلاء رجالٌ قلت مَنُونْ واذا قال رأيت رجالا او مررت برجالٍ قلت مَنِينْ فان قال رأيت امرأةً قلت مَنَهْ ومَنْتْ كما يقال اِبْنَةٌ وبِنْتٌ واذا قال هاتان امرأتان قلت مَنْتَانْ واذا قال رأيت امرأتَيْن او مررت بامرأتَيْن قلت مَنْتَيْنْ باسكان النون كانّه ثنّى مَنْت فقال مَنْتَان كما يقال بِنْتَان وثِنْتَان واذا قال فى الجمع رأيت نساءً قلت مَنَاتْ باسكان التاء ، واعلم انّك اذا قلت فى الاستثبات مَنُو او مَنَا او مَنِى فمَنْ فى موضع رفع بالابتداء والخبرُ محذوف والتقديرُ مَن المذكورُ او مَن المستفهَمُ عنه او يكون خبرا والمحذوفُ هو المبتدأُ وهذه الزياداتُ ليست اعرابا لما دخلتْ عليه وانّما هى علاماتٌ يُحكَى بها حالُ الاسم المتقدّم وانّما قلت ذلك لامرَيْن احدُهما انّ مَنْ مبنيّةٌ لتضمُّنها حرفَ الاستفهام وذلك مستمِرٌّ فيها واذا كان مستمرّا فيها استمرّ البناءُ لاستمرارِ سَبَبه والامرُ الثانى انّ هذه العلامات لا تثبُت الّا فى الوقف والاعرابُ لا يثبت فى الوقف ، وقد اختلف العُلمآءَ فى كَيْفيّةِ دخولِ هذه الحروف فقال قومٌ انّما دخلت الحركاتُ التى هى الضمّةُ والفتحة والكسرة مَنْ فى حال الوقف حكايةً لاعرابِ الاسم المتقدّم ولم تكن الحركةُ ممّا يُوقف عليها فوصلوها بهذه الحروف لتبيينِ ما قصدوه من الدلالة فوصلوا الضمّةَ بالواو والفتحةَ بالالف والكسرةَ بالياء كوَصْلهم القافيةَ المُطْلَقة بهذه الحروف نحو قوله * سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُو * ونحو قوله * أَقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَا * ونحوِ * بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِى * وقال المبرّد أدخلوا هذه الحروف قبل الحركات فالواوُ فى مَنُو قبلَ ضمّة النون والالف فى مَنَا قبل الفتحة والياء فى مَنِى قبل الكسرة وانّما حرّكوا النون وأصلُها البناءُ على السكون لعلّتَيْن احداهما انّك تقول فى النصب مَنَا فتفتح النون لانّ ما قبل الالف لا يكون الّا مفتوحا فلمّا وجب تحريكها فى النصب حرّكوها فى الرفع والجرّ ليكون الجميع على منهاج واحد لا يختلف

والعلّةُ الثانية انّ الواو والياء خَفيّتان فاذا جعلوا قبل كلّ واحد منهما الحركةَ التى هى منها ظهرتا وتبيّنتا واما مَنَهْ فانّما فُتحت النون لانّ هاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا واما تحريكُها فى التثنية والجمع فمن قِبَل انّهم ارادوا ان يكون الاستثباتُ فى التثنية والجمع على منهاجِ التثنية والجمع الحقيقىّ فلمّا كان ما قبل حرف التثنية مفتوحا فتحوا النون فى حكايته ولمّا كان ما قبل الواو فى الجمع مضموما وما قبل الياء مكسورا اعتمدوا مثلَ ذلك فى حكايته اذا استثبتوا فامّا مَنْتَانْ ومَنْتَيْنْ بسكون النون فى حكايةِ تثنيةِ المؤنّث فكانّه ثُنّى مِنْتْ بسكون النون كما تقول بِنْتَانِ وأُخْتَانِ جُعل التاء للالحاق بقَلْسٍ وكَعْبٍ كما كانت فى بِنْتٍ وأُخْتٍ ملحقتَيْن بعِدْلٍ وبُرْدٍ ،

قال صاحب الكتاب واما الواصلُ فيقول فى هذا كلّه مَنْ يا فتى بغيرِ علامة وقد ٱرتكب مَن قال * أَتَوْا نارِى فقلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * شُذوذَيْنِ إلحاقَ العلامة فى الدَّرْجِ وتحريكَ النون ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ هذه العلامات انّما تلحق فى حال الوقف فقط فاذا وصلتَ عادت الى حالها من البناء على السكون ومقتضى القياس فيها فلذلك اذا قال فى الوقف مَنُو ومَنَا ومَنِى يقول اذا وصل مَنْ يا فتى وكذلك اذا قال رأيت نساءً فقال فى الوقف مَنَاتْ واذا قال رأيت رجالا فقال مَنِينْ واذا قال رأيت إمرأةً فقال مَنَهْ او مَنْتْ فانّه اذا وصل قال مَنْ يا فتى بإسكان النون وكذلك اذا قال رأيت رجلا وامرأةً فبَدَأَ بالمذكّر قلت فى السؤال مَنْ ومَنَهْ وإن بدأ بالمؤنّث قلت مَنْ ومَنَا لانّ العلامة انّما تلحق الذى تقف عليه وهو الثانى والاوّل لا تلحَقُه علامةٌ لانّه موصولٌ بالثانى هذا مذهب الخليل وسيبويه ، واما يونس فكان يُجيز مَنَةٌ ومَنَةً ومَنَةٍ فى الوصل كما يكون مع الوقف ويَقيسه على أَيٍّ وزعم انّه سمع عربيّا يقول ضرب مَنٌ مَنًا وعلى هذا ينبغى اذا ثنّى او جمع فقال منان او منون أن لا يُغيّره ويُثْبِته وصلًا ووقفاً واستدلّ على ذلك بقولِ شَمِر بن الحُرث الطائىّ الشاعر

* أَتَوْا نارِى فقلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامًا *
* فقلتُ الى الطَّعامِ فقال منهم * زَعِيمٌ نَحْسُدُ الأَنَسَ الطَّعامَا *

وبعضهم يرويه عِمُوا صَباحًا والاكثرُ ظَلامًا ويؤيّده البيتُ الثانى وهو شاذّ وشذوذُه من وجهَيْن احدُهما انّه أثبتَ الزيادة فى الوصل وهى انّما تكون فى الوقف لا غيرُ والثانى انّه فتح النونَ وحقُّها السكون وكان ابو اسحق يقول فيه انّ الشاعر اعتقد الوقفَ على منون ثمّ ابتدأ بما بعده ، واما قياسُ مَنْ على أَيٍّ فليس بصحيحٍ لانّ أَيًّا معربةٌ ومَنْ مبنيّةٌ واما ما حكاه من قولهم ضرب مَنٌ مَنًا فهى حكايةٌ

نادرةٌ لا يُؤْخَذ بها وقد استبعدها سيبويه فقال لا يتكلّم به العربُ ووجهُه من القياس انّه جرّد مَنْ من الدلالة على الاستفهام حتى صارت اسمًا كسائرِ الاسماء يجوز إعرابُها وتثنيتُها وجمعُها كما جرّدوا أيًّا من الاستفهام حين وصفوا بها فقالوا مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ اى كاملٍ وقد فعلوا ذلك فى مواضعَ من ذلك قول الشاعر

* أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ * إِثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مشكومُ *

فهذا اعتقد خَلْعَ الاستفهام من هَلْ ولولا ذلك لم يجمع بين استفهامَيْن وهى أَمْ وهَلْ وانّما حكمنا على خلعِ دليلِ الاستفهام من هَلْ دون أَمْ لانّ هَلْ قد استُعمل غيرَ استفهام نحو هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ اى قد أتى ونحوَ قوله هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ والمرادُ النفى اى ما جزاء الاحسان الّا الاحسانُ فكان اعتقادُ نَزْعِ الاستفهام منها أَسْهَلَ من اعتقادِ نزعه من أَمْ فامّا قول الشاعر

* أَمْ كيف يَنْفَعُ ما تُعْطِى العَلُوقُ به * رِئْمانَ أَنْفٍ اذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ *

فانّه ينبغى ان يُعتقد نَزْعُ دليل الاستفهام من أَمْ وقَصْرُها على العطف لا غيرُ ألا ترى أنّا لو نزعنا الاستفهامَ من كَيْفَ لَلَزِمَ اعرابُها كما أُعربتْ مَنْ فى هذا الوجه فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ومنهم مَن لا يزيد اذا وَقَف على الاحرف الثلثة وَحَّدَ ام ثَنَّى ام أَنَّثَ ام جَمَعَ ،

قال الشارح قوم من العرب لا يحكون الّا الاعرابَ لا غيرُ فيقولون فى الرفع مَنُو وفى النصب مَنَا وفى الجرّ مَنِى سَواءٌ فى ذلك الواحدُ والاثنان والجمع والمذكّر والمؤنّث حكى سيبويه عن يونس انّ قوما من العرب يقولون ذلك وكانّ الذين يقولونه اكتفوا بما ضمّنوه من علامات الاعراب ويُجْرون مَنْ على اصلها من كونها تصلح للواحد والاثنين والجمع بلفظ الواحد المذكّر فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وامّا المعرفة فمذهبُ اهلِ الحجاز فيه اذا كان عَلَمًا أن يَحْكِيَه المستفهِمُ كما نُطق به فيقولَ لمَن قال جاءنى زيدٌ مَن زيدٌ ولمَن قال رأيت زيدا مَن زيدا ولمَن قال مررت بزيدٍ مَن زيدٍ واذا كان غيرَ عَلَمٍ رَفَعَ لا غيرُ يقول لمَن قال رأيت الرجلَ مَنِ الرجلُ ومذهبُ بنى تميمٍ أن يرفعوا فى المعرفة البَتّةَ ،

قال الشارح قد اختلفت العربُ فى الاسم المعروف فذهب اهلُ الحجاز الى حكايةِ لفظه وهى أن يجرى الاسمُ على اعرابِ الاسم المتقدّم ذكرُه فاذا قال الرجل لرجلٍ جاءنى زيدٌ قلت فى جوابه متثبّتًا مَن

زيدٌ واذا قال رأيت زيدا قلت مَن زيدا واذا قال مررت بزيدٍ قلت مَن زيدٍ وانّما يفعلون ذلك فى العَلَم خاصّةً واما بنو تميم فيرفعون على كلّ حال ويقولون مَن زيدٌ بالرفع لا غيرُ سواءٌ قالوا جاءنى زيدٌ او رأيتُ زيدا او مررت بزيد فامّا اهلُ الحجاز فتحرّزوا بالحكاية لِما قد يعرِض فى العَلَم من التنكير بالمشارَكة فى الاسم فجاؤا بلفظه لئلّا يتوهّمَ المسؤلُ انّه يُسأَل عن غيرِ مَن ذَكَرَه من الاعلام، وخصّوا الأعلامَ بذلك لكثرة دَوْرها وسعةِ استعمالها فى الإخبارات والمعامَلات ونحوِها ولانّ الحكاية ضربٌ من التغيير اذ كان فيها عدولٌ عن مقتضى عمَلِ العامل والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير ألا ترى انّهم قالوا رَجاء بن حَيْوَة وقالوا مَحْبَبٌ ومَكْوَزَةٌ وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الاسماء لانّها فى اصلها مغيَّرةٌ بنَقْلها الى العَلَمِيّة والتغييرُ يُؤْنَس بالتغيير ووجهٌ ثانٍ انّ الاعلام انّما سوّغوا الحكايةَ فيها لِما توهّموه من تنكيرها ووُجودِ التزاحم لها فى الاسم فجاؤا بالحكاية لإزالةِ توهُّمِ ذلك وهذا المعنى ليس موجودا فى غيرها من المعارف لانّه لا يصحّ اعتقادُ التنكير فيما فيه الالفُ واللام مع وجودهما ولا فيما هو مضافٌ مع وجودِ الاضافة وكذلك سائرُ المعارف، وكان يونسُ يُجْرِى الحكاية فى جميع المعارف ويرى بابَها وبابَ الاعلام واحدا وحكى سيبويه عن بعض العرب دَعْنا مِن تَمْرتانِ كانّه قال ما عنده تمرتان فحكى قولَه وقال سمعتُ عربيّا يقول لرجلٍ سأله أليس قُرَشيّا فقال ليس بقُرَشيًّا حكايةً لقوله فعلى هذا اذا قال رأيتُ اخا زيدٍ جاز ان يقول مَن أخا زيدٍ وليس ذلك بالمختار والوجه الرفع فى جميع المعارف ما خلا الاعلامَ نحوُ قولك فى جوابِ جاءنى اخو زيدٍ مَن اخو زيد ورأيت اخا زيد مَن اخو زيد ومررت باخى زيد مَن اخو زيد وكذلك باقى المعارف، فان قيل اذا كان الغرض من حكاية العَلَم إزالةَ توهُّمِ انّ الاسم الثانى غيرُ الاوّل فهلّا زادوا على مَن زيادةً تُنْبِئُ عن حالِ الاسم المذكور فيُعْلَمَ انّه المراد دون غيره كما فُعل بالنكرة حيث قالوا مَنُو ومَنا ومَنِى قيل كان القياس فى النكرة الحكايةَ كالعَلَم لِما ذكرناه غيرَ انّ اعادةَ لفظ النكرة لم تجز لانّه يلزم فيها اذا أُعيدت إدخالُ الالف واللام فيها لانّها تصير معهودةً نحوُ قولك جاءنى رجلٌ وفعل الرجلُ كذا واذا أُدخل عليه الالف واللام لم تمكن اعادةُ لفظ الاوّل فلمّا لم تسغ الحكايةُ فى النكرة عدلوا الى ما فعلوه من زيادةٍ على لفظِ مَنْ لتنوبَ منابَ الحكاية وامّا العَلَمُ المعرفةُ فلا يلزم فيه ما لزم فى النكرة من الإتيان بالالف واللام لتعرُّفه فساغت فيه الحكايةُ، وامّا بنو تميم فانّهم جروا فى ذلك على القياس فى غيرِ هذا الباب اذ لا خلافَ انّ مستفهِما لو ابتدأ السؤالَ لَقال مَن زيدٌ فمَنْ مبتدأٌ وزيدٌ الخبر او زيد مبتدأ ومَن الخبر فكذلك اذا وقع السؤال جوابا لا فَرْقَ بينهما

ولانّ الحكاية انّما كانت فى النكرة لتُنْبِئَ انّ الاستفهام انّما كان عن الاسم المتقدّم لا عن غيره ممّا يُشارِكه فى اسمه ولَبس هذا المعنى فى المعرفة فكان منزلةُ بنى تميم منزلةَ مَن أتى بالكلام من غيرِ تأكيد نحوِ قولك أتانى القومُ ومنزلةُ اهل الحجاز منزلةَ من اتى بالتاكيد نحوِ قولك اتانى القومُ كلُّهم لانّ التاكيد يُزيل توهُّمَ اللبس كما تُزيله الحكايةُ، فان جئت مع مَنْ بواوِ عطف او فاء نحوَ قولك فَمَنْ او وَمَنْ لم يكن فيما بعده الّا الرفعُ وبطلت الحكايةُ وذلك قولك اذا قال القائل رأيت زيدا وَمَنْ زيدٌ او فَمَنْ زيدٌ وانّما كان كذلك من قِبَل انّك لمّا أتيتَ بحرف العطف علم المسؤولُ انّك تعطِف على كلامه وتنحو نحوَه فاستغنيتَ عن الحكاية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واذا استُفهم عن صفةِ العَلَم قيل اذا قال جاءنى زيدٌ المَنِيُّ اى آلْقُرَشِيُّ أم الثَقَفِيُّ والمَنِيَّانْ والمَنِيُّونْ،

قال الشارح قد يحتاج الانسان الى معرفةِ نَسَبِ مَنْ يُذكَر له وإن كان معروفَ العين عنده فاذا اراد ذلك أدخل الالفَ واللام على مَنْ من اوّلها وأتى بياء النسب من آخِرها وأعربها باعراب الاسم المسؤل عنه فاذا قال جاءنى زيدٌ قال المَنِيُّ واذا قال رأيت زيدا قال المَنِيَّ واذا قال مررت بزيد قال المَنِيِّ كانّه قال آلثَقَفِيُّ ام القُرَشِيُّ واذا قال جاءنى الزيدان قلت المَنِيَّانْ وفى النصب والجرّ المَنِيَّيْنْ فجئت بمَنْ لانّ مَنْ يُسأل بها عن الرجل المنسوب او الموصوف وامّا علامةُ النسب التى هى الياء فليُعْلَم انّه يُسأل عنه منسوبا وامّا الالف واللام فلانّه انّما يُسأل عن صفةٍ العبارةُ عنها بالالف واللام ولو صرّحتَ مكانَ المَنِيّ بالثقفىّ او القرشىّ لكان اعرابُه اعرابَ المنىّ على حسَبِ الاسم المتقدّم، ويجوز رفعُه البتّة على إضمارِ مبتدإٍ تقديرُه أهو الثقفىُّ او القرشىُّ كما اذا قيل كيف انتَ قلت صالحٌ اى أنا صالحٌ، ولا يحسن ان يقع فى جوابِ المنىّ غيرُ النسب الى الأب نحوِ الثقفىّ والقرشىّ ولا يحسن البصرىّ او المكّىّ لانّ اكثرَ أغراض العرب فى المسألة عن الانسان، وحُكى عن المبرّد انّه سُئل عن الرجل بقولِ رأيت زيدا فأردتَ ان تسأله عن صفته فقال أقول المنىَّ كانّى اقول الظريفىّ او العالمىّ فعلى هذا يجوز فى كلّ صفة والاوّلُ اكثرُ فعلى هذا لو قيل رأيت لاحِقًا وأُريد البعير وأردتَ ان تسأله عن صفته فالقياسُ ان تقول المائىّ او الماوىّ لانّ مَا تختصّ بما لا يعقل فاعرفه،

فصل ١٨٤

قال صاحب الكتاب وأىّ كمَنْ فى وُجوهها تقول مستفهِمًا أيُّهم حَضَرَ ومُجازِيًا ايُّهم يأتنى أُكْرِمْه وواصلًا اِضْرِبْ ايُّهم أَفْضَلُ وواصفًا يا ايُّها الرجلُ وهى عند سيبويه مبنيّةٌ على الضمّ اذا وقعتْ صلتُها محذوفةَ الصَدْر كما وقعتْ فى قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عُتِيًّا وأنشد ابو عمرو الشَّيْبانىُّ فى كتاب الحروف

* إذاما أَتَيْتَ بَنِى مالِكٍ * فسَلِّمْ على أَيُّهم أَفْضلُ *

فاذا كملتْ فالنصبُ كقولهم عرفتُ ايَّهم هو فى الدار وقد قُرِئَ أَيَّهُمْ أَشَدُّ،

قال الشارح قد تقدّم القول على أىّ وأنّ معناها تبعيضُ ما اضيفت اليه ولذلك لزمتْها الاضافةُ وأقسامُها كأقسامِ مَنْ فى وُجوهها وهى اربعةُ اقسام تكون استفهاما وجزاءً وموصولةً وموصوفةً فاذا كانت استفهاما او جزاءً كانت تامّةً لا تحتاج الى صلةٍ وتكون مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً فرفعُها بالابتداء لا غيرُ ونصبُها بما بعدها من العوامل ولا يعمل فيها ما قبلها لانّ الاستفهام والجزاء لهما صدرُ الكلام فمثالُ الاستفهام أيُّهم حضر وأيُّهم يأتينى فأىٌّ هنا اسمٌ تامٌّ لا يفتقر الى صلةٍ وهو رفعٌ بالابتداء وما بعده الخبرُ قال الله تع أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا وتقول أيَّهم تضرب فأىٌّ نصبٌ بما بعده قال الله تع أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ فأىٌّ نصبٌ بينقلبون لا بما قبله، ومثالهم اذا كانت جزاءً أيُّهم يأتنى أُكْرِمْهُ وأيَّهم تُكْرِمْ أُكْرِمْهُ فأىٌّ نصبٌ بما بعده من الفعل قال الله تع أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فأيًّا نصبٌ بتدعوا وما زائدةٌ، واذا كانت موصولةً احتاجت الى وَصْلها بكلامٍ بعدها يُتِمّها وتصيير اسمًا به كاحتياجِ ٱلّذِى ومَنْ وما اذا كانا بمعنَى ٱلّذِى ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها كما يعمل فى ٱلّذِى وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصًى فى الموصولات، وامّا كونُها موصوفةً ففى النداء خاصّةً اذا اردت نداء ما فيه الالفُ واللام فتجيء بها مجرّدةً من معنى الاستفهام وتجعلها وُصْلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللام وذلك نحوُ قولك يا أَيُّهَا الرجلُ ويا أَيُّها الغلامُ وهو كثيرٌ فى الكتاب العزيز نحوُ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ويَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ولزمتْها هاءُ التنبيه كالعِوَض من المضاف اليه فأىٌّ مُنادًى مضمومٌ كيا زيدُ وهَا للتنبيه وما بعده صفةٌ له وقد تقدّم ذلك فى النداء،

فصل ١٨٥

قال صاحب الكتاب واذا استُفهم بها عن نكرة فى وَصْل قيل لمَن يقول جاءنى رجلٌ أىٌّ بالرفع ولمَن يقول

رأيت رجلا ايًّا ولِمَن يقول مررت برجلٍ ايٍّ وفى التثنية والجمع فى الاحوال الثلث أَيَّانِ وأَيُّونَ وأَيَّيْنِ وأَيِّينَ وفى المؤنّث أَيَّةْ وأمّا فى الوقف فإسقاطُ التنوين وتسكينُ النون،

قال الشارح سبيلُ أَيٍّ فى الاستثبات سبيلُ مَنْ وكان الاصلُ اذا قال القائل رأيت رجلًا أن تقول أَىَّ الرجلِ لانّ النكرة اذا أُعيدت عُرِّفت بالالف واللام لانّها تصير معهودةً بتقدُّمِ ذكرها فاقتصروا على أَيٍّ وأعربوه باعرابِ الاسم المتقدّم وحكوا اعرابَه وتثنيتَه وجمعَه إن كان مثنًّى او مجموعا ليُعْلِموا بذلك انّه المقصود دون غيره فاذا قال جاءنى رجلٌ قلت أَيٌّ واذا قال رأيت رجلا قلت أَيًّا واذا قال مررت برجلٍ قلت أَيٍّ واذا قال جاءنى رجلان قلت أَيَّانِ وفى النصب والجرّ أَيَّيْنِ واذا قال رجالٌ قلت أَيُّونَ وفى النصب والجرّ أَيِّينَ واذا قال جاءتْنى امرأةٌ قلت أَيَّةْ واذا قال امرأتان او امرأتَيْنِ قلت أَيَّتَانِ او أَيَّتَيْنِ وان قال جاءنى نساءٌ قلت أَيَّاتْ وكان ذلك أخصرَ وأوجزَ من ان يأتوا بزيادة الالف واللام والجملةِ بأسرها مع حصولِ المقصود بدُونها وربّما وقع عند ظهور الخبر بالالف واللام فى الخبر لبسٌ بأنّ المذكور معهودٌ غيرُ الاوّل قال ابو العبّاس المبرّد لو ذكرتَ الخبر وأظهرتَه لم تكن أَىٌّ الّا مرفوعةً نحوَ قولك أَىٌّ مَن ذكرتَ او أَىٌّ هؤلاء ولم تحسن الحكايةُ لانّ الخبر اذا ظهر عُلم انّ المتقدّم مبتدأٌ فقبُح مخالَفةُ ما يقتضيه اعرابُ المبتدإ ألا ترى انّهم قد أجازوا الحكايةَ بمَنْ فى العَلَم فقالوا فى جوابِ من قال رأيت زيدا مَن زيدا لعدمِ ظهور الاعراب فى مَنْ ولم يفعلوا ذلك مع أَىٍّ لظهور الاعراب فيها فاستقبحوا مخالَفةَ ما يقتضيه ظاهرُ اللفظ وكذلك ورد عنهم إنّهم اجمعون ذاهبون برفعِ اجمعين على الموضع لمّا لم يظهر فى المَكْنىّ الاعرابُ ولم يُجيزوا إنّ القومَ اجمعون ذاهبون على الموضع لظهور الاعراب فى القوم، واعلم انّ أيًّا لمّا كانت مخالِفةً لمَنْ من جهةِ انّ أيًّا معربةٌ ومَنْ مبنيّةٌ كان ما يلحق أيًّا اعرابا يثبت وصلًا ويُحذَف وقفًا ويُبدَل فى الوقف من تنوينه فى النصب الفٌ ولمّا كانت مَنْ مبنيّةً لم يكن ما يلحقها اعرابا وانّما هو علاماتٌ ودلالاتٌ على المسؤل عنه ولذلك كان بابُه الوقفَ ويُحذف فى الوصل فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومحلُّه الرفعُ على الابتداء فى هذه الاحوال كلّها وما فى لفظه من الرفع والنصب والجرّ حكايةٌ وكذلك قولُك مَن زيدٌ ومَن زيدا ومَن زيدٍ مَنْ والاسمُ بعده فيه مرفوعَا المحلّ مبتدأً وخبرًا ويجوز إفرادُه على كلِّ حال وأن يقال أيًّا لمَن قال رأيت رجلَيْن او امرأتَيْن او رجالا او نساءً ويقال فى المعرفة اذا قال رأيت عبدَ الله اىُّ عبدُ الله لا غيرُ،

قال الشارح اعلم انّك اذا حكيت وقلت أيًّا فى جوابِ رأيتُ رجلا فأيًّا فى محلٍّ مرفوع بالابتداء

والخبرُ محذوف والتقديرُ أَيًّا مَن ذكرتَ او أَيًّا المذكورُ ويجوز ان يكون خبرَ ابتداء والمحذوفُ هو المبتدأُ والنصبُ فى لفظه على حكايةِ اعرابِ الاسم المتقدّم كما انّك اذا حكيت بمَنْ عن العَلَم فقلت فى جوابِ من قال رأيت زيدا مَن زيدا يكون زيدا فى موضعِ رفع بانّه خبرُ المبتدإِ وإن كان منصوبا على الحكاية كذلك اذا قلت أَيًّا كان فى موضعٍ مرفوع وإن كان منصوبا فى اللفظ على الحكاية وكذلك الجرُّ اذا قلت أَيٍّ فى جوابِ مررت برجلٍ فى موضعِ رفع بالابتداء وخفضُه حكايةُ اعرابِ الاسم المتقدّم واذا قيل جاءنى رجلٌ قلت أَيٌّ فرفعت فالرفعُ على الحكاية لانّك انّما تستفهم عمّا وضع المتكلّمُ كلامَه عليه وليس الرفعَ الذى يُوجبه الابتداء انّما هو فى محلّ مبتدإٍ، ويجوز ان يقال أَيًّا لِمَن قال رأيت رجلَيْن او امرأتَيْن او رجالًا او نساءً فتُفْرِدها مع الاثنين والجماعة وتُذكّرها مع المؤنّث لانّ لفظَ أَيٍّ يجوز ان يقع للاثنين والجماعة على لفظ الواحد ويقع على المؤنّث بلفظِ المذكّر كما كانت مَنْ كذلك، فاذا استثبتَّ بأَيٍّ عن معرفة لم يكن بدٌّ من الاتيان بالخبر وبطلت الحكايةُ فاذا قال جاءنى عبدُ الله قلت أَيٌّ عبدُ الله واذا قال رأيت عبدَ الله قلت اَيٌّ عبدُ الله واذا قال مررت بعبد الله قلت اَيٌّ عبدُ الله بالرفع لا غيرُ لم يكتفوا فى المعرفة الّا بذكرِ الاسم والخبر، وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلافِ حالَيْهما فى السؤال وذلك انّ السؤال فى النكرة انّما هو عن ذاتها وفى المعرفة انّما هو عن صفتها فاذا سألت عن منكورٍ فانّما سألت عن شائعٍ فى الجنس لِيَخُصّه لك باللقب او بغيره من المُعرِّفات واذا سألت عن معرفة فانّما سألت عن معروفٍ وقع فيه اشتراكٌ عارضٌ فأردت ان يَخُصّه لك بالنعت فاذا قال جاءنى عبد الله قلت أَيٌّ عبدُ الله فالجوابُ الطويلُ او العالمُ ونحوُهما من الصفات المميِّزة ممّن له مثلُ اسمه فلمّا كان الجوابُ بالنعت لم يكن بدٌّ من ذكرِ المنعوت فاعرفه،

فصل ١٨٦

قال صاحب الكتاب لم يُثْبِتْ سيبويه ذَا بمعنَى الّذِى الّا فى قولهم مَا ذَا وقد أثبته الكوفيون وأنشدوا

* عَدَسْ ما لعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ * أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَليقُ *

اى والذى تحملينهُ طليق وهذا شاذّ عندَ البصريين وذكر سيبويه فى مَا ذَا صنعتَ وجهَيْن

احدُهما أن يكون المعنى أَىُّ شىءٍ الذى صنعتَه وجوابُه حَسَنٌ بالرفع وانشد للَبيد

* أَلَا تَسْأَلانِ المَرْءَ ما ذا يُحاوِلُ * أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ *

والثانى أن يكون مَا ذَا كما هو بمنزلةِ اسمٍ واحد كانّه قيل أَىَّ شىءٍ صنعتَ وجوابُه بالنصب وقُرِئَ قوله تعالى مَا ذَا يُنْفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ بالرفع والنصب،

قال الشارح قد تقدّم القول فى ذَا من قولك مَا ذَا صنعتَ أنّها تكون على وجهَيْن احدُهما ان تكون بمعنَى ٱلّذِى وما بعده من الفعل والفاعل صلتُه وهو فى موضعِ مرفوع لانّه خبرُ المبتدإ الذى هو مَا والوجهُ الثانى ان يكون مَا وذَا جميعا اسما واحدا يُستفهم به بمعنَى مَا وموضعُه نصبٌ بالفعل بعده وقد مضى مشروحا، فامّا البيت الذى انشده وهو * ألا تسألان الخ * البيت للَبيدٍ والشاهد فيه رفعُ أَنَحْبٌ وضَلالٌ على البدل من مَا فدلّ ذلك على انّ ذَا فى موضعِ رفع بانّه خبرُ مَا وهو بمعنى ٱلّذى وما بعده صلتُه والنَّحْبُ النَّذْرُ يقال سار فلانٌ على نَحْبٍ اذا سار فأَجْهَدَ السيرَ كانّه خاطَرَ على شىءٍ فجَدَّ فى السير كانّه يُعنّف الانسانَ على جِدّه فى أمر الدنيا وتَعَبِه لها اى يفعل ذلك لنذرٍ يقضيه ام لضلالٍ وأمرٍ باطلٍ، ولا يكون ذَا ولا شىءٌ من اسماء الاشارة موصولا عند البصريين الّا فيما ذكرناه من ذَا اذا كان معها مَا وذهب الكوفيون الى انّ جميعَ اسماء الاشارة يجوز ان تقع موصولةً وإن لم يكن معها مَا واحتجّوا بأشياء منها قولُه تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ومن ذلك ما قاله ثَعْلَبٌ فى قوله تعالى ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ أنّ هاؤلاء بمعنَى ٱلّذين والمراد ٱلّذين تقتلون انفسكم ومن ذلك قوله * عدس ما لعبّاد الخ * البيت ليزيد ابن مُفرّغ والشاهدُ فيه قوله وهذا تحملين جعل هٰذا بمعنَى ٱلّذى موصولا وتحملين صلتُه اى والذى تحملينهُ طليقٌ يصف أَمْنَه بخُروجه عن ولايةِ عَبّادٍ ويخاطب بَغْلته فقولُه عَدَسْ زَجْرٌ للبغلة كانّه زجرها ثمّ قال ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ أمنتِ ويجوز ان يكون عدس اسمًا للبغلة نفسِها سُمّيت بذلك لانّه ممّا تُزجَر به كما قال * اذا حَمَلْتُ بِزّتى على عَدَسْ * والصواب ما ذهب اليه اصحابُنا وما تعلّقوا به لا حُجّةَ فيه فامّا قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فالجارُّ والمجرور فى موضع الحال ومَا استفهامٌ فى موضعِ رفعٍ بالابتداء وتلكَ الخبرُ كما يكون الجارّ والمجرور صفةً اذا وقع بعد نكرة نحوَ هذه عَصًا بيَمِينكَ وصفةُ النكرة تكون حالا للمعرفة وكذلك تحملين من قوله وهذا تحملين طليق فهٰذا مبتدأٌ وطليق الخبرُ وتحملين فى موضع الحال والتقديرُ هذا محمولاً طليقٌ، وامّا قوله ثمّ انتم هؤلاء تقتلون انفسكم فأنْتُم مبتدأٌ وهاؤلاء

الخبر وتقتلون انفسكم فى موضع الحال التقديرُ ثمّ انتم هؤلاء قاتلينَ انفسَكم   وذهب ابو العبّاس المبرّد الى انّ هؤلاء مُنادًى والتقدير يا هؤلاء فهو فى موضعِ اسم مضموم وأَنْتُم مبتدأ والخبرُ تقتلون   ولو كان تقديرُ هاؤلاء ٱلّذين كما ذهبوا اليه لكان تقتلون بلفظِ الغيبة لانّ ٱلّذى اسمٌ ظاهر موضوع للغيبة هذا هو الاكثرُ   وربّما جاء لا بلفظ الغيبة حملاً على المعنى دون اللفظ نحوَ قوله

* وَأَنا ٱلّذى قتّلتُ بَكْرًا بِالقَنَا * وتركتُ مُرّةَ غيرَ ذاتِ سَنامِ *

وهو قليلٌ من قبيلِ الشاذّ فاعرفه ◦

اسماء الافعال والاصواتُ

فصل ١٨٧

قال صاحب الكتاب هى على ضربَيْن ضربٌ لتَسْمية الأَوامر وضربٌ لتسمية الأخبار والغَلَبَةُ للاوّل وهو ينقسم الى متعدٍّ للمأمور وغيرِ متعدّ له فالمتعدّى نحوُ قولك رُوَيْدَ زيدا اى أَرْوِدْه وأَمْهِلْه ويقال تَيْدَ زيدا بمعنَى رُوَيْدَ وهَلُمَّ زيدا اى قَرِّبْه وأَحْضِرْه وهاتِ الشىء اى أَعْطِنيه قال الله تعالى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ وهاءِ زيدا اى خُذْه وحَيَّهَلَ الثَريدَ اى ايتِه وبَلْهَ زيدا اى دَعْه وتَراكِها ومَناعِها اى اُتْرُكْها وامْنَعْها وعَلَيْكَ زيدا اى اِلْزَمْه وعَلَىَّ زيدا اى أَوْلِنيه ◦

قال الشارح اعلم انّ معنَى قولِ النحويّين اسماء الافعال المرادُ به انّها وُضعت لتدلّ على صيَغِ الافعال كما تدلّ الاسماء على مُسمَّياتها فقولُنا بَعُدَ دالٌّ على ما تحته من المعنى وهو خلاف القُرْب وقولك هَيْهَاتَ اسمٌ للفظِ بَعُدَ دالٌّ عليه وكذلك سائرُها ◦ والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوعٌ من المبالغة ولولا ذلك لكانت الافعالُ التى هذه الالفاظُ اسماءٌ لها أَوْلَى بموضعها ووجهُ الاختصار فيها مجيئُها للواحد والواحدة والتثنية والجمعِ بلفظ واحد وصورةٍ واحدةٍ ألا ترى انّك تقول فى الأمر للواحد صَهْ يا زيدُ وفى الاثنين صَهْ يا زيدان وفى الجماعة صَهْ يا زيدون وفى الواحدة صه يا هِنْدُ وصه يا هندان وصه يا هندات   ولو جئتَ بمُسَمَّى هذه اللفظة وهو اُسْكُتْ واُسكتا للاثنين واُسكتوا للجماعة واُسكتى للواحدة المخاطبة واُسْكُتْنَ لجماعة المؤنّث فتَرْكُهم إظهارَ علامة التأنيث والتثنية والجمع مع انّ فى كلّ

واحد من هذه الاسماء ضميرا للمأمور والمَنْهىّ بحكمِ مشابهةِ الفعل ونيابتِه عنه دليلٌ على ما قلناه من قصدِ الإيجاز والاختصار واٴمّا المبالغة فإنّ قولنا صَهْ أبلغُ فى المعنى من اُسْكُتْ وكذلك البَواقى ‹ واعلم انّ هذه الاسماء وإن كان فيها ضميرٌ تستقلّ به فليس ذلك على حدّه فى الفعل ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملةً وليست هذه الاسماء كذلك بل هى مع ما فيها من الضمير اسماءٌ مفردةٌ على حدّه فى اسم الفاعل واسمِ المفعول والظرفِ والذى يدلّ على انّ هذه الالفاظ اسماء مفردة إسنادُ الفعل اليها قال زُهَيْر

* ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِرْعِ أَنْتَ اذا * دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ فى الذُعْرِ *

فلو كانت نَزالِ بما فيها من الضمير جملةً لَما جاز اسنادُ دُعِيَتْ اليها من حيث كانت الجمل لا يصحّ كونُ شىء منها فاعلا وانّما لم يصحّ ان تكون الجملةُ فاعلا لانّ الفاعل يصحّ إضمارُه والجملة لا يصحّ اضمارها لانّ المضمر لا يكون الّا معرفةً والجمل ممّا لا يصحّ تعريفُها من حيث كانت معانى الجمل مستفادةً ولو كانت معرفةً لم تكن مستفادةً فلمّا تَدافع الامران فيها وتَنافيا لم يجتمعا والذى يدلّ انّ هذه الالفاظ اسماءٌ أمورٌ الاوّل منها جوازُ كونها فاعلةً ومفعولةً فمن الفاعل ما ذكرناه من إسنادِ الفعل اليها فى قوله اذا دعيتْ نزالِ والفعلُ لا يُسنَد الّا الى اسم مَحْض ومن المفعول قولُ الآخَر

* فدَعَوْا نَزالِ فكُنْتُ اوّلَ نازِلٍ * وعَلامَ أَرْكَبُهُ اذا لم أَنْزِلِ *

فان قيل فقد قال الشاعر

* وما راعَنِى إلّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ * وعَهْدِى به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ *

فجعل يسير فاعلًا وهو فعلٌ مضارعٌ وقال جَميلٌ

* جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يومَ تَحَمَّلُوا * وحُقَّ لِمِثْلِى يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ *

فأسند حُقَّ الى يجزع وهو فعلٌ قيل انّ مراده ههنا معنى الفعلَيْن والتقديرُ أَنْ يسيرَ وأَنْ يجزعَ فالفعل فيهما مسندٌ الى المصدر المنوىّ لا الى الفعل لانّ أَنْ والفعلَ مصدرٌ والمرادُ وما راعنى الّا سَيْرُه وحُقَّ لمثلى الجَزَعُ وقد اَطّرد حذفُ أَنْ وإرادتُها نحوُ قوله

* أَلَا أَيُّهاذا الزاجِرِى أَحْضُرُ الوَغَى * وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِى *

والمراد أن أحضرَ فلمّا حُذف أَنْ ارتفع الفعل وإن كانت مرادةً ومثلُه قوله * فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو * والمراد أن أَلْهُوَ اى اللَّهْوَ والثانى حكايةُ بنائه اذا نُقل الى العَلَميّة وسُمّى به وفى آخره الراءُ

فانّه يجتمع القبيلان بنو تميم واهل الحجاز على بنائه نحوِ قولك حَصارِ وسَفارِ فحالُه بعد التسمية كحاله قبل التسمية فى بنائه لانّه اسمٌ نُقل فبقى على بنائه ولم يُعرَب ولو كان فعلا لوجب اذا نُقل الى العلميّة أن يُعرب نحوَ كَعْسَبَ وتَغْلِبَ واضرب   فان قيل فهلّا كان اعرابُ بنى تميم من ذلك فى التسمية ما لم يكن آخرُه راءً نحوَ نَزالِ ودَراكِ دليلاً على انّه فعلٌ قيل لا يدلّ ذلك على كونه فعلا لانّهم أجروا ذلك مُجرَى أَيْنَ وكَيْفَ وكَمْ اذا سُمّى به واجماعُهم مع الحجازيّين على بناء ما كان آخره راءً بعد التسمية به دلالةٌ على انّه اسمٌ عندهم، الثالث انّه يُنوَّن فَرْقًا بين المعرفة والنكرة وذلك اذا قلت صَهْ كان معرفةً واذا قلت صَهٍ كان نكرةً والتعريفُ من خصائص الاسماء ويؤيّد ما قلناه جُمودُها وعدمُ تصرُّفها، فان قيل هذه تعمل عملَ الافعال وتُفيد فائدةَ الافعال من الأمر والنهى والزمان الخاصّ ألا ترى انّك اذا قلت هَيْهاتَ فهمتَ البُعدَ فى زمانٍ ماضٍ وهذه دلالةُ الفعل فهلّا قلت انّها افعالٌ وتكون من قبيل الالفاظ المترادفة فصَهْ وأُسْكُتْ بمنزلة ذَهَبَ ومَضَى وقَعَدَ وجَلَسَ قيل قد تقدّمت الدلالةُ على اسميّة هذه الكَلِم بما فيه مَقْنَعٌ وامّا إعمالها عملَ الافعال فللشَّبَه الواقع بينها وبين الافعال وامّا دلالتُها على ما تدلّ عليه الافعال من الامر والنهى والزمان الخاصّ فانّما استُفيد من مدلولها لا منها نفسِها فاذا قلت صَهْ دلّ ذلك على أُسْكُتْ والامرُ مفهوم منه اى من المسمّى الذى هو اسكُتْ وهَيْهاتَ اسمٌ ومسمّاه لفظٌ آخَر وهو بَعُدَ فالزمانُ معلومٌ من المسمّى لا من الاسم، ولمّا كانت هذه الالفاظ اسماءً للافعال كالأعلام عليها كان فيها كثيرٌ من احكام الاعلام وذلك انّ فيها المرتجَلَ والمنقولَ والمشتقَّ فالمرتجلُ نحوُ صَهْ ومَهْ والمنقول كعَلَيْكَ وإلَيْكَ ودُونَكَ والمشتقّ كنَزالِ وحَذارِ وبَدادِ، وهذه الاسماء على ضربين كما ذُكر ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغَلَبَةُ للاوّل وانّما كان الغالب فيها الامرَ لما ذكرناه من انّ الغرض بها الإيجاز مع ضربٍ من المبالغة وذلك بابُه الامر لانّه الموضع الذى يُجْتزأ فيه بالاشارة وقرينةِ حالٍ او لفظٍ عن التصريح بلفظ الامر ألا ترى انّك تقول لمَن أشال سَوْطًا او سدّد سَهْمًا او شهر سيفًا زيدًا او عمرًا فتستغنى بشاهد الحال عن ان تقول أَوْجِعْ او إرْمِ او اضْرِبْ ويكفى من ذلك الاشارةُ وشاهدُ الحال وقامت المخاطبةُ وحُضورُ المأمور مقامَ اللفظ بالامر واذا جاز حذفُ فعل الامر من غيرِ خَلَفٍ لشاهدِ حالٍ كان حذفُه لقيام غيره مقامَه أَوْلى بالجواز وليس كذلك الغائب والخبرُ فلذلك قلّ استعمالُ هذه الكَلِم فى الخبر وكثُر فى أمرِ الحاضر   ووجهٌ ثانٍ انّ الامر لا يكون الّا بالفعل فلمّا قويت الدلالةُ على الفعل حسُن حذفُه واقامةُ الاسم المُناب عنه خَلَفًا منه، ولمّا كانت هذه الاسماء عِوَضا

عن اللفظ بالفعل ونائبةٌ عنه أُعملتْ عَمَلَه ولمّا كانت الافعال التى هى مسمّيات هذه الاسماء منها ما هو متعدٍّ للفاعل متجاوزٌ له الى غيره نحو خُذْ زيدًا والْزَمْ عمرًا ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزه الى مفعول نحو اُسْكُتْ واُكْفُفْ كانت هذه الاسماء كذلك على حسب مسمّياتها منها ما هو متعدٍّ للمأمور ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزه الى غيره فمن المتعدّى قولهم رُوَيْدَ زيدًا اى أَرْوِدْه وأَمْهِلْه فهو اسمٌ لهذا اللفظ وهو مشتقّ من مسمّاه الذى هو أَرْوِدْ وأصلُه المصدر الذى هو إِرْوادٌ وصُغّر بحذف الزوائد تصغيرَ الترخيم فقالوا رُوَيْد كما قالوا سُوَيْدٌ فى أَسْوَدَ وزُهَيْرٌ فى أَزْهَرَ وقال الفرّاء رُوَيْدَ تصغيرُ رُودٍ والرُودُ المَهْل يقال فلانٌ يمشى على رُودٍ اى على مهل قال الشاعر * كأنّها ثَمِلٌ يَمْشِى على رُودِ * وقالوا تَيْدَ زيدًا فى معنَى رُوَيْدَ زيدًا فهو اسمٌ لقولك أَرْوِدْ وأَمْهِلْ وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ فعل الامر وتضمُّنه معنَى لام الامر وكان الاصلُ ان يكون ساكنَ الآخِرِ الّا انّه التقى فى آخره ساكنان الياء والدال ففُتحت الدال لالتقاء الساكنين لثِقَل الكسرة بعد الياء على حدّ صَنيعهم فى رُوَيْدَ وأَيْنَ وكَيْفَ وحكى البَغْداديّون تَيْدَكَ زيدًا ويحتمل ان يكون الكاف اسما فى موضع خفض ويكون انتصابُه على المصدر بمنزلة ضَرْبَ زيدٍ عمرًا ويجوز ان تكون للخطاب مُجرَّدةً من معنَى الاسميّة بمنزلة رُوَيْدَكَ زيدًا والاقربُ فى هذه اللفظة ان تكون مأخوذةً من التُؤَدَة الفاء واوٌ أُبدل منها التاء ولزم البدلُ على حدّ تَيْقُورٍ وتَوْراةٍ والعينُ همزةٌ أُبدلت ياءً لضربٍ من التخفيف على غيرِ قياس كما قالوا فى قَرَأْتُ قَرَيْتُ وفى بَدَأْتُ بَدَيْتُ وفى تَوَضَّأْتُ تَوَضَّيْتُ، ومن ذلك هَلُمَّ زيدًا اى قَرِّبْه وأَحْضِرْه وليس المراد انّها دالّةٌ على ما يدلّ عليه قرّبه وأحضره وانّما هَلُمَّ اسمٌ لهذا اللفظ الذى هو قرِّبْ واحضرْ وله موضعٌ يُذكر فيه، ومن ذلك هَاتِ الشىءَ اى أَعْطِنيه وهو اسمٌ لأَعْطِنى ونَاوِلْنى ونحوهما وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ الامر وكُسر لالتقاء الساكنين الالف والتاء وكأنّه من لفظ هَيْتَ ومعناه وقال بعضهم هو من آتَى يُؤَاتِى والهاءُ فيه بدلٌ من الهمزة ويُعزَى هذا القول الى الخليل واستدلّ على ذلك بتصْريفه نحو قوله * لله ما يُعْطِى وما يُهاتى * من المُهاتاة ويُلحقونه ضميرَ التثنية والجمع لقوّة شَبَهِ الفعل قال الله تعالى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وفى الحديث هاتوا رُبْعَ عُشُورِ أموالكم كما فعلوا ذلك فى هَلُمَّ حين قالوا هلمّا وهلمّوا وفى هاءَ حين قالوا هاؤُمَا وهاؤُمْ قال الله تعالى هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ، ومن ذلك قولهم حَيَّهَلَ الثَرِيدَ جعلوا حَىَّ وهَلْ بمنزلة شىء واحد وفتحوهما كخمسةَ عشرَ وسمّوا بهما الفعلَ فحيّهل الثريد بمنزلة ايتوا الثريدَ، وقالوا بَلْهَ زيدًا والمراد دَعْ زيدا وقالوا تَرَاكِها ومَنَاعِها والمراد اُتْرُكْها واِمْنَعْها وقالوا عَلَيْكَ زيدًا اى اِلْزَمْه وقالوا عَلَىَّ زيدًا

اى أَوْلِنِيهِ فهذه كلُّها اسماءٌ لِما ذكرناه من الدلالة وكلُّها مُتعدِّيةٌ ضميرَ المأمور الى المفعول كما كانت مسمَّياتُها كذلك فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وغيرُ المتعدّى نحو قولك صَهْ اى اُسْكُتْ ومَهْ اى اُكْفُفْ وايهِ اى حَدِّثْ وهَيْتَ وهَلَّ اى أَسْرِعْ وهَيَّكَ وهَيْكَ وهَيَّا اى أَسْرِعْ فيما أنت فيه قال ٭ فقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فهَيًّا هَيَّا ٭ ونَزالِ اى اِنْزِلْ وقَدْكَ وقَطْكَ اى اِكْتَفِ وانْتَهِ والَيْكَ اى تَنَحَّ وسمع ابو الخطّاب مَن يقال له الَيْكَ فيقول الَّى كانّه قيل له تَنَحَّ فقال أَتَنَحَّى ودَعْ اى اِنْتَعِشْ يقال دَعًا لك ودَعْدَعًا وأَمِينَ وآمِينَ بمعنى اِسْتَجِبْ ٭

قال الشارح هذه الالفاظ كلُّها ممّا سُمّى به الفعل فى حال الامر وهى لازمةٌ لا تُجاوِز مأمورَها لانّها نائبةٌ عن افعال لازمة غيرِ متعدّية واذا كان الاصلُ الذى هو المسمّى لازما كان الاسمُ الذى هو فرعٌ باللزوم وعدمِ التعدّى أَوْلَى فمن ذلك صَهْ بمعنَى اُسْكُتْ ومَهْ بمعنى اُكْفُفْ وايهِ بمعنى حَدِّثْ فكلّها اسماءٌ لما تقدّم بيانُه وكلُّها لازمةٌ لانّها اسمٌ لفعلٍ لازمٍ وكلُّها مبنيّةٌ لوقوعها موقعَ الفعل المبنىّ وهو الامرُ ٭ فان قيل فعلُ الامر مختلفٌ فى بنائه واعرابه على ما هو معلومٌ فما بالُ الإجماع وَقَعَ على بناء هذه الكلِم قيل فعلُ الامر مبنىٌّ عند المحقّقين على انّا نقول اِنّ وقوعَ هذه الاسماء موضعَ ما اصلُه البناء وجَرْيَها مجراه فى الدلالة سببٌ كافٍ فى البناء ولا خلافَ عند الجميع فى انّ اصلَ ما وقعتْ هذه الكلمُ موقعَه البناء وهو الفعلُ على الإطلاق فكان مبنيًّا لهذه العلّة ٭ فصَهْ ومَهْ مبنيّان لما ذكرناه ولانّهما صوتان سُمّى بهما وحُكى حالهما قبل التسمية وبعد التسمية وهما لازمان على حسب مُسمّاهما فصَهْ نائبٌ عن اُسْكُتْ ومَهْ نائبٌ عن اُكْفُفْ وهما مبنيّان على الوقف وذلك هو الاصل فى كلّ مبنىّ وانّما حُرّك منه ما حُرّك لعلّةٍ ٭ وحالُ ايهِ كحالِ صَهْ ومَهْ فى البناء وكان القياسُ ان تكون ساكنةَ الآخِر كصَهْ ومَهْ الّا انّه التقى فى آخِرها ساكنان الياء والهاء فكُسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتُمل ثقلُ الكسرة بعد الياء اذ لو فُتحت لاَلْتبس بايهًا التى للكفّ وهى نائبةٌ عن زِدْ او حَدِّثْ وذَكَرَها مع اللازمة نظرًا الى الاستعمال اذ لا يكادون يقولون ايهِ الحديثَ وإن كان القياسُ لا يأباه بل يقتضيه لانّه اسمٌ ناب عن فعل متعدٍّ نحوِ حَدِّثْ او زِدْ وكلُّ واحد من هذَيْن الفعلَيْن متعدٍّ فوجب ان يكون كذلك لانّه عبارةٌ عنهما قال ذو الرُمّة

٭ وَقَفْنَا وقُلْنَا ايهِ عن أُمِّ سالمٍ ٭ وما بالُ تَكْلِيمِ الدِيارِ البَلاقِعِ ٭

وكان الأصمعىّ يُنْكِر على ذى الرُمّة هذا البيتَ ويزعم انّ العرب لم تقل الّا ايهٍ بالتنوين وجميعُ

النحويّين صوّبوا قولَ ذى الرمّة وقسموا ايه الى قسمَيْن معرفةٍ ونكرةٍ فاذا استزادوا منكورا قالوا ايهٍ بالتنوين واذا استزادوا معرفةً قالوا ايهِ من غيرِ تنوين على حدِّ صَهِ وصَهْ، ومن ذلك هَيْتَ وهو اسمٌ للفعل وفيه ضميرُ المخاطب كصَهْ ومَهْ ومسمّاه أَسْرِعْ يقال هَيْتَ اذا دعاه قال الشاعر

* أَبْلِغْ أميرَ المؤمنيـــن أَخَا العراقِ اذا أَتَيْتَا *

* أَنّ العِراقَ وأَهْلَهُ * سَلَمٌ اليك فهَيْتَ هَيْتَا *

يريد علىّ بن أبى طالب رضوانُ الله عليه، وهو لازمٌ لا يتعدّى الى مفعول كما انّ مسمّاه كذلك وفيه ثلاثُ لغات هَيْتَ بالفتح وهَيْتُ بالضمّ وهَيْتِ بالكسر وأصلُه البناء على السكون كصَهْ الّا انّه التقى فى آخره ساكنان الياء والتاء فحُرّكت التاء لالتقاء الساكنين فمَن فتح فطَلَبًا للخِفّة لثِقل الكسرة بعد الياء كما قالوا أَيْنَ وكَيْفَ ومَن ضمّ فانّه شبّهه بالغايات نحو قَبْلُ وبَعْدُ وذلك لانّ معنى هَيْتَ دُعائى لَكَ فهو فى معنى الاضافة واستعمالُه من غيرِ اضافة كقَطْعه عن الاضافة فيُبْنَى على الضمّ كبناء قَبْلُ وبَعْدُ ومَن كسر فقال هَيْتِ وهى أقلُّها فكَسَرَ على أصلِ التقاء الساكنين ولم يُبالِ الثقل لقلّة استعمالها ونَدْرتها فى الكلام فجاؤا بها على الاصل كجَيْرِ، ولَكَ من قولك هَيْتَ لك تبيينٌ للمخاطب جىء به بعد استغناء الكلام عنه كما كان كذلك فى سَقْيًا لَكَ الا ترى انّ سقيا غيرُ محتاجٍ الى لَكَ لانّ معناه سَقاكَ اللّهُ سَقْيًا وانّما جىء بلَكَ تأكيدا وزيادةً فهى فى هَيْتَ لك كذلك، وامّا هَلْ فهو من الاصوات المسمّى بها ايضا ومعناها أَسْرِعْ وتَعالَ يقال هَلْ وهَلٍ وهو مبنىٌّ لانّه صوتٌ وقع موقعَ الفعل المبـنىّ وسكن على اصل البناء وتنوينُه يدلّ على انّه صوتٌ كصَهٍ وايهٍ قال الشاعر

* فَظَنَنّا أنّه غائِبُه * فدَعَوْنَاه بِهَابٍ ثمّ هَلْ *

وأصله زجرٌ للفرس ثمّ سُمّى به الفعلُ قال الشاعر انشده ابو عُبَيْدَةَ

* فعَرَفْنا هِزّةً تأْخُذُهُ * فزَجَرْنَاه وقُلْنا هَلَ هَلْ *

وقالوا هَيَّكَ مضعّف الياء والمرادُ أَسْرِعْ والاسمُ هَيَّ والكاف حرفُ خطاب كالتى فى رُوَيْدَكَ زيدًا وهو مبنىٌّ وحُرّك آخره لالتقاء الساكنين وفُتح لثقلِ التضعيف وخُفّف بحذف احدى الياءَيْن فيقال هَيْكَ كما قالوا فى بَخٍّ بَخْ فحذفوا احدى الخاءَيْن وكما قالوا فى أُفٍّ أُفْ فحذفوا احدى الفاءَيْن فاذا لم يُلْحِقوا الكاف جاؤا بالالف للوقف فقالوا هَيَّا كما جاؤا بها للوقف فى أَنَا قال ابن مَيّادَةَ

* لَتَقْرِبِنّ قَرَبًا جُلْذِيًّا * ما دَامَ فيهنّ فَصِيلٌ حَيًّا * وقد دَجا الليلُ فَهَيًّا هَيَّا *

اى أَسْرِعِى أَسْرِعى يخاطب ناقتَه ولذلك كسر الباء مِن لتقربنّ وجلذيًا اى سريعًا يحثّها على سرعة السير، ومن ذلك قولهم نَزَالِ فى الامر والمرادُ اِنْزِلْ فهو لازمٌ غيرُ متعدّ على حدّ لزوم مسمّاه وهو اِنْزِلْ وسيبوضح امره فى موضعه بعدُ، ومن ذلك قَدْكَ وقَطْكَ وهما اسمان ومسمّاهما اِكْتَفِ واِنْتَهِ فهما لازمان على حسبِ ما سُمّيا به من الافعال وهما مبنيّان لوقوعهما موقع الفعل المبنىّ وجَرْيِهما مجراه فى الدلالة وسُكّن آخرهما على حدّ التسكين فى صَهْ ومَهْ لانّه الاصلُ فى البناء ولم يلتق فى آخرهما ساكنان فتجبَ الحركةُ لاجتماعهما والكافُ فيهما ليست اسما وانّما هى حرفُ خطاب على حدّها فى النَّجاءَكَ ورُوَيْدَكَ وقَدْ مُخفّفةٌ وأصلُها قَدٌّ مثقّلةٌ فحُذفت احدى الدالَيْن تخفيفًا على حدّ قولهم بَخْ خفيفةً فى بَخٍّ مثقّلةً لانّه مأخوذٌ من قددتُ الشىءَ اذا قطعتَه طُولاً وكذلك قَطْكَ مخفّفةٌ من قَطٍّ مأخوذةٌ من قططتُ الشىءَ اى قطعتُه عَرْضا كانّ الاكتفاء قطعٌ عمّا سِواه فاعرفه، ومن ذلك اِلَيْكَ بمعنَى تَنَحَّ قال الأعشى

* فَاذْهَبِى ما اِلَيكِ أَدْرَكَنى الحِلْـــــمُ عَدانى عن هَيْجِكُمْ أَشْغالُ *

وأنشد ثَعْلَبٌ

* اِذْهَبْ اِليكَ فاِنّى من بنى أَسَدٍ * أَهْلِ القِبابِ وأَهلِ الخَيْلِ والنادِى *

كانّه قال اذهبْ تَنَحَّ فالكافُ فى محلّ خفض بحرف الجرّ والتسميةُ وقعت بالجارّ والمجرور ولذلك حُكى لفظهما وجَرَيَا فى التسمية مجرى الاصوات المسمّى بها من نحو صَهْ ومَهْ، وحكى ابو الخطّاب انّه سمع مَن يقال له اَلَيْكَ فيقول اِلَىَّ كانّه قيل له تَنَحَّ فقال أَتَنَحَّى لم يأت ذلك الّا فى هذا الحرف وحدَه فلا يقال دُونِى ولا عَنِّى وذلك من قِبَل انّ بابَ هذا الأمرُ فاذا قلت اليكَ فقال الىّ فقد جعل الىّ بمعنَى أتنحّى وهذا خبرٌ ليس بأمرٍ وقد تقدّم انّ بابَ هذه الاسماء انّما الامرُ للمخاطَب لانّ أمر المخاطب يُكتفى معه بشاهدِ الحال على ما سبق، ومن قولهم دَعْ ومعناه اِنْتَعِشْ يقال ذلك للعاثر او لِمَنْ أصابتْه حادثةٌ قال الشاعر

* لَحَى اللّهُ قَوْمًا لم يقولوا لعاثرٍ * ولا لِٱبْنِ عَمٍّ نالَهُ الدَهْرُ دَعْدَعَا *

وهو صوتٌ سُمّى به يقال دَعْدَعْتُ بالمَعْز اذا دعوتَها وهو مبنىّ على السكون وعلّةُ بنائه كعلّة صَهْ ومَهْ، فامّا قولهم دَعًا لك ودَعْدَعًا فهو مصدرٌ معربٌ كقولهم سَقْيًا لك، ومن ذلك قولهم فى الدُعاء أَمِينَ ومعناه اِسْتَجِبْ فهو اسمٌ لهذا الفعل وفيه لغتان أَمِينَ بالقصر على زنةِ فَعِيل وآمِينَ بالمدّ على زنـــة

فَاعِيل قال الشاعر

* يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّى حُبَّهَا أَبَدًا * ويَرْحَمُ اللّهُ عَبْدًا قال آمِينَا *

فجاء بها ممدودةً وقال الاخر فى المقصورة

* تَباعَدَ عنّى فَطْحَلٌ إِذ رأيتُه * أَمِينَ فزادَ اللّهُ ما بَيْنَنَا بُعْدَا *

والاصل القصر والمدُّ إشباعُ فتحةِ الهمزة ومنه قولُ الهُذَلىّ

* بَيْنَا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِه * يَوْمًا أُتِيحَ له جَرِىءٌ سَلْفَعُ *

والمراد بينَ أوقاتِ تعنّقه قالوا فى بَيْنَ بَيْنَا، وهى مبنيّة لوقوعها موقعَ فعلِ الامر وفُتحت لالتقاء الساكنين على حدّ رُوَيْدَ وأَيْنَ وكَيْفَ فامّا قول ابى العبّاس فى آمِينَ بمنزلةِ عَاصِينَ فانّه انّما يريد به انّ الميم خفيفةٌ كصادِ عاصين لا أنّه جمعٌ وقال ابو الحسن آمِينَ اسمٌ من اسماء اللّه تع والوجهُ الاوّل اذ لو كان كذلك لم يكن مبنيّا ويؤيّد ذلك قولُه تعالى قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا كما جاء فى الخبر أنّ موسى كان يدعو وأخاه كان يُؤمّن والاسمُ الواحد لا يقال له دعاء،

قال صاحب الكتاب واسماء الأخبار نحو هَيْهاتَ ذاك اى بَعُدَ وشَتّانَ زيدٌ وعمرٌو اى اِفْتَرَقَا وتبايَنَا وسَرْعانَ ذا اهالةً اى سَرُعَ ووَشْكانَ ذا خُروجًا اى وَشُكَ وأُفِّ بمعنى أَتَضَجَّرُ وأَوَّهْ بمعنى أَتَوَجَّعُ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ بابَ اسماء الافعال الأغلبُ فيها الامرُ لانّ الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ والاختصار يقتضى حذفًا والحذفُ يكون مع قوّةِ العلم بالمحذوف وهذا حكمٌ مختصٌّ بالامر لِما ذكرناه لانّ الامر يُستغنى فيه فى كثيرٍ من الامر عن ذكرِ ألفاظِ افعاله بشواهدِ الافعال والخبرُ ليس كالامر فى ذلك فلذلك قلّ فى الخبر الّا انّه لمّا كان الحذف ايضا قد يقع فى بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد ووُضوحِ الامر فيه وكَوْنِه محذوفا كمنطوقٍ به لوجودِ الدليل عليه استُعمل فى الخبر بعضُ ذلك فجاءت فيه كما جاءت فى الامر الّا انّها قليلةٌ بالاضافة الى ما جاء فى الامر وبابُه السَماع دون القياس فمن ذلك قولهم هَيْهاتَ وهو اسمٌ لبَعُدَ وانّما عدلوا عن لفظ الفعل لضربٍ من المبالغة فاذا قال هيهات زيدٌ فكانّه قال بَعُدَ جِدًّا او بَعُدَ كُلَّ البُعْدِ ولعلّه يخرج فى كثيرٍ من الامر الى ان يؤنس منه وهو مبنىٌّ لوقوعه موقع الفعل المبنىّ وهو بَعُدَ ويقع الاسمُ بعدها مرفوعا بها ارتفاعَ الفاعل بفعله لانّها جاريةٌ مجرى الفعل فاقتضت فاعلا كاقتضائه الفعلُ قال جَرِيرٌ

* فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ * وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ *

العقيق وادٍ بالمدينة وقال ايضا

* هيهات مَنْزِلُنَا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ * كانت مُبارَكَةً من الأيّامِ *

فالعقيق ومنزِلُنا مرتفعان بانّهما فاعلُ هيهات فامّا قوله تعالى هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ فقيل اللامُ زائدة ومَا الفاعلةُ والتقديرُ هيهات هيهات ما توعدون وقيل الفاعلُ محذوف والتقديرُ بعْد الصدْقِ لِما توعدون فاللامُ على بابها لانّه لم تُؤْلَف زيادةُ اللام فى نحو هذا وانّما تُزاد لتمكينِ معنى الاضافة نحو قوله

* يا بُؤْسَ للحَرْبِ الّتى * وَضَعَتْ أَراهِطَ فَاسْتَراحُوا *

وقولِه * يا بُؤْسَ للحَرْبِ ضَرّارًا لأَقْوامِ * وقد استبعد بعضُهم القولَ بحذف الفاعل وزعم انّه مضمرٌ فيه والتقديرُ هيهات بَعْثُكم وإخراجُكم لتقدُّمِ ذكرِ الإخراج، وممّا سُمّى به الفعل فى حال الخبر شَتَّانَ ومسمّاه افْتَرَقَ وتَباعَدَ وهو مبنيٌّ على الفتح وربّما كسروا نونَه والفتحُ المشهور وانّما بُنى لوقوعه موقع الفعل المبنيّ وهو الماضى نحوُ افترقَ وبعُد وقال الزجّاج انّما بُنى لانّه على زنة فَعْلَان فهو مخالفٌ لأخواته اذ ليس فى المصادرِ ما هو على هذه الزنة فبُنى لذلك وهذا ضعيفٌ لانّه قد جاء عنهم لَوَاهُ لَيّانًا قال الشاعر

* تُطِيلِينَ لَيّانِى وأَنْتِ مَلِيئَةٌ * وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التَقاضِيَا *

وتحريكه لالتقاء الساكنين وهما النون والالف قبلها وانّما فُتح إتباعًا للفتحة قبله وقيل انّما فُتح لانّ الفتحة حركةُ مسمّاه وهو الفعل الماضى وزعم ابو حاتمٍ انّ شتّان كسُبْحانَ وهو وَهْمٌ لانّ شتّان مبنيٌّ وسبحان معربٌ لكنّه لا ينصرف للتعريف والالفِ والنونِ ولذلك لمّا نُكّر فى قوله

* سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ *

انصرف ونُوّن ولفظُه مأخوذ من الشَتّ وهو التفرّق والتباعد يقال شَتَّ الشَمْلُ يَشِتُّ اذا تَفرّق وقيل انّ شَتَّ الذى شَتّان مصدرُه فَعُلَ مضمومَ العين وانّما حُذفت الضمّة للادّغام قال الله تع انَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ولا بدّ له من فاعلٍ فيقال شَتّانَ زيدٌ وعمرٌو قال الشاعر

* شتّان هذا والعِناقُ والنَوْمْ * والمَشْرَبُ البارِدُ فى ظِلّ الدَوْمْ *

ويقال شتّان ما زيدٌ وعمرٌو والمراد شتّان زيدٌ وعمرٌو ومَا زائدةٌ قال الاعشى

* شتّان ما يَوْمِى على كُورِهَا * ويَوْمُ حَيّانَ أَخِى جابِرِ *

وربّما قالوا شتّان ما بين زيد وعمرو قال رَبيعةُ الرَّقّيّ

* لَشتّانَ ما بين اليَزيدَيْن فى النَّدَى * يَزيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حاتمِ *

وكان الأصمعىّ يُنْكر هذا الوجه ويأباه وحجّته انّ شتّان نابَ عن فعلٍ تقديرُه تَفرّق وتَباعَد وهو من الافعال التى تقتضى فاعلَيْن لانّ التفرّق لا يحصل من واحد والقياسُ لا يأباه من جهة المعنى لانّه اذا تَباعد ما بينهما فقد تباعد كُلُّ واحد منهما من الآخَر ولو قال شتّان زيدٌ او عمرٌو لم يجز لانّ أَوْ لأَحدِ الشيئَيْن والافتراقُ لا يكون من واحد، ومن ذلك سَرْعانَ والمراد سَرُعَ وفُعل به ما فُعل بشتّان من البناء والفتح وفى المَثل سَرعانَ ذا إهالةً اى ما أسرعَ هذه الاهالةَ والإهالةُ الشَّحم المُذاب زعموا انّ بعضَ حَمْقَى العرب اشترى شاةً فسال رُعامُها فتوهّمه شَحما مُذابا فقال لبعض اهله خُذْ من شاتنا إهالتَها فنظر الى مُخاطها فقال سرعان ذا إهالةً فإهالةً منصوبٌ على التمييز وقيل انّ بعضهم استضاف بقومٍ فعجّلوا له إهالةً فقال سَرْعانَ ذا إهالةً، وقالوا وَشْكانَ وأُشْكانَ ذا خروجًا اى سَرُع وقَرُب وخروجا نصبٌ على التمييز اى من خُروجٍ، ومن ذلك قولهم أُفّ ومعناه أَتضجّرُ فهو اسمٌ لهذا الفعل ونائبٌ عنه وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ الفعل مطلقًا اذِ الفعلُ اصلُه البناء ومن يقول انّما بُنى بالحمل على اسماء الافعال المأمور بها لم يحتج الى اعتذار عن أُفّ وأصلُه ان يكون بناؤه على السكون وانّما الحركةُ فيه لالتقاء الساكنين وهما الفاءان وفيه لغاتٌ قالوا أُفِّ وأُفَّ وأُفُّ وأُفٍّ وأُفٌّ وأُفًّا وتُمال فيقال أُفّى والعامّة تُخلِصها ياءً فتقول أُفّى وتُخفّف فيقال أُفْ فالحركةُ فى جميعها لالتقاء الساكنين فمَن كسر فعلى اصل الباب ومن ضمّ فللاتباع ومن فتح فللاستخفاف ومن لم يُنوّن فانّه اراد المعرفة اى أَتضجّرُ التضجّرَ ومَن نوّن اراد النكرة اى تضجُّرًا ومَن أمال أدخل فيها ألفَ التأنيث وبناها على فَعْلَى وجاز دخولُ ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاءه مع ذَيَّة وكَيَّة وقد قالوا هَنّا فأدخلوا فيها ألفَ التأنيث ووزنُها فَعْلَى وليس من لفظِ هُنَا بل هو مثلُ سِبَطْرٍ وسَبِط ويجوز ان يكون من لفظه ويكون وزنُه فَنْعَلا كعَنْبَسٍ وعَنْسَلٍ فيمن جعله من العَسْلان، ومن ذلك أَوَّهْ بمعنَى أَتَوَجَّعُ وفيه لغاتٌ قالوا أَوْهِ من كذا بسكون الواو وكسر الهاء قال الشاعر

* فأَوْهِ لذِكْراها إذاما ذكرتُها * ومن بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنا وسَماءِ *

وقالوا آهِ بمدّة بعد الهمزة وكسرِ الهاء وربّما شدّدوا الواو وكسروها وسكّنوا الهاء فقالوا أَوِّهْ من كذا وربّما كسروا الهاء مع التشديد انشد احمد بن يحيى قال انشدتنى امرأةٌ من بنى قُرَيْظ

* أَوْهِ مِن ذِكْرَى حُصَيْنًا ودُونَهُ * نَقًا هائلٌ جَعْدُ الثَّرَى وصَفِيحُ *

وقالوا فيه آوَّهْ بالمدّ وتشديد الواو وفتحها ساكنةَ الهاء وكلُّ ذلك من التأَوُّه ومنه قوله

* اذا ما قُمْتُ أَرْحَلُها بلَيْلٍ * تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ *

ومن ذلك قوله تعالى انّ ابْرٰهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ فالهمزةُ فآءٌ والواو عينٌ والهاء لامٌ فمَن قال أَوْهِ فانّه كسر الهاء لسكون الواو قبلها ومن قال آهِ فانّه قلب الواو ألفًا للفتحة قبلها كما قالوا فى الدَّوّ داوِىٌّ ومن قال أَوِّهْ بتشديد الواو وسكون الهاء فانّه ضعّف العينَ للمبالغة وكسرها لالتقاء الساكنين وسكّن الهاء لتحرّك ما قبلها ومن قال أَوِّهِ فكسر الهاء مع كسرِ الواو وتشديدها فقد كان القياسُ ان تسكن الهاء التى هى لامٌ لانّ ما قبلها متحرّكٌ الّا انّه حرّك الآخِرَ اتباعًا لكسر الواو وقد فعلوا نحوًا من ذلك ببعض المُعرَب نحوِ أُخُوكَ وأُبُوكَ وامْرُؤٌ وابْنُمٌ ومن قال آوَّهْ بالمدّ فيحتمل ان يكون أشبعَ فتحةَ الهمزة فصارت ألفا كما قالوا آمِينَ فى أَمِينَ وفتحوا الواوَ اتباعًا للفتحة قبلها وقد قالوا اوت فى معنى اوه وجآؤا فيها بلغاتٍ قريبةٍ من لغاتِ اوه وينبغى ان لا تكون من لفظها بل من معناها لانّ أَوْهِ صحيحُ اللام فهو من بابِ حَوْصٍ وقَوْزٍ وأَوْتَ الهمزةُ فآءٌ والعينُ واللام واوٌ فهو من بابِ الهُوَّة والقُوَّة فهى كَلِمٌ تَقاربتْ ألفاظُها واتّحدتْ معانيها،

فصل ١٨٨

قال صاحب الكتاب فى رُوَيْدَ اربعةُ أَوْجه هو فى احدها مبنىٌّ وهو اذا كان اسما للفعل وعن بعضِ العرب واللهِ لو أردتَ الدراهمَ لَأعطيتُك رُوَيْدَ ما الشعْرِ،

قال الشارح لرُوَيْدَ اربعةُ مواضعَ احدها ان يكون اسما للفعل نحو ما تقدّم ومسمّاه أَرْوِدْ وأَمْهِلْ وهو متعدّ الى مفعول واحد نحو رويدَ زيدا على حسبِ تعدّى مسمّاه نحوِ قولك أَروِدْ زيدا وأَمهِلْه وفيه ضميرٌ منوىٌّ وهو ضميرُ المخاطب إن كان المخاطب واحدا كان الضمير واحدا وان كان اثنين فالضميرُ اثنان وان كان الخطاب لجماعةٍ فالضميرُ لجماعة الّا انّه لا يظهر لذلك صورةٌ لفظ لا فى تثنية ولا جمعٍ بخلاف الفعل فإنّ الضمير تظهر صورتُه فى التثنية والجمع لانّ الفعل هو الاصل فى العمل وهذه الاسماء فروعٌ ونائبةٌ عنه فلذلك انحطّت عن درجته قال الشاعر

* رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْىُ أُمِّهِمْ * إِلَيْنَا وَلٰكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمايِنُ *

فنصب عليّا بِرُوَيْدَ كانّه قال أَرْوِدْ عليّا اى أَمْهِلْهم وعَلِىٌّ قبيلةٌ وجُدَّ قُطع نسبتهم بنا وكَنَى بالثدى عن القَرابة لانّ الرضاع سببُ القرابة ، فامّا قولهم واللّهِ لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ فالمراد أَرْوِدِ الشعرَ ومَا زائدةٌ كانّه قال لو اردت الدراهم لاعطيتُك فدَعِ الشعرَ لا حاجةَ بك اليه وقد تدخله كافُ الخطاب فيقال رُوَيْدَكَ زيدا جاوًا بها لتُبيِّن مَن يُعْنَى بالخطاب لئلّا يلتبس بمن لا تعنيه كما جاوًا بها فى هَلُمَّ لك وسَقْيًا لك الّا انّ الكاف فى لَكَ فى محلِّ خفض بما قبله من الخافض والكافُ فى رُوَيْدَكَ لا محلّ لها من الاعراب وإن كان طريقُهما فى البيان واحدا ، فإن كان المخاطب مذكّرا فتحتَها وان كان مؤنّثا كسرتها وتُثنّيها وتجمعها اذا اردت تثنيةً او جمعاً فتقول رُوَيْدَكَ يا زيدُ ورويدكِ يا هِنْدُ ورويدكما يا زيدان ورويدكم يا زيدون ، وقد اختلفوا فى هذه الكاف فذهب قومٌ الى انّها اسمٌ موضعُه من الاعراب رفعٌ وقال آخرون موضعُها نصبٌ وذهب سيبويه الى انّها حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة للخطاب كالكاف فى ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ والنَّجاءَكَ والصحيحُ مذهبُ سيبويه فيها لانّها لو كانت فى موضعِ رفع بانّها فاعلٌ لم يجز حذفُها وأنتَ قد تقول رويدَ زيدا فتحذفها وتجعل فى رويد ضميرا مرفوعا فى النيّة يجوز ان يُؤكَّد وأن يُعطَف عليه بحسبِ ما يجوز فى ضمائرِ الفاعلين نحو قولك رويدكم انتم وزيدٌ ورويدكم اجمعون كما تقول قُمْ انت وعبدُ الله وقوموا اجمعون فلمّا ساغ فيها ذلك دلّ على ان الكاف ليست فاعلةً ، ولا تكون ايضا فى موضع نصب لانّ رويد اسمُ أَرْوِدْ وأَرْوِدْ انّما يتعدّى الى مفعول واحد فلو كانت الكاف فى محلِّ نصب لَكنت اذا قلت رويدك زيدا مُعدِّيا له الى مفعولَيْن احدُهما مضمرٌ وهو الكافُ والاخر ظاهرٌ وهو زيد ولو جاز ذلك لجاز رويد زيدا خالدا ولا نعلم احدا قاله ولو كانت منصوبة ايضا لجاز ان تقول رويدك نفسَك اذا اردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورةً لجاز ان تقول رويدك نفسِك على انّه تأكيدٌ ولا يُسمع مثلُ ذلك ،

قال صاحب الكتاب وهو فيما عداه مُعْرَبٌ وذلك أن يقع صفةً كقولك ساروا سيرًا رُوَيْدًا وضَعْه وَضْعًا رويدًا وقولِك للرجل يُعالِج شيـًٔا رويدًا اى عِلاجاً رويدًا وحالًا كقولك ساروا رويدًا ومصدرًا فى معنى إرواد مضافًا كقولك رويدَ زيدٍ وسُمع بعضُ العرب رويدَ نفسِه جَعَلَه مصدرا كضَرْبَ الرِّقابِ ،

قال الشارح الموضع الثانى من مواضع رُوَيْدَ أن تكون صفةً نحوَ قولك ساروا سيرًا رويدًا وتكون معربةً مصدرا وُصف به على حدّ قولهم رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ ويكون اصله إِرْوادًا الّا انّه صُغِر بحذفِ زوائده

كما قالوا فى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ وفى أَزْهَرَ زُهَيْرٌ ويجوز ان يكون تصغيرَ مُرْوِدٍ او مَرْوَدٍ فحذفوا الزوائدَ، الموضع الثالث أن يكون حالا ويكون معرباً ايضا نحوَ قولهم ساروا رويداً اى مُرْوِدِينَ اذا ذكرت المصدرَ كان صفةً له واذا لم تذكره كان حالا لضُعْفِ حذفِ الموصوف وإقامةِ الصفة مُقامه ويجوز ان يكون المراد ساروا سيرا رويدا ثمّ حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو ضعيف، والموضع الرابع ان يكون مصدرا بمعنَى إرْوادٍ ويكون معربا فتقول رويداً زيداً بمعنَى أَرْوِدْ زيدا إروادًا فحُذف الفعل وأقيم المصدر مُقامه كما قالوا سَقْيًا ورَعْيًا والمراد سَقاك اللّهُ ورَعاك اللّهُ، وقد يضاف الى المفعول فيقال رُوَيْدَ زيدٍ كما قال فَضَرْبَ الرِقابِ فهو باقٍ على مصدريّته غيرَ مسمًّى به ولا مُغيَّرٍ عن جهته قال الشاعر

* رُوَيْدًا بنى شَيْبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ * تُلاقوا غَدًا خَيْلِى على سَفَوانِ *

ويروى رُوَيْدَ بنى شيبان من غير تنوين ويحتمل ان يكون مصدرا مضافا الى ما بعده ويُؤَيّده روايةُ مَن نوّن ويجوز ان يكون اراد اسمَ الفعل ويكون بنى شيبان منصوبا به كقوله رويدَ عَلِيًّا،

فصــل ١٨٩

قال صاحب الكتاب هَلُمّ مركّبةٌ من حرفِ التنبيه مع لُمّ محذوفةً من هَا الفُها عند أصحابنا وعند الكوفيين من هَلْ مع أُمّ محذوفةً همزتُها والحجازيّون فيها على لفظ واحد فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وبنو تميمٍ يقولون هَلُمّا هلمُّوا هلمّى هَلْمُمْنَ وهى على وجهَيْن متعدّيةٌ كهَاتِ وغيرُ متعدّية بمعنَى تَعَالَ وأَقْبِلْ قال اللّه تعالى قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمْ وقال هَلُمَّ إِلَيْنَا وحكى الأصمعىُّ أنّ الرجل يقال له هَلُمّ فيقول لا أَهَلُمُّ،

قال الشارح قد تقدّم انّ هَلُمّ اسمٌ من اسماء الافعال ومسمّاه ايتِ وتَعالَ وهو مبنىٌّ لوقوعه موقع الفعل المبنىّ وأصلُه ان يكون ساكناً على اصل البناء وانّما حُرّك آخره لالتقاء الساكنين وهما الميمان فى آخره وفُتح تخفيفا لثقل التضعيف وهو مركّبٌ قال الخليل اصله هَا لُمّ فهَا للتنبيه ولُمّ من قولهم لَمّ اللّهُ شَعَثَه اى جَمَعَه كانّه اراد لُمّ نفسَك الينا اى اقْرُبْ وانّما حُذفت ألفُ هَا تخفيفا لكثرة الاستعمال ولانّ اللام بعدها وإن كانت متحرّكةً فى حكم الساكن ألا ترى انّ الاصل وأقوى اللغتين وهى الحجازيّة أنّك تقول ها المُمْ فلمّا كانت اللام فى حكمِ الساكن حُذفت لها ألفُ هَا كما تُحذف لالتقاء الساكنين وجُعلا

اسما واحدا، وقال الفرّاء اصله هَلْ أُمَّ اى اقْصِدْ فخُفّفت الهمزة بأن أُلقيتْ حركتها على اللام وحُذفت فصارت هَلُمَّ وقد أنكر بعضُهم ذلك وقال انّه ضعيف من جهة المعنى اذ كانت هَلْ للاستفهام ولا مَدْخَلَ للاستفهام ههنا والقولُ انّ هَلْ التى رُكّبت مع أُمَّ ليست التى للاستفهام وانّما هى التى للزَّجْر والحَثّ من قوله * وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِى حَىَّ هَلْ * وفيها مذهبان احدهما وهو مذهبُ اهل الحجاز ان تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث نحو هَلُمَّ يا رجلُ وهلمّ يا رجلان وهلمّ يا رجالُ وهلمّ يا امرأةُ وهلمّ يا امرأتان وهلمّ يا نسوةُ يستوى فى اللفظ الواحدُ والجمعُ كما كان كذلك فى صَهْ ومَهْ ونحوهما وهو القياس وبه ورد التنزيلُ قال الله تع وَٱلْقَائِلِينَ لِإخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا أُفرد والمخاطبون جماعةٌ وعليه قوله * يا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّهْ * وانّما كان هذا هو القياسَ لانّه قد قامت الدلالة على انّه اسمٌ وليس القياس فى الاسماء ان تتّصل بها علامةُ الضمير المرفوع انّما ذلك للافعال والذى يدلّ على خروجه عندهم عن حكم الافعال مخالفتُهم مجراه فى لغتهم لانّ لغتهم أن يقولوا للواحد اُمْدُدْ باظهار التضعيف نحو اُرْدُدْ واُشْدُدْ فلمّا ركّبوه مع غيره وسمّوا به خرج عن حكم الفعل فلم تظهر فيه علامةُ تثنية ولا جمعٍ، والمذهبُ الثانى وهو مذهب بنى تميم اعتبارُ الفعل وهو لُمَّ وتغليبُ جانبه فيُثنّون ويجمعون نحوَ قولهم هلمّ يا رجلُ وهلمّا يا رجلان وهَلُمُّوا يا رجالُ وهَلُمّى يا امرأةُ وهَلْمُمْنَ يا نسوةُ تفتح الهاء وتُسكّن اللام وتضمّ الميم الأُولى وتسكّن الثانية وتفتح النون مخفّفةً هذا مذهبُ البصريين وأكثرِ الكوفيين وانّما كان كذلك لانّ لام الكلمة تسكن عند اتّصالِ هذه النون بها اذ كانت ضميرَ مرفوع كما تقول ضَرَبْنَ وخَرَجْنَ واذا سكن ما قبلها بطل الادّغامُ وصار بمنزلة اُشْدُدْ واُرْدُدْ، وزعم الفرّاء انّ الصواب ان يقال هَلُمَّنَّ بفتح الهاء وضمّ اللام وفتح الميم وتشديدها وفتح النون ايضا مشدّدةً قال والذى أوجب ذلك انّ هذه النون التى هى ضميرُ الجماعة لا تُوجَد الّا وقبلها ساكنٌ فزادوا نونا ثانيةً قبلها ليقع السكونُ عليها وتسلَمَ فتحةُ الميم فى هَلُمَّ فتكون وقايةً لها من السكون كما قالوا مِنّى وعَنّى فزادوا نونا ثانيةً لتسلم نونُ مِنْ وعَنْ من الكسر اذ كانت ياء المتكلّم ابدًا تَكْسِر ما قبلها وحُكى ايضا عن بعضهم هَلُمِّيْنَ يا نسوةُ يُجعَل الزائد للوقاية ياء وهذا شاذّ، واعلم انّ بنى تميم وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل فى اتّصال الضمير بها لشدّة شَبَهها بالفعل وإفادتها فائدةَ الفعل فهى عندهم ايضا اسمٌ للفعل وليست مُبقّاةً على اصلها من الفعليّة قبل التركيب والضمّ والذى يدلّ على ذلك انّ بنى تميم يختلفون فى آخِرِ الامر من المضاعف فمنهم من يُتْبِع فيقول رُدُّ بالضمّ وفِرِّ بالكسر وعَضَّ بالفتح ومنهم من

يكسر على كلّ حال فيقول رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ومنهم من يفتح على كلّ حال ثمّ رأيناهم كلّهم مجتمعين على فتح الميم من هَلُمَّ ليس احدٌ يكسرها ولا يضمّها فدلّ ذلك على انّها خرجت عن طريق الفعليّة وأُخلصت اسمًا للفعل نحوَ دُونَكَ ورُوَيْدَكَ وعِنْدَكَ ، وهى تكون على وجهَيْن متعدّيةً وغيرَ متعدّية فالمتعدّيةُ نحوُ قولهم هلمَّ زيدا بمعنى قَرِّبْهُ وأَحْضِرْهُ فتكون كهَاتِ قال الله تع هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمْ وغيرُ المتعدّية قولك هَلُمَّ يا زيدُ بمعنى ايتِ واَقْرُبْ قال الله تع هَلُمَّ اِلَيْنَا فعدّاه بحرف الجرّ فيكون مجراه مجرى الافعال التى تُستعمل لازمةً ومتعدّيةً نحوِ رَجَعَ ورجعتُه وشَحَا فُوهُ وشَحَا فَاهُ ونحوهما وحكى الاصمعىّ هلمّ الى كذا فيقال لا أَهَلُمُّ اليه وهلمّ كذا فيقال لا أَهَلُمُّهُ بفتح الالف والهاء وضمّ اللام والميم والاصلُ فى ذلك لا أَلُمُّ كما تقول لا أَرُدُّ كانّه يردّه الى اصله قبل التركيب وهو شاذّ ،

فصل ١٩٠

قال صاحب الكتاب ها بمعنى خُذْ وتُلحَق الكافُ فيقال هَاكَ فتُصرَّف مع المخاطب فى أحواله وتوضَع الهمزة موضعَ الكاف فيقال هاءِ وتُصرَّف تصريفَها ويُجمَع بينهما فيقال هاءَكَ بإقرارِ الهمزة على الفتح وتصريفِ الكاف ومنهم مَن يقول هاءِ كَرَامِ ويُصرِّفه تصريفَه ومنهم مَن يقول هَأْ بوزنِ هَبْ ويصرّفه تصريفَه ،

قال الشارح اعلم انّ هَا من الاصوات المسمّى بها الفعلُ فى الامر ومسمّاه خُذْ وتَناوَلْ ونحوُهما ومنهم من يجعله ثُنائيًّا مثلَ صَهْ ومَهْ وتلحقه كاف الخطاب فيقال هَاكَ يا رجلُ وهاكُمَا يا رجلان وهَاكُمْ يا رجالُ وهَاكِ يا امرأةُ وهاكُمَا يا امرأتان كالمذكّريْن وهاكُنَّ يا نسوةُ فالاسم هَا وفيه ضميرٌ بحسبِ المخاطبين إن كان واحدا ففيه ضميرُ واحد وان كان اثنين ففيه ضميرُ اثنين وان كان جماعةً ففيه ضميرُ جماعة الّا انّه لا يظهر ذلك الضمير والكافُ حرفُ خطاب لا موضعَ لها من الاعراب وتختلف بحسبِ اختلاف المخاطبين فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع فتفتحها اذا كان المخاطب مذكّرا وتكسرها اذا كان مؤنّثا وتُثنّيها وتجمعها اذا كان المخاطب مثنًّى او مجموعا ، ومنهم من يقول هَاءَ بهمزة بعد الالف يجعله ثُلاثيًّا كخَافَ وهَابَ ويفتح الهمزةَ مع المذكّر ويكسرها مع المؤنّث فيقول هاءَ يا رجلُ وهاءِ يا امرأةُ ويكون فيه ضميرٌ مستترٌ فإن ثُنّى او جُمع ظهر ذلك الضميرُ فتقول فى تثنية المذكّر وجَمْعه هاؤُما وهاؤُمْ

قال الله تع هَآؤُمُ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ وفى جماعة المؤنّث هَاؤُنَّ يا نسوةُ وهذه أجودُ لغاتها وبها ورد الكتاب العزيز، واعلم انّ الباب والقياس فى هذه الاسماء ان لا يلحَقها ضميرُ تثنية ولا جمعٍ لانّ هذه الاسماء انّما سُمّيت بها الافعالُ لضرب من الاختصار ولولا ذلك لكانت الافعالُ التى هذه الالفاظُ اسماءها موجودةً هنا غيرَ معوَّض عنها ووجهُ الاختصار مجيئُها للواحد والواحدة فما فوقَهما على صورة واحدة تقول هاءِ يا رجلُ وهاءِ يا امرأةُ وكذلك التثنية والجمع وعلى هذه اللغة أكثرُ الاستعمال وانّما لمّا نابت عن الافعال وقامت مقامَها قويت الدلالةُ على معناها فصارت كالمرادِفة لها فظهر الضميرُ فى بعض الاحوال ليُؤذِن بقوّة الشَبَه بهذه الافعال التى هى فى معناها وليُعْلِم ايضا بظهوره انّ فى بابِ صَهْ ومَهْ ضميرا كما قالوا المَقْوودُ والحَوَكَةُ وأَغْيَلَتِ المرأةُ و * صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُدُودَ * ليكون ذلك مَنْبَهَةً وأمارةً على انّ الاصل ذلك ولمّا ظهر الضميرُ ظهر على صورة غريبة ليدلّ ذلك على انّ الموضعِ ليس من مواضعِ ظهورِ الضمير وانّما كانت غريبةً لانّها ليست على حدِّ اِفْعَلْ واِفْعَلَا واِفْعَلُوا انّما ذلك هَاءُ وهاءَا وهاؤوا فامّا هاؤُمْ فغريبٌ من نادرِ العربيّة لانّ الميم انّما تُوجَد فى ضمير المخاطب اذا كان غيرَ أمر نحوَ قُمْتُمْ وقُمْتُمَا وضربْتُكم وضربْتُكما وهذا ممّا يُؤكِّد كونَ هذه الالفاظ اسماء وليست افعالا وذلك انّه لمّا اتّصل الضميرُ بما اتّصل به منها اتّصل على غيرِ حدِّ اتّصاله بالفعل انّما جاء على نحوِ أنتما وأنتم فدلّ ذلك على انّها اسماءٌ لا افعالٌ على انّ بعضهم قد قال هَاءُ يا رجلُ وهاءَا وهَاؤُوا على حدِّ اِضْرِبَا واِضْرِبُوا حكى ذلك ابو عمر الجَرْمىّ وابو بكر بن السَرّاج قال ابو عمر وذلك قليل، ومنهم من يقول هاءِ يا رجلُ على وزنِ عاطِ ورامِ يجعل اصلَه هاءِى بالياء فمثالُه من الفعل فَاعِلْ كقَاتِلْ وسقطت الياء للأمر ومثلُه هَاتِ وتقول للاثنين هائِيَا وللجمع المذكّر هاؤُوا وللمرأة هاءِى بياء والتثنيةُ هائِيَا كالمذكّرَيْن وتقول فى جماعة المؤنّث هَآئِينَ قال الشاعر

* فقلتُ لها هاءِى فقالتْ براحَةٍ * تَرَى زَعْفَرانًا فى أَسِرَّتِها وَرْدَا *

فامّا قولُ علىّ رضى الله عنه * أَفَاطِمَ هاءِ السَيْفَ غيرَ ذَمِيمِ * فانّه يحتمل ان يكونَ من اللغة الأُولى ويحتمل ان يكون من هذه اللغة وحُذف الياء لسكون اللام بعدها، فان قيل فهلّا حكمتم عليه بانّه فعلٌ لاتّصال الضمير به على حدّ اتّصاله بالفعل كما قلتم فى لَيْسَ انّها فعلٌ مع عدم دلالتها على الزمان الماضى لاتّصال الضمير بها على حدّ اتّصاله بالافعال قيل الجوابُ انّه قد قامت الدلالةُ بما سبق انّه اسمٌ ومن قال هاءِ او هاؤُوا فلقوّةِ شَبَهه بالفعل ووقوعِه موقعه أجراه مُجراه فى اتّصال الضمير به وعامَلَه

معامَلةَ مُقابِله وهو هاتِ وهاتِيَا وهاتُوا وهاتِينَ كما شَبَّهَ لَيْسَ بمَا من قال ليس الطيبُ الّا المِسْكُ فعامَلَها معاملتَها فى إبطالِ عملها عند دخولِ حرف الاستثناء على خبرها، وممّا يدلّ انّه ليس فعلا انّك تقول فى امرِ الواحد هاءِ ولو كان فعلا لقيل هَأْ كخَفْ فلمّا لم يُقَلْ دلّ على انّه اسمٌ وليس فعلا على انّ منهم من يقول هَأْ يا رجلُ على زنةِ خَفْ بهمزة ساكنة وهاء او هاءى يا امرأةُ وهاؤُوا وهَأْنَ مثل خَفْنَ فهاؤُلاء يجعلونه فعلا ويؤيّد ذلك ما حكاه الكسائىّ من قول الرجل اذا قيل له هاءِ ممّن أَهاءُ واهاءُ كما تقول ممّن أَخافُ وقياسُ هذا المذهب ان يكون على فَعِلَ يَفْعَلُ كعَلِمَ يَعْلَمُ كخِلْتُ اخالُ ولذلك جاز كسرُ الهمزة من اوّله فقالوا اِهاءُ كما قالوا اِخالُ، ومنهم من يقول هَأْ بهمزة ساكنة وهاءا وهاؤُوا كما تقول طَأْ وطاءا وطاؤُوا وهاءِى يا امرأةُ كما تقول طاءِى وهَأْنَ كما تقول طَأْنَ وقياسُ هذه اللغة أن تجعلها من باب وَهَبَ يَهَبُ ممّا فاؤه واوٌ وسقطت الواوُ على حدّ سقوطها فى وهب يهب،

وقوله وتُلْحَق الكاف فيقال هاكَ يعنى للخطاب فتُصرَّف مع المخاطب فى احواله يعنى إن كان المخاطب مذكّرا فُتحت وإن كان مؤنّثا كُسرت وان كان مثنّى ثُنّيت وان كان مجموعا جُمعت على ما تقدّم،

وقوله وتُوضَع الهمزة موضعَ الكاف يعنى انّهم يخاطبون بها فيفتحونها مع المذكّر ويكسرونها مع المؤنّث كما يفعلون بالكاف ولا يريد انّها زائدةٌ للخطاب كالكاف انّما الهمزةُ لامٌ والكلمة بها ثُلاثيّةٌ فهاء بألف وهمزة بعدها من غيرِ لفظِ هَا بألف وحدَها وإن كانا بمعنى واحد على حدّ لُؤْلُؤٍ ولَآلٍ وسَبِطٍ وسِبَطْرٍ،

وقوله ويُجمع بينهما يريد بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقول أَرَأَيْتَكَ زيدا ما صَنَعَ والجمعُ بينهما يؤيّد انّ الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف فاعرفه،

فصــل ١٩١

قال صاحب الكتاب حَيَّهَلَ مركّبٌ من حَىَّ وهَلْ مبنىٌّ على الفتح ويقال حَيَّهَلًا بالتنوين وحَيَّهَلَا بالالف ذَكَرَ هذه اللغاتِ سيبويه وزاد غيرُه حَيَّهَلْ وحَيْهَلَ وحَيَّهْلَا،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ حَيَّهَلَ اسمٌ من اسماء الافعال وهو مركّبٌ من حَىَّ وهَلْ وهما صوتان معناهما الحَثُّ والاستعجالُ فجُمع بينهما وسُمّى بهما للمبالغة فكان الوجه ان لا ينصرف كما كان حَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ كذلك الّا انّه ههنا وقع موقعَ فعلِ الامر فبُنى كصَهْ ومَهْ وفيه لغاتٌ قالوا حَيَّهَلَ

بفتحهما شبّهوه بخَمْسَةَ عَشَرَ وبابه وفى الحديث اذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَلَ بعُمَرَ اى أُدْعُ عمرَ إنّه من اهلِ هذه الصفة وقالوا حَيَّهَلًا فنوّنوه للتنكير كما قالوا فى صَهْ صَهٍ وفى ايه ايهٍ وقالوا حَيَّهَلَا بألف من غيرِ تنوين وأصلُها ان تُلْحَق فى الوقف على حدّ إلحاق الهاء فى كِتابِيَهْ وحِسابِيَهْ للوقف ونظيرُ الالف هنا الالف فى أَنَا من قولك أَنَا اذا وقفتَ عليها من قولك أَنَ فعلتُ وإثباتُها فى الوصل لغةٌ رديئةٌ وبابُه الشعر نحوُ قوله

* فكيف أَنَا وٱنْتِحالِي القَوافِـــيَ بَعْدَ المَشيب كَفَى ذاكَ عارًا *

وحكى غيرُ سيبويه حَيَّهَلْ بسكون اللام على اصل البناء كصَهْ ومَهْ لانّه لا يُلْحَق فى آخِره ساكنان فبقى على اصله من البناء قال لَبيد

* يَتَمارَى فى الّذى قُلْتُ له * ولَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيَّهَلْ *

وقالوا حَيَّهْلَ بسكون الهاء وفتح اللام وحَيَّهْلًا بسكون الهاء مع الالف وانّما أسكنوا الهاء لانّها لمّا رُكّبتْ وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماعَ المتحرّكات فسكّنوا الهاء كما سكّنوا الشين فى احْدَى عَشْرَةَ ونظائرِه لاجتماع المتحرّكات ،

قال صاحب الكتاب وقد جاء مُعَدًّى بنفسه وبالباء وبعَلَى وبالَى وفى الحديث اذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَلًا بعُمَرَ وقال

* بحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيّةٍ * أَمامَ المَطايا سَيْرُها المُتَقاذِفُ *

وقال الآخَر

* وهَيَّجَ الحَىَّ من دارٍ فظَلَّ لَهُمْ * يومٌ كثيرٌ تَنادِيهِ وحَيَّهَلُهْ *

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء لمّا كانت اسماءً لالفاظ الافعال وواقعةً موقعَها ومؤدِّيةً معناها قويتْ دلالتُها عليها فكان حكمُها فى اللزوم والتعدّى كحكمها فتكون لازمةً اذا كانت اسماءً لفعل لازم غيرِ متناولٍ مفعولا نحوَ صَهْ ومَهْ فهذان اسمان لازمان لانّهما وقعا موقعَ فعل هو كذلك فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدّى الّا بواسطةِ حرف جرّ ، وتكون متعدّيةً وذلك اذا كانت اسماءً لفعل متعدّ نحوَ رُوَيْدَكَ زيدا اى أَمْهِلْهُ وعليك بكرا بمعنَى اِلْزَمْهُ وخُذْهُ من فَوْقِك ودُونَكَ بكرا اى تَناوَلْهُ من تَحْتِك ومنها ما استُعمِل تارةً لازماً متعدّياً كرُوَيْدَ وهَلُمَّ ونظيرُ الاسم من هذه الاسماء ما استُعمِل تارةً لازما لا يتعدّى الّا بواسطة حرف الجرّ وتارةً متعدّيا بنفسه فى الافعال الصريحة ما جاء على صيغة واحدة نحوُ

وزنتُ زيدا ووزنتُ له وكِلْتُه وكِلْتُ له قال الله تع وَاِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ، وحيّهل ايضا ممّا يُستعمل لازما ومتعدّيا بنفسه وذلك على اختلافِ تقديرِ الفعل المسمّى فاذا قلت حيّهل الثَّرِيدَ فمعناه أَحْضِرْه وقَرِّبْه فلمّا كانا الفعلان متعدّيَيْن كان الاسمُ الواقع موقعَهما كذلك وتقول حيّهل بفلانٍ بمعنَى ايتِ به فتتصل الاسمَ بالباء كما كان الفعلُ المنوبُ عنه كذلك وتقول حَيَّ على الصلوة اى أَقْبِلوا عليها وقالوا حَيَّ على الصَّبُوحِ وربّما قالوا حيّ الى كذا بمعنَى سارِعوا اليه وبادِروا فامّا ما انشده من قوله * بحيّهلا يزجون الخ * فشاهدٌ على انّ معناها الاستحثاثُ والعَجَلَةُ والبيتُ للنابغة الجَعْدىّ أدخل حرفَ الجرّ على حيّهلا وتركه على لفظه اذ كان مبنيّا والباء متعلّقةٌ بيزجون يقول لعَجَلتهم يزجون المَطايا بحيّهلا على انّها متقدّمةٌ فى السير متقاذفةٌ فيه اى متراميةٌ وجعل التقاذفَ للسير توسُّعًا لانّه يكون فيه ، وامّا قوله * وهيّج الحىّ الخ * فهو من أبيات الكتاب والشاهد فيه اعرابُ حيّهله ورفعُه جَعَلَه وإن كان مركّبا من شيئَيْن اسما واحدا للصوت ولم يُرِد به الدعاء اى كثيرٌ فيه هذا الصوتُ الذى معناه الدعاء ، ومثله فى جَعْله اسما واحدا قولُ الاخر * هَيْهَاءُ وحَيَّهَلُهْ * وصف جَيْشا سُمِع به وخِيفَ منه فانتُقل عن المحلّ لأجله وبُودِرَ بالانتقال قبل لَحاقه ،

قال صاحب الكتاب ويُستعمل حَيَّ وحدَه بمعنَى أَقْبِلْ ومنه قولُ المُؤذّن حَيَّ على الصَّلوة وهَلَا وحدَه قال * أَلَا أَبْلِغَا لَيْلَى وقُولَا لها هَلَا *

قال الشارح قد تقدّم انّ كلّ واحد من حَيَّ وهَلْ صوتٌ معناه الحثّ والاستعجالُ فهو مستقلّ بهذه الفائدة وانّما جُمع بينهما مبالغةً فى افادة هذا المعنى فاذا اردت المبالغةَ جمعتَ بينهما واذا اردت اصلَ الدعاء من غيرِ مبالغة فيه جئتَ بكلّ واحد منهما منفردا فمن ذلك قول ابن أَحْمَرَ

* أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ ما بالُ رُفْقَتِه * حَيَّ الحُمُولَ فإنّ الرَّكْبَ قد ذَهَبَا *

ومن ذلك قول المُؤذّن حَيَّ على الفَلاح انّما هو دعاء الى الصلوة والى الفلاح وربّما اكتفوا بهَلْ وحدَها قال النابغة الجَعْدىّ * ألا حَيِّيَا لَيْلَى وقُولَا لها هَلَا * اى تَعالَىْ وأَقْبِلى واستعمالُ حَيَّ وحدَها اكثرُ من استعمالِ هَلْ وحدَها ،

فصـــل ١٩٢

قال صاحب الكتاب بَلْهَ على ضربَيْن اسمُ فعل ومصدرٌ بمعنَى التَّرْك ويضاف فيقال بَلْهَ زَيْدٍ كانّه قيل

تَرْكَ زيدٍ وأنشد ابو عُبَيْدٍ قولَه * بَلْهَ الأَكُفِّ كانّها لم تُخْلَقِ * منصوبا ومجرورا وقد روى ابو زيد فيه القلبَ اذا كان مصدرا وهو قولهم بَهْلَ زيدٍ ،

قال الشارح اعلم انّ بَلْهَ تكون على ضربين احدُهما ان تكون اسمًا من اسماء الافعال كصَهْ ومَهْ والاخر ان تكون مصدرا مضافا الى ما بعده كما كانت رُوَيْدَ زيدٍ كذلك فاذا كانت اسما للفعل كانت بمعنى دَعْ وكانت مبنيّة لوقوعها موقع الفعل وهو دَعْ وحُرّكت لالتقاء الساكنين وهما اللام والهاء وفُتح إتباعًا لفتحة الباء ولم يُعتَدّ باللام حاجزا لسكونها كما قالوا مُنْذُ فأتبعوا الذال ضمّةَ الميم ولم يعتدّوا بالنون حاجزا ومثلُه قوله * لم يَلْدَهُ أَبَوان * فتح الدالَ إتباعًا لفتحة الياء عند سكون اللام وإن كان مصدرا كان معربا غيرَ مبنيّ مضافا الى ما بعده فتقول بَلْهَ زيدٍ كما تقول تَرْكَ زيدٍ من نحو قوله تعالى فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ فمن قال بَلْهَ زيدا جعله بمنزلة دَعْ وسمّى به الفعلَ ومن قال بَلْهَ زيدٍ فأضاف جعله مصدرا ولا يجوز ان يضاف ويكونَ مع الاضافة اسمَ الفعل لانّ هذه الاسماء التى سُمّى بها الفعل عندهم لا تضاف كما لا تضاف مسمّياتُها من الافعال فلا تضاف كما لا تضاف الافعالُ ، فامّا ما انشدَ من قوله

* تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِياً هاماتُها * بَلْهَ الأَكُفِّ كانّها لم تُخْلَقِ *

فانّ ابا عُبَيْدَةَ انشده لكَعْب بن مالكٍ ويُروى بخفض الأكفّ ونصبها فمَن خفض جعله مصدرا بمنزلةِ ضَرْبَ الرِّقابِ ومن نصب جعله اسما للفعل بمعنى دَعْ والذى يدلّ على انّه اسمُ فعل قولُ ابن هَرْمَةَ

* يَمْشِى القَطُوفُ اذا غَنَّى الحُداةُ به * مَشْىَ الجَوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا *

فهذا لا يكون الّا اسمَ فعل لنَصْبه ما بعده فامّا قول الاخر

* حَمّالُ أَثْقالِ أَهْلِ الوُدِّ آوِنَةً * أُعْطِيهِمِ الجَهْدَ مِنّى بَلْهَ ما أَسَعُ *

فيجوز ان تكون مَا فى موضعِ نصب ويكون فى بَلْهَ ضميرٌ مرفوع ويدلّ على ذلك قوله * بَلْهَ الجِلَّةَ النجبا * ويجوز ان يكون موضعه جرّا على من انشد بَلْهَ الأَكُفِّ يجعله مصدرا وذهب ابو الحسن الأَخفشُ الى انّ بَلْهَ حرفُ جرّ بمنزلة حَاشَى وعَدَا، وقد حكى ابو زيد فيها بَهْلَ قلب اللامَ الى موضع العين وحكى عنهم انّ فلانا لا يُطيق ان يحمل الفِهْرَ فمن بَلْهِ أن يأتى بالصخرة يقول لا يُطيق ان يحمل الفهر فكيف يطيق حَمْلَ الصخرة وبعضُ العرب يقول من بَهْلِ أن يحمل الصخرةَ فقلب وهذه الحكايةُ من دخولِ مِنْ عليه والاضافةُ فى قوله بَلْهَ الأكفِّ والقلبُ فى قولهم بهل يدلّ على انّه مصدرٌ لانّ اسم

الفعل لا يضاف ولا يدخل عليه عواملُ الاسماء لانّه فى معنى الفعل ولذلك قال ابو الحسن انّ دونَكَ فى الإغراء لا ينتصب على حدّ انتصابه قبل التسمية والنيابةِ عن الفعل فاعرفه ٫

فصـــل ١٩٣

قال صاحب الكتاب فَعالِ على اربعةِ اضرب التى فى معنى الامر كنَزالِ وتراكِ ونزاكِ ودراكِ ونظارِ وبدادِ اى ليأخذْ كلٌّ منكم قِرْنَه ويقال ايضا جاءت الخَيْلُ بَدادِ اى متبدّدةً ونَعاءِ فلانًا ودَبابِ للضَبُعِ اى دِبّى وخَراجِ لِعْبَةٌ للصِبْيان اى أَخْرِجوا وهى قياسٌ عند سيبويه فى جميع الافعال الثُلاثيّة وقد قلّتْ فى الرُباعيّة كقَرْقارِ فى قوله * قالت له ريحُ الصَبا قَرْقارِ * وقال * يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بها عَرْعارِ *

قال الشارح اعلم انّ صيغة فَعالِ ممّا اختصّ به المؤنّث ولا يكون الّا معرفةً معدولا عن جهته وهو على اربعة اضرب فالاوّل ان يكون اسما للفعل فى حال الامر مبنيّا على الكسر وذلك قولك نَزالِ وتَراكِ ونحوهما وانّما بُنى لما ذكرناه من وقوعه موقعَ فعل الامر وهذا تقريبٌ والحقُّ فى ذلك انّ علّة بنائه انّما هى لتضمّنه معنى لام الأمر ألا ترى انّ نَزالِ بمعنى انْزِلْ وكذلك صَهْ بمعنى اُسْكُتْ وأصل اُسْكُتْ وانْزِلْ لِتَسْكُتْ ولِتَنْزِلْ كما انّ اصلَ قُمْ لِتَقُمْ وأصلَ اُقْعُدْ لِتَقْعُدْ يدلّ على ذلك انّه قد جاء على الاصل فى قوله تعالى فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا فلمّا تضمّنتْ هذه الاسماء معنى لام الامر شابَهت الحروف فبُنيت كما بُنيت كَيْفَ وكَمْ لمّا تضمّن كلٌّ واحد منهما معنى حرف الاستفهام والاسماء المسمّى بها الفعلُ فى الخبر نحو شَتّانَ وهَيْهاتَ محمولةٌ فى ذلك على الاسماء المسمّى بها فى الامر وحقُّها ان تكون مُسكَّنةَ الآخرِ كصَهْ ومَهْ الّا انّه التقى فى آخرها ساكنان الالفُ الزائدة ولامُ الكلمة فوجب تحريكُ اللام لالتقاء الساكنين وكان الكسرُ أَوْلى لوجهَيْن احدُهما انّ نَزالِ وبابَه مؤنّثٌ والكسرُ من عَلَم التأنيث نحو قُمْتِ وضَرَبْتِ فحرّك بأشكل الحركات به والوجهُ الاخر انّه كُسر على حدّ ما يُوجبه التقاء الساكنين ٫ وانّما أُتى بهذه الاسماء لما ذكرناه من إرادة الايجاز والمبالغة فى المعنى فنَزالِ أبلغ فى المعنى من انْزِلْ وتَراكِ أبلغ من اُتْرُكْ وانّما غُيّر لفظُ الفعل الواقعة هذه الاسماء موقعه ليكون ذلك أَدَلَّ على الفعل وأَبلغَ فى إفادة معناه فنَزالِ بمعنى المُنازَلة ولذلك كان مؤنّثا فى قوله

* وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِرْعِ أَنْتَ اذا * دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ فى الذُعْرِ *

وهو اسمٌ لنازلٍ وأصله انّه كان اذا التقى خَصْمان نزلا عن ظهور خَيْلهما وتقاتلا ثمّ اتُّسع فيه حتى قيل لكلّ متحاربَيْن متنازلان وإن كانا راكبَيْن، وقالوا تَراكِ بمعنى اُتْرُكْ قال الشاعر

* تَراكِها من ابلٍ تَراكِها * أمَا تَرَى الخَيْلَ لَدَى أوْراكِها *

وقالوا بَراكِ بمعنى اُبْرُكْ يقال فى الحرب بَراكِ بَراكِ اى اُبْرُكوا واُثْبُتوا والبَراكاءُ الثَبات فى الحرب والجِدُّ فيه قال بِشْرٌ

* ولا يُنْجِى من الغَمَراتِ إلّا * بَراكاءُ القِتالِ أوِ الفِرارُ *

وقالوا دَراكِ بمعنى أَدْرِكْ والادراكُ اللحوق يقال مشيتُ حتى أدركتُ والمدارَكةُ المتابَعة، ويقال بَدادِ بَدادِ فى الحرب اى ليَأْخُذْ كُلّ رجل قِرْنَه والبَدادُ البراز يقال لو كان البَدادُ لما أطاقوه اى لو بارزتَهم رجلا رجلا ويقال تَبادَّ القومُ اذا اخذ كُلّ واحد قِرْنَه فامّا قولهم جاءت الخيلُ بَدادِ اى متبدّدةً فليس من هذا الباب وسيُذكر فى موضعه، وقالوا نَعاءِ الرجلَ بمعنى اِنْعَهُ قال الكُمَيْتُ

* نَعاءِ جُذامًا غيرَ مَوْتٍ ولا قَتْلٍ * ولٰكنْ فراقًا للدَعائمِ والأَصْلِ *

وكانت العرب اذا مات منها ميّتٌ له خَطَرٌ وقَدْرٌ ركب راكبٌ وجعل يسير فى الناس ويقول نَعاءِ فلانًا اى اِنْعَهُ اى أَظْهِرْ خبرَ وفاته، وقالوا دَبابِ للضَبُع والمراد دِبّى قيل لها ذلك لقلّة عَدْوها كانّها تَدِبُّ يقال ناقةٌ دَبُوبٌ اى لا تكاد تمشى لكثرة لَحْمها، وقالوا خَراجِ خَراجِ اى أَخْرِجوا الى الخَريج والخَريجُ لِعْبةٌ للصبيان قال الهُذَلىّ

* أَرِقْتُ له ذاتَ العِشاءِ كأنّه * مَخاريقُ يُدْعَى تحتَهُنّ خَريجُ *

وقالوا مَناعِ زيدًا اى اِمْنَعْهُ قال الشاعر

* مَناعِها من ابلٍ مَناعِها * أمَا تَرَى الموتَ لَدَى أَرْباعِها *

ولم يأتِ هذا البناء من الرُباعىّ الّا قليلا قالوا قَرْقارِ بمعنى قَرْقِرْ قال الراجز

* قالت له رِيحُ الصَبا قَرْقارِ * واخْتَلَطَ المعروفُ بالانكارِ *

اى قالت قَرْقِرْ بالرَعْد كانّها أمرتِ السحابَ بذلك اى ألقحتْه وهيّجتْ رَعْدَه وهو مأخوذ من قَرْقَرَ البعيرُ اذا صفا صوتُه ورجّع وبعيرٌ قَرْقارُ الهَدير اذا كان صافى الصوتِ فى هديره، وقالوا عَرْعارِ من العَرْعَرة وهى لِعبةٌ للصبيان قال النابغة

* مُتَكَنِّفى جَنْبَىْ عُكاظَ كِلَيْهما * يَدْعو وَليدُهُمُ بها عَرْعارِ *

وذلك أنّ الصبىّ كان اذا لم يجد من يُلاعِبه رفع صوتَه فقال عَرْعارِ اى هَلُمُّوا الى العَرْعرة فاذا سمعوا خرجوا اليه ولعبوا معه تلك اللعبةَ هذا مذهب سيبويه فى ذلك كلّه، وقد خولف فى حَمْلِ قرقار وعرعارِ على العدل لخروجهما عن الثُلاثىّ الذى هو البابُ وجُعِلا حكايةً للصوت المُردَّد دون ان يكونا معدولَيْن وهو القياس لانّ بناء فَعالِ انّما يجىء من الثلاثىّ وهذا العدلُ انّما جاء فيه فامّا الرباعىّ نحوُ قرقار وعرعار فهو فَعْلَالِ وليس بفَعالِ، واعلم انّ هذه الاسماء كلّها اسماءٌ لما تقدّم من الدلالة لانّ هذا البناء ليس من أَمْثِلَةِ الافعال وهو فى الاسماء كثيرٌ وهى مؤنّثةٌ بدليل قوله * اذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ فى الذُعْرِ * فتأنيثُ الفعل حين أُسند اليه دليلٌ على انّه مؤنّثٌ وهى معرفةٌ لانّ قولك نَزالِ معناه انْزِلْ وهذا لفظٌ معروف غيرُ منكور، واعلم انّ للنحويّين خلافًا فى هذا القسم المعدول عن لفظ فعل الامر المأخوذِ من لفظه فمنهم مَن طرده فى كلّ فعل ثلاثىّ لكثرةِ ما ورد منه عنهم واستمرّ وهو رأْىُ سيبويه ومنهم من يَقِف عند ما جاء عن العرب منه فلا يقول قَوامِ فى معنَى قُمْ ولا قَعادِ فى معنى اُقْعُدْ وهو القياس لانّ فَعالِ اسمٌ وضعتْه العربُ موضعَ اِفْعَلْ وليس لأحدٍ ان يبتدع اسمًا لم يتكلّم به العربُ وامّا الرباعىّ فلا كلامَ انّه لا يقاس عليه، والفصل بين الثلاثىّ والرباعىّ عند سيبويه انّ الثلاثىّ قد كثُر فى كلامهم جدًّا ولا يُسمَع من الرباعىّ الّا فى الحرفَيْن اللذَيْن ذكرناهما فلمّا كثر ذلك فى كلامهم جعله أصلا وقاس عليه ولمّا قلّ فى الرباعىّ وقف عند المسموع منه ولم يتجاوزه،

قال صاحب الكتاب والتى فى معنى المصدر المعرفة كفَجارِ للفَجْرة ويَسارِ للمَيْسَرة وجَمادِ للجُمود وحَمادِ للمَحْمَدة ويقولون للظِباء اذا ورَدتِ الماء فلا عَبابِ واذا لم تَرِدْ فلا أَبابِ ورَكِبَ فلانٌ هَجاجِ اى الباطلَ ويقال دَعْنى كَفافِ اى تكُفّ عنّى وأَكُفّ عنك ونزلتْ بَوارِ على الكُفّار ونزلتْ بَلاءِ على اهل الكتاب،

قال الشارح الضرب الثانى من ضروب فَعالِ ان تكون اسمًا لمصدر عَلَمًا عليه كفَجارِ وبَدادِ ولا تُبنَى الّا ان يجتمع فيها ما اجتمع فى نَزالِ وبابه من التعريف والتأنيث والعدلِ فهى محمولةٌ عليه فى البناء لانّها على لفظه ومُشابِهةٌ له من الجهات المذكورة وهذا مذهب سيبويه، وزعم ابو العبّاس المبرّد انّ الذى أوجب بناء هذه الاسماء انّها لو كانت مؤنّثةً معرفةً غيرَ معدولة لكان حكمُها مَنْعَ الصرف فلمّا عُدِلت زادها العدلُ ثقلًا فلم يبق بعد منعِ الصرف الّا البناء وهو رأْىُ ابن كَيْسانَ وكان ابو اسحق يُنْكِر هذا القول ويستضعفه ويقول الاسمُ اذا اجتمع فيه عِلّتان امتنع من الصرف ولا يزيده اجتماعُ

العِلَل على منعِ الصرف فيكون اجتماعُ العلل المانعَ من الصرف وأدنى ذلك علّتان والذى يدلّ على ذلك انّ صَحْرَآء لا ينصرف واذا سُمّى به زاد علّةً ولم يُخْرِجه ذلك الى البناء وكذلك حَمْرَآء غير مصروف وفيه الوصفُ مع التأنيث المستقلُّ بمنع الصرف ومن ذلك فِرْعَوْنُ لو سمّيت به امرأة لم يزِدْه ذلك على منع الصرف وقالوا أَذْرَبِيجَانُ اسمُ هذا المكان فإنّه قد اجتمع فيه التعريفُ وزيادةُ الالف والنون والعُجْمَةُ والتأنيثُ والتركيبُ ولم يزده على منعِ صرفه، فمن ذلك فَجارِ قال النابغة

* انّا ٱقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا * فحَمَلْتُ بَرَّةَ وٱحْتَمَلْتَ فَجارِ *

قالوا يريد الفَجْرَةَ جعلوه عَلَمًا عليه فاذا قيل فَجارِ دلّ على لفظ الفجرة والحَدَثُ الذى هو الفُسوقُ مستفادٌ من المسمّى لا من الاسم وقد ذهب من ينتمى الى التحقيق من النحويّين الى انّ الأمثلَ ان تكون فَجارِ معدولة عن فَجْرَةَ عَلَمًا لانّه قَرَنَها بعدْلها بَرّة فكما انّ بَرّة عَلَمٌ لا محالةَ فكذلك ما عُدل عنه فَجارِ فهو فى التقدير فَجْرَةُ فلو عُدل عن بَرّة هذا لكان قياسُه بَرارِ، ومن ذلك بَدادِ يقال جاء القوم بَدادِ قال عَوْفُ بن الخرع

* وذكرتَ من لَبَنِ المُحلَّق شُرْبَةً * والخَيْلُ تَعْدُو فى الصَعِيد بَدادِ *

اى بَدَدًا بمعنى متبدّدةً فهو مصدرٌ فى معنَى اسم الفاعل كقولهم عَدْلٌ بمعنى عادِلٍ وغَوْرٌ بمعنى غائرٍ والتحقيقُ فيه انّه اسمٌ لمصدر مؤنّثٌ معرفةٌ كانّه البَدّةُ وإن كان لا يُتكلّم به كانّه اصلٌ مرفوض ومثله قولُ حسّان

* كُنّا ثَمانِيَةً وكانوا جَحْفَلًا * لَجِبًا فشُلّوا بالرِماحِ بَدادِ *

اى متبدّدين، فان قيل بَدادِ معرفةٌ فيما زعمتم وهى ههنا حالٌ والحال لا تكون الّا نكرة فالجوابُ يجوز ان يجىء الحال معرفةً اذا كان مصدرا نحوَ فعلتُه جَهْدَك وطاقتَك وأرسلها العِراكَ من قوله

* فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْها * ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ *

وقالوا يَسارِ بمعنى المَيْسَرَة يقال أَنْظِرْنى حتّى يَسارِ اى الى الميسرة قال

* فقلتُ ٱمْكُثِى حتّى يَسارِ لَعَلَّنَا * نَحُجُّ مَعًا قالتْ أَعامًا وقابِلَهْ *

اى امكثى الى ميسرة فهو عَلَمٌ على هذا اللفظ، وقالوا جَمادِ بمعنى الجُمود يقال للبَخيل جَمادِ له اى لا زال جامدَ الحال، وقالوا حَمادِ بمعنى المَحْمَدَة قال المتلمّس

* جَمادِ لها جَمادِ ولا تَقُولِى * لها أَبَدًا اذا ذُكِرَتْ حَمادِ *

اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حَمْدًا وشُكْرًا، وقالوا عَبابِ بمعنى العَبّ ويقال لا عَبابِ اى لا عَبَّ والعبُّ شربُ الماء من غير مَصّ وفى الحديث الكُبادُ من العَبّ والكبادُ وجعُ الكَبِد ويقولون للظباء اذا وردتِ الماءَ لا عَبابِ اى لا عبَّ واذا لم تَرِد لا أَبابِ، وقالوا رَكِبَ فلانٌ هَجاجِ اى رأسَه فكانّه اسم للهجاج قال الشاعر * وقد ركبوا على لَوْمِى هَجاجِ * اى الهَجّةَ اى هاجّين على رؤوسهم لا يلتوون، ويقال دَعْنى كَفافِ اى تكُفّ عنّى وأكُفّ عنك فهو اسم بمعنى الكَفّة، ويقال نزلتْ عليهم بَوارِ حكاه الأحمر جعله معدولا عن المصدر وبناه على الكسر لما ذكرناه والبَوار الهَلاك ومنه قوله تعالى وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا اى هَلْكَى، وقالوا نزلتْ بَلاءِ على اهل الكتاب مكسورةً كفَجارِ وبَدادِ حكاه الاحمر عن العرب وهو اسم للمصدر والمرادُ البَليّة والبَلاءُ الاختبارُ بالخير والشرّ يقال أَبْلاه الله بلاءً حسنًا قال زُهَيْر

* جَزَى اللّهُ بالاحسانِ ما فَعَلَا بكم * وأَبْلاهما خَيْرَ البَلاَءِ الّذى يَبْلُو *

اى خيرَ الصَّنيع الذى يختبر به عبادَه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والمعدولة عن الصفة كقولهم فى النداء يا فَساقِ ويا خباثِ ويا لكاعِ ويا رطابِ ويا دفارِ ويا خصافِ ويا حباقِ ويا خزاقِ،

قال الشارح هذا الضرب هو الثالث من ضروب فَعالِ وهو أن تكون صفةً غالبةً نحوَ قولك يا فَساقِ ويا غَدارِ ويا خَباثِ ونحوِ ذلك ممّا ذكره وأصلُها فاعِلَةٌ نحوُ فاسقة وغادرة وخَبيثة وانّما عُدل الى فَعالِ لضرب من المبالغة فى الفِسْق والغَدْر والخُبْث كما عدلوا عن راحِمٍ الى رَحْمٰنَ للمبالغة وكما عدلوا عن لَئيم الى مَلْأَمانَ وعن لاكِعٍ الى مَلْكَعانَ حيث ارادوا المبالغة فى الصفة، ولا يُستعمل فى غير النداء غالبًا وانّما اختصّ به النداء لانّه يصير معرفةً بالقصد كتعريف رجل فى قولك يا رجلُ فاجتمع فيه التعريفُ الحاصل بالنداء والتأنيثُ اذ كان معدولا عن مؤنّث والعدلُ مع لفظ فَعالِ فناسَبَ لفظَ نَزالِ ومعناه فبُنى كبنائه والدليلُ على تعريفه قولهم يا فُسَقُ الخَبيثُ ويا فَساقِ الخبيثةُ فوصفُهم ايّاه بالمعرفة دليلٌ على تعريفه، وربّما جاء فى غير النداء ضرورةً فى الشعر ولذلك قلنا غالبًا قال الحُطَيْئة

* أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمّ آوِى * الى بَيْتٍ قَعيدَتُهُ لَكاعِ *

ففَساقِ معدول عن فاسِقَة والفاسقُ الفاجر وأصله الخروجُ عن الامر يقال فسقتِ الرُّطَبَةُ اذا خرجتْ عن قشْرتها ومنه قوله تعالى فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ اى خرج عن ذلك قال ابن الأعرابىّ لم يُسمَع فى شىء من كلام الجاهليّة ولا شعرِهم فاسِقٌ، وامّا خَباثِ فمعدول عن خَبيثة والخبيثُ ضدّ الطيّب يقال خَبُثَ

فهو خبيثٌ اى خَبٌّ رَدِئٌ وأخبثه غيرُه علّمه الخُبْثَ، ولَكاعِ معدول عن لَكْعاءَ يقال رجلٌ لُكَعُ اى لئيمٌ وامرأةٌ لَكْعاءُ وقد لَكِعَ لَكاعَةً فهو أَلْكَعُ ولُكَعُ معدول عنه ولذلك لا ينصرف ولَكاعِ معدول عن لَكْعاءَ، وقالوا رَطابِ للأَمَة وهى صفةُ ذَمٍّ والمراد يا رَطْبَةَ الفَرْجِ وذلك ممّا تُعاب به المرأة، وقالوا يا دَفارِ والمراد يا دَفْرَةُ فعدلوا عن دفرة الى دَفارِ للمبالغة فى الصفة والدَفْرُ النَتْنُ والدنيا أُمُّ دَفارِ كنوها بذلك ذَمًّا لها ويقال دَفْرًا لك اى نَتْنًا، وقالوا للأَمَة ايضا يا خَضافِ فهو صفةُ ذمّ والخَضْفُ الحَبْق انشد الأصمعىّ

* إنّا وَجَدْنا خَلَفًا بِئْسَ الخَلَفْ * عَبْدًا اذا ما ناءَ بالحِمْلِ خَضَفْ *

كأنّهم ارادوا يا خاضفةُ اى يا ضارطةُ، ومثله قولهم يا حَباقِ والمراد يا حابقةُ فعُدل الى فَعالِ للمبالغة والحَبْقُ الضَرْط، وقالوا يا حَزاقِ اى يا حازقةُ وهو من صفاتِ الذمّ من معنى البُخْل وقيل هو بالخاء المعجمة من الخَزْقِ وهو القَذْرُ كأنّه قال يا ذارقةُ،

قال صاحب الكتاب وفى غير النداء نحو حَلاقِ وجباذِ للمَنيّة وصرام للحَرْب وكلاح وجداع وأزام للسَنة وحناذِ وبراحِ للشمس وسباط للحُمَّى وطمار للمكان المرتفع يقال هَوَى من طَمارِ وإِبْنَا طَمارِ ثَنيّتان ووَقَعَ فى بَناتِ طَبارِ وطَمارِ اى فى دَواهٍ ورماه اللهُ بِبِنْتِ طَمارِ وسَبَبْتُه سَبّةً تكون لَزامِ اى لازمةً ويقولون للرجل يطلع عليهم يكرهون طَلْعَتَه حَدادِ حُدّيه وكَرارِ خَرَزَةٌ يُؤَخِّذْن بها أَزْواجَهنّ يقلن يا هَصْرَةُ اهْصِرِيه ويا كَرارِ كُرّيه إن أَدْبَرَ فرُدّيه وإن أَقْبَلَ فسُرّيه .وفى مَثَل فَشاشِ فُشّيه من اُسْتِه الى فيه وقَطاطِ فى قوله

* أَطَلْتُ فِراطَهم حتّى إذاما * قَتَلْتُ سَراتَهم كانَتْ قَطاطِ *

اى كانت تلك الفَعْلَةُ لى كافيةً وقاطّةً لثأرى اى قاطعةً له ولا تَبُلُّ فلانًا عندى بَلالِ اى بالّةٌ ويقال للداهية صَمّى صَمامِ وكَوَيْتُه وَقاعِ وهى سِمَة على الجاعِرَتَيْن وقيل فى طُولِ الرأس من مقدّمه الى مؤخّره قال

* وكُنْتُ اذا مُنِيتُ بخَصْمِ سَوْءٍ * دلفتُ له فأَكْوِيه وَقاعِ *

قال الشارح هذه الالفاظ وإن كان اصلها الصفةَ الّا انّها خرجت مَخْرَجَ الاعلام نحو حَذامِ وقَطامِ فلذلك كانت معارفَ والعلّةُ فى بنائها كالعلّة فى بناء حذام وقطام فمن ذلك حَلاقِ وجَباذِ للمنيّة قيل لها حَلاقِ لانّها تحلق كلَّ حىٍّ من حَلَقَ الشَعَرَ قال الشاعر

* لَحِقَتْ حَلاقِ بهم على أَكْسائهم * ضَرْبَ الرِقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ *

وجَباذِ من جبذتُ الشىء كانّها تجبذهم وليس جَبَذَ مقلوبا من جَذَبَ وان كان فى معناه وانّما هما لغتان يقال جذب وجبذ ألا ترى انّ تصرُّفهما بالماضى والمستقبل والمصدر واسم الفاعل والمفعول تصرُّفٌ واحدٌ نحو جبذ يجبذ جَبْذًا فهو جابذٌ ومجبوذٌ كقولك جذب يجذب جَذْبًا فهو جاذبٌ ومجذوبٌ واذا تَساوَيا فى التصرّف لم يكن جعلُ احدهما اصلا والاخرِ مقلوبا منه بأَوْلى من العكس وانّما قيل لها ذلك لجَبْذها الأرواحَ ، ومن ذلك قولهم صَرامِ للحرب عَلَمٌ لها وهو من أَصْرَمْتُ النارَ اى أَجَّجْتُها يقال منه صَرَمْتُ النارَ وأصرمتُ وصَرِمَ الشىء بالكسر اشتدّ حَرُّه والحربُ تُشبَّه بالنار ، وقالوا كَلاحِ وجَداعِ وأَزامِ للسَنَة وكلاح من قولهم كلح الرجلُ كُلوحًا وكُلاحًا اذا كشر عن أنيابه عُبوسًا وتوصَف السنة المُجْدِبة بالكلوح فيقال سنةٌ كالحةٌ وربّما وصفوها بالمصدر مبالغةً كما قالوا رجلٌ عدلٌ ورِضًى قال لَبيدٌ

* كان غِياثَ المُرمِلِ المُمْتاحِ * وعِصْمَةً فى الزَمَنِ الكُلاحِ *

وكَلاحِ اسمٌ للسنة المُجْدِبة الشديدة معدولٌ عن كالِحة ، وجَداعِ اسمٌ للسنة المجدبة ايضا التى تجدع بالمال اى تذهب به قال الشاعر

* لقد آلَيْتُ أَغْدُرُ فى جَداعِ * وإنْ مُنّيتُ أُمّاتِ الرِباعِ *

وقالوا أَزامِ للسنة الشديدة يقال نزلتْ بهم أَزامِ وأَزُومٌ اى سنة شديدة من الأَزْمَة وهى الشدّة والقحط يقال أصابتهم سنةٌ أَزَمَتْهم أَزْمًا اى طحنتْهم ، وقالوا للشمس حَناذِ من الحَنْذ وهو شدّةُ الحَرّ واحراقه يقال منه حنذتْه الشمسُ اى أَحْرقتْه ويجوز ان يكون من قوله تعالى فَمَا لَبِثَ أَنْ جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ اى مَشْوِىّ كانّها تَشْوِى بحرّها ، وقالوا بَراحِ وهو من اسماء الشمس ايضا قال الشاعر

* هذا مَقامُ قَدَمَىْ رَباحِ * ذَبَّبَ حتى دَلَكَتْ بَراحِ *

وهو مأخوذ من برح اذا زال ولذلك قيل لأقرب ليلةٍ مضت البارحةُ قيل لها ذلك لزوالها ويجوز ان يكون قيل لها ذلك لشدّة حرّها من البَوارِح وهى الرياحُ الحارّةُ ومنه بُرَحاءُ الحُمّى وهى شدّةُ حرّها ، وقالوا سَباطِ للحُمّى قال * كانّهم تَمُلُّهُمْ سَباطِ * وهو مأخوذ من أسبطَ الرجلُ اى امتدّ وأنبسط من الضرب اذ المحمومُ يتمدّد ويتمطّى ويتألّم تألُّمَ المضروب ، وطَمارِ من اسماء المكان المرتفع قال الأصمعىّ يقال انصب عليه من طَمارِ اى من عالٍ قال الشاعر

* وإنْ كنتِ لا تَدْرِينَ ما الموتُ فَانْظُرِى * الى هانئٍ فى السُوقِ وٱبنِ عَقِيلِ *

* الى بَطَلٍ قد عَقَّرَ السيفُ وَجْهَهُ * وآخَرَ يَهْوِى من طَمارِ قَتِيلِ *

قال الكسائىّ يقال من طَمارِ ومن طَمارَ بكسر الراء وفتحها فمَن كسر بناه على الكسر ومَن فتح أعربه ولم يصرفه كما فعلوا فى حَذامِ وقَطامِ وهو مأخوذ من الطُمور وهو شِبْهُ الوُثوب نحوَ السماء قال الشاعر

* وإذا تَبَذَّبَتْ له الحَصاةَ رأيتَه * يَنْزُو لوَقْعَتِها طُمورَ الأَخْيَلِ *

وطامرُ بن طامرٍ البُرْغوث قيل له ذلك لوُثوبه وابنا طَمارِ ثَنِيَّتان معروفتان ووقع فى بنات طَمارِ وطَبارِ اى فى دَواهٍ وأظنُّ الباء بدلا من الميم لغَلَبَةِ استعمال الميم ويقولون رماه الله ببِنْتِ طَمارِ اى بداهيةٍ، وقالوا سبّبتُه سَبَّةً تكون لَزامِ اى لازمةً جاوًا بها على فَعالِ كقَطامِ وقياسُه ان يكون صفةً شاملةً الّا انّ السبّة اختصّت بهذا البناء حتى صار كالعَلَم لها حكى ذلك الكسائىُّ، ويقولون للرجل يطلُع عليهم يكرَهون طَلْعتَه حَدادِ حُدّيه وهو من الحَدّ وهو المنع ومنه قيل للبَوّاب حَدّادٌ لمَنْعه الداخلَ فحَدادِ معدول عن حادّةٍ اى مانعة وهو مُنادًى محذوفُ أداةِ النداء وينبغى ان يكون موضعه مع فَساقِ ولَكاعِ وقولهم حُدّيه اى امْنَعيه وهى كالرُقْية والتأنيثُ كانّه يخاطب جِنّيّةً او تابعةً، وكذلك قولهم كَرارِ هى خَرَزَةٌ تُؤخَذ بها نساء العرب أزواجَهنّ اى يسحَرنَ تقول الساحرةُ يا هَصْرَةُ اهْصِريه اى ارْجِعيه وأصله المَيْل ويا كَرارِ كُرّيه وهو معدول عن كارّةٍ وهو من الكَرّ وهو الرُجوع يُستعمل لازما ومتعدّيا كما كان رجع كذلك إن أَدْبَرَ فرُدّيه وإن أقبل فسُرّيه، وقالوا فى مَثَلٍ فَشاشِ فُشّيه من آستِه الى فِيه فَشاشِ مبنىٌّ على الكسر والمراد فاشّةٌ عُدل الى فَشاشِ للمبالغة والمرادُ بفَشاشِ الداهيةُ اى يا داهيةُ استخرِجى ما عنده كما تنفشّ الرياحُ من الوَطْب ورُدّيه عمّا فى نفسه من قولهم انْفَشَّ الرجلُ من الامر اذا فتر وكسل، وقالوا قَطاطِ وهو معدول عن قاطّةٍ اى كافيةٍ يقال قَطاطِ بمعنَى حَسْبى من قولهم قَطْك درهمٌ اى حَسْبُك وكافيك مأخوذٌ من القَطّ وهو القَطْع كانّ الكفاية قطعتْ عن الاستمرار فامّا قوله * أطلتُ فِراطهم الخ * فالبيت لعمرو بن مَعْديكَرِبَ، وقالوا بَلالِ بمعنى بالّةٍ يقال لا تَبُلُّكَ عندى بَلالِ اى بالّةٌ قالت ليلى الأَخْيَليّة

* فلا وأَبيكَ يا ابنَ أبى عقيلٍ * تَبُلُّكَ بعدها فينا بَلالِ *

* فلو آسَيْتَه لَخَلاكَ ذَمٌّ * وفارَقَكَ ابنُ عَمّكَ غيرَ قالِ *

ابن ابى عقيل كان مع تَوْبَةَ حين قُتل وفرّ عنه فهى تُعنّفه على ذلك وكان ابنَ عمّه اى لا يُصيبك بعدها فينا نَدًى ولا خيرٌ وهو من البَلَل وهو الرُطوبة ، وقالوا صَمامِ للداهية اى صامّةٌ ويقال داهيةٌ صَمّاء اى شديدة يقال صَمّى صَمامِ اى اِدْقِّى يا داهيةُ وزيدى ، وقالوا كَوِيتُه وَقاعِ وهى سِمةٌ قال ابو عبيدة هى الدائرةُ على الجاعِرتَيْن وقال غيره هى دائرة واحدة يُكْوَى بها جِلْدُ البعير أَيْنَ كان لا تَخُصّ موضعًا قال عَوْفُ بن الأَحْوَص * وكنتُ اذا مُنيتُ الخ * وهو مأخوذ من الوَقيعة وهى نُقْرَةٌ فى مَتْنِ حجرة يستنقع فيها الماء ،

قال صاحب الكتاب والمعدولة عن فاعِلةَ فى الأعلام كحَذامِ وقطام وغلاب وبهان لنِسْوة وسجاح للمتنبّئة وكساب وخطاف لكَلْبَتَيْن وقثام وجعار وفشاح للضَبُع وخصاف وسكاب لفَرَسَيْن وعرار لبَقَرة يقال باءت عَرارِ بكَحْلَ وظَفارِ للبَلَد الذى يُنسَب اليه الجَزْعُ ومنها قولُهم مَن دخل ظَفارِ حَمَّرَ ومَلاعِ ومناع لهَضْبَتَيْن ووبار وشراف لأَرْضَيْن ولصاف لجَبَل ،

قال الشارح هذا القسم الرابع من اقسام فَعالِ وهو ضربٌ من المرتجَل لانّه لم يكن قبل العَلَميّة بإزاء حقيقةٍ معدولا ثمّ نُقل الى العلميّة والفرقُ بين هذا القسم والذى قبله انّ هذا القسم مقطوعُ النَظَر فيه عن معنى الوصفيّة والذى قبله الوصفيّةُ فيه مرادةٌ فمن ذلك حَذامِ اسمٌ من اسماء النساء معدول عن حاذِمةَ عَلَمًا وهو مأخوذ من الحَذْمِ وهو القطع يقال حذمتُ الشىء حَذْمًا اى قطعتُه وسيفٌ حِذْيَمٌ اى قاطعٌ وبه سُمّى حَذِيمَةُ بن يَرْبُوع بن غَيْظ بن مُرَّةَ ، ومن ذلك قَطامِ اسم امرأةٍ معدول عن قاطمةَ وهو مأخوذ من القَطْم وهو العَضّ وقطعُ الشىء بمُقدَّم الفَم ولذلك قيل للصَقْر قُطامىٌّ ومنه لقبُ الشاعر قُطامىّ بضمّ القاف وفتحها ، وكذلك غَلابِ من اسماء النساء كقطام مأخوذ من غَلَبَهُ يغلبه غَلْبًا وغَلَبًا وغَلَبَةً قال الله تع وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ، وبَهانِ اسم امرأة قال الشاعر

* أَلَا قالتْ بَهانِ ولم تَأَبَّقْ * كَبِرْتَ ولا يَليقُ بك النَعيمُ *

وهو مأخوذ من قولهم امرأةٌ بَهْنانةٌ اى ضَحّاكةٌ طَيّبةُ الأَرَج وبَهْنانةٌ فَعْلانةٌ الالفُ والنون فيها زائدة كخُمْصانةٍ ونَدْمانةٍ ، وسَجاحِ اسم امرأة من بنى يَرْبُوع تنبّأتْ فى زمنِ مُسَيْلِمَةَ وهو مأخوذ من قولهم وجهٌ أَسجحُ اى حسنٌ مستقيمُ الصورة قال الشاعر * كمِرآةِ الغريبةِ أَسجحُ * ومنه قولهم ملكتَ فأَسْجِحْ اى أَحْسِنْ فسَجاحِ معدول عن ساجِحةَ عَلَمًا وساجحة منقول من الصفة وهى المُحْسِنة ، ومن الاعلام على فَعالِ قولهم كَسابِ وخَطافِ لكَلْبَتَيْن فكَسابِ معدول عن كاسبة منقول من الصفة يقال كسبتُ

مالا واكتسبته بمعنى واحد وكسبتُ الرجلَ مالا فكسبه جاء مطاوعُه على فَعَلَ والكَسْبُ طلبُ الرزق والكَواسِبُ الجَوارِح وخَطافِ معدول عن خاطفة كانّها تخطَف الصَّيْدَ اى تستلبه، ومن اسماء الضَّبُع قَثامِ وجَعارِ وفَشاحِ فقَثامِ اسمُ الأُنثى من الضِباع والذكرُ قُثَمُ فقُثَمُ معدول عن قاثِمٍ منقول من الصفة بمعنى المُعْطِى مِن قَثَمَ له من المال اذا أعطاه دُفْعَةً من المال جيّدةً كما كان عُمَرُ معدولا عن عامِرٍ وقَثامِ معدول عن قاثمة كما كان حَذامِ معدولا عن حاذمة وقيل انّما قيل لها قثام لتلطّخها بجَعْرها وهو نَجْوها يقال للأَمَة قَثامِ كما يقال لها دَفارِ وقالوا لها ايضا جَعارِ لكثرةِ جَعْرها وقالوا لها ايضا فَشاحِ وهو من قولهم فَشَحَ فبَالَ اى فَرَّجَ ما بين رجلَيْه وهو كالتفحّج كانّها لعِظَم بَطْنها تفشح، وقالوا حَصافِ وهو اسمُ فرس وهو من قولهم فرسٌ مِحْصَفٌ وناقةٌ مِحْصافٌ اى سريعةٌ وربّما قالوه بالخاء المعجمة، وعَرارِ بالعين والراء المهملتَيْن اسمُ بَقَرَة ومن امثالهم باءَتْ عَرارِ بكَحْلَ كانتا بَقَرَتَيْن انتطحتَا فماتتَا معًا فباءَتْ هذه بهذه يُضرَب لكلِّ متساوِيَيْن قال ابن عَنْقاء الفَزارىّ

* باءَتْ عَرارِ بكَحْلِ والرِفاقُ مَعًا * فلا تمنَّوْا أمانِىَّ الأَباطيلِ *

يقال باءَ الرجل بصاحبه اذا قُتل به ويقال بُؤْ به اى كُنْ مِمّن يُقتَل به وكَحْلُ يصرف ولا يصرف مَن لم يصرفه فلانّه عَلَمٌ مؤنّثٌ لانّه اسمُ بقرة ومَن صرّفه فلخفّته كدَعْدٍ ويجوز ان يكون اشتقاقُ عَرارِ من العُرّة وهو السَلْح يقال عَرَّ اذا سَلَحَ كانّه قيل لها ذلك لسَلْحها كما قيل للضبع جَعارِ لكثرة جَعْرها، وظَفارِ اسمُ بلد باليَمَن يقال جَزْعٌ ظفارىٌّ منسوبٌ اليها وعُودٌ ظفارىٌّ للّذى يُتبخّر به ومن امثالهم مَن دخل ظَفارِ حَمَّرَ اى تكلّم بكلامِ حِمْيَرَ يُضرَب لمن يتلبّس بقوم فيصير على خُلْقهم واشتقاقُ ظَفارِ من الظَفَر وهو المطمئِنّ من الارض ذو النبات ويقال ظَفَّرَ النباتُ يُظفِّر اذا طلع، ومَلاعِ اسمُ هَضْبَة والهضبةُ الجبل المنبسط على وجه الارض ومن امثالهم أَوْدَتْ بهم عُقابُ مَلاعِ اى أهلكتْهم بكُؤودها وهو من المَليع والمَلاع وهما المَفازةُ لا نبات فيها، وكذلك مَناعِ اسمُ هضبة ايضا شاقّةٍ وهو مأخوذ من قولهم مكانٌ مَنيعٌ وقد مَنُعَ اذا امتنع على من يُريده، وقالوا وَبارِ وهو عَلَم لارض كانت لعادٍ ويزعمون انّها بلدُ الجنّ ويحتمل اشتقاقُها امرَيْن احدهما ان تكون سُمّيت بذلك لكثرة الوِبار بها وهو جمعُ وَبْرَة وهى دُوَيْبَةٌ تُشبَّه بالسِنَّوْر بلا ذَنَب او لانّها تُنْبِت بناتِ أَوْبَرَ وهى ضربٌ من الكَمْأَة، وقالوا شَرافِ وهو اسم لارض من قولهم جبلٌ مُشْرِفٌ اى عالٍ، وقالوا لَصافِ وهى ارضٌ من منازلِ بنى تميم قال الشاعر

* قد كنتُ أَحْسَبُكُمْ أُسُودَ خَفِيَّةٍ * فاذًا لَصافِ تَبِيضُ فيها الحُمَّرُ *

الحُمَّر ضرب من الطير كالعُصْفور ويجوز ان يكون اشتقاقُ لَصافِ من اللَّصَف وهو شىءٌ ينبت فى اصل الكَبَر أشبهَ الخِيارَ وقيل هو ضربٌ من التمر،

فصــل ١٩٤

قال صاحب الكتاب والبناء فى المعدولة لغةُ اهل الحجاز وبنو تميم يُعرِبونها ويمنعونها الصرفَ الّا ما كان آخِرُه راءً كقولهم حَضارِ لأحدِ المُحْلِقَيْن وجَعارِ فانّهم يوافِقون فيه الحجازيّين الّا القليلَ منهم كقوله

* ومَرَّ دَهْرٌ على وَبارٍ * فهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبارُ *

بالرفع،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من المعدولة فيها مذهبان احدهما مذهبُ اهل الحجاز فانّهم يجعلونها كالفصول المتقدّمة فيبنونها ويكسرونها حملًا عليها لمجامَعتها ايّاها فى التأنيث والعدل والتعريف كما كان كذلك فيما قبلُ وقال ابو العبّاس انّما بُنيت لانّها قبل العدل غيرُ مصروفة نحوُ حاذِمة وقاطِمة فاذا عُدلت زادها العدلُ ثِقَلًا وليس وراء منعِ الصرف الّا البناء وقد تقدّم ذلك والكلامُ عليه قال الشاعر

* اذا قالت حَذامِ فصَدِّقوها * فانّ القولَ ما قالت حَذامِ *

وقال الاخر

* أتارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطـامِ * وضِنًّا بالتَحِيَّة والكَلامِ *

فبناهما على الكسر وامّا بنو تميم فانّهم يُجْرونها مُجْرَى ما لا ينصرف من المؤنّث نحوِ زَيْنَبَ وعائشةَ فيقولون هذه حَذامُ وقَطامُ ورأيت حذامَ وقطامَ ومررت بحذامَ وقطامَ الّا ما كان آخِرُه راء فانّ اكثرهم يُوافِق اهلَ الحجاز فيكسرون الراء وذلك من قِبَل انّ الراء لها حظٌّ فى الامالة ليس لغيرها من الحروف فيكسرونها على كلّ حال من جهة الامالة التى تكون فيها فيكون الكسرُ من جهة واحدة وذلك نحوُ حَضارِ اسمَ كوكب بالقرب من سُهَيْل يقال حَضارِ والوَزْنُ مُحْلِفان وهما نَجْمان يطلعان قبل سهيل فيُحلَف انّهما سهيلٌ للشَبَه، وجَعارِ اسم للضبع ووَبارِ موضع، ومنهم من لا يفرّق بين ما آخِرُه راء

وغيرِه فلا يصرفه كحذامِ وقطامِ وقال الشاعر * ومرّ دهرٌ الخ * هكذا جاء مرفوعا وهو من قصيدة قوافيها مرفوعة وهو للأعشى وهو من بنى قيس ومنزلُه باليَمامة وبها بنو تميم ؞

فصل ١٩٥

قال صاحب الكتاب هَيْهاتَ بفتح التاء لغة اهل الحجاز وبكسرها لغة أَسَدٍ وتميمٍ ومن العرب مَن يضمّها وقُرِئَ بهنّ جميعا وقد تُنوَّن على اللغات الثلث وقال

* تذكّرتَ أيّامًا مَضَيْنَ من الصِبَى * فهَيْهاتَ هَيْهاتٍ اليكَ رُجوعُها *

وقد رُوِى قوله * هَيْهاتُ من مُصْبَحِها هَيْهاتِ * بضمّ الاوّل وكسر الثانى ؞

قال الشارح قد ذكرنا هَيْهاتَ وأنّه مبنىّ لوقوعه موقع الفعل المبنىّ او بالحمل على صَهْ ومَهْ ونحوهما ممّا يُؤْمَر به وحقُّه السكون على اصل البناء والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين الالفِ والتاء فنهم مَن فتح التاء إتباعًا لما قبلها من الفتح اذ كانت الالف غيرَ حصينة لضرب من الخفّة كما فتحوها فى الآنَ وشَتّانَ وهى لغة اهل الحجاز وهو اسم واحد عندهم رباعىٌّ من مُضاعَف الهاء والياء ووزنُه فَعْلَلَةٌ وأصله هَيْهَيَةٌ فهو من باب الزَلْزَلَة والقَلْقَلَة ونظيرُه من المعتلّ الزَوْزاة والقَوْقاة والشَوْشاة والزوزاةُ مصدرُ زَوْزَيْتُ به وهو شِبْهُ الطَرْد والقَوْقاةُ كالضَوْضاة ومنه قَوْقَتِ الدَجاجةُ اذا صَوَّتَتْ والشَوْشاةُ الناقة السريعة والاصل الزَوْزَوَة والقَوْقَوَة والشَوْشَوَة فقُلبت الواو فيهنّ ياءً لوقوعها رابعةً ثمّ قُلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها فالالف هنا بدلٌ من ياءٍ هى بدلٌ من واو وهيهات اصلُها هَيْهَيَة فقُلبت ياءه ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت هَيْهَات وتاءه للتأنيث لَحِقَه عَلَمُ التأنيث وإن كان مبنيّا كما لحق كَيَّةَ وذَيَّةَ فعلى هذا تُبدِل من تاءه هاءً فى الوقف كما تبدلها فى أَرْطاةٍ وسِعْلاةٍ ؞ ومنهم من كسر التاء فقال هيهاتِ وهى لغة تميم وأسدٍ ويحتمل امرَيْن احدهما ان يكون اسما واحدا كحاله فى لغة مَن فتح وانّما كُسر على اصل التقاء الساكنَيْن لخفّة الالف قبلها كما كسروا نون التثنية بعد الالف فى قولك الزيدان والعمران ويحتمل ان يكون جمعَ هيهاتَ المفتوحةِ كالجمع المصحَّحِ والتاء فيه تاء جمع التأنيث فالكسرةُ فيها كالفتحة فى الواحد ويكون الوقفُ بالتاء على حدّ الوقف على التاء فى مسلماتٍ واللامُ التى هى الالف فى هيهاتَ محذوفةٌ لالتقائها مع الف الجمع وانّما حُذفت ولم تُقلب كما قُلبت فى حُبْلَيَاتٍ لعدم تمكّنها

جعلوا للمتمكّن مَزِيّةً على غير المتمكّن فحذفوها على حدّ حذف الياء فى اللذانِ واللتانِ ولو جاءت غيرَ محذوفة لقلت هَيْهَيات كَشَوْشَيَات وقَوْقَيات فى جمع شَوْشاةٍ وقَوْقاةٍ لكنّه جاء مخالفاً لجمع المتمكّنة فالالفُ فى هيهات فى مَن فتح لامُ الفعل المبدلةُ من الياء بمنزلة اللام الثانية فى الزَّلْزَلَة والقَلْقَلَة والالفُ فيمَن كسر زائدةٌ وهى التى تصحب تاء الجمع فى مثل الهِنْدات والحُبْلَيات، ومنهم من يضمّ التاء فيقول هيهاتُ ويحتمل الضمّ فيها امرَيْن احدُهما ان يكون إعرابا وقد أخلصها اسماً معربًا فيه معنى البُعْد ولم يَجعلها اسما للفعل فيَبْنِيَه ويكون مبتدأ وما بعده الخبرَ · والامرُ الثانى ان تكون مبنيّةً على الضمّ لانّ الضمّ ايضا قد يكون لالتقاء الساكنين نحوَ أُفُّ ومُنْذُ ونَحْنُ وقد قالوا فى زَجْر الإبل جَوْتَ بالفتح وجَوْتِ بالكسر وجَوْتُ بالضمّ، وقد تُنَوَّن هيهات فى لغاتها الثلاث فيقال هيهاتٌ وهيهاتٍ وهيهاتاً فمن لم ينوّن اراد المعرفة اى البعدَ ومَن نوّن اراد النكرة اى بُعْداً، وقوله وقد قُرِئَ بهنّ جميعا يريد اللغاتِ الثلاث فالفتحُ هى القراءة العامّة المشهورة وقد رُوِيت منوّنةً عن الأَعْرَج والكسرُ من غيرِ تنوين قراءةُ ابى جعفر الثَّقَفىّ والكسرُ مع التنوين قراءةُ عيسى بن عمر والضمُّ مع التنوين قراءةُ ابى حَيْوَةَ ولا أعلمها قُرِئَت بالضمّ من غير تنوين وقيل قرأ بها قَعْنَبٌ فامّا قوله * تذكّرتَ ايّاما الخ * فشاهد على الكسر مع التنوين فنوّن الثانيةَ ولم ينوّن الاولى والمعنى يتأسّف على ايّام الصبى ويستبعد رجوعَها وامّا قول الاخر

* يُصْبِحْنَ بالقَفْرِ أَتاوِيّات * هيهاتِ مِن مُصْبَحِها هيهاتِ *
* هيهاتَ حَجْرٌ من صُنَيْبِعاتِ *

فالرواية بضمّ الاوّل وكسر الثانى يصف إبلاً قطعتْ بلادًا حتى صارت فى القِفار،

قال صاحب الكتاب ومنهم مَن يحذفها ومنهم مَن يسكّنها ومنهم مَن يجعلها نوناً وقد تُبدَل هاؤها همزةً ومنهم مَن يقول أَيْهاكَ وأَيْهانَ وأَيْهَا وقالوا إنّ المفتوحة مفردةٌ وتاؤُها للتأنيث مثلُها فى غُرْفَة وظُلْمَة ولذلك يقلبها الواقفُ هاء فيقول هَيْهاهْ وألفُها عن ياء لانّ اصلها هَيْهَيَةٌ من المُضاعَف كزَلْزَلَةٍ وامّا المكسورة فجمعُ المفتوحة وأصلُها هَيْهَيات فحُذف اللام والوقفُ عليها بالتاء كمُسْلِمات،

قال الشارح من العرب من يحذف التاء من هيهات فيقول هَيْهَا لانّ التاء زائدةٌ لتأنيثِ اللفظة كظُلْمَة وغُرْفَة وليست لتأنيث المعنى كقائمة وقاعدة فلذلك حذفها وجعل تسميةَ الفعل بدونها لانّه أخفّ والتذكيرُ هو الاصل، ومنهم من يُسكّن التاء ويقول هَيْهاتْ هَيْهاتْ وقد قرأ بها عيسى الهَمْدانىّ

وفى روايةٍ عن ابى عمرو ووجهُ ذلك اعتقادُ الوقف لانّه فى الوقف يجوز الجمع بين ساكنَين فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدّ الحركة والأمثلُ ان يكون ذلك فيما فيه ضميرٌ نحو قوله هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ اذ كان فيه ضميرُ الإخراج لتقدّم ذكره واذا كان فيه ضميرٌ استقلّ به فساغ الوقفُ عليه والوجهُ ان يكون ذلك على لغةِ مَن كسر التاء واعتقد فيه الجمعيّةَ ولذلك وقفوا عليها بالتاء اذ لو كان مفردا لكانت هاءً كهاء عَلْقاةٍ وسُماناةٍ ولَلزم إبدالُها فى الوقف هاءً فكنت تقول هيهاهْ فبقاء التاء فى الوقف عليها دليلٌ على ما قلناه وقد قيل انّ الوقف عليها بالتاء إجراءٌ لحال الوقف مُجْرَى الوصل كقولِ من سُلّم عليه وعليك السلامُ والرحمتْ ونحوَ قوله * بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ * والاوّل أشبهُ اذ الثانى بابُه الضرورة والشعر، ومنهم من يجعلها نونًا فيقول هيهانَ والأقيسُ فى ذلك انّهم لمّا اعتزموا التذكيرَ بحذف التاء منها بالَغوا فى ذلك بأن زادوا الالفَ والنونَ اللتينْ تكونان للتذكير فى الصفات نحوِ عَطْشان وسَكْران وٱنحذفت الالفُ الاصليّة لسكونها وسكونِ الالف الزائدة بعدها كما حُذفت مع الف الجمع فى هيهاتِ على لغةِ مَن كسر فيكون هيهان مذكّرا وهيهات مؤنّثا ويجوز ان يكون هيهانَ فَعْلَانَ ثلاثيٌّ فيكون من معنى هيهات لا من لفظه كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ولا يقال النونُ بدلٌ من التاء لانّا لا نعلمها أُبدلت من التاء فى موضعٍ فيكونَ هذا مثلَه، فامّا مَن كسر نونَ هيهانِ فيكون تثنيةً وقد حكى ثعْلَبٌ التثنيةَ فيها والمرادُ بالتثنية معنى التكرير اى هيهاتَ هيهاتَ كما كان تقديرُ حَنانَيْكَ ودَوالَيْكَ تحنُّنًا بعد تحنٍّ ومُداوَلةً بعد مداولة ويحتمل ان يكون تثنيةً ايضا على لغةِ مَن فتح النون على حدّ قوله

* أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانَا * ومَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانَا *

ومن العرب من يُبدِل هاءه همزةً فيقول أَيْهاتَ قال جَرير

* أَيْهاتَ مَنْزِلُنا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ * كانتْ مُبارَكةً من الأَيّامِ *

والهمزة قد تُبدَل من الهاء قالوا ماءٌ وشاءٌ والاصلُ مَوَهٌ وشَوَهٌ وكان ذلك لضرب من التَقاصّ لكثرةِ إبدال الهاء من الهمزة ألا تراهم قالوا هِنْ فعلتَ فعلتُ والمراد انْ وقالوا هنرتُ الثوبَ فى أنرتُه وقالوا هرحتُ الدابّةَ والمراد أرحتُها فعوّضوا الهمزةَ من الهاء لكثرةِ دخولِ الهاء عليها وقالوا أَيْهاكَ فأبدلوا من الهاء الهمزةَ ولمّا حذفوا التاء من هيهات لِما ذكرنا من إرادةِ تذكيرِ لفظها أدخلوا كاف الخطاب فقالوا أَيْهاكَ على حدّها فى ذاكَ والنجاءكَ ويجوز ان تكون الكاف اسمًا فى محلِّ خفض بالاضافة وتُخلّص هَيْهَا

اسمًا معربًا بمعنى البُعْد ويُؤنّس بذلك قراءةُ من قرأ هيهاتٌ بالرفع والتنوين فى احد الوجهين، وممّا يُؤنّس باستعمالهم فى هذا اللفظ اسمًا معربًا قولُ رُؤْبَةَ * هيهاتَ مِن مُنْخَرَقٍ هيهاؤه * فهو كقولهم بَعْدَ بُعْدُه وجُنَّ جُنُونُه للمبالغة فهَيْهَاءةٌ فَعْلَالَةٌ كزَلْزالَةٍ والهمزةُ فيه بدلٌ من الياء لانّه رباعىٌّ على ما تقدّم، وقالوا أَيْهانَ وأَيْهَا كما قالوا هَيْهَانَ وهَيْهَا وقوله إنّ المفتوحة مفردةٌ قد تقدّم الكلام عليه الى آخر الفصل،

فصل ١٩٦

قال صاحب الكتاب المعنى فى شَتّانَ تَبايُنُ الشيئَيْن فى بعض المَعانى والاحوالِ والذى عليه الفُصَحاء شَتّانَ زيدٌ وعمرٌو وشَتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو قال

* شَتّانَ ما يَوْمِى على كُورِها * ويومُ حَيّانَ أَخِى جابِرِ *

وقال

* شَتّانَ هذا والعِناقُ والنَّوْمْ * والمَشْرَبُ البارِدُ فى ظِلّ الدَّوْمْ *

وامّا نحوُ قوله

* لَشَتّانَ ما بينَ اليَزِيدَيْنِ فى النَّدَى * يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حاتِمِ *

فقد أباه الأصمعىُّ ولم يستبعده بعضُ العُلَماء عن القياس،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على شَتّانَ بما فيه مَقْنَعٌ ونحن الآنَ نتكلّم على الأبيات، اعلمْ انّ شتّان معناها تَبايَنَ وافْتَرَقَ وذلك لا يكون من واحد لانّ الفُرْقة انّما تحصل من اثنين فصاعدًا والمُرادُ المفارَقةُ فى المعانى والاحوال كالعِلْم والجَهْل والصِحّة والسَقَم ونحوها لانّ الافتراق بالذوات حاصلٌ اذ كلُّ شيئَيْن فأحدُهما غيرُ الاخر لا محالةَ وانّما لمّا كان قد يحصل ثمّ اشتباهٌ فى بعض الاحوال والمعانى وجب ان يكون الافتراق فيها ايضا فلذلك تقول شَتّانَ زيدٌ وعمرٌو ولو قلت شتّان زيدٌ وسكتّ لم يجز لما ذكرناه من انّ الافتراق لا يكون من واحد، وامّا البيت الثانى الذى انشده وهو * شتّان هذا والعِناقُ والنَّوْمْ الخ * فالشاهد فيه رفعُ الاسمين بعده ارتفاعَ الفاعل وهذه اللغةُ الفصيحة ويُروى فى ظلّ الدومِ على الاضافة فمَن روى والظلّ الدوم فعلى الصفة والمعنى الظلُّ الدائمُ ومن أضاف اراد

بالدوم شجرِ المُقْل لا الصفة، واما البيت الاوّل وهو * شتّان ما يَوْمِى الخ * فالبيت للأعشى والشاهدُ فيه ما يومى ويوم حيّان فما زائدةٌ والمرادُ شتّان يومى ويومُ حيّان فهو كالاوّل الّا انّ فيه زيادةَ مَا وحَيّانُ رجلٌ من بنى حَنيفة كان يُنادم الاعشى وله أخٌ يقال له جابر كان مَلِكًا يُحْسِن اليه فهو يفرق بين ركوبه على كور الناقة تدور وبين تلك الايّام وهو قريبٌ من معنى البيت الاوّل، واما البيت الثالث وهو * لَشتّان ما بين اليزيدين الخ * فهو لِرَبيعَةَ الرَقّىّ وهو مُوَلَّد لا يُـؤخَـذ بشعره واليزيدان يزيدُ بن حاتم المُهَلَّبىّ وهو الممدوح ويزيد بن أُسَيْد السُلَمىّ وكان المنصورُ قد عقد ليزيد بن اسيد على ديار مِضْرَ وعقد ليزيد بن حاتم على افْرِيقيّة فسارا معًا وكان يزيد بن حاتم يَمُون الكَتيبَتَيْن فقال ربيعةُ ذلك، وكان الأصمعىّ يُنْكِره ووجهُ إنكاره انّ شتّان يقتضى اسمَيْن ومَا ههنا إن جعلتَها موصولةً كان ما بعدها اسما واحدا بمنزلةِ شَتّانَ زيدٌ وذلك لا يجوز ولذلك قالوا لو قيل شتّان زيدٌ او عمرٌو من غيرِ ذكرِ اثنين لم يجز لانّ أَوْ لأحدِ الشيئَيْن وإن جعلتَها صلةً لم يبق معك ما يصلح ان يكون فاعلا وقال قومٌ لا يبعُد جوازُ ذلك لانّه اذا تَباعَد ما بينهما فقد تَباعَدا وفارَقَ كلُّ واحد منهما صاحبَه فاعرفه،

فصــل ١٩٧

قال صاحب الكتاب أُفٍّ يُفتح ويُضمّ ويُكسَر وينوَّن فى احواله وتُلحَق به التاء منوَّنا فيقال أُفّةٌ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ أُفّ مبنيّةٌ ومعناها أَتَضَجَّرُ ونحوُه وحقُّها السكون على اصل البناء والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين وهما الفاءان وفيها لغاتٌ عِدّةٌ قالوا أُفَّ مفتوحةً غيرَ منوّنة وأُفًّا مفتوحةً منوّنةً وأُفُّ مضمومةً من غيرِ تنوين وأُفٌّ مضمومةً منوّنةً وأُفِّ بالكسر من غير تنوين وأُفٍّ بالكسر مع التنوين وتُخفَّف فيقال أُفْ ساكنةَ الفاء وتُمال فيقال أُفّى وهى التى تُخلِصها العامّةُ ياءً فتقول أُفّى، فامّا الفتح فيها فلِكَراهيَة الكسر فيها مع ثِقَل التضعيف فعدلوا الى الفتح اذ كان أخفّ الحركات ومَن ضمّ أتبع الفاءَ ضمّةَ الهمزة كما قالوا مُنْذُ وشُدُّ ومُدُّ ومن كسر فعلى اصلِ التقاء الساكنين ولم يُبالِ الثِقَلَ ومن لم يُنوِّن اراد التعريف اى التضجُّرَ المعروفَ ومن نوّن اراد النكرةَ اى تَضجُّرًا ومن أمال أدخل فيه ألفَ التأنيث وبناه على فُعْلَى وجاز دخولُ الف التأنيث مع البناء كما جاءت تاؤه معه فى ذَيَّةَ

وكَبَّةَ   وقد قالوا هَنَّا فى المكان فأدخلوا فيه عَلَم التأنيث مع البناء فعلى هذا لا يكون من لفظ هُنَا لانّ هُنَا من لفظ معتلّ اللام فهو من باب هُدًى وضُحًى وهَنَّا صحيحُ اللام من المضاعف فهو من باب حَبَّ ودَرَّ ولا يبعد ان يكون من لفظه ويكون وزنُه فَنْعَلًا كعَنْبَس فتكون النونُ الاولى زائدة والالفُ اصلاً، وامّا أُفِ الخفيفةُ فانّهم استثقلوا التضعيف فحذفوا احدى الفائَيْن تخفيفاً فصارت أُفْ ساكنةً لانّها انّما كانت متحرّكةً للساكنَيْن وقد زال المقتضى للحركة وهو ذهابُ احد الساكنين، ومنهم من قال أُفَ بفتح الفاء مع تخفيفها وقد قرأ بها ابن عبّاس ووجهُ ذلك انّهم أبقوا الحركةَ مع التخفيف أمارةً على انّها قد كانت مثقَّلةً مفتوحة كما قالوا رُبَ فخفّفوها وأبقوا الفتحة فيها دلالةً على اصلها كما قالوا لا أُكلّمك حَيْرِى دَهْرٍ فأسكن الياء فى موضع النصب فى غير الشعر لانّه اراد التضعيف فى حَيْرِىّ دَهْرٍ فكما انّه لو ادّغم الياء الأُولى فى الثانية لم تكن الّا ساكنةً فكذلك اذا حُذفت الثانية تخفيفاً أُقِرّت الاولى على سكونها لتكون أمارةً وتنبيهًا على إرادة الادّغام اذ مع الادّغام لا تكون الاولى الّا ساكنةً كذلك ههنا وقد ذكرنا طَرَفًا من ذلك فى شرح المُلوكىّ، وامّا أُفّةٌ بتاء التأنيث فلا أَعرِفُها وإن كانت قد وردتْ فما أَقَلَّها وإن كان القياسُ لا يأباها كلّ الاباء لانّه اذا جاز ان يدخلها الفُ التأنيث فيقال أُفَّى جاز ان يدخلها تاءُ لا فرقَ بينهما فاعرفه،

فصــل ١٩٨

قال صاحب الكتاب وهذه الاسماء على ثلثة اضرب ما يُستعمل معرفةً ونكرةً وعلامةُ التنكير لَحاقُ التنوين كقولك ايهٍ وايهِ وصَهْ وصَهٍ ومَهْ ومَهٍ وغاقِ وغاقٍ وأُفِّ وأُفٍّ وما لا يُستعمل الّا معرفةً نحو بَلْهَ وآمِينَ وما التُزم فيه التنكيرُ كايهاً فى الكفّ وويْهاً فى الاغراء وواهاً فى التعجّب يقال واهاً له ما أَطْيَبَه ومنه فِداءٍ لك فلانٌ بالكسر والتنوين اى لِيَفْدِكَ قال * مَهْلاً فِداءٍ لك الأَقْوامُ كُلُّهُمُ *

قال الشارح قد تقدّم انّ هذه الاسماء تكون نكرةً ومعرفةً فاذا اريد بها النكرةُ نُوِّنتْ وكان التنوين دليلَ التنكير واذا اريد بها المعرفةُ واعتُقد ذلك فيها سقط التنوينُ منها وكان سقوطُه عَلَم المعرفة وذلك نحو صَهْ وصَهٍ وايهِ وايهٍ هذا مقتضى القياس فيها الّا انّها من جهة الاستعمال على ثلاثة اضرب منها ما يُستعمل معرفةً ونكرةً ومنها ما لم يستعمل الّا معرفةً ومنها ما لم يستعمل الّا نكرةً فالاوّل نحو

قولك ايهِ وايهٍ وصَهْ وصَهٍ ومَهْ ومَهٍ وغاقِ وغاقٍ وأُفِّ وأُفٍّ فايهِ من غير تنوين معرفةٌ ومعناه الاستزادة قال ذو الرُمّة

* وَقَفْنَا وقُلْنَا ايهِ عن أُمِّ سالِمٍ * وما بالُ تَكْلِيمِ الدِيارِ البَلاقِعِ *

لمّا اراد المعرفةَ لم يأتِ فيه بالتنوين وكان الأصمعىّ يُخطّئُ ذا الرمّة فى هذا البيت ويزعم انّ العرب لا تقول الّا ايهٍ بالتنوين وجميعُ البصريين صوّبوا ذا الرمّة وقسموا ايه الى معرفة ونكرة فالمعرفةُ ايهِ بلا تنوين والنكرةُ ايهٍ منوّنًا وقالوا خَفِىَ هذا الموضعُ على مَن عابه والقولُ فيه انّ الاصمعىَّ أنكره من جهة الاستعمال والنحويّون أجازوه قياسًا ولا خلافَ بينهم فى قلّةِ استعماله، ومن ذلك صَهْ من غير تنوين معرفةٌ وصَهٍ منوّنًا نكرةٌ، ومثله مَهْ ومَهٍ فمَهْ فى المعرفة ومعناه الكَفّ ومَهٍ فى النكرة ومعناه كَفًّا، وكذلك اذا قلت فى حكايةِ صوت الغُراب غاقِ وغاقٍ اذا نوّنت كان نكرةً ومعناه بُعْدًا بُعْدًا او فِراقًا فِراقًا لانّ صوت الغراب يُؤذِن بالفراق والبُعْد عندهم ولذلك سمّوه غراب البَيْن وكانّهم فهموا ذلك من لفظه اذ كان الغُراب من الغُرْبة والاغتراب واذا اريد به المعرفةُ تُرِك منه التنوين نحوَ غاقِ غاقِ، ومن ذلك أُفِّ وأُفٍّ وقد تقدّم الكلام فيه، فالتنوين الذى يدخل فى هذه الاصوات انّما يفرق بين المعرفة والنكرة ولا يكون فى معرفةٍ البتّةَ ولا يكون الّا تابعًا لحركات البناء وليس كتنوينِ زيد وعمرو الذى يكون بعد حركات الاعراب فى المعرفة والنكرة، وامّا الثانى وهو ما لا يُستعمل الّا معرفةً فنحوُ بَلْهَ بمعنى دَعْ وآمِينَ بمعنى استجبْ لم يُسمَع فى واحدٍ منهما التنوينُ وقد تقدّم ذكرُهما، وامّا الضرب الثالث وهو ما لا يُستعمل الّا نكرةً منوّنا فنحوُ ايهًا فى الكَفّ فانّها لم تَرِد الّا منوّنةً نكرةً وفُتحت للفرق بينها وبين ايهِ التى بمعنى الاستزادة يقال ايهِ اى زِدْ من حديثك او عَمَلِك وايهًا اذا استكففتَه عن ذلك قال حاتم

* ايهًا فِداءٌ لَكُمْ أُمّى وما وَلَدَتْ * حاموا على مَجْدِكم وٱكْفوا مَن ٱتَّكَلَا *

وقال ابو بكر بن السَرِىّ يقال ايهَ فى الكفّ وايهًا بالتعريف والتنكير قال ومن ينوّن اذا فتح فكثيرٌ والقليلُ من يفتح ولا يُنوّن، ومن ذلك وَيْهًا بمعنى الاغراء بالشىء والاستحثاث عليه قال الكُمَيْت

* وجاءتْ حَوادِثُ فى مِثْلِها * يقال لِمثْلِىَ وَيْهًا فُـلُ *

وقال الاخر

* وَهْوَ اذا قيل له وَيْهًا كُلْ * فانّه مُواشِكٌ مستعجِلْ *

* وَهْوَ اذا قيل له وَيْهاً فُلْ * فانّه أَحْرِ به أن يَنْكِلْ *

يريد يا فلانُ وهو صوتٌ سُمّى به الفعل ومسمّاه أَسْرِعْ وعَجِّلْ وهو مبنىّ لذلك وفُتح لثقل الكسر بعد الياء ولم يأت عنهم الّا منكورا، وقالوا وَاهاً له ما أَطْيَبَهُ للتعجب من طَيِّبِ الشىء وحَسَنِه وهو اسمٌ للتَّعَجُّبِ قال ابو النجم

* وَاهاً لِرَيّا ثمّ واهاً واهَا * يا لَيْتَ عَيْنَيْها لنا وفاها *
* بِثَمَنٍ نُرْضِى به أَباها *

وهو من الاسماء التى لم تُستعمل الّا منكورةً منوّنةً والعلّةُ فى بنائه وفَتْحه كالعلّة فى وَيْهاً، ومن ذلك قولهم فداءِ لك فلانٌ بالكسر والتنوين انشد ابو زيد

* ايهاً فِداءِ لك يا فَضالَهْ * أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ *

فهو مبنىّ على الكسر وانّما بُنى لوقوعه موقعَ ما اصلُه البناء وهو فعلُ الامر لانّهم يريدون به الدعاء والدعاء حقُّه ان يكون على لفظ الامر وما جاء منه بلفظ الخبر نحوُ رَحِمَهُ اللهُ وسَلَّمَهُ اللهُ فتوسّعٌ ومبالغةٌ على معنى حصولِ ذلك واستقرارِه والمرادُ لِيَفْدِكَ وهو فى البناء كنَزالِ ومَناعِ وكُسر لالتقاء الساكنين على اصلِ ما يقتضيه التقاء الساكنين والتنوينُ فيه للتنكير على نحوه فى ايهٍ ولم يُسمع عنهم الّا منوّنا وذلك لانّه ليس له متعلَّقٌ يحتمل التعريفَ كما لنظائره فيما ذكرنا فيجرى مجرَى ما وقع موقعَه من الفعل، ويُروى فِداءُ لك بالرفع وفِدًى لك بالقصر امّا وجهُ الرفع فعلى انّه خبرٌ مقدّمٌ على المبتدإ وهو فلانٌ وامّا القصرُ فيحتمل امرَيْن احدُهما ان يكون فى موضعِ رفعٍ كما قالوا فداءٌ لك فرفعوا ويجوز ان يكون فى موضعِ بناء الّا انّه ثبتت الالفُ وإن كان فى موضعِ سكون لانّ الالف الواقعة قبل الممدود لا تقع قبل المقصور لكنّه ثبتت فيه الالفُ كما ثبتت فى مَتَى وليست الالفُ فى فدى لك على هذا كالتى فى عَلًا من قوله * فَهْىَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِن عَلَا * لانّ هذه فى موضعِ حركةٍ وهى ضمّةٌ وتلك فى موضعِ سكونٍ، فامّا قوله

* مَهْلاً فِداءٍ لك الأَقْوامُ كُلُّهُمُ * وما أُثَمِّرُ من مالٍ ومن وَلَدِ *

فالبيت للنابغة والاقوامُ رفعٌ لانّه فاعلُ فداء لانّه فى معنَى لِيَفْدِكَ الاقوامُ ويروى بالرفع على الابتداء والخبر وبالنصب على المصدر ذكره النحّاس فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومن اسماء الفعل دُونَكَ زيدا اى خُذْه وعِنْدَكَ عمرا وحَذَرَكَ بَكْرا وحَذارَكَ ومَكانَكَ وبَعْدَكَ اذا قلتَ تَأَخَّرْ او حذّرتَه شيئًا خَلْفَه وفَرَطَكَ وأَمامَكَ اذا حذّرتَه من بينِ يَدَيْه شيئًا او أمرتَه أن يتقدّم ووَراءَكَ اى أَنْظُرْ الى خَلْفِك اذا بصّرتَه شيئًا ،

قال الشارح قد سمّوا الافعال باسماء مضافة ظروفِ أَمْكِنَة وغيرِها وقد قصره بعضهم على السَّماع ولا يستعمل الّا ما ورد عن العرب من ذلك ولا يَقيسه وقد اجاز الكسائىّ الاغراء بجميع حروف الصفات ويريد اهلُ الكوفة بحروف الصفات حروفَ الجرّ لإجراء حروف الجرّ مُجرى الظروف والمذهبُ الاوّل وعليه الاكثرُ وذلك لقلّة ما جاء منه عنهم فمن ذلك قالوا دُونَكَ زيدا اى خُذْهُ من تحتٍ وعندك عمرًا اى الزَمْه من قُرْبٍ وقالوا مكانَكَ بمعنى أُثْبُتْ قال الله تع مَكانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكاؤُكُمْ فأكّد الضميرَ فى مكانكم حيث عطف عليه الشركاءَ فهو كقولك أُثبتوا انتم وشركاؤكم ، وقالوا بَعْدَكَ ووَراءَكَ اذا قلت له تأخّرْ وحذّرتَه شيئًا من خَلْفه ، وقالوا فَرَطَكَ وأَمامَكَ اذا حذّرتَه من بينِ يدَيْه شيئًا فهذه كلُّها ظروفٌ أُنيبت عن فعل الامر فهى فى مذهب الفعل لذلك والذى يدلّ على ذلك قولُه

* وقَوْلِي كُلّما جَشَأَتْ وجاشَتْ * مَكانَكِ تُحْمَدِى او تَسْتَرِيحِى *

فجوابُه بالجزم دليلٌ على انّه فى مذهب الامر كانّه قال أُثْبُتِى تُحمدى او تستريحى ، ومن ذلك ما حكاه الفرّاء من قول بعض العرب مكانَكَنِي لمّا وضعه موضعَ أَنْظِرْنى ألحقه النونَ المزيدةَ لسلامة الفعل من الكسر نحو خُذْنِى وأَنْظِرْنى وهذه مبالغةٌ فى إجراء هذه الظروف مُجرى الفعل ، ولكون هذه الظروف فى مذهب الفعل ونائبةً عنه لم تكن معمولةً لغيرها ولا الحركةُ فيها بحركةِ اعراب وانّما هى حركةُ بناء مَحْكيّةٌ جائيةٌ بعد النقل على ما كانت عليه قبله الّا انّها لمّا لم تكن بعاملٍ كانت بناءً ويجوز ان لا تكون حكايةً وانّما هى بناءٌ لانّه لمّا سُمّى به فى حالِ اضافته صار كالاسم الواحد وصار الاوّل كالصدر للثانى ففتحُ الاوّل كفتحِ حَضْرَمَوْتَ وليست الفتحة فيه الفتحةَ التى كانت له فى حال اعرابه ، وامّا الكاف فى عندك ودونك ونحوِهما من الظروف المسمّى بها الافعالُ فانّها اسماءٌ مخفوضةُ الموضع لانّها قبل التسمية بها كانت اسماء مخفوضة لا محالةَ والتسميةُ وقعتْ بها فكانت باقيةً على اسميّتها اذ التسميةُ لا تُحيلها ألا ترى انّ نحوَ تَأَبَّطَ شَرًّا لمّا وقعتِ التسميةُ بالجملة حُكيتْ وكان الاسمُ الثانى منصوبا كحاله قبل التسمية ، وذكر ابن بابْشاذ انّ الكاف فى هذه الاسماء حرفُ خطاب على حدّها

في رُوَيْدَكَ وذٰلكَ والنجاءكَ واحتجّ بانّها اسماء افعالٍ واسماء الافعال في مذهب الفعل فلا تضاف هذا معنى كلامه والمذهبُ الاوّل لانّ التسمية في دونك وعندك ونحوهما وقعتْ بالمضاف والمضاف اليه كما وقعتْ بالجملة في نحو تأبّط شرًّا وبَرَق نَحْرُه والتسميةُ في رُوَيْدَكَ وقعت بالاسم الاوّل وحدَه بدليل انّه يقع بعده الظاهرُ فتقول رُوَيْدَ زيدًا وليس كذلك هذه الظروفُ، فامّا حَذَرَكَ وحِذارَكَ فلا أراه من هذا البابَ وانّما هو من مصادرَ مضافةٍ الى ما بعدها فهي من باب عَمْرَكَ اللّهَ وقِعْدَكَ اللّهَ وانّما أوردها ههنا لانّ فيها تحذيرا كالتحذير في وَراءكَ وأَمامَكَ ونحوهما فاعرفه،

فصل ٢٠٠

قال صاحب الكتاب ومن الأصوات قولُ المتندّم والمتعجّب وَيْ يقول وَيْ ما أَغْفَلَه ويقال وَيْ لِمَه ومنه قوله تعالى وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَافِرُونَ وضَرَبَه فما قال حَسِّ ولا بَسِّ ومِضّ أن يتمطّق بشفتيه عند رَدّ المحتاج قال * سألتُها الوَصْلَ فقالتْ مِضّ * وفي أمثالهم إنّ في مِضّ لَمَطْمَعًا وبَخٍ عند الاعجاب وأَخّ عند التكرّه قال العجّاج * وصارَ وَصْلُ الغانيات أَخّا * ورُوي كَخّا وهَلَا زَجْرٌ للخيل وعَدَسْ للبغل وبه سُمّي وهَيْدَ بفتح الهاء وكسرها للابل وهادِ مثله ويقال أتاهم فما قالوا له هَيْدَ ما لك اذا لم يسألوه عن حاله وجَهْ ودَهْ مثله ومنه إلّا دَهٍ فلا دَهٍ وحَوْبِ وحايْ وعايْ مثله وسَعْ حَثٌّ للابل وجَوْتَ دُعاء لها الى الشُرْب وأُنشد قوله

* دَعاهنّ رِدْفِي فارْعَوَيْنَ لصَوْته * كما رُعْتَ بالجَوْتَ الظماءَ الصَواديا *

بالفتح محكيًّا مع الالف واللام وجِيءٌ مثله وحَلْ زجرٌ للناقة وحَبْ من قولهم للجَمَل حَبْ لا مَشَيْتَ وهِدَعْ تسكينٌ لصغار الابل ودَوْهٍ دعاء للرُبَع ونَخٌّ مشدّدةً ومخفّفةً صوتٌ عند إناخة البعير وهيخ وايخ مثله وهُسْ وهِجْ وقاعِ زجرٌ للغنم وبُسْ دعاء لها وهَجٍ وهَجا خَسْءٌ للكلب قال

* سفرتْ فقلتُ لها هَجٍ فتبرقعتْ * فذكرتُ حينَ تبرقعتْ ضَبّارَا *

وهيج يُصوّت به الحادي وحَيْ وعَهْ وعيزِ زجر للضأن وثيُّ دعاء للتيس عند السفاد ودجْ صياح بالدجاج وسَأْ وتُشُو دعاء للحمار الى الشُرْب وفي مَثَلٍ إذا وقف الحمارُ على الردهة فلا تَقُلْ له سَأْ وجاهِ زجر للسبع وقُوسْ دعاء للكلب وطيخ حكايةُ صوت الضاحك وعيطْ صوتُ الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وشيب

صوتُ مَشافِرِ الابل عند الشُرْب وماء حكايةُ بُغامِ الظَبْية وغاقِ حكاية صوتِ الغُراب وطاقِ حكاية صوت الضَرْب وطَقْ حكاية صوت وَقْعِ الحجارة بعضها ببعض وقَبْ حكاية وقع السيف،

قال الشارح انّما قال ومن الاصوات لانّ اسماء الافعال والاصوات متواخيةٌ لانّها مزجورٌ بها كما انّ الاصوات كذلك، واعلمْ انّ الاصوات كلّها مبنيّةٌ محكيّةٌ لانّ الصوت ليس فيه معنًى فجرى مجرى بعضِ حروف الاسم وبعضُ حروفِ الاسم مبنيٌّ، فمن ذلك قولهم وَىْ فى حالِ النَدَم والإعجاب بالشىء وهو اسم سُمّى به الفعل فى حال الخبر كانّه اسمُ أَعْجَبُ او أَتَنَدَّمُ وهو مبنىّ لانّه صوتٌ سُمّى به ولم يلتقِ فى آخره ساكنان فيجبَ لذلك التحريكُ فبقى على سكونه وقالوا وَىْ لِمّهِ والمراد لأُمّهِ فحذفوا الهمزة تخفيفًا كما قالوا أَيْش والمراد أَىّ شىء فحذفوا تخفيفاً، فامّا قوله تعالى وَيْكَأَنَّهُ لا يفلح الكافرون فذهب الخليل وسيبويه الى انّ وَىْ منفصلةٌ معناها أَعْجَبُ ثمّ ابتدأ كانّه لا يفلح الكافرون وكَأَنَّ ههنا لا يراد به التشبيهُ بل القطعُ واليَقينُ وعليه بيتُ الكتاب

* وَىْ كَأَنْ مَن يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْبَبْ ومَن يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ *

لم يُرِد ههنا التشبيه بل اليقين وممّا لا يكون فيه كَأَنَّ الّا عاريةً من معنى التشبيه قولُه

* كأنّنى حِينَ أُمْسِى لا تُكَلِّمُنى * مُتَيَّمٌ يَشْتَهِى ما ليس مَوْجُودَا *

اى أنا حين أمسى هذه حالى، وذهب ابو الحسن الى انّه وَيْكَ مفصولةٌ من أَنَّهُ وكان يعقوبُ يقف على وَيْكَ ثمّ يبتدئ أَنَّهُ لا يفلح الكافرون كانّه اراد بذلك الإعلامَ بأَنّ الكاف من جملةِ وَىْ وليست التى فى صدرِ كَأَنّ انّما هى وَىْ على ما ذكرنا اضيف اليها الكافُ للخطاب على حدّها فى ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ ويُؤيّد ذلك قولُ عَنْتَرَةَ

* ولقد شَفَى نَفْسِى وأَبْرَأَ سُقْمَهَا * قَوْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ *

فجاء بها متّصلةً بالكاف من غيرِ أَنَّ فهى حرفُ خطاب وليست اسما مخفوضا كالتى فى غلامك وصاحبك لانّ وَىْ اذا كانت اسمًا للفعل فهى فى مذهب الفعل فلا تضاف لذلك وأَنَّ وما بعدها فى موضع نصب باسم الفعل الذى هو وَىْ ولذلك فُتِحَت أَنَّ والتقديرُ أَعجَبُ لانّه لا يفلح الكافرون فلمّا سقط الجارُّ وصل الفعلُ فنَصَبَ وذهب الكسائىّ الى انّ الاصل وَيْلَكَ فحذفت اللام تخفيفًا وهو بعيدٌ وليس عليه دليلٌ وقد ذهب بعضهم الى انّ وَيْكَأَنَّهُ بكماله اسمٌ واحدٌ والمراد شدّةُ الاتّصال وأنّه لا ينفصل بعضُه من بعض فاعرفه، ومن ذلك حَسِّ وبَسِّ فحَسِّ اسمٌ سُمّى به الفعل فى حال الخبر ومعناه أَتَأَلَّمُ

وأَتوجّعُ وهو مبنىّ لانّه صوتٌ وقع موقع الفعل وكُسر لالتقاء الساكنين وبَسّ بمعنى حَسْبُ فهو اسمُ اكْتَفِ واقْطَعْ يقال ضربهُ فما قال حَسّ ولا بَسّ اى لم يتوجّع ولا استكفّ وفى الحديث فأصاب قَدَمُه قدمَ رسول الله صلعم فقال حَسّ كانّه تألّم، ومن ذلك مِضّ بكسر الميم والضاد وهو حكايةُ صوت الشَفَتَيْن عند التمطّق يقال ذلك عند رَدّ ذى الحاجة وهو اسم بمعنى اعْذِرْ والمراد به الرَدّ مع إطماع وفى المَثَل إنّ فى مِضّ لَمَطْمَعاً اى لطَمَعاً وقال الراجز * سأَلْتُها الوَصْلَ فقالتْ مِضّ * وهى مبنيّة على الحكاية وكُسرت لالتقاء الساكنين وهما الضادان، ومن ذلك بَخّ وهى كلمة تقال عند تعظيم الشىء وتفخيمه وأصلها التشديد والكسر قال الشاعر * فى حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أَقْعَسَا * اى فى حسب مقولٍ فيه ذلك وهو اسمٌ لعَظُمَ وفَخُمَ فهو مبنىّ لذلك وفيه لغاتٌ قالوا بَخِّ بَخِّ بالتضعيف والكسر من غير تنوين فالبناء لانّه صوتٌ محكىٌّ او لوقوعه موقعَ الفعل والكسرُ لالتقاء الساكنين وهما الخاءان وقالوا بَخٍّ بَخٍّ بالتضعيف مع التنوين كانّهم ارادوا النكرة وقالوا بَخْ بَخْ مخفّفةً كانّهم استثقلوا التضعيف فحذفوا احدى الخاءَيْن ثمّ سكّنوا الاخرى لانّه لم يلتقِ فيه ساكنان قال الأَعشى

* بَيْنَ الأَشَجِّ وبين قَيْسٍ باذِخٌ * بَخْ بَخْ لِوالِدِه ولِلمَوْلُودِ *

وقالوا بَخٍ بَخٍ بالتنوين للتنكير قال الشاعر

* رَوافِدُهُ أَكْرَمُ الرافِداتِ * بَخٍ لَكَ بَخٍ لِبَحْرٍ خِضَمّ *

فجمع بين اللغتَيْن وحكى ابن السِكّيت بَهْ بَهْ فى معنى بخ بخ وينبغى ان تكونا لغتَيْن لانّ الهاء لا تُبْدَل من الخاء، وقالوا أَخّ عند التكرّه للشىء وهو صوت سُمّى به الفعل ومسمّاه أَكْرَهُ وأَتكرّهُ قال العجّاج

* وانْثَنَتِ الرِجْلُ فصارتْ فَخّا * وصار وَصْلُ الغانِياتِ أَخّا *

ويروى كَخّا أعربها هنا لانّه اراد اللفظة ولم يرد مسمّاها، وقالوا هَلَا وهو زجرٌ للخيل والابل وهو اسم للفعل ومسمّاه تَوَسّعى او تَنَحّى ونحوُهما قال * وأَىُّ جَوادٍ لا يُقالُ له هَلَا * وقد تُسكّن بها الاناث عند دُنُوّ الفَحْل منها وهو صوت محكىّ مبنىّ لوقوعه موقعَ الفعل وهو مُسكّنُ الآخِر على ما يقتضيه البناء، وقالوا عَدَسْ وهو زجرٌ للبَغْل قال ابن مُفرّغ

* عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عليكِ امارةٌ * أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ *

وقد سمّوا البغل نفسَه عَدَس قال

* اذا حملتُ بِزّتى على عَدَسْ * على الّذى بَيْنَ الحِمارِ والفَرَسْ *

* فلا أُبالى مَن غَزا ومَن جَلَسْ *

وهو صوت محكىّ ولم يلتق فى آخره ما يُوجِب تحريكه فبقى على سكونه، وقالوا هَيْدَ وهِيدَ بفتح الهاء وكسرها وهو زجر للابل قال الشاعر

* باتَتْ تُبادِى شَعْشَعاتٍ ذُبَّلا * فَهْىَ تُسَمَّى زَمْزَمًا وعَيْطَلا *

* حتّى حَدَوْناها بهَيْدَ وهَــلا * حتّى يُرَى أَسْفَلُها صار عَلا *

زمزم وعيطل اسمان لناقة واحدة ويقال أتاهم فما قالوا له هَيْدَ اى ما سألوه عن حاله وهو مبنىّ لما ذكرناه من انّه صوتٌ سُمّى به الفعل وكان حقّه ان يكون مسكّنَ الآخِر الّا انّه التقى فى آخره ساكنان الياء والدال ففُتحت الدال لالتقاء الساكنين لثقل الكسرة بعد الياء، وهادِ مثلُه يقال هَيْدَ وهادِ ويقال ما له هَيْدَ ولا هادِ اى لا يقال له ذلك اى لا يُمْنَع من مَرامه ولا يُزْجَر عنه لقوّته قال ابن هَرْمَةَ

* حتّى استقامتْ له الآفاقُ طائعةً * فما يقال له هَيْدَ ولا هادِ *

الّا انّ هَيْدَ مفتوحةٌ لثقل الكسرة بعد الياء وهادِ مكسورة على القياس، وقالوا جَهْ وهو صوتٌ يُزجَر به السَّبُع ليكُفّ وينتهىَ يقال منه جَهْجَهْتُ بالسبع اذا قلتَ له ذلك كما يقال بَخْبَخْتُ اذا قلت له بَخٍ بَخٍ ويقال تَجَهْجَهْ عنّى اى طاوِعْ وانْتَهِ، ومثله فى الزجر قالوا دَهْ مثلَ هَبْ ومنه إنْ لا دَهْ فلا دَهْ ساكنةَ الهاء وهو روايةُ ابن الأعرابىّ والمشهورُ روايةُ المفضّل إن لا دَهٍ فلا دَهٍ ومعناه افْعَلْ فهو صوت سُمّى به الفعل فى الامر ومنه قولُ رُؤْبَةَ * وقُوَّلٍ إنْ لا دَهٍ فلا دَهٍ * والمعنى إن لا يكن منك فَعْلٌ لهذا الامر فلا يكون بعد الآنَ فكانّه نفىُ مدلولِ مسمّاه والتنوينُ فيه للتنكير على نحو صَهٍ ومَهٍ وهو كلمة فارسيّة وأصله انّ الموتور كان يلتقى وَاتِرَه فلا يتعرّض له فيقال له ذلك يُضرَب لكلّ من لا يقدُم على الامر وقد حان حِينُه، وقالوا حَوْبِ وهو صوت يُزجر به الإبل يقال حَوَّبْتُ بالإبل اذا قلتَ لها حوب وهو مبنىّ لانّه صوت محكىّ والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين وفيه ثلاثُ لغات قالوا حَوْبَ بالفتح وحَوْبُ بالضمّ وحَوْبِ بالكسر وتُنوَّن فى جميع لغاتها فيقال حَوْبًا وحَوْبٌ وحَوْبٍ وقالوا فيه حَابِ فمَن فتح طلب الخفّةَ ومن ضمّ فإتباعٌ للواو قبلها أجروا الواو مُجرى الضمّة فأتبعوها الضمّ كما أتبعوا الضمّةَ فقالوا مُدُّ وشُدُّ ومن قال حوبِ فكسر فعلى اصلِ التقاء الساكنين ومن لم يُنوِّن أراد المعرفة ومَن نوّن اراد النكرة واعلمْ بأنّ اختلاف هذه اللغات ومَجيئَها منوّنةً وغيرَ منوّنة ممّا يدلّ انّها اصواتٌ وليست افعالا اذ

ليس لها عِصْمَةُ الافعالِ، ومن ذلك قولهم عاىْ فى الزجر وحاىْ كلمةُ زجر للابل وغيرها من المواشى، وقالوا سَعْ وهو زجر للمَعْز يقال لها سَعْ سَعْ قال الفرّاء يقال سَعْسَعْتُ بالمعز اذا زجرتَها قال ابن دُرَيْد وقد يُزجَر البعير فيقال له سَعْ وهو صوتٌ ايضا مبنىّ محكىّ وسكن آخرُه لانّه لم يلتق فى آخره ما يُوجِب الحركةَ كصَهْ ومَهْ، وقالوا جَوْتَ وهو دعاءٌ للابل لتشرب ويقال جَوْتَ جَوْتَ وهو من الاصوات المحكيّة وفُتح للخفّة فامّا قول الشاعر انشده الكسائىّ * دعاهنّ رِدْفى الخ * فشاهد على صحّة الاستعمال وقال بالجَوْتَ فأدخل عليه الالفَ واللام وأبقاه على حاله من الحكاية والبناء لانّ لحاقَ الالف واللام الاسماء المبنيّةَ لا يُوجِب لها الاعرابَ ألا ترى الى قولهم الآنَ والّذِى والّتِى ونحوها كيف دخلت عليها اللامُ ولم توجِب لها اعرابا فكذلك دخولُ الالف واللام فى الجَوْتَ زائدةٌ على حدّ زيادتها فيما ذكرنا ولا يوجب ذلك اعرابا لانّها لم تلحق هذا القبيلَ لانّ مجراه مجرى الفعل ألا ترى انّها لا تدخل فى مثلِ غاقِ وصَهْ ونحوهما ومثلُ الجَوْتَ فى دخول الالف واللام عليه قوله * تداعَيْنَ بآسمِ الشيبِ فى مُتَثَلِّمِ * فقوله شِيبِ حكايةُ صوتِ جَذْبها الماءَ ورَشْفها له عند الشرب فأدخل عليه اللامَ وحكاه ومثلُه قول الاخر * يَدْعُونَنِى بالماء ماءً أَسْوَدَا * فماء حكاية صوت بُغام الظباء وأدخل عليه اللامَ وهو قليل قياسًا واستعمالا، ومثله جِىْءِ وهو صوت محكىّ ساكنُ الآخر لانّه لم يعرض فيه ما يُوجِب الحركةَ يقال ذلك للابل عند الشرب ويقال جَأْجَأْتُ بالابل جَأْجَأَةً اذا قلت لها جِىْءِ جِىْءِ والاسمُ الجِىءُ مثلُ الجِيعِ قال

* وما كان على الجِىءِ * ولا الهِىءِ آمْتِداحِيكَا *

فالجِىءُ الدعاء للشرب والهِىءُ الدعاء للعَلَف يقال هَأْهَأْتُ بها اذا دعوتَها للعلف، ومن الاصوات حَلْ وهو زجرٌ للناقة وهو مبنىّ على السكون لانّه لم يلتق فى آخره ساكنان فبقى على سكونه يقال منه حَلْحَلْتُ بالناقة اذا قلت لها حَلْ حَلْ ويدخله تنوينُ التنكير فيقال حَلٍ قال رُؤْبَةُ * وطُولُ زَجْرٍ بحَلٍ وعاجِ * وقالوا حَبْ بالحاء غير المعجمة وهو صوت يُزجَر به الجمل عند البروك يقولون حَبْ لا مَشَيْتَ والإحباب فى الابل كالحِران فى الخيل قال الشاعر * ضَرْبَ البَعيرِ السَّوْءِ اذْ أَحَبَّا * وهو مبنىّ على السكون لانّه لم يُوجَد فى آخره ما يُوجِب الحركةَ، وقالوا هِدَعْ بكسر الهاء وفتح الدال وهو صوت تُسكَّن به صغارُ الابل اذا تفرّقت وهو ساكنُ الآخرِ على اصل البناء، وقالوا دَوْهْ وهو دعاء للرُّبَع والرُّبَع الفَصيل يُنتَج فى الربيع وهو اوّل النتاج يقال ما له رُبَعٌ ولا هُبَعٌ والهُبَعُ ما يُنتَج فى آخر النتاج، وقالوا

نَخٍّ مشدّدةً وهو صوت يقال عند اناخة البعير وفُتح آخره لالتقاء الساكنين وهما الخاءان وخُصّ بالفتح لثقل التضعيف واتباعاً لفتحة النون وقد يُخفَّف بحذف احدى الخاءين فاذا حُذفت احدى الخاءين يُسكَّن آخره لانّ الموجب للحركة قد زال وهو اجتماع الساكنين ويقال منه نَخْنَخْتُ الناقةَ فتنخنخت اى أبركتُها فبركتْ قال العجّاج * ولو أَنَخْنا جَمْعَهُمْ تَنَخْنَخُوا * وقالوا هِيخِ وايخِ مثله يقال لاناخة البعير، وقالوا هُسِّ وهو صوت يزجر به الراعى الغنمَ وهو مفتوحُ الآخر لثقل التضعيف ويقال راعٍ هَسْهاسٌ وهَساهِس اذا رعاها لَيْلَهُ كلَّهُ كانّه قيل له ذلك لزَجْره ايّاها بهُسّ، وقالوا فاعَ والمشهور فَـعْ فعلى ذلك تكون الالف اشباعاً عن فتحة الفاء يقال فَعْفَعَ بالغنم اذا قال لها فَعْ فَعْ ومنه راعٍ فَعْفاعٌ، وقالوا بُسْ وهو صوت يُدعَى به الغنم قال ابو زيد أَبْسَسْتُ بالغنم اذا أشليتَها الى الماء وقال ابو عُبَيْد يقال بسستُ الابل وأبسستُها لغتان اذا قلت لها بُسْ بُسْ ومصدره الابساسُ وهو صوت للـراعـى يُسكِّن به الناقة عند الحَلْب، وقالوا هَجْ فى خَسْءِ الكلب وزجرِه ساكنَ الآخِر مخفَّفٌ على اصل البناء كصَهْ ومَهْ وهو زجر للغنم وربّما قالوا فيه هَجَا بألف فامّا قوله وهو الحرث بن الخَزْرَج * سفرتْ فقلتُ لها هَجٍ الخ * فشاهد على الاستعمال ونوّن هَجٍ لانّه اراد النكرة يهجو امرأةً ويصفها بالقَباحة وأنّها حين سفرتْ زَجَرَها زَجْرَ الكلاب وحين تبرقعتْ أشبهتِ الكلابَ وضَبّارٌ اسم كلب، وقالوا هِيجِ وهو صوت يُصوِّت به الحادى ويزجر به إبلَه وحَجْ وهو صوت يزجر به الضأن ومثله عَهْ وعِيزِ، وقالـوا ثِىءٍ وهو دعاء للتَيْس عند السِفاد وهو ساكنُ الآخِر لانّه لم يُوجَد فيه ما يُوجِب تحريكه، وقالوا دَجْ بفتح الاوّل واسكان الثانى وهو صوت يُدعَى به الدَجاج يقال دَجْدَجْتُ بالدجاجة اذا قلت لها دَجْ تدعوها، وقالوا سَأْ بالسين غير المعجمة وتُشُؤْ بالشين المعجمة وهو صوت يُدعى به الحمار الى الشرب قال الاحمر سَأْسَأْتُ بالحمار اذا دعوته الى الشرب وقلتَ له سَأْسَأْ بالسين غير المعجمة وقال ابو زيد شَـأْشَأْتُ بالحمار دعوتُه وقلت له تُشُؤْ تُشُؤْ وقال رجلٌ من بنى الحِرْماز تُشَأْ تُشَأْ بضمّ التاء وفتح الشين يـقـال شَأْشَأْتُ، وفى المَثَل اذا وقف الحمارُ على الرَدْهة فلا تَقُلْ له سَأْ وفى رواية قَرِّب الحمارَ من الردهة ولا تقل له سَأْ والردهة نُقْرةٌ فى صخرة الجبل يستنقع فيها ماء السماء والمراد قَرِّب الحمار من الماء فهو يشـرب ولا حاجة الى ان تدعوه الى الشرب بهذا اللفظ، وقالوا جاهِ مكسورَ الآخر لالتقاء الساكنين وهو صوت يُزجَر به البعير دون الناقة هكذا نقله الجَوْهَرى وربّما قالوا جاهٍ بالتنوين وانشد

* اذا قلتَ جاهِ لَجَّ حتّى تَرُدَّهُ * قُوَى أَدَمٍ أَطْرافُها فى السَلاسِل *

وصاحب الكتاب قال هو زجرٌ للسبع ، وقالوا قُوسْ وهو صوت يُدعَى به الكلب وهو ساكنُ الآخِر وإن اجتمع فيه ساكنان كانّه موقوفٌ عليه فإن وُصل بكلامٍ يُوجِب تحريكه ضُمّ للاتباع ، وقالوا طِيخِ بكسر الطاء وهو حكايةُ صوت الضاحك ، وقالوا عِيطْ ساكنَ الطاء وهو حكايةُ صوت الصبيان اذا تصايحوا يقال عَطْعَطَ القومُ اذا تصايحوا والمصدر العَطْعَطَةُ ولا أراه من لفظ عِيطْ انّما الفعلُ منه عيّطوا ويجوز ان يكون الاصل فى عِيطْ عِطْ مثلَ جِئْ وشِئْ والياء حدثت عن إشباع كسرة العين كما قالوا فى صَهٍ صَاهٍ فأشبعوا فتحةَ الصاد فصارت ألفًا فعلى هذا تكون العَطْعَطَة ، وشِيبِ حكاية صوت مَشافِرِ الإبل عند الشرب قال ذو الرُّمّة

* تَداعَيْنَ بآسْمِ الشِيبِ فى مُتَثَلِّمٍ * جَوانِبُه من بَصْرَةٍ وسِلامِ *

وشِيبِ مكسورُ الباء للساكن قبله ، وقالوا ماءِ مكسورَ الهمزة لسكون الالف قبلها وهو حكايةُ صوت بُغام الظَبْيَة وقد تقدّم ، وقالوا غاقِ وهو حكايةُ صوت الغراب وهو مكسور الآخِر لسكون الالف قبل آخِره وقد يُنوَّن فيقال غاقٍ قال الفُلاخ

* مُعاوِدٌ للجُوع والامْلاقِ * يَغْضَبُ إنْ قال الغُرابُ غاقِ *
* أَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِن نِيَاقِ *

وقالوا طاقِ حكايةُ صوت الضَرْب وهو مكسور للساكن قبله ، وطَقْ حكاية وقعِ الحجارة بعضها على بعض يقال طَقْطَقَتِ الحجارةُ اذا جاء صوتُها طَقْ طَقْ والطَقْطَقَةُ صوتُ وقعِ حَوافِرِ الخيل على الصلاب مثلُ الدقدقة وهو ساكنُ الآخِر لانّه لم يُوجَد فى آخره ما يُوجِب الحركة ، وقالوا قَبْ ساكنَ الباء ايضا وهو حكايةُ صوت وقعِ السيف على الضَرِيبة ،

٢٠ الظروف

فصــل ٢٠١

قال صاحب الكتاب منها الغايات وهى قَبْلُ وبَعْدُ وفَوْقُ وتَحْتُ وأَمامُ وقُدّامُ ووَراءُ وخَلْفُ وأَسْفَلُ ودُونُ ومِنْ عَلُ وابْدَأْ بهذا أَوَّلُ وقد جاء ما ليس بظَرْف غايةً نحو حَسْبُ ولا غَيْرُ ولَيْسَ غَيْرُ والــذى

هو حَدُّ الكلام وأصلُه أن يُنطَق بهنّ مضافات فلمّا اقتُطع عنهنّ ما يُضَفْنَ اليه وسُكت عليهنّ صِرْنَ حُدودا يُنتهى عندها فلذلك سُمّين غاياتٍ ،

قال الشارح انّما قيل لهذا الضرب من الظروف غاياتٌ لانّ غايةَ كلّ شىء ما ينتهى به ذلك الشىء وهذه الظروفُ اذا اضيفت كانت غايتُها آخرَ المضاف اليه لأنْ به يتمّ الكلامُ وهو نهايتُه فاذا قُطعت عن الاضافة وأريد معنى الاضافة صارت هى غاياتِ ذلك الكلام فلذلك من المعنى قيل لها غاياتٌ وهى مبنيّة على الضمّ أمّا بناءها فلانّ هذه الظروف حقُّها ان تكون مضافة لانّها من الاسماء الاضافيّة التى لا يتحقّق معناها الّا بالاضافة ألا ترى انّ قَبْلًا انّما هو بالاضافة الى شىء بعده وبَعْدًا انّما هو بالاضافة الى ما قبله فلذلك كان حقّها الاضافةَ نحوَ جئتُ قبلَ يومِ الجمعة وبعدَ يومِ خُروجك فلمّا حُذف ما اضيفت اليه مع ارادته واكتُفى بمعرفة المخاطب عن ذكره وفُهم منها بعد الحذف ما كان مفهوما منها قبل الحذف صارت بمنزلةِ بعض الاسم لانّ المضاف والمضاف اليه كالشىء الواحد وبعضُ الاسم مبنىٌّ لا يستحقّ الاعرابَ واما كونُها على حركةٍ فلانّ لها اصلا فى التمكّن ألا ترى انّها تكون معرفة اذا كانت مضافة نحوَ قولك جئتُ قَبْلَكَ ومن قَبْلِك وبعدَك ومن بَعْدِك او نكرةً فى نحو جئت قَبْلًا وبَعْدًا وانّما تكون مبنيّة اذا قُطعت عن الاضافة فلمّا كان لها هذا القَدَمُ فى التمكّن وجب بناءها على حركةٍ تمييزا لها على ما بُنى ولا اصلَ له فى التمكّن من نحوِ مَنْ وكَمْ وليس تحريكها لالتقاء الساكنين كما يظنّ بعضهم ألا ترى انّ من جملة الغايات أوّلُ ومن عَلُ وآخرُهما متحرّك ولم يلتق فيه ساكنان ، واما الضمّ فيها خاصّةً فلانّ الضمّة حركةٌ لم تكن لها فى حال اعرابها وتمكّنها ألا ترى انّها فى حال اعرابها تكون منصوبة ومجرورة نحوَ قولك جئتُ قَبْلَك وبَعْدَك وجئت من قَبْلِك ومن بَعْدِك فلمّا بُنيت ووجب لها الحركةُ ضمّوها لئلّا يُتوهّم انّها معربة اذ الضمّة غريبةٌ منها وقيل حُرّكت بأقوى الحركات وهى الضمّة لتكون كالعِوَض من حذفِ ما اضيف اليه وقيل بُنيت على الضمّ لشَبَهها بالمنادى المفرد من نحو يا زيدُ ووجهُ الشَبَه بينهما انّ المنادى المفرد متى نُكّر او اضيف أُعرب نحوَ قوله * أدارًا بحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً * وقوله تعالى يَا حَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ واذا أُفرد معرفةً بُنى وقد كان له حالةُ تمكُّنٍ وكذلك قَبْلُ وبَعْدُ اذا نُكّر وأضيف أُعرب واذا أُفرد معرفةً بُنى فلذلك قالوا جئتُ قَبْلُ وبَعْدُ ومن قَبْلُ ومن بعدُ قال الله تع لِلّٰهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ والمرادُ من قَبْلِ كلّ شىء ومن بعدِ كلّ شىء وكذلك بقيّةُ الظروف قال الشاعر * ولم يَكُنْ * لِقاءك الّا من وَرآءُ وَرآءُ * وقال * أَرْمَضُ من

تَحْتُ وأَضْحَى مِن عَلُهْ * وحكمُ أَوَّلُ وحَسْبُ ولَيْسَ غَيْرُ حكمُ قَبْلُ وبعدُ قال الشاعر

* لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى وإِنّى لَأَوْجَلُ * على أَيِّنا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ *

فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وانّما يُبْنَيْنَ اذا نُوِى فيهنّ المضافُ اليه فإن لم يُنْوَ فالاعرابُ كقوله

* فساغَ لِىَ الشَرابُ وكنتُ قَبْلًا * أَكادُ أَغَصُّ بالماء الفُراتِ *

وقد قُرِئَ لِلّهِ ٱلْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وٱبْدَأْ به أَوَّلًا ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المضاف اليه من تمام المضاف اذ كان مُعرِّفًا له فهو بمنزلة اللام من الرجل والغلام فاذا حُذف المضاف اليه مع إِرادته كان ما بقى كبعض الاسم وبعضُ الاسم لا يستحقّ الاعرابَ وامّا اذا حُذف ولم يُنْوَ ثبوتُه ولا التعريفُ به كان المضاف تامًّا فيُعرَب كسائر النكرات نحو فَرَسٍ وغلامٍ فتقول جئتُ قَبْلًا وبَعْدًا ومِن قَبْلٍ ومن بَعْدٍ وامّا قول الشاعر * فساغ لى الشراب الخ * فشاهدٌ على اعرابِ قَبْلٍ حيث حُذف منها المضاف اليه ولم يُنْوَ والمشهورُ فيه الرواية بالماء الفرات ورواه الثَعالبىّ عن ابى عمرو بالماء الحَميم وهو المحفوظ ، وقُرِئَ لله الامرُ من قبلٍ ومن بعدٍ بالجرّ والتنوين على ارادة النكرة وقَطْعِ النظر عن المضاف اليه وقرأ الجَحْدَرىّ وعونٌ العُقَيْلىّ من قبلِ ومن بعدِ بالجرّ من غير تنوين على ارادة المضاف اليه وتقديرِ وجوده ، ومثله فى ارادة النكرة قولُهم ابْدَأْ بذلك أَوّلًا اى مُقدّمًا ولم يتعرّض للتقدّم على ما ذا فصار نكرةً يُفهَم منه مفردًا غيرُ ما يُفهَم منه مضافا ألا ترى انّك اذا اضفتَه تُفهِّم منه التقدّمَ على شىء بعينه واذا لم تضفه فهِمتَ منه التقدّمَ مطلقًا وقيل معنى التنكير فيه أنّه اذا اضيف الى نكرة كان نكرة واذا حُذف المضاف اليه بقى على تنكيره فكان معربًا لذلك ،

قال صاحب الكتاب ويقال جئتُه من عَلٍ وفى معناه من عالٍ ومن مُعالٍ ومن عَلَا ويقال جئتُه مِن عَلْوَ وعَلْوُ وعَلْوِ وفى معنَى حَسْبُ بَجَلْ قال * رُدّوا علينا شَيْخَنا ثُمَّ بَجَلْ * ،

قال الشارح اعلم انّهم يقولون جئتُه من عَلٍ ومعناه من فَوْقٍ وفيه لغاتٌ قالوا جئته من عَلٍ منقوصٌ كعَمٍ وشَجٍ قال امرُؤُ القيس * كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَيْلُ من عَلِ * وقالوا من عالٍ كقاضٍ وغازٍ قال الشاعر * فَبَاتَ مِن تَحْتُ ورَبًّا من عالْ * ويروى * تَظْمَأُ مِن تَحْتُ وتَرْوَى من عالْ * وقالوا فى معناه مِن مُعالٍ قال ذو الرُمّة * ونَغْصانُ الرَحْلِ من مُعالِ * وقالوا مِن عَلَا مقصورا كعَصًا ورَحًى قال

* فَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِن عَلَا * نَوْشًا به تَقْطَعُ أَجْوازَ الفَلَا *

وقالوا مِن عَلُ بضمّ اللام قال الشاعر

* وَلَقَدْ سَدَدتُ عليك كُلَّ ثَنِيَّةٍ * وأَتَيْتُ فَوْقَ بنى كُلَيْبٍ مِن عَلُ *

وقالوا مِن عَلْوُ ومن عَلْوَ ومن عَلْوِ بالضمّ والفتح والكسر قال أعشى باهلَةَ

* إنّى أَتَتْنى لِسانٌ لا أُسَرُّ بها * مِن عَلْوَ لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ *

يروى بالضمّ والفتح والكسر وهذه اللغاتُ وإن اختلفتْ أَلفاظُها فالمراد بها معنًى واحدٌ وهو فَوْقُ وفَوْقُ من الاسماء التى لا تنفكّ من الاضافة لانّه انّما يكون فوقا بالنسبة الى ما يضاف اليه كما كانت قَبْلُ وبَعْدُ كذلك فوجب ان يكون عَلُ وسائرُ لغاتها مضافةً الى ما بعدها فاذا اضيف الى معرفة وقُطع عن الاضافة وكان المضافُ اليه مرادا منويًّا كان معرفةً وبُنى لما ذكرناه من تنزُّله منزلةَ بعض الاسم اذ كان انّما يتمّ تعريفُه بما بعده ممّا اضيف اليه وإن قُطع النظر عن المضاف اليه كان معربا منكورا وكذلك لو اضفته الى نكرة وقطعتَه عنه كان معربا ايضا لانّه منكورٌ كما كان فمعناه مع قطع الاضافة كمعناه مضافا فاذا قلت جئتُ من عَلٍ بالخفض جعلتَه منكورا كانّك قلت جئتُ من فوقٍ ويحتمل ان تكون الكسرة إعرابا وهو محذوفُ اللام ويحتمل ان تكون الكسرة فيه بناءً وكسرةُ الاعراب محذوفةٌ لثقلها على الياء التى هى لامٌ مبدلةٌ من الواو والياءُ حُذفت لسكون التنوين بعدها على حدّ قاضٍ، واذا قلت مِن عَلُ بالضمّ فهو معرفةٌ محذوفُ اللام والضمُّ فيه كقَبْلُ وبَعْدُ، واذا قلت عَلْوُ وعَلْوَ وعَلْوِ فقد تمّمتَ الاسم ولم تحذف منه شيئًا فمن قال عَلْوِ وعَلْوَ بالكسر او الفتح فكانّه توهّم الحركةَ فيه لالتقاء الساكنين فالكسرُ على اصل التقاء الساكنين والفتحُ طلبًا للخفّة واتباعًا لفتحة العين اذ كانت اللام ساكنةً فهى حاجزٌ غيرُ حصين، وكذلك من قال فيه عَلَا وجعله مقصورا فهو ايضا تامٌّ غيرُ منتقص منه وألفُه منقلبة عن الواو فإن نوى فيه المضافَ اليه وجعله معرفةً كانت الالف فى تقديرِ ضمّة ومن جعله نكرةً كانت الالف فى تقدير كسرة كما تكون عَصًا كذلك، وكذلك عالٍ ومُعالٍ فهو تامٌّ اذا كان نكرةً كان مجرورا ونُوّن واذا كان معرفةً حُذف منه التنوين وكان بالياء وكانت الضمّة فيه منويّةً هذا هو القياس، فامّا بَجَلْ فهى اسمٌ من اسماء الافعال معناها اِكْتَفِ واقْطَعْ وهى مبنيّة على السكون لوقوعها موقعَ الفعل المبنىّ وسكنت على مقتضى القياس فى كلّ مبنىّ وقد يُدْخِلون عليها الكافَ فيقولون بَجَلْكَ كما يقولون قَطْكَ وقَدْكَ الّا انّهم يقولون فى اضافته الى النفس بَجَلِى ولا يكادون يقولون بَجَلْنِى

كما يقولون قَطْنِى وانّما ذُكرت ههنا لانّها فى معنًى حَسْبُ فاعرفه،

فصــــل ٢٠٢

قال صاحب الكتاب وشُبّه حَيْثُ بالغايات من حيثُ ملازَمتُها الاضافةَ ويقال حَيْثَ وحَوْثَ بالـفـتح والضمّ فيهما وحكى الكِسائىُّ حَيْثِ بالكسر ولا يضاف الى غيرِ الجملة الّا ما رُوِى من قوله * أَمَا تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طالِعًا * اى مكانَ سهيلٍ وقد روى ابنُ الأَعْرابىّ بيتًا عَجُزه * حيثُ لَيِّ العَمائمِ * ويتّصل به مَا فيصير للمُجازاة،

قال الشارح فى حَيْثُ أربعُ لغات قالوا حيثُ بالضمّ وحيثَ بالفتح وحَوْثُ وحَوْثَ وهى مبنيّة فى جميع لغاتها والذى اوجب بناءها انّها تقع على الجهات الستّ وهى خَلْفٌ وقُدّامٌ ويَمينٌ وشِمالٌ وفَـوْقٌ وتَحْتٌ وعلى كلّ مكان فأبهمتْ حَيْثُ ووقعتْ عليها جميعا فضاهتْ بإبهامها فى الأمكنة اذِ المبهمةَ فى الأزمنة الماضية كلّها فكما كانت اذْ مضافةً الى جملةٍ تُوضحها أُوضحتْ حَيْثُ بالجملة التى تُوضَح بها اذْ من ابتداءٍ وخبرٍ وفعلٍ وفاعلٍ وحين افتقرتْ الى الجملة بعدها أُشبهتْ الّذى ونحوَها من الموصولات فى إبهامها فى نفسها وافتقارِها الى جملةٍ بعدها تُوضحها فبُنيت كبناء الموصولات، ووجهٌ ثانٍ انّه ليس شىءٌ من ظروف الأمكنة يضاف الى جملةٍ الّا حَيْثُ فلمّا خالفتْ اخواتِها بُنيت لخروجها عن بابها ووجب ان يكون بناءها على السكون لانّ المبنىّ على حركةٍ ما كان له اصلٌ فى التمكّن وحالةٌ يكون معربًا فيها نحوَ يا زيدُ وبابه فى النداء وقبلُ وبعدُ ونحوهما من الغايات فامّا حَيْثُ فلمّا لم تكن لها هذه الحالةُ كانت ساكنةَ الآخرِ الّا انّه التقىَ فى آخرها ساكنان وهما الياء والثاء فمنهم مَن فتح طلبًا للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء كأَيْنَ وكَيْفَ ومنهم من شبّهها بالغايات فضمّها كقَبْلُ وبَعْدُ ووجهُ الشَبَه بينهما انّ حقّ حَيْثُ من جهةِ انّها ظرفٌ أن تضاف الى المفرد كغيرها من ظروف الامكنة نحوِ أَمامَك وقُدّامَك ونحوِهما فلمّا اضيفت الى الجملة صارت اضافتُها كلَا اضافةٍ فأشبهتْ قَبْلُ وبَعْدُ فى قطعهما عن الاضافة الّا انّ الحركة فى حَيْثُ لالتقاء الساكنين وفى قَبْلُ وبَعْدُ للبناء، وحكى الكسائىّ عن بعض العرب الكسرَ فى حَيْث فيقول من حَيْثِ لا يعلمون فكَسَرَها مع اضافتها الى الجملة ووجهُ هذه اللغة انّهم أجروا حَيْث وإن كانت مكانا مُجرى ظروف الزمان فى اضافتها الى الجمل واذا اضيفت الى الجملة كان فيها وجهان

الاعرابُ والبناء نحوُ قوله

* على حِينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِبَى * وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ *

ويروى على حينِ بالكسر فمَن فتح بناه ومَن كسر أعربه، ويجوز ان يكون من قال حَيْثِ بناه ايضا الّا انّه كسر على اصل التقاء الساكنين ولم يُبالِ الثقلَ كما قالوا جَيْرِ ووَيْبِ فكسروا وإن كان قبل الآخرِ ياءٌ، ومن العرب من يضيف حَيْثُ الى المفرد ويجرّه أنشد ابنُ الأعرابىّ

* ونَطْعُنُهُمْ حيثُ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبهم * بِبِيضِ المَواضى حيثُ لَيِّ العَمائمِ *

فهذا بناه وأضافه الى المفرد كما قال مِن لَدُن حكيمٍ عليمٍ فأضاف لدن مع كونه مبنيّا ولم يمنعْه ذلك من الاضافة، ولا يُجازَى بحَيْثُ كما جُوزى بأخواتها من نحوِ أَيْنَ وأَنَّى من حيث كانت مضافة الى الجملة بعدها والاضافةُ مُوضِحةٌ مُخصِّصةٌ والجزاء يقتضى الإبهامَ فيتنافى معنى الاضافة والجزاء فلم يُجمع بينهما فاذا اريد ذلك أُتِىَ معها بما يقطعها عن الاضافة ويصيّر الفعلَ بعدها مجزوما بعد ان كان مجرورَ الموضع، ولا تصير بدخولِ مَا عليها حرفًا كما صارت اذْ عند سيبويه حرفا بدخولِ مَا عليها وذلك لقوّةِ حَيْثُ وكثرةِ مواضعها وتشعُّبِ لغاتها على ما سيوضَّح فى موضعه من هذا الكتاب، وقد يُستعمل حَيْثُ بمعنى الزمان نحوَ قوله

* لِلفَتَى عَقْلٌ يَعيشُ به * حَيْثُ تَهْدِى ساقَهُ قَدَمُهْ *

فاعرفه،

فصـــل ٢٠٣

قال صاحب الكتاب ومنها مُنْذُ وهى اذا كانت اسما على معنيين احدهما اوّلُ المُدّة كقولك ما رأيتُه منذُ يومُ الجُمْعة اى اوّلُ المدّة التى انْتَفَتْ فيها الرُّؤْيةُ ومَبْدَؤُها ذلك اليومُ والثانى جميعُ المدّة كقولك ما رأيتُه مُنْذُ يومان اى مدّةُ انتفاء الرؤية اليومان جميعا ومُذْ محذوفةٌ منها وقالوا هى لذلك أَدْخَلُ فى الاسميّة واذا لَقِيَها ساكنٌ بعدها ضُمّتْ رَدًّا الى اصلها،

قال الشارح اعلم انّ مُذْ ومُنْذُ يختصّان بالزمان فلا يدخلان الّا على زمانٍ فمحلُّهما من الزمان محلُّ مِنْ من المكان فمِنْ لابتداء الغاية فى المكان ولا يُستعمل فى غيره تقول ما سِرْتُ من بغدادَ اى ما ابتدأتُ السيرَ من هذا المكان ومُنْذُ ومُذْ لهذا المعنى فى الزمان ولا يُستعملان فى غيره، وذهب

الكوفيين الى انّ مِنْ يصلح للزمان والمكان ومُذْ ومُنْذُ لا يصلحان الّا للزمان وتعلّقوا بقوله تعالى لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ وأوّل يومٍ من الزمان وقد دخلتْ مِنْ على الزمان ومنه قولُ زُهَيْر

* لِمَنِ الدِيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ * أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومِنَ دَهْرِ *

وحِجَجٌ معناه سِنون وقد دخل عليها مِنْ ولا حُجّةَ فى ذلك لاحتمالِ ان يكون المراد بقوله من اوّل يوم من تأسيس اوّل يوم ثمّ حُذف المضاف وأُقيم المضافُ اليه مُقامه وقولُ زهير من حجج اى من مَرِّ حجج فدخولُ مِنْ انّما هو على الحدث لا على الزمان، قال سيبويه ومُذْ تكون ابتداء غايةِ الأيّام والاحيان كما كانت مِنْ لا يدخل واحدٌ منهما على الآخر يعنى انّ مُذْ لا تدخل على مِنْ ومِنْ لا تدخل عليها، ومُذْ مخفّفة من مُنْذُ بحذف عينها كما كانت لَدُ مخفّفةً من لَدُنْ بحذف لامها والذى يدلّ على ذلك انّك لو سمّيت بمُذْ وصغّرتَها لقلت مُنَيْذٌ فتُعيد المحذوفَ، والعرب تستعملهما اسمَيْن وحرفَيْن والأغلبُ على مُنْذُ ان تكون حرفًا ويجوز ان تكون اسمًا والأغلبُ على مُذْ ان تكون اسمًا للحذف الذى لحقها والحذفُ بابُه الاسماء من نحوِ يَدٍ ودَمٍ والافعالُ من نحوِ خُذْ وكُلْ وامّا الحروف فليس الاصلُ فيها الحذفَ الّا ان تكون مضاعفةً فتُخفَّف نحوَ انَّ ولٰكنَّ ورُبَّ وانّما قلّ الحذفُ فى الحروف لانّ الحذف ضربٌ من التصرّف والحروفُ لا تصرُّفَ لها لجمودها وكونِها بمنزلةِ جزءٍ من الاسم والفعلِ وجزءُ الشىء لا تصرُّفَ له وشىءٌ آخَرَ وهو انّ الحروف انّما جىء بها لضربٍ من الإيجاز والاختصار وهو النِيابةُ عن الافعال لتُفيد فائدتَها مع إيجاز اللفظ ألا ترى انّ همزة الاستفهام نائبةٌ عن أَسْتَفْهِمُ وواوُ العطف نائبةٌ عن عطفتُ وكذلك سائرُ الحروف واذا كانت الحروفُ انّما جىء بها للايجاز والاختصار فلو ذهبتَ تحذف منها شيئًا لكان اختصارَ المختصر وهو إجحافٌ فلذلك كان الغالبُ على مُنْذُ الحرفيّةَ والغالبُ على مُذ الاسميّةَ فاذا كانت حرفا كان ما بعدها مخفوضا وكانت بمعنى الزمان الحاضر نحوَ قولك ما رأيتُه مُذُ الساعةِ اى فى هذه الساعة الحاضرة وكذلك مُنْذُ الشهرِ ومنذُ العامِ كلُّه بمعنى الحاضر فمُنْذُ أوصلتْ معنىَ الفعل الى ما بعدها من الزمان ومثلُه مُذْ كَمْ سرتَ فمُذْ أوصلتْ معنَى سرت الى كَمْ كما كانت الباء كذلك فى قولك بمن تَمُرُّ، وتقول ما رأيتُه مُذ اليومِ الى ساعتك هذه جعلتَ اليوم أوّلَ غايتك فأُجْريتْ فى بابها كما جرتْ مِنْ اذا قلت من مكانٍ كذا وتقول ما رأيتُه مُذْ يومَيْن جعلتهما غايةَ ابتدائها، واذا كانت اسما فلها معنيان احدُهما ان تكون بمعنى الأَمَد فتنتظم اوّلَ الوقت الى آخره والآخَرُ ان تكون بمعنَى اوّلِ الوقت مثالُ الوجه الاوّل قولُك ما رأيتُه مذ يومان ومنذ ليلتان والمعنى

أمدُ ذلك يومان وليلتان والنكرةُ ممّا يختصّ بهذا الضرب لانّ الغرض عدّةُ المُدّة التى انقطعتْ فيها الرؤيةُ وذلك انّها وقعتْ جوابا عن كم مدّةُ انقطاعِ الرؤية او مذ كم يوماً لم تَرَه فوجب ان يكون الجوابُ عددا لانّ كَمْ عَدَدٌ والجوابُ ينبغى ان يكون مطابقا للسؤال ولا يلزم تخصيصُ الوقت وتعيينُه فإن أتيتَ بمعرفةٍ تشتمل على عددٍ جاز ولم يمتنع نحوَ قولك لم أَرَه مذ المُحرّمُ ومذ الشتاءُ لاشتمالهما على مدّة معدودة كانّك قلت لم أره مذ ثلثون يومًا ومذ ثلاثةُ أشهرٍ لانّ تعريفه لم يُخْرِجه عن افادة العدد فقد وفيتَ بجوابِ كَمْ وزيادةٍ ، وامّا الوجه الاخر فيُذكَر فيه ابتداء الوقت على جهة التعريف كقولك ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة والمعنى ابتداء ذلك يومُ الجمعة وأوّلُ ذلك يومُ الجمعة وهذا الوجهُ الثانى لا يجوز فيه الّا التوقيتُ والاشارةُ الى وقتٍ بعينه وذلك أنّ جميعَ ذلك جوابُ كلام كانّه لمّا قال لم أرَ قال كم بمدّةُ ذلك وما أوّلُ ذلك فجوابُ الاوّل العددُ وما له مقدارٌ معلومٌ من الزمان على ما ذُكر وجوابُ الثانى وهو ما أوّلُ ذلك وما ابتداءُ ذلك أن تذكر له أوقاتا معلومةً نحوَ يومُ كذا وسنةُ كذا والمرادُ ما رأيتُه مذ ذلك الوقت الى وقتى هذا الّا انّك تركتَ ذِكْرَ منتهَى الغاية للعِلْم به اذ لو كان وقعت رؤيتُه بعدُ ولم تكن الرؤيةُ انقطعتْ من الوقت الذى ذكره لكان الإخبار غيرَ صحيحٍ ، واعلم انّك اذا رفعتَ ما بعد مُذْ فالكلامُ مبتدأٌ وخبر فمُذ ابتداءٌ وما بعده الخبرُ لانّ مُذْ واقعةٌ موقعَ الأَمَد كانّك قلت أمدُ ذلك يومان او أوّلُ أمدِه يومُ الجمعة فكما يكون الأمدُ مبتدأً فكذلك ما وقع موقعَه وقال بعضهم يومان هو المبتدأ ومُذ الخبر وتُقدِّر مُذُ تقديرَ ظرف المكان كانّه قال بينى وبينه يومان والاوّلُ أظهرُ فالكلامُ اذا رفعتَ ما بعد مُذُ جملتان واذا خفضتَ وقلت مذ يومَيْن فالكلامُ جملةٌ واحدةٌ ، وذهب الفرّاء الى انّ مُنْذُ مركّبةٌ من مِنْ وذُو فحذفوا الواو تخفيفا وما بعدها من صلة الذال وقال غيره هى مركّبةٌ من مِنْ وإذْ فحُذفت الهمزة تخفيفا وغُيّرت بضمّ أوّلها وحُرّكت الذال لسكونها وسكونِ النون قبلها وضُمّتْ إتباعًا لضمّة الميم وهذه دَعاوَى لا دليلَ عليها والاصلُ عدمُ التركيب ، وقد ذهب بعضُ اصحابنا الى انّ مُذْ ومُنْذُ اسمان على كلِّ حال فاذا رفعتَ ما بعدهما فعلى الابتداء والخبر على ما سبق واذا خفضتَ ما بعدهما فعلى تقديرِ اسمين مضافين وإن كانا مبنيَّيْن كقولك مِن لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ أضفتَ لدن الى حكيم وإن كان مبنيّا ومثلُه فى خفضِ ما بعده ورفعِه كَمْ تقول كم رجلٍ جاءنى فيكون بمنزلة عدد مضاف وتقول كم دراهمُك فيكون فى موضعِ مبتدإ وما بعده الخبرُ وهو قول متين الّا انّ الجواب عنه انّ مُذْ ومُنْذُ لابتداء الغاية فى الزمانِ فهى نظيرةُ مِنْ فى المكان فكما انّ

مِنْ حرفٍ فكذلك ما هو فى معناه ، فان قيل فلِمَ بُنيت منذ ومذ قيل أمّا اذا كانت حرفا فلا كلامَ فى بنائها اذ الحروفُ كلّها مبنيّة واذا كانت اسمًا فهى مبنيّة ايضا لانّها اسمٌ فى معنى الحرف فكان مبنيّا كمَنْ ومَا اذا كانا استفهاما او جزاء وحقُّهما السكون لانّ اصل البناء على السكون وانّما حُرّكت مُنْذُ لكون النون قبلها ساكنةً وضُمّت إتباعًا لضمّ الميم اذ النونُ خفيّةٌ لانّها غُنّةٌ فى الخَيْشوم ساكنةٌ فكانت حاجزا غيرَ حصين ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضمّ الى كسر وذلك قليلٌ فى كلامهم ومثلُه فى الاتباع قولُهم مُنْتُنٌ فمنهم من يضمّ التاء إتباعا لضمّة الميم ومنهم من يقول مِنْتِنٌ بكسر الميم إتباعا لكسرة التاء اذ النونُ لخفائها وكونها غنّةً فى الخيشوم حاجزٌ غيرُ حصين ، وامّا مُذْ فساكنةٌ لانّه لم يلتقِ فى آخرها ما يوجب لها الحركةَ فإن لَقيَها ساكنٌ بعدها ضُمّت لالتقاء الساكنين نحوَ مُذُ اليومُ ومُذُ الليلةُ ومنهم من يكسرها فيقول مُذِ اليومُ ومُذِ الليلةُ فمَن ضمّ فانّه أتبع الضمَّ الضمَّ واذا كانوا أتبعوا فى مُنْذُ مع الحاجز فأن يُتْبِعوه مع عدم الحاجز أَوْلى ويجوز ان يكون لمّا وجب التحريكُ لالتقاء الساكنين حرّكوه بالحركة التى كانت له كما قالوا رُبَ فحرّكوها فى حال التخفيف بالحركة التى كانت لها قبل التخفيف فاعرفه ،

فصــــل ٢٠٤

قال صاحب الكتاب ومنها اذْ لِما مضى من الدَّهْر واذَا لما يُستقبل منه وهما مضافتان ابدًا الّا انّ اذْ تضاف الى كِلْتَا الجملتَيْن وأُخْتُها لا تضاف الّا الى الفعليّة تقول جئتُ إذ زيدٌ قائمٌ واذ قام زيد واذ يقوم زيد واذ زيد يقوم وقد استقبحوا اذ زيد قام وتقول اذا قام زيد واذا يقوم زيد قال الله تعالى وَٱللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ونحوُ قوله * اذا الرِجالُ بالرجالِ ٱلْتَقَتِ * ارتفاعُ الاسم فيه بمضمرٍ يفسّره الظاهرُ ،

قال الشارح اذْ واذَا ظرفان من ظروف الأَزمنة فاذْ ظرفٌ لِما مضى منها واذَا لِما يُستقبل وهما مبنيّان على السكون والذى أوجب لهما البناء شَبَهُهما بالموصولات وتنزُّلُ كلِّ واحد منهما منزلةَ بعض الاسم فامّا اذْ فانّها تقع على الازمنة الماضية كلّها مبهمةً فيها لا اختصاصَ لها ببعضها دون بعض فاحتاجت لذلك الى ما يوضحها ويكشف عن معناها وإيضاحُها يكون بجملة بعدها فصارت بمنزلة بعض الاسم

وضارعتْ ٱلّذى والاسماء الناقصةَ المحتاجةَ الى الصلات لانّ الاسماء موضوعةٌ للدلالة على المسمّيات والتمييزِ بين بعضها وبعضٍ فاذا وُجد منها ما يتوقّف معناه على ما بعده حلّ مع ما بعده من تمامه محلَّ الاسم الواحد وصار هو بنفسه بمنزلةِ بعض الاسم وبعضُ الاسم مبنىّ لانّ بعض الاسم لا يُوضَع للدلالة على المعنى وبُنيت على السكون على اصل البناء على ما تقدّم ، فاذْ تُوضَح بالمبتدإ والخبر والفعلِ والفاعل فمثالُ المبتدإ والخبر قولُك جئتُك اذ زيدٌ قائمٌ ومثال الفعل والفاعل قولك جئتُك اذ قام زيدٌ واذ يقوم زيدٌ واذا كان الفعل مضارعًا حسُن تقديمُه وتأخيرُه نحوُ جئتُك اذ يقوم زيد واذ زيد يقوم واذا كان ماضيا لم يحسن تأخيرُه لا يكادون يقولون اذ زيدٌ قام وذلك لانّ اذْ ظرفُ زمان ماضٍ فاذا كان معك فعلٌ ماضٍ استحبّوا ايلاءه ايّاه لتشاكُلِ معناهما ، وما بعد اذْ فى موضعِ خفض باضافةِ اذْ اليه اذ كانت زمانًا والزمانُ يضاف الى الجُمل نحوَ جئتُك زمانَ زيدٌ أميرٌ وزمنَ قام زيدٌ وزمنَ يقوم زيدٌ ، وامّا اذَا فهى اسمٌ من اسماء الزمان ايضا ومعناها المستقبَل وهى مبنيّةٌ لابهامها فى المستقبل وافتقارِها الى جملةٍ بعدها تُوضحها وتُبيّنها كما كانت الموصولات كذلك على ما ذكرنا فى اذْ مضافًا ذلك الى ما فيها من معنى الشرط فبُنيت كبناء أدوات الشرط وسكن آخرُها لانّه لم يلتقِ فيه ساكنان ولما تضمّنتْه من معنى الجزاء لم يقع بعدها الّا الفعلُ نحوُ آتيك اذا آحمرّ البُسْرُ واذا يقوم زيدٌ فامّا قول الله تع والليلِ اذا يغشى والنهارِ اذا تجلّى فشاهدٌ على جوازِ وقوعِ كلّ واحد من المضارع والماضى بعدها فاذا وقع الاسمُ بعدها مرفوعا فعلى تقدير فعلٍ قبله لانّه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر لما تضمّنتْه من الشرط والجزاء والشرطُ والجزاء مختصّان بالافعال وذلك نحوُ قوله وهو مُحْدَرُ بن ضُبَيْعَةَ جاهلىٌّ * اذا الرِجالُ بالرِجالِ ٱلْتَقتِ * وبعده * أَمُخْدَجٌ فى الحَرْبِ أَمْ أَتَمّتِ * ويروى * اذا الكُماةُ بالكماة التقتِ * و* اذا العَوالى بالعوالى التقتِ * والمُخْدَج الولدُ يولَد ناقصًا وإن تمّت ايّامُ حمْله كانّه قال اذا التقت الرجالُ بالرجال التقت ، ومثله قوله

* اذا ابنُ أبى مُوسَى بِلالًا بَلَغْتِه * فقامَ بفَأْسٍ بين وِصْلَيْك جازِرُ *

والمراد اذا بُلغ ابنُ ابى موسى بلالٌ بلغته وعليه قوله تعالى اذَا ٱلسَّمآءُ ٱنْشَقّتْ واذَا ٱلسَّمآءُ ٱنْفَطَرَتْ كلّه باضمارِ فعلٍ يُفسّره الظاهرُ ، وأجاز الكوفيون وقوعَ المبتدإ والخبر بعدها لانّها ليست شرطا فى الحقيقة ،

قال صاحب الكتاب وفى اذَا معنَى المُجازاة دونَ اذْ الّا اذا كُفَّتْ كقول العَبّاسِ بن مِرْداسٍ

* اذْ ما دخلتَ على الرّسولِ فقُلْ له * حَقًّا عليكَ اذا ٱطْمَأَنَّ المَجْلِسُ *

وقد تقعانِ للمُفاجَأة كقولك بَيْنَا زيدٌ قائم اذ رأى عمرا وبينما نحن بمكان كذا اذا فلانٌ قد طلع علينا وخرجتُ فاذا زيدٌ بالباب قال

* وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيلَ سَيّدًا * اذا أنّه عَبْدُ القَفا وٱللّهازِمِ *

وكان الأصمعىّ لا يستفصِح الّا طَرْحَهما فى جوابِ بَيْنَا وبَيْنَمَا وانشد

* بينا نحن نَرْقُبُه أَتانَا * مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادِ راعِ *

وأمثالا له ويُجاب الشرط بإذا كما يجاب بالفاء قال اللّه تعالى وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ،

قال الشارح انّما كان فى اذَا معنى المجازاة لانّ جوابها يقع عند الوقت الواقع كما تقع المجازاةُ عند وقوع الشرط ومثلُه قولك الذى يأتينى فلَهُ درهمٌ فيه معنى المجازاة لانّه بالاتيان يستحقّ الدرهمَ ولا يُجازَى بها فيُجْزَمَ ما بعدها لِما تقدّم من توقيتها وتعيينِ زمانها فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعًا نحوَ قوله

* تُصْغِى اذا شَدَّها للرَّحْلِ جانِحَةً * حتّى اذا ما ٱسْتَوَى فى غَرْزِها تَثِبُ *

ولا يُجزَم بها الّا فى الشعرِ نحوِ قوله

* اذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كان وَصْلُها * خُطانَا الى أَعْدائِنا فنُضارِبِ *

فجزمُ ما عُطف على الجواب دليلٌ على جزم الجواب، وليست اذْ كذلك لتبيين وقتها وكونه ماضيا والشرطُ انّما يكون بالمستقبل فلذلك ساغ ان يليها الاسمُ والفعلُ فاذا دخلتْ عليها مَا كفّتْها عن الاضافة نحوَ قوله وهو العَبّاس بن مِرْداس * اذ ما أَتَيْتَ على الرسولِ فقُلْ له الخ * الشاهد فيه مُجازاتُه باذْ مَا ودلّ على ذلك إتيانُه بالفاء جوابًا لانّها صارت بدخولِ مَا عليها وكَفِّها لها عن الاضافة المُوضِحةِ الكاشفةِ عن معناها مبهمةً بمنزلةِ مَتَى فجازت المجازاةُ بها كما يُجازَى بمَتَى والفرقُ بين مَتَى واذْ انّ متى للزمان المطلق واذْ للزمان المعيَّن الّا انّ اذْ تصير بتركيبِ مَا معها حرفًا من حروف الجزاء عند سيبويه وتخرج عن حَيِّزِ الاسماء وسيوضَّح ذلك فى موضعه من الجزاء، وقد تكون اذَا للمُفاجأة فتكون فيه اسمًا للمكان وظرفًا من ظروفه فتقول خرجتُ فاذا زيدٌ قائمٌ وخرجتُ فاذا زيدٌ قائمًا وخرجتُ

فاذا زيدٌ فاذا قلت خرجتُ فاذا زيدٌ قائمٌ كان زيد المبتدأَ وقائم الخبرَ واذا ظرفَ مكان عمِل فيه الخبرُ كما تقول فى الدار زيدٌ قائمٌ والمرادُ بحَضْرتى زيدٌ قائمٌ اى فاجَأَنى عندَ خروجى واذا قلت فاذا زيدٌ قائمًا جعلتَ اذا الخبرَ لانّه ظرفُ مكان وظروفُ المكان تقع أخبارا عن الجُثَث وقائمًا حالٌ من المضمر فى الظرف والظرفُ وضميرُه عملا فى الحال كما تقول فى الدار زيدٌ قائمًا ومن قال خرجتُ فاذا زيدٌ فزيدٌ مبتدأ واذا الخبر، فامّا قوله انشده سيبويه * وكنتُ أُرَى زيدًا الخ * فأورده شاهدا على كون اذا خبرا وذلك اذا فُتحت أَنَّ على تأويل المصدر المبتدإ والإخبارُ عنه باذا والتقديرُ فاذا العُبُوديّةُ كانّه شاهَدَ نفسَ المعنى الذى هو الخِدمةُ والعَمَلُ فأمّا اذا كُسرت انّ فانّه على نيّةِ وقوع المبتدإ والخبر بعد اذا لانّ انَّ تُقدَّر تقديرَ الجُمَل اى فاذا هو عبدٌ كانّه شاهَدَ الشخصَ نفسَه من غير صفة العمل يهجو هذا الرجلَ بأنّه كان يظنّ فيه النَّجْدَةَ فاذا هو ذليلُ القفا واللهازم واللهازمُ جمعُ لِهْزِمَةٍ بكسر اللام وهما لهزمتان اى عَظْمان ناتئان فى اصل اللَّحْيَيْن لانّ الخُضوع يكون بالأعناق والرؤوس واذا هاهنا يجوز ان تكون ظرفَ مكان متعلّقةً بالخبر ويجوز ان تكون حرفا دالًّا على المفاجأة فلا تتعلّق بشىء وقد تقدّم نحوُ ذلك فى اوّل الكتاب، وقد تُغْنى اذا اذا كانت للمفاجأة عن الفاء فى جواب الشرط تقول إن تأتنى فأنا مُكْرِمٌ لك وإن شئت اذا أنا مكرم لك وذلك لتقارُب معنيَيْهما لانّ المفاجأة والتعقيب متقاربان قال الله تع وإن تُصِبْهم سيّئةٌ بما قدّمتْ أيديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون، فامّا قولهم بَيْنَا زيدٌ قائمٌ إذْ رأى عمرا وبَيْنَما نحنُ فى مكانِ كذا اذ طلع فلانٌ علينا فقال بعضهم هى للمفاجأة كما كانت اذا كذلك وقال بعضهم هى زائدةٌ والمعنى بينما زيدٌ قائمٌ رأى عمرا وكان الأصمعىّ لا يرى الّا طَرْحَ اذْ من جواب بَيْنَا وبَيْنَمَا ويستضعف الاتيانَ بها وذلك من قِبَل انّ بَيْنَا هى بَيْنَ والالفُ إشباعٌ عن فتحة النون وهى متعلّقة بالجواب فاذا اتيتَ باذْ وأضفتَها الى الجواب لم يحسن إعمالُه فيما تقدّم عليه والذى أجازه لأجلِ انّه ظرفٌ والظروفُ يُتّسع فيها وأحسنُ أحوالها ان تكون زائدة فلا تكون مضافة فلا يقبح تقديمُ ما كان فى حيّز الجواب، فامّا قوله * بينا نحن نرقبه الخ * فشاهدٌ على استعمالها بغيرِ إذْ وهو الأفصحُ والمراد بقوله بينا نحن بين أوقات نحن نرقبه لانّه قد اضيف الى الجملة وانّما يضاف الى الجملة اسماء الزمان دون غيرها فلذلك قلنا انّ المراد بين اوقات نحن نرقبه ومثله قوله

* بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِه * يَوْمًا أُتيحَ له جَرِىءٌ سَلْفَعُ *

والمراد بين اوقاتِ تعنُّقِه الكماةَ ،

فصــل ٢٠٥

قال صاحب الكتاب ومنها لَدَى والذى يفصل بينها وبين عِنْدَ انّك تقول عِنْدى كذا لما كان فى مِلْكك حَضَرَك او غاب عنك ولَدَىَّ كذا لما لا يتجاوز حَضْرَتَك وفيها ثمانى لغاتٍ لَدَى ولَدَنْ ولَدُنْ ولَدُ بحذف نونها ولَدْنِ ولُدْنِ بالكسر لالتقاء الساكنين ولَدْ ولُدْ بحذف نونهما وحكمُها ان يُجَرَّ بها على الاضافة كقوله تعالى مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ وقد نصبتِ العربُ بها غُدْوَةً خاصّةً قال

* لَدُنْ غُدْوةً حتّى أَلاذَ بخُفّها * بَقِيّةُ مَنْقوصٍ من الظِلّ قالِصِ *

تشبيهاً لنونها بالتنوين لمّا رأوها تُنزَع عنها وتُثبَت ،

قال الشارح اعلم انّ لَدَى ظَرْفٌ من ظروف الأمكنة بمعنَى عِنْدَ وهو مبنىّ على السكون والذى أوجب بناءَه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كلّ جهة من الجهات الستّ فليس فى ظروف الأمكنة أَبْهَمُ من لَدَى وعِنْدَ ولذلك لزمت الظرفيّةَ فلم تتمكّن تمكُّنَ غيرها من الظروف فجرت لذلك مجرى الحرف فى ابهامه وكان القياس بناء عِنْدَ ايضا لانّها فى معنَى لَدُنْ ولَدَى وانّما أُعربت عِنْدَ لانّهم توسّعوا فيها فأَوْقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وإن كان اصلها الحاضرَ فقالوا عندى مالٌ وإن لم يكن حاضرا يريد انّه فى مِلْكى وقالوا عندى عِلْمٌ ولا يعنون به الحضرةَ ولَدَى لا يتجاوزون به حضرةَ الشىء فلهذا القدر من التصرّف اعربوا عِنْدَ وإن كان حكمُها البناء كلَدُنْ ولَدَى وبها جاء التنزيل قال الله تع مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ وقال مِنْ لَدُنْهُ وقال مِنْ لَدُنَّا وقال وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ وقال وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ، وليست لَدَى من لفظ لَدُنْ وإن كانت من معناها لانّ لَدَى معتلّ اللام ولَدُنْ صحيح اللام وقالوا فيها لَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون كانّهم استثقلوا ضمّة الدال فسكّنوا تخفيفًا كما قالوا فى عَضُدٍ عَضْدٌ ولمّا سكنت الدالُ والنونُ ساكنةٌ كسروا النونَ لالتقاء الساكنين فقالوا لَدْنِ ، وقالوا لُدْنِ بضمّ اللام مع سكون الدال وكسر النون وذلك انّهم لمّا ارادوا التخفيف نقلوا الضمّة من الدال الى اللام ليكون ذلك أمارةً على الحركة المحذوفة وكسروا النون لالتقاء الساكنين ، فأمّا من قال لَدَنْ فهى لَدُنْ بضمّ الدال وانّما سكّنوا الدال استثقالا للضمّة فيها كما قالوا عَضْدٌ وسَبْعٌ فلمّا سكنت الدال وكانت النون بعدها ساكنةً فُتحت الدال لالتقاء الساكنين وشُبّهت من طريق اللفظ بنحوِ

قولك فى الأمر والنَّهْى اِضْرِبَنْ زيدا ولا تَضْرِبَنْ عمرا، وقد حذفوا النون من لَدُنْ تخفيفًا فقالوا من لَدُ الصلوة ولَدُ الحائط وليس حذفُ النون لالتقاء الساكنين لانّهم قد حذفوها ولا ساكنَ بعدها أنشد سيبويه * من لَدُ شَوْلًا فالى إتْلائها * فنهم من قال لَدُ بضمّ الدال وإبقاء الضمّة بعد الحذف ليكون دليلا على المحذوف وأنّه منتقص من غيره وليس بأصلٍ على حِياله ومنهم من قال لُدْ فحذف النون بعد نقل الضمّة الى اللام ومنهم من قال لَدْ بفتح اللام وسكون الدال كانّه حذف الضمّة تخفيفًا على ما ذكرنا ثمّ حذف النون وأبقى الدال على سكونها، واعلم انّ حكمَ لَدُنْ ان يُخْفَض ما بعدها بالاضافة كسائر الظروف نحوِ أَمامَ وقُدّامَ ووَرآءَ وفَوْقَ وتحتَ ولانّ نونها من اصل الكلمة بمنزلة الدال من عِنْدَ كما قال عزّ وجلّ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ غيرَ انّ من العرب من ينصب بها قال الشاعر

* لدن غدوةً حتّى ألاذ الخ * وقال ذو الرُّمّة

* لَدُنْ غُدْوَةً حتّى اذا آمْتَدَّتِ الضُّحَى * وحَثَّ القَطِينَ الشَّحْشَحانُ المُكَلَّفُ *

يعنى الحادى والقطينُ جمعُ قاطنٍ، وانّما نصبوا بها ههنا لانّهم شبّهوا نونَ لدن بالتنوين فى ضاربٍ فنصبوا غدوةً تشبيهًا بالمميِّز فى نحو عندى راقودٌ خَلًّا وجُبَّةٌ صُوفًا والمفعولِ فى نحوِ هذا ضاربٌ زيدا وقاتلٌ بكرا ووجهُ الشَبَه بينهما اختلافُ حركة الدال قبل النون يقال لَدُنْ ولَدَنْ بضمّ الدال وفتحها على ما سبق فلمّا اختلفت الحركتان قبل النون وكانوا يحذفون النون فيقولون لَدُ غدوة شابهت الحركاتُ قبلها باختلافها حركاتِ الاعراب وشابهت النونُ التنوينَ بكونها تُحذَف تارةً وتُثبَت اخرى كما يكون التنوينُ كذلك فنصبوا بها غدوةً كما نصبوا بضاربٍ، وقد شبّه بعضُهم غدوةً بالفاعل فرفعها فقال لدن غدوةٌ كما تقول قام زيدٌ ومنهم من يجرى على القياس فيخفض بها فيقول لدن غدوةٍ، ولا يُنصب غيرُ غدوة مع لدن وذلك لكثرة استعمالها فغيّروها عن الجرّ فلا تقول قياسا على لدن غدوةً لدن بُكْرَةً لانّه لم يكثر فى كلامهم كثرةَ لدن غدوةً، واعلم انّ غدوة قد وقعت بعد لدن مصروفةً البتّةَ فقالوا لدن غدوةً وغدوة وقعتْ فى كلامهم معرفةً وغَداةٌ نكرةً ألا ترى انّك تقول بالغداة والعَشِيّ ولا تقول بالغدوة والعشىّ الّا فى قراءة ابن عامرٍ والوجهُ فى ذلك كثرةُ استعمالها وكثرةُ الاستعمال أثّر فى التغيير ألا ترى انّهم قالوا أَيْش والمراد أَىُّ شىء وقالوا وَيْلُمِّه وقالوا لا أَدْرِ فغيّروا هذه الاشياء عن مقتضاها لضربٍ من التخفيف عند كثرة الاستعمال وصرفُ الاسم حكم عليه بالخفّة وعدلٌ به عن شَبَه الفعل هذا مع ما فى صرفه من إزالةِ لبس وذلك انّك لو منعته الصرفَ فقلت لـــدن

غدوة ربّما أشكل على السامع وظنّ انّه مخفوض والفتحة علامة الخفض فصرفوها ليُؤْمَن هذا اللبسُ فيه وحملوا الخفضَ والرفع على النصب فى الصرف ليجىء الامرُ فيه على منهاج واحد فى التخفيف كما حملوا أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ على يَعِدُ فى حذف الواو ويحتمل وجهًا آخَرَ وهو انّ النصب انّما هو على التشبيه بالتمييز على ما تقدّم والتمييزُ لا يكون الّا نكرة فنوّنوا فى غدوة التنكيرَ حملًا لها على أُختها وهى غداةٌ وقد اعتقد فيها التنكيرَ من قرأ بِٱلْغُدْوَةِ وَٱلْعَشِيِّ ومن ذلك قولُ طَرَفَةَ

* كأنّ حُدُوجَ المالكيّةِ غُدْوَةً * خَلايا سَفِينٍ بالنَواصِفِ مِن دَدِ *

ولمّا كان النصب هو الغالبَ عليها حملوا الرفعَ والجرّ عليه فاعرفه،

فصل ٢٠٦

قال صاحب الكتاب ومنها الآنَ وهو للزمان الذى يقع فيه كلامُ المتكلّم وقد وقعتْ فى اوّل احوالها بالالف واللام وهى علّةُ بنائها ومَتَى وأَيْنَ وهما يتضمّنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط تقول متى كان ذاك ومتى تأتنى أُكْرِمْك وأين كنتَ وأين تجلسْ أَجلسْ ويتّصل بهما مَا المزيدةُ فتزيدهما إبهامًا والفصلُ بين متى وإذا انّ متى للوقت المُبهَم وإذا للمعيَّن وأَيّانَ بمعنَى متى اذا استُفهِم بها ولَمّا فى قولك لمّا جئتَ جئتُ بمعنَى حِينَ،

قال الشارح الآنَ ظرفٌ من ظروف الزمان معناه الزمنُ الحاضرُ وهو الذى يقع فيه كلامُ المتكلّم الفاصلُ بين ما مضى وما هو آتٍ وهو مبنىّ على الفتح وفى علّةِ بناءه إشكالٌ فذهب قومٌ الى انّه بُنى لانّه وقع فى اوّل أحواله معرفةً بالالف واللام وحكمُ الاسماء ان تكون منكورةً شائعةً فى الجنس ثمّ يدخل عليها ما يعرّفها من اضافةٍ وألفٍ ولامٍ فلمّا خالفتْ أخواتها من الاسماء بأنْ وقعت معرفةً فى اوّل احوالها ولزمتْ موضعا واحدا بُنيت لذلك لانّ لزومها بهذا الموضع ألحقها بشَبَه الحروف وذلك انّ الحروف لازمةٌ لمواضعها التى وُضعت لها غيرُ زائلة عنها وهذا رأىُ أبى العبّاس المبرّد واليه أشار صاحبُ الكتاب، وقال الفرّاء اصلُه آنَ مِن آنَ الشىء يَئِينُ اذا انى وقتُه يقال آنَ لك أن تفعل كذا وأَنَى لك قال الشاعر

* تَمَخَّضَتِ المَنُونُ له بيَوْمٍ * أَنَى ولكُلِّ حامِلةٍ تَمامُ *

وآنَ فعلٌ ماضٍ فلمّا أُدخل عليه الالف واللام تُرِك على ما كان عليه من الفتح كما جاء فى الحديث أنّه صلّى الله عليه وسلّم نَهَى عن قِيلَ وقَالَ وقيل وقال فعلان ماضيان فأدخل الخافضَ عليهما وتركهما على ما كانا عليه ولـه قولٌ آخَرُ انّ اصله أَوَان فحذفوا الواو وصار آنَ كما قالوا رَيَاحٌ ورَاحٌ وكلا القولَيْن فاسدٌ امّا الاوّلُ فلانّه لو كان اصلُه آنَ لَافتقر الى فاعلٍ مع انّ الافعال المحكيّة يدخل عليها العواملُ ولا تُؤَثِّر فيها نحوَ تَأَبَّطَ شَرًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ ولا يدخل عليها الالفُ واللام فامّا الثانى فحاصلُه راجعٌ الى المعنى وليس بعلّةٍ للبناء، وذهب ابو اسحق الى انّ الآنَ انّما تعريفُه بالاشارة وأنّه انّما بُنى لمّا كانت فيه الالفُ واللام لغيرِ عهدٍ متقدّمٍ لانّك تقول الآنَ فعلت ولم يتقدّم ذكرُ الوقت الحاضر وهذا فاسدٌ أمّا قوله انّ تعريفه بالاشارة فانّ اسماء الاشارة لا تدخلها لامٌ نحوَ هٰذَا وتِلْكَ وامّا قوله انّه بُنى لانّ الالف واللام فيه لغيرِ عهد متقدّم ففاسدٌ ايضا لانّا نجد الالفَ واللام فى كثير من الاسماء على غيرِ عهد مع كونِ الاسماء معربةً وتلك الاسماء قولك يا ايّها الرجلُ ونظرتُ الى هذا الغلام، وقد ذهب جماعةٌ ممّن ينتمى الى التحقيق والحِذْق بهذه الصناعة الى انّه مبنىّ لتضمّنه لامَ التعريف وتلك اللامُ غيرُ اللام الظاهرة فيه على حدّ بنائه فى أَمْسِ وتلك اللامُ المقدّرةُ هى المُعرِّفة وذلك لانّه معرفةٌ وتعريفُه لا يخلو إمّا ان يكون بما فيه من اللام الظاهرة كما يظنّ بعضُهم او أنّه من قبيل سائر المعارف فلا جائزٌ ان يكون تعريفه بما فيه من اللام لانّا استقرينا جميعَ ما فيه لامُ التعريف فإذا إسقاطُ لامه جائزٌ نحوُ الرجل ورجل والغلام وغلام ولم يقولوا أفعلُ آنَ ذلك كما قالوا الآنَ فدلّ ذلك على انّ اللام فيه ليست للتعريف واذا لم تكن للتعريف كانت زائدة على حدّ زيادتها فى ٱلَّذِى وٱلَّتِى ألا ترى انّ تعريفَ الذى والتى بالصلة لا بما فيه من اللام يدلّ على ذلك انّ مَنْ ومَا معارفُ وليس فيهما لامٌ فعلمتَ بذلك انّ التعريف بالصلة لا باللام واذا ثبت انّها زائدةٌ لم تكن المُعرِّفةَ وليس بمضمرٍ لانّ المضمرات محصورةٌ وليس الآنَ منها وليس ايضا بعَلَم لانّ العَلَم يقع على كلّ شىء بعينه والآنَ يقع على كلّ وقتٍ حاضرٍ لا يخصّ بعضَ ذلك دون بعض وليس من اسماء الاشارة لما ذكرناه من دخول اللامِ عليه واللامُ لا تدخل على اسماء الاشارة وليس بمضافٍ لانّا لا نُشاهد مضافا اليه واذا ثبت انّه معرفة وليس من أنواع المعارف الاربعة تَعيّن ان يكون معرفة باللام المقدّرة فيه كما قلنا فى أَمْسِ لتعذُّرِ ان يكون التعريفُ بهذه اللام الظاهرة فيه، والذى أراه انّ تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة وامّا لزومُها فعلى حسبِ ارادة معنى التعريف فيها بخلاف الرجل والغلام فإنّه لم تلزمهما اللامُ لانّهما

يُستعملان معرفةً ونكرةً فاذا أُريد النكرة لم يأتوا باللام واذا ارادوا المعرفة أَلحقوهما اللامَ وكذلك نظائرُهما وامّا الآنَ فلمّا أُريد به المعرفة البتّة لزمت أداتُه وامّا علّةُ بنائه فلإبهامه ووُقوعِه على كلّ حاضرٍ من الأَزمنة فاذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرفُ التعريف فجرى مجرى ٱلذى وٱلتى فاعرفه ، وامّا مَتَى فسؤالٌ عن زمانٍ مبهمٍ يتضمّن جميعَ الازمنة فاذا قيل متى الخروجُ فتقول اليومَ او الساعةَ او غدًا والمرادُ بها الاختصار وذلك انّك لو سألت إنسانًا عن زمنِ خروجه لكان القياسُ ٱليومَ تخرج ام غدًا ام الساعةَ والازمنةُ اكثرُ من ان يحاط بها فاذا قلت مَتَى أُغنى عن ذكرِ ذلك كلّه وهى مبنيّة على السكون لانّها وقعت موقعَ حرف الاستفهام وهو الالف وأصلُ الاستفهام بحروف المعانى وبُنيت على السكون على اصل البناء ولم يلتق فى آخرها ساكنان فيجبَ التحريكُ لذلك ، وامّا أَيْنَ فظرفٌ من ظروف الامكنة وهو مبنىّ لتضمُّنه همزةَ الاستفهام والغرضُ به ايضا الإيجازُ والاختصار وذلك انّ سائلا لو سأل عن مستقَرِّ زيد فقال أفى الدار زيدٌ أفى المسجد زيدٌ ولم يكن فى واحد منهما فيُجيب المسؤلُ بلَا ويكون صادقًا وليس عليه ان يُجيب عن مكانه الذى هو فيه لانّه لم يُسأل الّا عن هذَيْن المكانَيْن فقط والامكنةُ غيرُ منحصرة فلو ذهب يُعدّد مكانًا مكانًا لقَصَرَ عن استيعابها وطال الامرُ عليه فجاؤا بأَيْنَ مشتمِلًا على جميع الامكنة وضمّنوه معنى الاستفهام فاقتضى الجوابَ من اوّلِ مرّة ووجب ان تُبنَى على السكون لوقوعها موقعَ همزة الاستفهام الّا انّه التقى فى آخره ساكنان فحُرّكت النون لاجتماعهما وفُتحت طلبًا للخفّة واستثقالًا للكسرة بعد الياء فآثروا تخفيفَها لكثرة دَوْرِها وسعةِ استعمالها ، وفيهما معنى المجازاة لإبهامهما ووقوعِهما على كلّ اسم يقع بعد حرف الجزاء ألا ترى انّك اذا قلت متى تَقُمْ أَقُمْ كان معناه إِنْ تقم يومَ الجمعة أقم فيه إِنْ تقم يومَ السَّبْت أقم فيه وكذلك اذا قلت أَيْنَ بيتُك آتِه معناه اين بيتُك إِنْ أعرفْه آتِه واين تكن أكن معناه إن تكن فى المسجد أكن فيه إِن تكن فى السُوق أكن فيه فلمّا كانت مَتَى وأَيْنَ يشتمِلان على كلّ اسم من اسماء الزمان والمكان ويقع الجوابُ عنهما معرفةً ونكرةً ولم يكونا مضافَيْن الى ما بعدهما كانْ واذا جازت المجازاةُ بهما قال الشاعر

* أَنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنَايَا * متى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُونى *

وقال

* أَيْنَ تَصْرِفْ بها الغَداةَ تَجِدْنا * نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَها للتَلاقِى *

وقد تدخل مَا أَيْنَ ومَتَى للجزاء زائدةً مُؤكِّدةً نحو متى ما تَقُمْ أَقُمْ وأَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ معك

قال الشاعر

* متى ما يرَ الناسُ الغنيَّ وجارُه * فقيرٌ يقولوا عاجزٌ وجَليدُ *

وقال الله تع أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَوْتُ وقال فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ فاذا دخلتْ عليهما مَا زادتْهما إبهامًا وازدادت المجازاةُ بهما حُسْنًا ، فان قيل ولِمَ جُوزِىَ بمَتَى ولم يُجاز بإذَا وما الفصلُ بينهما قيل قد تقدّم انّ اذَا للزمان المعيَّن وهو الآتى ومَتَى لزمان مبهم فلذلك جوزى بمتى ولم يجاز بإذَا أَلا ترى الى قوله اذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ وإذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ لو وُضع مكانَ اذَا انْ فقيل إن الشمسُ كوّرت وإن السماءُ انشقّت لم يحسن لانّك تجعل ما هو متيقَّنُ الوجودِ مشكوكًا فيه ، وامّا أَيّانَ فظرفٌ من ظروف الزمان مبهمٌ بمعنَى مَتَى والفرقُ بينها وبين مَتَى أنّ مَتَى لكثرة استعمالها صارت أظهرَ من أيّانَ فى الزمان ووجهٌ آخرُ من الفرق انّ مَتَى يُستعمل فى كلّ زمان وأَيّانَ لا يُستعمل الّا فيما يراد تفخيمُ أمره وتعظيمُه نحوِ قوله تعالى أَيَّانَ مُرْسَاهَا اى متى مرساها وقال تعالى يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَامَةِ وبُنى لتضمّنه همزةَ الاستفهام وحُرّك آخِرُه لالتقاء الساكنين وفُتح على طريق الإتباع لما قبله اذ الالفُ من جنس الفتحة او إتباعًا للفتحة قبله اذ الالفُ حاجزٌ غيرُ حصين كما فعلوا فى شَتَّانَ كذلك ، وامّا لَمَّا فظرفُ زمان اذا وقع بعده الماضى نحوَ قولك جئتُ لمّا جئتَ ومعناه معنَى حِينَ وهو الزمان المبهم وهو مبنىّ لإبهامه واحتياجِه الى جملة بعده كبناء اذْ وإذَا وهو مركّب من لَمْ النافية ومَا فحصل فيها بالتركيب معنًى لم يكن لها وهو الظرفيّةُ وخرجتْ بذلك الى حيّز الاسماء فاستحالت بالتركيب من الحرفيّة الى الاسميّة كما استحالت اذْ بدخولِ مَا عليها من الاسميّة الى الحرفيّة وتغيَّر معناها بالتركيب من المُضىّ الى الاستقبال ،

قال صاحب الكتاب وأَمْسِ وهى متضمّنةٌ معنى لامِ التعريف مبنيّةٌ على الكسر عند الحجازيّين وبنو تميم يمنعونها الصرفَ فيقولون ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه وما رأيتُه مُذْ أَمْسَ قال

* لَقَدْ رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا * عَجائِزًا مِثْلَ السَعالِى خَمْسَا *

قال الشارح اعلم انّ أَمْسِ ظرفٌ من ظروف الزمان ايضا وهو عبارةٌ عن اليوم الذى قبلَ يومك الذى انت فيه ويقع لكلّ يوم من ايّام الجُمْعة وللعرب فيه خلافٌ فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون فعلتُ ذاك أَمْسِ ومضى امسِ بما فيه واحتجّ ابو العبّاس وابو بكر بن السَرّاج بانّه مبهمٌ ووقع فى اوّلِ احواله معرفةً فمعرفتُه قبل نكرته فجرى مجرَى الآنَ والصوابُ انّه انّما بُنى لتضمّنه لامَ المعرفة وبها صار

معرفةً والاسمُ اذا تضمّن معنى الحرف بُنى وكان حقُّه تسكينَ الآخِرِ على ما يقتضيه البناء وانّما التقى فى آخِره ساكنان وهما السين والميمُ قبلها فكُسرت السين لالتقاء الساكنين ، فان قيل فلِمَ حُذفت اللام من امس وضُمّن معناها وأُلْزِمت الآنَ وهما سَواءٌ فى التعريف والظرفيّة قيل لانّ امس يقع على اليوم المتقدّم ليومك من اوّله الى آخِره فأمرُه واضحٌ فاستغنى بوُضوحه عن علامة التعريف وليس كذلك الآنَ لانّه الحَدّ الفاصل بين الزمانَيْن وهو من أَلْطَفِ ما يُدرَك فلم يستغن لذلك عن علامةٍ تكون فيه ، فان قيل ولِمَ وجب تعريفُ امس ولم يجب تعريفُ غدٍ وهما سَواءٌ فأمس اسمٌ لليوم الذى قبل اليوم الذى انت فيه وغدٌ اسمٌ لليوم الذى يَلِى اليومَ الذى انت فيه فالجواب انّ امس قد حضر وشوهد فحصلت معرفتُه بالمشاهَدة فأغنى ذلك عن علامةٍ وليس كذلك غد فأقاموا المشاهدةَ فى امس مقامَ اداة التعريف ولم يكن فى غد مثلُ ذلك ما يقوم مقامَ علامة التعريف فهو نكرةٌ حتى تدخل عليه العلامةُ المُعرِّفةُ ، وامّا بنو تميم فيعربونه ويجعلونه معدولا عن اللام فاجتمع فيه التعريفُ والعدلُ فيَمنَع من الصرف لذلك فيقولون مضى امسُ بما فيه بالرفع من غيرِ تنوين وفعلتُه امسَ بالنصب قال الراجز انشده سيبويه

* لَقَدْ رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا * عَجائزًا مِثْلَ السَعالى خَمْسَا *
* يَأْكُلْنَ ما فى رَحْلِهِنّ نَهْسَا * لا تَرَكَ اللّٰهُ لهنّ ضِرْسَا *

الشاهد فيه انّه خفض بمُذْ واعتقد فيها الحرفيّةَ والفتحةُ علامةُ الخفض ، والفرق بين المعدول عن الحرف والمتضمّن له انّك اذا عدلتَ عن الحرف جاز لك إظهارُه واستعمالُه واذا ضمّنته ايّاه لم يجز اظهارُه ألا ترى انّه لا يجوز اظهارُ همزة الاستفهام مع أَيْنَ وكَيْفَ ونظائرِهما ، وقد حكى بعضُهم انّ من العرب من يعتقد فيه التنكيرَ ويعربه ويصرفه ويُجْريه مُجْرى الاسماء المتمكّنة فيقول مضى امسٌ بما فيه على التنكير وهو غريبٌ فى الاستعمال دون القياس فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وقَطُّ وعَوْضَ وهما لزمانَى المُضِىّ والاستقبالِ على سبيلِ الاستغراق تقول ما رأيتُه قَطُّ ولا أَفْعَلُه عَوْضَ ولا يُستعملان الّا فى موضع النفى قال

* رَضِيعَىْ لِبانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تَقاسَمَا * بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نَتَفَرَّقُ *

وقد حُكى قُطُّ بضمّ القاف وقَطُ خفيفةَ الطاء وعَوْضُ مضمومةً ،

قال الشارح اعلم انّ قَطُّ بمعنى الزمان الماضى يقال ما فعلتُه قَطُّ ولا يقال لا افعلُه قطّ وهى مبنيّة على

الضمّ لانّها ظرفٌ وأصلُ الظروف ان تكون مضافةً فلمّا قُطعت عن الاضافة بُنيت على الضمّ كقَبْلُ وبَعْدُ قال الكسائىّ كان قَطُط على زنةِ فَعُل كعَضُد فلمّا سكن الحرفُ الاوّل للادّغام حُرِّك الاخِر بحركته والذى أراه انّه فَعْل كقَبْل وبَعْد لانّ الحركة زيادةٌ ولا يُحكَم بها الّا بدليلٍ ولانّ اكثرَ ظروف الزمان كذلك نحو يَوْمٍ وشَهْرٍ ودَهْرٍ ومنهم من يقول قُطُّ بضمّ القاف والطاء يُتْبِع الضمَّ الضمَّ مثلَ مُدُّ وشُدُّ ومنهم من يُخفِّف فيحذف احدى الطاءين تخفيفًا ويُبقِى الحركةَ بحالها دلالةً وتنبيهًا على اصلها كما قالوا رُبَ حين خفّفوها أبقوا الفتحةَ دلالةً على المحذوف ومنهم من يُتبِع الضمَّ الضمَّ فى المخفَّف ايضا فيقول قُطُ وهو قليل، وامّا عَوْضَ فهو اسمٌ من اسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان كما انّ قطّ للماضى وأكثرُ استعماله فى القَسَم تقولِ عَوْضَ لا أُفارِقُك اى لا أُفارِقك أبدًا كما تقول قطّ ما فارقتُك وعَوْضَ مبنيّةٌ لقَطْعها عن الاضافة وفيها لغتان الفتحُ والضمُّ فمَن فتح فطلبًا للخفّة ومَن ضمّ فتشبيهًا بقَبْلُ وبَعْدُ كما قالوا حَوْثَ وحَوْثُ قال الأعشى * رضيعَىْ لبان الخ * الشاهد فيه قولُه عوض لا نتفرّق اى لا نتفرّق ابدًا يريد انّهما تحالَفا فى بطن أُمّهما ودلّ عليه قوله بأسحم داجٍ والأسحمُ الأسودُ ويقال الدمُ تُغمَس فيه اليَد عند التحالُف ويقال بالرَحِم، فان أضفته أعربتَه تقول لا أفعلُه عوضَ العائضين اى دَهْرَ الداهرِينَ فيكون معربًا وانتصابُه على الظرف لا على حدّه فى عَوْضَ لا نتفرّق وعوض من لفظ العِوَض ومعناه وذلك أنّ الدهر لا يمضى منه جزءٌ الّا ويخلُفه جزءٌ اخرُ فصار الثانى كالعِوَض من الاوّل،

فصـــل ٢٠٧

قال صاحبُ الكتاب وكَيْفَ جارٍ مُجرَى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيدٌ اى على أىِّ حالٍ هو وفى معناها أَنَّى قال الله تعالى فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وقال الكُمَيْت * أَنَّى ومِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَرَبُ * الّا انّهم يُجازون بأَنَّى دون كَيْفَ قال لَبيدٌ * فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها * وحكى قُطْرُبٌ عن بعض العرب أُنْظُرْ الى كيفَ يصنَع،

قال الشارح كَيْفَ سؤالٌ عن حالٍ وتضمّنت همزةَ الاستفهام فاذا قلت كيف زيدٌ فكانّك قلت أصحيحٌ زيدٌ ام سقيمٌ أآكِلٌ زيدٌ ام شاربٌ الى غيرِ ذلك من احواله والاحوالُ اكثرُ من أن يحاط بها فجاؤا بكَيْفَ اسمٍ مبهمٍ يتضمّن جميعَ الاحوال فاذا قلت كيف زيدٌ أغنى عن ذكرِ ذلك كلّه، وقومٌ

يَجْرون كَيْفَ مُجرى الظروف ويُقدّرونها بحرف الجرّ فاذا قلت كيف أنت فتقديرُه على أيّ حال والصحيحُ انّها اسمٌ صريحٌ غيرُ ظرف وإن كان قد يُؤدّى معناها معنًى على ايّ حال والذى يدلّ على ذلك انّك تُبْدِل منها الاسمَ فتقول كيف انت أصحيحٌ ام سقيمٌ ويقع الجوابُ بالاسم فتقول فى جواب من قال كيف انت صحيحٌ او سقيمٌ ونحوَهما من احواله ولو كانت ظرفًا لوقع البدلُ منها والجوابُ عنها بالظرف ألا ترى انّ أَيْنَ لمّا كانت ظرفًا لم يُجَبْ عنها الّا بظرفٍ نحوَ أين أنت فيقال فى المسجد او فى السُوق ولو قال فى جوابِ من قال كيف انت على حالِ كذا لم يمتنع وكان الجوابُ معنويًا لا على اللفظ ولو قال على ايّ حال زيدٌ فقيل على حالِ شدّة او حالِ رَخاء لكان الجوابُ على اللفظ ولو قال صالحٌ او سقيمٌ لم يمتنع نظرًا الى المعنى، وممّا يُؤيّد كونَ كَيْفَ اسمًا لا ظرفًا انّها لو كانت ظرفا او فى تقدير الظرف لم يمتنع دخولُ حروف الجرّ عليها كما لم يمتنع دخولُها على أَيْنَ ومَتَى وهى مبنيّةٌ لما ذكرناه من وقوعها موقعَ ألف الاستفهام وتضمُّنها معناه وبُنيت على السكون فالتقى فى آخرها ساكنان وهما الياء والفاء فحرّكوا الفاء بالفتح استثقالًا للكسرة بعد الياء والعربُ يُجيزون الخفّةَ فيما يكثر استعمالُه، فان قيل ومن أَيْنَ زعمتم انّ كَيْفَ اسمٌ وهلّا قلتم انّها حرفٌ لامتناعِ خَواصّ الاسماء والافعالِ منها قيل انّما قلنا ذلك لانّها لا تخلو امّا ان تكون اسما او فعلا او حرفا فلا تكون حرفا لانّها تُفيد مع الاسم الواحد ويكون كلامًا نحوَ كيف أنت والحرفُ لا يفيد مع الاسم الّا فى باب النداء وليس هذا بنداء ولا تكون فعلا لانّها تفيد مع الفعل نحوَ كيف أصبحتَ والفعلُ لا يفيد مع الفعل ولا يكون منهما كلامٌ وأيضا فانّه على زنةِ فَعْلَ بسكون العين وليس فى الافعال ما هو على هذه الزنة، فان قيل فاذا كان اسما على ما ذكرتم فلِمَ امتنعتْ منه حروفُ الجرّ ولم تدخل عليه كما دخلتْ على أَيْنَ اذا قلت من اين والى اين فالجواب انّ أَيْنَ لمّا كانت سؤالا عن الأمكنة ونائبةً عن اللفظ بها وكانت الامكنةُ المنوبُ عنها ممّا تدخلها حروفُ الجرّ فتقول من السُوق ومن الجامع والى السوق والى الجامع جاز ان تدخل على ما ناب عنها وقام مقامَها وامّا كَيْفَ فانّما هى سؤالٌ عن الاحوال والاحوالُ لا تدخل عليها حروفُ الجرّ ألا تراك لا تقول أَمِن صحيحٍ ولا أَمِن سقيم فكذلك سائرُ الاحوال فلم تدخل على كيف كما لم تدخل على ما ناب عنه وقد حكى قُطْرُبٌ أُنْظُرْ الى كيف يصنع وقالوا على كيف تَبيعُ الأَحْمَرَيْن وذلك شاذّ شبّهوها بأَيْنَ، وفى كيف لغتان قالوا كَيْفَ وكَىْ قال الشاعر

* او راعيانِ لبُعْرانٍ لنا شَرَدَتْ * كَىْ لا يُحِسّانِ من بُعْرانِنَا أَثَرَا *

قالوا كَيْ هنا بمعنَى كيف استفهامٌ وقال قومٌ اراد كيف وانّما حذف الفاء تخفيفاً كما قالوا سَوْ أفعلُ والمرادُ سَوْفَ، ولا يُجازَى بكيف كما جُوزِى بأَيْنَ لضُعْفها ونَقْصها عن تصرُّف أخواتها بكونها اسمًا ولا يُخبَر عنها فلا يقال كيف فى الدار كما يقال مَن فى الدار ومَا عندك على الابتداء والخبر ولا يعود اليها ضميرٌ فلا يقال كيف ضربتَه والهاء تعود الى كيف ولا يكون جوابُها الّا نكرةً وجوابُ أخواتها يكون معرفةً ونكرةً فاذا قلت كيف زيدٌ فيقال صالحٌ او سقيمٌ ولا يقال الصالحُ فلمّا نقص تصرُّفُه عن تصرُّف اخواته ولم تكن ثَمَّ ضرورةٌ تدعو الى المجازاة به لانّه يقوم مقامَه على أيِّ حال تكن أكن، وامّا أَنَّى فظرفُ مكان يُستفهم بها كأَيْنَ قال الله تع أَنَّى لَكِ هٰذَا اى من أَيْنَ لكِ هذا ويجازون بها يقولون أَنَّى تقم اقم قال لَبيد

* فأَصْبَحْتَ أَنَّى تأْتِها تَشْتَجِرْ بها * كِلَا مَرْكَبَيْها تحتَ رِجْلَيْكَ شاجرُ *

وقال بعضهم انّها تُؤدِّى معنَى كَيْفَ نحوَ قوله تعالى فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ اى كيف شئتم والمجازاةُ بها دليلٌ على استعمالها استعمالَ أَيْنَ وهى مبنيّة لتضمُّنها همزةَ الاستفهام وسكن آخرُها على قياس البناء، فامّا قول الكُمَيْت

* أَنَّى ومن أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ * من حيثُ لا صَبْوَةٌ ولا رِيَبُ *

الشاهد فيه استعمالُ أَنَّى بمعنَى كيف ألا ترى انّه لا يحسن ان تكون بمعنَى أَيْنَ لانّ بعدها من أَيْنَ فتكون تكرارًا ويجوز ان تكون بمعنَى من أَين وكُرِّرت على سبيل التوكيد وحسُن التكرارُ لاختلاف اللفظَيْن فاعرفه،

المركّبات

فصـــل ٢٠٨

قال صاحب الكتاب هى على ضربَيْن ضربٌ يقتضى تركيبُه أن يُبْنَى الاسمان معًا وضربٌ لا يقتضى تركيبُه الّا بناءَ الاوّل منهما فمن الضرب الاوّل نحوُ العشرة مع ما نَيَّفَ عليها وقولُهم وقعوا فى حَيْصَ بَيْصَ ولقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ وصَحْرَةَ بَحْرَةَ وهو جارِى بَيْتَ بَيْتَ ووقع بَيْنَ بَيْنَ وآتيك صَباحَ مَساءَ ويومَ

يومَ وتفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ وشَذَرَ مَذَرَ وخِذَعَ مِذَعَ وتركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ وحاثِ باثِ ومنه الخازِ بازِ والضربُ الثانى نحوُ قولهم اِفْعَلْ هذا بادِىَ بَدِى وذهبوا أَيْدِى سَبَا ونحوُ مَعْدِيكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ وقالِى قَلَا ٭

قال الشارح لمّا كانت المبنيّات منقسمةً الى مفرد ومركّب وتقدّم الكلامُ على المفرد منها اذ كان المفردُ اصلا للمركّب وجب ان ينتقل الى الكلام على الاسماء المركّبة والمركّبُ من الاسماء ضربان ضربٌ يجب فيه البناء لِكلَا الاسمين نحوُ أَحَدَ عَشَرَ وخَمْسَةَ عَشَرَ ونحوِهما وحَيْصَ بَيْصَ ونحوِها ممّا ذكره فى هذا الفصل وضربٌ اخرُ يُبنى فيه الاسم الاوّل دون الثانى وهو قالِى قَلَا وحَضْرَمَوْتَ ونحوُهما وسيُذكَر الفصل بينهما بعدُ ان شاء الله تع ٭

فصـــل ٢٠٩

قال صاحب الكتاب والذى يفصل بين الضربَيْن انّ ما تَضمّن ثانيه معنَى حرف بُنى شَطْراه لـوُجـود عِلّتَيِ البناء فيهما معًا امّا الاوّل فلانّه تَنزّل منزلةَ صدرِ الكلمة من عَجُزها وامّا الثانى فلانّه تَضمّن معنَى الحرف وما خلا ثانيه من التضمّن أُعْرِبَ وبُنى صدرُه ٭

قال الشارح اعلم انّ التركيب على ضربَيْن تركيبٌ من جهة اللفظ فقط وتركيبٌ من جهة اللفظ والمعنى فامّا التركيبُ من جهة اللفظ فقط فهو الضرب الاوّل من التركيبَيْن اللذَيْن ذكرهما وهو فى الاعداد نحوُ أَحَدَ عَشَرَ وبابه ولقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ وحَيْصَ بَيْصَ ونحوِهما فهذا يجب فيه بناء الاسمَيْن معًا وذلك لانّ الاسم الثانى قد تضمّن معنى الحرف ألا ترى انّ الاصل فى احد عشر احدٌ وعَشَرَةٌ فحُذفت الواو من اللفظ والمعنى على اِرادتها ألا ترى انّ المراد احد وعشرة فعشرة عدّةٌ معلومةٌ اضيفت الـى العدد الاوّل فكمل من مجموعهما مقدارٌ معلومٌ فهما اسمان كلُّ واحد منهما منفردٌ بشىء من المعنى فلمّا كانت الواو مرادةً تَضمّنها الاسمُ الثانى وبُنى لذلك وبُنى الاسم الاوّل لانّه صار بالتركيب كبعضِ اسمٍ بمنزلةِ صدر الكلمة من عَجُزها فهما علّتان وكذلك باقى هذا الضرب من نحوِ كَفَّةَ كَفَّةَ وخَازِ بَازِ وسيوضّح ذلك ان شاء الله تع ٭ وامّا الضرب الثانى وهو المركّب من جهة اللفظ والمعنى نحوُ حَضْرَمَوْتَ وقالِيقَلَا ومَعْدِيكَرِبَ ونحوِها من الاعلام المركّبة فهذا اصلُه الواو ايضا حُذفت من اللفظ ولم تُرَدْ من جهة

المعنى بل مُزج الاسمان وصارا اسما واحدا بإزاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثانى بشىء من معناه فكان كالمفرد غيرِ المركّب فبُنى الاسم الاوّل لانّه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يُعرَب لانّه كالصوت وأُعرب الثانى لانّه لم يتضمّن معنى لحرف اذ لم يكن المعنى على إرادته لانّ العَلَم انّما هو وَضْعُ لفظ بإزاء مسمًّى من غيرِ افادة معنًى من اللفظ وقد ذكر صاحبُ الكتاب بادِى بَدَا وأَيادِى سَبَا من هذا الضرب وليس منه وانّما هو من الضرب الاوّل لانّهما ليسا عَلَمَيْن وسيوضَح امرُهما ان شاء الله تع٠

فصــل ٢١٠

قال صاحب الكتاب والاصل فى العدد المنيّف على العشرة أن يُعطَف الثانى على الاوّل فيقالَ ثلثةٌ وعَشَرَةٌ فمُزج الاسمان وصُيِّرا واحدا وبُنيا لوُجودِ العِلّتَيْن٠

قال الشارح قد تقدّم القول انّ من الاسماء المركّبة العَدَدَ من أَحَدَ عَشَرَ الى تِسْعَةَ عَشَرَ من نحوِ ثلاثةَ عشرَ وخمسةَ عشرَ ونحوِ ذلك جعلتَ النَيِّفَ والعشرةَ اسما واحدا وبنيتَهما على الفتح والذى أوجب بناءهما انّ التقدير فيهما خمسةٌ وعشرةٌ فحُذفت الواو وركّبوا احدَ الاسمَيْن مع الاخر وجعلوهما كالاسم الواحد الدالّ على مسمًّى واحدٍ ليجرى مجرى سائر الاعداد المفردةِ نحوِ خمسةٍ وستّةٍ لانّه أحصرُ٠ وربّما احتاجوا الى ذلك فى بعضِ الاستعمال وذلك انّك لو قلت أعطيتُ بهذه السِلْعة خمسةً وعشرةً جاز ان يتوهّم المخاطَبُ انّهما صَفْقَتان أُعْطى بها مرّةً خمسةً ومرّةً عشرةً فاذا ركّبت زال هذا الاحتمالُ وارتفع اللَبْس وتحقّق المخاطبُ انّك أعطيتَ بها هذا المقدارَ من العدد٠ ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين والثلثين فما فوقَهما من العُقود كالستّين والسبعين لانّ مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة وإعرابُها كإعرابه والتركيبُ لا يتطرّق على المثنّيات والمجموعات انّما بابُ ذلك المفرداتُ فلذلك لم تُركّب هذه العقود مع النَيِّف عليها كما رُكّبت العشرة مع ما انضمّ اليها ممّا هو دونها من الاعداد مع انّه قَلّ ما يتباين حكمُ مُثَمِّنٍ فى التقويم حتى يُعطِىَ تارةً درهمًا وتارةً عشرين درهما وما زاد على العشرين من العقود كالثلثين والاربعين فالتبايُنُ أفحشُ واللبسُ أبعدُ وبُنى على حركة لانّ له اصلا فى التمكّن فعُوّض من تمكّنه بأن بُنى على حركة تمييزًا له على ما بُنى ولا اصلَ له فى التمكّن نحوِ مَنْ وكَمْ وفُتح طلبًا للخفّة اذ ليس الغرضُ فى تحريكه الّا تمييزَه على ما بُنى على السكون وبالفتحة نصل الى هذا الغرض

فلم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّف ما هو اثقلُ منها ؛

قال صاحب الكتاب ومن العرب مَن يسكّن العينَ فيقول أَحَدَعْشَرَ احتراسا من توالِى المتحرّكاتِ فى كلمةٍ ؛

قال الشارح من العرب من يقول أَحَدَ عْشَرَ ثَلَاثَةَ عْشَرَ فيُسكّن العين وذلك أنّهم لمّا ركّبوا الاسمَيْن اسما واحدا توالَى فى أَحَدَ عَشَرَ ستُّ متحرّكاتٍ وفى ثلاثة عشر وخمسة عشر خمسُ متحرّكات ولا يتوالى فى كلمةٍ اكثرُ من ثلاثِ حركات الّا ان يكون مخفَّفا من غيره فيجتمع فيه اربعُ متحرّكات نحو عُلَبِطٍ وهُدَبِدٍ وأصلُهما عُلابِطٌ وهُدابِدٌ فحُذفت الالف تخفيفا فلا يجتمع فى كلمةٍ اكثرُ من اربع متحرّكات فلمّا اجتمع فى أَحَدَ عَشَرَ ستُّ متحرّكات وفى خَمْسَةَ عَشَرَ خمسُ متحرّكات أسكنوا الحرفَ الذى بتحريكه يكون الخروجُ عن منهاجِ الاسماء وطريقِها ؛ ومَن فعل ذلك من العرب فانّه لا يفعله فى اِثْنَىْ عَشَرَ لئلّا يجمع بين ساكنَيْن وليس فى كلامهم جمعٌ بين ساكنين الّا ان يكون الاوّل حرفَ مدٍّ ولينٍ والثانى مدّغما نحو دابّةٍ وشابّةٍ مع انّ الياء فى النصب والالف فى الرفع ساكنان فلم يَتوالَ فيهما من المتحرّكات ما توالَى فى احد عشر ونحوه وأيضا فإنّ الاسكان فى احد عشر ونحوه انّما كان لتوالِى المتحرّكات فى كلمة واحدة لأجل التركيب وجَعْلِهما كلمةً واحدةً وأمّا اثنى عشر فغيرُ مركّبة فلم يكونا كلمةً واحدةً فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب وحرفُ التعريف والاضافةُ لا يُخِلّان بالبناء تقول الأَحَدَ عَشَرَ والحادِىَ عَشَرَ الى التِسْعَةَ عَشَرَ والتاسعَ عَشَرَ وهذه أَحَدَ عَشَرَكَ وتسعةَ عَشَرَكَ وكان يَرَى الاخفشُ فيه الرفعَ اذا اضافه وقد استرذله سيبويه وإن سُمّى رجلٌ بخَمْسَةَ عَشَرَ كان فيه الرفعُ والإبقاءُ على الفتح ؛

قال الشارح اذا اردتَ تعريفَ هذا العددِ أدخلتَ عليه الالفَ واللامَ او الاضافةَ وتركتَه على بنائه لانّ الألفَ واللامَ والاضافةَ لا تُخرِجانه عن لفظه وتركيبه فكان باقيًا على بنائه فلذلك تقول مع الالف واللام اخذتُ الخمسةَ عشرَ درهما وكذلك الى التسعةَ عشرَ والحادِىَ عَشَرَ والخامِسَ عَشَرَ بفتح الآخِرِ منهما الى التاسعَ عَشَرَ وتقول فى الاضافة خمسةَ عشرَك وخامسَ عشرَك فلا يختلف حكمُ البناء فى الاضافة لما ذكرناه من العلّة ؛ وكان الاخفش يرى اعرابَها اذا أضفتها وهى عددٌ فتقول هذه الدراهمُ خمسةَ عَشَرِكَ قال سيبويه وهى لغةٌ رديئةٌ وكان يحتجّ بانّ خمسة عشر فى تقدير تنوين ولذلك عمل فى مُميّزه فمَتى اضفتَه الى مالكه لم يصلح تقديرُ التنوين لمعاقبةِ التنوينِ الاضافةَ فصار

بمنزلة اسمٍ لا ينصرف فاذا اضيف انصرف وأُعْرِب وهذا الاعتلال فاسد لانّ تقدير التنوين فيه لم يكن سببَ بنائه حتى يُعْرَبَ عند زواله انّما البناء لتضمُّنه حرفَ العطف وذلك باقٍ بعد الاضافة كما كان قبلها ثمّ ما ذكره منتقِضٌ بدخول الالف واللام فانّه لا يُعرَب لذلك كما أُعرب بالاضافة ولا فَرْقَ بينهما فى معاقبة التنوين، فان سُمّى رجلٌ بخمسةَ عشرَ ونحوِه من المركّبات ففيه وجهان احدهما أن تعربه فتضمّ الراء فى الرفع وتفتحها فى النصب والجرّ وتُجْرِيه مُجْرَى اسمٍ لا ينصرف نحو بَعْلَبَكَّ ومَعْدِيكَرِبَ لزوالِ معنى العطف وعلى هذا اذا اضفت صرفتَه ودَخَلَه الجرُّ نحو جاءنى خمسةَ عَشَرِكَ ورأيت خمسةَ عشرِكَ ومررت بخمسةَ عشرِكَ والوجهُ الثانى أن تَبْنيه بعد التسمية لانّ التركيب والبناء وقع قبل التسمية فلمّا سمّيتَ بهما حكيتَ حالَهما قبل التسمية،

فصـــل ٢١١

قال صاحب الكتاب وكذلك الاصلُ وقعوا فى حَيْصٍ وبَيْصٍ اى فى فِتْنَةٍ تموجُ بأَهْلها متأخّرين ومتقدّمين ولقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ اى ذَوَىْ كَفّتين كَفّةٍ من اللاقى وكفّةٍ من المُلْقَى لانّ كلّ واحد منهما فى وَهْلةِ التَلاقِى كافٌّ لصاحبه ان يتجاوزه،

قال الشارح العرب تقولُ وقع الناسُ فى حَيْصَ بَيْصَ اذا وقعوا فى فِتْنَةٍ واختلاطٍ من امرهم لا مَخْرَجَ لهم منه وهما اسمان رُكّبا اسما واحدا وبُنيا بناءَ خمسةَ عشرَ والذى أوجب بناءهما تقديرُ الواو فيهما وذلك انّ الاصل وقعوا فى حَيْصٍ وبَيْصٍ ثمّ حُذفت الواو إيجازا وتخفيفا والمعنى على العطف فتضمّن معنى حرف العطف فبُنى لذلك كما فعلوا فى خمسةَ عشرَ وبابه وحَيْصٌ مأخوذ من حاصَ يَحِيصُ اذا فرّ يقال ما عنه مَحِيصٌ اى مَهْرَبٌ وبَيْصٌ مأخوذ من قولهم باصَ يَبُوصُ اى فاتَ وسَبَقَ لانّه اذا وقع الاختلاطُ والفتنةُ فنهم هاربٌ ومنهم فائتٌ ولذلك فسّرهما بفتْنة تموج بأهلها متأخّرين ومتقدّمين فالحَيْصُ التأخّر والهَرَبُ والبَوْصُ التقدّم والسَبْقُ، وكان ينبغى ان يقال حَيْصَ بَوْصَ غيرَ انّهم أتبعوا الثانى الاوّلَ قال الشاعر * عَيْناءُ حَوْراءُ من العِينِ الحِيرْ * والكلام الحُور لانّها جمعُ حَوْراءَ كحَمْراءَ وحُمْرٍ لِيَزْدَوِجَا ولا يختلفا ومثلُه العَشايَا والغَدايَا ولو انفردت الغَداةُ لم تُجمع على غَدايَا وفى مَثَلٍ أخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ بضمّ الدال من حدث ولو انفردت لم تكن الّا مفتوحة نحو حَدَثَ الامرُ

وهو كثيرٌ، وفى حيص بيص لغاتٌ قالوا حَيْصَ بَيْصَ بالفتح فيهما وهو الكثير المشهور وأنشد الأصمعىّ لأُمَيَّةَ بن ابى عائذ الهُذَلىّ

* قد كنتُ خَرّاجًا ولوجًا صَيْرَفًا * لم تَلْتَحِصْنى حَيْصَ بَيْصَ لَحاصِ *

وقالوا حَيْصِ بَيْصِ بكسر الآخر منهما قال الشاعر

* صارت عليه الأرضُ حَيْصِ بَيْصِ * حتّى يَلُفَّ عيصَهُ بعيصى *

وربّما كسروا الاوّل منهما فى اللغتَيْن فقالوا حِيصَ بِيصَ وحِيصِ بِيصِ وعلى هذا تكون الواو فى بيص قد انقلبت ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها على حدّ انقلابها فى مِيزانٍ ومِيعادٍ وقد يُنَوِّنونهما فيقولون حيصٍ بيصٍ وحيصًا بيصًا حكى ذلك ابو عمرٍ ومَن فتحهما فقد طلب الخِفّةَ كما قلنا فى خمسةَ عشرَ ومَن كسر فلالتقاء الساكنين ويجوز ان تجعله صوتًا كانّه حكايةُ ما يقع فى الاختلاط والفتنة وعلى هذا لا يكون مشتقّا من شىء فتكسره كما تكسر الأصوات نحوَ غاقِ غاقِ اذا قدّرته تقديرَ المعرفة وتُنوّنه اذا نويتَ النكرةَ، وقالوا لقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ اذا فاجأتَه وهما اسمان رُكّبا اسمًا واحدًا وبُنيا على الفتح بناءَ خمسةَ عشرَ والاصلُ كَفَّةٌ وكَفَّةٌ اى كفّةٌ منه وكفّةٌ منّى ويجوز ان يكون الاصل كفّةً على كفّةٍ او كفّةً عن كفّةٍ وذلك انّ المتلاقيَيْن اذا تلاقيا فقد كَفَّ كلُّ واحد منهما صاحبَه عن مجاوَزته الى غيره فى وقتِ التقائهما فكَفَّةٌ كَفَّةٌ مصدران فى موضع الصفة ومحلُّهما نصبٌ على الحال كانّك قلت لقيتُه متكافّيْن مثلَ قولك لقيتُه قائمَيْن تريد حالا منك وحالا منه نحوَ قول الشاعر

* مَتَى ما تَلْقَنى فَرْدَيْن تَرْجُفْ * رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا *

قال صاحب الكتاب وصَحْرَةَ بَحْرَةَ اى ذَوَىْ صحرةٍ وبحرةٍ اى انكشافٍ واتّساعٍ لا سُتْرةَ بيننا ويقال أخبرتُه بالخبر صحرةَ بحرةَ ويقولون صحرةً بحرةً نحرةً فلا يبنون لئلّا يمزجوا ثلثةَ اشياءَ وهو جارى بَيْتَ الى بيتٍ او بيتٌ لبيتٍ اى هو جارى مُلاصِقًا ووقع بَيْنَ بَيْنَ هذا وبين هذا قال عُبَيْدٌ * وبَعْضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا *

قال الشارح يقال لقيتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ اى ليس بينى وبينه ساترٌ وهما مركّبان والتقديرُ صحرةٌ وبحرةٌ فحُذفت الواو وتضمّن الكلامُ معناها فبُنى لذلك وفُتح للخفّة وموضعُهما حالٌ والتقدير لقيتُه بارزًا واشتقاقُهما من الصَّحْراء والبَحْر وصحرةٌ وبحرةٌ مصدران اى ذوَىْ صحرةٍ وبحرةٍ اى ذوى انكشاف واتّساعٍ ويقولون لقيتُه صَحْرَةً بَحْرَةً نَحْرَةً فيُعربونها وينصبونها منوّنةً لانّهم لا يُركّبون ثلاثةَ اشياءَ اسما

واحدا ونَحْرَةً من نَحْرِ الشَّهْرِ وهو أوّله اى لقيتُه مكشوفًا نهارًا ، وقالوا هو جارى بيتَ بيتَ يريدون القُرْبَ والتلاصُقَ وهو مركّبٌ ايضا مبنىٌّ على الفتح كخمسةَ عشرَ والاصلُ بيتًا لبيتٍ او بيتًا فبيتًا او بيتًا الى بيتٍ فحُذف الحرف وضُمّن معناه فبُنى لذلك وهما فى موضع الحال كانّك قلت هو جارى مُلاصِقًا والعامل فى الحال ما فى جارى من معنى الفعل ولا يجوز تقديمُ الحال فيه على العامل لو قلت بيتَ بيتَ هو جارى لم يجز لانّ العامل ليس فعلا ولا اسمَ فاعلٍ ويجوز التقديمُ فى كفّة كفّة فتقول كَفّةَ كَفّةَ لقيتُه لانّ العاملَ فعلٌ ولو قلت جاوَرَنى او مُجاوِرى بيتَ بيتَ جاز التقديمُ حينئذ فتقول بيتَ بيتَ هو مُجاوِرى فتُقدِّمه لانّ العامل اسمُ فاعلٍ واسمُ الفاعل يجوز تقديمُ منصوبه عليه ولو قلت بيتَ بيتَ جاوَرَنى لكان بالجواز أجدرَ اذ كان فعلا فاعرفه ، وقالوا وقع هذا الامرُ بَيْنَ بَيْنَ فيبنونهما اسما واحدا لانّ الاصل بينَ هذا وبينَ هذا فلمّا سقطت الواوُ تخفيفًا والنيّةُ نيّةُ العطف بُنى لتضمّنه معنى الحرف وهو فى موضع الحال ايضا اذ المرادُ بقولهم وقع بينَ بينَ اى وَسَطًا ، فامّا قولُ عُبَيْدِ بن الأَبْرَص

* نَحْمِى حَقِيقَتَنَا وبعـــضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا *

فهو شاهد على صحّة الاستعمال والحقيقةُ ما يجبُ على الرجل ان يحميه يقال رجلٌ حامى الحقيقةِ اى شَهْمٌ لا يُضام له حَرِيمٌ ،

قال صاحب الكتاب وآتيه صَباحًا ومَساءً ويومًا ويومًا اى كُلَّ صباح ومساء وكُلَّ يوم وتفرّقوا شَغَرًا وبَغَرًا اى منتشرين فى البلاد هائجين من اشتغرتْ عليه ضَيْعَتُه اذا فَشَتْ وانتشرتْ وبَغَرَ النَّجْمُ هاجَ بالمطر قال العَجّاج * بَغْرَةَ نَجْمٍ هاجَ ليلاً فَانْكَدَرْ * وشَذَرًا ومَذَرًا من التشذُّرِ وهو التفرُّقُ والتبذيرِ والميمُ فى مَذَرَ بَدَلٌ من الباء وخِذَعًا ومِذَعًا اى منقطعين منتشرين من الخَذْعِ وهو القَطْعُ ومن قولهم فلانٌ مَذّاعٌ اى كَذّاب يُفْشِى الأَسْرارَ وينشرُها وحَيْثًا وبَيْثًا من قولهم فلانٌ يَستحيث ويَستبيث اى يستبحث ويستثير ،

قال الشارح يقال أتيتُه صَباحَ مَساءَ ويَوْمَ يَوْمَ والكلام فيه كالكلام فيما قبلَه وذلك أنّه بُنى لتضمّنه معنى الحرف وهو الواوُ كانّك قلت صباحًا ومساءً ويومًا ويومًا فلمّا حذفت الواو بُنيا لذلك وليـس المرادُ صباحا بعينه او يوما بعينه ولو أضفتَ فقلت صباحَ مساءٍ لجاز كانّك نسبته الى المســاء اى صباحًا مقترِنًا بمساء وجاز اضافتُه اليه لتصاحُبهما وكذلك الاضافةُ جائزةٌ فى جميعِ ما تقدّم من نحوِ

بيتَ بيتٍ وبينَ بينٍ وكَفّةَ كَفّةٍ يُنسَب احدهما الى الاخَر لاتّفاقهما فى وقوعِ الفعل منهما، فإن دخل على جميعِ ذلك حرفُ جرّ لم يكن الّا مضافا مخفوضا وبطل البناء نحوَ آتيك فى كلّ صباحٍ ومساء لانّه بدخولِ حرف الجرّ خرج عن باب الظروف وتمكّن فى الاسميّة فلم يُبْنَ لانّ هذه الاسماء انّما تُبنَى اذا كانت حالا او ظرفا لانّه حالٌ تَنْقص تمكُّنها فلم تُقدَّر فيها الواو، وقالوا تَفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ اى فى كلّ وجه لا اجتماعَ معه وهما اسمان رُكّب احدهما مع الاخر فصارا اسما واحدا وبُنيا لِما تضمّناه من معنى الواو وكان الاصل فيه شَغَرًا وبَغَرًا فحُذفت الواو لِما ذكرناه من ارادة الإيجاز والتخفيف وتضمّنا معناها والمعنى بالتضمّن ارادةُ معنى الحرف مع حذفه فبُنى لذلك بناءَ خمسةَ عشرَ وشَغَرَ مأخوذ من قولهم اشتغر فى البلاد اذا أبعد فيها او من شَغَرَ الكلبُ اذا رفع احدى رِجْليه ليَبُول فباعَدَها من الاخرى وبَغَرَ من بَغَرَ النجمُ اى سقط وهاج بالمطر قال العجّاج * بَغْرَةَ نَجْمٍ هاجَ لَيْلاً فَانْكَدَرْ * او من البَغَر وهو العَطَش يأخذ الإبلَ فلا تَرْوَى وربّما ماتت به قال الفرزدق

* فقلتُ ما هو إلّا الشّأْمُ تَرْكَبُه * كأنّما الموتُ فى أَجْنادِهِ البَغَرُ *

فجُعل مع شَغَرَ فى التفرّق الذى لا اجتماعَ معه كما يكون فى العطش كذلك، ومثله شَذَرَ مَذَرَ كلّه من معنى التفرّق الذى لا اجتماع معه وهو مركّب ايضا مبنىّ لتضمّنه معنى الحرف ويحتمل ان يكون مأخوذا من الشَّذْر وهو الذهبُ يُلقَط من المَعْدِن من غيرِ ذَوْب الحِجارة فهو متفرّقٌ فيه متبدّدٌ او من الشَّذْر وهو صِغارُ اللُّؤْلُؤ كانّه لصِغَره متفرّقٌ لا يُجمَع بالنَظْم ومَذَرَ من مَذِرَت البَيْضةُ اذا فسدت وأبعدتْ او من البَذْر وهو الزَرْعُ لانّ فيه تفريقَ الحَبّ ومنه التبذير وهو تفريقُ المال إسرافًا فتكون الميمُ على هذا بدلًا من الباء ويُؤيِّد ذلك قولُهم فيه شَذَرَ بَذَرَ بالباء على الاصل، وقالوا فى معناه خِذَعَ مِذَعَ وهو مركّب مبنىّ لتضمّنه حرف العطف والمراد خِذَعًا ومِذَعًا فرُكّبا والعطفُ مرادٌ فى النيّة وهو مأخوذ من الخَذْع وهو القطعُ يقال لَحْمٌ مُخَذَّعٌ اى مُقَطَّعٌ ومِذَعَ من قولهم مَذَعَ السرَّ اذا أفشاه ولم يكتُمه كانّه تفريقٌ له، وقالوا تركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ وحاثِ باثِ وحَوْثَ بَوْثَ اذا تَفرّقوا وربّما نوّنوا تشبيهًا لها بالاصوات المنكورة وقالوا حَيْثًا بَيْثًا وذلك اذا تفرّقوا وتبدّدوا وهو من استحاث الشىء اذا ضاع فى التُراب ومثله استبثاث وهو البَحْث عن الشىء بعد ضَياعه قال الشاعر

* لَحَقٌّ بَنِى شغارةَ أن يقولوا * لصَخْرِ الغَيّ ما ذا تَسْتَبِيثُ *

اى تطلب،

فصــــل ٢١٢

قال صاحب الكتاب وفى خازِ بازِ سبعُ لغات وله خمسةُ مَعانٍ فاللغاتُ خازِ بازِ وخازَ بازَ وخازِ بازُ وخازَ بازُ وخازُ بازِ وخازِ باءِ كقاصِعاء وخِزْبازٌ كقِرْطاسٍ ،

قال الشارح قد ورد فى الخازِ بازِ اللغاتُ التى ذكرها وهى سبعُ لغات قالوا خازِ بازِ بكسر الاوّل والثانى وخازِ بازُ بكسر الاوّل وضمّ الثانى وخازَ بازَ بفتحهما معًا وخازَ بازُ بفتح الاوّل وضمّ الثانى وخازُ بازِ باضافة الاوّل الى الثانى وخازِ باءِ مثلَ قاصِعَاء ونافِقاء وخِزْبازٌ كقِرْطاسٍ وكِرْباسٍ والكِرياسُ الكَنِيفُ فى أعلَى السَّطْح وهو معرَّب فمن قال خازِ بازِ فانّه جعلهما اسمَيْن غيرَ مركّبين وأجراهما مُجرى الأصوات نحوِ غاقِ غاقِ وكسر كلّ واحد لالتقاء الساكنين ومن قال خازِ بازُ فانّه ركّبهما اسما واحدا وبنى الاوّل لانّه صار كالجزء من الثانى بمنزلة الصدر له وسكّنه على اصل البناء الّا انّه التقى فى آخره ساكنان فكسر لالتقاء الساكنين وأعرب الثانى تشبيهًا بمَعْديكَرِبَ فى لغةِ من يعرب فيقول هذا معديكربُ ورأيت معديكربَ ومررت بمعديكربَ الّا انّه لم يلتقِ فى آخرِ معديكرب ساكنان فبقى على سكونه ومن قال خازَ بازَ ففتحهما فانّه ركّبهما وجعلهما اسما واحدا وبناهما على الفتح تشبيهًا بخمسةَ عشرَ ومن قال خازَ بازُ فانّه ركّبهما اسما واحدا وشَبَّهَه بحضرموت فى لغةِ من اعرب وقال هذا حضرموتُ فأعربه كاعرابه وفتح الاوّل لانّه يُنزِّل الثانى من الاوّل منزلةَ تاء التأنيث وفتح ما قبل الثانى كما يفتح ما قبل تاء التأنيث ومن قال خازُ بازِ فانّه اضاف الاوّل الى الثانى كما قالوا بَعْلُبَكّ ومعديكرِبٍ فيمن اضاف وجعل كرب مذكّرًا وطريقُ اضافة هذه الاسماء طريقُ اضافة الاسم الى اللقب نحوِ قَيْسُ قُفَّةَ وسَعِيدُ كُرْزٍ ومن قال خازِ باءِ فانّه بناه على فاعِلاءَ وجعل همزته للتأنيث مثلَ قاصِعاء ونافِقاء ومن قال خِزْبازٌ فانّه بنى منهما اسما واحدا على مثالِ قِرطاسٍ وكِرْباسٍ فهو معربٌ بوُجوهِ الاعراب كلّها منصرفٌ ،

قال صاحب الكتاب والمعانى ضربٌ من العُشْب قال * والخازِ بازِ السَنِمَ المَجْوِدَا * وذُبابٌ يكون فى العُشْب قال * وجُنَّ الخازِ بازِ به جُنُونَا * وصوتُ الذباب وداءٌ فى اللَّهازِم قال * يا خازِ بازِ أَرْسِلِ اللَّهازِمَا * والسِنَّوْرُ ،

قال الشارح للخازِ بازِ معانٍ خمسةٌ على ما ذُكر حكاها ابو سَعِيد وهو ضربٌ من العُشْب انشد ابن الأعرابى

* رَعَيْتُها أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا * الصِلَّ والصِفْصِلَ واليَعْضِيدَا *

* والخازِ بازِ السَّنِمَ المجوَدا * بحَيْثُ يَدْعُو عامِرٌ مَسْعُودَا *

عامر ومسعود راعيان والصِلُّ والصفصلُ نبتٌ واليعضيدُ بقلةٌ والسَّنِمُ المرتفعُ وهو الذى خرجتْ سُنْبُلَتُه كانّه يدعوه للفرح بالخِصْب، وذبابٌ أزرقُ يكون فى العُشْب قال ابنُ أَحْمَرَ

* تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السَوارِى * وجُنَّ الخازِ بازِ به جُنُونَا *

فيحتمل ان يريد بالخاز باز العشبَ ويحتمل ان يريد به الذبابَ نفسَه فانّه يقال جُنَّ النبتُ اذا خرج زَهْرُه قال

* تَبَرَّجَتِ الأَرْضُ مَعْشُوقَةً * وجُنَّ على وَجْهِهَا كُلُّ نَبْت *

ويقال ايضا جُنَّ الذبابُ اذا طار وهاج قال الاصمعىّ الخازِ بازِ حكايةُ صوت الذباب وسمّاه به وقوله تفقّأَ اى تَشَقَّقَ بمائه وقوله فَوْقَهُ اى فوق الهَجْل وهو المُطمئنّ من الارض او فوق العُشْب والقَلَعُ جمعُ قَلَعَةٍ وهى القطعة العظيمة من السَّحاب والسَّوارى جمعُ ساريةٍ وهى السحابة تأتى ليلاً، وقال الخازِ بازِ فأدخل عليه الالف واللام وتركه على بنائه كما تقول الخمسةَ عشرَ فتدخل عليه الالف واللام وهو على بنائه، ويكون بمعنًى داء فى الأعناق واللهازِمِ قال الشاعر انشده الأخفش

* مِثْلُ الكِلابِ تَهِرُّ عند بُيُوتِها * وَرِمَتْ لَهازِمُها من الخِزْبازِ *

وقال الراجز وهو العَدَوِىّ

* يا خازِ بازِ أَرْسِلِ اللَهازِمَا * إِنّى أَخافُ أَن تكون لازِمَا *

واللهازمُ جمعُ لِهْزِمَةٍ واللِهْزِمَتان عَظْمان ناتئان تحت الأُذُن، وحكى ابو سَعيد انّه السِنَّوْر وهو أَغْرَبُها،

فصــل ٢١٣

قال صاحب الكتاب اِفْعَلْ هذا بادِى بَدِى وبادِى بَدَا اصلُه بادِئَ بَدِىءٍ وبادِئَ بَداءٍ فخُفّف بطَرْحِ الهمزة والإسكانِ وانتصابُه على الحال ومعناه مبتدِئًا به قبل كلّ شىء وقد يُستعمل مهموزا وفى حديث زيدِ بن ثابتٍ امّا بادِئَ بَدْءٍ فانّى أَحْمَدُ اللّهَ،

قال الشارح العرب تقول افعلْ هذا بادِى بَدَا بياء خالصة وألف خالصة والمعنى اوّلَ كلّ شىء فبادى بدا اسمان رُكّبا وبُنيا على تقديرِ واو العطف وهو منكورٌ بمنزلةِ خمسةَ عشرَ ولذلك كان حالا

وأصلُه بادِئَ بَداءِ على زنةِ فَعالٍ مهموزا لانّه من الابتداء فخُفّفت الهمزة من بادِئَ بقلْبها ياءً خالصةً لانكسارِ ما قبلها على حدّ قلبها فى بِيرٍ وبِيَارٍ وأصلُهما الهمزة ولمّا صارت ياءً أُسكنت على حدّ إسكانها فى قالِيقَلَا ومَعْدِيكَرِبَ، وامّا بَدَا فاصلُه بَداءِ فخفّفوه بأن قصروه بحذف الفه فبقى بَدَأْ فخُفّفت الهمزة بقلبها ألفًا لانفتاحِ ما قبلها على حدّ قلبها فى قوله * فَارْعَىْ فَزارَةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ * واصلُه لا هَنَأَكِ المرتعُ ونحوِ قوله * سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فاحِشَةً * واصلُه سَأَلَتْ مهموزًا، وقيل كان اصلُه بَداءِ على زنةِ فَعالٍ فحُذفت الهمزة تخفيفًا كما حذفوها من سَا يَسُو وجَا يَجِى واصلُه جَآءَ يَجِىءُ وسَآءَ يَسُوءُ وإلى هذا اشار صاحبُ الكتاب بقوله خُفّف بطرح الهمزة والإسكانِ يريد بطرح الهمزة من بداءِ والاسكان فى بادى، وقالوا بادى بَدِ بالاضافة من غيرِ بناء واصلُه بَدِىءِ على زنة فَعِيلٍ فقُصر بحذف الياء ثمّ أُبدلت الهمزة ياءً لانكسارِ ما قبلها على حدّ قلبها فى بادى او حُذفت الهمزة حذفًا لكثرة الاستعمال كما حُذفت فى بَدَا فوزنُ بَدَا من بادى بَدَا على القول الاوّل فَعَلْ وعلى القولِ الثانى فَعَا محذوفَ اللامِ، وفيه لغاتٌ أُخَرُ قالوا بادى بَدْءٍ على زنة فَعْلٍ بالهمزة فى الثانى دون الاوّل وبادى بَدِىءٍ على زنة فَعِيلٍ على الاصل وبادِئَ بَدْءٍ على زنة فَعْلٍ بالهمزة فيهما وعليه حديثُ زيد بن ثابتٍ أمّا بادِئَ بَدْءٍ، وقال بعضهم معنى بادى بدا ظاهرًا مأخوذٌ من بَدَا يَبْدُو اذا ظهر والوجهُ هو الاوّل لمجيئه مهموزا فى حديثِ زيد أمّا بادِئَ بَدْءٍ ونحو بادِئَ بَدْءٍ،

فصـــل ٢١٤

قال صاحب الكتاب يقال ذهبوا أَيْدِى سَبَا وأَيادِى سبا اى مثلَ ايدى سَبَا بنِ يَشْجُبَ فى تفرّقهم وتبدّدِهم فى البلاد حينَ أُرسِلَ عليهم سَيْلُ العَرِمِ والأَيْدِى كِنايةٌ عن الأبناء والأُسْرَة لانّهم فى التَقَوِّى والبَطْشِ بهم بمنزلةِ الايدى،

قال الشارح يقال ذهبوا أَيْدِى سَبَا وفيه لغتان أَيْدِى سَبَا وأَيادِى سَبَا فأَيْدِى جمعُ يَدٍ وهو جمعُ قلّة واصلُه أَيْدُىٌ على زنة أَفْعُلٍ نحوِ كَعْبٍ وأَكْعُبٍ وانّما كسروا العين منه لئلّا تنقلب الياءُ منه واوًا لانضمامِ ما قبلها فيصير آخرُ الاسم واوًا قبلها ضمّةٌ وذلك معدومٌ فى الاسماء المتمكّنة ومثلُه قوله

* لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَتِهِ * بالرَّقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأَعْرَاسُ *

فأبدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً فصار أَجْرٍ كما ترى من قبيل المنقوص، وأَيَادِى جمعُ الجمع قالوا أَيْدٍ وأيادٍ، وفيه لغتان احداهما أن تُركّبهما اسما واحدا وتبنيهما لتضمّن حرف العطف كما فُعل بخمسةَ عشرَ وبابه الثانيةُ ان تضيف الاوّل الى الثانى كما تقدّم فى بيتَ بيتٍ وصباحَ مساءَ من جواز التركيب والبناء والاضافة، وموضعهما النصبُ على الحال والمرادُ ذهبوا متفرّقين ومتبدّدين ونحوُها، فان قيل فكيف جاز ان يكون حالا وهو معرفةٌ لانّ سَبَا اسمُ رجل معرفةٌ قيل أمّا اذا ركّبتَهما فقد زال بالتركيب معنى العَلَمية وصار اسما واحدا فسَبَا حينئذ كبعض الاسم وهو نكرةٌ، وامّا اذا اضفتَ ففيه وجهان احدهما انّه معرفةٌ وقع موقعَ الحال وليس بالحال على الحقيقة وانّما هو معمولُ الحال والمرادُ ذهبوا مُشْبِهين أيادى سَبَا ثمّ حُذفت الحال وأُقيم معمولها مُقامها على حدّ أرسلها العِراكَ اى مُعْتَرِكَةً العراكَ ورجع عَوْدَه على بَدْئه اى عائدًا عودَه والوجهُ الثانى ان تجعل سَبَا فى موضعِ منكور واذا كان كذلك فلا يمتنع كونُه حالا وطريقُ تنكيره ان تريد مِثْلَ سَبَا فتكون الاضافةُ فى الحقيقة الى مثل ومثلُ نكرةٌ وإن اضيف الى معرفة كما قالوا قَضِيَّةٌ ولا أَبَا حسنٍ لها والمرادُ ولا مثلَ ابى حسن ولولا ذلك لم يجز ان تعمل فيه لَا لانّ لَا يختصّ عملُها بالنكرات ومثلُه * لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِىّ * والمراد لا مثلَ هَيْثَمٍ، وسَبَا اصلُه الهمزة وانّما تُرك الهمزة تخفيفًا لطُول الاسم وكثرةِ الاستعمال مع ثِقَل الهمزة كما قالوا مَنْسَاةٌ وهو من نَسَأْتُ فصار من قبيل المقصور فاذا اعتُقد فيه التركيب والبناء كانت الالف فى تقديرِ مفتوحٍ نحوِ فتحةِ كَفَّةَ كَفَّةَ وبيتَ بيتَ اذا رُكّبت وبُنيت واذا اضفتَ كان فى موضعِ مخفوض، واصلُ هذا المَثَل انّ سَبَأَ بن يَشْجُبَ بن يَعْرُبَ بن قَحْطانَ لمّا أُنْذِروا بسَيْل العَرِم خرجوا من اليَمَن متفرّقين فى البلاد فقيل لكلّ جماعة تَفرّقتْ ذهبوا ايدى سَبَا والمرادُ بالأَيْدى الأَبناء والأُسْرَة لا نفسُ الجارحة لانّ التفرّق بهم وقع واستُعير اسمُ الأَيْدى لانّهم فى التَقوّى والبَطْش بهم بمنزلة الأَيْدى فاعرفه،

فصل ٢١٥

قال صاحب الكتاب فى مَعْدِيكَرِبَ لغتان إحْدٰيهما التركيبُ ومَنْعُ الصرف والثانيةُ الإضافةُ فاذا أُضيف جاز فى المضاف اليه الصرفُ وتركُه تقول هذا معديكربُ ومعدى كربٍ ومعدِى كربَ وكذلك قَالِى قَلَا وحَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ ونظائرُها،

قال الشارح اعلم انّ فى معدِيكرب لغاتٍ يقال هذا معديكربُ بالرفع وهذا معدِى كربٍ بالخفض والتنوين وهذا معدى كربَ بالفتح من غير تنوين فمن قال هذا معديكربُ فانّه ركّبهما وجعلهما اسما واحدا وأعرب الثانى الّا انّه منعه الصرفَ لاجتماع التعريف والتركيب وهما علّتان من مَوانعِ الصرف وبنى الاوّلَ لانّه منزَّلٌ منزلةَ الجزء من الكلمة فهو كصدر الكلمة من عَجُزها، وكان القياس فتحَ الباء من معديكرب على حدّ نظائرها من الصحيح نحو حَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ الّا انّهم تركوا الفتح وأسكنوه فقالوا هذا معدِيكرب ورأيت معدِيكرب ومررت بمعدِيكرب وكذلك جميعُ ما جاء من ذلك بالياء من نحوِ قالِيقَلَا وَأَيادِى سَبَا وثَمانِى عشرةَ والعلّةُ فى إسكانها امران احدهما انّهما لمّا رُكّبا وصارا كلمة واحدة ووقعت الياء حَشْوا أشبهتْ ما هو من نفس الكلمة نحوَ ياء دَرْدَبِيس وعَيْطَمُوس فأُسكنت على حدّ سكونهما والوجه الثانى انّ الاسمَيْن اذا جُعلا اسما واحدا وكان آخِرُ الاوّل منهما صحيحًا بُنى على الفتح والفتحُ أخفُّ الحركات والياء المكسورُ ما قبلها أثقلُ من الحروف الصحيحة فوجب أن تُعطى أخفَّ ممّا أُعطى الحرفُ الصحيح ولا أخفَّ من الفتحة الّا السكونُ، فان قيل ولِمَ أُعرب معديكرب ونظائرُه من نحوِ حضرموت وبعلبكّ مع انّه مركّبٌ وهلّا بُنى على حدّ خمسةَ عشرَ وبيتَ بيتَ فيمن ركّب قيل التركيبُ ههنا ليس كالتركيب فى خمسةَ عشرَ وذلك انّ معديكرب وحضرموت وشِبْهَهما من المركّبات مشبَّهةٌ بما فيه هاء التأنيث من نحوِ طَلْحَةَ وحَمْزَةَ فأُعرب كإعرابه لانّ اتّصال الاسم الثانى بالاسم الاوّل كاتّصال هاءِ التأنيث من جهةِ انّه زيادةٌ فيه بها تَمامُه من غيرِ ان يكون له معنًى ينفرد به ولو كان للثانى معنًى ينفرد به لكان كخمسةَ عشرَ فى البناء ألا ترى انّ العشرة عدّةٌ معلومةٌ كما انّ الخمسة كذلك فلمّا اجتمعا انتهيا الى مقدارٍ آخرَ من العدد ليس لكلّ واحد منهما كما لو جمعتَهما بحرف العطف فمعنى العطف بعد التركيب مرادٌ والتركيبُ انّما كان من جهة اللفظ لا غيرُ وليس كذلك معديكرب لانّ كَرِبَ لا ينفرد بمعنًى من الجملة فصار كتاء طَلْحَةَ وحَمْزَةَ ونحوِهما من الاسماء المفردة ممّا فى آخره تاء التأنيث، واللغة الثانية ان تقول هذا معدِيكربٍ فتضيف معدى الى كرب وتجعل كربا اسما مذكّرا وتصرفه لذلك وتُنوّنه، فان قيل فاذا كان مضافًا فهلّا فُتحت باءه فى النصب فقلتَ رأيت معدِىَ كربٍ كما تقول رأيت قاضِىَ واسطٍ فالجوابُ انّها لمّا أُسْكنت فى حال التركيب نحوَ هذا معدِيكرب وهو موضعٌ ينفتح فيه الصحيحُ نحوُ حضرَموت أُسكنت فى حال الاعراب لُزوم السكون لها فى حال البناء ووجهٌ ثانٍ انّهم أسكنوا الياء فى حالٍ وهو حالُ الاضافة ليكون دليلا على

انّ لها حالًا تسكن فيه وهو حالُ التركيب كما فتحوا الراء فى أَرَضُون ليكون ذلك دليلا على انّ لها حالا تُفتَح فيه وهو الجمع المؤنّث نحوُ أَرَضاتٍ، ومن قال هذا مَعْدِيكَرِبَ ففتح على كلّ حال فيحتمل امرَيْن احدُهما ان يكون معدى مضافا الى كرب وتجعل كرب عَلَمًا مؤنّثا فتمنعه الصرفَ فيكون الاسمان معرّبَيْن على هذا والامرُ الثانى ان يكونا مركّبَيْن مبنيَّيْن على حدّ خمسةَ عشرَ كانّه ركّبهما وبناهما قبل التسمية على ارادة الواو ثمّ سمّى بهما بعد التركيب وحكى حالَهما فى البناء قبل التسمية، وفى معديكرب شُذوذان احدهما إسكانُ الياء فى موضع الفتح والاخرُ قولهم مَعْدِى والقياس مَعْدًا بالفتح لانّ المَفْعَل من المعتلّ اللام سَوآءٌ كان من الواو او من الياء فبابُه الفتح نحوُ المَغْزَى والمَرْمَى وسَواءٌ فى ذلك الحَدَثُ والزمانُ والمكانُ فلمّا جاء مَعْدِى مكسورا كان خارجًا عن مقتضى القياس، واشتقاقُ مَعْدِى من عَداه يَعْدُوه اذا تجاوزه وكرب من الكَرْب وهو الغمّ وتفسيرُ معديكرب عَداه الكَرْبُ فاعرفه،

الكنايات

فصل ٢١٦

قال صاحب الكتاب وهى كَمْ وكَذا وكَيْتَ وذَيْتَ فكَمْ وكَذا كنايتان عن العَدَد على سبيلِ الإبهام وكَيْتَ وذَيْتَ كنايتان عن الحديث والخَبَر كما كُنى بفلانٍ وهَنٍ عن الأعلام والأجناس تقول كَمْ مالُك وكم رجلٍ عندى وله كذا وكذا درهمًا وكان من القِصّة كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ،

قال الشارح الكناية التَوْرِيَةُ عن الشىء بأن يُعبَّر عنه بغيرِ اسمه لضربٍ من الاستحسان نحوَ قوله تعالى كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ كنى به عن قضاء الحاجة اذ كان أَكْلُ الطعام سببًا لذلك ومثلُه قوله تعالى فى جواب قولِ قومِ هُودٍ صلواتُ الله عليه لهُود إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَاذِبِينَ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلٰكِنِّى رَسُولٌ مِنْ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ فكَنى عن تكذيبهم بأحسنَ ومن ذلك الكناياتُ فى الطَلاق وهو التعبيرُ عنه بألفاظٍ غيرِ ظاهرة فيه وهو مأخوذ من كَنَيْتُ عن الشىء اذا عبّرتَ عنه بغيرِ الذى له ومنه الكُنْيَةُ لانّها تَوْرِيَةٌ عن الاسم، والغرض هنا الكُنَى المبنيّةُ فمن ذلك كَمْ وهى كنايةٌ عن العدد المُبْهَم تقع على القليل منه والكثيرِ والوَسَطِ ولها موضعان الاستفهامُ والخبرُ وأصلُها الاستفهام

يكون بالمبهم لِيُشْرَح ما يُسأَل عنه وليس الاصلُ فى الإخبار الإبهامَ ولذلك كان فى الخبريّة شىءٌ من أحكامِ الاستفهام وهو انّ لها صدرَ الكلام كالاستفهاميّة وتُفسَّر بالمنكور ويجوز تفسيرُها بالواحد كانّهم تركوا عليها بعضَ أحكام الاستفهام ليدلّ على انّها مُخْرَجةٌ عنه الى الخبر وانّما أُخرجت الى الخبر للحاجة الى المبالغة فى تكثير العدّة، وهى فى كلا الموضعَيْن اسمٌ مبنىٌّ على السكون والذى يدلّ على كونها اسمًا أُمورٌ منها دخولُ حرف الجرّ عليها تقول بكَمْ مررتَ وعلى كم نزلتَ والى كم تصنع كذا وتضاف ويضاف اليها فتقول صاحبُ كم أنْتَ وكم رجلٍ عندك ويُخبَر عنها نحوَ كم غلامًا عندك ويُبدَل منها الاسمُ نحوَ كم دينارا لك أعشرون ام ثلثون ويعود اليها الضميرُ نحوَ كم رجلاً جاءك وإن شئت جاؤك وتكون مفعولةً نحوَ كم رجلا ضربتَ وهذا كلّه يدلّ على كونها اسمًا، وامّا الذى أُوجب بناءها فانّها اذا كانت استفهاما فقد تضمّنت معنى الحرف ووقعت موقعَه فاذا قلت كم غلامًا لك او كم مالُك فمعناه أعشرون غلامًا لك ام ثلثون ونحوُهما من الاعداد لانّه يُسأل بها عن جميع الاعداد فأغنتْ كَمْ عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد واذا كانت خبرا فهى مبنيّة ايضا لانّها بلفظِ الاستفهاميّة وتقع فى الخبر موقعَ رُبَّ ورُبَّ حرفٌ فضارعتْها كَمْ فى الخبر فبُنيت كبنائها والمرادُ بمضارعتها لها أنّ رُبَّ لتقليل الجنس وكَمْ فى الخبر لتكثيره وكلُّ جنس فيه قليلٌ وكثيرٌ فالكثيرُ مركّبٌ من القليل والقليلُ بعضُ الكثير فهما شريكان لذلك وبُنيت على الوقف لانّ اصل البناء على الوقف، وامّا كَذَا فهى كنايةٌ عن عدد مبهم بمنزلةِ كَمْ يقال لى عليه كذا وكذا درهمًا اذا اراد إبهامَ العدد كنى عنه بكَذَا كما يكنون عن الاعلام بفُلَان والاصلُ ذَا والكافُ زائدة وليست على بابها من التشبيه لانّه لا معنًى للتشبيه ههنا انّما المعنى لى عليه عددٌ مّا فلم يكن هنا تشبيهٌ فالكافُ اذًا زائدةٌ الّا انّها زيادةٌ لازمةٌ وذَا فى موضعِ مجرور بها ويدلّ على انّ الكاف فى كَذَا جارّةٌ وذَا فى موضع مجرور بها قولُه تعالى فَكَأَيِّن مِنْ قَرْيَةٍ فالكافُ فى كَأَىّ هى الكاف فى كذا فظهورُ الجرّ فى أَىّ حين زيد عليها الكافُ دليلٌ على انّ ذَا مجرورٌ بها الّا انّه لا تَبيّن فيها الاعرابُ حيث كانت مبنيّة واذا كانت زائدة لا تُفيد معنى التشبيه لم تكن متعلّقة بفعلٍ ولا معنى فعل كما كانت الباء فى ليس زيدٌ بقائمٍ غيرَ متعلّقة بشىء حيث كانت زائدة والذى يدلّ على انّ الكاف فى كذا وكذا زائدةٌ ممزوجةٌ بذا امتزاجَ الكلمة الواحدة أنّك لا تصف ذَا ولا تُؤكّدها ولا تُؤنّثها فلا تقول كَذِهْ كما تقول ذِهْ لانّه جرى مجرَى حَبَّذَا فى امتزاجها كلمةً واحدةً وعلى هذا قالوا انّ كذا وكذا مالُك فجعلوها فى موضعِ مُخْبَرٍ عنه كما قالوا

حَبَّذا زيدٌ فجعلوه فى موضع مبتدا مُحدَّثٍ عنه، وامّا كَيْتَ وكَيْتَ فكنايتان عن الحديث المُدْمَج كُنى بها عن الحديث كما كُنى بفُلان عن الاعلام وبهَنٍ عن الاجناس وهى مبنيّةٌ وفيها لغاتٌ تأتى بعدُ،

فصل ٢١٧

قال صاحب الكتاب وكَمْ على وجهين استفهاميّةٌ وخَبَريّة فالاستفهاميّةُ تنصب مُميِّزَها مفردًا كمميّزِ أَحَدَ عَشَرَ تقول كم رجلًا عندك كما تقول احد عشر رجلا والخبريّةُ تجُرّه مفردا او مجموعا كمميّزِ الثلثة والمائة تقول كم رجلٍ عندى وكم رجالٍ كما تقول ثلثةُ اثوابٍ ومائةُ ثوبٍ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ لكَمْ موضعَيْن الاستفهامَ والخبرَ فاذا كانت استفهاما كانت بمنزلة عددٍ منوّنٍ او فيه نونٌ نحوِ احدَ عشرَ وعشرين وثلاثين فاذا قلت كم مالُك فقد سألتَ عن عدد لانّ كَمْ سؤالٌ عن عدد فإن فسّرتَ ذلك العدد جئت بواحدٍ منكورٍ فتنصبه على التمييز فتقول كم درهمًا لك وكم غلاما عندك كما تقول أعشرون درهما لك فتُعْمِل كم فى الدرهم كما تُعمِل العشرين لانّ العشرين عددٌ منوّنٌ فكذلك كَمْ عددٌ منوّنٌ فكلُّ ما يحسن ان تُعمِل فيه العشرين تعمل فيه كَمْ واذا قبُح للعشرين ان يعمل فيه قبُح ذلك فى كَمْ لانّ مجراهما واحد، وانّما قدّرها بأحدَ عشرَ ولا تنوينَ فيه من قِبَل انّه فى حكم المنوّن اذ كان المراد منه العطفَ وانّما حُذف منه التنوين للبناء كما يُحذف فيما لا ينصرف نحوِ قولك هؤلاء حَواجُّ بيتَ اللّه فتنصب بيت اللّه بحواجّ مع حذف التنوين لانّ التنوين لم يكن حُذف منه لمعاقَبة الاضافة وانّما حُذف لعلّةِ مَنْع الصرف ومشابَهة الفعل فكذلك احدَ عشرَ اصلُه التنوين وانّما أُوجب سقوطَه البناءُ ومشابهةُ الحرف وحكمُ كم حكمُ العشرين والاحد عشر فى انّ اصلها الحركةُ والتنوينُ وانّما سقطا لمكان البناء فكذلك نُصب ما بعد كم بتقدير التنوين كما يُنصَب ما بعد احد عشر بتقدير التنوين، وامّا الخبريّة فإنّها تُبيِّن بالواحد والجمع وتُضاف الى المعدود وذلك نحوُ كم رجلٍ عندك وكم غِلْمانٍ لك لانّها بمنزلةِ اسم منصرف فى الكلام منوّنٍ يجُرّ ما بعده اذا سقط التنوينُ وذلك نحوُ مائتَا درهمٍ فانْجرَّ الدرهمُ لمّا سقط التنوينُ ودخل فيما قبله لانّ المضاف اليه داخلٌ فى المضاف وانّما كان كذلك من قِبَل انّ كم واقعةٌ على العدد والعددُ منه ما ينصب مميّزَه نحوَ قولك عندى خمسةَ عشرَ ثوبًا وعشرون عِمامَةً ومنه ما يضاف الى مميّزه وذلك على

ضربَيْن منه ما يضاف الى الجمع نحوُ ثلاثةُ أثوابٍ الى العشرة ومنه ما يضاف الى الواحد نحوُ مائةُ درهمٍ وألفُ دينارٍ فُميّزت كَمْ بجميعِ أنواعِ ما مُيّز به العددُ وهذا مع ارادةِ الفرق بين موضعيها اذ كان لفظُهما واحدا ولها معنيان فكَمْ ومُذْ وحتّى من جهة اللفظ على هيئة واحدة وتحمل محمَلَيْن ، فان قلت ولِمَ خُصّت الخبريّة بالخفض والاستفهاميّةُ بالنصب فالجوابُ انّ التى فى الخبر تُضارِع رُبَّ وهى حرفُ خفض فخفضوا بكَمْ فى الخبر حملًا على رُبَّ ولمّا وجب للخبريّة الخفضُ بمضارَعتها رُبَّ وجب للاخرى النصبُ لانّ العدد يعمل إمّا خفضاً وإمّا نصباً ويُؤيّد ذلك انّ الاستفهام يقتضى الفعلَ والفعلُ عملُه النصب والقياسُ فى كَمْ ان تُبيَّن بالواحد من حيث كانت للتكثير والكثيرُ من العدد يُبيَّن بالواحد نحوَ مائةُ ثوب وألفُ دينارٍ فاعرفه ،

فصـــل ٢١٨

قال صاحب الكتاب وتقع فى وجهَيْها مبتدأةً ومفعولةً ومضافًا اليها تقول كم درهمًا عندك وكم غلامٍ لك على تقديرِ أيُّ عَدَدٍ من الدراهمِ حاصلٌ عندك وكثيرٌ من الغِلْمان كائنٌ لك وتقول كم منهم شاهدٌ على فلان وكم غلاما لك ذاهبٌ تجعل لَكَ صفةً للغلام وذاهبا خبرا لكَمْ وتقول فى المفعوليّة كم رجلا رأيتَ وكم غلامٍ ملكتُ وبكَم رجلٍ مررت وعلى كم جِذْعًا بُنى بيتُك وفى الاضافة رِزْقَ كم رجلا وكم رجلٍ أطلقتُ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كَمْ اسمٌ بدليلِ دخولِ حرف الخفض عليها والإخبارِ عنها الّا انّها مبنيّةٌ لِما ذكرناه من أمرها فلا يظهر فيها إعرابٌ انّما يُحكَم على محلّها بالرفع والنصب والخفض فاذا كانت مرفوعةَ الموضع فالابتداء لا غيرُ ولا تكون فاعلةً لانّ الفاعل لا يكون الّا بعد فعلٍ وكَمْ لا تكون الّا اوّلًا فى اللفظ فاذا كان الفعلُ لها فانّما يرتفع ضميرُها به وهى مرفوعةٌ بالابتداء فمثالُ كونها مبتدأةً قولُك فى الاستفهام كم درهمًا عندك فكَمْ فى موضعِ رفع مبتدأةٌ ودرهمًا منصوبٌ بكَمْ لانّها فى تقديرِ عدد منوّنٍ او فيه نونٌ وعندك الخبرُ والمعنى أيُّ عددٍ من الدراهم كائنٌ عندك او حاصلٌ ونحوُ ذلك وتقول كم رجلا جاءك فتكون كم ايضا فى موضعِ مرفوعٍ بالابتداء وجاءك الخبرُ وفيه ضميرٌ يرجع الى المبتدا وتقول فى الخبر كم غلامٍ لك فكَمْ فى موضعِ رفع بالابتداء وغلام مخفوضٌ باضافةِ كَمْ اليه ولَكَ الخبرُ والمعنى كثيرٌ من الغِلْمان لك لانّ كم فى الخبر للتكثير هذا تفسيرُ المعنى وامّا تقديرُ الاعراب فكانّك

قلت مائةُ غلامٍ لك ونحوُه من العدد الكثير نحوِ مائة وألف وغيرِهما من الذى قد حُذف تنوينه للاضافة وقالوا كم رجلٍ افضلُ منك حكاه يونسُ عن ابى عمرو عن العرب جعل افضل خبرا وتقول كم منهم شاهدٌ على فلان فتكون كم فى موضعِ رفع بالابتداء وشاهدٌ الخبر وعَلَى متعلّقةٌ بشاهد والمميّزُ محذوفٌ وتقول فى الخبر كم غلامٍ لك ذاهبٌ فكَمْ فى موضعِ مبتدإٍ ايضا وذاهبٌ الخبر ولَك فى موضع الصفة لغلامٍ ويتعلّق بمحذوفٍ تقديرُه استقرّ لك او مستقرٌّ لك، واذا كانت منصوبة فعلى ثلثة أضرب مفعولٌ به ومفعولٌ فيه ومصدرٌ فمثالُ المفعول به قولك كم رجلاً رأيتَ فكَمْ فى موضعِ منصوب برأيتَ وهى استفهامٌ هنا ولذلك نصبتْ مميّزَها وتقديمُ المفعول هنا لازمٌ لانّ كَمْ استفهامٌ والاستفهامُ له صدرُ الكلام والتقديرُ أعشرين رجلا رأيتَ ونحوُه وتقول فى الخبر كم غلامٍ ملكتُ فكَمْ فى موضع نصب بملكت وقُدّم لما تقدّم من كونِ كَمْ لها صدرُ الكلام ايضا فى الخبر على حدّها فى الاستفهام وحملًا على رُبَّ لمضارعتها إيّاها على ما تقدّم وامّا المفعول فيه فقولك كم يومًا عبدُ الله ماكثٌ فعبدُ الله مبتدأ وماكثٌ الخبر فكَمْ هنا زمانٌ وهى فى موضعِ نصب مفعولٌ فيه ومثلُ ذلك كم شَهْرًا صُمْتَ فكَمْ فى موضعِ منصوب بصمت وتقول كم فَرْسَخًا سِرْتَ وكم ميلًا قطعتَ فكَمْ هنا مكانٌ ومثالُ المصدر كم ضَرْبَةً ضربتَ وكم وَقْفَةً وقفتَ فتكون كم فى موضعِ مصدر منصوبٍ بما بعده من الفعل والمرادُ عددُ المرّات فكَمْ يُسأل بها عن كلّ مقدار فلذلك جاز ان يسأل بها عن الزمان والمكان وعن المصادر وعن الاسماء فعَنْ أيّ شىء سُئل بها عنه صارت من ذلك الجنس ويُوضح امرَها مميّزها، واما اذا كانت مجرورة فانّ ذلك يكون بحرفِ جرّ او باضافة اسمٍ مثله اليه فمثالُ حرف الجرّ بكَمْ رجلًا مررتَ فكَمْ فى موضع مخفوض بالباء والجارُّ والمجرور فى موضعِ نصب بمررت ورجلا منصوبٌ بكَمْ لانّها استفهامٌ فان اردتَ الخبر خفضتَ رجلا وقلت بكم رجلٍ مررت والفرقُ بينهما انّه فى الاستفهام يسأل عن عددِ مَن مرّ بهم من الرجال وفى الثانى يخبر انّه مرّ بكثير من الرجال فالمسألةُ الأُولى تقتضى جوابًا والثانية لا تقتضى جوابا وتقول على كم جِذْعًا بُنى بيتُك فكم ايضا مخفوضةٌ بعَلَى وعَلَى وما بعده فى موضع نصب بما بعده من الفعل وهو فعلٌ بُنى للمفعول وجذعا منصوبٌ بكَمْ وقد حكى الخليلُ انّ من العرب من يخفض جذعا ويقول على كم جذعٍ بيتُك مبنىٌّ والوجْهُ النصب لانّه ليس موضعَ تكثير وانّما هو سؤالٌ واستفهامٌ عن عدّة الجُذوع والذين خفضوا فانّما خفضوا باضمارِ مِنْ وحسُن حذفُها ههنا لانّ عَلَى فى اوّل الكلام صارت عوضًا منها كما حسُن حذفُ حرف القَسَم فى قولهم لا هَا اللهِ لا أفعلُ وآللّهِ لتَفْعَلَنّ حيث جعلوا

هاء التنبيه وألفَ الاستفهام عوضاً من واو القسم كذلك ههنا ، وتقول فى الاضافة رِزْقَ كم رجلًا أطلقتَ فرزق منصوب بانّه مفعولُ اطلقت وهو مضاف الى كم والتقديرُ أَرِزْقَ عشرين رجلا اطلقت ونحوُه من العدد ممّا فيه نونٌ او تنوينٌ مقدّرٌ نحوُ خمسةَ عشرَ وبابِه وباضافته الى كَمْ سرى اليه الاستفهامُ فصار مستفهَما عنه ألا تراك تقول مَن عندك ويكون الجوابُ زيدٌ او عمرٌو او هندٌ ونحوُ ذلك ممّا يعقل ولو قلت غلامُ مَنْ عندك لم يكن الجوابُ الّا غلامُ زيد او غلامُ عمرو فعلمتَ انّ السؤال انّما وقع عن المضاف لا المضاف اليه وتقول اذا كانت خبرا رزقَ كم رجلٍ اطلقتُ بخفض رجل فيكون التكثيرُ للرزق دون العدد فاعرفه ،

فصـــل ٢١٩

قال صاحب الكتاب وقد يُحذف المميّزُ تقول كم مالُك اى كم درهما او دينارا مالُك وكم غِلمانُك اى كم نفسا غلمانُك وكم درهمُك اى كم دانقًا درهمُك وكم عبدُ الله ماكثٌ اى كم يوما او شهرا وكذلك كم سِرْتَ وكم جاءك فلانٌ اى كم فرسخًا وكم مرّةً او كم فرسخٍ وكم مرّةٍ ،

قال الشارح يجوز حذفُ المفسّر مع كَمْ كما كان لك أن تحذفه فى العدد من نحوِ عشرين ونظائره وتكتفى بدليلٍ عليه إمّا بتقدّمِ ذكره او دليلِ حال وذلك نحوُ كم مالُك والمراد كم درهمًا او دينارا مالُك ولا يجوز فى مالُك الّا الرفعُ على الابتداء وكَمْ الخبرُ او كم المبتدأُ ومالك الخبر وجاز حذفُ المميّز للعلم بمكانه ووضوحِ امره ، ولا يحسن حذفُ المميّز مع كم الّا اذا كانت استفهاما ولا يحسن مع الخبريّة لانّ الخبريّة مضافةٌ وحذفُ المضاف اليه وتَبْقِيَةُ المضاف قبيحٌ ، ومثله كم غلمانُك والمعنى كم غلامًا غلمانُك او نفسًا ونحوُهما من التقديرات وتقول كم درهمُك والمراد كم دانَقًا او قيراطًا فالسؤالُ وقع عن أجزاء درهمٍ واحد له ولو نصب فقال كم درهما لك لكان سائلا عن عددِ دراهمه وتقول كم عبدُ الله ماكثٌ فعبدُ الله مبتدأ وماكثٌ الخبرِ وكَمْ ظرفُ زمان منتصبٌ بماكثٍ والمميّزُ محذوف والتقدير كم يوما او شهرا عبدُ الله ماكث فالمسئلةُ عن مقدارِ مَكْثه من الزمان ولذلك قُدّر بالزمان وكذلك تقول كم سرتَ ولا تذكر مفسّرا فيحتمل ان تريد ما سارَه من المَسافة فيكون ظرفَ مكان كانّك قلت كم فرسخًا سرتَ او كم مِيلًا ونحوَ ذلك واذا اردت ما ساره من الايّام فهو ظرفٌ من الزمان وتقديرُه كم يومًا سرتَ او ساعةً فتكون كم فى موضعِ نصب بالفعل وكذلك كم جاءك فلانٌ والمراد

كم مرّةً جاءك وقد قدّر صاحبُ الكتاب المفسّرَ المحذوفَ بالنصب والخفض فالنصبُ على الاستفهام والخفضُ على الخبر وقد تقدّم انّ تقديره منصوبا احسنُ اذ حذفُ المضاف اليه قبيحٌ فاعرفه،

فصـــل ٣٢٠

قال صاحب الكتاب ومميّزُ الاستفهاميّة مفردٌ لا غيرُ وقولُهم كم لك غلمانا المميّزُ فيه محذوفٌ والغلمان منصوبةٌ على الحال بما فى الظرف من معنى الفعل والمعنى كم نفسا لك غلمانًا،

قال الشارح قد تقدّم انّ كَم الاستفهاميّةَ تُفسَّر بالواحد المنكور نحوِ رجل وغلام ودرهم ودينار ونحوِها من الأنواع وذلك لانّها فى الاستفهام مقدّرةٌ بعدد منوّن او فيه نونٌ نحوِ خمسةَ عشرَ وعشرين وثلاثين ونحوِ ذلك من الاعداد المنوّنة وتفسيرُ هذه الاعداد انّما يكون بالواحد المنكور نحوَ عندى خمسةَ عشرَ غلامًا وعشرون عمامةً فكذلك ما كان فى معناها فلذلك فُسّرت كم فى حال الاستفهام بالواحد، فامّا الخبريّة فانّه يجوز تفسيرُها بالمفرد والجمعِ نحوُ كم رجلٍ عندك وكم عِمامةٍ لك وكم رجالٍ عندك وكم غِلْمانٍ لك لانّها فى تقديرِ عدد مضاف والعددُ المضاف منه ما يضاف الى جمع نحوُ ثلاثةُ أثــوابٍ وعشرةُ غلمانٍ ومنه ما يضاف الى واحد نحوُ مائةُ دينار وألفُ درهم وكانت كَمْ تشمَل النوعَيْن فأضيفت اليهما وقال ابو علىّ اصلُها ان تضاف الى واحد وانّما اضيفت الى الجمع على الاصل المرفوض لانّ الاصل فى مائةُ درهم مائةٌ من الدراهم فحذفوا مِنْ تخفيفًا واكتفوا عن الجمع بالواحد كما قالوا ثلاثُ مائةٍ والاصلُ ثلاثُ مِئِين، فامّا قولهم كم لك غلمانًا فكَمْ فى موضعِ مبتدإ ولَكَ الخبرُ والمميّزُ محذوف والتقدير كم نفسًا لك غلمانًا اى فى خِدْمتهم او كم وَلَدًا لك غلمانا اى شَبابًا والعاملُ فى الحال الجارُّ والمجرور النائبُ عن استقرّ ونحوِه والصاحبُ المضمرُ فيه ولو قلت كم غلمانا لك لم يجز البتّةَ لانّك إن جعلتَه تفسيرا امتنع لكونه جمعًا وإن جعلتَه حالا امتنع لتقدُّمه على العامل المعنوىّ وهو لَكَ وكان بمنزلةِ زيدٌ قائمًا فيها لتقدُّم الحال على العامل المعنوىّ،

فصـــل ٣٢١

قال صاحب الكتاب واذا فُصل بين الخبريّة ومميّزها نُصب تقول كم فى الدار رجلا قال * كم نالَنى منهمُ فَضْلًا على عَدَمٍ * وقال

* تَؤُمُّ سِنانًا وكم دُونَهُ * من الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غارُها *

وقد جاء الجرّ فى الشعر مع الفصل قال

* كم فى بَنِى سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ * ضَخْمِ الدَسيعةِ ماجِدٍ نَفّاعِ *

قال الشارح اعلم انّ كَمْ يجوز الفصلُ بينها وبين مميّزها بالظرف وحروفِ الجرّ جوازًا حسنًا من غيرِ قُبْحٍ نحوُ كم لك غلاما وكم عندك جاريةً ولا يحسن ذلك فيما كان فى معناها من الاعداد نحوِ عشرين وثلاثين ونحوِهما من الاعداد المنوّنة والفصلُ بينهما أنّ كم كانت مستحِقّةً للتمكّن فى الاصل بحكمِ الاسميّة ثمّ مُنعتْه بما أوجب البناء لها فصار الفصلُ واستحسانُ جوازه كالعوض ممّا مُنعتْه من التمكّن مع كثرة استعمالها فى كلامهم، فان قيل فهلّا كان الفصلُ بين خمسة عشر ومميّزها الى تسعة عشر حسنًا ايضا لانّها مُنعت التمكّنَ بعد استحقاقه قيل قد جعلنا كثرةَ الاستعمال احدَ وصفَيِ العلّة ولم يوجَد فى خمسة عشر وبابه، فان قيل فلِمَ قَبُحَ الفصلُ بين العدد ومميّزه ولم يحسن قبضتُ خمسةَ عشرَ لك درهمًا ورأيت عشرين فى المسجد رجلاً قيل انّما كان كذلك لضُعْفِ عملِ العشرين ونحوِها فيما بعدها لانّها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تَقْوَ قوّتَه مع انّه قد جاء ذلك فى الشعر قال الشاعر

* على أنّنى بَعْدَ ما قد مَضَى * ثلاثون للهَجْرِ حَوْلًا كَميلًا *

وانشد سيبويه لعبد بنى الحَسْحاس

* فأَشْهَدُ عند اللهِ أن قد رأيتُها * وعشرون منها إِصْبَعًا من وَرائيا *

واعلم انّ كم الاستفهاميّةَ لا يكون مميّزُها الّا واحدا منصوبا وكم الخبريّةَ تُفسَّر بالواحد والجمع وتضاف الى مفسّرها وبعضُ العرب ينصب بكَمْ فى الخبر كما ينصب فى الاستفهام وهم بنو تميم كانّهم يقدّرون فيها التنوينَ وينصبون ومعناها منوّنةً وغيرَ منوّنة سَواءٌ وهو عربىٌّ جيّدٌ والخفضُ اكثرُ فاذا فُصل بين كم ومميّزها فى الخبر عدلوا الى لغةِ الذين يجعلونها بمنزلةِ عدد منوّن وينصبون بها لانّه قبيحٌ أن يُفصَل بين المضاف والمضاف اليه لانّ المضاف اليه من تمام المضاف فصارا كالكلمة الواحدة والمنصوبُ يجوز ان يُفصل بينه وبين ما عمل فيه ألا تراك تقول هذا ضاربٌ اليومَ زيدا ولا تقول هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ الّا فى ضرورة فامّا قول القُطامىّ

* كم نالَنِى مِنْهُمُ فَضْلًا على عَدَمٍ * اذ لا أَكادُ مِن الإقْتارِ أَحْتَمِلُ *

فالشاهد فيه أنّه لمّا فصل بين كم ومميّزها وهو فَضْلٌ عدل الى لغةِ من ينصب لقُبْحِ الفصل بين الجارّ والمجرور ولا سيّما بغير الجارّ والمجرور وكم ههنا خبريّةٌ لانّه مدحٌ بتكثير الأفضال عليه عند عدمه لشدّة الزمان وبلوغِ الفقر على حالٍ لا يُمكنه الارتحالُ للانتجاع وطلبِ الرزق وأحتملُ من التحمّل وهو الرَّحيل ويُروى اجتمل بالجيم والمعنى أَجْمَعُ العِظامَ وأُخْرِجُ وَدَكَها وأتعلّلُ به مأخوذٌ من الجَميل وهو الوَدَك ومَن رواه كذلك قال اذ لا أزالُ، ومثلُ هذا الفصل والنصبِ قولُ زُهَيْر * تؤمّ سِنانًا الخ * الشاهد فيه نصبُ محدودبا حيث فصل بينه وبين كم بالظرف والجارّ والمجرورِ وعدل الى لغةِ من ينصب يصف ناقتَه فيقول تؤمّ سِنانًا وهو الممدوحُ على بُعْدِ المَسافة والغارُ الغائرُ من الارض المطمئنّ وجعله مُحْدَوْدِبًا لِما يتّصل به من الإكام ومُتونِ الارض، وربّما جرّوا بها مع الفصل على حدّ قوله

* كأنّ أَصْواتَ مِن إيغالِهِنّ بنا * أَواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ *

وذلك فى الشعر نحوُ قول الشاعر

* كم بجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَى * وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ *

يُروى مقرفٍ بالجرّ ويجوز فيه النصبُ والرفعُ فالجرُّ باضافةِ كم مع الفصل والنصبُ على التمييز والرفعُ على الابتداء وكم الخبرُ وحسُن الابتداءُ به وهو نكرةٌ لوَصْفه بقوله نال العلى او يكون كم مبتدأً ومقرف الخبر، وامّا قول الفرزدق * كم فى بنى سعد بن بكر الخ * فالشاهد فيه خفضُ سيّد بكَمْ مع الفصل ضرورةً والدَّسيعةُ العَطيّةُ وهو من دَسَعَ البعيرُ بجِرّته اذا دفعها ويقال هى الجَفْنَةُ والمرادُ انّه واسعُ المعروفِ والماجدُ الشريفُ،

فصــــل ٣٢٣

قال صاحب الكتاب ويرجع الضمير اليه على اللفظ والمعنى تقول كم رجلٍ رأيتَه ورأيتَهم وكم امرأةٍ لقيتُها ولقيتُهنّ قال اللّه تعالى وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ لَا تُغْنِى شَفَاعَتُهُمْ شَيْـًٔا،

قال الشارح اعلم انّ كَمْ اسمٌ مفرد مذكّر موضوع للكثرة يُعبَّر به عن كلّ معدود كثيرا كان او قليلا وسَواءٌ فى ذلك المذكّرُ والمؤنّثُ فقد صار لها معنًى ولفظٌ وجرت فى ذلك مجرَى كُلّ وأَىّ ومَنْ ومَا فى انّ كلّ واحد منها له لفظٌ ومعنًى فلفظُه مذكّر مفرد وفى المعنى يقع على المؤنّث والتثنية والجمع فاذا عاد الضميرُ الى كم من جملةٍ بعدها جاز ان يعود نظرًا الى اللفظ وجاز ان يعود حملًا على المعنى فتقول

كم رجلٍ جاءك فتُفرِد الضميرَ وتُذكِّره حملا على اللفظ ولو قلت جاءاك بلفظ التثنية او جاؤك بلفظ الجمع لجاز ان تردّ الضميرَ تارةً الى اللفظ وتارةً الى المعنى وكذلك فى المؤنّث تقول كم امرأةٍ جاءك على اللفظ وجاءتْك وجاءتاك وجِئْنَك على المعنى قال الله تع وكم من مَلَكٍ فى السموات لا تُغنِى شفاعتُهم شيـًٔا فجمع الضميرَ نظرًا الى المعنى ولو حمل على اللفظ لقال شفاعتُه، واما تمثيله بكَمْ رجلٍ رأيتُه فهو على لفظِ كم ورأيتُهم على المعنى لانّ المراد التكثيرُ وقولُه وكم امرأةٍ لقيتُها فالضمير عائدٌ فيه على المعنى ولو اراد اللفظَ لقال لقيتُه لانّ كم مذكّرُ اللفظ ولقيتُهنّ على المعنى ايضا لانّه واقعٌ على مؤنّث فى معنى الجمع، ومنه قوله تعالى وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فأنّث الضمير على المعنى ايضا لانّ كم مفسَّرةٌ بالقرية ولو جاء على اللفظ لقال اهلكناه ولا يكون الضميرُ فى اهلكناها عائدا الى القرية لانّ خبرَ المبتدإ اذا كان جملةً فالضميرُ منها انّما يعود الى المبتدإ نفسِه لا الى تفسيره ثمّ قال أَوْ هُمْ قَائِلُونَ لانّ المراد بالقرية اهلُها فاعرفه،

فصـــل ٣٢٣

قال صاحب الكتاب وتقول كم غيرَه لك وكم مثلَه لك وكم خيرا منه لك وكم غيرَه مثلَه لك تجعل مثلَه صفةً لغيره فتنصبه نَصْبَه،

قال الشارح تقول كم غيرَه لك وكم مثلَه لك كلُّ ذلك جائزٌ فتكون كم فى موضع مبتدإ ولك الخبرَ وغيرَه ومثلَه ينتصبان بكم لانّهما نكرتان وإن كانا مضافَيْن وقد مضى تفسيرُهما وكذلك يجوز ان يُفسِّرَهما العددُ من نحو عشرين وثلاثين فيما حكاه سيبويه عن يونس وتقول كم خيرًا منه لك لانّ خيرا نكرةٌ وإن قاربتِ المعرفةَ وتقول كم غيرَه مثلَه لك فتنصب غيرا بكم وتنصب مثلَه لانّه صفةٌ لغيرٍ فينتصب انتصابَه،

فصـــل ٣٢٤

قال صاحب الكتاب وقد يُنشَد بيتُ الفَرَزْدَق

* كَمْ عَمّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخالةٌ * فَدْعاءُ قد حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشارِى *

على ثلثةِ أوجهٍ النصبُ على الاستفهام والجرُّ على الخبر والرفعُ على معنًى كم مرّةٍ حلبتْ علىّ عمّاتُك،

قال الشارح هذا البيت يُنشَد على ثلثةِ اوجه رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ فالرفعُ على انّه مبتدأٌ وحسُن الابتداء به حيث وُصف بالجارّ والمجرور وهو لَكَ وقولُه قد حلبتْ عليّ عِشارِى فى موضع الخبر وتكون كم واقعةً على الحَلَبات فتكون مصدرا والتقديرُ كم مرّةٍ او حَلْبَةٍ عَمّةٌ لك قد حلبتْ عليّ عشارى ويجوز ان تكون كم واقعةً على الظرف فيكون التقدير كم يومًا او شهرًا ونحوَهما من الأزمنة، ومن نصب فعلى لغةِ من يجعل كم فى معنَى عددٍ منوّنٍ ونصب بها فى الخبر وهم كثيرٌ منهم الفرزدقُ لانّ هذا ليس موضعَ استفهام مع انّه لا يبعد الاستفهامُ على سبيلِ التقرير فتكون كم مبتدأً فى موضعِ مرفوعٍ وقولُه قد حلبت عليّ عشارى فى موضع الخبر وتكون كم واقعةً على العَمّات، ومَن جرّ فعلى انّه خبرٌ بمعنَى رُبَّ وأجودُها الجرُّ لانّه خبرٌ والاظهرُ فى الخبر الجرُّ والمراد الإخبار بكثرة العمّات الممتهنات بالخِدْمة وبعده النصبُ لانّه خبرٌ ايضا فى معنَى عمّاتٍ، واذا رُفعت لم تكن الّا واحدة لانّ التمييز يكون بواحدٍ فى معنَى جمع واذا رفعتَ فلست تريد التمييزَ ألا ترى انّه اذا قيل كم درهمٌ لك كان المعنى كم دانَقًا هذا الدرهمُ الذى سُئلتَ عنه فالدرهمُ واحدٌ لانّه خبرٌ وليس بتمييز وصاحبُ الكتاب فسّره فى حال الرفع بالجمع وفيه نظرٌ والصوابُ ما ذكرتُه لك، وهذا البيت يهجو به جَريرًا ويصف انّ نساءه راعياتٌ له يَحْلُبْنَ عليه عِشارَه وهى النُوق التى أتى عليها من حِينِ أُرسل عليها الفَحْلُ عشرةُ أشهرٍ ثمّ لا يزال ذلك اسمًا لها حتى تَضَع فاعرفه،

فصــل ٣٢٥

قال صاحب الكتاب والخبريّة مضافةٌ الى مميّزها عاملةٌ فيه عَمَلَ كلّ مضاف فى المضاف اليه فاذا وقعت بعدها مِنْ وذلك كثيرٌ فى استعمالهم منه قوله تعالى وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ كانت منوّنةً فى التقدير كقولك كثيرٌ من القُرَى ومن المَلائكة وهى عند بعضهم منوّنةٌ أبدا والمجرورُ بعدها بإضمارِ مِنْ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كم فى الخبر فى تأويلِ اسم منصرف فى الكلام يجرّ ما بعده اذا أُسقط التنوين منه نحوَ مائةُ درهمٍ ومائتَىْ دينارٍ وتدخل مِنْ على مميّزها كثيرا نحوَ قوله تعالى وكم من قرية وكم من ملك لانّ الاضافة فيها مقدّرةٌ بمِنْ على حدّ بابُ ساجٍ وجُبّةُ صُوفٍ فاذا قلت كم قريةٍ وكم ملكٍ فكانّك قلت كثيرٌ من القرى وكثيرٌ من الملائكة فاذا أظهرتَ مِنْ كان العملُ لها دون كم، والكوفيون يخفضون ما بعد كم على كلّ حال بمِنْ فإن أظهرتَها فهى الخافضةُ وإن لم تُظهِرها فهى مرادةٌ مقدّرةٌ

كما تُحذف رُبَّ وتُقدَّر ولذلك حسُن الفصلُ بين كم والمخفوض بعدها وتكون كم عندهم فى تقديرِ اسمٍ منوّنٍ على كلِّ حال وهو ضعيف لانّ المجرور داخلٌ فيما قبله فهما فى موضعِ اسم واحد ولا يحسن حذفُ بعض الاسم فاعرفه ٫

فصــل ٢٣٦

قال صاحب الكتاب وفى معنَى كَم الخبريّةِ كَأَيِّنْ وهى مركّبةٌ من كافِ التشبيه وأَيِّ والأكثرُ أن تُستعمل مع مِنْ قال الله عزّ وجلّ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وفيها خمسُ لغات كَأَيِّنْ وكاءٍ بوزنِ كاعٍ وكَىْءٍ بوزن كَيْعٍ وكَأْىٍ بوزن كَعْىٍ وكَا بوزن كَعٍ ٫

قال الشارح اعلم انّ كَأَيِّنْ اسمٌ معناه معنَى كم فى الخبر يكثُر به عدّةُ ما يضاف اليه نحوَ قوله

* وكاءٍ تَرَى مِن صامِتٍ لكَ مُعْجِبٍ * زيادَتُه او نَقْصُه فى التكلُّم *

ونحوَ قوله

* وكاءٍ بالأَباطِحِ مِن صَدِيقٍ * يَرانى لو أُصِبْتُ هو المُصابا *

وهى مركّبة اصلُها أَىٌّ زيد عليها كافُ التشبيه وجُعلا كلمةً واحدةً وحصل من مجموعهما معنًى ثالثٌ لم يكن لكلّ واحد منهما فى حال الإفراد ولذلك نظائرُ من العربيّة وغيرِها ولكونهما صارا كلمةً واحدةً لم تتعلّق الكافُ بشىء قبلها من فعلٍ ولا معنَى فعل كما لا تتعلّق فى كَأَنَّ وكَذَا بشىء مع كونها عاملةً فيما دخلتْ عليه لانّ حرف الجرّ لا يُعلَّق عن العمل ألا ترى انّ مِنْ فى قولك ما جاءنى من احدٍ زائدةٌ لا تتعلّق بشىء وهى مع ذلك عاملةٌ وكذلك الباء فى قولك ليس زيدٌ بقائمٍ عاملةٌ مع كونها زائدةً غيرَ متعلّقة بفعلٍ قبلها وكذلك الكافُ فى كأىّ زائدةٌ غيرُ متعلّقة بشىء وهى مع ذلك عاملةٌ وهى تنصب ما بعدها فتقول كأَيِّ رجلًا رأيت فتكون كأىّ فى موضعِ منصوب برأيت نَصْبَ المفعول به كما انّك اذا قلت رأيت كذا وكذا رجلا كان كَذا فى موضعِ نصب برأيت وتقول كأىّ أتانى رجلًا فتكون كأىّ فى موضعِ مبتدإٍ وأتانى الخبرُ كما تكون كم كذلك وانّما نصبوا بها للُزومِ التنوين لها والتنوينُ مانعٌ من الاضافة فعُدل الى النصب لانّها للتكثير بمنزلةِ كم فى الخبر تخفض مميِّزَها عند قومٍ وتنصبه عند آخرين والخفضُ ههنا ممتنعٌ قال سيبويه لانّ المجرور بمنزلة التنوين فلذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد كذا وكذا درهمًا ٫ وأكثرُ العرب لا يتكلّمون بها الّا مع مِنْ نحوَ قوله تعالى

وكأيّنْ من قرية أهلكناها وانّما ألزموها مِنْ توكيدا فصارت بمنزلة تمام الاسم ومثله زيادةُ مَا فى لا سِيَّمَا زيدٌ وانّما اختاروا ذلك لتوهّم لبسٍ ربّما وَقَعَ وذلك انّك اذا قلت كَأَيِّ رجلا أهلكت جاز ان يكون رجلا منصوبا بكَأَيٍّ فيكون واحدا فى معنى جمع ويجوز ان يكون منصوبا بالفعل بعده ويكون كأيّ ظرفا كانّه قال كأيّ مرّةً فيكون رجلا واحدا لفظًا ومعنًى كانّه قال أهلكتُ رجلا مِرارًا قال سيبويه انّما ألزموها مِنْ لانّها توكيدٌ فجُعلت كانّها شىء يتمّ به الكلامُ قال ورُبَّ تأكيدٍ لازمٍ حتّى يصير كانّه من الكلمة وهذا هو المعنى الاوّل وذلك انّ التأكيد انّما يُؤْتَى به لإزالة لَبْس او قَطْعِ مَجاز فلمّا كان الموضع موضعَ لبسٍ لزم التأكيدُ، وفيها خمسُ لغات على ما ذُكر قالوا كَأَيِّ وكَاءٍ وكَيْءٍ وكَأْيٍ وكَا حكى ذلك احمدُ بن يَحْيَى ثَعْلَبٌ فمن قال كَأَيِّ فهى أَيٌّ دخلتْ عليها الكاف ورُكّبتا كلمةً واحدةً على ما تقدّم ومن قال كَاءٍ فهى كَأَيِّ ايضا تَصرّفوا فيها لكثرة استعمالهم ايّاها فقدّموا الياءَ المشدّدةَ وأُخّرت الهمزة كما فعلوا ذلك فى قِسِيّ وأَشْياء وجاءٍ فى قول الخليل فصار كَيِّءٍ فأشبهَ هَيِّنًا ولَيِّنًا فحذفوا الياءَ الثانيةَ تخفيفًا فصار كَيْءٍ كما قالوا هَيْنٌ ولَيْنٌ ثمّ قلبوا الياء ألفا لانفتاح ما قبلها كما فعلوا فى طاءِىّ والاصلُ طَيْئِىٌّ وكما قالوا حارِىٌّ فى النَسَب الى الحِيرَة وقالوا آيَةٌ وهو فَعْلَةٌ ساكنَ العين فى قولِ غير الخليل ولذلك نظائرُ فصار كَاءٍ وكان ابو العبّاس المبرّد يذهب الى انّ الكاف لمّا لحقتْ اوّلَ أَيِّ وجُعلتْ معها اسما واحدا بنوا منهما اسمًا على زنةِ فاعلٍ فجعلوا الكافَ فاءً وبعدها ألفُ فاعلٍ وجعلوا الهمزةَ التى كانت فاءً فى موضع العين وحذفوا الياء الثانية من أَيِّ والياءُ الباقيةُ فى موضع اللام ودخل عليها التنوينُ الذى كان فى أَيٍّ فسقطت الياءُ لالتقاء الساكنَيْن فصارت كَاءٍ ولزمت النونُ عوضًا من الياء المحذوفة وكان يونس يزعم انّ كائنْ فاعلٌ من كَانَ يَكُونُ فعلى القولَيْن الآخرَيْن يكون الوقفُ عليها بالنون وعلى القول الاوّل تقف بالهمزة والسكون وتحذف التنوينَ، وامّا كَيِّءٍ بياء مشدّدة وهمزةٍ بعدها فانّه لمّا أصارهُ القلبُ والتغييرُ الى كَيِّءٍ وُقف عند ذلك ولم تُحذَف احدى الياءَيْن وانّما أُخّر الهمزة وقُدّم الياء فصار كسَيِّد وجَيِّدٍ فخفّ بكثرة النظير، وامّا كَيْءٍ بوزنِ كَيْعٍ فلغةٌ حكاها ابو العبّاس وذلك أنّه لمّا أصاره القلبُ والتخفيفُ بحذف احدى الياءَيْن الى كَيْءٍ بوزن بَيْتٍ لم تُقلَب الياء ألفًا لسكونها، وامّا كَأْيٍ بوزن كَعْيٍ بهمزة ساكنة وياء مكسورة خفيفةٍ فحكاها ابو الحسن بن كَيْسانَ فانّه لمّا أدخل الكافَ على أَيِّ وركّبهما كلمةً واحدةً وصار اللفظُ كَأَيِّ خفّف بحذف احدى الياءَيْن وأسكن الهمزةَ كانّه بنى من المجموع اسمًا على زنةِ فَعْلٍ مثلَ فَلْسٍ وكَعْبٍ، وامّا كَا بوزن كَعٍ فحكاها

ايضا ابو الحسن بن كيسان وذلك انّهم بنوا منه اسماً على زنةِ فَعِلٍ بكسر العين وفتح الفاء كَعَمٍ وشَجٍ، فهذا ما بَلَغَنا من لغاتها وأصلُ هذه اللغات وأفصحُها كَأَيٍّ بياء مشدّدة والوقفُ عليها بغيرِ تنوين وبعدها فى الفصاحة والكثرة كَاءٍ بوزن كَاعٍ وهى اكثرُ فى أشعار العرب من الأُولى ثمّ باقى اللغاتِ متقاربةٌ فى الفصاحة،

فصـــل ٣٢٧

قال صاحب الكتاب وكَيْتَ وذَيْتَ مخفّفتان من كَيَّةَ وذَيَّةَ وكثيرٌ من العرب يستعملونهما على الاصل ولا تُستعملان الّا مكرّرتَيْن وقد جاء فيهما الفتحُ والكسر والضمّ والوقفُ عليهما كالوقف على بِنْت وأُخْت،

قال الشارح قد تقدّم انّ هذه الاسماء كناياتٌ عن الحديث فتقول كان من الامر كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ وفى كَيْتَ وذَيْتَ ثلاثُ لغات الفتحُ والكسر والضمّ واصلُه ان يكون ساكنَ الآخر على اصل البناء وتحريكُه لالتقاء الساكنين فمَن فتح فطلبًا للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء كما قالوا أَيْنَ وكَيْفَ ومَن كسر فعلى اصل التقاء الساكنين ومَن ضمّ فتشبيهًا بقَبْلُ وبَعْدُ، واصلُهما كَيَّةَ وذَيَّةَ وقد نطقت بذلك العربُ فقالت كان من الامر كَيَّةَ وذَيَّةَ ثمّ انّهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التى هى لامٌ تاءً كما فعلوا ذلك فى ثِنْتَيْن وليست التاء فى كيت وذيت للتأنيث يدلّ على ذلك سكونُ ما قبلها وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحًا والتأنيثُ مستفادٌ من نفس الصيغة فالصيغةُ فى كَيْتَ وذَيْتَ رسيلةُ التاء فى كَيَّةَ وذَيَّةَ كما كانت التاء فى ابْنَةٍ واثْنَتَيْنِ رسيلةَ الصيغة فى بِنْتٍ وثِنْتَيْن، فامّا كَيَّةَ وذَيَّةَ فليس فيهما مع الهاء الّا الفتحُ لانّ الهاء بمنزلةِ اسم ضُمّ الى اسم نحوَ خمسةَ عشرَ وشَغَرَ بَغَرَ فكما انّ الاسم الاوّل من الاسمَيْن مفتوحٌ لا محالةَ فكذلك هاء التأنيث، فان قيل فلِمَ قضيتَ على تاء كيت وذيت بأنّها بدلٌ من ياء وهلّا قلت انّها بدلٌ من واو كما كانت كذلك فى بِنْتٍ وأُخْتٍ قيل لو قضينا على تاء كيت وذيت بأنّها من الواو لصرْنا الى مثالٍ لا نظيرَ له فى كلامهم لانّه ليس فى كلام العرب لفظةٌ عينُها ياءٌ ولامُها واوٌ ألا ترى انّ سيبويه قضى على واوِ حَيَوان بانّها مبدلةٌ من الياء قال لانّه ليس فى كلامهم مثلُ حَيْوْتُ، وقوله ولا يُستعمل كيت وذيت الّا مكرّرتَيْن فانّه يريد انّهما لا يُستعملان مفردَيْن وانّما تُكرّرهما فتقول كيت وكيت وذيت وذيت ليكون ذلك أدلَّ على الحديث ولا

يُتوهَّم انّهما كنايةٌ عن لفظَيْن مفردَيْن فاعرفه،

ومن اصناف الاسم المُثَنَّى

فصــل ٣٢٨

قال صاحب الكتاب وهو ما لحِقتْ آخِرَه زيادتان الفٌ او ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورة لِتكون الأُولى عَلَمًا لضمّ واحد الى واحد والأُخْرى عِوَضًا ممّا مُنع من الحركة والتنوين الثابتَيْن فى الواحد،

قال الشارح اعلم انّ التثنية ضمُّ اسم الى اسم مثلِه واشتقاقُها من ثَنَّى يُثَنِّى اذا عطف يقال ثنّى العُودَ اذا عطفه عليه فكانّ الثانى معطوف واصلُها العطف فاذا قلت قام الزيدان فأصله زيدٌ وزيدٌ لكنّهم اذا اتّفق اللفظان حذفوا احدَ الاسمين واكتفوا بلفظ واحد وزادوا عليه زيادةً تدلّ على التثنية فصارا فى اللفظ اسما واحدا وإن كانا فى الحكم والتقدير اسمَيْن وكان ذلك أوجزَ عندهم من ان يذكروا الاسمين ويعطفوا احدَهما على الاخر، فاذا ثنّوا الاسم المرفوع زادوا فى آخِرِه ألفًا ونونا واذا ثنّوا الاسم المجرور او المنصوب زادوا فى اخره ياءً مفتوحًا ما قبلها ونونا مكسورةً فيكون لفظُ المجرور كلفظ المنصوب فالزائدُ الاوّلُ وهو الالف او الياء يكون عوضا من الاسم المحذوف ودالًّا على التثنية ولذلك كان حرفَ الاعراب فالاصلُ فى قولك الزيدان زيدٌ وزيدٌ والذى يدلّ على ذلك انّ الشاعر اذا اضطُرّ عاود الاصل نحو قوله

* كأنّ بين فَكِّها والفَكِّ * فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فى سَكِّ *

اراد بين فَكَّيْها فلمّا لم يتّزن له رجع الى العطف وهو كثيرٌ فى الشعر ويؤيّد ذلك انّك لا تأتى به فى الاسماء المختلفة نحو جاءنى زيدٌ وعمرٌو لكونِ احدِ اللفظَيْن لا يدلّ على الاخر وقد قالوا ايضا العُمَران والمراد ابو بكر وعُمَرُ وقالوا القَمَران والمراد الشمس والقمر وذلك لاتّضاح الامر فيهما وعدم الإشكال، وانّما كانت هذه الحروف هى المزيدةَ دون غيرها لخفّتها وذلك أنّ أخفَّ الحروف حروفُ المدّ واللين وهى الواو والالف والياء وقد كان القياسُ ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجرّ بالياء وكذلك الجمعُ الذى على حدّ التثنية لتعذُّر الحركات فيها لانّ حكم العلامات أن تكون بالحركات اذ كانت اقلّ واخفّ فلمّا كانت الحركاتُ متعذِّرةً لاستيعاب الواحد لها عدلوا الى أشبهها من الحروف

غيرَ انّهم ارادوا الفصلَ بين إعراب التثنية والجمع ولم يمكن الفصلُ بينهما بنفس الحروف لانّها سواكنُ ففصلوا بينهما بالحركات التى قبل هذه الحروف فكان ينبغى على ما قدّمناه ان تكون تثنيةُ المرفوع بواو مفتوحٍ ما قبلها نحوُ قولك زيدَوْنِ ومسلمَوْنِ وتثنيةُ المجرور بالياء نحوُ زيدَيْنِ ومسلمَيْنِ وتثنيةُ المنصوب بالالف نحوُ زيدَانِ ومسلمانِ ويكون رفعُ الجمع بواو مضمومٍ ما قبلها نحوُ قولك الزيدُونَ والمسلمُونَ وجمعُ المجرور بياء مكسورٍ ما قبلها كقولك زيدِينَ ومسلمِينَ وجمعُ المنصوب بالالف والالفُ لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا كقولك زيدان ومسلمان ولو فعلوا ذلك لوَقَعَ الفرقُ بين التثنية والجمع فى المرفوع والمجرور لانّ ما قبل الواو والياء فى التثنية مفتوحٌ وفى الجمع على غير ذلك الّا انّه كان يلتبس تثنيةُ المنصوب بجمعه فأسقطوا الالف من علامة النصب وجُعلت علامةَ الرفع فى التثنية فبقى النصبُ بلا علامةٍ فأُلحق بالجرّ وكان إلحاقه بالجرّ أَوْلَى لأمورٍ منها انّ الجرّ أقوى من الرفع لانّ الجرّ مختصٌّ بالاسماء ولا يكون فى غيرها فكان إلحاقه به اولى   الثانى انّ النصب أخو الجرّ وانّما كان اخاه لانّه يُوافِقه فى كناية الإضمار نحوِ ضربتُكَ وغلامُكَ فالكافُ فى ضربتك فى موضع نصب وهى فى غلامك فى موضع خفض فلمّا اتّفقا فى الكناية حُمل احدهما على الاخر   الثالثُ انّهما شريكان فى وصول الفعل اليهما على سبيل الفضلة غيرَ انّ وقوعه على المنصوب بلا واسطةٍ وعلى المجرور بواسطة حرف الجرّ ألا ترى انّه لا فرقَ فى المعنى بين قولنا نصحتُ زيدا ونصحتُ لزيدٍ فلمّا استويا فى المعنى سُوّى بينهما فى اللفظ ، فان قيل فهلّا استُعملت الالف فى نصب التثنية والجمع فى احدهما وأسقطوها من الاخر اذ اللبسُ انّما وقع باستعمالها فيهما فالجوابُ انّ التثنية وهذا الضربَ من الجمع لمّا كانا على منهاج واحد فى سلامة لفظ الواحد وزيادةٍ ممّا تدلّ على التثنية والجمع ووجب إسقاطُ الالف من احدهما أسقطوها من الاخَر ليتّفقا ولا يختلفا ونظيرُ ذلك يَعِدُ ويَزِنُ والاصلُ يَوْعِدُ ويَوْزِنُ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثمّ أتبعوا باقىَ المضارع فى الحذف اذ كان طريقُها فى المضارعة واحدا ، فان قيل ولِمَ أزالوا الواو من علامةِ رفع التثنية وجعلوا مكانَها الالفَ مع حصول الفرق بين التثنية والجمع بفتح ما قبل الواو فى التثنية وضمّ ما قبلها فى الجمع قيل كرهوا ان يستعملوا حرفَيْن من حروف المدّ ويطرحوا الثالثَ وقد كانت الحركاتُ المأخوذةُ منهنّ مستعمَلاتٍ فى الواحد واستعملوا الالف فى التثنية دون الجمع لوجهَيْن احدُهما انّ ما قبل الياء فى التثنية مفتوحٌ مُشاكِلٌ للالف والوجهُ الثانى انّ التثنية اكثرُ من الجمع ألا ترى انّ كلّ ما يجوز جمعُه هذا الجمعَ يجوز تثنيتُه وليس كلّ ما يجوز تثنيتُه يجوز ان يُجمع جمع

السلامة فجُعلت الالف فيما يكثر استعمالُه لخفّتها لانّهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم ولذلك نظائرُ كثيرةٌ وانّما استعملوه فى المرفوع دون المجرور لانّ الجرّ لازمٌ فى الاسم لا يكون الّا فيه وليس كذلك الرفعُ فإنّه يكون فيه وفى الفعل فكان تغييرُ ما ليس بلازمٍ أَوْلى ووجهٌ آخر انّ الواو اثقلُ من الياء فلمّا وجب إبدالُ إحداهما بالالف كانت الواوُ أَوْلى لثقلها مع انّهم كرهوا ان يقولوا الزيدَوْن لانّه يُشْبِه لفظَ ما جُمع من المقصور جمعَ السلامة نحوِ المُصْطَفَوْنَ والمُعَلَّوْنَ ، واعلم انّ الالف والياء حرفا اعرابٍ بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر هذا مذهبُ سيبويه وهو قولُ ابى اسحق وابن كَيْسانَ وأبى بكر ابن السَرّاج واحتجّوا بأنّ حكمَ الاعراب ان يدخل الكلمةَ بعد دلالتها على معناها للدلالة على اختلاف أحوالها من الفاعليّة والمفعوليّة ونحوِهما نحو قولك جاءنى زيدٌ ورأيت زيدا ومررت بزيد فيختلف حالُ الاسم بحسبِ اختلاف الاعراب وذاتُ الاسم واحدةٌ لا تختلف فلمّا كان الواحدُ دالًّا على مفردٍ وبزيادة حرفَيِ التثنية دالًّا على اثنين كان حرفُ التثنية من تمام الاسم ومن جملة صيغةِ الكلمة وصار كالهاء فى قائمة والالف فى حُبْلَى لانّ الالف والهاء زيدَا لمعنى التأنيث كما زِيد حرفُ التثنية لمعنى التثنية وصارا حرفَيِ اعراب كذلك فى التثنية ، وقال ابو الحسن ليست هذه الحروف حروفَ اعراب ولا اعرابًا لكنّها دليلُ الاعراب فاذا رأيتَ الالف علمتَ انّ الاسم مرفوعٌ واذا رأيت الياء علمت انّ الاسم مجرورٌ او منصوب وإليه ذهب ابو العبّاس محمّد بن يزيد واحتجّ بانّها لو كانت حروفَ اعراب لَمَا عرفتَ بها رفعًا من نصبٍ ولا جرٍّ كما انّك اذا سمعتَ دالَ زيد لم تدلّ على رفع ولا نصب ولا جرّ فلمّا دلّت على الاعراب عُلم انّها ليست حروفَ اعراب وهذا الاعتلالُ ليس بلازمٍ لانّه يجوز ان يكون الحرف من نفس الكلمة ويفيد الاعرابَ ألا ترى أنّا لا نختلف انّ الافعال المعتلّةَ الاخرِ نحوَ يَغْزُو ويَرْمِى ويَخْشَى جزمُها بسقوطِ هذه الحروف منها وذلك كقولك لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ فاذا كان الاعرابُ قد يكون بحذفِ شىء من نفس الكلمة جاز ان يكون بإثباته ومن ذلك قولُك أبوك وأخوك وأباك وأخاك وأبيك وأخيك فالواوُ قد أفادت الرفعَ والالفُ قد أفادت النصب والياء قد افادت الجرّ وهنّ حروفُ الاعراب بلا خلاف عندنا ، فان قيل فهلّا دلّ انقلابُ الف التثنية الى الياء فى حال الجرّ والى الواو فى حال الرفع انّها ليست حروف اعراب قبل انقلابُها لا يُخْرِجها عن كونها حروفَ اعراب بعد ان قام الدليلُ على ذلك ألا ترى انّا لا نختلف فى انّ الفَ كِلَا حرفُ الاعراب منها وأنت مع ذلك تقلبها ياءً فى النَصب والجرّ نحوَ قولك جاءنى الزيدان كلاهما ورأيتُهما كِلَيْهما ومررت

بهما كِلَيْهما ومن ذلك الاسماء المعتلّة نحوُ أخوك وأبوك وأخواتهما فإنّها تكون فى الرفع واوًا وفى النصب ألفًا وفى الجرّ ياء ومع ذلك لا تختلف فى انّها حروفُ اعراب على ما سبق وامّا قوله انّها ليست باعراب فهو صحيحٌ وهو مذهب سيبويه وقبل مذهبُ سيبويه انّ الالف والياء فى التثنية اعرابٌ فالالف بمنزلة الضمّة والياء بمنزلة الكسرة والفتحة والاوّلُ المشهور من مذهبه ، وقال ابو عمر الجَرْمىّ الالفُ حرفُ اعراب كما قال سيبويه وانقلابُها هو الاعراب ولا يكاد ينفكّ من ضُعْف وذلك انّه يجعل الاعرابَ فى الجرّ والنصب معنًى لا لفظا لانّ الانقلاب معنًى واللفظُ هو المقلوب فيجعل اعرابَه فى الرفع لفظا لا معنًى فخالف بين جهات الاعراب فى اسم واحد وذلك معدومُ النظير ، وكان الزِيادىّ والفرّاء يذهبان الى انّ الالف فى التثنية اعرابٌ وكذلك الياء وقد تقدّم القول بأنّ الاعراب اذا أُزيل لم يختلّ معنى الكلمة وأنت متى أسقطتَ الالف او الياء اختلّ معنى التثنية فعُلم بذلك انّهما ليستا باعراب ، ويدلّ على انّ الالف فى التثنية ليست اعرابا قولُهم مِذْرَوانِ ألا ترى انّ الالف لو كانت اعرابا لَوجب ان تنقلب الواوُ فى مِذْرَوان ياء لانّها رابعةٌ وقد وقعتْ طرفا كما قُلبت فى أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ ووجودُ هذه الالف فى اسم العدد من نحوِ اثنان دليلٌ على انّها ليست اعرابا لانّ اسماء العدد كلّها مبنيّةٌ نحوَ ثلثةْ اربعةْ خمسةْ لانّها كالاصوات موقوفةُ الاخِر ، وامّا الزيادة الثانية وهى النون فهى عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا فى الواحد وذلك انّ الاسم بحُكْم الاسميّة والتمكّنِ تلزمه حركةٌ وتنوينٌ فالحركةُ دليلُ كونه فاعلا او مفعولا ونحوَهما من المعانى والتنوينُ دليلُ كونه منصرفا متمكّنا وانتَ اذا ثنّيتَه بضمّ غيره اليه امتنع من الحركة والتنوين ولم تُزِل التثنيةُ ما كان له بحقّ الاسميّة والتمكّن فعُوِّض النون من الحركة والتنوين ، فان قيل فأنت تقول الرجلان والزيدان فتُثْبِت النونَ مع الالف واللام والتنوينُ لا يثبت مع الالف واللام فلِمَ قلتم انّ النون عوضٌ من الحركة والنون جميعا فالجواب انّ النون دخلت قبل دخول الالف واللام عوضًا من الحركة والتنوين ثمّ دخلت الالف واللام للتعريف لانّ التثنية لا تصحّ مع بقاء تعريفه ألا ترى انّك لو رُمْتَ تثنيةَ الرجل مع بقاء ما فيه من التعريف لرُمْتَ مُحالًا لانّ الرجل معيّنٌ مقصودٌ اليه فاذا ثنّيناه زال التعيينُ وصار من أُمّةٍ كلُّ واحد له مثلُ اسمه وهذان معنيان متدافعان فصحّ انّك لمّا اردتَ تثنيتَه نزعتَ عنه الالفَ واللام حتى صار نكرةً ودخلت النون عوضا من الحركة والتنوين ثمّ دخلت الالف واللام حينئذ للتعريفَ ولم يُزيلا النونَ كما أزالا التنوينَ لانّ التنوين ساكنٌ زائلٌ فى الوقف والنون متحرّكةٌ ثابتةٌ فى الوقف فلم يقويا على

حذفها، وانّما كان المعوَّض نونا من قِبَل انّه كان ينبغى ان يكون احدَ حروف المدّ واللين لِما تقدّم من خفّتها ولو فعلوا ذلك لزمهم قلبُها او حذفُها لاجتماعها مع الف التثنية او يائها فلمّا كان يؤدّى الى تغيير احدها عدلوا الى اقرب الحروف شَبَهًا بها وهى النون فزيدت وكانت ساكنةً وقبلها الالفُ او الياء ساكنةً فكُسرت لالتقاء الساكنين، فان قيل ولِمَ حُرّكت النون لالتقاء الساكنين وهلّا حُذفت الالف لذلك فالجوابُ انّه كان القياس حذفَ الالف لالتقاء الساكنين لانّ حرف المدّ اذا لَقِيَه ساكنٌ بعده فانّه يُحذف لالتقاء الساكنين لانّ حركةَ ما قبله تدلّ عليه وذلك نحو لم يَخَفْ ولم يَهَبْ ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ والاصل يَخاف ويَهاب ويَقُول ويَبِيع وانّما لمّا سكن حروفُ الاعراب للجازم التقى فى آخِر الفعل ساكنان حرفُ الاعراب وما قبله من حروف المدّ فحُذف حرفُ المدّ لالتقاء الساكنين وانّما امتنع حذفُ حرف التثنية لسكون النون بعده من قِبَل انّه جىء به للدلالة على معنى التثنية فلو حذفتَه لذهبتْ دلالتُه وكان يكون نقضًا للغرض كما لو ادُّغم نحوُ مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ فلذلك حُرّكت النون ولم تُحذف الالف لهذا المانع، فان قيل ولِمَ خُصّت بالكسر دون غيرها من الحركات قيل لوجهَيْن احدُهما انّ الاصل فى حركة التقاء الساكنين الكسرُ فكُسرت نونُ التثنية على اصل التقاء الساكنين والوجهُ الثانى انّهم ارادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع ولمّا كان ما قبل نون التثنية ألفًا وما قبل نون الجمع واوًا والالفُ اخفُّ من الواو كسروها مع الالف وفتحوها مع الواو لتكون الكسرةُ التى هى ثقيلةٌ مع الالف التى هى خفيفةٌ والفتحةُ التى هى خفيفةٌ مع الواو التى هى ثقيلةٌ فيعتدل الامرُ، فان قيل فأنت تقول فى الجرّ والنصب مررت بالزيدَيْنِ وضربت الزيدَيْنِ وقبلها ياءٌ فهلّا عدلتَ الى الفتحة لأجل الياء كما فعلتَ فى أَيْنَ وكَيْفَ قيل الياء فى التثنية ليست بلازمة على حدّ لزومها فى اين وكيف ألا تراك تقول فى الرفع الذى هو الاصل رجلان وفرسان فلا تلزم النونَ الياء كما تلزم الياءُ النونَ والفاء فى اين وكيف فلعدم لزوم الياء فى التثنية وكونِ الرفع هو الاصلَ أجروا البابَ على حكم الاصل الذى هو الالفُ وانّما الياء بدلٌ مع تنكُّب اختلافِ حالِ نون التثنية على انّ من العرب من يفتح نون التثنية فى حال الجرّ والنصب ويُجْرِى الياء وإن كانت غيرَ لازمة مُجرى الياء اللازمة فى نحوِ أَيْنَ وكَيْفَ فيقول مررت بالزيدَيْنَ وضربتُ الزيدَيْنَ حكى ذلك البغداديّون وأنشدوا لحُمَيْد بن ثَوْر

* على أَحْوَذِيَّيْنَ ٱسْتَقَلّتْ عَشِيَّةً * فما هى الّا لَمْحَةٌ فتَغِيبُ *

وأنشد قُطْرُبٌ لامرأةٍ من فَقْعَس

* يا رُبَّ خالٍ لك مِن عُرَيْنَهْ * حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُزَيْنَهْ *

* فَسْوَتُهُ لا تَنْقَضِى شَهْرَيْنَهْ * شَهْرَىْ رَبيعٍ وجُمادَيَيْنَهْ *

وقد فتحها بعضُهم فى موضع الرفع انشد ابو زيد فى نَوادِره

* أَعْرِفُ منها الجِيدَ والعَيْنانا * ومَنْخَرَيْن أَشْبَهَا ظَبْيانا *

وقد حُكى عن بعضهم انّه ضمّ النون فى التثنية نحوَ الزيدانُ والعمرانُ وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرُهما عليهما ، وهذا معنى قوله لِتكون الأُولى عَلَما لضمّ اسم واحد الى اسم واحد يعنى الالف فى الرفع والياء فى الجرّ والنصب جعلوهما دليلا على التثنية وعوضًا من الاسم المحذوف والاخرى عوضًا ممّا مُنع من الحركة والتنوين يعنى النون على ما ذكرنا ،

قال صاحب الكتاب ومن شأنه اذا لم يكن مثنًّى منقوصٍ أن تبقَى صيغةُ المفرد فيه محفوظةً ولا تسقُط تاء التأنيث الّا فى كلمتَيْن خُصْيانِ وأَلْيانِ قال * كانّ خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ * وقال * يَرْتَجُّ أَلْياهُ ٱرْتجاجَ الوَطْبِ *

قال الشارح ومن شرط المثنّى ان تسلم صيغةُ واحده فى التثنية ولا تُغيَّر عمّا كانت عليه فى حال الإفراد وذلك من قِبَل انّ لفظ الاسم المثنّى دالّ على المحذوف فلو غُيّر بزيادةٍ فيه او نقصٍ منه لم يبق دالًّا على ما حُذف وشىءٌ اخرُ انّ المثنّى فى معنى العطف فكما انّك فى حال العطف لا تُغيّر المعطوف عليه كذلك فى التثنية التى هى فى معناه ولا فرق فى ذلك بين المذكّر والمؤنّث فإن كان فى المؤنّث علامةُ تأنيث فإنّها تثبت ولا تُحذف كما حُذفت فى الجمع نحوِ مسلماتٍ وصالحاتٍ بل تأتى بها فتقول قائمتانِ وقاعدتانِ فتُثبِت التاء لِما ذكرتُه ولانّ التاء علمُ التأنيث فلو حُذفت لٱلتبس بالمذكّر وليس كذلك الجمعُ فى مثلِ مُسْلماتٍ وقائماتٍ لانّ التاء الثانية تُغْنِى عنها فى الدلالة ، ولم تُحذف التاء فى التثنية الّا فى موضعَيْن شَذًّا عن القياس قالوا خُصْيان وأَلْيان والقياس خُصْيَتانِ وأَلْيَتانِ لانّ الواحدة خُصْيَةٌ وأَلْيَةٌ قالت امرأةٌ من العرب

* لَسْتُ أُبالِى أَنْ أكونَ مُحْمَقَهْ * اذا رأيتُ خُصْيَةً مُعلَّقَهْ *

وربّما قالوا خِصْيَةٌ بالكسر كانّهم ثنّوا خُصْيًا بغيرِ تاء جاؤا فى المثنّى على ما لم يُستعمل كما جاؤا بشىء من الجموع على غيرِ واحده نحوِ حاجَةٍ وحَوائجَ وشَبَهٍ ومَشابِهَ وذَكَرٍ ومَذاكِيرَ ويجوز ان يكون بنوا

خصيتان وأليتان على التثنية كما بنوا مِذْرَوانِ ثمّ أسقطوا التاء حينئذ لئلّا يصير عَلَمُ التأنيث حَشْوًا من كلّ وجه وليس كقائمتان لانّ التثنية فى تقدير الانفصال قال ابو عمرو الخُصْيَتان البَيْضتان والخُصْيان الجِلْدتان اللتان فيهما البيضتان، فامّا قول الراجز انشده سيبويه

* كأنّ خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ * ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ *

فشاهد على حذف التاء فى التثنية وذلك على قولِ من لا يفرق وفيه شذوذان احدهما حذف التاء من خُصْيَةٍ فى التثنية هذا الشذوذُ من جهة القياس دون الاستعمال والاخرُ قوله ثنتا حنظل والقياسُ ان يقول حَنْظَلَتانِ والتَدَلْدُلُ الاضطراب وخصّ ظرفَ العجوز لانّها لا تستعمل طيبًا ولا غيرَه ممّا تتصنّع به النساء للرجال وانّما تدّخر فيه ما تتعانى به من الحنظل ونحوه، فامّا أَلْيَةٌ فلم يُسمَع فيها الّا الفتح وفى التثنية أَلْيانِ وانشد * يرتجّ أَلْياهُ ارتجاجَ الوطب * والقياس أَلْيَتاه فحذف التاء لما ذكرناه وحذف النون للاضافة والوَطْبُ النِّحْيُ وارتجاجُه اضطرابُه اذا كان مملوءًا، وقوله اذا لم يكن مثنّى منقوصٍ يريد الّا ان يكون الاسم المثنّى منتقصا منه فى حال الإفراد نحوِ أَخٍ وأَبٍ فانّك تُغيّره بردّه الى اصله من ظهورِ ما حُذف منه نحوِ أَخَوانِ وأَبَوانِ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وتسقُط نونُه بالاضافة كقولك غلامَا زيدٍ وثَوْبَى عمرٍو وألفُه بملاقاة ساكنٍ كقولك الْتقتْ حَلْقتَا البِطانِ،

قال الشارح وتسقط نون التثنية للاضافة نحو جاءنى غلاما زيد ورأيت ثَوْبَىْ عمرو والاصل غلامانِ وثوبَيْنِ وذلك انّ النون عوضٌ من الحركة والتنوين والتنوينُ لا يثبت مع الاضافة فكذلك ما هو بدلٌ منه، فان قيل النون عوضٌ من الحركة والتنوين جميعًا على ما قرّرتم والحركةُ تثبت مع الاضافة نحوَ قولك جاءنى غلامُ زيد ورأيت غلامَ زيد ومررت بغلامِ زيد فلِمَ حذفتم النون فى الاضافة مع ثبوتِ احدِ بَدَلَيْها وهو الحركةُ فالجواب انّه لمّا تثبت النون مع الالف واللام فى نحو الرجلان والغلامان مع انّ احد بدلَيْها وهو التنوين لا يثبت معهما حُذفت مع الاضافة مع انّ احد بدلَيْها وهو الحركة لا يُحذف كانّ ذلك لضرب من التعادُل والتَقاصّ، فان قيل فهلّا تثبتْ مع الاضافة وحُذفت مع الالف واللام قيل المضاف اليه محلّه محلُّ التنوين آخِرًا ومحلّ الالف واللام اوّلًا فكان حذفُ النون مع الاضافة أَوْلى لوجودِ ما يقوم مقامَه ويحُلّ محلّه ووجهٌ ثانٍ وهو انّ المضاف والمضاف اليه كاسم واحد والنونُ والتنوينُ يفصلان الكلمةَ عمّا بعدها والالفُ واللام تفصل الكلمةَ ايضا لانّهما يمنعان

اضافة ما يدخلان عليه كفصلِ النون والتنوين فكانّ زيادة النون مع الالف واللام فيه تأكيدٌ لمعناها ومع الاضافة نقضٌ للغرض بالاضافة ومع ذلك لو حذفوها مع الالف واللام ربّما وقعوا فى لبسٍ لانّهم قد يُلْحِقون الواحدَ المنصوبَ الفَ الإطلاق فى القوافى وفى أواخرِ الآى نحوِ قوله تعالى فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا وتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ونحوِ قولِ الشاعر * أَقِلِّى ٱللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا * فلو أسقطوا النون فى حالِ دخول الالف واللام لم يُعلَم أواحدٌ هو ام مثنّى، وقد ذهب بعضهم الى انّ للنون فى التثنية أحوالا ثلثةً حالا تكون فيه عوضًا من الحركة والتنوين وحالا تكون فيه عوضا من الحركة وحدَها وحالا تكون فيه عوضا من التنوين وحدَه أمّا كونُها عوضا من الحركة والتنوين ففى كلّ موضع لا يكون الاسمُ المتمكّن فيه مضافا ولا معرّفا بالالف واللام نحوَ رجلان وغُلامان ألا ترى انّك اذا أفردتَ الواحد على هذا الحدّ وجدتَ فيه الحركة والتنوين جميعاً نحوَ رجلٌ وغلامٌ فالنون عوضٌ عمّا يجب فى الفِ رجلان التى هى حرف الاعراب بمنزلةِ لامِ رجل فامّا الحال التى تكون فيها نونُ التثنية عوضا من الحركة وحدَها فمع لام التعريف نحوَ الرجلان والغلامان ألا ترى انّك لو أُفردتَ هذا الاسم لم تجد فيه الّا الحركةَ وحدَها نحوَ قولك الرجلُ والغلامُ والحالُ التى تكون فيها النونُ عوضا من التنوين وحدَه فهو اذا كان مضافا نحوَ غلاما زيدٍ وفرسا خالدٍ ألا تراك تحذفها كما تحذف التنوينَ للاضافة والصحيحُ المذهب الاوّل وقد تقدّمت الدلالةُ على صحّته، واعلم انّه قد تُحذف ايضا الفُ التثنية وذلك اذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة اخرى كقولك جاءنى غلاما ٱبْنِك وٱلْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطانِ حُذفت النون للاضافة والالفُ لسكونها وسكونِ ما بعدها وهو الباء فى ابنك واللام فى البطان لانّ الهمزة زائلةٌ فى الوصل، فان قلت فأنت قد منعت من حذفها لسكون نون التثنية بعدها فما بالُك حذفتها ههنا وما الفرقُ بين الموضعين فالجواب انّ الفرق بينهما انّ نون التثنية لازمةٌ للمثنّى بمنزلةِ حرف من حروف الكلمة وليس كذلك اذا كان من كلمتَيْن لانّه ليس بلازمٍ ان يضاف الى ما فيه الفٌ ولامٌ او همزةُ وصلٍ ألا تراك تقول هذان غلاما زيد وصاحبا عمرو فكان الساكنُ اذا كان من كلمة اخرى امرًا عارضًا والعارضُ لا اعتدادَ به ألا تراك لا تُعيد المحذوفَ فى رمتِ المرأةُ ولم يقمِ الرجل وإن كانت التاء والميم قد تحرّكتا اذ الحركةُ فيهما ليس امرًا لازمًا ولذلك قال وتُحذف الفه يريد الف المثنّى بمُلاقاةِ ساكنٍ يعنى من كلمتَيْن على ما ذكرنا فاعرفه،

فصــــل ٢٢٩

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المنقوص من ان تكون الفُه ثالثةً او فوق ذلك فإن كانت ثالثةً وعُرِف لها اصلٌ فى الواو او الياء رُدّت اليه فى التثنية كقولك قَفَوانِ وعَصَوان وفَتَيان ورَحَيان وإن جُهل اصلُها نُظر فإن أُميلت قُلبتْ ياءً كقولك مَتَيان وبَلَيان فى مسمَّيَيْن بمتى وبلى وإلّا قُلبت واوا كقولك لَدَوان والَوان فى مسمَّيَيْن بلَدَى وإلَى،

قال الشارح اعلم انّك اذا ثنّيتَ المقصور وهو كلّ اسم وقعتْ فى اخره الفٌ مفردةٌ نحو رَحًى وعَصًا فلا يخلو إمّا ان يكون ثُلاثيًّا او زائدا على الثلاثة فإن كان ثلاثيًّا نظرتَ فإن كانت الفُه منقلبةً عن ياءٍ رددتَها فى التثنية الى الياء كقولك فى رَحًى رَحَيانِ وفى فَتًى فَتَيانِ قال الله تع وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ، فان قيل فمن أين علمتم انّ الفَ رحى وفتى من الياء قيل لقولهم فيه رَحَيْتُ بالرحى اذا طحنتَ بها ولقولهم فى جمعِ فَتًى فِتْيانٌ وفِتْيَةٌ فظهورُ الياء فيما ذكرنا دليلٌ على انّها من الياء، فان قيل ففى رحى لغتان يقال رحَيْت بالرحى ورحَوْت بالياء والواو فلِمَ قلتم رَحَيانِ لا غيرُ قيل الحكمُ فى التثنية على الغالب الاكثر والاكثرُ رحيت بالياء قال الشاعر

* كأنّا غُدْوَةً وبَنِى أَبِينَا * بِجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيَا مُدِيرِ *

فان كانت الالف منقلبةً عن واو رددتَها فى التثنية الى الواو نحوَ قَفًا وعَصًا ورَجًا واحدِ أَرْجاء البئر وانّما قالوا فى قَفًا قَفَوانِ لقولك قَفَوْتُ الرجلَ اذا تبعتَه من خَلْفه وفى عَصًا عَصَوانِ لقولك عَصَوْتُه بالعصا اذا ضربتَه بالعصا وتقول فى رَجًا رَجَوانِ قال الشاعر

* فَلَا يُرْمَى بِىَ الرَّجَوانِ إِنّى * أَقَلُّ القَوْمِ مَن يُغْنِى مَكانِى *

فان قيل ولِمَ قُلبت الالف الى الواو والياء وهلّا حُذفت لالتقاء الساكنين على حدّ الحذف فى اقامةٍ واصابةٍ فالجواب انّه انّما وجب تحريكُها لالتقاء الساكنين ولم تُحذف لأنّا لمّا أدخلنا الالفَ للتثنية اجتمعت مع الالف التى هى لامُ الكلمة ولم يمكن حذفُ احداهما خوفًا من لبسٍ فلمّا بطل حذفُ احداهما لما ذكرناه وجب التحريكُ ولم يمكن تحريكُ الالف لانّها مدّةٌ لا تكون الّا ساكنةً وقد عُلم انّ الاسم اذا كان على ثلثةِ احرف والثالثُ ألفٌ أنّ الالف منقلبةٌ عن ياء او واو فرُدّت فى التثنية الى ما هى منقلبةٌ عنه وكان ذلك أَوْلى من اجتلابِ حرف أجنبىّ ألا ترى انّك لو ثنّيت مثل رَحًى وعَصًا وحُبْلَى فكان يلزم اذا اضفتَ حذفُ النون قلتَ عصَا زيد ورحَا عمرو وحُبْلَا القوم

فيلتبس الواحدُ بالتثنية ولا يُعلَم أواحدًا تريد ام اثنين، فإن جُهل امرُها نظرتَ فإن كان سُمع فيها الامالة قُلبت فى التثنية ياء فعلى هذا لو سمّيتَ ببَلى ومَتى ثمّ ثنّيتَهما فانّك تقلب ألفهما ياء فى التثنية لانّه قد سُمع فيهما الامالةُ أمّا بلى فإنّها وإن كانت حرفا فانّها على أبنية الاسماء من ذوات الثلاثة وتَكْفى فى الجواب فصارت كانّها دلّت دلالة الاسماء فأُميلت لذلك وأمّا متى فأُميلت لقوّة الاسميّة فعلى هذا تقول مَتَيانِ وبَلَيانِ فى تثنية مَن اسمُه مَتى وبَلَى ولو سمّيتَ بالَى ولَدَى واذا قلبتَ ألفهنّ واوًا لانّ امرها مجهولٌ ولم يُسمع فيهنّ الامالةُ وليس شىءٌ من الاسماء اصلُه الياء وتمتنع منه الامالةُ هذا اصلٌ مستمِرٌّ عند البصريين لا يختلفون فيه، وذهب الكوفيون الى انّ ما كان من الثلاثىّ مفتوحَ الاوّل كان على العِبْرة التى ذكرناها وما كان مكسورَ الاوّل او مضمومَه قلبوه الى الياء وإن كان من الواو وكتبوه بالياء نحوَ الضُحَى والرِّبَى والحُبَى والحقُّ مع البصريين للقياس والسَماع أمّا القياس فقد ذُكر وأمّا السماع فما حكاه ابو الخَطّاب انّه سمع فى تثنية كِبًا وهو العُود الذى يُتبخّر به كِبَوانِ وحكى الكسائىّ منهم انّه سمع فى حِمًى حِمَوانِ وفى رِضًا رِضَوانِ وهذا نصٌّ فى محلّ النزاع فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وإن كانت فوق الثالثة لم تُقْلَبْ الّا ياء كقولهم أَعْشَيان ومِلْهَيان وحُبْلَيان وحُبارَيان وأمّا مِذْرَوان فلانّ التثنية فيه لازمةٌ كالتأنيث فى شَقاوة ،

قال الشارح فإن كان المقصور فوق الثلاثة قُلبت ألفه فى التثنية ياء على كلّ حال وذلك من قِبَل انّ المقصور اذا زاد على الثلاثة لم تكن ألفه منقلبةً الّا عن ياء او مشبَّهةً بالمنقلب عنها سواءٌ كان اصلُها الياء او لا اصلَ لها فمثالُ الاوّل أَعْشَى ومِلْهَى ونحوُهما من قولك مَغْزًى ومُعْطًى فهذه الالفاظُ اصلها الواو لانّ أَعْشَى من عَشَا يَعْشُو من قوله

* مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِهِ * تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ *

ومِلْهًى من اللَهْو ومَغْزًى من الغَزْو ومُعْطًى من عَطَا يَعْطُو وانّما لمّا وقعت الواو رابعةً قُلبت ياء وهذه قاعدةٌ من قواعد التصريف انّ الواو اذا وقعت رابعةً طرفًا فانّها تُقلَب ياء نحوَ أَدْعَيْتُ وأَغْزَيْتُ فعلوا ذلك حملًا له على المضارع فى يُغْزِى ويُدْعِى فأصلُ هذا القلب فى الفعل والاسمُ محمولٌ عليه فالاصلُ فى أَعْشَى أَعْشَوُ وفى مِلْهًى مِلْهَوٌ وفى مَغْزًى مَغْزَوٌ وفى مُدْعًى مُدْعَوٌ فحُوّل الى أَعْشَىُ ومِلْهَىٌ ومَغْزَىٌ ومُدْعَىٌ ثمّ صارت ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فهذه الالفُ منقلبةٌ عن ياء والياء بدلٌ من الواو، وامّا المنقلبة عن الياء أصلا فنحوُ المَرْمَى والمَجْرَى تقول مَرْمَيانِ ومَجْرَيانِ وهو من رَمَيْتُ وجَرَيْتُ، وامّا المشبّه

بالمنقلب فنحوُ الف حُبْلَى وحُبارَى وأَرْطًى وقَبَعْثَرًى فالالفُ فى حُبْلَى للتأنيث وليست منقلبة عن شىء لكنّها فى حكم المنقلب عن الياء اذ الواو لا تقع طرفًا رابعةً ولذلك تُكتَب ياءً وتسوغ فيها الامالةُ ولو صُرّفت لكان بالياء نحوَ حَبْلَيْتُ وحَبْرَيْتُ والالفُ فى أَرْطًى للإلحاق بجَعْفَرٍ وألفُ قبعثرى زائدةٌ لتكثير الكلمة وحكمُها فى شَبَه المنقلبة عن الياء حكمُ الف التأنيث فلذلك قُلبت فى التثنية ياءً فقلتَ حُبْلَيانِ وأَرْطَيانِ وقَبَعْثَرَيانِ هذا مذهب البصريين فيما جاوَزَ الثلثةَ من المقصور قلّت حروفُه او كثُرت، واما الكوفيون فيحكون عن العرب انّه اذا تعدّى المقصورُ الاربعةَ وكثُرت حروفُه حذفوا الفَه فى التثنية ولم يفرق اصحابُنا بين القليل والكثير، فامّا مِذْرَوانِ وهما أَطرافُ الأَلْيَتَيْنِ وهما ايضا الموضعان اللذان يقع فيهما الوَتَرُ من القوس قال عَنْتَرَةُ

* أَحَوْلِى تَنْفُضُ ٱسْتُكَ مِذْرَوَيْها * لِتَقْتُلَنى فَهَا أَنَا ذَا عُمارَا *

فقد كان ينبغى ان يقال مِذْرَيَيْها بالياء على قياسِ تثنية المقصور الزائد على الثلاثة من نحوِ مِلْهًى ومَغْزًى غيرَ انّ التثنية على ضربَيْن احدُهما ان يلحق الاسمَ فيها حرفُ التثنية ويكون فى تقدير الانفصال والاخرُ ان تُصاغ على التثنية ولا يُقدَّر فيها انفصالُ الواحد كما قُدّر فى الوجه الاوّل ولكن بُنى على التثنية فالاوّلُ كقولك رجلٌ ورجلان وعَصًا وعَصَوانِ وجميعُ ما تقدّم والثانى كقولهم مِذْرَوان وعقلتُه بثِنايَيْن فهذا بُنى على التثنية كما بُنى نحوُ الشَّقاوَة والعَظايَة والاداوَة على التأنيث من غير تقديرِ دخولِ التاء على المذكّر فلولا ذلك لانقلبت الواو والياء همزةً كما تنقلب فى رِدَآءَيْن فلا مفردَ لكلّ واحد من مذرويْن وثنايَيْن كما انّه لا مذكّرَ للاداوة والشقاوة ونحوهما فاعرفه،

فصــل ٢٣٠

قال صاحب الكتاب وما آخِرُه همزةٌ لا تخلو همزتُه من ان تسبقها الفٌ او لا فالّتى سبقتْها الفٌ على اربعةِ اضرب اصليّةٌ كقُرّاء ووُضّاء ومنقلبةٌ عن حرفٍ اصلٍ كرِداء وكِساء وزائدةٌ فى حُكْمِ الاصليّة كعِلْباء وحِرْباء ومنقلبةٌ عن الف تأنيث كحَمْراء وصَحْراء فهذه الاخيرةُ تُقلَب واوا لا غيرُ كقولك حَمْراوانِ وصَحْراوان والبابُ فى البَواقى أن لا يُقْلَبْنَ وقد أُجيزَ القلبُ ايضا والتى لا الِفَ قبلها فبابُها التصحيحُ كرَشا وحِدَا،

قال الشارح اعلم انّ ما آخره همزة من الاسماء على ضربين ممدود وغير ممدود فالممدود كلّ اسم وقعت فى اخره همزة قبلها الف زائدة نحو كساء ورداء ونحوهما من نحو سقاء وغطاء وشقاء وغير الممدود كلّ اسم كان فى آخره همزة لا الف قبلها نحو خَطَأ ورَشَأ ونحوهما من نحو حِدَأ وقارِئٍ ومُنْشِئٍ فالمهموز أعمّ من الممدود اذ كلّ ممدود مهموز لانّ فى اخره همزة وليس كلّ مهموز ممدودا ، والهمزة فى اخر الممدود على اربعة اضرب تكون اصلا وبدلا من اصل وزائدة فى حكم الاصل وزائدة للتأنيث فالاصل نحو قُرّاء ووُضّاء والذى يدلّ على انّها اصل ثبوتها فى تصرّفها من الفعل نحو قَرَأْتُ وتَوَضّأْتُ فتجدها ثابتة فى تصاريف الفعل ، وامّا كونها بدلا من اصل فنحو كساء ورداء فهذه الهمزة ليست اصلا ولا زائدة وانّما هى بدل من حرف اصلىّ كقولك فلانٌ حسنُ الكِسْوَة والرِدْيَة فالواو فى الكسوة والياء فى الردية هى الهمزة فى كساء ورداء مقلوبة عنهما ، وامّا كونها زائدة للالحاق فنحو عِلْباء وحِرْباء الهمزة فيه للالحاق بسِرْداح وحِمْلاق والحقّ من امرها انّها بدل من ياء مزيدة للالحاق كانّ الاصل عِلْباىٌ وحِرْباىٌ ثمّ وقعت الياء طرفا بعد الالف زائدةً فقُلبت ألفا ثمّ قُلبت الالف همزةً ومثله العمل فى كساء ورداء والذى يدلّ انّ الاصل ما ذكرنا من امر هذه الهمزة انّهم لمّا أنّثوا هذا الضربَ أظهروا الحرف المنقلب وذلك نحو دِرْحايَة ودِعْكايَة وانّما قال انّها فى حكم الاصل لانّها للالحاق فالهمزةُ بإزاء الحاء فى سِرْداح والقاف فى حِمْلاق ، وامّا كونها زائدةً للتأنيث فنحو حَمْرآء وصَحْرآء فالهمزة فيهما زائدة للتأنيث والحقّ فيها انّها بدل من الف التأنيث فى حُبْلَى وسَكْرَى وانّما قُلبت همزةً لاجتماعها مع الف المدّ قبلها وسيوضح امرها فى موضعه من هذا الكتاب فاذا ثنّيت الممدودَ فان كانت همزته للتأنيث نحو حمراء وصحراء قلبتَها واوًا ابدًا نحو قولك هُمَا حَمْراوانِ وصَحْراوانِ ورأيت حمراوَيْنِ وصحراوَيْنِ ومررت بحمراوَيْن وبصحراوَيْن وانّما قلبوها هنا ولم يُقِرّوها على لفظها حملًا لها على الجمع المؤنّث السالم والنسبِ من نحو صَحْراوات وخُنْفَساوات وصَحْراوِىّ وحَمْراوِىّ لاجتماعهنّ فى سلامة الواحد وزيادة الزائدَيْن فى الآخر منهنّ للمعنى وانّما قُلبت فى النسب لئلّا يصير علمُ التأنيث حَشْوًا مع انّك لو نسبتَ اليه مؤنّثًا لاجتمع فى الكلمة علامتَا تأنيث نحو حَمْرائيّة وصَحْرائيّة وذلك لا يجوز وأبدلوا منها فى الجمع واوًا لئلّا يجمعوا فى اسم بين علامتَىْ تأنيث ، فان قيل ولِمَ كان البدل واوا ولم يكن ياء فالجواب انّ الذى دعاهم الى القلب فى صحراوات وصحراوِىّ الفرارُ من علامتَىْ تأنيث وكانت الياء ممّا يؤنّث بها فى مثل اِذْهَبِى وانْطَلِقِى فعدلوا عنها الى الواو لانّها لا تكون للتأنيث وقيل اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصورة ، فان

كانت همزته زائدة للالحاق نحوَ عِلْباء وحِرْباء ففيه وجهان اجودُهما إقرار الهمزة بحالها نحوُ علباءان وحرباءانِ لانّ الهمزة فيه ليست للتأنيث والثانى ان تُبدلها واوا كما فعلت بهمزة التأنيث فتقول عِلْباوان وحِرْباوان لانّها وإن لم تكن للتأنيث لكنّها شابهتْ حَمْراء وبابَها بالزيادة فحُملت عليها وهذا شَبَهٌ لفظىٌّ لانّا لا نشكّ انّ حمراء وبابها لم تُقلَب لكونها زائدة ، وإن كان مثنّى نحوِ كِساء ورِداء فالوجه والباب إقرارُ الهمزة نحوُ قولك كساءانِ ورداءانِ ورأيت كِساءَيْن ورداءَيْن ومررت بكساءَيْن ورداءَيْن ويجوز قلبُها واوا فتقول جاءنى كساوانِ ورداوان ورأيت كساوَيْن ورداوَيْن حملًا لها على همزة عِلْباء وحِرْباء من حيث كانت الهمزة فى كساء ورداء بدلًا من حرفٍ ليس للتأنيث ثمّ إنّهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا قُرّاوان ووُضّاوان فشبّهوا همزةَ قُرّاء ووُضّاء بهمزةِ كِساء ورِداء من حيث كانت لاما غيرَ زائدة كما انّ همزةَ كساء ورِداء غيرُ زائدة فاذًا القلبُ فى حمراوان هو الاصل ، قال ابو عمرو وكلُّ العرب تقول حمراوان وربّما قالوا حمراءان فلم يقلبوها تشبيهًا بهمزةِ علباء من حيث هما زائدان حكى ذلك محمّد بن يزيد عن ابى عثمان والقلبُ فى علباء اقوى منه فى كساء والقلبُ فى كساء اقوى منه فى قُرّاء ووُضّاء والداعى لهم الى هذه الالحاقات والحِمل حاجتُهم الى التوسّع فى اللغة ، وحكى الكسائىّ عن العرب كسايان ورِدايان بالياء فصار فيه ثلثُ لغات وأجاز ذلك اجمعَ فى بابِ حمراء فقال حمراوان بالواو وحمراءان بالهمزة وحمرايان بالياء ، وأجاز الكوفيون فيما طال من الممدود حذفَ الحرفَيْن الآخِرَيْن فقالوا قاصِعان ونافِقان فى قاصِعاء ونافِقاء ، فإن ثنّيت نحوَ رَشَا وفَرَا ونحوِهما ممّا هو مهموز غيرُ ممدود فليس الّا وجهٌ واحدٌ وهو إقرارُ الهمزة نحوُ رشأان وفرأان لانّ الهمزة فيه اصليّةٌ لم يوجَد فيها ما وُجد فى الممدود فاعرفه ،

فصل ٢٣١

قال صاحب الكتاب والمحذوف العَجُزِ يُرَدّ الى الاصل ولا يُردّ فيقال أَخوان وأَبوان ويَدان ودَمان وقد جاء يَدَيان ودَمَيان قال * يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمِ * وقال

* فلَوْ أَنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا * جَرَى الدَمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ *

قال الشارح اعلم انّ المحذوفَ العجزِ وهو الساقطُ اللام على ضربَيْن ضربٌ يُرَدّ اليه الحرف الساقط فى التثنية

وضربٌ لا يردّ اليه فمتى كانت اللام الساقطة ترجع فى الاضافة فانّها تردّ اليه فى التثنية لا يكون الّا كذلك واذا لم يرجع الحرفُ الساقطُ فى الاضافة لم يرجع فى التثنية فمثالُ الاوّل أَخٌ وأَبٌ تقول فى تثنيتهما هذان أَخَوان وأَبَوان ورأيت أَخَوَيْن وأَبَوَيْن ومررت بأَخَوَيْن وأَبَوَيْن لانّك تقول فى الاضافة هذا أبوك وأخوك ورأيت أباك وأخاك ومررت بأبيك وأخيك فترى اللامَ قد رجعت فى الاضافة فكذلك رددتَها فى التثنية وذلك لانّا رأينا التثنية قد تردّ الذاهبَ الذى لا يعود فى الاضافة كقولك فى يَدٍ يَدَيانِ وفى دَمٍ دَمَيانِ وأنت تقول فى الاضافة يَدُك ودَمُك فلا تردّ الذاهب فلمّا قويت التثنيةُ على ردّ ما لم تردّه الاضافةُ صارت اقوى من الاضافة فى باب الردّ فاذا ردّت الاضافةُ الحرفَ الذاهبَ كانت التثنية أَوْلى بذلك وأجدرَ، ومثالُ الثانى يَدٌ ودَمٌ فانّك تقول فى التثنية يَدانِ ودَمانِ فلا تردّ الذاهب لانّك لا تردّه فى الاضافة فامّا قول الشاعر

* يَدَيانِ بَيْضَاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تَمْنَعانِك أَنْ تُضامَ وتُضْهَدَا *

ويروى مُحَرِّقٍ والشاهد فيه قوله يَدَيان بردّ الساقط ومثلُه قول الاخر * فلو انّا على حجر الخ * وحمله اصحابُنا على القلّة والشذوذ وجعلوه من قبيل الضرورة والذى أراه انّ بعض العرب يقول فى اليد يَدًى فى الاحوال كلّها يجعله مقصورا كرَحًى وفَتًى من ذلك قولُ الراجز

* يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدَا * الّا ذِراعَ العَنْسِ او كَفَّ اليَدَا *

وتثنيتُها على هذه اللغة يَدَيانِ مثلُ رَحَيانِ، وكذلك دَمٌ يقال منقوصا ومقصورا وعليه قولُ الشاعر

* فلَسْنَا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا * ولٰكِنْ على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَمَا *

فلذلك قال جَرَى الدَمَيان كما تقول فَتَيان ورَحَيان ومُحَلِّمٌ ملكٌ من ملوك اليَمَن وقوله جَرَى الدَمَيان بالخبر اليقين يصف ما بينهما من العَداوة والبَغْضاء حتّى انّهما لو ذُبحا على حجر واحد لمَا امتزج دماؤهما والبيت لمِرْداس بن عمرو وقيل للأَخْطَل وقبله

* لَعَمْرُكَ إِنَّنِى وأَبَا رَبــاحٍ * على طُولِ التَجاوُرِ بَعْدَ حِينِ *
* لَأُبْغِضُهُ ويُبْغِضُنِى وأَيْضًا * يَرانِى دُونَــهُ وأَراهُ دُونِــى *

وامّا هَنٌ فمن قال فيه هَنُك ولم يردّ الذاهبَ فى الاضافة قال فى تثنيته هَنانِ وهَنَيْن ومن قال هذا هَنُوك ورأيت هَنَاك ومررت بهَنِيك قال فى التثنية هَنَوان وهَنَوَيْن فردّ الساقطَ فاعرفه،

فصــل ٢٣٢

قال صاحب الكتاب وقد يثنّى الجمعُ على تأويلِ الجماعتَيْن والفِرْقتين انشد ابو زيد * لنا إبِلانِ فيهما ما عَلِمْتُمُ * وفى الحديث مَثَلُ المُنافِق كالشاة العائرة بين الغَنَمَيْن وانشد ابو عُبَيْد

* لَأَصْبَحَ الحَىُّ أَوْبادًا ولم يَجِدوا * عند التَفَرُّقِ فى الهَيْجا جِمالَيْنِ *

وقالوا لِقاحان سَوْداوان وقال ابو النَجْم * بَيْنَ رِماحَىْ مالِكٍ ونَهْشَلِ *

قال الشارح القياس يأبى تثنيةَ الجمع وذلك انّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة والتثنيةُ تدلّ على القلّة فهما معنيان متدافعان ولا يجوز اجتماعُهما فى كلمة واحدة وقد جاء شىءٌ من ذلك عنهم على تأويلِ الإفراد قالوا إبِلان وغَنَمان وجِمالان ذهبوا بذلك الى القطيع الواحد وضمّوا اليه مثلَه فثنّوه انشد ابو زيد

* هُما إبِلانِ فيهما ما عَلِمْتُمُ * فَعَنْ أَيِّها ما شِئْتُم فتَنَكَّبُوا *

وقالوا لِقاحان سَوْداوان حكاه سيبويه وانّما لِقاحٌ جمعُ لِقْحَةٍ، وقالوا جِمالان يريدون قطيعَيْن منها قال الشاعر * لأصبح الحى الخ * فالتثنية تدلّ على افتراقها قطيعَيْن ولو قال لِقاحٌ او جِمالٌ لَفُهِم منه الكثرةُ الّا انّه لا يدلّ على انّها مفترقةٌ قطيعين وهو فى إبِلان أسهلُ لانّه جنسٌ فهو مفردٌ وليس بتكسير كجَمَل وجِمال، ومن ذلك قول ابى النَجْم

* تَبَقَّلَتْ فى أَوَّلِ التَبَقُّلِ * بين رِماحَىْ مالِكٍ ونَهْشَلِ *

أَعلمَ بالتثنية افتراقَ رماح هؤلاء من رماح هؤلاء، فامّا قوله عم مَثَلُ المُنافِق كالشاة العائرة بين الغَنَمَيْن فانّه شبّه المنافقَ وهو الذى يُظْهِر انّه من قوم وليس منهم بالشاة العائرة وهى المتردّدة بين الغنمَيْن اى بين القطيعَيْن لا تعلم من أيّ القطيعين هى يقال سَهْمٌ عائرٌ وحَجَرٌ عائرٌ اذا لم يُعلَم من أَيْنَ هو ولا مَن رماه،

فصــل ٢٣٣

قال صاحب الكتاب ويُجعَل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متّصلَين كقولك ما أَحْسَنَ رُؤُسَهما وفى التنزيل فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا وفى قراءة عبد الله أَيْمَانَهُمَا وفيه فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وقال * ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهورِ التُرْسَيْن * فاستعمل هذا والاصلَ معًا ولم يقولوا فى المنفصلَين أَفْراسُهما ولا غِلْمانُهما وقد جاء

وَضَعَا رِحالَهما ،

قال الشارح اعلم انّ كلّ ما فى الجَسَد منه شىء واحدٌ لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب فانّك اذا ضممتَ اليه مثلَه جاز فيه ثلثةُ اوجه احدُها الجمع وهو الاكثر نحوُ قولك ما أحسن رُؤُسَهما قال الله تع اِنْ تَتُوبَا اِلَى ٱللّٰهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وانّما عبّروا بالجمع والمرادُ التثنية من حيث انّ التثنية جمعٌ فى الحقيقة ولانّه ممّا لا يُلْبِس ولا يُشْكِل لانّه قد عُلم انّ الواحد لا يكون له الّا رأسٌ واحدٌ او قلب واحد فأرادوا الفصل بين النوعَيْن فشبّهوا هذا النوع بقولهم نحن فعلنا وإن كانا اثنين فى التعبير عنهما بلفظ الجمع ، وكان الفرّاء يقول انّما خُصّ هذا النوع بالجمع نظرًا الى المعنى لانّ كلّ ما فى الجسد منه شىء واحدٌ فانّه يقوم مقامَ شيئَيْن فاذا ضُمّ الى ذلك مثلُه فقد صار فى الحكم اربعةً والاربعةُ جمعٌ وهذا من اصول الكوفيين الحسنة ويؤيّد ذلك انّ ما فى الجسد منه شىء واحد ففيه الديَةُ كاملةٌ كاللسان والرأس وامّا ما فيه شيئان فإنّ فيه نصفَ الدية ، والوجه الثانى التثنية على الاصل وظاهرِ اللفظ نحوُ قولك ما أحسنَ رَأْسَيْهما وأسلمَ قلبيهما قال الشاعر

* بِمَا فى فُؤَادَيْنا من الهَمِّ والهَوَى * فيَبْرَأُ مُنْهاضُ الفُؤَادِ المُشَعَّبُ *

فامّا قول خِطام المُجاشِعىّ

* ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ * ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهورِ التُرْسَيْنْ *

* جِئْتُهما بالنَعْتِ لا بالنَعْتَيْنْ *

فانّ الشاهد فيه تثنيةُ الظَهْر على الاصل والكثيرُ الجمع لِما ذكرناه مع كَراهيةِ اجتماع التثنيتَيْن فى اسم واحد لانّ المضاف اليه من تمام المضاف يصف مفازةً قَطَعَها والمَهْمَهُ القَفْرُ والقَذَفُ بالفتح البعيدُ والمَرْتُ الارض التى لا تنبُت كانّها فلاتان لا نَبْتَ فيهما ولا شخصَ يُستدلّ فشبّههما بالتُرْسَيْن وجَمَعَ بين اللغتَيْن بقوله ظهراهما مثل ظهور الترسَيْن وقوله جئتهما بالنعت اى خرقتُهما بالسير اى بأنْ نُعِتَا لى مرّةً واحدةً ، والوجه الثالث الافراد نحوُ قولك ما أحسن رأسَهما وضربتُ ظَهْرَ الزيدَيْن قال الشاعر * كانّه وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضِبَا * وذلك لوضوح المعنى اذ كلُّ واحد له شىء واحدٌ من هذا النوع فلا يُشْكِل فأتى بلفظ الافراد اذ كان اخفّ ، فإن كان ممّا فى الجسد منه أكثرُ من واحد نحوِ اليَد والرِجْل فإنّك اذا ضممته الى مثله لم يكن فيه الّا التثنيةُ نحو ما أبسطَ يَدَيْهما وأخفَّ رِجْلَيْهما لا يجوز غيرُ ذلك فامّا قوله تعالى وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا فانّما جمع لانّ المراد الأَيْمانُ وقد

جاء فى قراءة عبد الله بن مسعود فاقطعوا أَيْمانَهما، وكذلك المنفصل من نحوِ غلام وثوب اذا ضممت منه واحدا الى واحد لم يكن فيه الّا التثنية نحوُ غلامَيْهما وثَوْبَيْهما اذا كان لكلّ واحد غلامٌ وثوبٌ ولا يجوز الجمعُ فى مثلِ هذا لانّه ممّا يُشْكِل ويُلْبِس اذ قد يجوز ان يكون لكلّ واحد غِلْمانٌ وأثوابٌ وقد حكى بعضُهم وَضَعَا رِحالَهما كانّهم شبّهوا المنفصل بالمتّصل وهو قليل فاعرفه،

ومن اصناف الاسم المَجْموعُ

فصـــل ٢٣۴

قال صاحب الكتاب وهو على ضربَيْن ما صحّ فيه واحدُه وما كُسّر فيه فالاوّل ما آخِرُه واوٌ او ياءٌ مكسورٌ ما قبلها بعدها نونٌ مفتوحةٌ او الفٌ وتاءٌ فالذى بالواو والنون لمَن يعلَم فى صفاته وأَعلامه كالمُسْلِمينَ والزَيْدين الّا ما جاء من نحوِ ثُبونَ وقُلُونَ وأَرَضون وأَحَرّون واِوَزّون والذى بالالف والتاء للمؤنّث فى اسمائه وصفاته كالهِنْدات والتَمَرات والمسلمات،

قال الشارح اعلم انّ الجمع ضَمُّ شىء الى اكثرَ منه فالتثنيةُ والجمعُ شريكان من جهةِ الجمع والضمّ وانّما يفترقان فى المقدار والكَمّيّة والغرضُ بالجمع الإيجازُ والاختصارُ كما كان فى التثنية كذلك اذ كان التعبيرُ باسمٍ واحدٍ اخفّ من الاتيان بأسماء متعدّدةٍ وربّما تَعذّر إحصاء جميعِ آحادِ ذلك الجمع وعطف احدها على الاخر، وهو على ضربَيْن جمعُ تصحيحٍ وجمعُ تكسير فجمعُ الصحّة ما سلم فيه واحدُه من التغيير وانّما تأتى بلفظه البتّةَ من غيرِ تغييرٍ ثمّ تزيد عليه زيادةً تدلّ على الجمع كما فُعل فى التثنية ويقال له جمعٌ سالمٌ لسلامة لفظ واحده من التغيير ويقال جمعٌ على حدّ التثنية لسلامةِ صدره كما كان المثنّى كذلك وربّما قالوا جمعٌ على هِجائَيْن لانّه يكون مرّةً بالواو والنون ومرّةً بالياء والنون، وانّما جُعل التثنية اصلًا فى السلامة لانّ المثنّى لا يكون الّا سالمًا والجمعُ قد يكون منه سالمٌ وغيرُ سالم ألا ترى انّه ليس كُلّ الاسماء يُجمع جمعَ السلامة فانّه لا يقال فى مَسْجِدٍ مسجدون ولا فى حَـاجِرٍ حاجرون وانّما المجموعُ منها جمعَ السلامة اسماءٌ مخصوصةٌ وليست التثنيةُ كذلك اذ لا تكون الّا سالمةً مصحَّحًا فيها لفظُ الواحد نحوَ قولك فى مسجد مسجدان وفى حاجر حاجران، والمجموع

جمعَ السلامة على ضربَيْن مذكّرٍ ومؤنّثٍ فالمذكّر يكون آخِرُه فى الرفع بالواو والنون نحوِ الزيدُونَ والمسلمُونَ وفى الجرّ بالياء المكسورِ ما قبلها والنون نحوِ الزيدِينَ والمسلمِينَ والنصبُ محمولٌ على الجرّ كما كان كذلك فى التثنية وانّما اشتُرط فى الياء ان يكون ما قبلها مكسورا تحرُّزًا من ياء التثنية فإنّ التثنية فى الجرّ والنصب بالياء ويكون ما قبل يائها مفتوحا ولم يُشترط فى الواو ان يكون ما قبلها مضموما لانّ من المجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحا وهو المقصور نحوُ المُصْطَفَوْنَ والمُعَلَّوْنَ وقد تقدّمت العلّةُ فى جعلِ رفع الاثنين بالالف ورفعِ الجمع بالواو فى فصل التثنية بما أغنى عن إعادته ، وهذه الواو حرفُ الاعراب كما كانت الالف فى التثنية كذلك وهى علامةُ الرفع والجمعِ والقلّة فانّه لا يُجمع على هذا الجمع الّا ما كان من الثلثة الى العشرة فهو من أبنيةِ القلّة فإن أُطلق بإزاء الكثير فتجوُّزٌ والحقيقةُ ما ذكرناه وانّما كان كذلك لانّ هذا الضرب من الجمع على منهاج التثنية فكان مثلَه فى القلّة ، وليس كلُّ الاسماء يُجمع هذا الجمعَ انّما يُجمع منها بالواو والنون ما كان مذكّرًا عَلَمًا لمَن يعقل او لصفاتِ من يعقل وذلك نحوُ الزيدون والمسلمون فلو قلت فى هِنْدٍ هِنْدون لم يجز لانّه وإن كان عَلَمًا يعقل فليس مذكّرا ولو قلت فى حَجَرٍ حجرون او فى صَخْرٍ صخرون لم يجز لانّه ليس بعَلَمٍ عاقل فلو سمّيتَ رجلا بحجرٍ او صخرٍ جاز جمعُه بالواو والنون لانّه بالتسمية قد جمع الاوصافَ الثلاثةَ ، وانّما قال لمن يعلم ولم يقل لمن يعقل لانّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه نحو قوله وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ ٱلْمَاهِدُونَ وقوله أَمْ نَحْنُ ٱلْخَالِقُونَ وقوله أَمْ نَحْنُ ٱلزَّارِعُونَ وهو كثيرٌ فلذلك عدل عن اشتراط العقل الى العلم لانّ البارئ يوصَف بالعلم ولا يوصف بالعقل وانّما قال لمن يعلم ولم يقل لأُولى العلم لانّ البارئ سبحانه عالمٌ لذاته لا بعِلْمٍ عنده فجرى فى العبارة على قاعدةِ مذهبه ، فان قيل ولِمَ كان الجمع بالزيادة ولم يكن بالنُقْصان قيل لمّا كان الجمع تكثيرَ الواحد وجب تكثيرُ حروف الواحد للدلالة على الجمع لتكون الزيادةُ كالعوض من الاسماء الساقطة هذا هو القياس. الّا ان توجَد علّةٌ تقتضى الحذف والتخفيفَ ، فان قيل ولِمَ فُرق بين جمعِ من يعقل وما لا يعقل قيل القياس يقتضى التفرقةَ بين جمعِ من يعقل وبين جمعِ ما لا يعقل وبين كلّ مختلفَيْن فى لفظٍ او معنًى هذا هو الاصل الّا ان يدخل شئٌ فى غير بابه لضرب من المشاكلة ، فان قيل ولِمَ اختصّ هذا الجمعُ بأعلامِ من يعقل وصفاتهم قيل لمّا كانت الحاجة ماسّةً الى الأعلام للإخبار عن كلّ شخص لمن يعقل بما له او عليه من تبايُعٍ ومُعامَلةٍ وغيرِها كانوا بثباتها مُعتنين وتصحيحِ ألفاظها لفرطِ اهتمامهم بها فجعلوا لجمعها لفظا يحفظ صيغتَها من التغيير

والتكسير   وامّا صفاتُهم فإنّها جاريةٌ مجرى الافعال فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع كما يُفعل ذلك بالفعل فى نحوِ يَقُومُونَ ويَضْرِبُونَ فكما جمعوا افعالَهم بالواو والنون كذلك جمعوا صفاتِهم لانّ الصفة تجرى مجرى الفعل، وامّا النون فكالعوض من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا فى الواحد على ما بيّنّاه فى فصل التثنية وتحريكُها لالتقاء الساكنين وهما النون وما قبلها من حروف اللين وخُصّ الجمع بالفتح ليُفرَق بين نون الجمع ونون التثنية وقد تقدّم ذلك، فقد جاءت اسماءٌ مجموعةٌ جمعَ السلامة وهى مؤنّثةٌ وليست واقعةً على من يعقل وهى ثُبَةٌ وقُلَةٌ وأَرَضٌ وحَرَّةٌ وإوَزَّةٌ وذلك من حيث كانت اسماءً معتلّةً منتقصا منها وأُكثرها محذوفةُ اللام فجُعل جمعُها بالواو والنون كالعوض من الذاهب منها فثُبَةٌ بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم وأصلُه ثُبوة والذى يدلّ على ذلك قولُهم ثَبَّيْتُ الشىء اذا جمعتَه قال لَبيدٌ ،

* تُثَبِّى ثَناءً من كَرِيمٍ وقَوْلِه * أَلَا انْعَمْ على حُسْنِ التَحِيَّةِ وَاشْرَبِ *

فثَبَّيْتُ يدلّ على انّ اللام حرفُ علّة وأنّ الثاء فاءٌ والباء عينٌ ولا يدلّ انّه من واو او ياء لانّ الواو اذا وقعتْ رابعةً طرفًا لا تثبت ألا تراهم قالوا عَدَّيْتُ وخَلَّيْتُ وهو من العَدْو والخَلْوَة لكن لمّا كان الاكثرُ فيما حُذفت لامُه من الواو نحوُ أَخٍ وأَبٍ وغَدٍ وهَنٍ قُضى عليه انّه من الواو، والاكثر فى جمعها ثُبَاتٌ على قياسِ جمع الاسماء المؤنّثة قال الله تع فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا فثُباتٌ كقولك جماعاتٌ فى تَفْرِقَةٍ قال

* فلمّا جَلاها بالايامِ تَحَيَّزَتْ * ثُباتٍ عليها ذُلُّها وٱكْتِئابُها *

وقد ذهب ابو الحسن الى انّه ثُبَةُ الحَوْض وهى وَسَطُه من ثابَ الماءُ اليها وأنّ الكلمة محذوفةُ العين والصوابُ ان يكون المحذوف فيه اللامَ ويكون من ثَبَّيْتُ وذلك انّ مجتمع الماء وسطُه هذا مع كثرةِ ما حُذف لامه من الاسماء وقلّةِ المحذوف العين ألا ترى انّه لم يأت ممّا حُذف عينه الّا فى كلمتَيْن قالوا سَهٌ فى اسْتٍ وقالوا مُذْ فى مُنْذُ، وامّا قُلَةٌ فأصلُه قَلوة لقولهم قَلَوْتُ بالقُلَة وجمعُه قُلاتٌ وقُلُونَ لما ذكرناه وله نظائرُ من كلامهم قالوا بُرَةٌ وبُرُونَ وسَنَةٌ وسِنُونَ ومِائَةٌ ومِئُونَ كلّ ذلك انّما جُمع بالواو والنون عوضًا ممّا حُذف لامه وربّما كسروا أوّله فقالوا ثِبُونَ وقِلُونَ وسِنُونَ كانّهم أرادوا ان يدخله ضربٌ من التكسير ليُعلَم انّه ليس مصحّحًا من كلّ وجه انّما ذلك لامرٍ عرض فيه، ويؤكّد عندك انّهم انّما جمعوه بالواو والنون لضربٍ من التعويض أنّهم اذا جمعوه بالتاء ردّوا ما حُذف منه وقالوا سَنَواتٌ واذا حذفوا قالوا

سِنُونَ وهذا ظاهرٌ، وامّا أَرْضٌ وأَرَضُونَ فانّه وإن لم يكن منتقصا منه شيء فيكونَ جمعُه بالواو والنون عوضاً منه فإنّ أرضاً اسمٌ مؤنّثٌ والقياسُ فى كلّ اسم مؤنّث ان يدخله علمُ التأنيث للفرق بينه وبين المذكّر نحوُ قائم وقائمة وظريف وظريفة ورَجُل ورَجُلَة وأمّا ما تُركت منه العلامةُ فللخفّة والثقة بدلالة باقى الكلام عليه قبله او بعده وأَرْضٌ مؤنّثةٌ فكان فيها هاءٌ مرادةٌ وكان التقدير أَرْضَةٌ فلمّا حُذفت الهاء التى كان القياسُ يُوجِبها ويستحقّها عَلَمُ الفرق عوّضوا منها الجمعَ بالواو والنون فقالوا أَرَضُونَ وفتحوا الراء فى الجمع ليدخل الكلمةَ ضربٌ من التغيير استيحاشاً من ان يوفوه لفظَ التصحيح البتّةَ وليُعْلِموا ايضا انّ أرضاً ممّا سبيلُه لو جُمع بالتاء أن يُفتح راءه فيقال أَرَضاتٌ لانّ فَعْلَةَ اذا كان اسما وجُمع بالالف والتاء فإنّ عينه تُحرَّك فى الجمع بالفتح أبدًا نحوَ قولهم فى جَفْنَة جَفَناتٌ وفى قَصْعَة قَصَعاتٌ فرقاً بين الاسم والصفة، وامّا حَرَّةٌ فهى ارضٌ ذاتُ حجارة سُود كالمُحْرَقة يقال حَرَّةٌ وأَحَرَّةٌ والجمعُ حَرُّونَ وأَحَرُّونَ قال الشاعر

* لا خَمْسَ إلّا جَنْدَلُ الأَحَرِّينْ * والخَمْسُ قد أَجْشَمَكَ الأَمَرِّينْ *

وأصله أَحْرِرَةٌ على زنة أَفْعِلَة فكرهوا اجتماعَ مثلَيْن متحرّكَيْن فنُقلت حركةُ الاوّل الى ما قبله وهى الحاء ثمّ ادّغم احدهما فى الاخر، ومثله أَوَزَّةٌ وأَوَزُّونَ قال الشاعر

* تُلْقَى الإوَزُّونَ فى أَكْنافِ دارَتِها * فَوْضَى وبين يَدَيْها التِبْنُ مَنْثُورُ *

والعمل فيهما واحدٌ لما دخل هذا الضربَ من التغيير والادّغام فيُجْرُوه بجمعه على لفظٍ يحفظ صيغةً واحدةً ولا يدخله تغييرٌ اخرُ بسبب الجمع، وقالوا حَرَّةٌ وحَرُّونَ فجمعوه ايضا بالواو والنون حملًا على أَحَرِّينَ لانّه من لفظه ومعناه قال الشاعر * فَمَا حَوَتْ نَقْدَةُ ذاتُ الحَرِّينْ * مع انّ فيه من الادّغام مثلَ ما فى الأَحَرِّين فاعرفه، وامّا المؤنّث فجمعُه السالمُ بالالف والتاء نحوُ الهِنْدات والمسلمات وكذلك ما أُلحق بالمؤنّث ممّا لا يعقل من نحوِ جِبالٍ راسِياتٍ وجِمالٍ قائماتٍ فهذا الضربُ من الجمع اذا زدتَ فى آخره الالفَ والتاء كالجمع المذكّر السالم فى سلامة واحده، وقد اختلفوا فى هذه الالف والتاء فقال بعضُ المتقدّمين التاء للجمع والتأنيث ودخلت الالفُ فارقةً بين الجمع والواحد وقال قومٌ التاء للتأنيث والالفُ للجمع والذى عليه الاكثرُ انّ الالف والتاء للجمع والتأنيث من غيرِ تفصيل والذى يدلّ على ذلك أمران احدُهما إسقاطُ التاء الاولى التى كانت فى الواحد فى قولك مسلماتٌ فلولا دلالةُ الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الاولى لئلّا يُجمع فى كلمة واحدة بين علامتَىْ

تأنيث والامرُ الثانى انّك لو اسقطتَ احدهما لم يُفهَم من الحرف الثانى ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث، فان قيل ولِمَ كانت الزيادةُ حرفَيْن وهلّا كانت حرفًا واحدًا قيل انّما زادوا حرفَيْن لانّ جمعَ المؤنّث السالم فرعٌ على جمع المذكّر السالم فكما انّ المَزيد فى جمع المذكّر السالم حرفان كذلك كان مثلَه فى جمع المؤنّث وكان الزائد الاوّل حرفَ مدّ ولين كما كان فى التثنية والجمع وانّما اختيرت الالفُ دون الواو والياء لخفّتها وثقلِ الجمع والتأنيثِ واختيرت التاء معها لوجهَيْن احدُهما انّها تُشْبِه الواوَ ولذلك أُبدلت منها فى مواضعَ كثيرةٍ نحوِ تُكَأَةٍ وتُخَمَةٍ والواوُ أختُ الالف والوجهُ الثانى انّها تدلّ على التأنيث فرُكّبت مع الالف ليدلّا على الجمع والتأنيث، وهذه التاء هى حرفُ الاعراب فى هذا الجمع لانّها حرفٌ صيغت الكلمةُ عليه لمعنى الجمع فكانت كالواو والياء فى الجمع المذكّر السالم فالتاء والضمّةُ عليها بمنزلة الواو فى الزيدون والتاء والكسرةُ بمنزلة الياء فى الزيدين،

قال صاحب الكتاب والثانى يعُمّ مَن يعلم وغيرَهم فى أسامِيهم وصفاتِهم كرِجالٍ وأَفْراسٍ وجَعافِرَ وظِرافٍ وجِيادٍ،

قال الشارح قوله الثانى يريد الثانى من ضربَي الجمع وهو جمع التكسير وهو يعُمّ من يعقل وما لا يعقل نحوَ رِجالٍ وأَفْراسٍ والمذكّرَ والمؤنّثَ نحوَ هُنُودٍ وزُيُودٍ وانّما قيل له مكسَّرٌ لتغيُّرِ بنيته عمّا كان عليها واحدُه فكانّك فككت بناء واحده وبنيتَه للجمع بناءً ثانيًا فهو مشبَّهٌ بتكسير الأبنية لتغيُّرِ بِنْيتها عن حال الصحّة وهذا التغييرُ يكون تارةً بزيادةٍ وتارةً بنقصٍ وتارةً بتغييرِ بنيةِ الواحد من غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ فى الحروف فامّا التغيير بالزيادة فنحوُ رَجُلٍ ورِجالٍ وفَرَسٍ وأَفْراسٍ ومثالُ التغيير بالنقص ازارٌ وأُزْرٌ وخِمارٌ وخُمْرٌ وامّا تغييرُ البناء فهو راجعٌ الى تغيير الحركات نحوِ أَسَدٍ وأُسْدٍ ووَثَنٍ ووُثْنٍ، والاصل فى ذلك الجمعُ بالزيادة لِما ذكرناه نحوُ فَلْسٍ وأَفْلُسٍ وفُلُوسٍ وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ وكِعابٍ فأمّا ازارٌ وأُزُرٌ وخِمارٌ وخُمُرٌ وأَسَدٌ وأُسُدٌ ووَثَنٌ ووُثُنٌ فمنتقصٌ منه ومقصورٌ من فُعُولٍ وأصلُه أُزُورٌ وأُسُودٌ لكنّهم حذفوا منه الواو لضربٍ من التخفيف، واعلم انّ اعراب هذا الضرب يكون باختلاف الحركات نحوِ هذه دُورٌ وقُصُورٌ ورأيت دورًا وقصورًا ومررت بدورٍ وقصورٍ بخلافِ جمع الصحّة وانّما كان اعرابُه بالحركات لانّه أشبه المفردَ لانّ الصيغة تستأنَف له كما تستأنف للمفرد وليس كذلك جمعُ السلامة فإنّ الصيغة فيه هى صيغةُ المفرد وانّما زيد عليه زيادةٌ تدلّ على الجمع ويؤكّد شَبَهَ التكسير بالمفرد انّهم قد يصفون المفردَ بجمع التكسير نحوَ قولهم بُرْمَةٌ أَعْشارٌ وثَوْبٌ أَسْمالٌ وقِدْرٌ أَكْسارٌ ولا يفعلون ذلك فى جمع السلامة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وحكمُ الزيادتين فى مسلمون نظيرُ حكمهما فى مسلمانِ الأُولى عَلَمُ ضَمِّ الاثنين فصاعدًا الى الواحد والثانيةُ عوضٌ من الشيئَيْن وتسقط عند الاضافة ،

قال الشارح حكمُ الزيادتَيْن فى الجمع السالم وهما الواو والنون فى الرفع والياء والنون فى الجرّ والنصب حكمُ الزيادتَيْن فى التثنية فكما كانت الالف فى التثنية عوضًا من ضمّ اسم الى اسم وهو معنى الدلالة على التثنية والثانى وهو النون عوضا من الحركة والتنوين على ما قرّرناه فكذلك الواو فى الجمع السالم والياء عوضٌ من ضمّ الاسمَيْن فصاعدًا الى الاسم المذكور وهو معنى الجمع ، وفى هذه الواو ستُّ علامات الجمعُ والتذكيرُ لانّ هذا الضرب من الجمع انّما هو للمذكّرين ممّن يعقل والسلامةُ والقلّةُ وعلامةُ الرفع وحرف الاعراب وكذلك الياء هذا مذهبُ سيبويه وقد تقدّم ذكرُ الخلاف فيه ، وامّا النون فعوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا فى الواحد على حدّ ما ذكرناه فى التثنية ، قال وتسقطان فى الاضافة يعنى نون التثنية ونون الجمع نحو قولك جاءنى مسلمُو زيدٍ ورأيت مسلمِى زيد ومررت بمسلمِى زيد كما تقول جاءنى غلامَا زيد ورأيت غلامَىْ زيد ومررت بغلامَىْ زيد وانّما حُذفت هذه النون فى الاضافة لانّها عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا فى الواحد والتنوينُ يُحذف مع الاضافة فحُذفت النون ههنا كحذْفه ، فان قيل فاذا كانت النون عوضا من الحركة والتنوين جميعًا فما بالُها تُحذف مع الاضافة مع ثبوتِ احد بدلَيْها وهو الحركةُ قيل لمّا ثبتتْ مع الالف واللام مع حذف احد بدلَيْها وهو التنوين حُذفت مع الاضافة مع ثبوت احد بدلَيْها وهوَ الحركة ليعتدِلا ، فان قيل فهلّا عُكس الامرُ فيهما فالجواب انّ الاضافة تقتضى الاتّصالَ لانّ المضاف اليه داخلٌ فى المضاف من تمامه والنونُ تفصل الاسمَ ممّا بعده فكان إثباتُ النون مع الاضافة نقضًا للغرض بالاضافة والالفُ واللام يفصلان الاسمَ ممّا بعده لانّهما يمنعان الاضافةَ على حدّ منعِ النون فكانّ فى ثبوت النون مع الالف واللام تقريرًا للمعنى وتأكيدا له من غيرِ تدافُعٍ ووجهٌ ثانٍ انّ الالف قد تلحق الواحدَ المنصوبَ مع الالف واللام فى القوافى ورُؤُسِ الآى كقوله تعالى فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ونحو قول الشاعر * أَقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَا * فلو أُسقط النون مع الالف واللام فى التثنية لَٱلتبست بالواحد فيما ذكرناه فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وقد أُجْرِى المؤنّث على المذكّر فى التَّسْوِيَة بين لفظَي الجرّ والنصب فقيل رأيت المسلماتِ ومررت بالمسلماتِ كما قيل رأيت المسلمِينَ ومررت بالمسلمِينَ ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ اعراب هذا الجمع بالحركات على القياس وليس الامرُ فيه كالتثنية والجمع اللذَيْن اعرابُهما بالحروف واذا كان اعرابُه بالحركات فرَفْعُه بالضمّ نحوُ هذه مسلماتٌ وفى الجرّ مررت بمسلماتٍ والنصبُ محمولٌ على الجرّ فيكون فى موضع النصب مكسورا وانّما حُمل النصب فيه على الجرّ لوجهَيْن احدُهما انّ جمع المؤنّث السالم فرعٌ على جمع المذكّر السالم فكما حُمل منصوبُ جمع المذكّر على مجروره فى مثلِ مررت بالزيدينَ ورأيت الزيدينَ كذلك حُمل منصوبُ جمع المؤنّث السالم على مجروره فى مثلِ مررت بالمسلماتِ ورأيت المسلماتِ ليكون الفرعُ على منهاجِ الاصل ولا يُخالفه والوجهُ الثانى انّ جمع المؤنّث السالم يوافق جمعَ المذكّر السالم فى أشياء ويخالفه فى اشياء فأمّا الموافقةُ ففى سلامة الواحد وزيادةِ الزيادتَيْن لعلامة الجمع وكونِ الزائد الاوّل حرفَ مدّ وامّا المخالفةُ فمن جهةِ انّ الزائد الثانى وهو التاء حرفُ الاعراب يجرى عليها حركاتُ الاعراب وليس كذلك الجمعُ المذكّرُ فانّ النون لا يدخلها اعرابٌ ومنها انّ الزيادة الاولى التى هى الالف لا تتغيّر كما تتغيّر الزيادةُ الاولى فى جمع المذكّر نحوِ الزيدون والزيدين فتكون فى الرفع واوا وفى الجرّ والنصب ياء وتثبت الزيادةُ الثانيةُ وهى التاء فى الجمع المؤنّث السالم ولا تُحذف فى الاضافة نحوِ مسلماتُك وتُحذف النون من جمع المذكّر فى الاضافة اذا قلت مسلمُوك ومسلمُو زيد فبالمعنى الذى استويا فيه حُمل احدهما على الاخر لانّ الشىء يُقاس على الشىء اذا كانا مشتبهَيْن فى معنًى ما وإن كانا مختلفَيْن فى أشياءَ أُخَرَ فبالمشابهة حُمل جمع المؤنّث على جمع المذكّر بأن جُعل للرفع علامةٌ مفردةٌ وللجرّ والنصب علامةٌ واحدةٌ اشتركا فيها فقيل جاءنى مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ ولا يجوز فتحُ هذه التاء عندنا وأجازه البغداديّون وأنشدوا لأبى ذُؤَيْب

* فلمّا ٱجْتَلاها بالايامِ تحيَّزَتْ * ثُباتًا عليها ذُلُّها وٱنْكِسارُها *

وحكوا ايضا سمعتُ لُغاتَهم ولا حُجّةَ لهم فى ذلك لاحتمالِ ان يكون لُغاتٌ وثُباتٌ واحدا فأصلُ ثُبَة ثُبْوَةٌ وأصلُ لُغَة لُغْوَةٌ مثلُ نُقْرَة وثُغْرَة وإن كان استعمالُهما بحذف اللام الّا انّهم تمّموهما كقولهم حُلاةٌ وحُلًى ومُهاةٌ ومُهًى وقال ابو الخَطّاب واحدُ الطُلَى طُلاةٌ فكذلك لغاتهم تكون على فُعْلَة وحكى احمدُ ابن يحيى سِمٌ وسُمٌ وسُماةٌ فردَّ اللام وإن كان الاستعمالُ بحذفها فلُغاتٌ مثلُ سُماةٍ ومثله فى الحذف والاتمام قولهم غَدٌ وغَدْوٌ فى قوله

* لا تَقْلُوَاها وٱدْلُوَاها دَلْوَا * إنّ مع اليَوْم أخاه غَدْوَا *

ويكون أجرى التاء فى المفرد مجراها فى الجمع فردّ اللامَ مع المفرد كما تُرَدّ مع الجمع فى قولهم أَخَواتٌ ، فإن قالوا اضافتُه الى الجمع تدلّ انّه جمعٌ قيل لا تدلّ اضافتُه الى الجمع على انّه جمع لاحتمالِ ان يكون من قبيل قوله

* كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا * فإنّ زَمانكم زَمَنٌ خَمِيصُ *

فامّا قوله تعالى خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ فيحتمل ان يكون من قبيل البيت اكتفى بلفظ الافراد عن الجمع لعدم الإلباس ويجوز ان يكون السمعُ مصدرا والمراد مواضعُ سمعهم ومثله قول الشاعر

* إنّ العُيُونَ التى فى طَرْفِها مَرَضٌ * قَتَلْنَنا ثُمّ لم يُحْيِينَ قَتْلانَا *

فإنّه أفرد الطرف اذ كان مصدرا كالسمع ، فان قيل فقد قالوا استأصل اللّهُ عَرْقاتَهم اى شأْفَتَهم بفتح التاء هكذا جاء فى كتاب العَيْن عن الخليل وهذا الاسمُ ليس منتقصا منه فيقالَ تُمِّمَ قيل يحتمل ان يكون عرقاتهم واحدا والالفُ فيه للالحاق بدِرْهَمٍ فألفُه كألف مِعْزاةٍ وسِعْلاةٍ فاعرفه ،

فصل ٢٣٥

قال صاحب الكتاب وينقسم الى جمع قِلّة وجمعِ كَثْرة فجمعُ القلّة العَشَرةُ فما دونها وأمثلتُه أَفْعُلُ أَفْعالٌ أَفْعِلَةٌ فِعْلَةٌ كأَفْلُسٍ وأَثْوابٍ وأَجْرِبَةٍ وغِلْمَةٍ ومنه ما جُمع بالواو والنون والالف والتاء وما عدا ذلك جُموعُ كثرة ،

قال الشارح كان القياس ان يُجعل لكلّ مقدار من الجمع مثالٌ يمتاز به من غيره كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع فلمّا تَعذّر ذلك اذ كانت الاعدادُ غيرَ متناهيةِ الكثرة اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير فجعلوا للقليل أبنيةً تُغايِر أبنيةَ الكثير ليتميّز احدُهما من الاخر والمرادُ بالقليل الثلثةُ فما فوقها الى العشرة وما فوق العشرة فكثيرٌ ، وأبنيةُ القلّة اربعةُ أمثلةٍ من التكسير وهى أَفْعُلٌ مثل أَفْلُسٍ وأَكْعُبٍ وأَفْعالٌ مثل أَجْمالٍ وأَفْراسٍ وأَفْعِلَةٌ مثل أَرْغِفَةٍ وأَجْرِبَةٍ وفِعْلَةٌ مثل غِلْمَةٍ وصِبْيَةٍ ، ومن ذلك جمعُ السلامة بالواو والنون نحوُ الزيدون والمسلمون والالف والتاء فهذان البناءان أيضا من ابنية القلّة لانّهما على منهاج التثنية والتثنيةُ قليلٌ فكانا مثلَه ويدلّ على انّ هذه الأبنية للقلّة امران احدُهما

انّك تُصغِّرها على لفظها فتقول فى تصغير أَفْلُسٍ أُفَيْلِسٌ وفى أَجْمالٍ أُجَيْمالٌ وفى أَجْرِبَةٍ أُجَيْرِبَةٌ وفى غِلْمَةٍ غُلَيْمَةٌ ولو كانت للكثير لرددتَها الى الواحد ثمّ تجمعها بالواو والنون إن كانت لمن يعقل وبالالف والتاء إن كانت لغيره نحوَ قولك فى رِجالٍ رُجَيْلُونَ وفى غِلْمانٍ غُلَيْمُونَ وفى جِمالٍ جُمَيْلاتٌ وفى دَراهِمَ دُرَيْهِماتٌ والثانى انّك تُفسِّر به العددَ القليلَ فتقول ثلثةُ أَفْلُسٍ وأربعةُ أَجْمالٍ وخمسةُ أَرْغِفَةٍ وثلثةُ صِبْيَةٍ وكذلك الجمع بالواو والنون والالف والتاء تقول ثلثةُ بَنِينَ وثلثُ شجراتٍ فتمييزك بهذه الجموع العددَ القليلَ دليلٌ على ما قلناه ولذلك عابوا على حسّانَ قولَه

* لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُحَى * وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا *

قالوا البيت مَدْحٌ وقد كان ينبغى ان يقول لنا الجِفانُ البِيضُ لانّ الغُرّةَ بَياضٌ يسيرٌ وكان حقّه ان يستعمل السُيُوفَ موضعَ الأَسْياف، وهذا وإن كان الظاهرُ ما ذكروه الّا انّ العرب قد تستعمل اللفظَ الموضوعَ للقليل فى موضع الكثير من ذلك قولُه تعالى وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَاتِ آمِنُونَ وقال إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَاتِ ولا يعدِ الكريمُ سبحانه بانّ فى الجَنّة غُرُفاتٍ يسيرةً وكذلك ليس المراد بقوله إنّ المسلمين والمسلمات العشرةَ فما دونها وانّما الإخبارُ عن هذا الجنس قليلِه وكثيرِه وذلك انّ الجموع قد يقع بعضُها موضعَ بعض ويُستغنى ببعضها عن بعض ألا ترى انّهم قالوا رَسَنٌ وأَرْسانٌ وقَلَمٌ وأَقْلامٌ واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة وقالوا رَجُلٌ ورجالٌ وسَبُعٌ وسِباعٌ ولم يأتوا لهما ببناء قلّة وأقيسُ ذلك أن يُستغنى بجمع الكثرة عن القلّة لانّ القليل داخلٌ فى الكثير، واعلمْ انّ هذا الفصل بين أبنية القليل والكثير انّما وقع فى الثُلاثىّ لخفّة لفظه وكثرةِ دَوْره اذ الكلمةُ اذا كثرت كثُر التصرُّف فيها الا ترى انّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة فى الزيادة سبعةَ احرف نحوَ اِشْهِيباب فزيد على الثلثة اربعةُ احرف فلم يُزَدْ على الاربعة اكثرُ من ثلثة احرف نحوَ اِحْرِنْجام ولم يزد على الخمسة اكثرُ من حرف واحد نحوَ عَضْرَفُوطٍ فثبت بما ذكرناه كثرةُ تصرُّفهم فى الثلاثىّ وقلّةُ تصرُّفهم فى الرباعىّ والخماسىّ فلذلك كان لكلّ مثال من أمثلة الثلاثىّ أمثلةٌ كثيرةٌ فى الكثرة والقلّة ولم يكن للرباعىّ الّا مثالٌ واحدٌ القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ وهو فَعالِلُ نحوُ خَناجِرَ وبَراثِنَ ولم يكن للخماسىّ مثالٌ فى التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعىّ فى التصرّف وكان محمولا على الرباعىّ فى جمعه نحوِ فَرازِدَ وسَفارِجَ وجَحامِرَ فهو بناءٌ واحدٌ للكثير والقليل بخلاف الثلاثىّ الذى له أبنيةٌ كثيرةٌ، واعلم انّ أبنيةَ القلّة أقربُ الى الواحد من أبنية الكثرة ولذلك يجرى عليه كثيرٌ من أحكام المفرد ومن ذلك جوازُ تصغيره على لفظه خِلافًا للجمع الكثير

ومنها جوازُ وصف المفرد بها نحو ثَوْبٌ أَسْمالٌ وبُرْمَةٌ أَكْسارٌ ومنها جواز عَوْدِ الضمير اليها بلفظ الافراد نحو قوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ ۚ

فصــــل ٢٣٦

قال صاحب الكتاب وقد يُجعَل إِعرابُ ما يُجمَع بالواو والنون فى النون وأَكْثَرُ ما يجىء ذلك فى الشعر ويُلزَم الياءَ اذْذاكَ قالوا أَتَتْ عليه سِنِينٌ وقال

* دَعانِىَ من نَجْدٍ فإِنَّ سِنِينَهُ * لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا *

وقال سُحَيْمٌ

* وما ذا يَدَّرِى الشُّعَراءُ مِنّى * وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

قال الشارح اعلم انّ من العرب من يجعل اعرابَ ما يُجمع بالواو والنون فى النون وذلك انّما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضًا من نقص لحقه نحو قولك سِنُونَ وقُلُون وثُبُون والشيخ قد أطلق ههنا والحقّ ما ذكرتُه ويلزم فيه الياء فتقول هذه سِنِينٌ ورأيت سِنِينًا ومررت بسنينٍ وانّما جاز اعرابُ النون فى هذا الضرب من الجمع لانّ النون فيه قامت مقامَ الحرف الذاهب فجعلوها كلام الكلمة وانّما ألزموه الياء ليصير نظيرَ غِسْلِينٍ ونحوِه من الاسماء المفردة وغِسْلِينٌ فِعْلِينٌ من الغُسالة وأجاز ابو العبّاس المبرّد التزامَ الواو فيكون مثلَ زَيْتُونٍ ۔ فامّا قوله * دَعانِىَ من نَجْدٍ فإِنّ سِنِينَهُ الخ * وقبله

* لَحَى اللّهُ نَجْدًا كَيْفَ يَتْرُكُ ذا الغِنَى * فَقِيرًا وحُرَّ القَوْمِ تَحْسِبُهُ عَبْدَا *

البيتُ للصِمّة بن عبد اللّه القُشَيْرِىّ والشاهدُ فيه انّه جمع بين النونَيْن والاضافةِ فى قوله سِنِينَهُ والقياسُ فيه سِنِيهِ لكنّه جعل النونَ حرفَ الاعراب وألزمه الياء ليكون كغسلين ومثلُه قوله فيما انشده ابو زيد

* سِنِينِىَ كُلّها لاقَيْتُ حَرْبًا * أُعَدُّ مع الصَلادِمَةِ الذُكُورِ *

وقال الاخر

* وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سادَةً * وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللّهِ كُنْتَ السَيِّدَا *

فامّا قول سُحَيْم بن وَثِيل * وما ذا يَدَّرِى الخ * فذهب قومٌ الى انّ النون فى الاربعين حرف

الاعراب والكسرة فيه علامةُ الجرّ ويكون من قبيلِ ما جُمع بالواو والنون عوضاً من المحذوف كسِنُون وقُلُون وذلك أنّ ثلاثين ونحوَه من قولك أربعين ليس بجمعِ ثلاثٍ وأربعٍ على الحقيقة اذ لو كان ثلاثون جمعَ ثلاث لَوجب ان يُستعمل فى تِسْعة لانّ الواحد من تَثْليثها ثلثةٌ وفى اثنى عشرَ لانّ الواحد من تثليثها اربعةٌ وفى خمسةَ عشرَ لانّ الواحد من تثليثها خمسةٌ الى ان تتجاوز به الثلثين من الاعداد التى الواحد من تثليثها فوق العشرة وكذلك الأربعين ونحوُها من الخمسين الى تسعين واذا ثبت انّ ثلثين ليس بجمع ثلث وأربعين ليس بجمع اربعٍ عُلم انّه اعتقد فيه انّ له واحدًا مقدّرًا وإن لم يجرِ به استعمالٌ فكانّ اربعين جمعُ اربع وأربعٌ جماعةٌ فكانّه قد كان ينبغى ان يكون فيه الهاء فعُوّض بالواو والنون وصار الامرُ فيه كحالِ أَرْضٍ وأَرَضِينَ ونحوٌ من ذلك قولُهم فى اسم البلد قِنَّسْرُونَ وفَلَسْطُونَ كانّهم جعلوا كلّ ناحيةٍ من قنّسرين وفلسطين قِنَّسْرَ وفَلَسْطَ والناحيةُ والجهةُ مؤنّثتان فكان القياس فى واحده لو نُطق به قِنَّسْرَةٌ وفَلَسْطَةٌ فعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون ، والحقُّ فيه انّ النون فى قوله * وقد جاوزتُ حَدَّ الاربعينِ * ليست حرفَ اعراب ولا الكسرةُ فيه علامةَ جرّ انّما هى حركةُ التقاء الساكنين وهما الياء والنون وكُسرت على اصل التقاء الساكنين لانّ حركةَ التقاء الساكنين لم تأت على منهاج واحد بل تأتى تارةً كسرةً وهو الاصل وتارةً ضمّةً نحو شُدُّ ومُدُّ وتارةً فتحةً نحو شُدَّ فيمَن فتح وأَيْنَ وكَيْفَ فلمّا اضطرّ الشاعر الى الكسر لئلّا تختلف حركةُ حرف الرَوِىّ كَسَرَ لانّ الأبيات مجرورةُ القوافى مطلقةٌ ، وممّا يدلّ انّ الكسرة فى نون الاربعين ليست جرًّا انّما هى كسرةُ التقاء الساكنين قولُ ذى الاصْبَع

* إنّى أَبِىٌّ أَبِىٌّ ذو مُحافَظَةٍ * وَٱبْنُ أَبِىٍّ أَبِىٍّ من أَبِيّينِ *

فأَبِيُّونَ جمعُ أَبِيّ مثلُ ظريف وظريفون فكما لا يُشَكّ فى كسرة نون أَبِيّينِ انّها لالتقاء الساكنين لانّه جمعٌ صحيحٌ مثلُ مسلمين وصالحين فكذلك ينبغى ان تكون كسرةُ النون فى الاربعينِ ، ومثله قول الاخر * مِثْلِ الخَلائفِ من بَعْدِ النَبِيّينِ * فهذا جمعٌ بُنى على الصحّة وانّما كُسرت نونُ الجمع ضرورةً وأُجريت فى الكسر مُجرى نون التثنية واعتمدوا فى الفصل بين التثنية والجمع بحركةِ ما قبل الياء فى الجرّ والنصب وامّا فى الرفع فالفصلُ بينهما ظاهرٌ لانّ رفع الاثنين بالالف ورفع الجميع بالواو فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وللثلاثىّ المجرَّد اذا كُسّر عشرةُ أمثلة أَفْعالٌ فِعالٌ فُعُولٌ فِعْلانٌ أَفْعُلٌ فُعْلانٌ فِعَلَةٌ فُعْلٌ فِعْلَةٌ فُعَلٌ فأفعالٌ أعمُّها تقول أفْراخٌ وأحْمال وأركان وأجْمال وأعْجاز وأعْناق وأفْخاذ وأعْناب وأرْطاب وآبال ثمّ فِعالٌ تقول زِنادٌ وقِداح وخِفاف وجِمال ورِباع وسِباع ثمّ فُعولٌ وفِعْلانٌ وهما متساويان تقول فُلوسٌ وعُروق وجُروح وأُسود ونُمور ورِئْلانٌ وصِنْوان وعِيدان وخِرْبان وصِرْدان ثمّ أفْعُلٌ تقول أفْلُس وأرْجُل وأزْمُن وأضْلُع ثمّ فُعْلانٌ وفِعَلَةٌ وهما متساويان تقول بُطْنانٌ وذُؤْبان وحُمْلان وغِرَدَةٌ وقِرَدة وقِرَطة ثمّ فُعْلٌ تقول سُقْفٌ وفُلْك ثمّ فِعْلَةٌ وفُعُلٌ تقول جِيرَةٌ ونُمُرٌ وقد جاء حِجْلَى فى جمع حَجَلٍ قال * حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَرَبّةِ وُقَّعُ *

قال الشارح انّما بدأ بحَصْرِ ألفاظ الجمع ولم يذكر أبنيةَ الثلاثىّ التى هى الآحادُ التى تُكسَّر عليها الجموعُ لانّ الباب بابُ الجمع فجاء بالتفصيل على وَفْق التَرْجَمة ونحن نجمع بينهما لانّ الفائدة مرتبطةٌ بهما، فالاسماء الثلاثيّة المجرَّدة من الزيادة لها عشرةُ أمثلةٍ فَعْلٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى مثلُ فَلْس وكَعْبٍ وفَعَلٌ بفتح الاوّل والثانى نحوُ فَرَسٍ وجَمَلٍ وفَعِلٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى نحوُ كَتِفٍ وفَخِذٍ وفَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى نحوُ عَضُدٍ ويَقُظٍ وفِعْلٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى نحوُ حِبْرٍ وعِدْلٍ وفِعَلٌ بكسر الاوّل وفتح الثانى نحوُ عِنَبٍ ونِطَعٍ وفِعِلٌ بكسر الاوّل والثانى نحوُ إبِلٍ وإطِلٍ وفُعْلٌ بضمّ الاوّل وسكون الثانى نحوُ قُفْلٍ وبُرْدٍ وفُعَلٌ بضمّ الاوّل وفتح الثانى نحوُ صُرَدٍ ونُغَرٍ وفُعُلٌ بضمّ الاوّل والثانى نحوُ عُنُقٍ وطُنُبٍ، فامّا فَعْلٌ فالقياس فى تكسيره ان يجىء فى القلّة على أفْعُلَ نحوِ كَلْبٍ وأكْلُبٍ وكَعْبٍ وأكْعُبٍ وقالوا فى المضاعف صَكٌّ وأصُكٌّ وضَبٌّ وأضُبٌّ وأمّا الكثير فبابُه أن يجىء على فِعالٍ وفُعولٍ نحوِ قولك كَلْبٌ وكِلابٌ وفَلْسٌ وفُلوسٌ وربّما تَعاقبا على الاسم الواحد قالوا فَرْخٌ وفِراخٌ وفُروخٌ وكَعْبٌ وكِعابٌ وكُعوبٌ قال الشاعر

* وكُنْتُ اذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كُعوبَها او تَسْتَقيمَا *

وباقى الأمثلة تُجمع فى القلّة على أفْعالٍ نحو أفْراسٍ وأكْتاف وأعْضاد وأجْبالٍ وأعْناب وآطالٍ وأبْرادٍ وأعْناقٍ وجمعُها الكثير فِعالٌ وفُعولٌ نحوُ جَمَلٍ وجِمالٍ وبُرْدٍ وبُرودٍ ما خلا فُعَلاً فانّ بابه ان يُجمع على فِعْلانَ نحوِ صُرَدٍ وصِرْدانٍ وجُرَذٍ وجِرْذانٍ يستوى فيه القليلُ والكثيرُ وأصلُه الكثرة والقلّةُ داخلةٌ عليه ويُفرَق بينهما بقرينة، فان قيل ولِمَ اختصّ جمعُ القلّة بأفْعُلَ وأفْعالٍ فالجواب انّه لمّا كان بين جمع القـلّـة

والواحد من المشابهة ما تقدّم ذكرُه من كون صيغته مستأنفةً له ويجرى عليه كثيرٌ من أحكام المفرد من نحوِ عود الضمير مفردًا اليه كقوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ وجواز تصغيره على لفظه ووصفِ المفرد به من نحو بُرْمَةٌ أَكْسارٌ وثوبٌ أَسْمالٌ اختاروا هذين البناءين لانّهما لا يكاد يُوجَد لهما نظيرٌ فى الآحاد ليُعلَم انّهما للجمع ولا يقع فيهما التباسٌ بالواحد، فان قيل ولِمَ اختصّ أَفْعُلُ بفَعْلٍ ساكنَ العين مفتوحَ الفاء قيل لخفّته وكثرةِ استعماله اختاروا له أخفَّ اللفظين وأقلَّهما حروفًا لانّ بنية الجمع على حسبِ واحده فاذا كان الواحد خفيفًا قليلَ الحروف قلّت حروفُ جمعه وحركاتُه اللاحقةُ لتكسيره واذا ثقُل الواحد وكثُرت حروفه كثُر ما يلحق جمعَه لما ذكرناه من انّ الجمع يكون بزيادةٍ على الواحد، فان قيل ولِمَ اختصّ فُعَلٌ مضمومَ الفاء مفتوحَ العين بفِعْلانَ نحو نُغَرٍ ونِغْرانٍ وجُرَذٍ وجِرْذانٍ قيل لوجهين احدُهما انّ هذا البناء لمّا اختصّ بضرب من المسمّيات وهو الحَيَوانُ ولزمه فلم يفارقه الى غيره ولم يكن غيرُه من الاسماء كذلك فانّها لا تلزم مسمًّى خصّوه بهذا الجمع كما خصّوا بفَعْلَى ما كان به آفةٌ من نحو قَتْلَى ومَرْضَى ولا يُجمع عليه الّا ما اصابته بليّةٌ نحوُ جَرِيحٍ وجَرْحَى وزَمِينٍ وزَمْنَى والوجه الآخر ان يكون منتقصًا من فُعَالٍ وفُعَالٌ يُجمع فى الكثرة على فِعْلانَ نحو غُرابٍ وغِرْبانٍ وعُقابٍ وعِقْبانٍ وممّا يؤيّد ذلك انّ فُعَلًا لا يكاد الّا مغيّرًا من غيره نحوَ عُمَرَ وزُفَرَ عَدْلًا من عامرٍ وزافرٍ وفُسَقَ وخُبَثَ والمراد فاسقٌ وخَبيثٌ فلمّا كان قد تَغيَّر عن فاعلٍ وفَعِيلٍ كان تغييرُه عن فُعالٍ أَوْلى لانّه ليس بين البناءين الّا طرحُ الالف فهو اقربُ اليه، واعلم انّ الاسم الثلاثيّ لكثرته وسعةِ استعماله كثُرت أبنيةُ تكسيره وكثُر اختلافها حتى لا يكاد يخلو بناءٌ منها من الشذوذ والقياسُ ما تقدّم ذكرُه والمرادُ بقولنا انّه القياسُ أنّه لو ورد اسمٌ ولم يُعرف كيف جمعُه لكان القياسُ ان يُجمع على المنهاج المذكور فعلى هذا لو سمّيتَ بالمصدر من نحو ضَرْبٍ وقَتْلٍ لكان القياس فى جمعه ان تقول فى القلّة أَضْرُبٌ وأَقْتُلٌ قياسًا على أَفْلُسٍ وأَكْعُبٍ وفى الكثير ضُرُوبٌ او ضِرابٌ وقُتُولٌ او قِتالٌ قياسًا على فُلُوسٍ وكِعابٍ ولا بدّ من ذكرِ ما شذّ من ذلك ليُعلم حتى لو اضطُرّ شاعرٌ او ساجعٌ الى مثله لم يكن مُخطئًا لانّه استند الى اصلٍ من استعمالهم فمن الشاذّ تكسيرهم فَعْلًا فى القلّة على أَفْعالٍ والقياس أَفْعُلٌ على ما تقدّم قالوا رَأْدٌ وأَرْآدٌ والرَّأْدُ اصل اللَّحْيَيْن وقالوا زَنْدٌ وأَزْنادٌ والزَّنْدُ العُود الذى يُقدَح به النار وهو الأعلى والزَّنْدَةُ السُّفْلى فيها ثَقْبٌ وهى الأُنثى فاذا اجتمعا قيل زَنْدانِ ولم يُقَل زندتان وقالوا فَرْخٌ وأَفْراخٌ وأَنْفٌ وآنافٌ جمعوا هذه الاسماء على أَفْعالٍ حَمْلًا لها على ما هى فى

معناه وذلك انّ رَأْدًا فى معنى ذَقَنٍ وزَنْدٌ فى معنى عُودٍ وفَرْخٌ فى معنى طَيْرٍ او وَلَدٍ وأَنْفٌ فى معنى عُضْوٍ فكما قالوا أَذْقانٌ وأَعْوادٌ وأَطْيارٌ وأَعْضاءٌ. فكذلك قالوا أَرْآدٌ وأَفْراخٌ وأَزْنادٌ وآنافٌ لانّها فى معناها فأعطوها حُكْمَها وقيل انّما قالوا أَرْآدٌ لانّ الهمزة مُقارِبةٌ للالف ومن مَخْرَجها فعاملوها مُعامَلَتَها فى الجمع فكما قالوا بابٌ وأَبْوابٌ ونابٌ وأَنْيابٌ كذلك قالوا رَأْدٌ وأَرْآدٌ والنونُ فى زَنْدٍ وأَنْفٍ ساكنةٌ فهى غُنّةٌ فجرت لغُنّتها مجرى المتحرّكة والراء فى فَرْخٍ حرفٌ مكرّرٌ فجرى تكريرُه مجرى الحركة فيه فلذلك قالوا أَفْراخٌ وربّما تَوارد البناءآن على الاسم الواحد منها قالوا أَزْنُدٌ وأَزْنادٌ قال الشاعر

* وُجِدْتَ اذا ٱصْطَلَحوا خَيْرَهم * وزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنادِها *

وقالوا أَفْرُخٌ وأَفْراخٌ قال الراجز

* لولا هُباشاتٌ من التَهْبِيشِ * لِصِبْيَةٍ كأَفْرُخِ العُشُوشِ *

وقال الشاعر

* ما ذا تقول لأَفْراخٍ بذى مَرَخٍ * زُغْبِ الحَواصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ *

فالبيت الاوّل على القياس والثانى على الشاذّ، وقالوا أَنْفٌ وآنافٌ وآنُفٌ قال الأَعْشى

* إذا رَوَّحَ الراعى اللِقاحَ مُعَزِّبًا * وأَمْسَتْ على آنافِها غُبَراتُها *

فامّا الرَأْدُ فلم يُسمع فيه الّا أَرْآدٌ، وقد جاء الكثير على فُعْلانَ بضمّ الفاء قالوا ظَهْرٌ وظُهْرانٌ وبَطْنٌ وبُطْنانٌ وثَعْبٌ وثُعْبانٌ والثَعْبُ مَسِيلُ الوادى وقالوا جَحْشٌ وجُحْشانٌ وعَبْدٌ وعِبْدانٌ فكسّروه على فِعْلانَ بكسر الفاء وربّما كسّروه على فُعُولَةَ وفِعالَةَ فيأتون فيه بتاء التأنيث لتحقيق تأنيث الجمع فقالوا الفِحالَةُ والبُعُولَةُ والعُمُومَةُ وقد جاء ايضا على فِعَلَةَ قالوا جَبْءٌ وجِبَأَةٌ وفَقْعٌ وفِقَعَةٌ لضربَيْن من الكَمْأَة وقالوا قَعْبٌ وقِعَبَةٌ وقد جاء ايضا على فَعِيلٍ قالوا عَبْدٌ وعَبِيدٌ وكَلْبٌ وكَلِيبٌ قال الشاعر

* والعِيسُ يَنْغُضْنَ بكيرانها * كأنّما يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبُ *

وذلك كلّه قليلٌ شاذّ لا يُقاس عليه وبعضُه أشذُّ من بعض فالكَلِيبُ والعَبِيدُ أَقلُّ من فِقَعَةٍ وقِعَبَةٍ وفقعةٌ وقعبةٌ اقلُّ من فُعْلانَ وفِعْلانَ وسيبويه كان يذهب الى انّ الكليب ونحوه اسمٌ للجمع كالجامل والباقِرِ وكذلك فقعةٌ وقعبةٌ وليس بجمع مكسّر فعلى هذا لو صُغّر لصُغّر على لفظه ولم يُردّ الى الواحد وذهب الاخفش الى انّ ذلك كلّه تكسيرٌ وإن قَلّ استعمالُه وقال قومٌ فِعَلَةٌ وبابُه مقصورٌ من فِعالَةَ فالاصلُ فى فِقَعَةٍ فِقاعَةٌ كحِجارَةٍ فاعرفه، فامّا فَعَلٌ بفتح الفاء والعين فالقياسُ ان يأتى فى القلّة على أَفْعالٍ

كجَمَلٍ وأَجْمالٍ وفى الكثير فِعالٌ وفُعولٌ نحو جِبالٍ وجِمالٍ وأُسُودٍ وذُكورٍ وفِعالٌ فى هذا الباب اكثرُ من فُعولٍ وقد جاء على غير المنهاج المذكور قالوا فى القليل زَمَنٌ وأَزْمُنٌ قال ذو الرُمّة

* أَمَنْزِلَتَىْ مَىٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا * هَلِ الأَزْمُنُ اللاتى مَضَيْنَ رَواجِعُ *

وحكى سيبويه جَبَلٌ وأَجْبُلٌ وقالوا فى المعتلّ عَصًا وأَعْصٍ كأَدْلٍ وأَحْقٍ وذلك من حيث كان الزَمَنُ دَهْرًا والجَبَلُ تَلًّا فحملوه على معناه، وفى الجملة إنّ الاسماء الثلاثيّة لمّا اشتركتْ فى عدّة واحدة وأصلٍ واحد جاز ان يُشبَّه بعضُها ببعضٍ فيدخل كلُّ واحد منها على الاخر ولُزومُ فَعَلٍ مفتوحَ العين لأَفْعالٍ وبناؤه عليه اكثرُ من لزوم فَعْلٍ ساكنَ العين لأَفْعُلَ وذلك لخفّة فَعْلٍ وكثرتِه تَوسّعوا فيه اكثرَ من توسّعهم فى فَعَلٍ ولذلك كان الشاذُّ فى جمع فَعَلٍ أقلَّ من الشاذّ فى جمع فَعْلٍ وقد كسّروه فى الكثير على فُعْلانَ قالوا حَمَلٌ وحُمْلانٌ وسَلَقٌ وسُلْقانٌ والسَلَقُ المكان المطمئنّ وقالوا بَرَقٌ وبِرْقانٌ ووَرَلٌ ووِرْلانٌ كسّروه على فِعْلانَ بكسر الفاء والبَرَقُ الحَمَلُ والوَرَلُ دُوَيْبَّةٌ تُشْبِه الضَبَّ وقالوا أَسَدٌ وأُسُدٌ ووَثَنٌ ووُثُنٌ وقد قرأ عَطاء بن ابى رَباحٍ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أُثُنًا والمراد وُثُنًا فسكّنت العين على حدّ رُسْلٍ وكُتْبٍ وقلبت الواو همزةً لانضمامها على حدّ قلبها فى أُقّتت وأُجُوهٍ وقد أنكر بعضهم ان يكون لفظُ الجمع اقلّ من لفظ الواحد فتأوّله على ان يكون مخفّفا من أُسُدٍ مضمومَ العين وأُسُدٌ مقصورٌ من أُسُودٍ فامّا ازارٌ وأُزْرٌ فهو ايضا مقصورٌ من أُزُورٍ ومثله قول الشاعر

. . . .

وقد يُدْخِلون الهاء على فُعولٍ وفِعالٍ هنا كما أدخلوها عليهما فى تكسير فَعْلٍ فيقولون ذُكورةٌ وأُسودةٌ وذِكارةٌ وجِمالةٌ وحِجارةٌ وقالوا حِجارٌ ايضا وهو أقيسُ وحِجارةٌ اكثرُ قال الشاعر

* كأنّه من حِجارِ الغَيْلِ لَبّسَهَا * مَضارِبُ الماء لَوْنَ الطُحْلُبِ اللَزِبِ *

الغَيْل الماء الجارى واللَزِبُ اللازم، فامّا ما كان منه مضاعفًا فإنّه يلزم بناء ادنى العَدَد ولا يُجاوِزه قالوا لَبَبٌ وأَلْبابٌ ومَدَدٌ وأَمْدادٌ وفَنَنٌ وأَفْنانٌ اجتزوًا فى المضاعف ببناء القلّة عن بناء الكثرة كما قالوا أَرْسانٌ وأَقْلامٌ فاقتصروا على أَفْعالٍ ولم يجاوزوه، وامّا فَعِلٌ بفتح الفاء وكسر العين فانّه يكسّر على أَفْعالٍ قالوا كَبِدٌ وأَكْبادٌ وفَخِذٌ وأَفْخاذٌ ونَمِرٌ وأَنْمارٌ ولا يكادون يَتجاوزونها الى بناء الكثرة وذلك من قِبَل انّ فَعِلًا اقلُّ من فَعَلٍ بكثيرٍ كما انّ فَعَلًا أقلُّ من فَعْلٍ والبناء اذا كثُر توسّعوا فى جمعه ألا ترى انّ فَعْلًا ساكنَ العين لمّا كان اكثرَ من فَعَلٍ جاؤا لمضاعفه ببناء قلّة وبناء كثرة نحو قولهم صَكٌّ وأَصُكٌّ وصِكاكٌ

وصُكُوكٌ ولم يجئْ فى مثل مَدَدٍ وفَنَنٍ مِدادٌ وفِنانٌ ولا مُدُودٌ وفُنُونٌ وفَعِلٌ اقلُّ من فَعَلٍ فنقص تصرُّفه عنه بأن لزم بناء القلّة ولم يتجاوزه وقد قالوا النُمُورُ والوُعُولُ ولم يكثر فيه كثرتَه فى فَعَلٍ وانّما ذلك على التشبيه بالأُسُودِ، فامّا فَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى فهو كفَعِلٍ يأتى على أَفْعالٍ قالوا عَجُزٌ وأَعْجازٌ وعَضُدٌ وأَعْضادٌ ولم يتجاوزه الى غيره كما لم يتجاوز فَعِلٌ لانّ فَعُلًا مضمومَ العين اقلُّ من فَعِلٍ مكسورَ العين واذا لم يُجاوِزوا فَعِلًا ادنَى العدد لقلّته كان ذلك فى فَعُلٍ اولى لانّه اقلُّ وقد قالوا رَجُلٌ ورِجالٌ وسَبُعٌ وسِباعٌ جاؤا به على فِعالٍ على التشبيه بفَعَلٍ وقد قالوا ثلثةُ رِجْلَةٍ كانّهم استغنوا بها عن رِجالٍ وليس رِجْلَةٌ بتكسيرِ رَجُلٍ وانّما هو اسمٌ للجمع، وامّا فِعْلٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى فانّه يكسَّر فى القلّة على أَفْعالٍ وفى الكثير على فُعُولٍ وفِعالٍ وفُعُولٌ فيه اكثرُ قالوا حِمْلٌ وأَحْمالٌ وحُمُولٌ وعِدْلٌ وأَعْدالٌ وعُدُولٌ وبِئْرٌ وأَبْآرٌ وبِئارٌ وذِئْبٌ وذِئابٌ ويجتزؤن بأَفْعالٍ عن فُعُولٍ وفِعالٍ قالوا خِمْسٌ وأَخْماسٌ والخِمْسُ من أَظْمـاء الابل وشِبْرٌ وأَشْبارٌ وسِتْرٌ وأَسْتارٌ وطِمْرٌ وأَطْمارٌ استغنوا بأَفْعالٍ هنا كما استغنوا بأَفْعالٍ فيما تقدّم نحوِ رَسَنٍ وأَرْسانٍ وقَدَمٍ وأَقْدامٍ عن بناء الكثرة وكما استغنوا بأَفْعُلَ فى كَفٍّ وأَكُفٍّ ولم يتجاوزوه وقد جاؤا به على فِعَلَةٍ قالوا قِرْدٌ وقِرَدَةٌ وحِسْلٌ وحِسَلَةٌ والحِسْلُ ولد الضَبّ جعلوه للقليل قالوا ثلثةُ قِرَدَةٍ كانّهم استغنوا بقِرَدَةٍ عن أَقْرادٍ وقد كسّروه على فُعْلانَ بضمّ الفاء قالوا ذِئْبٌ وذُؤْبانٌ وصِرْمٌ وصُرْمانٌ وعلى فِعْلانَ بكسر الفاء قالوا رِئْدٌ ورِئْدانٌ والرِئْدُ التِرْبُ وشِقْذٌ وشِقْذانٌ وهو فَرْخ العَظاء والحِرْباء وقالوا صِنْوٌ وصِنْوانٌ وقِنْوٌ وقِنْوانٌ وقد يُضَمّان فيقال صُنْوانٌ وقُنْوانٌ وكثُر فى كلامهم فهو فى الكثرة عديلُ فَلْسٍ وكَعْبٍ فلذلك توسّعوا فى ابنية تكسيره وقد يجىء فى القلّة على أَفْعُلَ وذلك قليل يُسمع ولا يقاس عليه قالوا ذِئْبٌ وأَذْؤُبٌ وقِطْعٌ وأَقْطُعٌ والقِطْعُ نَصْل عريض يصيبر للسَهْم وقالوا قِدْرٌ وأَقْدُرٌ وأنكر الجَرْمىّ أَقْدُرٌ وقالوا جِرْوٌ وأَجْرٍ ورِجْلٌ وأَرْجُلٌ ولم يتجاوزوا أَرْجُلًا الى غيره من جموع الكثرة كما لم يتجاوزوا أَكُفًّا، فامّا فِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين فانّه فى القلّة على أَفْعالٍ نحوِ عِنَبٍ وأَعْنابٍ وضِلَعٍ وأَضْلاعٍ ومِعًا وأَمْعاءٍ وإِرَمٍ وآرامٍ والإِرَمُ العَلَم فى الطريق وفى الكثير فُعُولٌ قالوا ضُلُوعٌ وأُرُومٌ ولم يقولوا عُنُوبٌ ولا مُعِىٌّ اجتزؤا عنه بمثال القلّة كما اكتفوا بأَرْسانٍ عن رُسُونٍ وقد قالوا فى القلّة أَضْلُعٌ شبّهوه بأَزْمُنٍ او لانّه عَظْمٌ قالوا أَضْلُعٌ كما قالوا أَعْظُمٌ، فامّا فِعِلٌ بكسر الفاء والعين فتكسيرُه فى القلّة على أَفْعالٍ قالوا إِبِلٌ وآبالٌ وإِطِلٌ وآطالٌ والإِطِلُ الخاصِرَةُ ولم يتجاوزوه الى غيره بل اكتفوا بهذا المثال عن مثال الكثرة لقلّته فى كلامهم ولم يتوسّعوا فيه، وامّا فُعْلٌ بضمّ الفاء وسكون العين نحوُ قُفْلٍ وبُرْدٍ فبابُه ان يجىء فى القلّة

على أَفْعالٍ نحو أَقْفالٍ وأَبْرادٍ ويُجمع فى الكثرة على فُعُولٍ وفِعَالٍ وفُعُولٌ اكثر فيه قالوا بُرْدٌ وبُرودٌ وأَبْرادٌ وبُرْجٌ وبُرُوجٌ وأَبْراجٌ وجُنْدٌ وجُنُودٌ وأَجْنادٌ وأمّا مجيئُه على فِعَالٍ قالوا جُمْدٌ وأَجْمادٌ وجِمادٌ والجُمْدُ الارض المرتفعة وقُرْطٌ وقِراطٌ وأَقْراطٌ وفِعالٌ فى المضاعف اكثرُ قالوا قُفٌّ وقِفافٌ لما ارتفع من الارض وقالوا خُفٌّ وخِفافٌ وأَخْفافٌ فى القلّة وخُصٌّ وأَخْصاصٌ وخِصاصٌ وعُشٌّ وعِشاشٌ وأَعْشاشٌ وقالوا عُشُوشٌ ايضا قال رؤبةُ * لِصِبْيَةٍ كأَفْرُخِ العُشُوشِ * وقالوا فى المعتلّ مُدْىٌ وأَمْداءٌ ولم يتجاوزوه لقلّته وقد كسّروه ايضا على فِعَلَةٍ قالوا جُحْرٌ وأَجْحارٌ وجِحَرَةٌ وقُلْبٌ وأَقْلابٌ وقِلَبَةٌ وقالوا خُرْجٌ وخِرَجَةٌ ولم يقولوا أَخْراجٌ وقالوا رُكْنٌ وأَرْكانٌ وجُزْءٌ وأَجْزاءٌ ولم يجاوزوه كما لم يجاوزوا خِرَجَةً وقد كسّروا حرفًا منه على فُعْلٍ كما كسّروا عليه فَعَلٌ بفتح العين قالوا الفُلْكُ للواحد والجمع قال الله تع فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ وقال تعالى حَتَّى اذَا كُنْتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ فجَعَلَه جمعًا كانّهم حملوا فُعْلًا على فَعَلٍ لانّ فُعْلًا يكون جمعًا لفَعَلٍ نحو أَسَدٍ وأُسْدٍ وفُعْلٌ وفَعَلٌ قد يشتركان فى أَفْعالٍ نحو صُلْبٍ وأَصْلابٍ وأَسَدٍ وآسادٍ فشُورِكَ بينهما فى هذا الضرب من الجمع فالفُلْكُ اذا أُرِيدَ به الواحدُ بمنزلة قُفْلٍ واذا أُرِيدَ به الجمعُ فهو بمنزلة أُسْدٍ وكثر توسُّعُهم فى هذا البناء لكثرته فى كلامهم فهو فى الكثرة قريبٌ من كثرة فَلْسٍ وكَعْبٍ ، واما فُعَلٌ بضمّ الفاء وفتح العين نحو صُرَدٍ وصِرْدانٍ وجُرَذٍ وجِرْذانٍ فقد تقدّم ذكرُه وقد شذَّ منه رُبَعٌ وأَرْباعٌ والرُّبَعُ من الابل ما نُتِجَ فى الربيع ورُطَبٌ وأَرْطابٌ وانّما قالوا ذلك لانّ الرُّبَعَ جَمَلٌ فجمعوه جمعَه والرُّطَبُ تَمْرٌ فكسّروه تكسيرَه مع انّه ليس بواحدٍ وانّما هو جمعُ رُطَبَةٍ ، وامّا فُعُلٌ بضمّ الفاء والعين نحو عُنُقٍ وطُنُبٍ وأُذُنٍ فهو قليل كفِعَلٍ نحو ضِلَعٍ قالوا فيه عُنُقٌ وأَعْناقٌ وأُذُنٌ وآذانٌ فلم يجاوزوه الى غيره لقلّته كما لم يجاوزوا ابلًا وآبالًا وبابَه فاعرفه ، فجميعُ أَبنيةِ جموع الثلاثىّ عشرةٌ على ما ذكرنا منها خمسةُ ابنيةٍ مَقيسةٍ مطّرِدةٍ وهى أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ وفُعُولٌ وفِعَالٌ وفِعْلانٌ فامّا أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ فبناءان للقليل وأمّا فُعُولٌ وفِعَالٌ فأخوان وهما للكثير وفُعُولَةٌ وفِعالَةٌ مؤنّثاهما يجريان مجراهما وليس أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ أخوَيْن لانّ ما يجىء فيه فُعُولٌ يجىء فيه فِعَالٌ بعينه وليس كذلك أَفْعُلٌ وأَفْعالٌ وباقى الأمثلة شاذّةٌ من جهة الاستعمال وبعضُها اكثرُ من بعضٍ ، وقوله فأَفْعالٌ أَعَمُّها يريد اعمّها استعمالًا لانّه ورد فى الأبنية العشرة وهو شاذّ فى بناءَيْن منها وذلك قولهم أَفْراخٌ وآرادٌ وأَرباعٌ وأَرطابٌ مطّرِدٌ فى الباقى ثمّ فِعالٌ اكثرُ من بقيّة الأبنية لانّه يرد فى ستّة أمثلة فى فَعْلٍ مفتوحَ الاوّل ساكنَ الثانى نحو كِباشٍ وزِنادٍ وفى فِعْلٍ بكسر الفاء نحو قِدْحٍ وقِداحٍ وفُعْلٍ بضمّ الفاء نحو خُفٍّ وخِفافٍ وفى فَعَلٍ بفتح الاوّل والثانى نحو جَمَلٍ وجِمالٍ

وفى فُعَلٍ بضمّ الاوّل وفتح الثانى نحو رُبَعٍ ورِباعٍ وفى فُعُلٍ بضمّ الثانى نحو سُبُعٍ وسِباعٍ ثمّ فُعُولٌ بعد فِعالٍ فى الكثرة ترد فى خمسة امثلة قالوا فُلُوسٌ فى جمع فَلْسٍ وعُرُوقٌ فى جمع عِرْقٍ وجُرُوحٌ فى جمع جُرْحٍ فهذه ثلثة امثلة ساكنة العين متحرّكة الفاء بالحركات الثلاث وقالوا أُسُودٌ ونُمُورٌ فى جمع أَسَدٍ ونَمِرٍ، وفِعْلانٌ مقاربٌ فى الكثرة لفُعُولٍ قالوا رِئْلانٌ وصِنْوانٌ وعِيدانٌ وخِرْبانٌ وصِرْدانٌ فى جمع رَأْلٍ وصِنْوٍ وعُودٍ وخَرَبٍ وصُرَدٍ، ثمّ أَفْعُلٌ فى الكثرة بعد فِعْلانَ ورد فى اربع امثلة قالوا أَفْلُسٌ وأَرْجُلٌ وأَزْمُنٌ وأَضْلُعٌ فى جمع فَلْسٍ ورِجْلٍ وزَمَنٍ وضِلَعٍ، وفُعْلانٌ مضمومَ الفاء وفِعَلَةٌ بكسر الفاء وفتح العين وهما متساويان فى الكثرة قالوا بُطْنانٌ وذُؤْبانٌ وحُمْلانٌ فى جمع بَطْنٍ وذِئْبٍ وحَمَلٍ وقالوا عِوَدَةٌ وقِرَدَةٌ وقِرَطَةٌ فى جمع عَوْدٍ وهو البعيرُ الهَرِمُ وقِرْدٍ وقُرْطٍ وهو الحَلْقة فى الأُذُنِ، وباقى الامثلة متقاربة فى القلّة والكثرة فامّا حِجْلَى فى جمع حَجَلٍ فهو قليل لم يأت منه فى الثلاثىّ الّا هذا المثالُ ولذلك لم يذكره صاحب الكتاب مع امثلة الجموع قال الاصمعىّ هو لغة فى الحَجَل والصحيح انّه جمعٌ ونظيره ظِرْبَى فى جمع ظَرِبانٍ على زنة قَطِرانٍ وهو دُوَيْبّةٌ مُنْتِنةٌ والذى يدلّ انّ حِجْلَى وظِرْبَى جمعان تأنيثُهما يقال هى الحِجْلَى والظِرْبَى وهو الحَجَلُ حكى ذلك ابو زيد ولو كان لغةً فى الحَجَل كما قال الاصمعىّ لكان مذكّرًا مثلَه وقال ابو الحسن حِجْلَى يكون واحدا ويكون جمعا كالفُلْك والهِجانِ فعلى هذا يكون بناء ثالثًا فامّا البيت الذى انشده وهو

* ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِى الذين كأنّهم * حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَرَبّةِ وُقَّعُ *

فهو لعبد الله بن الحَجّاج والشاهدُ فيه استعمالُ حِجْلَى جمعًا وأُصَيْبِيَتِى تصغير أَصْبِيَة وهو جمع صَبِىّ كرَغِيفٍ وأَرْغِفةٍ وحقّره على لفظه ولم يردّه الى الواحد لانّه بناء قلّة شبّه صِبْيَتَه لضَعْفهم عن الكَسْب بحَجَلٍ يَتدرّج من أماكنه ولا يَطِيرُ لعَجْزه عن الطَيَران والشَرَبّةُ موضعٌ وهو بناءٌ غريبٌ،

فصل ٢٣٨

قال صاحب الكتاب وما لحقته من ذلك تاء التأنيث فأمثلة تكسيره فِعالٌ فُعُولٌ أَفْعُلٌ فِعَلٌ فُعَلٌ فُعُلٌ نحوُ قِصاعٍ ولِقاحٍ وبِرامٍ ورِقابٍ وبُدُورٍ وحُجُوزٍ وأَنْعُمٍ وأَيْنُقٍ وبِدَرٍ ولِقَحٍ وتِيَرٍ ومِعَدٍ ونُوَبٍ وبُرَقٍ وتُخَمٍ وبُدُنٍ،

قال الشارح اعلم انّ ما لحقته التاء من الثلاثيّ ستّةُ أبنية فَعْلَةٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى وفَعَلَةٌ بفتح الاوّل والثانى وفَعِلَةٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى وفُعْلَةٌ بضمّ الاوّل وسكون الثانى وفِعْلَةٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى وفُعَلَةٌ بضمّ الاوّل وفتح الثانى فامّا الاوّل وهو فَعْلَةٌ فجمعُه لأدنى العدد بالالف والتاء نحوُ قَصْعَة وقَصَعاتٍ وجَفْنَة وجَفَنات وصَحْفَة وصَحَفات واذا اردت الكثيرَ كسّرته على فِعالٍ وذلك قَصْعَةٌ وقِصاعٌ وجَفْنَةٌ وجِفانٌ وصَحْفَةٌ وصِحافٌ هذا هو الباب وقد يجىء على فُعُولٍ قالوا بَدْرَةٌ وبُدُورٌ ومَأْنَةٌ ومُؤُونٌ والمَأْنَةُ اسفلُ البطن أدخلوا فُعُولًا على فِعالٍ لانّهما أُختان كما دخلت عليها فى جمع فَعْلٍ نحو فَلْس وفُلُوسٍ الّا انّ فُعُولًا فى جمع فَعْلَةَ قليلٌ وفى جمع فَعْلٍ كثيرٌ وذلك لانّ فَعْلًا اخفُّ من فَعْلَةَ واكثرُ استعمالًا فكانت اكثرَ تصرّفًا وانّما اختصّ فَعْلَةُ بفِعالٍ لانّه اخفُّ البناءيْن والمعتلُّ والمضاعف فى ذلك كالصحيح قالوا فى المعتلّ العين ضَيْعَةٌ وضَيْعاتٌ وضِياعٌ وعَيْبَةٌ وعَيْباتٌ وعِيابٌ وقالوا رَوْضَةٌ ورَوْضاتٌ ورِياضٌ قال الله تعـ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ وقالوا فى المعتلّ اللام ظَبْيَةٌ وظَبَياتٌ وظِباءٌ ورَكْوَةٌ ورَكَواتٌ ورِكاءٌ وقَشْوَةٌ وقَشَواتٌ وقِشاءٌ وربّما كسّروه على فُعَلٍ قالوا نَوْبَةٌ ونُوَبٌ وجَوْنَةٌ وجُوَنٌ ومثله قَرْيَةٌ وقُرًى وليس ذلك بقياس مطّرد انّما هو محمول على غيره حملوه على فُعْلَةَ حيث قالوا غُرْفٌ وظُلَمٌ كما حملوا فَعْلًا ساكنَ العين على فُعَلٍ فجمعوه على فِعْلانَ قالوا حَشٌّ وحِشّانٌ وعَبْدٌ وعِبْدانٌ وصُرَدٌ وصِرْدانٌ ونُغَرٌ ونِغْرانٌ وقد يجىء على فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين قالوا خَيْمَةٌ وخِيَمٌ وهَضْبَةٌ وهِضَبٌ وجَفْنَةٌ وجِفَنٌ وليس ذلك ايضا بقياس انّما هو مقصور من فِعالٍ نحو هِضابٍ وجِفانٍ والمضاعفُ منهُ كالصحيح قالوا سَلَّةٌ وسَلّاتٌ وسِلالٌ وجَرَّةٌ وجَرّاتٌ وجِرارٌ ورَبَّةٌ ورَبّاتٌ ورِبابٌ وقد يستغنون بجمع القلّة فلا يجاوزونه قال سيبويه وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثرة، وامّا الثانى وهو فَعَلَةٌ بالتحريك فانّه يجمع فى القلّة بالتاء وفى الكثرة على فِعالٍ قالوا رَقَبَةٌ ورَقَباتٌ ورِقابٌ ورَحَبَةٌ ورَحَباتٌ ورِحابٌ والرحبةُ ساحةُ المسجد وغيرِه بتحريك الحاء وحكى ابو زيد رَحْبَةٌ بالسكون والمعتلُّ كذلك قالوا نَاقَةٌ ونِياقٌ والقليل ناقاتٌ وربّما كسّروه على فُعْلٍ قالوا ناقةٌ ونُوقٌ وقارَةٌ وقُورٌ والقارةُ الأَكَمَةُ قال الراجز

* هل تَعْرِفُ الدارَ بأَعْلَى ذى القُورْ * قد دَرَسَتْ غَيْرَ رَمادٍ مَكْفُورْ *

ومثله من الصحيح خَشَبَةٌ وخُشْبٌ وبَدَنَةٌ وبُدْنٌ قال الله تعـ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ ٱللَّهِ وقال كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُسَنَّدَةٌ قُرِئَ بالاسكان والضمّ وليس ذلك بالاصل انّما فُعْلٌ مخفَّفٌ من فُعُلٍ مقصورٌ من فُعُولٍ وقد كُسّرت ايضا على فِعَلٍ قالوا قامَةٌ وقِيَمٌ وتارَةٌ وتِيَرٌ قال الراجز * يَقُومُ تاراتٍ ويَمْشِى تِيَرًا *

وفِعَلٌ هنا مقصور من فِعَال ويؤيّد ذلك عندك قلبُ الواو ياءً فى قِيَم كما قُلب فى سَوْط وسِياط وحَوْض وحِياض اذ لو كان اصلا لصحّت الواوُ فيه كما صحّت فى زَوْج وزِوَجة وعَوْد وعِوَدة واما المعتلّ اللام فنحوُ قَناة وقَطاة وحَصاة فأكثرُ ما يجىء جمعُه كجمع الاجناس او جمعِ السلامة بالالف والتاء فامّا الاوّل فنحوُ قَناة وقَنًا وقَطاة وقَطًا وأمّا الثانى وهو جمع السلامة فنحوُ قَنَوات وقَطَوات وحَصَيات وقد جاءت على فِعال قالوا أَضاة وإضاء قال الشاعر

* عُلِينَ بكِدْيَوْنٍ وأُبْطِنَّ كُرَّةً * فَهُنَّ اضاءٌ صافياتُ الغلائلِ *

وقالوا أَمَة وإماء ويجىء ايضا على فُعُول كما جاء الصحيح قالوا صَفاة وصُفِىّ فصُفِىّ فُعُول وأصلُه صُفُوى وانّما قلبوا الواو ياء لوقوعها ساكنةً مع الياء قال الشاعر

* كأنّ مَتْنَيْهِ من النَفِىِّ * من طُولِ إشرافٍ على الطَوِىِّ *
* مَواقِعُ الطَيْرِ على الصُفِىِّ *

وقالوا دَواة ودُوِىّ وهو فُعُول ايضا فعُمل به ما تقدّم ذكره وما جاء من المضاعف فحكمُه حكمُ الصحيح لكنّه عزيز. واما الثالث وهو فُعْلَة فانّه يجمع فى القلّة بالالف والتاء قالوا رُكْبَة ورُكُبات وظُلْمَة وظُلُمات قال الله تع مِنْ وَرَآءِ ٱلْحُجُرَاتِ وقال ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ويجمع فى الكثير على فُعَل قالوا رُكَب وظُلَم وغُرَف هذا هو الباب كما كان فِعالٌ نحوُ جِفانٍ وقِصاعٍ هو البابَ فى فَعْلَة وفَعَلاتُ كجَفَنات وقَصَعات اشدُّ تمكّنًا من غُرُفات وظُلُمات وذلك لأمرَيْن احدُهما انّ فَعْلَة كجَفْنَة وقَصْعَة اكثرُ من فُعْلَة بالضمّ وأخفُّ لفظا فكان التوسّع فيه اكثرَ والثانى كراهيةُ الضمّتَيْن اذا قلت رُكُبات وقد يجىء على فِعال فى المضاعف قالوا جُبّة وجِباب وقُبّة وقِباب وهو كثيرٌ وقالوا فى غير المضاعف بُرْمة وبِرام ونُقْرة ونِقار وبُرْقة وبِراق شبّهوه بقَصْعَة وقِصاع وقالوا فيما اعتلّت عينه دُولَة ودُولات ودُوَل وقالوا فى المعتلّ اللام خُطْوَة وخُطُوات وخُطًى وعُرْوَة وعروات وعُرًى والمعتلّ بالياء فى الكثير كذلك قالوا كُلْيَة وكُلًى ومُدْيَة ومُدًى ولا يكادون يجمعونه بالتاء كانّهم كرهوا جمعه بالتاء لما يلزم من ضمّ العين فيقال كُلُيات فتقع الياء بعد ضمّة فيثقل النُطْق بها فاجتزؤا ببناء الكثرة عنه وقالوا ثلثُ غُرَف ورُكَب فأضافوا عددَ القليل الى بناء الكثرة كما قالوا ثلثةُ قِرَدَة وثلثةُ جُرُوح فأضافوه الى بناء الكثرة والمضاعف مثلُه قالوا سُرّة وسُرّات وسُرَر ومُدّة ومُدّات ومُدَد وجُدّة وجُدّات وجُدَد. واما الرابع وهو فِعْلَة فانّه يجمع فى القلّة بالالف والتاء نحو سِدْرات وكِسْرات وفى الكثير يُكسّر على فِعَل قالوا سِدَر وكِسَر وقد يقولون

ثلثُ كِسَرٍ وثلثُ فِقَرٍ فيوقعونه على القليل كما قالوا ثلث غُرَفٍ فأوقعوه على القليل وثلثُ كِسَرٍ اقوى من ثلث غُرَفٍ لانّ جمعَ فُعْلَةَ مضمومَ الفاء بالالف والتاء اكثرُ من جمعِ فِعْلَةَ بكسر الفاء بهما فغُرُفاتٌ اكثرُ من كِسِراتٍ وذلك من قبل انّ التقاء الكسرتَيْن فى كلمة واحدة اقلُّ من التقاء الضمّتَيْن ولذلك قلّ بابُ ابِلٍ واطِلٍ وكثُر بابُ طُنُبٍ وجُنُبٍ والمعتلُّ اللام بهذه المنزلة قالوا لِحْيَةٌ ولِحًى وفِرْيَةٌ وفِرًى ورِشْوَةٌ ورِشًى ولا يكادون يجمعونه بالالف والتاء لانّه كان يلزم كسرُ ثانيه فيقال رِشِواتٌ واذا كرهوا اجتماعَ الكسرتين فى الصحيح كانوا له فى المعتلّ أكرهَ وقالوا فى المعتلّ العين قِيمَةٌ وقِيماتٌ ودِيمَةٌ ودِيماتٌ وقِيَمٌ ودِيَمٌ جمعوه فى القلّة بالالف والتاء لانّه لا يجتمع فيه كسرتان كما اجتمعتا فى المعتلّ اللام وقالوا فى المضاعف قِدّةٌ وقِدّاتٌ وقِدَدٌ وعِدّةٌ وعِدّاتٌ وعِدَدٌ وربّما كسّروا فِعْلَةَ على أَفْعُلَ قالوا نِعْمَةٌ وأَنْعُمٌ وشِدّةٌ وأَشُدٌّ وذلك قليل ليس بالاصل والذى عليه المحقّقون أنّ أَنْعُمًا جمعُ نُعْمٍ على القياس والنُعْمُ المصدرُ وأَشُدٌّ جمعُ شَدٍّ كقَدٍّ وأَقُدٍّ قال ابو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثَنّى أَشُدٌّ جمعٌ لا واحدَ له ،

الخامس وهو فَعِلَةٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى نحوُ نَقِمَةٍ ومَعِدَةٍ فتكسيرُه فى الكثير فِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين نحوُ نِقَمٍ ومِعَدٍ وليس ذلك بقياس والذى سوّغ لهم ذلك انّهم يقولون نِقْمَةٌ ومِعْدَةٌ بسكون الثانى فيصير كَكِسْرَةٍ وخِرْقَةٍ فيُكسَّر تكسيرَه وفى القلّة بالالف والتاء نحوَ نَقِماتٍ ومَعِداتٍ ولا يُغيَّر ،

السادس ما كان على فُعَلَةَ بضمّ الفاء وفتح العين وذلك نحوُ تُخَمَةٍ وتُهَمَةٍ فتكسيرُه فى الكثرة على تُخَمٍ وتُهَمٍ بضمّ الاوّل وفتح الثانى أجروا هذا القبيل من الاسماء فى الجمع مجرى فُعْلَةَ كظُلْمَةٍ وغُرْفَةٍ كما أجروا فَعَلَةَ بفتح الفاء والعين مجرى فَعْلَةَ ساكنَ العين فقالوا رِقابٌ كما قالوا جِفانٌ وليس تُخَمٌ وتُهَمٌ كرُطَبٍ لانّ رُطَبًا ونحوه جنسٌ فهو بمنزلة تَمْرٍ وبُرٍّ فهو اسمٌ واحد يقع للجنس ألا ترى انّه يُذكَّر فيقال هو الرطب كما يقال هو التمر والتُخَمُ ونحوُه مؤنّثٌ نحوُ قولك هى التخم ولو صغّرت رطبا لصغّرته على لفظه فقلت رُطَيْبٌ ولو كان تكسيرا لكنت تقول رُطَيْباتٌ فلو صغّرت تخما لقلت تُخَيْماتٌ فتردّه الى الواحد ثمّ تجمعه بالالف والتاء لانّه جمعٌ مكسّرٌ ، فجميعُ ابنية جمع هذه الاسماء ستّةٌ على ما ذُكر فأعمُّها فِعالٌ لانّه يكون فى اربعةٍ منها وذلك انّه يكون فى فَعْلَةَ نحو جَفْنَةٍ وجِفانٍ وفِعْلَةَ كلِقْحَةٍ ولِقاحٍ واللِقْحَةُ الناقة تُحلَب وفى فُعْلَةَ بالضمّ كبُرْمَةٍ وبِرامٍ والبرمةُ القِدْرُ وفى فَعَلَةَ كرَقَبَةٍ ورِقابٍ وفِعالٌ فى فَعْلَةَ وفَعَلَةَ بسكون العين وتحريكها قياسٌ مطّردٌ وهو فيما عداهما شاذّ وفُعَلٌ فى فُعَلَةَ وفُعْلَةَ بضمّ الفاء اصلٌ وما عداه فهو شاذّ وفِعَلٌ فى فِعْلَةَ بكسر الفاء اصلٌ وغيرُه فيها شاذّ وامّا فَعِلَةٌ كمَعِدَةٍ

فقد ذكر امرها فاعرفه ،

فصــل ٢٣٩

قال صاحب الكتاب وأمثلةُ صفاته كامثلةِ اسمائه وبعضُها أَعَمُّ من بعض وذلك قولك أَشْياخ وأَجْلاف وأَحْرار وأَبْطال وأَجْناب وأَيْقاظ وأَنْكاد وأَعْبُدٌ وأَجْلُف وصِعابٌ وحِسان ووِجاع وقد جاء وَجاعَى ونحوه حَباطَى وحَذارَى وضِيفانٌ واخْوان ووُغْدانٌ وذُكْران وكُهولٌ ورِطَلَةٌ وشِيَخَةٌ ووُرْدٌ وسُحُلٌ ونُصُف وخُشُن وقالوا سُمَحاء فى جمع سَمْحٍ ،

قال الشارح اعلم انّ تكسير الصفة ضعيفٌ والقياسُ جمعُها بالواو والنون وانّما ضعُف تكسيرها لانّها تجرى مجرى الفعل وذلك انّك اذا قلت زيدٌ ضاربٌ فمعناه يَضْرِبُ او ضَرَبَ اذا اردتَ الماضــى واذا قلت مضروبٌ فمعناه يُضْرَبُ او ضُرِبَ ولانّ الصفة فى افتقارها الى تقدّم الموصوف كالفعل فى افتقاره الى الفاعل والصفةُ مشتقّةٌ من المصدر كما انّ الفعل كذلك فلمّا قاربت الصفةُ الفعلَ هذه المقارَبةَ جرت مجراه فكان القياس ان لا تُجمع كما انّ الافعال لا تُجمع فأمّا جمعُ السلامة فانّه يجرى مجرى علامة الجمع من الفعل اذا قلت يَقُومُونَ ويَضْرِبُونَ فأشبهَ قولُك قائمون يقومون وجرى جمعُ السلامة فى الصفة مجرى جمع الضمير فى الفعل لانّه يكون على سلامة الفعل فكلُّ ما كان اقربَ الى الفعل كان من جمع التكسير ابعدَ وكان البابُ فيه ان يُجمع جمعَ السلامة لِما ذكرناه من انّ ضاربون ومضروبون يُشْبِه يَضْرِبونَ ويُضْرَبون من حيثُ سلامةُ الواحد فى كلّ واحد منهما وأنّ الواو للجمع والتذكير كما كانت فى الفعل كذلك ، وقد تُكسَّر الصفة على ضُعْفٍ لغَلَبَةِ الاسميّة واذا كثُر استعمالُ الصفة مع الموصوف قويَت الوصفيّةُ وقلّ دخولُ التكسير فيها واذا قلّ استعمالُ الصفة مع المَوصوف وكثر اقامتُها مُقامه غلبت الاسميّةُ عليها وقوى التكسير فيها ، وتكسير الصفة على حدّ تكسير الاسم وقولُه وأمثلةُ صفاته كأمثلة اسمائه يريد انّ ابنية تكسير الصفة كأبنية تكسير الاسم والضميرُ فى قوله وامثلة صفاته كأمثلة اسمائه يعود الى الاسم الثلاثىّ والمرادُ انّ تكسير الصفة اذا كانت ثلاثيّة كتكسير الاسم اذا كان ثلاثيًّا ، وابنيةُ الثلاثىّ من الصفات سبعةُ ابنية فَعْلٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى وفِعْلٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى وفُعْلٌ بضمّ الاوّل وسكون الثانى وفَعَلٌ بفتحهما وفَعِلٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى وفَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى وفُعُلٌ بضمّهما فما كان من الاوّل وهو فَعْلٌ فتكسيره على فِعالٍ قالوا صَعْبٌ

وصِعابٌ وفَسْلٌ وفِسالٌ وخَذْلٌ وخِذالٌ والفسلُ الرَّذْلُ والخذلُ الممتلئُ هذا هو الغالب المطّرد وربّما جاء على فُعُولٍ قالوا كَهْلٌ وكُهُولٌ دخلت فُعُولٌ على فِعالٍ هنا على حدّ دخولها عليها فى الاسماء نحو كَعْبٍ وكِعابٍ وكُعُوبٍ الّا انّها فى الاسم أقعدُ منها فى التكسير فكان التوسّعُ فيه اكثرَ وقد جاء على فُعْلٍ ايضا قالوا رجلٌ كَثُّ اللحْيَةِ وقومٌ كُثٌّ وقالوا رجلٌ ثَطٌّ للكَوْسَجِ وقومٌ ثُطٌّ وثَوْبٌ سَحْلٌ وثيابٌ سُحُلٌ وهو الأبيض وقالوا فرسٌ وَرْدٌ وخَيْلٌ وُرْدٌ وهو قليل وربّما قالوا كِثاثٌ وثِطاطٌ ووِرادٌ على القياس وقالوا سَمْحٌ وسُمَحاءُ فجاؤوا به على معناه لانّه فى معنى اسم الفاعل فجاء على عالِمٍ وعُلَماءَ وصالِحٍ وصُلَحاءَ وما أقربَه من المَذاكِيرِ والمَلامِحِ كانّه جاء على غير المستعمل ولا يُكسَّر القليل على أَفْعُلَ فلا يقال فى صَعْبٍ أَصْعُبٌ ولا فى فَسْلٍ أَفْسُلٌ كما قالوا فى الاسم أَكْعُبٌ وأَفْلُسٌ وذلك انّ الغرض من المجىء بأبنية القلّة ان تضاف اسماء أدنى العدد اليها من نحوِ ثلثةُ أثوابٍ وخمسةُ أَكْلُبٍ وأنت لا تضيف الى الصفة لانّ الغرض بيانُ نوعِ المعدود ولا يحصل ذلك بالاضافة الى الصفة ألا ترى انّك اذا قلت ثلثةُ طِوالٍ مَثَلًا لم يدلّ على نوعٍ دون نوعٍ لانّ الطُولَ يشترك فيه انواعٌ كثيرةٌ فلمّا كان كذلك لم يُحْتَجْ الى امثلة القلّة فى الصفات فاذا احتيجَ الى ذلك جمعوه جمعَ السلامة يقع للقليل فاستغنوا به وقد كسّروا بعض الصفات تكسيرَ الاسماء فجاؤوا بها على أَفْعُلَ قالوا عَبْدٌ وأَعْبُدٌ وعَبِيدٌ كما قالوا كَلْبٌ وأَكْلُبٌ وكَلِيبٌ وقالوا شَيْخٌ وأَشْياخٌ كما قالوا بَيْتٌ وأَبْياتٌ وقالوا عِلْجٌ وعِلَجَةٌ وأَعْلاجٌ كما قالوا أَجْذاعٌ فى جِذْعٍ وقالوا شِيخانٌ وضِيفانٌ على حدّ رَأْلٍ ورِئْلانٍ وقالوا شِيَخَةٌ كما قالوا زِوَجَةٌ وعِوَدَةٌ فى الاسم وقالوا وَغْدٌ ووُغْدانٌ بالضمّ على زنةِ فُعْلانَ كما قالوا ظَهْرٌ وظُهْرانٌ وقالوا وِغْدانٌ بكسر الفاء كما قالوا جَحْشٌ وجِحْشانٌ وعَبْدٌ وعِبْدانٌ فجاءت امثلته على تسعةِ ابنيةٍ منها بناءٌ واحدٌ مطّردٌ وهو فِعالٌ والبواقى شاذّةٌ تُسمَع ولا يقاس عليها وبعضُها اكثرُ من بعض وذلك لانّهم أجروها مجرى الاسماء ألا ترى انّهم لا يكادون يستعملونها مع موصوفاتها فلا يقولون رجلٌ عبدٌ ولا رجلٌ شيخٌ ولو سمّيت رجلا بصفة لكان حكمُها حكمَ الاسماء، وامّا الثانى وهو فِعْلٌ فانّه يكسّر على أَفْعالٍ نحو جِلْفٍ وأَجْلافٍ والجِلْفُ الشاة المسلوخة بلا رأسٍ ولا قوائمَ وقالوا نِضْوٌ وأَنْضاءٌ وهو المهزول وحكى ابو زيد خِلْوٌ بالكسر وأَخْلاءٌ جعلوا أَفْعالًا هنا بدلًا من فُعُولٍ وفِعالٍ ولذلك لا يجىء معهما فلا يقال أَجْلافٌ وجُلُوفٌ ولا جِلافٌ وقال بعضهم أَجْلُفٌ كما قالوا أَذْؤُبٌ أجروه مجرى الاسماء وقالوا رجلٌ صِنْعٌ وقومٌ صِنْعُونَ لم يجاوزوا ذلك والصِنْعُ الحاذق وليس شىءٌ من هذه الصفات يمتنع من الجمع بالواو والنون، وامّا الثالث

وهو فُعْلٌ بضمّ الفاء وسكون العين فهو مثلُ فِعْلٍ المكسورِ الفاء فى القلّة قالوا رجلٌ حُلْوٌ وقومٌ حُلْوُونَ وقالوا مُرٌّ وأَمْرارٌ وحُرٌّ وأَحْرارٌ كما قالوا جِلْفٌ وأَجْلافٌ لانّ فِعْلًا وفُعْلًا قد يشتركان فى أَفْعالٍ وقالوا رجلٌ جُدٌّ لذى الحظّ ورجالٌ جُدُّونَ لم يجاوزوا فيه الواو والنون كما قالوا صِنْعُونَ ولم يجاوزوه والتوسّعُ فى فُعْلٍ اقلُّ من التوسّع فى فِعْلٍ لانّه اقلُّ فى الصفة كما كان اقلّ منه فى الاسماء، وامّا الرابع وهو فَعَلٌ فقد كسّروه على فِعالٍ فقالوا حَسَنٌ وحِسانٌ وسَبَطٌ وسِباطٌ وهو الشَعْرُ المسترسل غيرُ الجَعْد وقالوا قَطَطٌ وقِطاطٌ للشَعْر اذا كان شديدَ الجُعودة حملوه على الاسم فى نحوِ جَبَلٍ وجِبالٍ وجَمَلٍ وجِمالٍ اتّفق فَعَلٌ وفَعْلٌ فى الصفة كما اتّفقا فى كِلابٍ وجِبالٍ وربّما كسّروه على أَفْعالٍ لانّه ممّا يكسّر عليه فى الاسم نحوِ أَجْبالٍ وأَجْمالٍ واستغنوا به عن فِعالٍ وذلك قولك بَطَلٌ وأَبْطالٌ وعَزَبٌ وأَعْزابٌ وقالوا خَلَقٌ وأَخْـــلاقٌ وسَمَلٌ وأَسْمالٌ قال لَبيدٌ

* تَهْدِى أَوائِلَهنّ كُلُّ طِمِرَّةٍ * جَرْداءَ مِثْلُ هِراوَةِ الأَعْزابِ *

ولا يمتنع منه ما كان مذكّرا يعقل من الواو والنون نحوُ حَسَنُونَ وعَزَبُونَ ومن الالف والتاء للمؤنّث كقولهم حَسَنَةٌ وحَسَناتٌ وسَبَطَةٌ وسَبَطاتٌ وبَطَلَةٌ وبَطَلاتٌ وربّما كسّروه على فِعالٍ قالوا حَسَنٌ وحِسانٌ وسَبَطٌ وسِباطٌ وقالــوا صَنَعٌ وصَنَعُونَ للحاذقِ الصَنْعة وقالوا رَجَلُ الشَعْرِ ورَجَلُونَ لمن رَجِلَ شَعْرُه ولم يُكسِّروهما استُغنى عن تكسيرهما بجمع السلامة وذلك لقوّة الجمع السالم فى الصفة، وامّا الخامس وهو فَعِلٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى فانّه يكسّر على أَفْعالٍ قالوا نَكِدٌ وأَنْكادٌ وحملوه على نظيره من الاسماء وهو كَبِدٌ وأَكْبادٌ والصفاتُ قد تُحمَل على الاسماء فى التكسير لانّها اشدُّ تمكّنًا فى التكسير من الصفات فتى احتجتَ الى صفة ولم تعلم مذهبَ العرب فى تكسيرها فانّك تكسّرها تكسيرَ الاسم الذى هو على بنائها لانّها اسماءٌ وإن كانت صفاتٍ وذلك فى الشعر فامّا فى الكلام فالجمعُ بالواو والنون والالف والتاء لا غيرُ الّا أن تعلم مذهب العرب فى تكسيرها فلا يُعدَل عنه وقالوا وَجِعٌ وقومٌ وِجاعٌ كانّهم حملوه على حَسَنٍ وحِسانٍ وسَبِطٍ وسِباطٍ فوافَقَ فَعِلٌ فَعَلًا فى الصفة كما وافقه فى الاسم حيث قالوا جَمَلٌ وأَجْمالٌ كما قالوا كَتِفٌ وأَكْتافٌ وقالوا أَسَدٌ وأُسُودٌ كما قالوا نَمِرٌ ونُمُورٌ فلمّا اتّفقا فى الاسم اتّفقا فى الصفة وقالوا وَجِعٌ ووَجْعَى جاءوا به على فَعْلَى كما قالوا هَلْكَى وزَمْنَى لانّها بَلايَا وآفاتٌ فأجروها مجرى قَتْلَى وجَرْحَى وسيوضَح ذلك فى موضعه وقالوا ايضا وُجاعَى وهو ايضا بناءٌ لما يكون آفةً وبليّةً الّا انّ فَعْلَى فيه اكثرُ وحكى ابو عمر الجَرْمىّ فَرِحٌ وأَفْراحٌ ويقال فِراحٌ قال الشاعر

* وُجوهُ الناسِ ما عُمِرتَ بيضٌ * طَليقاتٌ وأَنْفُسُهم فِراحُ *

والباب فيه ان يُجمع بالواو والنون نحو فَرِحُونَ وفَزِعون ووَجِلون قال الله تع كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ وقال إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ، السادس وهو فَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى وحكمه حكم فَعِلٍ لانّ فَعُلًا وفَعِلًا قد كثُر فى الكلمة الواحدة نحو حَذُرٍ وحَذِرٍ ويَقُظٍ ويَقِظٍ وفَطُنٍ وفَطِنٍ لتقارُب الحركتَيْن تَعاقَبَتا على الكلمة الواحدة وقد كسّروا بعض ذلك على أَفْعالٍ قالوا يَقُظٌ وأَيْقاظٌ قال الشاعر

* لقد عَلِمَ الأَيْقاظُ أَخْفِيَةَ الكَرَى * تَزَجُّجَها من حالكٍ وٱكْتِحالَها *

فامّا يَقْظانُ فتكسيره على أَيْقاظٍ والبابُ فيه جمعُ السلامة كما تقدّم، السابع وهو فُعُلٌ بضمّ الاوّل والثانى وهو قليل فى الصفات قالوا رجلٌ جُنُبٌ اى ذو جَنابةٍ وفيه لغتان قومٌ من العرب يجمعونه فيقولون أَجْنابٌ وجُنُبانٍ حكاه الأخفش وقومٌ يُفرِدونه فى جميع الاحوال فيقولون رجلٌ جُنُبٌ ورجلانِ جُنُبٌ ورجالٌ جُنُبٌ قال الله تع وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا جعلوه مصدرا فلذلك وحّدوه، فقد صارت ابنيةُ جمع الصفات سبعةَ ابنيةٍ فاعمُّها أَفْعالٌ لانّها ترد على جميع ابنية الصفات وهى فَعْلٌ كشَيْخٍ وأَشْياخٍ وفِعْلٌ كجِلْفٍ وأَجْلافٍ وفُعْلٌ كحُرٍّ وأَحْرارٍ وفَعَلٌ كبَطَلٍ وأَبْطالٍ وفَعُلٌ كيَقُظٍ وأَيْقاظٍ وفَعِلٌ كنَكِدٍ وأَنْكادٍ وفُعُلٌ كجُنُبٍ وأَجْنابٍ ثمّ فِعالٌ لانّه يقع على ثلثة ابنية منها فَعْلٌ نحو صَعْبٍ وصِعابٍ وفَعَلٌ نحو حَسَنٍ وحِسانٍ وفَعِلٌ نحو وَجِعٍ ووِجاعٍ وباقى الابنية متساويةٌ،

قال صاحب الكتاب والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعُقلاء الذُكور غيرُ ممتنع كقولك صَعْبُونَ وصِنْعون وحَسَنون وجُنُبون وحَذِرون ونَدُسون،

قال الشارح لا يمتنع شىءٌ من هذه الصفات من الجمع بالواو والنون اذا كان مذكّرا ممّن يعقل بل هو القياس فيها لِما ذكرناه من انّها جاريةٌ مجرى الافعال فى جَرْيها صفةً على ما قبلها كما تكون الافعالُ كذلك وواوُ ضارِبُونَ تُشْبِه واوَ الضمير فى يضربون لانّها مثلُها فى مجيئها بعد سلامةِ ما قبلها وأنّها للجمع فجاز ان تُجمع هذا الجمع فتقول صَعْبُونَ كما تقولُ يَصْعُبُونَ قال الشاعر

* قالت سُلَيْمَى لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ * ولا السِباطَ إِنَّهم مَناتِينْ *

وقالوا رجلٌ صِنْعٌ وقومٌ صِنْعُونَ للحاذق الصَنْعة وقالوا رجلٌ حَسَنٌ وقومٌ حَسَنُونَ ورجلٌ جُنُبٌ وقومٌ جُنُبُونَ وحَذِرٌ وحَذِرُونَ والحَذِرُ الكثيرُ الحَذَر يقال رجلٌ حَذُرٌ وحَذِرٌ بالضمّ والكسر اذا كان مستيقظا متحرّزا وقالوا رجلٌ نَدُسٌ وقومٌ ندسون يقال نَدُسٌ ونَدِسٌ بالضمّ والكسر اى فَهِمٌ،

قال صاحب الكتاب وامّا جمعُ المؤنّث منها بالالف والتاء فلم يجئ فيه غيرُه وذلك نحو عَبْلاتٍ وحُلْوات وحَذِرات ويَقُظات الّا مِثالَ فَعْلَة فانّهم كسّروه على فِعالٍ كِجعادٍ وكِماش وعِبال وقالوا عِلَجٌ فى جمع عِلْجَة،

قال الشارح قد تقدّم الكلام انّ الباب فى الصفة جمعُ السلامة وأنّ التكسير فيها على خلاف الاصل فاذا بعُد التكسيرُ فى المذكّر كان فى المؤنّث ابعدَ لانّ التأنيث يزيده شَبَهًا بالفعل ولذلك كان من الاسباب المانعة للصرف فاذًا الوجهُ فى جمعِ ما كان مؤنّثا بالتاء من الاسماء الثلاثيّة نحوِ عَبْلَةٍ وحُلْوَةٍ وعِلْجَةٍ وحَذِرَةٍ ويَقُظَةٍ أن يُجمع بالالف والتاء فيقال عَبْلاتٌ وحُلْواتٌ وعِلْجاتٌ وحَذِراتٌ ويَقُظاتٌ ولم يُسمع التكسير فى شىء منها الّا فى مثال واحد وهو فَعْلَةٌ فانّهم كسّروه على فِعالٍ قالوا عَبْلَةٌ وعِبالٌ وكَمْشَةٌ وكِماشٌ يقال رجلٌ كَمْشٌ وامرأةٌ كَمْشَةٌ بمعنى الماضى السريع كانّهم لكثرةِ فَعْلَة تصرّفوا فيها على نحوٍ من تصرُّفهم فى فَعْلٍ واستوى فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فى فِعالٍ اذا كانا صفتَيْن كما استويا فى الاسم من نحو كَلْب وكِلابٍ وجَمْرَةٍ وجِمارٍ ولم يتجاوزوا فِعالًا فى فَعْلَة لانّ التكسير لا يتمكّن فى الصفة تمكُّنَه فى الاسم، وقالوا عِلَجٌ وعِلَجَةٌ وهو قليل جاؤا به على نحوٍ من تكسير الاسماء نحو خِرْقَةٍ وخِرَقٍ وكِسْرَةٍ وكِسَرٍ فاعرفه،

فصل ٢٤٠

قال صاحب الكتاب والمؤنّث الساكنُ الحَشْوِ لا يخلو من ان يكون اسما او صفةً فاذا كان اسما تحرّكتْ عينُه فى الجمع اذا صحّتْ بالفتح فى المفتوحِ الفاء كجَمَراتٍ وبه وبالكسر فى المكسورها كسِدِرات وبه وبالضمّ فى المضمومها كغُرُفات وقد تُسكّن فى الضرورة فى الاوّل وفى السَعة فى الباقيَيْن فى لغة تميم،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من هذه الاسماء الثلاثيّة المؤنّثة بوزنِ فَعْلَة كقَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ فانّك تفتح العين منه فى الجمع ابدًا اذا كان اسمًا نحو جَفَناتٍ وقَصَعاتٍ كانّهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة فيفتحون عين الاسم ويقولون تَمَراتٌ ويسكّنون الصفة فيقولون جاريةٌ خَدْلَةٌ وجَوارٍ خَدْلات وحالةٌ سَهْلَةٌ وحالاتٌ سَهْلاتٌ وانّما فتحوا الاسم وسكّنوا النعت لخفّة الاسم وثِقَلِ الصفة لانّ الصفة جاريةٌ مجرى الفعل والفعلُ اثقلُ من الاسم لانّه يقتضى فاعلًا فصار كالمركّب منهما فلذلك كان اثقلَ من الاسم ولا يجوز إسكانُه الّا فى ضرورة الشعر نحوِ قول ذى الرُمّة

* أَتَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشاءَ قَلْبِهِ * خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهَوَى فى المَفاصِلِ *

وقال الاخر * او تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِن زَفْرَاتِها * وقيل انّها لغةٌ، فإن كان مضمومَ الفاء كظُلْمَةٍ وغُرْفَةٍ فانّك تُحرّك العين بالضمّ نحو ظُلُماتٍ وغُرُفاتٍ ورُكُباتٍ وانّما ضمّوها تشبيها بفَعْلَةٍ وفَعَلاتٍ من قولهم جَفْنَةٌ وجَفَنَاتٌ ومنهم من يفتح فيقول ظُلَماتٌ ورُكَباتٌ وقد رُوِى

* فلمّا رَأَوْنا بادِياً رُكَباتُنا * على مَوْطِنٍ لا تَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ *

مفتوحا والكثيرُ الضمّ فالضمُّ للاتباع والفتحُ للخفّة وقال بعض النحويّين انّ رُكَباتٍ بالفتح جمعُ رُكَبٍ ورُكَبٌ جمعُ رُكْبَةٍ ولو كان كما قالوا لمَا جاز ثلاثُ ركباتٍ لانّ هذا الضرب من العدد لا يضاف الّا الى ابنية القلّة او ما كان فى معناها وركباتٌ على هذا كثيرٌ لانّه جمعُ جمعٍ والإسكانُ فى ظُلُمات جائزٌ فيقال ظُلْمات وغُرْفات وهو تخفيفٌ لثقل الضمّة كما قالوا فى رُسُلٍ رُسْلٌ واذا كانوا يستثقلون الضمّة الواحدة فى مثل عَضُدٍ فيُسكّنون فهم للضمّتَيْن أشدُّ استثقالا ولا يحرّكون منه ما كان مضاعفا من نحو جُدّاتٍ وسُرّاتٍ لانّهم ادّغموا فى الواحد لاجتماع المِثْلَيْن فلم يُبْطِلوا ذلك فى الجمع ولهم عنه مندوحةٌ الى جمع اخر وهو المكسّر نحو جُدَدٍ وسُرَرٍ، وما كان منه مكسور الفاء من نحو كِسْرَةٍ وسِدْرَةٍ فانّك تَكْسِر عينه فى الجمع نحو كِسِرات وسِدِرات وهو اقلُّ من غُرُفات وظُلُمات لانّ اجتماع الكسرتَيْن فى اوّل الكلمة اقلُّ من اجتماع الضمّتَيْن ولذلك قلّ نحو اِبِلٍ واِطِلٍ وكثُر نحو جُنُبٍ وطُنُبٍ ومنهم من يفتح العين كما يفتح فى نحو ظُلْمة ويقول كِسَراتٌ وسِدَراتٌ كما يقول ظُلَماتٌ فالكسرُ للاتباع والفتحُ للتخفيف ومنهم من يحذف الكسرة تخفيفاً فيقول كِسْراتٌ وسِدْراتٌ كما يقول فى اِبِلٍ اِبْلٌ وفى كَتِفٍ كَتْفٌ،

قال صاحب الكتاب فاذا اعتلّتْ فالاسكانُ كبَيْضات وجَوْزات وديمات ودُولات الّا فى لغة هُذَيْلٍ قال قائلُهم * أَخُو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ *

قال الشارح والمراد اذا اعتلّت العين من الاسم المؤنّث مما كان منه بوزن فَعْلَةٍ كجَوْزَةٍ وعَيْبَةٍ فانّك تسكّن حرفَ العلّة منه فتقول جَوْزاتٌ وعَيْباتٌ قال الله تع ثَلٰثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ وقال فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ ولا يحرّكون فيقولوا جَوَزاتٌ وبَيَضاتٌ كما يقولون جَفَناتٌ وتَمَراتٌ كانّهم كرهوا حركةَ حرف العلّة وقبله مفتوحٌ فيُقلَب ألفًا فيقال جازاتٌ وباضاتٌ فيلتبس فَعْلَةٌ ساكنةَ العين بفَعَلَةٍ مفتوحةَ العين نحو دارَةٍ ودارات وقامَةٍ وقاماتٍ ومنهم من يقول جَوَزاتٌ وبَيَضاتٌ فيفتح ولا يقلب لانّ الفتحة عارضةٌ كما لم

يقلب الواو من وأَنْ لَوِ ٱسْتَقَامُوا واشْتَرَوُا ٱلضَّلَالَةَ وهى لغةٌ لهُذَيْلٍ قال الشاعر

* أَخُو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ * رَفِيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

وذلك قليل والاوّل عليه الكثيرُ وحكمُ المضمومِ الفاء والمكسورِه فى إسكان عينه كحكم المفتوح نحوُ دِيماتٍ ودُولاتٍ حملوه فى الاسكان على بَيْضات وعَوْرات فامّا المعتلُّ اللامِ من نحو غَدْوَةٍ وقَرْيَةٍ فانّك تحرّك وتجرى فيه على قياس الصحيح نحو غَدَوات وقَرَيات لتحصّن حرف العلّة عن القلب بوقوع الف الجمع بعده اذ لو قلبته لزمك حذف احدهما لاجتماع الالفين وكان يلتبس بالواحد ممّا هو على فَعَلَةٍ بتحريك العين من نحو قَناةٍ وفَتاةٍ فاعرفه ؞

قال صاحب الكتاب وتُسكَّن فى الصفة لا غيرُ وانّما حرّكوا فى جمعِ لَجْبَةٍ ورَبْعَة لانّهما كانّهما فى الاصل اسمان وُصف بهما كما قالوا امرأةٌ كَلْبَةٌ ولَيْلَةٌ غَمٌّ ؞

قال الشارح قد تقدّم القول انّ ما كان بوزن فَعْلَةَ صفةً وجمعته بالالف والتاء لم تحرّك وَسَطَه بل تُسكّنه فَرْقًا بين الصفة والاسم نحو عَبْلاتٍ وخَدْلاتٍ فامّا قولهم لَجْبَةٌ ولَجَباتٌ بالتحريك ففيه وجهان احدُهما انّ من العرب من يقول شاةٌ لَجَبَةٌ بفتح الجيم بوزن أَكَمَةٍ وهى التى وَلّى لبنُها وقَلّ وأجمعوا فى الجمع على هذه اللغة والوجهُ الثانى انّ لجبةً فى الاصل اسمٌ وُصف به فرُوعِىَ اصلُه بأن حُرّك فى الجمع وكذلك رَبْعَةٌ اسمٌ فى الاصل يدلّ على ذلك ثبوتُ تاء التأنيث فيه مع المذكّر كثبوتها مع المؤنّث فتقول رجلٌ رَبْعَةٌ كما تقول امرأةٌ رَبْعَةٌ فهو اسمٌ يقع على المذكّر والمؤنّث وُصف به كما يقال رجالٌ خمسةٌ وخمسةٌ اسمٌ وُصف به المذكّر وهم قد يصفون بالاسماء على تخيُّل معنى الوصفيّة فيها نحوَ قولك ليلةٌ غَمٌّ اى مُظْلِمَةٌ وامرأةٌ كَلْبَةٌ على معنى دَنِيّة ولو كان ربعة صفةً فى الاصل لفُصل به بين المذكّر والمؤنّث بحذف التاء كما تقول رجلٌ عالمٌ وامرأةٌ عالمةٌ ؞ وقالوا العَبَلاتُ بالفتح لقوم من قُرَيْش سُمّوا بذلك لانّ أُمّهم كان اسمها عَبْلَةَ والصفةُ اذا سُمّى بها خرجت عن حكم الصفة وجُمعت جمعَ الاسماء ولذلك قالوا الأَحاوِصُ فاعرفه ؞

فصـل ٢٤١

قال صاحب الكتاب وحكمُ المؤنّث ممّا لا تاء فيه كالذى فيه التاء قالوا أَرَضاتٌ وأَهَلاتٌ فى جمع أَرْضٍ وأَهْلٍ قال * فهم أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ * وقالوا عُرُساتٌ وعِيَراتٌ فى جمع عُرْسٍ وعِيرٍ

قال الكُمَيْت

* عِيَرَاتُ الفَعالِ والسُّودَدِ العِـــدِّ اليهم مَحْطوطةُ الأَعْكامِ *

قال الشارح حكم المؤنّث الذى لا تاء فيه فى فتح ثانيه اذا جُمع بالالف والتاء حكمُ ما فيه التاء فتقول فى امرأةٍ اسمُها دَعْدٌ او وَعْدٌ دَعَدات ووَعَداتٌ كما تقول تَمَراتٌ وجَفَناتٌ لمّا جمعتَ ما لا تاء فيه بالالف والتاء كجمعِ ما فيه تاءٌ صار حكمُه كحكمه فى انفتاح ثانيه ومن ذلك أَرْضٌ هى مؤنّثةٌ ولذلك تظهر التاءُ فى تحقيرها فتقول أُرَيْضَةٌ فاذا جمعتَها بالتاء فتحتَ الراء منها فقلت أَرَضاتٌ كما قلت دَعَداتٌ ووَعَداتٌ، وامّا أَهَلاتٌ فهو جمعُ أَهْلَةٍ بالتاء وليس بجمع أَهْلٍ كما ظنّه صاحبُ الكتاب ألا ترى انّ أَهْلًا مذكّرٌ يُجمع بالواو والنون نحوَ أَهْلُونَ قال الشاعر وهو الشَّنْفَرَى

* ولِى دُونَكُم أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ * وأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ *

لانّهم لمّا وصفوا به أجروه مجرى الصفات فى دخول تاء التأنيث للفرق فقالوا رجلٌ أَهْلٌ وامرأةٌ أَهْلَةٌ كما يقولون ضارِبٌ وضارِبَةٌ قال الشاعر

* وأَهْلَةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهم * وأَبلَيْتُهم فى الحَمْد جَهْدى ونائلى *

ولمّا قالوا فى المذكّر اهلٌ وأهلون وفى المؤنّث أَهْلَةٌ وأَهلاتٌ أشبه فَعْلَةَ فى الصفات فجمعوه بالالف والتاء وأسكنوا الثانى منه فقالوا أَهْلاتٌ كما فعلوا ذلك بسائر الصفات من نحو صَعْباتٍ وعَبْلاتٍ ومن العرب من يقول أَهَلاتٌ فيفتح الثانى كما فتحوه فى أَرَضاتٍ لانّه اسمٌ مثلُه وإن أشبه الصفةَ قال المُخَبَّل السَّعْدىّ

* فهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ * اذا أَدْلَجوا بالليل يَدْعُون كَوْثَرَا *

فامّا عُرُساتٌ فهو جمع عُرُسٍ وعُرُسٌ جمع عَرُوسٍ والعروس صفةٌ تقع للذَّكر والأُنثى، وامّا عِيَراتٌ فهو جمع عِيرٍ وهى الابلُ تحمل الطعام والمِيرة وسيبويه ذكره عِيَرات مفتوحَ الفاء ثمّ فتح الثانى فى الجمع على لغةِ هُذَيْل نحو أَخُو بَيَضاتٍ وحكى ذلك عن العرب ولا أعرفُ العير مؤنّثا الّا ان يكون جمع عيرةٍ بالتاء فانّه يقال للذكر من الحُمُر عَيْرٌ وللأُنثى عَيْرَةٌ فامّا قول الكُمَيْت

* عِيَراتُ الفَعالِ والسُّودَدِ العِـــدِّ اليهم مَحطوطةُ الأَعْكامِ *

ويروى والحَسَبِ العَوْد وهذا البيت من قصيدةٍ يمتدح بها اهلَ البيت رضوان الله عليهم اجمعين أوّلُها

* مَن لقَلْبٍ مُتَيَّمٍ مُسْتَهامٍ * غيرِ ما صَبْوَةٍ ولا أَحْلامِ *

والفَعالُ بفتح الفاء الكَرَمُ والسُودَدُ السيادة والعِدُّ بالكسر الشیء الكثير وما له مادّة لا تنقطع والحَسَبُ كَرَمُ الرجل والعَوْدُ القديم وقوله محطوطةُ الأعكامِ اى تركب الابل بأعكامها اى بأحمالها فيهم بالحسب والرُشْدِ والافعالِ الحسنة،

فصل ٢٤٣

قال صاحب الكتاب وامتنعوا فيما اعتلّتْ عينُه من أَفْعُلَ وقد شذّ نحوُ أَقْوُسٍ وأَثْوُب وأَعْيُن وأَنْيُب وامتنعوا فى الواو دون الياء من فُعولٍ كما امتنعوا فى الياء دون الواو من فِعالٍ وقد شذّ نحو نُوُوجٍ وسُوُوق،

قال الشارح قد تقدّم انّ فَعْلًا يُجمع فى القلّة على أَفْعُلَ نحوِ أَكْلُبٍ وأَفْلُسٍ وفى الكثير على فِعالٍ وفُعولٍ نحوِ كِلابٍ وفُلُوسٍ فامّا المعتلّ العين من نحوِ سَوْطٍ وحَوْضٍ وشَيْخٍ وبَيْتٍ فانّه اذا اريد به ادنى العدد جُمع على أَفْعالٍ نحوِ ثَوْبٍ وأَثْوابٍ وسَوْطٍ وأَسْواطٍ وبَيْتٍ وأَبْياتٍ وشَيْخٍ وأَشْياخٍ عدلوا فى المعتلّ عن أَفْعُلَ كراهيةَ الضمّة فى الواو والياء لو قالوا أَسْوُطٌ وأَبْيُتٌ اذ الضمّةُ على الواو والياء مستثقلةٌ وان سكن ما قبلهما وكان عنه مندوحةٌ فصاروا الى بناء آخر وهو أَفْعالٌ وقد شذّت الفاظٌ فجاءت على القياس المرفوض قالوا أَقْوُسٌ وأَثْوُبٌ وأَعْيُنٌ وأَنْيُبٌ جاؤا بها على أَفْعُلَ مَنْبَهَةً على انّه الاصل قال الأَزرقُ العَنْبَرى

* طِرْنَ انقطاعةَ أَوْتارٍ مُحَظْرَبةٍ * فى أَقْوُسٍ نازَعَتْها أَيْمُنٌ شُمُلا *

وكذلك المعتلّ العين بالالف يُجمع على أَفْعالٍ من نحوِ بابٍ وأَبْوابٍ ونابٍ وأَنْيابٍ وذلك من قبل انّ الالف منه منقلبةٌ عن ياء او واو متحرّكتَيْن فى الاصل ولذلك اعتلّتا واذا كانت الالفُ اصلُها الحركةَ كانت فى الحكم من باب فَرَسٍ وقَلَمٍ وبابُ ذلك أَفْعالٌ نحوُ أَفْراسٍ وأَقْلامٍ لا أَفْعُلُ، وكان بعضهم يفرق بين المذكّر والمؤنّث فيجمع منه ما كان مذكّرا على أَفْعالٍ كبَابٍ وأَبْوابٍ ويجمع ما كان مؤنّثا على أَفْعُلَ كدَارٍ وأَدْوُرٍ ونَارٍ وأَنْوُرٍ وليس ذلك بمطّرِدٍ عند سيبويه ولا قياساً بدليلِ قولهم نابٌ وأَنْيابٌ واذا تجاوزتَ ادنى العدد كانت بناتُ الواو على فِعالٍ نحوِ سَوْطٍ وسِياطٍ وحَوْضٍ وحِياضٍ كانّهم كرهوا فُعُولًا لاجل الضمّة على حرف العلّة مع واو الجمع فامّا قلبُ الواو ياءً فسيُذكر فى موضعه من التصريف ان شاء

الله، وقد شذّ نحو فُؤُوجٍ وسُؤُوقٍ لِما ذكرناه من ارادة التنبيه على انّ ذلك هو الباب، فامّا بنات الياء فانّها تجمع على فُعُولٍ نحو بَيْتٍ وبُيُوتٍ وشَيْخٍ وشُيُوخٍ وغلب فُعُولٌ فى بنات الياء لئلّا تلتبس ببنات الواو اذ الواو فى فِعالٍ تصير الى الياء وكانت الضمّة مع الياء اخفّ منها مع الواو،

فصـــل ٢٤٣

قال صاحب الكتاب ويقال فى أَفْعُلَ وفُعُولٍ من المعتلّ اللام أَدْلٍ وأَيْدٍ ودُلِيٌّ ودُمِيٌّ وقالوا نُحُوٌّ وقُنُـــوٌّ والقلبُ اكثرُ وقد يُكسَر الصدر فيقال دِلِيٌّ ونِحِيٌّ وقولُهم قِسِيٌّ كانّه جمعُ قَسْوٍ فى التقدير،

قال الشارح امّا ما كان معتلّ اللام من نحو دَلْوٍ وحَقْوٍ وجَرْوٍ فانّه يجمع فى ادنى العدد على القياس فيقال أَدْلٍ وأَحْقٍ وأَجْرٍ والاصلُ أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ فوقعت الواو طرفًا وقبلها ضمّةٌ وليس من الاسماء المتمكّنة ما هو بهذه الصفة فكرهوا المَصيرَ الى بناء لا نظيرَ له فأَبدلوا من الضمّة كسرةً ثمّ قلبوا الواو ياءً لتطرّفها ووقوعِ الكسرة قبلها فصار من قبيلِ المنقوص كقاضٍ وغازٍ قال الشاعر

* لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَته * بالرَقْمَتَيْن له أَجْرٍ وأَعْراسُ *

ومثله قَلَنْسُوَةٌ وقَلَنْسٍ وقَمَحْدُوَةٌ وقَمَحْدٍ لمّا حُذفت التاء للفرق بين الجمع والواحد صارت الواو طرفا وقبلها ضمّةٌ فعُمل فيها ما تقدّم، وجُمع فى الكثير على فِعالٍ وفُعُولٍ قالوا دُلِيٌّ ودُمِيٌّ ودِماءٌ والاصل دُمُوٌّ ودُلُوٌّ فحوّلوه الى دُلِيٍّ ودُمِيٍّ ومثله عُصِيٌّ فى جمع عَصًا والعلّةُ فى تحويله الى ذلك اجتـماعُ امرَيْن احدُهما كونُ الكلمة جمعًا والجمعُ اثقل من الواحد والثانى انّ الواو الاولى مدّةٌ زائدةٌ لم يُعتدّ بها فاصلةً فصارت الواو التى هى لامُ الكلمة كانّها وَلِيَت الضمّةَ وصار فى التقدير عُصُوٌ ودُلُوٌ فقُلبت الواو ياءً على حدّ قلبها فى أَدْلٍ وأَحْقٍ ثمّ اجتمعت هذه الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التى قبلها للجمع وهى ساكنةٌ فقُلبت الواو ياءً وادُّغمت فى الياء الثانية على حدّ طَوَيْتُه طَيًّا ولَوَيْتُه لَيًّا ومنهم من يُتْبِع ذلك ضمّةَ الفاء فيكسرها ليكون العملُ من وجه واحد فيقول دِلِيٌّ وعِصِيٌّ ومنهم من يُبْقِيها على حالها مضمومةً ويقول دُلِيٌّ وعُصِيٌّ، فامّا دُمِيٌّ فاللامُ ياءٌ من غيرِ قلب فاجتمعت مع الواو قبلها ساكنةً فقُلبت ياءً وادُّغمت كما فُعل بعصىّ ودلىّ ولو كان مثلُ عُصُوٍ ودُلُوٍ اسمًا واحدًا لا جمعًا لم يجب فيه القلبُ لخفّته الا تراك تقول مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ وعُتُوٌّ وعُتُوٌّ مصدر عَتَا يَعْتُو هذا هو الوجه المختار

ويجوز القلب فى الواحد فيقال مَغْزِىٌّ ومَدْعِىٌّ قال الشاعر

* وقد عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى * أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيَا *

انشده ابو عثمان مَعْدُوًّا بالواو على الاصل ورواه غيرُه مَعْدِيًّا فامّا الجمع من نحو حُقِيّ وعُصِيّ فلا يجوز فيه الّا القلبُ وقد شذّت الفاظٌ من هذا الجمع فجاءت على الاصل غيرَ مقلوبة كانّهم صحّحوها مَنْبَهَةً على انّ اصلها ذلك قال الشاعر

* أَلَيْسَ من البَلاء وَجِيبُ قَلْبِى * وايضاعِى الهُمُومَ مع النُّجُوِ *

اراد جمع نَجْوٍ من السَّحاب وحكى سيبويه عن بعض العرب انّه قال إنّكم لَتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرة يريد جمعَ نَحْوٍ اى جهاتٍ وقالوا بَهْوٌ وبُهُوٌّ فى الصدر وبُهِيٌّ ايضا وحكى ابن الأعرابى أَبٌ وأُبُوٌّ وأَخٌ وأُخُوٌّ وأنشد القَنانىّ

* أَبَى الذَمَّ أَخْلاقُ الكِسائىّ وٱنْتَهَى * به المَجْدُ أَخْلاقَ الأُبُوِّ السَوابِقِ *

وامّا قِسِىٌّ فمقلوبٌ من قُوُوسٍ ووزنُه فُلُوعٌ مقلوبٌ من فُعُولٍ كانّه فى التقدير جمعُ قَسْوٍ ثمّ قُلبت الواو فيه ياءً كدَلْوٍ ودُلِيّ فاعرفه،

فصــل ٢٤٤

قال صاحب الكتاب وذو التاء من المحذوف العَجُز يُجمع بالواو والنون مغيَّرا اوّلُه كسِنُونَ وقِلون وغيرَ مغيَّر كثُبُون وقُلون وبالالف والتاء مردودا الى الاصل كسَنَوات وعِضَوات وغيرَ مردود كثُبات وهَنات وعلى أَفْعُلَ كآمٍ وهو نظيرُ آكُمٍ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ أقلّ الاسماء اصولًا ما كان على ثلثة احرف فامّا ما كان منها على حرفَيْن وفيه تاءُ التأنيث نحو قُلَة وثُبَة وبُرَة وكُرَة وسَنَة ومِئَة فانّها اسماءٌ منتقصٌ منها محذوفةُ اللامات فأصلُ قُلَة قلوة فحُذفت الواو تخفيفًا والقُلَةُ اسمُ لُعْبة وهو أن يُؤخَذ عُودان صغيرٌ وكبيرٌ يُوضَع الصغير على الارض ويُضرَب بالكبير وهو من الواو لقولهم قَلَوْتُ بالقُلَة اذا لعب بها، والثُبَة الجماعة من قوله تعالى فَٱنْفِرُوا ثُبَاتٍ او انفروا جميعا وأصلُ ثُبَةٍ ثُبْوَةٌ كظُلْمَة وغُرْفَة وقد بيّنتُ امره فى اوّلِ هذا الفصل وهو من قولهم ثَبَّيْتُ اى جمعتُ فهذا يدلّ انّ اللام حرفُ علّة ولا يدلّ انّه من الواو والياء لانّ الواو اذا وقعت رابعةً تُقلَب ياءً نحو أَعْطَيْتُ وأَرْضَيْتُ وهو من عَطَا يَعْطُو والرِضْوان وانّما قلنا انّها من الــواو

لانّ اكثرَ ما حُذف لامه من الواو نحوَ أَخٍ وأَبٍ، واما البُرَةُ فأصلها بروة واللامُ محذوفة والبرةُ حَلْقة تُجعَل فى أنف البعير لينقادَ وهى معتلّةُ اللام لقولهم فى جمعها بُرًى وينبغى ان يكون المحذوف واوا حملًا على الاكثر، وكُرَةٌ كذلك لقولهم كَرَوْتُ بالكُرَة، وسَنَةٌ من الواو لقولهم سَنَواتٌ ومن قال سانَهْتُه كان المحذوف منه الهاء والهاء مشبّهةٌ بحرف العلّة فحُذفت كحذفه، واما مِئَةٌ فأصلها مِأْيَةٌ بالياء لقولهم أَمْأَيْتُ الدراهمَ اذا كمّلتَها مائةً وقالوا فى معنى مائةٍ مِئًى وهذا قاطعٌ على انّه من الياء، فاذا اريد جمعُ شىء من ذلك كان بالالف والتاء نحوَ قُلات وثُبات وبُرات وكُرات ومِئات هذا هو الوجه فى جمعها لانّها اسماءٌ مؤنّثةٌ بالتاء فكان حكمها فى الجمع حكمَ قَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ ولم يكسّروها لانّها اسماءٌ قد حُذفت لاماتها لضرب من التخفيف وصارت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ولم يكسّروها على بناء يردّ المحذوفَ فيكون نقضًا للغرض وتراجُعًا عمّا اعتزموه فيها فلذلك وجب جمعُها بالالف والتاء وقد يجمعون ذلك بالواو والنون فيقولون قُلُونَ وبُرُونَ وثُبُونَ وسِنُونَ ومِئُونَ ونحوَ ذلك كما يجمعون المذكّر ممّن يعقل من نحو المسلمين والصالحين كانّهم جعلوا جمعه بالواو والنون عوضاً ممّا مُنعه من جمع التكسير ومنهم من يكسر اوّل هذه الاسماء فيقولون قِلُونَ وثِبُونَ وسِنُونَ وانّما فعلوا ذلك للايذان بانّه خارجٌ عن قياس نظائره لانّه ليس فى الاسماء المؤنّثة غيرِ المنتقص منها ما يُجمع بالواو والنون وقد قال بعضهم فى مِئُونَ انّ الكسرة فى الجمع غيرُ الكسرة فى الواحد كما انّ الضمّة فى قولهم يا مَنْصُ فى لغةِ من قال يا حارُ بالضمّ غيرُ التى كانت فى مَنْصُورٍ، وقال ابو عمر الجَرْمىّ انّ الجمع بالالف والتاء للقليل وبالواو والنون للكثير فيقولون هذه ثُباتٌ قليلةٌ وثُبُونَ كثيرةٌ ولا أرى لذلك اصلًا وكانّ الذى حمله على ذلك أنّهم اذا صغّروه لم يكن الّا بالالف والتاء نحوَ سُنَيّاتٍ وقُلَيّات وثُبَيّات وانّما ذلك لانّه اذا صُغّر يُرَدّ اليه المحذوف فيصير كالتامّ فيُجمع بالالف والتاء كما يُجمع التامّ، وقد يجمعون من ذلك بالالف والتاء ما لا يجمعونه بالواو والنون قالوا ظُباتٌ وسِياتٌ ولم يقولوا ظُبُونَ ولا سِيُونَ كانّهم استغنوا عنه بالالف والتاء وفى ذلك دليلٌ على انّ الجمع بالالف والتاء هو الاصلُ فى هذه الاسماء لانّك تجمع بالالف والتاء كلّ ما تجمعه منها بالواو والنون ولستَ تجمع بالواو والنون كلّ ما تجمعهُ بالالف والتاء منها، والوجهُ ألّا تردّ المحذوفَ فى الجمع فى نحو قُلات وثُبات لما ذكرناه من ارادة التخفيف فيها وتعويضِ التاء عن المحذوف ولذلك استغنوا عن تكسيرها وقد ردّوا المحذوف فى شىء منها تنبيهًا على الاصل وأُنْس بذلك انّ تاء التأنيث التى هى عوضٌ قد انحذفت قالوا سَنَةٌ وسَنَواتٌ وقالوا هَنَةٌ

وهَنَواتٌ وهَناتٌ قال الشاعر

* أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتتابِعُ *

وقالوا عِضَةٌ وعِضاهٌ وعِضَواتٌ قال الشاعر

* هذا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المَآزِمَا * وعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَهازِمَا *

وقد كسّروا شيئًا منها تكسيرَ التامّ قالوا أَمَةٌ وفى القليل آمٍ وفى الكثير اِماءٌ فَأَمَةٌ فَعَلَةٌ بتحريك العين وجُمعت فى القلّة على أَفْعُلَ كما قالوا أَكَمَةٌ وآكُمٌ وأصلُ آمٍ آمُوٌ فأبدلوا من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً كما فعلوا فى أَدْلٍ وأَجْرٍ وقالوا فى الكثير اِماءٌ كما قالوا اِكامٌ ولم يقولوا أَمُونَ فيجمعوه بالواو والنون كما قالوا سِنُونَ لانّهم قد كسّروه والجمعُ بالواو والنون انّما هو عوضٌ من التكسير ولم يجمعوه بالالف والتاء فيقولوا أَمَواتٌ كما قالوا سَنَواتٌ لانّهم استغنوا عن ذلك بآمٍ اذ كان جمعَ قلّةٍ مثلَه فاعرفه ؛

فصل ٣٤٥

قال صاحب الكتاب ويُجمع الرُباعىّ اسمًا كان او صفةً مجرّدا من تاء التأنيث او غيرَ مجرّد على مثال واحد وهو فَعالِلُ كقولك ثَعالِبُ وسَلاهِبُ ودَراهِمُ وهَجارِعُ وبَراثِنُ وجَراشِعُ وقَماطِرُ وسَباطِرُ وضَفادِعُ وخَضارِمُ ؛

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الرباعىّ لثقله بكثرة حروفه لم يتصرّفوا فيه تصرُّفَهم فى الثلاثىّ فلم يضعوا له فى التكسير الّا مثالا واحدا كالوا به جميعَ أبنية الرباعىّ القليلَ والكثيرَ وهو فَعالِلُ او ما كان على طريقته ممّا ثالثُ حروفه الفٌ وبعدها حرفان وذلك نحوُ ثَعْلَبٍ وثَعالِبَ وبُرْثُنٍ وبَراثِنَ وجُرْشُعٍ وجَراشِعَ وقِمَطْرٍ وقَماطِرَ وسِبَطْرٍ وسَباطِرَ وضِفْدِعٍ وضَفادِعَ وخِضْرِمٍ وخَضارِمَ والبُرْثُنُ من السباع والطير كالأصابع من الانسان والمَخالِبُ كالظُفْر والجُرْشُعُ من الابل العظيمُ والقِمَطْرُ وِعاءٌ تُصان فيه الكُتُب ومنه قول الشاعر

* ليس بعِلْمٍ ما يَعِى القِمَطْرُ * ما العِلْمُ الّا ما وَعاهُ الصَدْرُ *

والسِبَطْرُ كالبسيط وهو المُمْتَدّ والضِفْدِعُ معروفةٌ من دَوابّ الماء وهو ضِفْدِعٌ بكسر الضاد والدال كزِبْرِجٍ وقد تُفتح الدال وهو قليل والخِضْرِمُ من اوصاف البَحْر يقال بحرٌ خِضْرِمٌ اى

كثيرُ الماء ورجلٌ خضرمٌ كثيرُ العطيّة فهذا وزنُه فَعالِلُ لانّ حروفه كلّها اصولٌ وقالوا مَسْجِدٌ ومَساجِدُ فهذا وزنُه مَفاعِلُ وقالوا فى المُلْحَق به جَدْوَلٌ وجَداوِلُ وهذا وزنُه فَعاوِلُ والبناءُ فى هذا كلّه على طريقة واحدة وانّما اختاروا هذا البناء لخفّته وذلك انّه لمّا كثُرت حروف الرباعىّ فطال ثقل ووجب طلبُ الخفّة له ولما ذكرناه من ثِقَله كان الرباعىّ فى الكلام اقلّ من الثلاثىّ ولزم جمعُه طريقةً واحدةً ولم يزد فى مثال تكسيره الّا زيادةً واحدةً هَرَبًا من الثقل واختاروا اخفَّ حروف اللين وهى الالف وفتحوا اوّله لخفّة الفتحة وكسروا ما بعد الالف حملًا على التصغير لانّ الالف فى التكسير وَسيلةُ ياء التصغير فكما كسروا ما بعد ياء التصغير كسروا ما بعد الالف فى التكسير والذى يدلّ انّ الفتحة فى ثَعالِبَ وجَعافِرَ غيرُ الفتحة فى ثَعْلَب وجَعْفَر فتحُها فى سَباطِرَ وبَراثِنَ مع انّ الاوّل فى سِبَطْرٍ وبُرْثُنٍ ليس مفتوحا، ولم يجيئوا فى الرباعىّ ببناء قلّة وانّما بناء ادنى عدده وأقصاه بناءٌ واحدٌ وهو فعالِلُ فتقول ثلاثةُ قَماطِرَ فتستعمله فى القليل وهو للكثير لانّك لا تصل الى الجمع بالالف والتاء لانّه مذكّرٌ ولا يمكن الإتيانُ ببناء ادنى العدد الّا بحذف حرف من نفس الاسم ألا ترى انّك لو اخذتَ تكسّر نحوَ ضِفْدِعٍ على أَفْعُلٍ وأَفْعالٍ لوجب ان تقول أَضْفُدٌ وأَضْفادٌ فلمّا كان يؤدّى بناءُ القلّة الى حذفِ شىء من الاسم وكان عنه مندوحةٌ رُفض واذا اجتُزِئ ببناء الكثرة عن بناء القلّة حيث لا حَذْفَ نحوَ شُسُوعٍ كان هنا أَوْلَى ولا فَرْقَ فى ذلك بين الاسم والصفة ألا تراهم يقولون فى ثَعْلَبٍ وجَعْفَرٍ ثَعالِبُ وجَعافِرُ وكذلك تقول فى سَلْهَبٍ وصَقْعَبٍ سَلاهِبُ وصَقاعِبُ والسلهب الطويل وكذلك الصقعب وكما قالوا ضِفْدِعٌ وضَفادِعُ وزِبْرِجٌ وزَبارِجُ قالوا خِضْرِمٌ وخَضارِمُ وصِمْرِدٌ وصَمارِدُ والصمرد الناقةُ القليلةُ اللبن وكذلك الباقى لا فرق فيه بين الاسم والصفة وذلك انّهم اذا استثقلوا الاسمَ وراموا تخفيفَه فلأَنْ يخفّفوا الصفة لثقلها بتضمّنها ضميرَ الموصوف كان ذلك أَوْلَى وكذلك ما فيه تاء التأنيث حكمُه فى التكسير حكمُ ما لا تاء فيه نحوُ زَرْدَمَةٍ وزَرادِمَ وجُمْجُمَةٍ وجَماجِمَ ومَكْرُمَةٍ ومَكارِمَ تجمعُه جمعَ ما لا تاء فيه لانّ التاء زائدةٌ تسقط فى التكسير الّا انّك اذا اردت ادنى العدد جمعتَه بالالف والتاء نحوَ زَرْدَماتٍ وجُمْجُمات ومَكرمات لمكان تاء التأنيث فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وامّا الخُماسىّ فلا يكسَّر الّا على استكراهٍ ولا يُتجاوز به إن كُسّر هذا المثالُ بعد حذفِ خامسه كقولهم فى فَرَزْدَقٍ فَرازِدُ وفى جَحْمَرِشٍ جَحامِرُ،

قال الشارح اعلم انّه لا يجوز جمعُ الاسم الخماسىّ لافراطه فى الثقل بطُوله وكثرة حروفه وبُعْده عن المثال

المعتدل وهو الثلاثىّ وتكسيرُه يزيده ثِقَلًا بزيادة الف الجمع فكرهوا تكسيرَه لذلك فاذا اريد تكسيرُه حذفوا منه حرفا وردّوه الى الاربعة وذلك الحرفُ الآخِرُ وانّما حذفوا الاخر لوجهَيْن احدُهما انّ الجمع يسلَم حتّى يُنتهى اليه فلا يكون له موضعٌ الثانى انّ الحرف الاخر هو الذى أثقلَ الكلمة فلو لا الخامسُ ما كان ثقيلًا فلذلك تَنكّبوا تكسيرَ بنات الخمسة لكراهيَتهم أن يحذفوا من الاصول شيـًٔا وذلك قولك فى سَفَرْجَلٍ سَفارِجُ وفى شَمَرْدَلٍ شَمارِدُ وكذلك جميعُ الخماسىّ تحذف اللامَ وتبنيه على مثالٍ من امثلة الرباعىّ نحو جَعْفَرٍ وزِبْرِجٍ ونحوهما ثمّ تجمعه جمعَه وقالوا فى فَرَزْدَقٍ فَرازِقُ والجيّدُ فَـرازِدُ وانّما حذفوا الدال لانّها من مَخْرج التاء والتاءُ من حروف الزيادة فلمّا كان كذلك وقُربت من الطرف حذفوها ومن قال ذلك لم يقل فى جَحْمَرِشٍ جَحارِشُ لتباعُد الميم من الطرف،

قال صاحب الكتاب ويقال دَهْثَمُونَ وهِجْرَعون وصَهْصَلِقون وحَنْظَلاتٌ وبُهْصُلات وسَفَرْجَلات وجَحْمَرِشات،

قال الشارح يريد انّ الاسم الخماسىّ لا يُجمع مكسّرًا لما ذكرناه ويُجمع سالمًا لانّ الزيادة التى تلحقه فى جمع السلامة غيرُ معتدّ بها من نفس الكلمة لانّها زيادةٌ عليها بعد سلامة لفظ الواحد بمنزلة الزيادة للاعراب والنحويّون يقدّرون التثنيةَ وجمعَ السلامة تقديرَ ما عُطف من الاسماء فاذا قلت الزيدان فهو بمنزلة زيدٌ وزيدٌ واذا قلت الزيدون فهو بمنزلة زيد وزيد وزيد فكما انّ المعطوف أجنبىٌّ من المعطوف عليه كذلك ما قام مقامَه فاذا كان الاسم الخماسىّ عَلَمًا جمعتَه جمعَ السلامة نحوَ فَرَزْدَقٍ وفرزدقون وكذلك اذا كان صفةً من صفات من يعقل وذلك قولهم دَهْثَمٌ ودَهْثَمُونَ وهِجْرَعٌ وهِجْرَعُونَ الدهثمُ السَهْلُ الخُلُق وأرضٌ دهثمةٌ اى سهلة والهِجْرَعُ الطويل وقالوا صَهْصَلِقٌ وصَهْصَلِقون والصهصلق الصوت الشديد يقال رجلٌ صهصلقُ الصوت وقومٌ صهصلقون وقوله حَنْظَلاتٌ وبُهْصُلات وسَفَرْجَلات وجَحْمَرِشات يريد انّ الاسم الرباعىّ والخماسىّ اذا كان فيهما تاء التأنيث جُمع لأدنى العدد بالالف والتاء نحو حنظلة وحنظلات وهى الشَرْىُ وبهصلة وبهصلات والبهصلة بالباء المضمومة والصاد غير المعجمة المضمومة المرأةُ القصيرة وقالوا فى الخماسىّ سفرجلةٌ وسفرجلات وجحمرش وجحمرشات والجحمرشُ العجـوز المُسِنّة جمعوها بالتاء لانّها مؤنّثةٌ وإن لم تكن فيه علامةٌ فاعرفه،

فصــل ٢٤٦

قال صاحب الكتاب وما كانت زيادتُه ثالثةً مَدّةً فلأسمائه فى الجمع احد عشر مثالا أَفْعِلَةٌ فُعُلٌ فِـعْـلانٌ

فَعائِلُ فُعْلانُ فِعْلَةٌ أَفْعالٌ فِعالٌ فُعُولٌ أَفْعِلاءُ أَفْعُلُ وذلك نحو أَزْمِنَة وأَحْمِرة وأَغْرِبة وأَرْغِفة وأَعْمِدة وقُذُلٍ وخُمُر وقُرُد وكُثُب وزُبُر وغِزْلانٍ وصِبيران وغِرْبان وظِلْمان وقِعْدان وأَفائِلَ وذَنائب وشَمائِلَ وزُقّانٍ وقُضْبان وغِلْمَة وصِبْيَة وأَيْمانٍ وأَفْلاء وفِصالٍ وعُنُوقٍ وأَنْصِباء وأَلْسُنٍ ولا يُجمع على أَفْعُلَ الّا المؤنّثُ خاصّةً نحو عَناقٍ وأَعْنُقٍ وعُقاب وأَعْقُب وذِراع وأَذْرُع وأَمْكُنٌ من الشواذّ ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من الاسماء على اربعة احرف وثالثه حرفُ لين فأبنيةُ تكسيره احدَ عشرَ بناءً على ما ذَكَرَ والاسماء التى تُكسَّر من هذا البناء خمسةُ ابنية فَعالٌ كزَمان وفِعالٌ كحِمار وفُعالٌ كغُراب وفَعِيلٌ كرَغيف وفَعُولٌ كعَمُود فما كان من الاوّل وهو فَعالٌ فانّه يُجمع فى القلّة اذا كان اسماً مذكّرا على أَفْعِلَة نحو زَمانٍ وأَزْمِنَة وقَذالٍ وأَقْذِلَة وفَدانٍ وأَفْدِنَة وكذلك كلّ ما كان على اربعة احرف ثالثه حرفُ مدّ ولين نحو حِمارٍ وأَحْمِرَة وغُراب وأَغرِبة ورَغيف وأَرغفة وعَمود وأَعمدة لانّها سواءٌ فى الزيادة والحركة والسكون وانّما جمعوه على أَفْعِلَة فى القلّة ليكون على منهاج أَفْعُلَ فى جمع فَعْلٍ بسكون العين كانّهم تَوهّموا حذفَ الزائد وذلك انّ هذه الاسماء انّما زادت على فَعْلٍ بحرف اللين وهو مدّةٌ زائدةٌ وما قبله من الحركة من توابعه وأعراضه اذ لا يكون حرفُ المدّ واللين الّا وقبله من جنسه وكما جمعوا فَعْلًا على أَفْعُلَ نحو كَلْبٍ وأَكْلُبٍ كذلك جمعوا هذه الاسماء على أَفْعِلَة اذ لا فرقَ بين أَفْعُلَ وأَفْعِلَة الّا زيادةُ عَلَم التأنيث فامّا الهمزةُ ففى اوّلهما جميعا والضمّةُ التى فى عينِ أَفْعُلَ كالكسرة التى فى عين أَفْعِلَة مع انّ هذه الضمّة قد تصير كسرةً مع المعتلّ فى نحو أَدْلٍ وأَظْبٍ فاذا اردت بناء الكثرة قلت فَدانٌ وفُدُنٌ وقَذالٌ وقُذُلٌ وقد يستغنون ببناء القلّة فلم يجاوزوه نحو زَمانٍ وأَزْمِنَة ومَكانٍ وأَمْكِنَة وقد كسّروه على فُعُولٍ قالوا عَناقٌ وعُنُوقٌ ، وامّا الثانى وهو فِعالٌ بكسر الفاء فحكمه فى جمع الكثرة كحكم فَعالٍ لانّه ليس بينهما فى البناء الّا فتحُ الاوّل وكسرُه ولذلك استويا فى بناء جمع الكثرة كما استويا فى القليل فتقول فى القليل حِمارٌ وأَحْمِرَةٌ وخِمارٌ وأَخْمِرَةٌ كما كان كذلك فى فَعالٍ وقالوا فى الكثير حُمُرٌ وخُمُرٌ وأُزُرٌ وقالوا شِمالٌ لليَد وشَمائلُ كسّروه على فَعائلَ كانّهم جعلوه من ذوات الاربعة بزيادة الالف التى فيه فصار كقِمَطْرٍ وقَماطِرَ فامّا قول ابى النَّجْم * يأتى لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ * وقولُ الأَزْرَق العَنْبَرى * نازَعْتُها أَيْمُنٌ شُمُلا * فانّهما قدّرا حذفَ الالف فصار ثلاثيّا ثمّ جمعاه على أَفْعُلَ وفُعُلٍ نحو أَكْلُب وأُسُد ومثله لِسانٌ وأَلْسُنٌ ، وامّا فُعالٌ مضمومَ الفاء نحو غُراب وغُلام وخُراج فانّه يُكسَّر لأدنى العدد على أَفْعِلَة على حدّ تكسير فَعال وفِعال لانّه ليس بينهما الّا ضمُّ الفاء وذلك قولك غُرابٌ وأَغْرِبَةٌ وخُراج

وأَخْرِجَةٌ ولم يقولوا أَغْلِمَةٌ كانّهم اسْتغنوا عنه بغِلْمَةٍ لانّ غِلْمَةً على زنةِ فِعْلَةٍ وهو من أبنية ادنى العدد وربّما رُدّ فى التصغير الى الباب يقولون أُغَيْلِمَةٌ وقالوا فى الكثير فِعْلانٌ نحوَ غُراب وغِرْبانٍ وغُلام وغِلْمان وقيل انّما قالوا فى الكثير فِعْلانُ لانّ ألفه مدّةٌ زائدةٌ فلمّا حُذفت صار كانّه غُرَبٌ وغُلَمٌ على مثال صُرَدٍ وجُرَذٍ فكما قالوا صِرْدانٌ وجِرْذانٌ كذلك قالوا غِرْبان وغِلْمان ، وامّا فَعِيلٌ فانّه يُكسّر فى ادنى العدد على أَفْعِلَةٍ كفَعالٍ وفِعالٍ لانّهنّ اخواتٌ فى الزنة والحركاتِ والسكونِ وذلك قولك جَرِيبٌ وأَجْرِبَةٌ وكَثِيبٌ وأَكْثِبَةٌ ورَغِيفٌ وأَرْغِفَةٌ وربّما كسّروه فى القلّة على فِعْلَةٍ نحوِ صَبِيٍّ وصِبْيَةٍ كما قالوا غِلْمَةٌ وعلى أَفْعالٍ نحوِ يَمِينٍ وأَيْمانٍ كانّهم حذفوا الزائد وكسّروا ذوات الثلاثة فاذا جاوزتَ ادنى العدد فانّه يجىء على فُعُلٍ كأخواته وعلى فُعْلانَ نحوِ قولك قَضِيبٌ وقُضُبٌ وقُضْبانٌ ورَغِيفٌ ورُغُفٌ ورُغْفانٌ وكَثِيبٌ وكُثُبٌ وكُثْبانٌ هذا بابُه وعليه قياسُ ما جُهل امره وما عدا ذلك فشاذّ يُسمَع ولا يقاس عليه وقالوا نَصِيبٌ وأَنْصِباءُ وخَمِيسٌ وأَخْمِساءُ فجمعوه على أَفْعِلاءَ كانّهم شبّهوه بالصفة حيث قالوا شَقِيٌّ وأَشْقِياءُ وتَقِيٌّ وأَتْقِياءُ ولانّهم يجمعون عليه ما كان معتلّا او مضاعفا جاؤا بهذا البناء فى الكثير على منهاجِ بناء القلّة ألا ترى انّه لا فرقَ بينهما الّا ابدالُ عَلَم التأنيث وهو التاء بغيره وقد كسّروه على فِعْلانَ بكسر الفاء وهو قليل ايضا قالوا ظَلِيمٌ وظِلْمانٌ وقَضِيبٌ وقِضْبانٌ ويقال قُضْبانٌ ايضا وقالوا فَصِيلٌ وفِصْلانٌ وعَرِيضٌ وعِرْضانٌ كانّهم شبّهوه بفُعالٍ وكسّروه تكسيرَه نحوَ غُراب وغِرْبانٍ والعَرِيضُ التَيْسُ كانّهم جاؤا به على حذف الزائد وقالوا أَفِيلٌ وافالٌ وأَفائِلُ فمن قال افالٌ جمعه على حذف الزيادة وجعله ثلاثيّا ومن قال أَفائِلُ جمعه على الزيادة كما قالوا شَمائِلُ وقالوا أَدِيمٌ وأَدَمٌ وأَفِيقٌ وأَفَقٌ وهما اسمان للجمع وليسا بتكسير الواحد ، وامّا فَعُولٌ فمجراه فى التكسير مجرى فَعِيلٍ وذلك لاستوائهما فى العدد والحركات والسكونِ ليس بينهما فرقٌ الّا انّ زيادة فَعُولٍ الواوُ وزيادة فَعِيلٍ الياءُ والياءُ اختُ الواو فاذا اردتَ ادنى العدد بنيتَه على أَفْعِلَةَ كما كان فعيل كذلك فتقول عَمُودٌ وأَعْمِدَةٌ وخَرُوف وأَخْرِفَة وقَعُود وأَقْعِدَة وتقول فى الكثير عُمُدٌ وعُتُدٌ وقُدُمٌ فى جمع قَدُومٍ كسّروه على حدّ قَلِيبٍ وقُلُبٍ وكَثِيبٍ وكُثُبٍ وقد قالوا خِرْفانٌ وقِعْدانٌ وعِتْدانٌ فى جمع عَتُودٍ شبّهوه بغُرابٍ وغِرْبانٍ وغُلامٍ وغِلْمانٍ والبابُ الاوّل خالفتْ فَعُولٌ فَعِيلًا هنا كما خالفتْها فُعالٌ وقالوا ذَنُوبٌ للدَلْو وذَنائِبُ كسّروه بالزيادة كما قالوا أَفائِلُ وقد جاؤا به فى القلّة على أَفْعالٍ نحوِ فَلُوٍّ وأَفْلاءٍ كسّروه على حذف الزيادة ، واعلمْ انّ كلّ ما جاء من ذلك على فُعُلٍ فيجوز تسكينُه تخفيفا نحوُ قولك فى كُتُبٍ كُتْبٌ وفى رُسُلٍ رُسْلٌ وهى لغةُ بنى تميم قالوا كلُّ ما اصلُه الحركة يجوز

تسكينُه تخفيفا وحُكى عن ابى الحسن انّ كلّ فُعْلٍ فى الكلام فتثقيلُه جائزٌ الّا ما كان صفةً نحوَ حُمْرٍ او معتلَّ العين نحوَ سُوقٍ فالاوّل يجوز فى الكلام وحال السعة والثانى لا يجوز الّا فى الشعر، فقد صار أمثلةُ تكسيره احدَ عشرَ مثالًا من ذلك أَفْعِلَةٌ وهى القياس فيه لأدنى العدد يشترك فيه الأبنيةُ الخمسةُ فَعالٌ نحوُ زَمانٍ وأَزْمِنَةٍ وفِعالٌ نحمار وأَحْمِرَة وفُعالٌ كغُراب وأَغْرِبَة وفَعيلٌ كرَغيف وأَرْغِفَة وفَعُولٌ كعَمُود وأَعْمِدَة، ومن ذلك فُعُلٌ بضمّ الفاء والعين وهو القياس فى الكثير وقد جاء فى الامثلة الخمسة من ذلك فَعالٌ قالوا قَذالٌ وقُذُلٌ وهو مؤخَّر الرأس ومَعْقِد العِذار من الفرس وفِعالٌ نحو حِمار وحُمُر وفُعالٌ نحو قُراد وقُرُد والقُراد صِغارُ الحَلَم ويُجمَع على قِرْدانٍ ايضا وفَعيلٌ نحو كَثيب وكُثُب وهى تلالُ الرمل وفَعُولٌ نحو زَبُور وزُبُر وهو الكتاب وهو فَعُولٌ بمعنى مَزْبُور اى مكتوب فيه، ومنه فِعْلانٌ وقد جاء ايضا فى الامثلة الخمسة قالوا غَزالٌ وغِزْلانٌ وصُوارٌ وصِيرانٌ والصُوارُ القطيع من البَقَر وهو ايضا وِعاء المِسْك قال الشاعر

* اذا لاحَ الصُوارُ ذكرتُ لَيْلَى * وأَذْكُرُها اذا نَفَحَ الصُوارُ *

فجمع بينهما وفُعالٌ غُرابٌ وغِرْبانٌ وفَعيلٌ ظَليمٌ وظِلْمانٌ وفَعُولٌ قَعُودٌ وقِعْدانٌ، ومن ذلك فَعائِلُ جاء فى بناءَيْن فَعيلٍ وفَعُولٍ قالوا فى فَعيلٍ أَفيلٌ وأَفائِلُ وهى صغار الابل وقالوا فى فَعُولٍ ذَنُوبٌ وذَنائِبُ والذنوب الدَلْوُ المملوءة، ومن ذلك فُعْلانٌ وهو فى بناءَيْن فُعالٍ نحوِ زُقاقٍ وزُقّانٍ وفَعيلٍ نحوِ قَضيب وقُضْبانٍ، ومن ذلك فِعْلَةٌ وهو منها فى بناءَيْن ايضا فُعالٍ قالوا غُلامٌ وغِلْمَةٌ وفَعيلٍ نحوِ صَبِىٍّ وصِبْيَة وهى من أبنية ادنى العدد، ومن ذلك أَفْعالٌ وهو فى بناءَيْن فَعيلٍ وفَعُولٍ قالوا لليَد يَمِينٌ وأَيْمانٌ وفَلُوٌّ وأَفْلاء والفَلُوُّ المُهْر سُمِّى بذلك لانّه يُفتلَى عن أمّه اى يُقطَع، ومن ذلك فِعالٌ لم يأتِ الّا فى مثال واحد وهو فَعيلٌ قالوا فَصيلٌ وفِصالٌ، ومنه فُعُولٌ وهو ايضا فى مثال واحد وهو فَعالٌ قالوا عَناقٌ وعُنُوقٌ وهى الأنثى من ولد المَعْز، ومن ذلك أَفْعِلاءُ جاء فى بناء واحد ايضا وهو فَعيلٌ قالوا نَصيبٌ وأَنْصِباء، ومن ذلك أَفْعُلٌ ولا يجمع على أَفْعُلٍ الّا ما كان مؤنّثا سواء كان على فَعالٍ او فُعالٍ او فِعالٍ قالوا عَناقٌ وأَعْنُقٌ وعُقابٌ وأَعْقُبٌ وذِراعٌ وأَذْرُعٌ فأمّا لِسانٌ وأَلْسُنٌ فانّ فيه لغتَيْن التأنيثَ والتذكيرَ فمَن انّث قال أَلْسُنٌ ومن ذكّر قال أَلْسِنَةٌ كانّهم فرقوا بين جمع المذكّر من هذا البناء والمؤنّث كما فصلوا بين جمعِ نحوِ قَصْعَة وكَعْب فجمعوه على خلاف جمع المذكّر لانّ المذكّر يجمع فى القلّة على أَفْعِلَة وهذا يجمع على أَفْعُلٍ وشبّهوه بالعدد يكون فى المذكّر بالهاء نحو ثلثة وأربعة وفى المؤنّث بغيرها نحوِ ثلث وأربع ولم يجمعوه جمعَ ما فيه تاء التأنيث نحوِ قَصْعَة وجَفْنَة وإن كان على عدّته لانّ زيادته ليست كتاء التأنيث لانّ زيادته

مَدّةٌ زائدةٌ كالاشباع فاعتقدوا سقوطَها فصار على ثلثة احرف فجُمع على أَفْعُلَ كما يُجمَع الثلاثة عليه نحوُ كَعْبٍ وأَكْعُبٍ وفَلْسٍ وأَفْلُسٍ ولذلك قالوا فى الكثير عُنُوقٌ لانّ فُعُولًا وأَفْعُلَ يترادفان على الثلاثىّ نحوِ فَلْسٍ وأَفْلُسٍ وفُلُوسٍ وربّما قالوا عُنُقٌ قصّروا فُعُولًا كما قالوا أُسُدٌ فى أُسُودٍ وربما خُفّف ايضا فقالوا عُنْقٌ كما قالوا أُسْدٌ · وقد قالوا مَكانٌ وأَمْكُنٌ فجمعوه جمعَ المؤنّث والمكانُ مذكّرٌ جاء ذلك شاذًّا ومُجازُه انّه على فَعالٍ والمكانُ أرضٌ والارضُ مؤنّثةٌ فجُمع جمعَ ما هو مؤنّثٌ والمشهورُ أَمْكِنَةٌ على القياس فاعرفه ۶

قال صاحب الكتاب ولم يجئْ فُعُلٌ فى المُضاعَف ولا المعتلّ اللامِ وقد شذّ نحوُ ذُبٌّ فى جمع ذُبابٍ ۶

قال الشارح يريد انّ المضاعف يجمع فى القلّة على أَفْعِلَةٍ نحو كِنانٍ وأَكِنّةٍ والكِنانُ ما يُكِنّك اى يستُرك من مَطَرٍ او حَرٍّ او بَرْدٍ وعِنانٍ وأَعِنّةٍ وخِلالٍ وأَخِلّةٍ والخِلالُ العُود يُتخلّل به وما يُخَلّ به الثوبُ ايضا واقتصروا على بناء القلّة وإن عنوا الكثيرَ استغنوا بأَكِنّةٍ وأَعِنّةٍ عن ان يقولوا كُنُنٌ وعُنُنٌ فيكرّروا النون من غيرِ ادّغام كانّهم استثقلوا ذلك وكان عنه مندوحةٌ وهو الاجتزاء ببناء القلّة واذا كانوا قد اجتزؤا ببناء القلّة حيث لا ضرورةَ نحو زَمانٍ وأَزْمِنَةٍ ومَكانٍ وأَمْكِنَةٍ ورَسَنٍ وأَرْسانٍ كان مع الضرورة أَوْلى ۶ فإن قيل فهلّا ادّغموه وقالوا كُنٌّ وعُنٌّ قيل لو فعلوا ذلك لم ينفكّ من ثقل التضعيف · فامّا قولهم ذُبٌّ فى جمع ذُبابٍ فهو شاذّ فإنّه يقال ذُبابةٌ للواحد وذُبابٌ للجنس على حدّ بَطّةٍ وبَطٍّ وحَمامةٍ وحَمامٍ ويجمع الذُبابُ فى القلّة على أَذِبّةٍ والكثيرُ ذِبّانٌ على حدّ غُرابٍ وأَغْرِبَةٍ وغِرْبانٍ قال النابغة * ضَرّابةٍ بالمِشْفَرِ الأَذِبّهْ * · فامّا المعتلّ فإن كان معتلّ العين بالياء كان حكمُه حكمَ الصحيح يقال عِيانٌ وأَعْيِنَةٌ فى العدد القليل وفى الكثير عُيُنٌ بضمّ الياء لانّ الضمّة على الياء لا تثقل ثقلَها على الواو ومن قال فى رُسُلٍ رُسْلٌ فخفّف قال هنا عِيْنٌ بكسر العين كما قالوا دَجاجةٌ بَيُوضٌ ودَجاجٌ بُيُضٌ وبِيضٌ وانّما كسروا الفاء لتصحّ الياء ولا تنقلبَ واوا لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها فى مُوسِرٍ ومُوقِنٍ · فإن كان من ذوات الواو من نحو خِوانٍ ورِواقٍ كُسّر فى القلّة على أَفْعِلَةٍ تكسيرَه فى الصحيح نحو أَرْوِقَةٍ وأَخْوِنَةٍ وتقول فى الكثير خُونٌ ورُوقٌ تأتى به على لغة بنى تميم بالاسكان كانّهم استثقلوا الضمّة على الواو فحذفوها وكان الاصل خُوُنٌ ورُوُقٌ فإن اضطرّ الشاعر ردّ الاصلَ قال عَدِىٌّ * وفى الأَكُفّ اللامعات سُوُرْ * وما كان من ذلك معتلّ اللام من نحو كِساءٍ ورِداءٍ وغِطاءٍ وسَماءٍ فانّك تكسّره فى القلّة على أَفْعِلَةٍ نحو أَكْسِيَةٍ وأَرْدِيَةٍ وأَغْطِيَةٍ ولا تُجاوزه الى بناء الكثرة وذلك من قبل انّ الهمزات التى فى اواخر هذه الاسماء

اصلُها الواو لانّه من غَطَا يَغْطُو والكِسْوةِ فلو بنيتَه للكثير على حدّ فُدْنٍ وقُذُلٍ لقلت كُسُوٌ وغُطُوٌ وسُمُوٌ فكانت الواو تقع طرفًا وقبلها ضمّةٌ وذلك معدومٌ فى الاسماء المتمكّنة وكان يلزم قلبُ الواو ياءً والضمّة كسرةً على حدّ ضَنِيعك فى أَدْلٍ وأَجْرٍ فلمّا كان يؤدّى الى هذا التغيير وكان عنه مندوحةٌ تجنّبوه واجتزؤا ببناء القلّة، فامّا رِدآءٌ فلامُه ياءٌ لقولهم حسنُ الرِدْيَةِ ولا يكسّر على فُعُلٍ لانّه يلزم وقوعُ الياء طرفًا وقبلها ضمّةٌ فكان يلزم قلبُها واوًا لضُعْفها بتطرُّفها ووقوعِ الضمّة قبلها فكان يصير حالُها كحالِ ما لامُه واوٌ، فامّا سَمآءٌ فاذا اريد به المَطَرُ كُسّر فى ادنى العدد على أَسْمِيَةٍ وفى الكثير سُمِيّ قال العجّاج

* تَلَفُّهُ الأَرْواحُ والسُمِيُّ * وهو فُعُولٌ فُعل به ما فُعل بعُصِيّ ودُلِيّ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولِما لحقتْه من ذلك تاءُ التأنيث مِثالان فَعائِلُ فُعُلٌ وذلك نحوُ صَحائِفَ ورَسائِلَ وحَمائِمَ وذَوائِبَ وحَمائِلَ وسُفُنٍ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من الاسماء مؤنّثا بالتاء على أربعةِ احرف ثالثُه حرف مدّ ولين على زنةِ فَعالَةَ كحَمامَةٍ ودَجاجَةٍ او فِعالَةَ كرِسالَةٍ وعِمامَةٍ او فُعالَةَ كذُؤابَةٍ وذُبابَةٍ او فَعيلَةَ كصَحيفَةٍ وسَفينَةٍ او فَعُولَةَ كحَمُولَةٍ ورَكُوبَةٍ فإنّ بابه أن يُكسَّر على فَعائِلَ نحوِ حَمائِمَ ودَجائِجَ ورَسائِلَ وعَمائِمَ وذَوائِبَ وذَبائِبَ وصَحائِفَ وسَفائِنَ وحَمائِلَ ورَكائِبَ وانّما كان الباب فيما لحقتْه التاء من هذه الأبنية أن يجمع على فَعائِلَ لانّهم ارادوا الفصلَ بين جمع المذكّرِ والمؤنّث من هذه الابنية كما فصلوا بين جمع قَصْعَةٍ وفَلْس ورَحَبَةٍ وقَلَمٍ فنزّلوا الزائدَ الذى هو حرفُ المدّ فيها منزلةَ الاصل فجمعوها على الزيادة التى فيها ولم يُقدّروا حذفَها فصارت كالاربعة من نحو جُخْدُبٍ وبُرْثُنٍ فكما قالوا جَخادِبُ وبَراثِنُ قالوا هنا حَمائِمُ ورَسائِلُ لانّه على طريقةِ فَعالِلَ اذ كان فى العدّة والحركات مثلَه وإن اختلفا فى الوزن فوزنُ جَخادِبَ وبَراثِنَ فَعالِلُ ووزنُ حَمائِمَ ورَسائِلَ فَعائِلُ لانّ الثالث منها مَدّةٌ زائدةٌ فقُوبلتْ فى المثال بمثلها والثالثُ من جُخْدُب اصلٌ فقُوبل فى المثال باللام، فاذا اردت العدد القليل جمعته بالالف والتاء نحوَ حَمامات ورِسالات وذُؤابات وصَحيفات وحَمُولاتٍ وربّما قالوا ثلاثُ صَحائِفَ ورَسائِلَ فاستعملوا هذا البناء فى القليل كما قالوا ثلثةُ جَعافِرَ وجَخادِبَ الّا انّ استعمالَ نحوِ جَخادِبَ فى القليل عن ضرورةٍ اذ لا يمكن جمعُها بالالف والتاء وفى صَحائِفَ وبابِه استحسانٌ وتشبيهٌ بجَخادِبَ، فان قيل ولِمَ قلبتَ حرف المدّ همزةً فى الجمع قيل لمّا جُمع على الزيادة وقعت الفُ حَمامة ورِسالة وذُؤابة بعد الف التكسير والفُ التكسير تُكسّر ما بعدها من نحو جَعافِرَ وزَبارِجَ وبَراثِنَ والالفُ مَدّة زائدة لا حظّ لها فى الحركة فقُلبت الى اقرب الحروف اليها بما يمكن

تحريكه وهو الهمزة فقالوا حمائم ورسائل وذوائب لامتناع الحركة فيها فان قيل فانّكم همزتم الالف فى حمائم وذوائب لامتناع الحركة فيها فما بالكم همزتموها فى صحائف وحمائل مع امكان الحركة فى الياء والواو قيل لمّا كانت الياء فى صحيفة والواو فى حمولة مدّتين زائدتين لا حظّ لهما فى الحركة حملوهما فى الهمزة على الالف فى حمامة ورسالة وذؤابة اذ كانت مثلها فى الزيادة والمدّ ألا ترى انّك لا تهمز نحو ياء مَعيشة بل تتركها ياء على حالها فى الجمع نحو قولك مَعايِش لكون الياء فيها اصلاً متحرّكة فى الاصل وهمزها ردىء ووجهه ومجازه التشبيه بصَحيفة وكَتيبة وليس مثلهما، وربّما قالوا سُفُن وصُحُف فكسّروه على فُعُل وشبّهوه بقَليب وقُلُب كانّهم لم يعتدّوا بالهاء وجمعوا سَفينًا وصَحيفًا على سُفُن وصُحُف كما قالوا جَفْرة وجِفار فقدّروا الهاء ساقطة وجمعوه جمعَ ما لا هاء فيه حتى كانّهم جمعوا جَفْرًا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولصفاته تسعة أمثلة فُعَلاء فُعُل فِعال فُعْلان فِعْلان أَفْعال أَفْعِلاء أَفْعِلة فُعُول وذلك نحو كُرَماء وجُبَناء وشُجَعاء ووُدَداء ونُذُر وصُبُر وصُنُع وكُنُز وكِرام وجِياد وهِجان وثُنْيان وشُجْعان وخِصْيان وشِجْعان وأَشْراف وأَعْداء وأَنْبِياء وأَشِحّة وظُروف ويُجمَع جمعَ التصحيح نحو كَريمون وكَريمات،

قال الشارح الهاء فى قوله ولصفاته تعود الى ما من قوله وما كانت زيادته ثالثة مدّة ممّا هو على اربعة احرف لانّ ذلك يكون اسماء وصفات فأضاف الصفة اليه اضافة البعض الى الكلّ كما يقال نَصْلُ السَّيْف وحَبُّ الحَصيد فانّ الباب ان يكسّر على فُعَلاء وفِعال ففُعَلاء نحو فَقيه وفُقَهاء وبَخيل وبُخَلاء وكَريم وكُرَماء وانّما جمعوا فَعيلاً اذا كان صفة على فُعَلاء للفرق بينه وبين فَعيل الذى هو اسم وجعلوا الف التأنيث فى آخره بازاء تاء التأنيث فى جمع المذكّر نحو أَرْغِفة وأَجْرِبة وانّما أتوا بعَلَم التأنيث فى الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحذوف فى الجمع، وامّا فِعال فنحو كَريم وكِرام وظَريف وظِراف ولَئيم ولِئام وذلك على حذف الزائد فصار ثلاثيًّا فجمعوه جمعَ الثلاثىّ من الصفات نحو صَعْب وصِعاب وعَبْل وعِبال وقالوا فى المضاعف شَديد وشِداد وحَديد وحِداد وقالوا أَشِدّاء وأَلِبّاء وأَشِحّاء جعلوه نظيرَ فُعَلاء كانّهم كرهوا ان يقولوا شُدَداء ولُبَباء وشُحَحاء فيكرّروا حرفين بلفظ واحد من غير ادّغام وحين استثقلوا ذلك عدلوا الى بناء جمع الاسم من نحو جَريب وأَجْرِبة وكَثيب وأَكْثِبة الّا انّهم غيّروا عَلَمَ التأنيث لئلّا يكون مثله من كلّ وجه وقد قالوا أَشِحّة وأَعِزّة وأَذِلّة فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير قال الله تع وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وقالوا شَقىّ وأَشْقياء وغَنىّ وأَغْنياء وصَفىّ وأَصْفياء جعلوا

أَفْعِلآء فيما اعتلّت لامُه نظيرَ فُعَلآء فى الصحيح وذلك انّهم كرهوا ان يقولوا شُقَيآء وغُنَيآء فتقع الياء مفتوحةً وقبلها فتحةٌ وذلك ممّا يُوجِب قلبَها الفاً فعدلوا عنه الى أَفْعِلآء، وامّا ما كان معتلَّ العين من نحو طَوِيلٍ وقَوِيمٍ فانّه يُكسَّر على فِعالٍ من نحوِ طِوالٍ وقِوام وطِيال وقِيام وهو قليل قال الشاعر

* تَبيّن لى أَنّ القَماءَةَ ذِلّةٌ * وأَنّ أَعِزّآءَ الرِجالِ طِيالُها *

والكثير طِوالُها ولم يقولوا فيه فُعَلآء ولا أَفْعِلاء استغنوا عنهما بفِعَالٍ لانّه اخفّ وقد شذّ منه قولُهم بَغِيٌّ وبُغَواء وكان حقّه ان يقال بُغَيآء لانّه من ذوات الياء وحكى الفرّاء سَرِيٌّ وسُرَواء ولم يجمع على هذا الّا هذان الحرفان، وقد كسّروه على فُعُلٍ قالوا نَذِيرٌ ونُذُرٌ شبّهوه بالاسم نحوِ كَثِيبٍ وكُثُبٍ قال تعالى فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ وقالوا جَدِيدٌ وجُدُدٌ وسَدِيسٌ وسُدُسٌ والسديسُ التى أُتت عليها السنةُ السادسةُ يقال شاةٌ سَدِيسٌ وناقةٌ سَدِيس والجمع سُدُسٌ قال الشاعر

* فَطافَ كما طافَ المُصَدِّقُ وَسْطَها * يُخيّرِ منها فى البَوازِلِ والسُدْسِ *

وقالوا صَدِيقٌ وصُدُقٌ وفَصِيحٌ وفُصُحٌ قال الشاعر

* خُرْسٌ تُلاقِى كلَّ مَكْرُمَةٍ * فُصُحٌ بقَوْلِ نَعَمْ وبالفَعْلِ *

وقالوا لَذِيذٌ ولُذٌّ خفّفوا على حدّ رُسُلٍ ورُسْلٍ قال الشاعر

* لُذّ بأَطْرافِ الحَدِيثِ اذا * حُبَّ القِرَى وتُنُوزِعَ الفَجَرُ *

وقالوا فى المعتلّ ثَنِىٌّ وثُنِىٌ والاصل ثُنُىٌ بضمّ النون فأبدلوا من الضمّة كسرةً لئلّا تنقلب الياء واوًا كما فعلوا فى أَدْلٍ وأَجْرٍ ومن خفّف قال ثُنْىٌ باثبات الياء وقالوا ثُنْيانٌ كسّروه على فُعْلانَ شبّهوه بجَرِيبٍ وجُرْبانٍ ومثلُه شَجِيعٌ وشُجْعانٌ وقالوا خَصِىٌّ وخِصْيانٌ كسّروه على فِعْلانَ بكسر الفاء شبّهوه بظَلِيمٍ وظِلْمانٍ وقالوا يَتِيمٌ وأَيْتامٌ وشَرِيفٌ وأَشْرافٌ جاؤا به على أَفْعالٍ شبّهوا فَعِيلًا بفاعِلٍ حيث قالوا شاهِدٌ وأَشْهادٌ وصاحِبٌ وأَصْحابٌ لانّه اربعةٌ على عدّته والزيادةُ فيه حرفٌ ساكنٌ ليّنٌ مثلُه، وقالوا أَبِيلٌ وآبالٌ والابيل القَسّ وكان عيسَى عمَر يقال له أَبِيلُ الأَبِيلِينَ كما يقال قَسُّ القُسُوسِ قال الشاعر

* وما سَبَّحَ الرُهْبانُ فى كلّ بِيعَةٍ * أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المَسِيحَ ابنَ مَرْيَما *

وقالوا ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ جاؤا به على حذف الزائد كانّه جمعُ ظَرْفٍ وإن لم يُستعمل على نحوِ فَلْسٍ وفُلُوسٍ وظَرْفٌ فى معنى ظَرِيف كما قالوا عَدْلٌ فى معنى عادِلٍ وقال ابو عمر هو جمعُ ظَرِيف على غيرِ قياس ونظيرُه زَنْدٌ وأَزْنادٌ وزَمانٌ وأَزْمانٌ قال ويدلّ على ذلك انّك لو صغّرت ظُرُوفًا لقلت ظُرَيْفُونَ ولا يمتنع ما

كان من ذلك لمن يعقل مذكّرا من الواو والنون نحو قولك ظريفون ولبيبون وحكيمون وما كان مؤنّثا بالالف والتاء نحو لبيبة ولبيبات وظريفة وظريفات ، وفُعالٌ بمنزلة فَعيلٍ لانّهما اختان تقول رجلٌ طَويلٌ وطُوالٌ وبَعيدٌ وبُعادٌ وقالوا شَجيعٌ وشُجاعٌ وخَفيفٌ وخُفافٌ وتدخل فى مؤنّث فُعالٍ الهاء كما تدخل فى مؤنّث فَعيلٍ تقول امرأةٌ طويلةٌ وطُوالةٌ وخفيفةٌ وخُفافةٌ فلمّا اتّفقا فى المعنى اتّفقا فى الجمع وقالـوا شُجاعٌ وشُجَعاءُ كما قالوا فَقيهٌ وفُقَهاءُ وقالوا طُوالٌ وطِوالٌ كما قالوا كِرامٌ ولِئامٌ ، وامّا فَعُولٌ فيجىء على ثلثة أبنية فُعُلٍ وفَعائِلَ وفُعَلاءَ فالاوّل قالوا صَبُورٌ وصُبُرٌ وغَدُورٌ وغُدُرٌ هذا هو الباب المذكّرُ والمؤنّثُ فيه سَواءٌ وانّما استويا فى هذا المثال لانّه لا علامةَ للتأنيث فيه ظاهرةٌ تقول رجلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صَبُورٌ ورجلٌ غَدُورٌ وامرأةٌ غدورٌ فلمّا استويا المذكّر والمؤنّث فى الواحد استويا فى الجمع والثانى فَعائِلُ ويختصّ بالمؤنّث قالوا عَجُوزٌ وعَجائِزُ شبّهوه بفَعيلَةَ لانّه مؤنّث مثله وقالوا عُجُزٌ قال الشاعر

* جاءَتْ به عُجُزٌ مُقابَلَةٌ * ما هُنَّ من جَرْمٍ ولا عُكْلِ *

وقالوا للوالِهِ عَجُولٌ وعُجُلٌ وقالوا جَدُودٌ وجَدائِدُ وصَعُودٌ وصَعائِدُ وسَلُوبٌ وسَلائِبُ والجدود التى قلّ لَبَنُها والصَعُودُ التى عطفت على ولدِ غيرها والسَلُوبُ التى سُلبت ولدَها بموتٍ او ذَبْحٍ او غيرِ ذَيْنِك جاؤا بها على فَعائِلَ لانّها مؤنّثةٌ فكان علامةُ التأنيث فيها مقدّرةٌ فصار كصَحيحَةٍ وصَحائِحَ شبّهوا فَعُولًا فى الصفة بالاسم فجمعوه جمعَه فكما قالوا قَدُومٌ وقُدُمٌ وقَدائِمُ وقَلُوصٌ وقُلُصٌ وقَلائِصُ كذلك قالوا عَجُوزٌ وعُجُزٌ وعَجائِزُ وقد يستغنون بأحدهما عن الاخر قالوا عَجائِلُ ولم يقولوا عُجُلٌ وقالوا صَعائِدُ ولم يقولوا صُعُدٌ وقد قالوا فى المذكّر جَزُورٌ وجَزائِرُ وبابُه المؤنّث كانّه لمّا كان لغيرِ من يعقل جمعوه جمعَ المؤنّث لانّ غيرَ العُقلاء يجرى فى الجمع مجرى المؤنّث فامّا ذَنُوبٌ وأَذْنِبَةٌ ففيه لغتان التذكير والتأنيث فمَن ذكّر قال أَذْنِبَةٌ ومن انّث قال ذَنائِبُ ويُحكَى انّه لمّا قال عَلْقَمَةُ

* وفى كلّ حَيٍّ قد خَبَطْتَ بنِعْمَةٍ * فَحُقَّ لشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ *

فقال بل أَذْنِبَةٌ وأطلقَ أخاه شَأْسًا وأَحسن اليه ، ولا يجمعون من ذلك بالواو والنون وإن كان لمن يعقل لانّ مؤنّثه لا يجمع بالالف والتاء وانّما لم يجمع المؤنّث بالالف والتاء لانّها لا تُستعمل فى المؤنّث بعلامة التأنيث لانّها لم تَجْرِ على الفعل فلمّا طُرحت الهاء فى الواحد مع انّ التأنيث يُوجِبـهـا كرهوا ان يأتوا بجمع يوجب ما كرهوا فيكون نقضًا لغرضهم فعدلوا عن السلامة الى التكسير وأجروا المذكّرَ مجراه وقد حكوا عَدُوَّةٌ فأدخلوا تاء التأنيث على فَعُولٍ وهو قليل والكثيرُ عَدُوٌّ وإن عنيت

المؤنّث وانّما ادخلوا فيه تاء التأنيث تشبيهًا له بصَديقٍ وصَديقةٍ لانّه مثله فى الصفة والعدّة والزيادة وهم كثيرا ما يحملون الشىء على نقيضه وكلٌّ واحد منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد قال الله تع فَاِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِى اِلَّا رَبَّ ٱلْعَالَمِينَ وقال اِنَّ ٱلْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا وكذلك صَديقٌ قال الراجز * دَعْها فَمَا الحَوِىُّ مِن صَديقها * وكما شُبّه فَعُولٌ بفَعِيلٍ فأُلحق به تاء التأنيث كذلك شبّهوا فَعِيلًا بفَعُولٍ فأسقطوا منه تاء التأنيث فقالوا شاةٌ سَديسٌ اذا أتت عليها السنةُ السادسةُ وقالوا رِيحٌ خَرِيقٌ اى باردةٌ شديدةُ الهُبُوب قال الشاعر

* كأَنّ هُبُوبَها خَفَقانُ رِيحٍ * خَرِيقٍ بين أَعْلامٍ طِوالِ *

وكَتِيبةٌ خَصِيفٌ فامّا قولهم رَكُوبَةٌ وحَلُوبَةٌ فالتأنيثُ فيه للمبالغة والتكثير كنَسّابَةٍ ومن قال عَدُوَّةٌ لم يمتنع عنده جمعُه بالالف والتاء ومذكّره بالواو والنون الثالث فُعَلآء وهو قليل قالوا وَدُودٌ ووُدَدآء شبّهوه بفَعِيلٍ اذ كان مثله فى العدّة والواوُ اختُ الياء ولذلك يتّفقان فى الرِدْف وفيه شذوذٌ من وجهَيْن احدُهما انّ فَعُولًا لا يجمع على فُعَلآء انّما بابُه فَعِيلٌ ككَرِيمٍ وكُرَمآء فهو فى فَعُول شاذّ الثانى انّه انّما جاء هذا البناء فى الجمع على التشبيه بفَعِيلٍ فلا يكون هذا البناء فى المضاعف من فَعِيلٍ فلا يقال شَدِيدٌ وشُدَدآء وجَلِيلٌ وجُلَلآء فهو فى فَعُولٍ المشبَّه به أشدُّ امتناعًا فكان فيه شاذًّا وانّما سوّغ ذلك خروجُه عن بابه وشذوذُه فأُجرى عليه بما ليس له وقد شبّهه سيبويه بخُشَشآء فى الواحد يريد انّهم احتملوا التضعيف فى وُدَدآء كما احتملوه فى خُشَشاء والخُشَشاء العظم الناتئ خلف الأُذُن وهما خُشَشاوانِ وربّما ادُّغم فقيل خُشّاء ونظيرُه قُوبآء بالسكون وهما حرفان نادران ، فامّا فَعَالٌ بفتح الفاء فهو كفَعُولٍ يجمع على فُعُلٍ وفُعْلٍ فى المعتلّ وقد جاء فيه ايضا فُعَلآء فكان له ثلثةُ ابنية فى الجمع فالاوّلُ فُعُلٌ قالوا امرأةٌ صَناعٌ وصُنُعٌ وجَمادٌ وجُمُدٌ كما قالوا صَبُورٌ وصُبُرٌ والصَناعُ المرأة الحاذقة ويقال جَمادٌ اى بخيلةٌ وسنةٌ جَمادٌ اى مُجْدِبَةٌ الثانى قالوا فى المعتلّ نَوارٌ ونُورٌ وجَوادٌ وجُودٌ وعَوانٌ وعُونٌ وأصله التثقيل وانّما سكّنوه تخفيفًا لثقل الضمّة على حرف العلّة وانّما كان البابُ فى فَعالٍ ان يُكسَّر على فُعُلٍ لانّه نظيرُ فَعُولٍ من جهة الصفة والعدّة وانّه يمتنع من كلّ واحد منهما تاء التأنيث فلا يقال امرأةٌ صناعةٌ كما لا يقال امرأةٌ صَبُورةٌ ويقال امرأةٌ نَوارٌ اى عفيفة نافرة عن القبيح واصلُ النوار النفارُ والجَوادُ الرجل الكريم مأخوذٌ من الجَوْد وهو المطر الغزير والعَوانُ النَصَفُ يقال امرأة عوان وبقرة عوان اى نَصَفٌ فى سِنّها الثالث قالوا جَبانٌ وجُبَنآء .قال سيبويه شبّهوه بفَعِيلٍ قالوا فَقِيهٌ وفُقَهآء

وبَجِيلٌ وبُجَلاء لانّه مثله فى الصفة والزنة والزيادة يريد انّ فَقيهاً وظَرِيفاً ونحوها من الصفات كما انّ جَباناً صفةٌ وأنّ الزائد فى البناءيْن حرف مدّ ولين وأنّ زنتهما واحدةٌ من جهة سكونه وحُكى عن سيبويه رجلٌ جَبانٌ وامرأةٌ جبانةٌ وجُبَناء فى الجمع فعلى هذا لا يمتنع جمعُه بالواو والنون فيمن يعقل وبالالف والتاء فى المؤنّث، واما فِعَالٌ بكسر الفاء فله فى التكسير ثلثة ابنية فُعُلٌ فِعَالٌ فَعائِلُ وهو كفَعالٍ بفتح الفاء لا تدخل تاء التأنيث فى مؤنّثه فالاوّل وهو فُعُلٌ قالوا فيه ناقةٌ دِلاثٌ اى سريعةٌ ونُوقٌ دُلُثٌ وناقةٌ كِنازٌ ونُوقٌ كُنُزٌ اى مجتمعةُ اللحم الثانى وهو فَعائِلُ قالوا ناقةٌ هِجانٌ وهى الكريمة الخالصة ونُوقٌ هَجائِنُ وقالوا شِمالٌ وهى الخليقة والجمع شَمائِلُ على ارادة الزائد واما فُعُلٌ فعلى تقدير حذف الزائد الثالثُ فِعَالٌ قال الخليل الهِجانُ يكون واحدًا ويكون جمعاً تقول هذا هِجانٌ وهؤلاء هِجانٌ وذلك انّ هِجاناً فِعالٌ وفِعالٌ يجرى مجرى فَعِيلٍ لاستوائهما فى العدّة والزيادة فمن حيث جمعوا فَعيلًا على فِعالٍ نحو ظَرِيفٍ وظِرافٍ وشَرِيفٍ وشِرافٍ كذلك كسّروا عليه فِعالاً وقالوا فى الشِمال التى هى الخليقة تكون واحدا وجمعا قال الشاعر * وما لَوْمِى أَخِى مِن شِمالِيَا * يريد من شَمائلى وقالوا دِرْعٌ دِلاصٌ وهو البَرّاق ودُرُوعٌ دِلاصٌ فدِلاصٌ اذا كان جمعاً تكسيرُ دِلاص الذى هو واحد، فان قيل فهلّا كان هِجانٌ ودِلاصٌ فى مذهب المصدر من نحو جُنُبٍ ولا يكون تكسيرا قيل فى ذلك مذهبان منهم من يقول هذا هِجانٌ وهذان هجانان وهؤلاء هَجائِنُ وكذلك دِلاصٌ فعلى هذا يكون تكسيرا اذ لو كان مصدرا لم يُثَنَّ كما كان فى جُنُبٍ كذلك والذى يدلّ على ذلك قولهم جَوادٌ وجِيادٌ فجمعوا فَعالًا على فِعالٍ وفَعالٌ وفِعالٌ مجراهما واحدٌ ليس بينهما فرقٌ الّا فتح الفاء وكسرها فكما لا يُشَكّ فى انّ جِيادًا تكسيرٌ كذلك هِجانٌ ومنهم من يقول هذا هِجانٌ وهذان هِجانٌ وهؤلاء هِجانٌ وكذلك دِلاصٌ فهؤلاء يجعلونه مصدرا ويُوَحِّدونه فى كلّ الاحوال كما كانت جُنُبٌ كذلك فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واما فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ فبابُه أن يكسّر على فَعْلَى كجَرْحَى وقَتْلَى وقد شذّ قُتَلاء وأُسَراء ولا يُجمَع جمعَ التصحيح فلا يقال جَرِيحونَ ولا جَرِيحاتٌ،

قال الشارح اعلم انّ فَعِيلًا اذا كان بمعنى مَفْعُولٍ فانّه يجرى مجرى فَعُولٍ فلا تدخله الهاء فى المؤنّث ويكون لفظُ المذكّر والمؤنّث فيه سواء كما كان كذلك فى فَعُولٍ وبابُه ان يُكسّر على فَعْلَى كما ذكر نحوَ جَرِيحٍ وجَرْحَى وقَتِيلٍ وقَتْلَى ولَدِيغٍ ولَدْغَى فامّا اختصاصُه بفَعْلَى فلانّه لا يُجمَع على ذلك الّا ما كان

من الآفات والمكاره التى تُصيب الحىَّ وهو لها كارِهٌ غيرُ مُريد فلمّا اختصّ المفرَدُ بمعنى واحد لا يشركه فيه غيرُه اختصّوا جمعَه ببناء خاصّ لا يشركه فيه غيرُه وهو فَعْلَى فان وُجد فى غيره فلمشاركته له وشَبَهه به على ما سيُذكر وقد شذّ نحو قُتَلاءَ وأُسَراءَ كانّهم شبّهوه بظَريف وظُرَفاء وشَريف وشُرَفاء والبابُ فَعْلَى لانّ قتيلًا بمعنى مقتول وأسيرًا بمعنى مَأْسُور ولا يُجمَع شىء من ذلك اذا كان مذكّرا بالواو والنون كما لم يجمع مؤنّثه بالالف والتاء فلا يقال قَتيلُون ولا جَريحات لانّهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة فكرهوا ان يفصلوا بينهما فى الجمع فيأتوا فى الجمع بما كرهوا فى الواحد فاعرفه

قال صاحب الكتاب ولمؤنّثها ثلثةُ امثلة فِعالٌ فَعائلُ فُعَلاءُ وذلك نحو صِباحٍ وصَبائحَ وعَجائزَ وخُلَفاءَ

قال الشارح قوله ولمؤنّثها يعنى مؤنّث هذه الصيغة يريد ما كان على بناء فَعيلٍ اذا لم يكن بمعنى مفعول وله فى الجمع ثلثةُ ابنية فِعالٌ فَعائلُ فُعَلاءُ فالاوّل قالوا صَبيحةٌ وصِباحٌ وظَريفةٌ وظِرافٌ والصبيحةُ الجميلة يقال امرأةٌ صَبيحةٌ اذا كانت ذاتَ صَباحة وهى الجَمال ومثله ظَريفةٌ وظِرافٌ جمعوه على فِعالٍ بالزيادة كالمذكّر ولم يفصلوا بينهما فى الجمع كانّهم اكتفوا بالفصل فى الواحد عن الفصل فى الجمع والثانى فَعائلُ قالوا صَبيحةٌ وصَبائحُ وصَحيحةٌ وصَحائحُ وطَبيبةٌ وطَبائبُ جمعوه جمعَ الاسماء نحو صَحيفة وصَحائف وسَفينة وسَفائنَ فهذا البناء فى المؤنّث نظيرُ أَفْعِلاءَ وفُعَلاءَ فى الصفات للمذكّر فأَفْعِلاءُ نحو صَفىّ وأَصْفياء وشَقىّ وأَشْقياء وفُعَلاءُ نحو كَريم وكُرَماء وشَهيد وشُهَداء وقد يستغنون بفِعالٍ عن فَعائلَ قالوا سَمينةٌ وسِمانٌ وصَغيرةٌ وصِغارٌ وكَبيرةٌ وكِبارٌ ولم يقولوا سَمائنُ ولا صَغائرُ ولا كَبائرُ فى السنّ انّما جاز ذلك فى الذنوب الثالث فُعَلاءُ قالوا فَقيرةٌ وفُقَراء وسَفيهةٌ وسُفَهاء جُمع جمعَ المذكّر ولم يُسمع من ذلك الّا هذان الحرفان وقد قالوا فيه سَفائهُ كما قالوا صَحائحُ فامّا خليفةٌ فقد قالوا فيه خَلائفُ وخُلَفاء قال الله تع خَلَآئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ وقال جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ فمن قال خَلائفُ فعلى الاصل المذكور جَمَعَه على حدّ صَبيحة وصَبائح ومن قال خُلَفاء كان كفُقَراء وسُفَهاء وهو هٰهنا اسهلُ لانّ الخليفة لا يكون الّا مذكّرا فجمع على المعنى دون اللفظ ويحتمل ان يكون خلائفُ جمعَ خَليف فانّه يقال خَليفٌ وخليفةٌ قال الشاعر

* إِنّ مِنَ القَوْمِ مَوْجُودًا خَليفَتُهُ * وما خَليفُ أَبِى وَهْبٍ بمَوْجُودِ *

فجاء خُلَفاء على خَليف كفُقَهاء وظُرَفاء

فصــل ٢٤٧

قال صاحب الكتاب وما كان على فاعِلٍ اسماً فله اذا جُمع ثلثةُ امثلة فَواعِلُ فُعْلانٌ فِعْلانٌ نحو كَواهِلَ وحُجْرانٍ وجِنّانٍ ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من الاسماء على فاعِلٍ او فاعَلٍ غيرَ نَعْتٍ فله فى التكسير ثلثةُ ابنية فالبابُ فيه ان يُكسَّر على فَواعِلَ نحو كاهِلٍ وكَواهِلَ وحائطٍ وحَوائِطَ ونائِلٍ ونَوائِلَ وطابَقٍ وطَوابِقَ وذلك لانّه ليس بنَعْتٍ فتريد ان تفصل بينه وبين مؤنّثه وانّما هو اسمٌ رباعىٌّ بالزيادة فجُمع على الزيادة فكان حكمه فى الجمع حكمَ بنات الاربعة وشُبّه بما فيه زيادةُ الإلحاق نحو جَوْهَرٍ وصَيْرَفٍ لانّه مثلُه فى العدّة وكونِ الزائد ثانيا من حروف المدّ فكما يقال جَواهِرُ وصَيارِفُ كذلك قيل حَوائِطُ وحَواجِزُ وانّما قلبوا الفَ فاعِلٍ فى هذا الجمع واوا لانّ الف التكسير تقع بعدها والجمعُ بينهما متعذّرٌ لسكونهما فلم يكن بدٌّ من حذف احدهما او قلبه فلم يسغ الحذف لانّه يُخِلّ بالدلالة على الجمع فتعيّن القلبُ وقلبوها واوا ولم يقلبوها ياء لأمورٍ منها انّهم حملوها فى القلب على التصغير فكما قالوا حُوَيْطٌ وحُوَيْجزٌ قالوا فى التكسير حَوائِطُ وحَواجِزُ لانّ التصغير والتكسير من واد واحد فجاز ان يُحمَل كلّ واحد من التصغير والتكسير على أخيه ألا ترى انّهم كما حملوا التكسير على التصغير هنا كذلك حملوا التصغير على التكسير فقالوا أُسَيْوِدُ من غير ادّغام كما قالوا أَساوِدُ الثانى انّهم ارادوا الفرق بين الف فَاعِلٍ وياء فَيْعَلٍ نحو صَيْرَفٍ ألا تراك لو قلت فى صارِفٍ صَيارِفُ لجاز ان يُتوهّم انّه جمعُ صَيْرَفٍ فعُدل الى الــواو لذلك الامر الثالث انّ الالف لمّا زيدت للجمع وأُريد قلبُها قلبوها واوًا تشبيهاً لها بواو الجمع نحو قاموا والزيدون ولا فرق فى ذلك بين المعرفة والنكرة فانّك تقول فى المعرفة خالِدٌ وخَوالِدُ وقاسِمٌ وقَواسِمُ كما تقول كاهِلٌ وكَواهِلُ ولا تمتنع المعرفةُ من الواو والنون نحو قولك خالدون وقاسمون ، وقد جاء فى فاعِلٍ فَواعِيلُ نحو طابَقٍ وطَوابِيقَ ودانَقٍ ودَوانِيقَ وخاتَمٍ وخَواتِيمَ كانّهم جمعوه على ما لم يُستعمَل نحوِ طابَاقٍ وطَوابِيقَ ودانَاقٍ ودَوانِيقَ وخاتامٍ وخَواتِيمَ وليس ذلك بقياس مطّرد على انّ بعضهم قال خاتامٌ وأنشدوا * أخذتِ خاتامى بغيرِ حَقِّ * فعلى هذا يكون خَواتِيمُ قياسا قال الفرّاء لم يجئ فى فاعِلٍ فَواعِيلُ الّا فى شىء من كلام المولّدين قالوا باطِلٌ وبَواطِيلُ شبّهوه بطابَقٍ وطَوابِيقَ ، الثانى فُعْلانٌ بضمّ الفاء قالوا حاجِرٌ وحُجْرانٌ وسالٌّ وسُلّانٌ وحائِرٌ وحُورانٌ وقالوا فيه حِيرانٌ كسّروه على فِعْلانَ كما قالوا جِنّانٌ ومثله غِيطانٌ وحِيطانٌ جمعَ غائطٍ وحائطٍ وذلك انّهم شبّهوه بفَعِيلٍ فجمعوه

جمعَه كما قالوا جَرِيبٌ وجُرْبانٌ ورَغِيفٌ ورُغْفانٌ كذلك قالوا ههنا جِنّانٌ وجِيرانٌ وفُعْلانُ بالضمّ فى هذا اكثرُ من فِعْلانَ لانّه محمولٌ على فَعِيلٍ والبابُ فى فعيل فُعْلانُ نحو جريب وجُرْبان وكثيب وكُثْبان وفِعْلانُ فيه قليل نحوُ ظَلِيمٍ وظِلْمانٍ وقضيب وقِضْبانٍ واذا قلّ فى الاصل كان فيما حُمل عليه اقلّ فمن كسّره على فَواعِلَ جمعه جمعَ الاربعة فنزّل الزائدَ فيه منزلةَ الاصل ومن كسّره على فُعْلان وفِعْلان فعلى حذف الزائد وجمعه جمعَ بنات الثلاثة نحو حُمْلانٍ ووِرْلانٍ، وقالوا وادٍ وأَوْدِيَةٌ جمعوه فى القلّة على أَفْعِلَةَ كما قالوا أَرْغِفَةٌ ولم يأت الّا فى هذا الحرف المعتلّ نادرًا كانّهم كرهوا فيه فَواعِلَ لئلّا تنقلب الواو همزةً فيقال أَوادٍ والاصل وَوادٍ فيجتمع فى اوّل الكلمة واوان فتنقلب الأُولى همزةً كما قلبوها فى أَواقٍ، والحاجر مكانٌ مستديرٌ يمسك الماءَ من شَفَةِ الوادى وهو فاعلٌ من الحَجْر وهو المَنْعُ والساقّ مَسِيلٌ ضيّقٌ فى الوادى والحائر كالبُسْتان وتُسمّيه العامّة الحَيْرَ والغائط المكان المنخفض وكُنى به عن قضاء الحاجة لانّ من اراد قضاء الحاجة أتى الغائطَ ليتستّر عن الأعين وهو من الواو لقولهم تَغَوَّطَ اذا اتى الغائطَ وانّما قلبوا الواو ياءً فى الغِيطان لسكونها وانكسارِ ما قبلها كما فعلوا فى مِيزان ومثلُه حِيطانٌ هو من الواو لانّه من حَاطَ يَحُوطُ،

قال صاحب الكتاب ولمؤنّثه مثالٌ واحد فَواعِلُ نحوُ كَواثِبَ وقد نزّلوا الفَ التأنيث منزلةَ تائه فقالوا فى فاعِلاءَ فَواعِلُ نحوَ نَوافِقَ وقَواصِعَ ودَوامَّ وسَوابٍ،

قال الشارح المؤنّث فى هذا البناء على ضربين مؤنّثٌ بعلامةٍ هى تاءٌ كجاعِرةٍ وكاثِبةٍ ومؤنّثٌ بعلامةٍ هى الفٌ ممدودةٌ نحوُ نافِقاءَ وقاصِعاءَ فقياسُ ما كان من الاوّل ان يجمع على فَواعِلَ لانّك فى التكسير تحذف التاء اذ كانت منفصلةً عن الاسم على حدّ حذفها فى قَصْعَةٍ وقِصاعٍ وجَفْنَةٍ وجِفانٍ ثمّ تجمع جمعَ المذكّر فتنقلب الفه واوا نحوَ جَواعِرَ وكَواثِبَ ولم يخافوا التباسَه بالمذكّر لانّ التأنيث هنا ليس للفرق،

ومما كان من الثانى وهو المؤنّث بالالف الممدودة فانّه ايضا يُجمع على فَواعِلَ قالوا نافِقاءُ ونَوافِقُ وقاصِعاءُ وقَواصِعُ شبّهوا ما فيه الفُ التأنيث بما فيه تاءُ التأنيث فنافِقاءُ وقاصِعاءُ بمنزلة نافِقَةٍ وقاصِعَةٍ فحذفوها فى التكسير كما يحذفون التاء ومثلُه قولهم خُنْفُساءُ وخَنافِسُ كانّهم جمعوا خُنْفَسَةً والجاعِرة حَلْقةُ الدُّبْر وهى ايضا طَرَفُ الفَخِذ موضعُ الرَّقْمة من الحِمار وهما الجاعِرتان والكاثِبَة من الفرس اعلى الحارِك والنافقاء والقاصِعاء والداماء من جِحَرَة اليَرْبُوع وسَوابٍ جمع سابياء وهو النِتاج ومنه الحديث تسعةُ أَعْشار البَرَكة فى التجارة وعُشْرٌ فى السابياء،

قال صاحب الكتاب وللصفة تسعة فُعَّلٌ فُعَّالٌ فَعَلَةٌ فُعَلَةٌ فُعْلٌ فُعَلاَءُ فُعْلاَنٌ فِعالٌ فُعُولٌ نحو شُهَّدٍ وجُهَّالٍ وفَسَقَةٍ وقُضاةٍ وتختصّ بالمعتلّ اللام وبُزْلٍ وشُعَراءَ وصُحْبانٍ وتِجارٍ وقُعُودٍ وقد شذّ نحو فَوارِسَ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ التكسير فى الصفات ليس بقياس لشَبَهها بالافعال والبابُ ان تجمع بالواو والنون لانّ الفعل يتّصل به هذه العلاماتُ نحوُ يضربون فاذًا البابُ فى فاعلٍ اذا كان صفةً نحوَ كاتب وضارب ان يجمع بالواو والنون نحوَ قولك ضاربون وكاتبون لانّه صفةٌ ومؤنّثه بالهاء نحوُ ضاربة وكاتبة فكان جمعُ مذكّره بالواو والنون كما كان جمعُ مؤنّثه بالالف والتاء نحوُ ضاربات وكاتبات ، وقد يكسّر بحكم الاسميّة فاذا كُسّر المذكّرُ منه كان على فُعَّلٍ قالوا شاهِدٌ وشُهَّدٌ لشاهد المَصير وبازِلٌ وبُزَّلٌ وقارِحٌ وقُرَّحٌ ومثلُه فى المعتلّ صائمٌ وصُوَّمٌ ونائمٌ ونُوَّمٌ ويجوز صُيَّمٌ ونُيَّمٌ وقالوا فيما اعتلّت لامه غازٍ وغُزًّى وعافٍ وعُفًّى بمعنى الدارس وعلى فُعَّالٍ قالوا شُهّادٌ وجُهّالٌ ورُكّابٌ وذلك كثيرٌ ، وقد يكسّر على فَعَلَةٍ قالوا فاسقٌ وفَسَقَةٌ وبارٌّ وبَرَرَةٌ وكافرٌ وكَفَرَةٌ وقالوا فيما اعتلّت عينه خائنٌ وخَوَنَةٌ وحائكٌ وحَوَكَةٌ والقياس خانَةٌ وحاكَةٌ وانّما خُرّج على الاصل وربّما قالوا خانةٌ وحاكةٌ كما قالوا باعَةٌ ونظيرُه من المعتلّ اللام غازٍ وغُزاةٌ وقاضٍ وقُضاةٌ جاؤا به على فُعَلَةٍ وهو بناءٌ اختصّ به المعتلّ لا يكون مثلُه فى الصحيح وزعم بعضُ الكوفيين انّ اصل قُضاةٍ قُضًّى مثلَ شُهَّدٍ وقُرَّحٍ فحذفوا احدى العينَيْن وأبدلوا منها الهاءَ ولا دليل على ذلك وكان ابو العبّاس محمّد بن يزيد يذهب الى انّ ذلك ليس بتكسيرٍ لفاعلٍ على الصحّة انّما هى اسماءٌ للجمع فهو بابُه كعَمُودٍ وعَمَدٍ وأَفِيقٍ وأَفَقٍ ، وقد كسّروه على فُعْلٍ قالوا بازِلٌ وبُزْلٌ وشارِفٌ وشُرْفٌ للمُسِنّة من الإبل وقالوا عائذٌ وعُوذٌ وهى القريبةُ النِتاجِ وحائلٌ وحُولٌ وعائطٌ وعِيطٌ بمعنى الحائل وأصلُ عُوذٍ وحُولٍ عُوُذٌ وحُوُلٌ فأُسكنت الواو استثقالًا للضمّة عليها وأصلُ عِيطٍ عُيُطٌ فسكّنوا الياء استثقالا وكسروا العين لتصحّ الياءُ وذلك كما قالوا بِيضٌ فى جمع أَبْيَضَ وأصلُه بُيْضٌ كأَحْمَرَ وحُمْرٍ وانّما كسروا الباء لتصحّ الياء وذلك انّهم شبّهوا فاعلا بفَعُولٍ فجمعوه على حذف الزيادة لانّه مثلُه فى الزيادة والعدّة فكما قالوا غَفُورٌ وغُفُرٌ وصَبُورٌ وصُبُرٌ كذلك قالوا بازِلٌ وبُزُلٌ وشارِفٌ وشُرُفٌ فحذفُ الالف من فاعلٍ هنا كحذف الواو من فَعُولٍ ، ويجىء على فُعَلاَءَ قالوا شاعرٌ وشُعَرَآءُ وجاهل وجهلاَءُ وعالم وعلماَءُ وصالح وصلحاَءُ وعاقل وعقلاَءُ شبّهوه بفَعِيلٍ الذى هو بمنزلة فاعل نحو كريم وكرماَءَ وحكيم وحكماَءَ لانّه انّما يقال ذلك لمن قد استكمل الكَرَمَ والحِكْمَةَ وكذلك شاعرٌ لا يقال الّا لمن قد صارت صناعته وكذلك جاعلٌ فلمّا استويا فى العدّة وتقاربا فى المعنى حُمل عليه كما

حُمل بازِلٌ وبُزْلٌ على صَبُورٍ وصُبُرٍ وليس فُعُلٌ وفُعَلاءُ فيه بمطّرد فيقاس عليه لقلّته انّما يُسمَع ما قالـوه ولا يُتجاوز قال سيبويه وليس فُعُلٌ ولا فُعَلاءُ بالقياس المتمكّن فى هذا الباب ، وامّا فُعْلانٌ فقالوا راعٍ ورُعْيانٌ وشابٌّ وشُبّانٌ وصاحبٌ وصُحْبانٌ شبّهوه بالاسم حيث قالوا فالِقٌ وفُلْقانٌ وحاجرٌ وحُجْرانٌ وليس بالكثير ، ويُكسَّر على فِعَالٍ قالوا تاجرٌ وتِجارٌ وصاحِبٌ وصِحابٌ ونائمٌ ونِيامٌ وراعٍ ورِعآءٌ قال الله تع حَتَّى يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وقالوا كافِرٌ وكِفارٌ قال الشاعر

* وشُقَّ البَحْرُ عن أَصْحابِ مُوسَى * وغُرِّقَتِ الفَراعِنَةُ الكِفارُ *

وذلك انّهم أجروا فاعلا مجرى فَعِيل حيث قالوا راعٍ ورُعْيانٌ وفالِقٌ وفُلْقانٌ كما قالوا جَرِيب وجُرْبانٌ وقد اجازوا فى فَعِيل الذى هو اسمٌ فِعالًا كقولهم افالٌ وفِصالٌ فى جمع أَفِيل وفَصِيل فأجازوا ذلك فى فاعل لانّ فَعِيلا يُجمع عليه ككريم وكِرام وطويل وطِوال ، ويكسّر ايضا على فُعُولٍ قالوا قاعِدٌ وقُعُودٌ وجالِسٌ وجُلُوسٌ وشاهِدٌ وشُهُودٌ قال الشاعر

* وبايَعْتُ لَيْلَى فى خَلَآءٍ ولم يكن * شُهُودٌ على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ *

كانّهم جاؤا به على المصدر نحو جَلَسَ جُلُوسًا وقَعَدَ قُعُودًا ، قال سيبويه وليس بالكثير ، وقالوا هالِكٌ وهَلْكَى شبّهوه بفَعِيلٍ بمعنى مفعول نحو جريح وجَرْحَى وقتيل وقَتْلَى اذ كانت بَلِيَّةً ومُصِيبةً ، فامّا غائبٌ وغَيَبٌ وخادمٌ وخَدَمٌ فاسماءٌ للجمع وليست جموعًا ، وقوله وقد شذّ نحو فوارِسَ يريد انّهم لم يجمعوا فاعلًا صفةً على فَواعِلَ وإن كان هو الاصلَ لانّهم قد جمعوا المؤنّث عليه فكرهوا التباسَ البناءَيْن اذ لو قالوا ضَوارِبُ وكَواتِبُ لم يُعلَم ام جمعُ فاعلٍ هو ام جمع فاعلةَ وقد قالوا فارسٌ وفَوارِسُ قال الشاعر

* فَدَتْ نَفْسِى وما مَلَكَتْ يَمِينِى * فَوارِسَ صَدَّقَتْ فيهم ظُنُونِى *
* فَوارِسَ لا يَمَلُّونَ المَـنـايَـا * اذا دارت رَحَا الحَرْبِ الزَّبُونِ *

وقالوا هالِكٌ فى الهَوالِكِ قال

* فَأَيْقَنْتُ أَنِّى ثائرُ ابنِ مُكَدَّمٍ * غَداتَئِذٍ او هالِكٌ فى الهَوالِكِ *

وذلك قليل شاذّ ومُجازُه امران احدهما انّ فارسًا قد جرى مجرى الاسماء لكثرة استعماله مفردا غيرَ موصوف والآخرُ انّ فارسا لا يكاد يُستعمل الّا للرجال ولم يكن فى الاصل الّا لهم فلمّا لم يكن للمؤنّث فيه حَظٌّ لم يخافوا التباسًا، وامّا هَوالِكُ فانّه جرى مَثَلًا فى كلامهم والامثالُ تجرى على لفظ واحد

فلذلك جاء على اصله فإن اضطرّ الشاعر اليه جاز له ان يجمعه على فَواعِل لانّه الاصل قال الفرزدق

* وإذا الرجالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهم * خُضُعَ الرِقابِ نَواكِسَ الأَبْصارِ *

والاصل من هذه الابنية فُعَّلٌ وفُعّالٌ وكانّ فُعّلًا مخفّف من فُعّالٍ لانّ كلّ ما يجوز فيه فُعّلٌ يجوز فيه فُعّالٌ وما عدا هذَيْن البناءَيْن فمجموعٌ على غير بابه،

قال صاحب الكتاب ولمؤنّثه مثالان فَواعِلُ وفُعَّلٌ نحو ضَوارِبَ ونُوَّمٍ ويستوى فى ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه كحائِضٍ وحاسِرٍ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الصفة لمّا كانت جارية على الفعل يوصَف بها المذكّر والمؤنّث وتدخل التاء على المؤنّث للفرق بينهما كسّروا ما كان من ذلك مؤنّثا على فَواعِلَ نحو امرأةٍ ضاربةٍ ونساء ضوارب وجارية جالسة ونساء جوالس وكرهوا ان يجمعوا عليه المذكّرَ وإن كان اصلا لئلّا يلتبس البناءان ولم يخافوا التباسَه بالاسم لانّ الفرق بينهما ظاهرٌ اذ كان الصفة مأخوذةً من الفعل وسَواءٌ فى ذلك ما فيه تاءٌ وما لا تاء فيه نحوُ حائضٍ وحوائض وطامث وطوامث وحاسر وحواسر لانّ التاء مرادةٌ فيه ويجرى ذلك المجرى ما كان صفةً لما لا يعقل تجمعه على فواعل وإن كان مذكرا نحوَ جَمَلٍ بازل وجمال بوازلَ وجَبَلٍ شاهق وجبال شواهق وحصان صاهل وخَيْل صواهل لانّ ما لا يعقل يجرى مجرى المؤنّث وكذلك اذا صغرت الجمع وكان لما لا يعقل نحوَ قولك فى تحقير فُلوس فُلَيْساتٌ وفى تحقير كِلاب كُلَيْباتٌ،

وقد كسّروه ايضا على فُعَّلٍ كالمذكّر واعتمدوا فى الفرق على القرينة قالوا حُيَّضٌ وحُسَّرٌ وقالوا نائمَةٌ ونُوَّمٌ وزائرةٌ وزُوَّرٌ وذلك انّ التاء لمّا لم تكن من بناء الاسم انّما هى متّصلةٌ صار كانّه نائمٌ وزائرٌ فجمع جمعَ ما لا تاء فيه من المذكّر فاعرفه،

فصل ٢٤٩

قال صاحب الكتاب وللاسم ممّا فى آخره الفُ تأنيث رابعةٌ مقصورةٌ او ممدودةٌ مثالان فَعالَى فِعالٍ نحو صَحارَى واناثٍ،

قال الشارح لمّا كانت الف التأنيث تقع لازمةً غيرَ منفصلة من الكلمة كما كانت التاء منفصلة لانّ الكلمة بُنيت عليها فلمّا كان الامر فيها على ما ذُكر نزّلوها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة فاذا كانت رابعةً كان الاسم بها كالرباعىّ فجمع جمعَه فقالوا عَلْقَى وعَلاقٍ وذِفْرَى وذَفارَى وقالوا فى الصفة حُبْلَى

وحَبالَى وسَكْرَى وسَكارَى فحَبالَى وذَفارَى بمنزلة جَخادِبَ ودَرامٍ ولبيست الالف فى حَبالَى كالالف فى حُبْلَى لانّ الالف فى حُبْلَى للتأنيث والالف فى حبالى منقلبة عن ياء لانّه جمعٌ على منهاج جَعافِرَ وما بعد الالف فى جَعافِرَ لا يكون الّا مكسورا فلمّا انكسر ما قبل الياء فى حَبالَى انقلبت ياء فصار فى التقدير حَبالِىُ فأبدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء الفًا لانّ الالف اخفّ فى اللفظ ولم يُشْكِل لانّه ليس لك فعائلُ يلتبس به ولم يفعلوا ذلك بقاضٍ لئلّا يلتبس بفاعَلٍ نحو خاتَمٍ وتابَلٍ فامتناعُ الصرف فى حَبالَى وذَفارَى لم يكن كامتناعه فى حُبْلَى وذِفْرَى وانّما كان كامتناعه فى مساجد وجعافر والذى يدلّ انّ الالف فى حبالى ليست كالالف فى حبلى انّك لو سمّيت رجلا بحَبالَى ثمّ صغّرته لم تُصغّره على حدّ تصغير حُبارَى ألا ترى انّك لو صغّرت حُبارَى لكان لك فيه وجهان احدهما ان تحذف الالف الاولى وتُثْبِتَ الفَ التأنيث فتقول حُبَيْرَى والوجهُ الثانى ان تحذف الف التانيث للطول ولا تحذف الاولى وتقلبها ياء فتقول حُبَيِّرٌ وأنت لو صغّرت حَبالَى اسمَ رجل لحذفتَ الالف الاولى وقلبت الثانية ياء على حدّ الاصليّة والمُلْحقة نحو قولك فى مَلْهًى مُلَيْهٍ وفى أَرْطًى أُرَيْطٍ، وكذلك ما فى آخره الفا التأنيث نحو صَحْراء وعَذْراء فانّك تقول فى تكسيره صَحارَى وعَذارَى وإن شئت صَحارٍ وعَذارٍ وكان الاصلُ صَحارِىُّ وعَذارِىُّ مشدّدَ الياء وإن شئت ان تقوله قلتَه قال الشاعر انشده ابو العبّاس للوليد بن يزيد

* لقد أَغْدُو على أَشْقَـــرَ يَجْتابُ الصَحارِيَا *

وقال آخر

* اذا جاشَتْ حَوالِبُه تَرامَتْ * ومَدَّتْه البَطاحِىُّ الرِغابُ *

يريد جمع بَطْحاء وحكى الاصمعىّ صَلافِىُّ فى جمع صَلْفاء وهى الارض الصُلْبة وخَبارِىُّ فى جمع خَبْراء، فان قيل ومن اين جاء التشديد فى مثل هذا قيل صحراء ونحوه من قولك عذراء وخبراء على خمسة احرف والالف اذا وقعت رابعةً فيما هذا عدّتُه لم تحذف فى التكسير والتصغير وانّما تحذف اذا لم تجد من الحذف بدًّا واذا ثبتت لزمك ان تقلبها ياء لانكسار الراء فى صَحارِى قبلها كما تنقلب الفُ قِرْطاسٍ وحِمْلاقٍ ياء لانكسار ما قبلها اذا قلت قَراطِيسُ وحَمالِيقُ وكذلك تقلب الالف الاولى من صَحْراء وعَذْراء ياء فتصير الهمزةُ الفًا لانّها انّما كانت قُلبت همزةً لوقوع الف المدّ قبلها فاذا زالت الالفُ بقلبها ياء عادت الهمزة الى ما كانت عليه وهو الفٌ فقلبوا الالف ياء لسكون الياء قبلها

والالفُ لا يكون ما قبلها ساكنًا وادّغموا الياء المنقلبة عن الف المدّ فى الياء المنقلبة عن الف التأنيث فصار صَحارِىٌّ وصَلافِىٌّ فمنهم من قاله ومنهم من حذف الياء الاولى تخفيفًا فصار صَحارٍ وصَلافٍ فقومٌ أبقوه على حاله وقومٌ ابدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء الفًا لانّها اخفّ ولا يُشْكِل بغيره وليكون آخِرُ الجمع بالالف كما كان الواحد كذلك فهذا المثالُ الاوّلُ وهو فَعالَى ، وامّا المثال الثانى وهو فِعالٌ فقد قالوا ذِفارٌ فى جمع ذِفْرَى وقالوا فى الصفة اناثٌ وقالوا فى الممدود نُفَساءُ ونِفاسٌ وذلك انّهم شبّهوا ألفَيِ التأنيث بتاءه فحذفوهما فى التكسير كما تُحذف التاء فيه فأُنْثَى واناثٌ وبَطْحاءُ وبِطاحٌ بمنزلة جُفْرَةٍ وجِفارٍ وقَصْعَةٍ وقِصاعٍ ونُفَساءُ ونِفاسٌ بمنزلة رُبَعَةٍ ورِباعٍ والجُفْرَةُ من الفرس وسطُه وكما قالوا فى قاصِعاءَ ونافِقاءَ قَواصِعُ ونَوافِقُ نزّلوا الفَيِ التأنيث فيه منزلةَ التاء فى ضارِبةٍ وضَوارِبَ وقائمةٍ وقوائمَ كذلك نزّلوهما منزلتَها فى الحذف هنا لانّهما سَواءٌ فى التأنيث وإن كان احدُهما بالتاء والآخَرُ بالالف ، وصاحب الكتاب ضمّن هذا الفصلَ أحكامَ جميع الاسم ومثّل بأُنْثَى واناثٍ وهو صفةٌ وعُذْرُه انّه لا فَرْقَ بينهما فى هذا الجمع فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وللصفة اربعةُ امثلةٍ فِعالٌ فُعْلٌ فُعَلٌ فَعالَى نحوُ عِطاشٍ وبِطاحٍ وعِشارٍ وحُمْرٍ والصُغَرِ وحَرامَى ويقال ذِفْرَياتٌ وحُبْلَياتٌ والصُغْرَياتُ وصَحْراواتٌ اذا أُريد أَدْنَى العدد ولا يقال حَمْراواتٌ وامّا قولُه عليه السلام ليس فى الخَضْراوات صَدَقةٌ فلِجَرْيِه مَجْرَى الاسم ،

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ ما كان من الاسماء على اربعة احرف آخِرُه الفُ التأنيث مقصورةً كانت او ممدودةً فانّه يُكسَّر على فَعالَى وفِعالٍ ويشترك فيهما الاسم والصفة تقول فى الاسم صَحْراءُ وصَحارَى وذِفْرَى وذَفارَى وتقول فى الصفة أُنْثَى واناثٌ وعَطْشَى وعِطاشٌ من قولك رجلٌ عَطْشانُ وامرأةٌ عَطْشَى وقالوا بَطْحاءُ وبِطاحٌ فهذا اصلُه الصفةُ يقال مكانٌ أَبْطَحُ وبَرِّيّةٌ بَطْحاءُ لما اتّسع منها فلذلك مثّلنا به فى الصفات ومثّلنا به فى الاسم لانّه جارٍ مجرى الاسم لانّك تقول أَبْطَحُ وبَطْحاءُ ولا يكاد يُذكَر موصوفًا وكذلك تقول فى الجمع بَطْحاواتٌ فتجمعه بالالف والتاء كما تقول صَحْراواتٌ وقالوا الأَباطِحُ كأَفْكَلٍ وأَفاكِلَ ولم يقولوا بُطْحٌ وإن كان هو الاصلَ وقالوا حَرامَى وهو جمعُ حَرْمَى وهو صفةٌ تقول شاةٌ حَرْمَى اذا اشتهت الفحلَ وشياهٌ حَرامَى وكذلك كلُّ ذات ظِلْفٍ ، وتختصّ الصفة ببناءَيْن آخرَيْن فى التكسير وهما فُعْلٌ وفُعَلٌ فامّا فُعْلٌ فهو جمعُ فَعْلاءَ صفةً اذا كانت مؤنّثةَ أَفْعَلَ نحوَ حَمْراءَ وحُمْرٍ وصَفْراءَ وصُفْرٍ جمعوه على فُعْلٍ جمعَ ما لا زائدَ فيه شبّهوه بفَعُولٍ حيث قالوا صَبُورٌ وصُبُرٌ وجَحُولٌ وجُحُلٌ لانّه من

الثلثة كما انّه من الثلثة ويستوى فيه المذكّر والمؤنّث تقول حَمْرآء وحُمْرٌ وأَحْمَرُ وحُمْرٌ وصَفْرآء وصُفْرٌ وأَصْفَرُ وصُفْرٌ وانّما اشتركا فى الجمع لانّهما لمّا مُنعا الاشتراكَ الذى فى ضاربٍ وضاربةٍ عُوّضا الاشتراكَ فى الجمع فقيل حُمْرٌ وصُفْرٌ ولانّ المذكّر والمؤنّث يستويان فى تأنيث الجمع نحو هى الرجالُ وهى النساءُ ولا يجوز تحريكُ وسطِ هذا الّا فى الشعر نحو قول طَرَفَةَ * جَرْدُوا منها وِرادًا وشُقُرْ * وذلك للفرق بين أَفْعَلَ صفةً وبين ما يجمع عليه من الاسماء نحو رُسُلٍ وكُتُبٍ فإنّ هذا مضمومُ العين ويجوز إسكانُه والاوّلُ ساكنٌ لا يجوز ضمُّه الّا ضرورةً يُشبّهونه بالاسم ، ويُكسَّر على فُعْلانَ نحو سُودانٍ وبِيضانٍ وشُمْطانٍ وذلك انّهم لمّا جمعوه على فُعْلٍ نحوَ جمعِ ما لا زائدَ فيه نحو سُودٍ وحُمْرٍ جمعوه ايضا على فُعْلانَ نحوِ وَغْدٍ ووُغْدانٍ ، ولا يجمع المؤنّث من هذا بالالف والتاء ولا مذكّره بالواو والنون لانّه ليس بجارٍ على الفعل وذلك انّ الصفات على ضربَيْن احدُهما ما كان جاريًا على الفعل كضاربٍ وضاربةٍ وغيرُ جارٍ كأَحْمَرَ ونحوه فما كان من الاوّل فانّه يجمع جمعَ السلامة فتقول فى المذكّر قائمون وضاربون وفى المؤنّث قائمات وضاربات وذلك انّه لمّا جرى على الفعل شُبّه بلفظ الفعل الذى يتّصل به ضميرُ الجمع لانّ الفعل يسلم ويتغيّر بما يتّصل به فقولُك ضاربون بمنزلةِ يضربون وضاربات بمنزلةِ يَضْرِبْنَ وما كان من الثانى وهو غيرُ الجارى فلا يجمع جمعَ السلامة الّا عن ضرورةٍ نحو قوله

* فما وُجِدَتْ بناتُ بنى نِزارٍ * حَلائلَ أَحْمَرِينَ وأَسْوَدِينَا *

وكان ابن كَيْسان يقول لا أرى به بأسًا والمذهبُ الاوّل لما ذكرناه ولذلك لا يجمع فَعْلَى فَعْلانُ جمعَ السلامة فإن سمّيتَ بشىء من ذلك جاز ان تجمعه جمعَ السلامة لانّه اسمٌ وقد جاء فى الحديث ليس فى الخَضْراوات صَدَقَةٌ لانّه يريد البُقُولات وكذلك لو سمّيتَ رجلا بأَسْوَدَ جاز ان تجمعه بالواو والنون فتقول أَسْوَدُونَ وكذلك لو صغّرت هذا الجمعَ لجمعته بالواو والنون والالف والتاء فتقول فى سُود وأنت تريد المذكّر أُسَيْوِدِينَ وسُوَيْداوات اذا اردت المؤنّث ، وامّا فُعَلٌ فهو جمع الفُعْلَى تأنيثِ الأَفْعَل وذلك انّ أَفْعَلَ اذ كان لا يتمّ نعتًا الّا بمِنْ كقولك افضلُ من زيد واصغرُ من خالد فانّه يجمع منه ما كان للآدميّين مذكّرا بالواو والنون كما قال تعالى قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ وقال بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ومؤنّثه بالالف والتاء نحو الكُبْرَى والكُبْرَيات والصُغْرَى والصُغْرَيات وذلك من قبل انّه لمّا لم يُنكَّر ولم يكن الّا بالالف واللام المُعرِّفة او بمِن المُخصِّصة نقص عن مجرى الصفات وجرى مجرى الاسماء لانّ الصفات بابُها التنكير من حيث كانت جاريةً مجرى الفعل ولمّا جرت مجرى الاسماء لم تمتنع من جمع

السلامة اذا كانت للآدميّين ولذلك تُكسَّر تكسيرَ الاسماء فتقول فى المذكّر منه الأكابِرُ والاصاغر كما تقول الاجادل والافاكل قال الله تع أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا وتقول فى المؤنّث الكُبْرَى والصُغْرَى والكُبَرُ والصُغَرُ قال الله تع اِنَّهَا لَاِحْدَى ٱلْكُبَرِ نزّلوا الف التأنيث فيه منزلةَ التاء التى تُلْحَق للتأنيث فالكُبْرَى والكُبَرُ بمنزلة الظُلْمَةِ والظُلَم والغُرْفَة والغُرَف، وقوله ويقال ذِفْرَيَاتٌ وحُبْلَيَاتٌ والصُغْرَيَاتُ وصَحْرَاوات اذا اريد ادنى العدد ولا يقال حَمْرَاواتٌ يريد انّ كلّ ما فى آخِره الفُ التأنيث المقصورةُ او الممدودة فانّه يجوز جمعُه بالالف والتاء وذلك لانّ الاسم اذا كان فى آخِره الفُ التأنيث يجرى مجرَى ما فيه تاء التأنيث لاتّفاقهما فى الزيادة وافادة معنى التأنيث فكما يجمع ما فيه التاء اذا اردت ادنى العدد نحوُ ضاربة وضاربات كذلك يجمع ما فيه الفُ التأنيث من نحو ذِفْرَى وذِفْرَياتٍ وحُبْلَى وحُبْلَيات والصُغْرَى والصُغْرَيات وصَحْرَآء وصَحْرَاوات ما خلا بابَ حَمْرَآء وصَفْرَآء فانّه لا يجمع بالالف والتاء وكذلك فَعْلَى مؤنّثُ فَعْلانَ فانّه لا يجمع بالالف والتاء ولا مذكّره بالواو والنون وقد تقدّمت علّةُ ذلك،

قال صاحب الكتاب واذا كانت الالف خامسةً جُمِع بالتاء كقولك حُبارَيَاتٌ وسُمانَيَاتٌ،

قال الشارح اذا كانت الف التأنيث خامسةً فى اسمٍ لم يُكسّروه بل يقتصرون فيه على جمع السلامة نحوِ قولك حُبارَى حُبارَيَاتٌ وسُمانَى سُمانَيَاتٌ وان عنيتَ الكثير وذلك انّك لو كسّرتَه وهو على خمسة احرف لم يمكن ذلك ولم يكن بدٌّ من حذف احدى الالفَيْن فان حذفتَ الف التأنيث قلت حَبائِرُ وسَمائِنُ وذلك انّك لمّا حذفت الفَ التأنيث بقى حُبارٌ وسُمانٌ ثمّ جئت بالف التكسير قبل الف الافراد فوجب قلبُها همزةً لانّها وقعت موقعَ ما لا يكون الّا مكسورا لانّها وقعت موقعَ الفاء من جَعافِرَ والدال من جَخادِبَ والالفُ لا يمكن تحريكُها فقُلبت همزةً لانّها قريبةٌ من الالف ويمكن تحريكُها فصار حَبائِرَ، وان حذفت الالف الاولى بقى الاسم حُبْرَى وسُمْنَى واذا كسّرته قلت حَبارَى وسَمانَى كما قالوا حُبْلَى وحَبالَى وما كان على فَعْلَآء او فِعالَة وأخواتها فانّه يُكسّر على ذلك ففَعْلاء نحوُ صَحْرَآء وصَحارَى وعَذْراء وعَذارَى وفِعالَةٌ نحوُ رِسالَةٍ ورَسائِلَ وأخواتُها فُعالَةٌ وفَعالَةٌ وفَعِيلَةٌ ففَعالَةٌ سَحابَةٌ وسَحائِبُ وفُعالَةٌ ذُؤابَةٌ وذَوائِبُ وفَعِيلَةٌ سَفِينَةٌ وسَفائِنُ فكرهوا تكسيرَ ذلك لئلّا يصيروا الى هذه الأبنية ففصلوا بينهما بأن عدلوا عن تكسيرها الى جمع السلامة، فان قيل فأنت تقول فى دَلَنْظَى وسَرَنْدَى ونحوِهما دَلانِظُ وسَرانِدُ ودَلاظٍ وسَرادٍ ولا تبالى الالتباسَ قيل الالف فى دَلَنْظَى وسَرَنْدَى ليست للتأنيث وانّما هى للالحاق وما كان للالحاق فهو جارٍ مجرى الاصل فلذلك كُسّر كما يُكسّر

سَفَرْجَلٌ ونحْوُه بالحذف ،

فصـــل ٣٤٩

قال صاحب الكتاب ولأَفْعَلَ اذا كان اسمًا مثالٌ واحدٌ أَفاعِلُ نحوُ أَجادِلَ وللصفة ثلثة امثلة فُعْلٌ فُعْلَانٌ أَفاعِلُ نحوُ حُمْرٍ وحُمْرانٍ والأَصاغرِ وانّما يُجمَع بأَفاعِلَ أَفْعَلُ الذى مؤنّثه فُعْلَى ويُجمَع ايضا بالواو والنون قال الله تعالى بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا وامّا قوله

* أَتانى وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ * فَيا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأَحاوِصَا *

فمنظورٌ فيه الى جانبَي الوَصْفيّة والاسميّة ،

قال الشارح أَفْعَلُ يكون اسمًا ويكون صفةً فاذا كان اسما فجمعُه على أَفاعِلَ نحوِ أَفْكَلٍ وأَفاكِلَ وهى الرِعْدة وأَيْدَعٍ وأَيادِعَ وهو ضربٌ من الصَمْغ احمرُ وأَرْنَبٍ وأَرانبَ وأَجْدَلٍ وأَجادِلَ وهو الصَقْر وانّما جُمع على ذلك لانّه فى العدّة كالاربعة فجُمع جمعَه فأَفاكِلُ كجَعافرَ الهمزةُ فيه كالجيم وإن كانت الهمزة زائدةً فى الوزن والجيمُ اصلٌ فصار كالملحق بالاربعة من نحو قَسْوَرٍ وغَيْلَمٍ وإن لم يكن ملحقًا عل الحقيقة لكنّه على وزنه فكلُّ ما كان فى اوّله همزةٌ زائدةٌ من الاسماء الثُلاثيّة فإنّ تكسيره على الأَفاعِل وإن اختلفت حركاتُه نحوَ أُثْمُدٍ وأَثامِدَ وأَبْلُمٍ وأَبالِمَ واِصْبَعٍ وأَصابِعَ لا يختلف بناء جمعه وإن اختلفت حركاتُ الواحد كما كان الرباعىّ كذلك نحوَ زِبْرِجٍ وجَعافِرَ وبَراثِنَ ودَراهِمَ وقَماطِرَ وجَخادِبَ ، وامّا الصفة فلها ثلثة ابنية فُعْلٌ نحو أَحْمَرَ وحُمْرٍ وأَصْفَرَ وصُفْرٍ وكلُّ أَفْعَلَ مؤنّثه فَعْلاءُ فهذا جمعُه ولا يجوز ضمُّه الّا فى الشعر ويجمع عـلـى فُعْلانَ نحوِ حُمْرانٍ وبِيضانٍ وسُودانٍ قال الشاعر

* ومِعْزَى هَدِبًا يَعْلو * قِرانَ الأَرْضِ سُودَانَا *

ولا يجمع بالواو والنون الّا عن ضرورةٍ وقد تقدّم شرحُ ذلك بما فيه كفايةٌ وامّا أَفاعِلُ فيكون جمعًا لأَفْعَلَ صفةً ايضا وذلك انّ أَفْعَلَ قد يكون صفةً فيلزمها مِنْ ويراد بها التفصيل كقولك زيدٌ افضلُ من عمرٍو وخالدٌ اكرمُ منك فاذا أَدخلتَ عليه الالف واللام أُسقطتَ منه مِنْ كقولك مررت بالافضل والاكرم ولا يُستعمل معَ حذفِ مِنْ الّا بالالف واللام او بالاضافة نحوِ الافضل وفُضْلاهم واذا كان معه مِنْ فانّه يكون بلفظ واحد لا يُؤنّث ولا يُثنّى ولا يجمع فتقول زيدٌ افضلُ من عمرٍو وهندٌ افـضـل من عمرٍو والزيدان افضل من العمرَيْن والزيدون افضل من الخالدين وذلك لانّه فى معنى الفعل اذ المراد

يزيد فضلُه عليه والفعلُ لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث واذا كان معه الالف واللام جرى مجرى الاسم فيؤنّث نحوَ الفُضْلَى والطُولَى ويثنّى نحوَ الاكرمان والافضلان ويجمع جمعَ السلامة نحوَ قولك الافضلون والاكرمون ويكسّر تكسيرَ الاسماء نحوِ الأَكابِرِ والأَصاغِرِ وقد تقدّم الكلام عليه مشروحاً قبلُ، فاذا سُمّى بصفةٍ رجلٌ نحوِ أَحْمَدَ وأَسْعَدَ صار اسمًا جامدًا وجُمع جمعَ الاسماء نحوَ أَحامِدَ وأَساعِدَ ويجمع ايضا جمعَ السلامة نحوَ قولك احمدون واسعدون واحمِدِينَ واسعِدِينَ لانّه بالتسمية زال معنى الوصف عنه ولم يبق يُفيد من المعنى ما كان يفيده قبل التسمية ألا ترى انّك تسمّى بالاسم الشىء وضِدّه وتسمّى حَسَنًا من ليس بالحسن واذا زال عنه معنى الوصف جُمع جمعَ الاسماء الجامدة نحو أَرانِبَ وأَفاكِلَ، فامّا قول الشاعر * أتانى وعيد الحوص الخ * فانّه لمح معنى الوصفيّة فيه فجمعه على حُوصٍ كأَحْمَرَ وحُمْرٍ كانّه جعله بمنزلةِ مَن به حَوَصٌ والحَوَصُ ضِيقُ احدى العينين وعلى ذلك ادخلوا الالف واللام على الحارث والعَبّاس لمكان معنى الوصفيّة ثمّ قال الأحاوص تغليبًا لجانب العَلَميّة كما يُغلّب العلميّةَ من يقول حارِثٌ وعَبّاسٌ فجمعه جمعَ الاسماء نحوِ أَفْكَلٍ وأفاكل وأَرْنَبٍ وأرانب والبيت للأعشى ويعنى عبد عمرو بن شُرَيْح بن الاحوص وكان علقمةُ بن عُلاثة بن عَوْف بن الاحوص نافَرَ عامرَ بن الطُفَيْل فهَجَا الاعشى علقمةَ ومدح عامرا فأوعده بالقتل فقال اتانى وعيد الحوص فاعرفه،

فصـــل ٢٥٠

قال صاحب الكتاب وقد جُمع فَعْلانُ اسمًا على فَعالِينَ نحوِ شَياطِينَ وكذلك فُعْلانُ وفِعْلانُ نحوَ سَلاطِينَ وسَراحِينَ وقد جاء سِراحٌ وصفةً على فِعالٍ وفَعالَى نحوِ غِضابٍ وسَكارَى وتقول بعضُ العرب كُسالَى وسُكارَى وعُجالَى وغُيارَى بالضمّ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من الاسماء على وزنِ فَعْلانَ فانّه يكسّر على فَعالِينَ ولا فرق بين المفتوح الاوّلِ والمضمومه والمكسوره وذلك نحو شَيْطانٍ وشَياطِينَ وسُلْطانٍ وسَلاطِينَ وسِرْحانٍ وسَراحِينَ وذلك لانّها اسماءٌ ثلاثيّةٌ أُلحقت ببنات الاربعة فوجب ان تجمع جمعَ ما أُلحقت به لانّ حكم الملحق حكمُ ما أُلحق به لانّه مثلُه فى الحكم ألا ترى انّك تقول فى جمع قَسْوَرٍ وصَيْرَفٍ قَساوِرُ وصَيارِفُ فتجمعه جمعَ جَعْفَرٍ وجَعافِرَ وسَلْهَبٍ وسَلاهِبَ اذ كان ملحقًا به كذلك شيطان من الثلاثيّة ألحق بالاربعة لانّه من شاطَ يَشِيطُ اذا بطل وهلك قال الاعشى

* قد تَخْضِبُ العَيْرَ من مَكْنُونِ فائِلِهِ * وقد يَشِيطُ على أَرْماحِنَا البَطَلُ *

ووقعت الالف فيه رابعةً وهو موضعٌ يثبت فيه حرفُ المدّ ولا يُحذف وإن كانت خماسيّة نحوَ قِنْدِيلٍ وقَنادِيلَ وجُرْمُوقٍ وجَرامِيقَ وشِمْلالٍ وشَمالِيلَ الّا انّها تُقلَب ياءً اذا لم تكنْها لانكسارِ ما قبلها، وسُلْطانٌ ثلاثىٌّ لانّه من السَلاطَةِ وهو القَهْر ملحقٌ بقُرْطاطٍ وفُسْطاطٍ قال سيبويه وهو قليل ولا نعلمه جاء وَضْعًا وهو فُعْلانٌ وسِرْحانٌ من الثلاثة ايضا كقولهم فى تكسيره سِراحٌ أُلحق بالاربعة من نحو عِثْكالٍ وشِمْراخٍ وهو كثير نحوُ جِذْفارٍ وهو واحدُ الجَذافير من قوله عم فكأنّما حُيِّزت له الدُنْيا بحذافيرها، وامّا الصفة فانّها تجمع على فِعَالٍ وذلك اذا كان مؤنّثه فَعْلَى نحوَ عَجْلانَ وعِجالٍ وعَطْشانَ وعِطاشٍ وغَرْثانَ وغِراثٍ وكذلك مؤنّثه جمعوه على حذف الزائد من آخره للفرق بينه وبين الاسم فكانّه بعد حذف الزائد عَجْلٌ وعَطْشٌ فجمع على فِعالٍ كما قالوا خَدْلٌ وخِدالٌ وصَعْبٌ وصِعابٌ كما حذفوا الفَ أُنْثَى فقالوا اناثٌ والفَ رُبَّى فقالوا رِبابٌ للشاة القريبةِ العهد بالنتاج قال سيبويه وافَقَ فَعِيلًا وفَعِيلَةَ وفَعالَةَ وفُعالًا يعنى كما قدّروا حذف الزائد فى هذه الكلم وجمعوها جمعَ ما لا زيادةَ فيه نحوَ كَرِيمٍ وكِرامٍ وظَرِيفةٍ وظِرافٍ وجَوَادٍ وجِيادٍ كذلك فعلوا بعَطْشانَ وبابه، وقد كسّروه ايضا على فَعالَى قالوا سَكْرانُ وسَكارَى وحَيْرانُ وحَيارَى وخَزْيانُ وخَزايَا والاوّل اكثر والمُؤنّثُ كذلك قالوا سَكْرَى وسَكارَى وخَزْيَانُ وخَزايَا شبّهوا الالف والنون بالفى التأنيث لانّهما زائدان معًا والاوّلُ منهما حرفُ مدّ ويُؤنّث كلُّ واحد منهما على لفظ مذكّره فكما قالوا صَحْرآءُ وصَحارَى وعَذْرآءُ وعَذارَى كذلك قالوا سَكْرانُ وسُكارَى وعَطْشانُ وعَطاشَى، وقد ضمّ بعضُهم الاوّل من هذا الجمع فقالوا سُكارَى وعُجالَى وغُيارَى فى جمع غَيْرانَ كلُّه مضموم وهذا الضمُّ فى جمع فَعْلانَ خاصّةً ليُعلَم انّه جمعُ فَعْلانَ وليس بجمع فَعْلآءَ،

فصل ٢٥١

قال صاحب الكتاب وفَيْعِلٌ يكسّر على أَفْعالٍ وفِعالٍ وأَفْعِلاءَ نحوِ أَمْواتٍ وجِيادٍ وأَبْيِناءَ ويقال هَيِّنُونَ وبَيِّعاتٌ،

قال الشارح اعلم أنّ فَيْعِلًا من الابنية المختصّة بالمعتلّ لا يكون مثله فى الصحيح كما قالوا غُزاةٌ ورُماةٌ فجمعوا فاعِلًا منه على فُعَلَةَ ولا يكون مثله فى الصحيح، وقد ذهب بعض الكوفيين الى انّ اصله فَعِيلٌ

ثمّ قُلبت الى فَيْعِلٍ والقلبُ على خلاف الاصل ولا دليلَ عليه فاذا اريد جمعُه فالبابُ فيه والكثير ان يجمع جمعَ السلامة لانّه صفةٌ تدخل مونّثَه التاء للفرق من نحو مَيِّتٍ ومَيِّتَةٍ وبَيِّعٍ وبَيِّعَةٍ وهو جارٍ مجرى فاعِلٍ لانه على عدّته وموضعُ الزيادة فيهما واحدٌ فكما كان الباب فى فاعِلٍ جمعَ السلامة من نحو قولك ضارِبٌ وضارِبُونَ وضارِبَةٌ وضارِباتٌ كذلك كان الاكثرُ فى فَيْعِلٍ جمعَ السلامة من نحو قولك مَيِّتٌ ومَيِّتون وهَيِّنٌ وهَيِّنون ومَيِّتَةٌ ومَيِّتات وهَيِّنَةٌ وهَيِّناتٌ وفى الحديث المؤمنون هيّنون ليّنون، فاذا اريد تكسيره حُمِل على غيره ممّا هو على عدّته فمن ذلك قولهم مَيِّتٌ وأَمْواتٌ شبّهوه بفاعِلٍ فكما قالوا شاهِدٌ وأَشْهادٌ كذلك قالوا مَيِّتٌ وأَمْواتٌ جاؤا به على حذف الزوائد كانّه بقى مَوْتٌ فقالوا أَمْواتٌ مثلَ سَوْطٍ وأَسْواطٍ وحَوْضٍ وأَحْواضٍ والمؤنّثُ كالمذكّر لا فصلَ بينهما قالوا مَيِّتَةٌ وأَمْواتٌ كما قالوا فى المذكّر مَيِّتٌ وأموات وذلك انّك فى التكسير تحذف التاء فيصير مَيِّتًا فتجمعُه على أَمْواتٍ ومثلَه قالوا حَىٌّ وأَحْياءٌ وحَيَّةٌ وأَحْياءٌ ونِضْوٌ وأَنْضاءٌ ونِضْوَةٌ وأَنْضاءٌ وذلك كثيرٌ وقالوا للمَلِك قَيْلٌ وأَقْوالٌ وربّما قالوا أَقْيالٌ بالياء وذلك من قِبَل انّ القَيْل اصله قَيِّلٌ وهو فَيْعِلٌ من القول قيل له ذلك لنَفاذ قوله فمن قال أَقْوالٌ جمعه على الاصل كمَيِّتٍ وأَمْواتٍ ومن قال أَقْيالٌ جمعه على لفظه والوجهُ الاوّل وقالوا كَيْسٌ وأَكْياسٌ والمراد كَيِّسٌ على زنة فَيْعِلٍ يدلّ على ذلك جمعُهم ايّاه بالواو والنون كثيرًا ولو كان فَعْلًا لكان الباب فى جمعه التكسيرَ نحو صَعْبٍ وصِعابٍ، وقد كسّروه ايضا على فِعالٍ قالوا جَيِّدٌ وجِيادٌ وشبّهوه بفاعِلٍ وقالوا مَيِّتٌ وأَمْواتٌ وجَيِّدٌ وأَجْوادٌ كذلك قالوا أَجْيادٌ كما قالوا قائمٌ وقِيامٌ ونائمٌ ونِيامٌ وكذلك قالوا سَيِّدٌ وسادَةٌ كما قالوا قائدٌ وقادَةٌ وحائكٌ وحاكَةٌ، وقد كسّروه ايضا على أَفْعِلاءَ فقالوا هَيِّنٌ وأَهْوِناءُ وحكى الجَرْمىّ جَيِّدٌ وأَجْوِداءُ حملوه على فَعِيلٍ نحو نَبِىٍّ وأَنْبِياءَ وصَفِىٍّ وأَصْفِياء وقد احتجّ الفرّاء بهذا الجمع على انّ اصله فَعِيلٌ قال لانّ فَعِيلا يجمع على ذلك ولا دليلَ فى ذلك لانّهم قد يجمعون الشىء على غير بابه ألا تراهم قالوا شاعِرٌ وشُعَراءُ وجاهِلٌ وجُهَلاءُ وانّما فُعَلاءُ بابه فَعِيلٌ نحو كُرَماءَ ولُوَماءَ فكذلك ههنا فاعرفه،

فصـــل ٢٥٣

قال صاحب الكتاب وفَعّالٌ وفُعّالٌ وفِعّيلٌ ومَفْعُولٌ ومُفْعَلٌ ومُفْعِلٌ يُستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير فيقال شَرّابونَ وحُسّانون وفِسّيقون ومَضْروبون ومُكْرِمون ومُكْرَمون،

قال الشارح اعلم انّ هذه الصفات لا تكاد تُكسّر كانّه استُغنى عن تكسيرها بجمع السلامة ففَعّالٌ للمبالغة فأجروه مجرى مُفَعِّلٍ لانّهما للمبالغة ومُفَعِّلٌ يجرى على فَعَّلَ نحو كَسَّرَ فهو مُكَسِّرٌ وقَطَّعَ فهو مُقَطِّعٌ وتدخله تاء التأنيث نحو مُكَسِّرَةٍ ومُقَطِّعَةٍ وفَعّالٌ كذلك تقول شَرّابٌ وشَرّابَةٌ فلذلك تجمعه جمعَ السلامة كما تجمع مُفَعِّلًا فتقول شَرّابون وشَرّابَاتٌ وقَتّالون وقَتّالاتٌ كما تقول مُقَتِّلٌ ومقتِّلون ومقتِّلةٌ ومقتِّلاتٌ لم يُفعَل به ما فُعل بفَعُولٍ من التكسير وإن كانا جميعًا للمبالغة كانّهم ارادوا الفصل بينهما، وامّا فُعّالٌ نحو حُسّانٍ وكُرّامٍ وقُرّاءٍ ووُضّاءٍ فحكمُه فى الجمع حكمُ فَعّالٍ يكون المذكّر بالواو والنون والمؤنّث بالالف والتاء نحو حُسّانون وكُرّامون وحُسّاناتٌ وكُرّاماتٌ لانّه مثله فى المبالغة وتدخل مؤنّثه التاء قال الشَمّاخ

* دارَ الفَتاةِ التى كُنّا نَقُولُ لها * يا ظَبْيَةً عُطُلًا حُسّانَةَ الجِيدِ *

فكان فى حكم الجارى على الفعل لذلك كما كان فَعّالٌ، ومثل ذلك فِعِّيلٌ نحو فِسِّيقٍ وشِرِّيبٍ وسِكِّيرٍ فانّه يجمع مذكّره بالواو والنون ومؤنّثه بالالف والتاء لانّه مثلُ فَعّالٍ فى المبالغة وتدخل مؤنّثه تاء التأنيث فكان كالجارى على الفعل فلذلك كان حكمه حكمَ جمع السلامة، وكذلك مَفْعُولٌ من نحو مضروبٍ ومقتولٍ بمنزلة فَعّالٍ لانّه فى حكم الجارى على الفعل وتدخله تاء التأنيث من نحو مضروبة فلذلك كان الباب فيه جمعُ السلامة من نحو مضروبون ومنصورون قال الله تع اِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنْصُورُونَ وقال مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا، وكذلك ما جرى على الفعل من نحو مُفَعِّلٍ ومُفَعَّلٍ من نحو مُكَسِّرٍ ومُكَسَّرٍ فمُكَسِّرٌ اسمُ فاعلٍ جارٍ على يُكَسِّرُ ممّا سُمّى فاعلُه ومُكَسَّرٌ اسمُ مفعولٍ جارٍ على يُفَعَّلُ بناء ما لم يُسَمَّ فاعلُه وتدخل المؤنّثَ منه تاء التأنيث فلذلك كان جمعُ مذكّره بالواو والنون ومؤنّثه بالالف والتاء فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد قيل عَواوِيرُ ومَلاعِينُ ومَشائيمُ ومَيامِينُ ومَياسِيرُ ومَفاطِيرُ ومَناكِيرُ ومَطافِلُ ومَشادِنُ،

قال الشارح قد شذّ من ذلك اشياء فجاءت مكسّرةً وذلك يُحفَظ ولا يقاس عليه فمن ذلك قولهم عُوّارٌ وعَواوِيرُ للجَبان أجروه مجرى الاسماء لانّهم لا يقولون للمرأة عُوّارةٌ لانّ الشَجاعة والجُبْن من اوصاف الرجال لحضورهم الحَرْبَ وكثرةِ لقائهم الأعداء قال الأعشى

* غير مِيلٍ ولا عَواوِيرَ فى الهَيْـجَا ولا عُزَّلٍ ولا أَكْفالِ *

فهذا شاذّ فى فُعّالٍ، وقالوا مَلاعِينُ كسّروا مَلْعُونًا كانّهم شبّهوه بالاسم ممّا هو على خمسة احرف ورابعُه حرفُ مدّ ولين من نحو بُهْلُولٍ وبَهالِيلَ ومُغْرُودٍ ومَغارِيدَ وهو ضربٌ من الكَمْأَةِ، ومثله مَشْؤُومٌ ومَشائِيمُ قال الشاعر

* مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * ولا ناعِبٍ الّا بِبَيْنٍ غُرابُها *

وقالوا مَيْمُونٌ ومَيامِينُ ومَكْسُورٌ ومَكاسِيرُ ومَسْلُوخَةٌ ومَسالِيخُ كلُّه على التشبيه بالاسم وهذا شاذّ فى مفعول وقالوا مُفْطِرٌ ومَفاطِيرُ ومُنْكِرٌ ومَناكِيرُ ومُوسِرٌ ومَياسِيرُ ومُطْفِلٌ ومَطافِلُ ومُشْدِنٌ ومَشادِنُ فهذه الاسماء مكسّرةٌ فما كان جاريًا على الفعل بمعنى الفاعل فمُفْطِرٌ من أَفْطَرَ يُفْطِرُ فهو مُفْطِرٌ وقالوا فى الجمع مَفاطِيرُ ومُنْكِرٌ فاعلٌ من أَنْكَرَ فهو منكرٌ والجمع مَناكِيرُ ومُوسِرٌ من اليُسْرِ والواوُ فيه منقلبةٌ عن الياء لسكونها وآنضمامِ ما قبلها ولذلك عادت الى الياء فى الجمع نحو مَياسِير لتحرّكها وزوالِ الضمّة قبلها والياء فيها مَطْلَةٌ على حدّها فى خاتِمٍ وخَواتِيمَ وقالوا مُطْفِلٌ ومَطافِلُ ومُشْدِنٌ ومَشادِنُ وربّما قالوا مَطافِيلُ ومَشادِينُ على غير القياس والمُطْفِلُ الأُمُّ معها طِفْلٌ والمُشْدِنُ الظَبْيةُ التى قد شَدَنَ خِشْفُها اى قوى واستغنى عن أُمّه،

فصـــل ٢٥٣

قال صاحب الكتاب وكلُّ ثلاثىّ فيه زيادةٌ للإلحاق بالرباعىّ كجَدْوَلٍ وكَوْكَبٍ وعِثْيَرٍ او لغيرِ الإلحـــاق وليست بمَدّةٍ كأَجْدَلٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ فجمعُه على مثالِ جمعِ الرباعىّ تقول جَداوِلُ وأَجـــادِلُ وتَناضِبُ ومَداعِسُ،

قال الشارح اذا أُلحق بناءٌ ببناء صار حكمُ الفرعِ الملحَق كحكم الاصلِ الملحَق به فالثلاثىُّ اذا زيد فيه ما يُلْحِقه بالاربعة صار حكمه حكمَ الاربعة فجمعُه كجمعه فتفتح اوّله وتزيد فيه الفًا ثالثةً وتكسر ما بعدها كما تفعل بجَعافِرَ وزَبارِجَ فتقول فى جَدْوَلٍ جَداوِلُ وفى كَوْكَبٍ كَواكِبُ لانّ جدولا وكوكبا الواوُ فيهما زائدةٌ لانّها لا تكون اصلا مع ثلثة احرفٍ اصولٍ فهما ملحقان بجعفر وعِثْيَرٌ ثلاثىٌّ والياء فيه زائدة لِما ذكرناه فهو ملحقٌ بدِرْهَمٍ وهِجْرَعٍ فكما تقول جَعافِرُ ودَراهِمُ فكذلك تقول جَداوِلُ وكواكب وعَثايِرُ لانّه قد صار فى الحكم رباعيًّا، فإن كانت الزيادة فيه لغير الالحاق ولم تكن مدّةً كأَجْدَلٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ فأَجْدَلٌ ثلاثىٌّ والهمزةُ فى اوّله زائدةٌ لانّ الهمزة لا تكون فى اوّل بنات الثلثة الّا زائدةً فالبناء

وإن كان على زنة جعفر فليس المراد من الهمزة الالحاقَ انّما ذلك شىء حصل بحكم الاتفاق من غيرِ ان يكون مقصودا اليه الّا انّ الزيادة لمّا لم تكن من حروف المدّ واللين جرى مجرى الملحق لانّ الملحق تكثيرٌ كما انّ هذه الحروف كذلك وليست حروف المدّ كذلك لانّها تجرى مجرى الحركات المُشْبَعة عمّا قبلها فلا تُعتدّ مُكثِرةً لغيرها فلذلك تجمعها جمعَ الملحق فتقول فى أَجْدَلٍ وهو الصَقْر أَجادِلُ فتفتح اوّله وتزيده الفًا ثالثةً وتكسر ما بعدها كما تفعل فى الرباعىّ والملحق به لانّه قد صار على عدّته، وتقول تَنْضُبُ وتَناضِبُ والتنضب شجرٌ يُتّخذ منه السِهامُ وهو من الثلاثة والتاء فى اوّله زائدةٌ لانّه ليس فى الاسماء مثلُ جَعْفُرٍ بضمّ الفاء ولانّه من الشىء الناضب وهو البعيد كانّه قيل له ذلك لعِظَمه كما قيل لنَظيره شَوْحَطٌ وهو من شَحَطَ، وقالوا مِدْعَسٌ ومَداعِسُ والمدعسُ الرُمْحُ الأصمّ والميمُ فيه زائدة لانّها لا تكون فى اوّلِ بنات الثلثة الّا زائدةً وكانّه من الدَعْس وهو الطعن لانّ الرمح آلةُ الطعن،

قال صاحب الكتاب وتُلحَق بآخره التاء اذا كان أَعْجَميّا او منسوبا كجَوارِبَةٍ وأَشاعِثَةٍ،

قال الشارح اذا كان الاسم رباعيّا أعجميّا او منسوبا فانّه يجمع على ما تقدّم من جمع الرباعىّ الّا انّك تُلْحِق جمعَه الهاء فى الاكثر قالوا مَوْزَجٌ ومَوازِجَةٌ وجَوْرَبٌ وجَوارِبَةٌ وكلاهما فارسىٌّ معرّبٌ ودخلت الهاء لتأكيد تأنيث الجمع لانّه مكسّرٌ على حدّ دخولها فى حَجَرٍ وحِجارَةٍ وذَكَرٍ وذِكارَةٍ وللايذان بالعُجْمة فيها ومثلُه كَيْلَجَةٌ وكَيالِجَةٌ لمِكْيال وطَيْلَسانٌ وطَيالِسَةٌ ونظيرُ ذلك من العربىّ صَيْقَلٌ وصَياقِلَةٌ وصَيْرَفٌ وصَيارِفَةٌ ومَلْأَكٌ ومَلائكَةٌ وربّما حذفوا التاء تشبيهًا بالعربىّ قالوا جَوارِبُ وكَيالِجُ كانّهم شبّهوه بصَوامِعَ وكَواكِبَ وقالوا المَناذِرَةُ والمَسامِعَةُ والسَبابِجَةُ والمَهالِبَةُ والأَحامِرَةُ والأَزارِقَةُ فواحدُ المَناذِرَةِ مُنْذِرِىٌّ منسوبٌ الى المُنْذِر بن ماء السَماء وواحدُ المَسامِعَةِ مِسْمَعِىٌّ منسوبٌ الى مِسْمَعٍ وامّا السَبابِجَةُ فجمعٌ والواحدُ سَبْبَجِىٌّ فارسىٌّ معرّبٌ وهم قومٌ من السِنْد بالبصرة كانوا جَلاوِزَةً وحُرّاسَ السِجْن ومثله البَرابِرَةُ الواحد بَرْبَرِىٌّ والمَهالِبَةُ منسوبٌ الى المُهَلَّب بن ابى صُفْرَةَ الواحدُ مُهَلَّبِىٌّ والأَحامِرَةُ والأَزارِقَةُ الواحد منهما أَحْمَرِىٌّ وأَزْرَقِىٌّ، والهاء فى هذا الجمع تحتمل امرَيْن احدُهما ان تكون لتأكيد تأنيث الجمع لانّه مكسّرٌ والاخرُ ان تكون بدلًا من ياءَىِ النَسَب كما ابدلوا الياء من المحذوف فى سَفارِيجَ ونحوه وذلك انّهم حذفوا ياءَىِ النسب ثمّ جمعوا مُنْذِرًا على مَناذِرَ لانّه رباعىٌّ وأدخلوا الهاء عوضًا من المحذوف وكذلك مِسْمَع وسَبْبَج فامّا مُهَلَّبٌ فاللامُ فيه مضاعفةٌ فحذفوا احدى اللامَيْن فبقى مُهَلَبٌ

رباعىٌّ فجمعوه جمعَ الرباعىّ وكذلك أَحْمَرُ وأَزْرَقُ جمعوهما جمعَ الاسماء لمّا لم يريدوا فيهما الصفة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والرباعىّ اذا لحقه حرفُ لِين رابعٌ جُمع على فَعالِيلَ كقَنادِيل وسَرادِيحَ وكذلك ما كان من الثلاثىّ مُلْحَقا به كقَراوِيحَ وقَراطِيطَ وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادةٌ غيرُ مَدّة كمَصابِيحَ وأَناعِيمَ ويَرابِيعَ وكَلالِيبَ،

قال الشارح اذا وقع حرف المدّ رابعًا مع اربعة احرف اصولٍ نحوَ سِرْداحٍ وهى الناقة الكثيرة اللحم وقِنْدِيلٍ وجُرْمُوقٍ وهو ما يُلبَس فوق الخُفّ فإنّ تكسيرها على فَعالِيلَ نحوِ سَرادِيحَ وقَنادِيلَ وجَرامِيقَ فلا تحذف حرف المدّ بل تقلبه الى الياء إن لم يَكُنْها لسكونه وانكسارِ ما قبله ولا تحذفه لانّه موضعٌ يثبت فيه حرف المدّ ألا ترى انّك تقول فى تكسير سَفَرْجَلٍ سَفارِيجُ وفى فَرَزْدَقٍ فَرازِيدُ واذا كنت تزيد حرفَ المدّ هنا بعدَ ان لم يكن ولا تقدح فى بناء التكسير فلَأَن تُقِرّه اذا كان معك أَوْلَى اذ لا تحذف شيئًا وأنت تجد من الحذف بُدًّا، وامّا ما أُلْحق من الثلاثىّ ببنات الاربعة فإنّ جَمْعه كذلك ايضا نحوَ قِرْواحٍ وقَراوِيحَ وقُرْطاطٍ وقَراطِيطَ كما كان جمعُ جَدْوَلٍ وعِثْيَرٍ كجمع جَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ والقِرْواحُ الناقة الطويلة القوائم قيل لأعرابىّ ما القِرْواحُ قال التى كانّها تمشى على أَرْماحٍ قالوا الواو والالف فيه زائدتان كانّه من قَرَحَ الفرسُ والقُرْطاط البَرْذَعَةُ وأصلُه قُرْطٌ واحدى الطاءَيْن زائدةٌ للالحاق ببنات الاربعة ثمّ زيد فيها الفٌ رابعةٌ فصار بمنزلة اربعة احرف اصليّة زيد فيها الفٌ رابعةٌ نحوِ سِرْداحٍ وجِدْبارٍ وهى الناقة المهزولة فلذلك تجمعه كالاصل فامّا قول الشاعر

* أَدِينُ وما دَيْنِى عليك بمُغْرَمٍ * ولٰكنْ على الشُمّ الجِلادِ القَراوِحِ *

وانّما قال القراوِح على حدّ قول الاخر * وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَواوِرِ * كانّه حذف الياء تخفيفًا وصحّةُ الواو تدلّ على ذلك، وكذلك ما كان فيه زيادةٌ غيرُ مدّة فيصير بها اربعةً وإن لم تكن للالحاق نحوُ مِصْباحٍ وأَنْعامٍ ويَرْبُوعٍ وكُلُّوبٍ فإنّه يجمع على مثل جمع الملحق نحوِ مَصابِيحَ وأَناعِيمَ ويَرابِيعَ وكَلالِيبَ لانّه على عدّته ولا اعتبارَ باختلاف حركاته فمِصْباحٌ مِفْعالٌ من الصُبْح والميمُ زائدة فى اوّله وليست من حروف المدّ واللين والالفُ زائدة وهى من حروف المدّ واللين وأَنْعامٌ جمعُ نَعَمٍ جمعَ قلّة وهذا البناء قد يجمع اذا اريد الكثرةُ نحوُ أَناعِيمَ وأَقاوِيلَ واليَرْبُوع دُوَيْبَّةٌ تُشْبِه الجُرَذَ مُكَحَّلٌ بَرِّىٌّ تأكله العربُ والياء فى اوّله زائدةٌ والواوُ ايضا زائدة وهى رابعة وكُلُّوبٌ فَعُّولٌ احدى اللامين

زائدة كالّه من الكَلْب وهو مِسْمارٌ مُعْوَجٌّ يُعلَّق عليه المُسافِرُ أداته والكُلُّوبُ الكُلّاب فهو المِنْشال فاعرفه ،

فصل ٢٥٤

قال صاحب الكتاب ويقع الاسم المفرد على الجنس ثمّ يُميَّز منه واحدُه بالتاء وذلك نحوُ تَمْرٍ وتمرةٍ وحَنْظَلٍ وحنظلةٍ وبِطِّيخٍ وبطّيخةٍ وسَفَرْجَلٍ وسفرجلةٍ وانّما يكثر هذا فى الاشياء المخلوقة دون المصنوعة ونحوُ سَفِينٍ وسفينةٍ ولَبِنٍ ولَبِنَةٍ وقَلَنْسٍ وقَلَنْسُوَةٍ ليس بقياس وعَكْسُ تمرٍ وتمرةٍ كَمْأَةٌ وكَمْءٌ وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من الاسماء التى يُميَّز فيها الواحد بالتاء من نحو شَعِيرةٍ وشَعِيرٍ وتَمْرَةٍ وتَمْرٍ انّما هو عندنا اسمٌ مفرد واقعٌ على الجنس كما يقع على الواحد وليس بتكسير على الحقيقة وإن استُفيد منه الكثرة لانّ استفادة الكثرة ليست من اللفظ انّما هى من مدلوله اذ كان دالًّا على الجنس والجنسُ يفيد الكثرةَ والكوفيون يزعمون انّه جمعٌ كُسّر عليه الواحد ويؤيّد ما ذكرناه امران احدهما انّه لو كان جمعًا لكان بينه وبين واحده فرقٌ إمّا بالحروف وإمّا بالحركات فلمّا اتى الواحدُ على صورته لم يُفرَّق بينهما بحركة ولا غيرها دلّ على ما ذكرناه واما التاء فبمنزلة اسم ضُمّ الى اسم فلا يدلّ سقوطُها على التكسير الامرُ الثانى انّه يوصَف بالواحد المذكّر من نحو قوله تعالى أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ وأنت لا تقول مررت برجالٍ قائمٍ فدلّ ذلك على ما قلناه ، فان قيل فقد قال أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ فأنّث وقال وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ والحالُ كالوصف وقال سبحانه ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ فوصفه بالجمع فهلّا دلّ ذلك على انّه جمعٌ لانّ المفرد المذكّر لا يوصَف بالجمع قيل انّ ذلك جاء على المعنى لانّ معنى الجنس العمومُ والكثرةُ والحمل على المعنى كثيرٌ ويدلّ على ذلك إجماعُهم على تصغيره على لفظه نحوِ تُمَيْرٍ وشُعَيْرٍ ولو كان مكسّرا لُردّ فى التصغير الى الواحد وجُمع بالالف والتاء من نحو تُمَيْرات وشُعَيْرات فلمّا لم يُردّ هنا الى الواحد دلّ على ما قلناه ،

ولا يكون فى الغالب الّا فيما كان مخلوقًا لله تعالى غيرَ مصنوع نحوَ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ وطَلْحَةٍ وطَلْحٍ وبُرَّةٍ وبُرٍّ وذلك لانّه جنسٌ يخلقه اللهُ جُمْلَةً فالجملةُ فيه مقدّمة على الواحد وليس كالمصنوعات التى الواحدُ فيها مقدّم على الجملة فاذا اريد تمييزُ الواحد مُيّز حينئذ بالتاء من نحو تَمْرَة وطَلْحَة ونظيرُ ذلك المصدرُ من نحو الضَّرْب والأَكْل فانّه جنسٌ للافعال دالٌّ على الكثرة فاذا ادخلوا الهاء وقالوا ضَرْبَةً وأَكْلَةً صار محدودًا ودلّ على المرّة الواحدة كذلك ههنا ، فامّا قولهم سَفِينَةٌ وسَفِينٌ ولَبِنَةٌ ولَبِنٌ وقَلَنْسُوَةٌ وقَلَنْسٌ

فمشبّهٌ بما تقدّم من المخلوقات والقياسُ فيما كان من ذلك التكسيرُ نحو قَصْعَةٍ وقِصاعٍ وجَفْنَةٍ وجِفانٍ وربّما شبّهوا المخلوقاتِ بالمصنوعات فكسّروها وقالوا طَلْحَةٌ وطِلاحٌ وسَخْلَةٌ وسِخالٌ وصَخْرَةٌ وصُخورٌ، فامّا الكَمْأَةُ والجَبْأَةُ وهو ضربٌ من الكمأة ايضا فعَكْسُ هذا الجمع وهو نادِرُ الجمع لانّ الكثير أن يكون ما فيه التاء للواحد نحوُ تمرة وطلحة وما سقطت منه للجمع نحوُ تمر وطلح وهذا اذا كان فيه التاء كان للجمع واذا كان عاريًا منها فهو للواحد ووجهُه انّ التاء قد تلحَق الجمعَ لتأكيد تأنيث الجمع من نحو حِجارةٍ وذُكورةٍ فتدرّجوا فى ذلك الى ان جعلوها للجمع البتّة وربّما كُسّر على القياس فقالوا جِبَأَةٌ على حدّ قَفْعٍ وقِفَعَةٍ وقالوا أَكْمُؤٌ ككَلْبٍ وأَكْلُبٍ قال * ولقد جَنَيْتُك أَكْمُؤًا وعَساقِلَا * فكسّر على أَكْمُؤٍ فاعرفه،

فصل ٢٥٥

قال صاحب الكتاب وقد يجىء الجمع مبنيّا على غير واحده المستعمَلِ وذلك نحوُ أَراهِطَ وأَباطِيلَ وأَحادِيثَ وأَعارِيضَ وأَقاطِيعَ وأَهالٍ ولَيالٍ وحَمِيرٍ وأَمْكُنٍ،

قال الشارح اعلم انّهم قد كسّروا شيـًٔا من الاسماء لا على الواحد المستعمَل بل تحمّلوا لفظا آخرَ مُرادِفًا له فكسّروه على ما لم يُستعمل فمن ذلك رَهْطٌ وأَراهِطُ قال الشاعر

* يا بُؤْسَ للحَرْب التى * وَضَعَتْ أَراهِطَ فاستَراحُوا *

وليس القياس فى رهط ان يجمع على اراهط لانّ هذا البناء من جموع الرباعىّ وما كان على عدّته نحوِ جَعْفَرٍ وجَعافِرَ وجَدْوَلٍ وجَداوِلَ وأَرْنَبٍ وأَرانِبَ ورَهْطٌ ثلاثىٌّ فلا يجمع عليه فكانّهم حين قالوا أَراهِطُ جمعوا أَرْهُطًا فى معنَى رهط وإن لم يُستعمل وليس أَرْهُطٌ بجمع رَهْطٍ اذ لو كان كذلك لم يكن شاذّا ويدلّ على ذلك انّ الشاعر قد جاء به لمّا احتاج اليه قال

* وفاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فى أَرْهُطِهْ * من أَرْفَعِ الوادى ولا من بُعْثُطِهْ *

ومن ذلك قالوا باطِلٌ وأَباطِيلُ وليس قياسُ جمع فاعِلٍ على ذلك وانّما قياسُ ذلك بَواطِلُ مثل كاهِلٍ وكَواهِلَ وجائزٍ وجَوائِزَ فكانّهم جمعوا إِبْطِيلًا وأَبْطالًا فى معنى باطِلٍ وإن لم يُستعمل، ومن ذلك أَحادِيثُ وأَعارِيضُ فى جمع حَدِيثٍ وعَرُوضٍ والحديثُ الخبرُ وهو جنسٌ يقع على القليل والكثير وقد جمعوه على أَحادِيثَ والعَرُوضُ ميزان الشِعْر وهى موٴنّثةٌ لا تجمع لانّها كالجنس يقع على القليل والكثير

والعَرُوضُ ايضا اسمٌ لآخِرِ جُزْءٍ فى النصف الاوّل من البيت ويجمع على أَعارِيضَ على غير قياس كانّهم جمعوا إِعْرِيضًا فى معنى عَرُوضٍ ولم يُستعمل والقياس عَرائِضُ على حدّ قَلُوصٍ وقَلائِصَ وَسَفِينَةٍ وسَفائِنَ الّا انّهم قالوا أَحادِيثُ وكانّهم جمعوا أُحْدُوثَةً فى معنى الحديث وإن لم يستعمل قال الفرّاء وهو جمعُ احدوثة واستُعمل فى الحديث والفرقُ بين الحديث والاحدوثة انّ الحديث اللفظ والاحدوثة المعنى المتحدَّثُ به فكذلك أَعارِيضُ مثلُه، وقالوا قَطِيعٌ للطائفة من البقر والغنم والجمعُ أَقاطِيعُ على غير قياس جاؤا به على ما لم يُستعمل وهو اِقْطِيعٌ والقياس قَطائِعُ لكنّه لم يستعمل، وقالوا أَهْلٌ وأَهالٍ على غير قياس كانّهم جمعوا أَهْلاةً ولم يستعمل ولو جُمع على القياس لقيل آهالٌ على زنة فِعالٍ ككَعْبٍ وكِعابٍ وقد جاء فى الشعر آهالٌ مثلُ فَرْخٍ وأَفْراخٍ وأنشد الأخفش * وبَلْدَةٍ ما الانْسُ من آهالِها * ومثله لَيْلَةٌ ولَيالٍ جاء على غير واحده لانّ لَيْلَةً ثلاثىٌّ ولَيالٍ جمعُ رباعىٍّ كانّه جمعُ لَيْلاةٍ وربّما قالوه قال الشاعر * فى كلِّ ما يومٍ وكلِّ لَيْلاهْ * وقالوا فى التصغير لُيَيْلِيَةٌ فصغّروه على ليلاة كما جاء عليه فى الجمع، وقد جمعوا ما كان على اربعة احرف جمعَ الثلاثىّ كما جمعوا الثلاثىّ جمعَ الرباعىّ فقالوا حِمارٌ وحَمِيرٌ كانّهم قدّروا حمارًا على حَمْرٍ ثمّ جمعوه على فَعِيلٍ مثلِ كَلْبٍ وكَلِيبٍ وعَبْدٍ وعَبِيدٍ ومثلُه قولهم فى صاحِبٍ أَصْحابٌ وفى طائِرٍ أَطْيارٌ كانّهم قدّروه صَحْبًا وطَيْرًا ثمّ كسّروه على أَفْعالٍ، وقالوا مَكانٌ وهو فَعالٌ يدلّ على ذلك قولُهم أَمْكِنَةٌ وكسّروه على أَمْكُنٍ كانّه جمعُ مَكْنٍ بحذف الالف لانّا لا نعلم فَعالًا او فِعالًا او فُعالًا يُجمع على أَفْعُلَ الّا اذا كان مؤنّثًا نحوَ عُقابٍ وأَعْقُبٍ فاعرفه،

فصــل ٢٥٦

قال صاحب الكتاب ويُجمع الجمع فيقال فى كلِّ أَفْعُلَ وأَفْعِلَةٍ أَفاعِلُ وفى كلِّ أَفْعالٍ أَفاعِيلُ نحوَ أَكالِبَ وأَساوِرَ وأَناعِيمَ وقالوا جَمائِلُ وجِمالاتٌ ورِجالات وكِلابات وبُيُوتات وحُمُرات وجُزُرات وطُرُقات ومُعُنات وعُوذات ودُورات ومَصارِينُ وحَشاشِينُ،

قال الشارح اعلم انّ جمع الجمع ليس بقياس فلا يجمع كلُّ جمع وانّما يوقَف عند ما جمعوه من ذلك ولا يُتجاوز الى غيره وذلك لانّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة وذلك يحصل بلفظ الجمع فلم يكن بنا حاجةٌ الى جمع ثان قال سيبويه اعلم انّه ليس كلُّ جمع يُجمع كما انّه ليس كلّ مصدر يُجمع

كالأشْغال والحُلوم وقال ابو عمر الجَرْمىّ لو قلنا فى أَفْلُس أَفالِس وفى أَكْلُب أَكالِب وفى أَدْلٍ أَدالٍ لم يجز فاذًا جمعُ الجمع شاذّ، واتما قول صاحب الكتاب فيقال فى كلّ أَفْعُل وأَفْعِلَة أَفاعِل وفى كلّ أَفْعال أَفاعيل فتسمُّحٌ فى العبارة والصوابُ ما ذكرناه، وانّما يجمعون الجمع اذا ارادوا المبالغة فى التكثير والإيذانَ بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد وقد جاء ذلك فى جمع القلّة وفى جمع الكثرة وهو فى جمع القلّة اسهلُ لدلالته على القلّة فاذا اريد الكثيرُ جمعوه ثانيًا فامّا مجيئُه فى جمع القلّة أَفْعُلَ وأَفْعِلَة وأَفْعال فمن ذلك قولهم أَيْدٍ وأَيادٍ وأَوْطُبٌ وأَواطِبُ فاليَدُ التى هى الجارحة تجمع على أَيْدٍ قال الله تع فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وقال لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا وقال أُولِي ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَارِ جمعوا يَدًا على أَفْعُلَ وهو من أمثلة أقلّ العدد لمّا كان واحده فَعْلًا والدالُ التى هى عينُ الفعل وإن كانت مكسورةً فأصلُها الضمّ كما انّها فى كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ كذلك وانّما عدلوا الى الكسر لتصحّ الياء اذ لو بقيت الضمّةُ قبل الياء لانقلبت واوًا وكنت تصير الى بناء ليس مثله فى الاسماء ويجمع الأَيْدى على أَيادٍ قال الراجز * قُطْنٌ سُخامٌ بأَيَادِى غُزَّلِ * قال الجرمىّ سمعتُ ابا عُبَيْدَةَ يقول سمعتُ ابا عمرو يقول اذا ارادوا المعروف قالوا له عندى أَيادٍ واذا ارادوا جمع اليَدِ قالوا أَيْدٍ فذكرتُ ذلك لأبى الخَطّاب قال ألم يسمع ابو عمرو قولَ عَدِيّ

* ساءها ما تَأَمَّلَتْ فى أَيادِيـــــنا وأَسْبافُنا الى الأَعْناقِ *

وانشد ابو زيد

* فأَمّا واحدٌ فكَفاكَ مِثْلى * فمَنْ لِيَدٍ تُطاوِحُها الأَيادى *

قال ابو زيد جُمع اليَد على الأَيادى، وقالوا أَوْطُبٌ فى جمع وَطْبٍ وهو سقاء اللبن خاصّةً وقالوا أَواطِبُ فجمعوا الجمعَ قال الراجز * تُحْلَبُ منها ستّةُ الأَواطِبِ * فامّا تمثيله بأَكالِبَ فكانّه قاسَه وما أُظُنّه ورد ولذلك قال الجرمىّ لو قلت أَكالِبُ لم يجز على انّ الجَوْهرىّ قد حكى اكالب فى جمع أَكْلُبٍ، فامّا أَفْعِلَةٌ فنحوُ قولهم سِقاءٌ وأَسْقِيَةٌ وأَساقٍ والسِقاء القِرْبَةُ الّا انّ القربة للماء والسقاء للّبن وللماء والنِّحْى للسمن والوَطْب للّبن فهذه الاسماء من أبنية القلّة فلمّا ارادوا التكثير جمعوه وشبّهوا أَفْعِلَة بأَفْعَل نحو أَرْنَب فجمعوه جمعَه لانّه على اربعة احرف مثله واختلافُ الحركات لا أثرَ لها فى جمع الرباعىّ ألا ترى انّك تقول فى جَعْفَرٍ جَعافِرُ وفى زِبْرِجٍ زَبارِجُ وفى بُرْثُنٍ بَراثِنُ فتجمع الرباعىّ كلّه على منهاج واحد وإن اختلفت أبنيتُه كذلك ههنا قالوا أَواطِبُ وأَيادٍ كما قالوا أَرانِبُ وأَناكِلُ وإن اختلفا فى الحركة، وقد قالوا سِوارٌ

للواحد من أَسْوِرَة المرأة وأَسورةٌ لادنى العدد وقد جمعوا أسورة فقالوا أَساوِرُ وفى الكتاب العزيز يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وقد يُدْخِلون عليه التاء لتأنيث الجمع فيقولون أَساوِرَةٌ على حدّ قولهم جِجارَةٌ وذُكُورَةٌ قال الله تع فَلَوْلَا أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسَاوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ شبّهوا أَفْعِلَةً بأَفْعَلَةٍ نحو أَرْمَلَةٍ فجمعوه جمعه فقالوا أَساوِرُ كما قالوا أَرامِلُ وقال ابو عمرو بن العَلاء قد يكون أَساوِرُ جمعَ أُسْوارٍ فعلى هذا لا يكون من جمع الجمع ويكون اصله أَساوِيرَ وحُذفت الياء تخفيفا على حدّ حذفها فى العَواوِرِ، فامّا أَفْعالٌ فنحو قولهم أَنْعامٌ فى جمع نَعَمٍ والنَعَمُ المال الراعية واستعماله فى الابل اكثرُ وهو لفظُ مفردٍ دلّ على الجمع لا واحدَ له من لفظه ويجمع فى القلّة على أَنْعامٍ فاذا جمعوا هذا الجمع للتكثير قالوا أَناعِيمُ فأناعيمُ على هذا جمعُ الجمع فلو قال له عندى أناعيمُ فأقلُّ ما يلزم به سبعةٌ وعشرون من ذلك النوع لانّ النعم جمعٌ من جهة المعنى وأقلُّ ما ينطلق عليه اسمُ الجمع ثلثةٌ فاذا جمعتَ وقلت أَنْعامٌ فإنّ أقلّ تضعيفها ثلثُ مرّات فتصير تسعةً فاذا جمعت أنعامًا وكان المراد بأقلّها تسعةً كان اقلّ تضعيفها ثلاث مـرّات فتصير سبعة وعشرين وعلى هذا لو قلت سمعتُ أَقاوِيلَ لكان اقلُّ ذلك سبعة وعشرين قولًا وأَفْعالٌ ههنا محمول فى الجمع على افْعالٍ نحو اكْرامٍ واحْسانٍ كما كان أَفْعُلُ محمولا على أَفْعَلَ نحو أَرْنَبٍ وأَفْعِلَةُ محمولا على أَفْعَلَةٍ نحو أَرْمَلَةٍ، وقالوا أُعْطِياتٌ وأَسْقِياتٌ فجمعوها جمعَ السلامة حيث كسّروها وشبّهوها بأَنْمُلَةٍ وأَنْمُلاتٍ، وامّا بناء الكثرة فقد قالوا فيه جِمالٌ وجَمائِلُ حملوه على شِمالٍ وشَمائِلَ لانّه مثله فى الزنة كانّهم ارادوا اختلاف ضروبها ولم يقصدوا بذلك التكثير لانّ بناء الاصل يفيد الكثرة قال ذو الرُمّة

* وقَرَّبْنَ بالزِرْقِ الجَمائِلَ بَعْدَما * تَقَوَّبَ عن غِرْبانِ أَوْراكِها الخَطْرُ *

وقالوا جِمالاتٌ قال الله تع كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ وقد كثر جمعُ السلامة فى التكسير قالوا رِجالاتٌ وكِلاباتٌ وبُيُوتاتٌ لانّها جموعٌ مكسّرة مؤنّثة فجمعوها بالالف والتاء كما يجمع المؤنّث وقالوا حُمُراتٌ وجُزُراتٌ وطُرُقاتٌ جمعوا حِمارًا وجَزُورًا على حُمُرٍ وجُزُرٍ وطَرِيقًا على طُرُقٍ ثمّ جمعوها بالالف والتاء لما ذكرناه من تأنيث التكسير، وامّا مُعُناتٌ فمثل طُرُقاتٍ الواحدُ مَعِينٌ وهو الماء الجارى وجمعُه مُعُنٌ مثل طَرِيقٍ وطُرُقٍ ثمّ جمعوا الجمع بالالف والتاء لانّه مؤنّثٌ مكسّرٌ فقالوا مُعُناتٌ، وقالوا عُوذاتٌ والواحد عائذٌ للناقة القريبة العهد بالنتاج قال الراعى

* لها بحَقِيلٍ فالنُمَيْرَةِ مَنْزِلٌ * تَرَى الوَحْشَ عُوذاتٍ به ومَتالِيا *

والجمع عُوذٌ وأصله عُوُذٌ بالضمّ وانّما اتّفقوا على لغةِ من أسكن لثقل الضمّة على الواو ثمّ جمعوا عُوذًا على عُوذاتٍ ، وكذلك دارٌ جمعوها على دُورٍ على حدّ أَسَدٍ وأُسْدٍ ثمّ جمعوا الجمع بالالف والتاء فقالوا دُوراتٌ ، فامّا مَصارِينُ فهو جمعُ الجمع ايضا والواحد مَصِيرٌ وجمعُه الكثير مُصْرانٌ مثل كَثِيبٍ وكُثْبانٍ وجمعوا مُصْرانا على مَصارِينَ كما قالوا قُرْطانٌ وقَراطِينُ ، فامّا حَشاشِينُ فالواحد حَشٌّ وهو البُسْتان والجمع حِشّانٌ مثلُ ضَيْفٍ وضِيفانٍ ثمّ جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا حَشاشِينُ كما قالوا مُصْرانٌ ومَصارِينُ ،

فصــل ٢٥٧

قال صاحب الكتاب ويقع الاسم على الجميع لم يُكسَّر عليه واحده وذلك نحو رَكْبٍ وسَفْرٍ وأَدَمٍ وعَمَدٍ وحَلَقٍ وخَدَمٍ وجامِلٍ وباقِرٍ وسَراةٍ وفُرْهَةٍ وضَأْنٍ وغَزِيٍّ وتُؤامٍ ورُخالٍ ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من الاسماء وإن دلّ على الكثرة فليس بجمعٍ كُسّر عليه الواحد على حدّ رَجُلٍ ورِجالٍ وانّما هو اسم مفرد واقعٌ على الجمع بمنزلة قَوْمٍ ونَفَرٍ الّا انّ قوما ونفرا من غير لفظ الواحد لانّ الواحد منهما رَجُلٌ وليس من لفظ قوم ونفر فى شىء فامّا راكِبٌ ورَكْبٌ ومُسافِرٌ وسَفْرٌ وجميعُ هذا الباب من لفظ المفرد ومن تركيبه الّا انّه لم يُكسَّر عليه الواحد بل هو اسمٌ موضوعٌ بإزاء الجمع وذهب ابو الحسن الى انّه تكسيرٌ فاذا صُغّر على مذهبه رُدّ الى الواحد وصُغّر عليه ثمّ تلحقه الواوُ والنون إن كان مذكّرا والالفُ والتاء ان كان مؤنّثا فتقول فى تصغير رَكْبٍ رُوَيْكِبُونَ وفى سَفْرٍ مُسَيْفِرُونَ ورُوَيْكِباتٌ ومُسَيْفِراتٌ اذا كان مؤنّثا والمذهبُ الاوّل لأمورٍ منها انّ المسموع فى تصغير رَكْبٍ رُكَيْبٌ قال الشاعر انشده ابو زيد

* وأَيْنَ رُكَيْبٌ واضِعُون رِحالَهم * الى أَهْلِ نارٍ من أُناسٍ بأَسْــوَدَا *

وأنشد ابو عثمان عن الأصمعيّ لأُحَيْحَةَ بن الجُلاح

* بَنَيْتُه بِعُصْبَةٍ مِن مـالِـيَــا * أَخْشَى رُكَيْبًا او رُجَيْلًا عادِيَا *

وهذا نَصٌّ فى محلّ النزاع اذ لو كان جمعا مكسّرا لرُدّ الى الواحد فامّا قول ابى الحسن رُوَيْكِبُونَ فهو شىء يقوله على مقتضى قياس مذهبه والمسموعُ غيره الثانى انّ الجمع المكسّر مؤنّثٌ وهذه الاسماء مذكّرةٌ تقول هو الرَكْبُ وهذا السَفْرُ وهو الجامِلُ والباقِرُ والأَدَمُ والعَمَدُ ونحوَ ذلك ولو كان مكسّرا

لقلت هِيَ وهُذِهِ   الثالث انّ فَعْلًا لا يكون جمعا مكسّرا لفاعلٍ ونحوه لانّ الجمع المكسّر حقُّه ان يزيد على لفظ الواحد وهذا اخفُّ من بناء الواحد فلا يكون جمعا مكسّرا   فان قلت فأنتم تقولون ازارٌ وأُزْرٌ وجِدارٌ وجُدْرٌ وهو عندكم تكسيرٌ وهو انقصُ من لفظ الواحد قيل فُعُلٌ هنا منتقصٌ من فُعُولٍ والاصلُ أُزُورٌ وجُدُورٌ وانّما خُفّف بحذف الواو منه   الرابع انّ هذه الابنية لو كانت جمعا صناعيّا لاطّرد ذلك فيما كان مثله وأنت لا تقول فى جالِسٍ جَلْسٌ ولا فى كاتِبٍ كَتْبٌ فثبت بما ذكرناه انّه اسم مفرد دالّ على الجمع وليس بجمع على الحقيقة، فمن ذلك قولهم راكبٌ ورَكْبٌ فالراكبُ يقال لراكب البعير خاصّةً فاذا كان على ذى حافرٍ فرسٍ او حمارٍ قيل فارسٌ وقيل لا يقال لراكب الحمار فارسٌ وانّما يقال له حمّارٌ والرَكْبُ اصحابُ الابل فى السفر خاصّةً من العشرة فما فوقها، وامّا السَفْرُ فالجماعة المسافرون والواحدُ سافِرٌ مثلُ صاحِبٍ وصَحْبٍ يقال سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُورًا اذا خرجتَ الى السفر فأنا سافِرٌ   وقد كثُرت السافِرَةُ اى المُسافرون، ومنه أَدِيمٌ وأَدَمٌ وعَمُودٌ وعَمَدٌ فامّا الادمُ فالجِلْدُ المدبوغ والعَمُود عمودُ البيت فالأَدَمُ بالفتح والعَمَدُ اسما جنس وليس بتكسير يدلّ على ذلك ما تقدّم من تصغيره على لفظه وتذكيره وعدمِ اطّراده فتقول هو الادم والعمد وأُدَيْمٌ وعُمَيْدٌ ولم يقولوا أُدَيِّمٌ ولا عُمَيِّدٌ، ومن ذلك قولهم حَلَقٌ وخَدَمٌ وهما جنسٌ وليس بتكسير لما ذكرناه فالحَلَقُ جنسٌ والواحد حَلَقَةٌ بالتحريك وهي حلقةُ الباب والأُذُنِ وقد انكر بعضهم التحريك وقال انّما يقال حَلْقَةٌ بالاسكان لا غيرُ حكى يونسُ عن ابى عمرو بن العَلاء حَلَقَةٌ بالتحريك والجمعُ حَلَقٌ قال ثَعْلَبٌ كلُّهم يجيزه على ضُعْفه   وحكى ابن السِكّيت عن ابى عمرو الشَيْبانىّ قال ليس فى الكلام حَلَقَةٌ بالتحريك الّا فى قولهم هؤلاء قومٌ حَلَقَةٌ للذين يحلقون الشَعْر فمن قال حَلَقَةٌ وحَلَقٌ كان مثلَ ثَمَرَةٍ وثَمَرٍ فهو جنسٌ   وكذلك خَدَمَةٌ وخَدَمٌ للخَلْخال وأصله السَيْرُ يُشَدّ فى رُسْغ البعير ليُعلَّق فيه سَرِيحَةُ النَعْل، ومن ذلك الجامِلُ والباقِرُ فالجامل القطيعُ من الابل مع رُعاتها وأربابها قال الشاعر * لَنَا جامِلٌ ما يَهْدَأُ اللَيْلَ سامِرُهْ *   والباقِرُ جماعةُ البقر وقد قُرِئَ انَّ ٱلْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا الواحدُ منهما جَمَلٌ وبَقَرَةٌ، وامّا السَراةُ فواحده سَرِيٌّ والسَرْوُ السَخاء فى المُرُوءة وأصله سَرَوَةٌ مثل فَسَقَةٍ وكَفَرَةٍ وليس بتكسير سَرِيٍّ لانّ فَعِيلًا لا يكسّر على فَعَلَةٍ ولانّك تقول سَرَواتٌ فتجمعه بالتاء ولم تقل فَسَقاتٌ فدلّ انّه ليس مثله ولو كان جمعا مكسّرا لقيل سُراةٌ بالضمّ لانّ باب جمع ما كان معتلّا فُعَلَةٌ نحوُ غُزاةٍ ورُماةٍ وبابُ ما كان صحيحًا فَعَلَةٌ نحو فَسَقَةٍ وكَفَرَةٍ، ومثله فارِهٌ وفُرْهَةٌ يقال حِمارٌ فارِهٌ اذا كان حادًّا فى المَشْى حاذقًا فيه وحَمِيرٌ فُرْهَةٌ مثل صاحِبٍ وصُحْبَةٍ وهو اسم مفرد

واقع على الجمع لعدم اطّراده وجواز تصغيره على لفظه، وكذلك الضَّأْنُ يقال للواحد ضائِنٌ وضَأْنٌ بالفتح كماعِزٍ ومَعَزٍ وقد يسكن الثانى فيقال ضَأْنٌ ومَعْزٌ فيكون على هذا ضائنٌ وضَأْنٌ كراكِبٍ ورَكْبٍ، وقالوا غَزِىٌّ والواحد غازٍ قال امرؤ القيس

* سَرَيْتُ بهم حتى تَكِلَّ غُزاتُهم * وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ *

ومثله عازِبٌ وعَزِيبٌ وقاطِنٌ وقَطِينٌ وحكمُه حكمُ تاجِرٍ وتَجْرٍ وصاحب وصَحْبٍ فى عدم اطّراده وتذكيره نحو هو الغَزِىُّ وتصغيره على لفظه فالعازبُ الذى لا يروح عن الحَىّ من الابل والجمعُ عَزِيبٌ مثل غازٍ وغَزِىٍّ وعكسُه فى المعنى قاطنٌ وقَطِينٌ يقال قَطَنَ بالمكان اذا تَوطَّنه فهو قاطِنٌ وجمعُه قَطِينٌ مثل عازِبٍ وعَزِيبٍ وغازٍ وغَزِىٍّ، وقالوا تُؤَامٌ فى جمع تَوْأَمٍ على زنة فَوْعَلٍ مثل جَوْهَرٍ والقياس تَوَائِمُ مثلُ قَشْعَمٍ وقَشاعِمَ وقد جاء ايضا على القياس، ونحوُه قالوا رُخالٌ ورِخالٌ بضمّ الراء وكسرها فى جمع رَخْلٍ وهى الأُنثى من ولد الضأن والقياس أَرْخالٌ ككَبْدٍ وأَكْبادٍ،

فصـــل ٢٥٨

قال صاحب الكتاب ويقع الاسم الذى فيه علامةُ التأنيث على الواحد والجميع بلفظ واحد نحوَ حَنْوَةٍ وبُهْمَى وطَرْفاء وحَلْفاء،

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء اسماء نباتٍ فهى اجناسٌ يخلقها اللهُ دفعةً واحدةً كالشجر والنَّخل فكان مقتضى الدليل ان يُميِّز الواحد من الجنس بزيادة التاء كما فُعل فى نحو شَجَرةٍ وشَجَرٍ ونَخْلَةٍ ونَخْلٍ فلم يسغ ذلك فى هذه الاسماء لانّ فى آخرها علامةَ التأنيث فتركوها على حالها وفصلوا الواحد بالصفة فقالوا اذا ارادوا الكثير حَنْوَةٌ واذا ارادوا الواحد قالوا حنوةٌ واحدةٌ وكذلك بُهْمَى وطَرْفاء وحَلْفاء تقول عندى بهمى كثيرةٌ وبهمى واحدةٌ وعندى طرفاء كثيرة وطرفاء واحدة وحلفاء كثيرة وحلفاء واحدة ولم يجز ان تقول فى الواحدة بُهْماةٌ ولا طَرْفاةٌ كما قلت ذلك فى شَجَرةٍ ونَخْلَةٍ من قبل انّك لا تجمع بين علامتَىْ تأنيثٍ فى كلمة واحدة يدلّ على ذلك انّ الف أَرْطًى وعَلْقًى لمّا كانت للالحاق ولم تكن للتأنيث جاز ان تقول فى الواحد علقاةٌ وأرطاةٌ كما قلت فى شجرة ونخلة، فالحَنْوَة بالفتح نبتٌ طيّبُ الرائحة قال الشاعر

* وكأنّ أَنْماطَ المَدِينَةِ حَوْلَها * من نَوْرِ حَنْوَتِها ومن جَرْجارِها *

والبُهْمَى نبتٌ يُشبِه رأسه سُنْبُلَ الزَّرْع وليس اَيّاه والطَّرْفاء شجرٌ مُرٌّ والحَلْفاء نبتٌ فى الماء لا واحدَ لطرفاء وحلفاء قال سيبويه الطرفاء واحدٌ وجمعٌ يريد ان هذا اللفظ يُستعمل للواحد والجمع فاذا اريد به الواحد مُيّز بالصفة على ما ذكرنا وقد ذكر بعضهم انّ واحد طرفاء طَرَفَةٌ بفتح الراء وكذلك واحدُ القَصْباء قَصَبَةٌ وأمّا الحلفاء فقال الأصمعيّ الواحد حَلِفَةٌ بالكسر وقال ابو زيد والفرّاء حَلَفَةٌ بالفتح كطَرَفَةٍ وقَصَبَةٍ ،

فصل ٢٥٩

قال صاحب الكتاب ويُحمَل الشىء على غيره فى المعنى فيُجمع جمعَه نحوَ قولهم مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وحَمْقَى حُملتْ على قَتْلَى وجَرْحَى وعَقْرَى ولَدْغَى ونحوِها ممّا هو فَعيلٌ بمعنَى مفعول وكذلك أَيامَى ويَتامَى محمولان على وَجاعَى وحَباطَى ،

قال الشارح اعلم انّ الشىء يُحمَل على الشىء لمناسَبةٍ بينهما إمّا من جهة اللفظ وإمّا من جهة المعنى وقد تقدّم من ذلك كثيرٌ فى التكسير وهذه الاسماء حُملت على غيرها لتقارُبهما فى المعنى وذلك انّ هذا البناء من الجمع انّما يجمع عليه فَعيلٌ اذا كان فى معنى مفعول وذلك بانّ فِعْله ممّا لم يُسمّ فاعله من نحو قَتيلٍ وجَريحٍ ألا ترى انّ تقديره قُتِلَ فهو قتيلٌ وجُرِحَ فهو جَريحٌ ولا يجمع من ذلك على فَعْلَى الّا ما كان من الآفات والمكاره التى يُصاب بها الحَىُّ وهو غير مُريد لها نحوُ لَديغٍ وعَقيرٍ فتقول فى تكسيره قَتْلَى وجَرْحَى ولَدْغَى وعَقْرَى ولا يقال فى حَميدٍ حَمْدَى لانّه ليس بآفةٍ فامّا مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وزَمْنَى فليس الباب فيها ان تجمع على فَعْلَى لانّ افعالها لِما سُمّى فاعله نحوَ مَرِضَ وهَلَكَ ومَاتَ وجَرِبَ وزَمِنَ ولا تُبنَى لما لم يُسمَّ فاعله فلا يقال مُرِض ولا هُلك لانّها غير متعدّية فبابُها ان تجمع جمعَ السلامة نحوَ مريضون وجَرِبون وزَمِنون لانّها جاريةٌ على افعالها وتدخلها تاء التأنيث للفرق فيقال مَرِضَتْ هِنْدٌ فهى مَريضَةٌ وزَمِنَتْ فهى زَمِنَةٌ فالقياس مريضون تجمعه بالواو والنون لانّ مؤنّثه يجمع بالالف والتاء نحوَ مريضاتٍ وزَمِناتٍ فامّا جمعُهم ايّاه على فَعْلَى فليس بالاصل وانّما هو بالحمل على جريح وجَرْحَى وقتيل وقَتْلَى لمشاركتها فَعيلًا فى معنى مفعول فى المكروه قال الخليل انّما قالوا مَرْضَى وهَلْكَى ونحوَها لانّ هذه الاشياء امورٌ أُدْخلوا فيها وهم لها كارهون فصار بمنزلة المفعول به نحوِ جريح وجرحى وعقير وعقرى فهى فاعلة فى اللفظ ومفعولة فى المعنى وحُمل فاعلٌ ههنا على المفعول اذ

كان فى معناه كما حملوا مفعولا على فاعلٍ اذا كان فى معناه نحوَ قولهم امرأةٌ حَمِيدَةٌ فأدخلوا فيها التاء وإن كانت بمعنى مفعول لانّ الحمد شىءٌ يُطلَب ويُرغَب فيه فصارت بمنزلة الفاعل والذى يدلّ انّ باب مَرْضَى وهَلْكَى ونحوهما محمولٌ على جرحى وعقرى قولُك زَمِنون وجَرِبون ولو كان اصلا كجَرْحَى لم يجمع جمعَ السلامة كما انّ جريحًا وبابه لا يجمع جمع السلامة لانّه يستوى فيه لفظُ المذكّر والمؤنّث فيقال رجل جريح وامرأة جريح فلا يقال جَرِيحون كما لا يقال جَرِيحاتٌ والحملُ على المعنى هو الكثير وقد جاء شىء من ذلك محمولا على اللفظ قالوا مِراضٌ كما قالوا ظَرِيفٌ وظِرافٌ لانّه فاعلٌ مثلُه قال جرير * وفى المِراضِ لنا شَجْوٌ وتَعْذِيبُ * وقالوا هالِكٌ وهُلّاكٌ وهالكون كما قالوا شاهِدٌ وشُهّادٌ وشاهدون وقالوا جَرِبٌ وجِرابٌ جعلوه بمنزلة حَسَنٍ وحِسانٍ لانّ فَعِلًا وفَعَلًا يتقاربان ألا تراهم قالوا بَطَلٌ وأَبْطالٌ كما قالوا نَكِدٌ وأَنْكادٌ وقالوا ايضا جُرْبٌ على القياس من قوله

* ما إنْ رأيتُ ولا سمعتُ به * كاليومِ هانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ *

ومثلُ مَرْضَى وهَلْكَى قولهم أَحْمَقُ وحَمْقَى وأَنْوَكُ ونَوْكَى والأَنْوَكُ الأحمق جعلوا ما أُصيبوا به فى عقلهم بمنزلةِ ما أُصيبوا به فى أَبْدانهم ولا يجىء ذلك فى كلّ ما كان مثله ألا ترى انّك لا تقول فى بَخِيلٍ بَخْلَى ولا فى سَقِيمٍ سَقْمَى، وقالوا يَتامَى وأَيامَى شبّهوهما بوَجاعَى وحَباطَى لانّهما مصائبُ ابتُلوا بها كالأَوجاع لعدم القُيِّم بأمورهما وانّما قالوا انّ وجاعى وحباطى هما الاصل ويتامى وأيامى محمولان عليهما لانّ بابَ فَعالَى أن يكون جمعاً لفَعْلانَ ويكون الالف والنون بمنزلة ألفَيِ التأنيث فواحدُ وجاعى وَجِعٌ وواحدُ حباطى حَبِطٌ وفَعِلٌ وفَعْلانُ يشتركان كثيرا كقولهم عَطِشٌ وعَطْشانُ وعَجِلٌ وعَجْلانُ وليس الواحد من يَتامَى وأَيامَى يَتِيمٌ وأَيِّمٌ فيكونَ مثله فلذلك حمله عليه ولم يجعله اصلا وقال بعضهم الاصلُ فى أَيامَى أَيايِمُ فقلبوا الياء الى موضع اللام ثمّ فعلوا به ما فعلوا بمَدارَى والاوّلُ اقيسُ فاعرفه،

فصــل ٣٦٠

قال صاحب الكتاب والمحذوف يُرَدّ عند التكسير وذلك قولهم فى جمع شَفَةٍ واسْتٍ وشاةٍ ويَدٍ شِفاهٌ وأَسْتاهٌ وشِياهٌ وأَيْدٍ ويُدِىٌّ،

قال الشارح اعلم انّ ما حُذف منه حرفٌ وبقى على حرفَيْن على ضربَيْن احدهما ما تلحقه تاء التأنيث

فتكون كالعوض من المحذوف وذلك نحو سَنَةٍ وقُلَةٍ وشَفَةٍ وشاةٍ والثانى ما لا تاء فيه كدَمٍ ويَدٍ فما كان من الاوّل فالبابُ فيه ان يجمع بالالف والتاء نحوَ سَنَواتٍ وقُلاتٍ لمكان التاء فى آخِره وقد يجمع بالواو والنون نحوَ سِنُونَ وقُلُونَ وقد تقدّم ذلك وشرحُه فى الجمع الصحيح وربّما كسّروا منها شيئًا فحينئذ يُرَدّ فيه المحذوف كما يردّ فى التصغير فمن ذلك شَفَةٌ وشِفاهٌ وشاةٌ وشِياهٌ ولم يجمعوا ذلك بالواو والنون حيث كسّروه وردّوا ما حُذف منه ولم يجمعوه ايضا بالالف والتاء اذا ارادوا ادنى العدد كانّهم استغنوا بشِفاهٍ وشِياهٍ عن ادنى العدد وإن كانت من ابنية الكثرة كما استغنوا بجُرُوحٍ عن أَجْراحٍ وقد تقدّم مثلُ ذلك ووزنُ شفة وشاة فى الاصل فَعْلَةٌ كجَفْنَةٍ وقَصْعَةٍ ولذلك جُمعت على شِفاهٍ وشِياهٍ كما قالوا جِفانٌ وقِصاعٌ والاصل شَفْهَةٌ اللامُ هاءٌ والهاء مشبَّهةٌ بحرف العلّة لخَفائها وضُعْفها بتطرُّفها وهم كثيرا ما يحذفون حروف العلّة اذا وقعت طرفًا وبعدها تاء التأنيث نحوَ ثُبَةٍ وبُرَةٍ وقُلَةٍ كانّ تاء التأنيث قامت مقامَ المحذوف فحُذفت الهاء هنا كحذفها فى أَخٍ ويَدٍ يدلّ على ذلك ظهورُها فى التصغير من نحو شُفَيْهَةٍ وفى التكسير نحوِ شِفاهٍ وقالوا فى الفعل شافَهْتُ مُشافَهةً ويقال للرجل العظيم الشَّفَتَيْن شُفاهِيٌّ وذهب السيرافىّ الى انّها شَفَهَةٌ وشَوَهَةٌ بتحريك العين وتكسيرُهما على فِعالٍ نحوِ شِفاهٍ وشِياهٍ على حدّ رَقَبَةٍ ورِقابٍ والوجهُ ما ذكرناه لانّ باب قَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ اكثرُ من باب قَصَبَةٍ وطَرَقَةٍ والعملُ انّما هو على الاكثر لا على الاقلّ مع انّ الاصل عدمُ الحركة فلا يُحكَم بها الّا بثَبَتٍ وزعم قومٌ انّه من الواو وأصلُه شَفْوَةٌ كسَلْوَةٍ وشَقْوَةٍ لانّه يقال فى الجمع شَفَواتٌ ورجلٌ أَشْفَى اذا كان لا تنضمّ شفتاه كالأَرْوَقِ والصحيحُ الاوّل وما رووه من شفواتٍ إن صحّ فهو من معنى الشفة لا من لفظها او يكون كعِضَةٍ وسَنَةٍ فى انّه يكون له اصلان الهاء والواو، وامّا شاةٌ فالاصلُ فيها شَوْهَةٌ ايضا بسكون العين ولامُها هاءٌ بدليل قولهم فى التصغير شُوَيْهَةٌ وفى الجمع شِياهٌ فظهورُ الهاء دليلٌ على ما قلناه فحُذفت اللام على حدّ حذفها فى شفة ولمّا انحذفت الهاء بقى الاسم شَوَةٌ فانفتحت الواو لمجاوَرة تاء التأنيث لانّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها نحوَ جاء طَلْحَةُ ورأَى حَمْزَةُ فقُلبت الواو الفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها فصارت شاةٌ فاذا اريد تكسيرُها على اصل بنائها قبل الحذف وذلك على تقدير التمام فما وجب له فى حال التمام من الجمع عومل به،

ومن ذلك اِسْتٌ وأَسْتاهٌ ويَدٌ وأَيْدٍ ويُدِيٌّ ودَمٌ ودِماءٌ فامّا اِسْتٌ فأصله سَتَهٌ بالتحريك ولامُه هاء فحُذفت اللام وأُسْكِنت الفاء لتدخل الهمزةُ عوضًا من المحذوف فصار اِسْتًا والذى يدلّ انّ اللام هاءٌ قولهم رجلٌ أَسْتَهُ بَيِّنُ السَتَهِ اذا كان كبيرَ العَجُزِ والسُتْهُمُ والسُتاهِىُّ مثله وظهورُ الهاء فيما ذكرنا دليلٌ على

انّ اللام هاء وربّما حذفوا العين وأبقوا اللام التى هى هاء فقالوا رجلٌ سَهٌ قال الشاعر

* شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّها وسَمِينُها * وأَنْتَ السَهُ السُفْلَى اذا دُعِيَتْ نَصْرُ *

وفى الحديث العَيْنُ وِكاءُ السَهِ والاوّلُ اكثر لانّ الحذف فى اللامات اكثرُ منه فيما هو عينٌ ويدلّ على انّ الاصل سَتَهٌ بفتح العين قولُهم فى جمعه لأدنى العدد أَسْتاهٌ ولو كان فَعْلًا كفَلْسٍ وكَعْبٍ لقيل فى جمعه أَسْتُهٌ كما قالوا أَفْلُسٌ وأَكْعُبٌ ولا تكون الفاء مضمومة او مكسورة لانّ الفتحة قد ظهرت فى سَتَهٍ وهذا نَصٌّ ، وامّا يَدٌ فقد تقدّم الكلام عليها وأنّها يَدْىٌ بسكون العين من غير خلاف وانّما قلنا ذلك لانّ الحركة زيادةٌ ولا سبيلَ الى الحكم بالزيادة حتى تقوم الدلالةُ عليها وليس فى قوله

* يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تَمْنَعانكَ أن تُضامَ وتُضْهَدَا *

دليلٌ على حركة العين لانّ اللام لمّا حُذفت وصارت العين حرفَ الاعراب وتعاقبت عليها حركاتُ الاعراب ثمّ رُدّت اللام لم تسكن العينُ التى كانت متحرّكةً اذ لو سكنتْ لصار الردُّ كَلَا رَدٍّ وهذا الاسمُ من باب سَلِسَ وقَلِقَ فاؤه ولامه ياء وهو نادر ليس فى الاسماء مثله والذى يدلّ انّ لامه ياءٌ قولهم يَدَيْتُ اليه يَدًا اذا أَوْلَيتَه معروفًا قال الشاعر

* يَدَيْتُ على ابن حَسْحاسِ بن وَهْبٍ * بأَسْفَلِ ذى الجِذاةِ يَدَ الكريمِ *

وسُمّيت النِعْمَةُ يَدًا لانّ الاعطاء انّما يكون باليد فسُمّيت بها كما سمّوا الحِلْفَ يَمِينًا لانّهم كانوا يتعاطون أيمانَهم عند الحِلْف ولكَوْن اليَد فَعْلًا جُمعت فى القلّة على أَفْعُلَ نحو أَيْدٍ كما قالوا أَدْلٍ وأَجْرٍ وقالوا يُدِيٌّ من قوله * فإنّ لَهُ عندى يُدِيًّا وأَنْعُمَا * وهذا الجمع ايضا ممّا يدلّ على انّ اليَدَ فَعْلٌ لانّ هذا الجمع انّما يكون لِما هو على زنة فَعْلٍ ساكنَ العين نحو عَبْدٍ وعَبِيدٍ وكَلْبٍ وكَلِيبٍ فاعرفه ، فامّا دَمٌ فأصله دَمْىٌ لقوله * جَرَى الدَمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ * ومن قال الدَمَوانِ جعله من الواو والاوّل أكثر وذهب ابو الحسن وأبو العبّاس المبرّد الى انّ اصله دَمَىٌ بالتحريك فهو فَعَلٌ كجَبَلٍ وأنّ جمعه جاء مخالفًا لنظائره قالا والذى يدلّ على ذلك انّ الشاعر لمّا اضطُرّ عاد الى الاصل ألا ترى الى قوله

* فلَسْنَا على الأَعْقاب تَدْمَى كُلُومُنا * ولٰكِنْ على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَمَا *

وقال الاخر

* غَفَلَتْ ثمّ أَتَتْ تَطْلُبُه * فاذَا هِى بعظامٍ ودَمَا *

قالا ولا يُلزِم على هذا قولُه * يديان بيضاوان عند محلَّم * لاحتمالِ ان يكون على لغةِ مَن قصر

وقال هذه يَدًى ورأيت يَدًى ومررت بيَدًى كرَحًى وقَفًا والوجهُ الاوّل لِما ذكرناه ولانّك تجمعه فى الكثرة على دِماء ودُمِيّ على حدّ ظَبْيٍ وظِباء وظُبِيّ ودَلْوٍ ودِلاء ودُلِيّ واما قولهما انّ جمعه جاء مخالفًا فالاصلُ عدمُ مُخالَفة القياس وسُلوكُ محَجّته ومَهْمَا أَمْكَنَ العملُ به فلا يُعدَل عنه واما قوله * ولكن على اقدامنا يقطر الدَمَا * فعلى لغة مَن قصر فاعرفه،

فصــــل ٣٦١

قال صاحب الكتاب والمذكّر الذى لم يُكسَّر يُجمع بالالف والتاء نحوَ قولهم السُرادقاتُ وجِمالٌ سِبَحْلاتٌ وسِبَطْرات ولم يقولوا جُوالقات حين قالوا جَواليقُ وقد قالوا بُواناتٌ مع قولهم بُونٌ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء لمّا لم يدخلها التكسيرُ وكانت قد تصير الى تأنيث الجمع تخيّلوا فيها التأنيثَ فجمعوها بالالف والتاء على حدّ ما فيه تاء التأنيث فقالوا سُرادقاتٌ والواحد سُرادِقٌ وهو البيت من القُطن وقالوا جِمالٌ سِبَحْلاتٌ والواحد سِبَحْلٌ مثل قِمَطْرٍ وهو البعير الضخم وقالوا سِبَطْراتٌ والواحد سِبَطْرٌ اى ممتدّ طويل وقالوا جُوالِقٌ ولم يقولوا جوالقات فيجمعوه بالالف والتاء حيث كسّروه وقالوا جَوالِيقُ والجُوالق وعاءٌ من صوف وغيره وقالوا بُواناتٌ مع قولهم بُونٌ والواحد بُوانٌ بكسر الباء وهو عمود من أعمدة الخِيَم فجمعوه بالالف والتاء مع انّهم قد كسّروه وذلك قليل وما كان من هذا الجمع فسبيلُه ان يُحفَظ ولا يقاس عليه،

ومن اصناف الاسم المَعْرِفَةُ والنَكِرَةُ

فصــــل ٣٦٢

قال صاحب الكتاب فالمعرفة ما دلّ على شىء بعينه وهو خمسةُ اضرب العَلَمُ الخاصُّ والمُضْمَرُ والمُبْهَمُ وهو شيئان أَسْماءُ الإشارة والموصولات والداخلُ عليه حرفُ التعريف والمضافُ الى احدِ هؤلاء اضافةً حقيقيّةً،

قال الشارح اعلم انّ المَعْرِفَة فى الاصل مصدرُ عَرَفْتُ مَعْرِفَةً وعِرْفانًا وهو من المصادر التى وقعتْ موقع

الاسماء فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف كالمراد بنَسْجِ اليَمَن انّه منسوجُ اليمن وكقوله تعالى هٰذا خَلْقُ اللّهِ اى مَخْلُوقُه وكذلك النكرةُ بمعنى المنكور والمرادُ بالمعرفة ما خَصَّ واحدا من الجنس لا يتناول غيرَه وذلك متعلّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلّم اذ قد يذكر المتكلّمُ ما هو معروفٌ له ولا يعرفه المخاطبُ فيكون منكورا كقول القائل لمن يخاطبه فى دارى رجلٌ ولى بُسْتانٌ وهو يعرف الرجل والبستان وقد لا يعرفه المتكلّمُ ايضا نحوَ قولك أنا فى طَلَبِ غلامٍ أشتريه ودارٍ أكتريها ولا يكون قصدُه الى شىء بعينه، واعلم انّ النكرة هى الاصل والتعريف حادثٌ لانّ الاسم نكرةٌ فى اوّلِ امره مبهمٌ فى جنسه ثمّ يدخل عليه ما يُفْرِد بالتعريف حتّى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه كقولك رجلٌ فيكون هذا الاسم لكلّ واحد من الجنس ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحدٍ بعينه فتقول الرجلُ فيكون مقصورا على واحد بعينه فالنكرةُ سابقةٌ لانّها اسم الجنس الذى لكلّ واحد منه مثلُ اسمِ سائرِ أُمّته وضعه الواضعُ للفصل بين الاجناس فلا تجد معرفةً الّا وأصلُها النكرة الّا اسمَ اللّه تعالى لانّه لا شريكَ له سبحانه وتعالى فالتعريفُ ثانٍ أُتى به للحاجة الى الحديث عن كلّ واحد من اشخاص ذلك الجنس اذ لو حُدِّثَ عن النكرة لَمَا علم المخاطبُ عن مَن الحديثُ ويزيد ما ذكرناه عندك وُضوحًا انّ الانسانَ حين يُولَد فيُطلَق عليه حينئذ اسمُ رجل او امرأة ثمّ يُميَّز باللَقَب والاسم، والمعارف خمسةٌ على ما ذكر فمنها العَلَم الخاصّ نحوُ زيد وعبد اللّه فهو معرفةٌ لانّه موضوع بإزاء واحد بعينه لا يشرَكه فيه غيرُه وقد تقدّم الكلام فى الاعلام فى اوّل الكتاب وقولُه الخاصّ تحرُّزٌ من الاسماء العامّة نحو رجل وفرس ونحوهما من اسماء الاجناس فإنّ الاسماء كلّها اعلامٌ على مسمّياتها الّا انّ منها ما مسمّاه عامٌّ وهو اسمُ الجنس ومنها ما مسمّاه خاصٌّ نحوُ زيد وعبد الله ونحوهما فاسمُ الجنس مسمّاه عامّ والعَلَمُ مسمّاه خاصّ، ومنها المُضْمَر وهو ضربٌ من الكناية فكلُّ مضمر كنايةٌ وليس كلّ كناية مضمرًا وانّما صارت المضمرات مَعارِفَ لانّك لا تُضْمِر الاسم الّا وقد علم السامعُ على مَن يعود فلا تقول ضربتُه ولا مررت به حتى يعرفه ويدرى مَن هو، ومن ذلك الاسماء المُبْهَمة وهى ضربان اسماء الاشارة والموصولاتُ فامّا اسماء الاشارة فنحوُ ذا وذِهْ وذانِ وتانِ وأُولاءِ ومعنى الاشارة الإيماء الى حاضرٍ فإن كان قريبا نبّهتَ عليه بهَا نحوِ هٰذا وهاتا وإن كان بعيدا أَلحقته كافَ الخطابِ فى آخره نحوَ ذاكَ للفرق بينهما ومعنى التعريف فيه ان يختصّ واحدا ليَعرفه المخاطبُ بحاسّة البَصَر وغيرُه من المعارف يختصّ واحدا ليعرفه بالقلب ومن الفرق بين المضمر والمبهم انّ المضمر فى الغائب يبيَّن بما قبله وهو المظهر الذى يعود عليه المضمرُ نحوَ قولك

زيدٌ مررتُ به والمبهمُ الذى هو اسم الاشارة يُفسَّر بما بعده وهو اسمُ الجنس كقولك هذا الرجل والثوب ونحوه وقد مضى الكلام على اسماء الاشارة بما فيه مَقنعٌ والمعنىُّ بالابهام وقوعُها على كلّ شىء من حَيَوان وجَماد وغيرهما ولا تختصّ مسمًّى دون مسمّى هذا معنى الابهام فيها لا انّ المراد به التنكيرُ ألا ترى انّ هذه الاسماء معارفُ لِما ذكرناه فيها، والقسم الثانى من المبهمات وهو الاسم الموصول كالّذى والّتى ومَنْ ومَا وتقدّم الكلام عليها وكلّها معارفُ بصلاتها فبَيانُها بما بعدها ايضا الّا انّ اسماء الاشارة تُبيَّن باسم الجنس والموصولات تبيّن بالجمل بعدها والذى يدلّ انّها معارف انّه يمتنع دخولُ علامة النكرة عليها وهى رُبَّ وتُوصَف بالمعارف نحوَ قولك جاءنى الذى عندك العاقلُ وتقع ايضا وصفًا للمعارف نحوَ جاءنى الرجل الذى عندك وكلّها مبهمة لانّها لا تخصّ مسمًّى دون مسمّى كما كانت اسماء الاشارة كذلك، وامّا الداخل عليه الالف واللام فنحو الرجل والغلام اذا اردتَ واحدا بعينه معهودا بينك وبين المخاطب كقول القائل لقيتُ رجلا فيقول المخاطب وما فعل الرجلُ اى المعهود بينى وبينك فى الذِكْر او تكون معه فى حديثِ رجل ثمّ يأتى ذلك الرجلُ فتقولَ وَافَى الرجلُ اى الذى كنّا فى حديثه وذِكْرِه وافى فلا بدّ فى تعريف العَهْد من ثلثةٍ المذكورِ والمتكلّمِ والمخاطبِ وتكون اللام لتعريف الجنس كقولك الدينارُ خيرٌ من الدرهم والرجلُ خيرٌ من المرأة ولا تعنى بقولك الدينار والرجل شخصًا مخصوصًا تُفضّله وانّما تريد الجنس اجمعَ ويكشف عن ذلك قوله تعالى اِنَّ ٱلْاِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ اِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ فالانسانُ هنا عامٌّ يراد به جميعُ الآدميّين بدليل استثناء الجمع منه لانّه انّما يُستثنى الاقلُّ من الاكثر ومحالٌ استثناء الاكثر من الاقلّ وللالف واللام اقسامٌ تُذكَر فى موضعها من الكتاب ان شاء الله تع ومن الفرق بين تعريف العهد وتعريف الجنس انّ العهد لا بدّ فيه من تقديمِ مذكورٍ ولذلك يحسن ان يقع موقعَه المضمرُ فتقول جاءنى رجلٌ وفعل الرجلُ وإن شئتَ قلت وفعل على إضماره لتقدُّم ذكره وكذلك قوله تعالى فَاِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا اِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا لو كان كلاما لجاز ان يقال مَعَهُ وليس كذلك الجنس فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وأَعْرَفُها المضمرُ ثمّ العلمُ ثمّ المبهمُ ثمّ الداخلُ عليه حرفُ التعريف وامّا المضاف فيُعتبر أمره بما يضاف اليه وأعرفُ أنواعِ المضمر ضميرُ المتكلّم ثمّ المخاطَبِ ثمّ الغائبِ،

قال الشارح اعلم انّ المعارف وإن اشتركت فى اصل التعريف فهى تَتفاوَت فى ذلك فبعضُها اعرف فكلّما كان الاسم اخصَّ كان اعرفَ وقد انقسموا فى القول باعرف المعارف بحسبِ انقسام المعارف

فقال قومٌ اعرفُ المعارفِ المضمر ثمّ الاسم العَلَم ثمّ المبهم ثمّ ما فيه الالف واللام واحتجّوا بأنّ المضمر لا اشتراكَ فيه لتعيُّنه بما يعود اليه ولذلك لا يوصَف ولا يوصَف به وليس كذلك العَلَمُ فانّه يقع فيه الاشتراكُ ويُميَّز بالصفة وذهب آخرون الى انّ الاسم العلم اعرفُ المعارف ثمّ المضمر ثمّ المبهم ثمّ ما عُرِّف بالالف واللام وهو مذهب الكوفيين واليه ذهب ابو سَعيد السِيرافىّ واحتجّوا بانّ العلم لا اشتراكَ فيه فى اصل الوَضْع وانّما تقع الشِرْكةُ عارضةً فلا أَثَرَ لها قالوا والمضمر يصلح لكلّ مذكور فلا يخصّ شيـًٔا بعينه وقد يكون المذكور قبله نكرةً فيكون نكرةً ايضا على حسبِ ما يرجع اليه ولذلك تدخل عليه رُبَّ من قولهم رُبَّهُ رجلًا وذهب قومٌ الى انّ المبهم اعرف المعارف ثمّ المضمر ثمّ العلم ثمّ ما فيه الالف واللام وهو رأْىُ ابى بكر بن السَرّاج واحتجّ بانّ اسم الاشارة يتعرّف بشيئَيْن بالعين والقلب وغيرُه يتعرّف بالقلب لا غيرُ وهو ضعيف لانّ التعريف امرٌ راجعٌ الى المخاطب دون المتكلّم وما ذكره يرجع الى معرفة المتكلّم وامّا المخاطَبُ فلا عِلْمَ له بما فى نفس المتكلّم والمذهب الاوّل وعليه الاكثر وهو مذهب سيبويه لِما ذكرناه وامّا قولهم انّه قد يعود الى نكرةٍ فيكون نكرةً فنقول لا نُسلّم انّه يكون نكرة لانّا نعلم قَطْعًا مَن عُنى بالضمير وامّا دخولُ رُبَّ عليه فى رُبَّهُ فهو شاذّ مع انّه يُفسَّر بما بعده فصار بمنزلة النكرة المتقدّمة٭ والاسماء الاعلام اعرفُ من اسماء الاشارة لانّ الاعلام تُوصف ولا يُوصَف بها وذلك دليلٌ على ضُعْف التعريف فيها ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات واسماء الاشارةِ توصَف ويوصَف بها والصفةُ لا تكون اخصّ من الموصوف وجوازُ الوصف بالاسم ووَصْفه مُؤْذِن بوَهْن تعريفه وضَعْفه ألا ترى انّك اذا قلت زيدٌ الطويلُ فالطويل اعمّ من زيد وحده لانّ الطويل كثيرٌ وزيدٌ اخصُّ من الطويل واسماء الاشارة اعرفُ ممّا فيه الالف واللام لِما ذكرناه فالالف واللام ابهمُ المعارف وأقربُها من النكرات ولذلك قد نُعِتَتْ بالنكرة كقولك انّى لأَمُرُّ بالرجل غيرِك فينْفَعُنى وبالرجل مِثْلِك فيُعْطِينى لانّك لا تقصد رجلًا بعينه ومن ذلك قوله تعالى ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ جعل غَيْرًا نعتًا لِلَّذِينَ وهى فى مذهب الالف واللام التى لم يُقصَد بها شىء بعينه ويدلّ على ذلك أنّ من المعرَّف بالالف واللام ما يستوى فى معناه ما فيه الالف واللام وما لا لامَ فيه نحو شربتُ ماءً والماءَ وأكلتُ خُبْزًا والخبزَ ولذلك امتنع ان يُنعَت ما فيه الالفُ واللام بالمبهم٭ وامّا المضاف فيُعتبر امره بما يضاف اليه فحكمُ المضاف حكمُ المضاف اليه فاذًا ما اضيف الى المضمر اعرفُ ممّا اضيف الى العلم وما اضيف الى العلم اعرف ممّا

اضيف الى المبهم وما اضيف الى المبهم اعرف ممّا اضيف الى ما فيه الالفُ واللام فعلى هذا لا تصف العلم بما اضيف الى المضمر فلا تقول مررت بزيدٍ اخيك على الوصف ويجوز على البدل ولا تصف المبهمَ بما اضيف الى مضمرٍ او عَلَمٍ فلا تقول مررتُ بهذا اخيك او صاحبِ عمروٍ على النعت ولا تصف ما فيه الالف واللام بما اضيف الى غيره ممّا لا لامَ فيه، واعلم انّ المضمرات وإن كانت اعرفَ المعارف الّا انّها تتفاوت ايضا فى التعريف فبعضُها اعرفُ من بعض فأعرفُها وأخصُّها ضميرُ المتكلّم نحو أنا والتاء فى فعلتُ والياء فى غلامى وضَرَبَنى لانّه لا يُشارِك المتكلّمَ احدٌ فيدخلَ معه فيكونَ ثمّ لَبْسٌ ثمّ المخاطب وانّما قلنا انّ المخاطب منحطّ فى التعريف عن المتكلّم لانّه قد يكون بحَضْرته اثنان او اكثرُ فلا يُعلَم أيُّهم يخاطب ثمّ الغائب وانّما انحطّ ضميرُ الغائب عنهما لانّه قد يكون كنايةً عن معرفة وعن نكرة حتى قال بعضُ النحويّين انّ كناية النكرة نكرةٌ ولذلك أجازوا رُبَّ رجلٍ وأُخيه فهذا ترتيبُها فى التعريف فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والنكرة ما شاع فى أُمّته كقولك جاءنى رجلٌ وركبتُ فرساً،

قال الشارح قد تقدّم انّ النكرة اصلٌ للمعرفة ومتقدّمةٌ عليها وهى كلُّ اسم يتناول مسمَّيَيْن فصاعدًا على سبيل البدل فهو نكرةٌ وذلك نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ ألا ترى انّ رجلا يصلح لكلّ ذكَرٍ من بنى ادم وفرسٌ يصلح لكلّ ذى اربعٍ صَهّالٍ وعلامتُها ان تحسنَ فيها رُبَّ والالفُ واللامُ نحو رُبَّ رجلٍ والرجلُ، وبعض النكرات أنكرُ من بعض فما كان اكثرَ عمومًا كان أَوْغَلَ فى التنكير فعلى هذا شَىْءٌ انكرُ من جِسْمٍ لانّ كلّ جسم شىءٌ وليس كلُّ شىء جسمًا وجِسْمٌ انكرُ من حَيَوانٍ لانّ كلّ حيوان جسمٌ وليس كلُّ جسم حيوانا وحيوانٌ انكرُ من انسان وانسانٌ انكر من رجل وامرأة فاعرفْ ذلك،

ومن اصناف الاسم المذكّر والمؤنّث

فصـل ٣٦٣

قال صاحب الكتاب المذكّر ما خلا من العلامات الثلث التاء والالف والياء فى نحو غُرْفَةٍ وأَرْضٍ وحُبْلَى وحَمْراءَ وهٰذِى والمؤنّثُ ما وُجدتْ فيه إحداهنّ،

قال الشارح التذكير والتأنيث معنيان من المعانى فلم يكن بدٌّ من دليلٍ عليهما ولمّا كان المذكّر اصلاً

والمؤنّث فرعًا عليه لم يحتج المذكّرُ الى علامة لانّه يُفهَم عند الاطلاق اذ كان الاصلَ ولمّا كان التأنيث ثانيًا لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه والدليلُ على انّ المذكّر اصلٌ امران احدُهما مجيئُهم باسم مذكّر يعُمّ المذكّرَ والمؤنّثَ وهو شَيْءٌ الثانى انّ المؤنّث يفتقر الى علامة ولو كان اصلا لم يفتقر الى علامة كالنكرة لمّا كانت اصلاً لم تفتقر الى علامة والمعرفةُ لمّا كانت فرعًا افتقرت الى العلامة ولذلك اذا انضمّ الى التأنيث العَلَميّةُ لم ينصرف نحو زَيْنَب وطَلْحَة واذا انضمّ الى النكرة انصرف نحو جَفْنَة وقَصْعَة فاذًا قد صار المذكّرُ عبارةً عن ما خلا من علامات التأنيث والمؤنّثُ ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة، وعلامات التأنيث ثلاثةٌ التاء والالف والياء والكلامُ اسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ والذى يؤنّث منها الاسماء دون الافعال والحروف وذلك من قبل انّ الاسماء تدلّ على مسمّيات تكون مذكّرةً ومؤنّثةً فتدخل عليها علامةُ التأنيث أمارةً على ذلك ولا يكون ذلك فى الافعال ولا الحروف أمّا الافعال فلانّها موضوعةٌ للدلالة على نِسْبَة الحَدَث الى فاعلها او مفعولها من نحو ضَرَبَ زيدٌ وضُرِبَ عمرٌو فدلالتُها على الحدث ليست من جهة اللفظ وانّما هى التزامٌ فلمّا لم تكن فى الحقيقة بإزاء مسمّيات لم يدخلها التأنيثُ وأمرٌ اخرُ انّ مدلولها الحَدَثُ وهى مشتقّةٌ منه والحدثُ جنسٌ والجنس مذكّرٌ ولذلك قال سيبويه لو سُمّيت امرأةٌ بنِعْمَ وبِئْسَ لانْصَرَفَا لانّ الافعال مذكّرةٌ فامّا لَحاق العلامة بها من نحو قامت هندٌ وقعدتْ سُعادُ فلتأنيث الفاعل لا لتأنيثها فى نفسها وهذا احدُ ما يدلّ انّ الفاعل كجُزْءٍ من الفعل وذلك انّ الاصل اذا اريد تأنيثُ كلمة ان يلحق عَلَمُ التأنيث تلك الكلمةَ فامّا لَحاقُ العلامة بكلمة والمرادُ غيرها فلا فدلّ ذلك على انّ الفعل والفاعل كجزء واحد واما الحروف فلانّها لا تدلّ على معنًى تحتها وانّما تجىء لمعنًى فى الاسم والفعل فهى لذلك فى تقدير الجزء من الاسم والفعل وجزءُ الشىء لا يؤنّث وقد جاء منها ثلثةُ احرف وهى لَا وثُمَّ ورُبَّ على التشبيه بالفعل اذ كانت تكون عاملةً، وعلامات التأنيث ثلثةٌ على ما ذكر التاء والالف والياء وقد أضاف غيرُه الكسرة فى نحو فَعَلْتِ يا امرأةُ فصارت العلامات اربعةً فامّا التاء فتكون علامةً للتأنيث تلحق الفعلَ والمراد تأنيثُ الفاعل على ما ذكرنا فى نحو قامت هندٌ وقعدت جُمْلُ وهذه التاء اذا لحقت الافعالَ كانت ثابتةً لا تنقلب فى الوقف نحوَ قامتْ هندٌ وهندٌ قامتْ واذا لحقت الاسمَ نحوَ قائمة وقاعدة أُبْدِل منها الهاء فى الوقف فتقول هذه قائمهْ وقاعدهْ وفى هذه التاء مذهبان احدُهما وهو مذهبُ البصريين انّ التاء الاصلُ والهاء بدلٌ منها والثانى وهو مذهب الكوفيين انّ الهاء هى الاصل والحقّ الاوّل والدليلُ على ذلك انّ

الوصل ممّا تجرى فيه الاشياء على اصولها والوقف من مواضع التغيير ألا ترى انّ من قال فى الوقف هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ فنقل الضمّةَ والكسرةَ الى الكاف فانّه اذا وصل عاد الى الاصل من إسكان الكاف وكذلك من قال فى الوقف هذا خالِدّ فضاعف فانّه اذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفّف الدال على انّ من العرب من يُجْرِى الوقف مجرى الوصل فيقول هذا طَلْحَتْ وعليك السلام والرحمتْ وقال

* بل جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ * وأنشد قُطْرُبٌ

* اللهُ نجّاكَ بكَفّى مُسْلِمَتْ * من بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ *

* صارت نُفوسُ القَوْمِ عند الغَلْصَمَتْ * وكادتِ الحُرّةُ أنْ تُدْعَى أَمَتْ *

وقد اجروها فى الوصل على حدّ مجراها فى الوقف من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى العدد ثَلَثَهْ أَرْبَعَهْ وعلى هذا قالوا فى الوصل سَبْسَبًّا وكَلْكَلًّا وهو قليل من قبيل الضرورة فلمّا كان الوصل ممّا يجرى فيه الاشياء على اصولها وكان الوقفُ ممّا يتغيّر فيه الاشياءُ عن اصولها فى غالب الامر ورأينا عَلَمَ التأنيث فى الوصل تاءً وفى الوقف هاءً نحوَ ضاربه وقائمه علمنا انّ الهاء فى الوقف بدلٌ من التاء فى الوصل وأنّ التاء هى الاصلُ ، وامّا الالف فقد تكون للتأنيث وذلك نحو الالف فى حُبْلَى وسَكْرَى وغَضْبَى وجُمادَى وحُبارَى فهذه كلّها وما يجرى مجراها للتأنيث يدلّ على ذلك انّك لا تُنوّنها فى النكرة قال الفرزدق

* وأشْلاء لَحْمٍ مِن حُبارَى يَصيدُها * لنا قانِصٌ من بَعْضِ ما يَتَخَطَّفُ *

والفرق بين تأنيث التاء فى قائمة وقاعدة والتأنيث بالالف فيما ذكرنا انّ التاء تدخل فى غالب الامر كالمنفصلة ممّا دخلت عليه لانّها تدخل على اسم تامّ الفائدة لإحداث معنًى آخَرَ وهو التأنيث فكانت كاسم ضُمّ الى اسم اخر نحوِ حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ ويدلّ على ذلك امورٌ منها انّك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثانى من الاسمَيْن فتقول قائمَةٌ وطلحَةُ كما تقول حَضْرَمَوْتُ فتفتح ما قبل الاخر ومنها انّك اذا صغّرتَ ما فى آخره تاءُ التأنيث فانّك تُصغّر الصدر ثمّ تأتى بالتاء نحوِ طَلْحَة طُلَيْحَة وتَمْرة وتُمَيْرَة كما تصغّر الصدر من الاسمين المركّبين ثمّ تأتى بالآخر نحوِ حُضَيْرَمَوْتَ وممّا يدلّ على انفصالها وأنّ الكلمة لم تُبْنَ عليها انّك تحذفها فى التكسير فتقول فى تكسير جَفْنَة جِفانٌ وفى قَصْعَة قِصاعٌ وليست الالف كذلك بل تثبت فى التكسير فتقول فى حُبْلَى حَبالَى وفى سَكْرَى سَكارَى لانّ الكلمة بُنِيَتْ عليها بناءَ سائرِ حروفها كما تقول فى جَعْفَرٍ جَعافِرُ وفى زِبْرِجٍ زَبارِجُ ، فان قيل لِمَ

بالكم تقولون فى تكسير قَرْقَرا وحَجَبَى قَراقِرُ وحَجاجِبُ بحذف الالف قيل لم يحذفوا الالف هنا على حدّ حذف التاء فى جِفانٍ وقِصاعٍ وانّما حذفوها لوقوعها خامسةً كما يحذفون الخامسَ الاصلىَّ فى سَفَرْجَلٍ وسَفارِجَ وفَرَزْدَقٍ وفَرازِدَ، فان قيل الهمزة ايضا فى حَمْرآء وخَضْرآء وصَحْرآء وعَذْرآء تفيد التأنيث فما بالكم لم تذكروها مع علامات التأنيث قيل الهمزة فى الحقيقة ليست عَلَمًا للتأنيث وانّما هى بدلٌ من الالف فى مثل حُبْلَى وسَكْرَى وانّما وقعت بعد الف قبلها زائدةٍ للمدّ فالتقى ألفان زائدتان الاولى المزيدةُ للمدّ والثانيةُ للتأنيث فلم يكن بدّ من حذف احداهما او تحريكها فلم يجز الحذفُ فى واحدة منهما أمّا الاولى فلو حُذفت لذهب المدُّ وقد بُنيت الكلمة ممدودةً وأمّا الثانية فلو حُذفت لزال علمُ التأنيث وهو أفحشُ من الاوّل فلمّا امتنع حذفُ احداهما ولم يجز اجتماعُهما لسكونهما تَعيّن تحريكُ احداهما فلم يمكن تحريكُ الاولى لانّها لو حُرّكت لفارقت المدَّ والكلمةُ مبنيّةٌ على المدّ فوجب تحريكُ الثانية ولمّا حُرّكت انقلبت همزةً فقيل صَحْرآء وحَمْرآء فثبت بما ذكرنا انّ الهمزة بدلٌ من الف التأنيث، فان قيل ولِمَ قلت انّ الهمزة بدلٌ من الف التأنيث وهلّا قلت انّها اصلٌ فى التأنيث كالتاء والالف قيل عنه جوابان احدهما أنّا لم نَرَهم أنّثوا بالهمزة فى غير هذا الموضع وانّما يؤنّثون بالتاء والالف فى نحو حَمْزَةَ وحُبْلَى فكان حملُ الهمزة فى صحراء وبابه على انّها بدلٌ من الف التأنيث أَوْلى وقد تقدّم نحوٌ من ذلك الثانى أنّا قد رأيناهم لمّا جمعوا شيئًا ممّا فى آخره همزةُ التأنيث أبدلوها فى الجمع ياء ولم يُحقّقوها وذلك قولهم فى جمع صَحْرآء وخَبْرآء صَحارِىُّ وخَبارِىُّ ولو كانت اصلا غيرَ منقلبة لجاءت ظاهرةً نحوَ قولهم فى قُرّاء قَرارِئ وفى كوكب دُرِّىء دَرارِئ فظهرت الهمزةُ ههنا حيث كانت اصلا لانّه من قَرَأْتُ ودَرَأْتُ فامّا قول بعض النحويين أَلِفَىِ التأنيث فتقريبٌ وتجوّزٌ والحقُّ ما ذكرناه وذلك انّهما لمّا اصطحبتا وبُنيت الكلمة عليهما أطلقوا على الف المدّ الفَ التأنيث فقالوا ألفَا التأنيث، وامّا الياء فقد تكون علامةً للتأنيث فى نحوِ اِضْرِبِى وتَضْرِبِينَ ونحوهما فانّ الياء فيهما عند سيبويه ضميرُ الفاعل وتفيد التأنيثَ كما انّ الواو فى اِضْرِبُوا ويَضْرِبُونَ ضميرُ الفاعل وتفيد التذكيرَ وهى عند الأخفش وكثيرٍ من النحويين حرفٌ دالّ على التأنيث بمنزلة التاء فى قامَتْ والفاعلُ ضميرٌ مستكنّ كما كان كذلك مع المذكّر فى اِضْرِبْ فامّا الياء فى هٰذِى فليست علامةً للتأنيث كما ظنّ وانّما هى عينُ الكلمة والتأنيثُ مستفاد من نفس الصيغة وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث لانّ الاسم عندهم الذال وحدها والالف من ذا مزيدةٌ وكذلك الياء مزيدة للتأنيث فالمؤنّث ما

وُجد فيه احدى هذه العلامات،

قال صاحب الكتاب والتأنيث على ضربين حقيقيٌّ كتأنيث المرأة اوالناقة ونحوهما ممّا بازائه ذَكَرٌ في الحَيَوان وغيرُ حقيقيّ كتأنيث الظُّلْمَة والنَّعْل ونحوهما ممّا يتعلّق بالوَضْع والاصطلاح والحقيقيّ أقْوَى ولذلك امتنع في حالِ السَّعة جاء هِنْدٌ وجاز طلع الشَّمسُ وإن كان المختارُ طلعتْ فإن وقع فصلٌ استُجيز نحوُ قولهم حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ وقولِ جَرِيرٍ * لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ * وليس بالواسع وقد رَدَّه المُبَرِّدُ واستُحسن نحوُ قوله تعالى فَمَنْ جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ ولَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ،

قال الشارح اعلم انّ المؤنّث على ضربَيْن كما ذكر حقيقيٌّ وغيرُ حقيقيّ فالمؤنّث الحقيقيُّ التأنيث والمذكّرُ الحقيقيُّ التذكيرِ معلومان لانّهما محسوسان وذلك ما كان للمذكّر منه فَرْجٌ خلافُ فَرْجِ الأُنثى كالرَّجُل والمرأة وإن شئتَ ان تقول ما كان بإزاءه ذَكَرٌ في الحَيَوان نحوُ امرأة ورجل وناقة وجَمَل وأَتان وعَيْر ورِخْل وحَمَل وذلك يكون خِلْقةَ الله تع وغيرُ الحقيقيّ امرٌ راجعٌ الى اللفظ بأن تُقْرَن به علامةُ التأنيث مِن غير ان يكون تحته معنًى نحوُ البُشْرَى والذِكْرَى وصَحْرآء وعَذْرآء وغُرْفَة وظُلْمَة وذلك يكون بالاصطلاح ووَضْع الواضعِ فالبشرى والذكرى مؤنّثان بأن دخل عليهما ألفُ التأنيث المقصورةُ وصحرآءُ وعذرآءُ ونحوهما مؤنّثان بالالف الممدودة وغرفة وظلمة مؤنّثان بالتاء ونَعْلٌ وقِدْرٌ ونحوهما من مثل شَمْس وقَوْس وهِنْد وجُمْل علامةُ التأنيث فيها مقدّرةٌ يدلّ على ذلك ظهورُها في التصغير نحو نُعَيْلَة وقُدَيْرَة، واعلم انّ التأنيث الحقيقيّ اقوى من التأنيث اللفظيّ لانّ المؤنّث الحقيقيّ يكون تأنيثُه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلولُه مؤنّثا وغيرُ الحقيقيّ شيء يختصّ باللفظ من غيرِ ان يدلّ على معنًى مؤنّثٍ تحته فكان التأنيث المعنويّ اقوى لما ذكرناه ويلزم فعلَه علامةُ التأنيث في نحوِ قامت المرأةُ وذهبت الجاريةُ فتلحق التاء الفعلَ للايذان بانّ فاعله مؤنّثٌ كما تلحقه علامةُ التثنية والجمع في نحوِ قاما أخَواك وقاموا اخْوَتُك للايذان بعَدَد الفاعلين، فان قيل الاختيار قام أخواك وقام اخْوَتُك فما بالُك توجب الحاقَ العلامة في المؤنّث نحوَ قامتْ هندٌ فالجواب انّ الفرق بينهما انّ التأنيث معنًى لازمٌ لا يصحّ انتقالُه عنه الى غيره وليس كذلك التثنية والجمع فانّهما غيرُ لازمَيْن اذ الاثنان قد يُفارِق احدُهما الآخرَ فيصير واحدا ويزيدان فيصيران جمعًا وكذلك الجمع قد ينقص فيصير تثنيةً وليس التأنيث كذلك فللزوم معنى التأنيث لزمت علامتُه ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتُهما، فإن فصلَ بينهما فاصلٌ من مفعول او ظرف او جارّ ومجرور جاز سقوط

علم التأنيث نحو قولهم حَضَرَ القاضِىَ اليومَ امرأةٌ لمّا فصل بالظرف والمفعول حسن ترك العلامة لانّ الفاصل سدّ مَسَدّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث، فامّا قول جَرير

* لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ * على بابِ ٱسْتِها صُلُبٌ وشَامُ *

الشاهد فيه اسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقيًّا لوجود الفصل بالمفعول يهجوه بذلك والصُلُبُ جمع صَليبٍ وأصله صُلُبٌ مثل كَثِيبٍ وكُثُبٍ وانّما الإسكانُ لضرب من التخفيف والشامُ جمع شامَةٍ يُعلمه انّه عارفٌ بذلك المكان منها ومثلُه قول الاخر

* إنّ ٱمْرَءًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ * بَعْدِى وبَعْدَكِ فى الدنيا لَمَغْرُورُ *

لم يقل غَرَّتْهُ لمكان الفصل ولو قاله لكان احسن وفى الكتاب العزيز فَجَآءَتْهُ اِحْدَاهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ، وقد ردّ ابو العبّاس اسقاطَ العلامة مع المؤنّث الحقيقىّ ومنع منه وإن كان بينهما فصل واحتجّ بانّه قد يشترك الرجالُ والنساء فى الاسماء قال الشاعر

* تجاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عن قِتالِهِ * الى مالِكٍ أَعْشُو الى ضَوْءِ نارِهِ *

فهندٌ هنا اسمُ رجل وقال الآخر

* يا جَعْفَرٌ يا جَعْفَرٌ يا جَعْفَرُ * إنْ أَكُ دَحْداحًا فأَنْتِ أَقْصَرُ *

وجعفرٌ هنا اسم امرأة والسَماعُ بخلاف ما ذهب اليه فهو تعليلٌ فى مُقابَلةِ النَصّ، فامّا اذا سُمّى بمذكّرٍ كامرأة تسمّى بزَيْدٍ او قاسِمٍ لزم إلحاقُ العلامة سواءٌ فى ذلك الفصلُ وعدمُه نحو قالتْ زيدٌ وأقبلتِ اليومَ قاسمٌ ولا يجوز حذفُ التاء منه لئلّا يُلْبِس بالمذكّر لانّ الفاعل لا دلالةَ فيه على التأنيث اى لا علامةَ فيه للتأنيث ولا هو غالبٌ فى المؤنّث نحو زَيْنَبَ وسُعادَ، فان كان المؤنّث غيرَ حقيقىّ بأن يكون من غير حَيَوان نحوِ النَعْل والقِدْر والدار والسُوق ونحو ذلك فانّك اذا أسندتَ الفعل الى شىء من ذلك كنت مخيّرا فى إلحاق العلامة وتَرْكِها وإن لاصَقَ نحوِ انقطع النعلُ وانقطعت النعل وانكسرت القِدْرُ وانكسر القدر وعَمَرَت الدار وعمر الدار لانّ التأنيث لمّا لم يكن حقيقيًّا ضعُف ولم يُعيَّن بالدلالة عليه مع انّ المذكّر هو الاصل لجاز الرجوعُ اليه وإثباتُ العلامة فيه احسنُ من سقوطها مع الحقيقىّ قال الله تع فَمَنْ جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ولَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ٱلصَّيْحَةُ وإثباتُ التاء احسنُ قال الله تع قَدْ جَآءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ،

قال صاحب الكتاب هذا اذا كان الفعل مُسْنَدًا الى ظاهرِ الاسم فاذا أُسند الى ضميره فإلحاقُ العلامة

وقوله * ولا أَرْضَ أَبْقَلَ ابْقالَها * متأوّلٌ ،

قال الشارح هذا حكمُ الفعل اذا أُسند الى ظاهرِ مؤنّث فإنْ أُسند الى مصدر مؤنّث نحوِ الدارُ انهدمتْ ومَوْعِظةٌ جاءتْ لم يكن بدّ من الحاق التاء وذلك لانّ الراجع ينبغى ان يكون على حسبِ ما يرجع اليه لئلّا يُتوهّم انّ الفعل مسندٌ الى شىء من سببه فيُنتظَر ذلك الفاعلُ فلذلك لزم الحاقُ العلامة لقطعِ هذا التوهّمِ كما اضطرّوا الى علامة الفاعل اذا أُسند إلى ضميرِ تثنية او جمعٍ نحوَ الزيدان قاما والزيدون قاموا للإيذان بانّ الفعل للاسم المتقدّم لا لغيره فيُنتظَرَ وسواءٌ فى ذلك الحقيقىُّ وغيرُ الحقيقىّ ، فامّا قوله

* فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها * ولا أَرْضَ أَبْقَلَ ابْقالَها *

فانّ البيت لعامر بن جُوَيْن الطائىّ والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل الى ضمير المؤنّث وذلك قليل قبيح ومُجازُه على تأويلِ انّ الارض مكانٌ فكانّه قال ولا مكان ابقل ابقالها والمكانُ مذكّر والمُزْنَة القِطْعة من السحاب والوَدْقُ المطر والإبقالُ إنباتُ البَقْل يقال أبقل المكانُ فهو باقلٌ والقياس مُبْقِلٌ وكلُّ نبات اخضرّت به الارضُ فهو بقلٌ ونحو ذلك قول الأعشى

* فامّا تَرَيْنى وَلِى لِمّةٌ * فإنّ الحَوادِثَ أَوْدَى بها *

ولم يقل أَوْدَتْ لانّ الحوادث بمعنى الحَدَثان والحدثانُ مذكّر والذى سوّغ ذلك امران كونُ تأنيثه غيرَ حقيقىّ والآخرُ انّ فيه رَدًّا الى الاصل وهو التذكير ولو قال إنّ زَيْنَبَ قامَ لم يجز لانّ تأنيثَ هذا حقيقىٌّ ، وأقبحُ من ذلك قول رُوَيْشِد

* يا أَيُّها الراكِبُ المُزْجِى مَطِيَّتَهُ * سائِلْ بنى أَسَدٍ ما هذه الصَوْتُ *

فانّه أنّث الصوت وهو مذكّر لانّه مصدر كالضرب والقتل كانّه اراد الصَيْحة والاستغاثة وهذا من أقبح الضرورة اعنى تأنيث المذكّر لانّ المذكّر هو الاصل ونظيرُه

* اذا بعضُ السِنِينَ تَعَرَّقَتْنا * كَفَى الأَيْتامَ فَقْدَ أَبِى اليَتِيمِ *

لانّه أنّث البعض وهو مذكّر وهو اسهلُ ممّا قبله لانّ بعض السنين سنةٌ وليس كذلك الصوتُ فاعرفه ،

فصــل ٣٦٤

قال صاحب الكتاب والتاء تُثبَت في اللفظ وتُقدَّر ولا تخلو من ان تُقدَّر في اسم ثلاثيّ كعَيْنٍ وأُذُنٍ او في رباعيّ كعَناقٍ وعَقْرَبٍ ففي الثلاثيّ يظهر أمرها بشيئين بالاسناد وبالتصغير وفي الرباعيّ بالإسناد ،

قال الشارح اعلم انّ المؤنّث على ضربين مؤنّثٌ بعلامة ومؤنّثٌ بغير علامة والاصلُ في كلّ مؤنّث ان تلحقه علامةُ التأنيث للفرق بين المذكّر والمؤنّث نحوُ قائم وقائمة وامْرِءٍ وامرأةٍ وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنّث والمذكّر وامّا ما لا علامةَ فيه للتأنيث فنحوُ هِنْدٍ وعَناقٍ وقِدْرٍ وشَمْسٍ ونحوِ ذلك فإنّ التاء فيه مقدّرةٌ مرادةٌ وانّما حُذفت من اللفظ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنّث ، والمؤنّث على ضربين ثلاثيّ ورباعيّ فالثلاثيُّ يُعلَم تقدير التاء فيه بشيئَيْن بالتصغير وبالاسناد وامّا التصغير فنحو قولك في قِدْرٍ قُدَيْرَةٌ وفي شَمْسٍ شُمَيْسَةٌ وفي هِنْدٍ هُنَيْدَةُ فيُرَدّ الى الاصل في التصغير فتلحقه العلامة لتَبْنِيَ تصريفَه على اصله كما تقول في بابٍ بُوَيْبٌ وفي نابٍ نُيَيْبٌ وامّا الاسنادُ فكقولك طلعت الشمسُ وانكسرت القِدْرُ وحاصلُ هذا السَماعُ ، فامّا اذا كان الاسم رباعيًّا نحوَ عَقْرَبٍ وعَناقٍ وسُعادَ وزَيْنَبَ فانّ التاء لا تظهر في مصغّره نحوِ قولك عُقَيْرِبٌ وعُنَيِّقٌ وسُعَيِّدُ وزُيَيْنِبُ وانّما فعلوا ذلك ولم يُلْحِقوها الهاء كما أَلحقوها الثلاثيَّ وذلك انّهم شبّهوا باء عَقْرَبٍ وقاف عَناقٍ ودال سُعادَ وإن كنّ لاماتٍ اصولا بهاء التأنيث في طلحة وحمزة اذ كانت هذه الاسماء مؤنّثة وكانت الباء والقاف والدال متجاوزةً للثلاثة التي هي أُولى الاصول كتجاوُز الهاء في طلحة وحمزة الثلاثة فكما انّ هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء اخرى كذلك منعوا الباء من عقرب ونحوها ان يقولوا عُقَيْرِبَةٌ كما امتنعوا ان يقولوا في حمزة حُمَيْزَتَةٌ فيُدْخلوا تأنيثًا على تأنيث واذا لم تظهر التاء في مصغّره لِما ذكرناه عُلم تأنيثُه بالاسناد نحوِ لسعتِ العقربُ ورَضِعَتِ العَناقُ وأقبلت سُعادُ وقد يُعْلَم التأنيث بالصفة من نحوِ هذه عقربٌ مُؤْذِيَةٌ وعناقٌ رَضيعةٌ وسعادُ الحسنةُ وقد يعلم ايضا بتأنيث الخبر من نحوِ العقربُ مؤذيةٌ والعناقُ رضيعةٌ وسعادُ حسنةٌ فاعرفه ،

فصــل ٣٦٥

قال صاحب الكتاب ودخولها على وجوهٍ للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الصفة كضاربةٍ ومضروبة وجميلة وهو الكثير الشائع وللفرق بينهما في الاسم كامْرَأةٍ وشَيْخة وإنسانة وغُلامة ورَجُلة وحِمارة وأَسَدة وبِرْذَونة

وهو قليل وللفرق بين اسم الجنس والواحدِ منه كتَمْرةٍ وشَعيرةٍ وضَرْبة وقَتْلة وللمبالغة فى الوصف كعَلّامة ونَسّابة وراوِية وفَرُوقة ومَلُولة ولتأكيدِ التأنيث كناقةٍ ونَعْجة ولتأكيدِ معنى الجمع كحِجارة وذِكارة وصُقُورة وخُؤُولة وصَياقِلة وقَشاعِمة وللدلالة على النَسَب كالمَهالبة والأَشاعِثة وللدلالة على التعريب كمَوازِجةٍ وجَوارِبة وللتعويض كفَرازِنة وجَحاجِحة ويجمع هذه الاوجهَ انّها تدخل للتأنيث وشَبَهِ التأنيث،

قال الشارح هذا الفصل يشتمل على اقسامِ تاء التأنيث وذِكْرِ مَظانّها وهى تأتى فى الكلام على عشرة انواع الاوّل وهو أعمُّها ان تكون فرقًا بين المذكّر والمؤنّث فى الصفات نحوِ ضاربٍ وضاربةٍ ومضروب ومضروبة ومُفْطِر ومفطِرة فجميعُ ما ذكرناه صفةٌ وهو مأخوذ من الفعل وبما لم نذكره من الصفات فهذا حكمُهُ، الثانى للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى الجنس نحوِ امْرِئٍ وامرأةٍ ومَرْءٍ ومَرْأةٍ قال الله تع إِنِ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ وقال ٱمْرَأَةُ ٱلْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا وقالوا شَيْخٌ وشَيْخةٌ قال الشاعر

* وتَضْحَكُ مِنّى شَيْخةٌ عَبْشَمِيّةٌ * كأَنْ لم تَرَى قبلى أَسِيرًا يَمانِيَا *

وقالوا غُلامٌ وغلامةٌ قال أَوْسٌ الهُجَيْمىّ يصف فرسًا

* بسَلْهَبةٍ صَرِيحِىٍّ أَبُوها * تُهانُ بها الغُلامةُ والغُلامُ *

وقالوا رَجُلٌ ورَجُلَةٌ قال الشاعر

* مَزَّقُوا جَيْبَ فَتاتِهِمِ * لم يُبالُوا حُرْمَةَ الرَجُلَهْ *

وكانت عائشةُ رضى الله عنها رَجُلَةَ الرأْىِ حكاه ابو زيد وقالوا حِمارٌ والأَتانُ حِمارةٌ واشتقاقه من الحُمْرة لانّ الغالب على حُمُرِ الوحش الحُمْرةُ وقالوا أَسَدٌ واللَبُؤةُ أَسَدَةٌ حكاه ابو زيد وقالوا بِرْذَوْنٌ للدابّة قال الكسائىّ الأُنثى بِرْذَوْنةٌ وأنشد

* أَرَيْتَ اذا جالَتْ بكَ الخَيْلُ جَوْلةً * وأَنْتَ على بِرْذَوْنةٍ غيرِ طائِلِ *

وذلك قليل لانّ الانثى لها اسمٌ تنفرد به ومن ذلك دخولُها فى العدد من نحو ثلثة وأربعة للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى الجنس الّا انّه على نقيض تلك الطريقة لِما ذكرناه فى باب العدد، الثالث ان تأتى للفرق بين الجنس والواحد نحو تَمْرةٍ وتَمْرٍ وشَعيرةٍ وشعير وقد تقدّم القول انّ بابه يكون فى المخلوقات دون المصنوعات ومن ذلك ضَرْبَةٌ وضَرْبٌ وقَتْلَةٌ وقَتْلٌ لانّ الضرب جنسٌ يعُمّ القليلَ والكثيرَ وضَرْبَةٌ للمرّة الواحدة ومن ذلك بَطّةٌ وبَطٌّ وحَمامةٌ وحَمامٌ وذكر ابو بكر بن السَرّاج هذا القسمَ مُفْرَدًا

لانّه يقع فى الحيوان للفرق بين الواحد والجمع وهو داخلٌ فى هذا الباب من هذه الجهة وينفصل منه لانّه فى الحيوان لا يراد به الفرقُ بين المذكّر والمؤنّث فى الجنس كمَرْءٍ ومَرْأةٍ، الرابع ان تدخل للمبالغة فى الصفة مثل عَلّامَةٍ ونَسّابَةٍ للكثيرِ العِلْمِ والعالمِ بالأنْساب وقالوا راوِيَةٌ للكثيرِ الرِواية يقال رجل راويةُ الشِعْرِ ومن ذلك بعيرٌ راويةٌ وبَغْلٌ راويةٌ اى يكثر الاستقاء عليه ومنه فَرُوقَةٌ يقال رجلٌ فَرُوقَةٌ للكثير الفَرَقِ وهو الخَوف وفى المَثَل رُبَّ عَجَلَةٍ تَهَبُ رَيْثًا ورُبَّ فَرُوقَةٍ يُدْعَى لَيْثًا وقالوا مَلُولَةٌ فى معنى المَلُول وهو الكثيرُ المَلَل، الخامس ان تأتى لتأكيد التأنيث وهو قليل نحوُ ناقةٍ ونَعْجَةٍ وذلك انّ الناقة مؤنّثةٌ من جهة المعنى لانّها فى مقابلةِ جَمَلٍ وكذلك نعجةٌ فى مقابلة كَبْشٍ فهو بمنزلة عَناقٍ وأتانٍ فلم يكن محتاجًا الى عَلَم التأنيث وصار دخولُ العَلَم على سبيل التأكيد لانّه كان حاصلًا قبل دخوله، السادس ان تكون لتأكيد تأنيث الجمع لانّ التكسير يُحْدِث فى الاسم تأنيثًا ولذلك يُؤَنَّث فِعْلُه نحوُ قالت الأعرابُ فدخلت لتأكيده نحوِ حِجارَةٍ وذِكارَةٍ وصُقُورَةٍ وخُؤُولَةٍ وعُمُومَةٍ وصَياقِلَةٍ وقَشاعِمَةٍ، السابع ان تدخل فى معنى النَسَب مثل المَهالِبَة والأشاعِثَة والمَسامِعَة الاصلُ مُهَلَّبِىّ وأَشْعَثِىّ ومِسْمَعِىّ فلمّا لم يأتوا بياء النسب أتوا بالتاء عوضًا منها فأفادت النسبَ كما كانت تُفيده الياءُ فى مهلّبىّ ونحوه، الثامن ان تدخل الأعجميّةَ للدلالة على التعريب نحوَ جَوارِبَة ومَوازِجَة لانّ الجَوْرَب أعجمىٌّ والموازِجةُ جمع مَوْزَجٍ وهو كالجورب وهو معرّب وأصلُه بالفارسيّة مُوزَه، التاسع الحاقها للعوض فى الجمع الذى على زنة مَفاعِيلَ نحوُ فَرازِنَةٍ وجَحاجِحَةٍ فى جمع فِرْزانٍ وجَحْجاحٍ وقياسُه فَرازِينُ وجَحاجِيحُ فلمّا حذفوا الياء وليست ممّا يُحذف عوّضوا التاء منها، العاشر الحاقها فى مثل طلحة وحَمْزَةَ وهو فى الحقيقة من باب تمرةٍ وتمرٍ الطَلْحُ شجرٌ وحَمْزَةٌ بَقْلَةٌ ثمّ سُمّى بها قال أَنَسٌ كَنّانى رسولُ الله صلّعم ببقلةٍ كنتُ أجتنيها وكان يُكْنَى أبا حَمْزَةَ فاذا اتى من هذا شىءٌ نُظر الى اصله قبل النقل والتسمية ليُعْلَم من أىّ الاقسام هو، قال ويجمع هذه الانواعَ أنّها تدخل للتأنيث وشبهِ التأنيث يريد انّ الاصل فى لحاق التاء للفرق بين المذكّر والمؤنّث الحقيقىّ والحاقُها فى ما عدا ذلك على جهة الشبه والتفريع على هذا الاصل فمن ذلك لحاقُها للفرق بين الواحد والجمع فلانّ الجمع لمّا كان اسمًا للجنس كان اصلًا من هذا الوجه ثمّ احتيج الى افراد الواحد من الجنس فكان فرعًا على ذلك الاصل فلحقتْه العلامةُ بهذه العلّة فجميعُ ما لحقتْه التاءُ فهو تفريعٌ على اصلِ تأنيث كتفريع المؤنّث

على المذكّر فاعرفه ،

فصــــل ٣٦٦

قال صاحب الكتاب والكثير فيها ان تجىء منفصلةً وقلّ أن يُبْنَى عليها الكلمة ومن ذلك عَبايَةٌ وعَظايَةٌ وعِلاوَةٌ وشَقاوَةٌ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ تاء التأنيث فى حكم المنفصلة لانّها تدخل على اسم تامّ فتُحْدِث فيه التأنيثَ نحوَ قائم وقائمة وامرئ وامرأة فهى لذلك بمنزلةِ اسم ضُمّ الى اسم هذا هو الكثيرُ فيها والغالبُ عليها وقد دللنا على ذلك فيما تقدّم وقد تأتى لازمةً كالالف كانّ الكلمة بُنيت على التأنيث ولم يكن لها حظٌّ فى التذكير فهى كحرف من حروف الاسم صيغ عليه فامّا عَبايَةٌ وعَظايَةٌ وصَلايَةٌ فانّه قد ورد فيها الامران تصحيحُ الياء وقلبُها همزةً فامّا التصحيح فيها فانّه لمّا بُنيت الكلمة على التأنيث وتنزّلت التاء فيها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة قويت الياء لبُعْدها عن الطرف ووقوعِها حَشْوًا فصحّت ولم تُهْمَز ومثلُ ذلك قَمَحْدُوَةٌ وتَرْقُوَةٌ وعَرْقُوَةٌ فلولا بناء الكلمة على التأنيث لوجب قلبُ الواو فيها ياء لوقوعها طرفاً فى الحكم وانضمام ما قبلها وامّا من أَعَلَّ الياء وهَمَزَ فانّه بنى الواحدَ على الجمع فلمّا كانوا يقولون فى الجمع عَظاء وعَباء وصَلاء فيلزمهم إعلالُ الياء لوقوعها طرفًا فاذا ارادوا إفرادَ الواحد من الجنس أدخلوا عليه تاء التأنيث كما فعلوا فى تَمْر وتَمْرَة وقدّروها منفصلةً فثبتت الهمزةُ لذلك بعد دخول التاء كما كانت ثابتةً قبل دخولها وامّا نِهايَةٌ وغَباوَةٌ وشَقاوَةٌ وسِقايَةٌ فاقتصروا فيها على التصحيح لانّها كلمٌ بُنيت على التأنيث ولم يقدّروها منفصلةً ألا ترى انّهم لم يقولوا فى الجمع نهاء ولا غباء ولا شقاء فيلزمَ الاعلالُ كما لزم فى عباء وعظاء وصار نظيرَ قولهم عقلتُه بثنايَيْن فى انّ الكلمة مبنيّةٌ على التثنية ولذلك لم يهمزوا كما همزوا فى كِساء ورِداء ،

فصــــل ٣٦٧

قال صاحب الكتاب وقولهم جَمّالَةٌ فى جمع جَمّالٍ بمعنَى جَماعةِ جَمّالةٍ وكذلك بَغّالَةٌ وحَمّارة وشارِبةٌ ووارِدة وسابِلة ومن ذلك البَصْرِيّةُ والكُوفِيّةُ والمَرْوانيّةُ والزُبَيْرِيّةُ ومنه الحَلُوبةُ والقَتُوبة والرَكُوبة قال الله تعالى فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وقُرِئَ رَكُوبَتُهُمْ وامّا حَلوبةٌ للواحد وحَلوبٌ للجمع فكتَمْرة وتَمْر ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الصفات فيها ضربٌ من النَّسَب وإن لم يكن فيها ياء النسب فقالوا لصاحب الجِمال جَمّالٌ ولصاحب البِغال بَغّالٌ ولصاحب الحُمُر حَمّارٌ وهو الذى يعمل عليها ويُباشرها وإن لم يكن مالكَها وذلك كثيرٌ فيما كان صنعةً تكثر مُعالَجتها نحو صَرّافٍ وعَوّاجٍ للذى يُكْثِر الصَّرْف وبَيْعَ العاجِ لانّ فَعّالًا للتكثير وصاحبُ الصنعة مُلازِمٌ لصنعته مُداوِمٌ عليها فجُعل له البناء الدالُّ على التكثير كالبَزّاز والعَطّار، فاذا ارادوا الجمع ألحقوها التاء فقالوا جَمّالَةٌ وبغّالة وحمّارة فأنّثوا لفظه على ارادة الجماعة لانّ الجماعة مؤنّثة فكانّهم قالوا جماعة جمّالة وبغّالة وحمّارة ومثلُه شارِبة ووارِدة وسابِلة فالشاربةُ الجماعة على ضَفّة النهر ولهم ماؤه والواردةُ والسابلةُ ابناء السبيل والتأنيثُ على ارادة الجماعة الشاربة والواردة والسابلة، وكذلك المنسوبِ قد يُؤَنَّث على ارادة الجماعة كالبصريّة والكوفيّة والمَرْوانيّة فى المنسوب الى مَرْوانَ بن الحَكَم والزُبَيْريّة فى المنسوب الى الزُبَيْر ومثلُه الحَلُوبة والقَتُوبة والرَكوبة فانّ الباب فيما كان على فَعُولٍ ان لا يُؤتَى فيه بعلامةِ تأنيث لانّه ليس بجارٍ على الفعل ويستوى فيه الذَكَرُ والأُنثى فيقال رجلٌ صَبُورٌ وامرأةٌ صبورٌ ورجلٌ غدورٌ وامرأةٌ غدورٌ الّا انّهم قالوا رجلٌ مَلُولَةٌ وهو الكثيرُ المَلَل وهو السَآمة وامرأةٌ ملولةٌ وقالوا رجلٌ فَرُوقَةٌ وامراة فروقة على معنى المبالغة كما قالوا نَسّابة وعَلّامة وقالوا حَمُولةٌ وقتوبةٌ وركوبةٌ يريدون انّها ممّا يُحْمَل عليها وتُقْتَب وتُرْكَب فهى متّخذةٌ لذلك وإن لم يقع بها الفعلُ فهى كالذَبيحة والضَحِيّة فى انّها مُعَدّةٌ لذلك وقال ابو الحسن انّما قالوا حمولةٌ حيث ارادوا التكثير كما قالوا نَسّابةٌ وراويةٌ ودخلها معنى الجمع على ارادة الجماعة فاعرفه،

فصــل ٣٦٨

قال صاحب الكتاب وللبصريين فى نحوِ حائِضٍ وطامِث وطالِق مذهبان فعند الخليل انّه على معنى النَسَب كلابِنٍ وتامِرٍ كانّه قيل ذاتُ حَيْضٍ وذاتُ طَمْثٍ وعند سيبويه انّه متأوّلٌ بانسانٍ او شىء حائضٍ كقولهم غُلامٌ رَبْعَةٌ ويَفَعَةٌ على تأويلِ نفسٍ وسِلْعَةٍ وانّما يكون ذلك فى الصفة الثابتة فامّا الحادثةُ فلا بُدّ لها من علامةِ التأنيث تقول حائضةٌ وطالقةٌ الآنَ وغدًا ومذهبُ الكوفيين يُبطله جَرْىُ الضامرِ على الناقة والجمل والعاشِقِ على المرأة والرجل،

قال الشارح اعلم انّهم قالوا امرأةٌ طالِقٌ وحائضٌ وطامِثٌ وقاعِدٌ للآيِسَة من الحَيْض وعاصفٌ فى وصف

الرِيحِ من قوله تعالى جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفاً للمؤنّث وذلك لانّه لم يجر على الفعل وانّما يلزم الفرقُ ما كان جاريًا على الفعل لانّ الفعل لا بدّ من تأنيثه اذا كان فيه ضميرُ مؤنّثٍ حقيقيًّا كان او غيرَ حقيقيّ نحوَ هندٌ ذهبتْ ومَوْعِظةٌ جاءتْ فاذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرقُ بين المذكّر والمؤنّث كما كان كذلك فى الفعل واذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب فحائضٌ بمعنى حائِضيّ اى ذات حَيْضٍ على حدّ قولهم رجلٌ دارِعٌ اى دِرْعِيٌّ بمعنى صاحب دِرْعٍ ألا ترى انّك لا تقول دَرِعَ فتُجْرِيَه على فَعِلَ انّما قولُك دارِعٌ اى ذو دُرُوعٍ وطالقٌ اى ذات طَلاقٍ اى انّ الطلاق ثابتٌ فيها ومثله قولهم مُرْضِعٌ اى ذات رَضاعٍ ومنه قوله تعالى ٱلسَّمَآءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ اى ذات انفطارٍ وليس ذلك على معنى حاضَتْ وانْفَطَرَتْ اذ لو اريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا حائضةٌ غدًا وطالِقةٌ غدا لانّه شىء لم يثبت وانّما هو إخبارٌ على طريق الفعل كانّك قلت تحيض غدا وتطلق غدا ومنه قوله تعالى يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وقال تعالى وَلِسُلَيْمَانَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً وقولُ الشاعر

* رأيتُ جُنُونَ العامِ والعامُ قبله * كحائِضَةٍ يُزْنَى بها غيرُ طاهِرِ *

وذلك كلّه يجرى على الفعل على تقديرِ حاضَتْ وطَلُقَتْ هذا مذهب الخليل وسيبويه يتأوّل على انّه صفةُ شَىْءٍ او انْسَانٍ والشَىْءُ مذكّرٌ فكانّهم قالوا شىء حائضٌ لانّ الشىء عامٌّ يقع على المذكّر والمؤنّث واحتجّ الخليلُ بانّه قد جاء فيما لا يختصّ بالمؤنّث نحوِ جَمَلٍ بازِلٍ وناقةٍ بازِلٍ ووجدناهم قد وصفوا بأشياء لا فِعْلَ لها نحوِ دارِعٍ ونابلٍ ولا وجهَ له الّا النسبُ فحملوا عليه حائضًا وطالقًا ونحوَهما وكانّ المعنى ساعَدَ عليه وامّا سيبويه فاحتجّ بانّه لمّا ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكّرُ والمؤنّثُ كان الحمل على المعنى مَهْيَعًا مُعبَّدًا نحوَ قوله

* قامَتْ تُبَكّيهِ على قَبْرِهِ * مَنْ لِيَ مِن بَعْدِكَ يا عامِرُ *
* تَرَكْتَنِى فى الدار ذا غُرْبَةٍ * قد ذَلَّ مَن ليس له ناصِرُ *

ولم يقل ذات غربة كانّه حمله على انسانٍ ذى غربة لانّ المرأة انسانٌ فكذلك قالوا حائضٌ على معنى شَىْءٍ حائضٍ لانّ المرأة شىء وانسانٌ ۰ واعلم ان حائضًا وطاهِرا ونحوَهما اذا سقط منها التاء على التأويل المذكور فانّه مذكّرٌ وليس ذلك من قبيل المؤنّث المعنوىّ من نحو نَعْلٍ وسُوقٍ ودارٍ اللاتى التاء مرادةٌ فيها والذى يدلّ على ذلك انّا لو سمّينا رجلا بحائض او طاهر لصرفنا ولو كان مؤنّثا لم

ينصرف كما لو سمّينا بسُعاد وزَيْنَب وذلك نصّ من سيبويه ويدلّ على تذكيره ايضا انّ التاء قد تدخله على الحدّ الذى وصفناه وانّما وُصف المؤنّث بالمذكّر على التأويل على حدّ وصف المذكّر بالمؤنّث كقولهم رجلٌ رَبْعَةٌ ونُكَحَةٌ ولُعَنَةٌ وهُزَأَةٌ، وذهب الكوفيون الى انّ سقوط التاء من هذه الاشياء لانّها معانٍ مخصوصٌ بها المؤنّثُ فاستغنى عن علامة التأنيث اذ العلامةُ انّما يُؤتَى بها عند الاشتراك فى المعنى للفصل فامّا اذا لم يكن هناك اشتراكٌ فلا حاجةَ الى علامة ورأيتُ ابن السِكّيت قد علّل بذلك فى اصلاحه وهو يَفْسُد من وجوهٍ احدُها انّ ذلك لم يطّرد فيما كان مختصًّا بالمؤنّث بل قد جاء ايضا فيما يشترك فيه الذَكَرُ والأنثى قالوا جملٌ بازلٌ وناقة بازل وجمل ضامر وناقة ضامر قال الأعشى

* عَهْدِى بها فى الحَىّ قد سُرْبِلَتْ * هَيْفَآءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضامرِ *

فاسقاط العلامة ممّا يشترك فيه القبيلان دليلٌ على فَسادِ ما ذهبوا اليه وإن كان اكثرُ الحذف انّما وقع فيما يختصّ بالمؤنّث الثانى انّه ينتقض ما ذهبوا اليه بقولهم مُرْضِعَةٌ باثبات التاء فيما يختصّ بالمؤنّث الثالثُ انّ التاء مُلْحَقٌ مع فعل المؤنّث نحوَ حاضت المرأةُ وطُلِّقت الجاريةُ ولو كان اختصاصُه بالمؤنّث يكفى فارقًا لم يفترق الحالُ بين الصفة والفعل فاعرفه،

فصل ٣٦٩

قال صاحب الكتاب ويستوى المذكّرُ والمؤنّثُ فى فَعُولٍ ومِفْعالٍ ومِفْعيلٍ وفَعيلٍ بمعنَى مفعول ما جرى على الاسم تقول هذه المرأةُ قَتيلُ بَنِى فلانٍ ومررتُ بقتيلتهم وقد يُشبَّه به ما هو بمعنَى فاعلٍ قال الله تعالى انّ رَحْمَةَ ٱللهِ قَرِيبٌ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ وقالوا مِلْحَفَةٌ جديدٌ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الامثلة من الصفات يستوى فى سقوط التاء منها المذكّرُ والمؤنّثُ فيقال رجلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ وامرأةٌ صبورٌ وشكورٌ وكذلك قالوا امرأةٌ مِعْطارٌ للّتى تُكْثِر من استعمال الطيب ومِذْكارٌ للّتى عادتُها ان تلد الذكورَ ومِئْناثٌ للّتى عادتُها ان تلد الاناثَ وقالوا مِنْطيقٌ للبليغ ومِعْطيرٌ بمعنى العَطّار وقالوا امرأةٌ جَريحٌ وقَتيلٌ فهذه الاسماء اذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء واذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خَوْفَ اللبس نحوَ رأيتُ صبورةً ومعطارةً وقتيلةَ بنى فلانٍ فهذا معنى قوله

ما جرى على الاسم اى ما تقدّمها موصوفٌ ، فامّا فَعُولٌ ومِفْعالٌ ومِفْعِيلٌ فأمثلةٌ معدولٌ بها عن اسم الفاعل للمبالغة ولم تَجْرِ على الفعل فجرت مجرى المنسوب نحو دارعٍ ونابلٍ فلم يُدْخِلوا فيها الهاء لذلك وقد شذّ نحو مِعْزابَةٍ اذا كان يعزُب بابله فى المَرْعَى فيُبْعِدها عن الناس لعزّته وقُدْرته ومثله مِطْرابَةٌ للكثير الطَرَب ومِجْذامَةٌ للسريع فى قطع المَوَدّة ، وامّا فَعِيلٌ بمعنى مفعولٍ فنحو كَفٍّ خَضِيبٍ وعَيْنٍ كَحِيلٍ فانّه ايضا يستوى فى حذف التاء منه المذكّرُ والمؤنّثُ وذلك لانّه معدولٌ عن جهته اذ المعنى كَفٌّ مخضوبةٌ بالحِنّاء وعينٌ مكحولةٌ بالكُحْل فلمّا عدلوا عن مفعول الى فعيل لم يُثْبِتوا التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو كَرِيمَة وجميلة وقد شبّهوا فعيلا التى بمعنى فاعلٍ بالّتى بمعنى مفعول فأسقطوا منها التاء فمن ذلك قوله تعالى انَّ رَحْمَةَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ وهو بمعنى مُقْتَرِبٍ شبّهوه بقَتِيلٍ ونحوه وقيل انّما أُسقطت منه التاء لانّ الرَحْمَةَ والرُحْمَ واحدٌ فحملوا الخبر على المعنى ويؤيّده قوله تعالى هٰذا رَحْمَةٌ مِنْ رَبّى فامّا قولهم مِلْحَفَةٌ جديدٌ فقال الكوفيون هى فعيلٌ بمعنى مفعول اى مجدودة وهى المقطوعة عن المِنْوال عند الفَراغ من نَسْجها وقال البصريون هى بمعنى فاعلة اى جَدَّتْ يقال جَدَّ الشىء يجِدّ اذا صار جديدا وهو ضدّ الخَلَق فسقوط الهاء عندهم شاذٌّ مشبّهٌ بالمفعول ومن ذلك رِيحٌ خَرِيقٌ اى شديدةُ الهُبوب كانّها تخرِق الارض قال الشاعر

* كأنّ هُبُوبَها خَفَقانُ رِيحٍ * خَرِيقٍ بين أَعْلامٍ طِوالِ *

ومنه شاةٌ سَدِيسٌ اى بلغت السنةَ السادسةَ ،

فصل ٢٧٠

قال صاحب الكتاب وتأنيثُ الجمع ليس بحقيقىّ ولذلك اتّسع فيما أُسند اليه الحاقُ العلامة وتركُها تقول فَعَلَ الرجالُ والمسلماتُ والأيّامُ وفَعَلَتْ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الجمع يَكْسِب الاسمَ تأنيثًا لانّه يصير فى معنى الجماعة وذلك التأنيث ليس بحقيقىّ لانّه تأنيثُ الاسم لا تأنيثُ المعنى فهو بمنزلة الدار والنَعْل ونحوهما فلذلك اذا أُسْنِد اليه فعلٌ جاز فى فعله التذكيرُ والتأنيثُ فالتأنيث لما ذكرناه من ارادة الجماعة والتذكيرُ على ارادة الجمع ولا اعتبارَ بتأنيث واحده او تذكيره ألا تراك تقول قامت الرجالُ وقام النساء فتُؤنّث فعلَ الرجال مع انّ الواحد منه مذكّرٌ وهو رجلٌ وتُذكّر فعلَ النساء مع انّ الواحد امرأةٌ قال الله تع قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ

وقالَ نِسْوَةٌ ولا فرق بين العُقلاء وغيرهم فالرجالُ والأيّامُ فى ذلك سَواءٌ لانّ التأنيث للاسم لا للمسمّى والكوفيون يزعمون انّ التذكير للكثرة والتأنيث للقلّة ويؤيّد عندك انّ تأنيث الجمع ليس بحقيقىّ انّك لو سمّيت رجلا كِلابًا او كِعابًا او فُلوسًا او عُنوقًا لصرفته ولو كان تأنيثه حقيقيًا لكان حكمُه حكمَ عقربٍ اذا سُمّىَ به وسُعادَ فى الصرف ، والجمع على ضربَيْن مكسّرٌ وصحيحٌ واعلمْ انّ الجموع تختلف فى ذلك فما كان من الجمع مكسّرًا فأنتَ مخيّرٌ فى تذكير فعله وتأنيثه نحو قام الرجال وقامت الرجال من غيرِ ترجيحٍ لانّ لفظ الواحد قد زال بالتكسير وصارت المعامَلةُ مع لفظ الجمع فإن قدّرتَه بالجمع ذكّرته وإن قدّرته بالجماعة أنّثته قال الشاعر * أَخَذَ العَذارَى عِقْدَها فنظَمْنَهُ * وقال الراجز

* اذا الرِجالُ وَلَدَتْ أَوْلادُها * وٱضْطَرَبَتْ من كِبَرٍ أَعْضادُها *
* وَجَعَلَتْ أَوْصابُها تَعْتادُها * فَهْىَ زُرُوعٌ قد دَنَا حَصادُها *

وما كان منه مجموعًا جمعَ السلامة فما كان منه لمؤنّثٍ نحوُ المسلمات والهندات كان الوجه تأنيثَ الفعل وإن كان الجمع للمذكّرين بالواو والنون فالوجهُ تذكير الفعل فيه نحوُ قام الزيدون وانّما كان الوجه فيما كان مؤنّثا تأنيثَ الفعل لرُجْحان التأنيث فيه على التذكير وذلك انّ التأنيث فيه من وجهَيْن من جهةِ انّ الواحد مؤنّثٌ وهو باقٍ على صيغته وهو مع ذلك مقدّرٌ بالجماعة والتذكيرُ من جهة واحدة وهو تقديره بالجمع وجمعُ المذكّر بالعكس التذكيرُ فيه من جهتَيْن من جهةِ انّ الواحد باقٍ وهو مذكّر والثانى انّه مقدّرٌ بالجمع وهو مذكّر والتأنيثُ من جهة واحدة وهو تقديره بالجماعة فرَجَحَ على التأنيث وقد ذكّر بعضهم الاوّل وهو قليل قرأ حمزةُ والكسائىّ وابن عامرٍ قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّى بالياء وقال الشاعر

* وقام اِلَىَّ العاذلاتُ يَلُمْنَنِى * يَقُلْنَ أَلا تَنْفَكُّ تَرْحَلُ مَرْحَلَا *

وقد أنّث بعضهم الثانى وهو من قبيل الضرورة قال الشاعر

* قالت بنو عامرٍ خالوا بنى أَسَدٍ * يا بُؤْسَ للحَرْبِ ضَرّارًا لأَقْوامِ *

فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وامّا ضميرُه فتقول فى الاسناد اليه الرجالُ فعلتْ وفعلوا والمسلماتُ فعلتْ وفَعَلْنَ وكذلك الأيّامُ قال

* واذا العَذارَى بالدُخانِ تقنّعتْ * واستعجلتْ نَصْبَ القُدورِ فملّتِ *

قال الشارح قوله وامّا ضميره يريد ضمير الجمع فاذا أُسند فعلٌ الى ضمير الجمع فلا يخلو الجمعُ من ان يكون مكسّرًا او غيرَ مكسّر فإن كان مكسّرا وكان المذكرُ ممّن يعقل نحوِ الرجال والغلمان كان لك فيه وجهان احدهما ان تُلْحقه تاء التأنيث نحوَ الرجالُ قامتْ فتُؤنّثه وتُفْرِده لانّه يرجع الى تقدير الجماعة وهي حقيقةٌ واحدةٌ مؤنّثةٌ ويجوز ان يرجع الى اللفظ وهو جمعُ مذكرٍ عاقلٍ فتظهر علامة ضميره بالواو نحوِ الرجالُ قاموا لانّ الواو للمذكّرين ممّن يعقل فامّا قوله

* شَرِبْتُ بها والدِيكُ يَدْعو صَباحَه * اذا ما بَنُوا نَعْشٍ دَنَوْا فتَصَوَّبُوا *

فانّه كان ينبغي ان يقول دَنَتْ على تقدير علامة الجماعة او دَنَوْنَ لانّه جمعٌ لِما لا يعقل الّا انّه أجراها مجرَى من يعقل اذ كان دَوْرُها يجرى على تقديرٍ لا يختلف وصار كقصد العاقل لشىءٍ يعلمُه فلذلك جمعها بالواو والنون فقال بنو نعش ولم يقل بنات نعش فاذا عاد الضميرُ بالواو على حدّ جَمْعِه اياه ومثله قوله تعالى قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لمّا أخبر عنهنّ بالخطاب الذى يختصّ بمن يَعقل جمعها بالواو المختصّة بمن يعقل، وإن كان المكسّر لغيرِ أولى العقل نحوِ الأيّام والحُمُر فلك فيه وجهان احدهما ان تُلْحِق الفعلَ التاءَ فتقول الأيّامُ فعلتْ على تقدير جماعة الايّام وإن شئت قلت فَعَلْنَ لانّ الايّام ممّا لا يعقل فجمعُه وضميرُ جمعه كالمؤنّث وإن كان مذكّرًا نحوَ ثيابُك مُزِّقْنَ وجِمالُك أَقْبَلْنَ قال الشاعر

* وإن تكنِ الأيّامُ فَرَّقْنَ بَيْنَنا * فَقَدْ بَانَ مَحْمُودٌ أَخِى يَوْمَ وَدَّعَا *

والذى يؤيّد عندك انّ ما لا يعقل يجرى عندهم مجرى المؤنّث انّك اذا صغّرتَ نحوَ جمالٍ ودَراهِمَ فانّك تردّه الى الواحد ثمّ تجمعه بالالف والتاء كالمؤنّث فتقول فى تصغير جمال ودراهم جُمَيْلاتٌ ودُرَيْهِماتٌ، والمؤنّث السالم نحوُ الهندات تقول الهنداتُ قامتْ على معنى الجماعة وقُمْنَ على اللفظ وكذلك مكسّرُه نحو الهُنُودُ قامت وقمن إن شئت فامّا قول الشاعر * واذا العذارى الخ * البيت لسُلْمَى بن رَبيعَةَ الضَبّىّ والشاهد فيه قوله تقنّعتْ ومَلَّتْ حيث كان عائدًا الى العذارى والعَذارَى جمعُ عَذْراءَ وهي البِكْر يصف إكرامَ اهله الضُيُوفَ وأنّه لفرط إكرامهم تُباشِر الصَبِيّاتُ الأبكارُ ما يباشره الآباءُ، وامّا الجمع المذكر السالم فضمرُه بالواو نحوِ الزيدون قاموا لا غيرُ،

قال صاحب الكتاب وعن ابى عُثْمانَ العربُ تقول الأَجْذاعُ انكَسَرْنَ لأَدْنَى العدد والجُذوعُ انكسرتْ ويقال لخَمسٍ خَلَوْنَ ولخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ وما ذاك بضَرْبَةِ لازِبٍ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الشىء قد استعملتْه العربُ استحسانًا للفرق بين القليل والكثير فيقولون الأَجْذاع انكسرن والجُذوع انكسرت فيؤنّثون الكثير بالتاء والقليل بالنون ومنه قولهم فى التأريخ لخمسٍ خَلَوْنَ وأربعٍ بَقِينَ ولخمسَ عشرةَ خلتْ ولثلاثَ عشرةَ بقيتْ، وقد قيل فى تعليل ذلك اقوالٌ أقربُها ما ذهب اليه الجُرْجانىّ وهو انّ التأنيث فيها لمعنى الجماعة والكثرةُ أذهبُ فى معنى الجمعيّة من القلّة والتاء حرفٌ مختصٌّ بالتأنيث فجُعلت علامةً فيما كان أذهبَ فى معنى الجمعيّة والنونُ فيما هو اقلُّ حَظًّا فى الجمعيّة لانّ النون لا ترد للتأنيث خصوصًا وانّما ترد على ذواتٍ صفتُها التأنيث، والذى عندى فى ذلك انّ بناء القلّة قد جرى عليه كثيرٌ من احكام الواحد من ذلك جوازُ تصغيرها على الفاظها من نحو أُجَيْمالٍ وأُثَيّابٍ ومنها جوازُ وصف المفرد به من نحو بُرْمَةٍ أَكْسارٍ وثَوْبٍ أَسْمالٍ ومنها عودُ الضمير اليه مفردًا من قوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ فلمّا غلبت على القلّة احكامُ المفرد عبّروا عنها فى التأنيث بالنون المختصّة بالجمع لئلّا يُتوهّم فيها الافرادُ، وقوله وما ذاك بضَرْبةِ لازِبٍ يريد بأمْرٍ ثابتٍ يلزمك ان تأتى به بل أنتَ مخيَّرٌ إن أتيتَ بهِ فحَسَنٌ وإن لم تأتِ به فعربىٌّ جيّدٌ وهو من قولهم لَزَبَ الشىء يَلْزُبُ لُزوبًا اذا ثبت ولازِبٌ افصحُ من لازِمٍ،

فصـــل ٣٧١

قال صاحب الكتاب ونحوُ النَّخْلِ والتَّمْرِ ممّا بينه وبين واحده التاء يُذكَّر ويُؤنَّث قال اللّه تعالى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ وقال مُنْقَعِرٍ ومؤنّثُ هذا الباب لا يكون له مذكّرٌ من لفظه لألتباسِ الواحد بالجمع وقال يونسُ فاذا ارادوا ذلك قالوا هذه شاةٌ ذَكَرٌ وحَمامةٌ ذكرٌ،

قال الشارح قد تقدّم انّ هذا الضرب من الجمع ممّا يكون واحدُه على بنائه من لفظه وتلحقه تاء التأنيث ليُبيِّن الواحد من الجمع فانّه يقع الاسمُ فيه للجنس كما يقع للواحد فاذا وصفتَه جاز فى الصفة التذكيرُ على اللفظ لانّه جنسٌ مع الافراد والتأنيثُ على تأويل معنى الجماعة وذلك نحو قوله تعالى أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ومُنْقَعِرٍ ويجوز جمع الصفة مكسّرًا ومصحّحًا نحو قوله تعالى ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ وقال تعالى وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ويقع على الحيوان كما يقع على غيره من نحو حَمامةٍ وحَمامٍ وبَطّةٍ وبَطٍّ وشاةٍ وشاءٍ، ولا يُفْصَل بين مذكّره ومؤنّثه بالتاء لانّك لو قلت للمؤنّث حمامةٌ وللمذكّر حمامٌ لألتبس بالجمع

فتجنّبوه لذلك واكتفوا بالصفة فاذا ارادوا الذكرَ قالوا حمامةٌ ذَكَرٌ وشاةٌ ذكرٌ وكذلك اذا ارادوا الانثى قالوا حمامةٌ أُنْثَى وشاةٌ انثى حكى ذلك يونسُ فاعرفه ،

فصــــل ٢٧٣

قال صاحب الكتاب والأَبْنِيَةُ التى تلحقها الفُ التأنيث المقصورةُ على ضربَيْن مختصّةٌ بها ومشتركةٌ فن المختصّة فُعْلَى وهى تجىء على ضربَيْن اسمًا وصفةً فالاسمُ على ضربين غيرُ مصدر كالبُهْمَى والحُمّى والرُّؤْيا وحُزْوَى ومصدرٌ كالبُشْرَى والرُّجْعَى والصفةُ نحوُ حُبْلَى وخُنْثَى ورُبَّى ،

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على المؤنّث بالتاء انتقل الى الكلام على المؤنّث بالالف والفُ التأنيث على ضربَيْن مقصورة وممدودة ومعنى قولنا مقصورة ان تكون مفردة ليس معها الفٌ اخرى فتُمَدَّ انّما هى الف واحدة ساكنة فى الوصل والوقف فلا يدخلها شىء من الاعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ كانّها قُصِرَتْ عن الاعراب كلّه من القَصْر وهو الحَبْس والالفُ تُزاد آخرًا على ثلثة اضرب احدُها ان تكون للتأنيث والثانى ان تكون مُلْحِقةً والثالث ان تكون لغيرِ تأنيث ولا إلحاقٍ بل لتكثير الكلمة وتوفير لفظها والفرقُ بين الف التأنيث وغيرها انّ الف التأنيث لا تُنوَّن نكرةً نحوَ حُبْلَى ودُنْيَا ويمتنع إدخال علم التأنيث عليها فلا يقال حُبْلاةٌ ولا دُنْياةٌ لئلّا يُجْمَع بين علامتَىْ تأنيث والضربان الآخَران يدخلهما التنوينُ ولا يمتنعان من علم التأنيث من نحو أَرْطًى ومِعْزًى فأَرْطًى ملحقٌ بجَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ ومِعْزًى ملحق بدِرْهَمٍ وهِجْرَعٍ والذى يدلّ على ذلك انّك تنوّنه فتقول ارطًى ومعزًى وتُدْخِلهما تاءَ التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أَرْطاةٍ وامّا الثالث فهو لحاقُها لغير تأنيثٍ ولا لحاقٍ نحوُ قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى فهذه الالفُ ليست للتأنيث لانّها منوّنة ولا للالحاق لانّه ليس لنا اصل سُداسىٌّ فيُلْحَقَ قبعثرى به فكان زائدًا لتكثير الكلمة ، وامّا الالف التى للتأنيث فهى على ضربَيْن الف مفردة والف تُلْحَق قبلها الفٌ للمدّ فتنقلب الآخرةُ منهما همزةً لوقوعها طرفًا بعد الف زائدة فامّا الالف المفردة فاذا لحقت الاسمَ لم تخل من ان تلحق بناءً مختصًّا بالتأنيث او بناءً مشتركًا للتأنيث وغيره فن المختصّ ما كان على فُعْلَى بضمّ الاوّل وسكون الثانى نحوِ دُنْيَا وحُبْلَى فهذا البناء لا يكون الّا مؤنّثا والمرادُ بقولنا لا يكون الّا مؤنّثا انّ الفه لا تكون للالحاق ولا لغيره لانّه ليس فى الكلام مثلُ

جُعْفَرٍ بضمّ الفاء فيكونَ هذا ملحقًا به وزيادتها للتكثير قليلةٌ لا يُصار اليه ما وُجد عنه مندوحةٌ مع انّ غالب الامر فى الزيادة لغير الالحاق أن تكون فيما زاد على الاصول على حدّها فى قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى هذا رأْىُ سيبويه وأصحابه فامّا على قياس مذهب ابى الحسن فيجوز ان يكون للالحاق بجُخْدَبٍ وقد أجاز السِيرافىّ الالحاقَ بجُخْدَبٍ وإن لم يكن من الاصول لانّ حروفه كلّها اصولٌ ذكر ذلك فى باب الجمع فيما كان ملحقًا بالاربعة وقد حكى سيبويه على سبيل الشذوذ بُهْماةٌ وقياس ذلك عند سيبويه ان تكون الالف فيه للتكثير لتعذُّرِ ان تكون للتأنيث اذ علمُ التأنيث لا يدخل على مثله، وهذا البناء يجىء على ثلثة اضرب اسمًا ليس بمصدر ومصدرًا وصفةً فالاوّل نحو البُهْمَى وهو نبتٌ والحُمَّى والرُّؤْيَا لما يراه فى مَنامه الانسانُ من الأَحْلام وحُزْوَى موضع بالدَهْناء من بلاد تميم ومنه طُغْيَا اسمٌ للصغير من بقر الوحش حكاه الاصمعىّ بضمّ الاوّل وحكاه ثَعْلَبٌ بفتحه والثانى وهو المصدر كالرُجْعَى بمعنى الرُجوع والبُشْرَى بمعنى البِشارة ومن ذلك الزُلْفَى بمعنى الازْلاف وهى القُرْبة والمَنْزِلة من قوله تعالى وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى اى ازْلافًا ومن ذلك الشُورَى بمعنى المَشْوَرة والسُوأَى بمعنى المَساءة والحُسْنَى بمعنى الحُسْن والغُمَّى بمعنى الغَمِّ والثالث وهو الصفة نحو حُبْلَى للحامل وخُنْثَى لمن أشكل امرُه بأن يكون له ما للرجال والنساء جميعا مأخوذٌ من التخنّث وهو الانعطاف والتكسّر ورُبَّى وهى الشاة التى وضعت حديثًا وجمعُها رُبابٌ،

قال صاحب الكتاب ومنها فَعَلَى وهى على ضربَيْن اسمٌ كأَجَلَى ودَقَرَى وبَرَدَى وصفةٌ كجَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى،

قال الشارح يريد من المختصّ بالمؤنّث فَعَلَى بفتح الفاء والعين لانّ الفه لا تكون للالحاق لانّه ليس فى الرباعىّ مثلُ جَعَفَرٍ بفتح الفاء والعين فكانت للتأنيث لما ذكرنا فمن ذلك أَجَلَى ودَقَرَى وبَرَدَى وهى اسماء مواضع وقالوا فى الصفة جَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى فالجمزى من السُرْعة يقال هو يعدو الجمزى اى هذا الضربَ من العَدْو وقالوا حمارٌ جَمَزَى اى سريعٌ قال الشاعر

* كأنّى ورَحْلِى اذا رُعْتُها * على جَمَزَى جازِئٍ بالرِمالِ *

وذلك كما يقال رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ والبَشَكَى مثله يقال عَدَا البَشَكَى وناقةٌ بَشَكَى اى سريعةٌ وكذلك المَرَطَى ضربٌ من العَدْو سريعٌ قال الاصمعىّ هو فوق التقريب ودون الإهذاب،

قال صاحب الكتاب ومنها فُعَلَى كشُعَبَى وأُرَبَى،

قال الشارح كذلك هذا البناء يختصّ بالتأنيث لامتناع ان يكون للالحاق اذ ليس فى الاصول ما هو

على هذا المثال فشُعَبَى مكان وأُرَبَى من اسماء الداهية ،

قال صاحب الكتاب ومن المشتركة فَعْلَى فالتى الفُها للتأنيث اربعةُ اضرب اسمُ عين كسَلْمَى ورَضْوَى وعَوَّى واسمُ معنى كالدَّعْوَى والرَعْوَى والنَّجْوَى واللَّوْمَى ووصفٌ مفردٌ كالظَمْأَى والعَطْشَى والسَكْرَى وجمعٌ كالجَرْحَى والأَسْرَى ،

قال الشارح المراد بالمشترك ان يكون البناء ممّا يشترك فيه المذكرُ والمؤنّثُ وذلك بأن يكون الاسمُ الذى فى آخره الفٌ زائدةٌ على وزن الاصول نحوِ فَعْلَى فانّه يكون على مثال جَعْفَرٍ فيجوز ان يكون الفُه للالحاق ويجوز ان يكون للتأنيث فيحتاج حينئذ الى نَظَرٍ واستدلالٍ فان كان ممّا يسوغ ادخالُ تاء التأنيث عليه لم تكن الالفُ فى آخره للتأنيث وكذلك إن سُمع فيها التنوين فليست للتأنيث لانّ الِف التأنيث لا يدخلها تنوينٌ لانّها تمنع الصرفَ ولا يدخل عليها علمُ التأنيث اذ علمُ التأنيث لا يدخل على مثلِهِ وإن امتنعت من ذَيْنِكَ فهى للتأنيث ، واذا كانتِ للتأنيث فلها اربعةُ مواضعَ احدها ان يكون اسمَ عين وهو ما كان شخصًا مَرْئِيًّا نحوَ سَلْمَى وهو اسم رجل وسَلْمَى احدُ جَبَلَىْ طَيِّء وكانّ العَلَم منقولٌ منه ومن ذلك رَضْوَى وهو اسم جبل بالمدينة وعَوَّى من منازل القمر وهى خمسةُ أَنْجُم يقال لها وَرِكُ الأَسَد الثانى ان يكون اسمَ معنى وهو ما كان مصدرا كالدَّعْوَى بمعنى الادّعاء والرَعْوَى ايضا مصدرٌ بمعنى الارْعِوآء يقال ارْعَوَى عن القبيح اذا رجع عنه وهو حَسَنُ الرَعْوِ والرِعْو والرَعْوَى ومن ذلك النَّجْوَى بمعنى المُناجاة وهى المُسارَّة ومنه قوله تعالى وَاذْ هُمْ نَجْوَى ولذلك وُحّد وهم جماعةٌ لكونه مصدرا جُعلوا نفسَ النجوى مبالغةً كما يقال رجلٌ عدلٌ وقومٌ رِضًى وكذلك اللَّوْمَى بمعنى اللَّوْم انشد ابو زيد

* أَمَا تَنْفَكُّ تَرْكَبُنِى بلَوْمَى * بَهِجْتَ بها كما بَهِجَ الفَصِيلُ *

اى تَعْلونى باللَّوْم الّا انّه أنّث فقال بها لانّ الالف للتأنيث الثالث ان يكون صفةً وهى على ضربين تكون مفردًا وتكون جمعًا فالمفردُ يكون مؤنّثَ فَعْلانَ وهو نظيرُ أَفْعَلَ فَعْلآءَ نحوِ أحمر وحمرآء فى انّ مؤنّثه على غيرِ بناء مذكّره والجمع ان يكون جمعَ فَعِيلٍ بمعنى مفعول ممّا هو آفةٌ وداءٌ نحوَ جَرِيحٍ وجَرْحَى وأَسِيرٍ وأَسْرَى وكَلِيم وكَلْمَى وقد تقدّم الكلام عليه فى الجمع ،

قال صاحب الكتاب والتى الفُها للالحاق نحوُ أَرْطَى وعَلْقَى لقولهم أَرْطاةٌ وعَلْقاةٌ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ هذا البناء يكون مذكّرا ويكون مؤنّثا فاذا امتنعت الفُه من التنوين

ودخولِ التاء عليها دلّ ذلك على انّها للتأنيث واذا سُمع فيها التنوين وساغ دخولُ التاء عليها نحوُ أَرْطًى وعَلْقًى وأَرْطاةٍ وعَلْقاةٍ فإنّ تنوينه يدلّ على انصرافه ولو كان الالف فيه للتأنيث لكان غير مصروف كحُبْلَى وسَكْرَى واذا لم تكن للتأنيث كانت للالحاق وذلك لانّه على ابنية الاصول والالحاق معنًى مقصودٌ ويفيد فائدةً ما هو مَزِيدٌ للتكثير ولم يُرَد به الالحاقُ لانّ كلّ الحاقٍ تكثيرٌ وليس كلّ تكثيرٍ الحاقا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ومنها فِعْلَى فالتى الفُها للتأنيث ضربان اسمُ عين مفردٌ كالشِّيزَى والدِفْلَى وذِفْرَى فيمَن لم يَصْرِفْ وجمعٌ كالحِجْلَى والظِرْبَى فى جمعِ الحَجَل والظَرِبانِ ومصدرٌ كالذِكْرَى والتى للالحاق ضربان اسمٌ كمِعْزًى وذِفْرًى فيمَن صرف وصفةٌ كقولهم رجلٌ كِيصًى وهو الذى يأكل وحدَه وعِزْهًى عن ثَعْلَب وسيبويه لم يُثْبِتْه صفةً الّا مع التاء نحوَ عِزْهاةٍ ،

قال الشارح قوله ومنها يريد ومن المشتركة فِعْلَى بكسر الفاء وسكون العين فهذا البناء يكون ايضا مؤنّثا ومذكّرا فالمؤنّثُ ما كانت الفُه للتأنيث واعتبارُه بامتناع الصرف وامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه وذلك على اربعة اضرب اسمُ عين ومصدرٌ وصفةٌ وجمعٌ فالاوّل وهو العين نحو الشِيزَى وهو خشبٌ اسودُ يُتّخذ منه القِصاع والدِفْلَى وهو نبتٌ وفيه لغتان الصرف وتركُه فمَن صرفه جعل الفَه للالحاق بدِرْهَمٍ ومن لم يصرفه جعله مؤنّثا وكذلك ذِفْرَى وهو من القفا ما وراءَ الأُذن وهو اوّلُ ما يَعْرَق من البعير يقال ذِفْرَى أُسيلةٌ وفيه ايضا لغتان الصرف وتركه واما الثانى وهو المصدر فقالوا ذكرتُه ذِكْرَى بمعنى الذِكْر قال الله تع إنَّ فِي ذٰلِكَ لَذِكْرَى وقال تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ فامتناعُ تنوينه مع انّه نكرةٌ دليلٌ على انّ الفه للتأنيث الثالث وهو الصفة زعم سيبويه انّ فِعْلَى لم يَرِد صفةً الّا وفيه تاء التأنيث نحوُ قولهم رجلٌ عِزْهاةٌ وهو الذى لا يُطْرَب لِلّهْو تكبُّرًا وسِعْلاةٌ وهى أَخبثُ الغُول وحكى احمد بن يحيى ثَعْلَبٌ عِزْهًى بغير تاء وقالوا رجلٌ كِيصًى للذى يأكل وحدَه وسيبويه منع ان يكون فِعْلَى صفةً اذا كانت الفُه للتأنيث فامّا ما ذكروه فانّ الفه للالحاق بدليل دخول التاء عليه واما الرابع وهو ما كان جمعًا من هذا البناء فلم يأت الّا فى حرفَيْن قالوا حِجْلَى فى جمع حَجَلٍ وظِرْبَى فى جمع ظَرِبانٍ وقد تقدّم الكلام عليهما فى الجمع وقالوا الدِفْلَى يقع للواحد والجمع وهو بالجنس أشبهُ منه بالجمع ،

فصــل ٢٧٣

قال صاحب الكتاب والأبنية التى تلحقها ممدودةً فَعْلآء وهى على ضربين اسمٌ وصفةٌ فالاسمُ على ثلثة اضرب اسمُ عينٍ مفردٌ كالصَّحْراء والبَيْداء وجمعٌ كالقَصْباء والطَّرْفاء والحَلْفاء والأَشْياء ومصدرٌ كالسَّرّاء والضَرّاء والنَعْماء والبَأْساء ؞

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على ابنية الالف المقصورة انتقل الى الكلام على أبنية الممدودة وقد تقدّم بيان معنى المقصورة والممدودة فمن ابنية الممدودة فَعْلآء بفتح الفاء منها وهى على ضربين اسمٌ وصفةٌ فالاسمُ على ثلثة اضرب مفردٌ واقعٌ على عينٍ كالصَحْراء والبَيْداء فالصَحْراء البَرِّيّة وقيل لها ذلك لاتّساعها وعدم الحائل فيها ومنه لقيتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ اى من غيرِ حائلٍ والبَيْداء المَفازة مأخوذٌ من بادَ يَبِيدُ اذا هلك لانّها مُوحِشةٌ مُهْلِكةٌ وقيل لها مَفازةٌ على طريق التفاؤُل بالسلامة كما قيل للمُعْوَجّ أَحْنَفُ والحَنَفُ الاستقامة وقيل المفازةُ مأخوذ من قولهم فَوَّزَ اذا هلك فيكون اذًا كالبيداء والاوّل امثلُ لاحتمال ان يكون فَوَّزَ مأخوذا من المفازة كانّه رَكِبَ مفازةً فهلك وقالوا الجَرْباء للسماء كانّهم جعلوا الكواكب كالجَرَب لها فعلى هذا اصلُها الصفة وانّما غلبتْ فصارت اسمًا بالغَلَبة وقالوا الجَمّاء من قولهم الجَمّاء الغَفيرُ اى جماعتُهم لم يتخلّف منهم احدٌ فهو اسمٌ وليس بمصدرٍ ؞ وامّا الجمع فنحو القَصْباء والطَّرْفاء والحَلْفاء والأَشْياء وهذه الاسماء مفردةٌ واقعةٌ على الجمع فلفظُها لفظ الافراد ومعناها الجَمع هذا مذهب سيبويه وحكى ابو عثمان عن الأصمعىّ انّه قال واحد الطرفاء طَرَفَةٌ وواحد القصباء قَصَبَةٌ وواحد الحَلْفاء حَلِفَةٌ فهذا وحدَه مكسورُ العينِ وليسَ الخلافُ فى تكسيرها وعدم تكسيرها انّما موضعُ الخلاف انّ هذه الاسماء هل هى بمنزلة القومِ والإبل لا واحدَ لها من لفظها او هى بمنزلة الجامل والباقر فى انّ لها واحدٌ من لفظها وهو جَمَلٌ وبَقَرةٌ وامّا أَشْياء فانّ اصلها شَيْئآء على زنة فَعْلآء كقَصْباء وطَرْفاء الّا انّهم كرهوا تقارُبَ الهمزتَيْن فحوّلوا الاولى الى موضع الفاء فقالوا أَشْيآء على زنة لَفْعآء والاصلُ فَعْلآء والذى يدلّ على انّه مفردٌ تكسيرُهم ايّاه على أَشاوَى وفيه خلافٌ قد ذكرتُه فى شرح المُلوكىّ وقد استقصيتُ الكلامَ فيه هناك ؞ وامّا المصدر فنحو السَرّاء والضَرّاء بمعنى المَسَرّة والمَضَرّة والنَعْماء بمعنى النِعْمَة قال الله تع وَلَئِنْ أَذَقْناه نَعْماءَ بَعْدَ ضَرّاءَ مَسَّتْهُ والصواب انّها اسماءٌ للمصادر وليست أنفسَها فالسَرّاء الرَخاء والضَرّاء الشدّة والنَعْماء النِعْمة فهى اسماءٌ لهذه المعانى فاذا قلنا انّها مصادرُ كانت عبارةً عن نفس الفعل الذى هو المعنى واذا كانت اسماءً لها كانت عبارةً عن المحصّل لهذه المعانى ؞

قال صاحب الكتاب والصفة على ضربَيْن ما هو تأنيثُ أَفْعَلَ وما ليس كذلك فالاوّلُ نحو سَوْداءَ وبَيْضاءَ والثانى نحوُ امرأةٍ حَسْناءَ ودِيمَةٍ هَطْلاءَ وحُلّةٍ شَوْكاءَ والعَرَبِ العَرْباءِ،

قال الشارح هذه الاسماء كلّها صفاتٌ لانّها جاريةٌ على الموصوفين نحوَ هذه امرأةٌ حَسْناءُ ورأيت امرأةً حسناءَ ومررت بامرأةٍ حسناءَ وكذلك البقيّةُ والغالبُ على هذا البناءِ ان يكون مؤنّثَ أَفْعَلَ وبابُه الألوانُ والعُيُوبُ الثابتةُ بأصل الخِلْقة نحوُ أَبْيَضَ وبَيْضاءَ وأسود وسَوْداءَ وأزرق وزَرْقاءَ وقالوا فى العيوب أَعْمَى وعَمْياءُ وأعرجُ وعَرْجاءُ وأعورُ وعَوْراءُ وقد جاء لِغير أفعل قالوا امرأةٌ حسناءُ اى جميلة ولم يقولوا رجلٌ أحسنُ حتى يَقرِنوه بمَنْ فيقولوا رجلٌ احسنُ من غيره وقالوا دِيمَةٌ هَطْلاءُ اى دائمةُ الهَطْلِ ولا يكادون يقولون مَطَرٌ أهطلُ وقالوا حُلّةٌ شَوْكاءُ للجديدة هكذا قال ابو عُبَيْدة كانّها تشوك لجِدّتها لانّ الجديد يوصَف بالخُشونة وقالوا العَرَبُ العَرْباءُ اى الخالصة كما يقال العاربة وقالوا امرأةٌ عَجْزاءُ للكبيرة العَجُز واذا ارادوا المذكّر قالوا رجلٌ أَلْيَى ولم يقولوا أَعْجَزُ وقالوا داهيةٌ دَهْياءُ كانّهم رفضوا أَفْعَلَ فى هذه الصفات لقلّة وصف المذكّر بها، فهذا البناء أعنى فَعْلاءَ المفتوحَ الاوّلِ على اختلاف ضروبه لا تكون الهمزةُ فى آخره الّا للتأنيث فلا ينصرف لذلك وهى بدلٌ من الف التأنيث بخلاف المضموم اوّله والمكسور نحو قُوباءٍ وعِلْباءٍ وذلك لانّه ليس فى الكلام فَعْلالٌ بفتح الفاء فيكونَ هذا ملحقًا به الّا فيما كان مضاعفا نحوَ الزَّلْزال والقَلْقال وحكى الفرّاء ناقةٌ بها خَزْعالٌ اى ظَلْعٌ وروى ثعلبٌ قَهْقارٌ للحَجَر الصُّلْب وزاد ابو مالك قَسْطالٌ للغبار فان صحّت الرواية حُمل على انّ المراد خَزْعَلٌ وقَهْقَرٌ وقَسْطَلٌ والالفُ إشباعٌ عن الفتحة قبلها على حدّ * تَنْقادُ الصَّيارِيفِ *

قال صاحب الكتاب ونحوُ رُحَضاءَ ونُفَساءَ وسِيَراءَ وسابِياءَ وكِبْرِياءَ وعاشُوراءَ وبَراكاءَ وبَرُوكاءَ وعِقْرِباءَ وخُنْفُساءَ وأَصْدِقاءَ وكُرَماءَ وزِمِكّاءَ،

قال الشارح وقد جاءت الفُ التأنيث فى أبنية مختلفة غيرِ فَعْلاءَ فمن ذلك الرُّحَضاءُ وهو عَرَقُ الحُمّى مأخوذٌ من رَحَضَ الثوبَ اذا غسله كانّ عرق الحمّى يغسل المحمومَ وهو بضمّ الفاء وفتح العين وهمزتُه للتأنيث وليست للالحاق لانّه ليس فى الكلام مثلُ فُعَلالٍ فيكونَ ملحقًا به ومثله العُرَواءُ وهى قِرّةُ الحُمّى ومَسُّها اوّلَ ما تأخذ مأخوذٌ من عَرَا يَعْرُو وقالوا نُفَساءُ للمرأة حين تضع حَمْلَها ومن ذلك سِيَراءُ بكسر الاوّل وفتح الثانى وهو من البُرود فيه خطوطٌ كالسُّيُور وقيل هو الذَّهَب قال النابغة

* صَفْراءُ كالسِّيَراءِ أُكْمِلَ خَلْقُها * كالغُصْنِ فى غُلَوائِه المُتَأَوِّدِ *

وقالوا سابِياءُ للمَشيمَة التى تخرج مع الولد واذا كثُر نَسْلُ الغنم فهى السابياء وهو مأخوذ من سَبَيْتُ الخَمْرَ اذا حملتَها من بلد الى بلد لخروجها من مكان الى مكان ويجوز ان يكون من أَسابِيّ الدَم وهو طرائقه لانّ المشيمة لا تنفكّ من دَم والكِبْرِياء مصدر كالكِبْر بمعنى العَظَمَة وعاشوراء اليوم العاشر من المُحَرَّم خاصّةً وهو فاعُولاء من العَشَرَة وبَراكاء معناه الثَبات فى الحرب وهو من البُرُوك يقال بَراكِ بَراكِ وكذلك بَرُوكاء والعَقْرَباء الأنثى من العَقارب والخُنْفُساء من حَشَرات الارض معروفةٌ يقال خُنْفُس وخُنْفُساء وأَصْدِقاء وكُرَماء من الجموع التى وقعت الف التأنيث فى آخرها كما وقعت المقصورةُ فى آخرِ حَبالَى وسَكارَى وهو كثيرٌ فى فَعيلٍ نحو شَقيّ وأَشْقِياء وتَقِيّ وأَتْقِياء ومثلِ كَرِيم وكُرَماء وحَنيف وحُنَفاء وقالوا شاهدٌ وشُهَداء وصالحٌ وصُلَحاء وشاعرٌ وشُعَراء واما زِمِكّاء فهو ذنبُ الطائر والقصرُ فيهما الفاشى ،

قال صاحب الكتاب واما فِعْلاءُ وفُعْلاءُ كعِلْباء وحِرْباء وسِيساء وحُوّاء ومُزّاء وقُوباء فألفُها للالحاق ،

قال الشارح امّا ما كان على فِعْلاء وفُعْلاء بكسر الاوّل وضمّه وسكون الثانى منه فانّه مصروف منوّنٌ لانّ همزته ليست للتأنيث بخلاف الهمزة فى نحو صَحْراء وبَيْداء فالمكسورُ الاوّل نحوُ عِلْباء وحِرْباء وسِيساء والعِلباء عَصَبُ العُنُق يقال منه عَلِبَ البعيرُ وناقةٌ مُعَلَّبَةٌ اذا داء جانبا عنقها والحِرْباء دُوَيْبَةٌ اكبرُ من العَظاءة تستقبل الشمسَ وتدور معها حيث دارت وتتلوّن أَلوانًا بحَرّ الشمس قيل هو ذَكَرُ أُمّ حُبَيْن والسِيساء الظَهْر قال ابو عمرو السيساء من الفرس الحارِك ومن الحمار الظَهْر ومنه القِيقاء والزِيزاء للارض الغليظة فهذا كلّه ملحقٌ بسِرْداح ولذلك انصرف كما انّ سرداحًا منصرفٌ والهمزةُ فيه بدلٌ من ياء والاصلُ عِلْباىٌ وحِرْباىٌ وسِيساىٌ فوقعت الياء طرفًا بعد الف زائدة فقُلبت الفًا ثمّ قُلبت الالف همزةً كما قلنا فى كِساء ورِداء بخلاف همزة فَعْلاءَ نحو صَحْراء وحَمْراء فإنّ الهمزة فيه بدلٌ من الف التأنيث فان قيل ما الدليل على انّ الاصل عِلْباىٌ وحِرْباىٌ بالياء دون ان يكون عِلْباوًا وحِرْباوًا بالواو فالجواب انّ العرب لمّا أنّثت هذا الضربَ وأظهرتْ هذا الحرفَ المنقلبَ لم تُظْهِر الّا ياءً وذلك نحو دِرْحايَة للضَخْم القصير ودِعْكايَة فظهورُ الياء فى المؤنّث بالهاء دلالةٌ على انّ الهمزة فى حِرْباء وعِلْباء منقلبةٌ عن ياء لا عن واو، وكذلك المضموم الاوّل نحو الحُوّاء والمُزّاء والقُوباء كلّه مصروف لانّه ملحق بقُرْطاس وقُرْطاط فالحُوّاء نبتٌ يُشْبِه لونه لونَ الذئب الواحدةُ حُوّاءةٌ والمُزّاء من اسماء الخَمْر يقال مَزّةٌ ومُزّاءُ للّذيذ الطَعْم وهو من اسمائها وليس بصفة والقُوباء داءٌ معروفٌ يتقشّر فاذا تُفِل عليه يَبْرَأُ وفيه لغتان قُوَباء بفتح العين وقُوباء بالاسكان فمَن فتح العين كان من باب الرُحَضاء والعُرَواء لا ينصرف

لانّه ليس فى الابنية فُعَلالٌ بضمّ الفاء وفتح العين فيُلْحَق به فكانت همزتُه للتأنيث فلم ينصرف لذلك ومن أسكن وقال قُوباءُ كان ملحقًا بقُرْطاسٍ فهو منصرف لذلك ومثله الخُشّاء وهو العَظْم الناتئ وراء الأذن قال ابن السِكّيت ليس فى الكلام فُعْلاءُ بضمّ الفاء وسكون العين الّا حرفان الخُشّاء والقُوباء فاعرفه ،

ومن اصناف الاسم المُصَغَّر

فصـــل ٢٧٤

قال صاحب الكتاب الاسم المتمكّن اذا صُغّر ضُمّ صدرُه وفُتح ثانيه وأُلحق ياء ساكنةٌ ثالثةً ولم يتجاوز ثلثةَ أمثلة فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ كفُلَيْسٍ ودُرَيْهِمٍ ودُنَيْنِيرٍ ،

قال الشارح اعلم انّ التصغير والتحقير واحدٌ وهو خلافُ التكبير والتعظيم وتصغيرُ الاسم دليلٌ على صِغَرِ مسمّاه فهو حِلْيَةٌ وصفةٌ للاسم لانّك تريد بقولك رُجَيْلٌ رجلا صغيرا وانّما اختصرتَ بحذف الصفة وجعلتَ تغييرَ الاسم والزيادةَ عليه عَلَمًا على ذلك المعنى كما جُعل تكسيرُ الاسم علامةً تنوب عن تحْلِيَته بالكثرة والذى يدلّ على انّ التصغير اصلُه الصفة انّ حُكْم الصفة قائمٌ ألا ترى انّ مَن اعمل اسمَ الفاعل فقال هذا ضاربٌ زيدا لم يستحسن إعمالَه اذا صغّره فلا يقول هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا كما لم يستحسن اعماله اذا وَصَفَه ولذلك لا يُصغَّر من الاعلام الّا ما يجوز وصفُه ممّا يُتوهّم فيه الشِرْكةُ ولذلك قال أصحابنا انّه ليس البابُ أن يصغَّرِ الاعلام ، وله ثلثةُ معانٍ احدها تصغير ما يجـــوز ان يُتوهّم انّه عظيمٌ كقولك رُجَيْلٌ وجُمَيْلٌ الثانى تقليلُ ما يجوز ان يُتوهّم انّه كثيرٌ كقولنا دُرَيْهِماتٌ ودُنَيْنيراتٌ الثالثُ تقريبُ ما يجوز ان يُتوهّم انّه بَعيدٌ كقولهم بُعَيْدَ العَصْرِ وقُبَيْلَ الفَجْرِ والسَقْفُ فُوَيْقَنا لا يخلو معناه من هذه الاقسام الثلثة وأضاف الكوفيون قِسْمًا رابعًا يسمّونه تصغير التعظيم كقول الشاعر

* وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تدخل بينهم * دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأَنامِلُ *

فقال دُوَيْهِيَةٌ والمراد تعظيم الداهية اذ لا داهيةَ اعظمُ من الموت وقال الاخر

* فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهِقِ الرَّأْسِ لم تكن * لِتَبْلُغَه حتى تَكِلَّ وتَعْمَلا *

فقال جُبَيْلٌ ثمّ قال شاهق الرأس وهو العالى فدلّ على انّه اراد تفخيم شأنه وقالوا يا بُنَىّ ويا أُخَىّ

ويريدون المبالغة وهذا ليس من اصول البصريين وجميعُ ما ذكروه راجعٌ الى معنى التحقير فامّا قولهم دُوَيْهِيَةٌ فالمراد انّ أصغر الأشياء قد يُفْسِد الاصول العظام فحَتْفُ النفوس قد يكون تصغيرَ الامر الذى لا يُؤْبَهُ له وامّا قوله فُوَيْقَ جُبَيْلٍ فالمراد انّه صغيرُ العَرْض دقيقُ الرأس شاقُّ المصعد لطُوله وعُلُوّه وامّا بُنَىَّ وأُخَىَّ فالمراد تقريبُ المنزلة ولُطْفُها لانّه قد يصل بلَطافة ما بينهما الى ما يصل اليه العظيمُ ،

فاذا صغّرتَ الاسم المتمكّن ضممتَ اوّله وفتحتَ ثانيه وزدتَ عليه ياءً ثالثةً ساكنةً وتكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة وانّما قلنا المتمكّن تحرّزًا ممّا ليس بمتمكّنٍ من الاسماء نحو اسماء الاشارة مثل ذَا وتَا والموصولِ نحو الّذى والّتى فانّك اذا صغّرتَ هذه الاسماء لا تضمّ اوّلها بل تُبْقيها على حالها فى المُكبَّر وسيوضَح امرُها اذا انتهينا اليها ، فان قيل ولِمَ كان اذا صغّروا الاسم يُضَمّ اوّله قيل لانّا اذا صغّرنا الاسم فلا بدّ من تغييره بعلامة تدلّ على المصغّر وكان الضمّ اولى لانّ الفتحة للجمع فى نحو مَساجِدَ وضَوارِبَ فلم يبق الّا الكسرُ والضمُّ فاختاروا الضمّ لانّ الياء علامةٌ للتصغير وما بعدها مكسورٌ فيما زاد على الثلاثة فكرهوا كسرَ الاوّل لثقل اجتماع كسرتَيْن مع الياء وكانت عنه مندوحةٌ الى الضمّة وقال بعضهم انّما ضمّوا الاوّل من المصغّر تشبيهًا بفعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله فكما ضمّوا اوّل ضُرِبَ كذلك ضمّوا الاوّل من المصغّر فى نحو جُبَيْرٍ والجامع بينهما انّ المكبّر يكون على أبنية مختلفة وهو الاصل ولم يفتقر الكلامُ معه الى علامة تدلّ على التكبير لانّ العلامات انّما يُؤْتَى بها عند تغيير الكلام عن اصله وامّا التصغير فيفتقر الى علامة لانّه حادثٌ لنيابته عن الصفة على ما قدّمنا وكذلك فعلُ ما لم يسمّ فاعله من حيث انّ ما سُمّي فاعله على الاصل ولا يفتقر الى علامة تدلّ عليه وهو على أبنية مختلفة نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ فاذا لم يسمّ فاعله ألزموه بناءً واحدًا وضمّوا اوّله ليدلّ التغييرُ على المعنى الحادث فيه فقالوا ضُرِبَ وعُلِمَ وظُرِفَ فى هذا المكان فالمكبّرُ كالفعل المسمّى فاعله والمصغّرُ كالفعل الذى لم يسمّ فاعله والمعتمَدُ انّ الغرض صيغةٌ تخلُص للتصغير من غير مشاركة ولم يوجد سوى هذه الصيغة ، فان قيل فلِمَ كان التصغير بزيادة حرف وهلّا كان بنقص حرف اذ الغرضُ تغييرُ صيغة المكبّر عن حاله وكما يحصل التغييرُ بالزيادة كذلك يحصل بالنقص مع انّ النقص يُناسب معنى التصغير اذ كان التصغيرُ نقصًا قيل عنه جوابان احدهما انّ التصغير لمّا كان صفةً وحِلْيَةً للمصغّر بالصِغَر والصفةُ انّما هى لفظٌ زائدٌ على الموصوف جُعل التصغير الذى هو خَلَفٌ عنه بزيادة ولم يُجعَل بنقص ليُناسب حالَ الصفة والثانى انّهم لمّا ارادوا الدلالة على معنى التصغير والايذانَ بذلك

جعلوا العلامة بزيادة لفظ لانّ قوّة اللفظ تُؤذِن بقوّة المعنى ووجهٌ ثالثٌ انّ اكثرَ الاسماء الثلاثيّةُ فلو كان التصغيرُ بنقصٍ تَخرجُ الاسمَ عن منهاج الاسماء ونقص عن البناء المعتدل، فان قيل ولِمَ كان المَزيدُ ياءً دون غيرِها من الحروف فالجواب انّ الدليلَ كان يقتضى ان يكون المَزيدُ احدَ حروفِ المدّ واللين لخفّتها وكثرةِ زيادتها فى الكلم فتنكّبوا عن الالف لانّ التكسير قد استبدّ بها فى نحو مساجدَ ودراهمَ ولانّه قد لا يخلص البناء للتصغير لانّه يصير على فُعَالٍ كغُرابٍ فعدلوا الى الياء لانّها اخفّ من الواو، وله ثلثة أبنية فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ والمراد بها الوزن لا المثال نفسه لانّه قد يكون المثال أُفَيْعِلُ نحو أُحَيْمِدَ ومُفَيْعِلٌ نحو مُكَيْرِمٍ وفُعَيْلِينٌ نحو سُرَيْحِينٍ فامّا فُعَيْلٌ فهو تصغيرُ ما كان على ثلثة احرف من أيّ بناء كان كقولك فى فَلْسٍ فُلَيْسٌ وفى قَلَمٍ قُلَيْمٌ وكذلك بقيّةُ أبنية الثلاثىّ واما فُعَيْعِلٌ فهو تصغيرُ ما كان على اربعة احرف من اىّ بناء كان كقولك فى جَعْفَرٍ جُعَيْفِرٌ وفى زِبْرِجٍ زُبَيْرِجٌ وكذلك سائرُ ابنية الرباعىّ وسواءٌ فى ذلك الاصولُ وما فيه زيادةٌ فكما تقول جُعَيْفِرٌ وسُبَيْطِرٌ كذلك تقول فى جَهْوَرٍ جُهَيْوِرٌ وفى صَيْرَفٍ صُيَيْرِفٌ وفى غُلامٍ غُلَيِّمٌ وفى عَجُوزٍ عُجَيِّزٌ واما فُعَيْعِيلٌ فهو على وجهين احدُهما ان يكون تصغيرَ ما كان من الاسماء على خمسة احرف والرابعُ منها واوٌ او الفٌ او ياءٌ فالواو نحو صُنْدُوقٍ وصُنَيْدِيقٍ والالف نحو شِمْلالٍ وشُمَيْلِيلٍ والياء نحو قِنْدِيلٍ وقُنَيْدِيلٍ لا يختلف بناءُ المصغّر وإن اختلفت أبنيةُ المكبّر والثانى ان تُصغّر خماسيّا وليس رابعُه شيئًا من حروف المدّ فيحتاج الى ان تحذف منها حرفًا ليرجع الى الاربعة ثمّ تُصغّره تصغيرَ ما كان على اربعة احرف ثمّ تُعوّض من المحذوف ياءً رابعةً نحو قولك فى سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجٌ وإن شئت سُفَيْرِيجٌ فتُعوّض الياءَ من اللام المحذوفة وكذلك نظائرُه من نحو فَرَزْدَقٍ وفُرَيْزِدٌ وفُرَيْزِيدٌ إن شئتَ هذا نصّ سيبويه فى اصل الباب انّ المصغّر على ثلثة أمثلة، وقيل للخليل لِمَ تُثْبِتُ التصغير على هذه الامثلة الثلثة فقال وجدتُ معاملة الناس على فَلْسٍ ودرهمٍ ودينارٍ فصار فلسٌ مثالا لكلّ اسم على ثلثة احرف ودرهمٌ مثالا لكلّ اسم على اربعة احرف ودينارٌ مثالا لكلّ اسم على خمسة احرف رابعُها حرفُ علّة،

قال صاحب الكتاب وما خالفهنّ فلعلّة وذلك ثلثة اشياء محقّرُ أَفْعالٍ كأُجَيْمالٍ وما فى آخره الف تأنيث كحُبَيْلَى وحُمَيْراء او الفٌ ونونٌ مضارعتان كسُكَيْرانَ،

قال الشارح قد جاءت هذه الامثلةُ الثلاثةُ الأُخَرُ فى التصغير وهو مخالفةٌ للامثلة المذكورة وهى أُفَيْعالٌ تحقيرُ أَفْعالٍ نحو قولك فى تحقير أَجْمالٍ أُجَيْمالٌ وفى تحقير أَنْعامٍ أُنَيْعامٌ وسائرِ ما يجمع على أَفْعالٍ

وانّما لم يذكر سيبويه هذا البناء لانّه جمعٌ والتصغيرُ ليس قعيدًا فى الجمع وذلك من قِبَل انّ المراد من الجمع الدلالةُ على الكثرة والتصغيرُ تقليلٌ فكان بينهما تَنافٍ فلذلك لم يذكره اذ كان الدليلُ يأباه والذى حسّنه ههنا انّه من أبنية القلّة قال السيرافىّ ولو اضاف مثالا رابعا لكان يشتمل على التصغير كلّه وهو أُفَيْعالٌ نحو أُجَيْمالٍ، وامّا حُبَيْلَى وحُمَيْراء وسُكَيْرانُ فصدورُها من الابنية المتقدّمة والزيادةُ فى آخرها كتاء التأنيث فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولا يصغّر الّا الثلاثىّ والرُباعىّ وامّا الخُماسىّ فتصغيرُه مستكرَهٌ كتكسيره لسُقوط خامسه فإن صُغّر قيل فى فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِدٌ وفى جَحْمَرِشٍ جُحَيْمِرٌ،

قال الشارح اعلم انّ التصغير انّما هو للثلاثىّ والرباعىّ من الاسماء فامّا الثلاثىُّ فهو اقعدُ فى التصغير من الرباعىّ لانّه اعدلُ الابنية وأخفُّها ولذلك كثرت أبنيتُه وكان له فى التكسير بناءآن بناءُ قلّة وبناءُ كثرة فكان أقبلَ للتغيير وأحملَ للزيادة وامّا الرباعىّ فهو متوسّطٌ بين الثلاثىّ والخماسىّ وأثقلُ من الثلاثىّ ولذلك قلّ التصرّفُ فيه فلم يكن له فى التكسير الّا بناءٌ واحدٌ وهو للكثير والقليل، وامّا الخماسىّ فثقيلٌ جدًّا لكثرة حروفه فلم يُزَدْ ثِقَلًا بزيادة ياء التصغير وتغييرِ بضمّ اوّله وكسرِ ما بعد يائه وذلك ممّا يزيده ثِقَلًا فاذا اريد تصغيرُه حُذف منه حرفٌ حتى يرجعَ الى الاربعة ثمّ يُصغّرَ بمثال الرباعىّ وهو فُعَيْعِلٌ نحو سُفَيْرِجٍ كما كُسّر على مثال الرباعىّ وهو فَعَالِلُ نحو سَفارِجَ كجَعافِرَ فلذلك كرهوا تصغيرَه وتكسيرَه لِما يلزمه من حذف خامسه وقيل اصلُ الحذف فى التكسير وحُمل التصغير عليه فى الحذف وذلك انّه ثقُل عليهم اذا جمعوا أن يأتوا بالحروف كلّها مع كثرتها وثِقَلِ الجمع وأنّه جمعٌ لا ينصرف فحذفوا منه حرفًا تخفيفًا وحُمل التصغير عليه لانّهما من وادٍ واحد وانّما حذفوا الخامس لانّ الثقل به حصل ولئلّا يصير عَجُزُ الكلمة اكثرَ من صدرها واعلم انّك اذا حذفت حرفًا ممّا زاد على الاربعة فى التصغير او التكسير فإنّك تُقدّر بناءه على بناءٍ من ابنية الرباعىّ ثمّ تُصغّره تصغيرَ ذوات الاربعة من نحو جَعْفَرٍ وزِبْرِجٍ وسائرِ امثلة الرباعىّ فاذا قلت فى فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِدٌ فكانّك صغّرت فَرْزَدًا نحو جَعْفَرٍ او فِرْزِدًا نحو زِبْرِجٍ وكذلك جَحْمَرِشٌ تقول فيه جُحَيْمِرٌ،

قال صاحب الكتاب ومنهم مَن قال فُرَيْزِقٌ وجُحَيْرِشٌ بحذف الميم لانّها من الزوائد والدالَ لشَبَهها بما هو منها وهو التاء والاوّلُ الوجهُ قال سيبويه لانّه لا يزال فى سُهولة حتى يبلغَ الخامسَ ثمّ يرتدع فانّما حذف الذى ارتدع عنده وقال الأخفش سمعتُ مَن يقول سُفَيْرِجلٌ متحرّكًا والتصغيرُ والتكسيرُ

من واد واحد ،

قال الشارح اعلم انّ من العرب من يقول فى تصغير خَدَرْنَق وفَرَزْدَق خُدَيْرِق وفُرَيْزِق فيحذف النون من خدرنق لانّها وإن لم تكن زائدة فى خدرنق فهى من حروف الزيادة وهى مُجاوِرةٌ للطرف وهم كثيرًا ما يُعْطون الجارَ حكمَ مُجاوِره ألا ترى انّهم قالوا صُيَّمٌ وقُيَّمٌ فى صُوَّمٍ وقُوَّمٍ فقلبوا الواو ياءً على حدّ قلبها فى عُصِيّ ودُلِيّ ونظائرُ ذلك كثيرةٌ فلمّا كانت النون من حروف الزيادة ولها حكمُ الطرف وكانت القاف حرفًا قويًّا بعيدا من حروف الزيادة حذفوها كما يحذفون ما هو زائدٌ فى بنات الخمسة نحوَ قولك فى مُغْتَسِلٍ مُغَيْسِلٌ وفى مُقْتَدِرٍ مُقَيْدِرٌ وحذفوا الدال من فرزدق لانّه مُجاوِرٌ للطرف ومُشابِهٌ للتاء التى هى من حروف الزيادة فحذفوه كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة ، فامّا قول صاحب الكتاب فى جَحْمَرِشٍ جُحَيْرِشٌ بحذف الميم فليس بصحيحٍ وأظنّه سَهْوًا لانّ الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهى بعيدةٌ من الطرف غيرُ مجاوِرة له فلم يحسن الّا حذفُ الشين نحوُ جُحَيْمٍ لفَواتِ احد وصفَيِ العلّة ولانّ الميم فى جحمرش ثالثةٌ والثالثُ فى التصغير يؤتى به ضرورةً والدالُ فى فرزدق رابعٌ وكذلك النون فى خَدَرْنَق وقد يكون فى المصغّر ما ليس له رابعٌ كالثلاثىّ فلمّا كان الحرف الرابع قد يوجَد وقد لا يوجد شُبِّه بالحروف الزوائد اذ كان من جنسها فمن قال فُرَيْزِدٌ بحذف القاف وهو القياس قال خُدَيْرِنٌ ومن قال فُرَيْزِقٌ قال خُدَيْرِقٌ وذلك شاذّ قليلٌ فلذلك قال صاحب الكتاب والوجه الاوّل قال سيبويه لانّه لا يزال فى سُهُولة حتى يبلغَ الخامسَ ثمّ يرتدع اشارةً الى انّ الثقل انّما حصل بالخامس فهو الذى أَوْجب الحذفَ لانّ الحرفَيْن اللذَيْن فى الصدر مضيا على القياس المطّرد فى تصغير الثلاثىّ والرباعىّ والحرفُ الذى بعد الياء موجودٌ فى الثلاثىّ والرباعىّ والحرفُ الرابعُ موجود فى الرباعىّ والخماسىّ وهو الذى لا نظيرَ له فيما تقدّم من التصغير فكان أَوْلى بالحذف وذكر سيبويه عن بعض النحويين سُفَيْرِجِلٌ وسَفارِجِلُ قال الأخفش سمعتُ من يقول سُفَيْرِجِلٌ متحرّكًا يعنى بتحريك الجيم وفى الجمع سَفارِجِلُ فهذا يأتى به على الاصل ولا يبالى الثقلَ وقال الخليل لو كنتُ محقّرًا لهذه الاسماء ولا أَحْذِفُ منها شيئًا كما قال بعض النحويين لَسكّنتُ الحرفَ الذى قبل الآخر فقلتُ سُفَيْرِجْلٌ بتسكين الجيم حتى يصيرَ بوزن دُنَيْنِيرٍ لانّ قبل الآخر الياء ساكنةً حتى تصير الجيم مثلَ الياء الساكنة ، وقوله والتصغير والتكسير من واد واحد يريد ان العمل فيهما واحدٌ وذلك انّك تغيّر الاوّل منهما الّا انّ تغيير اوّل المكسّر بالفتح وتغييرَ اوّل المصغّر بالضمّ فاذا قلت مَساجِدُ فليست الفتحة فى الميم هى الفتحة

فى ميم مَسْجِدٍ يدلّك على ذلك انّك تقول بُرَيْثِنٌ وبَراثِنُ وزِبْرِجٌ وزَبارِجُ فكما لا تشكّ انّ الاوّل من براثن وزبارج فتحٌ لأجل الجمع فكذلك فى مَساجِدَ وتزيد فيهما حرفًا من حروف المدّ ثالثًا الّا انّ المَزيد فى التكسير الفٌ وفى التصغير ياءٌ وتكسر ما بعد الياء فى المصغّر كما تكسر ما بعد الالف فى المكسّر فلمّا كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا قيل انّهما من وادٍ واحد فاعرفه

فصــل ٣٧٥

قال صاحب الكتاب وكلُّ اسم على حرفَيْن فانّ التحقيرَ يردّه الى اصله حتى يصيرَ الى مثال فُعَيْلٍ وهو على ثلثة اضرب ما حُذف فاؤه او عينه او لامه تقول فى عِدَةٍ وشِيَةٍ وكُلْ وخُذْ اسمَيْن وُعَيْدَةٌ ووُشَيَّةٌ وأُكَيْلٌ وأُخَيْذٌ وفى مُذْ وسَلْ اسمَيْن وسَهٍ مُنَيْذٌ وسُوَيْلٌ وسُتَيْهَةٌ وفى دَمٍ وشَفَةٍ وحِرٍ وفُلٍ وفَمٍ دُمَيٌّ وشُفَيْهَةٌ وحُرَيْحٌ وفُلَيْنٌ وفُوَيْهٌ

قال الشارح اعلم انّه لا يجوز ان يصغَّر اسمٌ على أقلَّ من ثلثة احرف لانّ ادنى ابنية التصغير فُعَيْلٌ وذلك لا يكون الّا من بنات الثلاثة لانّ ياء التصغير تقع ثالثةً ساكنةً وأدنى ما يقع بعدها حرفٌ يكون حرفَ الاعراب نحو رُجَيْلٍ وجُمَيْلٍ ولو صُغّر ما هو على حرفَيْن لوقعت ياء التصغير ثالثةً طرفًا فكان يلزم تحريكُها بحركات الاعراب وهى لا تكون الّا ساكنةً لانّها رسيلةُ الف التكسير فى رِجالٍ وجِمالٍ وجَعافِرَ ومَساجِدَ وكان يؤدّى ذلك الى قلب ياء التصغير الفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها او حَذْفِها اذا وقع بعدها التنوينُ وكلُّ ذلك محظورٌ لما يلزم فيه من نقض الغرض باجتلاب ياء التصغير، فان كان الاسم المتمكّن على حرفَيْن وذلك انّما يكون بحذف حرف منه اذ اقلُّ ما يكون عليه الاسماء المتمكّنة ثلثةُ احرف وذلك على ثلثة اضرب احدها ما ذهبت فاؤه الثانى ما ذهبت عينه الثالث ما ذهبت لامه فالبابُ فيما كان من ذلك أن يُرَدّ الاسم فى التصغير الى اصله حتى يصير الى مثال فُعَيْلٍ وكان ردُّه الى اصله أَوْلى من اجتلابِ حرفٍ غريب فالاوّلُ نحو عِدَةٍ وزِنَةٍ وشِيَةٍ ففاءُ هذه الاسماء واوٌ محــذوفــةٌ والاصلُ وَعْدَةٌ ووَزْنَةٌ ووَشْيَةٌ يدلّ على ذلك الوَعْد والوَزْن والوَشْى فاذا صغّرتها قلت وُعَيْدَةٌ ووُزَيْنَـةٌ ووُشَيَّةٌ وإن شئت همزتَ فقلت أُعَيْدَةٌ وأُزَيْنَةٌ وأُشَيَّةٌ لانّ الواو اذا انضمّت ضمًّا لازمًا ساغ همزُها نحو وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ وكذلك لو سمّيت رجلا بخُذْ وكُلْ لقلت أُخَيْذٌ وأُكَيْلٌ لانّ الفاء همزةٌ محذوفةٌ يدلّ على

ذلك الأَخْذُ والأَكْلُ، والثانى ما حُذف عينه نحوُ مُذْ وسَهٍ لغةٍ فى الاِسْت وذلك أنّ فيه ثلاثَ لغات اِسْتٌ وسَهٌ وسَتٌ فمن قال اِسْتٌ حذف اللام وعوّض منه همزةَ الوصل كما فعل فى اِبْنٍ ومن قال سَهٌ حذف العين ومن قال سَتٌ حذف اللام فاذا سمّيت رجلا بمُذْ ثمّ صغّرته قلت مُنَيْذٌ لانّ اصله مُنْذُ ومُذْ مخفّف فاذا صغّرته رددتَه فى التصغير الى اصله وحالِه التى كانت له وكذلك لو صغّرتَ سَهًا لقلت سُتَيْهَةٌ لانّ اصله سَتَهٌ بفتح التاء يدلّ على ذلك قولهم فى التكسير أَسْتاهٌ ولو سمّيت رجلا بسَلْ من اِسْأَلْ على تخفيف الهمزة لقلت سُؤَيْلٌ فتردّ الهمزة لانّ عينه همزةٌ محذوفةٌ ومنهم من يجعله معتلّ العين بالواو ويقول سَالَ يَسالُ مثلَ خَافَ يَخافُ ومنه قراءةُ من قرأ سَالَ سَائِلٌ بغير همزة فى الفعل ويدلّ انّه من الواو قولهم سَاوَلْتُهُ وسِلْتُهُ فهو مَسُولٌ مثلُ خِفْتُه فهو مَخُوفٌ وقياسُ ذلك انْ تقول فى تصغيره سُوَيْلٌ فتردّ الواو ويكون ردُّ الساقط للتسمية لا للتصغير لانّ من قاعدة مذهب سيبويه انّه اذا سمّى رجلا بنحوِ قُمْ وخَفْ وبِعْ ردّ اليه ما ذهب منه قبل التسمية قبل التصغير فيقول فى المسمّى بقُمْ هذا قُومٌ وفى خَفْ هذا خَافٌ وفى بِعْ هذا بِيعٌ لانّ العين انّما كانت حُذفت لسكون اللام للأَمْر فاذا سُمّى به أُعْرِب وتحرّكت اللامُ بحركات الاعراب فعاد ما كان حُذف لالتقاء الساكنين وليس كذلك اذا سُمّى بسَلْ من سَأَلَ يَسْأَلُ مهموزًا لانّ الهمزة انّما حُذفت تخفيفًا فلم تَعُدْ فى التسمية، الثالث ما حُذفت لامه وذلك نحو دَمٍ وشَفَةٍ وحِرٍ وفُلٍ فاذا صغّرت شيـًٔا من ذلك رددت المحذوف فتقول فى دَمٍ دُمَىٌّ وفى يَدٍ يُدَيَّةٌ لانّ اصلهما دَمْىٌ ويَدْىٌ وتقول فى شَفَةٍ شُفَيْهَةٌ لانّ اصله شَفَهَةٌ بالهاء يدلّ على ذلك قولهم فى التكسير شِفاهٌ وفى الفعل شافَهْتُ فان قيل انتم انّما رددتم المحذوف ضرورةَ تكميل بناء التصغير وهو فُعَيْلٌ وتاء التأنيث يتمّ بها الاسمُ ويصير على ثلثة احرف فهلّا اجتُزِئَ بالتاء مُكَمِّلَةً ولم يُرَدّ المحذوف فالجواب انّ تاء التأنيث لا يُعْتَدّ بها لانّها تُعَدّ منفصلةً بمنزلةِ اسم ضُمّ الى اسم فكما انّك تُصغِّر الصدرَ من الاسمين فتقول حُضَيْرَمَوْتٌ ولا تُغيّر الثانى فكذلك يقع التصغيرُ على ما قبل تاء التأنيث وقالوا فى تصغير حِرٍ حُرَيْحٌ لانّ اصله حِرْحٌ لانّه من باب سَلِسَ وقَلِقَ فخفّفوه بحذف لامه والذى يدلّ على ذلك قولهم فى التكسير أَحْراحٌ وتقول فى تصغير فُلٍ من قول ابى النَّجْم * فى لُجّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ * فُلَيْنٌ لانّ الذاهب منه نونٌ اذ اصله فُلانٌ وانّما خُفّف فلمّا صغّروه أعادوا اللام التى هى النون ولم يُعيدوا الالف لانّها زائدة والغرضُ يحصل بردّ اللام وحدَها وتقول فى تصغير فَمٍ فُوَيْهٌ لانّ اصله فَوْهٌ بدليل قولهم فى التكسير أَفْواهٌ وانّما حذفوا الهاءَ لشَبَهها بحروف المدّ كما تُحذف

فى شَفَة وأبدلوا من الواو ميماً فلمّا صغّروه أعادوه الى اصله   وامّا سَنَةٌ فمن قال سَنَوَاتٌ قال فى تصغيره سُنَيَّةٌ وامّا من قال سانَهْتُه قال فى التصغير سُنَيْهَة   وهكذا تفعل فى كلّ منتقص منه من الثلاثىّ فتقول فى تصغيرِ المسمّى بأَنِ المخففة من الثقيلة أُنَيْنٌ وفى المسمّى بِبَخْ بُخَيْخٌ لانّ اصله التشديد يدلّ على ذلك قول العجّاج * فى حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أَقْعَسَا * وتقول فى المسمّى بِرُبَ من قوله * رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ * رُبَيْبٌ لانّ اصله رُبَّ مشدّدة ، فإن صُغِّر ما هو على حرفَيْن ممّا لا اصلَ له او ما لا يُعرَف اصله نحو مَنْ وكَمْ وان التى للجزاء وان التى تُلْغَى مع مَا من قوله

* فَمَا انَّ طِبُّنا جُبْنٌ ولٰكِنْ * مَنايانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا *

فجميعُ ذلك اذا سُمّى به ثمّ صُغِّر يُتَمّم بالياء فيقال مُنَيٌّ وكُمَيٌّ وأُنَيٌّ لانّ اكثرَ المحذوفات من الياء والواو نحوَ أَبٍ وأَخٍ ويَدٍ والواوُ ترجع فى التصغير الى الياء لاجتماعها مع ياء التصغير نحوِ أُبَيٌّ وأُخَيٌّ وبُنَيٌّ فلمّا كانت تؤول الى الياء جعلوا الزائدَ ياءً من اوّلِ امره كما قال

* رَأَى الأَمْرَ يُفْضِى الى آخِرٍ * فصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلَا *

فصــل ٢٧٦

قال صاحب الكتاب وما بقى منه بعد الحذف ما يكون به على مثالِ المحقَّر لم يُرَدّ الى اصله كقولهم فى مَيْتٍ وهارٍ وناسٍ مُيَيْتٌ وهُوَيْرٌ ونُوَيْسٌ ولو رُدّ لقيل مُيَيِّت وهُوَيْئِر وأُنَيِّس ،

قال الشارح اعلم انّ الاسم اذا حُذف منه شىءٌ وبقى بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير وهو ثلاثةُ احرف لم يُرَدّ المحذوف لانّ الحذف لم يكن عن علّة تزول فى التصغير انّما كان الحذف لضرب من التخفيف فى المكبَّر وهو أحوجُ اليه فى المصغَّر لزيادة حروفه فلذلك تقول فى مَيْتٍ مخفَّف من مَيِّتٍ مُيَيْتٌ بياء واحدة بعدها ياء التصغير ولم تردّ المحذوف لانّ الغرض من ردّ المحذوف من نحو أَبٍ وأَخٍ تحصيلُ بناء التصغير وهو فُعَيْلٌ وذلك حاصلٌ من مَيْتٍ فلم يُحتَج الى ردّ المحذوف ولو رُدّ لقيل مُيَيِّتٌ بثلاث ياءآت   وكذلك تقول فى هارٍ من قوله تعالى عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ هُوَيْرٌ فلا تردّ المحذوف اذ لا حاجةَ الى ذلك لحصولِ بناء التصغير لانّ الباقى بعد الحذف ثلاثة احرف وأصلُ هارٍ هائرٌ فحُذفت العين تخفيفًا   وتقول فى تصغير ناسٍ نُوَيْسٌ ولو رددتَ المحذوف لقلت أُنَيِّسٌ لانّ اصله أُناسٌ فحُذفت

الفاء منه وهى الهمزة وصارت الفُ فُعَالٍ كالعوض من المحذوف ويدلّ على انّ اصله أُناسٌ قولُ الشاعر

* انّ المَنايَا يَطّلِعْـــــنَ على الأُناس الآمِنِينَا *

هذه قاعدة مذهب سيبويه فعلى ذلك لو سمّى رجلا بيَضَعُ ويَدَعُ ثمّ صغّر لقال يُضَيْعٌ ويُدَيْعٌ ولا يردّ المحذوف الذى هو الواو لانّ الباقى بعد الحذف يَفِى ببناء التصغير فلم يحتج الى ردّه، وزعم يونس انّ ناسا يقولون هُوَيْئِرٌ وذكر يونس ايضا انّ ابا عمرو بن العَلاء كان يقول فى تصغير مُرٍ وهو اسم الفاعل من أَرَى يُرِى مُرَيِّءٌ مثل مُرَيّعٍ وكان ابو العبّاس وهو قول ابى عثمان المازنىّ يرى الردّ ويقول يُوَيْضِعٌ وهُوَيْئِرٌ قال سيبويه من قال هُوَيْئِرٌ فانّما صغّر هائرًا لا هارًا كما قالوا رُوَيْجِلٌ كانّهم صغّروا راجِلًا فى معنى رَجُلٍ وإن لم يُستعمل وكما قالوا أُبَيْنُونَ جاؤا بالتصغير على ما لم يُستعمل كانّهم بنوا صيغة الجمع على أَفْعُلَ ثمّ صغّروه وجمعوه بالواو والنون ألا ترى انّه لو كان تصغيرُ الجمع مستعملا لم يَخْلُ امّا ان يكون تصغير أَبْناء او تصغير بَنِينَ فلا يكون تصغير أبناء اذ لو كان كذلك لقيل أُبَيْناءٌ كما يقال أُجَيْمالٌ ولو كان تصغير بنين لقيل بُنَيُّون كانّك تصغّر الواحد ثمّ تجمعه بالواو والنون وفى بُطْلانِ ذلك دليلٌ على ما ذُكر قال ويلزم من قال يُوَيْضِع وهُوَيْئِرٌ فردّ ان يقول فى مَيْتٍ مُيَيِّتٌ وفى ناسٍ أُنَيِّس وفى خَيْرٍ منك وشَرٍّ منك أُخَيْيِرُ منك وأُشَيْرِرُ منك لانّ اصلهما أَخْيَرُ منك وأَشَرُّ منك وقد اتّفقوا فى ذلك على مُيَيْت ونُوَيْس من غير ردٍّ وكذلك قالوا خُيَيْرٌ منك وشُرَيْرٌ منك من غير ردّ ولا فرقَ بينهما،

فصــل ٢٧٧

قال صاحب الكتاب وتقول فى اِسْمٍ واِبْنٍ سُمَىٌّ وبُنَىٌّ فتردّ اللامَ الذاهبةَ وتستغنى بتحريك الفاء عن الهمزة وفى أُخْتٍ وبِنْتٍ وهَنْتٍ أُخَيَّةٌ وبُنَيَّةٌ وهُنَيَّةٌ تردّ اللامَ وتُؤنّث وتذهب بالتاء اللاحقة،

قال الشارح اعلم انّ كلّ اسم كان فى اوّله همزةُ وصلٍ فانّ همزته تسقط فى التصغير سواءٌ كان الاسم تامّا او ناقصا فمثالُ التامّ قولك فى اِنطلاقٍ واِقتدارٍ نُطَيْلِيقٌ وقُتَيْدِيرٌ ومثالُ الناقص قولك فى اِبْنٍ بُنَىٌّ وفى اِسْمٍ سُمَىٌّ وفى اِسْتٍ سُتَيْهَةٌ حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها لانّها انّما دخلت توصّلًا الى النطق بالساكن وما بعد الاوّل فى التصغير يكون ابدًا محرّكا فلم يحتج الى الهمزة ولمّا حُذفت الهمزة رُدّ المحذوف لانّ الباقى لا يفى ببناء التصغير اذ كانا حرفَيْن، وامّا نحو بِنْتٍ وأُخْتٍ وهَنْتٍ فانّ هذه الكلم وإن استُفيد منها التأنيث فليست التاء فيها بعلامة تأنيث وانّما قلنا ذلك

لسكونِ ما قبلها وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا ما لم يكن الفًا وايضا فانّ تاء التأنيث اذا اتّصلت بالاسم يُبْدَل منها فى الوقف هاء نحو شَجَرَهْ وتَمْرَهْ وهذه تاء فى الوصل والوقف هذا مذهب سيبويه فيها وقد نصّ على ذلك فى باب ما لا ينصرف فقال لو سمّيتَ بهما رجلا لصرفتَهما معرفةً يعنى بِنْتًا وأُخْتًا ولو كانت للتأنيث لَمَا انصرفتا كما لم ينصرف نحو طَلْحَةَ وحَمْزَةَ فثبت بما ذكرناه انّ التاء ليست للتأنيث انّما هى مبدلةٌ من اللام التى هى واوٌ ألا ترى انّ الاصل فيها أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ وهَنَوَةٌ ووزنُها فَعَلٌ بفتح الفاء والعين فنقلوها الى فُعْلٍ وفِعْلٍ وفَعْلٍ وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْلٍ وعِدْلٍ وفَلْسٍ فان قيل اذا زعمتم انّ التاء ليست علامة تأنيث وأنّ بِنْتًا ليست من اِبْنٍ بمنزلة صَعْبَةٍ من صَعْبٍ فما عَلَمُ التأنيث فيها فالجوابُ انّ الصيغة فيها علمُ التأنيث والمراد بالصيغة نَقْلُها من فَعَلٍ الى فُعْلٍ وفِعْلٍ وفَعْلٍ وإبدالُ التاء من الواو فانّ هذا عَمَلٌ اختصّ بالمؤنّث الّا انّ التاء ههنا وان لم تكن علامة تأنيث فهى جاريةٌ مجراها اذ كان هذا الالحاقُ مختصًّا بالمؤنّث فلذلك لم يُعْتَدّ بها فى بناء التصغير فاذا صغّرتَها أعدتَ اللام المحذوفة معها كما تُعيدها مع الياء التى هى علامة التأنيث من نحو ثُبَيَّةٍ وبُرَيَّةٍ فى تصغير ثُبَةٍ وبُرَةٍ وألحقتَ التاء التى هى علامة التأنيث للايذان بالتأنيث لانّ الصيغة الدالّة على التأنيث فى أُخْتٍ وبِنْتٍ قد زالت بالتصغير وكانت التاء أَوْلى بالعلامة هنا دون غيرها من علامات التأنيث لشَبَهها بها من حيث كانت تاء فى الوصل، ومن ذلك ثِنْتانِ التاء فيه بدلٌ من اللام التى هى ياء من ثَنَيْتُ وهى مُلْحِقةٌ له بجِلْسٍ وعِدْلٍ والتاء فى اثنتان للتأنيث كما كانت فى بِنْتٍ للالحاق وفى اِبْنَةٍ للتأنيث ومن ذلك التاء فى كَيْتَ وذَيْتَ التاء فيهما بدلٌ من اللام التى هى ياء فى كَيَّةَ وذَيَّةَ وقد تقدّم الكلام عليهما فى فصل الكِنايات فاعرفه،

فصــل ٢٧٨

قال صاحب الكتاب والبَدَلُ غيرُ اللازم يُرَدّ الى اصله كما يُرَدّ فى التكسير تقول فى ميزانٍ مُوَيْزِينٌ وفى مُتَّعِدٍ ومُتَّسِرٍ مُوَيْعِدٌ ومُيَيْسِرٌ وفى قِيلَ وبابٍ ونابٍ قُوَيْلٌ وبُوَيْبٌ ونُيَيْبٌ واما البدل اللازم فلا يُرَدّ الى اصله تقول فى قائلٍ قُوَيْئِلٌ وفى تُخَمَةٍ تُخَيْمَةٌ وكذلك تاء تُراث وهمزةُ أُدَدٍ وتقول فى عيدٍ عُيَيْدٌ لقولك أَعْيادٌ،

قال الشارح اعلم انّ البدل على ضربَيْن لازمٍ وغيرُ لازمٍ والمراد باللازم ما كان الإبدالُ فيه لضرب من التخفيف لا لعلّةٍ أوجبت ذلك له وغيرُ اللازم ما كان البدلُ فيه لعلّة أوجبت ذلك فيه إمّا بحركةٍ أُوجبت قلبَ ما بعدها وإمّا بحرفٍ على حالةٍ تُوجب قلبَ حرف بعده فاذا حقّرت او جمعت تزول العلّةُ الموجبةُ إمّا بزوال الحركة او بزوال الحالة من ذلك الحرف فيُرَدّ الى اصله، فمن غير اللازم ميزانٌ وميعادٌ وميقاتٌ والاصل مِوْزان ومِوْعاد ومِوْقات فقلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها فاذا صُغّرت او جُمعت بحركة الواو فعادت الى اصلها لزوال سبب القلب وذلك نحو قولك فى التصغير مُوَيْزِينٌ وفى التكسير مَوازِينُ ومن العرب من لا يردّها الى الواو فى الجمع وانشدوا

* حِمىً لا يُحَلُّ الدَهْرُ الّا باذْننا * ولا نَسْأَلُ الأَقْوامَ عَهْدَ المَيَاثِقِ *

وهو جمع مِيثاقٍ وأصلُه من وَثِقْتُ، ومن ذلك قولهم فى تصغير قِيلٍ قُوَيْلٌ لانّه من الواو كانّهم بنوا من القول اسما على فِعْلٍ مثل عِدْلٍ ومنه قوله عليه السلام نهى عن قِيلٍ وقالٍ ولذلك لو سمّيت رجلا بقِيلَ فِعْلِ ما لم يسمّ فاعلُه لكان هذا حكمَه فى التصغير فتقول قُوَيْلٌ، وكذلك لو صغّرت رِيحًا لقلت رُوَيْحَةٌ لانّ اصلها رِوْحٌ وانّما قلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها فاذا صغّرتها تحرّكت وزالت الكسرة من قبلها فبطلت العلّةُ وكذلك تقول فى الجمع أَرْواحٌ قال الشاعر * اذا هَبّت أَرْواحُ الشتاء الزَعازِعُ * ويُحْكَى عن عُمارة انّه قال رِيحٌ وأَرْياحٌ ويحكى انّ أبا حاتم السِجِسْتانىّ أنكر عليه ذلك فقال أَمَا ترى فى المُصْحَف وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ كانّه قاسَهُ فغَلِطَ، وكذلك لو صغّرت نحوَ مُوقِنٍ ومُوسِرٍ لقلت مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِرٌ فتُعيده الى الياء لانّ اصله الياء لانّه من اليَقِينِ واليُسْر وانّما قُلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وبالتصغير زال السكون فعادت الى الاصل، ومن ذلك مُتَّعِدٌ ومُتَّسِرٌ ومُتَّزِنٌ اذا صغّرتها قلت مُوَيْعِدٌ ومُيَيْسِرٌ ومُوَيْزِنٌ فعُدتَ الى الاصل لانّ متّعدا من الوَعْد ومتّزنا من الوَزْن ومتّسرا من اليُسْر وانّما قلبت الفاء تاءً منها لوقوع تاء الافتعال بعدها فاذا صغّرتها حُذفت لكون الاسم بها خمسةَ احرف واذا حذفت التاء عادت الواو والياء الى اصلهما لانّ القلب انّما كان لاجل التاء هذا مذهبُ ابى اسحق الزَجّاج واما سيبويه فلا يرى ردّها الى اصلها ويقول مُتَيْعِدٌ ومُتَيْزِنٌ ومُتَيْسِرٌ وذلك لانّ قاعدة مذهبه انّه اذا وجب البدل فى موضع الفاء والعين لعلّة ثمّ زالت العلّةُ بالتصغير لم يُغيَّر البدل كانّ التصغير قام مقام العلّة فمُتَّعِدٌ بمنزلة مُغْتَسِلٍ فاذا صُغّرت حُذفت تاء الافتعال وبقيت التاءُ الاولى على حالها والاوّلُ اقيسُ، فامّا بابٌ ونابٌ ونحوهما ممّا هو على ثلثة احرف

وثانيه الفٌ فانّه إن كانت الالف فيه منقلبةً عن واو رُدّت الواو نحوَ قولك فى باب بُوَيْبٌ وفى مال مُوَيْلٌ وفى غارٍ غُوَيْرٌ وفى المثل عَسَى ان يكون الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا وما كان من الياء فانّك تردّها الى الياء نحوَ قولك فى ناب نُيَيْبٌ وفى رجلٍ اسمُه غَابَ وصَارَ غُيَيْبٌ وصُيَيْرٌ وذلك لانّك تضمّ اوّل المصغر ابدًا اذا كان اسما متمكّنا والالفُ لا تثبُت مع انضمام ما قبلها لانّها مَدّةٌ لا تكون حركةُ ما قبلها الّا من جنسها فإن لم يُعرَف له اصلٌ فى الواو والياء قُلبت الى الواو لانّ ذوات الواو فى هذا الباب اكثرُ من ذوات الياء فلذلك تقول فى سارٍ سُوَيْرٌ تريد السائر فتحذف الهمزة وسَواءٌ فى ذلك كان من سَارَ يَسِيرُ او من قولك سائر النـــاس لانّ الهمزة التى هى عينٌ او بدلٌ من عين محذوفةٌ للتخفيف فبقى سارٌ على زنة فَالٍ فقلبتها واوًا كما لو لم تحذف العين فى نحو سُوَيْئِرٍ وذُوَيْهِبٍ وكذلك تقول فى رجل خافٍ خُوَيْفٌ سواءٌ فى ذلك كان اصله خائفًا ثمّ خُفّف او خَوِفًا مثل رجلٍ مالٍ وكَبْشٍ صافٍ فاعرفه، وامّا البدل اللازم فنحو الهمزة فى قائلٍ وبائعٍ فاذا صُغّر شىء من ذلك قلت قُوَيْئِلٌ وبُوَيْئِعٌ بالهمز لم يخالف فى ذلك احدٌ من أصحابنا الّا ابو عمر الجَرْمىّ فانّه كان يقول قُوَيِّلٌ وبُوَيِّعٌ من غير همز قال لانّ الهمز فى قائل وبائع انّما كان لاعتلال العـــين بوقوعها بعد الف زائدة وكانت مجاورةً للطرف فهمزوها على حدّ الهمز فى عَطاء وكِساء وأنـــت اذا صُغّرت زالت الالف فعادت الهمزة الى اصلها من الواو والياء على حدّ عَوْدها فى مُتَّـعِـدٍ ومُـتَّـزِنٍ وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوّة الهمزة هنا بثبوتها فى التكسير نحوِ قَوائِمَ وبَوائِعَ وكلُّ العرب تهمز الجمع فلذلك كانت الهمزة فى قائلٍ وبائعٍ لازمةً وإن كانت حدثت عن علّة ومن ذلك التاء فى تُخَمَةٍ وتُكَلَةٍ وتُراثٍ البدل فيه لازمٌ يثبت فى التصغير والتكسير لانّ اصله الواو فتُخَمَةٌ اصله وُخَمَةٌ لانّه من الوَخامَة وتُكَلَةٌ اصله وُكَلَةٌ لانّه من تَوَكّلْتُ وتُراثٌ اصله وُراثٌ لانّه من وَرِثْتُ لانّه لم يكن لعلّة انّما كان لضرب من التخفيف والتخفيفُ كما كان مطلوبا فى المكبّر كذلك هو مطلوب فى المصغّر بل هو فى المصغّر اجدرُ لانّ التصغير يزيده ثِقَلًا بالزيادة فيه فلذلك تقول تُخَيْمَةٌ وتُكَيْلَةٌ وتُرَيْثٌ وذلك بإجماعٍ من اصحابنا، وامّا أُدَدٌ وهو ابو قبيلة من اليَمَن وهو أدد بن زيد بن كَهْلانَ بن سَبَا فقد جاء مصروفا كانّهم جعلوه من باب نُقَبٍ ولم يجعلوه معدولًا وهمزتُه بدلٌ من واو واصلُه وُدَدٌ من الوُدّ وانّما قلبوا واوَه همزةً لانضمامها على حدّ وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ والتصغير على البدل أُدَيْدٌ لانّها مضمومة ايضا فى التصغير فالعلّةُ الموجبةُ للقلب فى المكبّر موجودةٌ فى المصغّر، وامّا عِيدٌ وأَعْيادٌ فانّه وإن كان البدلُ فيه لعلّة اذ اصلُه الواو لانّه من العَوْد وانّما قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فكان القياس ان تعود الى

الواو فى التصغير لتحرّكها على حدّ عَوْدها فى مُوَيْزِينٍ ومُوَيْعِيدٍ وانّما لزم البدلُ لقولهم فى التكسير أَعْيادٌ كانّهم كرهوا أَعْوادًا لئلّا يلتبس بجمع عُودٍ فاعرفه ٭

فصــل ٢٧٩

قال صاحب الكتاب والواو اذا وقعتْ ثالثةً وَسَطًا كواوِ أَسْوَدَ وجَدْوَلٍ فأَجْوَدُ الوجهَيْن أُسَيِّدٌ وجُدَيِّلٌ ومنهم مَن يُظهِر فيقول أُسَيْوِدٌ وجُدَيْوِلٌ ٭

قال الشارح الواو اذا وقعت حشوًا فلا تخلو من ان تكون ثانيةً او ثالثةً فاذا كانت ثانيةً نحوَ جَوْزَةٍ ولَوْزَةٍ فانّها لا تُغيَّر فى التصغير لانّها تُحرَّك بالفتح فى التحقير وتقع الياء ساكنةً بعدها فتقول جُوَيْزَةٌ ولُوَيْزَةٌ فان كانت ثالثةً وَسَطًا فلا تخلو من ان تكون ساكنة او متحرّكة فان كانت ساكنة نحو واو عَجُوزٍ وعَمُودٍ فانّها تُقلَب ياءً فى التصغير ابدًا وتُدّغَم فيها ياءُ التصغير لانّه لا بدّ من وقوع ياء التصغير ثالثةً قبلها وهى ساكنةٌ فيجتمع الواو والياء والاوّلُ منهما ساكنٌ فقُلبت الواو ياءً كما قُلبت فى مَيِّتٍ وسَيِّدٍ وقَيِّمٍ والاصل مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ وقَيْوِمٌ وان كانت متحرّكةً عينًا كانت او زائدةً للالحاق مثالُ العين نحوُ أَسْوَدَ وأَعْوَرَ ومثالُ الملحقة جَدْوَلٌ وقَسْوَرٌ فأنت اذا حقرت ذلك فلك فيه وجهان احدهما القلب والادّغام وهو الكثير الجيّد نحوُ قولك أُسَيِّدُ وأُعَيِّرُ وجُدَيِّلٌ وقُسَيِّرٌ والاصل أُسَيْوِدُ وأُعَيْوِرُ وجُدَيْوِلٌ وقُسَيْوِرٌ فعُمل فيه ما تقدّم ذكرُه من قلب الواو وادّغامِ ياء التصغير فيها على حدّ العمل فى مَيِّتٍ وسَيِّدٍ الثانى الاظهار فتقول أُسَيْوِدُ وأُعَيْوِرُ وجُدَيْوِلٌ وقُسَيْوِرٌ وعلّةُ هذا الوجه انّهم حملوا التصغير هنا على التكسير فكما قالوا أَساوِدُ وجَداوِلُ باظهار الواو كذلك قالوا أُسَيْوِدُ وجُدَيْوِلٌ لانّ التصغير والتكسير من وادٍ واحد وانّما كان الوجه الاوّل هو المختارَ لانّ الحمل على التكسير ضعيفٌ لا يطّرِد ألا ترى انّهم قالوا مَقاوِلُ ومَقاوِمُ فى مَقامٍ ومَقالٍ فأظهروا الواو فى الجمع ومع هذا فهم يقولون فى التصغير مُقَيِّمٌ ومُقَيِّلٌ فادّغموا ولم يعتمدوا بظهورها فى التكسير وقيل انّما قالوا أُسَيْوِدُ وجُدَيْوِلٌ حيث قويتْ بالحركة فى الواحد ألا ترى انّهم قالوا ثِيابٌ فقلبوا الواو ياءً فى التكسير حيث سكنت فى الواحد ولم يقلبوها فى طِوالٍ حيث كانت متحرّكة فى الواحد من نحو طَوِيلٍ فاعرفه ٭

فصــــل ٢٨٠

قال صاحب الكتاب وكلُّ واوٍ وقعتْ لامًا صحّتْ او أُعلّتْ فانّها تنقلب ياءً كقولك عُرَيَّةٌ ورُضَيًّا وعُشَيّاء وعُصَيَّةٌ فى عُرْوَةٍ ورَضْوَى وعَشْواء وعَصًا ٭

قال الشارح متى وقعت الواو لامًا قلبتَها ياءً فى التصغير لا غيرُ فتقول فى تصغير عُرْوَةٍ وغُدْوَةٍ عُرَيَّةٌ وغُدَيَّةٌ وتقول فى تحقير رَضْوَى اسمِ جبل رُضَيًّا والاصل عُرَيْوَةٌ وغُدَيْوَةٌ ورُضَيْوَى فقلبت الواو ياءً لوقوع ياء التصغير ساكنةً قبلها وتقول فى تحقير عَشْوآء عُشَيّاء وانّما وجب فى اللام القلبُ لا غيرُ وجاز فى العين اقرارُ الواو على الصفة التى ذكرناها وذلك لضُعْف اللام بتطرُّفها وقوّةِ العين بتوسُّطها ولذلك كثُر الحذف فى اللام من نحو أَخٍ وأَبٍ وقلّ فى نحو مُذْ وسَهٍ ويؤيّد ذلك انّه متى اجتمع ياءان او واوان او ياءٌ وواوٌ ووُجد فى كلّ واحدة منهما ما يوجب القلبَ ولم يجز اعلالُهما معًا اعتلّت اللام دون العين نحو حَوَى يَحْوِى وحَيَّ يَحْيَا وهَوِى ونَوى قال وكلُّ واوٍ وقعتْ لامًا صحّتْ او اعتلّتْ فانّها تنقلب ياءً وذلك قولك فى تصغير عُرْوَةٍ ورَضْوَى عُرَيَّةٌ ورُضَيًّا وفى تصغير عَصًا وقَفًا عُصَيَّةٌ وقُفَىٌّ والاصل أُصَيْوَةٌ وقُفَيْوٌ فلمّا اجتمعت الواو والياء والاوّل منهما ساكنٌ قلبوا كما فعلوا بمَيِّتٍ وجَيِّدٍ ولم يُجيزوا التصحيح كما جوّزوه فى أُسَيْوِد وأُعَيْوِر لانّ العين اقوى من اللام والقلبُ فى المعتلّة اقوى فاعرفه ٭

فصــــل ٢٨١

قال صاحب الكتاب واذا اجتمع مع ياء التصغير ياءانِ حُذفت الاخيرةُ وصار المصغّرُ على مثالِ فُعَيْلٍ كقولك فى عَطاء واداوةٍ وغاوِيَةٍ ومُعاوِيَةَ وأَحْوَى عُطَىٌّ وأُدَيَّةٌ وغُوَيَّةٌ ومُعَيَّةُ وأُحَىُّ غيرَ منصرف وكان عيسَى بن عمر يصرفه وكان ابو عمرو يقول أُحَيٍّ ومَن قال أُسَيْوِدُ قال أُحَيْوٍ ٭

قال الشارح اعلم انّه متى آلَ التصغير بالاسم الى ان يجتمع فى آخره ثلثُ ياءات فانّك تحذف الياء الاخيرة لثقل الجمع بين الياءات وخصّوا الاخيرة بالحذف لتطرُّفها وكثرةِ تطرُّق التغيير الى اللام على ما وصفنا وذلك قولك فى تصغير عَطاء عُطَىٌّ على زنة فُعَيْلٍ وذلك انّك لمّا صغّرته وقعت ياء التصغير ثالثةً قبل الالف فانقلبت الالف ياءً لانّ ياء التصغير لا تكون الّا ساكنةً والالفُ لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا وادُّغمت فى الياء المنقلبة عن الالف ولمّا انقلبت الالف ياءً عادت الهمزة الى اصلها وهو الواو

لانّه من عَطَا يَعْطُو وذلك انّها انّما كانت انقلبت همزةً لوقوعها طرفًا بعد الالف الزائدة فلمّا صارت ياءً عادت الى اصلها وهو الواو ثمّ قُلبت ياءً للكسرة قبلها لانّ ياء التصغير لا يكون ما بعدها الّا مكسورا فاجتمع حينئذ ثلثُ ياءات ياء التصغير وهى الأُولى والياء المبدلة من الالف المدّغم فيها والياء المبدلة من الواو التى كانت همزةً فى المكبّر فحُذفت اللام لما ذكرناه وصار تصغيرُه كتصغير بنات الثلثة نحو قولك فى قَفًا قُفَىٌّ وفى رَحًى رُحَيَّةٌ ومثله اداوةٌ لمّا صغّرتَها زدتَ قبل الالف ياء التصغير فانقلبت ياءً ثمّ قلبتَ الواوَ ياءً لانكسار ما قبلها على حدّ قلبها فى غازِيَةٍ ومَحْنِيَةٍ وامّا غاوِيَةٌ فهو فاعلةٌ من الغَىّ فاذا صُغّر قُلبت الفه واوا لانضمام الفاء منه ووقعت ياء التصغير ثالثةً بعدها الواوُ التى هى عين الكلمة متحرّكةً فقُلبت الواو ياءً وادُّغمت فيها الياء الاولى واجتمعت مع الياء الاخيرة التى هى لامٌ فاجتمع ثلاثُ ياءات فحُذفت الاخيرةُ على ما تقدّم وقيل غُوَيَّةٌ على منهاجِ فُعَيْلَةٍ ووزنُها فى الحقيقة فُوَيْعَةٌ واللام محذوفةٌ واما مُعاوِيَةُ فانّك اذا صغّرتَه حذفت الفه لانّه على خمسة احرف وفيها زيادتان الميم والالف وكانت الميم مزيدةً لمعنًى والالفُ لغيرِ معنى فحُذفت الالف كما يُفْعَل فى مُغْتَلِمٍ ومُنْطَلِقٍ اذا صغّرتهما فانّك تحذف التاء والنون دون الميم واذا حذفت الالف وقعت ياء التصغير ثالثةً فتجتمع مع الواو التى هى عين الكلمة ومن قال أُسَيْوِدُ ولم يقلب قال مُعَيْوِيَةُ من غير قلب ولا حذفِ شىء لانّه لم تجتمع ثلث ياءات ومن قال أُسَيِّدُ قال مُعَيَّةُ لانّه لمّا قُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير وكانت الياء التى هى لامٌ بعدها اجتمع ثلاثُ ياءات فحُذفت اللام وبقى مُعَيَّةُ على زنة مُفَيْعَةَ قال الشاعر

* وَفاءٌ يا مُعَيَّةُ من أَبيه * لِمَنْ أَوْفَى بعَهْدٍ او بعَقْدِ *

ومن ذلك أَحْوَى وهو أَفْعَلُ من الحُوّة وهى سُمْرةُ الشَفَة يقال رجلٌ أَحْوَى وامرأةٌ حَوّآءُ وهو من باب الهُوّة والقُوّة عينُه ولامه واوٌ وانّما وقعت الواو رابعةً فانقلبت ياءً على حدّ انقلابها فى أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ ثمّ قُلبت الياء الفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فاذا صغّرته قلت أُحَىُّ غيرَ مصروف هذا مذهب سيبويه وذلك انّك زدت ياء التصغير ثالثةً فاجتمعت مع الواو التى هى عينٌ فانقلبت ياءً على ما قدّمناه وكان بعدها الياء المبدلة من لام الكلمة فاجتمع ثلثُ ياءات فحُذفت الاخيرةُ ولم يُعْتَدّ بالنقص لانّ ما حُذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به وقاسَه سيبويه على أَصَمَّ فانّه لا ينصرف وإن كان نقص عن بنيةِ أَفْعَلَ ألا ترى انّ الاصل أَصْمَمُ فلمّا اريد الادّغامُ نقلوا حركة العين الى الفاء ففارَقَ بناء أَفْعَلَ

ومع ذلك فهو لا ينصرف وكان عيسى بن عمر يصرفه ويقول أُحَيٌّ يا فتى كانّه اعتبر نَقْصَه وخروجَه عن زنة أَفْعَل وفرق ابو العبّاس المبرّد بين المسئلتَيْن فقال أُحَيٌّ قد ذهبت لامه وتغيّرت بنيتُه فصار الى زنة أُفَيْعٍ وأُصَيْمٌ لم يذهب منه شئ وانّما نُقلت حركةُ ميمه الى الصاد فهى موجودة فى الكلمة غيرُ محذوفة منها وهذا القولُ ضعيف بدليلِ أنّنا لو سمّينا بيَعِدُ ويَضَعُ رجلا فانّه يمتنع من الصرف وإن كان محذوفًا منه كذلك ههنا وكان ابو عمرو بن العَلاء يقول هو أُحَيٍّ كانّه يجعله منقوصا وردّ سيبويه قوله بقولنا عُطَىٌّ ولم نجعله منقوصا وإن كان فى آخره ياءٌ قبلها مكسورٌ بل حذفنا الاخيرة لاجتماع الياءات فامّا من قال أُسَيْوِدُ فانّه يقول هنا أُحَيْوِ لا غيرُ يجعله منقوصا ولا يحذف الياء لانّه لم يجتمع فى آخره ثلاثُ ياءات ٭

فصل ٢٨٣

قال صاحب الكتاب وتاء التأنيث لا تخلو من ان تكون ظاهرةً او مقدّرةً فالظاهرةُ ثابتةٌ أبدًا والمقدّرةُ تثبُت فى كلّ ثلاثىّ الّا ما شذّ من نحوِ عُرَيْسٍ وعُرَيْبٍ ٭

قال الشارح علامة التأنيث علامتان التاء والالف فالتاء اذا كانت ظاهرةً فى الاسم تثبت فى تحقيره قلّت حروفُه ام كثُرت لانّها بمنزلةِ اسم ضُمّ الى اسم نحوِ حَضْرَمَوْتَ ألا ترى انّها تدخل على المذكّر فلا تُغيّر بناءه ويكون ما قبلها مفتوحا واذا كان ذلك كذلك فالبابُ فيها ان تُصغّر الاسم من أىّ باب كان ثمّ تأتى بها كما تفعل بالمركّب وذلك قولك فى تَمْرَةٍ تُمَيْرَةٌ وفى حَمْدَةٍ حُمَيْدَةٌ وفى قَرْقَرَةٍ قُرَيْقِرَةٌ وفى سَفَرْجَلَةٍ سُفَيْرِجَةٌ وأمّا التاء المقدّرة فهى تظهر فى تحقير كلّ اسم مؤنّث ثلاثىّ وذلك قولك فى قَدَمٍ قُدَيْمَةٌ وفى يَدٍ يُدَيَّةٌ وفى هِنْدَ هُنَيْدَةُ وانّما لحقت التاء فى تحقير المؤنّث اذا كان على ثلاثة احرف لأمرَيْن احدُهما انّ اصل التأنيث ان يكون بعلامةٍ والاخرُ خفّةُ الثلاثىّ فلمّا اجتمع هذان الامران وكان التصغير قد يردّ الاشياء الى اصولها فأظهروا العلامة المقدّرة لذلك ٭ وقد شذّت اسماءٌ فجاءت مصغّرةً على حدّ مجيئها مكبّرةً من غيرِ علامةٍ وذلك ستّةُ اسماء منها ثلاثةُ اسماء قد ذكرها سيبويه وهى الناب للمُسنّة من الابل والحَرْبُ والفَرَسُ فاذا حقّرتها قلت نُيَيْبٌ وحُرَيْبٌ وفُرَيْسٌ فامّا النابُ من الابل فانّما قالوا نُيَيْبٌ لانّ الناب من الأَسْنان مذكّرٌ وانّما قيل للمُسنّة من الابل نابٌ لطُول نابها فكانّهم

جعلوها النابَ من الأَسْنان   وامّا الحَرْب فمصدرٌ وُصف به كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وكانّ الاصل مُقاتَلةٌ حَرْبٌ اى حاربةٌ للمال والنفس ثمّ حُذف الموصوف وقيل حربٌ كما قيل عدلٌ   وامّا القَوْس فاسمٌ مذكّرٌ يقع على المذكّر والانثى كالانسان والبَشَر فى وقوعه على الرجل والمرأة فصُغّر على اصله فلو اريد الانثى لم يُقَلْ الّا قُوَيْسَةٌ   فامّا الثلثة الأُخَرُ فحكاها ابو عمر الجَرْمىّ وهى دِرْعُ الحديد كانّهم لحظوا فيها معنى التذكير فصُغّرت من غير علامة تأنيث فالدرعُ قَمِيصٌ والقَوْسُ عُودٌ والعُرْس تَعْرِيسٌ ووَقْتٌ   والعَرَبُ مؤنّثةٌ كانّهم ذهبوا الى البادِيَة فلذلك قالوا العَرَبُ العارِبَةُ وصغّروه من غير إلحاقِ تاء فقالوا عُرَيْبٌ قال ابو الهِنْدىّ

* ومَكْنُ الضِبابِ طَعامُ العُرَيْبِ * ولا تَشْتَهِيهِ نُفُوسُ العَجَمْ *

كانّهم عنوا الجِيلَ من الناس؞

قال صاحب الكتاب ولا تثبت فى الرباعىّ الّا ما شذّ من نحو قُدَيْدِيمَة ووُرَيِّئَة؞

قال الشارح فامّا الاسم الرباعىّ فانّ تاء التأنيث لا تظهر فى مصغّره اذا لم تكن ظاهرةً فى مكبّره لانّها اثقلُ والحرفُ الرابع ينزل عندهم منزلةَ عَلَم التأنيث لطُول الاسم به ألا ترى انّه صار عدّةُ عُنَيِّق بغير هاء كعدّة قُدَيْمَة ورُجَيْلَة بالهاء؞ وقد شذّ اسمان من الرباعىّ قالوا قُدَيْدِيمَةٌ ووُرَيِّئَةٌ تصغيرُ قُدّامٍ ووَرَآء قال الشاعر * يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزاء مَسْمُومُ * وقال الاخر

* قُدَيْدِيمَةَ التَجْرِيبِ والحِلْمِ إنّنِى * أَرَى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَجارِبِ *

وذلك لانّ سائر الظروف مذكّرةٌ والبابُ فيها على التذكير فلو لم تظهر علامةُ التأنيث فى التصغير لم يكن على تأنيثِ واحد منهما دليلٌ؞ فإن كان فى الرباعىّ المؤنّث ما يوجب التصغيرُ بحذفِ حرف منه حتى يصيرَ على لفظ الثلاثىّ وجب ردُّ التاء كقولك فى تصغيرِ سَماء سُمَيَّةٌ لانّ الاصل سُمَيِّىٌ بثلاث ياءات فحُذفت واحدة منها كما قالوا فى تصغير عَطاء عُطَىٌّ بحذف ياء فلمّا صار ثلاثىَّ الحروف زادوا التاء كما زادوها فى قُدَيْمَة ولذلك لو صغّرتَ سُعادَ وزَيْنَبَ تصغيرَ الترخيم لقلت سُعَيْدَةُ وزُنَيْبَةُ فاعرفه؞

قال صاحب الكتاب وامّا الالف فهى اذا كانت مقصورةً رابعةً ثبتت نحو حُبَيْلَى وسقطتْ خامسةً فصاعدًا كقولك جُحَيْجِبٌ وقُرَيْقِرٌ وحُوَيْلٍ فى جَحْجَبَى وقَرْقَرَى وحَوْلايا؞

قال الشارح انّما تثبت الف التأنيث فى حُبَيْلَى وبُشَيْرَى لانّ الكلمة بها على اربعة احرف وأنت لا

تحذف فى التصغير من الاربعة شيئًا لانّه لم تخرج بها عن بناء التصغير وهو فُعَيْعِلٌ وصار كجُخْدُبٍ وجُخَيْدِبٍ الّا انّهم فتحوا الحرف الذى بعد ياء التصغير وكان القياسُ كسرَه على حدّ انكساره فى جُعَيْفِرٍ لانّ الف التأنيث تَفتح ما قبلها كما انّ التاء كذلك فحُبَيْلَى بمنزلة حُبَيْلَةٍ فلو كسروا ما قبل الالف انقلبت ياء والفُ التأنيث لا تكون منقلبةً لانّ انقلابها يُذْهِب دلالتَها على التأنيث اذ التأنيث مستفادٌ من لفظ الالف فإن كانت الالف لغير التأنيث انقلبت ياء لانّك تكسر ما قبلها كما تكسر فى الرباعىّ كقولك فى مَرْمًى مُرَيْمٍ وفى أَرْطًى أُرَيْطٍ فالالفُ فى مَرْمًى لامُ الكلمة وهى منقلبة عن ياء رَمَيْتُ والالفُ فى أَرْطًى زائدةٌ للالحاق والذى يدلّ على زيادتها قولُهم أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ اى قد دُبغ بالأرطى وهو شجر معروف ودليلُ كونها لغيرِ التأنيث قولُهم أَرْطًى بالتنوين والفُ التأنيث لا يدخلها تنوينٌ وقولُهم فى الواحد أَرْطاةٌ ولو كانت للتأنيث لم تدخلها تاء التأنيث لانّ التأنيث لا يدخل على تأنيث ومثله مِعْزًى ومُعَيْزٍ لتنوينه ودخولِ التاء فى الواحدة نحو مِعْزاةٍ فامّا عَلْقًى وذِفْرًى وتَتْرًى فمن نوّنها فالالفُ عنده للالحاق لا للتأنيث لانّ الف التأنيث لا تُنوَّن فلذلك تقول فى تحقيره عُلَيْقٍ وذُفَيْرٍ وتُتَيْرٍ ومنهم من لا يُنوّن ويجعلها للتأنيث فهى ثابتةٌ فى التصغير كألف حُبْلَى فتقول عُلَيْقَى وذُفَيْرَى وتُتَيْرَى، وقول الشيخ اذا كانت مقصورةً رابعةً فإنّ فيه زيادةَ قَيْدٍ لا حاجةَ به اليه لانّها اذا كانت رابعةً لا تكون الّا مقصورةً لانّ الف التأنيث فى حَمْراء ونحوها قبلها الفٌ اخرى للمدّ ولذلك كانت ممدودةً فهى فى الحقيقة خامسةٌ، وامّا اذا وقعت الالف المقصورة خامسةً فانّك تحذفها فى التصغير أبدًا سواء كانت للتأنيث او لغير تأنيث وذلك اذا كان قبلها اربعةُ احرف اصول مثالُ ما كانت الفُه للتأنيث قولُك قُرَيْقِرٌ وجُحَيْجِبٌ فى تصغير قَرْقَرَى وهو اسمُ موضع وجَحْجَبَى اسم رجل والذى يدلّ انّ الالف فيهما للتأنيث امتناعُهما من الصرف وعدمُ دخول التنوين عليهما ومثالُ ما كان لغير التأنيث قولهم حُبَيْرِكٌ وصُلَيْخِدٌ فى تصغير حَبَرْكَى وهو ضربٌ من القُراد وقد استُعير للقصير وتصغيرِ صَلَخْدًى وهو الجَمَل القوىّ فهذا الضرب الفُه زائدة للالحاق بسَفَرْجَلٍ وشَمَرْدَلٍ يدلّ على ذلك قولُهم للواحدة حَبَرْكاةٌ وللناقة صَلَخْداةٌ، وامّا حَوْلايَا وهو اسم رجل فتقول فى تصغيره حُوَيْلِىٌّ لانّك تحذف الالف الاخيرة اذا كانت الفَ تأنيث مقصورةً فيبقى حَوْلاىَ على خمسة احرف والرابعُ منها الفٌ فلا تسقط بل تُقلَب ياء لانكسار اللام بعد ياء التصغير وتُدّغم فيما بعدها فيصير حُوَيْلِىٌّ والذى وقع فى نُسَخ الكتاب حُوَيْلٍ كانّه حذف الالف وما قبلها فبقى حَوْلًا ثمّ قُلبت

الالف ياءً لانكسار ما قبلها فقال حُوَيْلٍ منقوصا والصوابُ ما ذكرناه متقدّمًا وانّما حذفوا الالف اذا وقعت خامسةً فصاعدًا فى هذا الباب لانّ بناء التصغير قد انتهى دونها والالفُ زائدةٌ فلم تكن لِتكون بأقوى من الحرف الاصلىّ نحو لام سَفَرْجَلٍ وما أشبهها من الاصول واذا وجب حذفُ الاصل الاقوى فيما ذكرنا كان حذفُ الزائد أَوْلى لضُعْفه، فان قيل فهلّا حذفتم الالف الممدودة فى مثل خُنْفَساء لانتهاء بناء التصغير دونها والّا فما الفرقُ بينهما قيل الالف الممدودة مشبَّهةٌ بتاء التأنيث فصارت لها مَزِيّةٌ وصارت مع الاوّل كاسمٍ ضُمّ الى اسم ولذلك تسقطان فى التكسير فيقال خنفساء وخَنافِسُ كانّك قلت خُنْفَسَةٌ وخنافسُ ومثلُها ياءُ النسبة والالف والنون الزائدتان كقولنا زُعَيْفِرانٌ فى زَعْفَرانٍ وسَلْهَبِىٌّ وسُلَيْهِبِىٌّ والمقصورةُ ليست كذلك لانّها حرفٌ ميّتٌ للسكون الذى يلزمها فحُذفت لانّها لا تُشْبِه الاسمَ الذى يُضَمّ الى الاسم بل هى متّصلةٌ بما قبلها فتنزّلت منزلةَ الجزء منه بدليل ثبوتها فى التكسير نحو قولك حُبْلَى وحَبالَى وسَكْرَى وسَكارَى،

فصل ٢٨٣

قال صاحب الكتاب وكلُّ زائدة كانت مَدّةً فى موضعِ ياء فُعَيْعِيلٍ وجب تقريرُها وإبدالُها ياءً إن لم تكنْها وذلك نحوُ مُصَيْبِيحٍ وكُرَيْدِيسٍ وقُنَيْدِيلٍ فى مِصْباحٍ وكُرْدُوسٍ وقِنْدِيلٍ،

قال الشارح اذا كان الاسم على خمسة احرف وفيه زيادةُ حرف من حروف المَدّ واللين وكانت الزائدةُ رابعةً فانّ تلك الزيادة تثبت فى التصغير على حدّ ثبوتها فى التكسير لا تحذف من الاسم شيئًا بل إن كانت الزيادة ياءً أقررتَها على حالها وإن كانت الفًا او واوًا قلبتَها الى الياء لانكسار ما قبلها وسكونها فى نفسها وذلك فى قِنْدِيلٍ قُنَيْدِيلٌ وفى مِصْباحٍ مُصَيْبِيحٌ وفى كُرْدُوسٍ كُرَيْدِيسٌ والكردوس القطعة من الخيل وهذا معنى قوله وإبدالُها ياءً إن لم تكنْها اى إن لم تكن المَدّة ياءً فانّك تقلبها ياءً وانّما ثبتت المَدّةُ الزائدةُ اذا وقعت رابعةً لانّه موضعٌ يكثر فيه زيادةُ الياء عوضًا نحوَ قولك فى سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِيجٌ وفى فَرَزْدَقٍ فُرَيْزِيدٌ واذا كنتَ تزيدها بعد ان لم تكن فاذا وجدتَها كانت أحقَّ بالثبات،

قال صاحب الكتاب وإن كانت فى اسم ثلاثىّ زائدتان وليست إحديهما إيّاها أبقيتَ أَذْهَبَهما فى الفائدة وحذفتَ أُختها فتقول فى مُنْطَلِقٍ ومُغْتَلِمٍ ومُضارِبٍ ومُقَدِّمٍ ومُقَوِّمٍ ومُحْمَرٍّ مُطَيْلِقٌ ومُغَيْلِمٌ

ومُضَيْرِبٌ ومُقَيْدِمٌ ومُهَيِّمٌ ومُحَيْمِرٌ وإن تَساوتا كنتَ مخيَّرا فتقول فى قَلَنْسُوَةٍ وحَبَنْطًى قُلَيْنِسَةٌ او قُلَيْسِيَةٌ وحُبَيْنِطٌ او حُبَيْطٌ ،

قال الشارح قوله اذا اجتمع فى اسم ثلاثىّ زيادتان وليست احداهما ايّاها يريد ولم تكن احدى الزيادتَيْن المدّةَ التى تقع رابعةً فإنّ تلك لا تُحذَف فإن كانت احدى الزيادتَيْن ألزمَ للاسم وأذهبَ فى الفائدة أبقيتَها وحذفتَ الاخرى وذلك قولك فى مُنْطَلِقٍ مُطَيْلِقٌ وفى مُغْتَلِمٍ مُغَيْلِمٌ فالميم والنون فى منطلق زائدتان لانّه من أطلقتُه وكذلك الميم والتاء فى مغتلم لانّه من الغُلْمَة فلمّا صغّرتَهما أبقيتَ الميم فيهما وحذفتَ الزائدة الاخرى وهى النون او التاء وانّما كان إقرارُ الميم أَوْلى لأمرَيْن احدُهما انّ الميم ألزمُ فى الزيادة ألا ترى انّ النون والتاء لا تُزادان فى الاسم الّا مع الميم وقد تزاد الميم وحدَها فى نحو مُكْرِمٍ ومُحْسِنٍ فكانت ألزمَ من هذه الجهة الامر الثانى انّ الميم زيدت لمعنًى مُحصَّلٍ والنونُ والتاء ليستا كذلك فكانّ حذف الميم يُذْهِب دلالتَها ألا ترى انّ الميم زيدت فى الاسم للدلالة على اسم الفاعل والنون فى منطلق والتاء فى مغتلم انّما جىء بهما بحُكْمِ جَرَيانهما على الفعل ألا ترى انّ النون والتاء كانتا موجودتَيْن فى انطلق واغتلم ولم تكن الميم موجودة فى الفعل فلمّا اضطُررنا الى حذف احدى الزائدتَيْن لئلّا يخرج عن بِنْيَة التصغير كان حذفُ ما له قَدَمٌ راسخةٌ فى الزيادة وأَقَلّهما فائدةً أَوْلى بالحذف وكذلك ما كان نحوَهما من ذوات الثلثة وفيه زيادتان وذلك نحو مُضارِبٍ ومُقَدِّمٍ ومُهَوِّمٍ ومُحْمَرٍّ حُذفت من مُضارِبٍ الالف حتى رجع الى الاربعة ثمّ صُغّر تصغيرَ الاربعة ومُقَدِّمٌ المحذوف منه احدى الدالَيْن وامّا مُهَوِّمٌ فإحدى الواوَيْن زائدةٌ فحُذفت ثمّ زيد عليها ياء التصغير فصارت مُهَيْوِمٌ فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وادُّغمت فيها ياء التصغير وامّا مُحْمَرٌّ فالميم الاولى واحدى الراءَيْن زائدةٌ لانّه من الحُمْرة فحُذفت الراء الزائدة فبقى مُحْمَر على اربعة احرف مثل جَحْدَبٍ فقيل فيه مُحَيْمِر كما تقول جُحَيْدِبٌ هذا اذا ترجّحت احدى الزيادتَيْن على الاخرى ، فأمّا اذا تَساوتا فى اللزوم والفائدة كنتَ مُخيَّرًا أَيَّهما شئتَ حذفتَ فتقول فى تحقير قَلَنْسُوَةٍ قُلَيْسِيَةٌ بحذف النون وإن شئت قُلَيْنِسَةٌ بإثبات النون وحذف الواو وذلك انّ الواو والنون زائدتان فيه أمّا الواو فلانّها لا تكون اصلًا فى الثلثة فصاعدًا وامّا النون فزائدةٌ ايضا لانّها لا تكون ثالثةً ساكنةً الّا زائدةً كنون شَرَنْبَثٍ وعَصَنْصَرٍ ومجراهما فى الزيادة واحدٌ فلذلك كنتَ مخيَّرا فى حذف أيّهما شئتَ ، وتقول فى تحقير حَبَنْطًى وهو القصير حُبَيْطٍ وإن شئت حُبَيْنِطٌ وذلك انّ النون

والالف زائدتان للالحاق بسَفَرْجَلٍ فهما سِيّانِ لا مَزِيَّةَ لاحداهما على الاخرى والذى يدلّ على زيادتهما انّ النون قد اطّردت زيادتُها اذا وقعت ثالثةً ساكنةً نحوَ شرنبث وعصنصر وسَجَنْجَلٍ وأمّا الالف فلانّها لا تكون مع ثلثةِ احرف اصولٍ فصاعدًا الّا زائدةً وسُمع فيها التنوين فلا تكون للتأنيث وكان الالحاق معنًى مقصودًا فحُملت عليه فاذا صغّرتَه فإن شئت حذفتَ النون وأبقيت الالفَ الّا انّك تقلب الالف ياءً لانكسار الطاء قبلها فقلت هذا حُبَيْطٍ ومررت بحُبَيْطٍ ورأيت حُبَيْطِيًا وإن شئت حذفت الالف فقلت حُبَيْنِطٌ يا هذا وحذفُ الالف أحبُّ إلىّ لتطرُّفها،

قال صاحب الكتاب وإن كُنَّ ثلثًا والفضلُ لإحديهنّ حُذفت أُختاها فتقول فى مُقْعَنْسِسٍ مُقَيْعِسٌ وامّا الرباعىّ فتحذف منه كُلُّ زائدة ما خلا المَدّةَ الموصوفةَ تقول فى عَنْكَبُوتٍ عُنَيْكِبٌ وفى مُقْشَعِرٍّ قُشَيْعِرٌ وفى اِحْرِنْجامٍ حُرَيْجِيمٌ،

قال الشارح قوله وإن كنّ ثلاثًا اى ان كان فى الاسم الثلاثىّ ثلاثُ زيادات ولإحداهنّ فضلٌ ومَزِيَّةٌ على أُخْتَيْها أَبقيتَ ذاتَ المزيّة وحذفتَ أُختيها نحوَ مُقْعَنْسِسٍ اذا صغّرته قلت مُقَيْعِسٌ حذفتَ النون واحدى السينَيْن وأبقيت الميم لانّها تدلّ على الفاعل كما أبقيتَها فى مُغَيْلِمٍ ومُطَيْلِقٍ تصغيرِ مُغْتَلِمٍ ومُنْطَلِقٍ هذا مذهب سيبويه وكان ابو العبّاس المبرّد يقول قُعَيْسِسٌ لانّ مقعنسسًا ملحقٌ بمُحْرَنْجِمٍ وأنت تقول فى محرنجم حُرَيْجِمٌ فكذلك فى مُقْعَنْسِسٍ لانّ حكم الزائد فيه حكمُ الاصل والمذهبُ الاوّل هو المختار لانّ المحذوف فى مقيعس مع النون السينُ وهى زائدة والمحذوف فى محرنجم الميم الاولى وحدَها لانّ الثانية اصلٌ فلم تُحذَف، وامّا الرباعىّ فاذا كان فيه زائدٌ حذفتَه فى التحقير وتُبْقِى الاصول فيقع التحقيرُ عليها فتقول فى سُرادِقٍ سُرَيْدِقٌ بحذف الالف لانّها زائدة وتقول فى جَحَنْفَلٍ جُحَيْفِلٌ بحذف النون لانّها زائدة وتقول فى مُدَحْرِجٍ دُحَيْرِجٌ بحذف الميم لانّه ليس هناك زائدةٌ سواه وكذلك تقول فى عَنْكَبُوتٍ عُنَيْكِبٌ بحذف الواو والتاء لانّهما زائدان كقولك فى معناه عَنْكَبٌ وتقول فى مُقْشَعِرٍّ قُشَيْعِرٌ لانّ الميم واحدى الراءَيْن زائدة أمّا الميم فلانّها ليست موجودة فى اِقْشَعَرَّ واحدى الراءين لانّ الفعل لا يكون على اكثر من اربعة احرف وكذلك تقول فى تحقير مُحْرَنْجِمٍ حُرَيْجِمٌ لانّ الميم زائدة وكذلك تقول فى تصغير اِحْرِنْجامٍ حُرَيْجِيمٌ فتصير حاله فى حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم وتُخْلد فى الفرق الى القرائن، وقوله ما خلا المدّةَ الموصوفةَ يريد انّ المدّة اذا وقعت زائدةً رابعةً فانّها تثبت ولا تُحذَف على ما تقدّم ألا تراك تقول فى سِرْداحٍ سُرَيْديحٌ وفى جُرْمُوقٍ

جُرَيْميقٌ وفى قِنْدِيلٍ قُنَيْدِيلٌ لانّه لا يخرج بهذه الزيادة عن بناء فُعَيْعِيلٍ فاعرفه،

فصــل ٢٨٤

قال صاحب الكتاب ويجوز التعويضُ وتركُه فيما يُحذَف من هذه الزوائد والتعويضُ أن يكون على مثال فُعَيْعِلٍ فيُصارَ بزيادةِ الياء الى فُعَيْعِيلٍ وذلك قولك فى مُغَيْلِمٍ مُغَيْلِيمٌ وفى مُقَيْدِمٍ مُقَيْدِيمٌ وفى عُنَيْكِبٍ عُنَيْكِيبٌ وكذلك البَواقِى فإن كان المثالُ فى نفسه على فُعَيْعِيلٍ لم يكن التعويضُ،

قال الشارح أنت مخيَّرٌ فى التعويض وتركه فيما حُذف منه شىء سواء كان المحذوف اصلا او زائدا نحوَ قولك فى سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجٌ وإن شئت سُفَيْرِيجٌ وفى مُغْتَلِمٍ مُغَيْلِمٌ وإن شئت مُغَيْلِيمٌ وفى مُقَدِّمٍ مُقَيْدِمٌ وإن شئت مُقَيْدِيمٌ وفى عَنْكَبٍ عُنَيْكِبٌ وإن شئت عُنَيْكِيبٌ فالتعويضُ خيرٌ لما لحقه من الإيهان بالحذف مع الوَفاء ببناء المصغّر وعدمِ الخروج عنه وتركُ التعويض جائزٌ لانّ الحذف انّما كان لضرب من التخفيف وفى التعويض نقضٌ لهذا الغرض هذا اذا لم يكن المثالُ على فُعَيْعِيلٍ فأنت تُعوِّض من المحذوف فيصير على مثاله فامّا اذا كان المثال بعد الحذف على مثال فُعَيْعِيلٍ فلا سبيلَ الى التعويض لانّه يُخْرِجه عن أبنية التصغير وذلك قولك فى تحقير عَيْطَمُوسٍ وهى من النساء التامّة الخَلْق وكذلك من الابل عُطَيْمِيسٌ وفى عَيْسَجُورٍ وهى من النوق الصُّلْبة عُسَيْجِيرٌ وذلك لانّ الواو والياء فيهما زائدان والاسمُ بهما على ستّة احرف فلو حذفت الواو لزمك حذفُ الياء ايضا لانّه يبقى على خمسة احرف وليس الرابع حرفَ مدّ فتُحذف الاوّل وهو الياء اذ لا يلزم حذفُ الواو لانّه يصير كجُرْمُوقٍ وجُرَيْمِيقٍ واذا صار بعد الحذف على مثال فُعَيْعِيلٍ لم يكن الى التعويض سبيلٌ لانّه يخرج به عن ابنيــة التصغير فاعرفه،

فصــل ٢٨٥

قال صاحب الكتاب وجمعُ القِلّة يحقَّر على بنائه كقولك فى أَكْلُبٍ وأَجْرِبَةٍ وأَجْمالٍ ووِلْدَةٍ أُكَيْلِبٌ وأُجَيْرِبَةٌ وأُجَيْمالٌ ووُلَيْدَةٌ،

قال الشارح المراد بتحقير الجمع تقليلُ عدده والجمعُ جمعان جمعُ تصحيحٍ وجمعُ تكسيرٍ فما كان من الجمع صحيحًا بالواو والنون نحوَ الزيدين والعمرين او بالالف والتاء نحوَ الهندات والمسلمات فإنّ تحقيرَ هذا

وما كان نحوه على لفظه تقول هؤلاء الزُيَيْدون ورأيت الزُيَيْدِينَ وهؤلاء المُسَيْلماتُ ورأيت المُسَيْلماتِ وذلك لانّا لو صغّرنا جمعًا من جموع الكثرة لرددناه الى الواحد ثمّ نجمعه جمعَ السلامة فلأن يبقى ما كان مجموعًا جمعَ السلامة على لفظه فى التحقير أَوْلى وأَحْرَى ، وامّا ما كان جمعًا مكسّرًا فهو على ضربَيْن جمعُ قلّة وجمعُ كثرة وأبنيةُ القلّة اربعةٌ أَفْعُل وأَفْعِلَة وأَفْعال وفِعْلَة فاذا صغرتَ شيـًٔا من ذلك صغّرته على لفظه فتقول فى أَكْلُب وأَكْعُب أُكَيْلِبٌ وأُكَيْعِبٌ وفى أَجْرِبَة وأَقْفِزَة أُجَيْرِبَةٌ وأُقَيْفِزَةٌ وفى أَجْمال وأَعْـدال أُجَيْمالٌ وأُعَيْدالٌ وفى وِلْدَة وغِلْمَة وُلَيْدَةٌ وغُلَيْمَةٌ ،

قال صاحب الكتاب وامّا جمعُ الكثرة فله مذهبان احدهما ان يُرَدَّ الى واحده فيصغَّر عليه ثمّ يُجْمَع على ما يستوجبه من الواو والنون او الالف والتاء او الى بناء جمعِ قلّة إن وُجد له وذلك قولك فى فِتْيانٍ فُتَيُّونَ او فُتَيَّةٌ وفى أَذِلّاء ذُلَيْلُونَ او أُذَيْلَّةٌ وفى غِلْمانٍ غُلَيْمُونَ او غُلَيْمَةٌ وفى دُورٍ دُوَيْراتٌ او أُدَيْرٌ وتقول فى شُعَراء شُوَيْعِرون وفى شُسُوعٍ شُسَيْعاتٌ ،

قال الشارح امّا ما كان من ابنية جمع الكثرة وهو ما عدا ما ذُكر فلك فى تحقيره مذهبان أنت مخيَّرٌ فيهما احدُهما ان تردّه الى واحده ثمّ تصغّره وتجمعه بالواو والنون إن كان مذكّرا يعقل وبالالف والتاء ان كان مؤنّثا او غيرَ عاقل وذلك قولك فى تحقير رِجالٍ رُجَيْلُونَ وفى شُعَرآء شُوَيْعِرُونَ تردّهما الى رَجُلٍ وشاعرٍ ثمّ تصغّره على رُجَيْلٍ وشُوَيْعِرٍ ثمّ تُلْحِقه الواوَ والنونَ لانّه مذكّرٌ ممّن يعقل ولو صغّرت نحوَ جِفانٍ وقِصاعٍ ودَراهِمَ ودَنانيرَ لقلت جُفَيْناتٌ وقُصَيْعاتٌ ودُرَيْهِماتٌ ودُنَيْنيراتٌ لانّك رددتها الى الواحد وواحدُ جِفانٍ وقِصاعٍ جَفْنَةٌ وقَصْعَةٌ مؤنّثتان وجمعُ المؤنّث بالالف والتاء وواحدُ الدراهم والدنانـير دِرْهَمٌ ودينارٌ فصغّرتهما على دُرَيهِمٍ ودُنَيْنيرٍ ثمّ تُلْحِقهما الالف والتاء لانّهما لا يعقلان وغيرُ العاقل فى حكم المؤنّث والثانى أن تنظر فإن كان له فى التكسير بناءُ قلّة رددتَه اليه فتقول فى تصغير فِتْيانٍ فُتَيَّةٌ رددته الى فِتْيَة ثمّ صغّرته لانّه بناءُ قلّة وإن شئت قلت فُتَيُّونَ فتردّه الى الواحد وتـصغّـره ثمّ تجمعه بالواو والنون وتقول فى أَذِلّاء أُذَيْلَّةٌ رددته الى أَذِلَّة لانّه بناء قلّة من قوله تعالى وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ وإن شئت ذُلَيْلُونَ تردّه الى الواحد وهو ذَليلٌ وتصغّره ثمّ تجمعه بالواو والنون لانّه مذكّرٌ يعقل ومثله لو صغّرت نحو كِلابٍ وفُلُوسٍ لجاز ان تقول كُلَيْباتٌ وأُكَيْلِبٌ وفُلَيْساتٌ وأُفَيْلِسٌ لانّه له بناءُ كثرة وبناءُ قلّة فإن شئت أتيت ببناء القلّة وإن شئت رددته الى الواحد وتصغّره عليه ثمّ تجمعه بالالف والتاء لانّه لا يعقل ولو صغّرت نحو جَرْحَى وحَمْقَى وهَلْكَى لقلت جُرَيْحُونَ

وأُحَيْمِقُونَ وهُوَيْلِكُونَ إن اردت المذكّر وجُرَيْحَاتٌ وحُمَيْقَاوَاتٌ وهُوَيْلِكَاتٌ إن اردت المؤنّث لانّ هذا الجمع يصلح للمذكّر والمؤنّث وانّما لم يُصغَّر جمعَ الكثرة على لفظه لانّه بناء يدلّ على الكثرة والتصغيرُ انّما هو تقليل العدد فلم يجز الجمع بينهما لتضادّ مدلولهما وتناقُض الحال فيهما اذ كنت مُقلِّلًا بلفظ التصغير مُكثِّرًا بلفظ الجمع ،

قال صاحب الكتاب وحكمُ اسماء الجموع حكمُ الآحاد تقول قُوَيْمٌ ورُهَيْطٌ ونُفَيْرٌ وأُبَيْلَةٌ وغُنَيْمَةٌ ،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ هذه الاسماء اسماء الجمع وليست بجموعٍ كُسِّر عليها الواحد فيجرى حكمُها على حكم الآحاد فلذلك تُصغَّر على لفظها فتقول فى قَوْمٍ قُوَيْمٌ وفى رَهْطٍ رُهَيْطٌ كما تقول فى فَلْسٍ فُلَيْسٌ وتقول فى نَفَرٍ نُفَيْرٌ كما تقول فى جَمَلٍ جُمَيْلٌ وتقول فى اِبِلٍ أُبَيْلَةٌ وفى غَنَمٍ غُنَيْمَةٌ تُلْحِقها تاء التأنيث لانّها مؤنّثة كما تقول فى قَدَمٍ قُدَيْمَةٌ ولو جمعتَ قَوْمًا ورَهْطًا فقلت أَقْوامٌ وأَراهِطُ لقلت فى التحقير أُقَيّامٌ فتصغّره على لفظه لانّه بناء قلّة وتقديرُه أُقَيْوامٌ فتقلب الواو ياء لوقوع ياء التصغير قبلها فيصير أُقَيّامٌ بياء مشدّدة وتقول فى أَراهِطَ رُهَيْطُونَ تردّه الى واحده ثمّ تجمعه بالواو والنون وحكى ابن السَرّاج فيه أَرْهُطًا فعلى هذا يجوز تصغيرُه عليه فتقول أُرَيْهِطٌ فاعرفه ،

فصــل ٢٨٦

قال صاحب الكتاب ومن المصغّرات ما جاء على غيرِ واحده كأُنَيْسِيَانٍ ورُوَيْجِلٍ وآتيك مُغَيْرِبانَ الشمسِ وعُشَيّانًا وعُشَيْشِيَةً ومنه قولهم أُغَيْلِمَةٌ وأُصَيْبِيَةٌ فى صِبْيَةٍ وغِلْمَةٍ ،

قال الشارح هذه ألفاظٌ قد شذّت عن القياس وجاءت على غير بناء المكبّر فهى فى التصغير كالمَلامِح والمَذاكِير فى التكسير فمن ذلك أُنَيْسِيَانٌ تصغيرُ اِنْسانٍ زادوا فى المصغّر ياء لم تكن فى مكبّره كانّهم صغّروا اِنْسِيَانًا وإنسيانٌ غيرُ معروف ومن ذلك قولهم رُوَيْجِلٌ فى تصغير رَجُلٍ وقياسُه رُجَيْلٌ كانّهم صغّروا راجِلًا فى معنى رَجُلٍ وإن لم يظهر به استعمالٌ كما قالوا رَجُلٌ فى معنى راجِلٍ قال الشاعر

* أَمَا أُقاتِلُ عن دِينِى على فَرَسِى * او هٰكَذا رَجُلًا اِلّا بأَصْحابِى *

فكانّهم صغّروا لفظًا ويريدون آخر والمعنى فيهما واحد وقالوا آتيك مُغَيْرِبانًا وعُشَيّانًا وعُشَيْشِيَةً فأرادوا بمُغَيْرِبانٍ تصغيرَ المَغْرِب وليس ذلك بقياس والقياسُ مُغَيْرِبٌ وانّما جاؤا به كانّهم ارادوا مَغْرِبانٌ

واما عُشَيّانٌ وعُشَيْشِيَةٌ فهو تصغير عَشِيَّةٍ على غير قياس فعُشَيّانٌ كانّه تصغيرُ عَشْيانٍ مثلِ سَعْدانٍ فزيدت ياءُ التصغير ثالثةً وبعدها الياء التى هى لامٌ فادُّغمت فيها فصارت ياءً مشدّدةً واما عُشَيْشِيَةٌ فكانّه تصغيرُ عشّاةٍ فلمّا صُغّر وقعت ياءُ التصغير بين الشينَيْن ثمّ قُلبت الالف ياءً لانكسار ما قبلها فصار عُشَيْشِيَةً وقالوا أُغَيْلِمَةٌ وأُصَيْبِيَةٌ فى تصغير غِلْمَةٍ وصِبْيَةٍ كانّهم صغّروا أَغْلِمَةً وأَصْبِيَةً وذلك انّ غُلامًا فُعالٌ مثلُ غُرابٍ وصَبِىٌّ فَعيلٌ مثل قَفيزٍ وبابُ فُعالٍ وفَعيلٍ ان يُجمع فى القلّة على أَفْعِلَةٍ مثلِ أَغْرِبَةٍ وأَقْفِزَةٍ فكانّهم لمّا ارادوا التصغير صغّروه على اصل الباب اذ التصغيرُ ممّا يردّ الاشياء الى اصولها قال الشاعر

* ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِى الذين كانّهم * حِجْلَى تَدَرَّجُ فى الشَرَبَّةِ وُقَّعُ *

فصل ٢٨٧

قال صاحب الكتاب وقد يُحقَّر الشىء لدُنُوّه من الشىء وليس مثلَه كقولك هو أُصَيْغِرُ منك انّما اردتَ ان تُقلّل الذى بينهما وهو دُوَيْنَ ذلك وفُوَيْقَ هذا ومنه أُسَيِّدُ اى لم يبلغِ السَوادَ وتقول العرب اخذتُ منه مُثَيْلَ هاتَيّا ومُثَيْلَ هاذَيّا ء

قال الشارح قد تقدّم القول انّ التصغير تقليلٌ وتحقيرٌ وقوله لدُنُوّه من الشىء اى لقُرْبه ممّا اضيف اليه وانّما أخبرتَ انّهما يفترقان بشىء يسير اى مُنْحَطّ عنه وجملةُ الامر انّ المصغّر على ثلثة أضرب تصغيرٌ مُبْهَمٌ كقولك زُيَيْدٌ وعُمَيْرٌ ونحوِهما من الاعلام أخبرتَ بحقارة المسمّى من غير إفادةِ ما أوجب الحقارةَ له وتصغيرٌ موضحٌ وذلك فى الصفات كقولك عُوَيْلِمٌ وزُوَيْهِدٌ تريد انّ عِلْمه وزُهْدَه قليل ومثلُه عُطَيْطِيرٌ وبُزَيْزِيزٌ فى تصغير عَطّارٍ وبَزّازٍ تريد ضُعْفَ صَنْعتهما فى العِطْر والبَزّ وكذلك ما كان نحوَهما من الصفات مثلُ أُحَيْمِرُ وأُسَيْوِدُ تريد انّه قد قارَبَ الحُمْرَةَ والسَوادَ وليس بالكامل التامّ فيه والثالث هو ما اشتمل عليه هذا الفصلُ وهو تصغير الشىء لدُنُوّه من الشىء وقُرْبه ممّا اضيف اليه على ما ذكرنا وذلك نحو قولك هو أُصَيْغِرُ منك وذلك انّك لو قلت هو أصغرُ منك احتمل ان يكون التفاوُت بينهما يسيرا وان يكون كثيرا فأوضحتَ بالتصغير انّه قليل وانّه يكاد يكون مثلَه فى الصِغَر وكذلك الأمكنةُ نحو الجهات الستّ كقولك هو فوقَ زيد وتحتَ خالد ودونَ بكر فيحتمل ان يكون بكثير

وان يكون بقليل فاذا قلت فُوَيْقَ زيد وتُحَيْتَهُ ودُوَيْنَهُ فلا يجوز ان يكون الّا بقليل وكذلك لو قال آتيك قبل طلوع الشمس فجاءه فى الليل لم يكن مُخْلِفًا ولو قال قُبَيْلَ طلوع الشمس لزم ان يكون بعد طلوع الفَجْر ونحوِه ممّا قارَبَ طلوعَ الشمس فاعرفه ،

فصل ٢٨٨

قال صاحب الكتاب وتصغيرُ الفعل ليس بقياس وقولُهم ما أُمَيْلِحَهُ قال الخليل انّما يعنون الذى تَصِفُه بالمُلْح كانّك قلتَ زيدٌ مُلَيِّحٌ شبّهوه بالشىء الذى تلفظ به وأنت تعنى شيـًٔا آخَرَ نحوَ قولك بنو فلان يَطَؤُهم الطريقُ وصِيدَ عليه يومان ،

قال الشارح انّما كان القياس يأبى تصغيرَ الفعل لانّ الغرض من التصغير وصفُ الاسم بالصِغَر والمرادُ المسمّى والاسماء علاماتٌ على المسمّيات فصُغّرت ألفاظها لتكون دليلا على صِغَر المسمّيات والافعالُ ليست كذلك انّما هى إخباراتٌ وليست بسِماتٍ كالاسماء فلم يكن للتصغير فيها معنًى كما لم يكن لوصفها معنًى والذى يؤيّد عندك بُعْدَ الفعل من التصغير انّ اسم الفاعل اذا كان للحال او الاستقبال نحوَ قولك هذا ضاربٌ زيدا فاذا صغّرته بطل عمله فلا تقول هذا ضُوَيْرِبٌ زيدا لبُعْده بالتصغير عن الافعال وغَلَبَةِ الاسميّة عليه واذا كان كذلك فتصغيرُ فعل التعجّب من قوله

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا * من هُؤُلَيّائِكُنَّ الضالِ والسَمُرِ *

شاذّ خارجٌ عن القياس وذلك انّهم ارادوا تصغيرَ فاعلِ فِعْل التعجّب وهو ضمير يرجع الى مَا فلم يجز تصغيرُ الضمير لانّه مستترٌ لا صورةَ له مع انّ المضمرات كلّها لا تُصغّر كما لا توصَف لشَبَهها بالحروف ولم يُمْكنهم تصغيرُ ما يرجع اليه الضميرُ وهو مَا لكونه مبنيّا على حرفَيْن ولم يُسمَع العدول عنه الى ما هو فى معناه لئلّا يبطل معنى التعجّب ولم يُصغّروا مفعول الفعل لانّ الفعل له فى الحقيقة ألا ترى انّك اذا قلت ما أَمْلَحَ زيدا كانّك قلت مَلُحَ زيدٌ جدّا لانّك لو صغّرته ربّما تُوهِّم انّ صِغَره لم يكن من جهة المَلاحة انّما هو من جهة اخرى فعند ذلك صغّروا لفظ الفعل والمراد الفاعل فقولُك ما أُمَيْلِحَ زيدًا كانّك قلت زيدٌ مُلَيِّحٌ وشَبَّهَه الخليلُ وسيبويه بقولهم بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ وصِيدَ عليه يومان والمراد يطؤهم اهلُ الطريق الذين يمرّون عليه فحذف اهلا وأقام الطريقَ مُقامه ومعنَى يطؤهم الطريق

اى بُيُوتُهم على الطريق فمَن جاز فيه رآهم وثقُل عليهم وقوله صِيدَ عليه يومان معناه صِيدَ عليه الصَّيْدُ يومَيْن فحُذف الصيد وأُقيم اليومان مقامه وانّما يفعلون ذلك فيما لا يُلْبِس فاعرفه،

فصل ٢٨٩

قال صاحب الكتاب ومن الاسماء ما جرى فى الكلام مصغّرًا وتُرِك تكبيرُه لانّه عندهم مستصغَرٌ وذلك نحوُ جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ وكُمَيْتٍ وقالوا جِمْلانٌ وكِعْتانٌ وكُمْتٌ فجاءوا بالجمع على المكبّر كانّها جمعُ جُمَلٍ وكُعَتٍ وأَكْمَتَ،

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء اسماءٌ نطقوا بها مصغّرةً لانّها عندهم مستصغَرةٌ فاكتفوا بلفظ المصغّر عن المكبّر فمن ذلك قولهم جُمَيْلٌ وهو طائر صغير شبيهٌ بالعُصْفُور وكُعَيْتٌ وهو البُلْبُل وقيل شبيهٌ بالبلبل وليس ايّاه وقد كسّروهما على لفظ المكبّر فقالوا جِمْلانٌ وكِعْتانٌ كانّهم قدّروا المكبّر على فُعَلٍ نحو جُمَلٍ وكُعَتٍ كصُرَدٍ ونُغَرٍ ثمّ قالوا جِمْلانٌ وكِعْتانٌ كصِرْدانٍ ونِغْرانٍ وذلك انّ المصغّر لا يُكسَّر على بناء الكثرة كما انّ ما كُسِّر على بناء الكثرة لا يُصغَّر لِما ذكرناه من انّ بناء التكسير يدلّ على الكثرة وتصغيرُه يدلّ على القلّة فبينهما تَنافٍ واذا كُسِّر انّما يكون التكسير للمكبّر وان لم يُلفَظ به، وامّا كُمَيْتٌ فهو لفظ يقع على المذكّر والمؤنّث وقد ورد مصغّرًا لا يكاد يُنطَق بمكبّره وهو تصغيرُ الترخيم بحذف الزوائد كما قالوا فى أَشْقَرَ شُقَيْرٌ وفى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ والكُمْتَةُ لَوْنٌ يقصُر عن سَواد الأدْمِ ويزيد على حُمْرة الأشقر وهو بين الحمرة والسواد قال سيبويه سألتُ الخليل عن كُمَيْتٍ فقال انّما صُغِّر لانّه بين السواد والحمرة كانّه لم يخلُص له واحدٌ منهما فهو قريب من كلّ واحد منهما فصُغِّر ليدلّ على ذلك المعنى فهو كدُوَيْنَ زيدٍ وقد جمعوه على كُمْتٍ فى المذكّر والمؤنّث كما قالوا شُقْرٌ وسُودٌ فى المذكّر والمؤنّث جاءُوا بالتكسير على المكبّر كانّهم جمعوا أَكْمَتَ وكَمْتاءَ كما قالوا جِمْلانٌ وكِعْتانٌ فجاءُوا به على المكبّر، وقالوا لِما يجيء فى آخر الحَلْبة سُكَّيْتٌ وسُكَيْتٌ فامّا سُكَّيْتٌ فهو فُعَّيْلٌ كجُمَّيْزٍ وعُلَّيْقٍ وامّا سُكَيْتٌ فهو تصغيرٌ على الترخيم فاعرفه،

فصل ٢٩٠

قال صاحب الكتاب والاسماء المركّبة يُحقَّر الصدرُ منها فيقال بُعَيْلَبَكُّ وحُضَيْرَمَوْتُ وخُمَيْسَةَ عَشَرَ،

قال الشارح اذا صغّرتَ اسما مركّبا من اسمَيْن جُعلا اسما واحدا فالطريقُ فيه ان تصغّر الصدرَ ثمّ تُتْبِعه الثانى كما تفعل قبل التصغير من التركيب وذلك لانّ المعامَلة مع الاوّل والثانى كالتَتِمّة له فحلّ الثانى من الاوّل محلُّ المضاف اليه من المضاف فكما انّك اذا حقّرت مضافا من نحو عَبْدِ زيد وطَلْحَة عمرو انّما تُحقّر الاوّلَ دون الثانى من نحو عُبَيْدِ زيد وطُلَيْحَة عمرو كذلك تقول هذا بُعَيْلَبَكُّ وحُضَيْرَمَوْتُ ومُعَيْدِيكَرِبُ لانّ المضاف والمضاف اليه والمركّبَيْن بمنزلةِ اسم واحد طويلٍ كعَنْتَرِيس فكما تقول عُنَيْتِرِيسٌ كذلك تقول حُضَيْرَمَوْتُ فيحُلّ موت من حضر محلّ ريس من عنتريس من حيث كان تمامًا له ومثله خمسةَ عشرَ لانّه مركّبٌ مثلُه فتقول هذا خُمَيْسَةَ عَشَرَ فتُصغِّر الاوّل وتُتْبِعه الثانى سواءٌ فى ذلك اردتَ العدد او سمّيتَ به وتقول فى اِثْنَا عَشَرَ واِثْنَتَا عَشْرَةَ ثُنَيَّا عشرَ وثُنَيَّتَا عشرة لانّ محلّ عشر من اثنى عشر محلُّ النون من اثنَيْن وقد مضى بيانُ ذلك ،

فصـــل ٣٩١

قال صاحب الكتاب وتحقيرُ الترخيم أن تحذف كلَّ شىء زِيدَ فى بَنات الثلثة والاربعة حتّى يصيرَ الاسمُ على حروفه الاصولِ ثمّ تُصغّره كقولك فى حارِثٍ حُرَيْثٌ وفى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ وفى خَفَيْدَدٍ خُفَيْدٌ وفى مُقْعَنْسِسٍ قُعَيْسٌ وفى قِرْطاسٍ قُرَيْطِسٌ ،

قال الشارح معنى تصغير الترخيم ان تحذف زوائدَ الاسم فى التحقير بحيث لا يبقى الّا الاصولُ ثلاثيّا كان الاسمُ او رباعيّا كانّهم آثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده لما يحدث فى الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير فتقول فى تحقير مُحَمَّدٍ حُمَيْدٌ لانّ الميم الاولى زائدةٌ واحدى الميمَيْن الثانيتَيْن فتحذفهما فتقول فى تحقير أَحْمَدَ حُمَيْدٌ ايضا بحذف الهمزة لا غيرُ لانّها الزائدة وتقول فى تحقير مَحْمُودٍ حُمَيْدٌ بحذف الميم والواو لانّهما زائدتان ولا تُبالى الإلباسَ ثِقَةً بالقرائن فعلى هذا تقول فى حارِثٍ حُرَيْثٌ حذفتَ الالف لانّها زائدة وبقّيتَ الاحرفَ الاصولَ التى هى الحاء والراء والثاء فصُغّر عليها وتقول فى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ بحذف الهمزة لانّها هى الزائدة ولا فرقَ بين ان تكون الزيادة للالحاق او لغير الالحاق وقالوا فى خَفَيْدَدٍ خُفَيْدٌ حذفوا الياء واحدى الدالَيْن لانّهما زائدتان للالحاق بسَفَرْجَلٍ والخفيددُ الخفيف من الظِلْمان وقالوا فى مُقْعَنْسِسٍ قُعَيْسٌ بحذف الميم والنون واحدى السينَيْن لانّها

زوائدُ للالحاق بمُحْرَنْجِم ، وبنات الاربعة فى ذلك بمنزلة بنات الثلثة تحذف الزوائدَ حتى تصير على مثال فُعَيْعِل فتقول فى مُدَحْرِجٍ دُحَيْرِجٌ وفى مُحْرَنْجِمٍ حُرَيْجِمٌ وفى جُمْهُورٍ جُمَيْهِرٌ ولا فرقَ فى بنات الاربعة بين تصغيرِ الترخيم وغيره الّا انّ ياء العوض لا تدخل تصغيرَ الترخيم وتدخل غيرَه فتقول دُحَيْرِيجٌ وحُرَيْجِيمٌ وجُمَيْهِيرٌ ولا تقوله اذا كان مرخَّمًا ، وقال الفرّاء فى هذا التصغير انّ العرب انّما تفعل ذلك فى الاسماء الأعلامِ كما كان الترخيم فى النداء كذلك فعلى هذا لو صغّرنا حارثًا او أَسْوَدَ عَلَمَيْن لقلنا حُرَيْثٌ وسُوَيْدٌ فى الترخيم ولو صغّرناهما قبل النقل والتسمية لم نقل الّا حُوَيْرِثٌ وأُسَيِّدٌ ولم يفرق اصحابُنا بين هذَيْن وذكر فى بعض الامثال عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ يريد تصغير أَحْمَق فاعرفه ،

فصــل ٣٦٣

قال صاحب الكتاب ومن الاسماء ما لا يُصغَّر كالضمائر وأَيْنَ ومَتَى وحَيْثُ وعِنْدَ ومَعَ وغَيْرٍ وحَسْبُ ومَنْ ومَا وأَمْسِ وغَدٍ وأَوَّلَ مِنْ أَمْسِ والبارحةَ وأَيّامِ الأُسْبوع والاسمِ الذى بمنزلة الفعل لا تقول هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا ،

قال الشارح اعلم انّ من الاسماء ما لا يجوز تصغيرُه كما لا يجوز وصفُه فمن ذلك المضمرات نحوُ أَنَا وأَنْتَ وهُوَ فلا تقول فى أَنَا أُنَىّ وفى نَحْنُ نُحَيْن وذلك لأمورٍ احدُها انّ المضمرات تجرى مجرى الحروف فى عدم قيامها بأنفسها وافتقارها الى غيرها فلا تحقَّر الحروف الثانى انّ اكثر الضمائر على حرفٍ او حرفَيْن وذلك ممّا لا يُحقَّر لنَقْصه عن ابنية التحقير الثالثُ انّ المضمرات ليست اسماءً لشىء ثابت تخُصّه ولا تقع على غيره والشىءُ انّما يكون حقيرا صغيرا بالاضافة الى ما له ذلك الاسمُ وهو أكبرُ منه فان قيل فقد حقّروا المبهمات وهى مبنيات تجرى مجرى الحروف وفيها ما هو على حرفَيْن قيل المبهم يُشْبِه الظاهرَ من حيث انّه يوصَف ويوصَف به ويُبتدأ به الكلامُ كقولك هذا زيدٌ وليس فيه شىء يَتّصل بالفعل ولا يجوز فصلُه كالكاف فى ضربتُك والتاء فى قمتُ فالمبهمُ كالظاهر لقيامه بنفسه ولما ذكرناه ، ولا يُحقَّر أَيْنَ ولا مَتَى لبُعْدها من التمكّن وتنزُّلهما منزلةَ الحروف من جهة تضمُّنهما معنى الاستفهام ولا تُصغَّر حَيْثُ لعدم تمكُّنها وافتقارها الى مُوضِح ومثلُها فى الأزمنة اذْ واذَا فان قيل فإنّ اَلّذِى وَاَلّتِى يفتقران الى مُوضِح افتقارَ حَيْثُ ومع ذلك فإنّهما يُصغَّران نحوَ اَللَّذَيّا وَاَللَّتَيّا قيل اَلّذى

وأَلّتى اقربُ الى التمكّن ألا ترى انّهما يكونان فاعلَيْن ومفعولَيْن ويُبتدأ بهما ويوصَف بهما فافترق الحالُ بينهما ؞ ومن ذلك عِنْدَ فانّها لا تُصغَّر لعدم تمكّنها ولانّ الغرض من تصغير الظرف التقريبُ كتُحَيْتَ وفُوَيْقَ وعِنْدَ فى غاية القرب فلمّا دلّ لفظُها على ما تدلّ عليه الظروفُ مصغّرةً لم يُحْتَج الى التصغير فيها ؞ وامّا مَعَ فلا تُصغَّر ايضا لبُعْدها من التمكّن وكونها على حرفَيْن وقد اعتقد فيها الحرفيّةَ مَن أسكنها فى قوله * فَرِيشِى مِنْكُمْ وهَوَاىَ مَعْكُمْ * ومن ذلك غَيْرٌ وسِوًى لا يُصغَّران بخلاف مِثْلٍ فانّك تصغّره فتقول هذا مُثَيْلُ هذا ولا تقول غُيَيْرُهُ وذلك من قِبَل انّ المماثلة قد تختلف بأن تقلّ وتكثر ألا ترى انّك تقول هذا اكثرُ مماثلةً وهذا أقلُّ مماثلةً من هذا وليست المغايَرةُ كذلك لانّ غَيْرًا اسمٌ لكلّ مَن لم يكن المضافَ اليه وليس فى كونه غيرَه معنًى يكون أنقص من معنًى فيُصغَّرَ الناقص كما كان فى المماثلة كذلك وامّا سِوًى فالعلّةُ واحدة ؞ ومن ذلك حَسْبُ لا يصغّر لانّه فى معنى الفعل فاذا قلت حَسْبُكَ درهمان فمعناه لِيَكْفِكَ درهمان فكما لا يصغّر الفعل كذلك لا يصغّر ما هو فى معناه ؞ وامّا مَا ومَنْ فلا يُصغَّران لانّهما غيرُ متمكّنَيْن وعلى حرفَيْن وهما بمنزلة الحرف فى الاستفهام والجزاء والخبر ؞ وامّا أَمْسِ وغَدٌ فلا يُحقَّران لانّهما لمّا كانا يتعلّقان باليوم الذى أنت فيه صارا بمنزلة المضمرات لاحتياجهما الى حضور اليوم كما انّ الضمير يحتاج الى ظاهرٍ يتقدّمه وكذلك أوّلُ من أَمْسِ حكمُه حكمُ أَمْسِ ومثلُه البارِحَةَ وامّا أيّامُ الأُسْبوع نحو الثُّلْثاءِ والأَرْبعاءِ لا يحقّر شىء منها وكذلك اسماء الشُّهور نحو المُحَرَّم وصَفَرٍ لانّها اعلامٌ على هذه الايّام فلم تتمكّن تمكُّنَ زيد وعمرو ونحوهما من الاعلام لانّ العَلَم انّما وُضع على شىء لا شريكَ له وهذه الاسماء وُضعت على الشهور والأُسبوع ليُعْلَم انّه الشهر الاوّل من السنة واليوم الاوّل او الثانى من الاسبوع وذلك لا يختلف فيصغَّرَ بعضُها عن بعض وذهب الكوفيون وابو عثمان المازنىّ وابو عمر الجرمىّ الى جواز تصغير ذلك ؞ وامّا ضاربٌ اذا كان للحال والاستقبال وهو فى نيّة التنوين فانّه لا يحقّر ايضا لانّا اذا نوّنّاه ونصبنا ما بعده فهو فى مذهب الفعل وليس التصغيرُ ممّا يلحق الافعالَ الّا فى التعجّب فلذلك لا يجوز هذا ضُوَيْرِبٌ زيدا غدًا فامّا اذا كان لما مضى نحو هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ فليس فى مذهب الفعل ومجراه مجرَى غلامُ زيدٍ فكما تقول هذا غُلَيِّمُ زيدٍ فكذلك يجوز هذا ضُوَيْرِبُ زيدٍ امسِ ؞

فصـــل ٢٩٣

قال صاحب الكتاب والاسماء المُبْهَمة خولِفَ بتحقيرها تحقيرُ ما سِواها بأن تُرِكت أوائلُها غيرَ مضمومة وأُلحِقت بأواخرها أَلِفاتٌ فقالوا فى ذا وتا ذَيّا وتَيّا وفى أُولَا وأُولاء أُلَيّا وأُلَيّاء وفى الّذى والّتى اللَّذَيّا واللَّتَيّا وفى الّذينَ واللّاتى اللَّذَيُّونَ واللَّتَيّاتُ ،

قال الشارح اعلم انّ القياس فى الاسماء المبهمة ان لا تُصغَّر من حيث كانت مبنيّة على حرفَيْن كمَنْ ومَا الّا انّها لمّا كان لها شَبَهٌ بالظاهر من حيث كانت تُثنّى وتُجمَع وتوصَف ويوصف بها والتصغيرُ وصفٌ فى المعنى فدخلها التصغيرُ كما دخلها الوصفُ ولمّا كانت مُخالِفةً للاسماء المتمكّنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكّنة بأن غيّروها على غير منهاج تغيير تصغير الاسماء المتمكّنة وصار ذلك دلالةً على حَقارة المشار اليه كما كان تغييرُ الاسماء المتمكّنة بضمّ أوائلها وبنائها على فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ دلالةً على صِغَر المسمّى فاذا اردتَ تصغير المبهم تركتَ اوّلَه على حاله وزدتَ فيه ياء التصغير على حدّ زيادتها فى المتمكّنة لانّها علامةٌ فلا يَعْرَى المصغَّرُ منها اذ لو عرى منها فلا يكون على تصغيره دليلٌ وأَلحقت فى آخِره الفًا كالعوض من ضمّ اوّله تدلّ على ما كانت تدلّ عليه الضمّة فتقول فى ذا ذَيّا وفى تا تَيّا فإن قيل فما بالُ ياء التصغير زيدت هنا ثانيةً وسبيلُها ان تزاد ثالثةً قيل انّما أُلحقت ثالثةً ولكنّك حذفت ياءً لاجتماع الياءآت وذلك انّ الاصل ذا وتا على حرفَيْن كما ترى فلمّا صغّروهما احتاجوا الى حرف ثالث فأتوا بياء اخرى لتمام بناء التصغير ثمّ ادخلوا ياء التصغير ثالثةً فانقلبت الالفُ ياءً لتحرُّكها بوقوع ياء التصغير بعدها وزادوا الالفَ آخرًا عوضًا من ضمّة الفاء فصار ذَيَيّا فاجتمع ثلاثُ ياءآت وذلك مستثقَلٌ فحذفوا احدى الياءات فلم يكن سبيلٌ الى حذف ياء التصغير لانّها علامةٌ ولا الى حذف الياء التى بعد ياء التصغير لانّه بعدها الفٌ ولا يكون ما قبل الالف الّا مفتوحا فلو حذفوها حرّكوا ياء التصغير وهى لا تكون متحرّكة فحذفوا الياء الاولى فبقى ذَيّا وتَيّا وحصلت ياء التصغير ثانيةً واَمّا تَيّا فهو تحقيرُ تا ومن قال ذِى وذِهِ قال فى تحقيره تَيّا وهو على لغة من قال هٰذِهِ وهٰذِى وتا وتِى ايضا يرجع كلُّه فى التصغير الى لغة من يقول تا لئلّا يُلْبِس المؤنّث بالمذكّر واذا قلت هٰذَيّا وهاتَيّا فانّما هو ذَيّا وتَيّا دخلت عليهما هاء التنبيه وكذلك اذا قلت ذَيّاكَ وتَيّاكَ فتُلحِقه علامةَ الخطاب كما تلحق المكبَّرَ فى قولك ذاكَ وتاكَ ، فامّا أُولَا مقصورًا وممدودًا وهو جمعُ ذا وتا فانّه يقع على المذكّر والمؤنّث فاذا صغّرت أُولَا مقصورا فلا اشكالَ فيه لانّك تُلحِق ياء

التصغير ثالثةً وتقلب الفه ياءً لوقوعها موقعَ مكسور بعد ياء التصغير ثمّ تزيد الالف اخيرًا عوضًا من ضمّة التصغير فصار اللفظ أُوَلَيَّا   فان قلت اذا كنتَ انّما تُلحِق الالف آخِرًا عوضًا من ضمّة أوائل الاسماء المصغّرة ونحن اذا صغّرنا أُولا فنضمّ اوّلَها ونقول أُلَيًّا فتكون الضمّة موجودةً واذا كانت الضمّة موجودة فما وجهُ التعويض عن شيء موجود في اللفظ فالجواب انّ ضمّة اوّلِ أُلَيًّا ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمّة اوّلِ كُلَيْب وجُمَيْل وانّما هي الضمّة التي كانت موجودة في حال التكبير في قولك أُولَا والذي يدلّ على ذلك تركُهم ما هو مثله من اسماء الاشارة واستحقاقُ البناء بحاله غيرَ مضموم وذلك قولك ذَيَّا وتَيَّا الا ترى انّ الذال والتاء مفتوحتان كما كانتا قبل التحقير في ذَا وتَا فكذلك ضمّةُ همزة أُلَيًّا هي الضمّة في أُلا فلمّا كانت الضمّة في أُلَيًّا هي الضمّة التي كانت موجودة في أُلَا وليست مجتلبة للتحقير بقيت بحالها وعُوّض الالف في آخره عن ضمّة التحقير   وأمّا أُولَآء ممدودةً ففيه نظر والقولُ فيه انّ أُلَآء وزنُه فُعَالٌ كغُراب وقياسُ تصغيره لو صُغّر على حدّ تصغير الاسماء المتمكّنة ان تقول هذا أُوَلَيّ كما تقول عُطَيّ الّا انّهم لمّا لم يغيّروا اوّلَه عن حاله ارادوا ان يزيدوا في آخره الالف كالعوض من ضمّة التحقير في اوّله فلم تسغ زيادتُها بعد الهمزة لئلّا يتحوّل الممدودُ عن لفظه وقد بنوه على المدّ فزادوا الف العوض قبل الهمزة فصار أُلَيّاء على لفظ أُلَيّاع هذا رأي سيبويه وهو مذهب المبرّد   وامّا ابو اسحق فانّه كان يقدّر الهمزة في أُلَآء ألفًا في الاصل فاذا صُغّر دخلت ياء التصغير ثالثةً بعد اللام فتنقلب الالفُ الاولى ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها على حدّ قلبها في غُلام وعَناق فتقول غُلَيّم وعُنَيّق ثمّ أدخلوا الالف المَزيدة للتصغير آخِرًا فاجتمع ألفان في التقدير فقُلبت الثانية همزةً لاجتماع الالفَيْن على حدّ قلبها في حَمْراء وصَحْراء وهذا أقربُ الى القياس لاعتقاد زيادة الف التصغير آخِرًا على منهاج سائر المبهمات الّا انّه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالالف فاعرفه،

وامّا اَلّذِي واَلّتِي فيُحقّران على منهاج تحقير اسماء الاشارة لانّ مجراهما في الإبهام واحدٌ بوقوعهما على كلّ شيء من حَيَوانٍ وجَمادٍ كما كانت اسماء الاشارة كذلك فتترك أوّلَهما على حاله من الفتح وتزيد ياء التصغير ثالثةً وتدّغمها في الياء التي هي لامُ الكلمة وتزيد الالفَ المزيدة للتصغير آخِرًا فتقول اَللَّذَيّا واَللَّتَيّا قال الشاعر انشده ابو العبّاس

* بَعْدَ ٱللَّتَيّا وٱللَّتَيّا وٱلّتِي * اذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ *

وقد حُكي اللُّذَيّا واللُّتَيّا بضمّ الاوّل منهما والاوّلُ أقيسُ لانّ هؤلاء يجمعون بين العوض والمعوّض،

فاذا ثنّيتَ او جمعتَ شيـًا من هذه الاسماء لم تُلحِقه ألفًا فى آخِره من اجل الزيادة التى لحقتْه وذلك قولك فى التثنية جاءنى اللّذَيّان قاما وفى الجرّ والنصب مررت باللّذَيَّيْنِ قاما ورأيت اللّذَيَّيْنِ قاما وتقول فى الجمع جاءنى اللّذَيّينَ ورأيت اللّذَيّينَ ومررت باللّذَيّينَ ومن قال اللّذُونَ فى الرفع قال جاءنى اللّذَيُّونَ فيضمّ الياء المشدّدة قبل الواو ويكسرها فى الجرّ والنصب كما يفعل فى الصحيح وكان ابو الحسن يذهب الى انّ الالف المزيدة للتصغير مقدّرةٌ وانّما حُذفت لالتقاء الساكنَيْن وبقى ما قبلها مفتوحا ليدلّ على الالف المحذوفة على حدّ المُصْطَفَيْنَ والأَعْلَيْنَ فيقول جاءنى اللّذَيَّوْنَ بفتح الياء ورأيت اللّـذَيَّـيْنَ ومررت باللّذَيَّيْنَ فيكون لفظُ الجمع فيه كلفظ التثنية غيرَ انّ نون التثنية مكسورةٌ ونون الجمع مفتوحةٌ وتقول فى المؤنّث اللّتَيَّا وفى التثنية اللّتَيَّانِ فى الرفع وفى النصب والجرّ اللّتَيَّيْنِ وفى الجمع اللّتَيّاتُ على المذهبَيْن جميعًا واما اللّاتى فلا يُحقَّر على لفظه لانّه جمعُ كثرة فردّوه الى الواحد وصغّروه ثمّ جمعوه بالالف والتاء لانّه مؤنّثٌ كما يُفعَل بالجمع من غيرِ المبهم نحوِ قولهم فى جِفانٍ وقِصاعٍ جُفَيْناتٌ وقُصَيْعاتٌ قال سيبويه استغنوا بجمع الواحد المحقَّر السالم اذا قلت اللّتَيّاتُ كما استغنوا عن تحقير القَصْر وهو العَشِىّ والمَساء بقولهم أتانا مُسَيَّانًا وعُشَيَّانًا وكذلك اللّاتى تقول فيها اللّتَيّاتُ وكان الاخفش يحقّر اللّاتى على لفظه فيقول اَللّوَيّا كانّه يحذف التاء من آخِره لئلّا يصير الاسم المصغّر بزيادة الالف التى للتصغير على خمسة احرف فيخرج عن بناء التصغير ويحتجّ بانّه ليس بجمعِ اَلّتى على لفظها وانّما هو اسمٌ للجمع كقولك نَفَرٌ وقَوْمٌ وهو القياس وكان المازنىّ يقول اذا آل الامرُ الى حذفِ حرف من اجل الالف الداخلة فتحذف الالف التى هى بعد اللام وهو أَوْلى قال لانّه زائد اذ كان فى تقدير فاعلٍ ؞

ومن اصناف الاسم المنسوبُ

فصــل ٢٩٤

قال صاحب الكتاب هو الاسم المُلحَق بآخِره ياءٌ مشدّدةٌ مكسورٌ ما قبلها علامةٌ للنِسْبة اليه كما أُلحقت التاء علامةً للتأنيث وذلك نحوُ قولك هاشِمِىٌّ وبَصْرِىٌّ ؞

قال الشارح اعلم انّ النِسْبة التى يقصدها النحويّون ويسمّيها سيبويه الاضافةَ هو ما يُنسَب الى قبيلة

او بَلْدة او صَنْعة او غيرِ ذلك يقال نسبتُه الى بنى فلانٍ اذا عَزَوْتَه اليهم فهى اضافةٌ من جهة المعنى وإن كانت مخالِفةً لها من جهة اللفظ وذلك انّك فى الاضافة تذكر الاسمَيْن وتُضيف احدهما الى الاخر نحوَ غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمرٍو وفى النَّسَب انّما تذكر المنسوب اليه وحدَه ثمّ تزيد عليه زيادةً تدلّ على النسب وتكتفى بتقدُّم الموصوف عن ذكرِ المنسوب وذلك أن يزاد فى آخرِ المنسوب اليه ياءٌ مشدّدةٌ ويُكسَر ما قبل الياء فيما قلّت حروفُه او كثُرت وذلك نحو قولك فى النسب الى هاشمٍ هاشمِىٌّ والى قَيْسٍ قَيْسِىٌّ والى بَغْدادَ بغدادِىٌّ والى واسِطٍ واسطِىٌّ والى من يَبيع الدَّقيقَ) دقيقِىٌّ والى من يبيع الثيابَ المُلْحَمَةَ مُلْحَمِىٌّ والغرضُ بالنسب ان تجعل المنسوبَ من آلِ المنسوب اليه او من اهل تلك المدينة او الصنعة وفائدتُها فائدةُ الصفة، فان قيل ولِمَ كانت الياء هى المَزِيدةَ دون غيرها فالجواب انّ القياس كان يقتضى ان تكون احدَ حروف المدّ واللين لما تقدّم من خفّتها ولانّها مألوفٌ زيادتُها الّا انّهم لم يزيدوا الالف لئلّا يصير الاسم مقصورا فيمتنع من الاعراب وكانت الياء اخفَّ من الواو فزيدت، فهذه الياء اللاحقة شبيهةٌ بالتاء اللاحقة بالمؤنّث وذلك من قِبَل انّ الياء علامةٌ لمعنى النسب كما انّ التاء علامةٌ لمعنى التأنيث وكلٌّ واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه حتى يصير كجُزْء منه وينتقل الاعرابُ اليه فتقول هذا رجلٌ بَصْرِىٌّ ورأيت رجلا بصريًّا ومررت برجلٍ بصرِىٍّ كما تقول هذه امرأة قائمة ورأيت امرأة قائمة ومررت بامرأة قائمة فكلٌّ واحدة من الزيادتين أعنى الياء فى النسب والتاء فى المؤنّث حرفُ اعراب لما دخل فيه وانّما صارا بمنزلة الجزء ممّا دخلا فيه من قِبَل انّ العلامة أُحدثت فى كلّ واحد من المنسوب والمؤنّث معنًى لم يكن فصار الاسمُ بالعلامة مركّبًا والعلامةُ فيه من مُقوِّماته فتنزّلت العلامةُ فى كلّ واحد منهما منزلةَ أداة التعريف فى الرجل والغلام فكما انّ الالف واللام جزءٌ ممّا دخلتا فيه فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث والذى يدلّ على انّ الالف واللام جزءٌ ممّا دخلتا فيه انّ العامل يتخطّاهما الى ما بعدهما من الاسم المعرَّف فيعمل فيه، وانّما كانت ياءُ النسب مشدّدةً لأمرَيْن احدُهما ان لا تلتبس بياء المتكلّم الثانى انّها لو لحقت خفيفةً وما قبلها مكسورٌ لَثقُل عليها الضمّة والكسرةُ كما ثقُلتا على القاضِى والداعِى وكانت مُعرَّضةً للحذف اذا دخل عليها التنوينُ فحصّنوها بالتضعيف ووقع الاعرابُ على الثانية فلم تثقل عليها ضمّةٌ ولا كسرةٌ لسكون الياء الاولى، وانّما كان ما قبلها مكسورا لامرَيْن احدُهما انّها مَدّةٌ ساكنةٌ وانّما ضُوعفت خوفَ اللَّبْس وحرفُ المدّ لا تكون حركةُ ما قبله الّا من جنسه الامر الثانى انّه لمّا وجب تحريكُ ما قبلها

لسكونها لم يُفتح لئلّا يلتبس بالمثنّى فكانت الكسرة اخفّ من الضمّة فعدلوا اليهاء فان قيل فهل هذه الياء حرفٌ او اسمٌ فالجواب انّها حرف كتاء التأنيث لا موضعَ لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى انّها اسم فى موضع مجرور باضافة الاوّل اليه واحتجّوا بما يُحكَى عن العرب رأيتُ التَّيْمِىَّ تَيْمِ عَدِيٍّ بجرِّ تَيْم الثانى جعلوه بدلًا من الياء فى التيمىّ واذا كان بدلا منه كان اسما لانّ حكم البدل حكمُ المُبْدَل منه وهو فاسدٌ من قِبَل انّ الياء حرفُ معنًى دالٌّ على معنى النسب كما انّ تاء التأنيث حرف دالّ على معنى التأنيث وليست كنايةً عن مسمًّى فيكونَ لها موضعٌ من الاعراب مع انّ الاسم الذى له موضعٌ من الاعراب هو الذى يَتعذّر ظهورُ الاعراب فى لفظه فيُحكَم على محلّه وامّا ما حكوه من قولهم رأيتُ التيمىَّ تَيْمِ عَدِيٍّ فإن صحّت الروايةُ فهو محمولٌ على حذف المضاف كانّه لمّا ذكر التيمىّ دلّ ذكرُه ايّاه على صاحبٍ فأضمره للدلالة عليه فكانّه قال صاحبَ تَيْمِ عَدِيٍّ او ذَا تيمِ عدىّ ثم حذف المضافَ وأبقى المضاف اليه على حاله من الاعراب وجعله وإن لم يُذكَر بمنزلة الثابت الملفوظ به ونظيرُه قوله

* أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارًا *

فانّه خفض نارًا على تقديرِ وكلّ نارٍ ومثلُه قولهم ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً وقد تقدّم نحوُ ذلك ،

قال صاحب الكتاب وكما انقسم التأنيثُ الى حقيقىّ وغيرِ حقيقىّ فكذلك النَّسَبُ فالحقيقىُّ ما كان مُؤثِّرًا فى المعنى وغيرُ الحقيقىّ ما تَعلّق باللفظ فحَسْبُ نحوُ كُرْسِىّ وبَرْدِىّ وكما جاءت التاء فارقةً بين الجنس وواحده فكذلك الياء نحوُ رُومِىٍّ ورُومٍ ومَجُوسِىٍّ ومَجُوسٍ ،

قال الشارح قد أيَّدَ صاحب الكتاب بما ذكره قوّةَ المشابهة بين النسب والتأنيث وذلك انّ التأنيث كما يكون حقيقيّا وغيرَ حقيقىّ فالحقيقىُّ ما كان مسمّاه مؤنّثا فدخلت العلامةُ فى اسمه للايذان بذلك وغيرُ الحقيقىّ ما تَعلّق التأنيث باللفظ دون مدلوله نحوُ قَرْيَةٍ وغُرْفَةٍ فكذلك النسبُ قد يكون حقيقيّا وغيرَ حقيقىّ فالحقيقىُّ ما كان مُؤثِّرًا اى دالًّا على نسبة الى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة نحوُ هاشِمىّ وبَصْرىّ ومُلْحَمىّ وغيرُ الحقيقىّ ما لا يدلّ على نسبة الى شىء ممّا ذُكر بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون فى آخره زيادةُ النسب كقولنا كُرْسِىٌّ وبَرْدِىٌّ وقُمْرِىّ وبُخْتِىّ ألا ترى انّ كُرْسًا من كُرْسِىٍّ ليس بأَبٍ ولا بلدةٍ ولا شىءٍ ممّا يُنسَب اليه

واتّما هو شىء تَعلّق باللفظ ويؤيّد ذلك عندك انّ كرسيّا وبرديّا اسمان كما ترى ولو كانا منسوبَيْن حقيقةً لخرجا الى حيّز الصفة كما خرج هاشمٌ وقَيْسٌ الى حيّز الصفة فى قولك رجلٌ هاشمىٌّ وقيسىٌّ

قال ويؤيّد عندك قوّةَ الشَبَه بينهما انّه كما يُفصَل بتاء التأنيث بين الواحد وجنسه فى نحو تَمْرة وتَمْرٍ وشَعيرةٍ وشعيرٍ كذلك فُصل بينهما بياءَىِ النسبة فقالوا فى الواحد رُومىٌّ وفى الجمع رُومٌ وقالوا زَنْجىٌّ وفى الجمع زَنْجٌ ومَجُوسىٌّ ومَجُوسٌ واتّما قال بين الواحد وجنسه ولم يقل بين الواحد وجمعه لانّ نحوَ تَمْرٍ وشعيرٍ فى الحقيقة جنسٌ دالٌّ على الكثرة وليس بتكسيرٍ وقد تقدّم الكلام على ذلك فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب والنسبة ممّا طرّق على الاسم لتغييراتٍ شتّى لانتقاله بها عن معنى الى معنى وحالٍ الى حالٍ والتغييراتُ على ضربَيْن جاريةٌ على القياس المطّرد فى كلامهم ومعدولةٌ عن ذلك ؛

قال الشارح اعلم انّ النسب يُحْدِث فى الاسم المنسوب تغييراتٍ منها زيادةُ ياءَىِ النسب فى آخره وكسرُ ما قبلها وجعلُ الياءَيْن منتهَى الاسم وحرفَ الاعراب فهذا اوّلُ تغييرٍ تَطرّق الى اللفظ بسبب النسب واتّما تَطرّق التغييرُ الى اللفظ لتغيير المعنى ألا ترى انّك اذا نسبت الى عَلَمٍ استحال نكرةً بحيث تدخله أداةُ التعريف كالتثنيةُ والجمع وصار صفةً بمنزلة المشتقّ بعد الجُمود ويرفع فاعلًا بعده امّا مظهَرًا وإمّا مضمَرًا تقول مررت برجلٍ تَميميٍّ أبُوه وآخَرَ هاشميٍّ أخوه فهذا قد جَمَعَ التغييرات الثلثَ التنكيرَ بكونه قد صار صفة للنكرة والصفةَ بجَرَيانه على ما قبله جَرْىَ الصفة ورَفْعَه الظاهرَ بعده فهو كالحَسَنِ الوَجْهِ فى أحكامه وقوله لانتقاله من معنى الى معنى اشارةٌ الى ما ذكرناه من تنكيره وخروجه الى الوصفيّة وقوله من حالٍ الى حالٍ اشارةٌ الى تغيير اللفظ وجملةُ الامر انّ تغيير النسب على ضربَيْن احدهما قياسٌ مطّردٌ لكثرته عنهم فيَجرى لذلك مجرى رفع الفاعل ونصبِ المفعول والاخرُ ما لا يطّرد فيه القياس بل يُسمَع ما قالوه ولا يُتجاوز وستَقِفُ على ذلك مفصّلًا مشروحًا ان شاء الله ؛

فصــل ٢٩٥

قال صاحب الكتاب فمن الجارية على قياس كلامهم حذفُهم التاء ونونَى التثنية والجمع كقولهم بَصْرىٌّ وهِنْدىّ وزَيْدىّ فى البَصْرة وهِنْدان وزَيْدون اسمَيْن ومن ذلك قِنَّسْرىٌّ ونَصيبىّ ويَبْرىّ فيمن جعل

لاعرابَ قبل النون ومَن جعله معتقبَ الاعراب قال قِنَّسْرِينِىّ وقد جاء مثلُ ذلك فى التثنية قالوا خَليلانىّ وجاءنى خَليلانُ اسمَ رجل وعلى هذا قولُه * أَلَا يا دِيارَ الحَىّ بالسَّبُعانِ * ،

قال الشارح اعلم انّ حذف تاء التأنيث قد كثُر عنهم واطّرد حتى صار قياساً يُسمَع ما قالوه ويُحمَل عليه نظائرُه فاذا نسبت الى اسمٍ فى آخره تاء التأنيث حذفتَها لا يجوز غيرُ ذلك فتقول فى النسب الى البَصْرَة بَصْرِىّ والى مَكَّةَ مَكّىّ والى الكُوفَة كُوفىّ والى فاطِمَةَ فاطِمىّ . وانّما أُسقطت التاء من النسب لانّا لو بقيناها فى الاسم على ما كانت عليه قبل النسب لَوجب ان نقول بَصْرَتِىّ وكُوفَتِىّ ومَكَّتِىّ فى رجل يُنسَب الى البصرة والكوفة ومكّة ولَزِمَنا ان نقول اذا نسبنا امرأةً الى ما فيه تاء التأنيث بصرتيّةٌ وكوفتيّةٌ ومكّتيّةٌ وفاطمتيّةٌ فكان يُجمَع فى الاسم الواحد تاءآن للتأنيث وذلك لا يجوز وايضا فإنّ ياءىِ النسب لمّا كانت مُشابِهةً لتاء التأنيث من الجهات المتقدّمة لم يُجمَع بينهما كما لم يُجمَع بين علامتَىْ نسبةٍ ، وامّا نونا التثنية والجمع فلا تثبتان ايضا مع ياءى النسبة وذلك اذا سمّينا رجلا بمثنّى او مجموعٍ جمعَ السلامة قلنا فيه مذهبان احدُهما وهو الأجودُ ان تحكى الاعرابَ قبل التسمية فتقول هذا زيدان ورأيت زيدَيْن قائمًا ومررت بزيدَيْن جالساً فتُعْرِبه بالحروف كما كان اعرابُه قبل التسمية بها فعلى هذا اذا نسبتَ الى شىء من ذلك حذفت علامتَى التثنية والجمع فتقول هذا زَيْدِىّ ورأيت زيديًّا ومررت بزيدىّ وهذا مُسْلِمىّ ورأيت مسلميًّا ومررت بمسلمىّ وذلك انّك لو أبقيتَهما وقلت مسلمونىّ ومسلمانىّ لجمعتَ فى الاسم الواحد بين إعرابَيْن احدُهما بالحروف والاخر بالحركات الكائنة على علامة النسب وذلك لا يجوز مع انّه كان يجوز ان تثنّيه وتجمعه بالواو والنون فتقول مسلمانيّانِ ومسلمونيّونَ فيُجمَع ايضا فى الاسم الواحد اعرابان بالحروف وكلاهما فاسدٌ والثانى ان لا تحكى الاعرابَ بعد التسمية وتُجْرِى الاعراب فى التثنية على النون وتجعل قبل النون الفًا لازمةً وتجعله من قبيل عُثْمانَ ومَرْوانَ فتقول هذا مسلمانُ ورأيت مسلمانَ ومررت بمسلمانَ وتقول فى الجمع هذا مسلمينٌ ورأيت مسلميناً ومررت بمسلمينٍ وقد تقدّم ذلك فعلى هذا تكون النسبةُ اليه بإثبات علامة التثنية والجمع من غيرِ حذف شىء منهما فتقول هذا زيدانىّ ورأيت زيدانيّا ومررت بزيدانىّ وتصرفه عند اتّصال ياءىِ النسبة به كما تصرف نحوَ مَساجِدَ اذا اتّصل به تاء التأنيث نحوَ صَياقِلَةٍ وصَيارِفَةٍ وقد جاء خَليلانُ اسمٌ ونسبوا اليه خَليلانىّ وقد جاء فى اسماء الأمكنة ما هو على طريق التثنية كما جاء فيها ما هو على طريقة الجمع قالوا سَبُعان وهو اسمُ مكان كانّه تثنيةُ سَبُعٍ ولا

يكون فَعُلانُ لانّه لا نظيرَ له وامّا قوله

* أَلَا يا دِيارَ الحَىّ بالسَبُعانِ * أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوانِ *

فإنّ الشعر لابن مُقْبِلٍ الشاهدُ فيه انّه أعربه بالحركات وألزمَه الالفَ فعلى هذا النسبةُ إليه سَبُعانِىٌّ لانّ الالف فيه ليست للدلالة على الإعراب انّما هى بمنزلة الالف فى زَعْفَرانٍ والمعنى انّه يتأسّف على ديار قومه بهذا المكان ويُخْبِر انّ المَلَوَيْن وهما الليل والنهار أبلياها ودرساها وامّا نحوُ قِنَّسْرِينَ ونَصِيبِينَ ويَبْرِينَ ونحوِهنّ من اسماء المواضع كِفِلَسْطِينَ وسَيْلَحِينَ وماكِسِينَ فامّا قِنَّسْرين فمدينةٌ داثرةٌ بالشأم وامّا نصيبين فمدينة بالجَزِيرة وامّا يَبْرِين فموضعٌ بالشأم ايضا وسَيْلَحون قريةٌ بفارسَ وماكِسون موضعٌ بالخابُور فهذه الاسماء كلّها من قبيلِ ما سُمّى بجمع كانّهم جعلوا كلَّ جهة قِنَّسرًا ونصيبًا ويَبْرًا ثمّ جمعوه بالواو والنون وسمّوا به وفيه المذهبان منهم من يجعل الاعراب فى النون ويُلْزِمه الياء فيقول هذا قنّسرينُ ورأيت قنّسرينَ ومررت بقنّسرينَ فعلى هذه اللغة لا تحذف شيئًا منه اذا نسبت اليه وتقول هذا قنّسرِينِىٌّ ورأيت قنّسرِينِيًّا ومررت بقنّسرِينِىّ فاعرفه ،

فصــــل ٣٩٦

قال صاحب الكتاب وتقول فى نَمِرٍ وشَقِرَةَ والدُئِلِ ونحوِها ممّا كُسرت عينه نَمَرِىٌّ وشَقَرِىّ ودُؤَلِىّ بالفتح قياسٌ مُنْلَئِبٌّ ومنهم مَن يقول يَثْرَبِىّ وتَغْلَبِىّ فيفتح والشائعُ الكسرُ ،

قال الشارح وممّا يلزم التغييرُ فيه ويطّرِد وذلك بأن يكون الاسم المنسوب اليه على ثلثة احرف ثانيه مكسورٌ فاذا نسبتَ اليه فتحتَ ثانِيَه تقول فى النسب الى نَمِرٍ نَمَرِىٌّ والى شَقِرَةَ شَقَرِىٌّ والى الدُئِل دُؤَلِىٌّ ولو سمّيت رجلا بضُرِبَ ثمّ نسبت اليه لقلت ضُرَبِىٌّ ولو نسبت الى إبِلٍ لقلت إبَلِىٌّ بالفتح وانّما فتحوا العين استثقالًا لتَوالى الكسرتَيْن والياءَيْن فى اسم ليس فيه حرفٌ غيرُ مكسور الّا واحدٌ ، وقوله مُنْلَئِبٌّ اى مستقيم يقال طريق منلئبّ اى ممتَدّ مستقيم ، فامّا مثلُ تَغْلِبَ ويَثْرِبَ ممّا هو على اربعة احرف فالبابُ ان تأتى به على لفظه من غير تغيير فتقول تَغْلِبِىٌّ ويَثْرِبِىٌّ ومَغْرِبِىٌّ لانّ فيه حرفَيْن غير مكسورين التاء من تغلب مفتوحة والغينُ ساكنة ومنهم من يفتح ويقول تَغْلَبِىّ ويَثْرَبِىّ ومَغْرَبِىّ ويُشبّهون المكسور منه بالمكسور فى شَقِرَةَ ونَمِرٍ ولم يحفِلوا بالساكن كانّهم نسبوا الى تَلِب من تَغْلِب

وأهملوا الغين لسكونها وكذلك ما كان مثله وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل وهو عند ابى العبّاس المبرّد قياسٌ مطّردٌ، فامّا نحو عُلَبِطٍ وهُدَبِدٍ فلا مقالَ فى بقائه على لفظه من غير تغيير لتحرّك الحرف الثانى منه فاعرفه،

فصـــل ٣٩٧

قال صاحب الكتاب وتُحذَف الياء والواو من كلّ فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ فيقال فيهما فَعَلِيٌّ نحوَ قولك حَنَفِىّ وشَنَئِىّ الّا ما كان مضاعَفا او معتلَّ العين نحوَ شَدِيدة وطَوِيلة فانّك تقول فيهما شَدِيدِىّ وطَوِيلىّ ومن كلّ فُعَيْلَةٍ فيقال فيها فُعَلِىّ نحوُ جُهَنِىّ وغُفَلِىّ،

قال الشارح ومن التغيير اللازم حذفُ الياء والواو من فَعِيلَةَ وفُعَيْلَةَ وفَعُولَةَ وذلك اذا نسبت الى مثل حَنِيفَةَ ورَبِيعَةَ وجُهَيْنَةَ فتقول حَنَفِىٌّ ورَبَعِىٌّ وجُهَنِىٌّ وتعمل ثلثةَ اشياء تحذف تاء التأنيث ثمّ ياء فعيلةَ وتنقُله من فَعِلٍ مكسورَ العين الى فَعَلٍ مفتوحَ العين أمّا حذفُ تاء التأنيث فعلى الجادّة وأمّا حذفُ الياء فلانّها فى نفسها مستثقَلةٌ مع كونها زائدةً وقد حصل فى الكلمة اسبابٌ أوجبت ثِقَلَها وهو انّه اجتمع فيها ياءُ فَعِيلَةَ او فُعَيْلَةَ مع كسرٍ ما قبل عَلَم النسبة وياءَىِ النسبة وكلُّ ذلك من جنس واحد فاستُثقل اجتماعها والنسبُ بابُ تغيير فحذفوا الياء تخفيفًا وذلك لانّهم قد حذفوها من فَعِيلٍ وفُعَيْلٍ نحوَ ثَقَفِىٍّ وسُلَمِىّ وليس فى الاسم الّا تغييرٌ واحدٌ وهو تغييرُ حركةِ آخره بالكسر للَحاق ياءَىِ النسبة وإن لم يكن ذلك بالقياس عند سيبويه واذا كان حذفُها فيما لا هاءَ فيه جائزا كان فيما فيه الهاء لازمًا لانّ فيه تغييرَيْن تغييرَ حركة وحذفَ حرف والكلمةُ كلّما ازداد التغييرُ فيها كان الحذف فيها ألزمَ ولمّا حذفت الياء بقيت الحروفُ التى كانت قبل الياء مكسورات وهنّ ثَوانٍ فبقى بعد حذف الياء والتاء حَنِفًا ورَبِعًا مثلَ نَمِرٍ ففُتح فى النسب فقيل حَنَفِىٌّ ورَبَعِىٌّ كما تقول فى نَمِرٍ نَمَرِىّ الّا ان يكون مضاعَفًا او معتلَّ العين فانّك لا تحذف الياء منهما نحوَ النسب الى شَدِيدَة وطَوِيلَةٍ وجَلِيلَةٍ فتقول شَدِيدِىّ وطَوِيلِىٌّ وجَلِيلِىٌّ لانّك لو حذفت الياء لَوجب ان يقال شَدَدِىٌّ فيجتمع حرفان من جنس واحد وهو ممّا يستثقلونه وكذلك لو نسبت الى بنى طويلةَ وبنى حُوَيْزَةَ وهم فى التَيْم قلت طويلىٌّ وحُوَيْزِىٌّ والتصريفُ يُوجب انّ الواو اذا تحرّكت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا كقولهم دارٌ ومالٌ وحذفُ التاء انّما هو لضرب من التخفيف فلمّا آلَ الحالُ الى ما هو أبلغُ منه فى الثقل

او الى إعلال الحرف احتُمل ثقلُه وأُقرّ على حاله وقد جاء فيما فيه التاء اسماءٌ قليلةٌ بإثبات الياء ولا يقاس عليها فمّا جاء منه بإثبات الياء ما حكاه سيبويه قالوا فى سَلِيمَةَ سَلِيمىٌّ وفى عَمِيرَةِ كَلْبٍ عَمِيرِىٌّ قال يونس وهذا قليل وقالوا فى خُرَيْبَةَ خُرَيْبِىّ وقالوا فى النسب الى سَلِيقَةٍ سَلِيقِىٌّ والسليقةُ الطَبِيعَةُ وقالوا رماحٌ رُدَيْنِيّةٌ وهى منسوبة الى رُدَيْنَةَ ، واما فَعُولَةُ فحكمُها فى النسب عند سيبويه حكمُ فَعِيلَةَ فتسقط الواو كما سقطت الياء ويُفتح عين الفعل المضمومة كما فُتح المكسورة وحجّته فى ذلك انّه قد وُجد فى فَعُولَةَ من الثقل ما وُجد فى فَعِيلَةَ فكانت مثلَها مع انّ العرب قد قالت فى النسب الى شَنُوءَةَ شَنَئِىٌّ واما ابو العبّاس المبرّد فانّه كان يخالفه فى هذا الاصل ويجعل شَنَئِيًّا من الشاذّ فلا يُجيز القياسَ عليه وفرق بين الواو والياء بأشياء منها انّه قال لا خلافَ بينهم انّه يُنسَب الى عَدِىّ عَدَوِىٌّ والى عَدُوٍّ عَدُوِّىٌّ ففصلوا بين الواو والياء فأقرّوا الواو على حالها وغيّروا الياء ومن ذلك انّهم يقولون فى النسبة الى سَمُرَةَ سَمُرِىٌّ والى نَمِرٍ نَمَرِىٌّ فغيّروا فى نمر من اجل الكسرة ولم يغيّروا فى سمرة لانّ المستثقل اجتماعُ الياءآت والكسرات فلمّا خالفت الضمّةُ الكسرةَ فى نمر وسمرة والواوُ الياءَ فى عَدِىّ وعَدُوّ وجب ان تخالف الياءُ فى فَعِيلة الواوَ فى فَعُولة وقولُ ابى العبّاس مَتِينٌ من جهة القياس وقولُ سيبويه اشدُّ من جهة السَماع وهو قولهم شَنَئِىٌّ وهذا نَصٌّ فى محلّ النزاع ،

فصل ٢٩٨

قال صاحب الكتاب وتُحذف الياء المتحرّكة من كلّ مثال قبل آخره ياءان مدغَمةٌ إحديهما فى الاخرى نحوَ قولك فى أُسَيِّدَ وحُمَيِّرٍ وسَيِّدٍ ومَيِّتٍ أُسَيْدِىٌّ وحُمَيْرِىّ وسَيْدِىّ ومَيْتِىّ ،

قال الشارح الباب فى كلّ اسم قبل آخره ياءٌ مشدّدةٌ ان تفكّ الادّغامَ وتحذف الياء المتحرّكة فتقول فى أُسَيِّدَ وحُمَيِّرٍ تصغيرِ أَسْوَدَ وحِمارٍ أُسَيْدِىٌّ وحُمَيْرِىّ ومثله فى النسب الى سَيِّدٍ وهَيِّنٍ سَيْدِىٌّ وهَيْنِىّ وانّما حذفوا الياء لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتَين بعدهما ياء الاضافة فثقل عليهم اجتماعُ هذه المتجانسات فحذفوا الياء تخفيفًا وخصّوا المتحرّكة بالحذف لانّه أبلغُ فى التخفيف لانّ الاسم يُنقص ياء فيخفّ ولو حذفوا الياء الساكنة لبقيت الياء المكسورةُ فتتوالى الكسرتان ولانّهم يقولون قبل النسبة مَيِّتٌ ومَيْتٌ وهَيِّنٌ وهَيْنٌ فيخفّفون بحذف الياء المتحرّكة استثقالا فاذا نسبوا وجاءوا بياء

النسبة لزموا التخفيفَ على ذلك المنهاج فاعرفه،

قال صاحب الكتاب قال سيبويه ولا أُظُنّهم قالوا طائِىّ الّا فِرارًا من طَيِّئِىّ وكان القياسُ طَيْئِىّ ولكنّهم جعلوا الالف مكانَ الياء واما مُهَيِّمٌ تصغيرُ مُهَوِّمٍ فلا يقال فيه الّا مُهَيِّيمِىّ على التعويض والقياسُ فى مُهَيِّمٍ من هَيَّمَهُ مُهَيْمِىّ بالحذف،

قال الشارح القياس فى النسبة الى طَيِّئٍ بوزن طَيِّعٍ طَيِّئِىّ لكنّهم جعلوا مكانَ الياء الفًا تخفيفا لانّه اخفّ وله نظائرُ وإن كان الجميع شاذًّا غيرَ مَقيس عليه فمن ذلك قولهم فى النسب الى زَبِينَةَ زَبانِىّ وقالوا فى يَوْجَلُ ياجَلُ كانّهم اجتزؤا بأحد الشرطَيْن فى قلب الياء الفًا وهو انفتاحُ ما قبلها وقولُ سيبويه لا أَظُنّهم قالوا طائِىّ الّا فرارًا من طَيِّئِىّ يريد فرارًا من اجتماع الأمثال والأشباه وهو الياء والكسرة وياءا النسب، واما مُهَيِّمٌ فهو على ضربَيْن يكون تصغيرَ مُهَوِّمٍ من قولهم هَوَّمَ يُهَوِّمُ اذا نام وذلك لانّك لمّا صغّرته حذفت احدى الواوَيْن لانّها زائدة بخرج بها الاسمُ عن بناء التصغير كما تحذف احدى الدالَيْن من مُقَدِّمٍ فيصير مُهَيْوِمٌ فتقلب الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها كما قلبتها فى أُسَيِّدَ ثمّ لك وجهان إن شئت ان تُعوِّض وإن شئت لا فاذا نسبت اليه لزم التعويضُ لتفصل الياء الساكنة بين الياءَيْن الثقيلتَيْن ولم يحذفوا الياء الخفيفة لئلّا يصير الى مثال حُمَيْرِىّ فيلزمَ فيه حذفُ ياءَيْن فتقولَ مُهَيْمِىّ خفيفةً والذى فيه عندى أنّك لمّا صغّرت مُهَوِّمًا لم تحذف منه شيـًٔا لانّ الواو الثانية وقعت رابعةً موضعَ العوض ولم تُحذَف وقلت مُهَيِّيمٌ كما تقول فى كِدْيَوْنٍ كُدَيِّينٌ فاذا نسبت اليه قلت كُدَيِّينِىّ فكذلك تقول مُهَيِّيمِىّ، واما مُهَيِّمٌ من هَيَّمَهُ الحُبُّ فهو اسمُ فاعل على زنة مُفَعِّلٍ وليس بمصغّر فتحتاجَ فيه الى تعويض فاذا نسبت اليه قلت مُهَيْمِىّ فتعمل فيه ما عملت بحُمَيْرِىّ فاعرفه،

فصـــل ٣٩٩

قال صاحب الكتاب وتقول فى فَعِيلٍ وفَعِيلَةَ وفُعَيْلٍ وفُعَيْلَةَ من المعتلّ اللام فَعَلِىّ وفُعَلِىّ كقولك غَنَوِىّ وضَرَوِىّ وقُصَوِىّ وأُمَوِىّ وقال بعضهم أُمَيِّىّ وقالوا فى تَحِيَّة تَحَوِىّ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من هذا النوع فانّه يَستوى فى النسب اليه ما كان فيه تاء التأنيث وما ليست فيه فتقول فى النسب الى غَنِىّ غَنَوِىّ وغنى حَىّ من غَطَفانَ والى ضَرِيَّةَ ضَرَوِىّ وضرية قرية لبنى

كِلابٍ على طريق البَصْرة بالقرب من مكّةَ والى عَدِيّ عَدَوِىٌّ وقالوا فى النسب الى قُصَيّ قُصَوِىّ والى أُمَيَّةَ أُمَوِىّ لا فرقَ بين ما فيه التاء وغيرِه وذلك انّ غَنِيًّا آخِرُه ياء مشدّدة وهما ياءان فى الحكم والياء الاولى زائدة وهى ياء فَعِيلٍ والثانيةُ لام الكلمة فاذا نسبت اليه لَحِقته ياء النسبة وهى مشدّدة بياءَيْن فيَتوالى فى آخِرِ الكلمة اربعُ ياءات فتثقُل فعمدوا الى الياء الزائدة فحذفوها فبقى بعد الحذف غَنِىٌ مكسورَ النون بمنزلة نَمِرٍ ففتحوا النونَ كما فتحوا الميم فى نَمَرِيّ ولمّا انفتحت انقلبت الياء الفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها فصارت فى التقدير غَنًى مثلَ رَحًى ثمّ قُلبت الالف واوا كما تُقلَب فى النسب الى رَحًى وفَتًى فتقول غَنَوِىٌّ كما تقول رَحَوِىّ وفَتَوِىّ وكذلك اذا كان فيه تاء التأنيث لانّ التاء تُحذَف فى النسب فيصير بمنزلة ما لا تاء فيه، وحكمُ فُعَيْلٍ وفُعَيْلَةَ من ذلك نحوِ قُصَيٍّ وأُمَيَّةَ كذلك تحذف ياء التصغير والعينُ مفتوحةٌ فتنقلب اللام الفًا سواء كانت من ذوات الياء او من ذوات الواو فتقول فى النسب الى قُصَيٍّ قُصَوِىّ كان فُعَلًا بحذف الياء للنسب كراهيةَ اجتماع اربع ياءات على ما تقدّم ثمّ قلبت اللام الفًا فصار قُصًى مقصورًا كهُدًى ورُشًا فقُلبت الفه واوًا فى النسب فقالوا قُصَوِىّ كما قالوا هُدَوِىّ ورُشَوِىّ وما كان فيه تاء التأنيث فكذلك لانّ التاء تحذف فى النسب فيقولون فى أُمَيَّةَ أُمَوِىّ ومن العرب من يحتمل الثِقَل ويقول أُمَيِّىٌّ وقُصَيِّىٌّ ووجهُ ذلك انّه لمّا كان يدخل الياء المشدّدةَ الاعرابُ فيقال هذا صَبِىٌّ وعَدِىٌّ ورأيت صبيًّا وعديًّا ومررت بصبىّ وعدىّ شبّهوه بالصحيح فنسبوا اليه كما يُنسَب الى الصحيح وقالوا فى النسب الى تَحِيَّةٍ تَحَوِىّ وأصلُه تَحْيِيَةٌ على تَفْعِلَةَ لانّه مصدرُ حَيَّى يُحَيِّى على زنةِ فَعَّلَ يُفَعِّلُ ومصدرُه يأتى على تفعلة كالتَّحْلِيَةَ والتَّرْوِيَة فنُقلت كسرة الياء الى الحاء قبلها فسكنت الياء وادُّغمت فيما بعدها فصار لفظُها كلفظ فَعِيلَةَ لانّ ثالثها ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ فنسبوا اليها كما ينسبون الى فَعِيلَةَ بحذف الياء الثانية فبقى تَحِيَةٌ مثلَ عَمِيَةٍ فى اللفظ فنقلوه الى تَحَاةٍ على ما وصفنا ثمّ يُنسَب اليها تَحَوِىٌّ كما يقال عَمَوِىّ شبّهوا الياء الزائدة بالاصل والياء الاصليّة بالزائدة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وفى فَعُولٍ فَعُولِىٌّ كقولك فى عَدُوٍّ عَدُوِّىٌّ وفرق سيبويه بينه وبين فَعُولَةَ فقال فى عَدُوَّةٍ عَدَوِىٌّ كما قالوا فى شَنُوءَةَ شَنَئِىّ ولم يفرق المبرّدُ وقال فيهما فَعُولِىّ،

قال الشارح تقول فى النسبة الى عَدُوٍّ عَدُوِّىٌّ فلا تُغيّره لانّه لم يجتمع فيه الياءاتُ التى اجتمعت فى عَدِيّ وانّما يقع الحذفُ والتغييرُ لكثرة الياءات ألا ترى انّه لمّا اجتمع فى عَدِيّ اربعُ ياءات استثقلوا

ذلك فحذفوا احدى الياءات وقلبوا الثانية واوًا لتخفيف اللفظ بالاختلاف لانّ المستثقل عندهم اجتماعُ المتجانسات ألا ترى انّك تقول فى النسب الى فَتًى ورَحًى فَتَوِىٌّ ورَحَوِىّ فقلبتَ الالف واوا وإن كان اصلها الياء فرارًا من اجتماع الياءات فاذا قدروا على الواو فقد حصل غرضُهم على المخالفة فلم يغيّروا اللفظ، فإن دخلت تاء التأنيث فى ذلك فنسبتَ الى مثل عَدُوّة قلت عَدَوِىٌّ فتغيّره لاجل تاء التأنيث وكثرةِ التغيير فيه والتغييرُ مُؤْنِسٌ بالتغيير فتحذف الواو الزائدة فتُبْدِل من الضمّة فتحةً فسيبويه يجرى فى ذلك على اصله فى فَعُولَة ويَقيسه على قولهم فى شَنُوءَة شَنَئِىٌّ والمبرّدُ لا يرى ذلك ويقول فى عَدُوّة عَدُوِّىٌّ كالمذكّر فاعرف ذلك ان شاء الله،

فصل ٣٠٠

قال صاحب الكتاب والالف فى الآخِر لا تخلو من ان تقع ثالثةً او رابعةً منقلبةً او زائدةً او خامسةً فصاعدًا فالثالثةُ والرابعة المنقلبة تُقلَبان واوا كقولك عَصَوِىّ ورَحَوِىّ ومَلْهَوِىّ ومَرْمَوِىّ وأَعْشَوِىّ،

قال الشارح اعلم ان الالف لا تكون اصلا فى الاسماء المتمكّنة ولا فى الافعال ايضا انّما تكون بدلا وزائدةً فاذا وقعت آخِرًا فلا تخلو من ان تكون ثالثةً او رابعةً فصاعدًا فما كان على ثلثة احرف والثالثُ منها الفٌ فلا تكون الّا منقلبةً كالالف فى عَصًا ورَحًى ومَنًا وحَصًى فإنّ الالف فى هذه الاسماء كلّها بدلٌ من لام الكلمة فالالفُ فى عَصًا ومَنًا بدلٌ من الواو لقولك عَصَوانِ ومَنَوانِ وفى رَحًى وحَصًى بدلٌ من ياء لقولك رَحَيانِ وحَصَيانِ وحَصَياتٌ فاذا نسبت الى شىء من ذلك كان كلّه بالواو سواءٌ كانت من الواو او من الياء تقول فى عَصًا ومَنًا عَصَوِىّ ومَنَوِىّ وفى رَحًى وفَتًى رَحَوِىّ وفَتَوِىّ وذلك لانّك أدخلت ياءَ النسبة ولا يكون ما قبلها الّا مكسورا والالفُ لا تكون الّا ساكنة فاحتاجوا الى حرف يُكسَر فقلبوها واوًا وكرهوا الياء فى ذوات الياء لانّهم لو قلبوها ياءً لقالوا رَحَيِىٌّ وفَتَيِىٌّ فكانت تجتمع ثلثُ ياءات وكسرةٌ فى الياء الاولى وذلك ممّا يُستثقل لانّه قريب من أُمَيِّىٌّ ولم يحذفوا الالف لانّ المنسوب اليه أقلُّ الاسماء حروفًا فان قيل فالثقل فى أُمَيِّيّ أبلغُ لانّك تجمع فيه بين اربع ياءات وفَتًى ورَحًى انّما يجتمع فيه ثلثُ ياءات وبعضُ العرب يستعمل أُمَيِّىٌّ ولا نعلم احدًا يقول رَحَيِىٌّ فالجواب انّ مثل أُمَىٍّ وعَدِىٍّ قد استُعمل قبل النسبة وامّا مثلُ رَحَيٍ فغيرُ مستعمل الّا فى النسبة لانّه يلزمه قلبُها الفًا لتحرّكها

وانفتاح ما قبلها فكرهوا ان يتحمّلوا الثقل فى لفظ غير مستعمل فان قيل فأنت اذا قلت رَحَوِىّ ومَنَوِىّ فرَحَوٌ ومَنَوٌ غيرُ مستعمل الّا فى النسب قيل الامرُ وإن كان على ما ذكرتَ فإنّ الثقل فيه اقلّ لاختلاف الحرفَيْن اذ الثقلُ فى الواو وياءَيِ النسب اقلُّ من الثقل فى الياءات مع ياء النسب، فان كان المقصور على اربعة احرف والحرفُ الثانى ساكنٌ فلا تخلو الالف فى آخره من ان تكون منقلبة او زائدة للتأنيث نحو حُبْلَى وسَكْرَى وعَطْشَى وجُمْزَى فالأَجودُ فى هذا حذفُ الالف فيقال حُبْلِىٌّ وسَكْرِىّ وعَطْشِىّ وذلك انّهم شبّهوا الف التأنيث بتاء التأنيث فى الحذف فحذفوها كحذفها ويجوز مَدُّها فيقال حُبْلاوِىٌّ وسَكْراوِىٌّ تشبيهًا بالمؤنث الممدود نحو حَمْراء وصَفْراء ويجوز قلبُ الالف واوًا فيقال حُبْلَوِىّ وسَكْرَوِىّ كما يقال كِسْرَوِىّ شبّهوها بالمنقلبة فى نحو مَلْهَوِىّ ومَغْزَوِىّ فهذه ثلثةُ أَوْجُه احدُها حُبْلِىّ بحذف الالف وهو أجودُها ثمّ حُبْلاوِىّ ثمّ حُبْلَوِىّ، فان كانت الالف لغير التأنيث وهو على اربعة احرف والرابعُ الف مقصورة وثانيها ساكنٌ ففى المنقلبة نحو مَلْهًى ومَغْزًى ومَحْيًا وأَعْشَى ثلثةُ اوجه أجودُها ان تُقلَب الالف واوًا فيقال فى النسب الى مَلْهًى مَلْهَوِىّ والى مَغْزًى مَغْزَوِىّ والى مَحْيًا مَحْيَوِىّ وذلك لانّها بدلٌ من اللام فكان حكمُها حكمَ عصًا ورَحًى فكما تقول عَصَوِىّ وفَتَوِىّ كذلك تقول مَلْهَوِىّ وأَعْشَوِىّ والثانى ان تمدّ ذلك وهو ضعيف فتقول مَلْهاوِىّ ومَغْزاوِىّ تشبيهًا بالزائدة الممدودة للتأنيث والثالث ان تحذف الالف فتقول مَلْهِىٌّ ومَغْزِىٌّ تشبيهًا بالف التأنيث المقصورة نحو حُبْلَى وسَكْرَى كما قالوا مِدْرًى ومَدارَى فجمعوه جمعَ حُبْلَى وحَبالَى وإن لم يكن مثله لانّ الف مدرى لامٌ والف حبلى زائدةٌ فشبّهوا الاصل بالزائد وكذلك ما كان مُلْحَقا به من الزائد نحو أَرْطًى وأَرْطَوِىٌّ ومِعْزًى ومِعْزَوِىّ فيه الوجوهُ الثلاثة،

قال صاحب الكتاب وفى الزائدة ثلثةُ اوجه الحذفُ وهو أحسنُها كقولك حُبْلِىّ ودُنْيِىّ والقلبُ نحو حُبْلَوِىّ ودُنْيَوِىّ وأَن يُفصَل بين الواو والياء بألف كقولك دُنْياوِىّ وليس فيما وراء ذلك الّا الحذفُ كقولك مُرامِىّ وحُبارِىّ وقَبَعْثَرِىّ وجَمَزِىّ فى حكم حُبارَى،

قال الشارح فإن كانت الالف زائدة نظرتَ فان كانت للتأنيث مثلَ حُبْلَى وسَكْرَى فالاجودُ حذفُها كما تحذف تاء التأنيث لانّها زائدة مثلُها وفى معناها فيقال حُبْلِىّ وسَكْرِىّ ويجوز من بَعْدِ ذلك وجهان آخران احدهما قلبُها واوًا تشبيهًا لها بالاصل فيقال حُبْلَوِىّ وسَكْرَوِىّ والاخر حُبْلاوِىّ وسَكْراوِىّ وتُشبِّهها بالممدودة وإن كانت للالحاق مثلَ أَرْطًى ومِعْزًى كنت مخيَّرا ان شئت قلبتَ

وإن شئت حذفتَ الّا انّ القلب هنا احسن منه فى حُبْلَوِىّ لانّها فى حكم الاصل اذ كانت ملحِقة فتقول أَرْطَى وأَرْطَوِىّ ومِعْزًى ومِعْزَوِىّ ، فامّا اذا كانت الالف خامسة فصاعدًا او كانت على اربعة احرف والحروفُ الثلثةُ التى قبل الالف متحرّكاتٌ فلا يجوز الّا حذفُ الالف سواء كانت للتأنيث او لغير التأنيث وذلك قولك اذا كانت للتأنيث شُكاعَى وسُمانَى والشُكاعَى نبتٌ يُتداوى به والسُمانَى طائرٌ وفى ما كان لغير التأنيث وهو على ضربَيْن اصليّةٌ وزائدةٌ فالاصليّةُ نحو مُرامًى ومُسامًى تقول فيه مُرامىّ ومُسامىّ وانّما وجب الحذفُ لانّ الالف ساكنةٌ والياء الاولى من ياءَىِ النسبة ساكنةٌ ايضا وقد طال الاسمُ وكثُرت حروفه فوجب باجتماعِ ذلك الحذفُ واذا كانوا قد حذفوا فيما قلّت حروفُه نحوِ حُبْلَى ومَلْهًى ففيما كثُرت أَوْلَى واما الزائدة لغير التأنيث نحو حَبَنْطًى ودَلَنْظًى وقَبَعْثَرًى فانّك تقول فيه حَبَنْطِىّ ودَلَنْظِىّ وقَبَعْثَرِىّ والحبنطى القصير البطين والدلنظى الصُلْب الشديد والالفُ فيهما للالحاق بسَفَرْجَلٍ والقبعثرى العظيم الخَلْق والالفُ فيه لتكثير الكلمة وليست للتأنيث ولا للالحاق لانّه ليس فى الاصول ما هو على هذه العدّة فيكونَ ملحقًا به وتقول فى جَمَزَى وبَشَكَى وما كان مثلهما جَمَزِىّ وبَشَكِىّ لانّ الالف فى حكم الخامسة لانّ الحركة فى الثانى بمنزلة الحرف ألا ترى انّ من يصرف هِنْدًا ودَعْدًا لا يصرف سَقَرَ وقَدَمَ عَلَمَيْن لانّ الحركة فيه صيّرتْه فى حكم زَيْنَبَ وسُعادَ فلذلك قال هو فى حكم حُبارَى يعنى تصير الالفُ فى آخِره فى حكم الخامسة لتحرُّك حرفِ ما هى فيه ،

فصــل ٣٠١

قال صاحب الكتاب والياء المكسور ما قبلها فى الآخِر لا تخلو من ان تكون ثالثةً او رابعةً او خامسةً فصاعدًا فالثالثةُ تُقلَب واوا كقولك عَمَوِىّ وشَجَوِىّ وفى الرابعة وجهان الحذفُ وهو أحسنُهما والقلبُ كقولك قاضىّ وحانىّ وقاضَوِىّ وحانَوِىّ قال

* وكَيْفَ لنا بالشُرْبِ إِن لم يَكُنْ لنا * دَراهِمُ عند الحانَوِىّ ولا نَقْدُ *

وليس فيما وراء ذلك الّا الحذفُ كقولك مُشْتَرِىّ ومُسْتَسْقِىّ وقالوا فى مُحَيٍّ مُحَوِىٌّ ومُحَيِّىّ كقولهم أُمَوِىّ وأُمَيِّىّ ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان فى آخره ياءٌ من الاسماء المنسوبة فإن كانت الياء ثالثةً قبلها كسرةٌ نحوَ عَمٍ

وشَجٍ فانّك تُبْدِل من الكسرة فتحةً كما فعلت فى نَمِرٍ وشَقِرَةٍ لثقل تَوالى الكسرات مع ياء الاضافة ثمّ تقلب الياء الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فيصير فى حكم التقدير عَمًا وشَجًا ثمّ تقلب الالف واوًا كقولك عَمَوِىّ وشَجَوِىّ كما فعلت فى عَصًا ورَحًى فقلت عَصَوِىّ ورَحَوِىّ ، فامّا اذا كانت رابعة فانّ الباب فيه عند سيبويه حذفُ الياء لالتقاء الساكنين تقول فى قاضٍ ورامٍ ورجلٍ يسمّى يَرْمِى قاضِىٌّ ورامِىٌّ ويَرْمِىٌّ وكان الاصل ان تقول قاضِيِىٌّ ورامِيِىٌّ ويَرْمِيِىٌّ كما تقول فى النسب الى حاكم حاكمىّ والى يَضْرِبَ يَضْرِبِىّ غيرَ انّهم استثقلوا الكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها فحذفوها ثمّ حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الاولى من ياءَىِ النسب فان قيل فانّه يجوز الجمع بين ساكنَيْن اذا كان الاوّل حرفَ مدّ ولين والثانى مدّغما مثلَ دابّةٍ وشابّةٍ وحِيب بَكْرٍ قيل الامرُ كذلك غيرَ انّ الياء لا يمكن إسكانُها لانّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها الّا مكسورا وكان فى الجملة ثمّ ساكنان فحُذف لالتقاء الساكنين عند تعذُّر الاسكان وقالوا فى النسب الى عَرْقُوَةٍ وتَرْقُوَةٍ عَرْقِىٌّ وتَرْقِىٌّ وذلك انّهم لمّا حذفوا التاء للنسبة على القاعدة بقى عَرْقُوٌ وتَرْقُوٌ فوقعت الواو طرفًا وقبلها ضمّةٌ وليس ذلك فى الاسماء فقلبوها ياءً كما قالوا أَدْلٍ وأَجْرٍ والاصل أَدْلُوٌ وأَجْرُوٌ ثمّ نسبوا اليه بحذف الياء فقالوا عَرْقِىٌّ وتَرْقِىٌّ ويجوز عَرْقُوِىٌّ باثبات الواو لانّ ياءَىِ النسب يجريان مجرى تاء التأنيث وقد تقدّم ذكرُ المشابهة بينهما فكما ثبتت مع تاء التأنيث فكذلك مع ياءَىِ النسبة لانّها تصير حشوًا فى الكلمة وقد حُكى عنهم انّهم يقولون فى النسب الى قَرْنُوَةٍ قَرْنُوِىٌّ وهذا نصٌّ على جوازه ومن قال فى تَغْلِبَ ويَثْرِبَ تَغْلَبِىّ ويَثْرَبِىّ قال فى القاضى ويَرْمِى قاضَوِىّ ويَرْمَوِىّ فيفتح المكسورَ ويقلب الياء الفًا ثمّ ينسب اليه ويقلب الالفَ واوًا ولا يحذف منه شيئًا ، وحكى سيبويه حانَوِىّ فى النسب الى الحانَة وحانِىٌّ وهو الموضع يُباع فيه الخمر وأصلُ حانة حانِيَةٌ لانّه من الحُنُوّ كانّها تحنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللَذاذة والحانوتُ مقلوب منه وأصلُه حَنَوُوتٌ فقُدّمت اللام الى موضع العين ثمّ قُلبت الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فهو على وِزانِ رَحَموتٍ ورَهَبوتٍ فوزنُه الآنَ فَعْلُوتٌ مقلوبٌ من فَعَلُوتٍ وانشد * وكيف لنا بالشرب الخ * البيت لعُمارةَ ويروى * وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دَوانيقُ * وبعده

* أَنُعْتانُ أم نَدّانُ أم يَنْبَرِى لنا * أَغَرُّ كنَصْلِ السَّيْفِ أَبْرَزَهُ الغِمْدُ *

والمراد انّه يريد شُرْبَ الخمر لو كان له عند الخمّار ما يصرفه فى ثَمَنها وقولُه أنعتان اى نشترى بنَسيئَةٍ من قولهم اِعْتانَ الرجل السِلْعةَ اى اشتراها بنسيئة من العِينَة واِدّانَ اذا اخذه بدَيْنٍ وينبرى

لنا أغرّ اى نطلب كريمًا ويتعرّض لمعروفنا كنصل السيف اى ماضٍ فى السَخاء يشترى لنا الخمر والحانىّ اجودُ لانّ الحذف عنده اجودُ اللغتَيْن   وأنشد فى الحذف

* كَأْسُ عَزيزٍ من الأَعْناب عَتَّقها * لبَعْضِ أَرْبابِها حانِيَّةٌ حُومُ *

وقيل الموضع الذى يُباع فيه الخمر حانِيَةٌ مثلُ ناحِيَةٍ ونُسب اليه على حدّ النسب الى قاضٍ ويَرْمِى والمشهورُ انّ الموضع الذى يباع فيه الخمر حانةٌ قال الأَخْطَلُ

* وخَمْرَةٍ من جِبالِ الرُومِ جاء بها * ذو حانَةٍ تاجِرٌ أَعْظِمْ بها حانَا *

فجعل الموضعَ حانةً والخمّارَ حانًا، فامّا مُحَيٍّ فالنسبةُ اليه مُحَوِىٌّ الفاعل والمفعول فيه سواء وذلك انّ مُحَيِّيًا اسمُ فاعل من حَيَّى يُحَيِّى فهو مُحَيٍّ والمفعول مُحَيًّى ففيه ثلثُ ياءات فيجب حذفُ الآخرة لانّها خامسةٌ كألف مُرامًى فاذا نسبت اليه اجتمع فيه اربعُ ياءات فيحذفون الياء الاولى من مُحَيٍّ فيبقى مُحَيٌّ فتنقلب الياء الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فيصير مُحًى كهُدًى فيقولون مُحَوِىٌّ كهُدَوِىّ وامّا من قال أُمَيِّىٌّ فجمع بين اربع ياءات فانّه يقول مُحَيِّىٌّ ايضا واسمُ المفعول فى ذلك كالفاعل وهو مُحَيًّى تحذف الالف الخامسة على القاعدة ثمّ تفعل ما ذكرناه فى اسم الفاعل،

فصـــل ٣٠٢

قال صاحب الكتاب وتقول فى غَزْوٍ وظَبْيٍ غَزْوِىٌّ وظَبْيِىّ   واختُلف فيما لحقتْه التاء من ذلك فعند الخليل وسيبويه لا فَصْلَ وقال يونسُ فى ظَبْيَة ودُمْيَة وقِنْيَة ظَبَوِىٌّ ودُمَوِىّ وقِنَوِىّ   وكذلك بناتُ الواو كغَزْوَةٍ وعُرْوَة ورِشْوة   وكان الخليلُ يَعذِره فى بنات الياء دون بنات الواو،

قال الشارح اذا كان الاسم على زنة فَعْلٍ ساكنَ العين معتلّ اللام بالياء او الواو وليس فى آخِره تاء التأنيث نحوَ غَزْوٍ ونَحْوٍ وظَبْيٍ ورَمْيٍ فالنسبةُ اليه على لفظه من غيرِ تغيير نحوَ غَزْوِىّ ونَحْوِىّ وظَبْيِىّ ورَمْيِىّ لا خلافَ فى ذلك لانّ ما قبلها ساكنٌ فهى لذلك فى حكم الصحيح تتصرّف بوجوه الاعراب قبل النسب فلم تتغيّر كما لم يتغيّر الصحيحُ واذا جاز ان يقال فى أُمَيَّةَ أُمَيِّىٌّ فجُمِعَ بين اربع ياءات كان ما نحن فيه اسهلَ لانّه لم يجتمع فيه الّا ثلثُ ياءات، فان لحقت تاء التأنيث شيئًا من ذلك نحوَ غَزْوَةٍ ورَمْيَةٍ ودُمْيَةٍ وقِنْيَةٍ فالخليلُ وسيبويه يجريان فى ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه فيقولان

فى غَزْوَةٍ غَزْوِىّ وفى رَمْيَة رَمْيِىّ وفى دُمْيَة دُمْيِىّ وفى قِنْيَةٍ قِنْيِىّ وهو قياسٌ عندهما وحكى يونس عن ابى عمرو مثلَ ذلك وقالوا فى بنى جِرْوَة جِرْوِىّ وهو جِرْوَةُ بن نَضْلَةَ مكسورَ الجيم وكان يونس يغيّر ما فيه تاء التأنيث فيفتح الحرف الساكن وهو الثانى فيقول فى ظَبْيَة ظَبَوِىّ وفى رَمْيَةٍ رَمَوِىّ وفى قِنْيَةٍ قِنَوِىّ وقالوا فى عُرْوَةٍ عُرَوِىّ لا فرقَ عنده بين ذوات الياء والواو وكان الزجّاج يميل الى هذا القول ويحتجّ بانّ تاء التأنيث قوّةُ التغيير فيها وأمّا يونس فلم يرد عنه احتجاجٌ لذلك وكان الخليل يعذره فى ذوات الياء ويحتجّ له بانّه شبّه فَعْلَةَ بفَعِلَةَ مكسورَ العين قال لانّ اللفظ بفَعِلَةَ وفَعْلَةَ اذا سكنت العين سواءٌ والمراد بذلك انّ ظَبْيَةً كظَبِيَةٍ ورَمْيَةً كرَمِيَةٍ وقِنْيَةً كقِنِيَةٍ ثمّ أُسكنوا للتخفيف كما يقال فى كَتِف كَتْفٌ وفى ابِلٍ ابْلٌ فصار لفظُ ما كان على فَعِلَةَ بكسر العين فى الاصل بوزن فَعْلَةَ فعَمِيَةٌ على وزن لفظ عَمْيَةٍ ورَمِيَةٌ على لفظ رَمْيَةٍ فى الاصل باسكان فاذا نسبنا الى ذلك رددناه الى الاصل لانّه بالحركة يُفيدنا خفّةً وذلك لانّا اذا نسبنا الى عَمِيَةٍ وقِنِيَةٍ وثوانيها مكسورةٌ وجب فتحُها وقلبُ الياء واوًا بعد قلبها الفًا على حدّ قولك فى عَمٍ عَمَوِىّ وفى شَجٍ شَجَوِىّ فيصير فى اللفظ اخفَّ من عَمِيِىّ وقِنِيِىّ قال وكذلك لو بنيتَ من ذوات الواو فَعِلَةَ لصارت بهذه المنزلة تقول فى فَعِلَةَ من الغَزْو غَزِيَةٌ ومن الرَبْو رَبِيَةٌ فيصير كذوات الياء فيصير المسكَّنُ منها عن الكسر بمنزلةِ ما اصلُه الاسكانُ فلمّا رأوا آخرَ فَعِلَةَ المكسورِ يُشْبِه اذا يُخفّف آخرَ فَعْلَةَ المسكّنِ العين فى الاصل جعلوا اضافتَها شيئًا واحدا هذا احتجاجُ الخليل ليُونُسَ ؛

قال صاحب الكتاب وعلى مذهب يونسَ جاء قولهم قَرَوِىٌّ وزَنَوِىّ فى قَرْيَةٍ وبَنِى زِنْيَةَ وتقول فى طَيٍّ ولَيَّةٍ طَوَوِىٌّ ولَوَوِىّ وفى حَيَّةٍ حَيَوِىٌّ وفى دَوٍّ وكَوَّةٍ دَوِّىٌّ وكَوِّىّ ؛

قال الشارح قد جاء عن العرب قَرَوِىٌّ فى النسبة الى قَرْيَةٍ وزِنَوِىٌّ فى النسبة الى بنى زِنْيَةَ وهم حىٌّ من العرب وهو شاذّ عند سيبويه والقياس قَرْيِىّ وزِنْيِىّ وهو عند يونس قياسٌ وتقول فى طَيٍّ طَوَوِىٌّ وفى لَيَّةٍ لَوَوِىّ وفى حَيَّةٍ حَيَوِىّ امّا طَىٌّ فمصدرُ طَوَى يَطْوِى ولَيَّةٌ مصدرُ لَوَى يَلْوِى فالعينُ واوٌ واللام ياءٌ والاصل فيه طَوْىٌ ولَوْيَةٌ فلمّا اجتمعت الواو والياء والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياءً وهذه قاعدةٌ فى التصريف فلمّا نسبوا اليه استثقلوا اجتماعَ اربع ياءات وأرادوا التخلّص منها فبنوا الكلمة على فَعَلٍ وقد كان فَعْلًا ساكنَ العين فانفكّ الادّغامُ وعادت العين الى اصلها وهو الواو ثمّ انقلبت الياء التى هى لامٌ الفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ثمّ نسبوا اليها وقلبوها واوا على القاعدة فقالوا طَوَوِىٌّ

ولَوَوِىّ واما حَيَّةٌ فالعين واللام ياءٌ ولمّا بنوه على فَعَلٍ انقلبت اللام الفًا لانّ اللام أقبلُ للتغيير ثمّ قلبوا الالف واوا على قاعدة النسب وقالوا حَيَوِىٌّ ومن قال أُمَيِّىٌّ قال طَيِّبِىٌّ وحَيِّيٌّ ولم يُبالِ الثقلَ، واما النسب الى دَوٍّ وكَوَّةٍ فانك لا تغيّره بل تنسب اليه على لفظه فتقول دَوِّىٌّ وكَوِّىٌّ لانّ التغيير انما كان لاجل اجتماع اربع ياءات ففرّوا الى الواو فأمّا اذا وقع الاختلاف بحصول الواو لم تكن حاجةٌ الى التغيير فامّا قول ذى الرُمّة

* داوِيّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كأنّهما * يَمٌّ تَراطَنَ فى حافاتِه الرُومُ *

قال بعضهم اراد دَوِّيَّةً وانّما ابدل من الواو الاولى الفًا لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة فى نفسها كانّه استغنى بأحد الشرطَيْن كما قال عليه السلام اِرْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ والاصل مَوْزورات وقال سيبويه فى آيَةٍ انّه فَعْلَةٌ كشَرْبَةٍ وانّما أُبْدِل من الياء الاولى الفٌ فيكون حينئذ داوِيَّة من الشاذّ والمحقّقون يذهبون الى انّه بنى من الدَّوّ اسمًا على زنة فاعِلَةٍ فصار فى التقدير داوِوَةً فقُلبت الواو الثانية ياءً لانكسار ما قبلها فصارت داوِيَةً ثمّ نُسب اليها على حدّ نسبهم الى حانِيَةٍ حانِىٌّ فاعرفه،

فصــل ٣٠٣

قال صاحب الكتاب وتقول فى مَرْمِيٍّ مَرْمِىٌّ تشبيهًا بقولهم فى تَمِيمِيٍّ وهَجَرِىّ وشافِعىّ تَمِيمِىٌّ وهَجَرِىّ وشافِعىّ ومنهم مَن قال مَرْمَوِىّ وفى بَخاتِىّ اسمَ رجل بَخاتِىٌّ،

قال الشارح هذا الفصل يشتمل على مسئلة واحدة وهى النسبة الى مَرْمِيّ والنسب اليه مَرْمِىٌّ فيكون لفظه بعد النسب مثلَ لفظه قبل النسب كانّهم شبّهوا لفظه بالمنسوب وأنت اذا نسبت الى منسوب بقيّتَه على لفظه نحوَ النسب الى تَمِيمىّ وهَجَرىّ وشافِعىّ فانّك تقول فيه ايضا تَمِيمىّ وهَجَرىّ وشافِعىّ فيكون اللفظ واحدا الّا انّ التقدير مختلفٌ وذلك انّك اذا حذفت الياء الاولى التى للنسب أحدثتَ ياءً اخرى غيرها لانّه لا يُجمَع بين علامتَى النسب كما لا يجمع بين علامتى التأنيث مع ما فى ذلك من ثقل اجتماع اربع ياءات ومَرْمِىٌّ مشبَّهٌ بالمنسوب من حيث انّ آخره ياءٌ مشدّدةٌ قبلها مكسورٌ ويجوز ان تقول فيه مَرْمَوِىٌّ وذلك انّ اصله مَرْمُوىٌ على زنة مَفْعُولٍ من رَمَيْتُ ولمّا اجتمعت الواو والياء وقد سبق الاولى منهما بالسكون قلبوا الواو ياءً وادّغموا الياء الاولى فى

الثانية على القاعدة ثمّ كسروا ما قبل الياء لتصحّ الياء فلمّا نسبوا اليه استثقلوا اجتماعَ اربع ياءات فحذفوا الياء الاولى المبدلة من واوِ مفعول لكونها زائدةً فصار اللفظ مَرْمِيٌّ مثلَ يَرْمِيُ فقياسُه فى النسب قياسُ يرمى وتَغْلِبَ فتُبْدِل من الكسرة فتحةً ثمّ من الياء واوا بعد ان قلبوها الفًا كما قالوا فى حانِيّ حانَوِيٌّ فاعرفه ،

فصــل ٣٠۴

قال صاحب الكتاب وما فى آخره الفٌ ممدودةٌ إن كان منصرفا ككِساء ورِداء وعِلْباء وحِرْباء قيل كِسائىٌّ وعِلْبائىّ والقلبُ جائزٌ كقولك كِساوِىّ وإن لم ينصرف فالقلبُ كحَمْراوِىّ وخُنْفُساوىّ ومَعْيُوراوىّ وزَكَرِيّاوىّ ،

قال الشارح اعلم انّ الممدود كلُّ اسم فى آخره همزةٌ قبلها الفٌ زائدةٌ وذلك على أربعة اضرب ضربٌ همزتُه اصليّةٌ نحوُ قُرّاء ووُضّاء وهو من قرأت ووُضُوء والوُضّاء الجميل وضربٌ همزتُه منقلبة عن حرف اصلىّ نحوُ كِساء ورِداء واصله كِساوٌ ورِدايٌ والواوُ والياء اذا وقعتا طرفًا وقبلهما الفٌ زائدةٌ قُلبتا همزتَيْن والواوُ والياء فى كساء ورداء لامُ الكلمة لانّه من الكُسْوة والرِدْية كقولهم فلانٌ حسنُ الرِدْيةِ وضربٌ ثالثٌ همزتُه منقلبة عن ياء زائدة نحوُ عِلْباء وحِرْباء ويدلّ على انّ الهمزة فيه من الياء قولهم دِرْحايةٌ ودِعْكايةٌ لمّا اتّصل بها تاء التأنيث ظهرت الياء لانّها انّما كانت انقلبت همزةً لكونها طرفاً فلمّا اتّصلت بها تاء التأنيث وبُنيت على التأنيث خرجت عن ان تكون طرفا والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن الف التأنيث نحوُ حَمْراء وصَفْراء ولذلك لا ينصرف وينصرف الضروب الثلاثة فاذا نسبت الى ما كان منصرفا من ذلك فالباب فيه إقرارُ الهمزة نحوُ وُضّائىّ وقُرّائىّ وكِسائىّ ورِدائىّ وعِلْبائىّ وحِرْبائىّ باثبات الهمزة والاصلُ من ذلك قُرّاءٌ ووُضّاءٌ لانّ الهمزة فيهما اصلٌ بمنزلة الصاد من حُمّاص والقاف من سُمّاق فكما تقول حُمّاصىّ وسُمّاقىّ فكذلك تقول وُضّائىّ وقُرّائىّ وكسائىّ ورِدائىّ محمولٌ عليه لانّ الهمزة فيهما منقلبة عن اصلٍ فهى لامٌ كما انّها لامٌ وعِلْباءىٌّ محمول على كسائىٌّ لانّ الهمزة فيه ليست اصلا انّما هى منقلبة عن حرف ليس للتأنيث كما انّ كساء كذلك فعُومِل فى النسب معاملتَه فاذًا الاصل فى قُرّاء ووُضّاء اقوى منه فى كساء لانّ الهمزة فيه اصلٌ وفى كساء بدلٌ وهى فى كسائىّ اقوى منها فى عِلْبائىّ لانّها فى كساء لامٌ وفى علباء زائدةٌ ، فان نسبت الى ما لا ينصرف

نحو حَمْراء وصَحْراء فالباب ان تقلب الهمزة واوا فيه فتقول حَمْراوىّ وصَحْراوىّ وانّما قُلبت الهمزة فيه واوا ولم تُقَرّ بحالها لئلّا تقع علامةُ التأنيث حَشْوا ولم تكن لتُحذف لانها لازمةٌ تتحرّك بحركات الاعراب فهى حَميّة بالحركة ولمّا لم يجز حذفُها وجب تغييرُها فقُلبت واوا ثمّ قالوا فى الاضافة الى عِلْباء وحِرْباء عِلْباوىّ وحِرْباوىّ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث لكنّها شابهت حَمْراء وصَحْراء بالزيادة فحملوها عليها وإن لم تكن همزةُ حمراء قُلبت فى حَمْراوىّ لكونها زائدةً ثمّ تجاوزوا ذلك الى ان قالوا فى كساء كساوىّ وفى رداء رداوىّ فأبدلوا الهمزة واوا حملًا لها على همزة عِلْباء من حيث كانت همزةُ كساء ورداء مبدلةً من حرفٍ ليس للتأنيث ثمّ قالوا فى همزة قُرّاء قُرّاوِىٌّ فشبّهوا همزتَه بهمزة كساء من حيث كانت اصلا غير زائدة فكلٌّ واحد من هذه الاسماء محمولٌ فى القلب على ما قبله وإن لم يَشْرَكه فى العلّة لكن لشَبَهٍ لفظيّ فاذًا القلبُ فى حمراوىّ اقوى منه فى علباوىّ وهو فى علباوىّ اقوى منه فى كساوىّ وهو فى كساوىّ اقوى منه فى قُرّاوىّ فلذلك قال فالباب فيما كان منصرفا إقرارُ الهمزة على حالها نحو قُرّائىّ وكسائىّ وعلبائىّ والقلبُ جائزٌ وإن لم ينصرف فالقلبُ نحو حمراوىّ وصحراوىّ وانّما مثّل بهذه الاسماء نحو خُنْفُساوىّ ومَعْيُوراوىّ والمَعْيُوراء جماعةُ الحُمُر وزَكَرِيّاوىّ ليُريك الفصلَ بين المقصور والممدود وأنّ الطويل من الاسماء الممدودة والقصير منها حكمُهما واحد وأنّ كثرة حروف خنفساء ومعيوراء وما أشبههما لا يوجب إسقاطَ شىء منه كما كان ذلك فى المقصور لسكون آخره اذ الحرف يقوى بحركته ويمتنع حذفُه فى المكان الذى يسقط فيه الساكنُ ألا ترى انّ من قال ثَقَفىّ وقُرَشىّ وهُذَلىّ فحذف الياء الساكنة لم يقل فى النسب الى عِثْيَرٍ وهو التُراب وحِثْيَلٍ وهو نبتٌ عِثَرىّ وحِثَلىّ فيحذف الياء لتحرّكها فاعرفه ،

فصل ٣٠٥

قال صاحب الكتاب وتقول فى سِقايَةٍ وعَظايَةٍ سِقائىٌّ وعَظائىّ وفى شَقاوَةٍ شَقاوىٌّ وفى رايَةٍ رايِىٌّ ورائىّ وراوِىّ وكذلك فى آيَةٍ وثايَةٍ ونحوهما ،

قال الشارح اعلم انّ ما كان من نحو سِقايةٍ وعَظايةٍ ونحوهما ممّا فى آخره تاء التأنيث ولامُه واوٌ او ياءٌ وقبلها الفٌ زائدةٌ فانّه قبل النسب تصحّ اللام ولا تُقلَب همزةً لانّ الاسم بُنى على التأنيث فلم تقع

الياء والواو طرفًا فلم يلزم قلبُهما همزةً فاذا نسبت الى شىء من ذلك أسقطت التاء ثمّ قلبت اللامَ همزةً فصارت النسبةُ كانّها الى سِقاء وعَظاء بمنزلة كساء ورداء فلذلك تقول فى النسب سِقائىّ وعَظائىّ اى كما تقول كسائىّ وردائىّ ومن قال كساوىّ ورداوىّ قال ههنا سقاوىّ وعظاوىّ وكذلك قيل فى النسب الى شاء شاوِىّ قال الشاعر

* لا ينفع الشاوىَّ فيها شاتُهُ * ولا حِمارُاهُ ولا عَلاتُهُ *

فان كانت اللام واوا نحوَ شَقاوة وغَباوة فانّك لا تغيّرها فى النسب وتُقِرّها على حالها فتقول فيه شَقاوِىّ وغَباوِىّ لانّا كنّا نَفِرّ الى الواو فيما كان همزةً واذا ظفرنا بما قد لُفظ به واوًا لم نعدِل عنها الى لفظ آخر قال جرير

* اذا هبطنَ سَماوِيًّا مَوارِدَه * من نَحْوِ دُومَةَ خَبْتٍ قَلَّ تَعْريسى *

نسبه الى سَماوَةَ، وامّا نحو رايَةٍ وآيَةٍ وثايَةٍ وطايَةٍ فلك فى النسب اليه ثلاثةُ اوجه أَقيسُها تركُ الياء على حالها ولم تُغيّرها لانّك لو افردتَه بعد طرح الهاء لأثبتَّ الياء وقلت آىْ وراىْ وثاىْ وطاىْ ولا تلزم الهمزةُ لانّ الالف قبل الياء والواو اصلٌ غيرُ زائدة والواوُ والياء انّما تُهمَزان اذا كان قبلهما الفٌ زائدةٌ نحوَ كِساء ورِداء والثانى الهمز تشبيهًا بكساء ورداء لوقوعها طرفًا بعد الف ساكنة والفرقُ بينها وبين الاصل الذى هو كساءٌ ورداءٌ انّ باب كساء ورداء ان تقع الياء والواو بعد الف زائدة وما نحن فيه وقعتا بعد الف غير زائدة الثالث إبدالها واوا على حدّ كِساوىّ ورِداوىّ،

فصـــل ٣٠٩

قال صاحب الكتاب وما كان على حرفَيْن فعلى ثلثة اضرب ما يُرَدّ ساقطُه وما لا يُرَدّ وما يسوغ فيـــه الامران فالاوّل نحوَ أَبَوِىّ وأَخَوِىّ وضَعَوِىّ ومنه سَتَهِىٌّ فى اِسْتٍ والثانى نحوُ عِدِىّ وزِنِىّ وكذا البابُ الّا ما اعتلّ لامُه نحوُ شِيَةٍ فانّك تقول فيه وِشَوِىّ وقال ابو الحَسَن وِشْيِىّ على الاصل وعـــن ناسٍ من العرب عِدَوِىٌّ ومنه سَهِىٌّ فى سَهٍ والثالث نحوُ غَدِىّ وغَدَوِىّ ودَمِىّ ودَمَوِىّ ويَدِىّ ويَدَوِىّ وحِرِىّ وحِرَحِىّ وابو الحسن يسكّن ما اصلُه السكونُ فيقول غَدْوِىّ ويَدْيِىّ ومنه اِبْنِىٌّ وبَنَوِىّ واِسْمِىّ وسِمَوِىّ بتحريك الميم وقياسُ قول الأخفش إسكانُها،

قال الشارح اعلم انّ ما كان على حرفَيْن من الاسماء التى يلحقها التصغيرُ والجمعُ والاعرابُ فانّه على ثلثة اضرب احدها ما كان اصلُه على ثلثة احرف وأُسْقِط منها واحد تخفيفًا او لعلّة توجب ذلك وذلك الحذفُ يكون من موضع اللام وهو اكثره ويكون من موضع الفاء ويكون من العين وهو أقلُّه فاذا نسبت الى شىء من ذلك فهو على ثلثة اضرب كما ذكر احدُها ان تردّ الساقطَ والثانى ان لا تردّ والثالث يجوز فيه الامران   فامّا الاوّل فهو ما كان الساقط منه من موضع اللام ويرجع فى التثنية والجمع بالالف والتاء وذلك قولك فى النسبة الى أَبٍ أَبَوِىّ والى أَخٍ أَخَوِىّ والى ضَعَةٍ ضَعَوِىّ والى هَنْتٍ هَنَوِىّ لانّك اذا ثنّيت الاب والاخ قلت ابوان واخوان واذا جمعت ضَعَةً وهو ضربٌ من الشجر قلت ضَعَواتٌ قال جرير * مُتَّخِذًا من ضَعَواتٍ تَوْلَجَا * وتقول من هَنٍ هَنَواتٌ ومنه قول الشاعر

* أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتتابِعُ *

ومنهم من يقول هَنانِ فى التثنية وهَناتٌ فى الجمع فمن قال هَنَواتٌ لزمه ان يقول فى النسب هَنَوِىّ ومن قال هَنانِ فى التثنية وهَناتٌ فى الجمع كان مخيّرا فيه إن شاء ردّ وإن شاء لم يردّ وانّما لزم ردُّ الذاهب هنا لانّا رأينا النسب قد يردّ الذاهبَ الذى لا يعود فى تثنية ولا جمعٍ كقولك فى يَدٍ يَدَوِىّ وفى دَمٍ دَمَوِىّ وأنت تقول فى التثنية يَدانِ ودَمانِ فلمّا قويت النسبةُ على ردِّ ما لم تردّه التثنيةُ صار اقوى من التثنية فى باب الردّ فلمّا ردّت التثنيةُ الحرفَ الذاهبَ كانت النسبةُ اولى بذلك ٭ وامّا الضرب الثانى وهو ما لا يُرَدّ الساقط فيه فهو ما كان الساقط منه فاءً او عينًا وذلك نحو النسب الى عِدَةٍ وزِنَةٍ ونحوهما كصِلَةٍ وثِقَةٍ فانّك اذا نسبت الى شىء من ذلك حذفتَ تاء التأنيث ولا تُعيد المحذوف الّا لضرورة وذلك قولك عِدِىّ وزِنِىّ فالذاهب منه واوٌ هى فاءٌ واصلُه وِعْدَةٌ ووِزْنَةٌ وانّما لم يردّوا الذاهب منه لانّه فى اوّل الكلمة فهو بعيدٌ من ياء النسب فلو ظهر لم يكن يتغيّر بدخول ياء النسب كما تتغيّر لامُ الكلمة بالكسر من اجل الياء   ويؤيّد ذلك انّ العرب لم تردّ المحذوف اذا كان فاءً فى شىء من كلامها لا فى تثنية ولا جمعٍ بالالف والتاء كما ردّوا فيما ذهبت لامُه فلم يقولوا فى مثل عِدَةٍ وزِنَةٍ وِعْدَتان ووِزْنَتان ولا وِعْداتٌ ووِزْناتٌ كما قالوا فى سَنَةٍ سَنَواتٌ وفى تثنية أَخٍ وأَبٍ أَخَوان وأَبَوان وفى جمع أُخْتٍ أَخَواتٌ لا نعلم فى ذلك خِلافًا   وقولنا الّا لضرورة تحرّزٌ ممّا اذا كانت اللام ياءً نحوَ شِيَةٍ ودِيَةٍ فانّك تعيد المحذوف وإن كانت فاءً ضرورةَ ان يبقى الاسم على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ ولين وذلك لا يكون فى اسم متمكّن فتقول على مذهب سيبويه فى شِيَةٍ وِشَوِىّ وفى دِيَةٍ

وِدَوِىٌّ وذلك انّ اصله وِشْيَةٌ ووِدْيَةٌ فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت الواو لانّ الفعل قد اعتلّ بحذفها فى يَشِى ويَدِى فبقى شِيَةٌ ودِيَةٌ كما ترى فلمّا نسبت اليهما حذفت منهما تاء التأنيث على القاعدة فبقى الشين والياء ولا عَهْدَ لنا باسمٍ على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ ولين ووجب زيادةُ حرف ليصير الى ما عليه الاسماء المتمكّنةُ فكان ردُّ المحذوف اولى من زيادةِ حرف غريب فرُدّت الواو مكسورةً على اصلها وبقيت العين مكسورةً ايضا ثمّ أُبدل من الكسرة فتحةٌ ومن الياء الفٌ ثمّ قلبت الالف واوا كما فعلت فى عَمٍ وشَجٍ فقلت عَمَوِىّ وشَجَوِىّ وانّما أبقوا الكسرة فى العين لانّ قاعدة مذهب سيبويه انّ الاسم اذا دخله حذفٌ ولزم الحرفَ المجاوِرَ الحركةُ ثمّ رُدّ المحذوف لعلّة او ضرورةٍ فانّه يُبْقِى الحركةَ فيه ولا يُزيلها فتقول فى غَدٍ غَدَوِىّ وفى يَدٍ يَدَوِىّ فتفتح العين منهما وان كان اصلها السكون والذى يدلّ انّ الاصل فى غَدٍ غَدْوٌ بسكون العين قول الشاعر وهو لَبِيدٌ

* وما الناس الّا كالديار وأَهْلُها * بها يَوْمَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ *

لمّا اضطُرّ الى ردّ اللام أتى به ساكنَ العين ويدلّ على انّ الاصل فى يَدٍ يَدْىٌ بالسكون تكسيرُهم ايّاها على أَفْعُلٍ نحو أَيْدٍ وأَفْعُلُ بابه فَعْلٌ نحو كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وفَلْسٍ وأَفْلُسٍ واما ابو الحسن الاخفش فانّه يردّ الكلمةَ الى اصلها عند ردِّ ما سقط منها فكانّه ينسب الى وِشْيَةٍ فيقول وِشْيِىٌّ كما تقول فى ظَبْيَةٍ ظَبْيِىّ وحجّتُه انّ العين اصلُها السكون وانّما تحرّكت عند حذف الفاء منها فاذا أُعيد ما سقط منها عادت الى اصلها وهو السكون والمذهب ما قاله سيبويه لانّ الشين متحرّكةٌ والضرورةُ لا توجب اكثرَ من ردّ الحرف الذاهب فلم تحتج الى تغيير البناء ومثلُ ذلك لو نسبت الى شاة بعد التسمية لقلت شاهِىّ لانّك تحذف تاء التأنيث فبقى الاسم على حرفَيْن الثانى منهما حرفُ مدّ ولين وذلك لا نظيرَ له فردّوا الساقط منه وهو الهاء وقوله وعن ناسٍ من العرب عِدَوِىٌّ يريد انّ قومًا من العرب يردّون المحذوف وإن كان فاءً ويؤخّرونه الى موضع اللام فكانّه ينقلب الفًا فيصير عِدًا وزِنًا فاذا نسبت اليه قلبت الالف واوا على القاعدة فتقول عِدَوِىّ وزِنَوِىّ وهو رأى الفرّاء حكى ذلك صاحبُ الصَحاح،

وممّا لا يُرَدّ فيه الساقط ما حُذفت عينه نحو سَهٍ فى معنى الاسْتِ وذلك انّ فيه ثلثَ لغاتٍ اِسْتٌ وسَتٌ وسَهٌ واصلُها سَتَهٌ وذلك لانّك تقول فى التصغير سُتَيْهَةٌ وفى التكسير أَسْتاهٌ فالذى قال اِسْتٌ وسَتٌ حذف اللام وهو الهاء والذى قال سَهٌ حذف عين الفعل وهو التاء فاذا نسبت اليه على قولِ من قال اِسْتٌ او سَتٌ فهو بمنزلة اِبْنٍ فان شئت قلت اِسْتِىّ وان شئت قلت سَتَهِىّ لانّ الساقط لا

يظهر فى التثنية ولا فى الجمع بالالف والتاء ومن قال سَهْ لم يقل الّا سَهِيٌّ كما لم يقل فى عِدَةٍ وزِنَةٍ الّا عِدىّ وزِنىّ لبُعْد المحذوف من ياء النسبة، وامّا الضرب الثالث وهو ما يسوغ فيه الامران فهــو ما حُذف منه لامه ولا يظهر ذلك فى تثنية ولا جمعٍ بالالف والتاء وذلك قولك فى النسب الى يَــدٍ يَدىّ وان شئت يَدَوىّ وفى دَمٍ دَمِيٌّ ودَمَوىّ وفى غَدٍ غَدِىّ وان شئت غَدَوىّ فمَن نسب الى الحرفَيْن فعلى اللفظ لانّ الاصل قد رُفض فلم يظهر فى تثنية ولا جمع ومَن ردّ المحذوف فلانّ النسبة قويّةٌ فى الردّ على ما تقدّم فان قيل فقد ردّوا المحذوف منْ دَمٍ ويَدٍ فى قوله

* فلَوْ أَنّا على حَجَرٍ ذُبِحْــنــا * جرى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَـقِـينِ *

وقولِ الاخر

* يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ * قد تَمْنعانك أن تُضامَ وتُضْهَدَا *

فهلّا لزم لذلك ردُّ المحذوف فى النسب اليهما قيل لا اعتدادَ بذلك لانّ ذلك من ضرورات الشعــر ومن ذلك النسب الى حِرٍ حِرِىٌّ وإن شئت حِرَحىّ لانّك تقول فى التثنية حِرانِ ولا تُظْهِر المحــذوف ومن ذلك ما كان فى اوّله همزةُ الوصل فتقول فى النسب الى ابنٍ اِبْنِيٌّ وإن شئت بَنَوىّ لانّك تقول فى التثنية اِبْنانِ وتقول فى النسب الى اِسْمٍ اِسْمِيٌّ وان شئت سِمَوىّ بكسر السين وفتح الميم امّا كسرُ السين فلانّ الاصل سِمْوٌ لقولهم فى تكسيره أَسْماءٌ نحوَ عِدْلٍ وأَعْدالٍ وأمّا فتحُ الميم فعلى قاعدة مذهب سيبويه وامّا قياسُ قول الاخفش فأن يقال سِمْوىّ بسكون الميم لانّه الاصل،

فصــل ٣٠٧

قال صاحب الكتاب وتقول فى بِنْتٍ وأُخْتٍ بَنَوىّ وأَخَوىّ عند الخليل وسيبويه وعند يونس بِنْتِيٌّ وأُخْتِىّ وتقول فى كِلْتا كِلْتِيٌّ وكِلْتَوىّ على المذهبَيْن،

قال الشارح اعلم انّ التاء فى بِنْتٍ وأُخْتٍ بدلٌ من اللام فيهما والاصل أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ فنقلوا بـنـوةً وأَخوةً ووزنُهما فَعَلٌ الى فِعْلٍ وفُعْلٍ فألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن جِذْعٍ وقُفْلٍ فقالوا بِنْتٌ وأُخْتٌ وليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكونِ ما قبلها هذا مذهب سيبويه وقد نصّ عليه فى بابِ ما لا ينصرف فقال لو سمّيت بهما رجلا لصرفتهما معرفةً وهذا نصٌّ منه ولو كانت للتأنيث لــمـا

انصرفا الّا انّها وإن لم تكن للتأنيث فانّها فى مذهب علامة التأنيث اذ كانت لم تقع الّا على مؤنّث فاذا نسبت الى واحد منهما حذفت التاء لانّها مُشبَّهة بتاء التأنيث وفى حكمها فحذفوها كحذف التاء فى رَبَعِىّ وجُهَنِىّ ولمّا حذفوها اعادوا اللام المحذوفة لانّ التاء كانت بدلًا منها فلمّا زال البدل عاد المُبْدَل منه فلذلك تقول فى بِنْتٍ بَنَوِىّ كالمذكر وفى أُخْتٍ أَخَوِىّ فقد صار فى التاء مذهبان مذهب الحروف الاصليّة لما ذكرناه من سكون ما قبلها ومذهبُ تاء التأنيث لحذفها فى النسب ويونُس يقول بِنْتِىّ وأُخْتِىّ ويُجْرِى التاء فيهما مُجرى الاصل فكان يلزمه ان يقول فى النسب الى هَنْتٍ ومَنْتٌ هَنْتِىّ ومَنْتِىّ ولم يقل ذلك احدٌ، وامّا كِلْتَا فالتاء فيها بدلٌ من لامها والالفُ فيها للتأنيث على حدّ إبدالها فى بنت وأخت واصلُها كِلْوَى كذِكْرَى والذى يدلّ على انّ اللام معتلّة قولهم فى مذكّرها كِلَا وكِلَا فِعَلٌ ولامُه معتلّة بمنزلة لام حِجًا ورِضًى وأن تكون اللام واوًا امثلُ من ان تكون ياء لانّ إبدال التاء من الواو أضعافُ ابدالها من الياء والعملُ انّما هو على الاكثر فعلى هذا يُنسَب اليه كما ينسب الى بنت وأخت فتقول كِلَوِىّ فمن حيث وجب ردُّ بنت فى النسب الى الاصل وجب ردّ كلتا الى الاصل وحذفت التاء ثمّ حذفت الف التأنيث فقيل كِلَوِىّ واللامُ متحرّكة لانّه قد صحّ تحريكُها فى كِلَا وقياسُ مذهب يونس ان يقول كِلْتَوِىّ لانّ التاء بدلٌ من اللام فهى كتاء بنت وأخت وقوله تقول كِلْتِىّ وكِلْتَوِىّ على المذهبَيْن يعنى يونسَ وسيبويه وليس بصحيح لانّ سيبويه يقول كِلَوِىّ وكان ابو عمر الجَرْمىّ يذهب الى انّها فِعْتَلٌ وانّ التاء عَلَمُ تأنيثها والنسبة اليها كِلَوِىّ كما يقال فى مِلْهَى مِلْهَوِىّ ويشهد بفساد هذا القول انّ التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد الّا وقبلها فتحةٌ نحوُ طَلْحَة وقائمة او يكون قبلها الفٌ نحو سِعْلاة وعِزْهاة واللام فى كِلْتَا ساكنةٌ كما ترى ووجهٌ ثانٍ انّ علامة التأنيث لا تكون ابدًا حَشْوا انّما تكون آخِرا لا محالة وكِلْتَا اسمٌ مفردٌ يُفيد معنى التثنية بإجماعٍ من البصريين فلا يجوز ان تكون التاء فيه للتأنيث وما قبلها ساكنٌ ووجهٌ ثالثٌ انّ فِعْتَلًا مثالٌ لا يُوجَد فى الكلام اصلًا فيُحْمَلَ هذا عليه فعلى هذا لو سمّيت رجلا بكلتا لم تصرفه على قول سيبويه معرفةً ولا نكرةً لانّ ألفها للتأنيث بمنزلة الف ذِكْرَى وتصرفه نكرةً فى قول الجرمىّ لانّ اقصى أحواله ان يكون كقائمة وقاعدة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ويُنسَب الى الصدر من المركّبة فتقول مَعْدِىّ وحَضْرِىّ وخَمْسِىّ فى خَمْسَةَ عَشَرَ اسمًا وكذلك اِثْنِىّ او ثَنَوِىّ فى اِثْنَىْ عَشَرَ اسمًا ولا يُنسَب اليه وهو عددٌ ومنه تَأَبَّطَ شَرًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ تقول تَأَبَّطِىٌّ وبَرَقِىٌّ ؛

قال الشارح اذا كان الاسمان قد رُكّبا وجُعلا اسما واحدا عَلَمًا على المسمّى فالوجهُ والقياس حذفُ الثانى منهما يجعله الخليلُ بمنزلة تاء التأنيث فحَضْرَمَوْتُ بمنزلة طَلْحَةَ وتقع النسبةُ الى الاوّل فتقول فى النسب الى مَعْدِى كَرِبَ مَعْدِىّ وفى حَضْرَمَوْت حَضْرِىّ وفى خَمْسَةَ عَشَرَ خَمْسِىّ وذلك لانّ التركيب لم يجعلهما اسما واحدا على الحقيقة ألا ترى انّ من جملة المركّبات نحوَ شَغَرَ بَغَرَ وليس فى الاسماء ما يتوالى فيه ستّةُ متحرّكات فيُعلَم انّ منزلةَ الثانى من الاوّل منزلةُ علامة التأنيث ضُمّت الى الصـــدر فحُذفت فى النسب ووقعت النسبةُ الى الصدر ولو كانا شيئًا واحدا على التحقيق لوقعت النسبةُ اليهما كما تقع فى عَيْضَمُوزٍ وعَنْتَرِيسٍ ونحوهما ممّا جُعل على الزيادة اسمًا ؛ ومن ذلك اِثْنَا عَشَرَ اذا نسبتَ اليه وهو عَلَمٌ قلت ثَنَوِىّ فى قولِ من قال فى اِبْنٍ بَنَوِىّ لانّ مجراهما واحد وتقول اِثْنِىّ فى قول من قال اِبْنِىّ وذلك انّهم شبّهوا عَشَرَ من اثنا عشر بالنون فى اثنين كما شبّهوا عشر من خمسة عشر بتاء التأنيث لانّها واقعةٌ موقعَ النون فى اثنان واثنين ولذلك لا تُجامعهما فكما تحذف النون اذا نسبت اليها كذلك تحذف الثانى منهما وهو عشر فتقول اِثْنِىّ وثَنَوِىّ فامّا اذا كان عددًا فلا يضاف اليهما لانّك لو نسبت اليهما وجب ان تقول اِثْنِىّ او ثَنَوِىّ فكان يُلْبِس بالنسب الى الاثْنَيْن وكذلك سائرُ الاعداد المركّبة من نحو خمسةَ عشرَ لا يُنسَب اليها وهى عددٌ فان قيل فالنسبة الى العَلَم قد تُوقع لبسًا ايضا فلا يُعلَم هل هو مسمًّى باثنين او باثنى عشر قيل اللبسُ فى الاعلام لا يُعتَدّ به لعِلْمِ المخاطب بالمنسوب اليه وقد اجاز ابو حاتم السِجِسْتانىّ النسبَ فى مثل هذا اليهما مفردَيْن فرارًا من اللبس فيقول ثَوْبٌ اِحْدَوِىّ عَشْرِىّ واِحْدَوِىّ عَشَرِىّ ومن قال اِحْدَى عَشِرَةَ بكسر الشين قال احدوىّ عَشَرِىّ بفتح الشين فى النسب كما تقول فى النسب الى النَمِرِ نَمَرِىّ ؛ ومن ذلك الجُمَل المحكيّة المسمّى بها من نحو تَأَبَّطَ شَرًّا وبَرَقَ نَحْرُهُ فانّك اذا نسبت الى شىء من ذلك نسبتَ الى الاوّل وحذفت الثانى فتقول تَأَبَّطِىّ وبَرَقِىّ وذَرَوِىّ فى ذَرَّى حَبًّا حذفت من تأبّط شرًّا المفعول ونزعت الـفـاعـلَ من الفعل ليخرج من ان يكون جملةً وما علمنا احدًا نسب الى شىء من ذلك الّا الى تأبّط شرًّا والباقى

قياسٌ وانّما وجب النسب الى الاوّل لانّ الحكاية فى معنى المركّب والمضاف من حيث كان اكثرَ من اسم واحد بل هو فى الحكاية ابلغُ لانّه قد يكون اكثرَ من اسمَيْن فكما تقول حَضْرَمِىّ فى حضرموت وعَبْدِىّ فى عَبْدِ القَيْس كذلك تقول تأبّطِىّ فى تأبّط شرًّا وبابه، وقد قالوا كُونِىّ فى النسب الى كُنْتُ اذا كان بكَبِير من قولِ كُنْتُ وذلك انّهم حذفوا التاء الفاعلةَ ثمّ نسبوا الى كُنْ وأعادوا الواو التى هى عين الفعل لتحرُّك النون بالكسر لاجتماعها مع ياء النسب ومنهم من قال كُنْتِىّ فنسب الى كُنْتُ لمّا اختلط ضميرُ الفاعل بالفعل ولا يُوجَد فصلُه من الفعل صارا كالكلمة الواحدة فجازت النسبةُ اليهما لذلك وهذا احدُ ما يدلّ على شدّة امتزاج الفاعل واختلاطه به قال الشاعر

* فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصبحتُ عاجِنًا * وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ *

ومنهم من قال كُنْتُنِىّ فزاد نونَ الوقاية مع ضمير الفاعل كانّه حافظ على لفظ كُنْتُ فأدخل نون الوقاية ليسلَم لفظُ كُنْتُ من الكسر قال الشاعر انشده ثَعْلَبٌ

* وما أنتَ كُنْتِىٌّ وما أَنَا عاجِنٌ * وشَرُّ الرِجالِ الكُنْتُنِىُّ وعاجِنُ *

وقد عاب ابو العبّاس كُنْتُنِيًّا وقال هو خطأٌ فاعرفه،

فصل ٣٠٩

قال صاحب الكتاب والمضاف على ضربين مضافٌ الى اسم معروف يتناول مسمًّى على حِياله كابْنِ الزُبَيْر وابن كُراعَ ومنه الكُنَى كأبى مُسْلِمٍ وابى بَكْرٍ ومضافٌ الى ما لا ينفصل فى المعنى عن الاوّل كامْرِءِ القَيْس وعَبْدِ القَيْس فالنسبُ الى الضرب الاوّل زُبَيْرِىٌّ وكُراعِىّ ومُسْلِمِىّ وبَكْرِىّ والى الثانى عَبْدِىٌّ ومَرْءِىّ قال ذو الرُمّة * ويَذْهَبُ بينها المَرْءِىُّ لَغْوًا * وقد يُصاغ منهما اسمٌ فيُنْسَب اليه كعَبْدَرِىّ وعَبْقَسِىّ وعَبْشَمِىّ،

قال الشارح اعلم انّ القياس فى هذا الباب ان تقع النسبةُ الى الاسم الاوّل لانّ الاسم الثانى بمنزلة تمام الاسم وواقعٌ موقعَ التنوين فكانت الاضافةُ الى الاوّل لذلك فقالوا فى عَبْدِ القيس عَبْدِىّ وفى امْرِءِ القيس امْرِئِىّ ومَرْئِىّ إن شئت هذا مقتضى القياس الّا أن يعرض ما يوجب العدول الى الثانى وذلك امّا للَبْسٍ يقع او لزيادةِ بيانٍ يُتوقّع وذلك اذا كان مضافا الى آخَرَ من الكُنَى وما جرى مجراها كقولك

فى النسب الى ابى بكرٍ بَكْرىّ والى ابى مُسْلِم مُسْلِمىّ وقالوا فى النسبة الى رجل يُعرَف بابن كُراعَ كُراعىّ والى ابن دَعْلَجٍ دَعْلَجىّ وانّما كان كذلك فى ابن فلانٍ وابى فلان لانّ الكنى كلّها متشابهةٌ فى الاسم المضاف ومختلفةٌ فى المضاف اليه وباختلاف الاسماء المضاف اليها يتميّز بعض من بعض كقولك ابو زيد وابو جعفر فلو أضفنا الى الاوّل لصارت النسبةُ اليه كلّه أَبَوىّ فكان لا يتميّز بعض من بعض وكذلك لو نسبنا الى الابن لوقع اللبسُ ولم يتميّز فعدلوا الى الثانى لذلك، والذى ذكره صاحب الكتاب مذهبُ المبرّد فانّه كان يقول ما كان فى المضاف يُعرَّف بالثانى وكان الثانى معروفا فالقياسُ اضافته الى الثانى نحو ابن الزُبَيْر وابن كُراعَ وما كان الثانى منه غيرَ معروف فالقياسُ الاضافة الى الاوّل مثلُ عبد القيس وامرئ القيس لانّ القيس ليس بشىء معروف أُضيف عبدٌ وامرؤ اليه ويرُدّ عليه الكُنَى لانّ الثانى غيرُ معروف كابى مُسْلِم وابى بكر ألا ترى انّ مسلما وبكرا ليسا اسمَيْن معروفَيْن أُضيف الاوّل اليهما فانّه قد يُكْنَى الصغير المولود ولم يكن له ولدٌ فبان انّ القياس النسبة الى الاوّل وانّما عُدل الى الثانى للبس فامّا قول الشاعر * ويذهب بينها الخ * البيت لذى الرُمّة يهجو امرأ القيس وليس الشاعرَ بل اخرَ اسمُه ذلك فرآه جَرير ابن الخَطَفى وهو يُنْشِئ فقال هل أُعنّيك ببَيْت او بيتَيْن وأنشأ

* يَعُدُّ الناسبون الى تَميمٍ * بُيُوتَ المَجْدِ أَرْبَعَةً كِبارًا *
* يَعُدّون الرِبابَ وآلَ بَكْرٍ * وعَمْرًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الخِيارَا *
* ويذهب بينها المَرْئِىُّ لَغْوًا * كما أَلْغَيْتَ بالدِيَةِ الحُوارَا *

وقد يصوغون من حروف الاسمَيْن ما ينسبون اليه فقالوا عَبْشَمىّ فى عبد شَمْس وعَبْدَرىّ فى عبد الدار وعَبْقَسىّ فى عبد القيس كانّهم اضافوا الى عَبْشَم وعَبْدَر وعَبْقَس وذلك ليس بقياس وانّما يُسمَع ما قالوه ولا يقاس عليه لقلّته،

فصــل ٣١٠

قال صاحب الكتاب واذا نُسب الى الجمع رُدّ الى الواحد كقولك مِسْمَعىّ ومُهَلَّبىّ وفَرَضىّ ومَحَفىّ وامّا الأَنْصارىّ والأَنْبارىّ والأَعْرابىّ فلتَجْرِيها مَجرَى القَبائل كأَنْمارىّ وضِبابىّ وكِلابىّ ومنه المَعافِرىّ والمَدائِنىّ،

قال الشارح اذا نُسب الشىء الى جمع فهو على ضربَيْن احدهما ان يكون جمعا صحيحا مكسّرا عليه الواحدُ والآخرُ ان يكون الجمع اسما لواحدٍ او لجمعٍ فما كان من الاوّل ونسبتَ اليه من يلزمه ويُمارِسه فالبابُ ان تنسب الى واحده كرجلٍ يلزم المساجدَ ويُكْثِر الاستعمال بالفرائض والنَّظَرَ فى الصُحُف فاذا نسبتَ الى شىء من ذلك قيل فيه مَسْجِدىّ وفَرَضىّ وصَحَفىّ تردّها الى مَسْجِدٍ وفَرِيضَةٍ وصَحِيفَةٍ وقالوا مِسْمَعىّ ومُهَلَّبىّ فى النسبة الى المَسامِعة والمَهالِبة لانّه جمعٌ والواحد مِسْمَعىّ ومُهَلَّبىّ فحذفتَ من الواحد ياء النسبة ثمّ أحدثتَ ياءً للنسبة غيرَها على القاعدة والمسامعةُ قومٌ نزلوا البصرةَ فنُسبت اليهم المَحَلَّةُ ومن المُحدِّثين المعروفين بها ابو يَعْلَى محمّد بن شَدّاد بن عيسى المسمعىّ كان احد المتكلّمين على مذهب العدل والتوحيد والواحدُ من المسامعة مِسْمَعىّ بكسر الميم الاولى منسوبٌ الى مِسْمَعٍ ومنه قوله * كَرَرْتُ ولم أَنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا * والمَهالبة جمعُ المُهَلَّبىّ والمهلّبىّ منسوب الى المُهَلَّب بن ابى صُفْرَةَ الى المَهالبة نُسب بنوه اليه وقالوا فى النسب الى العَبَلات وهم حىٌّ من قُرَيْش عَبْلىّ لانّ واحده عَبْلىّ كانّهم نُسبوا الى أُمّهم عَبْلَةَ وانّما اختاروا النسبَ الى الواحد دون لفظ الجمع كانّهم فرقوا بين ما كان اسما لشىء واحد وبينه اذا لم يُرَد به الّا الجمعُ وساغ لهم ذلك لانّ المنسوب مُلابِسٌ لكلّ واحد من آحادِ ذلك ولفظُ الواحد اخفُّ فنسبوا اليه لذلك قالوا بَنَوِىّ وأَبْناوِىّ فامّا بنوىّ فمنسوبٌ الى ابناء فارِسَ وهم الذين استصحبهم سَيْفُ بن ذى يَزَنَ الى اليَمَن وامّا الأَبْناوِىّ فمنسوبٌ الى قبائل سَعْد بن زيد مَناةَ، وامّا الضرب الثانى وهو ما كان اسما لواحدٍ او لجمعٍ فانّك تنسب اليه على لفظه من غير تغيير فتقول فى أَنْمارٍ أَنْمارِىّ لانّه اسم لواحد وقالوا فى كِلابٍ كِلابىّ وقالوا فى الضِباب ضِبابىّ لانّه اسمُ قبيلة وقالوا مَعافِرىّ وهو اسم رجل يقال له مَعافِرُ بن مُرٍّ اخو تميم وقالوا أَنْصارىّ لانّ الأنصار اسمٌ وقع لجماعتهم ومن ذلك مَدائنىّ وأنبارىّ والمَدائنُ والأَنْبارُ عَلَمان على بلدَيْن معروفَيْن بالعِراق وتقول فى النسب الى نَفَرٍ نَفَرِىّ والى رَهْطٍ رَهْطىّ لانّه اسمٌ للجمع لا واحدَ له من لفظه وتقول فى النسب الى نِسْوَةٍ نِسْوىّ لانّه اسم للجمع فلو جمعتَ شيئًا من اسماء الجمع نحوَ أَراهِطَ وأَنْفارٍ ونِساء لقلت فى النسب اليه رَهْطىّ ونَفَرىّ ونِسْوىّ لانّ قولك نَفَرٌ ورَهْطٌ جمعٌ لا واحدَ له وقولك أَراهِطُ وأَنفارٌ ونساءٌ لها واحدٌ من لفظها وهو نفر ورهط ونسوة وتقول فى النسب الى مَحاسِنَ مَحاسِنىّ لانّه لا واحد له من لفظه لانّه لا يقال مَحْسَنٌ وعلى هذا تقول فى النسب الى مَشابِهَ ومَذاكِيرَ مَشابِهىّ ومَذاكِيرىّ لانّه لا يقال فى واحدها مَشْبَهٌ ولا مِذْكارٌ وتقول فى الأَعْراب

أَعْرابىّ لانّه لا واحد له من لفظه وليس بتكسير عَرَبٍ اذ ليس معنى العرب معنى الاعراب فيكونَ تكسيرا له لانّ العرب من كان من هذا الجيل من سُكّان البُلْدان والبادية والأعرابُ من كان منهم من سكّان البادية فاعرفه،

فصل ٣١١

قال صاحب الكتاب ومن المعدولة عن القياس قولهم بَدَوِىّ وبِصْرِىّ وعُلْوِىّ وطائىّ وسُهْلِىّ ودُهْرِىّ وأُمَوِىّ وثَقَفِىّ وبَحْرانىّ وصَنْعانىّ وقُرَشىّ وهُذَلىّ قال

* هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو اذا هِىَ فاخَرَتْ * أَبًا هُذَلِيًّا من غطارِفةِ نَجْدِ *

وفُقَمِىٌّ ومُلَحِىّ وزَبانىّ وعُبَدِىّ وجُذَمِىّ فى فُقَيْمِ كِنانَةَ ومُلَيْحِ خُزاعةَ وزَبِينَةَ وبَنِى عَبِيدَةَ وجَذِيمَةَ وخُراسِىٌّ وخُرْسِىّ ونِتاجٌ خَرَفِىٌّ وجَلُولِىّ وحَرُورِىّ فى جَلُولاءَ وحَرُوراءَ وبَهْرانىّ ورَوْحانىّ فى بَهْراءَ ورَوْحاءَ وخُرَيْبِىٌّ فى خُرَيْبَةَ وسَلِيمِىٌّ وعَمِيرِىّ فى سَلِيمَةَ من الأَزْد وفى عَمِيرَةِ كَلْبٍ وسَلِيقِىٌّ لرجل يكون من اهل السَلِيقة،

قال الشارح اعلم انّ العرب قد نسبت الى اشياء فغيّروا لفظ المنسوب اليه فاستُعمل ذلك كما استعملته العربُ ولا يُقاس عليه غيرُه فما جاء ممّا لا نعلم مذهبَ العرب فيه فهو على القياس وهذا الشذوذ يجىء على ضروبٍ منها العدول عن ثقيل الى ما هو اخفُّ منه ومنها الفرقُ بين شيئَيْن على لفظ واحد ومنها التشبيه بشىء فى معناه فمن ذلك قولهم فى النسبة الى البادِيَة بَدَوِىّ والقياس بادىّ او بادَوِىّ على حدّ قاضٍ وقاضِيَة وغازٍ وغازِيَة كانّهم بنوا من لفظه اسما على فَعَلٍ حملوه على ضدّه وهو الحَضَرُ فقالوا بَدَوِىّ كما قالوا حَضَرِىّ وقالوا بِصْرِىٌّ بكسر الباء والقياس فتحها وذلك لانّ البَصْرَة سُمّيت بهذا الاسم لحجارةٍ بيضٍ فى المِرْبَد يُتّخذ منها الجِصّ يقال لها بَصْرَةٌ وبِصْرٌ فنسبوا الى معناه وقالوا فى النسب الى العالِيَة عُلْوِىّ والعالية مواضعُ فى بلاد العرب وهى الحجاز وما والاها كانّهم بنوه على فُعْلٍ ونسبوا اليه حملًا على ضدّه وهو السُفْلُ وقالوا طائىٌّ وهو شاذّ ايضا والقياس طَيِّئىّ فحذفوا احدى الياءَيْن على حدّ حذفها فى أُسَيِّدَ وأُسَيْدىّ ثمّ أبدلوا من الياء الفًا كما قالوا آيَةٌ وهو عند سيبويه فَعْلَةٌ وقالوا داوىّ فى النسبة الى دَوٍّ فقلبوا الياء والواو الفًا لانفتاح ما قبلهما وإن كانتا ساكنتَيْن وقالوا سُهْلِىّ ودُهْرِىّ فالسُهْلىّ منسوب الى السَهْل الذى هو خلاف الحَزْن واذا نسبوا الى رجل اسمه سَهْلٌ

قالوا سَهْلِىّ بالفتح كانّهم ارادوا الفرق بينهما واما الدَّهْرُ فاذا نسبوا اليه رجلا قد أتى عليه الدَّهْرُ وطال عُمْرُه قالوا دُهْرِىّ واذا كان رجلا يقول بقِدَم الدهر ولا يُؤمن بالمَعاد قالوا دَهْرِىّ بالفتح فصلوا بينهما بذلك وقالوا فى النسب الى أُمَيَّةَ أُمَوِىّ بالضمّ وهو القياس ومن العرب من يقول أَمَوِىّ بفتح الهمزة كانّه ردّه الى المكبّر لانّ أُمَيَّةَ تصغير أَمَةٍ واصلُ أَمَةٍ أَمَوَةٌ فحذفت اللام تخفيفًا وستقف عليه فى التصريف ان شاء الله تع وقالوا ثَقَفِىّ فى النسبة الى ثَقِيف وهو ابو قبيلةٍ من هَوازِنَ وهو شاذّ عند سيبويه والقياس ثَقِيفِىّ وهو لغةُ قوم من العرب بتهامةَ وما يقرب منها وقد كثُر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسا وقالوا هُذَلِىّ فى النسب الى هُذَيْلٍ وهو حىٌّ من مُضَرَ بن مُدْرِكَةَ بن الياس وقوله * هُذَيْلِيَّة تدعو الخ * الشاهد فيه قوله هُذَيْلِيَّة فى النسبة الى هُذَيْل انشده شاهدًا على صحّة الاستعمال والقياسُ عند سيبويه هُذَيْلِىّ ومنه قوله هذيليّة وقالوا قُرَشِىّ والقياس قُرَيْشِىّ نحوُ قوله

* بكُلّ قُرَيْشِيٍّ عليه مَهابَةٌ * سَرِيعٍ الى داعِى النَّدَى والتكرُّمِ *

وقالوا فُقَمِىّ فى فُقَيْمٍ وفقيم حىٌّ من كِنانةَ وهم نَسَأَةُ الشهور وفى مُلَيْحِ خُزاعةَ مُلَحِىّ وقولنا فُقَيْمُ كِنانةَ لانّ فى بنى تميم فُقَيْمَ بن جَرِير بن دارِم والنسبةُ اليه فُقَيْمِىّ وقولُنا مُلَيْحُ خُزاعةَ لانّ فيهم مُلَيْحَ بن الهُون والنسبة اليه مُلَيْحِىّ وقالوا فى سُلَيْمٍ سُلَمِىّ وفى خُثَيْمٍ خُثَمِىّ والداعى الى هذا الشذوذ طلب الخِفّة لاجتماع الياء مع الكسرة وياءِى النسب ومن الشاذّ قولهم بَحْرانِىّ فى النسب الى البَحْرَيْن وصَنْعانِىّ فى النسب الى صَنْعاء فامّا بَحْرانِىّ فشاذّ والقياس بَحْرِىّ تحذف علامة التثنية فى النسبة كما تحذف تاء التأنيث لكنّهم كرهوا اللَّبْس ففرقوا بين النسب الى البَحْر لانّ النسبة اليه بَحْرِىّ وبين ما يُنسَب الى البحرَيْن والبَحْرَيْن موضعٌ بعينه والذى يقول بَحْرانِىّ نسبه الى فَعْلان كانّهم سمّوا به على مثال سَعْدانٍ وسَكْرانٍ فنسبوا اليه للفرق واما صنعانِىّ فى النسب الى صنعاء فمثله بَهْرانِىّ فى النسب الى بَهْراء وهى قبيلة من قُضاعةَ فهو شاذّ والقياس صَنْعاوِىّ وبَهْراوِىّ ومن العرب من يقوله ووجهُه انّهم ابدلوا من الهمزة النون لانّ الالف والنون يجريان مجرى أَلِفَيِ التأنيث وقالوا ايضا فى النسب الى رَوْحاء وهو بلد رَوْحانِىّ والقياس رَوْحاوِىّ وهو اكثرُ استعمالا وقالوا فى النسبة الى زَبِينَةَ وهى قبيلة من باهِلَةَ زَبانِىّ والقياس زَبِينِىّ وتحتمل هذه الالف امرَيْن احدهما انّه لمّا كان القياس حذفَ الياء مع تاء التأنيث توهّموا سقوطَها وفتحوا الباء ثمّ قلبوا الياء الفًا للفتحة قبلها على حدّ طائىّ فصار زَبانِيّا والامرُ الثانى انّهم قالوا زَبَنِىّ على القياس ثمّ أشبعوا فتحةَ الباء فنشأتِ الالفُ بعدها على حدّ بَـيْـنَـا من

قولهم بَيْنَا زيدٌ قائمٌ أقبلَ عمرٌو ومنه بيتُ الكتاب

* بَيْنَا نحنُ نَرْقُبُه أَتانا * مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادِ راعِ *

ومنه قولهم آمِينَ فى لغةِ من مَدَّ انما هو أَمِينَ زيدت الالفُ إِشباعًا للفتحة وهو كثير، ومن ذلك عُبَدِىّ وجُذَمِىّ فى بنى عَبِيدَةَ وجَذِيمَةَ وبنو عبيدة حىٌّ من عَدِيٍّ وجذيمةُ من عبد القَيْس والقياس عندى عَبَدِىّ وجَذَمِىّ بفتح العين والجيم كما تقول فى حَنِيفَةَ حَنَفِىّ لكنّهم ضمّوا كانّهم راموا الفرق بينه وبين غيره ممّن اسمُه عَبِيدَةُ وجَذِيمَةُ والذى يقول عُبَدِىّ وجُذَمِىّ بالضمّ قليلٌ كانّهم صغّروه والكثير الفتح، وقالوا فى النسب الى خُراسانَ خُراسانىّ وهو القياس وقالوا خُراسِىّ وخُرْسِىّ وهو خارج عن القياس فمن قال خُراسىّ شبّه الالف والنون فى آخره بزيادة التثنية او بتاء التأنيث فحذفهما ومن قال خُرْسِىّ فانّه حذف الزوائد أجمعَ وبناه على فُعْلٍ لانّه احدُ الأبنية ولم يغيّر الضمّةَ من اوّله والقائدُ الذى يُنسَب اليه الخُرْسِىّ من هذا منسوبٌ الى خُراسانَ، وقالوا نِتاجٌ خَرَفِىّ اذا نُتج زمنَ الخريف والشذوذُ فيه كالشذوذ فى ثَقَفِىّ وهُذَلِىّ وقد قالوا ايضا خَرْفِىّ بسكون الراء وهو أكثرُ فى الكلام من خَرِيفِىّ وخَرَفِىّ وخريفىٌّ هو القياس ومن قال خَرْفِىّ بالسكون فانّه نسب الى المصدر وهو الخَرْفُ من قولك خرفتُ الرُطَبَ اذا اجتنيتَه فى هذا الزمان والمصادرُ تُستعمل بمعنى الفاعلين كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ والمراد عادلٌ وغائرٌ كانّه جعل نفسَ الزمان خارفًا لانّه يكون فيه وكذلك كلُّ ما يُنسَب الى الخريف كقولنا مطرٌ خرفىّ وفاكهةٌ خرفيّة، وقالوا جَلُولِىّ وحَرُورِىّ فى النسب الى جَلُولآء قرية بناحية فارِسَ وحَرُورآء وهو الموضع الذى كان فيه القتال بين علىّ عليه السلام والشُراة فنُسب الشراة الى هذا الموضع الذى كان فيه القتالُ فقيل لهم حروريّةٌ والواحد حرورىّ والقياس حَروراوىّ وجَلُولاوىّ لانّ ما كان فى آخره الفٌ ممدودةٌ لا تُحذف فى النسب كقولنا حَمْراوىّ وسَمْراوىّ وما أشبه ذلك غيرَ انّهم اسقطوا الفَيِ التأنيث لطُولِ الاسم فشبّهوهما بتاء التأنيث، وقالوا خُرَيْبِىّ فى النسب الى خُرَيْبَةَ وهى قبيلةٌ والقياس خُرَبِىّ وقالوا سَلِيمِىّ وعَمِيرِىّ فى سَلِيمَةَ من الأَزْد وعَمِيرَةِ كَلْبٍ وسَلِيقِىّ للذى يتكلّم بطَبْعه مُعْرِبًا وقد جاء ايضا رِماحٌ رُدَيْنِيَّةٌ وهى منسوبة الى رُدَيْنَةَ وهى زوجة سَمْهَرٍ كانا يُقوّمان الرماح وهذا الشذوذ خلافُ ثَقَفِىّ وهُذَلِىّ لأن هناك حُذفت الياء والدليلُ يقتضى إثباتها وههنا أُثبتت الياء والدليل يقتضى حذفها ووجهُه انّه حُمل كلّ واحد منهما على الاخر تشبيهًا، وقد جاء عنهم من الشاذّ اكثرُ ممّا ذكر قالوا فى النسب الى الأُفْق أَفَقِىّ بالفتح لانّ فُعْلًا وفَعَلًا يجتمعان كثيرا كنُجْمٍ

وعَجَمٍ وعُرْبٍ وعَرَبٍ وقد قالوا أُفُقِيّ بالضمّ فى الهمزة وسكون الفاء وهو قياسٌ لانّ فُعُلًا يجوز ان يسكن ثانيه قياسًا مطّرِدًا وقال بعضهم إبِلٌ حَمَضِيّةٌ بفتح الميم وذلك اذا اكلت الحَمْضَ وحَمْضِيّة اجود قال المبرّد يقال حَمْضٌ وحَمَضٌ فإن صحّ ما قال فيكون حَمَضِيّة قياسًا وقالوا فى بنى الحُبْلَى وهم حىٌّ من الأنصار حُبَلِيّ كانّهم فتحوا الباء للفرق بينهم وبين غيرهم وانّما سُمّوا بنى الحُبْلَى لكِبَرِ بطنه وقالوا فى النسب الى الشِتاء شَتَوِيّ كانّهم نسبوا الى شَتْوَةٍ وقيل انّ شتاء جمعُ شَتْوَةٍ كقَصْعَةٍ وقِصاعٍ وصَحْفَةٍ وصِحافٍ وأنت اذا نسبت الى جمعٍ رددته الى واحده فعلى هذا يكون قياسًا وقالوا فى الطويل الجُمّةِ وهو الشَعْر جُمّانِيّ وفى الطويل اللِحْية لِحْيانِيّ ولو كانت لِحْيَة اسمَ بلد او رجلٍ لم يُقَل فيه الّا لِحْيِيّ عند سيبويه وعند يونس لِحَوِيّ وقالوا فى الغَليظ الرَقَبَةِ رَقَبانِيّ زادوا الالف والنون للمبالغة دلالةً على هذا المعنى وهو خارجٌ عن قياس النسبة ولذلك لا يُستعمل الّا فيما استعملته العربُ ولو نسبت الى نفس الرَقَبَة لم تقل فيه الّا رَقَبِيّ، واعلم انّ هذه الاسماء التى ذكرنا شذوذَها اذا نسبتَ اليها فى غير هذا الموضع الذى شذّت فيه أجريتها على القياس ولم تستعمل فيه الشذوذ كرجلٍ سمّيتَه بزَبِينَةَ فانّك تقول فيه زَبَنِيّ ولم يجز فيه زَبانِيّ لانّهم تكلّموا بالشذوذ فى اسم القبيلة التى يقال لها زَبِينَةُ وكذلك اذا كان اسمه دَهْرًا لم يجز فى النسب اليه الّا دَهْرِيّ بفتح الدال لانّ دُهْرِيًّا بضمّ الدهر انّما تكلّموا به فى الرجل الذى يطول عُمْرُه وتمضى عليه الدهورُ وكذلك سائرها،

فصـــل ٣١٣

قال صاحب الكتاب وقد يُبنَى على فَعّالٍ وفاعِلٍ ما فيه معنَى النسب من غيرِ إلحاقِ الياءَيْن كقولهم بَتّاتٌ وعَوّاجٌ وثَوّاب وجَمّال ولابِنٌ وتامِر ودارِع ونابِل والفرق بينهما انّ فَعّالًا لذى صَنْعةٍ يُزاوِلها ويُديمها وعليه اسماء المحترفين وفاعِلٌ لمَن يُلابِس الشىءَ فى الجُمْلة وقال الخليل انّما قالوا عِيشَةٌ راضِيَةٌ اى ذاتُ رِضًى ورجلٌ طاعِمٌ كاسٍ على ذا،

قال الشارح اعلم انّهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور وذلك لان لم يأتوا بياء النسبة لكنّهم يبنون بناءً يدلّ على نحوِ ما دلّ عليه ياءُ النسبة وهو قولهم لصاحب البُتوت وهى الأَكْسِيَة واحدُها بتٌّ بَتّاتٌ ولصاحب الثياب ثَوّابٌ ولصاحب البَزّ بَزّازٌ ولصاحب العاج عَوّاجٌ ولصاحب الجِمال الـذى

يُنقل عليها جَمّالٌ ولصاحب الحَمير التى ينقل عليها حَمّارٌ وللصَيْرفىّ صَرّافٌ وهو اكثرُ من ان يُحصَى كالعَطّار والنَقّاش وهذا النحوُ انّما يُعْمِلونه فيما كان صَنْعَةً ومُعالَجةً لتكثير الفعل اذ صاحب الصنعة مُداوِمٌ لصنعته فجُعل له البناء الدالُّ على التكثير وهو فَعّالٌ بتضعيف العين لانّ التضعيف للتكثير، وما كان من هذا ذا شىء وليس بصنعة يُعالجها اتوا بها على فاعِلٍ وذلك لانّ فاعلًا هو الاصل وانّما يُعدَل عنه الى فَعّالٍ للمبالغة فاذا لم تُرِد المبالغة جىء به على الاصل لانّه ليس فيه تكثيرٌ قالوا لذى الدِرْع دارِعٌ ولذى النَبْل نابلٌ ولذى النُشّاب ناشبٌ ولذى اللَبن والتَمر لابنٌ وتامرٌ قال الحُطَيْئة

* وغررتَنى وزعمتَ انّـــك لابنٌ بالصَيْف تامِرْ *

اى ذو لبنٍ وذو تمرٍ وقالوا لذى السِلاح سالحٌ ولصاحب الفرس فارسٌ وفاعلٌ ههنا ليس بجارٍ على الفعل انّما هو اسمٌ صِيغَ لذى الشىء ألا ترى انّك لا تقول درع يدرع ولا لبن يلبن وقالوا لصاحب النَعْل ناعلٌ ولصاحب الحِذاء حاذٍ ولصاحب اللَحْم لاحمٌ ولصاحب الشَحْم شاحمٌ وإن كان شىء من هذه الاشياء صنعةً ومَعاشًا يُداوِمها صاحبُها نُسب على فَعّالٍ فيقال لمن يبيع اللبن والتمر لَبّانٌ وتَمّارٌ ولمن يرمى بالنَبْل نَبّالٌ قال امرؤ القيس

* ليس بذى رُمْحٍ فيَطْعُنَنى به * وليس بذى سَيْفٍ وليس بنَبّالِ *

وربّما جمعوا اللفظَيْن فى شىء واحد قالوا رجلٌ سائفٌ وسَيّافٌ وقالوا رجلٌ تارسٌ وتَرّاسٌ اى معه تُرْسٌ وقالوا هو ملازمٌ فأجروه مجرى الصنعة والعِلاج وقالوا همٌّ ناصبٌ اى ذو نَصَبٍ وليس على الفعل فهو كالدارع والناشب وقالوا رجلٌ كاسٍ اى ذو كُسْوة وطاعمٌ اى ذو طَعْمٍ اى آكِلٌ وهو ممّا يُذَمّ به اى ليس له فضلٌ غيرُ انّه يأكل ويشرب قال الحُطَيْئة

* دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِها * وٱقْعُدْ فإنّك أَنْتَ الطاعِمُ الكاسِى *

ومن ذلك قولهم حائضٌ وطالقٌ وطامثٌ اى ذات حَيْضٍ وطَلاقٍ وطَمْثٍ فى أصحّ الاقوال، فامّا قوله تعالى عِيشَةٍ راضِيَةٍ فقد قال الخليل انّه من قبيل النسب الّا انّه يُشْكِل عليه دخولُ التاء لانّهم قالوا انّما سقطت التاء من حائض وطالق لانّه ليس بجارٍ على الفعل وقد ذكروا انّ عيشةً راضيةً لم تجر على الفعل لانّ العيشة مَرْضِيّةٌ وفعلُها رَضِيتْ فحملوها على انّها ذات رِضًى من أهلها بها ثمّ أُثْبِتت الهاء فيها فيجوز ان تكون الهاء للمبالغة على حدّها فى عَلّامة ونَسّابة، وهذا القبيل وإن كان كثيرًا واسعًا فليس بقياسٍ بل يُتّبَع فيه ما قالوه ولا يُتجاوز فلا يقال لبائع البُرّ بَرّارٌ ولا لصاحب الفاكهة

فَكّاهٌ ولا لصاحب الشَّعِير شَعّارٌ ولا لبائع الدَّقيق دَقّاقٌ وانّما يقال دَقيقىّ وقد قيل دَقّاقٌ ومثل ذلك الكِسائىُّ نسبٌ على قياس النسب والفَرّاء على قياس البَزّاز والعَطّار ء

ومن اصناف الاسم اسماءُ العَدَد

فصل ٣١٣

قال صاحب الكتاب هذه الاسماء اصولُها اثنتا عشْرةَ كلمةً وهى الواحدُ الى العَشَرة والمائةُ والأَلْفُ وما عداها من أَسامى العدد متشعّبٌ منها وعامّتُها تُشفَع باسماء المعدودات لتدلّ على الأجناس ومَقاديرها كقولك ثَلٰثةُ اثوابٍ وعَشَرَةُ دراهمَ وأَحَدَ عَشَرَ دينارًا وعِشْرُونَ رجلًا ومِائَةُ درهمٍ وأَلْفُ ثوبٍ ما خلا الواحِدَ والاثْنَيْنِ فانّك لا تقول فيهما واحدُ رجالٍ ولا اثنَا دراهمَ بل تلفظ باسْمِ الجنس مُفْرَدًا وبه مُثنّى كقولك رَجُلٌ ورجلانِ فتحصل لك الدلالتان معًا بلَفْظةٍ واحدةٍ وقد عمل على القياس المرفوض من قال * ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ *

قال الشارح اعلم انّ العَدَد مصدرُ عددتُ الشىءَ أَعُدُّه عَدًّا اذا أحصيتَه والعددُ الاسمُ واسماؤه اثنا عشرَ اسمًا كما ذكر الواحدُ فما فَوْقَه الى التسعة والعشرةُ والمائةُ والالفُ لانّ كلّ مَرْتبةٍ فيها تسعةُ عقودٍ فالآحادُ تسعةُ عقودٍ والعشراتُ تسعةُ عقودٍ والمِئاتُ تسعةُ عقودٍ والأُلوفُ متشعّبةٌ منها اى مأخوذةٌ من المراتب الثلثة فهى آحادُ الوفٍ وعشراتُ الوفٍ ومِئاتُ الوفٍ والوفُ الوفٍ الى ما لا نهايةَ له ء فامّا قوله الواحد فاسمٌ واقعٌ فى الكلام على ضربَيْن احدهما ان يكون اسما عَلَما على هذا المقدار كما انّ سائر اسماء العدد كذلك ولا يجرى وصفًا على ما قبله جَرْىَ الصفة المشتقّة وانّما حكمُه اذا قلت مررت برجالٍ ثلثةٍ او اربعةٍ ونحوهما من اسماء العدد حكمُ اسماء الأجناس من نحوِ مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه اى خَشِنٍ وكذلك مررت برجالٍ ثلثةٍ اى معدودةٍ وبثَوْبٍ خَمْسين ذِراعًا اى طويلٍ وامّا الثانى وهو ما كان وصفًا فهو ان يكون مأخوذا من الوَحْدَة ويجرى وصفًا صريحًا نحوَ مررت برجل واحد قال الله تع انّمَا ٱللّٰهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ واذا جرى على مؤنّثٍ أُنّث نحوَ مررت بامرأة واحدة قال الله تع إلّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ وقد استعملوا أُحدا بمعنَى واحد الذى هو اسمٌ قالوا احدٌ وعشرون وأَحَدَ عَشَرَ بمعنى واحد وعشرين

وواحد وعشرة وألفُ أُحد هنا بدلٌ من واو لانّه من الوحدة والاصلُ وَحَدٌ يقال واحدٌ وأَحَدٌ ووَحَدٌ بمعنًى واحدٍ ومنه قول النابغة

* كأنّ رَحْلِى وقد زالَ النهارُ بنا * بذِى الجَلِيلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ *

وقد أنّثوا احدا على غير بنائه قالوا اِحْدَى ولا يستعملونه الّا مضموما الى غيره قال ابو عمرو ولا تقول جاءنى احدى ولا رأيت احدى وليست احدٌ هذه التى فى النفى من نحو ما جاءنى احــدٌ لانّ معنى تلك العمومُ والكثرةُ بمعنى عَرِيبٍ ودَيّارٍ ولذلك لا تُستعمل فى الواجب وهمزتُها اصلٌ ولا تُثنّى ولا تُجمع لانّ معناها يدلّ على الكثرة فاستُغنى به عن التثنية والجمع بخلاف احد التى فى العدد فانّها تجمع على آحادٍ واما حَادِىَ من قولهم حَادِىَ عَشَرَ وحادِى عشرين فكانّه مقلوب من واحد أخّروا الفاء الى موضع اللام وجعلوا الزيادة بعد العين لانّ الالف لا يمكن الابتداء بها فصار وزنُ حادى عالِف والقلبُ كثير فى كلامهم من نحو شاكِى السِلاحِ واصله شائِكٌ لانّه من الشَوْكة شُبّه لحديد بالشَوْك لخشونته ، واما اثنان فمحذوفُ اللام كابْنَيْن ولامه ياءٌ لانّه من ثَنَيْتُ الشىءَ اذا عطفتَه وصارت الهمزة فى اوّله كالعوض من المحذوف والمؤنّثُ اثنتان لحقوا التاء للتأنيث كما قالوا ابنتان وان شئت قلت ثِنْتَيْنِ كبِنْتَيْنِ ، فاذا عددت نوعًا من الانواع فلا بدّ ان تضمّ الى اسم العدد ما يدلّ على نوع المعدود ليُفيد المقدارَ والنوعَ لكنّهم قالوا فى الواحد رجلٌ وفرسٌ ونحوَهما فاجتمع فيه معرفةُ النوع والعدد وكذلك اذا ثنّيت قلت رجلان وفرسان فقد اجتمع فيه العدد والنوع لانّ التثنية لا تكون الّا مع سلامة اللفظ بالواحد فاستغنوا بدلالته على المراد عن ان يشفعوه بغيره من اسماء الاجنــاس فامّا اذا قلت ثلاثةُ أفراسٍ لم يجتمع فى ثلاثة العددُ والنوعُ فافتقر الحال الى ان يُضَمّ اليه ما يدلّ على نوع المعدود ويكون تفسيرًا له وذلك على ضربَيْن منه ما يُفسّر بالنكرة المنصوبة نحوُ احدَ عَشَرَ درهمًا وعِشْرون دينارًا وقد تقدّم شرحُه فى باب التمييز ومنه ما يُفسَّر بالاضافة وهو ما كان فيه تنوينٌ لانّ التنوين لمّا كان ضعيفًا لسكونه جاز ان يُعاقِبه المضافُ اليه وذلك من الثلاثة الى العشرة نحوُ ثلاثةُ أَثْوابٍ وأربعةُ غِلْمانٍ وخمسةُ أَرْغِفَةٍ ومن ذلك مائةُ درهمٍ وألفُ دينارٍ وكان قياسُ الواحد والاثنين ان يضاف كلّ واحد منهما الى ما بعده من الانواع المعدودة فيقال واحدُ رجالٍ واثنا رجالٍ لكن لمّا أمكن ان يُذكَر النوع باسمه فيجتمع فيه الامران وكانت التثنية كالواحد اذ كانت لضرب واحد أمكن فيها ذلك ايضا فقيل فيها رجلان وغُلامان ولم يَسُغ ذلك فى الجمع لانّه غيرُ محصور ولا موقوف عــلى

عدّة معيّنة فلو أراد مُريدٌ فى التثنية ما يريده فى الجمع لجاز ذلك فى الشعر لانّه كان الاصل لانّ التثنية جمعٌ من حيث هو ضمُّ شىء الى شىء مثله قال الشاعر

* كأنّ خُصْيَيْه من التَدَلْدُلِ * ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ *

فجاء به على اصل القياس ضرورةً وكان قياسُ ما عليه الاستعمالُ حَنْظَلَتانِ فاعرفه ،

فصــل ٣١۴

قال صاحب الكتاب وقد سُلك سبيلُ قياس التذكير والتأنيث فى الواحد والاثنين فقيل واحِدةٌ واثْنَتانِ وخولف عنه فى الثلثة الى العشرة فأُلحقت التاء بالمذكّر وطُرحت عن المؤنّث فقيل ثمانيَةُ رجالٍ وثمانِى نِسْوَةٍ وعَشَرَةُ رجال وعَشْرُ نسوة ،

قال الشارح اعلم انّ عدد المؤنّث من ثلثة الى عشرة بغير هاء كقولك ثلثُ نِسْوةٍ وأربعُ جَوارٍ وعشرُ لَيالٍ وعددَ المذكّر بالهاء نحوَ خمسة أبياتٍ وسبعة دراهمَ وعشرة دنانيرَ وهذا عكسُ القاعدة لانّ القاعدة اِثباتُ العلامة مع المؤنّث وحذفُها مع المذكر وانّما كان الامر فى العدد على ما ذكر للفرق بين المذكّر والمؤنّث وانّما اختصّ المذكّرُ بالتاء لانّ اصل العدد قبل تعليقه على معدوده ان يكون مؤنّثا بالتاء من نحو ثلثة واربعة ونحوِهما من اسماء العدد فاذا اردت تعليقَه على معدود هو اصلٌ وفرعٌ جُعل الاصل للاصل فأُثبتت العلامة والفرعُ للفرع فأُسقطت العلامة فمن اجلِ هذا قلت ثلثة رجالٍ واربع نسوةٍ قال الله تع سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ وقال فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً وقال فَصِيَامُ ثَلٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ اِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ وقال الله تع عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِى ثَمَانِىَ حِجَجٍ فَاِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ والاعتبار فى التذكير والتأنيث بالواحد فاذا اضيف الى ما واحدُه مذكّرٌ أُلحق فيه الهاء نحوُ ثمانية أيّام لانّ الواحد يَوْمٌ وهو مذكّرٌ وان اضيف الى ما واحده مؤنّث اسقط منه الهاء نحوَ ثمانِى حِجَجٍ لانّ الواحد حِجّةٌ وهو مؤنّث وقيل لمّا أُريد الفرق بين المذكّر والمؤنّث وكان المذكّر اخفَّ من المؤنّث اسقطوا الهاء من المؤنّث ليعتدِلا وانّما كان اصل العدد التأنيث للمبالغة بالاشعار بقوّة التضعيف وذلك لانّه لا شىء فيه من قوّة التضعيف ما فى العدد فيما يظهر للعقل فأُشعر بالعلامة انّ له المنزلةَ هذه وجرت علامةُ التأنيث فى العدد مجراها فى مثل عَلّامةٍ ونَسّابةٍ للاشعار بقوّة المبالغة

فى الصفة وتضاعُفِها فى المعنى وقيل انّما كان اصل العدد التأنيث من قِبَل ان كلّ اسم لا يخلو مسمّاه من ان يكون عاقلا او غير عاقل ومسمّى قولنا ثلثة واربعة ونحوهما من الاعداد انّما هو شىء فى الذهن مجهولٌ فصار بمنزلةِ ما لا يعقل والإخبارُ عن جماعةِ ما لا يعقل كالاخبار عن المؤنّث المفرد فلذلك أُنّث، وامّا واحد واثنان فقد اعتُمد فيهما قاعدةُ القياس فأُلحقتا علامةَ التأنيث اذا وقعتا على مؤنّث وأُسقطت مع المذكر فتقول واحد فى المذكر وواحدة فى المؤنّث واثنان فى المذكّر واثنتان فى المؤنّث وإن شئت ثِنْتان فمن قال اثنتان كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة ابْنتان ومن قال ثِنْتان كانت التاء فيه للإلحاق كانّه تثنيةُ ثِنْت ملحقٌ بجِذْعٍ فهو كبِنْتَيْن وانّما كان كذلك لانّه ليس اصلهما التأنيث كما كان فى ثلثة واربعة وذلك لانّه لم يوجد فيهما من قوّة التضعيف ما وُجد فى سائر الاعداد فيحتاجَ الى علامة تدلّ على قوّة التضعيف والمبالغة فيه فاعرفه،

فصــل ٣١٥

قال صاحب الكتاب والمميّز على ضربَيْن مجرور ومنصوب فالمجرورُ على ضربين مفرد ومجموع فالمفردُ مميّزُ المائة والالف والمجموعُ مميّزُ الثلثة الى العشرة والمنصوبُ مميّزُ أَحَدَ عَشَرَ الى تِسْعَةِ وتِسْعِينَ ولا يكون الّا مفردا،

قال الشارح تفسير العدد على ضربين منه ما يفسَّر بالاضافة ومنه ما يفسَّر بنكرة منصوبة فالذى يستحقّ التفسيرَ بالاضافة هو ما فيه تنوينٌ لانّ التنوين ضعيف لسكونه فجاز ان يُعاقبه المضافُ اليه والمضاف اليه على ضربين مفردٌ ومجموعٌ فما كان لأدنى العدد اضيف الى ما بُنى لجمع ادنى العدد وأدنى العدد من الثلثة الى العشرة وأدنى الجموع أَفْعَالٌ وأَفْعُلٌ وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ والجمعُ السالم المذكّر والمؤنّث فتقول عندى ثلثةُ أَجْمالٍ واربعةُ أَفْرُخٍ وخمسةُ أَرْغِفَةٍ وتسعةُ غِلْمَةٍ وعشرةُ أَحْمَدِينَ وستُّ مسلماتٍ فان قيل فكيف جازت الاضافة هنا والاوّلُ هو الثانى ألا ترى انّك اذا قلت ثلثةُ أَكْلُبٍ فالثلثةُ هى الاكلبُ فيكون من قبيل اضافة الشىء الى نفسه فالجواب انّما جازت الاضافة هنا لانّ الثانى ليس الاوّلَ من كلّ وجه لانّ الاوّل عددٌ والثانى معدودٌ والعدد غيرُ المعدود كما ان الأجزاء غيرُ المُجَزَّإ فجازت الاضافة فى مثل ثلثة اثواب كما جازت فى مثل كُلِّ القوم وامّا الضرب الثانى وهو ما يضاف الى مفرد فالمائة تقول

عندى مائةُ درهمٍ والقياسُ ان تضاف الى جمع الكثرة لانّها عددٌ كثيرٌ غيرَ انّها شابهت العشرةَ التى حكمُها ان تضاف الى جماعة والعشرين التى حكمُها ان تُميَّز بواحد منكور فأخذتْ من كلّ واحد منهما حُكْمًا بالشَبَه فأضيفت بشَبَه العشرة وجُعل ما تضاف اليه واحدا بشَبَه العشرين لانّ ما تضاف اليه نوعٌ يُبيّنها كما يُبيّن النوعُ المميّزُ العشرين ووجهُ الشبه بينهما أمّا شبهُها بالعشرة فلانّها عَقْدُ العشرة كما انّ العشرة عقد الواحد لانّ المائة عشرُ مرّاتِ عشرةٍ كما انّ العشرة عشرُ مرّات واحدٍ وأمّا شبهُها بالعشرين فلانّها تلى التسعين فكان حكمها حكم التسعين كما كان حكم عشرة حكم تسعة لانّها تليها ألا ترى انّك تقول عشرة دراهمَ كما تقول تسعة دراهمَ فتضيف العشرة كما تضيف التسعة كذلك ينبغى فى المائة ان يكون حكمها حكم التسعين لانّها تليها الّا انّه لمّا أخذ شَبَهًا من شيئَيْن أُعْطِىَ حكمًا يَتجاذبانه فأضيف بحكم شبه العشرة وفُسّر بالواحد بحكم شبه التسعين فاجتمع فيه ما افترق فى العشرة والتسعين وهو احسنُ ما يكون من التفريع على الاصول ليُشْعِرَ الفرعُ بمعنى الاصل فى البناءَيْن جميعًا فان ثنّيت المائة اضفت كاضافة المائة فتقول مائتَا درهمٍ ومائتا ثوب فتحذف النون للاضافة الى مميّزها لانّ النون فيه عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا فى الواحد فحُذفت للاضافة كحذفها فى ضاربِى زيدٍ بخلاف النون فى نحو عشرين وثلثين لانّه ليس لها تَمكُّنُ هذه لانّها ليست عوضًا من الحركة والتنوين على الحقيقة لانّها اسماءٌ جاريةٌ على منهاج الجموع وليست بجموع على الحقيقة وقد تقدّم نحو ذلك وكذلك الأَلْفُ يضاف الى الواحد فيقال الفُ درهمٍ كما يقال مائة درهمٍ والعلّةُ فى ذلك كالعلّة فى المائة وذلك لانّ الالف على غيرِ قياسِ ما قبله لانّك لا تقول عشرُ مائةٍ كما قلت تسع مائةٍ بل تأتى بلفظ اخر مرتجَلٍ يدلّ على العقد كما فعلت فى المائة لمّا وضعتَ بعد التسعين لفظا غيرَ مأخوذ ممّا قبله وهو المائة والأَلْفُ مذكَّرٌ يدلّ على ذلك قولهُ تعالى بِثَلٰثَةِ آلَافٍ مِنَ ٱلْمَلَآئِكَةِ فاثباتُ التاء فى العدد يدلّ على تذكُّرها كما قلت ثلثة غِلْمانٍ،

وامّا ما يفسّر بنكرةٍ منصوبة فبعدَ المركّبات وذلك من احد عشر الى تسعة عشر وبعد العشرين الى التسعين نحوَ قولك عندى احدَ عشرَ درهمًا واثنَا عشرَ دينارًا وعشرون عبدًا وثلثون جاريةً ونحو ذلك فامّا نصبُ الاسم بعد احد عشر وخمسة عشر الى تسعة عشر فلانّه عددٌ فيه نيّةُ التنوين الّا انّه مبنىٌّ فكان بناؤه مانعًا من ظهور التنوين كمَنْع ما لا ينصرف نحوِ قولك هؤلاء حَواجُّ بيتَ اللّه وضواربُ زيدًا فلمّا كان فى نيّةِ منوّن امتنعت لذلك اضافتُه ووجب نصبُ مميّزه فان قيل فهلّا حُذف

التنوين منه وأضيف الى ما بعده نحوَ قولك هذا حضرموتُ زيدٍ وبعلبكُّ الأميرِ فالجواب انّ اضافة حضرموت ونظائره ليست لازمة انّما تقع عند تنكيره وإرادة تعريفه بالاضافة وأمّا احدَ عشرَ وخمسةَ عشرَ ونحوُهما من الاعداد المركّبة فانّها مبهمةٌ لازمٌ لها التفسيرُ فكانت تكون الاضافة لازمة وكان يؤدّى الى جعل ثلثة اشياء اسما واحدا وذلك ممّا لا نظيرَ له فان اضفته الى مالكه وقلت هذا احدَ عشرِك وخمسةَ عشرَك جاز لانّ الاضافة الى المالك ليست لازمة كلزوم المميّز فكان كقولك هذا حضرموتُ زيدٍ فاذا اضفته أبقيته على بنائه لانّ العلّة الموجبة باقيةٌ ومنهم من يُعْرِبه فيقول هذا خمسة عشرُك ومررت بخمسة عشرِك ورأيت خمسة عشرَك ويحتجّ بانّ الاضافة تردّ الاشياء الى اصولها ومن يقول هذه خمسةَ عشرِك فيضيف لا يقول هذه اثنَا عشرَك فيضيف لانّ عشر فيه قد قام مقام النون والاضافةُ تحذِف النونَ فلم يجز ان تُجامع ما قام مقامَها ولا يجوز حذفُ عشر فيقالَ اثْناك لانّه يُلْبِس باضافة الاثنين فلا يُعلَم أمركّبًا اضفتَ ام مفردًا فان قيل فلِمَ كان المفسّر واحدا منكورا وهلّا كان جمعًا فيقالَ عندى خمسةَ عشرَ غلمانا كما تقول هو أفْرَهُ الناس عبدًا وان شئت عَبيدًا قيل الفرق بينهما انّك اذا قلت زيدٌ افره الناس عبدًا فانّما تعنى عبدا واحدا واذا قلت عبيدا فانّما تعنى جماعةً فلولا جمعُ المفسّر لَمَا عُرف مرادك ومنه قوله تعالى قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا جمع المميّز للايذان بانّ خُسْرانهم انّما كان من جهات شتّى لا من جهة واحدة وأمّا اذا قلت عندى خمسةَ عشرَ عبدًا فالعدّةُ معلومة من العدد ولم يبق الّا بيانُ الجنس فأغنى فيه الواحدُ عن الجمع وانّما كان نكرةً لانّه اخفُّ وبه يحصل الغرضُ فلم يُعدَل عنه الى ما هو اثقلُ منه وكذلك العشرون والثلثون الى التسعين فانّه يُفسَّر بالواحد المنكور نحوَ قولك عندى عشرون درهمًا وثلثون عمامةً لما ذكرناه فى المركّبات نحوِ احدَ عشرَ وههنا أَوْلى لوقوعه بعد النون ولعدم تمكّنه لم يجز حذفُ نونه وإضافتُه الى الجنس المميّز فلم يقولوا عِشْرُو درهمٍ كما قالوا ضاربون زيدا وضاربو زيدٍ وفى الصفة المشبّهة نحوِ حسنون وجوهًا وحسنو وجوهٍ لانّ العشرين وأخواتها لم تقو قوّةَ اسم الفاعل ولا الصفة فأُلْزِمت طريقةً واحدةً وتُحذَف اذا اضيف الى المالك نحوَ قولك عِشْرُو زيدٍ فلذلك لم يكن التفسيرُ الّا واحدا لانّ الواحد دالٌّ على نوعه فان قلت عندى عشرون رجالًا كنت قد أخبرت انّ عندك عشرين كلُّ واحد منهم جماعةُ رجالٍ كما قالوا جِمالانِ وإبلانِ فاعرفه٭

فصـــل ٣١٦

قال صاحب الكتاب وممّا شذّ عن ذلك قولُهم ثلثُمائةٍ الى تسعمائةٍ اجتزءوا بلفظ الواحد عن الجمع كقوله

* كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا * فإنّ زَمانَكم زَمَنٌ خَمِيـــصُ *

وقد رجع الى القياس مَن قال

* ثَلٰثُ مِئِينَ للمُلوكِ وَفَى بها * رِداءِى وجَلَّتْ عن وُجوهِ الأَهاتِمِ *

وقد قالوا ثلثةٌ اثوابًا وانشد صاحبُ الكتاب

* اذا عاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عامًا * فقدْ ذَهَبَ اللَّذاذةُ والفَـتـاءُ *

وقولُه عزّ مَن قائلٍ ثَلٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ على البدل وكذلك قوله اِثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا قال ابو اسحق ولو انتصب سِنِينَ على التمييز لَوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعَ مائةِ سنةٍ ء

قال الشارح القياس فى ثَلٰثمائةٍ وأربعمائةٍ الى تسعمائةٍ ان تُجمَع المائةُ فيقال ثلثُ مِئِينَ او ثلثُ مِئاتٍ لانّ العدد من الثلثة الى العشرة يضاف الى الجمع نحوَ ثلثةِ أَقْفِزَةٍ واربعةِ دراهمَ وقولُه وممّا شذّ عن ذلك قولهم ثلثمائةٍ يريد انّه شذّ عن القياس وأمّا من جهة الاستعمال فكثيرٌ مطّردٌ قال سيبويه شبّهوه بعشرين وأحدَ عشرَ يريد انّهم يبيّنونه بواحد كما بيّنوا عشرين وأحد عشر بواحد لما بينهما من المشابهة والمناسبة وذلك انّك اذا قلت ثلثين وأربعين الى التسعين صرت الى عَقْدٍ ليس لفظُه من لفظ ما قبله فكذلك ثلثمائة وسبعمائة اذا جاوزت تسعمائة صرت الى عقد يخالف لفظه لفظَ ما قبله وهو قولك أَلْفٌ فلا تقول عشر مائة فأشبهت ثلثمائة العشرين فبُيّنت بالواحد وأشبهت الثلثَ فى الآحاد فجُعل بيانها بالاضافة ويدلّ على صحّة هذا انّهم يقولون ثلثة آلافِ درهمٍ فيضيفون الثلث الى الجمع لانّهم يقولون عشرة آلافٍ فلمّا كان عشرةٌ على منهاج ثلثة أجروه مجرى ثلثةِ أثواب لانّك تقول عشرة أثواب قال سيبويه وليس بمستنكر فى كلامهم ان يكون اللفظ واحدًا والمعنى جمعًا وهذا انّما يكون عند عدم اللبس وعليه قوله انشده سيبويه * كُلُوا فى بعضِ بَطْنِكم الخ * والشاهد فيه وضعُ البطن موضعَ البطون لانّه اسمُ جنس ينوب واحدُه عن جمعه فأُفرِد اجتزاءً بلفظ الواحد عن الجمع لانّه لمّا اضاف البطن الى ضمير الجماعة عُلم انّه اراد الجمعَ اذ لا يكون للجماعة بطنٌ واحدٌ يصف شدّةَ الزمان وكَلَبَه يقول كلوا فى بعض بطونكم اى لا تملؤوها حتى تعتادوا ذلك وتَعِفّوا عن كثرة الاكل

وتقنعوا باليسير فإنّ الزمان ذو مَخْمَصَةٍ وجَدْبٍ وقوله زمانكم زمنٌ خميص كقولهم نهارُه صائمٌ وليلُه قائم فكما اجتزوا بالواحد عن الجمع كذلك اذا قلت عشرون درهمًا ونحوَه من الاعداد المفسَّرة بالواحد قد عُلم من العدد الجماعةُ فجاز ان يُستغنى بلفظ الواحد فى التفسير عن الجمع ومثله قوله

* لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينَا * فى حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شُجِينَا *

أفرد الحلق والمراد حلوقكم لأَمْن اللبس فامّا قوله تعالى فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَىْءٍ مِنْهُ نَفْسًا وقوله تعالى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا فانّما افرد لانّهما أُخرجا مخرج التمييز وقد جاء فى الشعر على القياس فقالوا ثلثُ مِئِينَ وثلثُ مِآتٍ لانّ الشُعراء يُفْسَح لهم فى مُراجعة الاصول المرفوضة قال الشاعر * ثلثُ مِئِين للملوك الخ * وقال الاخر

* ثلثُ مِئِينَ قد مَرَرْنَ كَوامِلًا * وهَا أَنَا هذا أَشْتَهِى مَرَّ أَرْبَعِ *

وهذا وإن كان القياسَ الّا انّه شاذّ فى الاستعمال وقد يجوز قطعُه عن الاضافة وتنوينُه ويجوز حينئذ فى التفسير وجهان احدهما الإتباع على البدل نحوُ ثلثةٌ اثوابٌ والنصبُ على التمييز نحوُ ثلثةٌ اثوابًا وهو من قبيل ضرورة الشعر فامّا قوله * اذا عاش الفتى مائَتَيْنِ عامًا الخ * فالشاهد فيه إثبات النون فى مائتين ضرورةً ونصبُ ما بعدها على التمييز وهو عامر شبّهه بعشرين وثلثين وكان الـوجـه حذفَها وخفضَ ما بعدها والبيت للرَبِيع بن ضُبَيْع الفَزارىّ والمعنى انّه يصف هَرَمَه وذَهابَ لَذّاته وكان نَيَّفَ على المائتين ويروى تسعين عامًا فعلى هذا لا يكون فيه شاهدٌ ومثله قوله

* أَنْعَتُ عَيْرًا من حَمِيرِ خَنْزَرَهْ * فى كلّ عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَهْ *

لمّا أثبت النونَ نصب كمرةً على التمييز وامّا قوله تعالى ثَلٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ فإنّ سنين نصبٌ على البدل من ثلثمائة وليس بتمييز وكذلك قوله اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا نصب اسباطا على البدل هذا رأى ابى اسحق الزجّاج قال ولا يجوز ان يكون تمييزا لانّه لو كان تمييزا لوجب ان يكون اقلُّ ما لبثوا تسعَمائةِ سنة لانّ المفسِّر يكون لكلّ واحد من العدد وكُلُّ واحد سنون وهو جمع والجمعُ أقلُّ ما يكون ثلثةٌ فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة وأجاز الفرّاء ان يكون سنين تمييزا على حدّ قوله

* فيها ٱثنتان وأَرْبَعون حَلُوبَةً * سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ *

وذلك انّه جاء فى التمييز سُودًا وهو جمع لانّ الصفة والموصوف شىء واحد والمذهب الاوّل لانّ الثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الاوائل ألا ترى انّك تقول يا زيدُ الطويلَ ولو قلت يا الطويل لم يجز فاعرفه،

فصــل ٣١٧

قال صاحب الكتاب وحقّ مميِّزِ العشرة فما دونها ان يكون جمعَ قلّة ليُطابِق عددَ القلّة تقول ثلثةُ أَفْلُسٍ وخمسةُ أثوابٍ وثمانيةُ أَجْرِبَةٍ وعشرةُ غِلْمَةٍ الّا عند إعوازِ جمع القلّة كقولهم ثلثةُ شُسوعٍ لفَقْد السَماع فى أَشْسُعٍ وأَشْساعٍ وقد رُوى عن الاخفش انّه أثبت أَشْسُعًا وقد يُستعار جمع الكثرة لموضعِ جمع القلّة كقوله تعالى ثَلٰثَةَ قُرُوٓءٍ،

قال الشارح قد تقدّم ان العشرة فما دونها جمعُ قلّة فوجب ان تضاف الى بناء من ابنية القلّة وذلك من قبل ان العدد عددان قليلٌ وكثيرٌ فالقليل العشرة فما دونها الى الثلثة والجمعُ جمعان ايضا جمع قليل وجمع كثير فلمّا اريد اضافةُ ادنى العدد الى نوع المعدود تبيينًا له اضيف الى الجمع القليل ليُشاكله ويطابق معناه فى العدد لانّ التفسير يكون على حسب المفسَّر فان لم يكن له بناء قلّة اضيف الى بناء الكثير ضرورةً فتقول عندى ثلثةُ كُتُبٍ وخمسة شُسُوعٍ ورأيت عشرةَ مَساجِدَ لانّه لا يُسمَع أَكْتِبَةٌ ولا أَشْساعٌ فامّا ما حكاه عن ابى الحسن من أَشْسُعٍ فهو شاذّ قياسًا واستعمالًا فأمّا الاستعمال فما أَقَلَّهُ وأمّا القياس فإنّ الباب فى فِعْلٍ بكسر الفاء ان يجمع على أَفْعالٍ نحو عِدْلٍ وأَعْدالٍ فمجيئُه على أَفْعُلَ على خلاف القياس فلمّا لم يكن له بناء قلّة اضافوه الى الكثير وكان هذا من المواضع التى قد اتُّسع فيها فاستُغنى ببناء الكثير واذا جاز ان يُستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحوَ قولهم رَسَنٌ وأَرْسانٌ ولم يقولوا رُسُونٌ وقَلَمٌ وأَقْلامٌ ولم يقولوا قُلُومٌ فأَحْرَى وأَوْلَى ان يستغنى بجمع الكثير عن القليل لانّه داخلٌ فى معناه فعلى هذا لا تقول عندى ثلاثة كِلابٍ لانّ له بناء قلّة وهو أَكْلُبٌ الّا فى ضرورة الشعر قال الخليل شبّهوه بثلثة قُرُوٓءٍ يريد بذلك انّهم شبّهوا ما يُستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل واعلم انّك اذا قلت ثلثة كِلابٍ كان على غير وجهِ ثلثة أَكْلُبٍ وذلك انّك اذا اضفته الى بناء من ابنية القلّة كان على اضافته من المميِّز على حدّ مائة دينارٍ واذا اضفته الى الكثير كان على حدّ اضافة البعض الى الجنس على ما تقدّم من نحو ثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ فالمراد بثلثة كلاب

ثلثةٌ من الكلاب كما انّ المراد ثوبٌ من خزّ وبابٌ من ساجٍ فامّا قوله تعالى وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلٰثَةَ قُرُوٓءٍ فمّا استُعير فيه جمعُ الكثرة لجمع القلّة وذلك لاشتراكهما فى الجمعيّة ولعلّ القُرُوء كانت اكثرَ استعمالا فى جمع القَرْء من الأَقْراء فأُوثِر عليه كانّهم نزّلوا ما قلّ استعمالُه منزلةَ المُهْمَل فيكون مثل شُسوع ،

فصــل ٣١٨٠

قال صاحب الكتاب وأَحَدَ عَشَرَ الى تِسْعَةَ عَشَرَ مبنىٌّ الّا اِثْنَىْ عَشَرَ وحكمُ آخِرِ شطرَيْه حكمُ نون التثنية ولذلك لا يضاف اضافةَ اخواته فلا يقال هذه ٱثْنَا عَشَرَك كما قيل هذه أَحَدَ عَشَرَك ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام فى بناء ما رُكّب من الاعداد من احدَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ فى المبنيّات وذلك لتضمُّنه معنى واو العطف اذ الاصل احدٌ وعشرةٌ فحُذفت الواو وجعل الاسمان اسما واحدا اختصارا ما خلا اثنَا عشرَ فانّ الاسم الاوّل معربٌ لانّ الاسم الثانى حلّ منه محلَّ النون فجرى التغييرُ على الالف مع الاسم الذى بُنى معه كما جرى التغيير عليها مع النون ويكون ذلك الاسمُ على حاله كما كانت النون على حالها وليست النون محذوفةً على جهة الاضافة ويدلّ على انّه غير مضاف انّ الحكم المنسوب الى المضاف غير منسوب الى المضاف اليه ألا ترى انّك اذا قلت قبضتُ درهمَ زيدٍ كان القبضُ واقعا بالدرهم دون زيد واذا قلت قبضت اثنَىْ عشرَ درهمًا فالقبضُ واقع بالاثنين والعشرة معًا والذى يدلّ ان العشرة واقعةٌ موقع النون انّك لا تضيفه الى المالك على حدّ اضافة خمسةَ عشرَ وأخواته فلا تقول اثنَىْ عشرَك كما تقول خمسةَ عشرَك لانّ عشر قد قام مقامَ النون والاضافةُ بحذف النون فلا يجوز ان يثبت معها ما قام مقامَ النون ولو أسقطنا عشر للاضافة لم يُعلَم أأُضيفت الى اثنين ام الى اثنى عشر فاعرفه ،

فصــل ٣١٩

قال صاحب الكتاب وتقول فى تأنيث هذه المركّبات اِحْدَى عَشْرَةَ واِثْنَتَا عشرةَ او ثِنْتَا عشرةَ وثَلٰثَ عشرةَ وثَمانِىَ عشرةَ تُثبِت علامةَ التأنيث فى احد الشطرين لتنزُّلهما منزلةَ شىء واحد وتُعــرِب الثنتَيْن كما أعربتَ الاثنين وشينُ العشرة يسكّنها اهلُ الحجاز ويكسرها بنو تميم واكثرُ العرب على

فتح الياء فى ثمانى عشرة ومنهم من يسكّنها ،

قال الشارح تأنيث المركّبات من العدد يجرى على منهاج المفرد فيثبت الهاء فى الثلثة والاربعة اذا كان مركّبا مع العشرة فى المذكّر فتقول ثلثةَ عشرَ رجلا واربعةَ عشرَ غلاما تُثبِت الهاء فى النَّيِّف كما تثبتها اذا لم يكن نيّفا وتنزعها من العشرة كراهيةَ ان يجمعوا بين تأنيثَيْن من جنس واحد فى كلمة واحدة فاذا اردت المؤنّث نزعتها من الاسم الاوّل وأثبتّها فى آخِرِ الاسم الثانى فكان نزعُها من الاسم الاوّل دليلا على الفصل بين المذكّر والمؤنّث وتثبت التاء فى الاسم الثانى بحكم الاصل ولم يوجد ما يوجب حذفَها فتثبت لذلك فان قيل فلِمَ قلتم انّ نزع التاء من الاسم الاوّل علمُ التأنيث وهلّا كان ثبوتُها فى الاسم الثانى هو الفارقَ بين المذكّرِ والمؤنّث على القاعدة فى كلّ مؤنّث قيل القاعدة فى العدد من الثلثة الى العشرة قبلَ ان يصير نيّفا ما ذكرناه ولم يوجد ما يوجب العدول عنه ويؤيّد ذلك انّك تؤنّث الاسم الاوّل فاذا كان نيّفا مع المؤنّث فيما ليس اصله التأنيث نحوِ احْدَى عَشْرَةَ جاريةً واثْنَتَا عَشْرَةَ عِمامةً وثِنْتَا عَشْرَةَ جُبّةً فتأنيثُ الاسم الاوّل اذا عُلّق على مؤنّث دليلٌ على ما قلناه لانّه لم يكن فيه تاء فتُحذَف اذا وقعت على مؤنّث كما كان فى ثلثة واربعة فان قال قائل فما بالُكم قلتم احدى عشرة واحدى مؤنّثةٌ وعشرة فيها تاء التأنيث وكذلك اثنتا عشرة فالجواب فى ذلك ان تأنيث احدى بالالف وليس بالتأنيث الذى على جهة المذكّر نحوِ قائم وقائمة واذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها لانّ الف التأنيث بمنزلةِ ما هو من نفس الحرف ألا ترى انّهم قالوا حُبْلَى وحَبالَى فلم يُسْقطوا الالف فى التكسير كما اسقطوا التاء فى نحو قَصْعَة وقِصاع وجَفْنَة وجِفان وقالوا حُبْلَياتٌ فلم يسقطوا الف التأنيث لاجتماعها مع التاء كما حذفوها فى مسلمات لاجتماعها مع التاء فلذلك يسقطونها مع ثلثة من العشرة ولا يسقطونها من عشرة مع احدى وامّا اثنتان وثنتان فليس تأنيث الاثنين ولكنّه تأنيثٌ بُنِى الاسم عليه فلا ينفرد له واحدٌ من لفظه فالتاء فيه ثابتةٌ وإن كان اصلها ان تكون فيما واحدُه بالهاء ألا ترى انّهم قالوا مِذْرَوانِ لا ينفرد له واحد ولو كان ممّا ينفرد له واحد لم يكن الّا مِذْرَيانِ وكذلك عقلته بثِنايَيْن ولو كان فيما ينفرد الواحد منه لم يكن الّا بثنائَيْن بالهمزة ووجهٌ ثان انّ اثنتين فى معنى ثِنْتَيْن وليست التاء فى ثنتين لمحض التأنيث انّما هى للالحاق كتاء بِنْت فحُملت فى الثبات على اختها ، فامّا عشرة من اثنتى عشرة ففى شينها لغتان كسرُ الشين وإسكانُها فبنو تميم يفتحون العين ويكسرون الشين ويجعلونها بمنزلة كَلِمَة

وثَفِنَة وأهلُ الحجاز يسكّنون الشين ويجعلونها بمنزلة ضَرْبَة وهذا عكس ما عليه لغةُ اهل الحجاز وبنى تميم لانّ اهل الحجاز فى غير العدد يكسرون الثانى وبنو تميم يسكّنون فيقول الحجازيون نَبِقَةٌ وثَفِنَةٌ ويقول التميميون نَبْقَةٌ وثَفْنَةٌ بالسكون فلمّا رُكّب الاسمان فى العدد استحال الوضعُ فقال بنو تميم احدى عَشِرَةَ وثنتنا عَشِرَةَ الى تسع عشرة وقال اهل الحجاز عَشْرة بسكونها وذلك انّ العدد قد نُقصت فى كثير منه العاداتُ من ذلك قولهم فى الواحد واحِدٌ وأَحَدٌ فلمّا صاروا منه الى العدد قالوا احدى عشرة فبنوه على فِعْلَى ومنه قولهم عَشْرٌ وعَشَرَةٌ فلمّا صاغوا منه اسمًا للعدد بمنزلة ثلثين وأربعين قالوا عِشْرون بكسر اوّله ومنه اقتصارهم من ثلثمائة الى تسعمائة على ان اضافوه الى الواحد ولم يقولوا ثلاثمِئات ولا اربعِمِئِينَ الّا شاذًا فان قيل من اين جاءت الكسرة فى الشين حين قلت ثلث عَشِرَةَ فالجواب ان عشر من قولك عَشْرُ نسوةٍ مؤنّثةُ الصيغة فلم يصحّ دخول الهاء عليها فاختاروا لفظةً اخرى يصحّ دخول الهاء عليها فقالوا عَشِرَة بكسر الشين فخفّف اهلُ الحجاز ذلك على ما قلناه وقرأ الأعمش فَٱنْفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا ففتح الشينَ على الاصل والقياسُ عليه الجماعة وهو المسموع فامّا ثمانى عشرةَ ففيها لغتان فتح الياء وهو الاكثر وتسكينها فمَن فتحها فانّه أجراها مُجرى اخواتها من نحو ثلثةَ عشرَ واربعةَ عشرَ لانّ العلّة واحدة ومن أسكن فانّه شبّهها بالياء فى مَعْدِى كَرِبَ وقَالِى قَلَا ء

فصـــل ٣٢١.

قال صاحب الكتاب وما لحق بآخره الواوُ والنون نحوُ العِشْرِينَ والثَّلْثين يستوى فيه المذكّر والمؤنّث وذلك على سبيل التغليب كقوله

* دَعَتْنى أَخاها بَعْدَما كان بَيْنَنا * من الأَمْرِ ما لا يَفْعَلُ الأَخوانِ *

قال الشارح اعلم انّ عِشْرِينَ وبابه من نحو ثلثين وأربعين الى التسعين ممّا هو بلفظ الجمع يستوى فيه المذكّر والمؤنّث كانّهم غلّبوا جانب المذكّر لما علق عليهما وهذه قاعدةٌ انّه اذا اجتمع المذكّر والمؤنّث غُلّب المذكّر لانّه الاصل فامّا البيت الذى انشده وهو * دعتنى اخاها الخ * وقبله

* دَعَتْنى أخاها أُمُّ عمرٍو ولم أَكُنْ * أخاها ولم أَرْضَعْ لها بلِبانِ *

انشدهما ابو العبّاس المبرّد فى الكامل ولم يذكر قائلهما والشاهد فيه انّه غلّب المذكّرَ ألا ترى انّه

عبّر عن نفسه وعنها بالأُخوَيْن ولم يقل الأُخْتان يريد انّ هذه المرأة سمّته اخًا بعد ما كان بينهما ما لا يكون بين الاخوَيْن يريد ما يكون بين المُحِبَّيْن وقال قوم انّما كسروا العين من عِشْرين لانّها لمّا كانت واقعة على المذكّر والمؤنّث كسروا اوّلها للدلالة على التأنيث وجمعوا بالواو والنون للدلالة على المذكّر فيكون اخذُه من كلّ واحد منهما بتأثير وهو ضعيف لانّه يلزم عليه ان يكسروا اوّل الثلثين والاربعين الى التسعين للدلالة على التأنيث ويمكن ان يقال انّهم اكتفوا بالدلالة على العشرين وكان فى ذلك دلالةٌ على غيره من الثلثين والتسعين فجرى على ما جرى عليه العشرون فاذا وقع العشرون على المذكّر والمؤنّث وظهر فيه الفرقُ كان الثلثون مثله واكتُفى بعلامة التأنيث فى العشرين عن علامته فى الثلثين وقال قوم انّ ثلثا من ثلثين هى ثلاث التى للمؤنّث ويكون الواو والنون لوقوعه على المذكّر فيكون قد جمع لفظ التذكير والتأنيث وأخذ من كلّ واحد بنصيبٍ وقال قوم انّما كسروا الاوّل من عشرين لانّهم قالوا فى ثلث عشرات ثلثون وفى اربع عشرات اربعون فكانّهم جعلوا ثلثين عشر مرار ثلثةٍ واربعين عشر مرار اربعةٍ الى التسعين فاشتقّوا من الآحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد فكان قياس العشرين ان يقال اِثْنُونَ واِثْنِينَ لعشر مرار اثنَيْن فكنّا ننزع اِثْن من اثنين ونجمعه بالواو والنون واِثْنٌ لا يُستعمل الّا مثنّى فاشتقّوه من لفظ العشرة وكسروا عينه اِشعارًا بارادة لفظ اثنين فاعرفه ،

فصــــل ٣٢١

قال صاحب الكتاب والعدد موضوعٌ على الوقف تقول واحِدْ اِثْنانْ ثَلْثَهْ لانّ المعانىَ الموجبةَ للاعراب مفقودةٌ وكذلك اسماء حروف التهَجّى وما شاكَلَ ذلك اذا عُدّدتْ تعديدًا فاذا قلت هذا واحدٌ ورأيتُ ثلثةً فالاعرابُ كما تقول هذه كافٌ وكتبتُ جيمًا ،

قال الشارح اعلم انّ اسماء العدد اذا عدّدتَّها فانّها تكون مبنيّة على الوقف لانّها لم تقع موقع الاسماء فتكونَ فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً لانّ الاعراب فى اصله انّما هو للفرق بين اسمين لكلّ واحد منهما معنًى يخالف معنى الاخر فلمّا لم تكن هذه الاسماء على الحدّ الذى يستوجب الاعرابَ سكنتْ وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو صَهْ ومَهْ فتقول واحِدْ اثنانْ ثلثهْ اربعهْ بالاسكان من غير اعراب ويؤيّد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم ثَلَثَهَرْبَعَهْ فيترك الهاء من ثلثه بحالها غيرَ مردودة الى التاء

وإن كانت قد تحرّكت بفتحة همزة اربعة دلالةً على انّ وَضْعها ان تكون ساكنة فى العدد حتى انّه لمّا أُلقى عليها حركةُ الهمزة التى بعدها أقرّها فى اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها ولو كانت كالاسماء المعربة لوجب ان تردّها متى تحرّكت تاءً فتقول ثلثتربعه كما تقول رأيت طلحتَ يا فتى فان أوقعتَها موقع الاسماء اعربتها وذلك نحو قولك تَفْضُل ثلثةَ اربعةٌ بواحد اعربتَها لانّ ثلثة ههنا مفعولة واربعة فاعلة وتقول ثمانيةُ ضعفُ اربعةَ اعربتها لانّها مبتدأة ولم تصرف للتأنيث والتعريف وكذلك حروف المُعْجَم اذا كانت حروفَ هِجاء غيرَ معطوفة ولا واقعةٍ موقع الاسماء فانّها سواكنُ الاواخر فى الدرج والوقف وذلك قولك الفْ ب ت ث ج ح خ د ذ ر وفى الزاى لغتان منهم من يقول زاى بياء بعد الف كما تقول واو بواو بعد الف ومنهم من يقول زَىّ بوزن كَىّ وأَىّ وقد حُكى فيها زا ممدودةً ومقصورةً وكذلك سائرها تُبنَى اواخرها على الوقف لانّها اسماء الحروف الملفوظ بها فى صِيَغ الكلم فهى بمنزلة اسماء الاعداد نحو ثلثهْ واربعهْ وخمسهْ فلا تجد لها رافعًا ولا ناصبًا ولا جارًّا لانّك لم تُحدّث عنها ولا جعلت لها حالةً تستحقّ الاعرابَ بها كما قلنا فى العدد فكانت كالحروف نحو هَلْ وبَلْ وغيرِهما من الحروف فلم يجز لذلك تصريفُها ولا اشتقاقها ولا تثنيتها ولا جمعُها كما انّ الحروف كذلك ويدلّ على انّها بمنزلة هل وبل انّك تجد فيها ما هو على حرفَيْن الثانى منهما حرف مدّ ولين وذلك نحو بَا تَا ثَا طَا ظَا فَا هَا يَا ولا تجد فى الاسماء المعربة ما هو على حرفين الثانى منهما حرف مدّ ولين انّما ذلك فى الحروف نحو مَا ولَا ويَا وأَوْ وأَىْ وكَىْ فلا تزال هذه الحروف مبنيّةً غيرَ معربة لانّها اصواتٌ بمنزلة صَهْ ومَهْ وايهِ حتى توقعها موقعَ الاسماء فترفعها حينئذ وتجرّها وتنصبها كما تفعل ذلك بالاسماء وذلك قولك اوّلُ الجيم جيمٌ وآخرُ الصاد دالٌ وكتبتُ جيمًا حسنةً وحفظتُ قافًا صحيحةً وكذلك العطف لانّه نظيرُ التثنية فتقول ما هِجاءُ بكْرٍ فيقول المُجيب باءٌ وكافٌ وراءٌ فيعربها لانّه قد عطف ثان لم يعطف بناها وقال يَا كافُ را قال الشاعر * كافًا وميمَيْنِ وسِينًا طاسِما * وقال الاخر * كما بُيِّنَتْ كافٌ تَلُوحُ وميمُها * وقال يزيد بن الحَكَم يهجو النحويّين

* اذا اجتمعوا على أَلِف وباء * وواوٍ هاجَ بَيْنَهُمْ جدالُ *

واذا جعلت هذه الحروف اسماءً واخبرت عنها وعطفت بعضَها على بعض اعربتها على ما ذكرنا ومددت ما كان منها مقصورا وشدّدت الياء من زَىّ فى قولِ من لا يُثبِت الالف وذلك من قِبَل انّها اذا صُيّرت اسماءً ونُقلت الى مذهب الاسميّة فلا بدّ من ان تُجْرَى مجراها وتُعْطَى حكمَها فيجوز تصريفُها وتثنيتها

وجمعها وتمثيلُها بالفاء والعين واللام والقضاء على ألفاتها بانّها غير اصل اذ قد صارت الى حكمِ ما ذلك واجب فيه ولكونِ أنّه ليس فى الاسماء المفردة التى يدخلها الاعراب اسمٌ على حرفَيْن الثانى من حروف المدّ واللين زدتَ على الفِ ب ت ث الفًا اخرى لتصير ثلاثيّةً ثمّ تقلب الالف همزةً لسكونها وسكون الالف الاولى كما تقلب فى كِساء ورِداء وزدت على باء زى باءً اخرى وادّغمتها فيها كما تفعل ذلك فى الحروف اذا نقلتها الى الاسميّة نحوَ قول زُبَيْد

* لَيْتَ شِعْرِى وأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ * إنّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عَنآءُ *

ألا ترى انّه ضعّف الواو فى لَوٍّ لمّا جعلها اسمًا حيث أخبر عنها ومثلُه قول الاخر

* أُلامُ على لَوٍّ ولو كنتُ عالمًا * بأَذْنابِ لَوٍّ لم تَفُتْنى أَوائلُهْ *

فكذلك حروف المعجم لانّها فى معناها وانّما لم يكن فى الاسماء المعربة ما هو على حرفَيْن الثانى منهما حرف مدّ ولين لانّ التنوين اذا وُجد حذفُه لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد فلذلك يلزم ان تزيد على حرف المدّ مثلَه ليصير ثلاثيًّا فاعرفه،

فصــــل ٣٢٢

قال صاحب الكتاب والهمزة فى أَحَدٍ وإحْدَى منقلبةٌ عن واو ولا يُستعمل احد واحدى فى الأعداد الّا فى المُنيّفة،

قال الشارح اعلم ان احدًا كلمةٌ قد استُعملت على ضربَيْن احدهما ان يراد بها العموم والكثرة ولا تقع الّا فى النفى وغير الإيجاب نحوِ ما جاءنى من احدٍ ولا احدَ فيها ولا يقال فيها أحدٌ والذى يدلّ على وقوعه على الجمع قوله تعالى فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ فحاجزين نعتُ احد وجمعُ الصفة مُؤذِنٌ بارادة الجمع فى الموصوف وعلى هذا الهمزةُ فى اوّله اصلٌ وليست بدلًا من واو ولا غيره وذلك لانّ اللفظ على الهمزة ولم تقم دلالةٌ بما يخالف الظاهرَ واللفظَ وامّا الضرب الاخر من ضربَىْ احد فأن يراد به معنى واحدٍ فى العدد نحوَ قولك احدٌ وعشرون والمراد واحد وعشرون والهمزة فيه بدلٌ من الفاء التى هى واوٌ والاصل وَحَدٌ يقال وَحَدٌ وأَحَدٌ وأحَدٌ بمعنى وَاحِدٍ حكى ذلك ابن الأعرابىّ وكذلك الهمزة فى إحْدَى بدلٌ من الواو لانّها تأنيث الاحد والهمزة فى احد بدلٌ من الواو فكذلك هى فى

مونّثه لانّه من لفظه ومعناه والهمزةُ تُبْدَل من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة وإبدالُها من المفتوحة قليل يؤخَذ سَماعًا ومن المضمومة كثيرٌ قياسًا مطّردًا وفى المكسورة خلافٌ وسنوضح ذلك فى موضعه من هذا الكتاب ، فان قيل ولِمَ كان المونّث بالالف ولم يكن بالتاء كأخواته من ثلاثة وأربعة وشِبْههما فالجواب انّ احدا اسمٌ استُعمل على ضربَيْن وصفٌ واسمٌ للعدد غيرُ وصف فامّا الصفة فجاريةٌ على الفعل على نحو قائمٍ وقاعدٍ وتتبع الموصوفَ وتُذكَّر وتُؤنَّث نحوَ مررت برجل واحد والٰهكم الٰهٌ واحدٌ وتقول فى المونّث مررت بامراة واحدة وقال الله تع فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ فهذا وصفٌ جارٍ على الفعل ويعمل عَمَلَه من نحوِ مررت برجلٍ واحدٍ درهمُه ويثنّى ويجمع كما تفعل سائرُ الصفات قال الشاعر * فقدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ واحِدِينَا * فامّا الضرب الثانى الذى هو اسمٌ فقولهم فى العدد واحد اثنان فواحد ههنا غير صفة وانّما قلت ذلك لأمور منها انّه لو كان صفة لَوجب ان يكون له موصوفٌ ولا موصوف ومنها ان قد كسّروه على أُحْدان من نحو قول الهُذَلىّ * أُحْدان الرجال * وهذا الضرب من التكسير فى فاعلٍ اذا كان اسمًا دون الصفة نحوَ قولك حاجرٌ وحُجْران وغالٍ وغُلّانٍ فامّا قولهم راعٍ ورُعْيانٌ وصاحِبٌ وصُحْبانٌ فانّما كُسّر على ذلك لاستعمالهما استعمالَ الاسماء ولم يُذكَر معهما موصوفٌ فان قيل وقد قيل مررت برجل واحد وبقومٍ ثلاثةٍ فتصف بالعدد وتُجرِى إعرابَه على الاسم الذى قبله فالجواب انّ حقيقةَ هذا انّه اسمٌ وعطفُ بيان لا صفةٌ كما تقول مررت بأبى عبدِ الله زيدٍ والدليل على انّ واحدا اسمٌ وإن جرى اعرابه على ما قبله قولهم مررت بنسوةٍ اربعٍ بالتنوين والصرفِ ولو كان صفة لم ينصرف كما لا ينصرف أَوْحَدُ وواحدٌ مثله فى باب العدد وهذا الضرب لا يثنّى ولا يجمع من لفظه فاذا اردت التثنية قلت اثنان واذا اردت الجمع قلت ثلاثة اربعة فتصوغ للتثنية والجمع لفظا من غيرِ لفظ الواحد وكما لم تُثنّه من لفظه كذلك لا تؤنّثه من لفظه لانّه لو أُنّث من لفظه لزم ان يقال واحدةٌ فيخرج الى مُشابَهة الصفات الجارية على افعالها وواحدٌ ليس بصفة فكره فيه ما يكون فى الصفات فلمّا امتنع منه هذا الضربُ من التأنيث واحتيج الى علامة فاصلة بين المذكّر والمونّث اذ كان اسمًا قد يقع على المونّث كما يقع على المذكّر عُدل الى لفظ اخرَ بمعناه ولمّا كان احدٌ بمعنَى واحد فى العدد وكان اسمًا غيرَ صفة كما انّ واحدا كذلك وأُريد إثباتُ العلامة لم تكن بالتاء كراهيةَ ان تكون على حدّ الصفة نحو حسن وحسنة كما كُرِه ذلك فى فاعلٍ لانّ الصفة فى الموضعين واحدةٌ فعُدل عن العلامة التى هى التاء الى غيرها فلم يجز مع العدول عن هذه العلامة الّا

تغييرُ البناء لانّ العلامة التى غير التاء تُغيّر البناء وتصاغ معه على غير لفظ المذكّر فلمّا أُنّث بالالف قُلب عن فَعَلٍ الى فِعْلَى فقالوا اِحْدَى فى المؤنّث وأَحَدٌ فى المذكّر فاستُغنى بتأنيث احد عن تأنيثِ واحد لانّه فى معناه فان قيل ولِمَ لم يستعمل احد ولا احدى الّا نيّفًا معه شىءٌ فالجواب امّا احدى فلا يستعمل الّا اذا ضُمّ الى غيره وجُعل معه اسما واحدا او استُعمل فيما جاوز ذلك فامّا فى باب الآحاد وأوائل الاعداد فلا لانّه ليس الى تأنيث الواحد وتذكيره كثيرُ حاجة لانّه لا يضاف الى المعدود كما يضاف سائر الاعداد لانّ لفظ المعدود يُغْنِى عن ذلك فدلالته على العدّة والنوع جميعا وامّا احدٌ فهو وإن كان بمعنَى واحدٍ فله نحوٌ ليس لواحد من الإبهام وعدم التعيين ألا ترى انّك اذا قلت جاءنى احدهما او احدهم انّما المراد واحدٌ من هذه العدّة غيرُ متعيّن واذا كانت موضوعة على ان تكون مضافة ومعها غيرُها ألزموها فى العدد اذا وقعت موقعَ واحد ان تكون نيّفًا نحوَ احد عشرِ وأحدٌ وعشرون ليكون ما بعدها بمنزلة المضاف اليه ولا تخرجَ عن منهاج استعمالها وموضوعِها فاعرفه،

فصـــل ٣٢٣

قال صاحب الكتاب وتقول فى تعريف الاعداد ثلثةُ الاثواب وعشرةُ الغِلْمَة وأربعُ الأَدْؤُر وعَشْرُ الجَوارِى والأَحَدَ عَشَرَ درهمًا والتسعةَ عَشَرَ دينارًا والاِحْدَى عَشْرَةَ والأَحَدُ والعِشْرون ومائةُ الدرهمِ ومائـتـا الدينارِ وثلثمائةِ الدرهمِ وأَلْفُ الرجلِ وروى الكسائىُّ لخمسةُ الاثوابِ وعن ابى زيد انّ قومًا من العرب يقولونه غيرُ فُصَحاء،

قال الشارح لا يخلو العدد من ان يكون مضافا او مركّبا او مفردا فاذا اريد تعريفه فإن كان مضافا نحوَ ثلثةُ اثوابٍ وعشرةُ غِلْمَةٍ فالطريقُ فيه ان تعرّف المضاف اليه بأن تُدْخِل فيه الالف واللام ثمّ تضيف اليه العدد فيتعرّف بالاضافة على قياس غلام الرجل وباب الدار فتقول ثلثةُ الاثواب واربعةُ الغلمة وعشرُ الجوارى لان المضاف يكتسى من المضاف اليه التعريفَ والتخصيصَ كما يكتسى منه الجزاء والاستفهامَ نحوَ قولك غلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ وغلامُ مَنْ أَنْتَ قال الشاعر

* أَمَنْزِلَتَى مَىٍّ سَلامٌ عَلَيْكُما * هَلِ الأَزْمُنُ اللاتى مَضَيْنَ رَواجِعُ *

* وهل يَرْجِعُ التسليمَ او يَكْشِفُ العَمَى * ثلاثُ الأَثافِى والرُسومُ البَلاقِعُ *

وقال الفرزدق

* ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ ازارَهُ * يَسْمُو فأَدْرَكَ خمسةَ الأَشْبارِ *

لمّا اراد التعريف عرّف الثانى بالالف واللام ثمّ اضاف اليه فتعرّف المضاف قال ابو العبّاس المبرّد هذ الذى لا يجوز غيرُه وقد تقدّم الكلام عليه وعلى الخلاف فيه بحُجَجه وعِلَله فى فصل الاضافة بما أغنى عن اعادة   واما المركّب فهو من احدَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ ففيه ثلثة مذاهب احدُها مذهب اكثرِ البصريين ان تُدخِل الالف واللام على الاسم الاوّل منهما فتقول عندى الأحدَ عشرَ درهمًا والثلاثةَ عشرَ غلامًا لانّهما قد جعلا بالتركيب كالشىء الواحد فكان تعريفُهما بإدخال اللام فى اوّلهما   الثانى وهو مذهب الكوفيين والاخفش من البصريين تعريف الاسمَيْن الاوّلَيْن نحوُ عندى الاحدَ العشرَ درهمًا لانّهما فى الحقيقة اسمان والعطف مرادٌ فيهما ولذلك وجب بناءهما ولو صرّحت بالعطف لم يكن بدٌّ من تعريفهما فكذلك اذا كان مضمَّنًا معنى العطف   الثالث مذهبُ قوم من الكُتّاب انّهم يُدْخِلون الالف واللام على الاسماء الثلثة وهو فاسد لما ذكرناه من ان التمييز لا يكون الّا نكرة لانّك اذا قلت الخمسة عشر درهما فالعددُ معلوم كانّك قلت اخذت الخمسة عشر درهما التى عرفتَ والدرهم غير معلوم مقصودٌ اليه وانّما هو بمنزلة قولك كلُّ رجل يأتينى فَلَهُ درهمٌ فالمراد كلُّ من يأتينى من الرجال واحدا واحدا فله درهم ولو قلت كلّ الرجلِ استحال المعنى   واما العدد المفرد نحو عشرين وثلثين فما فوقهما الى تسعين فتعريفُه بإدخال الالف واللام على العدد نحوِ العشرين والثلثين كما تقول الضاربون زيدا ولا يجوز العشرون الدرهم الّا على المذهب الضعيف ووجهُ ضُعْفه ما ذكرناه فى الخمسة عشر درهما ووجهٌ اخر ان ما بعد النون منفصلٌ ممّا قبله لان درهما بعد عشرين منفصلٌ من العشرين فلا يتعرّف العدد بتعريفه وليس كذلك ثلثة واربعة ونحوُهما ممّا يضاف فانّ الثانى متّصلٌ بالاوّل من تمامه فيُعرَّف المضاف بتعريف المضاف اليه فلذلك اذا اريد تعريف العدد المفرد عُرِّف نفسه بخلاف المضاف   فامّا المائة والالف فحكمهما حكمُ العقد الاوّل نحوُ مائةُ درهمٍ ومائةُ الدرهمِ والفُ درهمٍ والفُ الدرهمِ لان التنوين ليس لازما للمائة والالف كما لم يكن لازما للثلثة والاربعة ونحوهما من العقد الاوّل وهذا حكمُ كلّ اضافة طالت او قصرت فانّك تعرّف الاسم الاخير ويسرى تعريفُه الى الاسم الاوّل فتقول ما فعلت مائةُ الفِ الدرهمِ وعلى ذلك فقِسْ ٭

فصــل ٣٢٤

قال صاحب الكتاب وتقول الأَوَّلُ والثانى والثالثُ والأُولَى والثانيةُ والثالثةُ الى العاشر والعاشرة والحادىَ عَشَرَ والثانىَ عَشَرَ بفتح الياء وسكونها والحاديةَ عَشْرَةَ والثانيةَ عَشْرَةَ والحادى قلبُ الواحد والثالثَ عَشَرَ الى التاسعَ عَشَرَ تبنى الاسمين على الفتح كما بنيتَهما فى أَحَدَ عَشَرَ ء

قال الشارح اعلم انّ هذا الفصل يشتمل على اسم الفاعل المشتقّ من اسماء العدد والأَوَّلُ ليس من ذلك وانّما ذكره لانّه يكون صفةً كما يكون ثانٍ وثالثٌ ونحوهما صفاتٍ فالأَوَّلُ فهو من مضاعف الفاء والعين ولم يُشتقّ منه فِعْلٌ وانّما جاء من ذلك اسماءٌ يسيرةٌ قالوا كَوْكَبٌ ودَدَنٌ والذى يدلّ انّه أَفْعَلُ انّه قد جاء مؤنّثه على الفُعْلَى نحو الأُولَى كالأَكْبَرِ والكُبْرَى والأَطْوَلِ والطُولَى فالهمزة فى اوّل أَوَّلَ زائدةٌ بإزاءها فى أَفْضَلَ وهى فى الأُولَى فاءٌ بدلٌ من واو كانّ ذلك لاجتماع الواوَيْن على حدّ وَاقِيَة وأَواقٍ وهو على ضربَيْن يكون صفة واسما فاذا كان صفة لم ينصرف نحوَ قولك هذا رجلٌ اوّلُ اى اوّلُ من غيره فتحذف الجارّ والمجرور تخفيفًا وهما فى تقدير الثبات ولذلك لم تلزمه الالف واللام لانّ الشىء اذا كان مرادًا كان فى حكم المنطوق ولو لفظت بالجارّ والمجرور لم تأت بالالف واللام قال الله تع يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ولم يقل والاخفى لان المراد واخفى من السرّ قال الشاعر

* يا لَيْتَها كانت لأَهْلِى إِبِلَا * او هُزِلَتْ فى جَدْبِ عامٍ أَوَّلَا *

فلم يصرف لانّه صفة ومعناه اوّل من عامك وحذفُ الجارّ والمجرور من نحو هذا فى الصفة ضعيفٌ وهو فى الخبر اكثرُ لانّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان وذلك يُنافى الحذفَ واذا كانت اسمًا كانت منصرفة فتقول ما تركتُ له اوّلًا ولا آخرًا اى لا قديما ولا حديثا، وامّا الثانى والثالث ونحوهما الى العاشر فانّ العرب تشتقّها من العدد على حسب اشتقاق اسم الفاعل من الفعل فى نحو ضاربٍ وآكلٍ وشاربٍ فيصير حكمها حكم اسم الفاعل فتجرى صفةً على ما قبلها فان كان مذكّرا ذكّرتها وان كان مؤنّثا انّثتها فتقول للرجل اذا كان معه رجلان هذا ثالثُ ثلثةٍ وللمرأة هذه ثالثةُ ثلثٍ أُسقطت التاء من ثالث لانّه اسم فاعل جرى على مذكّر كضارب وأثبتّها فى ثلثة لانّه عدد مضاف الى مذكّر فى التقدير اذ المعنى ثالثُ ثلثةِ رجالٍ وأثبتّها فى ثالثة اذ جرت على مؤنّث كما تقول ضاربةٌ واسقطتها من ثلاث لانّه عدد فى تقدير المضاف الى مؤنّث وتقول هذا رابعُ اربعةٍ اذا كان هو وثلاثُ نسوة لانّه قد دخل معهنّ فقلت اربعة بالتذكير لانّه اذا اجتمع مذكّر ومؤنّث حُمل الكلام على التذكير لانّه الاصل فاذا تجاوزت العشرة

فلك فيه ثلثة اوجه احدُها ان تأتى باربعة اسماء فتقول هذا حادِىَ عشرَ احدَ عشرَ وثانِىَ عشرَ اثنَىْ عشرَ وثالثَ عشرَ ثلثةَ عشرَ فالاسمان الاوّلان من هذا نظيرُ الاسم الاوّل من ثالثُ ثلثةٍ والاسمان الاخيران نظير الاسم الثانى منه واذا كان نظيره وجب ان يُعتقد ان الاسمَيْن الثانيَيْن فى موضع جرّ باضافة الاسمَيْن الاوّلَيْن وبذلك خرج من ان تكون قد جعلتَ اربعة اسماء بمنزلة شىء واحد وانّما بنيت الاسمين الاوّلين وجعلتهما كاسم واحد وبنيت الاسمين الثانيين وجعلتهما كاسم واحد ثمّ اضفت الاوّل الى الثانى ولم يمنع البناء الاضافةَ ألا ترى انّك تقول كم رجلٍ جاءك فتضيف كم الى رجل وقال سبحانه مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ فاضاف لَدُنْ وهو مبنىّ والثانى ان تأتى بثلثة اسماء فتقول هذا حادِى احدَ عشرَ وثانِى اثنَى عشرَ وثالثُ ثلثةَ عشرَ كانّهم استثقلوا ان يأتوا باربعة اسماء فحذفوا الاسم الثانى من الاوّل تخفيفا وعلى هذا الوجه يكون الاسم الاوّل معربا يجرى بوجوه الاعراب لانّ التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثانى فبقى الاسمان الثانيان على بنائهما لانّه لم يحذف منهما شىء وهما فى موضع جرّ باضافة الاسم الاوّل اليهما ولا يجوز فى الاوّل الّا الاعراب لانّها ثلثة اسماء فلا يجوز ان تجعل فى موضع اسم واحد والوجه الثالث ان تقول هذا حادِىَ عَشَرَ وثانِىَ عَشَرَ بتسكين الياء وفتحها فمن سكّن الياء من حادى وثانى جعله معربا فى موضع رفع وعلى هذا تقول هذا ثالثُ عشرَ ورابعُ عشرَ لان تقديره حادِى احدَ عشرَ فحذف احدا تخفيفا وهو مراد فصار كقولك هذا قاضى بَغْدادَ ومن فتح بناهما على الفتح حين حذف احدا فجعل حادى قائما مقامه وتقول فى المؤنّث منه على الوجه الاوّل هذه حاديةَ عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وعلى الوجه الثانى هذه حاديةُ احدَى عشرةَ بالضمّ لا غيرُ وعلى الوجه الثالث هذه حاديةُ عشرةَ بالضمّ والفتح على ما تقدّم وامّا حادى فهو مقلوب من واحد أُخِّرت الفاء الى موضع اللام ثمّ قلبت الواو ياء لتطرّفها وانكسارِ ما قبلها فصار وزنُها عالِفًا واصلها فاعِلٌ من الوحدة وقد تقدّم نحوٌ من ذلك فاعرفه ،

فصــل ٣٢٥

قال صاحب الكتاب واذا اضفتَ اسمَ الفاعل المشتقّ من العدد لم يخلُ من ان تُضيفه الى ما هو منه كقوله تعالى ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ وثَالِثُ ثَلٰثَةٍ او الى ما دونه كقوله تعالى مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وقوله خَامِسُهُمْ وسَادِسُهُمْ فهو فى الاوّل بمعنَى واحد من الجماعة المضاف هو اليها وفى الثانى بمعنَى جاعلها

على العدد الذى هو منه وهو من قولهم رَبَعْتُهم وخَمَسْتُهم فاذا جاوزتَ العشرة لم يكن الّا الوجهُ الاوّل تقول هو حادِى أَحَدَ عَشَرَ وثانِى ٱثْنَىْ عَشَرَ وثالِثُ ثَلٰثَةَ عشر الى تاسِعِ تِسْعَةَ عشر ومنهم من يقول حادِىَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ وثالثَ عشر ثلثةَ عشر،

قال الشارح قد استُعمل اسم الفاعل المشتقّ من العدد على معنيَيْن احدهما ان يكون المراد به واحدا من جماعةٍ والاخر ان يكون فاعلا كسائر اسماء الفاعلين فالاوّلُ نحو ثانى اثنَيْن وثالثُ ثلثةٍ قال الله تعالى لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا انَّ ٱللّٰهَ ثَالِثُ ثَلٰثَةٍ وقال عزّ وجلّ اذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ فما كان من هذا الضرب فاضافته محضةٌ لانّ معناه احدُ ثلثةٍ وبعضُ ثلثةٍ فكما انّ اضافة هذا صحيحةٌ فكذلك ما هو فى معناه ولا يجوز فيه ان يُنوَّن ويَنْصِبَ فى قول اكثرِ النحويين لانّه ليس مأخوذا من فعل عامل وامّا الثانى وهو ما يكون فاعلًا كسائرِ اسماء الفاعلين نحوَ ثالثُ اثنَيْن ورابعُ ثلثةٍ وخامسُ اربعةٍ فهذا غير الوجه الاوّل انّما معناه هو الذى جعل الاثنين ثلثةً بنفسه فمعناه الفعلُ كانّه قال الذى ثَلَّثَهم وربَّعَهم وخَمَّسَهم وعلى هذا قوله تعالى مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلٰثَةٍ الّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ الّا هو سَادِسُهُمْ ومثله سَيَقُولُونَ ثَلٰثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ وعلى هذا الوجه يجوز ان ينوّن وينصب ما بعده فتقول هذا ثالثٌ اثنَيْن ورابعٌ ثلثةً لانّه مأخوذ من ثَلَّثْتُهم وربَّعْتُهم فهو بمنزلةِ هذا ضاربٌ زيدا والاوّلُ اكثرُ قال سيبويه قَلَّ ما تريد العرب هذا يعنى خامسٌ اربعةً فإن اضفته فهو بمنزلةِ ضاربُ زيدٍ فتكون الاضافةُ غيرَ محضة هذا اذا اريد به الحال او الاستقبال فان اريد به الماضى لم يجز فيه الّا حذفُ التنوين والاضافةُ كما كان كذلك فى قولك هذا ضاربُ زيدٍ امسِ، فاذا تجاوزتَ العشرة على قياسِ من قال هذا رابعُ ثلثةٍ وخامسُ اربعةٍ ففيه خلافٌ منهم من اجازه فقال هذا خامسُ اربعةَ عشرَ اذا كانوا رجالا وهذه خامسةُ اربعَ عشرةَ اذا كنّ نساءً فصرن بها خمسَ عشرةَ ويَقيسون ذلك اجمعَ وهو مذهب سيبويه والمتقدّمين من النحويين وكان ابو الحسن الاخفش لا يرى ذلك ويأباه وهو رأْىُ ابى عثمان المازنىّ وابى العبّاس المبرّد وقد اختاره صاحب هذا الكتاب وهو المذهب وذلك لانّك اذا قلت رابعُ ثلثةٍ فانّما تُجْرِيه مجرى ضاربٍ ونحوه من اسماء الفاعلين ويكون المعنى كانوا ثلثةً فربَّعَهم ثمّ قلت منه رابعٌ ولا يجوز ان تبنى من اسمَيْن مختلفَي اللفظ نحوِ خمسة وعشرة اسمَ فاعل لانّ الاصل خامسَ عشرَ اربعةَ عشرَ فاعرفه،

ومن اصناف الاسم المقصورُ والممدودُ

فصـــل ٣٣٦

قال صاحب الكتاب المقصور ما فى آخره الفٌ نحوُ العَصَا والرَّحَى والممدود ما فى آخره همزةٌ قبلها الفٌ كالرِدآء والكِسَآء وكلاهما منه ما طريقُ معرفته القياسُ ومنه ما لا يُعرَف الّا بالسّماع فالقياسىُّ طريقُ معرفته أن يُنْظَر الى نظيره من الصحيح فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور وإن وقعتْ قبل آخره الفٌ فهو ممدود ء

قال الشارح المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء المتمكّنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما مقصور ولا ممدود وكذلك الاسماء غير المتمكّنة نحوُ مَا وذَا فانّه لا يقال فيهما مقصور لعدم التمكّن وشَبَهِ الحروف فامّا قولهم فى هؤلآء وهؤُلا ممدود ومقصور فتسمّحٌ فى العبارة كانّه لمّا تَقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود مع ما فى اسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وَصْفها والوصف بها وتصغيرها ء

والمراد بالمقصور ما وقع فى آخره الفٌ وقال بعضهم ما وقعت فى اخره الفٌ لفظًا واحترز بقوله لفظا عن مثل رَشًا وخَطًا فانّ فى اخر كلّ واحد منهما الفًا لكن فى الخطّ وامّا فى اللفظ فهى همزةٌ وقال بعضهم الفٌ ساكنةٌ ومن المعلوم انّ الالف لا تكون الّا ساكنة لكن احترز عن الهمزة المتحرّكة نحوِ ما ذكرناه من قولنا رشإ وخطإ وقال بعضهم الفٌ مفردةٌ كانّه احترز عن الممدود من نحو حَمْرآء وصَفْرآء فانّ فى اخر هذا القبيل الفَيْن احداهما للتأنيث زائدةٌ بمنزلتها فى سَكْرَى والاخرى قبلها للمدّ وهذا كلّه لا حاجة اليه لان قولنا الفٌ كافٍ فى تعريف المقصور لان مثل خطإ وحمراء ليس آخِرُهما الفا انّما هى همزة وليس الاعتبارُ بالخطّ انّما الاعتبار باللفظ ء وهذه الالف التى تقع آخِرا على ضربين تكون منقلبة وزائدة ولا تكون اصلا البتّة فى اسم متمكّن فامّا المنقلبة فلا يخلو انقلابها من ان يكون من واو او ياء وقد جاءت منقلبة عن همزة وذلك قولهم أَيْدِى سَبًا وأَيَادِى سَبًا فامّا المنقلبة عن الواو والياء فنحو رَجًا وقَفًا وفَتًى ورَحًى فرَجًا وقَفًا من الواو لقولهم فى التثنية رَجَوان وقَفَوان والرَّجا واحد أَرْجاء البِئْرِ وفَتًى ورَحًى من الياء لقولهم فَتَيان ورَحَيان وانّما قُلبا الفَيْن لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما وامّا المزيدة فتأتى على ثلثة اضرب احدُها ان تأتى ملحِقة والاخر ان تأتى للتأنيث والثالث ان تكون

زائدة لغير الحاق ولا تأنيثٍ بل لتكثير الكلمة وتوفيرِ لفظها من غير ارادة لحاقٍ فمثالُ الملحقة أَرْطًى ومِعْزًى والمراد بالالحاق ان تزيد على الكلمة حرفا زائدا ليس من اصل البناء لتبلغ بناءً من ابنية الاصول أَزْيَدَ منها وذلك كزيادتهم الياء فى حَيْدَرٍ وكزيادتهم الواو فى حَوْقَلٍ والنون فى رَعْشَنٍ ولا تكون الالف للالحاق الّا فى اخر الاسماء فأَرْطًى ملحقٌ بالالف فى اخره بوزن جَعْفَرٍ ومِعْزًى ملحق بوزن دِرْهَمٍ والذى يدلّ ان الالف هنا للالحاق لا للتأنيث تنوينُها ولحاقُ الهاء بها فى قولهم أَرْطاةٌ ومِعْزاةٌ وامّا زيادتها للتأنيث فكلُّ ما لم ينوّن نحوُ حُبْلَى وجُمادَى فهذه وما يجرى مجراها للتأنيث ولذلك لم تنوّن ولم تدخل عليها تاء التأنيث وزيادتها لغير الحاق ولا تأنيثٍ فنحوُها فى قَبَعْثَرًى وكُمَّثْرًى فليست هذه الالف للتأنيث لانّها منوّنة ولا للالحاق لانّه ليس لنا اصل سُداسىّ فيكونَ ملحقا به ،

فاذا وقعت الفٌ من هذه الالفات فى اخر الاسم المتمكّن سمّى مقصورا ولم يدخله لفظُ رفع ولا نصب ولا جرٍّ بل يكون فى الاحوال الثلاث بلفظ واحد ولا يدخله تنوين اذا كانت الالف للتأنيث نحوَ حُبْلَى وسَكْرَى ويدخله اذا كانت لغير تأنيث نحوَ أَرْطًى وكُمَّثْرًى واتّما سمّى هذا الضرب مقصورا لأحد امرَيْن وهو امّا ان يكون من القَصْر وهو الحَبْس من قوله عزّ وجلّ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ومنه قول الشاعر * قد قصرنا السناءَ بعدُ عليه * ومنه قول الاخر

* وأنتِ التى حبّبتِ كلَّ قَصِيرةٍ * اِلَىّ واِن لم تَدْرِ ذاك القصائرُ *
* عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ * قِصارَ الخُطَى شَرُّ النساء البَحاتِرُ *

او يكون من قَصَرْتُه اى نقصته من قَصْر الصلوة من قوله تعالى أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ اى تنقُصوا من عدد رَكَعاتها او هَيْـَٔاتها واِن كانا يؤولان الى اصل واحد ألا ترى انّ قصر الصلوة انّما هو حبسُها عن التمام فى الافعال وذلك ان الاسم المقصور كانّه حُبس عمّا استحقّه من الاعراب او نقص عن الممدود الذى هو أَزْيَدُ لفظًا ، وامّا الممدود فكلّ اسم وقعت فى اخره همزة قبلها الف وقد احتدط بعضهم فقال كلّ اسم وقعت فى اخره همزة قبلها الف زائدة وذلك قَيْدٌ زائدٌ فى الحقيقة فانّ الالف التى تكون قبل الهمزة فى الممدود على ضربين احدهما ان تكون منقلبة عن واوٍ او ياءٍ وهو عينٌ والاخر ان تكون زائدة غير منقلبة فالاوّل وهو قليل قولهم ماءٌ وشاءٌ وآءٌ ورآءٌ لضربَيْن من النبت الواحدةُ آءةٌ ورآءةٌ وقال بعضهم فى رُؤْيَة رَآءة فهذا اجرى الالف الاصليّة مجرى الزائدة فقلب الياء بعدها همزة كما قلب فى رِداء لاجتماعهما فى انّهما ليسا من الاصل وامّا كونها زائدة وهو الاكثر فهو على ثلثة اضرب منه

ما همزته اصليّة نحو قِثّاء وحِنّاء وقُرّاء الهمزة فى هذه ونحوها اصل والالف قبلها زائدة لقولهم أَقْثَأَتِ الارضُ وارضٌ مَقْثَأةٌ ومَقْثُوءةٌ اذا كثر القِثّاء فيها وقولهم حَنَأْتُ يَدِى وقرأتُ القُرْآن ومنه ما همزته منقلبة وذلك على ضربين احدهما ان تكون منقلبة عن حرف اصلىّ فالهمزةُ فى كِساء بدل من الواو لانّه من الكُسْوة وهى فى رِداء من الياء لقولهم هو حسن الرِدْيَة والثانى ان تكون منقلبة عن زائدة وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما كانت همزته للالحاق نحو حِرْباء وزِيزاء وهذا ونحوه ملحق بسِرْداحٍ وشِمْلالٍ واصلُ الهمزة فيه الياء ألا ترى انّهم لمّا انّثوا نحو هذا بالهاء ظهرت الياء التى هى الاصل وغيرِ المنصرف نحو حَمْراء وصَفْراء وبابه الهمزة فيه بدل من الف التأنيث فى نحو حُبْلَى وعَطْشَى ❊ والمراد ههنا معرفةُ الممدود والمقصور والفرقِ بينهما دون احكامهما فى الاعراب وذلك على ضربين ضربٌ منه يُدْرَك قياسًا وضرب منه يدرك سَماعًا فامّا الذى يدرك قياسا فهو ما له نظيرٌ من الصحيح يُعتبر به فإن كان قبل اخره الف زائدة كان فى المعتلّ ممدودا وان كان قبل اخره فتحةٌ كان فى المعتلّ مقصورا مثالُ ذلك انّك تقول أَعْطَى إعطاءً وزيدٌ مُعْطًى فتمُدّ المقصور لان نظيره من الصحيح أَحْسَنَ إحسانًا وتَقْصِر المفعول لان نظيره من الصحيح مُحْسَنٌ اليه فهذا وأشباهه هو الاصل المعتمَدُ عليه وما لم يكن له نظيرٌ فهو من باب المسموع ❊

فصل ٣٢٧

قال صاحب الكتاب فاسماء المَفاعيل ممّا اعتلّ آخِرُه من الثلاثىّ المزيد فيه والرباعىّ نحوُ مُعْطًى ومُشْتَرًى ومُسَلْقًى مقصوراتٌ لكونِ نظائرهنّ مفتوحاتٍ ما قبل الاواخر كمُخْرَجٍ ومُشْتَرَك ومُدَحْرَجٍ ومن ذلك نحوُ مَغْزًى ومَلْهًى لقولك مَخْرَجٍ ومَدْخَل ونحوُ العَشَا والصَدَى والطَوَى لانّ نظائرَها الحَوَلُ والفَرَق والعَطَش ❊

قال الشارح انّما قدّم الكلامَ على المقصور من حيث كان اصلا والممدود فرعٌ ولذلك يجوز قصر الممدود فى الشعر ولا يجوز مدّ المقصور عندنا لانّ فى قصرِ الممدود حذفَ زائدٍ وردًّا الى اصله وليس فى مدّ المقصور ردٌّ الى اصل فمّما يُعرَف به المقصور من جهة القياس ما كان من اسماء المفعول الذى زاد فعلُه على ثلثة احرف وكان اللام منه ياء او واوا وذلك نحو مُعْطًى ومُرْسًى فهذا نظير مُكْرَمٍ ومُخْرَجٍ فكما ان

الراء من مكرم تلى الميم التى هى آخرُ الكلمة ولامُ الفعل كذا السين من مُرْسًى تلى اخر الكلمة وهى فى موضعِ حركة وقبلها فتحة فتُقلَب الفًا ومثل ذلك قولهم جَعْبَيْتُه وسَلْقَيْتُه فهو مُجَعْبًى ومُسَلْقًى فكما انّ جعبيتُه بمنزلة دَحْرَجْتُه فكذلك مسلقى بمنزلة مُدَحْرَجٍ ومن ذلك اسماء الزمان والمكان والمصادر نحو المَغْنَى والمَغْزَى والمَلْهَى والمَرْمَى والمَرْسَى فهذا بمنزلة المَذْهَب والمَدْخَل والمَضْرَب ولفظُ المكان والمصدرِ ممّا كان ماضيه على اربعة احرف كلفظ المفعولِ به وذلك نحو أَرْسَى اللهُ الجَبَلَ فهو مُرْسًى كقولك دحرجتُ الحجر فهو مُدَحْرَجٌ وقوله تعالى ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا وهما مصدران بمنزلة إجرائها وإرسائها ومن ذلك ما كان مصدرا لفَعِلَ يَفْعَلُ والحرف الثالث منه ياء او واوٌ واسمُ الفاعل منه على فَعِلٍ او أَفْعَلَ او فَعْلانَ وذلك نحو العَشَا والصَدَى والطَوَى فالعشا مصدرُ عَشِيَ يَعْشَى عَشًا فهو أَعْشَى وهو الذى لا يُبْصِر فى الليل ويبصر فى النهار والصَدَى مصدر صَدِيَ يَصْدَى صدًا فهو صَدٍ وصادٍ اذا عطش والطَوَى مصدر طَوِيَ يَطْوَى طَوًى فهو طَيّانُ اذا جاع قال

* باتَ الحُوَيْرِثُ والكِلابُ تَشُمُّهُ * وغَدَا بأَسْمَرَ كالهلال من الطَوَى *

ومثله الغَوَى مصدر غَوِيَ الفصيلُ يَغْوَى غوًى وكَرًى وهَوًى فهذه المصادر كالكَسَل فى مصدر كَسِلَ كَسَلاً فهو كَسِلٌ والفَرَق فى مصدر فَرِقَ فَرَقًا فهو فَرِقٌ وعَطِشَ عَطَشًا وحَوِلَ حَوَلًا، والمراد بقوله تلون نظائرهنّ مفتوحاتٍ ما قبل الاواخر يريد ان يكون الفعل على عدّة أفعال هذه المصادر وزِنِها فكما ان الفرق ونحوها على ثلثة احرف كلّها اصولٌ فكذلك الكرى والطوى ونحوهما ممّا ذكر على هذه العدّة والزنة الّا انّه يقع الحرف الثالث الذى هو ياء او واوٌ فى موضع حركة وقبلها فتحة فتنقلب الفًا،

قال صاحب الكتاب والغَراء فى مصدرِ غَرِيَ فهو غَرٍ شاذّ هكذا أثبته سيبويه وعن الفرّاء مثلُه والأصمعىّ يقصره ومن ذلك جمعُ فُعْلَة وفِعْلَة نحو عُرًى وجِزًى فى عُرْوة وجِزْيَة،

قال الشارح قالوا غَرِيَ بالشىء يَغْرَى به اذا أُولِعَ به فهو غَرٍ غَرًا وغَرَآءً مقصورٌ وممدودٌ فامّا الغراء فممدود فهو شاذّ بمنزلة الظَماء من قولهم سنةٌ ظَمْيآء بيّنةُ الظَماء جاء على فَعالٍ بمنزلة الذهاب والبَداء والقياس فيهما القصر على حدّ نظائرهما هكذا نقله سيبويه ممدودا وعليه الفرّاء وخالف فى ذلك الاصمعىُّ ورواه مقصورا والقياسُ مع الاصمعىّ مع الرواية فامّا قول كُثَيِّر

* اذا قيل مَهْلًا فاضتِ العَيْنُ بالبُكا * غِرآءً ومدّتْها مَدامعُ نُهَّلُ *

بكسر الغين كانّه جعله مصدر غَارَى يُغارِى غِرآءً وهو فَاعَلَ ومصدرُ فَاعَلَ يأتى على فِعَالٍ مثل رَامَى يُرامِى رِماءً ومثله من الصحيح قَاتَلَ قِتالًا ، وممّا يُعرَف به المقصور ان يكون جمعًا وواحدُه على فُعْلَةَ مضمومَ الاوّل او فِعْلَةَ مكسور الاوّل فانّه اذا كان على هذا البناء وأُريد جمعه على التكسير فما كان منه على فُعْلَةَ فانّ جمعه على فُعَلٍ وما كان على فِعْلَةَ بالكسر فجمعُه على فِعَلٍ نحو عُرْوَةٍ وعُرًى وجِزْيَةٍ وجِزًى لانّ نظيرهما من الصحيح ظُلْمَةٌ وظُلَمٌ وكِسْرَةٌ وكِسَرٌ ولذلك كان نظيرُهما من المعتلّ مقصورا لانّه لمّا كان آخِرُه حرف علّة وقبله فتحةٌ انقلب الفًا فاعرفه ،

فصـــل ٣٢٨

قال صاحب الكتاب والاعْطاء والرِماء والاشْتِراء والاحْبِنْطاء وما شاكلهنّ من المصادر ممدوداتٌ لوُقوعِ الالف قبل الاواخر فى نظائرهنّ الصِحاحِ كقولك الإكرام والطِلاب والافْتِتاح والاحْرِنْجام ،

قال الشارح وممّا يُعلَم انّه ممدود من جهة القياس ما وقعت ياؤه او واوُه طرفاً بعد الف زائدة وذلك نحو الإعطاء والرِماء فالاعطاء مصدر أَعْطَيْتُ والرِماء مصدر رَامَيْتُ وأعطيت بمنزلة أَكْرَمْت وراميت بمنزلة طالبت فكما تقول فى مصدر الصحيح الإكرام والطِلاب فتقع الميم من الاكرام والباء من الطلاب طرفا بعد الف زائدة كذلك تقع الياء التى هى لام الكلمة فى اعطيت وراميت بعد الف زائدة فتنقلب همزةً وكذلك الاشتراء والارتماء لانّهما بمنزلة احتقار وافتتاح ومن ذلك الاحبِنْطاء والاسلِنْقاء لانّهما بمنزلة الاحرنجام ،

قال صاحب الكتاب وكذلك العُواء والثُغاء والرُغاء وما كان صوتًا لقولك النُباح والصُراخ والصُياح وقال الخليل مدّوا البُكاء على ذا والذين قصروه جعلوه كالحَزَن والعِلاجُ كالصوت نحوُ النُزاء ونظيرُه القُماص ومن ذلك ما جُمع على أَفْعِلَةَ نحوُ قَباء وأَقْبِيَةٍ وكِساء وأَكْسِيَة لقولك قَذالٌ وأَقْذِلَة وحِمارٌ وأَحْمِرَة وقولُه * فى ليلةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ * فى الشذوذ كأَنْجِدَة فى جمعِ نَجْدٍ ،

قال الشارح وممّا يُعلَم به انّه ممدود أن تجد المصدرَ مضمومَ الاوّل ويكون للصوت نحوَ العُواء وهو مصدر عَوَى الكلبُ عُواءً والثُغاء وهو صوت الشاء والمَعْز يقال ثَغَتْ تَثْغُو ثُغاءً اذا صاحت والدُعاء مصدر دَعَا يَدْعُو دُعاءً ومنه الرُغاء وهو صوت ذات الخُفّ يقال رَغا البعير يَرْغُو رُغاءً اذا ضجّ والزُقاء وهو

الصُباح وقياسُه من الصحيح الصُراخ والنُباح والبُغام والصُباح وهو كثير والبُكاء يُمَدّ ويُقصَر فمن مدّه ذهب به مذهبَ الاصوات ومن قصر جعله كالحَزَن ولم يذهب به مذهب الصوت وقياسُ القصر ضعيف لانّه لم يأت من المصادر على فُعَلٍ الّا الهُدَى والسُرَى ويكون العِلاج كذلك نحوُ النُزاء لانّ نظيره القُماص والنُزاء كالوُثُوب والقماص من قَمَصَ البعيرِ وهو كالجَمْز وممّا يعلم به ان واحده ممدود ما كان فى الجمع على مثال أَفْعِلَة نحوَ قَباء وأَقْبِيَة ورِشاء وأَرْشِيَة كما ان واحد الأَقْذِلَة قَذالٌ فدلّ أَفْعِلَةُ على مدّ الواحد لانّ أفعلة انّما هو جمع فَعالٍ او فِعالٍ او فُعالٍ كقولك قَذالٌ وأَقْذِلَةٌ وحِمارٌ وأَحْمِرَةٌ وغُرابٌ وأَغْرِبَةٌ فامّا نَدًى وأَنْدِيَةٌ فشاذّ فيما ذكره سيبويه كانّهم جمعوا ما لم يُستعمل واحده كما ان حَرائِرَ وكَنائِنَ فى جمع حُرَّةٍ وكَنَّةٍ كذلك ومثله مَلامِحُ ومَشابِهُ ومَذاكِيرُ وقيل انّهم نزّلوا الفتحة منزلة الالف فصار نَداء كقَذال فجمعوه جمعَه كما نزّلوا الالف فى كِساء ورِداء منزلة الفتحة فأعلّوا الواو والياء القَيْن كما يفعلون فى باب وناب وقال بعضهم جُمع نَدًى على نداء كما قالوا جَمَلٌ وجِمالٌ وجَبَلٌ وجِبالٌ ثمّ جمع فِعالٌ على أَفْعِلَة فيكون اندية جمعَ جمعٍ وقول صاحب الكتاب هو فى الشذوذ كأَنْجِدَةٍ فى جمع نَجْدٍ والنجد ما ارتفع من الارض ومنه قوله

* يَغْدُو أَمامَهُمْ فى كلّ مَرْبَأَةٍ * طَلّاعُ أَنْجِدَةٍ فى كَشْحِهِ هَضَمُ *

فقال بعضهم هو من الجموع الشاذّة التى جاءت على غير لفظ الواحد وقال بعضهم جُمع نَجْدٌ على نُجُود ثمّ جمع الجمع على أَنْجِدَةٍ نحو عُمُودٍ وأَعْمِدَةٍ فامّا البيت الذى انشده وهو * فى ليلة من جمادى الخ * وقبله

* يا رَبَّةَ البَيْتِ قُومى غيرَ صاغِرَةٍ * ضُمّى اليكِ رِحالَ القَوْمِ والقُرُبَا *

الشعر لمُرّة بن مَحْكانَ التميمىّ من شعراء الحَماسة والشاهد فيه جمع نَدًى على اندية يصف إكرامه الضيفَ وأَمْرَه مَن عنده بالقيام بأمر الضيف وإحرازِ رحالهم ومتاعِهم والقِرابُ وعاء يكون فيه السيف بغلافه وحمائله ويصف بَرْدَ تلك الليلة وخصّ جمادى لان الشتاء عندهم جُمادَى لجمود الماء فيه وفى درعيّات ابى العَلاء * كمُغْتَسِلٍ أَعْلَى جُمادَى ببارِدٍ * ومن الممدود ما كان جمعا لفَعْلَةٍ وفَعْلَةٍ وفُعْلَةٍ قالوا صَعْوَةٌ وصِعاء بالمدّ والصعوة طائر صغير ويجمع على صَعْوٍ وصِعاء وقالوا رُكْوَةٌ ورِكاء وهى التى للماء وفى المثل صارت القَوْسُ رَكْوَةً وروى ابو اسحاق الزيادىّ ان ابا الحسن كان يقول فى كُوَّةٍ وهى ثَقْبٌ فى البيت كُوًى بالقصر قال وهو شاذّ كَبَدْرَةٍ وبِدَرٍ وقالوا كِوآء ايضا بالمدّ بمنزلة قَصْعَةٍ وقِصاعٍ فكما ان

العين التى هى لامٌ فى قصعة واقعةٌ بعد الف كذلك الواو والياء اذا وقعتا بعد مدّة الالف انقلبتا همزة فصارت الكلمة ممدودة ومثل ذلك لَهاةٌ ولِهاءٌ واللهاة الهَنَة المُطْبِقة فى اقصى الفم يقال لَهاةٌ ولَهاءٌ كأَضاة وأَضاء ولِهاءٌ كرَقَبَةٍ ورِقاب وقيل اللِهاء بالمدّ جمع لَهاء كأَضاء واضاء قال الشاعر

* يا لكِ من تمْرٍ ومِن شِيشاءِ * يَنْشَب فى المَسْعَل واللَّهاء *

وقيل القياس لَهًى مقصورا والمدُّ ضرورةٌ ذكره الجَوْهرىّ فاعرفه ،

فصل ٣٢٩

قال صاحب الكتاب وامّا السماعىّ فنحوُ الرَجا والرَحى والخَفاء والاباء وما أشبه ذلك ممّا ليس فيه الى القياس سبيلٌ ،

قال الشارح قد تقدّم الكلام على ما يُعلَم قصره ومدّه من جهة القياس وامّا ما يعلم من جهة السَماع ولا يعلم بالمَقاييس فنحو الرَجَا والرَحَى والطَوَى والنَوَى وكذلك الخَفاء ممدود من قولهم خَفِىَ الامرُ عليه خَفاءً ومنه بَرِحَ الخَفاءُ اى وضح والإباء ممدود ايضا فهذه مسموعٌ فيها القصر والمدّ وليس للرأى فيها مَساغٌ لانّها ليست بأن تكون كحَجَرٍ وجَمَلٍ أَوْلَى من ان تكون كحِمارٍ وقَذالٍ فاعرفه ،

ومن اصناف الاسم الاسماءُ المتّصلةُ بالافعال

فصل ٣٣٠

قال صاحب الكتاب وهى ثمانيةٌ اسماء المصدرُ اسمُ الفاعل اسمُ المفعول الصفةُ المشبَّهةُ اسمُ التفضيل اسما الزمان والمكان اسمُ الآلة ،

قال الشارح يريد بقوله المتّصلة بالافعال تعلُّقها بها من جهة الاشتقاق وأنّ فيها حروف الفعل فكان بينهما تعلّقٌ واتّصالٌ من جهة اللفظ اذ كانت تنزِع الى اصل واحد وليس المراد انّها مشتقّة من الافعال وهذا الاتّصال والتعلّق على ضربين احدهما ان لا يطّرِد كالقُرْبَة من القُرْب ألا ترى انّه لا يقال لكلّ ما يقرب قربة وكالخابِئة من الخَبْء ولا يقال لكلّ ما يُخْبَأ خابئة بل اختصّت ببعض المسمّين

للفرق ومثل ذلك قولهم عِدْلٌ لما يعادل من المتاع وعَدِيلٌ لا يقال الّا لما يعادل من الأَناسىّ فرقوا بين البناءين ليفرقوا بين المتاع وغيره فالاصل واحدٌ والبناءان مختلفان وذلك كثير والثانى ما هو المطّرد وهو ما ذكره من الاسماء الثمانية ألا تراه عامّا لكلّ موصوف وكلّ زمان ومكان ونحوها ،

المَصْدَر

فصــل ٣٣١

قال صاحب الكتاب أبنيتُه فى الثلاثىّ المجرّد كثيرةٌ مختلفةٌ يرتقى ما ذكره سيبويه منها الى اثنين وثلثين بناء وهى فَعْلٌ فِعْل فُعْل فَعْلَةٌ فِعْلة فُعْلة فَعْلَى فِعْلَى فُعْلَى فَعَلانُ فِعْلان فُعْلان فَعَلان فَعَلٌ فَعِل فِعَل فُعَل فَعَلَةٌ فِعلة فَعالٌ فِعال فُعال فَعالةٌ فِعالة فُعُولٌ فَعُول فَعِيل فُعُولَةٌ مَفْعَلٌ مَفْعِل مَفْعَلَةٌ مَفْعِلة وذلك نحوُ قَتْلٍ وفِسْقٍ وشُغْل ورَحْمَةٍ ونِشْدة وكُدْرة ودَعْوَى وذِكْرَى وبُشْرَى ولَيّانٍ وحِرْمان وغُفْران ونَزَوان وطَلَبٍ وخَنِق وصِغَر وهُدًى وغَلَبَة وسَرِقة وذَهابٍ وصِراف وسُؤَال وزَهادةٍ ودِراية ودُخُولٍ وقَبول ووَجِيف وصُهُوبَة ومَدْخَلٍ ومَرْجِع ومَسْعاة ومَحْمِدة ،

قال الشارح من ذلك المصدر وانّما سمّى مصدرا لان الافعال صدرت عنه اى أُخذت منه كمصدر الابل للمكان الذى تَرِده ثمّ تصدُر عنه وذلك احدُ ما يحتجّ به اهلُ البصرة فى كون المصدر اصلا للفعل وقد تقدّم الكلام عليه والخلافُ فيه وانّما نذكر ابنية المصادر المَقيسَ منها وغيرَ المقيس وانّما قدّم الكلامَ عليه لانّه الاصل وما عداه من الامثلة مأخوذ منه ولذلك لم تجر المصادرُ على سَنَن واحد كمجىء اسماء الفاعلين واسماء المفعولين ونحوهما من المشتقّات بل اختلفت اختلافَ سائر اسماء الاجناس ولمّا جرت مجرى الاسماء كان حكمها حكم اللغة التى تُحْفَظ حِفْظًا ولا يقاس عليها ، فمن ذلك ابنية مصادر الافعال الثلاثيّة المجرّدة من الزيادة وهى كثيرة مختلفة والافعالُ ثلثةُ ابنية فَعَلَ يَفْعِلُ كضرب يضرب وفَعَلَ يَفْعُلُ كقتل يقتل وفَعِلَ يَفْعَلُ كعلم يعلم وفَعُلَ يَفْعُلُ كشرف يشرف ولم يأت فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح الّا فيما كان عينه او لامه حرفا من حروف الحلق نحوَ ذَهَبَ يَذْهَبُ وجَبَهَ يَجْبَهُ وقد استوفينا الكلام على ابنية الافعال فى كتابنا شرح تصريف المُلوكىّ والغالب على ما كان من هذه الافعال متعدّيا ان يكون مصدره فَعْلًا والاسم منه فاعِلًا فامّا فَعَلَ يَفْعِلُ فنحو ضرب يضرب ضَرْبًا فهو

ضاربٌ وحبس يحبس حَبْساً فهو حابسٌ وفَعِلَ يَفْعَلُ نحو لحسه يلحسه لَحْساً فهو لاحسٌ ولقمه يلقمه لَقْمًا فهو لاقمٌ الاصل فى جميعها هذا لكنّها اختلفت ابنيتها كما تختلف ابنية سائر الاسماء ونحن

نذكر ما جاء من ذلك فى كلّ ضرب منها، الضرب الاوّل من الافعال ما كان على فَعَلَ يَفْعِلُ ويجىء على اربعة عشرَ بناء فَعْلٌ نحو ضرب يضرب ضَرْبًا وهو الاصل وعليه القياس وفِعْلٌ قالوا عَدَلَ الشىء يَعْدِلُه عِدْلًا اذا ماثله وفَعَلٌ بفتح الفاء والعين قالوا سَرَقَ يَسْرِقُ سَرَقًا بالتحريك كانّهم حملوه على العَمَل وقالوا فيه سَرِقَةٌ جاؤا به على فَعِلَة كالقِطِنَة وقالوا غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا جعلوه كالسَرَق وغَلَبَةً وغُلُبَّةً ايضا قال

* أَخَذُوا المَخاضَ من الفَصِيلِ غُلُبَّةً * ظُلْمًا ويُكْتَبُ للأَميرِ أَفِيلَا *

وجاء على فَعِلٍ ايضا بكسر العين قالوا كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا وقالوا فيه الكِذاب قال الشاعر

* فَصَدَقْتُهُ وكَذَبْتُه * والمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذابُهْ *

ومثله ضَرَبَ الفَحْلُ الناقةَ ضِرابًا كما قالوا نَكَحَها نِكاحًا والقياس ضَرْبًا ولا يقولونه كما لا يقولون نَكْحًا فامّا الكِذّاب بالتشديد فهو مصدر كَذَّبَ يُكَذِّبُ قال الله تع وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا وقد جاء على فِعْلَةٍ قالوا حَمَيْتُ المريضَ حِمْيَةً وقالوا حَمَيْتُ المكانَ حِمايَةً وقالوا دَرَيْتُه دِرْيَةً مثل حميته حِمْيَةً ودِرايَةً مثل حِمايَةٍ ومنها ما جاء على فِعْلانَ قالوا حَرَمَه حِرْمانًا ووَجَدَ الشىءَ يَجِدُه وِجْدانًا وعَرَفْتُه عِرْفانًا وقد جاء ايضا على فُعْلانَ مضمومَ الفاء قالوا غَفَرَ الله ذَنْبَه غُفْرانًا وقد جاء على فَعْلانَ بفتح الفاء قالوا لَوَيْتُه بدَيْنه لَيّانًا قال الشاعر

* تُطِيلِينَ لَيّانِي وأَنْتِ مَلِيئَةٌ * وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التَقاضِيا *

قال ابو العبّاس فَعْلانُ بفتح الفاء لا يكون مصدرا انّما يجىء على فِعْلانَ وفُعْلانَ وهذا كثير فى المصادر نحوِ العِرْفان والوِجْدان فكان اصله لِيّانًا او لُيّانًا فاستثقلوا الكسرةَ والضمّة مع الياء المشدّدة فعدلوا الى الفتحة وقد حكى ابو زيد عن بعض العرب لويته لِيّانا بالكسر وهو شاهدٌ لِما قلناه وقالوا هَدَيْتُه للدين هُدًى وامّا قولهم وَلَجْتُه وُلُوجًا فأصله ولجتُ فيه فهو غير متعدّ فلذلك جاء مصدره على فُعُولٍ

وامّا الضرب الثانى وهو فَعَلَ يَفْعُلُ بضمّ العين فهو قريب من الاوّل فى الاختلاف من ذلك ما جاء على فَعْلٍ وهو الاصل على ما تقدّم قالوا قَتَلَه يَقْتُلُه قَتْلًا وخَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا وعلى فَعَلٍ قالوا جَلَبَ يَجْلُبُ جَلَبًا وطَلَبَ يَطْلُبُ طَلَبًا وعلى فَعِلٍ بكسر العين قالوا خَنَقَه يَخْنُقُه خَنِقًا وعلى فُعْلٍ بضمّ الفاء وسكون

العين قالوا كَفَرَ يَكْفُرُ كُفْرًا وشَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرًا وعلى فِعْلٍ نحو القِيل والذِكْر مصدرَىْ ذَكَرَ ذِكْرًا وقال قِيلًا وجاء على فِعْلَة قالوا نَشَدْتُ الضالّةَ نِشْدَةً اى طلبتُها وعلى فِعالٍ قالوا كَتَبَ يَكْتُبُ كِتابًا وحَجَبَ يَحْجُبُ حِجابًا وقالوا كَتْبًا على القياس وعلى فُعْلانَ قالوا شَكَرَ شُكْرانًا وكَفَرَ كُفْرانًا قال الله تع فَلَا كُفْرانَ لِسَعْيِهِ، الضرب الثالث وهو فَعِلَ يَفْعَلُ قد جاء ايضا على ابنية منها فَعْلٌ وهو الاصل قالوا حَمِدَه يَحْمَدُه حَمْدًا وشَمَّهُ يَشَمُّه شَمًّا ومنها فِعْلٌ نحو عَلِمَ عِلْمًا وحَفِظَ حِفْظًا ومنها فُعْلٌ بضمّ الفاء نحو شَرِبَه شُرْبًا وشَغَلَه شُغْلًا ومنها فَعَلٌ قالوا عَمِلَ عَمَلًا قال سيبويه أجروه مجرى الفَزَع لانّ بناء فعلَيْهما واحد فشُبّه به وذلك ان الباب فى فَعِلَ الذى لا يتعدّى اذا كان فاعلُه يأتى على فَعِلٍ كفَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا فهو فَرِقٌ وفَزِعَ يَفْزَعُ فَزَعًا فهو فَزِعٌ شبّهوا ما يتعدّى بما لا يتعدّى لانّ بناءهما فى الماضى والمضارع واحد ومنها فَعْلَةٌ كرَحْمَةٍ وزَحْمَةٍ ولَقِيتُه لَقْيَةً ولا يراد به المرّة الواحدة وقالوا فيه رَحَمَةٌ جعلوه كالغَلَبَة ومنها فِعْلَةٌ قالوا خِلْتُه اخالُه خِيلَةً وخِفْتُه خِيفَةً ومنها فِعالٌ بكسر الفاء قالوا سَفِدَ الذَكَرُ الانثى سِفادًا نَزَا عليها ومنها فَعالٌ قالوا سَمِعْتُه سَماعًا جاء فيه فَعالٌ كما جاء فيه فَعُولٌ وبابُهما غير المتعدّى ومنها فَعَلانٌ قالوا غَشِيتُه غَشَيانًا ومنها فُعُولٌ قالوا لَزِمَه لُزُومًا ونَهِكَه نُهُوكًا، فامّا فَعَلَ يَفْعَلُ ممّا فيه حرفٌ من حروف الحَلْق فعلى ثلثة ابنية منها فَعالَةٌ نحو نَصَحَ نَصاحَةً وفِعالَةٌ قالوا نَكَأْتُ القَرْحَةَ نِكايَةً ومنها فَعالٌ قالوا ذَهَبَ ذَهابًا وفُعالٌ قالوا سَأَلَ سُؤالًا وقد جاءت مصادرُ فيما يتعدّى فعله مؤنّثةً بالالف نحو رَجَعْتُه رُجْعَى وذكرتُه ذِكْرَى وقالوا الدَعْوَى فالرُجْعَى بمعنى الرجوع والذِكْرَى بمعنى الذِكْر والدَعْوَى بمعنى الدُعاء انّثوا هذه المصادر بالالف كما انّثوا كثيرا منها بالهاء نحوَ العِدَة والزِنَة والجِلْسَة والقِعْدَة وقد يُطْلِقون الدَعْوَى بمعنى ما يُدَّعَى به والاصل المصدر وانّما جاء ما ذكرناه على حدّ قولهم ضَرْبُ الامير بمعنى مَضْرُوبه ونَسْجِ اليَمَن بمعنى منسوجه ومثل الدعوى الحُذْيا والبُقْيا اصلهما المصدر وأُوقعا على المفعول، الضرب الثانى من الثلاثىّ غيرُ المتعدّى وتنقسم ابنيةُ فعله الى انقسام ابنية المتعدّى ويخُصّه فَعُلَ يَفْعُلُ وهذا البناء لا يكون فى المتعدّى البتّة ومن ذلك فَعَلَ يَفْعِلُ ولمصدره اربعةُ ابنية فُعُولٌ قالوا جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا وهو الكثير وعليه القياس وقد شبّهوه بالمتعدّى فجاءت بعضُ مصادره على مصادر المتعدّى قالوا حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا جاؤا به على فَعْلٍ حملوه على السَرْق فى المتعدّى وقالوا عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا حملوه على الضَرْب فى المتعدّى وقالوا سَرَى يَسْرِى سُرًى كما قالوا هُدًى وليس فى المصادر ما هو على فُعَلٍ الّا الهدى والسرى وقد كثُر فى الاصوات فَعِيلٌ قالوا الصَهِيل

والنَّهِيق والصَّحِيح وقد يُتعاور فَعِيلٌ وفُعالٌ قالوا شَحَجَ البغلُ شَحِيجًا وشُحاجًا ونَهَقَ البعير نَهِيقًا ونُهاقًا وهو كثير اتّفقا فى المصدر كما اتّفقا فى الصفة من نحو نَجِيب ونُجاب وخَفِيف وخُفاف، وامّا فَعَلَ يَفْعُلُ بالضمّ فهو فى غير المتعدّى اكثر من فَعَلَ يَفعِلُ بالكسر وله ابنيةٌ منها فُعُولٌ وهو الكثير والذى عليه القياس نحو قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا وخَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجًا ومنها فَعَالٌ وهو فى الكثرة بعد فُعُولٍ نحو نَبَتَ نَباتًا وثَبَتَ ثَباتًا وثُبُوتًا على القياس وقد جاء فيه ايضا الفُعال بالضمّ كما جاء الفُعُول والفَعال قالوا عَطَسَ عُطاسًا ونَعَسَ نُعاسًا وكثر الفُعال فيما كان صوتا نحو الصُّراخ والنُّباح وقالوا سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا جاءوا به على فَعْلٍ جعلوه كالقَتْل فى المتعدّى وقالوا فيه ايضا سُكُوتًا على القياس وقالوا المَكْث جاءوا به على فَعْلٍ جعلوه كالقَبْح فى المتعدّى وقالوا فَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا جعلوه كالذِّكْر فى المتعدّى وقالوا عَمَرَ المَنْزِلُ عِمارَةً جعلوه كالشِّكايَة والقِصارَة فى المتعدّى وامّا الحِجُّ فذكره سيبويه فى المصادر جعله كالذِّكْر فى المتعدّى وعن ابى زيد ان الحَجّ بالفتح المصدر والحِجّ بالكسر اسم الحاجّ وانشد

* وكأنّ عاقِبَةَ النُّشُورِ عليهِم * حِجٌّ بأَسْفَلِ ذى المَجازِ نُزُولُ *

ورواه الجوهرىّ حُجٌّ بالضمّ جعله جمع حاجّ كعائذٍ وعُوذٍ، وامّا فَعِلَ يَفْعَلُ فى اللازم فالباب فيه فَعَلٌ قالوا غَضِبَ غَضَبًا وبَطِرَ بَطَرًا وأَشِرَ أَشَرًا هذا هو الكثير والمَقِيس وقد يُخالف كما خالف ما قبله قالوا ضَحِكَ ضَحْكًا ولَعِبَ لَعْبًا كما قالوا الحَلْف وقالوا شَبِعَ شِبَعًا والشِّبْع بالاسكان اسمُ ما يُشْبِع ونظيرُ الشِّبَع قولهم رَوِيتُ من الماء رِيًّا ورَيًّا ورِوًى ورَضِيتُ عنه رِضًى وقالوا حَرِدَ يَحْرَدُ حَرَدًا وقولهم فى الاسم منه حارِدٌ يدلّ انّه مُسكَّن خرج عن بابِ غَضِبَ غَضَبًا فهو غَضْبانُ بقولهم حارِدٌ، وامّا ما كان ممّا لا يتعدّى مختصًّا ببناء لا يشركه فيه المتعدّى فهو فَعُلَ وذلك لما يكون خَصْلَةً فى الشىء غيرَ عَمَلٍ ولا عِلاجٍ ولمصدره ابنيةٌ ثلثةٌ يكثر فيها وهى فَعالٌ وفَعالَةٌ وفُعْلٌ فالاوّل جَمُلَ جَمالًا وبَهُوَ بَهاءً والثانى قَبُحَ قَباحَةً وبَهُوَ بَهاءَةً وشَنُعَ شَناعَةً ووَسُمَ وَسامَةً والثالث حَسُنَ حُسْنًا ونَبُلَ نُبْلًا وفَعالَةٌ اكثر وقد يجىء مصدره على فَعْلٍ قالوا ظَرُفَ ظَرْفًا جعلوه كالسَّكْت وعلى فَعَلٍ قالوا شَرُفَ شَرَفًا شبّهوه بالغَضَب والبَطَر لاشتراكهما فى عدم التعدّى وقد جاء على فِعَلٍ قالوا عَظُمَ عِظَمًا وصَغُرَ صِغَرًا وكَبُرَ كِبَرًا جعلوه كالشِّبَع وقالوا قَبُحَ قُبُوحَةً وسَهُلَ سُهُولَةً بنوه على فُعُولَةٍ كما بنوه على فَعالَةٍ كالقَباحَة وربّما جاء على فَعْلَةٍ قالوا كَثُرَ كَثْرَةً وكَثارَةً على القياس وقالوا كَدُرَ الماء كُدُورَةً وكَدِرَ كَدَرًا وكَدُرَ الطائرُ كُدْرَةً صار

لونه كُدْرَةٌ وهى غُبْرَةٌ، وقد جاءت مصادرُ على مثال واحد فى اللازم وإن اختلفت ابنيةُ افعالها لتقارُب معانيها وذلك نحو الغَلَيان والنَّزَوان فالغَلَيان مصدرُ غَلَى يَغْلِى مثل جَلَسَ يَجْلِسُ فى الصحيح والنَّزَوان مصدر نَزَا يَنْزُو مثل قَعَدَ يَقْعُدُ فأبنيةُ الافعال مختلفةٌ ومصادرها متفقةٌ على فَعَلانَ وذلك لتقارُب معانيها وانّما يكون ذلك لما فيه اضطرابٌ وحركةٌ فى ارتفاعٍ نحوِ النَّقَزان والنَّفَزان ومثله العَسَلان والرَّتَكان وهما ضربان من العَدْو وأكثرُ ما يكون الفَعَلان فى هذا الضرب ممّا فيه حركة واضطراب ولا يجىء فعلُه متعدّىَ الفاعل الّا ان يشذّ شىء نحو شَنِئْتُه شَنَآنًا ولا نعلمه جاء متعدّيا الّا فى هذا الفعل لا غيرُ، فجميع مصادر الثلاثىّ اثنان وسبعون مصدرا وجميع ابنيتها اثنان وثلثون بناء على ما ذكر والاصل منها فيما كان متعدّيا فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين نحو ضَرْبٍ وقَتْلٍ وعليه مَدارُ الباب وما عداه ليس بأصل لاختلافه وطريقه ان يُحْفَظ حِفْظًا وانّما قلنا ذلك لكثرة فَعْلٍ فى الثلاثىّ واطّراده فيما كان متعدّيا منه والذى يدلّ على ذلك انّك اذا اردت المرّة الواحدة فانّما ترجع الى فَعْلَة على اىّ بناء كان الثلاثىُّ وذلك قولك ذهبت ذَهابًا ثمّ تقول ذهبت ذَهْبَةً واحدةً والاصل فى غير المتعدّى فُعُولٌ وفَعَالٌ نحو قَعَدَ قُعُودًا وخَرَجَ خُرُوجًا وثَبَتَ ثَباتًا ونَبَتَ نَباتًا وما عداهما فليس بأصل بل يحفظ وذلك لكثرته وكانّهم جعلوا الزيادة فى المصدر كالعوض من التعدّى فامّا دَخَلْتُه دُخُولًا ووَلَجْتُه وُلُوجًا فهما فى الحقيقة غير متعدّيين والمراد دخلت فيه وولجت فيه فحذف حرف الجرّ لكثرة الاستعمال فاعرفه،

فصل ٣٣٢

قال صاحب الكتاب ويُجْرَى فى اكثرِ الثلاثىّ المَزِيد فيه والرباعىّ على سَنَنٍ واحد وذلك قولك فى أَفْعَلَ إِفْعالٌ وفى اِفْتَعَلَ اِفْتِعال وفى اِنْفَعَلَ اِنْفِعال وفى اِسْتَفْعَلَ اِسْتِفْعال وفى اِفْعَلَّ واِفْعَالَّ اِفْعِلال واِفْعِيلال وفى اِفْعَوَّلَ اِفْعِوّال وفى اِفْعَوْعَلَ اِفْعِيعال وفى اِفْعَنْلَلَ اِفْعِنْلال وفى تَفاعَلَ تَفاعُل وفى اِفْعَلَلَّ اِفْعِلّال وقالوا فى فَعَّلَ تَفْعِيلٌ وتَفْعِلَةٌ وعن ناس من العرب فِعّال قالوا كلّمته كِلّاما وفى التنزيل وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا وفى فاعَلَ مُفاعَلَةٌ وفِعالٌ ومَن قال كِلّام قال قِيتال وقال سيبويه فى فِعال كانّهم حذفوا الياء التى جاء بها اولئك فى قِيتال ونحوها وقد قالوا مارَيْتُه مِرّاء وقاتَلْتُه قِتّالا وفى تَفَعَّلَ تَفَعُّل وتِفِعّال فيمن قال كِلّام قالوا تَحَمَّلْتُه تِحِمّالًا وقال

* ثلاثةُ أَحْبابٍ فحُبٌّ عَلاقَةٌ * وحُبٌّ تِمِلّاقٌ وحُبٌّ هو القَتْلُ *

وفى فَعْلَلَ فَعْلَلَةٌ وفِعْلالٌ قال رُؤْبَةُ * أَيَّما سِرْهافِ * وقالوا فى المُضاعَف قِلْقال وزِلْزال بالكسر والفتح وفى تَفَعْلَلَ تَفَعْلُلٌ ،

قال الشارح اعلم انّ ما جاوز من الافعال الماضية ثلثةَ احرف سواء كانت بزيادة او بغير زيادة فانّ مصادرها تجرى على سَنَنٍ لا يختلف وقياسٍ واحد مطّرد فى غالب الامر واكثرِه وذلك لانّ الفعل بها لا يختلف والثلاثيّةُ مختلفةٌ افعالُها الماضيةُ والمضارعةُ فلاختلاف الثلاثيّة اختلفت مصادرها ولعدم اختلافِ ما زاد منها على الثلاثة جرت على منهاجٍ واحد لم يختلف وجملةُ الامر انّ ما زاد على الثلاثة من الافعال على ضربَيْن احدهما بحروف كلُّها اصول ولا يكون الّا على اربعة احرف لا غيرُ والثانى بزيادةٍ عليه وذلك على ثلثة اضرب مُوازِنٌ للرباعىّ على سبيل الالحاق به وموازن له من غير الحاق وغير موازن له فامّا الملحق بالرباعىّ فحكمُه حكم الرباعىّ فى الماضى والمضارع والمصدر نحو شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ شَمْلَلَةً وحَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وبَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً كما تقول دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وامّا المُوازِن من غير الحاق فثلثةُ ابنية أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ فهذه الابنية وان كانت على وزن دحرج فى حركاته وسَكَناته فذلك شىء كان بحكم الاتّفاق من غيرِ ان يكون مقصودا اليه فلذلك لم يأت مصدره على نحو الدَحْرَجَة بل قالوا فى أَفْعَلَ افْعالٌ نحو أَعْطَى يُعْطِى اعْطاء وأَكْرَمَ يُكْرِمُ اكْراماً وذلك ان الرباعىّ له مصدران احدهما الفَعْلَلَة نحوُ الدَحْرَجَة والسَرْهَفَة والاخر الفِعْلال نحو السِّرْهاف والزِلْزال والاوّل أغلبُ وألزمُ وربّما لم يأت منه فِعْلالٌ ألا ترى انّهم قالوا دَحْرَجْته دَحْرَجَةً ولم يُسمَع فيه دِحْراجٌ فجاء مصدرُ الملحق على الأغلب نحوِ البَيْطَرَة والجَهْوَرَة ومصدرُ ما وازَنَ من غيرِ الحاق على فِعْلالٍ نحو الاكْرام ليكون قد أخذ بحكم الشَبَه والمُوازَنة من الرباعىّ بنصيبٍ ، وامّا فَعَّلَ فانّ مصدره يأتى على التَفْعِيل نحوِ كسّرته تَكْسِيرًا وعذّبته تعذيبا قال الله تع وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً كانّهم جعلوا التاء فى اوّله بدلًا من العين المزيدة فى فعّل وجعلوا الياء قبل الاخر بمنزلة الالف التى فى الإفعال غيّروا اوّله كما غيّروا اخره كما فعلوا فى الإفعال وقال قوم كلّمته كِلّاما وحمّلته حِمّالا قال الله تع وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً كانّهم نحوا نحوَ أَفْعَلَ افْعالاً فكسروا الاوّل وزادوا قبل الاخر الفاء ، وامّا فَاعَلَ فانّ المصدر منه الذى لا ينكسر أبدا مُفاعَلَةٌ نحوُ قاتلته مُقاتَلَةً وجالسته مُجالَسَةً جاء لفظه كالمفعول لان المصدر مفعولٌ قال سيبويه جعلوا الميم عوضًا من الالف التى بعد اوّلِ حرفٍ منه والهاء عوضا من الالف التى قبل اخرِ

حرف منه يعنى ان فى فِعال قد حُذفت الالف التى كانت بعد الفاء وفى مُفاعَلَة حذفت الالف التى قبل الاخر فعُوّض منها وفى الجملة المُقاتَلة والمُخالَفة هنا كالمَضْرَب والمَقْتَل فى مصدرِ ضَرَبَ وقَتَلَ جاءا على غير قياس أفعالهما ومنهم من يقول قاتَلْتُه قِيتالًا وضاربته ضِيرابًا كانّهم يستوفون حروف فَاعَلَ ويزيدون الالف قبل آخره ويكسرون اوّل المصدر على حدّ إكْرامٍ وإخْراجٍ واذا كسروا الاوّل انقلبت الالف ياءً ومنهم من يحذف هذه الياء تخفيفا فيقول قاتلتُه قِتالًا ومارَيْتُه مِراءً والمصدر اللازم فى فاعلت المُفاعَلَةُ وقد يدعون الفِعالَ والفيعال ولا يدعون المُفاعَلَة قالوا جالسته مُجالَسَةً ولم يسمع جِلاسًا ولا جيلاسًا ولا قِعادًا ولا قيعادًا ، وامّا غير الموازن فأبنيته عشرةٌ منها اثنتان ليس فى اوّلهما همزةٌ وهما تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ وثمانيةٌ قد لزمت اوّلَها همزةُ الوصل ثلثةٌ خُماسيّةٌ وهى انْفَعَلَ وافْتَعَلَ وافْعَلَّ وخمسةٌ سُداسيّةٌ وهى اسْتَفْعَلَ وافْعالَّ وافْعَوْعَلَ وافْعَوَّلَ وافْعَنْلَلَ فامّا تَفَعَّلَ فبابُه التَفَعُّل نحوُ تَكَلَّمْتُ تَكَلُّمًا وتَقَوَّلْتُ تَقَوُّلًا جاؤا فى المصدر بجميع حروف الفعل وضمّوا العين لانّه ليس فى الاسماء ما هو على تَفَعَّلٍ بفتح العين وفيها تَفَعُّلٌ بضمّ العين نحو تَنَوُّطٍ لطائرٍ ولم يزيدوا ياء ولا الفًا قبل آخره لانّهم جعلوا التاء فى اوّله وتشديدَ العين عوضا ممّا يُزاد فى المصدر وامّا الذين قالوا كِذّابًا فانّهم يقولون تَحَمَّلْتُ تِحِمّالًا ارادوا ان يُدْخِلوا الالف قبل آخره كما ادخلوها فى أَفْعلت وكسروا الحرف الاوّل كما كسروا اوّل إفْعالٍ وانّما يزيدون فى المصدر ما ليس فى الفعل فرقًا بينهما وخصّوا المصدر بذلك لانّه اسمٌ والاسماء اخفّ من الافعال وأَحْمَلُ للزيادة فامّا البيت الذى انشده وهو * ثلثةُ أَحْبابٍ الخ * فانّ البيت انشده ثَعْلَبٌ فى أَماليه عن الأعرابىّ والشاهد فيه قوله تِمِلّاقٌ جاء به على تَمَلَّقَ مطاوعِ مَلَّقَ ويروى فحبٌّ علاقةٌ بالتنوين وبغير تنوين والاضافة فى الموضعَيْن جعله منقوصا من الاجزاء الخماسيّة يريد انّه قد جمع انواعَ المحبّة حُبَّ عَلاقة وهو اصفى المودّة وحبّ تِمِلّاقٍ وهو التودّد قال سيبويه كانّه يحمله على امرٍ تخيّله عنه يقال مَلِقَ له مَلَقًا وتِملّاقًا وحبٌّ هو القتل يريد الغُلُوَّ فى ذلك ، وامّا تَفاعَلَ فمصدره التَفاعُلُ كما كان مصدر تَفَعَّلَ التَفَعُّلَ لانّ الزنة وعدّة الحروف واحدة وتَفاعَلْتُ من فاعَلْتُ بمنزلة تَفَعَّلْتُ من فَعَّلْتُ وضمّوا العين لانّهم لو كسروا لأَشْبَهَ الجمع نحوَ تَنْضُبٍ وتَناضِبَ ولم يفتحوه لانّه ليس فى الاسماء تَفاعَلٌ ، وامّا ما فى اوّله همزةُ الوصل فمصدرُه ان تأتى به على منهاج إكْرامٍ وإخْراجٍ فتزيد الفًا قبل آخره وتستوفى حروفَ الفعل وتثبت الهمزة موصولةً فى اوّله كما تثبت كذلك فى اوّل الفعل لانّ العلّة الموجبة لاجتلابها فى الفعل موجودةٌ فى

المصدر وهو سكون اوّله فتقول فى الخماسىّ اِنْطَلَقَ اِنْطِلَاقًا وَاِحْتَسَبَ اِحْتِسابًا وَاِحْمَرَّ اِحْمِرارًا وتقول فى السداسىّ استخرج اِسْتِخْراجًا وَاِشْهابَّ اِشْهِيبَابًا وَاِغْدَوْدَنَ اِغْدِيدَانًا وَاِجْلَوَّذَ اِجْلِوّاذًا وَاِقْعَنْسَسَ اِقْعِنْساسًا واَمّا اِفْعَلَّ نحو اِحْمَرَّ اِحْمِرارًا فهو مقصور من اِحْمارَّ، واَمّا فَعْلَلَ فهو بناء يختصّ به بنات الاربعة الاصولُ نحوُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ وسَرْهَفَ يُسَرْهِفُ وله مصدران الفَعْلَلَةُ والفِعْلالُ وذلك نحو دحرجته دَحْرَجَةً وسرهفته سَرْهَفَةً جعلوا التاء عوضًا من الالف التى تزاد قبل الاخر فى مثل الاعْطاء والاكْرام وقالوا السِرْهاف والغالب الاوّل لانّه لازمٌ لجميعها وربّما لم يأت فِعْلالٌ تقول دحرجتُه دَحْرَجَةً ولم يسمع دِحْراجٌ وقالوا زَلْزَلْتُه زَلْزَلَةً وقلقلته قلقلة وقالوا الزِلْزال والقِلْقال كالسِرْهاف وربّما فتحوا الاوّل فى المضاعف فقالوا الزَلْزال والقَلْقال ولا يقولونه فى غيره فلا يقولون السَرْهاف بفتح السين كانّهم لثقل التضعيف لم يكسروا الاوّل وانّما حذفوا التاء وأتوا بالالف قبل الاخر عوضًا عنها وفتحوا الاوّل كما فتحوا اوّل التَفْعيل من نحوِ كلّمته تَكْلِيمًا ومَن كسر جعله كالكِلّام والكِذّاب فامّا قوله * سَرْهَفْتُه ما شئت من سِرْهافِ * فانّ صاحب الكتاب انشده لرؤبة وهو للعجّاج وقبله

* والنَسْرُ قد يَرْكُضُ وهو هافِ * بُدّل بعد رِيشه الغُدافِ *
* قَنازِعًا من زَغَبٍ خَوافِ * سَرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرْهافِ *

القَنازِعُ جمع قُنْزُعَةٍ وهو الشَعْر حول الرأس والزَغَب الشعرات الصِغَر على ريش الفَرْخ والخَوافى ما دون الريشات العشر من مُقدّم الجناح وسُرْهِفَ الصبىُّ أُحْسِنَ غِذاؤه يقال سرهفه وسرعفه والشاهد فيه قوله سِرْهاف جاء بالمصدر على فِعْلالٍ، وما لحقته الزيادةُ من بنات الاربعة وجاء على مثالِ استفعلت فانّ مصدره يجىء على استفعال نحوَ اِحْرَنْجَمْتُ اِحْرِنْجامًا واِطْمَأْنَنْتُ اِطْمِئْنانًا واِقْشَعْرَرْتُ اِقْشِعْرارًا فامّا الطُمَأْنِينَةُ والقُشَعْرِيرَةُ فاسمان وليسا مصدرَيْن جارِيَيْن على اِطْمَأَنَّ واِقْشَعَرَّ وانّما هما بمنزلة النَبات من أَنْبَتَ،

فصل ٣٣٤

قال صاحب الكتاب وقد يرد المصدرُ على وزنِ اسمَيِ الفاعل والمفعول كقولك قمتُ قائمًا وقوله * ولا خارِجًا من فِىَّ زُورُ كَلامِ * وقولِه * كَفَى بالنَأْيِ من أَسْماءَ كافِى * ومنه الفاضِلة والعافِيَة والكاذِبة والدالّة والمَيْسُور والمَعْسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود والمفتون فى قوله تعالى بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ

ومنه المكروهة والمصدوقة والمَأْوِيَة ولم يُثْبِت سيبويه الواردَ على وزنِ مفعول والمُصْبَح والمُمْسَى والمُجَرَّب والمُقاتَل والمُتَحامَل والمُدَحْرَج قال

* الحَمْدُ لله مُمْسانا ومُصْبَحَنا * بالخَيْرِ صَبَّحَنا رَبّى ومَسّانا *

وقال * وعِلْمُ بَيانِ المَرْءِ عند المُجَرَّب * وقال * فإنّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ * وقال * إنّ المُوَقَّى مِثْلُ ما وُقِّيتُ * وقال * أُقاتِلُ حتّى لا أَرَى لى مُقاتَلًا * وما فيه مُتَحامَلٌ وقال * كأنّ صَوْتَ الصَّنْجِ فى مُصَلْصَلِهْ * ؞

قال الشارح اعلم ان المصدر قد يجىء بلفظ اسم الفاعل والمفعول كما قد يجىء المصدر ويُراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم ماءٌ غَوْرٌ اى غائرٌ ورجلٌ عَدْلٌ اى عادلٌ وقالوا درهمٌ ضَرْبُ الاميرِ اى مضروبُه وهذا خَلْقُ الله والاشارةُ الى المخلوق وقالوا أتيتُه رَكْضًا اى راكضًا وقتلته صَبْرًا اى مصبورا كذلك قالوا قُمْ قائمًا فانتصب انتصابَ المصدر المؤكِّد لا انتصابَ الحال والمراد قم قيامًا فامّا قوله

* أَلَمْ تَرَنِى عاهدتُ رَبّى وإنّنى * لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمٌ ومَقامِ *
* على حِلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * ولا خارِجًا من فِىَّ زُورُ كَلامِ *

فانّهما للفرزدق والشاهد فيه قوله ولا خارجًا وضعه موضعَ خروجًا والتقدير لا اشتم شَتْمًا ولا يخرج خروجًا وموضعُ خارجًا موضعُ خروجًا لانّه على ذلك أقسمَ لانّ عاهدت بمعنى أقسمت هذا مذهب سيبويه وكان عيسى بن عمر يذهب الى انّ خارجا حالٌ واذا كان حالا فلا بدّ ان يكون الفعل قبله فى موضع الحال لانّه معطوف عليه والعاملُ فيهما عاهدت والتقدير عاهدتُ ربّى لا شاتمًا ولا خارجًا من فىّ زورُ كلام اى فى هذه الحال ولم يذكر ما عاهد عليه ؞ وامّا قول الاخر

* كَفَى بالنّأْيِ من أَسْماءَ كافِى * وليس لِحُبّها اذ طالَ شافِى *
* فيَا لكِ حاجةٌ ومَطالُ شَوْقٍ * وقَطْعُ قَرِينَةٍ بعدَ ٱئْتِلافِ *

الشعر لبِشْرٍ والشاهد فيه نصبُ كاف على المصدر وانّ كان لفظه لفظ اسم الفاعل والمراد كافيًا وانّما أُسكن الياء ضرورةً جعله فى الاحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور وقد جاء ذلك كثيرًا ومنه قوله

* ولو أنّ واشٍ باليَمامَةِ دارُه * ودارِى بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ ٱهْتَدَى لِيَا *

وفاعلُ كَفَى ما بعد الباء ومثله كَفَى بٱللّهِ شَهيدًا وممّا جاء من المصادر على فاعِلٍ قولهم الفاضلة

بمعنى الفَضْل والافْضال والعافِيَةُ بمعنى المُعافاة يقال عافاه اللّٰه وأعفاه معافاةً وعافِيَةً   والعاقبة من قولهم عَقَبَ فلانٌ مكانَ أبيه اى خَلَفَهُ وعاقبةُ كلّ شىء آخِرُه وفى الحديث السَيِّدُ والعاقبُ فالعاقب من يخلف السيِّدَ وقولُ النبىّ صلعم أنا العاقِبُ اى آخِرُ الأنبياء   والدالَّةُ الدَلّ من قولهم فلانةٌ حسنةُ الدَلالِ والدَلّ والدالَّةِ وهو كالغُنْجِ   والكاذِبَة من قوله تعالى لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كاذِبَةٌ بمعنى الكِذْب   ونحوه قوله تعالى فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ اى من بَقاء والحقُّ انّها اسماء وُضعت موضع المصادر، وامّا ما جــاء بلفظ المفعول قولهم المَيْسُور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود فأكثرُ النحويين يذهبون الى انّها مصادر جاءت على مفعول لان المصدر مفعولٌ فالميسور بمعنى اليُسْر والمعسور بمعنى العُسْر يقال يُسْرٌ ويُسُرٌ ويَسَرٌ وعُسْرٌ وعُسُرٌ وميسورٌ ومعسورٌ وهما نقيضان فى المعنى يقال دَعْهُ الى ميـــسـورِه والى معسوره اى الى زمن يُسْرِه وعُسْرِه كما يقال مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفُوقَ النَّجْمِ   والمرفوع والموضوع بمعنى الرَّفْع والوَضْع وهما ضربان من السير يقال رفع البعيرُ فى السير اذا بالَغ قال طَرَفَةُ

* موضوعُها زَوْلٌ ومرفوعُها * كمَرِّ صَوْبِ لَجِبٍ وَسْطَ رِيحْ *

ويقال ايضا وضعتُ الشىء من يدى موضوعًا ووَضْعًا   ومثله المعقول بمعنى العَقْل يقال ما له معقولٌ اى عقلٌ   والمجلود بمعنى الجَلادة يقال رجلٌ جَلْدٌ بيّنُ الجَلادة والمجلودِ وبه قالوا فى قوله تعالى بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ اى بأيّكم الفِتْنةُ   وكان سيبويه لا يرى ان يكون مفعولٌ مصدرا ويحمل هذا الاشياء على ظاهرها ويجعل الميسور والمعسور زمانًا يُوسَر ويُعْسَر فيه كما تقول هذا وقتٌ مضروبٌ لان الضرب يقع فيه ومثله قوله   * حَمَلَتْ به فى لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ *   فى روايةِ من خفض جعل الليلة مزؤودةً من حيث كان الزُؤد فيها فاذا قال دَعْهُ الى ميسوره ومعسوره فكانّه قال الى زمانٍ يُوسَر فيه ويُعْسَر فيه   وجعل المرفوع والموضوع ما ترفعه وما تضعه وجعل المعقول من عقلتُ الشىء اى حبسته وشددته كانّه عقل له لُبّه وشَدَّ   وقيل فى قوله بأيّكم المفتونُ ان الباء زائدة على حدّ زيادتها فى تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ فى اصحّ القولين والمراد فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ أيّكم المفتون واستغنى بهذه المفعولات عن الفعل الذى يكون مصدرا لان فيها دليلا على الفعل   وقيل المراد بالمفتون الجِنّىّ لان الجِنّىّ مفتون وذلك ان الكُفّار قالوا ان النبىّ صلعم مجنونٌ وأنّ به جِنّيّا فقال سبحانه فستبصر ويبصرون بايّكم المفتون يعنى الجِنّى   ومن ذلك المكروهة والمصدوقة والمأويّة على التفسير المتقدّم   فامّا المُصْبَح والمُمْسَى ونحوهما فمصادرُ غيرُ ذى شكّ وذلك ان المصدر اذا كان لفعل زائد على الثلاثة كان على مثال المفعول لان المصدر مفعولٌ تقول أدخلته

مُدْخَلًا وأُخرجته مُخْرَجًا كما قال تعالى أَنْزِلْنِى مُنْزَلًا مُبارَكًا وقال الله مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا والمفعول به مُدْخَلٌ ومُخْرَجٌ وكذلك لو بنيت من الفعل اسمًا للمكان والزمان كان كلّ واحد منهما على مثال المفعول لان الزمان والمكان مفعولٌ فيهما والفعلُ يعمل فيهما كلّها عملًا واحدًا فلمّا اشتركت فى وصول الفعل اليها ونَصْبِها اشتركت فى اللفظ فقالوا فى المكان والزمان مُمْسًى ومُصْبَحٌ وكذلك اذا ارادوا المصدر ومنه المُجَرَّبُ والمُقاتَل والمُتَحامَلُ والمُدَحْرَجُ فالمُفْعَل فى هذا كالمفعول فى الثلاثىّ الّا انّهم يضمّون الاوّل فيما زاد على الثلاثة كما ضمّوا اوّل الفعل منه فمُدْخَلٌ كيُدْخُلُ ومُنْزَلٌ كيُنْزَلُ فامّا قوله * الحمد لله مُمْسانَا ومُصْبَحَنا الخ * فالبيت لأُمَيَّةَ بن ابى الصَّلْت والشاهد فيه استعمال الممسى والمصبح بمعنى الإمساء والإصباح والمراد وقتَ الامساء ووقتَ الاصباح كما يقال اتيتُه مَقْدَمَ الحاجّ وخُفُوقَ النَّجْم اى وَقْتَه فالممسى ههنا والمصبح نصبٌ على الظرف وامّا قول الاخر * وعِلْمُ بَيانِ المَرْءِ عند المُجَرَّبِ * فالبيت لرجل من بنى مازنٍ وقد اوقعت بنو مازن بقوم من بنى عِجْلٍ فقتلوهم فغدت بنو عجل على جارٍ من بنى مازن فقتلوه وصدرُ البيت * وقد ذُقْتُمـونـا مَرَّةً بعد مرّةٍ * والشاهد فيه وضعُ المُجَرَّب موضعَ التَّجْرِبَة يريد ان بالتجربة يُعْرَف ما يُحْسِنه المرء وقوله * فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فَرُكُوبُ * الشعر لعَلْقَمَةَ بن عَبَدَةَ وصدره * تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فانْ تَعَفْ * وقبله

* فأَوْردتُها ماءً كأنّ جِمامَهُ * من الأَجْنِ حِنّاءٌ مَعًا وصَبِيبُ *

والشاهد فيه وضع المُنَدَّى موضعَ التَّنْدِيَة يقال نَدَتِ الإبلُ اذا رعت بين النَهَل والعَلَل تَنْدُو نَدْوًا وأَنْدَيْتُها أنا ونَدَّيْتُها تَنْدِيَةً والمكان المُنَدَّى وكذلك المصدر يصف ابلا ترعى على دمن المياه فإن عافت الرَّعْىَ استُعملت فى الرحيل والركوب فهو كقوله * فعَليقُها الاسْراجُ والإلجامُ * وانّما عطف الركوب بالفاء دون الواو ليُؤْذِن بانّ ذلك متّصل لا ينقطع كما يقال مُطِرْنا ما بين زُبالَةَ فالثَّعْلَبِيَّة اذا اردت ان المطر انتظم الأماكنَ التى بين هاتَيْن القريتَيْن يقروها شيـًا فشيـًا بلا فُرْجة ولو قلت مطرنا ما بين زبالة والثعلبيّة فانّما افدت بهذا القول ان المطر وقع بينهما ولم ترد انه اتّصل فى هـذه الاماكن من اوّلها الى آخرها وامّا قول الراجز * إنّ المُوَقَّى مِثْلُ ما وُقِيتُ * فهو لرُؤْبَةَ بـن العجّاج وقبله

* يا رَبِّ انْ أَخْطَأْتُ او نَسِيتُ * فأَنْتَ لا تَنْسَى ولا تَمُوتُ *

الشاهد فيه استعمال المُوَقَّى بمعنى التَّوْقِيَة اى انّ التوقية مثلُ تَوْقِيَتى وكان قد وقع فى أَيْدى الحَرُوريّة

وامّا قول الاخر * أُقاتِلُ حتى لا أرى لى مُقاتَلًا * فانّ هذا المِصْراع قد استعمله شاعران احدهما مالك بن ابى كَعْب وتمامه * وأَنْجُو اذا حُمَّ الجَبانُ من الكَرْب * والشاهد فيه استعمال مُقاتَل بمعنى القِتال اى حتى لا تبقى لى قُدْرةٌ على القتال وأنجو عند الغَلَبَة بالفِرار اذا هلك الجبان وأُحيطَ به لعَجْزه عن الدفع والنجاة والاخر زيد الخَيْلِ وتمامه * وأَنْجُو اذا لم يَنْجُ الّا المُكَيَّسُ * اى الكَيِّس العاقل لانّه يعرِف وجه التخلّص وامّا قوله * كانّ صَوْتَ الصَّنْجِ فى مُصَلْصَلِهْ * الشعر فالشاهد فيه استعمال المصلصل بمعنى الصَلْصَلَة شبّه صَهِيل الفرسْ بصوت الصنج والصنج الذى تعرفه العرب فهو الذى يُتّخذ من صُفْرٍ يُضرَب احدهما بالاخرِ وامّا ذو الأوتار فهو للعَجَم والصلصلة الصوت يقال تَصَلْصَلَ الحَلْىُ على صدر المرأة اى صَوّتَ ويجوز ان يكون شبّه عَلْكَ اللجام لَجْرْيه بصوت الصنج وصلصلةُ اللجام صوتُه ،

فصـــل ٣٣٤

قال صاحب الكتاب والتَفْعال كالتهدار والتلعاب والترداد والتجوال والتقتال والتسيار بمعنى الهَدْر واللَّعْب والرَّدّ والجَوَلان والقَتْل والسَيْر ممّا بُنى لتكثير الفعل والمبالغة فيه ،

قال الشارح هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدرُ فَعَلْتُ فيه على غيرِ ما يجب له بأن زِيدَ فيه زوائدُ للإيذان بكثرة المصدر وتكريره كما جاءت فَعَّلْتُ بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره وذلك قولك فى الهَدْر التَهْدار يقال هَدَرَ الشرابُ يَهْدِرُ هَدْرًا وتَهْدارًا اذا غَلَى فالتهدارُ الهَدْرُ الكثير وقالوا فى اللَّعْب التَلْعاب وفى الصَفْق التَصْفاق وفى الرَدّ التَرْداد وفى الجَوَلان التَجْوال وفى القَتْل التَقْتال وفى السَيْر التَسْيار فليس فى هذه المصادر ما هو جارٍ على فَعَلَ لكن لمّا اردت التكثير عدلتَ عن مصادرها وزدتَ فيها ما يدلّ على التكثير لان قوّة اللفظ تُؤذِن بقوّة المعنى الا ترى انّهم يقولون خَشُنَ الشىء واذا ارادوا الكثرة والمبالغة قالوا اِخْشَوْشَنَ وقالوا عَشُبَت الارضُ واذا ارادوا الكثرة قالوا اِعْشَوْشَبَت فهى مصادرُ جرت على غير افعالها وقال الكوفيون التَفْعال هنا بمنزلة التَفْعيل ولا بأسَ به لانّ التفعيل مصدرُ فَعَّلَ وهو بناءُ كثرة فلم يأتوا بلفظه لئلّا يُتوهَّم انّه منه فغيّروا الياء بالالف وبقّوا التاء مفتوحةً فامّا التِبْيان فلم ترد التاء فيه للتكثير ولو كانت كذلك لفُتحت لكنّها زيدت لغير علّة والبَيان والتِبْيان واحدٌ وكذلك التِلْقاء واللِقاء واحدٌ وليس فى المصادر تِفْعالٌ بكسر التاء الّا هذَيْن

المصدرَيْن وما عداهما تَفْعالٌ بالفتح وقد جاءت اسماءٌ يسيرةٌ غيرُ مصادر على تِفْعال تبلغ نحوَ ستّةَ عشرَ اسماً قالوا تِهْواءٌ وتِبْراكٌ وتِعْشارُ وتِرْباعُ لمواضعَ وتِمْساحٌ للدابّة المعروفة وتِمْساحٌ للرجل الكذّاب وتِجْفافٌ لِما يُلْبَس الفرس عند الحرب والجمع تجافيفُ وتِمْثالٌ للصورة وتِمْرادٌ بيتٌ صغيرٌ للحَمام والجمع تماريدُ وتِلْفاقٌ ثوبان يُلْفَقان وتِلْقامٌ سريع اللَّقْم وتِضْرابٌ لوقت الضِراب وتِلْعابٌ كثير اللَّعْب وتِقْصارٌ وتِنْبالٌ للقصير ،

فصل ٣٣٥

قال صاحب الكتاب والفِعّيلَى كذلك تقول كان بينهم رِمِّيّا وهي التَرامى الكثيرُ والحِجّيزَى والحِثّيثَى كثرةُ الحَجْزِ والحَثِّ والدِلّيلَى كثرةُ العِلْم بالدَلالة والرُسوخ فيها والقِتّيتَى كثرةُ النَميمةِ ،

قال الشارح اعلم ان هذه المصادر جاءت على فِعّيلَى مضعّفةَ العين للمبالغة والتكثير يقال كان بينهم رِمّيّا اى تَرامٍ ولا يريد مطلق الرَمْى بل الكثرة وكذلك الحِجّيزَى والحِثّيثَى المراد كثرة الحَجْز والحَثّ كما ان الرِمّيّا كذلك ولا يكون من واحد لان المراد الترامى والتحاجُز والتحاثُث وقد يجيء هذا الوزنُ لواحد قالوا الدِلّيلَى والمراد بها كثرة العِلْم بالدَلالة وقالوا القِتّيتَى بمعنى النَميمة والهِجّيرَى كثرة الكلام السيّئ وعن عُمَرَ رضه لولا الخِلّيفَى لأَذَّنْتُ اى لولا الخلافة والاشتغالُ بأمرها عن تعهُّد أَوْقات الأَذان لأَذَّنْتُ يشير بذلك الى فضل الأَذان وهذه الالفاظ من المصادر جاءت مؤنّثةً بالالف ولم تأت الّا مقصورةً نحوَ الدَعْوَى والرُجْعَى وخَصَّه بالشيء خُصوصاً خُصوصيّةً وخِصّيصَى وحكى الكسائىّ خِصّيصاءَ بالمدّ والامرُ بينهم فَيْضُوضَى والفَيْضُوضَى الامر المشترك وأجاز المدّ فى جميع الباب قياساً وخالفه جميع البصريين فى ذلك والفرّاء من اصحابه ،

فصل ٣٣٦

قال صاحب الكتاب وبناء المَرّة من المجرَّد على فَعْلَة تقول قمتُ قَوْمَةً وشربتُ شَرْبَةً وقد جاء على المصدر المستعمَل فى قولهم أتيتُه اتْيانةً ولقيتُه لقاءةً وهو ممّا عداه على المصدر المستعمل كالإعْطاءة والانطلاقة والابتِسامة والتَرْوِيحة والتَقَلُّبة والتَغافُلة واما ما فى آخره تاء فلا يُتجاوز به المستعمل بعينه تقول قاتَلْتُه مُقاتَلةً واحدةً وكذلك الاستعانةُ والدَحْرَجةُ ،

قال الشارح قد تقدّم ان اصل مصدر الفعل الثلاثيّ المجرّد من الزيادة أن يأتى على فَعْلٍ فاذا ارادوا المرّة الواحدة لحقوه التاء وجاؤا به على فَعْلَةٍ قالوا ضربتُه ضَرْبَةً وقتلتُه قَتْلَةً وأتيتُه أَتْيَةً ولقيتُه لَقْيَةً وكذلك لو كان فى المصدر زيادةٌ نحو جلس جُلُوسًا وقعد قُعُودًا فانّك تُسْقط الزيادة اذا اردت المرّة الواحدة وتأتى به على فَعْلَةٍ نحو جلس جَلْسَةً وقعد قَعْدَةً لان الاصل جَلْسٌ وقَعْدٌ وقولهم الجُلُوس والذَهاب ونحوهما ليست الزيادة فيه من الاصل لانّها لم تكن فى الفعل ولم تلزم الزيادةُ فيه لزومَها ما كانت موجودةً فى فعله نحوَ الافْعال فى باب أَفْعَلَ والاستفعال فى بابِ استفعل فالضَرْبُ والقَتْلُ ونحوهما جمع فَعْلَةٍ نحوِ تَمْرَةٍ وتَمْرٍ ونَخْلَةٍ ونَخْلٍ لان المصدر يدلّ على الجنس كما ان النخل والتمر يدلّان على الجنس فضَرْبَةٌ نظير تمرةٍ وضَرْبٌ نظير تمرٍ، وقد يزيدون التاء على المصدر المزيد فيه فيزيدون به المرّة الواحدة قالوا اتيتُه اتْيانَةً ولقيتُه لِقاءةً جاؤا به على المصدر المستعمل كانّهم نزّلوا الزيادة غير اللازمة منزلةَ اللازمة فكما يقولون أَعْطَيْتُه اعْطاءةً واستغفرتُه استغفارةً كذلك قالوا اتيته اتيانةً ولقيته لقاءةً، وهو فيما عداه على المصدر المستعمل يعنى ما عدا الفعلَ الثلاثىَّ المجرَّدَ من الزيادة والمرادُ انّ ما كان من الفعل زائدًا على الثلاثة فانّ المرّة الواحدة تكون بزيادة الهاء على مصدره المستعمل نحوِ قولك استغاث استغاثةً وأَعْطاه اعْطاءةً وكَسَّره تَكْسِيرَةً يراد بذلك كلّه المرّة الواحدة وسَواءٌ ما كان زائدا على الثلاثة بحروف كلّها اصولٌ نحوُ الدَحْرَجَة والسَرْهَفَة او بزيادة على بنات الثلاثة نحو أعطيتُه اعطاءةً وانْطَلَقَ انطلاقةً، فان كان فيه هاءٌ لم يُجتلب للمرّة هاءٌ واكتُفى بالهاء التى فيه عن هاء تجتلبها وذلك قولك قاتلتُه مُقاتَلَةً ولا تقول فى المرّة قِتالَةً لان اصل المصدر فى فاعَلَ المُفاعَلَةُ لا الفِعال لانّه على وزن الدَحْرَجَة ومثله أَقَلْتُه اقالَةً واسْتَعَنْتُ به استعانةً ولو قيل فى قولك اذا قلت استعنتُ به استعانةً وأراد المصدر ثمّ قال استعانةً وأراد المرّة الواحدة أنّ هذه التاء غير تلك التاء الأولى كما انّك اذا قلت يا مَنْصُ فى لغةِ من قال يا حارُ فانّ الضمّة إفيه غير ضمّة الصاد التى كانت فيه لكان قولًا قويًّا،

فصل ٣٣٧

قال صاحب الكتاب وتقول فى الضرب من الفعل هو حَسَنُ الطِعْمة والرِكْبة والجِلْسة والقِعْدة وقتلتُه قِتْلةَ سَوْءٍ وبِئْسَتِ المِيتَةُ والعِذْرَةُ ضربٌ من الاعتذار،

قال الشارح انّما قال فى الضرب من الفعل لان المصدر يدلّ على جنس الفعل فاذا قلت ضَرْبٌ او قَتْلٌ دلّ على الضرب والقتل الذى يتناول جميعَ انواع الضرب والقتل وأنت هنا لم تُرِد به الجنس ولا العدد انّما اردت نوعًا من الجنس فاذا قلت الطِعْمَة والرِكْبَة والجِلْسَة ونحوها فانّما تريد الحالة التى عليها الفاعل والمراد انّه اذا ركب كان ركوبُه حسنًا اى ذلك عادتُه فى الركوب والجلوس وكذلك هو حسنُ الطِعْمَة المراد ان ذلك لمّا كان موجودا فيه لا يُفارِقه صار حالةً له والقِعْدَةُ حالةُ وقتِ قعوده ومثله القِتْلَة للحالة التى قُتل عليها وبِئْسَتِ المِيتَةُ اى انّه مات مِيتَةَ سَوْءٍ اى حالةُ وقت الموت كانت سيّئةً والعِذْرَةُ حالةُ وقت الاعتذار، وهذا البناء يكون على ضربين احدهما للحالة على ما ذكرنا والاخر ان يكون مصدرا لا يراد به الحالةُ وذلك نحو دَرَيْتُ دِرْيَةً ولفلانٍ شِدّةٌ وبأْسٌ وشَعُرْتُ بالامر شِعْرَةً وقولهم لَيْتَ شِعْرِى المراد ليت شِعْرَتى اى عِلْمى ومَعْرِفَتى وانّما حذفوا التاء تخفيفًا لكثرة الاستعمال،

فصل ٣٣٨

قال صاحب الكتاب وقالوا فيما اعتلّت عينُه من أَفْعَلَ واعتلّت لامُه من فَعَّلَ اجازةٌ واطاقةٌ وتَعْزِيَةٌ وتَسْلِيَةٌ معوِّضين التاء من العين واللام الساقطتَيْن ويجوز تركُ التعويض فى أَفْعَلَ دون فَعَّلَ قال الله تعالى وإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وتقول أَرَيْتُه اراءً ولا تقول تَسْلِيًا ولا تَعْزِيًا وقد جاء التَّفْعِيلُ فيه فى الشعر قال

* فَهْىَ تُنَزِّى دَلْوَها تَنْزِيًا * كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

قال الشارح امّا ما كان من الافعال على أَفْعَلَ معتلَّ العين نحو أجاز يُجيز وأطاق يُطيق ونظائرهما من نحوِ أقام وأقال فإنّ المصدر منها على اجازة واطاقة واقامة واقالة والاصل اجْوازٌ واطْواقٌ لانّه من أجاز يجيز وأطاق يطيق فهو كقولك أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكرامًا الّا انّه لمّا اعتلّت العين من اجاز يجيز واطاق يطيق بقلبها الفًا أعلّوا المصدر حملًا على الفعل بنقل حركتها الى ما قبلها ثمّ قلبت العين الفًا لتحرّكها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآنَ وكانت الالف بعدها ساكنةً فحذفت الالف لالتقاء الساكنَيْن وعُوِّض من المحذوف التاء فالخليل وسيبويه يذهبان الى ان المحذوف الفُ افعال لانّها زائدةٌ فهى أَوْلى بالحذف وابو الحسن الاخفش والفرّاء يذهبان الى ان المحذوف الالف المبدلة من العين وهو القياس ولذلك اختاره صاحب الكتاب فقال معوِّضين من العين واللام يريد العين من إطاقة واللام من

تَعْزِيَة وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه ومن ذلك استَعَنته استِعانةً واستَخار استِخارةً والاصل استِعْوانا واستِخْيارا فامّا قولهم أَرَيْتُه اراءةً فانّه وان لم يكن معتلّ العين لان الاصل أَرْأَيْتُه عينُه همزة لانّه أَفْعَلَ من رَأَيْتُ فالهمزة حرف صحيح لكنّه دخله نقصٌ بتخفيف الهمزة ولزوم ذلك حتى صار الاصل مرفوضا وذلك انّهم ألقوا حركة الهمزة على الراء وأُسْقطت الهمزة فأتوا بالهاء عوضًا من ذلك النقص والذى يدلّ على ان الهاء عوضٌ من المحذوف انّك تقول اخترتُ اختِيارا وانقاد انقِيادا فلا تُلْحِق الهاء لانّه لم يسقط من المصدر شىء لانّه لم يلتق فيه ساكنان وأجاز سيبويه ان لا يأتوا بالعوض واحتجّ بقوله تعالى وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَاءِ ٱلزَّكَوٰةِ والفرّاء يجيز حذفها فيما كان مضافا نحو الآية فكان الاضافة عوضٌ من التاء وسيبويه لم يفصل بين ما كان مضافا وغير مضاف فهو يجيز أَقامَ اقامًا والفرّاء لا يجيزه ، وامّا فَعَّلَ فله فى الصحيح مصدران التَّفْعِيل والتَّفْعِلَة نحو كرّمته تَكْرِيمًا وتَكْرِمَةً وعظّمته تعظيما وتعظمة والتفعيل هو الاصل لانّه هو اللازم فامّا اذا كان معتلّ اللام بالياء او الواو أَلزموه تَفْعِلَةً ولم يأتوا بالمصدر الاخر لئلّا يجتمع فى آخره ياءان قبلهما كسرةٌ فيُحتمل ثقلٌ وعنه مندوحةٌ الى المصدر الاخر وذلك قولك عَزَّيْتُه تَعْزِيَةً وغَذَّيْتُه تَغْذِيَةً قال ابو بكر بن السرّاج الاصل تَعْزِيًّا وتَغْذِيًّا فحذفت ياءٌ من الياء المشدّدة ودخلت التاء عوضًا من المحذوف وكلامُ الشيخ يُصرِّح فيه بان المحذوف اللام وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أَوْجَهُ عندى لان اللام باقيةٌ فى الصحيح من نحو تَكْرِمَة فكذلك يكون فى المعتلّ ولا يجوز اسقاط التاء من هذا فيقالَ فى تغزية تَغْزٍ كما جاز فى اقامة فقالوا اقامٌ والفرقُ بينهما ان نحوَ أَقامَ وأَقالَ واستَحاذَ قد استُعمل على الاصل فقالوا أَطْوَلْتُ إِطْوالًا واستَحْوَذْتُ استِحْواذًا فلمّا كان قد ورد تامًّا على الاصل جاز ان لا يعوَّض منه فامّا نحوُ تَعْزِيَة وتَغْذِيَة فلم يرد الاصل البتّة فلزم العوض لذلك وقد جاء التفعيل فيه فى الشعر قال * فهى تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا الخ * والشاهد فيه قوله تَنْزِيًّا والقياس تَنْزِيَةً لكنّه راجَعَ الاصلَ ضرورة لانّ الشاعر له مراجَعةُ الاصول المرفوضة يقال امرأةٌ شَهْلَةٌ اذا كانت نَصَفًا وصار كالاسم لها بالغَلَبَة ولا يقال ذلك للرجل يصف امرأةً تستقى ماء والمراد انّها ترفع دَلْوَها كما ترفع المرأةُ الصبىَّ عند ترقيصه ،

فصــل ٣٣٩

قال صاحب الكتاب ويُعمَل المصدر إِعمالَ الفعل مفردًا كقولك عجبتُ من ضَرْبِ زيدٌ عمرا ومن ضرب عمرا

زيدٌ ومضافا الى الفاعل او الى المفعول كقولك أَعْجَبَنى ضربُ الاميرِ اللصَّ ودَقُّ القَصّارِ الثوبَ وضربُ اللصِّ الاميرُ ودقُّ الثوبِ القصّارُ ويجوز تركُ ذكرِ الفاعل والمفعول فى الإفراد والاضافةِ كقولك عجبتُ من ضربِ زيدا ونحوُه قوله عزّ اسمه أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ومن ضربِ عمرٍو ومن ضربِ زيدٍ اى من ان ضَرَبَ زيدٌ او ضُرِبَ ونحوُه قوله تعالى وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ومعرَّفا باللام كقوله

* ضَعِيفُ النِكَايَةِ أَعْداءَهُ * يَخَالُ الفِرارَ يُراخِى الأَجَلْ *

وقولِه * كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا * ،

قال الشارح والمصدر يعمل عملَ الفعل المأخوذِ منه إِن كان الفعل غير متعدّ كان المصدر غير متعدّ فكما تقول قام زيدٌ ولا تجاوز الفاعلَ كذلك تقول أعجبنى قيامُ زيدٍ وإِن كان يتعدّى الى واحد يتعدّى مصدره الى واحد فتقول أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا وتقول اعجبنى إعطاء زيدٍ عمرًا درهمًا فتعدّيه الى مفعولَيْن كما يفعل ذلك الفعلُ نحو اعطيتُ زيدا درهما وإِن كان يتعدّى فعلُه بحرفِ جرّ كان المصدر كذلك فتقول اعجبنى مرورُك بزيدٍ، وانّما يعمل من المصادر ما كان مقدّرا بأَنْ والفعلِ نحو قولك أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرًا وتقديره أن ضَرَبَ زيدٌ عمرا فامّا اذا كان مؤكِّدًا لفعلِه او عاملًا فيه الفعلُ الذى أُخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل لانّه لا يقدَّر بأَنْ والفعلِ وذلك نحو قولك ضربتُ زيدا ضَرْبًا والضربَ الشديدَ لانّه لا يحسن ان تقول فيه ضربتُ زيدا أن ضربتُ زيدا فامّا قولهم فى الامر ضَرْبًا زيدًا فكثيرٌ من النحويين يقولون العاملُ فى زيد ضربًا والذى عليه المحقّقون ان العامل فيه الفعل الذى نصب المصدرَ وتقديره اِضْرِبْ ضربًا زيدا ولا يبعد عندى ان يكون هذا المصدر عاملا فى زيد لنيابته عن الفعل لا بحكمِ أنّه مصدرٌ وجاء كقولك زيدٌ فى الدار قائمًا فالعاملُ فى الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه وذلك لنيابته عن الفعل كذلك ههنا ويكون فيه ضميرُ فاعلٍ نُقل اليه من الفعل وهو ضمير المخاطب كما نُقل الضمير من الفعل الى الظرف فى زيدٌ فى الدار قائمًا ولو أظهرت الفعل وقلت اِضْرِبْ ضَرْبًا زيدا لم يكن العامل فى زيدا الّا الفعلَ دونِ المصدر كما انّك لو اظهرت العامل فى الظرف وقلت زيدٌ استقرّ فى الدار قائما لم يكن العامل فى الحال الّا الفعلَ دون الظرف وكان خاليًا من الضمير ولو قلت أنكرتُ ضَرْبَك زيدا لكان فى معنَى أَنْ والفعلِ لانّه يحسن ان تقول أنكرتُ أن تضرب اذ العامل فيه من غير لفظه ولك ان تقدّره بأَنْ والفعلِ المسند الى الفاعل نحو قولك أعجبنى ضَرْبُك زيدا والتقدير أن ضربت زيدا ولك ان تقدّره بالفعل الذى لم يسمّ فاعله نحو

ساءنى ضربُك والتقدير أن ضُرِبْتَ والفرقُ بينهما بالقرائن   وانّما عمل المصدر إن كان على هذه الصفة لانّه فى معنى الفعل على ما ذكرنا ولفظُه متضمّنٌ حروف الفعل فجرى مجرى اسم الفاعل فعمل عملَه الا ترى انّ أَنْ وما بعدها من الفعل لمّا كانت فى تأويل المصدر أُعطيت حُكْمَه فوقعت فاعلةً ومفعولةً ومضافا اليها نحوَ قولك اعجبنى ان قمتَ فأَنْ وما بعدها من الفعل فى موضعِ مرفوع بانّه الفاعل وتقول أَكْرَهُ أنْ تقومَ والمعنى اكره قيامَك كذلك المصدر اذا كان مقدّرا بأَنْ والفعلِ كان له حكمُ الفعل من العمل وانّما اشتُرط ان يكون لفظ المصدر العامل متضمّنًا حروفَ الفعل ليدلّ على الفعل فلذلك تقول مُرورى بزيدٍ حسنٌ ومرورى بعمرٍو قبيحٌ ولو قلت وهو بعمرو قبيحٌ لم يجز لزوال حروف الفعل من لفظه ، وهذا المصدر يعمل على ثلثة اضرب اذا كان مفردًا منوّنًا واذا كان مضافًا واذا كان معرّفًا بالالف واللام فامّا الاوّل وهو ما كان منوّنًا فهو اقيسُ الضروب الثلاثة فى العمل وذلك من قِبَل ان المصدر انّما عمل لشَبَهه بالفعل والتنوينُ يدلّ على التنكير فهو فى المعنى موافقٌ لمعنى الفعل وإن كان فى اللفظ من زيادات الاسماء   وامّا المضاف فاعمالُه فى الجرّ بعد الاوّل لانّ الاضافة وإن كانت من خصائص الاسماء وبابُها التعريف والتخصيص وذلك ممّا لا يكون فى الافعال الّا ان الاضافة قد تقع منفصلةً فلا تفيد التعريفَ على حدّ وقوعها فى اسم الفاعل فلمّا كان التعريف قد يتخلّف عن الاضافة لم تكن الاضافة منافيةً لمعنى الفعل من كلّ وجه اذ قد توجَد غيرَ معرِّفة   وامّا ما عمِل من المصادر وفيه الالف واللام فهو أضعفُها لانّ الالف واللام لا تكون فى اسماء الاجناس التى هى الاصول الّا معرِّفةً فلذلك ضعُف إعمالها وانّما قلنا فى اسماء الاجناس تحرُّزًا من الأعلام فإنّ الالف واللام قد تدخلها لا لمعنى التعريف نحوَ الحَسَن والعَبّاس ونحوِ قوله * باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسِيرِهَا *   فمثالُ ما عمل من المصادر منوّنًا قولك اعجبنى ضربٌ زيدٌ عمرًا وان شئت قلت اعجبنى ضربٌ عمرًا زيدٌ فتُقدِّم المفعول على الفاعل وذلك قليل فى الاستعمال   وانّما جاز ان تأتى بعد المصدر بالفاعل والمفعول ولم يجز ان تأتى بعد اسم الفاعل الّا بالمفعول وذلك من قِبَل ان المصدر غيرُ الفاعل والمفعول فلم تستغن بذكره عن ذكرهما وليس كذلك اسم الفاعل فانّه هو الفاعل فلم تحتج الى ذكره بعده فلذلك لم تجز اضافتُه الى الفاعل لانّ الشىء لا يضاف الى نفسه ، وجملةُ الامر ان الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستّة اوّلُها ان الالف واللام فى اسم الفاعل تفيد التعريف مع كونها بمعنَى اَلّذِى والالف واللام فى المصدر تفيد التعريف لا غيرُ   الثانى ان اسم الفاعل يتحمّل الضميرَ كما يتحمّل الفعلُ لانه جارٍ عليه

والمصدر لا يتحمّل ضميرا لانه بمنزلة اسماء الاجناس والفاعل يكون معه منويّا مقدّرا غيرَ مستترٍ فيه الثالث ان المصدر يضاف الى الفاعل والمفعول واسمُ الفاعل لا يضاف الّا الى المفعول لا غيرُ وقد ذُكر الرابع ان المصدر يعمل فى الازمنة الثلاثة واسم الفاعل يعمل عمل الفعل فى الحال والاستقبال الخامس ان المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه سواءٌ كانت فيه الالف واللام او لم تكن واسم الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه اذا لم تكن فيه الالف واللام السادس ان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله والمصدر يعمل معتمدا وغير معتمد فمّما جاء مُعْمَلا من المصادر منوّنا قوله تعالى أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ فيتيمًا منصوب بالمصدر الذى هو اطعام والتقدير او اطعامٌ هو فيكون الفاعل مقدّرا محذوفا فإن صرّحت بالفعل كان الفاعل مستترا نحوَ قولك او أن أطعم يتيما ومن ذلك قول الشاعر

* فلولا رَجاءُ النَّصْرِ منك ورَهْبَةٌ * عِقابَك قد صاروا لنا كالمَوارِدِ *

فأعمل رهبة فى عقابك ومن ذلك قول الاخر

* بضَرْبٍ بالسُّيُوف رُؤُوسَ قَومٍ * أَزَلْنا هامَهنّ على المَقِيلِ *

فنصب الرؤوس بضربٍ وامّا اعماله وهو مضاف فانّه يضاف الى الفاعل والى المفعول لتعلّقه بكلّ واحد منهما فتعلّقه بالفاعل وقوعُه منه وتعلّقه بالمفعول وقوعه به واضافتُه الى الفاعل احسن لانّه له واضافته الى المفعول حسنة لانّه به اتّصل وفيه حَلَّ وذلك نحو قولك سَرَّنى ضربُ زيدٍ عمرًا اذا اضفتَه الى الفاعل وضربُ زيدٍ عمرٌو اذا اضفته الى المفعول تخفض ما تضيفه اليه إن كان فاعلًا وإن كان مفعولا فإن اضفته الى الفاعل جررت الفاعلَ ونصبت المفعول واذا اضفته الى المفعول جررتَه ايضا ورفعت الفاعل وممّا جاء من ذلك مُعْمَلًا وهو مضاف قوله تعالى وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ اضافه الى الفاعل ونصب الناس لانه مفعول ومنه قول الشاعر

* عَهْدِى بها الحَىَّ الجميعَ وفيهمِ * قَبْلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ *

اضاف العهد الى الياء وهو فى موضع الفاعل ونصب الحَىّ لانه مفعول وعهدى مبتدأ وقوله وفيهم الى آخر البيت فى موضع الحال وقد سدّ مَسَدّ الخبر كقولك قيامُك ضاحكًا وضَرْبى زيدا قائمًا وقد يضاف الى الفاعل ولا يُؤْتَى له بمفعول وذلك نحوُ عجبت من ضرب زيدٍ اى من أن ضَرَبَ زيدٌ او ضُرِبَ زيدٌ ان شئت قدّرته بما سُمّى فاعله وان شئت قدّرته بما لم يسمّ فاعله ومنه قوله تعالى وَهُمْ مِنْ بَعْدِ

غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ اى من بعدِ ان غُلِبُوا ومن اضافته الى المفعول قوله

* أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مُرْبِعٌ ومُصِيفُ * لعينَيْكَ من ماءِ الشُّؤونِ وَكِيفُ *

والتقدير أَمِنْ أن رَسَمَ دارًا مربعٌ ومصيفٌ وقد يضاف الى المفعول من غير ذكر الفاعل نحوَ قوله تعالى لَا يَسْأَمُ ٱلْإِنْسَانُ مِنْ دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ والاصل من دعاء الخير هو والتقدير من ان يدعو الخيرَ ومثله قوله تعالى لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ اى بسؤال نعجتك هو وحذف الفاعل للعلم به ودلالةِ الحال عليه لان المصدر لا يتحمّل ضميرا بخلاف الصفة فامّا قولهُ

* فلا تُكْثِرَا لَوْمِي فإنّ أخاكما * بذِكْراهُ لَيْلَى العامريّةَ مُولَعُ *

ففى البيت مصدران احدهما اللوم والاخر الذِكْرَى فاللوم مضاف الى المفعول والمراد لا تكثر لومَكَ إيّاى والذكرى مضاف الى الفاعل وهو الهاء وليلى المفعول فى محلّ منصوب ، وامّا الضرب الثالث وهو اعمال المصدر وفيه الالف واللام فنحوُ قولك عجبت من الضرب زيدٌ عمرا اى من أن ضرب زيدٌ عمـرا ولا أعلمُه جاء فى التنزيل فامّا قوله * ضعيفُ النِكايةِ أَعْداءَه الخ * انشده سيبويه غُفْلًا ولم يذكر شاعرَه والشاهد فيه نصب الاعداء بالنكاية لمنع الالف واللام الاضافةَ كمنع التنوين وبعضهم ينصبه بمصدر منكور منوّن محذوفٍ تقديره ضعيفُ النكايةِ نكايةً اعداءَه وذلك لضُعْف اعمال المصدر وفيه الالف واللام يهجو رجلا يقول هو ضعيفٌ عن ان يَنْكَأَ اعداءه وجَبانٌ فلا يثبت لقِرْنه فيلجأ الى الفِرار ويخاله مُؤَخِّرا لأَجَله ، وامّا قول الاخر

* لقدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرةِ أنّنى * كررتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعا *

فهو فى الكتاب منسوب الى المَرّار الأَسَدىّ ورواه بعضهم فى شعر مالك بن زُغْبةَ الباهلىّ وبعده

* وإنّى لَأُعْدِى الخَيْلَ تَعْثُرُ بالقَنَا * حِفاظًا على المَوْلَى الحَديدِ لِيُمْنَعَا *

ورواية البيت فى كتاب سيبويه لحقتُ مكانَ كررتُ والاحتجاج على روايةِ من روى كررت فيكون مسمع منصوبا بالضرب وامّا من روى لحقت يجوز ان يكون مسمع منصوبا به لا بالمصدر فلا يكون فيه حجّةٌ فان قيل ولا يكون ايضا فى رواية من روى كررت حجّةٌ لاحتمالِ ان يكون المراد كررت على مسمع فلم انكل عن ضربه بحذف الجارّ قيل لا يحسن ذلك لانّ حذف حرف الجرّ واعمال الفعل اللازم قبله بابُ ضرورة وطريقُه السَماع فلا يُحمَل عليه ما وُجِد عنه مندوحةٌ يقول قد علم اوّلُ مَن لقيتُ من المُغيرين انّى صرفتهم عن وجوههم هازمًا لهم ولحقتُ مَسْمَعًا فلم انكل عن ضربه بسيفى والنكولُ الرجوع عن

القِرْن جُبْنًا وكانت بنو ضُبَيْعَة قد أغارت على باهِلَةَ فلحقتْهم باهلةُ فهزمتْهم والمُغيرة اسم فاعل من أغار وأُولاها بضمّ الهمزة وهى مُقدِّمتها وهى تأنيث أوَّل، وقد تقدّم القول ان اعمال المصدر وفيه الالف واللام ضعيف ولذلك ذهب بعضهم الى انّك اذا قلت اردتُ الضرب زيدا فانّما تنصبه باضمار فعل لا بالضرب وبعضُهم يقدّره بمصدر ليس فيه الفٌ ولامٌ كانّه قال ضعيفُ النكايةِ نكايةٍ اعداءَه والصوابُ انّه منصوب بالمصدر المذكور على ضُعْفه وذلك لان الالف واللام بمنزلة التنوين فعمل وفيه الالف واللام كما يعمل وفيه التنوين فاعرفه،

فصــل ٣٤٠

قال صاحب الكتاب وبيت الكتاب

* قد كنتَ داينْتَ بها حَسّانَا * مَخافةَ الافْلاسِ واللَّيّانَا *

انّما نُصب فيه المعطوفُ محمولا على محلّ المعطوف عليه لانّه مفعولٌ كما حَمَلَ لَبيدٌ الصفةَ على محلّ الموصوف فى قوله * طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المظلومُ * اى كما يطلب المعقّبُ المظلومُ حقَّه،

قال الشارح اذا عطفت على ما خُفض بالمصدر جاز لك فى المعطوف وجهان احدهما ان تحمله على اللفظ فتخفضه وهو الوجه والاخر ان تحمله على المعنى فإن كان المخفوض مفعولا فى المعنى نصبت المعطوف وإن كان فاعلا رفعته فتقول عجبت من ضربِ زيدٍ وعمرٍو وان شئت وعمرا فهو بمنزلة قولك هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا وانّما كان الوجه الجرّ لتشاكُل اللفظين واتّفاقِ المعنيين واذا حملته على المعنى كان مردودا على الاوّل فى معناه وليس مُشاكِلا له فى لفظه واذا حصل اللفظُ والمعنى كان اجود من حصول المعنى وحدَه واذا نصبت قدّرت المصدر بالفعل كانّك قلت عجبت من ان ضرب او من ان يضرب ليتحقّق لفظُ الفاعل والمفعول فامّا قوله

* قد كنتَ داينْتَ بها حَسّانَا * مَخافةَ الافْلاسِ واللَّيّانَا *
* يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقِيانا *

الشعر لزياد العَنْبَرىّ والشاهد فيه نصب اللّيّان بالعطف على المعنى وذلك كانّه قال وتخاف اللّيّانَ ويجوز ان يكون معطوفا على مخافة والتقدير مخافةَ الافلاسِ ومخافةَ اللّيّانِ ثمّ حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وكذلك القيان هو منصوب على معنى الأصل لان المراد يحسن ان يبيع الاصلَ

والقِيانَ والقَيْنَةُ الأَمَةُ مُغَنِّيَةً كانت او غيرَ مغنّية يريد انّه دايَنَ بها يعنى الإبل حسّانَ لانّه مَلِئٌ لا يُماطِل مخافةَ ان يُدايِن غيرَه ممّن ليس بمَلِيءٍ فيُماطِل لإفلاسه واللَّيّانُ مصدر بمعنى اللَّيّ ومنه قوله عليه السلام لَيُّ الغَنِيّ ظُلْمٌ ، والنعت فى ذلك كالعطف فى جواز الحمل على اللفظ والمعنى تقول فيه عجبت من ضرب زيدٍ الظريفِ بالخفض على اللفظ والظريفُ بالرفع على المعنى ومنه قول لَبيد

* حتّى تَهَجَّرَ فى الرَّواح وهاجَه * طَلَبَ المعقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ *

يصف عَيْرا يقول حتى تهجّر فى الرواح اى سار فى الهاجرة وهاجه يعنى أثاره اى العيرَ وطلب منصــوب على المصدر بما دلّ عليه المعنى اى طَلَبَ الماءَ طَلَبًا مثلَ طلبِ المعقّب حقّه المظلوم ثمّ حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه والمعقِّب الممطول بدَيْنه قيل له ذلك لانه يتبع عَقِبَ المَدين والمظلوم نعتٌ له على المعنى ولو خفض لكان اجود لو ساعدتِ القافيةُ ،

فصـــل ٣٤١

قال صاحب الكتاب ويعمل ماضيًا كان او مستقبَلا تقول أعجبنى ضربٌ زيدا امسِ وأُريد إكرامَ عمرٍو اخاه غدا ،

قال الشارح يشير بذلك الى الفرق بين اسم الفاعل والمصدر فى العمل وذلك لانّ اسم الفاعل لا يعمل الّا اذا كان للحال او الاستقبال نحوَ قولك هذا ضاربٌ زيدا غدًا ومُكْرِمٌ عمرًا الساعةَ ولا يعمل بمعنى المضىّ بل يكون مضافا الى ما بعده نحوَ هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وسيأتى الكلام عليه مستوفًى وامّا المصدر فانّه يعمل على كلّ حال سواءٌ كان ماضيًا او حاضرًا او مستقبَلا والعلّة فى ذلك ان اسم الفاعل انّما عمل لجَرَيانه على الفعل المضارع فى حركاته وسَكَناته وعددِ حروفه على ما سيوضَح فامّا اذا كان بمعنى الماضى فانّه لا مشابهةَ بينه وبين الفعل الماضى الا ترى انّ ضَرَبَ ثلثةُ احرف كلّها متحرّكة وضاربٌ اربعةُ احرف الثانى منها ساكنٌ فلذلك لم يعمل اذا كان بمعنى الماضى وامّا المصدر فانّه لم يكن عملُه لِما ذكرناه فى اسم الفاعل وانّما كان عمله لما فيه من حروف الفعل وتقديرِه بأَنْ وما بعده من الفعل وهذا المعنى موجود فى كلّ الأزمنة فالمقتضى لعمل المصدر موجودٌ سواءٌ كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال وليس اسم الفاعل كذلك فاعرِف الفرق بينهما ان شاء الله تعالى ،

فصل ٣٤٢

قال صاحب الكتاب ولا يتقدّم عليه معمولُه فلا يقال زيدا ضربُك خيرٌ له كما لا يقال زيدا أن تضربَ خيرٌ له ،

قال الشارح قد تقدّم القول ان المصدر موصول ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدّرا بأَنْ والفعلِ وأَنْ موصولةٌ كَٱلَّذِى فلذلك لا يتقدّم عليه ما كان من صلته لانّه من تمامه بمنزلة الباء والدال من زيد بخلاف اسمِ الفاعل فانّه يجوز تقديم معموله عليه لانه ليس موصولا ولم يكن مقدّرا بأن الّا ان يكون فيه الالف واللام نحوَ الضارب فانّه لا يجوز تقديمُ شىء من معموله عليه لان الالف واللام موصولة كَٱلَّذِى فعلى هذا لا تقول زيدًا ضربك خيرٌ له فيكون الضرب مبتدأ وهو مضاف الى الفاعل وزيد مفعول وخير له الخبر فاذا قدّمت زيدا على المصدر وهو من صلته اذ كان معمولا له بطلت المسئلةُ وتقول أَعجبَ زيدا ركوبُ الدابّةِ عمرٌو والمراد اعجب زيدا ان ركب الدابّةَ عمرٌو فزيد منصوب باعجب فهو خارج من الصلة وأن وما بعدها فى موضعِ مرفوع بانّه فاعلُ اعجب والدابّة وعمرو وركب من صلةِ أَنْ فلا يجوز تقديم شىء منه على أَنْ ولا على المصدر ايضا لانه مقدّرٌ بأن وكذلك لا يُفْصَل بين المصدر وما عمل فيه بأجنبىّ والمراد بقولنا اجنبىّ ان لا يكون للمصدر فيه عملٌ فلو قلت أعجب ركوبُ الدابّةِ زيدا عمرٌو لم يجز لان زيدا اجنبىّ من المصدر الذى هو الركوب اذ لم يكن فيه تعلّقٌ وقد فصلت به بين المصدر وما عمل فيه وهو عمرو وتقول اعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا اليومَ عند جعفر إن جعلت الظرفَيْن متعلّقين بالمصدر لم يجز ان تُقدّمهما عليه وإن جعلت اليوم متعلّقا باعجبنى وجعلت ظرف المكان متعلّقا بالمصدر لم يجز ذلك لانّك قد فصلت بين الصلة والموصول باجنبىّ منهما فإن جعلت الظرفين متعلّقين بالمصدر جاز تقديمُ ايّهما شئت على صاحبه لانّهما جميعًا من الصلة ولا يجوز تقديمهما على المصدر لانّهما من صلته فلو علّقتَهما جميعا باعجب جاز تقديمهما على المصدر وعلى الفعل ايضا لانّهما ليسا من المصدر فى شىء فاعرف ذلك وقِسْ عليه ما كان مثله تُصِبْ ان شاء الله تع ،

اسم الفاعل

فصل ٣٤٣

قال صاحب الكتاب هو ما يجرى على يَفْعَلُ من فعله كضارِب ومُكْرِم ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج ومُدَحْرِج

ويعمل عَمَلَ الفعل فى التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كقولك زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرا وهو عمرا مُكْرِمٌ وهو ضاربُ زيدٍ وعمرا اى وضاربٌ عمرا ؛

قال الشارح اعلم ان اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل هو الجارى مجرى الفعل فى اللفظ والمعنى امّا اللفظ فلانّه جارٍ عليه فى حركاته وسَكَناته ويطّرِد فيه وذلك نحو ضاربٍ ومُكْرِمٍ ومنطلِق ومستخرِج ومُدَحْرِج كلّه جارٍ على فعله الذى هو يضْرِب ويُكْرِم وينطلِق ويستخرِج ويُدَحْرِج فاذا اريد به ما انت فيه وهو الحال او الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى مجراه وحُمل عليه فى العمل كما حُمل فعلُ المضارع على الاسم فى الاعراب لِما بينهما من المُشاكَلة فاسم الفاعل اذا اريد به الحال او الاستقبال يعمل عمل الفعل اذا كان منوّنا او فيه الالف واللام لانّ التنوين مانعٌ من الاضافة والالفُ واللام تُعاقِب الاضافةَ فتقول مع التنوين زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا غدًا فزيدٌ مبتدأ وضارب الخبر وغلامه مرتفع به ارتفاعَ الفاعل وعمرا منصوب على انّه مفعول لانّه جارٍ مجرى يضرِب غلامُه عمرا وتقول هذا الضارب زيدا ففى الضارب ضميرٌ يرجع الى مدلول الالف واللام لانّها تدلّ على الذى ولذلك كانت موصولة وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفًا واذا زال التنوين عاقَبَتْه الاضافةُ والمعنى معنى ثباتِ التنوين ولذلك لا يكون الّا نكرة قال الله تعالى هَدْيًا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ فلو لم يُرِد به التنوين لم يكن صفةً لهَدْيٍ وهو نكرة ومن ذلك قوله تعالى هٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا وصف عارضا وهو نكرة بقوله ممطرنا ومنه قوله تعالى إِنْ كُلُّ مَنْ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا آتِى ٱلرَّحْمٰنِ عَبْدًا وكُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وانّما قلنا ان التنوين مرادٌ لانّه لو لم يكن مرادا لكان معرفة ولو كان معرفة لكنت قد اخبرت عن النكرة بالمعرفة وذلك قلبُ القاعدة فالتقديرُ الّا آتٍ الرحمنَ عبدا وكلُّ نفسٍ ذائقةٌ الموتَ والتنوين هو الاصل والاضافة دخلت تخفيفًا ولو لم يكن التنوين هو الاصل لَما جاز دخول التنوين لانّه ثقيل وممّا يدلّ على ارادة التنوين وانفصاله ممّا اضيف اليه انّك قد تجمع بين الاضافة والالف واللام فتقول هذا الضارب الرجلِ والضاربا زيدٍ ولا تقول الغلام الرجلِ ولا الغلاما زيدٍ وان كان التنوين مرادا حكمًا وهو الاصل كانت الاضافة منفصلة وكان المخفوض منصوبا فى الحكم لانّه مفعول وذلك ان اسم الفاعل لا يضاف الّا الى المفعول ولا يضاف الى الفاعل كالمصدر فلا تقول هذا ضاربُ زيدٍ والضارب هو زيد لانّ الاسم لا يضاف الى نفسه ؛ وقوله يعمل عملَ الفعل فى التقديم والتأخير والإظهار والإضمار اشارة الى قوّة عمل اسم الفاعل لقوّة مُشابَهته للفعل من الجهات التى ذكرناها فمثالُ إعماله مقدّما هذا ضاربٌ زيدا فهذا مبتدأ وضارب الخبر وزيد

منصوب بضارب وقد تقدّم الكلام عليه ومثاله مؤخّرا هو عمرا مكرمٌ فامّا اعماله مضمرا فقد فسّره بقوله هو ضاربُ زيدٍ وعمرا بمعنَى انّك اذا عطفته على المخفوض كان بتقديرِ ناصبٍ فبعضهم يقدّره فعلًا اى ويضرب عمرا لان اسم الفاعل فى معنى الفعل وبعضهم يقدّره اسمَ فاعل منوّنًا يكون الظاهرِ دليلا عليه والحقّ ان انتصاب المعطوف على معنى الاوّل لانّه مفعول والتنوين مراد فهو كقول الشاعرِ فى المصدر * مَخافةَ الإفلاسِ واللّيّانا * واذا كان فى اللفظ ما ينصبه لم تحتج الى تقديرِ محذوف ولذلك مثّله سيبويه بقوله

* جِئْنى بمِثْلِ بنى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ * او مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بنِ سَيّارِ *

قال لانّ جئْنى فى معنًى هاتِ فحمل النصب على معناه والنصبُ فى الاوّل اقوى لان اسم الفاعل اصله التنوين والنصب وجئْنى اصله الجرّ لانّه لا يتعدّى الّا بالباء وقد تقدّم الكلام عليه وينبغى ان يكون اعماله مضمرا فى نحو قولك أزيدا انت ضاربُه لمّا اشتغل اسم الفاعل عن مفعوله الذى هو زيد بضميره لم يعمل فيه وكان العامل مقدّرا دلّ عليه الظاهر كانّك قلت أضاربٌ زيدا انت ضاربُه ومثله أَعمرًا أنت مكرمٌ اخاه والتقدير امكرمٌ عمرا انت مكرمٌ اخاه فان قيل الهاء فى زيدا انت ضاربُه فى موضع خفض فكيف تنتصب ما ضميرُه مجرور قيل لمّا كان هذا الضمير المجرور فى حكم المنصوب من حيث كان التنوين مرادا وضاربٌ فى معنى الفعل صار كقولك أزيدا مررتَ به الضميرُ مجرورٌ وهو فى الحكم منصوب٠

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وأجروا اسمَ الفاعل اذا ارادوا ان يُبالِغوا فى الامر مُجْراه اذا كان على بناء فاعِل يريد نحوَ شَرّاب وضَروب ومِنْحار وأنشد للقُلاخ * أَخَا الحَرْبِ لَبّاسًا اليها جِلالَها * ولأبى طالب * ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها * وحكى عن العرب انّه لَمِنْحارٌ بَوائكَها وامّا العَسَلَ فأنا شَرّابٌ وانشد * كريمٌ رُؤُوسَ الدارِعينَ ضَروبُ * وجوّز هذا ضَروبُ رُؤُسِ الرجالِ وسُوقَ الإبِلِ٠

قال الشارح قد ذكرنا ان اسم الفاعل اذا اريد به الحال او الاستقبال انّما أُعْمِل عمل الفعل المضارع لجَرَيانه عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه وقد اجروا ضَرْبًا من اسماء الفاعلين ممّا فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذى فيه معنى المبالغة فى العمل وإن لم يكن جاريا عليه فى اللفظ فقالوا زيدٌ ضَرّابٌ عُبَيدَه وقتّالٌ أعداءَه كما قالوا زيدٌ يُضرّب عبيدَه ويُقتّل اعداءَه اذا كثُر ذلك منه وكان ضرّاب وقتّال بمنزلة ضاربٍ وقاتلٍ كما كان يضرّب ويقتّل بالتشديد بمنزلةِ يَضْرِب ويَقْتُل من غير تشديد لانّه يريد

به ما اراد بفاعِلٍ من إيقاع الفعل الّا انّ فيه إخبارا بزيادة مبالغة وتلك الاسماء فَعُولٌ وفَعّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِلٌ وفَعِيلٌ فجميعُ هذه الاسماء تعمل عمل فاعِلٍ وحكمُها فى العمل حكم فاعِلٍ من التقديم والتأخير والاظهار والاضمار فتقول هذا ضَرُوبٌ زيدا كما تقول هذا ضاربٌ زيدا وضَرّابٌ عمرا ومِنْحارٌ إبلَه وحَذِرٌ عدوَّه ورَحِيمٌ أباه والتقديم فى ذلك كلّه والاضمار جائزٌ كما كان فى فاعِلٍ وتقول هو ضَرُوبُ زيدٍ وعمرا وان شئت وعمرٍو كما فعلت فى ضاربٍ وتقول أزيدا انتَ ضَرُوبُه كما تقول ازيدا انت ضــاربُــه فامّا قوله

* أخا الحَرْبِ لَبّاسًا اليها جِلالَها * وليس بوَلّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلَا *

فان البيت للقُلاخ بن حَزْن التميميّ والشاهد فيه نصب الجلال بلَبّاس ولَبّاس تكثير لابِسٍ يصف رجلا بالشجاعة والمراد بالجلال الدُروع وما يُلْبَس للحرب جعلها جلالا والوَلّاجُ الكثيرُ الولوج وأراد بالخوالف البيوت وهو جمع خالفةٍ وأصلها الشقّة تكون فى اسفل البيت والاعقل الذى يضطرب رِجْلاه من الفَزَع قال سيبويه وسمعنا من يقول أمّا العَسَلَ فأنا شَرّابٌ فنصب العسل بشرّاب كما تقول امّا العسلَ فأنا شاربٌ فهو شاهد على الإعمال وجواز التقديم وامّا قوله

* ضَرُوبٌ بنَصْلِ السيف سُوقَ سِمانِها * اذا عَدِمُوا زادًا فانّك عاقِرُ *

البيت لابى طالب بن عبد المُطّلب والشاهد فيه اعمال فَعُول كاعمال فاعل فنصب سوق سمانها بضروب كما تنصبه بضارب يرثى ابا أُمَيَّةَ بن المُغيرَة بن عبد الله ويصفه بالكرم والمراد ان يعقِر الابل السِمان للأضياف عند عدم الزاد وشدّة السنة ومثله قول الاخر

* بَكَيْتُ اخا اللَأْوآءِ يُحْمَدُ يومه * كريمٌ رُؤُوسَ الدارِعينَ ضَرُوبُ *

البيت لابى طالب والشاهد فيه اعمال فعول كفاعل وفيه دلالةٌ على جواز تقديم معموله عليه لان المراد ضروب رؤوسَ الدارعين ثمّ قُدّم وحكى سيبويه عن العرب إنّه لَمِنْحارٌ بَوائِكَها نصب البوائك بمنحار وهذا نصٌّ على اعمال مِفْعال والبوائك جمع بائكةٍ وهى السمينة الفَتِيّة قال الكسائىّ باكت الناقة تبوك اذا سمِنت وقد انشد سيبويه فى اعمال فَعِل

* حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ * ما ليس مُنْجِيَهُ من الأَقْدارِ *

نصب الامور بحذر لانّه تكثيرُ حاذرٍ يعمل عملَ الفعل لانّه فى معناه وانّما غُيّر عن بناءه للتكثير ومنه قول ابن أحمر

* او مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ * بِسَراتِه نَدَبٌ لها وكُلُومُ *

الشاهد فيه نصب عضادة بشنج وهو تكثير شانجٍ وشانجٌ فى معنى مُلازِم وفعلُه شَجِنته كلزمته وانشد فى اعمال فَعِيلٍ لساعِدَةَ بن جُوَيَّة

* حتّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ * باتتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لم يَنَمِ *

والشاهد فيه نصب الموهن بكليل لانّه بمعنى مُكِلٍّ او كالٍّ وانّما غيّره للتكثير والمبالغة وخالف سيبويه اكثرُ النحويين فى بناءَيْن من هذه المُثُل الخمسة وهما فَعِلٌ وفَعِيلٌ قالوا لان فعلا وفعيلا بناءان موضوعان للذات والهيئة التى يكون الانسان عليها لا لأن يجريا مجرى الفعل فهما كقولك رجل كريم وظريف ورجل حَجِلٌ ولَقِنٌ اذا كان ذلك كالطبيعة وحملوا ما احتجّ به من الابيات على غيرِ ما ذكره فامّا البيت الاوّل فقالوا لم يصحّ عن العرب ورُوِى عن المازنىّ انّ اللاحقىّ قال سألنى سيبويه عن شاهدٍ فى تعدّى فَعِلٍ فعملتُ له هذا البيتَ ويروى ايضا ان البيت لابن المقفّع واما البيت الثانى * او مسحل شنج عضادة سمحج * فهو للَبِيد فقالوا انتصاب عضادة سمحج على الظرف لا على المفعول ومعنى عضادة سمحج قوائمُها وشنجٌ لازم ومسحل هو العَيْر وسمحجٌ الأَتان كانّه قال او عَيْرٌ لازمٌ يَمْنَةَ اتان او يَسْرَةَ اتان فيكون المراد بالعِضادة الناحية واما البيت الثالث وهو * حتى شآها كليل موهنا عمل * فقالوا هو البرق الضعيف ومنه قولهم رجلٌ كَلِيلٌ اذا كان مُعْيِيًا من كَلَّ يَكِلُّ فهو فعل غير متعدّ الا ترى انّه لا يقال كَلَّ زيدٌ عمرا والمَوْهِن الساعة من الليل فهو لا ينتصب فى غير الظرف واذا كان انتصابه على الظرف لم يكن فيه حجّةٌ والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو القياس لان صفات المبالغة اذا كانت معدولة جاز ان تتعدّى فمن ذلك فَعُولٌ ومِفْعالٌ وفَعّالٌ فهكذا سبيلُ فَعِيلٍ اذا كان معدولا كقولك رَحِيم من راحمٍ وعليم من عالم فيجوز زيدٌ رحيمٌ عمرًا كما تقول راحمٌ عمرًا لانه معدولٌ عنه هذا مع السماع فامّا قولهم عن البيت الاوّل وهو * حَذِرٌ امورا الخ * فانّ سيبويه رواه عن بعض العرب وهو ثقةٌ لا سبيلَ الى رَدِّ ما رواه واما البيت الثانى فانّ ما ذهب اليه سيبويه هو الظاهر وما ذكروه تأويلٌ وذلك ان شنجًا فى المعنى لازمٌ والمراد بالعضادة القوائم وليست ظرفا فالمراد انّه لازمٌ عضادةَ سمحجٍ وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرَّحا به فى قول الاخر

* قالت سُلَيْمَى لَسْتَ بالحادى المُدِلّ * ما لك لا تَلْزَمُ أَعْضادَ الابِلْ *

فاعضاد هنا بمعنى عضادة سمحج وقد نصبها بتلزم وشنج فى معنَى ذلك على انّه قد جاء

لزيد الخيل

* أتانى انّهم مَزِقُونَ عِرْضِى * جِحاشُ ٱلكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيدُ *

قال مزقون عرضى كما ترى فأجراه مجرى مُمَزِّقين وهذا لا يحتمل غيرَ هذا التأويل وعليه معنى الشعر لانّه وصف المِسْحَل وهو عَيْر الوحش بالنَشاط والهِياج وشبّه ناقتَه به فى هذا الحال ولو كان المعنى على التفسير الاخر لقصر فى وصْف ناقته وامّا البيت الثالث فانّ كليلا بمعنى مُكِلّ وانّما غُيِّر عنه للتكثير وفَعِيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ كثيرٌ قالوا عذابٌ أَليمٌ بمعنى مُؤْلِم وداعٍ سَمِيعٌ بمعنى مُسْمِع قال عمرو بن معدى كرب * أَمِنْ رَيْحانَةَ الداعِى السَمِيعُ * اى المُسْمِع والمراد انّه يصف وحشيّا وانّها نظرت الى برق مستمطَر دالّ الى الغَيْث يُكِلّ المَوْهِنَ بدَوِيّه وتَوالى لَمَعاته كما يقال أتعبتَ ليلتَك اى سرتَ فيها سيرًا مُتْعِبًا والمَوْهِن وقتٌ من الليل فشآها ذلك البرقُ اى شاقها وأزعجها فباتت طَرِبَةً اليه منقلبةً نحوه وهذا واضح ٭

فصل ٣٤٤

قال صاحب الكتاب وما ثُنّى من ذلك وجُمع مصحّحا او مكسّرا يعمل عَمَلَ المفرد كقولك هما ضاربان زيدا وهم ضاربون عمرا وهم قُطّانٌ مَكّةَ وهنّ حَواجُّ بيتَ الله و * عَواقِدُ حُبُكَ النِطاقِ * وقال العَجّاج * أَوالِفًا مَكّةَ من وُرْقِ الحَمِى * وقال طَرَفَةُ

* ثمّ زادُوا أنّهم فى قَوْمِهِمْ * غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غيرُ فُخُرْ *

وقال الكُمَيْت

* شُمٌّ مَهاوِينَ أَبْدانَ الجَزُورِ مَخا * مِيصَ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ *

قال الشارح قد تقدّم ان اسم الفاعل محمول على الفعل فى العمل لكن اسم الفاعل يثنّى ويجمع على حسبِ ما يكون له من الفعل فتكون تثنيةُ اسم الفاعل وجمعُه جاريًا مجرى الفعل وأَوْلى الجموع بذلك الجمعُ السالم لانّه يسلَم فيه لفظُ واحده فتكون طريقته طريقةَ الواحد والواحدُ جارٍ مجرى الفعل على ما ذكرناه وزيادةُ التثنية والجمع تجرى مجرى الزيادتَيْن اللاحقتين للفعل فتقول هذان ضاربان زيدا كما تقول يضربان زيدا وهم ضاربون زيدا كما تقول يضربون زيدا ويجوز تقديم منصوبهما عليهما كما كان كذلك فى الواحد تقول هذان زيدا ضاربان وهؤلاء زيدا ضاربون ثمّ اجروا الجمع المكسّر

مجرى الجمع السالم اذ كانا جميعًا جمعَيْن وإن كان التكسير فى الصفات قليلا فقالوا الزيدون ضُرّابٌ عمرا والزيدون عمرا ضُرّابٌ والهِنْداتُ ضواربُ عمرا وعمرا ضواربُ وقد كثُر ذلك فى فَواعِلَ لاطّراده فى جمعِ فَاعِلَةَ اطّرادَ جمع السلامة فيه قال ابو كَبِير الهُذَلىّ

* ممّن حَمَلْنَ به وهنّ عَواقِدٌ * حُبُكَ النِطاقِ فشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ *

صرَفَ عواقدَ ضرورةً ونصب به حبك وعواقدُ جمع عاقدة يريد ان امّه حملت به مُكْرَهَةً والعربُ تزعم ان المرأة اذا وُطِئت مكرهةً جاء الولدُ نجيبًا فامّا ما انشده من قوله * أَوالِفًا مَكّةَ من وُرْقِ الحِمِى * فالشعر للعجّاج وأوالفُ جمع آلِفَةَ وصرفه ضرورةً وصف حَمامَ مكّةَ بانّها قد أَلِفتْ مكّةَ لأَمْنها فيها ويروى قواطنًا وهو جمع قاطنة وهى المُقيمة الساكنة والوُرْق جمع وَرْقاء وهى التى لونها الى الغُبْرة نحوُ الخُضْرة ويريد بالحِمِى الحَمامَ وانّما حَذَفَ ويحتمل ذلك امرين احدهما ان يكون حذف الميم على حدّ الترخيم فى غيرِ النداء ضرورةً ثمّ أبدل من الالف ياءً كما أُبدل من الياء الف فى نحو مَدارٍ ومَحارٍ الامر الثانى ان يكون حذف الالف تخفيفًا لزيادتها فاجتمع الميمان فأبدل من الثانية ياءً لكراهية التضعيف على حدّ الابدال فى تَظَنَّيْتُ والاصل تَظَنَّنْتُ وفى قوله * أَيْمَا الى جَنَّةٍ أَيْمَا الى النار *

ومن ذلك قولهم هنّ حَواجُّ بيتَ الله جمع حاجّة وفيه نيّة التنوين وانّما سقط لانّه لا ينصرف فكانّ ما فيه من أسبابِ منعِ الصرف بمنزلة التنوين فلذلك نصب ما بعدها كانّك قلت حَواجٌّ بيتَ الله ويجوز حواجُّ بيتِ الله بالخفض ويُنْوَى سقوط التنوين للاضافة لا لمنع الصرف وقالوا قُطّانٌ مكّةَ حملوا فُعّالًا على فَواعِلَ لانّهما جميعا جمعُ فاعلٍ وإن كان الاوّل اكثرَ وقد اعملوا جمعَ ما اريد به المبالغة والتكثير كما اعملوا واحدَه وكما اجروا فَواعِلَ مجرى فاعلٍ فقالوا هم غُفُرٌ ذَنْبَ الجُناة ومَهاوِينُ الأعداء اى يغفرون ذنبَ الجناة ويُهينون اعداءهم فامّا قوله * ثمّ زادوا انّهم الخ * ويروى فُجُر بالجيم البيتُ لطَرَفَةَ والشاهد فيه انّهم اجروا جمع فَعُولٍ وما كان للمبالغة فى باب المتعدّى مجرى جمع فاعل فى التعدّى فغُفُرٌ جمع غَفُورٍ وقد عدّوه الى ذنبهم كما عدّوا غفورا نفسَه مدح قومَه بانّ لهم فضلًا فى الناس وزيادةً عليهم وانّهم يغفرون ذنب المُذْنِب اليهم ولا يفخرون بذلك سَتْرًا لمعروفهم ومن روى غيرُ فُجُرٍ بالجيم فالمراد انّهم يَعِفّون عن الفواحش والروايةُ الاولى اصحّ واما قوله * شمّ مهاوين أبدانَ الجزور الخ * البيت للكُمَيْت والشاهد فيه نصب ابدان الجزور بقوله مَهاوِينُ وهو جمع مِهْوانٍ ومِهْوانٌ تكثير مُهِينٍ كما كان مِنْحارٌ تكثير ناحرٍ فعمل الجمع عملَ واحده كما

كان اسم الفاعل كذلك وصف قومًا بالعزّ والأَنَفَة وكنى عن ذلك بالشَمَم وهو ارتفاعُ الأَنْف كما يقال للعزيز شامخُ الأَنْفِ والأَبْدان جمع بَدَنَةٍ وهى الناقة المتّخذة للنحر يريد انّهم يهينون الابلَ فينحرونها للأضياف وقوله مخاميص العَشيّاتِ المراد انّهم يجوعون فى العَشايا لانّهم يؤخّرون عَشاءهم رَغْبَةً فى حضورِ ضَيْف والخُورُ الضعفآء والقَزَمُ الأرذال من الناس ولا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث لانّ اصله المصدر

فصــل ٣٤٥

قال صاحب الكتاب ويُشترط فى إعمال اسم الفاعل أن يكون فى معنَى الحال او الاستقبال فلا يقال زيدٌ ضاربٌ عمرا امسِ ولا وَحْشِيٌّ قاتلُ حَمْزَةَ يومَ أُحُدٍ بل يُستعمل ذلك على الاضافة الّا اذا أُريدت حكايةُ الحال الماضية كقوله تعالى وكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ او أُدخلت عليه الالف واللام كقولك الضاربُ زيدا امس

قال الشارح اعلم ان اسم الفاعل يجىء على ثلثة اضرب للماضى وللحال وللاستقبال كما ان الفعل كذلك الّا ان الفعل تختلف صيغتُه للزمان وتتّفق فى اسم الفاعل لان الفعل بابه التصرّف والاسماء بابها الجمود وعدمُ الاختلاف وانّما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال او الاستقبال نحوُ هذا ضاربٌ زيدا غدا ومكرمٌ خالدا الساعةَ لانّه على لفظ المضارع اذ كان جاريا عليه فى حركاته وسكناته وعددِ حروفه وهو فى معناه فلمّا اجتمع فيه ما ذُكر عمل عملَه فامّا اذا كان بمعنى الماضى فانّك لا تُعْمِله اذ لا مضارعةَ بينه وبين الماضى الا ترى انّ ضاربا ليس على عددِ ضَرَبَ ولا مثلَه فى حركاته وسكناته فلذلك لا تقول زيدٌ ضاربٌ عمرا امس ولا وَحْشِيٌّ قاتلُ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ وهذا وحشىٌّ نُوبِىٌّ من سُودانِ مكّة يُكْنَى ابا دَسِمَةَ وهو مَوْلَى طُعَيْمَةَ بن عَدِىّ وقيل مولى جُبَيْر بن مُطْعِم فلا تنصب بقاتل هنا لانّه فى معنَى قَتَلَ ولا بضارب لانّه فى معنى ضرب وقد بيّنتُ انّه لا مضارعةَ بين الماضى واسم الفاعل اذا كان فى معناه فلمّا لم يكن بينهما مضارعةٌ ما بينه وبين الفعل اذا اريد به الحال او الاستقبال لم يُعْمِلوه عملَه بل يكون مضافا الى ما بعده بحكم الاسميّة فتقول هذا ضاربُ زيدٍ امسِ ووحشىٌّ قاتلُ حمزةَ يومَ احد بالاضافة ولا يجوز تنوينه والنصب به فهو كقولك هذا غلامُ زيدٍ ولا يجوز غلامٌ زيدا بالتنوين واعماله فيما بعده ولا أن تجمع فيه بين الالف واللام والاضافة فتقول هذا الضاربُ الرجلِ امس كما

تقول اذا اردت الحال او الاستقبال كما لا تقول الغلامُ الرجلِ وتقول هؤلاء حَواجٌّ بيتِ الله امس بالخفض لا غير وتقول مررت برجلٍ ضارباه الزيدان كما تقول أخواه الزيدان وذهب الكسائىّ من الكوفيين الى جواز اعمال اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى وأن يقال هذا ضاربٌ زيدًا امس واحتجّ بأمورٍ منها قوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ فاعمل باسط فى الذراعين وهو ماضٍ ومن ذلك ما حكاه عن العرب هذا مارٌّ بزيد امس فأعملوه فى الجارّ والمجرور ومن ذلك قولهم هذا مُعْطِى زيدٍ درهمًا امس ومن ذلك قوله سبحانه فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ ٱللَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ومن ذلك هذا الضاربُ زيدًا امس تُعْمِله اذا كان فيه الالف واللام لا محالة والجوابُ امّا الآية الاولى وهى قوله تعالى وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد فحكايةُ حال ماضية كقوله وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ ثمّ قال هٰذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ والاشارة بهٰذا انّما يقع الى حاضرٍ ولم يكن ذلك حاضرا وقتَ الخبرِ عنه وامّا قولهم هذا مارٌّ بزيد امس فانّما اعمله فى الجارّ والمجرور ولم يعمله فى مفعول صريح والجارُّ والمجرور يجرى مجرى الظرف والظروفُ يعمل فيها روائحُ الافعال وامّا ما فيه الالف واللام من نحوِ هذا الضارب زيدا امس فانّما عمل لانّ الالف واللام فيه بمعنى ٱلّذى واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعلِ فلمّا كان فى مذهب الفعل عمل عمله فهو اسمٌ لفظًا وفعلٌ معنًى وانّما حُوّل لفظ الفعل فيه الى الاسم لان الالف واللام لا يجوز دخولُهما على لفظ الفعل فكان الذى اوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ ومعنى الفعل باقٍ على حاله وكان الاخفش يزعم ان المنصوب فى قولك هذا الضارب زيدا اذا كان ماضيا انّما ينتصب كما ينتصب هذا الحسنُ الوجهَ على التشبيه بالمفعول وليس على المفعول الصريح والمذهب الاوّل وعليه سيبويه ولذلك استثناه صاحب الكتاب فقال الّا اذا اردت حكاية الحال او ادخلت عليه الالف واللام لانّه اذا اريد حكاية الحال كان فى حكم الحال ولذلك يأتى بلفظ الحال واذا كان فيه الالف واللام كان فى معنى الفعل اذ كان فى معنى الصلة وامّا ما يتعدّى الى مفعولَيْن من نحوِ هذا مُعْطِى زيدٍ درهمًا فانّ كثيرا من النحويين يزعمون ان الثانى ينتصب باضمارِ فعل تقديرُه هذا معطِى زيدٍ أعطاه درهمًا وليس بالحسن الا ترى انّ ممّا يتعدّى الى مفعولين ما لا يجوز ان يُذْكَر احدهما دون الاخر وأنت تقول هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا امس فلو كان الثانى ينتصب باضمار فعل لكنت فى الاوّل مقتصِرا على مفعولٍ واحد وهو ما اضيف اليه اسمُ الفاعل وذلك لا يجوز والجيّدُ ان يكون منصوبا بهذا الاسم وذلك لان الفعل الماضى فيه بعضُ المضارعة على

ما سيُذْكَر فى موضعه ولذلك بُنى على حركة فكما مُيِّز الفعل الماضى بتلك المضارعة بأن بنى على حركة كذلك أُعمل الاسم الذى فى معناه عملًا دون عمل الاسم الجارى على الفعل المضارع فكما اعطوا الفعل الماضى حظًّا بالشَبَه وهو بناءه على حركة كذلك اعطوا الاسم الذى فى معناه حظًا من العمل وذلك بأن اعملوه فى المفعول الثانى لمّا لم تمكن الاضافة اليه لانّه لا يضاف الى اسمين فاضيف الى الاسم الذى يليه وصارت اضافته اليه بمنزلة التنوين له فعمل فى الثانى بحكمِ انّه فى معنى الفعل وأنّه كالمنوّن واما قوله تعالى فالقُ الإصباحِ وجاعلُ الليلِ سَكَنًا فانّ اكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيًا لان الفلق والجعل قد كانا فعلى هذا يكون نصبُ سكنا وما بعده باضمارِ فعل على القول الاوّل وبالفعل المذكور على الثانى تجز الاضافةُ بينهما وكان ابو سَعيد السيرافىّ يجيز ان يكون ذلك للحال والاستقبال لان ذلك كلّ يوم يحدث وعلى هذا يكون سكنا منصوبا بالفعل المذكور والاسمُ الاوّل فى معنًى منصوب ويكون الشمس والقمر معطوفا على المعنى كما قلنا فى هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا غدًا وهذا القولُ يُضعِّفه قوله والشمس والقمر حسبانا لانه ماضٍ قد كان لا محالة لا يتجدّد كلَّ يوم فاعرفه،

فصــل ٣٤٩

قال صاحب الكتاب ويُشترط اعتماده على مبتدا او موصوف او ذى حالٍ او حرفِ استفهام او حرف نفى كقولك زيدٌ منطلقٌ غلامُه وهذا رجلٌ بارعٌ أَدَبُه وجاءنى زيدٌ راكبًا حِمارا وأَقائمٌ أَخَواك وما ذاهبٌ غلاماك فإن قلتَ بارعٌ ادبُه من غيرِ ان تَعْمِدَه بشىء وزعمتَ انّك رفعتَ به الظاهرَ كُذِّبتَ بامتناعِ قائمٌ اخواك،

قال الشارح قد تقدّم القول بانّ اصل العمل انّما هو للافعال كما ان اصل الاعراب انّما هو للاسماء واسمُ الفاعل محمول على الفعل المضارع فى العمل للمشابهة التى ذكرناها كما ان المضارع محمول عليه فى الاعراب واذ عُلم ذلك فليُعْلَمْ ان الفروع ابدًا تنحطّ عن درجات الاصول فلمّا كانت اسماء الفاعلين فروعا على الافعال كانت اضعف منها فى العمل والذى يؤيّد عندك ذلك انّك تقول زيدٌ ضاربٌ عمرا وزيدٌ ضاربٌ لعمرٍو فتكون مخيّرا بين ان تُعدّيه بنفسه وبين ان تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه ولا يجوز مثل ذلك فى الفعل فلا تقول ضربت لزيدٍ قال الله تع قالَ فَعَلْتُهَا اذًا فعدّى الفعل بنفسه وقال تعالى فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ فعدّى الاسم باللام قال الشاعر

* ونَحْنُ التاركون لِما سَخِطْنا * ونحن الآخِذون لِما رَضِينا *

ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدإ او موصوف او ذى حال او استفهام او نفى وذلك من قِبَل ان هذه الاماكن للافعال والاسماء فيها فى تقدير الافعال الا ترى ان الخبر فى الحقيقة انّما يكون بالفعل لانه هو الذى يجهله المخاطبُ او ممّا يجوز ان يجهل مثلَه لان الافعال حادثةٌ منقضيةٌ وكذلك الصفة والحال لانك انّما تَحْكِيه بفعل او ما يرجع الى فعل وامّا الاستفهام فهو فى موضع الافعال لانّك انّما تسأل عمّا تشُكّ فيه وأنت اذا قلت أزيدٌ قائمٌ فانّما تشكّ فى قيام زيد لا فى ذاته لان ذاته معلومة معروفة وكذلك النفى انّما يكون للافعال فاسمُ الفاعل لضعفه فى العمل لا يعمل او يعتمدَ والفعل لقوّته لا يفتقر الى ذلك وقد أجاز ابو الحسن ان يعمل من غير اعتماد فتقول على مذهبه قائمٌ زيدٌ فيكون قائم مبتدأ وزيد مرفوع بفعله وقد سدّ مسدّ الخبر لحصول الفائدة به وتمام الكلام وذلك لقوّة شَبَه اسم الفاعل بالفعل وانشد

. . . .

ولا ضميرَ فى اسم الفاعل عنده لانه قد رفع ظاهرًا فلا يكون له فاعلان وسيبويه يجيز المسئلة على ان يكون زيد مبتدأ وقائم خبرا مقدّما وعلى هذا يكون فيه ضمير من زيد كما لو كان مؤخّرا والى هذا اشار صاحب الكتاب بقوله فإن قلت بارِعٌ أَدَبُه وزعمت انك رفعتَ به الظاهرَ كُذّبتَ بامتناعِ قائمٌ اخواك يعنى ان قولهم قائمٌ زيدٌ جائز عند سيبويه على تقديم الخبر لا على رفعه الظاهرَ ومن ظنّ ذلك بطل عليه بامتناع سيبويه من جوازِ قائمٌ اخواك لانه لا يرفع الاخوين بقائم لانه لا يعمله من غير اعتماد ولا يكون خبرا مقدّما لانه مفرد والمفرد لا يكون خبرا على المثنّى ء واعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل بثلثة اشياء احدها ما تقدّم من قولنا ان اسم الفاعل لا يعمل او يعتمدَ على كلام قبله والفعل يعمل معتمدا وغيرَ معتمد لقوّته الثانى ان اسم الفاعل اذا جرى على غيرِ مَن هو له برز ضميرُه نحوَ قولك زيدٌ هندٌ ضاربُها هو فزيد مبتدأ وهند مبتدأ ثان وضاربُها خبرُ هند والفعلُ لزيد فقد جرى على غير من هو له فلذلك برز ضميره وخلا اسم الفاعل من الضمير ويظهر اثرُ ذلك فى التثنية والجمع فتقول الزيدان الهندان ضاربُهما هما والزيدون الهنداتُ ضاربُهنّ هم ولا تقول ضارِباهما ولا ضاربوهنّ لخُلُوّه من الضمير لانه جارٍ مجرى الفعل والفعل اذا تقدّم وُحّد ولو كان فعلا لم يبرز الضمير وكنت تقول زيدٌ هندٌ يضربها فيكون فى يضربها ضمير مستكنّ مرفوع وها المفعول

لان الافعال اصلٌ فى اتّصال الضمير بها   الثالث ان اسم الفاعل لا يعمل الّا اذا كان للحال او الاستقبال ولا يعمل اذا كان ماضيا والفعلُ لقوّته يعمل فى الاحوال الثلاث ؛

اسم المفعول

فصل ٣٤٧

قال صاحب الكتاب هو الجارى على يُفْعَلُ من فِعْلِه نحوُ مَضْرُوبٍ لانّ اصله مُفْعَلٌ ومُكْرَم ومُنْطَلَق به ومُسْتَخْرَج ومُدَحْرَج   ويعمل عمل الفعل تقول زيدٌ مضروبٌ غلامُه ومُكْرَمٌ جارُه ومُسْتَخْرَجٌ متاعُه ومُدَحْرَجٌ بيَدِه الحَجَرُ   وامرُه على نحوٍ من امرِ اسم الفاعل فى إعمالِ مثنّاه ومجموعِه واشتراطِ الزمانَيْن والاعتماد ؛

قال الشارح اسم المفعول فى العمل كاسم الفاعل لانه مأخوذ من الفعل وهو جارٍ عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه كما كان اسم الفاعل كذلك فمفعولٌ مثلُ يُفْعَلُ كما ان فاعلا مثل يَفْعَلُ فالميم فى مفعول بدلٌ من حرف المضارعة فى يُفْعَلُ وخالفوا بين الزيادتَيْن للفرق بين الاسم والفعل والواوُ فى مفعول كالمَدّة التى تنشأ للإشباع لا اعتدادَ بها فهى كالياء فى الدَّراهِيم ونحوِه أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثىّ ومفعول الرباعىّ ؛ وهو يعمل عملَ فعله الجارى عليه فتقول هذا رجلٌ مضروبٌ اخوه فأخوه مرفوع بانّه اسمُ ما لم يسمّ فاعله كما انّه فى يُضْرَب اخوه كذلك وتقول محمّدٌ مستخرَجٌ متاعُه كما تقول يُستخرج متاعُه وكذلك بناتُ الاربعة فتقول زيدٌ مُدَحْرَجٌ بيَدِه الحَجرُ كما تقول يُدحرَج بيده الحجر فمدحرَجٌ جارٍ على يدحرج لفظًا ومضروب جار على يُضْرَب حكمًا وتقديرًا   وتقول هذا مُعْطًى اخوه درهمًا تقيم المفعول الاوّل مُقامَ الفاعل وتنصب الثانى على حدّ انتصابه قبل بناءه للمفعول ؛ ولا يجوز ان يُبْنَى مفعول الّا ممّا يجوز ان يبنى منه يُفْعَل لانه جار عليه فلا تقول مَقُومٌ ولا مقعود لانّهما لازمان كما لا تقول يُقام ولا يُقْعَد الّا ان يتّصل به جارٌّ ومجرور او ظرف او مصدر مخصّص فانّه يجوز حينئذ ان تنبيه لِما لم يسمّ فاعله ؛ وشرط اعماله كشرط اعمال اسم الفاعل فى انّه لا يعمل حتّى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل لضُعْفه عن درجة الافعال ولا يعمل ايضا الّا اذا اريد به الحال او الاستقبال نحوَ قولك هذا مضروبٌ غلامُه الساعةَ ومررت برجلٍ مكرَمٍ اخوه غدا كما تقول هذا ضاربٌ غلامَه الساعةَ

ومررت برجلٍ مكرمٍ اخاه غدا وتقول فى التثنية هذان مضروبان ومررت برجلَيْن مضروبَيْن ففى مضروب ضميرٌ مستكنٌّ وهو ضمير الفاعل والالف والياء علامة التثنية على حدّهما فى قولك رجلان ورجلين لانه اسم كما انه اسم وتقول هذان مضروبٌ غلامُهما فترفع به الظاهرَ ولا تُلْحِقه علامة التثنية لانه لا ضمير فيه فان قيل اذا كنت انّما ثنّيته وجمعته اذا كان فيه ضميرٌ فهلّا قلت ان هذه الحروف هى الضمير كما كانت كذلك فى الفعل اذا قلت هذان يضربان قيل الفرق بينهما انّ يضرب فعلٌ والفعل نفسُه لا يثنّى ولا يجمع وانّما ذلك للضمير الذى يكون فيه وامّا اسم الفاعل واسم المفعول فهما اسمان تدخلهما التثنيةُ والجمع والذى يدلّ ان العلامة اللاحقة حرفٌ دالّ على التثنية والجمع وليسا اسمين انقلابُهما وتغيّرُهما للاعراب نحوُ جاءنى الضاربان ورأيت الضاربَيْن ومررت بالضاربين كما تقول جاءنى الرجلان ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين وانّما لم تُلْحِقهما علامةَ التثنية والجمع اذا رفعا ظاهرًا لانّهما حينئذ يكونان فى مذهب الافعال والفعلُ اذا لم يكن فيه ضمير لم تلحقه علامةٌ فلذلك تقول هذان رجلان ضاربٌ اخوهما ومضروبٌ غلامُهما فاعرف ذلك ؛

الصفة المشبّهة

فصــل ٣٤٨

قال صاحب الكتاب هى الّتى ليست من الصفات الجارية وانّما هى مشبَّهةٌ بها فى انّها تُذكَّر وتُؤنَّث وتُثنَّى وتُجْمَع نحوُ كَرِيمٍ وحَسَن وصَعْب وهى لذلك تعمل عملَ فعلها فيقال زيدٌ كريمٌ حَسَبُه وحَسَنٌ وجهُه وصَعْبٌ جانبُه ؛

قال الشارح الصفة المشبّهة باسم الفاعل ضربٌ من الصفات تجرى على الموصوفين فى اعرابها جَرْىَ اسماء الفاعلين وليست مثلها فى جَرَيانها على افعالها فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وانّما لها شَبَهٌ بها وذلك من قِبَل انها تُذكَّر وتُؤنَّث وتدخلها الالف واللام وتُثنَّى وتُجْمَع بالواو والنون فاذا اجتمع فى النعت هذه الاشياء التى ذكرناها او اكثرها شبّهوه باسماء الفاعلين فأعملوه فيما بعده وذلك نحو حَسَنٌ وشَدِيد وصَعْب وكَرِيم فحسنٌ من حَسُنَ يَحْسُنُ وشديد من شَدَّ يشِدّ وصعبٌ من صَعُبَ

يَصْعُبُ وليست مثلها فى حركاتها وسكناتها كما كانت اسماء الفاعلين وانّما لها شَبَهٌ باسماء الفاعلين من الجهات المذكورة فلذلك تقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه وزيدٍ كريمٍ حَسَبُه وشديدٍ ساعِدُه وصعبٍ جانبُه فترفع ما بعد هذه الصفات من الاسماء بفعلها كما كنت صانعًا فى اسم الفاعل حيث قلت هذا قائمٌ ابوه وقاعدٌ اخوه لانك تقول حسنٌ وحسنة وشديد وشديدة وصعب وصعبة وكريم وكريمة فتُذكِّر وتؤنِّث وتقول الحسن والشديد وتُدْخِل فيهما الالف واللام وتقول حسنان وحسنون فتثنّيه بالالف والنون وتجمعه بالواو والنون كما تقول ضاربٌ وضاربة وضاربان وضاربون والضارب والضاربة فحَسَنٌ مُشبَّه بضارب وضاربٌ مشبّه بيَضرب وحسنان مثل ضاربان وضاربان مثل يضربان وحسنون مثل ضاربون وضاربون مثل يضربون الّا ان ضاربًا وقاتلًا من افعال متعدّية حقيقةً فنصبتْ كما تنصب افعالُها وحَسَنٌ وبَطَل وكَرِيم من افعال غير متعدّية على الحقيقة فكان حكمها فى عدم التعدّى حكم افعالها لانها فروعٌ فى العمل عليها فأقصى درجاتِها ان تُساوِيَها وأمّا ان تفوقها فلا وانّما تعدّيها على التشبيه لا على الحقيقة الا ترى انّك اذا قلت زيدٌ ضاربٌ عمرا فالمعنى ان الضرب وقع بعمرو واذا قلت زيدٌ حسنُ الوجهِ فلست تُخْبِر ان زيدا فَعَلَ بالوجه شيـًا بل الوجهُ فاعلٌ فى المعنى لانه هو الـــذى حسُن ولذلك قال سيبويه ولا تعنى انّك اوقعتَ فعلا وانّما أخبرت عن زيد بالحسن الذى للوجـــه كما قد تصفه بذلك اذا قلت مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وكان الاصل مررت برجلٍ حسنٍ وجهُـه وصفتَه بحسن وجهه ، وقد يوصَف الشىء بفعلِ غيره اذا كانت بينهما وُصْلَةٌ فى اللفظ بضمير يرجع الى الموصوف نحوَ مررت برجلٍ قائمٍ ابوه حلّيتَه بقيام ابيه للعُلْقَة التى ذكرناها كذلك ههنا ، واعلم ان الصفات على ثلث مراتبَ صفةٌ بالجارى كاسم الفاعل واسم المفعول وهى اقواها فى العمل لقربها من الفعل وصفةٌ مشبّهةٌ باسم الفاعل فهى دونها فى المنزلة لان المشبّه بالشىء اضعفُ منه فى ذلك الباب الذى وقع فيه الشَبَهُ ثمّ المشبّهة بالمشبّهة وهى المرتبة الثالثة وسنأتى بعدُ فلمّا كانت الصفات المشبّهة فى المرتبة الثانية وهى فروع على اسماء الفاعلين اذ كانت محمولة عليها انحطّت عنها ونقص تصرّفُها عن تصرُّف اسماء الفاعلين كما انحطّت اسماء الفاعلين عن مرتبة الافعال فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول هذا الوجهَ حسنٌ كما تقول هذا زيدا ضاربٌ ولا تُضْمِره فلا تقول هذا حسنُ الوجهِ والعينَ فتنصبَ العين على تقديرِ وحسنٌ العينَ كما تقول هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا على تقديرِ وضاربٌ عمرا ولا يحسن ان تفصل بين حسن وما يعمل فيه فلا تقول هو حسنٌ فى الـــدار

الوجهَ وكريمٌ فيها الأبَ كما تقول هذا ضاربٌ فى الدار زيدا فاسمُ الفاعل يتصرّف ويجرى مجرى الفعل لقوّة شَبَهه وجَرَيانه عليه وهذه الصفات مشبَّهة باسم الفاعل والمشبّه بالشىء يكون دون ذلك الشىء فى الحكم فلذلك تعمل فى شيئين لا غير احدهما ضمير الموصوف والثانى ما كان من سبب الموصوف ولا تعمل فى الأجنبىّ فتقول مررت برجل حسن فيكون فى حسن ضميرٌ يعود الى الموصوف وهو فى موضع مرفوع بحسن وتقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه فترفع الوجه بحسن وهو من سبب رجل ولولا الهاء العائدة على رجل من وجهه لم تجز المسئلة ولو قلت مررت برجلٍ حسنٍ عمرٌو لم يجز لان الحسن لعمرو فلا يجوز ان يُجْعَل وصفًا لرجل الّا بعُلْقَةٍ وهى الهاء التى وصفنا وتقول مررت برجل كريمٍ ابوه وبرجل حسنةٍ جاريتُه وانّما تُؤنّث حسنة وهى صفةٌ لمذكّر لانه فعلُ الجارية وانّما وُصف به الرجل للعلقة اللفظيّة التى بينهما فان اردت التثنية او الجمع لم تُثَنِّ الصفة ولا تَجْمَع لانها بمنزلةِ فعل متقدّم فتقول مررت برجلٍ كريمٍ ابواه وبرجالٍ كريمٍ آباءُهم فاعرفه ء

فصل ٣٤٩

قال صاحب الكتاب وهى تدلّ على معنًى ثابتٍ فان قُصد الحُدوث قيل هو حاسنٌ الآنَ او غدًا وكارمٌ وطائلٌ ومنه قوله تعالى وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ وتضاف الى فاعلها كقولك كريمُ الحَسَبِ وحَسَنُ الوجهِ واسماء الفاعل والمفعول يُجرَيان مُجراها فى ذلك فيقال ضامرُ البطنِ وجائلةُ الوِشاحِ ومعمورُ الدارِ ومؤدَّبُ الخُدّامِ ء

قال الشارح اعلم ان هذه الصفات وان كانت مشبّهة باسم الفاعل فبينهما تباينٌ وطريقُهما مختلف وذلك ان حَسَنًا مأخوذ من فعل ماض وأمرٌ مستقرّ ومع ذلك فاذا اضفته الى معموله فلا يتعرّف وان كان ما اضيف اليه معرفة وتصف به النكرة فتقول مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وليس كذلك اسم الفاعل اذا كان فى مذهبِ حَسُنَ من المُضىّ بل يكون معرفة اذا اضيف الى معرفة فان قيل فاذا زعمتم ان هذه الصفات ونحوها فى معنى الماضى فما بالكم تُعْمِلونها واسم الفاعل الذى شُبّهت به اذا كان ماضيا لا يجوز ان يعمل وهل هذا الّا إعطاء الفرع فوق مرتبة الاصل قيل هذه الصفات وان كانت من افعال ماضية الّا ان المعنى الذى دلّت عليه امرٌ مستقرٌّ ثابتٌ متّصل بحال الإخبار الا ترى

ان الحسن والكرم معنيان ثابتان ومعنى الحال ان يكون موجودا فى زمن الاخبار فلمّا كان فى معنى الحال أُعْمِل فيما بعده ولم يخرج بذلك عن منهاج اسماء الفاعلين، فان قُصد الحدوث فى الحال او فى ثانى الحال جىء باسم الفاعل الجارى على المضارع الدالّ على الحال او الاستقبال وذلك قولك هـذا حاسنٌ غدا اى سَيَحْسُنُ وكارمٌ الساعةَ ومنه قوله تعالى فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ اى يَبْلُغ ما أُنْزِل اليك بصدرٍ فسيحٍ من غيرِ التفات الى استكبارهم واستهزائهم وعدل عن ضَيِّق الى ضائق ليدلّ على انه ضَيْقٌ عارضٌ فى الحال غير ثابت وعلى هذا قوله تعالى إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَامِينَ عدل عن عَمِينَ الى عامِينَ لهذا المعنى وعلى هذا تقول زيدٌ سيّدٌ جَوادٌ تريد ان السيادة والجُود ثابتان له فاذا اردت الحدوث فى الحال او فى ثانى الحال قلت سائدٌ وجائدٌ، وقد يُعامِلون اسم الفاعل معامَلةَ الصفة المشبّهة اذا كان لازما له غير متعدّ وذلك ان اسم الفاعل يجوز ان يرفع السببَ فتقول هذا رجلٌ قائمٌ ابوه وقاعدٌ غلامُه فتصفه بفعلِ غيره للعُلْقة التى بينهما فاذا كان غير متعدّ عاملًا فى السبب شابَهَ بابَ الحسنُ الوجهِ فجاز ان تنقل الفعل الى الموصوف ثم تضيفه الى من كان فاعلا عـلى سبيل البيان فتقول هذا رجلٌ قائمُ الابِ فيكون فى قائم ضمير مرتفع به يعود الى الرجل كما كان كذلك فى الحسن الوجهِ يدلّ على ذلك قولك هذه امرأةٌ قائمةُ الابِ فتأنيثُ قائمة دليل على ما قلناه وقد قالوا هذه امرأةٌ ضامرُ البطن والمراد ضامرٌ بطنُها الّا انهم نقلوا الفعل الى الموصوف على ما ذكرناه فان قيل فكان ينبغى ان يقال ضامرةُ البطن فيؤنّث لانّ فيه ضميرا مؤنّثا يعود الى المرأة قيل جاء ذلك على سبيل النسب كقولهم تامرٌ ولابنٌ ومنه قولهم امرأةٌ حائضٌ وطاهرٌ قال الشاعر

* عَهْدِى بها فى الحَىّ قد سُرْبِلَتْ * هَيْفاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضامرِ *

وقالوا امرأةٌ جائلةُ الوِشاحِ والمراد جائلٌ وشاحُها اى يضطرب لوفوره والوشاح كالقِلادة من أَدَمٍ فيه جوهرٌ وقالوا طاهرُ الذَيْلِ اذا وصفوه بالعِفّة وقالوا فى المفعول فلانٌ معمورُ الدارِ والمراد معمورةٌ دارُه ومـؤدَّبُ الخُدّامِ اى مؤدَّبٌ خدّامُه اجروه مجرى حسنُ الوجهِ،

فصـــل ٣٥٠.

قال صاحب الكتاب وفى مسئلةِ حَسَنٌ وجهُه سبعةُ اوجه حسنٌ وجهُه وحسنُ الوجهِ وحسنٌ وجهًا قال ابو زُبَيْدٍ

* هَيْفاءُ مُقْبِلَةً عَجْزاءُ مُدْبِرَةً * محطوطةٌ جُدِلَتْ شَنْباءُ أَنْيابًا *

وحسنٌ الوجهَ قال النابغة

* ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنابِ عَيْشٍ * أَجَبِّ الظَّهْرِ ليس له سَنامُ *

وحسنُ وجهٍ قال حُمَيْدٌ * لاحِقِ بَطْنٍ بقَرًا سَمِينِ * وحسنُ وجهِهِ قال الشمّاخ

* أَقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارَتَا صَفًا * كُمَيْتَا الأَعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما *

وحسنٌ وجهَهُ قال * كُومَ الذُّرَى وادِقَةٌ سُرّاتُها *،

قال الشارح اعلم ان هذه المسئلة يجوز فيها عدّةُ أوجه فاوّلها هذا رجلٌ حسنٌ وجهُه وكثيرٌ مالُه فهذا هو الاصل لان الحُسْن انّما هو للوجه والكثرة انّما هى للمال ولذلك ارتفعا بفعلهما وليس فيه نقلٌ ولا تغييرٌ والهاء فى وجهه وماله هو العائد الى الموصوف الذى هو رجلٌ الثانى مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ بالاضافة وإدخال الالف واللام فى المضاف اليه وهو المختار بعد الاوّل وانّما كان المختار من قِبَل انّك لمّا نقلت الفعل عن الوجه وأسندته الى ضمير الموصوف الذى كان متّصلا بالوجه للمبالغة ووجهُ المبالغة انّك جعلتَه حسنَ العامّة بعد ان كان الحسن مقصورا على الوجه كان المختار الاضافة وادخال الالف واللام فى المضاف اليه امّا اختيار الاضافة فلانّ هذه الصفات المشبّهة باسماء الفاعلين غيرُ مُعْتَدّ بفعلها لانّ افعالها غير مؤثّرة كضارِبٍ وقاتِلٍ وانّما حدث لها هذا المعنى والشَبَهُ باسماء الفاعلين بعد ان صارت اسماء وكانت غير مستغنية عن الاسم الذى بعدها فاضيفت الى ما بعدها كسائر الاسماء اذا اتّصلت باسماء نحو غلامُ زيدٍ ودارُ عمرٍو فلذلك اختير فيها الاضافة وامّا اختيار الالف واللام فى الوجه فلانّه انّما كان معرفة باضافته الى الهاء التى هى ضمير الاوّل فلمّا نزعوا ذلك الضمير وجعلوه فاعلا مستكنّا عوّضوا عنه الالف واللام لئلّا يخرج عن منهاج الاصل فى التعريف، وامّا الثالث وهو هذا رجلٌ حسنٌ وجهًا فيحتمل نصبُ وجه امرَيْن احدهما انّه منصوب بحسن على حدّ المفعول كما يعمل ضاربٌ فى زيد اذا قلت هذا ضاربٌ زيدا على التشبيه به كما رُفع الوجه فى قولك حسنٌ وجهُه على التشبيه به والثانى ان يكون منصوبا على التمييز كما تقول هذا احسنُ منك وجهًا وما فى السماء موضعُ راحةٍ سَحابًا لانّك بيّنت بالوجه موضع الحسن كما بيّن السحابُ نوع المقدار وهو نكرةٌ كما انّه نكرة فاما قوله * هيفاء مُقْبِلةً الخ * البيت لابى زُبَيْد الطائىّ والشاهد فيه نصب انيابا بشنباء لما فيه من نيّة التنوين الّا انّه لا ينصرف فامتناعُ التنوين منه لعدم الصرف لا للاضافة فهو كقولك

هؤلاء حواجُّ بيتَ الله وصف امرأةً قال اذا أقبلت رأيتَ لها خَصْرا أَهْيَفَ والهَيَفُ ضُمْرُ البطن والخصر واذا أدبرت رأيت لها عجيزة مُشْرِفة والمحطوطةُ المَلْساء الظَّهْر يريد انّها غير متغضّنة الجِلْد من كِبَرٍ وجُدلت أُحكم خَلْقُها من الجَدِيل وهو زِمامٌ من أَدَمٍ؛ الرابع قولهم هذا حسنُ وجهٍ ومنه قولهم هو حديثُ عَهْدٍ بالنعمة وهو مثل حسنُ الوجهِ الّا انّهم حذفوا الالف واللام تخفيفًا ولانه موضعٌ أُمِنَ فيه اللبسُ لعلم السامع انّه لا يعنى من الوجوه الّا وجهه ولانّ الوجه لا يُعرّف حَسَنًا لانه فى نيّة الانفصال ويدلّ على تنكيره مع اضافته الى المعرفة جوازُ دخول الالف واللام عليه فى قولهم مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ فامّا قوله * لاحِقِ بَطْنٍ بقَرًا سَمِينِ * البيت لحُمَيْدٍ الأَرْقَطِ والشاهد فيه اضافة لاحق الى البطن مع حذف الالف واللام فهو بمنزلة حسنُ وجهٍ واعلم ان قوله لاحق بطن وإن كان اصله اسم فاعل كضارب وخارج فانّما ذُكر فى هذا الباب لانه أُجْرى مجرى الصفة المشبّهة فقُدّر بلاحقٍ بطنُه كما قدّر حسنُ وجهٍ بحسنٍ وجهُه فالبطنُ فاعلٌ فى المعنى كما ان الوجه فاعل فى المعنى واسمُ الفاعل لا يضاف الى الفاعل لا تقول هذا ضاربُ زيدٍ وزيدٌ فاعل لانّ الشىء لا يضاف الى نفسه وليس كذلك الصفة لانها نُقلت النقلَ الذى لا يكون فى اسم الفاعل وصف فرسًا بضُمْر البطن واللاحقُ الضامر وحقيقتُه ان يلحق بطنُه ظهرَه ضُمْرًا ثمّ نفى ان يكون ضُمْرُه من هُزالٍ فقال بقَرًا سمينٍ والقرا الظَّهْر؛ الخامس قولهم هو حسنٌ الوجهَ وذلك على رأيِ من يقول هو حسنٌ وجهًا فانتصاب الوجه هنا على التشبيه بالمفعول وذلك لانه لمّا اضمر الفاعلَ فى الصفة جعل الثانى كالمفعول فصار بمنزلة قولك هذا الضارب الرجلَ والقائل الحقَّ حملوا هنا الصفة على اسم الفاعل فنصبوا بها وإن كانت غير متعدّية كما حملوا اسم الفاعل على الصفة المشبّهة حيث قالوا مررت بالضارب الرجلِ وانّما قلنا ذلك لانه معرفة لا يحسن نصبه على التمييز وقد اجاز ابو علىّ ومن وافقه ان يكون منصوبا على التمييز وإن كان فيه الالف واللام وذلك انّه قال لا فرقَ بين دخول الالف واللام وعدمها لو قال هو حسنٌ وجهًا واذا قد جاء الجَمّاء الغفيرَ وقاَهُ الى فِىَّ وأرسلها العِراكَ ولم يمتنع من كون مثل هذا منصوبا على الحال لانّ فائدته فائدةُ النكرة فلم يمتنع ان يكون هذا منه وهو وجهٌ حسنٌ لولا شناعةٌ فى اللفظ فامّا قوله * ونأخذ بعده الخ * فانّ الشاهد فيه نصب الظهر مع الالف واللام بأجبّ لانه فى نيّة التنوين ولو كان فى غير نيّة التنوين لأنجرّ ما بعده بالاضافة وصف النُّعمان بن المُنْذِر وأنّه إن هلك صار الناس بعده فى أَسْوَإِ حالٍ وأَضْيَقِ عيشٍ وتمسّكوا بمثل ذنب بَعِيرٍ أجبَّ وهو الذى

لا سَنامَ له من الهُزال والذِناب والذُنابَى هو الذَنَبُ، السادس وهو قولك مررت برجلٍ حسنِ وَجْهِهِ باضافة حسن الى وجهه كما تقول حسنِ الوجهِ أجازه سيبويه قال شبّهوه بحسنِ الوجهِ يعنى جعلوا الاضافة مُعاقِبةً للالف واللام قال وهو ردىء يعنى انّه قد جاء عن العرب مع رَداءته وذلك ان الاصل كان زيدٌ حسنٌ وجهُه فالهاء تعود الى زيد فنُقلت الهاء الى الصفة وصارت الصفة مُسْنَدة الى عامّة بعد ان كانت مسندة الى خاصّة واستكنّ الضمير فى الصفة وصار مرفوعَ الموضع بفعله بعد ان كان مجرور الموضع بالاضافة فلا يحسن إعادتُها مع اسناد الصفة اليها لان احدهما كاف فلذلك كان رديئًا ووجهُ جوازه جعلُ الضمير مكان الالف واللام لانهما يتعاقبان وبقى الضمير الاوّل على حاله فعاد الى الاوّل ضميران احدهما مرفوع والاخر مجرور بمنزلة قولك زيدٌ ضاربُ غلامِه ففى ضارب ضميرٌ يعود الى زيد مرفوعٌ وفى الغلام ضميرٌ يعود اليه مجرورٌ وانشد

* أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَكْبُ فيهما * بحَقْلِ الرُخامَى قد عَفَا طَلَلاهما *
* أقامت على رَبْعَيْهما جارَتا صَفًا * كُمَيْتَا الأَعالى جَوْنَتا مُصْطَلاهما *

البيتان للشمّاخ والشاهد فى البيت الثانى فى قوله جونتا مصطلاهما فجونتا مثنّى بمنزلة حسنا وقد اضيف الى مصطلاهما فمصطلاهما بمنزلة وجوههما اذا قلت جاءنى رجلان حسنَا وجوهِهما فالضمير الذى فى مصطلاهما يعود الى قوله جارتا صفا اعاده بعد اسناد الصفة اليه فلذلك كان رديئًا يصف الأَثافى والصَفَا الجَبَلُ لان الأُثْفِيَتَيْن تُبْنَى فى اصل الجبل فى موضعَيْن والجبل الثالث وقوله كميتا الاعالى يعنى ان اعالى الاثفيّتَيْن لم تسودّ لبُعْدها عن مباشَرة النار فهى على لون الخَيْل وقوله جونتا مصطلاهما يعنى مُسْوَدَّتَا المصطلى وهو موضع الوقود منهما وقد انكر بعض النحويين هذا الاستدلالَ وزعم ان الضمير من مصطلاهما غير عائد الى الجارتين انّما يعود الى الاعالى كانّه قال كميتا الاعالى جونتا مصطلَى الاعالى فهو بمنزلةِ زيدٌ حسن وجهِ الاخِ جميلُ وجهِ الاخ وذلك جيّد بلا خلاف ويجوز ان تكنى عن الاخ فتقول زيدٌ حسنُ وجهِ الاخ جميلُ وجهِه والهاء تعود الى الاخ لا الى زيد فان أعدته الى زيد لم يجز وان اعدته الى الاخ جاز كذلك قوله كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما ان اعدته الى الاعالى جاز وان اعدته الى الجارتَيْن لم يجز فان قلت كيف يجوز ان يعود الضمير الى الاعالى وهو جمعٌ والمضمر مثنّى والضمير انّما يكون على حسبِ ما يرجع اليه قيل الاعالى هنا فى موضع الأَعْلَيَيْن وذلك ان الجمع فى هذا النحو معناه التثنية كقوله تعالى صَغَتْ قُلُوبُكُمَا والحقيقة قلبان لانه لا يكون لكلّ

واحد آلا قلبٌ واحدٌ فجاز ان يعود اليه الضمير مثنّى على الاصل ونحوه قول الشاعر

* متى ما تَلْقَنى فَرْدَيْن تَرْجُفْ * رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستَطارا *

فردّ الضمير فى تستطارا الى الرانفتَيْن على الاصل والاوّل مذهب سيبويه واستدلاله صوابٌ لانه الظاهر وما ذكرناه تأويلٌ على خلاف الظاهر والأخذُ بالظاهر هو الوجه، السابع قولهم مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ بنصب الوجه مع اضافته الى ضمير الموصوف وانتصابه على التشبيه بالمفعول به ومَن نصب الوجه فى قولهم مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ على التمييز نصب هذا على التمييز فلم يعتدّ بتعريفه لانه قد عُلم انّهم لا يعنون من الوجوه الّا وجهَ المذكور وأنشد قولهم

* أَنْعَتُها إِنّى من نُعّاتِها * كُومَ الذُّرَى وادِقَةً سُرّاتِها *

هكذا انشده ابو عمر الزاهد بكسر التاء من سرّاتها جعله منصوبا بوادقة فهو مثلُ زيدٌ حسنٌ وجهَه، ويجوز ادخال الالف واللام على الصفة ويجوز فيها بعدُ اكثرُ الوجوه المتقدّمة فتقول مررت بالرجل الحسنِ وجهُه برفع الوجه هنا كما كنت ترفعه قبلُ ومررت بالرجل الحسنِ الوجهِ قال سيبويه وليس فى العربيّة مضافٌ تدخل عليه الالف واللام غير المضاف الى المعرفة فى هذا الباب والعلّةُ فى جواز ذلك ان الاضافة لا تكسوها تعريفا ولا تخصيصا اذ كانت فى تقدير الانفصال وإن لم تكسها الاضافةُ تعريفا لم تمنعها من دخول الالف واللام عليها اذا احتيج الى التعريف وتقول مررت بالرجل الحسنِ وجهًا فتنصب وجها على التمييز او التشبيه بالمفعول به كما كان يُنْصَب قبل دخول الالف واللام مع التنوين ولا يجوز ان تقول مررت بالرجلِ الحسنِ وجهٍ كما جاز حسنِ وجهٍ كرهوا ان تضاف المعرفة فى اللفظ الى نكرة اذ كان فى ذلك تناقضٌ فى الظاهر مع انّه مخالفٌ لسائر ابواب العربيّة وتقول مررت بالرجل الحسنِ الوجهَ بنصب الوجه قال سيبويه وهى عربيّة جيّدة تنصبه مع الالف واللام كما كنت تنصبه مع التنوين اذا قلت حسنٌ الوجهَ لان الالف واللام بدلٌ من التنوين قال الشاعر

* فما قَوْمى بثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ * ولا بفَزارَةَ الشُّعْرِ الرِقابَا *

يروى الشُّعْرَى بألف وهو مؤنّث الأَشْعَر كالكُبْرَى ويروى الشعْرِ بغير الف وهو جمع أشعر كأحمر وحُمْرٍ فمن انّث اراد القبيلة ومن جمع اراد كلّ واحد منهم هذه صفتُه وكانت العرب تمدح الجَلَى وخفّةَ الشَّعْر كانّه يهجوهم بكثرة شعر القَفا والوجهِ وينشد الشُّعْرَى رِقابًا من غير الف ولام والرقابا بالالف واللام فمن قال الرقابا بالالف واللام كان كالحسن الوجهَ ومن قال رقابًا كان كالحسن وجهًا وتقول مررت بالرجل

الحسنِ الوجهُ برفع الوجه وفيه نَظَرٌ لِخُلُوّه من العائد وهذه الصفاتُ انّما عملها فى ضميرِ الموصوف او فى ما كان من سببه وجوازُه عند الكوفيين على تنزيل الالف واللام منزلةَ الضمير فيكون قولهم الحسن الوجهُ بمنزلة الحسن وجهُه ويتأوّلون قوله تعالى فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ ٱلْحَيٰوةَ ٱلدُّنْيَا فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَى فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَى على ان المراد مأواه والذى عليه الاكثرُ انّه على حذف العائد للعلم بموضعه والمراد مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ منه وكذلك الآيةُ اى المأوى له والعائدُ قد يحذف تخفيفًا للعلم به وموضعُ حذفه الصلة للطُول نحوُ هذا الذى بعث اللّٰه رسولا وقد يحذف من الصفة من نحوِ ما حكاه سيبويه من قولهم الناس رجلان رجلٌ أكرمتُ ورجلٌ أهنتُ والمراد اكرمتُه واهنتُه وانشد

* فما أَدْرِى أَغَيَّرَهم تَناءٍ * وطُولُ العَهْد ام مالٌ أصابوا *

اراد اصابوه فحذف الهاء وهو يريدها وقد يحذف من الخبر ايضا وهو قليل قال الشاعر

* قد أصبحتْ أُمُّ الخِيار تَدَّعِى * علىّ ذَنْبًا كُلُّهُ لم أَصْنَعِ *

اراد أَصْنَعْهُ والكثير حذفُه من الصلة للطول ثمّ حذفُه من الصفة فى الحُسْن بعد الاوّل تُشبَّه الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشىء الواحد وهو فى الخبر قليل فامّا قوله تعالى جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ ٱلْأَبْوَابُ فقال بعضهم ان الالف واللام أغنت عن المضمر العائد اذ كانت مُعاقِبةً للاضافة والمراد أبوابها وهو ضعيف اذ لو جاز مثل هذا لجاز جاءنى الذى قام الغلامُ على ارادةِ غلامُه وذلك لا يجوز بلا خلاف وقال قومٌ وهو رأىُ اكثر البصريين ان العائد محذوف والمراد مفتّحةً لهم الابوابُ منها واختيارُ ابى علىّ ان تكون الصفة مسندة الى ضمير الموصوف فيكون على هذا فى مفتّحة ضميرُ الجنّات لانه يقال فُتحت الجنّات اذا فُتحت ابوابُها وفى التنزيل وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وتكون الابواب مرتفعة على البدل من الضمير فى مفتّحة بدلِ البعض من الكلّ بمنزلة قوله تعالى وَلِلّٰهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وقد انشدوا بيت امرئ القيس

* كبِكْرِ المُقاناةِ البَياضِ بصُفْرَةٍ * غَذاها نَميرُ الماء غيرَ مُحَلَّلِ *

على ثلثة اوجه الجرّ والنصب والرفع فالجرّ كقولك الحسن الوجهِ والنصب كقولك الحسن الوجهَ على التشبيه بالمفعول به والرفع كقولك الحسن الوجهُ على ما ذكرناه من ارادة العائد فاعرفه

أَفْعَلُ التَّفْضِيل

فصـــل ٣٥١

قال صاحب الكتاب قياسه ان يُصاغ من ثُلاثيّ غيرِ مزيد فيه ممّا ليس بلَوْنٍ ولا عَيْبٍ لا يـقـــال فى أَجابَ وانطلَقَ ولا فى سَمُرَ وعَوِرَ هو أَجْوَبُ منه وأَطْلَقُ ولا أَسْمَرُ منه وأَعْوَرُ ولكن يُتوصّل الى التفضيل فى نحوِ هذه الافعال بأن يُصاغ أَفْعَلُ ممّا يصاغ منه ثمّ يُميَّز بمصادرها كقولك هو أَجْوَدُ منه جَوابًا وأَسْرَعُ انطلاقا وأَشَدُّ سُمْرَةً وأَقْبَحُ عَوَرًا ‹

قال الشارح اعلم ان هذا البناء لا يكون الّا من فعل ثلاثيّ دون ما زاد عليه وكذلك بناء أَفْعَل التعجّبِ نحوِ ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به فكلُّ ما لا يجوز فيه ما افعله لا يجوز فيه هذا أَفْعَلُ من هذا وانّما جرى هذا افعل من هذا مجرى التعجّب لاتّفاقهما فى اللفظ وتقارُبهما فى المعنى امّا اللفظ فبناؤهما على أَفْعَل فكما لا يكون افعل فى التعجّب ممّا زاد على الثلاثة فكذلك لا يكون هذا فى بابِ افعل من هذا لاستحالةِ ان يكون هذا البناء ممّا زاد على الثلاثة لان ذلك انّما يكون بهمزة زائدة اوّلا وثلاثةِ احرف اصولٍ بعدها فلو رُمْتَ بناءً مثلَ ذلك ممّا زاد على الثلاثة لزمك ان تحذف منه شيـئًا فيكون حينئذ هَدْمًا لا بناءً واما المعنى فلانّه تفضيل كما انّه تفضيل الا ترى انّك اذا قلت ما أَعلمَ زيدا كنت مُخْبِرا بانّه فاق أشكالَه واذا قلت زيدٌ أعلمُ من عمرو فقد قضيتَ له بالسَّبْقِ والسُّمُوّ عليه ‹ فامّا الألوان والعُيوب فان الخليل اعتلّ للمنع منه بانّ الالوان والعيوب تجرى مجرى الخَلْقِ نحوِ اليَدِ والرِجْل فكما لا تقول ما أَيْداه ولا ما أَرْجَلَه لبُعْده عن الفعل فكذلك لا تقول ما أَسْوَدَه ولا ما أَعْوَرَه لانهما معانٍ لازمةٌ تجرى مجرى الخلق وكما لا يجوز ما اسوده ولا ما اعوره لا يجوز هذا اسود من هذا ولا هذا اعور وبعضهم احتجّ بانّ اصلها يرجع الى ما زاد على الثلاثة نحوِ اِسْوادَّ واِسْوَدَّ واعوارّ واعورّ وامّا حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ البعيرُ فمنقوصاتٌ من احوالّ واعوارّ فهى فى الحكم زائدة على الثلاثة يدلّ على ذلك صحّة الواو والياء فيها ولولا ملاحَظةُ الاصل لقلت عارَ وحالَ وصادَ الا ترى انّ فى هذه الافعال ما فى خاف وهاب ونحوهما من مُوجِب القلب والإعلال فعلى هذا لا تقول من أَجابَ وانطلق هذا أَجْوَبُ من هذا ولا أَطلَقُ منه لان فعلَيْهما زائدان على الثلاثة الا ترى ان الهمزة فى اوّل اجاب زائدة والهمزة والنون

من انطلق زائدتان فاذا اردت التفضيل من ذلك او التعجّب جئت بفعل ثلاثىّ يفيد شدّة ذلك الامر وثباته وتنصب مصادرَ تلك الافعال المقصودة بالتفضيل او التعجّب بوقوع تلك الافعال عليها وذلك نحو هذا اسرعُ انطلاقا من غيره وأجودُ جوابًا وهذا معنى قوله يُتوصّل الى التفضيل بان يصاغ افعل ممّا يصاغ منه اى من الافعال الثلاثيّة ثمّ تُميِّز بمصادرها اى تُبيِّن المعنى المراد تفضيله فتقول من الاكرام هو أشدُّ إكرامًا ومن الكَرَم هو أكرمُ وكذلك تقول هو اشدُّ سُمْرَةً منه ولا تقول هو اسمرُ من فلان الا اذا اردت معنى المُسامَرة وهو اقبح عَوَرًا ولا تقول هو أعورُ من هذا وكذلك الالوان لا تقول هو احمر من هذا وأنت تريد الحمرة فان اردت معنى البَلادة جاز ولا تقول هو أبيضُ من البياض فان وصفتَ طائرا بكثرة البَيْض جاز وعلى ذلك فقِسْ ،

فصل ٣٥٢

قال صاحب الكتاب وممّا شذّ من ذلك هو أَعْطاهم للدينار والدرهم وأَوْلاهم للمعروف وأنت أَكْرَمُ لى من زيد اى أَشَدُّ إكراما وهذا المكان اقفرُ من غيره اى اشدُّ إقفارا وهذا الكلام اخصرُ وفى أَمثالهم افلسُ من ابن المذَلَّق وأحمقُ من هَبَنَّقَةَ ،

قال الشارح اعلم ان سيبويه يجيز بناء أفعل من كلّ فعل ثلاثىّ قياسًا نحوَ ما أكرمَ زيدا من كَرُم وما اضربَ محمّدا من ضرب وما اعلمَ جعفرا من علِم وبعضهم يجيزه ايضا ممّا كان من أَفْعَلَ وهو مذهب سيبويه وذلك قولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وأَوْلاهم للمعروف وأنت أكرمُ لى من زيد اى أشدُّ إكرامًا والمكانُ أقفرُ من غيره انّما هو من أَقْفَرَ ومن ذلك المَثَل السائر هو افلس من ابن المُذَلَّق وهو رجل من بنى عبد شَمْس فقيرٌ مُدْقِعٌ ما كان يحصل على بيتِ ليلةٍ وآباؤه وأجداده كذلك قال الشاعر

* فانّك اذ تَرْجُو تَميمًا ونَصْرَها * كراجِى النَدَى والعُرْفِ عند المُذَلَّقِ

ومنه المثل الاخر احمق من هَبَنَّقَةَ وهبنّقةُ لقب ذى الوَدَعات واسمه يزيد بن ثَرْوانَ بن قَيْس بن ثَعْلَبَةَ وكان يُضرَب به المثل فى الحُمْق قال الشاعر

* عِشْ بجَدٍّ وكُنْ هَبَنَّقَةَ القَيْسىَّ او مثلَ شَيْبَةَ بنِ الوَليد *

وكان ابو الحسن الاخفش يجيز بناء افعل من كذا من كلّ فعل ثلاثىّ لحقتْه زوائدُ قلّت او كثُرت كاستفعل وافتعل وانفعل لان اصلها ثلاثة احرف قال وانّما قالوا ما اعطاه للمال وأولاه للخير لانه ثلاثىّ الاصلِ وهذا المعنى موجود فى انطلق ونحوه ممّا فيه زيادةٌ وتابَعَه ابو العبّاس المبرّد وهو فاسد وذلك من قبل انّ ما فى اوّله همزةٌ يجوز استعمالُه بغير همزة ثمّ تدخل الهمزة للنقل وغيره نحوَ قول امرئ القيس

* وتَعْطُو برَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كانّه * أَساريعُ ظَبْىٍ او مَساوِيكُ اِسْحِلِ *

واذا كان اصله ان يستعمل بغير همزة وانّما الهمزة داخلةٌ عليه فجاز ان يُعتقد عدمُ دخولها وتُقدَّر الهمزة محذوفةً غيرَ موجودة وليس كذلك استخرج وانطلق فانّ الكلمة منهما صيغت على هذا البناء فافترق امرُهما فلم يجز ان يقاس على اعطى وأولى وبابه فعلى هذا يكون قولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للخير شاذّا من جهة الاستعمال لا القياس فامّا قول الشاعر

* جاريةٌ فى دِرْعها الفَضْفاضِ * أَبْيَضُ من أُخْتِ بنى اِباضِ *

وقول الاخر

* اذا الرجالُ شَتَوْا واشتَدَّ أَكْلُهُمْ * فأنت أَبْيَضُهم سِرْبالَ طَبّاخِ *

فمن اعتلّ بانّ المانع من التعجّب من الألوان انّها معانٍ لازمةٌ كالخَلْق الثابت نحوِ اليَد والرِجْل فهذان البيتان شاذّان قياسًا واستعمالًا عنده ومن علّل بانّ المانع من التعجّب كونُ افعالها زائدة على الثلثة فهما شاذّان عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال امّا القياس فإنّ افعالها ليست ثلاثيّة على فعل ولا على افعل انّما هو افعلّ وافعالّ وامّا الاستعمال فأمرُه ظاهر وامّا عند ابى الحسن الاخفش والمبرّد فانّهما ونحوهما شاذّان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس لان افعالها ثلاثيّة بزيادةٍ فجاز تقديرُ حذف الزوائد ،

فصل ٣٥٤

قال صاحب الكتاب وقد جاء أفعلُ ولا فِعْلَ له قالوا أَحْنَكُ الشاتَيْن واحنكُ البعيرَيْن وفى امثالهم آبَلُ من حُنَيْفِ الحَناتِمِ ،

قال الشارح قد تقدّم القول ان أَفْعَلَ من كذا لا يصاغ الّا ممّا يصاغ منه فعلَا التعجّب وقد قالوا

أحنك الشاتَيْن واحنك البعيرَيْن مشتقّ من الحَنَك وهو ما تحت الذَّقَن والقياسُ يأبى ذلك والذى سوّغه ان المراد بقولهم احنك الشاتين اكثرهما أَكْلًا فكانّهم قالوا آكَلُ الشاتين لان الآكِل يُحرّك حنكه فلمّا كان المراد به حركتَه عند الاكل لا عَظْمَهما استعملوه استعمالَ ما هو فى معناه وامّا قولهم آبَلُ من حُنَيْف الحَناتِم فحُنَيْفٌ هذا رجلٌ من بنى تَيْم اللات بن ثَعْلَبَةَ فالمراد به الحِذْق فى رَعْى الابل والعلمُ بذلك ومن كلامه الدالّ على أَبالته قوله مَن قاظ الشَّرَفَ وتَربّع الحَزْنَ وتَشتّى الصَّمّانَ فقد أصاب المَرْعَى والشرف فى بلاد بنى عامر والحزن من زُبالَةَ مُصْعِدًا فى بلاد نَجْدٍ والصمّانُ فى بلاد بنى تميم قال الجَوْهرىّ الصمّان موضع الى جنب رمل عالج وبناء أَفْعَلُ من هذا اسهلُ امرًا ممّا قبله لانه مأخوذ من قولهم أَبِلَ الرجل بالكسر يَأْبَلُ أَبالَةً مثل شَكِسَ شَكاسَةً فهو آبِلٌ اى حاذقٌ بمَصْلَحة الابل فهو مأخوذ من فعل ثلاثىّ كانّهم اشتقّوا من لفظ الابِل فعلا وتصرّفوا فيه كسائر الافعال وأصلُ هذا المَثَلُ ›

فصــل ٣٥٤

قال صاحب الكتاب والقياس ان يُفضَّل على الفاعل دون المفعول وقد شذّ نحوُ قولهم اشغلُ من ذات النِحْيَيْن وأَزْهَى من ديكٍ وهو اعذرُ منه وأَلْوَمُ واشهر واعرفُ وانكر وأَرْجَى وأَخْوَفُ وأَهْيَبُ واحمد وانا أَسَرُّ بهذا منك قال سيبويه وهم ببَيانه أَعْنَى ›

قال الشارح قد تقدّم القول انّه لا يبنى افعلُ من كذا الّا ممّا يقال فيه ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به فلمّا لا يُتعجّب من فعلِ ما بُنى للمفعول من الافعال نحوِ ضُرِب وشُتم فلا يقال ما أَضْرَبَهُ ولا أَضْرِبْ به وقد وقع به الضربُ فكذلك لا يقال هو اضرب من فلان ويكون مضروبا لانهم لو فعلوا ذلك لوقع لبسٌ بين التعجّب من الفاعل وبين التعجّب من المفعول ولانّ التعجّب انّما يكون ممّا يكثر حتى صار كالغَرِيزة له والضربُ ونحوه اذا وقع بالمحلّ فليس من فعل المفعول انّما هو للفاعل فلا يصير فعلُ غيره غريزةً له لانّ الغريزة ما كان خِلْقةً فى المحلّ كالسَّواد والبياض فاذا تكرّر الفعــلُ من الفاعل جُعل كالغريزة والموجودُ من المضروب انّما هو الاحتمال والتمرّن لا نفس الضرب فان تعجّبتَ من الاحتمال والتمرّن جاز لانهما من فعله وان تعجّبتَ من الضرب لم يجز لانه ليس له ولذلك لا يبنى منه افعل من كذا وقد جاء من ذلك الفاظٌ يسيرةٌ تُحْفَظ حِفْظًا ولا يقاس عليها ولذلك قال القياس ان يفضَّل على الفاعــل

دون المفعول وقد شذّت الفاظٌ يسيرةٌ متأوّلة من ذلك قولهم فى المثل اشغلُ من ذات النِّحْيَيْن وهى قصّة خَوّات بن جُبَيْر الأنصارىّ مع امرأة من العرب أتت سُوقَ عُكاظٍ ومعها نِحْيا سمن فاعترضها خوّاتٌ وفتح فم احد النحيين وذاقه ودفعه اليها فأمسكته بيَدها الواحدة ثمّ فتح فم الاخر ودفعه اليها فامسكته بيدها الاخرى فاشتغلت يداها بتمسّك فمَي النحيين ثمّ واقَعها فضُرب المثل بها فى الاشتغال والذى سهّل ذلك انّها وان كانت مشغولة فهى ذات شُغْل ويجوز ان يكون المراد اشغل من ذات النحيين ليَدَيْها فلا يكون حينئذ شاذًا وكذلك سائرُ ما ذكر من قوله أَزْهَى من دِيكٍ وهو اعذر منه وأَلْوَمُ واشهر الا ترى انّه ذو زَهْو وذو عُذْر وذو لَوْم وذو اشتهار وكذلك البقيّة فاعرفه ،

فصـل ٣٥٥

قال صاحب الكتاب وتعتورُه حالتان متضادّتان لزومُ التنكيرِ عند مصاحَبة مِنْ ولزومُ التعريف عند مفارَقتها فلا يقال زيدٌ الافضلُ من عمرٍو ولا زيدٌ افضلُ وكذلك مؤنّثُه وتثنيتُهما وجمعُهما لا يقال فُضْلَى ولا أَفْضَلانِ ولا فُضْلَيانِ ولا أَفاضِلُ ولا فُضْلَياتٌ ولا فُضَلُ بل الواجبُ تعريفُ ذلك باللام او بالاضافة كقولك الافضلُ والفُضْلَى وافضلُ الرجالِ وفُضْلَى النساء ،

قال الشارح هذا الضرب من الصفاتَ موضوع للتفضيل واصله ان يكون موصولا بمِنْ ومِنْ فيه لابتداء الغاية فاذا قلت زيد افضل من عمرو فالمراد ان فضله ابتدأ راقيًا من فضل عمرو وكلّ من كان مقدارُ فضله كفضل عمرٍو فكانّك قلت علا فضلُه على هذا المقدار فعلم المخاطب انّه علا عن هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء فصار كقولك سار زيدٌ من بغدادَ فعُلم الموضع الذى ابتدأ سيرُه منه وتجاوزه ولم يعلم اين انتهى فلمّا كان معنى الباب الدلالةَ على ابتداء التفضيل لم يكن بدٌّ من مِنْ ظاهرةً او مضمرةً لافادة المعنى المذكور ولا يجوز تعريفه والحالةُ هذه لا بالالف واللام ولا بالاضافة لانّه بمنزلة الفعل والفعل لا يكون الّا نكرة لانّه موضوع للخبر والمراد من الخبر الفائدة فلو عُرّف لم يبق مُفيدا وانّما قلنا انه فى معنى الفعل لامرَيْن احدهما انّك اذا قلت زيدٌ افضل منك فانّما المراد ان فضله يزيد على فضلك فهو عبارة عن الفعل والامرُ الثانى انّه متضمّنٌ المصدر وزيادةً فكان كالفعل الدالّ على الحدث والزمان فلمّا كان الفعل لا يضاف ولا تدخله لامُ التعريف لم تدخل على ما هو فى معناه فلذلك لا

تقول زيدٌ الافضل من عمرو ولا الاحسن من خالد لِما ذكرناه ولانّ مِنْ تَكْسِب ما تتّصل به من أَفْعَلَ هذه تخصيصا ممّا الا ترى انّ فيه إخبارا بابتداء التفضيل وزيادة الفضل من المفضول وهذا اختصاصُ الموصوف بهذه الصفة ومن ههنا وقع بعد الفضل من قوله تعالى ان تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ فلمّا كانت مِنْ للتخصيص واللامُ اذا دخلت عليه استوعبت من التعريف اكثرَ ممّا تفيده مِنْ من التخصيص كرهوا الجمع بينهما فيكون نقضاً لغرضهم وتراجعًا عمّا حكموا به من قوّة التعريف الى ما هو دونه فلمّا لم يجز الجمع بين اللام ومِنْ لِما ذكرناه عاقبوا بينهما فاذا وُجد احدهما سقط الاخر ولم يجز ان يسقطا معًا لئلّا يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من مِنْ والتعريفِ المفاد من الالف واللام لا يقال زيد الافضل من عمرو ولا الاحسن من خالد ولا يقال زيدٌ افضلُ وكذلك مؤنّثه وتثنيتهما وجمعهما لا يقال فُضْلَى ولا أفضلان ولا فُضْلَيان ولا أَفاضِلُ ولا فُضْلَياتٌ ولا فُضَلُ لا بدّ من مِنْ او التعريف بالالف واللام او الاضافة لِما ذكرناه

فصــل ٣٥٦

قال صاحب الكتاب وما دام مصحوبًا بمِنْ استوى فيه الذَّكَرُ والأُنْثَى والاثنان والجمع فاذا عُرِّف باللام أُنِّث وثُنّي وجُمع واذا اضيف ساغ فيه الامران قال الله تعالى أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا وقال وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَى حَيٰوةٍ وقال ذو الرُّمّة

* ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا * وسالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذالًا *

قال الشارح قد تقدّم القول انّ افعل منك موضوع للتفضيل وهو بمنزلة الفعل اذ كان عبارة عنه ودالًّا على المصدر والزيادة كدلالة الفعل على المصدر والزمان فمنع التعريفَ كما لا يكون الفعل معرّفا ومنع التثنية والجمع كما لا يكون الفعل مثنّى ولا مجموعا وكذلك لا يجوز تأنيثه انّما تقول هندٌ افضل منك من غير تأنيث وذلك لانّ التقدير هندٌ يزيد فضلُها على فضلك فكانّ افعل ينتظم معنى الفعل والمصدر وكُلٌّ واحد من الفعل والمصدر مذكّرٌ لا طريقَ الى تأنيثه فان قيل فأنت تقول قامت المرأة وانطلقت الجارية فتُلْحِق الفعلَ علمَ التأنيث فما بالُك لا تفعل ذلك فيما كان فى معناه فالجواب ان الفعل نفسه لا يؤنّث فاذا قلت قامت هندٌ فالعلامةُ انّما لحقته لتأنيث الفاعل بدليلِ انّها لا تلحقه الّا اذا كان الفاعل مؤنّثا للايذان بانّ الفعل مسندٌ الى مؤنّث ولو كان ذلك لتأنيث الفعل نفسه

لجاز تأنيثُه مع الفاعل المذكّرِ نحوُ قامت زيدٌ وذلك لا يقوله احدٌ وهذا احدُ ما يدلّ على اتّحـــاد الفاعل والفعل وأنّهما كالشىء الواحد، فامّا اذا ادخلت الالف واللامَ نحوَ زيدٌ الافضل خرج عن ان يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل واستغنى عن مِنْ والاضافةِ وعُلم انّه قد بان بالفصل فحينئذ يؤنّث اذا اريد المؤنّث ويثنّى ويجمع فتقول زيدٌ الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضـلـون والافاضلُ وهندٌ الفُضْلَى والهندان الفُضْلَيان والهندات الفُضْلَيات والفُضَلُ ان شئت تثنّى وتجـمـع وتؤنّث كما تفعل بالفاعل لانّه فى معناه، فامّا اذا اضيف ساغ فيه الامران الافراد فى كلّ حال تقول زيدٌ افضلُكم والزيدان افضلُكم والزيدون افضلُكم وتقول فى المؤنّث هندٌ افضلكم والهندان افضلكم والهندات افضلكم والتثنيةُ والجمع اذا وقع على مثنّى او مجموع نحوُ قوله تعالى أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا والمعنى بقولنا زيدٌ افضل منكم وزيد افضلُكم واحدٌ الّا انّك اذا أتيت بمِنْ فزيدٌ منفصلٌ ممّن فضّلتَه عليه واذا اضفته كان واحدا منهم وانّما جاز الامران فى ما اضيف لانّ الاضافة تُعاقِب الالفَ واللام وتجرى مجراها فكما انّك تؤنّث وتثنّى وتجمع مع الالف واللام كذلك تفعل مع الاضافة التى هى بمنزلةِ ما فيه الالف واللام وامّا علّة الافراد فلانّك اذا اضفته كان بعضَ ما تضيفه اليه تقول حمارُك خير الحَمير لان الحمار بعض الحمير ولو قلت حمارك افضل الناس لم يجز لانه ليس منهم لان الغرض تفضيل الشىء على جنسه واذا كان كذلك فهو مضارع للبَعْض الذى يقع للمذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع بلفظ واحد فلم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنّث كما ان البعض كذلك، فامّا قوله * وميّةِ احسن الخ * فالشاهد فيه تذكير افعل وان كان جاريًا على مؤنّث الا ترى انّه قال احسن الثقلين وهو خبرٌ عن ميّة فامّا الافراد الراجع فى قوله احسنه قذالا وإن كان ما تقدّم تثنيةً فى معنَى جمع فذلك من قبل انّه موضعٌ يكثر فيه استعمالُ الواحد كقولهم هو احسنُ فَتًى فى الناس وإن كان الاصل الجمع والواحدُ واقعٌ موقعه فتُرك الاصل فوجب الوضعُ على الافراد لانّه ممّا يُؤْلَف وعلى ذلك يقولون هو احـــسـن الرجال وأجملُه، واعلم انّه متى اضيف افعل على معنَى مِنْ فهو نكرة عند بعضهم وعليه الكوفيون واذا اضيف على معنى اللام فهو معرفة وفى قول البصريين المتقدّمين انّه معرفة على كلّ حال الّا اذا اضيف الى نكرة والمتأخّرون يجعلونه نكرة لان المضاف اليه مرفوع فى المعنى والاوّل القياس مَيَّةُ اسم امرأة يُشبّب بها والثَّقَلان الجنّ والانْس والجِيد العُنُق والجَيَد بالتحريك طول العنق وحُسْنُه والسالفة مُقدَّم العنق من لدن معلّق القُرْط الى التَّرْقُوَة والقَذال مُؤَخَّر الرأس وهو مَعْقِد العِذار من

الفرس يصف المرأة بحسن التفضيل فاعرفه ،

فصـــل ٣٥٧

قال صاحب الكتاب ومما حُذفت منه مِنْ وهي مقدّرة قوله عزّ وجلّ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى اى اخفى من السرّ وقولُ الشاعر

* يا لَيْتَها كانت لأَهْلِى ابِلَا * او هُزِلَتْ فى جَدْبِ عامٍ أَوَّلَا *

اى اوّلَ من هذا العام وأَوَّلُ من أَفْعَلَ الذى لا فعلَ له كآبَلَ ومما يدلّ على انّه افعلُ الأُولَى والأُوَلُ ومما حُذفت منه مِنْ قولُك اللهُ أَكْبَرُ وقولُ الفرزدق

* إنّ الّذى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لنا * بَيْتًا دَعائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ *

قال الشارح اعلم انّهم قد يحذفون مِنْ من افعل اذا اريد به التفضيل ومعنى الفعل وهم يريدونها فتكون كالمنطوق بها نحوَ زيدٌ اكرم وافضل فلم تأت بالف ولام كما لم تأت بها مع مِنْ لان الموجود حكمًا كالموجود لفظًا ومنه قوله عزّ وجلّ وَإِنْ تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى اى اخفى منه اى من السرّ وهو حديث النفس والذى يدلّ على ارادةِ مِنْ انّ اخفى لا ينصرف كما لا ينصرف آخَرُ من قولك مررت برجلٍ اخرَ اذا اردت مِنْ معه وإن لم تذكره وهذا الحذف يكثر فى الخبر ويقلّ فى الصفة وذلك من قبل ان الغرض من الخبر انّما هو الفائدة وقد يُكتفى فى حصولها بقرينةٍ فامّا الصفة فانّها فى الكلام على ضربَيْن إمّا التخليص والتخصيص وإمّا المدح والثناء وكلاهما من مَقامات الإسهاب والاطناب لا من مَظانّ الإيجاز والاختصار واذا كان كذلك لم يَلِق الحذفُ بها ، ومن ذلك أَوَّلُ من قولك ما رأيتُه مذ عامٌ اوّلُ اى اوّل من هذا العام فأوّلُ وصفٌ على زنة أَفْعَلَ فاءه وعينه واو ولم يستعملوا منه فعلًا والذى يدلّ على ما قلناه قولهم فى المؤنّث أُولَى والاصل وُولَى بواوَيْن فقُلبت الاولى التى هى فاء همزةً لاجتماع الواوَيْن على حدّ وُقَيَّةٍ وأَواقٍ وجمعُ المؤنّث أُوَل على حدّ الأَصْغَر والصُّغْرَى والصُّغَر والاكبر والكبرى والكبر قال الله تعالى إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ فأَوَّلُ أَفْعَلُ وأُولَى فُعْلَى وأُوَلُ فُعَلُ وهو وإن كان صفةً فانّهم قد اتّسعوا فيه واستعملوه استعمالَ الاسماء فقالوا مررت بأَوّلَ منه ولم يقولوا رجلٌ اوّلُ ولم يُخْرِجه هذا الاتّساعُ عن كونه وصفًا الا ترى ان الأبطح والأجرع وإن كانا قد استُعملا استعمالَ الاسماء حتى يسرى اليهما تكسيرُها فقالوا الاباطح والاجارع لم يُخْرِجهما ذلك عن الوصفيّة فلذلك

لا ينصرفان كما لم ينصرف نحوُ ابيض واصفر فامّا رفضهم استعمالَ الفعل منه فلانّ الفعل يتصرّف بالماضى والمستقبل والامر والنهى فلو استعملوا منه فعلا لكان يتكرّر فيه حرف العلّة واذا كانوا قد تركوا تصريفَ ما لا يتكرّر فيه هذه الحروف كاستعمال ماضى يَدَعُ ومضارعِ عَسَى وقالوا رجلٌ آبَلُ الناس ولم يلفظوا منه بفعل فاذا جاء هذا النحو من الصحيح غيرَ متصرّف فأن لا يصرّفوا نحوَ اوّل كان أَوْلى واذا ثبت انّه أَفْعَلُ صفةً فالوجهُ ان يكون متّصلا بِمِنْ كما انّ سائرَ ما كان مثله كذلك فاذا حذفت مِنْ وأنت تريده لم تصرف الاسم لانّه يكون فى حكم الموجود وان حذفته وأنت لا تريده صرفته وكان كسائر الاسماء نحوِ أَفْكَلٍ لانّه انّما يكون صفة اذا كان معه مِنْ وعلى هذا لو سمّيت رجلا بأفضل كان كأحمرَ فلو نكّرته لانصرف بلا خلاف ولا يكون كاحمر اذا سُمّى به لانّه انّما يكون صفة اذا كان معه مِنْ وقد استُعمل اوّل الذى هو صفة ظرفًا قال سيبويه سألتُه يعنى الخليل عن قولهم مذ عام اوّلَ فقال جعلوه ظرفا فى هذا المكان فكانّه مذ عام قبلَ عامك وقد استُعملت اشياء من الصفات ظروفا نحوَ استعمالهم أَسْفَلَ ظرفا من قوله تعالى وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وكاستعمالهم قَرِيبًا فى قولهم إنّ قريبًا منك زيدًا ومَلِيًّا من النهار فيحصل من ذلك ان اوّل على ثلثة اضرب تكون صفة على تقدير مِنْ وتكون ظرفا وتكون اسما وذلك اذا حذفت منها مِنْ وانت لا تريدها فعلى هذا يجوز ان تكون اوّل من قوله * يا ليتها كانت الخ * مخفوضا على الصفة لعامٍ الّا انّه لا ينصرف ويجوز ان تكون منصوبا على الظرف وهذا المستعملُ ظرفًا هو المبنىّ على الغاية من قولهم ابْدَأْ به اوّلُ وقوله

* لَعَمْرُكَ ما أَدْرِى وإنّى لَأَوْجَلُ * على أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ *

اذا قدّرت فيه حذف الاضافة الا ترى ان مُعْظَم هذا القبيل الذى هو غاية انّما هو ظروفٌ وأنّ ما ليس بظرف ممّا قد حُذف منه المضاف اليه لم يُبْنَ وذلك قولهم جاءنى كلٌّ قائمًا وقال تعالى وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ وذهب ابو الحسن الاخفش فى قولهم ليس غيرُ على انّه على حذف المضاف اليه وكذلك قال فى قول العجّاج * خالَطَ من سَلْمَى خَياشِيمَ وفَا * وزعم ان منهم من ينوّن فيقول ليس غيرٌ واذا كانت هذه المبنيّة ظرفا وجب ان تكون اوّل المبنيّة ظرفا ايضا ولا تكون ظرفا حتى تكون صفة ولا تكون صفة حتى تكون مِنْ معها مرادةً او مضافةً الى ما يُعاقب الاضافةَ واما الاسم فهو ما حذف منه مِنْ وليست مرادة نحوُ قولهم ما تركتُ له اوّلًا ولا آخرًا اى قديما ولا حديثا فامّا قوله * يا ليتها كانت الخ * فالشاهد فيه حذف مِنْ من الصفة وهو يريدها ولذلك لم يصرف

اوّل وهو مخفوض على الصفة لعامٍ ويجوز ان يكونَ منصوبا على الظرف اى فى جدب عامٍ قبلَ هذا العام يتحسّر على ذهاب إبله فى أخصبِ سنة ويتمنّى لو انّها غَنِمَها اهلُه او هلكتْ فى عام الجدب، وقالوا اللّهُ أكبرُ والمراد اكبر مِن كلّ شىء يدلّ على ذلك انّه لو لم تكن مِنْ مرادة لوجب صرف الاسم كما وجب صرفُ أَفْكَلٍ ونحوه ممّا هو على افعل ولا معنًى للوصف فيه واذا لم ينصرف دلّ على انّ مِنْ مرادة وانّها وإن كانت محذوفة من اللفظ فهى فى حكم المُثْبَت، ومنه قوله تعالى وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ويجوز ان يكون اهون ههنا بمعنى هَيِّن لانّه سبحانه ليس عليه شىء اهونَ من شىء، فامّا قول الفرزدق * إنّ الذى سمك السماء الخ * فالشاهد فيه حذفُ مِنْ ايضا اى اعزّ من غيره واطول من غيره واطول ههنا من الطَّوْل الذى هو الفضل لا من الطُّول الذى هو ضدّ القِصَر ودلّ على ارادة مِنْ امتناعه من الصرف يصف قومه وبيته وانّ دعائم بيته اعزُّ دعامة واكرمُها فاعرفه،

فصل ٣٥٨

قال صاحب الكتاب ولآخَرَ شَأْنٌ ليس لأخواته وهو انّه التُزم فيه حذفُ مِنْ فى حالِ التنكير تقول جاءنى زيدٌ ورجلٌ آخَرُ ومررتُ به وبآخَرَ ولم يَسْتَوِ فيه ما استوى فى اخواته حيثُ قالوا مررت بآخَرَيْنِ وآخَرِينَ وأُخْرَى وأُخْرَيَيْنِ وأُخَرَ وأُخْرَيَاتٍ،

قال الشارح آخَرُ افعلُ صفةٌ ومِنْ محذوفة منه مرادة فى التقدير ولذلك لا ينصرف وقضيّةُ الدليل ان يستوى فيه المذكّر والمؤنّث والتثنية والجمع كما لو كانت مِنْ ملفوظا بها الّا انّهم لمّا كثُر حذف مِنْ معها وكثُر استعمالها مُفْرَدةً من الموصوف نحوَ مررت برجلٍ كذا وبآخَرَ كذا أجروها مجرى الاسماء فثنّوها وجمعوها وأنّثوها فقالوا مررت بآخَرَيْن وبآخَرِينَ قال الله تعالى وَآخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ وفى المؤنّث أُخْرَى وفى التثنية أُخْرَيَانِ وفى الجمع أُخَرُ قال الله تعالى وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ وقالوا أُخْرَيَاتٌ ايضا قال * فى أُخْرَيَاتِ الليلِ مُنْتَصِب * فصار لها حكمان حكم الصفة فى منع الصرف وحكم الاسماء فى التأنيث والتثنية والجمع وهذا معنى قوله ولآخَرَ شَأْنٌ ليس لأخواته اى أنّ اخواته اذا حذفت منها مِنْ وهى مرادة استوى فيها المذكّر والمؤنّث والمثنّى والمجموع واذا حذفت منها مِنْ ولم يريدوها اجروها مجرى الاسماء فى التثنية والجمع وآخَرُ قد اخذ حَظًّا من الطَّرَفَيْن فاعرف ذلك ان

شاء الله تعالى ،

فصــل ٣٥٩

قال صاحب الكتاب وقد استُعملت دُنْيَا بغير الف ولام قال العَجّاج * فى سَعْيِ دُنْيَا طالَمَا قــد مُدَّتِ * لانّها غلبت فاختلطت بالاسماء ونحوُها جُلّى فى قوله * وإن دَعَوْتِ الى جُلّى ومَكْرُمَةٍ * وامّا حُسْنَى فيمَن قرأ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى وسُوءَى فيمَن انشد * ولا يَجْزُونَ من حَسَنٍ بسُوءَى * فليستا بتأنيثَىْ أَحْسَنَ وأَسْوَأَ بل هما مصدران كالرُجْعَى والبُشْرَى وقد خُطِّئَ ابنُ هانِئٍ فى قوله * كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقِعها * وقولُ الأَعْشَى * ولَسْتَ بالأَكْثَرِ منهم حَصًى * ليست مِنْ فيه بالتى نحن بصَدَدها هى نحوُ مِنْ فى قولك انتَ منهم الفارِسُ الشُجاعُ اى من بينهم ،

قال الشارح القياس فى دُنْيَا ان يكون بالالف واللام لانه صفة فى الاصل على زنة فُعْلَى ومذكّره الأَدْنَى مثلُ الاكبر والكبرى وهو من دَنَوْتُ فقلبت الواو فى الادنى ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وذلك بعد قلبها ياءً لوقوعها رابعةً وقد تقدّم ان الالف واللام تلزم هذه الصفة الّا انّهم استعملوا دنيا استعمالَ الاسماء فلا يكادون يذكرون معه الموصوف ولذلك قلبوا اللام منه ياءً لضرب من التعادل والعوض كانّهم ارادوا بذلك الفرق بين الاسم والصفة فلمّا غلب عليها حكمُ الاسماء أجروها مجرى الاسماء وكانت الالف واللام لا تلزم الاسم فاستعملوها بغير الف ولام كسائر الاسماء فامّا قول العجّاج

* يومَ ترى النفوسُ ما أَعَدَّتِ * فى سَعْيِ دُنْيَا طالَما قد مُدَّتِ *

فالشاهد استعمالها نكرةً من غير الف ولام إجراءً لها مجرى الاسماء لكثرة استعمالها من غير تقدّم موصوف يصف امر الآخرة ويُرغّب فى السعى لها والسَعْى يُستعمل فى الخير والسِعاية فى الشرّ، فامّا جُلّى من قوله

* وإنْ دَعَوْتِ الى جُلّى ومَكْرُمَةٍ * يومًا سَراةَ كِرامِ الناسِ فٱدْعِينا *

البيت من شعر الحماسة لبعض بنى قَيْس بن ثَعْلَبَةَ وقيل انّه لبَشامَةَ بن حَزْنٍ النَهْشَلىّ والشاهد فيه قوله جُلّى من غير الف ولام ولا اضافة فالجيّد ان يكون مصدرا كالرُجْعَى بمعنى الرجوع والبُشْرَى بمعنى البِشارة وليس بتأنيث الأجلّ على حدّ الاكبر والكبرى لانه اذا كان مصدرا جاز تعريفه وتنكيره فتقول بشرته بُشْرَى والبشرى ورجعتُه رُجْعَى والرُجْعَى فلذلك حملناه على المصدر ولم

تحمله على الصفة يقول إن أشدت بذكر خيار الناس لجليلةٍ نابت او مكرمةٍ عرضتْ فأشيدى بذكرنا وظاهرُ هذا الكلام استعطافٌ لها وسَراةُ القوم سادتُهم والجمع السَرَوات ورجلٌ سَرِىٌّ بيّن السَرْوِ والكِرام هنا الذين يحمون ويدفعون الضَيْمَ، ومثله ما حكى ان بعضهم قرأ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى فإن حُمل على الصفة كان شاذًا والجيّد ان يحمل على المصدر لِما ذكرناه من ان المصدر يكون معرفة ونكرة، وكذلك سُوءَى من قول ابى الغُول الطُهَوِىّ

* ولا يَجْزُونَ من حَسَنٍ بسُوءَى * ولا يجزون من غِلَظٍ بلِينِ *

الشاهد فيه قوله بسوءى ويروى على ثلثة اوجه بسَوْءٍ وبسَىْءٍ وبسُوءَى فمن رواه بسَوْءٍ فهو مصدرُ ساءه يَسُوءُه سَوْءًا وسُوءًا وهو نقيض سَرَّه يَسُرُّه سُرُورًا ومن قال بسَىْءٍ جعله صفة واصله سَيِّئٌ بالتشديد على حدّ جيّد وسيّد وانّما خفّفه بحذف احدى الياءَيْن كما يقولون هَيْنٌ ولَيْنٌ ومن قال سُوءَى ففيه نَظَرٌ إن جعلته صفة كان شاذًا وصحّةُ محلّه ان تجعله مصدرا على ما تقدّم والمعنى انّهم يجزون كُلًّا بفعله إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ وهو خلاف قول العَنْبرىّ

* يجزون من ظُلْمِ اهلِ الظُلْمِ مَغْفِرَةً * ومن إساءة اهل السَوْءِ إحسانًا *

فامّا قول ابن هانِئٍ

* كانّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقِعها * حَصْباءُ دُرٍّ على ارضٍ من الذَهَبِ *

فقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرةً وهذا الضرب من الصفات لا يُستعمل الّا معرّفًا والاعتذارُ عنه انّه استعمله استعمالَ الاسماء لكثرة ما يجىء منه بغير تقدّم موصوف نحو صغيرة وكبيرة فصار كالصاحب والأجرع والأبطح فاستعمله لذلك نكرةً ويجوز ان يكون لم يُرِد فيه التفضيل بل معنى الفاعل كانّه قال كانّ صغيرةً وكبيرةً من فواقعها على حدّ قوله تعالى وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ فى احد القولَيْن يقال فاقِعَةٌ وفُقّاعَةٌ وجمع الفُقّاعة الفَقاقِيعُ وهى النفّاخات التى تكون على وجه الماء يصف خَمْرًا وما عليه من الحَبَب شبّه الحبب بالدرّ وهو اللؤلؤ والخمرَ تحته بأرضٍ من ذهب ولقد أحسنَ، وامّا قول الأعشى

* ولستَ بالأكثرِ منهم حَصًى * وانّما العِزّةُ للكاثِرِ *

فقد تعلّق بظاهره الجاحظ وزعم انّ فى ذلك نقضًا لِما اصّله النحويون من امتناع الجمع بين الالف واللام ومِنْ فى هذا الضرب من الصفات والوجه فى ذلك ان يكون منهم فى موضع الحال من تاء لستَ كقولك لست منهم بالكثير مالًا وما أنت منهم بالحسن وَجْهًا اى لست من بينهم وفى جملتهم بهذه

الصفة وليست من التى تصحب افعل هذه لتخصيص لان لام المعرفة تُغْنِى عنها الا ترى انّ مِنْ انّما تُخصِّص ما يُخصِّص باللام فتقول زيدٌ افضل من عمرٍو فاذا قلت الافضل دخل فيه عمرٌو وغيرُه فمَنْ تقتضى تفضيلَه على المجرور بها لا غيرُ واللام تقتضى تفضيله عليه وعلى غيره فعلى هذا يكون العامل فى منهم نفسَ ليس لا الاكثر والحروفُ الجارّة تعمل فيها المعانى وما ليس بفعل واذا كان يعمل فيها ما هو ابعدُ شَبَهًا من ليس كان عملُ ليس فيها أَوْلى ونظيرُ هذا تعلّقُ الظرف بكَانَ فى قوله تعالى أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا فقوله للناس متعلّقٌ بكان وذلك انّه لا يخلو امّا ان يكون متعلّقا بعجبا او بأوحينا او بكان فلا يجوز ان يتعلّق بعجبا نفسها لانه مصدرٌ ومعموله من صلته فلا يتقدّم عليه ولا يكون صفة لعجبا على انّه يتعلّق بمحذوف لتقدُّمه عليه والصفةُ لا تتقدّم على الموصوف ولا يجوز ان يتعلّق باوحينا لانه فى صلته ولا يجوز تقديمه عليه واذا بطل تعلّقه بما ذكرنا تَعيّن ان يكون متعلّقا بكان نفسها تعلُّقَ الظرف بالفعل وكذلك الظرف فى البيت ويجوز ان يكون متعلّقا بالاكثر على حدِّ ما يتعلّق به الظرف لا على حدِّ هو افضل من زيد كانّه قال ولست بالاكثر فيهم لان افعل بمعنى الفعل اظهرُ منه فى ليس يدلّ على ذلك نصبُه الظرفَ فى قوله

* فإنّا رأينا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً * الى الصَّوْن من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ *

الا ترى ان الظرف هنا لا يتعلّق الّا باحوج وتعليقُ الظرف بليس ليس بالسهل لجَرْيه مجرى الحروف بدلالة قوله تعالى وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ولو كان كالفعل لدخل بينه وبين أَنْ حاجزٌ كالذى فى قوله عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ونظائرُه كثيرة والحَصَا من قوله * ولست بالاكثر منهم حَصًا * العدد الكثير قال يعقوب واصله مثل الحصا وموضعه نصب على التمييز ؞

فصــل ٣٦٠

قال صاحب الكتاب ولا يعمل عملَ الفعل لم يُجيزوا مررتُ برجل أَفْضَلَ منه أَبوه ولا خَيْرٍ منه ابوه بل رفعوا افضلَ وخيرا بالابتداء وقولُه * وأَضْرَبَ مِنّا بالسُّيوف القَوانِسَا * العاملُ فيه مضمرٌ وهو يَضْرِبُ المدلولُ عليه بأَضْرَبَ ؞

قال الشارح قد تقدّم القول ان مقتضى هذه الصفات ان لا تعمل من حيث كانت اسماء والاسماء لا

تعمل فى اسماء مثلها فامّا الصفة المشبّهة فانّها لمّا جرت على الموصوف ثمّ نُقل الضمير الى الاوّل فجُعل عاملا فى اللفظ ثُنّى وجُمع وأُنّث على مقدارِ ما فيه من الضمير من نحو مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وبرجلَيْن حسنَيِ الوجهَيْن وبرجالٍ حسنِى الوجوهِ وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ أشبهت اسمَ الفاعل فعملت عملَه كما ان اسم الفاعل الجارى على فعله فى تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره صار محلّه محلّ الفعل فعمل عملَه فامّا أَفْعَلُ هذه وبابُها فانّه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث فبعُد من شَبَه اسمِ الفاعل وصار كالاسماء الجوامد التى لم تُؤْخَذ من الافعال كقولك مررت برجلٍ قُطْنٌ جُبَّتُه وبرجلٍ كَتّانٌ ثوبُه الا ترى ان القطن لا يثنّى ولا يجمع وكذلك الكتّان وجُعلا مبتدأً وخبرًا فى موضع النعت كقولك مررت برجلٍ اخوك ابوه وانّما لم يُثنَّ افعل ولم يجمع ولم يؤنّث لما تقدّم من انّه قد تضمّن معنى الفعل والمصدر وكلٌّ واحد منهما لا تصحّ تثنيتُه ولا جمعُه ولا تأنيثُه كذلك ما كان فى معناهما او متضمّنا معناهما وقد اجاز قومٌ من العرب مررت برجلٍ افضلَ منه ابوه وخيرٍ منه عمُّه وذلك انّه مأخوذ من الفعل وإن بعُد شَبَهُه باسماء الفاعلين قال سيبويه وهو قليل ردىء لما ذكرناه فامّا قوله

* أَكَرَّ وأَحْمَى للحَقيقةِ منهمُ * وأَضْرَبَ منّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا *

فالبيت للعبّاس بن مِرْداس والشاهد فيه نصب القوانس باضرب وحقيقتُه نصبُه باضمار فعلٍ دلّ عليه اضرب وتقديرُه ضربنا بالسيوف او نضرب القوانسَ ولا يجوز ان تَتناوله أفعلُ هذه التى للتفضيل والمبالغة لما ذكرناه ومثله قوله تعالى ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ فحيث ههنا فى موضع نصب بانّه مفعولٌ به لا ظرفٌ لانه لا تخلو حَيْثُ هذه من ان تكون مجرورة او منصوبة فلا يجوز ان تكون مجرورة لانه يلزم ان يكون افعل مضافا اليه وافعلُ انّما يضاف الى ما هو بعضٌ له وذلك هنا لا يجوز واذا لم يكن مجرورا كان منصوبا بفعل مضمر دلّ عليه أَعْلَمُ كانّه قال يعلم مكان رسالته ولا يكون انتصابه على الظرف لان عِلْمَه سبحانه لا يتفاوت بتفاوُت الامكنة يصف قومه بالحفاظ والشّهامة والحقيقةُ ما يلزم الانسان ان يحميه ويقال للحقيقة الرايَةُ ومنه قول عامر بن الطُفَيْل * أَنَا الفارسُ الحامى حقيقةَ جَعْفَرِ * والقَوانِس جمع قَوْنَسٍ وهو أعلى بَيْضَة الحديد قال الشاعر

* بمُطَّرِدٍ لَدْنٍ صِحاحٍ كُعُوبُه * وذى رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوانِسَا *

والقَوْنَس ايضا العَظْم الناتئ بين أُذُنَيِ الفرس قال طَرَفَةُ * ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ *

اسماء الزمان والمكان

فصــل ٣٦١

قال صاحب الكتاب ما بُنى منهما من الثلاثىّ المجرّد على ضربين مفتوحُ العين ومكسورُها فالاوّل بناؤه من كلّ فعل كانت عينُ مُضارعه مفتوحة كالمَشْرَب والملبَس والمذهَب او مضمومةً كالمَصْدَر والمقتَل والمَقام الّا احد عشر اسمًا وهى المَنْسِك والمجزِر والمنبِت والمطلِع والمشرِق والمغرِب والمفرِق والمسقِط والمسكِن والمرفِق والمسجِد،

قال الشارح الغرض من الإتيان بهذه الابنية ضربٌ من الإيجاز والاختصار وذلك انك تفيد منها مكان الفعل وزمانه ولولاها لزمك ان تأتى بالفعل ولفظِ المكان والزمان فاشتقّوا المكان والزمان من الثلاثىّ ولا يكاد يكون من الرباعىّ وذلك يجىء على مثال الفعل المضارع على يفعل الّا انك توقع الميم موقعَ حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل فاذا كان المضارع منه على يَفْعَلُ مفتوحَ العين فالمَفْعَلُ منه كذلك نحوُ المَلْبَس والمَشْرَب والمَذْهَب وكان يلزم على هذا ان يقال فيما المستقبلُ منه يَفْعُلُ بالضمّ مَفْعُلٌ فيقال فى المكان من قتل يقتُل مَقْتُلٌ ومن قعد يقعُد مَقْعُدٌ غيرَ انّهم عدلوا عن هذا لانه ليس فى الكلام مَفْعُلٌ الّا بالهاء كقولك مَكْرُمَةٌ ومَقْبُرَةٌ ونحوِهما فعدلوا الى احد اللفظَيْن الاخرَيْن وهو مَفْعَلٌ بالفتح لان الفتح اخفّ، وقد جاءت عن العرب احد عشر اسما على مَفْعِلٍ فى المكان ممّا فعله على يَفْعُلُ بالضمّ وذلك مَنْسِكٌ لمكان النُسْك وهو العبادة وهو من نَسَكَ ينسُكُ اذا عبد والمَجْزِر لمكان جَزْر الابل وهو نَحْرها يقال جزرتُ الجَزُور أجزُرها بالضمّ اذا نحرتَها وجلّدتَها والمَنْبِت لموضع النَبات يقال نبت البقلُ ينبُت اذا طلع والمَطْلِع مكان الطلوع وقد يكون مصدرا بمعنى الطلوع وعليه قراءةُ من قرأ حَتَّى مَطْلِعِ ٱلْفَجْرِ ومن ذلك المَشْرِق والمَغْرِب لمكان الشروق والغروب وقالوا المَفْرِق لوَسَط الرأس لانه موضع فرق الشعر وكذلك مَفْرِقُ الطريق للموضع الذى يَتشعّب منه طريقٌ اخرُ والمَسْقِط موضع السقوط يقال هذا مسقط رأسى اى حيث وُلدتُ وأنا فى مسقط رأسى اى حيث سقط والمَسْكِن موضع السُكْنَى يقال سكنتُ دارى أسكُنها والمسكِن الموضع والمصدر المَسْكَن بالفتح والمَرْفِق موضع الرِفْق والرفق ضدّ العُنْف يقال رفقتُ به أرفُق والمكان المَرْفِق وقالوا المَسْجِد

وهو اسمٌ للبيت وليس المراد موضع السجود اى موضع جَبْهَتك اذ لو اريد ذلك لقيل المَسْجَد بالفتح كسروا هذه الالفاظ والبابُ فيها الفتح ادخلوا الكسر فيها لانه احد البناءَيْن كما ادخلوا الفتح فيها ٬

قال صاحب الكتاب والثانى بناوُه من كلّ فعل كانت عينُ مضارعه مكسورة كالمَحْبِس والمجلِس والمَبيت والمصيف ومَضْرِب الناقة ومنتِجها الّا ما كان منه معتلّ الفاء او اللام فانّ المعتلّ الفاء مكسورٌ ابدًا كالمَوْعِد والمورِد والموضِع والموجِل والموحِل والمعتلّ اللام مفتوحٌ ابدًا كالمَأْتَى والمرمَى والمأْوَى والمثوَى وذكر الفرّاء انّه قد جاء مَأْوِى الابِل بالكسر ٬

قال الشارح امّا ما كان عينُ المضارع منه يَفْعِلُ بالكسر فالمكان والزمان منه مَفْعِلٌ بالكسر كالمَحْبِس والمجلِس والمبِيت والمصِيف ومضرِب الناقة ومنتِجها فالمحبس موضع الحَبْس يقال حبستُه أَحْبِسُه اى منعتُه الانبعاثَ والمجلس موضع الجلوس لانه من جَلَسَ يجلِس وقالوا المَبِيت للمكان يُبات فيه لانّ بات يَبِيتُ كجلس يجلِس وامّا المَصِيف فالمراد به الزمان وهو من صاف يصِيف وكذلك مَضْرِب الناقة لزمن ضِرابها يقال اتى مضرب الشُّوّل وانقضى مضربها اى اتى زمانه وانقضى زمانه وكذلك المَنْتِج لزمان النِتاج يقال اتت الناقة على منتِجها اى الوقت الذى تنتتج فيه ٬ وامّا المعتلّ من هذا الضرب فانّه لا يخلو من ان يكون معتلّ الفاء او العين او اللام فما كان منه معتلّ الفاء فانّه يجرى على منهاج واحد لا يختلف باختلاف حركة عين المضارع منه كما كان كذلك فى الصحيح فيجىء مكسورَ العين على كلّ حال سواءٌ كان مفتوح العين او مكسوره فى المضارع ولذلك استثناه لانه مخالفٌ لما تقدّمه وذلك نحو المَوْعِد والمَوْرِد وهما من وَعَدَ يَعِدُ ووَرَدَ يَرِدُ بالكسر وقالوا المَوْجِل والمَوْحِل فكسروا ايضا وهو من وَجِلَ يَوْجَلُ ووَحِلَ يَوْحَلُ بالفتح والعلّةُ فى ذلك انّ ما كان على فَعَلَ واوُله واوٌ فانّه يلزم مستقبله يَفْعِلُ ويلزمه الاعلال بحذف واوه فى المستقبل نحو يَعِدُ ويَرِدُ فكسروا المَفْعِل منه على القاعدة ثمّ حملوا ما كان منه على فَعِلَ يفعَل على ذلك فقالوا مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ وذلك لانّ يوجل ويوحل فى هذا الباب قد يعتلّ فتُقلَب الواو ياءً مرّةً نحو يَيْجَل ويَيْحَل وألفًا اخرى نحو يَاجَلُ ويَاحَلُ فلمّا كان كذلك شبّهوها بالاوّل لانها فى حال اعتلال ولان الواو فيها فى موضع الواو من الاوّل وهم كثيرا ما يشبّهون الشىء بالشىء فيحملونه عليه اذا كان بينهما موافَقةٌ فى شىء وإن اختلفا من جهات اخرى وقد حكى يونس وغيره فيما حكاه سيبويه ان ناسًا من العرب يقولون مَوْجَلٌ ومَوْحَلٌ بالفتح حيث كان المضارع

مفتوحا فى يَوْجَل ويَوْحَل فجروا فيه على الاصل وهذا القول اقيسُ والاوّل افصح ، وامّا ما كان معتلّ العين فانّه يجرى على قياس الصحيح لما كان منه مضموم العين فانّ المَفْعل منه مفتوح نحوُ المَقام والمَقال لانه من قال يقول وقام يقوم فهو كالمَقْتَل والمَخْرَج من قتل يقتُل وخرج يخرُج وما كان مكسور العين فالمَفْعل منه مكسور نحو المَقيل والمَبيت لانه من بات يبيت وقال يقيل كضرب يضرِب وجلس يجلِس ، وامّا المعتلّ اللام فانّه يأتى مَفْعل منه على منهاج واحد كالمعتلّ الفاء الّا ان المعتلّ الفاء مَفْعل منه مكسور والمعتلّ اللام مَفْعل منه مفتوح وذلك نحو المَأْتَى والمَرْمَى والمَأْوَى والمَثْوَى وذلك لانه معتلّ فكان الالف والفتح اخفّ عليهم من الكسر مع الياء ففرّوا الى مَفْعَل بالفتح اذ كان ممّا يُبْنَى عليه المكان والزمان فاذا كان ذلك فيما لامه ياء كان فى ذوات الواو اولى نحو المَغْزا والمَدْعا لانه على فعل يفعُل بالضمّ مثل دَعَا يَدْعُو وغزا يَغْزُو وفيه ما فى ذوات الياء لم يخرج من ذلك الّا مَأْوِى الابل فانّه قد جاء مكسورا فيما حكاه الفرّاء وذكر غيرُه مَأْوَى الابل بالفتح على القياس فاعرفه ،

فصل ٣٦٤

قال صاحب الكتاب وقد يدخل على بعضها تاء التأنيث كالمَزِلّة والمَظِنّة والمَقْبَرة والمشرَقة ومَوْقَعَة الطائر وامّا ما جاء على مَفْعُلَة بالضمّ كالمَقْبُرة والمَشْرُقة والمَسْرُبة فاسماء غيرُ مذهوب بها مذهبَ الفعل ،

قال الشارح وقد انّثوا بعض هذه الاسماء كانهم ارادوا البُقْعَة فقالوا المَزِلّة لموضع الزَلَل وكسروه لان المضارع منه مكسور وقالوا المَظَنَّة لموضع الظَنّ ومَأْلَفه وهو مفتوح لانه من ظنّ يظُنّ بالضمّ والمَقْبَرة لموضع القبر والمَشْرَقة لموضع شروق الشمس وهو موضع القعود فيها وقالوا مَوْقَعة الطائر وهو الموضع الذى يقع عليه وهو مفتوح القاف من وقع يَقَعُ مفتوحٌ لمكان حرف الحلق فامّا ما جاء مضموما نحوَ المَقْبُرة والمَشْرُقة والمَشْرُبة للغُرْفة فهى اسماء فالمقبرة اسمٌ لموضع القبور وليس لمكان الفعل والمشرقة اسمٌ للموضع الذى يقع فيه التشريق وكذلك المشربة اسمٌ للغرفة ولو اريد مكان الفعل لقيل المَقْبَرة والمَشْرَقة والمَشْرَبة بالفتح ،

فصـــل ٣٦٣

قال صاحب الكتاب وما بُنى من الثلاثىّ المزيد فيه والرباعىّ فعلى لفظ اسم المفعول كالمُدْخَل والمُخْرَج والمُغار فى قوله * مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حَيِّ خَثْعَمَا * وقولهم فُلانٌ كريمُ المُرَكَّب والمُقاتَلِ والمُضْطَرَبِ والمُتَقَلَّبِ والمُتَحامَلِ والمُدَحْرَجِ والمُحْرَنْجَمِ قال العَجّاج * مُحْرَنْجَمُ الجامِلِ والنُؤِىّ * ،

قال الشارح اعلم ان اسماء المكان والزمان ممّا زاد على الثلاثة بزيادة او غيرها فانّهما يكونان على زنة مفعولهما وذلك كالمُدْخَل والمُخْرَج والمُغار ويشمل هذا اللفظ المكانَ والزمانَ والمصدرَ والمفعولَ وانّما اشتركت هذه الاشياء فى لفظ واحد لاشتراكها فى وصول الفعل اليها ونَصْبه ايّاها فلمّا اشتركت فى ذلك اشتركت فى اللفظ وايضا فانّ اسم المكان جارٍ على المضارع فى حركاته وسكناته ولذلك ضمّوا الميم منه كما انّ اوّل المضارع مضمومٌ وكانت الزيادة ميما لئلّا يُلْبِس بالفعل وفُتح ما قبل آخره لانه جارٍ على زنة المفعول به نحوِ المُدْخَل والمفعولُ على زنةِ ما لم يسمّ فاعله نحوِ يُخْرَج وكان فعلُ ما لم يسمّ فاعله اولى به لانه مبنىّ للمفعول به فهذا اللفظ يشمل اسم الزمان والمكان والمصدر وهو على منهاجٍ واحد لا يختلف فان قلت فلِمَ اختلف المكان فى الثلاثىّ نحو المَضْرِب والمَقْتَل والمَقْبَرَة ولم يختلف فيما زاد عليه فالجواب انّ ما يُشتقّ للمكان فهو مبنىّ على لفظ المضارع والمضارع من الثلاثىّ مختلف يأتى على يفعَل بالفتح وعلى يفعِل بالكسر وعلى يفعُل بالضمّ فلمّا اختلف المضارع اختلف المَفْعل التى على زنته ولمّا كان مضارعُ ما زاد على الثلاثة على منهاج واحد لا يختلف وهو الكسر لم يختلف اسم المكان فيه فامّا الابيات التى انشدها فقد تقدّم الكلام عليها فى المصادر فامّا المُغار فهو موضع الإغارة ويستعمل فى المكان والزمان والمفعول به والمُرَكَّب الاصل والمَنْبِت يقال فلان كريمُ المُرَكَّبِ اى كريم الاصل والمَنْصِب والمُتَقَلَّب بالتاء واللام المشدّدة بمعنى التقلّب ويكون موضع الفعل وزمانه والمُقاتَل الموضع من قاتَلَ وكذلك المُضْطَرَب موضع الاضطراب فاعرفه ،

فصـــل ٣٦٤

قال صاحب الكتاب واذا كثُر الشىء بالمكان قيل فيه مَفْعَلَةٌ بالفتح يقال ارضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدة ومَذْأَبة ومَحْياة ومَفْعاة ومَقْثَأة ومَبْطَخة قال سيبويه ولم يجيئوا بنظيرِ هذا فيما جاوز ثلثةَ احرف من نحـو

الضِفْدِع والثَّعْلَب كَراهَةَ ان يثقُل عليهم لانّهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرةُ الثَّعالِب ،

قال الشارح اعلم ان هذا الضرب من الاسماء ممّا لزمت فيه الهاء لانه ليس اسماء للمكان الذى يقع فيه الفعل وانّما هى صفةُ الارض التى يكثر فيها ذلك الشىء والارضُ مؤنّثة فكانت صفتُها كذلك ولم يأت ذلك عنهم فى كلّ شىء الّا ان تَقيس وتعلم ان العرب لم تستعمله ولم يجيؤا بمثل هذا فى الرباعى من نحو الضِفْدع والثَّعْلَب كراهيةَ ان يثقل عليهم وكان لهم عنه مندوحةٌ ان يقولوا كثيرةُ الثعالب وانّما اختصّوا بذلك بنات الثلثة لخفّتها ولو قالوا من بنات الاربعة نحوَ مَأْسَدَة لقيل مُثْعَلَبَةٌ لان ما جاوز الثلثة يكون نظيرُ المَفْعل بزنة المفعول ويستوى فيه المصدر والمكان والزمان الذى فى اوّله الميم زائدةً ويكون بلفظ المفعول وليس كذوات الثلثة فتقول فى الثلثة المَضْرَب فى المصدر مفتوحا والمَضْرِب بالكسر فى المكان والزمان وفى المفعول مَضْرُوبٌ فلفظ المفعول غير لفظ المكان والزمان وتقول فيما جاوز الثلثة المُقاتَل والمسرَّح والمُوَقَّى فى معنى القِتال والتسريح والتَوْقِية وكذلك المكان والزمان ولفظ المفعول كذلك فقالوا على ذلك ارضٌ مُعَقْرَبَةٌ ومُثَعْلَبَةٌ فيأتى على لفظ المفعول لمجاوزة الثلاثة ومن قال ثُعالَةُ قال ارضٌ مَثْعَلَةٌ لانه ثلاثى كمَأْسَدَة وقالوا ارضٌ مَحْياةٌ اذا كثر فيها الحيّات وارضٌ مَفْعاةٌ اذا كثر فيها الأَفاعى ومذهب سيبويه ان عين حَيَّة ياءٌ فهو من لفظ حَيِيتُ وقال غيره العين واوٌ والاصل حَوْيَةٌ فقلبت ياء على حدّ قلبها فى طَوَيْتُه طَيًّا ولَوَيْتُه لَيًّا فيكون من لفظ حَوَيْتُ وحكى صاحب العَيْن ارضٌ مَحْواةٌ ويشهد لهذا القول قولُهم حَوّاءٌ لصاحب الحيّات وسيبويه يجعل حَوّاء من معنى الحيّة لا من لفظها فاعرفه ،

فصــل ٣٦٥

قال صاحب الكتاب ولا يعمل شىءٌ منها والمَجَرُّ فى قول النابغة

* كأنّ مَجَرَّ الرامسات ذُيولَها * عليه قَصيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَوانِعُ *

مصدرٌ بمعنى الجرّ وقبله مضافٌ محذوفٌ تقديره كانّ أَثَرَ جَرِّ الرامسات ،

قال الشارح قوله ولا يعمل منها شىءٌ اى لا يعمل اسم المكان والزمان عملَ المصدر لانه ليس فى معنى الفعل فامّا قول النابغة * كانّ مَجَرَّ الخ * فلا يجوز حمله على ظاهره لانه لا يخلو امّا ان يكون مصدرا

بمعنى الجرّ او اسم مكان فان جعلته اسم مكان فسد اعماله ونصبُه ذيولَها لانك لا تقول جلستُ فى مَجَرِّ زيدٍ ذَيْلَه وأنت تريد المكان وانّما تقول فى مَجَرِّ ذيلِ زيدٍ كما تقول فى مكان زيد   وان جعلته مصدرا فسد من جهة المعنى لانه شبّهه بقصيم والقصيم جِلْدٌ ابيض يكتب فيه وقيل نَطْعٌ منقوشٌ وطريق صحّته على تقدير مضاف محذوف كانه قال كانّ أَثَرَ مَجَرِّ الرامسات او موضع مجرّ الرامسات على معنى موضع جَرِّ الرامسات والرامساتُ الرياح فيكون منصوبا بالمصدر   يصف رَسْمًا عفا بعد اهله ولعبت به الرياح فصار ما أَبْقَتْ منه بمنزلة نطع حالّ عن جِدّته وبقى اثرُ صنعته وهو القصيم فلذلك كان محمولا على حذف المضاف دون ظاهره فاعرفه ؞

اسم الآلة

فصــل ٣٦٦

قال صاحب الكتاب هو اسمُ ما يعالَج به ويُنقَل ويجىء على مِفْعَلٍ ومِفْعَلَةٍ ومِفْعالٍ كالمِقصّ والمِحْلَب والمِكْسَحة والمِصْفاة والمِقْراض والمِفْتاح ؞

قال الشارح كلّ اسم كان فى اوّله ميم زائدة من الآلات التى يعالج بها وينقل وكان من فعل ثلاثىّ فانّ ميمه تكون مكسورة كانّهم ارادوا الفرق بينه وبين ما يكون مصدرا او مكانا فالمِقصّ بالكسر ما يُقَصّ به والمَقَصّ بالفتح المصدر والمكان   وأبنيتُه ثلاثة مِفْعَلٌ ومِفْعَلَةٌ ومِفْعالٌ وذلك نحو المِحْلَب لما يُحْلَب فيه والمِنْجَل الذى يقطع به الرَّطْبة والقَتّ وقالوا مِكْسَحَةٌ وهى كالمِكْنَسَة يقال كسحت البيت اى كنسته ومِسَلّةٌ لواحدة المَسالّ وهى الابَرُ العظام وقالوا مِطْرَقَةٌ ومِطْرَقٌ وهو القضيب يضرب به الصوف وآلةُ الحَدّاد والصائغ ومِصْفًا ومِصْفاة وهى آلةٌ يُصفّى بها الشراب وغيره انّثوا مِفْعَلًا كما انّثوا المكان لانه آلةٌ   وقد يجىء مِفْعالٌ قالوا مِقْراض ومِفْتاح ومِصْباح   وقيل ان مِفْعَلا مقصور عن مِفْعال وإن كان مِفْعَلٌ اكثر استعمالا ويؤيّد ذلك ان كلّ ما جاز فيه مِفْعَلٌ جاز فيه مِفْعالٌ نحوَ مِقْرَض ومِقْراض ومِفْتَح ومِفْتاح وليس كلّ ما جاز فيه مِفْعال جاز فيه مِفْعَل قالوا ولذلك صحّت العين فى مِخْيَط ومِجْوَل ولم تقلب كما قلبت فى مَقال ومَقام قالوا لانها مقصورة عمّا تلزم صحّته وهو مِخْياط ومِجْوال لوقوع الالف

بعدها ونظير ذلك العَواوِرُ ولم يقلبوا الواو همزةً كما قلبوها فى أَوائِل وذلك ان العواور مقصور عن العَواوِير فكما لا يلزم القلب فى العواوير لبُعْد الواو عن الطرف كذلك ههنا فاعرفه ؞

فصل ٣٦٧

قال صاحب الكتاب وما جاء مضمومَ الميم والعين من نحو المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُقّ والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضة فقد قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهبَ الفعل ولكنّها جُعلت اسماء لهذه الأَوْعِيَة ؞

قال الشارح هذه الاحرف شذّت عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمالُ بأن جاءت مضمومة وهى ما يُعالَج به ويُنْقَل كانّهم جعلوها اسماء لِما يُوعَى فيه ولم يُراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاقَ كما قالوا المُغْفُور لضرب من الصَّمْغ يقع على الشجر حُلْوٍ والمغرور لضرب من الكَمْأَة فهذه على زنة مُفْعُول وهى اسماء اشياء لم يُرَد فيها معنى الفعل كذلك هذه الاحرف وهى المُسْعُط وهو ما يجعل فيه السَّعُوط من دواء او من دُهْن فيُسْعَط به العليل او الصبىّ فى أنفه اى يجعل فيه والمُنْخُل ما يُنْخَل به الدقيق ونحوه وجمعه مَناخِل والمُدُقّ وهو اسم ما يُدَقّ به الشىء كفِهْر العطّار ويَد الهاوُن والمُدْهُن بضمّ الميم والهاء لِما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره والمُكْحُلَة لوعاء الكُحْل زجاجاً كان او غيره هذه الخمسة حكاها سيبويه فامّا المُحْرُضَة فوعاء الحُرُض وهو الأُشْنان والكسر هو المشهور ولا اعرف الضمّ فيها ؞

ومن اصناف الاسم الثُلاثىّ

فصل ٣٦٨

قال صاحب الكتاب للمجرَّد منه عشرةُ أبنية أمثلتُها صَقْرٌ وعِلْم وبُرْد وجَمَل وإبِل وطُنُب وكَتِف ورَجُل وضِلَع وصُرَد وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرةٌ ولعلّ الامثلةَ التى انا ذاكرُها تُحيط بها او بأكثرها ؞

قال الشارح الاسماء المتمكّنة على ثلثة اضرب ثلاثىّ ورباعىّ وخماسىّ لا تكون اصلا على اكثر من الخمسة لثقله ولئلّا يُتوهَّم انّه مركّب من ثلاثيَّيْن وكذلك ما زاد وذهب الفرّاء والكسائىّ الى ان الاصل

الثلاثيّ وان الرباعيّ فيه زيادةُ حرف وان الخماسيّ فيه زيادة حرفَين والمذهب الاوّل وهو رأى سيبويه ولذلك نَزِنُه بالفاء والعين واللام ولو كان الامر على ما ذُكر لقوبل الزائد بمثله البتّة وللثلاثيّ عشرة ابنية كما ذكر تكون اسماء وصفات وقوله للمجرَّد اى للمجرّد من الزيادة فمن ذلك فَعْلٌ بفتح الاوّل وسكون الثانى يكون اسما وصفة فالاسم صَقْرٌ وكَلْبٌ والصفة صَعْبٌ وضَخْمٌ وفِعْلٌ بكسر الاوّل وسكون الثانى يكون اسما وصفة فالاسم منه عِدْلٌ وعِلْمٌ والصفة نِقْضٌ ونِضْوٌ وفُعْلٌ بضمّ الاوّل وسكون الثانى يكون اسما وصفة فالاسم بُرْدٌ وقُفْلٌ والصفة عُبْرٌ ومُرٌّ يقال ناقةٌ عُبْرُ أَسْفارٍ اى يسافر عليها وفَعَلٌ بفتح الاوّل والثانى يكون اسما وصفة فالاسم جَبَلٌ وجَمَلٌ والصفة بَطَلٌ وحَسَنٌ وفَعِلٌ بفتح الاوّل وكسر الثانى يكون اسما وصفة فالاسم كَبِدٌ وكَتِفٌ والصفة حَذِرٌ ووَجِعٌ وفَعُلٌ بفتح الاوّل وضمّ الثانى يكون اسما وصفة فالاسم عَضُدٌ ورَجُلٌ والصفة حَدُثٌ وحَذُرٌ يقال رجل حدث اى حسن الحديث وحَذُرٌ اى مُتيقِّظٌ وفِعَلٌ بكسر الاوّل وفتح الثانى يكون اسما وصفة فالاسم ضِلَعٌ وعِنَبٌ والصفة قالوا قومٌ عِدًى ولا نعلمه جاء صفة فى غير هذا وحدَه من المعتلّ وهو اسم جنس وُصف به الجمع كالسَّفْر والرَّكْب وليس بتكسير لعدم نظيره فى الجموع وفِعِلٌ بكسر الفاء والعين يكون اسما وصفة قالوا ابِلٌ قال سيبويه وهو قليل ليس فى الاسماء غيرُه وقال ابو الحسن يقال للخاصرة اِطِلٌ وأَيْطَلٌ قال * لها أَيْطَلَا ظَبْيٍ وساقا نَعامَةٍ * وقالوا فى الصفة امرأةٌ بِلِزٌ وهى العظيمة وقيل القصيرة وفُعُلٌ بضمّ الفاء والعين يكون اسما وصفة فالاسم طُنُبٌ وعُنُقٌ والصفة ناقة سُرُحٌ وطُلُقٌ وفُعَلٌ بضمّ الاوّل وفتح الثانى يكون اسما وصفة فالاسم خُزَزٌ ورُبَعٌ والصفة حُطَمٌ وكُسَعٌ قال * قد لفّها الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ * فهذه الامثلة يجمعها كلّها كونُها ثلاثيّةً وإن كانت مختلفةَ الأبنية لانّ وزن كلّ مثال منها غير الاخر وليس فى الاسماء فُعِلٌ الّا دُئِلٌ معرفةً فيما حكاه الاخفش ولم يذكره سيبويه والمعارف غير مُعوَّل عليها فى الابنية لانه يجوز ان يسمّى الشخص بالفعل والحرف والجملة وليس فى الكلام فِعُلٌ بكسر الفاء وضمّ العين لانّهم كرهوا الخروج من الكسر الذى هو ثقيلٌ الى الضمّ الذى هو اثقل منه والثلاثيّ اعدلُ الابنية لانه حرفٌ يُبتدأ به لا يكون الّا متحرّكا وحرفٌ يُوقَف عليه لا يكون الّا ساكنًا وحرفٌ يكون حَشْوا فاصلا بينهما وليس المراد بالاعتدال قلّة الحروف الا ترى انّ فى الكلام نحوَ مَنْ وكَمْ ولسنا نقول انها اعدلُ الابنية فامّا المزيد فيه فهى كثيرة جدّا تُقارِب ،

فصـــل ٣٦٩

قال صاحب الكتاب والزيادة إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية فى قُعْدُدٍ ومَهْدَدَ او من غير جنسها كهمزة أَفْكَلٍ وأَحْمَرَ او للإلحاق كواو جَوْهَرٍ وجَدْوَلٍ او لغير الإلحاق كألف كاهلٍ وغُلام ،

قال الشارح معنى الزيادة ان يضاف الى الحروف الاصول ما ليس منها ممّا قد يسقط فى بعض تصاريف الكلمة ولا يقابَل بفاء ولا عين ولا لام وذلك يكون إمّا بتكرير حرف من نفس الكلمة نحو الباء من جَلْبَبَ والدال من قُعْدُدٍ او بزيادة حرف من غير جنسها من حروف اليومَ تنساه نحو واو جَوْهَرٍ وياء صَيْرَفٍ وهمزة أَفْكَلٍ وأَحْمَرَ والغرض من ذلك إمّا إفادةُ معنى لم يكن وإمّا إلحاقُ بناء ببناء غيره وإمّا المدُّ وتكثيرُ البناء لا غيرُ كألف غلام وواو عجوز وياء صَحِيفَة وسَعِيد ونحوها فامّا الاوّل فنحو الف ضارِبٍ وميم مضروب الا ترى ان الالف فى ضارب يفيد انّه فاعلٌ والميم فى مضروب يفيد معنى المفعوليّة ونحوُ حروف المضارعة يختلف اللفظُ بها لاختلاف المعنى وأشباهُ ذلك كثيرةٌ وامّا الثانى وهو المزيد للالحاق فنحو الدال فى قُعْدُدٍ ومَهْدَدَ فقُعْدُدٌ ملحقٌ ببُرْثُنٍ ولذلك لم يُدّغم المثلان فيه كما ادُّغما فى حُبّ ووُدّ والقُعْدُدُ القريب الآباء من الجَدّ الأعلى ومَهْدَدُ ملحق بجَعْفَرٍ وهو اسم امرأةٍ وكذلك جَوْهَرٌ وصَيْرَفٌ أُلْحقا بالواو والياء بجعفر ودَحْرَجٍ وامّا الزيادة للمدّ وتكثير البناء فنحو واو عَجُوزٍ وألف غلام وياء سَعِيدٍ لم يُرَد بهذه الزيادة الّا امتداد الصوت وتكثير اللفظ لانّهم كثيرا مّا يحتاجون الى المدّ عوضًا من شىء قد حُذف او لِلين الصوت به الا ترى ان الضرب الثالث من الطويل نحوَ قوله

* أَقِيمُوا بنى النُّعْمانِ عَنّا صُدُورَكم * وإلّا تُقِيمُوا صاغِرِينَ الـرُّؤُوسَـا *

ونحوَ قول الاخر

* لَعَمْرُك إنّنى فى الحياة لَزاهِـدٌ * وفى العَيْش ما لم أَلْقَ أُمَّ حَكِيمِ *

انّما لزم الرِدْفُ ليكون عوضا من السَبَب المحذوف من مَفاعِيلُنْ فاعرفه ،

فصـــل ٣٧٠

قال صاحب الكتاب والزيادة المُجانِسة لا تخلو من ان تكون تكريرا للعين كخَفَيْفَدٍ وقِنَّبٍ او للّام

كخَفَيْدَدٍ وخِدَبّ او للفاء والعين كمَرْمَرِيسٍ ومَرْمَرِيتٍ او للعين واللام كصَمَحْمَحٍ وبَرَهْرَهَةٍ وما عداها من الزوائد حروفُ سألتمونيها ،

قال الشارح المراد بالزيادة المجانسة ان يكون الحرف المزيد من جنس حروف اصول الكلمة كانّهم كرّروا ما هو من نفس الكلمة وذلك يكون بتكرير العين قالوا خَفَيْفَدٌ وهو الظَّليم السريع وهو من قولهم خَفَدَ الظليمُ اذا أسرع ألحقوه بزيادة الياء وتكرير العين بسَفَرْجَلٍ وقالوا قِنَّبٌ النون الثانية زائدة مكرّرة من غير فصل ووزنه فِعَّلٌ ملحق بدِرْهَمٍ وقد كرّروا اللام قالوا خَفَيْدَدٌ للظليم ايضا زادوا الياء وكرّروا اللام للالحاق بسفرجل ايضا الّا ان المكرّر ههنا اللام من خَفَيْدَدٍ والعين من خَفَيْفَدٍ وقالوا خِدَبٌّ اى ضَخْمٌ ومثله هِجَفٌّ كرّروا اللام من غير فصل للالحاق بقِمَطْرٍ واما الفاء فلم تأت مكرّرة فى شىء من كلام العرب الّا فى حرف واحد وهو مَرْمَرِيسٌ للداهية الشديدة فى قول الراجز * حَدْبَاءَ مَرْمَرِيس * وزنته فَعْفَعِيلٌ لانه من المَراسة وهى الشدّة فكرّرت الفاء والعين فامّا مَرْمَرِيتٌ فلم يحكه سيبويه وهو الارض المَلْساء التى لا نبات بها من قولهم مكانٌ مَرْتٌ بيّنُ المُروتة وقد كرّروا العين واللام قالوا صَمَحْمَحٌ للعظيم الضخم كرّروا العين واللام للالحاق بسفرجل ومثله قالوا بَرَهْرَهَةٌ للصافية اللون كُرّرت فيه العين واللام وما عداها من الزوائد فمن حروف سألتمونيها اى ما عدا ما ذكر من التكرير فلا تكون الزيادة الّا بحروف سألتمونيها والاوّل قياس والثانى مسموع غير قياس فتقول فى خَرْج اذا شئت خُرْجُجٌ وخِرَجٌّ قياسا على جَلْبَبَ وقِنَّبٍ ولا تقول خَرْوَجٌ ولا خَيْرَجٌ قياسا على جَوْهَرٍ وصَيْرَفٍ فاعرفه ان شاء الله تع ،

فصـــل ٣٧١

قال صاحب الكتاب والزيادة تكون واحدة وثنتين وثلثا واربعا ومواقعها اربعةٌ ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع مفترقةً او مجتمعةً ،

قال الشارح الزيادة فى الكلمة قد تكون واحدة نحو الهمزة فى أَحْمَر وثنتين فى نحو منطلق وثلاثا فى نحو مستخرج واربعة فى نحو اِشْهيباب وذلك اكثرُ ما تنتهى اليه الزيادةُ وتبلغ بناتُ الثلاثة بالزيادة سبعةً فتكون الزيادة فيها اربعة احرف نحو عِرِقّانٍ واِشْهيبابٍ ويبلغ ذلك بناتُ الاربعة نحو عَبَوْثُرانٍ وهو

نبتٌ طيّب الريح واحرنجام فتكون الزيادة فيه ثلثة احرف واكثرُ ما تبلغ بنات الخمسة بالزيادة ستّة احرف نحوُ عَضْرَفُوطٍ وقَبَعْثَرًى لم يتصرّفوا فيها اكثر من زيادة واحدة وانّما كثر التصرّف فى الثلاثىّ بالزيادة لكثرته وقَلَّ فى الخماسىّ لقلّته واذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرّف فيها الا ترى ان كلّ مثال من امثلة الثلاثىّ له ابنية كثيرة فى التكسير للقلّة والكثرة وليس للرباعىّ الّا مثال واحد القليلُ والكثير فيه سواء وهو فَعالِلُ نحوُ حناجر وبراثن ولم يكن للخماسىّ مثال فى التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعىّ فى التصرّف وكان محمولا على الرباعىّ نحوَ فَرازِدَ وسَفارِجَ ولذلك كثرت الزيادة فى الثلاثىّ وتوسّطت فى الرباعىّ وقلّت فى الخماسىّ واما مَظانّ الزيادة فما قبل الفاء وبعد الفاء وبين العين واللام وبعد اللام فسيأتى الكلام على ذلك مفصّلا ان شاء الله ٥

فصــل ٣٧٢

قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة قبل الفاء فى نحو أَجْدَلٍ واثْمِد واصْبَع وأُصْبع وأُبْلُم وأَكْلُب وتَنْضُبٍ وتُدْرَإٍ وتُتْفُل وتِحْلِئ ويَرْمَع ومَقْتَل ومِنْبَر ومَجْلِس ومُنْخُل ومُصْحَف ومِنْخِر. وهِبْلَع عند الاخفش ٥

قال الشارح لمّا قدّم الكلامَ على مواقع الزيادة مُجْمَلًا لزمه بيانُ ذلك مفصّلًا مشروحا فمن الزيادة اوّلا الهمزة نحوُ أَجْدَلٍ وهو الصَقْر الهمزة فيه زائدة لوقوعها فى اوّل بنات الثلاثة ولانه من الجَدْل وهو الفَتْل كانّه يفتل الصَرِيبة ليصيدها وهذا البناء يكون اسما وصفة فالاسم ما ذكرناه من أَجْدَلٍ وأَفْكَلٍ وهو الرِعْدة والصفة ابيض واحمر واثْمِدٌ بكسر الهمزة والميم وهو حجرٌ يُتكحّل به الهمزة زائدة فى اوّله لوقوعها فى اوّل بنات الثلاثة فان قيل فالميم ايضا من حروف الزيادة قيل الميم اذا وقعت حشوا لا يُحْكَم بزيادتها الّا اذا قامت الدلالة على ذلك فلذلك قُضى بزيادة الهمزة دون الميم ومثله اِجْرِدٌ وهو نبتٌ ولا نعلمه جاء صفةً واما اِصْبَعٌ فالهمزة فى اوّلها زائدة لوقوعها فى اوّل بنات الثلاثة وتذكّر وتؤنّث وفيها خمس لغات اِصْبَعٌ بكسر الهمزة وفتح الباء وهى اشهرها ومثله اِبْيَن وهو موضع بعَدَن واِشْفًى الذى للإسكاف وهو المِخْرَز ولم يأت صفةً وقالوا أُصْبَعٌ بضمّ الهمزة وفتح الباء وقالوا اِصْبِعٌ بكسر الهمزة والباء كانّهم أتبعوا الباء الهمزةَ فى الكسر وقالوا أُصْبُعٌ بضمّ الهمزة والباء أتبعوا الباء ايضا ضمّ

الهمزة وقالوا أَصْبِعٌ بفتح الهمزة وكسر الباء   ومن ذلك أَبْلُمٌ وأَكْلُبٌ الهمزة فيهما زائدة لما ذكرناه والأُبلم خُوص المُقْل وفيه لغات قالوا أُبْلُمٌ بضمّ الهمزة واللام ولا نعلمه جاء صفة وقالوا أَبْلَمٌ بفتحهما وإِبْلِمٌ بكسرهما والواحدة بالتاء وامّا أَكْلُبٌ فجمعُ كَلْبٍ وليس فى الاسماء المفردة ما هو على أَفْعُلَ انّما ذلك فى الجمع نحوِ أَعْبُدٍ وأَفْلُسٍ   ومن ذلك تَنْضُبٌ وهو شجرٌ كالنَبْع والنبع شجر يُتّخذ منه القِسِىّ والتنضب يتّخذ منه السهام والتاء فيه زائدة لانه ليس فى الكلام فَعْلُلٌ مثل جَعْفُرٍ بضمّ الفاء وتُدْرَأٌ التاء فيه زائدة لانه ليس فى الكلام مثل جُعْفَرٍ بضمّ الجيم وهى عند الاخفش ايضا زائدة من جهة الاشتقاق لانه من الدَرْء وهو الدفع والتدرأ من معنى الدفع يقال رجلٌ ذو تُدْرَءٍ اى صاحب قوّة على دفع الأعداء   وقد جاء فى الاسماء قالوا تُرْتَبٌ وبعضهم يجعله وصفاً فيقول أَمْرٌ تُرْتَبٌ اى راتبٌ وقال * وكان لنا فَضْلٌ على الناس تُرْتَبُ *   وقالوا ناقةٌ تُحْلَبَةٌ اى تُحْلَب قبل ان يضربها الفحلُ وتِحْلِبَةٌ وتَحْلَبَةٌ ايضا   ومن ذلك تَتْفُلٌ وهو من اسماء الثعلب بفتح التاء الاولى وسكون الثانية وضمّ الفاء وفيه اربعُ لغات قالوا تَتْفُلٌ على ما تقدّم وتُتْفُلٌ كانّه ملحق ببُرْثُنٍ وتُتْفَلٌ كتُدْرَءٍ كانّه ملحق بجُنْدَبٍ وتَتْفَلٌ مثل جَعْفَرٍ والتاء فيه زائدة لانه ليس فى الكلام فَعْلُلٌ مثل جَعْفُرٍ فهو مثل تَنْضُبٍ واذا ثبت انّها زائدة فى هذه اللغة كانت فى لغةِ من قال تُتْفُلٌ بالضمّ ايضا زائدة وإن كانت على زنة بُرْثُنٍ لانه قد ثبت زيادتُها على لغةِ من فتح التاء ولا تكون اصلا فى لغةٍ زائدةً فى لغة اخرى لان اللفظ واحد والمعنى واحد   وامّا تِحْلِئٌ فانّه تِفْعِلٌ بكسر التاء والعين وهو مهموز من حَلِئَ الأديمُ اذا فسد ولا يكون الّا اسما وهو قليل والتِحْلِئُ فسادٌ يلحق الجلدَ من السكّين عند السَلْخ وقيل انّه بُشارة الاديم يقال حَلَأْتُ الاديمَ اذا بَشَرْتَه فالتاء فيه زائدة للاشتقاق   واليَرْمَع حجارةٌ بيض تلمع والياء فى اوّله زائدة لانّها لا تكون أصلا مع بنات الثلاثة ولم يأت هذا البناء الّا فى الاسماء دون الصفات   ومثل يرمع يَلْمَقٌ وهو القَباء فارسىّ معرّب   ولم يأت فى الاسماء ولا الصفات يُفْعِلٌ بضمّ الياء وكسر العين   وقد وقعت الميم زائدة اوّلًا فى بنات الثلاثة نحو مَقْتَل ومِنْبَر ومَجْلِس فالمقتل يقع على المصدر والزمان والمكان وقد تقدّم الكلام عليه وقالوا مِنْبَرٌ للآلة التى يَنْبِر عليها الخطيب اى يرفع صوته من نَبَرَ يَنْبِرُ اى رفع صوتَه والمجلس مكان الجلوس واذا اريد المصدر قالوا المَجْلَس بالفتح وقد ذُكر ومنه مُنْخُلٌ اسم لآلة النخل فهو كالمُدْهُن والمُسْعُط وقد تقدّم شرح ذلك   ومنه المُصْحَف من لفظ الصحيفة تقول أصحفتُه فهو مُصْحَفٌ اى جعلته صحيفةً وربّما كسروا اوّله وقالوا مِصْحَفٌ يشبّهونه بالآلة

وقالوا مَنْخِر لموضع النَخير فهو كالمَسْجِد والمَنْبِت وهو فى الصفة قليل وقالوا هِبْلَعٌ وهِجْرَعٌ الهاء فيهما زائدة عند الاخفش لان هِبْلَعًا مشتقّ من البَلْع والهجرع من الجَرَع وهو المكان السهل المنقاد فهو من معنى الطُول وسيبويه يجعل الهاء اصلا لقلّة زيادة الهاء اوّلا فهو كدِرْهَم فهذه الالفاظ فى اوّلها زائدٌ واحدٌ لما ذكرناه ،

فصـــل ٣٧٣

قال صاحب الكتاب وما بين الفاء والعين فى نحو كاهِل وخاتَم وشَأْمَل وضَيْغَم وقُنْبُر وجُنْدَب وعَنْسَل وعَوْسَج ،

قال الشارح هذه الاسماء ممّا وقعت الزيادة فيه ثانيًا بعد الفاء من ذلك الالف وهو موضع زيادتها لانه لا يمكن زيادتها اوّلا لانها ساكنة والساكن لا يمكن الابتداء به قالوا كاهِلٌ وهو الحارك فالالف فيه زائدة لانها لا تكون مع بنات الثلاثة الّا زائدة ومثله حاتِمٌ وهو القاضى من حتم الامرَ اذا أحكمه وقضاه وهو الغُراب ايضا قالوا لانه يحتم بالفراق وقالوا فى الصفات ضارِبٌ وقاتلٌ الالف فيهما زائدة لانه من الضرب والقتل وقد زيدت الهمزة ثانية قالوا شَأْمَلٌ للريح فالهمزة زائدة ووزنه فَأْعَلٌ لقولهم شَمَلَتِ الريحُ اذا هبّت شَمالًا ولا نعلمه جاء صفة وفيه لغات قالوا شَمْل بسكون الميم وشَمَل بفتحها وشَمَال وشَمْأَل وشَأْمَل على ما ذكرنا ومن ذلك الياء زيدت ثانية فى الاسم والصفة فالاسم زَيْنَبُ وغَيْلَمٌ والغيلم السُلَحْفاة والصفة ضَيْغَمٌ للأسد قيل له ذلك لعَضّه والضَغْم العَضّ وقالوا صَيْرَفٌ للصَرّاف قال سيبويه ولا نعلم فى الكلام فَيْعُل بالضمّ ولا فَيْعِل بالكسر فى غير المعتلّ وقد زادوا النون ثانية ايضا قالوا قُنْبَرٌ وهو طائر معروف ويقال له ايضا القُنْبَرآء والقُبَّرَة والجمع قُبَّرٌ النون فى القنبر زائدة لانه ليس فى الاسماء جُعْفَرٌ بفتح الفاء ولقولهم فيه قُبَّرَةٌ بغير نون وقالوا جُنْدَبٌ لذَكَر الجَراد وقالوا عَنْسَلٌ وهى الناقة السريعة والنون فيه زائدة لانه من عَسَلَ الذئبُ اذا أسرع وقد زادوا الواو ثانية ايضا قالوا كَوْكَبٌ وعَوْسَجٌ لضرب من الشَوْك فالواو فيه زائدة لانها لا تكون مع بنات الثلاثة الّا كذلك ،

فصــــل ٣٧٤

قال صاحب الكتاب وما بين العين واللام فى نحو شَمْأَلٍ وغَزال وحِمار وغُلام وبَعير وعِثْيَر وعُلْيَب وعُرُنْد وقَعُود وجَدْوَل وخِرْوَع وسُدُوس وسُلَّم وقِنَّب ،

قال الشارح قد وقعت الزيادة فى هذه الاسماء ثالثة بعد العين قالوا شَمْأَلٌ للريح فى احدى لغاتها وقد ذُكرت ومن ذلك الالف قالوا غَزال وحِمار وغُلام فالالف زائدة لانها لا تكون مع الثلاثة الّا كذلك فغَزال فَعال وغُلام فُعال من الغُلْمة وهى شَهْوَة النكاح وانّما قيل للصغير غلام على سبيل التفاؤُل بالسلامة وبلوغِ سِنّ الاحتلام وحِمارٌ فِعال من الحُمْرة لان الغالب على حُمُر الوَحْش التى هى اصلها الحُمرة وقد زادوا الياء ثالثة فى الاسم والصفة فالاسم بَعيرٌ وقَضيب فالبعير الياء فيه زائدة لوقوعها مع بنات الثلاثة وهو يقع على الذكر والانثى وحُكى عن بعض العرب صرعتْنى بعيرى اى ناقتى ويقال شربت من لبن بعيرى فهو كالانسان فى وقوعه على الذكر والانثى والناقة كالجارية والجَمَل كالرجل قال الفرّاء الجمل زوج الناقة والقضيبُ واحد القُضْبان والصفة قالوا طويل وظريف وقد جاء على فِعْيَلٍ اسمًا وصفةً فالاسم عِثْيَرٌ وهو الغُبار وحِمْيَرُ قبيلة والصفة قالوا رجلٌ طِرْيَمٌ اذا كان طويلا والطِرْيَم السحاب الكثيف واما عُلْيَبٌ وهو اسم وادٍ فبناءٌ نادرٌ لم يأت اسم مضموم الفاء ساكن العين مفتوح الياء غيرُه وقالوا عُرُنْدٌ النون فيه زائدة لمخالفته الاصولَ اذ ليس فى الاصول مثل جُعْفُر بضمّ الجيم والعين وسكون الفاء وحكى سيبويه وَتَرٌ عرندٌ اى غليظ وقالوا ايضا عَرَنْدَدٌ اى صُلْبٌ كانه أُلحق بسفرجل وقد جاءت الواو زائدة ثالثة فى فَعُول وفَعْوَل وفِعْوَل وفُعُول وامّا فَعُول فيكون اسما وصفة فالاسم قَعُود وخَرُوف والصفة صَدُوق وصَبُور فالقعود من الابل البَكْر حين يُرْكَب كانه أمكنَ من اقتعاد ظهره والخروف الحَمَل وربّما سمى المُهْر خروفا وامّا فَعْوَل فيكون اسما وصفة فالاسم جَدْوَل وجَرْوَل والصفة جَهْوَر وحَشْوَر يقال رجل جهور وجَهْوَرِىُّ الصوت اى رفيعُه والحشور المنتفخُ الجنبَيْن يقال فرس حشور والجَدْوَل النهر الصغير والجرول الحجارة وامّا فِعْوَل بكسر الفاء وفتح الواو فهو قليل قالوا خِرْوَعٌ وعِتْوَرٌ فالخروع نبت معروف وكلّ نبت ضعيف يَتَثَنّى فهو خروع والعتور اسم وادٍ لم يأت منه الّا هذان الحرفان من الاسماء ولا نعلمه جاء صفة وامّا فُعُول فقد جاء اسما وصفة فالاسم أُتِىٌّ وسُدُوسٌ فالأُتِىّ مَسيل الماء وبعضهم يفتح الهمزة وأنكر الضمّ الاصمعىّ فمَن ضمّ فهو عنده فُعُول لا محالة والاصل أُتُوىٌ فقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء على حدّ طَوَيْته طَيًّا لانه ليس فى الاسماء فُعِيل بضمّ الفاء ومَن فتح الهمزة جاز ان يكون فَعُولا

وقُلبت الواو فيه ياءً على ما قلنا وجاز ان يكون فَعِيلا   وامّا سُدُوس بالضمّ فضربٌ من الطَيالِسة الملوّنة وسَدُوس بالفتح قبيلة هذا قول اكثر اهل اللغة وذهب الاصمعىّ الى ان سَدوسا بالفتح الطَيْلسان وسُدوس بالضمّ القبيلة فالواو فى ذلك كلّه زائدة لانها لا تكون مع الثلثلة الّا كذلك   وامّا سُلَّمٌ فهو فُعَّلٌ وقد جاء هذا البناء اسما وصفة فالاسم سلّم وهو واحد السَلالم وحُمَّرٌ جمع حُمَّرَة وهو طائرٌ والصفة قالوا زُمَّحٌ وزُمَّلٌ فالزمّح بالزاى المعجمة والحاء غير المعجمة فهو اللئيم وقيل القصير الدميم والزمّل الجَبان قال * خُلقتُ غيرَ زُمَّلٍ ولا وَكَلْ *   وامّا قِنَّبٌ فهو فِعَّل ويكون اسما وصفة فالاسم قنّب وهو نبت معروف وإمَّرٌ فهو ولد الضأن والصفة إمَّعَةٌ وهِيَّخٌ فالامّعة الذى لا رأى له ويتبع كلّ قول والهيّخ الهائج فاعرفه٬

فصــل ٣٧٥

قال صاحب الكتاب وما بعد اللام فى نحو عَلْقًى ومِعْزًى وبُهْمَى وسَلْمَى وذِكْرَى وحُبْلَى وذِفْرَى وشُعَبَى ورَعْشَنٍ وفِرْسِنٍ وبِلَغْنٍ وقَرْدَدٍ وشُرْبُبٍ وعُنْدَدٍ ورِمْدِدٍ ومَعَدٍّ وخِدَبٍّ وجُبُنٍّ وفِلِزٍّ٬

قال الشارح قد جاءت الزيادة منفردةً آخِرا كثيرا من ذلك الالف وقد جاءت رابعة لا زيادةَ فى الكلمة غيرها وذلك على ضربَيْن احدهما ان تكون ملحقة والاخر ان تكون للتأنيث وذلك نحو عَلْقًى ومِعْزًى الالف فيهما زائدة للالحاق فعلقى ملحق بجعفر ومعزى ملحق بدرهم والعلقى نبت والواحدة عَلْقاة ومثله أَرْطًى وهو نبت ايضا وبُهْمَى وسَلْمَى وذِكْرَى الالف فيها زائدة للتأنيث والبهمى نبت وسلمى احد جَبَلى طَيِّئٍ وذِكْرَى بمعنى الذِكْر مصدرٌ وألفه للتأنيث وامّا ذِفْرَى بالذال المعجمة فهو من القفا حيث يعرق من خلف الاذن وألفه زائدة للتأنيث ولذلك لا ينصرف وبعضهم ينوّنه ويُلْحِقه بدرهم والاوّل الكثير   ومن ذلك شُعَبَى بضمّ الشين وفتح العين وهو موضع وألفه للتأنيث ولذلك لا ينصرف   وقد زادوا النون آخِرا مفردةً قالوا رَعْشَنٌ للذى يرتعش يقال رجلٌ رعشنٌ وجمل رعشن لاهتزازه فى السير فنونُه زائدة للالحاق بجعفر لانه من الرَعْش   ومثله ضَيْفَنٌ وهو من لفظ الضَيْف ومعناه   وقالوا فِرْسِنٌ والفرسن للبعير كالحافر للدابّة ونونه زائدة للالحاق بزِبْرِجٍ لانه من فرست وقالوا بِلَغْنٌ اى بليغ من البلاغة بكسر الفاء وفتح العين ومثله قولهم عِرَضْنٌ للفرس تَعرّض فى عَدْوها نَشاطاً وناقةٌ عِرَضْنَةٌ   وقالوا قَرْدَدٌ للارض الغليظة ويقال لها القُرْدُود ايضا كرّرت فيها الدال للالحاق

بجعفر ولذلك لم يدّغم المثلان فيها ومثله مَهْدَدُ اسم امرأة وقالوا سُرْدُدُ وشُرْبُبٌ بضمّ الفاء واللام فسردد اسم موضع وشربب شجرٌ وقيل موضعٌ والدال والباء زائدتان للالحاق ببُرْثُنٍ وقالوا فى الصفة قُعْدُدٌ وهو اقرب القبيلة الى جَدّه ومنهم من يفتحه وذلك ممّا يقوّى بناء جُخْدَب اذ لولا ارادة الالحاق به لما فُكّ الادّغام وقد جاء من ذلك فِعْلِل بكسر الفاء واللام قالوا رَمادٌ رِمْدِدٌ اى هالكٌ ألحقوه بتكرير اللام بزِبْرِجٍ وهو قليل لم يأت الّا صفة وامّا مَعَدٌّ اسم قبيلة فانّ ميمه اصلٌ والدال الثانية زائدة لقولهم تَمَعْدَدَ اذا صار على خُلُق مَعَدّ ولم يُرَد بالزيادة الالحاق ولذلك ادُّغما ومثله شَرَبَّةٌ وهو مكان وقالوا خِدَبٌّ مثل هِجَفّ وهو الضخم الجافى وقالوا جُبَنَّةٌ وجُبُنَّةٌ لهذا المأكول يقال جُبْنٌ وجُبُنٌ وقد يضعّفونه قال * جُبُنَّة من أطْيَب الجُبُنّ * ومثله دُجُنٌّ والواحد دُجُنَّةٌ وهو الغَيْم وقالوا فى الصفة قُمُدٌّ وصُمُلٌّ اى شديدان وقالوا فِلِزٌّ لما ينفيه الكير من خَبَثِ ما يُذاب من جواهر الارض فالزاى الثانية زائدة فهذه الاسماء كلّها وقعت الزيادة فيها آخرا بعد اللام فاعرفه٠

فصــــل ٣٧٦

قال صاحب الكتاب والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء فى نحو أُدابِرٍ وأَجادِلَ وأَلَنْجَجٍ وأَلَنْدَدٍ وزنهـــا أَفَنْعَلٌ ومُقاتِلٍ ومَساجِدَ وتَناضِبَ ويَرامِعَ٠

قال الشارح قد وقع فى الاسماء ما فيه زيادتان فرق بينهما الفاء وذلك فى اسماء صالحة العدّة منها ما هو جمع ومنها ما هو مفرد فامّا الجمع فنحو أَجادِلَ ومَساجِدَ وتَناضِبَ ويَرامِعَ فأجادل جمع أَجْــدَلٍ وهو الصَقْر فالهمزة فى اوّله زائدة لانها كانت فى اوّل واحده مزيدة والالف مزيدة للجمع والجيم التى هى فاء قد فصلت بين الزيادتين وكذلك مَساجِدُ فى جمع مَسْجِدٍ فالميم زائدة لانه من السُجود والالف للجمع والسين فاء فاصلة بينهما وتَناضِبُ جمع تَنْضُبٍ وهو ضرب من الشجر فالتاء فـيــه زائدة لما تقدّم من مخالفة بنائه للاصول والالف مزيدة للجمع والنون التى هى فاء قد فصلت بين الزيادتين ايضا ويَرامِعُ جمع يَرْمَعٍ وهو الحجارة الرِقاق فالياء زائدة فيه لما تقدّم من انّها لا تكون اصلا مع الثلاثة والالف زائدة للجمع والراء فاصلة بينهما وامّا المفرد فقد جاء على أُفاعِل بضمّ الهمزة قالوا أُجارِدُ وهو موضع والصفة أُدابِرٌ وأُباتِرٌ وذكر سيبويه ادابر فى الاسماء والصواب انه صفة يقال رجلٌ

أُدابِرٌ للذى يقطع رَحِمَه ولا يلوى على احد كانّه يُعْرِض عنهم ويُوَلّيهم دُبْرَه ومثله أُباتِرٌ للذى يقطع رحمه فالالف فيه زائدة لانها لا تكون فى بنات الثلاثة فصاعدا الّا زائدة واذا ثبت زيادة الالف كانت الهمزة فى اوّله زائدة لانها لا تكون اصلا فى اوّل بنات الثلثة مع انّ ادابر واباتر من الدُبْر والبَتْر وقد فصلت الفاء بين الزيادتين وجاء ايضا على أَفَنْعَلٍ قالوا فى الاسم أَلَنْجَجٌ وهو العُود يُتبخّر به ويقال فيه يَلَنْجَجٌ وأَلَنْجُوجٌ وكذلك أَلَنْدَدٌ اللام فاصلة بين الزيادتين التى هى الهمزة والنون والالندد بمعنى الأَلَدّ يقال خَصْمٌ النددٌ اى خصيم قال * خَصْمٌ أَبَرُّ على الخُصوم أَلَنْدَدُ * فالنون فيهما زائدة لانها قد وقعت ثالثة ساكنة فى بنات الخمسة ولا تكون اذا كانت كذلك الّا زائدة نحو شَرَنْبَثٍ وغَضَنْفَرٍ واذا ثبت زيادة النون لم تكن الهمزة الّا زائدة لانها لا تكون فى اوّل بنات الثلاثة الّا زائدة وقد فُصل بين الزيادتين بالفاء التى هى اللام وامّا مُقاتِل فهو اسم فاعل من قاتَلَ ومُقاتَل مفعول منه والميم والالف فيه زائدتان والقاف التى هى فاء قد فصلت بينهما ولا نعلمه جاء اسما ؛

فصــل ٣٧٧

قال صاحب الكتاب وبينهما العينُ فى نحو عاقُولٍ وساباط وطُومار وخَيْتام وديماس وتَوْراب وقَيْصُوم ؛

قال الشارح يريد انه قد وقع فى الاسماء ما فيه زيادتان والعين فاصلة بينهما فاحدى الزيادتين بعد الفاء والاخرى بعد العين وذلك سبعة ابنية منها فاعُول يكون اسما وصفة فالاسم نحو عاقُولٍ وناموسٍ فالعاقُول ما اعوجّ من نَهْرٍ او وادٍ والناموس قُتْرة الصائد التى يقعد فيها والناموس صاحب سرّ الانسان ومُوسَى كان يأتيه الناموس وهو جَبْرائيلُ عم وقالوا فى الصفة حاطُومٌ وجارُوف والحاطوم المُمْرِئ يقال ماءٌ حاطوم اى مُمْرِئ والجارُوف الموت العامّ كانه يجترف الانفس والمال وسيلٌ جارُوفٌ ما يمرّ عليه والالف والواو فيهما زائدتان لانهما لا تكونان فى بنات الثلثة الّا كذلك وقد وقعت الاولى التى هى الالف بعد الفاء التى هى العين والزيادة الثانية بعد العين التى هى القاف ففصلت العين بينهما ومن ذلك فاعالٌ قالوا ساباطٌ وهو كلّ سقيفة بين حائطَيْن تحتها طَريقٌ وخاتام لغة فى الخاتَم ولا نعلمه جاء وصفًا فالالف فيهما زائدة والباء والتاء اللتان هما عينان قد فصلتا بينهما ومن ذلك فُوعال قالوا طُومارٌ وسُولافٌ فطومار واحد الطوامير وهى السجلّات وسولاف ارضٌ ولم يأت وصفا ومن ذلك فَيْعال ويكون اسما

وصفة فالاسم خَيْتامٌ ودَيْماسٌ وشَيْطانٌ والصفة بَيْطارٌ وغَيْداقٌ فالخيتام واحد الخَواتِيم يقال خاتَمٌ وخاتِمٌ بالفتح والكسر وخاتام وخَيْتام كلّه بمعنى واحد وقد فصلت التاء بين الزيادتين وهما الياء والالف فيمن قال خَيْتام وبين الالفَيْن فى خاتام وقالوا دَيْماسٌ ودِيماسٌ بالفتح والكسر والديماس سجنٌ كان للحَجّاج وقد يقال للقَبْر ديماس كانّه من دمستُه اى دفنته فالياء والالف زائدتان لذلك وقد وقعت الميم التى هى عين فاصلةً بينهما وقد قالوا فى جمعه دَياميسُ ودَماميسُ فمن قال دياميس بالياء كانت الياء عنده غير منقلبة عن غيرها والاقيس ان يكون جمع دَيْماس بالفتح ومن قال دَماميسُ كانت الياء فى ديماس منقلبة من الميم الاولى اذ الاصل دِمّاسٌ كما قالوا قِيراطٌ فى قِرّاطٍ لقولهم قَراريطُ والشَيْطان معروف والياء والالف زائدتان وقد فصلت بينهما العين التى هى الطاء وذلك على رأيِ من يأخذه من شَطَنَ اى بَعُدَ والبَيْطار معروف وهو مأخوذ من بطرتُ اى شققت فالياء والالف زائدتان وقد وقعت العين التى هى الطاء فاصلة بينهما والغَيْداق الرجل الكريم وهو ايضا من ولد الضَبّ وقالوا تَوْرابٌ بمعنى التُراب ففصلوا بالراء التى هى عين بين الزائدتين وفى التراب لغات قالوا تُرابٌ وتَوْراب وتَوْرَبٌ وتَيْرَبٌ وتُرْبٌ وتُرْبةٌ وتَرْباءُ ومن ذلك فَيْعُول وقد جاء اسما وصفة فالاسم قَيْصومٌ وحَيْزومٌ والصفة قَيُّومٌ ودَيْمومٌ فالقيصوم نبتٌ والحيزوم الصدر لانه موضع الحِزام والقَيُّوم فَيْعُول من قام بالامر يقوم اذا تكفّل به وهو من صفات الله عزّ وجلّ لانه المتكفّل بأرزاق العباد والدَيْموم المَفازة التى لا ماء فيها قال * قد عَرِضَتْ دَوِيّةٌ دَيْمومُ * فاعرفه ٭

فصــل ٣٧٨

قال صاحب الكتاب وبينهما اللام فى نحو قُصَيْرَى وقَرَنْبَى والجُلَنْدَى وبَلَنْصَى وحُبارَى وخَفَيْدَدٍ وجَرَنْبَةٍ ٭

قال الشارح يريد انه قد وقع الزائدان فى الكلمة وفصل بينهما اللام فكان احد الزائدين قبل اللام والاخر بعده فمن ذلك القُصَيْرَى للضِلَع الاخرة الواهية وهو تصغير القُصْرَى مؤنّث الأَقْصَر وقد فُصل بين الزيادتين باللام التى هى الراء وهو بناء تصغير يكون فى الاسماء والصفات فالاسماء القُصَيْرَى والعُلَّيْقَى والصفة حُبَيْلَى وسُكَيْرَى والقَرَنْبَى دويبّة طويلة الرِجْلين شبيهة بالخُنْفَساء اعظمُ منها والنون فيه والالف زائدتان فالنون فيه زائدة لانها وقعت ثالثة ساكنة فيما هو خمسة احرف والالف زائدة

لانها لا تكون اصلا مع الثلثة فصاعدا والاسم ملحق فيهما بسفرجل وهذا البناء كثير فى الصفة نحو سَبَنْتَى وسَبَنْدَى وهو الجرىء المُقْدِم من كلّ شىء وعَفَرْنَى الشديد القوىّ الالفُ فى ذلك كلّه زائدة للالحاق يدلّ على ذلك لحاقُ الهاء لها اذا اريد المؤنّث نحو قَرَنْباةٍ وسَبَنْتاة وعَفَرْناة وقد اكتنف اللامَ فى ذلك الزائدان النون والالف واما الجُلَنْدَى بضمّ الجيم وفتح اللام فاسمُ ملك عُمانَ النون فيه زائدة لانه ليس فى الاصول ما هو على زنة سُفَرْجَل بضمّ السين والالفُ فى اخره زائدة لانها لا تكون مع الثلاثة الّا كذلك وقد فرقت بين الزائدين الدالُ التى هى لام والبَلَنْصَى طيرٌ واحده بَلَصُوصٌ جاء الجمع على غير قياس فالنون زائدة لسقوطها فى بلصوص والالفُ فى اخره زائدة ايضا لانها لا تكون مع بنات الثلثة فصاعدا اصلا وقد فرقت اللام التى هى الصاد بينهما وحُبارَى طائر والالفان فيه زائدتان وقد فصل بينهما الراء التى هى لام الكلمة وهذا البناء فى الاسم كثير نحو سُمانَى وهو طائر وشُكاعَى وهو نبت والالف فى اخره للتأنيث ولذلك لا ينصرف فى النكرة وحكى ابو الحسن شُكاعاة وحكى البغداديون سُماناة فعلى هذا يكون الالف لغير تأنيث بل لتكثير الكلمة ولا يكون هذا البناء وصفا الّا ان يكون جمعا نحو كُسالَى وسُكارَى واما خَفَيْدَدٌ فاسم الظليم ووزنه فَعَيْلَلٌ وهو السريع ولا نعلمه جاء اسما الياء فيه زائدة وكذلك الدال الاخرة مكرّرة للالحاق والجَرَنْبَة العانة من حُمُرَ الوحش والكثير ايضا ويقال فيه جَرَبَّةٌ وقد فصلت اللام بين الزيادتَيْن وهما النون والتاء فاعرفه ،

فصـــل ٣٧٩

قال صاحب الكتاب وبينهما الفاء والعين فى نحو اِعْصارٍ واِخْرِيط وأُسْلُوب واِدْرَوْن ومِفْتاح ومَضْروب ومِنْدِيل ومُغْرُود وتِمْثال وتَرْداد ويَرْبُوع ويَعْضِيد وتَنْبِيت وتَذْنُوب وتُنَوِّط وتُبُشِّر وتِهِبِّط ،

قال الشارح يريد انّه قد يُزاد فى الكلمة زائدان احدهما اوّلا قبل الفاء والاخر قبل اللام فيفرق بين الزائدين الفاءُ والعينُ وذلك نحوٌ من اربعة عشر بناء الاوّل اِفْعال وذلك يكون اسما وصفة فالاسم اِعْصارٌ واِمْخاضٌ والصفة اِسْكاف فالاعصار ريحٌ شديدة الهبوب تُثير غبارا الى السماء كانّه عمود نار وقيل اِن لم يكن فيها نارٌ فليست اعصارا والالف زائدة لانها مع ثلثة احرف اصول واذا ثبت زيادة الالف كانت الهمزة زائدة لانها لا تكون فى اوّل بنات الثلثة الّا كذلك وقد فصل بين الزيادتين بالفاء والعين

والإمحاص مصدرُ أمحصتُه الحديثَ إمحاصًا اذا صدقته والالف والهمزة زائدتان فيه لانه من المَحْص وهو الخالص والاِسْكاف النجّار وكلّ صانع عند العرب اسكافٌ الثانى اِفْعِيلٌ ويكون اسما وصفة فالاسم اِخْرِيط وهو ضرب من الحَمْض والإكليلٌ وهو تاج الملك ومنزلٌ من منازل القمر والصفة اِصْلِيتٌ واِجْفِيلٌ يقال سيفٌ إصليتٌ اى صقيل واجفيل جبان وظليمٌ اجفيلٌ يهرب من كلّ شىء الثالث أُفْعُولٌ يكون اسما وصفة فالاسم أُسْلُوبٌ وأُخْدُودٌ والصفة أُمْلُودٌ وأُسْكُوبٌ فالأُسْلوب واحد الأساليب وهو الفُنون والاخدود الشقّ فى الارض والجمع أخاديدُ والأُمْلود الناعم يقال غُصْنٌ املود اى ناعمٌ والاسكوب المنسكب يقال ماءٌ اسكوب اى منسكب قال الشاعر

* الطاعن الطَعْنَةَ النَجْلاءَ يَتْبَعُها * مُثْعَنْجِرٌ من دَمِ الأَجْوافِ أُسْكُوبُ *

الرابع اِفْعَوْلٌ بكسر الهمزة وفتح العين جاء اسما وصفة فالاسم اِدْرَوْنٌ وهو الدَرَن والدَنَس يقال فلان يرجع الى ادرونه اى الى اصله النَجِس وامّا الصفة فالاِسْحَوْف والازمول والاسحوف الواسعُ مَخْرَجِ الاحْليل وهو مخرج البَوْل ومخرج اللبن من الضَرْع والازمول الذى يزمُل اى يتبع غيره لضعفه الخامس مِفْعال يكون اسما وصفة فالاسم مِنْقارٌ ومفتاح والصفة مضحاك ومصلاح والمِنْقار للطائر والنجّار والمِفْتاح واحد المَفاتيح والمضحاك الكثير الضَحْك والمصلاح الكثير الصلاح فالالف زائدة فيهما لانها لا تكون اصلا مع ذوات الثلاثة واذا ثبت زيادة الالف كانت الميم زائدة لانها لا تكون اصلا فى أوّل بنات الثلاثة وقد فُرِق بينهما بالفاء والعين السادس مَفْعُولٌ ويكون اسما وصفة فالاسم مَعْقُولٌ بمعنى العقل ومحصول بمعنى الحاصل وهو البقيّة والصفة معرور ومضروب والمعرور من الابل الذى اصابه العُرّ وهو قروح كالقُوَباء تخرج بالابل فى مشافرها وقوائمها يسيل منها ماءٌ اصفر فتُكْوَى الصِحاح لئلّا تُعْدِيها المِراضُ ومضروب مفعول من الضرب السابع مِفْعِيلٌ قد جاء اسما وصفة فالاسم مِنْدِيلٌ والصفة مِسْكِينٌ فالمنديل معروف يقال منه تَندّل الرجل اذا حمل المنديل فالميم زائدة والياء زائدة وفصل بينهما بالنون والدال وهما الفاء والعين الثامن تِفْعالٌ بكسر التاء وقد جاء اسما وصفة فالاسم تِمْثال للصُورة ويجمع على تماثيل وقالوا تِجْفاف وتِبْيان والتجفاف واحد تجافيف الفرس وهو ما يُلْبَس عند الحرب والزينة وتِبْيان بمعنى البَيان فنهم من يجعله مصدرا من قبيل الشاذّ لان المصادر انّما تجىء على تَفْعال بالفتح نحو التَلْعاب والتَهْدار ولم تجئ بالكسر الّا حرفان وهما تِبْيان وتِلْقاء وسيبويه يجعلهما من الاسماء التى وُضعت موضعَ المصادر كالغارة وُضعت موضع الإغارة وقد حكى السيرافىّ منها ألفاظا متعدّدة وقالوا فى الصفة

من ذلك تِضْراب وضاربٌ وهى التى تضرب حالِبَها فالتاء فيهنّ زائدة للاشتقاق لانه من المثل والجفاف والضرب والالف زائدة لما ذكرناه من وقوعها مع ثلثة احرف اصول وقد فصل بينهما بالفاء والعين التاسع تَفْعالٌ بفتح الاوّل نحوُ التَّرْداد والتهدار بمعنى الرَّدّ والهَدْر وقد تقدّم الكلام عليه فى المصادر العاشر يَفْعُولٌ جاء اسما وصفة فالاسم يَرْبوعٌ ويَعْقوبٌ ويَسْروعٌ والصفة يَحْمُومٌ ويَرْقُوعٌ واليربوع دويبّة شبيهة بالفارة تستطيبها العرب واليعقوبُ ذكر القَبَج واليسروع دويبّة حمراء تكون فى البقل ثمّ تسلخ فتكون كالفَراشة واليَحْموم لونٌ كالكُمْتة يقال فرسٌ يحمومٌ اذا كانت كُمْتَتُه الى السواد مأخوذ من الحُمّة وهى السواد واليرقوع من صفات الجوع يقال جُوعٌ يَرْقُوعٌ اى شديد والحادى عشر يَفْعِيلٌ قالوا يَعْضِيدٌ ويَقْطِينٌ فاليعضيد بقلةٌ وأحسبُها الطَرْخُون واليقطين كلّ ما ليس له ساقٌ من النبات كالبِطّيخ ونحوه وفيهما زائدان وهما الياءان وقد فصل بينهما الفاء والعين الثانى عشر تَفْعِيل بالتاء المعجمة من فوق قالوا فى الاسم تمييز وتنبيت ولم يأت صفة وقد يكسر اوّله والتاء والياء فيهما زائدتان وقد فصل بينهما الفاء والعين الثالث عشر تَفْعُولٌ بالتاء المعجمة من فوق قالوا تَعْضُوضٌ وهو ضرب من التمر اسود شديدُ الحلاوة يكثر بهَجَر وقالوا تَذْنُوبٌ للبُسْر يبدو به الارطابُ من قِبَل ذَنَبه يقال منه ذَنَّبَ البُسْرُ تَذْنيباً فالتاء فى اوّله زائدة وكذلك الواو وقد فصلت الفاء والعين بينهما الرابع عشر قالوا تُبُشِّرٌ وتُنُوِّط وتِهِبِّط على بناء ما لم يسمّ فاعله ولم يأت صفة فتُبُشِّر طائرٌ كانّه سُمّى بالفعل وتنوّط ايضا طائر قال الاصمعىّ سمّى بذلك لانه يُدلّى خُيوطًا من شجرة ثمّ يُفرخ فيها واما تِهِبِّط فقيل انه ارضٌ وقال ابو عبيدة هو طائر فالتاء فيه زائدة والشين الثانية من تُبُشِّر ايضا زائدة وقد فصلت الباء والشين الاولى بينهما وكذلك أُخْتاها فاعرفه ٭

فصــل ٣٨٠

قال صاحب الكتاب وبينهما العين واللام فى نحو خَيْزَلَى وخَيْزَرَى وحِنْطَأْوٍ ٭

قال الشارح قد فُصل بالعين واللام بين الزيادتين فمن ذلك فَيْعَلَى قالوا خَيْزَلَى وهو ضربٌ من المَشْى فيه تفكّكٌ كمشى النسوان يقال خَيْزَلَى وخَيْزَرَى ومثله الخَوْزَرَى قال ٭ والناشئات الماشيات الخَوْزَرَى ٭ ولا نعلمه جاء صفة فالخيزلى فيه زائدان الياء والالف وقد فصل بينهما العين واللام ومثله الخوزرى الواو زائدة والالف لانهما لا تكونان اصلا مع ثلثة احرف اصول واما حِنْطَأْوٌ فهو القصير وقيل العظيم

البطن والكِنْثَأْوُ العظيم اللِحْيَة ولا نعلمه جاء اسما فالنون فيهما زائدة لقولهم فى تصغيره حُطَيْئَةٌ وكثأَتْ لحيتُه اذا كثرت قال

* وأنْتَ آمْرُؤٌ قد كَثَأَتْ لك لِحْيَةٌ * كأنّك منها قاعدٌ فى جُوالق *

فصـــل ٣٨١

قال صاحب الكتاب وبينهما الفاء والعين واللام فى نحو أَجْفَلَى وأُتْرُجّ وإِرْزَبّ ،

قال الشارح يريد ان الزيادتين قد تقعان فى الكلمة على تباعُدٍ بينهما احداهما فى اوّل الكلمة قبل الفاء والاخرى آخرا بعد اللام فيفصل بينهما بالفاء والعين واللام وذلك أَفْعَلَى قالوا أَجْفَلَى ولم يأت منه غيره وهو اسم وهو الدَعْوة العامّة يقال دُعى فلان فى النَقَرَى لا فى الجَفَلَى والأَجْفَلَى اى فى الخاصّة قال الاصمعىّ لا اعرفُ الاجفلى وحكاه غيره فالالفُ الاخيرة فى الأجفلى زائدة غيرَ ذى شكّ لانـهـا لا تكون اصلا فى بنات الثلاثة فصاعدا واذا ثبتت زيادة الالف آخرا كانت الهمزة فى اوّلها زائدة ايضا لانها لا تكون فى اوّل بنات الثلاثة الّا زائدة ومن ذلك أُفْعُلّ يكون اسما ولم يأت صفة وذلك نحو أُتْرُجّ وأُسْكُفّة فأُتْرُجّ الجيم الثانية زائدة لقولهم فى معناه تُرُنْجٌ واذا كانت الجيم زائدة كانت الهمزة ايضا زائدة فى اوّله لانها لا تكون فى اوّل بنات الثلاثة الّا كذلك والاسكفّةُ معروفة وهى عَتَبَةُ الباب والهمزة فى اوّلها زائدة والفاء الثانية فامّا تاء التأنيث فلا اعتدادَ بها فى البناء لانها بمنزلة اسم ضُمّ الى اسم والإِرْزَبّ القصير والباء الاخيرة زائدة فيه كانّها لحقته بجِرْدَحْلٍ وكذلك الإِرْزَبّةُ من الحديد الباء فيه زائدة لقولهم فيه مِرْزَبَّةٌ بالتخفيف ،

فصـــل ٣٨٢

قال صاحب الكتاب والمجتمعتان قبل الفاء فى نحو مُنْطَلِق ومُسْطِيع ومُهْراق وانْقَحْل وإِنْقَحْر ،

قال الشارح قد تكون الزيادتان مجتمعتَيْن اوّلا قبل الفاء وحشوًا وآخرًا فامّا اجتماعهما قبل الفـاء فيكون ذلك فى ما كان جاريا على الفعل من نحو منطلق ومنكسر الميم والنون فى اوّلهما زائدتان وقالوا مُسْطِيعٌ من اسْطاعَ يَسْطِيعُ فالميم والسين زائدتان فهو جارٍ على الفعل وقالوا مُهْـراقٌ

الميم والهاء زائدتان لانه من أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ ومن قال هَرَاقَ يُهَرِيقُ كانت الهاء عنده بدلا من همزة أَرَاقَ وقد جاءت الزيادتان فى اوّلِ غيرِ الجارى على الفعل وهو قليل جدّا فى لفظتَيْن او ثلاثٍ لا غير قالــوا رجلٌ اِنْقَحْلٌ اى مُسِنٌّ يابِسُ الجِلْد على العَظْم من قولهم قَحِلَ الشىء يقحَل اذا يبس فالهمزة والنون فى اوّله زائدتان لِما ذكرناه من الاشتقاق ولقولهم فى معناه قَحْلٌ بفتح القاف وسكون الحاء وقالوا رجلٌ اِنْزَهْوٌ للمُزْدَهِى فالهمزة والنون فى اوّله زائدتان لانه من الزَهْو وهو الفَخْر وقالوا اِنْفَخْرٌ وهو فى معـنـى اِنْزَهْوٍ فاعرفه ،

فصــل ٣٨٣

قال صاحب الكتاب وبين الفاء والعين فى نحو حَواجِرَ وغَيالِمَ وجَنادِبَ ودُواسِرٍ وصَيَّهْمٍ ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا ان الزيادتين قد تقع حَشْوًا وذلك بعد الفاء فيما كان جمعا نحو فَواعِلَ فى الاسم والصفة فالاسم حاجِرٌ وحَواجِرُ وحائِطٌ وحَوائِطُ والصفة دَوْسَرٌ ودَواسِرُ وهو الجمل الضَخْم وضارِبَةٌ وضَوارِبُ ومن ذلك فَناعِلُ يكون اسما وصفة فالاسم جُنْدَبٌ وجَنادِبُ وخُنْفَسٌ وخَنافِسُ والصفة عَنْبَسٌ وعَنابِسُ وهو من صفات الأسد كانه وُصف بالعُبُوس وعَنْسَلٌ وعَناسِلُ للناقة السريعة وهو من العَسَلان لضرب من العَدْو ومن ذلك فَياعِلُ فيهما فالاسم غَيْلَمٌ وغَيالِمُ وهو السُلَحْفاة وعَيْطَلٌ وعَياطِلُ وعيطل اسم ناقة معروفة والصفة صَيْرَفٌ وصَيارِفُ وعَيْطَلٌ وعَياطِلُ وهى الطويلة العُـنُـق من النساء والنوق والخيل فامّا فَواعِلُ فان الواو فيه زائدة لانها بدلٌ من الف فاعِلٍ وهى زائدة والالــف بعدها مزيدة للجمع واما فَناعِلُ نحو جَنادِب وعَنابِس فالنون فيه زائدة كانّها أُلحقته بجَحْدَبٍ والالف مزيدة للجمع واما فَياعِلُ فالياء فيه زائدة لانها زائدة فى الواحد نحو غَيْلَم وعَيْطَل وصَيْرَف لان الياء لا تكون اصلا فى بنات الثلاثة فهى زائدة للالحاق بجَعْفَر والالف مزيدة للجمع واما صَيَّهْمٌ فصفةٌ ولم يأت اسما وهو الرافع رأسَه والياءان زائدتان بعد الفاء وقبل العين ،

فصــل ٣٨٤

قال صاحب الكتاب وبين العين واللام فى نحو كَلّاء وخُطّاف وحِنّاء وجِلْواخ وجِرْيال وعِصْواد وهَبَيَّخ وكِنْدَيْر وبِطِّيخ وقُبَّيط وقِيّام وصُوّام وعَقَنْقَل وعَثَوْثَل وعِجَّوْل وسُبُّوح ومُرِّيق وخُطائِط ودُلامِص ،

قال الشارح قد فصل بالزيادة بين العين واللام وذلك فى عدّة ابنية منها فَعّالٌ يكون اسما وصفة فالاسم كَلّآءٌ والصفة شَرّابٌ ولَبّاسٌ فالكلّاء مشدّدٌ ممدودٌ موضع بالبصرة كانّهم يَكْلَؤُون سُفُنَهم هناك اى يحفظونها قال سيبويه هو فَعّالٌ من كَلَأَ والمعنى ان الموضع يدفع الريح عن السفن ويحفظها ومنهم من يجعلها فَعْلآءَ فلا يصرفها من كَلَّ اذا أَعْيَا لانها تُرْفَأُ فيها السفنُ كانّها تكِلّ فيها من الجَرْى ونحوُه المِينآء بالمدّ والقصر وهو مِفْعالٌ او مِفْعَلٌ من الوَنْى وهو الفُتور وصاحب هذا الكتاب اختار الاوّل فالالف زائدة والعين الثانية وهى اللام لان التضعيف يكون بتكرير الحرف الاوّل ومن ذلك فُعّالٌ بضمّ الفاء وتضعيف العين ويكون اسما وصفة فالاسم خُطّاف وكُلّاب والصفة حُسّانٌ وعُوّارٌ فالخطّاف طائرٌ صغير والكُلّاب والكَلّوب المِنْشال فالطاء الاخيرة من الخطّاف والالف زائدتان لانه من الخطف وكذلك اللام الثانية والالف فى كُلّاب زائدتان وقد فُصل بهما بين العين واللام ومن ذلك فِعّالٌ بكسر الفاء وتضعيف العين قالوا حِنّآءٌ وقِثّآءٌ ولا نعلمه صفةً فالحِنّاء النون الثانية والالف زائدتان لانه من التَحْنِئة وهو خِضاب اليَد وكذلك الثاء الثانية من قِثّاء لقولهم ارضٌ مَقْثَأَةٌ ومن ذلك فِعْوالٌ جاء اسما وصفة فالاسم قِرْواشٌ وعِصْوادٌ والصفة جِلْواخٌ وقِرْواحٌ فالقرواش والعصواد بالصاد غير المعجمة الامرُ العظيم هكذا جاء فى ديوان الأدب بالكسر وذكر السيرافىّ انّه جاء بالضمّ والكسر وكيف ما كان فالواو والالف زائدتان والجِلْواخ الوادى الواسع والقِرْواح الناقة الطويلة القوائم وقيل لبعض العرب ما القرواح قال التى كانّها تمشى على أَرْماحٍ وهو ايضا الفَضاء البارز للشمس الذى لا ساترَ له ومن ذلك فِعْيالٌ فى الاسم نحو جِرْيالٍ وكِرْياسٍ فالجِرْيال الذهب وهو ايضا صِبْغٌ احمرُ ولا نعلمه صفة والكرياس واحد الكَرابيس وهو الكَنيف فى اعلى السَطْح ومن ذلك فَعَيَّلٌ قالوا هَبَيَّخٌ بفتح الهاء والباء والياء المشدّدة وهو صفة يقال غلامٌ هبيّخٌ اى سمين مأخوذ من الهَبَخ وهو الوَرَم ومن ذلك فِعْيَوْلٌ يكون اسما وصفة فالاسم كِدْيَوْنٌ وهو عَكَرُ الزيت والصفة عِذْيَوْطٌ وهو الذى يُحْدِث عند الجماع ومن ذلك فِعِّيلٌ بكسر الفاء وتشديد العين يكون اسما وصفة فالاسم بِطِّيخٌ لهذا المعروف وخِرِّيتٌ بمعنى الدَليل والصفة سِكِّيرٌ وشِرِّيبٌ وخِمِّيرٌ فالياء والطاء الثانية زائدتان لقولهم مَبْطَخَةٌ لموضع البطّيخ وكذلك الياء والراء الثانية من خرّيت زائدتان لانه مأخوذ من خَرَتَ الارضَ اذا عرفها وكذلك هى فى السكّير والشرّيب والخمّير لانه من السَكَر والشُرْب والخَمْر ومن ذلك فُعَّيْلٌ بضمّ الفاء وتشديد العين وفتحها جاء اسما وصفة فالاسم عُلَّيْقٌ وقُبَّيْطٌ والصفة زُمَّيْلٌ وسُكَّيْتٌ فالعلّيق شجرٌ له شَوْكٌ وثمرٌ يُشْبِه الفِرْصادَ

والقُبَّبْطُ ضرب من الحَلْوَى والزُمَّيْل الضعيف والسُكَّيْتُ الذى يجىء من الخيل فى الحَلْبَة من العشر المعدودات آخِرًا وقد يخفّف فيقال سُكَيْتٌ مثل كُمَيْت وهو الفِسْكِل   وما جاء بعد ذلك فلا يُعْتَدّ به   والقَيّام بمعنى القَيّوم وقُرِئَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيَّامُ وذكرُه فى هذا الفصل كالغلط لان هذا الفصل يتضمّن اجتماع الزائدَيْن وأن يفصلا بين العين واللام والقَيّامُ فَيْعالٌ اصله قَيْوامٌ فلمّا اجتمعت الواو والياء وسبق الاوّل منهما بالسكون قلبوا الواو ياءً وادّغموا الياء فى الياء والصوابُ القَوّام بواو مشدّدة على زنة فَعّالٍ الّا انّه كان يصير كالكَلّاء وقد ذُكر هذا البناء   ومن ذلك فُعّال وقد جاء مفردا اسما قالوا حُمّاضٌ وسُمّاق وفى الصفات نحو صُوّام وقُوّام وقد فصل الزائدان بين العين واللام   ومن ذلك فَعَنْعَلٌ قالوا عَقَنْقَلٌ وسَجَنْجَلٌ والعقنقل رملٌ متراكِبٌ كالجبل والنون فيه زائدة لوقوعها ثالثةً فى الخماسىّ والقاف بعدها زائدة مكرّرة للالحاق بسَفَرْجَلٍ وكذلك سجنجل وهى المِرْآة   ومن ذلك فَعَوْعَلٌ قالوا رجل عَثَوْثَلٌ وعِثْوَلٌّ الواو والثاء الثانية زائدتان والعثوثل الفَدْم العَيِىّ المسترخى   ومن ذلك فِعَّوْلٌ يكون اسما وصفة فالاسم عِجَّوْلٌ وعجاجيلُ ومثله سِنَّوْرٌ وقِلَّوْبٌ للذئب والصفة خِنَّوْصٌ لولد الخِنْزِير وسِرَّوْطٌ فالجيم الثانية والواو هما الزائدتان لقولهم فى معناه عِجْلٌ   ومن ذلك فُعُّولٌ قالوا سُبُّوحٌ وقُدُّوسٌ وهما اسمان من اسماء الله تع والفتح جائزٌ فيهما وليس فى الاسماء ما هو على فُعُّولٍ بالضمّ الّا سبّوح وقدّوس فانّ الضمّ فيهما اكثر وما عداهما مفتوحٌ   ومن ذلك فُعِّيلٌ قالوا مُرِّيقٌ بضمّ الميم وكسر الراء وتشديدها وهو الاحْرِيض اى العُصْفُر وقالوا فى الصفة كوكبٌ دُرِّىٌّ ودِرِّىٌّ والضمُّ اضعف اللغات وهو فُعِّيلٌ مثل مُرِّيق الّا انّ مرّيقًا اسم ودرّىء صفة وهو مأخوذ من الدَرْء وهو الدفع كانّ ضَوْءه متتابعٌ يدفع بعضه بعضا   ومن ذلك فُعائِلٌ قالوا حُطائِطٌ وهو صفة بمعنى الصغير كانّه من الشىء المحطوط ومثله جُرائِضٌ للثقيل كانّـه من الجَرَض وهو الغَصّ يَغُصّ به كُلّ من يراه فالالف والهمزة زائدتان وقد فصلتا بين العين والـــلام   ومن ذلك فُعامِلٌ قالوا دِرْعٌ دُلامِصٌ فهو صفة بمعنى البَرّاق فالميم زائدة لقولهم فى معناه دِلاصٌ فسقوط الميم دليل على انّها زائدة هناك والالف زائدة غير ذى شكّ لكونها مع ثلثة احرف اصول وقد فصلت الزيادتان بين العين واللام وقد اجاز المازنىّ ان تكون الميم اصلا ويكون دلاص من معنَى دلامص كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ وذلك لقلّة زيادة الميم غير اوّل فاعرفه ◦

فصــل ٣٨٥

قال صاحب الكتاب وبعد اللام فى نحو ضَهْيَاء وطَرْفاء وقُوباء وعِلْباء ورُحَضاء وسِيَراء وجَنَفاء وسَعْدان وكَرَوان وعُثْمان وسِرْحان وظَرِبان والسَّبُعان والسِلِطّان وعِرَضْنَى ودِفِقَّى وعِبْرِيَة وسَنْبَتَة وقَرْنُوَة وعُنْصُوَة وجَبَرُوت وفُسْطاط وجِلْباب وحِلْتِيت وصَمَحْمَح وذُرَحْرَح ٬

قال الشارح قد وقعت الزيادتان مجتمعتَيْن بعد اللام وذلك فى ابنية منها فَعْلآء وذلك اسم وصفة فالاسم ضَهْيَاء وطَرْفاء والصفة حمراء وصفراء والضهياء الارض التى لا نبات فيها وقد تكون صفة بمعنى المرأة التى لا ينبت لها ثَدْىٌ وقيل التى لا تحيض وفيها لغتان القصر والمدّ قالوا ضَهْيًا مقصورٌ وضَهْياء ممدودٌ فمَن مدّ كانت الهمزة عنده زائدة للتأنيث لا محالةَ ولذلك لا تنصرف ووزنها عنده فَعْلآء وعلى ذلك يكون قد وقع فى اخرها زائدان بعد اللام وهما الهمزة للتأنيث والالف للمدّ قبلها ومن قصر وقال ضَهْيَأَةٌ فالهمزة عنده ايضا زائدة والياء اصلٌ والكلمة مصروفة ووزنها فَعْلَأَةٌ لانّها قد انحذفت فى لغة من مدّ فكانت زائدة لذلك وأجاز ابو اسحق ان تكون هذه الهمزة اصلا والياء زائدة وأنّ وزن الكلمة فَعْيَلَةٌ كانّه اشتقّها من قولهم ضاهَأْتُ وذلك انّه يقال ضاهأت بالهمزة وضاهَيْت غيرَ مهموز اى ماثلت قال والضَهْياء التى لا تحيض وقيل التى لا تدى لها وفى كلا الحالَيْن ضاهت الرجالَ وهو مذهب حسن من الاشتقاق الّا انّه ليس فى الكلام فَعْيَلٌ بفتح الفاء انّما هو فِعْيَل بكسرها والطَرْفاء ضربٌ من الشجر الواحدةُ طَرَفَةٌ وليس بتكسير انّما هو اسم جنس كقَصْباء قال الاصمعىّ هو جمع والالف والهمزة بعده زائدتان ولذلك لا ينصرف ومنها فُعْلآء قالوا القُوباء والخُشّاء فالقوباءُ داءٌ معروف ويُداوَى بالريق وفيه لغتان قُوَباء بالفتح وقُوباء باسكان الواو فمَن فتح فهمزته للتأنيث ولذلك لا ينصرف فهو كالرُحَضاء والعُشَراء ومَن اسكن الواو صرفه وكانت الهمزة عنده زائدة للالحاق بقُرْطاس والخُشّاء العَظْم الناتىء وراء الاذن قال ابن السكّيت وليس فى الكلام فُعْلآء بضمّ الفاء وسكون العين الّا هذان الحرفان ومن ذلك فِعْلآء نحو عِلْباء وحِرْباء ولا نعلمه جاء وصفًا فالعلباء عَصَب العنق وهما عِلْباوان بينهما مَنْبِت العُرْف وهو ملحق بسِرْداح والسرداح الناقة الكثيرة اللحم وحِرْباءُ دويبّة معروفة ومن ذلك فُعَلآء بضمّ الفاء وفتح العين ويكون اسما وصفة فالاسم رُحَضآء وقُوَباء والصفة عُشَراء ونُفَساء والرحضاء العَرَق فى اثر الحُمّى وهذا البناء فى الجمع كثير نحو خُلَفاء وظُرفاء وشرفاء ومن ذلك فِعَلآء بكسر الفاء وفتح العين قالوا فى الاسم السِيَراء والخِيَلاء ولم يأت صفة والسيراء بُرْدٌ فيه خطوطٌ ومن

ذلك فَعَلَآء بفتح الفاء والعين قالوا جَنَفَاء وقَرَماء فالجنفاء ماءٌ لمعاوية بن عامر قال الشاعر

* رحلتُ اليك من جَنَفاء حتّى * أَنَخْتُ فِناء بَيْتِك بالمَطالِ *

وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهرىّ ذكره بالفاء وهو مُصحَّف انّما هو بالقاف وقالوا فى الصفة التَّأْدَآء بمعنى الأَمَة يقال تأداء ودأثاء مقلوب منه قال ابن السكّيت ليس فى الكلام فَعَلَآء بالتحريك الّا حرف واحد وهو الدأثاء يعنى فى الصفات فهذه الاسماء الالفان فى اخرها زائدان ومـمّـا زيـد فى اخرها زائدان فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين فى الاسم والصفة فالاسم السَّعْدان والضَّمْران والصفة الرَّيّان والعَطْشان فالسعدان نبتٌ له شَوْك وهو من افضل مَراعى الابل وفى المثل مَرْعًى ولا كالسَّعْدان وضَمْرانٌ بالضاد المعجمة نبتٌ ايضا ومن ذلك فَعَلان بفتح الفاء والعين فيهما فالاسم كَرَوانٌ ووَرَشانٌ والصفة صَمَيانٌ وقطوان فالكروان والورشان طائران والصميان الشجاع الجَرِىء يقال رجلٌ صميان اى شجاع جرىء والقطوان البَطِىء فى مَشْيه مع نَشاط يقال قطا يقطو فهو قطوان ومن ذلك فُعْلان بضمّ الفاء وسكون العين فى الاسم والصفة فالاسم نحو عُثْمانَ وذُبْيانَ وهو كثير فى الجمع نحو جُرْبانٍ وقُضْبانٍ تكسيرِ جَرِيبٍ وقَضِيبٍ والصفة نحو عُرْيانٍ وخُمْصانٍ يقال رجلٌ خُمْصانٌ وامرأةٌ خُمْصانةٌ ومن ذلك فَعِلان بفتح الفاء وكسر العين نحو ظَرِبانٍ وهى دويبّة مُنْتِنة الريح والقَطِران ولم يأت صفةً ومن ذلك فَعُلان بفتح الفاء وضمّ العين وذلك قليل قالوا السَّبُعان اسم مكان والشَّبُهان وهو شجر من العِضاه فهو اسم وقيل الثُّمام من الرَّياحين فعلى هذا يكون صفة والفتح فيه اكثر ومن ذلك فِعِلّان بتضعيف اللام قالوا سِلِطّانٌ ولم يأت غيره فهذا قد اجتمع فى آخره ثلث زوائد الطاء الثـانـيـة المضاعفة والالف والنون ومن ذلك فِعَلْنَى قالوا ناقة عِرَضْنَى للتى من عادتها ان تمشى معارضةً للنشاط يقال عرضنى وعِرَضْنَةٌ وهو اسم والنون والالف فيه زائدة لانه من الإعراض فالنون للالحاق بِسِبَطْرٍ والالف للبناء ولذلك تقول فى التصغير عُرَيْضِنٌ فتثبت النون وتحذف الالف لانها ليست للالحاق ومن ذلك فِعِلَّى بكسر الفاء والعين فيهما فالاسم زِمِكَّى وزِمِجَّى لذنب الطائر والصفة كِمِرَّى وهو العظيمُ الكَمَرَة ومن ذلك فِعَلَّى بكسر الفاء وفتح العين قالوا دِفَقَّى وهو ضرب من المشى بسرعة يقال مشى الدفقى وهو اسم ولا نعلمه صفة ومن ذلك فِعْلِيَةٌ بكسر الفاء وسكون العين قالوا هِبْرِيَةٌ وحِذْرِيَةٌ فى الاسم وقالوا فى الصفة عِفْرِيَةٌ وزِبْنِيَةٌ والهبرية شىء يقع فى الشَّعْر كالنُّخالة يقال فى رأسه هبريةٌ والحذرية مكان غليظ والعفرية الداهية يقال شيطانٌ عفريةٌ والزبنية واحد الزَّبانية وهو الشديد وفى

اخرها زائدان وهما الياء والتاء فالياء زائدة لانها مع ثلثة احرف اصول والتاء زائدة للتأنيث وانّما اعتُدّ بتاء التأنيث وإن كانت تاء التأنيث ليست من البناء فى شىء لان التاء لازمة لِفعْلِيَة كما لزمتْ فَعالِيَةَ كَكَراهِيَةٍ ورَفاهِيَةٍ ومن ذلك فَعْلَتَةٌ قالوا مضتْ سَنْبَتَةٌ من الدهر اى قطعةٌ منه فهو اسم ولم يأت صفة وفى اخره زائدان وهما التاءان الاولى من بناء الكلمة والثانية للتأنيث والذى يدلّ على زيادة الاولى قولهم فى معناه سَنْبٌ وسَنْبَةٌ مثل تمر وتمرة فسقوط التاء من سنب وسنبة قاطعٌ على زيادتها فى سنبتة ومن ذلك فَعْلُوَةٌ قالوا تَرْقُوَةٌ وقَرْنُوَةٌ فالترقوة العَظْم الناتئ بين ثُغْرة النَّحْر وبين العاتِق والقرنوة نبت له ورق أَغْبَرُ شبيهٌ بالحَنْدَقُوق يُدْبَغ به يقال منه سِقاءٌ قَرْنَوِىّ اذا دُبغ بالقرنوة فالواو زائدة لانها لا تكون اصلا مع بنات الثلاثة وتاء التأنيث زائدة لا محالة ومن ذلك فُعْلُوَة قالوا عُنْصُوَةٌ وعنفوة ولم يأت صفة فالعنصوة الخُصْلة من الشَّعْر والجمع عَناصٍ يقال فى رِياض بنى فلان عناصٍ من النبت اى قليل متفرّق والهاء لازمة لهذه الواو لا تُفارقها كما كانت لازمة للياء فى حِذْرِيَة ومن ذلك فَعَلُوت يكون اسما وصفة فالاسم جَبَرُوتٌ ورَهَبُوتٌ ورَحَمُوتٌ والصفة الحَلَبُوت والتَرَبُوت فالرحموت والرهبوت مصدران بمعنى الرَّحْمة والرَّهْبة والجَبَرُوت التجبّر والحلبوت الاسود يقال اسودُ حلبوتٌ اى حالِكٌ والتربوت الذَّلول يقال جمل تربوت وناقة تربوت الذكرُ والانثى فيه سواءٌ والواو والتاء فى ذلك كلّه زائدة أمّا الرحموت والرهبوت فللاشتقاق وامّا قولهم اسود حلبوت فالتاء زائدة لقولهم فى معناه حُلْبُوبٌ اى حالك وهذا ثَبَتٌ فى زيادة التاء والواو ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا فى بنات الثلاثة فصاعدا ومن ذلك فُعْلال قالوا قُرْطاطٌ وفُسْطاطٌ قال سيبويه وهو قليل فى الكلام ولا نعلمه جاء صفة فالقرطاط البَرْذَعَة التى تكون تحت الرَّحْل ويقال قُرْطانٌ بالنون ايضا والفسطاط البيت من الشَّعْر يقال فُسطاط وفِسطاط والطاء زائدة مكرّرة وكذلك الالف قبلها وهو ملحق بقُرْطاس وحُمْلاق ومن ذلك فِعْلال فى الاسم والصفة فالاسم جِلْبابٌ وهو المِلْحَفة والصفة شِمْلالٌ للناقة السريعة يقال ناقة شملال وشِمْليل اى سريعة ومن ذلك فِعْليل فى الاسم والصفة فالاسم حِلْتيتٌ والصفة صِنْديدٌ وشِمْليلٌ فالحلتيت ضربٌ من الصَّمْغ ومن ذلك فَعَلْعَلٌ فى الاسم والصفة فالاسم الحَبَرْبَرُ والتَبَرْبَر وهما بمعنى واحد حكى سيبويه ما اصاب منه حبربرا ولا تبربرا ولا حَوَرْوَرًا اى شيـًٔا ويقال ما فى الذى تحدّثنا به حبربرٌ اى شىءٌ والصفة صَمَحْمَحٌ ودَمَكْمَكٌ فالصمحمح الشديد وقيل القصير الغليظ والدمكمك الشديد كرّر فيهما العين واللام وانكر الفرّاء ان يكون على فَعَلْعَل وقال هو فَعَلّلٌ مثل

سَفَرْجَلٍ قال ولو جاز ان يقال انه فعلعل بتكرير لفظ العين واللام لجاز ان يكون وزن صَرْصَرٍ فَعْفَع بتكرير لفظ الفاء والعين والصواب الاوّل وهو رأى سيبويه وذلك ان الحرف لا يُحْكَم بزيادته الّا بعد إحراز ثلثة احرف اصول وصرصرٌ وأشباهه لم يوجد فيه ذلك ومن ذلك فُعَلْعَلٌ فى الاسم قالوا ذُرَحْرَحٌ وجُلَعْلَعٌ ولا نعلمه صفة فالذرحرح واحد الذَّراريح والجلعلع الجُعَل فهذه الاسماء كلّها فى اخرها زائدان فاعرفه ،

فصل ٣٨٦'

قال صاحب الكتاب والثلث المفترقة فى نحو اِهْجِيرَى ومَخارِيقَ وتَماثِيلَ ويَرابِيعَ ،

قال الشارح قد زيد فى الاسم ثلاث زوائد فيكون الاسم بها على ستّة احرف وتلك الزوائد تكون مفترقة ومجتمعة فالمفترقة تكون فى الجمع والمفرد فالمفرد اِفْعِيلَى قالوا اِهْجِيرَى واِهْجِيراء دأْبُه وعادته والاِجْرِيّاء كذلك العادة وهو من الجَرْى فالهمزة زائدة والياء الاولى المدّغمة والالف الاخيرة وامّا الجمع فمن ذلك مَفاعِيلُ يكون اسما وصفة فالاسم مَفاتِيحُ ومَخارِيقُ والمخاريق جمع مِخْراقٍ وهو المنديل يُلَفّ ليُضْرَب به وفى الحديث البَرْقُ مَخارِيقُ الملائكة وقالوا فى الصفة مَحاضِيرُ ومَناسِيبُ والمحاضير جمع مِحْضِيرٍ وهو الشديد العَدْوِ من الخيل والمناسيب جمع مَنْسُوبٍ فالميم فى اوّلها زائدة لانها فى الواحد كذلك والالف مزيدة للجمع والياء الاخيرة زائدة لانها بدل من الف زائدة ومن ذلك تَفاعِيلُ وهو بناء جمع ايضا قالوا فى الاسم تَجافِيفُ وتَماثِيلُ فى جمع تِجْفافٍ وتِمْثالٍ بمعنى الصورة ويكون على يَفاعِيلَ فى الاسم والصفة فالاسم يَرابِيعُ جمع يَرْبُوعٍ وهى دويبّة ويَعاقِيبُ جمع يَعْقُوبٍ وهو ذكر القَبَج والصفة يحاميم ويخاضير فاليحاميم جمع يَحْمُومٍ وهو الدخان يصفون به اذا ارادوا الحُلْكَة واليخاضير جمع يَخْضُورٍ وهو الاخضر وصفوا به كما وصفوا باليحموم ،

فصل ٣٨٧

قال صاحب الكتاب والمجتمعة قبل الفاء فى مُسْتَفْعِلٍ ،

قال الشارح لا يكون هذا المثال الّا صفة فيما كان جاريا على الفعل نحو مستخرج ومستعلم فالميم والسين والتاء زوائد لانها تسقط فى خرج وعلم ،

فصـــل ٣٨٨

قال صاحب الكتاب وبين العين واللام فى سَلاليمَ وقَراوِيحَ،

قال الشارح قد فصلوا بهذه الزيادات الثلاث بين العين واللام وذلك فى فَعاليلَ نحو سَلاليمَ وذلك ان واحده سُلَّمٌ فاللام الثانية زائدة واذا كُسّر للجمع زيدت الف الجمع بعد اللام الاولى وبعدها اللام الزائدة وبعد اللام الياء للاشباع كانهم كسّروا سُلّاما فكانت ثلاث زوائد بين العين واللام ومن ذلك فَعاوِيلُ نحو قِرْواحٍ وقَراوِيحَ معك فى الواحد الواو والالف زائدتان وزيدت الف الجمع قبل الواو فاجتمع ثلاث زوائد قبل اللام،

فصـــل ٣٨٩

قال صاحب الكتاب وبعد اللام فى صِلِّيانٍ وعُنْفُوان وعِرِقّان وتَئِفّان وكِبْرِياء وسِيمِياء ومَرْحَيَّا،

قال الشارح قد جاءت هذه الزيادات الثلاث آخرا بعد اللام من ذلك فِعْلِيان بكسر الفاء جاء اسما وصفة فالاسم صِلِّيانٌ وبِلِّيان والصفة العِنْظِيان والخِرِبّان فالصلّيان نبتٌ والبلّيان قالوا بلدٌ ويقال ذهب بذى بلّيانٍ اى حيث لا يدرى والعنظيان الجافى وقيل الشابّ الطرِىّ والخِرِبّان الجَبان ومن ذلك فُعْلُوانٌ قالوا عُنْظُوانٌ وعُنْفُوانٌ ولم يأت صفة فالعنظوان شجرٌ والعنفوان اوّل الشباب ومن ذلك فِعِلّان بكسر الفاء والعين وتشديد اللام فى الاسم قالوا فِرِكّانٌ وعِرِقّان فالفركّان البُغض من فركتِ المرأةُ زوجَها وهو اسم وعرقّان مصدر بمعنى المَعْرِفة وهو اسم رجل ايضا ومن ذلك فَعِلّان قالوا تَئِفّان وهو اسم ومعناه اوّل الشىء يقال جاءنا على تئفّانِ ذلك اى اوّله فالالف والنون والحرف الاخير من المضاعف زوائد ومن ذلك فِعْلِيَاء يكون اسما وصفة فالاسم كِبْرِياء وسِيمِياء والصفة جِرْبِياء فالكبرياء مصدر بمعنى الكِبْر وفى اخره ثلاث زوائد وهى الياء والهمزة والالف قبلها والسيمياء العلامة والجربياء النُكَيْباء من الرياح وهى بين الشَمال والدَبور ومن ذلك فَعَلَيَّا قالوا مَرَحَيَّا وهو زَجْرٌ يقال عند الرَمْى وبَرَدَيّا وهو نهر بالشأم هكذا فى كتاب سيبويه والمعروف بَرَدَى قال الشاعر

* يَسْقُون مَن وَرَدَ البَرِيصَ عليهمِ * بَرَدَى يُصفَّق بالرَحيق السَلْسَلِ *

فصــــل ٣٩٠.

قال صاحب الكتاب وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدةٌ فى نحو أُفْعُوانٍ وإِضْحِيان وأَرْوَنان وأَرْبِعـــاء وأُرْبُعاء وقاصِعاء وفَساطِيطَ وسَراحِينَ وثَلْثاء وسَلامانٍ وقُراسِيَةٍ وقَلَنْسُوَة وخُنْفُساء وتَيَّحانٍ وعُـمُـدّان ومَلْكَعان ٭

قال الشارح هذا الفصل موافِقٌ للفصل الذى قبله من جهة ويخالِفُ من جهة اخرى فالموافـقـةُ انّ فى كلّ واحد من هذه الاسماء ثلاث زوائد كالفصل المتقدّم وأمّا جهة المخالفة فأن الزوائد فى هذه الاسماء متفرّقةٌ منها اثنتان مجتمعتان وواحدة منفردةٌ وذلك فى اسماء مختلفةِ البناء ايضا فمنها ما هو على زنة أُفْعُلان بضمّ الهمزة والعين ويكون اسما وصفة فالاسم أُفْعُوانٌ وأُقْحُوانٌ والصفة أُسْحُلانٌ وأُلْعُبانٌ فالأفعوان ذَكَرُ الأفاعى والهمزة فى اوّله زائدة والالف والنون فى آخره زائدتان يدلّ على ذلك قولهم فعوة السُمّ وهذا قاطعٌ على ان الفاء والعين اصلان دون الباقى والاقحوان نبت طيّب الريح حـوالَـيْـه ورقٌ ابيضُ وسطُه اصفر وهو البابُونَج الهمزة فى اوّله زائدة والالف والنون فى اخره زائدتان لقولهم دواءٌ مَقْحُوٌّ اذا كان فيه الاقحوان والاسحلان التامّ والالعبان اللّعّاب ومن ذلك اِفْعِلان بكسر العين وكسر الهمزة وهو قليل يكون فى الاسم والصفة فالاسم اِسْحِمان والصفة ليلةٌ اِضْحِيانَةٌ فالاسحمان جُبَيْلٌ بعينه والاضحيانة المُضيئة ومن ذلك أَفْعَلان بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين ولم يأت الّا صفة قالوا تَجينٌ أَنْبَجانٌ اذا سُقى كثيرا وأُجيد تَجْنُه وأَرْوَنان يقال يومٌ اروَنانٌ اى شديد ومن ذلك أَفْعِلاء قال سيبويه ولا نعلمه جاء الّا فى الأَرْبِعاء وقد يفتح الباء كانّه جمع رَبيعٍ وهو من ابنـيـة التكسير نحو شَقِيّ وأَشْقِياء وصفيّ وأصفياء ونبيّ وأنبياء ومن ذلك فاعِلاء نحو القاصِعاء والنافقاء وهما من جِحَرة اليَرْبُوع ولا نعلمه جاء صفة ومن ذلك فَعالِيلُ وهو من ابنية التكسير جاء اسما وصفة فالاسم ظَنابيبُ وفَساطِيطُ والصفة شماليل وبهاليل فظنابيبُ جمع ظُنْبُوبٍ وهو عَظْم الساق والالف زائدة للجمع والياء المبدلة من واو ظنبوب زائدة ايضا لانها بدل من زائد وانّما صـارت ياء لانكسار ما قبلها والباء مكرّرة للالحاق بجُرْمُوقٍ والفَساطِيط جمع فُسْطاطٍ وهو ضرب من الأبنية والطاء زائدة مكرّرة للالحاق بقُرْطاسٍ وكذلك اللام فى شِمْلالٍ للالحاق بحِمْلاقٍ واللام فى بُهْلُولٍ مكرّرة ايضا للالحاق بجُرْمُوقٍ والشَماليل جمع شِمْلالٍ وهى الناقة السريعة والبهاليل جمع بُهْـلُـولٍ وهـو من الرجال الضَحّاكُ ومن ذلك فَعالِين قالوا فى الاسم سَراحِينُ وفَرازِينُ ولا نعلمه جاء صفة فالسراحين

جمع سِرْحانٍ وهو الذئب وقد يستعمل فى الاسد والفرازينُ جمع فِرْزانٍ   ومن ذلك فَعالآء قالوا فى الاسم ثَلاثآءٍ وبراكاء وفى الصفة عَياياءُ وطَباقاء فالثلاثاء من الآيام معروف الثاء واللام فيه اصلٌ وما عداه زائدٌ وبراكاء اسم الثبات فى الحرب وهو من البُرُوك ويقال رجلٌ عياياءُ اى ذو عِيّ فى الامر والمَنْطِق ومثله طَباقاءُ وهو من الابل الذى لا يُحْسِن الضراب وقد يوصف به الرجل الاحمق   ومن ذلك فَعالان قالوا سَلامانٌ وحَماطانُ ولم يأت صفة فالسلامان شجر وحماطان موضع فى قول الجَرْمىّ وانشد * يا دارَ سَلْمى فى حَماطانَ ٱسْلَمى * وقال ثَعْلَبٌ هو نبتٌ   ومن ذلك فُعالِيَة بضمّ الفاء فى الاسم والصفة فالاسمُ هُبارِيَةٌ وصُراحِيَةٌ والصفة نحو العفارية والقراسية فالهبارِيَةُ كالحَزاز فى الرأس والصراحية كالتصريح والتلخيص للشىء والعفارية الشديد والقراسية الفَحْل العظيم فالالف زائدة فى هذه الاسماء لانّها لا تكون مع الثلاثة الاصول الّا زائدة والياء كذلك وتاء التأنيث وهى لازمة فى هذا البناء   ومن ذلك فَعَنْلُوَة قالوا قَلَنْسُوَةٌ فالنون زائدة لانه ليس فى الاسماء مثلُ سَفَرْجُلَة بضمّ الجيم والواوُ ايضا زائدة لانها لا تكون مع الثلاثة الّا كذلك والتاء لازمة لهذه الواو   ومن ذلك فُنْعَلآء بضمّ الفاء وفتح العين نحو خُنْفَساء ولم يأت صفة فالخنفساء دويبّة وهى الخُنْفَس ايضا وقد حكى فيها الغُورِىّ الضمّ فقال خُنْفُساء وخُنْفُسٌ بضمّ الفاء والعين ووزنه فُنْعُلٌ فالنون زائدة لانه ليس فى الكلام فُعْلُلٌ ولا فُعْلَلٌ مثل جُخْدُب واذا كانت زائدة فى لغةٍ من فتح فهى زائدة فى لغة من ضمّ لانّها لا تكون زائدة فى لغة اصلا فى اخرى   ومن ذلك فَيْعَلان جاء اسما وصفة فالاسم قَيْقَبانٌ وسَيْسَبانٌ والصفة هَيَّبانٌ وتَيَّحانٌ فالقيقبان شجر يُتّخذ منه السُروج والسيسبان شجر ايضا والهَيَّبان الجبان وهو من الهَيْبَة يقال هَيَّبانٌ بالفتح والكسر وكذلك تَيَّحانٌ يقال رجل مِتْيَحٌ وتَيَّحانٌ اذا تعرّض لما لا يَعْنيه وفرس مِتْيَحٌ وتيّحانٌ اذا اعترض فى مَشْيه نشاطًا   وفَيْعِلان بالكسر من ابنية المعتلّ ولا يكون منه فى الصحيح قال سيبويه ولا نعلم فى الكلام فَيْعِلان بالكسر غيرَ المعتلّ   ومن ذلك فُعُلّان فيهما فالاسم حُومّان والصفة عُمُدّانٌ وجُلُبّانٌ   ومن ذلك مَفْعَلان نحو مَلْكَعانٍ ومَلْأَمانٍ وهما اسمان معرفتان لا يستعملان الّا فى النداء فملأمان من اللُؤم الميم فى اوّله زائدة والالف والنون فى اخره زائدتان وملكعان كقولك يا لُكَعُ وهو بمعنى الهُجْنة٠

فصــــل ٣٩١

قال صاحب الكتاب والاربعة فى نحو اِشْهِيباب واِحْميرار ،

قال الشارح هذه غايةُ ما ينتهى اليه بنات الثلاثة فى الزيادة فيصير الاسم الثلاثىّ على سبعة احرف وذلك نحو اِشْهِيباب واِحْميرار مصدر اشهابّ واحمارّ والشُهْبَة فى الالوان بياضٌ يغلب على السواد يقال اِشْهابَّ واِشْهَبَّ مقصور منه وكذلك احمارّ واحمرّ والاحميرارُ مصدر احمارّ والاحمرارُ مصدر احمرّ فالزائدُ فى اشهيباب الهمزة الاولى جىء بها توصُّلًا الى النطق بالساكن والياء التى بعد الهاء زائدة ايضا وهى بدل من الف اشهابّ قُلبت ياء لانكسار ما قبلها والالف بعد الباء الاولى والباء الثانية ايضا زائدة لانها مكرّرة الا ترى انها ليست موجودة فى الشهبة وكذلك احميرار لان الراء الثانية ليست موجودة فى الحُمْرة فاعرفه ،

ومن اصناف الاسم الرُباعىّ

فصــــل ٣٩٢

قال صاحب الكتاب للمجرَّد منه خمسةُ ابنية امثلتُها جَعْفَرٌ ودِرْهَمٌ وبُرْثُن وزِبْرِج وقِطَحْل وتُحيــــط بأبنية المزيد فيه الامثلةُ التى أذكرُها والزيادةُ فيه ترتقى الى الثلث ،

قال الشارح قوله للمجرَّد منه احتراز من المزيد فيه من الرباعىّ وابنيتُه خمسة من ذلك فَعْلَلٌ يكون اسما وصفة فالاسم جَعْفَرٌ وعَنْتَرٌ والصفة سَلْهَبٌ وخَلْجَمٌ فجعفر نهرٌ وقد سُمّى به والعنتر الذباب الازرق ونونه اصل لان الاصل عدم الزيادة والسلهب من الخيل الطويل والخلجم الطويل ومن ذلك فِعْلَلٌ بكسر الفاء وفتح اللام يكون اسما وصفة فالاسم دِرْهَمٌ وقِلْعَمٌ والصفة هِجْرَعٌ وهِبْلَعٌ عند سيبويه فالدرهم معروف وهو فارسىّ معرّب والقلعم الشيخ الكبير والهجرع الطويل والهبلع الأَكُول وسيبويه يرى ان الهاء فيهما اصل وذلك لقلّة زيادة الهاء وابو الحسن كان يذهب الى ان الهاء فى هجرع وهبلع زائدة لانه كان يأخذه من الجَرَع وهو المكان السهل المنقاد فهو من معنى الطُول وهبلع من البلع ومن ذلك فُعْلُلٌ بضمّ الفاء واللام فيهما فالاسم بُرْثُنٌ وحُبْرُجٌ والصفة جُرْشُعٌ وكُنْدُرٌ فالبرثن واحد البَراثن وهو من السباع والطير بمنزلة الاصابع من الانسان والمِخْلَب كالظُفْر منه والحبرج هو الحُرَب وهو ذَكَرُ الحُبارَى

عن ابى سَعيد والجرشع من الابل العظيم والكندر القصير ومن ذلك فِعْلِلٌ فالاسم زِبْرِجٌ وزِئْبِرٌ والصفة عِنْفِصٌ وخِرْمِلٌ فالزبرج الزينة ويقال هو الذهب والزئبر ما يعلو الفَرْخَ والثوبَ الجديد كالخَزّ والعنفص المرأة البَذِيئة القليلة الحَيَاء والخرمل بالخاء المعجمة المرأة الحَمْقاء ومن ذلك فِعَلٌّ فى الاسم والصفة فالاسم فِطَحْلٌ وقِمَطْرٌ والصفة هِزَبْرٌ وسِبَطْرٌ والفطحل زمنٌ من قبل خَلْق الناس والقمطرُ وعاء يجعل فيه الكتب والهزبرُ الجرىء وهو من صفات الاسد والسبطر الممتدّ يقال سَبِطٌ وسِبَطْرٌ واضاف ابو الحسن بناءً سادسًا وهو فُعْلَلٌ وحكى جُخْدَبٌ بفتح الدال وسيبويه لم يُثْبِت هذا الوزن ويرويه جُخْدُبًا بالضمّ كبُرْثُنٍ وحمل روايةَ الاخفش على انهم ارادوا جُخَادِبٌ ثمّ حذفوا وذلك لانهم يقولون جخدبًا وجُخادِبًا كما قالوا عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ وهُدَبِدٌ وهُدابِدٌ قال سيبويه والدليل على ذلك انه ليس شىء من هذا المثال الّا ومثالُ فُعالِل جائزٌ فيه فكما قالوا فى عُلَبِط وهُدَبِد انّه مخفّف من علابط وهدابد فكذلك جُخْدَبٌ مخفّف من جُخادِبٍ الّا ان جخدبا مخفّف من جهتَيْن بحذف الالف وسكون الخاء وجميعُ ما تقدّم مخفّف بحذف الالف لا غير وأَرى القول ما قاله ابو الحسن لان الفرّاء قد حكى بُرْقُعٌ وبُرْقَعٌ وطُحْلُبٌ وطُحْلَبٌ وقُعْدُدٌ وقُعْدَدٌ ودُخْلُلٌ ودُخْلَلٌ وهذا وإن كان المشهور فيه الضمّ الّا ان الفتح قد جاء عن الثقة ولا سبيل الى ردّه ويؤيّد ذلك انهم قد قالوا سُودَدٌ وعُوطَطٌ فسودد من لفظ سيّد وعوطط من لفظ عائط فإظهارُ التضعيف فيهما دليل على ارادة الالحاق كما قالوا مَهْدَدٌ وقَرْدَدٌ حين ارادوا الالحاق بجعفر وعلى هذا يكون الالف فى بُهْماةٍ ودُنْياةٍ فيما حكاه ابن الاعرابىّ للالحاق بجُخْدَبٍ وقوله وتُحيط بأبنية المزيد فيه الامثلةُ التى أذكرُها يريد انه قد يزاد على الرباعىّ كما قد زِيدَ فى الثلاثىّ وسنذكرُ ابنيةَ المزيد فيه مفصّلا بعدُ وقوله والزيادة فيه ترتقى الى الثلاث يريد ان تصرُّفهم بالزيادة فى الرباعىّ ليس كتصرّفهم فى الثلاثىّ وانّما قَلَّ تصرّفهم فى الرباعىّ لقلّته واذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرّف فيها٠

فصــــل ٣٩٣

قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون الّا فى نحو مُدَحْرَجٍ٠

قال الشارح الزيادة فى بنات الاربعة تكون على ضربَيْن للالحاق ولغير الالحاق فاذا كان على خمسة احرف منها حرفٌ زائدٌ وكان نظمُ متحرّكاته وسواكنه على نظم الخمسة كان ملحقا نحو عَمَيْثَلٍ الباء

فيه زائدة وحَنْفَلٍ النون ايضا فيه زائدة وهما ملحقان بالباء والنون بمثال سَفَرْجَلٍ الا ترى انهما مثله فى عدده وحركاته وسكناته وما كان لغير الحاق فهو ما كان فيه زائد وخالف فيه ابنيةَ الاصول وقد تكون الزيادة واحدة وتكون اثنتين وتكون ثلاثا واكثرُ ما ينتهى اليه الاسم الرباعىّ بالزيادة سبعة احرف فيكون المزيد فيه ثلاثة احرف نحوَ اِحْرِنْجام ولا يلحق ذوات الاربعة شىء من الزوائد اوّلا وذلك لقلّة التصرّف فى الرباعىّ وأنّ الزيادة اوّلا لا تتمكّن تمكّنَها حشوا وآخِرا الا ترى ان الواو الواحدة لا تزاد اوّلا البتّة وتزاد حشوا مضاعفةً وغير مضاعفة فالمضاعفة نحو كَرَوَّسٍ وعَطَوَّدٍ واِجْلَوَّذَ واِخْرَوَّطَ وغير المضاعفة نحو واو عَجُوزٍ وواو جُرْمُوقٍ فلذلك اذا رأيتَ همزة او ميما وبعدها اربعة احرف اصول حكمتَ على الهمزة والميم بأنهما اصلان الّا ان يكون الاسم جاريا على الفعل نحو دَحْرَجَ وسَرْهَفَ ومُدَحْرَجٌ ومسرهف فتلحق الميم اسمَ الفاعل كما تلحق أَفْعَلْتُ من أَكْرَمْتُ فأنا مُكْرِمٌ ولو كان ثلاثيّا وفى اوّله همزةٌ او ميمٌ لم تكونا الّا زائدتين نحو أَكْرَمَ وأَفْكَلٍ فلذلك قلنا ان الهمزة فى اوّل إبرٰهيم واسمعيل اصلٌ لانها فى اوّل بنات الاربعة وذلك لان الباء والراء والهاء والميم اصول والالف والياء زائدتان لانهما لا تكونان مع الثلاثة فصاعدا الّا كذلك ومثله اسمعيل السين والميم والعين واللام اصول فالهمزة اذًا اصل كذلك فاعرفه،

فصل ٣٩٤

قال صاحب الكتاب وهى بعد الفاء فى نحو قَنْفَخْرٍ وكُنْتَأْلٍ وكَنَهْبُلٍ،

قال الشارح قد وقعت الزيادة فى الرباعىّ على ضروب نحن نذكرها فمن ذلك وقوعها ثانيةً على فُنْعَلٍ ويكون اسما وصفة فالاسم خُنْثَعْبَةٌ وهى الناقة والصفة قِنْفَخْرٌ وكُنْتَأْلٌ فالقنفخر الفائق فى نوعه والنون فيه زائدة للاشتقاق الا ترى انهم قالوا فى معناه قُفاخِرٌ وقُفاخِرِىٌّ فسقوط النون فى قفاخر وقفاخرىّ دليل على زيادتها فى قنفخر ولو خُلّينا والقياسَ لكانت اصلا لانها بإزاء الراء من جِرْدَحْلٍ وقِرْطَعْبٍ لكن ورد من السماع ما أرغب عن القياس على انه حكى السيرافىّ قُنْفُخْرٌ بضمّ القاف فعلى هذا تكون النون زائدة للمثال لانه ليس فى الكلام جُرْدُحْلٌ بضمّ الجيم ومن ذلك كُنْتَأْلٌ وهو القصير والنون زائدة لانه ليس فى الكلام فُعْلَلٌ ومن ذلك فَنَعْلُلٌ قالوا كَنَهْبُلٌ وهو شجر فالنون زائدة لانه ليس فى الاصول سَفَرْجُلٌ بضمّ الجيم وهو قليل،

فصل ٣٩٥

قال صاحب الكتاب وبعد العين فى نحو عُذافِرٍ وسَمَيْدَع وفَدَوْكَس وحَبارِجَ وحَزَنْبَلٍ وقَرَنْفُل وعِلَّكْد وهُمَقِع وشُمَّخْرٍ٠

قال الشارح وقد جاءت الزيادة بعد العين فى تسعة ابنية من ذلك فُعالِل وقد جاء اسما وصفة فالاسم جُخادِبٌ وبُرائِلٌ والصفة فُرافِصٌ وعُذافِرٌ فالجُخادِبُ والجُخْدُبُ ضربٌ من الجَنادِب وهو الاخضر الطويل الرجلين وألفه زائدة وبُرائِلُ الديك هو ريش رَقَبَته يقال ابْرَأَلَّ الديكُ اذا نفش بَرائلَه ليقاتلَ والالف فيه زائدة والفُرافِص الاسد والعُذافِرُ الجمل الشديد ومن ذلك فَعَيْلَل ولا يكون الّا صفة وذلك نحو سَمَيْدَعٍ وهو السيّد وعَمَيْثَلٍ وهو الذيّال بذَنَبه ويقال ناقةٌ عميثلةٌ اى جسيمة ومن ذلك فَعَوْلَل يكون اسما وصفة فالاسم حَبَوْكَرٌ وفَدَوْكَسٌ والصفة سَرَوْمَطٌ وعَشَوْزَنٌ فالحبوكر الداهية والفدوكس الاسد والسرومط الطويل من الابل وغيرها والعشوزن الصلب الشديد والمؤنّث عشوزنةٌ ومن ذلك فَعالِل وهو بناء تكسير يكون اسما وصفة فالاسم حَبارِجُ تكسير حُبْرُجٍ والصفة قَراشِبُ وهو تكسير قِرْشَبٍ بكسر القاف وهو المُسِنّ وقد وقعت الزيادة فيهما بعد العين ثم ذلك فَعَنْلَل بفتح الفاء والعين واللام ولا يكون الّا صفة قالوا جَحَنْفَلٌ للغليظ الشفة وحَزَنْبَلٌ للقصير الموثوق الخَلْق والنون زائدة فيه بعد العين لحقته بشَمَرْدَلٍ لانها لا تكون ثالثةً ساكنةً فى الخمسة الّا زائدةً وذلك لكثرةِ ما ظهر من ذلك بالاشتقاق من نحو حَبَنْطَى ودَلَنْظَى ثمّ حمل غير المشتقّ على المشتقّ ومن ذلك فَعَنْلُل بضمّ اللام فى الاسم وهو قليل قالوا عَرَنْتُنٌ وقَرَنْفُلٌ فالعرنتن نبت يدبغ به والقرنفل نبت وهو من طيب العرب والنون فيه زائدة لما ذكرناه ولانه ليس فى الاصول ما هو على مثال سَفَرْجُلٍ بضمّ الجيم ومن ذلك فِعَلّ بكسر الفاء وفتح العين مضاعفةً ولا نعلمه جاء الّا صفة قالوا عِلَّكْدٌ وهِلَّقْسٌ فالعلكد الغليظ وقال المبرّد العجوز المُسِنّة والهلّقس الشديد من الجمال والناس واللام الثانية التى هى عين مضاعفة زائدة ومن ذلك فُعَلِلٌ بضمّ الفاء وفتح العين مضاعفةً وكسر اللام الاولى قالوا فى الاسم هُمَقِعٌ وفى الصفة زُمَلِقٌ الهمّقع نبتٌ قال الجَرْمىّ هو ثمرُ التَنْضُب فعلى هذا هو اسم قال الفرّاء قال لى شُبَيْلٌ هو الاحمق فعلى هذا يكون صفة والاوّلُ مضمون كلامِ سيبويه والزمّلق الذى يُنْزِل قبل ان يُجامع وقيل الذى ينسُك ويخرج من بين القوم يقال زُمَّلِقٌ وزُمَلِقٌ مثل هُدَبِد ومن ذلك فُعَّلٌ بضمّ الفاء وتشديد العين واسكان اللام الاولى قالوا شُمَّخْرٌ وضُمَّخْرٌ فالشمّخر العظيم من الابل والناس والضمّخر المتعظم

قال رُؤبة

* انا ابنُ كلِّ مُصْعَبٍ شُمَّخْرِ * سامٍ على وَغْمِ العِدَى ضُمَّخْرِ *

* يا ايّها الجاهلُ ذو التَنَزّى * لا تُوعِدَنّ حَيَّةً بالنَكْزِ *

والزيادة فى ذلك كلّه وقعت ثالثة بعد العين ؛

فصــل ٣٩٦

قال صاحب الكتاب وبعد اللام الأولى فى نحو قِنْدِيل وزُنْبُور وغُرْنَيْق وفِرْدَوْس وقَرَبُوس وكَنَهْوَر وصَلْصال وسِرْداح وشَفَلَّح وصُفُرَّق ؛

قال الشارح قد جاءت الزيادة رابعة بعد اللام الاولى فى اسماء صالحةِ العدّة تُقارِب عشرةَ ابنية من ذلك فِعْليل وذلك فى الاسم والصفة فالاسم قِنْدِيلٌ وبِرْطِيلٌ والصفة شِنْظِيرٌ وهِمْهِيمٌ فالقنديل معروف والبرطيل حجر طويل قدرُ الذراع والشنظير السيّئ الخُلُق والهمهيم الذى يُرَدِّد ويُهَمْهِم ويقال حمارٌ هِمْهِيمٌ اى فى صوته ترديد من الهَمْهَمَة ومن ذلك فُعْلُول فى الاسم والصفة فالاسم عُصْفُورٌ وزُنْبُورٌ والصفة سُرْحُوبٌ وقُرْضُوبٌ فالعصفور والزنبور معروفان والسرحوب الطويل والقرضوب السيف القاطع والقرضوب الفقير وهو من اسماء السيف وربّما قيل للّصّ قرضوب ومن ذلك فُعْلَيْل بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى قالوا فى الصفة غُرْنَيْق وهو الرفيع السيّد والغرنيق من طيور الماء طويل العنق قال الهذلىّ يصف غوّاصا * أَزَلُّ كغُرْنَيْقِ الضُحُولِ عَمُوجُ * الضحول جمع ضَحْلٍ وهو الماء القليل والعُموج الاعوجاج يقال سهمٌ عَموجٌ يلتوى قال الجوهرىّ واذا وصف به الرجال قالوا غِرْنَيْق بكسر الفاء وغُرْنَيْق بالضمّ والجمع غَرانِقُ بالفتح وغَرانِيقُ ومن ذلك فِعْلَوْل جاء فى الاسم والصفة فالاسم فِرْدَوْسٌ وحِرْذَوْنٌ والصفة عِلْطَوْسٌ فالفردوس هو البستان ويقال هو حَديقة فى الجنّة والحرذون دويبّة كالقَطاة والعلطوس الناقة الفارهة ومن ذلك فَعَلُول فى الاسم والصفة فالاسم قَرَبُوسٌ وزَرَجُون والصفة قَرَقُوسٌ وحَلَكوكٌ فالقربوس للسَرْج معروف والزَرَجُون الخَمْر سمّيت بذلك للونها وأصلها بالفارسيّة زركون الزر الذهب والكون اللون وقال ابو عمر الجرمىّ هو صِبْغٌ احمر ومن ذلك فَعَلْوَل بفتح الفاء والعين وسكون اللام وفتح الواو قالوا كَنَهْوَرٌ وبلهور والكنهور السحاب العظيم والبلهور من ملوك الهند يقال لكلّ ملك عظيم منهم بلهور ولا نعلمه اسما ومن ذلك فَعْلال ولا يكون فى الكلام الّا فى المضاعف من ذوات

الاربعة يكون اسما وصفة فالاسم الزِّلْزال والحَثْحاث والصفة الصلصال والقسقاس فالزلزال مصدر كالزَلْزَلة والحثحاث بمعنى الحثحثة يقال حثثته وحثحثته والصلصال الطين الحُرّ خُلط بالرمل فصار يتصلصل اذا جفّ فان طُبخ فهو الفَخّار والقسقاس الدليل الهادى وقد جاء حرف واحد على فَعْلال غيرُ مضاعف قالوا ناقة بها خَزْعالٌ وهو سُوء مَشْىٍ من داء ومن ذلك فِعْلال بكسر الفاء يكون اسما وصفة فالاسم نحو سِرْبال وحِمْلاق والصفة سِرْداح وهِلْباج والسِرْبال القميص والحملاق ما تغطّيه الاجفان من العين والسرداح الارض الواسعة والهلباج الكثير العيوب ومن ذلك فَعَلَّل بفتح الفاء والعين وتضعيف اللام الاولى يكون اسما وصفة فالاسم شَفَلَّحٌ وهَمَرَّجة والصفة العَدَبَّس والعَمَلَّس فالشفلّح هنا ثمر الكَبَر وقد يكون صفة بمعنى الغليظ الشفة والهمرّجة الاختلاط يقال همرجتُ عليه الخَبَرَ اى خلطته والعدبّس الضَخْم والعملّس الخفيف وقيل للذئب عملّس ومن ذلك فُعُلّل بضمّ الفاء والعين وسكون اللام وهو قليل قالوا الصُفُرّق والزمرّد وهما اسمان فالصفرّق نبت والزمرّد من الجوهر معروف والصُعُرُّر ،

فصل ٣٦٧

قال صاحب الكتاب وبعد اللام الاخيرة فى نحو حَبَرْكَى وجَحْجَبَى وهِرْبِذَى وهِنْدَبَى وسِبَطْرَى وسَبَهْلَل وقِرْشَبّ وطُرْطُبّ ،

قال الشارح قد وقعت الزيادة الواحدة آخرا ايضا بعد اللام فمن ذلك فَعَلّى بفتح الفاء والعين وسكون اللام الاولى قالوا حَبَرْكَى وجَلَعْبَى ولا نعلمه الّا صفة فالحبركى الطويل الظهر القصير الرجلين فهو صفة وقد يكون القُرادَ الواحدةُ حَبَرْكاةٌ وألفه للالحاق بسفرجل يدلّ على ذلك دخولُ تاء التأنيث عليه ولو كانت للتأنيث لم يدخل عليها علامة التأنيث والجلعبى هو الغليظ الشديد يقال رجلٌ جلعبى العين اى شديد البَصَر ومن ذلك فَعْلَلَى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وذلك فى الاسماء دون الصفات قالوا جَحْجَبَى وقرقرى فجحجبى حىٌّ من الانصار وقرقرى موضع والالف فى اخره زائدة للتأنيث ولذلك لا ينصرف ومن ذلك فِعْلِلَى بالكسر قالوا هِرْبِذَى وهى مِشْية ومن ذلك هِنْدِبَى وهو اسم هذه البقلة ومن ذلك فِعَلّى وهو قليل قالوا سِبَطْرَى وهى مشية فيها تبختر والضَبَعْطَى وهو شىء يُفَزَّع به الصبيان ولم يأت صفة ومن ذلك فَعَلَّل قالوا سَبَهْلَلٌ وقفعدد ولم يأت

صفة فالسبهلل الفارغ وفى الحديث قال عمر رضه إنّى لأَكْرَهُ أن أرى احدكم سبهللا لا فى عمل دنيا ولا فى عمل آخرة والقفعدد القصير ومن ذلك فِعْلَلّ فى الاسم والصفة فالاسم عِرَبْدٌ والصفة قِرْشَبٌّ فالعربد حيّةٌ تنفخ ولا تضرّ ومنه اشتقاق المُعَرْبِد والقرشبّ المُسِنّ والباء الاخيرة زائدة مكرّرة للالحاق بقِرْطَعْبٍ ومن ذلك فُعْلُلّ قالوا طُرْطُبٌّ وقسقبّ ولا نعلمه اسما فالطرطبّ الثدى الطويل وامرأةٌ طرطبّةٌ اى ذات ثدى كبير والقسقبّ الضخم والباء فى اخره زائدة لتكرّرها وليس المراد بذلك الالحاق لانه ليس فى الاصول ما هو على هذه الزنة فيكونَ ملحقًا به ؛

فصــل ٣٩٨

قال صاحب الكتاب والزيادتان المفترقتان فى نحو حَبَوْكَرَى وخَيْتَعُورٍ ومَنْجَنُون وكُنابيل وجِحِنْبارٍ ، قال الشارح وقد وقع فى الاسماء الرباعيّة زيادتان مفترقتان كما كان ذلك فى الثلاثيّة فمن ذلك فَعَوْلَلَى ولا يكون الّا اسما ولا يكون صفة فالاسم حبَوْكَرَى كانهم اتّثوا حَبَوْكَرًا بمعنى الداهية فالواو زائدة للالحاق بسفرجل والالف للتأنيث وقد فصل بين الزيادتَيْن اللامان ومن ذلك فَيْعَلُول فى الاسم والصفة فالاسم خَيْتَعُورٌ وخيسفوج والصفة عيسجور وعيطموس فالخيتعور ايضا الداهية وقيل كلّ ما يغرّ ويخدع كالسَراب ونحوه والدنيا خيتعور لانها لا تدوم والخيسفوج قيل شجرٌ قال ابن فارس الخيسفوجة سُكّان السفينة والعيسجور من النوق الصلبة والعيطموس من النساء التامّة الخلق وكذلك من الابل وجمعه عَطاميسُ ومن ذلك فَنْعَلُول وهو قليل قالوا فى الاسم مَنْجَنُونٌ وفى الصفة حندقوق فالمنجنون الدولاب الذى يُستقى عليه والحندقوق الطويل المضطرب وقيل هو شبيه بالمنجنون لإفراط طوله واضطرابه واما هذا النبت الذى تسمّيه العامّةُ حندقوقا فهو الذُرَق عند العرب واما المنجنون فلا أُرى هذا الفصل موضعَ ذكره وذلك لانه ضمّنه ان يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين من الرباعىّ ومنجنون فيه قولان احدهما انه من ذوات الثلاثة والنون الاولى فيه زائدة والواو واحدى النونين الاخيرتين زائدتان ويجمع على هذا على مَجانينَ ويكون من الثلاثة وفيه ثلث زوائد وموضعه ما تقدّم والثانى انه رباعىّ والنون الاولى اصل والواو زائدة واحدى النونين ويجمع حينئذ على مَناجِينَ وهو المسموع من العرب فعلى هذا وإن كان رباعيًا وفيه زيادتان فليستا مفترقتين على ما

شرط فى هذا الفصل ومن ذلك فُعاليل بضمّ الفاء وهو قليل لم يأت الّا فى اسم واحد قالوا كُنابيل وهو اسم ارض معروفة والالف والياء زائدتان وهما مفترقتان على ما ترى ومن ذلك فِعْنلال بكسر الفاء والعين وهو قليل لم يأت الّا صفة قالوا جِحِنْبار وجعنبار. والجحنبار الضخم العظيم الخَلْق والجعنبار كذلك ٭

فصــل ٣٩٩

قال صاحب الكتاب والمجتمعتان فى نحو قَنْدَويل وقَمَحْدُوَة وسُلَحْفِيَة وعَنْكَبُوت وعَرْطَليل وطِرِمّاح وعَقْرَباء وهِنْدِباء وشَعْشَعانٍ وعُقْرُبان وحِنْدِمان ٭

قال الشارح هذا الفصل يشتمل على ما فيه زيادتان مجتمعتان من الرباعىّ فمن ذلك فَعْلَويل جاء فى اسماء قليلة قالوا قَنْدَويل وهندويل فالواو والياء فيهما زائدتان لانهما لا تكونان فى ذوات الثلاثة فصاعدا الّا كذلك ولم يأت صفة فالقندويل العظيم الرأس مأخوذ من القَنْدَل وهو العظيم الرأس والهَنْدويل الضخم ومن ذلك فَعَلُّوَة قالوا قَمَحْدُوَة ونظيره من الثلاثىّ قَلَنْسُوَة فالقمحدوة من الرأس مؤخّره والميم اصل لانها لا تكون حشوا زائدة الّا بثَبَت من الاشتقاق والواو زائدة لانها لا تكون مع الثلاثة فصاعدا الّا كذلك والتاء لازمة هنا ولذلك اعتُدّ بها فى البناء فقد توالى فيها زائدان الواو والتاء ومن ذلك فُعَلِّيَة قالوا فى الاسم سُلَحْفِيَة وسُحَفْنِيَة ونظيره من الثلاثىّ بُلَهْنِيَة فالسلحفية دابّة تكون فى الماء جِلدها عظام وقد توالى فيها زائدان الياء وتاء التأنيث فهى لازمة لهذه الياء كما لزمت واوَ قَمَحْدُوَة والبلهنية عيشٌ لا كَدَرَ فيه ومن ذلك فَعْلَلُوت قالوا عَنْكَبُوت وتخربوت ولم يأت صفة فالعنكبوت معروفة وهى دويبّة تنسج لها بيتا من خيوط واهية والتخربوت الناقة الفارهة والواو والتاء فى اخرها زائدان زيدا فى اخر الرباعىّ كما زيدا فى اخر الثلاثىّ من نحو مَلَكوت ورَهَبوت ومن ذلك فَعْلَليل مضاعفا صفةً قالوا عَرْطَليل وقطرير ولا نعلمه جاء اسما العرطليل الطويل وقبيل الغليظ والقمطرير الشديد واللام فى اخره مكرّرة زائدة والياء قبلها ومن ذلك فِعَلّال فى الاسم والصفة فالاسم جِنبار والصفة الطِرِمّاح ونظيره من الثلاثىّ جِلِبّاب فالجنبار فرخ الحُبارَى والطرمّاح الطويل والجلبّاب القميص فالالف فيها وما قبلها من اللام المضاعفة زوائد ومن ذلك فَعْلَلاء بفتح الاوّل وسكون الثانى قالوا بَرْنَساء وعَقْرَباء ولا نعلمه جاء صفة فالبرنساء الناس وفيه لغتان

بَرْنَساء مثل عقرباء وبَرْناساء قال ابن السكّيت يقال ما ادرى اىّ البرنساء هو واىّ البرناساء هو اى اىّ الناس والعقرباء الانثى من العَقارب وفى اخرها زائدان وهما الالفان الف التأنيث المبدلة همزةً والف المدّ قبلها ولذلك لا تنصرف كصَحْراء وطَرْفاء ومن ذلك فِعْلِلاء بكسر الفاء واسكان العين قالوا فى الاسم هِنْدَباء ولم يأت صفة والهندباء بفتح الدال ممدود اسم لهذه البقلة وفى آخره الف التأنيث كما ترى ولذلك لا ينصرف وقد يُقْصَر فيقال هِنْدِبًا قال ابو زيد الهندبا بكسر الدال يمدّ ويقصر ومن ذلك فَعْلَلان وهو قليل قالوا شَعْشَعانٌ وهو صفة وفى الاسم زَعْفَرانٌ يقال رجلٌ شعشعانٌ وشعشاعٌ اى حسن طويل فالالف والنون فى اخره زائدتان لقولهم فى معناه شعشاع ومن ذلك فُعْلُلان جاء اسما وصفة فالاسم عُقْرُبانٌ وعرقصان والصفة قردمان ورقرقان فالعقربان ذَكَر العقارب وقيل هو دخّال الاذن والعرقصان الحَنْدَقُوق والقردمان القباء المحشوّ كالكِبْر للحرب والرقرقان البَرّاق الذى يترقرق ففى اخر كلّ واحد من هذه الاسماء زيادتان وهما الالف والنون ومن ذلك فِعْلِلان يكون اسما وصفة وهو قليل فى الكلام فالاسم حِنْدِمانٌ والصفة حدرجان فالحندمان اسم قبيلة والحدرجان القصير والالف والنون فيهما زائدتان ايضا

فصـل ٤٠٠

قال صاحب الكتاب والثلث فى نحو عَبَوْثُرانٍ وعُرَيْقِصان وجُخادِباء وبَرْناساء وعُقْرُبانٍ

قال الشارح هذا الفصل يشتمل على ما اجتمع فيه ثلاث زوائد من الرباعىّ وهو غايةُ ما ينتهى اليه زيادته فيكون على سبعة احرف كانّ ذلك لنقص تصرّفه عن تصرّف الثلاثىّ فزيد فى الثلاثىّ اربع زوائد نحو اشهيباب ولم يزد فى الرباعىّ الّا ثلث زوائد فمن ذلك فَعَوْلُلان يكون اسما قالوا عَبَوْثُرانٌ وهو نبت ولا نعلمه جاء صفة وقد اجتمع فيه ثلاث زوائد الواو بعد العين والالف والنون آخرا ومن ذلك فُعَيْلِلان قالوا عُرَيْقِصان وعَبَيْثَران ولا نعلمه جاء صفة فالعريقصان لغة فى العَرَقُصان وهو الحَنْدَقُوق والعبيثران لغة فى العَبَوْثَران وهو نبت وفيه ثلاث زوائد الياء بعد العين والالف والنون آخرا ويقال عبيثُران ايضا ومن ذلك فُعالِلاء وهو قليل قالوا جُخادِباء وهو ضرب من الجَنادِب ويقال انه دابّة شبيهة الحِرْباء يقال جُخادِباء وجُخادِبٌ وجُخْدُبٌ ومن ذلك فَعْلَلاء قالوا بَرْناساء وهو لغة فى البَرْنَساء بمعنى الناس ومن ذلك فُعْلُلان بضمّ الفاء واسكان العين وضمّ اللام الاولى وتضعيف اللام الثانية قالوا

عَقْرَبّانَ لغة فى العُقْرُبان بالتخفيف وفى العقربّان ثلاث زوائد الباء الثانية المضاعفة والالف والنون ،

ومن اصناف الاسم الخُماسيّ

فصــل ٤٠١

قال صاحب الكتاب للمجرَّد منه اربعةُ ابنية امثلتُها سَفَرْجَلٌ وجَحْمَرِش وقُذَعْمِل وجِرْدَحْل ،

قال الشارح هذا الفصل جامعٌ لاصول الخماسيّ كما كان ما قبله جامعا لاصول الرباعيّ ووزنُ كلّ واحد من هذه الأبنية غير وزن الاخر لكنّها يجمعها كونُها كلّها خماسيّة فمن ذلك فَعَلَّلٌ يكون اسما وصفة فالاسم سَفَرْجَلٌ وفرزدق والصفة شمردل وهمرجل فالشمردل بالدال المهملة السريع من الابل وغيره والناقة همرجلة ومن ذلك فُعَلِّلٌ فى الاسم والصفة فالاسم قُذَعْمِلٌ والصفة خُبَعْثِن فالقذعمل الشىء التافه يقال ما عنده قذعملةٌ اى شىء ولا يستعمل الّا منفيّا ويكون صفة بمعنى المرأة القصيرة الخسيسة ويقال للناقة الشديدة قذعملة ومن ذلك فَعْلَلِلٌ قالوا جَحْمَرِشٌ وصهصلق ولم يأت صفة فالجحمرش العجوز المُسِنّة والصهصلق الصوت والصهصلق العجوز الصَخّابة ومن ذلك فِعْلَلٌّ يكون اسما وصفة فالاسم قِرْطَعْبٌ وحنبتر والصفة جِرْدَحْلٌ وخِنْزَقْرٌ فالقرطعب السحاب يقال ما فى السماء قرطعبٌ ولا قرطعبةٌ اى سحابة وقال ثعلبٌ قرطعبٌ دابّةٌ والحنبتر الشدّة والجردحل الضخم الشديد والخِنْزَقْر القصير الدميم وقد ذكر محمّد بن السَرىّ بناء خامسا وهو هُنْدَلِعٌ لبقلة وأحسبُه رباعيّا والنون فيه زائدة ولو جاز ان يجعل هندلع بناء خامسا لجاز ان يجعل كَنَهْبَلٌ بناء سادسا وهذا يؤدّى الى خرق متسع فهذه اصول الأسماء المجرّدة من الزيادة وقد ذهب الفرّاء والكسائىّ الى ان الاصل فى الاسماء كلّها الثلاثىّ وان الرباعىّ فيه زيادة حرف والخماسىّ فيه زيادة حرفين والمذهب الاوّل ولذلك نزنه بالفاء والعين واللام ولو كان الامر على ما ذكرا لقُوبِل الزائد بمثله وانّما لم يكن للسداسىّ اصلٌ لانه ضِعْفُ الاصل الاوّل فيصير كالمركّب من ثلاثيّيْن مثل حَضْرَمَوْت فافهمه ،

قال صاحب الكتاب وللمزيد فيه خمسةٌ ولا تتجاوز الزيادة فيه واحدة وامثلتُها خَنْدَرِيسٌ وخُزَعْبِيل وعَضْرَفُوط ومنه يَسْتَعُور وقِرْطَبُوس وقَبَعْثَرى ،

قال الشارح لم يتصرّفوا فى الاسم الخماسىّ باكثر من زيادة واحدة كانّ ذلك لقلّتها فى نفسها فلمّا قلّت قلّ التصرّف فيها فكانهم تَنكَّبوا كثرةَ الزوائد لكثرة حروفها فمن ذلك فَعْلَلِيل فى الاسم والصفة فالاسم سَلْسَبِيلٌ وخَنْدَرِيسٌ والصفة دردبيس وعلطميس فالسلسبيل اللّيّن الذى لا خُشونةَ فيه والخندريس من اسماء الخمر والدردبيس الداهية وهى العجوز المُسِنّة وخَرَزَةٌ تُحبّب المرأةَ الى زوجها والعلطميس المرأة الشابّة ومن ذلك فُعَلِيلٌ يكون اسما وصفة فالاسم خُزَعْبِيل والصفة قذعميل فالخزعبيل الباطل من كلام ومُزاح والقذعميل فى معنى قُذَعْمِل وقد فسّرناه ومن ذلك فَعْلَلُول نحو عَضْرَفُوط وقِرْطَبُوس ويَسْتَعُور فامّا عضرفوط فالواو فيه زائدة وهو دابّة قيل هو ذكر العَظاء وكذلك الواو فى قرطبوس والقرطبوس الداهية ويستعور بلدٌ بالحجاز والياء فى اوّله اصل لان الزيادة لا تقع فى اوّل بنات الاربعة الّا ما كان جاريا على فعله نحوُ مدحرج فيستعور بمنزلة عضرفوط ومن ذلك فَعَلَّلَى وهو قليل قالوا قَبَعْثَرًى وضَبَغْطَرًى وهما صفتان فالقبعثرى الجمل الضخم والضبغطرى الشديد والالف فى آخرهما زائدة لتكثير الكلمة على حدّها فى كُمَّثْرًى وليست للتأنيث لانه قد سمع فيهما التنوين ولو كانت للتأنيث لم يجز صرفهما ولا للالحاق لانه ليس فى الاصول ما هو على هذه العدّة فتلحق به فاعرف ذلك ان شاء الله تعالى ✿

قد تمّ المجلّد الاوّل

ويليه ان شاء الله المجلّد الآخر

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٠	٩	الشاةُ	الشاء
١٣	١ و ٣	وكلّمتُ	وكلّمتَ
١٣	١٥	أَيمَنُ	أَيمَنُ
١٤	١٠	أطينَ	أطيبُ
١٥	٩	أوضع	أودع
١٧	٢٠	وخَلْقُ	وخُلْقِ
١٩	١٤	ليُسْهِلَ	ليُسَهِّلَ
٢٥	٤		على معنًى فى نفسه
٢٧	١٦	الآخِرَ	الآخَرُ
٢٨	١٩	ذو الشَيْحَة	ذى الشِيحَة
٢٩	٩	العَلَمات	العَلامات
٢٩	١٧	تَشابَهَ ـ الاشياء	تَشابُهُ ـ الاشياء
٣١	١	أَخَصَّ	أَخَصُّ
٣١	١٩	وأَغْلِقُها	وأُغْلِقُها
٣٣	١٧	يتسمّى بها	تُسمّى به
٣٣	٢٢	أسماء فاعلين	أسما فاعلَيْن
٣٤	١٩	تَرْجَمَ	تَرْجَمُ
٣٥	١٥	يَزبُرُها	يُذَبِّرُها
٣٧	١٥	مَعاشِ	ومَعاشِ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٣٨	١٠	شَمْسِ	شَمْسَ
٣٨	١٤	كان هذه اللفظةُ	كانّ هذه اللفظةَ
٣٩	٣	تمُنُّ عليك طلاقةٌ	يمُنُّ عليك طلاقةً
٣٩	٣	أَعْوَجَ	أَعْوَجا
٤٠	٥	تحتاج	يحْتاج
٤٠	٧	غيره	غيرها
٤١	٢	أُنَى	انَى
٤١	١٣	قرينة	قريبة
٤٢	٢	اسماء	أسما
٤٢	٩	أمّ جُبَيْنِ	أمّ حُبَيْن
٤٢	١٣	سِوَى أُمّ الجُبَيْنِ ورأْسِ فيلِ	شَوَى أُمّ الحُبَيْنِ ورأْسُ فيلِ
٤٣	٩	يُصرَّف	يُصْرَف
٤٣	١٧	وفد	وقد
٤٥	١٧	فتصرّف	فتَصْرّف
٤٦	٢٢	بالعَلم	بالعِلْم
٤٨	٤	الزريّا	الثريّا
٤٨	٤	اليه	اليها
٤٨	٢٣	ولزمتْه	ولزمتْها

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٤٩	١٤	عليه	عليها
٤٩	١٥	واختصّ	واختصّا
٤٩	١٨	مشتقٌّ صفةٍ	مشتقٌّ صفةٌ
٥٠	٣	والعلميّةُ	والعلميّةِ
٥٠	١٥	اسما	اسماء
٥١	٢٣	أَنْثَى	أُنْثَى
٥٢	٢	يُوهِم	توهم
٥٢	٦	لحمراء	الحمراء
٥٢	٢٢	فمَجازُها	فمُجازُها
٥٣	٢١	يُنكَّرِ	تَنكَّرِ
٥٤	٩	صِبغٌ	صِيَغٌ
٥٤	٩	كانتا	كانا
٥٤	٢١	دارِها	دارَها
٥٥	١	يُنكَّرِ	تَنكَّرِ
٥٥	٩	عمر	عمرو
٥٥	٧	يُنكَّرا	تنكَّرا
٥٥	٢٠	فهم	فهو
٥٦	١٠	تُنكَّرِ	تنكَّرِ
٥٦	١٤	فللكنايات	فللكناية
٥٧	٤	وأكثرَ	وأكثرُ
٥٩	٤	يُحْدَث	يَحْدُث
٦٤	٢٠	وأضعف	أضعافُ
٦٥	١٥	نحوَ	نحوُ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٦٥	١٦	بينها	بينه
٦٦	١٦	نحوَ	نحو
٦٨	٥	وهذا نصٌّ	وهذا نصٌّ،
٦٨	١٣	الفعلَ	بالفعل
٧٠	١٦	عُلّم	عُلم
٧١	٢	نحوَ	نحوُ
٧٢	٥	أبي أَسْوَدَ	ابى الأَسْوَد
٧٢	٢٤	عجميّان	العجميّان
٧٣	١	دُقاقٌ	دِقاقٌ
٧٣	٢٣	والسَمَرِ	والسُمْرِ
٧٤	١٠	وزُفَرٌ	وزُفَرِ
٧٤	٢٣	ومَوْحَدَ	ومَوْحَدُ
٧٥	١٩	وحِكمُه	فحكمُه
٧٦	١	نحوَ	نحوُ
٧٩	١٨	نحوَ	نحوُ
٧٩	٢١	نحوَ	نحوِ
٨٠	٢٣	وزنها	وزنه
٨١	١٤	الأَصْبَغ	ذى الاصْبَع
٨٠	٢٤	ما لا ينصرف	ما ينصرف
٨٢	٩	منعُ صرفٍ	صرفُ
٨٣	١٣	جوازِ صرفٍ	جوازِ تركِ صرفٍ
٨٤	٩	الجَرير	جَرير
٨٤	١١	حَصِيرَةٌ	حَصَرِيَّةٌ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٨٦	١٠	بَخَلْق	بُخْلُق
٨٧	١	يُحْدَث ـ ويُبْطَل	يَحْدُث ـ ويَبْطُل
٨٧	٢٢	لمشارَكةٍ	المُشارِكهِ
٨٨	٥	عن غيره	من غيره
٨٨	٩	متعدٍّ كان	متعدّيا كان
٩١	١٠	ألتاخيرَ	التأخيرَ
٩١	١٣	بن جِنّى	بن جِنّى
٩٣	٤	الأَوّليّة	الأَوْلَويّة
٩٤	٤	مشوبة	مشوبةٌ
٩٥	٤	فى الاوّل	فى الأَوْلى
٩٥	٩	الأَوّليّة	الأَوْلَويّة
٩٦	٨	الى جملة لا تعلّقَ لأحدها	على جملة لا تعلّقَ لإحداهما
٩٧	١٠	أذهبتْ	ذهبتْ
٩٨	١٠	وأقواها	وأقواهما
٩٩	١٢	الخُشْن	الخَشِن
١٠٣	٩	لا تأثير له	لا تأثير لها
١٠٤	١٠	يُخصّص	تخصّص
١٠٤	١٥	يَهُرّ	يَهِرّ
١٠٦	١٩	تحمّل	يتحمّل
١٠٩	٢١	ولا هو	بلا هو
١١٥	٣	فعُرف	فعُرّف
١١٨	١٠	به	بها
١٢٠	٢٢	بُلِّغْتُ وعُرِّفْتُ	بُلِّغْتَ وعُرِّفْتَ
١٢١	١٦	سِتِّ	سِتَّ
١٢٢	١١	فَأَنْكِحْ	فَأَنْكِحْ
١٢٢	١٢	أَنْكَحْ	أَنْكِحْ
١٢٣	١٥	مستحِق	مستحَق
١٢٣	١٥ و١٦	أُذِنَ	آذن
١٢٧	١٣	تحتج	يُحْتَجّ
١٢٧	١٥	أَلَبَ	أَلَبُّ
١٢٧	٢٢	ومعناه إنّ	ومعناه أنّ
١٢٧	٢٣	والفائدة إنّ	والفائدة أنّ
١٢٨	٥	ما يُشْبِه	ماشيةً
١٤٠	٢٢	مُيَسَّرٌ	مُيَسِّرُ
١٥٦	٣		تأمّلتَ
١٦٢	٥	التَفْرِقة	التَفْرِقَة
١٦٣	١٠	بِشْرُ	بِشْرٌ
١٦٣	١٩	فى انه	فانه
١٦٤	٢	بِشْرُ	بِشْرٌ
١٦٤	٤ و٦	نَصْرُ نَصْرُ	نَصْرُ نَصْرٌ
١٦٦	١٠	زيدَ ـ هندَ	زيد ـ هندُ
١٦٩	١	ولعُبَيْد	ولعَبيد
١٧٠	١٣	بارِدًا	بارِدًا
١٧٣	٩	تأثيرُ	تأثيرٌ
١٧٤	٤	يكون	تكون

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٧٥	١٣	طَلْحَهْ	طَلْحَةَ
١٧٥	٢٢	حَسُنْتِ	حَسَّنْتَ
١٧٦	٨	يتّصل	تتّصل
١٧٧	١٣	يا	وا
١٧٧	٢٤	يُلْبَس	يُلْبِس
١٧٨	١٥	الظريفاه وْ	الظريفاهْ
١٨٠	١٧	يُميل	يَميل
١٨١	١٩	اَللّٰهُمَّ	اَللّٰهُمَّ
١٨١	٢٣	بَنَعْت	يُنْعَتُ
١٨٣	٦	انفسَهم ، وما	انفسَهم وما
١٨٣	١٠	بحضرتك	بحضرتك
١٨٤	٤	يُقصد	تَقْصِد
١٨٧	١٧	اسمِ	اسمَ
١٨٨	٢٤	اسمِ	اسمَ
١٨٨	٢٤	ياء	يآءي
١٨٩	٤	اسمِ	اسمَ
١٨٩	١١	ياء	يآءا
١٩٧	٣	بعينه	يُغْنيه
١٩٧	٥	وأهلا	اهلا
٢٠٠	٩	رأُيَة	رَأَيَةْ
٢٠٠	١٧	الاِكرامُ	الاِكرامَ
٢٠٣	١٩	وآهَنْتَ	وأأهَنْتَ
٢٠٨	١٣	صاحِبىَّ	آخَيانى
٢١٠	١	اضربْ	اضربُ
٢١٣	٢	لِلّهَ	لِلّهِ
٢١٣	١٣	للأزْمنه	للأزْمنة
٢١٧	٥	*إنّ سِواءها* دُهْمًا وجُونًا *	*ا*نّ سِواءها دُهْمًا وجُونًا *
٢٣٧	١٠	عمرو	عمر
٢٣٨	٢٢	فما	ممّا
٢٥٠	٩	فقُتل	فقَتَلَ
٢٦١	١٠	وحلا	وخلا
٢٦٥	١	أُنيسٌ	أُنيسُ
٢٧٦	١٤	الجُرَّ	الجُرُّ
٢٧٧	١٩	الدى	الذى
٢٨٠	٢٠	لدخول	بدخول
٢٨٨	٨	تَبيتُ	تُبيتُ
٢٨٩	١٥	الراء	الزاء
٢٨٩	٢٠	مُتحَلا	مُتحّلا
٢٨٩	٢٤	البلا	البلاد
٢٩٩	٢٤	المسبّهة	المشبّهة
٣٠٤	٤	أُنيسٌ	أُنيسُ
٣٠٦	١٩	تصفه	تُصفْه
٣١٢	١٩	مثلَك	مِثْلَك
٣١٢	٢٣	الثقفىّ	الثّقفىَّ
٣٢٢	١٢	الزبَعْرىّ	الزِبَعْرَى

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٣٢٢	٢٠	اَلْحَيَواةِ	اَلْحَيَوة
٣٢٥	٢٢	مُلأَتْ	مُلِئَتْ
٣٣٧	٢	أَتيك	آتيك
٣٣٨	١٢	سُعْثًا	شُعْثًا
٣٣٨	١٥	لزيد	ليزيد
٣٤٠	٢١	تقول	يقول
٣٤٨	٢٤	رأى	رُئى
٣٥٥	١٥	ولا شُنِئْتُ	ولا شُنيتُ
٣٦٧	١٩		بَخَلْقه
٣٦٩	١٨	اللوّم	اللؤُم
٣٧٩	١٣	تفرق	تفرُق
٣٨٨	٤	ذلك معنى	ذلك على معنى
٣٨٨	٢٤	لجعنا	لجعلنا
٣٨٨	٢٤	بالرحمنِ	بالرحمن
٣٩٦	٥	ويُعطَفَ	ويُعطَفُ
٣٩٨	٢١	الراد	المراد
٤٠٣	٢٠	او حرفٌ	وحرفٌ
٤٠٥	٩	رُكب	رُكّب
٤١٠	٢٢	تلزم علامتُه	تلزم علامتُها
٤١٢	٢٤	ضميرٌ ظاهرٌ	ضميرُ ظاهرٍ
٤١٦	٧	تتنكّرُ	يتنكّرُ
٤٢٥	٢٢	أحضرَ	أخضرَ
٤٣٥	١٩	ولخبر	والخبر

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٤٣٨	١٤	خَطّاب	حِطّان
٤٣٨	٢٤	صُبتَ	أصبتَ
٤٤٩	٢٢	عَقيمُ	عَقيمِ
٤٤٨	١٦	يَدْرَجُ	يُدْرَجُ
٤٥٧	٢٠		مُعرِّفةٌ
٤٦٠	٥	الفعول	المفعول
٤٦٥	١٧	فيُقْصَى	فيُقْضَى
٤٧٤	٩	فيغصب	فيغضب
٤٨٥	٩	اِبْنَةٌ وبِنْتٌ	اِبْنَهْ وبِنْتْ
٤٨٩	١٨	شَمَر	شَمِر
٤٨٧	٢٤	منتثبتًا	مستثبتًا
٤٨٨	٩	حَيٰوةَ	حَيْوَةَ
٤٨٨	٨	يونُس	يونِس
٤٨٩	١٩	الانسان	الأنساب
٤٩٥	١١	فيها	فيهما
٥٠٠	١١	أَشْغالُ	أَشغالِى
٥٠١	٢١	يونس	يُونِّس
٥٠٢	٢٢	الدَوْمَ	الدَّوْمْ
٥٠٣	١٥	تُخلّصها	تُخْلِصها
٥٠٣	١٧	فَعْلَى	فُعْلَى
٥٠٤	١٠		أوّت
٥٠٩	٨	قَأْطَوَلْتِ	فَأَطْوَلْتُ
٥١٠	١		المِسْك

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٥١٠	٧و٨	وهاءا وهاؤوا كما تقول طَأْ وطـاءا وطـأوا وهـاءى كما تقول طاءى	وَهَأْ وهَوُا كما تقول طَأْ وطَـأْ وطَـأُوا وهَـاى كما تقول طَاى
٥١١	١٨	مُوذِنَةٌ	مُؤَدِّيَةٌ
٥١٣	١١	هَيْهاءَهُ	هِنْهاءَهُ
٥١٥	١١	قَتْلِ	قَتْلِ
٥١٥	١٢	ويقول	ويقال
٥١٥	١٤و٢٣	لِعْبَةٌ	لُعْبَةٌ
٥١٨	٤	يلتوون	يَلْوون
٥١٩	٤	دَفْرَةٌ	دَفِرَةٌ
٥٢٢	٢٣	المُحْسِنَة	الحَسَنَة
٥٢٣	١٢	ثَمن	ثَمن
٥٢٣	١٣	صرّفه	صرفه
٥٢٨	٢	هيهاءهْ	هيهاؤهُ
٥٢٩	٥		الرَّقِّى
٥٢٩	٧	افْرِيقيّة	افْرِيقِيَة
٥٣٢	٣	طَيَّبَ الشيء وحَسَّنَه	طِيبِ الشيء وحُسْنِه
٥٣٢	٤	لأَعْجَبُ	لأُعْجَبُ
٥٣٣	٥	قصّره	قصره
٥٣٧	١٨	يقدُم	يُقْدِم
٥٣٨	٨	زائدةٌ	زائدةً
٥٣٩	٩	وهَساهِس	وهُساهِسُ
٥٤١	٩	منها ــ منها	منه ــ منه
٥٤٢	٥	أَغَصُّ	أَغَصُّ
٥٤٢	٢٢	كَجَلْمُودِ	كَجُلْمُودِ
٥٥٨	١١	فيَمنَع	فيُمنَع
٥٦٣	١٤	أحصَرُ	أخصَرُ
٥٦٦	١٩	عُبَيْد	عَبِيد
٥٦٦	٢٠	عُبَيْدٌ	عَبِيدٌ
٥٦٧	١١	عُبَيْد	عَبِيد
٥٦٩	٢٤	والصِفْصِلّ	والصِفْصِلّ
٥٧٣	٥	ونحوُهما	ونحوَهما
٥٧٣	٢١	فُتحت	فَتحتَ
٥٨٠	١٨	والصاحبُ المصمُّ	والصاحبِ المصمِّ
٥٨١	٢٢	ضاربْ	ضاربُ
٥٨٨	١٧	سَكّ	سُكّ
٥٩٠	١٢	حرفَيِ	حرفَيْ
٥٩٢	٢٤	لَحْمَةٌ	لُمْحَةٌ
٥٩٣	٢٢	مُحْمَقَةٌ	مُحْمِقَةٌ
٦٠٣	١٥و١٩	جئتُهما	جِبْتُهما
٦٠٥	٢٣	لمن	ممّن
٦٠٦	٢٠	قَلوة	قُلْوَة
٦٠٧	١٥	صيغةٌ واحدةٌ	صيغةً واحدة
٦١١	٢٢	أَرْعفَة	أَرْغفَة

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٩١٣	١٤	فجعلوها كلام	فجعلوها من كلام
٩١٤	٦	اربعِ	اربعٍ
٩٢٣	٩	صافيات	ضافياتُ
٩٣٢	٢٣	اهلُ	اهلَ
٩٤٣	٢٢	سُورٌ	سُورْ
٩٤٤	٧	تَلَقُهُ	تَلُقُّهُ
٩٤٥	٦	وكَتِيبةَ	وكَتِيبيَةَ
٩٥٨	١٥	فَعْلانُ	فَعْلانَ
٩٥٩	٢٣	وِسَرانْدُ	وِسَرانِدُ
٩٩٢	١٤	وخَزْيانُ	وخَزْيَا
٩٩٦	٦	تَنْضُبُ وتَناضِبُ	تَنْضُبُ وتَناضِبُ
٩٧٤	١٠	فامّا الادمُ	فامّا الاديمُ
٩٧٤	١٥	حَلْقَةٌ	حَلَقَةٌ
٩٧٥	٦	عن الحىّ	على الحىّ
٩٩٤	١٨	بثِناتَّين	بثِنايَيْن
٧٠٠	١٥	مَحْمُودٌ	مَحْمُودًا
٧٠٠	٢٣	الآبآء	الاماء
٧١٩	٨	يَجُلُّ الدَهْرُ	يُجَلُّ الدَهْرَ
٧٢٥	١٤	الجَوْزاء	الجُوْزاء
٧٢٨	٢		حُبَيْطٍ
٧٢٨	١٩	الدالَّيْن	الدالَيْن
٧٤٣	٢١و٢٣	نسبة	نَسَبِه
٧٤٩	٢	لوكنّهم	ولكنّهم

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٧٥٨	١١	ووُضُوء	ووَضُوت
٧٦٠	٩	مَوارِدَه	مَوارِدُه
٧٧٠	٥	مَوازِنَ	هَوازِنَ
٧٧٩	٤	مالكة	مالكه
٧٨١	١٠	كَوامِلَا	كَوامِلًا
٧٨٣	١٧	والاضافة	والاضافةُ
٧٨٧	٨	زَىّ — كَىّ وأَىّ	زَىْ — كَىْ وأَىْ
٧٩١	٣	هذ	هذا
٧٩٢	١٤	هَزَلَتْ	هُزِلَتْ
٧٩٤	٨		وبَنْصِب
٨٠٥	١٩	حَرَدًا	حَرْدًا
٨١١	١١	نَجِبٍ	نَجِبُ
٨١١	١٤	هذا	هذه
٨١٤	٥	تِبْثالُ	تِنْبالُ
٨١٤	١٦	خُصُوصِيّةٌ	وخُصُوصِيّةٌ
٨١٦	١٥	تَسْلِيًّا ولا تَعْزِيًّا	تَسْلِيًا ولا تَعْزِيًا
٨٣٩	٥	لقصر فى وصّف	لقصّر فى وصف
٨٥٢	١	التفصبيل	التفصيل
٨٥٩	٦	مصارحه	مصارعه
٨٦٣	٦	مُتْعَلَبَةٌ	مُتَعْلَبَةٌ
٨٦٥	١٠	والمغرور	والمُغْرُود
٨٦٨	٩	حَدْبآء	جَدْبآء
٨٦٩	١٧	وأَفْكَلُ	وأَفْكَلِ

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٨٧٠	٩	تُرْتَبْ	تُرْتَبُ
٨٧٣	٢١	يَتَّنَى	يَتَّنِى
٨٧٩	٢١	الواهية	الواهنة
٨٧٨	١٠	مَجْرَجِ	مَخْرَجِ
٨٨٤	٧	ضَهْيَا	ضَهْيَأَ
٨٨٥	٢٤	والعفزية	والعفرية
٨٩١	٧	البياء	الباء
٨٩٤	٢٤	وضُمَّخْمٌ ـ والضمّخم	وضُمَّخْزٌ ـ والضمّخز
٨٩٥	٢	ضُمَّخْمِ	ضُمَّخْزِ

traces du sang du ce Khalife, lorsqu'il fut assassiné par ses compagnons, pendant qu'il lisait ce Coran.

Une bibliothèque a complètement disparu. Deux caisses de manuscrits provenant de cette bibliothèque avaient été déposées dans les caves de la mosquée du Sultan Ahmed, pendant la grande réparation de la mosquée Ste-Sophie, sous le règne du Sultan Abd-oul-Medjid.

Salih effendi les a fait retirer de cette cave, mais dans quel état! Les manuscrits étaient presqu'entièrement pourris par l'humidité à laquelle ils avaient été exposés si longtemps et on n'a pu en utiliser que quelques-uns.

Le savant directeur a commencé la classification*) des ouvrages de ces bibliothèques et prépare un catalogue, qui ne comprendra pas moins de 9 gros volumes.

Hamdy bey, directeur des musées de Constantinople, en visitant les mosquées et autres monuments de Constantinople, a constaté la disparition de magnifiques objets antiques de toute matière. Il a sauvé un grand nombre d'autres objets qu'il a fait transporter dans les musées.

Ces deux personnages méritent les sincères félicitations des gens éclairés et spécialement du Souverain, qui cherche à sauver d'un anéantissement complet les souvenirs de ses glorieux ancêtres.

---

*) In den von mir besuchten Bibliotheken sind sie classificirt. Aus eigener Erfahrung ist diese Darstellung des Zustandes der Bibliotheken offenbar nicht hervorgegangen. J.

toutes les classes de la société. Une partie de ces précieux volumes, après avoir passé de mains en mains, sont allés enrichir les bibliothèques européennes où ils sont conservés avec un culte digne de leur valeur.

Aujourd'hui, après ces criminelles et sacrilèges dilapidations, il reste encore près d'un million de manuscrits sur parchemim ou sur papier velin, dans les bibliothèques des mosquées Fatih, Sainte-Sophie, Sultan Ahmed, Sélimié, Suléimanié, Osmanié, Bayazid et Eyoub, pour ne citer que celles-là.

Une opinion très répandue dans le monde littéraire européen est que tous ces ouvrages ne sont que des dissertations et des commentaires théologiques et qu'ils ne peuvent nullement contribuer à développer les connaissances en histoire, arts et sciences. C'est une grande erreur.

Bien qu'une grande partie de ces ouvrages ait trait à la théologie et à la religion musulmane, un grand nombre, cependant, appartient à l'histoire, à la philosophie, à la poésie et à toutes les sciences auxquelles la civilisation européenne doit son origine.

Cette déplorable situation des bibliothèques de Constantinople qui continue depuis près d'un siècle, vient d'attirer l'attention de S. M. I. le Sultan, qui attache un intérêt tout particulier à leur amélioration.

Un érudit uléma arabe, nommé Salih effendi, a été nommé par le Souverain directeur et inspecteur-général de toutes les bibliothèques de la capitale.

Salih effendi, en parcourant ces bibliothèques, a été vivement affligé du déplorable abandon dans lequel se trouvent ces trésors littéraires. Il a remarqué nombre d'ouvrages du plus haut intérêt gisant dans la poussière des taudis des Softas. Il a constaté par les rares catalogues*) qu'il a pu se procurer que beaucoup d'ouvrages, d'une valeur inestimable et mentionés sur ces catalogues comme ayant été apportés à Constantinople par Sélim I^er^ et d'autres Sultans, ont complètement disparu.

Un premier examen, fait dans une ou deux bibliothèques, a amené de précieuses découvertes. Salih effendi a trouvé, entre autres, dans la bibliothèque de la mosquée de Ste-Sophie réduite à 6000 volumes, un Coran en deux volumes in-folio, en caractères cufiques, écrit sur parchemim par le Khalife Ali-Abou-Taleb**), gendre du Prophète, et dont Mohammed II avait fait dorer les caractères.

Dans la bibliothèque de Fatih, réduite à 10 ou 12,000 volumes, Salih effendi a découvert un Coran en un volume, en caractères cufiques sur parchemim, venu du Khalife Othman***). Cette précieuse relique porte encore sur plusieurs feuilles des

---

*) Sorgfältig geschriebene Kataloge habe ich in jeder der von mir besuchten Bibliotheken gefunden. J.

**) Die Aechtheit dieses angeblichen ʿAli-Autographs hält Prof. Fleischer mindestens für fraglich. J.

***) Wird nach meiner Erfahrung mit anderen seltenen Koranexemplaren bei näherer Bekanntschaft auch Nicht-Muslimen gezeigt. Nach Prof. Fleischer's Mittheilung existirt dieses angebliche Othman-Exemplar mit den Blutflecken mehrfach. J.

Beilage.

Ueber den jetzigen Zustand der Konstantinopolitaner Bibliotheken schickt mir Herr Dr. Schröder in Konstantinopel folgenden Artikel der in Konstantinopel erscheinenden französischen Zeitung Stamboul zu, welcher freilich den Dilettanten verräth, aber auch für den Orientalisten von Interesse sein dürfte.

L'Europe littéraire n'a qu'une idée vague et superficielle des bibliothèques orientales, du nombre des volumes, de la valeur des ouvrages qu'elles contiennent, de l'histoire de leurs origines, de leurs déplacements et de leur formation en bibliothèques à Constantinople. C'est une lacune profonde et déplorable pour la civilisation occidentale. Les historiens turcs, soit par ignorance, soit par insouciance, ont négligé de faire l'historique de la formation des bibliothèques de la capitale. Ils ont omis de nous dire dans quels pays les glorieux successeurs d'Othman ont enlevé ces innombrables ouvrages pour en doter les admirables mosquées qui portent les noms de leurs fondateurs.

Tous ces grands conquérants, après avoir remporté un grand nombre de victoires et ajouté de grands territoires à l'Empire, élevaient des mosquées auxquelles étaient joints un médressé (école de théologie) et une immense bibliothèque de 20, 60 et jusqu'à 80,000 volumes en langue arabe, persane et tartare ramassés dans tous les pays conquis depuis la mer Caspienne jusqu'à l'Ocean Atlantique.

L'accès de ces bibliothèques est exclusivement réservé au monde musulman*), aux étudiants en théologie, aux ulémas et aux lettrés plus ou moins connus des bibliothécaires, qui ne sont que des softas préposés à la conservation des volumes et sur lesquels ne s'exerce aucun contrôle.

En principe, des conditions très-rigoureuses étaient imposées à ceux qui visitaient ces bibliothèques. Les livres devaient être lus sur place sans pouvoir jamais franchir le seuil de ces sanctuaires. Mais ces règlements ne tardèrent pas à tomber en désuétude. Un grand nombre de volumes ont été prêtés, dont une grande partie n'est jamais rentrée. Le pire est que les criminels gardiens de ces bibliothèques ont trouvé lucratif d'enlever les ouvrages les plus précieux pour les vendre à vil prix à

*) Nach meinen Erfahrungen übertrieben. Vgl. meinen Reisebericht a. a. O. J.

Herr Geheimrath **Fleischer**, welcher die Correcturbogen, mit Ausnahme des grössten Theils des ersten Heftes, vor Abschluss des Druckes durchgesehen hat, ist nicht müde geworden, mich über schwierige Stellen immer und immer wieder aufzuklären. Von ihm rührt auch der grösste Theil der Verbesserungen her. Die nicht in den Text aufgenommenen Vorschläge desselben für Textänderung werde ich in den Erläuterungen ausnahmlos besprechen. Einen bedeutenden Beitrag zu denselben verdanke ich ferner Herrn Prof. **Thorbecke**, welcher besonders für die citirten Dichterstellen die dankenswerthesten Emendationen geliefert hat. Mehrere hat Herr Baron **V. von Rosen** mir zugehen lassen, und mir selber sind einige bei fortgesetzter arabischer Lectüre als nothwendig erschienen. Den Text, besonders die Vocalisation, mehrerer citirter Verse hat Herr Prof. **Ahlwardt** festgestellt und für den oft so paradoxen Wortausdruck derselben überall einen erträglichen Sinn und Zusammenhang entweder nachgewiesen oder wahrscheinlich gemacht. Allen diesen Herren, sowie Herrn Prof. **Wüstenfeld** für die Besorgung der Revision, spreche ich meinen Dank aus.

G. Jahn.

luthien u. s. w. hervortritt. Dass über den Ursprung dieser Mängel eine selbstverständlich fliessende Meinungsdifferenz zwischen mir und Prof. Fleischer herrscht, welcher sie zum grössten Theil den Abschreibern zuschreiben und aus dem Text entfernen möchte, während ich sie zum Theil vom Verfasser ableite, hat Herr Prof. Fleischer in einer Recension des Werkes bereits ausgesprochen*). Eine genaue Darstellung der Vorzüge wie der Mängel des Ibn Ja'îś behalte ich dem erklärenden Theile des Werkes nach Beendigung der Edition des Textes vor; denn erst dann wird sich ein endgültiges Urtheil feststellen lassen. Ebendahin verweise ich eine Zusammenstellung der wenigen Notizen, welche uns über das äusserlich einförmige Gelehrtenleben des Ibn Ja'îś überliefert sind.

Die Vocale habe ich nach ähnlichen Grundsätzen, wie Prof. Broch in seiner Ausgabe des Mufaṣṣal, gesetzt, an wenigen Stellen zweifelhaften Sinnes aber weggelassen und der Erklärung im Commentar vorbehalten.

Für die Erläuterungen hatte ich bisher einen grösseren Band in Aussicht genommen; nachdem aber der erste Band des Kitâb des Sîbaweihi von Derenbourg erschienen ist, mit welchem ich mich neben der Edition des Ibn Ja'îś unausgesetzt beschäftige, überlege ich, ob es nicht für die grammatische Wissenschaft erspriesslicher wäre, die Erklärung des Ibn Ja'îś, dessen Verständniss im Ganzen weniger Schwierigkeiten bietet als die Herstellung des Textes, auf ein geringeres Mass zu beschränken, dagegen, falls Zeit und Kräfte ausreichen, eine, wie es scheint, von Dr. Derenbourg nicht beabsichtigte genaue Erklärung, vielleicht auch Uebersetzung des Sîbaweihi auszuarbeiten, welcher an Fülle der Observationen und Tiefe des Eindringens in den Geist der Sprache, wie es scheint, von keinem seiner Nachfolger erreicht worden ist, aber wegen des Ringens eines der grössten Denker mit einer für seinen Stoff erst auszubildenden Sprache, wegen der noch nicht endgültig festgesetzten Terminologie ohne Erklärung nach seinen zahlreichen und ausführlichen Commentaren, von welchen die Konstantinopolitaner Bibliotheken wimmeln, für den occidentalischen Gelehrten ebenso verschlossen sein dürfte, wie das Werk des Ibn Ja'îś, wenige Stellen ausgenommen, dem Verständniss des einigermassen mit der Grammatik vertrauten Arabisten klar zu Tage liegt.

---

eines pron. suffix. auf ein aus dem verbum finitum zu ergänzendes Nomen verbi vgl. den Vers im Muḥîṭ-al-Muḥîṭ unter جرى

* هُمُ قطعوا الأرحام بينى وبينهم * وأجروا اليها واستحلّوا المَحارما *

mit der Erklärung

اى أجروا فعلهم اليها اى الى قطيعة الارحام،

Bei Mutanabbi' ed. Diet. S. ٥٥٥ V. ٤٣ ist das Suff. in اليها auf den aus وَغًا zu ergänzenden Begriff حَرْب bezogen.

*) Z. D. M. G. XXXIII. S. 722.

Grammatik über die Setzung des فَ [1]), sowie über die Negationspartikeln [2]), in Verwechslung von و und أو [3]) in der nicht seltenen Concordanz des Nomen demonstr. und relat. mit dem Prädicat [4]), in den oft معنًى, nicht لفظا bezogenen Suffixen [5]), in Anako-

---

1) So fehlt es in der Regel nach أَمَّا bei der Anführung von Dichterstellen, aber auch bisweilen vor den auf اذا im Sinn von إِنْ als Apodosis folgenden Nominalsätzen, (vgl. z. B. Ibn Ja'îš ٣٤٨ Z. 16) leitet dagegen bisweilen die Verbal-Apodosis nach لمّا ein. Letzteres habe ich corrigirt. — Wie streng verurtheilt dagegen El-Chalîl bei Sîbaweihi jene Auslassung des فَ (Sîb. ed. Derenbourg S. ٣٨٧ Z. 7):

وسألته (اى الخليلَ) عن قوله إن تأتنى انا كريمٌ فقال لا يكون هذا الّا أن يُضطَرّ شاعر من قبل انّ انا كريم يكون كلاما مبتدأً والفاء وإذًا لا يكونان الّا معلّقَيْن بما قبلهما فكرهوا ان يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء ٭ (يُشْبِهِ الفاءَ voc. Derenbourg, يَشْبُهُ الفاءَ schlägt Prof. Fleischer vor.)

2) Wo لا und لم nicht immer scharf unterschieden werden und, in den Handschriften wenigstens, ما ganz in vulgärer Weise auch wohl mit dem Imperf. verbunden wird. Auch dies habe ich corrigirt.

3) Ueber die Verwechslung von و und أو vgl. den Muḥîṭ-al-Muḥîṭ, welcher in der Aufzählung der Gebrauchsweisen von أو als eine solche الجمع المطلق angiebt, nach welcher es gradezu für Wâw gebraucht wird; ferner Lane unter أو und die Glosse, welche Derenbourg im Comm. zu Nâbiga Gedicht 14 V. 1 anführt:

أَوْ والواو فى هذا سواءٌ كما تقول خُذْه بما عزّ وهان وان شئت بما عزّ او هان اى خذه بما أَمكنك ٭

4) Ueber die Möglichkeit, das Nomen demonstr. auf das Prädikat zu beziehn, vgl. die Erklärung des Kaššâf zum Anfang der zweiten Sure (ذلك الكتاب):

فان قلت لِمَ ذكّر اسم الاشارة والمشارُ اليه مؤنّث وهو السورة قلت لا أُخلو من ان اجعل الكتاب خبره او صفته فإن جعلته خبره كان ذلك فى معناه ومسمّاه مسمّاه فجاز إجراء حكمه عليه بالتذكير كما اجرى عليه فى التأنيث فى قولهم مَن كانت أُمّك وإن جعلته صفته فانّما اشير به الى الكتاب صريحًا لانّ اسم الاشارة مشارٌ به الى الجنس الواقع صفةً له ٭

5) Ueber die Möglichkeit, ein Suffix auf ein معنًى zu ergänzendes Nomen zu beziehen, vgl. Kaššâf I. ed. Lees S. ٨١: قال ابو عُبَيْدة قلت لرُؤبة فى قوله

٭ فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ ٭ كانّه فى الجِلْد توليعُ البَهَقْ ٭

إن اردت الخطوط فقل كانّها وإن اردت السواد والبلق فقل كانّهما فقال اردتُ كانّ ذاك وَيْلك والذى حسن منه انّ اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة وكذلك الموصولات ولذلك جاء الّذى بمعنى الجمع ٭

Vgl. auch die Anmerkung in Freytag's Ḥamâsa, II, 1. S. 146. Anm. 4. Ueber die Beziehung

Ich habe den Auftrag gegeben, mir eine Abschrift von No. 2 zunächst für den mir noch zur Edition vorliegenden Abschnitt anzufertigen, von welcher ich die ersten Bogen bereits benutzt habe. Es war mir von Ḥasanein-Efendi zugesagt worden, dass auch die im Original befindlichen Vocale und Randbemerkungen aufgenommen werden würden, und dass er für eine nachträgliche Collation mit dem Original Sorge tragen werde. Lieber wäre mir allerdings eine, übrigens leicht zu vermittelnde, Abschrift und Collation der Konstantinopolitaner Codd. gewesen, die ich noch nicht verglichen habe, und die vollständiger und ohne Zweifel besser sind als die Cairenser; doch ist die Preisdifferenz zwischen einer Copie in Konstantinopel und einer solchen in Cairo eine so beträchtliche, dass ich mich mit der letzteren begnügt habe.

Aber alle diese Hülfsmittel reichen nicht aus, um einen Text mit derjenigen Sicherheit herzustellen, wie sie für die Edition des Kitâb oder des Mufaṣṣal möglich ist. Offenbar ist dem Studium des Ibn Ja'îś im Orient nicht die Gunst wiederfahren, wie dem anderer Grammatiker. Das Geschäft der Textkritik, welche hier besonders thätig sein muss, wird erschwert durch die oft nachlässige Stilistik des Ibn Ja'îś, die besonders in der wenigstens in den Handschriften oft vernachlässigten und bei Wörtern, welche generis communis sind, unstät von einem Genus auf das andere überspringenden Concordanz, bisweilen auch in der fehlenden Apodosis längerer Bedingungs- und Temporalsätze[1]), in der Nichtbeachtung der Regeln der strengen

---

* 1) Ueber die Möglichkeit der Auslassung der Apodosis in Bedingungssätzen vgl. De Sacy gr. ar. II. § 463. Doch kommt sie auch noch in anderen Fällen vor; vgl. Muf. S. ۱٥۱ Z. 2, wozu Ibn Ja'îś bemerkt:

قال اصحابنا انّ حذف الجواب ابلغ من اظهاره الا ترى انّك اذا قلت لعبدك واللهِ لئن قمتُ اليك وسكتَّ عن الجواب ذهب فكره الى اشياء من انواع المكروه فلم يدر ايّها يبقى ولو قلت لأضربنّك لم تُبْقِ شيئًا غير الضرب

Ueber die Auslassung der Apodosis nach لمّا vgl. Beiḍâwî zu Sure 12, 15 (zu den Worten فلمّا ذهبوا به)

وجوابُ لمّا محذوف مثلُ فعلوا به ما فعلوا من الأذى

Ferner den Kaśśâf zu Sure 2, 16 (zu den Worten فلمّا أضاءت ما حوله)

جواب لمّا محذوف وانّما جاز حذفها لاستطالة الكلام مع أمْن الالباس للدلالة عليه وكان الحذف أوْلى من الاثبات لِما فيه من الوجازة مع الاعراب عن الصفة التى حصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ فى إداء المعنى كانّه قيل فلمّا اضاءت ما حوله خَمِدَتْ فبقوا خابطين فى ظلام متحيّرين متحسّرين على فوت الضوء خائبين بعد الكدح فى إحياء النار

Aehnlich in der Mo'allaḳa des Imru'ulḳeis V. 27, wozu Zauzanî bemerkt حذف جوابِ لمّا كثير فى التنزيل وكلام العرب

Moschee, dieser in Berlin, den Commentar des Sujûtî zum مغنى اللبيب des Ibn Hišâm in Berlin, den Commentar von El-Šantamarî zu den Šawâhid des Sîbaweihi in Oxford und Konstantinopel und einen Herrn Professor Socin angehörenden جامع الشواهد, welcher den Commentar zu Versen aus 15 grammatischen Werken enthält.

Schon vor meiner Reise nach Konstantinopel hatte mir mein Freund Dr. Goldziher in Budapest während seines Aufenthalts in Cairo Nachricht von einer dort in der viceköniglichen Bibliothek befindlichen Handschrift des Ibn Ja'îš gegeben, welche er mir als fehlerhaft und grösstentheils der diakritischen Zeichen ermangelnd schilderte. Trotz dieser grossen Mängel, welche von Herrn Dr. Spitta-Bey bestätigt wurden, war sie mir, welchem damals nur die Leipziger und Oxforder Handschrift zu Gebote standen, ein so willkommenes Hülfsmittel, dass ich mir eine Abschrift anfertigen liess. Bei meiner im Sommer 1880 stattgehabten vierzehntägigen Anwesenheit in Cairo musste ich diesem Urtheil zustimmen und kam zu der Einsicht, dass die in der Abschrift befindlichen diakritischen Zeichen trotz aller Zusagen einer genau mit dem Original übereinstimmenden Copie grösstentheils vom Abschreiber hinzugesetzt sind. Die Handschrift enthält, ebenso wie der erste Band der Handschrift der Fâtiḥ-Moschee in Konstantinopel, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das مصغّر. Die Abschrift leidet an grossen Lücken, ist nur stellenweise brauchbar, stellenweise dagegen gradezu sinnlos. Hätte ich die Konstantinopolitaner Handschriften schon damals gekannt, so hätte ich sie schwerlich anfertigen lassen. Ausserdem fand ich in Cairo noch folgende Fragmente von Handschriften, welche mir der Aufseher über die arabisch-persisch-türkische Abtheilung der Bibliothek, Ḥasanein-Efendi, sofort zur Benutzung in der Bibliothek überliess.

1, Ein Fragment, beginnend mit dem ذكر المجرورات Mufaṣṣal ed. Broch S. ٣٦ bis zum Ende des Abschnitts über die كنايات Muf. S. ٧٣, zum Theil vocalisirt, welches mir bei der kurzen Durchsicht, die mir verstattet war, als recht correct erschien.

2, Ein Stück, beginnend mit dem Anfang des Werkes, bis zum Ende des Abschnittes über das وقف Muf. p. ١٩٣, auch gut und zum Theil vocalisirt, aber mit grossen Lücken.

3, Ein Stück, beginnend mit den كنايات Muf. S. ٧٢ bis zu dem Verse كررت ولم انكل الخ Ibn Ja'îš S. ٧٦٨ Z. 9; sehr deutlich geschrieben, aber zum Theil ohne diakritische Zeichen.

4, Ein Stück, beginnend mit dem Commentar über Muf. S. ٢٨ Z. 11 ff. bis zum Commentar über Muf. S. ٥٩ Z. 12 ff., nachlässig geschrieben, zum Theil vocalisirt.

Die Cairenser Handschriften ergänzen sich also so, dass der Commentar zum ganzen Text, stellenweise mehrfach, vorhanden ist, bis zum Ende des Abschnitts über das وقف, immerhin ein ärmliches Material verglichen mit den Reichthum der Konstantinopolitaner Bibliotheken.

beschäftigt war, zufällig beim Besuch der Muhammed-Fâtiḥ-Moschee auf eine einfache Anfrage eine gute Handschrift gefunden hätte, über welche er sofort Prof. Fleischer Mittheilung machte, ebenso über die Leichtigkeit, mit welcher ihm dieselbe zur Collation eines von mir früher edirten Abschnittes überlassen worden sei. Meine amtlichen Verhältnisse fügten es grade damals so, dass ich ohne Schwierigkeit für drei Monate Urlaub zu einer Reise nach Konstantinopel erhielt — eine kurze Zeit für Collation eines so voluminösen Werkes, zumal in Anbetracht des Reichthums der Hülfsmittel. Meine dortigen Erlebnisse habe ich in meinem Reisebericht in der Zeitschrift der D. M. G.*) auseinandergesetzt; nur die Bemerkung kann ich hier nicht unterdrücken, dass ich stets mit Dankbarkeit der bereitwilligen Unterstützung gedenken werde, die ich in den Bibliotheken der Moscheen gefunden, dass eine Aufopferung, wie die des Bibliothekars der Lâlelî-Moschee Jûsuf-Ḍijâ Efendi, welcher sich schon bei meinem zweiten Besuch unter Zurückweisung jeglicher Entschädigung erbot, meinetwegen täglich zwei Stunden über seine Dienstzeit hinaus in der Bibliothek zu bleiben, und auch am Dienstag, an welchem sonst die Bibliotheken geschlossen sind, mit mir allein während des grössten Theils des Tages dort verweilte, der seine Gebete verrichtete, während ich collationirte, der mir die seltensten Koranexemplare in der Moschee sowie in der Maḥmûd-Turbe, deren تربهدار er ist, zeigte und auch den Zutritt zu den Bibliotheken anderer Moscheen vermittelte und lange noch mit mir correspondirt hat, unauslöschlich in der Erinnerung haftet. Jeder Sachkenner weiss, dass eine Collation in so kurzer Zeit nur mit Mühe und nicht ohne eine gewisse Hast durchzuführen ist, dass die ungemein reichen grammatischen und lexicalischen Hülfsmittel der Bibliotheken nur ganz obenhin benutzt werden konnten. Eine Handschrift, die der Muḥammed-Fâtiḥ-Moschee, habe ich ganz durchcollationirt, wenn auch selbstverständlich nicht überall mit gleicher Genauigkeit. Sie besteht aus zwei Bänden, deren erster, vollendet im Reǵeb 648, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das مصغّر, der zweite, vollendet im Ṣafar 651, den Rest des Werkes enthält. Diese sehr sorgfältig geschriebene Handschrift war besonders wichtig für die Herstellung des Textes der Śawâhid, sowie für die zweite Hälfte des Werkes, deren Text in der Leipziger und Oxforder Handschrift bisweilen ausserordentlich verderbt ist. Dass ich ausserdem die meisten Anstoss darbietenden Stellen noch mit den Handschriften der Lâlelî, Bâjazîd und Wâlide-Moscheen collationirt habe, habe ich in meinem Reisebericht auseinandergesetzt. Für die Benutzung der vielleicht noch in anderen Moscheen befindlichen Handschriften fehlte mir die Zeit.

Der Text der Śawâhid ist ausserdem grösstentheils theils durch Vergleichung der Stellen der Dichter, worüber der Commentar den Nachweis liefern wird, theils durch Śawâhid-Commentare sicher gestellt. Von letzteren habe ich benutzt den grossen und kleinen von El-ʿAinî, jener in Konstantinopel mehrfach, z. B. in der Fâtiḥ- und Lâlelî-

*) Band XXX, Heft 1, S. 125—131. Vergl. auch die Beilage.

welche in den europäischen Bibliotheken handschriftliches Material zur Genüge vorhanden war, und welche weit beliebter gewesen wäre; aber einerseits befand sich diese bereits in guten Händen, andererseits wies Prof. Fleischer unausgesetzt darauf hin, dass durch die Edition eines Werkes späterer Zeit und gereifterer begrifflicher und terminologischer Durchbildung und Festsetzung erst das Verständniss des Sîbaweihi aufgeschlossen werden würde, dass das Studium der arabischen Grammatiker nicht von vorn, sondern von hinten zu beginnen habe.

Bei dieser immer deutlicher mir entgegentretenden Nothwendigkeit, entweder eine Edition des Ganzen zu veranstalten, oder dieselbe ganz zu unterlassen, war es unumgänglich nothwendig, neues handschriftliches Material herbeizuschaffen. Nun war in den europäischen Bibliotheken nur noch eine einzige Handschrift, die der Bodlejana in Oxford, aufzutreiben, deren Benutzung mir, wenn auch nur für kurze Zeit, von den Curatoren derselben mit dankenswerther Bereitwilligkeit zugestanden wurde. Dieselbe besteht aus zwei Bänden, deren erster, Cod. Hundington 152, das erste Drittel bis zum Commentar über Mufaṣṣal p. ٧٣ ed. Broch, und der zweite, Cod. Hundington 151 (sic), das letzte Drittel von Mufaṣṣal p. ١٤٤ bis zum Schluss enthält; das zweite Drittel fehlt. Sie ist sehr deutlich geschrieben, aber grösstentheils ohne diakritische Zeichen, übertrifft stellenweise Cod. Lips. an grammatischer Correctheit, leidet aber an grösseren Auslassungen. Sie ist nach der Unterschrift im Jahre 681 vollendet. Merkwürdigerweise stehen diese beiden Handschriften meist vereint den späteren von mir in orientalischen Bibliotheken gefundenen gegenüber und scheinen ebenso, wie diese andererseits, aus einer gemeinsamen Quelle geflossen zu sein. Die kurze Benutzungsfrist reichte kaum aus, um die erst durch diese Collation ermöglichte Abschrift des dritten Drittels zu Ende zu führen, und ich rechne für die Edition desselben auf eine erneute Collation.

Da auch diese Handschrift noch keineswegs genügte, um einen überall correcten Text herzustellen, fand ich endlich in den im 7. Band von Flügel's Ḥâǵî-Chalfa abgedruckten (übrigens mit den jetzigen geschriebenen Katalogen der Bibliotheken nach meinen Erfahrungen nicht übereinstimmenden) Katalogen der konstantinopolitaner Bibliotheken mehrere Handschriften des Ibn Jaʿîš. Anfragen an die deutsche Botschaft über die Möglichkeit der Uebersendung derselben blieben unbeantwortet, wohl weil an eine solche bei moslemischen Grundsätzen über das Waḳf nicht zu denken war; Herr Prof. Sachau, so eben aus Konstantinopel zurückgekehrt, hatte die Güte, mir mitzutheilen, dass er eine Versendung der Handschriften für absolut unthunlich halte und bei der Nachfrage nach den von mir bezeichneten Handschriften solchen Schwierigkeiten begegnet sei, dass er nicht ein einziges Mal die betr. Bibliotheken habe betreten dürfen. In Folge dessen hätte ich nicht nur von dem Versuch, eine Uebersendung zu ermöglichen, sondern auch von der mir immer nothwendiger erscheinenden Reise nach Konstantinopel, ja vielleicht von der ganzen Edition Abstand genommen, wenn nicht der jetzige Kanzler-Dragoman in Beirut Dr. Hartmann, welcher damals in Konstantinopel

mich, den gedachten Abschnitt ganz zu copiren. Bei der Fehlerhaftigkeit der einzigen Handschrift, auf welche ich angewiesen war, war kaum an eine erträgliche Herstellung des Zusammenhangs zu denken, der Correctheit des Einzelnen ganz zu geschweigen. Und doch sollte diese Handschrift in mehr als Einer Hinsicht die beste bleiben von allen, deren Einsicht mir nachher ermöglicht wurde. Dieselbe ist von verschiedenen Händen geschrieben, im ersten Drittel kalligraphisch schön und grammatisch meist correct, was hier in seltener Weise zusammentrifft, nachher aber nachlässig bis zur Unleserlichkeit und lückenhaft und incorrect bis zur Unverständlichkeit. Besonders mangelhaft ist der Text des für den Herausgeber vielleicht schwierigsten Theils, der Śawâhid. Wie die meisten arabischen Handschriften scheint auch diese von unkundiger Hand mechanisch abgeschrieben zu sein. Ueber die Zeit der Vollendung der Handschrift fehlt jede Angabe. Auf keinen Fall liess sich mit dieser Handschrift allein eine Edition des ganzen Textes bewerkstelligen, zu welcher ich bei längerem Studium desselben immer mehr hinneigte; höchstens war eine Erklärung schwieriger Stellen des Mufaṣṣal möglich mit stellenweiser Wiedergabe des Grundtextes, wobei aber oft das Werthvollste hätte übergangen werden müssen; denn schon hier spreche ich es offen aus: der Commentar des Ibn Ja'îś hat weniger Werth als Erklärung des Mufaṣṣal, von dem er bisweilen grade Stellen übergeht, welche für uns eines Commentars zu bedürfen scheinen, als als selbstständige Darstellung des grammatischen Materials, dessen schliessliche Festsetzung auf kritischer Sichtung der bedeutendsten vorhergehenden Systeme beider Schulen beruht. Seine Darstellung verräth überall die selbstständige Meisterhand, und in allen Abschnitten, welche einer systematischen Darstellung bedürfen, geht er seinen eigenen Weg. Ich verweise z. B. auf die Abschnitte über den plur. fractus, über das Maṣdar, über die مصغرات, über den Dual, über die Ausnahme, über das مفعول معه, über die Nominalbildung, über die Verbalflexion. Ebendahin gehört, was schon Prof. Thorbecke in einer Recension dieses Werkes ausgesprochen hat, dass Ibn Ja'îś keineswegs auf die Worte des Zamahśarî schwört; nicht selten unterwirft er auch ihn seiner Kritik, und ich meinerseits habe keine derartige Stelle gefunden, in welcher ich ihm nicht dem grossen جار الله gegenüber Recht geben müsste. Ich freue mich, dass die oft an Unmöglichkeit grenzende Schwierigkeit, hier einen Auszug mit Beibehaltung des Wichtigsten zu geben, wie ihn Prof. Broch und auch ich ursprünglich beabsichtigt hatte, jetzt wenigstens von Prof. Thorbecke offen ausgesprochen ist. Anders stand es mit der Breite der Darstellung und mit den Wiederholungen, welche eine Kürzung zuliessen, die aber, mit dem Reichthum des Ganzen verglichen, immer nur eine sehr geringe sein konnte. Ich habe eine solche in den meisten Abschnitten der letzten drei Hefte hier und da vorgenommen, selbstverständlich ohne die Vollständigkeit des Inhalts im Geringsten anzutasten, und ich gestehe, dass eine solche auch den ersten Heften, besonders der Vorrede, wo ich sie noch nicht vorzunehmen wagte, nicht zum Nachtheil gereicht haben würde.

Gern hätte ich damals diese Edition mit der des Sîbaweihi vertauscht, für

Vorwort.

Der erste Anstoss zur Herausgabe des vorliegenden Werkes ging von Professor Roediger aus, unter dessen Leitung ich mich vor zwölf Jahren mit dem Studium des Mufaṣṣal beschäftigte. Derselbe verglich die Leipziger Handschrift des Ibn Ja'îś (No. 72 der Rifâ'îja-Sammlung der Universitäts-Bibliothek) unausgesetzt, veranlasste mich, aus derselben Excerpte zur Erklärung schwieriger Stellen zu machen und wies auf die Edition des Commentars hin als eines bei dem Reichthum des Inhalts und der Klarheit der Darstellung höchst förderlichen Hülfsmittels für die Kenntniss der arabischen Originalgrammatik. Er dachte sich dieselbe als eine solche, welche von mehreren jungen Arabisten durch Bearbeitung einzelner Abschnitte, wie die über die Relativsätze von Prof. Prym und die über die Nomina verborum von Dr. Joh. Roediger gelieferten, zu veranstalten sei, und wies mir den Abschnitt über die منصوبات an. So sehr mich die Darstellung des Mufaṣṣal anzog, ebenso sehr fühlte ich mich damals durch die des Ibn Ja'îś abgestossen; denn in der That sind kaum zwei Werke desselben Inhalts denkbar, deren Fassungen sich schroffer gegenüberstehen: ebenso knapp, concis, bisweilen orakelhaft, alle Erörterungen ausschliessend, jede nähere Begründung abweisend, ausschliesslich Resultate und Thatsachen bietend, bei aller Kürze klar, grammatisch und stilistisch musterhaft Zamaḫśarî im Mufaṣṣal schreibt, ebenso breit, redselig, öfter weitschweifig bis zur Wiederholung ganzer Stellen an verschiedenen Orten, bisweilen durch die Breite sogar unklar, nachlässig in Constructionen, auch wohl incorrect bis zu Verstössen, welche an das Vulgäre erinnern, ist die Schreibweise des Ibn Ja'îś. Ich setzte dessenungeachtet das Excerpiren fort, zunächst nur der Uebung wegen, und fand, dass unter der Anfangs abstossenden Hülle eine Fülle grammatischer, sowohl sachlicher wie historischer Gelehrsamkeit, eine Belesenheit besonders in der poetischen Litteratur, eine Schärfe der Darstellung, eine wahrhaft dialektische Fertigkeit in der Kritik seiner Vorgänger, deren Systeme sich einem unerbittlichen Verhör unterwerfen müssen, verbirgt, welche für die Mängel mehr als entschädigt. Als ich meine arabischen Studien in Leipzig unter Geheimrath Fleischer's Leitung fortsetzte und demselben einige meiner Excerpte vorlegte, unterzog er dieselben einer genauen Durchsicht, welche das lebhafteste Interesse bezeugte, und ermuthigte

Herrn

Geheimen Hofrath Professor Dr. H. L. Fleischer

in Leipzig

zugeeignet

vom Herausgeber.

IBN JAÎŚ COMMENTAR

ZU

ZAMACHŚARÎ'S MUFAṢṢAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

ZU

LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO

AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN UND MIT REGISTERN UND ERLÄUTERUNGEN VERSEHEN

VON

Dr. G. JAHN.

Erster Band.

LEIPZIG,
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.
1882.